

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

کتاب الطہارۃ

[illegible]

کتاب الطہارۃ

مذہب
المحبین

بِکتابِ الصلوة

1

كتاب الصلوة

وكان عليك من الذنوب مثل عدد الحجوم ومثل دوا الشجر ومثل عدد الرمل لعفوها الله لك ولو كنت فاما من الزحف
 في أربع ركعات بنية فأكبر ثم فطر فاذا فرغت من القراءة فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة
 واكبرها فلهما عشرة فاذا وضعت راسك من الركوع فلهما عشرة فاذا سجدت فلهما عشرة فاذا اذنت راسك من السجود فلهما
 عشرة فاذا سجدت ثانيا فلهما عشرة فاذا رفعت راسك من السجود ثانيا فلهما عشرة وان شئت جالس قبل ان تقوم فذلك خمس
 وسبعون تسبيحة ومجيدة ونسجبة ولهليلية في كل ركعة ثلثمائة في أربع ركعات فذلك الف مائتان وثم
 فيهما فل هو الله احد دوى اقر في الركعة الاولى من صلوة جعفر بالجهد واذا زلزلت في الثانية الجهد والعماد بان
 سبعا وفي الثالثة الحمد واذا جاء نصر الله ونصر الاسلام الحمد فل هو الله احد واركن من سجدة فضلهما بحجة
 اربع ركعات ثم افضل السجدة **باب** صلوة الكسوف والزلازل والرباح والظلم اذا انكشف الشمس والقمر وزلزلت
 الارض اهبت الريح ورج صفر آء وسود آء او جزاء او ظلة فصل عشر ركعات واربع سجرات بسلامة واحدة فقرأ في كل
 ركعة منها بقائمه الكتاب سورة فان بعض السور في كل ركعة فلا تقرأ في ثانياهما الحمد واقرأ السور من الموضع
 الذي بلغت وفي السور في ركعة فقرأ في الركعة الثانية الحمد اذا اردت ان تفضلها فأكبر ثم ارفع راسك من الركوع
 وسور ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير ارفع فائحة الكتاب سور ثم ارفع راسك من الركوع الثانية ثم ارفع راسك من الركوع
 بالتكبير فائحة الكتاب وسور ثم ارفع راسك من الركوع الثالثة ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير فائحة الكتاب سورة
 ثم ارفع راسك من الركوع الرابعة ثم ارفع راسك من الركوع الخامسة فاذا وضعت راسك
 من الخامسة فقل سمع الله لمن حمده ثم خضعتا سجدة فليجذب بين ثم تقوم فتضع في الثانية مثل ذلك ولا تفضل مع
 الله من سجدة ثم تفضل ما بقي وهي خمس ركعات ثم العشرة كما وصفت لك وفي العاشرة اذا رفعت راسك من الركوع فقل
 سمع الله لمن حمده واجد سجدتين وسلم والفتوى في خمس مواطن منها في الركعة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة
 والسادسة والعاشرة كل ذلك بعد القراءة وقبل الركوع فاذا فرغت من صلواتك ولم تكن تجلس فاعدا الصلوة وان شئت
 فعدت ومحمدت الله الى ان تجلس ولا تضلها في وقت فريضة حتى تضل في الفريضة واذا احزن الغرض كله فصلها في
 جماعة وان احزن بعضه فصلها فادى اذا كنت في صلوة الكسوف ودخل عليك وقتا فريضة فافطعها وصل
 الفريضة ثم ايسر على ما صليت من صلوة الكسوف **باب** صلوة يوم الجمعة واعلم ان غسل يوم الجمعة سنة واجبة
 واجبة فلا تدعه فاذا كان يوم الجمعة فادخل الحمام وتنظف واغسل وشعر ان قدر ذلك وفلم اظفارك وجرت
 لك واغتسل بغيرك من يدك اليسرى واغسل بغيرك من يدك اليمنى وقل حين يذهب عليها اوجزها ربك بسم الله
 وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه واله فانه من فضل ذلك كتب الله له بكل فلاة من وجزة غنوسه ولم
 يمرض الا مرضه الذي يموت فيه وان استطعت ان تفضل يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات واذا انبسط
 ست ركعات وقبل المكتوبة ست ركعات فافعل وان قد مت نوافلك كلها في يوم الجمعة قبل الزوال واخرها
 الى بعد المكتوبة منى ست عشرة ركعة وناجيتها افضل من ثلثين ركعة في رواية ابن ابي عمير وفي رواية اخرى
 ثلثين ركعة من ثلثين ركعة وتسحب ان يقرأ في صلوة العشاء الاخرة ليلة الجمعة سورة الجمعة وسبح اسم
 في صلوة الغداة والظهر والعصر سورة الجمعة والمنافقين وان صليت التاء بغير الجمعة والمنافقين فغلبك اغا
 الصلوة فان تسببها او واحدة منهما في صلوة الظهر فربت غير هذا فارجع الى سورة الجمعة والمنافقين فام
 تقرأ نصف السورة فاذا قرأت نصف السورة فتم السورة واجعلها ركعتي فافعل واعملونك بسورة الجمعة
 والمنافقين واعلم ان وقت صلوة العصر يوم الجمعة في وقت الاولى في سائر الايام وان صليت الظهر مع الايام
 يوم الجمعة بخطبة صليت ركعتين وان صليت بغير خطبة صليت اربعا بسلامة واحدة فاما من المؤمنين
 عليه السلام لا كلام والامام بخطبة يوم الجمعة ولا لغنا لا كما جعل في الصلوة وانما جعلت الصلوة يوم
 الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين جعلنا مكان الركعتين الاخيرتين من صلوة حتى ينزل الامام **باب**

أَخْبَابُ الصَّلَاةِ

[illegible]

کتاب الزکوٰۃ

卷之四

کتاب الجنس والصور

[illegible]

کتاب القی

[illegible]

كتاب الصوم

بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه فان طاف الى الظلم بعد صلا الفجر فادخل عليه الجوع والعطش افطر واذا صام ثلثة ايام
 وثمة اخذ بصوم الشهر كله ودوى ان الغلام يؤخذ بالصوم ما بين اربع وعشرين سنة الى ثمانين سنة لمن لم يبلغ ذلك ودوى ان
 انه قال على الصبي اذا احل الصيام وعلى المرأة اذا حاضت للحيض والحائض الا ان تكون مملوكة فانه ليس عليها حائض الا ان يحضن وعليها الصيام
باب تفسير المسافر في الصوم اذا سافر في شهر رمضان فافطر على حد ما يثبت بان له والذي يجب فيه التفسير في الصوم والصلوة في باب المسافر واعلم
 ان كل من وجب عليه التفسير في الصلوة في السفر فعليه الا فطر وكل من وجب عليه التمام في الصلوة فعليه الصيام متى لم يصام ومضى فطر ان لم يفرغه
 التمام في الصلوة والصوم في السفر المكادى المذكور اسقانا البرهان الراعي والملاح لانهم علموا وصاحب التفسير اذا كان سيده بطر او اشرافه ففطر
 في الصلوة والادطار في الصوم واذا كان سيده على ما يثبت عليه التفسير في الصوم والصلوة واذا اجمعت المسافر في بلد ثم خرج فان شأنا
 وان شأنا افطر اذا طلع الفجر هو خارج لم يدخل فيه والحائض وان شأنا سافر وان شأنا افطر وان شأنا سافر قبل الزوال ففطر وان خرج بعد الزوال ففطر
 وزوال خرج بعد الزوال ففطر فليفسر ذلك اليوم اذا افطر المسافر فلا بأس ان ياتي اهله وجاريته وشأنا وفد وفيه شيء قال ابو الحسن ليس ياتى
 الصوم السفر فان صلا الرجل هو مسافر فان كان ليلة رزق الله فهو عذر في ذلك فعليه لفضا وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه سئل ابو عبد الله عن رجل
 يخرج لشبع اخاه من شهر بومين وثلاثة فقال ان كان في شهر رمضان فليفسر ذلك اهما افضل بصوم او بشبعه قال بشبعه او الله قد وضع التسوية
 اذا شبعه سئل عن رجل في سفر فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 بئر الزاكي الذي خرج من بومه صوما وبفطر ما حله في السفر اذا اردت سفر او اردت ان تفطر من صوم الشهر ثلثة ايام للشهر المذكور فليفسر
 فيه فلا يفطر من الشهر ثلثة ايام ولا يفسر الا الصوم المذكور كونه في اول البائت سوكتان صيد المحرم سوكتان الامان من الحرم
 ان كان به اذى من اسمه صوم ثلثة ايام لطلب حاجته من غير اذى وهو يوم الاربعاء والخميس المجزئ صولا لاعتكاف في المسجد الحرام وفي مسجد رسول الله
 او مسجد الكوفة او مسجد مدبر **باب قضاء شهر رمضان** واذا اردت قضاء شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 عاين على التفسير انه قال الصوم ثلثة ايام ثم يفسر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 الكفارة مثل ما عاين من فطر يومين في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 صام وما يبدل يوم وصام ثلثة ايام كفات لما فعلت في الحج والعمرة فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 وعليه شيئا من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 واذا كان لم يفسر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 رمضان كله ولم يفطر من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 حتى فيما بين شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 رمضان حتى يفسر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 وفيه شيء عليها في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 فعليه ان يفطر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 فعليه ان يفطر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 الا اذا ثبت **باب الرقيل** وهو من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 وليس عليه ان يفطر في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 ما كان من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 باكل الشهر على سبيل التمام عند الصلوة على تمام الليل **باب الوفاء** الذي يجب فيه الا فطر اذا علم ان لا فطر له الا اذا بدت فئات الحج
 وهي نظمه مع غزير الشمس **باب فضل الصوم** على كل يوم من جنة يوم الذي يذبح يوم السقاية ومن معه من الحج والاسمان يصومون ذلك
 يوم وقال ابو جعفر من صام منكم ذلك اليوم بشأنا عذبة النار فيه سنة فان شأنا صامه اياما فعليه ان يفطر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 ايام فحلت له ابواب الجنان الثمانية ومن صام عشرة ايام اعطى ما يسأل من حاجته عشرة اياما فعليه ان يفطر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 ومن صام يومين من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان
 سنين من شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان فان كان في شهر رمضان فليفسر في شهر رمضان

فلا شئ
 وهو

کتاب الحج

جہنم میں
مرد و عورت

مشاورہ فلسفہ

کتاب الحج

[illegible]

کتاب الحج

[illegible]

كتاب الحج

فانتم بمكة واخرجوا ولبس عبايت شية وفداجن عن عنك وكل من رزق البيت قبل ان ياتي هو عالم انه لا ينبغي فعله ثم شاة فان كان جاهلا فلا شيء عليه
وانما منع الرجل بالعمرة ووضعه من رزق الحج ووجع وحلق فلا يجوز ان يطي رأسه حتى يطوف بالبيت بالصفا والمروة فان كان فمختار
فلا شيء عليه اذا رجع الرجل وحلق فقد اخل من كل شيء احرم منه الى النساء والنساء فان رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
احرم منه الا النساء فان طاف طواف النساء فقد اخل من كل شيء احرم منه وكذا عن رزق البيت فان رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
قبل ان يزور البيت فان باس ما صنع فلك عليه شيء فالأبكر للامتنع ان يطي رأسه بما يحل حتى يزور البيت فان وقع على امره قبل ان يخطو طواف
النساء فمختار من رزق البيت وان كان جاهلا فلا شيء عليه شيء فان حل بصل عن حجره ولم يحل امره فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
المرته وقد طاف بالبيت الصفا والمروة طوافا واحدا الحج ما عليه شيء من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
قبل المروية ويوم الزهرة ويوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله فان فاته ذلك وكان له مقام ضابكة ثلثة ايام وان لم يكن له مقام ضابكة فمختار
لوفى اهل ذلك كان له مقام بمكة فاراد ان يسير السبع ترك الصيام بعد مسيره الى اهله وشهر اتم صيام وقد كان رسول الله يثب بديل بن ورقاء الخزاعي على
جملاد رفقته ان يهيئ الناس عن صيام ايام مني فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
وبالجمعة البعال الجماع وذلك اذا ايجد الممنوع الهك حتى يقدم اهله فيسبب بدم ومن لم يهبط الى صفا ثلثة ايام بمكة فله صيام ايام يهبط وسبعة
اذا رجع الى اهله اذا منع الرجل بالعمرة الى الحج ولم يكن له هك فصا ثلثة ايام الحج ثم بان بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة فله سبب ذلك
ان يغض عنه وروى معوية بن عمار عن عبد الله انه قال من مات ولم يكن له هك لم يمتعه فليس عليه شيء فان صام الممنوع ثلثة ايام في الحج ثم استأجره يوم
حين حرم منه فقد اجزه صياما وليس عليه شيء فان صام يوم الزهرة ويوم عرفة فانه يصوم يوما اخر بعد ايام التشريق وسئل ابو عبد الله عن صوم يوم السبت
فقال قايلا الا صافلا باس ما يجزى فلا يسئل معوية بن عمار بابا ليعتق عن رجل دخل من مكة في ذي القعدة وليس معه من هك ثلثة ايام حتى سجد
الشهر قال ان يحول الشهر فهو قبل يوم الزهرة ويوم عرفة قال السبعة الا ايام مني يصومها اذا كان يريد المقام قال يعقوب اذا مضت
ايام التشريق وسأل حماد بن عثمان عن من صام يوم عرفة ولم يكن معه ما يشرب به قال يصوم ثلثة ايام ولها يوم الخميس **الكبير**
ايام التشريق والكبير من صلوة الظهر الى صلوة العصر من ايام التشريق ان كانت ثلثة ايام وان كانت اربعين من بين فله عليه الكبر والكبير ان يقول
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر لله الحمد لله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما هدانا الله فله الا انعام والحمد لله على ابدنا **الصلاة**
في مسجد الجيفة هو مسجد منى فان رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
منه فاعلى الوادي هي جيفة **زيارة** البيت فاذا اتي البيت يوم النحر فليطوف بالبيت فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
مخا سلك مسلة الجبل الدليل المعروف بذنية فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
مختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
بجملتها من النار **ابن** الحج الاسود ثم باي الحج الاسود فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
وبلها وكبره فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
فيها قال هو الله احد فلانها الكاظم ثم ارجع الى الحج الاسود فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
صنعت يوم فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
ثم ارجع الى البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
الاربع ايام واخذت من كل شيء احرم منه ثم ارجع الى منى لالبيت ايام التشريق الا ان ياتي بها فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
فلا مضرك ليعتق غير هاتين الجاردين كل يوم بعد طلوع الشمس الى الزوال كذا في رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
يوم النحر وباليوم الاول فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
استقبل البيت احمد الله واش عليه صل على النبي ثم تقدم ثلثة ايام رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
منها يسبع حبها ثم صنع كما صنعت الاول في نفعه نفع الله كما وهو في الاول ثم امض الى الثالثة وعلمت السكينة والوفاء فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار
حسبا ولا تفت عندنا فاذا مضى يوم النحر الاخير هو يوم الرابع من الاضحية فخرج واردم الجاردين في اليوم الثاني والثالث تمام سبعين خضا
فلازعت فيها فاستقبل مني بوجها استقبل الله ان يقبل منك واردم الجاردين في اليوم الثاني والثالث تمام سبعين خضا
مسجد قتي ومسجد الحنيفة فاستقبل مني بوجها استقبل الله ان يقبل منك واردم الجاردين في اليوم الثاني والثالث تمام سبعين خضا
او من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار

قلت قاي رايه فان
سالك يسير به تائه فشا
والمره وتليق فخان
وقب ومنه فمختار
ليس ما صنع فلك عليه شيء
قال لا يبع

ان من رزق البيت فطاق سعي بين الصفا والمروة فمختار

ثم ارجع الى الصفا

کتاب الحج

[illegible]

جَلَّ جَلَّتْ

ان بخور

وموسى المبرهين

من زوجة علي بن أبي طالب
عليه السلام

کتاب الفلاح

[illegible]

کتاب الفکرة

الرحمن الرحيم

بَابُ الْأَيْلَانِ وَالْأَشْجَارِ

[illegible]

۷
ولا افرح به

وان طلق فان الله سميع عليم وان انجماع بئله طلق فان فعلوا الا حبسوا خيرة من قضيت عليه المأكول والمشركين يطبق ويؤدى انما منع من طلاق
ضرب عنقه لا مناعه على انما المسلمين ولا يبيع الا بالادب الا بعد الجماع واذا الى الرحل من امره كل من يفر بينه ما كان يوقعه لوجده الا منى من دونها سنة واذا
ظاهر الرجل كظهر امره وسكت فعليه الكفان من قبل ان يجامع فان جامع من قبل ان يكفر لزمته كفان اخرى فان قال عليه كظهر امره فعل كذا وكذا لو غفل كذا
وكذا فليس عليه شيء حتى يفعل ذلك الشيء في جوامع فلزمه الكفان فان قال نعم ما من قبل ان يكفر لزمته كفان اخرى حتى جامع من قبل ان يكفر لزمته كفان
اخرى وروى زهير قال مرته هي عليه كظهر امره لم يس عليه شيء اذ لم يرب به العير واعلم ان المفقو اذا رعت من امره ما الى الوالى فاجلها اربع سنين ثم يكفل الصغرى
لكن نقدر فيه فيستل عنه فانما رعته ينفق ثم وان اخذ عنه بمقتضى الآية

من امرئہ نقالہی
علیہ ص

۲۰
حنی غفری ربيع سنين صح

[illegible]

ثم نفقوا المزة فمخلفا وبيع
مراث بالله ان لمز الكاينز
بقما عاها بر صم

دهوا لذیذا عینده واقعه
بر سر

الذي ليس بكتاب
صالح

الحارث بن اسيد

کتاب الکاسب والتجار

[illegible]

۷
له احدنا اخذت منه قبلة
والملاؤنكى ص

د. محمد باقر

بَابُ الْفَضْلِ وَالْحُكْمِ

والا طے پنیے لہ انہ کہ
جنے یوں سنلا می
فلان بسا

UNCLASSIFIED

و بعد از نماز اول وقت
مقدمه و دعا و تسبیح

ملائكتهم بها له لفظها
 حتى فيهم من ربه ونوره
 ان الله له علم
 فابعدنا منكم

کتاب المجدد

زنگنه

نعم ربّ رحيم

بَابُ الْوُضْأَيْنَا

مجلسه سید الشهدا علیه السلام
در بیان فضائل و مناقب ائمه
علیهم السلام

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وان لما اذنت له وكنزها
واجوبها وانما انبى الوين
وبنا فللمشروع والين
السند وانما في الملقب
والله الملك المتكبر
والله اعلم
هان زرك وجمابوها
والله اعلم
السند والام الملك
والله اعلم
والله اعلم

ما نزل من وجها وبوجه
والنور والحياء والام
المنطق والام انشئت والار
النفس من سقطة الاخرة
والاخلاق

کتاب پیراٹ

[illegible]

عنه
دانا
ترک احسنه
لا موجد ابانم لانا
بیهوا استرک حد نه ام
رحمه با امر فاضال
بیهوا سواته
نات
نات

۲۰۰
طائفہ نمبر یکم

باب لدنایٹ

٢
بنة لون ونظام
بكون في ثلثون خفة
والمعنى

فلا يفرح

باب الدخول

ان يهودا بن علقمة وعليه يدس قال ان اصحاب الدين هم الخصا للقاء فان هبوا وولياهم ومن تلقا نكضوا الدين للفرار والافلاوس له شام
سلام عن رجل دخل الحمام فصب عليه ماء وخرافا من شعر راسه بحب ولا يثبت بدا قال عليه الذبح واعلم ان الس لا سوتك في الس في الباشا
ثلث منها وفي العين الغاية اذا طست ثلث منها وفي شئ الاذن ثلث منها وفي الرجل العرجا ثلث منها وفي خشا لا يفتح بكل احد ثلث الذبح وذا
نفاح عن مكاتب وكسر سنة فان كان دى نصف مكاتبه فاعين الحر او اخذ به ان كان خطا فانه ثلث الحر وان كان لم يود المصنف فوم فادى
بغلة ما اعتق منه وان فاعا مكاتب عن مملوك وقد دى نصف مكاتبه فوم المملوك وادى للمكاتب مولى العبد نصف منه واعلم ان الفل
لا يقهر بجعد ولا افر او لا صلحا وكان من المؤمنين يجعل جنازة المعنى على غافله خطأ كانت جنازة وعهد وقال ابو عبد الله في قوله
كاتب على لوان جلا فخط امر به لا عنيه منها فان لم يود لها فطعت لها فخرجت فليكن ذلك سأل ابو بصير نا جعفر فقال ما نرى في فعله من امر
سائر على بطنها فحفر عنها فسد طمها وذكر ثمانية فدارت فطمها عنها لذلك فدا كان طمها مستقيما قال ينظر لها سنة فان صير عنها واخذ طمها الى الك
والا اسخلف اعز صاحبها ثلث منها العشار ورجها وارفع طمها وادى اليه يور والمجهر والنقش اولد الزنا ثمانية درهم ومن حلقه السن
نم يثبت فعليه ثلث دينار وان حلق مجبه فعليه الذبح وكان من المؤمنين يقي في كل مفسد على الاصاب بثلث عقل تلك الاشبع لا الايام فانه
كان يقهر في مفسد ثلث نصف عقل تلك الاشبع لان لها مفسد على اعلم ان الانسان ثمانية وعشرون سنة اثني عشر مائة درهم الفم سنة عشر مائة
فدق من مائة درهم اكرت خذ هجج حنوت دينار واهم اشع عشر فليكنها كالمائة سنة دينار ودينه كل سن من الاخر على النصف من دينه المائة خمسة
وعشرون دينار واهم سنة عشر من ساقها اربعة دينار فان زاد على الانسان واحد على ثمانية وعشرين درهم الخلفة السوية فلا بد له ان يزداد على ثمانية
وعشرين وما نقص فلا بد له وفتى امير المؤمنين في خياره ركبته جارية فخشاها جارية اخرى فمضت المركة من غير عت الزاكنة فماتت فقصي يديها نصف
بين الناحية والمخوسة وفتى رجل قبل بئرا فاسعلها في اوقوم فاحترق الذرا وخرق اهلها واخرق ساعها من يهرم فيها الذرا وما فيها ثم قبل
وسئل ابو الحسن الاول عن رجل اذ بطلا وهو اذ بطلا صاعدا ظهره انبه فنجح نجح فقتله قال له لا بد له ولا فوسل ابو عبد الله عن رجل اعنف على امره
امرته اعنف على رجل فقتل احدهما الاخر قال لا يجر عليه ما اذا كانا ماتين فان يجرهما الى الميمن بالقتل ما لم يرد بالقتل واعلم ان لنا فلة اذا كانت في
العضو ففيتها ثلث به ذلك لعضو ورجع الى امير المؤمنين جل عا بعبد حتى يفسد به مائة نكالا وحكته عر قبة العبد فقتلها وفتى سول الله
في القليل اذا عر فطارها وفتى بالذبح وفتى في الظفر اذا قطع بعشره وذا ينز اذا ارعى رجل انه ذهب سدس خيره من كفا حنيد سدس سمعة من كل اذ
قانه لا يسلخه لا يعيل دعواه لانه لا علم له بما ذهب سمعة يبيع ولا علم له بما بقى انما يستخلف في موضع الصدق فاما الميملو الميمله فلا يستخلف عليه
ولا يعيل منه عييه وذا ادعى انه ذهب ثلث سمعة فتمسكه رجلين معه المديرا اذا قتل رجلا خطأ دفعه برهته الى اوليا المقتول فان مات الذي دفعه واستمس
في عييه والمكاتب اذا قتل رجلا خطأ فعليه من الذبح بقدر ما دى من مكاتبه وعلى مولاة ما نفى من عييه فان عجز المكاتب فلا غافله له فاما ذلك على
المسلمين فان شهدتموه على رجل انه قتل رجلا فمات فان شهدتموه على رجل انه قتل رجلا فمات فان شهدتموه على رجل انه قتل رجلا فمات فان شهدتموه على رجل انه قتل رجلا فمات
اوليا المقتول للذبح فان لم يكن له مال اعطوا من بيت مال المسلمين لا يبطل دم امره مسلم فاذا قطع الذبح على رجل مسلم فطعمها واخذ فضل ما بين الذبح
وان قتل المؤمن شاة او وليا له وباحظ من ماله او من مال اوليا له فضل ما بين الدينين واذا قطع المسلم بالمعاذ خير او لواء المعاهد فان شاة
اخلا فانه يده وان شاة فطعمها بالمسلم وادوا اليه فضل ما بين الدينين واذا قتل المسلم صنع كذلك واعلم ان به كلب نصيد لا يجر دمه واديه كلب الشاة
عشر دهم واديه كلب الكلب لئلا ليس للصبي لئلا لا يشبه زئبقا على الفانل ويحيط وعلى صاحب الكلب بقية وفتى امير المؤمنين في عتد ثلث حرا
خطا فمات اعنفه هو لا فاجاز عتفه ونفتمه الذبح فان قتل المكاتب رجلا خطأ فان كان مولاة جين كان به شرط عليه ان يعجزه ووزن في الرق وجر
مجن له المملوك يدفع الى اوليا المقتول فان شاة اسر فوان شاة باعوا وان كان مولاة جين كان به شرط عليه ان يعجزه ووزن في الرق وجر
على الامان ان يهودى الى اوليا المقتول من الذبح بقدر ما اعتق من مكاتبه لا يبطل دم امره مسلم وادى ان يكون مما بقى على المكاتب طم يوده لا ويا
المقتول بسخن من وجبانه بقدر ما بقى للبر ليم يبيعوه وسأل من يس الكلب بالعبد الله عن امره وعبد فمات رجلا خطأ فقال ان خطا المرأة وعبد
مثل العبد وان اجت وليا المقتول فقتلوهما وان كانت فمات العبد كمن من عتد الف درهم ودوا على سيد العبد ما يفضل بعد الحنة الا
دهره وان اجتوان فقتلوا المرأة وباحد العبد فقتلوا الا ان يكون فمات اكثر من عتد الا ف درهم فمات وعلى مولى العبد ما يفضل بعد الحنة الف درهم
مباحد العبد او بقدره سيد وان كانت فمات العبد اقل من عتد الا ف درهم فليس له الا العبد اعلم ان به الخطا شاة ثلث سنين ودينه العبد
شاة في سنة فان قتل رجلا ولا ليس للمقتول وليا من المسلمين له ووليا من اهل الذمة من غيرهم فليكن الامان ان يعرض على ذمة من اهل الذمة الاملا
من سلم مهمم دفع الفانل اليه فان شاة قتل وان شاة اعتق وان شاة اخذ الذبح فان لم يسلم من ثلثه احد كان الامان على امره فان شاة قتل وان شاة
احدا ليه ووليه لانه يبيع ورويت انه جادل في عتد الخطا ب مع جيل فقال ان بقه هذا شفت بطر حيلة فقال عرف فقتل سول الله فمات

من
صاحبها

وجها

عد
عليه كان يبيع
من ثلثه فمات
سنة ثمانية

فمات

باب الدخول

فقل الهائم ان جبار الجبار انك لا تدبر له ولا توفى قال بل هو مومنين فمضى الشيخ لا ضرر ولا ضرار ان كان صاحب شجرة ويطعمها على طريق الجبل
فهو له ضم من يظلمه فان ذلك البقرة ما بها صاحبها من السواد ويطعمها على طريق الجبل فاخذ من دبره وادعهم صاحب البقرة عن الجبل **باب الدخول في اعمال**
السلام وطلب الحوائج اليه وى عن عبد الله انه قال انتم الله وصوبوا انفسكم بالورع وموقفة باليقظة والاستغناء بالله عن طلب
نحوايح والى صاحب السلطان واعلموا انهم من خضع لصاحب سلطان ومن يخافه على نفسه طلبا لما في دبرهم من دناءة اذ له الله دفعته عليه وكل البه فان
هو غلب على شيء من دنياه اذ له الله وسبقه عليه وكل له فسما الله منه شيء من مخرج الله اليه فله ما يجره عليه شيء ينتفع به في حق ولا غنى لا يورث
عما الساناطى فاعبد الله عن عمل السلطان حتى يحضره لفضل قال لا الا ان لا يغدر على شيء باكل ولا يشرب لا يقدر ولا يبدل فان فعل فضا في
شيء فله بعث بحسنه الى هل البيت قال سؤل الله متى في عشر فلم يعدل بينهم جاء يوم الغنم وبله ورجلاه وراسته نقت فاس و قال
ابن مومنين انما جعل الدنيا من امور المسلمين فاعلى بابيه ودمهم وادنى سمره فهو في مقتدر الله ولعنته حتى يفتح الباب ويدخل اليه والحاجة
ومن كانت له ظلمة ورؤا ناعبد الله قال المولى بن صبيح انما يصيب باليد عن ران بسطة على عمار هو لا منفى كانت الشبهة سائل عن هذا لقنا
كانت لنا لثوكل من طعامهم بشي من شرابهم وبسطة بظلمهم **باب النوار** قال الذي في رسالته الى اذ بسطة باقى تواجد بافضل
الحمد لله الله كتابا الى اسرار النجلى في الناس الله اجعلنا شيابا كبر اسوق فيها من ثنائك واعلم فيها مساجدك فانه دوى عن الشيخ انه قال
من فعل ذلك لم يمتضه حتى يغفر له واذا اردت لبس السراويل فلا تلبس من قدام فانه يورث الحرج هو الماء الاصف و يورث النعم والهمر ولبس قميص
ونور عندك انما اسر عورتا من وعنى لا يبدع وى وعفى فخرج لا يحل للسلطان بضيما ولا سبيلا ولا له الى ذاك سورة ويسمع في المحل
فيحبه لا تركار عمارك واعلم ان عمل الشياطين في هدم الجمل والخرقة هي طهروا للصلاة وعلبك بلبس ثياب لطفى فانه لباس رسول الله ولبس
الائمة وان لبس السواد فانه لباس فرعون لا تلبس المعدل الاملس فانه حلة فرعون وهو قول من انشد الملس اذ انشد فقال اللهم نور ربى
واحمل فيه نورا البصر به حكمتك وانظر به اليك يوم الفاك ولا تعش تشرفنا يوم الفاك فاذا استجبت فقل اللهم انزل رحمتك الرحيم لاجل اوق
الا بالله العلى العظيم ثلث مرات فان امير المؤمنين قال من فعل ذلك بعد المعركة بعد الشيخ صلى الله عنه سبعين يوما من ليل او انا الحمد لله
والسلطان والشيخ فاذا روى عن عبد الله انه قال لا تدع ان تقول بسم الله وبالله في كل صباح و اما ان في ناس من فاكل خبوا وان هبنا لان لسانك
في كل يوم احد وعشرين رمية عمار على الروق فاضل فانها تدفع جميع الامراض الا من الموت وانظر في امره فقل الحمد لله الذي خلقني
وموثرني فاحسن موثر خيرى اكرمني بالاسلام فاذا رقت اخذ المشط فخذ بهك الفم وقل بسم الله ونسمة على ام راسك ثم سبع مائة راسك
وقل اللهم حسن شعري بشري طيبها واصبر عني الوبا ثم سبع مائة راسك قل اللهم لا يزدني على عفى واسد عني كيدا شيئا ولا يتركه عني قياتى
على عفى ثم سبع مائة راسك قل اللهم لا يزدني على عفى واسد عني كيدا شيئا ولا يتركه عني قياتى
ثم اسر المشط على صدك واذا اعدت في خاجه فامسح بحبك بما الورق فانه من فعل ذلك لم يمتضه ولا يبدل فانه لا يتركه عني قياتى
لبسها الايمان وتوحي نياج الملك وفلدي حبلا الاسلام ولا تخلع ربة الايمان من عفى ابدا بالمسح في راسك الطعام فله علم الناس فالى المي الاشا
على الراسان المجرى من يذ في طعامه بالمسح ذهب عنه سيئو يوعا من الغذاء وما لا يعلم الا الله واذا التفت من مؤمن فقل لا اله الا الله العلى العظيم وهو
على كل شئ حليم سبحانه لا اله الا الله العلى العظيم وسبحان ربك رب الارضين السبع وى من ربك العلى العظيم والحمد
رب العالمين اذ اردت لبس الخف النقل فقل بسم الله اللهم صل على محمد واله وثبت قدمي على الصراط يوم تزل به الاقدام فاذا خلعتهم فقل
الله الحمد لله الذي وفقني لما اوتي به من الهدى والى الاذى لا الله هما الاجالا وشيد بالهجرة فاذا خلعتهم اخلصها من قدام واذا خرجت من بيتك فقل
بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله توكلت على الله فانه اذا فعلت ذلك ناداك ملكك فيقول بسم الله هديت وى في ذلك الاخرى الى الله والى الله
ونبت في قولك توكلت على الله كفت يقول الشيطان كيف لعبك هديت وى في ذلك الاخرى الى الله فانه يفر في الخدام كل النمران به شفا
من كل داء وغلبك بكنه الاستغفار فانه جليل الذي قد هدانا لهذا لم يكننا استغفرت من عند

ع
وراء سروراته وراوى
نوعا
ما اشار
ع

الخير بعد عداوانك والجدا الى الناس الذين فانه يورث الشك عليك

بطول السجود في الصلاة فانه من عمل اشد على القلب من ان

هرجاني ادم شيئا الا من السجود في غير وقت

امر بالسجود فاطاع فحق قد

وسجد واوبت واذا استسك اسامك عينه فليقر انه

اذ ازال العبد

سجوه قال بليس بل طاعوا وعبدت

الكنى بسمه فليقر وقد وقع الفراغ من شوقه الى الله العلى العظيم كذا في غير ما عرفت

بسم الله الرحمن الرحيم

في حيض

ياخذ منه ليحيا ان يصغافه لان ما فيه لا يفقد ان على لحد من غير وان احتلت في مسجد من المساجد فخرج منه واغتسل الا ان يكون احتلاله
 في المسجد الحرام ربه مسجد رسول الله فانك اذا احتلت في احد فناء المسجد بقيت حرجية لم تشر فيها الا متبها والحيض اعرق في نوبه فان كان الحيض
 من حلال فلا صلاة فيه وان كان من حرام فحرام الصلاة فيه **باب غسل الحيض** قل يا ام الحبيش ثلثة واكثرها عشرة ايام فان رأت الدم يوما او
 يومين فان رأت الدم يوما او يومين فليس لك من الحيض الا ما ترى الدم ثلثة ايام متواليات وعليها ان تقضي الصلاة التي تركتها في اليوم واليومين
 فان رأت الدم اكثر من عشرة ايام فلتعبد عن الصلاة عشرة ايام وتغتسل يوم الحائض عشرة وتحتشي فان لم يغتسل الدم الكرسف صلت صلوها
 كل صلاة بوضوء وان تغتسل الدم الكرسف ولم يغتسل صلت صلوها الليل صلاة الغداة بغسل الظهر والعصر بغسل الظهر قليلا وتغسل
 وتغسل المغرب والعشاء الاخرة بغسل واحد وتغسل المغرب قليلا وتغسل العشاء الاخرة الى ايام حيضتها فاذا دخلت في ايام حيضتها تركت الصلوة وفيه
 اغتسلت على ذلك حل زوجها ان ياتها واذا اراد ان يغتسل من الحيض فليغسلها ان تستبرأ من الاصابة ان تدخل فثمة فان كان هناك دم
 ولو كان مثل اسل الدباب ان خرج لم يغتسل وان لم يخرج اغتسلت وقال الله يجب على المرأة اذا حاضت ان توضع عند كل صلاة وتجلس في
 القبلة تذكر الله مقدار صلواتها كل يوم والصبر في ايام الحيض حرج في ايام الطهر لم يرد دم العدة لا يجوز التفتين ودم الحيض جازي في حرج
 شديد ودم المسحات باء فيسيل منها وهي تعلم **باب التفتين** قال الله ان امثا بنات هيس بنات محمد بن ابي بكر في حجة الوداع فامرهم النبي ^ص بتفتين
 ثمانية عشر يوما فانما امرأة طهرت قبل ذلك فلتغتسل ولتصل قال رسول الله ايا امرأة مسلمة ما تشي تفاسها من ينظرها لعدوان يوم القيمة **باب**
غسل الجمعة قال الله غسل يوم الجمعة سنة واجبة على الرجال والنساء في لفر الحضر وكانه رخص في تركه لثابة السقطة الماء والوضوء فيه
 قبل الغسل قال الله ان نيت الغسل وانك لعلته فاعسل بعد العصر يوم السبت قال الله اذا اغتسل احدكم منكم يوم الجمعة فليغسل اللهم
 اجعله من التوابين واجعله من المتطهرين والعلته في غسل الجمعة ان الاضاح كانت تغسل في مواضعها ومواضعها فاذا كان يوم الجمعة حضر المسجد
 الناس واداج بالهم فامرهم النبي ^ص بتفتين بذلك السنة وقال الله غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينهما من الذنوبين الجمعة الى الجمعة **باب**
الميثاق يلقن عند موته كلما قال الفرج حي لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب العالمين لا اله الا الله رب الارضين
 ما بينهن وما بينهما ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين الحمد لله رب العالمين ولا يجوز ان يحضر الحاضر والجنب عند التلقين لان الملكة
 تنافي بها فان حضر ولم يجدها من ذلك فليخرجها اذا فرج خروج نفثة مثل الصغار فليقبلت فقال يستقبل بباطن قدميه القبلة ويغسل الميثاق
 اولي الناس به او من يامر اولي بذلك ويقطع فاسل الميثاق كنه ييدا باللفظ فيبسطه فيبسط عليه الحبرة وينشر عليه شيئا من الذيرة ويكرمه
 ويكتب على رقبته اذاه وجبره والحريه فلان يشهد ان لا اله الا الله وليها جميعا ويعده يزاو ياخذ جريدتين خضراوين يطبق بهن طول
 كل واحد على قد عظم الذراع فاذا فرغ من امر الكفن وضع الميثاق على المغسل هو جعل باطن رجله الى القبلة ويخرج القيس من فوق الى
 سرته ويتركه الى ان يفرغ من غسله فيترعرع فاما لم يكن عليه فيصلى على عونه ما يترها به ويلين اصابعه برقوق فان تضعضع عليه فليهد
 ويصيح به على بطنه محار وبقا وقال ابى في سائله الى بدا بيديها فاعلمها بثلث حبيبات ماء السك ثم تلف على يدك اليسرى ثم تجعل على يمينها
 من الحضر وهو الاثنان وتدخل يدك تحت الثوب يصب عليك غزير الماء من فوق وتغسل قبله ودمه ولا يقطع الماء عنه ثم تغسل راسه
 لحيته برغوة السد وبعد ثلث حبيبات لا تقعه ثم اقلبه الى جانبه الا يرحق ويد ذلك لا يمد يد اليمن على جنبه الا يمد يمينه على جنبه ثم اغسله
 بثلث حبيبات من قرنه الى قدميه لا تقعه الماء عنه ثم اقلبه الى جانبه الا يمد يمينه على جنبه الا يمد يمينه على جنبه ثم اغسله
 بثلث حبيبات من قرنه الى قدميه ولا تقعه الماء عنه ثم اقلبه الى ظهره واسم بطنه محار وبقا واعسله مرة اخرى بماء وشي من جلال الكافور مثل
 الاول فيخفض الاذنين فيهما الماء واعسله الثالثة بماء القراح ولا تمتع بطنه ثالثة وقل وانت تغسل اللهم عمولك عمولك فانه من فعلك
 عفى الله عنه وقال الله من غسل مؤمنا ميتا فادفنه الا ما نزل لا يجوز بما يركب وحشة فينظرهم الا ان يتغيروا الغريق والمصون والمبطون و
 المهدوم والمدخن والمجذوم والمحرق وان لم يمكن غسلها فاصب عليها الماء صبوا جميعا ما سقط منها في اكلها **باب السنة في الكافور** قال الله
 في السنة للميت في الكافور وزن ثلثة عشر درهما وثلثا والعلته في ذلك ان جبريل ^{عليه السلام} اخذ الكافور من الجنة فجعله النبي ^ص ثلثة
 درهما وثلثا ككافور حط الميثاق باء بعد دراهم فان لم يقف فتقال واحدا اقل منه لمن وجد **باب شيع جنازة المؤمن** قال الله من شيع جنازة مؤمن
 حط عنه خمس وعشرون كبيرة فان رجعها خرج من الذنوب قال الله اول ما يتحقق للمؤمن ان يغفر له تبع جنازته وكان المؤمن يتار الاول
 في جنازة الجنزة والول جنانك من تبعك المغفرة **باب الصلوة على الميت** اصليت على ميت فقف عند اسر كبره قل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
 شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اسلمه بالحق يتبرأ ونذيرا بين يدي الساعة ثم تكبر الثانية وتقول اللهم صل على محمد وال محمد كما فعلت
 ما صليت باركت وترجت على ابراهيم والابراهيم انك حميد مجيد ثم تكبر الثالثة وتقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء

في النفس

في قبره

كتاب الهداية

منهم من مات ثم كبر الرابعة وتلا التكميم عبدك ابن عبدك ابن امك تتركك وانت خير منقول به اللهم انما لا ضل مني الا خيرا وانما علم به مني اللهم
 ان كان محسنا فزد في حسنه وان كان مسيئا فحذف من حسنه واعف عنه واعف عنه الله ليعمل عندك في اعلا عليين واخلف على اهل بيته الغابيين وارحمهم
 يا ارحم الراحمين ثم كبر الخامسة ولا تبيح من مكانك حتى تخرج الجنازة على ايدي الرجال اذ اصليت على المرأة فقف عند صدرها واذا اصليت على
 المستعفف فقل اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا سيئلك فم عبدك بالحج والعمرة فقل اللهم هذا التضرع لانيته وانما امرها
 اللهم وانما ما توفيت واحشرها مع من اجبت واذا اصليت على ناصب فقل بمن التكبيرة الخاصة اللهم اخرج عبدك في عبادة وبلادك اللهم اصله
 اسدنا وادنا وحرنا بلك تارة بوالى اعداءنا وبعادنا واولئنا بغير فضل هديت نبينا فادفع فقل اللهم لا ترفع ولا تتركه والطفل لا يصل
 عليه حتى يعقل الصلوة فان حضرت على مع قوم يصلون عليه فقل اللهم اجله لا يؤبر فرضا **باب القول عند النظر الى القبر** قال الله اذا نظرت
 الى القبر فقل اللهم اجله ودسته من رايض الجنة ولا تجعله لحسرة من حفر النيران **باب النظر الى الميت** القبر قال النبي لكل شيء باب والقبر
 عند بابه الميت المرأة تؤخذ بالعرض من قبل المحرم الرجل من قبل جليبه يسلا ويدخل الميت القبر من يامره والميتان ساه متفان
 شامو **باب ما يقال عند دخول القبر** قال الله اذا تناولت الميت فقل اللهم الله ربنا والله على كل شيء قدير **باب وضع الميت في القبر** قال الله اذا
 وضع الميت في القبر فضعه على يمينه مستقبل القبلة وحده كفنه وضع حده على الثراب **باب ما يقال** اذا وضع الميت في القبر قال الله يقول من
 يضع الميت في القبر في القبر جانا لا نرضى عن جنبيه اصعدا ليك روحه لله منك دعونا ثم يضع يده اليسرى على منكبيه لا يبرح ويدخل به اليقنة
 منكبه الا يمن ويحركه تحريكا شديدا ويقول يا فلان بن فلان الله دلت محمد بنيتك والاسلام دينك على وليك وامامك ديني لانه واحد
 واحد الى الخرم حتى ينهي الى القام **باب ما يقال** عند الابرار ثم يعيد عليه التلحين مرة اخرى **باب ما يقال** عند وضع اللين عليه قال الله
 اذا وضعت اللين على القبر فقل اللهم اني احسنه فصل وحدته وارحم عزته واسن ودعته واسكن اليه من رحمتك سعة واسعة ليتغنى بها من
 من سواك واستر مع من كان يتوذه وتقول حتى ذرت قبره هذا القول **باب ما يقال** عند الخروج عن القبر قال الله اذا خرجت من القبر فقل انت
 تنفض يدك من الثراب يا الله ولا اليك الرجوعون ثم احث لثرا عليه بظهر كفك ثلث مرات اللهم بما نابت قد يقا بكنا بك هذا ما وعدنا الله ورسوله
 فانه من فعلك ذلك وقال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة **باب ما يقال** على القبر اذا استوجرت الميت فصب عليه من الماء وتجعل القبر امامك
 وانت مستقبل القبلة وتبني ماء عندك اسجد ودبر على قبره من اربعة جوانب حتى ترجع الى راس من غير ان يقطع الماء فان فصل من
 فصب على راس القبر **باب ما يقال** على راس القبر اذا استوجرت الميت فصب عليه من الماء وتجعل القبر امامك
 الله له ولما احب القبر من ربه ولا تقرب مستقبله يضع يده على القبر الا ان يبرر دامنا فانه يجلي يستقبله بوجهه يجعل ظهره على القبلة **باب التبرع**
 قال النبي توفيت الجنة وتوفيت من سب يده في راس القبر **باب ما يقال** على راس القبر اذا استوجرت الميت فصب عليه من الماء وتجعل القبر امامك
 حلة **باب ما يقال** عند دخول القبر قال الله لما اشرفنا على المؤمنين على اهل القبور قال يا اهل القبور يا اهل القبور يا اهل القبور يا اهل القبور
 واما الاذواج فذكرت راسا الاسوال فقد سمعت النبي عذرا فاجابها عندكم ثم القى اليها احبا به فقال لو ان اهلهم في الكلام لا خير
 ان خير لاد القوت **باب ما يقال** في الصلوة قال ابو جعفر فوض الله الصلوة وسن رسول الله على عشرة وجوه صلوة الحضر والغير
 صلوة الخوف على ثلاثة اوجه صلوة تكو و صلوة حسودا بغير صلوة العتد والصلوة على الميت **باب فضل الصلوات** قال الله للصلوات ثلث
 خصال يقاس عليها البشر من اعتدائها وطاعتها بما فيها المعنى لو تعلم من تلج من ينظر اليك ما التفت لا زلت عن موضعك **باب**
 من يمتد الصلوة قال الله حين سئل عما فرض الله من الصلوات قال ثلث الطهارة والنجاسة والصلوة والركوع والجمود والدعاء من ربه القرب في
 صلوة ومعدا فلا صلوة له من ربه القوت متدا فلا صلوة له **باب وقت الصلوة** والعصر قال الله ازالا الشمس فقد دخلت الصلوة الا ان
 بين يديها البسج وان شئت طرقت ان شئت فصر وقال ازالا الشمس فدخلت بواب السماء فلا لحان يستغنى بالعلم الى صاحب تكون محفنة
 اول حيفة يكتب فيها وقال ما يامن احدكم الحدتان في ربه الصلوة وقد خادقهما فادع فاول وقت الظهر من ذوال الشمس ان يحضر قدما
 وقتا العصر من حيث يحضر قدما من ذوال الشمس الى ان تغيب الشمس قال فضل الوقت الاول على الاخر كفضل الاخرة على الدنيا **باب وقت المغرب**
 انما قال الله اذا غابت الشمس فقد وجبت الصلوة ورسول المغرب حين لا يشرق الشمس الى غروبها الشمس والشمس وقت العشاء غروب
 الشمس الى تلك الليل وقت صلوة العشاء قال الله حين سئل عن وقت البسج فقال حين يعرض البحر ويجو حسن **باب الاذان والاقامة** قال الله
 الاذان والاقامة مشق هما اثنتان واربعون حرقا واقامة اثنتان وعشرون حرقا **باب عدد الركعات في اليوم** والليل والصلوة في اليوم احدى
 ركعة لغيره منها سبعة عشر ركعة وما يتوذلك سنة فلذلك ما الهزيمة فالظهر اربع ركعات والاعشاء ركعتان اما السجدة لنا فله ركعة
 وثلثون ركعة منها ثمانية عشر ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر فله المغرب اربع ركعات بعد العشاء الاخرة ركعتان من سجود

کتابخانه

عن عبد

للصديق في ركبي

عز وجل ان الحثاين من الشيا قال صلوة الوتر بالليل تدعى على من سبها لئلا يروى من صلى ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده بيده **باب** جلوة
الكسوف اذا انكشف الثمن من الغزاة لزلزل الارض وهبت ريح صفراء او سوداء او حمراء بضلع عشر كوعان واربعة سجادات بتسليمه واحدة نقر في
كل ركعة منها الحمد ما يتسركم من القرآن فان بعضكم لسورة ركعة فلا تقرأ في ما بينا الحمد اقرؤا سورة من الموضع التي بلغتم وقوا أنفسكم
في ركعة فاقرا في الركعة الاخرى الحمد من فائتة فضيلت يقينها فانها من صغائر القضاة لا يقال فيها سمع الله من حمد الا في الركعة الخامسة
والخامسة والعشرون في كل ركعتين بعد الفرائض وقبل الركوع وركبان القنوت فيها في الخامسة والاثنا عشر **باب** جلوة جعفر بن بطالب قال
السلام قد تم جعفر بن بطالب من الحبشة كان النبي قد فتح خيبر قبل دخاله في استقبله فتبا بين عينيه ثم قال ما اذكر يا ايها السد فجا بفتح
ام بعد ثم جعفر ثم قال يا جعفر لا اجلس خيرا الا اعطيت لا املك فقال يا رسول الله اصدار ربيع ركعات كل يوم فان لم تنطق ففني كل
جمعة فان لم تنطق ففني كل شهر فان لم تنطق ففني كل سنة فان لم تنطق ففني كل عمر مرة فانك صليتها بحسب الله ونوبك ولو كانت مثل ملع الجوز
الجوز فيلله يا رسول الله فمن صلى هذه الصلوة لم ينل من النور ما لم يحضرها قال نعم وصفها ان تسبح في قيامك خمسة عشر مرة بعد الفرائض تقول
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اذا ركعت قلها عشر افاذا ركعت قلها عشر افاذا سجدا قلها عشر ثم تسبح
الى الثانية بعين تكبير صليتها مثل ما وصف وتنت في الثانية قبل الركوع وبعد التسبيح فيها وسلم ثم تقوم فضلي ركعتين مثلها ما
قال لئن كنت مستعجلا لصلتها بحجرة ثم اتى التسبيح وتقول ان شئت حسبتها من ثواب ليلك ان سب حسبتها من ثواب النهار
يجب لك في ثوابك ويجب لك في صلوة جعفر في ركعة التسبيح الف واثنا عشر في كل ركعة ثلثمائة تسبيحة وتقول في اخر ركعة من صلوة
جعفر يا من لبس الغزاة الوتر ما من تعطف بالحجرت تكريم به يا من لا يغني التسبيح الا له ما من احصى كل شئ علمه يا ذا العزة والجلال وما ذا
والفضل يا ذا الفذة والكرم اسئلك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك باسم الاعظم الاعلى وكلما انك لنا ما في
على محمد وال محمد وان فعلت في كذا وكذا ونقر في صلوة جعفر في اول الركعة الحمد والعاشرة وفي الثانية الحمد واذا زلزل الارض في
الثالثة جاء سكر الله وفي الرابعة الحمد قل هو الله احد **باب** جلوة الخامسة قال النبي في الرجل
يخبر الامر بربها الحاجة ان يسل ركعتين يقر في احدهما قل هو الله الف مرة وفي الثانية الحمد قل هو الله احدة ثم تال حاجتك **باب**
صلوة الاستسقاء مثل صلوة العترة قال امير المؤمنين السنة لا يستغنى لا بالبر رحيب ينظر الناس الى السماء ولا بشئ
المسجد الا بكة وسئل النبي عن تحويل البنية واثنا عشر استغنى بال غلام معه تحول الحذب خضبا **باب** يا بعد سنة الصلوة قال ابو جعفر لا تقا الصلوة
الا من خمس الخصال والوقت والقبلة والركوع والتهجد ثم قال الف مرة سنة والتمهيد سنة والتكبير سنة ولا يفضل الف مرة **باب** سنة الصلوة
التي سن التوجه فيها من السنة التوجه في صلوة وهي اول ركعة من صلوة الليل المفردة من الوتر اول ركعة من ركعتي الا حرام واول ركعة
من ركعتي المغرب اول ركعة من الفريضة **باب** في المواطن التي يقر قل هو الله احد وثلاثا يا ايها الكافرون قال النبي لا تدع ان تقرأ قل هو الله احد
قل يا ايها الكافرون - بعد مواضع في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال والركعتين بعد المغرب الركعتين في اول صلوة الابل وركعة الانزال
والنحر وجبت لها وركعتي الطواف **باب** الصلوة في الاوقات كلها ان تال صلوات فضلها اذا ذكر رب وصلوة الكسوف والصلوة على الجنائز
الا حرام وركعتي الطواف **باب** ارباب الصلوة اذا قلت في الصلوة فاعلم انك بين يمين يركع وركعة فاركع تسبح برك الى موضع سجود
وارسل منكليك ضع يدك على فخذيك قبل ان تركع فانه احسن منهم بصلواتك اياك ان تعبت لم تحب ابراسك وبديك ولا تفرق
اصابعك ولا تقدم رجلا عن رجل اجعل بين قدميك قد اربع اصابع الى شبرا اكثر ذلك اذا اردت السجدة برك قبل دخولك في الصلوة
ولا تمطى ولا تناد فان ذلك كله فتناء ولا تلقن عن يمينك ولا عن يسارك فان القنوت حق من خلفك فتدحج عليك عادة السلام
استغل قلبك بصلواتك فانه لا يقبل من بصلواتك الا ما قبلت عليه منها بقلب فادع من القنوت فادع يا ربك كبره اركع وضع يدك
اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى وضع راحيتك على كعبك ثم اصابع عين الركبة ورجلكا وحده منك يكون شرب في الركوع
ما بين قدميك الى موضع سجود وضع في الركوع ثلاث تسبيحات فاذا ركعت اسلم من الركوع فانتصب قائما ورفع يدك قل سمع
لمن حده ثم كبره اهوا الى السجود وضع يدك جميعا وان كان بينهما وبين الارض ثوب فلا بأس ان اضعفت يما الى الارض هو افصح منسرة
السجود الى طرفها من ركعتي فان الارغام سنة ومن لم يركع ما ينفذ سجود فلا صلوة له ويجزى في وضع اليده من فتناء التسبيح
مقدار درهم ويكون سجود كما يتحول لغيره انما عند روكه يكون شبرا لمعلق عند روكه لا يكون عن من جسدك على ثوب **باب** في
المرأة اذا قامت امرأة في صلواتها صحت صليتها ووضعت يدها على صدرها ما كان تدبيرها فاذا ركعت وضعت يدها على فخذيها ولا تقا
كثيرا التلاوة عن غيرها فاذا ارادت الصلوة جلست سجدت لاضه ما يرضى را ارادت النهوض الى القيام وضعت اسهاما من السجود جلست

المصدر

[illegible]

کتاب الہدایہ

[illegible]

تلاصذوف

[illegible]

للصَّدُوقِ

رہنما ہونے

کتاب الہدایہ

[illegible]

للعبد ذوق

[illegible]

كتاب الطهارة

وتعددت آرائهم عليه لكل جعل سماء حدوان لم يميزهم عليه حد واحد اللواط هو بين الفخذين واما الدبر فهو الكفر بالله العظيم
 ومن لا يطهره من غلبه عليه حائط او يضره غيره بالسيوف او يحرق بالنار وكذلك يفعل بالمنقول برفان تاب من قبل ان يقدر
 عليه تاب الله عليه من سبق سولا لله او امير او منين او احد الامم فقد حله من ساعته فجد شاذ الحزم والنيابة المسكرة والقطاع فاقوا
 جلده وكل ما اسكر كثيره فقلبه كثير حرام واكل الميتة والدم والحمل الحزير يود بان غاصه يودك ليس عليه القتل واكله لا يوجب البينة يود بان
 غاراد بان غاصه ادى ما يقطع منه الشارب ويعد دينار والحار يقتل ويصلب ويقطع يده ويحمله من جلائل وينقوا من الارض كما قال
 الله ثم عز وجل ذلك موقوف الى الامام ان شاء صلب ان شاء قطع يده ويحمله من خلاف ان شاء فناء من الارض **باب كبا**
 الله الكباير فتعفا لها الشرب والله العظيم قتال النفس الى حرم واليمين الغنوص اكل مال اليتيم عقوق الوالدين وقذف المحصنة والفراش
 الزحف انكار حقنا فاما الشرب بالله ضدا نزل الله فيه ما انزل وقال رسول الله فاكل مال اليتيم والفراش من الزحف وقد في المحصنة الفاسقة
 المؤمنة قال الله عز وجل النبا الى المؤمنين من انفسهم وازواجه فغنى رسول الله في ذرية عفاهم بخديجة لا يهايم المؤمنين ما الف
 من الزحف فغدا عطايعهم امير المؤمنين طاعين غير مكرمين فغدا عنه فخذوه واما انكار حقنا فذا انما لا يتنازعون فيه **باب الدنا**
 كل ما كان في الانسان واحد ففعله في كل ما كان فيه ثنائ فيهما ما الدية كاملة وفي واحد منها نصف لدية الا التفتين فان دية
 اثمة العليا اربعة الاف درهم ودية السفلى ستة الاف لان السفلى بمسك الماء ودية البيضة اليمى ثلث الدية ودية اليسر لنا الذئبة لا
 اليسر منها الولد قتل العمد بغير القود الا ان يرضى بالدية وقتل الخطا بدية الدية وشبيلة لعدوان بريد الرجل الشق نصيبه الخطا ان
 بريد شيئا نصيب غيره ولوان وجل الطم رجلا فاث منه لكان قتل هذا وقتل الخطا فتداس ثمانية في ثلث سنين ودية العمد على
 الف الف ماله بستانا منه سنة ولا يعقل الا ما قامت عليه لدية والدية على اصحا الابل مائة من الابل على اصحاب الغنم الف شاة
 وعلى اصحا البقر مائة بقرة وعلى اصحاب لعين الف دينار وعلى اصحاب لورق عشرة الاف درهم وفي النخلة عشرة دينارات وفي العلقمة
 اربعة دينارات وفي المضغة ستون دينارا وفي العظم ثمانون دينارا فاذا كسى لعظم اللحم فانه ثم عى مائة حتى تسهل فاذا استهل فذئبة
 القنود والاشاة التي يقيم عليها الدية ثمانية وعشرون سنا اثني عشر في مقام يوم الغنم وستة عشر في مواضع ذئبة كل سن من المقادير
 كسرت حتى يفسد بخسود دينار لدية كل سن من المواخير كسرت حتى تنمب على نصف من دية المقادير خمسة وعشرون دينارا يكون ذلك
 الف دينار ولا يقتل الخمر لدية لكن يلزم دية العبد ثمانية ولا يجاوز دية العبد بغير الحد ولا يقتل المسلم بالذمى لكن يؤخذ منه
 الدية ودية اليهود والنصارى والنجس ولد الزنا ثمان مائة درهم **باب يوكلك** الطير ما لا يؤكل كل من الطير ما دونه ولا تأكل ما صف فان كان
 الطير يصف بدين كان دية اكثر من صيفه اكله ان كان صيفه اكثر من دية لم يؤكل وقال النبي كل ذي ناب من السباع حلال
 من الطير الحمار لا يبيح حرام ويؤكل من طير الماء ما كان له فاسته وصيغته **باب يوقك** كل من الطير ما لا يؤكل كل من الطير ما لا
 اختلاف طيراه ولا تأكل ما استوطر به **باب يوقك كل من السمك** والحمار اكل من السمك ما كان له فلو لم ياكل ما ليس له فلو
 لم ياكل ذكوة السمك والحمار اكله ولا تأكل الدبا من الجراد وهو السمك لا يستقل بالطين ولا تأكل من السمك الحري والمار ما هي الا القنا
 ولا الزبد سئل الصغار الهريثا فقال لا تأكلها فان لا تأكلها من السمك **باب يوقك كل من السمك** لا تأكل من السمك الا عشرة اشياء الفرس والدم والقطا
 والخنزير والعدو والقنصل لا يبيح والرم والادراج وذو العروق **باب لا شيئا** الى هي في السنة ذكوة اشياء من الميتة ذكوة العظم والشر
 والنبات والريز والفرن والحمار لا يبيح الا نفعه واللبن **باب الصيد** والذبايح كلها صا الكلب المعلم وان قتله واكل منه فان لم يبق منه الا بالحق فصبه
 فلو لا تأكل ما صيد بيا او صفرا وعقابا وهذا لا ما اذكت ذكوة ومن اسلم كلبه لم يسم بعدا فاصاب حيدا لم يجل اكله لان الله عز وجل يقول
 لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق بينه حرام وان نسي فليسم حين ياكل فكذلك في الذبيحة لا بأس بكل حيوان الحمار لو حشيت ولا بأس بكل ما صيد
 في البلد لا يجوز الحمام ما لا مضى ولا يجوز اخذ الفرج من اركار ما في جبل او شرا طبعته حتى تهض ذبيحة النضار يؤكل الى يوم ذبيحة اليهود
 في النصر لا يؤكل الا اذا سمعوا بكرونا اسم الله عليها **باب لك** سبيجات من اخرج فليجنب خمسة اليمن والكذب كتمان العيب الماش
 قناع والدم اذا اشترى والكاذب على من حلال كالمجاهد في سبيل الله وقال الله ما اجل في الطلب من ذكوة الجرد قال في الرزق ذكوان ذك
 تطهير ذك يطبل فان لم تاتر انا فاطلب من حلال فانك اكله حلالا ان طلبته فله لا اكله حراما وهو رزقك ولا يتركه ولا يتركه
 حرام ولا بأس بكسب ثابحة اذا قلت صدقا وقد دنا منها تسخلة بضرى حكا يد بها على الاحق ولا بأس بكسب المعلم اذا لم ياخذ ما ياخذ على
 تعليم القرآن ولا بأس بكسب الماشطة اذا لم تشارط وتبلى تعطى ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها فاما شعر المعز فلا بأس ان يوصل بشعر
 المرأة **باب السقي** ليس لا يما كان يوزن ودرهم ودرهم من سبعين ذينة كل ما يذات محرر والرتبة بان دبا يؤكل ويؤكل ما

لِلصَّدُوقِ

۱۔ احسن اسلوب
۲۔ واحد استلام نمبر

کتاب الہدایہ فی الصلۃ

[illegible][illegible]

برائے شاہی حوالے

جاء في تاريخ طبرستان

جاء في تاريخ طبرستان

لشأن في تحقيق

في كتابه
الشيخ
بأنه

روث يكون يوسف تريا ولا بانر كان يكنه باي بصير لا يكون من احد منهم عليه السلام وكيف كان يوسف هذا من لم اقبل على ايدان يد كره لاصلا
او كتابا ومن تبشعا فلم يجدوا ربحكم بانها منه هذا الفصل الثاني في حياة بن عبد الله اقول الله اود هذا غير مذكور في كتابه لاجل ان كان
غير معلوم لكن طبقه مريضة يرة لا نقلت عنه غالبا فلا يصير في كونه ايضا من اطلق عليه وببدا ويكنه به الفصل الثالث في عبد الله بن محمد
الاستاذ قال لكتي في العز ان هكذا في بصير عبد الله بن محمد الاستاذ ثم ذكر ما رواه باسانه عن عبد الله بن عثمان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عن سلة في القرن ففتحت قال نامل بحسنة فليس وعيزهم وانما لنا ليعن القرن فلم انلا طلب ليه انتزع عني حتى كان عنده رجل من أهل
المدينة مقبل عليه فعدت عند باب البيت على بئح حزنه اذ دخل بشرا له فاضلم وجلس عنك وقال سلم من الاسام بعده فقلت لو ايقنه بما قد خرجت
من ميتة لم تقل سلم قطع ابو عبد الله حديثه مع الرجل ثم اقبل على فقال يا با محمد ليس عليك ان تدخلوا امرنا وانما عليكم ان تسمعوا وتطيعوا
اذا امرتم انهم ما ذكروه في هذه الترجمة وطفوا ان يراهم هذا الخبر في هذا المقام مما لا وجه له اذ ليس فيه ما يدل على كون ابي بصير لراؤك ابو عبد الله بن محمد
الاستاذ بل الظاهر ان خبره لا نلم يقل احد من علماء الرجال من وقتك على كلامهم بان كان يكنه باي محمد او يطلق عليه ذلك مع ان يدعيهم الاشارة الى الكني
دخول ما في الخبر اطلق ذلك على الراوي ايكم يذكر الشيخ ولا ابن عقدة كما يفهم من عدم ذكر الشيخ ولا غيره فله عبد الله بن محمد المكنى باي بصير في نسخة
الصادق وذكره الشيخ في اصحاب الباقر وابو بصير الراوي لهذا الخبر رواه عن الصادق والراؤك عنه فيه عبد الله بن وضاح وهو من اصحاب ابي الحسن
موسى ليس لا وعلى ما ذكره الخاشع والعلامة وابن داود صاحب ابابصير يحيى القسم كثيرا وعرفه وقال الخاشع له كتب يعرف منها كتابا لصلوة الله عز
بصير المكنون ابا بصير في هذا الاسماء هو يحيى القسم لعبد الله وهو مكنى باي محمد ايكم كما سيحيى ومن مناظرهم ان ما يدل على استعلام انه الاستاذ
عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله وضاح عنه يعني عن ابي بصير عن جارية قال الشيخ في اصحاب الباقر عبد الله بن محمد الاستاذ كونه يكنى ابا بصير قال
ابن داود في الجزء الاول من كتابه المختصر الموثق والمعلمين عبد الله بن محمد الاستاذ ابو بصير لكونه في نسخة مملد لم يذكره الخاشع في كتابه لا يراى الشيخ
في الفهرست في العلامة في الخلاصة ولا غيره من وقتك على كلامهم موضع سكر من ذكرناه وبعض متأخر المتأخرين وقد تبشعا فلم تنفع على رواية
عن الباقر وغيره بختم او تظن ان داود لعبد الله هذا ثم علم ان بعض المحققين قال في شرحه على المفاتيح ما اما الروايات الا لا على غير المراسم
فمنها رواية ابي بصير عن الصادق عن تقي المحقق وهو على غير ضوة قال لا بأس بليس الكتاب ليس في سند هامان يتوقف فيه سؤل الكسائي بن
مختار وابي بصير لا تدح من جهة ما من جهة ابي بصير فلا يمتنع بين يحيى القسم ليش المراد وكلاهما ثقتان وتوهم كون يحيى اقيقا فاسد
حققاء في الرجال على تقدير كون الحجال مكنى باي بصير هو ايكم فقه داود يوسف بن الحرث فعلى تقدير تكيده باي بصير هو ايكم من اصحاب الباقر
بجهول نادر الرواية انتهى كلامه في ابي بصير الذي يلهي منه انه يقوم ان عبد الله هذا هو عبد الله بن محمد الاستاذ الحجال وفيه ما لا يخفى فلا تغفل
الفصل الرابع في بيت بن الجعفر المراد وهو يفتل على عشرة مباحث الاول ذكر ما روته عليه من مقالاتهم في شأنه قال لكتي في العز ان
في ابي بصير لث بن الجعفر المراد ثم ذكر في روايات تدل بعضها على المدح والآخر على القدح تنق على جميعها وعلى جميع ما يتعلق به مما رواه في كتابه
وذكره في نه تضاعف كلما في رسالته هذه وعن المعتمد الاختصاص انه قال ومن اصحاب ابي اصحاب ابي جعفر ابو بصير لث بن الجعفر المراد في
بصير يحيى ابي القسم كقوف مولف في اسد اسم ابي القسم يحيى وابو بصير كان يكنه باي محمد قال الشيخ في الفهرست لث المراد يكنه ابا بصير وعن
ابي عبد الله وابي الحسن مجموع له كتاب قال في كتاب الرجال في اصحاب الباقر كنيته بن الجعفر المراد يكنه ابا بصير كونه في اصحاب الصادق
الليث بن الجعفر المراد ابو يحيى يكنه ابو بصير استدعاه في اصحاب الكتاب لم يكن لث المراد يكنى ابا بصير قال الخاشع لث بن الجعفر المراد ابو محمد
وقبل ابو بصير الاصغر وعز الجعفر لعبد الله له كتاب في ميرجاة عنهم ابو حيلة المفضل بن صالح وقال في القسم الاول من الخلاصة وهو
بما اعتمد على روايته وترج عنه بول قوله لث بن الجعفر بالباء المتقطعة تحتها نقطة المفتوحة والحاء المعجمة الساكنة والنا المنقطعة فوقها نقطتان
المفتوحة والواو المكسور المراد ابو بصير يكنه ابا محمد والكشي عن حماد بن يونس عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن جين بن دراج قال
سمعت ابا عبد الله يقول بشر الحسين بن الجعنة بن زيد بن معاوية بن الجعلا وابو بصير لث بن الجعفر المراد محمد بن مسلم ورواه ابيه نجباء امان الله
على جلاله وحسنه لولا هؤلاء انقطعت انا والقبوة واندرست لث لكتي ان ابا بصير لا متناحدين اجعلنا لثا نبر على شديقه والافراد له
بالفرد قال بعضهم مكان ابي بصير لا سكا ابو بصير المراد في حديث في حديث جعنة كرهنا في كتابنا الكبير ولجنا عنها وقال ابن العز ان
لث بن الجعفر المراد ابو بصير يكنه ابا محمد كان ابو عبد الله يتفخر به ويترجم واصحابه بخائرين في شأنه قال عندنا ان الطعن انما وقع على نه
لا على حديثه وهو عند فقه والذ اعتمد عليه بول روايته وان من اصحابنا الامامية الصحيح الذي ذكرناه اوله وقول ابن الضاعري ان
الطعن في دينه لا يوجب الطعن انه في قال ابن داود في الجزء الاول من كتابه لث بن الجعفر بالحاء المعجمة هو ابو بصير الاصغر قد ذكرناه في الكني
وقد حكينا عنه في المقدمة ما ذكره هناك قال في بعض الفصول التي في الجزء الاول من كتابه لث بن الجعنة العصابة على ثمانية عشر رجلا فلم يخلعوا

الحول الى بصيرة

تظهرهم غير انهم يتفادون وهم ثلاث سراج الدجّة العليا ستمتهم احباب الجعفر لجمعوا على ضدّتهم وافتاد قولهم والا نبدأ اولهم في البصيرة
 ومزادة بن عيين معروف بن خربوذ بن مريد بن معاوية ابو بصير لث بن الجعري الفضل بن يشا محمد بن مسلم الطائفي قال في خبر يد بن معاوية
 موافق الحنيفة المحققين الذين اتفقنا بعضنا على وثيقهم ونفهمهم وعن التمهيد لث في حاشيته على الخلاصة مثله لا انه حال عن كلمة الخنيفة
 وقال الخامس من الخنيفة الفضل بن يشا اذ كانا يظهر من ترجمة وفي كتابنا فقال في ترجمة شعيب لعن توفيق بعد نقله من الخلاصة انه ابن خنيفة
 بصير بن النعمان قال عليه السّلم في التمهيد لث في حاشيته على الخلاصة انه ابن خنيفة
 في النعمان وقال لفاضل البصري في اوائيه بعد ذكره حاجة الى علم الرجال فيمنها شكوكه وذكرها واجاب عنها ما سألنا الكلا الى ان
 قال على ان الشكول المذكورة مصادفة للفرقة او ربما يحصل من التفتيش لث في حاشيته على الخلاصة بعد نقله من الخلاصة
 لنا القطع بثقة مثل سلمان الفارسي والمقداد بن ابى ذر عمار ونظر اثم وزادة وبريد ابى بصير المراد في الفضل بن يشا وهم جليلين من رجال
 وصفوا وابن ابى عمير البرزنجي نفرا اثم وانكاد ذلك مكاثره وقال في الوجيزة لث بن الجعري ثقة اجعت العصاة عليه **الثاني** في
 كناه قد ظهر لث من عباد اتم انه كان يكنى بابي بصير في الروايات يكتفى باساعدهم كقول لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله و ابو بصير
 لث المراد في قوله ابن ابى جعفر وفيما ابو بصير المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري
 تذكرت ذلك لابي بصير المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله لث و ابو بصير
 و ابو بصير المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله لث و ابو بصير لث بن الجعري المراد في قوله لث و ابو بصير
 انه كان يكنى بابي عمارة ابن داود كانت شعرة بترية لم يزل به الشيخ والظاهر ان المصنف يعنى ان يزل به فيما حكى عنه كيف كان قول المصنف
 يقدم على قول لث في لو كان جهنما فاصبحت لث في شواظها من داود يكون القول قول المصنف بطريق اولى فلا سيما الثالث مثل قوله الجعري
 ثم ظاهرا ذكره الشيخ في كتاب جال في اصحاب الصادق انه يكنى بابي جحيم وفيه نامل فانه مالم نقف على احد كره غيره ومالم يحده في الرواية
 ولا في الاسانيد نعم لث بن كيسان الجعدي البكري من اصحاب الصادق لعل كان يكنى بذلك لكنه فلا يبعد ان يكون اشتبه عليه الامر لذلك
 ويمكن ان يقع الصحيح فيما نقل من خط الشيخ بان يكون جحيم مصنف محمول لثا هتله في بعض الخطوط وكان هذا الاحتمال هو الاصح
الثالث بيان من روى عنه من ائمة تدعى المصنف الشيخ وابن داود فيما سلف منهم بانه من اصحاب ابي جعفر وقد عرفت بعض
 الجائز بانه روى عنه وذلك لميل ودايات تتقف على جميعها الا ان في هذه كلاما في دلل المصنف لثا من من مباحث هذا الفصل مدد
 عن الصادق في صرح به الجائز في الشيخ فيما سلف منها وهو الظاهر من ابن داود وند وجدنا بعض حديثا كلها ما رواها عنه وبالحلة هذا ما لا
 يروى في رواية عن الحسن موسى فامل انه مما انظر به في الروايات ومما يذكره احد من وقفنا على كلامه لا الجائز ولا غيره في الشيخ
 لكنه مشد وقول المصنف مقدم فاعلم لم يذكرها لقلتها ويظهر مما رواه في الاسناد في الكلب في ارباب كونه مولدا في الحسن موسى
 عن عبد بن عبد الله بن عبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن ابراهيم بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن محمد بن شعيب عن ابن مسكان عن ابي بصير
 بن موسى جعفر روى عن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة انه روى بعض عسل الرضا
 لانك ستمت بعد ابي بصير بن النعمان في عام ثلث وثمانين مائة فلا يمكن ان يكون الموضع ذلك يكون لثا في الحاشية من علم
 انظرنا في بصير في الروايات واما سائدها الى غيرها ولكن لا يخفى ان ذلك مما ياتي في قول عن ابن مسكان عن ابي بصير انه روى في السند
 سهوا او اشتباها كما هو الظاهر من ضبطه معرفته بالرجال وطبقا لهم وقد صنفهم كما بال لكن وقوع السهو او الاشتباؤ باذنه لعل ليس
 بذلك البعيد لان الظاهر ان تلك الرواية قطعة من رواية وكل قطعة منها بذلك لا شائبة بابي ناسها من ابواب التاريخ وكانها مثل القطع
 كانت هكذا فقد عبد الله بن جعفر بن ابراهيم بن مهزيار عن ابراهيم بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن محمد بن شعيب عن ابن مسكان عن ابي بصير
 ابي بصير بن النعمان قال في بعض الحسن على وهو ابن سبع اربعين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة انه روى بعض
 ابن عمه يوم عاشوراء وهو ابن سبع وخمسين سنة وقبض على الحسين وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين
 وثلثين سنة وقبض محمد بن علي الباقر وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة انه روى بعض
 ابو عبد الله جعفر بن محمد وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة انه روى بعض
 وهو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة انه روى بعض
 واشهر في سنة اثنين ومائتين عاش بعد موسى جعفر عشرين سنة وثلثين سنة وقبض محمد بن علي وهو ابن سبع وخمسين سنة
 اشهر في عشرة يوم ما يولد يوم الثلاثاء غلغول من الحج سنة عشرين ومائتين عاش بعد ابيه تسعة عشر سنة واثنتين وعشرين يوما لعلنا نعرف

قوله فاما لث بن الجعري
 لث بن الجعري هو
 حاصر حصرة ما
 النصيب الذي
 لا يحل الا في
 روى في السند
 لث بن الجعري
 لث بن الجعري

قوله فاما لث بن الجعري
 لث بن الجعري هو
 حاصر حصرة ما
 النصيب الذي
 لا يحل الا في
 روى في السند
 لث بن الجعري
 لث بن الجعري

قوله فاما لث بن الجعري
 لث بن الجعري هو
 حاصر حصرة ما
 النصيب الذي
 لا يحل الا في
 روى في السند
 لث بن الجعري
 لث بن الجعري

سنان في تحقيق

هذا السامع

بصير على ابي جعفر ايضا قربة على كونه يحيى كما سنبين في السامع في انه بصير ليس بضد اعلم ان الكثرة في ترجمة لث هان من
 محمد بن عيسى عن علي بن محمد القمي عن محمد بن احمد بن الحسن عن علي بن الحكم عن المشيخ الخطابي في بصير قال خلت على ابي جعفر فقلت قد
 ان يحيى الموتى وتبرئ الاكبر والابرص فقال له بان الله ثم قال له اعد مني فخرج علي عيني وبصرنا لثا عدا ولا وضعت البيوت فقال لي الخ
 ان تكون كذا ولك ما للناس عليك ما عليهم او تعود كما كنت في الحاشية قال قلت عود كما كنت في بصير علي عيني فقلت وقال السيد لثا
 في شرحه الذي يظهر من الكتاب في هذا الموضع وما قد سبق في ترجمة زارة ان ابا بصير هذا هو اللثا المرافة الضرر المشهور انه لا شد
 يحيى اليه القاسم المكفوف عند كان القضية وقعت لهما كليهما وقال العلامة المجلسي في شرح التهذيب كتاب لثا الثالث والسبعون
 وقال شيخنا البها في هذه الرواية رواها في الفقيه عن عاصم بن حميد عن بصير المراء وهو لث بن الجحر في رواية صحيحة واما هنا فضعفه لان
 المكفوف يحيى القسم فتعول اقول المكفوف لا يحيى كلاما كما ناك فلا يثبت في هذا اللقب كونه لثا مع ان روايته عاصم عنه تدل على كونه
 بشا ثم اكره اصحاب لثا لوصفوا يحيى المكفوف على انه بعد رواية يحيى في صحيحه انتهى كلامه على الله مقار اقول في الحديث الثالث والسبعون
 هو ما رواه الشيخ في كتابه باسناد عن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن بصير المكفوف قال سالت ابا عبد الله عن الصادق
 متى يجرم عليه اللعان فقال اذا كان الفجر كالقبة البيضاء الحديث وفي الفقيه وكيفية باسناد عن عاصم بن حميد عن بصير المراء وكلام هذين العلامةين
 صحيح في كون لثا بن براء قد سبقهما الى ذلك لكنه على ما هو ظاهر ابراه ذلك الجرح الذي سنده في هذا البحث في ترجمة لثا هذا بل السيد
 الدين بن طاووس ايضا قد روى حديثه الملقب الذي اوردته الكثرة في ترجمة لثا هذا وكان ظاهره في الذم بان احد رواة الحديث وانقصه في ذلك
 ان في ذلك الحديث نرجاء كل في غيره وجه في بصير فقال في ذلك ما هذا قال جليته كل في غيره وجه في بصير فقال في ذلك ما هذا قال جليته كل في غيره وجه في بصير فقال في ذلك ما هذا
 اشرا اليه البحث السابق لم يقدان لثا بصير هذا الجرح لا يدل على قدح فيه بل يقدح في اقبيل الضرر لو كان معتبرا اللهم الا ان يقال انه لعلم من
 المتوقفين في ذلك وانهم عليه الدلالة العلامة المجلسي على ان يظهر من بعض كلامه في ترجمة لثا منهم الشهيد الثاني كما يظهر مما ذكره في المسالك في هؤلاء
 نكاح الاماء والسيد على الصايغ وصاحب النسخ كما يظهر من ذلك الكتاب من بعض روايته على الخبر الطائفة من المعالم وصاحب المذاكر كما
 يظهر مما حكاه عنه لفاضل الجرح في شرح الاستبصار فانه بعد ان قال في الحديث يعني ما رواه ابو بصير المكفوف موثق قال قال لفاضل المحقق
 يفرح صاحب المذاكر طاب ثراه هذه الرواية ضعيفة لان ابا بصير المكفوف هو يحيى القسم فمنهم ذلك لفاضل شيخنا البها في المولى المبرور
 وصاحب كنف اللثام كما يظهر من بعض كلامه في ترجمة على صلوة الروضه والمحقق الجرح في صاحب المذاكر والمولى البها في كما يظهر من تعليقه انه
 على منعه ان قال في غيره الى كونه بصير غير مكفوف ولعل الظاهر ان علماء الرجال الذين دقت على كلامهم سوا الكثرة حيث وصفوا يحيى القسم
 بالمكفوف ووقف على عباراتهم في الفصل الا في ولم يذكر احد منهم تلك الصفة لثا حيث ذكره انا تدعيحي لم يذكر احد منهم قائلين في
 الموافقة لهم ولا سيما ابن داود المصنف قد مر عبادتهما اما الكثرة من واسع كناية وقف على اغلاط الكثرة الواضحة لا ينبغي لمن ينهايه الى
 نبرته لثا هذا ثم في المختلف في الموثق عن بصير المكفوف قال سالت ابا عبد الله عن الصادق في بصير المكفوف في الحديث ورجال السند
 قد عرفتهم وكلهم سوا بصيرنا لثا والعدل من دون خلاف بينهم وطريق الشيخ في الحسين بن سعيد صحيح كك وقد قال ايضا في
 الصحيح عن بصير الصادق قال سالت عن العبد الامه يعقبان عن دمير فقال لمولاه ان يكاتبه ان شاء وليس له ان يبيعه لان بناء العبد
 ان يبيعه قد وجبته ولان ياخذ ماله ان كان له مال وقال في سئلة اخرى في الصحيح عن بصير الصادق قال سمعته يقول لا يدع لصاحبك
 هو كذا ولا نصرا ولا المجرى وان كانت امرأة فليدع نفسها وفي رواية ابو بصير في الصحيح عن الصادق وقد سأل عن الزكاة الى ان
 قال في لثا بن براء واحد في حقنا الى عشرين رمانة فاذا كثرت الا بل فحق كل حين حقنا وسند هذه الروايات يتم ذلك السند
 بصير سوا ابا بصير لثا مطلقا والواقع فيه معتد فان الظاهر من حمل ابا بصير لثا على لثا المراء ولذا حكم بصيرها وحمل ذلك
 الرواية على يحيى لثا القسم فيكم بموثقيها والا فلا وجه للتفريق بين تلك الروايات عند بعضها صحيحا والاخر موثقا وعلى هذا يكون عاصم
 من دعي يحيى لثا كليهما ويكون ابو بصير مطلقا مضرا الى لثا قال بمكفوف في يحيى بصير لثا وفي الارلين تامل فيظهر لك وجهه فان
 قلت مراده بالهبة في تلك الروايات الهبة الاثانية لا الحقيقية فلا يظهر منه القول بصير لثا قلت لا يمكن ارادة الاثانية فيما نقلناه منه
 اخيرا كما لا يخفى نعم يحتل ان يقال لعله قال بمكفوف لثا وحمل ابا بصير المكفوف في ذلك السند عليه بقرينة ما في الفقيه انما حكم بموثقيته
 لما قاله ابن الفضاير في هذا وان كان مخالفا لما ذهب اليه الخلاصة من كونه من اصحابنا الامامية الا ان مثله وقع له كثيرا وسبب
 في رسالتنا هذه انه جزم في كنية الاستدلال في غير هذا الموضع على تقدير حمل ابا بصير في يحيى في كنية ذلك عندنا وهو ايضا مخالف
 لذكر مله في الخلاصة في ضم الضعفاء وشك فيه في كونه من اصحابنا الامامية ولكن لا يخفى بعد هذا الاحتمال والاطل على تقدير ارجال ابا بصير

في تحقيق السامع

أَخُو الْبَيْتِ بِصَبْرَةٍ

[illegible]

لشأن تحقيق

المعزة ثلاثة تلك ذنابا واما نوابهينا مال يا با محمد ترجع الى الكون وقد ولد علي من جدي علي محمد ومن بعدهما ابنتان واعلم ان ابنيك
 مكتوبان عندنا في الحقيقة انما مع اسماء شقيقنا واسماء ابائهم وامهاتهم واجدادهم وذنابهم وما يلدون الى يوم القيمة فاحفظوا ذنابهم
 مدرجة ومنها ما في الوسائل ان من محمد بن ادرج في الخصال ثم نقل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن اخيه هلال عن ابن ابي عمير عن ابان عن عثمان عن
 ابي بصير عن ابي عبد الله قال كتب اليه الرجل يهدى اليه مولا له المنقطع اليه هدية تبلغ الف درهم او اقل واكثر هدية فيها المنسك كتب اليه في ذلك
 الحديث حتما غير ذلك وجعلنا حادثة ان ناهم هذه الاخبار لعله ان لم يكن اكد وكان بصير في برهة من عمره واما انه كان بصيرا في اخره فلا يتقنا
 منها نعم مقتضى الاستحسان ذلك ما صرح به العلامة الشيرازي وما لم نجد عليه ليل ولا نيس فنامر عن الكشي من الرواية المقدمة ولا يمازوا ايضا في ترجمه
 ليت هذا محمد بن مسعود عن محمد بن الفضل عن ابي عبد الله بن محمد الاستدلال عن ابن ابي عمير عن شعيب عن عرق في غرض بصير قال سئل عن
 ابي عبد الله قال لم يسمعني عليه عند موته قال قلت نعم واخبرني انك غفمت له الجنة وسألت ان اذكره ذلك قال صدق قال فبكت ثم قلت جعلك
 فذاك قال السكبر السن الضعيف لغيره البصير المنقطع اليكم فاضمنها الى قال قد فعلت قال قلت اضمنها لي على ابايكم وسميتهم واحدا واحدا
 قال قد فعلت قال قلت اضمنها لي على رسول الله قال قد فعلت قال قلت اضمنها لي على الله قال فاطربا راسه ثم قال قد فعلت لا اله الا الله على ذلك لعد
 دليل على كون ابي بصير الزاكي لهما ليت لم اذكر محمد وذكر الكشي لهما في تلك الترجمة لاجتهت فيه فان في الخلاصة وكتاب الجاهل ان ينادي في كتابه جال
 ابي عمير الكشي اغلاها كثيرة وقد مر ذكر رواية عبد الله بن جعفر عن ابي بصير في ترجمة عبد الله بن محمد الاسدي لوجه له وقد ذكر ايضا في تلك الترجمة
 ما يتعلق بمجي لا تعلق له بليت اسدي وهو قول محمد بن مسعود قال سألني عن الحسن فقال لي بصير قال كان اصغر مني ابي القاسم قال ابو بصير كان
 يكنى ابا محمد كان مولى ليه اسدي وكان مكفونا الى اخر ما قاله سياف في قوله حمد به قال حدثنا يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 قال قلت لابي عبد الله ربا لحيث ان نسل عن النبي من نسل قال عليك بالاستدلال يعني ابا بصير ما الاول نظاما ما الثاني فلان ابا بصير الاسدي
 هو مجي دون ليت لكونه معترف به كما صرح به الشيخ ولم يحمله الكشي نفسه ايضا على ليت في ترجمة الغفتم ان اصحاب ابي جعفر ابي عبد الله فيما ظاهروا من
 كلام العصابة وسيا في المبحث العاشر من الفصل الا انه لم يذكر احد من اهل الرجال كون ليت اسديا ولم نر وصفه به في شيء من الروايات وقد يقيد
 ابا بصير بالاستدلالين المراد به ابي زيد وصوفه لو كان ليت ايضا اسديا ايضا لم يكن لذلك لقبه فانه يعتقد بها كما لا يخفى فلا تذكر احد يكون
 مراديا اسديا معانظهم عدم تعلقه ايضا به فذكر هذين في تلك الترجمة غلط ايضا ظاهرهما ان عدم ذكرهما في ترجمة مجي ايضا مما لا يلايم طريفة
 ومن هنا يمكن ان يقال ان نظامنا العوا في الكشي كان هكذا في ابي بصير ليت بن الجعفي المراد فقط الواو من قلم الكشي والشيخ والناحيين
 اسقطه لناظرين بنسبهم وكفى لا يتفق مثل نيك الغلطين لمحصل ايضا يؤيد ان ابا بصير مجي من افضه فنهائنا الاولين كما ينظمهما
 سند كره في المبحث العاشر من الفصل الا في من اصحاب الصادقين كما سند كره في المبحث الرابع من ذلك لفصل فلا وجه لعد ذكره في اصحابها
 ايضا على هذا يظهر عدم الحجية بقية الظهور وعلى من حمله العنوان وعدم سقوط شيء منه نقول لعد كره ما بين الروايتين في تلك الترجمة مثل كره
 هذين فيما لو لم نقل بان الظاهر لك ما الاول فلان الانبغا من السؤال لوانع فيها وبقوله فابصر النما والاضح البيوت حيث لم يقل مكانه
 فعد بصيرا ان يكون ابو بصير لسانا كما يكون مجي لمراد لا نل يقل احد يكون ليت كذا لم يقع عليه ليل اصلا بل الدليل على خلافه قائم فالظن
 يلحق النقي بالاعم الا على عادة علماء الرجال ان يتعرضوا لذكر امثال هذه الامور حتى انهم يذكر دان فلا ناعج في وسط عمره وفلا ناعج في لغيره فلو
 كان ليت كره لذكره في ترجمة مجي لم يذكر احد منهم فيها ولم يشر في كتابه اليه صلاحا في بعضا ذكره ويحيى في موضع من كلامه واشار الى مكفونة
 مجي ونه يظهر ان لم يكن اكره لانها مذكورة في بصائر الدرجات ايضا وفيه سئل عن ابي عبد الله وابي جعفر فالحجزة صدق عنهما جميعا كل في زمانه
 هذا ما نقله لعقبي في ابي بصير مجي تتقف عليه فيما تحكيه الخلاصة ولم نقل احد وقوع مثلها من جميعا بالنسبة الى ابي بصير لسانا ولا نذكر ان المشي
 انا ابا بصير لذكره في تلك الترجمة هو مجي كما اعرف به السيد الداماد وقد ذكر الشيخ في اماليه باسناد عن مجي ما قد دواه في الكتاب والمحسن باسناد
 عن شفي الوليد عن ابي بصير سند كره فيما سياتي ان الوليد هذا يترجم مجي وهو من الخاطئين ولعله الواو عن ابي بصير سند ذلك الوفاية سيما والواو
 عنه بن الحكم فان قلت قد ذكر في الكافي عروة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحكم عن شفي الخياط عن ابي بصير قال سئل عن ابي جعفر فقلت لانه
 وشره رسول الله قال نعم قلت رسول الله وادنا لا يتعلم كل ما علو قال نعم قلت فانه قد دون على ان يجوا الموفى وبتروا الا كره والابرجع
 لي ثم بان الله ثم قال بان يا محمد قد نوت منه فتح على مجي على عروق سائر الحديث على نحو ما نقلناه من الكشي الى ان قال فقدت كما كنت قد
 ابن ابي عمير هذا فقال شهد ان هذا حق كما ان لها حق ابن ابي عمير من بلوغه سايكنه في هذا الاحاديث لم يبد لنا ابا بصير مجي لان وفاته كانت
 في سنة سبع عشرة ومائتين وابو بصير مجي فاث سنة خمسين ومائتين فين لو فاته سبع ستون سنة تقريبا ولو كان عمره في غير ثمانين سنة لم يكن
 قابلا لان يجزه ابو بصير للوليد لغيره بذلك الجرح الظاهر من عدم ذكره لم طول العمر نول الشيخ في لغيره ناهي عن ذلك من ثلثة ابا ابراهيم

فمن كذا
 من كذا
 من كذا

اخوانی بصری

[illegible]

لشأن في تحقيق

بين يدي قد يتبدى هو لعمري من النماء والارض فتك واستمر في سائر الحديث فهو ايضا مما لا يصلح للاستدلال به على ذلك ان ظن ذلك انه على السبيل
 الدامد اما اول اطلاق الكثرة قال بعد تلك الرواية محمد بن بحر هذا عال فتنا لئلا ليس من رجال يعقوب هذا الحديث مراد به مغير عن وجهه واما
 ثانيا فلعمد انحصار المراتب في ابي بصير بن الجعفر فان المراتب من اصحاب السادة جمع كثير منهم كثير من الاسواق وجيل بن زياد الحلي وسلمة
 عبد الله بن مراد المراتب الكوفي وسليمان بن قايح الحلي وعبد الرحمن بن الحارثي بصير وعبد الغفر بن امير وعبد الله بن بكير وبكر وبو محمد وعبد
 ابي بن ربيعة الصيرفي وسليمان بن صالح واسحق المراتب وابو انوفاء وغيرهم من اصحاب الذين كانوا اربعة لان جيل من ابن يعلم انه المراد من
 غيره سيما مع حضور ذلك المراتب مجلس الخطبة الاشارة اليه لعل ذلك لم يورود لكثرة ذلك الخبر في ترجمة لث هذا بل لظنه على تقدير صحة الخبر واد
 غيره والا كيف يلازم هذا الخبر ما قد شابه في وثيقه من الصحيحين لئلا لا يثبت ان قال من باب كسر خسر لث في الفسنة لثي لم يصب
 الملك وحكم عن بعض ان يثني القم مراد على هذا وان ظهر عدم الدلالة غاية الظهور ولم نقل ما من مناف لكونه اسديا لما سطر الا انه ايضا
 ما لم نقف على ما يدل عليه بل لدليل على خلافه فانه كما لا يخفى كيف كان لا يمكن التثبت بمثل ذلك في مقابل الشهرة بين الاصحاب وظاهر على
 الرجال غيره مما تقدم في هذا الباب من الظاهر ان القول المشهور هو الحق والصواب فان تلك الحديث المذكور في العللة المجلد في شرحه بمكفوفية
 ايت وسبق ذكره قد رواه في الكتاب عر عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عاصم بن حميد عن بصير الشيخ رواه باسناد مفرغ
 يعقوب رواه باسناد الحسن بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن بصير المكفوف الصدوق رواه غريبه ومحمد بن الحسن بن عبيد عبد الله
 عن ابراهيم هاشم بن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن بصير لث المراتب من ملاحظة من الرواية يظهر ان الرواية اما ابو بصير يروي
 لث بن الجعفر ليس كليها البعد وعلى هذا فلا بد ان يكون لث مكفوف والا كان التقييد بالمكفوف والبيان بليث غلط وهو خلاف لث على ان
 رواه عاصم عن بصير في نسخة على ان المراد منه لث كما صرح به جماعة فان اردوا عن بصير المكفوف كما وقع في بعض تلك الاسانيد فلا بد ان يكون
 مكفوف كما لا يخفى لث ما ذكره ولا فهو وان كان مقتضى الجمع بين ما وقع في تلك الطريق الا ان في القول به تخطئة المشهور والاختلاف عن تخطئة
 المبين والمفيد مع وحدته يقتضي الاختلاف عن تخطئة المشهور بالطريق الا ان يسيى ان لث انظرنا في بصير مطلقا في كلامهم الى محي فواقع في
 استقامة الاسلام فربما على خطأ المبين سواء قلنا بمكفوفية لث ايضا ام لا سيما قد روي في الكتاب باسناد هذا عن بصير فاردوا على
 لث حرمه عن بصير في نسخة البحت الابن فانظر فليس في تخطئة المبين ارتكاب لثان ظاهر لو كان ظاهرا كذا تخطئة المشهور وعلى ان القول
 بتعد الروايات ههنا هو من تخطئة ما ايضا تدبر في ان ظ التقييد كون لث بصير عند المقيد بل لعله بالاشارة الى خطأ المبين فالجمع عن
 سديد هذا واما ما ذكره اخيرا في نسخ تلك الجواب عنه ما استدكره في البحث الا في وان قلت لما كان ظاهرا لاضافة المغايرة ففي لفظ ابي بصير
 اذا كان الضمان ليد اسم الجنس لانه على ضربين من اكتفى به كما ان في ابي جعفر واعيا ومعناه الاضائة ولا لانه على انه غير جعفر في ابي الحسن
 على انه غير الحسن في غير الحسن لانه في لسان في اللغة العربية المحرفة اطلاقا بصير على الرجل الاعشى ايضا في حاشية التهذيب الشيخ المحدث
 الشيخ محمد بن المولى الاجل الشيخ حسن في اوائل كتاب الصلوة في اثناء كلام ان الكنية يفي لفظ ابو بصير غالبا لا تكون الا للمكفوفات فهو لعل
 وجهه ايضا ذلك فلو لم يكن لث ضربا لم يكن بطلا ل كنية فث هذا وان كان ظاهرا وجهها الا بقاء ضربية لث لا انه ليس بوجه لان الكنية على
 تميز احد ههنا ما يطفونه الناس على احد بملحظة معناه الاضائة ثم يكثر ذلك الاستعمال في حق شيعته بصير كنية له كالكثرة معصومة
 الا ان الله عليهم اجمعين وثابتها ما يمكن به الوالدين واما لما في الاطفال في صغرهم فحاشا للبرهان بل هو بهم او لكونه كنية لاحد اجدادهم او اقا
 وفي هذا القسم كثيرا ما لا يلاحظ معناه الاضائة وعلى هذا فلو علم ان اكتم لث باي بصير كان من قبيل القسم الاول لا يمكن ان يكون لما ذكره وجه
 الا انك خبير بان لا دليل عليه كما يحتمل ذلك يحتمل ان يكون من قبيل القسم الثاني فان الدلالة على ذلك فان قيل لما كان في هذه الكنية استعا
 بالعمى كان كنية الوالدين ولا دهانها مشكلا فيشكل كونها من القسم الثاني قلنا اول ما كان في هذا الاشعاع حتى انه لعله مما لم يقبله
 كثير من الناس لم يكن في الكنية بذلك الكنية اشكال عند اكثرهم وثانيا انها اذا كانت كنية لاحد اجدادهم او اقا بهم فكانت ليس في الكنية بها
 عندهم كثيرا اشكال وايضا قيل لا عزاي لم تسموا بنا انكم بشر الا شما نحو كلب ذئب عبيدكم كما حبسها نحو زرق وغيره من الاسماء المحنة فقا
 انما نفي ما شاعلا عينا لا فتننا فلعل لتكنية بذلك الكنية من هذا الباب لكونها من اسما الكل على ما قاله الفيومي في الفصاح هذا
 مضانا الى انه لو تم ذلك كان دليلا على الغيرية فيلزم ان لا يوجد من يمكن بثلث كنية بصير وهو باطل لا ترى ابا بصير عتبة بن ابي سيد
 خازنه الثقفي فان قصه تشهد بصير بن جعفر هذا انما وقع صلح الحديبية مشروطا فيه شرطها ان يرد رسول الله الى فريش كل من
 جاءه من خارجا ورجع رسول الله الى المدينة فقلنا بوجه بصير من المشركين وخارج رسول الله فبعث القرش رجلين الى رسول الله فكتبوا
 اليه لواءه بارحاهم ان يرد اليهم ابا بصير فقال اجمع الى لقوم فقال يا رسول الله تريدني الى المشركين بعد بوني قد مات باق وقد

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

اخوای ای بصره

قال سالت دجّة نال سالت عن قوم محرمين اشتروا صيدا فاشترى كواشيه وقال رفيقه لهم جعلوا لي فيه بدوم وان في الرواية الجاهل اوردهما
اخيرا سؤالات كثيرة على المرتبة بالذي عرفته في الغيبة ايضا كل في الجميع من دون تغيير كيف لا بعدا فثان رواياتها بما في هذا الخصوص
بل الظاهر ان القول بوقوع ذلك اتفاقا خلافا لافساد خلافا ما يشهد به الوجدان واما على وجه خبره رواها عن ابي عبد الله في الرواية كذا الله في كتابه
منه من روى عنه في صحيحه في البصائر ما رواه في البصائر ما رواه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام في الطواف
قلت له جعلت فداك يا ابن رسول الله يغفر الله لخلق فقال يا ابا بصير ان اكثر ثمرتي في هذا مختار في قال قلت له ادبهم فقال فتكلم بكلامك
ثم امر به على بستر فانيته ثمرة وخنا ذير في ذلك ثم امر به على بستر فانيته كما كانوا في المرة الاولى ثم قال يا ابا محمد انتم في الجنة تجرون
وبين احبابنا النار تطلبون فلا توجدن والله لا يجمع في النار منكم ثلاثة الا الله ولا اثنان الا الله ولا واحد فانه يدل على كون ابي بصير
المذكور به بصيرا حيث قال ثم امر به على بستر فانيته كما كانوا في المرة الاولى حيث قال الصادق يا ابا بصير ان اكثر ثمرتي في هذا مختار في روى
ان ابا بصير يروي في القم كان ضربه اثمنا قابل كان اكم فلا بد ان يكون ابو بصير هذا هو ابي بصير في الخبرين من روى عنه ايضا ما رواه
في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابي جعفر جالسا في المسجد فاقبله اود بن علي بن ابي
ابن محمدا بن جعفر عبد الله بن محمد ابو الدوايق ففقدنا انا حيث من المسجد فقتلهم هذا محمد بن علي جالس فقام اليه اود بن علي سألما
ابن محمدا ففقدنا ابو الدوايق ففقدنا انا حيث من المسجد فقتلهم هذا محمد بن علي جالس فقام اليه اود بن علي سألما
ابو جعفر محمد بن علي ما رواه الله لا تدع اهلنا في الايام حتى يملك ما بين ظهرينا ثم ليظن ان الرجا عقيب ثم ليدن له وقابل لرجل ثم ليملك ملكا
شديدا فقال له اود بن علي وانا ملكنا قبل ملككم قال نعم يا اود بن علي سلكتكم قبل ملكنا وسلطانكم قبل سلطاننا فقال له اصلح الله هذا
سنة قال نعم يا اود بن علي بؤس يوم الاممكم مثلية لا سنة الاممكم مثلها ولتلقها النبيا منكم كما تلقت النبيا بالكرة فقام
راود بن علي من عندنا بجعفر فخرنا به يدان بخرا بالادوايق ذلك فلما مضى جيعا هو وسليمان بن محمدا فاداه ابو جعفر من خلفه
باسليمان بن محمدا لا يزال القوم في فحة من ملكهم ما لم يبينوا مناه فاحراما وادوى بيده الى صدره فاذا اصابوا ذلك بطن الارض
لهم من ظهريها فيومئذ لا يكون لهم في الارض ناصر الا في السماء اعاد فاق فيه سينا في قول ابي بصير اودى بيده الى صدره انما الى كوبر
بصير فلا يكون يجوع اما على عبد الله كلا ما رواها عن يحيى التميمي في ذلك لان عليا كان قائدا له على ما ذكره الشيخ والنجاشي في العلل
ومن روى عنه في الرواية كذا الله في كتابه تغية اكثر عنه على ما قاله الثاني في ظاهر كلامه لا تقا في المحققين ومنهم ابن طاووس في الرواية
عن ابي بصير يروي كونه يجوع لان ما رواه في الغيبة عن ابي بصير من دون ذكره اسطة ما رواه الكلي في الكافي باسناد عن شعيب
العقري في عن ابي بصير عن عبد الله قال سالت عن الرجل يريد مكة او المدينة ايكوه ان يخرج معه بالسلح فقال لا يا ابن خنجر يا سائل
من مله ولكن اذا دخل مكة لم يظهره وما رواه ايضا في باسناد عن محمد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن عبد الله قال سالت عن الرجل يريد
الصوم والجب عليه فقال لا يا ابن خنجر ان شاء الله ما في شهر رمضان فانه افضل ان يتحرر احب ان لا يترك في شهر رمضان ما رواه
باسناده عن منصور بن حازم عن ابي بصير عن عبد الله قال في الحظوة والتعير من راس لا يزداد واحد منهما مع الاخر ما رواه فيه باسناد عن
عثمان بن ابي بصير عن عبد الله قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما فعل علي النبي قال نعم وما رواه ايضا في باسناد عن سعد
ابن مسلم عن ابي بصير عن عبد الله قال يقول في رداء شهر رمضان اللهم انك قلت في كتابك المنزل الدعاء شعيب في الرواية الثانية ايضا هو لم يرد في
بقرينة رواية محمد بن عيسى عنه رواية ايضا عن ابي بصير في رواية على كونه جماعة من المحققين لكونه ابن اخيه وما مر من الصادق بالرجوع
اليه كما لا شاة انه دخل مكة الحسين بن العلاء وعبد الله بن وضاح في الرواية عنه كما اتفق في بعض الاجزاء وذكره في الحديث الثاني عشر من
الفضل لا في وكل من مضى حازم ومعل في عثمان وسعد بن مسلم من لم يجد رواية عن ابي بصير في الرواية الاولى عن ابي بصير في الرواية
وسند كرها ورواية الاخرين عن ابي بصير في الرواية باسناد عن المعلى بن عثمان عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر وهو يصلي قال
فانك في ثوبه ما فلما انصرف قلت له ان فادك اجرة ان ثوبك ما فقال ان في وما ميلك استغسل ثوبه حتى يبرأ من بصائر الدنيا
باسناده عن سعد بن ابي بصير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول يا ابا محمد تحب ان ترابي فقلت نعم جعلت فداك قال نعم يد علي
انا انظر اليه قال فقال يا ابا محمد لو لا شهرة الناس لتركك بصير على حاله ولكن لا يستقيم قال مع يد علي فداك انا كما كنت وقد عرف
سابقا ان الظاهر كون ابي بصير في الرواية الاولى في ما كان في جعفر وعلي هذا يمكن جعل رواية ابي بصير
بصير في رواية ابي بصير في الرواية هذه الظاهر كون هذا الرواية عن ابي بصير في الرواية العامة عليه نكل ما رواه في الغيبة عن ابي بصير من دون
واسطه يكون الظاهر ان هذا الطريق فان قلت لعل ما ذكره في الرواية من طريقه الى ابي بصير طريقه الى ابي بصير في الرواية

الشيء في تحقيق

ولم يذكر غيره فيه ولا طعن في مذهبه انما ذكر ابو عمر الكشي عن نصر بن صباح انه فظي ولكن قال نصر لا اعتد على قوله وابو بصير هو وليت
المراد كما هو المستبين من الطبقة انه هو لعله سقط هن نخبة نقلنا منها تلك العبارة كلمة العلامة بعد قوله ولكن قال فيه نظرا ما اولها فلما
تبين للناس رواية عاصم بن حميد عن ابي بصير في عدم ثبوت رواية عن ليث المراد وليت شعرك كيف غفل قال هو وليت المراد كما هو المستبين
من الطبقة واما تانيا فلان المحقق لا يستلزم ذلك في الفائدة الرابعة من القوائم التي ذكرها في خاتمة منبج المقال عن انبج الطوبى انه قال في
كتابا ائنيهم يعنى من المحدثين من يخص كل منهم بامامهم الاثني عشر يقول له الامام ابو بوب بن نوح بن دناج ذكر عمر بن سعيد المذايني
كان فظيما قال كنت عند ابي الحسن العسكري بصرا اذ دخل ابو بوب بن نوح وقف قد امره فامرني ثم انصرف والتفت الى ابو الحسن وقال عمر بن
الحسين ان تنظر الى رجل من اهل الجنة فانظر الى هذا رجلي فاجاب عمر بن سعيد لم يسمع في نصر بن صباح الذي قال العلامة لا اعتد على قوله بل
الشيء ايضا من الجارحين فلو كان عمر بن سعيد الذي ذكره عن عبد الملك بن ابي ذر هو المذايني الثقة كان الطريق موثقا لا صحيحا واما الثاني
فلان الشيخ ذكر في اصحاب الباقية ما نصه عمر بن سعيد مالا للثقة الكوفي اسد عنه وابو جعفر الباقية تبص سنة اربع عشرة ومائة وروى
من امانة ابي الحسن المائة او اواخر سنة عشرين ومائتين وقد عرف مما نقلناه من غيبة الشيخ عمر بن سعيد المذايني قد ادرك ذلك من امانة
الشيخ امانة المائة وركعتين من المستبعد جدا ان يكون عمر بن سعيد الذي هو من اصحاب الباقية بل الظاهر في رواية لا سيما ان النجاشي
ذكر انه روى عن الصادق لم يذكر رواية عن غيره من ابناء الكرام عليه السلام ولم يبق دليل على زائدة من عمر بن سعيد المذكور في هذا السند بل
الظاهر اذ ارادة غيره من لان عاصم بن حميد لم يذكر الا في اصحاب الصادق وعبد الملك بن ابي ذر عنه من اصحاب علي امير المؤمنين لم يسمع الا
في اثنين المستبعد جدا رواية ابو بوب بن نوح عن عاصم بن مثنى مثله ساظور رواية من هو من اصحاب الصادق خاصة بالواسطة عن المذايني الذي
ذكره في الحسن العسكري ثم رواية ذلك المذايني عن هو من اصحاب امير المؤمنين خاصة من دون واسطة لا سيما والرواية تشهد بان
الملك سمع ذلك من امير المؤمنين في ارضته غضب عثمان الخلافة فقل فيه لعنه الله ابا ذر الى الرتبة فانه روى عنه بعد النقي لم يمكن الرجوع
الى المدينة وملا فان على بل ثبت فيها حتى طفت ظهران المراد بعمر بن سعيد في ذلك السند غير المذايني الثقة فالتسليم يصح ولا موقوف
ولما انجز الكلام الى ان ذكر في ابي ذر فلا بأس ان تذكر ما ذكره بعض عاظم المخالفين في ذلك ان كانت تلك لقصة في الاستهاد كالتمسك
في رابعة النهار وذكرها الخاصة العامة فنقول قال له في خيوة الجوان قال بن خنكان وعمر لما بوج عثمان فني ابا ذر الغفار وذكره في
الرواية لانه كان يزهد الناس في الدنيا ورد الحكم بن ابي العاصم كان قد نفاه رسول الله الى الرتبة ولم يرد ابر بكر ولا عمر بن ابره غمما
انهم لم يسيروا في سبيل النقي لم يكن ذلك الذي كرهه وان كان ذلك ايضا كائنا في استحقاق امامهم للخلافة والرياسة الكبرى بل كان الطبيعي في
ذلك لا فام واظهاره قبايح افعالهم وشايع افعالهم واظهاره فضائل امير المؤمنين عليه وعاء الناس اليه وكيف كان فانظر الخوا في كيف
بمقتضى من مناقب امامهم حشرهم الله ثم هذا ثم انى الى الان لم اتفق على رواية ابن ابي عمير عن ليث المراد وقد ذكر في الكافي والتهذيب
عن ابن محبوب عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر قال للمكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة ولا ج حتى يؤد جميع ما عليه
اذا كان مولا قد شرط عليه ان يخرج من يجم من بخومه فهو ربي الرق وقد اصاب في التهذيب عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي بصير عن
ابي جعفر مثله لانه ليس فيها ولا شهادة ولا ج وزاد في اخرها ولكن يبيع ويشترى ان وقع عليه بن في تجارة كان على مولا ان يقضى
لانه عبد وفي الغيبة روى محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكندي قال سالت ابا عبد الله عن الرجلين يكون بينهما الامة فيعتق احدهما فاضفه
فتقول الامة للذي لم يعتق يصفه لا اريد ان تقول في كما انا اخذك اذ ان اذ ان يستعك النصف الاخر قال لا ينبغي ان يفعل الامة لا يكون
الامة فزبان ولا ينبغي ان يتخذها ولكن يقيمها وينسجها وفي رواية ابي بصير مثله لانه قال ان كان الذي يعتقها محتاجا فليستعها
وذكر في الكافي باسناد عن علي بن رباب عن ابي بصير قال سالت عن الرجلين يكون بينهما الامة فيعتق احدهما يصفه فتقول الامة للذي لم يعتق
الا ببقوة من ذني كما انا اخذك اذ ان اذ الذي يعتق النصف الاخر ان يظاها الر ذلك قال لا ينبغي ان يفعل الامة لا يكون للامة فزبان
ولا ينبغي ان يتخذها ولكن يستعها فان تاب كان لها من نفسها يوم وليلة يوم وليلة الا لا تخار وفي بصائر الدجانات عبد الله عن اللؤلؤي
عن ابن سنان عن علي بن ابي حمزة قال اخذنا ما وابو بصير على ابي عبد الله بنينا نحن فتعود ان تكلم ابو عبد الله عجب فقلت انا في نفسي هذا
ما احمله الى الشيعة هذا والله حديث لم اسمع مثله قط قال فظن في دجى ثم قال ابي لا تكلم بالحرث لو احدثت فيه سبعون رجلا ان شئت اخذت كذا
وان شئت اخذت كذا وايضا يصفه محمد بن علي عن محمد بن سنان عن عبد الكريم بن عمرو عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول ان لا تكلم بالكمة
الواحدة لها سبعون رجلا ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا ذكرها العلامة المجلسي في المجلد الاول من نجا الانوار في ابيان حديثهم
صعب مستصعب ان كلامهم وروجه كثيرة على ان ما رواه في الغيبة عن عبد الكريم بن عتبة من دون ذكر الواسطة فظن انه من مضمون موضع او

اخوالابی صبر

[illegible]

لشأن في تحقيق

راجعوا لادعيتهم ما اودع ابي احبابنا احصا ابي كانوا ذينا لغيرنا وامانا اعني زيادة ومحمد بن مسلم ومنهم ليش المرات في ربيع الجاهلية هؤلاء
 القائلون بالسط هؤلاء القوامون بالسط هؤلاء السابغون السابغون اولئك المقربون لا يصلح للاستدلال به على ذلك لما مر من ان
 في سند محمد بن عبد الله المسيحي هو غير مذکور في كتب الرجال في اليون بعد ان ذكر عنه حديثا قال كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد
 سيقوا في محمد بن عبد الله المسيحي في هذا الحديث ما لا يخرج من هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتاب لحنه وقد مر عنه عليه السلام
 يكره وعنه بن سبط ومنه كلام فان تلك له سند اخر ايضا قلت هو ايضا غير في بل ضعيف فلا يمكن الاستدلال به على انه يمكن ان يقال
 كان كلام الصادق ومنهم ابو بصير فقله بعض الرواة بالمعنى دوم في النقل نحوه الكلام في الحديثين السابقين فانه يمكن ان يكونا لينا
 الواقع بينهما وقع من بعضهم شيئا ما وسيجي في البحث الخامس عشر من الفصل الاخير ما يؤيد ذلك فلا حظ في الجملة للحدث في كلام اهل الرجال
 والاخبار المذكورة سند متناجال ولما لم تظهر في كتاب الاخبار فينا وقتنا عليه من ليش المرات كما صرح باسمه مقيدا بالمراد او نحوه في
 وهو ربيع حديثا مر وابتدع في جعفر من دون واسطه وكان من البعيد ان يكون رابعا عنه ومن اجاب احاديثه وان يكون هذا من تضاف
 وقال الشيخ في الفهرست وعنه بن عبد الله وابي الحسن موسى فذكر في حديثه عن الحسن موسى مع ان لفظا هما لم يذكره غيره للقله والتد
 لم يذكر حديثه عن جعفر وكان الظاهر قد مر من رواية ايضا ومن اجاب احاديثه ان يكون من عاش بخوان فانه سنة على ديم
 الكي في ذلك نادرا وما لم يذكر له بعد يمكن القول بان ما ذكره عنه كما هو مقتضى الاصل ايضا ولو قطعنا النظر عن بعض ذلك لدارنا
 الجمع بين بعضها الاخر بين نظامه سائر احوال اهل الرجال والاخبار لتعين العمل بالظاهر لم يدار عنه قاطع فنقول لظن ان لم يصل اليها
 من رواية عنه الا ما هو قليل وان لم نعرفه بالخصوص فاننا لظاهر ان المراد بابه بصير فيما اذا وقع مطلقا وكان رابعا عن ابي جعفر هو
 يتجوز القسم الحاقه بالاعم الاغلب لا سيما واستغنى عن حيثما وقع كل ينصرف اليه وان كان رابعا عن غيره في هذا التلخيص فيمن وقت
 عليه من ركنه او ذكره عنه اقول قد مر بعضهم في سائر هذا البحث من وجد في حديثه ايضا عنه هاشم ابو سعيد وخطاب بن سلمة
 وابو المعز فان البر في ذلك في الخامس في باب الروايات الحديث في محمد وهو اخر ابواب كتاب لصفوة والورد والجمعة باسناد عن هاشم
 ابي سعيد الاضاد وعنه بن المراء عن ابي عبد الله قال ان نوحا حلة في السفينة الكلي الخبز الحديث ولعل الاضاد في السند مصنف
 المكاشرة والكثرة باسناده عن خطاب بن سلمة عن ليش المرات قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يوثق زيادة الايام والشيخ في كتاب التمهيد
 باسناد عن علي المعز عن ليش المراء عن ابي عبد الله قال ما تعلم جماعة من المتعة الحديث وذكره عن سدير ابي بصير ايضا فقد نقل من بصائر
 الدنيا انه ذكر باسناد عن ابن مسكان عن ليش المراء عن سدير قال كنت عند ابي جعفر فمر بنا رجل من اهل اليمن سأل ابا جعفر عن العن
 هل تعرف رادا كذا وكذا قال نعم الحديث وذكر في الخامس في باب ثواب ما جاء في التبع من الوشاء عن رفاع بن موسى عن ليش المراء عن
 ابي بصير قال سمعت يقول قال رسول الله من قال سبحان الله من غير تعجب خلق الله منها طائرا اخضر فيفضل بظل العرش سبع فيكتب له ثواب
 اليوم القيمة العاشرة من قول الشيخ فيما يمكنه عنه في البحث الاول من هذا الفصل اسند عنه علم انه في ذلك فادرك في كتابه لاله
 في اصحاب الصادق اسما اكثر من ثلثمائة رجل وقال في كل منهم اسند عنه لم يذكره في احد من غير اصحابه من الرواة ولا في الفهرست ولا
 في الاختيار نعم ذكره في عدة قليلة من اصحاب لياقته ايضا وقد ذكر العلامة رة عبارته بعينها في الخلاصة في قليل من التلخيص وان لم يستلها
 البظا هو لا يفت على احد غيرهما ذكر ذلك الاحكامية عنه الاعلى حسن داود في موضع من كتابه سنذكره وعلى صاحب الجوزية ومن العلوة
 انه ايضا قد اخذ من كتاب جاله ولا اعلم وجها لا خضا ص اصحاب الصادق بذلك جماعة منهم وعدم تركه اصحابا في الائمة غم
 لهم في ذلك نعم قال في ابتداء كتاب الرجال بعد كلام ولم اجد لاصحابنا كتابا باجماعا في هذا المعنى بعض في الاشتمال على اشارة الحديث
 الا مختصا في تذكر كل انسان منهم طرعا الا ما ذكره ابن عفة من رجال الصادق فانه قد بلغ الغاية في ذلك ولم يذكر رجالا في الائمة
 وانا اذكر ما ذكره داود من بعد ذلك ما لم يذكره انتهى فلعك تلك القول كان في كلام ابن عفة تذكره بجماله فلذا لا يوجد في موضع
 اخر يمكن ايضا ان يقال انه في لم يكن ولا يصدر ذكره في ثم بدله في رجال الصادق فذكره في تلك الجماعة منهم لما كان كل منهم موضع
 ذكره ثم رجع الى سلكه الاول وكيف كان فلفظة اسند اما مبنى للقول وضمير عنه ذاجع الى الرجل المخبر عن هذا هو لظاهر من العلامة حيث
 قال عبد الله بن عبد الله بن سنان الاسدي لكونه دخل البصرة اسند عنه لم يعرفه عن علي بن الحسن هذه عين عبارة الشيخ حيث قال محمد
 سالم بن شريح الاشجعي الحذاء الكوفي ابو اسحق اسند عنه ثمان سنين اثنين وثمانين وهو ابن سبع وخمسين سنة من اصحاب الصادق
 وقال له سالم الحذاء وسالم الاشجعي سالم بن ابي واصل سالم بن شريح بالشين المعجمة وهو ثقة وهذه بعد اسقاط قوله من اصحاب الصادق
 وقوله بالشين المعجمة عين عبارة الشيخ حيث قال يحيى بن سعيد في كتابه في المدي في ابي اسند عنه يكنى ابا سعيد توفي بالهاشمية سنة ثلث

في تحقيق
 في تحقيق

أحوال أبي جبر

[illegible]

لشأن تحقيق

عنه لا ان لم ير عنه اصلا في كتب الاخبار عموما وفي التهذيب لا سيما خصوصا واما سند عن ابي بصير عن الحسن الكاظم وقال الشيخ
 في كتابه ان لقيا الحسن موسى وسمع منه احاديث كناه في بعضها فقال يا ابا احمد ايضا لم يذكر في اصحاب جعفر بن محمد مع انه تقدم ذكره لهذا
 الوجه بعينه وبناء على هذا الاصطلاح ذكر في اصحاب ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق لقسم بن محمد الجوهري هو من اصحاب الكاظم لقائه وروا
 ولم يلق ابا عبد الله ع اتفاقا فادد في اصحاب الكاظم ع على انه من اصحاب اللقاء له والرواية جميعا فقال القاسم بن محمد الجوهري كتاب ابي في اصحاب
 الصادق على انه من اصحاب اللقاء له وسما عاصمه بل ذرية بالاستعانة فقال القاسم بن محمد الجوهري مولى ابي الله كوفي الاصل ومن على ابن حمزة
 وغيره له كتاب قال في اصحاب الصادق في باب لعين عينا بن ابراهيم بن محمد القتيبي الاستدانة عنه وعن ابي الحسن قلت قال الشيخ في حقه
 بصري سكن الكوفة ثم نقله عن ابي عبد الله ع وابي الحسن له كتاب سبوت في الحلال والحرام برويه جماعة ولم ينقل به قطعا لا بقضا العفيدة ولا غيره
 ما اصلا وكذا في التهرت والنفى لبيتين انه غير عينا بن ابراهيم الذي ورد في كتاب رجال في اصحاب جعفر ع وقال ترمذي ايضا في اصحاب الصادق
 في باب لعين عبد الله بن مسكان وفي باب الحارث بن ابي عبد الله التميمي مولى الادود في كتاب الاحاديث في اسانيد كثير من عبد الله بن
 علي بن عبد الله الصادق وعن حمزة بن عبد الله بن عبد الله ع مع انه قد صح وثبت عن ائمة الرجال ان حمزة بن عبد الله لم يسمع من ابي عبد الله
 الاحدينا واحديتين وكل عبد الله بن مسكان لم يسمع الا حديث من ادركه المشرف فقلنا له الحارث وهو قد كان من ادرك اصحاب ابي عبد الله قال ابو
 عمرو الكوفي وذلك لان عبد الله بن مسكان كان رجلا موسرا وكان يتلقى اصحابه اذا قدموا فياخذهم عندهم وروى ابو النضر محمد بن مسعود ابن
 مسكان كان لا يدخل على ابي عبد الله شققا ان لا يوفيه حق جلاله فكان يسمع من اصحابه ياتيان يدخل عليه جلالا واعظا ماله وهو من
 اجمع العصابة على تصحيح ما يسمع عنه ضد يقيم لما يقولون ولا يتردد لهم بالفقه والعلم وعنه يروى عن غير صفوان بن يحيى وغيرهم من اجله نعمها
 اصحاب الحديث وكبرائهم وبالمجمل فادد في الشيخ في اصحاب الصادق جماعة جمة امام ذرية عنهم عنه بالنساع من اصحاب الموقوف بهم والاختص
 اصولهم المول عليهم اذ ذكر كلامهم وقال سند عنه فنه من له يلقه لم يدرك عصرهم منهم من ادركه وثقة لكن لم يسمع منه دالا والاشياء
 قليلا واستقصاء تلك طويل المنة جدا فانما شئت فقلك بل رجعة كتاب رجال احصا ما يروى على تدبير وتدريج بصيرة وكل في اصحابنا
 عدة من هذا القبيل على هذا السيل فان قد استبان ذلك كله حق الاستبانة الفرق هنالك بين اصحاب الرواية بالاستناد هذه واصحاب
 الرواية بالنساع من اصحاب اللقاء من دون الرواية مطلقا الا ان ذلك المالك في كتاب رجال يبين من لدن اصحابنا بآثاره فهدى
 جليلة النفع عظيمة الحديث في هذا العلم فكن منها على ذكر عيون لتجديها في مواضع عديدة انتهى تلك الاشعة ولتقتصر في هذا الفصل
 على هذا الفصل الخامس في ابي بصير ع في اثنا عشر مجلد في اسم ابيه علم ان ط كلام المصنف قد تقدم في البحث الاول
 من الفصل السابق في جلاله في اصحابنا بالافترج حيث قال يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير مكشوف واسم ابي بصير ع ابن داود في موضع
 بل موضعين من كتابه حيث عبر عنه يحيى بن القاسم قال اسم ابي القاسم اسحق بن اسم ابيه اسحق وعلمه يشهد لهم ما في الخصال في ابواب العشرة
 حيث قال في البلخ عشرة خصال مجمعة وذكر حديثا ذكر فيه تلك الخصال ثم قال حدثنا احمد بن ابي جعفر الهادي ع وقال حدثنا علي بن ابراهيم
 ابن هاشم عن ابيه عن عثمان بن عمار عن ابي بصير ع عن ابي عبد الله ع مثله يظهر منهم ان كنية اسحق ابو القاسم ظاهر من خصال ايضا
 كالشيخ في كتاب جلاله في اصحاب الكاظم حيث عبر عنه يحيى بن اسم ابيه القاسم ان كنية اسحق ابو القاسم ظاهر من خصال ايضا
 كنية هذا انه ليس القاسم يشهد لهم اسانيد واما تقدم بعضها وبلية بعضها الاخر ظاهر القس في الشيخ في التهرت في رجاله في اصحاب
 الصادق والنجاشي وابي داود في فضل كرمه جماعة من الواقفة ان اسم ابيه القاسم فانهم عبر عنه يحيى بن القاسم يشهد لهم رواية اسمعيل بن
 يزيد الاثنية وما سندوه في البحث الرابع واثقلنا من امان الى الشيخ فيما سلف في البحث الثامن من الفصل السابق وعليه سعدان يكون ابو هذ
 فيمكن ابي القاسم لقائه الى النجاشي اصل حيث قال ايضا ويحيى بن اسم ابي بصير قال في اخر تلك الرحمة وابو بصير هذا يحيى بن القاسم
 لا يمكن ابا محمد يمكن ان يتوهم منه بل من الشيخ وابن داود ايضا الاضطراب الشديد في ذلك وهو قاسم ذلك لعلمه كان اسم ابيه القاسم كان اسم جد
 القاسم وكان اسحق يكنى ابي القاسم حيث عبر عنه يحيى بن القاسم نسبه الى جد وكما من مثله وقع في عباداتهم وعليه لعلم الظاهر ولا اشكا
 في جميع تلك التغييرات الا في هذا الشئ في ذكره وتقت عليه من كلمات علماء الرجال فينه قال لكن في ترجمة لث بن الجحر حمدي
 قال حدثنا يعقوب بن يزيد عن ابي بصير ع عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع رجلا احبنا ان نسال عن الشئ من فقال قال عليك
 ع الا استعصى يا بصير قال ايضا فها محمد بن مسعود قال سالت علي بن الحسن فقال علي بصير فقال كان اسم يحيى بن اسم ابي القاسم قال ابو بصير كان
 يكنى ابا محمد كان مولى لبيبة اسد وكان مكشوفاً سائله هليمهم بالغلو فقال ما الغلو قال لم تنم ولم يكن كان محظوظا قال في تسمية القسماين
 اصحاب جعفر بن عبد الله اجعلنا لقسما على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب جعفر واصحاب ابي عبد الله ع واقاندا الىهم بالقسمة

فصل في بيان
 ابي بصير ع

دين

أحوال أبي بصير

فقالوا انفة الاولين سنة ذرارة ومعرفة بن حريز بن دبريد ابو بصير الاسدي والفضل بن ابي محمد بن سلمة الطائفة قالوا انفة السنة
 ذرارة وقال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المزدك وهو ابن بن الحزيم قال في اصحاب ابي الحسن ع في هذه عبادته في يحيى القسم
 ابي بصير يحيى القسم الحمد حمدي به ذكره عن بعض اشياخنا يحيى القسم الحمد الادرك في حديث في بعض روايات الوافقة عن اسمعيل بن
 قال شهدنا محمد بن عمران البزاز في منزل على بن ابي حمزة وعنده ابو بصير قال محمد بن عمران سمعت ابا عبد الله يقول منا ثمانية محدثون فاسمهم
 القائم مقام ابو بصير القسم قبله اسد قال سمعته من ابي جعفر منذ بعين سنة فقال له ابو بصير سمعته من ابي جعفر وابي كنت غاليا
 جاء بهذا قال اسكت بالصبر ليزداد ايمانا مع ايمانهم يعني القائم لم يقل ابي هذا حدثنا علي بن محمد بن قتيبة قال حدثنا الفضل بن ابي
 قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي محمد بن يونس قال حدثنا الحسن بن ابي الوافقة قال حدثنا في سنة ثلث ثمانين ومائة وسالت ابا الحسن
 الرضا فقلت جعلت فداك ما فعل ابو بك فقال مضى باؤه فقلت كيف صنع بجديت حديثه به يعقوب بن شعيب عن ابي بصير ان ابا عبد الله
 قال ان جاءكم من بخير كذا من هذا ماث وكفن وقبره ففوضوا اليهم من شراب بئرهم فلا تصدوا به قال كذب ابو بصير ليس هكذا حدثهم انما
 ان جاءكم عن صاحب الامر حديثه احمد بن محمد بن يعقوب لم يمتي قال حدثنا عبد الله بن محمد بن ابي الهيثم قال حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد الله
 ابن عباد البصري عن محمد بن القسم الحمد الكوفي قال خرجت من المدينة فلما جرت حيطانها مقبلا نحو العراق اذا انا رجل على بغل شهيق
 الطريق فقلت لبعض من كان معي من هذا فقالوا هذا ابن الرضا قال ففصد صدق ما داني اريد وقفت فانهيت ليله لاسلم عليه فقلت
 سلك عليه قبلته فقال من انت فقلت بعض هؤلاء اليك جعلت فداك انا محمد بن علي بن القسم الحمد فقال لي اما ان عمل كان ملتويا على هؤلاء قال
 جعلت فداك لندع فتركك فقال ان كان رجوع فلا ما بين اسم عمه يحيى القسم الحمد وابو بصير هذا يحيى القسم يكنى ابا محمد قال محمد بن مسعود
 سالت علي بن الحسن فسالني بصير هذا هل كان متهما بالغلط فقال ما بالغلط فلا ولكن كان مغلطا وعن المعتمد في الاختصاص ما روي في الحديث
 الاول من الفضل الرابع وقال الشيخ في رواية في اصحاب الباقية ما تقدم في الحديث السابق في اصحاب الصادق يحيى القسم ابو محمد يعرف ابي
 بصير الاسدي مولاهم كونه ثابت ما من سنة خسين ومائة بعد ابي عبد الله وفي اصحاب تكاظم يحيى القسم يكنى ابا بصير في الفهرست يحيى
 القاسم يكنى ابا بصير له كتابنا سلك الحج رواه علي بن حمزة والحسين بن ابي العلاء وقال في الجائز يحيى القسم القاسم ابو بصير الاسدي قتل ابو محمد
 وجيه دعي عن جعفر بن ابي عبد الله وقيل يحيى القسم واسم ابي القسم اسحق ودعي عن الحسن بن موسى له كتاب يوم دليلا لغيره ابو محمد جعفر قال
 حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبة قال حدثنا الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي بصير يكنى ابا بصير
 حسين باقر قال في القسم الثاني من الخلاصة يحيى القسم الحمد باخاء المهمل من اصحاب الكاظم يكنى ابا بصير باخاء الله نفعهما بقطعة والباء
 بعد الصاد وقيل انه ابو محمد اختلف قول علما ثمانية قال الشيخ الطوسي رواه في ذكر الكاظم ما تبين ذلك قال ابو بصير يحيى القسم الحمد
 الادرك هذا يكنى ابا محمد قال ابن مسعود سالت عن الحسن بن علي بن بصير هذا هل كان متهما ما ناعارقه اما ان كان له ولكن كان محانا
 ثم نقل من الجائز ما نقلناه منه لا توله له كتاب يوم دليلا الى اخر المسانم قال قال الحسن بن احمد العيني يحيى القسم الحسن باقر ولد كوفي له
 مكفوف اراي الدنيا من مع ابو عبد الله عليه عينية قال نظرا ما تروى فقال اركوة في ليلته فداها ابوها ابول بن قتل قال بها
 والذكر اراه العل برواية وان كان مذهبهم فاسدا وقال بن داود في الجزء الاول من كتابه يحيى القسم يكنى ابا بصير مكفوف اسم ابي القسم
 اسحق بن مخرج ثم قال يحيى بن اسم لم يترك كونه ثقة فليل الحديث ثم قال ما تقدم في المعتمد وطهران ووا يحيى القسم لم يترك كونه ثقة قليل
 الحديث سمعوا عدم وجوده في كتاب الرجال مذكورا بذلك لضعف ولعله مصنف يحيى القسم المذكور في كتاب الجائز فانه قال يحيى قسم فانه كونه قليل
 الحديث ثقة لطفة كثر ايضا مصنف فله هذا التعريف في نسخة الجائز التي كانت عنده وكانت نسخة الخلاصة ايضا عنده ولم يكن
 فيها ذلك اسحق فذلك كراينا بعد ذلك يحيى قسم هاشم كونه قليل الحديث فهو عين ما في الخلاصة وكيف كان الظاهر هو منه وثالث
 الجزء الثاني يحيى القسم ابو بصير الاسدي وقيل ابو محمد الحمد بن مخرج في جرح قرن كثر واقف جرح ثقة وجيه فقل ما بالغلط فلا ولكن كان محانا
 واسم ابي القسم اسحق ثم قال في مناهج كبريتة جماعة من الوافقة لسقا لعقنوا وشكروا يحيى القسم ابو بصير الاسدي وقيل ابو محمد الحمد بن
 وفي الوجيزة ابو بصير يحيى القسم ثقة على الاظهر منه كلام وقال في مناهج كبريتة ما قولنا ثقة اي عدل ما في صابط الثالث في كنيته وكونه
 مكفوف اعلم ان ما يستفاد مما تقدم من كلامهم ومن كلام الرواة وباعد كلام الصادق في بعض الروايات مثله ما رواه عليه السلام في خبر
 ابي بصير قال كنت مع ابي حمزة فدخلت الحمام فتريت ابا عبد الله يقول فداك ابو بصير سلم عليه فقال يا اما سمعته يقول الحديث انه كان يكنى
 باي بصير مخرج كلام الشيخ انه يعرف بابي بصير الاسدي ولا اعرف محافا في انه كان يكنى بذلك كنيته بل سمي بان ابا بصير فلفنا
 لا ينبغي الا اليه او ما كونه يكنى بابي حمزة فهو ان لم اشعر به في كلام بعضهم الا ان مما قال جماعة وقول الحديث مقدر وباعا كنيته

في نسخة يحيى
 في نسخة مكفوف

احوال الی بصرہ

[illegible]

أَحْوَالُ الْبَصِيرَةِ

انیت

رسالة في تحقيق

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دفت

أَحْمَدُ بْنُ بَصِيرٍ

[illegible]

الشيخ محمد بن يحيى

ابو بصير العجوة عن الصادق قال المصنف اذا طرد سعي لم ينجح قبل ان يقصر ليس عليه ان يقصر ليس له مقدر ثم قال بعد كلام وتوالت النسخ عند
 اربع عملا بالرواية وفي طريقها اسحق بن عمار يدينه قول الان لا قرب عندك فيجوز ذكره في كتاب الرجال في اخره قال علي بن بصير
 قال سالت ابا عبد الله عن من في المسحون هو مولى سوء قال لا بأس لا تمس الكتاب هذا الحديث وان كان في طريقه بحسن الحديث وهو
 الا ان ابن عقدة وثقه فينا ايضا وعليه بصير عن الصادق وفي الخبر سورة الجمعة قل هو الله احد في نسخة عثمان بن عيسى هذا واقفا
 وبينه عن ذلك مما هو من نظائرها فانظر كيف قدح في ذلك لا سايند رده في بعضه او لم يقدح فيها بما ذكرناه بل وصف بعضها ما يصح مع ان
 كلامه من يونس بن عبد الرحمن واسحق بن عمار وساعة من ذكره عن بصير او ما بعث علي بن حمزة عن علي بن بصير كما سنسير اليه يسبحي ان الحسن بن علي
 ذكره عن بصير الكوفى لم ينظر بهذا احد من علم علي بصير الا انه قد لا يمكن القول بان ابا بصير الذي ذكره هو لا عنه هو لانه من يونس بن
 علي بن بصير ما رواه ابيه عن علي بن حمزة عن علي بن بصير او يارب الخمر كما مر وقد صفنا ايته عن علي بن بصير بالتحفة فان قال في المختلف كما هو بصير
 عن الله قال لا يكون الاعتكاف الا من ثلث ايام وقد حكم ايضا في بعضه روايات كثيرة رواها ابا بصير عن علي بن بصير من دون يونس بن علي
 كذا في بعضه كثير ما رواه علي بن ابي طالب عن علي بن حمزة عن علي بن بصير ان الاول من ذكره عن يونس بن علي بن بصير ان الاول من ذكره عن يونس بن علي بن بصير
 علي بن حمزة عن علي بن بصير فينا ايضا ما نقلناه منه في البحث السابع من الفصل السابق من بعض ذلك ومن غيره ايضا ما لم يذكر فيه نظائرها ان حكم
 بعضه ما رواه ما صرح علي بن بصير مطلقا من دون يونس بن علي بن ابي طالب في رجال السند من الاول في الثالث مع الله قد عرفنا روايته عن يونس بن
 وما نقلناه ايضا منه في ذلك البحث ما يتاخر بظاهره لما ذكرناه في هذا البحث الا ان الظاهر من سهو القلم او ما اختاره في ذلك الموضع فقطح
 عنه في سائر المواضع كيف لا ولم نر قط قدح في ابي بصير هذا في كتبه الفقهية الوجوه عندنا في غير ذلك الموضع يؤيد ايضا انه قال في كتاب الحسن
 من المنتهى في الصحيح عن علي بن بصير قال سالت ابا عبد الله عن مخرج الطعام على الصائم وخل الصلوة صلوة الفجر وذكر الحديث بما رواه مع اخيه
 كون ابي بصير هذا هو الكوفى كما في السند الا ان لا يمكن الحكم ببعضه كما علمه ظاهر الامع بوثيقه ايضا وقد يلد معهما لا وجه لعد حديثه موثقا
 مع ثقه بانه رجلا كما ينما نحن فيه وهذا ظاهر لم يكن عند كتاب صلوة المنتهى حتى اقتفى على ما ذكره في هذا الحديث من كونه صحيحا او موثقا
 وكيف كان قد حكم ايضا في المختلف بعضه روايات كثيرة رواها ابو بصير واما عنده من بن خارجة بن يونس بن عيسى وسعد بن خلف ابو
 ابن الحر محمد بن يحيى قال بن عظمة غيرهم والظاهر عدم قيام قرينة في واحد منها على كون ابي بصير الذي رواها ليا فضلا عن جميعها فهذا
 كله دليل على انه ايضا لا يعد ابا بصير هذا من المدعوين وعلى انه عنده من العدل والثقات وسقف على ما يزيد ذلك من موافقا في سائر النسخ ايضا
 في كتبه في الفتوح في الاخبار لم يقدح في ابي بصير يحيى في مع انه فيها كثيرا ما يقدح في جلال لا سايند قد قال في العدد وعلك الطائفة يلجأ
 اليه في مثل عبد الله بن بكير وغيره والحقنا الواقعية مثل جماعة بن مهران وعلي بن حمزة وعثمان بن عيسى من بعده هؤلاء بما رواه بنو فضال بنو
 سماعة والظاهر بنو غيرهم فيقال يمكن عدم خلافة ولعل عدم ذكره لا في بصير في الواقعية في ذلك الموضع مع ان عمل الطائفة بديانته اكثر
 من علمهم باجاء المذكورين بل يقدمون ما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي بصير في الواقعية في ذلك الموضع مع ان عمل الطائفة بديانته اكثر
 من الواقعية وانه قال في كتاب العيون والثقات ان اول من اظهر هذا الاعتقاد على بن حمزة البطائني الى اخر ما حكينا عنه في تمة البحث
 السابع من هذا الفصل هو ايضا ما يؤيد ذلك بل مما يدل عليه على ما اوردناه من الضعف والوقوع وغيره من المذاهب الطائفة مما لا وجه له
 هذا في التفسير ادلة يستفاد منها فتحة وجلالة ضبطه عدل في مدحه وجاهته منها ما رواه اشعث بن عرق في الصحيح قال قلت لابي عبد الله
 ربهما احتجاجا ان سالت عن الشيء من قال عليك ما لا تستدعي ابا بصير قال السيد لما رواه في تعليقا في اختيار الرجال في المنتهى في شرح هذا
 الحديث قوله يحيى ابا بصير كلام اشعث بن عرق في هو ان اخا ابي بصير لا يستدعي ابي القاسم المكشوف ثقه عين مخرج جليل المترجم من اصحاب
 ابي عبد الله الصادق والي الحسن الكاظم في هذا الحديث واضح المتن صحيح الطريق اتقا وقد اعترف بذلك السيد المكرم جمال الدين بن طاووس
 اختياره وهو اول النصوص على جلاله ابي بصير لا استدراكه في التثنية الفقه والعام صحة الحديث في تعلق المرتبة بل في الجملة قوله هط من المتأخرين
 ووجهه بالضعف والوقوع مما لا ماخذ له اصلا وهو المراد كلاهما ثقتان صحيحا الحديث في صحيح في الكتاب فيقال لا يراجع على تصحيح ما يصح منها و
 الاقرار له بما لا يثبت له الحق ان لا استدراك بالاستصحاب حديثه من المراتك لثمة ادة الجائز له انه ثقه وجيه عدم توثيقه للمراتك وسلاسة اليه
 في الروايات لا لاجتناب فلا تكن من العاقلين انتهى كلامه على الله مقامه منها ما مر في البحث السابع من الفصل السابق من الكثرة وبما رواه
 من روايته في طريقه ان له الجنة اصابا والسنة الكافي حسن والي علي بن يحيى صحيح قد شهدنا بانه غير يكون حقا على ما رواه على بن يونس بن الجحج
 لا عند شيوخه على فرض كون هذا في كلام ابي بصير غير شاذ الى ذكر ابي بصير هذه المجرة ونقلها بما مطابقا لما رواه هاتن المشي فلا يصح في الاستد
 بها على حسن حاله وان كان على هذا هو بنفسه في الطريق قد شهد لنفسه بسعي من نقل الكثرة اجماع الغضا على تصديق حقه ما مر ايضا في ذلك

في طريقه من يونس بن عمار

أخو البصير

[illegible]

مرشاني تحقيق

كونه من اولئك هؤلاء ولا يصلح في هذا ان يكون من المهملين لان الظاهر ان تغيير الاستدلال به بصير كما في تلك الصحيحه وتغييرا في بصيرتها
 ٢. العبادتين وبعض الخبايا السالفة لتعيين المراد فلا بد ان لا يكون اجالا في تبصير الاستدلال ويكون مستورا عندهم الى عين الانشراح
 الكثر في تلك العبادة لم يكف فيما حكمه عن بعضهم بتغيير الاستدلال بصير المراد حتى ينزه بقوله هو ليس من البحر واكتفى فيما حكمه عن العقابا
 لقيده بالاستدلال لا يكون ذلك المعين عبدا لله لكونه مهلا ومن لم يذكر له اصله لا كتاب بل العلامة لم يذكره فاختلصه كالخبايا والشيخ في القدر
 ولم يجداسه كتب الاخبار فلا بد ان يكون يحوي محضه فيها وكونه معروفا ومشهورا عندهم لان الشيخ قال يحجب القوم ابو محمد يعرف بل به
 بصير الاستدلال قد سلف فيكون ابو بصير الاستدلال مستورا الى يحجب الاما كان يعرف به هذا مضافا الى ان القرينة التي بين يحيى وبين العفره في
 ايضا ما يؤيد راديه من الاستدلال في العبادتين لو كان عبدا لله لكان هو من ادعى تقاضا لقضاء على كونه من افقه الاولين ونحن قد
 لم نبتعنا فلم نجد واثيره بخرم او نطق انما روايته ولم نجد احدا يكران له اصلا او كتابا او ان فلا نادر عنه سواء الكثرة حيث يفهم منه ان عبدا لله
 ابن معناه من دونه قد اشرفنا الى فاده فيجعد كونه من ادعى في ذلك فيجعد كونه مراد ابن ذلك للقط فيلحق على يحيى هو المقصود ومنها ما
 من الخبايا من كونه ثقة وجها ومنها قول الشيخ في العدة وان كان احدا لزاويين اعلم واقتضى اضبط من الاخر فينفي ان يقدم خبره على خبر
 الاخر يرجع عليه لاجل ذلك قد مضى لظاقتنا ما يربيه فاداه ومحمد بن مسلم وبريد ابو بصير القليل لينا ونظرا من الحفاظ الضابطين
 على روايته من ليس له تلك الخبايا منها قول الطبري في كتاب اعلام الورق في الدلائل التي ذكرها على امامه امتناء فقد علم كل حاصل في
 الاخبار ان هشام بن الحكم وابا بصير زيادة بن عيين وحران وبكير بن عيين ومحمد بن نعيان الذي يليقه العامة لثيخان الثاني وبرزاب معو
 العجلاد وابان بن تغلب محمد بن مسلم الثقفي معوية بن عمار الدعي وغير هؤلاء من بلغوا الجمع الكثير والجم الغفير من اهل العراق والحجاز وغير
 وفارس كانوا في وقت جعفر بن محمد بن علي ثم رؤساء الشيعة في الحديث ورواية الحديث والكلام وقد صنفوا الكتب جميعا المسماة بالروايات
 واصنافها اكثر مما اعلمه من الروايات التي الى ابي بصير وكان لكل انسان اتباع وتلاميذه ومنها قول المحقق في الامتداد دونه ينعى الله
 من الرجال ما يقابل دونه الامتداد بزر تعليمه من الغفلة الا فاسلج غيرة كزادة بن عيين واخويه بكير وحران وجليل بن فاج ومحمد بن مسلم
 وبريد بن معوية والمثامين وابي بصير عبيد الله ومحمد بن عمران الحلبيين وعبدا لله بن سنا وابي الصلاح الكندي وغيرهم من اعيان فضلا
 السلف حق كتب من اجتمع مسائله وبعثاته مصنف هوها لولا فانك ستعرف ان ابا بصير الواقع في الروايات والاسانيد كلها انما هي
 دون قيد بيان لا يكون محلا وبصير الى يحيى دون غيره على ان ما من الكثرة وابن شهر آشوب ما سننقله من المحقق في الاعتبار ما تخدعون
 العلامة في المتن في رواية على المراد به في هذه العبادات وكذا واجامته التي ذكرها الخبايا في رواية على ذلك لانها هنا عبادة من كثرة اختلاف
 الاصناف التي لم يكن فهمه كثيرا وكذا الاعتماد عليه لا يتطرق اليه لانه لم يكن لهم في ذلك الزمان جاه وبيت ولا تقريب للمولود حتى يكون احدا من
 بسببها كما في هذه الزمان في رواية على كثرة فهمه ومنه من بعض من ان قال مكاه ابو بصير المراد فلا اعتداد به في هذه الفوائد لعدم ملائمتها فيهم
 وصلا لينا من رواياتهم ومن كثرة من ذكر عن يحيى كل شعرة وقلة من ذكر عن علي واينا يبطله ما من ابن الغضائري فانهم سنان ليشاعروا
 مطعون في حديثه وليس بثقة وصرح كلامه انهم اختلفوا في شأنه وانعده من وقع الطعن على دينه فلا يكون من اجعت لقضاء على تصديقه
 وعلى كونه من افقه الاولين هذا ومنها ما قاله العلامة في المتن انه بعد ان حكم بوجوب لقضاء والصدقة على من صح بين الروايتين ولم يقض
 فانه من الصيام المره فواحق استعمل الثاني في حكمه من ان رواه في كفاية عليه استدلاله على اخذاه بروايات محمد بن مسلم وزاد عليه
 الصياح الكثرة وجامداه ابو بصير الى عبدا لله قال لا امرضا لرجل من دمشق الى مصاشم صح فاما عليه لكل يوم اظرفه طعام وهو مد لكل
 مسكين قال كذلك ايضا في كفارة اليمين كفارة الظهار مداد وان صح بين الروايتين دنا عليه ان يقضى الصيام فان تهاون به فادع عليه
 الصدقة والصياح جميعا لكل يوم ما اذا نزع من ذلك الى مضاد ذكر احتياج ابن ادريس اجاب عنها وقال في اثناء الجواب مع ان راو كعب الله
 ابن سنا وابي الصياح الكثرة وابي بصير محمد بن مسلم وزاد بن عيين وهو لا هم اعيان فضلا السلف القرينة على ان المراد بابي بصير هذا الكلام
 هو يحيى الراوي عنه وهو على بلح حجرة على ما يشهد به سند روايته قد جعل المحققون روايته عنه قرينة على ان المراد به يحيى كما سنا الاشارة
 اليه في البحث الثاني عشر من ابحاثنا حكاه عن السيد المكرم ابن طائوس في البحث الخامس من هذا الفصل ما يدل على ذلك وعلى ما سنذكر في
 الحاشية فلا تغفل منها ما قاله المحقق في المعبر في المسئلة التي نقلناها انما من المتن بعد ان ذكر رواية زادة عن جعفر بن محمد بن مسلم
 عن ابي عبدا لله قال لا عبرة بخلاف بعض المسائل في عدا يحيى لكفارة فانه تركها لم يذهب اليه احد من فقهاء الامامية فيما علم من كتبنا قال
 ما ذكرنا من الروايتين ابوالجاء الكثرة عن ابي عبدا لله وابو بصير الى عبدا لله وعبدا لله سنا عنه وهو لا فضلا السلف من الامامية

لشانی تحقیق

[illegible]

احوال ابی بصرہ

فانما اجمعون

لشأن في تحقيق

واصحاب في حق اذا اراد الله ما هل الارض هو من غيرهم عنهم السوم نجوم شجرة احيا وامواتا يحون ذكواتهم يكشف الله كل بدعة
 ينون عن هذا الدين انما المبلطين ما ويل لقائلين ثم بكي فقلت من هم فقال من عليهم صلوات الله ورحمته ما حياء وامواتا يريد الجليل وذاتة
 بصير محمد بسلا ما انما جليل بسين لك امر هذا الرجل عن طريق جليل فوالله ما كان الا ليدلنا حتى ايتنا ذلك الرجل يسألنا اصحاب في الخطاب فقلت
 الله اعلم حيث يجعل ما يشاء الظن من قول الصادق وذاتة وابو بصير في قوله بعد ذلك الوصف البكاء وبعد ان سال الرجل ان يبين له ادراك الام
 يريد الجليل وذاتة وابو بصير محمد بسلا من قول ذواتة في حديثه من موثا سمعنا على الصادق راد بن كثير الى في وجران بن اعين وابو بصير في قول
 محمد بسلا على بنا ابو بصير في طريق مكة وقول خادكان ابو بصير على باب عبد الله ليطلب لاذن فلم يؤذن له فقام سائلا فقلت انه قد
 بال بصير في قول سماعه بن مهران كذا نادا ابو بصير محمد بن مولى لا جعفر في منزل كل هذا فيما سلف وقول بن بكير في رواية في وقفي الظاهر العسر
 وخرج ذواتة وخط ابو بصير على عبد الله وقول هشام بن سالم في حديث طويل بعد ان ذكره خوله على الجحش مؤتم وقطعه با مائة فخرت
 من عند فليق با جعفر لاجل فقال انك قال قلت لهذا فلما لم تجد شيئا لمقتضا قال ثم لقيت المفضل بن عمر يا بصير قال قد خلوا عليه وسلموا
 وسالوه ثم شعلوا عليه الا طائفة مثل عمار واصحابه قول محمد بن ابراهيم بن جهمان المدينة من زيد منزل في عبد الله فليقنا ابو بصير خادجا من ذواتة
 المدينة موجب حتى لا علم لنا حتى خلنا على عبد الله وقول بن ثابت في فضل المكيكف عبد الله في عبد الله وانا مع ابي بصير فبعثنا فاعيد الله
 وقول سدير الصخرية ردا في كمال الدابة الباب في الاثلاثون منه ما سنده عنه خلافا واما المفضل بن عمر ابو بصير امان بن تغلب على كونا
 ابي عبد الله الصادق وقول سمعنا محمد بن ابراهيم ابو بصير با عبد الله وانا سمع فقال تراه اوردك القائم وقول وهيب حفص كتاب مع انا
 بصير في عن بن المياس قال له يا احمدا ان اخي عجل بعتالي بال من الزكوة اسمها بالكونه فقطع عليه الطريق فبك عندك في رواية وقوله في
 التماسك لا في بصير جليل فاشعل في عبد الله عن جليل استبدل فومر من فيها بر مطوخ هو صورة فيها امر مشفق قال لعله ابو بصير عن ذلك فقا
 هذا مكره فقال ابو بصير لم يكره الى غير ذلك من نحو هذه الاقوال وقول الرواة لا سيما من لا يحسن وليست كلهم بالاسانيد عن ابي بصير من
 مبتدئ تفسير من عدم استفاد جليل في معينة ومن ذلك الاقوال الصادق وعن قائلها ابا بصير الوارد في كلامهم مطلقا ومن قتيب هشا
 ابن سالم الجعفر في قوله فليقنا با جعفر الاحوايغ ولا لصد كلامه على وادع منه عدم بقيد ابا بصير في قوله ثم لقيت المفضل بن عمر يا بصير
 بن زيل الجالد من سائر التقييد الواردة في ذلك في ما سئلوا ونحوها وعقد بقيد ابي بصير فيها ومن قول نصر بن صباح لم يلق البري يعني محمد بن
 خالدا ابو بصير بينهما القتم من حمرة ولا استحقاقا ودين في ان يكون مفعولا قد لقيه وقول الشيخ في التمهيد جعفر عثمان صاحب ابو بصير وقوله
 كتابا لرجل خليفة ابن الصباح خليفة روى عن ابيه عن ابيه بن عثمان الامر في بصير قول الجاشع لعلنا منه عمل بر حلالا استكنا انما هم احقا
 لم يرو عنه الاعين هشام وقول عبد الله وقول بصير قولهما ثابت بن شريح ابو اسمعيل الصانع الا يتا مولى لاذن فقه روى عبد الله
 واكثر عن بصير الحسين ابي العلاد قول العلامة عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الاشكال لكونه مولى وعزل بصير قوله وقول ابن ابي عبد الله بن
 جعفر روى بصير عدم لعلنا فقه الى جليل عن عندها ما كان ظاهرا الاقوال المذكورة ايضا تلك لعلنا فيام قرينة معينة للمرابضة فيها بعد
 احتمال كونها كل منها مما مستكروه ومن نظائرها الى لا تذكرها وهي اكثر منها ما كان مقربا بذلك القرينة حين صدر عن القائل ثم صاحبها
 عندها لذهابها با احتفاظها علنا مع ان الاصل ايضا عدمها في ذلك الحين فلو لا ذلك لا مضرا ايضا لكان محلا وانت خبير بان شتان ذلك المقابا
 لم يكن مقام الابهام والاحمال فلا بد ان يتصور ذلك المضرا وان كانا ظاهرا في ذلك فلا بد ان يكون ذلك المعين بحيث لا يمكن ان استغنا لغيره
 من استغنا لغيره غير كما هو ظاهر لمن تتبع اسانيد اخبارنا وتجسس خلال تلك الاثار لم لا خط ذواتة في المعرف فينشا الاشهاد من الرواة المستفاد من
 التتبع من كونه من افعه الاولين وعدم ذكرهم له الا بذلك الكيفية المطلقة الا نادا عكس ليشال المراد فلا يمكن ان يكون غيره ولا ان الظاهر من تقريرهم
 بال بصير الا ما بينه المتون وعدم تصريحهم باسمه عدم تقييد مثل تلك الكيفية بالاسك ونحوه مما يعين ارادته فيها الا نادا من بعضهم مع كثرة
 ردا يات في بعضهم باسم ابي بصير المراد في تقييد ابا بصير بما يعين انادته منه كثيرا مثل ما مر من سكان وابي جعفر ووخاد بن عثمان وبكر
 وشعيل في قريظة وغيرهم مع فله ردا يشد لا سيما من ذلك التصريح والتقييد عدمها الواقعا في اسانيد الخبر من روى بعضا منها عن ابي هذا
 بعضها عن ابي عبد الله بن مسكان الا مضرا الى يجرى هذا كما لا يخفى لان تلك الكيفية وقفت في كثير من المواضع مطلقة من دون قيد وقيل
 من الخارج ان المراد بها هو دون غيره مثل ما وقع في قول الشيخ في العدة وان كان احدا لا وبين اعلم فقه واصطلاح من الاخر ما وقع في قول الظاهر
 في كتاب اعلام لود فقدم كل يحصل نظرا في الاخبار ما وقع في قول المحقق في المعبر وكعنه يعني الصادق من الرجال ما يقاد بد بعد الا
 الى اخر ما تقدم في البحث لما شربنا الفصل الحار فان من ملاحظة ما مر في ذلك البحث من الكثرة بن شهر اشوب من ان ابا بصير لا شك من افعه الاولين
 سند الغضا ومن المحقق من كونه من فضلا الا ما يتوهم من العلامة من كونه من اعيان فضلا السلف يظهر مرادهم بال بصير لواقع في هذا الكلام

الحكم في بصيرة

مطلقا ابو بصير لكونه غير و ما نقل الكثرة عن بعض انه قال مكانه ابو بصير المراد قد عرفت عدم مباحثه به حيث تنى الحق هشا ما اول
 يشنا با بصير لعلنا نعلم اننا ليس منا عيان افضل من شأنها ما وقع في كذا سماعة من حشرنا نة تقدم ذكره في البحث الخامس من الفصل
 الخامس على ما يظهر من ذواته من غير ما سلف في البحث الثامن من الفصل الرابع من مجاز الفقيه سند به الاخر من في الخامس من الكتاب
 في ذلك ما وقع في سند ما راجع الى الكا في وهو ما رواه الصدوق ايضا في من لا يجز الفقيه باب ما يجب من احيا الفضا باسناده عن ابى بصير عن ابى القاسم
 الا انه على ما يظهر من ذلك التصريح وما وقع في سند قوله من مطلقا فليس شيئا الحديث على ما يظهر من نقلنا في البحث الثامن من الفصل
 في الشيخ في التهذيب لا استنباطا ما وقع في اسانيد ذواته ما غير على ابى حمزة عن ابى بصير احده ثم وهي ما رواها هو ايضا عن ابى بصير
 كما يظهر من اسانيد الاخر على ما يظهر من ذلك الا ان
 في عنة من اشرا سا بقا الى كونه من وعنه حتى عن لث كليمها فلما ظهر ما اشرا اليه ان المراد به يحيى بن عمار بن النعمان باسناده عندهم انما كان
 في اليدون غيره فان قلت قد وقع ذلك لكنه مطلقا في اسانيد ما راجع ذواته في من بعضها ايضا نك منها في الكافي وايلها ما رواه باسناده عن
 في ابن شاذان من سكان غلج بصير من تاريخ شهادة موسى جعفر ذواتها ما رواه باسناده عن ابى بصير عن عبد الكريم بن عتبة قال سالت الشيخ
 عن ابى بصير عن عبد الله قال لما سئل عن الوفاة والحجامة وكل من سائل فقال ليس في هذا وضو ما في الوضوء من طهارة للذين نعم الله بها من الامم
 في الكثرة وهي ما رواه عن عثمان بن معاوية عن شعيب بن عمرو عن ابى بصير قال سالت ابا عبد الله عن امرأة تفرج في الدار فوجدت زوجها النخيل
 بتفاوت فأنكر في التهذيب باسناده عن العرق في قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما الخدم وقد تدها في البحث
 الخامس من الفصل الرابع من المراتب في هذا الموضع لث المراد لان الاول منها قد اشتملت على كذا راجع شهادة ابى بصير في بيانها لا يمكن ان
 يكون يحيى لم يرد من انما مات منه حين ومات فلا بد من حمل على لث لعدم احتمال لغيرها كما سحره سائر مساهد في تهذيبها فلما
 عن لث المراد عن عبد الكريم بن عتبة اثنا عشر سنة رواها الصدوق ايضا في الخصال في باب الاثني عشر سنة عن عبد الله بن مسكان عن ابى بصير
 الا انه ذكر بدل الوفاة في الاخرة منها في الكثرة باسناده عن صفوان بن يحيى عن شعيب بن عمرو عن ابى بصير عن عبد الله بن مسكان عن ابى بصير
 يظهر ان المراد به بصير الواقع في تلك الروايات هو لث ذلك وهذا ينافي ما ذكره من انما في يحيى في الكثرة يقال الاطلاق في كلامه انما كان
 الاول لعله كان لعمري انما بعدم بقاء يحيى في زمان شهادة موسى وان يقال الموضع انما في الكثرة باسناده عن صفوان بن يحيى عن شعيب بن عمرو
 من الفصل الرابع وان الظاهر ان يحيى لم يرد عن عبد الكريم بن عتبة فزاية ابى بصير عنه فزينة على انه لث فقد بقيد بالمراد وخو لعله يعلم
 بذلك فزينة واكتفاءهم بقاءه من يظهر ان ابا بصير ما وقع في سند مطلقا وكان ذواته عن عبد الكريم بن عتبة فهو في حكم المقتضى ان اذا كان
 الا انه لعله افضل من صالح فيما اذا جعلناه فزينة على ارادة لث من ذوات المراد سقط في الاخرة وخو ما عن القلم بدليل وجوده في الرواية
 وان كان ضعيفا لث كما هو الظاهر فيما رواه في التهذيب باسناده عن صفوان بن يحيى عن شعيب بن عمرو عن ابى بصير عن عبد الله بن مسكان
 امرأة لها زوج ولم يعلم الحديث او اذا ثبت في المثلثة عليها اشتباها بدليل عدم وجوده في المواضع التي لا يجوز فيها بقرينة مقتضى
 فانما بن اختا ابى بصير حتى كان ما روى بالرجوع وهذا الاحتمال اظهر لذا قلنا سابقا بانما نجد ذواته العرق في عن آية المراد في كذا من
 الى ان اطلاق المثلث في الاستعمال في احد معنييه ومعنا الاخر استعماله في معنى لث فزينة بعد لث في الاخرة سابقا في
 اضطرار الى المعنى المتأخر استعماله في معنى لث فزينة في كذا قالوا اذا ودد في الرواية عن جعفر الطاهي في الرواية مع انه قد
 ويراد منه الجوزة وقالوا اذا ودد في الحسن فالظاهر منه الكاظم مع انه قد يطلق ويراد منه الوفاة والمداومة وكذا اذا ودد في الحسن في الرواية
 منه ايضا ويضرب الاطلاق اليه مع انه قد يطلق على الصادق كما في ذواته ورواه محمد بن مسلم في الاصحاح في المدينة في الرواية هو ما سئل
 في بعض الاخبار كما في الرواية الثانية عن ذواته بصيرة كما يظهر من التهذيب مما هو ايضا يدل على ما ذكرنا عيانا فيما شحيت لث بن الجعفي
 المراد ابو محمد بن ابي بصير لا صفوان في قوله يترك اقتضا على ذلك شغارا بقرينة كون لث في بصير مقتضى لث يكون ذلك لث في
 استعماله في فعل اي تقدير لا يكون استعماله ايضا بافضل عن ان يكون اشيع فكيف يصح اليه اذا لا يصح اليه الا ان هو غير يحيى
 يحيى كما سئل فلا بد ان يكون منصرفا الى يحيى ما عرفت لا واما قلنا على الحسن بن فضال في جواب محمد بن مسعود عن سأل عن ابى بصير قد تقدم فانه
 لما قيل هو كنية لث احد يحيى بن القاسم الاخر لث بن الجعفي الثالث فلان وقال كانا سمع يحيى بن عمار بن النعمان باسناده عن ابى بصير
 جردا عن سائر القرائن بصير في يحيى بن عمار لو كان محيلا كان عليه ان يذكر في الجواب اشرا اليه من نحو الا انه قال في جواب يحيى بن

رَشَافِي حَوْلَ الْبَصِيرَةِ

ایضاً

للعلامة المضاف والساعين في تصحيحها وإتقانها حرره العبد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِمَنْدَ كَابِشَارِ الْبَقُولِ السَّيِّحِ عَلَاءِ غُفْرَانِهِ لَوْلَاكَ الَّذِي فِي الْحَسَنِ إِلَى الْمَجْدِ حَلِيهِ
 ١٢١

الحمد لله على نعم من فضله وخص من عوارف جوده وكرم وصلوته على سيدنا محمد بنبيه المؤيد بإحسان وصيه وكلمة التائذ امره في
عربك لوجود دعيه على اهل بيته خزان علمه وحفاظهم دمه وبكامل فدا شرا الى تحريمها بحجب اعتقاد معتقلا والعمل
بشرها الاشارة تم بامتنانها على اركان كل واحد من التكليفين بفعا وقيد من دعاها واثرا فاضطا وجعا ومن الله اسمع المعونة على
بوضئة المؤثرة على ما اعطى من الحق وانديان التي بحجب اعتقاده من الاركان الاربعة التي هي التوحيد والعدل والنبوة والامانة هو ما يعم
تكليفه ولا يصح حمله مما جلته كافيته اهل الجمل دون النظار واهل التفاصيل ذلك مما لا يتم بثبوت كل واحد من هذا الاركان الا بنبوته وماذا
على ذلك مما يتنوع من المباحث العقلية ويتفرع من الدعايق الكلاسيكية لا يلزم اصحاب علم الجملة ولا هو من تكليفهم بل هو من تكليفنا لنظائر التفصيل
ولو انهم لم يجدوا ان فيه ما ليس لازم لهم بل هو مما قد تلونوا به اماريانه وتحققوا ما فضيلة وتدقيقا لما كانت جلته هذا التكليفات التي لا بد منها
ولا غرض عنها يقلل سمها السهولتها وتفصيلها التي تكلمها النظار يكثر تها ويطن مطر حقا كان الاشارة الى ذلك بحيث لا يقرط في ايراد ما يقيد
ويعود فنعوذ منه ولا انطرا فينا يتبع نظريه يكفحجه اجود ما عول عليه لمسند احد ما تخاه واستراره المستر يدخرا الامور واسطها هو
ما سلكه في هذه الاشارة اما الكلام في ذكر التوحيد فهو في اثبات صانع العالم سبحانه وما يستحق من الصفات اثباتا ونفيا وذلك يترتب
على حدوث العالم وبرهانه لو كان قديما لوجب جوده فيما لم يرزل وذلك يحيد حجة تغلق جواهر الان وهو محال ولو لم يكن محدثا لم يكن له احد

اشارة السبق

مختصة بالحوادث لا يهمل ولا يهمل غير مفكده عنها واختصاصها على الوجه الذي لا يبع خلوها في وجودها منها حاصل وكلما لا يخ من الحوادث
ولا يسبق في وجوده فهو محدث ولوحظ خلوجهم من تقابل الصفات لموجبه عن الاكوان اللانتهية في وجوده عليه لم يكن معقولا فضلا عن
يكون موجودا لا نه قلبه بجنه المقطوع على استحالته وانما يعقل خلوا الاجسام من الحوادث الملازمة لها في وجودها فلا بد ان كونها محدثة من لها
تتأخر الحوادث مقطوع عليه بانه اذا ثبت لاحادها الاوليه فلا بد من ثبوتها المجري عنها والا فبأنها حوادث مع فتي تهاجها متناقض بثبوتها
وال على اثبات محدثه لكونه ترجيحاً لوجوه على عدمه ترجيحاً احداً الجازين على الاخر لا بد من مرجح وعلى كونه معلوماً لا ان الموجب في حيلته
معلومه عنه فان كان قديماً ادى الى التباس الاثر بالمؤثر واحتياج كل واحد منهما الى الاخر في نفس احتياج الاخر اليه فيوجد ان كان محدثاً احتج
الى محدث ويلزم على كليهما الذي والتسلسل اذا ثبت كونه قائماً على اختيار واجب كونه قادراً لا نه قد صح منه الفعل للمغذ على غيره وكل من
صح منه ذلك لا بد ان يكون قادراً وغالماً لا نه احكم افعاله تقنيا احكاماً يتعد على غيره وذلك لا يتأتى الا من عالم وحيا لا نه قد صح كونه قادراً
لا بل قد وجب صحته فضلاً عن وجوبه لا يثبت في الحكي موجود الاثر في الاعقل كونه في المعدوم ولان له قلعاً مقدراً نه ومعلوم انه يرجع الى
دانه بثبوت مع انتفاء الوجود محال قديماً لما ثبت من انتهاء الحوادث لا نه من تاثيره ما يتعد على كل مؤثر سواء وسمي عاصياً بمعنى نه لا
يملك اثبات من كونه كذلك وهذه صفات دانه الثبوتية التي يستحقها ان لا يبدلها واجبه لا للموجب نه لوضح اسنادها الى موجب يدعيها هو
عليه نه لكان ما قديماً فيلزم المماثلة وقد ثبت نه لا مثله نه من حيث نه لا ثاني له في القدم وما محدثاً ثبوتاً حادثاً نه على كونه محدثاً ولا
ويلزم اللزوم وتكاثف اجتمعا هو عليه نه دانه فيما يزل استحالته بذلك خرج عنها فيما لا يزال هو قائم مدرك للملكات اذا وجد لا نقضاً كونها
لا نه في ذلك اذ ان المعدوم لا بمعنى كونه معلوماً بل بمعنى كونه مسموعاً مبصراً حال هذه الصفة المقننة من صفة الذات فيه سبحانه وعن صفة
المعق في غيره واجبه لا على الاطلاق بل بشرط منفصل مريد وكذا رد الجواز تقديمه من فعاله واخيره ما لا يخفاء في جواز العكس فيه فلو لا
المخصص لم يكن لتقديم ما قدم وتاخيرها اخر وجه لان العالم بفعله وعرضه به بجنه منع خلوه من الهوى الغفلة وكونه محلاً بينه وبين الارادة
يجب كونه مريداً وهذه حاله سبحانه فهو مريد على الحقيقة ولا نه مراد بالباطنة وهي عن المعينة فلو لا انه مريد لما اشركا به لما نه عن علم يتميز الامر
ولا التميز من غيرهما ولا كان لكونه مراداً هيا وجه يستحيل استحقاقها لذاته والاقدم قدم المرادات واجتماع المتضادات للذات ولعنه
قديم لا نه لا قديم سواء ولمفصح محدث حاله فيه لا استحالته كونه محلاً للحوادث وفي غيره لوجوه رجوع حكمه اليه ان كان حياً واستحالته في الجواهر فلا
بد من وجودها الا في محال ما لا يجوز عليه نه مما يجب فيه نه فالقطة معناه يفيد السلب هو نفى الماتية المحكية عن ضرر بن عرو ولا نه حكم
يدل على ثبوتها ولا طريق الى محتملها والاصح اثبات الكيفية والكمية وهو محال نه نفى الجمينية والجوهرة والعرضية لما ثبت من قد نه محدث
ذلك جامع فلو لا استحالته كونه بصفة نفى منها لوجب جدونه او قدما لثبوت المشاكدة في الحقيقة ولا نه فاعل ما فعل من ذلك لغيره فلو لا
كان مثلاً تعذر عليه نشاء ما واخترها كما تعذر على غيره ونفى الرؤية بالابصار والادراك بالحواس لا نه لو صح رؤيته اجلاً لوجب عابلاً
لان الرؤية اذا صححت حجب وانما تجل استحالته في استحالته الا ان وجوب استحالته هناك ولا نه ليس عقابل ولا حال فيه ولا نه حكمه فلا يصلح
كونه مريداً ولا محسوساً وقد مدح بنى الرؤية عنه عند حاجته ما فبأنها تفصل لمدحه لا طرأ ذلك في كلام مدح بنفسه كالسند والنوم وغيرهما
ونفى الاتحاد لا نه ان اراد به الحلول فهو من خصائص الاعراض والمجاورة فهو من لوازم الاجسام وكلاهما مستحيل عليه ان اراد به غيرهما كبرى
معقولا ونفى الاختصاص بالجملة والحلول في المحال معادل ما ذكرناه ومنه فالقطة بثبوت ومعناه سلبه هو كونه عينا لا نه حى مستحيل عليه ان
اليه لا وجه لثبوتها الا اجتلاب المنافع وفتح المضام مرتبين على ثبوت الملازمة الا لام المعينة للشهوة والنفاذ للمختصين بالاجسام استحالته
ذلك عليه مع كونه حياً استحالته كونه محتاجاً وثبته نه عنى كونه واحداً لا ثاني له في القدم لا نه لو كان له ثان لجاز وجود اسدها مع عدم
اما في الزمان والمكان والمحال لثبت لهما ما به يتميز الزمانان من الذات الواحدة وتاخر ذلك في القديم غير معقول ولا نه لا طريق الى ثباتها
من نفس الفعل ولا من واسطتها وثباتها لا طريق الى ثباتها نه جملة ولا نه اثباته مكان لا ثبات ما زاد عليه في ارتفاع الفرق وامكانه
بين الحق والباطل هو محال فاذا انبج عنه الثاني شريكاً كان ونظير اثبت وحدانية الجمع كان في الدلالة على ذلك اما الكلام في كون العدل
قائمة بترتيب على اصلين احدهما اثبات التحسين البقيع العقلين لا نه مدني بنعموم العلم بمحسناً ومفحطات لا يفعا لعلم بجنهها ونفها على ما داء
كما لا تغفل ولا يمكن الخروج عنه فلو لا انه من جملة علومه لم يكن لجميع تلك وجه لا تاثير لا مرد لا نه في حسن ما مور ولا نه في منقلا منها لواشر
التوقف لعلم بحسن ما حسنه العقول فيع ما يفتحه على دودها نه فيستحيل الجمع لما فيه من الدود وكان لا يقع منه نه فيتحديق الكذابين الذي
لوجاز عليه لم يبق طريق الى العلم بصدق الانبياء ولا بصحة الشرايع وما يفتحه مدلوله فناء دليله الاعترافات لثباتها اثباتاً قنداره نه على
صفة البقيع لان استناد كونه قادراً الى ما هو عليه نه دانه يفتحه عنى تعلق قنداره به بكل مقدور على الوجه الذي لا يتأخر من جملة المقدورات البقيع

اشتراط السبق

فوجب كونه قادرا عليه ولا ان البيع مقدر لنا الصحة وتوقعه متنا وهو اكذلك الامانة كونه قادرا فلا وجه لكونه غير قادر عليه كما لا وجه لاختصاصه
 قادريه بمقدور دون غيره ووجه وجوب كونه منزها عن فعل البيع كونه غلام لا يجبر ولا يفتقر الى بيعه لا يستغنى عنه مع شوقه ذلك
 لا يجوز ان يختار فعله لانه لا يكون الا لداع وهو ما جعل بيعه واجبا له ومع استحالة انهما وشوقه اجمعي للحكم لا يستلزم لداع سواء
 لا بد من كونه متعا لبا عند اختياره بما مع علمه بما الغرض من شوقه لهما لا يختار الا لخص له وجهه حسنة داع له الى فعله وان تجا عليه خلافا
 بذلك من لا يجوز عليه ما ينافي داع الحكم ولا ما يخالفه ولا لو جاز منه وقوع البيع لسم باسمه الى اطلاقه تابع لوقوعه فكما استحالة ان
 يتم بشي منها يكون وقوع البيع منه اولى بالاستحالة وغرض ادلتها ثابته المراد في كان فيجاء كانت هي ايضا بغير فعله لم يجر عليه ارادته
 ولا نه لا قاعلا لا دارته سبحانه فلو جاز ان يربط البيع كان على الحقيقة فاعلا له وذلك مناف لحكمة الربط بغير فعله فانها لو نه ناه عنه لكونه
 له فلو اراده كان على الصدق وحده وغرض امره لغيره ولما ثبت من حكمه ولا استحالة كونه مأمرا بما ثبت كونه عنه ناهيا مع اتحاد الوقت
 المأمور فانه لا يأمرا بما يربط كما لا يهني لا عما يكره وقد ثبت بذلك نزهة عن كماله يتبع ارادته البيع من مشيئة ومحبته والرضى به اذ كل واحد
 من ذلك اراده مخصوصة وغرضها شرعية ولو جاز الرضى بها والقبول عليها مع قبح الرضى الصبر بها ليس يحسن لانه لو جاز ان يقضى ويقدر
 شيئا من البيع كان العبد بذلك متقدرا غير ملوم كما لا ملأه عليه في كل ما يبيناه وقد عرفت في فعله سبحانه وكانت حجة العباد عليه لا استحالة
 خروجهم غرضنا شرعية فلا يبقى له في كل ما اجتمع به عليهم محذور ولا وجه مع ذلك لبعثه في لا انزال كتاب ولا مضى لا لولا امره لا يهني
 والوجه في جميع ذلك ظاهر افعاله سبحانه نكلا مفضية متقدرة لكونها حكمة وصوابا وصلاحا سواء ظهر الوجه فيها مفصلا او مجمل اولم يظهر
 قامة الحاق ما خفي وجهه منها بما ظهر ذلك فيه وحل الجميع على الاصل المقرر بادلته لا استحالة ثنائي مدلول الادلة ومن جملة صفاته الفعلية
 كونه نعم متكلا لا استحالة ان يكون الكلام دانيا او مغويا لانه لا يحكم لذلك فلا طريقا له ولو كان كذلك وجب شفاع كلامه في كل ما يصح ان يقضى
 كلاما من كذب غيره فلا يوثق مع ذلك بمحظاية لا شدا وطريقا لعلم القطع بقصد صدق انبائه فلا معنى لكونه متكلا الا انما هو مضمون كونه
 فاعلا وقد ثبت بذلك حديث كلامه كحديث جميع افعاله ونزله بيا نانه مؤلف في الحروف والكلمات لانه لا فائدة فيها الا باختلافها ونزله بها
 في تقديم بعضها على بعض باشتماله على البديهة والنهاية والتجزي الانقسام الله من خضاب من الحديث لا استحالة لجمع ذلك على التقديم وكل ما يقع من
 من ضلهم باطنا وظاهرا منسقا اليهم لا اليه بوجوه وقوعه بحيث لا داعي الارادة وانما هي بحسب لتفاوت الكرامة فلو لم يكن فعل من تقع منهم بهذا
 وتجاخلا ذلك لا يجيبه كمالا ليس من ضلهم ذلك لظهور الفرق بينهما ولا ان وجوب استخفافهم للمع على فعله والتم على اخر كما شفع عن كونهم فاعلين الا
 لم يكن لهذا الاستخفاف وجه كما لا وجه في كل ما لا مغلق لم يفعلوه ولا تمام ما موكود وضيق من عبق بالمثوبة على امثال ما امر اير مرهق بالقوة
 على مخالفتهم فلو لا انهم ممكنون من ذلك لم يكن لجمعة جبره لان في كونهم فاعلين سيد طريق العلم باثبات الفاعل مطلقا وبثبات الفعل مع انشاء الفاعل
 مما لا يفتل كونه جبره لا وقد ظهر بذلك ان افعلهم ليست مخلوقة فهم ونزله ظاهرا انه فيجوز وقوع الفعل الواحد بفاعلين كما فيجوز وقوع مقدر
 الواحد مقدرين لا استحالة لكون الشيء الواحد مقدرين لا استحالة لكون الشيء الواحد موجودا مع ما او اتعا من تعاني حاله واحدة متفق بذلك
 بطلان الكتب وان كان غير معقول لكون العلم بكل واحد من محتج وجهه موقوفا على العلم على الاخر مع ان كان نفس الفعل فهو واقع بفاعله
 وان كان وجهه الله يقع عليه فهو تابع لاختيار الفاعل وقصد لا استحالة لاجرة معزاة الفعل ما يقبضه فلا معنى لكون العبد مكشبا الا كونه فاعلا
 وليس في العطاء من يبتدئ الفعل الواحد في فاعلين احدهما محذور وهو الثاني والاخر مذموم وهو العبد المكشبا لا الجبر والمجوس اذ ثبت كونه
 العبا فاعلين ثبت كونهم قادرين لا استحالة لوقوع المقدر ولا ثباته ولا ان لهم بحتة وقوعه من على تعذره لولاها لم يكونوا باحدهما او في الاخر
 وهي مستندة الى القدر المحذور لا استحالة لكونها ذاتية او فاعله ولا ان جواز حصول العدة وان لا يحصل ثبوت الفاضل بين العاديين في كونهم كل
 مع استناد ما هم عليه من حال وشرط لا لا على ثبوت القدر اذ لا وجه لتفريق ذلك لا باعتبارها وقديهم مقبلة بجواز فعالها لا يتابع ضلعها بحتة
 الحديث وهي متقدمة على الفعل بحتة كونها مؤثرة فيه ومخرجة له من العدة الى الوجوه لان اخرها فيجوز منه ذلك فكيف يكون به ومفادها انما تتنا
 الاختيار ويقبض كونها علة في اثرها وهو ظاهر الفاشل لما فانه ما دلل عليه لا لا فيكون كونها مستعدة ومعلقة بالصدق الصحة التصرف في الجمل
 المختلف مع نضامها ولا انها ليست باحدهما اولى من الاخر فلو لم تكن متعلقة للسر اجتماعها عند حدوث الفعل فلا يخفى فاه واجبا لها الضم
 وتعلقها بمعلقها لما هي عليه نفسها لكونها لا تعلم الا كل وهي مختلفة لا متضادة متماثل فيها لتعلق كل جزء منها بجزء من المقتدر ومع اتحاد
 الوقت والحبس في المحل لا استحالة ان يقع بكل جزء منها عاقل بحتة بالاخر لكونه اجماعا وموجوفا مع اختلاف ما ذكرناه فلا انحصار لتعلقها وهي
 مشفقة فيه شرط مقدرها ان يكون مكانا في نفسه لا استحالة لتعلقها بما ليس كل فعله هذا يكون تكليف لكا فربا لا يمان ممكنا لكونه مقدر
 له وحسنا لكونه اراده حكيم منزه عن كل بحتة وقد يكون اجبا في المحكم لتكامل شرطه ولا يثبت لتعلقها لما لمية بان لا يختار له لا ليست

للشيخ العلامة الذي

[illegible]

اشارة الى السبق

والجمل ليس صيبا ولا مقولدا عن النظر لكونه يفتقر لعلم وصده لا استحالة الجمع بين التقيض والمنطوق فيه لا كتاب المعرفة الواجب منا
خرج عن مقتضى ذلك فاد مقلدة مما يختص سبحانه بالاقتداء عليه من الجائز في أصل العقول ان يخلوا العالم من كل تكليف لكن ذلك مشروط
بان يغيبنا بحسن عن البصير لا يشبهه الا ما بان يكون مشبهيا للحسن فاذا عن البصير لا بالعكس من ذلك فتقديره يكون خلوه من التكليف
جائزا لكونه غير متناهي المحكم ويكون كما لعقله مع ما بيننا من اصول لنعم الباطنة والظاهرة فمعه منه سبحانه عليه احسانا الى العقل يقتضي حسن
الابتداء بذلك لا يفتقر مما ينزع على ذكر العدل الكرام في الوعد الوعيد هو ما يستحق بالتكليف فعلا وتركاد المستحقا للمدح والذم
الثواب العقاب التكرار والعوض والمدح يتميز بكونه رافعا على الارتراف والذم بكونه رافعا على الانقضاء والثواب بوقوعه مستحقا على وجه التنظيم
والعقاب بوقوعه مستحقا على وجهه فانما هو التكرار بوقوعه اعتبارا بمقتضى به التظيم والعوض بقطاعه تقريره من تعظيم ويعتبر في المدح والذم العلم
بما به يستحق والتقدير في كل احد منهما والوضع العربي بينهما وبيننا بالقول حقيقة وما الفعل مجازا ويشملان على شأور دعا وبسئل كل واحد
منهما بحسب الوجه مطلقا في موضع مفيد في غيره ويعلم ان عقلا لا نقض اخر رتبة لها فيها يستحق المدح اما فعل الواجب لوجبه جوبه والندم
لوجهه ندمية اجتناب البصير لوجهه فخره اسقاط الحقون لوجهها لا يستحق على ما هو ذلك على ما به ثبت استحقاقه ثبت استحقاق الثواب في
حصول المنفعة في الفعل الزنا وفي سببها وما به يؤصل لهما وطريق العلم باستحقاقه العقل لثبوت ان الامتنان التي لولا ما به مقابلتها
من الاستحقاق لم يكن الزنا وما كان له وجهه فوجوهها تعين للطف فيها وما يقابلها من الاستحقاق تعين فيها وجهه المحكم ولزم احتمالها
الصبر عليها وبلد امر السمع حسن تحمل المشاق للمنافع المنقطة عقلا اذ ليس فيها يقضي شرطها واما فتكون القطع على راد وصفاته سعيا
باجماع جميع الامة ولا يلزم حمله على المدح لا شرا كما في جهة الاستحقاق لانها وان اشتركا في ذلك فقد اختلفا في غيره وثبت احدهما في موضع
بشخص ثبوت الاخر فيه وما به يستحق الذم اما فعل البصير والاخلال بالواجب يستحق بغيرها وما به ثبت استحقاقه ثبت استحقاق العقاب بغيرها
المكلف ذلك على ما بينه صلح وطريق العلم به السمع لان العقل ان اجازة ولم يمنع منه الا انه لا قطع به على ثبوت استحقاقه لخلود من لا لقطعه
على الضرورة واستدلالا فالرجح اثباته قطعنا الى السمع المنقطع على صحة هو الاجماع والنصوص القرآنية ولا يلزم عليه الاعزاء لان تجزئته عقل
والقطع عليه سمعا لا جوازا اعزاء معه اذا كان الاصل فيه الذي هو ثبوت استحقاقه لا يعلم الا سمعا فالفرغ الذي هو راد انقطاعه ولما ذلك
وقد اجعلنا لا نر على ذام عقاب من مات من العضا كان راد الاجماع على ذام عقاب من عداهم من عقاب المؤمنين فم على ما كانا عليه من ثبوت
استحقاق الثواب للذام وان استحقاقه ببعضها ان العقاب لا ينقطع عقابهم ممكن بتقديره ذام نوابهم الجمع عليه مانع من انقطاعه لا مكان
حصوله مقابل الاستيفاء منهم ولا مانع من ذلك كما لا مانع من استحقاقهم المدح في حالهم فيها مستحقو الذم لوجوب مدحهم بايمانهم وذنوبهم فم
وما تعد ذلك من فاعل احدا لا لفقلا لانه لا لفقلا استحقاقا فانه لو كان له لسانا فمدح باحد هاد ذم بالآخر ولو مدح بلسانه وذنبا
يكتب بيده وبالعكس في ذلك يصح وكان جامعا بينهما في حال واحدة فكما لا ثبات بين ثبوت استحقاقها الا على امر واحد بل على امرين مختلفين
فكل لا ثبات ايضا بين ثبوت استحقاق ما يتبعها من ثواب عقاب كما اجعلنا لامة على ذام عقاب لكتار اجمعوا ايضا عدا الوعيد
على انقضاء عقاب من وصفنا حالهم ولا استحالة الجمع بين ذام العقاب جب كون المنقطع متقدما على الذام الذي يحصل به
منه معا بما قد ثبت بما ذكرناه ان المستحق من الثواب لا يفرض شي ولا يقطعه مسقط لان اسقاطه منان الحكم لكونه مستحقا على
لا على غيره فتقديره سقوطه بعد ثبوت منان الحكمة ثم واذ اصح ذلك بطل الخطاب بين الطاعات والمعاجز بين المستحقين عليها وبطلان
انه لا ثبات بين ذلك لكونه متجانسا فان جبرنا يقع طاعة او معصية واحد لا تضاد فيه ولا اختلاف بينهما الا بالوجوه التي يقع عليها
وهي اربعة لا خيرا والفاعل قصد بل مما يصح تعريها منها فان دخول الذاد اذن صاحبها كدحها بغير ذن واحد المدخولين طاعة والآخر
معصية وجنهما واحد لا اختلاف فيه الا بالوجه لوانع عليه كل جبرنا يوقع ثوابا وعقابا واحد لا تضاد فيه ولا اختلاف بينهما الا
بالنهي واحد هاد النظار من الاخر فان جنس الام والذمة واحد اذ كما بطريق واحد لا افرق بينهما الا بالثبوت والقائه ولولا ذلك ما
التداخل بينهما لما لا به غيره وبالعكس من ذلك فان المبرد يلزمه ما يولد المحرور من النار غيرهما من الخواص اذا كان جبر المستحق واحد
وما به ثبت استحقاقه ايضا كانه يعقل حول الخطاب فينه لا لامة لا معنى له الا التناهي الذي لا يدخل الامة المتضادات الامة المتجانسات على انه
لوصحدها لكان بين الموجودات المستحق معدله لم يوجد بعد فكيف يدخله لا جباط ولوجع جامع بين الطاعة والمعصية على حد واحد
لم يثبت له على ذام الوعيد به استحقاق وكان بمنزلة من لم يطع ولم يعص لا ولا عليه هو ظاهرا لفساد اذ بطل الخطاب فالتكثير بطل
لان صفات الذنوب في استحقاق الذم والعقاب عليها ككثرتها وان رادنا يستحق على الكثرة بالنسبة الى ما يستحق على الصغائر ولا نثبت
الصغيرة مكررا وادها مبق على اثبات الكبيرة محيطه لا لجرعها منبلا منها واحد مسقط العقاب على الحقيقة عفو الله ما عدا التوبة التي هي

للشيخ علاء الدين

الكتاب على ما مضى من التبرع وعلى ان لا يعود الى عمله مستقبلا مع الخروج من حق ثبت في الذمة ان كان الله ثم قبلت اذ ان كان مما
يؤدى عنه فمضاه ان كان مما يقضى ان كان لبعض العباد فبما ربه ومنه فليجب في مثله اذا احسن التوفيق كانت مقبولة اجماعا وسقوط العقاب
عندها ففضل من الله لا يجوب بالانه لو جوب على وجه تكون هي المؤثرة في الاسقاط لم يكن له سبحانه بذلك تكريم ولا تمس ولا اختيار ولا مدح
مع ان ذلك كله لا يقولها فيكون الوجوب من حيث استحال خلاف لو عد عليه ثم لا من حيث كونه مؤثرا في اسقاط ما هو حق له انا
عند عفو ابتداء والعقل شاهد بحسنه لا نه اذا كان العقاب حقا لا ينفذ فيه لغز بل لا يقطر باسقاط حق الفرج بحسن اسقاطه بحسب
اسقاط الدين وكان في الحسن ابلغ منه لكونه محض اذ كده انه سبحانه لا ينفع باستيفاء ولا يستصرا باسقاط ولا يناط بدليل في حق من وجوه الفرج
محسن الا انما يشهد باو ايل له قول المصالح على ثبوتها لا اعزاء بدلت لا يقابلها ما عند الشاغرة التي هي قولها لا نزاع فيه كقولها لا
لحققتها اذا كانت في زيادة المنافع للاستغناء عنها ونحو العكس فيها ان يعود التبرع مشغوعا فيه يتكون حقيقة في اسقاط المضاد هو الذي
يقضيه لعقله بوقد المصالح مع فقد جميع تلك حلو المرجح منه لا بد من انها اثر الى ثواب الدائم بعد الاحتياط به بالعقاب المنقطع كما بيناه و
الايمان وان كان في اصل الوصع عبارة عن التصديق لا انه يخص شرعا بتصديق ما يجب اعتقاده من حذائنه الله ثم وعد له بوجه انبيا
واما نه اوليا ثم ما يترتب على ذلك من تحليل حلاله وتحريم حرمة بعثه معاده فالمؤمن هو المصدق المعتقد لذلك بقلبه لا المشهر له بل ان
دون اعتقاد اعتقاده فان كانت مؤنفة باطنه لظاهر في الصدق الاخلاص معلومة ما يكون معصوما او مناد اليه بذلك من في اشارة الحق
مطلقا ولا هو معتقد ان كان اعتقاده ذلك مستندا الى معرفة قضائيه هو الغاية والاحزاء فالابدية من علم الجملة وان كان خاليا من الحق
على وجهه افعالا على جبلتها بقية المعتقد لا برها تطلع على بريق بل بحجج القبول التسليم هو الذي يهيئ قلبه لا ان صاحب مغللا هلا الحق
في حقهم فله بذلك منزلة على مغللا اهل الباطل باطلهم وهو عند بعض علماء الطائفة مصيب في اعتقاده محلي في تقليد فيترجى له من العفو
ما يرجح لغيره من منصف في اهل الحق بناء على انه لا وجه لتكفيره من الطائفة على اى حال كان والكفر وان كان في اصل الحق الماخوذ
من السرد التغطية الا اخضر شرعا بحجج واجب لتصديق به وجود ما لا يتم الايمان الا به فالجحد لذلك هو الكافر الذي يجب ملأه
ويخرج عليه احكام اهل الكفر والنسوان كان في الوصع الخروج الا انه اخضر شرعا بالخروج من طاعة الى معصية فالخارج بذلك مع محبة
اعتقاده هو المؤمن الفاسق الذي قد بينا احكامه لا نه لا منافاة بين شونا الايمان ووقوع الفصول في الجمع بين الطاعة والمعصية والحسن
التي تشر في وقت واحد من فاعل احدهن تسبب في سيرة سيرة اوسع بسا مودى مخطورا بطريقه تضاد وقادرا ما الى ذلك متفندا في جميع
ما اشترنا اليه من احكام الايمان والكفر معلومة مقطوع عليها بالجمع خاصة وهو اجماع الطائفة المحقة للحق والعقل من طريق يقطع به على كمال
منها وسؤال ما يتبعه من نعيم وعذاب البعث والنشور والموافقة والحساب الميزان والصراط ونظائر الكتب شهادة الاعضاء والاشهاد
الا استحقاقا الى جنة يخضع فيها بالملأ والمنازل الى ما يخص عذابها بالايام والمضاد وما يتبع ذلك يترتب عليه حق يجب اعتقاده و
القطع عليه لا نه مما لا يتم الايمان الا به وطريقا العلم به اجماع الامم والافعال لقرائنه والنبوة ولا اعتداد بها لغة من خالف في نقى منه يسبق
الاجماع وتقدم على جلالة الشكر فيحق على النعم المفضو بها جارات النفع فان كان كمال المنعم بها معلوما اعلا البيان كتم الله ونعم انبيا بوان
كان شكرها مطلقا ولا فهو معتقد بطريق العلم باستحقاقه ضرورة العقل لا نه من جملة علومه والعوض فيحق على الام لا على غيرها ما يعلم
وجوبه بوجوب لا انتصافا لذى لا يتم الا به وبثبوت لا له معلوم بوجده نه وادراكه وتفرق بين حصوله وارتفاعه ولا يكاد يشبه لامرته
على عاقل فان كان من ضل الله ثم قام ابتداء لا عن سبب لوجه فينلطف بعض الخلقين اما المفعول به ان كان مكلفا او غير مكلف وبذلك ثبت
الفرض معا انتهى العتب عنه فلا بد منه من عوض ايد موقوف عليه ينغمز بالنسبة اليه تجا نية بحسن لاجله تجلوه بذلك ثبت العدل به
انتفى الظلم عنه وسبقا في الدنيا وهو ملصق بغيره من غير من وحسن معلوم بحجبان الغادة بدوان ختمها به لا لوجه منع والوجه
فيه على المعرض لا نفع على السبيل ما في الاخرة فله وجه له الا الاستحقاق وهو المقضى حسنه وان كان من فعل غيره سبحانه ما حسن وهو
ما كان لا يجتلاب ففجع حسن لا يجتلب لا به او دفع من عظيم لا يندفع الا به او لدفعه معتد به مقصودا بلا ما لا يتابع امره شروع ولذنه يتو
اولا فانه حق ما راء مستحق لكل هذا الوجوه بحسنها الام وما يتبع وهو ما عذاها مما لم يكن على وجهه نه وهو الظلم الذي لا بد منه من الاستعا
وعوضه على فاعل من يجز لا استحقاقه بمقدار الحق عليه وكلما تحدد شرعا لتوايت به لا استحقاقه بما لا يقع فيه ذلك ولا اجل للانسان لا
واحد هو الوقت الذي يحدث فيه عليه الحادث من موت او قتل فكما ان اجل الموت وقت حصوله فكذلك اجل القتل وقت حصوله لا قتل موت
كلاهما بالنسبة الى قديته الله ثم وحسن اختيار مجازة لا لا نه على القصد على عدم الاستحالة بغيره سبحانه والتجيز عليه بقطع ما لا وجه للقطع
فيكون الوقت في ذلك مع تجوز كل واحد منهما كانه في اعتقاد الحق الذي لا بد منه ما يبعث انتفاع المنفع به على وجه لا مع فيه عليه هو المستحق

استلزام السبق

في التبع

وبذلك خرج الحرام عن كونه كل وبعين انه لا رذالا انحلال المطلق الذي المصحح والجلال به توجه الامر السعدي ان كان عبادة عن تقدير اليد
 فتختلف بالاعلان تارة وبالخصر آخر فان كان من قبل الله سبحانه فها من قبل اللطف معوض الام الغلاء عليه خاضعان كان من قبل العبادات
 بالاكراه لا بفعل سببا بما فوض انه الموضوع على من هو سببا ما الكلام في ركن النبوة فان بعثه لا نبيا ممكنة لكونها مقلدة وحسنة لا شائعا
 الى حكم من عن كل نتيج لا نهيا بعثهم وصدقهم بالهنا والنجاة مع استحالة تصديقه لكذا بين والظواهر الجواز لغير التصديق بقضا القطع على حسنها
 ودونها كانت واجبة من حيث تجل الاعلام بالمصالح والمفاسد التي لا يمكن العلم بها والاطلاع على ما وجب منها فعلا واما الا ببعثهم فيكون الوجه
 ظاهرا وهو ان شاد الكلامين الى ما لا سيلهم الى استرشاد اليه لا بهم واللفظ في الواجب جلي كما ان في الذنب نذير عصية لا نبيا مطلقة بالنسبة
 الى جميع الازمان وجميع مائنة العصية واجبة لا نه لو خاز عليهم شيء من القياح تلج في اذانهم وتبليغهم المقطوع على صدقهم بنبطهم بالمعجز عليهم
 فكان لا ينبغي لاحد طريق الى تعلم صدقهم الذي لا القطع عليه بقدر الوثوق بهم والقبول منهم وذلك من ان العرض في نعمتهم الذي ما فترت
 الحكمة وانا نعمتها فكما وجبت تربيتهم عن الكذب في الاداء والتبليغ ليصح الرجوع اليهم والانتداب بهم فكذلك وجبت تربيتهم عن كل نتيج لا يمكن
 النفوس اليهم لغورها عنهم ولا يثبت ذلك التزمية التام الذي لا ينبغي للتفرقة وجه لا بعصمتهم على الاطلاق وهو ما اذناه وبالعلم المعجز المظ
 على ان انص صادق يثبت القطع على صدقهم وشرط المعجز في دلالة على التصديق ان يكون متقدرا في حبه وصفة المحسوسة لكونه من فضل
 الله اذ جازيا يجري ضمنه لان الدعوى عليه لا تصدقها الا اليه خارقة للعادة الجارية بين المبعوث اليهم لان المعتاد لا امانة به ولا لا لا منه مطلقا
 لدعوى المدعى على وجه التصديق لان المتراخي لا قطع به على ذلك لتجوز دخول الحيلة فيه فاذا حصل على هذا الشرط دل على صدقهم في كل
 واخترت يد في ذلك المعجز لان اذ وجبت حكمته سبحانه تصديق المدعى عليه من حيث كان صادقا عليه في دعواه وكان غاية تصديقه منه فالقول
 ان يقول هذا صادق فيما ادعاه على فكلنا ان فعله ما ذكرناه مما يقدر في تصديق ادعائه مقام قوله انه صادق ينزل منزلة في ذلك بين القول
 والفعل لقائم في اقامة الحجة به مقامه كما لا ينبغي ان يكون الدعوى بؤما واما ما رويها من مراتب اصلاح اذ وجبت حكمته في وجوب تصديق الجميع
 اذا تعلقت المصلحة به واحد فتجوز في موضع والمنع منه في اخر لا وجه له معاشا هذه المعجز لن يشاهد يقتضيه عليه به ولا فالمعجز المتواتر بينه اذ ان
 يعيد العلم القطع به مع فقد مشاهدته ولا يتميز المعجز لكونه متواترا مفيدا ما ذكرناه الا بان يكون على شرط طلبة التي تكون معجز في الاصل
 مشاهدا محسوسا لا يلتبس الحال في مثله لا يدخل فيه لا مشابها وكون ناقلية بالعين في كثرة الى حد لا يجوز على مشاهد في العادة والوثا
 فيه ولا انفعال له ولا يجري مجراها مع ارتفاع جميع الاستبالات الداعية الى شك عنهم واستحالة لها منهم وانا وطبقا لهم في ذلك على الوجه المقتضى
 به ان لم يكن محضاً بطبقته دون طبقته ولا يفرق دون فريق فاذا اختص المعجز بذلك فاد العلم والتميز اليقين بمعجزه وسهل ذلك متواترا
 والا فلا وصدق جميع انبياء الله معلوم باخبار الصادق عنهم وهو نبيا محمد مع ما تضمن الكتاب العزيز من ذكر الانبياء المعين فيه
 صد نبيا محمد عبدا لله معلوما بغاية النبوة وظهور المعجز مطابقا لا دعائه محضاً بجميع شرائطه فلو كان صادقا لمعجز ذلك المعجز
 عليه وان كانت كثيرة الا ان منها ما هو بان موجود وهو القرآن الكريم ووجه الاستدلال به على نبوته انه تحدى العرب وعلمهم بالمعجز عن
 معارضته لولا التحدي لم يكن لا دعائه وجه فخر واعن المعارضة مع توفر ذلك اعلى اليها وقوة البواعث عليها ولو اعجزهم عنها لانها ولو
 لو اثلقت وظهور بل كان نقلها وظهورها اعظم من ظهور القرآن ونقلها بها كانت حجة لهم بمثلها بقاء جميع ما كانوا فيه من ديانته وديان
 وغيرها انما يعرف لما نقل ولا اشير الى ذلك بوجع تطاول المدلة التي كانوا فيها مهمين وعلى اثباتها مجتهدين متحدين علم بلا شبهة
 معجزهم عنها وثباته فاروق لغوايدهم لانهم مع ما كانوا فيه من الفضايلة والبلاغة عدلوا عنها الى ما لا مناسبة بينه وبينها في كل لغة ولا مشقة
 لان تفاوت ما بين المعارضة بالكلام والحروب المفضية الى المهلك التي لم يخلوا فيها بلوغ عزيز لا مرام لا يخفى غاقل فلو كان المعجز خادق
 العادة لم يثبتوا الى ذلك ولا وجه كان لانها هم اليه حجة لكونهم تحاشوا لغوايدا لعقلاء وذلك شاهد بصدقه وصحة نبوته من حجة صريحهم
 عن معارضته بلعلمهم العلو المحسوسة في كل قضا متواتر بينا وتطاولوا اليها لا نه لولا الصبر لم يكن لو قوفهم وخرسهم عند التفرغ لملا
 الطبع معصوما وجهه كان الكلام البليغ مقدرا لهم وهم عليه مطبوعون وبه متطاولون فوا وجه اعتلائهم وتعدده عليهم في وقت الخطر
 وحاجتهم اليه لولا ما ذكرناه فان كانت فضاحة فاحتاجهم به وانظمة وكلاهما وجب لفرق بين انصح كلامه وادبه وبين انصره المفضل
 على وجه يشتر لبي العلم به كل با مع لها من مبرز ومقصر لكونه مفرقا بين ممكن ومعجز فان من محل الخالا ان يفرق بين المتقاربين من لا يفرق
 بين المتباعدين اذا كان ظهوره على هذا الوجه وبلوغه في الظهور الى هذا الحد غير حاصل لا اذع ثبته لا وجه لا عجزا والقران لا الشبهة
 وهي خارجة عن مقدركل تارة بتدرة لا خصاصة نظام الا تذا عليها على ما بيناه من معناها ومن انه سبحانه لا يجوز عليه تصديق من ليس
 في ذلك يوث صدقه وصحة نبوته ومنها ما ليس باق القصة انما علم بتواتر انقل به وهو بان معجزاته في كتب الحقا والاشفاق القرون

للشيخ علاء الدين

لما نأثره بغيره من غيره بوضع كفه وجنبه للنجع وكلام الذراع وبجني الشجر الذي عود فلما لموضعها عند زوايا ذلك اشتباها
 الكثرة بالطعام القليل اختبا وعكسوا بغيرها بيات والمواث المستعجلات وتبع في حياها بما اخبرها من قس فان ما اشترنا اليه فطر من
 ماله منها ورحل الاستدلال بها ان فيها ما طوق القرآن ببر وفيها ما علم علم الانحال للشك فيه وبها ما باضغام بعينه الى معنى ما فاعتر
 دلالة الانحاز فخلق بالثواب في بغيره مفاده ولو وقع ما على ضفة البحر المغيرة لبطه لا يبعد فيها ما بنا بينه ويقبح فيه فاكث ما بينا من
 نبوته وحده عونه وبقائه شريفة الى نفضاء التكليف فيبقى ثبوته وجوب كونها ناصحة لما نفعها من التبراع لان العقل لا يمنع من
 النسخ بل يتمدد بحسب كونه طريقا الى الاعلام بجدة المصالح التي لا يمكن استغناء الا بولان العبد بالاحكام الشرعية تابع للمصالح التي
 وبحسبها واذا جاز في العقل اختلافا فيها بحسب اختلاف الازمان والكلفين فالمانع من النسخ وهو سبب لالاعلام بجدة ما روي لوصول
 العلم بها وبما شئت من المصلحة منها فيكون الشئ منه تعويل على انه يؤك الى البداية فلا لا يربط لحدودها والفرق بينهما ان ما لو كان نفع
 الشرائع بذل لمؤد بها البلمزم مثله في كل ما تحجب من نفعها لغيره وحصل بعد غيره كالموت بعد الحيوة والتعم بعد العتق والضيق بعد العناء
 بعد الرخص هل جاز اذا لم يكن في شئ من ذلك ما يؤك اليه ولا ما يفسد فنيح الشرائع او لان لا يلزم عليها ما يؤك اليه ولا في غيره لعل الجمع
 مدعى الحكم اليه فيجوز ما فانها واذا ساق النسخ عقلا فلا مانع عليه شرعا لان لا يجد فيه في الجملة من العقل كونه من ضعف في الوجود
 الى لا سبيل لهم الى تحقيقه ولا الى اثبات كونهم متوازيين بل العلم الضروري بارتفاع شرفا التوازي عنهم بل سخطا لها منهم ولو لم يكونوا كل كان احكام
 ما اقتضوا من نفعهم للثواب بل لزم حمله عليه لئلا يرجع بالفتح على نبوه بينهم مسطرا للاحتجاج بغيره من اعتبار النظر فيه وما الكلام في ركن الا ما
 فانها واجبة عقلا بشرط احدها انما التكليف العقلي نظر الى ان سقوطه مسقط وجوبها وثانيها ان نفع العتق عن المكلفين نفع في المعصية
 عن اللطف للجان من ليس معصوما اليه بالامانة من لا بد منه ولا بد له بالاعيانها لان ثبوت اللطف بالامانة العقلية على هذا الشرطين
 ظاهر ما ثبت للطف لا يكون الا واجبا ولهذا ان وجود الرئيس منسبط اليه هو واجب الجانب فاذا لامر الهني محقق التمكن في كونه ما هو رتب فيه
 لا يخفى كونه مغبرا الى الصلاح سبعا عن الفسا ولا يفسد للطف في ذلك عند او قد تمكن بانفعا من ذلك او يجدد خلة يعكس الامر معه بعباد ما موجود
 بغيره لطف فيقول الى طهور الفاسد فوات المصالح وهذا معلول لكل غافل من الموائد الزمانية والاحوال البشرية فنكره لم يحسن مكانه فيجده
 ما لا يشبهه في مثله ومن عارضه بما وقع عندنا من معتنه من فن وعن لم توجهه فاضنه عليه لم يفتح فيه لانه كلام في جنس لوانا سلة
 في ثبوتها وكل واحد منهما منفصل عن الاخر مع ان الواقع عندنا لا يعيب الرئيس بل من نفعنا لغير الرئيس له وجه لهم به فلا ملازمة لالاعيانهم
 واذا ثبت في الزمان لطفها وكان اللطف واجبا بما يتناه منقدا وجبنا لالامانة في كل زمان من زمان التكليف لوجوب الاطمان اليه بينه
 اليه لا يحسن لامعنا الكونها شرطية ولان مع استغناء الشريعة واستمرارها الى قيام الساعة يفتقر وجوب اذاعة العدة في حفظها بعد اذائها
 كحفظها من بقاء اذائها في حال الازاء ولا حافظ لها في الحقيقة الامر حك في وجوب لا فناء به واذا اذاعة العدة بوجوده حكم مؤدتها وهو
 الرئيس الذي لا يجوز خلوص زمان التكليف من جوهه فيها لانها ان لم يكن محفوظا جاز حول الشبهل الطريف فيها وهو من ان لوجوب لقطع على
 صحتها ولا اذاعة من هو مكلف بها وان كانت محفوظة فاما الكتاب فليس مثلا على جميع احكامها ولا كل ما اشتمل عليه مبين لما فيه من الجليل
 الذي لا بد له من بيان او التمسك وحكمها في عدا الا حاطة بجميع الاحكام حكم الكتاب متواترها قليل بالنسبة الى الاحاد التي هو كثرها
 بغيرها اما باعراض لنا فليكن عندنا وبما خلافتين فيه او بغيرها من الانساب ليس لاحاد متمم علما ولا موجبا علما ولا طريقا الى العلم
 بشئ من الاحكام الشرعية فلا بد لها من ضابط والاجماع ولا تخبر به الا بوجوه المعصوم وتعيينه بينه والامع خلق منه وجواز الخفاء على كل واحد
 من الجمع لا يخفى في اجماعهم ولا فرق بينه وبين انفرادهم كالاخية في اجماع اهل الكفر على ما اجمعوا عليه من كفرهم لذلك كل واحد منهم
 باجماع وانفاده ولو كان مجرد اجماع اهل الخفاء على في كونه حجة لزم مثله في اجماع كل فرقة من فرق الكفار بل لو اجماع اهل
 الزلزال الصبياني ما يفسد نفع ذلك عنهم وارتفعت بانفساهم وانفادهم ارتفاعا بفضيحه هو ذلك لهم لزم مثله في الكفار بل في كونه
 ان ختم يصح ان يقال ان كل واحد من الزنج اسود فاذا اجماع على امرنا واجتمعوا لذلك لتواترهم واطمئناوا بالبيان بغيره لا منها فاذا
 افضلوا وانفردوا كل واحد منهم على اخر فادان اهلهم ببقوة ذلك واسخطا ليعلم قطعا انه لا خيرة في اجماع الابعين من في قوله بانفاده
 الخيرة والقياس والراي ولا يخفى سقوطها لان القول فيها على الضل لا يخفى ويعتب مع خلوها عن طريق العلم بثبوتها ودليل على
 جواز العتق بينهما والعلل باحكام الشرع لاعتلم بغيره طريقا بغيره فاسد فاذا بطل ان يكون شئ مما ذكرناه حافظا لها وكان حفظها
 واجبا لوجوب اذاعة العدة في العتق بها ثبت لا حافظ لها بعد مؤدتها الا الامام الظاهر في ذلك مقامه هذه الطريقة وان كانت دان
 على جوب الامانة مع بقاء الشريعة فانها اذا اتمت على عصمة الامام لان خلق العصمة متاكفون فاما لا تثبت لا حافظ لها لمؤدتها بغيره لاختصاصها بالامانة

في الزمان

امثلة السبق

بالا يثبت لا يثبتون فلا يتم الا بوجوبها لولا ان المحج اليه جاز الخطاء على غيره فلو لا عصمتهم لكان ما لوجب اليه خاصا فيه فلا مزية له مع ذلك على غيره بل يكون حكمه في الاحتياج حكم الغير فان تسلسل الى غير نهاية كان محالا وانا نقول له معصومين بذلك كان هو المراد ولا نر لو جاز عليه ما يتألف العصمة لحي بكل من جاز عليه الخطاء في دخوله تحت الذم والحد والتعزير وغيره مما يتز به بعض عينه عنه فكيف يصح وقوعه واي حجب لك منه اذا ثبت عصمته فلا بد من كونه افضل الرتبة باطنا اي اكثرهم ثوبا واعلام منزلة عند الله لانه معصوم مستحق من المدح والتعظيم مطلقا فلو لا تميز بهذا الفضيلة لم يثبت له ذلك ولا كان بين المعصوم وغيره من ليس كك فرق ولا بين ثبوتها ونفيها ايهم فرق وقد تحقوا الفرق بما لا يخفاء فيه ظاهرا اي في كل ما هو يتر فيه لا نر متقدم على جميع الامة مفر من الطاعة عليهم فيج تقديم المفضل على الفاضل فيما هو افضل منه فيه معلوم بقضية عقل كل عاقل لا قضاء العقول وشهادتها ان لا وجه لفتح سوكو كونه كك وطاعة من يفتح تقدمه في ما مثله ثبوت الطاعة فيفتح ومن لا يجتج طاعة لا يثبت ما منه فتقدير كونه مفضولا او بتجوز من ثبات لكونه ما ما ولا نر ثبوت فضيلته باطنا يقتضيه ثبوتها لظاهرها اذا التفرق بينهما او اثباتا احديهما دون الآخر لا وجه له واعلم بالتدبير السياسة لتولية ذلك لزم كون المولى عالما بما تولاها والام يثبت لا يثبت ويجمع احكام الشريعة لقنوا وحكمها والحاكم المقتضى ان لم يكن اعلم بالاحكام والقنا ومن المستفاد والمحكوم له او عليه لم يكن لكونه كك حجة كان تقدمه على هو اعلم منه بالحكم والقنوي يتجاذب لا يثبت لا يثبت ما منه معه فوجب تميزه بما لا يتم كونه اما الا به واكرم لا نر قائم بضبط الحقوق للماليت ودونها في مواضعها واشجع ان كان اليه جواد لا نر في نفسه يندب به وتولية اذهد اعبدا لانه القادة فيها والذات على ايها وبثبوت عصمته ثبوت هذا الصفا لانه هو اصل صفات الكمال والكشاف عنها التحيين يميز شخصه ما البحر المطابق لادعائه ورضى نادى بخصه لان لخصا صه بها ما لا يفاضلها لا لا يحيط به على الاعلام النبوي سبحانه لكونه امرا باضا لا سبيلا الى العلم به والقطع عليه لا بما يكشف عنه وليس الا ما اشرا اليه فلو لم يكن منصوصا عليه بالانامة او لخصا بجزء من دعاه بها بتدقيقه ولو لم يكن لاحد من كلف ذلك طريق اليه ما تكليفه لا لطريق الى العلم به في التبع في القلة ما لا تكليفه ما لا ندره عليه كلما لا تم اذ اعزله المكلف في تكليفه الا به فهو واجب لوجوب زاحتها وقد بطل بنبوت كون الفضل البحر طريق تعيين الامام ما يدعي من الاختيار وبطلان ما لا نر لو ساع في الامانة لساع في النبوة وفي الاموال الدينية ولا نر ان خص بواحد دون قنوا فلا وجه له لكونه تفضيلا بالخصوص من ترجيح لا يرجح وان عم جميع الامة او سائر علماءها واهل الراي المشورة منها فلا خفاء في تقدمه واستخائه لو كان ممكنا لم يثبت ولا اتفق لاحد من اعيان مامته ثم هو مناف لما له وجبنا الامانة لانه يقضي من اختلاف الاراء وتشتت الاهواء ما ايره منع المستحق اعطاء من لا يستحق وجوان نصيبه ثم في تشا واحد قانما ان نفوت جلة المصالح المناطة بالامام واكثرها ما ان تم بقواتها كل المفساد او معظمها واذ لك مينا ما قلناه وما يدعي بعض من الميزات بطلا ابطالنا به الاختيار ولا نر لو تيقن للامانة لتعريف لكل مستحق له ويندرج في ذلك الفناء والعين فكان ظاهرا لبطالان وانما تحقق هذه الخصائص في الامام وثبت لا يتم ولا يثبت كونه ما ماعلى الحقيقة الا بلخصا صه لانيها فلا شبهة في اشتغالها عن اعيان مامتها بطريق الاختيار والميزات لما بين هذين الطريقين وبين ما قد مناه من التفاوت والتشابه المظبوط على بطلان كل احد منهما لما نر مدلول الادلة ووجه جيلان يكون امير المؤمنين على السج طالبا اما ما بعد النبوة بلا فضل لاختصاصه بسبب النبوة وامتياز به فانما نر ان تعيين قطعا تعكس سواء من ادعاه ما شعثها وخلوه منها وكان سقوط امانته بذلك ظاهرا ثبت كونه بمختصا بها لا الامانة او ادعاهما لم يتحقق بذلك ما متدلا خارج الحق عن مزا الاسلام او صلح خلوزان التكليف من الامام او صحت امانته العاز من الصفات المعبرة وفي العلم بفساد ذلك بل باستخائه لانه على ثبوتها ما متدلا نر مختصا بالنصوص القرآنية وهي ايات كثيرة يكفي في الاستدلال منها اية مدحه لما متدلا بختامة في حال كونه قوله ثم انما وليكم الله رسول الله الذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم واكون ثابت له سبحانه الولاية التي مرادها بيا فرض الطاعة ما اثبتة لنفسه لرسوله مؤكدا ذلك بلفظة انما الدالة على تحقيق ما تقتضيه وتأكيد ونفوذ لانه تضمنه فكان اختصاص هذه الولاية به كاختصاصها بها بنبوت هذا التأكيد باقتضاء والعطف الخاف المعطون به بالمعطو عليه بانها لو كانت عامة لم يكن لهذا التأكيد حجة لا كان بين من له الولاية من هو عليه فرق ولا كان لما اثبتة تقا له لرسوله من الاختصاص صبه مع ان المذكور فيها من ايتاء الزكاة في حال الكوع لم يثبت لا لولا لم يكن الامانة عليه لاجتماع المحققين من المفسرين والنصوص النبوية فيها الجلية التي لا يحتمل التأويل لمدالها بظاهرها على المعنى المراسجا وهي كثيرة مع اختلاف لفاظها واتفاق مغايتها كما مر ان يعلموا عليه صلوات الله عليها بامرة المؤمنين وتصريحه بانه بعد الامام والخليفة والوصي وهذا الضرب من النصوص ان لم يظهر من مخالفة الشيعة كظم وغيره من النصوص فلا غرض ارجحنا عن التواثر بفساد دعوتهم الى كتمان فلذلك جاز في نقلهم اقرارا وفي نقل الشيعة ومتواترا لانهم مع اختلاف وتباين ادائهم وبلوغهم في الكثرة هذا يستحيل حصول التواطؤ وما يجري مجراه وتساو لفظاتهم في ذلك كون المفعول مذكرا في الاصل لشيعة في مثله قد اوجبوا على نقله قد بنوا فيه خلفاء عن سلف فهو بينهم شايع ذايح لا يرتاب فيه منهم بعيد لا قريب لا يزال اجمعهم منعقد

للشيخ علاء الدين

عليه من لدن النبوة والى الان بل الى نفعنا التكليف فلو كان حق وانهم ما يكون في رايه ونفعه لم يكن شيء من ذلك حجة بينه وبيننا
 الخفية المحملة للتاويل ولما نقلنا قولنا من كثرة مولاة صلى مولاة ولا يبعد حصوله من تقدم مقدرة بقيد نقاد الامر واجاب لظاهره
 وصرح فيها بذكر الاول الى ذلك ثم عطف عليها بهذا اللفظ الذي هو في معناها فكان مراده بالجلتين واحدا اذ المولى بمعنى الاول ولو اذ به
 غيره لم يكن كلامه مقبلا فان جميع ما يحتمل لفظه مولى من الاشياء المعروفة في اللغة لا يصح ان يكون شيء منها مراداً به هنا سوى الاول لانها
 كلها ترجع في التحقيق الى تلكنا اصلها ولا من منها ما علم استحالته منها ما علم ضرورة بثبوته بينهما فلا فائدة في اشارته اليه نصه به سيما في
 ذلك المحفل العظيم والمجمع الكثير والوقت الشك مع المشهور من نصه من حضر اعلانهم بذلك نرا ونظما ورضا وسره وبكل ظاهر منهم
 ذلك فلو كان مراده لم يبلغ له الرغوة ولو وجب عليه الاعلام بفرضه الا بان نزع نفسه الاستحالة التليق التعمية عليه فكأنه قال بعد
 مذمهم على فرض طاعة بثوث ولا ينه لبيته في نفاذ امره ونهيه فيهم غاطفا على النشوق غير تراخ من كنهنا الى به منه فعلى بعدا الى الحق به
 منه ولو اذ ما سوى هذا المعنى لم يكن لكلامه معنى ويجعل عنك ولا معنى للاقام الا من اخضع لهذا الشأن وثانيتها نضر غزاة بثوث قوله
 من غير نزول من موسى الا انه لا يثبت من بعد ذلك صدقة عن امره اذ انتم في جميع المنازل لانها المنزلة التي الاخوة للابوة ضرورة والنبوة
 استثناء فلو كان مراده غير ذلك كان مستثنا امر من امر مع استثناء امر اخر يتعالم استثناء وانتفاء شيئين من شيء واحد مما لا
 يعقل بل ولا واحد من واحد لكونه نقضا حقيقة الاستثناء ولغو الا فائدة في ذلك معنى لقوله الا ما بيناه واذ كان من جملة منازل
 هرون من موسى الخ لا انه في قوله كما اخبرتم عنه مع ما يضاهيها من محبة وشدة زود وقوة اختصاص بتحقيق امره عن هذا النص ذلك
 واداره وهو موصى بالامانة ولا يقدح فيما ذكرناه موث هرون في حيوة موسى لانه لو بقي بعد الاستمرار على ما كان له منه لاستحالة قوله
 عنه ولما بقي على بعد النبوة يثبت له ما اثبتناه واخصنا خصه به وثانيتها فصل لقضا قوله اقتضاكم على وانما اراد ان يعلمهم بالاعتقاد
 بجميع عدم الدين وبقضى التقديم في الحكم والمقطوع على تميزه بذلك لا يكون الامعصوما ولم يتحقق ذلك بعد بل فضلا لعل
 وزايعها نص الحجة المينة في حديث الطائر حديث خبير ونظما مرادنا ان محبة الله ورسوله مقيمة علو المنزلة عندهما وهي ما اودناه
 من الفضيلة بالظواهر لا امتيازها الا لمن يثبت كونه معصوما وبثوث عصمته بثوث ما مشهرا مسماها فصل لنعاد هو المشيئة
 من استحقاقه في حيوة وثانيتها في كثير من الامور مقام نفسه على وجهه لم يعزله الاستبدال به ولا خفاء ان الحاجة اليه بعد فانه اكد
 منها في حال حيوة فكان ذلك مستمرا له واثباتا يندو قد علمت له مطابقة لادعائه الا ما ترون المجرى الى طهورنا واشتهارها من
 عن الظوايل بذكرها كالصنف منها ذال على ما مشهرا واثباتا يندو قد علمت له مطابقة لادعائه الا ما ترون المجرى الى طهورنا واشتهارها من
 بين الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين ولا يكاد يقدح في روايته الا من طوى لعنادا ومنطوعا على الحاد فان الشك فيها كما
 في كل ما ظهر واشهر من معجزات نبينا واثباته وحرورية وغرفاته واثباته فانه ثبوتها مكان يعترض من قول له وانه لا للفتح في كونه مستقوا
 عليه بما ساق على اى الخاصة والخاصة لا من المظهرين المعصومين نكلهم مال من انه مانع من تقديمه وصحى بهم ونكح من سبهم واثبت
 بصلواتهم وتناول من اعطاهم ولم ينكر عليهم ولا غير كثير من احكامهم عند خلافتهم مع انقيادهم الى احد منهم بعد واحد حتى ذال الشك
 وانتهى الى تحكيم الحكيم وما لا يزال الخالفت بمتشكنا متعلقا من هذه الاشياء وامثالها لا ندح به ولا تقويل على مثله ما عند الخاصة فلما
 ذكرنا من عصمته وطهارته فلا بد لكل ما كان منه من ذلك وغيره من وجه حكمة وسبب مصلحة فالطاعن به ان واثق على بثوث العصمة
 مظاهير يتقن الصواب المصلحة في ذلك فحمله عليهم ما وصرفه اليهما والا ليجس اجابته عنه ولا مكالمته فيمنعها لفته في الاصل الذي ينبغي عليه
 ويرجع اليه ما عند العامة فلان الاحتمار يؤد الى ما هو اكثر من ذلك المجتهد فيه عندهم مصيب وهو من اهل المجتهدين فلا ملازمة عليه في
 جميع ما اراه اجتهاده اليه على اصولهم فكيف يليق مع هذا الاصل الطعن بشي من ذلك على الحق المحرر انه لم يكن راضيا بشي مما ادعى
 به بل لا طريق الى العلم بذلك لاحتمال وجوها من التوبة والاحتياط وحوق انقلاب الملة وارتداد اكثر الامة وغيرها من الوجوه التي يحتملها
 اجمار الوصا وكذا كل ما اعتمد من ذلك لم يكن اختيارا واثباتا بل تقيته واضطرارا وقد تظلم من القوم وانكر عليهم بالقول بحسب كان
 الوقت ولما بال جهدا في التلويح بذلك بل في الضمير ولو لم يكن منه شيء من ذلك كان في ابحاثه لقيته فلو لا ما لم يكن مباحا ونشوبا
 ما لو لا عالم يكن سايقا كفاية وقد صرح بما بيناه ان احكام ظالمية محاربة الباعين عليه احكام اهل الارتداد وهي الكفر الذي يتفد به
 ايمان ولو لم يشهد بذلك الشهادة الرسول بان جهما واحدا وبعضها واحد وعادته له بقوله اللهم والي من والاه وعاد من عاداه و
 اخباره ان حربه كحربه بقوله حارب حربي وسلمك على كفى واعق عن غيره فان عدو الله ومبغض رسول الله ومحاديه كراجماء واثباتا
 بالجملة لا حكم لا نفسه ما يدعى لمخادبة في ثوبه في حال كونه عدوا عن معلوم الى مجهول ومثلون ولقد اذاتنا واسبابها منهم ولان جميع

كتب الشيخ علاء الدين
 على امانة من
 الشيخ شمس الدين
 الله عليه

اشارة السبق

ما يقول عليه ^{عليه السلام} في تناقض كون احاد ومعاضدنا بنا قضاة لما لم يكن احكامهم متفقة بل مختلفين جساما في شرا الشيعية لم يلزم حلهم على من يسوق
 بنعم منهم وان حملوا عليهم لزوم الكفر ودام عقاب الطريق في اثباتا مائة الاثمة الاثمة عشر جدا يرثون من ابن الحسن الى الخلفاء
 محمد بن الحسن صلوات الله عليهم واحدا لان كل من ادعى ما منه سواء من لدن امير المؤمنين والى المهدي يكن مقطوعا على عصمته لا مشا
 بما يجب للامام من مزايا الكلام لان الامة هي قائلين قائلين باعتبار ذلك انه لا يثبت كون الامام اما مائة قائل لا باعتبار بل اما بالاختيار او
 الميراث والقيام بالسيف والاشارة الى حيوة من لا شبهة في موته لكونه معلوما من جهة او التعويل في الامانة على ما لا يعقل اصلا او التولية
 لا عصمة من ظهر منهم وسوء سيرة من عن الفتح بينهم مع المعلوم المعلوم من رداءه بواطهم وخبث سرهم فتكاثرت هذه الاقوال كلها
 في ناد اصولها وقواعدها التي هي مبني عليها وكانت نسبها في البطلان والسقوط نسبها واحدة فان فيها ما قلنا في بعض الاقوال بل نقلنا
 ما سبق منهم سواء الحكماء عنهم والحق لا يجوز ان فرضه فيها ما ظهر من رداءه وبعده عن الحق فيغني عن تكليف الكلام عليه فيكون الانباع الكلام
 فيكون ان القطع والعلم اليقيني مقر احصا لامة لا عصمة ولا مزايا كمال لكل من عدل اثمنا الاثمة عشر من جميع من ادعى لهم الامانة على
 اختلاف طرقها وجهاها في الادعاء بنظران الجمع على هذا الاصل ظاهر كان بينه شيء واحد لولا بثوثا مائة اثمنا والقطع على انه
 لا حظ لاحد سواء في الامانة لا ميانهم بخلافها ومزاياها التي كون الامام اما ما مشى طائفا ومتريا على بثوثها انهم اما خروج الحق عن هذه
 الامة او خلوزان التكليف من الرئيس وامانة من لا طبع له بحريه من تلك المزايا لا استحالتها فيه وبعثنا ذلك واستحالته وقيام الامة عقلا
 ومعها على خلافه دلالة واضحة على ما اشترنا اليه بنهنا عليه من مائة اثمنا ولا هم مخصوص بالنصوص لوانية الدالة على عصمتهم وكما اشترنا
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وهم من لا يجوز عليهم الكذب الكون معهم هو لا نفياد لهم واطلاق الامة
 زفا بين من يجب معونهم يجب عليه بئذ ادعاء وقوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعموم الامر
 اطلاقه بوجوب طاعة اولي الامر عطف على عموم اطلاقه بوجوب طاعة الرسول وطاعة الامر سبحانه فيفتح كون الحكم في جميع واحدا بوجوب
 الفرق بين من يجب له الطاعة وبين من يجب عليه بين الغرض قوله ويوم يبعث في كل امة شهيدا اخذنا من الامة لكل امة فان تكليف من شهيد
 على الامة هو الذي لا شهيد عليه لا الله والانتسل الامر بينه ما قدسناه وقوله فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون امر بوجوب مسئولين
 لا يجوز كونهم سائلين لاحاطتهم على اكل ما يستلون عنه هو المعلوم قوله في اخراية ابراهيم قال لا ينال عملنا الظالمين فحق استحقاق عهده
 الذي هو امانة الامة كل من تناول رسم الظلم وجان عليه يثبت عصمة من استحق ذلك اخضع به وهو المقصد مع كثير من الايات التي يطو
 شرحها بالنصوص النبوية المنتهية اسمائهم وادواتهم وتعيينهم واحدا بعد واحد التصريح فيها ببثوثا مائة ولزوم خلافهم وفرض
 طاعتهم وانجاب لايتهم والتنبية على عدم غيبة قائمهم وما يكون لهم ومنهم الى قيام الساعة فانها اكثر من ان تحصى اعظم من ان تقص
 لظهورها وشياعها في نقل كل والى مخالف فتواثر بقلها واتفاقا لفرقتين على روايتها اشهر من كل مشهور واطهر من كل ظهري وليس
 عرضنا ههنا ذكر الاحاديث كراهية النطويل بامراءها واكتفاء بالاشارة اليها رغبة في الاختصار لا اوردنا مناهجنا من الطرفين بحق
 ما اشترنا اليه عولنا عليه من اذها اخذنا من مظانها في كل فرض منها ظاهري والمجته وقيام المجته لان مع تضمنها لهذا العدد المخصوص المعين
 التكم يقع ادعاؤه ولا اشير به الى ما سوى المعين فيها وقصدا باسمائهم وصفاتهم وانسابهم واسبابهم ليحتمل قتلها
 بنبرهم وان يكون المراد بها سواء واذ صحت هذه الجملة فابرة بثا مائة امير المؤمنين من انتم المجل الذي هو من بعض برايتها الكاشف عنها
 كنفها لا يحتمل سواها والمختص اختصاصا لا يحتمل غيره به بعينه من جهة النصوص لوانية اثباتا مائة الاثمة الاثمة عشر من
 ولده لانها واضحة جليلة في نضربها ببثوثا لامة التي لا يحتمل شيئا سواه وان كانتا مائة مائة ثابته بعينه لك ويكفي في بثوثها نص كل واحد
 منهم على الذي يليه بالامانة والاشارة اليه بالوصية واذا عد من الاخيار النبوية والعلوم الباهرة الحقيقة ما لا يقوم به الا المخصوص بالعصمة
 ويميزه بالهداية التعويل عليه عن باب الاملاء الا لا دلالة له في هذه وان كانت حجة فاطمة وطريقة معتدة في اثباتا مائة امير المؤمنين
 الاختصاص بقل الطائفة المحقة فيهم متدينون بروايتها متوازنون بنقلها لجمع على صحتها في بعضهم ما يقوم بنقله المجته فكيف في جميعهم لو
 كان في هذا الضرب من الاعراض من خبر الاحاد كان بكثرته واتفاق دلالة على المدلول الواحد مع انضمام بعضه الى بعض ما يبلغ درجة
 المواثر فيقتضيه مقتضا كيف اجماع الفرقة الناجية منعقد عليهم مع كون المعصوم في جملة اعيانهم لا استحالة كونه في غيرهم فان كل من خالفهم
 موافق لهم على انه لا معصومين عداهم من جميع الفرق على اختلافها فلا بد من كونهم فيهم لا استحالة خلوزان التكليف من هذه صفة ونما
 اختصوا به عليهم ظهور المجازن مطابقة لادعائهم الامانة فلو كانهم صادقون في ادعائهم لم يكن ظهورها وجلا استحالة ثبوتها فالحكمة
 الالهية وحكم مجازينهم في ظهور النقل والرواية لها بين الشيعة وبين مخالفيها ايضا حكم نصوصهم من اذ الجمع اخذ من مواضعه المختصة بذكر

المشيع علاء الدين

واذا تمكنت هذه الاصول وتفرقت فواعدها علم بشوقها وجود امام الزمان القائم المهدي صلوات الله عليه وآله فان التكليف لا يكون موجوباً
 وكان الكلام في غيبته ومزايها ومنفعاتها وحجته ان مع شوق عصمه لا بد له من وجه حكمه فيها للتصديق بقية على حسن جميع افعال
 المعصوم واخصاصها بالثواب لك لا يقتدر له سواء ولو قدح في العظمه ما لا يظهر فيه وجب المصلحة ويظهر حليته لا تفصيل الفتح مثل ذلك
 حكمه الله تعالى فكان ان كل ما لا يتبين فيه وجب المصلحة من الامور التي يكسر عدوها يجب على ما يناسب حكمه ويطابقها ولا يلبس في القدر بمقتضى
 لكونه زعيماً عظيماً لا ينبغي على اصله يحمل فكذلك يجب على الغيبه لا سيما لما على العظمه التي لا مدخل للاختلاف منها ويكفي في معرفه الحق وعندها
 والزيادة على ان العلم بوجوب الحق من الضرر لو كان مظهرنا فكيف اذا كان معلوماً كونه غيباً وقد عرفت كل عالم من العلوم النورانية
 بها كمال العقل وامام الزمان لما لم يكن لها بدل يقوم مقامه فيها وجوده لطفه في حقهم عليهم من غير ان يخلو في فعله من رضى النفس وما لا
 تقتضي على اياته ولا غايته في الحق بل بلغ من الغيبه تحجب عن صلوات الله عليه الخوف وقطعه عليه ان لم يتوفاه حصل الخفاء وتوقه منه وتا
 غيبته ما حسن من الامتناع للضرر الكبر او واجبه لوجوبه ثم اذا لم يكن من قبل الله للقطع على انه سبحانه قد اذاع العلم بها والامام وممكن
 والاعلام والا باذنه عن غيره بالمعجز المطابق وبالقرن عليه كان تكليفه القيام بما فوض اليه امامهم مع التمكن من ذلك لانه مشروح به فيها
 عليه وكان يمكنه من موافقه على طاعته التي هي مشروطة بمعرفته الا انه لا يتصور انهم لم يروا له في كل وقت من مكنه من ذلك وادرس
 عليه مطهرين به وكان لا بد من محو ومبطل فالحق بالنسبة الى المبطل قليل من كثر ومن كل المصير عكس ذلك في حرج على الامام في سببه
 اذا كان مخافاً على نفسه من فواعدها يجب له من طاعته وغيرها ممنوعاً عما حقه ومزبلاً بما من قبل الله وقبله بما هو معلوم من جهل اكثر
 الامة وعنادها وزيفها عن الحق وتشتبها باسباع احوالها المضل وادائها المضل وهل هو وبها الامتناع لنفسه شعبة غايه الاختيار
 من طبعها يجب له وعليه حسن الادب والوفاء للظن العام بظهوره متمكناً لا بعد اقامه من سببها واحوج اليها وان كان لضعف الحاسر بوجوب
 معرفته ويرى حاسداً لا اياته في اذاع ما ثبت من انه تعالى لا يلجى الى طاعته لا يمنع من معصيته الا لاجاء والمع من اذاعه لا ينفذ في كل
 الاختيار فنبينا غيره وان كان في احوالها سبب غايه الحسن وليس المراد بها اكثر من ان لا يمتنع عن غيره ولا يرد عليه مع تجوز كونه مخالفاً
 الاولياء والاعداء وعلى هذا لا يمنع ظهوره لكثير من اذاعته اذا دعت المصلحة الى ذلك ومن لا يظهر له من اذاعته لا يرد عليه من حكمه بغيره في
 عليه عن نفسه لا يرد عليه وان كان اقل طول من بعد لقطع على انبائها لفاعل الخفاء سبحانه لا سناده اليه واذا دعت له كما لا يمنع من ذلك
 مع تكاد الفاعل لئلا يذاع الكلام في الفرع لا مع تسليم لاصل والوفاء عليه كالمعنى ولا فائدة فيه ولو كان عده خفاء لا اعتناء بالحال بالنسبة
 الى حسن الاختيار ولو وجب بالنسبة الى ما لا يتم الابد وفاقية الحدرد وما تبعها من الاحكام والحقون المعتدلة لا يتم في تقطيلها الاعلى من
 احوالهم بقاها في ذم من غفلت في التكليف المشير كتاب المشير لا انيسكف

والاكتفاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 واذا قد تقدم الكلام في اركان التكليف العقلية فنشبهه الى اركان التكليف الشرعية هي خمسة التمكن والركون والاسم والجمع والجهاد
 فاما اركان الصلوة فمن شرط صحة اركانها الاسلام والبلوغ وحال العقل وما شرط وجوبها ايضاً وطاعة ذلك شرط وهي مفادها وهو
 فرض وسنة على وجه فالفرض منها الطهارة ومشرعها والوفاء والعتل وعدد الركعات وسكان الصلوة وموضع السجود بالجنه اما
 الطهارة فهي اما من حدثا ومن محض والاولى ما صغرى وكبرى وكلها اما اخيارية واضطارية فاعلمها من الحدث الا صغرى اخيارية
 هي الوضوء والموجب له خاصة اما البول والغائط والريح والقوم الغالب وما به يرتفع التحصيل من سكر وحوار وانغاء والاستسقاء القليلة
 للنساء من الحدث الا كبر اخيارية وايضا هي التسل والموجب له خاصة اي وحده الجنابة وهي ما خرج الماء الدافق على ان حال كان من نوع
 او يقطر او شبهه او غيرها واما النقاء الخنايين قبل كان احدهما او ذبوا وبوجب الطهارة من الحيض وهو ما يحدث بالنساء من خروج
 الدم ابتداء الى حيث يقينهن بصفته المخصوصة وبعاده ما لونه واكثر عشرين ايام واقل ثلثة من الشهر ابين لثلاثة الى العشر بحسب
 العادة فان نقص عما هو اقله او زاد على ما هو اكثره لم يكن حيضاً واكثر ايامه هي اقل ايام الطهر من الحيض في كل ما لا اكثره فقبل المني في
 حيضها اقل ايام طهرها ان كان خرج الدم مستمراً لها وتعد على ان فائده من غير الحيض سواء استمر لها ولا اكراهها او قلها
 من غير طهرها علمت على التمكن ان تستمر عادتها به فعمل عليها وعلى ثلثة عدلت على المني اما ان نزلت الصلوة كالنم غايض في الشهر الا اذا
 ثلثة ايام وفي الثاني عشر وفي كل شهر من سبعة ايام الى حيث يقينها او ينقطع لها عاده والاستسقاء المخصوصة وهي ما تراه من الدم في ايام
 طهرها من الحيض فان كانت كثيرة لزمها في كل يوم من ايامها فيحشوها وتجدد الوضوء لكل صلوته وثلاثة غسلات في كل وضوء ولا بد من
 الصبر مثله وكذا المخرج العشاء الاخر وان كانت منوطة لم يزلها ليوصلها الا غسل واحد للجم مع تجددها وصحتها ونظفها بها وذكرا

في كراهية الغسل

ومنه ما ضلت يجب عليهما من ذلك كان حكمهما حكم الظاهر الا فلا **الغسل** هو ما يحصل له من الماء لولادة وحكمه حكم الحيض في
 اقله فانه لا حمله وكلما جرح على الجنب من قرائن الغرث ومس كتابه للصنف والاشياء الشريفة ودخول المساجد الخرجين عن المسجدين الشريفين
 الا وهو التبول لا غايته سيل عبورهما مطلقا او اللبث فيها او وضع شيء فيها جرحا ايضا على الحايض المستحاضة اليه لا تخبر بما يلزمها من الغسل وكما
 يكره له من الاكل والشرب لا عن مفسدة واستنشاق ونوم وحضاب لا عن وضوء يكره له من ولا يلزم الحايض قضاء صلواتها ايام حيضها بل الصلوة
 ولا يصح طلائها فيها الا ان يكون غير مدخول بها او غايب عنها انجبها شهرنا زاد فخرج وطوها فيها ولا يلزم فيه كفارة **ومس الميت**
 من البشر قبل غسله كله احدهن هذه الاحداث لا اربعة بل من فيه الوضوء والغسل جميعا فالوضوء يتقدمه امور مفردة وضوء في الشربة عند الخلق
 للحاجة ويؤتى استقبال القبلة واستبداها بكل واحد من الحديث وعند الجماعة ايضا ولا يستبرأ بغير مخرج البول ثلاثا وخرطه كذلك
 على وجه الاجتهاد فيه تحريم البلية فانها ان حصلت مع ما ذكرناه لم يكن لها حكم كالمد والود ولا وجب منها الوضوء اذا لم يتقدمها جانب
 الغسل ان تقدم منها تعبد شرعي غسل المخرج ^{الماء} مخرج الغائط اذا لم يتعداه بالايجاد الظاهرة او بما يقوم مقامها من الطهارة عند المطهر
 والعظام ما ثلثة او واحد مقرر بحسب ثلثة الظن بالنقاء ولا يكون الاستنجاء الا اذا لم يكن مقدرا لا متحصلا بحسب الاستنجاء بالماء ولو
 جمع بينهما كانا تم فضلا **ومسكوق** من هو تقديم وجهه اليسر لا متعودا ولا يخرج جارا عيا مغطا الراس فيجنب استقبال الشمس والقمر
 والافنية والشطوط والشوارع ومناطق التمر وموانع المانع افياء التزل وسائر الحيوان وتلقى الريح بالبول والارض الصلبة مع الاستنجاء
 عن الاكل والشرب السواك والحديث الا الدعاء عند الاستنجاء والتكبير **ويقام** من فانه من ضل اليه في الحكم
 الحديث واستباحة ما يستباح به من صلوة وغيرها اما الوجوب او لوجهه ان كان المتوضوء قادرا بوجهه للوجوب وبكونه مندبا اذا لم يكن قادرا
 طاعة لله وقربة اليه مع مقداره اخرج منها واستحقاقها احكاما الى اخره وهذا حكم كل نيته من نيات العبادات وقوله انما اذا
 او مندبة تراء او قضاء ان كانت مما يجتمها على الوجه المعبر من الطاعة لغيره مع مقادرتها واستدانة حكمها وغسل الوجه من وضوء
 الراس الى تحاد شعر الذقن مرة وغسل اليد اليمنى وبعدا اليسرى مرة من المرفق الى طرف الاصابع والمخ من مقدم الراس مقدار ما
 يقع عليه سدا قله اصبع واحد ببقية النداء ولا بناء مستانف في مسح ظاهر القدمين كل من دوس اصابعها الى موضع عقدة الشرا اقله ثلثة
 اليمنى اليمنى اليسرى اليسرى ولو مسح من الكعبين الى دوس الاصابع لجاز وترتيب على الوجه المذكور فلو قدم واخره بطل وكذلك ان لم يتابع
 بعضه ببعض بحيث يجب غسل عضو قبل والا لانه يغسل العضو الاخر كذا ان شك في شيء من وجباته قبل الفراغ منه فاما ان كان شك بعد
 استيفاء جلته والقيام عنه فلا عبرة به من كان الشك في الحديث مع يتقن الطهارة كان الحكم لها فلا يحتاج تجديدها وبالعكس من ذلك يجب
 تجديدها وكذا في ثبوتها معا والشك في السابق والمسبوق منهما وكذا في استواء الشك بينهما وفقد الترجيح وما سنده غسل كفيه من ثوب
 او بول مرة ومن غايط مرتين والمضمضة والاستنشاق كل منهما بكفتين ثلاثا وتثنية غسل الوجه اليدين فان زاد بطل وضوءه ولا يكره الشرب
 في غسل ذراعيه بذاة الرجل بظاهرها والثنية بياطنها وعكس المرأة وجع اصابع الكف المتوسطة الثالثة لمسح الراس بها ومسح الرجلين بحبل
 الكفين مفرجا اصابعهما والدعاء في كل موضع من ذلك عند انتهائه او استويك وترد التمدل والاعتكاف المفروض منها الحنة
 المذكورة وسادسها غسل الميت **ولمسكوق** من تخفف منها بالجعة غلظان ليومها وليلتها وكذا اليوم القطر ليلته وستة اشهر من صفا
 اول ليله منه وليلة نصفه وليلة سبعة عشر ليلتها لافراد الثلثة ليلة تسعة عشر احد وعشرين وثلث وعشرين وسبعة الاخر الى العشر
 الحج ودخول الحرم ومكة ومسجد الحرام وزيارة الكعبة ويوم عرفة وزيارة البيت من متى اربعته لدخول المدينة الرسول ومسجد وزيارة
 وزيارة بركل مام من ولده وخمسة ليوم المبعث والاصحى والغدير المباهلة وليلة نصف شعبان وثمانية للاستقاء والاستخارة والحاجة التكر
 والثوبة من كبار الذنوب المولود حين وضعه لقضاء صلوة الكسوف مع احترازا لقرب عقابها ولقصد دية مصلوب سلم بعد ثلاث ايام
 جلثا اربعة وثلاثون غسلا ويقاد غسل الجنابة ما فرضة مقادرتها واستدامتها وغسل الراس الى ان يبلغ الماء اصول شعره وغسل الخفاف
 الايمن من راس الصلوة الى تحت القدم وكذا الجنابة لا يروى ترتيبه فان لم يعم الماء صفة وظهر غسلها وان كان عليه خاتم او ما لا يدخل الماء تحته
 حركه وخبره ان اغتسل تحت ميزاب تحلل الشعر لا يحتاج الى ترتيبه ان تمس في كرا وما جار بدل يكون ارضا بحسب جملته وحكم الشك فيه حكمه
 الوضوء والحديث الا صغره اثنا عشر يتوضئ بعد احتياط وقبل ثوبه ولا شق عليه **فما** سننهم متفدا غسل اليدين ثلاثا وكذا الاستنسا
 والمضمضة ومقادير ما صلب الماء على الراس ثلاثا وعلى كل واحد من الجانبين والدعاء والموااة وكونه بضعاء من ماء فانه لا يحتاج معه الى
 وضوء لا قبله ولا بعده بل يحرمه شتياح الصلوة وما يتقدمه ومنها استبراء الرجل خاصة بالبول وتطيف ما اصابا لبدن من نجاسة يغسلها
 مل يعتبر في وجوبه دخول وقت حريضة لمن لا قضاء عليه ام لا ينعى خلافه كما يعتبر طهارة الماء في كل وضوء وغسل يعتبر ايضا ان لا يكون مضوبا

و من ذلك

في نظائرها

والخبر في الاواني غير جارية في جميع الاغسال الواجبة والمندوبة كغسل الجنابة الا في بعضها باليدين والظواهر الا في بعضها
في التيمم المستعمل بغير ماء من كل واحدة منهما ولا يكون الا بتراب طاهر مع رجاء ما يتوبنا به من حرام او مد او مد عند فاته مع نية ونية
الفرق في هذا الماء جلة ويندرج فيه عدم ما يحصل من الاثر والتمسك والخوف من استعماله ومن القصد الى الموضوع لذلك هو نية اكونه نجسا
او غلبته الظن بقول القائلين بطلان ذلك بعد الفحص طلبا لثبوت الجها في الاربع مندهم في حزن الارض منهم في تسهيلها في كل جهة ذلك فان
كان التيمم بسبب ما نفع من استعمال الماء كمرضه فلا يعجزه الفحص وطلب الماء في حيزه ضرر وكيفية جمعها على ما يتم به بعد الفصل بينهما
ونقصهما وصلاح وجوبهما من فضاء شعر الرأس لا طولا لا نفقا بل الى الخواجا لما من مسح ظاهر الكفين من الزند الى طرف الاصابع اليمنى
بباطن الكف الايسر بالعكس في رقبته فان كان حدثه الكبر ضرر لوجهه من ربه اخرى **وغسل الميت** تنقله استنجابا وتوجيها الى
القبلة عند الاحضاد الثلاثة عند وثاقه لا يحضره من لا حاضرا لا يوضع على صدره حديد ولا يمد على شئ من اعضائه ولا يباع عليه
بالباطل ولا بالحرام مع رفع الصوت يكون غسله تحت ظل من سقف وغيره موجهها على سبيل ما يكرهه واحد وحقق الماء غسله ولا يخطأه
بل يفيق على نية وكلما يتعلق من غسل وتكبيره صلوه ودفن في موضع على الكفاية **ويقال من غسله** ما فاضله لبلاده ولا بالسائل الذي
لا يلبس باصنافه ليدخلها في سلماء عليه في ميتة غسل الجنابة ثم جانبها لا يمد على الايسر هو مد على الايمن وثانيها
بماء الكافور المحال من ثابها بالماء الفراح على الهيئة المذكورة ويجوز في الميتة الغسل بالثلاثة ويغسله بالماء مع الاحتياط من الغرور
في كل ذلك وما سنتم نخبها بالاشنان والماء وتطيق ما على يديها وتلبس ما بغيره وتوضيئه ولا يعضض ولا يستنشق ومع
طهنة يلبس او لا وثانيا واكثر ذكر العقود وصل الماء على اسنانه ثمانية ثلاثا في كل مرة وغسل راسه ولا يرغوه السند وغسل صدره وظهره
بالماء وتخليل راسه جده باذنه اليد عليه حال تقبيله عليه ومنه خرج من بعض منافذ شئ يغسله ولا يجوز خنقه ولا نقله اظفاره ولا
شعره ولا ازاله شئ منه ولا ينبغي ذلك بجلبه بالبحر ولا غسله بالصابون ولا ان يدخن عند بخوره ولا يغمر ولا يطيّب بما سوى الكافور فان كان
فلا يبرأ وكل مقتول يغسل الا في الجهاد المحقق ان يصل على عليه يدفن ولا يترج عنه الا الحنفية ما لم يصبه شئ من دم كالفرقة والسرور ولا
يتزع اذا اصابه الدم وشئ مماث بعد عمله عن موضع الفشل غسل وكفن وكل ما وجد من اعضا الانسان اذا كان فيه عظم او كان من صدره يغسل
يكفن ويصل على ولا يلزم هذا فيما عدا ذلك ولا في السقط ايضا لان ربه قد شره ولكن يلفها وما زاد عليها فلا بد من تغسيله وتكفينه ويجوز ان
يولى الزوج تغسيل الزوجة بعد الفشل وكذلك ما معه الم يوجد من يغسل من الرجال وقد ذكر في ذلك في الاثبات من كل واحد من الرجال
وكل واحد من النساء وتدل انه يوجد احد منهم يجوز للجان من الرجال انه لا يوجد سواهم تغسيل الاجنب من النشائي ثابها من عبودهم يغسله
وكذا النشائي في تغسيل الرجال وقيل يدين كل منهم من غير غسل ويكفن في اثواب ثلثة واجبا اذا روي وميزر وغسله بغيره لفظي والكان
ويغسلها ربه ولا يغسل مع وجوه القطن وغيره ويزاد فيه ندبا بالعاقرة اخرى وجوز عمامة يكتفها وهرج ثيابها وخرقة تشد عنقه ويكتف
على الارز والدع بالثرية الحسينية ما يلبس به ويجعل في جريدته ثغلا او غيره من رطب الشجر عند فقهه على قد عظم الذراع كل منها مكتوب
عليه فلك ما عوفنان بالقطن ومخطط بالكافور وساجد السبعة وما يقد ثلثة عشر درهما وثلثة اقله مثقال وورهم او ما يكثر منه ويدين
على جانب الايمن موجهها الى القبلة ولها وشيع الجنابة ندبا ولا يفاجئ به الغبل ينقل اليه ثلث قرآت والرجل يوضع فيه سلة من قبل
رجليه يسوق براسه ليرى المرأة من قبل وسطها بالعرض ويكون طويلا اما قائما او الى الزفوة واسعا قد جلوس الجالس متخذا فيه اما احدا
وشق مهثالا الصفيح واللبس اما يقوم مقامهما اذا وضع حيث عقد كفانه وجعل خده على الثراب والثرية الحسينية ولقنح وجماعة
يسحب من ثلثه لافرا يشها مني لاخلص الواحد نية والتوبة والائمة والبعد والنشور والجنه والنادو بنقد ويحكي عليه التراب ويوضع
بره على الارض مسحا لامنا قد وشبه او وروى بدار برش الماء عليه من عند اسعدا واحق يندى اليه ويلفن برفع الصوت بعد الاشارة
عنه مما يهدا اليه الكفن الذي هو المعروف بالعضه مع وجوها والصلوة عليه تذكر في موضعها **واما الظواهر من النجس** فينبه
معرفة النجاسة وهي اما دم الثلاثة المذكورة لا تنحى لا كثيرها ولا قليلا بل هما في الحكم واحد ما عدا ما من باقي الدماء المحكوم بنجاستها
معفو عن قليلها وهو ما نقص عن سطلد هم لوان في المصروب ومن دم وثلث والنزاهة عنه فضل في الدماء الاصح قليله ولا يشبه وهو
دم البني والربيع والسمك والجرح اللائمة والفرج الدائنة مع تعدد الفجر منها واما بولده وروث فيغفر فيها ما لا يؤكل لحمه من الحيوان
او ما يؤكل اذا كان جلا لا والجلل كل العذرة لا سواها ويشبه بحسب عينا وتقدبه بعلف طاهر المذة للابل وبعون يوما والبقرة عشرة وروث النشائي
عشرة ايام وروث سبعة وللبطخ عشرة ايام وكذا اللعلاج وقبل ثلاثة والسمك يوم وليلة وغير ذلك مما يزل حكمه الجلال منه واما غيره وهو سوا
بالنسبة الى كل حيوان واما مشروب هو الخمر والنفاع وكل شراب مسكر واملحوان هو كلب الخنزير والكافور على اختلاف جهات كفره والتغلب

من غسل الميت

كتاب الصلوة

على الاعضا السبعة الجبهة والكفتين والركبتين واطراف الاصابغ الركبتين واليدين من اجسادها ولينبسط واحدة في كل واحد
 منهما افضلها سبحانه في الاعلى ويجتهد والقائمين فيها وعند ارفع عنهما وهذا حكم الركعة الثانية واليه في القعدة والوقوف في الركعة الاولى
 بما عدا ذلك الشهادتان في كل باعية وثلاثة وواحدة الثانية واللازم من الشهادتين ان والصلوة على النبي في صلاة الجهر وحده او ما يقوم مقامها
 من التسليم في اخرى الظاهر والعصر والعشاء والاشراق والتسليم فيه خلاف واسند انه كل ما هو شرط في صحة الصلوة من طهارة وغيرها ونحوه
 وضع ليحتمل على الشمال واليمين اخر الحمد والافتاء الى دبر القبلة والثانف بحر فيمن طلع الغمزة والبكاء من غير خشية والمفضل الكثير البطل لها
 وهو ما يكتدقنا ليس من جنس اعضائها وايضاها وراء امرأة مصلية ومع احد جانبيها كل هذه يجب على المصلي تجنبها واما سننوه وهو التوجه عقيب
 الاقامة بسبب تكبيرات بلهين او غير مخصوصة وبعد تكبيرها الاحرام باية ارفع يدهم ويجوز ان يقرأها وقراءة ما نديا لير بعد الحمد من التور
 المخصوصة في الاوقات المخصوصة والجهل بالنبيلة في اولي الظهور العصر من الحمد لتورده الله بعد لها والتكبير مع كل ركعة وقولها ما يستحب
 عند ارفع منه وعند الانضاب منه والتكبير مع كل سجدة ومع الرفع ايضا وزيادة التسليم في الركوع والتجويد الى ثلث خسر سبع والدعاء معه
 الخشوع في الصلوة والاجتهاد في دفع الوسواس والاعتماد على الكفتين عند التهور الى الركعة والذكر لما تورد والقائمين بين الركعتين في التور
 في كل ثنائية بعد الفرائض وقبل الركوع وافضلها كذا في الضج رفع اليدين بالتكبير وتلقى الارض باليدين عند هوى السجود والتسليم في اول الشهاد
 الاول وزيادة وسطه واخره قماند اليه والحياسة اول الثاني والابع وسطره واخره مما يتخير به والجلوس لها مشورا بضم او كين ووضع ظم
 القعدة الايمن على باطن لا يتركه يكون نظره في حال القيام الى موضع السجود وحال الركوع الى ما بين قدنيه وحال السجود الى الارض غراية متجنب
 الفخ وحال الجلوس الى محوه واضعا يديه على فخذه منفرج الاصابع ويجزاء اذنيه وهو ساجد على عيني ركبتيه وهو راكع ويجزاء ثمنها وهو قائم
 وتجنب في بعض اعضائه عن بعض اركانها وساجدا ولا ينبغي بين السجدة وبين ولا يلفظ ههنا ولا تسميها ولا يتجنب التنجج والشباب التملط والتسليم
 الثانف بحرين والعش بالراس والحيمة والشياب مدا فقه الاجتهاد ولا يصلي في تجاهه من يشاهده او بابا وناار ومصباح او نجاسة او كتابة او
 سلاح مشهور ولا معه شيء منه ويدخل في ذلك السكين وما فيه صورة ولا بداءه داخل ثيابه ولا يفعل مع الاخير فغلا قليلا ليس من ثيابها
 الصلوة وليسلم تجاه القبلة مؤمنا بطرف عينه المنيعة تسليمة واحدة ان كان منفردا واما ما على يدايه احد الا ان كان سلم يمينه يساره
 يكبر الا سلم ثلاثا ويعقب بسبع تسليم الزفراء ويدعو ويعفر بسجدة الشكر وتصلى المرأة كما وصفنا ويمتنع سنجابا بوضع يدها قائما على ثيابها
 وراكعة على فخذيها ولا تظايط ولا تنجج ويسجد منضمه وتجلس كذا بحيث تضع قدماها على الارض تضم ركبتيهما ويضع يدها على جنبها
 يقوم جلدة واحدة وما يتعلق بالمضطر تكليفه في على حسب استطاعته متى عجز عن الصلوة قائما او مستندا الى حائط او معتد على شيء صلى في اخر
 الوقت جالسا فان لم يستطع الجلوس على جانبيه خطما فان عجز عنه صلى على ظهره مؤميا بعينه مقبلا بقية مقام قيام وخفضه مقام ركوعه وعظمها
 سجوده ولو صان في وقت الصلوة برأكب لا يستطع النزول وماش لا يجد السهل الى الوضوء وجب على كل واحد منهما ان يصلي على حسب استطاعته
 متوجها الى القبلة ان تمكن والا بتكبيره الاحرام وهذا حكم كل ذي ضرورة لا الخيا ومعا كاسج ومثو حل مشد في على الفرق ومقيد و
 مقتر من ممنوع مما لا مدفع له من الموانع المدخلة في حكم الاضطرار ويدخل في ذلك راكب لتسفينه فان ان تمكن من استقبال القبلة في
 جميع الصلوة صدق الا استقبالها في افتتاحها وذا اليها مع دورانها وصل الى صدها ولو نفذ عليه ذلك لا يجزئ استقبالها بالتيرو
 تكبير في الافتتاح والصلوة كيف توجهت ودارت وحكم العزاة حكم المضطرب ان كانوا جماعة صلوا مؤتمين باحدهم جلوسا يقدمهم ركبتيه
 من يؤمهم وان كان العاكف مفردا للاحد براه صلى قائما والاجالسا ان كان بين من براه **وصلوا الخوف** ففصر على كل حال ان كان غير
 بالغ شدة خوفه بقاء العدة وفقره وصلته فقرة اخرى معتدلة امامهم يصلي ركعتين اولهما تدخل معه في ثمانية والتكبير في ثمانية ما يصلها
 وهو قائم مطولا لفرائضها ولشهادتها نفسها وتسلم وثاني موقف لتزل تنفث ثقلها العدة ولثالث الفرة الوافقة فتدرك الصلوة مع كما
 الذي تركه ركوعه ونجد سجوده وصل الركعة الثانية لنفسها وهو جالس في الشهادتين تدرك فيه ثلثه مع فليسلم بهم ليكون للفرقة
 الاولى فضيلة الافتتاح والثانية فضيلة التسليم هي في صلوة المغرب اختيار بين ان يصلي بالاولى ركعة او ركعتين وبالثانية ما يوقف
 بلغ الخوف اشد مسقط هذا الحكم ولو من الصلوة بحسب حصول الامكان ما بر كوع وسجود على ظهوره والمطى الخيل مع التوجه الى القبلة
 جميعها واما ما استقبلها بانبيها وتكبيره لمرامها واقامة التسليم مقام وكما انها وختمها بالشهادة والتسليم فضيلة صلوة الجماعة عظيمة و
 مثوبتها جزيلة واولها بين اثنين ويعتبر امامها مع كمال عقله الايمان وطهارته المولد مغفرة احكام الصلوة وما يتعلق بها من قرائة و
 غيرها وظهور العدة والذان في الجماعة في هذه الخصال قدم اقرهم فان نشا ووافهم فان نشا واقربا لمكان الذمهم فيه فان كانوا
 فيه سواء اقرع بينهم وعلا بحكمها ولا يؤم الا بر من واحد ودو المحض الزم والمرأة والصلواتين هو مثلهم وكراهة الايتام بالعد

کتاب الصلوات

والاعمال الغلغلة المقصود بالمقيم والمساقرين ليس عليهم الا ان كانا في صلاة واحدة وان لا تكون بين المؤمنين وبين امامها حائل من بناء او ما في حكمه كهر لا يمكن قطعه او غيره فيجوز الاقتران مع اختلاف الفرضين ويقصد المومنين بمن يعقل لا يتأثر به عرفا وفلا ويقطع عنه القراءة في الاولتين فيما عداهما فان كانت صلوته جهر هو بحيث لا يسمع قرائته الا امام قراء فيها ويدرك الركعة معه متى ادركه وما يثنى سبعة باثني بعد تسليمه ركعة كان او ركعتين او ثلاثا وتجب صلوته الجمعة اذا تكاملت شروطها فيها ما يخصها وهي حضور امام الاصل ومن نصبه نائب عنه لا هلينة كمال خضالة المعبرة وحضور ستة نفر معه يتل بعقد معه باو بعده وتمكنه من الخطبة وقصرها على حد اثناء اثناء عليه بما هو عليه الصلوة على نية الروايع المرغبة في ثواب المصحة من عقاب خلوها مما سوى ذلك الفصل بينهما بجلسته وقرائته سورة خفيفة ومنها ما يخص المؤمنين وهي الذكورية والحربية والبلوغ وكما للعقد العشرة اليها لا معها زمان ولا محلي ولا عرج ولا مرض وكبر بغيان من الحركة والخصوال لا سفر معه تحليلة السرى كون المسافر بين جهة المصلحة وموضع الصلوة غير ايد على سبيل بل من حين او ما دونهما السقوطها لانه لا يمكن ذلك من حضرها مما لا يجب حضورها عليه لانه ان كان مكلفا دخوله فيها وتجزيه عن الظهور لا يغادرها باعدا لشا من كل من لم تدره فاحضرها ولا تغفد جعتان في موضعين بينهما اقل من اميال ثلثة فان اتفقتا في حالة واحدة بطلتا وان تدا مشاحدا فيهما صححت والاخر ومن شرط صحة انعقاد الجمعة الاذان والاقامة وتقديم الخطبتين على الصلوة لاقامتهما مقام الركعتين المحذورتين منها ومن فضيلتها الجهر بالقراءة فيها وقرائته الجمعة بعد الحمد في الاصل والمنافقين في الثانية وصلوة العصر عيشها باقامة من غير اذان ويجب نضال المومنين الى الخطبتين واجتناب ما يجتنبه المصلين من الكلام وغيره ولا ينافر يوم الجمعة تكامل شروطها حتى يصل مع فقد تكاملها بكونه الى بعد الزوال لا قضاء لها اذ اذات وقتها غضى مقادراتها بعد خطبتها بل يصلح ظهورها حكم للصلوة مع غلبة الظن لقيامها مقام العلم عند ضده وانما الحكم ببناء الظن فيه فان كان السهو عما لا يفتح الصلوة الا بكونها لظنادة وما في حكمها او عن دكن من اركانها او كان في المغرب والغداة والاولتين من كل باعية وصلوة السفر ان لا يدرك صلي ولا ما صلي او انما استدبر القبلة او اذاه في مكان او لباس يجس من مضمومين مع تقدم علمها او تعد ترك ما وجب وفعل ما يجب كذا في اعادة ما وان كان سهو في الاخيرتين من الرباعية لانه لا احتياط ببنائه على الاكثر في كل ما شك فيه من ذلك والجهر بصلوة مفضلة اما ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ان كان شك بين الاثنين والثلاث بين ثلث واربع فاما ان كان بين الاثنين وثلاث فيجب لانه بركعتين من قيام وركعتين من جلوس ان كان سهو عن التثنية الاولى او عن سجدة واحدة فيلزم كل منهما ان امكن بحيث ينقل من ركعة الى اخرى ويكون قد ركع والا بالقضاء بعد التسليم بسجدة السهو بعد وهذا حكم لو قام او تعد في غير موضع كل منهما او سلم او تكلم بما لا يجوز ناسيا او شك بين اربع وخمس اما ان يكون فيما لا ينقل عنه الى غيره ككثيرة الانتاج هو في قرائته الحمد وفيها وهو في قرائته السور او في الركوع وهو قائم او في السجود وهو جالس او في نسيح كل منهما وهو مطلق الى ما سجد او في احد التثنية وهو قاعد في حكمه ان يتل ما شك فيه من ذلك واما ان يحصل فيما انتقل عنه ثلث تلاوته فلا حكم له فلا اعتداد به وكذا المتواتر الكثير منه فكذا ما حصل تغييران السهو في التالف وما يجب من الصلوة عند تبطل صلوته قضاء الغائب هو مثل المقصود بحسبه فاقام صلوته جهر اخفا وتام وقصرها على ما تارة علمه محققا له والا على غالب ظنه ان التسليم عليه فاقامه حضرا بما فانه سفر او غاب عليه من الزايد منها او من تارة علمه عليه ومع تارة في نقد الترجع يتل بقصص كل حضرته عزير الى ان يعق في ظنه الوفاء به ولا يلزم القضاء لمن اعق عليه قبل الوقت باسرا ولم يعق حققات فاما ان كان بسبب تلقاء نفسه فلا بد من القضاء ويلزم المراجعة اعادة الى الاسلام قضاء فانه حال ارتداده وقبل من العباد كلها وهل يصح الاستنجار في قضاء الصلوة عن الميت وهل يصح الاذاع لمن عليه لقضاء الوقت الموسع ام لا في هاتين خلاف فيجب الترتيب في القضاء كما في الاداء ولو فاتت صلوته من المحسور لم يتحقق بينهما الوجوب المحسوس القصد بكون احد منها قضاء ما فات وما فاتا لم يتحقق مرضو وغير يقضيه عنه وليده هو اكبر الاداء الذكوري ويجز به عنه الصدقة عن كل ركعتين بدان امكنه والا فعن كل اربع ان وجد والا فلا للصلوة النهائية مدد للصلوة الليلية كقوله **وَصَلَاةُ التَّحَرُّوْلِ لِمَنْ لَمْ يَمْسُ** من يحسبها ان اطلقا من غير اشتراط وقت محسوس او مكان معين فالجهر في الاوقات والامكنة المملوكة والباحثون علفا بزمان لا مثله او مكان لا بد له فلم يؤد فيها مع الاختيار لوقت الكهارة عتق تبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان لم يستطع ذلك صام ثمانية عشر يوما فان عجز عنه فما امكنه من الصدقة مع الاضطرار لا كفارة عليه بل القضاء وحده **وَصَلَاةُ الطُّوْلِ** وهما ركعتان تليان عند المقام بعد الفراغ من الطواف سندا عند ذكر الحج **وَصَلَاةُ الْغَيْثِ** شرطها هي شروط الجمعة الا ان الخطبة بعد الصلوة ولا يجب على المومنين سماعها وان كان ذلك هو الافضل ليس في صلوته العيدان والاقامة وهي ركعتان باثني عشرة تكبيرة سبع الاولى منها تكبيرة الاحرام والركوع وخمس في الثانية

وہابیہ کی تاریخ

✓

كتاب الصلوة

منها تكبيرا القيام والركوع وقيل يوم الى الثاني بغير تكبير بغير تكبير بعد الفاتحة خاسر كعب بالخامسة من فضيلتها الاحتيايا والمحرم فيها بالقرآن
والقول بالماثور بعد كل تكبير من التكبير ان اريد بالتبنيخ الخطيئة على فضيلة ذلك اليوم وما يجب من حق الله في هذا التكامل شرط
وجوبها كانت مسجدة والتكبير ليل الفطر عقب ربيع صلواتا ولبس من العزج يوم الاحدى عقب عشر صلواتا ولبس من الظاهر وخمس عشر صلواتا
كان بمسجدة وكذا وصلوات الكسوف والايام الحادة عشر ركعات جلة فتهربا ربيع سجدة سجدة بعد الخامسة وسجدة بعد
العاشر وشهدوا صلواتهم ورفع الراس من الركوع فيها بالتكبير في الاثني عشر ركعة والعاشر فانه يقول سمع الله من حمدا واول ذهابا حين لا تبدأ
في الاخر فان كان كسوف الشمس وخسوف القمر من الايام في الايام ومن سننها الاجتماع بينها واجها والقرآن وتقولها وحبل
الركوع والتجويد بمقدار هذه القيام والوقوف في كل ثمانية منها ونقصه ولجأ لمن كان ناسيا او عامدا الا ان مسجدة لها الى جنة لا جنة
وبلزم التوبة ومعدا لكسوف الخسوف في الايام كالزلازل والرياح المظلمة وغيرها يصلح لها هذه الصلوة مع بقاء موجبها مقلدا لها وصلوات
جنازة احد الانبياء من حكمهم ان كان الميت سنة سنين فضاء على غيره فضاوى على الكفاية ولا سنة وليس فيها قرآن ولا ركوع ولا سجود
بل تكبير ودعاء واول الناس بالصلوة على الميتا ولا هم بمبرأ من بقيته وليس بغير ان يقدم الاباذن وان خضر فاشي كل الاولي ثم
والترجى والصلوة على الزوجة وفيها للفقهاء اربعة وسبب البذل ان كان ذكر او صفة ان كان انثى بكبر خمس تكبيرات بعد عقدا ليلتها
بعد الاولي والشهادتين بعد الثانية بالصلوات على النبي وبعد الثالث الشرح على امر من بعد الاولي بعد التزم على الميتا وكان مجعلا عليه
ان كان مبطلا مكرما يدعى من الدعاء ان كان كراما مؤثقا ان كان ثغافا ان كان مستضعفا او غريبا لا يعرف له عقادة او طفلا لا ينس من له عالمها
يخص كل واحد من هؤلاء وبذل الخامسة يستل من العفو ويخرج منها بغير تسليم ولا احتياج الى رفع يديه والتكبير في اعد الاولي ينبغي تحق
الامام فيها ووقوفه بعد ثلثين ركعة حتى يرفع الجنازة والطهارة من خلفها ويكره اعادة الا ان يكون الجنازة مقلوبة فانه يركب ذلك
فان مضى على الميت يوم وليلة بعد فخره بغير ان يعل عليه راسه فيصلي الصلوة عند سبيل فله شهرته في الدنيا وفيه على الميت في اليوم وليلة
الفد كعبته في العشرين ركعة من اول ليلة منه ثمانية بعد صلاة المغرب الثانية بعد الفجر ثمانية في ليلة الله فبشر من العشرين ركعة
ركعة تمام المائة وهي ثمانية على الفد منها بعد ما من التليالي ترجع الى ما ابتداء به واولا الى اول ليالي الا فراد وهي ليلة سبع عشرة في هاهنا
ركعة وكذا في ليالي احد عشر ركعة وليلة عشرين ركعة في ليالي اربعة وعشرين ركعة في ليالي ثمانية وعشرين ركعة في ليالي ثمانية وعشرين ركعة تمام
ثلثين ركعة في ليلة الرابع والعشرين وما بعدها الى اخر الشهر ثمانية عشر ركعة بعد صلاة المغرب ثمانية عشر ركعة بعد صلاة الاخرة وقبل فاعلمها
ونظم جلة صلواته بالونهم ومن السنة ان يقرأ كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشر ركعة في ثمانية عشر ركعة في سورة القدر
الفجر وسورة العنكبوت والزوم ويصل في كل جمعة من عشرين ركعة صلوته امير المؤمنين والزوم وجعفر في اخر جمعة من عشرين ركعة
كل ليلة منها عشرين ركعة تمام الا في صلوته ليلة الفطر كعنان القرآني الا في صلوته الاخلاص الفجر وفي الثانية من
وصلوه يوم المبعث ثمانية عشر ركعة والقرآن في كل واحد منها بعد الحمد سورة يس لمن يقرأها والامانة في صلوته النصف من شعبان
اربع ركعات بثم يهين وتسلم في كل ركعة منها مع الحمد سورة الاخلاص مائة مرة وصلوه يوم العدة ركعات وثم ما قبل الزوال نصف
ساعة القرآنية في كل واحد منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعة وايدة الكسوف مثلها والاجتماع فيها والمحرم بالقرآن من كمال
فضلها ولوانبئ قبلها بمحبة وشملت على الحمد والثناء والصلوة والولاء والاعلام بفضيلة ذلك اليوم وما خص الله به ووليته من التقر
عليه بالامانة ونشره بالولاية الموكدة عهدا على جميع الامة كان ثم فضلا ولتظلم اجرا وصلوة النبي افضل فانها يوم الجمعة وكعنان
يقرأ في كل واحد منها بعد الحمد سورة الفد خمس عشرة مرة ويقرأها ككراكها ومنصبا من ساجدا واذنوا من ساجدا ثانيا
ودا فاك يكون من جلة قرآني في الركعتين باثني عشر وعشرين ركعة وصلوات امير المؤمنين اربع ركعات باثني عشر ركعة هو الله احد يقولها
خمس ركعات في كل ركعة بعد الحمد وصلوة الزمرك ركعات في الاولي منها بعد الفاتحة انا انزلناه مائة مرة وفي الثانية الاخلاص مثلها
وهي صلوته التبيخ والسمي المحبوه وهي صلوته جعفر اربع ركعات القرآنية فيها مع الحمد سورة الزلزلة في الاولي في الثانية والعاد باثني في الثالثة
النصر في الرابعة الاخلاص والتبيخ بعد القرآنية سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يقولها ثمانية وخمسة عشر مرة وراكع عشر ركعة
من عشرين ركعات ساجدا او لا ثانيا وساجدا بين التبعين وبعد الثانية يكون في كل ركعة خمس سبعون ركعة في ثمانية عشر ركعة وصلوه
الاحرام اربعة ركعات وكعنان وثمها عند القصد افضل عقب الظهيرة القرآنية فيها مع الحمد سورة الفجر والتوجه وصلوة زيارته النبي
لواحد الاخرة ركعات يقرأ فيها ما يقرأ في صلوته الاحرام ويتكبرها ما قبل الزيادة اذا كان يقرأ بعد الاصلها عند ساجد الزمرك حضره فان
كان احد المؤمنين صلى بعد زيارته ركعاته ولا يدرى في ربيع اذها مدحونا عنده وصار الاستسقاء ركعات وصلوات الصلوات بين الامام

كتاب الصلوة
في بيان حكمها
ومقاديرها
ومناسباتها

كتاب الزكاة

مستحب إلى ظاهرا بل لصلواتها وبقرتها ما تيسر يفت بين التكبير تاسخ ويخطب عليها على التوبة والافلاح عن المعاصي معلما انه المحجل
وينبغي له تحويلها على يمينه من البر الى زيادة وبالعكس توجه من خلفه الى القبلة والتكبير عام مائة مرة مواجهة يمينه والتكبير بهم مائة مرة
وكذا مثاله والتبج مائة مرة ومواجهتهم والاستغفار مائة مرة واستقبال القبلة والاكثار من الدعاء وطلب المعونة واتزال الغيث وينبغي رفع
الاصوات بجميع ذلك فكثر الفحيح التقوى بين الاطفال ابائهم فيها وصلوة الاستخارة ركعتان يقرء فيها ما يقرب في صلوة الزيادة ويدعوا
بعد فراغه بدعائها ويضع في يمينه خديته يال الحزين فما فضل ليه الزايات فيها كثيرة وصلوة الحاجة ركعتان يضام لها ثلاثة ايام افضلها
والخمس والجمعة يصح فيها ويرفع الى علااده وخبرها قاتها قبل ذال الثمن من يوم الجمعة والدعاء فيها بالمأثور عن الصادقين وصلوة الشكر
كل عند قضاء ما صلى لاجله من الحاجة ويكثر فيها من حمد الله وشكره على قضاها وكذا بعد فراغها وصلوة تحية المجددين دخول ركعتان
يقدم قبل الاندابة العبادة وما الكلام في الحقوق لما لية الادارة للافراد من العبد فتمت الزكاة وهي ما فرض في خلقه من الاموال بالزور
فما يجب فيه الزكاة من الاموال ثمانية اصناف الذمى لفضله ويترتب في وجوبها البلوغ وكمال العقل بلوغ النضج او كونه ملوفا مقفرا
على الشرع فيه بقبضه والادب فيه مع مضي الحول عليه هو كك بما له لم يفيض لا بتدليس اعيانه بتغييره ما يره ودرهم مضروبة منقوشة او
سبائك فضة لفر من الزكاة بسبكها وبعتبر في شروط صحته اثنان زيادة ما ذكرناه الاسلام والنية ودخولها في نصاب الذمى ولا
عشرون مثقالا منه نصف مثقال واثنا عشرة مثاقيل فيها عشر مثقالا الفضة فضائها الاول ما تاددم فيها خمسة دراهم والثانية
اربعون درهما فيها درهم بالغا ما بلغا والحظن والشمير والتمر والذبيك شرطها الملك حصول النضج هو بعد المأثور وحقوق السلطان حصة
او سوقا وسقون صاعا الصاع اربعة امداد عرافية جلته بالبعذاك الفان وسبعة ما تدر دخل قبل وبعده تجزئ ان كان سقيها بالثما
او سيقا العثوان كان بالنواضح وما اشبهها مما يحتاج الى كلفة نصف العثوان كان من الجنتين مغابا لا غلب بالشا والعشر نصف
نصفه من النصف لاجل الا بله البقر النعم باشرط الملك السوم والحول وتام النضج اقل نضجا الا بله خمس فيها شاة ثم عشر فيها شاة
ثم خمس عشر فيها ثلاث شاة ثم عشر فيها اربع شيات ثم خمس عشر فيها احدى عشرة ثم ست عشر فيها بنت مخاض لمولها بكامل ثم
ستة ثلثون فيها بنت لبون لمولها داخل في الثالثة ثم ست اربعون فيها احقة لحوالها الثلاثة داخل في الرابع ثم احدى ستون فيها ابد
لاحوالها اربعة داخل في الخامس ثم سبعة فيها بنتا لبون ثم احدى وتسعون فيها احقنان الى مائة واحد وعشرين فصاعدا يقط
هذا الاصل بعد يلزم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كذا الى غير حد الماخو فريضته وما بين المضامين شق لا شق فيه
اول نصاب لبقر ثلثون فيها ما يبيع لمولها او يبيعه حوله ثم اربعون ففيه مسنة وهي المتينة فانوتها وما بين المضامين وفصل يلزم فيه شاة
ولا يتبادر النصاب الاول واول نصاب لثمن اربعون فيها شاة ثم مائة واحد وعشرين فيها شاتان ثم مائتان واحدة وفيه ثلاث شاة
ثم ثلث مائة واحدة فيها اربع شاة الى ان يزيد على ذلك يرفع هذا الحكم ويلزم في كل مائة شاة منها بلغت ما بين المضامين عقول لا
فيه ولا فيما يبلغ الاربعين وسواء في هذا الحكم الضان والمغزاة لفرضته الماخوذة من الضان جذعة لا دونها ومن المغزاة شاة لا دونها وما
يجب على الرؤس هي العطرة الواجبة عند هلال شوال على كل حر بالغ عاقل مال الاول نصاب تجب فيه الزكاة بوزنها عن جميع من
يعول من ذكور واثان وصغار وكبار واحرار وعبيد اقراره اجابة ذكايان او كفر يجبا ارجا قبل صلوة العيد مع وجود
مستحقها ومع فقد تغزل من المال انتثارا له والافناخرها عن وقتها لا لذلك مسقط وجوبها ومجملها ان صرفت بحري صدقات للفقراء
والواجب عن كل داس منها صاع افضل من غالب المونة على اختلافها لحظة كانتا وشعرا او تمر او دبيا او اذرا او ذرة او قطا او
لبنا وغير ذلك ولو دفع قيمة الصاع بعد الوقت لجاز مستحق كاه المالح الرؤس كل واحد من الاصناف الثمانية الفقراء من لا يكون
الكفاية والمساكين وهم من لا يملكون شيئا والفاطون عليهم وهم الساعون في جبايتها والمؤلفه فلو بهم وهم المستعاب بهم في الجهاد وان كانوا
كفارا وفي الرقاب هم المكاتبون ومن في حكمهم من كل عبد مغربا بالعبودية والقارمون وهم المدبسون في غير معسرة ولا سبيل لهم
قضاء ديونهم وفي سبيل الله هو الجهاد الحق ابن السبيل هو المنقطع يد ان كان غنيا ببلده فاعدا المؤلفة والفاطون من الاصل
الستة يعتبر فيهم الايمان والفقراء الغدالة والجر من قيام الاولاد بالكتابة الا فضل من يجي فقته على الزكي كالاويين والمجدين
والزواجا والاولاد والمماليك عن الهاشميين المفكرين من اخذ الخمر لكونهم مستحقين له فاما ان استحقوه ومنعوا منه ومن بلوغ كفايتهم
بما اخذت منه فلا من اخذهم منها واقل ما يعطى مستحقها ما يجبي في اول نضجها من انصبته ولو اعطى اكثر من ذلك لجاز وما سنه فحق كاه
يكال بوزن غير ما بينا وجوبه فيه في سبيل الله لفضله والحمل الذي لم يقرب منها وفي اموال التجارة المطلوبة براس المال او يرب
عليه في المال الغايين صلح لا يتكمن من الشتر فيه اذا حفره وتكمن من ذلك بعد مضي حول عليه واحوال في ضامنا موال من ليسوا

في الزكاة
في الزكاة
في الزكاة

كتاب الزكاة

بكاله العقول ذاتا جريها الاولياء شفقة عليهم ونظر لهم في اثار الخجل عن كل داء من ينار ان كان ثغافا ودينار ان كان ثاويز
ولا يتأهلها صبيته في الشوط في ستمها ما يعتبر واجبا وكذا في مقدار المعطى منها ومن لا يجب عليه لتطرق بجزءها استخباها والخمس منها
وتجيب المعادن على كثرتها واختلافها وفي الغنائم الخمس بية وفي مال الخلط حلاله بجزءه لم يميزا وفي كل ما فضل عن مؤنة السنة من كل صنفا
بناير من باب الاستغناء من تجارة او صناعة او غيرها وفي ارض شراها دمي سلم وعند حصول ما يجب فيه ويقع يكون وقت وجوبه ان
كان من الكوفة اعتبر به بلوغ مضاي الزكاة وفي المستخرج بالنوع بلوغ قيمته دينار حراما ووقته على سبيل سهم هي سهم الله وسهم رسول
وسهم القريه كما يستحقها بعد الرسول سوا الامام القائم مقامه ناشئة ليناى ل محمد وما كينهم ابناء سبيهم من جمع مع نفر ايمانهم
محقه لاسباب المؤمنين او الى احد اخويه جعفر عقيلا الى محمد ليعلم ان يعطى كل فريق منهم مقدار كما يتم لاسنة على الاقتصار
اما الكلام في ركن الصوم فانه اما واجب في طلق وهو صوم شهر رمضان في شريط صحته اذا اتم الاسلام والسنه والطهارة من الجنابة ومن الحيض والاستحاضة
المخصوصة للنساء وبشأن تعلم بدخول شهر رمضان ولزم صوم رتبة الهلالا وما يقوم مقامها من قيام البينة والتواتر بها فان كانت
الرقبة لم تدار فهو مستقبل ليلة لما فيها واول ليلة منه هي اول وقت ابتداء نيشه فان احرها الى انها رجا تجدد يد ما الى قبل الزوال
لا الى بعد ولو حصل بنية جميعه في اول ليلة منه لاجزأت وانما الافضل تجدد يد ما لكل ليلة ولو نوى به القربة خاصة لاجزاء واغنى عن تعيين
وان كان لا بد في غيره من اعتبار الامرين في ليلة فضا كان او فضلا وسبب هو ما عداها فنه صوم القضاء والند والاعتكاف
ودم المتعة والكفارات على اختلافها كفارة من انظر يوما من شهر رمضان من انظر في يوم يقضيه عن يوم منه من انظر في نذر او عهد
يقينا وكفارة قتل الخطاء واليمين والبرح الظهار وحلق الرأس جزاء الصيد جزاء المرأة شرفها في مضاي نفقة وانداء الاعتكاف ونقوش
صلوة النساء الاخرى ما يقضى يلزم على الفور ويقفقر الى بنية الثمين ومتابعته افضل من تفريقه وهو ما يقفقر وجوب
للقصر مذبينا او مرض لا يطاق معه صوم او انه مره او يقوته او حيض او فاس او عطش مضطر وجب زاله او حمل او رضاع يخفى
معها على الولد او تقويتا لنية الى بعد الزوال واستعمال ما يفطر عدا من اكل او غيره او لا يقفقر حول الليل لريكن دخل وظن بقائه
وكان الفجر قد طلع وكذا الحكم في الاقدام على تناول المفطرات تقليدا لاجتبا من اخبرانه لم يطلع واستبنا بعده ذلك طلوعه كذا في الاقدام
عليها من غير صد له مع العدة عليه ترك القول من اخبر بطلوعه تقيا ابتلاع ما يحصل منه في الفم غالبا وبلغ ما معه من البئر
واستنشائه وما ليجب اليه من حقنة او سحوط والنوم على الجنابة لئلا بعد لا نبتاه مرة الى حيث يطلع الفجر فاقضى لازم بكل واحد من الليل
ولا كفارة في شئ منه الا على دى المرض والحقة ومضاهى مرض في قضاء ما عليه ولا فان كفارته عن كل يوم اطعام مسكين ولا كفارة عليه
لريكن منه فزطر اما باستمرار المرض وبغيره من الموانع وعلى دى العطاش المرجح زاله فان كفارته عن كل يوم اطعام مدين او مدين طعام
وكذا حكم صم الحامل المقرب الموضع مع خوفها على ولديها فاما من به عطاش لا زوال له والشيخ والمرءة الكبير لقائى انها تلزم ان تستق
الصوم مشقة تضرب ضرر ابداء والامتنع عن الاستطاعة لم يطقه اصلا ولم يلزمه شئ ومضى قع شئ مما يلزم منه لقضاء خاصة
القضاء والكفارة سهوا او نسيانا لم يكن له حكم وصو التذ او العهد يجبهما ان اطلقا من تعيين الوقت وتخصيص موضع يقاينه نكثا
الاوقات ليجب صومها والا ما كن في الابتداء بهما ولا فتحة مع زوال الاعذار في تأخيرها وان قيدا بوقت معين لا مثل له وجبا فيه بهينه
فان خرج ولم يقاينه لضربة حوجة لم تلزم كفارة بل القضاء وحده وان كان عن اختيار لو ما فيه جميعا وان كان له مثل في القضاء مع القول
ان كان اضطررا ويتبعه لاثم ان كان اختيارا ولا كفارة به ومتى شرط فيها التناجع لم يجز لتفريقه وكذا لو شرط صومها سفر او حضر واجب
القول به ذلك لزم بتعد الاخلال به القضاء والكفارة ولو اضطر الى تفريقه صومها بنى ولم يلزمه استينافا مع الاختيار واذ لم يشترط بتنا
ولا الجان ضرره الى غير ما فلا بناء الا بعد الاثبات بالصف ما زاد عليه الاالا اختيارا لا نظاره فيه قبل بلوغه بوجبه استينافا ولو اتفق في يوم
يكون صوم محرما او في شهر رمضان لم ينعقد ولا يلزم بها شئ وصو الاعتكاف قد يكون واجبا ابتداء وعهدا وكفارة وقد يكون ندبا اذا
لم يكن باعدها واطه ثلثة ايام والصوم شرط فيه لا يبع الا بذكر ما مواضعه المختصة به في المساجد الاربع مسجدا مكة والمدينة ومجد الكوفة
البصرة لا ينعقد الا في احدها ومن شرط صحته ملازمة المسجد فلا خروج منه الا لما لا مند حتمه من الحدث وعجزه او لما لا بد منه من اداء
معين واجبا سنة متبعة مع ذلك لا يجوز جلوسه اختيارا تحت سقفه كذا لاجتنابه ما يجتبه الحرم من النساء شرط فيه يزيد عليه واجبا البيع
والشرع ومائنا في اعتكافه فانما اوجاع في ليلته وانما يغلبه مع استينافه لكفارة الا انها يتضاعف عليها ان كان جماعة هناكا ويفتقل
بمناره ان كان ليلا ولو اسرها على الجماع التي يلزم بدخوله فيه تطوعا مضية ثلاث ايام فان زاد الزيادة عليها كان مجزئها الى معنى يوفين

كتاب الحج

بعد ما ينلزم تكليفها ثلثة ملاذ اضطر الى تحريم من يحج الى الفطر والحرج عن موضعه اذ تغفل الضرورة بين اوستاف فيه خلا
وصوره المتغلل لا يجد الهدى ولا موثقا على ثلثة ليشتري في الغام القابل ويذبح عنه اذ يجد ولا يقبل على ثلثة ايام في الحج وهو
قبل يوم الفطر سبعة ارجح الى ملاذ هذه الثلثة مما يجب صومها في السفر لا بد من التتابع فيها وتفرقها اختيارا يستاف معه على كل حال
اضطر لا يستاف الا اذ يصوم غير يوم واحد ما لو صام يومين وانظر الثالث اضطر الى صومه بعد خروج ايام التشريق كذا استيفاءه
تاخير صومها الى بعد يوم الفطر لا يكون الا بعد ما ولو عجز عن صومها كل الجاذل ان يصومها في طريقه اى ثلثة مكنته فان تغذر عليه ذلك صام
مع الثلثة بالاقية اذ اهل بلد متواليين ولو صل عن ماله وجاؤ في احد الحرمين لصامها بعد مضى مدة وصل في مثلها الى ملاذ وهو
اما شهران متتابعان لم يصوم مع القضاء من تعدد الاضطرار في شهر رمضان بجميع ما يعطى سواء كان باكل اذ يشرب اذ زاد واجتماع او استقاء او قسوة
لا حاجة اليها او اذ تاسع جلد في ماء وامرأة الى سطها او استدخالها غلظ من غبار نفثا وغيره او تعدد كذب على الله وعلى سوله واحد
الحج عليه السلام اذ اذ ذلك الفجر الحجب بعد انقضاء يومين ويوم مع القعدة على الضالحي يدركه طلوعه وهو يحرم بين الفجر والاطعام والصوم
وهذا كفارة اختيارا والفطر في صوم النذر والهدم لمعين بوقت لا مثل له ولا كفارة تعدد فسخ الاعتكاف وكفارة البراءة كفارة من المرأة
شعرها في المصايب وتنفذ في كفارة جزاء الصيدان كان فقامت في كفارة القتال الظهار الا انها على الترتيب اما دون ذلك فكفارة قتل
الحرم بالقرعة او الجمار الوحشين ثلاثون يوما ان استطاع ولا تنفعه ايام ولا اذا عجز عن صوم الستين يوما في قتل النعام ان يصوم ثلثة
عشر يوما وفي الظبي ما في حكم ثلثة ايام وكذا في كل بيضة من بيض النعام لم يجز ليبيها الفرج ولا لمن جنا بكسرهما او اكلها ابل ولا مثل
لصن النعم عن كل نصف صاع بر من يمتص صاعا يوم هذا اذا كان في الحلال ما في الحرم فعليه مع الكفارة العتمة او مضاعفها وكفارة حلق
الراس بثلثة ايام وهي كفارة اليمين في غير البراءة وكفارة من اضطر في يوم اذ اذ فقاؤه عن يوم من شهر رمضان بعد الزوال اما
كفارة مفوت صلوة العتمة فاليوم الذي يليه فواتها وليس في تعدد نظره الا التوبة وكل صوم واجب متتابع حكمه في وجوب الاستيفاء
او البناء ما اشترط اليه او نذر بالحج ايام السنة عدا ما يحرم صومها وتفاضل بعضها على بعض في تأكيد التوبة عظيم المشورة
كله يتأكد له ولو نذر سابع عشر من شعبا كذا ولو يوم النصف منه اشدا تأكيد وتلغ في الحج واوله تاسع من ربيع
عن الدعا واما من عشر خامس عشر من ذى القعدة وعاشر المحرم للحرم والمصيبة وسابع عشر ربيع الاول والثلثة ايام من كل شهر
اول خميس في عشرة الاول اذ اذ في عشرة الثانية واخر خميس في عشرة الاخر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ايام البيض منه
والايام الثلثة المختصة بالاستنقاء او بالحجبة والترك اذ با ماساك من تقبل بلوغه وظهره من حيض وغيره او قدومه من سفره او سلا
بعد كفره او برؤه من سقمه في يوم من شهر رمضان يقبض قضاء يوم بدله او محظور وهو صوم العتمة ويوم التلغ على انه من رمضان ايا
التشريق بمنى نذر المعصية والوصال بجسد لعشاء محو والصمت بان لا يتكلم فيه الدهر اذ لا يستثنى منه ما هو محرم او مكروه وهو
صوم الزوج والعباد الضيف تقوعا الا اذن الزوج والسيد المضيف فحيلة انقام الصوم على اذ كرنا مستوجب نذر اذ محظور
مكروه الواجب مضيق فمضو شهر رمضان والعشاء والنذر والهدم صوم الاعتكاف ومنع فمضووم الهدم وكفارة حلق الراس الظهار
والقتل او يحجر هو ما عدا ما ذكرناه وينبغي للصائم تجنب المسحوق والقيح والشموم والكذبة اكد ها التزجر التلغ بالطيب بل التلغ
على الجسد للبرء والتضمض والتشوق كك ونظر الدهن في الاذن وتنقيص الدم ودخول خام يتسعة خولها وملاعبة النساء ومباشر
بشهوة والكل بما ينصبر وما اشبهه الحقة بالجوامد مع المكنته والنظر الى كل منى عنه والحوض بالحديث في كل ما لا يحل فان ذلك ان
لم يكن مفندا للصوم الا ان ينما يتأكد خطر فيه ما يتأكد كراهته لحرمته والصوم وينبغي قطع زانه والطاعات والقربات ونحوها
اما الكلال في ذكر الحج فهو ما فرض فطلق وهو حجة الاسلام او عن سبيل الله والعمد القضاء ما سننه هو ما عدا ذلك
فالمطلق منه لا يجب في العرا كثر من مرة واحدا بشرط الحرية والبلوغ وكما لا العقل الاستطاعة له بالصحة وتخلية الرب حصول الزاد
الواحدة والقعدة على الكفارة الثامنة داهيا وجانيا مع العوا اليها والتمكن منها لمن يتخلفه من يجبر عليه نفقته من زوجته ولغيرها
وزاد عليها من شرط صحة اذ لا اسلام والوقت والنية والختن والسبب بحسبها ان كان مرة او اكثر على اى وجه تعلق ان لم باعقبا
والسنة منه متى خلد فيها من لا يلزم ذلك شاذكنا الفرض بعد الدخول في وجوب المعوق فيه الى اخره في لزوم ما يلزم بان شاء وان
كانت مفارقة له بان لا يجب الا ابتداء به لها ولا يتداخل الفرض فيه وحكم المرأة في وجوبه مع تكامل شرطه حكم الرجل ولا يحتاج فيه الى
وجود محرمة يخرج حجة الاسلام من اصل تركه الميتا وهو لها ام لا من حج ببذل غيره له ما يحتاج اليه لكونه فاقد الاستطاعة صح حجة
لا يلزم فقاؤه لو استطاع بعد ذلك ثم الحج ما تمنع بالعمرة بتقديمها واستيفاء مناسكها احراما وطوافا وسجدا واحلا منها تفصيله اذ ان

في كل شهر من كل سنة
في كل شهر من كل سنة

كتاب الحج

ويكون نتاجها هذا ان كان لمن لزمه ذلك بالافضل كل بيضة شاة والا فليصا المذكور وفي بيض الدجاج او الحجل او السال فالحج
 القم في اناثها على العلف فانه كان هديا وفيما لا مثله كالصقور وشبهه ما يقصد او عد لها صيا ما وفي قتل الاسد ابتداء كبشر وفي
 الزنبور والحجارة كقصد طعام وفيما زاد على ذلك مد في كثيره دم شاة واذار محرم صيدا فاضاؤه فبيضة عنه لزمه فداؤه فاشاء
 بعد ذلك كسبر الزنم ما بين قيمته في خالي صحت وكسره والمشارك في ذلك المستبد به والذال كالقائل اذا قتل فادل عليه ولا يمس بصيد البحر
 بالدجاج الجشع ومنه ما لا يلزم منه كفارة الامع العلف وذا الهو هو ما مفسد للحج فالحج في الحرام العرة وكذا في حرام الحج قبل اكل
 بالمشعر يلزم اضداد الحج وان كان فاسدا او افاة ترفلا وكفارة بدنه وهي كفارة الوطى في الدبر اثان البعد ابيهمته وهل يقصد ذلك
 ويوجب في افاة اذا كان قبل الموقنين او احدهما ام لا ينفردوا بافترضا البعد ايضا كفارة من امنه بتقيل الزوجة او مباشرها
 بشوة او بالنظر في غير اهلها مع قدرته وادبائه ومع اعساره بقرعة يخرج عنها فاشاة فان لم يجد ما فضا ثلثة ايام وهي ايضا كفارة الوطى
 بعد وفوف المشعر قبل الاحلال وكفارة عاقله لنكاح لغيره اذا كان محرمين ودخل لمعقود له بالمعقود عليها وبحرم عليه بدا ويقر
 بين الزوجين زوجة او امته انا اجنبية فسد الحج من موضعها ولا يجتمع بها الا وبيها ثالثا لان يحج من قابل فيبلغ الهدي ولو كمل الكو
 فعلا الوطى تكررت كفارته ان تقدم التكبير من الاول والا وكان ايقاعه متفرقا وفي مجلس واحد الشاة كفارة استعمال شيء من
 اجتناب الطيب المحرم في كل ما اكل وغيره او اكل شيء من الصيد وبجسه وتظليل المحلل وتغطية راس الرجل او وجعل لراه عن عذ
 كل يوم دم ومع العدة الضرع في جميع الايام دم وهي كفارة لبس الخيط بجوعا جملته لا متفرقا فاما ان فرق فعن كل ضعف منه دم ولا ينفرد
 اختار ذلك من جهته سبل من قبله جلية مكثا تغليم اطفال اليتيم والرجلين جميعا فان تفرق فليهما في مجلس بينهما فان في
 فصل الظهر الواحد من طعام وكذا الى ان ياتي على الجميع فيلزم ما بيناه وجدانا لصادق ثلثا فاشاة ذلك هو ايضا جملته مرة كاذبا
 وبقرة في المرتين وبدنه في الثلث فاضاؤه هي كفارة خلق الزمان او اطعام ستة مساكين او الصيا وكفارة فضا لشاردا ونفق الابكين
 او خلق الغائبة في احد الابطين ثلثة مساكين وكف من طعام لا سقاط ما يمر من شعر لرا ورا والحيمة في غير طهاره ونفق يشترط ابو
 لقتل القمل اذا لته او ادمما الجسد بحكمه مدمس طعام والشاة لقطع الصغرة من شجر الحمر المعين ذكره بجسته من اصلها والكبير
 بقرعة وبجر الحشيش لوصوف من ادم بعض الشجرة صدغها علاها شاة وادنا ما مدمس طعام وما عدا ما ذكرناه فيه لا ثم ولا يشترط الحمر على
 هو عليه حق بصل مكة فيدخلها من اعلاه مغشلا ذكرا وحج بجعل عليه الطوافه نذكره فمكة مبطل الحج وموجب عادة ومع الاضطرار
 او الدنيا يقضى بعد الفراغ من المناسك بمثل المقنع من حين دخول مكة الى زوال الشمس من يوم الترتيب ويتصلى الى ان يبقى من التاسع
 يدرك فيه عرفه لوقوفها واللقاد والمفرد من حين دخولها الى بعد المومين فتقدمه عليها وتاجره عنها جازيها ومن مقلد ما سبه
 الفصل الدعا على بابي شيبه والدخول منه بوقار وذكر الدعا عند معانية الكعبة وعند الحج وتقبيله استلامه من فرضه لهما
 من الاحداث الاجناس ستر العورة وابتداؤه بالنية على شرطها قبالة الحجر وجعلها على يدا الطائف والقام على يمينه طائفا بينهما حاج
 الحجر يجوز عدة سبعة اشواط فان زاد عامدا او نقص بطل طوافه وناسيا يسقط الزايد يتم الناقص يبطل بركته في جلسته لا يجز منه شيئا
 وفي شك بين ستة او سبعة ويبنى على الاقل فاشاة ينال ذلك ويطعم محتا لا لصلوة فرضية حائرا يبطله وكذا قطعه لضررة له
 يكن الا على اكثره ولا يلزم استينافه بالثلاث بين سبعة وثمانية ولو ذكر في اثنا التام لقطعته لم يلزم شيء فان لم يدرك حتى انته صلي
 للاول كعتين واضاف الى الشوط الزايد ستة ليصير طواف اخر ومن سنة افاة انه تقبل الحج واستلامه في كل شوط واستلام الاركان
 وتقبيلها وخاصة الركن اليماني والدعاء عند كل ركن وعند الباب الميزاب فرائد انا انزلناه والزام الملة ووضع الجبين الصلوة والنية
 وترتيب الحدين على المستحابة تسابع شوط التضرع وطلب التوبة ذكره رد من الابعاد كل موضع يختص به والتعلق بالاستاء والخشية
 الاستغفار وان افرغ منه صلى عند مقام ابراهيم الخليل وكعتين يقر سورة الاستلاص في الاولى منها وفي الثانية روية الحمد بعد الحمد وكذا لكل
 طواف يطوفه وضعا وسنة بعد صلوة ياتي في زمزم استقبالا بعتل لئى من ماها او يصعب على بعض جسده ويشرب منه داعيا بما ندب اليه
 مستقبلا من الدولو المقابل للحجر جازا بعد ذلك الى السبع من الباب المقابل له ايضا والى بعد فراعنه من الطواف دكن يبطل بتعدده الحج
 وحكم الاضطرار والنياس فيه حكمه في الطواف واوله قته بعد التضرع منه وتد باسدا وقت حركه كمنه لاد الزيادة والنقصا والهو
 والثلاث حكم الاخر سواء ومن سنة الطهارة معوقا علا الصفا والذكر لما ثور والدعا المرشوة مستقبلا به الكعبة ماشيا لا راكبا في جميعه
 فرضه بتدائه بنيت من اسفل الدج مبتدئا بالصفا محتثا بالمررة ساعيا بينهما سبعة اشواط محررا عدها سنة لمقادته الشوط الصفا
 بدعا وخشوع الى هذا الميل المررة منه بقله في دعاء الى الميل الاخر ثم المشي الى المررة على ما وصفناه من الدعا هكذا في كل شوط ويحجر

كتاب الحج

في كل موضع ما يخصه من الدعاء ويقرأنا انزلناه ولو وقف من عجا او جلس لا بين الصفا والمروة بل على كل واحد منهما لم يكن به ثياب وكذا
 الوضوء واكبا فان كان متنعاً وجب عليه عند فراغه من التقصير غير مواضع المروة يقص بينه شيئا من اطرافه او اطراف شعرا من طينه
 ناعيا ذكر او قد احل من كل شيء احر من الاصيل لكونه في الحرم وافضل ثيابه المحرمين الى ان يخرج بالحج ولو لم يكن يقصر متعديا بلط
 متعنه صاد متعنه مفرقة ولو فعل ذلك فاسيا لم يتطبل بل يلوذ ثم شاة واخر الحج وكن مفروض طيل بعد ترك الحج لا يثيبا او الهوعه وخير
 بعد ازال من يوم النحر وشرط مواضعه في المسجد عند المقام او تحت الميزاب ان كان عقده في اي موضع كان من مكة جازا ويقدر من
 التطيف في الصلوة والدعاء المختصر بذكره وتعيينه عقده عقيب يضنه ما يتقد احرام العروة ويجوز فيه من لبس ثوبيه وتعيين نيته
 بها والتبثيا الاديع المذكورة ومن مقارنه النية واستدانه حكمها ما يجبي ذاك وكذا في كل ما يجبي جتنا به من الهرا المذكورة عليه لا يرفع
 فيه صوته بالتبثية الى ان يخرج من مكة على الا بطح في رفع صوته بها جاعا معا بين الواجبة المستدانه منها حق الجاه من يدعوا بما يخصها ويثبت
 بها ليلة عرفة ويقص منها بعد صاوة النحر لعمرة وان كانا ماما فبعد طلوع الشمس يدعوا عند فاضنه منها بدعائها ويلبى بقرانا انزلنا
 حتى ياتي عرفات فينبه بخفاء بمنزلة وهي لمن عرفة ويجب لو قوف بها لان ذلك حكم حكم بالتي الا وكان ويريد عليها بان قوتها اضطرار ولا يحصل
 الوقوف بالمشعر خيرا لا يطبل مع الحج واول قته من بعد ذال الثمن في ابوة التاسع واخره للحفا والمضطر ساعه من ليل العاشر والمعتري حو
 ان لا يكون في الجبل مع الاختيار ولا في بئر ولا ثوب ولا في الحجاز ولا تحت الا ذاك وافضل محالة في مبسة الجبل يتأكد الغسل فاذا ذال الثمن قطع
 التبثية وفي موضع الوقوف عقد بينه الواجبة بمغبر انما مستدانه حكمها الى العروة لو افاض قبله ذلك مع العلة العلم بانه لا يجوز وجب عليه
 بدنه ومن اكيد السن قطع هذا الوقوف بالتكبير التحية التهليلة التبيح الصلوة على النبي والدعاء الموظف كك بحيث لا يتخلل قته
 ولا يقطع بغيره ذلك وينبغي ان يكون مشركا له من عرفات لبثا الى متى يدعوا عند الغروب بدعا الوداع ويفضل في المشعر ذكر ايجث
 لا يصلح الغنائين الا بها معا بينهما باذان واقامتين وكذا في صلوته الظهر من يوم عرفة ويثبت به متجدا داعيا الى ابتداء طلوع النحر فان ذلك
 اول قتا الوقوف به وحكمه في الوجوب الركينة حكم الوقوف بعرفة ويمتد الحفا الى ابتداء طلوع الشمس للضطر للميل كلفه فوائه اختيارا لا
 حج مع اضطرار اذا لم يكن حصل وقوف عرفة اختيارا كذا ذلك من شرط صحته نيته بما يتبعها من مقارنه واستدانه والذكر باقل ما ينبغي له
 ذا كرا وان لا يكون مع الاختيار في الجبل من اكيد سنه ما امكن من ذكرها انه يتحج يوم عرفة من الا ذكرا والدعا الموظف وقطع فان الوقوف
 بذلك فاذا ابتداء طلوع الشمس جليا فاضنه منى وينبغي قطع ذا كرا بحرا الجبل لانه للراجل تحريك ابنة الراكب به فاذا انى منى يوم العبد له
 فيها ثلثة مناسك هي جرة العقبة بسبع حصيا وافضل المحصول القطع من المشعر على ذرا لا غلة ويجوز من جميع الحرم عند المسجد الحرام ومسجد
 الحيف والمحصول الذي يرمى به يكره وسوره لوجه البيض الحرم البرش جلته سبعون حصفا فاذا اراد الرمي في الجرة القضا وهي العقبة واستقبلها
 من اسفل مستدبرا للقبلة ونوى مفادنا بخر نيته الرمي حذفا واحدا بعد اخرى كبر مع كل حصفا داعيا بما ينبغي هناك الذبح وهو بعد الرمي
 وهو اما فرض هدي لئلا او الكفارة او التمتع او القران بعد التقليد والاشقا او سنه وهو الاخيصة وهذا لقادون قبل ان يقلدوا ويتقيدوا
 تقليق قلدا وفراذ عليه اشغاره شق سنام من الجانب الايمن محددا حتى يبل دم وهو سنة لكل سائق هكذا في الذم مضمون وهو يجب ما يند
 ان كان معينا بصفته مخصوصا لا يخرج غيره وان لم يعين بل كان مطلقا من الابل البقر والغنم خاصة هذا الكفارات بحسبها وثمان ما وجب منها
 يجزأ به قتل صيد من حيث حصلنا الى ان يبلغ محله ولا يلزم ذلك في غير الصيد بخراو يذبح ما وجب منها في احرام المتعة والعروة المفردة بمكة قبا
 الكعبة بالجزرة وما وجب في احرام الحج بمؤ هذا التمتع اعلاه بدنه وادناه شاة ومحل بخراو يذبح بمؤ وكل منه من هذا القران دون النذو
 الكفارات فان كان من الابل فلا يجزئ الا الشق هو الداخل في سادس سنة وكذا من البقر المعرا لا انه منها ما استكمل سنة دخل في الثانية ومن
 الضان يجزئ في الجذع وهو ما لم يدخل في السنة الثانية وشرطه ان يكون تام الخلقة سالما من جميع العيوب عينا وافضل ما توله محمد بن بقره
 لم يمكن نوى في يد الجاز ولا يعطيه شتان لحم او جلاله اجرة فيجوز صدقة وليحي عند ذلك ويتوجه بايزا برهيم يدعوا ويقسم اللحم اثلاثا لأكلة
 هديته وصدقة واما النحر بمبني اربعة النحر الثلاثة اليه ثلثه في باية الا مصا قلته فان لم يجد الهك خلف ثمنه عند ثغره يذبحه عنه بالافان
 تقدر عليه لك لفرا وعاشا صام عنه ما قدمنا والاشراك في الهك الواجب اختيارا لا يجوز بل اضطرارا وفي الاضاحي يجوز على كل حال للحلو
 بعد الذبح وهو فاك اذا رده استقبل الكعبه ونوى بعد اسر الخلق بالبذابة من جانبها لتأنيته الايمن ويدعوا بما ورد لذلك في جميع شعر
 فيد منه بمؤ موضع رجله قبل يجزئ التقصير به عن الحلق ويجب عليه تحول مكة من يومه للطواف السبع يمتد قته في احرام التشريق
 وقيل الى اخر ذى الحجة ويعتمد عند حولها من الصلوة عرفة ما اعتد اوله يطوف طواف الحج ويصل وكعبته ويسعى بين الصفا والمروة سبعين كلوا
 وسعيه ولا امتياز الا بالنية فان كل كن وعينه بنية وطواف الزيادة وسعيها وهما ما اشرا اليه كل منهما ما كن يقصد الحج بالاختلال وهو يطوف بعد

كتاب الجهاد

السوطان لنا للتحلة وذكر حكم النسا والخص في وجوب حكم الرجال ويصل بعد ركعة قد احدث من كل ما احرم منه ولا بيت لنا في التثريب الا بموت فان باث يفرها لا للظفر ولا لفرقة محوجة من مرض وخوف حادث يحدث بالنسا من جفن غيره ليلة لزمه وليتنا ريثا وثالث ليلة لا يلزمه شيء ان نفي في اليوم الثاني من ايام التثريب وهو النفر الاول ولم يبق على عزوب التمسق فان وجب عليه مبيتها فان لم يبيت فمخار او جب عليه ثلث وثالث ووقت الرمي في جميع ايامه اول النهار ويمتد الى قبل عزوب التمسق فان عزبت ولم يرم قضاءه في صلاة الوضوء المستقبلة اذ انا فانه حمله الرمي فمخار او استجاب من يقضيه عنه الترتيب اجبها لبداءه العظمى الوضوء في ثلث العقبه ومخالفه نوجب شيئا ويرمي كل يوم من ايام الثلثة الجمرات الثلاث باحد وعشرين حصا كل جمر منها سبع والنية معتبرة فيه من فضله وسبعه حذا والكبير مع كل حصا والذكر المخصوص بها استقبال الكعبة في رمي العظمى الوضوء في وقت بعد الرمي عند كل واحدة منها قليلا دون ثلثه ومن احتجنا من ذهب الى انه سنة لا فرض في النفر في الاخر افضل منه في الاول لا ينبغي لمن صلا النسا او تعذر بصيلا وغيرها ما يوجب لكفارة ان ينفر الا في الاخير لا لمن اراد النفر ولا ان ينفر الا بعد الزوال فاما اذا نفاخا فلا بأس به في صلا النسا متى ارادوا نفي في الاول في حصا اليوم الثالث بمعنى من تمام الفضيلة اتيان مسجد الخيف وزيادة والصلاة عند المنادة الخ في سطر الذكر الدعاء في نوح من والا لثقتا اليها عند النفر النوا لا ان يكون اخر العهد بها ومخول مسجد الحبش والصلاة فيه والدعا والاستلقاء للاستراحة على الظهرا رجع الى مكة فليكن من الطواف المستند فانه ثواب عظيم يزد والكعبة على عند ان كان صرورة ويصل في ديارها وعلى الزخامة الحمراء ويجهدها بها بالدعا وبودع البيت بالطواف يدعو بعد دعا الوضاع ويصل عند المقام ويشرب من ماء زمزم ويسب على بعض اعنائه ويمتنع ان يخرج من المسجد بعد داعة التمسك مستقبلا بوجهه لكعبة داعيا طائبا ان لا يجعل اخر العهد القادر والمفر بعد حلاله بدين جميع المناسك يبر الى احد المساجد للعرش فخر بعمرة مفردة وباتج مكة يطوف طوافا لمررة المفردة ويسعى بينهما ويطوف لها طوافا لثا وثلاثة احدى العرة المقبولة سنة وافضل واقامها وجب يجوز في كل نهرها حكامها ذكرنا في المفردة ولا يحتاج الى نقلها لثمنها ان دام ومن لم له بعد استيفائه مناسك عمرته وحجته المصد بعد بيعت هديا ان تمكن والا نجه عند بلوغ محله وفرقه ان وجد مستندا وان لم يكن عليه احد من كل الحرم سنة اعاد من قابل ان كان حجه وفرضا المخصوص بمرض يرسل ايضا هديا الى ان يبلغ محله وهو يوم النحر يحل من مكة احرم منه الا النسا حتى يطوف طوافهم قابلا او يظان عنه فان لم يقدر كل واحد منهما على ان يذمه وعجز عن ثمنه بقي على اخر امره الى ان يفرج ويخرج عنه والمحر ما ذاقه الحج بقي على اخر امره الى انقضائهم ايام التثريب فيطوف ويسعى يجعل حجته مفردة ويحلل مما احرم سنة حمله اذ الحج فذعة النية في كل اوجب كذا كان وغيره كن واحرا ما العرة والحج وطوافها وسعيها والموت فان عرفه المشرك ما عاها من الواجب ليست بادكان وجميع المناسك الواجبة المنك برفع يديه طهارة الا لطواف خاصة وكلها تستقبلها الكعبة اما واجبا كالصلاة وفاء حكمها او ندبا كبايتها الا في حجرة عقبه كما اودنا اليه وكل طواف واجبه سعى الا طواف النساء فانه لا سعى له وتنع جميع المناسك من الحايض النفساء الا لطواف فانها متى ظهرت تقضيه قبل يقضى عنها ثابته وينبأ بحل حجتها مفردة ويعتمر بعدها وهل يصح الاستنجاء عن الميت الميقات مع الفدية على ذلك من بلد ام لا فيه خلاف ومن تمام فضيلة الحج فصل المدينة لزيادة الرسول اهل بيته صلوات الله عليهم سلا

واما الكلام في الجهاد فهو مرض على الكفاية وشرايط وجوبه الحمية والذكورة والبلوغ وكما للعقل الفدية عليه بالسخة والمانعة منه والاستطاعة له بالخلو من الجرح عند التمكن منه ولا يتم كونه جهادا الا به من ظهروا له وكله ونفقة وغير ذلك مع امرام الله براء من نصبة جري مجزاه واما حكمه حكم ذلك من حصول الخوف الطار على كلمة الاسلام والمفضي الى احتياج الانفس والاموال فتكاملها يجب وباد نفاعها والا لخلال بشرط منها يسقط فكل من اظهر الكهرا وخالف الاسلام من ساير هذا الكهرا ويجب مع تكامل ما ذكرناه من الشروط بان وكذا حكم من فرق عن طاعة الامام العادل وادار براء وبغى عليه واشهر سلا حجة في حضرة سفراد وجراد وخطا الى قال سلم او دعى ينيق في وقوع الابتداء بتقديم الاعتذار والانداء والتخويف الا نفا والاجتهاد في الدعا الى اتباع الحق والدخول فيه والتحذير من الاضرار على الجاه والخروج عنه الامانة مع ذلك عن الحرب حتى يكون العدو هو البائس بها والمنازع اليها الحق عليه بها الحجة ويستوجب خذلان الباغي واداء افضل اليها بعد الزوال اداء الصلواتين ويقدم الاستخارة عند الغزب عليها ويرغب في النصر الى الله سبحانه ويبيع امرها الصفوف ويخاف كل قوم من المخادعين تحت داية انهم واقوام مراسا وابصرهم فيما مع تبيهم بشعار ما يتعارفون به وتأكيد صديهم بتقوى الله واسلامها لها لروا لثبات غيبة في ثوابه ورويته من عقابه بوقتنا لفرار ما فيه من عاجل النار واجل النار ديار بالحملة وبعضا وينفي في براء من احرى يكون عزنا لهم ويثبني اليه منهم فان ترجع العدو والا ادرك اخبا به بعض من معه تقدم بهم رجاء ذوال صفونهم من مواسمها الجبل به عليهم بنفلة جليلة واحدة والمبارزة بغيره لا يجوز ولا مراد الواحد من واحد اثنين بل من ثلاثة فاما وكلما يرجع بالفتح يجوز

الجهاد الجهاد

كتاب الجهاد

قال الاعضاء به الا القاء السم في ديارهم من يمين الكفار حرم الا شهر الحرم اذا لم يبدأ بالقتال لا يقابلونها ومن عدا اهل الكتاب من
 جميع من يجب جهاده لا يكف من قتالهم الا بالرجوع الى الحق وهو لا وهم اليهود والنصارى والمجوس يجب لقتلهم اذا قبلوا الجزية والتزوا
 بشرطها الجزية من جملتها الا يتظاهروا بكفرهم ولا يتنصروا على مسلم ولا يرفعوا عليه صوتا ولا كلمة ولا يهاجموا ابنته ولا ذرية ولا باستعمال الحرث
 في الملة الاسلامية ولا تجرد اكنيسة ولا يعقروا ما دثر منها ولا يظهره اشتقا باطل كصليب خمر نقي فوايد ذلك لزم الدفع عنهم والا يمكن
 منهم والا كانوا مغنا اهل الاسلام وما والا اهل اهل وديته وتوضع الجزية على رؤسهم وارضيتهم بحسب طراز الامام وتنتصر الى اهل
 الجهاد ولا تؤخذ من النساء ولا من غير البالغ كامل العقل ولا من غيرنا ذكرناه من الفرنج ثلاثا شاذ احوال الحائض على الذبح لم ير ما فاسم سقطها
 عند اسلامه يقال للحريون مقبلين ومدينين بحيث يتبع مدبرهم ويقفل منهمهم واسيرهم ويجاز على رحيمهم سواء كانوا كفارا مله اوث
 لهم فيه اليها مرجعهم ولا يفعل بغيا اهل الدقل اذا لم يكن لهم فيه بل يقصر على قتالهم من غير اتباع ولا ايهما ولا قتل اسرا ما من اظهر
 الا وتذا ما علم يدخل في حكم البغاة فان كان في الاصل كرامة سلم ثم ارتد بعد اظنانه الاسلام بختاب ثلاثا فان تاب الا قتل وان كان
 مسلما الا عن شرك بل من ولد على الفطرة وشتا على اظنانه كلمة الاسلام ثم اظهر الارتداد بخليله ما حاشا لتخرج او تحجر به محلة فانه يقتل من غير
 استثناء والمفسد في الارض كقطاع الطريق والواشين على فئد الاموال يقتلون ان قتلوا فان زادوا على القتل باخذ المال صلبوا بعد
 ويقتلون من خلافها فنهروا بالاختداد دون القتل ان لم يجد منهم سواء الا خانه ولا باجاف نعوام بلدا الى بلده اودعوا المني الى ان
 يتوبوا او يموتوا من اسر قبل صنع الحرب وازا قتل لا محالة وبعد ما يكون لوطا الامر من الاختيار فيه اما بالقتل والاسترقاق او
 المقادة ولا يغنم من غنائم البغاة الا ما حواه الجيش من مال ومنتاع وغيرها فايخص او الجرح لا على جهة الغضب بل من عداهم من الكفار
 المخادعين يغنم منهم من ذلك غير من اهل ذرية وديار وارض بقسم الغنيمة المنفولة بين الجاهدين سهران للقاء فيهم للزاحل
 ابتداء سدا للخلل للادب سدا الاسلام وبعد اسطفا لالولي ان يصطفيه لنفسه من فرس جارية ومملوك والاث حرب غير ما بعد
 اخراج المحسن منها ودعه الى مستحقه وفيهم للولود في دار الجحنا واللاحق للمعونة فلا فرق في ذلك بين غنائم البر والبحر ولا بين من
 فرس احد وجامعة في ان لم يجاب ما معه منها وما لا يمكن نقله من العقارات والارضين في جميع المسلمين حاضرم وغائهم ومقاتليهم
 وغيره والان امان ان يكون مفتحة بالسيف عنوة فلا يصح النصر فيها ببيع ولا هبة ولا غيرهما بل حكمها ما ذكرناه والى الانام بقيلها والحكم
 فيها بما شاء ويلزم المتقبل بعداء ما عليه من حق القبال الزكوة اذا بلغ ما يبقى له النضار امان ان يكون خراجية بالصلح عليها فيصح النصر
 فيها الا انها ارض الجزية المنخفضة اهل الكتاب الماخو منها كالاخو من جزية الروس يقط بالاسلام ولا يجوز الجمع بين الاخذ على الخصم
 بل يؤخذ من احبها سقط من الاخرى يقط خراج هذه الارض باقتطاعها الى المسلم بالبيع ملو الجزية الى اسرا بيعها امان ان يكون من
 الاقاليم هي كل ارض خربت وباراهلها وسلوها بغير محاربة او جلوا عنها او ما توارث لهم بقرابة ولا عتق وقطايح الملو
 وصوائهم من غير جهة غضب بطون الاودية والاحكام ودوس الجبال فكذلك للانام القائم مقام التقي لا يفتن فيها لاحد سواء ما اذا
 يكون ايضا اسلم اهلها واجابوا الى الحق طوعا منى طلق لم يتصرفون فيها كما يشاء ولا كراما المعروف والتهن من المنكر وان كانا خرين
 من فرائض الاسلام فلهما على الكفاية او التعيين وهل يجبان عقلا او معما الا قوى جوبها على الاعيان معا الامانية دفع ضرر على
 النفس فان التزم منه بدفعه يعلم وجوبه بقتله لعقله لا بد من العلم بالمعروف والمنكر ويمتد كل واحد منهما عن الاخر وظهورا ما اذا استمر
 ما يجب نكاه مستقبلا وبثوث العلم والظن بتاثير الامر التهي ان النكاح لا يقض بصاحبه لضرر يدخل عليه فضرر ومال الى التجرد
 مفسدة في بن او دنيافع تكامل هذه الشرط وحصول الاستعانة والمكنته يجب ليد اللسان والقلبان فقد القندة وتعد الجمع فيه
 بينهما لاحد لا سبب المانعة فلا بد منه باللسان الذي لا يقط الا نكاح به شيء وكل ما يجب نكاهه لا يكون الا يتحا فذلك لا يكون الا نكاحا
 الا واجبا وما يؤمر به قد يكون واجبا اذا كان اسرا بواجب قد يكون مندبا اذا كان اسرا مندبا واي جدامكن الا نكاحا عليه لا يجوز الاقتضا
 على ما يدنو والاحلال به جملة من ايقع القبايح لكونه اخلا لا بواجب صناعة لا من عظيم من امور الدين وهذا ما قصدنا تحريمه وضبطه من
 مهم الا وكان المطع بتحصيها على ما يجب معرفته ومنه من الحق الذي لا ينحصر في الجهل به ولا عند في اها لا كذا بطله من جوب من كرم الله
 سبحانه ان يجعل ما خونه واثبتناه من ذلك خالصا المرثاة وسبيل الى توفير المؤترة والاجرة في جنانة وعونا لكل من استعان به على
 طاعة الله ولي من اعظم به ولما الى كافي من توكل في جميع اموره عليه بر توفيقه من قبل المسند

كتاب الجهاد

وهو حبي نعم الوكيل ثم الكتاب
 بعون الله وتوفيقه

هَذَا كَمَا أَلْبِصُكَ الْمُسَيِّدَ الْحَقِيصَةَ

ب

الحمد لله الذي جعلنا من جنس النجباء

الحمد لله على ما تسخر لنا من حق متبع ومن صرف باطل مبسود وارشد الى لالة وابعدها من ضلالة وجهالة وصلاته على خير الانبياء وافضلهم
واكرمهم واكملهم سيدنا محمد وعلى الاكام والمعاليم من اهل البيت سلوكونها جهة اتباعها حاجة حفظوا من التبديل والغيث شريعتهم ودينهم وانجلاهم
وفروا مشكلهم واقاموا دعائهم ووفروا لها وسلامه ونجاة **وبعد** فاني عشت ما رسمته الحضر السامية الوزير العبدية اقام الله
سلطانها واعلى ابدانها ومكانها من بيان المسائل الفقهية التي يشعها الشيعة الامامية وادعى عليهم مخالفة الاجماع واكثرها بواو في الشيعة
غيرهم من اهل الفقه المتقدمين المتأخرين وما ليس لهم فيه موافق من غيرهم فعليه من الاول الواضحة والحق اللامحجب ما ينبغي عن قان الموافق لا يوشح
معه خلاف المختلف ان ابرئ ذلك ما فصله واربل الشبهة لعرضه فيها انا فامسند بما يذكّر من غير الامور الاجازي والاختصاص ما لا يخل لهم وان كان
عن اكار يقضي الى امدان او اخبار ما يوفقني الى ابطاله عليه وكلت به سفت اعصفت **وما يجتهد به** هو الاصل الذي عليه ينبغي
ما نحن بسبيله ومنه تشعبت الشناعة عما يجب في المذهب الذي لا دليل عليه بقصد ولا بغير لقائه فيه فان انا اطل ما لنا رجي من الحق والبيان
البرهي من الدلائل فانما ما عليه ليد بعضه وحجة نعمه هو الحق البقير لا يعتد الخلاف فيه وفله عدة القابل كما لا ينفع في الاول الانفا
علية كثر عد الذاهب اليه انما يسئل الذاهب مذهب عن لالة على صفة ومجته والغائبة له اليه لا عن من يوافقه فيه او يخالفه على انه لا خلاف فيها
الامضا الا وهو ذاهب الى مذهب يقر بما يخالفه في كلامه على خلافنا فكيف طارت الشناعة على الشيعة بالذهاب الى يقر بها ولم يشع على كل فقيه
كاو حنيفه والشافعي مالك من تلخ عن مائة مذهب بالذهاب الى يقر بها وكل الفقهنا على خلافها وما الفرق بين ما انفرقت به الشيعة من المذاهب
التي لا موافق لهم فيها وبين ما انفرق به ابو حنيفة والشافعي من اهل المذهب لا موافق لهم فيها فان قالوا الفرق بين الامر ان كل مذهب يقر به يوافق
فله موافقون من فقهاء اهل الكوفة فيه او من السلف المتقدمين وكل ما انفرقت به الشافعي لم يقر به من اهل الحجاز ومن السلف ليس كذلك
الشيعة فلنا البرهان كل مذهب يقر به ابو حنيفة والشافعي يعلم ان اهل الكوفة واهل الحجاز والسلف يرون دعوى ذلك دون ما هو عليه
مسلم غير ضار في الشيعة ايضا تدعى وتروى من مذاهبها التي انفرقت بها هي مذاهب جعفر بن محمد الصادق ومحمد بن علي الباقر وعلى الحسين بن العابدين
بل تدعى هذه المذاهب عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب **وقد شككها الله** فاجعلوا لهم من ذلك ما جعلتم ولا يحنيفة والشافعي فلان وفلان يروى
على مثل الاحوال من ابن جندب داود ومحمد بن جرير الطبري فيما انفرقوا به فانكم تعدونهم خلافا فيما انفرقوا به ولا تعدون الشيعة خلافا فيما انفرقوا به وهذا
ظلم لهم وجور عليهم على ان من مذهب يحنيفة التي اسندوها بالناس ما لا يمكن ان يدعى ان له في القول بها سلفا من الصحابة ولا التابعين ولو
شئنا لاسرنا الى فروع كثيرة له هذه الصفة فكيف لم يشعوا عليه بانه ذاهب الى مذهب اليه حد بله وشنعوا على الشيعة بمثل ذلك فان قالوا الفرق
بين الامر بين ابا حنيفة وان انفرق بمذاهب وهما بالناس لم يعلم ما يروى له هما فان تلك المسائل لم يروها في السلف كروا سبوقها حكم ولا خا
فيها اهل العلم فينعقد فيها اجماع وخلاف الشيعة انفرقت بمذاهبها لعلنا اجماع السلف كلهم على خلاف قولهم فيها فلنا انه مضى ان دعوى كمال
منعدها على خلاف ما انفقر الشيعة عار به من ركاها وان القوم بسند مذاهبهم الى جماعة من السلف يخرج قولهم وخلافهم في ذلك المسئلة من
يكون اجماع على خلاف مذاهبهم وبعد فاسلم لكم ذلك على ما فيه فحجب عليكم ان تعدوا الشيعة خلافا فيما انفرقوا به فيما خالف مذهب يحنيفة الذي
اسندوها بالناس ولا سلف لم يروها ولا اجماع تقدم عليها وما نراكم تعدونهم خلافا في شيء مما انفرقت به ولا تشعون ذلك حسب ما انفض
الكلام اليه لان على انكم تشدون بخلاف داود بن علي محمد بن جرير محمد بن جعفر في المسائل التي انفرقوا بها وعندكم ان اجماع السلف منعقد على خلاف
وشاظر فيهم عليها فكل لا اسقطكم الاعتدال بهم في الخلاف والمناظر لهم في هذه المسائل كما فعلتم مع الشيعة واجريتم الشيعة مجراهم في الاعتدال ولنا
فان قالوا لو كان مذهب الشيعة في المذاهب التي انفرقت بها حق الصافي فحقا لو حبان فعله كما علموه ويروى الخلاف فيه من اهل البيت
من ابي حنيفة والشافعي وغيرهم انهم يقدونهم فلنا البرهان فيعلم الاجانب لا باعد عن مذهب لعالم ما يعلمه صحابة خدامان وملاؤهم وروى
وهذا لا تعلم كثر ارض مذهب يحنيفة ما جعلها اصحابه والمتحمون اليه فمن هو اخص بالباقر الصادق من صحابهم او شيعة ما اعلم بمذاهبهم
من لبست له هذه الصفة معه اعلمها التسلم على اننا لا نسلم كثر من المذاهب التي يدعيها مخالفا لقوم مذهب امير المؤمنين ويرد عن وجهي خلاف
ما نحن وضعا يكون صدقهم فانا لا انفرق ذلك هو عدنا في انهم لم يعرفوا المذاهب التي يدعيها ونحكيها عن امير المؤمنين وعن علماء انبا

كتاب لطهات

على كل وجه وانهم لم يغبوا على الشيعة بخديدا لكر بالارطال لما عبتكم اعتبارا لكر فيما لا ينبغي بعد فان محمدنا لكر بالارطال البتة كونها
 اول من خديدا بن حيا ناعونا في ذلك على اثاره ففرجه من واجماع ففرجه قد لا الدليل على انهم الحجة واجبة لا يدعي كيف حد بشيعة الا
 رطل لا على ما اذا اعتد فيه على الحق يجب ان يكون عندنا حجة واحدة واصحابه وانما في الحق بالصيت الشيعة لا ضد الشيعة ولا في الحجة بالشيعة
 من خديدا بن حيا لا ما بين القلتين فيما حدنا شافعي بين الف ماني رطل باليد في افر من ما بين القلتين في ثلثة الا رطل وان كان مذهبنا حجة
 ان الجاهل يتجسس القليل والكثير من الماء فقول الشيعة على كل حال افر من قول ابن حنبل **مسألة** ما انفردت به ائمتنا من غسل الاثام من نوع
 الكلب ثلث مرات احدث بن الزاكية با حجة لا يصبر حدنا في ذلك لاعداءنا ويجري مجرى زوالنا من ائمتنا في الشافعي بوجوب سبع غسلات
 ما لئلا تمالك لا بوجوب غسل الاثام من هو الكلب بقولنا ثم من حيث ان فقله فليكن سبعا وهو مذهبنا ودوز هب الحسن ابي حنبل واجتنب
 الى ان يصل سبع مرات والثامنة بالثلاث قد تكلمنا على هذه المسئلة في مسائل الخلاف بما استوفينا وتجئنا بما انفردت به من ائمتنا في ثلثة
 الاجماع من الطائفة المتقدم ذكره وما يجوز ان يخرج به على المخالف ما روي وهو موجود في كتبهم ورواياتهم عن عبيد بن عمير عن النبي انه قال
 اذا ولغ الكلب اثناء احدكم فليغسله ثلث مرات وايضا ما رواه ابو هريرة في حديث اخر عن النبي انه قال اذا ولغ الكلب اثناء احدكم فليغسله
 ثلثا وحسا وسبعا وظاهر هذا الخبر يقتضي جواز الثلث لا ان العدة التكميل بحسب عليه السلام الاقتصار على اقل منه وانما قوله حسا وسبعا فلا يخلو ان
 يكون المستفاد بدخول لفظ فيه للتحريم في هذه الاعذار ويكون الكل واجبا على جهة التحريم يكون فيما زاد على الثلث للتحريم غير موجود
 الزيادة على الثلث ندبا واستحبابا والقسم الاول باطلا لان احدا من الائمة لم يذهب الى ان كل عقمن هذه الاعذار واجب كوجوب الاخر والظاهر
 سبع غسلات وان وجوبها فانهم لا يجعلون الثلث في الحسن واجبات ولا يجعلونه محرمات بين السبع بل وجوب السبع دون ما عداها فلم يبق الا
 القسم الثاني وهو مذهبنا فاذا قيل كيف يقع التحريم واجب ندب فلنا لم نجبر بين واجب ندب لان الثلث يدخل في السبع وانما وقع التحريم
 بين الاقتصار على الوجوب هو الثلث من عند الزيادة عليه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بخاتمة سواهم في ثلثة
 وكل كافر خالف جميع الفقهاء في ذلك حتى الطحاوي عن مالك بن النضر والمشارك انه لا يوضي به وجدا المحصلين من ائمتنا انك يقولون ان
 ذلك على سبيل الكراهية لا التحريم لاجل استخلاصهم من الحرج والخير في نفس مقطوع على نجاسة فالا مائة من فردة في هذا المذهب بل على صحة ذلك
 مضانا الى اجماع الشيعة عليه قوله نعم انما المشركون نجس فان قبل لعل المراد بوجوب نجاسة الحكم لاجتثاث العنق فلما حذر على الامير لان لا مانع
 ذلك وبعد فان حقيقتهم هذه اللفظة يقتضي نجاسة العنق الشريعة وانما تجل على الحكم بنسبها ونحوها والحق في اولي باللفظ من الجواز فان
 جيل فقد اختلفوا في ذلك والكتاب على كل حال وهو عموم لجميع ما شربوه وغالجوا بدينهم فلنا يجب بحسب صفة هذا الظاهر بالبدل على
 نجاستهم ويحل هذه الاية على ان المراد بها طعامهم البه هو الحيوان وما يملكه من دون ما هو مشروب وما عالجوا باجسامهم على ان في طعام اهل
 الكتاب ما يغلب على النفس ان فيه خمر او لحم خنزير فلا بد من اخراجهم مع هذا الظاهر اذا اخرجناه من ائمتنا لاجل الجائز كان سؤمهم على ما يتناه
 نجاستهم اخرجناه ايضا من ائمتنا **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان ما البشري نجس بما يقع فيه من النجاسة وبطله عندنا
 ما وهذا يخرج بعضه وهذا البشري يقول لاحد من الفقهاء لان من ازرع في الماء حدا اذ بلغ البشري نجس بما جعله من النجاسات وهو ابو حنيفة
 لا يفصل في هذا الحكم بين البشري وغيره فانما فصلت الامامية ومن باع حدا في الماء اذا بلغ لم يقبل النجاسة وهو الشافعي في اعتبار القليل
 لم يفصل بين البشري وغيره فانما فصلت الامامية فنفردت بذلك عن الجماعة وعنده الامامية فيما ذهبت اليه البشري والفضل بينهما وبين مياه
 الغدران والابنية هو ما تقدم من التحريم وتقصيد ذلك انه لا خلاف بين الصحابة والتابعين ان في ارج بعض ماء البشري يطهرها وانما اختلفوا في
 مقدار ما ينجس وهذا يدل على حكمهم بنجاستها على كل حال من غير اعتبار مقدارها وان حكمها في ارج بعض ما يطهرها فخلقا في الاواني
 والغدران ويمكن ان يكون الوضوء في مخالفة حكم البشري فيما ذكرنا الاحكام الاواني والغدران يخرج جميع ماء البشري شوي من جميع ارجه البغلة
 عن الامير في الاخر لان ما ما ينجس في كل حال مع الترخيع فليست ارج جميعه والاواني لا يشترط فيه جميع ما فيها وكذلك الغدران فانما كان
 ماؤها اقل من كرا لا ينجس الاواني ما ليس بعد ارج النجاسة وجعلنا عند ذلك البشري اسقط لما حقه حكم البشري من الوضوء الذي
 ذكرنا ما ان الاواني الغدران غلظ من جدرانها واسقط فيها اعتبار ما يبلغ المائ في قلة او كثرة لئلا يجمع نجسها في ثلثة اعتبار ذلك فيها بعد
 في ظاهر افعال الامامية وينفردت بوضعها القول بان حلوا المني لا يظهر بالذباغ وهذا مذهبنا بخلاف الشيعة غير مفرقة به والدليل
 على صحة ما ذهبت اليه من ذلك مضانا الى الطريقة المشار اليها في كل المسائل لقوله نعم حرم عليكم المني وهذا الخبر مطلق بذنا ولا حرجا
 المني في كل حال جلد المني قينا وله اسم لمون لا الحبوطة ظهر وليس بخارجي لعظمه والشعر وهو بعد الذباغ سمي جلد ميتة كما كان يسمى
 قبل الذباغ فينبغي ان يكون حكمه النصف لاحقا به ويمكن ان يخرج على المخالفين بما هو موجود في كتبهم ورواياتهم من حديث عبد الله بن حكيم

کتاب لطہا رخی لائنصا

[illegible]

کتاب الکلیات

وتما انفردت به الامامية القول بان مسح الرأس إنما يجزئ ببله اليد فان سئلت فما وجد بدا لم يجز حتى انهم قالوا اذا لم يبق فيه ببله انما الوضوء
ولا يجزئ ببله ان من وادى شئ بغيره جواز الوضوء بالماء المستعمل كما لا ريب فيه ظاهره موافق لهم في هذه المسئلة لان من يذهب الى ان المسائل
مطهره لم يجد شئ مما يجزئ مسح الرأس ببله اليد لا بوجبه هو تجزئ للوضوء في غير ذلك من ببله ياتى والاشبهة بوجبه ولا تجزئ فيه
قالوا نظر خاص في الذي يدل على صحة هذا المذهب مضافا الى طريقه الاجماع ان ظاهر الامر بحكم عرفنا الشرع بقضى الوجوه انما ان يؤمر
دليل شرعي من طهره به فهو مأمور على الفور ببله اليد فزاجد تناول الماء فقد ترك زمانا كان يمكن ان يظهر العضوضه والغور بوجبه عليه
خلاف ذلك فظلم الاية على ما يرى يجب ان يمتنع ببله اليد واستمر لا بد من ذلك البدن مع الوجبه لان المفروض ان البدن الغسل ولا يمكن ذلك ببله
اليد من نظمه لوجبه والغرض من هذا الراس هو المسح وذلك بانما في ببله اليد من البدن ولو لم يكن هذا الفرق ثابتا لكان يخرج البدن بدليل
ليس بثابت **الرأس مسكنا** وما انفردت به الامامية القول بان مسح الاذن من غسلها غير واجب لأمسنون فانه بدعه وبان في الفقهاء
على خلاف ذلك فان هذه المسئلة ايقن ما تكلمنا عليه مسائل الخلاف فاستوفينا وجهنا فيها الاجماع الذي تقدم ويمكن ان ينظر الى ما علم انه اذا
ترك مسح الاذن فلهذا من لا يمسح عند احد من الامه وفي مسكنها كان مبدعا عند الشيعه غاصبا والاحقر هو ما يخاف المحققه من فعله
ولا يخاف الشيعه في تركه **مسئلته** ما انفردت به الامامية القول بوجوب مسح الوجهين على طرفي التقديس من غير تمييز بين الغسل لمسح
على وجهه اليه الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري ابو علي الحنفا في مكانه ايا المسح فبعضها من غير بدل يؤمر مقامه هو الذي انفردت به الامامية
في هذه الاثره لانه قد روى القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والنابعين كابن عباس رضي الله عنهما وعكرمة بن اسود والنابعه الشيعي
وعنه وهذه المسئلة ما استوفينا الكلام عليها فمنا بل الخلاف في منعنا فيه وفي الغائبان فاستوفينا من يعزى الكلام ونسب الى ما لا يوجد
في من الكتب غيرنا لا تخفى هذا الموضع من جملة كافيته والذي يدل على صحة مذهبننا في ايجاب المسح دون غيره مضافا الى الاجماع الذي عولنا
في كل المسائل عليه **قولنا** ما انفردت به الامامية القول بان مسح الاذن من غسلها غير واجب لأمسنون فانه بدعه وبان في الفقهاء
الكعبين فامر بغسل الوجه وجعل الايدي حكمها في الغسل بواو العطف ثم ابتدئ بهذه اخرى فقال امسحوا برؤسكم وارجلكم قالوا في من تركوا
المسح وجعل الايدي حكمها في الغسل بواو العطف فلو جاز ان يثبت في حكم الارجل اروس في المسح جاز ان يثبت في حكم الوجه والايدي في الغسل لان
الحال واحد فدا جئنا الى هذا من سائرنا فقولنا انما لا ريب انما اجتزأ بالما دون قوله العطف في الحكم على الوجهين بوجبه منها ان لا عار بالما دون
شأنه تادد في فواضع بل هو باعنا هذا ولا نفاس عليها سواء فبغير خلاف بين اهل اللغة ولا يجوز جعل كل الشيعه قبل على الشك في ما يمسح به ولا
ما لونه منها ان لا عار بالما دونه عند من اجاز انما يكون غنك فقد خف العطف او يجازون يكون غنك لو كان ما بينه وبين غيره ما بين
جواز لكانت لفار في مفعوله وكل موضع استشهد به على الاعراب الجواز من قوله لا عار بوجبه منها ان لا عار بالما دون
بين ما نفد على البه عار بوجبه الجواز ومنها ان الاعراب بالما دون انما استعمل في الموضع من الشيعه وبه في اللبس الاحكام الاثر هذا
في تشبيه عليه في لفظة خرب مضافا الى البحر لا العطف انما لما في الاعراب بالما دونه خلاف المصنوع وكذلك لفظة منزلة شعبة اهلنا في سائرنا الذين
لا من صفات الجواز وليس كذلك الا جله من الجواز ان يكون مسموحا كالرؤس والاعراب بالما دونه وفيها حكم الايدي في الغسل فانما غايته اللبس
والاشتباه ولم يجرى بذلك عادة النعمه وفيها ولم يذكر هذا الوجه مسائل الخلاف في حقيقته اهل الحق ومحققه يقولون ان يكونوا عار بالما دون
من الموضع قالوا الجرح في ضرب خرب على تمام اذ اردوا خرب جرحه وكبرها من خفاء من كبره ويجوز ان يكون من جرحه في جرحه قد بلغنا انهم في
الخلاف بطلان قول من ادعى ان الغسل لخصيف ليعنى مسحاً وحكمه ذلك عن ابن زيد الانصار في وجوه كافيته في قوله ان في هذا اللفظية اشبهتة مخالفة
في اللغة ايقن وقد روى في الله تعالى في اية الطهارة بين الاعضاء المستعملة والممسوحة وفضل اهل السنة الذين لا يثبتون في هذا المذهب ان بلن حقيقة
الغسل بوجوبه بان الماء على العضو وحقيقته المسح فيبقى امرها لنا من غير انما لنا على العنق الشافعي بين الحقيقة طاعة بان من الخاف ان
يكون الملو جازيا سائلا وغير سائلا لا جازيا في حال الجاهل وقد بلغنا في هذا مع كافيته من كلامه ان المسح بقضى امره قد من الماء بغير انما عليه ولا
بدل بان في الغسل من قوى ما يبطله هذه البشبه ان الارجل اذا كانت معطوفة على الوتر كانت الوتر سائلا في مسح اليد منها المسح الذي ليس بعمل عليه
من الوجهين يجب ان يكون حكم الارجل كذلك لان العطف مفعول للمسح وكيفية قد بلغنا في مسائل الخلاف في ان القارة في الارجل بالانفس يفتح ثمة
ونما نوجب بغيرها المسح في الرجلين كما يجب باللفظ با جرحها في حاله لان موضع برؤسكم موضع مضى بافعا الغسل **وقولنا** ما انفردت به الامامية القول بان مسح
وانما جرت الوتر بالما دون اليد فزاف في رجل على الموضع لا على اللفظ وامثلة ذلك الكلام العرج كثير من الجرح يقولون لست بغيره وان عدنا استد
معادى تناه في مسحة فلست بالما دون اليد فزاف في موضع ونظيره ان ردا في الدار وعمر في موضع عمر على موضع انما ذلك فيه لان الموضع يقع
ومثل من يرد عمر طهره في خالد وكر او قال الشاعر جني ببل بني يد لغومهم او مثل اخوة منظوم من سائرنا ولنا في هذا معني حفي فانه

كتاب الطهارة

واعطيه واختره مثلهما جازا العطش بالنصب على المعنى هذا بعد ما قلناه في الابه وبينا ان نصب رجل عطفا على الموضع اولى من ان نعطفه على الابه والوجوه لان جعل الناصب في الكلام للتعريف من جعله للتبعية لان الجملة الاولى لما موصوفها بالتبعية ففقدت بطل حكمها باسبغنا في الجملة الثانية ولا يجوز بعد انقطاع حكم الجملة الاولى ان يعطف عليها ويجري في ذلك مجرى قولهم ضربت ابدا وعمرا واكونت خالدا وبكرا ان ذلك في الاكلام الخالد وهو وجه الكلام الذي لا يجوز غيره ولا يسوغ رده الى الفصح الذي انقطع حكمه على ان ذلك لو جاز لنرجح ما ذكرناه لتطابق معقول الفرضين لا يثبتنا فيها ونجد بدلهما ان الرجلين لا يدل على الغسل كما ظنه بعضهم وذلك لان المسح فعل اوجبته الشبهة كالغسل فلا يمكن تحديده كتحديد الغسل ولو صحح ثقتنا فقلنا ما مسحوا ارجلكم وانما مسحوا بالمرح الى الكعبين لم يكن منكرا فان الواجب باليدين انما انقضت الغسل فكذلك وجب فيهما ان الرجلين يقتضي ذلك فلما لم يوجب اليدين الغسل للتحديد بل للمبصر بعينه انما وليس ذلك في الرجلين فتقولهم عطفا على المحذو على المحذو والاولى اشبه بغيره في الكلام ليس يعطف لان الابه معطوفه وهي محذو على الوجوه وليس في الابه محذو والاضمار عطفا وجلا وهي محذو على الوجوه والاولى ليس محذو وهذا الذي هيئنا اليه اشبه بالنصب في الكلام لان الابه تضمنت ذكر عضو معطوف غير محذو وهو الوجه وعطف عليه معطوفا محذو وهو الابه انما استغنى ذكر عضو مسحوح غير محذو وهو الارس فيجب ان تكون الارجل مسحوحة وهي محذو ومعطوفه عليه ونعم لا يقال بالجليلان في عطفا معطوف محذو على معطوف غير محذو وفي عطفا مسحوح محذو على مسحوح غير محذو فان عارضوا بما جرحه من الاختيار والوجوه فيضيق قاع اعسل الرجلين كقولهم عم النبي انه نوضي شرفه وغسل رجليه قال فلما وضوا لا يعقل الله التسليم الابه وفي خبر اخر حسن الوضوء واسبغ الوضوء وفي خبر اخر انه امر بالجليل بين الاسابع وفي خبر اخر في ذلك للاعقاب من النار في الكلام على ذلك ان جميع ما روي اخبارا واحدا لا يوجب علما واحسا حوالها ان يوجب الظن لا يثبت ان يرجع عن ظواهر الكتاب المعلومه بما يقتضي الظن بعد هذا الاختيار فمما فيه باختصاصها تجري مجراها في ذلك فها من طرف المخالفين لنا وجد في كتبهم ما يفلونه عن شيوخهم وشركا ذكرنا من به الشبهة ونفرد به في هذا الكتاب انه اكثر عددا من الرمل والحصى مني غرضنا بهم باختبار قلوبهم ما نعرفنا ولا رفاها شيوخنا فقلبت شكري كيف لم نؤمن ان نترك باختبارهم ظواهر الكتاب نحن لا نعرفها ولا رفاها شيوخنا ولا وجد في كتبنا ولا يجيزون لنا ان نعارض اخبارهم التي لا نعرفها باختبارنا التي لا نعرفها وهما وهل هذا الا حفض الحكم من اخبارهم ما يجرى به عن النبي انه قال على طاعة مؤمن فوضوا ومسح على قدميه وروى بن عباس انه وصي وصور رسول الله من منحه على رجله قد روي عنه انه قال في كتاب الله جل ثناؤه في المالح وباب الناس الا الغسل مروي عنه ايضا انه قال غسلنا راسي وعن ابي هريرة عن النبي انه قال ما نزل القرآن الا بالمسح الاخبار الواردة في طه وفي هذا المعنى كثيرة وهي معارضة لاختيار الغسل مسقطا لحكمها وقد بينا في مسائل الخلاف الكلام على هذا الاختيار ربنا ناشينا وقلنا ان قوله لا للاعقاب من النار محذو لا يدل على وجوب غسل الاعقاب في الطهارة السريعة وان الكبري محتمل انه وعنده على تركه على غسل الاعقاب في الجنابة وقد روي في يوم على اهلنا في الاعراب كانوا يبولون وهم قيام فيشرب البول على اعقابهم وارجلهم فلا يغسلونها ويدخلون المسجد للغسل ولا يركبوا ذلك سبيل هذا الوجه قلنا ايضا ان الارس باسبغ الوضوء احسنه لا يدل على وجوب غسل الارس في المسح في الرجلين انما يدل على فعل الواجب يقتضيه عنه ولا اختلاف وقد علمنا ان هذا القول منه سعيه يقتضي مسح راسه من مسح راسه يقتضي فعل الواجب مسح من غير مقتضى ذلك الرجلين وقلنا ان الامر بجليل الاسابع لا يثبت افيه على انه بجليل اسابع الرجلين في البدن ونحن نوجب بجليل اسابع اليدين والقول محتمل لذلك فلا دلالة فيه على موضع الخلاف وما لم نذكره هناك انه لا يدل على جميع مخالفتنا من تركه فكم ما جرحه من قوله هذا وضوا لا يغسل الله الصلوة الابه لان من اذاه اجتهادا ممن يقول بالخبرين المسح والغسل من كتبنا قوله لا يدل من ان يكون مقبول الصلوة عندهم اذا اذاه اجتهاده الى المسح ومسح فلا بد ان يكون من ان يكون في الخبرين وهو الاجتهاد فكانه اذا لا يغسل الله من اذاه اجتهاده الى وجوب الغسل دون غيره الابه وهذا ترك منهم للفظ وكان لا بد ان يفسر طوا اذا وجد الماء وتمكن من استعماله ولم يخف على نفسه لاعتصا لانه مؤلم يكن كذلك قبل الله جل ثناؤه صلواته فان لم يفعل مثل ذلك الوضوء فاذ تركوا الظاهر جاز لمصومهم ان يتركوا ابنته على امر لا يثبت بين ان بعد ما من اذاه اجتهاده الى المسح على حجة الخبرين من حسن البصر وان جرح الطبري والجليل ولم يزلوا هم فتر لا يثبت قبل صلواته وبين ان بعد روي الشبهة في الجواب المسح دون غيره اذا اذاهم اجتهادهم الى ذلك بطل فليس اجتهادهم في هذا القول باضعف من اجتهادهم اصحاب الخبرين قبل اذ اقبلتم الخبرين اوله فلا بد ان يخرجوا له رجما مسلما على اموالكم التي الصبيحة عندهم وانتم لا ترون الاجتهاد فتشروطوه في هذا الخبر فلما انا قلنا ذلك ونعالمكم عن ظاهر الخبر اخراجه من ان يكون حجة لكم ويمكن اذاه عننا بقوله ان يكون له ما يدل

كتاب الطهارة

انفردت به الامامية وجوب الوضوء ببلل اليدين من غير سبيلين فاجابوا بان في الغسل يجمع في الغسل في ذلك بل على صحة ذلك لا وجه
مع الاجماع انما يكون المنكر ان كل من وجب نظمه الوضوء المسح دون غيره واجبه ببلل اليدين في الغسل بان المسح واجب لبس لبس شرط اول
خارج عن الاجماع وايضا فاسلكناه في مسح الرأس بالبلل من ان الموضع ماموا وامسحوا به بغير بلل على النوازل اشغال باخذ ماء جدد فقد
عدل عن الغسل واخر امثال الاسئلة **مسئلة** وما انفردت به الامامية الغسل بان مسح الوجهين هو من اطراف الامانة الى الكعبين
والكعبان هما العظمان البائتان في ظهر القدم عند السراك وفيهم تحت المحسن صاحب خيفة في ان الكعب هو ما ذكرنا وان كان
بوجوب غسل الوجهين الى هذا الموضع والدليل على صحة هذا المذهب مضافا الى الاجماع الذي تقدم ذكره ان كل من وجب الاثر في الوجهين مسح
دون غيره بوجوب المسح على الصفة التي ذكرناها ان الكعب هو الذي في ظهر القدم فالغسل بخلاف ذلك خارج عن الاجماع وايضا فان دخول
باني الرأس بقبض الشبقي لان هذه البنا اذا دخلت ولم يكن لها ثقل في الغسل في المفعول فلا بد لها من ثبوت والا كان ادخالها عبثا
والفعل متعدي بنفسه فلا حاجة به الى حرف بعده فلا بد من وجه يخرج ادخالها من العبث ليس ذلك الا بايجاب الشبقي اذا وجب شيب طهارة
الذي في ذلك في الارجل بحكم العطس كل من وجب شيب طهارة الوجهين لم يوجب شيبا جميع العضو ذهبي فاذا ذكرناه وقد بينا في مسائل فلو
على هذه المسئلة واستوفيناها واجتنبنا من سبيل فيقول كيف قال الله تعالى الى الكعبين على مذهبكم ليس كل رجل الاكتب احدنا انه
نعم اراد رجل كل طهر في الوجهين كعبان على مذهبنا ولونبي الكلام على ظاهره لقال ارجلكم الى الكعاب والعدل بلفظ ارجلكم الى ان المراد
لما اراد كل من طهر اول من حمله على كل رجل تكلمنا على ما قبل اخبارنا بغيرها في ان الكعب هو الذي في جانب القدم بما يستغنى هاهنا ذكر **مسئلة**
وما انفردت به الامامية الغسل بان المسنون في نظمه العضوين المغسولين فيهما الوجه واليدان موان ولا نكر في المسح حين الرأس والوجهين
والغسل كلهم على خلاف ذلك الا ان باخيه بواصفنا في مسح الرأس خاصة ثم واحده ودليلنا على صحة مذهبنا بعد الاجماع المتقدم فانزلنا
على ان الفرض الوجهين المسح دون غيره وكل من وجب مسحهما على هذا الوجه بذهبي انه لا نكرار بينهما وكل طهارة الوجهين بذهبي ثم الى ان
المسنون في العضوين المغسولين من ثبوت الزيادة والفرق بين هذه المسائل خرج عن الاجماع وكذا ان تقول قد ثبت من المذهب في المغسولين
مسنون والزيادة على ذلك حكم شرعي فلا بد فيه من دليل شرعي لا دليل فيه فان كل شيء يعتمد فيه في ذلك المرجع فيه في اخبارنا احاد لا يعمل
بنا على ذلكا عليه مواضع كثيرة **مسئلة** وما انفردت به الامامية في الغسل بوجوب بولي المنظر وضوء بنفسه اذا كان متمكنا من ذلك
والدليل على صحة هذا المذهب مضافا الى الاجماع قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق و
برفكم وارجلكم الى الكعبين فامرنا بان تكون غاسلهم فاسحهم في الظاهر بقبض يولي الفعل حتى يستحق التسمية لان من وضوء غير لا يفي
غاسلا وما سحا على الحقيقة وايضا فان الحديث منهن في لا يبرح الا يبرحوا اذا نولي بغير عصابة في الحديث يتبين ليس كذلك اذا نولي
له غيره **مسئلة** وما ناطل انفرد الامامية في الغسل بان النوم حدثنا في الحديث ما انفردت به الامامية في الغسل بان النوم حدثنا في الحديث ما انفردت
به الامامية لانه قد ذهب لمز صاحب المشافعي فداستفينا هذه المسئلة في الكلام على مسائل الخلاف وذلنا على صحة ما بينه ثم باهنا
الذين اسوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية وقد نقل اهل التفسير واجمعوا على ان المراد من النوم وان الية خرجت بنفسها ما ذكرنا
تكانه فالجواب ان اذا قمتم الى الصلوة اي من النوم وهذا الظاهر وجب الوضوء من كل نوم واجماع الامامية ايضا حجة في هذه المسئلة وقد
عارضنا المتألف لنا فيما بيننا في كنههم واحاديثهم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في السنة من نام فليست وضوءا واستوفينا ذلك بما لا طائل فيه ذكر
ههنا **مسئلة** وما انفردت به الامامية الغسل بان المذي والودي لا يفتضان الوضوء على كل حال ان ما كانا وهذا الى التمسك
لا يفتضان الوضوء مني حرجا على وجه مخالف لعادة فانه يذهب في غسل الطهر عما اذا كان معناب من الانفراد من الامامية ثابتا عليكم
حال دليلهم على ذلك جدا جماعهم عليه ان يفتض الطهر حكم شرعي لا محالة يجوز اتيانه لا بدليل به عني ولا دليل على انهما يفتض الوضوء
والرجوع الى اخبارنا الاحاد في ذلك غير مفيد فاقد بينا في مواضع ان اخبارنا الاحاد لا يعمد عليها في الشريعة ويمكن ان يخرج على المخالفين بما يرونه
عن النبي من قول لا وضوء الا من وضوءا **مسئلة** وما انفردت به الامامية الغسل بوجوب ثوب غسل الجنابة وانه يجب غسل
الرأس ابتداء ثم الميا من ثم الميا سرانما كانت بذلك منفردة لان المتألفين وان وافقنا في وجوب ثوب الطهارة المستمرة فهو لا يوجب ثوب
الكبر والوخيفه ومن وافقه يفسطو الرتبة الطهارة من معار وذلنا مضافا الى الاجماع المرفوع وان الجنابة اذا وقعت يعقبن لم يلزم حكمها الا بغير
وقد علمنا انه لا بد من غسل يميني وخال حكم الجنابة وليس كذلك اذ لم يبرح ثوبه فان الصلوة واجبة فنية فاسطو لا يفيق لا يفيق الا
مع ثوب غسل يميني فنية فنية ثوب ثوب الطهارة الصفر لا احاد وجب ثوبها على كل حد ولم يشترط ذلك بالاجتهاد وان شئت ان تقول
ولا احد لا يفتن ذلكا الذي يفتن بها الا وهو موجب ثوب غسل الجنابة فالغسل بخلافه خرج عن الاجماع **مسئلة** وما انفردت به الامامية

كتاب تطهارة في الأئمة

باب الجنب: الجاني من جوفان بمقتضى ما إذا كان ناشئاً الاغرام السجود وهي سيدة لثنا وسجدة ثم وسون الجرم وافر باسم ربك الذي خلقتك فأنه
 منفرة بذلك لأن داود بينهما فارة قليل القرن وكثيره من غير استثناء وذلك يجوز لجنبك بقر من القرن الاية والابن ويحيط للحاجة في نفسه
 ان يقر ما شأله ناو ابو حنيفة واصحابه يحظرون على الجنب في الاغرام الا ان يكون دون ما الشايع في نفسه من فارة الفيلد
 الكثير ولينا على حدة فاذكرناه الاجماع الذي ذكره **وقوله** فاذكرناه الاية من القرن **وقوله** فاذكرناه الاية من القرن
 وظاهره ان تلك تنفي حال الجنابة وغيره فان لو شأنا قوله التيمم لثنا اخبرنا ما يدل على ان يكون القرن بين غير اسم السجود وغيره فانها
 سجود واجبا والسجود لا يكون الا على طهر **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان التيمم بما يجب في حق الله اذ وغنى بنفسه
 والحق من قوت الصلوة متى لم يلبسهم وان قدم على هذا الوقت لم يجز باقي الفقهاء بخالفون في ذلك لان با حنيفة يجوز ثبوتها على دخول الوقت
 والشافعي لا يجوز ذلك لكنه يجوز في اول الوقت ابو حنيفة يستحب تأخيرها الى اخر الوقت الشافعي يستحب تقديمها في اوله ولينا على حدة فاذكرناه
 البه الاجماع المنكر وانه قالهم لا خلاف انما هو طهارة ضرورية ولا ضرر من البه لا في حق الوقت ومقابل هذا الحالة بخلافه في حق من وليس له
 ان يتعلق بغيره فلو جاز لنا فيتم او ان لم يفرق بين اول الوقت واخره لان الاية لو كان لها ظاهر غايتها فلو انما ان يخصم على ذكرنا
 من الادلة فكيف لا ظاهرها انما تذهب اليه فلو شأنا **قال** ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاذا اذعنتم الى الصلوة واذا اذعنتم الى الصلوة
 ثم اتبع ذلك بحكم الفارم لناه الذي يجب عليه ليهنم فليجيب من يعلق هذه الاية ان يدل على ان من كان في اول الوقت لم يرد الصلوة ويعزم على القيام اليها
 فانا نأخذ ذلك ونقول ليس من عدم الماء ان يرد الصلوة في اول الوقت ليس لهم ان يفصلوا بين حكم الجنبين ويؤولون ان اذاعة الصلوة شرط في جملته
 الاولى لغيره فبا الطهارة بالماء مع جوه وليس شرط في الجملة الثانية التي اذاعة فان كانت مرفوعة ذلك لان الشرط الاول لو لم يكن شرطاً في جملته
 معان كان يجزى على ان يرضى المسافر اذا احدا التيمم لم يرد الصلوة وهذا لا يقول احد **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان سجود
 الوضوء بالتراب التيمم بما هو طاهر لا يفتن غير استنباطه فان باقي الفقهاء يوجبون الاستنباط في الامامية والقبض في التيمم على ظاهر الكف
 فلم يفرق بذلك لانه قد روي عن اوزاعي مثله واليه يدل على ما ذكرناه مضافا الى الاجماع **وقوله** فاذكرناه الاية من القرن
 البناء اذا لم تكن لشدة الغسل لا المفعول لا بدله من فائدة والا كان عبثاً وفائدة بعد ارتفاع التعدي به الى التبعيض ايضا فان التيمم طهارة
 موضوعها التبعيض لا يجوز استنباط الاعضاء منها كما استنباطها في طهارة الاختيار به فلما كانت غرضه كانت طهارة اخرى ارضه
مسألة وما يشبه انفراد الامامية القول بان اقل الطهرين الحشيشين عشر اناهم وقد روي عن بعض الجاهل غلطاً من ذلك بعينه
 وفي رواية اخرى انه لا يوقت عند ابو حنيفة واصحابه الشافعي اقل الطهرين عشر اناهم وقد روي عن بعض الجاهل غلطاً من ذلك بعينه
 وهي عشر اناهم حج علمها وعلى من ذهب الى الزيادة عليها الدلالة ولا يخفى في ذلك فليعلم ان طهارة الوضوء للعبادة لا لها توجب على المنة عدة عشر
 اناهم على انقطاع الدم والصلوة والصوم وهم يزعمون مضى خمسة عشر يوماً فقولنا اول في الاحتياط للعبادة واشد استظهارها فيها **مسألة**
 وفيما انفرد به الامامية انما على وطى في ريشه في اقل الحشيش ان يصدق بدنيا روي في سطر نصف دينار وفي ريشه ربع دينار ومن هذاهم يخالف
 في التيمم ان ابن حنبل وان وافهم في انجاب الكفان بالوطى في الحشيش يذهب الى انه يجب ان يصدق بدنيا ونصف دينار وقال الشافعي في قوله
 الفهم يصدق بدنيا روي في القول الجديد بسبق الله ثم ولا كفان نزهه بذلك قال ابو حنيفة واصحابه ومالك وربيعة اللذان يصدق
 وحكي المرفوع عن محمد بن الحسن ان قال يصدق بدنيا ونصف دينار ولينا الاجماع المعتمد عليه في كل المسائل وما يجازي عن غيرهم
 عن النبي انه قال من لم يأت امره وهو خائش فليصدق بدنيا ونصف دينار وليس لهم ان يحملوا ذلك على الاستحسان لان ظاهر الاثر في الشرع يفتي
 الوجوه لانهم لا يستحبون هذا المبلغ المخصوص لاجل هذا الوطى وانما يستحبون الدقة على الاطلاق والخبر يقتضي خلاف ذلك فان قيل
 الخبر الذي غارضه به يقتضي الحشيشين دينار ونصف فلما يحمل ان يرد بدنيا روي في سطر نصف دينار وفي ريشه ربع دينار ومن هذاهم يخالف
 في ترتيب هذه الكفان ان الواطى في اول الحشيش لا مشقة عليه ترك الجماع فربما يذهب به فليظن كفارته والواطى في اخره مشقة شديدة لظهور
 ههنا فكفان انصرف كفان الواطى في نصف الحشيش متوسط بين الاين **مسألة** وما يبطر انفراد الامامية القول بان سجود
 ان بطى الرجل وضوءه اذا طهر من دم الحشيش وان لم تغسل مئمتك به الحاجة اليه ولم يفرقوا بين جواز ذلك في مئمتك اكثر الحشيش واقله ووافق
 الشيعة في ذلك داود وقال عبد قوهم وابو حنيفة واصحابه يجوزون ان يطاها ميل ان تغسل اذا انقطع منها اذا كان ذلك بعد ان اكثر
 الحشيش وان كان ما دون اكثر الحشيش لم يجزه وطهارة الا بان يغسل بماء وضوءه كما قلنا وقال الشافعي ليس لهم ان يطاها حتى تغسل
 على كل حال لينا على حدة فاذكرناه البه لعدم **وقوله** فاذكرناه الاية من القرن **وقوله** فاذكرناه الاية من القرن
 فلو حرمكم اناسهم وعموه هذه الاطوار هربنا اول موضع الخلاف واليه قولنا لا يفرق بين حتى يطهر ولا سيما ان لم يرد ذلك انقطاع

کتاب لطیفانہ و اصلاح

[illegible]

تکامل و صلوات

[illegible]

كتاب لصلاة الأنصاري

للمصلون وطريقه الاحكام اتم لان لا خلاف في انه من ترك هذه اللفظة لا يكون غاصبا ولا مفسدا للصلاة وقد اختلفوا في تعليلنا فذهب بعضهم الى اننا نطاع للمصلون والاحوط تركها وايضا فلا خلاف في هذه اللفظة انها ليست من جملة القرآن ولا مستقلة بنفسها في كونها دعاء وسبحة ويجوز السلف بها مجرى كل كلام خارج عن القراءة والتسبيح فانما هي تأمين على غايتها ولها وهو مؤثر في جمل هذا الصراط المستقيم فلنا الدعاء انما يكون دعاء بالعقد ومن غير النسخة انما مضى الثلاث دون الدعاء وقد يجوز ان يعلم من قصد الدعاء ونحوه انما مضى لكل مصل من غير اعتناء من قصد الدعاء وانما ثبت بطلان استعمالها بغيره فيفضل الى الدعاء بثبت ذلك في الجميع لان احدا لم يعرف بين الامم من وما انفردت به الامامية المنع في صلوات الفريضة خاصة من القراءة بعزم السجود وهي سجدة لفتاوى سجدة خم وسون الخ وافر باسم ربك الذي خلق وترى عن مالك انه كان يكره ذلك واجازوا بوجوب قراءة السجدة فيما يجزئ منه بالقراءة من الصلوة دون ما لا يثبت فيه واجازوا الشافعي في كل صلوة والوجه في المنع من ذلك مع الاجماع المستكران في كل واحدة من هذه السجود واجبا محتوما فان سجدة كانت ابتداء في الصلوة وان تركه مكان سجدة محلا بواجب من قبل السجود انما يجزئ من قراءة الموضع المخصوص من السون الكافي في ترك السجود وانهم منعون من قراءة كل شيء من السون فلنا المنع من اصحابنا من قراءة السون لان ذلك اسم يقع على الجميع يدخل فيه موضع السجود وليس يمنع ان يقرأ البعض الا لا ذكر للسجود فيه فنزل ذلك على الجميع لا يمنع ان قراءة بعض سون في الصلاة ينعقدنا لا يجوز فامنع من ذلك لوجه اخر **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بوجوب قراءة سون في الصلوة في الصلاة بغير خاصة على من لم يكن عبلا ولا مجلا يشغل او غيره فانه لا يثبت قراءة بعض سون في الفريضة ولا سورتين مضامين الى الحمد الفريضة وان جاز ذلك في السنة والافراد كل واحد من سون والضحى وسون المشرق من ساجدة واحدة وكل واحد سون لغيره ممن لم يكن في ذلك مع الاجماع المندرجين في هذه اللفظة فاما قراءة بعض سون فالا لا يجزئ من لم يكن له علة في تركه فانه لا يجوز السون الثانية كما قلنا صاحب هذه النسخة يجوز ان يترك قراءة السون الثانية فيجوز ان يترك بعضها لانه ليس ترك البعض باكل من ترك الكل والوجه في المنع من قراءة السون الباقى كونها غائبة عنهم بل هو ان السون لم تشرع سون واحدة كان قاريا بعض سون **مسألة** وما انفردت به الامامية خطر الرجوع عن سون الاختلاف يدعى قولنا انها الكافرون بقية اذا ابتدئ بها وان كان له ان يرجع عن كل سون الى غيرها والوجه في ذلك مع الاجماع الكافي مضى في هذا من السورين عظم مؤثرا علمنا لا يمنع ان يجعلها هذه المذبة وهي المنع من الرجوع عن كل واحدة من هذه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرة لصلاة الا ان بالجملة في استحبابه والشوق الى رفع اليدين بالتكبير لا في افتتاح الصلوة وتركه عن مالك انه قال لا اعزك رفع اليدين في شيء من تكبيرات الصلوة وروى عن خلاف ذلك وقال الشافعي رفع يديه اذا افتتح الصلوة وادفع راسه ثم رفع يديه بعد ذلك في سجدة ولا في قيامه من الركعة فيما ذهبنا اليه بطريقه الاجماع وروى عنه في قولنا في افتتاح السجدة انه رفع في كل خفض ورفع في السجود وادعوا ان ذلك لا يجوز الا على من لم يتركه في الدعوى فان استدلوها بما جردوه عن السجدة من قوله كفوا ايديكم في الصلوة وفي جرحها سكوتوا في الصلوة او بما جردوه عن تكبير السجدة انما كان اذا افتتح الصلوة برفع يديه ثم لم يندفع فاجاب في هذه كلها اخبارا واحدة لا توجب علة وقد بينا ان العمل بالشريعة بما هو خير العلم بخلافه بعد يجوز ان يرد بالاسكان لا يندفع فيها على الافعال الخارجة عن اعمال الصلوة ويجعل قوله لم يندفع في بدية ابتداء الركعة فان ترك ما لا يترك بلا خلاف **مسألة** وما ظن انقضاء الامامية به القول بانجاب التسبيح الركوع والسجود لانا نحن كحنابلة استحقوا هويهم وادعوا على وجوب ذلك وانما بسلف وجوبه باقي الفقهاء المشهورين كابن حنيفة والشافعي ومالك والحنابلة على وجوبه بعد اجماع الفقهاء كل امة من لقن انقضت بظاهرها الامر بالتسبيح وعموم الظاهر يقتضي قولنا لركوع والسجدة من ابرج هذه الاحوال منه فيحتاج الى دليل لا يثبت فيه براءة الذمة التي تتركها في قولنا بوجوب التسبيح كما قلنا في التسبيح باسم ربك العظيم قالوا اجعلوها في كوعكم ولما نزل تسبيح اسم ربك على قال اجعلوها في سجودكم وظاهر الامر على الوجوب **مسألة** وما ظن انقضاء الامامية والشافعي بواقفنا فيه اجابهم على من رفع يديه من الثانية في الركعة الاولى ان يجلس خيلته قبل هو فيه الى الثانية واعلم بوجوب هذه الخيلته باقي الفقهاء كابن حنيفة ومالك ومن علمها بالحنابلة لانا بعد اجماع الفقهاء طريقة براءة الذمة وان لم يفعل ذلك لم يثبت سقوط الصلوة عن منعه وقد روى في قولنا كلامه التسبيح انه قال انما يندفع هذه الخيلته **مسألة** وما ظن انقضاء الامامية به اجاب الشبهة لا يلزم الصلوة وقد وافقنا على ذلك المذهب في سجدة الحمد حبل واستحقوا هويهم وقال بوجوبه الشهدان معا غير واجب قال الشافعي الثاني واجب لا لوجوبه بل لينا الاجماع المندرجين في هذه اللفظة وبقية حال هو فيها من ذلك ذكر الله جل ثناؤه ونظيره الصلوة على النبي له لدخولها في عموم الايات المقتضية لذلك مثل قوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فكلم من وجب الصلوة على النبي وفيه الحال وجب التسليما الاول ما لم يؤتى منهم ومنهم ومنهم عيسى كان يتشهدا الشهادتين جميعا وروى واكلام عنه انه قال صلوا كما راى يؤتى صلى **مسألة** وما ظن انقضاء الامامية

100

میں نے اسے

وَأَعْتَابُ

اعاد وان يقول: **اربعا**
اربعا بعد ان افتتح سورة

فما بالاعمال فيهم

كتاب الصلوة في الانتصا

وكانت في صلاة الجمعة المفضولة وفي الظفر والعصر اذا صلاها من غير قصر وباقي الفقهاء بخلافه في ذلك الا ان الشافعي هو اقل الاما
 في استحباب السورين في صلاة الجمعة خاصة والجمعة في ذلك اجماع الطائفة ولا نزاع من حيث ان خلافه انه لا يؤى ما ذكرناه اجماعا
 فلم يفعل مكرها وليس كذلك ما عدل عنه **مسئلته** وما ظن انفراد الامامية بالمنع من الاجتماع في صلاة نوافل شهر رمضان وكل هذه تلك
 اكثر الفقهاء توافقهم على ذلك لان المصلحة هي عن ابى يوسف انه قال ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في شهر رمضان فالحق يصلي في بيته
 وكذلك قال مالك قال كان يبعث غير واحد من علماء ثمانية من غير ان يصلي في وقت ولا يقوم مع الناس قال مالك انا اعمل في ذلك ما قام النبي الا في بيته وقال
 الشافعي صلاة المنقر في شهر رمضان الحلي وهذا كله حكمه الطحاوي في كتاب الخلاف قالوا في الامامية في هذه المسئلة اكثر من مخالفة والجمعة لها
 الاجماع المتقدم وطريقه لا خلاف ان يصلي في وقتها في بيته غير مبذوع ولا غاص بالاجماع وليس كذلك اذا صلاها في جماعة ويمكن ان يعاصوا في ذلك بما
 به وهو عن غيرنا الخطاب من قوله وقد اجماع الناس في صلاة نوافل شهر رمضان بغيره فاعرفنا هنا ببدعه وخلاف السنن وهم يرون
 النبي انه قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار **مسئلته** وما انفرد به الامامية من نهى عن صلاة في كل ليلة من عشرين ركعة منها
 ثمان بعد صلاة المغرب ثمان عشرة ركعة بعد العشاء الاخر فاذا كان في ليلة تسع عشر ضل ما تركه ويعتقد في ليلة العشرين الى الترتيب تلك تقدم
 ويصلي في ليلة احد وعشرين ركعة وفي ليلة اثنين وعشرين ركعة منها ثمان بعد المغرب الباقي بعد صلاة العشاء الاخره ويصلي في ليلة ثلثة
 وعشرين ركعة وفيما بقي من الشهر في كل ليلة ثلثين ركعة على الترتيب المذكور ما ذكرناه ويصلي في كل يوم جمعة من الشهر عشر ركعات اربع منها صلاة
 المؤمنين بغير ركعة الحمد مرة واحدة وسورة الاخلاص عشرين مرة وركعتين من صلاة فاطمة رضي الله عنها ان بقر اول ركعة الحمد مرة وانا
 انزلناه في ليلة القدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة الاخلاص مائة مرة ثم يصلي صلاة النبي اربع ركعات ويقرأ في كل ركعة من صفتها
 معروفة ويصلي في ليلة اربع جمعة من الشهر عشرين ركعة من صلاة امير المؤمنين المتقدم وصفها في ليلة اربعين من الشهر عشرين ركعة من صلاة
 فاطمة وقد مضى وصفها في كل ذلك لعلنا لا نعرف باقي الفقهاء الا باحقيقه واصحابه والشافعي يذهبون الى ان نوافل شهر
 رمضان عشرين ركعة في كل ليلة سوى لونه وقال مالك شعروا بثلثون ركعة بالوتر والوتر ثلث ركعات وجمعتنا على ما ذهبنا اليه لاجماع طائفة
 ولا نأبى اعتبارها بزيادة على علمهم وان زيادة تقضى الخبر الاخطا منه **مسئلته** وما يظن انفراد الامامية بالقول بان صلاة العبد في سبيل
 على كل من جئ عليه صلاة الجمعة بذلك الشرط لان باحقيقه يذهب الى وجوبها كما تقول الامامية والشافعي يقول انما يستحبها جئين ببلدنا
 على ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم وطريقه الاخطا ايضا **مسئلته** وما انفردت به الامامية بالقول بان تكبير صلاة العبد في
 الاولى سبع وفي الثانية خمس من جملتين تكبير الاقناع وتكبير الركوع وباقى لفقهائنا بخلافه في ذلك لان باحقيقه واصحابه يذهبون الى
 انهم خمس في الاولى اربع في الثانية من جملتين تكبير الاقناع وتكبير الركوع وقال مالك والشافعي سبع في الاولى خمس في الاخرى وقال الشافعي
 لا يعتد بتكبير الاقناع والركوع وذكر عن مالك انه بعد في الركعة الاولى بتكبير الاقناع من جملة التكبيرات السبع فان كان مالك يعتد بتكبير
 الركوع ايضا فهو موافق الامامية والاقناع ثابت لبلدنا على ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم **مسئلته** وما انفردت به الامامية في انما يجزى
 في كل ركعة من صلاة العبد قبل التكبير الاول بان باحقيقه واصحابه يوجبون القراءة في الاولى بعد التكبير في الثانية قبل التكبير فكانت
 بين الفريقين قال مالك والشافعي بيذا بالركعتين معا بالتكبير فانفرد الامامية واضمح والجمعة لها الاجماع المتقدم وطريقه الاخطا
 فان الذي يذهب اليه الامامية يجوز عند الجماعة اذا ادى اليه الاجتماع وما يقول مخالفوها لا يجوز عند الامامية على كل حال من الاحوال الاخطا
 ما ذهب اليه الامامية واضمح **مسئلته** وما انفردت به الامامية في انما يجزى بهم الفتون بين كل تكبيرتين من تكبيرات العبد في باقي الفقهاء لا يرون
 ذلك والجمعة لها واجبا وانما يقرأ في صلاة العبد لا يقرأ في صلاة العبد ولا بد من ثمان ركعات من الواجب **مسئلته**
 وما انفردت به الامامية بالقول بان على المصلي التكبير في ليلة الفطر ابتداء من يوم صلاة المغرب الى ان يرجع الامام من صلاة العبد فكانت غيب
 اربع صلوات اولها المغرب من ليلة الفطر واخرها صلاة العبد في عيد الاضحى التكبير على كل من كان بمنى عشرين ركعة صلاة اولها صلاة
 الظهر من يوم العيد كان في غير منى من اهل منابر الامم بركعة عشرين ركعة صلاة اولها صلاة الظهر من يوم العيد ثانيا في لفقهائنا بخلافه
 في ذلك ما التكبير في عيد الفطر عقيب الصلاة فلا يعرفونه وانما اختلفوا في التكبير في طريق المصلي الى الصلوة وروى عن ابى حنيفة انه يركب
 يوم الاضحى ويحضر في ذهابه الى المصلي لا يكبر يوم الفطر قال مالك والشافعي يكبر في طريقه الى المصلي في عيد الفطر واما مالك فيكبر في طريقه
 الى المصلي الا انما فان اخرج الامام قطع التكبير لا يكبر اذا رجع وقال الشافعي احب ظاهرا التكبير في ليلة الفطر والضحى واذا اعدوا الى المصلي
 حتى يخرج الامام وفي موضع اخر حتى يخرج الامام الصلوة واختلفوا في تكبيره الاضحى فقال ابو حنيفة من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العقب
 من يوم النحر لا ابو يوسف محمد الثوري الى اخره انما التكبير في ذلك ما انفردت به الامامية في يوم النحر صلاة الفجر من يوم النحر

ايشاء

كتاب الصلوة والقص

والجزة ما تقدم من الاجماع وطريقه الاحباط وقوله نعم وتكلموا العدة ولكن كما ان الله على ما هذا كما يدل ان التكبير اية واجبة في الصلوة **مسئلة**
وما انفرد به الامامية القول بجوب صلاة الكسوف الشمس القمر بذهبوا الى ان قائله هذه الصلوة وجب عليه فضا وهذا في الفقه
بخالفون في ذلك الجزة على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة ويمكن ان يعارض المخالفين بما جرد من الشيخ من قوله ان الشمس القمر لا يكفان
لوقت احد الحجتين احدا فاذنوها فافزعوا الى التسليم وامر عليه على الوجوب **مسئلة** وما انفرد به الامامية القول بان
صلاة الكسوف عشرة ركعات في اربع سجود طحال ابو حنيفة واصحابه انها ركعتان على هيئة الصلوة المعروفة وقال مالك والليث الشافعي
اربع ركعات في اربع سجود لعلنا لاجماع الطائفة ولان ما ذهبنا اليه بجوب على ما قالوا وبطل عليه ما ذهبوا اليه بخلاف ذلك **مسئلة**
وما انفرد به الامامية القول بان الاطفال من يجري مجراهم من لم يكلف في نفسه لصلوة ولا كلف غيره ممن به علمها ولا يجب لصلوة عليه
اذا مات واحد من يصلي عليه الشعا من يبلغ ست سنين فصاعدا والخجة في ذلك لاجماع الطائفة ولا التسليم على الاموان حكم شرعي فذهب
ببقين فيما وجب لصلوة عليه لا دليل فيه بخلافه **مسئلة** وما انفرد به الامامية القول بجوب تكبير في صلاة الجنازة
وكان ابن ابي ليلى موافق الامامية على ذلك ورزق عن حذيفة بن اليمان وندبوا وروى ان تكبيرا الجنازة محرم لم يرد في نافي الفقه اختلف في
ذلك الامامية والخجة فيما ذهبنا اليه لاجماع وطريقه الاحباط فان ذلك قد ذهب اليه الامامية بدخل فيه ما ذهب اليه مخالفوها وهو ط
وقد روى مخالفوها الشيخ انه كبر عشا فاذنوا بان ذلك انه عليه السلام كبر اذ جاء فلما هذا الرواية تخلف ان كبر يعلم انفسه بان ما زاد عليها
ومن كبر عشا فاذنوا بان ذلك لا ينافي حنيفة واصحابه بذهبوا الى انه يسلم عن عينيهم وعز كبر قال مالك بسلم الامام واحد وبمع من يله
ويسلم من زاد واحدا في انفسهم وان اسمعوا من يلهم فلا بأس به وقال الثوري يسلم عن عينيهم بذهبوا الى انه لا ينافي الشافعي مثل قول
ابن جبر في العدد والمنع من الجهر بالخجة فيما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة ورواية بان صلاة الجنازة مبنية على التخييف لا نه قد عرفت منها الكوع وسبح
وهنا او كمن يسلم فغير متكران عند التسليم **كتاب الصلوة** وما انفرد به الامامية القول بان
بان صلو الطوع يجزى بغير بعد الزوال لان الثوري موافق في ذلك وبذهب الى ان صلو الطوع اذا زواه في اخر النهار اجزاء وهو احد موافق الشافعي ورواية
الفقه اعمون من ذلك يقولون ان نوى الطوع بعد الزوال لم يجز لبلنا لاجماع الذي تقدم ذكره فلهذا وان نضمو ما خبر لكم وطل ظاهر الفقه
اوسته يقضي الامر بالصوم والرعيت به لا انخفاض له زمان دون غيره فهو يتناول بعد الزوال قبله لا يلزم على ذلك صوم الغرض لا نه لا يجز
عدنا الا بنبه قبل الزوال لانا اخرجهما بدليل لا دليل فيما عداه وافوى ما علمنا بان ناضى من النهار قبل النبذ لا يكون فيه صائما وكفى في
بعضنا باستيفان النبذ والجواب عن ذلك انما مضى بالحكم بما يلقى كما يقولون كلامه في نوى الطوع قبل الزوال فان من فواين بعد الزوال
وميله بان قبل الزوال مضى قبل العشاء وبعد هاهنا كثر هذا الاصول نفق بين القليل والكثير هذا الحكم كذا في الامام بعد الكوع وقبله
فلنا اذا كانت العشاء فله مضى فيها وهو حال من هذه النبذ وارشها النبذ المسانعة سكانا المناضى فلا يرب بين العدة والكثرة في هذا المعنى لا القليل
كالكثرة انه واقع خاليا والحفاه من طريق الحكم بالقي لان بعض الصوم غير ممكن واذا ارشها النبذ فيما صاحب به من الزمان وما ياتي بعده فاذن
من الحكم بباية في المناضى لا نه يوم واحد لا بلغة بعض فاجوز وكلام ان يفتي الجبل الصلوة منقرا ثم بانه بعد ذلك ثم تكون جماعة ولم
غيره فواين ان مضى الاكثر والاول وجز الشافعي ابو حنيفة واكثر الفقهاء ان يفتي الصلوة منقرا ثم يفتيها الى جماعة مسببها حكم الجماعة
ولم يفر فواين مضى الاكثر والاول وجز الشافعي ابو حنيفة واكثر الفقهاء ان يفتي الصلوة منقرا ثم يفتيها الى جماعة مسببها حكم الجماعة
ولم يفر فواين مضى الاكثر والاول فلهذا ان يكون النبذ في اخر من اليوم لان قبل النبذ يجب ان يكون بحيث يجمع ونوع الصوم بعد
بلا فضل ذلك غير صائبة في اجرة ولا بعض ما ذهبنا اليه وانهم غلبت قوله لا مضى من قبل الصوم من الليل لا نه ولا خبر واحد قد بينا
اخبارنا الاحاد لا يعلل بها في الشريعة ولا ناعمله على الفضل الكمال كما قاله لاسلامنا الى المسجد والاصابة ودورهم عن
وقد قبل انه محمول على الصوم الذي يثبت في الله مثل فضا شهر رمضان وصو النذر والكفاز **مسئلة** وما انفرد به الامامية
بما القول بانه واحد في اول شهر رمضان كفى الشهر كله ولا يجب تخليد النبذ لكل يوم وما انك جواز علف هذا المذهب في الفقه
فيه والخجة في ذلك لاجماع الطائفة وانه فان النبذ نوحا الشهر كله لان حرمه حرمه واحدة ما ارشها اليوم الواحد لا وشع ابدا **مسئلة**
وما انفرد به الامامية القول بان الصوم يوم الشك فضل وانه مستحب ليدان بهوى نه من سبيلنا وبافي الفقهاء بخالفون في ذلك لان الشافعي يكره صائبا
يوم الشك لان موافق عادة الصائمين وابو حنيفة يقولون نوى به الطوع لم يكن وان نوى من صائبا الا انه لا يثبت فيه العينة التي لا
اليها الامامية وقال احمد بن حنبل ان كان صائبا لم يكن ولا يثبت على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وطريقه الاحباط

صحيح في غير هذا
واخره لاسلامنا
الخامسة غير محتمل على
لا شافعي بين الحدين
لانهم دوفا بكس
دعاه

لم نثبتها

كتاب الصوم في الامتناع

كان كان من شهر رمضان اغتفر ان كان من شعبان فغفر ثوابه لم يصبره وبما ضوينا جودنا عن امر المؤمنين لان الصوم هو ما من شعبان الحبيب
ان افطر يوما من رمضان وكل خبره وكونه من شعبان للمؤمنين عن صيام يوم الشك يمكن عمله على النهي عن صوم يومه بغيره الفرض واي فريضة في كونه
صوم يوم الشك بين ان يجري به عادة او يصوم منقرا واي فريضة يوم الشك ما قبله من انام شعبان ولا انباء الهوى **مسئلة**
وما انفردت به الامامية ان الصيام لا يهين فيه شهادة النساء وباقى لفقهاء الجاهلية ذلك الجهد في الاجماع الطائفة وانه ما ان الصيام
من الفرض من المداكذ فيجوز ان لا يهين فيه شهادة النساء انكبا ونعتا فان شهدا منهن في سخط الامم حيث تغلظت **مسئلة**
وما انفردت به الامامية ان كان وانفردا فيه على بعض الوجوه قوم من الفقهاء افتادوا هم الصوم بالاربعين اثنا واعتماد الكذب على الله وعلى
رسوله وبما يجازيهم في ذلك ما يتبع اعتمادا لاكل والشك قد قال الاوزاعي الكذب الغيبة بطلان وروى عن حنيفة بطلان الصوم منها الغيبة
والهينة وحكى عن مالك كراهية الاربعين في الماء والحج فنها وهو البهجة الطائفة بطلان بغير الاحتيال ليقين براءة الذمة من الصوم ويمكن
ان يكون الوجوه في المنع من الاربعين ان الماء يصل معه الى الجوف لا يحل له ان لا يهين فيه بغيره ما هو الغالب في حكم الواقع **مسئلة**
وما انفردت به الامامية من فقهاء الامامية كلهم وقد روي عن غيرهم انه وفهم فيه حتى ايقن ان الحسن صالح بن سعيد ان كان يشك في صحة صيامه
في شهر رمضان يفتقر ذلك اليوم بغيره وكان يفرق بين صوم المظوع وبين صوم الفرض فهذا الباب يجازيهم على من اجبت له شهر رمضان في شهر
الى الصيام من غير غشال لغشال الكفان وتخلو فيهم في ان اذ اقلبه النوم ولم يبعث اليقظة الحجاب الى الصيام الا يثبت عليه الدليل على غشه
ومما انفردت به الامامية من الفقهاء المتكبر وما انفردت به الامامية من الفقهاء من انما يفرق بين ما يفرق به من غيرهم **مسئلة**
ان يحملوا هذا الخبر على من صام يوما من رمضان لا يفرق لفظ الخبر في ذلك لفظ ولو اراد ذلك لقال من صام يوما من رمضان اذا كان مفدا للصوم
ولمنا يلقى بقوله فلا معنى لاصنافه الى الصباح لان في النهار وكله فسد للصوم وانما يلقى بقوله من صام يوما من رمضان من شهر رمضان من شهر رمضان
الواحدة قبل الصباح ولا يتعارض هذا الخبر ما يفرق به عن غشال الصيام كان يصح جنبا من غير اسلام ثم يصوم يومه ذلك في بعض الاوقات ولا
في شهر رمضان لاننا ناول هذا الخبر على ان المراد به ما وقع من غير اعتماد وليس لهم ان يقولوا ان حكم الجنابة لا يثبت في الصوم بدلالة ان قد
يحتمل ههنا او يؤخر اغشاله ولا يفسد بذلك صومه وذلك لا يوجب على المعتمد اليقظة على الجنابة الى الصباح الغسل لاجل المنافاة
بين الجنابة والصوم بل لا يعتمد لان يكون جنبا في ههنا والصوم ليس كذلك من احتلم ههنا واستمر على حاله لان كونه جنبا في ههنا لا
من غير اعتماد ولا ينافي على الجنابة في الواقع عن الاحتلام بالنهار ليس اكثر من حصول الجنابة في النهار والجنابة اذا وقع بالليل
وتمكن ان ينافي اعتماد البقاء عليها الى النهار فقد اعتمد لان يكون جنبا بالنهار وتختلف الموضع **مسئلة**
به الامامية انقول بانما يفرق لغشال الكفان على من يفرق انما الذي يفرق به من اجماع لان باقى الفقهاء يفرق ذلك وقد روي عن
مالك انه كان يقول كل افطار عصية يوجب لكفان واستل الماء في شهر رمضان معصية يغير شبهة دليلنا الاجماع المشرود وطريقه لا شيئا
وبناء الذمة **مسئلة**
وما انفردت الامامية به القول بان من مضى لظنه ان فوسل الماء الى جوفه لا يثبت عليه من قضا ولا غيره
وان فعل ذلك لعنه طمأنة من شهر رمضان او غيره ففقه لغشال لا غير خاصه لان هذا الزهبي القليل لا يفرق باقى الفقهاء لان بالجنبة
واصحابه يقولون اذا كان ذاكر للصوم فعليه لغشال وان كان ناسيا فلا فضا عليه قال ابن كلب في قضا عليه ان كان ذاكر للصوم وركب
عظا عن ابن عباس انه قال اذا توضى وضوءه مكث في غسل الماء حلفه فلا يثبت عليه ان توضى وضوءه فغسله لغشال وهذا فيه بعض شبهة
لشبهة وقال الاوزاعي لا يثبت عليه لغشال في قولنا احداهما انه قال اذا غشال من بياض قد دخل الى جوفه انه لا يفرق القول الاخر انه يفرق ولا
يختلف قوله في انه اذا وصل الماء الى الجوف عن ربا الفرة فانه يفرق قال الحسن صالح بن سعيد ان توضى للفرصة واحدة سنة فدخل في حلفه من الماء
شي في الثلث فليس عليه فضا وما فعل بعد الشك فعليه لغشال وهذا نظير قول الامامية والحق في ههنا الاجماع المتكبر ويمكن ان يتعلق
في ذلك بقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وكل الحرج ان يامرا بالمشقة والاستنشاق في الصوم ويؤمننا الغشال سبوا الى
الى اجوافنا من غير فضا لا يلزم على ذلك التبر بالتمتع لان ذلك ممكن في الصوم والامتناع منه والى فلا حرج فيه **مسئلة**
وما انفردت به الامامية القول بان من شتم ثيابا له انه اكل بعد طلوع الفجر على من بين ان كان كل لم يباطل الفجر ولم ير اعيه فغشال في
وان كسده وزاعاه فلم يفرق فلا فضا عليه باقى الفقهاء في الفروج هذا التمسك به وجوب بوجبه واصحابه والثوري والمالك والشافعي
الغشال على كل حال قال مالك ان كان الصوم نطوعا منى فيه ولا شيء عليه ان كان واجبا فعليه فضا وقال عطاء والحسن البصري
لا فضا عليه انما كانت الامامية مفرقة بهذه المسئلة لان من اوجب لغشال من الغشال وجبه بلا فضا ولا كذلك من اسقط والحق في
في ههنا اجماع الطائفة ويمكن ان يتعلق بما روي عن النبي من قوله رفع عن النبي الخطاء والشبا فانما يفرق ذلك مجموعا على رفع الائم

وهم من غير
انفسا ولا كفارة

كتاب الصيام

فلما هذا تخصيص غيره بل قال ان الزمان سقط الفضايلة الحبيب عن لم يرد الفخر فابن الامير بان من صدا الفخر فلم يرد فخره فغيره فغيره
 جنة وامكانه وليس كذلك من لم يرد غيره **مسئله** وما ظن انفراد الامامية ولها فيه ما اقول بتقديم القول بان من صام شهر
 ومضاهي السفر يجب عليه لا عادة لا با ناجية واصحابه يقولون ان الصوم في السفر افضل من الاطعام وقال مالك والنووي
 في السفر حب لبنا لمن قوي عليه قال الشافعي هو محرم بين الصوم والافطار الصوم افضل ودوي عن ابن عمر ان لعظماء فضل ودوي
 عن ابي هريرة ان من صام في السفر لم يجز وعلمه ان يفتي في الحضر هذا هو مذهب الامامية بعينه والمجته يقولون الاجماع المنكر
 وايضا قوله نعم من كان من مضاهي او على سفر فداء من ايام احضنا وجب الفضايلة بقول السفر من ادعى ضيقا في الاية وهو لفظه فاعطى نارا
 للظم من غير دليل فان قيل فيجب عليك يقولوا مثل ذلك في قوله نعم من كان منكم من مضاهي او بغيره لا يصحرا فغلبنا فغلبنا فغلبنا
 الظاهر ولو خلدنا وانا لم نضمر شيئا لكنا اصغرناه بالاجماع ولا دليل يقطع به في الموضوع **مسئله** اختلفنا فيه وبما رضون بما يرد عن النبي
 من قوله الصيام في السفر كالمفطر في الحضر فان قيل معنى الخبر ان الصيام في السفر الذي لا يفقد ان افطره لا يجوز له كما افطره الحضر
 يفقدان الصوم لا يجب عليه فلما هذا تخصيص للظم بغير دليل والظاهر ان الصيام في السفر كالمفطر في الحضر ينسب بالاجماع التي هي جازما
 لزوم الفضايلة على ان هذا ما قيل منهم فاسد لان احدا من المسلمين لا يتكلم في صيام في السفر واعتقاد ان الفطر لا يجوز له وبين المفطر الحضر الذي
 يفقد الصوم غير واجب عليه لان الاعتقاد الاول طريقه الاجماع عند عدم وجه بعض العدة لمعتقده الاعتقاد الثاني بخلاف ذلك وهو ان كان
 كمالا وان اسندوا بما رواه الناس من انهم كانوا يسافرون مع النبي في رمضان فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم لا يجب على من لا يفطره ولا يفطره
 على هؤلاء وبما روي بن عمر بن عمر لا سئل انه سأل النبي عن اصوم في السفر عندنا جائز ومحمد صلى الله عليه وسلم يومه من غير ان يتأخر هذا الاجماع
 وهو عن النبي من قوله ليس من اير الصيام في السفر **مسئله** وما انقرضت به الامامية ان الميراث اثبت النبي له بالاجماع
 الفطر شهر من مضاهي يحلف الصوم لم يجز وجب عليه الفضايلة والجمعة هذه المسئلة هي الحق في المسئلة الاولى من الاجماع والادلة
 التي كونها وبتنا الكلام فيها فلا معنى لاعتادها **مسئله** وما انقرضت به الامامية القول بان من بلغ من الهرم الى حد يفقد
 معه الصوم وجب عليه الاطعام ولا فدية وان كان من في كونه حاله لو تكلف الصوم ثم لم يكن بمشقة شديدة يفتي الميراث منها والنفق كغيره
 كان له ان يفطره بكف من كل يوم بعد من طعام وهذا التفصيل لا يعرفه باقي الفقهاء فان انا جيفة واصحابه قالوا في الشيء الذي لا يطبق في
 الصيام يفطره ويصوم في كل يوم نصف صاع من جنطة وقال النووي يصوم ولم يذكر المبلغ وقال الشافعي يفطر ويصوم في كل يوم صاعا وقال مالك لا يصوم
 عليه طعاما فان فعله شق ذلك فان بيعته والجمعة يذهبنا اجماعا لطائفة وما يجوز ان يستدل به على ان الشيء الذي لا يطبق في الصيام
 يجوز له الاطعام من غير فدية **قوله** لا يكلف الله نفسا شيئا واذ لم يكن في وسع الشيعة الصوم خرج من الخطاب لا فدية
 عليه فاظن ان الفدية انما تكون عن تقصير في الصوم لا عن تقصير في الفطر ويدل على ان من اطاع في الشيوخ الصوم ليشق
 بمشقة شديدة بخلاف ما لم يفتي في الفدية وان يفطره بقدر قوله نعم وعلى الذين يطعمونه فدية ومعنى الاية ان الفدية تلزم مع الاطعام وان الله
 قد خیر بين ابدا الامر بهذه الاية الناس كلام بين الصوم والافطار والفدية ثم خرج ذلك بقوله نعم من شهد منكم الشهر فليصمه واحمد على ثناء
 هذه الاية لكل من هذا الشيء الهرم من لا يشق عليه الصوم ولم يفطر عليه بل ان الشيء اذا خاف الضيق وحل فيه فدية فدية وان تحت الاية الاولى التي
 ثنائها كانا ولت غير وسخت عن غير ويبعث فيه فدية فدية فان افطره لا يطبق الصوم **مسئله** وما انقرضت به الامامية
 القول بان من نكح صوم يوم بعينه فافطر لغيره عند وجب عليه كفارة والكفارة كما يجز على من افطر يوما من شهر من مضاهي ابداءه وبتنا
 الفقهاء بخالفون في ذلك ولا يوجبوا الكفارة ولربنا الاجماع المخرج وطريقه الاحتمال وبراءة الذمة ونحو القول اننا كانوا يوجبون
 الفباس كيف هي عليهم ان حكم التدبير في الوجوب حكم يوم من شهر من مضاهي فدية في وجوب كفارة على المفطر بهما فان قالوا لان
 التدبر وجب عليه بسبب جنة وصوم ومضاهي وجب عليه ابدا فلما واي ناس هذا الفرق في سقوط الكفارة فقد علمنا انما لا ينافي
 فيما ذكرتم انه يقضى صومه ويقصد في التدبر كما افسد في صوم شهر من مضاهي واحكام الصومين كلنا غير متخلف وان فدية من الوجبة التي
 ذكرتم **مسئله** وما انقرضت به الامامية القول بان من نوى من الليل مضاهي يوم بعينه فضا عن شهر من مضاهي الاطعام
 لغيره وكان افطاره بعد الزوال يجب عليه كفارة وهي طعام عشرة مساكين وصيام يوم بدل لعدا لم يفد على الاطعام اجزا ان يصبو
 ثلثة ايام عن ذلك وان كان في هذا اليوم قبل الزوال كان عليه فضا اليوم ولا كفارة عليه با في الفقهاء لا يعرفون هذا التفصيل ولا يجوز
 هيئنا كفارة بل مضاهي نطق والجمعة لم يذهبنا الاجماع الذي ذكر وطريقه الاحتمال وبراءة الذمة **مسئله** وما ظن انفراد الامامية
 بيز القول بان كفارة الاطعام في شهر من مضاهي على سبيل التعمد على اوقية او مضاهي شهر من مضاهي اربعين او طعام تسعين مضاهي مضاهي

مسائل لا عنكم كما وفيه كتاب التكملة

الطحاوی
ولا یقین ص

کتاب ان کو مسئلہ

ما فيه من حطان المساكين
عما يفتقد اليهم من فلك

کتاب اول لکھنؤ

ومثل هذه الاحكام لا يقول عليها ويمكن ان يحمل ذكر كثرة محاضراته على ان يكون في خمس وعشرين على ان ذلك على سبيل القسمة لما هو الواجب من محاضراته. وعندنا ان القسمة يجوز اخذها في الصدقات **مسألة** في انفق الامام عليه السلام في دفعها عن فقهاء بيته فوليهم ان لا

شبهاء وعندها ان القيمة يجوز اخذها في الصدقات **مسألة** في ما انفق من الامانة به وقد اضمها غيره هاهنا الفقهاء بينوا لهم ان الامانة اذا بلغت مائة وجبرت ثم زادت فلا شيء عليها ثم زادها حتى يبلغ مائة وثلاثين اذا بلغت مائة فقها حقه واخذوا بهذا لمؤثر امر لا شيء في الزائد ما بين العشرين الى ثلثين هذا مذهب مالك بعينه والشافعي يدركه هذا اذا زادت واحدة على مائة وعشرين كان فيها ثلث ثمان لمؤثر بعد

أبي حنيفة وأصحابه فيما زاد على مائة وعشرين يوماً، يستقبل المهرضة ويخرج من كل تحتها يد شاة، فإذا بلغت الزيادة خمسا وعشرين أخرج بنت مخاض والبدل على صحة من قبلنا بعد الإجماع المردود والاعتدال^{١٤٠}، والذمة من الزكوة، وقد انقضا على ما يخرج من الإبل إذا كانت مائة وعشرين^{١٤١} و

الانه بما اراد على العشرين بما بينهما وبين الثلاثين لم يتم دليلنا طعنا على وجوب شيء ما بين هذين العشريين الى ان يبلغ الزيادة ثلاثين فيجب فيها حقه
ويثبت لليون عندنا وعند الشافعي ما لك وعند أبي حنيفة فيجب حقتان وسنانان فقد اجتمعنا على وجوب الزكوة في مائة وثلاثين ولم يحج على غير
في الزيادة

سبى فيما بين العشرين والثلاثين ولم يبق بعد فحينئذ يكون على الاصل فاذا ذكرنا الاخبار المنقصة ان العريضة اذا اردت على العشرين وسائر نساء
الى اولها في كل خمس شاة واخيرها من هنا ان بلغت مائة واحد وعشرين ففيه ثلث ثلثا لكون مجموعها مائة ذلك هو كذا في الخبر

لأن موجب علما ولا يقتضي فضا وبما روه من طريقهم ووجدت كتبهم انه ووجدت كتاب سؤل الله ان الابل اذا رادت على عشرين ومائة فليس
بما راد شي دون الثلاثين مائة فاذا لم يلقها فلقها السبعون وحقه فانما ما عارض بما روه من باب والابا صا ان ان اشد ان كان في الحنف

وَأَمَّا عَائِدَةُ فَنُفِثَ بِهَا قَوْلُهُمْ **مَكْتَلِبٌ** وَمَا الْقُرْدُ إِلَّا الْأُمَامِيَّةُ الْقَوْلُ بَانَ الْكُوَّةُ لَا تُجْرَى إِلَّا إِذَا انْصَرَفَتِ الشَّيْءُ
وَلَا تَسْقَطُ عَلَيْهِ الْمَدَّةُ يَدْخُلُ فِيهَا الْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ وَفِيهَا مَقَاتِلُهَا وَأَعْلَاهُ أَعْلَى الدُّنْيَا وَأَسْفَلُهُ أَسْفَلُهَا

الردة ولا خلاف بين المسلمين ان المرئى لا يخرج اليه لو كثر **مسألة** وما انفقرت به الامانة القول بان الزكوة لا يخرج الى النساء

والبقيين يبرأه الذقة انهم لان اخرجنا الى المن ليس بفاسق مخرب بل اخلاق انا اخرجنا الى الفاسق فلا يقين بين هذه الذقة منها وبممكن ان يستدل

على ذلك بكل ظن من قرآن أو سنة مقطوع عليها بقبضي النهي عن مغفرة الفساد والعصاة ونقضهم وذلك لئلا يفسد **مسألة** وما انفرد به الأئمة القول بأنه لا يعطى الفقير الواحد من الزكوة المفروضة أقل من خمسة دراهم وثلاثون الفل درهم واحد بما في الفقير بما فيه ربه وذلك

وَيُخْرِجُ فَا عَطَا الْفَقِيرَ الْكَثِيرَ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ وَنَحْنُ نَعْلَمُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْنَا أَنَّهُ جَمَاعُ الْقَائِمَةِ وَطَرِيقَةُ الْإِحْسَانِ وَتَرْوِغَةُ الْإِثْمَةِ **مَسْئَلَةٌ**
وَمَا انْفَرَدَ بِهِ الْأَمَامُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مِنْ فَرْدِ رَاهِمِ أَوْ دَوَانِيرِ مُنْبَكِّمِ مِنَ الرُّكُوزَةِ أَوْ يَدُلُّ فِي الْخَوَلِ حَيْثُ لَا غَيْرَ هُمْ بِمَا رَجَوْا الرُّكُوزَةَ فَإِنَّ الرُّكُوزَةَ لَا يَحْلِقُ

إذا كان فصد بما فعله الهرب منها وإن كان له عرض آخر سوا الفداء من الزكوة فلا زكوة عليه بما في القمها، فجا النوى في ذلك ولا يوجب على ما ذكرناه الزكوة وإن فصد الهرب منها ورؤي عن مالك وبعض الشافعية. (النا تعين أن عليه الزكوة ولعلنا علمنا ما دفعناه إليه إلا ما جاء به المطاوعة فإن

فبذل قالوا بوعلي بن الحسين ان الزكوة لا تلزم الفارضها ببعض ما ذكرناه قلنا ان الاجماع قد تقدم ابن الجنييد ناخ عن وائما عول ابن الجنييد
على اخباره وسنعه اثبتت في نفسه انه لا زكوة على ائمة وعلماء واولادهم الا ان كانوا اهل بيتا من اهل البيت فلهذا لم يذكروا

ويمكن خله ما نضمن من الاجابة انما لا نلزمه على الثقة فان ذلك مذهب جميع المخالفين ولا نأيد للاخبار التي وردت بان الزكوة تلزمه اذ امر بها

لاشتم الامهات في الزكوة وان يبلغ عد الامهات النصاب سواء كانت هذه السخا مولد عن هذه الامهات التي يملك صاحبها او كانت

من جهة اخرى لان النجفي المحقق العبد بن هبة الى مثل ما نذهب اليه الامامية ولا يتبعان حول الكاظم حوله للسعا وابو حنيفة واسماء فتمت
المستفاد الى الاصل على كل حال فيكونه بحول الاصل والشافعي يضم الى الاصنام ما نولد منه خاصة بعد ان يبلغ الاصل النسب الى الجاهل بنا

الاجماع المندر دوايقه فان الاصل خبره انه الذي من اخفون ولم يثبت بيقين لعدم قطع ان في السجدة كاهن مع الايمان والتمتع بهما في الخوف بالذ
ان بغارض المخالف بما ورد منه في النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا ذكوه في مال حتى يحول عليه الحول فلهذا الخمر وجبت المستفاد لا ينسب الى الاسلام فيجعل العمل

لأنه لا خلاف في أن الحول مغيب عن الصغير الكبير فهنا البس المراد به ما ينقص منه عرج الجذع الذي يجيب الزكوة وإنما المراد الصغير

وغير مستعملين وما ينظر انفراد الامامة به القول بانه يجوز ان ياخذ الهاشمي من كون الهاشمي ائمة احرار على بيت هاشم زكوة

کتاب الحج فی رمضان

نہیں

كتاب الحج

بغير كراهة وعندنا وجهان أحدهما أنه مكره نفعلهم لأحرام على شهر الحج وقد اجاب بعض الشافعية على التعلق بهذه الآية بأن قوله بفعلهم يدل على
 الإزالة فلا هي وإنما للناس أي لما فهم وبخارائهم ثم قال الحج فانه يفتى ذلك ان يكون بغيرها لهذا ونقصها لهذا وهكذا يقول بحري في الحج
 قوله المائل لزيد وقرآن الظاهر يقتضي اشتراكهما فيه هذا ليس بمشكوك لان الظاهر من قوله نعم للناس الحج يقتضي ان يكون جميع الالهة على نعم
 لكل واحد من الاسمين ونفس كذا في قولهم المائل لزيد وعمر لانه لا يجوز ان يكون جميع المال لكل واحد منهما فوجب الاشتراك لهذه العلة وهو الوجهان
 يقول هذا الشهر اجل يدين فلان ودين فلان في انه يقتضي ان يكون الشهر كله اجلا للدينين جميعا ولا ينقسم كالنفسام المال **مسألة**
 وما انفردت به الامامية القول بان المنع بالعمرة الى الحج هو غير الله تعالى على كل من تأى عن المسجد الحرام لا بغيره مع المتكس سواء وصفته ان
 يحرم من البيت فاذا وصل الى مكة طاف بالبيت سبعا وسبعا من الصفا والمروة سبعا ثم اصل من كل شئ احرم فاذا كان يوم النحر فانه عند
 ذوال الشهر احرم بالحج من المسجد الحرام وعليه المنع فاذا عدم الهند وقان واجدا المنع تركه عند من يثق به من اهل مكة حتى ينج عنه طول ولا يجز
 فان لم يتمكن من ذلك حتى الى ايام الحرم العام الفاضل من لم يجد الهند ولا غنم كان عليه صوم عشرة ايام مثل الذي به يوم او يوم الثاني منه
 ويوم عرفة من فانه ذلك صام ثلثة ايام بعد ايام التشريق وباقى العشر اذا عاد الى اهلته خالفنا في ذلك كله لانهم خالفوا في الاصل
 من وجوب الحج فقال ابو حنيفة وزفر القران افضل من الضع والافراد وقال ابو يوسف المنع بمنزلة القران وهو قول ابن جهم وكذا الثوري ان
 يقال بعضها افضل من بعض قال فان ذلك الاوزاعى الافراد افضل من الشافعية قولان احدهما ان الافراد افضل الاخر ان المنع افضل وهو قول
 احمد بن حنبل واصحاب الحديث رتبنا الاجتماع المزدور ويمكن ان يستدل بانه على وجوب المنع بان الدليل قد دل على وجوب الوفاء بالمعشر
 وان جازى تمام الحج عن الوفاء فصار فاقا وكل من قال بذلك وجب المنع بالعمرة الى الحج والقول بوجوبه هذا دون الاخر خروج عن اجماع المسلمين
 ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله نعم وانما الحج لله وامرهم على الوجوب القود فلا يتناول من ان ياتي بها على القوم ان يبدأ بالحج ويثني بالعمرة او يبدأ
 بالعمرة ويثني بالحج والعمرة معا والاول يفسد بان احدا من الاخر لا يوجب على من احرم بالحج معرفته ان ياتي بغيره ولا فضل بالعمرة والعلم لا يجز باطل
 لا عندنا انه لا يجوز ان يجمع في احرام واحد بين الحج والعمرة كما لا يجمع في احرام واحد بين حجتين او عمرتين فلم يبق الا وجوب الشتم لآخر وهو المنع
 الذي نهينا عنه فان قيل قد يفتى عن غير المنع مع منعه الشاعري الخطا امسكنا لانه عنه راضيه بقوله قلنا هي من ليس بمعصوم الفضا
 لا يدل على صحة الامساك عن التكبر لا بد عند احدهما من التعلق على الرضا لا بعد ان يعلم انه لا وجه له الا الرضا وقد ثبتنا ذلك بسطنا في غير
 وبعد فان لفظة من محالين من محالين احلوا هي عمر هذه المنعة على وجه الاستحسان الاعلى الخطا فان لوانى كنههم المعروفة المحض
 باحكام القران انهم عمرت لعل ان يكون لو حو منها انرا وان يكون الحج في شهر مخصوص به والعمرة في غير ذلك الشهر ومنها انه احب عثمان البنت
 ان يكبر ذواه في غير موسم فنه انرا وادخال الرفق على اهل الحرم بدخول الناس اليهم وروا في فتوى هذه المختار وموجودة في كتبهم لا منته
 للنظر بل يدركها وفهم من جعل هي عمر عن المنعة على منع الحج اذا طاف بمكة يوم الفخر فددوى عن ابن عباس كان يذهب الى جواز ذلك وان النبي
 كان اهل احصائه فحجة الواقع بغير الحج من كان منهم لم يبق هذا بل جعل هو لانه كان ساقا الهدى وزعموا ان ذلك منسوخ بقوله نعم وانما الحج
 والعمرة لله وهذا الثاني وبطل الثاني من التواكل في منع الحج لا يمتنع فدهم ان هذه اللفظة تعرفنا لشرع مخصوصة من تكون حاله وصفته
 واما الثاني وبطل الاول في بطل قوله انا الهى عنهما واغاب علمنا وتسده في ذلك فوعده يقتضي ان لا يكون القول خرج حجة الاستحسان
 على ان يهتبه عن منعه الشا كان مفقودا بانه عن منع الحج فان كان ههنا عن منع الحج استحبنا بما فالمنع الاحكام **مسألة**
 وما انفردت به الامامية القول بان الجذال الذي منع منه الحرم بقوله نعم ولا جدال في الحج هو الحلف بالله سادفا وكاد باوان ان جادل هو
 محرم ثلثة اشراف او ثريين فليس عليه كفان وطلبه فقر الله نعم فان مجال ثلث مرات سادفا فماذا فعله ثم ساء فان جادل مرة واحدا كاد با
 وعلمه ثم ساء وان جادل ثريين كاد با فعله ثم يفر وان جادل ثلثة ساء كاد با فعله ثم يفر وبان في الفقهاء بخالفون ذلك والحجة لنا
 اجماع الطائفة عليه لان البغى ببراءة الله في قولنا دون قولهم فان قبل البس في لغة العرب ان الجذال هو الحلف قلنا ليس به كراهة
 عرف الشريعة ما ليس وضع اللغة على الجذال اذا كان المحضوه والمراء والمنازعة وهذا هو شتم المديع والمنع والعلم بالله تعالى
 قد فعل لذلك وفيه معنى المنازعة والمحضوه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من جامع بعد الاحرام وتصل
 والصلوة والقول للمضن ببعض الاحرام وبطل التلبية لا شئ عليه خالفنا في الفقهاء في ذلك والحجة من اجماع الطائفة عليه الوجه
 ببراءة التلبية عندهم بانهم انقضوا الاحرام فاذا لم يحصل فما انقضوا ما فعله كانه رجوع عن الاحرام قبل تكامله الا انه يقتضيه بعد انقضائه
 على هذا اذا اراد الاحرام ان يستأنف ويلبى فان الاحرام الاول قد ينج فيه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من طوى
 طامدا في الفرج قبل الوضوء بالمسح فغلبه بدنه والحج من طاب وجرى عندهم بحري من طوى قبل الوضوء بغيره وان طوى بعد الوضوء بالمسح لم يفسد

وهو من التزويج وهو بغيره

كتاب الحج

للنبذة لم يجد ذلك فعليه لكل بقية شاه فان لم يجد طعام عشرة مساكين فان لم يجد صام عن كل بقية ثلثة ايام وصا الفيا في الفقها
 في ذلك وذهبوا الى ان البقيس مضمون بغيره وقال مالك يجب البقيس عشرة في الصبد وقال ابو وهب لما روي لاشي في البقيس دليلنا بعد
 اجتماع الظاهرات البقيس بزيادة الذمة بعد استغنائها لا يحصل الا بما ذكرناه وايضا هو احوط في متعة الفقهاء فيجب ان يكون ولي فان غارضا
 بما روي عن ابي هريرة عن النبي انه قال في بضع النعام ثمنها ثلثا هذا خبر واحد يجوز ان يكون لفظة ثمنها محمولة على الجزاء فان الجزاء والبدل
 في الشرع يجوز وضعها بالثمن لانه في مقابلته الثمن فيكون ثمنها لتمام الكلام في بضع النعام الجزاء التي في ثمنه الشريعة وهو ما ذكرناه **مسألة**
 وما ظن الفقهاء الامامية به انزل بان من اضطر الى اكل المينة الواحدة الى لحم الصبد حيث باكل الصبد بقدره ولا باكل المينة وابو يوسف وافق
 في ذلك لانه قال يذبح الصبد بأكله ويقدر به وهو واحد مؤلفا لثا في قال ابو حنيفة واصحابه ومحمد بن الحسن باكل المينة ولا باكل الصبد
 دليلنا اجتماع الظاهرات وايضا فان الصبد له ذكاة في الشريعة بسقط اتمه وليس كل المينة ولا ان الناس من يقول ان الصبد المبرم يذبح
 وان يذبحه في كل مباح والمينة متفق على حظرها وروى ما يجوز المينة على الصبد بان الخطر في الصبد يشترط في جود منه ثنائه وله ومنها
 قتله ومنها اكله وكل ذلك محظور وليس في المينة الا خطر واحد هو الاكل وهذا البري لا نالوا فرضنا ان رجلا غضب شاة ثم ذبحها وبيعها
 حتى ماتت ثم اكلها لكان الخطر هيننا من جوع كما ذكرتم في الصبد وانتم مع ذلك لا تقرقون بهن اكل هذه المينة وبين غيرهما عند الضرر وتكون
 اليها على كل الصبد **مسألة** وما ظن الفقهاء الامامية به القول بان كفان الجزاء على الزهد ون النجس مثاله انهم يوجبون
 النعام مثلا بدنة فان لم يجد طعام سبعة سبعة فان لم يجد صام شهرين متتابعين الزكاة الموافقة للامامية عن ابن عباس رضي الله عنه
 وابن سيرين هما قالوا ذلك على الترتيب فلا يجوز ان يطعم مع القدرة على اخراج المثل لان يصوم مع القدرة على الاطعام وبنا في الله فقولون ان
 ذلك على النجس دليلنا اجتماع الظاهرات فان بدل ظاهر المظان بخالف مذهبيكم لا والله نعم قال اجزاء مثل ما قل من النعم بحكمه يذبح عدل منكم
 هدايا بالغ الكعبة او كفان طعام مساكين او عدل ذلك صياما ولفظة او تعني في النجس ثلثا ندم ظاهر الكلاله كما ذكرنا ظاهر اخبارنا في الجمع
 وحملنا على النجس قوله نعم فانكوا ما ظاير لكم من النجس في ذلك ذريع يكون معنى او كما اذا لم يجد الا ذل **مسألة** وما
 انقرت به الامامية القول بان الجماع اذا نكح من المحرم تكررت لكفان سواء كان في ذلك في مجلس واحد او في اماكن كثيرة وسوا كغير الاول
 اولم يكفره خالف بنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة اذا جامع من اذ في منام واحد فعليه كفان واحده وان كان في اماكن فعليه لكل واحد
 كفان وقال محمد عليه كفان واحدا ما لم يكفر عن الاول قال الثوري مثل ذلك وقال مالك الشافعي اذا جامع من اذ فعليه كفان واحدا دليلنا
 الاجتماع المثرة وروى بطريقه البقيس بزيادة الذمة وليس ظنهم ان يقولوا ان الجماع الاول ضد الحج والثاني لم يفسد وذلك ان الحج وان كان قد
 بالاول مخوفه بابيه ولهذا وجب المنع منه فجاز ان تغلق الكفان بما ليس نافذ من ذلك **مسألة** وما انقرت به الامامية القول
 بوجوب التلبية وان الاحرام لا يتعد الا بها لان با حنيفة وان وافق في ذلك في وجوب التلبية فعنده ان الاحرام يتعد بغيره فان قيل
 وسوف مع تنه الاحرام قال مالك والشافعي التلبية ليست بواجبة وصح الدعاء في الاحرام بحج التلبية دليلنا الاجتماع المذكور ولاننا اذا
 ابو دخل في الاحرام وانفقد بلا خلاف لبرك اذ لم يلبس بمكي الاستدلال على ذلك بان فرض الحج بحلة الفراق وقيل النبي اذا ورد مورد
 البيان كان واجبا لان بيان النبي في حبه وتدينه والناس كلهم ان النبي لبي لما احرم فوجب ذلك التلبية ويقوى ذلك بما روي عنه من قوله
 خذوا عني مناسككم وروى عنه انه قال نافي جبريل فقال ما احب اليك بان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانهما من شئنا الحج وروى عنه
 انه قال لعائشة انفضه راسك وامسحلي واعشلي وروى العروة واهلي بالحج والاهلال التلبية والامر على فان خالفوا بان المراد بالا هلال التلبية
 وادعى ان المراد بها الاحرام كان ذلك واضح البطلان لان اللغة تشهد بما ذكرناه وكل اهل العربية قالوا اسمعيل الصبي اذ رفع صوته عند كونه
 صامرا قالوا وشهد اسمعيل الحج الذي هو رفع الصوت بالتلبية وكذلك اسمعيل السماء بالمطر انما هو صوت فوعه على الارض **مسألة**
 وما انقرت به الامامية القول بان من طواف الزمان فقد حلل من كل شيء كان منه محرما الا النساء فليس له وطوهن الا بطواف اخر فيه
 فعله حل له وهو الذي يحج طواف النساء وخالفنا في الفقهاء في ذلك فانما قيل هذا طواف الصدف وعندنا با حنيفة انه واجب من تركه لم يفسد كذا
 عليهم والشافعي في احد قوليه هو انيها با حنيفة في واجب قلنا من وجب طواف الصدف وهو طواف الوضوء فانه لا يقول ان النساء حلال به
 بل يقول ان النساء حلال بطواف الزمان فانقرت بامد ذلك صحيح الحج لئلا الجماع المنع فانه لا خلاف ان النبي فعله وقد وروى عنه انه قال خذوا عني
 مناسككم وروى عنه انه قال من حج هذا البيت فليكن اخر عهده الطواف ثم الامر للوجوب بان قالوا لو كان هذا الطواف واجبا لار
 في الحلال فلنا بؤثر عندنا في الحلال على مناسكنا وانما يلزم هذا الكلام ابي حنيفة وكذلك ان قالوا كان يجب بلزم المكي لانه يلزم عند المكي
 اذا انزل الحلال انما التماسك **مسألة** وما انقرت به الامامية القول باطلية المؤكلا سلام الوكر الباني وفيه

تتميز الحج والتمكاج

وہاں سے

كتاب النكاح

مسئلة

المستند من مناظر افتراء الامانة ان من عقد على امره وهي غدة وهو لا يعلم فدخل بها فزنا ولم يخل بالبدن
وقوله وفاق الامانة في ذلك عن مالك والاوزاعي والتبث بنسعد وقال مالك والليث لا يخل له ابد ولا عليك البين **مسئلة**
وما انفرت به الامانة القول بان من ملوط بغيره لم يخل له ابد ولا انفرت به الامانة ان من ملوط بغيره لم يخل له ابد ولا
تزوج بغيره والبرية في هذه المسئلة كالبرية في انفاذها من المسائل **مسئلة** وما انفرت به الامانة ان يخل له ابد ولا
للعده بغيرها بغيرها رطلان ثم يغزو اليه حرمك ابد وهذه المسئلة نظير ما تقدمها **مسئلة** وما يظن انفراء الامانة به القول بان
من تزوج بغيره وخال بغيره وقت عليه بغيره ابا على النابذة ابو حنيفة موافق في ذلك ويذهب اليه انه اذا زنى بامرأة حرمت عليها ما وبنيها
وحرمت على غيرها وابنه وهو ابي قول الثوري والاوزاعي ومالك في الفقه كالم في ذلك لم يخلوا بالزنى الا بالبدن والبدن كالم في
اجتناب غيرهم المرأة على انابذة اكانت فان محرم على من زنى بها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله نعم ولا تنكوا ما نكح اباؤكم من النساء
ولفظه النكاح يقع على اولي العقد معا فكانه نعم قال لا ينفرد من المشا على ما عقد عليه باؤكم ولا تنكوه طوهن وكلما حرم
ما يوفى في الزنا المرء على ان لا يحرّم بغيرها او امرها عليه - فاجمعوا والاجتاج في هذا الموضع بما يروى عن النبي الحرام لا يحرّم الحلال غير صحيح ذم
حرم حدوده نه محض وساجتماع وتجر على مواضع منها ان الوطى في البعض حرام لا يحرّم ما هو مباح من المرأة منها ان زنى بامرأة فذل من زنى
ومنان ونحوه لا يروى عنه ابنه التي خلتها او وطي الابن لزوجته ابنة وهو حرام لا يحرّم تلك المرأة على زوجها ولا يجعل هذا الحال في ذلك الحرام
حراما **مسئلة** وما يظن انفراء الامانة به ان من لا عن امره لم يخل له ابد وقد وافق الامانة في ذلك الشافعي وزفر ابو يونس
والك في قولوا ان فرضه اللعان مؤبد وقال ابو حنيفة وانما كان الملا عن اذا اكد بنفسه جلد الحدة ان يزوجها وليكن الاجتماع المثل
وبغارضون بما يروى عنه من بؤله المشا عن الاجماع ابد وقوله لم يحرّم من زنى بغيره وبين زوجته باللعان لا يسبيل لك عليها فاذا قبل
منه ذلك لا يسبيل لك عليها في هذا الحال فلما هذا تحصيله بغير دليل **مسئلة** وما شفع به على الامانة وادعى بغيره ما به وليس
الامر على ذلك بزاوية نكاح المنعة وهو النكاح المؤجل وقد سئل في القول باباحة ذلك جماعة معروفة الاخوان منهم امير المؤمنين
وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود ومجاهد وعطاء بن رباح وغيرهم ممن منعوا من اجل مستحى فانوهن اجوزهن وقد
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن سلمان بن الاكوع وابي سعيد الخدري المعبرين بشعبه سبيل جبريل بن جبريل اسمهم كانوا يقولون بها فادعوا
الاتفاق على حظر المنعة باطل في الجعة لنا سوا الاجتماع الطائفة على باحتمال اشتياقها انه قد ثبت بالادلة الصحيحة ان كل منعة لا يحرّمها
في فاحل ولا احل مباحه من دون العقل فان قيل من اين لكم نفي المنع عن هذا النكاح الاجل والخلاف ذلك قلنا من ادعى ضررا في الاجل
فصلبه الدليل والارسل فاطما بدل على ذلك ومنعنا انه لا خلاف في اباحة هذا النكاح في عهد النبي بغيره ثم ادعى بغيره ما به
ونسخها اوله بغيره النسخ وقد ثبت الاجماع الاباحه فعلى من ادعى الحظر والنسخ الدلالة فان ذكره والاختلاف الذي روي في النسخ ثم حرّمها
او هي غيرنا فاجوب عن ذلك ان كل هذه الاخبار اذا سلمت المطاع من التصديق بخبر واحد وقد ثبت لنا الاوجب عملا في الشرع ولا يجمع
بمثلنا عن ما علم وقطع عليه على ان هذه الاخبار كلها قاطعون صحاب الجديث ونفاذ على دلائلنا وضعفهم ووقا لواق واحد منهم ما هو
مستطوع لا منعة بل مستطوع بل بغيره وبغيره هذه الاخبار متعاضد الاخبار كثيرة في اسمها بالحداب والعمل بها حتى ظهر من هي غيرنا ظاهر منها
فولمعة بعد الحريان من النساء واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بما اوتاكم الله محققين بغيره ما به فمن استمتع به منهن فانوهن اجوزهن
فبغيره والاجتاج عليكم فانما تراضيتهم به من بعد البرية ولقضا الاستمتاع والتمتع وان كان زنا في الاصل على الاخذ والانتفاع
معها الشرع قد صار في نصوصنا هذا العقد المعين لا سيما اذا اضيف الى النساء ولا يفهم من قول القائل منعة النساء الا هذا العقد
المختص ومن التلذذ والمنفعة كما ان نفقا الظاهر انفس يعرف الشرع بهذا الحكم المختص وان كانت لفظها في اللغة مشتركة
عنه بغيره وكانه نعم قال فانما علمتم علم من هذا العقد المختص فانوهن اجوزهن وقد قلنا في بعض ما املينا به فيما نعلمه نعم وجو
اعطاء المهر بالاستمتاع ولا يخل على ان هذا العقد المختص دون الجماع لان المهر بما يجب بالعقد ومنه يمكن اعتراضه بان يقال ان
انما يجب بغيره للدخول وهو الاستمتاع ولا يجب بغيره والمهر بما يجب بالعقد ومنه يمكن اعتراضه بان يقال ان
والاخذ اليك هو اصل موضوع اللغة او العقد المومل المختص من لفظه استمتع لا يخل فيجب فان اراد بها الانتفاع
احدهما انه لا خلاف بين محضين من الحكم في ما هو الفقه في لفظ القرآن زاد وهو محتمل الا بغير احداهما وضع اصل اللغة والآخر في
الشريعة انه يجب عليه على رعا الشريعة وهذا حملوا كلهم لفظه صلاة وكوة وصيام وج على العرف الشرعي ون اللعوي والامراة الاخوة لا خلا
في المهر لا يجب بالانذار لان رجلا لو وطئ امرأة ولم يلد بوطئها لان نفسه غافها وكوهها او لغير ذلك من الاسباب لكان دفع المهر

وهذا مستند في المنع
بابه باسل العقل

كتاب النكاح

كالملأعنة والمرئى والامنة المبعدة والمالكه لزوجها وظواهر الكتاب غيره ومخير لان كل زوجة يقع بها طلاق دائما بنصفين كاحكام الطلاق وان يقع مثل قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فبلغن اجلات فان قالوا الزوجية تنقض جواز تحوف الطلاق بالزوجته ومن ذكرهم من البائنان بغير طلاق في ذلك كان يجوز ان يلحقهم حكم الطلاق لثبوت الطلاق في ما يحتاج اليه النكاح المؤبد لانهم غير مؤبد النكاح المؤقت لا ينقض الطلاق لانهم ينقطع حكمه بمضى الوقت وانما قيل بان لم ينقض الوقت الى الطلاق في وقوع الفرية الاجاز ان يطلق قبل انقضاء الاجل المضى في وقت ذلك فبما يقع من هذه الاجل فلما قد منعنا الشرع من ذلك لان كل من اجاز النكاح المؤقت ذهب الى الاستباحة به يمنع من ان يقع فرية كما يلحق بعقد بطلان فالقول بالامرين خلاف الاجماع الذي ذكره زائبا جوابه ان الولد يلحق بعقد المنعة العترة ومن قل خلاف ذلك علمنا فدا ساء بنا الظن والظن الظاهر رافقه يقع الممنوع مما وكل الالتماع على انهم لا يذهبون الى وقوع اللعان بكل زوجة لانها حبيفة بشرط في اللعان ان يكونا جميعا غير كافيين ولا عتدين وعندها ابقوا الاخرى لا يقع فرية ولا لعانها وعندنا حبيفة ايها زوجها والدن لا يقع على انه ليس بظاهر لظهور ما يقتضي معنى الظهار واللعان بكل زوجة وكذلك الابداء وانما في الابان الواردان بهذا الاحكام يتباينان من ظاهر ولا عتدين في فلا يتعلق بذلك وما الابداء فالتام يلحق الممنوع بها لان اجل المنعة ربما كان دون رتبة اشهر وهو الاجل المضرب الابداء فاما اجل المنعة كان زائدا على ذلك فالتام يدخل على هذا العقد الابداء لان الله تعالى قال فان كان الله عفو رحيم وان عفو الطلاق نازل الله سبحانه عليهم فلو حكم من امر ارجع بالطلاق ولا طلاق في المنعة فلا ابداء يقع فيها وهذا الوجه الاجبر بطلان قول الابداء في نكاح المنعة طال مدتها او قصت وبجواب عما ذكره خامسا ان الشبهة ذهب الى انه لا يمكن للممنوع بها بعد انقضاء الاجل لا تنقض لها في حال حملها وهما ارجع الرضا عن ان لم ينظر علمنا في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به ويحتمل قولهم اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهم ولا تضاروهن لضيق علمنا وان كن اولاد حمل فاقفوا عليهم حتى ينعن حملهن كما خصصت الجماعة ذلك فيمن خلع زوجته على ان تنفق على نفسها في احوال حملها وان تحمل بولدها وانفقا على ذلك ما يجوز عما ذكره ساسا ان المعول على الظاهر من المذهب المنع بها الاجل المطلقة ثلثا للزوج الاول لانها محتاج ان تدخل في مثل ما خرجت منه وتخصص بالدليل قوله تعالى فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجا غيره كما خصصنا حملنا هذه الآية واخرجنا منها من عقد لم يقع منه وطى من جامع دون الفرية فتخصيص هذه الآية يجمع عليه **مسألة** وما انفرت الامانة من ان يزوج الرجل امرأته على غيرها وخالها بعد ان يسنا ذنبا وما يزوجها به ويجوز ان يزوجها بالعترة وعندنا يثبت اجنها وان لم يرض بنت الاح وجب عن الخواج باخرا خروجه المنة على غيرها وخالها والجمعة بعد الاجماع المتقدم قوله تعالى واحل لكم ما واعد لكم وكل ظاهرة الشرائع بيع العقد على النساء بالاطلاق فان اجمعا بما روى عنه من قوله لا تنكح المرءة على غيرها وخالها فاجوبا من خبر واحد فمخلة على الخطا لم يكن منها رضا وهو معارض باخرا كثيرا في الاباحة مع الاستبداد والرضا **مسألة** وما انفرت الامانة من خطرة نكاح التكاثير وبما في الفقهاء فيجوز ذلك ولبينا بعد الاجماع المتقدم قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا لا يشبه ان النضر ابنة مشركه وقوله تعالى ولا تنكحوا بعضكم الكواثر في غير الزوجين عصمة لا محالة وقوله تعالى لا يسنونى مضايك لشاروا صاحب ابنته والظم من ذلك نفى النساء حتى ساء الاحكام التي من حملها للثبات فان عارضوا بقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فاجوبا فان شرط في ذلك الاسلام بالاولد المتقدمة فاذ قيل انفسه لذلك وقد عفى عنه قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات قلنا قد يجوز قبل ودود هذا ان يفرض الشرع بين المؤمنة التي لا يمكن طلاقها وبين من كانت كافرة ثم امتنع في بيان ذلك والجمع بين الايتين في الاباحة فابدا فان قيل اذا شرط في نساة الاباحة ما ليس في الظن وصننا مجازا فافى في بيبكم في ذلك وبيدنا اذا عدنا عن ظواهر الابان التي اجمعت بها وخصصنا بها بالكافرات المردات لمجربان فلما عرف بيدينا انكم قد عدلون عن ظواهرها ان كثير ونحن نعد عن ظاهرة واحدة فذهبنا الى **مسألة** وما شنع به على الامانة بخبرهم اغان الفرج وان الفرج يشباح بلفظ العادة **مسألة** انما وجدنا فقهاء منهم افسى يد ذلك لا ودعه مصنفاه ولا كتابا وانما وجدنا اخصا فيهم احبا زادوا في لانتصم اغان الفرج في المالملة قد يجوز اذا صحت تلك الاختصاصات عن الفرج والنسبة فان يكون غير بلفظ العادة ربه عن النكاح لان في النكاح معنى العارية من حيث كانتا باحة لما يقع مع بقا العين على ملك ما كان نكاح الامر صريح هذا المعنى لان الرجل اذا نكح امته غيره فاما الاباحة لا تنقاع بها مع بقاء ملك الجارية عليه فان مثل ان يجوز ان باحة الفرج بلفظ العادة فلما ليس في الاختيار التي اشترطها ان لفظ العارية من الافاظ التي ينبغي فيها النكاح واعنا فتمنت ان يجوز للرجل ان يبيع مملوكه لغيره فيجعل لفظ العارية به من اعلى ان المراد بها النكاح من حيث الاشتراك في المعنى كما قال يجوز للرجل ان يبيع مملوكه على انه بعد علمها عقد النكاح الذي يجره عن الاباحة ولا يقتضيه ذلك ان النكاح ينقصد بلفظ الاباحة على ان باحيتها واصحابه لا يجب بشعوا بذلك وهم يجوزون ان ينقصد النكاح بلفظ الهبة والبيع فليس الشناعة في

فقد هو من قولهم قال فان طلقتم النساء فبلغن اجلات فان قالوا الزوجية تنقض جواز تحوف الطلاق بالزوجته ومن ذكرهم من البائنان بغير طلاق في ذلك كان يجوز ان يلحقهم حكم الطلاق لثبوت الطلاق في ما يحتاج اليه النكاح المؤبد لانهم غير مؤبد النكاح المؤقت لا ينقض الطلاق لانهم ينقطع حكمه بمضى الوقت وانما قيل بان لم ينقض الوقت الى الطلاق في وقوع الفرية الاجاز ان يطلق قبل انقضاء الاجل المضى في وقت ذلك فبما يقع من هذه الاجل فلما قد منعنا الشرع من ذلك لان كل من اجاز النكاح المؤقت ذهب الى الاستباحة به يمنع من ان يقع فرية كما يلحق بعقد بطلان فالقول بالامرين خلاف الاجماع الذي ذكره زائبا جوابه ان الولد يلحق بعقد المنعة العترة ومن قل خلاف ذلك علمنا فدا ساء بنا الظن والظن الظاهر رافقه يقع الممنوع مما وكل الالتماع على انهم لا يذهبون الى وقوع اللعان بكل زوجة لانها حبيفة بشرط في اللعان ان يكونا جميعا غير كافيين ولا عتدين وعندها ابقوا الاخرى لا يقع فرية ولا لعانها وعندنا حبيفة ايها زوجها والدن لا يقع على انه ليس بظاهر لظهور ما يقتضي معنى الظهار واللعان بكل زوجة وكذلك الابداء وانما في الابان الواردان بهذا الاحكام يتباينان من ظاهر ولا عتدين في فلا يتعلق بذلك وما الابداء فالتام يلحق الممنوع بها لان اجل المنعة ربما كان دون رتبة اشهر وهو الاجل المضرب الابداء فاما اجل المنعة كان زائدا على ذلك فالتام يدخل على هذا العقد الابداء لان الله تعالى قال فان كان الله عفو رحيم وان عفو الطلاق نازل الله سبحانه عليهم فلو حكم من امر ارجع بالطلاق ولا طلاق في المنعة فلا ابداء يقع فيها وهذا الوجه الاجبر بطلان قول الابداء في نكاح المنعة طال مدتها او قصت وبجواب عما ذكره خامسا ان الشبهة ذهب الى انه لا يمكن للممنوع بها بعد انقضاء الاجل لا تنقض لها في حال حملها وهما ارجع الرضا عن ان لم ينظر علمنا في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به ويحتمل قولهم اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهم ولا تضاروهن لضيق علمنا وان كن اولاد حمل فاقفوا عليهم حتى ينعن حملهن كما خصصت الجماعة ذلك فيمن خلع زوجته على ان تنفق على نفسها في احوال حملها وان تحمل بولدها وانفقا على ذلك ما يجوز عما ذكره ساسا ان المعول على الظاهر من المذهب المنع بها الاجل المطلقة ثلثا للزوج الاول لانها محتاج ان تدخل في مثل ما خرجت منه وتخصص بالدليل قوله تعالى فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجا غيره كما خصصنا حملنا هذه الآية واخرجنا منها من عقد لم يقع منه وطى من جامع دون الفرية فتخصيص هذه الآية يجمع عليه **مسألة** وما انفرت الامانة من ان يزوج الرجل امرأته على غيرها وخالها بعد ان يسنا ذنبا وما يزوجها به ويجوز ان يزوجها بالعترة وعندنا يثبت اجنها وان لم يرض بنت الاح وجب عن الخواج باخرا خروجه المنة على غيرها وخالها والجمعة بعد الاجماع المتقدم قوله تعالى واحل لكم ما واعد لكم وكل ظاهرة الشرائع بيع العقد على النساء بالاطلاق فان اجمعا بما روى عنه من قوله لا تنكح المرءة على غيرها وخالها فاجوبا من خبر واحد فمخلة على الخطا لم يكن منها رضا وهو معارض باخرا كثيرا في الاباحة مع الاستبداد والرضا **مسألة** وما انفرت الامانة من خطرة نكاح التكاثير وبما في الفقهاء فيجوز ذلك ولبينا بعد الاجماع المتقدم قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا لا يشبه ان النضر ابنة مشركه وقوله تعالى ولا تنكحوا بعضكم الكواثر في غير الزوجين عصمة لا محالة وقوله تعالى لا يسنونى مضايك لشاروا صاحب ابنته والظم من ذلك نفى النساء حتى ساء الاحكام التي من حملها للثبات فان عارضوا بقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فاجوبا فان شرط في ذلك الاسلام بالاولد المتقدمة فاذ قيل انفسه لذلك وقد عفى عنه قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات قلنا قد يجوز قبل ودود هذا ان يفرض الشرع بين المؤمنة التي لا يمكن طلاقها وبين من كانت كافرة ثم امتنع في بيان ذلك والجمع بين الايتين في الاباحة فابدا فان قيل اذا شرط في نساة الاباحة ما ليس في الظن وصننا مجازا فافى في بيبكم في ذلك وبيدنا اذا عدنا عن ظواهر الابان التي اجمعت بها وخصصنا بها بالكافرات المردات لمجربان فلما عرف بيدينا انكم قد عدلون عن ظواهرها ان كثير ونحن نعد عن ظاهرة واحدة فذهبنا الى **مسألة** وما شنع به على الامانة بخبرهم اغان الفرج وان الفرج يشباح بلفظ العادة **مسألة** انما وجدنا فقهاء منهم افسى يد ذلك لا ودعه مصنفاه ولا كتابا وانما وجدنا اخصا فيهم احبا زادوا في لانتصم اغان الفرج في المالملة قد يجوز اذا صحت تلك الاختصاصات عن الفرج والنسبة فان يكون غير بلفظ العادة ربه عن النكاح لان في النكاح معنى العارية من حيث كانتا باحة لما يقع مع بقا العين على ملك ما كان نكاح الامر صريح هذا المعنى لان الرجل اذا نكح امته غيره فاما الاباحة لا تنقاع بها مع بقاء ملك الجارية عليه فان مثل ان يجوز ان باحة الفرج بلفظ العادة فلما ليس في الاختيار التي اشترطها ان لفظ العارية من الافاظ التي ينبغي فيها النكاح واعنا فتمنت ان يجوز للرجل ان يبيع مملوكه لغيره فيجعل لفظ العارية به من اعلى ان المراد بها النكاح من حيث الاشتراك في المعنى كما قال يجوز للرجل ان يبيع مملوكه على انه بعد علمها عقد النكاح الذي يجره عن الاباحة ولا يقتضيه ذلك ان النكاح ينقصد بلفظ الاباحة على ان باحيتها واصحابه لا يجب بشعوا بذلك وهم يجوزون ان ينقصد النكاح بلفظ الهبة والبيع فليس الشناعة في

العقد من زوجي

کتاب النکاح

[illegible]

كتاب النكاح

التي اوهبت ما قدمنا ذكره محمولة على احدا من احداهما ما ذكرناه من انه لا شيء يفي لما يجوز ان يمنع نفسها حتى تستوفيه والامر الاخر ان تكون امره
 ما فرت نفسها مع زوجها او دفع الزوج اليها شيئا فرضت به ومكنته من ذلك فلا شيء لها بعد ذلك لانها لو رضت بما منعت لما مكنته من ذلك
 هذا الوجه في المسئلة **مسئلة** وما يظن قبل الاختيار ان الامانة تنقذ به القول بان له ليس للابن بزوج بغيره البكر البالغة الا
 باذنها وبوجوبه في ذلك قال مالك في الشافعي للابن بزوجها بغيره انها وقال للابن سعد لا يزوجها بغيره ضاها الا الاب وحده
 الجدة وغيره وقال الشافعي بزوجها الجدا بغيره هذا دليلنا الاجماع المردود وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يرد ونه من ابى هره عن
 النبي قوله لا تنكح البنت الا باذنها فان سكنتها فاذنها وان ابى فلا يجوز عليها ولا مردا بالبينه ههنا البكر البالغة الغلظوع الاثافي على
 ان المكوث لا يكون اذنا من غيرها والصغير لا اعتبا باذنها فان قبل للمرد بالبينه في الخبر التي لا اب لها فبغيره جها غير الاب قلنا لا يسمى البكر
 بغيره من حيث فعلت باها لقوله لا يتم بعد علم وانما يسمى بنته لانقرها عنها عن الانواج قال الساعدي ان العتور نكح الابا في الفتوة
 الارامل البنا في فتاها من بني بني بعد البلوغ لانقرها عن الانواج وبعد فاذنا ان البينة من لا اب لها فبغيره ان لا يزوج من لا اب لها جها
 بلا اذنها بموجب الخبر قد اجاز الشافعي في بيع الجدا بغيره هذا وذا منع الخبر من ذلك في الجدة منع في الابن احدا من لان لم يفصل بين الابن
 وابنه ما روى عنه من قوله لا يتم حتى ينفقها وكثيرا ما ينكح نسائهم بغيرها واذنا صاها **مسئلة** وما ظن انقرها الامانة بغيره
 ولها فيه موافق القول بان لا احد الا للصداف انه يجوز بالقليل والكثير الشافعي يقول بذلك وقال مالك ابو حنيفة اقل الصداف وما
 يقطع منه اليد الذي يقطع به اليد عند مال ثلثة دراهم وعندنا حنيفة عشر دراهم فان اصدفها اقل من عشر دراهم كل ما عشر عند ابو حنيفة
 واهو نصف عند زفر يقطع المستمي ويحيط به المثل قال الشافعي اقل الصداف اربعون درهما وقال سحنك جبر مخون درهما وليلنا بعد اجاع
 الطائفة فونه يتم واتوا النساء صدافا فخر قوله في موضع اخر فانوهن اجورهن القليل يقع عليه الاسم والكثير فينبى اجزاءه وما يخاصه وما
 به ونه عنه من استحل يد من فقد استحل قوله لا جناح على امرء اصدافا صدافا قليلا كان او كثيرا **مسئلة** وما يزوج في
 المسئلة المتقدمة قول الامامة انه يجوز ان يكون المهر يعلم شي من الفرائد والشافعي في ذلك وبنا في الفتاها بخالفون فيه والجماع اجماع
 وايضا فقد بينا ان الصداف يجوز ان يكون قليلا للمنفعة وكثيرا لها والعلم له فيه فويج وان قل وبنا روى بنا برونه من ان امرأ جاء ث
 الملبسة فوهب نفسها له فقال ما لي في النساء من حاجة فقام رجل من اصحابه فقال وقبحها يا رسول الله فقال امعل شي قال لا الى ان قال
 امعل شي من الفرائد نعم فقال فزوجكها بما معك من الفرائد والمعنى يعلمها شيئا مما معك من الفرائد فان قبل اذ وزوجك لعينك بما معك
 من الفرائد قلنا يبطل ذلك من جهتين احدهما انه عليه السلام يطلب الخا الشرف والفضل انما يطلب منها ما يكون مبرا وكلامه لا يلبس الا بامر
 والاخر انه قال وزوجك بما معك هذه البنا تنقض اليد العوض لو اذ والفضيلة فقال لما معك من الفرائد **مسئلة** وما
 اتفرقت به الامامة انه لا جناح زيا لم رخصنا انه درهم حيا وانما يتخسرو دينا وانما على ذلك في هذه السنة وبنا في الفتاها بخالفون في ذلك
 والجماع اجماع الطائفة ان قولنا مهر بغيره احكام شرعية فلا جاعا على ان الاحكام الشرعية تدفع ما قلنا به اذ اذ وقع العقد عليه
 وما زاد عليه لا اجاعا على ان يكون مبرا ولا دليل شرعي في زيادة **مسئلة** وما اتفرقت الامامة به القول بان للرجل
 ان يجمع بين اكثر من اربع في عقد لمنعه وانه لا حد في ذلك وبنا في الفتاها بخالفون في ذلك والجماع اجماع الطائفة وبنا في القول بان
 المنعة فتقول كل من اباح نكاح المنعة يجوز الجمع بين اكثر من اربع في هذا النكاح فالنكاح بين المسلمين خلاف اجماع المسلمين ويمكن ان يكون
 الوجه فيه ان نكاح الدوام يلزم فيه السكنى والمنفعة وبنا في ذلك فيما لا يجمع له من العقد فحتم بعد محصور لانقضاء ولا سكنى للمنعة
 لها يجوز ان لا ينقض عد من يجمع وهذا العقد **مسئلة** وما شاع به على الامامة ونسب في النكاح به وفدا فتاها
 فيه غير هذا القول باننا حقه وطى النساء في زوج من الغناة للوطى وكثر الفتاها بخطان في ذلك حكى النجاشي كتاب الاختلاف عن مالك
 انه قال ما ركن احد اقدمي به في نكاح في ان طى المرأة في بواها حلال ثم زاد نساء كورثكم الابرة وقال النجاشي في كتابه هكذا
 حكى لنا محمد بن عبد الله بن محمد الحكم انه سمع الشافعي يقول ناسع النبي في نكاحه ولا يخليله شي والقباس انه حلال والنجاشي في كتابه
 ذلك اجماع الطائفة واهي قوله نعم نكاحكم خرفكم فانوركم انما شتمتم كيف شتمتم وفي موضع اخر ثم ولا يجوز حمل لفظة في مهمنا على الو
 لان لفظة في شخص الاماكي ولما يستعمل في الاركان واللفظة المختصة بالوقت بار شتمتم ولا فرق بين مؤلفهم القم بدا الى كان وابن كان
 في عموم الاماكي على اننا لو سلمنا ان الوقت مر بهذه اللفظة حملنا ما على ان معاملا لافان الاماكي فاما من ادعى من المرد ذلك باحه
 وطى المرأة من جهة درعها في بياها بخلاف ما ذكره ابو حنيفة في ذلك فهو مخصوص بلفظ الكلام بغير دليل والظن مشتا ولما قالوا وما قلنا فاما ما ظن
 على هذه الكلاية بان الحرث لا يكون الا لغيره الشغل قد سمي الله الشا حرا في ان يكون الوطى حيث يكونا الفسل وليس شي في الشا

ومنه في نسخة

كتاب الطلاق

وان كن لنا خرافة فدايم لنا وطعن بلا خلاف في غير موضع الحرف كالوطي دون الفرج وما اشبهه ولو كان ذكر الحرف في بعض ما ذكره لنا في ان
 يقول لنا انشاء كم حرت لكم فانوا حركتم ان شئتم من قبل او بدو قد علمنا ان ذلك صحيح غير مشنا ف لا يمكن الاستدلال على باعنا ما ذكرناه
 بما يتعلق به يوم فيها من مظهرنا فانونا لذكر ان من العا لهن نذرون ما خلقكم من ازل احكم بل انه يوم غادون وقالوا لا يجوز ان يكون
 الى لغو عن المذكور بالاذواج الا وقد اناح منه في الوطي مثل ما يلبس من المذكور وكذلك قالوا في قوله الله هو لا يثنى من اظهركم
 فان اقول يقين في ان يثبته المعنى المطلوب المذكور وذلك انه لا يخفى في هذا الخبر من الكلام لان غير ممنوع ان يثبته بالثبات المذكور
 من حيث لم ينعرض عوض عوطي النساء وان كان في الفرج المعنوية لا شرارك الامر في الاستمتاع والذلة وقد يغني الشيء عن غيره وان لم
 يتدارك في جميع صفاته اذا اشتركا في الامر المصنوع ولو صح بما قلنا حتى نقول اننا نون المذكور من العا لهن نذرون ما خلقكم من ازل احكم
 من نواحيكم من لوطي الهبل كان صحيحا لا غير معنى عما يلبس من المذكور **كنا الطلاق مسئلة** ومثا
 انقروا به الامامة العول بان الطلاق لا يقع مشروطا وان وجد شرطه وخالفنا في الفقه ما في ذلك واوقعوا الطلاق عند وقوع شرط الذي علمه
 المتلفظ به والدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفتين ان يعلق الطلاق بالشرط غير سنون والمشرع في كيفية الطلاق غير فيجوز
 لا يعلق به حكم القرينة لان القرينة حكم شرعي هو الطريق اليه فاذا انقضى الدليل الشرعي انقضى الحكم الشرعي فان قيل وما الدليل على ان الطلاق
 المشرط غير مشرع قلنا لا يشهد في ان الله يتم ما شرع لم يرد الطلاق ان يعلقه بشرط ويحصل ذلك الشرط وبما لم يحصل وهو من ثبوته وقوله
 على عقد وكيف يسوغ للمعاخذ الى امر فعل ما لا يطابقه من غيره وما يجوز ومعلن لا يحصل مراده وانما شرع له ان يعلقه بالظبط الواحدة فيعلم
 الذي لا جماع فيه وان يقول ان الطلاق هذا ما لا يخفى على سائل على ان يثبوت الرجعية من غير فلا يعلق عنه الى الخبر الا يقين
 في الطلاق المشرط **مسئلة** وما انقروا به الامامة العول بان شهادته عندلن شرط في وقوع الطلاق وصرفه من يقع الطلاق
 وخالفنا في الفقه في ذلك المجيء لتابع اجتماع الطائفة قوله نعم باهيا النبي اذا طلقتم النساء فطلقتم من بعد من في حصوا الفداء وانقروا الله
 وبكم الى قوله نعم فانما يعلق احكامهم بمعروف او نكحهم بمعروف او شهدوا فادفعوا منكم فامرهم بالاشهاد ووظف الامر في الشرع
 يقضي الوجوب فليس لهم ان يجهلوا ذلك على الاستحباب فلا يملوا قوله نعم واشهدا من ان يكون واجعا الى الطلاق كما قال في اطلاقهم النساء
 فطلقوهن بعد من اشهدا وان يكون واجعا الى القرينة او الى الوجعة التي غيرت عنها بالاشهاد لا يجوز ان يرجع ثانيا الى القرينة التي ليس
 ههنا شيئا يوقع ويقعد ثانيا هو العدل عن الوجعة وانما يكون مفارقاتها بان لا واجعا فثبتهن بالطلاق السابق على ان احدا هو حجة
 القرينة الشهادة فقط الامر يقضي الوجوب لا يجوز ان يرجع الامر بالشهادة الى الوجعة لان احدا لا يوجب الامتداد وانما هو حجة فيها
 فثبت ان الامر بالشهادة راجع الى الطلاق فان قيل كيف يرجع الى الطلاق مع بعد ما يثبتها قلنا اذا لم يزلوا بالطلاق وجب عوده اليه بعد
 وبرز فان قلنا في ذلك حكم هذا الشرط على الطلاق وهو بعد من في اللفظ وذلك مجاز وعده عن الحقيقة ويثبتنا اذا حملنا
 الامر بالشهادة ههنا على الاستحباب البعوي الى الرجعية الغيرية منه في رتب الكلام قلنا نحن ما ظاهر الوجوب على الاستحباب خروج عن شر
 الشرع بلا دليل وروا الشرط الى ما بعد عنه اذ لم يلق بما وري ليس بعدل عن حقيقة ولا استعجال توسع يجوز والقران والخطاب كله ملوم ذلك
 قال الله تعالى انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لئن لم يؤمنوا بالله ورسوله وتعدون وتؤفرون وتسبحوه واليه ترجعون وهو مناخر في اللفظ
 لا يلق الا بالله نعم دون سؤله **مسئلة** وما انقروا به الامامة ان الطلاق لا يقع الا بلفظ واحد هو قوله انك طالق
 ولا يقع بقا رقتك سرحتك ولا باعندي جئت على غار بك في محبة وبرية ونية وبثله وكل لفظ عدا اذ اذكرناه واختلفت الفقه في
 في الفاظ الطلاق فقال ابو حنيفة لفظ الطلاق العتيق ما ختمه الطلاق خاتمه والباقي كتابات ويقع الطلاق باع الينة وقا لا يشترط
 صحيح الطلاق ثلثة الفاظ الطلاق والفرق في السراح وبنا في اللفاظ كتابات لا يقع الطلاق بها الا مع متنا ورة الينة لها ويقع بذلك
 ما ينع به وقسم الكتابات في ثمانية اقسام محمولة خلت بيرية ونية وبان بثة وحرام والكتابان الباطنة تحفه قوله اعتك واستقر حيا
 ونفني جئت على غار بك قال ما لنا الكتابات لظاهر اذ لم ينها شيئا وضع الطلاق الثلث ان نوى اخلا او اثنين فان كانت
 غير دخول بها ونعت الثلث على كل حال اما الكتابات الباطنة فقالا في كل من منها وهي قوله اعتك واستقر رجلك ان لم ينها شيئا
 ومنه في طبقه رجعية ان نوى شيئا كان على ما نوى ما لك يجعل الكتابات الظاهرة وهاتين الكلمتين من صحيح الطلاق في محبة لما ذهب
 اليه بعد اجتماع الطائفتين ان الطلاق ينعى حكم شرعي لا يقبض الا بادلة الشرع ولا خلاف في وقوعه بالمعقبة التي كونها ما عداها من
 الالفاظ لم ينع بل على وقوعه فيها فيقع وقوعه لان الحكم الشرعي ينعى من غيره اذا انقضى الطريق اليه ايضا فان اللفاظ القران كلها واردة
 بلفظ الطلاق مثل قوله نعم باهيا النبي اذا طلقتم النساء وما اسبق ذلك مطلقه مشق من لفظ الطلاق وغيره من الالفاظ فينبغي ان لا

منه في قوله
 ما ينع به

كتاب الطلاق

بمعلوم الحكم إلا بهذا اللفظ فان قيل معنى طلقتم فارثتم والفراف قد يكون بالفاظ مختلفة فلنا هذا خلافا للفظ طلقتم مشقوق من
 منه طاء ولا م وفاق من ضين مشقوق من حدث منه ضاد وواو نون ومن مغل ما منه مغلني الضرب لا يقال ضربت كذلك لا يقال فبين مغل ما فيه معنى طلاق
 طلق فان قيل لفظ الطلاق شرعية فلنا ما اذا الله هذه لفظه لغوية معروفة في خطاب أهل اللغة وانما ينسبها احكام شرعية لا شرعية للفظ
 وما انفرت به الاما منه اعتبارهم في اللفظ بالطلاق البنية وانما لفظه بذلك اذ لم ينسبوا الطلاق بغيره فلا حكم في الشرعية بكلامه وبما في
 اللفظ من مخالفة في ذلك يذهبون الى ان اللفظ الطلاق الصريح لا يقتضي البنية وانما يقتضي البنية كايان الطلاق في الجملة لنا بعد جماع
 الطائفة ان لفظه الموافقة بين الزوجين حكم شرعي لا نثبت الاحكام الشرعية الا باللفظ الشرعي وقد علمنا اننا ناللفظ الطلاق بواو فان اللفظ
 الشرعي محصل بلا خلاف بين الامة وليس كذلك اذ لم ينسبوا له دليل من اجماع ولا غير من بعض حصول الفرض من غير بنية فان كونا في اجتناب ورواها
 فكما اننا اختلفنا في وجوب العلم والاعمال وهو محاسب باختياره بها الشيعة نضمن ان الطلاق بغيره لا حكم له ولا نأثره فيما يمكن ان يغاوضوا
 به ما يروونه عن النبي من مؤثر الاعمال بالنسبة لكل امرئ ما نوى المراءاة الاحكام انما يثبت للاعمال الشرعية لا في العلوم ان بالنسبة
 بدخل العمل فان يكون عملا واذا كانت الفقرة بين الزوجين من احكام الطلاق الصحيح وقد نفي النبي الاحكام الشرعية عن عالم مضاجع
 من الاعمال فليجوز لا يقع طلاق لا بنية معه مثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكره لا يقع فان الشافعي ما تكادوا الاذاعي وانفقوا
 في انه لا يقع وانما نفيها بوجوبه واصحابه لا نرا ذلك اذ قلنا على ان الطلاق يقتضي البنية والاختيار والمكره لا بنية له في الطلاق وانما
 اكروه على لفظه فيجب ان لا يقع طلاقه ويمكن ان يغاوضوا ما بدا على ما ذكرناه بما دونه عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله رفع عن امي الخطأ والشيء
 وما استكرهوا عليه انما المراد لا يحال له احكام هذه الامور المتعلقة بها فان قيل المراد برفع الائم فلنا عملهم على امرين لا نرا مثله في
 وايضا ما روي عنه من النبي قال لا طلاق ولا عتاق في غلاف وضربا على عيدا القاسم سبيله الاغلاف هنا بالاكرام وعمل ما ذكرناه
 ابقه يعلم ان طلاق التكران غير مانع ووافقنا في ذلك ببيعة الله برسول الله واورخا لبقا في الفقه كما وان طلاق السكران يقع
 وانما قلنا ان لا نثبتنا ولا السكران لان السكران لا مضد ولا ايتا وقد بينا ان الطلاق يقتضي ايتا والاختيار وعلى مثل ذلك
 فيمنع ان طلاق النفس الذي يملك ايتا لا يقع وان خالفنا في الفقه في ذلك فان استدلوا بما روي عنه من قوله قلت جدهم جدهم
 وهنجر جدهم النكاح والطلاق والعناق والحرب ما لا بنية فيه فاجعله النبي في الطلاق مثل الجدة فلنا هذا اللفظ خبر واحد قد قلنا على ان
 اخبار الاحاد لا يعمل بها في الشرع ثم يقولوا سلمناه ان الهزل ليس هو الذي لا يقصد لا يعتد ولا بنية لصاحبه انما هو الفعل البهيم ليس
 العرض فيه صحبا موافقا للحكمة فان لا عيبا لفظا ومما يجزهاها بعيها لا غير طراد وان كان نارا باقا صداما من حيث كان غير من غير حكم
 وكما نرا وان طلق وغرضه بالطلاق الذي يفسد وواو اضحاك ضاحك ارضاء من لا يجزي ضاوع فان الطلاق يقع ويكون حكمه كحكم
 في الودع واللوزم وان كان مزا من حيث فقد الغرض المحكي فان قيل فيجوز ان سمعنا مطلقا بالطلاق على الشريطة الذي يقره هذا اذا رخصه
 بنوا الطلاق بغيره ان يصدفه فلنا كقولنا فان كان صادقا بما نفا ان فلا بنية عليه ان كان كاذبا في نفي البنية فقد اثم وخرج وعلى الظاهر
 انه لم يطلق كما لو طلق سراما احد لم يفت على خاله سواء فان يكون مطلقا من قبل فما يقولون بين يلفظ الطلاق ثم ما نرا لم يند هل هو نوي
 ام لم ينف فلنا اذا سمعنا تلفظ بالطلاق ولا اكرام ولا امان لنفي لا اختيارا لفظا انه وقع عن ايتا وبنية انما يجز عن اللفظ اذا قلنا انما نوس
 الطلاق وانكر البنية وقمها فاما اذا ما ان عقيب القول فهو مطلق على الظاهر وحكمه على الشرعية بالقرينة **مسألة** ومثلا
 انقر من به الاما منه لقول بان الطلاق في الحيض لا يقع وخالفنا في الفقه في ذلك وذهبوا الى وقوعه الا ان عليه فانه روي عنه ان الطلاق في
 الحيض لا يقع والجملة لنا بعد اجماع الطائفة انه لا خلاف في ان الطلاق في الحيض بدعة ومعتبة ان اختلف في وقوعه لا والله ثم قال نطقهم
 لعمري ونسروا فقلنا بالظهور الذي لا اجماع فيه واذا ثبت ان الطلاق في الحيض بدعة وخالفنا امر الله تعالى بانواع الطلاق عليه ثبت انه لا يقع
 لاننا ثبتنا ان النبي بالعرف الشرعي يقتضي لفساد وعدم الاجزاء وابقه فان الطلاق حكم بغيره ولا سبيل الى اثبات الاحكام الشرعية
 الا باللفظ الشرعي وقد ثبت بالاجماع انه اذا طلق في غير ما في الشريطة وقعنا لغيره لم يثبت مثل ذلك في طلاق الحيض فحيث وقع وممكن ان
 يورده عليهم على سبيل المعادضة ما روي عنه من ان ابن عمر طلق امراته وهي حائض فقال عمر النبي وقد حائض لم يروه شيئا وهذا صريح في عدم
 وقوعه وناشر فان قالوا المراد بذلك انه يوه ايتا او لم يوه طلاقا بايتا فلنا الظاهر من لفظه شيء مع لنفي عدم لنا ايتا ان كلنا ولو ارادوا ما ذكره
 بعد عن هذه العبارة الى ان يقول لم يوه ايتا او يابنا على انما نرا ذلك على ما قلنا فلنا لان اللفظ اذا احتل لكل محل على جميعه بغاوضوا به بما يفرق
 عن ان ابن عمر طلق امراته وهو حائض ليقول لعمري يهرم قلبه ايتها لم يوه ايتا او يابنا على انما نرا ذلك على ما قلنا فلنا لان اللفظ اذا احتل لكل محل على جميعه بغاوضوا به بما يفرق
 الوجوب اذا امر بالاجتماع واجبها دل على ان الطلاق لم يقع فان قالوا اذا كان الطلاق في الحيض لا يقع فاي معنى له لم يوه ايتا او يابنا

كتاب الطلاق

وهو من مبرراته مما ضررتنا في جوابه يجوز ان يكون طلقا في طهر او ثلثه مع راجعة ثلثه ليس في حكم الخبر طلقها بلفظ واحد وخالة واحدة
وهذه اظهرية التي يتعاملون بها في هذه من فروع طلاق ثلثه فقد خشنا طهر الكلام على ذلك كله ونحننا فلا معنى للمطلوب بل كوجع الاجتناع
ان خنا وهره معارضه بالاجتناع موجه في رواياتهم وكثيره يقضي ان الطلاق الثلث لا يقع فيها ما رواه ابن سيرين انه قال حدثني من لا اهتم ان يسمع
نقل امره ثلثا وهي جارية فامر النبي بان اجنبا وبادوا الحسن قال في غير رجل فطلق امرته ثلاثا بعضهم واحد فانها تسمى بفيل له انك يا
كاسر دنها عليه ثلثا خشيت ان يتابع فيه السكران والغيلان وروى عن ابن عباس انهم كانوا يقولون ان الطلاق كان عليه عند رسول الله
وعنه ابى بكر عابيا من صحيح ابى صمد من امان عمر طلاق الثلث واحد ثم معلنا عن ربيعة ذلك ثلثا وروى عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق في كل
ابن عبد الله يدا سرته ثلثا في مجلس واحد فخرجت عليه ما خزا شديدا من ان رسول الله كيف طلقها لعلك طلقها ثلثا في مجلس واحد قال نعم قال
عليه السلام فانما ذلك واحد واجنبا ان شئت قال فراجعها والاجنبا والمعارضه لاجنبا وهم اكثر من ان يحصى **مسألة** وما انفردت
به الامامية القول بان الطلاق بعد ثلثه ورجعة واحدة وانما يقع في ذلك لان ما حيفتوا جعل ذلك بدعة فانه بدعي ووقعه ولو فيه
والخبر ثلثا بجماع الطائفة انا قد قلنا على ان يقع الطلاق بعد الطلاق من غير راجعة بدعة وخلاف السنة وقد بينا ان النبي صلى الله عليه وسلم في الشرع
انفسا ونفى الاحكام الشرعية وايضا فان من طلق على الرتبة التي كونه وقع طلاقه واثم من اربع الطلاق بالطلاق من غير راجعة لاجتماع
ولا دليل على وقوع طلاقه فيجب ان يحكم بنفسه فان ذلك كيف تدبرون الى ان المطلق ثلثا بجملة واحدة يقع من طلاق واحد وهو مبدع مخالف للسنة
وعنده ان لا بدعة لا يقعها حكم شرعي قلنا انما ايدع من جميع بين الثلث فيهم قوله ثلثا الى قوله ان طلاقا لعلنا من كلامه ما هو خلاف السنة
وهو بدعة ثلثا واسقطنا حكمه واجنبا ووقع نطقه واحدا لا بدع قوله ان طلاقا قد نطقا بلفظ الطلاق والمسنون فيه فيجب ان تكون
نافي الشيطان نعم واحدة وجرى ذلك مجرى ان يقول ان طلاقا يقع في ذلك بلفظ لا يثبته مثل قوله وقام زيد دخل الدار وقد علمنا ان التوقيع
في ذلك متعين ما ذكرناه لم يخرج لفظه بالطلاق من ان يكون واقعا وان تبعه هذا ان لاحكم له ما زاد عليه ليس ان يقول لمانت طلاقا ثم يقول
انما يجب ان لا خلاف قلنا لم يسمع ان يقول لمانت طلاقا ولم يسمع ان يقول لمانت طلاقا ثم يقول لمانت طلاقا ثم يقول لمانت طلاقا
السنة في اوقع به الطلاق وانما خالفنا في غير ذلك فلو انما هو طلاقا بلفظ النبي خولفت به السنة **مسألة** وما انفردت
به الامامية قولهم ان الطلاق لا يقع الا بالثبوت القبيح فاذا قال رجل لا ريع نسوة احد يمكن طلاقا فكذلك لغيره لاحكم له في الشرع وقال
ابو حنيفة واصحابه والنووي عثمان بن ابي طالب قال لم يكونوا واحد بعينها حين قال فانهم ثبنا وانهم ثبنا بنوع الطلاق علمنا والباقي
السنة وقال ما نكنا انما هو واحد بعينه باطلاق عليه جميع مناسبه وقال الشافعي اذا قال امرؤ بغير احد الخ طلاقا ثلثا منع منها حتى يبين فان
قال في ذلك كان وزرا لا يثبته وانما قلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المنكر وايضا فان الطلاق حكم شرعي قد ثبت في فروعهم من التفسير
ولا دليل على وقوعه مع الجحيم في فروع فروع وايضا فلا خلاف ان المشرع في الطلاق في ثبته المطلقة والاشارة اليها بعينه ما ورد في الجحيم
علمنا وانما لا يفعل ذلك فقد تعدي المشرع وقد بينا ان النكاح تابع لثالث المشرع ومذهبنا ان لا يقع من مذهبنا لانه انما طلاق واحد
وان كان لا بدع في ذلك فليكن عليه جميع ثلثا انه وقلنا عنه من الفقه في هذه المسئلة افر الى الصواب **مسألة** وما انفردت به الامامية
ان نطق الطلاق بغير من ان اجزء الماده اى جز كان لا يقع به الا طلاقا وخالفنا في الفقه ما في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه لا يفرق اقل
الطلاق بما يسميه من مثل البدن مثل الرأس والجسد والبك او عن جزء من اعضاء مثل رجل ونصفك ووقع الطلاق ولا يقع بما عدا ذلك
وقال الشافعي وعلقه بعضه وايضا منها يدك ورجلك او شعرك او غير ذلك من الاجزاء في طلاقا وادفعه على ذلك انما لا يفرق في ذلك
وانما من ارجح دليلنا على ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة ان نطق الطلاق ببعضها ليس من الاطلاق المشرع في الطلاق فيجب ان لا يقع
فان الطلاق حكم شرعي قد ثبت انما اعلقه بنا وكل شرط وقع ولم يثبت انما اعلقه ببعضها وقع والحكم الشرعي مجتهد بان نكاح دليل
شرعي عليه ولا يمكن ان يسند اليه قوله تعالى انها النبي انما طلقتم النساء في الطلاق وادفعنا منها ولهم اسم النساء والميد والاولا ثلثا
منها في بغيره بغيره في بغيره بين الوفاة والراس والفرج وبين اليد والرجل لانهم يقولون عند كذا وكذا واسما من العبد والامانة
وكذا كذا وبه وكذا كذا فغير صحيح لان جميع ما ذكره مجاز واستعارة وكلامنا على الحقائق ولا بد من دليلنا ايقن عن جميع البلاغ
ووقعنا في انما قلنا على ايدينا اخذت حوزة وازاد به الجملة فقال الله تعالى انما طلقتم النساء في الطلاق وادفعنا منها ولهم اسم النساء والميد والاولا ثلثا
وكذا كذا وبه وكذا كذا فغير صحيح لان جميع ما ذكره مجاز واستعارة وكلامنا على الحقائق ولا بد من دليلنا ايقن عن جميع البلاغ
ووقعنا في انما قلنا على ايدينا اخذت حوزة وازاد به الجملة فقال الله تعالى انما طلقتم النساء في الطلاق وادفعنا منها ولهم اسم النساء والميد والاولا ثلثا

كَانَ الْإِسْلَامُ نَسْأَةً

[illegible][illegible]

و قد ثبت ان هذا هو من خواص
الزبد على انفسه و قد شرع في

السلامة العامة

في العدة

وبورث في هذا الولد اخوته من قبل امه ولا بورث منه اخوته من جهة ابه لسبب عرفه موافقا للامامية من مخالفتها في هذا المسئلة والدليل على صحة
هذا المذهب لاجتماع المزدودين فان الاحتياط فيه لان الارث بالولد بعد غيبته يعطيان له فصد بهما الطبع المبني انما قد اخرج من ذلك صوابا
عن هذا المفسد ومقتضاها ان الارث بعد الجحود مع حوان الميراث انما هو للموتى والصدق دون غيره **مسئلة** وما ظن بقواد
الا امامية في القول بان الابنة من المحيض من النساء اذا كانت بنس من لا تحيض لعدة عليها متى طلقت وكذا من لم يبلغ المحيض ان لم يكن مثلها
من يحيض لعدة عليها وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك فيوجبوا العدة على الابنة من المحيض وعلى التي لم تبلغه على كل حال عده هؤلاء عند
الاشهر وهذا المذهب ليس بذهب لجميع الامامية وان كان بينهم من يذهب اليه ويقول على اخبار احاد في ذلك ولا يخجده بنس بذهب لجميع
الامامية فليكن بما اجمعوا عليه الذي ذهب اليه **مسئلة** على الابنة من المحيض التي لم تبلغ العدة على كل حال من غير شرائط الشرط الذي حكاه
عن اصحابنا والذي يدل على صحة هذا المذهب قوله نعم واللائي بنس من المحيض من بناتكم ان كنتم بعدن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن
وهذا نص صحيح في ان الابنة من المحيض اللائي لم تبلغ عدتهن الاشهر على كل حال لان قوله نعم واللائي لم يحضن معناه لم يحضن بذلك فان قيل
كيف تدعون ان الظاهر يقتضي اجابا لعدة على ما ذكرتم على كل حال في الابنة شرط وهو قوله نعم ان كنتم بعدن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن
لا ينعان اختيارنا لان غير مطالب لما يشترطونه وانما يكون نافعا لم الشرط لو قال نعم ان كان مثل من لا تحيض في الابنة وفي اللائي لم يحضن ان كان
مثل من لم يحضن ان لم يقل نعم ذلك وقال نعم ان كنتم بعدن وهو شرط الشرط في اصحابنا فلا منقعه لهم فلهذا ليس بخلاف قوله نعم ان كنتم بعدن
به ما قاله جمهور المفسرين واهل العلم بالنس من انهم ارادوا ان كنتم من ابائهم في عدة هؤلاء النساء وغيره الممن منبغها فقد رووا ما يروون ذلك من ان
نزل هذه الآية هو ما ذكرناه من فقد العلم فزوى مطرف عن عمر بن سالم قال قال ابى بكر عيا رسول الله ان عددا من النساء لم يذروا في الكتاب النساء
والكباد واولاد الاحمال فانزل الله نعم واللائي بنس من المحيض الى قوله نعم واولاد الاحمال اجلسن ان يضعن حملهن وكان سبب قول هذه الآية
الادبنا بالثبوت كوننا ولا يجوز ان لا يكون الارثنا بانها ابنة وغير ابنة لا نعم فقد قطع في الابنة على الباس من المحيض بقوله نعم واللائي بنس
من المحيض والمشكوك في مخالفا والمرباع انها يحضن ولا تحيضن لا نكوز ابنة والمرجع في موضع الحوض منها وارتقاء عملها وهي مصدرة على
ما تخبر به فاذا خبرت بان حوضها قد ارتفع قطع علمه لا معنى للارثنا مع ذلك فاذا كان الحوض المرجع الى النساء ومعرفته الرجال منبغها على انما
النساء وكانت الوصية المذكورة في الابنة منسقة الى الباس من المحيض وكان يجب ان يقول نعم ان كنتم بعدن وان كنتم بعدن من حكم يرجع الى النساء
هتق نحن المخاطبان به فلما قال نعم ان كنتم بعدن فخطب الرجال دون النساء علم ان المراد هو الارثنا في العدة ومبلغها فان قيل ما انكرتم ان يكون
الارثنا ههنا انما هو لمن يحضن ولا تحيضن ممن هو في سنها على شرطه بعض اصحابكم فلنا هذا سبيل لا نكوز ابنة من من يحضن ولا تحيضن
مثلنا في النساء لان المرجع فيه الى العادة ثم اذا كان الكلام مشروطا لا في ان يغلق الشرط بما لا خلاف فيه دون ما فيه الخلاف فقلنا
ان من شرط وجوب الاعلام بالشيء في الاطلاع عليه فقد العلم وموقع الوصية من يعلم بذلك وطلع عليه فلا بد ان يكون ما عايناه من الشرط
مير جعلنا الوصية واقعة فيه سري او ثابت في ذلك لم يجز ان يغلق الشرط بشئ اخرنا ذكره او غيره لان الكلام يستغل بغلق الشرط بما ذكرنا
انه لا خلاف فيه ولا حاجة بعد الاستقلال الى ابرار الا نرى ان لو استغل بغيره لما جاز ان شرطه فكل ذلك اذا استغل بشرط بشئ من خلاف
بينه فلا يجزى وزه ولا فطرية في غيره **مسئلة** وما ظن ان الامامية بجمعة علمه منسقة في القول بان عدة الحامل المطلقة اربع الاجل
ونفسه لان المطلقة اذا كانت حاملا وضعت قبل مغزى الارثا الثلثة فقد بان بذلك ان مصت الاثر الثلثة قبل ان تضع حملها
بان ذلك نعم وقد بينا في جواب المسائل الواردة من اهل الموضع الفقهية انهم لم يذهب جميع اصحابنا الى هذا المذهب في اجمع العلماء
علمه انما اصحابنا يفتون بخلافه ويذهب الى ان عدة من ذكرنا حالها وضع الحمل وان من ذهب الى خلافه وانما عول على خبره وروية نادرة
عن ابى جعفر وقد بينا انه ليس بحجة نوجب العلم وسئلنا في ذلك في قولنا واستوفينا هناك من الكلام ما لا طائل به في انما رتبته ههنا في الجملة
اذا كانت هذه المسئلة مما لم يجمع اصحابنا عليها ويختلفون فيها فهي خارجة عما بينا هذا الكتاب عليه فان قيل فينا جمعة علمه على كل حال ان عدة
اذا كانت حاملا هي وضعها للحمل دون الارثا فان اجمعت بقوله نعم واولاد الاحمال اجلسن ان يضعن حملهن عورضتم بوجوههم والمطلقة
بنس بانفسهن ثلثة فزوه والجواب عن ذلك انه لا خلاف بين العلماء في ان بانه وضع الحمل عام في المطلقة وغيرها وانما ناسخ لما قلناه
وما يكشف عن ذلك ان قوله نعم والمطلقات بنس بانفسهن ثلثة فزوه ولا يصلح لهن ان يكنن ما خلق الله في ارحامهن انما هو غير الحمل
لان من استبان حملها لا يقال فيها لا حمل لها ان نكحها خلق الله في رحمها اذا كانت هذه خاصة في غير الجواهر لم تغاير انما الوضع
وهي ما في كل حامل من مطلقة وغيرها **مسئلة** وما اخرجتم بامامية عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بعد الاجلين ومضوهر
هذه المسئلة ان لم تاذ كانت حاملا متوفى عنها زوجها ووضع حملها قبل ان ينقضها اربعة اشهر وعشرا فان لم ينقضها اربعة اشهر

لم يحضن عدتهن

يلغى المحيض اذا كان مثل من لم يحضن

نيز ومضوهر في الآية منبغها على انما رتبته ههنا

من يعلم بذلك

فَالْعَدَدُ

५५

کتاب الایمان

ماہنامہ فیضان

کتاب الایمان

[illegible]

کے کنا الندور

اسماء البقرة بما فيها
على الحفظه وتفق
في اذنه

کتاب الغر والمکابر

١. وقد مضى ضد هذا الكتاب الكلام في المسائل التي تقر بها الامامية في كفارة وابطال امره في الجحوق في باب الصوم ايتم فمير بعد ان يفي جنباً
 من الدين في شهر رمضان الى غير ذلك وفي نظر هذه المسئلة من باب الصوم بوجوب فيها من الكفارة ما لم يوجبه كثر الفقهاء في ذلك وقد بيناها
 في باب مسائل الصوم وفي كفارة الجنائز في الحرم فلا فائدة في اعادته ما مضى وانما ندكوما لم يتقدم ذكره **مسئلة** وما انفرد
 به الامامية القول بان من طلى امته وهي حايض فخليلن يتصدق بثلاثة امداد من طعام على ثلثة مساكين في خالفنا في الفقهاء في ذلك ولعلنا
 بعد الاجماع للمنفرد ان الصافي بروية وطاعة لله تعالى في اخله تحت قوله نعم افعلوا الخير امر بالاطاعة وما لا يخص من الكتاب ظاهر
 الامر بقضى الايجاب للمبرقة فليست ان تكون هذه الصدقة واجبة نظام الغراب وانما يخرج بعضنا لنا ولله هذه الظواهر عن الوجوب بنبذ
 احكام التدرج بليل فاد الى ذلك ولا دليل يثبتنا بوجوب تعدل عن الظواهر **مسئلة** وما انفرد به الامامية القول بان من بنا
 عن صلوات عشاء الاخر حتى مضى النصف الاول من الليل وجعل عليه بقبضها اذا استيقظ وان يصبح صائماً كفارة عن بغيره وباني الفقهاء
 بخالفون في ذلك لعلنا على صحة قولنا بعد الاجماع **مسئلة** والظاهر في هذه المسئلة بلا فضل من قوله نعم افعلوا امر عرق جمل
 بالطاعة على الترتيب الذي بينا **مسئلة** وما انفرد به الامامية ان على المرء اذا اجرث شعراً ساهها كفارة كفضل الخاطا عن قبته
 او اطعام سبعتين مسكياً او صيام شهرين متتابعين فان خذته وجهها حتى يذهب كان عليها كفارة يمين خالفنا في الفقهاء في ذلك ولعلنا
 مانعهم كونه فلا معنى لا غايتها **مسئلة** وما انفرد به الامامية ان شئ ثوبه مؤثر ولدله ووجبه كان عليه كفارة يمين خالف
 باقي الفقهاء في ذلك لعلنا على صحة مذهبتنا ما ذكرناه فيما تقدم بلا فضل **مسئلة** وما انفرد به الامامية ان من تزوج امرأة لها
 زوج وهو لا يعلم بذلك عليه كفارة يمينها ويصدق عنه زام وخالفنا في الفقهاء في ذلك لا دليل على ذلك ما تقدم ذكره **مسئلة**
 وما ظن انفرد الامامية به القول بان لا الزنا لا يثبت في شيء من الكفارات قد روي فانها عرجت عن عطاء والشعبي ظاهراً وبينا
 الفقهاء بخالفون في ذلك لعلنا بعد الاجماع الطائفة قوله نعم ولا يثبتوا الحديث منه تنفعون ولدا الزنا يطلق عليه هذا الاسم وقد روي
 عن رسول الله انه قال لا خير في ولد الزنا الا في لحمه لا في صلبه ولا في جلد ولا في عظم ولا في عظم ولا في شعره ولا في بشرة ولا في شيء منه واخراره
 في الكفارة واسقاط الحكم به عن الجنائي ضرب لث من الخبر قد نقاه رسول الله فان غلبوا فليطه قوله نعم فخير من قبته فلنا ان يفسد ذلك دليل
 كما خصصنا كلنا امثاله **مسئلة** وما يظن انفرد الامامية القول بان من افطر امرئ من ضوم الشايع بني على ما تقدم ولم
 يلزمه الاستيناف قد وافق الامامية على هذا احد من الشافعي فله في هذه المسئلة قولان احدهما ان يسانف مثل قول الفقهاء والاخر انه
 لا يستأنف ولعلنا الاجماع المنع وابعه فان لم يرض عنه ظم لسقوط الفوط ولعلنا انه لو افطر لغيره لزمه الاستيناف لم يجره السنا
 قال يجوز ان يكون مثل ذلك حكم مع تعدلنا لعد لا يدل بخالفه حكم من لا عذره والغرض بقرينة بين المنع والجحوق هذا الحكم
 ولا ريب بينهما عند السامع لان لكل واحد منهما عذر لا يقد على دفعه الانتفاء **مسئلة** وما انفرد به الامامية في القول
 بان من صام من الشهر الثاني يوماً او اكثر من صيام الشهرين المتتابعين افطر من غير عذر كان سبباً وخالفاً لا ينع على ما تقدم من غير
 استيناف في خالفنا في الفقهاء في ذلك ولعلنا بعد الاجماع **مسئلة** قوله نعم ما جيل عليكم في الدين من نرجع وقوله نعم بهذا الله ان يحفف عكم
 وقد علمنا ان في الوفاء من كونه الاستيناف مشقة شديدة وخرج عظيم **كتاب العتق والكتاب**
 وما انفرد به الامامية ان العتق لا يقع الا بفصد البئر للظن ولا يقع مع العقب الشد الذي لا يملكه مع الاختيار والامع الا كراهه ولا
 في التكرار لا على جهة الدين خالفنا في الفقهاء في ذلك ولعلنا بعد الاجماع الطائفة كل شيء دللناه على ان الطلاق لا يقع مع هذا الوجه
 الذي ذكرناه وقد تقدم وان شئت ان تقول كل من قال ان الامة بان الطلاق لا يقع على هذه فكل مبتدع في العتق والدية بين المسلمين حايرو
 الاجماع فان قيل فانهم يخرجون ان يقع العتق من طامشان يقولون شقنا في الله من مضى غلبت حروا واليه لما لم يات به عنوة من طامشان
 فلنا انما انكرنا ان يقع على جهة الدين مثل ان يقولون دخلت الدار فعتقت كذا عبداً وما انكرنا ان يقع مشية طامشان في العتق والدية
 وما انفرد به الامامية ان الولاء للمعتق انما يثبت في العتق الذي ليس بواجب بل على سبيل التبرع فاما اذا كان المعتق في امره اجيب كفتا
 الظاهر او قبل او اقطا في شهر رمضان او نذر او ما استبته من جهات الواجب ان الولاء يرتفع في المعتق سائبة بعد الاجماع الذي
 يترددون الولاء حكم شرعي الاصل انتفاء الاحكام الشرعية وانما يثبت بالادلة الظاهرة وقد علمنا ثبوت ذلك الولاء في غنى المبتدع لم
 يفرم دليل على ثبوته في العتق الواجب فحيث يكون على الامثلة انتفاء **مسئلة** وما انفرد به الامامية ان المولى والمولى والمولى
 العتق بعض من عتق عبداً اي عضو كان لا يقع عتقه وخالفنا في الفقهاء في ذلك فلهذا وجبه ان يات ان عتقه العتق عنه يعنى بغيره
 الجمل كالأول ان الفرج وقع العتق لا لام يقع وذهب الشافعي الى ان العتق يقع اذا عتق رجل عضواً من اعضائه ان عتقه العتق عنه يعنى بغيره

كتاب التديب

الاجماع المبرور ثبوت ان وقوع العتق حكم شرعي لا يجوز اثباته الا بدليل فاطع وقد علمنا ان حكم العتق يثبت اذا علق بالجلد ولم يتم دليل على ثبوته
 اذا علق بالاعانة فيجب ثبوتها **مسألة** وما انفردت به الامامية ان العتق لا يقع الا اذا كان لوجه لله ثم والغيره المبرور يفسد
 به غير ذلك من الوجوه مثل الاضرار وما يخالف الفقه في الفقهاء في ذلك الدلالة على صحة مذهبنا بعد اجماع الطائفة ان العتق
 حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي فلا دليل على وقوعه مع نفى القبر **مسألة** وما انفردت به الامامية ان من عتق عبدا كان
 لا يقع عليه مخالفة باقية في الفقهاء في ذلك الدليل على صحة مذهبنا ما مضى في المسلمين المتقدمين ذلك ان جعل الكافر حرا سلبا له
 على بكاره اهل الدين الايمان في ذلك لا يجوز **مسألة** وما انفردت به الامامية ان العبد اذا كان بين شركيين واكثر من ذلك فاعتق
 احدا الشركاء نصيبه عتق مملوك من العبد خاصة فان كان المعتق مؤسرا طوليا يتباع حصص الشركاء فلان اتباعها العتق لجميع العبدان كان
 المعتق معسرا وجب ان يستنعي العبد في باقي عتقه فاذا اذاع عتقه جميعه فان عتق العبد عن النكسب السعاية كان بعضه عتقا وبعضه بغيره
 وخدم ماله كجنته ثم ومضى في نفسه بحيث ما اعتق مخالفا في الفقهاء في ذلك فقال با حقيقته واذا عتق احد الشركاء عتق نصيبه وشركه
 ثلث خبات ان كان مؤسرا ان شاء اعتق او شاء استسحق وان شاء ضمن ان كان معسرا سعى العبد لم يرجع على المعتق وقال ابن ابي بلال
 كله وهو قول ابى يوسف محمد ان كان مؤسرا ضمن ان كان معسرا سعى العبد هو قول الثوري الحسن صالح بن حي حكى ابو يوسف عن بيعه
 في عتق بين جلين اعتقا احدهما لم يجز له عتقه فان عتقه الاخر فعتقه عتقا وقال مالك والشافعي اذا عتقه احدهما وهو مؤسرا فعتق
 كله ومضى ان كان معسرا كان نصيبه بغيره بغيره وقال عثمان البني لا شيء على المعتق الا ان يكون جارية فليقتل او تلوطي فمضى ما وصل
 على صاحب من الضر وحكى الطحاوي عن قوم انهم قالوا يعتق العبد كله وبعض المعتق من شركائه مؤسرا كان ومعسرا ومن مال هذه الاقوال
 المختلفة وجد قول الامامية على ترتيبه منقطع اعني ما دللنا على صحة مذهبنا الاجماع الذي يكره ثم القول بتفرد العتق في نصيب المعتق
 لا بد منه لان نصيبه في مملوكه وبعد به الى غيره لا يجوز ان من لا يملك شيئا لا يجوز نصيبه وبغيره المعتق الذي هو يثبت هذه المسئلة عليه
 لا بد منه وما الشافعي قد صرح به فيما حكاه عنه فكان ابو حنيفة ايقن في ثبوت الخبر ان للشركاء الا اذا قلنا لا في حقيقته اذ بان ان كان
 المعتق معسرا عتق العبد عن السعاية والنكسب كيف يكون الحال فلا بد له عند ذلك من القول بمثل ما قلناه وما الشافعي قد بصره ان يقال له
 انما يجوز ان يكون بعضه بغيره وبعضه حرا اذا فقدت الكملة في غيره ما ينضمين المعتق اذا كان مؤسرا او بعضا من العبدان كان المعتق معسرا
 لا سيما وانهم كلهم في ذمة النبي انه قال من عتق شخص من مملوك فغلبه خلاصه كله من مملوكه فان لم يمكن له مال استسحق العبد
 غيره مشقوق عليه ويرون ايقن عن النبي انه قال من عتق شركا له في عبده فهو حرة وكل هذا الخبر يقتضي ما حكيناه عن ابى يوسف محمد ذلك
 باطل عندنا وعند الشافعي ثبت انه ما اذا استحقاق في التوصل الى الخبر بكل سبب فان استدلال الشافعي بما يروى عن النبي من قوله من عتق
 شفعنا له في عبده وكان له مال يبيع من العبد يوم علمه فبشره عدل اعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقه عتق عليه فاعتق
 وروى ما روي في الجواب من هذا خبر واحد ان كمالا تفرق ولا يردى عدلته وروايت في غير موضع ان اخبا والاحاد العذر لا يقبل احكاما
 الشرعية وانما يصح ان يثبت هذا الخبر الشافعي على حقيقته لانها مشتركة في قبول اخبار الاحاد وابو حنيفة عجب هذا الخبر بان يقول ان العبد
 رفق الى ان يردى السعاية بما عليه كما ان كان كذلك ان يعتقه صاحبه لنا على ما ذهبنا اليه ان لنا ذلك على من عتق عن التبع من العتق فان
 يبقى بعضه بغيره لا محالة وهذا الاول من الاولين لا يوجب حقيقته لانه لو اطلق عليه سائر الروايات ان ينعى تجارة هبته وبيعه وعندنا لا يجوز ذلك
 ولا يقع على غضبه لا اكراه ولا سكر ولا على جهة الهوى تكون القبر الى الله هي المقصود يرون سائرا لا غرض مخالفا في الفقهاء في ذلك
 في هذه المسئلة والدلالة على صحة مذهبنا فيها كمالا ما قد متناه في باب العتق وشره جبر انه لا يقع على هذه الوجوه التي قلنا انه لا يقع عليها والطريقة
 في الامر واحدة **مسألة** وما انفردت به الامامية ان ضموا بيع المديرة لنا لو ان كان ذلك التديب بطوعا وبغيره عما جاز له
 بيعه على كل حال في غير كمالا يجوز له الوجوع في وصيته وان كان تديبه عن جوبه بغيره وسعى فذلك ان يكون قد نفذ مالا ان يبر
 من مرضه او قدم غايه من بديعه ففعل ذلك فاجب له بغيره وما وجدنا احدا من الفقهاء فضل هذا التفصيل واطاعوا اما جواز البيع على
 كل حال والمنع منه على كل حال فقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز وهو قول ابن ابي ليلا وسائر اهل الكوفة والحسن بن علي قال ما لك لا يجوز
 وهو قول بيع المديرة فان باع مديره فاعتقها المشتري فالعتق جائز وينتفع المديرة بالولاء للمعتق وكان وطها تخلف منه ضمانا ولا يظن
 التديب في قال لا وزاعى لا يباع المديرة الا من نفسه ومن جل يحبل عتقه وكذا هلمل شاة ما نال الاول حيا فاذا مات الاول سعى الولاء الى غيره
 وقال للثا كره بيع المديرة فان باعه واعتقه لم يشرى جازا بغيره ولا هلمل عتقه وقال عثمان البني والشافعي يجوز بيع المديرة من غير حاجه وحاجة

كتاب النديب

فما في الجماعة من منهم بعضهم ائمة فاضلة فاضلة انفرادا وليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع البتة بان النديب في كل ما سئل عنه
 من وجوب عليه ان لا يبيع ولا يجوز الرجوع فيه لا الفسخ له وليس كل البيع لانه لا سبيل لنفسه **مسئلة** وما انفردت به الامامية
 ان نديبها الكافر لا يجوز وفد مضمي الكلام على نظير هذه المسئلة انما دللنا عليه على ان عقول الكافر لا يجوز ان النديب من منعه **مسئلة**
 وما انفردت به الامامية ان من يرضع غيره من عند ثم ما ان تغتصبه الغول تغتصبه غيره كالمولود من غير اخيه من عند ذلك الغول
 التي ذكرناها في عقول الشفص هي ثابتة هيئتنا والدلالة على المسئلة في هذه **مسئلة** وما انفردت به الامامية انهم منعه النديب
 وقالوا ان كان عن جوبه فهو من اس المال ان كان عن تطوع فهو من الثلث فاما في الفقهاء بخالفون في ذلك ما وجدنا لهم هذه الفقه
 لاننا حينئذ واسطابره والثوري ما نك والاوزاعي والحسن بن الشافعي قالوا بالاطلاق وان النديب يكون من الثلث قالوا في ذلك ما وجدنا
 المدبر من جميع المال هو قول مشرق ابراهيم النخعي وروى عن الشعبي ان شريها كان يقول مدبر من الثلث فان شريها هذه الاقوال هي
 قول الامامية اذا قسموا المال على ستة فم يبيع الكافر الطائفة انما اذا كان واجبا جري نديب في خروج من اس المال اذا كان
 بين عا وتطوعا فهو كالتوصية فيما يبيع به الموصي نفسه واجبة فان استندوا بالخبر الذي يري به نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله المدبر
 من الثلث فالجواب عن هذا خبرنا نغفره وانتم تنفردون به وبما وضعا خبرنا كثيرا موجودة في الكتب لو ثبتنا على ما ذهبنا اليه على نديب
 التطوع والبيع دون الوجوب **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان النديب من على بعض من الاعضاء لم يكن نديب ولا كان
 له حكمه وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك والشافعي اذا ذهب الى ان العتق اذا طلق باي عضو كان من الاعضاء وقع بيمين يذهب النديب الى مثله
 وابو حنيفة اذا ذهب الى العتق يقع مطلقا على بعضه غير من العتق مثل الراس الفرج بيمين يذهب النديب من ذلك كله فكلنا في المسئلة
 العتق من العتق لا يقع مطلقا على بعض من الاعضاء هو بيمينه دليل في النديب في هذه المسئلة **مسئلة** وما انفردت به الامامية
 ان لا يجوز ان يكاتب العبد الكافر اجازيا في الفقه في ذلك فدللنا على نظير هذه المسئلة في مسائل العتق النديب وما دللنا به
 هناك هو دليل في هذا الموضع ويمكن ان يستدل على ذلك انهم يقولون وما كان به هم ان علمهم فهم خيرا فلا يخلو المراد بالخبر ان يكون المال و
 الصنعة وحسن المكتسب على ما قاله الفقهاء والمراد بالخبر هو الدين الايمان لا يجوز ان يراى ذلك المال لا المكتسب ولا بسمي الكافر
 والمرئ اذا كانا مؤسرينا ومكتسبين خيرا لا ان ينفرا حرا وبسمي ذوالايمان والدين هو خيرا وان لم يكن مؤسرا ولا مكتسبا فالجواب عن هذا
 اولى لو ثبتنا ان المعاني في الاحتمال لوجب الحمد على الجميع **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان المكاتب اذا سرق على مكانه انما
 من يبيع عليه من مال مكاتبه شي رجعت رفا كان هذا الشرط صحيحا ما سبنا وان اشترط عليه نه في ادى بعضه او يفي بعضا عتق
 عنه بقدر ما ادى في بعضه بقدر ما يفي عليه كان ذلك بغير جاز وان بشرط شيئا من ذلك ان طلق الكاتبة وادى المكاتب البقيع
 بفي البعض كان رقيقا بقدر ما يفي عليه حوا بقدر ما اذاه وخالفنا في الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه ابن ابي ليلى وابن سيرين وما
 والبي في الشافعي والاوزاعي والليث بن سعد المكاتب عتق ما يفي عليه درهم لا يفتق الا بيمينه وكذا في النديب انه قال اذا ادى المكاتب
 النصف والثلث من مكانه فاحل له لا يرد الى الرق وروى عن الشعبي انه قال كان عبد الله وسره يقولان في المكاتب ان ادى ثلث
 فهو حرة وروى عن عيسى بن ابي ابي المكاتب منهم وبعثه فهو حرة والنديب يد على حقة مذهبتا اجماع الطائفة وان شئت ان يقول
 كل من قال ان عتق الكافر لا يبيع ولا يقع يقول ما ذكرناه في هذه المسئلة والنفر بين المسئلة في خلاف اجماع الامة وقد دللنا على ان عتق
 الكافر لا يبيع ولا يقع ويمكن ان يعمد اليه على ان الكاتبة عتق بيمينه بالشرط الذي يرضى به نديب يكون حرة بيمينه بيمينه وانما ارضى
 عليه فاذا اطلق الكاتبة وجعل الرقبة بازاء المال فنانفس عن المال يجب بقضائه من الرقبة **مسئلة** وما انفردت به الامامية
 القول بجواز بيع امهات الاولاد وعتق فان اولادهم فلا يجوز بيع ام الولد ولدها حرة هذا هو مذهب الانصار فان من يوافق الامامية
 في جواز بيع امهات الاولاد وعتقها في التفصيل البتة ذكرناه وقد دللنا على ما ذهبنا اليه من ان عتق العتق جاز في ام الولد عن مذهبنا
 على ان يبيط البتة وعبد الله بن عباس جاز في عتق ربي عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير والوليد بن عتبة وسواهم
 عتق وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن سفيان بن ابي الزبير عبد الملك بن يحيى واهل الفقه وخالفنا في الفقه في ذلك منعوا من بيعه في ذلك بدل
 على حقة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة عليه قوله وما احل الله البيع هذا عام في امهات الاولاد وغيرهم فان قبلنا ما اجماعنا على ان في
 واحل الله البيع مشروطا بالملك فان بيع ما لا يملكه لا يجوز ذلك الملك بان في ام الولد بخلاف لا في غيرها مباح له ولا وجه لا حاجة لا
 ملك له في يد ابيه فان ذلك انه لا خلاصه جواز عتقها بعد الولد لانه يمكن ان يكون نديبا لما جاز العتق وكان يجوز مكاتبها وان ما عتق
 في ذلك عليه عتقها وهذا يدل على نفي الملك لذلك اجماعنا على ان قالنا لا يجب عتق النديب وانما يجب عتقها فان قالوا

وَجَوَابُ بَيْعِ امِّهَا الْاَوَّلَةِ

بقاء الملك لا يدل على جواز البيع بل لا يمنع ان يبيع الملك هو وانصر كملك النبي الموهون هو باق لم يغير بغير قلنا اذا سلمنا بقا الملك فبقا
 بقضى سائر احكامه واذا ادعيت فيه النفقة طولب بالدلالة لكونه جديها على انا وسلمنا نفقة الملك بينه والجاران بخلافه على انه لا يجوز بيعها
 مع بقا ولدها ورضي من النفقة في الملك بدلا بقره على ذلك قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وما ملكتم ابناهم وفدا
 علمنا ان لمولى ابنا ام ولد وانما بطلانها بملك النبي لان لا عقد بينهما واذا جاز ان يملك بالملك جاز ان يبيعها كما جاز في مثل ذلك في
 سائر جواريوها بشهادة ما ذكرناه ان يبيع امها في الاولاد كان مستعملا في حياة النبي ومعارفا طول بام ابى بكر حتى عمى عن ذلك
 فامنع منه ابنا عاله ونما منى عن ذلك المصلحة واما كونه ممنوع الحج والزامه المطلق فلما بلغه فاحد بخبرهم زوجته عليه السلام عن ابى بكر وديعة
 هلك في ماله الى مسائل كثيرة خالف فيها جميع الامة وانما الخلاف عليه في بيع امها في الخلاف على مسائل كثيرة ذكرناها بعضها ونما يقولون ان منى
 عمر عن بيع امها في الاولاد كان لرواى اخباره هو ما روى عن عبد الله بن ابى لهذيل قال جاء مشابك عمر فقال ان امى اشترىها فمى فهو يبيعها
 وينظرها وانما صار ثوبا دخل منها النار فقال عمر هذا ضار فواى يومئذ ان يبع من فلولم يكن بيع ام الولد جازا كان عمر يبيع شرا عم الغلام
 للجارية وبرهها على ابي الغلام ونما يمكن ان يراه على سبيل المعارضه فانه وارد من طريق الاحاد البلى لا يجوز الاحتجاج بها فيما طر فيه العلم
 ببيع الاصحاب ان يارضوا بها لان خصوصياتهم من العمل باخبار الاحاد ما رواه ابو داود سليمان بن الاشعث السجستاني قال حدثنا عبد
 الله بن محمد الثعلبي قال حدثنا محمد بن سالم عن محمد بن اسحق عن خطاب بن صالح مولى الانصاري عن امه عن سلامه بنت معقل قالت قدم الى عمى
 في الجاهلية فباعني من الجبابرة عن محمد بن عبد الرحمن ثم هلك فقال امرته لان يبايعني وبينة فانيت رسول الله فاجبرته فقال ام النبي
 ابي ليس كقوت عمر اعطوها فانما سمعتم بدينهم على قاتون اعوضكم عنها فعوضهم عن غداها فلو اعطفت ام الولد بموت سيدها ام النبي الوار
 ولما ضمن له العوض عنها ولما قال له قد اعطفت بموت سيدها ولما لم يبيعها وما يمكن ذكره ايضا على سبيل المعارضه ما رواه عطاء ابو الزبير
 وابن ابي عمير كلهم عن جابر بن عبد الله قال بئنا امها في الاولاد على عهد رسول الله وابديكم فلما كان عمرها ثمانا وعشرون سنة في بيعها
 الناجي عن ابى سبيد الخدي قال قال النبي في بيع امها في الاولاد على عهد رسول الله وعن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال النبي في بيع امها
 الاولاد على عهد عمر الى ان هانا عنه وعن عبيد الله بن ابي طالب قال كان من راي وراى عمر ان لا يبيع امها في الاولاد
 فقد بيع عن محمد بن سري عن عمر بن فالك الهذلي عن عمر قال ان اسلم وعف وعف وان كفرت وحزبت رقت في هذا الخبر دليل على ان هانه
 عن بيعها كان سبيل الاستصحاب لانه لو اعطفت بموت السيد لما منع فبجورها من عطفها وذلك لا يخلو عن يدين وهب قال انما يبيع عمر جارية فولد
 منه بنتان وماتت ابنت فانيت عمر ففحصنا عليه لقصه فقال هي جارية بك فان شئت فبيعها وعن الحكم بن عدي بن عمر بن جهم فاما اعراضه
 من بيعه عن علي ما ذكرناه في لوزا به عن جابر بن عبد الله الخدي من اننا كنا نبيع امها في الاولاد والنبي فيناحي لا يبيع بذلك باسما ان نسل النبي
 في ذلك دليل على ان النبي كان عالما بذلك ولم يتكروا ويجوز ان يكون في حياته ما لا يبره فلا يبره في بيع امها في الاولاد
 الاولاد كان في حياته النبي خرج حجج الاخبار بان كان عالما بذلك لا فلا فانه في ان يحري في نامة ما لا يعرفه ولو ساع هذا الناويل
 لقبيلهم هذا النبي حجج الاخبار بان كان عالما بذلك لا يبيع ذلك دليل على اننا اخبار بان ذلك جرى مجرى هوة يعرفه وبلغه فلا يتكروا وقد غلب
 من امنع من بيع امها في الاولاد باسما منها ان ولد هذه الامة حولا غالة وهو كالجارية منها فخرته مستعينة اليها ومنها ما رواه علي بن عينا
 قال قال رسول الله ما راجل لذت منه امه فمى مقتضه عن رونه وعن ابن عمر عن النبي نحوه وعن عبد المسيلقي ام النبي بقا امه
 الاولاد وان لا يبيع ولا يسلع في بيعها وروى عنه فاما دويبه حين لذت منه امه قال اعطها ولدها وادعوا بقره اجماع الصحابة على انها
 في انام عمر بن خطاب في الاجماع حجة فيه فيقال لهم فيما علموا به او لم زعمتم ان جارية الولد يبع الى الام ومن يذهبكم ان الام لا تبيع الولد
 في الاحكام وانما يبيعها الولد فانما اعطفت الامة عنقها في بطنها وليس اذا اعطفت في بطنها اعطفت ابنته فلو كان الولد هو الموجب لجره العطف
 في الحان لم يهاو ذلك الى موت السيد على ان اصحاب المشايخ لا يفتح ان يتعلقوا بهذه الطريقة لان الشافعي يذهب الى ان من اشترى امه وهى امه
 وقد كانت حملت منه وضعت عنده ولد اعطى ولده منها ولم يشره من الولد اليها بل يكون امه حتى يخل منه وهى ملكه فاما ما روى عن عمر بن
 عباس في حفاظ اصحاب الحديث في نقاده فطعوا على انه كذب لا اصل له وكن الخبر المذكور عن سبيل المسبب بوضع ذلك فاما ما استند
 عن سالم ابى عذرة القرشي عن ابن عباس ان كان يجعل امها في الاولاد ومن انصبا اولادهم فلو كان عند ابن عباس انه كان في ذلك اثر
 عن رسول الله في بضعها لعنفوا الجارية لما جعل من انصبا الاولاد وقد روى عن ابن عباس انه قال في ام الولد انما هي كجارية او فركه
 وعن سبيل مسروق عن حكيم ام الولد قال عمر بن الخطاب فلو كان عكرته على فاذا كوف في الجارية الاولاد انه روى عن ابن عباس عن عكرته عن النبي في امها
 استند الى عمر بل كان ينسب ذلك الى النبي ومن نافع قال فالاولاد لان عمر بن الخطاب عبد الله بن عمر بن الخطاب في بيع امها في الاولاد فقال ابن عمر

کتاب تصنیف الدباج

[illegible]

كتاب الصيد للنجاشي

وكل من سئل عن كلب
في بيعة من البيعات
فان كان له كلب
فان كان له كلب

عليه جامدا ليد في فاذناع من صوت كلاب فنان له طوع الشواست من خوف من طرد في فاضل اللغة انه اود كلاب صاحب الكلاب انشد في
الشعر له لحن بناء من مكبله وما ذكر في هذا اكثر من ان يجيى في ذكره في غير باب فابني من الكلاب والبناء واللام ان المكبل هو المجرى للمعلم فاشنا
كتبنا اهل اللغة فاجدنا احد منهم ذكر ذلك وما يقولون لان كلب على كذا وتكلم على كذا فغير شامل لان الكلب ههنا هو العطر والكلب عندهم هو
العطشان ولا يقول احد منهم كلبنا الطاهر الجارح اذ اعلمه وامره لان هذه اللفظة مستعملة مشتقة من لفظ الكلاب فكيف يستعمل في غيرها واذا قيل
فلما لواء اسير كلب فلما من قال في ذلك فقد عسر قال معنى مكبل مشدود وبالكلب الكلب هو العبد لما كان لا سيرا مشدودا بالقد لكان هو الكلب بل مكبل
وما انكرنا ان يكون المكبل في موضع من المواضع في غير الكلاب انما انكرنا ان يكون المكبل للمعلم والمغري والمصر على ان لو سلمنا هذه اللفظة وانها
قد استعملت في التعليم والمغري فذلك مجاز والمعنى الكلب ذكرناه استعمالها فيه حقيقة وحمل القرآن على الحقيقة ولي من جملة على المجاز على ان قوله
شكوا وما علمهم من الجوارح مكبلين يعني ان يتكلموا ويقولوا مكبلين لان من حمل لفظه مكبلين على التعليم لا بد من ان يلزم التكرار واذا جعلنا ذلك
مخصصا بالكلاب فاد لانه يثبت لان هذا الحكم ينطبق بالكلاب ونعنيها ولو قرأنا في الآية لفظه مكبلين بمعلومين لما حسنت كيف يحل على
معناها ولو صرحنا بها لكان الكلام متجرا وبدل بقر على ما ذهبنا اليه الجارح غير الكلب اذ صا صيدا فضله فقد جعله الموت وكل جوارحه الموت
هو ميتة وبسحق هذا الاسم في الشريعة لان يقوم ولا شرعية على كونه فلا يجيى عليه اسم الميتة وان حله الموت فان ادعوا كونه فاحله
الموت من صيد البناء والعهد ما استعملنا فعلهم الدلالة ولا يمكن من ذلك لانه وانما يفرعون الى خبر واحد وقباس ما فيها ما يوجب العلم
فيه ان له ظم القرآن **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان الكلب الكلب من الصيد نادرا وشاذ ان كانا لا اغلبه لا باكل حله الاكل
من ذلك الصيد وان كثر اكله منه وتكرره فانه لا يוכל منه وقال الفقيه في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف في زور محمد اكل الكلب
الصيد هو غير معلوم فلا يוכל ويؤكل صيدا لانه اكل وهو قول الثوري قال مالك والاوزاعي والليث يؤول ان كل وهو قول الثوري قال
مالك والاوزاعي والليث يؤول ان كل الكلب صيد وقال الشافعي لا يؤول اكل الكلب منه والبناء مثله وانما كان هذا انظر لان من قال
من الفقهاء انه يؤول من الصيد ان كل منه لم يشترط ما شرطناه من الاكل والاعطى بل اطلق فضا الذي شرطناه انظر في هذه المسئلة
التي بدل على صحتها ذهبا اليه بعد اجماع الطائفة عليه ان كل الكلب من الصيد اذا مر وتكرر دل على انه غير معلوم والتعليم شرط في بانه صيد
الكلب لا خلاف في بدلة لانه قوله نعم وما علمهم من الجوارح واذا نتاج اكل الكلب الصيد على انه غير معلوم فلا يحل اكل صيد لانه اذا ولى اكله
منه لا يكون ممسكا له على صاحبه بل يكون ممسكا له على نفسه قولنا الخ الفنا ان الكلب متى اكل يخرج من ان يكون معلما للبرية لان الاكل
اذا شذوذ لم يخرج من ان يكون معلما الاثرى ان العاقل منا قد يقع منه الغلط فيما هو عالم به ومحسن له على سبيل الشك فمن صناعه من كتابه
وغيره ولا يخرج عن كونه عالما فالبينة مع فقد العقل بدلتك حوت فيقره من مرفق من الغوم بين البناء وجوارح الطير بين الكلبان والطاو
لا يقبل التعليم في ذلك الاكل ما يصدده وانه يبلغ في كونه معلما مع قننا مسوخة غير السنان نالف صاحبنا بحجة اذ عاها والكلب **مسألة**
فلا يكتفي في كونه معلما ان يدعي تخيب بالف صاحبه فلا بد من ان يكون تعليمه لترك الاكل غير مخصص لان البناء كما جاز ان يفهم من على ما يخالف
طبيعة من الاستنباط من اجابه دعاء صاحبه جاز ان يبرن وتعلم ترك الاكل لما عسكه فنعنا ذلك فبقا في به طاعة كما بقا في
الوجه واما الكلاب فليس كلنا مستانسه وفيها النوع شراية فلم لا يكون علامة كونه معلما هي ان ناسر بنا وتدعوها فقيده معلم
ان اجابه داعيها ليس هو بشئ لها وانما فعله وبرز عليه فيل اجرها في جوارح الطير ان اكلنا ما عسكه ليس يخرجها من التعليم
وهذا كله من الصوم خدش وجهه **مسألة** وما انفرد به الامامية في اكل الثعلب لانه ثبت من صيد البحر السمك البحر
والمارقاه والزمار وكل ما لا فلس له من السمك خالف في الفقهاء في ذلك لانه روى عن ابي حنيفة واصحابه موافقنا في الثعلب خاصه
وترو عنهم ابقه كونه اكل الضب في كلام في خبر معروف في اذ الاعشار قال نزلنا انما كثر الضب واصابنا جماعة فطحننا منها وان الفل
ليقبل بها افجاء رسول الله فقال ضاهية فقلنا ضبنا اصنافا فقال ان ان من بني اسرائيل مستحق اذ ان في ذلك الارض في اخشيان
تكون هذه فاكهوها وهذا الخبر يقيني كما نراه ان الضب مع تخيرهم مسخ وهو قول الامامية لانهم بعد ان الضب جملة المسوخ التي هي
الجبيل الارنيك الذي لعن الضب العنكبوت الجري والوطواط والقرم والخير ولا زال مخالفونهم اذ سموها منهم ذكر هذه
المسوخ اليك ما اعتمدنا في هذا مسوخ الا على الرواية فصاحكوا واسموا من اسمهم وسبواهم الى العقلة وبعد الفطنة وهم يرون من طريقتهم
وعن جالهم مثل ما عجبوا منه بغيره والله المستعان والذكر يدل على صحة ما ذهبنا الى اجماع المزدور وشيئا زينة هذه المسئلة على
مسئلة في صيد البناء وما اشبهه من جوارح الطير فقلت كل من حرم صيد جوارح الطير حرم وما عداه والفرق بين الامر بين خلاف
الاجماع فاقاسنا الخالف بقوله نعم احل لكم صيد البحر طعاما مناعا لكم وللسنان وتوم عليكم صيد البر ما دمتم حرموا وطه هذه

الامة

مسائل لَدَج

[illegible]

مسائل الذبح

كونه مذكياً فيجب الاستئذان الشبهة يكون بيقين مذكياً مستحكماً وما ظن انفراد الامامة به القول بوجوب العقيقة وهي الذبيحة
 التي تذب عن المولود ذكر اكان وانثى وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقال الشافعي ومالك مستحبته وقال ابو حنيفة ليس بمستحبته وحكي
 عن الحسن البصري القول بوجوبها وهو ذهب اهل الظاهر هذه موافقة للامامية وليلنا بعد الاجماع المزدان العقيقة فسك وفيه بلا خلا
 وايضا من منعه الى المساكين يدخل في عموم قوله ثم وانعلوا الخبر ما اشبه هذه الابنة من الامر بالاطاعت والبراءة ثم الامر في الشريعة بغير
 الوجوب فان قيل على الاستدلال بقوله ثم وانعلوا الخبر هذا الموضع واشباهه من المسائل التي استدلنا بهذا العمومها ما انكرتم من قبل
 الاستدلال من جهة ان الخبر لا يثبت له وحال ان يوجب الله ثم ما لا يصح ان نفعله وان لم يصح ايجاباً بالمجوع ليس البعض بذلك ولكن البعض بطلان
 بالابنة فلنا لا شبهة في اخبارنا لا يثبتها لا يصح غير ما تقرض المسئلة منقول قد ثبت ان من عفى عنه واحد يكون قاعداً للخبر ومثل المصحح
 غير محال فيجب سناوله الابنة وهكذا نفرض في كل مسألة وموضع استدلالنا بغير هذه الابنة على وجوب شيء من المسائل ان القران وان يعين
 على ما يصح سناوله لا يجاب له ثم بدخل في عموم الابنة ويمكن ان يذكر كالحال الف على سبيل المعارضة ما روى عنه ابن عباس انه قال في المولود اهراً
 عنه وما روى في خبر اخر يروي عن الغلام سنان عن عائشة انها قالت امرار رسول الله ثم ان صفى عن الغلام سنان وعن الجارية سنان وروى ابن
 عباس عن النبي عفى عن الحسن الحسين كبشاً كبشاً في اخبار العقيقة بين القول بفعلهم ان يعلموا بما روى عنه ابن عباس من قوله
 ليس المالك حتى حوى الزكوة وما روى عنه من قوله من احبك بئسك عن المولود فليستك عن الغلام سنان عن الجارية سنان وعلى ذلك
 بالحجة وما كان واجبا لا يعلو بالحجة وما روى عنه من قوله ما روى رسول الله عرابي الحسن فقال له اسلفني راسه فصدك بوزن شعرة
 ولو كان واجبه لامرأها بما الجواب عن ذلك كله ان هذه اخبارا خافتة يروى بها الاصح عدالة رواها ولا صفاتهم وما رآها من الاخبار التي
 تقدمت ان تنصرف بوزانها ما لا يحصى وما ينفردون بغير ما ذكرنا بغيره لوعدا عن هذا كله وسلك هذه الاختيار من كل فرع صحيح
 ووجب غالب نظر الناس من مذهبنا ان اخبار الاحاد لا يوجب حجة فيها العمل في الشريعة بها وانما اخبارنا ان نعارضهم باخبارنا والاحاد
 ثم نشطرهم من غير ان يكونوا بطل في هذه الاخبار وما الخبر الاول فلا دليل لهم فيه لا ينفردون في ان يكون في المال حتى سوى الزكوة والعقيقة عندنا
 فيجب ذمة الوالد بن لا في المال اما الخبر الثاني فلا حجة فيه لانه لما عاين الفصل في ذلك بالحجة لان الاسل الفصل في ان يعفى بشاين فلا حجة
 الواحدة ويجري مجرى ذلك قول القائل من احبك بئسك فليصل في المسألة في الجائعات في المنابر هذا الفصل وان كان اصل الفصل واجبا وما
 الخبر الثالث فغير مستنع ان يكون عفى عنه او عزم على ان يتولى ذلك فضل عن امرها بذلك في غير اخرى لهذه العلة **مسألة** وما
 اقرضت به الامامة ان كل طعام عالجه الكافرون اليهود والنصارى غيرهم من يثبت كراهة لم يثبت قاطع فهو حرام لا يجوز اكله ولا الاستمتاع به
 باقي الفقهاء في ذلك قد دللنا على هذه المسئلة في كتاب الطهارة حيث دللنا على ان شوا الكافر ينجس لا يجوز الوضوء به واستدلنا بقوله ثم انما الشرك
 ينجس استغنينا عن عادته **مسألة** وما اقرضت به الامامة ان كان الفقهاء روى عن ابن عباس في موافقنا في ذلك فليقبل
 لحوم الحرم الا هلبه وجرمها سائر الفقهاء وانهم وافقوا في ذلك الى ابن ابي القاسم روى عن مالك ان الحمار الوحشي اذا ناسر وساجل عليه كما جعل
 على الحمار الا هلبه فانه لا يؤكل وان خالف ذلك سائر الفقهاء في ذلك وليلنا بعد الاجماع للفقهاء ان الاصل في ما فيه منفعة ولا مضرة فيه الا باحذ
 ولحم حرم الا هلبه لهذه الصفة فان دفعوا مضرة اجلة من حيث الخطر لها والهي عنها فانهم يفرغون الى اخبار احاد ليست حجة مثل ذلك وهي
 معارضة ما ثبتنا لها ويمكن ان يتدل على ذلك بقوله ثم والمجمل البقاع المجمل كيوها وزينة وانتم خير لها الزكوة تلونبة لا يمنع
 من ان تكون لعنه ذلك الا ترى الى قول القائل قد اعطيتك هذا الثوب فليلبسه لا يمنع من جواز بيعه له وهبته والانتفاع به من جوشن
 ولان المقتضى بالحبس الجبر الزكوة وليس اكل لحمها مفسوقاً بها ثم انه لا يمنع من ان العمل على الجبر الجبر وان لم يذكر العمل وانما اختر
 الزكوة الزينة بالذكر واكثر الفقهاء ينجرون كل لحوم الجمل وان لم يعلموا بمقتضى الابنة وكذا زكوة الزينة خاصة ومن اكل لحوم الجمل
 فذلك الجبر واستدلوا بما روى عن ابن عباس انه قال يبي رسول الله عن لحم الحرم اكل لحم الحرم الجمل ان يؤكل باقية ما رواه خالب
 الوليد قال كنا مع النبي في خيبر فقال اضل اموال الجاهدين الا يحضها وحرام عليكم لحوم الحرم الا هلبه وبغائها وما روى عن النبي
 انه عفى عن لحوم الحرم قال انها نجس الجواب عن ذلك ان هذه اخبار احاد والعمل بها في الشريعة عندنا غير جائز ولا يجوز مع ذلك ان يرجع
 بها على الكتاب نعارضها بالاخبار التي يرويها الشيعة الامامة ما لا يصح وما روى عن النبي عفا عاين الحسن قال قلت
 يا رسول الله لم يبق في مال الا حار فغاله من بين مالك فاني انا هبته من حوالى القرية هذا لا حالة متخاص لاخبارهم كلنا ثم يمكن
 ان يقال في تلك الاخبار ان سبب النهي عن لحوم الحرم الا هلبه هو لاجل الظلم وقيل في ذلك الزمان كان الله تعالى عن لحوم الجمل لهذه العلة وقد
 روى عن ابن عباس انه قال انما نهى عن لحم الجمل لاجل الظلم وقيل في ذلك الزمان كان الله تعالى عن لحوم الجمل لهذه العلة وقد

ولا يؤكل من لحمه ولا يؤكل من لبنه
 ولا يؤكل من لبنه ولا يؤكل من لبنه

في الاطعمة

والنفس واحد في الشهية ولا صلى من اهل الشهية من يذهب الى ان الحمار لا على نفس العين **مسئلة** وما انفر من الامانة
 بجلبل لحوم البغال باقى الفقهاء بخالفون في ذلك وروى عن الحسن البصري انه ذهب الى انا حوم البغال هو موافق الامانة وكل
 بشئ دللنا به على انا حوم الحمار لا هله هو عينه دليل على انا حوم البغال ابط فقد دللنا على انا حوم الحمار لا هله وكل من انا حوم
 لحومها انا حوم البغال انفره بين المسلمين خرج على الاجماع **مسئلة** وما انفر من الامانة القول بان الجنين
 الذى يوجد في بطن امه بعدة كانه على ضربين ان كان كاملا وعلا من كانه ان يفت شعره ان كان ذوات الشعر وظهر بوه ان كان من ذوات
 الشعر وظهر بوه ان كان من ذوات الوريد فانه يحمل كاه ذكاه ام ذكاه لوان لم يبلغ الحمل الذى كراهه وجب ان يترك ذكاه مفردة ان خرج جوارحه
 يخرج حيا فلا يؤكل وانما كان هذا انفر لان الشافعي ومن وافقه يذهب الى ان ذكاه الجنين كوة نه على كل حال دللنا الاجماع المنه وروايت
 ان يبنى على بفضل المسائل المتقدمة من وجوب الشهية على كل وجه او وجوب استقبال القبلة وان احدا من الامه لم يفرق بين المسلمين
 ليس لهم ان يجتمعوا علينا بما يرونه عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه سئل عن البقرة والشاة الذبحان في بطنها جنين فاكلام منهنه فقال كلوه ان شئتم
 ولم يفضل كما فعلت الامانة فلما ان ذلك قد مضى في ان اخبار الاخذ واليسبحة في الشرع وان هذا ما يفرقه الحالفون وبازائه فانه يفر
 الامانة في ذلك ولو سلمنا ذلك لكان لثان نفوذ في الجبل الاول لا يخرج من ان يكون ناوله على ما ناوله الشافعي من ان المراد ان ذكاه الجنين
 هي ذكاه امه وانما يفت له حكم الذكوة لذكاهها وان كان كل حملها على الجنين الكامل الذى قد ثبت علمه لشعره والوريد وخف سنه اعور ولثنا
 الذى ذكاهها او يكون الناول على ما ناوله ابو حنيفة من ان ذلك على سبيل التشبيه اما المراد بالخبر ان ذكاه الجنين مثله وبما ان ذكاه امه الذبح
 فليحل ذلك على الجنين الذى يخرج من امه حيا وذكاه ما خرج كك ولجنه كذكاه الام ويؤى ناول الشافعي وان كان كذا قد يبنى يخرج يذهبنا
 على ناوله في جنينه ان لفظ الجنين مشقوف من الاجناس هو الاستنار وهو ما سمى بهذا الاسم في حال كونه بطن امه وانما ظهر زال عنه اسماء
 هذا الاسم على الحقيقة وسمى بذلك مجازا من حيث كان جنينا قبل حال ظهوره فكيف يجوز ان يكون المراد ان الجنين اذا خرج حيا وذكى كما يذكى
 امه وهو لا يتحقق هذا الاسم بعد خروجه من الاشهاد يكون المراد ان ذكاه امه بعدى البقرة والحكم وهو جنين في البطن ومن جازوه وهون شمس
 الام يذكر لا بد له من فاهة واذا حمل على ان ذكاهها ذكاه الجنينها فاذا انقضت حيا وحمل على ان المراد ان الجنين يذبح اذا خرج حيا كما يفعل بامه
 لم يعد هذا التحقير بالام لان غير الام من الذبايح الحية لا يقتب مع النسبة بدهن التشبيه فكانه ذكاه الجنين كذكاه امه فلما اسقط
 الكان بعد الفعل لفظ ذكاه فانصب ذلك قد بدنا ان حمل الجنين على التشبيه يخرج على هذا بينا ونا علينا في النصيب مثل ما علينا بالرفع
 على ان اصحاب الشافعي قد ابا بواعين وانهم النسب بعدان ونعواظوها واشتارها وناها والرواية بالرفع بان قالوا ان النصيب يمكن
 ان يكون وجهه التقدير ذكاه الجنين بذكاه امه فلما اسقط حوز الجوز جيل النصيب فلم يخلص النصيب للتشبيه على كل حال فاما الخبر
 الاخر الذى يفتقن كلوان شئتم فانا نحمله على الجنين الذى قد كماله اشعر ووبر وبذلك عموم الظم بالادلة **مسئلة** وما
 انفر من الامانة فيخرج اكل الطائر القبيح من الحنك والمثانة ويكرهون الكلبين في خالفنا في الفقهاء في ذلكنا الدليل على
 ما ذهبوا اليه الاجماع الا يرد روايتنا في هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة التى علمنا دليل ظاهرا ان احدا من الامه ما وافق
 بين المسلمين **مسئلة** وما انفر من الامانة القول بخبر الفقهاء وانما جازى خبر جميع الاحكام من عندنا فيها
 وروايتنا فيها وفي نجاستها وخالفنا في الفقهاء في ذلكنا الدلالة لاجماع المنه وروايتنا في هذه المسئلة على بعضنا تقدم من المسلمين
 التى فيها ظاهرا كتاب الله تعالى ما يرضى به الحالفون ما يرونه عن ثقاتهم ورجالهم من خبرهم الفقهاء لان الكذب وبه الشعر ونفس من
 الروايات في فضل الباب ما يرونه عنكم اذ قالوا لا نعرف هؤلاء ولا نقربوا بانهم من ذلكنا رواه ابو حنيفة القاسم بن سلام قال حدثنا
 ابو الاسود عن ابن جهم عن راجع ابو السرح وروايتنا في هذا الخبر كذا بخلاف الفقهاء قال حدثنا سلمة بن اود قال اخبرنا ابن جهم قال
 اخبرني عمر بن الخطاب وراجعا ابا السرح حدثنا اجتماع على ان راجعا قال ان عمر بن الحكم حدثنا عن ام جيبه ووجه النبي ان ناسا من اهل
 اليمن قد مواعا على رسول الله لم يعلمهم الصلوة والسنن الفرائض فقالوا ان رسول الله انما اشربا بفعله من القبح الشعر فقال العبد
 قالونم قال النبي لا تطعموه قال الساجي حديثه قال في ذلكنا وقال ابو حنيفة القاسم بن سلام لما ان بعد ذلك يومين في لروايتنا
 فقال العبد قالونم قال لا تطعموها قالوا فانهم لا بدعونه فقال في لم يبق كذا فاضوا عصفه وروايتنا عن ام جيبه ان ابن جهم عن محمد
 بن جعفر عن بن سالم عن عطاء بن يثאר ان النبي سأل عن العبد فتمى عنها فم قال لا خير فيها وقال قال بن سالم والاسكر كره
 وهذا اسم يخص الفقهاء به يعني الاسكر كره في لغة العبرانيين ابن الرومي هو ممن لا يطعمون عليه علم اللغة العربية وكان مشهور فيها وروى
 عنه انه قال لبعض وانه قد عدل بن الرومي فضيله الذى يباح لنا ابا العباس بن علي بن ربيعة شيا من الاعرابها قال لاني يروى انه

في الاطعمة

عليك شيئا من اللغة فلا ولا كرامة ولا نجاسة مع ابي العباس فقل على هذا القول الامقدم وفهمها في علم الغيب ابيات بن الرومي استوفى
 الاسكر كره الصبي نفعه فمؤثر واجعله البقيض فيها يا خليلي يعنونه انه مصفاة اعلاه وصك لبطونه واذا بالاسكر كره الفقاغ القصر
 البارد والغبير الشرب قد روى صحاح الحديث من طرف معرفه فان فوقها من العرب ساوارس والله عن الشرب المخذة من الفقاغ فقال رسول الله
 بسكرنا لو انهم فقال لا نفريق ولم يسأل في الشرب المخذة من الشربة بل خرم ذلك على الاطلاق وحرّم الشرب الا اذا كان
 مسكرا فدل ذلك على ان الغبير حذر بعينها كالحذر وقد روى اصحاب الحديث من لعنه في كتبهم المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يشجع على ان يكره الفقاغ
 وقال احمد بن حنبل كان ابن المبارك يكره وقال احمد حدثنا ابو عبد الله المذاهبي قال كان ما نال ابن السكبره الفقاغ ويكره ان يباع في الاقوال
 وكان يزيد بن هرون يكرهه قال احمد حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي عن صفير قال الغبير هو النبي صلى الله عليه وسلم عنها الفقاغ وقال ابن همام
 الواسطي الفقاغ بهذا الشربة فانه هو خمره وقال زيد بن اسلم الغبير النبي صلى الله عليه وسلم عنها هي الاسكر كره الحشنة واذا كانت هذا رواه في
 وافعال شيوخهم ومنعوا حتى اصحاب حديثهم فما المانع لهم من تحريم الفقاغ وهم يقولون من اخبارنا لا احادنا ما هو اضعف مما ذكرناه وكيف يستحسنوا
 الشاعة على الامامة في تحريم الفقاغ وما نكروا ابن السكبره وهو شيخ الفقهاء واصحاب الحديث يمتنع عنه وعن بيعة كل ابن المبارك وزيد بن
 وهما شيئا اصحاب الحديث لولا العصبية والاتباع الهوى يقولون الله منهما **مسئلة** ولما انفردت به الامامة القول بان
 التحريم على كل كذب في كل كتاب ان ان تحريمها يمكن مجدا وادخالها في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى انها منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وذهبنا اليه لاجتماع الطائفة فانهم لا يختلفون فيما ذكرناه وذلك ايضا في هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة التي فيها ظاهرا كتاب وما
 اشبهه وبين ذلك ان احدا من المسلمين ما فرق بين المسلمين وان انفردت بغيرها خاذا لاجتماع فان عرضنا بما جزم ونهين لاجتماعنا
 الوارد به جزمنا في تحريم الخمر وذكر اسباب تحريمها فادنا عن ذلك ان جميع ما روي في تحريمها اخبارا واحد ضعيفة لا نوجب على ولا عملا
 فلا يزل ما ذكرناه عن الادلة القاطعة بمنزلة هذه الاخبار فانما يذهب اليه اليهود والنصارى من تحليل انبيائهم لما قد ثبت منهم عليهم كما قد روي
 على انبيائهم في كل شيء كذبهم المسلمون فيبه لا تجوز فيها بدعيه هؤلاء المبطون المعروفون بالكذب **مسئلة** ولما انفردت به الامامة
 اذا انقلب الخمر في انفسها او بفعل ادعى ان لا يروج فيها ما ينقلب الى الخمر من الشايع وما لك في ذلك ابو حنيفة بخالف الامامة فيها
 حكيمناه الا انه لم يرد عليهم فتدبر في الفقاغ في حال فغلبه علمها حتى لا يوجد طعم الخمر ان يذ لك يحل فكانهم انفرادهم ومن لم يمتنع
 بانما مشعروا ما امان على بعض الوجوه وان واقفوا على انقلاب الخمر الى الخمر في ذلك فكون هذه المسئلة في الانفراد بلنا
 بعد لاجتماع المنزلة وان الخمر ما ينقلب الى ما هو خمر وما انقلب فلا يفسد من ان يكون خمر او لا لا خلاف في انفسه الخمر واسم الخمر
 يتناول ما هو على صفته مخصوصه ولا فرق بين اسباب حصوله عليها او يقال اصحاب حنيفة اى فرق بين غلبة الخمر على الخمر في تحليلها
 وبين غلبة الماء عليها او غيره من الماء ان الخمر اذا خلت بوجدها طعم ولا رايحة فان فرقوا بين الامرين بان الخمر يتقلب الى الخمر ولا يتقلب
 الى غيره من الماء والجامدان قلنا كلا منا فيها على الانفراد في تحريمها الغيب الخمر الى الخمر في تحليلها الخمر الى الخمر بل بعضها باقية
 وكل هو في الماء والفرق بين ان ياتي فيها ما يجوز ان يتقلب اليه بين ما يتقلب اليه اذ كانت في الحال موجبه لم يتقلب **مسئلة**
 وما يظن جيل النصارى انفراد الامامة به القول بتحليل شرب بوال الابل وكل ما اكل لحم من البهائم انا للنداءى وغيره وقد روي في ذلك
 في ذلك مالك والثوري زفره قال محمد بن الحسن البول خاصه وخالفه الروث قال ابو حنيفة وابو يوسف الشافعي بول اكل
 لحم خنزير وشبهه بغيره كجاسته ذلك مما لا يؤكل لحمه الذي يدل على صحة مذهبنا اليه بعد لاجتماع المنزلة وان الاصل فيما يؤكل اكل
 في الغفل الا باحذر وعلى من ذهب الى النظر لبل شرعي ان يوجد ذلك في بول ما يؤكل لحمه لانهم انما يعتمدون على اخبار واحد وقد بدنا
 ان اخبارنا لا احادنا سلمت من المعارضات الفلاح لا يعمل في الشرع ثم اخبارهم هذه معارضه باخبارهم بها ثقاتهم ورجالهم ينفقون
 الاباحه وبسبب الكلام في تفصيل هذه الجملة وايضا فان بول ما يؤكل لحمه طاهر غير نجس كل من قال بطلانها رضى وشبهه ولا احد يذهب
 الى طهارته والمنع من شربه والذي يدل على طهارته ان الاصل الطهارة والنجاسة هي التي تحتاج فيها الى بل شرعي من طلب ذلك لم يجد
 وما يجوز ان يفاضل بها في هذه المسئلة ما جرد عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اكل لحمي فلا ما بين يديه وما جرد عن النبي
 عن جابر عن النيران فوما من عونه فلا هو اعلى النبي صلى الله عليه وسلم المدينه فاستوجوهها فانفخت اجوافهم فبعثهم الى الفقاغ الصدقة ليشربوا
 من ابوالها وابتها فان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فاكل على راحله في جميع الروايات بدا الراحله ورجلاها لا يملأ من بولها وزوتها
 ايها هذا هو الاصل الاظهر فلو كان ذلك نجسا لكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يبدل على الطهارة وانما يقضى حكمه عن غيره الا
 ونحن لا يجوز ان يقال مثل هذه اللفظة فما لا يشبهه في طهارته وابتها فلنا لا يجوز ان يقال هذه اللفظة لا على الطهارة والاباحه

الأشربة والملابس

لأن أهل الشريعة ما جرت عادتهم بأن يقولوا فيما خُطِرَ ثابت لا بأس به على أن تبس الجاسات قد تكون خف حكام من بعض ولا يقال به
 لا بأس أيضا لا يجوز أن ندخل هذه اللفظة في الجمع على طينها وبناجته لأن العادة جرت بدخولها فيما هو مباح ظاهر على اختلاف فيه ودخل
 شبهه في حكمه فإن قالوا في حديث الغريبي أن نعمة إنما أحرم شرب بوالك لا بل في حال ضرره على سبيل الدواي كما نحل المني مع القرون
 فلما لو كان حاله لم يضر بهج البول لا باح في وقا شافه وأبو حنيفة يمنع من ذلك وإنما يجزم أبو يوسف الشافعي إذا بطل اعراض في حنيفة
 فالذي يبطل اعراض أبي يوسف الشافعي وجهان أحدهما أن الشيء لو كان باح ذلك للقرون لو فو عليه من اختصاصه بالقرون والوجه
 الثاني ما روى عنه من قوله أن الله لم يجعل شفاؤكم فيما حرم عليكم ولهذا الذي كونه ناول يوم مؤلفه فيهما ثم كبر ومنافع للناس
 وأما الكبر من نفعهما على أن المنافع هي من الله المكاسب في حال لا يضطر لم يثبت وله هذا الخبر لا يثبت ولا يثبت
 قبض في الشفاء عن ما يجزم ثابت ما ندعو إليه لضرره لا يكون حراما بل مبنا على الظاهر يقتضي في الشفاء عن ما حرم في سائر الأوقات
 ونجس في لغيره في غايته دون أخرى عدل عن الظاهر فأن قيل معنى الخبر أن شفاؤكم ليس بمضبوط على المحرم بل في المباح من دونه فلهذا هذا اللفظ
 مخصوص بالخبر عدل عن ظاهره فإن أجمع علينا في قولنا في الجاسات البول مما يرد ونه عن الشيء من قوله إنما يغسل الثوب من البول والدم
 والمخ إن غام في سائر الأوقات ما يؤمر بغسله وجوبا لا يكون لا نجسا وما هو نجس لا يجوز شربه بما يرد ونه عن الشيء أنه مرفيع في قوله
 إنما يندبان وما بعد بان في كبر ما أحدهما فكان مبيحا لغيره وما لا يكون لا يثبت من البول هذا عام في جميع الأحوال بما روى
 عنه استدل هو من البول فإن غامه هذا في غير منة فيقال لهم قد مضى ناخبنا الإحاد ليستفح في الشريعة إذا خلت من المعاصي وضمان ثم أجابهم
 هذه معاضة بما يرد ونه عن طهرهم وقد كره بعضهم ما لم يرد ونه عن من طهرنا لا يحصى كثره وإذا سلمنا هذا الاختار ولم نغار منها بما يسط
 الاحتجاج بها كان لنا محل الخبر الأول على ما هو نجس من البول كبول الاستاء وبول ما لا يؤكل لحمه وجب هذا التخصيص كان الأدلة التي
 ذكرناها والتشافي في حكمه الاستدلال بهذا الخبر لا يوجب غسل المني لأنه عند طاهر لا بد له من تخصيص لفظ البول لأنه لا يرد في
 أن بول لو صبغ لا يوجب غسله فاما أبو حنيفة فلا بد له من تخصيص بقره وحمله على الدم والبول الكثير لأنه لا يوجب غسل الفلن من ماله لأنه
 أن بول لو صبغ طاهر بعدل عن ظاهره لأنه لا يوجب غسله وإنما يوجب تركه فقد أجمعنا علنا على تخصيص هذا الخبر يقال لهم في الخبر أن
 قد روى هذا الخبر على خلاف ما حكمتم لأنه روى أنه كان لا يثبت من البول بخصيص بوله لا ببول غيره وليس له أن يتناول في ذلك فيقولوا
 الاستبراء هو البقاء عدل قد يرد به البقاء الشدة عن بوله وبول غيره ولهذا يقال استبراء الأمه إذا بقاء عدل عنهما لعرب واده وحمها وذلك
 أن الاستبراء لا معتبر فيه بأصل وضع اللغة إذا كان في غير السبع فداستقر على ثمة مخصوصه فدلنا أن القابل إذا قال فلان يسترى
 من البول استبراء من البول لا يفهم عنه إلا بوله دون بول غيره على أن ظاهر الخبر لو كان عام على ما روى لوجب تخصيصه لأنه لا بد له من ذكرها
 على أن في هذا الخبر ما يقتضي الاختصاص ببول ما لا يؤكل لحمه لأنه يثبت من البول بخصيص بوله لا ببول غيره وليس له أن يتناول في ذلك فيقولوا
 فيها الوعيد فإن قالوا لم يلحق الوعيد من حيث لم يثبت فقط بل من حيث لم يثبت عن البول مع اعتقاد نجاسته ومن فعل ذلك بالحفة الوعيد
 لا محال فلما هذا عدل عن الفقه وبعد هذا التأويل يسط استدلوا كبر الخبر لأن تغيير الكلام على هذا التأويل أنه بعد ذلك لا يثبت
 عن البول مع اعتقاد نجاسته وهذا لا بدل على نجاسته كل بول إنما يدل على خطأ من قد علم ما يعتد به ولم يثبت ما يعتد به فاستدلوا أن القائل
 لذلك يحكم من فعل الشيء فإن لم يملككم على نجاسته جميع بول هو المفصوف المسئلة على أن الخاء لا تأخر إلا من نفسين إنما بعد بان ما
 وما بعد بان على الكبر وذلك كالمناقض أن العذاب لا يكون إلا على الكبر ما ليس كبره فلا عذاب على ما يعتد به فجعل في المنافع
 كجاء وصغار من عذابه ولا يقع بقره على يذهب القائلين بالإرخاء لأنهم يعتقدون أن جميع المعاصي جارية وأنه يستحق العذاب على كل مئنة منها
 ومن ذهب إلى هذا المذهب لا ينفق اسم الكبر عن شيء من المعاصي وإنما يقول على سبيل الإضافة هذه المعتبة أصح تلك فاما مع الإضافة
 فلكل عند كجاء وأما الخبر الآخر الذي شافوا به وكلاما عليه كاللحام في الخبر أن شدة بلا فضل لا معنى له عادة **مسألة**
 وما انفردت به الإمامية أنه يجوز ليس الثوب الجرب إذا كان في خلل لا يمتد من الفطن أو الكنان وإن لم يكن غالبا وأما الغالب في الفقهاء في ذلك
 فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز لبس الجرب إذا كان سدا أو الخ من الفطن أو الكنان ولم تجز إذا كانت الخ من الكنان أو من الخ من الكنان
 أنه إباح لبس بناء على أن الغالب لا يمتد على صحة مذهبنا بعد الاجتماع المبرور والشيء الممانع عن لبس الجرب وهذا
 الاسم إنما يثبت له ما كان محصا دون ما انحطت بعينه والتوب لثمة فيه فطر أو كان لبس جرب محض مجاز للثوب القليل فيه أو قليل
 إلى أن الثوب لثمة فطر سدا جرب يجوز لبسه لأنه ليس بجرب محض فطر ما كان نجسه فطنا وإن لم يكن جميع الخ فإن قيل قد
 يقتضي أنه لو كان في الثوب خيط واحد من فطر أو كان جازا لبسه فلما ظاهر اللفظ عن لبس الجرب المذموم يقتضي ذلك لأن منعت من

كتاب البيع

غيره والاول ان يكون الخبط والخبطان غير معدنهما ولا اترلتهما فاما اذا كان معدنهما مثله مثل ان يكون له شبهة الى التوبخ من سدس او عشر من حبه من
 يكون محضاً والعيب كله من قول الشافعي نحو الفبا ليرى المحض لا يبتنا وله بلا شبهة عن البيع واي ثابته يكون المحض او طناً غليظاً هو لا يرى
 ان ياد بمانه الجبهة اذا كانت حجر او محضاً لم يجر لبسها وان كانتا لبطنان لا يظهر للعين كطير الظهارة هذا بعد شديد **مسألة** وما انفقت
 به الامامة ان جلود المشبه من جميع الخبط الا يظهر بالذباغ وقد وردت لهم وذا به صبيغهم يجوز انما جلود المشبه ما لم يكن كلباً او خنزيراً ان يكون بعد
 الذباغ انه وان كانتا الصلوان فيه لا يجوز للمعول على الاول خالف الشبهة جميع الفقهاء الا احمد بن حنبل فقد حكم عنه ان المشبه لا يظهر بالذباغ
 دليلنا بعد الاجماع المردود قوله ثم حرم عليكم المشبه والحريم يجب ان يناول كل بعض من اعضاء المشبه حلته المحقق ثم فانه من الجدل في هذه المسئلة بعد
 الذباغ وبطله يجب ان يحرم الانقاع به بعد الذباغ لان اسم المشبه يتناول له وما يجوز ان يذكو على سبيل المعاشرة لهم ما رده وسطره في كتبهم عن
 النبي من قوله لا تنقصوا من المشبه يا هات لا عصبتموه هذا الخبر يقتضي تحريم الانقاع بما بعد الذباغ قول بعضهم ان اسم الاهاب يخص بالجلد
 بطل الذباغ ولا ينقصه بعد غلط محقق لان الاهاب اسم الجلد في الخبر غير محض واحد ولو جاز ان يدعى في الاهاب اختصاصاً بجان بطل
 في الجدل مثله ذلك فان اعترضوا بما روي عنه النبي وقد سئل عن جلود المشبه فقال لا ذباغها طيور او في خبر اخر انما هات مع فقد ظهر كراهية
 ان هذا اخبار احاد لا يعمل بها في الشريعة ثم بانها مارة بمعنى عن النبي من النبي عن ذلك وما رويناه من الاخبار التي لا تخص في هذه المسئلة ولو
 لم يطل هذين الخبرين الاظهر ان لفران لكونه قد يجوز ان يعمل الخبرين على الخصوص وان لم يرد بقوله عليهما انما هات مع فقد ظهر المذكي
 المشبه **كتاب بيع واقتناء** **مسألة** وما انفقت به الامامة ان الخيار يثبت
 للمبتاعين نوع الخبز خاصة ثلثة ايام وان لم بشرط وخالف في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الخبز الكثير لا يثبت فيه الخيار الا بان بشرط
 دليلنا الاجماع المردود ويمكن ان يكون الوجه في ثبوت هذا الخيار في المحض خاصة ان العيوب فيه اخفى والعيوب فيه اخص في غيره وفيه لم يمتنع
 في غيره وليس للمحالفات يقول كيف يثبت بين المبتاعين خياراً من غير ان يشرط جازاً ايضاً ان يثبت خياراً من غير ان يشرط جازاً ايضاً ان يثبت
 الخيار لذلك ذكرناه وان لم بشرط **مسألة** وما ظن بقول الامامة به ولم فيه موافق القول بان للمبتاعين ان يشرطوا في
 اكثر من ثلثة ايام بعد ان قد حددوه ووافقه في ذلك ابن ابي ليلى ومحمد وابو يوسف الا وزاعى وجوزوا ان يكون الخيار شهراً او اكثر كما لا يعمل قال
 مالك يجوز على حسب ندعوا الخاجر البئر في وقوف على المبيع وما حاله وحكى عن الحسن ان قال اذا اشترى ارجل البئر فقال له البائع اذهب
 فانت فيه بالخيار فهو بالخيار ابدأ حتى يقول فانه ضيق ذهباً او خيفة وفقره انه لا يجوز ان يشرط الخيار اكثر من ثلثة فان فعل فالباع
 وهو قول الشافعي دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المردود وايضاً فان خيار الشرط انما وضع لنا حال البيع وقد يختلف احوالنا في
 الطول القصير فجاز ان يزيد على الثلث كما جاز ان ينقص الغرض بالبيع فان اعترضوا بالخالف بما روي عنه النبي من انه قال الخيار ثلثة فليجوز
 عن ذلك ان هذا خبر احاد وقد ثبتنا ان اخبار الاحاد لا يعمل عليها في الشريعة وما رآه الاخبار الواردة بجواز الخيار اكثر من ثلثة ايام لان
 قوله الخيار ثلثة ايام لا يمنع من ما رآه عليهما كما لم يمنع من نقصاها في البيوع قبل زباده خيار الشرط على الثلثة عز و دخول الغرض في البيوع
 يفسد ما قلناه وبطلونه في ثلثة ايام عز لان لا بد من هذا المدة ليحصل له البيع او لا يحصل مع ذلك فقد جاز البيع مع ثبوته هذا
 الغرض **مسألة** وما انفقت به الامامة القول بان لا ربا بين الوالد ولده ولا بين الزوج وزوجه ولا بين الذمي والمسلم ولا
 بين اليهود ومولا وخالف في الفقهاء في ذلك فاقبوا الربا بين كل من عدناه وقد كبت فليما في جواب سائل ردت من الموصل ناولنا في هذا
 الخبر بما اصحابنا المنصحة نفى الربا بين من كونه على ان لم يبدل وان كان لفظ الخبر يعنى الامكان فالخبر لا يقع بين من كونه ربا
 كما قال الله تعالى ومن دخله كان امناً وقوله ثم فلا تفسدوا اجدال في البيع وقوله العار يرد وده والنعيم غارم ومعنى ذلك كله
 الاموال التي وان كان بلفظ الخبر ما العبد سببه فلا شبهة ونفى الربا بينهما لان العبد لا يملك شيئاً والامال التي في يد ماله سببه
 ولا يدخل الربا بين الانسان ونفسه ولهذا ذهب اصحابنا الى ان العبد اذا كان مولا له شرك فيه حرم الربا بينه وبينه واعتمدنا في نفس هذا المذهب
 على عموم ظاهر القرآن وان الله ثم حرم الربا على كل متعاضدين وقوله ثم ولا تأكلوا الربا وهذا الظاهر يدخل فيه الولد والوالد الزوج والزوجة
 ثم لما ثبت ذلك رجعت عن هذا المذهب في وجدت اصحابنا مجتمعين على نفى الربا بين من كونه وغير مختلفين فيه وقد من الاوفان واجماعنا
 هذه الطائفة قد ثبت انه حرم ويجوز مثله طواها الكتاب الصحيح نفى الربا بين من كونه واذا كان الربا حكماً شرعياً جاز ان يثبت في موضع
 او حكماً يثبت في الجنس ونجس على وجه دون وجه فاذا ثبت ذلك على تخصيص ذكرناه وجب القول بوجوب الدليل وما يمكن ان يقال
 طواها من ظاهر الكتاب والله امر بالاحسان والاقام مضافاً الى ما دل عليه القول من ذلك وجداً لاحتساب البصاال المنفع على وجه
 الاستحقاق الى الغنم الفصل في كونه احساناً ومعنى الاحتساب ان يمتنع من اخذ من غيره درهما بدرهم لان من اعطى الكثير بالقليل مضرب

ان ثلثة ايام
 من ثلثة ايام
 من ثلثة ايام
 من ثلثة ايام

كتاب البيع

الى ينفعه فيه فهو محسول البعثة من خربنا من عدا من استنباه من لوالد ولد والزوج وزوجه بدل لهما ههنا كذا لظواهر هذا البيع
 الخالف في المسائل التي خالفنا فيها فكم امر الله تعالى بالاحسان في الثمن وفي موضع كثير كقولنا نعم كما احسن الله اليك قوله نعم ان يلق
 ما به بالعدل والاحسان معاضد الايات التي ظاهرها عام في تحريم الزنا فان لم يخصنا ايات الاحسان لاجل ايات الزنا فلنا ما الفرق بينهما
 من خصصنا ايات الزنا بعمومات الايات الاحسان وهذه طريقة اذا سلكت كانت فويزة **مسألة** وما انقرضت به الامانة القول يجوز شراء
 العبد لا ببيع غيره ولا بشئ وحده الا اذا كان بحيث يفقد عليه المشتري خالفنا في الفقهاء في ذلك فذهبوا الى انه لا يجوز بيع الانثى على كل
 حال الا ما وصى عن عثمان النبي انه قال لا بأس ببيع الابن والابن لشارد وان هلك فهو من مال المشتري هذا كما لو افقده الامانة الا ان لم يشترط
 ان يكون معه في التسقطة غيره كما شرطت الامانة والبدل على صحة ما ذهبننا اليه لاجتماع المنكر ومقول مخالفين في بيعه على انه يبيع
 عزوان بغيره انتهى عن بيع العز وبنما عول على انه مبيع غير مقلد على تسليمه فلا يبيع بغيره كما سلمت في ذلك ولا يبيع في هواء وهذا البر
 يصح لان هذا البيع يخرج من ان يكون عزوا بغيره من غير البع كبيع الثمرة الموجود وتبعضها والمتوفع وحدها وهذا هو المتوفع عن فاسده
 وان كانا بدينان الفاسد لا مدخل له في الشريعة لانه لا يمكن تسليم جميع الثمرة التي وقع عليها هذا العقد وقت التسقطة وان كان يتعد
 جازا فان قبل نحن مخالف في ذلك ولا يخبر ان يبيع ثمرة معدة مع موجوده فلنا اننا مالك فانه يوافقنا على هذا الموضع ويحبنا على ما
 فيه انه لا خلاف ان يطلع الخلة التي تؤثر في البيع معها وان كان في الحال معدة فكيف يجوز ان يدعى ان يبيع معدة وموجودا **مسألة**
 وما انقرضت به الامانة القول يخرجهم ببيع الفقاع والتباعدة في الفقهاء في ذلك وقد روي عن مالك كونه
 بيع الفقاع دليلنا لاجتماع المزدور وايضا يستثنى في هذه المسئلة على تحريمه فيقول قد ثبت خبره في طهره بغيره بغيره
 والفرقة بين الامر بخرجه عن اجماع الامة **مسألة** وما انقرضت به الامانة ان من ابتاع شيئا مبعوثا بشئ معين لم يبيعنا
 ولا مبض متب وفردنا التابع بعد العقد لبعضه وينفك الثمن في المبتاع احواله بين ثلثة اقسام فان مصت ثلثة ولم يخصص المبتاع الثمن
 كان البايع بالخيار ان شاء فسخ البيع وباعه من غيره وان شاء طال به بالثمن على التخييل والوفاء وليس للبايع على التابع في ذلك خيار ولو هلك
 المبيع في هذه الايام الثلثة كان من مال البايع وخالفنا في الفقهاء في ذلك لم يقل احد منهم بهذا الرتيب الذي بناه دليلنا على صحة
 ما ذهبننا اليه لاجتماع المزدور وانما قلنا ان المبتاع احواله ما بينه وبين ثلثة ايام لانه لا يبيعنا واستلطان ان يفقد الثمن اثره موقوف احصا
 قد سلمك وعليه يجهل الثمن فان لم يخصصه في هذه المدة المضروبة فكانه رجع عن الابتاع ولم يبق بالشرط الذي شرط من يجهل الثمن وصا
 التابع بالخيار ان شاء فسخ وان شاء طال به بالثمن وان جعلنا المبيع في هذه الايام الثلثة من مال المبتاع لان العقد قد ثبت بغيره ما وقد
 حكم عن مالك انه كان يقول في الدابة اذا حبسها البايع حتى يقبض الثمن هلكت فهي من مال المشتري في ذلك اذا كان شيئا على النقد فان
 كان على غير النقد فهو من مال البايع وهذه موافقة للامانة من بعض الوجوه وقد قلنا انه ان هلك بعد الثلثة كل من مال البايع لانه
 يتاخر الثمن عنه وقد صار ملك به وادعى بالقبض به فان ملك من ماله **مسألة** وما انقرضت به الامانة القول بان من ابتاع
 شيئا وشرط الخيار ولم يسم يوما ولا اجلا خصصه بمابل اطلعه اطلاقا فان له الخيار وما بينه وبين ثلثة ايام ثم الخيار له بعد ذلك باق
 الفقهاء بخالفون في ذلك لان اذا حبسته بدينه امة اذا شرط الخيار الى غير يوم معلوم فالببيع فاسد فان اجماع في الثلثة حاز عند
 ابو حنيفة خاصة وان لم يجرى حتى مضت الثلثة ايام لم يكن له ان يبيعه وقال ابو يوسف محمد له ان يبيعه بعد الثلثة وقال مالك ان
 يجعل للخيار وما جاز وجعل له من الخيار ومثل ما يكون في تلك الساعة وقال الحسن بن صالح بن حي اذا لم يبيع اجل الخيار كان له الخيار
 امداد دليلنا على صحة ما ذهبننا اليه لاجتماع المنكر ويمكن ان يكون الوجه مع الخلاف في ثلثة ايام اقل من المدة التي للمهر
 المعرف في الشريعة لان نص في الخيار فيها والكلام اذا اطلق صحيحه على المعهود والمألوف فيه **مسألة** وما انقرضت به الامانة
 القول بان من ابتاع امة فوجد بها عيبا ما عدا من ماله يرد لها وكان له ان يرد لها وان كان العيب لان يكون بغيرها من قبل
 فله رد هاهنا مع الوطى ودمعها اذا وطئها نصف عسر قهرا وخالفنا في الفقهاء في ذلك مذهبنا في انه اذا ابتاع امة وول فيها فوطئها
 ثم اصاب بها عيبا فله رد هاهنا ولا يرد عليه وان لم يرد لها لم يرد لها ليعتد بدمعها المدة لاجل الوطى فله رد ذلك عن عمر وهذا هو المهر في التور
 وابو حنيفة واصحابه الى انه لا يملك الرد بالعيب بل عيبها وبهاخذ الادش وانقرضت الامانة بالقول الذي كراهه ظاهر دليلنا على صحة
 ما ذهبننا اليه لاجتماع المزدور وليس يجرى على التبيح يجرى على البكر لان وطئ البكر فيه اطلاقا لغيرها وليس على التبيح يمكن ان يكون لغير
 بين الخلق بين غيره من العيوب الخلق الخش العيوب اعظمها ثانيا فان ينعقد حكمه على باقي العيوب **مسألة** وما انقرضت به الامانة
 القول يجوز ان يبيع الانسان من غير هاهنا او غيره نفدا او شبهه معا على ان يسلطه لثان سب او يفرسه ما لا على اجل او يفسده

كتاب الشفعة في الانتصا

منه وانكر ذلك باقي الفقهاء وخطروا دليلاً على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين ولا والله في حل البيع بالاطلاق في هذا البيع الذي اشترطه الشرع في جملته الظاهر والفضل بين جازوا واشترطه في عقد البيع غير مسئلة ولست انا الذي من اى جهة خط الخطا لقول ذلك وانما يرجع الى الظن ولما كنا
 البى لا يرجع في الشرع الى مثلنا ولا خلاف بينهم في انه لو لم يشترط الفرض عند عقد البيع ثم راي بعد ذلك ان يفضله كان ذلك جازوا وادى في بين ان
 بشرطه ولا بشرطه **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان يجوز ان يكون للاثان على غيره مال مؤجل فيقتض على تعجيله بان يفضله
 من مبلغه ولا يشترط لك تاخير الاموال عن ايجالها بزيادة فيها لان ذلك محظور لا محالة وفيما القاهم باقي الفقهاء وسقوا بين الامرين في التخييم وبلدنا
 ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وايضا فان تصرف الانسان فيما يملكه مباح بالعقل والشرع وقد علمنا ان الذي لا يؤجل له مالك يبيع متى يشاء فيه
 فيه يجوز له ان يفضله من غير ان يبرأ منه ومن جليله يتم هذا الذي هو مالك للخصم في مال له فلا يفسد كماله ان يؤخره الى اجل لا اختلا
 في انه لو افضله بفضله وبراءته من الباقي من غير الشرط كان ذلك جازا وادى في جواز ذلك بين الاشراط ونفسه **مسئلة** وما ظن افراد
 الامامية به وقد اقمنا فيه غيرها القول بجواز ان يبيع الانسان الشاة او البعير بشرط واسره وجلده او نحوها من اعضائه وروى ابن هب عن مالك
 القول بجواز ان يشتري جلد ما هو موافقه للامامية وروى ابن قاسم عن مالك انه اذا باع شاة فاشترى منها ثلثا او ربعا او نصفها او خذا
 او كبد او صوفا او شعرا او كواكبا فانه اذا اشتري ثلثا او ربعا او نصفها فلا بأس بذلك اذا اشتري جلد او واسا فان كان منها اقل فلا بأس
 به وان كان حاضرا فلا يخبر فيه وهذا الواو يرضى موافقه للامامية في السفر لست اعرف فرقا بين السفر الحقيقى في هذا الموضع وقال ابو حنيفة
 واصحابه لا يجوز ذلك البتة وهو قول الثوري قال الشافعي لا يجوز ان يبيع الرجل الشاة ويشترى منها جلد او غيره في سفر ولا حضر بلدنا
 على ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين لان هذا العقد يقع عليه اسم البيع باسئنا فحجب به على في عموم قوله ثم واحل الله البيع وحرم الربا والبر
 يمكن ان يدعى ذلك جماله فان الانتصا منه منصرف من غير ما وليس يجري مجرى غيره فاما ما يبيع فيه الاشراك والاختلاط **كتاب**
الشفعة **مسئلة** وما انفردت به الامامية اثباتهم خوا الشفعة في كل شيء من المبيعات من عقار وصنعة ومنازع وعرض
 وجوان كان ذلك بمحمل العشرة ولا بمحملها وفيما الفقهاء في ذلك واجمعوا على انها لا تجب الا في العقارات والارضين دون العرض
 والامتنع والمجوز وقد روى عن مالك خاصة انه قال اذا كان طعام او ربيع بين اثنين فباع احدهما حقة بشرط ان الشفعة ثم اخلف ابو حنيفة والشاة
 فقال ابو حنيفة يجب الشفعة فيما يحمل العشرة ولا في ضمنه وفيما نحن على ما استفسنا الشافعي الشفعة عما لا يحمل العشرة وبلدنا في الضرر بعينه
 دليلاً على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الامامية على ذلك فانهم يفتلحون منه ويمكن ان يعارضوا الحقون في هذه المسئلة بكل خبر روى عن الرسول
 في انجاب الشفعة مطلقا كذا بينهم عنه انه قال الشفعة فيها لا مفسد وايضا ما روى عنه من قوله الشفعة في كل شيء والاختلاف في ذلك كثير جدا
 وما يمكن ان يعارضوا به ان الشفعة عندهم بما وجبت لازالة الضرر عن الشفعة وهذا المعنى موجود في جميع المبيعات من الامتنع والمجوزا
 قالوا ان الشفعة انما يجب خوفا من الضرر على طرفي الدوام وهذا المعنى لا يثبت الا في الارضين العقارات دون العرض فلما في الاشعة ما يفي
 على وجه الدهر مثل بقاء العقارات والارضين كالباقين مما اشبهه من الحجاز والحجيد يندم الاستنصاف بالشر كذبة انهم لا يوجبون شفعة
 وبعد فان زالة الضرر الدائم والمنقطع واجبة في العقل والشرع وليس وجوبها زالا انما يختص بالمسردون والمنقطع ولو كان الناذي بالشر في الضرر
 منقطعا على ما ادعاهم لكانت زالة واجبة على كل حال فاما على الشافعي في وجوب الشفعة فلا على الشرط من الضرر باجوبة القسم من طلب
 العشرة فيقتضى العرض لان هذا المعنى ثابت بما روي وما فهم في هذه العلة ان العشرة تؤدي الى الضرر من حيث يحتاج الشرط الى ان يثبت
 من ايا في خصته ثانيا بعد ان كان واحدا وكل البانوعة وما اشبهها وهذا ليس بشيء لان الشفعة قد تجب فيما يحتاج فيه المبيع من ذلك
 كالعرض لما فيه من البنية والحصل الذي منى ضمت كان في كل واحد منهما كمالا يحتاج اليه من غير ان يكون بالوعة وغير ذلك فبطلت هذه العلة لغير
مسئلة وما انفردت به الامامية القول بان الشفعة انما تجب اذا كانت الشراكة بين اثنين فاذا زاد العدد على الاثنين فلا شفعة
 وفيما باقي الفقهاء في ذلك فوجبوا الشفعة بين الشركاء فلا وكثر عددهم بلدنا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وايضا فان خوا الشفعة
 حكم شرعي والاصل انتفاءه وانما وجبنا بين الشريكين لاجماع الامة فانقلنا هذا لاجماع عن حكم الاصل لم ينقلنا فيما زاد على الشريكين
 باقل يجب ان يكون في ذلك على حكم الاصل فان قيل اليس قد روي في رواية انكم تفضونها عن غيركم ان الشفعة تشبه فيما زاد على الاثنين
 وقد روي عن عيسى انه قال فصح سؤل الله بالشفعة بين الشركاء في الارضين المساكن ولفظا الشركاء يقع على اكثر من اثنين فلما ههنا كلما
 اخبارا خالفا لما يوجب علمنا من الاختيار ليس بحد ولا يشبهه الاحكام الشرعية على ما يتبين في غير موضع ويمكن ان يؤول ظواهر هذه الاخبار بان
 يحمل قوله الشفعة على عدم الرضا انما يجب بالشركة وسواء كان احد الشريكين على سهاام الاخرى ونصفت فالمعنى انما هو بالشركة
 لا بمباين سهاامهم وبحمل لفظ الرجل على الشركاء في الاملاك الكبيرة لا في ملك واحد على احد جهين ما على قول من يحمل لفظ الجمع الاثنين

کتاب الشفاعة

[illegible]

كتاب الهبة

يدفع عنها الضم نحو ذاك الفقهاء وجوه الفرائد فان قالوا الوفاء مالك لها فبذبح الفرض عنه بالمطالبة بالشفعة قلنا اذا سلم امره لا مالك لها فبذبحنا
 منفعها ومنفعة ما يعطى الى المالك كذا في قولهم هل الوفاء من ماله الى المسلمين انما يحسب دفع الفرض عنها مثل ما يجب دفع الفرض عن الاذنين
كتاب في مسائل شتى في الهبة والجانح والوفاء الشك في مسكناه
 وما انفرد به الامامية القول بان من هب شيئا لغيره غير ما صدق به ثواب الله تعالى وجهه جاز له الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فرق في ذلك
 بين الاجنبي وذو الرحم وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه اذا هب لغيره شيء لم يرجع وان هب من ماله لم يرجع وكل المنة
 لو وجبها وان هب لاجنبي جاز ان يشبهها او يهدى بها الشيء في نفسه ذكره هشام عن محمد بن عبد الله عن ابي حنيفة اذا علم الموهب له مالوك الفرائد والخبر
 قلنا ان يرجع فيه قال محمد لا يرجع وقال محمد كل لو كان كافرا فاسلم وكان عليه بن قاذم الموهب له وقال الحسن وزفران علمنا الموهب له الفرائد او
 الكتابية او المشط فحدث ذلك فله ان يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع وقال عثمان البيني في الرجل يعطى الرجل العطية لا يثبت له ان ينفق فغضبته
 جانيه وليس له ان يرجع فيها وقال مالك من خلص لدا له خلا او اعطاه عطاء ليس بصدقة فله ان يقضيها ان شاء ما لم يستثن الولد بينا من
 اجل الطعام فاذا صاعدا عليه لا يكون له ان يبرئ من بعض من ذلك شيئا وكل ما يزوج لغناه بذلك المال وكان جانيه فخر جانيه لك فليس للاب
 ان يقضي من ذلك شيئا وقال مالك لا يرجع عليه عندنا في بلدنا ان الهبة اذا غلبت عند الموهب له بالتواضع باذنه ونقصا فان عطي الموهب له ان
 يعطى الواهب فبها يوم قبضها فقال مالك في الواهب يكون لورثته مثل ما كان له لثوابه ينصرف ويؤثر في ثوابه قال ابو الهيثم
 يرجع في هبة ذوات العاقبة عند اصحابنا في جميع ذلك قال لا وراعي لا يرجع فيما وهب له ولو كان له ولا يبرئ ولا لورثته ولا لغيره ولا لغيره
 لم يبرئ ولا يرجع فيما استوفى ذلك فان كانت هبة فله ان يبرئ من بعض ما يزوج لغيره وما يزوج لغيره فله ان يبرئ من بعض ما يزوج لغيره
 بالهبة ثوابا لغيره لم يرجع اذا قبض لا يرجع فيما وهب لغيره محرم فان هب لغيره محرم بغيره ثوابا لغيره فله ان يبرئ من بعض ما يزوج لغيره
 للثواب جمع فيها مثل مؤل مالك ولا يرجع لغيره فيما وهب لغيره الا ان يكون سالما ان هب له ثم طلقها مكانه او بعد ذلك يوم او نحو ذلك
 الشافعي لا يرجع في الهبة الى الموهب لغيره لولده وقال ابو ذر على كل هبة شيئا لغيره لم يرجع فيه لغيره في ذلك بين البعديين والقبليين
 على صحة فله ان يبرئ من بعض ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره
 القبض عنه مانع من الرجوع وانما اختلفوا في موضع جواز الرجوع فذهب جماعة الى الرجوع على ما يجوز مع ذل ولو تم دون الاجابة ذهب آخرون
 الى انه يجوز مع الاجابة ومنه والارضا ذهب الى ان الهبة لا يبرئ من الرجوع في المواضع كلها فذهب آخرون الى ان الهبة لا يبرئ من الرجوع على كل
 حال من ادعى انه مانع من الرجوع موضع ومن اقره عليه دليل الشرع بلخصنا من ذلك الموضع هذا الحكم ولا دليل لمن خصص موضعاً دون آخر
 لان نحو يلزم على اجتنادها دونها من قبض الظن ما لا معمول على مثله بثبوت الاحكام الشرعية فثبت بهذا الاعتبار جواز الرجوع في المواضع
 كلها وان لم يبرئ من بعض ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره ما يزوج لغيره
 جواز الرجوع فيها على الجملة وانما اختلفوا في التفصيل عند الهبة فذهبنا الى الاجماع على سبيل الجملة على جواز الرجوع فيها انما اختلفوا
 في مواضعه فان اخرج المالك بما يزوج لغيره من قوله الواجب في الهبة كالواجب فيه وبلفظ اخرج فله ان يرجع فيه فله ان يرجع فيه فله ان يرجع فيه
 عن ذلك ان هذه كلها اجتنادها ولا يوجب علم ولا عملاً ولا يثبت بمثلها الاحكام وهذا الخبر معارض باخبار كثيرة في هذا من غير الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان
 الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان
 الاخر الذي تضمنه كوا الكلب هو وان كان مطهر رجع الى الكلب لا لان الدم يجلد على العمدة ليس به مناسخ من الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة
 الا الكلب فلا فرق بين ان يقول كوا الكلب في الهبة وبين ان يقول كوا الكلب في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان الرجوع في الهبة فذهبنا الى ان
 لا عالة فلا يجوز حمل العود على التبرع لان ذلك لا ينافي في الكلب فلا يبرئ من حمله على الاستنفاد ولا الاستنفاد وهو مناسخ في كل غايه فان قيل كيف
 يجوز ان يجمع جواز الرجوع في الهبة مع القول بانها تملك بالقبض قلنا غير منع اجتماع ذلك كما ان المبيع اذا شرط فيه الخيار هذه معلومة
 كان مملوكا بالعدا ان كان جواز الرجوع فيه ثابتا فان المالك مع بثبوت حق الخيار فادخله او غير مستغنى فله ان يبرئ من ذلك الموهب به شيء
 حق الرجوع مثل ما يقولون حراً بغير **مسئلة الهبة في فضل الوفاء** وما انفردت به الامامية ان من هب شيئا في نفسه
 البتة ما فيه اذا كان عاقلاً لم يرضع هبة ولا يكون من بشر بل من صلبنا له وقال باقي الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الهبة في مرض الموت
 محسوبة من الثلث ليلنا الاجماع المذموم ولا يرضع العاقلة في مال اجنابها وما يتعلق بولدها وما يتعلق به وهي هبة جارية ولذلك يصح بطلانها
 بنفسه جميع ماله على نفسه فذكر ما ذكره مشير فان قيل اي فرق بين الهبة في المرض الوضعية المرض فله الهبة حكمها في الحال مضمرة فما اطلق في حال
 الجنون حق الوارف بمال الموروث والوصية حكمها موقوف على الوفاة وبعد الوفاة فبطلان الوارث بماله الموروث وجب ان يكون محبوساً

فِيهِمْ سُلَيْمٌ ابْنُ الْأَسْبَغِ وَبَعْضُ مَا لَوْفِقَ الْأَشْرَكِ

۵۷۲

من الثالث **مسئلة** وما انفقرت به الامامية القول بان القناع كالقضا والخياط ومن شبههم ضامنون للمناع الذي سلم اليهم
 الا ان يظهر هذا كونه بشرط بما لا يمكن دفعه ونقوم بنبذة بذلك وهم ايضا ضامنون لما جئنا به فيهم على المناع بغيره وغيره حتى شواكنا في البيع
 مشتركا او غير مشترك ومعنى الاشتراك هو ان يساجوا الاجر على عمل في الذمة فيكون لكل احد ان يستاجر ولا يختص به بعضهم دون بعض ومعنى
 الاجر المنفرد هو ان يستاجر لعل يده معلومة فيحصل للمناع بمقتضى ذلك المدة ولا يصح لغيره استيجان فيها وخالفنا في الفقهاء في ذلك
 فقال ابو حنيفة واصحابه لا ضمان على الاجر المشترك الا ما جئنا به واما في ضمان عليه فيما جئنا به ايضا الا ان يخالف في ذلك ابو يوسف
 ومحمد وعبد القدير الحسين يضمن الاما يشترط في الاستناع فيه كل شيء وموت الشاة والصوص الغالبين قال الثوري يضمن المصوص
 ايضا وقال مالك يضمن القضا الا ان ياتي من الله بغيره مثل الجربوا والشرف والصباع اذا مات عليه بئنه ويضمن فريض الفار اذا لم يطم بئنه
 واذا مات بئنه فريض الفار ومن غير يضمنه لم يضمن قال لا وادعي لا يضمن القضا من الجربوا الاجر المشترك ضمانا لا بشرط لانه لا ضمان عليه
 وذلك الحسن حتى من اخذ الاجرة فهو ضمان براء اولم يذبل ومن عطا الاجر فلا ضمان عليه ان شرط ولا يضمن لاجر المشترك من عذ محارب وهو وهذا
 القول من ابن جريح كانه موافق للامامية لانه ان يبيع الاجر المشترك والمخاص هو موافق لهم وان كان يعني المشترك دون الخاص هو خلاف لانهم يخالف
 على كل حال بقوله ومن عطا لاجر فلا ضمان عليه ان شرط لا يضمن ان شرط كان الضمان عليه بالشرط وان عطا لاجر قال للثابت الضمان كلهم
 ضامنون لما افسدوا او هلك عندهم وهذا ايضا كواقتضا الامامية اذا اذ بالقتناع من مشتركا وخاصا وذلك في قولنا احدهما يضمن الآخر
 لا يضمن الا ما جئنا به وديلتنا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المثرة واما في من خالفنا في هذه المسئلة على ثبائنا ان قولهم يرجعون فيها الى ما
 يقتضي الظن من ثبائنا وخبر واحد ونحن نرجع الى ما يقتضي العلم بقولنا اولى على كل حال مما يمكن ان يما رضوا به لانه موافق في ثبائناهم وكنههم
 ما به من غير الشك من قوله على اليد ما جئنا به في قوله وهذا يقتضي ضمان القناع على كل حال ولا يفتوه احتاجوا الى دليل لا دليل لهم على ذلك
مسئلة وما انفقرت به الامامية القول بان من نفع فقا حاز له ان بشرط انه ان اخراج البئنه خال حيا بئنه كان له بيعته الانقاع بقنه
 والقول بانه بان الوفاق مني حصل من الجربا بحيث لا يجزي نفعا حاز له هو ووقف عليه بعه والانقاع بئنه ان اذ بان لو وقف فوقف عنهم ضرره
 سببه الى بئنه حاز لهم بعه لا يجوز لهم مع فقد الضمة من دخالفنا في الفقهاء في ذلك ولم يجزوا الشرط الوفاق لنفسه ما اجزاه ولا يبيع الوفاق حله
 خال من الاحوال الامارة سري عن ابى يوسف سنه سبع وسبعين انه جعل للوافق الجربا في بيع الوفاق وان يجعل ذلك وقف افضل منه فهو
 جائز وان ما قبل ان يحنوا وبطلان مفعو الوفاق على سبيله وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يجوز الاستئنا في ابطال الوفاق وقف جائز فان
 دليلتنا القضا نظا بعه وان كوز الشئ وقفا تابع لاختيار الوفاق ما بشرطه فيه فاذا شرط لنفسه ما ذكرناه كان كسائر ما بشرطه وليس لهم ان يقولوا
 هذا شرط يفض كونه وقفا وخبيا وخارجا من ملكه وليس كذلك في باقي الشرط لان لا شئ في بينهما وبين كون ذلك وقفا قلنا ليس لك بئنا فاض كونه
 وقفا لانه متى لم يجز الرجوع فهو فاض على سبيله متى ما قبل الوفاق بعه بقوا ما اذنا وهذا حكم ما كان مستقدا قبل عند الوفاق فكيف يكون
 ذلك نقضا للحكم وتديننا ان الحكم تاما فان قبل لوجان دخول هذا الشرط في الوفاق تجاوز وحول مثله العنق قلنا هذا فاضا من قد بينا ان القنين
 اثنان الاحكام الشرعية يوفى بقا لغيره بين العنق والوقف ان العنق عندنا لا يجوز وحول شئ من الشرط فيه وليس كذلك الوفاق لان الشرط قد قبل
 مثل ان يقول هذا وقف على فلان فان مات فعلى فلان ما جرى فقل الجري واذا دخله الشرط حاز دخول الشرط المذكور وان قبل بعد خالفنا
 ابو حنيفة فيناه في قوله وذكرنا لا يجوز للوافق ان بشرط لنفسه بعه له على وجهه من لوجوه وكل يضمن هو ووقف عليه انه لا يجوز له ان يبيع قلنا لا ضمانا
 باین الجبلة قد نفذ اجماع الطائفة وناخر ابا بعه عنه واما قوله ذلك على ظنون له وحسبنا اخبارا شاذة لا يلتفت الى مثلها فان اذنا الوفاق
 بحيث لا يجز نفعا او يعت اقبالة لغيره من المنة لشدة فقرهم فالاحوط ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما جعل لنا فاضهم فاذا بطلت منافعهم منه
 فقد انتفض الغرض منه ولم يبق منفعة فيه الا من الوخية لهذا ذكرناه **مسئلة** وما انفقرت به الامامية القول بان المشتركين مع شواي
 ما بينهما اذا رضينا بان يكون لاحدهما من الربح اكثر من الآخر حاز ذلك وكان اذا رضينا بانه لا وضبة على احدهما وان عليه ان الوضبة اقل منا
 على الاخر حاز به وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال الشافعي لا يجوز ان بشرطنا شواي في الربح مع النفاصلة المالك لاننا ضل في الربح مع الشواي
 في المالك ان شرط ذلك فشكل الشركة وابو حنيفة اذا حاز النفاصلة في الربح وان كان راس المال مشتركا وقال مالك اذا كان راس المال من عند احدهما
 الثلث ومن الاخر الثلثين على ان العمل نصفين فالربح نصفين فلا خبر في هذه الشركة ولا يجوز عندنا النفاصلة في الربح مع الشواي في راس المال فان
 الجحاة ان الوضبة على قدر المالكين شرط الفصل باطرد لئلا اجماع المنكر واما فان الشركة مجسبة بشرط فيها فاذا استطننا النفاصلة في الربح
 او الوضبة وجب جواز ذلك وابو حنيفة يحجز بشرط النفاصلة في الربح بلية جواز مثل ذلك في الوضبة فاقبل لما صدقنا في الفصل في الوضبة
 لانه يجري مجرى قول احدهما الضمان ما ضاع من مالك فهو على هذا فاسد لا محالة قلنا مثال ما نحن فيه هو ان يقول ما هلك من هذه القضا

مسائل الخارجة لانتصا

مع شأونها فيها فهو من مالى خاصة فلا مانع من ذلك ويلزم بالحيثية ان الجرى التفاضل في الوضعية يجري قول احدهما لصاحبه ما هلك من مال ذلك
 فهو على يجوز التفاضل في الربح لا تجري مجرى ان يقول له ما استبقته من الربح في كذا وكذا فهو مالك واذا خالف احد الامرين جازنا الاخر **مسألة**
 وما انفردت به الامامية ان الشركة لا تبيع الا في الاموال ولا تبيع بالابدان ولا تعالج في مثلها نفسا في عمل كصناعة عقده تساجرة ثوب فاشبه
 ذلك لم يثبت يقيمها شركة وكان لكل واحد منهما اجرة عمله خاصة وان لم يمتد عملها لاجل الاختلاط كان الصلح بينهما واذا دفع رجل الى تاجر مالا ليجري
 له به على ان الربح بينهما ثم لا ينفق بدلك شركه وكان صاحب المال بالحيثية ان شاء واعطاه فاشترط له وان شاء منعه منه وكان عليه جرة مثله في بخارته وكل
 اذا اعطى الانسان غيره ثوبا ليعتقه شرط له فيه سمسار الربح فهو بالحيثية ان شاء المنفعة شرط له وان شاعرجع فيه وكان عليه بيع الثوب اجرة مثله في بيع
 وخالفنا في الفقهنا في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه يجوز شركة الابدان والصناعا فانفقوا في اختلاف عمل في موضعين او موضع واحد لا يجوز في
 الاصطبا والاختطاب نحوها وذكر ابو يوسف عن ابن جنيته قال كل ما يجوز فيه الوكالة يجوز فيه الشركة وما لا يجوز فيه الوكالة لا يجوز فيه
 الشركة وما جازت فيه الشركة من الصناعا عن الحيطة والفضاء فانه سواء عمل جميعا او احدهما فاحصل من فضل من بينهما ما نصفا وقال ابو حنيفة
 الشركة على ان يخطبا ويقتطعا اذا كانا يعملان جميعا في موضع واحد كذا لا شركة في صيد البر والكلاب اذا كانا يكتلن البازيد بينهما نصفا
 وقال مالك لا يجوز الشركة بين حداد وفضار وانما يجوز في صناعة واحدة يعملان جميعا فيها في موضع واحد فان عمل في موضعين او كانا
 صناعتين لم تجز الشركة قال مالك يجوز ان يشرك المعلن في تعليم الصبي اذا كانا في مجلس واحد ان نفر في مجلسين فلا خير فيه وقال الشافعي
 حى الميث شركة الابدان جازة في الاعمال قال الثوري ان من احداهما لم يكن له نصيب شيء في عمل البقية الا ان يشاء البقية ان يشركه في عمله وقال الثوري
 لا يجوز الشركة الا بالقدار والذاتية ويختلط المانان وهذا يدل على انه لا يجوز الشركة بالابدان لانه ليس بينهما في ذلك الا ما قول الامامية
 من ان العمل لا يدخل في الشركة منقر او لا فيجتمعا ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المنة ودون معول من تجارة في هذه المسائل الخ وكذا
 كلمنا على الظنون المحسبات والاراء الاجتهادية ومجتمعاتنا نذهب اليه فيها الى توفيق فاما قلناه **مسألة** وما انفردت به الامامية
 القول بان من هو جونا حاملا واولاده خارجون عن الرحم فان عمل الحيوان في الارضان كان اولاده دهماء مع امهاته ومثلهما في الفقهنا
 في ذلك فقال ابو حنيفة اذا ولدنا لمرثونة بعد الرق خلدها في الرق كذا الدين الصوف في غر الخلد الشجر وهو قول الثوري والحسن بن علي
 مالك من خدش من لدن نورهم ليس له المنة في الحادثة دهماء مع الاصل قال الثوري ان كان الدين خالا او غلنا الثمر في الرق فان كان الى اجل الثلث
 لصاحب الا صلح روى عنه ابنه لا يدخل فيه الا ان تكون موجوة يوم الرق قال الشافعي لا محل للولد لا الثمرة الحادثة في الرق وفي ما مل هذه الاطال
 على اختلافها علم ان قول الشيعة منقر وعنه والذاتية على صحة الظن في التي كوناها في مسئلة المنة بل افضل **مسألة** وما انفردت
 به الامامية القول بجواز ان يوجر الانسان شيئا يبيع معين فوجر المساجر باكثر من سنة اذا اختلف النوعا كان اسنجره يدينار فانه يجوز له
 ان يساجر يدينار ووجره باكثر من قيمته الدينار من الحنطة او الشعير ما اشبه ذلك كذا يجوز ان يساجر يدينار ووجره بشيئين دهماء
 لان الرابا لا يدخل مع اختلاف النوع وهذا مني لم يحد فيهما اسنجره حدا يصلي به فان زاد فيه ما ينفق ومصلحة خازان ووجره باكثر من
 اسنجره على كل حال من غير تخصيص خالفنا في الفقهنا في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز المساجر ان يوجر ما اسنجره قبل القبض ويجوز
 بعد القبض فان يوجر باكثر من صدق بالفضل الا ان يكون مصلح بغير شيئا او ينافر ببناء وهو قول الثوري والاوزاعي والحسن بن علي قال مالك والشافعي
 والشافعي لا بأس بان يوجره باكثر من لا يشترط شيئا ولبينا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المزدان المساجر ما لك للمنافع وقد اجز الشريعة
 المنافع مجرى الاعيان في جواز الضرب فيها فلما كان ينصرف في ملكه حبس اختيارا من نأذه ونقصا الاصل في العقول الشرعية جواز تصرف المالك
 في ملكه الا ان يمنع مانع فيمنعها فانه **مسائل الخائب** وما انفردت به الامامية من القول بان من خارب الامام العادل يفي عليه
 وخرج عن الزام طاعته مجرى مجرى خارب النبي وخالف طاعته في الحكم عليه بالكفر وان اختلف احكامها من جنة خروا المداقنة والموارنة وكيفية
 الاجتهاد من مؤلفهم وخالفنا في الفقهنا في ذلك وذهب المحققون منهم والمحققون الى ان خارب الامام العادل فنانا في جنة الميثاق من غير ان يقطع الولاية لهم
 من غير ان يهتاء الى التكفير وذهب قوم من جندنا الى ان الباغي عبيد وخطا مجرى مجرى الخطاة سائر مسائل الاجتهاد والذاتية يدل
 على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وابقه فان الامام يجتهد عندنا معرفته وتلزم طاعته كوجوبها للشيء ولو لم طاعته وكما لعرفه بالله نعم وكما
 ان جحد ذلك الخائف التشكك فيها كذا فكذلك هذه المعرفة وابقه فعلة الدليل على وجوب عصمته لامام من كل الغيايح وكل من هب على وجوب
 عصمته ذهب الى تكفير الباغي عليه المانع لما اشبهه النفر من بين الامم فان قيل لو كان باغا الى حد الكفر لوجب ان يكون مرتدا وان
 يكون احكامه احكام المرتدين ليجتمع الزمة على ان احكام الباغي في الف حكام المرتدين كيف يكون من هذا وهو يشهد بالشهادته ويرجى يوم بالعبادة
 قلنا ليس يمنع ان يكون الباغي له حمل المنة في الاشلاخ عن الايمان واستحقاق العذاب العظيم وان كانت احكامه لشرعية في هذا فقرة وموارنة وغيره

ذلك الخائف

فِي حُكْمِ سَائِلِ النَّبِيِّ صَلَّى

[illegible]

کتاب القضاء

مجلس الشورى

فی الفضل

[illegible]

كتاب الشهاد

بين تلك الفاضحة منها هاهنا واذا ذكر واحد منها ان يدعى على صاحبه فمما جئنا به من كتابنا انهما جميعا متى علمنا انبطلت المنة والنسبة التي توهبها
 ابن الجنيب **مسألة** وما انفرد بها الامامية في هذه الاعصا وان ركنها وفاق قديم القول بجواز شهادته ذوالارحام والفران بعضهم لبعض
 اذا كانوا عدة لامن غير شئنا لاحد الا ما يذهب بعض اصحابنا معتمدا على خبر روي عن ابنه لا يجوز شهادته الولد على الوالد وان جازت شهادته ولم يجر
 شهادته الوالد لولد وعليه قد روي وافقه الامامية في ذلك عن عمر بن الخطاب شريح والزهري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب والشافعي في روى
 الساجي ان ابان من معونه اجاز شهادته وجعل ابنته اخذ بهن الطالب كل من جاز شهادته الابن لا يبرى الابن لا يبرى جاز شهادته الاخ لاخيه كل من في
 لفران به وروى جواز شهادته الاخ لاخيه عن شريح بن سيار والنجي الشيعي وعطاء وفاده وعبد بن الحسين وعق بن البشير وعمر بن عبد الله بن النور
 ومالك الشافعي في جنيته وجمهور الفقهاء على ذلك واعنا خلافة ابنه الا وراعي ان شهادته الاخ لاخيه لا يقبل وان كان عدلا وحكيما
 انه قال ان شهد له في غير النسب فقبل ان شهد له في النسب ان كان خوين من ام فادعى احدهما اخاه من اب شهد له اخوه لم يقبل واذا جاز شهادته الاقارب
 في النسب بعضهم لبعض فالاولى جواز ذلك في الوضاع لان كل من في هبة احد الامرين هبة الاخر ولم يفرق احد بين المشركين وبيننا فاذ هبنا
 اليه الاجماع المرد ورواه قولهم واسمهم وادعى عدلهم فشرطه العدا لزم بشرط سواها وبذلك في عموم هذا القول ووالفران كلهم
 قوله واسمهم واسمهم من سواكم فتم بكوننا رجلين اثنان بدل ابنة على هذه المسئلة فاما اعنا والفران على الاختلاف في روى هذان
 البابا كغيره من روى الزهري عن عاصم بن النضر انه قال لا يجوز شهادته الوالد لولد ولا الولد لوالده فاما لا يبيع الاغنياء عليه كل هذه الاحكام اذا سلم
 من الفلاح كانتا خبا واحدا فوجب الظن عن طواهل الكتاب الموصية بلعلم على ان الساجي قد قال في هذا الخبر انه وانه غير ابنة عند اهل النقل وروى
 هذا الخبر عن الزهري بن يمين بن ابى نادر وحكي الساجي ان شيعته قال ان يبر كان رفا عاى ربيع الى الشيخ ما لا اصل له وضعف هذا الحديث من جوهه
 وفتح في روى فاما الاغنياء في المنع من شهادته الاقارب على التمهيد اليه تلحق لاجل النسب في جميعه انه يلزم على ذلك ان لا يقبل شهادته الصديق لصديقه
 ولا الجار لجان لان التمهيد منظره وابقه فان العدا لزمه من التمهيد وواجبه وحكي عن الشافعي في المنع من شهادته الوالد لولد والولد لوالده انه قال
 الولد لجز من ابنته مكانه شهد لنفسه واسمهم هذا غير محصل لان الولد وان كان مخلوقا من نطفة ابنته فليس ببعضه على الحقيقة بل بكل
 واحد منهما حكم بخلاف صاحبه لذلك سرفوا الولد في اسمه وان كان لا يجر وجوه بحرية الام وان كان الكم عبدا ولم يسر حكم كل واحد منهما
 الى صاحبه **مسألة** وما انفردت به الامامية وما اتفق عليه الامامية لان من شهد من جملتهم وسنكلم عليه لقول بان شهادته العبد
 لسا ذانم اذا كان العبد عدلا مقبولا وبغيره على غيرهم ولهم ولا يقبل على سادانم وان كانوا عدة لا يردون عن موافقة الامامية
 في قبول شهادته العبد العدل هو قول الثوري والشافعي في ذلك وحكي عن الشافعي انه قال يقبل فيما قل من المحقوق لا يقبل فيما كن وليلتا
 صحة فاذ هبنا اليه جاع الطائفة ولا اعتبار من شهد جملتهم وظواهر ان الشهادته في الكتاب الغير مثل قوله تعالى واسمهم وادوى عدل منكم وهو
 عام في العبيدان كانوا عدة لا وغيرهم ولا ينفذ الى فاهري مما يخالف هذه الظواهر من طرف الشيعه ولا طرف الغائه وان كثر من انما ينفذ الظن
 ولا ينفذ الى العلم وهذه الظواهر التي ذكرناها توجب العلم ولا يوجب العلم بغيره هذه الطريقة التي هي محبة الجوع اليها والعبول علمها وهي تلي
 لكل شعبه هذه المسئلة ولو كانت ميثبات الاحكام بالاستدلال لان كذا لسان نقول انما العبد العدل بلا خلاف يقبل شهادته على رسول الله
 برأيه عنه يقبل شهادته على غيره اولى ان كان ابو على بن الجنيب من جملتنا انما يمنع من شهادته العبد ان كان عدلا وما حكم على طواهل انما في الكتاب
 الذي هم العبد الحر ادعى ان يثبت لانيان بغير دليل وزعم ان العبد من حيث لم يكن كقولنا في من وكان ناقصا عنه احكامه لم يدخل تحت الظواهر قال
 ابنة ان النساء قد يكونن عدلات من الرجال ولم تكن شهادته مقبولة في كل ما يقبل فيه شهادته الرجال هذا منه غلط فاحسن انرا اذا ادعى ان الظواهر انفس
 من بينها واولها حكمه الاخر وان كان عليه دليل لا تدعى ما يخالف لا يجوز وجوه ذلك الى اخبار الاحاد التي يروونها لاننا قد بينا ما في ذلك وقال النساء
 فيه خلاف في الظواهر التي ذكرناها مثل قوله تعالى واسمهم وادوى عدل منكم وقوله شهد من جملتهم فاما اخرجنا النساء من هذه الظواهر التي فدخلن فيها
 والعبد العدل ان اخلون فيها بل خلافه بخلاف اخرجنا الى بل **مسألة** وما انفردت به الامامية لقول بان شهادته ولد الزنا لا يقبل
 وان كان على ظاهر العدا له وقد روى مؤلف الامامية في الاحوال البقية وروى الساجي عن عمر بن عبد الله بن عمر انه قال لا يقبل شهادته ولد الزنا وروى
 الظفر في الساجي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وحكي الطحاوي عن يحيى بن سعيد الانصاري قال قال الشافعي في شهادته ولد الزنا لا يجوز وقال
 مالك ولا ينفذ من الجحد وويلدنا على ذلك اجماع الطائفة عليه فان قبل ليش طواهل ان ابان ابني اجتمع فيها نقضه بقول شهادته ولد الزنا اذا كان
 عدلا فكيف منعهم من قبول شهادته مع العدا له وهو داخل في طواهل الابان قلنا هذا موضع لطيف لا بد من تحفيقه وقد حققنا في مسئلة امثنا
 فيما في الخبر الذي يروى ان لانا لا ينعكس البتة من خلقه نظيره وله حكم نفسه المانع من ان يكون عدلا برضا عند الله ومعنى ذلك ان يكون الله تعالى
 قد علم من خلقه من نطفة نالا اختياره ولو خيرا الصلاح فاذا علمنا بدليل فاطع عدم نجاة ولد الزنا وعدا الله وشهد هو مظفر للعدا له مع غيره لم

کتاب الخدود

[illegible]

نکاح الحائض

مناشی خیر

کتابت الحدیث

بجای

كتاب الحروف

عليه الحد وقال ابن شبره من افترج امرأه في قدحها وهو يعلم انها حرة فزني به فادون الحد وكل المنع وقال الاوزاعي في الذبح يفرج بالجموع الحسنه
والاخيرين كان جاهلا صحت مائة والحنفية الولدان كان معنذا اجمع ولا يلحق به الولد قال الحسن حتى يفرج امرأه في القدر وهو لا يعلم انها حرة
لداوود بن محمد منهم عليه الحد اذ وطئ وهو قول الشافعي فان ادعى الجاهل انه يان لها زوجا وانها في حد حلفت ودعى عنه الحد ليلنا على حصة فاذهبنا اليه لجماع
الطائفة وكان تغليظ الحد ارض عن الفعل المحدود عليه ما يمكن ان يتماضوا به ما هو موقوف وانا منهم عن ابن عباس عن النبي انه قال من وقع على ذات
رحمة فافسده ولم يفرج بين ان يقع عليها بتركاح او غيره ولا يجوز ان يجل هذا الجبرع عام ومختص به يحتاج الى دليل لان البقيا اختصت ذوات المحارم
والاجانب نادوا به كذا في الارحام لان من وقع على اجنبية محرمة واعتقد بانها وفوعه عليها كان ذلك كافرا على كل حال مما يوجب رد اياها ثم حدثت
البز في رجل فرج امرأه ابنة قال ابو برة فامرت النبي ان افلده وقال في حبيبة ان الحد يرفع بالثبوت وان ان عقد على ان محرم مع العلم بها كان
هذا عقد ابنته بغير ان لا يستبهم في هذا العقد فافرضنا انه عالما بانها ذات محرم لان الحد اعتنا بطل ابنته بوجع الفاعل وهي اعتقاده ابنته
الوطي السبهم تعود الى المفعول به وهو ان يكون في الموطوءة ملك او شبهة ملك او شبهة في الفعل ان يخلع في ابنته ولم يوجد احد هذه الامور ههنا
فاذا قالوا ههنا شبهة فعقل العقل يبيع الوطي فلهذا الحكم عن تجربه فلا يكون شبهة في سقوط الحد **مسئلة** وما انفردت به الامامية بقول
بان للدمي ان ذك بالسلعة ضربت عنقه وابتم على السلعة الحدان كانت محضنة جلدت ثم رجعت ان كانت غير محضنة جلدت مائة جلدة وما انفردت بها
العقلاء موافقا لنا في ذلك والوجه في تحت قولنا فاذ ابد على اجماع الطائفة هذا القول في الذي خوفي للذمة وامتنان للاسلام وجزاء على اهله ولا خلاف
في من خرف الذمة كان مباح الدم فان قيل كيف يقتل من لم يكن في ذلك فقلنا نقله مع الاحتياط ليس يقال بل يقتل المرنه ليس يقال بل بعد فاذ جاز ان يقال
في الفرع حكم ذنا المحض حتى لا يوجب باخذ النفس المنكر في غلظ البقرة ذنا الذي بالمسلة حتى لا يوجب بئنا ذنا النفس **مسئلة** وما انفردت به
الامامية القول بان من غصب امرأة على نفسها ووطئها مكرها لها ضربت عنقه محضنا كان او غير محضنا فالفقهاء في ذلك وبلنا على
ما ذهبنا اليه لجماع الطائفة وابقوا من المعلوم ان هذا الفعل اشترى واشترى في الشريعة واغلظ من الزنا مع الزانية فيجب ان يكون الحد فيه غلظ
واذ جرح **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان من زنى بجارية ابنة جلد جلد الحد وان ذك الابن بجارية ابنة ونهه لم يجل الحد لكن يجر
بمسب طراه السلطان ولم يفرج بيا في الفقهاء ذلك الوجه في صحة قولنا فاذ ابد على اجماع انه غير منع ان يكون حرمة الابوة وما عظم الله قسم من شافها
بفقيه اسقاط الحد في هذا الموضع كما اسقط الحد في قتل رجل ابنة اذا كانت اصلية لا اعت ان يثبت ذكراه واجمع الطائفة عليه في اجملها
للجنة وظهرت الروايات فيها به وجب العمل عليه **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان الساق يقطع بد من قول الاصابع وبنفي
الراحة والاهام وفي الرجل يقطع من صدر الغنم ويبقى العقب خالفنا في الفقهاء في ذلك فهو اكلام الى ان قطع البدن من الرنح والرجل يقطع
من غير شبهة فلم يذهب الخواص الى ان القطع من لم يفرج عدوى عنهم انه من اصل الكف ليلنا على حصة ما ذهبنا اليه بعد اجماع المشركين الله تعالى
امر يقطع بها الساق بظاهر الكتاب اسم البدن يقع على هذا العضو من وله الى جرحه وبنينا دل كل يفرق من الامري انهم يصون من ياتي شيئا باصابعه
انه يفعل شيئا بغير الله تعالى للذين يكفون الكتاب باليههم كما يقولون فمن غاب شيئا رجبوا به الطهارة تنصت النسيئة بالبدن الى المرفق
فاذا وقع اسم البدن على هذه المواضع كلها او ما لا يقطع بها الساق في يعضم الى ذلك بيان مطلق عليه موضع القطع وجب فصله اقل ما يبننا وله
الاسم لان القطع والانداف مخلوق عقلا فاذا امر الله بغيره ولا يثبت وجب فصله على اقل ما نننا وله الاسم وما وقع الخلاف فيه هو ما ذهبنا اليه
الامامية فان قيل هذا يقتضي ان يقتص على قطع اطراف الاصابع ولا يوجب قطع من صولنا قلنا الظاهر يقتضي ذلك والاجماع منع منه فان اوجب الخالف
بما جرح من ان النبي قطع من الكوع قلنا هذا ما ثبت على وجه وجوب البغيت انما هو في اجزاء الاحاد وبغرضه ما دونها ما يقتص خلاف ذلك وقد
قولنا من كل ان من المؤمنين قطع من الموضع المذكور ذكراه ولم نعرف له مخالفا في الحار الا ما نذكره **مسئلة** وما انفردت به الامامية
القول باننا اذا اشرك جماعة في سرقة ما يبلغ نصف الفضة من جزر قطعت يمينه من الموضع المذكور ذكراه فان سرق ثابته قطع جلد البكر فان سرق
ثالثه يقطع جلد البكر خلف الحبس الى ان يموت او يرحل لامام داهير فان سرق في الحبس من جزر ما هو نصف الفضة قطع ضربه عنقه وليس احد من الفقهاء
هذا التقصيل لان الشافعي يقول ذاسر ثابته قطع جلد البكر وذا سرق في ثالثه قطع جلد البكر وابو حنيفة يذهب الى ان رجل البكر
تقطع في الثانية وفي الثالثة يجلد وكان ابو حنيفة قد ساوانا في اجابة في ثالثه الحبس ون القطع لانه نجا الفنا في اجاب الفصل عليه
موصوف بعد ذلك وقوله ارجع الى قولنا على كل حال انفردنا بالترتيب المذكور وبنينا ذلك وبما يمكن ان يعارضوا به ان مثل الساق موقوف وانا بهم لافهم
برود عن جابر بن النبي مثل الساق في الخامسة وقد دوى عما لقونا في كتبهم ان عثمان بن عفان عليه السلام وعبد بن عمر بن عبد العزيز قد اوسادنا
بعد ما قطع اطرافه وقد دوى من مخالفتنا في مثل الساق فانا نذكر من سرقة حنابا معتمدة فكيف ينكرون علينا ما هو موقوف وانا بهم ومن ذلك
الاختلاف ان يكون الفنا في الفنا لا يفسد نادر للظن بعد لنا اقل والظن يقتضي عليه بطل موله **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان

في الحداد

اذا اضر جماعة من غيرهم ما يبلغ النقصان من جوف قطع جميعهم وخالفنا في القضاة في ذلك بل لنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذنبين وادعاء قولهم والساق
والساقه فاطموا اليه بما والظم بقضه ان القطع انما وجب بالشرية المحض وكل واحد من الجماعة يسحق هذا الاسم فحينئذ يسحق القطع **مسئله**
وما انفردت به الامامية القول بان من ضرب مرة فالت مظنة كان عليك دية ما عشرين دينارا وان الفضة علفه قد ربحوا دينارا فان الفضة مضاعفة
مستون دينارا فان الفضة علفا مكسبا بالدم فماتون دينارا فان الفضة جنبنا لم ينفق فيه روح فانه دينار ودينار في القضاة بخلاف القول في ذلك ولا يفرق
المرتب للذي ذكرناه ولبينا على صحة ذلك اجماع الطائفة وانه غير ممنوع ان يتعلق المصلحة بما ذكرناه فان الاحكام تابعة للمصلحة وان منعوا من
تعلق المصلحة بالدين يتب لذي رتبناه طولوا بالدليل على امتناعهم فانهم لا يجزئونه واذا جازوا تعلق المصلحة به فلا بد من ذلك وان اجتمع
الطائفة على هذا الاحكام وان شئت في ذلنا بهم واحادتهم وجب القول بها وعلى اقل الاحوال يسقط التعبد الشديد منهم والشناعة وانكم تكرهون
التعبد اقولنا هذا ولا وجه في تنبيهه لا الهوى **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان من فرغ رجلا وهو مخالط لزوجيه خوفا لما
عنها لاجل اقراءه بانه فغلبه عشرة بنو الجبين وخالفنا في القضاة في ذلك لم يربوا بالحداد حتى يحسونه شتوا به والطائفة الا ذكروا هذه المسئلة المنقولة
لهذا فلا فضل هي حجة في المسلمين وبهذه لتعجب منها **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان الاشهاد وما زاد عليه من بعد اذا اقبلوا
واحدان ولنا الدم حشر بين اموتك احدى ان تعلموا الغائبين كلامهم وجوده وفضل ضايق بانهم ودية للمقول الى ولنا القول بان الامامية
ان يجمعوا واحدا منهم يقتلوه ويؤا المسبق ويشر الى ولنا ما جئهم بحساب فسا طهم من الدية فان اشادوا ولنا المقتول لدية كانت على القاتل
بعبدهم وخالفنا في القضاة في ذلك ان اختلفوا في قولهم فقالا بن جيل وابن الزبير وادعوا على ان الجماعة لا تقتل بواحد الا لاثبات بواحد
ونال في القضاة من ابي جعفر واصحابه الشافعي من عداهم ان الجماعة اذا اشركوا في القتل قتل بالواحد غير انهم يذهبوا الى ما ذهب الامامية اليه
من يخل به من زاد على الواحد دفعها الى ولنا المقتولين وهذا موضع لا نشرد والذ بدل على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع الطائفة ولا ما ذكرناه شبه
بالعدل لان الجماعة انما اتفقت نفسا واحدا فكيف تؤخذ النفوس الكثيرة بالنفس الواحدة وانما استعانة في قتل الجميع بالواحد الروايات المتظافرة
الواردة بذلك فلا ينبغي ان تكون الامامية من الرجوع بالدية وكلامنا في هذه المسئلة مع انكر قتل الجماعة بالواحد من ادعوا على من وافقه من قاتل
جيل وابن الزبير مع باقي القضاة الذين ذهبوا الى قتل الجماعة بالواحد من غير ان يدينهم ودية لودية المقتولين الذ بدل على الفصل الاول رابعا على اجماع
الطائفة قوله لكم في نقصان حتى ومعنى هذا ان القاتل اذا علم ان من قتل قتل عن القتل كان ذلك او جوله عنه وكان ذلك ذاهبا الى جبا
وحبانه من هم يقتله قلو اسقطنا المؤدق حال الاشراك سقط هذا المعنى المقصود بالانية وكان من زاد قتل غيره من غير ان يقتل به ساركة غيره بذلك
فسقط القودعنا وما يمكن معانته من هبة هذا المذهب ما يردونه ووجدت كتبهم من خبر يبيح الكعبة من قوله من قتل بعدا فبئلا فاهله
بين خبرين ان حبوا قتلوا وان حبوا اخذوا الدية ولقظ من يهل بغيرها الواحد الجماعة منولة واحدا ويمكن ان يستدل لا يقيم على من خالفه
قتل الجماعة بالواحد هو لمعنى من عندى عليكم فاعلوا عليه مثل ما اعتد عليكم والقائلون انما نواجهه فكلهم معتد بغيرك بما ملوا بمثل
ما غاملوا به القليل فان قالوا الله ثم يقول النفس بالنفس الحزب الجرح وهذا ينبغي ان يؤخذ نفقا بنقص وحران جرحنا المراد بالنفس الحزب منها الجرح
لا العلة فكانه ثم قال ان خيل النفس يؤخذ بمثل النفس وكل نفس الا حار والواحد الجماعة يتجملون ذلك فان قتل اذا اشرك الجماعة يقتل
فليس كل واحد منهم فالت وليس يجوز ان يقتل من ليس بقاتل قلنا كل واحد من الجماعة فالذ في حال الاشراك ويطلق عليه هذا الاسم فكيف قلتم انما
لا تطلق ان طفا ان قاتل اذا قاتل لا بد له من مقتول فكيف يقولون في الجماعة قلنا مقتول الجماعة واحد وان كان القتل جماعة وكل واحد
من القاتلين هو قاتل لنفسه قلنا القاتل الاخرى بحري حري ذلك جماعة جملوا اجتماعا مكل واحد منهم حامل ومحور الجماعة واحد هو الجرح وكل مقتول
الجماعة المشتركة القتل الواحد وان قتل احدهم غير من ضلحه كما كان حمل كل واحد من حامل الجسم غير حمل صاحبه فله غير قتل وان كان الجرح واحدا
وبينا هذه الجملة ان القتل اذا كان على ما ذكرناه في موضع كثير من كلامنا هو نقص البينة لاسيما الجبوة مع نفسها وان نقص هذه البينة قد يعطل
مناسفة وانما يشرك الجماعة في نقص بينة الجبوة فيكون كلامنا ناقصا هنا وبطلان الجبوة وهذا هو مقتضى الفصل فثبت انه قد وجد من كل واحد
منه القتل جبهة فحينئذ يستحق بلا وجده لبعض من نصر هذا المذهب اعنى القول بجواز قتل الجماعة فانما ينبغي ان يكون كل واحد منهم قاتل لنفسه
غير اني قلنا صاحب اجاب عن هذا الكلام بان قال كل واحد من الجماعة في ذل لانه لكنه ليس بقاتل نفسا كما ان الجماعة اذا اكلت غيبا فكل واحد منهم
اكل لكنه ليس باكل رغبته هذا غلط من هذا القائل لان كل واحد من الجماعة اذا اكل اكل نفسا كما قال فلا بد ان يكون قاتل لنفسه وكيف يكون
نا لا وما قتل نفسا غير ان النفس التي قلنا واحد من الجماعة هي النفس التي قلنا ان كانت بالانفس القتل مختلف كما قلنا في الجسم الجرح وليس كذلك
الرغبته لان الجماعة اذا اكلت غيبا فكل واحد منهم اكل رغبته انما اكلت الجماعة الرغبته فكل واحد منهم اكل رغبته لان الرغبته
بنفس النفس لا بنفس كما ان حمل الجسم القتل لا بنفس فكل واحد من الجماعة هو الذي يجله الاخر وكل يجب ان يكون من قتل واحد من الجماعة اذا

کتاب المحدثون

اشتركو في القتل هو الله فله كل واحد منهما ونحو هذا الموضع ليس عمل القهنا. ولا مما كُفِّرُ من الله لفقده علمهم بأصوله فلا يجنب بنقاطه بنقض
فان قيل قد ثبت ان الجماعة اذا اشتركو في نفس فضايلهم كل واحد منهم قطع وان كان كل واحد منهم اذا انفرد بسيفه لونه القطع فأي فرق بين ذلك وبين
القتل مع الاشرار قلنا الله تعالى في القتل بالجماعة انما اذا اشتركت نفسا في سيفه شيء من خزر وكان فنبه المسروق ربع دينار فضايله فانه
يجب عليهم القطع معا وقد سويتا بين القتل والقطع وانما ينبغي ان يسأل عن الفرق بين الامر من فرق بينهما فان قالوا كما لم يجب على كل واحد من الجماعة
اذا اشتركو في قتل الخطأ دية كما لم يجب عليهم فضايلهم قلنا الدية تنبعض فبهاك تصيبها بعلمهم والقتل لا ينبعض فاما الكل لا يملك على من سبأ كما
من القهنا في قتل الجماعة بالواحد وانفرد فاعنه بذلك لئلا يتبطل ذلك وبنائه هو وانما نقول هذه الجماعة انما قتل نفسا واحدة وان اشتركو في قتلها
واذا اخذت الا نفس الكبيرة بثلث النفس على ما ورد به الشرع فلا بد مما ذكرناه من الدية على اولينا المقبولين حتى تخلص نفس واحدة بنقض احد
وبطل مع ذلك جواز قتل الجماعة بواحد فان قالوا نرى مذهبكم هذا عجبا لانكم توجبون قتل الجماعة بالواحد فذهبوا الى ان هذا هو الحق مستحق الجماعة
فان كان قتل مستحقا كيف يجوز يؤخذ بالذات دية وليس قتل الواحد بالواحد كما مستحقا لم يكن فيه دية فهو على احد قلنا هذا القتل وان كان
مستحقا ينبغي ان يحسن ولا بد ان ينظر اليه فغير متع ان يكون الشرع في حقه ما ذكرناه من عظم الدية وان تكون المصلحة اقضت لئلا يتبطل ذلك ذكرناه
في جود المسانح غير مضبوط ولا محدد دية والزجر والرفع عن قتل الجماعة للواحد على سبيل الاشرار ثابت لانه لا فرق في جرم الجماعة عن الاشرار في قتل
الواحد بين ان يقتل بوجه واحد بين ان يقتل بجمع جوع الدية على الوجه المذكور لانه من علم انه متى قتل قتل واستحق القتل مع نفر
والاشرار كان ذلك ان جرم القتل ان اخرج من قتل الجماعة بالواحد بما مر ونه عن جوبه عن القضاة ان المتبع قال لا يقتل اثنان بواحد هذا
الجماعة فاسلم من كل فلاح ونصيبه في ترجع بمثل من الادلة الموجبة للعلم وقد ضعف هل القتل طعنوا على ذلك من غير القضاة عن المتبع من قتل
ناوله قوم على ان المأدبة لا يقتل اثنان بواحد ان كان احدهما خاطيا وما يغوي المذهب الذي اختصصنا به انه لا خلاف في ان الواحد اذا قتل جماعة
يكتافيه مدماهم حتى يكفي يقتله عن جبا عنهم بل يقتل باحد منهم ويحب الدية للباقيين فحجبت الجماعة اذا قتل واحد مثل هذا الاضغاث حتى يكرهوا
من قتلوا به غدا وعلى اولينا البنايين لدية الماخوة من قتل الجماعة بالواحد لان الواحد لا يكتافيه دية الجماعة ولا يوجب قتلها فذلك يجب في دمها
والواحد **مسألة** وما انفردت به الامامية ان الرجل اذا قتل المرأة عمدا واختلعا او لئلا وها الدية كان على القاتل ان يوفى بها البهائم وهي
نصف دية الرجل فان اختار الاولياء الفداء فدل الرجل بها كان لهم ذلك على ان يؤدوا الى رثة الرجل المفقود نصف الدية ولا يجوز لهم ان يقتلوا الا على هذا
الشموع والخط في القهنا في ذلك لم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الدية ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذاهب ودون نصف المرأة لا تساوي
نفس الرجل بل هي على النصف فيما فخرنا اخذنا النفس الكاملة بالناضحة ان يرد فضلنا بينهما **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان الثلثة
اذا قتل احدهم وامسك الاخر وكان الثالث عينا لهم حتى فرغوا ان يقتل القاتل ويجلس المسك بدل حتى يموت وتسئل عن الناظر لهم وقد روى عن نبعة ⁴
انه يقتل القاتل بجلس المسك حتى يموت وهذه موافقة للامامية وخالفنا في القهنا في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحبا فضل مسك رجل حتى قتلوا الفؤ
على القاتل دون المسك بغير المسك قال ابو جعفر مالك اذا امر عبدان يقتل جلا فقتله فان كان العبد اعجميا قتل السيد ان كان عربيا قتل العبد
وهذا ابن قاسم عن مائة في المسك للرجل حتى يقتله غيره ان علمهما الفضايل ان المسك قد زاد فقتله وقال الثلثة غل غل مالك قال للثلاث فان مسكه
يضر به فقتله قتل القاتل وعوفيه خوفا لئلا يمسك لو امر عبدان يقتل جلا فقتله فلا يبرح جميعا وحكي لنا في عن شافعي انه يقتل الذابح وتو المسك
كما تجد الزاني دون المسك دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذاهب وايضا فانما خرج في التهرب لئلا نكونه الى يرضي ويؤيد في هذا الصنيع جميع المذاهب ⁴
وحسبا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس يقاتل وما عجب ان يبارضوا به نادون وهو موجود في كتبهم از الشيعه فان عين قتل غيره وامسك الرجل
انه يقتل القاتل بقتل المصاب قال ابو حنيفة القاسم بن سلام معناه يجلس المسك لان الصبي في اللغة الحرس فان اخجوا بما روى عن عمر بن الخطاب ^{عليه السلام}
انه قتل شفعه واحد ثم قال لو علمنا لا علمنا هل صنعنا القتل لم يمتاوان لا الشمامسة للقتل لا محالة فبيننا ان يستحي به القتل قلنا هذا خبر واحد لا يوجب
علما ولا عملا ولا يرجح بمثل من الادلة الموجبة للعلم ومعنى ثلثي في الخبر هو المشاركة في القتل والتعاون عليه فاذا كان المسك ليس بشريك في
القتل فلا يجوز ان يستحق القتل فان قبل المسك الذابح تعاونوا على القتل فلم يمتاوا القود كما جرحوا جميعا فان قلنا المسك غير متعاون على القتل ولا
له انما هو ممكن من القتل لا يمكن ان يتعلق به حكم القتل الممكن منه لا ترحل من مسك مرة حتى في يباعه لابلون حكم الزاني لئلا هو الحاصل
ان جازي حين لو انفرد كل واحد منهما بالفعل لزمها القود اذا شارك المسك فاذا انفرد بالامسك لم يلزمه القود فلم يلزمه المشاركة فان قبل هذا انقضا
على ان لم يمتاوا المسك صيدا فقتله اخر ان الصدا يلزم كل واحد منهما فأي فرق بين ذلك وبين امسك الادعي للقتل قلنا انما لزمه صيدا الصبيد بالامسك
لان الصبيد يقتل بالبدا لا تخرى نه لو امسكه فانه يذبح لزمه ضامره وبالامسك فقتله عليه في الادعي لا يقتل بالبدا لانه لو امسكه حتى مات
في يده لم يلزمه صيدا كذا اذا امسكه فقتله اخر **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من قطع واسميت فقلبه مائة وثلاثين ومثلنا انما اوصفنا

في الفضايل والتدبير

بأن في الفقهاء في ذلك دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه لاجتماع المتكرد فاذا قبل كيف يلزم منه غيره وهو ما تلف عضو الحكي فلنا لا يمنع أن يكون ذلك على سبيل العقوبة لأنه مثل ما يمت بقطع رأسه فاستحق العقوبة بلا خلاف فغير يمنع أن تكون هذه القرية من حيث كانت مؤله وما لم يجرى مجرى العقوبة من قبلها **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان من كان معنوا يقبل هل الذمة مدبت لذلك فذلك الساطح ان يقبله عن قبلهم ان اذا اختار ذلك ولم يلزمه اولياء الذم فضل ما بين به المسلم الذي خالف باقي الفقهاء في ذلك لم يعرض ووليدنا على صحة لاجماع الفقهاء ولان ذلك لم اذا اختار وقيل المسلم فقد اخذ بنفسه كما لم يقص نفسه فلا بد من ذلك والفضل بين الفقهاء انما انما في المرأة فان قبل فانه منعون ان يقبل المسلم بالكافر فقد اخرجوه من قبلنا فلنا لا يمنع ذلك في غير ذلك من غير ما في معنى القتل ما المعنوا له والمصر عليه فغير يمنع ان يتخلف حكمه وان يستحق ما لا يستحق من لم يكن لذلك معنوا **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان من حلف فقهولا فجاء رجلان فقالا مدبنا انما انما عندنا وقال الاخر انما انما خطاء ان اولياء الدم يحرمون من الاخذ بالمعصية بعد رين الاخذ بالمعصية والشرع ان يقبلها جميعا ولا ان يلزموها جميعا الدينية وخالفنا في الفقهاء في ذلك الذي يدل على صحة ما قلنا الطريقة المتكرد ولا شأنا سند ما ذهب اليه هذه المسئلة الى ان يرضى بجمع الخالف فلنا في الظن المعيب **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان اذا وجد فقهولا فجاء رجلان عثر يقبل عدايم جاء اخر فحقق يقبل ورضع الاول عن عدايم ولم يرضع يقبل على احد هذا ان الفضل بدراء عنهم معاودة به هذا القول يكون من يثبت الحاشي خالفنا في الفقهاء في ذلك طرقتنا في نفس هذه المسئلة هي الطريقة في نفس المسئلة التي قبلنا الا فضل **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان دبر ولد الزنا ثمانية دراهم وخالفنا في الفقهاء في ذلك في الجدة بعد اجماع الفقهاء انما دليلنا انما ذهبنا الى الطريقة ان ولد الزنا لا يكون فظا ظاهرا لا مؤثما ما يثبت واختبار وان اظهر لا يثبتا وهم على ذلك فاطروا به غاصلون في ذلك هذه صوته عندهم بحيث يكون دبره الكفا ومن اهل الذمة المحرم في الباطن طرقتنا في ذلك كيف يجوز ان يقص على مكلفاته من اهل النار في ذلك من انما للتكليف ولد الزنا اذا علم ان مخلوق من نطفة الزنا في فقد قطع على من اهل النار فكيف يصح تكليفه فلنا لا سبيل لحد الى القطع على من عليه من نطفة الزنا لانه لا يجوز ان يكون هناك عقدا وشبهه عقدا او يخرج به من ان يكون ذميا فلا يقطع احد على ان يحد الحفيضة ولد زنا فاعاونه فانه اذا علم ان امره عليه هذا الوطى من غير عقد ولا طلق بين ولا شبهة فاطرها في الولد انه ولد الزنا والذمة معول فيها عاظا هلالا مؤدور وناظرنا **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان دبر اهل الكتاب المحوس الذكركم ثمانية دراهم والانثى اربعة دراهم وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقالوا بوجه واصحابه وعثمان النبي التوراة الحنيفة حتى فاور دبره الكافر يقبل به المسلم اليهودي النصارى والمجوس عن المعاهد الذي سواد قال مالك دبره اقل الكتاب على النصف من ذمة المسلم ودبره المجوس ثمانية دراهم ودبره النصارى على النصف من ذلك وقال الشافعي دبره اليهودي النصارى ثلث اذمة ودبره المجوس ثمانية دراهم والمرأة على النصف هذا موافقة من مالكي الشافعي للامامية في المجوس خاصة وانما انفردت بغير ذلك وحكي عن احمد بن حنبل انه ذهب الى ان المسلم اذا قبل هو ذميا او نسى انما خطا لزمه نصف الذمة وان قبل عدا الزنا كمال الذمة وليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الفقهاء ودناه فثبت ان المحوس لا يقبل بالكافر محس من ان من الامامية بان المحوس لا يقبل بالكافر قال بان دبره دون ذمة وان اختلفوا في المبلغ واذا ثبت ذلك دبره فافضله عن ذمة المسلم فكذلك ما ثبتنا في مبلغ هذا النقصا وبين من وافقنا في جمل النقصا وان خالفه في النقصا وما كانا وخرج ان النقصا على ما ذكرناه المظهر في وجه العلم فقولنا اولى من عول في هذا النقصا على ما يوجب الظن من قياس وخبرنا احد ان الخالف يقول نعم ومن قبل موتنا خطا فخر به من مؤمنة ودبره سلة الى اهل ثم قال ان كان من مؤمن بدينكم وبينهم ميثاق مدية مسئلة الى اهل فظم الكلام لا يقبله الناس في جوابه بل على سبيل الجمل ودبره الذم عندنا وان نقص عن ذمة المسلم بدينه الشرعية دبره الاشرى نه غير يمنع ان يقول القابل من قبل سكا معلية من قبل مسئلة معلية به وان اختلفنا في المبلغ اذا اثنوا وابقوا من ذمة المسلمين فاما يمكن ان يجيب به لعمري ما ذهب اليه البدان الاصل عندنا من ذمة من الذمة من الذمة وسائر المحققين فثبت انما اذا الزنا المسلم قبل اليهودي ثمانية دراهم فقدا في معناه لاشك في ذلك وما زاد على ذلك من ثلث ونصف ومساواة للذمة المسلم هو بغير يقين مع الخلاف فيجب ان يثبت ما ذكرناه من المبلغ لانه المبلغ ومن ما عداه ان اجنوا بما رواه عبيد بن حنم عن النبي انه قال في النفس ما من الاباء هذا يقين ان يكون ذلك بل نفس فلنا هذا خبر احد لا يوجب علما ولا عملا ولا يجوز ان يرجع عما ذكرناه من الادلة الموجبة للعلم وهو انهم متراضين باخيارهم بها كبره على النبي بينهم بعضهم ان الذمة المصنف بعضها ان الذمة التلق اذا عدا الاجنار سقطت على ان هذا الخبر يقين ان المرأة مسانة تدعى الذمة وقد خالفنا في هذا بالذليل فلنا الذي عندنا **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان الذي اذا قبل مسلما عدا دفع الى اولياء المقتول ان اختاروا ستره كان دفا هو وان كان لا لا يستره لم يكن ما ان عدلوا وخالفنا في الفقهاء في ذلك ولم يعرضوا شيئا على ما ذهبنا اليه لاجماع الفقهاء وابقوا من قبل الذم المسلم فليط في جمل فغير يكره ان يلجئ النقص الى حد الحد وكرناه اذا انفردت به الرواية ولعمري الطائفة عليه **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان في السجاج النجس ومن الموضحة مثل الخاصة والذمينة والباصعة والحقاق في دبره متخذ في الحارضة وهو الحق لشق الجمل بغير والحد

فقد ثبت في سلطان
والمنع والاشارة

کتاب المیرات

[illegible]

في الميراث

الجميع الطائفة عليهم فانهم لا ينفصلون فيه وقد بينا ان اجماعهم حجة وايضا فان المال اذا مات عن التهام كامراة مائة خلفت ابنتين وابنتين
والمال ينقسم عن الثلثين السدس والربع فحقن بين ابنة وامان يدخل النقص على كل واحد من هذه التهام ويدخل على بعضها وقد اختلفت الاقوال على
ان البنين هنا منقسمون بالاجماع ومن عداها ما وضع اجماع على نفسه من سها لا دليل على ذلك ونظم الكتاب يقضيان له سها معلوما فحجب
ان هو فيه اياه ويجعل النقص لحقها من اجمعوا على نفسه **فصل** ما يدل به على ذلك اننا انقسمنا جميع ذى التهام واعطينا كل واحد منهم بعض
ما شاء له من النقص حصصنا ظواهر كثيرة وصرفنا هاهنا عن الجففة الى الجواز واذا انقسمنا احداهم عدنا انما يخص هذا المنقسم من حده عن الظواهر والجففة
وبعضنا ما عدها على ظاهر وحقيقة فان كان النقص من النقص الاصل من الجففة انما ينقص للنقص من قبله اولى من كثير ولا يصح انما جعلنا لقولنا
من شئهم ما هو حق في الجففة ويعدوا هو اكثر من السدسين بانه تسدان ولا بالثمن على الشئ وما اشبهت ذلك لانهم يقولون الشئ بغيره الموضع
له وجها عن موجب للغة ولم يوافق الا ان يقال لنا كلامكم يقضيان نقصا بعض التهام المذكور اولى من دخول النقص على الجميع فلم خصصنا من
ذويهم من البنات والاقوان بالنقص دون من عداها من ما الفرق بينكم وبين من جعل النقص اخلا على غير من ذكرتم وفي سها من خصصوه بان
من جئنا دون غيرهم قال قول بان النقص داخل على البعض لا غير من عداها وذلك غير فالفعل بان النقص داخل على البعض لا غير من جئنا خصصنا
بالنقص قول يخرج عن الاجماع فاما اعتماد من في القول من اصحابنا وغيرهم على ان الزوج والروضة كانت لكل واحد منهما فريضته فحذا الى ذلك وكذا
الابوان خطا من فريضته الى اخرى البنات والاقوان لم يخطا من فريضته الى اخرى فدخل النقص على من لم يخطا من فريضته فحذا الى ذلك وكذا
فاما هو عوى محضه وانما قبل لهم لم اذا كان الامر على ما حكوه وجبنا فتنه ولين عكسنا كسلك عليكم فقال قول النقص على البنات
الاقوان امان لغو فبعضنا فان قولنا قول على الضعيف الى من القوي لم يجدد افرافا بينهما وهم يرون هذا الذي يخرج عن ابن عباس في ذلك ولا يخرج
عنه فلا يخرج فيه لما اشترى البكر المعتمدة في بقى قول على ما فرقناه وليس بشيء فابولونه في القول ان لا يكون اذ كانت على الميت لم تترك بالوثاق
فما كان الواجب للميت انما كان على اصحاب الدون بحسب بولهم من عدا خال النقص على بعضهم وذلك ان اصحاب الدون مسنونون وجوب سبعا ثم
من تركه الميت ليس لاحد من غيره على الاخر في ذلك فان اشع المال لحقوه ثم استوفوها وان ضاقت سهاهم وليس كذلك مسائل القول لاننا قد بينا ان
بعض الوثقة اولى بالنقص من بعض انهم غير مسنون كاستواء اصحاب الدون فان قيل الاران وما يمكن ان يفرق بين القول الدون اذ كانت
التركه من الدون بنما استع اموال الميت لا سبعا فاما ما فيها وليس كذلك القول لان الحقوق متعلقة باخو وصنما لا يجوز ان تستوفي فقط
من مال احد مع كثرة ولا قلته وكيف يشبه لدون للمول في اصحابنا من قبل ان لا يثبت انما جعل لها النقص مع الابوين يجعل للابنتين الثلثا
معصا فان اقرت البنت الواحدة والابنتين عن الابوين بغير هذا الفرض هذا انما ارتكبه من قولنا لا يجمع في امراة مائة خلفت
بنين ابوين ووجها الثلثان السدس والربع وقد بينا في مسئلة امليتها مفرقة وتكلمنا فيها على شيء اخطا فيه الفصل بشارا في الموارث
بطلان هذه التسمية واذ الله تعالى جعل للميت الواحدة النصف بالاطلاق على كل حال والبنين الثلثين على كل حال وان قولهم ولا يورث لكل واحد
منهما السدس كلام مبني على ان يتعلوا بما تقدم قلنا ايضا كيف يجوز ان يترد ان الواحدة النصف والبنين الثلثان مع الابوين وهو في قول
ولا يورث لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد واشيعنا ذلك واستوفينا على انهم لا يمكنون من مثل هذا في امراة خلفت زوجا وابوين
واختا من اب ام لان هذا المسئلة فيها ضعف وهو حق الزوج وثلاث وهو حق الابوين من الام ونصف وهو حق الاخت من الاب الام فلا بد من
المخالفة القول ونقصا الجميع افرافا الاخت من الاب الام بالنقصا وليس لهم ان يقولوا انما جعل للاخت النصف فافترت وذلك لا والله
شرط في استحقاقها هذا النصف في الولد ونظم بعضنا انما استحق ذلك مع فقد الولد على كل حال انما نقول ان البنا في ههنا للاخت لا يورث
العدل على الظاهر فيجب ان يقولوا بمثل ذلك في البنات والبنين مع الابوين فقد هما وانما يدخل النقص على البنات مع قولهم بحث الظاهر بل
انقص ذلك فاما قول بعض اصحابنا صحيحا على صحة ما ذهبنا اليه من ان النقص على البنات باه لو كان مكان البنت والابنتين ابوان وبنتون فلكل
لهم الا باه في البنت ليست لجس ما لا من الابن فيجب ان يكون لها ما بقي فليس بمثل ذلك لان الابن ليس من ذى التهام المنصوص عليها في موضع
من المواضع وليس كذلك البنت والبنين فاما دعوى المخالف ان ابين المؤمنين كان يذهب الى القول في الفرائض وانهم يرون عنه ذلك وانما
سئل هو على المنبر عن بنين ابوين زوجة فقال عليه بغيره وينصائهمنا استعنا باله لا نأخر في عشرة خلاق هذا القول وسابطنا اليه الجور
الواضح من عشرة كوزن لما يدون البنا والصا والكاظم وهو لا اعرض بذهبنا اليهم ثم تم في خلاقنا فاعلوا وابن عباس في ما بلغ في ابطال القول
في الفرائض الاثني وعولهم في قوله بغيره انه كان يقول بالمول عن الشبهة والحسن عثمان والنجي فاما الشبهة فانه ولد سنة في ثلثين والنجي
ولد سنة سبع في ثلثين فلما ابين المؤمنين سنة اربعين فكيف يصح دفعا بانهم غير الحسن عثمان مفسدة عندنا اصحاب الحديث والمأوى المظالم قال
سليمان بن مهران الا عشر ظاهري المظالم ولو سلم كل ما ذكرناه من كل قبح وجع لم يكونوا بازا من مناه من السادة والفاة الذين وعو عنه

فِي الْمَبِيرَاتِ

[illegible]

خالد میراث

النصف فلا يجوز أن يراد في ذلك إلا ما ذهبنا أن النصف نصف بالنسبة والبناء في نسخة يسجد هو له فاختلف السبب وأعلم أن المسائل التي تقدمت
هنا في الردة كشيء من مغلط بل يذكره أو نكاحا فديننا صحة أصولنا في الردة وما ينبغي عليه من كل مسألة نخرج عن هذه الأصول مردودة إليها ونسبها عليها ولا
خاصة لا تكلف عتبات المسائل كلها كما يفعل ذلك في باب العتبات وباب النكاح **مسألة المعرفة في المشرق** من زوج وأم
وأخوات من أم وأخوة من أب أم فعند الأمامية أن للزوج النصف للام باقي لما بالنسبة والرد وليس للاخوة والأخوات حظ في هذا الميراث وذهب
أبو حنيفة وأصحابه إلى أن للزوج النصف للام السدس ولولاء الأم الثلث وأسقطوا الأخوة من الأب الأم وهو مذهب كثير من كتب أبي حنيفة في
أهل الرواية عن ابن مسعود وزيد هو وجه مذهب ودين على الأصحهما وقال مالك في الشايع الثلث بين جميع الأخوة والأخوات بالسوية وذكره إمامنا
في سؤله في هذا القول عن عمر بن عثمان وغيره قال السبب المسبب الوفر الذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة عليه أيضا فان في حياة الميراث
يجوز مجرى الأب لأبهر الأخوة والأخوة مع أحدهما فاذا أخذنا لأم السدس بالنسبة فإن الباقي يكون له وعليها لأنها أقرب حما من الأخوة والأخوة
وإذا كان ذلك على الأقرب في أقرب من كل الوجهة فإن قيل لنا الوصف من هذه الفرضية الأم وبقي زوج أخوات من أم وأخوة من أب أم كيف فقولكم فيها فلنا ذلك
النصف في ثلاثين من الأم الثلث في الباقى للأخوة من الأب الأم وأما فلنا بذلك لأن النصف للزوج فلكم الكتاب كقول الأخوة من الأم والأخوة من الأب
الأم بالنسبة لهم فهم باخذون طائفة فإن قيل كيف ينقص حظ الأخوة من الأب الأم عن حظ الأخوة للام وقد ساء وجه الفرضية من جهة الأم وسر لها من جهة
وإنما هم عليه بالفرضية من جهة الأب الأم بزههم ناك الم ينقصهم فلنا القياس في الشيع مطرحة الاعتناء بالنسوة قد ذهبنا إلى الأمر على ما ذكرناه ثم لا عتبا
بما ذكرنا عتبات ما تكون ينقصن أمرا خلفت زوجا وأخا والأم وعشير أخوة لأب أم لأنهم يذهبون إلى أن للزوج النصف للام السدس وللأم ربع
السدس كما ساء والسدس الباقي من الأخوة ثلاث الأم وحظ كل واحد منهم أقل بكثير من حظ الأخوة للام مع تساويهم في طائفة الأم فعلم أنه لا اعتبار بما ذكره
مسألة وما ظن نقول الأمامية بوجههم موافق لمقدم الميثاق واختلاف أبي حنيفة زوجا وأخوة أم يزيد باخراج حتى أن زوج ولزوجته وما ينبغي
بعد ذلك للام منه الثلث من الأم لا ينقص منه ما بقي بعد الزوج والزوج من الأم هو ثلاث فافترقت وجهه وأما فلنا في جهر الزوج
وللام الثلث ثلاث فافترقت وجهه اسمهم من شئ عشرينهما ولو خلفنا الميثاق زوجا وأبوي فللزوج النصف ثلث اسمهم من سنة وللام الثلث
سماها ثلاثتهم واحد فافترقت وجهه اسمهم كان يقول هذا القول بقية وشيخ وإمامنا لم يجمعنا عنه روى عن ابن مسعود مثل
قول ابن عباس في أمه خلفت زوجا وأبوي فاعطى الزوج النصف الأم الثلث والإجماع في ذلك باقي القضاة المتقدمون والمتأخرون بخلاف ذلك قالوا
أن للام ثلث ما بقي ما بقي ثلاث الدليل على صحة ما ذهبنا إليه هذه المسئلة الإجماع المتقدمة وذهبنا قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تركة
فأوجبنا جهر ثلث أصل المال لأن فلا في قولنا ثلث ونصف وسدس بقية ان كثر من مثل المال دون بقية من أبواه لا يرى أنه من أجل الزوج
النصف مع فقد الولد الربع مع جوه ولد ووجه الربع مع فقد الشئ مع جوه وكل كل من سهمي له سهمها كالنصف الواحد والبنين لم يفهم أحد من العلما
وإن ذلك الميثاق الأصل المال دون بقية كيف يجوز أن يكون ثلث ما بقي ذلك بخلاف جميع فتاوى الفرائد وذهبنا قال الله تعالى
حبل للام مع فقد الولد سهمها سهمي هو الثلث لم يبق ثلاث ربع ما متصف بهذا الموضع بل كان له ما ينبغي إلا أن الله يفتي في هذه المسئلة الثلثان بالقسا
كانه هو سهم الثلث لا بد أن ينصفه إلا إذا دخل الزوج والزوج على الأبوين كانا داخلين على من لغرض منه وهو الأم وعلى من ليس له سهم من أبي
يجب أن لا ينقص صاحب السهم المسمى هو الأم عن سهمي يكون النقصا واختلا على من له ما ينبغي هو الأب كما يكون له الزيادة الأم عن الزوج والزوج
لا ينقص سهمه منها بما قال لا لا حقيقة بينهما النسبة سهمها ولو جاز أن يدخل النقصا على الأم مع بقية سهمي ما خابنا ذلك في الزوج والزوج ولا الأم
أما انقص بالولاء والأخوة ولم يبعد في هذه المسئلة فان قيل قوله فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تركة الميراث الميراث الميراث الميراث
خلاف أن الميراث وأورثه أبواه من غير أن سواها فان للام الثلث فلنا النظم بخلاف ذلك فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تركة الميراث واجب
للأم الثلث مع فقد الولد على كل حال لم يذكر أنه لا وأورثه غيرهما كما لم يذكر كل ذلك حملناه على إطلاقه مع هذا الوارث
ووجوده ووجدت بعض من عصر هذه المسئلة خاصة من مخالفتنا في النظر يستدل على أن للام الثلث كاملا لا ثلث ما بقي بقوله تعالى وورثه أبواه
فلا تركة الميراث فان كان له أخوة فلا تركة الميراث مع هذا الأخوة الثلث مع الأخوة السدس في ذلك بخلاف قول من جعل لها
الثلث الباقي عن فضل الزوج وهو سدس المال ما بقية من النسوة بين حالها إذا كان أخوة أو لم يكن أخوة وقد فرغ الله من حالها فجعل لها
مع الأخوة السدس مع هذا الأخوة الثلث كما فرغ بين حال الزوجين فجعل لها مع فقد الولد مثل ما لها مع الولد فلما لم يجز أن ينقصها مع فقد الولد
مثل ما لها ما فرغ لها مع الولد بل على أنه لا يجوز أن يخطى الأم مع غير الولد والأخوة ما جعل لها مع الأخوة والولد كان الله يفرق بين حالهم
جميعا في النسوة بينهم ما خالفنا في ذلك وأما هذا الأمر في أن قال فابل لما كانا الأبوين يرثان بمجرى واحد هو الولادة وكان في دبره وأصلها
الأبوين البنت لك يرثان بالولادة موجب لا يفضل إلا شئ منهم الذكر إذا ساءوا بغيره فلنا هذا قياسا أن كان غير صحيح بالصلاة لا يثبت عندنا

فَلْيُحَرِّثْ مِنْ لَدُنْهُمْ

الاحكام الشرعية لو لم يولد ذلك المولود ان يترشا الابوان مع تولد لذلك مثل حظ الانثى ان شاء وليها بما لا يستولى على المال ولا يزوج ابنته
مسئلة الاخوة والاخوان من الام والجد والجدة اذا استووا في الدرجة واجتنب عليهما هذه المسئلة وينبغي على ذلك ما يمكن احكامه على الرازي الحنفية والامام
ما الام ان لم يكن معها غيرهما فلا تملك ولا يملك لثلاث فان دخل عليها من سخطي بعض المازوجين ثم رخصا الى ما كان لهما في الاصل كغيري كان
بينهما ما لا لاحدهما ثلثه وتلك ثلثاه فاستحق نصف هذا المازوج وانما جاز نفسه ما بقي من المال على ما كان لهما في الاصل من حيث تملك ذلك
ما بقي لصاحب الثلثين ثلثا ما بقي ومولى بويك الرازي في هذا الاجتهاد بان قال ان الله لم يجعل مثله ذلك للابن البنت قوله ثلثه كمثل
خط الانثى ثم لما عصى المزوج والزوج فاستحق لهما واخذ بهما كما كان الباني بين الابن البنت على ما كان عليه قبل خروجهما وكل بين الزوجين ولا
وهذا يقتضي في مسئلة الابوين ان يكون احدهما زوجا والآخره بغيره مما موجب يكون ما كان تليوين على ما استخفاه في الاصل قبل دخول الزوجين هذا
اجتهاد وجب مني على فساد لا الله ثم عرض لهما ثلث عند انقضاء الابوين بالميراث ولم يسم لثلاثا فاعطيتاه ما بقي فان الثلثين تغافلا ولا
لانه السهم المعتبر اذا كان فرض الام الثلث في كل فرض موضع وقد بينا ان الظاهر يقتضي انه ثلث من اصل المال فجب ان تعطيهما الثلث كما تامل من ذلك
مع الداخل فقد لداخل يكون للاب ما بقي كما بنا ما كان ولا يشبه ذلك الشريكين فان الشريكين في المال كل واحد منهما النصف ولا سخطي مستحق
المال شيئا اعطيتا الواحد الثلث والاخر الثلثين بعد الخارج لان سهمي ياتي من ماله مذكور وقد بينا ان سهم الام مذكور في القران وسهم الابوين
مذكور ايضا ما بقي بعد فرض الام ولا يشبه ذلك ما ذكره الرازي في الابن البنت والاح والاخت والله تعالى قد سرح في نصيبه وذكر بان لذلك مثل
خط الانثى فيبغى ان تكون العشرة على ذلك مع الانفراد والاجتماع ولم يصرح في الابوين بان تلابس الاقرار الثلثين فانقرض الامان ولا وجه
للمع بينهما **مسئلة** وما انقرضت به الامامة انه لا يرتفع الوالدان ولا احد منهما سواء الولد والزوج والزوج وذهب فيها العامة الى
خلو ذلك وحدث الاخوة والاخوان مع الام على بعض الوجوه وليست على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة الثلاثة بكون قوله نعم وادلوا
الارحام بعضهم اولى ببعض كما بينا عند علمنا ان الوالدان اقبل الميراث من اخوته لانهم ينفقون اليه ويحبا والوالدان ينفقون ان ينفقوا
وايقن ان الله تعالى جعل للمولودين حقا غائبا لم يسطر بما عني بعض الاحوال لم يفرق بين الابن الام في ذلك وكذا ان الاخوة والاخوان لا يرتفع
شبهام الاب كل جليل لا يرتفع مع الام **مسئلة** وما انقرضت به الامامة انهم ذهبوا بين عموم مخالفت الدين وبنه ان تملك
النصف وللابوين السدس وما بقي بعد فرضهم على حصة اسماء منهم وخالفنا في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان تملك النصف لانه السدس لهما
ما بقي وهو الثلث ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذاهب ولان الابوين لهما السدس انما انما تملك النصف قطعا ههنا وبني السدس
فيكون يكون مروي على الجاهل فونهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في حق الله وكذا يجوز هذا الباني الا ان اتماله السدس مع الولد في
قالوا بالخبر المصنف لذكر العينة فقد تقدم من احكامه في ذلك كتاب كفاية ولا حجة به واضح يقتضي ان بعض الفقهاء يسمونها ما عرفت ان شيئا
بل قد استوفى النص جميع المال **مسئلة** وما انقرضت به الامامة انهم ينفقون في ميراث البنين واحدا بونه وابن ابن البنين الثلث
واحد بونه السدس وما بقي فنوزع على البنين احد الابوين ليس لابن ابن شقيق ومخالفتنا الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان السدس للابن
من هذه البنت بغير الابن والابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة المذاهب وان احد الابوين اقبل الى الميراث من ابنته والفقهاء اعراضا
في الميراث فافترقوا ان يترشا الميراث مع الغير لان مخالفتنا بعولون ذلك على الخبر الذي يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قول
عصبة ذكر فدا سلفنا من الكلام في بطلان هذا الخبر فانه كفاية ثم لم كان صحيحا لكان تلابس يكون هو او بالميراث من ابن الابن ملوك
التعقيب لئلا يوقعوا لكان الاب اخ من ابن الابن **مسئلة** وما انقرضت به الامامة القول بان لا يجزى لهم من الثلث الى
السدس الاخوة من الام خاصة وانما يجزى الاخوة من الابن الام من ذلك في مخالفتنا في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام يجزى
نصيب الاخوة من الابن الام وليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذاهب وذكرنا في الاجتهاد عندنا في قوله نعم فان كان له اخوة فلا تملك ان لا يملك
الاخوة من الام خاصة كما بينا ولا اخوة من الابن فانا هذا مما يرجع عن طلبة الاجتماع وان لا يفرق بين الطائفة بهذا القول فيكون يملك من سهمه الاجتهاد
ان يجزى الاخوة من الام في مخالفتنا ومولانا ليس بملكه بنحو ان يجزى لهما سهمان من اقطار الوفا في قوله نعم عن فقهاء الامم الذين ينفقون عليها وميراثها
مسئلة وما انقرضت به الامامة القول بان لا يرتفع مع الولد كذا كان وانما في هذا الاصل في الزوج والزوج ومخالفتنا في الفقهاء في ذلك وملوا
للأخوة والاخوان والعشيرة وهم ينفقون على البنات بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع عند وانه لو خالفنا في بطلان ميراث البنات
ان يرتفع مع البنين لان اسم الولد ينفق والجميع وان كان في البنت كغير الابن ما ينفقون على حصة واحدة فذلك الكار على ما ذهبنا اليه **مسئلة**
وما انقرضت به الامامة القول بان الولد الاكبر يفضل دون سائر الورثة بسبب بنية خاله وصحف وباني لغة ما خالفنا في ذلك انما ينفق في نفسه
ان يفضل الاكبر من المذكورين كما ذكرنا هو بان ينفق بشيئا له خصبته بدونه وباني الورثة وانما حصة بنته عليه هذا على طحال بقدر من لغتها

فی المیزان

[illegible]

فی المیزان

[illegible]

في الميراث

فإذا حضر من ميراث وقال ابن قتيبة قال لا يرث القاتل من ميراث من قتل شيئا ولا من مال وإن قتل خطأ لم يرث من ميراث من سائر ماله وهو قول الأوزاعي وهذا
 لأنه موافق لما مضى في ل ابن شبرين لا يرث القاتل الخطأ وقال الثوري لا يرث القاتل من مال المغنوك لأدبته وحكي الميراث عن شافعي أنه قال إذا قتل ميراثا
 العادل ولا العادل الباقي لا يرثان لأنهما قاتلان واليه بدل على صحة ما ذهبنا إليه لإجماع الذين يبدلون عليه فلو أهاب الميراث كلنا مثل قوله
 بربكم الله وأولادكم فإذا حوشتا بقاتل العمد فخرج بدل لهما طعم لم يثبت عليه قاتل الخطأ ويمكن أن يعفى ذلك أيضًا بأن الخطأ مغلوب وغيره
 ولا منتهى للعقاب لا يجازي مجرم من الميراث الذي يخرج العادل على سبيل العقوبة فإن أوجب الخطأ لغيره ولو كتم ومفكر من خطأ فخر ورفقه مؤثر فيه
 مسئلة إلى أهله فلو كان القاتل وارثا لما وجب عليه تسليم الدية فالجواب عن ذلك أن وجوب تسليم الدية على القاتل لا يملك إلا بدلا على أنه لا يرث من ميراث
 الدية من تركته لأنه لا ينفق بين الميراث وتسليم الدية وأكثر ما في ذلك لا يرث من الدية التي يجب عليه تسليمها شيئا وإلى هذا ذهب **مسئلة**
 وما انفردت بل لا تامة المولى إن كان ماله مملوكا وأما مملوكه فإن الواجب أن يشترى ماله من تركته ويعتق عليه ميراثا في الزكاة
 وبأن الغنم بيننا فنوف ذلك فندروا ابن مسعود قال أن جلا فاما من ترك أيا مملوكا أنه يشترى من تركته ويعتق واليه بدل على صحة ما ذهب
 إليه لا ما مضى من إجماع الميراث وكان قولنا مفضل في ميراثه وعبداه وهو العتق فهو أولى **مسئلة** وما ظن انقطاع الميراث من ميراثه فإدخاله
 من أن الوصية للمواريث قبله وليس للمواريث وهذا قد وافقهم في هذا المذهب بعض الفقهاء وإن كان الجمهور والغالب على خلافه واليه بدل على صحة ما ذهبنا
 إليه من ذلك بعد إجماع الميراث وهو لم يمتد عليكم إذا حضر أحدكم المولى من خير الوصية للمواريث في الإرث فإن هذا هو موضع الخلاف بين
 فقهائهم من جهة موسى بن عمار وهذا عام في الأقارب الأجانب من خسر من الأجانب وإن الأقارب فقد عدل عن الظن فغير ليل واقف فإن هذا أحسن
 إلى قاربه فندب الله تعالى إلى كل أحسن عقلا وسعيا ولم يخص بعيدا من قريب بل ذلك لأقرب بين أن يعطيه ثم جئنا من ماله وفي ميراثه بين أن يوصي
 بذلك لأنه أحسن إليهم فقل صدق قالوا إن الآية منسوخة بآية المواريث بما روي عن النبي من أن خلفه من أمه لا وصية لمواريث فالجواب عن ذلك
 أن النبي بين الجبر من غير أن يكون إذا شافى العدل بوجوبها ولا إذا شافى بين أمه المواريث بآية الوصية والعدل بقتضاها اجتماعا فكيف يجوز أن يدعى أمه
 المواريث أنها ناسخة لآية الوصية مع فعل ذلك في ما لا يخبرنا المراد منه في هذا الباب فلا اعتراض علينا لأنها إذا سلمت في مدح ورجح وضعف
 كانت مقتضى الظن لا يذهب العلم اليقيني لا يجوز أن ينسخ بما يقتضيه الظن كما يقتضيه قول الله عز وجل لا يورث المسلمون المسلمين ما تركوا من أموالهم
 إن لا ننسخه فإنا قد بينا ذلك كما بينا في أصول الفقه بسطنا وهو قول القوم على خير وجه وهو من حديث جابر بن عبد الرحمن عن عمرو بن حاربه عن النبي
 أنه قال لا يجوز لمواريث ميراثه وعلى خير وجه استعمل عيسى بن شريك مسلم عن أبي أمامة الباهلي قال سمعت النبي يقول في خطبة عام حجة الوداع إن الله
 قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لمواريث على خير وجه استعمل ابن أبي عمير عن عيسى بن عمار عن جابر بن عبد الله عن النبي أنه قال لا وصية
 لمواريث فما خبره شريك جوشب هو عند غدا الحديث ضعيف مع ذلك فإنه يروى عن عبد الرحمن بن عثمان ونوفير بن عبد الرحمن عن عمرو بن حاربه ليس له ميراث
 عن النبي إلا هذا الحديث من أبي عبد الله بخط النبي والموسم أنه لا وصية لمواريث فلا يرثه عنه المطبقون به من صحابته وبره في رواية يروي وهو عمرو بن حاربه
 ثم لا يرثه عن عبد الله بن عمرو بن عبد الرحمن الأشهر بن حوشب هو ضعيف ثم عند جميع الرواة وأما حديث أبي أمامة فلا يثبت وهو مرسل لأن الله
 رواه عن شريك أسما عيسى بن عباس وهو ضعيف حديثه عن شريك بن عبد الله عن عمرو بن حاربه عن النبي أنه قال لا وصية لمواريث
 جابر السدوسي وهو مروى عن ابن عباس لا أصل له عن الحافظ ورواه حجاج بن محمد عن ابن جريح عن حبط الخراساني وعطاء
 الخراساني ضعيف لم يلق ابن عباس وإنما أرسله عنه وربما فعلوا بعض المخالفين بأن الوصية
 للمواريث يثاب لبعضهم على بعض وذلك مما يكسب العداوة والبغضاء من الأقارب
 ويدعو إلى عقوق الموصي فطبعه الرحم وهذا ضعيف جدا لأنه
 أن مع الوصية لا يرد كونه مع تفصيلهم على
 بعض الحق ما يرد الاحتلال ذلك
 يدعو إلى العداوة
 ولا خلاف في جواز

فخرجت المسائل ثمانين وعشرة مسائل في العتق والعتق والرد والتمسك بالدين والدين

الجبل والجرم ويسمى على اسم في ذره كل شيء وأعلى وفي غيره ذلك والكرنيتا والاشيا واحداً في اختلاف مقاميه في البلدان وغايات أهلها
 فالجند يبدى أولي فان قيل قد نوى الشافعي ما يزيل الاحتمال هو قوله بقوله **فقلنا** فذكر أهل العلم ان الجند بقوله **فقلنا** من جهة الزاوية وأنه
 ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وآله على ان اللفظ لا ينافي مع هذا اللفظ لان فلا يجازيهم منهم يحمل ما وثقنا فذكره فاما الكركان كان مختلفا في مقامه فليس
 يختلف ما يقع عليه هذا الاسم كاختلاف ما يقع عليه اسم الفلقة ويجوز ان يكونا شيئاً واحد في قولنا رجل في ان يقع على امر واحد غير مختلف في جنسهما
 وان اختلفا في حاله الطول والقصر والعلم والجهل والافق مختلف ويؤيد اسم الفلقة بحري قولنا شيء في اختلاف ما بينهما وله على اننا نكون في استماعنا
 خبر الفلقة في محله على الجزئين الكبيرين الذين يبلغ ما شاعره مقدار الكروا حقا الفلقة لا يمكنهم استعمال خبر الكروا لانه لا يعرف شيئاً
 من الاكوار مبلغ حتمته من طول وان يترك لا يعرفها بغير ذكر ابلغ العاوماني وطل فلنا الاكوار مختلف في البلدان وقد ذكر الناس اختلافها في
 في غايات أهلها وقالوا في الكروا السكنا انه سدن عشر الف سنة فانه لفظ شع مائة وطل وعشرون طلاً بالبتدأ فاذن فقلنا من ذلك ان طول المدنى
 والمدنى والعرض فاربعا يبلغ الله ذكرناه فنرى ان الكروا في مطلق كل حال **المسئلة الثالثة** في الاثر
 بين الماء على الجحاشه وبين رد الجحاشه على الماء وهذه المسئلة لا يعرفها بعض اصحابنا ولا قولنا صريحاً والشافعي يفرق بين رد الماء
 على الجحاشه وورودها عليه فيعتبر الفلقة في رد الجحاشه على الماء ولا يعتبر في رد الماء على الجحاشه من الفلقة في هذه المسئلة ويقوى
 في نفسه عاجلاً الى ان يقع التامل في ذلك حتى ما ذهب الشافعي والوجه فيه اننا لو حكمتا بجحاشه الماء القليل الوارد على الجحاشه لادنى ذلك الى ان
 السواب لا يطهر من الجحاشه الا بابراد كرم الماء عليه ذلك يثبت قد على ان الماء اذا ورد على الجحاشه لا يعتبر فيه الفلقة والكثرة كما يعتبر في ابراد
 الجحاشه عليه **المسئلة الرابعة** في الماء اذا اخطا طهر فغيره حكمه صفاته لا يجوز الوضوء الصحيح عندنا ان الماء اذا اخطا طهر فغيره
 الاجسام الطاهرة من جامد او مائع فلم يثبت به ولم يخرج عن طبعه حوائبه وبسببه لا طلاق اسم الماء عليه فان الوضوء جاز ولا اعتبار في الغلبة
 بظهور اللون والطعم والرائحة بل بغلبة الاجزاء على حدسبب طلاق اسم الماء واذن فقلنا على ذلك ابو حنيفة وذاع الشافعي وقال ذلك في ذلك فيعتبر
 الاوصاف من لون وطعم ورائحة وريحان احد اوصاف الماء فغيره لا وضوء ولو باليسير الطاهر لم يجز الوضوء لبلنا على صحة ما ذهبنا اليه من مع
 القدر المحقق قوله فلم نجد الماء فتمت موافقتنا من الماء عند قلنا الى ان الزاوية من غير واسطة والماء الكثر اخطا طهر من غير ان يطلق عليه اسم
 الماء ولا ينقل مع وجوده الى الزاوية ايضاً قوله فاعسوا وجوهكم غام في كل ما يقع بنا في الاغتسال به الى ان يهيم دليل على اخراج بعضه واليسر
 لاحد ان يدعى ان ليس الزعفران اذا اخطا الماء عليه اطلاق اسم الماء وذلك ان اطلاق اسم هو الاصل والتميز داخل عليه طاهر كالجيفة
 والنجاسة من ادعى ان لا اطلاق في الماء عليه دليل بعد فانهم يقولون ذلك انه ما وقع فيه زعفران ولا يصفونه اليه كما يصفون الماء المعطر
 من الزعفران اليه ما يدل على ان تغير احد الاوصاف لا يعتبر ان الماء الكثر يجاوزه الطب الكثر كالمسك وغيره فذا تغيرت رائحة نجاسة او ذرة الطيب مع هذا
 فلا خلاف في جواز الوضوء **المسئلة الخامسة** في لا يجوز الوضوء بشيء من الابداء عندنا ان الوضوء بشيء من الابداء لا يجوز
 لا النية منها ولا المطبوخة ولا التبيخة وهو مذهبنا في الشافعي وابي يوسف احمد حنبل وداود واجاز ابو حنيفة الوضوء بتبيد اللحم
 المطبوخ الشديد عند عدم الماء وقال محمد بن الحسن بن عثمان وبهم مع هذا الماء فوجب الجمع بينهما في التسفر فدلنا على صحة مذهبنا
 مع الاجماع المتقدم ذكره بل اجماع جميع أهل البيت قوله فان لم نجد ما فتمت موافقتنا من الماء الى الزاوية من غير واسطة وابو حنيفة يخالف
 هذا الظن لانه يجعل بينهما واسطة هي البنية وليس له ان يقول ان في البنية ما في غيره كان واجداً لما لا يجوز انتفا لاله الزاوية ذلك ان ليس
 كل شيء كان فيه ما يطلق اسم الماء عليه لان الخل وما الوروسا والماء يضافها ماء ولا يطلق عليها اسم الماء وبهم مع وجوها على انهم لو تناولوا
 البنية اسم الماء لو دخل تحت الآية كدخول المطلق وجبت مساواة البنية الماء في حكم الابداء وبلزوم جواز الوضوء بالبنية مع جواز الماء لا يخار
 محله وقد اجمعوا على خلاف ذلك على ان الابداء المستكروه عندنا نجس لا يجوز الوضوء بها وهي نجس وما ليس كونهما فناد على ان الماء يضاف كالمخل
 وما اشبهه لا يجوز الوضوء به بل على انه لا يجوز الوضوء به وقد اختلف في كتابنا مثل الخلاف بين سائر الفقهاء الكلام في انه لا يجوز الوضوء بالابداء
 وتكلمنا على خبر ليلة الحسن وصفناه فمن اذا استقصا وجد هناك **المسئلة السادسة** في لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل
 عندنا ان الماء المستعمل في نظيره لا يغسل البتة الذي لا نجاسة عليه فجميع انا نظيف كان طاهر مطهر واذن فقلنا في ذلك الحسن النجى والزهك
 والنور في طاهر واذن فقلنا ان ما لكا كوه بعض الكواهي وقال ابو حنيفة واصلنا ان الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به واختلفوا في بنية
 فقال ابو يوسف هو نجس ويؤيد ذلك عن ابو حنيفة والاصح من قول ابو حنيفة والاصح من قول ابو حنيفة ان طاهر مطهر وهو قول محمد بن الحسن
 وقال الشافعي ان طاهر غير مطهر نجس واذن فقلنا على ذلك غير معول عليه الدليل على صحة مذهبنا الاجماع المتقدم ذكره
 وابنه قوله ويترك عليكم من الماء يطهركم به وهذا عموم المستعمل وغيره لا الاستعمال لا يجوز من غير عن كون من الماء والسماء ايضاً قوله فلم نجد

كتاب لطهارة

ما فيه تموار الواحد لما المستعمل واجدنا يتناول اسم الماء وبقوله ثم ولا جنبنا الا ما يرى سبيل في غسله فاجاز في غسل الفخذ في
الصلوة بعد الاغتسال من غسل الماء المستعمل بنا وله اسم الغسل بلا شبهة ولا معنى لخلاف من يخالف ان الماء لا يتناول المستعمل
وبدعي بالاسعمال فخرج عن تناول الاسم له وذلك ان اسم الماء المطلق ويجوز في ذلك عجز ان المستعمل المبرور والمخفى وما يدل ان
بالاستعمال يخرج عن تناول الاسم لك المطلق حتى يصير حكمه كحكم الوضوء الباطل في انه لو شربه من جلفاته لا يشرب ما غسلا باقيا ولو شربا
الورد لم يجز وتماست فبيننا هذه المسئلة ايضا في مسائل الخلاف **المسئلة السابعة** لا يجوز الوضوء بالماء المغسوق
مخفى هذه المسئلة انه لا خلاف بين الامامة ان استعمال الماء المغسوق لا يجوز في الشربة لا تضر فيه ذلك الغير بل اذنه وليس له ان يهضم
انه يجوز الوضوء به ولا يجوز هذا المعنى بل المراد بقوله انه يجوز الوضوء به لا يجوز هل يكون من وضوء بالماء المغسوق ومثل من يهضم فيه
واسحق الغنابك الذم من يزيل محذره وسببنا بذلك الصلوة او لا يكون كان وعندنا ان الوضوء بالماء المغسوق لا يزيل المحذره ولا يلج الصلوة
وخالفنا في الغنابك في ذلك وادعوا الوضوء به من يزيل المحذره وان كان ذلك الدليل على صحة مذهبه الاجماع المتقدم ذكره وايضا قد دل
الدليل على ان الوضوء عبادة ومرتبة وما ينفق في الشوائب لا يجوز ان يهضم في الماء فاستحقاقا الثواب به بالماء ولا خلاف ان الوضوء بالماء في
الغيرة والعبادة في الوضوء من مذنب لهما ولا يجوز ان يزيل الله بالماء والفقهاء المسئلة الثامنة لا يجوز الوضوء
في الاواني وان كانت حجة الظاهر على هذا الصحيح انه هب صاحبنا وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز الوضوء في الاواني ويجوز فاعاد ذلك اذا
كانت الغلبة للظاهر واجاز الشافعي في الشربة لا يشرب من ماء احد ما لو لم يمتد فم يمتد واما ما ذهبوا اليه من ان لا يجوز الوضوء في الاواني
والتكبير منه ومن لا يشرب الشربة فليس يهضم منه ولا واجده ولا يمتد لم يذكر في الحديث الا ان يزيل امر باستعمال الماء عند جوده والظاهر عند
فقد من غير امر بالوضوء من وجبه فقد زار في الظاهر لا يهضم المسئلة التاسعة سورة السباع نجس الصبيح عند ان سؤر
جميع لهما ثم من في ان الادب الطاهر ما خلا الكلب الخنزير طاهر يجوز الوضوء به ويكره سؤر ما بأكلا الجيفة الميتة من هذه الجملة وكل يكره سؤر
الجلال وبشر ذلك قال الشافعي وقال المالكي ساجد الجوارح طاهر هب هل الظاهر قال ابو حنيفة واصحابه سباع ذوات الاربع كلها
نجسة وكل اسائر ما خلا الهرة سؤرها طاهر الا ان الوضوء به مكروه وان فعل اجزأه يكره ابو يوسف سؤر الهرة اما سؤر جميع سباع القطر
وحشر ان الارض كالغداة والجملة وما اشبهها فيجري عندهم تجري سؤر الهرة كراهية الوضوء به وليس على كراهية سؤر ما ذكرناه ويجوز الوضوء
بمؤله ثم وانزلناه من السماء ماء طهر او مؤله من السماء ماء طهر لم يكره بر وقد علمنا ان شرب لبنهم منه لا يضره من ان يكون من لبنه انما
فيجب بقاء على اصل الظاهر وقد ذكرنا في هذا المسئلة انما سئل فقيل له ابو حنيفة ما مقلد الجوفال نعم وما افعلنا
السباع فاما نكره كراهية سؤر الهرة الدليل عليه ما ذكره عن كسبه بث كعب ما نكلا انما فاكث دخلت على ابنه فناداه فكذب له وضوءات الهرة
منه فاكثي لها الضيق لانا فانظر اليه فقال اعني ابنه اخي سمعت سؤر الهرة يقول لمر ليس ينجس هذا صبيح في نفي كراهية سؤر هاهنا وقد
عن النبي انه كان يكتفي بوضوءه لانا وكان يوضوء بسؤرها **المسئلة العاشرة** سورة المشرك نجس عندنا ان سؤر كل كافر
باي ضرب من الكفر كان كافر نجس لا يجوز الوضوء به واجاز الوضوء بذلك ابو حنيفة واصحابه وحكى الطحاوي عن ثمالك سورة النمل او المشرك انه
لا يوضوء به وليس على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الفرقة المحقة قوله نعم انما المشركون نجس وفي هذا الصبيح نجاسة اشهر وروى عبد الله بن
عن سعيد الاعرج قال سئل يا عبد الله عن الوضوء بسؤر اليهود والنصارى فقال **المسئلة** اسؤر الحمار طاهر الصبيح عندنا طاهر
سؤر الحمار وجوز الوضوء به وهو قول مالك والازاعي والشافعي واصل الظاهر قال ابو حنيفة عند عدم الماء المنيق طهرا وتطهير بينه وبين
لسؤر الحمار والبهائم لبنا على مذهبه اجماع الفرقة المحقة عليه الخبر المذكور وبنا على المسئلة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الوضوء
الحمار وليس لهم ان يحملوا القطر الحرة على الوضوء لان ذلك يفضي الى جوفه دليل لان من سؤر الحمار الاهل انما بناء على خبر يروى عنده ان
مباح فؤره تابع لعمه **المسئلة** اكل جوارح ما كثر في قوله وروى طاهر هذا صحيح هو مذهبنا لك والثوري في ذوق الحسن يمتد في ذلك
محمد الحسن في البول خاصة بمنزل مؤننا واخافنا في الروث وقال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي بول ما كثر في قوله وروى الحسن كذا في ذلك ما رواه
الحمد دليل على صحة مذهبه اجماع الفرقة المحقة عليه ما رواه ابن عباس عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما كثر في قوله فلا يهضم بول ولا يهضم بول
وسببه وروى محمد بن اسحق عن عروة بن ربيعة انه قال ما كثر في قوله ولا يهضم بول ولا يهضم بول ولا يهضم بول ولا يهضم بول ولا يهضم بول
ابو الهيثم قال كان بولها نجسا اجاز ذلك وقوله نعم لغار انما يغسل الثوب من البول الذي هو المنيق فقل طاهر على ما ذكرناه لان نقطه انما
يقطعه طاهرها الشخص في الحكم عما عدل المذكور فان قبل ففي الخبر كذا بول فلنا طاهره يدل على انه لا يغسل من الروث ولا يغسل من البول
ان الروث طاهر البول نجس بالخبر يعلم طهارة الروث وبالاجماع يعلم ان البول مثله فيما ذكر البول الخبر على ان المراد به لا يكره كراهية

الوضوء بالماء المستعمل فيه
غيره من غير الاستعمال

الوضوء بالماء المستعمل فيه
فلا خلاف في
فلا خلاف في

الوضوء بالماء المستعمل فيه
بما رواه ابو حنيفة

كتاب الطهارة

المسئلة ٣ او بول الصبي الذي لم يطعم بحسب قوله اذا اطعم الصحيح فقبله هذه المسئلة ان خلافا بين العلماء في نجاسة بول الصبي وكثيرهم
 وانما اختلفوا في بول الصبي قبل ان يطعم فاجب عدم نجاسة بول الصبي قبل ان يطعم فاجب عدم نجاسة بول الصبي قبل ان يطعم فاجب عدم نجاسة بول الصبي قبل ان يطعم
 الشافعي انه ليس بنجس فندوه عليه عندنا ان بول الغلام الصبي لا يجنب غسله من التوب بل يثبت عليه الماء صبا فان كان فلاكل الطعام وجبت عليه
 وجاز ان يغسل التوب من بوله على كل حال قال الشافعي بمثل هذا ونص على انه يكفي فيه الرش قال الاوزاعي لا بأس ببول الصبي فاذا لم يشرب
 اللبن ولا باكل الطعام ومعنى هذا القول من الاوزاعي انه لا بأس ببوله غسله والعدول الى النجس والرش قال ابو حنيفة ومالك والثوري ان
 من بول الصبي والصبي كبول الرجل يجنب غسل الجميع لم يفرقوا ما اختلفوا به على نجاسة بول الصبي فاردوا من قوله انه هو امر البول ان غلبه
 عذاب الغيرة منه ولم يفصل بين بول الصبي والكبير فوله انما نجس البول الدم والمخى لم يفصل اما الله يدل على خفة بول الصبي
 وجواز الاغتسال على صب الماء والنضح وهو اجماع الفرقة المحقة وباروا به المومنين ع. النبي ع قال يغسل من بول الجارية وينضح على بول الصبي
 ما لم ياكل الطعام ودفع ثياب بنت لجون النبي ع اخذ ثيابه من بولها فجلسه حتى جف فمال عليه قال لا يغسل له ثم لو اخذ ثوبا واعطيت ازارك
 لا غسله فقال انما يغسل من بول الانثى وينضح على بول الذكر وهذا مقتضى المسئلة فتأمل خلاف غايه الاستسقاء **المسئلة**
 المتخير وكذا المذي فالذي يغتسل منه من البول والدم والمخى فغسله من البول والمخى فغسله من البول والمخى فغسله من البول والمخى فغسله من البول والمخى
 واصحابه لاننا حنفية واصحابه وان اختلفوا في نجاسة فانهم يوجبون غسله وطبا ويوجبون غسله فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 التساوية منه وقال ابن حنبل لا ينجس البول في البول نجاسة اذا كان على الجسد فانه يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 كان طبيا وقال الشافعي المظاهر من البول في البول نجاسة اذا كان على الجسد فانه يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 يدل بطلان قوله نعم وينزل علمكم من التمام ما لم يطهره وبذلك عنكم جزا الشيطان ودفع في النفس انه ثم ادرك ذلك اثر الاكل فدلالة
 على نجاسة المذي من حيثين احدهما قوله نعم وبذلك عنكم جزا الشيطان والرجس الجسدي يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 عبادة الاوثان فغيره فاما ثاؤه بالرجس احرى بالرجس ثبوت ان معنى هذا واحد وانما يسمى الله تعالى الله وحسبته نجاسة والوجه الثاني من الالة
 انه اذا اطلق عليه اسم الطهرية في الطهرية يطلق في الشرع الا لزاله النجاسة او غسل الاعضاء الاربعه ويدل على ذلك انهم ما رواه علماء ليس
 في نعم ارا النبي ع قال انما يغسل التوب من البول الدم والمخى وهذا يقتضي وجوب غسله وما يجنب غسله لا يكون الا نجاسة فدلته على نجاسته من
 وجه اخر وهو الجمع بينه وبين النجاسات كالدم والبول فاما المذي فغدا ان لا نجس لا يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 الا ان مالكا قال المذي ان خرج على وجهه نجاسة لعادة وذا على المعنا لم يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 وايضا فالذي يمازج البول بغيره ويكثر من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 نظاهر من البول الغائط وما جرى مجريه وانما قاله لاسل الطهارة والنجاسة غنا يعلم بالشرع على سبيل الجارية ولم ينقطع عنه بالشرع
 العلم ان المذي نجس انه يغتسل من البول فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 لانه ويمنع ان التوب لا يغسل الا من اشخصت وليس فيها المذي **المسئلة** الدم كله نجس عندنا ان دم السمك طاهر بان يغسله
 وكثيره في التوب كل ما لا دم له سائما في البول والنجاسة وحياته فان الدم ليس نجس انما نجس بول الصبي فركه ما ساء وقال الثوري يقول ان لم يقولوا
 لا بأس به وقال يغسل دم السمك والذباب سوى الشافعي بين الدنيا كلها في النجاسة فاما دملنا على طهارة السمك والذباب في بعد اجماع الفرقة
 قوله نعم اصل لكم سبيل البحر وطعامه بقتضيه انا طاهر وانا لكل سمك طهارة لجميع اجزائه لان الخليل يثبت في الاباحة من جميع الوجوه ويدل
 عليه نعم قوله نعم اصل لكم سبيل البحر وبولته نعم ابقه قل لا اجد جماعا وحى الى تحريمه على عام بطعمه لان يكون مذبذبا او ما مسغورا او لم يخبر
 فاحذر ان ما عدا المسحوق ليس محرم ودم السمك ليس بمسحوق فوجب ان يكون محرم ويدل على ذلك انهم لا يحرمان من السمك بلهم من
 ان يسبح منه فلو كان نجسا لما جاز ذلك الا ترى ان سائر الدماء لما كان نجس لم تحرام اكل الحيوان التي هي من الاحياء منها وايضا فانما جاز اكل
 اللحم الذي قد بقي في عروق الجوارح الدم فانه لا ينجس ذلك بالغسل لانه ليس بدم يفسد وكل دم السمك وايضا فانما جاز اكل اللحم الذي قد بقي في عروق
 بعد ان كان طاهرا لا ينجس غسله لانه باقية العروق بعد النكوة ويجوز اكله وكل دم السمك **المسئلة** التيمم كل كل شرب يسكر شربه
 ولا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر الا ما يحكي عن شذازة اعني بولهم والله يدل على نجاستها قوله نعم انما الخمر والمسكر لانهما لا يمسحون
 من عمل الشيطان وقد بينا ان الرجس الرجوع في احد الشراطين فاما الشراطين لانه يسكر كثيره من كل من قال انهم حرم السمك هبله انه نجس كالحمر
 وانما يذهب الى طهارته من هبله انا حشره وفدله الادلة الواضحة على نجاسته كل شرب يسكره فيكون نجسا لانه لا خلاف في ان نجاسته
 نابعه لغيره شربه **المسئلة** اكل حيوان ليس له دم سائلا في لا ينجس الموت ولا ينجس الماء وهذا صحيح عندنا ان كل ما لا يغسل له سائلا

کتاب لطیف

كالذي ياب الجراد والزنايز وما اشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس لما اذا وقع فيه فلهذا كان وكثيرا ابو حنيفة وا ففنا في هذه مسئلة وكل ثلثا
 وللشافعية فيها قولان قال في القديهم انه لا ينجس الماء وفي الجند بدنه نجس لبلنا على صحته ما ثبتنا ان البول يقرقن لا اجدينا اوحى المحرر على طاعم
 مطبوخ الا ان يكون مبيته او دما مسفوحا او لحم خنزير ظاهر فيه الا انه يقتضيه انه لا يجرم من المطبوخ ما الا ما تضمنت ذكره ولم يضمن في كوافع
 فيه بعض ما لا يقتضيه سائلك من الطعام والشراب فوجب ان يكون مباحا فلو كان نجسا لما ايج اكله بشربه ولا يلزمنا ما اخرجناه من عموم
 هذه الاية من المحرمات الكثيرة لان الدليل يقتضيه ان لا يلبس فيها اختلافه يقتضيه العدل عن ظاهر الاية ان قبل قوله ثم حوت عليكم
 المبيته والدم ولحم الخنزير قوله في الاية التي تعلقته بها الا ان تكون مبيته قد حل على بطلان ما ذكرتموه قلنا ليس على ما ظنتم لان غيبه سلم
 ان اسم المبيته بالاطلاق يقتضي ما لا يقتضيه سائلك من البغوض البواذات والتا مبيع من ذلك على ان يجرى فيها المبيته عما المراد به في
 في غير المبيته دون غيرها من كل وبيع ونضرب وانقطاع الماء الذي نجاهوه المبيته التي يكون موقوف في طهارته ونجاسته على الال لا يلو
 بعده الله نعم في الحرام من المجمع ما يوجب يكون ظاهره اية قد عوى ابو هريرة عن النبي انه قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليمسكه ذلك
 عموم في الحي والميت فدل على ان خصوصها في الماء لا ينجس لان المصل يوجب الموت الا ترى انه اذا مقلها في طعام شربها لم يمت
 في الحال لم يقتض عيبها بين الماء والبا ودفلو كان مبيته يوجب نجاسته لما امر بمقلها مع علمه به فوجب مبيته في خبز خبز وعمر النبي
 انه قول كل طعام او شرب فغن منه دابة ليس لها دم يبرحلل كذره بشربه والوضوء **المسئلة ١** اكل حيوان لا يؤكل لحمه فلا حكم
 لتكونه وقوته وذلك انه سوا الصبيح عندنا خلاف ذلك لان ما لا يؤكل لحمه ما ليس بكلب لا يخرجه ولا استا يؤثر فيه الزكاة ويخرجه من ان يكون
 مبيته او لو مات نجسا فغسله لم يجرى خروج نفسه منه كما مر وهو مذهب جنيته وذلك الشافعية ما لا يؤكل لحمه لا يلحقه الزكاة وموته ذكاه
 سواء ولبنا على صحة ذلك اجماع القرقر الحقة عليه اية ما تو عن النبي من قوله بلغ الارب ذكاه وفي بعض الاجا ذكاه الارب ذكاه فاقام
 الذكاه مقام الدباغ فقتضه ذلك ان ما بعل الدباغ في طهره يعل الذكاه **المسئلة ٢** اشعر المبيته طاهر وكل شعر الكلب والخنزير
 هذا صحيح وهو مذهب حنابلنا وهو مذهب جنيته وانما وقال الشافعية ان ذلك كل نجس لبلنا على صحته فذهبتا اليه بعد اجماع المتكرو
 قوله ثم من اصوافها واورها واستعارها اناثا وضاغعا الا حين فاه من عليتنا بان جعل لنا في ذلك منافع لم يفرق بين الذكاه والمبيته فلا يجوز
 الاستا بما هو نجس لا يجوز الانقطاع به اية فان الشعر حيوة فيه الا ترى ان الحيوان لا يالم باخذ منه كما يالم بقطع سائر اعضائه وانبه لو كان
 فيه حيوة لما جاز اخذه من الحيوان في حال حيوته والامتناع به كما لا يجوز ذلك في سائر اجزائه ويقوى ذلك ما تو عنه من قوله ما باق من البهائم
 حية هو مبيته والشعر بين ينها في حال حيوانها ولا يكون مبيته كان بمنزلة سائر اجزاها ويمنع الانقطاع به اذا ثبت ان الشعر والصوف والفر
 لا حيوة فيه لم يمسك الموت واذا لم يحل الموت كانت حيوته فيه كحيوته فيلبه وليس لم ان يعلق قوله نعم حوت عليكم المبيته فان اسم المبيته
 يتناول الجملة سائر اجزائها وذلك ان المبيته اسم لما يحل الموت الشعر لا يحل الموت كما لا يحل الحيوة ويخرج عن الظاهر ليس لاحد ان يقول
 ان الشعر والصوف من جملة الخنزير والكلب هما نجسا وذلك انه لا يكون من جملة الحيوانا نجسة الحيوة وما لا تحل الحيوة ليس بجملة وانكا
 منقلا به **المسئلة ٣** جلد المبيته لا يطهر بالدباغ وهذا صحيح وعندنا انه لا يطهر جلد المبيته بالدباغ ومثاقبنا في الفها في ذلك
 الاماروى عن احمد بن حنبل انه منع من ثلثها جلد المبيته بالدباغ الدليل على صحته مذهبتا الاجماع المتقدم ذكره وانه قوله نعم حوت عليكم كنية
 واسم المبيته يتناول الجلد قبل الدباغ وبعد وابق ما تو من النبي قال قبل موته بشهر فلتغفوا من المبيته باهنا لا عسبت هذا صريح في منع
 مذهبتا ويقضى على ما مر من قوله انما اهاب فيع فقد طهره ان جبرنا ما خرو خبره مقدم وخلافه من ثاقفت ان اسم الاهاب يتناول الجلد
 قبل الدباغ وبعد ولا يتناول لا يثبت المثل فانه قوله لا يمسح ولا خلاف بين اهل اللغة ان اسم الاهاب يتناول الجلد في سائر حاله
المسئلة ٤ ليس غسل الاناء من لوع الكلب يخرجه عن نجاسته وانما يجب غسله الى ان يفيض النظمير للتطهير الصحيح عندنا
 ان الاناء يغسل ثلاثا ثلاثا اولى من بالتراب قال ابو حنيفة لا تحبذ بلة غسل كل لا شديدا اذ له سائر الاجا ساد وقال الشافعية
 يغسل سبعا احدهم بالتراب ذهبتا لان الغسل ليس بواجب لكنه مستحب فاستعمل لا يكون الا سبعا وهو مذهب اودون للنس
 حتى يغسل سبعا والثامنة بالتراب ما التبدل على نياته بعد الاجماع المتقدم ذكره وهو ان الاجا والمطافه عن النبي انه امر بغسل الاناء
 اذا وقع فيه الكلب الا من يقتضيه الوضوء والغسل لا يكون الا من نجاسته وفي بعض الاجا انما باوافة الماء وكل ذلك يدل على النجاسة فماد
 فيه ما رواه ابو هريرة عن النبي انه قال داويع الكلب اناء احدكم فليغسله ثلاثا او خمسا او سبعا ودويعه سبعا ان النبي قال اذا وقع
 الكلب في اناء احدكم فليغسل ثلاثا ثلاثا والله يدل على ان تحبذ ثابا لثلاث او دوما وعلى ذلك انه لا خلاف بين اصحاب التحذير وجوب ثلث
 ومن زاد على هذا العدل كان عليه الدليل لاجته يجمع الغلة فماد وعلى ذلك ولا في ثلث من استعمال اجبا بما زاد على الثلاث على الساب

کتاب لطفاً در فی ناصیما

[illegible]

لأن البقرة
المؤنث

هذه المسائل غاية
الاستقصاء

والله اعلم
بما لا ادرى الا الله
والله اعلم
بما لا ادرى الا الله

تکلیف لطیف

دوست عزیز

کتاب الطہارۃ

فَالصَّغِيرَةُ لَهَا نَاسٌ وَمَا مِنْ صَغِيرَةٍ
مُعْتَبَرَةٍ إِلَّا وَفِيهَا نَاسٌ

کتاب تطہار

والله اعلم
بما فيه
الغيب

کتاب الطهارة

وَقَدْ نَزَّلْنَا مُوسَىٰ بِطَلَبِهِ
فَإِنْ نَزَّلْنَا مُوسَىٰ بِطَلَبِهِ
مِنَ السَّمَاءِ

کتاب لطائف

۲
تجدید

[illegible]

فعلنا ان وسم النفاس

۱۰۸

عَلَيْكُمْ السَّلَامُ

عليه منتهى

کتاب الفصول

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

۲
وفی یوم الثانی حین غاب
الشمس

من قنات نفق الكوفة ورو
من قنات نفق الكوفة ورو
من قنات نفق الكوفة ورو

کتاب الصلوة

لا يقبل على حفظ القرآن
الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

۱۰۰

وہابیہ کی فہرست

فان الله يحب
المتطهرين

بجوف آمان و وضع الزلزال
المستقيمة من حيث وضع
ذلك مما طاعه ان كان
مغلياً بمصنوعه و
غنيح به

کجھنا اٹھاؤ دھڑا
و من شروطنہا الشیخ

والله اعلم

كتاب الصلوة

فأما بالصلوة عليه أجمعنا على أن الصلوة عليه لا يجب في غير الصلوة فلم يكن موضع جعل عليه لا الصلوة وهذا الخبر يثبت وجوب الصلوة على النبي
 في الشهادتين معا وروى غايته أن النبي قال لا تقبل صلاة إلا بطهروا والصلوة على النبي **المسألة ٢** وكل صلوة وهو صحيح عند
 نبي أن الفنون مستحبة في كل صلوة وهو في الجهر فيه بالفراة اشناكنا وقال الشافعي والفنون في الصلوة مستحبة وروى عنه أنه قال يثبت في الصلوة كلها
 عند الحاجة للمسلمين إلى الدعاء وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن شبره والثوري في رواية البشارة لا فنون في الفجرة لا غير فاعلمنا فاعلمنا الله
 بعد الاجتماع المتقدم قوله نعم وقوموا لله فانتبهوا وهذا امره لنا بالصلوة فاعلمنا أن الفنون هو طول القيام في الصلوة بدلا لا نزار ونعني
 من قوله أفضل الصلوة طول الفنون يعني طول القيام فلنا لا نعني بهذه اللفظة اللغة والمعنى بعينها هذه الشريعة والمفهوم في الترتيب من قولنا
 فنون هو الدعاء المخصوص كما أنه لا نعني بمعنى لفظ الصلوة في اللغة وإنما نعني بعينها في الترتيب ونحن نعلم ما روي عن النبي من قوله أفضل الصلوة
 طول الفنون على أنه زاد به الدعاء البتة لأن طول الدعاء والنسج إلى الله تعالى عبادة وتبدل على الفنون في صلوة الصبح ما رواه ابن قال كان
 رسول الله يفتن في الصبح إلى أن يقرأ القرآن فاعلمنا أن الفنون روي عن عمر أنه قال كنت دس رسول الله شيئا ثم نزل فضل المار بهذا في سنة
 الصلوة غير الصبح ثم ترك ذلك ويجوز جملته على أنه كان يدعو على أقوام بأعينهم ثم ترك ذلك على أن لنا روي عنه أنه عليه السلام في المبدأ
المسألة ٣ ومن اعتد في صلاته أو سبغ في طهارة هذا صحيح والبريد بهب أصحابنا وهو مذهب الشافعي في قوله
 الجهد بدو في القدم بطل الطهارة ولا يبطل الصلوة فيبني عليها وهو قول مالك وأبي حنيفة وقال المحققون من أصحاب أبي حنيفة أن يفتن
 عندهم لا يبنى على صلاته لأن نصرا من الصلوة ومشيروا عند الأعضاء أفعال بنا في الصلوة فتركوا الفيلس لا أثر لبلينا صحة فاعلمنا الله
 بعد الاجتماع المنكر أن الصلوة في الذمة يبين فلا يفسد عنها إلا بغيره من حدثنا إذا سبغته ولم يبدل الوضوء والصلوة بل يؤصا
 وبنا على ما روي أصحاب أبي حنيفة فان تمه ما برئت يبين وإذا أعاد فقد يفر براه ذمته فوجبه إلى عادة وأبته ما روي عنه من قوله لا يبطل
 باني أحدكم وهو في الصلوة فيفتح بين اليقين فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يحل بحد هذا الحديث لك كل مناهضة قد منع الصلوة وجعل في وجب
 انصرافه عن الصلوة فان قالوا نحن إذا وجبنا عليه أن ينصرف من الصلوة لبوضائه ثم يبنى على ما فعله فقد قلنا بموجب الخبر قلنا الخبر يقتضي انصرافه
 عن الصلوة فان قالوا وانهم يقولون أنه قال لا ينصرف عنها بل هو فيها فان شاعرا بالوضوء وأبته فقد روي عن النبي أنه قال لا صلوة إلا بطهروا
 سبغ الحذ فلا يملأ قوله فوجبه لا يكون في الصلوة وان يخرج بعد الطهارة عما وأبته ما رواه أبو داود وبأسناده عن النبي أنه قال إذا نسا
 أحدكم في الصلوة فليصبر وليصبر وليصبر فان قالوا نحن ذلك على الحد لا يجوز أن نخصه لا بدليل ظاهر الأمر الوجوه ولا نحله
 على الاستحباب لا بدليل فان اجتوا بما رواه أبو جهمك عن النبي وسلم أنه قال إذا نسا أحدكم في الصلوة أو رجع فليصبر وليصبر وليصبر
 على صلاته ما لم يتكلم فالحجوب به ذلك أن هذا خبر ضعيف مطعون فيه فاقول نعم ونحن نقول به وجبه لأن في الرعا عندنا ليس بمتعين
 الوضوء فجاز معناه الاضطرار لغسل الخاسر والبناء على الصلوة وليس كذلك باني الأحداث لنا نصم للوضوء **المسألة ٤** ومن تكلم
 في صلواته ناسبا أو متعديا يبطل صلاته الذي يدل بهب أصحابنا أن من تكلم متعديا يبطل صلاته ومن تكلم ناسبا فلا أعاده عليه إنما يوجب
 التهود قال الشافعي من تكلم في صلاته أو جازها بخبر الكلام لم يبطل صلاته وقال مالك كلام الناس لا يبطل الصلوة وكل كلام الغا فلا يكره
 بينه مصلح للصلوة وقال أبو حنيفة كلام العود واليهود ومن يحل خبر الكلام يبطل الصلوة وقال النخعي خبر الكلام يبطل الصلوة عند وهو
 دليلنا على أن كلام الناس لا يبطل الصلوة بعد الاجتماع المتقدم ما روي عنه رفع عن أبيه النسا وما أسكنه هو عليه لم يرفع الفعل لأن
 ذلك لا يرفع وإنما زاد رفع الحكم وذلك عام في جميع الأحكام إلا ما قام عليه ليل فان قبل المار ورفع الأثم يدخل في جملة الأحكام واللفظ
 عام للجمله أبته ما روي عنه من قوله فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجذب بحد ما ذكرنا الكلام فاعلمنا أن ليس بمتعين قطع الصلوة وقد أسند
 الشافعي خبره في اليد بين أن باهجرة رواه عن أبيه صاحبنا العاصم فسمي الركعتين الأولىين فقام ذو اليمين فقال أقص أو سبغ ياديسو
 الله فأقبل على الناس فقال صدق ذو اليمين فقالوا نعم وفي خبره أخوانه أن قيل على أبي بكر وعمر خاضه فها لانهم فام ما يرفع من صلاته وسجد
 سجدتين وهو جالس بعد التسليم فوضع الأسند لأنهم تكلم في الصلوة ناسبا أو متعديا فكذلك وهو يثبت عندنا خرج من الصلوة ثم لم ينج
 على صلاته فدل على أن الكلام مع النسا لا يبطل الصلوة وعند أبي حنيفة أن هذا الكلام يبطل الصلوة فان قبل هذه اللفظة كانت في صلاته
 الإسلام حيث كان الكلام يبطل الصلوة فان قبل مباحا في الصلوة ثم نسي فقلنا أبا حنيفة الكلام في الصلوة قبل الجهر ثم نسي بعدها لا يرى
 أن عبد الله بن مسعود قال أدمت على النبي من رخص الحشرة فسلمت عليه فلم يرفع ثم قال انما أخذ الله أن تكلوا في الصلوة وهذه الفضة
 كانت بعد الجهر لأن باهجرة أسلم بعد الجهر بسبع سنين أن النبي سجد للمسيح ولو كان الكلام مباحا لم يثبت في بعض الأخبار أن النبي لما أقبل
 على الناس وسلمهم أو قاموا ان نعم ولو كان الكلام مباحا لكانوا في كمال الدين فكان يعتقد أن الصلوة قد فسد وأنه لا يخرج من الصلوة لأن

وكان ابن أبي بلال قال
 ما روي عن الفنون
 في الجهر ليلنا
 حاشا عن الكلام
 في الصلوة ومضى
 في كتابه

وعلق الاستحباب قلنا
 في صحيحنا والعلامة
 وغنيهما

كتاب الصلوة

جنباً عاماً وواعظاً لهذه الرقعة الأولى من وظيفتهم لا يثبت الاعادة وتلك تقبيلها **المسئلة ٩** لا يجوز اقامته الفاسد وهذا صحيح وعليه
اجماع اهل البيت عليهم السلام على اخلافهم وهذه من المسائل المعروفة التي ينقوا اهل البيت على اخلافهم عليها والدليل على صحتها الاجماع المذكور
وابن فويه يقر بكونه الى الذين ظلموا فاستمك النار وتقبلهم الامام في الصلوة ابتاع له وكون اليه وسكون الى ما تنبه والظلم يمنع منه وكيف لا
يكون ذلك ركونا ولا سكونا وقد ضمن صلاة المؤمنين بر على فاروق في الخبر ان الامام ضامن بياضه فان الفضل بعينه في باب الاثم على ما ذكر في الخبر
توهم انهم على سبيل الخبر المذكور على اعتبار الفضل في الاثام والفسق يفسد عظيم في الدين لا يجوز ان يقدم الفاسق البر اليه في اعتبار الاثم
الفضل في العلم والقراءة وما جرى مجراها وقد قدم الفضل في ذلك كيف لا بعينه الفضل في الدين فان فعلوا بما ذكره عنهم من قوله صلوا على من قال
لا اله الا الله وخلف من قال لا اله الا الله فالجواب عنه انه اذا من قال ذلك ولم يكن قاسما بالادلة التي ذكرتها **المسئلة ١٠** من صلى
خدا خلف الصلوة بطلت صلوة الذي بذل لله صاحب ان من دخل المسجد فلم يجد مقاما له في الصلوة فاجراه ان يقوم وصلا محاذيا للمقام
الامام وانفعل صلوة في مقامه هذا وبذلك قال الشافعي وقال الحنفية وخالفوا في ذلك لا ينعقد صلوة من قال الحمد استحق تعهد صلوة ثم
يترك محض رجل اخر فان جاءه وقف على جوار الصلوة وان لم يجز ركع الاقام ودخل في الصف فالتفعل بطلت صلوة وليدنا المتكبر وذكره وايضا
ما روي عن ابي بكر انه دخل المسجد هو يلهث فوجد سوا للثقة في الركوع ودفع خلف الصف ثم دخل مع التمس في الصف فلما فرغ وسوال الله
من صلوة قال بهم احرم خلف الصف فقلت انما فقال زاد الله حرصا ولا يغفلوا عن ذلك صلوة انما فعلت الامر به باعادهما فان قبل فلهما عن
العوف فلما انما هاهنا من يقول الى الناصر عن الصلوة او هاهنا ان يدخل المسجد هو يلهث ان المصل ما موربان في الصلوة وعليه تسكتة والوفا
فان فعلوا بما ذكره من ان النبي صلى الله عليه وسلم خلف الصف فلما فرغ من صلوة وقف عليه حتى اتم صلوة ثم قال عد صلوتك فان لا صلوة لمن يقدر
خلف الصف فلما فرغ من صلوة لم يزل على تحته واخواتها ولو كانت باطلة لم يقف على تمامها ويجوز ان يحمل امره بالاعادة على الاستحسان
بالادلة المتقدمة **المسئلة ١١** اذا سبق المؤمن الاطام بشيئين بطلت صلوة وان سبق بشيئين واحدا لم يبطل عندنا
انما اذا سها المأموم فسبق الامام بشيئين او اثنين لم يبطل صلوة وان تقدم سبعة في التسليم بطلت صلوة والذكر يدل على ذلك الاجماع
المتكبر وذكره وايضا فان السهم غير واحد وقد سقطت احكامه ما دللناه عليه بطلان الذكر يدل على انما فعلها هنا بطلت الصلوة لانما يخرج
من الاثم بالامام فبطلت صلوة لذلك **المسئلة ١٢** اسجدنا السهم لزيادة بطل التسليم وللمنقضاء بعد التسليم عندنا ان السجدة
السهم بعد التسليم على كل حال وهو قول ابي حنيفة واصحابه والمؤثر في ذلك بطلان ما كانا النقصان فوضعهما قبل التسليم ولا
كاننا عن زيادة بعد التسليم وقال الشافعي سجدة السهم قبل التسليم سواء كانا النقصان او لزيادة دليلنا الاجماع للمتكبر وايضا ما روي عن
ابن الحصين المغربي شعبه سبعة سجدة وقاس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتمه قال اذا شك احدكم في طهر للصلوة ثم سجد سجدة واحدة وسجد سجدة واحدة
انما قال من شك في صلوة فليجحد سجدة بعد فاسلم وذكره ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في كل سجدة سجدة بعد فاسلم **المسئلة ١٣**
من شك في الاولين اساقف الصلوة ومن شك في الاخيرين بطلت الصلوة وهذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا واثبتنا الفقهائنا القون في ذلك ولا
يعرفون بين السابعة والاوليين والاخيرين وما كان عندنا ان احدا من عدلنا مقبلة بواقي على هذه المسئلة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه
فيه الاجماع المذكور وايضا فان الركعتين الاوليين او كذلك من الاخيرين من وجوه منها ان الاولين واجبة في كل صلوة من الصلوات الخمس ليس
كذلك الاخيرين ومنها ان تكبير التمجيد لها تدخل في الصلوة في الاولين دون الاخيرين ومنها انهم اجمعوا على وجوب القراءة في الاولين
ولم يجمعوا في الاخيرين على مثل ذلك لان السبعة الاثامية توجب القراءة في الاولين دون الاخيرين والشافعي يوجبها في الكل هذا وجها
لما لحظ في الاولين والابو حنيفة يوجبها في ركعتين من الصلوة غير مبنتين فهو على الحق موجه في الاولين على صبي من النبي صلى الله عليه وسلم ان
انا لاجماع حاصل على اجماع القراءة في الاولين هذه نية فجاز لاجل هذه النية ان يكون فيها سجدتان بخلافه في الاخيرين وايضا فان اجماع
الاعادة الاولين مع الشك فيها اسقطها وبفرض احتياطه وذلك في اولي واحوط من جواز التسليم فيها **المسئلة ١٤**
بصل المصلي الى لا يستطيع الصلوة من وضوء عليه لا يبرئ الله بذهاب اليه احتياطا وما اظهر فيه خلافا من باقي الفقهاء ان المصلي عليه الصلوة
على قدر طاقته وقد لم يستطع الا الصلوة على الجنب لا من تعذر ذلك عليه من شق عليه استطاع على جنبه الاخر وجب ذلك المستطاع وسقط
ما لا استطاع وقد اسقط الله مع هذا القدرة كل من يرضى ووجب هو الطاقته وذلك اظهر من ان النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة
في حال فسقه ثم تاب فلا اعادة عليه عندنا ان من ترك الصلوة في حال فسقه ثم تاب فبطل ما فاته وتركه واجبه عليه ولا خلاف بين جميع الفقهاء
في هذا الموضع وانما اختلفوا في ائمة وهو المثل هذا بعضه جوعه الى الاسلام ما ذكره في حال الود من الصلوة والقبام فقال الشافعي ان
المهتدي لم يرضه فذلك وهو المثل عندنا وقال ابو حنيفة ومالك لا يلزمه قضاء ما تركه من العبادات في حال الود فاما الفاسق اذا تاب فلا خلاف في

عن امرهم

سجد سجدة السهم بعد السلام وذكره عبد الله مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

لكن على النبي ما كان عليه من العزيمة من عظم الصلوة من وجوبها في الاولين

کتاب الصوم

ليس من اليراعينام
في السفر ايمنه ما
عنه ٢ من قوام

کتابخانه

فصل في كسر الایما

فیضان

كتاب الحج

اطاق الحج لزمه الحج ما شيا فاما الزاد فلا يعتبر العذر عليه حتى لو كان كان ذاصغته بمكة لاكتسابها في طريقه لزمه الحج وان لم يكن ذاصغته
 وكان يحسن السؤال جرت عادته لزمه الحج فان لم يخرج عاده لم يلزمه وليلنا على صحة فاذ قيسنا البعد الاجماع المتكرر ذكره لانه لا خلا
 فان من حاله ما ذكرناه ان الحج يلزمه فمن ان الصحيح الجسم داخل من جامع الشرائط التي ذكرناها يلزمه الحج فذا دعي وجوب حكم شرعي وقسمه عليه
 الدليل لان الاصل براءة الذمة وايضا قوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والاسنطاع في عرف الشارع وقيل اللغة
 اي عبادته عن تيسير الامر وارتفاع المشقة في البيت عبادته عن حجرة العذر الا ترى انهم يقولون ما يستطيع النظر فلان ذاصغته
 ويعينه ويشغل عليه لنظر البيت ان كانت معة فاذ ذلك كلنا يقولون لا يستطيع شرب هذا الدواء وما ياتي انفسه ويشغل على قاي
 الله نعم انك لا تستطيع مع صبر وانما اثار هذا المعنى لا تحال في ذانقره فاذا ذكرناه وكان الصحيح الجسم عليه المشي الطويل الى الحج لم يكن مستطعا
 له في العرف اليه ذكرناه وكل من وجد لراحلة ولم يجد نفقة لطريقه ولا لعيناه لم يشق عليه سفره يصعب تنفقه لا يستطاعه فلو لم يكن مستطعا
 فوجب ان يكون الاستطاعه ما ذكرناه لارتفاع المشاق والكلفة وما يدل على بطلان ما ذهبنا اليه ما ذهبنا اليه من ان الشيخ سئل عن قوله
 والله على الناس حج البيت استطاع اليه سبيلا فقبل له يا رسول الله ما الاستطاعه فقال الزاد والرا حله من استطاع اليه سبيلا فقبل
 له يا رسول الله ما الاستطاعه فقال الزاد والرا حله **المسئلة السابعة والثلاثون** والمائة الامم بالهجر
 الماخى لك يا هيب اليه اصحابنا الامم بالهجر على الفور واقتضا على ذلك ابو يوسف وفاه عن ابن جنيته ووافق المنة عليه قال
 الحج على النسخي ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الامر مطلق وان لم يكن من طاعتنا انه يوجب زاولا من اجابنا
 في اصل وضع اللغة وذهبنا الى انه على الو ففقد قطع الشارع العذر بوجوب الامر المطلق على الفور كما قطع العذر بمجدة على الوجوب
 وان كان في موضع اللغة لا يقتضي ظاهرا وجوبا وندبا وقد دللنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في اصول الفقه ونبينا ان الصخانية
 والتابعين ثم تابعي التابعين الى قمتنا هذا ما لمون وامر الشيخ في الاحكام الشرعية من كتابي سنة على الوجوب الفور وان احدا منهم لا يوجب
 في ذلك طلبا لدليل صا هذا العرف الشرعي وجبا يحمل الاوامر الشرعية على الفور وقد امر الله تعالى بالحج امرام فوجب ان يكون محمولا على الفور
 وايضا ما ذكره عن الشيخ من قوله من جد من الزاد والرا حله ما يبلغ الحج فلم يحج فليمن ان شاء بهويا وان شاء نصرا نيتا **المسئلة**
الثامنة والثلاثون والمائة والعمر واجبه من جهة الاستطاعه كالحج البصحة عندنا ان العمره انما تجب في العمر مرة واحدة
 وما زاد على ذلك فهو فضل وهو قول الشافعي في اصح قوليه ذهب الى ذلك التورجي احمد واسحق وقال مالك ابو حنيفة انما عية واجبه
 وليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المذكور قوله نعم وامم الحج والعمره لله والامر بالانعام يقتضي الامر بالابتداء وذكره عن غايته
 الهان لبارسور الله هل على النساء حقا فقال نعم فقلت في ذلك الجها قال الحج والعمره **المسئلة التاسعة والثلاثون**
والمائة لا يصح الحج والعمره في شهر الاسرة واخذ الله يذهب اليه صحابنا ان العمره جارية في سائر ايام السنة وقد روي انه لا يكون في
 العمرتين اقل من عشرة ايام وكانا لا يجوز الا في كل شهر مرة وقال الشافعي يجوز العمره في السنة مرتين واكثر وحكي عن مالك انه لا يجوز الا في
 او هو قول سديد بن جبيل القمي وابن سيرين وليلنا على جواز فعلنا به فاذا ذكرناه قوله صلى الله عليه وسلم العمره كقارء لما بينهما ولم يفصل بينهما ان
 يكون ذلك في سنة او سنتين او شهر او شهرين **المسئلة الاربعون والمائة** ميفقان اهل المدينة البثمة وميفقان اهل
 العراف العقبون هذا صحيح واليه يذهب صحابنا ويقولون ان ميفقان اهل العراف وكل من حج من المشرك معهم على طريقتهم بطن العقبون ولم يخط
 واسطه عمره واخوه واخواته والافضل ان يكون حرام من حج من هذا الجهم من المسك والربا الشافعي هو افق على هذا ويقول ان حرام اهل المشرك من
 المسك وباقي القضاة يقولون ميفقان اهل العراف فان عرفنا ميفقان اهل المدينة فلا خلاصه انه مسجد الشجرة وهو ذو الحليفة وليلنا
 على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وايضا ما رواه ابن عثيمين والشيخ توف لا اهل الشرف العقبون والعقبون بعد من ان عرف فان تغلفوا
 بما روي من انه عرف لا اهل المشرك فان عرفنا الجواب عن اننا نقول ان ميفقان لكه ميفقان اهل العراف والميفقان الاول اقصا لانه اسبق
المسئلة الخاتمة والاربعون والمائة الفنع بالعمرة الى الحج افضل من القران والافضل هذا صحيح اليه يذهب
 اصحابنا وقال الشافعي في قوله الحمد بالتمنع افضل من الافراد وله قول فقيم ان الافراد افضل قال احمد انما الحمد بالتمنع افضل وقال ابو
 واصحاب القران افضل من الجميع ليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الفنع بالعمرة الى الحج مشفقا افضل كلفه او جز
 الثواب على هذا المشقة فثبت ان الفنع افضل فان حجوا بالتمنع في حجة مفرقا او قارنا على ما اختلفت به الروايات وهو لا يفعل الا الا
 فلو كان التمتع لما عدل عنه فالجواب عنه اننا لو سلمنا انه نعم لم يحج متمعا كان لنا ان نقول ان التمتع لغة واحدة في عرف الحج على انه نعم فله قبل
 الافضل من الافعال وقبل الافضل **المسئلة الثانية والاربعون والمائة** في ذلك التي ما بين طلوع الشمس

كتاب النكاح

في غير هذا صحيح يجوز عندنا ان يرمى النكاح بالليل والليل هو ما بين غروب الشمس الى طلوعها والليل هو ما بين غروب الشمس الى طلوعها والليل هو ما بين غروب الشمس الى طلوعها
 وقال ابو حنيفة لا يجوز قبل طلوع الشمس وقال الشافعي لا يجوز الا بعد الزوال وقال ابو حنيفة اذا روي في اليوم
 الثالث بطل الزوال اجزاء دليلنا بطل الاجزاء المتقدم ذكره على اجزاء الرمي بالليل ما رويته عن ابنة من رويته او سئل ليلة النحر اتمسك فموت بطل
 النكاح افاضت فان قبل ان يدرى من رويته انه سعى من رويته يوم النحر وقال خذوا عني منا سلككم فلما نزل بطلنا ان المسح الى رويته في هذا الوقت فاما ما رويته
 في غير النكاح والنكاح المسئلة الثالث والاربعون والمائة الفان يلو طوافين ويسعى سبعين اما الفان
 الفان عندنا فلا يقع الا يقع على من رويته ما رويته سوفاهك وعندنا ان من ساقى هدايا مغفرة با خواصه فليعلم طوافان بالبيت وسعى
 واحد بين الصفا والمروة فان كان الفان في المسئلة المذكورة الى صحنها من ساقى الهك مغفرة با خواصه فقد رويته سعى لم يوجب
 عندنا وعلى من ادعى شعرا بطل الدليل فان كان يراى بالفان ما يراى بجمع لفظة من رويته الجامع بين الحج والعمرة في الايام واحد فخذ
 انه لا يجوز الحج احرام واحد بطل بدعي افراد العمرة من الحج والمنع بالعمرة الى الحج هو انك يجرى اولا بالعمرة ويطوف للعمرة وينتهي ثم يجرى
 الحج ويطوف للحجته ويسعى فان كان المراد المسائل بالفان هو المنع فقد عبر عن الحج بلفظ عبادته ولم يجرى ان المنع بالعمرة الى الحج مع
 افراد العمرة من الحج بجمع طوافان وسعى طواف وسعى ثم وطواف وسعى للحجته فالدليل على ان الفان هو الشاؤن الهك لا يوجب طواف
 فالدليل على طواف الفان من اجزاء الطائفة وبين الحجته وقد بينا ان من ادعى في هذا الموضع سعيها اذا بدأ فعليه الدليل المسئلة
 الرابع والاربعون والمائة الفان لا يصيد فلا شيء عليه عندنا ان من قتل صيدا معتدا فاصدا ففرض احرام كان عليه
 جزاء وان قتل خطأ تجب له جزاء واحد وقال الشافعي لا فرق في سبب بطل الصيدا اذا فعله بين العمد والعتب فهو قولنا القتل
 غير انهم لا يوجبون الجزاء بين كل وجبنا واندى بطل على انه يلزم المحط في قتل الصيدا فجزاء الاجماع المتقدم ذكره وانظر ان كان عليه
 بين باقي الفقهاء المسئلة الخامسة والاربعون والمائة الفان من ادعى على الحج من حج مباح فانه يبرأ من حج مباح فانه يبرأ من حج مباح فانه يبرأ من حج مباح
 فان كان ندم من الثلث هذا صحيح والدليل على صحة اجماع الطائفة انه اذا كان وعليه الحج فقد مات وفي منه بطل الله بحجضه ففعل
 وصيته ان يخرج من ماله ما ينص الى من الحج عنه فان تبرع مبرع بالحج عنه لم يخرج الوصية ماله شيئا فاما من حج فلا يبرأ من حج مباح فانه يبرأ من حج مباح
 من الحج لله ثم وفاء وصية برأى تبرع وصيته بكون ذلك من ثلثه المسئلة السادسة والاربعون والمائة الفان
 الاستبراء على فعل الحج والعمرة جازا لكذا نذهب اليه انه يجوز الاستبراء على الحج عن المعصوب الميت اذا حج الاجرة فهو الاجرة الميتة
 وسقط الفرض عن المحجوج عنه وفاففاعة على ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز الاستبراء على الحج فاذا استأجر من حج عنه فالحج على الفاعل
 لقواما يحصل له اجوراب نفسه والدليل على جواز التبرئة في الحج وسقوط الفرض عن المحجوج عنه بعد الاجماع المنه وما ذكره من ان امره من
 ختم ان التبرئة فقلت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده الحج او كنت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يمشي على الرجل فاففاعة عنه فقال
 نعم فالتبرئة بغيره فقلت نعم قال لو كان على ابنك من فريضة نفسه المسئلة السابعة والاربعون والمائة الفان
 حجته الاسلام اجزائه حجة واحدة عندنا ان من نذر حجة وعليه حجة الاسلام فلا بد ان يحج فحجته لا يسقط عنه الفرضان بحجة واحدة الدليل على
 ذلك ان التذرية سبب للوجوب وجوب الحج بالتذرية سبب سبب الحج الا لا لا يسقط الواجب بفعل احدهما وليس يحري هذا جري
 ما بداخل من الكفارات والحذوف فبسط بعضه بفعل بعض لان ذلك عنوانان متباينان يسقط بعضه بفعل بعض وليس كل الواجب الذي
 مصالح وعنايت المسئلة الثامنة والاربعون والمائة الفان لا تحرم حجرا العقد عندنا ان امتهات النكاح يحرم بالعقد على بناء من حجرا العقد غير اعتبا بالدخول وواففاعة ذلك جميع فقهاء الا
 وهو خلاف هذه المسئلة عن مجاهد ابن الزبير وانما قال لا تحرم الا بعد الدخول دليلنا الاجماع المتقدم ذكره وانما ما رويته عن بعض
 عبيد القاصر ان النبي قال من تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان تدخل بها حوت عليكم امهاتكم لا مؤله وامهاتكم وامهاتكم بناء بكم الله
 في جودكم من شأنكم اللا في دخلتم من شرط في نكاحهم امهات النساء والربايتا للدخول فالحجوا بعين رجوع الشرط الى الامهات من بناء بكم الله
 ولا دليل عليه لاختلاف رجوعه الى الربايتا قد روي عن ابن عباس انه قال في تفسير هذه الآية هو ما اياهم الله ورواية انه قال في تفسير هذه الآية
 النكاحهم فان كان يكون فالتفسير او وثيقا فان قال بوقوعه المصير اليه واجبت ان قال بغيره من قبل نفسه فلم يجز المسئلة
 التاسعة والاربعون والمائة الفان لا يجوز نكاح المصاهرة الذي يذهب اصحابنا انه من نكاح امرأة جاز لان نكاح
 يقرها وانما سواء كان الزنا قبل العقد او بعده وهو مذهب الشافعي والزهري والليث والملك وربيعة وقال ابو حنيفة واصحابه اذا نكح
 امرأة حوت عليها منها ويملكها وهو قول الثوري الاوزاعي دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنه ونسبته عن قوله لا يحرم

ر ينفذ

من خطاه

والقائل

حوت عليها ولم يفرم
 عليه بغيره وان دخلها
 بغيره

كتاب النكاح

نقله ذكره هو الموهوبه وقبول نكاحها دون سقوط المهر فيجب عود الكفاية لما ذكرناه وليس لاحد ان يقول لفظ الهبة يقتضي سقوط المهر فقولهم هبت
 ضمنها يقتضي سقوط المهر وسقوط الكفاية البتة ذلك ان الكفاية يجب عودها الى اللفظ دون المعنى على ان تحمل الكفاية على انها غايه الى الابد فلا تتنا
 بينهما وتنفك بحمل الكفاية على ما ذكرناه لا بعد تخصيص الشيء بما ليس بعينه لان غير ذلك يوجب بطلان المهر وهو العبدان وتوجه سببه بانه فان المهر لا يجب
 هبتهما في الابد والانهما وليس لهما ان يقولان المهر ما جازاهما من نكاحها فانها لو كانت كذلك لكانت النكاح باطلا بطلانها بطلانها
 لان غير الشيء اذا فرج امره خلصت له دون كل واحد اية فانه لا خلاف في ان النكاح ينعقد بما ذهبتنا اليه من اللفظ في ان ينعقد به ابد على
 فقد ادعى شرعا يرد على ما اجمعنا عليه فلو لم يكن له ذلك لزمنا ان نعلق النكاح على ما روي من امره جاء في البيت **وقال رسول الله** قد
 لك هبة فقال ما لي في النساء من حاجة فقال المهر رجل فقال اني وجيها فابار رسول الله فقال لك كذا بما معد من القرآن وانك جازاه بلفظ الهبة
 بهبت بلفظ الهبة لان احدا لا يفضل بين الابد والجزاير عن هذا الخبر يمينه ما روي انه قال له زوجتك او نبيل ان راوي غلط في نقله ملك كنهها
 فاعلم ما في الباب ان نوقف مع الاستنباط فلا يكون في الخبر دليل لهم فان نقله ما روي في البيت كان له من بعد بلفظ الهبة لا محالة فيجب ان يكون ذلك
 لغیر له ولم ينعقد به فلو لم يكن له ذلك لزمنا ان نعلق النكاح على ما روي من امره جاء في البيت **وقال رسول الله** قد
 المبنا على النكاح من جاز يجرى الاكل والشبه للذين لم يوسر بانبا عهدها على ذلك او كان عموما لا جوازها منه بالاولى ذكرنا ههنا
المسئلة الثالثة في المحسوس والمأتم الكفاية معتبرة في النكاح والكفاية في النسب والبيان الذي يذهب
 اليه صاحبنا ان الكفاية في الذين معتبرة لانه لا خلاف بين الامه في انه لا يجوز ان يزوج الموهبة المسلمة الموهبة بالكفاية واما الكفاية في النسب فليس
 شرطا في النكاح ولم يختلف الفقهاء في ان عدم الكفاية لا يبطل النكاح الا ما حكى عن ابن المأتم من انه شرط في صحة وقال ابو حنيفة
 والشافعي اذا زوجت المرأة نفسها بغير كفها كان لا ولنا ان ينعقد ذلك العقد لانها ادخلت عليهم غارا ونفسا فان في احد الاولين بذل العقد
 الذي هو مع غيره فهو لم يرض بانها لم تكن لبنا في الاولين ان يرضوا على ذلك ولا ينعقد وقال ابو يوسف الشافعي نظري في الاولين ان ينعقد
 وبعضهم امنوا بشرائط الكفاية عند الشافعي سننا الشافعي في النسب المبررة والصناعة والسلامة من العيوب الذين البساعة احد الوجهين
 وقد مبنا ابو حنيفة لان الشرايط اوسع والصناعة والبساعة وقال ابو يوسف هي خمس قراد الصناعة والملك يحتاج اليه ان يذل على ان لا ينعقد
 بالنسبة الكفاية وختم العقد والملك يذل على ذلك الاجماع المنكر وذكره وايضا ما روي من انه امره فله يثبت قبل ان تنكح اسانته لم يكن له
 لها لانه قول هو حرة بغيره وبها ما روي من ان سلكا خطبة عمه فانه لم يرد ذلك وكان سلكا عجميا فذل على ان الكفاية في النسب معتبرة
 وليقة قولهم وانكوا الابا مع نكحهم وكل ظاهر في القرآن يقتضي الامر بالنكاح هو خال من لا شرط في النسب ان يذل على ما روي من ان لا شرط في النسب
 فلنا انما اشترطنا الذين بالدليل والاجماع والاعمال لا يقتضي اشراطه **المسئلة الرابعة في المحسوس والمأتم** ويقع نكاح
 على الفسخ والاجازة عندنا في احد القولين لا تعقد القول الآخر هذا صحيح يجوز ان يفت النكاح عندنا على الاجازة ووافقنا على ذلك ابو حنيفة
 والشافعي لا ينعقد النكاح الموقوف على الاجازة سواء كان موقوفا على اجازة الزوج او الولي المنكوحه وقال مالك يجوز ان يفت العقد مدة يسيرة
 وان تطاولت المدة بطلت لئلا ينعقد صحة ما هبنا الاجماع المعزود وما رواه ابن عجلان جازية بكراتنا التي فذكرنا بانها رويها وهي كراهية
 فخيرها الشيء وهذا يذل على ان النكاح يفت على الاجازة والفسخ وايضا ما روي في خبر اخر ان رجلا زوج ابنته وهو كاهن فاستأجرها الى البيت فقال
 وتزوجني ونيتم الاب من ابن جسر يردان يرفع في حبسه فجعل الشيء امرها اليها فقال الزوج ما صنع في ابني واما اودت ان علمت انني ليس
 الى الاب من امرنا شيء وروى بعض الاخبار انه قال لها اختي ما صنع ابوك وابوها ما صنع الا العقد فذل على ان كان موقوفا على الاجازة
 فان بطل زوجها ابوها غير كفوها كان لها حق الفسخ واذا رويها اجبري الى الفسخ فلنا بطلان حق الفسخ لا يكون جازا للعقد لان العقد جائز
 مع بقاء حق الفسخ فان تعدلوا بما روي عنه من قوله ايما امرأة تكف غير ابن ولها ما نكحها باطل فلو اسلم انه يقولون ان هذا العقد كان
 صحيحا لا يبطل بل يفت على الاجازة فالجواب والولي والمأتم هذا العقد كان صحيحا ولم يصر من اجازة الولي لم يرد ان العقد اذا نكح خال خوجه
 من ان الولي كان باطلا ليل اذا تقرب من اذنه على كل حال والمأتم اذا عقدت على نفسها ثم اجازها الولي فهو عقد بان الولي **المسئلة**
الخامسة في المحسوس والمأتم لا يجوز نكاح الصغارا الا بالابا لاننا عندنا انهم يجوز ان ينكح الصغارا الابا والجدان من قبل
 الاناء فان عقد علمت غير من ذكرناه كان العقد موقوفا على رضاهن بعد البلوغ وقال الشافعي الاب الجدة كان لا يجزئ النكاح من عليهما
 من الاقارب يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للأخ والعم وابي العم ان يزوجه الصغارا وروى عن ابن عمر ان كل ورت بالنكاح ملك الاجا وفي
 رواية اخرى عن ابن عمر ان كل من ورت ملك الاجا كعصبة كان وغيره وعصبة وقال ابن ابي ليلى لا جد حنبل لا يجزئ والجد وقال مالك لا يجزئ
 البكر الكبيرة والصغيرة والجد يجزئ الصغيرة دون الكبيرة ولنا اننا على صحة ما ذهبتنا اليه الاجماع المتفق عليه من ان الجد روي عن علي بن ابي طالب

کتاب الطلاق

بعد الإجماع المتقدم ذكره ما روي عن النبي ^{عليه السلام} قال للرجل الذي علمته المرأة أن لا يرضعها وأياها فقال له دعها كيف
شهدت السوء **مسئلة الحادية والستون والمائة** لا يقع الطلاق بغير السنة
في أحد القولين هذا صحيح عندنا أن الطلاق لا يقع إلا على الوجه السنة المستوعب وهو أن يطلق زوجة طاهرة واحدة في طهر لإجماع فيه
والشهادة معتبرة في الطلاق وهذا معنا قولنا طلاق السنة فإن خالفه شيء لم يقع طلاقه وإذا فاضلنا في الفضا حتى أن الطلاق في الحيض أو في طهره
جاء بعده نكحهم وهو حي أو طهره وإذا فاضلنا ذلك أو جئنا به على أن الطلاق الثلث خالف أحدهم لأنه لا يثبت إلا في طهر واحد ولا يقع في غير طهر
الطلاق الثلث غير صحيح بل يثبت على ما ذهبنا إليه لإجماع المأثور ذكره سابقا فوقع الطلاق إنما هو اثبات حكم شرعي فثبت أن هذه الأحكام
تتصل بثبت وقوع الطلاق على وجه السنة فمن ادعى بغيره لم يقع الطلاق البتة فدل على أن الطلاق لا يثبت
في الحال الواحدة مبدعاً وغير مسنون فهو قولهم الطلاق زمان وفي هذا الكلام الخبر المأثور لا مرة واحدة ولو لم يكن كذلك لكان كذا فكان ثم الطلاق
زماناً فالمراتب ثلث فلو لم يكن من غير ذلك لم يجز إيقاعه بغير طهر واحد لأن وجهه ما في كل طهر يطلق مرتين كان من غير طهر واحد
واحدة فلم يعطها مرتين فإن قيل فهذا يقتضي جواز إيقاع الطلقتين في طهر واحد ثم ما بون ذلك فلنا أن ثبت جوب طهرين في الطلقتين فلا
أحد يذهب إلى وجوب طهرين في طهرين إلا أن وجهه في طهر واحد أيضاً ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال كان الطلاق الثلث على عهد
النبي ^{عليه السلام} وأبي بكر وصدرا من أنام عمر طهراً فقال عمر لقد فجلتم أمراً كان منراًة والوجه ما روي عن ابن عباس أنه قال طلقنا امرأة وهي حائض ثلاثاً
فأمرنا بالقبول وأجمعنا وأمرنا من أن يطلق امرأته وهي حائض فقال النبي ^{عليه السلام} أمرنا فلهما إجماعاً لم يرد على ما في طهرين ثم طهرت فطلقها
أنشاء ولم يرب الفصل بين الطلقتين بحضه وطهر فحالفنا لا يوجد له رد في خبر آخر النبي ^{عليه السلام} قال لا يرب عمرهما هكذا أمراً وتلك وقد احتجنا السنة
والسنة أن تستقبل الطهر طهراً لكل مرة وهذا أيضاً يمنع من إيقاع الثلث في طهر واحد وإنما نفى خالفنا بأن الطلاق الثلث واقع بدعته بما رواه
سهم بن سعد الساعدي قال لا عن رسول الله بين العجوة وزوجته فلما قلا عنها قال الزوج ان مسكها فخذ كذب عليها هو والويلد تافها
النبي ^{عليه السلام} لا يسبيل لك عليها وموسع الاستدلال منه أن العجوة كان قد طلق في وقت لم يكن له أن يطلق غيره فطلق ثلاثاً فبين له النبي ^{عليه السلام} حكم الوقت
وأنه ليس له أن يطلق في هذه الحال ولم يبين له حكم العد ولو كان محسوراً لتيه والجواب عنه أنه لا دلالة للشافعي في هذا الخبر لأنه يذهب إلى
أن العجوة كانت فاعده بلعان الزوج وإنما قال هو طلق ثلاثاً تماماً بآبنت منه فصارتا جنبته فلم يكن لقوله حكم فان الوعد وجوب الإنكار على
تحول العجوة لأنه لا يعتد بجواز إيقاع الثلث في كل مرة واحدة أجنبية بأنه كان يعتقد بان طلاقه يلزمه بعد الثالث وعندنا أنه لا يلزمها لأن
كانت جنبته بعد الثالث ولم ينكر ذلك عليه بعد ذلك وفي نكرانها هذا هو عذرك في نكرانك الأول قوله لا يسبيل لك عليها ليس بانكارها
هو اجتناباً لا بامتناناً جنبته منه وهو محتمل لا بامتناناً جنبته باللعان أو بالطلاق فإن احتج من يذهب إلى أن الطلاق الثلث كان يقع سنة أو بدعته بما
روى عن عبد بن عباس أنه قال النبي ^{عليه السلام} أو بطل طلقها ثلاثاً ففعل لا يفسخ منه وأعطيت بك وبانت منك أمرانك في الجواب عنه قوله أو بطل
ثلاثاً لا يفسخ منه فإنه يفعل ذلك في حالة واحدة أو كل واحدة ويجوز أن يكون المراد مني طلقها ثلاثاً في ثلاث طهرات أو في ثلاث أوقات
من طلق امرأة ثلاثاً في طهرات ثلاثاً أو في ثلاث طهرات ثلاثاً كما يستحي بذلك من طلق ثلاثاً بجملة واحدة فأقبل أي فابداً على هذا الجواب قوله عصيت بك وفي
ثني عصي أنا كان المثلثاً رابعاً وهو فلتا محتمل وجهان أحدهما أن يكون النبي ^{عليه السلام} علم من وجه ابن عباس رضي الله عنهما أن الشرع الموافق له وأنه منع المتقاضي
فردها فنكون لمعصيته من حيث فادع جبراً أو اضماً بغير ستم أو في الوصية الأخراج الزوج نفسه من النكاح من مراجعته مرة مكررة وطلق ثلاثاً
في ثلاث طهرات لا دخل له المرأة إلا ببند نكاحها العبر ولا بد من ثبات قلبه فليتم هذا العمل العلما قوله فطلقوهن بعد من بانه أو بدعته الواحدة
بإمكان المراجعة بدلاً لقوله لا تدري فعل الله يحدث بعد ذلك امرؤ من أبان زوجته بالطلقتين الثلث في الطهرات الثلاث والمراجعة بينهما أفصح
على نفسه إلا بعد أن ينكح زوجاً غيره ويكره له ذلك والجواب الثاني في معنى الخبر هو أن يحمل قوله بانه ونكحنا إذا خويبت من العدة فإن المطلق ثلاثاً
بلفظ واحد تبين بالثلاث وهي بدعته وإنما تبين لأن يطلق واحدة فإن قيل ليس الجواب ونكحنا تبين بعد انقضاء العدة والظاهر أن تبين في الحال
فلنا إذا كان الظاهر ما أوردناه فلنا أن تعدل عنه إلى ضمارة غيره وادع عليه ثلاثاً ولا دلالة في ذلك ما فاعلنا فادع عليه فبطل ظواهره ونزولها
الزنا ثلاثاً ولا دلالة في الطاهر فان تعلوا بما روي عن عبد الرحمن طلقوا امرأة ثلاثاً فافاجوا بغير تبين الخبر أنه طلقها بلفظ واحدة في حالة واحدة ويجوز
أن يكون طلقها في طهرات ثلاثاً محتملنا مرجعنا على ما تقدم ذكره وهذا الطريق يمكن أن يسلك في كل ما جاز غير متعلق بغير وقوع طلاق ثلث فدل
نهيها على طهرها الكلام فيه **المسئلة الثانية والستون والمائة** لا يقع الطلاق لا يبيع الطلاق حتى يتحلل به من المراجعة أحد الزوجين
هذا صحيح وهو الذي ذهبنا إليه فلنا على أن الطلاق إذا وقع عقب الطلاق من غير رجعة كان بدعته وبيننا أن الطلاق لا بدعته ولا حكم له في
الشرع وفيما مضى من ذلك كفاية **المسئلة الثالثة والستون والمائة** إذا قال الرجل لمرأته طالق ثلاثاً لم تطلق

في الطلاق

ان نأخذ منها ما ساقا اليها ولا نؤيدها الا بغيره بذلك وانما الخلاف اذا تراخى الزمان على اكثر من المهر **المسئلة الثامنة**

السؤال والمأثم ولا يكون الزوج مولى حتى يدخل باهل هذا الصحيح الذي يذهب اليه صاحبنا وبنا في الفقهاء بخالفون فيه الذي

مع الله في غير ذلك
بما سمع

بدل على صحته ما ذكرناه الاجماع المهر وذكره ابيهم انه لا خلاف في ان حكم الابلاء شرعي وقد ثبت بلا خلاف في المدخول بها فقد ثبت حكمه شرعا

نا بداع ما وقع عليه الاجماع فعليه للبل ان يغلقوا بقوله نعم للذين يقولون من سناهم من غير ان يذهبوا في اوقات الله عفوهم ورجيم فان

اللفظ عام لجميع النساء المدخول بهن فالجواب ان اللفظ لو كان عاما على ما ادعى تجازيخص به بدل بل كونه المقتضى ما يدل على تخصيص

بالمدخول بها لا بغيره قال فان المراد بالقبضه العو الى الجماع بلا خلاف وانما يباين بالجماع من دخل في اعتاد جماعها وهذا واضح **المسئلة**

التاسعة **السؤال والمأثم** العو في الظهار هو اداء المأثم ليس لانها تباين في بعض ما هي العو في الظهار والذي هو

في بعض ان العو هو اداء استباحة ما حرمة الظهار ومن الوطى وان كان الظهار افضى نهيما قارا والمظاهر دونه واحدة فقد عاود الى هذا الذي كونا

ذهب بوجبه واصحابه بين بوجبه عن جفبه من ذهب بان قال ان كفارة الظهار لا تستحق في الذمة بخلاف ما يمكن قبل المظاهر ان اردت ان تضع

الحجر وبشيء الوطى وكفرون لم ترد ان نطاء فلا تكفران وطى ثم لم يكفر بل من الكفارة ولكن يقال له عود الوطى الثاني مثل ذلك وجوبه

مجرى قولهم ان اردت ان يسهل تطوعا فطهره لان الظهار شرط في محبة الصلاة من غير ان يكون واجبه عليهم كذا قبل ان اردت ان يسهل

الوطى الذي هو حرمه بالظهار فقد تم العو ليس لان العنق بحيث ذمه استباح الوطى ولم يستحقه قال الشافعي العود هو ان يسكنها وجه بعد

الظهار مع قدرته على الطلاق في ذلك واحد الى ان العو هو العزم على الوطى وذهب الحسن طائفة الزهري الى ان العو هو الوطى

ذهبوا الى ان العود هو تكرار لفظ الظهار وذهب عباد الى ان الكفارة يجب بحجر الظهار وذهب ابو حنيفة الى ان الكفارة على بطلان قول بجاهدان

الله جعل العود شرط في وجوب الكفارة فقال نعم الذين يظاهرون من سناهم ثم يقولون لما قالوا فخر بوجبه وشرط العود من اسقط اسقط

الا بغيره واما الله يبطل مذهبنا لك احمد في ان العو هو العزم على الوطى فخوان موجب الظهار وهو طهر الوطى لا يخرج من العزم فحيك يكون العود

هو الاستباحة ولا يكون العود هو العزم على ان العزم لا ينافي لها في سائر الاصول لا تنعاق بها الاحكام ولا وجوب الكفارة ولا كونه

قال ان الله تعالى عفا لامني عما حدثت به نفوسها فلم يذمكم واما الله يدل على ضايق قول من ذهب الى ان العو هو الوطى فهو

ظاهر الكتاب لا والله قال فخر بوجبه من قبل ان يفسا فلو كان العو هو الوطى لما امر بالخروج الكفارة فاما الله يبطل مذهبنا فخر في

ان العو هو ما كان على النكاح فهو ان الظهار لا يوجب نهي العقد وترك الفرض والامساك الموهة فيكون العو هو ما كان على النكاح لا

العوانما يقتضي الرجوع الى امر يخالف موجب الظهار فدل ذلك على ان العو هو استباحة الوطى ورفع ما حرمة الظهار ومنه وايضا قوله نعم ثم يعود

لما قالوا ولا يفتنه يقتضيه التراجيح في جعل العو هو لبطلان النكاح فقد جعله غايه عقاب القول بلا تراخ و ذلك بخلاف مقتضى الآية واما

الكلام على من ذهب الى ان العو هو ان يعيد القول مرتين او واجماع السلف والخلف قد تقدم على خلاف هذا القول من جهة خلافه فاقبضه

الاجماع لم يلف في خلافه فان قال بما قلت ذلك لانه قال ثم يعودون لما قالوا انظارا لك يقتضيه العو في القول لا في معناه وفيه مضاه

فلما اما الظاهر فلا يدل على قول من ذهب الى ان العو هو اعادة القول مرتين لا بغيره قال ثم يعودون لما قالوا انظارا لك يقتضيه العو في نفس القول لا

في مثله واما ما يصر من ذهب الى هذا المذهب لفظه المثل ليس الظلم قصد عدل من الظلم لا محالة ومن حله على ما ذكرنا فقد فعل الاولى لان الظهار

مجرى الوطى من اشرع هذا الخبر واستباحة الوطى قد عاودنا قال لانه قال ما افضى نهيما قارا ثم يعودون لما قالوا الى عود

للقول فيه كقوله الغايه فيه كالكلي يوتيه فخر واما ما هو غايه الموهوبه الهبة كقول الله ان رجلا فانا اي رجونا وقال نعم واعبد

ربك حتى ياتيك اليقين يعني الموتى به وقال الشاعر واني لارجوكم على بطي سعيكم كما في بطون الحاملين رجاءا فانه يعنى رجوا

المسئلة السابعة **المأثم** المدخول بها في غيبها زوجها اعتد من يوم تبليغها نفي الزوج وكذلك المطلقة الله يذهب اليه

اصحابنا ان الرجل اذا طلق امرته وهو غايب عنها ثم ورد الخبر عليها بذلك فقد خاصت من يوم طلقها الى ذلك الوقت تلك حصص فقد خرجت من حلالها

ولا عدة عليها بعد ذلك وان كانت خاصت قبل ذلك احتسبت العدة وثبت عليها تمامها واما ما في غيبته وصل خبر فانه اليها وند

مضت مدة اعتد لو فاته من بكون الخبر بالوفاة ولم يحنسب ما مضى من الايام وفي اصحابنا من لم يفرق بين المطلقة وبين المدخول بها في غيبته

الغيبه وانما يراعى في ابتداء العدة وقت وقوع الطلاق فاذا كانت كذلك ثبت عليها تمامها وادعت العدة ابتداء الوفاة والطلاق فان كانت

كذلك المسافة لا يحنسب معها ان تعلم المدة بالمال الا في الوقت الذي علمت به عنت الوفاة من يوم تبليغها ان تعلم المدة بالمال الا في الوقت

الذي علمت به اعتد من يوم تبليغها عدا كما مله وقال بوجبه واصحابه ومالك وابو سبيح والثوري وابن خفي والشافعي عدا المطلقة

والمدخول بها في غيبها محسوبة من يوم الطلاق ويوم الوفاة بغيره الوفاة من يوم بانيها الخبر وهو قول الحسن لمصرعي وروى ابن مسعود وابن

عمر بن الخطاب

عمر بن الخطاب

كتاب البيع

عبارة من غير ان يرد في وقت وقوعه والى الذي يدل على صحته ما ذهبنا اليه بعد الاجماع من القول الاول الذي حكمتنا انفاق الفرض عليه لا غيبا بشا
 ووجه الفرق بين المطلق والمقوف عنهما وجها ان المعنة من الاطلاق لا يجب عليها هذا وانما يجب من البيع من الاجزاء وهي وان لم تعلم بطلان
 وجها منعه من البعد عليها فلم يضرها في مرد زمان العدة عليها فقد علمنا وليس كذلك المعنة عن الوفاة لان الواجب عليها وهي عبادة ولا يكف
 منها مرد الزمان ويمكن ان يسند على ذلك بقوله تعالى والذين يوفون منكم ويدون انفاقا بغير يقين بانفسهم او بغير شهيد مشرك
 ان يقض يقضه فولا يقع من جهتين ولا يجوز ان يكون المراد به مرد الزمان من غير علم ولا تعد لا ينبغي ان يقض فان قيل فقد قال الله تعالى والمطلقا
 بين يمين بانفسهم فلا يشرط فاضاف الى يقين اليقين وانتم في ذلك مرد الزمان في المطلقه يكفي قلنا لو حلت لنا والظن فقلنا في الامر قولنا ولما
 لكن فام الدليل وحصل الاجماع على ان المطلقه يكفي فيها مرد الوقت وحلنا قوله والمطلقا بين يمين بانفسهم على من علمت بوقت طلاقها
 منهن ولم يحث عليها **المسئلة الحادية السبعون** والماتر اذا تزوجت للمرة في عدها ودخل بها وتزوجا الثاني
 فزني بينهما وتعد من الاول ثم من الثاني هذا صحيح ذهب في مثله الشافعي فقال اذا طلق الرجل امرأته ونكح في عدها عينا وعدها الثاني وهما
 جاهلان بحجر الوطى فان علمها العدة لثاني وبقيت العدة الاول ولا تفسد العقدان وقال ابو حنيفة ثم ادخل العقدان فتاوى المزمع في ذلك
 افراد بعد مفارقتها للثاني ويكون ذلك عن بقية عدة الاول وعن عدة الثاني دليلنا على صحته ما ذهبنا اليه من العدة حتى وكل واحد من الزوجين
 فلا مداخله بينهما وانما لم يملك الزوج اسقاط العدة لان فيها حقا لله تعالى وليس بحق ما ليس له من عدها فقلنا اجماع الصحابة لا يرد
 انما نكح في العدة وفرض بينهما امير المؤمنين واما علي عليه السلام امره نكح في عدها فان لم يدخل بها وتزوجا الذي في عدها فانها تعد من الاول
 ولا عده عليها لثاني وكان خاطبا من الخطاب كان دخل بها في عدها وتاوى بقية العدة عن الاول ثم ثاني عن الثاني بثلاثة افراد مستقلة
 وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وان طلحه كانت تحت عبيد الله بن أبي سفيان فظلمها فنكح في العدة فمضى بها عمر بن الخطاب ونكح في عدها ثم قال ايما
 امرأة نكح في عدها فان لم يدخل بها وتزوجا الذي في عدها فانها تعد من الاول ولا عده عليها لثاني وكان خاطبا من الخطاب ان كان دخل بها
 فزني بينهما وانث ببقية عدة الاول ثم تعد عن الثاني ولا تحل لها بداء ولم يضر خلاف لما قلنا فاجابا **كتاب البيع المسئلة**
الثانية السبعون والماتر ان يبيع باكثر من سعر يومه موقلا فقدر في هذا غير صحيح وما اظن ان بين العقود خلاف في جواز ذلك وانما
 المكروه ان يبيع الشيء بيمينين بقليل ان كان الثمن نقدا وبالكثير منه شيئا فاذ ارسلها المبتاع بالثمن فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد
 بيمينها عليه نقدا وسنة لاننا جعلنا قد يدخل الثمن مع الرضا كما يدخله التعجيل وانما يحل مع الاطلاق على التعجيل **المسئلة الثالثة**
والسبعون والماتر ان يبيع بالبرم بمحصول الاجزاء البعول مالم يفرق المبتاع بالبرم بيمينين بقليل ان كان الثمن نقدا وبالكثير منه شيئا فاذ ارسلها المبتاع بالثمن فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد
 وهو ذهب لسليمان وقال مالك وابو حنيفة يلزم البيع بالاجزاء البعول ولم يعتبر بالفرق بالابدان دليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع
 المتكروم ما رواه ابن عمر عن النبي انه قال المبتاع بالاجزاء بيمينين بقليل ان كان الثمن نقدا وبالكثير منه شيئا فاذ ارسلها المبتاع بالثمن فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد
 لهذا الاسم بعد جواز الشايع بينهما اليه اسم مشتق من فعل كما فعلوا الضرب ليس لاحداث يحمل لفظ المبتاع بعين على المبتاع وبين الاخرى فان قالوا
 لو قال ان بعث هذا العبد فموت ثم ساء به وجعل منه لم ينعى عليه ليس لاحداث يحمل لفظ المبتاع المذكور في الخبر على الاخرى بالاقوال لان العباد بلا ضرر
 والاجتماع عن الكلام تجازا وانما ذلك جفته في الاجسام ومشتقا في الاعراض لان الحالة التي يشرى بها من حصول الاجزاء البعول
 هو حال اجتماع الاخرى لانها يختلفان في الثمن والمثل تلك الحال ثم يجمعان عليه بعد ان يبيع من حاله اجتماع الاخرى وليس لاحداث مباينة
 ما حكى عن ابى يوسف من جملة ذلك على اقراف الابدان وهو ان يقول احدنا قد بين بعد هذا العبد ولصاحب ان يقبل ان انظرها قبل البعول
 ونعم البيع لم يكن له ان يقبل بعد ذلك وانقضى الاجزاء ذلك فاذ تبين ان اسم المبتاع يبيع عليه المبتاع الا بعد الاجزاء البعول وحصولها معا فاما قوله
 ابو يوسف بخلاف الظن وقد علموا بما توعنه انه قال لبيها بالجنار مالم يفرق ولا يحمل له ان يفرق خشيته ان يستقبله في اثبات الاستفالة
 في المجلس الاستفالة انما ثبتت في عقد لازم والجواب والمراد منه لا يحمل له ان يفرق خشيته ان يفسد ما ثبت له من خيار المجلس فغير عن البيع
 الاستفالة بدل على ما ذكرناه وجه احداهما انه لو كان يقول ما يفرق والا فانه لا يقول ما يفرق وانما العتيق بحكم خيار المجلس فهو بالبيع
 والثاني انه هاهنا هو لفتاؤه خوفا من الاستفالة والاستفالة غير منهى عنها لان الاقوال غير صحيحة وانما هو مقارعة المجلس حقا العين
 لخياره ولا نهى عن ان يفتاؤه صاحب بغيره منه وقضاه ليلزم العقد بذلك **المسئلة الرابعة السبعون** والماتر
 يجوز بيع المديون المولد الذي يذبح له صاحبا بان يبيع المديون واما المولد فاما يجوز بيعه بعد موته لانه ما وافقنا في جواز بيع المديون
 من حاجة وغير حاجة الشافعي واما البيع وقال ابو حنيفة وصحابه وابن ابي ثعلبة والثوري الحسن لا يجوز بيع المديون قال مالك لا يجوز بيع
 المديون فان باع مدين فاعطى المشتري فالعقود جائز وبقيت نفس المدين والاولا للمعتق دليلنا على صحته ما ذهبنا اليه لاجماع المتكروم وذكره واثبه

كتاب الرهن

على سبيل الهدية والهبة سقطت على الشفعة عن هذا الموهوب في نه عقد بغير عوض لم يلزم فيه الشفعة لغيره عن الفضة التي تسحق منها الشفعة -
لما منع من قصد هذا الجنب لا بطلان الحفوف وان يكون انما مستحقا للعقاب ان كان عقدا صحيحا مانضا وما صرف خلافا بين محصلي
الغنى في ذلك فان قال السهم ثروان من ضمن الزكاة بان سبك الدارهم والدان به سبناك حتى تلزم الزكاة وما جرى هذا الجري في
الجزء من الزكاة ان الزكاة تلزمه ولا ينفعه هبة فلنا ليس يمنع ان يكون لزوم الزكاة لسبك السبائك وما استمره لم يجز بالسبب الا في الذي
يجب فيه الاصل الزكاة لان الزكاة لا يجزى عندنا بما ليس بغيره من العين الوقت وان تكون الزكاة انما تلزمه هبة عفوثة على قدر
من الزكاة لان هذه العين في نفسها يستحق فيها الزكاة ويمكن ان يكون ما ودر الزكاة في الامر الزكاة لمن هبه من الزكاة فهو على سبيل التخليط
والتشديد لا على سبيل الحتم والايجاب **المسئلة التاسعة في التبع والماتر** ولو اشترى جلا ثلاثة اقطاع او من
من مواضع شئ بشفعة واحدة فله الشفع في احدى امان باخذ جميعها وليس له بغيره في الشفعة هذا صحيح لان للشفيع ان ياخذ من هذا الاصل
ما له من حق الشفعة دون غيره فاما الاخر لم يضر وما اظن في ذلك بين الفقهاء خلافا انما الخلاف في الرجل يشترى دارين بشفعة واحدة ولذا
معا شفعه احدى الدارين وان الاخرى فقال ابو حنيفة امان باخذ الجميع وبترك الجميع وليس له ان يفرق الشفعة وقال
لعولان باخذ احدى الدارين والاخرى في الوجه **المسئلة الاولى** في ظاهر حق الشفعة انما يثبت له فاحدى الدارين فكيف ياخذ اخرى بغيره
يجزى عليها وليس كل المسئلة الثانية لان حق الشفعة قد ثبت في الدارين معا **المسئلة الثامنة في الوهن** والواهن
منه هو على الرهن عندنا ان الرهن غير مضمون على الرهن فقولك من قال الراهن هو مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة هو مضمون على الرهن بل
ياقل الا من من يمينه والحوالك هو مضمون عليه فان تلف سقط اقل الا من وقال الشافعي ان را هو مضمون مضمون عليه بكامل قيمته وقال
الحسن شريح والتبع والتبعي يسقط بلفظ لو هو الحق الذي للرهن وقال مالك ان تلف باسرها هو كالعبد يهون الدار تحرق فهو من تمام الرهن
وان ادعى الرهن بلفظ ما يرا طوم بغيره عناه وعليه قيمته الدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع الممنوع وما روى عن النبي لا يعلق الرهن الوهن
من ذنبه الذي هبه له غنمه وعليه عهده ما زاد بالغنم الزيادة وبالغنم النقصا والتلف فان تلفوا بما روى من ان رجلا رهن مائة غنم عنده
منه النبي عن ذلك الرهن فقال في حقه وصلى الله عليه وسلم لم يرد ذهاب غنم من الوهن لان ذلك معلوم مشاهد ثبت انه اراد ذهاب غنم من ذلك
فالجواب عن ان المراد ذهاب حقه من الوهن انما يثبت على ذلك وجبان احدى امانه وعدا الحق ولو اراد ذهاب الدين الوهن بغيره مع الفاكه جواز
والوجه الثاني ان عندنا بشفعة ان الدين انما يسقط اذا كان مثل قيمته الرهن او اقل اذ كان اكثر ما زاد على قيمة الرهن لا يسقط فلو كان المراد سقوط
حقه من الدين فكان بغيره لم يسقط ذلك فدل على ان المراد سقوط حقه من الوهن لان ذلك يسقط على كل حال وليس سقوط حقه من المعلوم عند
التلف مشاهد كما ذكر لان حقه من ذلك لا يسقط بلفظ الرهن هو ازا للذهاب للرهن وانما لغيره اجبة فان الغنم فوخذت بمثل ههنا كانه بفسد
الشيء ان الرهن ان تلف من غير حجاب يسقط حق الوهن بغيره بذلك **المسئلة الحادية في التامع والماتر** ولو اعقق الوهن الراهن
العقب لم ينع من بغيره حقه هذا صحيح واليه يذهب سوانا في ذلك الشافعي على الصحيح من اقواله وقال ابو حنيفة بغيره بغيره الصنف فان كان في
منه يمينه ويكون ههنا مكانه وان كان معصوم العبد في يمينه ان كانا من الدين يرجع به على الراهن الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع
المذكور وايضا فالرهن بشفعة هذا الرهن ومحبوس على ما لا يجزى الرهن واسقاط الحق الوهن لا يملك فيه عقد الرهن فان تلفوا بما
روى عنه لا اعثوا لانما يملك ابن ادم والرهن يملك الراهن فيبقى ان ينفذ حقه فالحجوع عن المسم من هذا الجمل لا عثوا فيما لا يملك ابن ادم
وعلى هذه الزاوية لا يفتا في موضع الحار لا بدليل الخطاك ليس صحيح على ما نخل اللفظ الذي هو على الملك الذي ليس هو مضمون بالاول
التي ذكرناها **المسئلة الثانية في التامع والماتر** من اغضب بشفعة فحضرها فخرجت منها وحطه فزعمها فثبت فالفرج
والزوع لصاحبها دون العاصب هذا صحيح واليه يذهب صاحبنا والدليل عليه الاجماع المذكور وايضا فان منافع الشيء المعصوب لما له وللعاصب
لا نه بالعضل بملكه فانا تولد من الشيء المعصوب هو للمالك دون العاصب هذا صحيح **المسئلة الثالثة في التامع والماتر**
ومن اغضبك منافر فزعمها فغلبه جرحها ونقصا ههنا وسليم عينا لا صاحبه اهذا صحيح وهو ما ذهبنا اليه ومثل من جرح الشافعي لانه قال ما اغضب
مجلدا ايضا فزعمها بغيره من غنده فالزوع للعاصب نه عهده قاله وانما تغيرت بشفعة واختلفت بحجب على العاصب شئ ما نقصت لارضى ذم
ان حصل فيها نقص لان ذلك حصل بفعله وعليه جرحه مثلها مثلها في ذلك لانه قد انتفع بها بغير حق فضاها صاحب المقتعة فلزمه ضمانها واما
ان اغضبك فسا ولم يزعمها واقضت فله فغلبه ضمان نفس ان حدث بها وعليه ضمان جرحه مثله بغيره لانه فون صاحبها منقعهما بغير
حق وهذا الوجه الذي ذكرناه الشافعي في الاول لا يجزى حقه ما ذهبنا اليه واخذه وبديل على حقه فذهبنا انما على ذلك الاجماع المتقدم ذكره
المسئلة الرابعة في التامع والماتر ان تلف المعصوب بغير العاصب كان من روث الامثال عليه اكثر من ثبات

كتاب الدنيا

كونه في هذه الدنيا المفضولة كان ثلثه نداء الغاصب كانت له امثال موجه ورضي المصوب لن باخذ المثل كان على الغاصب بغيره
 ذلك والا لافته وقد دوى انه يلزمه كثر فقهه قلنا انما الغصبا ثلثه لا حنباطا واستظها ولا لانه اذا اختلف بينهما في ايام الغصبا في
 ان باخذ بالان بدلا حنباطا والاستظها و **مسئلة الخامسة في التفاضل بين**
 في الخاصة بغير في الدائمة بغير وفي الباصرة ثلثه من الابل هذا صحيح والنجاح عند ثمان الحارضة وهي التي تخدم وتشي الجمل وفيها بغير واحد
 والذامنه وهي التي تفضل الالهم ويسبل منها الدم وفيها بغير وفي الباصرة وهي التي تبضع اللحم وفيها ثلاثة اباع والنجاح وهي التي تقطع اللحم
 تبلغ الى الجمل والبقية المعيشة للعظم وفيها اربعة اباع والموضحة وهي التي تغسل الجمل وتوضع على العظم وفيها خمسة اباع والمناضحة وهي
 التي تهضم العظم وفيها عشرة اباع والناقلة وهي التي تنقل العظم كسر نفسها فنجاح معه الانسان الى قعر من مكانه ففيها خمسة اباع وعشر بغير الماء
 وهي تبلغ الى ام الدماغ وفيها ثلث الدبة ثلثه ثلثون بغير مثلث الدبة من العيون والود في على السواء لان ذلك يجلد في الابل والبق والنعمة وفي
 بعض ما ذكرناه خلافا بين الفقهاء وفيه فاق بطون من حصره فان الشايع يذهب الى ان النجاح عشرة يذكرون ليس ببل الموضحة من النجاح و **مسئلة**
 او شمس مقدرا وبما يجب بها كونه وبواقع على ان في الموضحة خمسة من الابل وفيها ثمانية عشر والنجاح فيها عشرة من مذهبنا الجماع الفقرة المحقة
 الذي تقدم تقدم ذكره **المسئلة السادسة في التفاضل بين**
 دنابة فان فرغ والفتل لظفر ففيها عشرة دنابة وراو في الغلظة او ثوبون وفي المصنعة سنون وفي العظم ثمانون دنابة وراو في الجبن مائة
 دنابة وجميع الجبن في نظراته على حشاماته دنابة وهذا الرثيب الجنبان المذكورة حتى يخص به الشبهة الامامية وهو صحيح والنجاح
 على الجنبان فانه ذكر ثمانون دنابة وراو الصحيح انه مائة مثقال ذالم يكن ثلج الجنبان الروح والنجاح في صددها الرثيب لاجماع المقدم ذكره
المسئلة السابعة في التفاضل بين
 او بناء الدم فاخذ من لبنائه شفه اعشار الدبة من دفع الى اولياء المفضولة الذي يذهب اليه اصحابنا انه اذا اشرك اثنان على قتل نفس
 على العهد كان اولياء الميت محبسين بان يقتلوا الاثنان ويتركا في رثمتها دية كاملة فيفسدوها بينهم نصفين او يقتلوا واحدا منهم او يردى
 الباقي من الغاللين الى رثمة صاحب نصف الدبة او يقبل الدبة فتكون بين الثمانين سبعا مائتا مائة وركك القول على الثلاثة او اكثر اقلوا
 الواحد وروى في فاقنا على هذا المذهب عن ابن الزبير ومعاين جيل او القوي محمد بن سيرين وذهب وروى بغيره الى ان القود لا يجزى على احد البتة
 اذا اشركوا وانما تجزى للدبة وذهب الى ان الجماعة تقبل بالواحد سبعمائة المستحب الحسن والبصير وعطو واللك والاراعي والتورعي وجبة
 واصحابه واحدا سبعمائة الشايع في هذا تفصيلا فقال ان الجماعة اذا قتلوا واحدا عمدا فان القصاص يجب على جماعةهم بوجوب
 الشطرين احدهما ان يكون كل واحد من الجماعة مساويا للمقتول حتى لو انقرض بقتله قتل به والثاني ان يكون كل واحد منهم مغل بغيره بغير
 ان يموت من لو وجد منفرقا فاذا وجد هذا الشيطان وجب القصاص على الجماعة وعلى المقتول بالجماعة بين ثلاثة اشياء ان شاء قتل الجميع
 وان شاء عفا عن الجميع واخذ الدية وان شاء عفى عن البعض وفضل البعض بل لنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتردد وبه ما رواه جوير
 عن الصالح من النبي لا يقبل اثنان بواحد فان قتل على اثنان لا يقبل اثنان واحدا اذا كان احدهما خاطبا فلنا هذا المذهب
 وانما لما ليس في الظاهر ان قتل فانه يقتلوا الاثنان بواحد اذا اختار ذلك الى الدم وبدن دية الاخو فلنا الظاهر يمنع من قتل الاثنان بواحد
 على كل حال واذا اخرجنا ما ذهبنا اليه بدل الدية من القوم بغير ما عداه فحجة على من قال القصاص وهو المفضولة فان غلوا بقوله ثم ولكم في القصاص
 حجة فلو كان القود لا يجزى حال الاشرار كان كل من اخطى بقتل غيره مشاركا في قتله وسقط القود عنهما فبطل المذمة التي كانت في الاثر عليه
 والجواب في هذه الاية انما يجب بقتل الجماعة على الواحد على كل حال فانما نحن وهم يقتل الجماعة
 اذا اختاروا ذلك ولم يدل الدية على ما شرعناه والخذل بالقتل وجوب القصاص المذكور ان في الاية باقيا على مذهبنا وليس يجوز ان
 يبدل على حجة مذهبنا بقوله ثم النفس بالنفس والحق بالحق لانهم ان يقولوا المراد هاهنا بالنفس نفس النفس لا العدة فما قدمناه
 او **المسئلة الثامنة في التفاضل بين**
 مال المسلمين الذي يذهب اليه اصحابنا انه من جلد قبيل في جلد يديه او يترحم بغيره فانه يدينه بدينه على اهل تلك القرية فان وجد يترحم
 فترحمين الوقت بدينه لاهل القرية يدين الى مكانه فان كانتا لسانا فمساوية يدينه على القريةين بالسوية فاما الموضع الذي يدين
 منه القرية لبيت مال المسلمين فهو مثل الزمام في ابواب الجوامع وعلى الغنائم والجسور في الاسواق وفي استلام الحج الاسود وازاد في
 الاثمة فان دية من ذكرناه على بيت مال المسلمين وان لم يكن للمقتول في باخذ دية سقطت الدية عن بيت مال المسلمين وانما كانت الدية
 مهننا على بيت مال المسلمين دون القبيل في القرية لان القبيل في المواضع التي ذكرناها لا تجوز لتعلم بقا ندم ولا لظفر يروا الامارات كلها فترحم

فيه اثنتان وخمسة

كتاب الفرائض

وليس كل من قبل الفريضة والمدينة لأن كونه قبلها أمارة بالعادة على أن بعض أهلها قلوه **المسئلة التاسعة والثمانون** ما
من حلف على فعل معصية أو ترك واجب فلا كفارة عليه هذا صحيح وإنه يذهب أصحابنا وخالف سائر الفقهاء على ذلك ولو قالوا الكفارة
ولم يأتوا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المنزلة رآه الله ثم ندوا وجب على الحالف إذا انعقد بمبينة الوفاء بها وإن لا يثبت فيها فداء علمنا أن
من حلف على أن يفعل معصية أو يترك واجباً فليس عليه الاستمرار على حكم مبينة ولا الوفاء بها بدليل يجب عليه تجنب المعصية وفعل الواجب
فعلنا أن مبينة غير منعقدة وإن لم تكن منعقدة فلا حلف لا كفارة لأن الكفارة تدفع انقضاء اليمين فإن قيل لا نسلم أن معنى انقضاء اليمين
هو أنه يجب عليه الاستمرار على ما حلف عليه الوفاء به بل نقول أن اليمين منعقدة وإن كان الوفاء بها غير لازم ونفس انقضاء اليمين بأنه يلزم
في الحلف فيها الكفارة فلما هذا كلام غير محصل لا نهى لم يكن معنى انقضاء اليمين لزوم الوفاء بها وانقضاء على حكمها لم يكن لانقضاءها معناه
معقول فاما مؤثر من معنى الانقضاء هو أن يلزم في الحلف فيها الكفارة فبطلان الحلف عما يندفع انقضاء اليمين ويدعى على صحة عقدها
وكان وجوب الكفارة نكف نفساً بقاء اليمين بما هو موقوف عليه وذات له وإن يبدل على ما انقضت عليه اليمين يجب الوفاء به والاستمرار
على حكم قوله نعم يا أيها الذين آمنوا أو عوا بالعقود فلو انعقد اليمين على المعصية لوجب الوفاء بها بغير هذه الآية وقوله نعم ولا تنقضوا الأيمان
بعد توكيدها يدل على وجوب الوفاء باليمين المنعقدة وقد علمنا أن من حلف على فعل معصية يجب عليه تفويض مبينة لا الوفاء بها فدل على أنها
غير منعقدة **مسئلة التسعون** ما أثر الفرائض لا يقول ولو مات جليل من
أبوين ونسبتهن ووجه فللزوجين الثلثين للابوين لكل منهما السدس وما بقي فللبنتين هذا صحيح وذهب أصحابنا بلا خلاف أن الفرائض لا يجوز
على ذلك ابن عباس وداود بن علي الأصغر يانح مخالفان في الفقهاء ومحقق هذه المسئلة أن تكون السهام المستأنة في الفريضة يصبونها لما
ولا يبيع لها كاسره خلفاً ابنتين وأبوين ووجه فللزوج الربع وللبنتين الثلثان وللأبوين السدس وهذا ما يسنون من المال لا لا يبيع
أن يكون المال ثلثان وسدس أربع وعندنا في هذه المسئلة أن للابوين السدس وللزوج الربع وما بقي فللبنتين مما لقونا الذين يبيعون
إلى القول يجعلون للزوج الحصة ثلاثة أسهم من خمسة عشر وللأبوين السدس من أربعة عشر من خمسة عشر للبنتين الثلثان ثمانية من خمسة عشر يبيعون
مما لقونا في القول إلى السدس مما لا يبيعون بحكمه وعدله وجعل صفاته لأنه لا يجوز أن يفرض في المال ما لا يبيع المال فذلك سفه وعيب وذات السهام
فرض للابوين السدس في هذه المسئلة وأعطوها أربعة من خمسة عشر وهذا حمق وثلاث عشر لا سدس وفرض للزوج الربع أعطوه ثلاثة من خمسة
عشر وهذا حمق لا ربع وفرض للبنتين الثلثين فاعطوها ثمانية من خمسة عشر وهذا ثلث وحمق لا ثلثان فإن قالوا فلم أرناهم انقضوا في هذا
المسئلة على المبنتين ون الجماع والله نعم قد نفي للبنتين الثلثين كما جعل الواحد النسبة فلما المعتمدة أو حال النقص على سبيل الله في هذه
المسئلة وما شاكلها من مسائل يندفع فيها القول فانقصنا من جميعنا لأنه على صفاته من سهامها وهما الثلثان لأنه لا خلاف بيننا في أن
العول ومن نفاء في أن البنتين منه وثمان مائة عن سهامها التي هي الثلثان وليس كل من عدا البنتين والابوين من الزوج لأن الأمة
ما اجتمع على نقصانهم ولا قام على ذلك دليل فلما اضطرتنا إلى النقصان وضنا أن السهام على الوفاء فنقصنا من فرع الإجماع على نقصانه وروا
بصيرت الدليل على وجوب نقصانه فنقصنا هذا الإجماع ولما على أنه ليس للبنتين الثلثان على كل حال في كل موضع فنقصنا الظاهر بالإجماع وروا
الباقي في هذه الفريضة بغير الكسب إلى لم يتم دليل على تحفيضاها في صحابنا من يقول في هذا الموضع أن الله نعم إنما فرض للبنتين الثلثين مع
الأبوين فقط اظلم يكن غيرهم فإذا دخل في هذه الفريضة الزوج تغيرت الفريضة التي سمي فيها الثلثين للبنتين كما أنه لو كان مكان الزوج ابنتان
الغنى ولم يكن للبنتين الثلثان ودلوا بغير الزوج والزوج جعل في الكسب فزنتها على واستند خطا من الأعلى إلى الأدنى وكل جعل
للأبوين فريضة واحدة ما عدا وهو الثلثان للزوج الثلث للام ثم يبين أنهما إذا جبا عن ذلك خط إلى السدس وفرض للبنتين الثلثين ولا يبين كونه
ولم يخط البنتان من فريضة إلى أخرى فجاءه حال النقص على سهام من لم يلحقه بنقص الخط من فريضة إلى أخرى هو فريضة من نفس وخط من فريضة
عليها إلى سفلى حتى لا يلحقه نقص بعد آخر فيكون ذلك إجماعاً فيه وقالوا بغير الإجماع المسكر أن الله لو خالفنا زوجنا وأبوين وأبوين أن الزوج
الزوج وللأبوين السدس وما بقي فللبنتين فيجوز أن يكون ما بقي بغير بعد نصيب الزوج والأبوين للبنتين كما لو كان مكانهما ابنتان لأنه لا يجوز
أن تكون البنتان أحسن حالاً من الابنتين هو نعم يقول للذكر مثل حظ الأنثيين في هذا الذي حكينا عن أصحابنا فنظر المعول على ما قد ساء
نقدناه وقد روي في الزهري عن عبد الله بن عتبة بن جابر عن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن جابر
أبوين البنتان أحسن حالاً من عدا جعل في مال نصفاً وثلثاً وربعاً فقال له فغيره لاوس البنتان عتبة بن جابر قال ومن غار الفرائض قال نعم
الخطاب لما التقى عنده الفرائض ورفع بعضها بعضاً قال أما الله ما أرى أنكم قد علمتم الله وأبناكم آخر هذا أصح ما أوسع من أن الله يعلم
هذا المال بالخصص ما دخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول البريضة وأما الله فقدم من قدم الله وحسن من خالفه ما خالفه فريضة فقال له

کتاب الفرائض

[illegible]

فصل میراث میں حصہ

إذا خصصنا هذا الموضع بالإجماع أن يخص الظواهر التي تتناول الأرواح مع عمومها بالولادة والولد غير قبل بيان الفرق بينهما **المسئلة**

الثانية الشجر والمائدة ولوقت جل مغرب بنت بنت وزوجة فلوزجة الهن كما لو ترك بنتا هذا يحج وانير يذهب

أصحابنا ومعالفنا في القمياء، فمذهبو إلى أن ولد البنت لا ينجون وفي بعض المعتقدات من لم يحجب بولداً لاس كان يحجب لها البنت ففهماء

الأعضاء لأن يحبوا بولدا الابن وان سفلوا الدليل على هذه المستلة بعد الاجتماع المنظم ان ولدا البيت يقع عليهم اسم الولد كما ان ولدا

يُفْعِلْ عَلَيْهِمُ هَذَا الْأَسْمَ وَجَمِيعَ مَا عَقَلَ اللَّهُ نَعْمَ مِنَ الْأَحْكَامِ بِالْوِلْدَانِ فَإِذَا عَمِيَ وَلَدَا الْوَلَدَ كَفَوْنَهُمْ حُرَّتْ عَلَيْكُمْ أَمْنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ إِلَى مَوْلَدِ

فبينا انهم يمشون على جبل عال فقال لهم يا ابنان انتم تعلمون ان اباي قد ماتوا فاني قد اصبحت انا وحيداً في هذا العالم فاني قد اصبحت انا وحيداً في هذا العالم فاني قد اصبحت انا وحيداً في هذا العالم

اولاد الاربابان شاد ولد الولد علم اسم الولد علم الحنفه ولد الاربابان شاد ولد الولد علم

فَالظُّمُّ أَنْتَ حَيْثُ غَضَّ الْأَصْلُ فِي الْأَسْخَالِ الْخَبِيثَةِ وَالْخِزَارُ مَا رَجَعَا مِنْ دَعَى الْخِزَارَةِ لِنَقْطَةِ مَحَلِّ بَعْدِهَا لِلْإِبْدَانِ مِنْ عَمَلٍ عَنْ الظُّمِّ وَالْمُزِيلِ

لو صلف رجل بالظلمة ان لا والد له لم يجنبنا الا ان يومه قد اذ لك على ان يحجاز فلو كان حقيقته لعنت من بعد ربه قلنا مجنب عندنا وان لم يكن

له نبذة لاسم الولد فافع على ولد الولد حفيظه المستنار لنا لشروا للشعوى لما تزيهت فافع لاجب ام فلان الحلة

هذا صحيح والله بذقنا لا خلاف بينهم فيه حالف ذلك باقي القدياء فهو الاح مع البيت للعبيد بن عبد الله بن مهران

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

النصف فانما اشقوا النصف الآخر دون الاخ بالغير لا لانهما اشقوا الى الميت من احبه بل لانهما اشقوا من غيرهما والآخر بقدر ما يجد في نفسه

أفترى لا يشهد في أن من يهتد بالغير والنسب يعتبر منه غير نظرية فان قالوا بغير الأخ بالنسب قلنا لا يحسن لك هذا ذهبتم اليه من العقوبة

وَقُولُوا بِالْعَصَبِ بِنَايَ عَنِ الشَّعْبِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَهْدِي لِلْخَيْرِ أَيْ يَهْدِي عَمَّا رَزَقَ لَنَا لَذَانِ وَالْأَفْرُونُ تَمَّا فَلَمَّا دُونَ تَمَّ سَبِيحًا مَعْرُوفًا فَلَمْ يَجْعَلْ

فلما جرى الميزان شتادون النساء ومن هبلى نورينا ثعبينه خالف هذا الظم وعلم الخ واين الاخ وفي احبايتنا من جلد خبر العبيد

[illegible]

ازاد الله الامه من غير محض لذكور ابنه وروى ابو جعفر غلام ثعلب بن محمد بن ابي الاعراب العنقب جميع الامه من الرجال النساء وقال هذا من

عند العرك مش وقال الخليل كذا بل العين العيص مشقة والاعصاء هو الخيل مشل بين اطراف العظام وهذا الاستشفاء يقيناً ان لبنان

كالبنين وأولادهم في الجنة بالميت والافعال المسئلة التي يجزئها للشعوى والماء من ينبت ويروى بها المال على

كما لو ترك ابنان وابن ابن هذا صحيح واليه يذهب أصحابنا ومخالف الفقه يعلمونه والدليل على صحة ما ذهبنا إليه لأجل جمع المقام وأبطلنا

[illegible]

ابن الاين مع لابن المسند الخامس عشر في بيان ما كان عليه من حاله في حياته

وَمَا لَكُمْ نُورُتْ دَوَى الْأَرْحَامِ وَكَانَ مَذْهَبُ الْبُورُتْ دَوَى الْأَرْحَامِ مِنْ غَيْرِهَا خَطَابُ غَابِثَةٍ وَابْنُ بَهْرٍ الدَّيْلَمِيُّ قَتْلَ مَا دَفِ

الب بعد الانجاء المنة رد قوله ثم واولا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب تقدم المؤمنين والمهاجرين اثم قوله للرجال ينبغي تمامه الى قوله

والاخرين وللتسايفيين فلهذا الامية تصفة نوربنا الاناني وذوى الارحام ضرابان مفرجيب قد بشتم واطاعا ما رواه سهل بن جعفر بن

عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَرَسُولُهُ لَا مَوْلَى لَهُ وَالْحَالُ فَتَوَقَّعْ لَأَوَارِدَ وَأَتَيْتُهُ مَا رَوَاهُ الْمُسْلِمَانِ بِشَدَّةِ تَوْبَةٍ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

کلا قانی من زک مالاً طور شد و ناوارث منی وارث له اعقدت به و درو و سب او بود و اورث در بعض کتب میسر است

فأبى بن الدحلح مات ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم

کتاب الفصا

[illegible]

من مود و اړو خامه

في الاجارة والعمر والربح

وجعل وامرانا وان هذا يمنع من الشاهد مع اليقين وبنما قالوا اثبات الشاهد واليهين وزيادة في النقص والزيادة في النقص في الجواب عن ذلك
ان الاثر اعمنا وجبت ضم الشاهد الثاني الى الاول واقامنا للمرابين مقام احد الشاهدين فيجب الاثر في العمل بالشاهد اليقين لان مقتضى
الثاني الى الاول وسج للمرابين بديلا من حدهما اكثر مما يقتضيه بكون شرط في الشهادة وتعلق الحكم بشرط لا يدل على ان ما عداه بخلافه لان
الشرط قد خالف بعضها بعضا ونعوم بعضها مقام بعض الا ترى ان القائل اذا قال ان اذ ان في الزمان قائم عليه الحد فشرط في اقامة الحد الزمان فلا
يمنع ان يجيب عليه الحد بسبب خبر من قدنا وغيره فتناوب لشرط في الاحكام مفرقة لا بدغته محض انما مؤلم ان ذلك نسخ فليس كل زيادة في النص
لتحاوانا تكون نسخا انا غيرت حال لم يند عليه اخبر من كل احكام شرعية وقد علمنا ان اقامة الشاهد واليهين مقام الشاهدين لم يغير شيئا من
قبول الشاهدين بل ذلك على ما كان عليه بان ائتمنا اليه من غير ان يكون له لو كان الامر على ما ذهب اليه اصحابنا في حقيقته ان الزيادة في النص نسخ
على كل حال من غير اعتبار بما ذكرناه لما جاز ان يحكم في الزيادة انما نسخ الا اذا خوت عن ليل الحكم لم يند عليه فاما اذا ما حشبه ونقد من عليه لم يكن
نسخا لان اعتبارنا في النسخ واجب عند كل محصل من لم ان دليل العمل باليهين والشاهد من السنة كان مناخرا عن زعم لا يبرهنا
ينكرون ان يكون ذلك مضاجبا او متقدما فان تعلقوا بما روي من ان رجلا حضر ميتا على كبدى ارضا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا
فقال يند عليه فقال لا فقال ليس لك الا شاهدان وعينه فاجابوا بالنيح لم يفسد لذكر جميع الحجج وشرحها الاثر انه لم يذكر الشاهد
والمرايين وان كان ذلك حجة فيما نذاعيا من غير خلاف اعنا ذكر الحجة المتقدمة وهي الشاهدان على انما جعل الخبر على ان المادير ليس لك الا شاهدان
او يمينه او شاهد ويمينك بدليل فاذا ذكرناه فان تعلقوا بما روي من قوله النبي صلى الله عليه وسلم على المدعي واليهين انكرا فثبت اليهين في حقيقته المنكر من
في حقيقته المدعي فقد خالف الظاهر فاجابوا باليهين انما النبي صلى الله عليه وسلم في حقيقته المنكر هي على النسخ ذلك اليهين لا تثبت في حقيقته المدعي اعنا
ثبت في حقيقته المدعي عليه عينا عليه هذه اليهين لا يكون ظني في حقيقته المدعي اليهين له واعنا يكون في حقيقته يمين له **المسئلة لنا سعة**
والسعة والمائة لا يجوز استيجار الارض بطعام معلوم الكل يجوز ذلك عندنا وانما لا يجوز استيجارها بما يخرج من ذلك ويجوز
الاخبره وليس كل الطعام المصفون في الذرة وفاق على جوازها بوجوبه في اصحابنا السليمة وروى عن مالك كراهية استيجار الارض بثمر وحظنة
وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يكره لارض بشئ مما تثبت الارض ان كان لا يحوكل الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكروا الذي فيه
البطلان كراهية ذلك لا وجه له لان لا وفي في استيجار الارض بالذرة والذرة بين استيجارها بالحنطة والسمعة لان عقدا لا حان
بناول منافع الارض دون ما يخرج منها وانما اشبه على مالك وظن ان العقد يثبت ما لا يخرج من الارض انما يثبتناول منافع **المسئلة لنا سعة**
المائة العري والرقبي تجريان مجرى العارية الا اذا قيدنا بذكر العقب لكنا نذهب اليه ان الرجل اذ جعل لعزله داره سكنى او عري او رقبى
فان الرقبى تجري مجرى العري كانت له لذلك مدة حياة المالك ثم هي بعد موت المصطفي اجمع على دفعه المعطى ويجري مجرى العارية والاجارة التي يملك
بها المنافع دون الوفاء فان قال هي لك ولعقبك من بعدك كانت كل جنوة المعطى ولم يكن لعقب المعطى النسخ ولا الهبة فاذا انقضت وارجعت المالك
فلاست فخر اذا قال عمر لك الدار ولعقبك من بعدك ثم انقضت هو وعقبه انقله لك الى بيت المالك كسائر الاموال التي لا وارث لها وقال مالك يجوز
للمعطى وذهب الشافعي الى ان حكم الرقبى كحكم العري وصفها ان يقول جعلت لك دارى فجوزى فان من قبل رجب الى ان من قبلك كانت لك
برضا ورضك وقال بوجوبه في عهد الرقبى لا يلزم والمربى لو جوع فيها وقال الشافعي في الجد بدا قال عمر لك هذه الدار ولم يقول لعقبك
يكون لعقبك من بعدك ثم لبينا مال كالعقب لك ذكرناه وهو قول في حقيقته وقال مالك يكون للميراث حبانة فاذا مات غادى الى المعطى وصلى ابو
المردى عن الشافعي في القول لغيرهم مثل قول مالك وعكس ابقه عنه انما يعلم ان العري يبطل لا يستحقها الميراث ولا عقبه للدليل على صحة ما ذهبنا اليه
وافقنا عليه مال الاجماع المنزلة ذكره وايضا فان العري انما عليك المنافع مدة عمر المعطى واذا جعلنا العقب فعل هذا الوجه وعقبك المستأجر
لا تستحق الى الرقبى ولا بدان يعود عند انقضاء المدة المصروفة الى المالك وكيف يجوز ما قاله الشافعي ووافقه عليه بوجوبه فان تعلقوا بما روي
جاء من النبي صلى الله عليه وسلم فان احدا عمر عري لم ولعقبه فاعطاه الذي اعطاه لا يرجع الا الله اعطاهما لانه اعطى عطا ومقتضى الموارد في خبر اخر
لا يبرأ ولا يبرأ من عمر شيئا او دفيه متبيله بسبيل الميراث فاجواب عنه ان العري لا يرجع الى الذي اعطاهما قبل انقضاء مدها ويرجع بعد
انقضاء المدة كالاجارة وانما وارث هذه المنافع كما يبرؤون منافع الاجارة وليس خول الميراث فيها دلالة على ملك الوفاء دون ملك
المقتضى **المسئلة لنا دية المائتين** لا يصير الذين لم يوجلا لا يموت من عليه الذين هذه المسئلة لا اعرف الا صاحبنا الا لان فيهما
نصا مقبلا فاحكيه ونقها الامضا كالم يذهبون الى ان الذين الموجهل يصحح لا يموت من عليه الذين ويقوى في نفسه فاذهب اليه الفقهاء ويمكن ان
يستدل على صحة بقولهم من بعد وصية يوصي بها او دين فخلقهم فغير ان يثبتنا الذين اجارة فلو انما خفضا الذين الى حين حمل الاجل
المضروب للذين اخوت عنه الميراث وفي ذلك اضرابا لورثة وايضا فان يصحح لا يموت من عليه الذين لوجوبك بقتل الخ من من الميراث الى فتنة

مسائل الصبي

الوثن والحوذا بثنت في ذمة شخص لا ينفصل في ذمة غيره الا برضا من يثبت له فان قيل ما ذكره هو وجوبنا الشرط لا يوثق وعندكم انه يورث
فلما جازنا الشرط اذا ثبتناه للوارث لم ينفصل الحق من ذمة ذمة اخرى لان الوارث اذا اخار ان يبيع البيع او يبيع الطن والممش
فلذلك جازنا بانه ولا يجوز ان يثبته على ان الدين الموجب يصحح الاموت من عليه الدين بان يقول ان الاجل لا يثبت الا لمن شرطه والوثن
لم يشرط لهم هذا الاجل وذلك ان حيا والشرط يثبت للوثن وان لم يشرط لهم فالاستدلال باننا نعلمه **المسئلة الثانية المائتان**
لا ارى كل مانع وهو يكيد بنفسه هذا صحيح والحجة فيه ان الذي يكيد بنفسه من الحيوان يدخل في مفهوم قاحته الله من الموت لان الموت هو
الى الله سبحانه وتعالى وبما ظلم لها ولا فرق بين ان يكون ذلك من ضرب لها او من لم يفعل الله بغيرها بقية الى موتها واذا دخلت في غوم هذه
اللفظة كانت محبة بحكم الظن **المسئلة الثالثة المائتان** لا يجل التملك الذي يصفاه ذمي كل الجراد لان كانا ماصدا
لست اعرف لاصحابنا في هذه المسئلة الى الان فاعول البئر من ذمة كل من يملك كل السمك والجراد اذا صادها الذي يقول على او صيدها ذكاهنا
وان احدنا قد قطع بان الذي لا ذكاه ولا يؤكل ويحتمل غير ان الصبي ليس بذكاه على الحقيقة وإنما جرى مجرى الذكاه في الحكم لا في الواقع الاسم
وانا وضع الشجر من يد كبة الذي انه لا ذكاه له فاعنا يدخل في ذلك ما يكون حقيقته من البيع وفوقه الا فاج وما لا يكون حقيقته وشئ في هذه البئر
فجاز ان لا يدخل في الظن الا بدليل فاعلى من ادعى دخول صيدا الذي للسمك والجراد في ذكاه الذي عليه الدليل وفي هذا نظر وليس هذا موضع
المسئلة الرابعة المائتان لا يجوز اكل الحمار الوحشي عندنا ان اكل الحمار الوحشي الا هلي بغير مباح ولا اعرف من لغتها
فلا في الحمار الوحشي فاعنا فاعنا في الحمار الا هلي وليلنا على محنة ما ذهبتنا البئر بعد الاجتماع المتعدد قوله فلا احد فينا او في محرم على
طبعه لان يكون مبيته او دما مسفوحا او لم يخبره في هذه المحرمات كلها ونحو ان يكون فاعنا محرمها ولم يذكر الحمار الوحشي في الاصل ولا يلزم
على هذا الاستدلال ما اثبتنا على خبرهم ولم يدخل في هذه المذكور في الاية لان ذلك انما حدثنا على الظن بدليل فاعنا لا دليل على الحاق المحرم
المحرم في الاية وبغير قوله نعم انما محرم عليكم المبيته والدم ولم يخبر في ذلك لم يذكر المحرم في خبرهم قد بينا في غير موضع ان لفظة انما تدل على نفى الحكم
فما عدا ما يغلقها وفرضنا بين قول القائل عتكدوهم وبين قوله نعمنا في عتكدوهم واستدلنا على صحة هذه الطريقة بان ابن عباس كان يملك
الى ان الوبا يخص المبيته واستدل على مذهبه بما روي عنه من قوله نعمنا الربا الفبيته وقول ابن عباس حجة فيما يغلقها باللفظ لاننا
راينا من خالف ابن عباس في ظاهره على مذهبه هذا لم يرد عليه فاعنا في لفظة ولا خافه في موجبنا علقه علمنا وانما طعن على مذهبه من غير
هذه البئر فاعنا القول بان لفظة انما ينفذ الحكم عن عدا من خلت عليه اجماعا **المسئلة الخامسة المائتان** اذا سئل الامام
في بعض احكامه فاستدل بفساد ما منه هذه المسئلة لا ينفذ على مذهبه لاننا نذهب الى ان الامام يجب ان يكون معصوما من كل قول وخطا فاعنا
الانبياء نعم ولا نكلا يجوز من الانبياء ولا الائمة الكبار ولا الضعفاء في الخصال النبوة ولا الامامة ولا فاعنا فينا من الزمان وقد علمنا على
ذلك في كتابنا المعروف بتبيين شرا الانبياء والائمة ولطبطنا وفرضنا وانما يصح تفريع هذه المسئلة على اصول من بشرط العتقة في الامانة ومن
لا يشرطها في الامانة وصحتها يجب ان يكون في هذه المسئلة ان خطا الامام في بعض الامور كان كبريا فلا بد من فاعنا من لان الجار عندهم فاعنا
الامانة اذا ظهر من الامام وان كان ذلك صغيرا لم يفسد ما منه وهذه تفريع على اصل لا نذهب اليه فاعنا فينا في **المسئلة السادسة**
المائتان نعم فاعنا على عسا كراهل البغي بضرب للفراس بغير عتق ثلاثة اسمهم سيمهم وسيمهم الفرسهم وسيمهم للذين ذون سيمهم
واحد هذا غير صحيح لان اهل البغي لا يجوز عتقهم فاعنا كما نعلم اموال اهل البرك لا اعلم خلافها بين الفقهاء في ذلك ومن جمع الناس كلهم فاعنا
الموضع علمنا فاعنا من المومنين في محاربا البصر فاعنا منع من غيرهم اموالهم فاعنا وجع في ذلك فاعنا بكم باخذ عاتبة في سهمه وليس يمنع من
يألف حكم فقال اهل البغي فقال اهل الحرب فاعنا البناء كما يخالف في اننا لا نبيع مولاهم وان كان ايتاع المولى من باقى المحاربين جازيا وانما
اختلف الفقهاء في الانتفاع بدواب اهل البغي وبيد احمهم في حال قيام الحرب فقال الشافعي لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة يجوز فاعنا في الجرح فاعنا
وليس يمنع عندنا ان يجوز فاعنا لم يسلحهم لا على وجه التملك كما نعلم وموافقا لجهنم اهل الحق يجوز ان يرموا بها على سبيل المذاقة ولما
فما استدلالنا فينا في قوله لا يحمل مال من مسلم الا على طيب نفس منه فليس صحيح لاننا نفي تملك مال المسلمين وجازنا في بيعه بغير طيب نفسهم
وليس كل المذاقة والمناعة وقد استدلالنا صاحبنا في حقيقته على صحة فاعنا فينا هذه المسئلة بقوله نعم فاعنا المولى الذي يبيع حتى نفى الى الله
فالوا فاعنا الفاعل فاعنا بدوابهم وسلاحهم وعلى فاعنا بدوابنا وسلاحنا وهذا قريب **المسئلة السابعة المائتان** لا يباح
الامام المشرك الامام المنعقد هذه المسئلة انما تنفزع على غير مولانا ان الامام معصوم ومنه لا يحكم بالاجتهاد الذي يجوز ان يقع الخلاف
بينه بالنظر والعلم وعلى هذين الصلح لا يجوز ان يخالف الامام الثاني الامام الاول لاننا اذا خالفنا ليدان يكون احدهما عظما والخطا لا يجوز
على الا نذهب فاعنا فينا من الكلام على المسائل الواردة الى الحد الذي لا يطول فيه ولا نقبل ما وردنا في كل مسئلة على

بغير خبرهم

وذلك اننا نعلم اننا

مسائل الصِّدِّ

وافضنا ما يكفي في العلم بها والاطلاع على مكنونها والنقطة بين حصنها وباطنها الا لو فصدنا الشرح والبسط والاستيفاء لمخرج جواب
هذه المسائل في اصغاف كثيرة لما اجبتا به والوفاء بصدق عنه والشغل يمنع منه وابتار سره عود جواب المسائل واجب بلوغ الغاية
في الاختصار ولم يرد فينا اعتمادنا الا ما هو طريق العلم وموجب لليقين الا ما استعملناه في خلافة ذلك من ذكر الاخبار التي ينقلها
الفقهاء ويندا ولولها في كتبهم محجبتين بها دون الاخبار التي ينقلها الشيعة الامامية واما اوردها هذه الاخبار وهي واوّه من طريق
الاخبار ولا علم يحصل منها بالحكم المنقول على طريق المعاضة للخصوم والاستظهار في الاحتجاج عليهم بطرفهم واستدلالهم كذا
فعلناه مثل ذلك في كتابنا مسائل الخلاف وان كانا قد ضمنا في ذلك الكتاب الى الاحتجاج على المخالفين لنا باخبار
الاخبار والاحتجاج عليهم بالعقائد على سبيل المعاضة لهم فاننا لا نذهب الى صخرة القياس
في الشريعة ولا الى بؤس الاحكام بمرامنا بديننا الاحكام بما هو جليل
ويتم اليقين وفده للنساء على هذه الجملة في مواضع كثيرة من كتبنا ولولا ان
هذه الجواب عن المسائل الواردة لا نلبيق بذلك لذكرنا

وما نؤمننا الا بالله عليه توكل واليه ننبذ هو

حسبنا ونعم الوكيل وصلواته على خيرته

من يرثه محمد وآله الطاهرين

وسلم بسلام كثير اكتبه

ابن مهدي العبد

محمد رضا

لهوتنا

في الفقه الجليل لا يجوز في حقه كسب مرفق كتاب التوبة من نكاح الشيخ الأعظم محمد الطوسي قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستحق الحمد موجب على خبره من خلقه محمد وآله الطاهرين من عنده وسلم قبلما كتبنا كتاب الطهارة باب
طهارة الطهارة وكيفيتها ترتيبها الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلوة وهي تنقسم قسمين وضوء وتيمم ومدارها على وجه
اشياء احدها وجوب الطهارة وثانيها ما به تكون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما ينقض الطهارة فاما العلم بوجودها فاحصل لكل
احدنا لظاهرا لا شرعا ولا يتأثر بحد منهم فيه والعلم بما به تكون الطهارة فيقسم قسمين احدهما العلم بالمياه واحكامها وما يجوز به الطهارة
منها وما لا يجوز والثاني العلم بما يجوز به التيمم وما لا يجوز واما العلم بكيفية الطهارة فيقسم الى قسمين احدهما العلم بالطهارة الصغرى والثاني
والثالث العلم بالطهارة الكبرى من الاعمال احكامها ما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو ايضا على ضربين احدهما ينقض الطهارة
الصغرى ولا يوجب الكبرى والثاني ينقضها ويوجب الطهارة الكبرى الذي يمنع الطهارة مما يحتاج الى العلم به للدخول في الصلوة وان لم يقع
اسم طهارة العلم بانزاله الجائز من البدن والنيابا لا يجوز الدخول في الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب كما لا يجوز الدخول فيها مع عدم
الطهارة ونحن نرتب له على حسب بقضيه الحاجة اليه افتاء الله ما العلم بوجود طهارة فقد بينا حصوله لا محالة فلا جله ذلك لوضوحه
اما ما يقع الطهارة من المياه وغيرها فيكون العلم به مقدما على العلم بكيفية ايقاعها فلا جله ذلك بدنا تيمم اول الكتاب ثم تذكر بعد ذلك
ما وعدنا به من الانشاء الاخر ان شاء الله تعالى **باب في ما يحكم الطهارة وما لا يجوز بها وما يقع فيها مما**
ينقض الطهارة منها وما يرفع من النجاسة عنها الماء كونه طاهرا لم يقع به نجاسة فسد وهو على ضربين طاهر طاهر ليس يطهر فاما الماء
الطاهر لئلا ليس يطهر فاما الماء المضاف من الماء الباقى وما الورود ماء الارض هذه المياه لا يجوز استعمالها في شئ من الطهارة ولا في ذلة
في النجاسة من البدن والنجاسة لا يبرئ استعمالها في الشرب وغيره ما لم يقع فيها شئ من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال الاعتدال والضرر والحوادث
في شئ من النجاسة اما الطاهر المطهر فكل ما يستحق اطلاق اسم الماء من غير ما ذكرناه وهو على ضربين جاردا كذا في المياه الجارية كلها طاهرة مطهرة
لا يجوز استعمالها في شئ مما يقع فيها من النجاسة الا ما لا يغير لونها او طعمها او رايحتها فان شئ تغير شئ من اوصافها المذكورة مما يقع فيها من النجاسة فلا
يجوز استعمالها في الطهارة والمياه الا كذا على ثلاثة اشياء اما الغدران والقلبان والمصانع وبها الا في المصنوع وبها الا في
واثني الغدران والقلبان فان كان مقداره مقدا كذا لثلاثة اشياء ونصف طولها في ثلثة اشياء ونصف عرضها في ثلثة
اشياء ونصف عمقا او يكون مقداره الفواقي وطل بالعرض فانه لا يجنبها شئ مما يقع فيها من النجاسة الا ما يغير لونها او طعمها او رايحتها
فان تغير احد اوصافها بما يقع فيها من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال وان كان تغيرها من جنسها او بما لا يقع فيها من النجاسة الطاهرة
فانه لا يبرئ استعمالها ما لم يلبسها اطلاق اسم الماء وان غير لونها او طعمها او رايحتها فان كان مقداره اطلاقا لثلاثة اشياء فانه لا يجنبها شئ مما يقع فيها
من النجاسة ولا يجوز استعمالها على حال ويكره استعمال هذه المياه مع وجود المياه الجارية والمياه المتعفن طهارة ولا يجوز استعمالها في
بوتق السباع والبهائم والحشرات وسائر الحيوان فيها الا في النجاسة والحشرات فانه يجنبها ان كان دودا لكره ان كانت زائدة على الكر
فليس يبرئ من اثمها الا في المصنوع فان وقع فيها شئ من النجاسة فسد ما لم يجز استعمالها وان كان ما يقع فيها طاهرا فلا يبرئ استعمالها
ما لم يلبسها اطلاق اسم الماء وان غير لونها او طعمها او رايحتها فلا يبرئ استعمال المياه وان كانت قد استعملت مرة اخرى في الطهارة لا
ان يكون استعمالها في الغسل من الجنابة او الحض او ما يجري مجرىها او في ازالة النجاسة ولا يبرئ الرجل ان يستعمل فضل وضوء المرأة
كذلك المرأة لا يبرئ ان تستعمل فضل وضوء الرجل ولا يبرئ المسلمين استعمال ما شربوا منه في الطهارة سواء كان رجلا او امرأة وكذا
استعمال سائر النجاسة اذا كانت ممتدة وان كانت ممتدة فلا يبرئ ولا يجوز استعمال سائر ما من خالفه لا سلام من سائر النجاسة لكان
وكل سائر النجاسة لا يبرئ من النجاسة ولا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة
والحيوان الذي لا يبرئ من النجاسة ولا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة لا يبرئ استعمال سائر النجاسة
سبيل سبيل الماء الجار اذا كانت له مادة من الجارية فان لم يكن له مادة فهو على طهارة ما لم يقم فيه نجاسة فان علت فيه نجاسة لم يبرئ

ينقض

ما المضاف

ما المضاف

ما المضاف

ما المضاف

في الطهارة

يد منه يورثوا ومثلهما وناصب من ضارهم من أصناف الكفار فلا يجوز استعماله على حاله ولا يجوز استعماله أيضا على حاله
 ولع الكلب في الألفا بمجر الماء وجب مرة وعسل الألفا تلك مرات حديث من هو الأول بالتزك كذا كل سنة وقع فيها نجاسة وجب لها
 فيها الماء وعسل تلك مرات غير أنه لا يعتبر غسلها بالتراب لأنه ولو غلبت خاصة تدركه في كل مرة وعسل الألفا مرة واحدة ولا تلو
 نجاسة متناهية من غير أن لا يتنجس بالتراب بل وجب مرة وعسل الألفا حبة متناهية من غير أن لا يتنجس بالتراب بل وجب مرة وعسل
 الألفا سبع مرات وكل ما يقع في الماء فأن ما ليس له نفس مثل فلان لا بأس باستعماله في ذلك الماء إلا الوضوء والعقود خاصة فانما يجب لها ما وقع فيه وعسل
 الألفا حبة متناهية من غير أن لا يتنجس بالتراب بل وجب مرة وعسل الألفا حبة متناهية من غير أن لا يتنجس بالتراب بل وجب مرة وعسل
 2- الماء ثم خرج منه بجزء استعماله على كل حال إذا كان مع الإنسان أنا أن لو ما زاد عليه ما وقع في واحد منها نجاسة ولم يعلم بقله فيجب عليه مرة
 جيعه البسم للصلاة إذا لم يقدر على غيره من الماء الطاهر وأما في الألفا فأنما ينجس كل ما يقع فيها من النجاسة ولا يجوز استعمالها قبل تطهيرها فان وقع
 في البصر فمرا وشرب مسكرا وفتق أو مضاد وحصل فيه ثبات فيجب غسله بالماء كذا في ذلك عليه بترادج عليها ترادج بغيره ودخل من
 العدة إلى العتية يتناول ويؤكل من ثبات فيه ثبات فيجب غسله بالماء كذا في ذلك عليه بترادج عليها ترادج بغيره ودخل من
 إذا كان الماء أكثر من كرفان كان أقل من كرجيخ جميعه ثبات فيها كلب وشاة أو غلبت وسورا وغزال أو خنزير وما أشبهها فخرج منه بجزء
 ولو اقل من ذلك فخرج منها بجزء من سبع دلاء فان ثبات فيها حامة أو دجاجة وما أشبهها فخرج منها بجزء من سبع دلاء فان ثبات فيها قاذور
 فخرج منها بثلث دلاء فان لم تنفخ فان تنفخ فخرج منها بجزء من سبع دلاء فان ثبات فيها عصفور وما أشبهه فخرج منها بجزء واحد إذا بال فيها رجل فخرج منها
 أو بعون ولو اقل من ذلك فخرج منها بجزء من سبع دلاء فان كان في ذلك طعام ما كل الطعام فخرج منها بجزء واحد وان وقع فيها عذة وكانت طيبة
 فخرج منها بخمسة دلاء وان كانت يابسة فخرج منها عشرة دلاء فان وقع فيها حبة أو دجاجة أو عقرب فماتت فيها فخرج منها ثلث دلاء وان رفس
 فيها جثث من سبع دلاء وان وقع فيها من غير الدماء المقدم ذكرها وكان كثير فخرج منها بخمسة دلاء وان كان قليلا فخرج منها عشرة دلاء
 كما يترك لحم من الحيوان والبهائم والطيور فأنه لا بأس بمره وعدة إذا وقع في الماء إلا ذرق الدجاج خاصة فانما وقع في البصر فخرج
 خمسة دلاء منها وموقع شيء من النجاسة في البصر أو ثبات فيها شيء من الحيوان فيغير لونه أو طعمه أو رائحته وجب جميع ما فيها من الماء فان تعدد
 ذلك فخرج منها إلى أن يرجع إلى حال الطهارة وهذه المياه التي ذكرناها من طهرتها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل وما
 ولا في غسل الثوب إلا في زالة النجاسة ولا في الشرب من استعمالها في الوضوء والغسل والغسل الثوب ثم صلب بذلك الوضوء في ذلك الثوب وجب
 عليه عادة الوضوء والغسل وغسل الثوب بماء طاهر أعادة الصلوة سواء كان عالما به حال استعمالها أو لم يكن إذا كان قد سبق له العلم
 بحصول النجاسة فيها فان لم يتيقن حصول النجاسة فيها بطل استعمالها لم يجب عليه عادة الصلوة وجب عليه من استعمالها في المستقبل اللهم إلا
 أن يكون الوقت يائسا فأنما يجب عليه غسل الثوب أعادة الوضوء أعادة الصلوة فان كان قد مضى الوقت لم يجب عليه عادة الصلوة فأنما
 شيء من هذه المياه النجسة في عجين يخبز يخبز لم يكن بأس بأكلة ذلك الخبز لأن النجاسة لم تهره ولا بأس باستعمال هذه المياه في الشرب عند
 الضرورة إليها ولا يجوز ذلك مع الاختيار ومن لم يجد الإنسان للطهارة سوى هذه المياه النجسة فليتم بصله لا يتوضأ بذلك الماء ومن حصل له النجاسة
 عند غديره فليتم بصله لا يتوضأ بذلك الماء ومن حصل له النجاسة عند غديره فليتم بصله لا يتوضأ بذلك الماء ومن حصل له النجاسة
 تركها إليها شاة الماء فليرش عن غير دياره وتمازجها في الماء فليشرب منه ما يشاء لا بأس بأكلة ذلك الخبز لأن النجاسة لم تهره ولا بأس باستعمال هذه المياه في الشرب عند
 يستفي منها وبين البالوعة سبع أذرع إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض مملئة وخسة أذرع أو كانت قوتها وان كان لا أرض
 صلبة فليكن بينهما وبين البئر خمس أذرع من جميع جوانبها ويكره استعمال الماء الذي فاسد من الشمس في الأواني في الوضوء والغسل من النجاسة
 ولا بأس بصلها بالوضوء والغسل من العيون الحامية ولا بأس بصلها بالشرب منها ويكره التناثر بها **باب في غسل الحكة وكيفية**
الطهارة إذا أردنا أن بين كيفية الطهارة فالواجب أن بين أربابا يغفل عنها من الاحتياط في كيفية تطهيرها وأحكامها فإذا
 أراد الإنسان الحكة فليستغسلها من حيث لا يشاء أحد إذا أراد الدخول إلى المكان الذي يخل فيه فليدخل بجله اليسرى اليمنى وليقبل الله
 والله هو سبحانه من الرحمن الرحمن الخبيث الشيطان التهم ولم يخط داسه فإذا أراد الغسل فليجعله لا يستقبل القبلة ولا يستبرأ إلا
 يكون الموضع مبنيا على وجه لا يمكن فيه من الإخراج عن القبلة ولا يستقبل الشمس والقمر أيضا ولا يستقبل الريح والبول ولا يتغوط على شطو
 الأقدام ولا في المياه الحارة ولا الرأكة ولا يبول فيها فان بال في المياه الحارة أو يتغوط فيها لم يفسد ذلك الماء ولا يتغوط أيضا في
 الدود ولا تحت الأبخار المرة ولا موضع اللعنة ولا في التراب ولا المواضع التي يتأذى الناس بحصول النجاسة فيها ولا يطرح يبوله الحق
 ولا يبول في حجرة الحيوان ولا في الأرض الصلبة وليطلب موضعاً من الأرض يجلس عليه فإذا فرغ من حاجته وأراد الاستنجاء فليستنجد

الحديث

الحديث

الحديث

في تطهارة

مستحق واجباً ويجزئ ان يشوي ثلثة اجزاء اذا نفي الموضع بها فان لم ينق بها زاد عليها فان نفي بواسطتها استعمال لثلاثة سنة ولا يستعمل الاجزاء والفضة
 فلا يستعمل الاستنجاء ولا يستنج بالعموم ولا بالردن ويجوز استعمال الخبز بذكره من الاجزاء فان استعمال الماء بذكره من الاجزاء كما الفضل
 فان جمع بينهما كان افضل من الاقتصار على واحد منهما فاذا استنجى بالماء فليغسل موضع النجاسة ان بقي ما مثله فليغسل بالماء حتى يذهب
 فاذا فرغ من غسل موضع النجاسة زاد غسل الاطراف فليغسل باصبعه من عند كعبه الى الجوارح اصل الفخذ ثلث مرات ثم يمسح برأسه على الفخذ
 وينزه ثلث مرات ويغسل اسر جليله بالماء ولا يجوز الاقتصار على غيره مع وجود الماء وقل ما يجزئ من الماء لغسله مثلاً ما عليه من البول
 وان زاد على ذلك كان افضل ليس على الانسان استنجاء من شئ من الاثا الا من البول والغايط حسبه انما بالانسان فليس عليه الاستنجاء
 البول ليس عليه الا ان كان لا يجوز الاستنجاء باليمين الا في حال الضرورة ولا يستنج باليسار فيها خاتم عليه سم من اسماء الله ثم واسمائها اثني
 او احدها من الائمة عليهم السلام فان كان في يده شئ من ذلك ان خاتم من حجر من حجر فليجعله ولا يمسح بالقرآن وهو على حال الغايط سواء لم يكن
 يجوز له ان يذكر الله تعالى بين يديه وبين يمينه فليغسل مع الاذان فليقل في نفسه كما الماء يمسح سحبا او لا يستعمل السوا ولا يتكلم وهو على حال الغايط
 الا ان يدعو الى الكلام ضرورة ويستحب ان يغسل يديه قبل ان يدخلها الا اناء من حثا الغايط مرتين ومن البول النجاسة مرة واحدة ومن الجنابة
 ثلث مرات فان لم يفعل كان عليه شئ ويجوز استعمال ذلك الماء اللهم الا ان يكون على يد نجاسة فيغسل بذلك الماء الا ان يزيد من الكبر والجل
 شيئاً من النجاسة فاذا فرغ من الاستنجاء قام من موضعه مسح يديه اليمنى على يمينه وقال الحمد لله الذي اناط عني الذنوب وهنأني طاعة وشره من الجنابة
 فاذا اذا اخرج من الموضع الذي يقبل منه فليخرج جله اليمنى هذا اليسر وليقل الحمد لله الذي عرني لذته وادعني في حبه فخرته واخرج عني
 الذنوب يا لها من نعمته يا لها من نعمته لا يقدر القادر وقد رها فاذا اراد ان يتوضا وضوء الصلوة فليجعل الاء على يمينه ليقول وانظر الى الاء
 الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله حرجاً ثم يقول بسم الله وبالله وياخذ كفاً من الماء فينفضض به ثلثاً ويقول اللهم اغفر لي جميع ذنوبي
 اقلنا واطلق لساني بذكر الله وياخذ كفاً من الماء الاخر ويستنشق به ثلثاً ويقول اللهم اغفر لي جميع ذنوبي واجعلني من المتقين ويجزئ
 وروحاً ورجلاً ثم ياخذ كفاً اخر فيضعه على جبهته فيغسل به وجهه حده من فضا شعر الرأس الى محاذ شعر الذقن طولا ما دارت عليه
 الايمان والوسطى من اخرج عن ذلك فليس من الوجه لا يجزئ غسله ولا مسح ثم ياخذ كفاً اخر فيغسل به وجهه فليضعه على ما وصفناه ثم ياخذ كفاً
 اخر فيضعه على رقبته الايمن فيغسل به يده مرة الى طرف الاصابع فيغسل به المرفق ثم يغسل به فخذاً من الماء بذكره من الاجزاء ثم ياخذ كفاً
 فيغسل به من المرفق الى الطرف الاصابع ثم يغسل به اليدين كما غسل يديه اليمنى ثم يمسح بيده في نواحيه من فضا شعر اسفله فياخذ كفاً
 مضمة ثم يمسح به يمينه فياخذ كفاً الى الكعبين هما لتأنيته وسط القدم ولا يتأفف مسح الرأس والجلين ما وجدتهما من الماء والمرارة
 فتغسل به رقبته مثل ما ذكرناه الا انها تشك في غسل يديه يمين ذراعها والجلين يمسح بهما ويجوز لها ان لا تضع قناعها في صلواتها الظاهر
 العصر النساء الاخر بل يدخل اصابعها تحت القناع ولا يبدلها من وضع القناع في صلوة الغداة والعصر في الغمضة والاستنساخ واليسار
 الاء الوضوء والاء غسل الجنابة ولا يكون اقل من ثلث مرات وما قدمنا من القيمة على حال الطهارة والدعاء عند غسل الاعضاء ثلثة
 اليد لا يخلت كرم من الطهارة الا ان يكون فادكره من غسله ومضغاً فضيلة وغسل الوجه مرة واحدة من ريتين سنة وفضلته من
 زاد على المرقين فقد ابدع وكذلك ليدان ولا يستقبل الشعر في غسل اليد بل يجتنب من المرفق ولا يجزئ غايته يغسل يمينه في غسله بالمسح
 بالراس لا يجوز اقل من ثلث اصابع مضومة مع الاختيار فان خاف البرد من كشف الرأس اجزاه مفكاً اصبع واحدة ولا يستقبل ايضا شعر
 الرأس بالمسح ولا يمسح الرأس اكثر من مرة واحدة ولا يجوز المسح على الاذنين فمن مسحهما كان مبدعاً ولا يجوز المسح على العانة ولا القلنسوة ولا غيرهما
 مما يعطى الرأس من مسح على شئ من ذلك فلا طهارة له والمسح على الرجلين الى الكعبين بالكفين من رؤس الاصابع فان يد من الكعبين
 رؤس الاصابع فقد اجزاه فان اقتصرت المسح عليهما باصبع واحد لم يكن به بأس الا ان افضل ما ذكرناه ولا يجوز المسح على الخنجر ولا الجوز
 ولا بأس بالمسح على الغل العربي وان يدخل يده تحت الثوب ولا يجوز على غير العربي من النعال من فضل ذلك فلا طهارة له الاء حال الغسل
 لان من خانه على نفسه بعض الاحوال فرغ الخنجر من عدة اوله وسبع او بره شديد فانه لا بأس بالمسح عليهما ولا يجوز ذلك مع الاختيار
 وقل ما يجزئ من الماء في الطهارة كف للوجه كفاً لليدين والاسباع يكون بمقدار ما لا يكون مع الانسان الا كف واحد من الماء
 فيه ثلثة اقسام وليست عليه مثل الدهن والينة في الطهارة واجبة ومقوى لا نسا بالطهارة القرية جازان يدخل يده في صلواته
 النوازل في الغسل فيجب الح الى مستنطاهة للفرص التي تليج في الطهارة من قدم شيئاً من اعضا الطهارة على شئ وجب عليه الوجوه
 الى المؤخر غسله او مسحته فليغسل يديه قبل ان يغسل يديه او مسح برأسه قبل غسل يديه او مسح برأسه قبل مسح يديه فانه يجزئ
 يغسل به غسل اليد ثم يغسل يمينه ثم يغسل اليسار ثم يغسل يمينه ثم يغسل اليسار ثم يغسل يمينه ثم يغسل اليسار ثم يغسل يمينه ثم يغسل اليسار

في تطهارة
 في تطهارة
 في تطهارة

في الطهارة

واجبة في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا لعذر فان بعضها العذر ولا تقطع الماء عنها اذا لا ان يعثره للحيض فان شاء من الاعضاء فان كان
قد جف وجب عليه استئنا الوضوء فان لم يكن قد جف عليه استئنا الطهارة ولا يجوز غسل الرجلين في الطهارة لاجلها وان زاد الاستئنا عليها
للتبضع لم يفسد الطهارة ثم يوضو وضوءه للصلاة فان نسي غسلها حتى ابتدأ بالطهارة من غير غسلها الى بعد الفراغ منها ولا يجزئها
بين أعضاء الطهارة وان كان في اسبغ الاثنان خاتم او في يد سبغها اشبهه فله كبر كبر الماء الى ما تحته فان كان ضيقا حوله الى مكان اخر
كذلك يفعل في غسل الجنابة ولا بأس ان يقع ثوب من الماء الذي يوضؤه على الارض فيرجع على ثوبه ويقع على بدنه وكل ما وقع عليه ثوب
من الماء الذي يستنجي لم يكن بربا من ذلك ان وقع على الارض ثم رجع عليه فله ان يقع على نجاسة ثم يرجع عليه فيرجع عليه فيفضل
الموضع الذي اصابه ذلك الماء ولا بأس ان يمسح الاثنان أعضاء الطهارة بالماء بعد الفراغ منها فان تركه لم يفسد الماء ان كان افضل ولا بأس
ان يسلي الاثنان بوضوء واحد صلوات الليل والنهار لم يجد ثوبا فيفضل ما يجب منها عادة الوضوء فان جدد الوضوء على كل صلوة
افضل وان كان على أعضاء الطهارة الاثنان جبايرا ورجح وما اشبهها وكان عليه خرقه مشددة فان امكنه نزعهما وجب عليه ان يمسح
فان لم يمكنه مسح على الخرق وان كان خراجا غسل ما حولها ليس عليه شيء ويكره ان يستعمل الاثنان في وضوءه بوضوءه بوضوءه
ان يتولا هو بنفسه فانه افضل من وضوء غيره وهو يتمكن من توليه بنفسه لم يجزئ ذلك عنه فان كان عاجزا عنه لم يزل وما يقوم مقامه بحيث
يتمكن منه لم يكن بأس بما **باب ترك الطهارة** متعمدا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا
ثم صلى وجب عليه الطهارة واعاد الصلوة ومن شك في الوضوء والحديث وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة فان صلى والحال هكذا
عليه عادة الوضوء والصلوة ومن يتقن الحديث ثم شك في الطهارة وجب عليه عادة الوضوء ومن شك في الحديث وهو على يقين من الوضوء
لم يجزئ عليه عادة الوضوء فان شك هو جازع على حال الوضوء لم يفرغ من غسلها استئنا الوضوء وان شك في الوضوء بعد ان مضى من حال
الوضوء لم يفتل الى شك في غسل الوضوء لا من الغاء ان يضره الاثنان من حال الوضوء الا بعد الفراغ من استئنا على الكمال
فان ترك الاستئنا متعمدا بالماء او الاجتناع ما وصل وجب عليه الاستئنا واعاد الصلوة وكذلك الحكم ان تركه ناسيا ثم يتقن وجب عليه
ان يستنجي ويعيد الصلوة فان كان قد استنجى وترك غسل الحليلة من البول وجب عليه غسل الاحليل دون الاستئنا ودون شئ من أعضاء الطهارة
فان كان قد صلى وجب عليه عادة الصلوة ومن ترك عضو من أعضاء الطهارة متعمدا او ناسيا وصل ثم ذكر وجب عليه عادة الوضوء والصلوة
ومن شك في غسل الوجه فغسل يديه وجب عليه غسل الوجه ثم غسل يديه فان شك في غسل يديه وتدبى برأسه وجب عليه غسل يديه
ثم مسح برأسه فان شك في مسح برأسه فمسح بجملة جمع فمسح برأسه ثم بجملة ما بقي في يديه من التدبى فان لم يبق فيها ندوة اخذ من طرف
الحجة او من حاجبيه ومن اشقاه عينيه مسح برأسه وجب عليه ان لم يبق في شئ من ذلك ندوة وجب عليه عادة الوضوء وان نشتر من حال
الوضوء وقد شك في شئ من ذلك لم يفتل اليه موقوف يقينه **باب ما ينقض الوضوء** وما لا ينقضه الذي ينقض الطهارة
النوم الغالب على التحيز البصر المرض لما منع من الذكر ما لبول والغايط والريح والجنابة والحيض الاستحاضة والنفاس من الاموات
من الناس بعدد هم بالموت وقبل ظهورهم بالعدس ليس ينقض الطهارة شئ سوى ما ذكرناه من مذي وودي وقيح او رغا ونا ونا ونا
في جراح او سر وكرا وور خارج من احد السيلين الا ان يكون متلطفا بالعدس او في قلة الماء كثره لا خلق شعور لا من شئ من القوم
ولا من شئ من الجناس ولا تغليم اغفاره ولا قبة ولا من امرأة ولا استدخال شيان ولا خنثى ولا خروجهما الا ان يكون من رجلا
لعذرة ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب العدس هو خنثى اشياء الجنابة والحيض الاستحاضة والنفاس من الاموات ويحس
بند ما حكماها وزيتا لاول فالاول انشاء الله ثم **باب الجنابة** واسكاهها وكيفيتها الطهارة منها الجنابة يكون بنشين
لصدها انزال الماء الذي في النوم وفي البقطة وعلى كل حال والاخر الثقلان سواهما كان معه انزال ولم يكن وهذان الحكمان
يشتركان فيهما الرجل والنساء فان جامع امرأة فبارك الفرج انزل عليه العدس ولا يجب عليها ذلك فان لم ينزل فليس عليه ايضا العدس
وان احتمل الرجل والمرأة فانه لا يجب عليهما العدس فان لم ينزلا لم يجب عليهما العدس فانه انبه الرجل فرائ على فراشه من ان يذكر
الاحتلام وجب عليه العدس فان قام عن موضعه ثم رآى بعد ذلك عليه منيا فان كان ذلك الثوب والفرش مما يستعمله غيره لم يجب عليه
غسله وان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه العدس فخرج من الاثنان ماء كبر لا يكون دافعا لم يجب عليه العدس ما لم يعلم ان من وضوء
وجد من نفسه شهوة الا ان يكون مريضا فانه يجب عليه ح الخ العدس فوجد في نفسه شهوة ولم يفتل الى كونه الا كونه دافعا وغيره فافتل
خرج منه فاذا فوجبه عليه العدس ان لم يكن عن شهوة ومن حصل الاثنان جبا ما جدد هذا الاشياء فلا يدخل شيان من المناجدا
عاجزا سبيل الا المسجد الحرام ومسجد المدينة فانه لا يدخلها على حال ولا يضع يده شفا فان كان له يده شئ جازله اخذ ولم يكن يده يار

في الطهارة

ما ينقض الوضوء
ما لا ينقضه

فِي كِتَابِهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي كَظْمِهَا

فان فاضل

في الطهارة

فانه يحجب عليه غسل ما فرغ منه اخذ في تحنيطه فبعد الى قطن فبذل عليه شيئا من اللذيق ويضعه على فرجه قبله ووراءه ويحشوا لظن
 دبره ثلاثا يخرج منه ثوب ويأخذ الخرقه ويكون طولها ثلثة اذرع ومضاعفة عرضها الى شبر ونصف فيشدها على حشوله ويضم في ذنبه ضامدا
 وتلفها في خذيرة ثم يخرج واسها من تحت جلبيه فيلقها في الخاء الابن ويغموها في الموضع الذي فيه الخرقه وتلف خذيرة من حقوله في كتيبه
 لغا شديدا ثم يأخذ الاذاد فيوزو به ويكون عرضها يبلغ من صدر الى الرجلين فان نقص عن عرض ذلك لم يكن بربا من بعد الى الكافون فيجعله
 بيده ويضعه على ساجده وعلى جبهته وما بين كتيبه يجمع به زاحية اصابعها ويضع على عيني كتيبه ظاهرا صانع قدسية لا يجعل معه ولا
 يبره ويغسل ثوب من الكافون ولا يجعل فيها ايضا شيئا من القطن الا ان يحتاج خروج ثوب منها فانه لا بأس بالخال هذه ان يجعل فيها شيئا من
 القطن فان فضل ثوب من الكافون جله على صدره ويجمع صدره ثم يرد القيص عليه ثم يأخذ الجربتين فيجعل احدهما من جانب له الايمن مع
 زرقوته بلصقها بجده ويضع الاخر من جانب له الايسر بين القيص الاذار ثم يغم فيها خذيرة وسط الغاية فيثبتهما على راسه بالتدبير فيحسك بهاد
 بطرح طرفيها لجمعها على صدره ولا يجمعها الا على راسه ثم يلغ في اللغافة فينظو جانبها الايسر على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر
 ثم يضع بالحجرة ايضا مثل ذلك ويقعد طرفيها مما يلي راسه وجلبيه في فرغ من جميع ما ذكرناه فليجعله الى قبره على سرعة وفضلا ما يمشي المشيع
 للجنازة خلفها وعن يمينها وعن شمالها وان تقدمها الغارض والضرورة لم يكن عليه حرج ان كان غير ضروري ويكون قد ترك الا فضل لغير
 عليه ثوب ويكره لمن يشيع جنازة ان يكون ذاك الا الضرورة يدعو الى ذلك ويستحب لمن يشيع جنازة المؤمن ان يجعل من اربع جوانب بيده
 بمقدم السير الايمن ثم يمر عليه يد ويقلعه الى الجنازة لا يبره يمر عليه حق يرجع الى المقعد ويدور دورا واحدا وينقذ ان يؤذن المؤمنون
 بجنازة المؤمن ان يام على التوفز على تشييعه يستحب ان ياتي جنازة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من اربع جوانب بيده ثم يرميها الى
 المصلي فيصلي على ما سبقت في فناء الله ثم يلقها الى القبر فاذا زاد من قبره وضعة من القبر بمقدار ذراع ثم يرميها الى شفير القبر مما يلي رجله في تلك
 رضائن ان كان رجلا ولا يقدره بالقبور فغرة واحدة وان كانت امرأة تركت على جانب القبر ثم ينزل الى نبتة لولي او من يامر بالولي ولا
 بأس ان يكون شفعاء او زوا ان كانت ليست امرأة لا ينزل الى قبرها الا زوجها او دورحم لها فان لم يكن احد منهم جاز ان ينزل اليه بعض
 الرجال المؤمنين ويدفنوها وان كان من ينزل الى قبرها عند عكذوى دعائها بعض النساء المؤمنات كاد فضل ليحقق من ينزل الى القبر
 ويكشف اسمة بجلا ذراعه ويجوز عند الضرورة والتقية ان ينزل بالحفنين ثم يؤخذ الميت من قبل الرجلين في القبر فيسلا بيدها برا
 ويؤخذ الميت وينزل به القبر يقول عند معاينة القبر من باخذ اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفرة النيران
 ويقول ذاتا وله بسم الله وبالله في سبيل الله وعلى مله رسول الله اللهم انما نأبئك شديقا بكتابات هذا ما وعدنا الله ورسوله
 صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسلما ثم يجمع على جانبها الايمن ويقبل به القبلة ويجاع قد كنه من قبله اسمة رجله يضع حذ
 على التراب يستحب ان يجعل معه ثوب من ثوبه الحسين على علمه ثم يشرح اللبن ويقول من يشهدني اللهم صلح حذنه وانس حشنه وارحم
 غريبه واسكن اليه من دستك وحمة يستغفرها عن رحمة من سواك وحشره مع من كان يتوكله ويستغفر يلقن الميت الشهادتين واسماء الائمة
 عند ضعة القبر قبل يشرح اللبن عليه فيقول الملقن يا فلان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من ذاك الدنيا شاهدا ان لا اله الا الله
 وحده شريك له وان محمد عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين والحسن الحسين ويذكر الائمة اثنا عشرة واحدا واحدا الى اخرهم ائمتنا ثم
 الهدى الابراذ فاذا فرغ من تشرح اللبن عليها الى التراب عليه فيل كل من حضر الجنازة استجبوا ببطون اكرمهم ويقولون عند ذلك نا لله وانا
 اليه راجعون هذا ما وعدنا الله ورسوله صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسلما ولا يهيل الاب على ولده التراب الا الولد على والد
 ولا دورحم على نسي حذو كذا ينزل الى قبره فان ذلك جنى على قلبك اذا اراد الخروج من القبر فليخرج من قبل جلبيه ثم يطم القبر ويرفع من الارض
 مقدارا ربع اصابع لا بطرح منه من غير ترا به ويجعل عند اسمة لونه ثم يصلبها على القبر يبدأ بالصيب من عند الراس ثم يدور من اربع
 جوانبه ثم يعود الى موضع الراس فان فضل من الماء شيء صب على وسط القبر فاذا سوا القبر وضع يده على قبره من راد ذلك فيخرج اصابعه فيزفها
 فيه بعد ما نفع بالماء ويدعو الميت فاذا انصرفنا لتاس عن القبر يتاخر ولي لنا سرايت ويرحم عليه ميتا كبا على صوته ان لم يكن في موضع
 نية يا فلان بن فلان الله عليك محمد نبيك وعلى ائمة الحسن الحسين وجميع الائمة واحدا واحدا ائمتنا ثم الهدى الابراذ فاذا
 كان الميت مجدورا وكبير او صاحب تروح او محترقا ولم يحفر من عند غسله فان خيف من مسحه بالماء صبا فان خيف ايضا من ذلك
 يتميم بالتراب فان كان الميت غريبا او مصعوقا او مبطونا او مدحنا او مهدا عليه سبيرة بعلا مات الموت فان اشبه تركه ثلث ايام وعند
 ودفن بعد ان يصلى عليه فان كان الميت شهيدا وهوان فيل من يترك امام عدل في نصرته او بين يدي من فضله لا قام ودفن بغيره ولم يصلى
 بدفن معه جميع ما عليه مما اصاب الدم الا الحفنين وقد ذكرنا انهما اذا اصابهما الدم دفنا معه فان حمل من المعركة وبه رمق ثم مات منعه عنه

في الطهارة
 في الطهارة

في النظر إليها

ثابت غسل كفن وحفظ وصلى عليه دفن وكل قيل سؤ ذلك فلا بد من غسله وتكفينه فان كانا المقبول خور او مرجوا يؤمر
 بالاعتسال والتكفن والتخط ثم يقام عليه الحمد اذا وجد من المقبول قطعة فان كان منها عظم وجب غسلها وتكفينها وتحنيطها ودفنها
 وان كان موضع الصد وجب غسله عليه مثل ذلك لصلوة عليها ويجوز على من مسحها الغسل ان لم يكن فيها عظم من كما مؤلفه لم يغسل
 على من مسحها وكذلك ان كانتا لقطعة اليه فيها العظم قطع من المحجوب على من مسحها الغسل ان لم يكن فيها عظم ففت كما هو لم يغسل
 لا يجب على من مسحها ايضا الغسل اذا اراد الغسل المقبول غسله بها فغسله ثم صب عليه الماء صباً ولا يدلك بجلده ويبدأ بيده ثم يرد
 ويربط جراحاته بالقطن وكل موضع القطن عصبه كل موضع الراس يجعل له من القطن شئ كثير فان كان الراس قد بان من الجسد هو متعب
 او اسر ان يغسل ليدسه وسفله يدها الى اسفله بالجسد يوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الراس يجعلها بالكتف وكذلك اذا انزل الى القبر
 يتناول مع الجسد ويدخل المحجوب الى القبلة فان كان الميت محجراً غسل كما يغسل المحجور يكفن كتفينه غير انه لا يقرب شيئاً من الكافور وان
 كان الميت صعباً غسل كتفيه والرجال ويكفن ويحفظ كتفنيه وتحنيط ثم ان كان لم يبلغ ستينين صلى عليه تقيماً ان بلغ ذلك و زاد
 صلى عليه على كل حال ان كان الصواب من ثلث سنين والقل من ذلك فلا بأس ان يغسله النساء عند عدا الرجل محجراً من ثيابها وان كان
 سقطا وقد بلغ اربعة اشهر ما زاد عليه غسل كفن وحفظ وان كان اقل من ذلك من كما هو بدنه غسل المرأة كغسل الرجال سواء تكفينا
 كتفنيه ام لا ان المرأة بزازا ثنتين او لثنتين ومطاً ويستحب ان يراخ في ثديها ثياباً الى صدرها ويكثر من القطن لثيابها واذا
 اريد منها جعل سريرها قدام القبر يؤخذ الى القبر وضاداً يخذنها من قبل ركبها ورجلها واحداً من ذوا رجليها ولا يتولى ذلك للرجل
 الا عند الضرورة وان كانت نفساً او طائفاً غسلت كغسلها طاهرة وان كانت جمل فلا يغسل بها في الغسلات ويجعلها ثياباً سؤ ذلك
 ما يعمل لغيرها وان كانت صبيته لها ثلث سنين او دونها جاز للرجل غسلها عند العدا فان زاد على ذلك لم يجز ذلك على حال
 ان مات الصبي معها في بطنها ومن معها وان كانت ثمانية دفنت في مقابر المسلمين لمحرمة ولدها ان كان من مسلم فاذا ماتت المرأة ولم يمت
 ولد ملة في بطنها شق بطنها من الجانب الايسر خارج الولد فيحفظ الموضع غسلت ودفنت فان ماتا لولد في بطنها ولم يمت حتى لم يخرج
 منها ادخلت القابلة او من يقوم مقامها يد ما في فمها فقطعت لصبي الخربة قطعة قطعة وغسل وحفظ وكفن ودفن فان ماتا لم يغسل
 مسلم بين رجال كفاد وثناء مسلمات لا ذات هم لغيرهن من بعض النساء رجالات من الكفار بالاعتسال ثم يعلمهم بغسل اهل الاسلام
 ليعملوه كل وان مات بين ثناء مسلمة ورجال كفاد وكان لغيرهن محرم من زوجة او غيرها من ذوا الارحام غسلن من ذواتها
 ولا يجزئ من ثيابها ان لم يكن لغيرهن محرم من زوجة او غيرها ولا معهن رجال مسلمون ولا كفاد منه يثابح لم يغسل على حال فان مات
 امرأة بين الرجال المسلمين لا ذورحم لها فيهم ولا زوج وثناء كافراً من بعض الرجال واحدة من ثناء الكافرات بالاعتسال تغسلها
 غسل اهل الاسلام فان ماتت بين رجال مسلمين وثناء كافراً وكان لها فيهم ذورحم او زوج غسلوها من ذواتها يثابح ولم يغسلها الكفار
 فان لم يكن فيهم ذورحم ولا زوج ولا معهم ثناء اصلاً دفنوها بثيابها من غير تغسيل قد سويت ذواتهم فيهم يغسلون منها محجراً
 يدها ووجهها ثم يدفنها في جوفها على هذه الرواية لم يكن عليه باس لا يقص شئ من شعر الميت ولا من ظفروه ولا يبرج امه لا تحب فان
 منه شئ جعله عصبه اكله واذ اخرج من الميت شئ من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسله ثم يغسلها عاده الغسل ان اصابتها
 كفنة فترسل الموضع منها المفراغ الجريدة يوضع مع جميع الاموات من الرجال والنساء الصبيان والاطفال مع التمكن فان كانت الحال تقيده
 ولم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر فان لم يمكن ذلك ترك بغير حيزه ولا ينبغي للورث ان يغسل اهل الخلاف ان اضطره
 غسل اهل الخلاف لم يجزئ له على حال الميت ان لم يكن يوجد له كافور ولا سدة فلا بأس ان يغسل بالماء الفرج يقتصر عليه اذا
 مات الانسان في مركبة في البحر لم يقد على الشط لدفنه غسل وحفظ وكفن وصلى عليه ثم قتل في طريق في البحر ليس له فراغ الماء ولا يجوز
 حمل ميتين على جنازة واحدة مع الاختيار لان ذلك بدعي فيجب ان يكون القبر قد ثمة او الى الزهدة والحدود فيكون داسماً مقبلاً
 ما يمكن الرجل فيمنه من الجلود لا بأس بالانقضاء على الثواب ان لم يجعل هناك الحمد اذا كان القبر ندياً فلا بأس ان يفرش التراب يكره
 نقل الميت من الموضع الذي مات فيه الى بلد اخر الا اذا نقل الى واحد من المشاهير المقدسة على كما بها السلام فان ذلك مستحب فاذا دفن في موضع
 فلا يجوز نقله من موضع مدفون في موضع اخر فلو نقل الى بعض مشاهير المقدسة لم يكرهه الاصل فذكرناه والمصنف
 لا يترك على خشبة اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك يوماً في التراب يكره تخصيص القبر والتظليل عليها والمقام عند هذا ويحذر كيداً
 بعد اندائها ولا بأس بطينتها ابتداء ويكره ان يحفر قبر مع العلم به فيدفن وينسب لغيره الا عند الضرورة الداعية اليه والكفن يؤخذ
 من نفس المتكبر قبل ثمة الميراث وقضاء الدين والوصايا ثم تتبع ذلك بقضاء الديون ثم الوصايا ثم الميراث فان كان الميت امرأة لم يترك

في الطهارة

في التيمم لوجوبه في الطهارة فان قدم مسح وجبه عليه مسح الوجه ثم مسح اليدين وكل ما ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم وينقضه اذا ادى ذلك وجود الماء مع التمكن من استعماله فان وجد الماء وتمكن منه لم ينظمه ثم عدله ودخلت قف صلتوا حتى وجب عليه اعادة التيمم فان احدث التيمم من الجنابة حدثا ينقض الوضوء وكان معه من الماء مقدما ما يكفي الوضوء دون الغسل وجب عليه استئنا التيمم دون الوضوء واد اجمع ميت محدث وجب معهم من الماء مقدما ما يكفي احدهم فليغتسل الجنب ليمتدح الحديث فيدون الميت بعد ان يتم حيا قد ميتا وبكره ان يؤتم التيمم المتوضين ولا بأس ان يات بهم وكل فلا بأس ان يؤتم التيمم للمتمسكين ان يات بهم على كل حال **باب في طهارة الجنابة** والبدن والاولاها اذا اصاب ثوب الانسان او جسدا بولا وفاضل ومضى فوجب له التقليل كان ما اصابه منه او كثيرا فانما ابوالخبر وكذلك ابوالكل شيء يجب ان لها سوا ابوال ما يؤكل لحمه وكذلك حكم الاروات والبقا والجنول وادائها فانه يجب ايضا ان لها ولا بأس بدق كل شيء من الطيور مما اكل لحمه وكل ما بولها سقودا لدجاج خاصة فانه يجب ان التقليل كل حال فاما ما لا يؤكل لحمه فانه يجب ان لا بولده ودره ودره غزال الشايب والبدن وفاضل ثوب الانسان او بدنه شيء من الخمر والشراب لمسكرا والقناع قليلا كان او كثيرا فانه اذا لم يمتدح التوب البتة معا فان اصاب ثوبه م وكان دم حيض واستحاضة او فاضل وجب له التقليل او كثيرا فان بقوله اثره فيجب ان يصنع بشيء من الاصباغ ليدخله فان كان دم سلسا وبثور او فرج دامية او جرح لا زنة او دم برزغيت فانه لا يجب ان لا يقلل او كثيرا فان كان دم عافا وضد وغيرهما من الدماء فكان دون مقدار الدم مجتمعا في مكان فانه لا يجب ان التقليل الا ان يتفاحش بكثرته فان بلغ مقدرا الدم مضاعفا وجب له ذلك وكل هذه الجناسات التي ذكرنا ما فانه يجب ان لها ما الماء المطلق ولا يجوز غيره فان ادخل غيره لم يجز الصلوة في ذلك التوب فيحصل في التوب شيء من الجناسات التي يجب ان لها وجب غسل الموضع الذي اصابته فان لم يتغير او كان حصول الجناسات فيه معلوما وجب غسل التوب بأكمله فان كان حصولها مشكوكا فيه فانه يجب ان يرش التوب بالماء ومنه صلى الانسان في توب ينمخاسته مع العلم بذلك يجب عليه عادة الصلوة فان كان علم بحصول الجناسات في التوب فلم يرزله ودفن في صلته في التوب ثم ذكر بعد وجب عليه اعادة الصلوة فان لم تحسوها في التوب صلته ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يلزمه اعادة الصلوة واذا اصاب ثوب الانسان كلبه او خنزيره او شبله او بولد او ذئبة او ذئبة او كان رطبا وجب غسل الموضع الذي اصابته فان لم يتغير الموضع وجب غسل التوب بأكمله وان كان ما يابا وجب ان يرش الموضع فان لم يتغير ودرش التوب بأكمله وان كان الانسان بيده احد ما ذكرناه او صالحا ونيبا او اصابا معلنا بعد ازالة الخمر عليه غسله ان كان وطبا وان كان يابا مسحها بالتراب انا اصاب ثوب الانسان ميت من الناس بعد بركته بالموت قبل ظهوره بالغسل وغيره من الاموات وجب عليه غسل الموضع الذي اصابته فان لم يتغير الموضع وجب غسل التوب بأكمله وان سلا لانا بيده ميتا من الناس بعد البر بالموت ومن تلحقه منها عظم او من تلحق من الحج بها عظم وجب عليه الغسل حيا قد مناه وان كان بعد الغسل او قبله لم يجب عليه الغسل ان كان ما من القطعة الميتة لا عظم فيه لم يجب عليه الغسل لكن يجب عليه غسله وان كان الميت من غير الناس وجب عليه غسل ما منه يبوله بأس من عرف الجنب الحايض في التوب اجتنابه افضل للآدم الا ان يكون الجنابة من حرام فانه يجب عليه غسل التوب اذا عرف فيه واذا اصاب ثوب الانسان عرقا لا بل الجلا له وجب عليه ان لا يمدح حتى اصابه لا ذاة شيء من هذه الجناسات وجب غسله بالخط قد مناه ويصل من ولوغ الكلب ثلث حرث او لا من بالتراب انا اصابها الخمر او شيء من التراب لمسكرو وجب غسلها سبع مرات فاذا اصابها الارض او الحصى او البادية بول وطلعت عليه الشمس جففت فانه لا بأس بالصلوة عليه ولا يجوز عليه فان كان قد جفقت غير الزهر لم يجز السجود عليه جاز الوضوء عليه للصلوة وكذلك حكم الفرس اذا اصابه نجاسة لم يكن بالوقوف عليه بأس في حال الصلوة اللهم الا ان يكون الجناسات دلتها بعدد الى ثوبا لا يجوز الوقوف عليه على حاله واذا اصاب ثوب الانسان او بدنه مدي او ودي لم يجز ان التيمم فان كانا فضلا عنهما اذا اصابا ثوبا والبدن لم يكن بالصلوة فيه بأس اذا اصاب جفلا الانسان او وجوده ولو تكنه او قلستيم او ما لا يتم الصلوة فيه من غير شيء من الجناسات فانه لا بأس بالصلوة فيه وان لم يرزله فان كانا فضلا عن كل ما ليس له نفس ساهله من الاموات فانه لا يجز التوب بالبدن ولا الشرايط الماء اذا وقع فيه سوا الوضوء والعقرب للذين استثناهما فيما مضى واذا اصاب ثوب الانسان طين الطير بولا لا بأس بالصلوة فيه فانه يعلم فيه نجاسة فاذا التيمم عليه ثلثة ايام يستحب ان التقليل كل حال واذا اصاب ثوب الانسان الطير قد خالطه شيء من الجناسات فلا بأس بالصلوة فيه فانه يعلم فيه نجاسة على الماء فاذا اغلب عليه فوجب له التقليل كل حال واذا وجب على توب الانسان او بدنه من الماء الذي لا يشفي به او يغسل به من الجنابة فانه لا بأس بالصلوة فيه فان وقع الماء على نجاسة ظاهرة ثم دمج على التوب او البتة وجب له التيمم وان كان مع الانسان ثوبا وحصل في واحد منهما نجاسة لم يعلمه بعينه وجب عليه غسلهما معا فان لم يقدر على التيمم صلى في كل واحد منهما على الافراد وان كان معه ثوب احدهما نجاسة لم يقدر على الماء وجب عليه منعه وان صلى على ما فان تمكن

في طهارة الجنابة

وَالصَّلَاةِ

من نزعهم على نية فان تمكن من نزعهم و غسله فاذا عاد الصلوة فاذا اصابه لثوب بول الحثان وجب غسل الموضع الذي اصابه فان لم يعرفه نية
وجب غسل الثوب كله والمرأة المرتبة للصبي اذا كان عليها ثوبا تملك عجزه ونصبه للجاسة كل وقت ولا يمكنها الفرض من ذلك لا ينفذ
على غسله كل حال طالعت قبله في كل يوم مرة واحدة وقيل بنحوه وليس عليه شيء وبول الصبي قبل ان يلطم لا يجب غسل الثوب منه بل يغسل الماء
عليه صبا وجعل الصبغة يحس غسله على كل حال **كتاب الصلوة** العلم بالصلوة علم بفرائضها ومسنونها وهو ينقسم قسمين قسم يتقدم
حالا للصلوة وقسم يقابن حال الصلوة فاما الذي يتقدم حال الصلوة فثلاثة اشياء اربعة منها يشتمل على المفروض المسنون والخامس مسنون ليس
بمفروض فالاول منها العلم بالظاهرة واحكامها والثاني العلم باعداد الصلوة والثالث العلم باوقات الصلوة والرابع العلم بالقبلة واحكامها
والقسم الخامس معرفة الاذان والاقامة ولحكامها واما العلم بالظاهرة فقد تقدمت مستوفى ما بقى من الاقسام الاخرى فحق فخر لكل قسم
منها بابا وبذلك ما بين مستوفى وفقر بين المفروض من المسنون ثم يتبع ذلك بما يقادرن حال الصلوة من الفرائض الستة ان شاء الله تعالى
باب اعداد الصلوة وعددها ركعاتها من المفروض المسنون الصلوة تنقسم قسمين مفروض مسنون كل واحد منها ينقسم قسمين
فرائض المفروض سنة وفرائض المفروض سنة اما فرائض المفروض سبع عشرة ركعة الظهر اربع ركعات بتمتة احدى ركعاتها في الثانية بغير تسليم والثاني
في الرابعة بتسليم بعد وفريضة العصر مثله في فريضة المغرب ثلث ركعات بتمتة احدى ركعاتها في الثانية بغير تسليم والثالثة في الرابعة بتسليم بعد
وفريضة العشاء الاخرى مثله في فريضة الظهر والعصر فريضة العشاء ركعتان بتمتة في الثانية وتسليم بعد واما سنن المفروض اربع وثلاثون ركعة
ثمانية ركعة بعد زوال الشمس قبل الفريضة وثمانية بعد الفريضة قبل فريضة العصر اربع ركعات بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد
العشاء الاخرى بعدان بركعة واحدة عشرة ركعة صلوة الليل ركعتان صلوة الفجر بتمتة في كل ركعتين من هذه النوافل كلها ما يتسليم
بعد واما فرائض المفروض احدى عشرة ركعة الظهر ركعتان بتمتة في الثانية وتسليم بعد وركعتان المغرب ثلث ركعات كالحاج في الفريضة
المفروض العشاء الاخرى وركعتان كالظهر والعصر وركعتان صلوة العشاء كالحاج في المفروض واما سنن المفروض سبع عشرة ركعة اربع بعد
الحاج في المفروض احدى عشرة ركعة صلوة الليل كالحاج في المفروض وركعتان صلوة الفجر في سبع عشرة ركعة ويجوز ان يصلي الركعتين
جلوسا لفصليهما في ذلك نرى بعد العشاء الاخرى فان لم يفعل لم يكن برباس **باب اوقات الصلوة** اعلم ان لكل صلوة من الصلوات
المفروضتين وقتين ولا اواخر فالوقت الاول وقت من لا عد له والثاني وقت لمن تعدد من المرض والسفر وغير ذلك ولا يجوز لمن ليس
له عدنان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى اخره مع الاختيار فان اخرها كان خطيئتها ما لا فضيلة عظيمة وان لم يستحق به العقاب لان الله
تعالى قد عفا عن ذلك ومناحب تعدد يجوز له تاخير الصلوة الى اخر الوقت على كل حال اعلم ان وقت صلوة الظهر اوقات الشمس يعلم ذلك
فاما بالاسطرلاب والذائرة المسماة بزينار الشمس فتقبل الانسان القبلة ويراقب الشمس اذا وجد ما على حاجته لا بمن علم ان الشمس قد زالت
فان غربت زالها وجب عليه فريضة الظهر فاذا كان ممن لا يصلي النوافل فان كان ممن يصلي النوافل قدمها على الفريضة من بعد الزوال فاذا
فرغ منها صلى الفريضة من غير تاخير هذا اذا كان يوما غير يوم الجمعة فاما اذا كان يوم الجمعة وجب عليه عند زوال الشمس الفريضة ولا يؤخر
له الا شئ نال بالنوافل ويجب عليه ان يقدمها قبل الزوال وتأخيرها الى وقت الفراغ من فريضة العصر هذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا
عد له فان كان له عدد فوقه اذا زالت الشمس ثم هو في شجرة الى مغربها واخر وقت الظهر لا عد له اذا صار وقت الشمس الى اربعة فرائض
ووقت العصر عند الفراغ من صلوة الظهر في يوم الجمعة وفي غيره من الايام فان كان ممن يصلي النوافل في غير يوم الجمعة صلى بين الظهر والعصر
ثمانية ركعات لم يصلي العصر لا فضلا ولم يكن له عدد في وقت في شجرة من هذا الوقت الى اخرتها راي وقت شاء صلى العصر لا يكون ذلك مع
واول وقت صلوة المغرب عند غروب الشمس علامته سقوط القمر من علامة سقوطه عدم الحجرة من ناحية المشرق واخر وقت سقوط الشمس
وهو الحجرة من ناحية المغرب لا يجوز تأخيرها من اول الوقت الى اخره الا بعد وقد حصل للسافر تأخير المغرب الى دج الليل واول وقت العشاء
الاخرى سقوط الشفق واخره الى ثلث الليل لا يجوز تأخيرها الى اخر الوقت الا عند حبط تدمناء وقد روي في رواية اخرى ان اخر وقت العشاء
الاخرى تمتد الى نصف الليل لا حوط ما تقدمتاه ويجوز تقديم العشاء الاخرى قبل سقوط الشفق في السفر عند الامتداد ولا يجوز ذلك مع
الاختيار واول وقت صلوة الفجر طلوع الشمس لا طلوع الشفق المعترض في افق السماء وهو وقت من لا عد له من كان له عدد فهو وقت طلوع الشمس فاذا
ظلمت قد غابت الصلوة ووقت نوافل الظهر من عند زوال الشمس الى ان يصير النقي على قدمين فاذا صار كك ولم يكن قد صلى من النوافل
شئ بعده فالفريضة او لا ويؤخر النوافل فان كان قد صلى منها ركعة او ركعتين غلبتها ونجفها فله ان يصلي الفريضة كك يصلي نوافل العصر
ما بين القرع من الظاهر الى ان يصير النقي على اربعة اقدام فان صار كك ولم يكن قد صلى شئ منها بدأ بالعصر اخر النوافل وان كان قد صلى
منها شئ اتم ما بقى عليه ثم يصلي العصر وقت نوافل المغرب بعد الفراغ من فريضة سقوط الشفق فان سقط ولم يكن قد صلى النوافل لم يزل

ارتباط

في الصلوة

الى بعد العشاء الاخرة ووقت الركعتين من جلوس بعد العشاء الاخرة فان كان من عليه قضا صلوة اخرها الى بعد الفراغ من القضاء وحجم صلوة
لهايتين الركعتين ووقت صلوة الليل بعد شتاف الى طلوع الفجر وكلما قارب الفجر كان افضل ان يطلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل شتافا
بصلوة الغداة واخر صلوة الليل ان كان قد صلى من صلوة الليل عند طلوع الفجر اربع ركعات اتم صلوة الليل خفت القراءة فيها ثم صلى
الغداة فان قام الى صلوة الليل قد قارب صلوة الفجر خفت لصلوة واقصر من القراءة على الحمد وحدها ولا يطول لو كره والجلوس للركعتين
صلوة الغداة ولا يجوز تقديم صلوة الليل في اول الايام فربما نوتها او شاب بغيره من القيام اخر الليل ولو تروا سحر لا يجعل ذلك شتافا
وان يقضى صلوة الليل في الغداة افضل من ان يقدمها في اول الليل ووقت كنه الفجر عند الفراغ من صلوة الليل ان كان ذلك قبل طلوع
الفجر فان طلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل شتافا بل ان يصلي ركعتين ما بينه وبين طلوع الفجر فاذا طلعت الفجر من ناحية المشرق
وجب عليه البدء بالفرض من قامة صلوة فريضة فليصلها اى قامة ذكرها من ليل او نهارا لم يقضى وقت صلوة حاضرة فان يقضى قامة
صلوة حاضرة بدأ بها ثم بالتي فاتته فان كان قد دخل في الصلوة الحاضرة في اول وقتها وقد صلى منها شتافا وقد فاتته صلوة وكان نسيها
ثم ذكرها قبل الفراغ منها فليعد له بنية في صلوة الغاية ثم يصلي بعد الفراغ منها صلوة الحاضرة ويصلي ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع
وصلوة الجنائز وصلوة الكسوف في جميع الاحوال ما لم يكن وقت صلوة فريضة قد يقضى وقتها ومن قامة شتاف من صلوة النوافل فليقضها
اى وقت شتاف من ليل او نهارا ما لم يكن وقت فريضة او عند طلوع الشمس وفجرها فانه يكره صلوة النوافل وقضاؤها في هذين الوقتين
قد وردت في النوافل في الوقتين الذين ذكرناهما من عملها لم يكن محظيا لكن الاخطا ما ذكرناه وينبغي قامة بالليل انما
وقضاها ما فات بالليل من صلى الفرض قبل الوقت عامدا او ناسيا ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة
لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فتدبر ان عند ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يغلب عليه
ذلك **باب في القبلة** معرفة القبلة واجب للتوجه اليها في الصلوات ولا استقبالها عند التخييل وعند احتضار الاموات
وفهم والتوجه اليها واجب لجميع الصلوة فربما جهلوا مع التمكن وعدم الاعذار والقبلة هي الكعبة الحرام وهي قبله من كان في الميحد
الحرام من خرج عن المسجد الحرام كان قبلته المسجد اذا كان في الحرم فان ما بين الحرم كان فريضة التوجه الى الحرم ومعرفة القبلة تخص بالمشاة
لمن قرب منها ومن ناسي عنها تحصل به علا ما لها من علاماتها اذ لا يحسن ذال الشمس ثم استقبال عين الشمس ولا تأخرنا فانا اها على خفا
الامين في حال انزال علم انه مستقبل القبلة فان كان عند طلوع الفجر جعل الفجر على يده ليكره استقبال القبلة وان كان عند غروبها
جعل الشفق على يده البقي فان كان بالليل جعل الجحد على مكتبة الامين وهذه العلامات علامة لمن كان توجه الى ركن الغاية من اهل الغل
وغرسان وفارس خوزستان والامام اهل اليمن فانهم يتوجهون الى ركنها في اهل الشام يتوجهون الى ركن الشامي اهل
الغرب يتوجهون الى ركن الغربي فاننا واهل الحرم كانت علامتهم غير هذه العلامات فحصل الانسان في برضا بقتل السماء بالقيام ويكره
بحسب سلة بينا ويحيى لا يجد دليلا على القبلة ودخل وقت الصلوة فليصل الى ركن جهات اربع وقفات اذا كان عليه مهلة وتمكن منه فان
يمكن من ذلك الضرورة او خوف فليصل الى اى جهة شاء وقد اجاز انه ومن توجه الى القبلة من اهل العراق والمشرق فاجبة ضلعان يتناسلا
ليكون متوجها الى الحرم بذلك جاء الاخر عنهم ومن صلى الى غير القبلة متعددا وجب عليه اعادة الصلوة فان صلاها ناسيا او شبهة
ثم تبين انه صلى الى غير القبلة وكان الوقت باقيا وجبت عليه اعادة الصلوة وان كان الوقت خارجا لم يجب عليه اعادةها وقد روي ذلك
انه اذا كان صلى الى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت يجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل لا بأس للسائر ان
يقبل النوافل على احسن توجه الى حيث توجهت لان الله تعالى قال فاني ما تولى الله منكم الله وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا في النوافل خاصة في
حال السفر ما الفريضة فلا يبد منها من استقبال القبلة على كل حال **باب في الاقامة** وحكامها وعدد وضوئها الا
والاقامة شتان مؤكدا ان جميع الفرائض من الصلوات الحسنة لا ينبغي تركها مع الاختيار واشدها تأكيد في صلوة الغداة والمغرب
لوان انسانا اقتصر على الاقامة وحدها في جميع الصلوة اجزاء فان تركها الاقامة ايضا كانت صلوته ما صيته ولم يجب عليه اعادةها الا ان يركب
تادكا فضلا ربه لا سنة ولا يجوز تركها الا اذا كان الاقامة معا في صلوة الجماعة فلو تركها كما فلا جماعة له ومن اذن عا قام ليصلي وحده ثم جاءه
قوم فاداروا ان يصلوا جماعة ضلوا اعادة الاذان والاقامة معا ولا يدخل بها تقدم منها في الصلوة فاذا دخل قوم المسجد قد صلى الا
الذي يقتد به في الجماعة واداروا ان يجعوا فليس عليهم الاذان والاقامة بل يتقدم احدهم ويجمع بهم ومن ترك الاذان والاقامة متعديا
ودخل في الصلوة فليصبر وليؤذن وليقيم وليقرأ ما لم يركع ثم يستألف الصلوة وان تركها ناسيا حق دخل في الصلوة ثم ذكر موصفي في
صلوته ولا اعادة عليه من قام ودخل في الصلوة ثم احدث ما يجب اعادة الصلوة فليس عليه اعادة الاقامة الا ان يكون قد تكلم فانه بعد

باب في القبلة

فِي الصَّلَاةِ

والارض حينا وما انا من المشركين ان صلوات وتسبح وتحمدا وما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت عانا افلا المسلمين اعونوا الله
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ثم تقرأ الحمد وان قلت جئت جمل للذي نظر الموات والارض على ملأ ابراهيم ودين محمد وصالح على
حيث اسلم الى اخر الكلام كان نفع هذه التكبيرات السبع واحدة منها فرضية ولا يجوز تركها والباقي سنة وعناية ورفع اليك مع كل تكبيرة
سنة فرضية في الصلوة فلو لم يرفع الا ثمانية يد مع كل تكبيرة لم يتطابق ذلك سلوة وتر بين قد ميك في الصلوة واجعل بينهما مقدا وتلك
اصابع مفرجات في غير مستقبل باصابع جليات جميعا القبلة وينبغي ان يكون نظرك في حال قيامك الى موضع سجودك ولا تلتفت يمينا
ولا شمالا فان الالتفات يمينا وشمالا نقصا في الصلوة والا لفتنا الى ما وراءنا فادلها ويجب علينا عاداتها وعلينا بالافتان على كل
ولا تبت بيدك بلحيتك ولا براسك ولا تفرق اصابعك ولا تحدث نفسك لا تفتاح لا تفتاء ولا تلتفت فان فعل هذه الاشياء كلها
فقتضا في الصلوة وان كان ليدن يمسك لها فاذا فرغت من القراءة وفقت يديك بالتكبير للركوع فاذا كبرك ورفعت من التكبير كعت واملأ
كفك من ركبتيك مفرجا الاصابع وورد ركبتيك الى خلفه سو نظرك ومد عنقك فمض عينيذات فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين
قدميك ثم تسبح فان فرغت من التسبح استويت قائما فاذا استمكنك من القيام قلت سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين اهل الجود
الكبرياء والعظمة ثم ترفع يديك بالتكبير تكبيرة فاذا فرغت من التكبير سلك راسك الى الجود وتلقى الارض يديك ولا تلتفت اليك
الا بالضرورة فاذا سجدت بسطت كفك مضمومة الاصابع حيا لا جماع يكون سجودك على سبعة اعظم الجهة والكفين الركبتين
واجنح اصابع من الرجلين فرضية وترغم بانك سنة وتكون في حال سجودك مفرجا لا يكون شيء من جنبك على شية ولا تفرق يديك
على الارض لا تشتمها على فخذيك ولا تلمس بطنك فخذاب كبا يترك بل يكون منعك لا يكون منك شيء على شيء ثم تسبح للوجه فاذا عشت
منه دفعت اسك من الجود فاذا استويت جالساً قلت الله اكبر وليكن جلوسك على فخذيك لا يرفع ظاهرك ولا يمين على بطنك
الا يرفع يقول استغفر الله ربّي واثوب ليه لا يامر ان تقعد من بعدا وتفتي بين التجدتين ولا يجوز ذلك في حال التشهد ثم تقوم الى الثانية
فتسلي ركعة اخرى على ما وصفناه الا انك تسنت في الركعة الثانية بعد الفراغ من القراءة وترفع يديك بالتكبير وتقول ربنا غفر ارحم
وتجاءد عما تعلم انك انت الاعز الاكرم وهذا الذي مائة عوية في القنوت فان ردت على ذلك من الدعاء كانا فضلا يجوز ان تفسر على ذلك
بشيء في القنوت فاذا فرغت من الركعة الثانية تشهدنا فاذا فرغت من التشهد سلت ان كان الصلوة ثناء يترى ان كان ثلاثية او رباعية
فتاتي الثالثة وتقول بحول الله وثوبه انوم واقعد هكذا تقولان فتاتي الى الركعة الثانية من الركعة الاولى ثم يصلي تمام الصلوة على
ما وصفناه فاذا فرغت من صلواتك سلت وان كنت واحدا سلت مرة واحدة سجاء القبلة واشرب بوضعيك الى يمينك ان كنت
فقلت يا محمد مثله لك الا انك تومي بوجهك الى يمينك ان كنت ماموما سلت عن يمينك مرة وعن يمينك مرة اخرى اذا كان على يمينك
انسان وان لم يكن على يمينك واحد اجز لك مرة واحدة فاذا فرغت من صلواتك عقت وسببين المقيب يا رب فرم اثناء الله ولا يجوز
التكبير في الصلوة فمن جفلك وكفر في صلواته مع الاخيتا فلا سلوة له فان فعله للثقة والخوف لم يكن به ما من يستحب التوسيع تكبيرا
حسب ما مدناه في سبع مواضع في اول كل فرضية وفي اول ركعة من ركعتي الاحرام وفي اول ركعة من ركعتي الزوال في اول ركعة من الوتيرة
وفي اول ركعة من صلوة الليل في المفردة من الوتيرة في اول ركعة من نوافل المغرب من لم يفعل ذلك افسر على تكبير الاحرام ثم بدت
بابا القراءة بعد ما اجزاء المرأة مضى كما يصلي الرجل غيرها تجمع بين قديها في حال قيامها ولا تفرج بينهما وتضم يديها الى صدرها فاذا
ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثا نظا كثيرا فترفع عجزها واذا جلست على اليمين كما يفعل الرجل فاذا سقطت للوجه
بالقوى ثم تجدد الاطية فاذا جلست في تشهد ما خمت فخذيها ودفنت ركبتيها من الارض فاذا هضت فسلت ثلاثا لا ترفع عجزها اولا ولا
ما برن يدعوا الانسان في الصلوات في حال القنوت وغيره لما يضر من الخواج لديناه واخرته ما اباحه الله ثم ولد وجهه في وان كان
من لا يحسن الدعاء بالبريش جاز ان يدعوا بقلته اي لغة كانت ولا يبرن بيك الرجل ويتباك في الصلوة خوفا من الله ثم وخشيته
عقابه لا يجوز له ان يبكي لقن من مصاييب الدنيا وان اعطى الرجل في الصلوة فليحمد الله ثم وان سلم عليه موج الصلوة فلا يبرن يرد
مثله في الجواب يقول سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام ويؤمر الصبح بالصلوة اذا بلغ ستين تامنيا ويؤخذ به اذا بلغ ستين
سنة فرضية والزم الزا ما اذا بلغ حد الكمال فزها وجوبا ولا يبرن يصلوا لجماعة مع الرجال غيرهم لا يمكن من الصف الاول فيكون
ان يفتح الانسان في الصلوة في سجود فان كان فعله لم يكن عليه شيء وانما يكره ذلك اذا كان يجنبه من يصلي يتأد بالفتار ولا يبرن
بعد الانسان الركعات باصابعه ويؤتي يكون معه من محصا والنوى ما اشبهها ولا يبرن يصل الانسان في منجز زاد ولو قال
يفعل عن القراءة والصلوة فان شغلها لم يجز الصلوة فيه **باب في قراءة في الصلوة** واحكامها والركوع والجود وما

فِي الصَّلَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۲. الصَّلَاةُ

[illegible]

فہرست

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

پوزان

جہاز کشید

وَأَمَّا

فِي الصَّلَاةِ

ولو كره المشركون لا اله الا الله وحده وحده انجز بعدا ونصر عبدا واعرج جنودا من بين يديه فاستبشروا به يوم ترونه كسفا
 يستويحون موحى يموت بيده الخمر هو على كل شيء قدير فوالاول ما لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 بانك فلك فلك من فناء الى ربك مستقيم ثم يفرج الرياح من بين يديك ويهب الرياح من بين يديك وتكون نكبة وتكون تحبذة وتكون لتبجيعة
 بالتكبير ثم بالتحميد ثم بالنسج ثم يقول اللهم اننا السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام يبادك وتبنا ونفعلت بآذ الجلال
 والاکرام السلام على سول الله السلام على نبي الله السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين السلام على الائمة الطاهرين المهديين السلام
 على جبرئيل وميكائيل اسرافيل عزراة ملك الموت حمله العرش اجمعين السلام على رضوان خازن الجنان السلام على مالك شاذن
 النيران السلام على ادم ومحمد ومن بينهما من الانبياء والاصفياء والتهاد والصلحاء والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يلم على
 الائمة عليهم السلام واحدا واحدا ثم يقول اللهم اني اسئلك من كل خير احاط به علمك واعوذ باب من كل شر احاط به علمك اسئلك عافيتك في
 امور دنيانا واخرى بل من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ثم يقرأ آية عشرة مرة سورة الاخلاص يقول بعدها اللهم لا اسئلك باسمك المكون للحزن
 الطاهر الطاهر المبارك والواسع اسئلك باسمك العظيم سلطانك القديم اسئلك ان ضل على محمد وال محمد وابواب لظلمة وباطلوا لا تتركوا
 فكانا في غيب من الناس اسئلك ان تغفر لي ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين
 اوله فلا حاد واسطه فاجا واخره صلاحا انك انت علام الغيوب وهذا القدر الذي ذكرناه يتخير ان يدعو به الانسان كل صلوة ولا يترك مع
 الايتيات ان لم يتمكن اقص على بينة الزمراء عليها السلام ولا يترك ذلك الا عند الضرورة وان دعا بهذا التعقيب في عقب كل ركعتين من
 التواكل خاب ابراهيم ثم بعد سجدة الشكر يكون لاجبا بالارض يقول بينه شكر اشكر ما تهم مرة وان قال عفوا عفوا وكان يضر جارا فاما
 لم يتمكن قال فليقل تلك مرتين شكر الله يا ربنا يضر لاصولنا وسننهمنا ومن ترك شيئا منها متعمدا ناسيا من تركها الظاهر متعمدا
 وصلى وجب عليه عادة الصلوة فان تركها ناسيا ثم ذكر بعد ان صلى وجب عليه ايضا الاعادة فان لم يذكر لم يكن عليه شيء وكان صلوة متعمدا
 ومن صلى قبل مغرب الوقت متعمدا وجب عليه الاعادة وان كان قد فرغ منها عند حلول وقتها وجب عليه ايضا الاعادة ومن صلى الى غير القبلة
 متعمدا وجب عليه الاعادة فان سلاها ناسيا ثم تبين ذلك فان كان الوقت باقيا وجب عليه الاعادة وان كان قد خرج منها لم يكن عليه شيء
 ومن صلى بغير ان لا اقامة متعمدا كانت صلوة نافضة ولم تجب عليه اعادتها والنية واجبة في الصلوة من صلى بغير نية متعمدا او ناسيا
 فلا صلوة له وجب عليها اعادتها وس دخل في الصلوة فحضر وقتها بنيتها ثم ذكر ان عليه صلوة اخرى لم يكن قد سبق وقتها لخاصة
 فليعد ليقبل في الصلوة الثانية ثم يصلي بعدها ما حضره قتها وتكريرة الافتتاح فريضة من تركها متعمدا وجب عليه الاعادة وان تركها ناسيا
 عليه الاعادة ايضا اذا ذكرها سواء ذكر قبل الركوع او بعده فان لم يكن عليه شيء من تركها لفرامة متعمدا وجب عليه الاعادة فان تركه قراة فاما
 على الحمد في الفرائض كانت صلوة نافضة لم تجب عليه اعادتها وان تركها ناسيا حتى ركع لم يجب عليه شيء سواء ذكر او لم يذكر في الركوع
 واجبة في كل ركعة من تركه متعمدا وجب عليه الاعادة فان تركه ناسيا ثم ذكر في الحال السجود وجب عليه الاعادة ايضا فان لم يذكر حتى
 صلى ركعة اخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر اسقط الركعة الاولى وبقي ما كان عليه وكهين وكل ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة
 اسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية وتم الصلوة فان لم يذكر اسقط الصلاة في صلوة فليس عليه شيء والنسج في الركوع فريضة من تركه متعمدا
 فلا صلوة له وان تركه ناسيا سواء ذكر بعد ذلك او لم يذكر لم يجب عليه شيء والسجود فريضة في كل ركعة مرتين من تركها واحدة منها ناسيا
 وجب عليه الاعادة فان تركها ناسيا ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه الاعادة فان ترك واحدة منها ناسيا ثم ذكر بعد ثبوته او بعد قيامه قبل
 الركوع او اعاد وسجد سجدة اخرى فاذا فرغ منها قام الى الصلوة فاستأف القرائة والنسج ان كان مما يجب فيه فان لم يكن حتى ركع مضى
 صلوة ثم قضاها بعد التسليم وعليه سجدة السهو والنسج في السجود واجبا به من تركه متعمدا وجب عليه الاعادة ومن تركه ناسيا لم يكن
 عليه شيء ومن لم يتمكن جهنمه في حال السجود من الارض متعمدا فلا صلوة له وان فعل ذلك ناسيا لم يكن عليه شيء والتشهد في الصلوة واجبا
 والاقبال في سجدة تشهد فان من تركه متعمدا وجب عليه الاعادة ومن تركها ناسيا قضاها ولم يجب عليه الاعادة الصلوة وكل الصلوة على
 النية والنية فريضة من تركها متعمدا وجب عليه الاعادة الصلوة ومن تركها ناسيا قضاها بعد التسليم لم يكن عليه شيء والتسليم سنن وليست
 من تركه متعمدا كان مصيبا فليقل ولم تقصد صلوة من تركه ناسيا كانت صلوة فاضلة فامة والتكبيرات السبع مع سائر التكبيرات
 سنة ما عدا تكبيرة الافتتاح كذا في النسخ مع كل تكبيرة سنة من ترك ذلك متعمدا او ناسيا لم تقل صلوة ومن ترك الجهر في الجهر
 فيه او جهر في الخفاء فيه متعمدا وجب عليه الاعادة وان فعل ذلك ناسيا لم يكن به بأس من القنوت في الصلوة كلها سنة مؤكدة واكد
 في صلوة الفريضة واكد في الفريضة في الجهر فيها من تركه متعمدا كان فادكا سنة من تركه ناسيا ثم ذكر في الركوع قضاء الركوع

فمن ترك شيئا من هذه
 الامور متعمدا
 ناسيا

في الصلوة

استحبابا فان لم يذكر الا بعد الدخول في الركعة الثالثة مضى في صلوة ثم قضاء بعد الفراغ من الصلوة والتعقيب بعد الفراغ من الصلوة سنة
من فعله كان له بل جرد من لم يفعل عليه شيء **باب في السهو في الصلوة** واحكامها ما يجب منه اعادة الصلوة من شك في الركعة
الاوليين من كل ركعة فلم يعلم انه قد صلى ركعتين وجبت عليه عادة الصلوة وكل من شك في صلوة الغداة والمغرب لم يدر كم منها
عليه عادة فان صلى ركعة من صلوة الغداة وثلاث سلم ثم ذكر انه كان قد صلى ركعة قام فاضاف اليها ركعة اخرى فلم يتكلم او يلتفت عن القبلة
او يجلس ما ينقض الصلوة فان صلى شيئا من ذلك وجبت عليه الاعادة وكل في المغرب فان سلم في التشهد الاول ثم ذكرها ثم فاضاف اليها ركعة
وسجد سجدة السهو فان شك في الصلوة الرابعة فلم يدر صلى ركعتين واربعاً وعليه على ما بين عليه ليس عليه شيء فان نشأ وظنونه
بني على الاربع سلم ثم قام فاضاف اليها ركعتين من قيام يقرب به كل واحد منهما الحمد فاحد فان كان قد صلى اربعاً كانت هاتين نافلتين
ان كان قد صلى ركعتين كانت هاتان تمام الصلوة فان شك فلم يدر صلى ثلثاً واربعاً وظنونه بني على الاربع سلم ثم قام فضلى ركعة
من قيام او ركعتين من جلوس ان كان قد صلى اربعاً كانت هذه الركعة من قيام او الركعتان من جلوس فله وان كان قد صلى ثلثاً كانت
هذه الركعة من قيام او الركعتان من جلوس تمام الصلوة فان شك فلم يدر صلى ركعتين ام ثلثاً فان نشأ وظنونه بني على الثلاث ثم الصلوة
فان سلم قام ففعل كما يفعل في شك في الثلاث والاربع فان شك فلم يدر صلى ركعتين ام ثلثاً ام اربعاً وظنونه بني على الاربع سلم ثم قام
ثم قام بصلى ركعتين من قيام وركعتان من جلوس ان كان قد صلى اربعاً كانت الركعتين من قيام والركعتين من جلوس فله فان كان قد صلى
ركعتين كانت الركعتان من قيام تمام الصلوة والركعتان من جلوس فله وان كان قد صلى ثلثاً كانت الركعتان من جلوس تمام الصلوة
والركعتان من قيام نافلتين ومن شك فلم يدر صلى ركعة ام اثنتين ام ثلثاً ام اربعاً وجب عليه استئنا الصلوة لان لم يتكلم لركعتان او لركعة
فان شك فلم يدر صلى اربعاً ام خساوشتا وظنونه تشهد سلم وسجد سجدة السهو فاما المغربتان فان ذكر بعد ذلك انه كان قد صلى خساوشتا
الصلوة ومن شك في تكبيرة الافتتاح فلم يدر اكبر لم فليكبّر ليعض في صلوة وان شك في القراءة فلم يدر امر ام لا قبل الركوع فليقرأ بطريق كعب فان
كان قرا سوهم ثم فكر انه لم يقرأ الحمد جمع فقر الحمد ثم قرا بعد ما ثم ركع فان دعه ثم ذكر انه كان قد قرأ وليس عليه شيء وان شك في القراءة
بعد الركوع مضى في صلوة وليس عليه شيء ومن شك في الركوع او الجهر او الركعتين الاوليين اعاد الصلوة فان كان شكه في الركوع في الثالثة
او الاربعة وهو قائم فليركع فان ذكر في حال الركوع انه كان قد ركع او سجد فله ان يركع او يسجد في الركعة او في الركعتين
انه كان قد ركع اعاد الصلوة فان شك في حال الجهر في الركوع مضى في صلوة وليس عليه شيء فان شك في تسبيح الركوع وهو راكع فليستج ان
كان شكه بعد رفع راسه من الركوع مضى في صلوة وليس عليه شيء فان شك في السجدين وهو قائم واقعد قبل ان يركع غاد وسجد السجدة
فان ذكر بعد ذلك انه كان قد سجد بها اعاد الصلوة فان شك بعد ما ركع مضى في صلوة وليس عليه شيء فان شك في واحدة من السجدين
وهو قاعد وقام قبل الركوع فليستج فان ذكر بعد ذلك انه كان قد سجد لم يكن عليه شيء فان كان شكه بينهما بعد الركوع مضى في صلوة وليس
عليه شيء وحكم شك في تسبيح السجود حكم من شك في تسبيح الركوع على السجود ومن شك في التشهد هو كما ليس عليه شيء فان كان شكه في التشهد
الاول بعد قيامه الى الثالثة مضى في صلوة وليس عليه شيء فان ذكر قبل الركوع انه لم يتشهد بعد فشهد ثم قام فقرأ ثم ركع فان لم يذكر شيء
يركع مضى في صلوة فاعاد الصلوة فليستج في سجدة السهو من تكلم في الصلوة فاسيا وجب عليه بعد التسليم سجدة السهو فان تكلم متعمداً كما
عليه عادة الصلوة ومن سلم في الركعتين الاولتين من الصلوة الرابعة او الثالثة فاسيا بتمام الصلوة وسجد سجدة السهو فان سلم
متعمداً غاد الصلوة وسجدتها السهو تكونان سجدة التسليم يكون بعد ما تشهد خفيفاً تسليمة بعد ولا سهو في نافلة من سها في شيء من النوافل
بني على ما اذا روي ان بينه على الاقل في السهو في ركعة في سهو من سها في سهو مضى في صلوة وليس عليه شيء ومن كثر سهو في الصلوة فليستج
بالله من التلبظ ويخفف صلوة ولا سهو من صلى خلف امام يقف بركه كذلك لا سهو على الامام اذا حفظ عليه من خلفه فان سها الامام
والمامو موكلاهما اكرهما اعاد الصلوة احتياطاً ومن احدث في الصلوة ما ينقض الطهارة متعمداً كان او ناسياً اعاد الصلوة فان كان حدث
في التشهد بعد التهادتين لم يجب عليه اعادة الصلوة وان كان قبلها وجب عليه الاعادة فان دعه في الصلوة فليستج وليستج للمنيح
والثوب انصابه ذلك ثم يتم الصلوة فام يخرج عن القبلة او يتكلم بالجم بعد الصلوة فان اخرج عن القبلة او تكلم متعمداً اعاد الصلوة
ومن صلى في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك اعاد الصلوة فان كان قد علم ثم فسهى وحصل ثم ذكر انه كان فيه نجاسة اعاد الصلوة فان لم يكن
قد علم وحصل ثم علم بعد ذلك فليس عليه الاعادة ومن صلى في ثوب مغصوب لمع كان مغصوب وجب عليه عادة الصلوة والتهمته في الصلوة
توجب استئناها والتسليم لا يوجب ذلك اذا عرض للاثان حاجة في الصلوة فليقوم بها انما او يضرب الحائط اذا اراد تنبيهه فان غلب
وليس عليه ما من ثواب في صلوة او تخطى او فرغ اصابعه والتفت يمينا او شمالا فنقض تلك من صلوة ولا عليه عادتها ولا يقطع الصلوة

في التفسير
من تصحيح
الشيخ
محمد بن
عبد الله
بن
عبد الله

فِي الصَّلَاةِ

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ أَهْلًا وَآهْلًا

في الصلوة

فليس إيماء ولا يجزئ الصلوة في بيوت النيران ولا في بيوت الخمر ولا جوارا الطريق ولا بأس بالصلوة على الظواهر التي بين
 الجوار ولا بأس بالصلوة في البيع والكنايس لا يصلح في بيوت الخمر مع الاختيار فان اضطر إلى ذلك شرب المومع بالماء فان جفت عليه فليصل
 الاثنان وبين يديه صور وتماثيل الا ان يغطيها ولا يصلح في قبلة تارة في حجر أو غيرها ولا في قبة تتدلى معلق ولا يصلح في بيت من مساجد
 ولا يصلح في مكان معصوم مع التمكن من الخروج منه فان صلى في الحال ما ذكرناه وجب عليه الاعادة وان كان مضطرا أو ممنوعا لم يكن به
 بأس لا يجوز للرجل الصلوة اذا كان إلى جنبه وبين يديه امرأة تقبل ولا بأس ان تكون خلفه وان كانت تقبل او تكون بين يديه قاعدة ولا
 تقبل ومقابلة وسليت عن يمينه وشماله وقد مر بطلان صلواتها معا فان كانا جميعا في محل فليصل ولا الرجل ثم يقبل المرأة ولا يقبلان
 معا في خالة واحدة ويكره صلوة الفريضة في جوف الكعبة او فوقها مع الاختيار ولا بأس بها في حال الاضطرار وفيه اضطر الاثنان إلى الصلوة
 فوال كعبه فليست على تقاه ولبتوجه إلى البيت المعمور ولو لم يأتوا وبسحب البوابات جوف الكعبة ويكره الصلوة في ربة مواضع ادى مخجان وهذا
 الصلوة البعيدا واداء الثمرة ويكره الصلوة ايضا لمربط الابل والحجر البقال الذواقان خاف الاثنان على حمله فلا بأس ان يصل
 فيها بعد ان يرتها بالماء ولا بأس بالصلوة في مزاب الغم على كمال ولا يصل الاثنان وخاطب قبلته من نباله وعذبة نبال فيها ولا يصل في
 بيت من مجوس ولا بأس بالصلوة وفيه يكره او يضرب ولا يصل في قبلة مصحف مفتوح لا بأس اذا كان في غلافه وانما يكره ذلك لئلا
 يشتغل قلبه عن الصلوة بالنظر فيه ولا يجوز السجود الا على الارض او ما ابتدأ الارض الا ما اكل ولا بأس لا يجوز السجود على القبر فان اضطر إلى
 السجود عليه لم يكن معه ما يجزئ عليه فلا بأس بذلك ولا يجوز السجود على ثوب عمل من قطن او صوف وكنان الا في حال النجاسة فان حصل
 موضع تدر لم يكن معه ما يجزئ عليه لم يكن بالسجود على هذا الثياب بأس لا بأس بالسجود على حشيش الارض مثل السيل فاشبهه بالبر
 بالسجود مع الجحش الاجر والحجر والحشيش لا يجوز السجود على الزجاج لا بأس ان يدع الاثنان كهنا من حصو على البساط فيسجد عليه لا يجزئ
 على التهرج لا بأس بالسجود على الحرة اذا كانت معولة بالحنوط ولا يجوز ذلك اذا كانت معولة بالسيور ولا يجوز السجود على المقضة والذ
 ولا بأس بالسجود على القطار ان كان غير مكتوب فان كان مكتوبا كره السجود عليه لا بأس بالسجود على البوابات فاذا اصابها بول وجفها الشمس
 لم يكن ابسا بالسجود عليها ما برح حكم الارض فان كان قد جف غير الشمس لم يجز السجود عليها الا بعد تطهيرها واذا خاف الاثنان الحور
 التدين من السجود على الارض وعلى الحصا لم يكن معه ما يجزئ عليه لا بأس ان يسجد على كره فان لم يكن معه ثوب سجدة على كره فاذا حصل
 على في موضعه فليصل ولم يكن معه ما يجزئ عليه لا يقدر على الارض لم يكن بالسجود عليه بأس ولا بأس ان يصل الرجل والمرأة وهما مختصان
 او عليهما مأخرة الخنثاء ان كانت طاهرة بابل الجمعة وحكامها الاجتماع في صلوة الجمعة غريضة ان حصلت شرايط ومن شرطه
 ان يكون هنالسا امام غارل ومن فضيلة امام للصلوة بالناس فيبلغ عدد من يصل بهم سبعة شرفان كافوا اقامين ذلك لم يجز عليهم الجمعة
 ولا يجزئ ان يجتمعوا اذا كانوا خمسة من جمع حصول هذا الشرط تقطع عن تسعة نفر الشيخ الكبير والطفل الصغير المرأة والعبد المسافر والا
 والاعرج والمريض من كان على رأس كثر من فرسخين ويلزم هؤلاء المذكورين الامن هو خارج عن التكليف مثل الطفل الصغير الغرض
 اربع وكفا فان حضر الجمعة وجب عليهم الدخول فيها واجزاها صلوة ركعتين وان لم يحضر لم يجز عليهم المصنوح حينا قد مشا ولا يجوز ان يجتمع في بلد
 واحدة في موضعين اقل ما يكون بين المجتئين ثلثة اميال ضا عدا واذا حضر الامام في بلد لا يجوز ان يصل إلى اثناس غيره الا مع المرض لما نفع له
 من ذلك فاذا اراد الاثنان الصلوة فليصلا في المسجد اعظم ويقدم نوافل الجمعة كلها قبل الزوال هذا هو الاصل في يوم الجمعة خاصة فاما
 في غيره من الايام فلا يجوز تقديم النوافل قبل الزوال ان صلى ثلثة كفاث عند انبساط الشمس ست كفاث عند ارتفاعها وركعتين عند
 الزوال من الشمس ست كفاث بين الظهر والعصر لم يكن ايضا به بأس ان لم يجمع النوافل إلى بعد العصر خذ الجميع ذلك الا ان لا ضلالة
 ومن ثلث الشمس لم يكن قد صلى من نوافله شيئا الخ إلى بعد العصر يزيد في نوافل يوم الجمعة اربع كفاث ومن السنة اللار من الصلوة
 الجمعة على النساء والرجال العبد الارادي الفرد المحضر مع التمكن من ذلك وقت الغسل من طلوع الفجر إلى زوال الشمس كلما فرغ من الزكاة انصرف
 واذا زالت الشمس لم يكن قد اغتسل قضاء بعد الزوال فان لم يمكنه قضاء يوم السبت كان في سفر خاف لا يجزئ الماء يوم الجمعة ولا
 يتمكن من استعماله لئلا ان يغتسل يوم الخميس يستحب ان يتطهرا الاثنان يوم الجمعة ويجوزوا سه يقبل خلفه وياخذ من شارب يلبس
 اطهر ثيابا ويمس من الطيب جسد فاذا توجه إلى المسجد اعظم من على سكرته ووافر يدعو بالدعاء المخصوص في ذلك اليوم وينبغي له ان
 اذا فرغ من الزوال ان يصعد المنبر ياخذ الخطبة بمقدار ما اذا خطب خطبتين حق الثلثة فان ذلك للشمس قبل الضل بالناس
 ينبغي ان يخطب خطبتين ويفصل بينهما بجملة ويقرأ سورة خفيفة ويجد الله في خطبة يصل على النبي ويدعو لائمة المسلمين بدعواته الملو
 والموتنا ويغزو ويرجو ويندو ويحرم الكلام على جمع الخطبة ويجب عليه الاصفاء اليها لانهما يدلان من الركعتين ومن لم يلحق

في الجمعة

کتاب الصلوة الحسنة

فصل فی اصلاحیہ

كتاب الصلوة

لا يفصل الفلج في المساجد فان فعله منه في التراب يكره من السبغ في النبل وسائر الصناعات في شئ من المساجد لا يجوز كشف العورة ولا الركبة ولا الفخذ والركبة فان جيع من العورة ولا يجوز دعى الخصلة في المسجد فلو لا ان استهدم ومن كان في ذاه سجدت جعله للصلوة جازله تغيير وتبدل وتوسيع فيقف حيا يكون اصله ولا يجوز الدفن في شئ من المساجد لا مابين شئ من المساجد على شئ من اذالم واقطعت راجحة لا يجوز ذلك مع وجود الرأى فيجب الاحتياط في المساجد كلها والصلوة المكتوبة في المسجد افضل منها في البيت و صلوة النوافل في البيت افضل خاصة نوافل الليل **باب الجنازة** حكمها وحكم الامام والمأمومين الاجتماع في صلوة الغائبين كلها مستحب ولا يثمة فيه فضلا كبره اقلنا يكون الجماعة اثنتان مضافا فاذ احضر اثنتان فليقتدا احدهما ويقتل الاخر على جانبه لا يمين ويسيلان جماعة وان كانوا جماعة فليقتدا احدهم وليقتل في الوسط ويقتل الباقيون خلفه الا اذا كانوا جماعة فانه لا يتقدم امامهم بل يقف معهم في الصف فان تقدم الامام في طرفه جعل المأمومين كلهم على يمينه لم يكن به باين بينقون يتقدم الامام في اقرا القوم فان كانوا في القرأة سواء فافهمهم في الدين فان كانوا في القرأة سواء فافهمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فافهمهم سنا فان كانوا في السن سواء فافهمهم وجها ولا يتقدم احد في مسجد ولا في منزله ولا في امانته واذ احضر قوم وفيهم رجل من بني هاشم فهو اولي بالتقدم اذا كان من محسن القرأة ولا مابين يوم الرجل والنساء وكل لا مابين يوم المرأة والنساء ولا يؤم المرأة بالرجال يكره ان يتقدم المقيم فيصلي بالمؤمنين وكل يكره ان يتقدم المسافر فيصلي بالخاصة فان تقدم وصلى فرضه لئلا يلزمه سلم وتقدم من يصلي بهم تمام لصلوة واذ اصاب المسافر خلفا لمخاضا فاذ اصابه فرضه سلم ولا يصلي معهم تمام الصلوة الا ان يقوموا بغيره بهم بنيت صلوة اخرى ويتطوع بذلك لا يجوز ان يتقدم ولذا اذا على الناس في الاعراب على المهاجرين ولا العبيد على الاحرار ويجوز ان يؤم العبد بمواليه اذا كان اقراهم للقران ولا مابين يوم الاعيان اذا كان من رايه من يسارته ووجهه الى القبلة ولا يصل الا خلف من يتولى يمينه فان كان غيره وثق بدينه او كان مخالفا لثمة في من عاك صليت لفعله لم تقدره لا يصل خلفا لفاستق ان كان موافقا لثمة الاعتقاد ولا يؤم المحدث ولا ابرص المحدث والمحدث ولا يؤم الميت المطلقين ولا صلح لثمة الاصلح ولا يصل خلفا لثمة الاصلح لا يصلح خلف من يتولى امير المؤمنين اذا لم يبرز بعد الا في حال التقية ولا يجوز الصلوة خلف من خالف في امامة الاثني عشر من الكيسانية والنادوية والعلوية والواقفية وغيرهم من فرق الشيعة ولا يجوز ان يؤم الصبي الذي يبلغ الحلم بالناس ولا يصل خلف غافا بوجه ولا فاطم دم ولا سيف ولا يجوز الصلوة خلف الا خلفا اذا تقدم من هو بشرط الامانة فلا تقرأ خلفه سواء كانت الصلوة مما يجبر فيها بالقرأة فامض للقرأة فان خفي عليك قرأة الامام قرأنا ثلث لنفسك وان سمعت مثل الممنوعة من قرأة الامام جاز ذلك لا تقرأ وتنجيز في القرأة ويستحب ان تقرأ الحمد حمد فاما لا يجبر الامام فيها بالقرأة وان لم تقرأها فليس عليك شئ واذ اصابك من خلف من لا يقتد به قرأت خلفه على كل حال سواء جهر بالقرأة او لم يجهر فان كان الموضع موضع تقية اجزأك من القرأة مثل حديثك في يجوز لك ترك القرأة على حاله اذا لم يكن لك ان تقرأ اكثر من الحمد خلف من لا يقتد به اجزأك ولا يجوز اقل منها ومق فرغ المأموم من القرأة قبل الامام فليصل الله وليجده ويستحب ان يبقى اتم من السورة التي يقرأها فاذا فرغ الامام من قرأته عمتها وركع لها وقصص على الرجل بالناس على غير رضوء او كان جنبا ثم ذكر بعد صلواته وجب عليه اغادتها وليس عليهم شئ وكل من صلى بهم وهو على ظاهر اعتقادهم ثم تبين لهم بعد ذلك انه كان مخالفا لهم فيما يقتد به تركت صلواتهم ما مضت وقصص على الرجل بالقوم الى غير القبلة متعمدا كان عليه عادة الصلوة ولم يكن عليهم ذلك انما اذا لم يكونوا عالمين فان كانوا عالمين بذلك وجب عليهم ايضا اغادة الصلوة ومضى لم يكن الامام ولا المأموم غايبين بذلك كان حكمهم ما تقدمناه في باب القبلة ومضى حدث الامام في الصلوة بما يقضيها او ينقض الوضوء فليقدم رجلا يصلي بهم تمام الصلوة ويستحب ان يكون ذلك الرجل من قد شهد الامانة فان لم يكن من شهدها لم يكن يبرأ من كل ان كان من قرأة ركعة او دكعتان جاز ذلك يصلي بهم تمام صلواته او مائة يكون شيئا لهم او يقدم من يسلم بهم ثم يقوم هو يصلي ما بقى عليهم من الصلوة واذ امانا الامام فاجازة نجوى فيلزمه ويقدم من يصلي تمام الصلوة ويغسل من مس شيئا من جسده ومن لمحق تكبيرة الركوع فقد ادرك تلك الركعة فان لم يلحقها فقد فاتته فان سمع تكبيرة الركوع وبينه وبين الصف مسافة جاز له ان يركع ويمش في ركوعه حتى يلحق بالصف ويتم ركوعه فاذا رفع الامام واسر من الركوع سجد فاذا نهض الى الثانية لمحق بالصف من خان غوزا الركوع اجزائة تكبيرة واحدة للافتتاح الركوع فان لم يحفظ فلا بد من التكبيرين ومن قاتلته وكعبر مع الامام ودكعتان فليعمل ما يلحق معه ولصلواته فاذا سلم الامام قام فتم ما قد فات من تلك من صلى مع الامام الظاهر في العصر والعشاء الاخرة وقاتلته ودكعتان فليقرأ فيما يلحقه الحمد وسورة كل دكعة ان تمكن من ذلك فان لم يتمكن اقتص على الحمد حدا ثم يصلي بعد ذلك الامام ودكعتين يقرأ فيها الحمد حدا او يسبح وان كان قد فاتته دكعة فليقرأ في الثانية الحمد وسورة ليجلس مع الامام في التشهد الاول ولا يشهد بل يجلس في سجدة يسبح فاذا قام الامام الى الثالثة قام اليها وكانت ثمانية له فاذا صلى الامام الثالثة جلس هو وتقدم تشهدا خفيفا ثم لمحق في الركعة الرابعة الامام ويكون ثالثة له

في الجماعة

كتاب الصلوة المشتمل على

فان جلس الامام للتمهيد الاخر جلس معه محمد الله ثم وجب ان يسلم الامام قام فاصان لها ركعة وتشهد ثم يسلم ومن حله خلف من يقف به ولا
 يرفع راسه قبل الامام من الركوع فان رفع راسه ناسيا فليعد اليه ليكون رفع راسه مع رفع الامام وكل من يغفل في حال السجود فان كان وضع الرأس
 منهما ولا يجوبن الا الى الركوع ولا الى السجود بل يقف حتى لحقة الامام وان كان الامام من لا يقف به وقد رفع راسه من الركوع او السجود فلا
 يعودن اليه فاما كان ذلك فمتعدا لان ذلك ياد في الصلوة ومن ادرك الامام وقد رفع راسه من الركوع فليجرب معه غير ان لا يعتد
 بهما فان وقف حق يقوم الامام الى الثانية كان له ذلك فان ادركه وهو في حال تشهد جلس معه حتى يسلم فاداسلم الامام قام فاستقبل
 صلوة والامام اذا ركع فسمع اصوات قوم يدخلون المسجد فعليه ان يطيل ركوعه قليلا ليحفظوا به في ذلك الركوع وتسلم الامام في الصلوة
 مرة واحدة تجاه القبلة يشير بعينه الى يمينه ولا ينبغي له ان يرح من مصلاه حتى يتم من تدفانه شيء من الصلوة خلفه صلوة وينبغي للامام
 ان يجمع من خلفه لشهادتين في جميع الصلوات وليس عليهم ان يجمعوه شيئا من ذلك لا يجوز لمن لم يصل صلوة الظهر ان يصل مع الامام
 العصر يقتد به فان توافقه ظهر له وان كان عصر الامام جازله ذلك من حله وحده ثم لحق جماعة جازله ان يعيد مرة اخرى سواء كان
 اماما او ماموما ولا يقف في الصف الاول للصبيان والعبد للنساء والمخفون وينبغي ان يكون بين الصفيين مقدا مرضع غز ولا باس ان يقف
 الرجل احد في صف اذا كان قد امتلأ الصف فان لم يكن قد امتلأ الصف فذكره له ذلك لا باس بالوقوف بين الساطعين في ركعة وقوف
 الامام في الحرب لا داخل في الحائط وان كان ليس بغيره للصلوة ولا يكون جماعة بين المصلي وبين الامام او بين الصف خايل من حائط
 او غيره ومن حله ورأى المصلي لا يكون صلوة مصلوة جماعة وقد جنص للنساء ان يصلين اذا كان بينهما وبين الامام حائط ولا يجوز ان يكون
 الامام على موضع مرتفع من الارض مثله كانا وسقف ما اشبه ذلك فان كان او صا مستويا لا باس بوقوفه عليه ان كان على من صنع
 المامومين بقليل ولا باس للمامومين ان يتنوعوا على موضع عال يصلوا خلف الامام اذا كان الامام اسفل منهم واذا صلي فشان فذكر
 واحد منهما انه كان اماما لصاحبه جازله صلواتهما لان كل واحد منهما قد احتاط للصلوة في القرأة والركوع والسجود والقرآن وغير
 ذلك ان قال كل واحد منهما انا كنت ماموما كان عليهما اعادة الصلوة لا مرة في كل واحد منهما الا امر صاحبه فلم ياتيا باء اذا كان الصلوة
 ولا باس ان يسلم الانسان قبل الامام وينصرف في حوائج بعد الضرورة الى ذلك ليس عليه الوقوف لتعجيل الامام واذا صلي في مسجد جماعة ذكره
 ان يقف دفعة اخرى جماعة تلك الصلوة بعينها فان حضر قوم واداروا ان يصلوها جماعة فليصل بهم واحدا منهم ولا يؤذن ولا يقيم بل يشير
 على ما تقدم من الاذان والاقامة في المسجد اذ لم يكن الصف قد انقضى فان انقضى الصف فترق الناس فلا بد من الاذان في المسجد اذ لم يكن
 الصف الاقامه اذا دخل الانسان في صلوة فافله ثم ايمت الصلوة مجازله ان تقطعها ويدخل في الجماعة فان دخل في صلوة فزنيته وكا
 الامام الذي يصلي خلفه امام عدل جازله ايضا قطعها ويدخل معه في الجماعة فان لم يكن امام عدل وكان ممن يقتد به فليته صلواته اليه
 دخل فيها ركعتين بخفيهما ما وجبهما من المنطوع ويدخل في الجماعة وان كان الامام من لا يقتد به فليته صلواته ويدخل معه في الصلوة
 فان افرغ من صلواته سلم وقام مع الامام فصله معه فافله واحسبه من ثلثة فان وافق حال تشهد حال قيام الامام فليقتصر في تشهد
 على الشهادتين ويسلم اياهم يقوم مع الامام ولا يجوز للامام ان يعجل بالقوم وهو يسلم الا ان يكونوا عراة فانهم يصلون كلهم جلوسا
 يتقدمهم امامهم الا بركبة فان ايمت الصلوة التي يشد بالامام فيها لا يجوز ان يصل التواكل فان صليت امرأة مع الرجال جماعة ولا تقف
 معهم في صفهم بل تكون خلف الصفون فان وقف في الصف الاخير ثم جاء قوم واداروا ان يقفوا في ذلك الصف فعليه ان تنازع عن ذلك الصلوة
 من غير ان تستدبر القبلة وان صليت الخائف فترسوا رجبها في الجدة ولم يجد توم ايماء وقد اجزله ^{تصل} **باب** **القول** **قل** **والحكما** **ها** **يا**
 قد بينا اوقات التواكل وعدة ركعاتها في اليوم والليله غير انما هي على وجه التوبة اذا ذاك التمس فليصل ثمانية ركعات للزوال
 ويقرئ فيها ما شاء من السور والايان يسلم في كل ركعتين ويصلي ثمان ركعات بعد الفراغ من فرضه الظهر ويصلي بعد المغرب أربع ركعات
 بتشهدين وتسلين يصل ركعتين من جلوس بعد عشاء الاخرة بعد ان يركعة ويجعلها بين الركعتين بعد كل صلوة بريدان بجليها وتبوء
 بعد ما الى فراشه وليتخير ان لا ينام الا هو على الظهيرة فان نوى ذلك ذكر عند منامه فليتم من فراشه ومن خاف ان يتبخره خروا للليل فليقل
 عند منامه قل انما انا بشر مثلكم يوحى في السور ثم يقول اللهم يغفر لي عبادتكم في وقت كذا فان رتبته انشاء الله فان انقضى الليل قام الى
 صلوة الليل لا يصلها في اوله الا ان يكون مسافرا يحتاج لا يتكئ منه في اخر الليل فان قام فليعد الى السور ولا يسلكه ولا يركع مع
 الاخير ثم يستفتح الصلوة بفتح تكبيرات على ما رتبناه سنة ثم يصلي ثمانية ركعات بقرأة الركعتين الاولى من الحمد فلهو الله احد
 الاربع في الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثالث لبوا في ما شاء من السور ان شاء فصرنا فافره منها صلي ركعتي
 الشفع ويسلم بعدهما وليتخير ان يقرئ فيها سورة الملك هل لا على الانسان وان كان الوقت حينا فمعهما المعوذتين ثم يقوم الى الوتر

وفي تركها
 اشياء منها

کتاب الصلوة وکتابها

لا يصح للقل في المساجد فان فعله منه في الرابع يكره سلا سيف من البلب وسائر الاصناف في شئ من المساجد لا يجوز فكشف العورت والركبة ولا الفخذ والرسة فان جيع من العورت ولا يجوز في المساجد ولا يجوز في غير المساجد الا اذا استهدم ومن كان جذاه مسجداً جعله للصلاة جازاً له تغييره وتبدله وتوسيعه تصغيره حياً يكون اصله له ولا يجوز الدفن في شئ من المساجد لا ما بران شئ من المساجد على شئ اذا لم وانقطع رابحة ولا يجوز ذلك مع وجود الرابحة وتحتل السراج في المساجد كلها والصلاة المكتوبة في المسجد افضل منها في البيت والصلاة النافلة في البيت افضل خاصة نوافل الليل **باب التجا غير الحكما** بها وحكم الامام والمأمومين الاجتماع في صلوة الفرائض كلها مستحب مندوب فيه افضل كبر اقل ما يكون الجماعة اثنتان مضاعدا فاذ حضرا اثنتان فليقتدا احدهما ويقت الاخر على جانبه الا بين ويصليان جماعة وان كانوا جماعة فليقتدا احدهم وليقت في الوسط ويقت الباقيون خلفه الا اذا كانوا امرأة فانه لا يتقدم امامهم بل يقت معهم في الصف فان كان في الصفان قن في الامام في طرفه يصلي المأمومين كلهم على يمينه لم يكن يراهم يميني ان يتقدم الامامة اقر العزم فان كانوا في القرائة سواء فانهم في الدين فان كانوا في القن سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سنا فان كانوا في السن سواء فاحسنهم وجها ولا يتقدم من احد في مسجد ولا في منزله ولا في امانته واذ حضروهم وفيهم رجل من بني هاشم فهو اولي بالتقدم اذا كان من محسن القراءة ولا ما بران يوم الرجل بالنساء وكل لا ما بران يوم المرأة بالنساء ولا تؤم المرأة بالرجال الا يكره ان يتقدم المقيم فيصلي بالمؤمنين وكل يكره ان يتقدم المأموم فيصلي بالماضين فان تقدم وصلى فرضه التام لم يضره سلم وتقدم من يصلي بهم تمام الصلاة واذ صلى المأموم خلف المأمومين جازاً فاذ صلى فرضه سلم ولا يصلي معهم تمام الصلاة الا ان يقوموا ان يصلي بهم بنيت صلوة اخرى ويتطوع بذلك لا يجوز ان يتقدم ولذا اذا كان على الناس في الاعراب على المهاجرين ولا العبيد على الاحرار ويجوز ان يؤم العبد بمواليه اذا كان اقرام للفران ولا ما بران يوم الاعوان اذا كان من رايه من يسديه ووجهه الى القبلة ولا يصل الا خلف من يتولى بدينه فان كان غير موثق بدينه او كان مخالفاً له في مذاهب صليت خلفه لم تقدر به لا يصل خلفه لفاستق ان كان موافقاً له في الاعتقاد ولا يؤم المجدد ولا البر من الجنود والمجدد ولا يؤم المقتد بالمطليان ولا صاحب الفالج والاصفاء ولا يصل خلف المناصب خلف من يتولى امير المؤمنين اذا لم يبرز بعده الا في حال القنعة ولا يجوز الصلاة خلف من خالف في امامة الا في عشرة من الكيسانية والنادوسية والفضيلة والواقفية وغيرهم من فرق الشيعة ولا يجوز ان يؤم الصبي الذي يبلغ الحلم بالناس لا يصل خلفه عافاً بوجهه ولا فاعل دم ولا سيفه ولا يجوز الصلاة خلفه الا خلفه اذا تقدم من هو بشرائط الامانة فلا تقرأ خلفه سواء كانت الصلاة مما يجزئها بالقرأة فامض للقرأة فان خفي عليك قرأة الامام فرائثا لنفسك وان سمعت مثل الملهمة من قرأة الا جاز ذلك لا تقرأ ولا تنجز في القرأة ولا تجزئ ان تقرأ الحمد احد ما جاز لا يجزئ الا امام فيها بالقرأة وان لم تقرأها فليس عليك شئ واذ صليت خلف من لا يقتد به فرائثا خلفه على كل حال سواء جاز بالقرأة ولا يجزئ ان كان الموضع موضع بقية اجزاء من القرأة مثل حديثه في الصلاة يجوز لك ان تقرأ القرأة على حاله اذا لم يكن لك ان تقرأ اكثر من الحمد خلف من لا يقتد به اجزاء ولا يجوز اقل منها ومق فرغ المأموم من القرأة قبل الامام فليس له للحمد والستحابة ان يبقى اية من السورة التي يقرأها فاذا فرغ الامام من قرأته عنها وركعها وقصص على الرجل بالناس هو على غير ضوءه او كان جنباً ثم ذكر بعد صلواته وجب عليه اعادتها وليس عليهم شئ وكل من صلى بهم وهو على ظاهر اعتقادهم ثم تبين لهم بعد ذلك انه كان مخالفاً لهم فيما يقتد به من صلواتهم فامضت وقصص على الرجل بالقوم الى غير القبلة متعمداً كان عليه عادة الصلاة ولم يكن عليهم ذلك اذا لم يكونوا عالمين فان كانوا عالمين بذلك وجب عليهم ايضا اعادة الصلاة ومضى لم يكن الامام ولا المأمومين عالمين بذلك كان حكمهم ما قد مضى في باب القبلة ومضى حديث الامام في الصلاة بما يقضيها او ينقض الوضوء فليقدم وجلا يصلي بهم تمام الصلاة وليستحابة ان يكون ذلك الرجل من قد شهد الامانة فان لم يكن من شهدها لم يكن يراهم ما لم يكن يراهم كل من كان من فائز ركعة او دكتان جاز ذلك يصلي بهم تمام صلواته او متى انما يكون شاكراً لهم او يقدم من يسلم بهم ثم يقوم هو ويصلي ما بقى عليه من الصلاة واذ اما انما نجاة شئ من قبله ويقدم من يصلي تمام الصلاة ويغسل من سرشيتا من جسده ومن لمحق بكبيرة الركوع فقد ادرك تلك الركعة فان لم يلحقها فقلها تنه فان سمع تكبيرة الركوع وبينه وبين الصف مسافة جاز له ان يركع ويمشي في ركوعه حتى يلحق بالصف ويتم ركوعه فاذا رفع الامام راسه من الركوع سجد فاذا انقضت الثانية حتى بالصف من خانة من الركوع اجزائه تكبيرة واحدة لا فتاح الركوع فان لم يحفظ فلا يلزمه التكبيرين ومن فاتت ركعة مع الامام او دكتان فليجعل ما يلحقه من صلواته في صلواته في الامام فامض ما قد فات من تلك من صلى مع الامام الظهر والعصر والعشاء الاخرة وقامت دكتان فليقرأ بها الحق الحمد وسورة في كل ركعة ان تمكن من ذلك فان لم يتمكن اقتصر على الحمد حداً ثم يصلي بعد ذلك الامام ركعتين يقرأ فيها الحمد حداً ويسبح وان كان قد فاتت ركعة فليقرأ في الثانية الحمد وسورة ويجلس مع الامام في التشهد الاول ولا يشهد بل يجلس في سجدة في التشهد الثاني في الثالثة فام اليها وكانت ثمانية لهما فاذ صلى الامام الثالث جلس هو وثبت تشهداً خفياً ثم لمحق به في الركعة الرابعة الامام ويكون ثمانية

فایز الاسلامیہ

کتاب الصلوة والنہای

فان جلس الامام للتشهد الاخير جلس معه محمد بن جعفر فاذا سلم الامام قام فاصوات اليها وكعبه وتشهد ثم يسلم ومن صلى خلفه من يقف به ولا
 يرفع راسه قبل الامام من الركوع فان رفع راسه ناسيا فليعد اليه ليكون دفع راسه مع دفع الامام وكان يقف في حال الجهر فان كان دفعا للراس
 منعدا ولا يعوبن الا الى الركوع ولا الى الجهر بل يقف حتى لمحة الامام وان كان الامام من لا يقف به وقد دفع راسه من الركوع او الجهر ولا
 يعود اليه ناسيا كان ذلكا منعدا لان ذلك زيادة في الصلوة ومن ادرك الامام وقد دفع راسه من الركوع فليجهر معه غير انه لا يعتد
 بالشدة فان وقف حتى يقوم الامام الى الثانية كان له ذلك فان ادركه وهو في حال التشهد جلس معه حتى يسلم فاذا سلم الامام قام فاستقبل
 صلواته والامام اذا رفع صمغ اصوات قوم يدخلون المسجد فغلبه يطيل كوعه قليلا ليحفظوا به في ذلك الركوع وتسلم الامام في الصلوة
 مرة واحدة بخاء القبلة يشير بعينه الى يسيرة ولا ينبغي ان يبرح من مصلاه حتى يتم من قدامه شيء من الصلوة خلفه صلواته وينبغي للامام
 ان يسمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوات وليس عليهم ان يجمعوه شيئا من ذلك لا يجوز ان لم يصل صلوة الظهر ان يصل مع الامام
 العصر يقتد به فان تواضع ظهر له وان كان عصر الامام جازله ذلك من صلى وحده ثم لحق جماعة جازله ان يعيد مرة اخرى وان كان
 اما او ماموما ولا يقف في الصف الاول المصنبا والعبيد النساء والمختون وينبغي ان يكون بين الصفيين مقدا مرهض غرضه ولا بأس ان يقف
 الرجل احد في صف اذا كان قدام مثل الصفوة فان لم يكن قدام مثل الصفوة لم يكن ذلك ولا بأس بالوقوف بين الساطعين في ركعة وتوف
 الامام في الحرب الداخل في الخياط وان كان ليس عند الصلوة ولا يكون جماعة وبين المصلي وبين الامام او بين الصف خابله من خط
 او غيره من صلى او المفاهيم لا يكون صلوة صلوة جماعة وقد خصص للنساء ان يصلين اذا كان بينهما وبين الامام حائط ولا يجوز ان يكون
 الامام على موضع مرتفع من الارض مثله كانا وسقفه ما اشبه ذلك فان كان ارضا مستويا لا بأس بوقوفه عليه ان كان اعلى من موضع
 المامومين بقليل لا بأس للمامومين ان يقفوا على موضع عال يصلوا خلف الامام اذا كان الامام اسفل منهم واذا صلى فسان فذكر قد
 واحد منهما ان كان اما صاحب جانث صلواتهما لان كل واحد منهما قد احتاط للصلوة في القرائة والركوع والجهر والغز وغير
 ذلك ان قال كل واحد منهما انا كنت ماموما كان عليهما اعادة الصلوة لانه قد كل واحد منهما الامر صاحب فلم يأتيا باذا كان الصلوة
 ولا بأس ان يسلم الانسان بسلاما ويصير في حوائج عند الضرورة الى ذلك ليس عليه الوتف لتعجيل الامام واذا صلى في مسجد جماعة ركع
 ان يقف من غير اخر جماعة تلك الصلوة بعينها فان حشر قوم وارادوا ان يصلوا جماعة فليصل بهم واحد منهم ولا يؤذن ولا يقيم بل يشير
 على ما تقدم من الاذان والاقامة في المسجد اذ لم يكن الصف قد انقصر فان انقصر الصف بقرب الناس فلا بد من الاذان في المسجد اذ لم يكن
 الصف الاقامة واذا دخل الانسان في صلوة فافلته ثم اقيمت الصلوة جازله ان تنظمها ويدخل في الجماعة فان دخل في صلوة فرنيته دكا
 الامام التي يصلي خلفه امام عدل جازله ايقه قطعها ويدخل معه في الجماعة فان لم يكن امام عدل وكان ممن يقتد به فليته صلواته التي
 دخل فيها ركعتين بختمها ويجبهما من المتطوع ويدخل في الجماعة وان كان الامام من لا يقف به فليشبهه صلواته ويدخل معه في الصلوة
 فاذا رجع من صلواته سلم وقام مع الامام فصلا معه فانه له واحتسبه من لنا فله فان وافق حال تشهد حال قيام الامام فليقتصر في تشهد
 على الشهادتين ويسلم ثم يقوم مع الامام ولا يجوز للامام ان يعجل بالقوم وهو سائر الا ان يكونوا عارضا فانهم يصلون كلهم جلوسا
 يقتد بهم امامهم الا بركبة تارة فاذا اقيمت الصلاة التي يقتد بالامام فيها لا يجوز ان يصل النوازل فاذا صلنا مرة مع الجماعة ولا يصح
 معهم في صهم بل تكرر خلف الصفوف فان وقف في الصف الاخير ثم جاء قوم ارادوا ان يقفوا في ذلك الصف فليها ان تناحر عن ذلك الصف
 من غير ان تستدبر القبلة واذا صليت الخالف قرا سورة تجب فيها الجهر ولم يجد قوم ايماء وقد اجزله باب لتواقل حكمها
 تدبينا اوقات لتواقل وعدة وكلماتها اليوم والليلة غير انما رتبها هيها على وجه التوبة اذا ذاك لتسليصل ثمانية وكلمات للزوال
 ويقر فيها ما شاء من السور والايان يسلم في كل ركعتين ويصلي ثمانية وكلمات بعد الفراغ من فريضة الظهر يصلي بعد المغرب ربيع وكلمات
 بتشهدين وتسليطين يصلي ركعتين من جلوس بعد عشاء الاخرة بعد ان بركة ويجعلها بين الركعتين بعد كل صلوة مريدان يصليها وتيقو
 بعد ما الى فراشه ويجعل ان لا ينام الا وهو على الظهر فان نسي ذلك وذكر عند منامه فليقيم من فراشه ومن خاف لا يتبناه خروا الليل فليقل
 عند منامه قل اما انما يشرككم يوحي الى اخر السورة فيقول اللهم اعظم لي عباداتك في وقت كذا فانه يتبناه انشاء الله فاذا انقضى الليل قام الى
 صلوة الليل لا يصلها في اوله الا ان يكون مسافرا يخاف لا يتمكن منه في اخر الليل فاذا قام فليعد الى السور ولا يسلكه ولا يركعه مع
 الاختيار ثم يستفتح الصلوة بسبع تكبيرات على ما رتبناه سنة ثم يصلي ثمانية وكلمات بقرأة الركعتين الاولتين الحمد لله الله احد
 الاولى في الثانية الحمد وقد يا ايها الكافرون وفي السور البوابة ما شاء من السور ان شاء طول وان شاء قصر فاذا فرغ منها صلى ركعتين
 الشفع ويسلم بعد ما ويستحب ان يقر فيها سورة الملك ههنا على الانسان وان كان الوقت منقاضا فمهما المعوذتين ثم يقول الى الوتر

فصل فی بیان

كتاب الصلوة المكتوبة

دينه منه أيضا على ما دمنه واذ قام إلى الصلوة الليل لم يكن قد بقي من الوقت مقدار ما يصلح لكل ليلة وكان طلوع الفجر خفيف صلواته
على الحمد وحده فان كان مع ذلك طلوع الفجر على ركعتين وادبر بعدهما ويصل ركعة الفجر ثم يصل ركعتي الغداة ثم يقضى التمام لو كان
وان كان قد صلى اربع ركعات من صلوة الليل ثم طلع الفجر ثم ما بقى عليه منها فحفظها ثم يصل الفجر ثم يذكر روايته في جواز صلوة الليل بعد
طلوع الفجر قبل الفجر هي خصصة في جواز فعل النافلة في وقت الفريضة اذا كان في ذلك في اول وقتها فانه يصح في وقت لم يجز ذلك مع هذا
فلا ينبغي ان يكون ذلك عادة والاحوط ما دمنه وقد نهي كعتين من صلوة الليل ثم ذكر بعد ان وترضاها ما عاود الوتر من سنة
التمتع في انفاة ثم ذكر بعد ان ركع انه لم يثبتها سقط الركوع وجلس فشهد واذ فرغ من صلوة الليل قام فصلى ركعتي الفجر وان لم يكن قد
طلع الفجر بعد يستحب ان يضطجع في حال اضطرار الدعاء المعروفة في ذلك ان جعل مكان التجمعة سجدة كان ذلك جائزا ولا بأس
بصله الا ان الناس انما جالس اذا لم يتمكن من الصلوة قائما وان تمكن منها قائما واذ ان يصليها جالسا صلى لكل ركعة ركعتين قائما
على لكل ركعة ركعة والحال ما وصفناه كان نادرًا للفضل من كان في دعاء الوتر ولم يرد قطعة ولحقه عطر بين يديه ما عاذه
ان يتقدم خطي يثرب الماء ثم يرجع الى مكانه فيتم صلوة من غير ان يسند بالقبلة **باب في كسوف القمر والتقصير واجب**
السفر اذا كانت المسافة ثمانية فراسخ فان كانت المسافة اربعة فراسخ واذ زاد الرجوع من يومه وجب ايضا التقصير فان لم يرد الرجوع فلو
في التقصير الا تمام ولا يجوز التقصير الا لمن كان سفره طاعة لله وفي سفره مباح فان كان سفره معصية او اتباعا لسلطان جائز لم يجز له
التقصير وكان كان سفره الى صيد لوطا وبطل لم يجز له التقصير ان كان الصيد لقوته وقوت عياله وجب ايضا التقصير ان كان صيد
للتجارة وجب عليه الا تمام في الصلوة والتقصير في الصوم ولا يجوز التقصير للكار كالملاح والراعي البكر واذ اطلب الفطر والنبت الذي يدرج
جبايته والذي يدرج امارته ومن يدرج التجارة من سوا الى سوا ومن كان سفره اكثر من حضره فولا كلام لا يجوز له التقصير
ما لم يكن في بلد من مقام عشرة ايام فان كان لم يدرج في بلد من مقام عشرة ايام وجب عليهم التقصير ان كان مقامهم في بلد من حنة ايام قصر ايامها
ونمتوا الصلوة بالليل ولا يجوز التقصير للمساكن الا اذا توارك عند مجده ان بلد وخفى عليه ان مصر فان خرج بينة السفر ثم بدله وكان قد
صل على التقصير فليس عليه شيء وان لم يكن قد صلى او كان في الصلوة بدا له من السفر ثم صلواته فان خرج من منزله وقد دخل الوقت وجب
عليه الا تمام اذا كان قد بقي من الوقت مقدرا ما يصل فيه على التمام فان بقي الوقت قصر لم يتم فان دخل من سفره بعد دخول الوقت
وكان قد بقي من الوقت مقدرا ما يتمكن فيه من اداء الصلوة على التمام فليصل لتمام فان لم يكن قد بقي مقدرا ذلك قصر من ذكر ان عليه
الصلوة فانه في حال السفر فاضا على التقصير كل من ذكر ان عليه فانه في الحضر هو في السفر فاضا على التمام ومن غلب في السفر قد
تليت عليه اية التقصير علم وجوبه عليه عادة الصلوة فان لم يكن علم ذلك فليس عليه شيء فان كان قد علم غير ذلك في حال الصلوة
فان كان في الوقت غاد الصلوة وان كان قد مضى وقتها فليس عليه شيء وقد روي ان ذكر ذلك اليوم انه صلى على التمام وجب عليه
الاعاذهما اعادة الصلوة والا لاحتوا واذ اعزم المسافر على مقام عشرة ايام في بلد وجب عليه الا تمام فان عزم عشرة ايام وصلى صلوة
واحدة او اكثر على التمام ثم بدله في المقام فليس له ان يقصر الا بعد حرجه من البلد فان لم يكن قد صلى شيئا من الصلوات على التمام فعليه
التقصير باخيره عن المقام عشرة ايام ما بينه وبين ثلثين يوما فاذا انقضت ثلثون يوما ولم يكن قد خرج وجب عليه الا تمام ولو صلواته
واحدة ومن خرج الى صناعته لو كان له فيها موضع ينزل ويستوطنه وجب عليه الا تمام فان لم يكن له فيها مسكن وجب عليه التقصير ويستحب
الا تمام في اربعة مواطن في القرية والمدينة وسجدة الكوفة والحائرية ساكنة السلم وقد روي رواية بلقطة الحزبي هو ان يتم الصلوة
بحرم الله وبحرم رسول الله في حرم امير المؤمنين في حرم الحسين عليه السلام فقل هذه الرواية جارية الا تمام خارج المسجد الكوفة وعلى رواية
الاولى لم يجز الا في نفس المسجد لو اننا قصر في هذه المواطن كلها لم يكن عليه شيء الا ان افضل ما دمنه وليس على المسافر صلوة
الجمعة ولا صلوة العيكة والشيخ لا يجزئ من يجب ايضا عليه التقصير المسافر في طاعة اذا مال الى الصيد له او وجب عليه الا تمام فاذا خرج
الى السفر عاد الى التقصير فاخرج قوم الى السفر ما واربعة فراسخ وقصر من الصلوة ثم اقاموا ينظرون وقتهم في السفر فليعلم التقصير
الى ان يتيسر لهم العزم المقام فيرجعون الى الا تمام ما لم يجاوز ثلثين يوما على ما دمنه وان كان مسيرهم اقل من اربعة فراسخ وجب عليهم
الا تمام الى ان يسروا فاذا ساروا وجعوا الى التقصير ويستحب للمسافر ان يقول عقب كل صلوة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر فان الجبران للصلوة ولا بأس ان يجمع الانسان الظهور والعصر بين المغرب والعشاء الاخرة في حال السفر وكل لا بأس
ان يجمع بينهما في الحنة الا انه اذا جمع بينهما شيئا من التوافر ليس على المسافر شيء من نوافل النهار فاذا سافر بعد نوافل الشمس قبل ان يصل
نوافل نوافل فليقتضها في السفر بالليل او النهار وعليه نوافل الليل كل حسب ما دمنه ما يقضاه ما فاستحضر الصلوات من فاته

في الصلوة المكتوبة

کتاب الصلوة والنسب

صلاة فريضة فليصليها حين يذكرها اي وقت كان مالم يكن وقت صلاة فريضة حاضرة قد تنصق وقتها فان حضرت وقت صلاة ودخلها
 في اول وقتها ثم ذكر ان عليه صلاة عدل بينة ما فاتته من الصلوة ثم استأخرا للحاضرة مثال ذلك ان اذ انتهت صلاة الظهر فانه يصليها ما دام
 بقي من النهار مقدما ما يصلي فيه الظهر والعصر بداء برغم يعقبه العصر ان لم يبق من النهار الا مقدما ما يصلي فيه العصر بداء برغم حتى الظهر ان
 كان قد دخل في العصر ما بين بين الوقت الذي ذكرناه فليعدل بينة الى الظهر ثم يصلي بعد العصر متحد ذلك مثل المغرب عليه صلاة فليصل ما فاتته
 ما بينه وبين ان يبقى الى سقوط الشفق مقدما ما يصلي فيه ركعتان فان بدا بالمغرب قبل ذلك فليعدل بينة الى الصلوة التي فاتته ثم ليستأن المغرب اذا
 دخل وقت الشاء الاخره وعليه صلاة فليصل لغايتها ما بينه وبين نصف الليل ثم يصلي الشاء الاخره فان انصرف الليل بداء بالشاء الاخره ثم يصلي
 الثانية واذ اطلع الفجر وعليه صلاة فليصلها ما بينه وبين ان يبقى الى طلوع الشمس مقدما ما يصلي فيه ركعتي الغداة فان بدا بها فليعدل بينة الى
 التي فاتته من الصلوة ثم يصلي بعد الغداة ومن دخل في صلاة فافله ثم ذكر ان عليه فريضة قبل ان يفرغ منها استأنفت التي فاتته ثم عاد الى لناظره
 ومن فاتته صلاة ولم يدليها هو فليصل اربعا وثلاثا وركعتين وقد مر شتمه ومن فاتته صلاة مرات كثيرة وهو عايل بعينها غير انه لا يعلم كم مضى
 فاتته فليصل من تلك الصلوة الى ان يغلب على ظنه انه قضى ما فاتته او اذ يغلبون لم يعلم الصلوة بعينها فليصل في كل وقت ثلاثا اربعا وثلاثا ان
 يغلب على ظنه فتنق عليه من فاتته صلاة فريضة بمر من لونه قضاها حسب قضاها فان كان المرض مما لا يزيل العقل فان كان مما يزيل العقل
 مثل الانعام وما يجري مجراه لم يلزمه قضاء شيء مما فاتته على جهة الوجوب بسبب ان بقضيه على طريق التدبيل لم يتمكن من قضاء ذلك اجمع حتى
 صلاة يومه الذي فاتته فيجب عليه قضاء الصلوة التي يفتر في وقتها على كل حال من فاتته شيء من النوافل قضا اجمع وقت ذكره مالم يكن وقت
 فريضة فان فاتته شيء كثير منها فليصل منها الى ان يغلب على ظنه انه قضاها فان لم يتمكن من ذلك جازله ان يتصدق عن كل ركعتين بمدين خفا
 فان لم يتمكن فمن كل يوم بعد سنة فان لم يتمكن ذلك فلا شيء عليه من فاتته شيء من النوافل عمن ليس عليه قضاءه وليستحب ان يرضى بوقاها
 بالليل ونوافل الليل بالليل والنهار من فاتته صلاة الليل فليصلها اي وقت شاء وان كان بعد الغداة او بعد العصر متى قضاها ليس عليه الا
 ركعة مكان ركعة ولا ما بين ان يقضى الانسان وتراجاعه في ليلة واحدة **باب صلاة المريض** والمراد بالمرضى وغيره من المصطفى
 بين المريض لونه ان لو مضى يومه لا يستطيع ولا يقطع عنه فرضها اذا كان عقلها بقاء فان لم يتمكن من السجدة او تأخر لونه كل وان لم يتمكن القينا
 بنفسه واكنه ان يعجز على جاي او عكاز فليعدل لصل قائما فان لم يتمكن من ذلك فليصل جالسا او ليقرأ فاذا اراد الركوع قام فركع فان لم
 يقدر على ذلك فليركع جالسا ويجد شك ذلك فان لم يتمكن من السجود اذ اصابه جالسا جازله ان يرفع خصره او ما يجوز السجود عليه فيجهد ان لم
 يتمكن من الصلوة جالسا فليصل مضطجعا على جانبه الايمن واليسجد فان لم يتمكن من السجود او في الجاه فان لم يتمكن من الاضطجاع فليستأن
 على قنائه وليصلي يومه ابدا الصلوة بالنكبي بقر فاذا اراد الركوع غنص عينه فاذا رفع راسه من الركوع ففهمها فاذا اراد السجود غنصها فاذا
 اراد رفع راسه من السجود ففهمها فاذا اراد السجود غنصها فاذا اراد رفع راسه ثانيا ففهمها وعلى هذا يكون صلواته والموعظ الغري
 ١٠٠ اجمع واذا دخل عليهم وقت الصلوة ولم يتمكنوا من موضع يصلون فيه فليصلوا ايماء ويكون ركوعهم وسجودهم بالايماء ويكون سجودهم
 اخفض من ركوعهم ولزمهم في هذه الاحوال كل ما استقبل القبلة مع الامكان فان لم يمكنهم فليس عليه شيء فاذا كان المريض سائرا وكان
 اكله باذنا ان يصلي الفريضة على ظهره او يركع على ما يمكن منه ويجزئ في النوافل ان يؤتي ايماء ان لم يجد احد المرسل الذي يصلي الصلوة
 جالسا ما يصلي الانسان من حال نفسه انه لا يتمكن من الصلوة قائما ولا يقدر على المشي بمقدار زمان صلواته والمبطون اذ صل ثم خد
 به بان يقض صلواته فليعد الموضو وليصلي على صلواته ومن به سلس البول فلا بأس ان يصلي كل بعد الاستبراء وليستحب ان يلف خصره على ذكره لئلا
 يتعد الحاجة الى بدنه وثيابه والمريض اذ صل جالسا فليقدم مترجعا في قراءة فاذا اراد الركوع ففهمها فان لم يتمكن من ذلك جلس كيف شاء
 عليه المنوع بالقيء من يكون بيد المشركين اذ حضرت وقت الصلوة ولم يقدر ان يصلي قائما فليصل على حاله ايماء وتلاجزا ثم العزبان اذا
 لم يكن معه ما يستر وكان وحده يجتنب ان يركع احد سؤنه فليصل قائما فان كان معه غيره او يكون بحيث لا يراه من اطلاق عجزه فليصل جالسا
 فان كانوا جماعة بهذا الصفة واذا اراد ان يصلوا جماعة فليقدم امامهم بركبة فيصلي بهم جالسا وهم جلوس يكون ركوع الامام وسجود
 ايماء ويجعل سجود منخفض من الركوع ويركع من خلفه ويجد ما اراد العزبان ان يركع عجزه شيئا يستر به عودته من حيث الارض
 غيره فليستمر به عودته وليصل قائما فان لم يجده فليصلي على الصلوة جالسا حسب ما ذكرناه **باب صلاة الخوف** والمخاطبة والمخافة
 اذا خاف الانسان من عدو او من اوسع جازله ان يصلي الفريضة على ظهره او يركع فان لم يتمكن له ايماء او كان لا يتمكن من ركوع وسجود على التحفظ
 صلى كل فان خاف ان يركع ويجعل طيورا ايماء فليجزمه ويكون سجودا منخفض من ركوعه فاذا اراد قوم ان يصلوا جماعة عند لقائهم العدو
 فليفرقوا فوسن فرقة منهم تقف بقاء العدو والفرقة الاخرى تقوم الى الصلوة ويقوم الامام فيصلي بهم ركعة فاذا قام الامام الى الفلينة

از کتابخانه

كتاب الصلوة المفصلة

وقتها فاصلوا الركعة الثانية وقموا وسلموا وتؤمنون الى لقاء العدو ويحجى الباقون فيقفون خلف الامام ويستخرون الصلوة ما تكبر ويصل به الامام الركعة الثانية وهو اولهم فاذا جلس الامام في تشهد فاموا هم الى الركعة الثانية لهم فيصلونها فاذا فرغوا من التشهد في تشهد الامام وان كانت الصلوة المغرب فليعمل الامام مثل ما قد ساء يصل بالطائفة الاولى كعتة ويقف الثانية واصلوا ما بقي لهم من الركعتين ويحفظوا فاذا سلموا فاموا الى لقاء العدو ويحجى الباقون فيستخفون الصلوة بالتكبير يصل به الامام الثانية ثم هي الاولى لهم فاذا جلس تشهد الاول جلوسا ذكره الله فاذا قاموا الثالثة فاموا معه هي ثالثة لهم فيصلونها فاذا جلسوا للثمة الثاني جلوسا مع ليتشهدوا وهو تشهد لهم ويحفظوا ثم يقوموا الى الثالثة لهم فيصلونها للثمة الثاني تشهد اسلم بهم الامام فاذا كان الرجل في حال القنات دخل وقت الصلوة وكما على ظهره ابته فليجبد على قزبوس رحبه يستقبل بتكبيره الافتتاح القبلة ثم يصل كيف شاء او ثبه الدابة فان لم يتمكن من الجود يصل موميا ويحجى للركوع والجلود وان كان في حال المنايفة فاذا لم يقصصه تكبيرة واحدة لكل ركعة من الصلوة التي يحجى عليه يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ذلك يجزيه عن الركوع والجلود **باب في الصلوة في السفينة** ما من رجل على الانسان فريضه فوافقه في السفينة فاذا لم يتمكن من الشط فان تمكن منه فالفضل ان يحجى ان يصل على الارض فان لم يفعل وصل فيها كان جائزا غير ان الفضل ما قدمناه واذا صلى في السفينة فليصل قائما ويستقبل القبلة اذا امكنه ذلك فان لم يمكنه الصلوة فباصلا هاهاجا لاسم حيا الى القبلة فاذا دارت به السفينة فليد معها كيف شاء دارت ويستقبل القبلة فان لم يمكنه ذلك استقبل بول تكبيرة القبلة ثم يصل كيف شاء دارت ولا بأس ان يصل التوافل الى باب السفينة اذا لم يمكنه استغفار القبلة ولا يجتنب الحكم ان يكون في السفينة في البحار الكبار وفي الانهار الصغائر كون الصلوة جائزا فيها على كل حال فاذا لم يجد الانسان فيها ما يجبد عليه فليجبد على خشيته فان كانت سقيرة فليختمها بوثب ليجد عليه فان لم يكن معه ثوب فليجبد على القبر وتذاجره **باب في صلو العتد** صلو العتد عزيمة بشر وجود الامام العادل وجود من مضيه الامام للصلوة بالناس بلزم صلو العتد كما من تلزمه جعة وقطع من تخطون فاشته هذه الصلوة فليس عليه قضاء ما وان تلخر عن الحنوت المصلحة لغرض فليصل بينه كما يصلها مع الامام سنة وفضل ولا يجوز صلو العتد الا تحت الحماق العجاء في سائر البلاد مع القدة والاختيار الامكانه فان يصلها في المسجد الحرام ويجوز لا يجز المصلحة الا على الارض الا اذا ن ولا اقامة في صلو العتد بل يقول المؤذن ثلث مرات الصلوة ووقت هذه الصلوة عند انبساط الشمس يصل يوم العتد بصل صلو العتد بعد ما شئ من التوافل لا ابتداء ولا قضا ولا بعد الزوال الا بالمدنية خاصة فيجب ان يصل ركعتين في مسجد النبي قبل الخروج الى المصلح ولا بأس بقضاء الفريض قبل الزوال يستحب ان يخرج الانسان الى المصلح ما شئنا بخضوع سكتة وقادو يذكر الله ثم والامام يستحب ان يمتحن ما يدا ويحجى ان يلطم شيا قبل الخروج الى المصلح يوم الفطر يكره له ذلك في يوم الاضحي الا بعد الرجوع ويستحب ان يكون نظاره يوم الفطر على شئ من الحلاوة ويوم الاضحي على شئ مما يخرجه ويدبجان كان من يفعل ذلك اذا حضر صلو عتد جمعة في يوم واحد فمن شهد صلو العتد كان بحجرا بين حضرة الجمع وبين الرجوع الى بيته وعلى الامام ان يعلم من ذلك فليخفيه بعد صلو العتد يستحب ان يغسل الانسان يوم العتد بعد طلوع الفجر ويتطيب بلباسه ثم يبر صلو العتد ركعتان باثني عشر تكبيرة في الاولى يفتح صلوته بتكبير الاحرام ويتوجه ان شاء ثم يقر سورة الحمد سورة الاعلى ثم يكبر خمس تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين فيها بالدعاء المروي في ذلك وان قف بغيره كان ايضا جائزا ثم يكبر السابعة ويركع بها فاذا قام الى الثانية قام بغير تكبير ثم بغير الحمد يقر بعدها والتمسح بها ثم يكبر اربع تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين فيها ثم يكبر الحما مستدبر ركع بها فاذا فرغ من الصلوة قام الامام فخطب الناس لا يجوز الخطبة الا بعد الصلوة ومن حضر الصلوة وصلاها كان محجرا في سماع الخطبة وفي الرجوع الى منزله وليقم الامام في حال الخطبة على شئ ليس الميعول من ملين ولا ينقل المبر من موضعه يستحب ان يكبر الانسان ليلة الفطر بعد صلو المغرب العشاء الاخرة والغداة وصلوة العتد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا لهذا الذي كنا على ما اولانا ويكره في عيد الاضحي مثل السعيب خمر عشرة صلوة اذا كان بمنا اذا كان في غيره من الامم اكبر عتد عشرة صلوة ببد بالتكبير عتد صلو الظهر من يوم العيد يستوي العدو ويبرز في التكبير في هذا العيد بعدد وله الشكر على ما اولانا ودوقنا من قيمته لا نقام فاذا اراد الانسان الشح من بلد فلا يخرج منه بعد طلوع الفجر الا بعد ان تشهد الصلوة فان اراد الشح قبله للتم يكن به ابر لا ينبغي ان يخرج الانسان الى المصلح بالصلاح الا عند الحنوت من العتد **باب في صلو الكسوف** والزلازل والرباع في صلو الكسوف والزلازل والرباع المحونة والظلمة الشديدة فممن وجب اجبا يجوز تركها على حال يستحب فصل هذا الصلوة في جماعة فان صليت فمرا كان جائزا ومن ترك هذا الصلوة متعمدا عند انكشاف الشمس لم يخطئ في تركها فانما حترقا باجمعها وجب عليه القضاء مع العتد فان تركها تاسيا بل الحال ما وصفناه كان عليه القضاء بلا عتد ان كان قد حترق بعض الشمس والفور له الصلوة متعمدا كان عليه القضاء بلا عتد فان تركها تاسيا بل الحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء ووقت هذا الصلوة اذا انكشاف الشمس انخفض القمر ان يستحب في الانحلال فاذا ابتداء

في صلاة العتد

الصلوة الصلوة

كتاب الصلاة المكتوبة

ذلك فلهذا حضرتها فان كان وقتا لكونه وقتا لصلوة فريضة بداهة فريضة ثم يصليها على اثرها فان بدا بصلوة الكسوف ودخل عليه وقت الفريضة
 فلهذا صلى الفريضة ثم رجع فتم صلواته وان كان وقتا لصلوة الليل على الاصلوة الكسوف ثم صلى صلاة الليل فانما صلاة الليل ما بعد
 وليس عليه ما من هذه الصلوة عشرة ركعات باربع سجدة ونهية احد وكع حتى كان في السجدة الخامسة ثم يقوم يصلي حتى كان في السجدة الثامنة
 ويقرئ في ذلك كل كعة سورة الحمد وسورة اعرافا وادان وادان يقرئ بعضها كان لمذ لك فقرأ وادان يقرئ الثانية بقية تلك السورة فليقرأ ما لا
 يقرئ سورة الحمد بل يبتدئ بالموضع الذي انتهى اليه فان اراد ان يقرئ سورة اخرى من الحمد ثم يقرأ بعدها سورة وكان الحكم في ذلك ان ركعاته يقسمها
 كل ركعة بين ركعة ركوع فان لم يفعلها فمصلحة القنوت في العاشرة كان ايضا جازيا وكما رفع راسه من الركوع يقول الله اكبر لا اله الا الله
 العاشرة فانه يقول مع الله من حمد ويستحب ان يكون مقدار قيام الرجل في صلواته مقدار زمان الكسوف ويكون مقدار قيامه في الركوع مقدرا
 قيامه في حال القراءة ويطول في سجده ويستحب ان يقرئ في صلاة الكسوف السور الطوال مثل الكهف والانبيا فان فرغ الانسان من صلواته
 لم يكن الكسوف قد اجلى يستحب عادة الصلوة وانما قصر على التسبيح والتحميد يمكن به ان لا يركع الا ان يصلي الانسان صلاة الكسوف على ظهره
 او يصلي وهو ماشاذا لم يمكنه التركل الوقوف بالصلوة الاستسقاء اذا اجبت الصلاة وقت لا مظار يستحب ان يصلي صلاة الاستسقاء
 يتقدم الامام ومن مضى الامام الى الناس ان يصوموا ثلثة ايام ثم يخرجون الى يوم الثالث الى المحضر او يستحب ان يكون ذلك اليوم يوم الاثنين
 ولا بصلوات المساجد في البلدان كلها الا يمكنه خاصة يقدم المؤذنين كما يفعل في صلاة العتمة ويخرج الامام على اثرهم فيسكنه ودقار
 فاذا انتهى الى المحضر قام بها فليصلي ركعتين من غير ان يركع الا ثمانية يقرئ بينهما ما شاء من السور ويكون ترتيب الركعتين كترتيب صلاة العتمة
 عشرة تكبيرة في كل ركعة في الثانية يقدم القراءة على التكبير في الركعتين معا كما يفعل في صلاة العتمة فاذا فرغ منها استقبل القبلة
 ويكبر الله مائة تكبيرة برفع يده يركع من حضره ثم يلفظ غزينة بسم الله مائة مرة برفع يده يركع من حضره ثم يلفظ غزينة
 ويكبر الله مائة مرة برفع يده يركع من حضره ثم يستقبل الناس بوجهه سجدة لله مائة مرة برفع يده يركع من حضره ثم يلفظ غزينة
 من حضره ثم يركع من حضره ثم يستقبل الناس بوجهه سجدة لله مائة مرة برفع يده يركع من حضره ثم يلفظ غزينة
 وغيره من الصلوات الموصية بها يستحب ان يصلي الانسان في شهر رمضان من اول ليلة فيه الى اخرته زيادة الف كعة على نوافل سائر الشهور
 وترتيبها ان يصلي من اول ليلة يصلي الى ليلة تسعة عشر ليلة منه في كل ليلة تسعة عشر ركعة ثمان ركعات بعد المغرب تسعة عشر ركعة بعد العشاء
 الاخرة قبل الوتيرة ويحتمل الصلوة بالوتيرة في ليلة تسعة عشر مائة ركعة وفي ليلة احد وعشرين ايضا مثل ذلك في ليلة تلك وعشرين ايضا مثل
 ذلك في ليلة ثمان في ليل من الشهر الاخر وفي كل ليلة ثلثين ركعة يصلي بعد المغرب ثمان ركعات واثنين وعشرين ركعة بعد العشاء
 وان اراد ان يصلي بعد المغرب تسعة عشر ركعة بعد العشاء الاخرة ثمانية عشر ركعات كان ايضا جازيا هذه تسعة مائة وعشرون ركعة ويصلي في كل
 يوم جمعة من شهر رمضان اربع ركعات لامير المؤمنين وركعتين صلوة فاطمة عليها السلام اربع ركعات صلوة جعفر بن ابي طالب ويصلي ليلة
 اخر جمعة من الشهر عشرين ركعة صلوة امير المؤمنين وركعتين تلك الجمعة عشرين ركعة صلوة فاطمة عليها السلام ثمان الف كعة ويستحب
 ايضا ان يصلي ليلة النصف مائة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وقل هو الله احد مرة واحدة فاما صلوة امير المؤمنين فانها اربع ركعات
 بتسليعين يقرئ في كل ركعة منها الحمد مرة وخين مرة قل هو الله احد وصلوة فاطمة في ركعات يقرئ في الاولى منها الحمد مرة واحدة وانا اتزنا
 مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله احد مائة مرة وصلوة جعفر اربع ركعات بتسليعين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر بعد الصلوة يقرئ الحمد ويقرئ في الاولى منها اذ انزلنا فاذ فرغ منها سبع عشرة مرة ثم يركع ويقول تلك عشرة فاذا فرغ راسه قاله
 عشر فاذا سجد قاله عشر فاذا ارفع راسه من السجود قاله عشر فاذا سجد الثانية قاله عشر فاذا ارفع راسه من السجود الثانية قاله عشر فاذا
 خرج سبع مائة ثم يلمس الى الثانية فيصلي اربع ركعات على هذا الوصف بتسليعين ويقرئ في الثانية الحمد الف مرة في الثالثة الحمد
 اذ اجاز نصر الله وفي الرابعة الحمد قل هو الله احد ويقول في اخر سجدة منها يا من لم ير الخ والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو
 الغدير اذا بقى الى الزوال نصف ساعة بعد ان يقبل ركعتين يقرئ في كل واحدة منهما الحمد مرة وقل هو الله احد عشرين اذ وانه الكعبة عشر
 مرات وانا اتزنا عشرين فاذا سلم دعا بعد ما بالندما المعروف ويستحب ان يصلي الانسان يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرون من
 اثنتي عشرة ركعة يقرئ في كل واحدة منهما الحمد مرة لم يكن تزامنا به عليه من السور فاذا فرغ منها جلس في مكانه فقرأ اربع اربع
 الحمد قل هو الله احد مثل ذلك العودتين كل واحدة منهما اربع مرات ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات
 ويقول الله الله رب لا اشارك به شيئا اربع مرات ويستحب ان يصلي ليلة النصف من شعبان اربع ركعات يقرئ في كل واحدة منها الحمد مرة وذلك

في شهر رمضان

في شهر رمضان

كتاب الصلوة

صلوة الاستحباب
وتكافؤ

الله احد ما تضرع واذا اراد الانسان امر من الامور ولدنيا او دينا يستجلب ان يصلي ركعتين يقرأ فيهما ما شاء من السور ويصلي في الثانية فاذا
سلم دعا بما اراد ثم يجهد ليخضر الله في سجود ما تضرع ويقول استجبر الله في جميع اموركم ثم يمضي حاجته واذا عرض للانسان حاجة طيلة يوم الاذنين
والجهد في الجمعة ثم ليس تحت لنا في يوم الجمعة قبل الزوال بعد ان يغتسل فليصل ركعتين يقرأ فيهما بعد الحمد ما بين من وعشر مرات قل هو الله
احد على ترتيب صلوة النبي لا ان يجعل بدل النبي في صلوة جعفر عشرة مرة قل هو الله احد في الركوع والجلوس والجميع الاحوال فاذا فرغ منا
سأل الله حاجته واذا تقوى حاجته فليصل ركعتين شكر الله ثم يقرأ فيهما الحمد انا انزلناه او سور قل هو الله احد ثم يشكر الله ثم على ما انعم به عليه
بالحال الجود والركوع وبعد التسليم **باب الصلوة على الكوفة** الصلوة على الاموات في بيضه وفرضه على الكفاية اذا قام البعض سقط عن
الباقين ولا يختلف الحكم في ذلك سواء كان الميت رجلا او امرأة حرا او عبدا اذا كان له ستين فصاعدا وكان على ظاهره لا سلام فان نقصت
عن ستين لم يجز الصلوة عليه بل يصلي عليه سقيا او تقيت واذا حضر اقوم للصلوة عليه فليقتلوا ولي لنا من او من امره الولي بذلك وان حضر
الامام الغافل كانا وليا لصلوة عليه ان حضر رجل من بينه ما شتم معتق الحق كانا يقيم اولى بصلوة عليه زامة من الولي يستحب له تقديمه لم يفعل
فليس لان يفتد للصلوة عليه الزوج احق بالصلوة على المرأة من اخيها وابيها واذا كانا جماعة فليقتلوا فون خلفه صوفوا وصفا واحدا
ان كان بينهم فناء فليقتلوا الصنف فلا يختار من الرجال فان كان فيهم حايض فليقتلوا صفا باردة عنهن وعنهم وان كان من يصلي على
الميت فستين فليقتلوا واحد يقف الاخر خلفه سواء ولا يقف على جنح يفتون يقف الامام من الجنادة ان كانت للرجل عند سطحه وان كانت للمرأة
عند صدرها فاذا جازت رجلا وامراة فليقدم المرأة الى القبلة ويجعل الرجل مما يليها ويقف الامام عند الرجل فان كان رجل وامراة
موقوفين الصبي ثم المرأة ثم الرجل فان معهم عبد فليقتلوا والصبي ثم المرأة ثم العبد ثم الرجل ويقف الامام عند الرجل يصلي عليهم صلوة واحدة
وكل الحكم ان زادوا في العدد على ما ذكرناه ويكون على هذا ترتيبهم وينبغي ان يكون بين الامام وبين الجنادة شيء يسير ولا يبعد منها ولا يقف
عند الصلوة عليه ان كان عليه فعلان فان لم يكن عليه فعلان وكان عليه خف فلا بأس ان يصلي كل ثم يرفع الامام يده بالتكبير ويكرر تكبيرات
يرفع يديه في اول تكبيرة منها حيا ولا يرفع يدها هذا هو لا فضل ان رفع يديه في التكبيرات كلها لم يكن بربا من اذكر الاولة فليقتلوا كاله
الا الله وان محمد رسول الله ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي له ثم يكبر الثالثة يدعو المؤمنين ثم يكبر الرابعة يدعو المؤمنين ان كان مؤمنا فان
لم يكن كذلك كان ناصبا معلنا بذلك لعنة في صلاته وتبرء منه وان كان مستضعفا فليقل بنا الغفر للذين تابوا الى اخر الاية وان كان من لا يعرف
مذهبهم الى الله ان يجسر مع من كان يتوكله وان كان طفلا فليقتلوا الله ان يجعل له ولا يورثه فوطا فاذا فرغ من ذلك كبر الخامسة ولا يرح من مكان
حتى يرفع الجنادة يراها على ايدي الرجال من فاته شيء من التكبيرات طمعه عند فراغ الامام من الصلوة متابعة فان دفعت الجنادة كبر عليها وان كان
قد بلغت الى القبر كبر على القبر ما بقي له وتداخرا ومن كبر تكبيرة قبل الامام فليعد ما مع الامام ومن فاته الصلوة على الجنادة فلا بأس ان يصلي على
القبر بعد الدفن يوما وليلة فان زاد على ذلك لم يجز الصلوة عليه ويكره ان يصلي على جنازة واحدة مرتين ولا بأس ان يصلي على الجنادة احدى قن
كان من ليلا ونهارا لم يكن وقت خضبة بدني بالقرض الصلوة على الميت اللهم الا ان يكون الميت مطبوتا او ما اشبه ذلك من يخاف عليه
الحجارة فانه يبدى بالصلوة عليه ثم بصلوة الفريضة ولا بأس بالصلوة على الجنابة والمساجد ان صلى عليها في مواضعها المختصة بذلك كان افضل
ومضى صلى على جنازة ثم تبين بعد ذلك انها كانت مقبولة سويت واعيد لها عليها الصلوة ما لم يدفن فان دفن فقد مضت الصلوة والافضل ان
لا يصلي الانسان على الجنادة الا على ظهرها فان جاءته جنازة ولم يكن على ظهرها فيهم صلى عليها فان لم يمكن صلى عليها بغير ظهره وكل الحكم فيمن كان
جنبا والمرأة اذا كانت حايضا فلا بأس ان يصلي عليها من غير اغتسال فان تمكنا من الاغتسال اغتسلوا فان ذلك فضلا واذا كبر الامام على الجنابة
بكبيرة وكبيرتين واحضر جنازة اخرى فوجئ به ان يقيم خمس تكبيرات على الجنادة الاولى ثم يثاقت الصلوة على الاخرى ومن ان يكبر خمس تكبيرات
من الموضع الذي انتهى اليه فاجزاه ذلك من الصلوة عليها فاذا حضر جماعة من النساء للصلوة على الميت ليس فيهن رجل فليقتلوا واحدة منهن في
الوسطا الباقيات عن يمينها وشمالها واصلين عليه كل ذلك فاصولوا لجماعة عراة على الجنادة فلا يتقدم منهم احد بل يقف في الوسط ويكرر تكبير
الباقيات معه فان كان الميت عراة فليقتلوا في القبر ولا يعطى ثوب ثم يصلي عليه بعد ذلك دفن فان لم يكن معه شيء يحيط بالتراب **كتاب الضميمة**
باب ميت الصومي من يجلي عليه ذلك ومن لا يجلي عليه الصومي في اللغة هو الامساك وهو في الشريعة كل ما لا يناله من الاكل شرابا مخصوصا
في زمان مخصوص الذي يقع الامساك عنه على ضربين ضرب يوجب الامساك عنه والآخر الاول الامساك الذي يوجب الامساك عنه على
ضربين ضرب منهما مقل يمسك الانسان عنه بطل صوته القم الاخر مني لم يمسك الانسان عنه كان ما تواتر وان لم يطلد لك صوته فانا
الذي يجب الامساك عنه مما يبطل الصومي بطله هو الاكل والشراب والجماع والارتجاس في الماء والكذب على الله ونسوه وان ذلك شيء يعسد
الصيام والحسنه بالمساواة التي على طريق العدا ما لا يجب الامساك عنه فان لم يبطل الصومي بطله فهو النظر الى ما لا يجوز النظر اليه والاصطفا

فيما يتعلق
بصلوة

موضع وان
سواء

کتاب الصوم والزیان

وَفِي عِلَالَةٍ مِّنْ هَٰؤُلَاءِ
مُضِلٌّ سَوِيٌّ كَرِيمٌ

كتاب الصوم

قضاء ذلك اليوم وليست غفلة ثم وليس عليه شيء من ذلك في شهر رمضان كان عليه ما يقع القضاء والكفارة ان كان متعمدا
 على ذلك ان كان اكرهها لم يكن عليها شيء وكان عليه كفارة وان اكرهها لم يكن عليها شيء من ذلك في شهر رمضان كان عليه ما يقع القضاء والكفارة ان كان متعمدا
 فاما ثم انبتة لم يمتد نام فاما ستمه النوم الى طلوع الفجر كان عليه القضاء مع صيا ذلك اليوم وليس عليه كفارة ومن تفضل التبريد في
 مداخل المساقط وجب عليه القضاء والكفارة وكل من قضا متعمدا وجب عليه القضاء والكفارة فان رزعه القلم لم يكن عليه شيء وليست متعمدا
 يحصل في رمضان بل يمكن عليه القضاء ومن اكل وشرب عند طلوع الفجر من غير ان يرصد ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا كان عليه القضاء
 فان رصده ولم يتبين لم يكن عليه شيء فان بدأ بالاكل فيقبل له فطلوع الفجر لم يمنع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجب عليه القضاء ومن قبل
 غيره في ان الفجر لم يطلع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجب عليه القضاء ومن شاك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم ببل
 الليل لا غلب على نفسه ذلك فافطر ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجب عليه القضاء فان كان قد غلب على نفسه ودخول الليل ثم تبين انه كان
 نهرا لم يكن عليه شيء وجميع ما قدمناه مما يفيد الصيام مما يجنبه القضاء والكفارة والقضاء واحد متى فعله الانسان تاسيا او سهوا
 لم يكن عليه شيء ومتى فعله متعمدا وجب عليه ما قدمناه وكان على الامام ان يغزوه بحجب يراه وان تعذر الا فظا وتلك مرات يقع فيها الاثم
 فان كان عالما بتحريم ذلك عليه فله الامام في لثا لثا وان لم يكن عالما لم يكن عليه شيء ويكره للصائم الكحل اذا كان فيه مسك ان لم يكن
 فيه ذلك لم يكن به بأس ولا بأس للصائم ان يتجهم ويفسد اذا احتاج الى ذلك ما لم يخف لضعف فأن خاف كره له ذلك لاعتد الضرورة اليه
 ويكره له تقطير الدمن في افه لاعتد الحاجة اليه يكره له ان يبل الثوب على جسده ولا بأس ان يستنقع في الماء الى عنقه ولا يرش حسنة
 ما قد شئنا ويكره ذلك للنساء ويكره للصائم السعوط وكل المغننة بالماء وان لا يجوز له الاحتقان بالماء يكره له دخول الحمام اذا خاف
 الضعف فان لم يخف فليس به بأس ولا بأس للسوا للصائم بالوطب منه والياقوت ان كان يابسا فلا بأس ان يبله ايضا بالماء وليخفف نفسه
 من ابتلاع ما يحصل في فيه من وطوبته ويكره له شم الزنجبر وغيره من الياقوت وليس كرامته شم الزنجبر مثل الياقوت بل هو كد ولا بأس
 ان يدهن بالادمان الطيبة وغير الطيبة ويكره له شم المسك وما يجري مجراه ويكره للصائم ايضا القبلة وكل مباشرة النساء ولا يجنبه فان
 باشر من يادون الجماع او لا يجنبه بشهوة فاما لم يكن عليه شيء فان امنه كان عليه ما على الجماع فان امنه من غير ما مستكناع كلام او نظرم
 يكن عليه شيء ولا يعود الى ذلك ولا بأس للصائم ان يرق الطائر والطيخ ان يذوق الرق والمراة ان تمتنع الطعام للبصير ولا يتلع شئ من
 ذلك لا يجوز للصائم مضغ العلك لا بأس ان يمضج الحاتم والخز واما اشبههما **باب حكم المريض والعاجز والكسبي المريض**
 الذي لا يقدر على الصيام او يصوم به يجزى عليه لا نظار ولا يجزى عنه ان صامه كان عليه القضاء اذ ابره منه فانظر في اول النهار ثم صم بما يقدر
 منه مسكنا وبما كان عليه لقضاء فان لم يقدر لم يرضق فان من مرضه الذي لا يقدر عليه لا يرضق له الا كبر من التذكور ان يقضى عنه فاته من الصيام
 وليس له بواجب عليه فان بر من مرضه ذلك ولم يقض فاته ثم مات وجب على وليه القضاء عنه وكان ان كان قد فاته شيء من الصيام في الشهر ثم
 قبل ان يقضى وكان متمكنا من القضاء وجب على وليه ان يصوم عنه فان مات المريض صوم شهر رمضان واستمر المرض الى رمضان الا ولم يصح فيما
 بينه ما صام الحاضر تصدق من الاول من كل يوم بمدين من طعام فان لم يتمكن فبدين منه فان لم يتمكن لم يكن عليه شيء وليس عليه قضاء
 صح فيما بين الريضين ولم يقض ما عليه كان في غيره القضاء قبل مثالي الثاني ثم مرض صام الثالث وقضى الاول وليس عليه كفارة وان
 اخر فتناؤه بعد الصحة توانيا وجب عليه ان يصوم الثالث ويتصدق عن الاول ويقضيه ايضا بعد ذلك وحكم ما اذا دخل رمضان من حكم قضاء
 على السواء وكل لا يختلف الحكم في ان يكون الذبابة الشهيرة او بعضها فالحكم فيه سواء والمريض اذا كان قد وجب عليه صيام شهرين نشأ
 ثم مات تصدق عنه عن شهر يقضى عنه وليه شهر اخر والمراة ايضا حكمها حكم ما ذكرناه في ان ما يقضى بها من الصيام بمريض لو طشت لا يجزى
 على احد القضاء عنها الا ان تكون قد مكثت من القضاء فلم تقض فانه يجزى القضاء عنها ويجب يقضى عنها ما يقضى بها في السفح
 قد مناه في حكم الرجال حد المريض الذي يجزى عنه الا نظار اذا لم يعلم الانسان من نفسه انه اذا صام زاد ذلك في مرضه واضربه وسواء الحكم
 ان يكون المريض في الجسم او يكون دمدا او وجع الصرع ان عند جميع ذلك يجب الا نظار مع الخوف من الضرر والشيخ والكبير والمراة الكبيرة اذا
 عجز عن الصيام نظار تصدق عن كل يوم بمدين من طعام فان لم يقدر عليه فبدين منه وكان الحكم فيهن لمحنة لظاشر لا يقدر معه على الصوم
 وليس على واحد منهما القضاء والحامل للمريض المرضع القليلة اللبن لا بأس ان تقدر اذا اضربها الصوم وتصدق عن كل يوم وتقتضيه ذلك
 اليوم فيما بعد هو لا الذي ذكرناه انه يجوز لهم الا نظار فليس لهم ان ياكلوا شيئا من الطعام ولا ان يشربوا وما من الشرب لا يجوز لهم ان يشربوا
 القضاء **باب حكم من لم يصوم في شهر رمضان** ومن بلغ فيه السن والقدرة اقدم الله الحايض فاهلها المريض اذا بر من اسلم في شهر رمضان
 ومنه من مناه لم يصوم عليه قضاء شيء مما فاته من الصيام وعليه صياما ما ينافي من الايام وحكم اليوم الذي اسلم فيه ان اسلم قبل طلوع الفجر كان

من ابتلع ما يحصل في فيه من وطوبته ويكره له شم الزنجبر وغيره من الياقوت وليس كرامته شم الزنجبر مثل الياقوت بل هو كد ولا بأس ان يدهن بالادمان الطيبة وغير الطيبة ويكره له شم المسك وما يجري مجراه ويكره للصائم ايضا القبلة وكل مباشرة النساء ولا يجنبه فان باشر من يادون الجماع او لا يجنبه بشهوة فاما لم يكن عليه شيء فان امنه كان عليه ما على الجماع فان امنه من غير ما مستكناع كلام او نظرم يكن عليه شيء ولا يعود الى ذلك ولا بأس للصائم ان يرق الطائر والطيخ ان يذوق الرق والمراة ان تمتنع الطعام للبصير ولا يتلع شئ من ذلك لا يجوز للصائم مضغ العلك لا بأس ان يمضج الحاتم والخز واما اشبههما **باب حكم المريض والعاجز والكسبي المريض** الذي لا يقدر على الصيام او يصوم به يجزى عليه لا نظار ولا يجزى عنه ان صامه كان عليه القضاء اذ ابره منه فانظر في اول النهار ثم صم بما يقدر منه مسكنا وبما كان عليه لقضاء فان لم يقدر لم يرضق فان من مرضه الذي لا يقدر عليه لا يرضق له الا كبر من التذكور ان يقضى عنه فاته من الصيام وليس له بواجب عليه فان بر من مرضه ذلك ولم يقض فاته ثم مات وجب على وليه القضاء عنه وكان ان كان قد فاته شيء من الصيام في الشهر ثم قبل ان يقضى وكان متمكنا من القضاء وجب على وليه ان يصوم عنه فان مات المريض صوم شهر رمضان واستمر المرض الى رمضان الا ولم يصح فيما بينه ما صام الحاضر تصدق من الاول من كل يوم بمدين من طعام فان لم يتمكن فبدين منه فان لم يتمكن لم يكن عليه شيء وليس عليه قضاء صح فيما بين الريضين ولم يقض ما عليه كان في غيره القضاء قبل مثالي الثاني ثم مرض صام الثالث وقضى الاول وليس عليه كفارة وان اخر فتناؤه بعد الصحة توانيا وجب عليه ان يصوم الثالث ويتصدق عن الاول ويقضيه ايضا بعد ذلك وحكم ما اذا دخل رمضان من حكم قضاء على السواء وكل لا يختلف الحكم في ان يكون الذبابة الشهيرة او بعضها فالحكم فيه سواء والمريض اذا كان قد وجب عليه صيام شهرين نشأ ثم مات تصدق عنه عن شهر يقضى عنه وليه شهر اخر والمراة ايضا حكمها حكم ما ذكرناه في ان ما يقضى بها من الصيام بمريض لو طشت لا يجزى على احد القضاء عنها الا ان تكون قد مكثت من القضاء فلم تقض فانه يجزى القضاء عنها ويجب يقضى عنها ما يقضى بها في السفح قد مناه في حكم الرجال حد المريض الذي يجزى عنه الا نظار اذا لم يعلم الانسان من نفسه انه اذا صام زاد ذلك في مرضه واضربه وسواء الحكم ان يكون المريض في الجسم او يكون دمدا او وجع الصرع ان عند جميع ذلك يجب الا نظار مع الخوف من الضرر والشيخ والكبير والمراة الكبيرة اذا عجز عن الصيام نظار تصدق عن كل يوم بمدين من طعام فان لم يقدر عليه فبدين منه وكان الحكم فيهن لمحنة لظاشر لا يقدر معه على الصوم وليس على واحد منهما القضاء والحامل للمريض المرضع القليلة اللبن لا بأس ان تقدر اذا اضربها الصوم وتصدق عن كل يوم وتقتضيه ذلك اليوم فيما بعد هو لا الذي ذكرناه انه يجوز لهم الا نظار فليس لهم ان ياكلوا شيئا من الطعام ولا ان يشربوا وما من الشرب لا يجوز لهم ان يشربوا القضاء **باب حكم من لم يصوم في شهر رمضان** ومن بلغ فيه السن والقدرة اقدم الله الحايض فاهلها المريض اذا بر من اسلم في شهر رمضان ومنه من مناه لم يصوم عليه قضاء شيء مما فاته من الصيام وعليه صياما ما ينافي من الايام وحكم اليوم الذي اسلم فيه ان اسلم قبل طلوع الفجر كان

كتاب الصوم

ما يصح صيامه في اليوم فان لم يصمه كان عليه القضاء اذا سلم بعد طلوع الفجر لم يجب عليه صيام ذلك اليوم وكان عليه ان يمسك تاميما الى اخر
 النهار وحكم من باع في شهر رمضان ايضا ذلك الحكم في ان يجب عليه صيام ما بقى من الايام بعد بلوغه وليس عليه قضاء ما قد مضى مما لم يكن با
 ينو السفر اذا هم اهل ذلك كان قد نظر عليه ان يمسك بقية النهار اذا بدا وكان عليه لقضاء فان لم يكن قد فعل شيئا ينقض الصوم وجب عليه
 الامساك ولم يجب لقضاء فان طلعت الفجر وهو بعد خارج البلد كان يحجز بين الامساك مما ينقض الصوم ويدخل بلده فيم صوم ذلك اليوم
 ان ينظر في ذلك بلده لمسك بقية النهار اذا بدا ثم قضاء ما حبس قد مضى والافضل ان يعلم انه يصل الى بلده ان يمسك مما ينقض الصيام فاذا
 دخل الى بلده تم صومه لم يكن عليه قضاء والحائض اذا ظهرت في وسط النهار امسكت بقية النهار اذا بدا وكان عليها القضاء سواء كانت غائبة
 قبل ذلك لم ينظر فيجب عليها قضاء ما فاتها من الصيام في ايام حيضها والمرضى اذا برأ من مرضه في وسط النهار او قد عجز عن الصوم وكان قد شكا
 ما ينسد الصوم كان عليه الامساك بقية نهاره تاميما وعليه القضاء وان لم يكن قد فعل شيئا مما ينقض الصيام امسك بقية يومه وقد تم صومه
 وليس عليه القضاء **باب حكم المسافر في شهر رمضان** وصيام الكافر في شهر رمضان لا يخرج الى السفر في شهر رمضان الا
 عند الضرورة الداعية الى ذلك من حج او عمرة او الخوف من تلف مال او ملاك او ما يجزى بجرحه او فاداه في ثلث وعشرون من الشهر باذله
 المخرج الى حيث شاذ مخرج الى السفر كان سفره مما يجب عليه فيه التقصير في الصلوة وجب عليه الاقصاد وكل سفر لا يجوز له فيه التقصير في
 الصلوة لم يجز له التقصير في الصوم ومتى كان سفره او بقى فخرج ولم يرد الوجوع فيم يجزله الاقصاد وهو يحجز في التقصير في الصلوة حسب ما
 قد مضى ومن صام في سفره يجزى عليه فيه الاقصاد وكان عالما بوجود ذلك عليه كان عليه الاعادة ولم يجز له الصوم فان لم يكن عالما به كان صومه
 ما ضاها فاذا خرج الرجل الى السفر بعد طلوع الفجر في وقت كان من النهار وكان قد بيت بينه من الليل للسفر وجب عليه الاقصاد وان لم
 يكن قد بيت بينه من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه تمام ذلك اليوم وليس عليه قضاءه وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الاقصاد
 على كل حال وكان عليه القضاء ومتى بيت بينه للسفر من الليل لم يتقوله المخرج الا بعد الزوال كان عليه ان يمسك بقية النهار وعليه
 القضاء واذا خرج الانسان الى السفر فلا يتناول شيئا من الطعام او الشرب الى ان يغيب عن جدران بلده او يخفى عليه فان مضى ولا ينبغي له ان
 يتناول من الطعام ولا ان يشرب من الشرب لا يجوز له ان يقر بليل الحجاج بالانهار الا عند الحاجة الشديدة الى ذلك ويكره صيام النوافل في السفر
 على كل حال قد وردت روايتان في جواز ذلك فمن علمها لم يكن ما رآها الا ان الاحوط ما قد مضى وصيام ثلثة الايام في الحج ولجب في السفر
 قال الله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقد وردت لرغبة في صيام ثلثة ايام بالمدينة لصلوة الحاجة ومن كان عليه حجة
 فريضة ما قضاء شهر رمضان او كفارة ظهار او كفارة قتل الخطا او غيره من وجوه الصيام المفروض لم يجز له ان يصوم في السفر فان فعل في السفر
 شيئا يلزم به الصيام انظر قدومه الى بلده ولا يصوم في السفر ان قام في بلد عشرة ايام مضاعفا جاز له الصيام ما مضى النذر وان كان
 النذر قد نذر ان يصوم اياما باهناها او يوما بعينه وافق ذلك اليوم او الايام ان يكون مسافرا وجب عليه الاقصاد وكان عليه القضاء
 كل ان اتقوا ان يكون ذلك اليوم يوم عيد وجب عليه الاقصاد وعليه القضاء لذلك اليوم فان كان النذر نذر ان يصوم ذلك اليوم او الايام
 على كل حال مسافرا كان او حاضرا فانه يجب عليه الصيام في حال السفر **باب قضاء شهر رمضان** من انظر فيه على العهد الدنيا
 من فاته يوم من شهر رمضان وسافر او احدا لا سيما التي يوجب الاقصاد فيفضل في ذلك فمنه ولا يقضي في سفر ولا بيتك بصوم
 تطوع وعليه شيء من صيام شهر رمضان بقية ما مضى من شهر رمضان ما فاته من شهر رمضان لا فضل ان يقضيها با فان فرقه كان ايضا جازا
 فان لم يتمكن من سبعة فثلاثة ايام متواليات ثم تنص عليه متفرقا لم يتمكن وفرق جميعه لم يكن بربا من غير ان الافضل ما قد مضى
 بالان يقضي ما فاته من شهر رمضان اي شهر كان فان اتقوا ان يكون مسافرا انظر وصوله الى بلده او المقام في بلد اكثر من عشرة ايام
 ثم يقضيها اثناء ومن اكل او شرب او فعل ما ينقض الصوم يوم يقضي من شهر رمضان صياما عاما لم يكن عليه شيء فان فعله متعمدا وكان
 قبل الزوال انظر يومه ذلك ثم يقضي له شيء فان فعل ذلك بعد الزوال قضاء ذلك اليوم وكان عليه طعام عشرة ما كبر فان لم
 يتمكن كان عليه صيام ثلثة ايام بدلا من الكفارة وقد روي ان عليه قتل ما على من افطر يوما من شهر رمضان والعمل على ما قد مضى ويكره
 ان يكون الوجبة في هذه الرواية من افطر هذا اليوم بعد الزوال استخفا بالافطر فله ان يفرطه الكفارة معقوبة وتليظا ومن افطر
 على غير ذلك الوجبة فليس عليه الا الاول قد وردت رواية اخرى انه ليس عليه شيء ويمكن ان يكون الوجبة فيها من لم يتمكن من الاطعام ولا من
 صيام ثلثة ايام فليس عليه شيء ومن اصبح الرجل جبا وقد طلع الفجر عابدا كان او تاسيا فليقصر ذلك اليوم ولا يصومه ويصوم غيره من الايام
 ومن اصبح صائما متطوعا جاز له ان يفطر في ثلثة ايام فارقا بعد الزوال الا لا فضل له ان يصوم ذلك اليوم الا ان يدعو له لغيره
 فان الافضل له الاقصاد متى اصبح بينه الاقصاد ما رآه ان يجزى السنة لقضاء شهر رمضان الصيام المتطوع ما بينه وبين نصف النهار فاذا

في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان

كتاب الصوم النبوي

الشمس ليحمره بخديدا لينة والحايز يجب عليها قضاء ما فاتها من الايام من شهر رمضان فان كانت مستحاضة في شهر رمضان صامته الا
 الايام التي كانت غادتها فيها المحض ثم تغيب تلك الايام ومثله أصبحت المرأة صائمة ثم رأت الدم بعد ذلك ففقدت فطرته وان كان ذلك بعد
 العصر وقبل غروب الشمس فليل مسكت بغير يومها وعليها قضاء ذلك اليوم ومثله أصبحت بنية الا فطار ثم طهرت في بغير يومها امسكت
 بغير من النهار وكان عليها القضاء وطرهنا المرأة من الحيض والنفس ثم استحاضت وصامت لم تفعل ما تفعله المستحاضة كان عليها قضاء
 الصوم ونبه اجب الانسان في اول الشهر فوان يغتسل صام التمهركه وصلى وجب عليه الا غشاه قضاء الصوم والصلاة والمغنى عليه اذا كان
 مغيبا في اول الشهر ثم اغمى عليه استمر عليه ما ما لم يلزمه قضاء شيء فانه لا نهجكم الصيام وان لم يكن مغيبا في اول الشهر لم يكن
 مغنى عليه وجب عليه القضاء على قول بعض اصحابنا وعندنا لا قضاء عليه صلا با بطل يجزى بحري شهر رمضان وجوب الصوم
 وحكم من نظرت في العداء على الدنيا الذي يجزى بحريه لك صيام شهرين متتابعين فمن قل خطا اذا لم يجد العتق وصيام شهرين متتابعين
 في كفارة الظهار على من لم يجد عتق وقبض وصيام شهرين متتابعين على من اظفر يوما من شهر رمضان متعديا اذا لم يجد ما يعق ولا
 ما يلزم من وجب عليه شيء من هذه الصيام وجب عليه ان يصوم شهرين متتابعين ان لم يتمكن من صياحه متتابعين صام الشهر الاول من الشهر
 الثاني شيئا ثم فزع ما بقي عليه فان اظفر في الشهر الاول والثاني فقلان يصوم منه شيئا كان عليه لا ستيئا اللهم الا ان يكون سبب اظفره المرض
 او شيئا من قبل الله ثم فزع ما بقي عليه على كل حال وليس عليه من وجب عليه صوم هذه الاشياء ان يصوم في السفر ولا ان يصوم ايام العتق ولا
 ايام التبريق اذا كان بمنافاة واقصوه احد هذه في السفر ولا ان يصوم ايام العتق الا ايام وجب عليه ان يفطر ثم يقض يوما مكانه الا ان يكون
 الذي وجب عليه الصيام القائل في الاشهر الحرام فانه يجزى عليه صيام شهرين متتابعين من الاشهر الحرام وان دخل فيهما صيام يوم العيد ايام التبريق
 والمرأة اذا حاضت وهي تصوم شهرين متتابعين اظفرها ايام حاضتها ثم يقضها بعدا نقضنا حاضتها ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في اول
 شعبان فليتركه الى نقض شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين فان صام شعبان وشعبا لم يجز به الا ان يكون قد صام مع شعبا شامتا ما تقدم
 من الايام فتكون قد ادا عليه الشهر فيجوز له البناء عليه في شهرين ومن نذر ان يصوم شهرين متتابعين صام خمسة عشر يوما وعرض له ما يفطر فيه
 وجب عليه صياما ما بقي من الشهر ان كان صومه اقل من خمسة عشر يوما كان عليه لا ستيئا وامامنا الشاذ فندبنا حكمه فيما تقدم من اظفر
 يوم نذر صومه متعديا وجب عليه ما يجزى عليه من اظفر يوما من شهر رمضان متعديا وقبض شهرين متتابعين او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان
 لم يتمكن صام ثمانية عشر يوما او تصد بما تمكن منه فان لم يستطع استغفر الله وليس عليه شيء ومن نذر ان يصوم حينا من الزمان وجب عليه
 ان يصوم سنة او شهران نذرنا ان يصوم ما كان عليه ان يصوم خمسة اشهر من نذر ان يصوم بمكة او بالمدينة او احد المواضع المعينة شهر اعيه
 فخره وصام بغيره لم يتمكن من المقام جازله ان يخرج فاذا رجع الى بلده قضاء على التمام ومع عجز الانسان غرضنا ان ندينه تصد عن كل يوم
 بمد من طعام وصوكافاة اليمين واجب يصوم ثلثة ايام متتابعين ولا يجوز الفصل بينهما بالافطار فمن فعل ذلك استأنف الصيام وصام اذ
 حلقت راسه اجب الم يترك ولم يتصدق صيام ثلثة ايام لمن لم يجز الممتنع في الحج متتابعين وصو حواء الصيد بحبيته جازله وجب عليه
 من الصيام وصو الاعتكاف واجب يصوم ثلثة ايام متتابعين بالله ان شاء الله وبر الله **باب صيام النطوع** وما يكون صاحبه فيه بالخيار وصو
 التاديب الاذن وما لا يجوز صيام صوم ثلثة ايام في الشهر مستحب مندوب اليه مرغبه فيه وهو اول خميس في الشهر الاول واول اربعاء في الشهر الثاني
 واخر خميس في الشهر الاخير ينبغي ان لا يتركه الانسان مع الاختيار فان لم يقدر على صيام هذه الايام في وقتها جازله تاخيرها من شهر الى شهر ثم
 يقضها لذلك لا باس ان يؤخرها من الصيام في الشتاء ويقضها في الصيف فانه عجز عن الصيام جازله ان يتصدق عن كل يوم صيام اربعة ايام
 السند في اليوم السابع العشر من دجب هو يوم مبعث النبي واليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول وهو يوم مولد النبي واليوم الخامس عشر
 من ذي القعدة وهو يوم حيت فيه الارض من تحت لكعبة واليوم الثامن عشر من ذي الحجة وهو يوم الغدير نصب فيه رسول الله امير المؤمنين
 عليا ما لا نام ويستحب صيام اول يوم من ذي الحجة وهو يوم ولديته ابراهيم الخليل ويستحب صيام رجب باسره لمن تمكن من ذلك ومن لم يتمكن
 صام اول يوم من ذي القعدة وهو يوم ولديته امير المؤمنين ويستحب صيام شعبان وصلته شهر رمضان صامه وصلته شهر رمضان
 كان توبة من الله عز وجل من لم يتمكن من صومه كله صام منه ما استطاع والصوم الذي يكون صاحبه فيه بالخيار في يوم الجمعة والخميس ايام
 البيض من كل شهر سنة ايام من غوال وصوم يوم عرفة ويوم عاشوراء وما سواه الاذن فلا تصوم المرأة تقوعا الا باذن زوجها فان صامت
 عرفة ونجارتها ان يفطرها ويوافيها وان كانت صائمة من قضاء شهر رمضان لم يكن له ذلك والعبد لا يصوم تقوعا الا باذن مولاه والضيف
 لا يصوم تقوعا الا باذن مضيفه وامامنا في الناديبك يؤخذ الصيام اذا هو قاديبا وليس يفرض كذلك من اظفر لموض في اول النهار ثم يوفيته
 نهاره امره بالامساك عن الطعام والشراب بغير يومه تاديبا ذلك المسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم اهله تاديبا وكذلك مسك بغيره يومه الحائض

شهر رمضان

في صيام النطوع

كتاب الزكاة

صاحبه بل يجب على المستقر من الزكاة ان تركه بحال حتى يحول عليه الحول وان تصرف فيه بخاره وما اشبهها الزكاة استحقاقا باوكل ما يملكه الا
 مناعدا للفقرة الاشياء التي ذكرناها فانما يستحق ان يخرج منها الزكاة من الزكاة فان كان معه مال يديره في التجارة استحق ان يخرج الزكاة منه اذا دخل
 وقتها وكان دالمال حاصل او يكون معه ربح فان كان قد نقص ما له كان ما اشتره طلبا قبل من دالمال فليس عليه فيه شيء فان بقى عند
 على هذا الوجه حوالا ثم ما يخرج منه الزكاة لسنة واحدة وكل ما يدخل المكيال الميزان من الحبوب وغيرها مثل الحارث والذرة والسك والارز
 والباقي الا والصم الكتان وما اشبهه للشيخ ان يخرج منه الزكاة سنة مؤكدة وما الخضروات مثل القصب لما زجج بالبقول كلها وما اشبهها
 فليس في شيء منها زكاة وان بلغ ثمنه شيئا كثيرا الا ان يباع ويحول على ثمنه الحول اما الابل والبقر والغنم فليس في شيء منها زكاة على حال الا اذا كان
 سائمة ويكون قد مان عليه الحول فصاعدا فاما المعلونة منها فليس في شيء منها زكاة على حال الحكم الجواميس حكم البقرة وجوب زكاة عليها واما الخيل
 فيها الزكاة مستحقة اذا كانتا فاما سائمة فان كانت معلونة فليس فيها شيء وليس على الانسان زكاة فيما يملكه من خامم بخدمه واداريته الا ان تكون
 دار على غلة فان كان كذلك ليجوز ان يخرج منها الزكاة فاما زكاة الخيل فاعارتها لم يمتلح اليها اذا كان ما موقا **باب لمقادير الزكاة** فيخرج
 الزكاة وكيفية ما يجب على المستقر من زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ ذلك كان فيه نصف ينادى ليس فيه شيء ما لم يزد عليه
 اربعة دراهم فاذا زاد ذلك كان فيه ستة اشعار ثم على هذا الحساب كلما زادت اربعة دراهم كان فيها زيادة عشرة مثاقيل لتمام ما لم يبلغ وليس فيها زكاة
 ذلك شيء واما زكاة الفضة فليس فيها شيء ما لم يبلغ ما شيء درهم فاذا بلغت ذلك كان فيها خمسة دراهم ثم ليس فيها شيء على ان يزداد بعون درهم فاذا زاد
 ذلك كان فيها ستة دراهم ثم على هذا الحساب كلما زاد ما بعون درهم فاذا زاد كان فيها زيادة درهم بالتمام ما لم يبلغ وليس فيها دون الاربعين بعد المائة
 شيء من الزكاة فان خلف الرجل درهم او دينار ففقه لغيا له لسنة وستين واكثر من ذلك مقدار ما يجب فيه الزكاة وكان الرجل غاييا لم يجب فيها
 زكاة فان كان خاضعا وجبت عليه الزكاة واما زكاة الخنفة والشيء القليل الزبيب فكل واحد سواء وليس في شيء من هذه الاجناس زكاة ما لم يبلغ خمسة
 اشعار او سق بعد مقاسمة السلطان واخراج المؤمن عنها كل سق ستون صاعا وكل صاع تسعة اوطال والعرايج يكون مبلغة الفين وسبع مائة طل
 فاذا بلغ ذلك كان فيه العشران كان مما ندم سق سقا او شرب بعلوان كان مما قد سقى القرب الدال في النولح وما اشبهه لك كان فيه نصف العشر
 وان كان مما ندم سق سقا وغير سق اعتبر الا غلب في سق فان كان سق سقا اكثر كان حكمه حكم ما يؤخذ منه العشران كان سق سقا القرب الدال
 وما اشبهها اكثر كان حكمه حكم ما يؤخذ منه نصف العشران استويا في ذلك يؤخذ من نصفه بحساب العشر من النصف الاخر بحساب نصف
 العشر وما زاد على خمسة الاوسق كان حكمه حكم الخمسة الاوسق وان يؤخذ منه العشر ونصف ينادى العشر قليلا كان واكثر او ازيد او اقل
 في شيء منها زكاة على ان تبلغ خمسة اذ بلغت ذلك كان فيها ثمانية وليس فيها شيء على ان تبلغ عشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها
 زاد عليها شيء على ان تبلغ خمسة عشرة فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ عشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها
 ثم ليس فيها شيء على ان تبلغ خمسة وعشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ عشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها
 شيء بعد ذلك الى ان تبلغ خمسة وثلثين بزيادة واحدة فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ ستاد بعون فاذا بلغت ذلك
 كان فيها خمسة وليس فيها زاد عليها شيء على ان تبلغ احدى وستين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ ستاد وسبعين
 بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ احدى وستين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ ثمانون
 احدى وعشرين فاذا بلغت ذلك تركت هذه العبرة واخذت من كل خمسين حقن من كل اربعين بنت لبون فان كان لا يجيب عليه زكاة الا باليمين
 غير ما يجيب عليه جازان يؤخذ منه قيمته فان لم يكن معه القيمة وكان معه من غير السن الذي وجب عليه جازان يؤخذ منه فان كان دون ما يفتي عليه
 اخذ منه مع ذلك ما يكون ثما للذك وجب عليه ان كان فورا الذي يجيب عليه جازان يؤخذ منه ودد عليه ما فضل له مثاله ذلك انما وجبت عليه بنت
 مخاضه ليست عنده تلك عند ابن لبون ذكر اخذ منه ذلك ليس عليه شيء لانه شيء فان كان عنده بنت لبون وقت وجبت عليه بنت مخاضه
 منه واعطاء المصد شاتين او عشرين درهما فان كان قد جوب عليه بنت لبون وعنده بنت مخاض اخذت منه واخذت معها شاتان او عشرين درهما
 واذا ربيت عليه حقه ليست عنده وعنده بنت لبون اخذت منه واعطى معها شاتين او عشرين درهما فان كان قد وجبت عليه بنت لبون وعنده
 حق اخذت منه ودد عليه شاتان او عشرين درهما واذا وجبت عليه جازة وليست عنده وعنده حق اخذت منه واعطى معها شاتين او عشرين
 درهما فان وجبت عليه حق وعنده جازة اخذت ودد عليه شاتان او عشرين درهما فاذا زكاة البقرة فليس في شيء منها زكاة الى ان يبلغ ثلثين
 فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها زاد عليها شيء على ان تبلغ اربعين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ اربعين
 حكمه في كل ثلثين ببيع او ببيعة في كل اربعين مستندا ما الغنم فليس فيها زكاة الى ان تبلغ اربعين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانون وليس فيها شيء
 الى ان تبلغ ثمانون وعشرين فاذا بلغت ذلك زادت واحدة كان فيها ثمانون وليس فيها شيء على ان تبلغ مائتين فاذا بلغت ذلك زادت واحدة كان

في المفاصل
 في المفاصل

كتاب الزكاة

الواجبة في الاسوال لثمة هاتمة وهم الذين ينشئوا الى امير المؤمنين وجعفر بن ابى طالب ع قتل بن ابي طالب ع بان عبد المطلب لما
 ما عدل صدقة الاموال فلا باس ان يعطوا اياها ولا باس ان يعطى صدقة الاموال واولايم ولا باس ان يعطى بعضهم بعضا صدقة الاموال
 وانما يحرم عليهم صدقة من ليس من قبيلهم وهذا كله انما يكون في حال توسعهم ودصولهم الى مستحقهم من الاخاسر فاذا كانوا ممنوعين من
 ذلك محتاجين الى ما يستعينون به على احوالهم فلا باس ان يعطوا زكاة الاموال حصته لهم في ذلك عند الاضطرار ولا يجوز ان يعطى الزكاة
 لمحرر بقدر على الاكساب يقوم باوره وادعيائه فان كانت فنة لا تقوم به جازله ان ياخذ ما يتبع به على اهله من ملك خنيس درهما يقدر
 ان يعيش بها يند ما يحتاج اليه في نفقته لم يحضر ان ياخذ الزكاة وان كان معه سبعمائة درهم وهو لا يحسن ان يعيش بها جازله ان يقبل الزكاة
 ويخرج هو ما يجب عليه فيما يملكه من الزكاة فينتع به على اهله من ملك ارايكها واحد ما يجدهم جازله ان يقبل الزكاة فان كان داره واولاده
 تكفيه لعل لم يحضر ان يقبل الزكاة فان لم يكن له في غلته كفاية جازله ان يقبل الزكاة وينبغي ان يعطى زكاة الذهب الفضة الفقراء والمساكين
 المعروفين بذلك يعطى زكاة الاباء البقر والغنم اهل النخل فان عرف من يستحق الزكاة وهو يستحق من القرض لذلك لا يؤثر ان يقرض جازله ان
 مطلقه زكاة وان لم يقرضه منها وقد اخرجنا عنك انا كان لك على انسان دين ولا يقدر على قضاؤه وهو مستحق له جازله ان تقاومه من الزكاة
 وكلما كان الدين على ميت جازله ان تقاومه منها وان كان على اهلك المؤمن دين وقد مات جازله ان تقضيه عنه من الزكاة وكلما كان
 دين على ولدك او ولدك او ولدك جازله ان تقضيه عنه من الزكاة فان لم تجد مستحقا للزكاة ووجدت مملوكا يباع جازله ان تشتريه بنفسه
 اضرب بعد ذلك ما لا واد ثلثه ثم ما كان ميزانه لا يابل زكاة وكل لا باس مع وجود المستحق ان يشتري مملوكا بعتقه اذا كان مؤمنا وكا
 في ضرورة شدة فان كان بخلاف ذلك لم تجز ذلك على حاله من يعطى غيره زكاة الاموال ليفرقها على مستحقها وكان مستحقا للزكاة جازله ان ياخذ
 منها بقدر ما يعطى غيره اللهم الا ان يعين له على اقوام باعياهم فانه لا يجوز له ان ياخذ شيئا منها ولا ان يعدل عنهم الى غيرهم واقل ما يعطى الفقير
 من الزكاة خمسة دراهم ونصف ينادى هو اول ما يجب في النصاب الاول ما زاد على ذلك فلا باس ان يعطى كل واحد ما يجب في نصابه واما
 درهم ان كان من الدايام وعشره ينادى ان كان من الدايام وليس لاكثره حد لا باس ان يعطى الرجل زكاة لو واحد يعينه بذلك **باب في حق**
زكاة الفطر ومن تجب عليه الفطرة واجبة على كل بالغ ماله ماله لما تجب عليه من الزكاة الاموال يلزمه ان يخرج جميعه عن جميع من يعوله
 من ولد وولد وولد ومملوكه مسلما كان او ربيعا خيرا كان او كبيرا فان كان لزوجته مملوك فبغيره او يكون عنده نصف يقرر
 معه في شهر رمضان وجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة وان رزق له ولد في شهر رمضان وجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة فان ولد له مولود
 ليلة الفطر او يوم العيد قبل صلوة العيد لم يجب عليه اخراج الفطرة عنه فرضا واجبا ويستحب ان يخرج نذرا واستحبابا وكذا ذلك من اسلم ليلة الفطر
 او يوم الفطر قبل الصلوة يستحب ان يخرج زكاة الفطرة وليس ذلك بضرر ان كان اسلامه قبل ذلك تجب عليه اخراج الفطرة ومن لا يملك تحيا
 عليه فيه الزكاة يستحب ان يخرج زكاة الفطرة ايضا بنفسه وعن جميع من يعوله وان كان من محله الفطرة اخذها ثم اخرجها عن نفسه وعن غيها
 فان كان به اليها حاجة فليكن ذلك على من يعوله حتى ينهي الى اخرهم ثم يخرج اسوا واحد الى غيرهم وقد اخرجنا ذلك عنهم كلام **باب يجوز**
اخراج زكاة الفطرة وقد ما يجب بغيره فضلا ما يخرج له لان في زكاة الفطرة التمر الزيت يجوز اخراج الحنطة والشعير الارز الاقط
 والبن والاصل في ذلك ان يخرج كل واحد مما يغلب على قومه في اكثر الاحوال فاما اهل مكة والمدينة واطراف الشام واليمن والبحرين والخراسان
 وفارس والمواد وكرمان فينبغي لهم ان يخرجوا التمرو على اوساط الشام ومرو من خراسان والولى ان يخرجوا الزبيب على اهل الجزيرة والموصل
 والجلال كلها ان يخرجوا الحنطة والشعير على اهل طبرستان الارز وعلى اهل مصر البرود من سكن البوادم من الاعراب فليعلم الاقطا فاعدهم
 كان عليهم اللبن ومن عدم احد هذه الاثنا البتة ذكرناها او اراها ان يخرج ثمنها بقيمة الوقت فيها او فضة لم يكن به ما سق قد قد واية ان يجوز
 له ان يخرج عن كل واحد درهم او ثلثه ايضا او بعة او ينق والحوط ما قدمناه من انه يخرج قيمته بغير الوقت فاما الفضة الذي يجب اخراجه
 عن كل اسر فضاء من احد الاثنا البتة قدما ذكرناه قد رده ثلثة اوطال بالعمرة وستة اوطال بالمكة وهو اربعة امداد والمد ما ثمان واثنا
 وثلثون درهما ونصف الدرهم ستة دنانير والدينار ثلثة اشباح من اوساط حنك الشعير فاما اللبن فمن يريد اخراجه اجزاء اربعة اوطال بالمد
 اوسنة بالعمرة **باب في وقت الذي يجب فيه اخراجه الفطرة** ويستحبها الوقت الذي يجب فيه اخراج الفطرة يوم الفطر قبل
 صلوة العيد لو ان انا اخرجها قبل يوم العيد يوم او يومين او من اول الشهر الى اخره لم يكن به ما سق عينا لان فضلا ما قدمناه فاذا كان يوم
 فليخرجها وليسلمها الى مستحقها فان لم يجدها مستحقها فليطعمها ما لم يملكها بعد ومن غلبه من الى مستحقها فان هو وجدها اهلها ولحقها كان
 ضامنا لها الى ان يسلمها الى ذباها وان لم يجدها اهلها فليطعمها ما لم يكن عليه ضمان وينبغي ان تحمل الفطرة الى الامام ليضعها حيث شاء
 لم يكن هناك امام حملت الى غتها شيعة ليفرقوها في مواضعها واذا اذا الانسان ان يتولى ذلك بنفسه جازله ذلك في ان لا يعطىها الا مستحقها

في حق زكاة الفطر

كتاب الزكوة

والمتخلف لها موكل من كان بالصفة المتخلف لمعها الزكوة وتخبر على كل من تخبر عليه زكوة الاموال لا يجوز حمل الفطرة من بلد الى بلد ان لم يوجد لها مستحق من اهل المعزلة جاز له ان يعطى المستضعفين من غيرهم ولا يجوز اعطائها لمن لا معرفة له الا عند الثقة او عدم مستحقها من اهل المعزلة والافضل ان يعطى الانسان من يخاف من غير الفطرة ويضع الفطرة في مواضعها ولا يجوز ان يعطى اهل من راس واحد لو ائتمروا مع الاختيار فان حضر جماعة محتاجون وليس هناك من الاصنوع بقدر ما يصيب كل واحد منهم صاع جاز ان يفرق عليهم لا باس ان يعطى الواحد صاعين واصوا عا ولا فضل ان لا يعطى الانسان بالفطرة الى الا باعدهم وجود الا قارب لا الى الا باصبر مع وجود الجزير فان ضل خلاف ذلك كان تاركا فضلا ولم يكن عليه ما

في الجزية
في حكمها

باب الجزية وحكامها الجزية واجبة على اهل الكتاب من اهل الاسلام وادعوا بآدم اليهود والنصارى والمجوس حكمهم حكم اليهود الصابئة وهي لجة على جميع الاصناف المذكورة اذا كانوا بشرط المكلفين ويسقط عن القبيات والمجانين والبله النساء منهم فاما من عدل الاثنا المذكورة من الكفار فليس يجوز ان يقبل منهم الا الاسلام والقتل من وجب عليه الجزية بدو حل الوقت فاسلم قبل ان يعطيهما سقطت عنه ولم يلزمه

ادائها ومن وجبت عليه الجزية فالامام مخير بين ان يضمنها على رؤسهم وعلى ارضيتهم فان وضمنها على رؤسهم فليس له ان ياخذ عن ارضيتهم شيئا وان وضمنها على ارضيتهم فليس له ان ياخذ عن رؤسهم شيئا وليس للجزية حد محدد ولا تدم موت بل ياخذ الامام منهم على قدر ما يراه من احوالهم من الغنى والفقر بقدر ما يكونون به صاعرين وكان المستحق للجزية في عهد رسول الله المهاجرين ومن غيرهم وهي اليوم لمن قام مقام

في سفرة الاسلام والذب عنه من سائر المسلمين ولا باس ان ياخذ الجزية من اهل الكتاب مما اخذ من ثمن الخمر والخنزير والاشياء التي لا يحل للمسلمين بيعها ولا التقرب منها **باب حكم الارضين وما يبيع التصرف فيها** البيع والشراء التملك ما لا يبيع الارضون على اربعة اشياء ضرب منها يسم عليها طورا من قبل نفوسهم من يرضونها لهم فتترك في ايديهم ويؤخذ منهم العشر ونصف العشر وكانت ملكا لهم يبيع لهم للتصرف فيها بالبيع والشراء الوقت وسائر انواع التصرف وهذا حكم ارضيتهم اذا عروها وقاموا بعادتها فان ركوا عملها ونزكوها حرا باكانت للمسلمين فاجتهدوا على الامام ان يقبلها من بيعها ما يراه من النصف والثلث والرابع وكان على المقتل بعد اخرج حق القتل ومونة الارض العشر ونصف العشر فيما يبق من خصته تا بلغ الى الحد الذي يجب فيه ذلك هو خمسة اوسق وثمان مائة وثلث سدس والعشر الاخر

من الارضين ما اخذه غنوة بالسيوفها تكون للمسلمين باصبرهم كان على الامام ان يقبلها لمن يقوم لعادتها ما يراه من النصف والثلث والرابع وكان على المقتل اخرج ما قبله من حق اوقته وفيما يبق في يده وخاصة العشر ونصف العشر هذا الضرب من الارضين لا يبيع التصرف فيه البيع الشراء التملك والوقت والنفقات والامان ينقل من مستقبل الى غير عند فقهاء هذه الماندة وله التصرف بمن يشاء يراه من مصلحة المسلمين هذه الاصول للمسلمين فاجتهدوا في بيعهم كلهم من المقاتلة غيرهم فان المقاتلة ليس لهم على جهة الخصوص الا ما يجوبه العسكر من الغنائم الضرب الثالث من الارضين كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض جزية يلزمهم ما يصلحهم الامام عليهم من النصف والثلث والرابع وليس عليهم غير ذلك فاذا سلم اربابها كان حكم ارضيتهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء ويسقط عنهم الصلح لا جزية بدل من جزية رؤسهم واموالهم فيند سقط عنهم بالاسلام وهذا الضرب من الارضين يبيع التصرف فيه بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك من انواع التقرب وكان للامام ان يزيده بنقص ما صالحهم عليه بعد انقصاء هذه الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها واكثرها الى اربع كل ارض يخل اهلها عليها او كانت مواتا او كانت لحام وغيرهما لا يزرع فيها فاستحدثت زراعت فان هذه الارضين كلها للامام خاصة وليس لاحد معه بيعها نصيب كان له التصرف فيها بالبيع والهبة والبيع والشراء طيبراه من النصف والثلث والرابع وجاز له ايضا بعد انقضاء العتاة ان يرضيها من يدين قبلها او ياكلها او ياكلها او ياكلها الارضين التي احببت بعد مواتها فان الذي احياها اولي بالتصرف فيها ما دام بقيتها باقية فان ابيع ذلك كان الامام ايضا يرضيها من يدين وقبلها للز يراه وعلى المقتل بعد اخرجها مال القبايل والمون فيما يحصل في حصص العشر ونصف العشر **باب الخمس والغنائم** الخمس واجب على جميع ما

في الخمس
في حكمها

يغنيه الانسان والغنائم كل ما اخذ بالسيف من اهل الحرب الذين امر الله تعالى بقتلهم من الاموال السلاح والكراع والعتايب المماثل غيرهما مما يجوبه العسكر ومما يجوز ويجب الخمس ايضا في جميع ما يغنيه الانسان من ادباغ التجارات والزراعات غير ذلك بعد اخرج مؤننه وموئنه على ويجب الخمس ايضا في جميع المغار من الذهب الفضة والحد يد الصفر الملح والوصايف القطر والكبريت وما يربا يتا وله اسم المعد على اختلافها ويجب ايضا الخمس من الكوز المدخورة على من وجدها في الغنم في الفوسر اذا حسم الانسان ما لا يخالط الحلال من الحرام ولا يقره واراد تظهير اخيه من الخمس وحلله التصرف في الباقية فان تميز له الحرام وجب عليه اخراجه ورواه الاربعة من ورثه لا من يورثه وان كان يجمع من وجوه مخطورة مثل ان يبا والغصب بالبحر يجرها ولم يميز له المعضوب منه الا بالخراج من الخمس استعمال الباقية وحلله التصرف فيه والذين استترى من مسلم ارضا وجب عليه بنها الخمس جميع ما يمد من اذكوه من الا في بيعه في الجوز فيللا كانا وكثيرا الا الكوز ومغارات الذهب الفضة فان لا يجب فيها الخمس الا ما بلغت في نقد الذي يجب فيه الزكوة والغنم لا يجب فيه الخمس الا ما بلغ قيمته دينار او مائتين الف درهم فان لم يبلغها لم يجب فيها الخمس

كتاب الخمس من الزكاة

بعد اخراج حق السلطان ومؤنة الرجل ومؤنة غيره بقدر ما يحتاج اليه على الاقضاء والكوز اذا كانت ارام وراهم ورايهم فيها الخمس فما وجدتهما
 اذا بلغ الى الحد المذكور وان كانت مما يحتاج الى المؤنة والنفقة عليه يجب فيه الخمس بعد اخراج المؤنة والنفقة منه **باب في فضل الغنم**
والاخراج كل ما يغني المسلمون من دار الحرب من جميع الاصناف التي ذكرها ما حواه العسكر يخرج منه الخمس او بقية اخماس ما يبقى بقيه بين
 المعانلة والمجاهدين والعقارات وغيرها من انواع الغنائم يخرج منه الخمس الباقية تكون للمسلمين فاطبة مقاتليهم وغير مقاتليهم
 بقية الامام بينهم على قدر ما يراه من مؤنتهم والخمس ما اخذ الامام في نفسه شتاء شام فما لله وما للرسول وما للذي القوت فبقية الله شتاء شام
 ونسب الرسول قسمه الى الفريضة والامام خاصة يصرفه في امره ونفسه ما يراه من مؤنته وعيظه وسهم ليشاى ل محمد وسهم لساكنيه وسهم لابنائهم
 وليس لغيرهم شئ من الاخماس على الامام ان يقسم سهامهم فيهم على قدر كفايتهم ومؤنتهم في السنة على الاضداد فان فضل من ذلك شئ كان له
 وان نقص كان عليه نزيه من خاصته هؤلاء الذين يستحقون الخمس هم الذين قدما ذكرهم من محرمي غيلة لئلا يفتنوا فان كان هناك من امة من
 غير الاولا والمذكورين وكان ابوهم منهم حل لم الخمس لم تحل له الزكاة وان كان ابوهم من غير اولادهم لم يحل له الخمس حلت له الزكاة **باب**
الاقتال الا يقال كانت لرسول الله خاصة فحيوته هي لمن قام مقامه بعد في امور المسلمين هي كل رضى خيرة قد اداها لهم لغناهم وكل رضى
 لم يوجف عليها بجعل لا دكا بل وسيلها بغير قتال ودون الجبال بطون الارضية والاجام والارضون الموات التي لا ارباب لها وصوا في الملوكة
 وقتايعهم مما كان في ايديهم من غير حبل الغضب ميراث من لا وارث له وله ايضا من الغنائم قبل ان يقسم لجاهلية الحنا والفرس لقارة والتوب
 المرتفع وما اشبه ذلك مما لا نظير له من دقوق ومتاع واذنا قوم اهل حرب من غير امر الامام فغنائم كانت فيهم من الامام خاصة دون غيرهم
 لاحد ان يقصر فيما يستحقه الامام من الاخماس الا يقال لا بد منه من شئ من ذلك بغيرة نه كان غاصبا وارتفع ما يقصر فيه مردود على
 الامام واذ قصر فيه امر الامام كان عليه ان يؤخذ ما يصلح له الامام عليه من نصف وثلاث وربع هذا في حال ظهور الامام فاما في حال غيابه
 فقد خصوا لشيعتهم القصر في حقوقهم مما يتعلق بالاخماس غير هاتين الا بد لهم منه من المناجح والمتاجر والمساكن فاما ما عدا ذلك فلا يجوز
 له التصرف فيه على حاله ما يستحقونه من الاخماس في الكوز وغيره في حال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه ليس فيه بضر معين الا ان كل
 واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط فقال بعضهم انه في حال الاستتجار يجري ما يبيع لنا من المناجح والمتاجر وقال قوم انه يجب حفظه فادام **باب**
 حيا فاذا حضرته الوفاة وصى الى من يتقرب من اخوان المؤمنين ليسلم اليه ما حله من عليه لصلوة والسلام اذا ظهر بوضوح هو حيا وصح
 الى ان يصل الى صاحبه امره قال قوم يجب منه لان الارضين يخرج كوزها عند قيام القيام وقال قوم يجب ان يقسم الخمسة فثلثه ثلثا
 للامام بدفن او يورع عند من يوثق بامانه الثلثة الا شام الاخر يقر على مستحقه من ايتام المجدد ساكنيه وانباء سيولهم هذا مما ينبغي
 ان يكون العمل عليه لان هذه الثلثة الا شام مستحقها ظاهرا ان كان المتولي لتقريب ذلك فيهم ليس بظاهر كما ان مستحق الزكاة ظاهرا ان كان
 المتولي لقبضها وبقريرها ليس بظاهر لا أحد يقول في الزكاة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها ولو ان انشانا استعمال الاحتياط وعل على احد
 الا قول المتقدم ذكرها من الدفن والوصاية لم يكن ما شوفا ما الضرف ينه على تاضمة القول الاول فهو صند الاحتياط والا على اجتنابه **باب**
 مذمناه **كتاب البيع** ومن يجب عليه كيفية وجوب البيع فريضة على كل حر بالغ مكلف مستطيع للرجل كان و
 امرأة ذكرنا كونه بالغ لان من ليس بالغ من الرجال من النساء لا يجب عليه البيع فان حج فهو غير بالغ اوج عيظه وهو طفل لم يجزه ذلك من حجة
 الاسلام وكان عليه لا عادة بعد البلوغ وذكرنا كونه حر لان العبد لا يجب عليه البيع فان حج في حال العبودية ثم اعتق بعد ذلك لم يجزه ذلك من حجة
 الاسلام وكان عليه لا عادة سواء كانت الحجة التي جعلها باذن مولاه او بغيرة الله الام لان يلحقه لقائن بلان يفيوثة الوتون باحد الموقفين فاما
 ادرك احد الموقفين بعد العقوق فذا جزمه عن حجة الاسلام وذكرنا كونه مكلفا لان من ليس مكلف من المجانين وغيرهم لا تقع حجته الموضع الصحيح
 لا يخرج عنهم وكان الحجة في ذمتهم ان غادوا الى حال الصحو وكما للعقل وذكرنا كونه مستطيعا لان من ليس مستطيع لا يجب عليه البيع والاستطاعة
 هي الزاد والراحلة والرجوع الى كفاية وتخلية السرب من جميع الموانع فان ملك الزاد والراحلة ولم يكن معه غيره لم يجب عليه البيع الا ان يكون
 صاحب حرفه وصانعه يرجع اليها ويمكنه ان يعيش بها فان حصلنا الاستطاعة ومنع من الخروج مانع من سلطان او عدوا ومنع لم يتمكن
 من الخروج بنفسه كان عليه ان يخرج جلا يجع عنه اذا زالت عنه بعد ذلك الموانع كان عليه عادة البيع لان الذخرية انما كان يجب عليه في مال
 هذا يلزم على بدنه واولاد ان لم تزل الموانع عنه وادرك الموت كان ذلك مجزيا عنه فان لم يخرج احد عنه الحال هذه او يكون ممكنا من الحج
 فلا يخرج وادرك الموت تجلب يخرج عنه من صلبه لودنا بغيره ذلك يكون ميلا فان لم يخلف لا مده ما يجب به عنه كانت الحجة وجب عليه
 بئله للجبيلين يجب به عنه كالحكم اذا ترك قدر ما يجب به من بعض المواثيق مجلبا انما يجب عنه من ذلك الموضع وان خلف قد ما يجب به
 عنه وادرك من ذلك لم يكن قد يجب عليه الحج بئله ذلك كان ميلا لو وثق من لم يكن يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال مجلبا عليه ان يأخذ

كتاب الحج

من مال ابنه قد يبيع به على الاقضاء ويبيع فان لم يكن له ولادة عرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من سؤنة الطريق فحببنا جنا عليه الحج ومن ليس معه مال حج به بعض اخوانه ففدا جزءا ذلك من حجة الاسلام وان ايسر بعد ذلك الا انه يستحب ان يحج بعد يساره فانه افضل ومن نفد الاستطاعة صلا وكان متمكنا من المشي كان عليه الحج استحبابا مؤكدا وكل ان كان معه من النفقة ما يركب بعضا ويمشي بعضا يستحب ان يخرج ايضا الى الحج وان خرج فاستكف في الطريق حتى يحج كان ذلك جازيا ايضا الا انه يخرج والحاج على ما وصفناه ثم وجد بعد ذلك المال كان عليه عادة الحج ومتى كان الرجل مستطيعا للزاد والراحلة وازاد ان يحج ماشيا فان كان ذلك لا يضعفه ولا يمنع من راء الفرائض كان المشي افضل من الركوب ان اضغطة لك عن قامة الفرائض كان الركوب افضل له وسقي عدم الرحلة الاستطاعة فبالان يحج عن عمره وان كان صرورة له حج الاسلام ويكون الحجة حجة عن عمره عند هوانا ايسر بعد ذلك كان عليه عادة الحج ومتى نذر الرجل ان يحج لله ثم وجب عليه الوفاء به فان حج الذك نذر ولم يكن قد حج حجة ففدا جزءا من حجة الاسلام وان خرج بعد النذر بينة حجة الاسلام لم يحج عنه من حجة التي نذر ما وكانت في نفسه ومن نذر ان يحج ماشيا ثم عجز عنه فليسبق نذره وليركب ليس عليه شيء وان لم يعجز عن المشي كان عليه الوفاء فانما انفق في التمتع العتق فليكن بينهما ما يما وليس عليه شيء ومن حصلت معه الاستطاعة وجب عليه الحج على ان يوردوا لبدار دون الترجي اخره وهو متمكن من تقديمه كان تاركا فرضه من فرائض الاسلام ومن حج وهو محتال لم يعرف الحق على الوجه الذي يجب عليه الحج ولم يحل حتى من اركانه ففدا جزءا من حجة الاسلام ويستحب له عادة الحج بعد استبصاره ان كان قد احل حتى من اركانه الحج لم يحج عنه ذلك من حجة الاسلام وكان عليه مضنا وما يما بعد **باب انواع الحج** الحج على ثلاثة ضرب تمتع بالعمرة الى الحج وفرادا فاما التمتع فهو فرض الله تعالى على جميع المكلفين ممن ليس بوس اهل مكة وحاضريها وهو من يكون بمكة او يكون بين مكة وبينها ثمانية اربع وعشرين ميلا ومن وجب عليه التمتع لا يجزئه افراد ولا قران الا بعد الصرورة ونفد التمتع من التمتع فان كان متمكنا منه حج قادرا او معزدا اكان عليه عادة الحج واما الافراد والقران فهو فرض على اهل مكة وحاضريها وهم الذين قد ساءد كرم ولا يجوز لهم التمتع ومن جاور بمكة سنة واحدة او سنتين جاز له ان يتمتع فيخرج الى الميقاتة يحرم بالحج متمتعا فان جاز بها قلت سين لم يحج له التمتع وكان حكمه حكم اهل مكة وحاضريها ومن كان من اهل مكة وحاضريها ثم نزل الى مثل المدينة او غيرها لم يلبس ثم اراد الرجوع الى مكة وادار ان يحج متمتعا جاز له ذلك اذا اراد الانسان ان يحج متمتعا فليقله ان يورث شعرا سنة حجة من اوله الى سنة الف وهو لا يسر شيئا منها فانما الى ميقات اهل احرم بالحج متمتعا ومضوا مكة فاذا شاهد موت مكة فليقطع التلبية ثم ليدخلها فاذا دخلها طافا تاسعا سبعا وصلى عند الميقات كعتين ثم سعى بين الصفا والمروة وقصر من شعرا سنة قد احل من كل حتى احرم منه من النساء والاطفال عسر ذلك الا الصغار فانه لا يجوز له ذلك لكونه في الحرم ثم يكون على هيئة هذه الى يوم التروية عند الزوال فاذا كان ذلك الوقت صلى الظهر واحرم بعده بالحج ومن الى من ثم ليعلى عرفات فيصلع بها الظهر والعصر فليقف بها الى غروب الشمس ثم يقف في المشعر الحرام فيقف طائفا تلك الليلة فاذا أصبح عند اسرها الى مناهق من اسكنها ثم يحج يوم النحر ومن الغد لا يورث ذلك الى مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصل ركعتي التلوات ويصلي بين الصفا والمروة وقد فرغ من مناسكها وحل كل شيء الا النساء والصيد يقع عليه التحمل النسا طواف فليطاف في وقت شاء في بد مقامه بمكة فاما طواف النساء فليطاف عليه هكذا واجب بحج يوم النحر فان لم يتمكن منه كان عليه حصة عشرة ايام ثلثة في الحج يوم قبل المروة ويوم المروة ويوم عرفه وسبعة ذابح الى اهل مكة المتمتع انما يكون متمتعا اذا وقت عمرته في شهر الحج وهي تواله ذوالقعدة وذوالحجة فان وقت عمرته في غير هذه الاشهر لم يحج له ان يكون متمتعا بذلك العمرة وكان عليه الحجة عرفة احرى ببذلها في الايام التي قد مناهها وكل لا يجوز الاحرام بالحج عرفة او لا قادرا الا في هذه الاشهر فان احرم في غير هذا فلا حج له اللهم الا ان يجد الاحرام عند خول هذه الاشهر عليه كبر ذلك يحج يا عندها اما الفان فليقله من يحرم من ميقات اهل حرم من موضع الاحرام وليتق سائمة يلحقه بالدم وبعاو وقته فغلاما كان يصلي فيه وليسوا له مكمل ولا يجوز ان يحل الا اذا بلغ الهك محله فان اراد ان يدخل من مكة جاز له ذلك لكنه لا يفتع التلبية وان اراد ان يطوف بالبيت تطوعا فعل لا انه كلما طاف بالبيت عجز عن فرائض الطواف ليعقد احرامه بالتلبية وانما يفتع لال لا نه لولم يفعل ذلك خلد في كونه محلا وبطلت حجة صادرة عمره وقد بينا انه ليس له ان يحل الى ان يبلغ الهك محله من يوم النحر وليفتع مناسك كلها من الوتوف بالوقوفين وما يحج عليه من المناسك بمن ثمة يبعو الى مكة فيطوف بالبيت سبعا ويصلي بين الصفا والمروة سبعا ثم يطوف طواف التلوات وقد احل من كل شيء احرم منه كانت عليه لعمرة بعد ذلك المتمتع اذا تمتع سقط عنه فرض لعمرة لان عمرته التي تمتع بها الى الحج قامت مقام العمرة المتبولة ولم تلزمه عادتها فاما المفردة فان عليه ما على القادر سواء لا يختلف حكمها في شيء من مناسك الحج وانما يفتع التلوات من المفردة يساق الهك فاما باقية المناسك فبما اشتركان فيه على سواء ولا يجوز له انما يقطع التلبية لا بعد الزوال من يوم عرفة وليس عليه اهدى به فان خيما استحبابا اراد ان لها فيه فضاء ليس له بالواجب **باب المواقيت** معرفة المواقيت واجبة لان الاحرام لا يجوز الا منها فليكن الناس

باب انواع الحج

كتاب الحج مكنته

احرم قبل ميقاته كان احرامه باطلا واحتاج الى استئنا الاحرام من الميقات اللهم الا ان يكون قد نذر لله ثم على نفسه ان يحرم من موضع يصنع
فانه يلزمه لو فات ميقاته نذر من اراد ان يحرم بالعمرة في نجب قد قرب تقضيه قبل ان يبلغ الميقات فجاءه ان يقدم احرامه قبل ان يبلغ الميقات
ومن عرض له مانع من الاحرام جاز له ان يؤخره ايضا عن الميقات فاذا زال المنع احرم من الموضع الذي انتهى اليه اذا احرم قبل الوقت اصابه
لم يكن عليه شيء وان اخر احرامه عن الميقات وجب عليه ان يرجع اليه يحرم منه متعديا كان او ناسيا فان لم يمكنه الرجوع الى الميقات كان قد حرم
الاحرام متعديا فلا يجزئ له وان كان قد تركه ناسيا فليحرم من الموضع الذي انتهى اليه فان كان قد دخل مكة ثم ذكر انه لم يحرم ولم يمكنه الرجوع الى الميقات
للوقت ولصيق الوقت امكنه الخروج الى خارج الحرم فليخرج اليه ان لم يمكنه ذلك احرم من موضعه ليس عليه شيء وقد ثبت رسول الله لكل
قوم ميقاتا على حسب طريقهم فوقت لاهل العراق ومن حج على طريقهم العقبة له ثلثة اوقات ولها المسلم وهو افضلها ولا ينبغي ان يؤخر احرامه
الاحرام منه الا عند الضرورة واسطة غمرة واخره ذات عرق ولا يجعل احرامه من ذات عرق الا عند الضرورة والقيضة لا يجاوز ذات عرق الا
بحرما على حال وقت لاهل المدينة والحليفة هو مسجد البصرة ووقت لمن حج على هذا الطريق الجفنة عند الضرورة ولا يجوز ان يجوز الجفنة
عمرها ولا يجوز لمن خرج من المدينة ان يحرم الا من ميقاتها هلمها وليس له ان يعيد الى العقبة فيحرم منها لاهل الشام الجفنة وهي الميقات لكل
الطائف قولا من اهل العلم ان كان من بلد دون هذا الموطن فليست له مكة فيقتل من منزله فعليه ان يحرم منه المتجاوز بمكة اذا اراد
يجع فعليه ان يخرج الى ميقاته هلمه ليحرم منه فان لم يتمكن فليخرج الى خارج الحرم ويحرم منه فان لم يتمكن من ذلك ايضا احرم من المسجد الحرام ومن
جاء الى الميقات لم يقدم على الاحرام لمضرا وغيره فليحرم عنه وليدعيه ما يجنبه المحرم وقد تم احرامه **باب كيفية الاحرام من الاحرام**
لا يجوز تركه من تركه متعديا فلا يجزئ له ان تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الاول اذا ذكرناه لم يذكر اصله حتى يفرغ من جميع مناسكه
فقد تم حجه ولا شيء عليه اذا كان قد سبق في غمرة الاحرام فاذا اراد الانسان ان يمتنع فاذا انتهى الى ميقاته ينظف وقلم اظفاره واخذ
شيئا من شارب ولا يمس شعرها سحر حسب تدنياه ويمزق الشعر من جسده ويحس يدويه وان كان قد تنظف اظفاره قبل الاحرام يوم او يومين
الى خمسة عشر يوما كان ايضا جائزا الا ان اعاده ذلك فضل في الحال ثم يغسل يديه في احرامه بالتراب او يمشي بالاحرام او يمشي
به ولا بأس ان يغسل قبل بلوغه الى الميقات اذا خاف عود الماء وان يلبس قميصه ثيابه فان انتهى الى الميقات فرغ ثيابه ولبس ثوب احرامه
من الموضع الذي اغتسل فيه كان افضل ان وجد الماء عند الاحرام واعاد الغسل فانه افضل اذا اغتسل كان غسلا كافيا لذلك اليوم اي
وقتا اراد ان يحرم ينه فعله كذلك اذا اغتسل في اول الليل كان جائزا الى اخره ما لم يم فقام بعد الغسل قبل ان يعقد الاحرام كان عليه عادة
الغسل استحبابا ومن اغتسل الاحرام ثم اكل طعاما لا يجوز ايضا للحرم اكله او لبس ثوبا لا يجوز لبسه استحبابا باولا باس ان
يلبس الحرم ما كثر من ثوب احرامه ثلثة اداء بعد ذلك الحرام والبركة باس ايضا ان يغترف ثيابه وهو محرم فاذا دخل الى مكة واراد الطواف ولا يلو
الا في ثوبه لذي احرام فيها وافضل الاوقات التي يحرم الانسان فيها عند ذال الشمس يكون ذلك بعد الفرج من فريضة الظهر فان اثنان يكون
في غير هذا الوقت كانا ايضا جائزا والفضل ان يكون الاحرام بعد صلاة فريضة فان لم تكن صلاة فريضة صلى ست ركعات من التوافل للحرم
في ذبرها فان لم يتمكن من ذلك لجزاه وكعتان تليصلهما وليقر في اول منهما بعد التوجه للحرم قد هو الله احد في الثانية الحمد قد يا ايها الكا
فاذا فرغ منها احرم عقيبها ما لم تمنع بالعمرة الى الحج فيقول اللهم اني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك محمد صلى الله
عليه واله فان عرض له عارض يجبره على حجتك بغيره الذي قد ثبت على اللهم الا ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك شعرك وجسدك وبشرى من الثياب
والطيب لثياب تنجي بذلك جملتها اذا اذخره وان كان قادرا فليقل اللهم اني اريد ما امرت به من الحج فاذا اراد ان كان مفردا فليذكر ذلك في
الحرام ومن احرم من غير صلوة وغير غسل كان عليه عادة الاحرام بصلوة وحسب لا بأس ان يصلي الاثنان صلاة الاحرام اي وقت كان من
ليل او نهار ما لم يكن وقت فريضة قد مضى فان مضى الوقت بدا بالفريضة ثم بصلوة الاحرام وان لم يكن قد مضى الوقت ثم بصلوة الفريضة
ويستحب الاثنان ان يشترط في الاحرام بالحج ان لم تكن حجة فعمرة وان لم يجد حيث حبه سواء كانت حجة تمتعا او فرادا وكل الحكم بالعمرة
ولم يكن الا شرط لسقوط فرض الحج في العام المقبل فان حج حجة الاسلام واحضر لعمرة الحج من قابل ان كانت تقوعا لم يكن عليه ذلك لا بأس ان
ماكل الانسان كماله ان ينال الدنيا ما يشاء ثم يطيب بعد عقد الاحرام ما لم يلبس ثوبا لا يحرم عليه جميع ذلك ان كان الحج قادرا فاذا ساق واشعر ابنة
او ولد فاحرم ايضا عليه ذلك ان لم يلبس ذلك يقوم مقامه ثيابا لا يشعها وان اشعرها ثيابا لا يشعها من الجاهل لا يمين فان كان بدنا كثره
جاز للرجل ان يدخل بين كل بدنتين ويشعر احداهما من جانبها الايمن والاخرى من جانبها الايسر وينبغي اذا اراد الاشعر ان يشعرها وهي لا
واذا اراد اخرها وهي قامة والتقليد يكون بصلته صلى الله عليه واله لا يجوز تميزه واذا اراد المحرم ان يلبس وكان حاجا على طريق المدينة فان اراد ان يلبس
من موضع الذي يصلح بين جازله ذلك الافضل ان يلبس اذا انى البنية عند الميل فالما شى فلا بأس ان يلبس من موضعه الافضل للراكب

ذكرناه

في مكنته

كتاب الحج والعمرة

يليه اذا علت برءا حلت له لبيد فان كان حاجا على غير طريق المدينة لبي من موضعنا اداد وان مشى خطوان ثم لبي كان افضل فاذا ادا والتلبية فليرفع صوته بها والتلبية فريضة لا يجوز تركها على حال الجهر لها سنة للرجل ليس لك على النساء ويقول لبيك لبيك لبيك لبيك ان الحمد لله نعمة تلك الملك لا شريك لك لبيك هذه التلبية الاربع فريضة لا بد منها وان زاد عليها من التلبية الاخرية فضل كثير وفضل اكثر افضلا فان ذكره في التلبية الحج والعمرة معا فان لم يكنه للتبينة وغيرها وقصر على ذكر الحج جاز فان زاد دخل مكة طوافه سعي وقصر جعلها عمرة كان ايضا جاز فان لم يذكر لا حجا ولا عمرة وتو التمتع لم يكن به باس ان لبي بالعمرة وحدها ونوى التمتع لم يكن به باس ان لبي بالتمتع ودخل مكة وطوافه سعي ثم لبي بالحج قبل ان يقصر فقد بطلت متعة كما تشجته مسئولة هذا اذا فعلت ذلك متعمدا فان فعله ناسيا فليقض فيما اخذ منه وقد تمت متعته وليس عليه شيء ومن لبي بالحج مفرازا مكة وطوافه سعي جاز لان يقصر جعلها عمرة ما لم يلب بعد الطواف فان لبي بعد فليس له متعة وليس في حجة وينبغي ان يلبه الانسان في كل وقت وعند كل صلوة واذ هبط واديا او صعد تلعة وفي الاستحباب والاخرى بحزني فليبتعه بخبرك لسانه وادناه بالاصح لا باس ان يلبه الانسان وهو على غير طهر ولا يقطع التمتع التلبية الا اذا شاهد بوجوب مكة فانها قطعها وان كان قادرا او مفرازا ليقطع تلبينه يوم عرفه بعد الزوال وان كان معتمرا فليقطع تلبينه اذا وضعت لابل خفانها في الحرم فان كان المعتمر من قد خرج من مكة ليعتمر فلا يقطع التلبية الا اذا شاهد الكعبة ويجوز الصيام من الحج اذا اراد الحج بهم ويحبون كل ما يجتنب المحرم ويفعل بهم ما يجب عليه المحرم فغسلوا واغسلوا ما يجنبها الكفارة كان على اوابائهم ان يكفروا عنهم فان كان الصبي لا يحسن التلبية ولا يثاني له لصعته وليترك ذلك بطوفه ويصل عنه ان لم يحسن ذلك ان حج بهم متمتعين وجب ان يذبح عنهم اذا كانوا صغارا واذا كانوا اكبارا واجاز ان يؤمر ابا الصبي وينبغي ان يوقف الصبي بالموقفين معا ويجزئهما كذا ويرى عنه الجواز ويتابعه في جميع ما يتولاه الرجل بفحصه ان لم يؤخذ له المحدث ولا يقدر على الصوم كان على وليهم ان يصوم عنهم **باب ما يجب على المحرم من الثياب** وما لا يجب عليه المحرم من الثياب باللبس بالثياب المحظورة والنساء والنسب والصيد لحم الصيد لا يحل له شيء من ذلك وافضل ما يحرم الانسان فيه من الثياب ان يكون ثوبا محسنا بيضا فان كان غير بعض كان جازيا الا ان يكون سودا فانه لا يجوز الاحرام فيها او يكون مصبوغا بصبيغ يذهب طيبه مثل الزعفران وما اشبهه فان كان الثوب قد صنع بطيبه ذهب اجمته لم يكن به باس كل اذا اصاب الثوب طيبه ذهب اجمته لم يكن به باس يكره الاحرام في الثياب لمصبوغها بعصفر ما اشبهه لاجل انهم قد يكون ذلك محظورا وكل ثوب يجوز الصلوة فيه فانه يجوز الاحرام فيه ما يجوز الصلوة فيه مثل المحرم المعتوق والبرسيم المحض وما اشبههما ولا يحرم الانسان الا بالثياب اظاهرة ظنيفة فان كانت تحتها عسما قبل الاحرام وان توسخت بعد الاحرام فلا يسلها الا اذا اصابها شيء من النجاسة ولا باس ان يستدل بثياب غير الاحرام غير ان ثابان فلا يطوف الا فيهما اخر ينسج ولا باس ان يلبس المحرم طيلسانا لارزاقا غير انه لا يجوز له ان يزره على نفسه يكره للمحرم التول على الفرش لمصبوغه فان اصاب ثوبا لمحرم شيء من خلو الكعبة وعظفها لم يكن به باس ان لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه ثياب يلبس مقلوبا ولا يدخل يد يده في ثياب القباء ولا يجوز له ان يلبس السراويل الا ان لم يجد الا ذلك فان لم يجد لم يكن عليه باس يلبس يكره لبس الثياب بلعامة في حال الاحرام ولا يجوز ان يلبس الرجل الحاتم يتر من يتره فان لبسه للستر لم يكن به باس ولا يجوز للمحرم ان يلبس الخمين وعليه ان يلبس الخمين فان لم يجدها واضطر الى لبس الخمين لم يكن به باس يحرم على المرأة في حال الاحرام من لبس الثياب جميع ما يحرم على الرجل يحل لها ويجوز له ان يلبس القفازين ولا شيء من الخمي ما لم يجزها لها ثيابا فاما كانت تعاد لبسها باس من غير ان لا تظهر لزوجها ولا تفصله الزينة فان فصله الزينة كان ايضا غير جائز يكره لها ان تلبس الثياب لمصبوغه المعتد وقلة ذواته يجوز ان تلبس القميص للنساء والاصل ما مذماه ما انزل الله به فلا باس بلبسهن على كل حال لا باس ان تلبس المرأة الخاتم وان كان من ذهب ويجوز للخائض ان تلبس تحت ثيابها غلالة يفرقها بها من النجاسة يحرم على المحرم ان يلبس الخاتم وهو الخاتم قتيلا للنساء وما شرفهن ولا يجوز له ملا شيء من اجسادهن بالتهمة ولا يلبس بالثياب من بشرية ومجر ما يصنع عليه النسوة وهو الكذب الجذال وهو قول الرجل لا والله بل والله ولا يجوز له قتل شيء من الدواب لا يجوز له ان ينحى من بدنه القمل والبراغيث وما اشبهها ولا باس ان ينحى عنه القمل والحلمة ولا يجوز له ان يمس شيئا من الطيب الطيب الذي يحرم مسه شمه واكل طعامه يكون في المسلس والعنبر والزعفران والورس الكافور والعودا ما عدا هذا من الطيب الزايعين تذكره وليست بحاجة اليه وانما اب ثوب الانسان شيء من الثياب كان عليه زالتة ومتى اجتاز المحرم في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه فيه شيء فان باشره بنفسه مسه لغيره فله ان يمس على نفسه من الزايع الكسبية ولا باس للمحرم استعمال الخاتم الذي يكره ذلك للزينة ويكره للمرأة الاحتذاء اذا قارب حال الاحرام ولا يجوز للانسان الصيد الاشارة اليه لا اكله ما صاده غيره ولا يجوز له ان يذ من ثيابا من الصيد فان ذبحه كان ميتا ولم يجز لاحد اكله ولا يجوز للرجل ولا المرأة ان يكتنن بالسواد الا عند الحاجة الداعية الى ذلك لا باس

في كتاب الحج والعمرة

كتاب الحج مشرقي

ان يكتحل بكل ليس بأسوا الا اذا كان فيه طيبا نه لا يجوز له ذلك على حال ولا يجوز للحرم النظر المشرقي ولا استعمال لادها التي فيها طيب .
 قبل ان يحرم اذا كان ما يتبع الحجته الى بعد الاحرام ولا بأس باستعمال سائر لادها التي ليست طيبه في تلك الحال بعد الاحرام فالطيب
 فاذلج حرم عليه استعمال لادها كلها الا عند الضرورة فانه لا بأس باستعمال ما ليس طيب منها مثل الشرح والسمن فاما اكلها فلا بأس به
 على جميع الاحوال لادها الطيبه اذا كانت عنها الواجب جازا استعمالها ولا يجوز للحرم ان يحجم الا اذا خان ضرها على نفسه ولا يجوز له ان يذبح
 شئ من الشعر على حاله حرام فان اضطر الى ذلك بان يريد مثلا ان يحجم ولا يتأني له ذلك الا بعد ان لا يشئ الشعر من فليشعره وليس عليه شئ
 ولا يجوز للحرم ان يمس في الماء ولا يجوز له ان يغطي رأسه فاما المرأة فلا بأس بها ان يغطي رأسها بغير ما تشفر عن وجهها وتطرح ثوباً على
 راسها الى اطرافها فنهها ولا تنقب على حال فان غطي الوجه رأسه فاسميا التي القناع عن رأسه جديا لثلبية وليس عليه شئ ولا بأس
 بغطى وجهه بعباسه عند الخلع اليه لا يجوز للحرم ان يظلل على نفسه الا اذا خان الضرر العظيم ويجوز له ان يمشي تحت الظلال في الحرم
 كان مثرا لا لتعليل بخلافه ان يظلل على العليل ولا يظلل على نفسه قد خص في الظلال للثأ على كل حال اجتنابا لمضاجع المحرم
 حكما منه ولا يشاء سواك يدعى فاه ولا يد لك حجة لا راسه في الوضوء الغسل لا يقط منها شئ من الشعر ولا يجوز له فصل الاظفار على
 حال لا يجوز للحرم ان يتزوج او يزوج فان فعل كان العقد باطلا ولا يجوز له ايضا ان يتهنأ العقد لا بأس به ان يتهنأ الجوارح ويجوز
 له تطبيق النساء ويكره دخول الحمام فانه حله فلا يد لك حجة بل يصيب عليه الماء صبا والحرم اذا فاض غسل كغسل المحل ولا يكفنه تكفينه
 غيرته لا يقرب شيئا من الكافور ويكره للحرم ان يلبي من دعاه بل يقول يا سعد لا يجوز للحرم لبس السلاح الا عند الضرورة والخوف ولا بأس
 بؤدب وجلب غلامه خادمه هو محرم غير انه لا يزيد على عشرة اسواط **باب يجب على المحرم من الكفارة** فانه يغضه عدا او خطا
 اذا أصاب المحرم نفسه بغارة فقتلها كان عليه جزو فان لم يقد على ذلك قوم الجزاء ونقض ثمنه على الحنطة ومصدق به على كل مسكين نصف صاع
 فان زاد ذلك على اطعام ستين مسكينا لم يلزمه شئ اكثر منه وان كان اقل منه فقتل جراه فان لم يقد على اطعام ستين مسكينا صام عن كل
 نصف صاع يوما فان لم يقد على ذلك صام ثمانية عشر يوما فان صام بقرة وحشا او خاد وحشا فقتله كان عليه تم بقرة فان لم يقد على قتلها
 ونقض ثمنها على الطعام واظم كل مسكين نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام ثلثين مسكينا لم يكن عليه اكثر من ذلك فان لم يقد على ذلك ايضا
 صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقد على ذلك صام ثلثة ايام ومن أصاب ضيأ او غلبا او ادبنا عليه تم شاة فان لم يقد على ذلك قتل
 الجزاء ونقض ثمنه على البر واظم كل مسكين منه نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام عشرة مساكين فليس عليه غيره وان نقص عنه ايضا لم يلزمه
 اكثر منه فان لم يقد عليه صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقد على ذلك صام ثلثة ايام ومن أصاب قطة او ما اشبهها كان عليه حمل قطة
 ودعى من الشجر من أصاب يربوعا او قفذا او ضبا او ما اشبهها كان عليه جدي ومن أصاب عصفورا او صعوة او بقره او ما اشبهها كان عليه
 طعام ومن قتل نبل او خطا لم يكن عليه شئ فان قتل عدا كان عليه كف من طعام ومن ادب حامة وهو محرم في الحل كان عليه تم فان أصاب
 وهو محرم في الحرم كان عليه دم فان أصابها وهو محرم في الحرم كان عليه دم والقيمة وان قتل فرسا وهو محرم في الحل كان عليه حملان قتله
 في الحرم هو محرم كان عليه نصف دم وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة وان أصاب بغير الحمام وهو محرم في الحل كان عليه
 نصف دم فان أصاب وهو محرم في الحرم كان عليه ربع درهم فان أصاب وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة معا ولا يختلف الحكم
 في هذا سواء كان الحمام اهليا او من حمام الحرم الا ان حمام الحرم يشترى بقيمة علف الحمام الحرم الطير الا هله يتصدق بثمنه على المساكين كل
 من كان معه شئ من الصيد دخله الحرم وجب عليه تحليته وان كان معه طير وكان مقصود من الجناح فليتركه حتى يئب يشئ ثم تحليه لا يجوز
 صيد حمام الحرم وان كان في الحمام من نفع يشئ من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها ما ليدل على نفعها ولا يجوز ان يخرج شئ من
 حمام الحرم من الحرم من اخرج شيئا منه كان عليه ده فان مات كان عليه قيمته يكره شرا لقتلها وما اشبهها واخراجها من مكة ومن ادخل طير
 الى الحرم كان عليه تحليته ليس له ان يخرج منه فان اخرج به كان عليه تم شاة ومن اعلقها على حمام من حمام الحرم دينه فرائح وبض فذلك فان
 كان اعلق عليها قبل ان يحرم كان عليه لكل طير دم ولكل فرائح نصف دم ولكل بيضة ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد الاحرام فان عليه لكل
 طير شاة ولكل فرائح حملا ولكل بيضة درهما ومن نفر حمام الحرم فعليه تم شاة اذا رجعت فان ترجع فعليه لكل طير شاة ومن دل على صيد
 كان عليه فداؤه فاذا لجمع جماعة محرمين على صيد فقتلوه وجب على كل واحد منهم الفداء وقتلوا شيئا صيد لحم واكلوه كان ايضا على كل واحد
 الفداء واذا رعى ثمان سيدا فاصا احدهما وخطا الاخر كان على كل واحد منهم الفداء واذا قتل ثمان سيدا احدهما وحل الاخر محرم في الحرم كان
 على المحرم الفداء والقيمة وعلى المحل القيمة ومن دبح صيدا في الحرم وهو محرم كان عليه لا يجوز ان اذبح جماعة فادفع فيها طيرا ولم يكن يصيد
 ذلك كان عليهم كلهم فداء وان كان قد صدق ذلك كان على كل واحد منهم الفداء وفي فرائح الغامه مثل ما في الغامه سواء وقد كان يمين

باب يجب على المحرم من الكفارة

کتاب الحجۃ النبویہ

صغار الابل الاحوط ما قد شئنا واذا اصاب الحرم ببض نعام فغلبه نبتة جال البيض فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه لكل بيضة بكارة
من الابل ان لم يكن قد تحرك فغلبه نبتة جال البيض فخرج كان هديا لبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه
عن كل بيضة شاة فان لم يقدر على ذلك كان عليه طعام عشرة مساكين فان لم يقدر على ذلك كان عليه صيا ثلثة الايام واذا اشترى بحلحمر
كانت ببض نعام فاكله الحرم كان على المحل لكل بيضة درهم وعلى الحرم لكل بيضة شاة وكل ما يصيد بالحرم من الصيد المحل كان عليه للفداء
ان احصاه في الحرم كان عليه للفداء والقيمة معاد من ضرب بغير على الارض هو محرم في الحرم فقتله كان عليه م و قيمتان قيمة لحمه المحرم و قيمته
لا مستغارة اياه وكان عليه للمغريم من شرب لبن طيبة في الحرم كان عليه م و قيمة اللبن معاد ما لا يجزئ منه م مثل عصفور وما اشبهه بالحقا
الحرم في الحرم كان عليه قيمتان وما يجزئ من الضعيف هو ما لم يبلغ بدنة فان بلغ ذلك لم يجز عليه جزئ ذلك كل ما تكر من الحرم الصيد كان عليه
الكفارة اذا كان ذلك من شاة فان فغلبه نبتة جال البيض فخرج كان عليه الكفارة وان فغلبه نبتة جال البيض فخرج كان عليه الكفارة
جزء صيدا متناه وهو محرم فان كان حيا جازا وجعل عليه بغيره بما وان كان معتمرا حيا بغيره بمكة فباله الكعبة فان اذا ان يخرج منها فليخره الى مكان شاة
وكل بمكة يخرج به حيث شاء غير ان الاضدان يخرج فباله الكعبة في الموضع المعروف بالخرقة وما يجزئ على الحرم بالخرقة في غير كفارة الصيد
له ان يخرج بما ومن قتل صيدا وهو محرم في غير الحرم كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء اخر والمحل اذا قتل
صيدا في الحرم كان عليه فداء فان اكله كان عليه فداء اخر واذا كسر الحرم فترى القفال كان عليه نصف قيمته فان كسر احدها كان عليه ربع
القيمة فان فناء عني كان عليه القيمة فان فناء واحد منها كان عليه نصف القيمة فان كسر احدها يدبره كان عليه نصف قيمته فان كسرهما جميعا
كان عليه قيمته فان كسر احدهما كان عليه نصف قيمته وان كسرهما جميعا كان عليه قيمته فان قتل لم يكن عليه اكثر من بدنة واحدة واذا احصا
الحرم ببض النعام او البقي فغلبه نبتة جال البيض فان كان قد تحرك فيها فخرج كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم فان لم يكن تحرك فيها شاة
كان عليه نبتة جال البيض فخرج كان هديا لبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه حكم ببض النعام سواء وقد بينا ما اياه
من كسر ببض النعام وبغيره نبتة جال البيض فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة شاة وان لم يكن قد تحرك لم يكن عليه الا القيمة حسب
قد مناه ومن دم صيدا فاصابه لم يؤثر فيه ومشي متويا لم يكن عليه شيء ويستغفر الله ثم فان لم يعلم هل اضره او لا مضى على وجهه كما
عليه لفداء فان اضره ان اراه او كسره او وجله ثم زاه بعد ذلك قد علم كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لاحد ان يرمي الصيد بالسيد يوم الحن
وان كان محلا فان رماه فاصابه دخل الحرم ثم شاة كان محلا فاصابه دخل الحرم فاصابه دخل الحرم فاصابه دخل الحرم فاصابه دخل الحرم
يجوز له ان يخرج منه من اصا صيدا وهو محل فيما بينه وبين الحرم على برهيد كان عليه لفداء فان اصابه شيئا منه بان دفعه عنه وكسره فيه فيما بين
الى الحرم كان عليه صدقة والمحل اذا كان في الحرم فمضى صيدا في المحل كان عليه لفداء ومن كان معه صيد فلا يخرج حتى يجلبه لا يدخله
الحرم فان دخله فجعل عليه ان يجلبه بغيره فمضى صيدا في المحل كان عليه لفداء فان لم يكن الصيد معه حاضر بل يكون في منزله لم يكن عليه
ومن اصابه جزاءه فغلبه نبتة جال البيض فخرج كان عليه الكفارة او اكله كان عليه م شاة ومن قتل الجراد على وجهه لا يمكن التحريم منه بان يكون
في طريقه يكون كثيرا لم يكن عليه شيء وكل صيد يكون في الجراد ما لم يجر صيده ولا اكله فاذا امر السيد غلامه بالاحرام فاصاب سدا كان على السيد الفداء وكل
في الجراد ما لم يكن عليه شيء وكل صيد يكون في الجراد ما لم يجر صيده ولا اكله فاذا امر السيد غلامه بالاحرام فاصاب سدا كان على السيد الفداء وكل
اذا امر الحرم غلامه بالصيد كان عليه لفداء وان كان الغلام محلا ومن قتل نبوا او دنا بغير خطا لم يكن عليه شيء فان قتل عدوا فليصد شيء
وجميع ما قد مناه من الصيد يجزئ الفداء فاصا كان من اصا او متعدا عالما كان واجاهلا ولا بأس ان يقتل الانسان جميع ما يخافه في الحرم
وان كان محرا مثل السباع والحوام والحيات العقارب يرمى لغراب ميا ولا يجوز له قتل من قتل سدا لم يره كان عليه كبش لا يجوز
للحمر ان يقتل البقر والاربعية فاشبهها في الحرم فان كان محلا لم يكن به ما يجر كل ما يجوز للحل يحل او غيره في الحرم كان ايضا ذلك للحرم
جائز مثل البقر والغنم والدجاج الحبش وكل ما يدخل الحرم الحرم اسير من السباع او استراه فيه فلا بأس ان يخرج منه فهو وما اشبهها ما اذا
اضطر الحرم الى اكل الميتة الصيد اكل الصيد فداء فلا ياكل الميتة فان لم يتمكن من الفداء تجا له ان ياكل الميتة وانما يصح الحرم صيدا في غير الحرم
ذبحه وهو محل في الحرم لم يجز اكله كان حكم حكم الميتة سواء واذا جامع الحرم امراته متعدا قبل الوقوف بالمرية لفداء فان كان جماعة في الفرج كان عليه
بدنة والجمع من قابل سواء كانت حجة الاسلام او كانت منظوعا وتكون حجة الاولى لمواتها ان يكون عفوته وان كان قد استكره امراته على
الجماع كان عليه كفارة اخرى ان طارعتة كان على كل واحد منهما بدنة والجمع من قابل ينبغي ان يفترقا اذا انتهيا الى المكان الذي اخذتا بدنة فالتا
الى ان يقتضيا المناسك حد لا تفرقا لا تجلوا ما بينهما الا ومعها فالشاة ان كان جماعة فيها دون الفرج كان عليه بدنة ولم يكن عليه للجمع فترابط
وان كان جماعة في الفرج بعد الوقوف بالمشعر الحرام كان عليه بدنة وليس عليه للجمع من وان كان جماعة فاصا لم يكن عليه شيء وانما جامع الرجل

كتاب الحج من كتاب

باسم الله تعالى على طه الماء كما ينبغي به على جده الأرض إلى آخر الدنيا كلما انتهت إلى باب الكعبة صليت على النبي ودعوت فاذ انتهت إلى
 مؤخر الكعبة وهو السجادة والركن اليماني في الشوط السابع بطئ يدك على الجذاء والصوف خذ لد بطنك بالبيت فقلت اللهم البيت بينك
 والبعبدك إلى آخر الدنيا فان لم يقدر على ذلك لم يكن عليه شيء فان جاز الموضع ثم ذكر انه لم يلزم لم يكن عليه شيء ولا الرجوع وينبغي ان يحتم
 الطواف بالحجر لا يؤتى به بغيره ان يستلم الأركان كلها واستدعاها أكيد الأركان الثلاثة الحجر الأسود ثم الركن اليماني فانه لا يترك استلامها
 مع الاختيار ومن كان مقطوع اليد استلم الحجر بموضع القطع فان كان مقطوعا من المرفق استلمه فيما لا ينبغي ان يكون الطواف بالبيت فيما بين
 المقام والبيت لا يجوز فان جازا وتباعده لم يكن طوافه شيئا وينبغي ان يكون الطواف بالبيت على سكون لا سرع فيه ولا ابتلاء ومن طاف
 بالبيت سنة أو شوطا بسيادا نصف قلبه شوطا آخر لا شيء عليه فان لم يذكر حتى يرجع إلى أهله امر من يطوف عنه فان ذكره طاف
 اقل من سبعة ركعات حال السعي جمع فتم ان كان طوافه أربعة شواطيف فضا عد فان كان اقل منه استأنف الطواف ثم عاد إلى السعي فتم من شك
 في طوافه فلم يده سنة طاف سبعة وهو في حال الطواف فان كان طوافه طواف فريضة أعاد من أوله وان كان نافله بين على الأقل فتم سبعا
 وان كان شكه بعد لا ينصرف لم يلتفت إليه مضى على طوافه والحكم فيما نقص من سنة أو شوطا اذا شك فيه حكمه على السواء في انه يعيد
 الطواف اذا كان طواف فريضة وان كان طواف نافله بين على الأقل حسب ما حدته من طواف ثمانية شواطيف متعديا كان عليه عاد الطواف
 وان طافه ناسيا اضاف إليها سنة أو شواطيف أخر صلي معها اربع ركعات يصل ركعتين منها عند الفراغ من الطواف طوافا فريضة ويصلي
 إلى الصفا فيسبح في ذافع من سبعة صل ركعتين أخر اربع ومن ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن ان طاف سبعا قطع الطواف وان
 لم يذكر حتى يجزى ثم اربعة عشر شوطا حسب ما حدته من طواف ثمانية قطع الطواف في صل ركعتين وليس عليه شيء من
 شك لم يعلم استأنف طاف سبعة ثم ثمانية اعادة الطواف حتى يستيقن انه طاف سبعا ولا يجوز ان يقرن بين طوافين في فريضة ولا بأس بذلك
 في النوافل ان كان الافضل ان يفصل بين كل طوافين بصلوة وان كان في حال تقية فلا بأس ان يقرن في الطواف ماشاء ومن دار على اسبوع
 في طواف النافلة فالفضل ان لا يصرفه الا على المفروض لا يصرف على الشفع مثلا ان ينصرف على اسبوعين بل يتم ثلثة اسابيع ومن طاف على غير
 وضوء او طاف جنباً فان كان طوافه فريضة توفضا او غسلا اعادة الطواف وان كان نافله اغسل وتوضا وصلي وليس عليه عادة
 الطواف من احده في طواف الفريضة بما ينقض الوضوء وقد طاف بعضه فان كان قد جاز النصف فليتوضا او يتم ما بقى وان حذر قبل الشروع
 النصف فليده عادة الطواف من اوله من طاف طواف الفريضة وصلي ثم يقف ان كان على غير وضوء وتوضا واغاد الطواف الصلوة وان
 كان طوافه طوافا لنافله يتوضا واغاد الصلوة ومن قطع طوافه بدخول البيت والسعي في حاجته او لغيره فان كان قد جاز النصف فليده
 وان لم يكن جازا النصف كان طوافه الفريضة اعادة الطواف وان كان طواف نافله بين عليه على كل حال من كان الطواف قد دخل عليه في الصلوة
 فليقطع ويصل ثم يتم الطواف من حيث انتهى اليه وكل من كان في حال الطواف فيصلي عليه ثلثة لو تركه قارب طلوع الفجر وطلع عليه الفجر
 وصلي الفجر ثم بين على طوافه المريض الذي يفسد الطهارة فانه يطاق به ولا يطاق عنه وان كان مرضه مما لا يمكن معه سفل الطهارة فينظر
 به فان صلح طاف هو بسنة ان لم يصلح طيف عنه ويصل هو الركعتين وقد اجزاء ومن طاف بالبيت اربعة شواطيف ثم اعتل فينظر به يوما او يومين
 فان صلح ثم طوافه وان لم يصلح امر من يطوف عظمى عليه ويصل هو الركعتين وان كان طوافه اقل من ذلك جاز اعادة الطواف من اوله وان
 لم ير امر من يستغفر عنه اسبوعا ومن حمل غيره وطاف به ونوى لنفسه ايضا الطواف كان ذلك محمدا عنه ولا يجوز للرجل ان يطوف بالبيت
 هو غير مخنون ولا بأس بذلك للنساء ولا يجوز للرجل ان يطوف في ثوبه شيء من الخبث فان لم يعلم به ودأى في حال الطواف جمع غسل ثوبه
 غار فتم طوافه فان علم بعد فراغه من الطواف كان طوافه جازا ويصل في ثوب طاهر ويكره الكلام في حال الطواف الا بذكر الله ثم وقراءة القرآن
 ومن نوى طواف الزيادة حتى رجع إلى أهله واقام عليه عليه بدنه والرجوع إلى مكة وقضى طواف الزيادة وان كان طواف النساء ذكره بعد جاز
 إلى أهله جازا ان يستغفر به فيه ليطوف عنه فان ادركه الموت قضى عنه عليه من طاف بالبيت جازا ان يؤخر السعي إلى بعد ساعة ولا يجوز
 ان يؤخر ذلك إلى غدا ولا يجوز تقديم السعي على الطواف فان قدم سعيه على الطواف كان عليه ان يطوف ثم سعي بين الصفا والمروة وان طاف
 بالبيت شوطا ثم قطع ناسيا سعى الصفا والمروة وكان عليه ان يتم طوافه وليس عليه سبعا فان ذكره لم يكن اتم طوافه قد سعى بعض السعي
 قطع السعي غار فتم طوافه ثم سعى الصفا والمروة اذا اهل بالحج لا يجوز له ان يطوف ويسعى الا بعد ان ياتي سنا ويقف بالموقفين الا ان يكون شيخا
 كبيرا لا يقدر على الرجوع إلى مكة او مريضا او امرأة تخاف الحيض فيجوز لهما وبين الطواف فلا بأس به ان يشدوا طواف الحج والسعي والمقر
 والفاذن فانه لا بأس به ان يقدم الطواف قبل ان يتلغزات واطواف النساء لا يجوز الا بعد الرجوع من منى مع الاختيار فان كان هناك
 ضرورة تمنع من الدخول إلى مكة او امرأة تخاف الحيض جازا لهما تقديم طواف النساء اثباتا للموقفين ومنه يقضي المناكح بينهما

كتاب الحج

اولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي من ثمة عليه كان عليه عادة طواف النساء وان قدمه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء وقد اجزاء
 باس ان يعود الرجل على صلحته في نقاد الطواف وان يولي ذلك بنفسه كان فضلا عنه شكاجيبا في عدة الطوافات ستا تقاس وله ولا يجوز للرجل
 ان يطوفه عليه وطلد يستحب الا ان يمشي بالبيت ثلثا في سبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثا في سبوعين شوطا فان لم
 يتمكن من ذلك طاف ما تيسر من ذلك ان يطوف على اربع كان عليه طوافان اسبوعا عليه اسبوعا اسبوعا لوجبة فان فرغ الانسان من طوافه في
 مقام ابراهيم ويصل بين الكعبتين يقرئ في الاولى منها الحمد قل هو الله احد في الثانية الحمد قل يا ايها الكافرون ورثا طواف الفريضة فزيتة عند
 الطواف على الماء وموضع المقام حيث هو الساعة من ثمة في الكعبتين وصلها بغير المقام ثم ذكرهما فليعد الى المقام فليصل بين الكعبتين
 له ان يصل في غيرهما فان خرج من مكة وكان قد سعى كعبة الطواف امكنه الرجوع اليها رجع فضله عند المقام وان لم يمكنه الرجوع صلى حيث ذكر وليس عليه
 شيء وان كان في موضع المقام الزحام فلا بأس ان يصل خلفه فان لم يتمكن من الصلوة هناك فلا بأس ان يصل حباله ووقف ركعتي الطواف
 فرغ منه اي ثمة كان من ليل او نهار سواء كان ذلك بعد العصر بعد الغداة اللهم الا ان يكون الطواف لثالثة فانه متى كان كل طواف بكبد
 الغداة او بعد العصر خرا الصلوة الى بعد طلوع الشمس او بعد الفرج من المغرب من ثمة كعبة الطواف وادركه الموت قبل ان يقضيها ما كان على
 ربه القضاء عنه **باب السعي بين الصفا والمروة** اذا اراد الانسان الخروج الى الصفا يستحب ان يستلم الحجر الاسود ولا ثم بالفي
 ذمهم فيشر بيمينها ويصلي بدنه ولو امن مائة ويكون ذلك من الدلالة بحذاء الحجر فاذا اراد الخروج الى الصفا فليكن خروجه من الباب المقام
 الحجر الاسود حتى يقطع الوادي فاذا اصبحت الى الصفا نظر الى البيت مستقبل لو كان لا يجنب الحجر فحدا الله شي عليه ذكر من الاثم ولا ثم محسن ما
 صنع به فانه عليه يستحب ان يطيل الوقوف على الصفا فان لم يمكنه وقف بحسب ما تيسر منه ليكبر الله سبحانه ويقل لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك الحمد يحوي ميتة هو على كل شيء قدير ثلث مرات ثم يصل على النبي وليدع بالدعاء الذي ذكرناه في كتاب فقهنا
 الاحكام انشاء الله ثم ليحذر في المردة ماشيا ان يتمكن منه وان لم يتمكن منه جاز له ان يركب في انتموه الى الاول وقاف عن يمينه بعد ما تجاوزوا
 الى المردة سوى فاذا انتهوا اليه كف عن السعي وشيئا واذا جاء من عند المردة بدء من عند الثاني الذي وصفناه فاذا انتهوا الى الثاني قبل الصفا
 بعد ما تجاوزوا الوادي كف عن السعي وشيئا والسعي هو ان يسرع الانسان في مشيه ان كان ماشيا وان كان راكبا حرك راسه في الموضع الذي
 ذكرناه وذلك على الرجال والنساء والسعي بين الصفا والمردة فريضة لا يجوز تركه من تركه متعمدا فلا حج له من تركه ناسيا كان عليه عادة
 السعي لا غير فان خرج من مكة ثم ذكر ان لم يكن قد سعى وجب عليه الرجوع والسعي بين الصفا والمردة فان لم يتمكن من الرجوع جاز له ان يامر من يسير
 عنده ان ترك الرجل بين الصفا والمردة لم يكن عليه شيء ويجب لبداء بالصفا قبل المردة والحتم بالمردة فمن جاز بالمردة قبل الصفا وجب عليه عادة
 السعي السعي المفترض به الصفا والمردة سبع مرات فمن سعى اكثر منه متعمدا فلا سعي له وجب عادة وان فعل ذلك ناسيا او ساهيا طرأ له الزيادة
 واعند السبعة ومن سعى ثمانية مرات ويكون قد بدء بالصفا فان شاء ان يضيف اليها ستا فعل ان شاء ان يقطع قطع وان سعى ثمانية مرات
 هو عند المردة اعاد السعي لا يزد عليه بالمردة وكان يجب عليه البداء بالصفا ومن سعى ثمانية مرات وكان عند المردة التاسعة فليس عليه عادة السعي
 لا يزد عليه بما بدأ الله به وختم بما ختم الله به سعى الانسان اقل من سبع مرات ناسيا او ساهيا ثم ذكر ان من نقص منه شيئا رجع فتم ما نقص منه فان
 لم يعلم كم نقص منه وجب عليه عادة السعي ان كان قد اقع اهله قبل تمامه السعي وجب عليه مائة بكرة وكل ان قصروا فلم اظفاره كان عليه مائة بكرة
 وانما ما نقص من السعي لا بأس ان يسعي الانسان بين الصفا والمردة على غير وضوء غير ان الوضوء افضل فاذا دخل وقت صلوة فريضته ولا يستحب
 في حال السعي قطع السعي يصل في بعض المساجد فقال ثم عاد فتم السعي لا بأس ان يجلس الانسان بين الصفا والمردة للاستراحة ولا بأس ان يقطع
 السعي بعضا حاجته له او لبعض اخوانه ثم يعود فيقيم ما قطع عليه من ثمة الى اوله في حال السعي حتى يجوز موضعه ثم ذكر فليرجع التفتت الى المكان
 الذي يربط يده من ثمة فرغ من السعي فصار اذا مضى لعل من كل شيء احرم منه ادنى التقصير ان يفرض اظفاره ويجزئها من شعر راسه ان كان ليبرا
 ولا يجوز له ان يحلق راسه كله فان فعله كان عليه مائة بكرة فاذا كان يوم النحر امر المومنين على واسه حين يريد ان يحلق هذا اذا كان حلقه متعمدا
 فان كان حلقه ناسيا لم يكن عليه شيء فان دنى التقصير حتى طيل بالجم كان عليه مائة بكرة وينبغي للمتع ان لا يلبس الثياب التي تبس بالحجرين بعد خلا
 قبل الاخرام بالحج ندبا واستحبابا فان لبسها لم يكن مانعا وما في جامع الربط قبل التقصير كان عليه بدنان كان موسرا وان كان متوسطا فبكرة
 وان كان فقيرا فاشاة ومن قبل امره قبل التقصير كان عليه مائة شاة ولا بأس بوعادة النساء بعد التقصير ثم الطيب ضل جميعا وكان يحرم عليه
 في حال الاخرام الا الصلابة في الحر ولا يحل له ان ياكل ما سجد في غير الحرم ولا ينبغي للمتع بالعمرة الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضيها
 كلها الا الضرورة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا جهوة الحج ويخرج محررا بالحج فان امكنه الرجوع الى مكة والاضطر للعمرة فان خرج فليحذر
 ثم عاد فان كان عوده في التهم لئلا يخرج منه لم يضره ان تدخل مكة بغير احرام وان دخل في غير شهر التهم لئلا يخرج منه دخلها محررا بالعمرة الى الحج

في السعي بين الصفا والمروة

كتاب الحج لمنه

يكون عمره الأخيرة هي التي يتبعها إلى الحج ولا يجوز لأحد أن يدخلكم إلا محرمات أي ثياب كان وقد خص للزينة واللباس من غير شعر
باب الأضحية إذا زاد الإنسان بحجر الحج فليكن ذلك عند ذوال النحر بعد أن يصلي الفريضة ويكون على غل هذا إذا نحر
 منه وكان عليه ثيابان لم يتمكن جازله أن يحرم بغيره ما دام في ثبته خلا لثان يوم النحر إلى مكة طواف وسعي مقصر أو لم يقصر ثم عدا الأضحية
 للحج فان لم يلحق مكة إلا ليلة عزيمته فلا بد أن يفعل ذلك أيضا فان دخلها يوم عرفة جازله أن يحل بغيره ما بين ذوال النحر ذوال القعدة
 فأنته العرفة كما شجته مفرقة هذا إذا علم أنه يلحق عرفات فان غلب على ظنه أنه لا يلحقها فلا يجوز له أن يحل بل يقيم على إحرامه يجعل حجه مفرقة و
 إذا زاد الإنسان الإحرام فليعتك لتتظن بزيادة الشعر من جسده وياخذ من شارب يقلم أظفاره ويقلم جميع ما قبله عند الإحرام الأول ثم للبر
 في الإحرام وليدخل المسجد حائلا عليه لكي لا يذوقوا بل يصلي كعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام وفي الحج والبر صلي ست كفات كانا فضلا
 ون صلي فريضة الظهر ثم أحرم في ذهابها كانا فضلا فافضل المواضع التي يحرم منها المسجد الحرام وفي المسجد من عند المقام فمن أحرم في غير المسجد
 كان أيضا جازلا فاصلي وكفى الإحرام أحرم بالحج مفرقة أو بدعوا بالدعاء كما كان يدعو عند الإحرام الأول إلا أنه يذكر الحج مفرقة لأن عمرته قد
 مضت فان كان ما شيا به من موضع لئلا يصلي فيه وان كان ذا كبا ليجل في نفسه بغيره فاذا انتهى إلى الودع واشرب على الأبطح دفع صوته بالتبشير
 بالحج إلى منى يكون تلبية إلى ذوال النحر من يوم عرفة فاذا ذلت لشرق قطع التلبية ومن سها في حال أحرم بالعمرة عمد على أنه أحرم بالحج ولبر
 عليه شوق وإذا أحرم بالحج لم يجز له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع إلى منى فان سهر فطاف بالبيت لم ينقض إحرامه غير أنه يعقد بتجديد التلبية
 في الإحرام بالحج إلى أن يحصل بعرفة جده الإحرام بها وليس عليه شق فان لم يذكر حتى يرجع إلى مكة فان كان قد تقص من أسكه كلها لم يكن عليه
باب نزل منى يخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم النحر يوم التلبية بها ثم يخرج إلى منى إلا إذا كان خاصة فان عليه
 أن يصلي الظهر والعصر يوم النحر يوم التلبية بها إلى طلوع الشمس من يوم عرفة ثم بعد ذلك عرفات فاذا اضطر الإنسان إلى الخروج بان يكون
 عليه بخاف لا يلحق ويكون شيخا كبيرا أو يخاف الزحام جازله أن يتحل قبل أن يصلي الظهر فاذا توجه إلى منى فليقل التلبية بالارحوا والارحوا
 منطلقا إلى منى فليقل التلبية هذه منى وهي مما سمت به عليا من المناسك أسا لكان تمن على ما صنف به على ولياء له
 أبنائه فاما أن يعبد في قبضك وحد من العتبة إلى ما يحسرها **باب العدة إلى عرفات** يسلك ما دام أن لا يخرج
 من منى إلا بعد طلوع الشمس من يوم عرفة ومن عدا الامام يجوز له الخروج بعد أن يصلي الفجر موضع له ابنا إلى طلوع الشمس لا يجوز له الخروج
 يجوز له أن يخرج من مكة قبل طلوع الشمس من اضطر إلى الخروج قبل طلوع الفجر جازله أن يخرج من مكة في الطريق فاذا
 توجه إلى عرفات فليقل التلبية وأيا كاعتمدت وجهك أردنا سالان تبارك في زحلي أن تقصلي حاجتي وان تجعل من تبنا
 به اليوم من موافقته ويكون على تلبية على ما ذكرناه إلى ذوال النحر فاذا نزل غدا صلي الظهر والعصر جميعا يجمع بينهما ثم يقف بالوقوف
 ويدعو لنفسه ولوالديه لأخوان المؤمنين والاعية في ذلك كثيرة لم نوردناها هنا مخافة الغلو بل يستحب أن يقف الإنسان خباثة بكرة
 وهي بطن عرفة دون الموقف دون وحده عرفة من بطن عرفة وتوبة وتوبة إلى نيل الحان ولا يرتفع إلى الجبل إلا الشدة إلى ذلك يكون توبة
 على السهولة لا يزل خلا ان وجد الامسا بنفسه يحل ولا يجوز أو توقف إذا دل في نمرة ولا في توبة ولا في نيل الحان فان هذه
 المواضع ليست من عرفات من وقف بها فلا حج له ولا بأس بها غير أنه إذا أراد الوقوف جاء إلى الموقف فوقف **باب الأضحية**
عن عرفات والوقوف بالمشعر الحرام نزل منى ذاعربا لشمس من يوم عرفة فليقتل الحاج من عرفات في المرة لئلا يجوز
 الأضحية قبل عتبة الشمس من أفاض قبل عتبة ما كان عليه بدنه يحرمها يوم النحر منى فان لم يقدر مقام تانية عشر يوما فاما في الشرف
 أو إذا رجع إلى بلدان كانا فاضحة قبل غيب الشمس على طريق السهو ويكون جازلا بان ذلك لا يجوز لم يكن فاذا زاد ان يقص فليقل التلبية
 لا يجعل آخر العهد من هذا الموقف اذ يقينه بدا ما بقيت في اليوم معلما مستحيا بالمرحوما مغفورا إلى ما فضلا ما ينقلب إلى
 أحسن وقد عليك اعطوا فضلا اعطيت أحدا منهم من الحزن والبركة والرحمة والرضوان والمعفرة وبالر فيما أرحم اليه من قال
 أهلا قليل أو كثير بارك لهم في وفضل في البر وسرير أجيلا فاذا بلغت إلى الكتيب لأحرم من الطريق فضلا لله أرحم موقفي وقد
 على سلم إلى يمينه وقبل منا سكة ولا يصلي المغرب الغشاء الأخرى إلا بالمرقة وان ذهب من الليل بعدا وتشتان غامة غاب عن المحي إلى
 المرفقة إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جازله أن يصلي المغرب في الطريق ولا يجوز له الجمع الاختيار في يجمع بين الصلوتين
 بالمرقة بازان واحدة أو اثنين ولا يصلي بينهما فوافل بل يؤخر فوافل المغرب إلى بعد غشاء الأخرى وان فصل بين الصلوتين بل تؤاخذ
 ما يؤاخذ من الأضحية وحدها المشعر الحرام ما بين الماذنين إلى الجحاض إلى ما يحسره لا ينبغي أن يقتل انسانا إلا بما بين ذلك فان
 ضان عليه لموضع جازله أن يرتفع إلى الجبل فاذا أصبحوا فليصلوا الجهر وقف للدخان شاء فريبا من الجبال فان شاء في موضع دل شربه

في منى منى

كتاب الحج

المخرج

في آداب الحج
على التمام

وليعلم الله تعالى ما لا يدرك من لانه ما قد عليه يصلي على النبي ويستحب للضرورة ان يطأ المشعر الحرام ولا يترك مع الاحتياط
فان كان قبل طلوع الشمس قليلا جمع الى متى لا يجوز اذا تحسرا لا بعد طلوع الشمس لا يجوز الا ما ان يخرج من المشعر الحرام الا بعد طلوع الشمس
فان لم يخرج الا ما ان يخرج الا بعد طلوع لم يكن به بأس ولا يجوز من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر فان خرج قبل طلوعه متعمدا عليه ثم شاة وان كان
خروجها ناسيا او سهيا لم يكن عليه شيء وموخص المرأة والرجل الذين يجان على انفسهما ان يعيضا الى متى قبل طلوع الفجر فاذ بلغوا وقتهم
واستغفروا من جمع وينبغي ان ياتي قريب فليبع فيه حتى تجاوزه ويقول اللهم سلم عمتك وابتل قوتك واجبت عوني واخلفني فمن تركت بعد
فان تركه السعي في ذلك محسرا فليرجع ولبيع فيه ان تمكن منه وان لم يتمكن فليس عليه شيء وينبغي ان يأخذ حصي الحجارة من جمع وان اخذ من غيره
او من بعض الطريق كان ايضا جائزا ويجوز اخذ حصي الحجارة من سائر الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الحيفه وفي ذلك يجوز اخذ الحصص من غير
الحرم ولا يجوز ان يرمى الحجارة الا بالحصي يكره ان يكون صما ويستحب ان يكون برشا ويكون قد فاما مثل الاثمنة منقطة فيكره ان يكسر من الخش
شيء بل يلقط بعد ما يحتاج اليه يسحب لا يرمى الحجارة الا ثنائيا لا على ظهره فان رماها على غير ظهره لم يكن عليه إعادة فان اثاره في الحجارة فليأخذها
حدا يضع كل حصاة منها على بطنها ثم يدفنها بظهرها سبابة ويرميها من بطن الوادي وينبغي ان يرمى يوم النحر الحجرة القصوى سبع حصيات
يرميها من قبل جهتها ويستحب ان يكون بينه وبين الحجرة قد عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا ويقول حين يريها من يرمى الحصا اللهم هذه حصاة
فاحصتها وارفعني في علمي وقول مع كل حصاة اللهم ارفعني المشطان اللهم تصديقا بكاء بكاء على سنة نبيك اللهم اجعله حجامة وادع الله
وسعيا مشكورا وذنبنا مغفورا **باب في الحج والعمرة** على المتعمد بالعمرة الى الحج ومن ليس له متعمد فلا يجب عليه ذلك فان تطوع
به كان له فضل كبير فواجب ان لم يفعل فليس عليه شيء ومن وجب عليه الهك ولا يقدر عليه فان كان معه ثمنه خلفه عند من سبقه
يشترى له هديا ويدفع عنه في العام المقبل في ذى الحجة فان اصابه هوى في مدة مقامه بمكة الى انقضاء ذى الحجة جاز له ان يشترى ويدفع وان لم
فعل ما ذكرناه ومن لم يقدر على الهك ولا على ثمنه وجب عليه صيا عشرة ايام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وصوم ثلثة ايام يوم قبل القرية
ويوم القرية ويوم عرفة فان صومه هذه الثلثة فليصم يوم الحصة وهو يوم القرية فان بعده متوا ليات فان فاته ذلك ايضا صام من في بقية
ذى الحجة فان اهل الحرم لم يكن تصامهم وجب عليهم ثاة وليس له صوم فان من وجب عليه الهك ولم يكن معه ثمنه ولا يكون قد صام ايضا
عنه وليه ثلثة ايام وليس عليه قضاء السبعة الا اياما وان صام ثلثة اياما ورجع الى اهله كان عليه بقية الصيام السبعة الا اياما فان جاز وعمله نظرو
مدة وصوله الى البلد او شهر ثم صام ثلثة اياما ولا يجوز ان يصوم ثلثة اياما بمكة في ايام التشريق من فاته صيام يوم قبل القرية
صيام يوم القرية ويوم عرفة ثم صام يوما اخر بعد انقضاء ايام التشريق فان فاته صوم يوم القرية فلا يصوم يوم عرفة بل يصوم ثلثة ايام بعد
انقضاء ايام التشريق متتابعين او قد خص في تقديم صوم ثلثة اياما من اول التشريق من ظن ان صيام يوم القرية ويوم عرفة ناضف عن القضا
بالناسك جاز له ان يؤخر صومه هذه الايام بعد انقضاء ايام التشريق ومن صام هذه الايام ثلثة بعد ايام التشريق ولا يصوم الا متتابعين او قد
ان فاته صوم من على ما ذكرناه من الرخصة ومن لم يصم هذه الايام ثلثة وخرج عقيب التشريق فليصم في الطريق فان لم يتمكن من ذلك صام مع
السبعة اذا رجع اهله وبأس يفرق صوم سبعة الا اياما ومن لم يصم ثلثة اياما بمكة ولم يصمها ايضا في الطريق حتى رجع الى اهله كان عليه ثلثان
الهك فليعت به الى مكة فانه افضل من الصيام من صام ثلثة اياما ثم ايسر وجد ثمن الهك فالا فضل ان يشترى الهك فان صام ما بقي عليه كان
ايضا حج فان كان المتعمد ملوكا وكان قد حج باذن مولاه كان مولا محجرا بين ان يدع عنه او بين ايسره بالصيام الى ان فاته ثلثة اياما فان
الحق بعد عتق قبل انقضاء العدة بالموتقين وجب عليه الهك ولا يصح له ان يصم ثلثة اياما لم يصم بعد الى ان يمضوا ايام التشريقا
لا فضل لولا انه انما يصم ثلثة اياما وان ايسره لم يكن به بأس انما يكون محجرا قبل انقضاء هذه الايام ولا يجوز ان يدع الهك الواجب في
الحج الا بموت فليس بواجب ان يجاهد غيره بمكة ومن ساق هديا في الحج فلا ينبغي ايضا الا بموت ان ساقه في العرة فليجزه بمكة بئالة البيت الحرام
وايام النحر يعني ايام يوم النحر ثلثة ايام بعد في غيره من البلدان ثلثة ايام يوم النحر وان بعد هذا لمن اراد ان يتطوع بالاضحية
فاما هك المتعة فانه يجوز بحجم طوله في الحجة على ما بيناه وافضل ما يكون الهك البدن فان لم يجد من البقر فان لم يجد فالحملان الصان
فان لم يجد فقياسا من المعز فان لم يجد الا شاة كان ذلك جائزا عند الضرورة ولا يجوز الهك اذا كان حيا ولا الضحية به ايضا فان كان حيا
لم يكن به بأس هو افضل من الشاة والشاء افضل من الحصى افضل الهك والاضحية من البقر والشاء والاضحية من الغنم والاضحية من الغنم
من الا بل لا ينبغي فاقومها ولا يجوز الضحية بثور ولا حمل عمنى لا بأس بها في البلاد والانا افضل لا يخل من تكون الاضحية من الغنم فحالا
سمينا اقرن نظره سواي في سواد فان اشترى اضحية على انها سمينة فخرت به من له اجزاء عندها واشترىها على انها مهزلة فخرت به
سمينة اجزاء عندها فان اشترىها على انها مهزلة وكان شكك لم تجز عنه وان لم يجد الهك ولا الضحية بالصفة اليه ذكرناها فليشتر ما يديره

كتاب الحج من كتاب

تدبينا انه لا يجوز من البك الا الشوق هو الذي لم يمت له خمس سنين ودخل في السادسة لا يجوز من البقر والعز الا الشوق هو الذي قد تم ثلثه ودخل في الثانية ويجزى من الضان الجذع لسنة ولا يجوز الضحية بما الا بما تلهص كحرفات فان اشتراه على انه قد عرف به فقد اجزاء ولا يلوه هو ان يعرف به ولا يجوز لهك الواجب البقرة والبدنة مع التكن والاختيار الاعن واحد تدبينا عند الضرورة عن خمسة عن سبعة عن سبعين وكلما قل المشتركين فيه كان افضل اذا كانا لهك تطوعا جانا ان يشرك فيه جماعة اذا كانوا من اهل خوان واحد مع الاختيار ويجوز ان يشركوا فيه عند الضرورة وان لم يكونوا من اهل خوان واحد لا ما بان بغير الجاموس ان كان ذكر اخصي وعن واحد ان كانا مثله جاز عن سبعة قد بينا انه لا يجوز في لهك الحصى من ذبح حصى او كان قادرا على ان يقيم بدله لم يجز ذلك وجبت عليه لا عادة فان لم يتمكن من ذلك فقد اجز عنه تدبينا انه ينبغي ان يكون لهك سمينا ولا يجزى اذا كان منهزلا وحدا لهك الذي لا يجزى في لهك ان لا يكون على كلبته شئ من الخم ومن اشترى هدي ثم زاد ما يشترى من سبعة اشترى وبيع الاول ان شاء وان ذبحها كان افضل لا يجوز في لهك الاضحية لعمرا البين حيا ولا العود البين عودا ولا الجفاء ولا الحرفاء ولا الجذاع وهي المقطوعة الاذن ولا العضا وهي المكسورة القرن فان كان القرن داخل صحيحا فلا ما بان به وان كان ما ظهر منه مقطوعا فلا ما بان به وان كانتا ذنبت مشقوقة ومشقوقة اذا لم يكن قطع منها شيئا ومن اشترى هديا على نام فوجده ناقصا لم يجز عنه اذا كان واجبا فان كان تطوعا لم يكن به بائس جميع ما يلزم الحاج المتنع وغير المتنع من لهك الكفارات في حال الكفر لا يجوز ذبحه ولا يحقره الا بموت كل ما يلزم في احرام العمرة فلا يحقره الا بمكة ومن اشترى هديا فلهك فان كان واجبا او مضموفا وجب عليه ان يقيم بدله وان كان تطوعا فليس عليه شئ ولهك اذا كان واجبا لا يجوز ان ياكل الانسان منه هوكل ما يلزم في الذود والكفارات وان كان تطوعا فلا ما بان به اكله منه واذا هلك لهك قبل ان يبلغ المحر لم يجز او يدب بغير التعل في الدم ويضرب كصفحة سنام ليعلم انه هك واذا اصاب بذلك لهك كسر لا ما بان به بيعه ولكن يقصد في ثمنه في يقيم خريذله وان ساقه على ما به الى المحر فقد اجزاء واذا سرق لهك من موضع حصين فقد اجزا عن صاحبه ان اقام بدله كان افضل من وجد هديا صا لا يلزمه يوم الحرة الثانية والثالثة فان وجد حنبله والا نزع عند قذالجزا عرض عليه ان ذبح بمضى فان ذبح بغيرها لم يجز واذا عطي لهك في موضع لا يوجد فيه من يتصد به عليه فليخره ويكتب كتاب يوضع عليه ليعلم من يمر به انه صدقة واذا ضاع من الانسان هديا اشترى بدله ثم وجد الاول كان بالخيار ان شاء ذبح الاول او اراد شاء الا خيرا الا انه متى ذبح الاول تجاله بيع الاخير متى ذبح الاخير لم يذبح الا ان يذبح الاول لا يجوز له بيعه وهذا اذا كان قد اشعره فان لم يكن قد اشعره ولا فلهك جاز له بيع الاول بعد ذبح التاج ومن اشترى هديا ونجده اسفرو فلهك وذكر انه هديا اصله سنام اقام بذلك شاهدا فان لم يجد لا يجزى عن واحد منهما واذا نزع لهك كان حكمه حكمه في ذبحه بخره ولا ما بان به كواب لهك وشرب لبنه لم يضرب ولا يولد واذا اراد الانسان ان يخرجه منه فيخرها وهي قائمة من قبل ان يخرجه يربط يداهما بين الخف الى لوكبة ويحس في لهما ويستحب ان يتولى الذبح بنفسه لم يجز جعله مع مبدل الذابح ويهيئ الله ثم ويقول جهنم جهنم اللهم لا تقبل مني الاضحية الاضحية فلهك واذا ناس المسلمين ثم يقول اللهم منك ومليك بك بسم الله الله اكبر اللهم تقبل مني ثم يركب السكبر ولا يصح حتى يموت من خطا في الذبيحة فذكر غير صاحبه كما شجر ثمنه بالثمن وينبغي ان يبدأ ايضا بالذبح قبل الحلق في العقيقة بالحلق قبل الذبح فان قدم الحلق على الذبح ناسيا لم يكن عليه شئ ومن الشاة ان ياكل الانسان من هدي لم يتعد من الاضحية يطعم القانع والمعتر ياكل ثلثه يطعم القانع والمعتر ثلثه ويهدى لاصدقائه الثلث الباقي وقد بينا انه لا يجوز ان ياكل من لهك المضموا الا اذا كان مضطرا فان اكل منه من غير ضرورة كان عليه قيمة ولا ما بان به اكل لحوم الاضاح بعد ثلثها او اذ حارها ولا يجوز ان يخرج من من لم يلم الاضحية ولا ما بان به اخرج السنام منه ولا ما بان به ايضا بل يخرج لم قد ضاع عنه ويستحب ان لا يؤخذ شئ من جلود لهك والاضاحي بل يتصدق بها كلها ولا يجوز ايضا ان يعطى الجوز اذا اراد ان يخرج شاة منها فاجز ذلك تصدق بثمنه لا يجوز ان يحلق الرجل اسر الا ان يزد البيت الا بعد الذبح وان يبلغ لهك محله هو ان يحصل في رحله بمضى اذا اراد ان يحلق جاز له ذلك في فضل ناسيا لم يكن عليه شئ ومن وجبت عليه بدنة في تذود وكفارة ولم يجدها كان عليه سبع شياه فان لم يجد شاة ثمانية عشر يوما ما بمكة او اذ جمع الى اهل الصواب ذبح به متمتع وجب على ليه ان يذبح عنه من لم يتمكن من شئ هك الا بعد ذبح بعض شياه بلية يتحل لها لم يلزمه ذلك كان الصومحز باعنه ويجزى لهك عن الاضحية وان جمع بينهما كان افضل من لم يجد الاضحية جاز له ان يتصدق بثمنها فان اختلفت ثماها نظر الى المش الاول في التاج والثالث جمعها ثم تصدق بثمنها وليس عليه شئ ومن تذلل الله تعالى ان يخرجه منه فان سمي الموضع الذي يخرها فيه وجب عليه لو ان لم يسم الموضع لم يجز ان يخرها الا بقاء الكعبين ويكره الانسان ان يضحي بكبش وقد تولى زبيدة ويستحب ان يكون ذلك مما يشتر به باب الحلق والتقصير ليجل شاة ان يحلق اسر بعد الذبح ان كان ضرورة لا يجزى غير الحلق وان كان من حج حجة الاسلام جاز له التقصير والحلق افضل لله الا ان يكون قد ليد شعره فان كان كل

کتاب الحج و عمرہ

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ لَعَلَّاهُمْ يَهْتَفُونَ

كتاب الحج

فان غلب على ظنه انه ان مضى لم يلحق المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فصر على الوقوف بالمشرك قد تم حججه ليس عليه شيء ومن ادرك المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فقد اسلك الحج وان ادركه بعد طلوع الشمس فقد اسلك الحج ومن وقف بعرفات ثم قصد المشرك الحرام فقام في الطريق فلبق فان لم يلحقه ضرب الزوال فقد تم حججه بغيره فليس عليه شيء من لم يكن قد وقف بعرفات وادرك المشرك بعد طلوع الشمس فقد اسلك الحج لانهم لم يوافقوا الموقنين في ذلك ومن فاته الحج فليقم على الحرام الى ان يقضاء ايام التشريق ثم يهجر الى مكة ويطوف بالبيت ويسعى في الصفا والمروة ويحلب حجة عمره وان كان قد ساق معه هديا فليحرم به مكة وكان عليه الحج من قبل ان كان حجة الا سلام فان كانت حجة الا سلام كان بالحياء انشاء الحج انشاء الحج ومن حضر المناسك كلها وادبها في مواضعها الا ان كان سكرانا فلا حج له وكان عليه الحج من قبل **باب مناسك النساء** في الحج والعمرة تدبينا فيما تقدم من ان الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال حتى كانت المرأة لها زوج فلا تخرج الا معها فان منعها زوجها من الخروج في حجة الاسلام جان خلافة ولحقه ويحج حجة الاسلام وان اراد ان يحج تطوعا فمنعها زوجها فليطأ الحائض ويغتسل في الحج الا مع ذمها من اب او اخ او عم او خال فان لم يكن لها احد من ذكورها جاز لها ان تخرج مع ثوب بدني من المؤمنين واذا كانت في غدا الفلأ جاز لها ان تخرج في حجة الاسلام سواء كان للزوج عليها رجعة او لم تكن وليس لها ان تخرج اذا كانت حجة تطوعا الا ان تكون العدة لا يكون لزوجها عليها فيها رجعة فاما عدة المتوفى عنها زوجها فلا بأس بها ان تخرج فيها الى الحج فرضا كان او نفلا واذا خرجت المرأة وبلغت منقطع اهليها فليعلم ان غير منقطع عنها فان كانت حائضا فليست بواجبة للصلاة والحائض اذا استغثت وحرمت الا ان تلتصق وكفى بها حائضا فان تركت الا حرام طنا منها انه لا يجوز ذلك لها وجازت الميقات كان عليها ان ترجع الى الميقات فحرم ان امكنها ذلك فان لم يمكنها احرمت من موضعها اذا لم تكن قد دخلت مكة فان كانت قد دخلت فلتخرج الى خارج الحرم وتحرم من هناك فان لم يمكنها ذلك احرمت من موضعها وليس عليها شيء فاذا دخلت مكة وكانت عمة متعظا بالبيت وسعي بين الصفا والمروة وقصرت وقد احدثت من كل ما احرمت منه مثل الرجل سواء فان حاضت قبل الطواف انتظرت في ما بينها وبين الوقت الذي تخرج الى عرفات فاذا ظهرت طافت وسعت ان لم تظهر فقد مضت سعتها وتكون حجة مفردة تقضى المناسك كلها ثم تعمر بعد ذلك عمره مبرورة فان طافت بالبيت ثلثة اشواط ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف وان طافت اربعة اشواط ثم حاضت قطعت الطواف وسعت بين الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت بالحج وقد تمت معتمرا فاذا فرغت من المناسك وطهرت تمت للطواف وان كانت قد طافت الطواف كله ولم تكن صلتا لركعتين عند المقام فلتخرج من المسجد لتسعى لتعلم ما دناها من الحرم بالحج وقضا المناسك ثم تقضي لركعتين اذا ظهرت واذا طافت بالبيت سعت بين الصفا والمروة وقد قصرت ثم احرمت بالحج وخافت ان يلحقها الحيض فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيادة وطواف النساء فجاز لها ان تقدم الطوافين معاد السعي بين الصفا والمروة ثم يحج فتقضي المناسك كلها ثم ترجع الى منزلها فان كانت قد طافت طواف الزيادة وبقي عليها طواف النساء فلا تخرج من مكة الا بعد ان تقضي ان كانت قد طافت اربعة اشواط وادركت الخروج جاز لها ان تخرج وان لم تم الطواف والسجدة لا بأس بها ان تطوف بالبيت تسلي على المقام تشهد المناسك كلها اذا فعلت ما تفعله المستحاضة والفرق بينهما وبين الحائض ان الحائض لا تدخل المحل المجرد فلا تتمكن من الطواف ولا يجوز لها ايضا الصلوة والطواف لا بد منه من الصلوة وليس هذا حكم المستحاضة واذا اراد الحائض دافع البيت فلا تدخل المسجد لتودع من ادخالها من ابواب المسجد تصرفا نشاء الله واذا كانت المرأة علية لا تقدر على الطواف طيف بها وتسلم الاركان والحجران عليها على رخصة فكيفها الاشارة ولا تزام الرجال فان كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليها وليس عليها شيء وكل ما كانت علية لا تقدر عند الاخرام احرمتها وليها وجبها ما يجتنب المحرم وقد تم احرامها وليس على النساء حلق ولا دخول البيت فان اراد دخول البيت فليدخله اذا لم يكن هناك دخام ولا يجوز للمستحاضة دخول البيت على حال **باب من يخرج عن عمره** من وجب عليه الحج لا يجوز له ان يحج عن غيره الا بعد ان يقضي حجة التمتع عليه فاقضاها جاز له بعد ذلك ان يحج عن غيره فان تمكن بعد ذلك من المال كان عليه ان يحج نفسه قد اجازت الحجة التي تجبها عن حج عنه وينبغي ان يحج عن غيره ان يذكره في المواضع كلها فيقول عند الاخرام اللهم ما اصابت من شعبي نفسي لغوي فاجر فلان بن فلان واجري في نيايتي عنك يذكره عند التلبية والطواف والسعي وعند الموقنين وعند الذبح وعند قضاء جميع المناسك فان لم يذكره في هذه المواضع وكانت نيته من الحج عنه كان جازا ومن امره ان يحج عنه متمتعاً فليس له ان يحج عنه مفردا او قادرا فان حج عنه ذلك لم يجز له وكان عليه الاعادة وان امره ان يحج عنه مفردا او قادرا جاز له ان يحج عنه متمتعاً لا يبعد الى ما هو الافضل من امره ان يحج عنه على طريق بعينها جاز له ان يعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر اذا امره ان يحج عنه بنفسه فليس له ان يامر غيره بالنيا بة عنه فان جعل الامر في ذلك ليجاز له ان يستنيب غيره وينبغي ان اخذ حجة التمتع عن غيره لا يجوز له ان اخذ حجة التمتع عن غيره الذي اخذها واذاج عن غيره ضد عن بعض الطريق كان عليه مما اخذ بمقدار ما يقرب من الطريق اللهم الا ان كان يضمن الحج فيما يستأنف ويتولا به بغيره فانما لا يبيح الحج كان مؤمرا بعد

کتاب الجہانگیر نامہ

[illegible]

كتاب الجهاد والقتال

ان يربط وجب عليه لوفاء به غير ان حكمه تاركناه من انه لا يبدن القتال وانما يدفعهم اذا خاف سطوتهم وان نذر ان يصرف شيئا من ناله الى المراطيين في حال ظهور الامام وجب عليه لوفاء به وان نذر ذلك في حال انقباض يد الامام صرفه ذلك في وجوه البراءة لان ان يكون قد نذر ظاهرا ويخاف من الاخلال به من الشعة عليه فيجب لوفاء به من اخذ من اثنان شيئا ليرابطه به عنه في حال انقباض يد الامام فليس عليه لا يلزمه الوفاء به فان لم يجد من اخذه منه وجب عليه لوفاء به ولو نذر المراطيين ومن لا يمكنه المرافعة بنفسه فربطه او اعان المراطيين بشي يقوم باحوالهم كان له في ذلك اجر كبير ومن مغلض للعدا ما بان من جنتهم فغرام قوم اخرون من الكفار حاذله قتالهم يكون قصد بدلك الدافع عن نفسه لا يقصد معاداة المشركين والكفار **باب ما يجب قتالهم من المشركين وكيفيته** قتالهم كل من خالف الاسلام ومن سائر اصناف الكفار يجب محاربتهم وقاتلهم غير انهم ينقسمون قسمين قسم لا يقبل منهم الا الاستسلام والدخول فيه او يقتلون وينتزع ذرايعهم تؤخذ اموالهم وهم جميع استبا الكفار الا اليهود والنصارى والمجوس القسم الاخرهم الذين تؤخذ منهم الجزية وهم الاجناس الثلاثة لهم الذين ذكرناهم فانهم متى اتفادوا للجزية وقبلوها وقاموا بشرطها لم يحز قتالهم ولم ينع سبي ذرايعهم ومنه ابو الجزية واخطوا بشرطها كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار في انه يجب عليهم القتال السبق اخذ الاموال لا يجوز قتال احدهم الكفار الا بعد غائهم الى الاسلام وانما والشهادتين والازار بالوحيد العدل والتمسك بجميع شرائع الاسلام فوعى الى السلام يحوي احدا منهم لم يدعوا لم يحز قتالهم والداعي ينبغي ان يكون الامام ومن دايه الامام ولا يجوز قتال لشان قائل المسلمين عاونوا ذواهم وباطل من سلك عنهم فان اضطر الى قتالهم جازح قتالهم لم يكن به شرطا الا ان الاستماع من جبهة المسلمين باكل لحم الحزبه سرب المحرور واكل الربا ونكاح المحررات في شرايع الاسلام فتي فقلوا شيئا من ذلك فقد خرجوا من الدين وجز عليهم احكام الكفار ومن اسلم من الكفار وهو بعد دار الحرب كان اسلا محققا لدن من القتال ولدت الصفات السبق ناله من الاخذ فاما الكبار منهم والبالغون فحكمهم حكم غيرهم من الكفار ما له كل ما كان صامتا او متاعا او انا او ما يمكن مثله الى الاسلام واما الارض والعتاد والعتاد والعتاد فلهما لا يمكن نقله فهو للمسلمين ويجوز قتال الكفار بسائر انواع القتال استبا الا السم فانه لا يجوز ان يلقي في بلادهم الدم متى استغوى على المسلمين موضع منهم كان لهم ان يربوه بالمنجوق واليزار وغير ذلك مما يكون فيه فتح لهم وان كان في جملتهم قوم من المسلمين لتاذلين عليهم من هلك المسلمون فيما بينهم واهلك لهم من اموالهم شيء لم يلزم المسلمين لا غيرهم غرامهم من لدية والارش كان ضايعا ولا يبر قتال المشركين في اى قتال كان وفي اى شهر كان الا شهر الحرم فان من برى منهم خاصطة الا شهر حرمه لا يبدون فيها بالقتال فان بدؤهم لقتال المسلمين جازح قتالهم وان لم يبدؤهم اسند عنهم الى نقصنا هذه الا شهرها ما غيرهم من سائر اصناف الكفار فانهم يبدون فيها بالقتال على كل حال لا بأس بالمبارزة بين الصعيين في قتال القتال لا يجوز له ان يطلب المبارزة الا باذن الامام ولا يجوز لاحد ان يؤمن انسانا على نفسه ثم يقتله فانه يكون غادا ويلحق بالذلة من لم يكن قد انت بعد من انبأ الحق بالوجاهة اجر عليه حكمهم بكونه تذل من يجب عليه الصبر وانما يقتل على غير ذلك لوجه لا يجوز ان يربوا واحدا من واحد من اثنين فان من بينهما كان ما يؤا ومن ذراكر من اثنين لم يكن عليه شيء **باب قسم الفئ وحكام الامانة** تد بينا في كتاب لوكوة كيفية قسم الفئ على التفصيل غير اننا نذكره ههنا مجلا وبزيد عليه ما يحتاج اليه مما يليق بهذا المكان كل ما عظمه من المشركين ينبغي للامام ان يخرج منه الخمس فيصرفه الى هله ومستحقه حسب تد مناه في كتاب لوكوة والبلابة على ضربين ضرب منه للفقراء خاصة ودون غيرهم من المسلمين ضرب هو غام لجميع المسلمين فالذي هو غام لجميع المسلمين نكل ما عدا ما حووا العسكرين الارضين والعتاد وغير ذلك فانه باجعة في المسلمين من غايهم ومن حضر على السواء وما حوى العسكر يقيم بين المقاتلة خاصة ولا يشرك فيه غيرهم فان قاتلوا وغنموا فتحهم قوم اخرون لمعادتهم كان لهم من القسمة مثلا لهم يشاركونهم فيها وينبغي للامام ان يتو بين المسلمين القسمة ولا يفضل احد منهم لشرفه او علمه او هبة على من ليس كل في قسمه الفئ وينبغي ان يقسم للفارس سهمين وللراجل سهما واحدا فاذا كان مع الرجل افراس جماعة لم يسهم منها الا لفرسين ومن ولد في ارض الجهاد كان له من السهم مثلا للمقاتل على السواء واذا قاتل قوم من المسلمين المشركين في السفينة فغنموا وفيهم الفرس والرجال لكان قسمتهم مثل قسمتهم لو قاتلوا على البر سواء للفارس سهما وللراجل سهما وعبيد المشركين اذا احتواهم قبل مواليهم واسلو اكانوا احرار وحكمهم حكم المسلمين ان يحتواهم بعد مواليهم كان حكمهم حكم العبيد من غام المشركون على المسلمين فاخذ منهم ذرايعهم وعبيدهم واموالهم ثم ظفرهم المسلمون واخذوا منهم ما كان اخذ منهم المشركان اولادهم يربونهم بعد ان يقتلوا بذلك بينة ولا يسترون فاما العبيد فانهم يقومون في سهام المقاتلة ويعطى الامام مواليهم انما منهم من بيت المال وذلك الحكم في استغنهم وانماهم على السواء الا ساء على من بين ضرب منهم هو كلسير اخذ قبل ان تنفع الحرب وادها وبقتلوا لقتالها لا يجوز الا امام استبقاؤهم ويكون محزرا بين ان يضرب قاهم او يقطع ايديهم واجلهم يتركهم حتى يتروا بموتوا والضرب الاخر هو كلسير اخذ بعد ان وضعت الحرب وادها فتركوه

في الفقهية
في كتاب الامانة

المسلمين

کتاب الحکمۃ

فی الاصل بالبحر

في الاموال المعزولة عن الدين

التيقة ما يبلغ قتل النفوس فاما قتل النفوس فلا يجوز فيه القسمة على حال اما الحكم بين الناس القضاة بين المختلفين فلا يجوز ايضا الامتنان
 له سلطان الحق في ذلك وقد عرفت ذلك في فقهنا شعبهم في حال لا يتكفون فيه من تولية نفوسهم فمن تمكن من انفاذ حكم او اصلاح بين
 الناس ومصل من المختلفين فليفعل ذلك له بذلك الاجر والثواب لم يحف في ذلك على نفسه لا على احد من اهل الايمان واما من الضر في ان
 خاف شيئا من ذلك لم يجز له الغرض لذلك على حال من دعا غير الى فقه من فقهنا اهل الحق ليفصل بينهما فلم يجز ان يرضى الى المولى من قبل
 الظالمين كان في ذلك متعديا للحق مرتكباً للافاق ولا يجوز لمن يولي الفضل من المختلفين والقضاة بينهم ان يحكم بينهم الا بموجب الحق لا يجوز
 له ان يحكم بهذا مصل اهل الخلاف فان كان نازلاً في الحكم من قبل الظالمين فليجتهد ايضا في تنفيذ الاحكام على ما تقتضيه شريعة الاسلام ولا يمان
 فان اضطر الى تنفيذ حكم على مصل اهل الخلاف بالخوف على النفس والاهل والمؤمنين او على اموالهم جاز له تنفيذ الحكم ما يبلغ ذلك
 قتل النفوس فانه لا يقفه له قتل النفوس حسب ما بيناه ويجوز لفقهنا اهل الحق ان يجعوا بالناس في الصلوات كلها وصلوة الجمعة بعد
 ويخطبون الخطبتين ويصلون بهم صلوة الكسوف ما يجاء به في ذلك ضرا فان خافوا في ذلك الضر لم يجز له الغرض لذلك على حال من
 تولى لا يمان من قبل ظالم في اقامته حد وتنفيذ حكم فليعتقده متولى لذلك من جهة سلطان الحق وليقم به على ما تقتضيه شريعة الايمان
 ومما تمكن من اقامته حد على مخالف له فليقمه فانه من اعظم الجهاد ومن لا يحسن القضاء والاحكام في اقامة الحد وغيره فانه لا يجوز له التمسك
 لتولي ذلك على حال ان تعرض لذلك كان ما نوما فان اكره على ذلك لم يكن عليه في ذلك شيء وليجتهد لنفسه في تجنبه الا باطلا لا يجوز
 لاحد ان يختار النظر من قبل الظالمين الا بعد ان يعلم انه لا يتعدى الواجب لا يقضي غير الحق ويضع الاشياء مواضعها من الصدقات والاحكام
 وغير ذلك فان علم انه لا يتمكن من ذلك فلا يجوز له التعرض لذلك مع الاختيار فان اكره على الدخول فيه جاز له في ذلك وليجتهد في حياضنا
كتاب الدين في الكفالات الخواتم والاولاد باب كراهية الدين كراهية الدين
 على الغريم يكره للائتمان الدين الا عند الضرورة الذلعية اليه فامع الاختيار فلا ينبغي ان يستدين فان فعل فلا يفعل الا اذا كان له ما يرجع
 اليه فيقضى به دينه فان لم يكن له ما يرجع اليه كان له ولي يعلم انه ان مات قضى عنه دينه قام ذلك مقام ما يملك داخل من جميع فلا يجوز
 له حال عند الضرورة ايضا الاستدانة الا مقدرا حاجته اليه من نفقة نفقة عياله وقد وجب الاستدانة اذا صرف في الحج ونفقة
 وذلك محمول على انه اذا كان له ما يرجع اليه فاذا لم يكن له ذلك فلم يكن الحج واجباً عليه فكيف يجوز ان يجبر عليه ان يستدين ويقضيه
 عليه من اضطر الى دين ولا يملك شيئا يرجع اليه كان من يجد الصدقة فالفضل له ان يشل الصدقة ولا يتعرض للدين لان الصدقة
 حق جعلها الله ثم لم يزل في الاموال من كان عليه من لا يتوقضاته كان بمنزلة السارق اذا كان عارفا على قضائه ساعيا في ذلك كان
 له بدل الاجر كبير وتواب جزيل يعينه الله ثم على ذلك من كان له على غيره دين كره له الرذل عليه فان نزل فلا يكون ذلك اكثر من ثلثه فاما
 ومضى هكذا للمدين شيئا لو يكن قد جرت به عادة وانما فعله لمكان الدين استحي ان يحسبه من الدين وليس لك بواجب راي حيا
 الدين المدين في الحر لم يجز له مطالبة دينه ولا ملازمته بل ينبغي ان يتركه حتى يخرج من الحر ثم يظالمه كيف شاء ومن كان عليه دين
 وجب عليه السعي في قضائه وترك الاسراف في النفقة وينبغي ان يتفق بالسداد لا يجبر عليه ان يقضى على نفسه بل يكون بين ذلك قواما
باب جوب قضاء الدين الى الخيال الميث كل من عليه دين عليه قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان حاله لا يجيب
 قضائه عند المطالبة في الحال وان كان مؤجلا وجب عليه قضائه عند حلول الاجل مع المطالبة ومن وجب عليه الدين لا يجوز له
 مطلعه ولا دفعه مع قلة على قضائه فان مطلعه دفع كان على الحاكم حبسه الزنة الخرج مما وجب عليه فان حبسه ثم ظهر له بعد ذلك عشا
 وجب عليه تخليته وان لم يكن معسر غير انه يدفع به جاز للحاكم ان يبيع عليه متاعه عقاره ويقضي عنه ما وجب عليه وان كان من وجب
 عليه الدين وثبت غائبا وجب ايضا على الحاكم سماع البيعة عليه يجوز له ان يبيع عليه شيئا من املاكه غير انه لا يسلم له الحفلة لا بعد الكفلاء
 فان حضر فلم تكن له بيعة صاحب الدين برئت منه ذمة الكفلاء وان كانت له بيعة بتطل بيئته وذمة الكفلاء عليه المال في قلة الدين
 معسر لم يجز لصاحب الدين مطالبة الخالع عليه بل ينبغي ان يرفقه ويظهره الى ان يوسع الله عليه ويبلغ خبره الا قام فيقضى به عنه من سهم
 الفارين اذا كان قد استدانته ونفقة في طاعة الله ثم وان كان لا يعلم فيما زان نفقة واعلم انه انفق في معصية لم يجب عليه القضاة عنه بل اذا وسع
 عليه قضاء عن نفسه لا يجوز ان يشاع زار الانسان اليه يسكنها ولا حاد ولا يخدمه في الدين اذا كان مقدرا فيهما كفايته فان كانت او غلة
 الزم بينهما وكلان كانت كبيرة واسعة في ذمة كفاية الزم بيعها والاقتضا على الادون منها ويستحب لصاحب الدين الا يلم به ذلك بصبر
 متى لم صاحب الدين على المدين واذا دبره خاف المدين ان اقر به من الحبس فيضرب ذلك به ويبا له جاز له ان يكره خلاف الله فانه قبله شيء
 وينطبق على انه اذا تمكن من قضائه وقضاه ولا شيء عليه اذا تمكن من قضائه وقضاه ومضى كان للائتمان على غيره دين خلفه على ذلك لم يجز له

في الاموال المعزولة عن الدين

كتاب الدين وكفالته

أخذه فان أعطاه مع راس المال بما أخذ راس المال نصف الربح وان لم يخلفه غيره لم يتمكن من أخذه منه وقع له عند مال جازله ان
 يأخذ حقه منه من غير زيادة عليه فان كان ما وقع عنده على سبيل التوزيع لم يخلفه غيره ولا يجوز فيها من وجب عليه من وغاب عنه حصة
 غيبة لم يقدر عليه معها وجب عليه ان ينوي قضاءه ويترك له من ملكه فان حضرته الوفاة وصح به الى من يتقرب به فان مات من له الدين سلمه
 الى ورثته فان لم يعرف له ورثته لم يترك له من ملكه فان لم يترك له من ملكه لم يترك له من ملكه فان لم يترك له من ملكه لم يترك له من ملكه
 فان نفقته بالمعروف وجب عليه القضا عنها فان كان زائدا على المعروف لم يكن عليه قضاءه ومن كان له عليه مال لم يخلفه غيره
 الا بعد ان يتقضى ثم يدفعه ليه ثناء للضاد به ومن شاهد مدينا له قد باع ما لا يحل تملكه للمسلمين من خراجهم خنزير وغيره للذواخذة
 لان يأخذ منه فيكون حلالا لو يكون ذنبه لك على من باع واذا كان شركيا لم يأخذ من مال على الناس قفاسا ولخنا وكل واحد منهما ما شيا منه
 ثم يقض احدهما ولم يقض الاخر كان الذنب قبض احدهما بينهما على ما يقضيه صل شرهما وما يبقى على الناس ايضا مثله ذلك من كان له دين
 على غيره فاعطاه شيئا بعد شي من غير الجبر له عليه ثم تغيرت لاسعا كان له بعروهم اعطاه تلك السعة لا يعرفه محاسبة اياه
باب قضاء الدين يجب ان يقضى الدين عن الميت من اصل تركته وهو اول ما يبذل بعد الكف ثم يليه الوصية
 فان اتم ميتة على ميت بما له كانت غايته وجب على من اقامها اليهين بالله ان له ذلك لما له حق الميت قد خرج اليه من ذلك
 ولا من شيء منه فاذا حلف كان له ما اقام عليه لبيته وحلف عليه ان امتنع عنه لم يكن له شيء وبطلت بينة لم يلزم الوتره اليهين
 فان ادعى اليهم العلم بذلك لزمهم ان يحلفوا انهم لا يعلمون له حقا على ميتهم ومق لم يخلف الميت شيئا لم يلزم الوتره فناء الدين عنه بحال
 فان تبرع منهم انسان بالقضاء عنه كان له بذلك الاجر الثواب يجوز ان يكون ذلك لقضاء ما يحب من مال الزكوة ومق اقر بعض
 الوتره بالدين لزم بقضه عقدا ما يصيبه من اصل الزكوة فان شهد نفسه منهم وكانا عدلين فوضعيان اجرت شهادتهما على باقي الوتره
 وان لم يكونا كذلك لزمنا في حصته ما عقدا ما يصيبهما حسب قد مشا ولا يلزمهما الدين على الكمال من مات وعليه دين يستحب لبعض اخوانه ان
 يقضى عنه ان قضا من سهم الغارمين من الصدقات كان ذلك جائزا حسب قد مشا واد لم يخلف الميت لا عقدا ما يمكن به سقط عنه الدين
 وكفى بما خلفه ان تبرع انسان بتكفينه كان ما خلفه للذيان دون الوتره فان مثل انسان وعليه دين وجب يقضى ما عليه من دينه شوا
 كان قتلته عمدا او خطأ فان كان ما عليه يحيط بدية كان قد قتل عمدا لم يكن لاوليائه القوا الا ان يضمنوا الدين عن صاحبهم فان لم
 ذلك لم يكن لهم القوا على حال جازلهم العفو بمقدار ما يصيبهم اذا تبرع انسان بضمان الدين عز الميت في حال حيوانه وبعد فانه يبر
 دمه الميت فنقض ذلك المال الصا من ادم يقض اذا كان صاحب الدين قد ضربه فان لم يكن قد ضربه بكان في من الملت على ما كان ومن مات
 وعليه دين مؤجل حل اجل ما عليه لزم وورثته يخرج مما كان عليه كل ان كان له دين مؤجل حل اجل ما له وحال الوتره المطالبة به في
 الحال مؤجل وعليه بن الجماعة من الناس تحاصوا ما وجد من تركته بمقدار ديونهم ولم يقض بعضهم على بعض فان وجد احد منهم متاعه
 عنده وكان الميت ما يقضون الباقين منه وعليه لم يحاصره باقي الغرما وان لم يخلف غيره لك المتاع كان صاحبه باقي الغرما فيه شوا
 ذلك لو كان حيا والتوى على غراه رد عليه ما له لم يخلفه غيره اذا مات من له الدين فضا له المدين وورثته على شيء مما كان عليه كان
 جازا وبتره بد لك شته اذا اعلمهم بمقدار ما عليه من المال رضوا بمقدار ما صالحوه عليه منه لم يعلمهم بمقدار ما عليه ولم رضوا به لم يكن ذلك
 الصلح جائزا **باب سبج الدين** لا نزاع في ان لا باس ان يبيع الانسان ماله على غيره من الديون فقتاد ويكره ان يبيع الانسان
 ذلك نفسه ولا يجوز بيعه بدين اخر مثله فان وفا الذي عليه الدين المشتري الا يرجع على من اشتراه منه بالدين من باع الدين باقلا
 له على المدين لم يلزم المدين اكثر مما وزن من المشتري من المال ولا يجوز بيع الادراف من السلطان لان ذلك غير مضمون **باب الملوك**
يقع عليه الدين الملوك اذا لم يكن مادونا له في التجارة فكلا يقع عليه من الدين لم يلزم مولاة شيء من ذلك لا يستعصى ايضا فيل كان
 ضايعا وان كان مادونا له في التجارة ولم يكن مادونا له في الاستدانة فما يحصل عليه من الدين استعصى فيه ولم يلزم مولاة من ذلك شيء
 ان كان مادونا له في الاستدانة لزم مولاة ما عليه من الدين ان استبقاه مملوكا او اراد بيعه ان اعتق لم يلزمه شيء مما عليه كان المال في ذمة
 العبد فان مات المولى عليه بن كان عرثا العبد غراه سواء يتخاصوا ما يحصل من حصته من المال على ما يقضيه اصولا مولاهم من غير تقضيل
 بعض منهم على بعض **باب القرض** الحكماء من القرض بينه فضل كبير ثواب جزيل وقد كان افضل من الصدقة بمثابة الثواب
 واذا استقرض الانسان شيئا كان عليه كونه ان تركه جازا وان اذره للتجارة كان عليه مثالا لو كان المال له ملكا وتقطت الزكوة عن
 المقرض الا ان يشترط المقرض عليه ان يركبه عن فتح تجب الزكوة على المقرض ومن المستقرض ان المقرض الانسان ما لا يرضى عليه لوجوده منه
 غير شرط كان ذلك جائزا وان اقرضه زما فرب عليه عدا او اقرضه عدا فرب عليه زما من غير شرط زاد ذلك ونقصه بطيئة نفس من مالم

في قضاء الدين
على الميت

كتاب الدين من كتب

بن بربر ان افرض شيئا على ان يعامل المستقرض في التجارات جاز ذلك ان اعطاه المكسر اخذ منه الصالح شرط ذلك ولم يشترط لم يكن به ربح
 يكلف ان افرض حصة فرد عليه شعير او افرض شعير افرض حصة فرد عليه حصة من تمر من عليه جلتين كل ذلك من غير شرط لم يكن به ربح
 وان افرض شيئا او دين على ذلك استوع له صاحب لو من الانتفاع به جاز له ذلك سواء كان ذلك متاعا او ائنة او مملوكا او جارية او
 شئ لم يكن به ربح الا التجار يتحاشونه لانه لا يجوز له استباحته وطهرا باحتياها لمكانا لافرض اذا اهدى له هذا فلا بأس بقبولها اذا لم يكن
 هناك شرط ولا على تجتنب ذلك لاجتماع ولا بأس ان يقرض الانسان الدائم والدائم لا يشترط على صاحبه ان ينفذها بارض اخرى بل يرضى الوفاء
 ومو كان له على انسان دينا لم يردنا به غير ما جاز لان يأخذ مكانه فالدين غير الجدل الذي له عليه بغير الوفاء **باب الصلح**
 الصلح جائز بين المسلمين ما لم يور الى تحليل حرام او تحريم حلال اذا كان ففسان لكل واحد منهما شئ على صاحبه من طعام او متاع او غيرها
 يقين لها ذلك ولم ينعين احاطا به علم بمقداره ولم يحيطا فاصطلى على ان يتنازكا او يتجاللا كان ذلك جائزا بينهما فاذا فعلا لم يكن لأحدهما
 الرجوع على صاحبه بعد ذلك اذا كان ذلك بطبيعة نفس كل واحد منهما ومن كان له دين على غيره مؤجلا فنقص منه شيئا قبل ان يكثر
 سال بفعل البتة كان ذلك سائغا جائزا والشريكان اذا تفاهما واصلحا على ان يكون الرجوع والتحريم على احدهما ما ويرد على الآخر
 واسر ما له على الكمال كان ذلك جائزا اذا كان مع نفسيين درهمان وذكرهما انهما الى وقال الآخر ما يفيق بينك على المدعى لها معا هذا
 لا قرار صاحبه بذلك يقسم بينهما الاخر يضيئ فان كان مع انسان مثلا عترو درهمان لا انسان بعينه والآخر معه ثلثون درهما فاشتر
 بكل واحد من البضاعتين ثوبا ثم اختلفا فلم يميزا له بغير ما له بغير ما له على حصة اجمالا فما اصابا لثلاثة اعطى صاحب الثلثين وما اصاب
 الاثنين اعطى صاحب العشرين واذا استوع رجل جلاء بنيادين واستوع اخر بنياد فضاء بنياد منها اعطى صاحب الديارين فما
 يفيق بنياد او قسم الديارين الاخر بينهما ماضين **باب الكفالات والقضائيات الخولا** من كان عليه حق
 فسال غيره ضمانا عنه لصاحبه ففهمه قبل المضمون له ضمانه وكان الضامن مليا بما ضمن فقد جيب عليه الخروج مما ضمن الى صاحبه مما ضمن
 وبرئ المضمون عنه من المطالبة من كان له عليه غير ان يثبت له حصة على من ضمن عنه فان زاد مطالبة بذلك كان ذلك له ومضى بترج
 من غير مسئلة المضمون عند ذلك قبل المضمون له ضمانه ففهمه المضمون عنه الا ان ينكر ذلك يا باه ينظر ضمان المتبرع فيكون الحق
 على اصله لم ينتقل عليه بالضمان وليس للضامن على المضمون عند ذلك جوع فيما ضمن اذا تبرع بالضمان عنه ومن ضمن حقا وهو غير ملي به
 لم يبرء المضمون عنه بذلك الا ان يكون المضمون له قد علم ذلك وقبل ضمانه مع ذلك فلا يجلب مع هذه الحال الرجوع على المضمون عنه اذا كان
 الضامن مليا بما ضمن في الحال لانه ضمن فيما قبل المضمون له ضمانه ثم عجز بعد عما ضمن له لم يكن للمضمون له الرجوع على المضمون عنه وانما يرجع
 عليه اذا لم يكن الضامن مليا في وقت الضمان فان ظن في حال ما يضمن عنه انه ملي بذلك ثم انكشف له بعد ذلك انه كان غير ملي في ذلك
 الحال كان له الرجوع على المضمون عنه ولا يصح ضمان مال ولا نفس الا باجل من ضمن لغيره نفس انسان الى اجله ولو بشرط ضمان لنفسه لم
 يوث به عند الاجل كان للمضمون له حصة حق يحضر المضمون ويخرج اليه مما هو عليه من ضمن غير الى اجله قال ان لم يكن عليه كذا في
 الاجل لم يلزمه الا حصا الرجل فان قال على كذا الى كذا ان لم يحضر فلا ثم لم يحضر وجب عليه ما ذكره من المال ان لم يكن عين المال قال ان
 اضمن له ما يثبت لك عليه ان لم ابر الى كذا ثم لم يحضر وجب عليه ما قامت به البيعة للمضمون عليه لا يلزمه ما لم يقر به البيعة مما يخرج
 به الحيل من دفتر او كتاب وانما يلزمه ما قامت به البيعة او يحلف خصمه له عليه فان حلف على ما يدعيه اختار هو ذلك جيب عليه الخروج
 منه ومن حلف غرما لرجل من يده فتر او اكرها كان ضامنا لما عليه فان خلاه بمسئلة وشقاعة لم يلزمه شئ الا ان يضمن عنه ما عليه
 ما قد مناه ومن خلق نالا من يد على المقتول بالجرم الاكراه كان ضامنا لدية المقتول الا ان يرد الا نالا الى الولي يمكنه منه من كان
 له على غيره مال فاحاله به على غيره وكان الحال عليه مليا به في الحال قبل الخولا وان ابراه منه لم يكن له رجوع عليه ضمن في الحال الى
 عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الخولا فان لم يقبل الخولا الا بعد ضمان الحال عليه لم يضمن من اصيل عليه لك كان له مطالبة
 المجلد لم يبرأ منه بالخولا فان انكشف لصاحب الحال ان الرجل الذي اصيل عليه به غير ملي بالمال بطلت الخولا وكان له الرجوع على
 المديون بحقه عليه منه لم يبر الحال له بالمال المحيل في حال ما يحيله كان له ايضا الرجوع عليه في ثبته **باب الوكالات**
 من وكل غيره في الخصومة والمطالبة والمحاكمة والبيع والشراء ما يتصرف به بنفسه فقبل الموكل عنه ذلك ضمن القيام به
 صار وكيله سجيلا ما يجلب لوكله ويجب عليه ما يجب على وكله الا ما يقتضيه لافراد من الحدود والادب الايمان والوكالة فيغير
 بينها شرط الموكل ان تكون في خاص من الاستئمان لم يكن فيما عداه وان شرط ان تكون عامة قام الوكيل مقامه على العو حيا
 فامناه والوكالة يصح للحاضر كما يصح للغائب لا يجب الحكم بها طبقا لفتح دون ان يلزم ذلك باختيار الموكل واختاره والملا طر في امور

في الكفالات والقضائيات الخولا

كتاب الوكالة

المسلمين لحاكمهم ان يوكّل على سفنهاهم واديتهم ونواصيهم عقولهم من يطالب بحقوقهم ويحج عنهم ولهم وينبغي لئلا المرافة من الناس ان يوكّلوا فيفسد الحقوق ولا يباشر الخصم بنفسه والمسلم ان يوكّل المسلم على اهل الاسلام واهل الذمة ولا اهل الذمة على اهل الذمة خاصة ولا يتوكّل للذمة على المسلم ولا يتوكّل للمسلم على الذمة على اهل الذمة على اهل الاسلام ولا الذمة على المسلم على حال ينبغي ان يكون الوكيل عاقلًا بصيرًا في الحكم فيما اسند اليه الوكالة فيه عاقلًا بالغًا في الحاجة الى المخادعة بما في ذلك لئلا ياتى بلفظ ينقض امرًا باتى وهو يردي غيره ولا يجوز لحاكم ان يسمع من متوكّل لغيره الا بعد ان يتوكل له عنده البينة بيقين وكما لئلا يثبت على من وكّل وكيلًا واشهد على كماله ثم اراد عزله فليشهد على عزله علانية بحضور الوكيل او يعلمه كما اشهد على وكالته فاذا اظهر له او اشهد على نفسه عزله اذا لم يمكنه اعلامه ففعل الوكيل عن كماله فكل امر يقضى بعده ذلك كان باطلا لا يلزم الموكل منه قط ولا كثير وان عزله لم يثبت على عزله ولم يعلمه ذلك مع امكان ذلك لم ينزل الوكيل كل امر يقضى بعده ذلك كان ماضيا على موكله الى ان يعلمه بعزله فان اختلف الموكل الوكيل في الغزل فقال الموكل قد علمت الغزل انكره لك الوكيل كان على الموكل البينة بان علمه ذلك ولم يكفها فامانة البينة على انه تدعى فان لم يمكنه اقامة البينة على ذلك كان على الوكيل اليمين انه ما علم بعزله عن الوكالة فان حلف كاشف كماله ثابتة حسب ما تدعى وان امتنع من اليمين بطلت وكالته من وقت ما اقام البينة على عزله ومنه فكل الوكيل شيئا مما رسله الموكل كان ضامنا لما تفعل فيه فان وكله في تزويج امرأة بعينها فزوجه غيرها لم يثبت النكاح لزم الوكيل مهرها لانها نكحتها وان عطله على الزوجه بالعهدة عليها ثم انكر الموكل ان يكون امره بذلك لم يقيم الوكيل بينة لزم بوكالته ايضا مهر المرأة ولم يلزم الموكل شيئا وجاز للمرأة ان تخرج بعد ذلك لغيره لا يحل الموكل لها بينة بين الله تعالى الا ان يطلعها لان العقد قد ثبت عليه قد وكل غيره في ان يطلق عنه امره وكان غايبا جاز طلاق الوكيل الرجل اذا قبض صداقا بنيه وكانت صبيته في حجره بنيه من الزوج من المهر على كل حال لم يكن للثبوت مطالبته بالمهر بعد البلوغ وان كانت البينة بالغان كانت وكلته قبض صداقها فذلك امره من الزوج وان لم يكن وكلته على ذلك لم يترد منه الزوج كان لها مطالبة بالمهر للزوج الرجوع على الابن مطالبة بالمهر فان كان الاب قد مات كان للرجوع على الورثة ومطالبة بهم كما كان له مطالبة في حال حيوتهم **باب في القطن والفضة** في موضع خراب قد باد اهلها واستكروا معه القطن والآخر هو الذي لا يجوز له اخذها فان اخذها لم يضره حفظه على غيره من غير اخذها في غير الحرم فليجده في الحرم ولو لم يجره من جهة الموافقة المأسوم فان جاء صاحبه وعلم ان لم يجز صاحبه بعد السنة فصلا بغيره عليه شيء فان جاء صاحبه بعد ذلك لم يلزمه شيء فان اراد ان يحجره بين ان يعزم له ويكون الاجر له فاختار ذلك صاحب المال فغدا ليس لك واجبا عليه اما ان يحجره في غير الحرم فليزومه ايضا ان يعزمه سنة فان جاء صاحبه وعلم ان لم يجز كان سبيله كسبها له ويجوز الضرب فيه لانه يكون ضامنا لغيره جاء صاحبه جب عليه ده فان فصل بغيره لزمه ان يعزمه متى جاء صاحبه الا ان شاء صاحب المال ان يكون له اجر والثواب فيجب له ذلك عند الله ومنه هلك للفضة في يده في مدة زمان التعريف من غير تعريضه لم يكن على من وجدها شيء فان هلك بغيره من قبله او يكون تصرف فيه ضمنه وجب عليه غرامته بقيته يوم هلك متى اشترى بماله للقطعة جارية ثم جاء صاحبها فوجدها ابنته لم يلزم اخذها وكان ان يطالبه بالمال الذي اشترى به ابنته ولا يحصل هذا البنت في ملكه فتكون قد اعتقت به بل هي حاصلة في ملك الغير وهو ضامن لاله الترخيص فان اجاز شراؤها انعتقت بعد ذلك ولم يجز له بيعها ومتى تصرف في اللقطة قبل السنة واستفاد بها دجاء كان له الرجوع لخاصة المال ان كان تصرفه بعد السنة كان الرجوع له عليه ضمان المال حسب ما تدعى ومن وجد كراجا اذا انتقلت اليه ميراث من اهله كان له ولشركائه في الميراث ان كان له شريك فيه فان كانت الدار قد انتقلت اليه بابتاع من قوم عرفه البائع فان عرفه والاخر حصة على مستحقه كان له الباقي وكل ان ابتاع بغير او بقر او ثاة فذبح شيئا من ذلك فوجد في جوفه شيئا له قيمته من مباحة ذلك الحيوان منه فان عرفه اعطاه وان لم يعرفه اخرج منه المحض كان له الباقي فان ابتاع سكره فوجد في جوفه نواة او سبيكة وما اشبه ذلك اخرج منه المحض كان له الباقي من وجد في دار شيئا فان كان له دار يدخلها غيره كان حكمه حكم اللقطة وان لم يدخلها غيره كان له وان وجد في صندوقه شيئا كان حكمه مثل ذلك فخر به عليه من وجد طعاما في مفادة فليقوم على نفسه لياكله فاذا جاء صاحبه عليه ثمة انفق ثاة في بئرته فليأخذها وهو ضامن لقيمتهما وبيروا البعير او وجد في المفادة فان اصاب على المشي الرجوع فان وجد بعيرا قد خلاه صاحبه من جهده كان في كلاه وما لم يجز له اخذ فان وجد في غير كلاه ولا ماء كان له اخذ ولم يكن لاحد بعده ذلك ما نزع ذلك ان وجد اية فحكم الحاكم فيها مثل الحكم في البعير سواء ويكره اخذها لغيره لغيره مثل العصا والشاطا والوتر والحبل والعقال واشباه ذلك ليس بخلو

في اللقطة
الضال

كتاب اللفظة كنهها

ومن اورد على من اللصوص شيئا من الغنم لم يجز له رده عليه فان عرف صاحبه وعليه ان لم يعرفه كان حكمه حكم اللقطة سواء اذا اذ
وجد صاحبها عنه ثلثة ايام فان جاء صاحبها ردها ولا تصدق بها واذا وجد المسلم لقطتها وحر غير مملوك ينبغي ان يرفع جزاء السلطان
الاسلام ليلقوا الثقة عليه من بيت المال فان لم يوجد سلطان يثق عليه استعاضا بالمسلمين في الثقة عليه فان لم يجد من يعين على ذلك
انفق عليه كان له الرجوع بنفقة عليه ذابغ وايسر الا يتبرع بما انفق عليه اذا انفق عليه هو يجد من يعينه في الثقة عليه تبرعا فلم
يرتفع له الرجوع عليه بشئ من النفقة فاذا بلغ اللقطة ثوبى من شاء من المسلمين لم يكن لذلك انفق عليه لانه لا ان يتولاه فان لم يتوال احد
حتى مات كان ولاؤه للمسلمين ان ترك ما اولا لم يرتفع له ولا تارة له من المسلمين كان ما ترك لم يثبت له الا من وجد شيئا من اللقطة الضالة
ثم صنع من غير تقريط او باق العبد من غير نقد منه عليه لم يكن عليه شئ فان كان هلاك ما ملك بتقريط من حصة كان ضامنا وان كان
ابا في العبد بتقريط منه كان عليه مثل ذلك ان لم يعلم انه كان لقد منه وغيره وجب عليه ليمين بالله انه لا تعدينه قاتل من عنده منه
ولا باس للانسان ان ياخذ على ما يجد من الاثوب والصال فان جرت هناك موافقة كان على حسب انفق عليه فان لم يجز موافقة وكان قد جدد
عبدا او عيرا في المصركان جعله دينارا قيمته عشرة دراهم فان كان خارج المصركا ربه قد نابتها اربعون درهما فصدق بتمام العبد المبيع
ليس فيه شئ موظف بل يرجع دينه الى الغادة حسب ما جرت به امثاله فيعطى اياه ومن وجد شيئا مما يحتاج الى الثقة عليه من قبيل ان يرفع جزاء
الى السلطان ليثق عليه من بيت المال فان لم يجد انفق هو عليه كان له الرجوع على صاحبه بما انفق عليه ان كان من انفق عليه ثوبا انفق
من حصة ما يجد منه ولو كونه او لينة كان ذلك بازا ما انفق عليه لم يكن له الرجوع على صاحبه كتاب الشهادتين في كتاب تقديرات
الشهادتين وقبل الشهادتين في كتاب تقديرات لعل الذي يجوز قبول شهادة المسلمين عليهم هو ان يكون ظاهر ظاهر
الايمان ثم يعرف بالشهادتين والصالح والعفاف والكفان عن البطن والفرج اليد اللسان ويعرف باجتناب اكل الربا الله ثم عليها النذور
شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالد والفرار من الزحف غير ذلك السائر ليجب عيوبه يكون متعاهدا للصلوات الحسن ومطاعا عليهم حاشا
لما ثبت من موافقة حشوة جماعة المسلمين غير متخلف عنهم الا لمرض او علة او عدو ويحترق شهادة الايمان والنذر والعفاف وطاعة
الازواج ترك البكك والنرج الى اذنية الرجال لا يجوز قبول شهادة الظنين المتمم الخمس الخائن الاجير لا يقبل شهادة النساء الا على انفسهم
ولا يقبل شهادة الملاحن ولا الخاشع ترد شهادة اللاعبة لئلا يزداد السطرح وغيرهما من انواع القمار والاربعة عشر الشاهدين لا باس شهادتها
ادنا باب الصانع اى صنعت كانت اجمعوا الشرايط اليه ذكرناها ولا يجوز شهادة من يبتغي على الاذان الاجر لا من يرتقى في الاحكام لا يجوز
شهادة السائلين على ابواب الدرو في الاسواق ويجوز شهادة ذكر الفقير المسكنة والمجملين السائرين لا حولهم ادا حلت بهم شر
العدالة ولا يجوز شهادة ولد الزنا فان عرف منه العدالة قبلت شهادته في الشئ الدون ولا باس بشهادة القاذف اذا ثبت عرفت
نوبته وحد نوبته من العفان ان يكذب نفسه فيما ادعى كان قد فادى فعل ذلك جاز قبول شهادته بعد ذلك لا يجوز شهادة
الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ولا باس بشهادته فيما ليس بشريك فيه من قطع به الطريق فاخذ اللصوص منهم بعضهم لبعض عليهم
لم يقبل شهادتهم وانما يقبل شهادته غيرهم عليهم ويحكم باقرار اللصوص ولا يثبت بشهادة الوصوى على من هو وصوله وله عيزان ما يشهد عليه
يحتاج ان يكون معه غيره من اهل العدالة ثم يحلف الخصم على ما يدعيه ما يشهد به للوثره مع غيره من اهل العدالة لم يجز مع ذلك يمين
ولا باس بشهادة ذك الاقات والغافان في الخلق اذا كانوا من اهل العدالة ولا باس بشهادة الاعوان الا بئس لم تكن شهادته فيما يحتاج
ينه الى الوثيرة وان كانت شهادته في حال صحته ثم عوج جاز قبول شهادته فيما يقبل الوثيرة فيه ولا باس بشهادة الاصم غير انه يؤخذ باو
قوله ولا يؤخذ بثانيه ومن شهد الجير له على شهادته ثم فادى جازت شهادته ويجوز شهادة شهادته ان لم يفارته ولا باس بشهادة
الضيف اذا كان من اهلها ولا يجوز شهادة من خالف الحق من اهل البدع والاعتقاد الباطلة وان كانوا على ظاهر الاسلام والشهر
العفاف اقرار العقل ما جاز على فؤادهم فيما يوجب حكما في شريعة الاسلام سواء كان مسلما او كافرا مطيعا كانا وعاصيا على كل حال
الا ان يكون عبدا فانه لا يقبل اقراره على نفسه لان اقراره على نفسه اقرار على الغير لا يملك من نفسه شيئا والقاسق اذا شهد على غيره
في حال صحته ثم قام الشهادته وهو عدل قبلت شهادته قبل شهادته من يلعن الجحام اذا لم يعرف منه شئ ولا باس بشهادته للمراهق
في الخلف والخافه الوثره ما عدا ذلك فهو قمار **باب كيفية الشهادة وكيفية اقامتها** لا يجوز ان يمتنع الانسان من
الشهادة اذا دعى اليها ليشهد اذا كان من اهلها الا ان يكون حضور مصر اثنى من امر الدين او باحد من المسلمين اذا حضر فلا يجوز
ان يشهد الا على من يعرفه فان شهد على من لا يعرفه فليشهد بغير يمين يتقوا اليه من جليلين مسلمين اذا اقام الشهادة اقامها كذا
اذا شهد على امرأة وكان يعرفها بعينها جاز لان يشهد عليها وان لم يعرفها فان شك في خالها لم يجز لان يشهد عليها الا بعد ان

في الشهادتين
تقديرات

كتاب الشهادتين

تفرع رجليهما وبقيتهما بصفتهما فان عرفهما من بقاء بجزالة ان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا يجوز ان يشهد
الا ان على الاخر من اذعن من شأده الاقر ويقيم شهادته ترك ولا يقيمها بجزالة الاقر لان ذلك كذب يجوز ان يشهد على شهادته وحده
اخر غير ان يشهد بجزالة على شهادته وحده لا يقيم مقامه ما وحده فلا يقوم مقام واحد لك ايضا لا يكون الا في الدنوا والاول
والعقود اما الحدود فلا يجوز ان يقبل فيها شهادة على شهادة ولا يجوز شهادة على شهادة في حق من لا يشاء ومن شهد على شهادة فخر وانكره
انما هذا الاول قبل شهادة اعدائها فان كانت عدلتهما سواء طرحت شهادة الثالث ولا بأس بالشهادة على شهادة وان كان الشاهد
الاول حاضر اعرا غايب فامنع من اقامة الشهادة مانع من مرضه غيره ومن دأب في يد غيره شيئا وراه يتصرف منه تصرف الملائكة جاز ان يشهد بان
ملك كما لا يجوز ان يشهد على انه ملك ولا بأس ان يشهد الانسان على مبيع ان لم يعرفه ولا يعرف حذره ولا موضعه فاعرف البائع والمشتري
ويكون للمؤمن ان يشهد للحاكم في الاعتقاد لثلاثة ايام فامتنها من ثبوت شهادته فيكون قد اذل نفسه من دعي الانسان لا اقامة شهادته
له الامتناع منها على حال الا ان يعلم انه انما اضرب اليك بمؤمن ضربه غير مستحق بان يكون ذلك عليه من وهو معترف يعلم انه شهادته عليه
الحاكم فاستصبره هو عينه لم يجز له اقامتها واذا اقامته شهادته لم يجز له ان يقيم الاعلى ما يعلم ولا يقول على ما يحيط به مكتوب فان وجد خطه
مكتوباً ولم يدكر الشهادة لم يجز له اقامتها فان لم يدكره شهد معه اخ ثقة جاز له اقامة الشهادة ومن علم شيئا من الاشياء ولم يكن قد شهد
عليه ثم دعي اليه ان يشهد كما ان الجحار في اقامتها وبين الامتناع منه اللهم الا ان يعلم انه ان لم يقيمها بطل حق مؤمن في يحجب عليه اقامتها ولا يجوز
للتاخذ ان يشهد قبل ان يشهد على الشهادة كما لا يجوز له كتابتها وقد دعي على اقامتها الا ان يكون شهادة بطلان حق وقد علمه فيما بينه وبين الله
ثم او يؤخر الى امر على المشهود عليه لا يستخف فانه لا يجوز له اقامة الشهادة وان دعي اليها **باب شهادة الولد لوالديه**
والوالد لولده في المرأة لزوجها وعليه الزوج لزوجته وعليها الابن بشهادة الوالد لولده وعليه مع غيره من اهل الشاه
ولا بأس بشهادة الولد لوالده ولا يجوز شهادته عليه ولا بأس بشهادة الاخ لاخته عليه اذا كان مع غيره من اهل الشهادة ولا بأس بشهادة
الرجل لامرته وعليها اذا كان مع غيره من اهل العذلة ولا بأس بشهادتهما له وعليه فيما يجوز قبول شهادة النساء فيه اذا كان معها غيرهما من
اهل الشهادة **باب شهادة العبد لآلهما والامان والكنانين والصبية** لا بأس بشهادة العبد اذا كان نواحد لا وعلى ظاهر الاسلام
لساواتهم وعليه غير ساداتهم ولهم ولا يجوز قبول شهادتهم على ساداتهم واذا شهد العبد على سيده بعد ان يعق قبلت شهادته عليه اذا
استشهد بجل عتبه له على نفسه بالاقراء وادت له فزنت شهادتهما وتمازج الميراث اعتبارا له فاعتقها بعد ذلك ثم شهدا للقر له قبلت شهادتهما له
ودرج بالميراث على من كان اخذ ودجعا عتبه فان ذكر ان مولاها كان اعتمها في حال ما شهدها لم يجز للقر له ان يردهما في الرق وقبل
شهادتهما في ذلك لانها لم تحسب ولا بأس بشهادة المكاتبين والمديرين وقبيل شهادة المكاتبين بمقتضى ما عتقوا على ساداتهم وكل من
ذكرناه من العبيد المكاتبين والمديرين قبلت شهادتهما انهم على اهل الاسلام الامن استثنيت من ساداتهم ولا هلا الاسلام وليس خالف الاسلام
من الاحرار والعبيد في شأير الحقوق والحدود وغير ذلك مما تراعى فيه الشهادة ويجوز شهادة الصبي اذا بلغوا عشرين مضاعدا الى ان يبلغوا
في النجاش والقصصا ويؤخذ باول كلامهم ولا يؤخذ بآخر ولا يقبل شهادتهم فيما عدا ذلك من الدبوس والحقوق والحدود واذا شهد الصبي على
حق ثم بلغ وذكره لك جاز ان يشهد بذلك وقبلت شهادته اذا كان من اهلنا **باب شهادة النساء** ثلثة اشرب فقتل
شهادتها لا يجوز قبولها على وجه ضرب يجوز قبولها اذا كان معهن الرجال ضرب يجوز قبولها وان لم يكن معهن رجالا فالأجوز قبول شهادة النساء
ميد على وجه كان معهن رجالا ولم يكن فزينة الهلاله الطلاق فانه لا يجوز قبول شهادة النساء في ذلك ان كثرت واما ما راعى فيه شهادته
النساء شهادة الرجال فكان الزوج فانه اذا شهد ثلثة رجال امرأتان على رجل بالزنا قبلت شهادتهما ووجب على الرجل الرجوع ان كان محصنا
وان شهد رجلان واديع شوة بذلك قبلت ايضا شهادةهم ولا يرم المشهود عليه بل يحد حد الزنا فان شهد بحد سب نساء او اكثر من
ذلك لم يجز قبول شهادتهم وجلدوا كلهم حد الزنا وان شهدا بحد الزنا فاعتقها بحد الزنا فانما يعتقها بحد الزنا فانما يعتقها بحد الزنا فانما يعتقها بحد الزنا
كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحد جلد الا ربع حد الزنا وان لم تكن كذلك بحد واحد ويجوز شهادة النساء في القتل القصاص اذا كان
معهن رجال ودجل بان يشهد رجل امرأتان على رجل بالقتل والجرح فاما شهادتهن على الافراد فانه لا يقبل على حال وقبلت شهادتهن
في الدبوس مع الرجال على الافراد فان شهد رجل امرأتان بدين قبلت شهادتهما فان شهد امرأتان قبلت شهادتهما ووجب على الذ
شهدان له اليمين كما يجب عليه اليمين اذا شهد له رجل احد ااما ما قبلت منه شهادة النساء على الافراد فكل ما لا يستطيع الرجال النظر
اليه مثل العذرة والامور الباطنة بالنساء وقبيل شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي في ربع ميراثه وقبيل شهادة امرأة واحد
في ربع الوصية وشهادة امرأتين في نصف ميراث المسكين نصف الوصية ثم على هذا المحل وذلك لا يجوز الا عند عدم الرجال ولا

وعليه

كتاب الشهادتين

يقول

يجوز شهادته في حق من احدث رسوفا قد شناه من ارجح وحد الزنا والدم خاصة لا يجوز له ان يقول امر مسلم غير ان لا يثبت بشهادة من يهود
 ويجوزها الدينية على الكمال **باب شهادته في حق الفلاس** لا يجوز شهادته من خالفه الاسلام على المسلمين في حق
 الاختيار ويجوز قبول شهادتهم في حال الضرورة في الرصينة خاصة لا يجوز شهادته في غيرها من الاحكام ويجوز شهادته المسلم عليه
 ولم ويجوز شهادته بعضهم على بعض لهم وكل اهل ملته على اهل ملته خاصة لهم ولا يجوز ان تقبل شهادته اهل ملته منهم لغير ملته
 ولا عليهم الا المسلمين خاصة حيث قد شناه فانه يقبل شهادتهم لم وعلى غيرهم حيث قد شناه من استأ الكفار وقيل لهم في الحكم
 المسلمين خاصة في الوصية حيث قد شناه والذي اذا شهدتم سلم جاز قبول شهادته على المسلمين **باب حكمه بالثبوت**
 ذلك في الفضايلة لا يجوز قبول شهادته واحدا الحكم ببلد الملالة الطلاق والحل والفسخ وغير ذلك من الاحكام والفساد
 لا قبل الا في الدعا خاصة وصفة الفسادة انه اذا لم يوجد في الدم رجلان عدلان يثبتان بالاعتقاد فحضر في المقول حسين وجل من قو
 يقسم بالله ثم على ان يثبته صاحبهم فاذا حلفوا قضوا لهم بالدينه فان حضر من الحسين حلف في الدم بالله من الايمان ما يثبتها الحسين
 وكان له الدينه فان لم يكن له احد يثبت له حلف هو حسين مينا وجبنا له الدينه ولا تكون له الفسادة الا مع الهمة للثالب لكانا البتة
 في ذلك الفسادة بما دون النفس يكون بحسب ذلك سنين ذلك في كتاب الديانات شاء الله عز وجل **باب شهادته في حق الزمر**
 لا يجوز لشهادته في شهد بالزور وما لا يعلم في اي شيء كان قليلا او كثيرا وعلى من كان موافقا كان او مخالفا فاقض شهد بذلك ثم وكان
 منامنا فان شهدا بقتل رجل على جلد بالزنا وكان حصنا فخرج ثم جرح احدهم فقال قتل ذلك قتل ادي ورثة الثلاثة الباقيون ثلثة
 ارباع الدينه وان قال ومثالي ربع الدينه وان رجح اثنا وقال او هذا الزنا نصف زرية وان قال اقتدنا واذا اولياء المقول بال
 قتلها اقتلوه واذا والى رثتها دينه كاملة يتفاسد بها بينهما على السوية وتؤكد الشاهد الاخران على رثتها نصف الدينه بينهما يتفاسد
 بها بينهما بالسوية وان اختار اولياء المقول قتل احدهما قتلوه وادى الاخر مع الباقيين من الشهود على رثته المقول الثاني ثلثة ارباع
 دينه وان رجح الكل عن شهادتهم كان حكمهم حكم الاثنين سواء وان شهد رجلان على جلد بطلاق امرأته واعتدوا رجة في ذلك
 بها ثم رجعا وجب عليهما الحد من المهر الزوج الثاني ترجع المرأة على الزوج الاول بعد الاستبراء بعد من الثاني فان شهد امرأته فتنقطع
 يد الشهود عليه ثم رجعا الزنا دينه بالمعطوع فان رجح احدهما الزم منه دينه هذا اذا قال لا فله من الفضايلة فان لا تقدره فتنقطع
 واحد منهما ما بيد المعطوع على الاخر نصف دينه على المعطوع التالفة وان اراد المعطوع الاول قطعها وادى اليها دينه يدينه احد يتفاسد
 بينهما على السواء وكذا ان شهدا على جلد بدين ثم رجعا الزنا مقدار ما شهدا به فان رجح احدهما الزم بمقدار ما يصيب من الدينه
 وهو النصف من شهادته على جلد بدين ثم رجعا قبل ان يحكم الحاكم اطرحت شهادتهما فاما ولم يترقا شيئا بل يوقف لحاكم عن اقتداء الحكم دون
 كان رجوعهما بعد حكم الحاكم عزما ما شهدا به اذا لم يكن الشيء قائما يصيبه ان كان الشيء قائما يصيبه وعلى صاحبهم ان يلقا شهادتهما
 على جلد بصفة فقطع ثم جاء ما خروقا لا هذا الذي سرقا منها او هذا على اللعنة دينه الدين لم يقبل شهادتهما على الاخرين يدينه
 ان يقرده شهود الزور دينهم في عملهم لكن يرتفع عنهم عن مثله في المستقبل **كتاب الفضايلة والاحكام** **باب الفضايلة**
 الفضايلة ما يجب ان يكون القاض عليه من اجل اخوانه فينبغي ان يكتبها من له بولي الفضايلة الاحكام بين الناس
 ومن لم يثبت ذلك في حق الانسان لا يتعرض للقضا حتى يثبت من يثبت ان يثبت من نفسه حتى يكون عاقلا كاملا لما
 بالكتاب في سخره منسوخة عامة خاصة تدبر ايجابة محكمة متناهية في السنه فاصحها منسوخة عالميا باللفظ مضطربا
 العرب به في بوجوه الاعراب وعام بخادم الله ثم زاهد في الدنيا متوفر على الاعمال لفساد ان يجتنب للكبار في شهادته في الحكم
 من الهوى يصاح على التقوى فاذا كان بالصفاء الذي ذكرنا ما جاز ان يتولى القضاء والعقوبات في الناس اذا روي
 ان يخرج واجبة في يتعلق بنفسها بفرع الحكم ولا يشتغل قلبه بغيره ثم يتوضو وضوءا طيبا بغير اظفارها ويحلق في سبعة
 في البلد الذي يحكم فيه فاذا دخله صلى ركعتين ويجلس مستديرا للقبلة ليكون وجوه الخصماء واقفا بين يديه مستقبل القبلة ولا يجلس
 موعظيا ولا جاع ولا مشغولا ولا مشغولا للقلب بخادة ولا خوف لاحد ولا فكر في شيء من الاشياء ويجلس عليه هدهد وسكنة قد
 فاذا جلس تقدم الي من يامر كل من حضر للحاكم اليه ان يكتب اسم ابية ما يعرف به من الضمما الغالبة عليه وانا لا نقاب لمكرهه
 فعلوا ذلك كتبوا اسماءهم واسماء خصومهم في الرقاع بغير الحروف والخط الرفيع وجعلها تحت شئ يستر ما به عن بصره ثم ياخذ من الرقعة
 فينظر فيها ويدعو باسم صاحبها وخصمه فينظر بينهما فاذا دخل الخصم عليه جلسا واذا ركل واحد منهما الكدم ينفخ في ان ياذن للدين

كتاب الفضايلة
 في الاحكام

كتاب المحرمات

بالدعوى ما ادعى جميعا في وقت واحد من موطنين صاحبه ان يتكلموا بالاحسان بالكون الى ان يخرج من دعواه وان ادخل عليه خصما فلا بد ان يكون له ما ادعى من سلام عليه وناسواه وليكن نظره اليها واحداً من مجلسها بين يديه على السواء ولا للحاكم ان يشل الخصمين بل يتركهما حتى يدا بالكلام فان صمما لم يتكلما قال لهما ان كنتم احضرتما التقي فادكرا فان ابتداء احدهما بالدعوى على صاحبه سمعها ثم اتد على صاحبه فسا اذ اعند فاما ادعاه فمضى ولم يرتب على ان يرتب لهماكم سقض عقله وعمل خياله معقله واحياه الزم الخروج اليه منه ما خرج والا امر خصمه بل انفسه حتى يرضى قال لقض الخصم حبه على الامتناع من اداء ما اقر به حلفه ثم لم يعد حله به معك هين لا يرجع الى التمس ولا يستطيع الخروج مما اقر به سبيل او امر ان يتحل في خصمه فيخرج مما عليه ان ادنا بالحكم بكلام المقر سلب في صحة عقله واحتيازه للاقرار وتوقف عن الحكم عليه حتى يرضى خاله فان انكر المدعى عليه ما ادعاه المدعى بالالتماس على دعواه فان قال نعم هي خاصة نظري في بيته ان قال نعم غيرا ليتها ليتها خاصة قال له احضرها فان قال نعم اقامه ونظر في حكم غيره الى ان يحضر الاول ببيته فان قال المدعى له لا تمكن من احضارها جعل معه مدة من الزمان ليحضره ببيته تكفل بخصمه ان احضرها نظرها فان لم يحضرها عدا مقتضا الاحراج خصمه عن هذا لكفالة فان قال لا يبين لي قال له فامزيد فان قال لا اخذت في حق من خصمي فقال للمكره ان يظفر له ان قال نعم اتد على صاحب الدعوى فقال له قد سمعت تزييد يمينه فان قال لا اقامتها ونظر في حكم غيرها وان قال نعم اريد يمينه على حوطة خومه ما لله فان اقر الخصم بدعواه الزم الخروج اليه من الحق وان حلف نفي يمينها فان نكل عن اليمين الزم الخروج الى خصمه ما ادعاه عليه فان قال للمكره ان توجه اليه عليه بحلف هذا المدعى على صحة دعواه وانا ارفع اليه ما ادعاه قال الحاكم للمدعى ان يظفر على صحة دعواه ما حلف ان لم خصمه الخروج اليه بما حلف عليه ان ياتي اليه بطل دعواه وان اقام المدعى البيعة فذكر المدعى عليه نفي في حق اليه من حلفها كان عليه لبيته لم يرد ما له الحق فان لم يكن له يمينه وطالب صاحب البيعة بان يحلف باسمه استوفى ذلك الحق منه كان له ذلك فان امتنع من ذلك خصمه بالان يجعله نزل ما اخذ حقه بطل حقه وان قال المدعى ليس مع بيعة وطلب من خصمه اليه فخلعه الحاكم ثم اقام بعد ذلك لبيته على صحة ما كان يدعيه لم يلبث ان يمينه وابطل وان اعرض للمكره بعد يمينه بالله بدعوى خصمه عليه وندم على انكاره له الحق والخروج منه الى خصمه فان لم يخرج اليه يمينه كان له بقاء ذكر اعننا كسنت عن خاله فان كان على ما قال انظر لم يجبر ان لم يكن كل الزم الخروج الى خصمه من حقه ومضى بداء الخصم باليمين من غير ان يجله الحاكم لم يبره ذلك من الدعوى وكان متكلفا وان اقر المدعى عليه ما ادعاه خصمه قال اديان ينظر في حق الحلفه قال الحاكم لخصمه ما عندك فيقول فان سكت ولم يجلب حتى توقف عليه العاصي هيشه ثم قال له قل ما عندك فان لم يقل شيئا اقامه ونظر في امر غيره وان قال انظره فذالك له وان لم يكن الحاكم ان يستفع اليه يمينه ولا يبر عليه الا بطا ولا غيره ولكن ثبت الحكم فيما بينهما بما ذكره وان ظهر للحاكم ان المقر عبد المجبور عليه لسه بطل اقراره وان كان بهه لذلك بعد فغضا اقر به الى خصمه لم لا اخذ له دونه وتقدم بحفظه على المجبور عليه يرد ذلك على مولى المقر اذا اقر الا ان كان لغيره مال عند الحاكم فمال المقر له الحاكم ان يثبت اقراره عنده لم يحضره ذلك الا ان يكون هازنا بالمقر بعد واسمه نسبة وياتي المقر له بيعة عادلة على ان الداعي هو فلا بد من فلا بد ببيعة واسمه نسبة لا بد من ان يكون نقسان قد تواف على ان يخال اسم انسان غايجا اسم اسبه لا يفتاب الى بائه ليقرا حدها لصاحبه بما ليس له اصل فاد اثبت الحاكم على ذلك على غير ضرورة كان محيطا معرا واداعى انسان على احس شيئا توصل الحاكم الى انهما الدعوى ومعرفة ما عند فيها من اقراره وانكاره فان اقر بالاشارة او انكر حكم عليه بذلك فان كان يمينه كسنت عن خصمه هو صحيح قادر على الكلام وانما يعاند بالكون امر بحسبه حتى يقر بغيره الا ان يعموا الخصم عن حقه عليه كلكا اقرتني ولم يمينه كانه يقول له على شيء ولا يدكرها هو الزم الحاكم ببيان ما اقر به فان لم يفعل حلف الحاكم حقه بين **باب مناع البينة وكيفية الحكم بها والحقا هل لقرع عن زانه عند الحاكم شامدا** وكما ما عدلين وشهادته مكان واحد على جهة واحدة وواف شهادتهما الدعوى المدعى جيب على الحاكم الحكم بها فشهداتهما وادنا شهد عند من لا يعرفهما عدالة ولا حرج سمع شهداتهما واثبت ما عند ثم استكشفا حوالهما واستبينهما فان وجدتهما مرضيين جاز ان تشهدا معهما فشهداتهما وان وجدتهما على غير الطريق شهداتهما وادنا شهد عند من يتعنى في شهادته او يتعلم فلا يبدى ولا يتر لبا حدا ببقته بل يهمل حتى يفرج من شهداتهما فانما امرغ كانت شهداتهما وموافقة للدعوى فلهما والاطرحها وموافاد الاحتياط والاخذ بالخير في قبول الشهادتين لا ان يفرق بين التهود ويستدعي احدا واحدا ويسمع شهداتهما ويقيمها معه ويقهره بحصر الاحرج لسمع شهداتهما ويثبتها ثم يقابل بين التهادان ما انفق فاملها مع دعوى المدعى فان اذنفها حكم بها وان اختلفت طرحها ولم يلبثت اليها وكل ان اتفق غيرا لم تواف الدعوى طرحها ايضا ولم يعمل بها وهذا حكم ما يبر في جميع الاحكام والحقوق من الديون والاملاك والعقود والدعوى والفروج والقصا

مَنْ تَكُنَّ لَهَا نَهْيَاتُ

من اليمين خلفه من كان الحكم
من اليمين من اليمين كان الحكم

والشجاج فان الاحوط بينهما اجمع ان يفترق بين الشهود وان جمع بينهم وسمع شهادتهم لم يكن ذلك مما يوجب شبهة ذاتهم ولا موجبا للحكم
بخلاف ما عثرنا الاحوط من عندنا عندنا عندنا على ان حقا ما زيدا جاء لخران فشهدا ان ذلك الحق لعمر فان كانتا
خارجين عنه فينبغي للحاكم ان يحكم لاعدلها شهودا فان تساويا في العادلة كان الحكم لاكثرهما شهودا مع يمينه بالله ثم على ان الحق له فان
تساويا في العادلة خرج بينهما من خرج عليه حلف كان الحكم له فان امتنع من خرج اسمه في الفرعة بينهما نصفين وان كان مع واحد منهما
يد متصرفه فان كانتا لبينة فشهدا بان الحق ملكه فقط وشهد الاخر بالملك تنزع الحق من اليد المتصرفه واعطى اليد الخارجة فان شهدت
البينة لليد المتصرفه بسبب الملك من بيع او هبة او معاوضة كقولك من اليد الخارجة متى شهدت على امرأة انها زوجة لزيد وبناته
اخران فشهدا انها زوجة وبناته فحكم لاعدلها شهودا فان تساويا في العادلة اقرع بينهما من خرج اسمه كانت زوجته وبناته وان كان مع واحد منهما
كانت خارجة مع رجله امرأة فادعى الرجل انها مملوكة وادعت المرأة انها بنتها وهي حرة وانكرت الخارجة الدعيين جميعا كان على الرجل
البينة بان هذا الجارية مملوكة لم يسمعها ولم يعتقها فان قام بيته بذلك سلمت اليه كل ما قربت الخارجة وبها مملوكة كانت فالعقل
اليهودان لم يتم بيته ولا تكون هي بالغة او تكون بالغة غير انها لا تفر من غث من يده فان اقامت المرأة البينة انها ابنتها سلمت اليها وان
لم تكن لها بينة تركت الجارية متفوت حيث شئت متى كانت جارية بين شركاء فوضوها كلهم يظهر احد فحلت وولدت فادعى كل واحد
منهم ان الولد له اقرع بينهم من خرج اسمه الحق الولد به وخرج للباقي قيمة الولد على قدر ما لهم من الجارية ودر مع ذلك ايضا من الجارية
على قدر حصصهم ومتى سقط بيت على قوم فماتوا وبقي منهم صبيا احدهما مملوك والاخر من المملوك عبد لذالك لصاحب المحرم لم يغير
احدهما من الاخر اقرع بينهما من خرج اسمه فهو المحرم وكان الاخر مملوكا لو اذنا فالرجل اول مملوكا ملكه فهو حرجه جعل ذلك نذرا ثم
ملك جماعة في وقت واحد اقرع بينهم من خرج اسمه حق ما اذنا حتى تان يعقوبت عبيدا ولم يعينهم اقرع بينهم وادعوا من خرج اسمه
واذا ولد مملوكا ليس له مال للرجال ولا للثا اقرع عليه فان خرج في سهم الرجل الحق بهم وودت ميراثهم وان خرج في سهم النسا الحق
بهم وودت ميراثهم وكل امرئ شكك بجهول يشبه الحكم فيه فينبغي ان تستعمل فيه الفرعة لما ذكر في الحن موصى وعن غيره من ائمة
وابناء ائمة من قولهم كل محمول حفنة الفرعة فقلنا ان الفرعة تحظى بمصيب قال كل ما حكم الله به فليس يحظى عند بيانا في كتابا لئلا يرا
ما قبل شهادته الصبابة فيجب فيها القضاة بعد الفسق فينبغي ان يفرق بينهم في الشهادة وبؤخذ ما دل قولهم ولا يؤخذ بشاينه
ومتى اختلفوا لم يلقوا الى شيء من قولهم ولا يخذلوا ايضا بشيء من قولهم لئلا يفرق بينهم في الشهادة وبؤخذ ما دل قولهم ولا يؤخذ بشاينه
الاستحلاف قد بينا في كتابنا الايمان والنية وما يجوز ان يحلف لاثان به وما لا يجوز وما اذا حلف به كان حالفه ما لا يكون
كل وينبغي للحاكم ان اذا اراد ان يحلف الخصم ان يخوفه بالله ثم ويذكره العقاب لانه يستحقه على اليمين الكاذبة والوعيد عليها فان منع
ذلك ودافع الحق حكم بما يقتضيه الحال مما يوجب له شرع وان اقام على النكار واليمين استحلفه بالله ثم لا يجزى بشيء من امثاله ولا
يجوز ان يحلف بخير سماء الله ثم بشيء من جميع الموجودات وبان كتب المتزلة والمواضع المشرفة ولا الرسل المعظمة ولا الامة المنجيبة فان
اليمين بجميع ذلك بدعة في شريعة الاسلام ولا يحلف بالبرائة من الله ثم ولا من دسله ولا من الائمة ولا من الكتب لا بالكفر ولا بالتف
ولا بالاطلاق فان ذلك كله غير جائز وان اقتصر على ان يقول والله ما لي ببلحى كان كافيا فان اذنا الزيادة في اليمين والادعاء بال
له قل والله الذي لا اله الا هو الرجل يقيم الطالب لثا لثا نافع المملك الذي يعلم من السرا يعلم من العلانية فلهذا الله
على شيء فيما ادعاه ولا يلقى حق بدعواه فاذا حلف فلهذا نافع المملك الذي يعلم من السرا يعلم من العلانية فلهذا الله
ايضا ان يحلفوا بما يردون هم الاستحلاف به ويكون الامر في ذلك الى الحاكم وما يراه انه ادرع لهم واعظم عليهم ويستحب ان يكون الاستحلاف
في المواضع المعظمة كالقبة او عند المنبر والمواضع التي يترهب من الجراحة على الله ثم واذا اراد الحاكم ان يحلف الاخر من ملته بالاشارة
ولا ياء الى سماء الله ثم ويوضع يده على اسم الله والمصحف يعرف يمينه على النكار كما يعرفه قراره وانكاره وان لم يحضر المصحف نكت
اسم الله ثم ووضعت يده عليه بقرع او يفتي ان يحضه يمينه من له عادة بغيرهم اغراضه ايمانا وشاؤنا ونفذت انه يكتب اسم الله فحسم
اليمين في لوج ثم يضل ذلك للوج يجمع ذلك الماء ويؤمر بشربها فان شرب كان حالفه وان امتنع من شرب الزم الحق فينبغي للحاكم ان يحلف
الا في مجلس الحكم فان كان هناك من توجهت عليه ليمين ومنعه من حضور المجلس مانع من مرض وغيره فالحاكم ان يحلف من يوق
عن يمينه المضي اليه استحلافه على ما يقتضيه شريعة الاسلام والمرأة اذا توجهت عليها اليمين استحلفها انما حكم في المجلس الحكم وعظم عليها
الايمان فان كانت المرأة لم تجزها عادة بالخرج عن منزلها الى مجمع الرجال او كانت من بعضنا وبها علة تمنعها من الخروج الى مجلس القضاء
انفذ الحاكم اليها من ينظر بينهما وبين خصمها من ثقاته وعدله فان توجهت عليها اليمين استحلفها في منزلها ولم يكلفها الخروج الى المجمع

وكتب في
الاستحلاف

بَابُ الْفَضَايَا وَالْحُكَا

فی الاصل

مِنْ نِكَاحِ النِّهَايَةِ

قلت ما لم يحتمل فيما قال ان لم يحتمل فانا لا احكام بحجة لمصلحة دكا ابو بصير قال سالتنا باعبد الله عن رجل من بني هاشم
 فراد من الدين قال لا تدبر له وان كان دبره في صحة منه وسلامه ولا سبيل للثبوت عليه ودفعنا بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر
 عن امير المؤمنين عليه السلام بان يقول لا ضمان على صاحب الحماض فيما ذهب من الثياب لانه انما اخذ الحماض على الحماض ولم ياخذ على الثياب روى
 عبد الرحمن بن مينا بن عيسى عن عبد الله بن عمار قال لا امام ان يخرج المحسن في الدين يوم الجمعة ويوم العيد الى العيد برسلة معهم
 فاضوا الصلوة والعيد وهم الى الجحيم ودكا ابو عمير عن حماد عن محمد بن مسلم قال سالتنا باعبد الله عن رجل من بني هاشم
 عليه السلام ان يتركه لم يكن للمدعي بينه فقال ان امير المؤمنين عليه السلام قال اني ما خرج ادى عليه من فاكرو لم يكن للمدعي بينه فقال
 امير المؤمنين عليه السلام انكم يخرجون من الدار فلو لم يكن للمدعي بينه فاكرو لم يكن للمدعي بينه فقال
 الى الشاواش ان كتاب الله ثم قال يتوفى بوطيئة فاني باخ له فاضله الى حبيبه ثم قال يا قنبر على بداهة وكف فانه بهم قال لاخ الاخر من قل لا
 هذا بينك وبينه انما على فقدم اليه بذلك ثم كتب الى امير المؤمنين عليه السلام فاضله الى حبيبه ثم قال يا قنبر على بداهة وكف فانه بهم قال لاخ الاخر من قل لا
 الشاواش انما على فقدم اليه بذلك ثم كتب الى امير المؤمنين عليه السلام فاضله الى حبيبه ثم قال يا قنبر على بداهة وكف فانه بهم قال لاخ الاخر من قل لا
 من الوجوه ولا سبب من الاستبنا ثم غلبوا امر الاخر من ان يتركه فامتنع قالوا له الدين كتاب الله سبب عمل السلطان
 واخذ جواز من يتركه في الامور من قبل السلطان الغافل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواضع الاشياء مواضعها جازم مبرور
 بلغ هذا الوجه لم يبق في ذلك من القنن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وضع الاشياء مواضعها واما سلطان المجوف في علم الابد
 او غلب على ظنه انه يتولى الامر من قبله امكده لتوصل الى فانه الحق مع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسمه الاخيار السد في ذلك
 وصلة الاخوان ولا يكون في جميع تلك الخلا بولج لا فاعلا يصح فانه يصح ان يتعرض لتولي الامر من قبله ثم يستعاض به علم او علم من قبله
 يتمكن من جميع ذلك فانه لا بد من ان يلحقه ضرب من التفتيش في القيام بما لواجبا او محتال في ارتكاب شيء من المصالحات فلا يجوز له ان تعرض
 له على حال فانه الزم الولاية الزا ما لا يبلغ تركه الى الخوف على النفس سلب الاسواق غير انه يلحقه بعض التفتيش فاحتمل بعض الانفال الاول
 لانه يتم له ولا يتعرض لعمل السلطان فان خاف من الامتناع من ذلك على النفس وعلى اهله وعلى بعض المؤمنين في ذلك
 ان يتولى الامر فيجهد ان يضع الاشياء مواضعها فان لم يتمكن من الجميع فما يمكن منه يجهد في القيام به فان لم يتمكن من ذلك فاعلم انه
 سار ولحقنا وخالصة ما يتعلق بقضائنا حقوقنا الاخوان والتخفيف عنهم بلزومهم من جهة السلاطين المجاورين الجراح وغيره فان لم يفكر في
 حق على وجه الحال ما وصفناه في الثقة جازله ان يتقى في جميع الاحكام والامور ما لم يبلغ ذلك الى صفاء الدماء المحرقة فانه لا يقينه لثقتكم
 على حاله وموقعا قول شيئا من موالات السلطان من الامارات والحياتية والفتن وغير ذلك من انواع الولايات فلا بأس ان يقبل على ذلك الا اذا
 والجوايز والصلوات فان كان ذلك من جهة سلطان عادل ذلك حلالا له طلقا وان كان من جهة سلطان جور فذلك حرام في قبوله
 من جهة لم لان لم يخطب في بيت المال ويجتهد ان يخرج من جميع ما يحصل له من جهتهم الخس ينعو في ارباب الله في بواسطته اخوانه من المؤمنين
 ويصلهم ببعضه وينتفع هو بالبعوض لا يجوز له ان يقبل من جوايزهم وصلاهم ما يعلمه ظلم او غشبا ويتعين له فان لم يتعين له ذلك
 لا اخذ وان علم ان المجير لم يظلم له يمكن به ما يقبل جوايزه ويكون مباحا له ولا ثم على ظلمه واذ تمكن الانسان من تولد معاملة الظالمين
 في الجوارح والمعاملات والمبايعات فالاولى تركها فان لم يتمكن ذلك لا يجد سبيلا الى العدل عنه جازله مبايعتهم ومعاملتهم ولا يستخرج
 منه معصوبا جازله كذا لا يقبل منهم ما هو مخطوب في شريعة الاسلام فان خاف من رجوايزهم التي يعلمها لغضبها على نفسه ما لا يقبلها
 واذ لم يمكن ان يرسلها الى اربابها فذلك ان لم يتمكن من ذلك تسد بها عن صاحبها فلا بأس في شرعها لا طعمتها وسائر الجوارح والفتن على
 اخلافنا سبها من سلاطين الجور وان علم من احوالهم انهم ياخذون ما لا يستحقون ويقبضون ما ليس لهم فاما يعلم في ذلك شيئا حسنا
 فان علمه ذلك فلا يتعرض لذلك فاما ما اخذ من الخراج والصدقات وان كانوا غير مستحقين لها جازله شرافا منهم وموقعا من سبها
 شيئا ثم يمكن جرد ذلك بعد تلك المظلمة من ان تجاعه واخذ عوضه من ماله بذلك لانه جازله ان ياخذ من غيره يادة عليه ان تركه
 افضل له واكثر فوا با فان اوعده الظالم وديعه وايتمه منها لم يجز له حبسها وجوب عليه ردها فلا يجوز له ان اوعده شيئا يعلم انه غشبي
 يعرف صاحبه لم يجز له ردعه على مودعه ويبنى له ان يرده على صاحبه فان علم انه غشبي لم يعرف صاحبه حبس عند ان يعرف صاحبه فان
 لم يبين له صاحبه فذلك له عند ولا يرده على الظالم على حال باب ما يجوز للرجل ان ياخذ مال قاتل ولا والاراة
 خرفا ان يخرجها ومن يجز الا انسان على نقصة لا يجوز للولد ان ياخذ من ماله الذي شيئا على حال الا بائنه فانه للمام كثر لا تخافوا ولا
 مضطرا فان اضطره ضرورة شديدا في حق نجاة تلف النفس اذن من ماله ما يسلك به معقه كما يتناول من الميتة والدم والوالد فاما الولد

كتاب النجاسة

ينفق عليه مقدار ما يقوم بأدائه وبسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس لأبيه ان يأخذ من ماله شيئا فان لم يكن الولد من
 ينفق عليه كان لأبيه مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ان يأخذ من ماله شيئا على حاله فان احتاج الى ذلك أخذ من ماله فله ما يحتاج اليه
 من غير اسراف بل على طر يقبض اذا كان للولد مال لم يكن لأبيه شيئا من ماله ان يأخذ منه ما يوجب به نجاسة الاسلام فاما حجة التطهير فلا
 يجوز له ان يأخذ نفقة من ماله الا باذنه والولد جاد به ولم يكن ولها ولا مسما بشيء من ذلك والولد ان يأخذ ما يظاها بعد ان يقو
 على نفسه فيه عادة ويضمن قيمتها في نفسه ومن كان له اولاد صغار فلا يجوز له ان يأخذ شيئا من أموالهم الا فرضا على نفسه والولد
 لا يجوز لها ان تأخذ من مال والدها شيئا الا على سبيل القرض على نفسها ولا يجوز للمرأة ان تأخذ من بيت زوجها من غير اذنه واذنه الا
 المأذون فقط فان ذلك مباح لها ان تصرف فيه وهب لمن تشاء ما لم يؤد ذلك الى الاسراف والضرر بزوجها فان أدى الى ضرره لم يجز لها اخذ
 شيء منه على حاله يجبر الرجل على نفقة ولده والديه جده وجدته وزوجته ولا يجبر على نفقة احد من غيرهن وان كانوا من مدو
 ارحامه فله ان يجبر على نفقة اقربه في ذريته وحامه اليه اذا كان من يرثه ولم يكن له وارث غيره وذلك محمول على الاستحسان واذا ومنت
 المرأة لزوجها شيئا كان ذلك ماضيا فان اعطته شيئا وشترت له لا تتفاد به جازله ذلك كان حلالا له التصرف فيه والرجع له ويكره
 له ان يشترى بذلك المال جارية مباحا الا ذلك يرجع اليه على زوجته التي اعطته المال فان ادت له ذلك الجارية لم يكن به بأس **باب**
التصرف في أموال ليتيم لا يجوز التبرع في أموال ليتيم الا لمن كان وليا لهم وصيا فذا ذن له في التصرف في أموالهم فمن كان وليا
 يقوم بأمرهم ويجمع أموالهم وليد خلقتهم وجمع غلاتهم ومراعات مواشهم جاز لهم ان يأخذ من أموالهم فله ان يتصرف فيها ويحجب
 غير اسراف ولا يقرضه ولا يقرضه الا لشأن بمال يتيم نظرا لهم وشفقة عليهم فخرج كان الرجوع لهم وان خسر كان عليهم ويستحب ان يخرج من
 جملة الرجوع الزكوة ومقاييرهم لنفسه كان ممكنا في الحال من ضمان ذلك المال عزيمته ان حدث به حادث جاز له ذلك وكانت المال
 فرمنا عليه فان دج كان له ان خسر كان عليه يلزمه بخصه الزكوة كما يلزمه لو كان المال له ندبا واستحبا باو مقايير تجر نفسه بماله ليس
 بممكن في الحال من ضمانه كان ضمانا للمال فان دج كان ذلك لليتيم وان خسر كان عليه ونههم ومقايير كان لليتيم على انسان ما
 جاز لوليهم ان يصالحه على شيء من ماله صلاحا في الحال ياخذ لبا في تبرع بذلك منه من كان عليه المال اذا كان الانسان على غيره
 مال وفات جان لن عليه لدين ان يوصله الى رشفه وان لم يكن لهم ان كان عليه بنا ويجعل له على حصة اصله لهم والحاجة في يده
 غرضه فيما بينه وبين الله ثم فكما لدقته مما عليه المتولى للنفقة على ليتيم فينبغي ان يثبت على كل واحد منهم ما يلزمه عليه من كونه بقدر
 ما يحتاج اليه فاما المأكول المتروك فيجب ان يسوي بينهم ومقايير اذا نجا الطمهم بنفسه اولادهم جعلهم كواحد من اولاده وينفق من ماله
 بقدر ما ينفق من مال نفسه لا يفضل في ذلك على نفسه اولاده بل يفضل نفسه عليهم فان ذلك فضل له والمتولى لأموال ليتيم
 والقيم بأمرهم يستحق اجرة مثله فيما يقوم به من ماله غير زيادة ولا نقصا فان نقصا فان نقص نفسه كان له في ذلك فضل ونواق ان لم يفضل
 كان له المطالبة باستيفاء حقه من اجرة المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على حال **باب مكاسبه المحظورة**
المكسبة هرة وكل ما احتكر كل شيء باح الله ثم اذن بالية وسع فيه والكتاب به والتصرف فيه جائز ما يبيع وصانعة وتجارة
 وغيرهما وكل شيء حرم الله ثم وزهد فيه ولا يجوز التكب ولا التصرف فيه على حاله من المحرمات الخمس فيها حرام على جميع الوجوه
 من البيع والشراء والمعاوضة والهبنة والحمل لها وغير ذلك من انواع النقص ومن ذلك الحرام الخمر وبيعها واكلها حرام وكل ما كان
 من الخمر من شعر وجلد لحم ونحوه وغير ذلك منها على جميع انواع الملاهي والتجارة فيها والتكسب بها مثل العبدان والطناب وغيره فانها
 الا باطل محرم محظور وعمل الاضنام والصلبا والتماثل المجتمعة والصواب والشرط والزيادة وسائر انواع القمار حتى لعب الصبي بالجو
 والتجارة فيها والنقص والتكسب حرام محظور وكل شراب مسكر حكمه حكم الخمر على السواء قليلا كان او كثيرا وكل حكم الفقهاء فان شرب
 عمله والتجارة فيه والتكسب حرام محظور وكل طعام او شراب حصل منه شيء من الاشرار المحظورة او شيء من المحظورات النجاسات فان شرب
 وعمله والتجارة فيه والتكسب والتصرف فيه حرام محظور وجميع النجاسات محرمة التصرف فيها والتكسب بها على اختلاف نجاستها من سائر انواع العذ
 والابوال وغيرهما الا ابوال ابل خاصة فانه لا بأس بشربه والاستشفاء به عند الضرورة وبيع الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الغيبة
 والنقص منه والتكسب حرام محظور وبيع سائر المسوخ وشراؤها والتجارة فيها والتكسب بها محظور مثل القرية والفيضة والذئبة والخنزير
 وغيره من انواع المسوخ والوساخة الاحكام يحرم كل شئ الكلب الا ما كان سلوقيا للصيد فانه لا بأس ببيعه شربه واكله والتكسب
 به وتبييع السباع والتصرف فيها والتكسب بها محظور الا الهنوخا خاصة فانه لا بأس بالتكسب والتجارة فيها لانها تصلح للصيد لا بأس ببيعها
 وبيعه واكله ونحوه ولا يجوز بيع الجرعة الماداه في الظاني وكذا السم لا يحل اكله وكل الاضمار والسلاحف جميع ما لا يحل اكله حرام ببيع

فتشحيب على بيع
 الزكوة بالانفاس

من نكث اليمين

التكسب والنشر فيمنع عون الظالمين واخذ الالة على ذلك محرر مخطوود وكل شئ غش فيه فالجادة منه والتكسب مباح بالبيع الشرعي وغيره
 حرام مخطوود وتكسبهم الله فاعلموا اخذ الاجر على ذلك مخطوود في شريعة الاسلام ومغالطة الزينة للرجال بخرها الله عليهم حرام بيع
 السلاح لناير الكفاية اخذ الدين حرام وكل حله لم وان سئل انك معونتهم على قتال المسلمين اخذ الاجرة على ذلك حرام وكتب للمصنفين
 وحكم التناحر وكتب لتأجيل حرام ولا باس بذلك على اهل الدين بالحق من الكلام واخذ الاجرة على عتال الموت وحملهم مؤذرا
 حرام لان ذلك عرض على الكفاية على اهل الاسلام باخذ الاجرة على الاذان والصلوة بالناس حرام والتكسب يحفظ كتب الضلال ونسخه حرام مخطوود
 والتكسب بجناه اهل الايمان حرام فلا باس بجناه اهل الضلال اخذ الاجر على ذلك كسب الزانية وهو الغيا مخطوود تعلم الحيرة وتعلمه انكسب
 به واخذ الاجر عليه حرام مخطوود وكل التكسب مخطوود بالكمائة والقيامة والشجدة وغيره لك محرر مخطوود ولا يجوز النشر فيمنع شئ حرام
 الميتة والتكسب على حاله اما ما هو مباح فمن ذلك ان العلى الانسان غيره شئ البضعة في الفقار وكان هو يمتاحا الى شئ من ذلك جيا
 لان ياخذ من ذلك مثل ما يعطى غيره ولا يفضل نفسه على احد الا ان يفضله صاحب الماله ان امره صاحب الماله ان يبعده فوضع
 لم يجز له ان يتعد ما امره على حاله ولا باس ببيع ايكن من الالة السلاح لا هلا لكفار مثل الدرع والتخافيف تحبب لك اصد على كل جيا
 وكسب المواشط حلال لا لم يغش ولا يدلس في فلهن فيصلن شعر الشاة بغير غير من من التارح بوشن من الحد ولا يستعمل ما لا يجوز
 شريعة الاسلام فان وصلن شعورهن بغير غير الناس لم يكن بذلك كسب القابلة حلال كسب الحجام حلال ولا يكره ان يشترط ببيع
 لذكور المرافاة ان يزره نفسه عن كل كسب الحجام وان كان له غلام صغره ذلك كسبه فلا ماكل هو من كسبه يعطيه غيره وليس له المحجور
 وكسب الحبل للخل من الالة البصر والغرم اذا اداء للشاح ليس به باس تركه افضل بكرة اخذ الاجرة على تعليم شئ من القرآن وكل على
 فتح المصاحف ليس لك بمخطوود وانما يكره ذلك اذا كان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط لم يكن به باس ولا باخذ الاجر على تعليمكم
 والاداب وعلى نسخها وتخليد ما اكتب به في العلم ان يكون بين الضبيات في التعليم والاختد عليهم ولا يفضل بعضهم في ذلك على بعض
 ولا باس اخذ الاجر الرزق على الحكم والتفتاير التار من جهة السلطان العادل حسب ما قد شئتوا لتزده عن اخذ الرزق على ملك
 جميع الاحوال افضل لا باس باخذ الاجر على فتح كتب العلو الدينية والدنيوية ولا يجوز فتح كتب الكفر والضلال وتخليد ما الا لا يباح
 بذلك على الخصم والتفتاير لتفتايرها ولا باس ببيع اهل الايمان واخذ الاجر على ذلك والصدق من الاقوال لا باس باخذ الاجر على طلب
 في الاملاك وعقود النكاح ولا باس باجر المنيعة في الاعراس والربيعين مالا باطيل ولا يدخلن على الرجال ولا يدسرن الرجال عليهم
 ولا باخذ الاجر على ختن الرجال خفض الجوارح ويكره من المكاسبة شاة الصف لان صاحبها لا يكاد يسلم من الربا ويكره بيع الاكفا
 لان صاحبها لا يسلم من متقى موثا لا حب ويكره بيع الطعام لانه لا يسلم معه من الاحتكار ويكره بيع الرقيق وشراهم وكل يكره صغره
 الذبح والخمر انما يسلبان الرحمة من القلب كل ذلك ليس بمخطوود اذا دلى الانسان فيه الامانة واستعمل ما يوقع في شريعة الاسلام
 وكل كل صغره من الصنائع المبتذلة اذا اتى فيها الامانة لم يكن بها باس فان لم يؤد فيها الامانة لا يفتك معها من لقيام ما لا راجب فيه
 ترك المقتضا فلا يجوز له التعرض بشئ منها ولا باس بالحقاكة والنشابة والتزده عنهما افضل لا باس ببيع المصاحف ببيعها والتكسب
 غير انه لا يجوز ان يبيع المكتوب بل ينبغي له ان يبيع الجلد الودق وانما غيرهما من الكتب فلا باس ببيعها وشراها مالا حلالا وكسب
 الصبي من المماليك وغيرهم مكره ومن جمع مالا من حلال وحرام ثم لم يميز لما خرج منه المحق حله الباطل فان تميز له الحرام منه
 وجب عليه رد على صاحبه لا يبيع له سواء فان لم يجد رده على ورثته فان لم يجد له وارثا تصد به عنه ولا يجوز اخذ شئ مما ينش
 في الاعراس والاملاك الا ما اعطى ابدا وعلم من قصد صاحبه لا باس اخذ ولا باس باجرة العقارات من لدن المساكن الا اذا
 عملوها شئ من المخطوودات المحرقات وكل لا باس باجرة النعن والحمولات الا ما علم انه يعمل فيها وعليها شئ من المحرقات ولا يبيع الخشب
 يجعله صنما او صليبا او شيئا من الملاحى ان الودع على من لا يجعله كك على الدباغ الالة ولا باس ببيع عظام الفيل والتكسب بصغره
 واتخاذ الامشاط منها وغيره لك لا باس ببيع جنوبا لبيع مثل النملة الاسد النمر وغيره لك اذا كانت مدكاذ ولا يجوز بيع السرف
 الخيانة وقترها اذا عرفها الانسان بعينها فان لم يعرفها بعينها لم يكن بها باس من وجد عنه سرف كان صنما لها الا ان يابى على تير
 بينه ولا باس ان يشتري من السلطان الالة الغرم والبقر اخذها من الصدقة وان لم هو مستغنى عنها وكل الحكم في الاطعمة والخبز ولا
 ولا باس بعمل الا شربة المباحة واخذ الاجر عليها ويكره دكوب البحر للتجارة ولا يجوز سلو طريق خطر مع ظهور اماره الخوف فيها ولا باس
 الاجرة في النيا برة عن انسان في كالة ما لشرافا لبيع وغيره ذلك ولا يجوز لاجير الانسان في وقت معلوم ان يعمل لغيره في ذلك الوقت
 ان له المستاجر في ذلك كان ذلك جائزا ولا يجوز بيع ثياب الصبا ومقاييمه وجب عليهم ان يصدقوا بهن واذ امر الناس بالثمر فاجاد

كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

ان ياكل منها ند كفايته ولا يحمل شيئا منها على خال ويكره للانسان ان يترى الخمر على الدواب ليس له ان يخطو ولا باس ان يبدى الانسان
 الهوان ولا ياخذ على الناس لاجل من اجر مملوكا له فافسد المملوك شيئا لم يكن على مولاه ضمان ما اسند لكنه يستحق العبدية فقد ما
 اسند ولا باس ببيع جوارح الطير كلها واخذ منها والتكسب بجميع الوجوه ثم المجلد الاول من كتاب النجاشي كتاب النجاشي
كتاب النجاشي لا ينبغي للانسان ان اذا التجار ان يبتدأ ولا يتفقه في دينه يعرف كيفية الاكتاب يميز بين العفو والعقوبة والعفو
 ويسلم من الربا الموبق ولا يترك لماتم من حيث لا يعلم به فانه قد عن ابلر او منين انه قال من اتجر بغير علم ارتكبه في الربا ثم انظم وكان
 يقول النجاشي الفاجر في النار الا من اخذ الحق واعطى الحق وكان يقول معاشر الناس الهف في النجاشي الهف في النجاشي الله الربا في هذه
 الا انه اخفى من ديبك لنمل على الصفا وكان عليه الكوفة فيعتك كل يوم بكرة من الهف يطوف في اسواق الكوفة سوقا وسوقا ومعه لدر
 على عاتقه يفتن على هلك سوف فينادي يا معشر النجاشي اتقوا الله عز وجل فانه عوصوة القوام في ايديهم واوعوا اليه بقلوبهم وسمعوا
 باذانهم فيقول فلهو قد موالا استخاره وبركوا بالسوء واذنوا من المناعين وتزبنوا بالحلم وجابوا الكذب فجاو عن انظم وانظموا
 المظلومين ولا تفرهوا الربا واذنوا الكيل الميزان ولا تجسوا الناس شيئا هم ولا تعوا في الارض ففتك يطوف جميع الاسواق ثم يرجع
 الناس ثم ينادي عن الصادق انه من قال من لم يتفقه في دينه ثم اتجر بوط في الثبثا وينبغي ان يجنب الانسان في تجارته خمسة اشياء مدح البنا
 ودم المشرك وكتمان العيوب التي على البيع والربا ولا يجوز لاحد ان يغش احدا واذ قال انسان من الناس فيما يبيع او يشتريه فيجب عليه
 ان لا يبيعه فيما يفعله اكل احد اذا قال انسان للنجاشي شئ لم يان ذلك من عنده ومن خاص له ويجنب بيع الثياب في المواضع المظلمة التي
 لا يبيها العيو وينبغي ان يكون بين الناس في البيع الشري يكون الصوع عند بمنزلة الكبر السالك بمنزلة الماكس والمستحق منزلة البصير
 المذنب ولا يفتن بعضا على بعض اذا قال لغيرهم هلم احسن اليك باعة من غيري وكل اذا عامله مؤمن يلجأ اليه لا يرجع عليه في حيا
 الصدقة ويقنع ايضا مع الاضطرار بما لا بد له من اليسير ينبغي ان يهين من استقاله ويكره السوقة بين طلوع الشمس فاذا عدا الى السوقة
 فلا يكون اول من يدخلها فاذا دخلها سال الله ثم من خيرنا وخير اهلها وعود به من شرفنا وشرف اهلنا فاذا اشترى شيئا شهد الشاهدين
 بكرة الله ثم فانه ابر له فيما يشترى وسال الله ثم ان يبر لشخصه فيما يبيعه ينبغي ان يجنب مخالطة السفلة من الناس الذين منهم
 لا يعامل الا من نشأ في خير ويجنب ملة دوا العاهة والمخادفين ولا ينبغي ان يخالط احدا من الاكرار ويجنب مباهيهم وساداتهم
 منا حكمهم وينبغي لمن اخذ شيئا بالورد الا ياحه الا ناقضا واذ اعطاه لا يعطيه الا لرجاء واذ اكل لا ياكل الا ذاقا فان كان من لا يحبر
 الكيل الورد فلا تعرض له ويولي عيثر لا ينبغي ان يزين شاعه بان يحبره ويكرم ديه بل ينبغي ان يخاطب جدي به ديه يكون
 كله ظاهرا ولا يجوز ان ينوب اللبس بالماء لان ذلك لا يبين العيب وينبغي ان يطلب الغاية فيما يبيع ليشتر من الربح وليقنع باليسر اذا
 تعرض عليه نوع من التجارة فليقبل منه الى غيره ويكون الاستحسان من الثمن بعد الصفقة وعقدا لبيع من باع شيئا لغيره ولا يشتر
 لنفسه ان ذاتي تمتد على ما يطلب الحال لا يعلم من حاجته اذن من جهة واذ نادى الناس على المتاع فلا يزيد في المانع فاداسكت
 المتاع واذ اح ان شاء ولا يجوز لاحد ان يخلط في سواخيه المومن **باب الاحتكار** لا تكفي الاحتكار موجب لحظ والشكر
 والتمتع الربيب لمن من البيع لا يكون الاحتكار في نق سوك هذه الاجناس وانما يكون الاحتكار اذا كان بالناس حاجة شئ الى شئ
 منها ولا يوجد في البلد غيره واما مع وجود ما له فلا باس ان يجسر صاحبه بطلب تلك الفضل متصفا على الناس اطعام ولم يوجد الا
 عند من احتكر كان على السلطان ان يحبره على بيعه يكره عليه لا يجوز له ان يحبره على سعره بغيره بل يبيعه بما يرضه الله ثم لا يمكن
 حبسه اكثر من ذلك حدا الاحتكار في الغلا وقله الاطعمة ثلثة ايام وفي الرخص حال السعة اربعون يوما واما فاعدا الاجناس التي كثر
 فلا احتكار فيها ولا فيها ان يبيعوها بما شاؤا من الاسعاو في اي وقت شاؤا ليس للسلطان ان يحلهم على شئ منها واما التلقي فهو ان
 يستقبل الانسان لامتنعه التاجر على اختلاف اجناسها خارج البلد فيشتريها من اربابها ولا يخلوكم بهم بسعر البلد فمن خالف ذلك فقد
 ارتكب مكره هالما في ذلك من الغايات والمعاظان وكل ايضا يكره ان يبيع خاضرا لبلد بقله بصيرة بما يباع في البلاد وان لم يكن شئ من ذلك
 مخلو ولكن ذلك من المستنوا واما التلقي فوجه واحد ما اربعة فراع فان زاد على ذلك كان تجارة وجلبا ولم يكن تلفيا **باب الربا**
واحكامه ما يبيع فيه **ما لا يصح** الربا بغيره في شريعة الاسلام قال الله تعالى وحرم الربا وقال تعميح
 الله الربا وجر الصدقات وقال نعم قال لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقال الذين ياكلون الربا الا يؤموا الا كما يقوم الذين
 يتجلبه الشيطان من المسلمين انه قد اصداف انه قال مدم ربوا اعظم هذا الله ثم من سبعين ذينة كلها بذات محرم فينبغي ان يعرف الانسان
 لينة فيتر منه من ارتكبه الربا يحتمل ان يعلم ان ذلك مخلو فليستعاضا الله ثم في المستقبل ليس عليه فيما مضى شئ ومنه علم ان ذلك حرام

كتاب النجاشي

باب بيع الانسان الف درهم وميناراً ما لغير درهم من ذلك الجنس او من غيره من الدرام كان الدرام لا يتصور الف درهم في الحال
كل لا باس ان يجعل بدل الدينار شيئاً من الثياب وغيره من المتاع او غير ذلك لم يخلص من الزبوا ويكون ذلك نقداً ولا يجوز نسيئة كل
لا باس ان يبيع الف درهم صحاحاً او الفاعلة بالعين صحاحاً او الفين غلة ولا يجوز ذلك نسيئة وكل لا باس ان يبيع رها بدمه وقطر
مع صناعته حاتم او غير ذلك من الاشياء وان باع الانسان دراهم بالدنانير لم يجز له ان يخذل بالدنانير الدرام مثلاً الا بعد ان يفجر
الدنانير ثم يشتري بها دراهم انشاءً واذا اشترى فناناً في شراء دراهم بدنانير نقداً حادماً الدنانير عن نفسه من صاحبته جعل نقداً
عند دينار عليه ثم اذا ان يكثر منه حصته بالدنانير التي له عليه من ثمنها او اقل منها او اكثر لم يكن بربط لا باس ببيع دينار درهم بدينار
وكل لا باس ببيع درهم ودينار درهمين فيكون ذلك نقداً ولا يجوز نسيئة ولا يجوز اتفاقاً الدرام المحمول عليها الا بعد ان يبين خالها
ولا يجوز بيع العضة اذا كان فيها شيء من المراسل والوصايل والذهب وغير ذلك لا بالدنانير اذا كان الغالب للفضة فان كان الغالب للذهب
والفضة الاقل فلا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب اذا لم يحصل العلم بقدر كل واحد منهما على التحقيق فان تحقق ذلك نجاً
بيع كل واحد منهما بغيره مثلاً بمثل من غير تفاضل ولا باس ان يعطى الانسان غير درهم او دنانير او دينار طيلة ان يتقدم له اياه او
اخرى مثلاً في العدد او الوزن من غير تفاضل فهو يكون ذلك جائزاً لان ذلك يكون على جهة الفرض لا على جهة البيع لان البيع المثلان
لا يجوز الا مثلاً بمثل نقداً ولا يجوز نسيئة وجوه الفضة لا يجوز بيعه الا بالذهب ويجوز بيع الفضة وجوه الذهب يجوز بيعه بالفضة
او يجزى غير الذهب وجوه الذهب الفضة معاً يجوز بيعه بالذهب الفضة معاً ولا يجوز بيع نزيلا لصناعة فان بيع كان ثمنه للفضة او
المساكين فيشكك به عليهم لان ذلك لا بد بالذين لا يقيمون وجوه الاسرى الفاضل الصفر لا بأس بالسلطان في درهم او دنانير اذا كان
الغالب للفضة وان كان فيه فضة يسيرة او ذهب قليل الا وان المصانع من الذهب الفضة معاً ان كان مما يمكن تخليص كل واحد منهما
من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب على الفضة وان لم يمكن ذلك فيها فان كان الغالب فيها الذهب يبيع الا بالفضة وان كان الغالب فيها الفضة
لم تبيع الا بالذهب فيشكك في ثوابها النقداً يبيع بالذهب الفضة معاً فان جعلها شيئاً اخر من المتاع كان اولى احوط والسيوطي المحلات بالذهب
الفضة فان كانت محلاة بالفضة وعلم مقدار ثمنها جاز بيعها بالذهب الفضة نقداً ولا يجوز نسيئة يبيع بالفضة فيكون ثمن السيف اكثر
من ثمن الفضة كان جائزاً وان كان اقل لم يجز له ان يخرجه من الخيرة وان كان مثله الا ان يستوي السيف والسيور وكل الحكم فيها اذا كانت محلاة
بالذهب علم مقدار ثمنها ببيع مثلاً او اكثر منه بالذهب لا يجوز بيعها باقل مما فيها من بالذهب يجوز بيعها بالفضة سواء كان اقل مما فيها
من الذهب اكثر اذا كان نقداً ولا يجوز ذلك نسيئة على حاله لم يعلم مقدار ثمنها وكانت محلاة بالفضة فلا يباع الا بالذهب ان كان
محلاة بالذهب يبيع الا بالفضة او يجزى من سوا الجنسين من السلع المتاع متى كانت محلاة بالفضة واذا راد بيعها بالفضة ليس له طريق
الى معرفة مقدار ثمنها فليجعلها من سواها وبيع ح بالفضة واذا كان اكثر مما ينه بغيرها لم يكن بربط كل الحكم فيما كان من الذهب
ولا باس ببيع السيوطي المحلاة بالفضة نسيئة اذا فقد مثلاً ما فيها من الفضة ويكون ما يبقى من السيور والصك لا يجوز ان يشتري الانسان
سلعة بدنانير غير درهم لان ذلك مجهول واذا حصل مع الانسان دراهم محمول عليها لم يجز له صرفها الا بعد ثمنها ولا اقسامها وان
كانت صادرة لغيره بالنجاشي او من اقرب غير درهم ثم سقطت تلك الدرام بجاهد غيرها لم يكن له عليه الا الدرام التي اقترضها اياه او سواها
فيما لو قبلت اقترضها منه باسب لشرك في العنق لا يجوز ان يبيع الانسان الا ما ليس عنده ولا يملكه ما يملكه في الحال فان باع
ما لا يملكه كان البيع موقوفاً على صلحته ان مضى مضى ان لم يمض كان باطلاً فان باع ما يملكه ما لا يملكه نصفه واحد مضى لبيع فما
يملكه وكان موقوفاً على صلحته بقاءه فان باع ما يجوز بيعه من جملة ما يملكه ما لا يجوز بيعه من الموقوفات مضى لبيع فما يبيع بطل فما لا
يبيع اليه من ابناء باع فلا ينعقد لبيع الا بعد ان يفترق الباع بالاذن فان لم يفترق كان لكل واحد منهما في البيع والنجاشي ومقرط
المتاع في الباع مائة من اوزان كان ذلك جائزاً كما بانا ما كان فان ملك المتاع في تلك المدة من غير فترقه من المتاع كان من مال
الباع مائة من مال المتاع وان كان بقرط من حصة كان من ماله ومن مال الباع وان ملك بعد فقسا المدة كان من مال المتاع في
الباع على حاله ان باع الانسان شيئاً ولم يقبض المتاع ولا قبض الثمن ومضى المتاع كان العقد موقوفاً الى هذه المدة ايام فان جاء المشتري
في مدة ثلاثة ايام كان البيع له وان مضى ثلثاً ايام كان الباع اولى بالمتاع فان ملك المتاع في هذه الثلثة الا ايام ولم يكن مقصداً اياه كما
في الباع دون حال المتاع فان كان مقصداً اياه فان ثم ملك في هذه الثلثة الا ايام كان من مال الباع على كل حال لان النجاشي لم يجد
انقضاء الثلثة الا ايام واذا اشتكى الانسان عقداً او ارضاً ومقرط الباع ان يرد على المتاع بالقرط الذي ابتاعه بقرط بعينه كان البيع
صحاً ولو رده في تلك الوقت ان مضى الوقت لم يجرى الباع كان بالنجاشي وما بعد من دهره اسأله فان ملك البيع في مدة الاجل المسمى

ببيع النجاشي

مِنْ نَكْتٍ لَّنْهَائِدْ

فخر الرفقاء

كتاب النجاة

للبيع من أجل مثل ما لا يجوز أن يبيع الإنسان متاعا من جهة بالنسبة إلى أصل المال بأن يقول يبيع هذا المتاع ببيع عشرة
واحد أو اثنين بل يقول بكل من ذلك هذا المتاع على بكذا وبكذا يا به بكذا بما إذا دنا قوم التاجر متاعا على الوسطة بغير معلوم
وقال به فإذ وثق على أصل المال فهو لك القيمة لم كان ذلك خائرا وان لم يؤجله لبيع فان باع الوسطة المتاع بالزيادة على ما
قوم عليه كان له وان باع بأسا لم يكن له على التاجر شيء وان باعه بأقل من ذلك كان مثامنا تمام القيمة فان رد المتاع ولم يبعه
ولم يكن للتاجر لا متاع من أخذه ومتى أخذنا الوسطة المتاع على ما ذكرناه فلا يجوز له أن يبيعه مزاجحة لا يذكر الفضل على القيمة في القدر
وإذا قال الوسطة للتاجر خيرة بغير هذا المتاع وأرجع على يمينه كذا وكذا ففضل التاجر لك غير أنه لم يؤجله لبيع ولا ضمن له هو الشئ ثم
باع الوسطة بغيره فعلى ما سألنا الشئ كان ذلك للتاجر لما جرت المثل لا أكثر من ذلك أن كان قد ضمن الشئ كان له ما زاد على
على ذلك من الرجوع للتاجر أكثر من رأس المال فيه معه أنا قال الإنسان لغيره اشترى هذا المتاع وأريدك شيئا فان اشترى
التاجر ذلك لم يلزم إلا ما أخذه ويكون في ذلك بالخيار أن شاء اشتراه وان شاء لم يشتره ومضى أخذ الإنسان من تاجر لا واشترى متاعا
يصلح له ثم جاء به إلى التاجر ثم اشتراه منهم لم يكن بذلك بأس إذا كان قد ناب عنه في الشراء ويكون التاجر محيرا بين أن يبيعه بين أن يبيعه
فان كان شراؤه لنفسه فاما ضمن المال لم يكن للتاجر عليه سبيل لا بأس أن يبيع الإنسان متاعا بأكثر مما يشترى في الحال بنسبة إذا كان
المتاع من أصل المعرفة فان لم يكن كذلك كان البيع مرفدا وإذا اشترى الإنسان ثوبا بالجماعة بغير معلوم ثم قوم كل ثوب منها على حدة فبعضه
لم يجز له أن يجزئ ذلك لشركه ولا أن يبيعه مزاجحة إلا بعد أن يبين أنه إنما قوم ذلك كله وإذا اشترى الإنسان متاعا جاز له أن يبيعه في الحال
وان لم يقبضه يكون فضل المتاع الثالث بفضله إذا اشترى الإنسان ثوبا بالجماعة فلا يجوز أن يبيع خيارها مزاجحة لأن ذلك لا يقبض وهو محمول
فلا يجوز أن يشترى الإنسان ثوبا بدنيا لا درهمي ولا درهمي ولا درهمي ولا درهمي فلا بد أن يذكر الفضل للثمن وكيفية الضم
في يوم وزن المال ليس عليه شيء من ذلك إذا باعه متاعا فلا يجوز بيع المتاع في عدل محرقه فخرج مشددة إلا أن يكون له ما زاد على
منه على فضل المتاع في لوائه ما قدره فان كان كذلك جاز بيعه فلا ينظر إليه المتاع وفاءه موافقا لما وصف له وذكر كان البيع فاضيا وأما في
بجلائ ذلك كان البيع مرفدا ومن أمر غيره أن يبتاع له متاعا وينقذه من عنده الشئ عنه فاشترىه ففضل عنه ثمنه ثم رد الشئ المتاع أو ملك
كان من مال امرئ من المتاع **باب العيوب الموجبة للرجوع** من اشترى شيئا على شرط الصحة والسلامة ثم ظهر له فيه عيب
وجو بعضه لبيع لم يكن قد تبرأ صاحبه له من العيوب كلها كان له أن يرده المتاع ويسترجع الشئ انشاء أو يطالب بالرجوع من قيمة المتاع صحيحا
وبينه وصحيا وليس للبائع عليه أن يبيع في ذلك خيرا ومضى كان البائع قد تبرأ إلى المتاع من جميع العيوب لم يكن له الرجوع عليه شيء من ذلك
وان لم يفضله العيوب في الحال والفضلان يفضل له العيوب كلها ويظهرها في حال البيع ليقع العقد عليه مع العلم بها لجمع لغير ذلك
بواجب بل يكفي التبرع من العيوب ومنه اختلف للبائع المشتري في العيب كرا البائع ان هذا العيبات عند المتاع ولم يكن في المتاع وقت
يبيعها به وقال المتاع بل باعه معجبا ولم يحدث فيه عيب لم يكن لاحد ما بينه على دعوى كان على البائع اليقين بالله انه باع صحيحا
لا عيب فيه فان حلف بيمين العهد وان لم يحلف كان عليه لدرك فيه وإذا قال البائع بعت على البرائة من العيوب وانكر المتاع ذلك فعلى
البائع أن يمينه فيما ادعى فان لم يكن معه بينة حلف المتاع ان لم يثبت اليقين اليقين باعه على الصحة فاحلف كان له الرجوع انشاء أو رد
العيب حثا فمضى ومنه اختلف هل الجعرة في قيمة عمل على وسطا القيم فيما ذكره فان كان للبيع جملة وظهر العيب في البعض كان البيع
ارش المبيع البعض الذي جدد فيه وان شاء رجوع المتاع واسترجع الشئ وليس له رد المبيع من ماسوا ومضى أحد المشتري حدثنا في المتاع له
له بعد ذلك مرده وكان له الرجوع من قيمته صحيحا وصحيا سواء كان احدا منه ما حدث فيه مع علمه بالعيب ومع عدم العلم وليس علمه بالعيب
وتوفره ليس بموجبنا ومضى حدث فيه حادث بفضا إلى العيب لئلا كان فيه كان له ارش العيب لئلا كان فيه كان له ارش العيب لئلا كان فيه
يكن له ارش حادث عند فيه على حاله من ابتاع امره فظهر له فيها عيب لم يكن علم به في حال ابتاعها باها كان له رد ما واسترجع ثمنها
او ارش العيب نال له لا يجوز على واحد من الامور فان وجد بها عيبا بعد ان دخلها لم يكن له رد ما وكان له ارش العيب لئلا كان فيه
ان يكون العيب من قبله فلو رد ما على كل حال وظنها او لم يطاها ويرد معها اذا ولجها خضع عشر قيمتها ومضى جدد عيبا فيها بعد
ان يقيمها لم يكن له رد ما وكان له ارش العيب لئلا كان فيه كان عيبها او هبتها كان عيبها بينا الرجوع ارش العيب لئلا كان فيه
ذلك لان التعبير بالهبة له ان يرجع منها وليس كذلك العقب لانه لا يجوز الرجوع منه على حاله من ربا لثاة المصنوع وهي التي رجع بايها
في ضريحها اللبن يومين او اكثر من ذلك لم يحلها ليدلها به على المشتري فلئن اراد اى ضريحها ومحلها لبنها انه لبن يومها فانه لها
وإذا رد ما معها قيمتها احتلب من لبنها بعد سقاط ما انفق عليها الى ان عرف حالها ويرد العيب لا فاء من أحداث السنة مثل

من نكس لنهاية

الجناس والجون والبرص ما بين وقتا لثراء وبين السنة فان ظهر بعد مضي السنة شيء من ذلك لم يكن له رد شيء من ذلك على حاله
 ابق المملوك من عند المشتري ثم وجده لم يكن له رده على البائع بالبيع الاول الا ان يعلم انه كان قد باع ايضا عنه فان علم ذلك كان له
 رده عليه استرجاع الثمن وما يحدث من العيب شيء من الجناس ما بين حال البيع بين الثلاثة ايام كان للمبتاع رده ما لم يحدث فيه عيب
 واذا حدث بعد انقضاء الثلاثة ايام لم يكن رده على حاله الا ما استثنينا من احداث السنة متى حدث في مدة الثلاثة ايام فيحدثنا ثم
 فيبيعها لم يكن رده ومن اشترى جارية على انها بكر فوجدها نكرا لم يكن له ردها ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد
 ينصب من العلل والفرق ومن اشترى جارية لا تحيض في مدة سنة اشهر مثلها تحيض كان له ردها لان ذلك عيب من اشترى ريتا او ذرا
 ووجد فيها ردها فان كان يعلم ان ذلك يكون فضلا لم يكن له رده وان لم يعلم ذلك كان له رده ومن اشترى شيئا ولم يقبضه ثم حدث
 فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك اذا قبض بعضه لم يقبض البعض الاخر كان الحكم فيما لم يأخذه اذا حدث
 فيه حادث حبل قد مضى هلك المبيع كله كان من مال البائع دون مال المبتاع **باب السلف في جميع المبيعات**
 السلف ما يزرع في جميع المبيعات اذ جاع شرط من احد ما يميز الجنس من غيره من الاجناس في تحديد ما يوصف والثاني ذكر الاجل فينه فان
 ذكر الجنس لم يجز بالوصف كان البيع باطلا وان ذكر الجنس والوصف لم يذكر الاجل كان البيع غير صحيح فالجميع الشرطين معا صحيح البيع
 شيء لا يتحدد بالوصف لا يمكن ذلك فينبع السلف فينبع ولا يجوز ان يكون ذكر الاجل بما لا يتعين مثل تقدم الحاج دخول القلعة
 وادراك الغلات وهبوط الراجح ما يجري مجراه وانما يصح ذلك ما يذكره من السنين الاعوام والشهور والايام فاذا اسلفنا شيئا في
 من الثياب فينبغي تعيين جنسها ويذكر صفاتها ويصف طولها وعرضها وغلظتها ودفعتها فان اخذ بشيء من ذلك كان العقد باطلا ولا
 يجوز ان يذكر في الثوب لشاحه اثنان بعينه او ثلث امرأة بعينها فان اشترى كل كان البيع باطلا واذا اسلف في طعام او شيء من
 الغلات فليذكر جنسه بعين وصفه فان لم يذكره لم يصح البيع ولا يذكر ان تكون الغلة من ارض بعينها او من قرية مخصوصة فان اشترى
 كل لم يكن البيع مضمونا لانه اذا اشترى الحنطة مثلا من ارض بعينها ولم يخرج الارض الحنطة لم يلزم البائع اكثر من دال الثمن ومتى اشترى
 ولم ينسب له ارض بعينها كان لازما في ذمته ان يخرج منه ولا بأس ان يسلف الانسان في شيء وان لم يكن للسلف شيء من ذلك غير
 اذا حضر لوقفا اشترى وقاه اياه ولا يجوز السلف فيما لا يتحدد بالوصف مثل الحنجر والورد واليا والماء لان ذلك تحديد لا يمكن
 لا يخلط به سوا ولا بأس بالسلف في الحيوان كلها اذا ذكر الجنس والوصف الانسان من اكل بلك الغنم والدواب البقر والغال والحمير والوقود
 وغيرها من اجناس الحيوان واذا اسلفنا انسانا في شيء مما ذكرناه ثم حله لاجل لم يكن عند البائع ما يوفيه اياه ما ان باع منه مائة
 المال من غيره زيادة عليه فان اعطاه البائع ما لا يجعل له ان يشتر لنفسه ما كان ناعه اياه وكله في ذلك لم يكن به باع الا فضل ذلك ان
 يتولى غيره وان حضر لاجل قال البائع خذ مني بثلثي جافله ان باع منه في الحال ما لم يزد ثمنه على ما كان اعطاه اياه فان زاد على
 ذلك لم يجز بيعه اياه هذا اذا ناعه بمثل ما كان اشترى من القندان اختلف القندان بان يكون كأن قد اشترى بالدرهم والدينار
 وباعه اياه في الحال بشيء من العرض والمتاع او الغلات والوقود والحيوان لم يكن لذلك بأس ان كان لوقوم ما يطيعه في الحال اذا
 على ما كان اعطاه اياه ولا بأس بالبيع في نسول الغنم اذا عين الغنم وشوهدا لجلود ولم يجز ذلك مجعولا ولا بأس ان يبيع الانسان ما هو
 موجود في الوقت فان لم يكن حاضرا بالصفة فاذا حضره وكان على ما وصف كان البيع باصفا فان لم يكن كل كان البيع مردودا ولا بأس
 بالسلف في الفواكه كلها اذا ذكر جنسها او لم ينسب لشيء بعينها ولا بأس بالسلف في الشجر الزايل بالذكر ان يكون من مسمم بعينه
 بعينه فان ذكر ذلك كان البيع باطلا ولا بأس بالسلف في الالبان والسمون اذا اجناسها ومعنى اعطى الانسان غيره درهم او دنانير اخذ منه
 شيئا من المتاع ولم يباعه في حال ما اعطاه المال كان عليه المتاع بغير يوم قبضه دون يوم قبض المال ولا يجوز ان يبيع الانسان ما
 على غيره في اجل لم يكن قد حضر قنوا بما يجوز له بيعه اذا حل لاجل فاذا حضر لاجل جال ان يبيع على الذم عليه وعلى غيره من الناس ان
 باع على غيره واخال عليه بالمتاع كان ذلك جائزا وان لم يقبض هو المتاع ويكون قبض المبتاع الثابت قبضه عنه ذلك فيما لا يكال ولا
 يوزن ويكره ذلك فيما يدخله الكيل الوزن فان وكل المتاع منه قبضه يكون هو ضامنا لم يكن بذلك بأس على كل حال ولا بأس
 يبتاع الانسان ما اكثله غيره من الناس بصدقه في قوله غير انه اذا زاد بيعه لم يبعه لاجل وكله ما يكال وبوزن فلا يجوز
 جزا وكل حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيع جزا وكل حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيع جزا فاذا اشترى الانسان شيئا بالكيل والوزن
 وغيره زاد ذلك ونقص منه شيء لم يبرأ يكون مثله غلطا ولا تعدى ما لم يكن به باع فان زاد ذلك ونقص شيئا كثيرا ولا يكون مثله اقلطا
 ولا تعدا وجب عليه رده على صاحبه ما كان فيما نقص الجحشا ان شاء طلبة به وان شاء تركه ومن اسلف في متاع موصوف اخذ ردها

في حكم السلف

سنة

كتاب النجاة

في البيع

برعنا منه كان ذلك جائزا وكل ما عطاه فوق ما وصفه من اللاباع لم يكن بربا من لا بأس به لسلطه في التصرف والشراء والبيع
 الوزن منه فان سلف في القوم شرط معروضات نجات بعينها كايضا ما كان لم يكن بربا من لا يجوز ان يسلط له المسم بالبيع لا الكتمان
 بالرب بل بعينه ان يفتن كل واحد منهما على حيا لا بالسلطه فبعينين مختلفين كالحفظ والاداء والقرابة والربح والخرق
 ما اشبه لك بعد ان يذكر المبيع بذكر الوصف بذكر الشراء والاجل على ما قلنا **باب بيع العنبر والجواهر فخرنا وما يجوز**
 بيعه ما لا يجوز قد بينا ان ما يباع كالا او ذنا فلا يجوز بيعه جزافا فان بيع كل الباع باطلا فان كان ما يباع وقد فاعده وذن من جاز ان يباع
 ثم يعين مكيال منه ويؤخذ الباقي على ذلك الحسنة وكل ما يباع بالعدا لا يجوز بيعه جزافا فان تعدد عدة منه وذن مكيال جعل
 احدا لباقي على حدة ولا يجوز ان يباع اللبن في الضرع فمن اراد بيع ذلك حلب من النعم شيئا من اللبن واشتراه مع ما بقى في ضرعه
 الحال وفي مدة من الزمان وان جعله مع عرضها لم يكن حوط ولا بأس ان يعطى الانسان النعم والبقره البقره منه مدة من الزمان فشيء
 من اللاباع والناظر والهمم ولعطاء ذلك بالذهب لقضه اجوده في الاحتياط ولا يجوز ان يبيع الانسان اصوات النعم وعرضها على
 غيره ولو ما كان وادبج ذلك جعله مما شئت ان لم يكن ما في البطون حاصله كان الشراء في الاخر وموافقا لاصوات النعم مع ما في بطونها
 في بيعه عطف احد كانا لبيع حيا ناصيا ولا يجوز ان يبيع الانسان من الصبا ما يضرب بشكته لان ذلك مجهول ولا ما سار ان يكثر الانسان
 او يتقبل في شيء معلوم جريه رؤس هل الذنير وخارج الاضيق وثمره الاشجار وما في الاجام من الهوك اذا كان نذائك شيء من هذه
 الاجناس كان البيع في غفلة احد لا يجوز ذلك فيما لم يدرك منه شيء على حال لا بأس ان يكثر الانسان تبين البعد لكل كره من الطعا
 في غفلة في شيء معلوم وان لم يكل بعد الطعام واذا اشترى انسان من غيره شيئا من الغضب لثنا ما يعرفه ولم يتسلمه باغيره شاهدنا
 في ذلك الغضب قبل ان يقبض كان من مال البائع ومن مال المشتري لان المال مشترك في ذنير وبيع ما في الاجام من الهوك لان ذلك
 مجهول فان كان فيها شيء من الغضب شتره واشترى معه ما فيها من الهوك لم يكن بربا من لا بأس به لكان شيء من الهوك باعدها مع ما في
 الاجام كان البيع ما ضا ولا بأس ان يند لظروف الهوك الزيت وغيرها شيئا معلوما اذا كان ذلك مغنارا بين الخاد ويكون ما يند
 كخاوة وينقص لحد ولا يكون ما يند ولا ينقص فان كان مما يند ولا ينقص لم يجر ذلك على حال ومن وجد عند سرقه كان غار ما لها الى
 لكان ما في بيته انه اشترى ما دمتا شتره ما مع العلم بانها سرقه كان لاصحاب السرقه اخذها ولم يكن له الرجوع على البائع بالثمن فان لم يعلم
 انها سرقه كان له الرجوع على بائعها اذا كان موجودا فان كان قد مات رجع على ورثته بالثمن ولا يجوز ان يكثر من النظام شيئا يعلم انهم
 يشترى ولا بأس ان يكثر منه زالم يعلم كذا ان علم ان باع نظام وتجنب ذلك افضل لا بأس بشراء ما باخذ السلطان من الغلات والتم
 في النظام على جهة الخراج والوكوة وان كان لاخذ لغير مستحق ذلك ومن عصبه من عا عا باعده من غيره ثم بعد صاحب المتاع عند
 في المشتري كان له اقتراعه من يده فان لم يجد حتى هلك في يد المتاع رجع على الفاضل في يده يوم عصبه باه الا ان يكون المشتري علم انقص
 واشتراه بغيره في يده لصاحبه لا يدرك له على الفاضل بغيره لصاحب المتاع فان اختلف في قيمة المتاع كان القول قول صاحبه في بيع
 بالله ثم وموافقا لمقتضى البيع لم يكن له بعد ذلك من المتاع وكان له الرجوع على الفاضل في يده من الثمن ويده من البيع
 بيا عا سدا فملك المبيع في يده او حدث فيه مناد كان ضامنا لقيمة في هلاكه ولا دشا نقص من قيمته لفساده ولا بأس ان يكثر
 الانسان على البائع فيما يكثر منه شيئا من افعاله مثل ان يكثر ثوبا على ان يقصر او يخطه او يصغره ما اشبه ذلك كان البيع ما ضا
 ويلزمه ما شرط له ولا يجوز له ان يكثر ما ليس في مقداره مثل ان يبيع الذنير على ان يجعله سنبل او الربط على ان يجعله زرا فان باع ذلك
 بشرط ان يدعى لاضرر الشجر في وقت ما يربد المتاع كان البيع حيا ولا بأس ان يبيع الانسان ثوبا ويستثنى منه بصفه وثقله او انما
 منه من الانزع لان ذلك معلوم ولا يجوز ان يبيع متاعا بدينار وعينه درهم لا نه مجهول ولا ما يبيع الخواص من الفير والسياع من الوشر
 ولا يجوز بيع المسوخ منها على حال لا ما يبيع عظام الفيل انما كانا لا متاعا منها وعينها من الالاف ولا بأس استعمال ما يباع منه ولا
 يشترى الانسان المجلوبا لا من يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكيا فان اشترى منها من لا يثق به ولا يجوز له بيعها على انها ذكية بل يبيعها كما اشترى
 من غيره ضمان ولا بأس ببيع الخشب من يتخذ ملاحق كل بيع الغنم من يجعله خرا او يكون الاثم على من يجعله كك والجناب ذلك افضل
 وبكره استعمال الصق وشراء ما عليه الفايض لا ما يربا بستره ما يوطا بالادجله لا ما يربا بستره الحمر والد يباع انواع الاجاشم
 ولا يجوز لبسه للرجال الا لا اوه فيه الا ما كان محتاطا حيا بيا فيه مضمون كتاب الصلوة ولا يجوز بيع شيء من الكلاب الا كالبعيد
 خاصه فانه لا بأس ببيعه الا شفاعه في شدة الجوسا ذاباع ما لا يجوز بيعه المسلم من الحر والحرير وغير ذلك لم اسلم كان له المطالبة بالثمن فان
 حلا لا لو اذ اسلم وفي ملكه شيء من ذلك لم يجر لبيعه على حال فان كان عليه ثمن جاز ان يتولى بيع ذلك غيره من ليس بمسلم ويقبض

في البيع

كتاب النجاشي

من زكوا راحة ويحب له ان يمتد ملكه ان يقتضيه في الحال وكل من ذكرناه من لا يبيع ملكه من جهة النسيب فكذلك لا يبيع ملكه من جهة الرضا
ولا يبيع ايضا ان يملك الرجل فجة اذا كانت له ولا المرأة ان تملك فجة فتي ملك واحد منها ففجته بطل العقد بينهما في الحال وكل من
اشترى شيئا من الجوان وكان حاملا من الاثام ففجته ولم يشترط الحمل كان مائة بطنه للبايع ون المبتاع فان اشترط المبتاع ذلك كان له ولا يجوز
ان يشتر الا ان كان عبدا ابتاع على الاثام فان اشترى لم ينفذ البيع ففجته مع ثوب اخر من متاع او غيره كان العقد ماضيا ومن ابتاع
عبدا او امه وكان لها مال كان ماله للبايع ون المبتاع الا ان يشترط المبتاع ماله فيكون ح له دون البايع سواء كان ماله معه كثر
من ثمنه او اقل منه ويجوز ابتاع ابنا من الجوان كما يبيع ابنته كمن يبيع الشركة ففجته فان ابتاع اثنان عبدا او امه ووجدا بوجها
واحد ما الاثر والآخر له لم يكن لهما الا واحد من الامرين حسب ما يشاء عليه من اشترى جارية لم يجز له وطوقها الا بعد ان يشترها
بجنته وان كانت من لا يفتن ففجته او بعين بوما وان كانت ايسة من المحض مثلها لا يتحقق له يكت عليها استبراء ويجب على البايع ان يفتن
الا انه قبل بيعها ففجته استبراء وان كان مدلا مريضيا جاز للبايع ان يعول على قوله ولا يشترها والا حوط له استبراء فانما يفتن من
سوق المسلمين عبدا او امه فادعيا الحر يملك اليه ماله الا بينة ولا يجوز الاقرة بين الاطقال واما ما تم اذا ملكوا حتى يتفقوا عند
ومن اشترى جارية فاولدها ثم ظهر له انها كانت مضمومة لم يكن لها يبيعها كان لما لكما انترعا من يدا المبتاع ويقتض له اذا الا ان يرضيه
الا بئس عن ذلك للبايع الرجوع على البايع بما يقضه من ثمنها وغرضه من ولد فادعيا ما لا يرضى به امها لا الاولاد بعد موث ولا من على كل
حاله لا يجوز بيعه مع وجود الاولاد من يفتن في ثمنه ففتن بان يكون مينا على مولاه او اذا ما لم يملكه ففجته واولدها واولاها جاز
في نصيب له ما اذا حصل من نصيبه ففتن في الحال ان لم يخلف ما لبت غيرها انعتقت بنصيب له ما واستعت فيها لبلغة الورثة
من غيره ما لا بأس ان يشتر الا ان كان ما يبيده لظالمون اذا كانوا مستحقين للبيع لا بأس وطى من هذه صفها وان كان فيها الخس ففجته
لم يسل لهم لان ذلك قد جعلوه لشيعة من ذلك فخلع سعة ومن قال لغيره اشترى جارية ففجته والرجوع بغيره بيننا ففجته ثم طلب
الجوان كانا الثمن بينهما كما لو اذ في ثمنه كانا يفتن بينهما على ما اشترطنا عليه فان اشترط عليه انه يكون الرجوع لان رجوعه ليس بغيره ففتن
ثوب كان على ما اشترطنا عليه الرجوع والمولى للنظر في الموال لينا لا بأس ان يبيع من ماله الم عبد الامه اذا راي ذلك حلالا لهم ولا يرد
من يشتر الجارية مهران بياها ويقتضها منه من جرح في ذلك لا بأس بشراء المالك من الكفا اذا اقرهم رابعه وادعيا ففتن
مملوكا فلا تزين ثمنه في الميزان لا يفلح على ما جاء في الاخبار ومن اشترى من رجل عبدا وكان عند البايع عبدا فقال المبتاع ادعها
فانظرها بها شئت رد الاخر وبقتر المال ففجته المشتري فبواحد من هذه ففجته منها ويقض نصف الثمن مما العطا ويحب
في طلب لعلام وان وجد اخراجها منها وودد النصف للآخذ وان لم يجد كانا العبد بينهما مضمين وان كانت الجارية بين شركاء
فتركوها عند احد منهم فوطيها فانه يرد اعنه من الحد بقدر ماله منها من الثمن ويقتض بمقدار الغرض من القيمة تقويم الامه ففجته عادلة
بلزمتها فان كانت القيمة اقل من الثمن الذي اشترى به الرزم ثمنها الاول ان كانت قيمتها في ذلك اليوم للثمن ففجته كثر من ثمنها الرزم
الاكثر فان اذاد واحد من الشركاء الجارية كان له اخذها ولا يلزمها الا ثمنها الذي يشتر في الحال والمملوك ان اذا كان ماذون في الجاه
فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولا فكل من سبق منها بالبيع كان البيع له وكانا الاخر مملوكا فان اتفقا يكون العقد في حالة
واحدة اضرع بينهما من خرج اسمه كان البيع له ويكون الاخر مملوكا وقد ذكرنا اذا اتفقا العقد في حالة واحدة كانا باطلين والا حوط
ما قدمناه واذا قال مملوكا اثنان لغيره اشترى ففجته اذا اشترى بئس كان ذلك على ثوب معلوم فاشترى فان كان للمملوك في حاله قال ذلك
مال الزينة ان يعطيه فاشترى له وان لم يكن له مال في ذلك الحال لم يكن عليه ثوب وان اذا اذ اثنان شراء امه ففجته جاز له ان ينظر الى سهمها ففجته
نظر من غير شهوة ولا يجوز له النظر اليها وهو لا يريد شرائها على حاله ان كان الاثنان جارية ففجته بئس من انما جاز له بيعها او بيع الولد
ويجوز له ان يبيع بذلك الثمن وينصد به وينقد على نفسه حيا اذ او التزم عن ذلك فضل على كل حال لا يجتنب بيعه من وطى من ولدته
الزنا عفا العار ما لعقد الملك معافان كان لا بد فاعلا فليطامن بالملك ون العقد لغيره عنهما واللفظ لا يجوز بيعه ولا شراؤه
من حكمه حكم الاخر ولا يجوز للاثنان ان يشتر شيئا من الغنم او غيره من الجوان من جملة التقيع لشرطه ان يفتن خيارها لان ذلك يجوز
بلفظي فان يميزها يرد شراؤه او يعينه بالسفة فاذا اشترى ففتن في راءه ملكا او بئرا وغنم وانا المالك ففجته احد منها ان الى الراس
والحبل ياتي من الثمن كان ذلك باطلا ويقض ما اشترى به على اصل المال ايسة بئس يرضى الاثنان جاز ان يملك في مدة الثلثة لا ياك
كان لهما جاز ان يملكه بالله ففجته ما كان فيمنه فان حلف بئس من الثمن وكان مائة ايا يبيع ان اتسع من الثمن لزمه البيع فيجب
عليه الثمن فاذا باع الاثنان بغير او بقر او غنما ففتن في الراس الجوز كان شربا للبايع بمقدار الراس الجوز اذا اشترى الاثنان

مِنْكُمْ الْبَنَاتُ

جوابي مثلاً كل واحدة منهن بقدر معلوم ثم قلنا ان البيع وقال لبيع هؤلاء الجوارى لك على نصف الترخيص فبلغ الثمن منها بفضل واحبل
هو الثالثة لو كان يعطيه نصف الترخيص فيها باع وليس عليه فيما اجاب شي من الترخيص وفلما شري جارية كانت سرفيت من رضى الصلي كان له
ردا على من اشترى هاتمت واسم جارية ثمنها وان كان قد مات ففعل ورثته فان لم يخلف وارثا استعس الجارية في ثمنها ومن اعطى مملوك
غيره ما دون ذلك في التجارة ما لا يعنى عنه من ربح فاشترى المملوك اباه واعطاه بعض المال ليربح عنه حصا المال ثم اختلف
مولى المملوك وورثته الامر مولى الاب لك اشترى منه فكل واحد منهم قال ان المملوك اشترى بما لي كان الحكم ان يرد المصطفى مولا الله
كان عنده يكون وقاله كما كان ثم اى لغيره بين الباين منها اقام البينة بانتهى ما لم يسل اليه ان كان المصطفى قد ربح بعض المال
لم يكن الى رد ما سبيل **باب بيع الثمار** اذا اراد الانسان بيع ثمره من شجرة يبيعها فلا يبيعها الا بعد ان يبرأ صلاحها اذا ابا عنها
واحدة وحده صلاحها ان كان كرمها ان يعقد الحصر وان كان شجرة الفواكه ان يعقد بعد ما يقطع عنه الورود وان كان نخلا خبر
بغير البس يملون فان باع قبل ان يبرأ صلاحها لم يكن البيع ماضيا ومضى ملك الثمرة والحال هذه كانت من مال البائع دون مال المبتاع
ومضى باعها بعد براءة صلاحها فان خاسر في سنة ذلك في الاخرى وان اراد بيعها في سنة واحدة قبل ان يبرأ صلاحها ويكون معها شيء
من غلة الارض من الحصر وغيرها كان ايضا جائزا واذا كانت الثمرة انواعا كثيرة وبدا صلاح بعضها او ادرك جانب بيع الجميع فان ملك
منها نوع او خاسر كان الثمن في النوع الاخر ومضى باع الانسان فخلا فدا برب الترخيص كانت ثمرته للبائع دون المبتاع الا ان يشترط المبتاع
الثمن فان شرط كان له على ما شرط وكان الحكم فيما عدا الثمن من شجرة الفواكه ولا يجوز بيع الحصر او ان قبل ان يبرأ صلاحها ولا باس
ببيع ما يصح خلا بعد الحمل كالبناء نجان لا يبيع والفتا والخبار واشباهاها والاحوط بيع كل حل منه اذا بدا صلاحه خرج ولا باس ببيع
الربيع قبل ان يقطع فملا ان يقطع قبل ان يقطع فان لم يقطع كان البائع بالخيار ان شاء فطعمه ان شاء ثم تركه وكان على المبتاع حرج
ان اشترى الانسان فخلا على ان يقطع حيا فانه تركه حتى اتمها كانت الثمرة له دون صاحب الارض فان كان صاحب الارض من كان يبيع
ومرعا كان له لجزء المثل ولا باس ببيع الرطبة والخزف والتخزين وكل وزاد الشجر من لوت والاسر الحنا وغير ذلك ولا باس ببيعها خصة
وغير ذلك ولا باس ان يبيع الانسان ما ابتاعه من الثمرة بزيادة ما اشترى وان كان فاما في الشجر ولا يجوز بيع الممر في راس النخل او راس
كيل ولا جزا فومى لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم عنها وكل لا يجوز بيع الزرع بالحظ من تلك الارض لا كيل ولا جزا وروى المصنف فان
يحظ من غير تلك الارض لم يكن مبراس وكل ان باع الثمر بالثمن من غير تلك النخل لم يكن ايضا مبراس ولا باس ان يبيع الانسان راس النخل
ويشترى منها ارطلا معلوما وكل معلوما واستثناء الرابع والثالث والنصف حودا ولا باس ان يبيع النخل بغير راسه بغير راسه
مذكورا اذا خصه عنه بالذكري وعلى سنة شيا من النخل لم يمينه بالصفة كانت الاستثناء باطلا ومضى شري الثمرة من ملكته لم يمينه
رجوع على البائع فان كان فلا استثناء من ذلك شيئا كان له من ذلك بحيث من غير زيادة ولا نقصا واذا اراد الانسان بيع راس النخل او راسه
باكل منها مقدارا كفايه من غير راس ولا يجوز له ان يخل منها شيئا معه الا باذن صاحبها اذا كان يمينه بغير راسه فانه يخل او يخل
لصاحبه اعطى هذا النخل بكذا وكذا رطلا او خذني ثمنه تلك فالى الامر من فعل ذلك كان جائزا **باب بيع البساتين والمراعي** ومن
واحكام الارضين وغيرها اذا كان للانسان شربة فانه فاستغنى عنه بما له ان يبيعه بذهب وقص او حصة او شعبة او غيره ذلك وكل
ان اخذ الماء من بئر عظيم في سائفة بعلها ولم يعلها مونة ثم استغنى عن الماء فجاء له سعة افضل ان يعطيه لمن يحتاج اليه من غير ربح عليه
هي النطاق الاربع التي هي البنية منها وقصير لسواها في سبل رادى صخر وان يجلس الاعلى على ذلك هو افضل منه للنخيل الكعب
وللزرع ان اشرك ثم يرسل الماء الى من هو دون مع من هو دون منه وقال ابن ابي عمير المهرور وهو موضع الوادي لا باس
ان يحمي الانسان الحق من المراعي الكلاء اذا كان في رضى وسفاه بما له فاما غيره ذلك فلا يجوز بيعه لان الناس كلهم
منه شرع سواء وقد خص البنية ان يشترى لعلها يجرها تمرا والباقي غيره وهي الغلة تكون في دار الانسان لرجل اخر
يجوز له ان يبيعها لغيرها تمر او لا يجوز ذلك غيرها ومن باع نخلا فاستغنى منها فخله مقبض في وسطها كان له الممر فيها والخزف
منها وله ملك جزاء من الارض وحده فابن بشر المصنعي الى غير المصنعي ان يعود زاعا وما بين من الناحية الى سائر الناحية شجرة اعادها
بين العين الى العين حنما في ذراع اذا كانت الارض صلبة واذا كانت رخوة فالف ذراع والطريق اذا تساح عليه فله سعة ادعى
واذا كان للانسان ربح على غيره لغيره واراد صاحب الممر ان يخل الماء في بئر اخر الى البئر لم يكن له ذلك الا برضا صاحب البئر
وموافقه والا فمضى على اقسام ان يجرها من ممرها ارض خارج وهي كل ارض اخذت عنق بالتسقيف غفرال فهي ارض للمسلمين فاحبة

كتاب التجار

في فقه الشافعي

في الامام

في

في فقه الشافعي

لا يجوز بيعها ولا شراؤها ولا هبتها ولا هبتها ولا كفارة من ثلث اربع او مضع او مضاعفا قلوا اكثر هذه من الثلث
ولان ينقل من متقبل الى غيره وبزيد عليه ينقص من مضمونة واما ان يقبله وليس عليه عرض في ذلك منها ارض لمصلحة وهي ارض اهل
الذمة فينالهم الامام على ان يخذ منهم شيئا معلوما بحسب ما يراه من المصلحة فله ان يخذ منهم ما يشاء من ثلث اربع او مضع او مضاعفا قلوا اكثر هذه من الثلث
صلاحا ولا يباين هذه الا رضين ان يبيعوها ومتى طعوا انتقلت الجزية عنها الى دسهم واموالهم وان اشتراها مسلم كانت ملكا لا يجوز
له التصرف فيها كما ينصرف في سائر الاملاك وليس عليه فيها اكثر من الزكاة العشر ومضاعف العشر حطب قد ثلثا فيما مضى من الكتاب منها المزرع
من اسلم عليها طوعا منهم ملك بها وكانت ملكا لهم ليس عليهم اكثر من الزكاة العشر ومضاعف العشر ويجوز لهم بيعها وهبتها ووقفها والبناء
فيها حسب ما يريدون من انواع التصرف ومنها الارض الا يقال هي كل ارض يخلها اهلها عنها من غير قتال الا ارضون الموانع ودوس الجبل
والاجام والمعادن وقطايح الملوك هذه كلها خاصة للامام ويقبلها من شاء بما اذا ديهبها ويبيعها ان شاء محسبا اذا دوس احيا
ارضاميته كان املك بالتصرف فيها من غيره وان كانت ارضها مال معروف كان عليه ان يعطي صاحبها الا ارض طوق ليس لملك
اشرعها من يده مادام هو راعيا فيها وان لم يكن لها مال كان ثلث الامام وجب على من احياها ان يؤد طوقها ولا يجوز للامام ان يترفعها من يده
الى غيره الا ان لا يقوم بغيرها كما يقوم غيره ولا يقبل عليها ما يقبله غيره متى اذا لم يحو الا ارض من هذا الجنس المذكور ان يبيع شيئا منها
لم يكن له ان يبيع رتبة الا ارض جازل ان يبيع ما له من التصرف فيها واذا اشترى الانسان من غيره شيئا معلوما من الارض وذن الثمن في بيع
الارض فنقص عن المقدار الذي اشترى كان بالحيثا بين ان يرد الارض يسترجع الثمن بالكلية بين ان يظل لغيره ثمن ما نقص من الارض
وان كان للبايع ارض يجب تلك الارض جعليان يوفيه تمام باعها به وكتب محمد بن الحسن الصفا الى محمد العسكري رجل اشترى
من رجل بيتا في دار له بجميع حقوقه وفوقه بيت اخر هل يدخل البيت الا على في حقوقي البيت لا سفل ام لا فوقع في ليس له الا ما اشترى
فانه في سهمه موضعه ثلث وكتبنا ليه في رجل اشترى شجرة او مسكنا في دار بجميع حقوقها وفوقها بيت اخر هل يدخل البيت لا على
المسكن الا على في حقوقي هذه الشجرة والمسكن لا سفل الا ما اشترى ام لا فوقع ليس له من ذلك الا الحق الذي اشترى وكتبنا ليه في رجل
قال لرجلين اشهدا ان جميع الدار التي ليه في موضع كذا وكذا بجميع حدودها كلها لفلان بن فلان ويجمع ما له في الدار من المتاع البينة
لا يقرنا المتاع اى شئ هو فوقع في يصلح ان الحاط الشراء بجميع ذلك ثلث وكتبنا ليه في رجل كان له قطع ارضين في قرية واشهدا الشهود
انه قد باع هذه القرية بجميع حدودها فله ان يبيع ذلك ام لا فوقع لا يجوز بيع ما لا يملك قد وجب لشراء من البايع على ما يملك ودوى
السكوني باسناده عن النبي انه قال من عرس شجرة او حفر ديارا لم يبق له احد احيا ارضاميته في له قضاء من الله وسوله وروى
عنه عبد الله انه سئل عن رجل على اهل الخراج فقال ثلثه ايام وذكر ذلك عن النبي وروى اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله
عن الخجرة في القرية وما يؤخذ من العلوج الاكراما وانزلوا القرية فقال يشترط عليهم ذلك فما اشترط عليهم ذلك من الدوام والخجرة وما
سوى ذلك فيجوز ذلك ليس لسان تاخذ منهم شيئا حتى يتايطروا ان كان المستقر ان من نزل من تلك الارض والقرية اخذ منه ذلك قال
وسالته عن ارض الخراج اشترى الرجل منها ارضا فبنا فيها اولم بين عمران اشنا فان اهل الذمة نزلوها الهان ياخذ منهم بعد الجزية
اذا ادوا جزية دسهم فقال يشارطهم فيما اخذ منهم بعد الشرط فهو حلال كبت محمد بن الحسن الصفا الى ابي محمد في رجل اشترى من رجل
ارضامية بحدودها الاربعه فيها النفع والخلاص من الشجرة ولم يذكر الخلاص لا الذئع ولا الخرج في كتابه وذكره في ان قد اشترى ارضها بجميع
الداخل فيها والخلاص عنها اندخل الخراج والاشجار والذئع في حقوق الا ارض ام لا فوقع في اذا ابتاع الا ارض بحدودها وما غلق عليها
ياها فلم يجمع ما فيها انشتم وروى صفوان بن يحيى عن ابي بصير بن رجاء قال قلت لابي عبد الله كيف ترى في شراء ارض الخراج قال من يبيع
ذلك ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذم في يده قال لا يصح بخراج المسلمين ما اذا تم قال لا بأس بشرطه منها ويجوز حق المسلمين
عليه لعله يكون اوقع عليها واطم بها بخراجهم عنه ولا يجوز ان ياخذ الانسان من طريق المسلمين لو قدر بشرط لا يجوز له ان يبيع لا شراء شيئا
منها يعلم ان يده شيئا من الطريق فان اشترى ارضا واصنام علم بعد ذلك انه كان صاحبه قد اخذ شيئا من الطريق فيها لم يكن عليه شئ اذا تم
لذا الطريق فاذا تميز له وجب عليه ده اليها وكان له الرجوع على البايع بالدينه اذا كان لا انسان في يده ارضا وارض دسهم عن ابي بصير عن
غيره يعلم انها لم تكن ملكا لهم وانما كانت للغير فان عرف مالكم ارضها اليه ان لم يعرف مالكم لم يجز له بيعها بل يبغي ان يتركها لخالها فان
اذا بيعها فليطبع بضره فيها ولا يبيع اصلها على حال **باب الشفعة وحكمها** كل شئ كان بين شريكين من ضياع او عقدا او جوا
او متاع ثم ناع احدهما مضى به كان لشريكه المطالبة بالشفعة وقد وجب عليه مثل ثمنه الذي يبيع به من غير زياده ولا نقصا واذا اشترى
على اثنين بثلث الشفعة وكل اذا تخيرنا الحق وتيمز وتحدد بالتمتع فلا شفعة فيها وتثبت الشفعة بالاشراك في الطوق والتمتع والتمتع

فَرْكَاتُ الْمَتَابَةِ

كما ثبت بالاشترائك في نفس الملك واذا كانت الشفعة بالاشترائك في الطريق واذا المبيع ترك ذلك الطريق ونحوه بالبيع طريق آخر
 الشفعة ايضا وكان الملك ثانيا في الطريق للمبيع فان باع المالك الطريق مع الملك واشترها المبيع كانت الشفعة ثابتة وان اراد تحويل
 الباقي لشفعة فيما لا يبيع فمعه مثل الحمام والارحية وما اشبهها والشفعة ثبتت للغائب كما ثبت للحاضر وثبت للمعبر كما ثبت للكبير للملح
 الناظر في امر البهيم ان يطالب بالشفعة اذا رآه ذلك صلاحا له ولا شفعة للكافر على المسلم وثبتت الشفعة للمسلم على الكافر واذا علم الشريك بالبيع
 ولم يطالب بالشفعة او شهد على البيع او بارك للمبيع فيها باع او للشري فيها المبيع ولم يكن له بعد ذلك المطالبة بالشفعة ومضى طالب بالشفعة فيها
 له فيه المطالبة بها وجب عليه ما من القس مثل الله ان عقد عليه البيع من غير زيادة ولا نقصا فان كان الشئ بيع نفدا وجب عليه القس نفدا فاذا
 دافع او مطلق وعجز عنه بطلت شفعته فان ذكر غيبه المال عند اجل ثلثة ايام فان احضر المال والابطل شفعته فان قال ان ماله في بلد
 اجل بمقدار ما يمكن وصوله ذلك المال له مالم يؤد الى ضرر على المبيع فان ادعى الى ضرره بطلت شفعته وان بيع الشئ فثبتت له كان عليه القس
 كل اذا كان ملها فان لم يكن ملها وجب عليه ثمانية كغيره بالمال وعلى بيع الشئ ثلثة ووزن صاحب الشفعة في الحال كان البايع بالخيار في قبضه
 وتأخير الى وقت حلول الاجل ورضي عن البايع الشئ على صاحب الشفعة بشئ معقول فله منه فباعه من غيره بذلك القس وزاد عليه لم يكن له
 الشفعة للمساكين بها وان باع باقل من الشئ عرض عليه كان له المطالبة بها ولا شفعة في هبة ولا في اقرار بملك ولا معاوضة ولا صدقة ولا
 فيما يجعله الانسان ميرا لزوجته وانما ثبتت الشفعة فيما يباع بشئ معقولا واختلف المتأنيان والشفعة في ثمن الملك كان القول قول
 المبيع مع ميمنه بالله تعام والشفعة للشريك على المبيع ويكفي عليه ذلك بالملك ويكفي المبيع على ثابعه بمثل ذلك ولا يفتقران تورث الشفعة
 كما تورث الاموال والغائب اقدم وطالب بالشفعة كان لذلك وفور وجب عليه ان يرد مثل ما دون من لثمن بمقدار ما ملك من المبيع له
 توفيه القس على الحال فان امتنع فذلك بطلت شفعته **باب لشركه واخصا بترشكة لا تكون الا في الاموال ولا ينفذ بالايدي**
 والاجمال من شركه نفسا واكثرهما مالم يحث شركهما فان كان راس مالهما سواء كان الربح بينهما بالسوية وان كان راس مالهما
 كان الربح بينهما بمقدار ما يصبى كل واحد منهما من راس مال وكل ان خسر لكان الخسران بينهما على اصل المال بالسوية ورضي شرط ان
 يكون المولى للمال والمصرف فيه احدهما لم يميز الاخر لغيره الا باذنه وان اشترط ان يكون جميعا منصرفين على الاجماع لم يكن لاحدهما
 فيه على الانفرد ورضي شرط ان يكون لكل واحد منهما الشفعة في شئ على الاجماع وعلى الافراد كان مصرفهما صحيحا على كل حال ورضي شرط ان
 احدا لشركه في شئ على صاحبه لا يبيع بنسبه ولا يجل للمال الى بلدا اخر من غير اذنه ولا يشترى الامتعا بغيره شر بغيره شئ ذلك كان
 ضامنا للمال ان هلك ومضى جعل الامر له في البيع والشراء والنفقة النسبة على ما يراه مصلحا لهما وسواها كان جميعا فاعله صحيحا ماضيا
 حصل بالمال لشركه المانع ثم اراد ان ينقاسا لم يكن لاحدهما المطالبة بالمال بل من المانع بمقدار ماله من المال وكل ان حصل من اصل
 المال نسبته لم يكن له المطالبة بغيره فان رضى احدهما بان يأخذ راس ماله ويترك الربح والنفقة والنسبة ورضي حتى يترك ذلك
 كان ذلك جائزا فان نقاسا بالنفقة النسبة واحد كما في احدهما بمقتضى ما يصبى من النفقة النسبة ثم انصرف احدهما مال النسبة وحصل
 اليه ولم يصل الى الآخر كان من ضل اليه المال بل من ان نقاسا حثما ويكفي فاهلك عليهما جميعا والشركة بالاجل باطلا ومضى ما احدهما
 بطلت لشركه ومضى لشركه نفسا في عمل شئ من الاشياء من صناعه وغيرها لم ينعقد بينهما الشركة وكان لكل واحد منهما الجبر ما يعلفان كانا متساويين
 في العمل فشا وباني الاجرة وان تفاضلا كانت اجرهما على مقدار عملهما واذا اعطى الانسان غيره مالا وجعل بعضه بضاعته ثم نقاد الشركة كان
 ذلك جائزا ومضى الشركة فان لم يجعله دينها عليه اعطاه المال لخصاب له بركة في الخصاب جزء المثل وكان الربح لخاصة مال والخسران
 عليه قد رآه ان يكون للخصاب من الربح بمقدار ما وقع الشراطين نصف وربع او اقل واكثر وان كان خسرانا فاعطى صاحب المال وعلى
 نقد المضارب ما رسمه حصا المال مثل ان يكون امره ان يبيع له بلد بعينه فغضى الى غيره من بلد او امره ان يشتري متاعا بعينه فاشترى
 غيره وامره ان يبيع نفدا فباع بنسبه كان ضامنا للمال ان خسران عليه ان ربح كان بينهما على ما وقع الشراطين عليهما ومضى جعل صاحب
 المال الامر في المضارب فيما يبيع ويشتري فيما يبيع ويبيع بالنفقة النسبة كان جميعا فاعله ماضيا ولم يكن خسران فاهلك من المانع واذا
 اعطى الانسان غيره ثوبا او متاعا وامره ان يبيع فان ربح كان بينهما وان نقص بشئ عما اشتره لم يضره شئ ثم باع خسران عليه شئ وكان
 له اجرة المثل فان ربح كان صاحب المال بالخيار بين ان يعطيه ما وافقه عليه بين ان يعطيه اجرة المثل ومضى خلف لشركه وان اقصا ربح
 وقتا المال في شئ من الاشياء كانت البينة على المدعي اليه ان على المدعي عليه مثل الدعوى في سائر الاشياء ولبيد احد الشركهين مفاسد في
 شركه على وجه يضر به مثل ان يكون بينهما مائة وعشرون هلك مثل الحمامات والارحية والميراث او ربحا كذا المنة مثل الابل

باب لشركه واخصا بترشكة لا تكون الا في الاموال ولا ينفذ بالايدي

كتاب النجاشي

الديروما اخبرته لك فوطا ليه بذلك كان منعديا ولم يلزم صاحبه جابته الى ذلك بل ينبغي ان تباع السلعة بما تشاء وتقام بالثمن
او يقوم وياخذ احدهما بما يقوم وبوعد الى صاحبه من نصيبه صاحب المال متى اذ ان ياخذ ماله من مضاديه كان له ذلك لم يكن للمضاد الاضغ
عليه من ذلك كان له اجرة المثل الى ذلك الوقت وان اشترى المضاد بالمال المتاع لم يكن لصاحب المال مطالبة بالمال وان كان قد اشترى المتاع
وقد من عنده الثمن عشرين مضاديه لم يلزم المثل ذلك وكان من مال المضاد فان رج كان له وان كان عليه بكرة مشاكة ساير الكفار
من اليهود والنصارى وغيرهم وكل مضاديه ومخالطتهم وليس لك مخطوط ومقعر احد الشريكين على صاحبه بخيانته فلا يدخل هو
مثلا اقتضا صامنه بل يقاسمه لشركه ان شاء ومتى من صاحب المال المضاد اس لم يكن له من الرج شيء وكان للمضاد ودونه
كل الخسران يكون عليه من اشترى المضاد ملوكا وكان اياه او ولد فانه يقوم عليه فان زاد ثمنه على ما اشتراه اعتق منه بحتا متا
من الرج وليس شيء فيما يتي من مال لصاحب المال ان نقص عنه او كان على راس المال بقي فاما كان ومن اعطى مال لقيم الى غير مضاد
فان رج كان بينهما على ما يتفقان عليه ان خسر كان ضامنه على من اعطى المال لا يجوز للمضاد ان يشترى جاديه بظاها الا بان ياذن له
صاحب المال في ذلك وكل ما يلزم المضاد في السفر من المؤنة والنفقة من غير اسراف كان على صاحب المال فاذا اودى الى البلد الاخر الذي
هو فيه اعني صاحب المال كان نفقته من نصيبه متى كان له عليه غيره مال ينال يحجز له ان يجعله شركة او مضاديه الا بعد ان يقبضه عليه
اباه انشاء ومن كان عنده اموال للناس مضاديه فمات فان عين ما عنده انه لبعضهم كان على ما عين في وصيته فان لم يعين كان بينهم
بالسوية على ما يقضيه من الاموال **باب الرهن في حكمها** اذا كان الانسان على غيره مال فلا باس ان يشترط
من ماله بان ياخذ منه وهذا فلا يدخل الشيء في ان يكون وهذا الا بعد قبض الرهن لم يتمكن منه ولا باس ان يكون الوهن كثر
بتمه من المال لا عليه كك لا باس ان يكون اقل ثمنه متى هلك الوهن من عند الرهن من غير قريط من جهته كان له ان يرجع
بالمال على الراهن ويكون ضياع الوهن من مال الراهن دون الرهن ومتى هلك بقريط من جهته او قضيع منه كان ضامنا للهن
الوهن في ذن هلاكه وشراد الفضل فاذا كان ثمن الوهن اكثر من الذي كان عليه فاصنه بما له ود عليه اليائه فان نقص من ذلك
كان على الراهن ان يوفيه تمام ما عليه ان شئت الوهن والمال لم يكن لاحد ما على صاحبه سبيل ومتى اختلف الراهن والرهن في
قبض الوهن كان القول قول الرهن مع يمينه بالله فان اقام الراهن بينة ان الرهن ضيعه فوطه يمينه لونه ضامنه ولم يقنع منه اليمين
وان اختلفا في بية الوهن كان القول قول صاحب الوهن مع يمينه بالله وفيه يوم هلك يوم رهن الوهن وان اختلفا في مقدار
ما على الراهن من المال كان على الرهن البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الوهن اليمين وقد كان القول قول الرهن مع يمينه
امينة والبينة على الراهن ما لم يستغفر الوهن ثمنه ومتى اختلفا في متاع فقال للدعي عنه انه رهن وقال صاحب المتاع انه رديعة كان
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله نعم وعلى المدعي لكونه رهنا البينة بان رهن عنه وقد كان القول قول من عند الراهن
مع يمينه الا ان ياتي صاحبه بينة انه رديعة وان كان الوهن مما لغلة مثلان يكون رادا وارضانا كمثل الغلة والاجر لصاحب الرهن
على الرهن ان بقاصه من ماله عليه يجعل صاحب الرهن في حل من النقص في الوهن كان ذلك حلاله سواء كان ذلك دارا او اود
او ضياعا او حيوانا او متاعا او غير ذلك ومتى لم يجعله من ذلك في حل من النقص فيه كان ضامنا له ولم يحدث فيه من الحوادث ومتى سكن
الدار ونزع الارض كان عليه اجرة المثل للدار وطسقا الارض لا يجوز للرهن ان يبيع الوهن الا باذن صاحبه فان غاب عنه صبر عليه
ان يحجز واذا كان له في بيعه ان كان شرط الرهن على الراهن انه اذا حل ابعده له عليه كان وكلا له في بيع الوهن واخذ ماله من جلته
كان ذلك جائزا واذا حل ابعده لم يتعدا مال باع الوهن فان فضل منه شيء رده على صاحبه ان نقص طابيه به على الكمال وان شئت
لم يكن له ولا عليه فاذا كان عند الانسان رهن ولا يتكلم هو صبر الى ان يحجز صاحبه ان لم يحجز باع رهنه اخذ ماله ونقصه عند البينة
واذا مات من عنده الرهن ولم يعلم الورثة الوهن كان ذلك كسبيل ماله فان علمه بعينه حجب عليهم رده على صاحب اخذ ماله عليه متدا
يجوز للواهن ان يتصرف فيما رهنه فان كان الرهن رادا لم يحجز له ان يسكنها ولا ان يبيعها ولا ان يواجرها وان كان ارضنا
لم يحجز له تداعيتها ولا بيعها ولا اجارها وان كان مملوكا او جارية لم يحجز له استعمالها ولا وطؤها الجارية فان وطئها كان مخطوفا ولا يكون
بخله زينا ومتى باع الوهن ونقصه راديه او جاره او عاقضه من غير علم الرهن كان ذلك باطلا وكل ان اعتق المملوكه او دبره او كذا
كان ذلك باطلا فان امضى الرهن ما غلبه الوهن كان ذلك جائزا ما صبرا ولم يكن للرهن رجوع فيما امضاه وان كان عند انسان هو
جاعة فذلك بعضها وبقي البعض كان ماله فيهما بقى فان هلك الكل كان ماله في ذن الرهن وان كان ذلك لم يكن ذلك عن رهن يمينه
حسب ما مدعنا ومن عنده الرهن تجا له ان يشتره من الراهن بيمينه ومتى رهن الانسان حيوانا حلالا كان حله خارجا عن الرهن

باب الرهن في حكمها
اذا كان الانسان على غيره مال فلا باس ان يشترط
من ماله بان ياخذ منه وهذا فلا يدخل الشيء في ان يكون وهذا الا بعد قبض الرهن لم يتمكن منه ولا باس ان يكون الوهن كثر
بتمه من المال لا عليه كك لا باس ان يكون اقل ثمنه متى هلك الوهن من عند الرهن من غير قريط من جهته كان له ان يرجع
بالمال على الراهن ويكون ضياع الوهن من مال الراهن دون الرهن ومتى هلك بقريط من جهته او قضيع منه كان ضامنا للهن
الوهن في ذن هلاكه وشراد الفضل فاذا كان ثمن الوهن اكثر من الذي كان عليه فاصنه بما له ود عليه اليائه فان نقص من ذلك
كان على الراهن ان يوفيه تمام ما عليه ان شئت الوهن والمال لم يكن لاحد ما على صاحبه سبيل ومتى اختلف الراهن والرهن في
قبض الوهن كان القول قول الرهن مع يمينه بالله فان اقام الراهن بينة ان الرهن ضيعه فوطه يمينه لونه ضامنه ولم يقنع منه اليمين
وان اختلفا في بية الوهن كان القول قول صاحب الوهن مع يمينه بالله وفيه يوم هلك يوم رهن الوهن وان اختلفا في مقدار
ما على الراهن من المال كان على الرهن البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الوهن اليمين وقد كان القول قول الرهن مع يمينه
امينة والبينة على الراهن ما لم يستغفر الوهن ثمنه ومتى اختلفا في متاع فقال للدعي عنه انه رهن وقال صاحب المتاع انه رديعة كان
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله نعم وعلى المدعي لكونه رهنا البينة بان رهن عنه وقد كان القول قول من عند الراهن
مع يمينه الا ان ياتي صاحبه بينة انه رديعة وان كان الوهن مما لغلة مثلان يكون رادا وارضانا كمثل الغلة والاجر لصاحب الرهن
على الرهن ان بقاصه من ماله عليه يجعل صاحب الرهن في حل من النقص في الوهن كان ذلك حلاله سواء كان ذلك دارا او اود
او ضياعا او حيوانا او متاعا او غير ذلك ومتى لم يجعله من ذلك في حل من النقص فيه كان ضامنا له ولم يحدث فيه من الحوادث ومتى سكن
الدار ونزع الارض كان عليه اجرة المثل للدار وطسقا الارض لا يجوز للرهن ان يبيع الوهن الا باذن صاحبه فان غاب عنه صبر عليه
ان يحجز واذا كان له في بيعه ان كان شرط الرهن على الراهن انه اذا حل ابعده له عليه كان وكلا له في بيع الوهن واخذ ماله من جلته
كان ذلك جائزا واذا حل ابعده لم يتعدا مال باع الوهن فان فضل منه شيء رده على صاحبه ان نقص طابيه به على الكمال وان شئت
لم يكن له ولا عليه فاذا كان عند الانسان رهن ولا يتكلم هو صبر الى ان يحجز صاحبه ان لم يحجز باع رهنه اخذ ماله ونقصه عند البينة
واذا مات من عنده الرهن ولم يعلم الورثة الوهن كان ذلك كسبيل ماله فان علمه بعينه حجب عليهم رده على صاحب اخذ ماله عليه متدا
يجوز للواهن ان يتصرف فيما رهنه فان كان الرهن رادا لم يحجز له ان يسكنها ولا ان يبيعها ولا ان يواجرها وان كان ارضنا
لم يحجز له تداعيتها ولا بيعها ولا اجارها وان كان مملوكا او جارية لم يحجز له استعمالها ولا وطؤها الجارية فان وطئها كان مخطوفا ولا يكون
بخله زينا ومتى باع الوهن ونقصه راديه او جاره او عاقضه من غير علم الرهن كان ذلك باطلا وكل ان اعتق المملوكه او دبره او كذا
كان ذلك باطلا فان امضى الرهن ما غلبه الوهن كان ذلك جائزا ما صبرا ولم يكن للرهن رجوع فيما امضاه وان كان عند انسان هو
جاعة فذلك بعضها وبقي البعض كان ماله فيهما بقى فان هلك الكل كان ماله في ذن الرهن وان كان ذلك لم يكن ذلك عن رهن يمينه
حسب ما مدعنا ومن عنده الرهن تجا له ان يشتره من الراهن بيمينه ومتى رهن الانسان حيوانا حلالا كان حله خارجا عن الرهن

مِنْ نَكَيْتِ لَهَا يَدَ

حالة حال الاتقان كان مع امره كشيئها وحكم الادنى ذرعت من رده على كل كان الزرع يكون خارجا عن الرهن وكما حكم النجوة
 اذا كان فيها الثمرة فان مخرجها تكون خارجة من الرهن فان حملت النجوة في حال الادخار كان ذلك في هذا مثل النجوة ولا بأس ان يرهن الانسان
 ما هو مشاع غيره منقوسا واداه من ماله على ما لا يملك على ما لا يعلم كان المال لازما على ما يملكه ولم يلزم على ما لا يملك شيء واذا كان عند
 الانسان من ماله شيء مخصوص فاما الراهن وعليه بن لغيره من الغرض لم يكن لاحد من الغرضاء ان يطالب بهما من الادب ان يستوفى
 المرهن ماله على الراهن فان فضل بعد ذلك شيء رده على الوثرة وكان ذلك لباية الغرضاء وقد روى ان يكون لغيره من الدينان سواء يخصوا
 بالرهن والاول لحوطه واذا كان له على الراهن ماله على غير هذا الرهن لم يجز له ان يجعله على هذا الرهن ومتى مات الراهن كان المرهن
 في غير ماله على الرهن مع غيره من الدينان سواء اذا قال الراهن للمرهن مع الرهن بثل حلول الاجل فباعه لم يكن له ان يقتصر في الما لا
 بعد حلول اجل ماله فان اذن له صاحب المال كان ذلك سائغا له حلالا واذا كان الراهن دابة فزكها المرهن كاشفقتها عليه كل كان كانت
 شاة وشرب لبنها كان عليه نفقتها واذا كان عند الانسان دابة او حيوان اخر وهذا فان نفقتها على الراهن دون المرهن وان انفق المرهن
 عليها كان له ركبها والاشغال بها والرجوع على الراهن بما انفق واذا اختلف نفقها فقال احد مالي عندك دراهم ديناد قال الاخر
 هو ديرة عندك كان القول قول صاحب المال مع يمينه من كان عند رهن فمات صاحبها فان اقربه طوليه ولم يعط ماله جالان ياخذ
 منه بقدر ماله عليه يرد الباقي على ورثته فان لم يفعل اقتران عند رهنها كانت عليه البيعة ان يرهن فان لم يكن معه بيعة كان على الورثة
 اليمين انهم لا يعلون ان له عليه شيئا وجب عليه ان يرهن الراهن الذي اقره **باب لو يجرى لغارته** اذا كان عند رهن
 وديرة وطلبها صاحبها وهو يمكن من ردها وليس عليه ردها ولا على غيره من ردها لا يمكن فلا ينفذ من الخوف على النفس وعلى المال جيب عليه
 ردها سواء كان المودع كافرا او مسلما او مؤمنا او فاسقا وعلى كل حال اذا كان المودع ظالما وما اودعه يكون معصوبا لم يجز الرجوع رده
 عليه الا ان يخاف على نفسه ماله وعلى بعض المؤمنين من ذلك عليه ان يرهن ما الى اديانها ان عرفهم فان لم يعرفهم عرفها حولا كما يعرفها للفظه
 فان جازها فلا يضر بها عند من طالب صاحب المودعة الظالم المودع ردها عليه طالبا باليمين جازله ان يجلس له ليس له عند شيء
 ولم يلزم اثم ولا كفارة وكل كان المودع لم يجز له ردها على ورثته وله ان يجعله ان يرهن ما اودعه شيئا ويوصل المودعة الى صاحبها ورثتها
 المصنوع مختلطا بغيره من مال المودع لم يجز المودع منعه من شيء من ذلك وجب عليه ردها عليه واجبة لا تقبل له اخذ من غيره والمودع
 مؤتمن على المودعة وقوله مقبول فيما فان صاعدا لو ديرة لم يلزم شيء الا ان يكون قد شرط في حفظها او تحكيمها فان فعلت شيئا من ذلك
 عليه ضمانا ولا يمين على المودع بل قوله مقبول فان ادعى المستوع ان المودع قد شرط او ضيع كان عليه البيعة ان لم يكن معه بيعة كان على المودع
 يمين واذا اختلف نفقها في مال فقال له عند الما لا رده رده وقال الاخر ان يرهن عليه كان القول قول صاحب المال وعلى الدعة الما لا
 البيعة ان رده بقدره فان لم يكن بينه وجب عليه الما لا ان هلك كان ضامنا وان طالب صاحب المال باليمين ان لم يورده ذلك الما لا كان له رده
 نفس المودع في المودعة كان مستعدا ومن الما لا ان ردها الى مكان من غير علم صاحبها لم يرهن بذلك منه وكان ضامنا لها الا ان
 يرهن ما على صاحبها او يجعلها وديرة من الراهن اذا قال المودع للمودع امرك هذه المودعة في موضع بعينه فزكها اذ يرهن ملكك كاشفها ما
 المستوع فان نقلها من موضعها الى غير ذلك الموضع من غير خوف ولا معرفة عليها كان ضامنا لها ويمنع له احفظ هذه المودعة وجب عليه
 حفظها كما يحفظ مال نفسه فان نقل ماله نقلها معنفا ملكك في حال النقل والحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء رستم بيعها مع ماله وله
 بحفظها كما يحفظ ملكه كان ضامنا لها واذا اختلف المودع والمودع في قيمة المودعة كان القول قول صاحبها مع يمينه بالله ثم ردت المودعة
 المودعة كان ضامنا لها حيا فمات فان رجع كان الرجوع لصاحب المودعة وان خسر كان على المودع ومنه فان المستوع وجب ردها ردها اليه
 فان كان واحدا مسلما اليه وان كان وليا عاملا يسلما الا الى جماعةهم والى احد منهم يتفقون على تسليمها اليه ويعطى كل ذي حق حقه من سلمها
 الى احد منهم بغير ضالها يمين كان ضامنا لخاصة لباقيين على الكفاية العادية على ضربين صر منها تكون معصومة على كل حال بشرط ان لا
 اولى بشرط وهو كل ما كان ردها او فسخه يلحق بذلك من استعاضا من غيره ما لا يملكه فانه يكون ضامنا له وان لم يشترط المعير يكون المعير
 لصاحب الشيء والضمان لا يكون المستعاضا من الا ان يشترط المعير عليه فان شرط عليه ضمانه ضمنه على كل حال ان لم يشترط لم يكن عليه
 ملك ضمانه الا ان يشترط فيها او يتعدك فانه يرهن ضمانها واذا اختلف المستعير المعير في قيمة الغار كان القول قول صاحبها مع يمينه باسقاطها
 في القرض والتضييع كان على المعير البيعة ان لا استعاضا عنها فوضع فان لم يكن معه بيعة كان على المستعير اليمين ومن استعاضا عنها
 كان لصاحبها ان يخذ من عند المرهن ولم يكن له منعه منه وكان يرجع على الراهن بماله عليه من الما لا **باب لسامر عن**
المسافة لا بأس ان يرد ردها بالثلث والربع او اقل واكثر بكونه ان يردع الانسان بالخطئة والنجوة والقر والزيب ليس بالخطئة

كتاب النجاشة

زارع شئ من ذلك فيجعله من غير ما يخرج من تلك الارض مما يزرعه المستعمل بل يجعله لك فجزية المزارع ولا ما سلب بواجب الانشا الا ان
بالذام والذاتين فان زارع الارض على ان يكون المزارع يتولى زاعتها بنفسه لم يجز له ان يعطيها لغيره وكذا ان شرط عليه ان يزرع شيئا بعينه
لم يجز له خلافه ولا ما سلب ان يشارك المزارع غيره ولم يكن لصاحب الارض خلاصة ومن اجزى غيره ارضا كان المستاجر ان يقيم في الارض من يوعبه
وبقوم مقامه من استاجر ارضا بالنصف والثلث والرابع جاز له ان يجرها غيره باكثر من ذلك اقله ان استاجرها بالذام والذاتين لم يجز
له ان يجرها باكثر من ذلك الا ان يحدث فيها حدثا من حفرها واكسرها ساقية وما اشبهها مما ومثا استاجرها بالخطئة والشبهة لانه يوليها
بالذام والذاتين ما شاء والمزارع اذا شرط على صاحب الارض شرطا وجب عليه ما جميعا الوفاء به فان شرط صاحب الارض على المزارع جميع مؤنة
الارض من عمادة وبدن وكسرها وحفرها فانه كان عليه القيام بذلك اجمع ثم المقاسمة على ما اتفقا عليه فان كان شرط المزارع ان يملك
قبل المقاسمة كان له ذلك ان لم يكن شرط كان له البذل عليه على ما شرط وان شرط ايضا عليه خراج الارض مؤنة السلطان كان عليه ذلك دون
صاحب الارض فان شرط ذلك وكان قد امد معلوما ثم زاد السلطان على الارض مؤنة كانت الزيادة على صاحب الارض ودان المزارع متى شرط
المزارع على صاحب الارض جميع المؤنة من البذل وكسرها وغير ذلك يكون من جهة القيام بها ونزاعها وعمادها كان ذلك صحيحا ولم يلزمه
شئ من مؤنة السلطان ولا خراج الارض لغيره ذلك ويكون له المقاسمة على ما يقع الشرط عليه متى استاجر ارضه مدة معلومة وجب عليه مال
الاجارة وكان مثله المدة المعلومة سواء منع منها او لم يزرع فان شرط عليه ان يزرع ما يقع الشرط عليه متى استاجر ارضه مدة معلومة وجب عليه مال
من الضم فيها طال لم يكن على صاحب الارض شئ فان عرق الارض لم يتمكن المستاجر من الضم فيها لم يلزمه شئ من مال الاجارة الا ان يكون
تصرف فيها بعض تلك المدة فيلزمه بمقتضى ما تصرف فيها وليس عليه اكثر من ذلك الا اقله لا يصح المزارعة ولا الاجارة الا باجل معلوم فمضى لم يكن
فيها الاجل كانت باطله وان كان قد تصرف فيها المستاجر انفق فيها كان له ما انفق ولصاحب الارض ما يخرج منها والمزارع اجرة المثل اذا لم يكن
ذكر الاجل لم يكن له اكثر من ذلك من اخذ ارض الانسان عضبا فزرعها او عمرها او بناها فيها بغير اذنه كان لصاحب الارض قطع ما زرع فيها وبناء
اخذ ارضه فان كانا لخاصة ببيع وبلغت كانت الغلة له ويكون لصاحب الارض طسوق الارض اذا اكرى انسان اذا ليسكنها وفيها بشان فخرج
زرعا وغرس شجرة فان كان فعل ذلك ما بين صاحب الارض ثم زاد التحول عليها وجب على صاحب الارض ان يقوم بجميع ما فيها من الزرع والتخلد بطلت مؤنة
للمزارع والتادس وان لم يكن استاذن صاحب الارض ذلك كان له قطعها واعطائه اياه ومن استاجر ارضا ببيع صاحب الارض رضى رضى لم يطل
بذلك اجارته وان كان البيع بغير شرط المستاجر فيكون البيع صحيحا غير انه يلزم المشتري ان يصبر الى ثمة نقضا المدة الاجارة وان ما ثمة المشتري
بطلت يقر بمؤنة الاجارة وجب على المشتري ان ينقصه فان الاجارة ومثما المستاجر بطلت الاجارة بينهما وانقطعت في الحال كما
الاجارة لازم للمستاجر وان هلكت الغلة لالا فانا السماوية ومن زارع ارضا على ثلث او ربع وبلغت الغلة جاز لصاحب الارض ان يجرع عليه
الغلة ثمرة كانتا وغيرهما فان رضى المزارع بما خسر اخذها وكان عليه حصته صاحب الارض سواء تفصل الخسران او كان له الباتة فانا
هلكت الغلة بعد الخسران فانه سماوية لم يكن عليه المزارع شئ من المساقاة في التخلد الشجر والكرم جازية بالنصف والثلث والرابع وكانت مؤنة
فيها على المساقاة ومن صاحب الارض من شرط على الشجر غيره ولم يذكر ما له من الغلة كانت المساقاة باطله وكان لصاحب التخلد الشجر ما يخرج
من الثمرة وعليه للساقية اجرة المثل من غير زيادة ولا نقصا ويكره لصاحب الارض ان يشترط على المساقاة مع المقاسمة شيئا من ذهب وفضة
فان شرط ذلك على المشتري او شرط له وجب عليه ما الوفاء بما شرط الله ان يملك الثمرة بافترقا وانه سماوية ولا يلزمه شئ مما شرط عليه على حال
وخراج الثمرة على رب الارض ونال المساقاة الا ان يشترط ذلك على المشتري فيلزمه شئ من الخرج منه من اخذ ارضا من ثمة فاجزاها كانت له وهو ادنى
بالضمن فيها اذا لم يعرف سلطانا طسوق الارض ان عرف لما ادب كان له خراج الارض طسوقها فان شرط على صاحب الارض رضى رضى
يجبها ويكون ارتفاعها له مدة من الزمان ثم يسلمها اليه كان ذلك جازيا وكلما كان يكون على صاحب الارض مؤنة ما عليه السلطان كان
ذلك جازيا ولصاحب الارض ان يخذلها من ادنى وقت شاء ومن استاجر ارضا بشئ معلوم جاز له ان يجرع بعضها باكثر من ذلك المال ان يتصرف
هو بما يفي في الباتة وكلما ان اشترى مزارعا جاز له ان يبيع شيئا منها ما اكثر مما له ويرى هو الباتة ما بقي منها وليس له ان يبيع بمثل ما اشترى
او اكثر منها ويرى معهم الا ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك ايضا رضى صاحب الارض ان لم يرض يبيعه من سواء لم يجز له ذلك انما يكون
له ان يرهاه بنفسه **باب الاجارة** لا تجوز الا باجل معلوم ومال معلوم فمضى لم يذكر الاجل لا المال كانت الاجارة
باطلة وان ذكر الاجل لم يذكر ما لا الاجارة لم ينقذ الاجارة ومنه ذكرنا كانت الاجارة صحيحة ولزم المستاجر المال الى المدة المذكورة وكان
الموجر بالخيار ان شاء ظالبه ويرجع في الحال ان شاء اخرها عليه اللهم الا ان يشترط المستاجر ان يعطيه المال عند انقضاء الاجارة او
يجوز محضه فيلزمه شئ بغير شرط والموت بطلت الاجارة على ما بيناه والبيع لا يبطلها على ما فانه مناجاة الباب الاول واجارة المشاع جازية

ن شرط

في الاجارة

من نكته لنهاية

من نكته لنهاية

اجارة المقسوساء وفي استاجر الانسان اذا او مسكنا مثامه بان يقول كل شهر يكذا وكذا ثم تقدر الاجارة الاعلى شهر واحد وكان
 فاذا ر عليه بلونه فيه اجرة المثلثة لم يمكن الموجر المستاجر من التصرف في الملك سقط عنه مال الاجارة فان كان قد مسكنا له ان يرجع عليه
 به وفي مسكنا من التصرف فيه غير انه منعه من ظالم لم يسقط عنه بذلك مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم بما منعه من التصرف وفي
 استئجار المسكن يسقط عن المستاجر لونه الى ان يعيده صاحب المثلثة وممكن من التصرف فيه فان كان قد تقدم مال الاجارة كان له ان
 يرجع على الموجر بمقدار اجرة الزمان الذي اقدم فيه الملك وفي احرق المسكن بتقريب من جهة المستاجر لم يسقط عنه مال الاجارة ويكون
 لما قسفت منه وانتهى وفي مسكنا الموجر من التصرف وامن المستاجر من التصرف لم يسقط عنه مال الاجارة ولا يجوز للان ان يوجر اذا او
 مسكنا ما اكثر مما استاجرها الا ان يحدث بها حدثا فان فسد لك كان له اجارته ما اكثر مما استاجرها فاذا استاجر مسكنا على ان يسكنه هو
 له ان يسكنه غيره فان استأجره من غيره شرط كان بالحيثا اثناء سكنه وانشاء سكن غيره والملك اذا كان مشترك بين اثنين او ازيد او اقل
 لم يكن لاحد ان يستبد بالاجارة دون صاحبه بل ينفقان على الاجارة فان نشا جاتا بها بمقدار من الزمان واذا استاجر ملكا وسكن به
 جاتا منه ان يسكن الباقى غيره ما اكثر من مال الاجارة ولا يجوز ما يملك ما قد استأجره للتمتع الا ان يكون قد احدث فيها حدثا فان فسد ذلك جاتا
 له ان يوجر ما شاؤا ومن كثر من ابته ليركبها هو لم يجز ان يركبها غيره فان ركبها غيره فذلك كان ضامنا وان غابت لونه بمقدار اجرتها فان كثرها
 مطلقا جاتا له ان يركبها ان شاء او يركبها غيره واذا اكثرها على ان يركبها الى موضع مخصوص لم يجز له ان يتجاوز ذلك وان اكثرها على ان يجعلها
 مقفلا بعينه لم يجز له ان يجعلها اكثر من ذلك كذلك ان اكثرها على ان يملك بها في موضع مخصوص لم يجز له ان يملك بها في غيره ذلك الطريقه متى
 في شئ مما قلناه كان ضامنا لها ولكل ما يحدث فيها ولو زمان شأ عليها اكثر مما شرط او جعلها اكثر مما ذكر اجرة الزيادة من غير نقصا وملك
 الذابرة والحال او صفقا كان ضامنا لها ولو نه بتمتعها بوقت فانا اختلنا في الثمن كان على صاحبها البيعة فان لم تكن له بيعة كان القول
 قوله مع يمينه فان لم يجلفه رد اليمين على المستاجر منه لونه ليمين او يسطلحان على مقي والحكم فيما سوا الذابرة مما يقع الخلاف فيه بين النشأ
 والمستاجر منه كانت البيعة على المدعى اليمين على المدعى عليه من استاجر ابته فشرط في حفظها او عليها او سقيها فذلك ما غابت كاستأجر
 لها ولما يحدث بها من العيب لصانع اذا قبله عملا بتي مغلوكا له ان يقبله لغيره ما اكثر من ذلك اذا كان قد احدث فيه حدثا فان لم يكن قد احدث
 فيه حدثا لم يجز له ذلك وان قبله لغيره ما اكثر من ذلك اذا كان قد احدث فيه حدثا فان لم يكن قد احدث
 له ذلك من اعطى غيره شيئا بصلحه فانه قد عكبه كان ضامنا له وذلك مثل الصانع يعطى شيئا بصلحه بنفسه او القسما يعطى ثوبا بصلحه بخير
 او بخير قرة ومن اشبه هؤلاء من الصانع فانه يلزمهم الثمن ما ائتمروا وهذا اذا ائتمروا من جهمهم او تقريظ سهم وما اشبه ذلك فان ملك
 من غير ذلك لم يكن عليهم شئ من ذلك المانع ضامن لما يجمله اذا عرفت بتقريب من جهة فان عرفت لسفينة بالرجوع او غير ذلك من غير
 تقريظ منه لم يكن عليه شئ والمكاد والملاح يضمن ما يفرط فيه ولا يفرط بينهم لم يكن عليه شئ في هذا كولا ينبغي لاحد ان يضمن
 ضامنا شيئا الا اذا ائتمروا في قوله فان كان ما مونا ثقة وجب ان يصدقه ولا يغرمه شيئا ومنه اختلاف المكثرت المكاد في هذا لا شئ
 وقع فيه فشرط ام لا كانت البيعة على المدعى اليمين على المدعى عليه اذا اختلف صاحب المانع والصانع في التقريظ كان على صاحب
 المانع البيعة فان لم يكن معه بيعة فعلى الصانع اليمين من استاجر غيره ليعتد به خوارج كان ما يلزم الاجير من الثقة على المستاجر دون الاجير
 شرط عليه ان يكون نفقة عليه كان ذلك جائزا وينبغي ان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقاطعه على اجرة فان لم يفعل ذلك زل الاثما
 ولم يلزمه اكثر من اجرة المثلثة اذا فرغ الاجير من عمله وجب ان يوفي الاجرة في الحال من تاخير فان كان قد اعطاه طعاما او متاعا ثم تغير سعره كاشترى
 بغير وقت اعطى المانع دون وقتها لم يمس من استاجر ملوك غيره من مولاة كان ذلك جائزا وتكون الاجرة للمولى وان العبدان شرط
 المستاجر للعبدان يعطيه شيئا من غير علم مولاة لم يلزمه الوفاء به ولا يحل للملوك ايضا اخذته فان اخذه وجب عليه رد على مولاة من استأجر
 غيره ليتصرف له في خواججه لم يجز له ان يتصرف لغيره من شئ الا باذن من استأجره فان اذن له في ذلك كان جائزا ومن استأجر ملوك غيره
 من مولاة فاصد الملوك شيئا او بقله ان يفرغ من عمله كان مولاة ضامنا لذلك من كثر من غيره ذابرة على ان يجمله متاعا او شئ
 بعينه مدة من الزمان فان لم يفعل ذلك نقص من اجرة كان ذلك جائزا ما لم يحط ذلك بجميع الاجرة فان احاط الشرط بجميع الاجرة كان الشرط
 باطلا ولو لم يجر المثلثة الصانع ط المكاد والملاح اذا ادعوا له المانع او ضامنا كان عليهم البيعة بذلك فان لم يكن معهم بيعة كانوا
 ضامنين للمانع وصاحب الحمام اذا مانع من عنده شئ من الثياب غير ما لم يكن عليه ضمان ومن حمل متاعا على راسه فسد انما فاقضه
 او كسر المتاع كان ضامنا لدية المقول ولما انكر من المانع واذا استفاد البعير والذابرة بجملها فضاها ضامن لما عليها من المتاع
 كتاب التكاثر بان يضرب بالتكاح التكاثر ثلثة اضرب ضرب منها هو التكاثر المستدام الذي لا يكون مؤجلا باثنا

کتاب النکاح

[illegible]

كتاب النكاح

اسرة فناء اخر فادعى وجسمه يلتفت الى معوا الى ان يقيم البينة ولا باس ان يتزوج الرجل خاتمه انما تكن اختا له وان تزكك كان افضل
 ويكره للرجل ان يتزوج بضة امه كانت مع غير ابيه **باب مقتدا ما يحرم من الرضاع وحكامه** لا يحرم من الرضاع ما لا يثبت له
 الرضاع ما اثبت اللحم وشدا العظم فان علم بذلك وان كان لا يعتب بجسمه عشرة رضعه متواليات لم يفصل بينهما برضاع اسرة اخر فان لم
 ينضب العد اعتبر برضاع يوم وليلة اذا لم يرضع اسرة اخر حتى كان الرضاع اقل مما ذكرناه مما لا يثبت اللحم ولا يثبت العظم او كان اقل
 من خمس عشرة رضعه اذ مع استيفاء العد فمفصل بينهما برضاع اسرة اخر وكان اقل من خمس عشرة رضعه او مع استيفاء العد قد
 فصل بينهما برضاع اسرة اخر او اقل من يوم وليلة لمن لا يرعى لعد او مع تمام يوم وليلة فصل بينهما برضاع اسرة اخر فان ذلك لا يجوز
 ولا تأثير له ويبنى ان يكون الرضاع في مدة الحولين فان حصل الرضاع بعد الحولين سواء كان قبل الفطام او بعد قليل كان وكثيرا غير
 محرم وكل ان دولبن اسرة ليست رضعه فادعت صبيها اصبته فان ذلك لا تأثير له في التحريم ومتحصل الرضاع على الصفة المذكورة
 فانه منزلة النسب يحرم منه ما يحرم من النسب لان النسب يتراعى من جهة الاب خاصة دون الام ومعنى ذلك ان المرأة اذا رضعت صبيها
 بلبن جليها وكان لزوجها عدة اولاد من امهات شق فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع على ابيه على اخوته الذين ينتسبون الى ابيه
 لولادة الرضاع الذين ينتسبون الى امه من جهة الولادة وكذلك الرضاع وكل ان كان للبعيل ولاد ينتسبون اليه من جهة الرضاع من غير ان
 هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع وكل يحرم جميع اخوة المرضع على هذا البعل ولاد ينتسبون اليه من جهة الولادة والرضاع ولا يؤثر
 على الصبي ينتسب الى امه المرضعة من جهة الرضاع من غير ان هذا الزوج ويحرم عليه جميع اولادها الذين ينتسبون اليها بالولادة و
 الرضاع لا يثبت لا ببينة عادية واذا ادعت المرأة انها ارضعت حبيبا لم يقبل قولها وكان الامر على اصل الاباحة واذا ادعت المرأة
 سببين ولكل واحد من الصبيين اخوة ولخوات ولادة ورضاعا من غير الرجل المذكور مضاعفا من لينة نكاح بين اخوة واخوات
 وبين اخوة واخوة ذلك لا يجوز النكاح بينهما فافهمها ولا بين اخوة لها ولها وانما من جهة لينة الرضاع من لينة حبيبا
 واذا ربت امرأة جديا بلبنها فانه يكره لمه ولم كلنا كان من نسبه ليس لك تحق **باب لكفاء في النكاح والخيتا**
الا نزال في الخ المؤثوب بعضهم اكفاء لبعض في عقد النكاح كما انهم متكافئون في لدا وان اختلفوا في النسب لشرف واذا اختلفوا في
 الى غير بنته وكان عند ياد بقدر ما يقوم بامرها والاتفاق عليها وكان من غير دينها فامنه ولا يكون مرتكبا لشي من الجهل وارتكبا
 حقيق في نسب قليل المال فلم يزوجها ياها كان عاصيا لله مخالفا لسنة نبيه ويكره للرجل ان يزوج ابنته شارب الخمر ومظاهرا بالفسق فان
 نكح ذلك كان ذلك العقد باصنا ويكون تاركا لاد منله اذا ادا الرجل ان يتزوج فينبغي ان يطلب ذات الدين والابوات الاصول الكثر
 ويجنب من لا اصل له لا عقل له ولا يتزوج المرأة لجمالها او غاها اذا لم تكن موصوفة للاعتقاد ولا تكون غافلة كانت سلة الرأى قد بينا
 انه لا يجوز ان يتزوج من بخالف في الاعتقاد الا اذا كانت مستضعفة ولا يعرف منها نصبا ولا اخرا فافهم الحق واذا وجد امرأة لها دين
 واصل فلا يمنع من نكاحها لاجل فقرها فان الله ثم يقول ان يكونوا فقراء فيعلمهم الله من فضله ويختار من النساء اللواتي كانن سوء
 بنية المنظر ويجتنب العقيم سهن وان كانت حسنا جميلة المنظر وليست بترتج بالا بكان فان النبوة قال انهن اطيبن في امواها وادنى اخلاقا
 واحسن اخلاقا فادفع شئ او اخطا ما يكره نكاح جميع السوان الزنج وغيرهم الا التوبة خاصة ويكره الترتج بالا كرا ويكره الترتج بالا
 ولا باس بوليها بملك اليمن غير انه لا يطلب لدها ولا باس ان يتزوج الرجل امرأة قد علم منها الجهل اذا ثبت واقعت فان عقد على امرأة
 تم علم بعد لعقدانها كانت نكحت كان لان يرجع على وليها والمهر ما لم يدخل بها فان دخل بها كان لها المهر بما استحل من فرجها وهو محرم
 اما كما وطلانها **باب ينوي في العقد على النساء** يجوز للرجل ان يعقد على بنته اذا كانت صغيرة لم تبلغ مبلغ
 من غير استيفائها ومتعقد عليها لم يكن لها خيها وان بلغت من كانتا لكره بالغا استحل له لا يعقد عليها الا بعد استيفائها ويكفي
 في انهما ان يعرض عليها الترتج فاذا سكنت كان ذلك منى منها بالعقدان عقد الاب على بكره قد بلغت مبلغ النساء من غير استيفائها
 مضى العقد لم يكن لها خلافة وان ابنته للترتج واطهرت كراهيتها لم يلتفت الى كراهيتها ولا يجوز للبركان يعقد على نفسها نكاح الدائم
 الا باذن ابيها فان عقدت على نفسها بغير اذن ابيها كان العقد موقوفا رضاء الاب ان امضا مضوق ان لم يمضض مضى كان مفسوخا فان
 عضل الرجل بنته هو الا يزوجها بالا كفاء اذا اخطبها فاجاز له العقد على نفسها فان لم يرضها بذلك لا بد له ان يكون لكرهته لا تأثير
 وفقدان ان يجوز للبركان تعقد على نفسها نكاح المتعة من غير اذن ابيها غير ان التعقد عليها لا يطاها في الفرج هذا اذا كانت لبركان
 وان كانت دون البائع لم يجز لها العقد عليها من غير اذن ابيها وكان حكم المتعة هذا الباب حكم نكاح الدائم والبركان البائع اذا لم يكن لها
 جهاها ان تعقد على نفسها اي نكاح شاءت من غير ملك لها ان تولي من شاءت العقد عليها واذا كان لها اربع جسد كان لكل واحد منها

في النكاح

في النكاح

مِنْ نِكَاحِ الْمَهَائِدِ

العقد عليها بالجدول فان عقد كل واحد منهما عليها كان له سبق بالعقد ولو من ذلك تاخر فان تقوى عقدا هله في حالة واحدة كان العقد مانعا من العقد الآخر او ما جلا ولما وجدنا الحق كان له اختيار الجدول من ذلك اختياره الاب هذا اذا كانت البكر ابوها الا ان جبا فان لم يكن ابوها حيا لم يجز للجدول ان يعقد عليها الا برضائها وجوز عجز عن ذلك لغيره فاما ما ذكرناه فان لم يقبل يكن له خيار مع كونهما ابوها وان لم يكن لها حق كان لها ان يتزوج بها ان يجلس في الحائض الكبر ان كان لها اخوان فبذلك الامر لم يمتنع عقد كل واحد منهما عليها لو كان العقد عليها له اخوها الا كبر ولو كان بها من الاخوان دخل بها العقد عليها الخوف الصغير كان العقد فاضيا ولم يكن تلاح الكبر مع الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبق بالعقد ودخل بها العقد عليه الاخ الصغير فبذلك الامر لم يمتنع العقد فاما استحسان فرجها وعليها العدة وان جاءته بولد كان لاحقا بابيه من عقد الابوان على ولديها بتلها فاما ما ذكرناه يتوفا ان ثمة الجارية الصبي الجارية وتنعقد عليها ما عجز به ثم مات واحد منهما فان كان الذي مات الجارية فلا يرث الصبي سواء كان بلغ او لم يبلغ لان لها الاختيار عند البلوغ وان كان الذي مات الزوج قبل ان يتزوج فلا يرث لان لها ايضا لان لها الخيار عند البلوغ وان كان موثرا بعد بلوغه وصفا بالعقد قبل ان يبلغ الجارية فانه يزول ما ترث منه الى ان يبلغ واذا بلغت عرض عليها العقدان وصنعت به حلفت بالله انها ما دعا الى الرضا الطرح الميراث فان حلفت اعطيت الميراث وان ابى لم يكن لها شيء ومنع عقد على صبي لم يتزوج غير الاب الجد مع وجوب الاب كان لها الخيار اذا بلغت سواء كان ذلك لغيرها فبعد ما عدا الاب والاخ او القوم او الام والمرأة اذا كانت حنينا ما لك لا امرها فاذا امرها في البيع والشراء العقد المبررة في ما لها غير مولى عليها الشاغلها جاز لها العقد على نفسها لمن شئت من الاكفاء سواء ابوها حيا او ميتا الا ان الاصل لها مع وجوب الاب لا تعقد على نفسها الا برضائها فان كانت مولى عليها لم يجز لها العقد على نفسها وكان الامر له ولها في تولي العقد عليها ومنع عقد الرجل ابنة على جارية وهو غير بالغ كان له الخيار اذا بلغ واذا اراد الاخ العقد على اخنة البكر اساندها فان سكنت كان ذلك سنا منها واذا اولت امرتها العقد عليها او منعت لغيره العقد عليها فان عقد لغيره كان العقد باطلا واذا عقد الرجل على ابنة وهو صغير سمي مهر ثم مات الاب كان المهر من اصل التركة قبل الفسدة الا ان يكون للصبي حال العقد فيكون المهر من مال الابن دون مال الاب حد الجارية التي يجوز لها العقد على نفسها ويجوز لها ان تولى من العقد عليها تسع سنين فضا عداق عقد الام لابن لها على امرأة كان بخيرا اذا عقدت في قول القضاة والامتناع منه فان قبل لونه المهر وان اجه الزهراء المهر اذا عقدت المرأة على نفسها وهي بكوى كان العقد باطلا فان افاقت واصنفت بفعلها كان العقد فاضيا وان دخل بها الرجل في حال السكوت افاقت الجارية فانه على ذلك كان ذلك مانيا والديك عقد العقد النكاح الاب والجد مع وجوب الاب لادنى والاخ اذا جعلت لاخت امرها اليه من وكلته في امرها فاي مولا كان كان جاز له ان يعفو من بعض المهر ليس له ان يعفو عن جميعه اذا كان الرجل عذبا منعقدا للرجل على واحدة منهم ولم يمتنع بينهما لا للزوج ولا للشهود فان كان الزوج قد راعى كل من كان القول قول الاب على الابن يسلم اليه نوى العقد عليها عند العقد النكاح ان كان الزوج لم يمتنع بينهما كان العقد باطلا **باب المهر وما ينعقد به النكاح وما ينعقد المهر** ما راضيا عليه الزوجان ما له قيمة ويجز تملكه قليلا كان وكثيرا من ذهب وفضة وادى لوضيعة او ديقا وحيا وما اشبه ذلك مما يملك الانسان ولا يجوز المهر ما لا يجز تملكه من خمر وبنيد والحكم خمر وما اشبه ذلك فان عقد على شيء من ذلك كان العقد باطلا ويجوز العقد على تعيلم ابنة من القرآن او شيء من الحكم والاداب لان كل ذلك له اجر معين وقيمة مقدرة ولا يجوز العقد على جارية وهو ان يعقد الرجل على امرأة على ان يعمل لها اولولها ابا ما معلومة او سنة معينة ولا يجوز نكاح الشغار وهو ان يزوجه الرجل ابنة واخنة لغيره ويتزوج بنتا للزوج واخنة ولا يكون بينهما مهر غير زوج هذا من هذا وهذا من ذلك ومنع عقد على ذلك كان العقد باطلا ويجز العقد بالمال المسمى الحمدية وهي خمائة درهم جيا ومن خطب بذل له هذا الصدا وكان كفوا فلم يزوجه كان عاصيا لله نعم ويجز العقد على ما دون ذلك لو كان ردها ومنع عقد الرجل على اكثر من خمتا منهن لونه الوفاء به على التمام ويستحب للرجل ان لا يدخل امرته حتى يقدم لها مهرها وان لم يفعل قدم لها شيئا من ذلك ومن غيره من المهر يستحب به فرجها ويجعل الباقى ربا عليها فان لم يفعل ودخل بها فجعل المهر في نفسه لم يكن به مهر منتهى مهر ثم دخل بها ولم يكن لها شيئا كان في نفسه وجب عليه الوفاء به وكل ذلك كان قد قل لها من جملة المهر شيئا ثم دخل بها كان الباقي في نفسه وان لم يكن قد سمي لها ردا واعطاها شيئا ثم دخل بها لم يكن لها شيء سوما اخذته وان لم يسم المهر ولم يعطها شيئا ودخل بها لونه مهر المثل ولا يجز وزن لا حشر ما ردهم جيا ومنه طلق الرجل امرته قبل الدخول بها وقد سمي لها مهر كان عليه نصف الصدا وان كان فاكدها لها مهرها رجع عليها بنصف ما اعطاها اياه فان وهب لها مرة صداها قبل تطلقها ثم طلقها الزوج كان لمان رجع عليها بتمامه

والمهر ما راضيا عليه الزوجان

کتاب النکاح

المهر وان كان المهر مائة اجرة مثل تعليم شيء من القرآن او صنعة معروفة ثم طلقت قبل الدخول بها رجع عليها بمثل الاجرة ذلك على ما تجر به الفادة فان كان النكاح قد قلها من المهر شيئا من الحيوان والريق وكان الحيوان او الرقيق خالما لم يضع عندها كان له ان يرجع عليها بنصف ما اعطاها ونصف ما وضعت فان كان الحيوان قد دخل عندها لم يكن له شيء من الحمل بل له النصف مما ساقا اليها وما ساعدت المهر على وزجها بعد الدخول بها لم يلتفت الى عواها فان ادعت انها جعلته يينا عليه كان عليها البينة وعلى الزوج التيمين ومضى طلقها قبل الدخول بها ولم يكن قد سمي طلقا مهر لكان عليه ان يتنهما ان كان موسرا بذات او مملوكا وما اشبههما وان كان متوسطا وثبوتهما اشبههما ان كان فقيرا فبما تم وما اشبهه من خلا الرجل امراته فارخا لستر ثم طلقها وجب عليه المهر على ظاهر الحال وان كان على الحال ان يحكم بذلك ان لم يكن قد دخل بها الا انه لا يخل للمرأة ان تاحدا اكثر من نصف المهر ثم ينفذ المهر ثم يدخل بها فان لم يكن الزوج اقامة البينة على انه لم يدخل بها مثلا ان تكون المرأة بكرا فتوجب على مبيعتها الم يلزم اكثر من نصف المهر من ثمة ما لا الرجل عن زوجته قبل الدخول بها وجب على وثقه ان يعطوا المرأة المهر كاملا ويستحب ان يتره نصف المهر فان لم تفعل كان لها المهر كله وان ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لاولياها نصف المهر وان ماتت المرأة بعد الدخول بها ولم تكن قد قبضت المهر على الوفاء ولا طالبت به مدعي حيوته فان يكره لاولياها المطالبة بعد فان طالبا به كان لهم ذلك لم يكن محظورا ومنه تزوج الرجل امرأة على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهر كان مهرها حنما ثم يدم جيا لا غير من اثنتان لزوجان في مقدار المهر لم يكن هناك بينة كان القول قول الزوج مع يمينه بالله ثم ولا يقدر التزويج بينة المرأة نفسها للرجل لان ذلك المثلثي خاصة وان تزوج الرجل امرأة على حكمها تحكمت بدم فانوته الى حشره ثم يدم كان حكمها ما ضاها وان حكمت باكثر من ذلك والى حشره ثم يدم فان تزوجها على حكمه فباي شيء حكم كان له قليلا او كثيرا فان طلقها قبل الدخول بها وتزوجها على حكمها كان لها نصف ما يحكم به الرجل قليلا كان او كثيرا فان مات الرجل وماتت المرأة قبل ان يحكم لم يكن لها مهر وكان لها المتعسر حسلا فمناها ومنه عقد الرجل لمرأة على مهر معلوم اعطاها بذلك عبدا ابقا وشيئا اخر معه وضعت ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها ان ترسله بنصف المهر يكون العبد لها وان لم يعطها غير العبد كان ذلك غير صحيح وكان لها ان تخرج على زوجها بنصف المهر ومنه عقد على ذراع لم يذكرها بعينها او خادم ولم يذكره بعينه كان للمرأة ان ترضى من الدرع خادم وسط من الخدم وان اعقدت على خادبة مثلا ومنه العقد للمرأة فان طلقها قبل الدخول بها كان لها يوم من خدمتها وله يوم فاذا ماتت لمديرها من حرة ولم يكن لها عليها سبيل وان ماتت لمديرها وكان لها مال كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة وان ادا امر الرجل غيره بالعقد له على امرأة ثم مات الرجل لامر قد عقد الرجل على المرأة فان عقد عليها قبل موت الرجل كان لها الصداق والميراث وكان عليها العدة وان كان قد عقد عليها بعد موت الرجل كان العقد باطلا وان اعقد الرجل على امرته ومعه مهر ولا يمينها ايضا شيئا كان المهر كاملا وما ساءه لا يمينها لم يكن عليه منه شيء وان ادا عقد لمرأة على مهرها لم يملك جملته مهرها واعطاها اياه فزاد في ثمن المملوك ثم طلقها قبل الدخول بها كان له ان يرجع عليها بنصف ثمن ثمن المملوك يوا اعطاها اياه وليس له من الزيادة شيء فان عقد الرجل على امرأة وشرط لها في الحال شرط محال لنا للكتاب السنة كان العقد صحيحا والشرط باطلا مثلا ان يشترط لها الا يتزوج عليها ولا يتسكرا ولا يتزوج بعد موتها وما اشبه ذلك فان ذلك كله باطل فلا يفعله ليس عليه شيء فان شرطت عليه في حال العقد ان لا يقضيها لم يكن له ان يقضيها فان ادعت له بعد ذلك في الاقضية جاز له ذلك وان شرطت الا تنفق لها السنة النفقة اذا كان التزويج باجا وان كان متعة لم يكن عليه شيء ونسحق عقد الرجل على المهر الى اجل معلوم ان تجاير الا كان العقد باطلا يثبت العقد كان المهر في دفنة ان يزوجه جازا يمينه فان تسر عليها او تزوج لونه شيء بعينه فزويج العبد او تسر له ما شرط عليه مولاة ومضى شرط الرجل لمرأة في حال العقد لا يخرجها من بلدها لم يكن له ان يخرجها الا برضاها وان شرط عليها ان تخرجها الى بلد كان عليه مهرها ثم ينادى وان لم يخرج كان مهرها خسين دينارا فاقى او اداها في بلد لا الشرط فلا شرط له عليها ولونه المهر كاملا وليس عليها الخروج معان اداها اخر اجها الى بلاد الاسلام كان له ما اشترط عليها ولا يجوز للمرأة ان تبرىء زوجها من سداها في حال منهن اذا لم تملك غيرهما وان ابراته سقط عن الزوج ثلث المهر في حال البتة لو وثقها ومنه تزوج الرجل امرأة على مهرها بغير مهر فوجدها تباير يجوز له ان ينقص من مهرها شيئا وليس للرجل ان ياكل من مهرها بشيء ولا ان ينقص منه الا باذنها والذي متى عقد على امرأة بما لا يحل للمسلمين فملكه من خمر او خنزير او غيره من ذلك من المحظورات ثم اسلمنا قبل ان يصليها لم يكن عليه ما ساءه وان كان عليه شيء منه عند سفحها للمرأة ان يمشع من زوجها حتى يقبض منه المهر فاذا قبضته لم يكن لها الا متاع فان امتنع بعد استيفاء المهر كانت ثاثيرا على المهر لم يكن لها عليه نفقة من ثمن الرجل فقير فزوجه وبكسوتها وكان مملوكا من ذلك لونه الا ما من النفقة والطلاق وان لم يكن مملوكا فانظر حتى يوسع الله عليه **باب العقد على الاماء والعبيد وحكمها** من يجوز للرجل الحر ان يعقد على امه غير

من نكث لهنماية

لم يجد طولاً ويكره له العقد عليها مع وجود الطولان عقد جود الطول كان العقد ما ضيا غير ان يكون تادكا للافضل من ان العقد
على امر غير فلا يعقد عليها الا باذن سيدها وان يعطيه المهر قليلا كان او كثيرا فحق عقد عليها باذن سيدها ثم ذق منها اولاداً وكانوا المولى
لاحقين به ولا سبيل لاحد عليها الا ان بشرط المولى ستر قاف الولد حتى شرط ذلك كما نوافلا سبيل لا يبرهم عليهم لا يطل هذا العقد
الا بطلا في التزوج لها بالبيع مولاها لها او عتقها فان باعها كان النكاح اشراها بالخياد بين اقربا لعقد فحق ان العقد لم يكن بعد ذلك
خياد وان عتقها مولاها كانت بحرية بين الرضا بالعقد بين منتهى سواء كان زوجا حرا او عبدا فان رتبته بعد العتق بالعقد لم يكن لها
بعد ذلك خياد ومنه عقد على امر غير غير اذن مولاها كان العقد باطلا فان رضى المولى بذلك العقد كان رضنا به كالعقد المستأف فحق
به الفرج فان ذق منها اولاداً وكان قد عقد عليها غير اذن مولاها غلما بذلك كان اولاد مولاها لا سبيل له عليهم وان عقد عليها
على ظاهر الامر فبها شاة فحق لها بالحرية ثم رضى منها اولاداً كان اولادها حرا وان عقد عليها على ظاهر الحال لم تهم عنده بنية بحرية
ببين انها كانت حرة كان ولا مولاها ما يجب عليها باه بالقيمة وعلى الابن يعطيه قيمته فان لم يكن له مال استعفى فتمت فالحق
ذلك كان على الامام ان يعطى مولى له الجارية قيمته من سهم الوارث لا يترقب له حره ان كان قد اعطاها مولاها سبيل له عليها وكان له ان يجمع
على ولها بالمهر كالمهر كان عليه لمولى له الجارية عشر قيمتها اذ كانت بكر او ان لم تكن بكر انصف عشر قيمتها فان عقد الرجل على امرأة بغير ان
واذا العقد لم عليها كان له فله لها وكانت ستره كان له الرجوع عليه مولاها وان ذق منها اولاداً كان اولادها حرا والحره لا يجوز لها ان تزوج
بمولاها الا باذن مولاها فان تزوجت به باذن مولاها ودرق منها اولاداً كان حرا الا ان بشرط مولى له بعد ستر قاف الولد وكان الطلاق بيد
الزوج دون مولاها فان طلقها كان الطلاق باطلا وان يطلقها كان العقد ثابتا الا ان يبيعه مولاها فان باعها كان النكاح بشرط بين الاقربا
على العقد بين منتهى فان رضى العقد لم يكن له بعد ذلك خياد فان اعتزل بعد لم يكن له الحره عليه خياد لا نها رضى به وهو عدو لها فحق لها
اولى بالرضا به فان عقد له بعد على خيرة غير اذن مولاها كان العقد موقوف على رضنا مولاها فان امضاها كان ما ضيا ولم يكن له بعد ذلك منتهى لان يطلق
العبد ويبيع مولاها فان طلق العبد كان طلاقا مولاها ليس له مولاها عليه خياد فان رضى كان مفسوخا فان رضى منها اولاداً كان النكاح
مولاها لم ياذن له في التفرج كان اولادها وقام المولى العبدان لم تكن فالحق بذلك كان اولادها حرا ولا سبيل للمولى له بعد عليهم ولا امره اذا تزوج
غير اذن مولاها بعد كان اولادها مولاها اذا كان العبد مولاها في التفرج فان لم يكن له مولاها في التفرج كان الاولاد وقام اولى
العبد مولى له امر بينهما بالتزويج واذا زوج الرجل جارية بعد فغلبت عليها بطنها شيئا من ماله مهرها وكان الغرض بينهما مريد وليس للزوج
طلاق على حال فوق شاء ان يفرق بينهما امره باعترضا او امره باعترضا يقول قد فرقت بينكما وان كان قد وطئها العبد سترها حتى فسد
خسرة واربعين يوما ثم يطأها ان شاء فان لم يكن العبد وطئها جاز له وطءها في الحال ان باعها كان النكاح بينهما بالخياد بين امضا العقد
ومنه فان رضى العقد كان حكمه حكم المولى الاول ان لم يثبت بينهما عقد على حال وان باع المولى احدهما كان ذلكا بينهما فزاعا بينهما مولاها
العقد الا ان يشاء هو ثبات العقد على الذي بقي عنده وبناء النكاح لاحتها شيئا على النكاح مولاها في واحد منها ذلك لم يثبت
وان رضى منها اولاداً كان نوافلا مولاها مولاها عتقها جميعا كانت المرأة بالخياد بين الرضا للعقد الاول بين ابانها فان رضى كان ما ضيا
وان ابت كان مفسوخا ومضى عقد الرجل بعد على امر غير باذن جاز العقد كان الطلاق بيد العبد فحق طلقها مولاها وليس له اولاد
يطلق امرته فان باعها كان ذلك فزاعا بينهما وبينها الا ان يشاء المشترا فزاعه على العقد برضى بذلك مولى له الجارية فان اوج احدهما ذلك لم يثبت
على حال كذا ان باع مولى له الجارية جارية كان ذلك فزاعا بينهما الا ان يشاء النكاح اشراها اقربا على العقد برضى بذلك مولى له الجارية
واحد منها ذلك كان العقد مفسوخا ومضى عقد المولى له الجارية جارية كانت بالخياد حيا قد منا وان اعتزل بعد لم يكن للمولى له الجارية عليه
خياد ولا يفسد العقد لا يبيعها او عتقها مولاها وذن بينهما ولد فان كان بين مولاها شرط كان على ما شرط عليه لان شرط مولى له الجارية
ان يكون الاولاد له كذا فان شرط ذلك للمولى له الجارية كان النكاح ان لم يبينها شرط كان الولد بينهما على المولا ولا نوافل بين الزوجين
اذا كان احدهما ولا يرث الرجل المرأة ولا المرأة الرجل اذا كانت الجارية بين شر بين احدهما عايب الاخر حاضر فعقد عليها المهر لرجل
لم يجر العقد لاجل هذا العايب ان تزوج الرجل جارية بين شر بين ثم شره فصيل احداهما صحت عليه لان بشرط الصف لاسر وبشرط
ضفها بالعقد فيكون ذلك عقدا مستأفنا واذا عقد الرجل الجارية على مولاها لم يمان لم يكن لها عليه خياد ما دام الورثة واصين بالعقد
فان ابوا العقد كان ذلكا عليهم با ما يستحب فله من ارضي العقد والنفقة اربا خلوة والنجاء والقسم بالزواج
يستحب لمن اراد عقد النكاح ان يستخير الله ثم اوله فيصير دكتين ويجعل الله ثم وجول الله ثم افي اديان تزوج الله ثم مدرج من النساء
خلفا واعتهن منهن واحفظهن في نفسها وفي ماله او سعيه ودقا واعظمين بركة وقد كمنها ولدا طيبا يجعله خلفا صالحا في خيوتها

في النكاح
والطلاق
والعتق
والزواج
والنفقة
والزنا

كِتَابُ النِّكَاحِ

مَوْثِقٌ بِحُجَّتِ الْعَقْدِ فِي ثَمْتٍ يَكُونُ فِيهِ الْقَرْنُ فِي بَيْتِ الْعَقْرِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْيَارُ وَإِذَا أَوْدَعَ الْعَقْدَ بِحُجَّتِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
بِالْإِعْلَانِ وَالْإِشْهَارِ وَالْحُضْرَةِ فِيهِ بِذِكْرِ لَسْتُمْ قَامَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَيَجْعَلُ لِنَفْسِهِ الْعَقْدَ كَانَ ثَابِتًا أَلَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ تَرَكَ الْأَفْضَلَ
وَبُشِعَ لَوْلَاهُ عِنْدَ الرِّقَافِ بَوْمًا وَبَوْمًا يَدْعَا فِيهَا الْمُؤْمِنُونَ وَإِذَا قَرَّبَ يَقُولُ الْمَرْأَةُ إِلَى بَيْتِ الرِّجْلِ بِحُجَّتِ بِأَمْرِهَا بَانَ فَصَلِّ وَكُفَّ عَنْ
وَتَكُونُ عَلَى وَضْوَائِدَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ بِصَلِّ هُوَ أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ وَيَكُونُ عَلَى وَضْوَائِدَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ مَرَّةً وَيَدْعُو اللَّهَ ثُمَّ عَقِبَ لَوْ كُفَّ عَنْهُ وَبُشِعَ أَنْ
يَرْزُقَهُ لَهَا وَوَضَّاعًا فَإِذَا أَدْخَلَ الْمَرْأَةَ عَلَيْهِ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهَا وَيَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ فَرَضْتُهَا فِي أَمَانَتِكَ خُذْهَا وَبِكَلَامِكَ
اسْخُلْكَ فَرَجَهَا فَإِنْ فَضَّلَتْ رَجُلًا فَخَلَّاهَا فَخَلَّاهَا وَلَا يَحِلُّ لَهُ شَرْكَ الشَّيْطَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عَقْدُ الرِّجْلِ بِحُجَّتِ وَالرِّقَافِ بِالْبَلَاءِ يَكُونُ
الْإِطْعَامُ بِالْهَادِ وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ بِأَمْرٍ مِثْلَ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا شَيْءٌ سَبَنَ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا شَيْءٌ سَبَنَ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا شَيْءٌ سَبَنَ
وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَبُشِعَ أَنْ يَرْزُقَهُ وَلِذَا ذَكَرَ سَوَابِغَ لِسَانِهِ خَلَعَهُ زِيَادَةً وَلَا يَنْفَعُ وَبُكْرَةُ الْحِجَابِ
لَيْلَةُ الْكَفُوفِ وَالْيَوْمُ الَّذِي يَنْكُفُّ فِيهِ الشَّمْسُ فَيَأْتِي غَرْبُ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ وَمِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْيَوْمِ الْحِجَابِ وَ
الضَّفَرَاءُ وَعِنْدَ الرِّقَافِ وَبُشِعَ عَقْدُ الشُّوْبَةِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ لَيْلَةَ شَهْرِ مُضَافًا وَبُشِعَ لَيْلَةُ الضَّفَرَاءِ وَبُكْرَةُ الْفَقْدَانِ مِنْ لَيْلَتَيْنِ بِطَرَفَيْ هَلِ
بِلَا حَيْثُ يَصِيبُ وَبُكْرَةُ الْبُحْرَانِ هُوَ عَرَبَانِ أَوْ يَكُونُ مُتَعَبِلُ اللَّيْلَةِ أَوْ مُسْتَبَدِّهَا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ هَلِيَّةً فِي لَيْلَتَيْنِ وَإِذَا اسْتَخْلَمَ
فَلَا يَجْمَعُ خَلْعًا يَنْسِلُ فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيُتَوَضَّأْ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَقْعِلْ مَا يَشَاءُ وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرْكَبَ الْمَرْأَةَ وَلَا يَقْرُبَهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ
تَرَكَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ مَأْثُومًا وَبُكْرَةُ الرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ فِي فَجِّ امْرَأَتِهِ وَبُكْرَةُ الْكَلَامِ فِي خَالِ الْجَمَاعِ شَوْكَرُ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ هَلِيَّةً فِي
امْرَأَتِهِ لَيْلَةً فَإِنْ غَرِلَ لَمْ يَكُنْ مَأْثُومًا غَيْرَ أَنْ تَارَكَ أَفْضَلَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ عَلَيْهَا فِي خَالِ الْعَقْدِ وَبُشِعَ أَنْ يَخْلُقَ خَالُ الْوُطَى فَإِنَّهُ لَا يَأْسُ بِالْغَرْلِ
عِنْدَ ذَلِكَ وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْغَرْلِ عَنْهَا عَلَى كُلِّ خَالٍ وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي الشَّرْقِ لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ لِلْفَسْلِ كَرِهَ الْجَمَاعُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ
وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مَرَاتَانِ فَجَاءَ لَهَا فِي بَيْتٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمَا لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ تِلْكَ لَيْلَتَيْنِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ تِلْكَ لَيْلَتَيْنِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ تِلْكَ لَيْلَتَيْنِ
وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَيْنِ وَعِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَإِذَا كَانَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ
يَسُوبُ بَيْنَهُنَّ بِالْقِسْمَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ
وَسَوْيَتَيْنِ فِي الْقِسْمَةِ تَنْبَسُ بَيْنَهُمَا بِلَاحٍ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ
إِلَى السُّوْبَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ عِنْدَ الرَّجُلِ خُرُوجٌ وَامْرَأَتَانِ لِلْحَرَمِ لَيْلَتَانِ وَلِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ وَاحِدَةً هَذَا إِذَا كَانَتْ لَامَةً وَرُجُوعًا فَإِذَا كَانَتْ حَلَكًا يَمِينُ فَلْيَسْطَلْ
مِنْهُ مَعَ الْحَرَمِ إِلَى الْحَرَمِ وَالْقَصْرِ أَيْ إِذَا كَانَتْ نَارًا وَجَبْنَ حَكْمُ الْأَمَاءِ عَلَى السُّوْبَةِ وَلَا يَأْسُ أَنْ يَفْضَلَ الرَّجُلُ بَعْضَ نِسَائِهِ عَلَى بَعْضٍ فِي النِّقْفَةِ وَالْكُفُوفِ
فَإِنْ سَوَّيَتَيْنِ وَعَدْلٌ كَانَ أَفْضَلَ وَلَا يَأْسُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى جِوَارِ امْرَأَتِهِ بِرَأْيِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا وَيَنْظُرَ إِلَى خَاسِمَتِهَا بِهَا وَوَجْهَهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَبَابِهَا
وَالْيَسَدِ مَا مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهَا وَلَا يَجُوزُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا وَلَا يَأْسُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى مَرِيدِ شَرَاهَا وَيَنْظُرَ إِلَى شَعْرَتِهَا وَخَاسِمَتِهَا
وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ الثَّيْبَ عَلَيْهَا وَالنَّظَرَ إِلَى ثِيَابِ أَهْلِ الْكَتَابِ شَعُورُهُمْ لَا يَأْسُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ثِيَابِ أَهْلِ الْكَتَابِ شَعُورُهُمْ لَا يَأْسُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ثِيَابِ أَهْلِ الْكَتَابِ
كَانَ كَلًّا فَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ لَهَا عَلَى خَالِ **بَابُ الدَّلِيلِ فِي النِّكَاحِ وَفِيهِ مِنْهُ مَا لَا يَرَى إِذَا عَقَدَ الرَّجُلُ عَلَى**
امْرَأَةٍ عَلَى تَهَامِرَةٍ فَوَجَدَهَا أَمْرَةً لَمْ يَرِدْهَا فَإِنْ كَانَ قَدْ خَلَّ بِهَا كَانَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَخْلَمَ مِنْ فَرَجِهَا وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى وَلِيِّهَا اللَّهُ وَلَهَا
بِالْمَهْرِ فَإِنْ كَانَ لَوَلِيٌّ لَمْ يَجْعَلْ دَجِيلًا لَهَا بِمَا يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَهْرٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ عَظَّمَا الْمَهْرَ كَانَ لَهُ الرِّجُوعُ
عَلَيْهَا بِمَا فَارَدَهَا فَإِنْ كَانَ وَدَّهَا فَارَاقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا خِلَاقٌ وَإِذَا نَزَّجَتْ الْمَرْأَةُ بِرَجُلٍ عَلَى نَحْوِ فَوْجِدَةٍ عَيْنًا كَانَتْ
بِالْخِيَابِ بَيْنَ أَقْرَارِهِ بِالْعَقْدِ بَيْنَ اعْتِرَالِهِ فَإِنْ اعْتَرَلَهُ كَانَ ذَلِكَ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَإِنْ اسْتَفْرَفَتْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدُ ذَلِكَ خِيَارٌ وَإِنْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَخْلَمَ مِنْ فَرَجِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ خَلَّ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِذَا عَقَدَ الرَّجُلُ عَلَى نَيْبَتٍ جَلَّ عَلَى أَنَّهَا نَيْبَتُهَا
فَوَجَدَهَا بَيْتًا مَرَّكَانَ لَمْ يَرِدْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ خَلَّ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَانَ الْمَهْرُ عَلَى بَيْتِهَا وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا كَانَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ بِمَا اسْتَخْلَمَ
مِنْ فَرَجِهَا فَإِنْ رَضِيَ بَيْتَهُ لَكَ بِالْعَقْدِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدُ ذَلِكَ خِيَارٌ وَمَنْ كَانَ لِلرَّجُلِ بَيْتَانِ أَحَدُهُمَا بَيْتُ مَهْرٍ وَالْآخَرُ بَيْتُ مَهْرٍ فَدَخَلَ عَلَى
بَيْتِهِ مِنْ الْمَهْرَةِ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ الْوَاحِدَ مَرَّكَانَ لَمْ يَرِدْهَا وَإِنْ كَانَ قَدْ خَلَّ بِهَا وَأَعْظَمَا الْمَهْرَ كَانَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَخْلَمَ مِنْ فَرَجِهَا وَإِنْ يَكُنْ
دَخَلَ بِهَا فَلْيَسْطَلْ عَلَيْهَا مَهْرٌ عَلَى الْأَبِ أَنْ يَسُوبَ لَهَا بَيْتَهُ مِنَ الْمَهْرَةِ وَكَانَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ الْأَوَّلُ قَدْ صِلَ إِلَى بَيْتِهِ الْأَوَّلِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ قَدْ صِلَ إِلَيْهَا وَلَا يَكُونُ قَدْ دَخَلَ بِهَا كَانَ الْمَهْرُ مِنْ مَهْرَةِ الرِّجْلِ وَإِذَا نَزَّجَ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ فَوَجَدَهَا بِرَجُلٍ أَوْ جَزَاءً أَوْ عَمَاءً أَوْ مَغْنَمًا أَوْ مَغْنَمًا
أَوْ مَجْنُونَةً كَانَ لَهُ رَدُّهَا مِنْ غَيْرِ طَلْقٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ خَلَّ بِهَا كَانَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَخْلَمَ مِنْ فَرَجِهَا وَإِنْ يَرْجِعُ عَلَى وَلِيِّهَا بِالْمَهْرِ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَظَمَا إِذَا كَانَ

بُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ وَبُشِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ لَيْلَتَانِ

مِنْ نِكَاحِ لَتَمَاهِيْهِ

الولى عالمنا جالها فان لم يكن عالمنا جالها لم يكن عليه شيء وان لم تكن قد دخل بها لم يكن عليه مهر فان كان قد اعطاها المهر كان له الرجوع
عليها بغير عتق وعلينا بعد العلم جالها لم يكن له بعد ذلك دوما فان اذاد فرأيتها طلعتها فاما ما عدا ذلك فانه من العيوب فليس بوجوب شيء منها الرب
مثل العود وما اشبه ذلك المحددة في الزنى لا ترد وكذا لتي كانت قد نكحت قبل العقد فليس للرجل دوما الا ان لم يرجع على وليها بالمهر
له فرائها الا بالطلاق وان اعتقد على امرأة على انها بكر فوجد ما ثبها لم يكن له دوما غير ان لم يران ينقص من مهرها شيئا ولا يرد الرجل من شيء
من العيوب التي ذكرناها الا من الجنون ويرد ايضا من العتق فان تزوجت المرأة برجل على انه صحيح فوجدته مجنونا كانت حجة بين الصبر عليه وبين
مفادته فان حدثت بالرجل جنون يعقل معها اوقافا لصلوات لم يكن لها الخيارات ان لم يعقل اوقافا لصلوات كان
لها الخيار فان اختارت فرائه كان على وليه ان يطلعتها ومنه عقد الرجل على امرأة على انه صحيح فوجدته عتينا انتظر به ستة فان وصل اليها في
مدة السنة ولو مرة واحدة لم يكن لها علي خيار وان لم يصل اليها اصلا كانت حجة بين المقام معه وبين مفادته فان وصفت لم يكن لها
بعد ذلك مفادته وان اختارت فرائه كان لها نصف لك الصداق وليس عليها عدة فان حدثت بالرجل عتق كان الحكم في ذلك مثل ما تقدمنا
في انه يؤجل سنة فان وصل اليها كان امك بها وان لم يصل اليها كانت بالخيار هذا اذا حدثت به العتق قبل الدخول بها فان حدثت بعد
الدخول بها فان حدثت بعد الدخول فلا خيار لها على ما عدا ان لم يقدر على اتيان امراته وقد عتق على اتيان غيرها من التسام لم يكن لها خيار على
حال اذا اختلف الزوج والمرأة فادعى المزوج انه قد فترها وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجدتها
كانت لم يكن لامها الرجل فابشرها لم يوجد كك لم يكن لانكار المرأة تاثير وان كانت المرأة ثيبا كان القول قول الرجل مع يمينه والله تعالى
دعا انها تؤمر بان تحتق قبلها خلوقا ثم ما يراى الحاكم الرجل بوليها فان وطئها فخرج على ذكره اثار الخلو صدق وكذب وان لم يكن الاثر موجودا
صدقت وكذب الرجل وان تزوجت امرأة برجل على انه صحيح فوجدته حشيا كانت بالخيار بين الرضا بالمقام معه وبين مفادته وان وصفت
بالمقام معلوم يكن لها بعد ذلك خيار وان ابشر بينهما وان كان بها قد دخلت كان للمرأة صداقها سنة وعلى الاقام ان يعزده لئلا يعود
مثل ذلك في عقد الرجلان على امراتين فادخلت امرأة هذا على هذا والآخر على الآخر ثم علم بعد ذلك فان لم يكونا دخلا بهما در كل
واحدة منهما الى زوجها فان كانا قد دخلا بهما فان لكل واحدة منهما الصداق فان كان الولي بعد ذلك اعزم الصداق ولا يقرب كله احدا
امرته حق تقضه عتقها فان انقضت عتقها صادت كل واحدة منهما الى زوجها بالعقد الاول فان ماتا قبل نفقتهما العدة فليرجع الزوجان
بنصف الصداق على ورثتهما وبرئتهما الرجلان فان ماتا الرجلان وماتت العدة فانهما تزوجتا ولهما المهر المسمى حيث قدسنا في الموتى
زوجها ولم يدخل بهما وعليهما العدة بعد ما تفرقا من العدة الاول نفقتهما المتوفى عنها زوجها وصلى اقام الرجل بينة على انه تزوج
بامرأة وعقد عليها عقد صحيح او اقامت اختها على هذا الرجل البينة بانته عقد عليها فان البينة بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة
اللمة الا ان يقيم البينة بانته عقد عليها قبل عقده على اختها فاذا كان الامر كذلك ثبت بينتهما وبطلت بينة الرجل اذا انقضى الرجل الى قبله
وتزوج فوجد على خلاف ذلك بطلت التزويج **باب المتعة واحكامها** نكاح المتعة مباح في شريعة الاسلام هو ما قد مضى ذكره
من عقد الرجل على امرأة مدة معلومة بمهر معلوم ولا بد من هذين الشرطين وبهما يتبين من نكاح الغلام فان عقد عليها متعلا يكره
كان التزويج دايم او زمنيا يلزم في نكاح العتق من المهر المنقذ والميراث ولا يتبين منه الا بالطلاق او ما يجري مجراه فاذا ذكر الاجل لم
يذكر المهر لم يصح العقد اما ما عدا هذين الشرطين فيستحب كونه معدا ان يكون ذلك من الشرائط الواجبة منها انه يذكر الشرطين معا
ويذكر النفقة لها ولا ميراث بينهما وان تلتزمتا العدة بعد مفادتهما اياه اما ما نفقنا الاجل والموت بشرط العزل عنها ان شاء
اخلا شيء من هذه الشرائط لم يفسد العقد الا ان يكون تاركها فضلا واما الاشهاد والاعلان فليس من شريط المتعة على حال اللهم الا ان
يخاف الرجل التهمة فيستحب له ان يشهد على العقد شاهدا وان اراد التمتع بامرأة فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة مستبصرة معتقة للفق
فان لم يجد هذه الصفه وجد مستعفة جازا ان يعقد عليها ولا بأس بالمتعة باليهودية والخرابنة ويكره التمتع بالمجوسية وليس بذلك
مخطو الا انه متى عقد على واحدة منهن منهن شريط المحرم وكل محرم المختص ولا بأس ان يقنع الرجل بالفتاة الا ان يمتنعها بعد العقد
من الهجو وليس على الرجل ان يشاء لها اهلها وزوجا لا اذا كانت عفيفة مؤمنة لان ذلك لا يمكن ان تقوم له به بينة فانها
في ذلك احتياط في التفتيش عن امرها وان لم يفعل فليس عليه شيء ولا بأس ان يتزوج الرجل متعة بكرا ليس لها اب من غير ان يذللها
فان كانت البكر بين ابوين وكانت دون ثلثا لغده لم يجز لها العقد عليها الا باذن ابائها وان كانت بالغ او قد بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين
الى عشرة جاز له العقد عليها من غير ان ابائها الا انه لا يجوز له ان يقنع اليها والافضل ان يتزوجها الا باذن ابائها على كل حال ولا بأس
ان يقنع الرجل بامرته غيره باذنه فان كانت لامرأة جاز له التمتع بها من غير ان يذللها والافضل ان لا يتنع بها الا باذنها وان كانت امرأة حرة

كتاب النكاح

فلا يمنع باء الا برضا الحرة وكان الحكم في المنعة حكم نكاح الدائم واذا اراد العقد فليدرك من المهر والاجل ما اراد رضا عليه اقل ما يجري من مهر مثالي من سكر وكف من طعام او ما اشبه ذلك فان ذكرها مهر معلوما واجلا معلوما ثم اراد مفارقتها قبل الدخول بها فليهبها اياها ويلزم نصف المهر فان كان قد اعطاها المهر رجح عليها بنصفه ^{فان} مهرها له قبل ان يفارقتها كان له ان يرجع عليها بمثل نصف المهر بعد تخليتها اياها فان اعطاها شيئا من مهرها ودخل بها فيه ما ينبغي عليه منه اذا وثق له بما مر فان اخلت في شيء من اياها جاز له ان يفسخ ذلك من المهر فان ثبت بعد الدخول بها ان لها من وجبها ما لا يلزمه ان يعطها ما بقي عليه فاما الاجل فما اراد رضا عليه من شهر او سنة او يوم وقد وثق به يجوز ان يدرك المهرين والمرة والاحوط ما فادته من سنة بذكر يوم معلوما او شهرا متبعا فان ذكر المرة والمهرين جاز له ذلك اذا استند الى يوم معلوم فان ذكر المرة والمهرين منه ولم يقرها بالوقت كان العقد انما لا يبرأ الا بالطلاق او ما يجري مجراه ويجوز ان يشترط عليها ان يابئها لبل او نهار او في اسبوع ودفعه او يوما بعينه في ذلك شاء فله ان يكتسب عليه شيء عقد عليها شهرا ولم يذكر الشهر بعينه ومنعه عليها شهرا طالبا بعد ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد مضى الشهر بعينه كان له شهر الله عنه وليس في نكاح المنعة نوارث شرط نفى الميراث ولم يشترط اللهم الا ان يشترط بينهما التوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما الميراث وانما لا يحتاج نفى التوارث الى شرط ويجوز للرجل الغرل وان لم يكن بشرط من جائت بولد كان لاحقا برسالة غرل ولم يغزل ولا باس ان يزوج الرجل نكاحا من النساء بمنزلة الاماء والاحوط له والافضل لا يزيد على اربع مهن ولا باس ان يصعد الرجل على امره واحدة مرات كثيرة واحدة بعد اخرى اذا انقضت اجل المنعة جاز له ان يعقد عليها عقدا مستانقلا محال فان اراد ان يزيد فاني الاجل قبل انقضائه اجلها لم يكن له ذلك فان اراد فله لما لم يبق عليها من الاجل ان يبعث عليها على ما شاء من الاجل باس وعدة المعتاد انقضت اجلها او وطئها زوجها اياها حضانة او حصة وارثا بغيرها اذا كانت لا تحتضن في ستمها من تحضن اذا مات عنها زوجها قبل انقضائه اجلها كانت عدتها مثل عدته المعتد عليها عقد الدوام اربعة اشهر وعشرا باس واذا اشترط الرجل في حال العقد الاطهاها في فرجها لم يكن له وطئها فيه فان وثق بعد العقد بذلك كان ذلك جائزا وكل شرط بشرط الرجل على المرأة انما يكون له ثابته بعد ذكر العقد فان ذكر الشرط وذكر سببها العقد كانت الشرط التي تقدم ذكرها باطلا لا تابطحها فان ذكرها بعد العقد ثبتت على ما شرها **باب لسر وملاك الايمان** في صلح وطو الاماء بثلاثة اشياء احدها العقد عليهن باذن اهلن وقد قدما ذكر ذلك في الثاني بتجليل ما لكن الرجلين وطئهن ولا باس له وان لم يكن هناك عقد الثالث بان يملكن قلب سبيح وطئهن بملك الايمان له واذا اهل الرجل جاربه لاجبه او المرأة لاجنها او زوجها اهل منها ما اهل له ما لكما ان اهل له وطئها اهل له كل شيء منها وان اهل له ما دون الفرج فليس الا ما جاز منه في حل ان اهل له احد منها لم يكن له سوى التحريم وان اهل له مباحا منها او نفسها كان له ذلك ولم يكن له وطئها فان وطئها كان قاطبا وان اثنى بالولد كان لولاها ويكون وقاله ولنه عشر فيهما ان كانت بكر وان كانت غير بكر لزمه نصف عشر فيهما ومضى جلد في حل من جلدتها فوطئها وانت بولد كان لولاها وعلى ابنه ان يشهر بها لان كان له مال وان لم يكن له مال استعفى منه فان شرط ان يكون الولد حرا كان على ما شرط وبكره للرجل ان يطا جارية غيره بتجليلها الا بعد ان يشترط ان يكون الولد حرا فان امتنع مولاها من ذلك كره له وطئها ويجل له منها مقدما ما جلد له ما لكما ان يوما فبوما وان شرها فشرها على حصة يزيد ولا يجوز للرجل ان يجعل عبدا في حل من وطئ جاربه فان اراد ذلك عقده عليها عقدا وبيعه ان يراعى فيما ذكرناه لفظ التجليل وهو ان يقول الرجل لما لك لئلا يوطئها جلدك في حل من وطئ هذه الجارية واحللك وطئها ولا يجوز لفظ الغاربه في ذلك وحكم المديرة في التجليل حكم الملوكة على السواك كانت الجارية بين الشريكين جارا لهما ان يجعل منها حصة في حل وطئها واذا كان الرجل ما لك لنصف الجارية والنصف الاخر منها يكون حرا لم يجز له وطئها بل يكون من خدمتها يوم وليلة من نفسها يوم فان اراد العقد عليها في يومها عقد عليها بعقد المنعة وكان ذلك جائزا وعلى ملك الرجل جاربه باحد جنس التملك من سبع او هبة او مبيع او ميراث او غيره لك لم يجز له وطئها الا بعد ان يشهرها بحضنة كانت من تحضن فان لم تكن من تحضن مثلها تحضن سببها بخمس واربعين يوما وان كانت قد انقضت من التحضن ولم تكن بلغت لم يكن عليها سببها وكل يجب على الله يزيد سبع جاربه كان بطاها ان يشهرها اما بحضنة او بخمس واربعين يوما فان اسببها البايع ثم باعها وكان موثوقا به جاز لله سببها ان بطاها من غير سببها والافضل اسببها على كل حال واذا كانت الجارية لامرأة جاز لله سببها وطئها قبل الاسبب والافضل اسببها قبل الوطئ مثل التي تكون للرجل ولا ان اشترى جارية واعتمها قبل ان يشهرها جاز له العقد عليها وحل له وطئها والافضل ان لا يطاها الا بعد الاسبب ومضى عنها وكان قد وطئها جاز له العقد عليها وطئها ولم يكن عليها سببها على حال وان اراد غير العقد عليها لم يجز له ذلك لا بعد خروجهما من عدتها وهي ثلثة اشهر ومضى اشهر في قبل جاربه وهي خاضع شرها ثم حل له وطئها وكان ذلك

مَرْكَبُ النِّهَايَةِ

استبرأ وجهها وثمنه اشترى جارية مملوكة لم يجر له وطوءها الا بعد ضمها للحملا ونقصوا عليها اربعة اشهر وعشرة ايام فان ادا وطئها قبل ذلك طئها
 بما دون النكاح وكل من اشترى جارية واذا وطئها قبل الاستبراء جاز له ذلك فيما دون النكاح من ذلك الفضل ولا ما من المهر لان
 يجمع بملكها لغيره ما شاء من العدة مباح له ذلك لا يجمع بين الاثنين في الوطء يجوز له ان يجمع بينهما في الملك الاستبراء وكذا ما من
 يجمع بين الام والبنت في الملك لا يجمع بينهما في الوطء في حق وطئ الام حرم عليه وطء البنت وكذلك في وطئ البنت حرم عليه وطء الام ولا يجوز
 للرجلان بطا جارية قد وطئها ابوه وقبلها بشهوة او نظرها الى ما يحرم عليهما لكانا النظر اليه يجوز له ان يملكها وان وطئها ابوه حكم
 الابن وحكم الابن هو ان يجرى جارية او قبلها او اداى منها ما يحرم عليهما لكانا الحرمت على الاب جميع المحرمات اللواتي قد بينا ذكرهن في النسب
 والسبب العقدي محرر ايضا وطئ من بملكه لايمان ولا يجوز للرجل وطء جارية اذا كان قد وطئها من غيره الا بعد مفارقة الزوج لها
 انقضت عدها ولا يجوز له ان يطأ جارية له معه فيها شراية اذا زوج الرجل جارية من غيره فلا يجوز له النظر اليها منكشفة ولا متجذرة من ثيابها
 الا بعد مفارقة الزوج لها ومن اشترى جارية كان لها زوج فجماعها مولاها لم يكن عليه الا متاع من وطئها الامدة استبرأها فاما من يرضى بذلك
 العقدان رضوا لم يجر له وطوءها الا بعد مفارقة الزوج لها بالطلاق او المودة لا باس ان يشترى الاثنا امرأة لها زوج من زاد الحرج
 كذا لا باس ان يشترى الرجل بنته الرجل ابنة اذا كانوا مستحقين للسبي كذا لا باس ان يشترىهم وان كانوا قد سبوا ام اهل الفضل اذا كانوا
 مستحقين للسبي اذا كان للرجل جارية واذا ان يعتمها ويجعل عنتها مهرها جاز له ذلك الا امره حتى اذره ينبغي ان يتكلم لفظ العقد على
 لفظ العتق بان يقول تزوجتك فجعلت مهر عتقتك فان قدم العتق على التزويج بان يقول عتقتك تزوجتك وجعلت مهر عتقتك ^{العتق} مقفول
 وكانت حرة بين الرضا بالعقد الا متاع من بقوله فان طلقا فجعل عنتها مهرها قبل الدخول بها يجمع بينهما رقا واستعتبت في ذلك العقد
 فان لم تقع فيه كان له منها يومها من نفسها يوم في الحدمه وان كان لها ولد له مال لولم ان يؤد عنها النصف الباقى وينتقح فان جعل
 عنتها صدقاتها ولم يكن اثنان منها ثم مات فان كان له مال يحيط بشروطها او عتقها وكان العتق والنكاح فاضلين وان لم يكن غيرهما كان
 العتق والعقد قائداً ورجع الامر الى مولاها الاول وان كانت قد عتقت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه رقاً واذا كان للرجل له
 كبير له جارية لم يجر له وطوءها الا ما ذن ولده وان كان ولده صغيراً جاز له وطوءها اذا توهمها على نفسه يكون ضماناً للفقير ولا يجوز
 وطوء ما قبل ذلك والمرأة الحرة اذا كان لها زوج مملوك فوفرت منه واشترته ابطلت تلك العقد فان ارادته لم يكن لها الا بان تعقد ^{بشرط} وتزويج
 به وان اذن الرجل لعبده في التزويج فترجى ثم ابق لم يكن لها على مولاه نفقة وقد بان من الزوج كان عليها العدة منه فان رجع العبد قبل
 خروجه من العدة كان اطلق برحقها وان اعاد بعدا فقتل عتقها لم يكن له عليها سبيل اذا كان العبد بين شريكين فاذن له احد طلق ^{بشرط} التزويج
 فترجى ثم علم الاخر كان مخيراً بين امساك العقد بين شخصه وان كان للرجل جارية فاجرة كره له وطوءها فان وطئها فلا تطلب له ما دلج
 عنها ولا باس ان يطأ الرجل جارية في البيت معه غيره وكذلك باس ان ينام بين جارين ويكوه جميع لك في الحراير من النساء واذا
 اشترى الرجل جارية ومضى عليها سنة اشهر لم تحض فيها ولم تكن حلالاً كان له ردها لانه عيب يوجب الرد واذا زوج الرجل امته ^{عنه}
 ومضى عليها امرأه بعدا وندم الرجل من جملة المهر شيئاً مميهاً ثم باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة بشيء المهر ولا لمن يشترىها الا ان يرضى
 بالعقد واذا زوج الرجل مملوكاً له امرأة حرة كان المهر لا نفقة في ذمته فان باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر
 اذا زوج الرجل جارية من رجل حرم ثم اعتمها فان مات زوجها ورثته لولمها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها فان علق عنتها بموت زوجها
 ثم ماتا الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها فان عتق الرجل ام ولد فاددت بعد ذلك فترجى جلا
 رها ودوت سنة ولا كان اولادها من الذم قال الله تعالى فان لم يكن حياً كاتوا قالا ولا بد ويعرض عليها الاسلام فان رجعت
 وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الاسلام واذا كان للرجل جارية وورث منها ولداً لم يجر له بيعها مادام الولد باقياً فان مات الولد
 لم يبيعها ويجوز له بيعها مع وجود الولد في ثمن رقبته اذا لم يكن مع الرجل غيرها فان مات الرجل لم يخلف غيرها بيعت فتنقش ثمنها
 وان كان له مال غيره فجعلت من نصيب لدها وتنقش ولا يجوز ان يتزوج بمكاتبته غيره قبل ان تنقش كاتبتها ولا باس ان يطأ الرجل
 مملوكة قد ملكها اعبده او امته لان ما يملكه مملوكة فهو ملكه **باب لولاى لا والعقيقة والسنة فيها وحكم**
الرضاع اذا حضرت المرأة الولادة فلتخلى لها النشأ لولاى سرها ولا يعرضها احد من الرجال الا عند عدم النشأ فاذا ولد المولود ليجب
 ان يرضع يؤمن في اذنه الا يرضع بيمينه بقاء الفرائض وان ولد فان لم يوجد فبما عذب فان لم يوجد الا ما لمع سر
 فيه فممن التوا والعسل ثم يحنك به ويستحب ان يحنك بترية الحنك ومن حق الولد على والده ان يحسن اسمه الا سماً المستحب يجمع
 اسماً الانبياء والائمة عليهم السلام وافضلها محمد وعلي والحسن الحسين ثم اسماً الا نعمة عليهم السلام ولا باس ان يكنى الرجل امته في حال صغره ولا يكنيه

في أحكامها
 في العتق

أحكام المولود

بالفاسم فان كان اسمه محمداً وبكره ان يسمي الرجل بسمه كما اوحى الله له او ما لكا او ما كان اليوم السابع يستحب الاثنان ان يسمي
 يعق عن ولده بكبرش اذا كان ذكراً او بفتح ان كان ثلثه وهي سنة مؤكدة لا يتركها مع الاختيار فان لم يعق الوالد عن ولده ثم اسدك
 سجد له ان يعق عن نفسه لا يقوم مقام العقيقة الصلبة بثمنها واذ لم يتمكن من العقيقة فليس عليه شيء وان تمكن بعد ذلك استحب له
 فثاذا ما يستحب يتم ان يحلق رأس المصبي يوم السابع يقصد بوزن شعره ذهباً او فضة ويكون ذلك مع العقيقة في موضع واحد
 كما يجزى في الاضحية فهو جائز في العقيقة الا ان افضل ما دشنا ان يعق عن الذكر بالذكر وعن الانثى بالانثى فان لم يوجد وجدته
 حمل كبير جاز ذلك ايضاً واذ ذبح العقيقة فليعط القابلة ربحها فان لم يكن له قابلة اعطى المربع يقصد به ولا فاكلاً لا منه فان كانت
 القابلة ام الرجل ومن هو في غيا لم يعط من العقيقة شيئاً ويستحب ان يطبخ اللحم ويدعى عليه جماعة من المؤمنين وكلما اكثر عددهم كان
 افضل فان لم يفعل ذلك فرقاً للحم على الفقراء كان ايضاً جائز ولا يجوز للوالدين ان يأكلوا من العقيقة شيئاً البتة ولا ينبغي ان يكسر
 العلم بل يفضل الاعتناء ويستحب ان يحن الصبي يوم السابع ولا يؤخره ان اخر لم يكن فيه حرج الى وقت بلوغه فاذا بلغ وجب عليه تركه
 تركه على حاله اما خفض الجوارح فان فعله من كان فيه فضل كثير ان لم يفعل لم يكن به بأس مثلاً اسلم الرجل وهو غير مختن ختن وانكأ
 شيخاً كبيراً واذ انما المصبي يوم السابع فان مات قبل الظهر لم يعق عنه فان مات بعد الظهر يعق عنه وبكره ان يترك المصبي والقناع وهو ان يحلق
 موضع من دما سته يترك موضع ولا ماسر ان يحلق او اسكله للرجل كذلك وكلما زالة الشعر عن جميع البدن بل ذلك مندباً ليه مستحباً واذ ولد
 المصبي من السنن يوضع سنتين كاملين لا اقل منهما ولا اكثر فان نقص عن السنتين مدة ثلثة اشهر لم يكن به بأس فان نقص عن ذلك لم يحز
 وكان جوازاً على المصبي لا ماسر ان يترك سنتين في الرضاع الا انه لا يكون اكثر من شهرين ولا يستحق الرضعة الا حرج على ما يزيد على
 الحولين وفضل الا لبان البتة يوضع بها الصبي لين الام فان كانت مخرجه واخذت رضاعه كان لها ذلك ان لم تحز فلا تجبر على رضاعها
 ولدها وان كانت جاز ان تجبر على رضاع ولدها فان طلبت الحرة اجرة الرضاع كان لها ذلك على باب الولد فان كان ابوه قد مات
 كان ابرها من مال المصبي كل ما ارضعته من لبن خادمة لها كان لها اجرة غلها في الرضاع ومنه وجد الرجل من يرضع ولده اجراً محضاً
 وبعضه لا م بدلك كانت هي اعلى من غيرها فان طلبت اكثر من ذلك لم يكن ذلك لها على حال من اجل اللابن باخذ الولد منها ويترفع
 غيرها والام والى الولد من الاب مدة الرضاع فاذا خرج عن حد الرضاع كان الوالد الحق به منها اذا كان الولد ذكراً فان كانت انثى
 فهي احق بها الى سبع سنين ما لم تتردد فان تزوجت كان الوالد الحق بها وان كان الوالد قد مات كانت هي احق به من الوصي سواء كان الولد
 ذكراً او انثى الى ان تبلغ فان كان الاب مملوكاً والام حرة كانت هي احق بولدها من الاب ان تزوجت الى ان يعق الا بالذات العتق كما
 احق به منها واذ اذا الانسان ان يرضع ولداً فلا يرضع الا امرأة غائلة مسلمة عفيفة وعينته الوجهة لا يرضع كاذبة مع الاختيار فان
 اضطر اليها فليرضع يودية او ضاربة ولينها من شرب الخمر اكل لحم الخنزير وتكون معه منزله ولا يسم الولد اليها التحمل الى منزلها ولا يرضع
 الجعينة الا ان لا يجرد غيرها من النساء ولا يرضع من ولد مولا في مع الاختيار ولا بأس بسترضاع الاماء وان كانت له امه فليحلف
 كانت ولدته من الرزق واحتاج الى لبنها فليجلبها به خلع من غلها لطيفاً لك لبنها واذ اسلم الرجل لده الى ظم ثم جاء به بعد ان ظمته
 فأنكوه الرجل قال هذا ليس لي لم يكن لذلك لان الظم ما مودة ومنه تملك الظم الولد سلمته الى الظم اخص كانت ضامته له الى ان يحن
 به فان لم يحن به كان عليها الدية **باب الحاق الاقلاق بالابناء** واحكامهم اذ ولدت امرأة الرجل على فراشه لوفه الاقرار
 به ولم يجز له يفقه فان جاء به بولد اقل من سنة اشهر حيا سليماً لم يجز يفقه عن نفسه ترك ان جاء به لولد اكثر من سنة اشهر كان له
 يفقه الا انه متى فقهه ورافعه المرأة الى الحاكم كان عليه ملاحظتها ومقارن الرجل له قبله ثم فقهه بعد ذلك لم يقبل يفقهه يوم الولد ومنه
 خلق الرجل امرأة او باع جاهه منه فزوجه المرأة او وطئها الجارية ثم انش بولد اقل من سنة اشهر كان لاحقاً بالرجل الاول والمولى الاول
 ان كانت لولد سنة اشهر فضا عدا كان لاحقاً لمن عند المرأة او الجارية ومنه كان للرجل جارية فوطئها ثم باعها من اخر قبل ان يستبرأ فوطئها
 الذي اشترىها قبل ان يستبرأ ثم باعها من اخر فوطئها ايضاً قبل ان يستبرأ فوطئها ثم باعها من اخر فوطئها ايضاً قبل ان يستبرأ فوطئها
 واذ اكانت الجارية بين شريكين واكثر منهما فوطئوها جميعاً في طهر واحد جاء به بولد فترفع بينهما الحاك من خرج اسم الحق الولد به واما
 نصفه للشريك الاخر متى وطئ الرجل امرأة او جارية وكان يغزل عنهما وجاء به بولد فوجب عليه الاقرار به ولا يجز له يفقه لكان القمل
 واذ ولد للرجل من المتعة ولد لوفه الاقرار به لم يجز له يفقه على حاله اذا كان للرجل امرأة لم يدخل بها او يكون قد دخل بها غير انه قد يكون
 غاربهما فوجب عليه قنيد على ذلك الحمل جاء به امرأة او جارية بولد لم يكن ذلك ولداً له وجب عليه يفقه عن نفسه واذ نفي الرجل الى امراته
 او اخبر بطلان ذنبها لها فاعتك وتزوجت من ذنب ولاد ثم جاء مذهبها الاول انكروا الطلاق وعلم ان شهادة من شهد بالطلاق مكافئة

باب الحاق الاقلاق بالابناء

من نكاح النكاح

كتاب الطلاق

شهادة نفذت بينهما وبين الزوج الاخير ثم تقدم منه وتزوج الى الاول لعقد المتفكر ويكون الاول والزوج الاخير من الاول منى كما
 للرجل امرأة فوطيها ووطيها بعد غير زوجا بلا فصل كان الولد لاحقا ولم يجز له نفقة وان كانت له جارية فوطيها ووطيها بعد غير زوجا كان
 الولد ايضا لاحقا وبما اذا اشبه عليه لامر ان غلب عليه انه ليس منه شيء من الامارات فلا يلحقه بنفسه لا يجوز له بيعه ببيعته بغير موافقه له
 من ماله بشئ ولا يورث ميراث الاول او متى جاءه جاريته بولد لا يكون نكاحا له ببيع الولد على كل حال اذا اشترى الرجل جارية
 حبلى فوطيها قبل ان يمضي عليها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يبيع ذلك الولد لانه غذاه بنطقه وكان عليه ان يعزل له من ماله شيئا ويعتقه وان كان
 ووطيها بعد نفقة الا بعدة اشهر وعشرة ايام جاز له بيع الولد على كل حال كان كان لوطي قبل نفقة الا بعدة اشهر وعشرة ايام
 الا انه يكون قد عزل عنها فبها جاز له بيع له على كل حال ولا يجوز للرجل ان ينفق لجارية او امرأة يتهمها بالزنا بل يلزمه الاقارب انما
 يسوغ له ينفق مع البنت العلى واذا فجر الرجل بامرأة او جارية فبها جاز له بيعها او اشتراكها في الجارية لم يجز له الخائن الولد به على حال **كتاب**
الطلاق باب فساد الطلاق وشرايطه الطلاق على صريحتين طلاقا للشد وطلاقا للعدة وهو ينقسم قسمين طلاقا
 الى لم يدخل بها والى دخل بها ولم يبلغ المحيض ولا في سنهما من تحيض التام تبلغ المحيض في سنهما من التحيض المستحاضة المستقيمة المحيض
 الحامل المستبين حملها والايته من المحيض في سنهما من يحض والايته من المحيض لا تكون في سنهما من تحيض طلاقا الغايين زوجته وطلاق
 الغلام والعبد فالبعض الطلاق وان لم يكن طلاقا للعدة المحققة على صريحتين ضرب منه بوجوب لينونه مثل الطلاق وضرب اخر بوجوب التحريم
 ان لم يقع منه بغيره فالقسم الاول للعان والاول نداء عن الاسلام والقسم الثاني الظاهر والاول لا يدخل في هذا الباب بوتر في بعض انواع
 الطلاق وهو الخلع المبادة ويدخل فيه ايضا ما يكون كالسب للطلاق وهو النسي والنفاء ويحتمل كل ذلك في ابوابه انشاء الله تعالى
 اقسام الطلاق التي قد ساهنا فلا بد منها من اعطاء العدة بعد الا ان تشبه منه انشاء الله ما شرط الطلاق فعلى صريحتين ضرب منه عام في
 سائر انواعه ضرب منه خاص في بعضه فاما الذي هو عام فهو ان يكون الرجل عتقا يملك العتق يكون مريدا للطلاق غير مكره عليه لا يجبر
 يكون طلاقه محض شأنا هذا مسلمين يلفظ بلفظ مخصوص او بما يقوم مقامه اذا لم يمكنه الضرب الاخر هو الخاص من القسمين هو الثاني
 المرأة خاصة لان هذا القسم مراعى في المدخول بها غير عاب عنها زوجا مرة مخصوصه على ما سنبينه فيما بعد فان طلق الرجل امرأته
 ذاب له لعقد بالسكر او الجنون والمرء ما اشبهها كان طلاقه غير واقع فان احتاج من هذه صورة الا السكر الى الطلاق فنطلق عنه
 فان لم يكن له ولع طلق عنه الامام او من مضله الامام فادخل الرجل امرأته وهو مريض فبها جاز ان توارثا ما دام في العدة فان انقضت عدتها
 ورثتها بينهما وبين سنة ما لم تزوج فان تزوجت فلا ميراث طلاقا وان راد على السنة يوم واحد لم يكن لها ميراث ولا فرق في جميع هذه
 الاحكام بين ان يكون الطلاق في ليل او نهار او ثلثة او سوا ذلك لا يملكها بوجعه ولم يكن فان التوارث ثابتة بينهما على ما مضى
 هذا اذا كان المرض يسير به الى ان يتوفى فان صح من مرضه ثم مات لم يكن له ميراث ولا ميراث لولدها فان كان طلاقا فملك عليها جعتها فانها مريضة
 ما لم يخرج من العدة ومتى طلق الرجل امرأته فادخلها او كان فان عكسها عليه كان طلاقه غير واقع ومتى طلق ولم يشهد شاهد
 من ظاهر الاسلام كان طلاقه باطلا وان شهد شاهد واحد بعد اخر لم يشهد هما في مكان واحد لم يقع ايضا طلاقا فان طلاق
 محض من عاين مسلمين ولم يبق لهما شاهد فادخلها او كان فان عكسها عليه كان طلاقه غير واقع ومتى طلق ولم يشهد شاهد
 مع الزوج ومتى طلق ولم يشهد له شاهد فادخلها او كان فان عكسها عليه كان طلاقه غير واقع ومتى طلق ولم يشهد شاهد
 اراد الطلاق بغيره فادخلها او كان فان عكسها عليه كان طلاقه غير واقع ومتى طلق ولم يشهد شاهد
 كذا بان الطلاق لم يقع طلاقه مثل ان يقول لها اعتدي وانت خيلتي او بريرة او ثمة او حبلك على غاربك او الحق باهلك وانت على حرام او
 اليها انما فاختارت نفسها فان ذلك كله لا يؤثر في الطلاق ولا يحصل به نكاح ولا يحرم على حال فان قتل الرجل مملوكا فملكه فلا نفقة
 نعم كان الطلاق واقعا وما يوجب تناولا لث طالق بغير العبرتيما يسان كان فانه يحصل له الفقة ولا يقع الطلاق الا باللسان فان كان بين
 انه يلقى امرأته وهو حاضر ليس بغائبة يقع الطلاق وان كان غائبا وكبت بجلته ان فلا نفقة طالق وقع الطلاق وان قال لغيره اكتب لي فلا نفقة
 سئل بها لم يقع الطلاق فان طلقها ما يقول ثم قال لغيره اكتب ليها ما بالطلاق كان الطلاق واقعا ما يقول ومن الامر اذا وكل الرجل غيره
 بطلان بعينه لم يقع طلاقا اذا كان حاضرا في البلد فان كان غائبا جازا بوكيله في الطلاق وموافقا لوكيله اذ لم يكن له في مكانه
 من امره فان طلق لوكيله كان طلاقه قبل العزل مع طلاقه وان كان بعد العزل كان باطلا ومتى وكل حبلين على الطلاق لم يجز
 ان يطأ امرأته حتى لم يقع طلاقا لغيرها الاخر فان اجتمع عليه في الطلاق ومن لم يمكن من الكلام مثل ان يكون اخر من طلقها كذا
 بغيره ان كان في بعضه فان لم يحسن فانيوم الى الطلاق كما يؤتى الى بعض ما يحتاج اليه معنى فهم من انما الطلاق وقع طلاقا وان كان

مَنْ نَكَحَ النِّسَاءَ

الرب يا الله هم الا يجامع نفجته ثم اقام على يمينه فاذا فعل ذلك كانت المرأة بالخيار ان شاءت صبر عليه بدا وان شاءت خاصته الى الحاكم فان استعذت عليه نظره الحاكم بعده عنها اياه اليه اربعة اشهر ليراجع نفسه ثم تاتي في امره فان كفر عن يمينه راجع زوجته فلا حق لها عليه وان اقام على عزلها والامتناع من وطئها جزئ الحاكم بين ان يكفر ويعود الى نفجته او يطلق فانما في الرجوع والطلاق جميعا وانما على الاطراف جالس الحاكم في خطبة من ضرب صنق عليه في المطم والشرب يعوق عنه الى امر الله ويرجع الى نفجته او يطلقها فان طلقها كان عليه العدة من يوم طلقها وهو ملك بعثتها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من عدتها لم تكن له عليها رجعة ولا يكون الايلا الا باسماء الله ثم ياتي الى غير اسم الله نعم او حلف بالطلاق او العاق وما اشبه ذلك لا يضاوم نفجته فليرجع اليها وليطأها وليس عليه كفارة معني الى الا يقرب في وقت وهي مضطربة خوفا من حملها فيضرب ذلك ما تولد لم يلز به الحاكم حكم الايلا لا نه طلق في صلاح ولا يقع الايلا الا بعد الدخول بها فان اتي قبل الدخول بها لم يكن له تاثير المقتع بها لا يقع بها الايلا على ايلا على حال انما اعتد المرأة على الرجل لانه لا يقربها وندم الرجلان بينهما كان عليه ليمين بالله نعم ان الامر على ما قاله في بطنه بيننا وليس عليه شيء **باب الخلع والمباراة والنشوة والشفقة** الخلع والمباراة ما يوثقان في كيفية الطلاق وهو كل واحد منهما من حصول مع الطلاق كانت الطليقة باينة والعنف بينهما ان الخلع لا يكون الا بشئ من جهة المرأة خاصة والمباراة يكون من جهة المرأة والرجل معاد لا يختص ذلك باحد منهما بعد ذلك الاخر انما يجلب الخلع اذا ثالث المرأة لزوجها ان لا يطبع لك سرا ولا اقيم لك حدا ولا اعتقل ملك من جنابة اولا ولين فواشك من نكاحك لم تطلق نفق معتمدا هذا القول وعلم من حالها عصيها بما في شئ من ذلك ان لم تطلق يرد عليه خلعها فان اذ اخطبها اقترح عليها شيئا معلوما تقبضه سواء كان ذلك مثل المهر المدة اعطاه اذا اكثر منها واقتصر حثا يتخذه اى ذلك فقل بان فعله ما باندها فانما تقدر بينهما على شئ معلوم طلقها بعد ذلك تكون طليقة باينة لا يملك فيها رجعتها الا ان توجع المرأة فيما بذلت من مالها فان رجعت في شئ من ذلك كان له الرجوع ايضا في بضعها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من العدة ثم رجعت في شئ مما بذلت لم يملكها ولا يمكن له ايضا عليها رجعة فان راوشرها قبل نفقها العدة اذا لم توجع هي فيما بذلت او بعدا فقتلها كان ذلك بعقد مستأنف ومهر جديد والخلع لا يقع الا ان يكون المرأة طاهرا طهر لم يضرها فيه جماع او تكون غير مدخول بها او يكون غايبا عنها زوجها المدة التي قد سنا ما اولم تكن قد بلغت مبلغ النشاء او تكون قد ايسر من المخيض وانما ان الرجل والمرأة بعد الخلع قبل اشتتاء العدة لم يقع بينهما مؤاودة لانه قد انقضت لصحة بينهما ما اما المباشرة فنقض من الخلع الا انه يكون لكره من جهة الرجل والمرأة من كل واحد منهما لصاحبه نفق عرفت ذلك من حالها او ثالث المرأة لزوجها انما كرهت المقام معلوما ايضا قد كرهت المقام مع ما يثبو او يقول الرجل مثل ذلك على ان يعطينه كيت وكيتا وتركه على بصر المهر ويقتصر على شيئا معلوما ويكون ذلك من المهر المدة اعطاه ولا يكون اكثر منه فاذا بذلت من نفسها ذلك طلقها ح طليقة واحدة للسنن بشرط الطلاق ويكون الطليقة باينة لا رجعتها عليها الا ان توجع في شئ مما عتبه له فان رجعت في شئ من ذلك كان له ايضا الرجوع في بضعها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من عدتها لم يكن لاحدهما على الاخر سبيل الا بعقد مستأنف ومهر جديد وما النشوة فهو ان يكره الرجل والمرأة وتزني في المقام معا وتكره مفاد تنو ويد الرجل بللا انها يقول له لا تفعل في كره ان ذهبت في ولكن انظر لي في فاصنع فيها ما شئت وما كان سؤ ذلك من نفقة وغيره فانها تملك اعطيك ايضا من مالي شتا معلوما وعني على حالتي فلا جناح عليهما ان يضالحي بينهما على هذا الصلح واما الشقاق فهو ان اذا كره كل واحد من الزوجين الاخر وقع بينهما الحسوة ولا يصطحا لاعلى المقام ولا على الخلق فلا باس ان ينفق الرجل حكما من اهله وبعث المرأة حكما من اهله ويجعل الامر لهما على ما يريان من الصلاح فان رايا من الصلاح الجمع بينهما اجمعا ولا يستأذنا ولم يكن لهما مخالفتها وان رايا من الصلاح التفريق بينهما لم يضر لخلق بيتا اذا حاما فاذا استأذناهما وعضي كل واحد منهما ما بالطلاق فقا بينهما وانما ان احد الحكمين التفريق والاخر الجمع لم يكن الحكم حثا على امر واحد ما جمع او تفريق **باب العدة اذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول بها** لم يكن عليها منه عدة وحلت للادراج في الحال ان كان فرض لها المهر كان عليه نصفها فوضعا وان لم يكن نكاحا مهر كان عليها من ثمنه وان كان موسرا فبجارية او ثوب يتابع قيمته خمسة دنانير فضا عدا وان كان موسرا فاما بين طلقه دنانير لم يزد عليها وانما اشبهه ودنانير فاذا زاده عليه يعتبر المنة على ما جرى به عادة امثال ذلك الرجاء المنة تلك المرأة في المنة اذا دخل بها ثم راو طلقها فان كانت لم تبلغ الحيض ومثلها لا تحيض وحده ذلك ما دون تسع سنين لم يكن عليها منها عدة ووجب عليه المهر كاملا اذا سأل المهر فان لم يكن قد سأل المهر كان عليه مثل مهر نسائها ولا يخاف من خسرانته ودمه وان كانت ممن لا تحيض ومثلها تحيض كان عليها ان تقدر بثلاثة اشهر فاذا مضت فقد بانث سنو ملكك نفسها وان كانت ممن تحيض حثا طلقها كان عليها ان تقدر بثلاثة اشهر وهي الاظهار فاذا اراد الدم من الحيضة الثالثة فقد ملكك نفسها ولم يكن له عليها سبيل الا ان لا يجوز

فمَنْ نَكَحَ النِّسَاءَ
 فَهُوَ كَالْمَرْءِ

كتاب الطلاق

لها ان تزوج الا بعد ان يظهر من خيضها وتغتسل فاما اعتدت على نفسها قبل الغسل كان العقد باطلا غير انهما تكون فادركه فضلا ولا يجوز
لها ان تمكن الزوج من نفسها الا بعد الغسل اذ انا ما للرجل المرأة قبل ان تنقطع العصمة بينهما فانه يرث كل واحد منهما صاحبة اذا كانت
المرأة مستبرئة فانها تزاعى لثبوت الحيض فان مرث بها ثلثة اشهر لم ترينها وما فقد بانث منها لثبوت وان مرث بها ثلثة اشهر لا يوم ثم رثا لثبوت
كان عليها ان تغتسل الا قراء فان تأخرت عنها الحيضة الثانية فلتصير من يوم طلقتها الى ثمام ثلثة اشهر فان لم تره ما فلتعتد بعد ذلك بثلثة
اشهر ففقد بانث منه واذا رثا لثبوتها بينهما وبين الثلثة اشهر ثانيا وتعتبر عليها ذلك الثالث فلتصير ثمام السنة ثم تعتد بعد ذلك
بثلثة اشهر تمام الخمسة عشر شهرا وقد بانث منه واياها ثاثة بين الخمسة عشر شهرا وصاحبة اذا عاشت المرأة حيضة واحدة ثم اوقع
حيضها دعت لها لا تحيض بعد ذلك فلتعتد بعد ذلك بثلثة اشهرين وقد بانث منه واذا كانت المطلقة مستحاضة وعرفت يوم حيضها فلتعتد با
لاشراء وان لم تعرفها يوم حيضها اعتبر نصف الدوام اعتد ايضا بالاقراء فان اشتبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة ولم تكن لها سبيل
الفرق بينهما اعتبر غارده فثاثة في الحيض فخذ على عادتهن في الاقراء فان لم تكن لها ثاثة او كن مختلفا في العادة اعتد بثلثة اشهر وقد
بانث منه كانت المرأة لها عادة في الحيض في حال الاستقامة ثم اضطربت ياها فثاثة مثلا بعد ان كانت تحيض كل شهر لا تحيض الا في شهرين
او في ثلثة او فيما زاد عليه فلتعتد بالاقراء على ما جرى به عاردها في حال الاستقامة وقد بانث منه واذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلثة سنين
او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلتعتد بثلثة اشهر وقد بانث منه ليس عليها اكثر من ذلك اذا طلقتها وكانت حاملا
فقد بانث ان تضع حملها وان كان بعد الاطلاق بلا فصل حدث للزوج سوا كان فوضعته سقطا او غير سقطا تاما او غير تام وان كانت
حاملة باثنين ووضعته احدا فقد ملكت نفسها غير ان لا يجوز لها ان تعتد على نفسها الا بعد وضع جميع ما في بطنها فان اردت بالحمل بعد
ان طلقتها او ادعت ذلك صبر عليها ثلثة اشهر ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر وقد بانث منه فان ادعت بعد انقضائها هذا المدد حملا
لم يلقف الي دعواها وكانت باطلة واذا طلق الرجل امراته طلاقا يملك فيه رجعتها ولا يجوز له ان يخرجها من بيتها الا ان تخرج الان تخرج
بثلاثة مائة فالتحاشن ان تغفل ما يجب فيه عليها الحد فان غفلت ذلك خرجت واقيم عليها الحد قد بانث ان تخرجها ما يجوز له معها اخرجها
ان تؤدك الرجل فانها ستغفل ذلك فجاءه اخرجها وتعي اضطرت المرأة الى الخروج او اودت الى قضا حق فلتخرج بعد نصف الليل لتخرج
ايديها قبل السبح اذا كانت عليها حجة الاسلام جانها ان تخرج فيها من غير ان ياذن لها زوجها فان اردت ان تخرج فطوقها فلا يجوز لها
ذلك الا بعد استئذانها اللهم الا ان ياذن لها الزوج الى الخروج اليه من كانت لتطبيقه بآية لا يملك فيها الرجعة جاز له اخرجها في
الحال لا يلزمه ايضا نفقة اللهم الا ان تكون حاملة فلتؤمها النفقة عليها حتى تضع ما في بطنها واذا لم تكن حاملة لم يمتد نفقة عليها فاذا
له عليها رجعة فاذا انقضت العصمة سقطت عنه النفقة على كل حال اذا طلقتها وهي ايسة من الحيض مثلها تحيض كان عدتها ثلثة
اشهر وان كانت يايسة من الحيض مثلها لا تحيض فليس عليها منه عدة وبانث في الحال حدث للزوج الحرة اذا كانت تحت مملوك
فعدتها مثل عدتها مثل عدتها اذا كانت تحت حر لا يختلف الحكم فيه والا فعدتها اذا كانت تحت حر فطلعتها فعدتها اقر ان كانت من تحيض
ان كانت من لا تحيض مثلها تحيض فعدتها ثمانية اربعون يوما فان طلعتها طلاقا يملك فيه الرجعة ثم اعتقت فجعلها ان تعتد عدة
الحرة وان كانت لتطبيقه بآية فعدتها عدة الا متحسبا مدتها والمتع بها اذا انقضت اجلها فعدتها ثمان وان كانت من لا تحيض
فمثلها تحيض فعدتها خمسة اربعون يوما وعدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حرة سوا كانت زوجة على طريق
الدوام او متعاهلها وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل ان كانت قرة فان كانت حاملا ولدت لولا ما بعد ثمانية اشهر عدة الحرة اربعة اشهر
عشرة ايام وان كان مملوكا ليستام ولد فعدتها شهرين وخمسة ايام فان طلعتها الرجل ثم مات عنها فان كان طلاقها ملك فبعضها
كان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حاملا ولم تكن ام ولد كانت عدتها شهرين وخمسة ايام حسب مدتها وان لم يكن
فعدتها عدة المطلقة حسب مدتها واذا مات عنها زوجها ثم اعتقت كان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وكل ان كانت لا تملك بملك
اعتقها بعد فامة كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام فان اعتقها في حال حيوة كان عدتها ثلثة قرة او ثلثة اشهر حسب مدتها
واذا طلق الرجل زوجة الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا يملك فيه الرجعة فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان لم يملك جنتها
كان عدتها عدة المطلقة وان مات الرجل عن زوجة في حامل فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان كان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام
كان عليها ان يستوفي تمام ذلك ان مضى على المدد المذكورة ولم تضع ما في بطنها فعليها ان تعتد الى ان تضع ما في بطنها فثاثة لثبوتها
رجعها من تركه الرجل فان كانت حاملة اخطق عليها من مضى لها الذي في بطنها ويجوز لها ان تبقي في الدار التي مات فيها زوجها لمحت
سنة وعليها الخطأ اذا كانت حرة فان كانت ام ولد لم يكن عليها احدا والحزاد هو ترك الزينة واكل ما يمينه الواجبة الطيبة وشبهه واذا

مِنْ نَكْرَتِ الْلُتْهَايَةِ

[illegible]

راشدی اور ملت اسلامیہ

من نكته لنهاية

من نكته لنهاية

لصيته دون غيرهم لا نهم الذين يضمنون جريرة مواد كان المقتول امرأة فلها مال ولها ولد كورعانا فلها نصيبه فان كانت كائنا من كانا
لصيته دون اولادها وان كان المقتول اخ لابيها لم يكن ميراثه له دون العصبه وكل من كان له ائقوا لذان فولاءه مولا لهما دون العصبه
وانما تأخذ العصبه للميراث اذا لم يكن غيرهم او يكون الذين تركهم الميتا ناولا يصح بيع الولاء ولا عصبه والضرب الاخر من الولاء وهو الذي يكون
بضم الجريزة واذا اعتق الرجل مملوكا وبتر من صفان جريرة كان سايبر كل من نكل به فسل على ما قد سناه كان ايم سايبه لا ولا له عليه
وكل من اعتق نفسه واجبة في كفارة مملوكا او قتل خطا او بينا وانظار يوم في شهر رمضان وغيره من الواجبات فانه يكون المقتول سائبة لا
ولا له لمن اعتقه عليه لا احد يبيعه بوا لا هذا المقتول ليه ضمن جريرة كان ولاؤه وان نوالا الى غيره من الرجال وكان ولاؤه له ضمنا
جريرة عليه ان ملك علم بوا الحد كان ميراثه لبيت المال اذا كان لثان لا وارث له ولا احد ضمن جريرة فان نوالا لثان ضمن جريرة كان
ولاؤه لصفان جريرة عليه ان لم يضل كان ما تركه لبيت المال **باب المكاتب** المكاتب هو ان يكتبا لثان عبدا او مستعينا
معلوم يؤديه اليه في نجوم معلومة فانه يستحل ان يكتبه على ذلك علم ان الله قد راء منه فكتبته بان يكون ذا صناعة وحرفة او غير
وانما المكاتب لكتابته استحل ان يكتبه ان لم يعلم من حاله ما ذكرناه ولا يمنع من مكاتبته بسبب انه ليس له حرفة ولا صناعة ولا
كاتبته فليعد على فكتبه فتي من ماله من سهم الرقاب للاثان ان يكتب مملوكه على اي شئ شاء قليلا كان وكثيرا غير انه يستحل ان يبيعوا
بشئ ولا يتجاوز القدر الذي هو من المكاتبة على من يمين مطلق بشرط فان كانت شرطه وهو ان يقول لبيد في حال المكاتبته في
عجزه عن راء تمك فاشترطه الرق فليجبع ما اخذت منك فتي عجزه عن ذلك وحده الجهر هو ان يؤخره الى نجم او يعلم من حاله انه لا يجد
على فكتبه واداء منه فانه يرجع وقاد ان كان قد اشترط لمولاه فان كان عجزا عما مولنا خرجنا الى نجم فليستح لمولاه ان يصير عليه
بوفيه فان لم يفعل موده في الرق كان له ذلك فان مات هذا المكاتب خلف مالا او لا وكان ما تركه لمولاه ودون غيره وكان اولاده
مما لك له ولا يجوز لهذا المكاتب ان يتصرف في نفسه بالتزويج ولا بعبه الممال ولا بالعق ما دام قد بقي عليه شئ مما يجوز له التصرف في ماله
بالبيع الشراء اذا ان لم يسله ومو حصله عليه من كان مولاه وصا من له اذا كان ما دون له في ذلك لا لعبد والضرب الاخر من المكاتب
هو ان يكتبه على شئ معلوم ونجوم معلومة ولا يشترط عليه ان يشترط عليه ان عجزه عن راء الرق فتي ان شيئا من مكاتبته اغتفر منه
بجانب ذلك لم يكون لمولاه عليه سبيل فان مات المكاتب ترك مالا او ترك لا ما دونه مولاه بقدر ما يقبل من العبودية وكان الباقي لولاه
اذا كانوا اخر ارقان كان المكاتب قد ورثا لولد بعد المكاتبته من امر له كان حكم ولده حكمه ان لم يترك منه مولى ابيه بقدر ما يقبل
ايه فان راء ابن ما كان تدبغ على ابيه من الحر لا سبيل على مولا عليه ان لم يكن له مال استغنى مولى ابيه فانه على ابيه فتي راء صا
حر وهذا المكاتب اذا بعض مكاتبته برت ديوت بجانب عتق منه جميع الميراث بقدر ما بقي من الرق وكل من اوصى له كانت الوصية
ناضية له بقدر ما عتق وجوه بقدر ما بقى من دونه واذا ادعى المكاتب ان يبيع عليه الحد ايم عليه بقدر ما اعتق هذا الحرير وما بقى منه رقا حد
العبودية وان ادعى المكاتبه بعض مكاتبته لم يجز لولاها وطبها بملك ليمين لا صا بعضها ولا يجوز له العتق عليها لان بعضها ملك له فان كان
عبدان ادعى مكاتبته شيئا ايم عليه الحد بقدر ما عتق منها ودعى عنه بجانب ما بقى ويبيع عليها هي تلك الما لم يستكرها فان استكرها لم
يكن عليها شئ وكان عليه الحد حسب ما قد شئنا وكل شرط بشرطه المولى على مكاتبته فانه يكون ماضيا مالم يكن شرطنا لثان الكتاب السنه كان
له جميع ما بشرط عليه اذا اعتقه فان شرط عليه ان يكون ولاؤه له كان له الولاء بعد عجزه ومضى رجلا مكاتبته بعزاد مولاها كان نكاحها
باطلا وان نكاحها باذن مولاها وقد كانت بعض مكاتبته ورثا ولا كان حكم ولدها حكمها يستوفى منها حصة ما بقى من ثمنها ومقتضى ما
ما اعتق منها اذا كان نكاحها مبيد مملوك فان كان قد يبيعها بخر كان الولد لحرارا واذا قال للمكاتب لمولاه خدني جميع ما كان تقبل عليه
دفعة واحدة كان بخيرا بين اخذ منه في موضع بين الاستماع منه الا يقبل منه الا على ما قد شئنا عليه من الجود واذا كان المكاتب عجزا لم
وعجز عن بوفيه فنه كان على الانام ان يملك ثبته من سهم الرقاب المكاتب اذا كان غير شرط عليه لم يكن على مولاه فطرته وان كان شرط
وبعده ذلك **باب التكميل** التكميل هو ان يقول الرجل لمملوكه انت في خيوني في حبي بعد فاني فاذا قال لك ثبتك للتكميل
هو منزلة الوصية يجوز للمدبر نفسه ما دام فيه الروح فان نفس جاز له بعد ذلك بعبه هبة التصرف فيه بجميع انواع التصرف به بالطلاق
ومو له ينقل المتدبر وامضاء على حاله ثم ما المديركان المدبر من الثلث فان نقص عنه تقوى وان زاد عليه استحق في الباقي وقدر
المدبر بغيره من عجزه بنقص تكبيره لم يجز له الا ان يعلم المتابع انه يبيع خدته وانتهى ما هو كان حر لا سبيل انا وير الرجل بعبه
جيلة فان علم بذلك كان ماله في طبها بمنزلة ما يكون مدبر فان لم يعلم بجيلة كان الولد فاق ويكون التدبير ماضيا في الجارية فان ملك عبد الله
وولد له ولا كان اولاده ما غنر لها يكون مدبرين فوق ثلث درهم مملوكا والحرار من الثلث فان زاد ثمنه على الثلث استعفى الى

ليقتد

کتاب الامانة والکفارة

[illegible]

کتابخانه

مجلس

کتاب النکاح واللعن

[illegible]

فہرست

مَنْ نَكَثَ لِنَهَائِهِ

يلزم الاقتصار المؤمنين او من هو بحكمهم ومن لم يجد تمام العدد من المؤمنين ووجد بعضهم كثر من الموجودين حتى يتو العدة وان لم يجد الا واحدا طعم عشر مرات يوما بعد يوم الى ان يستوي العدد ومن لم يجد احدا من المؤمنين اصلا ولا من اكلهم المستضعفين من خاتمهم ولا يجوز ان يلزم الناصب شيئا من ذلك وادع ما يطعمهم الجزر اللحم واسطه الجزر الحلو الزيت وادونه الجزر والملح ومتى اراد كسوتهم فليطعم كل واحد منهم ثوبين يوازي ثوبه جسد فان لم يقدر عليه ما جاز ان يقتصر على ثوب واحد لكنه احد كفاة اليهين لا تجب الا بعد الحنث فان كفر قبل الحنث فلا كفر له بجزءه وكان عليه مضادها بعد الحنث من حلف بالبرائة من الله ومن سوله او احدا من الائمة كان عليه كفاة ظمها فان لم يقدر على ذلك كان عليه كفاة اليهين وكفاة فضل الله وواله هو عتق ذبته وصيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا بجزءها ايها شاء فعل ففقد اجزاء ومنه عجز عن كلفة كان عليه صيا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ذلك اطعم عشرة مساكين او قام بكوتهم فان لم يقدر على ذلك تصدق بما استطاع فان لم يستطع متنا اصلا استغفر الله ثم ولا يعود ومن كان عليه صيا يوم قد نذر صوم فجزع صيامه اطعم مسكينا مدين من طعام كفاة لذلك اليوم وقداجزاه وكفاة الظهار عتق ذبته فان لم يجد ذبته كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يقدر كان على الصيا اطعم ستين مسكينا فان جامع قبل ان يكفر كان عليه كفاة اخرى حسب ندمائه وكلما جامع كان عليه كفاة اخرى الى ان يكفر كفاة من افطر يوما من شهر مضى اطعم ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين اي الثلثة فعل ففقد اجزاء وهو بجزءها وكفاة قتل الخطا عتق ذبته فان لم يجد كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا وكفاة قتل العمد عتق ذبته واطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين بدماء او ليل المقتول بالدية او العفو عنه وكفاة من وطأ حبة في خبز ان كان وطأه طلبة اول الحنث كان عليه ثوبان قيمته عشرة داهم جاز او ان كان في سطة مضطربا وان كان في اخره ربع دينار على ختامه قد نذرناه ومن وطأ منه في الحنث كان عليه ثلثة اذنان من طعام يغفرها على ثلثة مساكين ومن وجب عليه صيا شهرين متتابعين في شيء مما ذكرناه من الكفارات فصا شهر او من الثلثة شتا ثم افطر من غير عتق كان مخليا وتبالة البناء عليه ان صا شهر لم يكن قد صا من ثلثة شيئا وجب عليه لا شيئا وان كان افطاره قبل الشهر لمرض كان له البناء على كل حال ومن عجز عن صيا شهرين وجب عليه صيا ثمانية عشر يوما وقداجزاه وان لم يقدر على ذلك تصدق عن كل يوم مدين طعام فان لم يستطع استغفر الله ثم ولا يبر عليه شيء وكفاة الايلاء ككفاة اليهين سواء ومن افطر يوما قد نوى صومه ففقد شهر مضى بغيره فان كان عليه كفاة اليهين فان لم يجد صيا ثلثة ايام ومن قروح امرأة في عذتها فارتها وكفر عن فخذ بحسنة اصوع من دقيق ومن نام عن عشاء الاخرة حتى يمضي النصف الاول من الليل صلا فاحين يستنظروا يصبح صابما كفاة لذنبه في اليوم عنها الى ان يلقى الموت من نام عن صلوته الكسوف متعمدا وقداخر في القرض كله فليقتل كفاة لذنبه وليقتل الصلوة بعد العشاء من سأل في مصلوب بعد ثلثة ايام ليراه فليستغفر الله من ذنبه ويقتل كفاة لذنبه لا يجوز للرجل ان يثق بوجهه في موثوله ولا في موت زوجته فان فعل ذلك كان عليه كفاة بيس ولا باس ان يثق بوجهه على ايدي موثا خفية ولا يجوز للمرأة ان تلطم وجهها في معصاة ولا تحذو ولا تجزعهما فان جرت كان عليها كفاة قتل الخطا عتق ذبته واطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين وجهها حق يد يوجب عليها كفاة اليهين وان لطمت وجهها استغفر الله ولا كفاة عليها اكثر من الاستغفار ومن وجبت عليه مرتبة فجزع عن الرقة فانتقل الى الصق فاضام شيئا ثم بعد الرقة لم يلزمه الرجوع اليها وتبالة البناء على الحيوان وجع الى الرقة كان ذلك افضل له ومن ضرب مملوكا لم يفرق الحد كانت كفارة ان يعتقه فان قتله كان عليه عتق ذبته وصيا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وعليه التوبة مما فعل **كتاب الصيد لذبايح بابا يستباح لكل من سائر الجنات الحيوان ما لا يستباح الحيوان على ضرب منها ما يكون في الحضرة خاصته ومنها ما يكون في البر ومنها ما يكون في البحر وكل واحد من هذه الاجناس ينقسم اثنا مائة ثلثة قسم منها سباح طلق قسم مكرهه وقسم محظوفه فاحيوان البحر فالبلد البقرة والغنم والاربعاء فانها اجمع سباحة يجوز استئصالها على كل حال الا ما كان منه جلا لا فانه محظوف لا يجوز اكله وحده جلا الذي لا يجوز اكله الا بعد الاستئصال هو ان يكون عذاه اجمع عذرة الانسان لا يخلطها بغيرها فان كان مختلطا ما اكل العذرة وبغيرها فان تم بها مكرهه وليس بمحظوف ويستبرأ من اجله الا بل منه ما يبرطو بغيره حتى يزول عنه حكم الجلاله البقر بعشرين يوما كلته الشاة بعشرة ايام واذنا شرب شيء من هذه الاجناس حرام ثم ذبح جاز اكل لحمه بعد ان يغسل بالماء ولا يجوز اكل شيء مما في بطنه ولا استئصاله واذنا وضع شيء من هذه الاجناس من خنزير حتى اشد على ذلك لم يجز اكل لحمه ولا ما كان من دمه فان شرب من خنزيرة دفعة او دفعتين كان اكل لحمه مكره ما غير محظوف الا انه يستبرأ بسبعة ايام ان كان مما ياكل العلف يتسا او كان غيره اطعم ذلك وان لم ياكل شيء من لبنها يجوز شرب لبنه سبعة ايام واذنا شرب شيء من هذه الحيوانا شربا ثم ذبح لم يؤكل مما في بطنه الا بعد غسله بالماء ومتى شرب شيء من**

كتاب النكاح

كتاب الصيد للشيخ

الاجتناب من لبن امرأة واشتد كره اكل لحمه ولم يكن مخلوقا واما الجمل والبغال والحمر فان لحمها مكره متولد ليس بمخلوق وان كان بعضها
 كراميته من بعض لان لحم البغل اشتد كرهه من لحم الحمار ولحم الحمار اشتد كراميته من لحم الجمل ولحم الجمل اشتد كراميته من كراميته ولا يجوز اكل لحم الفيل
 حتى ولو شتم من هذه الاجناس لوقوعه في اكل لحمها حرم ذلك اكل لحمها وحكم ما يكون من شتمها بعد ذلك وجب حرامها ما اثنان من الخلط
 بغيرها واشتمها ستمها بالقرعة بان يقسم القطع قسمين يرفع على كل واحد منهما ثم يقسم قسمين ويضع على كل واحد منهما ثم يقسم كل واحد
 الى ان لا يبقى الا واحد وما حرم من الجمل لا يشترط اكل شيء منه الا السمك خالصا والسمك هو كل منه ما كان له فلس ويجوز ان ليس له فلس والجم
 لا يجوز اكله على حاله كذا الطائفة وهو الذي عوث في الماء ينطفو عليه اما الناساوي الزناد والرموفانه مكرهه شديد الكرامة وان لم يكن
 مخلوقا ولا بأس بالكشفه لا بأس لو بيتا ولا ياكل من السمك ما كان جلا الا بعد ان يسير يوما الى اللينة ما طامر يطعم في طامر لا يجوز
 اكل ما مضى من الماء من السمك اذا شوجت سمكه فوجد فيها سمكة جازا اكلها اذا كانت من جنس ما جعل اكلها فان شوجت جنة فوجد فيها
 سمكة فان كانت على صيدها لم تنسخ لم يكن بأس باكلها وان كانت قد انسخ لم يجز اكلها على حاله وانما ثبت سمكة من الماء فماتت فان اكلها
 الانسان وهي مضطربة جازله اكلها وان لم يدبها كك تركها ولم يجز اكلها ولا بأس بالطير الطير والابلا من اجناس السمك اما حيوان
 البرفانه لا يجوز اكل شيء من السباع سواء كان ذابا وغيره فابعد السبع الهندي الفهرم الكلب الخنزير والغالب لا ينبغي الدب الذي
 اشبهه من السباع والسموخ ولا بأس باكل لحم الطير الغزال البقر الوحشي والحمار الوحشي ان كان لحم الحمار مكرهها والقرود والسباع
 اكلها ولا يجوز اكل الحفاد المربوع والقار والحيات والعقارب والضفادع والسرطان والخناسر وبنات وردان والرتا ويرد لا يجوز اكل
 نجم الخنزير والسمك والفقار ما اشبهها واما الطير فهو كل سنة كل ما من ديرة سنة كل ما صفة كان يد في صيف يعتبر فان كان في غيره
 اكثر من صيفه كك ان كان صيفه اكثر من ديرة اجنب فان لم يكن هناك طريق الى اعتباره بان يوجد من يوجا اكل منه ما كان مثله قاضيه
 او موصلة او بصيته يجنب لم يكن له شيء من ذلك لا يجوز اكل شيء من سباع الطير مثل النسر العقاب والخنزير والجداء وما كان كك
 باكل اللحم ويكره اكل الغرغان والقنابر الهدد ولا يجوز اكل الخنازير الخفاف ويكره لحم الجوارح وليس بمخلوق ولا بأس باكل طير الماء
 ان كان مما باكل السمك واعتبره ذكرناه ولا يجوز اكل لحم الطيور ويرد يكره اكل لحم الصرور والصدور والنفار والطيور اذا كان جلا لا يجوز
 اكله الا بعد استيرائه وحبه من ذلك يستير البطة وما اشبهها بجسمه ايام والدجاجة وما اشبهها بثلث ايام **باب لصيد الحما**

في اكل السمك

وان كان

لم يحل

صيد السمك اخذه واخرجه من الماء حيا على اي وجه كان شوا كان من اخرجه مسلما او كافرا من اي اجناس لكفار كان لانه لا يرعى في صيده
 وجوب التسمية فضلا لان يصيد غير المسلم لا يجوز اكله الا اذا شوه اخراجه من الماء حيا ولا يوثق قوله في ذلك وانما نصب الانسان
 في الماء يوما وليلة او ما دام على ذلك ثم قتلها وقد اجتمع فيها سمك كثير فاذله اكل جميعه ان كان يغلب على ظنه ان بعضه مات في الماء لانه
 طريق له الى تمييزه من غيره فان كان له طريق الى تمييزه مات في الماء مما لم يمت فيه لم يجز له اكل ما مات فيه وكل ما مضى في الخطا ويرتفع فيه
 جازا كل جيعه مع قتل الطير في التمييز الميت من الحي واذ صيد سمك جعل في شئ واعيد في الماء فان فيه لم يجز اكله ويكره صيد السمك بوق
 الجمعة قبل الصلوة ويكره صيد الوحش الطير باليد وليس لك بمخلوق ويكره اخذ الفراخ من اعشاشهم والطيور اذا كان ما لك اجنحة لا يرب
 بصيد كسائر انواع الصيد ما لم يرب له صاحب عرف له صاحب جبرده عليه المقطوع الجناح لا يجوز اخذه لان ذلك لا يكون الا للثا
 ولا يؤكل من الطير ما يشاء من انواع السمك الا ما ادركه ذكاته الا ما يقتله السمك ويكون مرسله قد مضى عليه عند ذكاته فان لم يكن
 صاحبه هو صيد بالبنادق والمغراض والحجارة وما اشبه ذلك فمات فيه لم يجز اكله واذ ربي انسان طير ابيهم فاصابه واصاب فرعا لم ينقض
 بعد قتلها ما طار اكل الطير لم يجز اكل الفرخ لان الفرخ ليس بصيد بعد انما يكون صيدا اذا نهض ملك جناحه كل ما يصيد الجوارح من الطير
 كمثل الباز والصقور الغاب فلا يجوز اكله الا اذا ادركه ذكاته فمات لم يلحق ذكاته لم يجز له اكله على حاله واذ ما يكون له معه لحافا لذكاة ان نجده
 فعينه نظرت ودينه يترك او جله ترك او ذكاته لا يكون فيه حديد لم يجز اكله وان كان فيه حديد غير انه اصابه به غير
 قتلها جازا اكله ولا يجوز ان يرمى لصيد شئ اكبر منه فان دمي شئ اكبر منه قتلها اكله واذ لم يكن مع الصايد سمك فيه حديد معه سمها
 ينفذ ويحترق جازا اكل ما يصيد به واذ خرف فاذا لم يحترق لم يجز اكله وصيد الوحش يجوز لبائرا انواع الا ان الصيد من الجوارح الشبك المشا
 والجناح الا انه لا يجوز اكل شيء من ذلك الا ما ادركه الانسان ذكاته الا ما يقتله الكلب خاصة فاما يقتله الكلب جازا اكله اذا مضى عليه عند
 ذكاته لا يقتله اكل الكلب منه فان كان معناه الاكل لم يصيد لم يجز اكله وان لم يكن معناه ذكاته وكان ذلك شاة منه جازا اكله واذ ارسل
 الانسان كلبا وصحى شاة كلبا لم يسم صاحب عند رساله لم يجز اكله فقتله ولا يجوز ان يؤكل ما قتلته الفهد وغيره من السباع الا ما ادرك
 ذكاته واذ اخذ الكلب ليعلم صيدا فادركه صاحب جازا اكله فان لم يكن معه ما يدنيه فليتركه حتى يقتله ثم لياكله انسانا واذ اقلع كلب
 دمي ما يلحق معه ذكاته ان يجده طرف عينه او يتركه بده او جله وكل كلب لا يكون معناه لا يجوز اكله صيدا الا ما ادركه ذكاته

فمن نكث لئها ين

فتنا من غير ان يرسله صاحبه سوى لم يجز اكل ما يقتله من نوا للتمية عند رسال الكلب معتقدا الوجوه للعلية نجا اكل ما يقتله ولا يجوز ان يرمى غير الذي يرسل الكلب ان ارسل احد الكلب سوى غير لم يجز اكل ما يقتله وصيدا للكلب اذا غاب عن العين ثم وجد مقتولا لا يجوز اكله وان ارسله سواه سوى عند الرمي فاصلا وقتل نجا اكله وان ظن ان غيرهم يقتله لم يجز اكله وان اضا السيد سم قبل هداه وقع من جبل او وقع في الماء ثم مات لم يجز اكله لانه لا يامن ان يكون قد مات في الماء او من وقوعه من الجبل اذا طعن السيد برمح او ضرب بسيف فقتله يكون قد سحر خاله اكله فان تده بخفين ولم يتحرل واحد منهما ما جاز له اكلهما اذا خرج منه الدم وان تحرك احدا لخفين لم يجز الاخر اكل الذي يتحرك ورعى لم يجز له وان قطع منه قطعة بسيف او انا الحباله منه ذلك فليبر بالقطعة لئلا ياله وياكله واذا اخذ الصيد جماعة فتنا صوبه وقودوه قطعة قطعة نجا اكله وموتى الانسان صيدا بعينه سوى فاصلا وغيره ما رماه فقتله نجا اكله واذا وجد لها لا يعلم اذ كان موام بيت فليطرحه على النار فان انقبض فهو ذكوان انسلط فليس يدك وصيدا الجراد اخذه ولا يراعى فيه التمية وان سحر كان فاضلا ولا ياكل من الجراد ما مات في الماء او الحمار فتلان يؤخذ ولا يؤكل منه الدبا وهو الذي لا يشغل بال الطيران وان كان الجراد في اجهاه وقراح فاحرق بالموضع فاحترق الجراد لم يجز اكله **باب في كغيره وجوب التمية** لانه لا يجوز ان يتولا ما غير المسلمين فتقولا ما كان من اى اجناس الكهان يهودا كان او نصرانيا او مجوسيا سحر نجيحة او لم يسم فلا يجوز اكله نجيحة ومن المسلمين لا يتولا ما الا اهل الحق فان تولاها غير اهل الحق ويكون ممن لا يعرف بعدا ولا لئخذ لم يكن ما لم ياكل نجيحة وان كان من ينصب لهم العذوة والشان لم يجز اكله نجيحة الا بحال التمية وكل ما يباع في اسواق المسلمين جاز شراؤه وليس على من يبتاعه لتفتيشه عكلا ما بان تنولى لذيبة المرأة او الغلام وان لم يكن قد بلغ انا فتوى على الله وكان يجبل لذيبة وكل المرأة فان لم يجبنا الدبا فله مجز اكله نجاه التمية واجبة في حال لذيبة فم تركها معها لم يجز اكله نجيحة فان فعلك للناسيا لم يكن به يرضى بغيره بوجه الذي يجز الى القبله من لم يستقبل بها القبله متعدا اكله نجيحة فان فعل ذلك ناسيا لم يكن به ما لم لا يجوز لذيبة الا بالحد يد فان لم يوجد حديثه وخيف نوا الذي يجز واضطره فاجتباها له ان يذبح بما يجز الاذ من لبيحة او فضله ونجاسة او حجارة حادة الاطراف معدة ما يذبح اجمع لا يكون الا في الخلق ما ذبح في غير الخلق كالحمار والالهام الا ان يكون في حال لا يتمكن منه من باخنة في الخلق بان يكون قد وقع في بئر لا يقدر على موضع كانه او يكون مؤرا يستغنى فلا يقدر عليه جازا يذبح في غير الخلق ويؤخذ النور والسيو والحرق كان ذكيا وحكم ما يجز من الابل في اذ ذبح لا يجوز اكله حكم ما يذبح ان يذبح اذ احرق على السواء ولا تحل اكله على حال ذكلا ما ذبح وكان ينبغي ان يجز او نحو كان ينبغي ان يذبح في حال الضرورة ثم ادركه وكانه وجبة كسبه مما يوجد ذلك حينها لم يجعل لم يجز اكله من السنة الا بئس النجاسة الا بعد ان يرد ما هو الا بئس الرا من الجسد يقطع النجاس فان سبقه السكب واما ان لا لجار اكله اذا خرج منه الدم فان لم يخرج الدم لم يجز اكله ومنه فكله لك لم يغير اكله ولا يجوز ان يقلب السكب فيذبح الى فون بل ينبغي ان يشهد من يذبح الى ان يقطع الحلق واذا اراد يذبح شئ من النعم فليقبل يديه من جملته بطلق من جملته يسلك على سومر او شعر الى ان يبرك يسلك على شئ من اعضائه واذا اراد يذبح شئ من النعم فليقبل يديه من جملته بطلق من جملته يسلك على شئ من اعضائه من الابل شد خلفه الى الفاهه بطلق جلية اذا اراد يذبح شئ من الطير فليقبل يديه من جملته ولا يسلكه لا يعقله فاذا افككت منه الطير كان يرميه بالاسم يرميها فليقبل يديه من جملته ولا يجوز ذبح شئ من الجوان صبرا وموان يذبح شئ ويظن اليه حيوان اخر ولا يجوز سلع الذبيحة الا برة ما فان سلحت قبل ان يذبح او سلع شئ منها لم يجز اكله فاذا ذبحها لذيبة فلم يخرج الدم او لم يفكر شئ منه لم يجز اكله فان خرج الدم او تحرك شئ من اعضائها بدها او وجعلها او غير ذلك جاز اكلها واذا ذبح شاة او غيرها ثم وجد في بطنها جنين فان كان قد اشعر او وبر لم تجز لروح قد كانت ركاة وان لم يكن ما لم يجز اكله على حال ان كان فيه روح حية نكبت ولا لا لا يجوز اكله نكره الذبابة بالليل لا عند الضرورة والخوف من موها وكل نكره الذبابة بالهنا ربوم الجمعة قبل الصلوة **باب في جمل من لم يذبح** من الذبيحة وحكم البيض الجلوب مجز من الابال والبرق الغني وغيرهما مما يجز اكله وان كانت مذكاة الدم والفرث والطحال والمرارة والمثانة والفرج ظامره والحناء والقصبة والانبيا والنفاس والعلبا والغدة واذا اشاح الحنفى الحنفى التي تكون في الدماغ وتكره الكليشا ليستا مخطوونين ويجز من الميتة المصروف الشعر والور والريز اذ جاز ولا يجز شئ منها ولا يجز بينا العظم والاب السرة والظلمة والقرن والافق واللب والبيضة اكلها فلا كس تجلها لغوا في فانه لم يكس للجلد فلا يجوز اكله واذا جعل الحبال في سموم مع اللحم جعل في السموم فان كان متقوبا وكان فوق اللحم لم يوكل اللحم ولا ما كان تحته فان كان تحته اكل اللحم ولم يوكل ما تحته وان لم يكن شئ منه ما يكون تحته فان اخلط اللحم بالذكي بالميتة ولم يكن منال طريق لئ يغيره منها لم يجز اكل شئ منه يجمع على مستحلى الميتة ولا يجوز ان ياكل الميتة الا اذا تلفت لنفسه فان خاف لئلا ياكل منها ما اسلمه معه لا يتقلا منها الباعى الذي يبتقى لصيد بطراوضوا والعاذ الذي يخرج ليطع الطريق لم يجز اكلها الا الميتة

فمن نكث لئها ين

كتاب الاطعمه والكسبه

وان اضطر لم يترك من البصر ما كان بيضا بؤك الحمر على كل حال اذا وجد بيضا لم يعلم اهو بيضا ما بؤك كالم بيضا ما لا يؤكل الحمر
 فالخلف طرأه اكل ما استوطرناه لجنب الجلود على من بين ضرب منها جلد ما بؤك الحمر حتى في استعمال جلده ولبيته الصلوة فيلما
 كان خاليا من نجاسة اودم بئلا الدباغ وبعد وعلى كل حال وما لم يكن دما لم يجز استعمال جلده في شيء من الاشياء الا قبل الدباغ ولا
 بعد وما لا بؤك الحمر فيض من ضرب منه لا يجوز استعماله لا قبل الذكاة ولا بعدها ذبح او لم يدبغ وهو جلد الكلب المحترق والضرع الاخر
 يجوز استعماله اذا ذكى وذبح غير انه لا يجوز الصلوة فيه وهو جلد البسباع ككلها امثلا لنمرا والذئب والفهد والسبع المموي والسجاجة الاخر
 وما اشبه تلك من البسباع واليهام وقد دويت وحضت في جوار الصلوة في المموي والسجاجة والفهد والاصد ما قد سئما ولا يجوز استعماله في
 من هذه الجلود ما لم يكن فان استعماله انما قبل الذكاة بحيث يدور عليه غسلها عند حضوا الصلوة وكل شعر المحترق لا يجوز له
 ان يستعمل مع الاثنية فان اضطر الى استعماله فليستعمل منه ما لم يكن فيه يندوسم فيسل يد عند حضوا الصلوة ويجوز ان يعمل من جلود الميتة
 ولو يستقي من الماء لعرضه الصلوة والشرب ويجزى استعماله اذا قطع شيء من اثار الغنم ومن احياء لم يجز كلب ولا الاستسقاء لا يبرئ منه
 ويكره فلا تان ان يبرئ شيئا من الغنم ثم يبرئ يد بل اذا اراد ذبح شيء من ذلك فليشتر به في الحال ليس ان يخلو كتاب الاطعمه
الاشربة باب الاطعمه المحظورة والمباحة فصل في شيء من الحمر اذا البسدا المسكر او القناع قليلا كان ماصلا فيه
 او كثيرا فانه ينجس لك الطعام ولا يجوز استعماله على حاله اذا كانا لثقتا فغلى على النار فوقع فيها شيء من الحمر امريق ما بها من المرقع عند
 الدم اكل بعده لثقتا حصل بينهما شيء من الدم وكان قليلا ثم جاز اكل ما بها لان النار تحيل الدم وان كان كثيرا لم يجز اكل ما وقع فيه وكل
 طعام حصل فيه شيء من الميتات مما له نفس ياله فانه ينجس بمجوله فيه ولا يجوز استعماله فان كان ماصلا فيه لم ينجس ما لم يمسك اليه من العسل
 الحية منه ما حوله واستعمل البابة وان كان ماصلا فيه لم ينجس ما يعامل به استعماله وجب مراقبته فان كان دهنه امثلا للزبد والنتج حيا الاستسقاء
 به تحت الماء ولا يجوز الاستسقاء به تحت الظلال ولا الا دها به وكل ما ليس غسائه مثل الجراد النمل والزنبور والحناض وبنات وذيان
 اذا مات في شيء من الطعام او الشرب بما كان او ما يعا فانه لا ينجس بمجوله فيه ولا يجوز ذكاه الكفار على اختلاف علمهم ولا استعمال الثما
 الا بعد غسلها بالماء وكل طعام تولا به بعض الكفار ما يديهم وما شربه بغوسهم لم يجز اكله لانهم ايتجاسسوا في الطعام بمناشرتهم باه وقد خسر
 به جواز استعمال الحبوب وما اشبهها مما لا قبل النجاسة وان ما شربهم ما يديهم ولا يجوز استعماله لادابة الشراب المسكر الا بعد ان يغسل بالماء
 تلك مرث ويجففه اذا حصلت ميتة له فغن سائله في قدر امريق ما بها من المرقع عند الدم اكل بعده لثقتا فغلى على النار فوقع فيها شيء من الحمر امريق ما بها من المرقع عند
 الحمر البطح واشباه ذلك من الاذام اذا كانا مؤننين ويكره اكله اذا عالج من لا ينجس ولا يؤمن عليه فسا الطعام بالنجاسة ولا يجوز الاكلا للشر
 في اوانة الذميا لفضته فان كان هناك قدح مفضض ينجس موضع الفضة منه عند الشرب لا من ما عدا الذميا لفضته من الاواني من
 صفر كان ومن نحاس راى شيء كان ولا ما سبطعام او شرابا كل منه سؤو ويكره اكل ما اكل منه الفاعول ليس محظور ويكره ان يدعوا لثقتا
 احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه ان دغاه فليامره بغسل يديه ثم باكل معه انشاء ولا يجوز اكل شيء من الطين على اختلاف اجناسه الا ان
 قبر الحسين فانه يجوز ان بؤك منه ليسر الا استشفاء به ولا يجوز الاكثار منه على حاله لا باس ان ما كل من بيت من ذكوة الله فقه في قوله البر
 عليكم جناح ان تاكلوا الاية بغير ذنره ولا يجوز ان يحمل منه شيء ولا اسناده ولا باس بكل الثوم والصل مطبوخا وشايغران من باكلها يكره
 له دخول المسجد لئلا يتاذ الناس من رائحته واذا نجس الماء بمجوسه من النجاسة فيه ثم غجن به وخبرته لم يجز اكله ذلك الحمر وقد دويت
 وحضت في جوار ذكاه وذكر ان النادر طهرته والحوط ما قد سئما واذا وجد الانسان طعاما فليقوم به على نفسه ثم باكل منه فانا حاء صابغة
 عليه منه ولا باس بالان الا ان والابل حليبا وابل على كل حال ولا باس ان يشقوا بوال الابل باس لا شربة المحظورة
ولالمباحة كل ما اسكر كثيرا فالقليل منه حرام لا يجوز استعماله بالشراب النصف منه بالبيع الهبة ويخسر ما يحصل منه خمر كان او
 نبيذ او شعير او نبيعا او مزرا او غيره ذلك من اجتناب المسكرات وحكم القناع حكم الخمر على السواء في انه حرام شريره وبغيره والتصرف فيه و
 العصير ما يبرئ شريره وبغيره ما لم يغلى وحدا لثقتان الذي يحرم ذلك هو ان يصير سفلة اعلاه فاذا غلح من شريره وبغيره الى ان يكون غلا
 واذا غلى العصير على النار لم يبرئ شريره الى ان يذوقه ثلثاه ويقتل ثلثه وحده لك هو ان تراه صالحا او ينجس لافاء وبثاقه او يذوب من كل ثلثه
 ثلثه وذا يبق ونصفه موعلى النار ثم ينزل به ويزك حتى يبرئ فاذا بر دفقه ثلثاه وبق ثلثه ولا يجوز ان يؤمن على طبع العصير من بطل فتر
 على اقل من ثلث ثلث ذكر انه على الثلث قبل قول من لا يشرب الا على الثلث اذا ذكر ان كل من كان على اقله يكون ذلك في وقت ويكره
 الاستسقاء في العصير فانه لا يؤمن ان يطيبه صلابة يكون قد تغير الى حال الحمر بل ينجس ما يديهم ان كان لو فعل ذلك لم يكن محظورا
 ولا يبيع الغنم التمر من يعلم انه يجعله خرا او يبيد لان الاقم على من يجعله كلف ليس على النبايع غير ان الفضل ان بعدل عنه الى غيره واذ

كتاب الاطعمه والكسبه

مِنْ نَكَبَاتِ لَهَا يَنْزِلُ

خَانَ لَانْثَانِ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْعَطَشِ جَاؤَانِ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنَ الْخَمْرِ يَتَقَدَّرُ مَا يَسْتَعْمَلُ مَقْعُودًا يَجُوزَانِ يَتَذَكَّرُ شَيْءًا مِنَ الْأَدْبَةِ وَيَتَمَلَّكُ مِنْ
 الْمُسْكُورَةِ عِنْدَ مَنْدَحَتَانِ اضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ جَاهَانِ يَتَذَكَّرُ بِهِ لِلْعَيْنِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْرِبَهُ عَلَى خَالٍ وَلَا بِأَسْوَئِهِ لَنْ يَنْزِلَ مِنْ الْمَسَارِ وَمَنْ
 يَنْقَعُ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ بِشَرِبِهِ مَوْحُولًا يَنْقَعُ يَكْرَهُ أَنْ يَسْقَى شَيْءًا مِنَ الدُّخَانِ الْهَيْمَامِ الْخَمْرُ وَالْمُسْكُورَةُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالْمَاءِ الْحَارَةِ الَّتِي
 تَكُونُ فِي الْجَبَالِ مِنْ شَرِبِ الْخَمْرِ يَصُقُّ عَلَى ثَوْبَانِ عِلْمٌ أَنْ مَعَهُ شَيْءًا مِنَ الْخَمْرِ لَمْ يَجْزِ الصَّلَاةَ فَيَدْرِي أَنْ يَتَعَلَّمَ ذَلِكَ جَاهَانِ الصَّلَاةَ فَيَدْرِي أَنَّ
 الْخَمْرَ مَا كَانَ مِنَ الْخَبَالِ وَالشَّرْعُ وَمَا أَشْبَهَهُمَا لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُهُ شَيْءًا مِنَ الْمَاءِ يَتَحَسَّبُ وَدُمْنَا وَمَا كَانَ مِنْ مَقْعٍ أَوْ دَحَاخٍ أَوْ جَرٍّ أَوْ حَضَرٍ أَوْ خَبْرٍ
 جَاؤَا اسْتِعْمَالَهُمَا إِذَا عَمِلْنَا بِالْمَاءِ فَكَثُرَتْ حَسْبُهَا وَدُمْنَا وَيَنْبَغِي أَنْ تَذَكَّرَ فَيُخَالِ الْعَصَا الَّذِي ذَا بَاعَ خَمْرًا أَوْ خَمْرًا ثُمَّ جَاؤَا لَدُنْ يَقْبُضُ
 ذَلِكَ لَقَدْ كَانَ حَلَالًا لَوِ الْخَمْرُ ذَاتُهَا حَلَالًا جَاءَا اسْتِعْمَالُهُ سَوَاءً أَمْ كُنْ مِنْ بَدَلٍ فَتَمْلِكُ وَبَعْدَ لَاحِظٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ يَطْرُقُ مِنْهُ بَدَلٌ
 يَتَذَكَّرُ حَتَّى يَصِيرَ خَلَا مِنْ بَدَلٍ فَتَمْلِكُ وَبَعْدَ لَاحِظٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ يَطْرُقُ مِنْهُ بَدَلٌ يَتَذَكَّرُ حَتَّى يَصِيرَ خَلَا مِنْ بَدَلٍ فَتَمْلِكُ وَبَعْدَ لَاحِظٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ يَطْرُقُ مِنْهُ بَدَلٌ
 مِنَ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ لَعَلَّ غَيْرَ ذَلِكَ يَأْخُذُ عَلَيْهَا الْأَخَرُ وَيَسْلُمُهَا الْقَبْلُ يَقْرَأُ وَلَا يَلْسُ بِهَا لَوْثٌ وَالْوَقْفُ وَالْفَرْجُ وَالسَّكِينُ فِي
 الْجَلْبَابِ أَنْ تَمَّ سَمْعُهَا بِخَمْرٍ أَلَا تَعْلَمُ كَيْفَ بَابُ الْكَلَامِ الشَّرْبُ فَتَحْتَ بَيْتِهَا لَانْثَانِ يَدِيرُ بَدَلًا بِأَكْلِ
 الطَّعَامِ وَيَسْلُمُهَا بَعْدَ الْأَكْلِ لَيْسَ لَكَ بِوَجِبٍ يَسْتَحْبِبُ أَنْ يَسْمِيَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَنَا وَمَا لَطْعَامُ وَالشَّرْبُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَنَا الْفَرْجُ وَأَنْ كَانَ عَلَى
 مَا يَدِيرُ عَلَيْهَا الْوَقْفُ يَخْتَلِفُ فَلْيَسْ عِنْدَنَا وَكُلُّ لَوْثٍ مِنْهَا وَأَنْ قَالَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ جَمِيعُ اللَّهِ عَلَى أَمْرٍ كَانَ جَائِزًا وَأَنْ سَمِعَ أَحَدًا مِنَ الْجَمَاعَةِ
 أَجْرًا عَنْ الْبَائِسِ وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ عَلَى مَا يَدِيرُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُسْكُورَةِ وَالْفَقَاعِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّمَ لَانْثَانِ مَسْكِيًا فِي خَالِ الْأَكْلِ بَدَلًا
 أَنْ يَتَعَلَّمَ عَلَى جِلْدٍ وَكَثْرَةُ الْأَكْلِ مَكْرُوهٌ وَمَا يَلِغُ حَدَّ الْحَظَرِ يَكْرَهُ الْأَكْلَ عَلَى الشَّيْءِ يَكْرَهُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ بِالْعِصَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِالْفَيْدِ
 الْأَعْدَاءُ لَضَرَّةٍ وَلَا يَلِغُ إِلَّا بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مَا أَجْتَنَبَهُ أَضْحَاكَ يَكْرَهُ الشَّرْبَ بِغَيْرِ أَحَدٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَثَلَةً أَهْلًا فَتَحْتَ
 يَتَذَكَّرُ الْحَظَرُ بِالْأَكْلِ يَكُونُ مَوْلًى مِنْ بَغْيٍ يَدِيرُ مِنْهَا أَرَادَ عَمَلًا يَدِيرُ بَدَلًا مِنْ هُوَ مِنْ يَمِينِهِ حَقٌّ يَنْزِلُ إِلَى الْأَخَرِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَجْمَعُ
 عِنْدَنَا لَا يَبْكَ فِي نَاءٍ وَاحِدَةٍ إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَالصَّلَاةُ وَالْبِدَاءُ وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ فَكَانَ هُنَا لَقَوْمٌ يَنْتَظِرُونَ لِلْإِفْطَارِ مَوْكَانًا وَلَا تَوَلَّى
 فَالْبِدَاءُ بِالطَّعَامِ أَفْضَلُ وَأَنْ كَانَ قَدْ تَصَيَّقَ لَوْثٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْبِدَاءُ بِالصَّلَاةِ وَيَتَوَلَّى كُلُّ الطَّعَامِ أَنْ يَسْتَلْقَى عَلَى قَاءٍ وَيَنْقَعُ جِلْدُ الْعِصَا
 عَلَى الْيَسْرِ كِتَابُ الْوَقْفِ وَالْأَصْدَقُ بَابُ الْوَقْفِ وَالْحُكَامُ شَرَايِطُ الْوَقْفِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا
 لَمَّا لَوَقَفَ وَيَجُوزُ الْقَرْبُ بِنَدَايَةِ أَنْ يَقْبُضَ الْوَقْفَ بِحَرَجِهِ مِنْ يَدِهِ فَيَقِفْ مَا لَا يَمْلِكُهُ كَانَ الْوَقْفُ بَاطِلًا وَأَنْ دَفَعَ مَا يَمْلِكُ لِيَحْتَجَّ
 مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يَقْبُضْ الْوَقْفَ عَلَيْهِ وَمَنْ يَتَوَلَّى عَنْهُمْ لَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ كَانَ بَاتِيًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَلِكِ فَإِنْ تَوَلَّى الْحَالُ مَا ذَكَرْنَاهُ كَانَ جَائِزًا
 وَإِذَا دَفَعَ عَلَى لَدَا الْكِبَارِ فَلَا يَدِينُ قَبْلَهُمْ الْوَقْفُ وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْأَجْنِبِ أَنْ كَانَ أَوْلَادُهُ صَغَارًا جَاؤَا الْوَقْفَ أَنْ لَمْ يَقْبُضْهُمْ
 لَا إِلَهَ يَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَإِذَا دَفَعَ لَمَّا وَاحِدًا مِنْ يَدِهِ وَمَلِكُهُ لَمْ يَجْزِ لَهُ بَعْدَ لِلَّهِ الْوَجْعُ فِيهِ وَلَا تَعْتَبَرُ شَرَايِطُهُ وَلَا تَقْلَهُ عَنْ وَجْهِهِ سَابِغًا
 وَمَنْ تَرَطَّبَ الْوَقْفَ نَهَى عَنْ حَاجَتِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ كَانَ لَهُ سَبْعَةُ الْقَرْبِ فِيهِ كَانَ الشَّرْطُ صَحِيحًا وَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَرَطَ إِلَّا أَنْ تَوَلَّى الْحَالُ
 ذَكَرْنَاهُ يَجْعَلُ مِيرَاثًا وَلَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ إِلَّا بَعْدَ الْأَعْدَاءِ يَذْكُرُ الْمَوْتُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ الْمَوْتُ عَلَيْهِ كَانَ الْوَقْفُ بَاطِلًا وَكُلُّ مَا يَمْلِكُهُ
 الْإِنْسَانُ جَائِزٌ أَنْ يَقْبُضَ سَوَاءً كَانَ شَاغَا أَوْ مَقْصُومًا وَعَلَى كُلِّ خَالٍ الْوَقْفُ وَالسَّلَامَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا مَا يَقْرَبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 فَإِنْ لَمْ يَقْبُضْ بِنَدَايَةِ جِلْدِ اللَّهِ يَصِحُّ الْوَقْفُ وَالْوَقْفُ لَا يَدِينُ الْوَقْفَ يَكُونُ مَوْجِبًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْقِفًا فَإِنْ جَعَلَهُ مَوْثِقًا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ كَيْفَ
 عَلَى مَا بَنِيهِ فَيَمَّا بَعْدَ أَتَيْنَا اللَّهُ وَالْوَقْفُ يَجْرِي عَلَى حَسْبٍ يَقْبُضُ الْإِنْسَانُ وَيَشْرُطُ فِيهِ فَإِنْ دَفَعَ عَلَى يَوْمٍ مُحْتَجٍّ يَنْبَغِي أَنْ لَمْ يَذْكُرْ لَيْسَ لَهُ سَبْعٌ
 شَيْءٌ عَلَى خَالٍ وَأَنْ دَفَعَ عَلَى مَا كَانَ عَلَى حَسْبٍ لِلَّهِ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَمْ يَجُوزْ أَنْ يَقْبُضْ عَلَى سَلَامٍ يَجْعَلُ بَعْدَ أَنْ دَفَعَ كُلَّ
 كَانَ الْوَقْفُ بَاطِلًا فَإِنْ دَفَعَ عَلَى وَارٍ الْمَوْجِبِينَ وَكَانُوا صَغَارًا ثُمَّ دَفَعَ بَدَلًا أَوْلَادًا جَائِزًا أَنْ يَدْخُلَهُمْ مِنْهُمْ فَيَنْزِلُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ عَنْهُمْ
 بِالْكَلْبَةِ إِلَيْهِمْ وَإِذَا دَفَعَ الْوَقْفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَكَانُوا ذَكَرُوا وَنَاثًا فَإِنْ شَرَطَ قَبْلَهُمْ بَعْضُهُمْ عَلَى حَسْبٍ شَرَطَ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرْ يَتَمَلَّكُ
 كَانَ الذِّكْرُ الْإِنْفِ فِيهِ سَوَاءً مِنْ وَلَدِهِ وَلَدًا لَنَا وَالْأَسْمَاءُ لَمْ يَنْقَلِ الْوَقْفَ بَيْنَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ كَانَ بَيْنَهُمَا الذِّكْرُ مَسْلُوحًا الْإِنْفِ
 وَإِذَا دَفَعَ عَلَى وَالِدِهِ كَانَ الْإِنْفِ مَثَلَهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بِالْوَسِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ الْتَعْيِينَ وَلَا يَأْسُرُ أَنْ يَقِفَ الْمُسْلِمُ عَلَى وَالِدِهِ
 أَوْلَدَهُ أَوْ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ وَأَنْ كَانُوا كَفَرًا وَلَا يَجُوزُ وَتَقَفَ عَلَى كَفَرٍ لَمْ يَصِحَّ بَيْنَهُ عَلَى خَالٍ وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْبَغِي أَنْ رَالَهُ جَائِزًا وَلَا يَأْسُرُ
 أَنْ يَقِفَ لَانْثَانِ عَلَى الْمَسَاجِدِ الْكَبِيرَةِ وَالْمَشَاهِدِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقْرَبُ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَسَاجِدِهَا وَمَسَاجِدِهَا وَسُكَاةَهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ
 الْمُسْلِمُ عَلَى الْبَيْعِ وَالْكَفَّارِ يَبُورُ لَنْزِلِ وَأَنْ مَوْضِعَ رَبِّ سَائِئًا أَتَيْنَا الْكُفْرَ وَدَفَعَ لَكَ مَرْغَبًا أَحَدًا مَوْضِعَ الْبَيْعِ يَتَقَرَّبُ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 كَانَ دَفْعُهُ صَحِيحًا وَإِذَا دَفَعَ لَكَ كَفَرًا فَتَنَاعَلَ الْفَقْرَ كَانَ الْوَقْفُ مَا ضَيَّاعَ قَرَأَ أَمَلَهُ مِنْهُ وَدَفَعَ عَنْهُ مِنْ سَائِبِ أَتَيْنَا الْفَقْرَ وَإِذَا دَفَعَ لَكَ

كُلُّ شَيْءٍ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ

كتاب الوصية

فيل نفسه يستعمل فيه الامانة ويؤيدها من غير اخراج بالودثة ويكون ما يفعله صحيحا ما ضيا **باب الوصية وما يصح منها وما لا يصح** الوصية بالمحسن افضل من الوصية بالرجح هي بالرجح افضل منها بالثلث ولا يجوز الوصية باكثر من الثلث فان وصو الانسان باكثر من الثلث لم يضر الوصية الا في الثلث وترد فيما زاد عليه الا ان يرثي الودثة بذلك فان وصو باكثر من الثلث ورضي بالودثة لم يكن له من الثلث انتفاع من اوقافها الا في حال حياته ولا بعد فاته ولا لان ان يرجع الوصية ما دام فيه روح ويغير شرابطها وينقلها من شيء الى شيء ومن انسان الى غيره وليس لاحد عليه سبيل اذا وصو الانسان بوصيته ثم وصو باخرى فان امكن العمل بها جميعا وجب العمل بها وان لم يمكن العمل بها كان العمل على الاخرة دون الاولى اذا وصو بوصية فليس لاحد مخالفة فيما وصو به وبغير شيء من شرابطها الا ان يكون قد وصو بما لا يجوز له ان يوصي به مثل ان يكون قد وصي بما لا يرثه غير مكرهات لله وامرها بقائه في وجوه المعاصي من قتل النفس صلب الاموال واعطاء الثلث الكفار او اشفائه على مواضع قهرهم من البيع الكنايير يوثق لغيره ان فان فعل شيئا من ذلك كان للوصي مخالفة في جميع ذلك وصرفنا الوصية الى الحق وكان على اتمام المسلمين معادنته على ذلك فان وصو الانسان لاحدا بوجه او بعض قرائنه شيئا من ثلثه وجب العمل به اليهم وان كانوا كفارا اصلالا ولا باس من الوصية للوارث اذا لم يكن باكثر من الثلث فان كانت باكثر منه ردت الى الثلث واذا وصو بوصية ثم قتل نفسه كانت وصيته ما ضيه لو يكن لاحد رفا فان جرح نفسه فيه هلكا ثم وصو كانت وصيته مرددة لا يجوز العمل عليها واذا وصو بوصيته ثم قتل غيره خطأ كانت وصيته ما ضيه في ثلث ماله وثلث يتركة وان جرح غيره ثم وصو كان الحكم ايضا فيه مثل ذلك في ان يمتنع الوصية في ثلث ماله ذلك ما يستحقه من ارض الجرح اذا وصو الانسان لغيره بثلث ماله نظره في قيمة العبد قيمة عادلة فان كانت قيمته اقل من الثلث اعتقد اعطى الثلثة وان كانت مثله اعتقد ليس له شيء ولا عليه شيء وان كانتا القيمة اكثر من الثلث بمقدار السكس والربع والثلث اعتقد بمقتضى ذلك واستسعى في الباقي لودثته وان كانت قيمته على الضعف من ثلثه كانتا الوصية باطله واذا وصو الانسان بعق مملوكه وكان عليه دين فان كان قيمة العبد ضعف الدين استوفى الدين في خمسة اسداس قيمته ثلثة اسداس للديان وثلثهما سدسهمان للودثة وسدسهم وان كانت قيمته اقل من ذلك بطلت الوصية ومن وصو لغيره لرفع وصيته فان وصو لمكاتب مشروطا عليه كان ايضا مثله ذلك وان لم يكن مشروطا عليه جازنا الوصية له بمقدار ما ادته من كتابته لا اكثر من ذلك لا اقله اذا وصو لام ولد له اعتقت من ضيق لهما واعطيتا وصو لهما بغيره واذا وصو الموصي باخرى بعض الودثة من الميراث لم يلتفت الى وصيته قوله ان كان مقاربه بثلثه كان مولودا على ان يشهد لم يكن قد انتفى منه فخال الحيوة **باب شرط الوصية** من شرط الوصية ان يكون الموصي قاطعا انا بذا العقل سواء كان صغيرا او كبيرا فاذا بلغ عشرين سنة ولم يكن قد كمل عقلا غير انه لا يضر الشيء الا في موضعه كانت وصيته ما ضيه في المعروف من وجوه الودثة فيما لم يكن كذلك ومن كان سندا قل من ذلك لم تجز وصيته قد مدونه واذا كان ابن ثمان سنين جاز وصيته في الشيء اليسير ابو البر والاول لحوط والظهير في الروايات وكذلك يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين سنة وعتقه اذا كان بالمعروف في وجوه البر ما ياكو خارجا عن ذلك فليس بمصنعا على حال وحدها بلوغ الصبا ما ان يجتلم او يشتر او يكمل عقله فحق حصله شيء من هذه الاوصاف فقد دخل في حد الكمال وجب على وليه تسليم ماله وتمكينه من التصرف به الا ان يكون سعيها ضعيفا لعقل فانه لا يمكن من التصرف على حال حد بلوغ المرأة تسع سنين فاذا بلغت ذلك جاز تصرفها في مالها بغير انواع التصرف وامرها فان قد فيه الا ان يكون ضعيفا لعقل سعيها فاذا كانت كذلك فانها لا يمكن من المال ومن شرط الوصية ان يشهد عليها الموصي بنفسين عدلين مرضيين لثلاثا يعترض فيها الودثة فان لم يشهدا اصلا وامكن الموصي له نفاذ الوصية جازا فانها على ما وصو به لا يجوز شهادة من ليس على ظاهر الاسلام في الوصية الا عند الضرورة ويشهد المسلم بان يكون الموصي في موضع لا يجذب فيه احدا من المسلمين ليشهد على وصيته فانه يجوز في الحال هذه ان يشهد بنفسين من اهل الذمة من غير الاقامة عند اهل ملته ولا يجوز شهادة غير اهل الذمة على حال يجوز شهادة في الوصية عند عدل الرجال فان لم يجزها الامارة وحده جازت شهادة ثمانية زوج الوصية فان حضر اثنتان جازت شهادة ثمانية في النصف ثم على هذا الحساب واذا شهدا انسان عديدين لم يخلو جازا انه منه اعتق ما شهدا عندا لودثة بذلك فلم يقلوا شهدا وتما واسترقوها وبيعها ثم ادكهما العتاق فشهدا للمولود بالعتق لثبتهما على الودثة ولا يضرهما المولود على حال **باب الوصية للمبتهمة** الوصية بالعتق والرجح اذا وصو الانسان بغيره من ماله لم يكن كان ذلك سباعا من ماله لودثة وان يكون العشر والاول اصح فان وصو لهم من ماله كان ذلك لهن من جميع تركته وقد مدونا سهمهم من عشرة والاول اكثر في الرواية واذا وصو شيء ولم يبين كان ذلك للسكس من ماله وان وصو بثلث ماله في نسب الله فلم يخرج معونة الجاهل اهل الضلال والكافين فان لم يحضر مجاهد في نسب الله وصنع ابوابا لير من معونة الفقرا والمساكين وابنا

لا يغير في

فكر في

کتاب الوصیہ

[illegible]

روزنامه - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲

[illegible]

كتاب الوصية

فمثل الفريضة من اربعة عشر شهرا فيكون للبنت النصف منها اثنا عشر شهرا ولكل واحد من الابوين السدس اربعة عشر شهرا نصيبه عشر شهرا
 نصيبه اربعة عشر شهرا على البنت والاب على قدمتها منهم للاب منها سهم بثلث ثلثة اسهم نصيبها اربعة عشر شهرا نصيبها اربعة عشر شهرا نصيبها اربعة عشر شهرا
 اربعة منها هي ام الام فان خلفت الميت بوي ورجلها وبنتا او بنتا كان للابوين السدس على الكمال للزوج والزوج ما يبقى للبنت والبنات فان خلفت
 المرأة ابوينها وبنتها ونحوها كان للزوج الربع وللأبوين السدس ما يبقى للبنت فمن خلفت الميت امرأة واخوة واخوات لم يجزوا الام عن الثلث الى السدس
 ما تاخرونها عن الثلث مع وجود الاباء لم يعلو فوقه عليه ما منع هي ما اذا قدرت هي لتحت الميراث كله لم يكن غيرها على ما ذكرنا او يكون لها الثلث مع
 وجود الزوج او الزوجة بالتمتع بالبنة يردها عليها وليس للاخوة والاخوان معها شيء البتة وان كان معها بنت واحدة او بنتان وضل من سهمها شيء
 وكل الجمع بحساب سهمهم على ما بيناه ولا يجزوا الاخوة والاخوان في احد هذه المواضع على حاله ولذا ولد مع الابوين يقوم مقام لولدا وان كان
 هناك ولد للمصلي ولد الابن ذكر كان او انثى واخذ مع الابوين نصيبا بيده ولذا البنت معهم ما ذكرنا وانثى يقوم مقام البنت واخذ نصيبها
 على الكمال عند اجتماع ذكر وانثى من الزوج والزوجة الابوين يحجز عن حكم ولدا ولد حكم الولد سواء ذكر بعض صحابنا ان ولدا ولد مع الابوين
 لا ياخذ شيئا من المال وذلك خطأ لا بخلاف لظاهر المتن في الاخوان والجد والجدة من قبل الاب من قبل الام لا يجزوا الجدة من قبل الام لا يجزوا
 الابوين فان حضر جدا وجدة من قبل الاب مع الابوين كان للابوين المال للاب سهمان وللأم سهم واحد يؤخذ من نصيب الاب سدس فيعطى الجد
 والجدة على سبيل الطعمة لا على حصة الميراث وكل من حضر جدا وجدة من قبل الام في هذه المسئلة لست سدس من ثلث الام فاعطى الجد والجدة على
 ما ذكرناه من الطعمة فان حضر في حال الاستحقاق فيها كل واحد من الابوين اكثر من السدس لم يكن لها طعمة وانما تكونا الطعمة اذا كانا مع الام حية فان كانا
 ولا طعمة للجد والجدة من قبل الام اذا كانا ابلية ميتا ويكون المال كله للام وكل لا طعمة لهما اذا كانا من قبل الام الا اذا كانا مع الام حية فان كانا
 ميتا كان المال كله للاب او اذا خلفت المرأة فزوجها وابوينها او جدا او جدتها من قبلها ميتا او جدا ما اوجدتها من قبلها كان للزوج النصف ثلثا
 الثلث وللأب السدس يؤخذ من ثلث الام سدس اصل المال يعطى الجد والجدة من قبلها نصف الجدة الجدة من قبل الاب ان خلفت الميت ابوين
 واخوة واخوات من قبل الاب حيدا او جدا او جدا من قبل الام كان للام السدس لا ينجو بغيره عن الثلث والاخوة وبقي حصة سهمه في
 للابوين من ثلثها سدس اصل المال يعطى الجد والجدة من قبل الاب سقس الجدة الجدة من قبل الام واذا بقى الجدة الجدة من قبل الاب من قبل الام
 في حال الاستحقاق فيها الطعمة قسم السدس طعمة بينهما سفين لان كل واحد منهما يستحق كما يستحق الاخر ولا يرث مع الابوين ولا مع واحد منهما مؤمن
 ذكرناه من الزوج او الزوجة والولد ولذا الولد لا يرث معها نكوة واخوات ولا مع ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا الاحداد ولا واحد من اولادهم
 على ما بيناه **باب ميراث الولد والولدة** ولذا ذكرنا ولم يخلف واذا لم يخلفه كان المال كله له فان خلفه اخوين
 ولم يخلف غيرهما كان المال بينهما نصفين فان خلفه ولا ذكر ولا انا فاقول لم يخلف غيرهم كان المال بينهما ثلثا ثلثا الا ان يكون فان خلفه بنتا
 ولم يخلف غيرهما كان لها النصف بالنسبة اليها يردها عليها باية او الى الارحام فان خلف بنتين فضا عدا كان لهما اوطن الثلثان بالنسبة اليه
 والباقي رده عليهما او عليهن بمثل ما ذكرناه ولا يرث مع الولد ذكر كان او انثى واحد كان او اثنين احدهما ذكرناه في الباب الاول من
 الفوائد ويرث معهم الزوج والزوجة فان خلفت الميت فجا او زوجة كان للزوج الربع وللزوجة النصف والباقي للولد على ما بيناه ولا يرث مع الولد
 للصبي ولذا الولد ولا اخ ولا اخت ولا اولادها ولا الجد ولا الجد ولا العم ولا العمة ولا الخال ولا الخالة ولا غيرهم من ذوالارحام وانما خلفت الميت
 ولد من ذكر من احد ما اكبر من الاخر اعطى الاكبر منها ثياب بدنها وما تملكه كانت يلبسه سيفه ومصحفه وعلى هذا الاكبر ان يخضع عنه فانه
 من عبدا او صلوة دون اخيه الاخر وكل ان كانا نولجا فاعطى الاكبر منهم ما ذكرناه فان كان الاكبر من الاولاد لم ينفذ لم تقطعوا واعطى الاكبر من
 الذكور فان كانوا سوا في السن لم يحضر احد منهم بشئ من جملة التركة وكل ان كان الاكبر معها او فاسدا لراى لم يحجب من التركة بشئ فان لم
 يخلف الميت غيرنا ذكرناه من ثياب حديد وسيفه كان بين الولد ولم يحضر احد منهم بشئ على حال ولذا الولد يقوم مقام انا لم يكن مثالي له
 المصلي كل واحد منهم يقوم مقام من يتقرب به فان خلفت الميت ابن بنت وبنت ابن كان للبنت الابن الثلثان ولابن البنت الثلث فان خلفه ولا
 ابن عا ولا بنت كودا فاقول كان لا ولا الابن الثلثان بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولا ولا البنت الثلث للذكر الاثني منه سواء عند اخيه
 وعند ان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان خلف بنتا بن ولم يخلف غيرها كان لها المال كله وكل ان خلفت اكثر منها كان المال كله بين
 وان خلف بنت بنت ولم يخلف غيرها كان لها النصف ثمة بها بالبنة وعليها باية او الى الارحام وان خلف بنت بنت كان لهما النصف ثمة
 بالنسبة اليه سواء لهما ما بالبنة ردها عليها على ما قلناه فان خلفت بنت بنتين كان لهما الثلثان نصيبا لهما والباقي يردها عليها باية او الى الارحام
 وعليها يجري سواء رثت ولدا ولدا ولدا ام كثر وان كل واحد منهم ياخذ نصيبا من يتقرب به حسب ما قلناه وكل من ياخذ الميراث مع الولد
 للصبي لا ياخذ مع الولد ولد بنتان تلك من الوالدين والزوج والزوجة ولا يرث مع ولدا ولدا وان رث مع الولد للصبي من الاخ

مِنْ نَكْتَاتِ لَيْسَ هَايَا

وهو السبعين فيكون على اولاد الاخ والاخت من قبل الاب الام فضرِب سبعمائة ومثلثة في اصل الزكاة وهي اثنا عشر فبغير شئ وتلثين
 فيكون للزوج منها النصف ثمانية عشر بها ولا ولا الاخت من قبل الام السدس ستة وكل لا ولا ولا من قبلها سدس اخر ستة فبغير ثلثين
 ويبقى ستة فيكون الثلثان منها وهي اربعة لا ولا الاخ من الاب الام والثلث هو اثنان لا ولا الاخت من قبل الاب الام وقد استوفينا القرية
 فان كان في القرية درجة كان لها الربع من اصل المال الباقى يسم على ما ذكرناه فجعل القرية من اربعة عشر يكون للزوجة الربع ثلثة لا ولا
 الاخ من قبل الام السدس اثنان لا ولا الاخت من قبلها سدس اخر فبغير شئ فيكون على اولاد الاخ والاخت من قبل الاب
 الام فضرِب سبعمائة ومثلثة في اصل الزكاة وهي اثنا عشر فبغير شئ وتلثين يكون للزوجة الربع تسعة لا ولا الاخ من الام السدس ستة
 لا ولا الاخت من قبلها ثلثة ذلك ستة فبغير شئ سبعمائة ويبقى ستة عشر بينهما يكون من ذلك لا ولا الاخ من قبل الاب الام
 الثلثان عشرة لا ولا الاخت من قبلها الثلث خمسة وقد استوفيت القرية وعلى هذا المنهاج يجري ما زاد على ما ذكرناه من ارباب القرية من اولاد
 الاخوة والاخوات فان ذلك لا يضر في شيء ان يعرف اصله ولا يرث مع اولاد الاخ ولا الاخت من اب كذا او من اب ام او من ام خاصة
 من اولاد اولاد الاخ ولا الاخت وان كانوا من الاب الام كما لا يرث مع الاخ او الاخت ان اختلفت نسبتهما احد من اولادها وان قويت
 نسبتهما لانهم اقرب بطن ومن كان اقرب فهو ولي بالمرث ولا يرث مع اولاد الاخوة والاخوات من قبل ام او من قبل اب ام او من قبل اب ام
 ذلك الا وحام الالهة والجدة على ما بينه فيما بعد لا يرث معهم عهد ولا دم ولا خال ولا خالة ولا احد من اولادهم على حال سهم الزوج الزوجة
 معهم النصف فان كان نفعها والربع ان كانت زوجة بغير شئ ولا يرث امان عليه على ما بيناه والباقي يكون بينهم على ما بيناه فاما في غير ذلك
الاجدلى والجدلى انما خلفت الجدة من قبل ابية واحدة ولم يخلف عمه كان المال لرفان خلفهما كان المال بينهما للذكر مثله
 الا تبيين وان خلف جد من قبل ام واحدة لم يخلف عمه كان الميراث لرفان خلفهما كان المال بينهما نصفين فان خلف جد واحدة من
 قبل ابية واحدة من قبل ام كان للجد والجدة من قبل الاب الثلثان نصيب الذكر مثل حظ الانثيين وللجد والجدة من قبل الام الثلث بينهما
 بالسوية فان كان في القرية درجة كان للزوج النصف للزوجة الربع وللجد والجدة من قبل الام الثلث نصيب الام وما يبقى للجد
 والجدة من قبل الاب لان الام اكمل ناحيتين لكان للام الثلث ما يبقى للاب فان خلف جد من قبل ابية واحدة من جد من قبل ام او
 جده منها كان للجد والجدة من قبل الام الثلث نصيب الام والباقي للجد والجدة من قبل الاب نصيب الاب فان خلف جد واحدة من قبل ابية
 جده او جده من قبل ام كان للجد والجدة من قبل الاب للذكر مثل حظ الانثيين فان خلف جد او جده من قبل ابية جده او جده من قبل ام
 للجد والجدة من قبل الام الثلث بينهما بالسوية والثلثان للجد والجدة من قبل الاب على ما بيناه ولا يرث مع الجد والجدة من قبل الام او من قبل ام
 احد من ذلك الا وحام غير الاخوة والاخوات اولادهم على تبيين ولا يرث معهم ولا عم ولا خال ولا خالة ولا احد من اولادهم على حال ولا يرث مع
 الادنى ولا مع الجدة الدنيا من قبل اب كذا او من قبل ام الجدة الاعلى ولا الجدة العليا من قبل اب كذا او من قبل ام كما لا يرث الجد والجدة مع كون
 وجدا في الميت وجدة وجدا في الميت وجدة يتفاهمون المال كما يتفاهم جد الميت جده من قبل ابية جده او جده من قبل ام يكن هناك
 جد الميت ولا جده من قبل اب ولا من قبل ام فاذا اجتمع جد في الميت جده من قبل ابية جده او جده من قبل ام جده او جده من قبل ام
 من قبل ابية او جده او جده من قبل ام كان لاجد الاب الثلثان منها ثلثا الثلثين للجد والجدة من قبل ابية بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 والثلث لباية وهو الثلث للثلثين للجد والجدة من قبل ام بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لباية من اصل المال للجد والجدة من
 قبل الام النصف من ذلك السدس من اصل المال للجد والجدة من قبل اب الام الميت بينهما بالسوية والنصف الاخر بين الجد والجدة من قبل ام
 بينهما ايضا بالسوية فجعل القرية من مائة وثمانية منها الثلث للجد والجدة من قبل الام الميت هو ستة وثلاثون سبعمائة للجد والجدة من
 ابية النصف من ذلك ثمانية عشر لكل واحد منهما تسعة وللجد والجدة من قبلها النصف لباية وهو ثمانية عشر لكل واحد منهما تسعة وثلاثون
 من اصل المال هو اثنان وسبعون سبعمائة للجد والجدة من قبل ابية الميت منها الثلثان وهو ثمانية واربعون سبعمائة للجد والجدة من قبل الجدة
 اثنان وثلاثون سبعمائة وللجدة ستة عشر سبعمائة وثلث لباية وهو اربعة وعشرون سبعمائة للجد والجدة من قبل ام منها للجد ستة عشر سبعمائة وللجدة
 ثمانية اسهم بذلك مائة وثمانية اسهم وقد استوفينا القرية والجدة من قبل الاب يقاسم الاخوة من قبل الاب الام والاخوات منها ما يذكر
 كواحد منهم يسخي ما يستحقه اخ منهم ان كان واحدا منهم المال خفي وان كانوا اكثر من ذلك فليحس ذلك بالغا ما بلغوا وان كان لاجدا
 كان للجد للثلثان وللخت الثلث وان كن اخوات كان هو كاخ معهن المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكل من اسلم الاخوة والاخوات
 من قبل الاب فاما ان يكون هناك اخوة واخوات من قبل الاب الام ويكون كواحد منهم على الترتيب لباية فان اجتمع جد واحد او احد من
 اخوات من قبل ام واب اخوة واخوات من قبل ام كان المال للجد مع الاخ والاخوة والاخوات من قبل الاب الام بينهم للذكر

کتاب الیوم

[illegible]

روزگار

مِنْ نَكْتٍ لَّنْهَائِدْ

[illegible]

كتاب الميراث

يمنع المالك حيث كان من يتقرب به ممنوعا ما اذا كان القاتل خطأ فانه يرث المقتول على كل حال ولذا كان اولها اذا رجم او ذبح او دفن
من نفس الزكوة من الدية وتعد دية فاية بان القاتل لا يرث وان كان خطأ وهذه مغايرة لما لا يعمل عليها لان اكثر الروايات على ما تقدمت
كان شيخنا في حمل هذه الرواية على انه اذا كان القاتل خطأ فانه لا يرث من الدية ويرث من الزكوة ليجمع بين الاحتياط وعلى هذا العمل لانه لا يحوط
كان المقتول ذارثا كافرا كان ميراثه لبيت المال فان اسلم الكافر كان له الميراث والمطالبة بالدم وان لم يسلم وكان المقتول عبدا كان الامام
وهو يخبر بين ان ياخذ الدية ويجعلها في بيت المال للمسلمين ان يقدر القاتل ليس له ان يعفو لان ذلك ليس بحقه فيجوز له تركه وانما هو من
ليجمع المسلمين اذا كان على المقتول من ذم قبضه من الدية كما يجب قبضه من نفس الزكوة سواء كان المقتول عبدا او خطأ وعلى كل حال قال
اذا كان مطيعا بالقتل يمنع الميراث ولو لم يجزها انما يجوز ان كان ظالما ومثال ما ذكرناه ان يقتل الرجل باه وهو كافرا ذابغ على امام عادل
او قتله بامر الامام او قودا او لغير ذلك لان ميراثه منه ثابت لم يستحق الثمن والدية يستحقها جميعا وشر المقتول على سبيل الله ثم الوالدان والوالدة
والاخوة والاخوات وكل من يتقرب به من جهة الاب خاصة ذكرنا ان كان ابا في ولا يستحقها الاخوة والاخوات من قبل الام ولا احد من ذوى
ارحامها والزوجة يرث كل واحد منهما الا من نفس الدية كما يرثه من نفس الزكوة ما لم يقتل احدهما صاحبا من قتله منع الميراث من
الزكوة والدية معا على ما بيناه والمطلقة طلاقا يملك حصتها اذا تملك ودونها الزوج من تركته ودينها وان قتل الزوج في رثته ميراثا لغيره
في العدة من الزكوة والدية ويكون عليها عدة المتوفى عنها زوجها فان خرجت من العدة لم يكن لها ميراث على حال ذلك كان طلاقا لا
يملك فيها الزوجية لم يكن لواحد منهما ميراث من صاحبه على ما بيناه **باب ميراث الغريم والمهدوم عليه ميراثه**
وقد اختلف من يترك امره من المثلث اذا غرقت جماعة فيقارون في وقت واحد او يترك عليهم غايط وما اشبه ذلك ولم يعلم ايم مات قبل
صاحبه يرث بعضهم من بعض من نفس تركته لا بما يرثه من الاخر بقدر الاضعف في استحقاق الميراث ويؤخر الاقوى في ذلك مثال ذلك
زوج وذو جرة غرقا فانه يفرض للمسئلة كان الزوج مائتا ولا يورث منه الزوجة لان سهمها في الاستحقاق اقل من سهم الزوج الا ان كان
ما تشبه المرأة الزوج اكثرها يستحقه النصف فهو اقرب خطأ منه فيعطى المرأة حصتها منه الباب في لورثته ثم يفرض للمسئلة بانها ماتت
وتورث الزوج منها حصة من نفس تركتها لا بما ورثته ونعطى وشرها المالا مثل اب ابن فانه يفرض كان الابن مائتا ولا يورث الاب منه لان سهمه
السكس مع الولد البنت للابن فهو اضعف منه ونعطى وشرها بقية المالا ثم يفرض للمسئلة ان الابن مائتا فيعطى الابن حصته والباب في لورثته
فان غرقت في هذه المسئلة ان للاب ادنا غير ان هذا الولد والى من ورثنا ان للولد ادنا غير ان اباه اولى منه فانه يصير ميراثا لابن لورثته
الاب ميراثا لاب لورثته الابن لانا اذا فرضنا مائتا الابن والاصوات تركته للاب اذا فرضنا مائتا الاب بعد ذلك صادرت تركته خاصة للولد
وصا ما كان ورثته من اب لورثته الاخر كلنا فرضنا مائتا الاب يصير تركته خاصة لورثته الابن وعلى هذا يجري اصل الباب فان مات فشتا
احدهما لم يخلف شيئا والاخر خلف يرثه الاخر فينتقل منه الى ورثته دون ورثته الذي خلف مثال ذلك المسئلة في الاولى الاب والابن
فانه ان فرضنا ان الابن لم يخلف شيئا فالاب ليس له من حظا وادنا فانه بعد ذلك مائتا الاب يرثه الابن فصادرت تركته الاب لورثته الابن وذلك
ان فرضنا ان الابن لم يترك شيئا فالاب لا يورثه الابن انتقلت تركته الى الابن فرضنا بعد ذلك مائتا الاب لم يكن له شيء فينتقل
الابن لان الثلث من الابن لا يرث الابن منه على ما بيناه فيصير لورثته من ابنه لورثته والمسئلة مائة اخرى هو ان يفرض في اخوين مقتولين مائتا ميراث
كل واحد منهما صاحبه لاحدهما مال ليس للاخر شيء ولما موليان ليس لغيرهما من لورثته فيصير ميراثا للذي لم يترك مال لورثته الذي ليس له مال
لانا فرضنا مائتا احدهما الذي لم يترك مال لورثته الاخر الذي لم يكن له شيء يورثه الاخر الذي ورثه من اخيه
لم يورث ميراثه فيصير لورثته الذي اعتقد هذه المسئلة لا يخرج فيها التفرقة احد ما في التورث على الاخر لانه ان كان اخوين من اب وام من اب وام
من ام فانه يرث كل واحد منهما صاحبه مثل ما يورثه صاحب من غير زيادة ولا نقصا فليس احدهما اقرب من الاخر فاذا كان كل واحد منهما مخيرا في تقديم
ايهما شئت اذا غرقت فشتا ليس لكل واحد منهما وارث غير صاحبه فيرثهما بيت المال لان ما ينتقل الى كل واحد منهما من صاحبه وارث لغيره
ذلك لبيت المال فان كان احدهما وارث من ذم او مولى فلهما وارثان جريهما وورثا واذن فانه ميراثا للذي وارث لمن ليس له
وارث فينتقل منه الى بيت المال يصير مال من ليس له وارث لمن له وارث فينتقل منه الى ورثته وعلى هذا المثال يجري هذا الباب فيمنع ان
يتاخر عاقبة فانه يطالع سنة على كل ما يرث من هذا الباب اذا غرقت فشتا في حال واحد يرثا احدهما صاحبه الاخر لا يرثه فانه لا يورث بعضهم
بعض ويكون ميراث كل واحد منهما لورثته مثال ذلك ان يغرق اخوان ولا احد لغيرهم ولا دفن مع وجود الادلة لا يرث الاخر ولا خوفه ليس له
ولا الدان صح ان يرثه هذا الاخر فاذا كان كل من يغرق في غرق هذا الحكم لانه انما جعله ذلك بان يترك يورث بعضهم من بعض فانه لم يترك
فيه فلو كان ساقطا او مات فشتا احدهما فانه لم يورث بعضهما من بعض يكون ميراث كل واحد منهما من ورثته من لورثته الاحتيا لان هذا الحكم

في ميراث الغريم والمهدوم عليه ميراثه

مِنْ نِكَاحِ النِّسَاءِ

جعل في الموضع الذي يجوز منه تقديم موث كل واحد منهما على صاحبه إذا خلف الميت وارثا له فالرجل مال له فانه يعتبرها له بالولاية فيها
 يسبق منه ذوات عليه فان خرج من الموضعين سواء فابهما اقتطع منه الولد ذوات عليه فاذا انقطع منهما معا دث ميراث الرجل الثاني
 ميراث الرجل المضعف لثالث الشاؤم وكثر في الحسن الثالث انه سئل بحسن اكرم من هذا المسئلة وقال لمن ينظر الى المبال الى الرجل والمرا
 فان نظر الرجل فانه لا يؤمن ان يكون الشخص امرأة ولا يحمل النظر الى فحشها وان نظرت امرأة فلا يؤمن ايضا ان يكون الشخص رجلا وليكن ان
 نظر الى فحش رجل ليس بشيء لها ولا زوج فلجانب بان قال ينظر قوم عدول لا يجد كل واحد منهم امرأة بيضاء ويقوم الحنفى خلفهم عراية فينظرون
 في المرأة فيزدون شجاعتها فيحكون عليه قدودا ثم يعيدوا صلاهم من الجانبين فان تناوبا واث ميراث المرأة وان زاد احد منهما على الآخر واث
 ميراث الرجل الاول احوط واكثر في الروايات فان خلفت ميت مولودا ليس له مال للرجل ولا مالا للنساء فانه يورث بالفرعة فيكتب على سهم
 الله على سهم لسان الله وفي الخان بالواقع الميم ثم يخرج واحد منهما فابهما يخرج ذوات عليه اذا خلف ميت شخص لا وسان او بدنان على واحد
 ترك حقين ثم يبدل احدهما فاذا اقتبل الآخر معه واث ميراث شخص واحد ان لم يبدل الآخر ذوات ميراث شخصين **باب ميراث الذكر**
الملاعة ولد الزنا والحيد واللفيط والمنكول فينفذ للملاعة لا يرثه ابوه سواء اعترف به بعد اللعان او لم يعترف به ولا احد من جهة
 من جهة كجدة واخوة واخوات وهو موث وعاش او لا وهم ولا يرث واحد منهم ايضا على حال اللهم الا ان يعترف به ابوه بعد انفضاح اللعان فان
 اعترف به واث الابن الابن من غيره من يتقر به ليد من جهة ميراثه لولده ومن يرث منهم من ام وذو زوجة فان لم يكن له ولد فيرثه لاهلها
 كانت حية فان لم يكن حية فلا خوة واخواته او اولادهم من جهة الذكر الا انه فيه سؤال فان كان مع الاخوة والاخوات او لا هم جدا وصدة فاسمهم
 كواحد منهم فان لم تكن له اخوة ولا اخوات ولا اولادهم ولا جدة لاجدة فيرثه لاهلها ولا خوة ولا اخوة فانه لا يرث احد منهم فيرثه لاهلها
 الناس ليد من جهة ما يكون الذكر الا انه فيه سؤال فان لم يكن له احد من قبله لمكان له قارب من جهة بيده لفقاه كاد ميراثه لاهلها مالم يمسك
 ولم يكن له قارب من جهة بيده فاشق على حال ولدا للملاعة يرثه جميع من يتقر به ليد من جهة من اخوة واخوات وجد جده وخال وخالة وغيرهم
 من الاقارب منها وقد عدا ان لا يرث احد منهم وهم يرثونه والاولاد احوط لان نسب من جهة الام ثابت بنسب شرعي او بربط المواريث في شريعة الاسلام
 وقد ذكر ان ميراث ولدا للملاعة ثلثة امدوا بالبائت لاهلها المسلمين لان جنائنه عليه العمل على ما قلناه فان تولد للملاعة اخوين لم يرث احدهما
 اخا واختين احدهما اخا كان ولدتا من قبل الابن الام والآخر من قبل الام فالما بينهما يضيف لان نسب الاخ من جهة الابن غير معتد به وانما يعتد
 بما كان من جهة الام فكان خلف اخوين لام واختين لها واخا واخات لها فيكون الما لضيفين فان خلفا بن اخيه لاهلها ابنة اختها كانت لاهلها
 ايضا بينهما يضيف فكذلك ان ترك بنتا لاهلها ممد ابن اختها كان الما ليهما يضيف لان كل واحد منهما يضيف بقرينة من يتقر به
 به من الاخ والاخت متساويان في القيمة وكل من خلفا اخا واختا او ابن اخ او ابنة اخت مع جده من قبلها كان الما ليهما لاهلها لاهلها
 ذكرناه وعلى هذا الاصل يجري ميراث ولدا للملاعة فينفذ ان يعرفه ويعتد عليه فله واما ولدا لواتا فانه لا يرثه احدا لولده او زوجة او ذوات
 وهو يقر لا يرثه احدا لولده او زوجة او ذواته وليس له ولد لا زوج لا زوجة فيرثه لاهلها المسلمين لا يرثه ابواه ولا احد من قتر
 بهما ليد على حال وقال بعض اصحابنا ان ميراث ولدا لواتا مثل ميراث ولدا للملاعة والمعتد ما قلناه واما الحيد فوالله لا يجلب من بلاد الكفر
 يسترق فاذا عاثر منهم اثنا او جماعة بسبب يوجب بينهم المواريث في شرع الاسلام فانه يهيل قولهم في ذلك ويورثون على نسبهم ولا يضاف
 بالبينة على ذلك على حال واما اللقيط فان كان نوالا الى نساء من جبرته وحده فانه يكون ميراثه لو وحده عليه فان لم يكن له مولد كان
 ميراثه لبيت المال وليس له ان يقطر وناه شئ من ميراثه فان طلبا كان انفق عليه كان له اخذ من ماله فكنهما لباي لبيت المال اما المنكول
 فيه فهو ان يطلق الرجل امراته او جارية ثم يطلقها عجزه في تلك الحال يجوز بالولد فانه لا ينفق ان يلحقه به نحو قاصحها بل ينفق ان يرثه بيقين
 عليه فاذا حضرته الوفاة عزل له شيئا من ماله تدوم ما يشق به على شانه وان مات هذا الولد لم يكن له شئ من تركته وكانت لبيت المال ان لم يخل
 ولدا ولا زوجا ولا زوجة واذا وطئ نكاحا عدا جارية مشتركة بينهما فجلون بولادته فيخرج اسمها الحق الولد به وحدهم للبائتين
 شركا لثقتهم وقوارنا فان وطئها فقتل في نكاح واحد جلدان نقل الملك من واحد منهما الى الآخر كان الولد لاحقا بمن عند الحار يتدبر
 الابن لولداية مثلك بقرته ومن يورثه عند السلطان من جبرته ولده ومن ميراثه ثم ما لولد له مال كان ميراثه له بقرته له بقرته
ميراث المالك المالكين المملوك لا يملك شيئا يستحقه وانه مملوك لا يملك شيئا يستحقه وانه مملوك لا يملك شيئا يستحقه وانه مملوك لا يملك شيئا يستحقه
 فهو على ضررين مشروط عليه مطلق فاذا كان مشروطا عليه فحكم المالك ان كان غير مشروط عليه فانه يورث بقرته بقرته بقرته بقرته
 من غير زيادة ولا نقصان ويجزم فاذا راعى ذلك واذا اشترى المكاتب على ان يكتبه بان يكون ولاؤه له كان شرعا صحيحا فان شرط عليه ان يكون
 ميراثه له دون غيره كان ذلك باطلا وكلنا اذا كان عبدا بين مشركين اعتق احدهما مضطربا فمات وخلف مالا كان سهمه ما ارسله لثقتهم

في ميراث المملوك

كتاب الميراث

لو دثره فان لم يكن له ورثة كان ذلك لمولاه الذي عتقه على ما قد مثا باب ميراث المجوس وشا اصحاب الكفار المختلف
 اصحابنا في ميراث المجوس فقال قوم انهم يورثون بالانساب الا سبنا الصبيحة التي يجوز في شرع الاسلام ولا يورثون بما لا يجوز فيه على حال قال
 قوم انهم يورثون بالانساب على كل حال ولا يورثون بالانساب الا بما هو جائز في شريعة الاسلام وقال قوم انهم يورثون من المجنتين معا
 كان مما يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز هذا القول عندنا هو المذهب عليه به فتهدا لوزايات وايضا فان انسابهم واسباهم وان لم يكن
 جائز في شريعة الاسلام فهو جائز عندنا وهي نكاح على رايهم ومذهبهم وقد امرنا ان نقرهم على ما يرد من المذاهب فبنا عن مذهبهم بالوزاد
 قبل اليسر لك عندهم نكاحا وان كان ذلك ثابتا فيجب ان يكون العمل عليه مع انه قد عديت لوزايات الصريح وقد وردناها في كتابنا هذا
 الاحكام ما نهم يورثون من المجنتين جميعا وان كان ذلك باطلا في شريعة الاسلام فان من عدا المجوس من الكهان والاشياكو والينا وثنائهم
 ايضا على كتاب الله وسنة نبينا **باب لا فراؤ بولر** اذا اقر الانسان بولد الحق به سواء كان اقراؤه به في صحة او مرض او نارا
 معاؤا صفة الولد وكذبه الا ان يكون الولد مشهورا بغير ذلك لتبين ان كل من لم يلق به فان نفى من كان اخر به لم يلتفت الى نفيه والحق به
 واذا اقر الانسان بولد او لدة وكان مصدق له قبل اقراؤه وتوارثا فان لم يكونا مصدقين لم يلتفت الى اقراؤه واذا اقر بولد وكان مصدق
 له قبل اقراؤه وتوارثا فان لم يكن مصدق له لم يقبل اقراؤه الا بينة وكل ان اقرنا المرأة بزوج كان الحكم فيها ايضا مثله لك سواء اقرنا
 بولد لداخ او لختا بعدا وجدة او عم او عمة او خال او خالة او واحدة او واحدة كان له ورثة مشهورا بالنسبة لم يقبل اقراؤه الا بينة ولا يتوارث
 سواء صدقه المقر في قوله او كذبه فان لم يكن له ورثة غير الله اقر له به فان كان يصدق المقر له فوارثا وان لم يصدق وكذبه في اقراؤه لم يلتفت
 الى اقراؤه وانما اقر الانسان وخلفه ورثة فاقرب بعض الورثة بولد لختا بالنسبة كان المقر له اولي من المقر اعطاه جميع ما به يده وان كان مثله
 سواء اعطاه مقدما ما كان يصيبه من سهمه لا اكثر من ذلك ولا اقل منه وفي اقرب ورثة جماعة كان الحكم ايضا مثله لك سواء اقر بولد اثنين
 احدهما اولي من صاحبه غيرهما جميعا اولي منه بالمال اعطى جميع ما به يده للذكر هو والى ايت وسقط الاخر فان اقر بولد اثنين فضا عدم امتثاله
 في الميراث وتناكر احم ذلك لتبينهم لم يلتفت الى نكاحهم وقبل اقراؤهم واذا انكره اقراؤه ايضا لم يكن لهم من المال ان اقر بالغير
 ما اقرهم به بولد او بغيرهم انا كان المقر له اولي الدان كان غيرهما من ذوالاؤام يتوارثونهم وان صدق بعضهم ولا يتعد الحكم فيه الى ايت
 على حال فان اقر بولد او لدة بالمال حجابا يهبط للمال على ما بيناه فان اقر بعد ذلك بولد اخر او لدة فيهما كالم ولدان يعزم ايضا مثل ما خرج
 المال ثم على هذا المثال بالغ ما بلغ اقراؤه فان اقر بولد او لدة بالمال فاعطاه ما به يده ثم اقر بولد او لدة في الميراث لم يرث من الميراث
 ان يعزم له مثل ما كان يصيبه من اصل لركة فان اقر بولد او لدة في الميراث تقاسم للمال ثم اقر بولد او لدة فيهما لم يرث من الميراث
 المال ثم على هذا المثال بالغ ما بلغ اقراؤه فان اقر بولد او لدة بالمال فاعطاه ما به يده ثم اقر بولد او لدة في الميراث لم يرث من الميراث
 بالطلاق اللهم الا ان يكذب نفسه الاقراؤه بالزوج الاول فليزوج ان يعزم للزوج الثاني وليس له على الاول سبيل فان اقر بولد بولد
 اعطاه ما ثمن ما كان ما كان به يده فان اقر بوجه اخر اعطاه ما ايضا ثمن ما به يده فان اقر بولد او لدة اعطاه ما ثلث ثمن ما به يده فان اقر
 بنات فقال ان احد من اقرها لم يثبت ميراثه لم يثبت له ميراثا بعد ذلك ان لم ينكر واحدة من الزوجين لم
 يلتفت الى اقراؤه والحامسة وكان باطلا فان اقر لاربعة فتوة في فعة واحدة لم يكن لها من الثمن بينهن بالسوية ومن اقر انسان من اقر
 بولد اخر فان كانا ميتين شهيدا لعدالة قبلت شهادتهما للمقر له ولو نسبنا لم يثبت له ميراثا لان يكون مشهورا بغير ذلك لتبين
 فان كان كل لم يلتفت الى اقراؤه وشهادتهما فان كانا غير ميتين لعدالة لم يثبت نسب المقر له ولو نسبنا في ضميمتهما بمقدما ما كان يصيب من خولها
 لا اكثر من ذلك ولا اقل كما ذكرناه في المقر واحد كل الحكم في المسائل الاخر لا يختلف الحكم بينهما فيجب ان يعزم هذا الباب بغيره عليه
 فان يشر فيه على سائر ما طول به من المسائل في الكتب اصولنا ما قد تضمنه **كتاب الحدود** **باب ميراث الزنا**
باب ميراث الزنا الزنا الموجب للحد هو وطؤ من حرم الله ثم وطئه من غير عقد لا شبهة عقد يكون الوطؤ في الفرج خاصة ويكون
 الوطؤ على ما كان ملافا ما العقد هو ما ذكرناه في باب النكاح من انما هو ما قد باه الله ثم في شريعة الاسلام وما شبهه العقد هو ان يعقد
 الرجل على زوجته من ام او بنت او لختا او عمة او خالة او بنت اخ او بنت اخن هو لا يبرها ولا يتجتها او يعقد على امرأة لها زوج وهو يعلم
 ذلك او يعقد على امرأة وهي في عدة الزوج لها الحادة طلاقا او باين او عدة الموتى عنها زوجها او بها هل يخلها او يعقد على امرأة وهي
 محرمة وهي محرمة ناسيا علم شيئا من ذلك فان يبرها او يعقد عليها لم يحكم له بالزنا فان عقد على واحدة من ذكرناه على او متعها او غطتها كما حكم
 حكم الزنا سواء يجبر عليه ما يجبر على حد واحد يثبت حكم الزنا بيمينين لعدما ما قبلوا الفاعل بذلك على نفسه مع كمال عقله من غير اكراه ولا
 اجبا او بمرات ونفقة بعد الحق فاذا اقر اربع مرات بالوطئ في الفرج حكم له بالزنا ووجب عليه ما يجبر على فاعله وان اقر اقل من ذلك فاقراؤه بمرات

كتاب الميراث

كتاب الحدود

اربع مرات واكثر من ذلك تعلم بقم عليه فيه الحد ليس عليه اكثر من مائة جلدة وجميع هذه الاحكام التي ذكرناها خاصة في الحر والحرمة الا ان
 الاول فانه يشترك فيه العبد الاخر اذ فاما عند ذلك فحكم المملوك غير حكم الحر وحكم المملوك اذا دنا ان يجيب على كل واحد منهما حسن
 جلدة ونينا بجرا حرة او مملوك لا يختلف الحكم فيه شيخين كانا او شابا بين محصنين كانا او غير محصنين مكرين او غير مكرين وعلى كل حال
 وليس عليهما اكثر من ذلك غير انهما اذا دنا ثمانية مرات واقيم عليهما الحد في ذلك ثم دنا الناسعة كان عليهما الشك فان لم يقم عليهما الحد في
 من ذلك وان كان اكثر من ثمانية مرات لم يجز عليهما اكثر من خمسين جلدة حسب ما قد مضى وهذا الرجل الحر بالحرمة المسلمة والامة المسلمة اذا كانت
 لغير سوا كانت لزوجته او لغيرها من الاجنبى على حد واحد لا يختلف الحكم فيه وكان حكم المرأة لا فرق بين ان تزني عجزا وعبد ملكا
 او لغيرها فان الحكم في ذلك لا يختلف اذا دنا الرجل صبي لم يبلغ ولا مثلهما قد بلغ لم يكن عليه اكثر من الجلدة ليس عليه عجم فان اضناها او
 اغامها كان صانعا لغيرها وكذلك المرأة اذا زنت صبي لم يبلغ لم يكن عليها ادم وكان عليها جلدة مائة ويجب على الصبي الصغيرة ان يربط الرجل اذا
 زنى بمجنونة لم يكن عليه عجم وكان عليه جلدة مائة وليس على المجنونة شيء فان زنى بمجنون وامرأة كان عليه الحد مائة جلدة او اربع مائة من ذنبا
 قبل قيام البينة عليه بذلك مرات لتوبة عنه الحد فان تاب بعد قيام البينة وجب عليه الحد ولم يجز الا اقام العفو عنه فان كان افرط فنه عند
 الانام ثم اظهر التوبة كان للامام الخيار في العفو عنه او اقامه الحد عليه حسب طوره من المصلحة في ذلك فمقتضى ان لا يجز الا اقام العفو عنه على
 حال اذا دنا ليهود والنصارى ما اهل للملك كان الامام مخيرا بين اقامه الحد عليه بما يقتضيه شريعة الاسلام وبين تسليمه الى اهل دينه او دين
 المرأة ليعقوب عليهما الحد على ما يعتقد منه ومن عقد على اسراقة في عدتها ودخل بها عالميا بذلك وجب عليه الحد فان كان عدتها هذه الطلاق الذي
 يملك فيه وجعتهما كان عليها الزوج وان كانتا لتطلقه ما بينا او كانتا عدته الموثقة عنها وزوجها كان عليهما مائة جلدة لا غير فان ادعيا انها لم يعلم ان
 ذلك لا يجوز في شريعة الاسلام لم يصدقا فيهما قيم عليهما الحد على ما بينا والمكاتب اذا زنى كان مشروطا عليه حد المالك وان كان غير مشروط
 عليه فداد من مكاتبه شتا جلد بجنا ما ادى حد الحر من مائة جلدة وبجنا ما بقى من حد المملوك من خمسين جلدة وليس عليه الزوج على حال الا
 بعد ان تقضى كاتبة يطاعه ذلك فجنه وحرها فان زنى بعد ذلك وجب عليه سحر الزوج وكل المملوك الحصن اذا اعتق ثم زنى فان كان قد وطئ
 اسراقة بعد العقد قبل ان كان عليه اربع فان لم يكن عليها بعد لتعاقب كان عليه الجلد بغيره بغيره من لم يدخل به جنته من كان له جارية فذكر
 فيها غيره فوطئها كان عليه الجلد بجنا ما لا يملك عنها ويدفع عنه الحد بجنا ما يملك منها ومن وطئ جارية من المعتق ان يقيم قوتها عليه اسقط عنه
 من قيمتها بمقتضى ما يجب ومنها والبقاء بين المسلمين يقيم عليه الحد ويدفع عنه بمقتضى ما كان له منها والمرأة اذا زنت ففدت من الزنا فشرها ففدت سقط
 اقيم عليها الحد الزنا وحرها الا اقام عليها بغيرها بسقوط الحد حسب طوره ومن زنى في شهر رمضان اقيم عليه الحد وعقوبة زيادة عليه لانها اكثر حرمة
 شهر رمضان الزم الكفارة للاظهار فان ذل لا كان عليه لغيره الحد دون الكفارة ومن زنى في حرمة الله او حرمة رسول الله او حرمة احد من الانبياء
 كان عليه الحد الزنا والتعزير لانها اكثر حرمة حرمة الله واوليائه لذلك داخل شيئا يوجب الحد والتعزير به بمسجد وموضع عبادة فانه يجز عليه الحد
 التعزير فيها يوجب التعزير فقلبت العقوبة ومن زنى في الدنيا في شريعة مثل ليلة الجمعة وليلة النصف من شعبان وليلة العظا والاضحى ويومها وال
 يوم سبعة وعشرين من ذي الحجة وعشرين من ذي القعدة اول ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الاول او يوم الغدير او ليلة يوم عاشوراء اول ليلة
 فانه تقاطع عليه لعقوبة وان اقر الانسان على نفسه بالزنا كان عليه الحد على ما بينا وان اقرنا زنا امرأة في عدتها كان عليه الحد الزنا وحد القعدة
 وكذلك حكم المرأة اذا قالت زنى فلان فانه يجز عليها حد الزنا وحد الفرية والسكران اذا زنا اقيم عليه حد الزنا والسكر ولم يقط عنه الحد
 ونذا لعلوا الاعيان اذا وجب عليه الحد كما يجز على البصير لم يقطع عنه الحد لغناه فان ادعى من اشتبه عليه لامرئ ان القوطيها كانت فجنه وامته
 لم يصدقا اقيم عليه الحد فذنا امرأة تشبهت لجل جارية واضطجعت على فراشه ليلا فوطئها من غير حرمة فرفع خبره الى امير المؤمنين فامر بالحد
 على الرجل سرا واما اقامه الحد على المرأة جردا لا يجز من ادعى الزوجة الا ان يقوم البينة بخلاف دعواه ولا حد يصح مع الالهاء والاكراد والاعاجيب
 بما جعله الانسان مختارا ومن اقر جارية بغيرها باصبعه عزم عشيرتها وجلدها من ثلثين سوطا الى مئتين وسبعين سوطا لعقوبة لما جناه وان كان
 المجاورة عزم عقرها فهو مثل ذنبا بلا يقضا فان كان قد دنا بها فنه عجزتها لم يكن لها عقر على حاله من زوج جارية من رجل لم
 وقع عليها كان عليه الحد باليكفيرة فانه الحد في لكرنا المحسن المدة وجب عليه الجلد الزم بجلدها ثم يترك حقها بجلدها وانما يجر
 ديم فلما اراد الامام ان يرجه فان كان الله وجب عليه ذلك فقامت عليه به البينة امر بان يحضر له حفرة ودفن فيها الى حقير ثم يرجم والمرأة مثل
 ذلك تدفن الحصة ما ثم يرجم فان فرها حدة منها من الحفرة ودعى ليوث فتمننه الحد بالزوج وان كان الزوج وجب عليها ما اقراد منها على انفسهما
 بهما مثله لغيره اذا فراد كان قد صابها من الحجر ليرها ويرها كحق مضنا وان قرا قبل ان يتالها بشئ من الحجر ودعى على كل حال اذا كان
 الذي وجب عليه الزوج قد قامت عليه به بينة كان اول من يرجه الشوق ثم الامام ثم الناس ان كان قد وجب عليه ذلك لافراد كان اول من يرجه الامام

من زنى في حرمة الله او حرمة رسول الله او حرمة احد من الانبياء كان عليه الحد الزنا والتعزير لانها اكثر حرمة حرمة الله واوليائه لذلك داخل شيئا يوجب الحد والتعزير به بمسجد وموضع عبادة فانه يجز عليه الحد

من كثر ثلثها

ثم الناس والرجم يكون باجراما ولا يكون بالكتاب منها وينبغي ان يكون الرجم من عذر المرحوم لئلا يصيب حبه شئ من ذلك من وجب عليه الجلد
 دون الرجم جلد ما توجله كما شذنا يكون من الضرب بجلد الرجل بما على حالته التي وجد عليها ان وجد عينا فاجلد كل واحد ان عليه ثيابا ضربت عليه
 ثيابا بغير بدنه كله ويتفرج وجهه واستر وجهه فان ما من بجلد من الضرب لم يكن له قود ولا ديتو المرأة اذا اريد بجلدها ضربت مثل الرجل بغيرها الا
 ضربت قائم بل تضرب وهي قاعه عليها ثيابها وبط عليها لثلاثتها تنكح فتبدع عوذها واذا ضرب من يقام عليه الجلد وحتى يبتدئ منه الحد سواء كان
 على فساد قائم عليه بذات لبيته وانا ارا الى ضرب لرا في وجهه وينبغي ان يشعر الناس بالخصو ثم يجلدها بمحضه ثم لينجزوا عن موافقة غله
 قال الله ثم ولي شهداء بما طابقتهم من المؤمنين واقل من يحضر عذابا واحدا من اعضا ولا ينبغي ان يحضر الحد على الزناة الا اثنا الناس لا يرمي
 الزاني الا من ليس له ثم في جنبه من وجب عليه الرجم اقيم عليه على كل حال عتلا كان وصحيا لانا لغرض تلافيه وقتله من وجب عليه الجلد كان
 عيلا نزل حتى يهر ثم يقام عليه الحد فان اقتضت المصلحة تقديم الحد عليه خذ عرجون فيه مائة ستمائة او ما يوجب به ضرب بضرته فاحذ وقد
 اجزاء ولا يضرب احد في الاوقات الحارة الا في الثلث المحرم في الاوقات الباردة بل يضرب في الاوقات المعتدلة ومن اقيم عليه الرجم امر بدنه فاجلا
 ولا يترك على وجهه ولا يرضى لا تقام الحد في ارض الحد لثلاث الجمل الحد والحجة والضرب على الحقوق بهم ولا يقام الحد بغير علم من الجنا الى الحرم
 وحرم رسول الله وحرم احد من الائمة بل يصفى عليه الطعم والشراب يمنع من مبايعته متاراة حتى يخرج فيقام عليه الحد فان احذر في الحرم
 ما يوجب الحد اقيم عليه الحد كما ينال ما كان والمرأة اذا زنت على حامل لم يرم عليها حد لا الرجم ولا الجلد حتى تضع ما بطنها وتخرج من نقاسها و
 توضع لدها فاذا فعلت لثلاث اقيم عليه الحد كما كان واجلد ومن اجتمع عليه حد واحد القتل بدني او لا يلبس فيه القتل ثم قتل مثلا
 ان يكون قتل سرقة ونحوه وغير محصور وقتل فانه يجلد ولا الزنا والعنف ثم يقتل في يده للسرقة ثم يقام منه للقتل من وجب عليه الحد هو
 صحيح العقل لم يخطئ عقله فانه لبيته عليه بذلك اقيم عليه الحد كما ينال ما كان ومن وجب عليه النفي في الزنا فمضى بده الذنوب لثلاث القتل
 بل اذا خشيته فمضى بها المؤمنين فمن اقر على نفسه مجرم لم يبين بضره حتى ينفق عن نفسه الحد من اقر على نفسه مجرم لم يبين بضره حتى ينفق عن نفسه
 الا الرجم فانه اذا اقر بما يجز عليه الرجم بغيره ثم جحد قبل فانه حله سبيله المستحاضة لا يقام عليها الحد حتى ينفق عنها الدم **باب الحد**
في اللواط اللواط هو الجماع بالذكور وهو على ضربين احدهما موافق الفاعل في الذكر كالميل في المكحلة والثاني بقاء الفعل فمادة
 وبش الحد فيها اثني عشر احدهما قيام البينة على فاعله هو اربعة شهود عدول ليشهدوا على الفاعل المفعول به الفاعل يدعون المشاهدة كالميل
 في المكحلة كما ذكرناه في باب الزنا سواء كان لم يشهد اكله كان عليهم حد لفريه الا ان يشهدوا باقاع الفعل فيمادون الذين بين الفخذين
 فح يثبت بشهادتهم ويجزى الحد لثلاث ذكره وقد ثبت ايضا الحد باقرار المقر على نفسه ربيع مرات كما ذكرناه في باب الزنا فاعلا كان او مفعولا
 به فان اقر دون ذلك لم يجز عليه الحد اللواط وكان للوالى تعزيره لا تفرده على نفسه بالفسق واذا شامدا لا فاما الفعل من بعض الناس كزنا
 اقاته الحد به ومن يثبت عليه حكم اللواط جعله لا يقاب كان حده اما ان يده من جيل او حاطب عال او يرمى عليه حده او يضرب وقتله
 برجمه الامام والناس من دبحه ما تادوا الامام بحجر في ذلك لانهما راى من ذلك صلاحا فلهذا اذا اقام عليه الحد بغير الاقرار جاز له ايقاع الحد
 ذلك تغليظا لهيبيا للعقوبة وتغليظا لما له الا يغفل ذلك على ما يراه من المصلحة في الحال والضرب لثلاث من اللواط وهو ما كان مذكرا او انا
 فهو على ضربين ان كان الفاعل والمفعول به محصنا وجب عليه الرجم وان كان غير محصن كان عليه الجلد ما توجله ولا يختلف الحكم في ذلك
 سواء كان الفاعل والمفعول به مسلما او كافرا او حرا او عبدا واذا لاط الرجل بغيره لم يبلغ كان عليه الحد كما ملأ وعلى الصبي المتأدي كمكانه
 من نفسه اذا فعل الصبي الرجل البالغ كان على الصبي التعزير على الرجل المفعول به الحد على الكمال واذا لاط صبي صبي مثله او بلج صبي او لم يلم عليه حد
 منها الحد على الكمال واذا لاط الرجل مملوكه اقيم عليه على المملوك مع الحد على الكمال فان ادعى المملوك ان مولاه اكرهه على ذلك ودعى عنه الحد
 واقيم على مولاه الحد على كمال فان لاط الرجل بمجنون لم يكن على المجنون شئ فان لاط مجنون بغيره اقيم عليه الحد على الكمال فان
 لاط كافرا بمسلم قتل على كمال واذا لاط بكافرا مثله كان الا انما يجزى بين ان يقيم عليه الحد بما يوجب شريعة الاسلام وبين ان يدفعه الى اهل
 ملته ليعقوا عليه الحد على مذهبهم ومتى جدد جلدان في ازا واحد مجرمين او رجل غلام وقامت عليه بئذ بيتا واقرا بغيره بركل
 واحد منهما بغير ارض ثلثين سوطا الى ثلثين سوطا بحسب طائفة الامام فان غار الى ذلك ضربا مثله لك فان غار اقيم عليها الحد على
 الكمال ما توجله واذا لاط رجل ثم تاب قبل قيام البينة عليه بذلك سقط عنه الحد فان قامت بعد ذلك البينة لم يكن للامام اقامة الحد عليه
 تاب بعد ان شهد عليه بالفعل بقطع عنه الحد وجب على الامام اقامته عليه فان كان تابعا عند الله فان الله ثم يعوضه بما يناله من الاثم ولم يجز
 له العفو عنه على حاله ان كان اللواط قمارا على نفسه ثم تاب علم الامام منه للجلال ان يعفوه ويجوز له ايضا ان يقيم عليه الحد على حسب
 رآه من صلاحه ومن لم يظهر التوبة منه لم يجز العفو عنه على حاله من قبل غلاما لم يجز محرم له وجب عليه التعزير فان فعل ذلك هو محرم عذابه عليه

في حد اللواط

كتاب الحدود

ينبغي من مثله في المستقبل الملوحة التي يقام عليها الحد تلك مراتب قتل في الرابعة مثلا الزلّة سوا باب الحد في السخا في اشتد
 المرأة لحرّوتها فثبت عليها البينة بذلك فوجب على كل واحدة منها الحد ما ثلثا محصنين وان كانوا محصنين كان على كل واحد منهما
 الوجه بنبش الحكم بذلك بتمام البينة وهي ثمائة اربعة نفر عدلوا واقرروا المرأة على نفسها اربع مراتب كما اعتبرناه في الزنا سوا قانا سألنا
 خاويةا فوجب على كل واحدة منها الحد فان ذكرنا الجاويةا انما اكرهنا ودرى عنها الحد اتم الحد على سيدتها كما ملأوا اذا سألنا المرأة للجنون
 اتم عليها الحد فان غلبها ذلك لم يتم عليها الحد اذا سألنا المسكنة الكافرة فوجب على كل واحدة منها الحد كان الامام في الكافرة في غير
 بينا فاته الحد عليها وبيننا فانما الى اهل حلتها ليعلموا ما يقتضيه من صبيهم ما اذا سألنا المرأة صبيته لم تبلغ اتم عليها الحد واليهيئة
 فان سألنا سبيتا ام جلا لم يتم على واحدة منها الحد على الكمال واذا وطئ الرجل امرأته فقامت المرأة فسألنا خاويةا بكر او اقلتها الرجل
 في زوجها وحلت فوجب على المرأة الزوج وعلى الخاويةا اذا وضعت للجلد ماؤه والحق الولد بالرجل الزنا المرأة المهر الجارية لان الولد لا يخرج منها
 الا بعدة فاعلمنا انها بذلك قضى الحسن علة وانما قضت امرأتها برباعيتها فذهب بعدتها لونها مهرها وكان عليها التعزير فاعلمنا
 وجدنا امرأتها في زار واحد محرمين من بناتها وليس بينهما دم ولا اوجها الى ذلك ضرورة من بره وعجزه كان على كل واحدة منها التعزير من
 ثلثين سوطا الى ثمانين سوطا حيا بغير الامام او الوالي فان عادتا اذا بعت كان عليها القتل اذا سألنا المرأة واطم عليها الحد فثبت
 مراتب قتل في الرابعة مثلا الزانية سوا اذا ثابت لمساختها قبل ان ترفع الى الامام سقط عنها الحد فان قامت عليها بعدة ثلث البينة لم
 اتم عليها الحد فان قامت البينة عليها لم تثبت بعدة ثلثا اتم عليها الحد على كل حال فان كانت فرت بالفضل عند الامام او من يتبعه ثم اظهرت
 في التوبة كان للامام العفو عنها ولما قام الحد عليها لحسبنا اصرح في الحال **باب من سأل في حق صبيته او سقوت**
 من وطئ امرأة ميتة كان حكمه حكم من وطئ حية في امر حية في امر حية فوجب عليه لرجم ان كان محصنا والجلدان لم يكن كذلك ووردنا ايضا لا كحرمة
 الاقوات وان كانتا موطوءة فوجب عليه التعزير دون الحد كما حيا بغير الامام في الحال وثبت الحكم بذلك باقرار الرجل على نفسه
 من زين او بشهادة شاهدين من اهل العدل له حكم الملوحة ولا مؤان حكم الملوحة بالامتناع على السوء لا يختلف الحكم في ذلك بل يخالطه عقوبة
 الحد لا كحرمة الاقوات ومن تكلم بهيمة كان عليه التعزير بما وردنا الحد حيا بغير الامام في الحال ويعزير من البهيمه لصاحبها ان لم تكن له فان
 كانت ملكة لم يكن عليه شيء وان كانتا بهيمه مما يقع عليه الذكاة ونجس لحرق بالثان لان لحمها محرم وكل من جيع ما يكون من شاة فان غلبت
 البهيمه الموطوءة بغيرها من البهائم ولم يميز بين القطيع الذي به تلك البهيمه واقوع بينهما فادفع عليه لفرقة قسم من الواضع بينهما الى
 ان لا يبقى الا واحدة ثم تؤخذ وتخرق بالشارع بعد ان تخرج وليس في ذلك على جهة العقوبة لما لم يعلم الله قسم من المصلحة في ذلك ولو لم يعلمنا
 عن صاحبها وان كانتا بهيمه مما يقع عليها الذكاة اخرجت من البلد الذي غلبها ما ضل الى بلد اخر بيعت هناك لكيلا يعير صاحبها بما
 يثبت الحكم بذلك ما بالاقرار من القاعل او بشهادة شاهدين عدلين مرضيين لا اكثر من ذلك من تركها الفعل من واطئ البهيمه والميتة
 كان قد ارجى حد وجب عليه القتل في الرابعة ومن سقوت يده حتى اقر كان عليه التعزير والتاريخ لم يكن عليه حد على الكمال وذلك
 بحسبنا بغير الامام اصل في الحال وقد وجدنا ميراثا من ميراث من تركها الفعل من واطئ البهيمه والميتة
الفصل باب الحد في قتل القاص لا الجامع بين النساء الرجال والنساء اللذين شهدوا شاهد عليه شاة او اقر على نفسه بذلك يجب
 عليه ثلثة ارباع حد الزاني حنثا وسجودا وجلد وحقن في البلد ثم يخرج عن البلد الذي فعل ذلك منه الى غيره من الامصار
 والمرأة اذا فعلت ذلك فاعلمنا ما فعل بالرجل من الجلد لا شهرا ولا خلقا واثبت من البلد الذي فعلت ذلك منه ما فعلت كما فعلت ذلك بالرجل
 ومن دعي غيره بالقتل كان عليه التعزير بما دون الحد في الفرية ثلثا يعوذا الى الله المسلمين **باب الحد في شرب الخمر والمسكر**
 والقتل وغيره من الامور المأكلة المحظورة من مشرب شيئا من المسكر خمر كان او نبيذا او دبا او شفا او مزا او غيره ذلك من شاة
 الا شربة الخمر يسكر قليلا او كثيرا فوجب عليه الحد فان جلدت حد الغزيرى سوا كان مسلما او كافرا من كان او عبدا لا يختلف الحكم فيه الا
 ان المسلم يقام عليه الحد على كل حال شربا عليها او الكافرا اذا استقر بالشرط وشربة بينة او كنيسته لم يكن عليه حد انما يحد عليه الحد
 اذا اظهر الشرب بين المسلمين او خرج بينهم سكران وسوا كان الشارب من الزنا والشرب المسكر شرب قليل ام كثيرا ان القليل منه يوجب
 الحد كما يوجب له كثيرا لا يختلف الحكم في ذلك على حال يثبت الحكم في ايجاب الحد بشهادة فئتين مسلمين عدلين يشهدان على فاعلمنا شرب شيئا
 من المسكرات ويشهدان بانهم قد فعلوا ذلك فان شهدا حدما بالشرط الاخر بالشرط قبلنا شاة واثبتا واثبتا الحد ولا قبلنا شاة فثبت
 من الحد ولا يجوز شاة يكفل من وجب عليه الحد بل ينبغي ان يقام عليه الحد على البدل لا يجوز ان قبلنا الشاة في استفا حد من
 الحد ولا عند الامام ولا عند غيره من النابين عنه يثبت ما يرد الشارب على نفسه من زنا ويجب الحد كما يجب للبينة سوا ومن شرب

في كتاب الحدود

في كتاب الحدود

مِنْ نِكَاحِ النِّهَائِيَّةِ

الخمر مستحالة لما حله من وجوب على الامام ان يشربه فان تاب قام عليه حد الشرب ان كان شرباً ولم يجب قتله وليس المستحل لما عدا الخمر المنكر
 مجلد من الامام ان يعزله وان دأب على ذلك صواباً والحد في شربه لا يختلف على ما بيناه وشارب الخمر سائر الاشارة المسكوتات يجلد عرياناً على
 ظهره وكفيه ولا يضرب على وجهه فترجم على حاله لا يجوز اكل طعام ينه شئ من الخمر ولا الاصطباغ فبقي منه شئ من الخمر ولا استعمال مواضع
 شئ من الخمر من اكل شئ مما ذكرناه ان شرب كان عليه الحد فابن جلد فان كل ذلك مشرب هو لا يعلم ان ينه خمره فيكون عليه شئ ولا ينبغي
 المسلم ان يجالس شارب شئ من المسكوتات ولا ان يجلس على نايه فيشرب عليها شئ من ذلك خمر كان او غيره وكل الحكم في الفقاع فهو مطلق
 كان عليه حد لنا يجب ثبوت الامام ولا يقام الحد على السكران في حال سكره بل على حقه فيبقى ثم يقام عليه الحد شارب الخمر اذا اقيم عليه
 مرتين ثم عاد ثانياً لتدفع عليه القتل من ناع الخمر اذا شرب المسكر او اشتراه كان عليه التاديب فان ذلك مستحلاً له استينافان تاب الا
 وجب عليه ما يجب على المرتد حكم الفقاع في شربه ووجوب الحد على من شربه تاديب الخمر فيه وتغريم من استعمله حكم الخمر على السوق انما ثبت
 من ائمة الامة ومن استحل الميتة او الدم او لحم الخنزير من هو مولود على نظره الاسلام فذا تدبى ذلك عن المدين الاسلام ووجوب عليه
 القتل والاجماع ومن تناول شئاً من ذلك محرماً كان عليه القتل فان عاد بعد ذلك اربع غلظ عقابه فان تكرره منه ذلك دفعت قتل اليك
 عبرة لغيره ومن اكل الربا بعد الحجرة في تحريمه عوقب على ذلك حتى توب وان استحل ذلك جميعاً عليه القتل فان اربضتين وفاداً ثانياً وجب عليه القتل
 والتجارة في الهوى القاتلة محظورة وجب على من اجترأ في شئ منها العقاب التاديب استمر على ذلك لم يقبض وجب عليه القتل يعزله اكل الخمر
 المادام في مسوخ السبل كلها والحق المسوخ الربا السبع سباع الطير غير ذلك من الخمر فان عاد ثانياً اربع غلظ عقابه فان استحل ثانياً من ذلك
 وجب عليه القتل من تاب من شربه الخمر وعينه مما يوجب الحد والتاديب بطل قيام البيعة عليه سقط عنه الحد فان تاب بعد قيام البيعة عليه اقيم
 عليه الحد على كل حال فان كان اقر على نفسه تاب بعد الاقرار جاز لا اقراراً بالعقوبة ويجوز له اقامة الحد عليه من شربه المسكر في شهر رمضان
 اذ في موضع شربه من قبل حرم الله وحرم رسول الله شئ من المشا اقيم عليه الحد في الشربة ارب بعد ذلك لا تنهاه حرمة الله تعالى في
الحديث في السرقة ان اذ لا يجب عليه القطع هو الذي سرق من حرز ديناً فضاغداً او ما قيمته كذا يكون كامل القتل الشبهة
 مرتفعه من كان او عبداً مسلماً كان او كافراً ان سرق انسان من حرز ديناً لم يجب عليه القطع وان زاد على ما ذكرناه في المقدار لم يجب عليه القتل ولو
 هو كره وضع لم يكن لغيره المختص فيه الدخول ليدل اياه من اذ يكون مقفلاً عليه مدقوناً ما الموضع التي يطرقها الانسان كلهم ليس يختص
 دون غيرهم ثبت حرز ذلك مثل الخانات والحمامات والمساجد الا حيزاً ما اشبه ذلك من الموضع فان كان الشئ في احد هذه الموضع
 او مفضلاً عليه فسرقة انسان كان عليه القطع لا نه القتل الذي قد اقره واذ انقلب الانسان فقبولاً لم يخرج من اعدا ولا مالا وان جعه
 كورده وحمله لم يجب عليه قطع وكانت عليه العقوبة والتاديب بما يجب القطع ما الغريم من الحرز واذ السرق المالا من الحرز وجب عليه القطع الا
 ان يكون شريكاً في المال الذي سرقه ولحظه في المال الذي سرق بمقدار ما ان طرح من المال للمسرق كان الباقي اقل من النصف الذي يجب فيه
 القطع فان كان الباقي قد بلغ المقدار الذي يجب فيه القطع كان عليه القطع على كل حال من سرق من مال الغنيمة بقل ان يقيم مقدماً ما فيه
 منها لم يكن عليه قطع كان عليه التاديب بحزم على ذلك وقد اقره عليه فان سرق ما يزيد على قيمته بمقدار ما يجب فيه القطع او اذا ايدى عليه كان
 عليه القطع هذا اذا كان مسلماً له سهم في الغنائم فان كان كافراً قطع على كل حال اذ ابلغ النصف فاذا اخرج المالا من الحرز فاخذ فانه
 ان صاحب المالا اعطاه المالا رد عن القطع وكان على من ادعى عليه السرقة البيعة ما نه سارق وموقوف سرق من ليس بكامل العقل ان يكون
 مجنوناً او صبياً لم يبلغ وان نفع كسر القتل لم يكن عليه قطع فان كان صبياً عفى عنه مرة فان عاد اربضان عاد ثانياً حكت اصابعه حتى
 تدعى فان عاد قطعاً ما مله فان عاد بعد ذلك قطع اسفل من ذلك كما يقطع الرجل سوار يثبت وجوب القطع بقيام البيعة على السارق
 وهي شهادة نفسين عدلين يشهدا عليه بالسرقة وان لم يكن بينهما اقرار السارق على نفسه مرتين بالسرقة كان عليه ايضا القطع اللهم الا ان
 يكون عبداً فانه لا يقبل افراد على نفسه بالسرقة ولا القتل لا نمرق على ما لغيره ليتلفن فان مات عليه البيعة بالسرقة قطع كما يقطع الحر سوار
 وحكم الله حكم المسلم سواء في وجوب القطع عليه اذ ثبت انه سارق على ما بيناه وحكم المرأة حكم الرجل سواء في وجوب القطع عليها اذ اذ
 سرق وقطع الرجل اذا سرق من مال الذي لا يقطع الرجل اذا سرق من مال ولداً واذا سرق الام من مال له اقطع على كل حال يقطع
 الرجل اذا سرق من مال زوجته اذا كانت قد اقرته وكل قطع المرأة اذا سرق من مال زوجها اذا كانت قد اقرته ولا يقطع العبد اذا سرق
 من مولاه واذا سرق الغنيمة من الغنم لم يقطع ايكم والاجير اذا سرق من مال المستاجر لم يكن عليه قطع وكلنا اضيف اذا سرق من مال اضيف لا
 يجب لقطع واذا اضاف اضيف خيراً من سرق وجب عليه القطع لا نه يده اليه من اسوا الاسباع الا بقرة ويترك له الواحدة والا بهام فان
 دخل بغير اذنه عليه من وجب عليه القطع فانه يقطع سرق بعد قطع يده من حرز المقدار الذي قد من اذنه اذ كره قطع جلد البسر من اصابه

فقط على السارق

كتاب الحدود

فصل في الحدود
كتاب الحدود

في حد السرقة

ويرك عقبه بعد عليها في الصلوة فان سرق بعد ذلك خلد النحر فان سرق في البحر من حذاء القدر الذي ذكرناه قتل من وجب عليه قطع
اليدين وكانت سلاسله قطع لا تقطع ليزاؤه وكل من وجب عليه قطع يجلد البكر وكانت كل قطع ولا يقطع عليه العفو من سرق وليليل
اليعنى فان كانت قطع في القضا او غير ذلك وكانت له البكر قطع ليزاؤه لم تكن له ايضاً البكر قطع جلد البكر فان لم يكن له رجل لم يكن عليه
اكثر من الحبس على ما بيناه وانا قطع السارق وجب عليه مع ذلك والسرقة بعينها ان كانت باقية فان كان اهلكها وجب عليه ان يعزها فان كان
قد ضرب يدها بما نقص من ثمنها وجب عليها وشتمها فان لم يكن معه شيء استعفى في ذلك ولا يجزى لقطع ذر السرقه على من اقر على نفسه حتى ضرب
او خوف واما يجب لئلا تافا ثا لينة او اقر مختاراً فان اقر تحت الضرب بالسرقة ووردها بعينها وجب عليها ايضا القطع من اقر بالسرقة مختاراً ثم جع
عن ذلك لزوم السرقة وسقط عنه القطع من تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه ثم قامت عليه البينة سقط عنه القطع وجب عليه والسرقة فان
قامت بعد ذلك عليه البينة لم يجز الا ان يقطع فان تاب بعد قيام البينة عليه لم يجز الا ان يقطع فان كان قد اقر على نفسه ثم تاب قبل الاقرار
جاز للامام العفو عنه او اقامه الحد عليه جازاً براه او راع في الحال فاما رد السرقة فانه يجب عليه على كل حال من سرق شيئاً من كرا انسان
او حيية كانا باطنين وجب عليه القطع فان كانا ظاهرين لم يجب عليه القطع كان عليه التاديب العقوبة بما يرد عنه من مثله من سرق حيواناً لم يجز
تملكه ويكون يقتله مع ديناً وصاعداً وجب عليه القطع كما يجب في سائر الاشياء واذ سرق نفساً صاعداً من حذية متدبوع ديناً وجب عليها
القطع فان اقر به كله احدى ثمنها ببعض لم يجب عليها القطع لانه قد نقص عن مقدار ما يجب فيها القطع وكان عليه ما التغيره من سرق شيئاً من الثوب
وهو بعد في النحر لم يكن عليه قطع بل يوجب تاديباً لا يعول الى مثله ويجزى له ما يوكل منه ولا يجزى معه على حال فان سرق شيئاً منها بعد اخذها
من النحر وجب عليه القطع كما يجب في سائر الاشياء وانا تاب السارق فليرد السرقة على صاحبها فان كان قد مات فليرد ما على ورثته فان لم يكن
لورثته ولا مولى غنة ولا مولى حرة فليرد ما على امام المسلمين فاذا فعل ذلك فقد برئت منه ذنبه واذ سرق السارق فلم يقد عليه ثم سرق
ثانية فاختار وجب عليه القطع والسرقة الاخيرة ويطلب بالسرقين معا واذ شهدا لشئ على سارق بالسرقة فنعين لم يكن عليه اكثر من قطع
اليد فان شهدا اعليه بالسرقة الاولى امسكوا حتى يقطع ثم شهدا اعليه بالسرقة الاخيرة وجب عليه قطع جلد البكر بالسرقة الاخيرة على ما
بيناه وذكره عز وجل عباد الله ان لا تقطع على من سرق شيئاً من المأكول في عام مجاعة يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا
والنحل المحارب هو الذي يجرب بالسلاح يكون من اهل الرومية في مصر كان وغير مصر في بلاد الشرق كان او في بلاد الاسلام لئلا كان او تهاذا
فوق ذلك كان كما لا يجب عليه ان قتل لم ياخذ الما لان يقتل على كل حال ليس له ولياء المقتول العفو عنه فان عفو عنه وجب على الامام قتل لانه
مخارج ان قتل واخذ الما لا يجب عليه ولا ان يبره الما لم يقطع بالسرقة ثم يقتل بعد ذلك بصلب ان اخذ الما ولم يقتل لم يحج قطع ثم
عن البلاد ان جرح لم ياخذ الما لم يقتل وجب عليه ان يقبض منه ثم ينفي بعد ذلك من البلاد الذي فعله ذلك فيه الى غيره وكل من لم يحج لم
ياخذ الما وجب عليه ان ينفي من الذي فعل به ذلك الفعل الى غيره ثم يكتب الى اهل ذلك المصرا بنه منفي بخواب فلا تاكلوه ولا تشاربوه ولا تجامروا
تبايعوه ولا تجالسوه فان انتقل الى غيره من البلدان كوتب ايضا اهلها بقتل ذلك الما لئلا يزال يفعل به ذلك حتى يوقن ان قتل لئلا يشر له
او يمكن من الدخول فيها ونولهم على نكبتهم من دخولها والصلب مخاربه دار حال الصلح لم يكن على قاتله شيء من قود ولا يرد وكان وصراً
وان قطع جماعة الطريق فاقروا بذلك كان حكمهم ما قد ذكرناه فان لم يقر او قامت عليهم بذلك بينة كان الحكم ايضا مثله لك سواء فان شهدوا
بعضهم على بعض لم تقبل شهادتهم وكل من شهدا الذين اخذوا مالهم بعضهم ليضرب بعضا لم يقبل شهادتهم واما تقبل شهادتهم غيرهم لم يجرى عليهم
لا يترتب على خبثه اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك بصلب عليه يدفن والحناف يوجب عليه القتل ويسترجع منه ما اخذ جزاءه على صاحبه فان لم
يوجد بعينه عزم قيمته او شراً لعله نقص من ثمنه الا ان يعفو صاحبه عنه ومن يخبر عزم او اسكره بشئ اثنان عليه في شربه او اكله ثم اخذ
ماله عتوب على غلده ذلك بما رآه الامام واسترجع عنه ما اخذ فان جنى البني والاسكار عليه جنايته كان المبيع ضامنا لما اجناه والمخالف على
في اموال الناس المسكروا الخسيرة وتزوير الكتب اشهادا لا لزوم والرسالة لا تبرز وغير ذلك يجب عليه التاديب العقاب ان يعزم ما اخذ
بذلك على الكمال وينفي السلطان ان ينهره بالعقوبة لكي يرتفع عن فعله مثله في مستقبل الاوقات والحنابلة لا يستلزمون قتل الما
من الطرف والشواوع ولا يجب عليه قطع بل يجب عليه عقاب موع حجاب براه الامام او من خشي من سرقه فباعه وجب عليه القطع كما يجب عليه
القتل لسارق سواء ان يفر أو لم ياخذ شيئاً او ب تغلب العقوبة ولم يكن عليه قطع على خان فان تكرر منه الفعل فانا الامام تاديبه كان له قتله
في كيد تدع غيره عن ايقاع مثله في مستقبل الاوقات **باب الحد في القرية وما يوجب له نحره** انا قال الرجل والمرأة كان بين
كانا او مسلمين حرمنا بعد بن بعدان يكونا بالغين لغيرة من المسلمين البنا لغيرة الاخر اذ انا ولا يخطا وانا منكم كوا في ذر او قد نيت ولت
او نكت واما معناه مع هذا الكلام باي لغة كان بعدان يكون عادة لها بموجبها وبقيده اللفظ وجب عليه الحد جازاً وجلده وهو سدا لغارت

من نكحت لثمة ما يذ

ان قال له شيئا من ذلك وكان عنبر بالغ او المعتول لم كان عنبر بالغ لم يكن عليه حد كان عليه التعزير فان قال له شيئا من ذلك وهو لا يعلم فأيده
 الى اللغظة لا موضع اللقطة لم يكن عليه شيء وكلنا اذا قال لامرأة حرة انت ذانية او قد ربت ذانية كان عليه ايضا مثله لك لا يختلف الحكم فيه
 ان قال الكافر او كافرة او عبدا او مته شيئا من ذلك لم يكن عليه الحد بعد ثلثا بوجه اهل الذمة والمال اليك اذا قال لغيره يا ابن الزانية او يا ابن
 الزانية او قد ربت ابنا ملنا ولدنا من الزنا وجب ايضا عليه الحد كان المطالبة في ذلك الى امر فان عفت عنه جاز عفوها ولا يجوز عفو غيرها
 مع كونها حرة فان كانت ميتة لم يكن لها المقتضى كان ليه المطالبة والعفو كان لها ان واكثر من ذلك عفا بعضهم واكثرهم كان لمن
 بقي منهم المطالبة باقامة الحد عليه على الكمال من كان له العفو فغاب عنه من الحد ولم يكن له بها المطالبة ولا الرجوع منه وان قال له يا
 لثمة او ذني ملنا بوك او لا ط كان عليه الحد لا يبيد فان كان حيا كان له المطالبة والعفو وان كان ميتا كان لا دليلا له ذلك حسب ما ذكرناه في الا
 سؤا فان قال يا ابن الزانية او ابواك ذانية او ذنا ملنا بواك كان عليه حدان حد للابن حد للام فان كانا حيين كان لهما المطالبة والعفو
 كانا ميتين كان لاولياهما ذلك حسب ما متنا وان قال له اختك ذانية او حلت ذان كان عليه الحد لاخته واخوته اذا كانا حيين فان كانت
 كان لا دليلا لهما ذلك على ما ثبتنا وحكم العلم والعهد والحق في الحال تروى سارة والارواح حكم الاخ والاخت في ان الاولى بهم بقرى بمطالبة الحد
 يكون له العفو على ما بيناه فان قال بئتك ذان او لا يط او بئتك ذانية او قد ربت ذان كان عليه الحد للمقتضى المطالبة باقامة الحد عليه سواء كانت
 او بقتل حيين او ميتين وكان له ايضا العفو الا ان يسبقه الابن والبنت الى العفو فان سبقا الى ذلك كان عفوهما جازا وان قال لغيره يا ذاني
 فاقم عليه الحد ثم قال له ثانيا يا ذاني كان عليه حدان فان قال له ان الذي قلته لك كان صحيحا لم يكن عليه حد كان عليه التعزير ان قال له يا ذاني
 بعد اخرى مرات كثيرة لم يقم عليه فيما بينها الحد في شيء من ذلك لم يكن عليه اكثر من حد واحد من اقيم عليه الحد في المقتضى ثلثه ثلثه ثلثه في الزانية
 ما اذا قال لجماعة من النساء او رجالا او نساء هؤلاء ذاة او قد ربت ذاة او يا ذاة فان جازا به بمقتضى كان عليه حد واحد فان جازا به بغيره كان
 عليه لكل واحد منهم حد من قال لغيره من الكفار او المماليك يا ابن الزانية او يا ابن الزانية وكانا بواه مسلمين او احدهم كان عليه الحد كاملا
 لان الظاهر واجبهما القذف لكان له الحد تاما وكلنا ان قال للمسلم امك ذانية او يا ابن الزانية وكانا بواه مسلمين او احدهم كان عليه الحد كاملا
 ولدها المسلم الحر اذا نقاد ذلك اهل الذمة او العبيد والصبيات بعضهم في بعض لم يكن عليهم حد كان عليهم التعزير اذا قال لغيره قد ربت
 بفلانة وكانها امرأة من يجهلها الحد كاملا وجب عليه حدان حد للرجل حد للمرأة وكلنا ان قال لثمة بفلان كان عليه حدان حد للمواجر
 وحد من نسب اليه فان كانت المرأة او الرجل غير بالغين او مع كونهما بالغين لم يكونا مسلمين كان عليه الحد تاما لاقتضاها به ويجب مع ذلك عليه
 التعزير لنسبه له الى هؤلاء واذا قال له ذنت زوجتك او يا زوج الزانية وجب عليه الحد لو زوجته وكان لهما المطالبة والعفو كان كل من مته كان له
 لا دليلا لهما ولا يرث الزوج من الحد شيئا ومن قال لولد المملعة يا ابن الزانية او ذنت ملنا ملنا كان عليه الحد تاما فان قال لولدا الزنا الذي اقيم على
 الحد بالزنا باولدا الزنا او ذنت ملنا لم يكن عليه الحد تاما وكان عليه التعزير فان قال له يا ابن الزانية وكانها مته قد تاب وظهر ثلث التوبة كان
 عليه الحد تاما ما دبت الحد بالعتق بنها مة شاهدين عدلين مسلمين او اقاربا القاذف على نفسه مرتين وانته قد قذف فانما ثبت ذلك يوم عليه
 ولا يكون الحد فيه كما هو في شرع الحد الزنا الشدة بل يكون دون ذلك يجلد القاذف من فوق الثياب لا يجرد على حاله ليس للا ممان
 يعفو عن القاذف على حال بله ذلك الى المقتضى على ما بيناه سواء كان اقرب على نفسه وقد قامت به عليه بينة او قارب القاذف ولم يتيقن العفو
 في جميع هذه الاحوال الى المقتضى ومن قذف محصنا او محصنة لم يقبل شهادته بعد ذلك الا ان يتوب ويرجع وحدا لتوبته والرجوع عما قذف
 هو ان يكذب نفسه في ملاء من الناس في المكان الذي قذف فيه فيما قاله فان لم يفعل ذلك لم يجز قبول شهادته بعد ذلك من قذف مكاتبته
 بحساب عتق من حد الحر بغيره بالبائة الذي كان وقاد اذا قال لرجل لامرأة يا ذانية او يا ذنت ملنا كان عليه حد القاذف لقتله اياها ولا
 يكن عليه الا صانعة الزنا الى نفسه شيء الا ان يقر اربع مرات فان اقر اربع مرات كان عليه حد الزنا مع ذلك على ما بيناه واذا قال لرجل لولد
 يا ذاني او قد ربت ذني لم يكن عليه حدان قال له يا ابن الزانية لم ينف منه كان عليه الحد لو زوجته المقتضى ان كانت حرة فان كانت ميتة كان
 ولها اولاد لم يكن لهم المطالبة بالحد فان كان لها اولاد من غير اقربة كان لهم المطالبة بالحد فان انتفى من ولده كان عليه بلاعنه
 على ما بيناه في باب اللعان فان انتفى منه بعد ان كان اقرب وجب عليه الحد كل ان قد ربتا بعدا فقتل اللعان كان عليه الحد اذا نقاد نسبا
 بما يجز فيه الحد سقط عنها الحد كان عليها جميعا التعزير لا يعود الى مثل ذلك اذا قال لافنان لغيره يا قرنان او يا كفتان او يا ديوت
 فان مكلا باللفظة التي يقصد بها هذه اللفظة وهي الرجل بزوجته واخوته كان عالما بمعنى اللفظة عاذا بها كان عليه الحد كما لو صرح بالقذف
 الزنا على ما بيناه فان لم يكن عالما بمعنى اللفظة لم يكن عليه حد القاذف ثم ينظر في عادة في استعمال هذه اللفظة فان كان متبوعا غير انه لا
 قبل القذف ان كان يقصد غير ذلك في عادة لم يكن عليه شيء ومن قال لغيره يا فاسقا او يا جارا او يا شارب خمر موعظا على ظاهره

مِنْ نِكَاحِ النِّهَائِدِ

كان من اخطاب البقرة الفساة وقلة ذلك الفساة ان كان من اخطاب النعم او ما مثل ذلك ان كان من اخطاب الحلك تلزم دية العدم مال القاتل خاصة
ولا يؤخذ من غيره الا ان يتبرع انسان بما عساه ان لم يكن له مال فليس له وليا المقول لا نفسه ما ان يقيد به بضاعته او يعفو عنه ويملوه الى
ان يوسع الله عليه حتى يبرأ القاتل على ما لم يقبل عليه ان مات تحت الدية من مال فان لم يكن له مال اخذ من الاقربى الاقربى وليا له الذين يتوبون
دية ولا يجوز ما خذتهم بجامع جوار القاتل يجب على القاتل العمد ان يتوب الى الله ثم ما فعله وحده لتوبة ان يعلم نفسه الى وليا ما ان يستقبله من يعفو عنه
او يقبلوا الدية او يصالحهم على شيء يرضون به عن بعد ذلك على الايعاد في مثلها فكل في المستقبل يعفو عنه ذلك بقصد يصور به مقتدا ويطعم سجين
فانما فعل ذلك كان تاييدا ما دية قتل الخطأ فانها تلزم العاقلة الذين يرون دية القاتل ان لو قتل لا يلزم من لا يرث من دية شينا على حال قال بعض القائلين
اخطا ان العاقلة ترجع بها على القاتل ان كان له مال فان لم يكن له مال فلا شيء للعاقلة عليه حتى كان للقاتل مال لم يكن للعاقلة شيء الزم به ما لخاصة الدية
ومضى لم يكن للقاتل خطا فله ولا من ضمن جرمه من مولى غيره وموتم جرمه ولا مال له حيث لدية على بيت المال المسلمين لا يلزم العاقلة من دية الخطأ
الا ما مات بالبينه فاما ما يقرب القاتل على الصالح عليه وليس عليهم من شيء ويلزم القاتل ذلك ما لخاصة حكم الجراح كسر الاعضاء استلقت النفس وتوابع
ان ما كان من بعد كان فيه ما القصاص في الدية في مال الجراح ما كان من خطا فانه يكون على العاقلة غير انه لا يحمل في الجراح على العاقلة الا الموضحة ضاعدا
فاما ما كان دون ذلك فانه على الجراح نفسه ما كان من شبيه له بعد ان لم يلزم دية القاتل شبيه له على ما بينه فيما اقره والدية في قتل الخطأ ما من الا يلبس
منها بنت مخاض عشرين منها ثوبون ذكر وثلاثون منها بنت لبون وثلاثون منها حفرة وادى ان حنا وعشرين منها بنت مخاض وعشرين منها ثوبون
وحنا وعشرين منها حفرة وعشرين منها حفرة وادى الف من الشاة او ما مثلها من البقرة الف بنتا او عشرة الف درهم او ما مثلها كان ذكره في قتل العمد
دية كدية العمد سنة واحدة ودية الخطأ في تلك سنين ما دية قتل الخطأ شبيه له ما يلزم القاتل نفسه ما لخاصة فان لم يكن له مال استوفى الدية
في سنة الى ان يوسع الله عليه ان مات او ما يخذل الناس اليه بها من يرثه من ثمنه فان لم يكن له احد من بيت المال الدية في ذلك سقطت فانه من الاول
ثلاثة ثلثون منها بنت لبون وثلاثة ثلثون منها حفرة وادى ثلثون منها حفرة كلها طرفة العمد فلو لم تكن ثلثون منها بنت مخاض وثلاثون منها
لبون وادى ثلثون منها حفرة كلها طرفة العمد فلو لم تكن ثلثون منها بنت لبون وثلاثة ثلثون منها حفرة كلها طرفة العمد فلو لم تكن ثلثون منها بنت مخاض وثلاثون منها
اخطا ان هذه الدية ليست كدية سنين على قاتل الخطأ المحض والخطأ شبيه له بعد عظامه الدية كفارة عتوه فانه مؤمنة فان لم يجد كان عليه شيئا غير
منايعين فان لم يستطع اطعم سجين مسكينا فان لم يقدر على ذلك يصعد بها استطاع او صاعدا ما قدر عليه من قتل هذا وليس له ان كان الامام ولي صرافا قتل
قاتله وان شاء اخذ الدية فتركها في بيت المال ليرل ان يعفو ان دية بيت المال كما ان جنايته على بيت المال من قتل خطا او شبيه له ولو لم يكن له احد
للامام اخذ بيت ليس له اكثر من ذلك من هناعن الكفيل لم بعد تلك المطالبة برة فان قتل بعد ذلك القاتل كان ظاهرا متعديا ومن قبل الدية ثم قتل القاتل
كان كل في كان عليه الف وسداسا قتل الاب له خطا كانت دية على عاقلة واحد هاعنهم لو رثوه دون الاب القاتل لا تاقديبينا ان القاتل ان كان هذا فانه لا يورث
من التركة شيئا وان كان خطا فانه لا يرث من الدية شيئا على ما بيناه ومنه لو لم يكن له وارث غير الاب لا دية له العاقلة على حال ان قتل هذا او شبيه له كان
الدية عليه ما له خاصه ولا يقتل على وجه تكون الدية لو رثته خاصة فان لم يكن له وارث غير الاب القاتل كانت الدية عليه لبيت المال انما قتل الاب
اداه هذا فكل من قتل خطا كانت الدية على قاتله ما لم يكن له من ثمنه شيء على ما بيناه وادى قتل الاول له وادى قتل الام ولد هاعن قتل كل واحد منهما جفطان كاتله
خطا كان الدية على عاقلة على ما بيناه ولا يرث شيئا من الدية على ما بينا القول في دية شجرناه باب التبيين على القتل على قطع الاعضاء الحكم في القتل في شين
احدا قاتل البيعة على القاتل ان يترك القاتل اذاده على نفسه بذلك وكان القاتل اخطا او شبيه له البيعة فقتل مسلما عدلا لا يشهد على القاتل بغير
قاتل جناحهم فان لم يكن له اولياء المقول غنايتهم بذلك كان عليهم القصاص وجلا منهم مضمون بالله ثم ان المدعى عليه قتل صلحهم ان كان القاتل
هذا وان كان خطا فانه لا يقتل بغير جلا يقتل ذلك ما اذا قامت البيعة فيها وغيرهم فليس فيه اكثر من شهادة فحين عدلين اى من كان من انواع القتل
لا يختلف الحكم فيها القصاص انما تكون مع الهمة الظاهرة ولا يكون مع ارتقاع ادموا فحين ذنبا لم يقتل واذا قاموا القصاص وجب المدعى عليه ان كان
القتل هذا اما القول والدية بغير القصاص عليه ان كان القاتل اخطا او شبيه له على عصبته الدية على ما بيناه ومنه لو لم يكن له اولياء المقول من شهد
لم من غيرهم ولا لهم شامون ضمنهم كان على المدعى عليه ان يبين يحلفون عنه انه بريء مما ادعى عليه فان لم يكن له من يخلف عنه كرهت عليه الايمان
بينا وقد برئت منه مدته فان امتنع من العيين الزم القتل اخذ به على ما يوجب الحكم بغير البيعة في الاعضاء مثل البيعة في النفس من شهادة مسلمين عدلين القصاص
فيها ولا يجزئها في النفس كل شيء من الاعضاء الانسان يبيع فيها الدية كما مثل العيين والسمع ما اشبهها كان فيه الضائرة شدة رجال يحلفوا بالله ثم المدعى
عليه قتل صلحهم ما ادعى عليه فان لم يكن له المدعى ضامة كرهت عليه شامان فان لم يكن له من يخلف عنه ولا يخلف هو طوليا المدعى عليه بقتل شدة غيره
يحلفون عنه انه بريء من ذلك فان لم يكن له من يخلف عنه شدة مراته بريء مما ادعى عليه من نقص من الاعضاء القصاصها على قدر ذلك ان كان سدا لصق
منه جرح احد يحلف بذلك ان كان ثلثة فاشان وان كان الصنف ثلثة ثم على هذا الحسا وان لم يكن له من يحلف كان عليه بعد ذلك الايمان ان كان سدا فحين

القاتل على القاتل

کتاب البرکات

[illegible]

من نكحك لثمايذ

سواء كان قتل خطأ كان ثلثه عليه في ما لخصه من كان له مال كان ثلثه على امام المسلمين لانهم مالك له ويؤدون الجزية اليه
 كما يؤد العبد الخبيث الى سيده وليس له مال غير الامام فاذا قتل المسلم من اجل عيبه لا يجزى عليه الفلوان يكون مقدار القتل اهل الذمة
 كان كل من طلب لثمايذ المقتول الفلوان على الامام ان يقيه به بعد ان يخذل لثمايذ ما يفضل من دية المسلم فدية على دية فان لم يؤد ما فله من ثلث
 فلا يجوز قتل به على حاك دية الذمة انما مؤد من جوار او قيمتها من العين ودية ثلثها على النصف من دية جوارها فان كان الانسان متعورا لقتل اهل الذمة
 جارا لا امام ان يلوذ لدية او بغير الفلوان من كى يتدع عن مثله في المستقبل ان يخرج اهل الذمة عن دية من يتكلم شرطا في ارضكاهم الفلوان والظاهر
 بشرط الحق وما يجزى بجرحك لثمايذ كراهه فيما تملك حلهم ثم يهلك منهم غير ما لا يجوز لاحد ان يتولا قتلهم الا الامام او من يامره الامام بغير ذلك
 اعتنا اهل الذمة فادش جراحا لهم على قتلهم سواء لا يختص الحكم بغير دية جنين اهل الذمة عشر تيرا بائهم كما ان دية جنين المسلم كانت ما يشته
 بعد ان قتل اهل الذمة بعضهم بعضا او جوارا او قتلهم من بعضهم بعضا كما يقتضى الماليك بعضهم من بعض اذا قتل جوارا عبد لم يكن عليه
 فوعد كان عليه دية دية قيمته العبد يوم قتل الا ان يرد على دية جوار المسلم فان زاد على ذلك لم يرد الى دية الجوار ان نقص عنها لم يكن عليه اكثر من قيمته فان
 اختلفوا في القيمة للعبد يوم قتل كان على مولاه البينة ان يثبت ما كانت كذا يوم قتل ان لم يكن له بينة وجب على القاتل اليمين بان يثبت ما كانت كذا فان رد
 اليمين على المولى خلف كان ذلك بغير جوار دية لثمايذ لا تجوز دية قيمتها من لثمايذ وان زاد ثمنها على دية الحر رد ثلثي دية الحر وان كان
 اقل من ذلك لم يكن على ثمنها اكثر من القيمة فان قتل خطأ كان ثلثه على عاقلة على ابينا فان قتل جوارا عبد كان عليه لقتل ان ادا ما وليا المقتول
 ذلك ان لم يطلبوا الفلوان لدية كان على مولاه الدية كاملة اذ يعلم العبد انهم فان شاء اسرقوه وان شاءوا قتلوه فان ادا ما مثله فلو لم يسمعهم
 السلطان او ياذن لهم فيه فان كان قتل خطأ كان على مولاه ان يؤخذ على لدية او يجلد اليهم يكون دية لم يسمعهم قتل على حال السلطان ان يقاتل من قتل
 العبد بغير جرح من مثله في المستقبل اذا قتل لثمايذ بعضا او جوارا او قتلهم من بعضهم بعضا لان ثمنها مولى لهم بدين تلك من الدية والآخر
 واذا قتل جوارا كان ثلثه على مولاه الدية او يجلد اليه او يسلط عليه او يقاتلوه ان كان قتل جوارا عبد وان شاءوا اسرقوه وان كان
 خطأ اسرقوه وليس لهم قتل فان ادا ما لثمايذ دية اسرقوه في دية المقتول صلح او وقع قتل كاتجرح فان كان لم يؤد من مكاتبته ثلثا او كان شرطا عليه
 ان مكاتبته ثلثا فحكمه حكم المالك سواء كان غير شرط عليه ثلثا من مكاتبته ثلثا كان على مولاه من الدية بقدر ما بقى من كونه دية على امام المسلمين
 بين المالك في قتل جوارا من مائة قتل جوارا كان على مولاه من مكاتبته ثلثا كان عليه بقدر ما بقى من دية الحر بقدر ما بقى من قيمته المالك ليس عليه اكثر
 من ثلث مائة الجوار الا اعتنا بينهم ادر جراحا لهم على قتلهم كما انها كانت في الاثر وجزم قاتل الجوار كان مسلما من الكهانة ما يلوذ من قتلها
 من غنوقه فوصياهم ثلثا بين اهل الذمة مسكنا اذا كان قتل جوارا كان ثلثه على عاقلة على الكهانة على الترتيل لكد ثلثها في الحر واد من قتل جوارا
 متعديا كان على الامام ان يعاقبه عقوبة دية وعمره مائة سنة في المستقبل بغيره قيمة العبد فيضد بها على الفقراء وكان عليه بعد ذلك كفارة قتل العمدان
 كان قتل خطأ لم يكن عليه الكهانة فحيث قد شاع في جرح العبد او قطع ثلثا من اعضا ما يجزى فيه قيمته على الكمال لعل عليه القيمة واخذ العبد يكون دية
 من قتل جوارا اكثر من ثلثها او جوارا جرحه بغيره واحد بعد الاخر كان العبد لوليا الاخير لا نرا قاتل احدنا لاد لثمايذ فاذا قتل الثاني انقل
 منهم الى اوليه الثالث ثم هكذا بالعامة بالغ ومقتلهم بغيره واحد او جوارا واحد كان ثلثا ثلثها بالسوية وليس على مولاه اكثر منه في جرح عبيد
 حر ان شاء الحر ان تقضى مكان لثمايذ ان شاء احدنا ان كان جرحه بغيره واحد كان ثلثا لا يجزى بغيره اقل من مولاه فان باء مولاه ذلك كان
 لحر الجرح من العبد ادر جراحا لوليه ثلثا العبد بغيره واحد جرحه بغيره واحد على المولى ان قتل جوارا عبد ولا قتل به على كل حال اذا كان
 الانسان مملوكا قتل احدنا صاحبك بالثمن ان يقيه به او يصفوه ولا يعتنا بين المكاتبين الا ان من مكاتبته ثلثا وبين العبد كما لا يقتضيه
 بين الحر والعبد حكم بينهما بالدية والارض حسب يقتضيه جرح المكاتب على ابينا اذا قتل جوارا خطأ فاعتقه مولا متجاعة فله دية المقتول ولا
 عاقلة على ابينا ولا يعرف ثلثه من لثمايذ لولا قتل القاتل في الحر والاشهر الحر ومن ما في دية يوم الجمعة او غيره ما اشر به ذلك من
 المواضع التي يترجم لثمايذها من لا يعرف ثلثه كان ثلثه على بيت المال ان كان لوليه فلا دية له واذا وجد قاتل بابا رقوم او في قرية ولا يد من ثلثه
 كانت يترجم على اهل تلك الدار او القبيلة او القرية التي وجد المقتول فيها هذا اذا كانوا متهمين بقتله او استعوا على ابينا فان لم يكونوا متهمين
 بذلك ولا جوارا الى اهلها لم يكن عليهم شيء وكان ثلثه على بيت المال ان وجد القاتل من قريتين كانت يترجم على اهل القرية التي كان القاتل من ثلثه
 القرية ما شئت الية المشكك كانت يترجم على اهل القرية التي وجد القاتل في موضع متفرقة مقطعا كانت يترجم على اهل الموضع الذي وجد فيه قاتل جوارا
 وليس على الباقين شي الا ان يتم قوم لهم فيكون ح الحكم فيها اما اقامه البينة او القضاة على الشرح الذي قد شئت اذ اخل جوار قوم في موضعهم فاعلموا
 متهمين بجواره بينهم وبين اهلها كانت يترجم عليهم ان كان دخل عليهم باءهم وان كانوا مومنين او دخل عليهم من غيرهم لم يكن عليهم شيء واذا
 وقع في غمها بالليل ووجد فيها قاتل جرح لم يكن دية قصاص الا ارض كانت يترجم على بيت المال ان وجد قاتل في ارض فلا كانت يترجم على بيت المال الا اذا
 قتل جوارا في سوط من الاسواق او لم يعرف قاتل كان ثلثه على بيت المال من طلب قاتلا فاعلموا له فادفع من نفسه ذلك الى قتل فلا دية له وكان

من نكحك لثمايذ
 من نكحك لثمايذ
 من نكحك لثمايذ
 من نكحك لثمايذ
 من نكحك لثمايذ

کتاب التَّائِبَاتِ

انقطع الدية كاملة وانما كسر بعض الرجل وعجزا فلم يملك جوله او ما يملكه فيه الدية كاملة فان اصابنا سائر ابول ودام الى الليل فما زاد عليه كان فيه الدية
 كاملة فان كان في نحو ثلث الدية ثم على هذا الحسب وفي ذكر الرجل اذا قطع خشفه فما زاد عليها الدية كاملة وفي نزع المرأة اذا قطع يتيها وفي ذكر العين
 ثلث بئر الصبيح في الاثنين ايضا مع الدية كاملة وفي كل احد منها نصف لدية وقد كان في اليسر منها ثلث الدية لان الولد لا يكون الا من اليسر وفي
 البهي ثلث الدية وفي انا الخصيتين اربع مائة دينار فان حج فلم يملك على المشي اعشى شيئا لا ينفق به كان فيه ثمان مائة دينار ومن اقصى جاريته بان وطأها
 قبل حج سنين كان عليه يتيها كاملة ويلزم فقهاء الى ان يموت فان وطئها بعد تسع سنين فاضاها لم يكن عليه شيء ومن اقصى جاريته ما يفتقره بعتلها
 كان عليه مائة دينار سواء كان الفاعل جلا او امرأة وفي الرجلين معا الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية وفي اصابع الرجلين الدية كاملة
 وفي كل احد منها عشر الدية وحكم الرجل حكم المرأة على ما قلناه في اليد سواء وقد كان في الاثام منها ثلث بئر الرجل الثلثين الاربع الاصابع فكونا
 في اليد سواء وكلما كان في يدي الانسان من ثلثان ففيهما الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية الا ما استثنينا فيما مضى كلما كان منتهى البدن
 واحد فله الدية كاملة بجميع ذكرناه اذا كان في الرجل الحى كان فيه دية اذا كان في المرأة كان يتيها واذا كان في ذمي كان فيه دية على ما بينا واذا
 كان في مملوك كان فيه قيمة اليد واضرب ثلث لم تفضل من الانسان كان فيها ثلثا ودية افضلها ومن كسر يدا انسان ثم برأه واضلح لم يكن فيها
 ضامن يجب فيها الا ارض على ما بينا وفي اليد النشأ اذا قطع ثلث يتيها صحيحة ومن عده قلبه فها كان فيه الدية كاملة ومن راس يطين انسان خرقه
 كان عليه نذرا من يمين حتى يحد او يهد به بثلث لدية ومن ضرب امرأة مستقيمة الحوض على بطنها واقطع حوضها فانه يقتل بها سنة فان حج طهرها
 الى ما كان الا استخلف جرح ضاربها دية وفي ثلث الى المرأة الدية كاملة وفي كل احد منها نصف لدية ومن قطع اقل انسان وادنيه قطع يمينه
 ثم قتله اقصى منه فلا ثم يقاد برأه اذا كان فرق ذلك ان كان ضربه بغيره فنجت عليه لضربه هذا الجنائيات واذا نال في قتله لم يكن عليه اكثر من
 القود والدية على ما بينا ومن ضرب انسانا على راسه ضربه قد عظمه انظر به سنة فان مات فيما بينه وبين سنة قيد به وان لم يميت لم يوجب عليه
 عقله كانت عليه ايضا الدية كاملة وان حج اليه عقله كان عليه دية وضرب يتيها فان كان اصابعه مع عقله شجها ما موضحه او مومة او غيرها
 من الجراحات لم يكن فيه اكثر من الدية اللهم الا ان يكون ضربه بغيره او ثلثه فنجت كل ضربه منها اجابته كان عليه ديةها ومن قطع يمين رجل
 يمينها فان لم يكن له يمين كان له يدا وقطع بها فان لم يكن له يدا قطع جله بالية ان لم يكن له يدا ولا رجلان كان عليه الدية لغيره
 ويقتل العتقا وكل ان قطع جماعه قطع يديه بالاول فالاول الرجلان بالآخر فالآخر من يبقى بعد ذلك كان له الدية لغيره

ودياننا الشجاع من قطع شيئا من جوارح الانثى واجب يقتصر منه ان اراد ذلك المقتطوع ان جرحه جرحا فقتل ذلك الا ان يكون جرحا حتى ينجح في
 انقوص منها ملاك النفس لا يحكم له فيها بالقتل وانما يحكم بالارث من ذلك مثل الماموتة والجائقة وما اشبهها وكسر الاعضاء التي جرح صلاحها بالعلاج كقتل
 ايمنها بالبراع حتى يجبر الموضع ما مستقيما او اعظم فحكم بالارث من كان شيئا لا يبرج فضلا عنه يقتصر جانبها على كل حال قضا النفس النفس العينة
 والافناء لا ينف الاذن بالاذن والنس الجرح قضا لا قضا بين الجرح والقتل جرح حديد كان عليه وشهقة ذلك من شدة كالحكم في نابي
 احشا فان كانت العينة في الجرح انما يحيط بشدة كان عليه العينة واما بعد ان جرح حرا كان على مواعيدنا به وسلم الى الجرح في ذمة بقدا ما العنة فان
 ارش الجرح فتم لم يكن لمولا فيه شيء فان لم يستقر كان له منه بمقدار ما يفضل من ارش الجرح لا قضا بين المسلم والذمي فان جرح في مسلم او قطع شيئا
 جوارحه كان عليه ان يقطع جوارحه ان كان قطع واقصر منه ان كان جرحا وير مع ذلك فضلا بين الدينين فان جرحه مسلم كان عليه وشرا حاضره
 بمقدار يناله في ذكرنا هادان كان مقتلا لذلك جارا لا مارا يقتصر منه لا لينا الذي بعد ان يبر واعد فضلا بين الدينين ويقتصر الرجل من المرأة ولو ار
 من الرجل يتساوى جرحهما ما لم يقد ونقلت لدية فاذا بلغت الثلث نقصت المرأة وزيد الرجل فاخرج الرجل المرأة بما يبر يد على الثلث او اذن المرأة ان يقتصر
 منه كان لها ذلك اذا رث عليه فضلا بين جرحها فان جرح المرأة رجلا واراد ان يقتصر منها لم يكن عليها الاكثر من جرحه مثل جرحها او اطالته باليد
 على التام من الحلم انما في وجهه في الما في عينه فيميتا صحيحا او ادا القضا فانه يؤخذ مراهمة بالنادي وتؤخذ كف فبول فيجعل على اشعا عينة على جوار
 ليا ليعثر في اشفاده ثم يستفيل عن الشمس وجهه بعينه فيرب منها المرأة فانه يدب لناظره فيبقى اعين يبقى العين من قطع فضلا جوارحا ما كده واداد
 القضا من قاطع الكف فليقطع يد فاصلها وير عليه من الاصابع من مثلا انما مقطوع اليد او ادا ليا ذه القوا فان كانت يده قطعت فجنا جناها على
 نفسا قطعت احدتيهما فاقوا فانه بعد ان ير على اوليا توتير اليد ان كانت يده قطعت من غير جنايه ولم يخذ يستها فاقوا فانه لم يكن عليه شيء من شيء
 غير وجهه فضلا صاحب عينا رثها فوجع عليه فان فيها كان على جادته به لادية الموشحة فان اراد القود وداعا فانه يدب للوجه القضا صاحب عينا
 ومن قطع شجرة اذن لنا ان يقطع القضا واقصر له منه فجاج او جرح القضا المقطوع بما انفصل عنه كان للمقتصر منه ان يقطع ما انفصل من شجرة اذ يبر
 بقوله الحال الى استحقاق القضا وكذا القول فيما سوا ذلك من الجوارح الاعضاء ومن قطع غيره من الولى الى الولى والقول فصر الولى من قطع
 وتركه طامنا منه فقتلها وكان يبرحق فمك فمرد ففضل ثم جبا الولى خطابه بالقوا كان له ذلك فعليه ان يبر عليه من الجرح النجس حله وقصص منه ومن
 غيره من ربا السوط والخنبل والعصا واجب يقتصر منه بقتل اضرب ومن جرح غيره من جرحا فقتل او ضر به كلف من جرح الجرح والقتل فم بات فانه يعتبر بها
 فان علم انه ما في الجرح والدم او بقتل ايمان عليه اللوداد الذي على الكمال على ما بينا وان مات بغير ذلك واشبهه لاهم منه ولا يعلم انه مات سدا ومن غيره لم يكن

فہرست

مِنْكُمْ لَنْهَائِدْ

[illegible]

کتابخانه ملی افغانستان

هَذَا كِتَابُ جَوَاهِرُ الْغَيْبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فِي سَائِلِ لَطَمَانِ

في بعض من الماء كان احدهما نجس والاخر طاهر واجتمعا فصارا كراو فيها اذا كانا نجسين وجبا جنة فكذا كان لو كانا ساترا
سئل ان نيسط الكلام في هذه المسئلة بعض البسط لما انتهينا فيه الى هذا الحد لان المقصود في هذا الكتاب غير **مسئلة**
اذا كان مع المكلف ثمان ووقع في احدهما نجاسة ولم يعلم بعينه يجوز له الطهارة بثمنها ام لا **الجواب** يجوز استعمال واحد منهما لانه
لا يامر ان يكون النجس هو الماء المستعمل ولا فيكون مؤذيا للطهارة بل لما ما التحسن هذا لا يجوز ان كان هو المستعمل ثانيا كان قد صلب وعلى
فجاءت في هذا ايضا لا يجوز على الوجهين جميعا يكون مؤذيا للصلوة بغير يقين من برائة ذمتهما لزم منها وهو ما خود باذا هما نجسا
مسئلة اذا كان الماء مستعملا في الطهارة الصخر هل يجوز استعماله فيها او في غيرها بعد ذلك ام لا **الجواب** يجوز ذلك لانه على
حكم الطهارة ما لم يلا في نجاسة **مسئلة** اذا كان الماء مستعملا في الطهارة من الجنابة هل يجوز استعماله بعد ذلك في الطهارة ام لا **الجواب**
لا يجوز استعماله لان الاظهر بين الظانفة ذلك قد كان شيئا المرفوض ثم قوم من اصحابنا يخرجون ذلك ذاجع ولم يخالطه نجاسة مثله
اذا كانت النجاسة الوردة في النجاسة هل يجوز استعماله في الطهارة ام لا **الجواب** يجوز استعماله في ذلك وفي اصحابنا من يجوز استعماله
لانه عند بروز الانيحة عنه يخرج عن كونه مضافا وهذا غير صحيح لانه ماء ورد في النجاسة لم يزل وليس في هذه الانيحة يخرج له
كونه مستخرج من الورد ومغسلا لاضافة ثابت بذلك **مسئلة** اذا كان مع المكلف ثمان او اكثر منها ماء واحد منها ماء ورد منقطع الى نجاسة
والثاني ماء مطهر لم يعلم احدهما من الاخر هل يجوز له الاغتسال في الطهارة على واحد منهما ام لا **الجواب** يجوز له ذلك لانه لا يامر ان يكون
الذي نظره بواو هو الماء الورد فلا يرتفع بذلك شئ وعلى هذا يجب ان يظهر بالاشتباه لان جوري الاول بما ذكرناه فهو امر من كونه نجسا
ومنه نرفع الحديث بالآخر وان كان الذي يظهر به او هو المطهر فقد ارتفع به شئ واذا استعماله لم يزل به طهارة واذا صلب كان مؤذيا لصلوة
يقين **مسئلة** اذا كان معه ثمان وفي واحد منهما نجاسة ولا يعلم بعينه واخبر به عدان الخبر احدهما ذكر هل يجوز له استعمال شئ
منها وقبول شهادته هذا شاهد ذلك ام لا **الجواب** يجوز له استعمال ذلك لا واحد منهما ايضا ولا قبول قول هذا الشاهد فيما شهد
به من ذلك لانه لا دليل عليه المتكون نجاسة احدهما من غير يقين وايضا فانه لا يحصل له بقول الشاهد الاغلبة الظن وذلك لا يقول على ثمانية
مع العلم **مسئلة** اذا كان الماء في موضع وفصد المكلف في الطهارة منه اخيرا ثمانا بانه نجس هل يجوز له استعماله في ذلك وقبوله
الخبر له نجاسة ام لا يجوز له ذلك **الجواب** يجوز له استعماله ولا يلزم قبول قول الخبر له نجاسة لان المتكون الماء على اصل الطهارة
الا ان يعلم ان فيه نجاسة وقبول هذا الخبر لا يحصل العلم ولا دليل ايضا بعضه الى العلم بقبول قوله **مسئلة** اذا كان معه ثمان يعلم طهارة
فشهد ثمانية وان احدهما نجس جيب عليه قبول قولهما في ذلك ام لا **الجواب** لا يجب عليه قبول قولهما المتاخر لما تقدم **مسئلة**
اذا كان معه ثمان طاهران فشهد شاهدان بان النجاسة وقعت في واحد منهما بيمينه وشهد اخران بان النجاسة وقعت في الاخر هل يلزم قبول قولهما
فيما شهد به ام لا **الجواب** لا يلزم قبول شهادتهما فيما شهدا به لان الماء عند على اصل الطهارة على ثمانية **مسئلة** اذا كان معه ماء
من الماء لا يكفيه لظها ثم ومعهما ورد فرد منه عليه حتى ضا مقدارا يكفيه للطهارة يجوز له استعماله في ذلك ام لا **الجواب** يجوز استعماله
ان لم يكن سلبه طلاقا سلم الماء وان كان قد سلبه ذلك لم يجزه استعماله وكما عليه النجس للصلوة ان كان قد مضى وقتها **مسئلة** اذا انقضت
او غسل بماء مطهر من ثمانية ذهاب فضاء هل يكون الطهارة صحيحة ام لا **الجواب** لا يجب ان تكون الطهارة صحيحة وان كان محظورا عليه استعمال هذه الابنية لان النجس
غام في استعمالها في كل شئ طيب غير ذلك فكما لا يتعد النجس استعمالها الى المأكول والمشروب فكذلك لا يتعد الى الطهارة **مسئلة** اذا كان
له يدين على فصل واحد او ذراع واحد او كانت له اصابع زائدة وكان له من المرفق الى طرف الاصابع هل يجب عليه غسل ذلك ام لا **الجواب**
يجب عليه ذلك لان يكون ذلك فوق المرفق فانه لا يجب عليه لان الله تعالى وجب عليه الفصل من المرفق الى طرف الاصابع **مسئلة** اذا قطع
عضو جلد هل يجب عليه المسح على الباقي ام لا **الجواب** يجب عليه ذلك لانه انما امر بالمسح عليهما الى الكعبين فان كانت سناصلة بالقطع
الكعبين فقد سقط عنه هذا الفرض **مسئلة** اذا كان الموضي مرفوعا وكان لها الخيط هل يجب عليها اجتناب الماء عند الوضوء الى ما خفي
الجواب لا يجب عليها ذلك لانها لا فرق بينها وبين الرجل في ذلك فاما لا يجب عليه ايضا الماء الى ما خفيها فذلك لا يجب عليه لانه مستعمل
اذا وضوا وصلوا الظهرو لم يشربا في ذلك ثم وضوا وصلوا العصر ثم نكرا انه من عتقوا من عتق الطهارة ولم يعلم من اي لظها بان صليها يكون
جميع الصلواتين صحيحا ام لا ان تكون احدهما صحيحا والاخرى غير صحيحة **الجواب** صلوة العصر صحيحة على كل حال وعليها عادة الظهريين
محبة لان العضو المرفوع كان من الطهارة الاولى فطهارة الثانية صحيحة وصحتها صليها وان كان من الطهارة الثانية فطهارة الاولى
صحيحة وصحتها الصلواتان جميعا وانما عليه عادة الظهريين محبة لكونه مؤثرا بها بيقين **مسئلة** اذا وضو صلي الغيرة ثم وضو
صلي العصر ثم ذكر انه كان قد خلى عقيب حكة الطهارة من قبل ان يصلي هل يكون طهارة وضو صحيحة ام لا **الجواب** لا يجب عليه

فِي سَائِلِ الْحَجِّ وَزُجُورِ الْفُرْقَةِ

الصلوات لأنه لم يورد أحد منهم يتبعين كما في حديثين كان غريب وضوء الظلم

مسائل الظاهر في خروج الفجر

القيم لا يرفع حدثا كان ذلك الحدث ناقضا للظاهرة الصغرى الكبرى مسئلة اذا نيم نوى ان يقيم بدلا من الوضوء وكل ان كان جنباً نوى ان يقيم بدلا من الغسل هل يصح ذلك يجوز له استباحة الصلوة به ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لا يستباح به الصلوة لان ائمة الواجب عليه حصلت وهم ان يوى استباحة الصلوة به على ما تقدم ذكره مسئلة اذا كان مصلوبا او في أرض نجسة ولا يقدر على تراب طاهر يقيم به ما حكمه في الصلوة **الجواب** ان يؤخر الصلوة الى ان يقدر على ما يقيم به او يظهر به وبه اصحابنا من قال يصلي فاذا قد عد على ذلك عاد الصلوة والاولا ظهر ان الصلوة اجبت عليه بشرط كونه متطهرا فمن لا يقدر على هذا الشرط فينبغي ان يؤخرها الى ان يقدر عليه ان صلى واعاين في الصلوة اذا تمكن من ذلك كان ذلك جائزا وكذلك القول في المحبوس المقيد المشد وبالرباط مسئلة اذا كان مقطوع اليد من الذراع هل يجب عليه يقيم ام لا **الجواب** لا يجب عليه ذلك لان الاصل ان يقيم يتعلق بما قد عجزه هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان مسح بقلبه بعد الوقت استحبابا كان جائزا مسئلة اذا زال عن بدنه او ثوبه شي من النجاسة بما يعجز الماء المظهر هل يزيل حكم النجاسة عما كان عليه ام لا **الجواب** لا يزيل حكم النجاسة عما كان عليه ولا يجوز له الصلوة ايضا وهو مكلف وقد كان شيئا المرتضى رحمه الله يذهب الجواز ذلك وهذا غير صحيح لان اجماع الطائفة على خلافه في ذلك مسئلة اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر والاخر نجس لا يعلم الطاهر من النجس على التخييل هل يجوز له استباحة الصلوة به في ثوبيهما ام لا **الجواب** لا يجوز له هذا لان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصلح في احد منهما فاذا لم يقدر على غيرهما صلى على ما نذر هذا غير صحيح لان الصلوة في واحد منهما وليس في الاخر نجاسة فيقرب ان يتعدا الجسد حتى يقول في ذلك محرم لا يمين الذين قد نذرنا ذكرهما مسئلة اذا اعتدل من الجنابة وهو كافر ثم اسلم هل عليه عادة الغسل ام لا **الجواب** عليه عادة الغسل لان ذلك طهارة يقتضي صحته الى التيمم وذلك لا يصح مع الكفر مسئلة اذا اعتللك المرأة الكافرة من الحيض الاستحاضة والنفاس ثم سلت هل يجب عليها اعادة ذلك الغسل ام لا **الجواب** لا يجب عليها عن هذه المسائل كالجواب عن المسئلة المتقدمة لها سواء مسئلة اذا عمل الكافر بوضوءا سواء كان كفرا أصليا او ارتدا او كان كافرا له نوبا واصغرا وغسله هل يجوز الصلوة فيه ام لا **الجواب** لا يتوب يكون نجسا فلا يجوز الصلوة به حتى يغسل لا الكافر نجس مسئلة اذا دانت المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة العشرة ايام ما الحكم في ذلك وهل حيض ام لا **الجواب** ان الحكم الحيض في اصحابنا من يقول بانها غير حيض لانها متوالية والاولا ظهر لا خلاف بيننا في ان كل دم ثراه المرأة في العشرة ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد الثلاث ايام المتوالية فهو حيض لان من جملة الغير وان كانت هذه حيضا وان انقطع الدم مع تفرقها لانها من جملة العشرة وكل يجب ان قلناه فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون الحيض طويلا حيضا وان انقطع الدم بعد ذلك فلم يزل الى تمام العشرة قلناه هذا قد دللنا على انه غير حيض بل انبأ به لذلك لا نه لا خلاف بيننا اخرجناه من تلك الجملة لا بدليل ولولا لقلنا به وان قيل بالثبوت لان الاحتياط يقتضيه كان جائزا مسئلة اذا دانت المرأة الدم ثلثة ايام وانقطع سبعة ايام ثم دانت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضا ام وكل ثلثة ايام **الجواب** لا ثلثة ايام الاول حيض لانها من جملة العشرة الثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة مسئلة اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ودانت الظهر الى تمام العشرة هل يكون ذلك حيضا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك حيضا لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة ايام مسئلة اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ثم دانت بعد ذلك يوما نيوما الى تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك **الجواب** ان يكون الجميع حيضا وقد تقدم ذكره في الوجوه في الايام المتفرقة وعلى مذهب من قال من اصحابنا بان الثلاث ايام يجب ان تكون متوالية لا يكون حيضا مسئلة اذا كانت عادة المرأة في الحيض خمسة ايام في كل شهر فزادته فيها وقلته قبل ذلك خمسة ايام وانقطع ودانت خمسة ايام بعد ما وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب** الحيض من ذلك هو الايام التي هي ايام العادة والباقي غير حيض لان اضافة الخمسة الاولى الى العشرة ليس باولى من اضافة الخمسة الاخيرة اليها وان لم يكن على ذلك دليل وجب لقضاء العادة لانه المجمع عليه من مالا دليل عليه مسئلة اذا كانت عادة المرأة خمسة ايام فزادته خمسة قبلها او دانت خمسة ايام بعد ما وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب** ان العشرة ايام حيض لان اكثر مدة الحيض عشرة ايام مسئلة اذا دانت المرأة الدم عقيب لولادة ساعة وانقطع ولم تر منه شيئا الى تمام العشرة ما حكمها **الجواب** ان الدم يكون نفاسا لانه ليس لقليل النفاس عد مسئلة اذا دانت المرأة الدم عقيب لولادة ثم انقطع ودانت ايضا دعة اخرى واكثر منها قبل خروج العشرة ايام ما حكم ذلك **الجواب** ان جميع ذلك يكون نفاسا لانها حدثت في العشرة ايام وهي اكثر ايام النفاس كونه في الحيض مسئلة اذا كانت المرأة حاملابولدين ولدتهما وخرج الدم عقيب لولادة بكل واحد منهما هل يكون الاعتياد في اول النفاس بالولد الاول والثاني وكل في اكثر النفاس **الجواب** لا اعتبار في اول النفاس بالولد الاول ويستوي اكثر النفاس من وقت لولادة للثاني لان اسم النفاس يتناول ذلك مسئلة اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة هل يجب عليه الغسل ام لا **الجواب** لا غسل عليها لان اجماع حاصل على وجوب غسلها اذا خرج

مسائل الصلوة من خروج الفجر

سها الدم وفي وجوب تلك عليها اذا لم يخرج الدم عند الوضوء لانه لا دليل عليه لان الاصل برائة الذمة وايضا العقل
فيه يحتاج الى دليل ايضا فان تقاسم اخذ من الفسق هو الدم وان لم يخرج دم لم يصح القول بجهل التقاسم **مسألة** اذا خرج من المراتبة
عقب الوضوء ماء بغير دم اصلا هل يجب عليه غسله ام لا **الجواب** القول في جواب هذه المسئلة كما لقول في المسئلة التي قد سألنا عنها
اذا خرج من المراتبة الدم بثلج خرج الولد هل يكون ذلك نقاسا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك نقاسا ايضا بخلاف **مسألة** اذا استشهد
اثنان وهو جليل يجب عليه ام لا **الجواب** لا يجب عليه لانه لا دليل على ذلك **مسألة** اذا وجبت عليه الطهارة وهو متعمد من فعلها
بنفسه لقوله ثم اذا قم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الاية فامرنا بان نكون غاسلين وما يحسن والنظر يقتضي تولي الغسل
حتى يستحق التسمية لان من ظهر غيره لا يسمى غاسلا ولا ما يحسن في الحقيقة ولا ان اجاع الطائفة على ما ذكرناه ولا ان الحدث متيقن وانما تولي
اذا لته بنفسه فقد يتفن برأيه وليس كذلك فاقوله غيره مع تمكنه من فعله بنفسه **مسألة** اذا كان على وضوء ثم رأى ما اورد في اصل
ينقض وضوئه بذلك ام لا **الجواب** لا ينقض وضوئه بذلك لان الاصل برائة الذمة ويقتضي اثبات ذلك من توافق الظهارة الى دليل
شرعي لا دليل عليه ولا ان اجاع الطائفة ايضا عليه **باب مسائل تتعلق بالصلوة** **مسألة** صلاة الصبح من صلوة الليل والليل
في هذه الصلوة من صلوة النهار لقوله ثم اقم الصلوة طر في النهار ولا خلاف في ان المراد بذلك صلوة الفجر والعصر لما كانت صلوة
بغير قيام بعد طلوع الفجر الى قبل طلوع الشمس كان ذلك الاما في هذا الوقت طر في النهار ولا ان اجاع الطائفة عليه ايضا **مسألة** الصلوة
الوسطى هي **الجواب** الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر لان اجاع الطائفة حاصل عليه اجاعها فاجتداسدال من يذهب الى انها غير صلوة الظهر
بقوله ثم وتوموا لله قانتين لا يتوجه علينا منه فانا لان القنوت عندنا جائز في كل صلوة **مسألة** هل يجوز الصلوة في المكالمات المقنوت
ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الغاصب غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مضوبا وهو كذا على الوجهين جبا
مسألة اذا اسرها الى الموضع غيره بالدخول الى ما لك ثم نهى عن المقام فيه فقام منه ولم يخرج وصلى هل صلواته صحيحة ام لا **الجواب** من
الصلوة غير صحيحة لانها تصرف في الملك الذي يعلم ان صاحبه يكره تصرف غيره فيه ولا يجزاه والصلوة تصرف فيه بغير شبهة ولا يكوننا هذا
نارا والصلوة في ادخل الفجر في البنايين وما اشبه ذلك لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يكره من احدا الصلوة فيه فان قبل فلو نارا
عن الصلوة في موضع معين او في الحج ما كان يكون حكمه قلنا اذا كان الامر على ذلك فالصلوة يقتضي ان يصلي جديته لم يكن الوقت
يصيق عليه لم يصح صلوة الا ان يبعد ان ينوي مالك الحق والاضاح الصلوة غير غرضك **مسألة** اذا كان بجوسا في مكان مضود ولا
يمكنه الخروج منه هل يجوز صلواته فيه ام لا **الجواب** صلواته جائزة لانه مضطر الى ذلك بفقد التمكن من الخروج منه **مسألة** اذا نهى
المالك عن المقام في ملكه وتشاغله بالخروج في طريقه وصلى هل يصح هذه الصلوة ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تصح اذا كان الوقت متشا
وان كان قد قضى كانت جائزة لانه انما قدم فرض الله ثم على فرضه مع تشاغله بالخروج لانه مضطر الى ذلك مع قضى الوقت مع
فرضه مضطر فلا تصح صلواته ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعد **مسألة** اذا اضطر الى الصلوة فوق الكعبة هل يكون صلواته صحيحة
ام لا **الجواب** ان اضطر الى الصلوة كانت صلواته صحيحة بان يصلي مستقبلا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور الذي في السماء **مسألة**
اذا صلى ذاتا على طرف الحائط بحيث لا يبقى مقابل من البيت هل تصح صلواته ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تصح لان المصلي لها على هذا
الوجه يكون مستدرا للقبلة وذلك لا يجوز **مسألة** اذا انهدم الكعبة هل يجوز الصلوة اليها **الجواب** الصلوة الى ذلك جائزة
لان المكلف متعبدا للصلوة الى جهة **مسألة** اذا كانت جماعة في سفينة وهم من رجوع فيها وكان لواحد منهم يتمكن من الصلوة قائما وليس
لابا في ذلك فحكمهم في الصلوة **الجواب** الصلوة الاولى في موضعهم ثم يجلس بعد ذلك بجماعتهم ثم يصلي بعد الخروجهما الى اخر كل واحد الى اخرهم ان
كان الوقت متعاضدا وان كان قد قضى صلواته جلاوسا في موضعهم ولا ينظر احد منهم صلوة الاخر قائما ثم يصلي فان لم يكن فيهم احد له موضع
فيه من الصلوة فانما صلوا كلهم جلوسا **مسألة** الجماعة اذا كانوا كلهم عراة لواحد منهم ثوبا حكمهم في الصلوة **الجواب** ان كانا وقت متعاضدا
صلى صاحب الثوب عادا الاخر فضله ثم كل الى اخرهم فان كانا لوقت قد قضى صلواته **مسألة** اذا كان مع المكلف ثوبا كثيرة يعلم
واحد طامرا والباقي لا يجوز لا يعلم الطامر على الثوبين ما حكمه في الصلوة **الجواب** ان كانا لوقت متعاضدا صلى في كل واحد منهما الصلوة بينهما فان كان
متعاضدا صلى عرايا لان ذلك هيئته فرضه **مسألة** اذا كان معه ثوبان يعلم احدهما طامرا والاخر يجلس لا يغير له الطامر منهما ما حكمه في الصلوة
فيها **الجواب** يصلي في كل واحد منهما الصلوة بينهما لانه اذا دخل ذلك كان مؤديا لها بيقين وقد تقدم ذكر هذه المسئلة **مسألة** اذا زاد
الصلوة على قلنته او تكنتها هل يجوز ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك لانه لا يتم الصلوة به منفردا لان اجاع الطائفة عليه **مسألة**
اذا كان معه ثوب مشددة الراس برصاص وغيره فيها نجاسة ثم صلى وهي في كفة او في حبيبه هل تصح صلواته ام لا **الجواب** لا تصح صلواته لانه

مسائل الصلوة في السفر

يكون حاملا للنجاسة وهو في الصلوة ولا يجوز ولا يلزم على ذلك القلنسوة والتكة اذا كان فيها نجاسة لانها اجزاء الصلوة في ذلك لانه اذا
 من الطائفة مسئلة اذا كان له عانة على طرفها الواحد نجاسة فجعل الطرف الاخر على راسه ونقى الطرف الاخر بايديها على الارض صلى صل يصح
 صلوة كل يوم لا الجواب صلح ترك صححة لا نه ليس حاملا في نجاسة مسئلة اذا سلم المكلف في الصلوة بعد الركعتين الانتين ما سياتي من
 متعبا وذكر انه صلى ركعتين هل يبنى على ما تقدم من الركعتين او يعيد الصلوة الجواب يبنى على ما تقدم من صلوة وفي صحاحنا من قال يعيده
 والبناء على ما تقدم هو الصحيح لان الاحتياط بقضية مسئلة اذا قطع الاثنان اذن اخرها لصحتها الجنب عليه الدم فالصفت في الحان هذا يفتح صلوة
 وهي كلام لا الجواب لا يفتح صلوة لانه يكون قد صلى وعليه نجاسة لان القطعة التي الصقها هي بعد الاثنتين ومنه واليستخذه يجب ان يلتزم به
 مسئلة اي الاوقات افضل للصلوة الجواب افضل الاوقات للصلوة اولها لقوله لا مرد له افضل الاعمال عند الله في الصلوة في اولها
 ولقوله ايضا لا ينسئون من سأل عن افضل الاعمال فقال الصلوة في اولها وان اجتمع الطائفة على ذلك مسئلة في ما يعيد الصلوة
 بغير الله اكبر من الفاظ التكبير لا الجواب لا تغفل الا بقط الله اكبر دون غيره من الفاظ التكبير لان الصلوة قد ثبت في زمة المكنت اذا
 عندها بالث ذكرناه فقد يتقن برائة منه ما لو زعمنا من ذلك ليس كذلك لا نعتقد ما بغيره ذكرناه ولا نأجاء الطائفة عليه بينا واما قوله
 لو فاعه بن مالك لا يقبل الله صلوة ما عجز عن بيع الوضوء مواضعه يستقبل القبلة ويقول الله اكبر هذا من ذكرناه مسئلة اذا سجد
 كود العانة هل تقع صلوة ام لا الجواب لا تقع صلوة اذا سجد على ذلك لانها لا تقع الا بسجود على سبعة اعظم وهي الكفان والركبتان واما ما
 الركبتين واليمنية واما قلنا ذلك لما رواه ابن عباس عن من قوله امر رسول الله ان يسجد على سبعة اعظم اليدين والركبتين ومع الغديين و
 اليمينية ومن سجد على كود العانة فلم يسجد على اليمينية ولا نأجاء الطائفة ايضا على ما ذكرناه مسئلة اذا سجد في الصلوة فاصاب لدهم منعا
 من جسده او يؤبر فغسل ذلك هل يكون فاعا لصلوته بما فعله لا الجواب ان كان اخذ من القبلة او التفت يمينا او شمالا او تكلم بما
 يغسل الصلوة كان فاعا وعليه لا عادة وان لم يكن منه شيء من ذلك بني على ما تقدم ولا يعيد مسئلة اذا سلم عليه غيره وهو في الصلوة
 من عليه هل يكون فاعا للصلوة ام لا الجواب ان كان قال في الرد عليه عليكم السلام فقد قطع الصلوة لانه يكون متكلم بما ليس في الصلوة
 وان كان قال سلام عليكم لم يقطع ذلك الصلوة لانه يكون متكلم بما هو من الصلوة وهو لفظ القران مسئلة اذا صلى اربع ركعات ثم ذكر انه
 ترك اربع سجعات من كل ركعة سجدة هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه اعادة الصلوة لان كل هو يعرض في الركعتين الانتين
 يجب من اعادة الصلوة مسئلة اذا ترك اربع سجعات ولا يعلم موضعها هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه اعادة الصلوة
 في المسئلة المتقدمة لانه لا يمان من ان يكون ما ترك منها من الركعتين الانتين مسئلة اذا ترك ثلث سجعات ولا يعلم موضعها هل
 عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه اعادة الصلوة في المسئلة المتقدمة على هذه المسئلة مسئلة اذا ترك سجدة من ركعتين
 ولا يعلم من ايها هل يجب عليه اعادة ام لا الجواب عليه اعادة بمثلها مقدم لانه لا يمان ان يكونا من الركعتين الانتين او الثالثة
 الرابعة مسئلة اذا ترك سجدة واحدة ولا يعلم من اي الركعات هل يجب عليه اعادة ام لا الجواب عليه اعادة لمثلها مقدم لانه لا يمان ان
 يكون من الركعتين الانتين مسئلة الموضع الذي يجتنب سجدة السهو هو قبل التسليم او بعد الجواب مع منع ذلك بعد التسليم
 بعض اصحابنا الى انهما ان كانا لنفسا كما تنافى التسليم وان كانا في زيادة كانتا بعد التسليم الذي ذكرناه اوله لانه الاظهر والاكثر من
 الطائفة مسئلة المسافر اذا احرم في النية بصلوة مقيم ثم سار في النية هل يجب عليه التقصير لا الجواب لا يجب عليه التقصير لانه
 عليه ان مصر ولم يتوان عنه جلد ان مدينه لان كل واحد منهما اوها شرط في ذلك مسئلة المسافر اذا سافر الى بلد للبلد طريقا احدا
 اقرب اليه من الطريق الاخر الا في الجبل فيجب فيها التقصير فاذا لا بعد منها الغرض من ذلك لا لغيره من هل يلزمه التقصير لا الجواب
 يلزمه التقصير لان الذي يدل على التقصير عام فيه ذلك مسئلة اذا سار في المسافر في اربعا هل يجب عليه اعادة ام لا الجواب عليه اعادة لان
 صلوة المسافر اذا عرض فيها السهو كانت باطلة واذا بطلت كانت عليه اعادة وفي صحاحنا من يقول بان السهو في صلوة السفر لا يوجب اعادة
 والا وهو الاظهر والاكثر من اصحابنا وعليه العمل وهو لا وان ذهبوا الى ما ذكرناه عنهم فانهم يقولون في هذه المسئلة ان عليه اعادة
 لانه قد زاد في الصلوة والاعادة واجبة عليه في جميعها مسئلة اذا جلس الامام يوم الجمعة على المنبر باع من يجب عليه الجمعة في هذا
 الوقت شيئا هل يفقد البيع ام لا الجواب لا يفقد البيع لانه منتهى في نفسه فساد المنوع عنه مسئلة اذا صلى وجلا وصلى خلفها الش
 نوى الا يتم بها هل تقع صلوة ام لا الجواب لا تقع صلوة لان الاتمام والافتداء باثنين لا يجوز مسئلة اذا نوى ان يقتل بواحدة
 اثنين بين يديه بغير تعيين هل تجوز صلوة ام لا الجواب لا تقع صلوة لانه اذا لم يربط امامه لم يمكنه الافتداء مسئلة اذا اجمع جماعة
 صبي وامراة وخشوع بجلا كيف يتقون للصلوة اذا ابدوا الصلوة عليهم مرة واحدة الجواب ان كان الصبي ممن تجب الصلوة عليه فامسأ

مسائل الزكاة في جزاء الفقير

إلى القبلة ثم الخنث ثم الصبي ثم الرجل وان كان الصبي من لا يجز عليه قدم هو أو لا إلى القبلة ثم بعد ذلك على الرتيب الذي ذكرناه لا عليه
 بجاء الطائفة لأنه مؤلف على ما ورد في الخبر به بتقديمها أو لا **مسألة** إذا شغل المسلم كلبا بجبل وكان طرفه معه ودفع عليه هل يصح صلاته
 أم لا **الجواب** يصح لأنه لا يقطع الصلوة ليس هذا من جملة **مسألة** إذا ساهو المسلم في صلواته الكون هل يجز عليه أداؤها أم لا **الجواب**
 هذه المسألة لا يضر لأصحابنا فيها إلا أنها وإن كانت كذلك فيجب عليه أداؤها لأن هذه الصلوة قد تعلقت بذمة المكلف فيجب عليه أن يؤديها
 بقين وإذا أعادها قد يتقن برأيه ومنه منها وإذا لم يعدها عند سهو منها لم يكن على بقين من أداؤها **باب ما يتعلق بالزكاة**
مسألة إذا كان عند إنسان من الأبل ستة وعشرون ومشت ثلاث سنين ما الذي يجز عليه **الجواب** يجز عليه بنت مخاض لسنة الأولى
 ثم ينقص النصاب الذي يجب فيه بنت مخاض فيجب عليه في السنة الثانية خمس شيا ثم ينقص لنفسه عما يجز عليه في ذلك فيجب عليه أربع شيا فيجتمع
 عليه في ذلك بنت مخاض وربع شيا **مسألة** إذا كان عند خمس من الأبل ماضت عليه ثلاث سنين هل يجز عليه أكثر من شاة واحدة
 أو لا **الجواب** لا يجب عليه أكثر من شاة واحدة لأن الشاة استحققت بها فيبقى من خمسة فلا يجز عليه شيء منها **مسألة** إذا كانت البقرة
 معلونة أو عاملة في بعض الحول وسأمت في البعض الآخر هل يجب عليه فيها ذكوة أم لا **الجواب** الحكم في ذلك بالأغلب كان الأغلب هو
 السوم حكم فيه بذلك إن لم يكن فهو الأغلب بحكم بذلك فيها **مسألة** إذا كانت البقرة معلونة أو عاملة في بعض الحول وسأمت في البعض
 الآخر وكان ذلك فيها متساويا هل يجب فيها ذكوة أم لا **الجواب** يجب فيها الزكوة لأن الاحتياط يقتضي ذلك وإن قيل بأنه ليس فيها ذكوة كان جوابا
 الأصل برأيه الذمة والقول بذلك يقتضي فيه إلى دليل ولا نرى في الشرط فيما يجز فيه الزكوة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا
 غير حاصل في ذلك **مسألة** إذا كان عند من الغنم أو غيرها ما يبلغ الفضا وذكر أنه ودعت عنه هل يقبل قوله أم لا هل يجز عليه في
 ذلك بين أم لا **الجواب** قوله في ذلك مقبول ولا يلزم على ذلك بين لأن أمير المؤمنين ع أمر سائمية في السدقات بأن يجعل الأمر في ذلك
 إلى أصحابها ولم يأمر بيمين في ذلك **مسألة** إذا كان عند أربعين شاة فلما حال عليها الحول ولدت في واحدة ما الذي يجز عليه في ذلك
الجواب لا يجب عليه في ذلك ثلث شيئا لأن الحول الأول حال عليها وهي أربعون شاة فوجب فيها شاة فلما ولدت الواحدة تمت من ذلك
 الأربعين أربعين شاة فلما حال عليها الحول الثاني كان قد حال على الأربعين والسهل الحول هي أربعون وجب فيها شاة أخرى فلما ولدت
 تمت أربعين فلما حال عليها الحول وجب عليها ثلث شيئا **مسألة** إذا كان عند ماثنا شاة وذاتة ومشت ثلاث سنين ما الذي يجز عليه
 في السنة الأولى ثلث شيئا وفي كل سنة شاتان لأن المال الثاني والثالث قد نقص عن المائتين وذاتة فلم يجز عليه أكثر من شاتين أيمن
 وينبغي أيضا أن يحكم فيه كمال ما بلغ المال في بقية منه ما بقى **مسألة** إذا كان عند من المواشي ما يبلغ النصاب فخصب ذلك ثم عاد إليه قبل
 حول الحول ما الحكم في ذلك **الجواب** أن كان الأمر على ذلك سائما فخصبها الحول سواء كانت عند سائمة وعند الغاصب معلومة أو كانت عند
 معلومة وعند الغاصب سائمة لأنه يراعى في المال مكان الشرف فيه طول مدة الحول وهذا غير ممكن من ذلك **مسألة** إذا كان المكلف في
 بلاد الشرك وله مال في بلاد الإسلام هل يجز عليه ذكوة أم لا **الجواب** لا يجب عليه ذكوة فإن ذكاه سنة واحدة استجبا إذا كان جازيا وإن موث عليه
 سون لأن مكان التصرف فيه غير حاصل له ولقولهم لا ذكوة في المال الغائب **مسألة** إذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الأداء وكان في بلد
 مستحق لما أحلها إلى بلد آخر هلكت هل يجز عليه ضماها أم لا **الجواب** عليه ضماها لا بإجاء الطائفة عليه لأنه لا يمكن من الأداء وحصول
 المستحق يلزمه الضمان **مسألة** إذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الأداء ولم يكن في بلد من يستحقها وحلها إلى بلد آخر هلكت هل يجز فيها
 أم لا **الجواب** لا ضمان عليه لإجاء الطائفة عليه لأنه مع عدم السحق غير متمكن من الأداء **مسألة** ما يؤول من الغنم والقبى هل فيه ذكوة
 أم لا **الجواب** لا كان ما يؤول من ذلك يبيع عنها كان فيه ذكوة لأن رسول الله قال سأمة الغنم الزكوة وهذا الاسم يتناول ذلك فيجب
 الزكوة **مسألة** إذا كان عند أربعين شاة واستاجر لها الجرباة هل يجب عليه فيها ذكوة أم لا **الجواب** لا ذكوة عليه في ذلك لأن الشاة
 قد نقصت بدفع الشاة إلى الجرباء **مسألة** المكاتب إذا كان عند مال هل يجز عليه ذكوة أم لا **الجواب** لا كان شرط عليه كان معه نصاب
 لم يكن عليه ذكوة لأنه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد من مراعاة المالك في ذلك فإن كان غير شرط عليه تخير منه بمقدار ما أذن وكان معه
 نصابا بحصة من الحرية كان عليه فيه الزكوة لأنه مالك له على كل حال **مسألة** إذا كان عند مائة ماضة وماتت في بعض الحول وانتقلت هذا النصاب إلى
 وادته هل يجب عليه فيه الزكوة أم لا **الجواب** لا يلزم الوادته أن ذكوة عن ذلك لأنه لم يحل الحول في ملكه وعليه أن يتألف الحول فإذا حال الحول على
 هذا النصاب كان عليه الزكوة **مسألة** يدفع من وجبت عليه الزكوة تلك إلى مستحقها ولم ينو هبة في حال الدفع الزكوة هل يكون ذلك مجزئ عنه
 أم لا **الجواب** لا يكون ذلك مجزئ عنه وعليه إخراجها بهذه الية لا الأعمال بالنيات كما قال رسول الله وأيضاً قوله نعم وما أمرها إلا لعباد الله
 مخلصين له الدين والأمن لأمر لا يكون إلا بالنية وإيضاً فانه إذا نوى لإخلاق في أن ذلك يجز عنه وليس كذلك إذا لم ينو **مسألة** إذا كان معه

هذا ما قاله الجواب في مسائل الزكاة

مسائل الصوم من جواب الفقهاء

ماثرا واما وعين من النص فقال الله على ان اصدق بما من المائتين او بالف من مضاعفها وخال الحول هل عليه في ذلك ذكوة ام لا
الجواب لا ذكوة عليه في ذلك لانه ما ابتدئ به من بعض المضاعف بل ان يحول الحول عليه من ملكه فلما خال الحول عليه لم يجد هو مالك
 بجميع المضاعف مسئلة اذا كان عند مائتان وخال الحول عليه او وجب له ذكوة عليه فيها فتصدق بجميعها هل يصح عنه فرض ذكوة ام لا
الجواب لا يصح ذلك عنه فرض ذكوة عليه فيها لان اخراج ذكوة عبادة وقرينة ويفترق في اخرجها كذا في نية الوجوب اخرجها على الوجه
 المقدم ذكره من نية الوجوب فلا يكون ذلك مجزعا عنه مسئلة اذا كان لثلاثين مملوك غائب جملها هل يجب عليه نظره ام لا **الجواب**
 انظر عنه تارة سيد لان الجزاء اورد عن النبي اخرجها عن نفسه عن مملوكه والجزء يتناول ذلك مسئلة اذا كان لثلاثين مملوك غائب
 عليها انظر عنه ام لا **الجواب** يجب عليه ما ذلك بحصة والكل واحد منها مائة لان الاخبار الواردة في ذلك يقتضي اخراج الانسان غنيمة
 وهي عامة في ذلك ايضا فالاحتياط يقتضيه **باب مسائل خلق بالاصوم مسئلة** انما صام الانسان يوم الشك بينه انه من شهر
 رمضان لم يجز ذلك ام لا **الجواب** لا يجز ذلك لانه مما يخرج عن صومه على هذا الوجه انتهى يقتضيه من ادله المنع عنه مسئلة اذا كان نحو
 اواسير او هو بحيث لا يعلم شهر رمضان جملة الشهر السنة على التعيين ما الذي يجب عليه **الجواب** يصوم شهران ووافق ذلك شهر رمضان
 اخرجت وان كان بعد شهر رمضان كان مجزعا عنه ان كان قبله كان عليه لا عادة لان صومه بعد وقوع القضاء لا يجوز بل عليه
 مسئلة انما صام قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو غافل ما حكمه **الجواب** يجب عليه التحصن ما هو فيه ويغسل يديه ووضوءه ولا شيء عليه لانه
 لم يتعمد ذلك في زمانه **مسئلة** اذا قلده غيره في ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تناول ما يقطره ما حكمه **الجواب** يجب عليه القضاء
 لانه مكلف لما عاد ذلك وكشفه بفسله اذا كان متمكنا من ذلك مسئلة اذا طعن غيره فوصل لثلاثين الى جوفه هل يفطر به **لا** **الجواب**
 لا يفطر لان ذلك حدث به من غير قصد منه ليد وهو الاختيار ولا اختيار له في ذلك مسئلة اذا طعن بنفسه فوصل فاطعن بها الى جوفه
 هل يفطر ام لا **الجواب** لا يفطر لان ذلك حدث عن قصد وتعمد مسئلة من اقدم على فعل ما يوجب عليه كفارة عن ذلك ام لا **الجواب**
 يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في الزمان الذي ليس له ان يقدم عليه لا ان يتعمد في مثله مسئلة اذا انظر متعمدا في نهار
 شهر رمضان من غير عذر بهج له ذلك مسئلة هل عليك في ذلك حرج ام لا فقال ما الذي يجب عليه **الجواب** ان شغل غفيل فقال لا حرج على
 في ذلك كان عليه لقله لمن قال على ينحرج عذره الامام بغلظة العترة فان اقدم على ذلك ثلث مرات ما اكثر عذر بهما فغيب في ذلك
 بعد ذلك مسئلة اذا اكره زوجته على الجماع هل يجب عليه الكفارة ام لا **الجواب** ان اكرهها على ذلك لم يجب الكفارة عليها بل يجب ذلك
 على الزوج فيكون عليه كفارة فان الواحدة عنه الاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختياره له مسئلة اذا اكره من لا يحل له
 وطئها على الجماع هل يلزم كفارةها كما لو تم في وطئ زوجته ام لا **الجواب** منه المسئلة فيها خلاف بين اصحابنا والظاهر انه يلزم كفارةها
 لان الاحتياط يقتضيه مسئلة اذا نذر صوم يوم معين ووافق شهر رمضان هل يجوز صومه بنية النذر ام لا **الجواب** لا يصح صومه له
 نذرا اذا كان حاضرا او في حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان ممن هذا حكمه لا يصح عنه ولا يصح الا عنه مسئلة اذا نذر صوم
 يوم معين ووافق ذلك شهر رمضان وكان مسافرا رمضان بنية النذر هل يصح ذلك ام لا **الجواب** يصح له ذلك لان صوم
 شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان وقد وردت الرخصة بانه لا يجوز الصوم
 الواجب في السفر على ذلك لا يصح هذا الصوم جملة والاحتياط يقتضي ما ذكرناه او لا **مسئلة** اذا نذر ان
 تمكن عن طي من لا يحل وطئه او قتل من لا يحل قتله كان عليه صوم هل يلزم هذا الصوم اذا تمكن من ذلك
 ام لا **الجواب** لا يجب عليه هذا الصوم لانه يتبع من حيث انه نذر في معصية والصوم انما يتبع صحيحا بان يتقرب
 به الى الله تعالى والقيح لا يتقرب الى الله **مسئلة** اذا نذر في يوم معين فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب
 عليه القضاء ام لا **الجواب** لا يجب عليه ذلك وذهب اصحابنا الى ان القضاء يجب عليه وكان يفتي
 ان علق النذر بيوم العيد فقط فلا قضاء عليه واسرعة بغير ذلك ووافق يوم العيد كان عليه القضاء
 وعندى انه لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعا ليس بزمان يصح انعقاد النذر عليه اذا
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب على فطره لهذا اليوم كان مما يصح صومه وقد علمنا خلافه ولا يفتي
 فان القضاء يتبع وجوبه في وجوب القضاء فاذ كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح صومه لم يجب القضاء
 عنه فان قبل فطره في السفر فيجب عليها قضاء اليوم الذي تخيض فيه الحائض في نهاره المسافر
 ان كان لا يصح صومه فقلنا ان الفرق بين الاسرين ان اليوم الذي ذكوة كان يصح صومه بان لا يكون الحائض في نهاره

كان في ذلك من غير قصد منه ليد وهو الاختيار ولا اختيار له في ذلك مسئلة اذا طعن بنفسه فوصل فاطعن بها الى جوفه هل يفطر به

مسائل الصوم جوف الفقه

فينو كذا في السفر ليس كل يوم العيد لا نه لا يصح صومه على كل حال فاقترنا لار ان مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان
 ذكره من سفره فقدم هذا الانسان ليلا هل يجب عليه هذا الصوم ام لا **الجواب** لا يلزمه ذلك لانه شرط الصوم يوم واطفئ ليل
 فانه شرط لم يحصل فاما لم يحصل شرطه لم يلزمه الصوم مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عنه من سفره فقدم فبعض هاتين
 اليوم ملجب عليه لصوم ام لا **الجواب** ان كان نذره الانسان حصل قبل الزوال ولم يكن الناذر تناول ما يفطر كان عليه الصوم
 ان كان تقدم بعد الزوال لم يجب عليه صومه ولا قضاء له لان بعض النذر لا يكون صوما مسئلة اذا كان كافرا واسلم في بعض شهر او في
 بعض يوم من ايامه هل يجب عليه القضاء لما فات ام لا **الجواب** لا يجب عليه القضاء لما فات لانه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء
 ما فطر فيه في ايام كفره واما بعض اليوم فانه يجب في باقي هاتين عن تناول ما يفطر عليه على وجه النذر ان كان معتكفا
 وزوجته كل وجامها ما حكمنا في ذلك **الجواب** ان طافا سائما او ناسيا لم يكن شيء وكذا ذلك المرأة فان كان هوسا ميا او ناسيا
 ولما لم تكن لم يجب عليه الكفارة وكان عليه الكفارة عن نفسها فان تعذر جميعا الجماع في هاتين الصوم كان على كل واحد منهما كفارة وان
 كفارة للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرهما على ذلك وكان اعتكافا باهرا لم تلزمها كفارة بل يغتفر كفارتها بالاكراه اليه فيكون عليه اربع
 كفارات وان كانت معتكفة بغير نذر لم يلزمه غير كفارتين عن نفسه ان كان الوطى ليلا كان عليه كفارة واحدة للاعتكاف فان طاف عنه
 المرأة الى ذلك كان عليها ايضا كفارة واحدة فان اكرهما على ذلك وكان اعتكافا باهرا كان عليه كفارة وان لم يلزمها شيء مسئلة اذا
 كان معتكفا وباع شيئا واشترى هل يصح بيعه او شراؤه ولا يصح **الجواب** لا يصح بيعه ولا شراؤه لانه منهي عن ذلك في النهي فخصه فساد
 المنفعة عنه مسئلة اذا كانت مائة المسجد خا رجعه منه وبينها وبينه فتحة وقضاء هل يجوز للعتكف الخروج المسجد اليها ليؤذن فيها
 ام لا يجوز له الخروج منه **الجواب** لا يخرج له ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاجابة عندنا واردة بالبحث على الاذن وليست تنقسم لتفصيل
 ذلك من غير فوجب حملها على عمومها مسئلة اذا كان من يتعين عليه قامة الشهادة وخروج من المسجد ليقبها هل يبطل بذلك اعتكافه
 ام لا **الجواب** لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جواز ذلك ولا دليل يقضي الى العلم بالمنع منه فيبقى به وايضا قوله سبحانه ولا ياب لثمها
 اذا نادى عواد لم يضمن بقضائه المعتكف من غير مسئلة اذا كان معتكفا ثم ارتد هل يبطل الاعتكاف ام لا **الجواب** ان كان مسلما
 عن كفره اصل ثم ارتد فقد صار بالارتداد كافرا وحكم بخاسته ولا يجوز له المقام المسجد ولا نفع العبادة منه وذلك منان للاعتكاف
 وان كان مسلما اصليا ثم ارتد فهذا يقتل على كل حال ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضا محكوما بختا لاجل كفره على انه
 ينبغي على اسوئنا في ان الكفر لا يعقب الايمان يحكم بان اسلامه المتقدم على الارتداد لم ينجح واذا لم يكن صحيحا لم يصح اعتكافه
 على كل حال مسئلة اذا سكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا **الجواب** يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو البقاء المتناول
 لعبادة مخصوصة فاذا سكر فقد منقذ وخروج بكرة عن كونه لا يثبت في المدة المذكورة للعبادة ومستمرا عليها وذلك ينقض الحقيقة في
 كونه معتكفا **باب مسائل تتعلق بالجماع** مسئلة اذا احرمت المستاجر في الجماع عن استاجره ثم اراد قتل الاحرام الى نفسه هل يجوز له
 ذلك ام لا **الجواب** لا يصح هذا النقل فان مضى على هذه البنية لم يقع حبه الا من بدأ بنية لان حجة نقل ذلك يقضي فيه الى
 دليل ولا دليل يقتضيه لما بدلك مسئلة اذا ارتد عن الاسلام وقد كان حج قبل ارتداده ثم غادر الى الاسلام بعد ذلك
 هل يجب عليه الحج ام لا **الجواب** يجب عليه الحج لا ناسلا له الاول لم يكن عندهما صحيحا لانه لو كان صحيحا لما جاز تعقب الكفر
 على ما قدمناه فيلزمه من اعادة الحج ما ذكرناه مسئلة اذا عقد على امرأة النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاحرام او
 الاحلال ما الحكم في ذلك **الجواب** لا حياط يقتضي تجديد العقد لانه ما من ان يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا
 يجوز مسئلة اذا اختلف الرجل والمرأة في العقد فقال الرجل عقدت واما محل وقال المرأة بل كنت محرما ما الحكم في ذلك
الجواب انقول في ذلك قول الرجل لانه اعلم بنقطة المرأة مدعية لكونه محرما فعليها البينة ولا يجب عليه ذلك لانه مفرغ بالعقد
 له وادعت عليه ما يبطله وهي مفترقة في دعواها الى البينة وتقول المرأة انها كانت محرمة وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما
 تقدم فان قال الرجل كنت محرما وقال المرأة بل كنت حلالا كان على الرجل البينة لانه مفرغ بالعقد مدعي لما يفسد لينقطع بنفسه هذا
 النكاح غير مفسد مستحقا العقد مسئلة اذا استاجر اثنان رجلا ليجعلاهما لم يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يجزى ذلك عنهما ولا عن
 واحد منهما لان حجة واحدة لا يجوز عاشرين فان حج عن احدهما فليس لواحد مناهما من الاخر لانهما جميعا استاجر ليجعلاهما فان ارتد احد
 بالجمعة لم يصح ما ذكرناه فان اراد الاجير نقلها الى نفسه لم يصح لانه ما نوا من نفسه نقلها لا دليل عليه مسئلة اذا عزم قبل الميثاق واصحابه
 يجعلاهما او يفتتوا ولا يجب عليه شيء **الجواب** لا يجب عليه شيء لان امره وقع في الميثاق من شرط صحته ان يقع من اثنين مسئلة اذا اشترى

فنا

وہ کہتے ہیں کہ یہ سب کچھ اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے ہے۔

مسائل و جوابات الفقه

[illegible]

مَسَائِلُ لِبَيْعِ مَجْرُوهٍ الْفَقِيرِ

بیشتر از آنکه از آن سبزی جا به فرجها منبت و عینا فرجی که آنک را علی خانبه

مسائلُ البيوع من جواهر كلفه

ذلك والاصل انه بضمه جنادا مسئلة ان المشتري اذا ملوكا وقطع عند طرف من طرفه ثم وجده عيبا فادى ما الحكمة في ذلك الجواب يجب لهذا المشتري ان لا
فانما زده فلا يصح لان حكم الرده فيها بسط بالاجماع مسئلة هل يجوز بيع الحمار بطن مدام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه لا يعلم هل هو ذكرا وانثى وانثى
على تسليمه الى المشتري ولا يعلم مكانه مسئلة هل يجوز بيع الدابة على انها غلام لا الجواب لا يجوز بيعها بهذا الشرع لانه ما رسله مسئلة اذا باع
الدابة على انها غلام فوافقه ذلك هل يكون البيع ماضيا ام لا وقال المشتري بخياره ام لا الجواب اذا وافقه ذلك كان البيع ماضيا ولم يكن للمشتري خيار ولا
الشرع قد حصل وان لم تحمل كان خيارا بين الامضاء والبيع مسئلة هل يجوز ان يبيع جارية او بنتا ما لم يمتدحها لم يمتدحها لم يمتدحها لم يمتدحها لا يجوز ذلك
لان العمل يجري مجرى عضون اعضائها وكما لا يجوز بيعها ثم يشتريه عضوا منها وكذلك العمل مسئلة اذا كان كافرا وله اب مسلم فاشترى اباه المسلم هل
يتعلق عليه ام لا الجواب لا يتعلق عليه لان الكافر لا يملك المسلم والعقل لا يكون الاقرب اتملك مسئلة اذا اشترى شيئا ولم يضمنه ثم رده هل يصح
ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لانه ما لا يكاد يبعد مسئلة اذا اشترى انسان من غيره مملوكا بغيره فباعه لم يملك ولم يملك المشتري ثلثه وباع المملوك
هل يصح لذلك ام لا الجواب يصح بغيره لانه قد مضى انتقاله فماذا له اذا باعه سله الى المشتري وثلثه لم يملك لكونه في يده البايع انفع البيع و
وجب عليه فيه المملوك لبايعه لانه غرضه ما ود على انما يبعه بجري مجرى المملوك مسئلة هل يجوز ان يسل في ثوب على نصفه خرقه فاحضرها ام لا الجواب
لا يجوز ذلك لانه يجوز ان يخرق فان يملك فيصير محرولا مسئلة اذا اسلفني شخص من ثوبه هل يجوز ان لا الجواب لا يجوز ذلك لان فيه ما لان الزيادة في
الاباء فلا يمكن المحرم بمقتضى اللان مسئلة هل يجوز ان يسلف في الغرام لا الجواب لا يجوز ذلك لان دوده فيه وهو غير مضمون ولا ذنبه مضمون
لان ان لم يكن فيه امسلا لانه يضمنه ويخرج منه ان كان بائنا ما لا بد من بيعه بخير بغيره ايضا لانه منه مسئلة هل يجوز بيع الزم بياق ام لا الجواب لا يجوز
ذلك لان فيه تحم الا باع على اذا قلت كانت تحسب بلا خلاف وبيع ذلك السلف فيه ايضا لا يجوز مسئلة اذا اسلفني ثوب فقال له غير قبل فبقي
شاذ في نصفه بنصف الثمن او كل في جميعه بجمع ذلك ونصفه بنصف ثمن هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه لو لم يكن على الوصل
قبل القبض للسلف فيه غير جائز لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من يبيع ما لم يقبض قال من اسلفني ثوب فلا يضره الى غيره وان ادخله الغيب لانه اذا قبض حتى
ذلك فيه غير اشكال مسئلة اذا قال المسلم اليك من اموالي فاني مسلم زدي شيئا حتى اقدم لك ذلك هل يجوز ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه خلاف مسئلة هل
يجوز السلف في الجوهر مثل اللؤلؤ والياقوت والزهر جوهرا الفروج والعقبون ما يجري مجرى ذلك ام لا يجوز الجواب لا يجوز السلف في ذلك لانه
فما بين ثوبا شديدا في صغر وكبر حقا وتدر وعذر ذلك لا يتبسط بصفه وما كان كذلك فلا يجوز السلف فيه مسئلة هل يجوز السلف في النبل
المجموع ام لا الجواب لا يجوز السلف في ذلك لانه من الات مجموعته من خشب حديد ريش ما يلف عليه ايضا ولا يمكن تحيط ذلك بصفه وما كان
كذلك فلا يجوز السلف فيه مسئلة هل يجوز السلف في ضابط لسكر ما او عايد او لا يجوز ذلك الجواب لا يجوز السلف فيه على هذا الوجه لانه
تتباين في كبر وصغره ولا يتبسط بصفه ولا يجوز السلف فيه الا اذا ما مسئلة اذا اخلف المسلم والمسلم البتة في الثمن او في البيع او في الاجل او في
مقداره ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان لقول في جملة لا الثمن قول البايع مع مبيته في الثمن قول المشتري مع مبيته في الثمن لانه لا بد ان
البايع مدع على المشتري في ذلك المشتري مدع عليه الثمن وان القفا على الاجل تذكره واختلفا في انقضائه فقال المشتري قد انقضى الاجل وقد
ما اسلف فيه قال البايع لم يقبض ذلك لا وجب لك ما ذكره كان لقول قول البايع مع مبيته ان لم يخبر بقبضه لان الاصل بقاء الاجل على من باع
بقاء انقضائه البته مسئلة اذا ارسل انسان مملوكا لغيره بان يبايع نفسه له من سبده هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه لا يملك من
شيئا فيكون وكما في ذلك ولا غير مسئلة اذا قال اشترت منك هذه المملوك بكذا واحد من هذين المملوكين بكذا هل يصح ذلك ام لا الجواب
لا يصح ذلك لانه يجوز مسئلة اذا باع من انسان ثوبا واعيد او هرب المشتري قبل دفع الثمن الى البايع ما حكمه الجواب ان هرب هذا المشتري فلا تخلوا
من ان يكون هرب بعد جرد ثوبه لا يكون كك فان كان بعد الحجز كان البايع مخيرا في عين ما له ببيع البيع وادام يكن هرب بعد جرد الثوب لبايع ذلك
عند الحجز ثم ينظر الحجز فان وجدته المشتري ما لا غير البيع وفاه منه وان لم يجز ذلك باع البيع وفاه في ثمنه وان كان الثمن سائرا بالمالم جري
المشتري من ثمن ما اشترى وان كان قبل من ذلك على البايع عليه ارجع طال لبيده وان كان اكثر من ثمنه الحجاز ويحفظه فاذا غاد دفع اليه مسئلة
اذا كان لرجلين مملوكان لكل واحد منهما بانه فباعاها من انسان بغير واحد هل يصح ذلك لان هذا العقد تبطل
عقد بين لانه العاقدان من جنس كل واحد منهما محمول ولا ينفسط على يد فبهم او ذلك محمول والثمن اذا كان محمولا لا يبطل العقد وليس يرجع عليهما
مشركا في المملوكين اذا كانا لواحد باعتهما بغير مملوك لان ذلك يصح عنده لانه لا يكون عقدا واحدا وانما يصح الاول من حيث كانا عقدا
فانقر المولى با مائة بخلاف بالرهون مسئلة هل يجوز ان يرهون على مال الكفاية ام لا يجوز الجواب لا يجوز الكفاية ان كانت مشروطة بانها
فلا يجوز ان يرهون على المال لانه لا يملكه الا من اشترى او اذاعه من هذا المال كان له بانه رده الى الرق وعلى هذا لا يخالف الى الرهن
وخلافه لعبد سفاطه غرضه متى شاء فهو غير ثابت في الرهن والذام يكن ثابته لا يصح ان يرهون عليه مسئلة اذا اشترى ثوبا اجماعه متعلقه بغير

مسائل اربع من جوابها في

[illegible]

مسائل الضمان من جواب الفقهاء

ما الحكم في ذلك الجواب بئس اختلاف على ما ذكرنا القول قول الزاين مع مبيته لان الاصل انه لم يرهقه العبد الثاني وان انفق في الزمان فقال
المرحون رهنه ما عندك على ما ذكرنا قال الزاين بل رهنه ما على حسن كان القول قول الزاين ايضا مع مبيته لان الاصل انه لم يرهقه فيما راعى
او ربه **مسألة** كان على غيره دين فوهنه من ذلك اده وجعل في يده لم يرهق ثم اختلف فقال الزاين ما سلمتها اليك هنا وانما استأجرها او خصها
مينا واستأجرها فطمان وانزلت فيها ما الحكم في ذلك الجواب الحكم بين القول قول الزاين مع مبيته لان الاصل عند الاذن والرضا يثبت
ذلك هنا **مسألة** اذا قال انسان لآخر من دملوكي فله يثا هل يجوز له اخذ الزمان عنه لا نه باخذ على ما قد استحقه واما قبل الرد فلا يجوز لان الزمان
انما يؤخذ على ما يستحقه لم يرهق وقبل الرد لم يستحق شيئا ولا يجوز اخذ الزمان على ذلك **مسألة** اذا اجنا المملوك جناة عمدا او خطأ هل يصح رهنه ام لا
الجواب لا يصح رهنه لان جناة عمدا كانت عمدا استحقه الجاني عليه بها وان كانت خطأ تعلق الارش برقبته **مسألة** اذا انفق المثلثان على
ان يكون الزمان على يد عدو وكل الزمان العبد في بيعه عند حلول الحق ثم اجنا انسان على الزمان جناة او جيب اخذ الفقه منه وجعل عند العبد
عوضا عن الزمان وحل الجاني هل يجوز للعبد بيع الفقه المذكور ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الزمان انما وكل في بيع نفس الزمان ولم يوكف في بيع غيره
وايضاً يمنع هذه الفقه بغيره في البيع لا دليل على ذلك **باب مسائل في الضمان** **مسألة** اذا كان عليه دين مؤجل فمضته عنه
انسان بامر ثم مات هذا الضامن في الحال وقبل حلول الاجل فهل الجاني له ترك الضامن ويصير يري الاجل الجواب ان ما هذا الضامن حل
هذا الدين في تركه وكان لصاحب الحق مطالبة وادته بذلك لغير هذا الوارث الرجوع على المضمون عنه بذلك حتى يحل الاجل لان الدين على
عليه لا يجوز مطالبة به قبل حله **مسألة** اذا اشترى نساء من غيره ارضاً وضمن لبايع المشتري فمضت ارضه من غرض بناء وقال
بالنساء ما بلغت وقال من درهم الى الف ومن ينار الى ماؤه هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان معمول وضمان ما لم يوجب ما كان من الضمان
كذلك فهو غير صحيح هذا شرط في نفس البيع او مدة الخطأ بطل البيع وان شرطه بعد انقطاع الخطأ لم يؤثر في البيع **مسألة** اذا قال الغير تكفل
فان له حصماً بلا دمه فتكفل به فهل يكون الكفالة على المأمون بها او على الامر الجواب الكفالة هي على المأمون بها لان الامر غير مكره لها واذ كان
كان فما تكفل به الا باختياره فكانت عليه لا على الامر **مسألة** اذا تكفل بدين رجل ثم ادعى الكفيل ان المكفول له سفار المكفول به من الدين وفيه
من الكفالة وانكر المكفول لذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم فيه ان القول قول المكفول له مع مبيته وعلى الكفيل البيعة لا نه مدعى الاصل فيها
فان حلف تكفلت كفالة على الكفيل وان نكلت على الكفيل فاذا حلف برئ من الكفالة ولم يبر المكفول به لا نه لا يبيع ان يتبرأ به من غيره وانما خلف
الكفيل على ما يدعي عليه من الكفالة **مسألة** اذا كان له على جليل مائة درهم على كل واحد منها مائة درهم فقال له انسان اخر تكفلت لك
احدهما هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان ذلك مجمل **مسألة** اذا كان له على جليل مائة درهم على كل واحد منها مائة درهم فقال له انسان
تكفلت بكيداً يدعى اني ان حيث به والا فانا كفيل لخم هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان لم يبرهض ان يقطع به والكفالة لا يوجب الاضمان
والسليم من غير تجبير فلم يصح الكفالة بدين لا بغيره ايضا فانه علمنا بتبرؤ وهو ان لم يبرهض ان يقطع به والكفالة لا يوجب الاضمان
للمكفول له تكفلت بدينه ولا حق لك عليه انكر المكفول له ذلك الحكم فيه الجواب القول قول المكفول له مع مبيته لان الظاهر صحة الكفالة وكفيل
مع لما يبطلها **مسألة** اذا تكفل ثمان لآخر بدين انسان وسلمت الواحدة منها الى المكفول له هل يبرهض من الكفالة ام لا الجواب لا يبرهض
فمنه الاخر عن ذلك لانه لا دليل عليه **مسألة** اذا تكفل انسان بدين اخر لا شين وسلمت الكفيل الى احدهما هل من حق الاخر ان لا يبرهض منه الجواب
لا يبرهض منه من حق الاخر وبرائه من ذلك يحتاج فيها الى دليل على ذلك **مسألة** اذا تكفل انسان لغيره باخر ثم تكفل اخر بدين الكفيل
ثم كفل بدين ثالث رابع هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان الكفيل الاول تكفل بدين من عليه الحق وتكفل الثاني بدين الكفيل الاول عليه
حق المكفول له من حق الكفالة فصح التكفل به بالحق فانه من تكفل بدين من يجب عليه حق مستمرا يدعى فان كفالته صح **مسألة** اذا ضمن
انسان لغيره عن اخر مائة درهم وضمن المضمون عن الضامن ذلك هل يصح هذا الضمان ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه ليس فيه فائدة واسم
فان المضمون عنه اصل للضامن من الضامن فرع ولا يجوز ان يصير الاصل فرعاً والا والفرد اصل **باب مسائل في الشركة** **مسألة**
اذا اثنان اشركا فخرج احدهما ذاهباً واخرج الآخر ذاهباً هل يصح الشركة في ذلك ام لا الجواب لا يصح الشركة في ذلك لانها ما لا تتم
ولا تجلطان ومن حق الشركة اختلاف المالكين وايضاً فان لما لا يصح اختلاف في صحة الشركة وليس كان ما لا يفتن **مسألة**
اذا كان مال لشركة مفلساً وباهل يجوز للشريكين التفاضل في الرجوع ام لا واذا كان مال الشركة مفلساً هل يجوز ان يشا وباهل الرجوع ام لا الجواب
لا يجوز شي من ذلك لانه اذا كان مال مفلساً باكان الرجوع بينهما كما كان الرجوع بينهما بحسب ما قلنا ذلك لانه لا خلاف
في صحة الشركة مع ذلك وليس كان خلافة **مسألة** اذا كان بينهما شراكة في باعاه بشين معين وكان لكل واحد منهما مالاً مشتركاً في حقه فاختار
حقة منه فهل يكون للشريك الآخر شركة فيه ام لا الجواب لا يصح الشركة الاخر وشاكة شركته فيما فوضه حقه لان المال كان في ماله المشترك بينهما

المرحون رهنه ما عندك على ما ذكرنا قال الزاين بل رهنه ما على حسن كان القول قول الزاين ايضا مع مبيته لان الاصل انه لم يرهقه فيما راعى

مسائل لو كان له من جوارحه

على ذمة المودع ومن يدعي ثوب طارئة به الرجوع الى اذنه الى صاحبه ثم لا يقبل قوله في ذلك لانهم يدعونه امانة لم يانهم مضاجعها عليها مسئلة
 اذا كان الانسان على امر ما لا يبطل عليه فقال لا استلم اليك الا بان تشهد على نفسك بالنسبة هل يجب لك ان لا الجواب ان كان لك عليه
 الما من يقبل قوله في تلف المودع لو كان له من جوارحه لا يحل له الرجوع مع من هو امانة له فليس له الامتناع من الرد ولا المطالبة بالاشهاد وتبين ان الرد
 وهذه صفة كان عليه لقمان لا نه غير خالص الى الاشهاد لان اكثر ما يبين يدعي عليه الما ان اذا ادعى هو الرد كان القول قوله مع من ينفذ عقده
 غرضه بقوله وان لم يكن مختاراً الى الاشهاد فليس له ان يمنع من ذلك ان كان من لا يقبل قوله في الرد مثل لو كبل جعل للمرض فانه ان لم يكن
 عليه شهادته يبطل لم يكن المطالبة بالاشهاد وكان عليه لتسلم لان اكثر ما يبين يدعي عليه الما لو كان كذلك كان له ان يقول ليس لك عني
 شيء فيكون القول قوله مع من ينفذ عقده بقوله وان كان له عليه بالنسبة شهادته كان له الامتناع من الرد والمطالبة بالاشهاد مسئلة اذا
 ادعى الموكل على كبله انه لما في الذبح في يده وامنع من الرد مع تمكنه منه فهو انكر لو كبل في ذلك وقال ما طالبني بده ما الحكم في ذلك
 الجواب القول في ذلك قول لو كبل مع من ينفذ لا تخفى ان ادعى عليه الاصل امانة فان حلف كان على امانة وان كان الما قال هلك خلاصه
 عليه ان نكل عن التماس رد على الموكل فان حلف انه طالبه فامنع من الرد مع التمكن منه كان عليه لقمان وهكذا الحكم ان اقام عليه لتبينة بذلك
 فان القمان انما يلزمه مسئلة اذا سلم الموكل الى كبله ما لا وامر بان يفضيه من ربه عليه فادعى لو كبل انه فضاء وانكر صاحب الحق ثالث
 الجواب ان كان الامر على ذلك كان القول قوله مع من ينفذ لان الامن يدعي الا امانة على من لم يامن فام يقبل قوله كالوصي اذا ادعى عليه مال
 التيمم لانه فان حلف حلف الحق سقط نحو لو كبل وكان مطالب الموكل بالمال ربه ان نكل فخطم بمطالبة الموكل لو كبل بالمال فان كان لو كبل
 طناً مختصراً لم يكن له الرجوع اليه لانه هو المصطفى في ذلك ون لو كبل ان كان ضامه مع عبيته كان له الرجوع على الوكيل به لانه في
 ترك الاشهاد عليه بذلك سواء ضد الموكل او كذبه لانه يقول مع الضم انما امرت بان تفضي ذلك فضاء مبرئاً لم تفعل فذلك لقمان
 فاما اذا ضد صاحب الحق لو كبل في الفضا ثبت القضاء وبطل الموكل من الدين ولم يجزه مطالبة الوكيل به لان امره بان يفضي عنه فضاء مبرئاً لم تفعل
 ذلك مسئلة اذا اكل انسان غير فقال له وكان في كل كسبه فابا هل يجمع هذا التوكيل ام لا الجواب لا يجمع ذلك لان من حضر واعطى امانة
 الموكل بالعمول لا يمكنه اوفاء بغيره في فابا له مثل ان تعقد له النكاح في حال على اربعة اشهر وبطله من عني قبل الدخول بين فجي عليه ان
 يجر كل واحد منهم نصف المهر ثم نزع خبره بان يفسخه اخر يفعل مثل الاول ثم كان ذلك حتى يفسخ ما له ومثل ان تشترى ما لا حاجة به اليه من
 اراض عفا وغير ذلك من انواع الضر لان طلق ذلك التوكيل في ثبوت الادن سابع ما يفسخه وان يفسخه اذ انفس العقد مثله في الغرر فاسد
 ولا يجمع ثبوته على حال مسئلة اذا اذن السبب لعمد في الضر في مال ثم اعطاه وباعه هل يبطل هذا التوكيل ام لا الجواب ليس بهذا فلو كبل في الحفنة
 وانما هو استخدام في حق الملك فاذا اعطاه وباعه زال الملك اذا زال الملك بطل الاستخدام المخلو به مسئلة اذا اكل الرجل رجلاً في بيع ابي
 ما عدا النكاح ثم طلقها هل يبطل الوكالة ام لا الجواب لا يبطل ذلك لهذه المراه بالظن لان الظن لا يبرئ من ابتداء الوكالة ولا يمنع استدامتها
 واذا لم يمنع من ذلك كانت كالتماثا بنة وان طلق مسئلة اذا اكل انسان غير في المطالبة بجواره على ربه فان ربه هل لو كبل مطالبة ليرثه بالمال
 ام لا الجواب ان كان الموكل قبل هذا الوكيل وكلت في فوضي في ربه لم يكن له مطالبة الورثة بذلك لان ذلك من المطالب بقتل الما كان على ربه
 مسئلة اذا وكل في ثياب سلع مما تارة كان انبياء صحيحاً اذا ابتاعها بالمال ثمة القول ان ابتاعها باقل واكثر من ذلك الجواب ان ابتاعها بالمال ثمة
 كان ابتاعها صحيحاً لانه فعل ما امر به فان ابتاعها باكثر لم يصح لانه خالف في وجه بضره وهذا لا يجوز وان ابتاعها باقل من ذلك كان لا يبيع صحيحاً
 لان زاده نفعاً وان الاذن في لا يبيع بالمال ثمة يفسخ لان الاذن لا يبيع باقل منها لانه نفع له واطع عليه ان امره بان يبتاعها بمائة ونهاه عن ابتاعها
 بخمس فان ابتاعها بمائة كان صحيحاً وان ابتاعها باقل من المائة واكثر من الخمس كان جائزاً لان الامر بالمائة يفسخ من الامر بما دونها وان ابتاعها
 بخمس لم يصح ذلك لانه خالف صريح لفظ الامر عن ابتاعه بمر ان ابتاعها باقل من خمس لم يصح لانه شبيه عن ابتاعها بخمس يفسخ الما عن
 ابتاعها باقل من الخمس وقد ذكر حجة ذلك لانه دون المائة وصريح النهي ثبوت الخمس دون ما هو اقل منها والذكرناه هو الصحيح مسئلة اذا وكل
 غيره في بيع ملو بمائة فباعه بمائة وبنفسها القول في ذلك الجواب لا يصح لان زاده نفعاً كما انه لو باعه بمائة وفي ذلك لا يصح لان باعه
 بخمس من مختلفين والامر له بفسخ ما يبيع احداً لانه نفعه هو الصحيح مسئلة اذا وكل غيره بان يبيع له ملوكا ثوب فان باعه بفسخ لثوب هل يبيع
 ذلك ام لا الجواب لا يبيع ذلك لانه زاده نفعاً وخبر كما لو امره بان يبتاعه بعشرة وثانية فان باعه بخمس وثانية مسئلة اذا وكل غيره في بيع ما كان
 اطلق ذلك الحكم في الجواب ان وكل بذلك فان باعه ما صنفه واحداً كان ذلك صحيحاً وان ابتاعها صنفين كل واحد منهما محقق حق ذلك الباع
 لانه لم يبيع واطلق مسئلة اذا وكل غيره في بيع ما كان ملوكاً فان باعه صنفين هل يبيع ذلك ام لا الجواب لا يبيع ذلك لان اذ ابتاع بفسخ صنفين
 فذا عيب مسئلة اذا ذكر في ان كبل لزيد النفا في اقام على ذلك شاهداً واحداً هل يبيع ذلك بان حلف مع الشاهدان اقام مع الشاهد الثاني

مَسْأَلَةُ الْأَقْرَبِ مِنَ جَوَاهِرِ الْفَقْرِ

[illegible]

عليہ السلام

مسائل الأفرام من جواب الفقير

عليه كثر من غير واحد عشر دهما حبيباً فستره لان مبلغ ما ان يدان به من حبيبته لان المال ظاهر باطن وقد علمت ان الانسان لا يكتفي ان ياتي بطرح بعضه في بيته
 قليل المال فدعوا وشتموا البينة طرزان عجيبي واخذت بخواتم يكونان ضايفين او كاذبين او يكونان ضايفين ويكونان كاذبين لان حبيبته مبلغ المال لا يعثر
 الا صاحبه وتماخض على غير فذلك لا يحكم الا بما افر من المقتضى اعطاه ويكون القول قولهم مع بئس جاراذا دعوا فقالا المرفله مسئلة اذا اقر
 انسان لغيرها بالف بغيرهم فقال له على ان الحكم بين الجواب ان اقر ذلك لن من له الف يبيع في نفسه لك لغيرها فستره فاما بئسك فذلك
 لو كان نفسه بالجواب مسئلة اذا قال على الف ردها الحكم في ذلك الجواب ان اقر ذلك كان عليه الف ردها لانه فستره فاما بئسك فذلك
 بجري الامانة قال له على ما تدرهم وعشرهم وما اشبه ذلك مسئلة اذا اقر قال على مائة وعشرون دهما هل يكون عليه مائة وعشرون دهما او يكون
 عليه عشرون دهما ويرجع في نفسه لانه لا يجوز ان يكون عليه مائة وعشرون دهما هل يكون عليه مائة وعشرون دهما او يكون
 يكون نفسه الجواب دون المائة وان المائة مائة ليس بجري لان قلنا بان ذلك يكون نفسه للثاني الذي هو المسئول في الاول بل نفسه بذلك لا
 يجوز لا بجري ذلك تجري قوله على الف ردها لان قوله ودعهم مع عطف هو الواو ولا يجوز ان يكون نفسه للثاني لان المفسر لا يكون هكذا
 مسئلة اذا اقر قال له على الف ردها هل يلزمه الكل ردها ولا الجواب ان قال ذلك لم يلزمه من لدن اهم غير ردها ويرجع في نفسه الى الف
 اليه جري ذلك بجري ما قد تراه من قوله الف ردها لانه يفسد مع حرف العطف باذنه في الحكم ولا يقبل نفسه مسئلة اذا قال له على ردها الف والتمس
 يجب عليه الجواب ان قال ذلك جب عليه ردها والف يرجع في نفسه الى الف لانه على الف ردها لا فرق بين ان يقدم المعلوم
 على المجهول او يقدم المجهول على المعلوم مسئلة اذا قال له على ردها ودعهم الا دهمها ما الذي يلزمه من ذلك الجواب ان كان ردها واحد لان
 الاستثناء اذا عطف جمل معطوفاً بعضها على بعض بالواو فانه يرجع الى الجميع الذي هو ردهم ودعهم كان بالاستثناء دهمهم كان معترفاً به ومن لا يقول
 بالثمة ذكرنا بدوجب عليه ردها مسئلة اذا قال له على مائة الادهمها او قال له على مائة الادهمها هل يجب عليه ذلك من الوجهين جميعاً نعم وتسعى
 دهمها لا الجواب ان يجب عليه ذلك من الوجهين جميعاً وانما يجب عليه ذلك من الوجه الاول لانه اذا قال له على مائة الادهمها كان اقراراً بما تدرهم
 ودعهم لان الاستثناء اذا قال مائة الادهمها كان اقراراً بما تدرهم ودعهم لان الغنى له على ما تدرهم ردها مسئلة اذا قال له عتقك فغير
 في منديل وقال له عتقك فمضى جراب هل يكون ذلك اقراراً منه بالتمسك بالجواب ان قال ذلك كان اقراراً بالتمسك بالتمسك
 الجواب ان لا يتحمل في منديل وجواب ذلك ان الختم لم يلزم من اقراره الا ما هو القابل دون ما يشك فيه لان الاصل براءة الذمة الا ان يشك فيقول
 منديل جراب له مسئلة اذا قال عتقك فمضى جراب هل يكون غاصاً بالتبكي والفصام لا الجواب ان المسئلة مثل المسئلة المتغيرة
 لها وكل كما يجري هذا الجري مسئلة اذا قال على كذا هل يلزمه شيء لا الجواب ان قال ذلك اطلق كان عليه كما لو قال له على شيء ويرجع في
 النفس لئلا يترك لغيره فستره فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه
 اخرجه بخرج المفسر في نفسه لئلا يترك لغيره فستره فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه
 وباتى شئ فستره فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه
 لا احتمال لذلك ذكرناه مسئلة اذا اقر بعشر دهمها لبيك لا واحد هل يكون ذلك اقراراً بالاستخدام لا الجواب ان اقر ذلك فقال هو لاء الما لبيك فقال
 الا واحد صحيح له اقراراً بالاستخدام لان تجاه الاستثناء لا يمنع من ذلك عليه شعبان المرفهم لان حق الغير يعلق بهم وهو مخير بين ان يعين الشهود او
 يعين الواحد لكن قوله لانه اذا عين احدهما او غيره فعين الاخر تسمى واستعملت المسئلة بعينها اذا عين واحد لنفسه صدق المرفهم كذبه فالحكم فيه
 الجواب ان صدق ذلك فلا كلام وكذبه كان القول قول المرفم بئسك لانه اعلم بما اقر به من المسئلة لانه في يده فيجوز ان يكون القول قولهم مع بئسك
 مسئلة اذا قال عتقك فمضى جراب هل يكون ذلك اقراراً بالاستخدام لا الجواب ان اقر ذلك فقال هو لاء الما لبيك فقال
 بالملك فذلك يكون في يده حق وان كان ملكها لغيره مثل ان يكون في يده ردها او اقراراً فقال له عتقك الف ردها هل يثبت من ذلك
 الجواب ان يثبت من ذلك يكون مضى لان الذمة والذمة فانه يثبت في الذمة بغير شرط مسئلة اذا قال لا عتقك الف ردها هل يثبت من ذلك
 اقراراً ام لا الجواب ان يكون ذلك اقراراً لان الاقرار انما يثبت في حق ما كان واجبا عليه اقراراً لا يجوز ان يعلى وجوب بشرط مسئلة
 اذا قال على الف ردها فستره فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه
 شهد ذلك فستره فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه
 شهادتها عليها بالالف فالحق واجب عليه شهدا او لم تشهدا مسئلة اذا كان في يده ملك فافترس في يده على اقراراً بالسب هو الصحيح
 دون اقرار العبد لان السيد يثبت على العبد اقراراً بما لا يثبت على هذا اذا عتق السيد المرفله فاما ان كان كذا ان عتق العبد لان الحكم كان
 في يده او لم يثبت له والذمة اقر له بغيره فذكر اقرار العبد ببيع فاما بئسك فذلك لا يثبت من مال لا يثبت ولا ينشع وان لم يطاول في ذمة بالذمة افرهم مضى فقال كذا دهمها كان عليه ردها واحد لانه

واذا رجع
 الى الجمع

في منديل وقال له عتقك فمضى جراب هل يكون ذلك اقراراً منه بالتمسك بالجواب ان قال ذلك كان اقراراً بالتمسك بالتمسك

لا يملكه ويملكه

مسائل لافل خرجو الفقه

[illegible]

تجارتہ
سیدھا لان الوط
اسلمت الی فایرہا

مدغبا على الأخ بعد أن بكروا عليه لكاخا

میں نے اپنے باپ کو دعا دیا کہ وہ کبھی بیمار نہ ہو،

156

مسائل الأول من جوابه مفقود

نجدد ان اقرعها بيات عند فليان و ان كلان انا في ايقن انهم لمان من ان و اننا ان قد شمان انان فعن بمان

مسائل النسخ من جوامع الفقهاء

١٢٦

مسائلُ العَصَبِ جَو الفُقَر

فَالْعَوْلُ قَوْلُكَ أَذْكُرَاهُ
وَعَلَى الْمَدْحِ الْبَقِيَّةُ عَلَى مَا
يُدْعِيهِ مِنَ الْعَبْدِ وَنَحْوِهَا

مسائل لفصل من جمل الفقير

هذا هو ما كان عليه في زماننا هذا

في زماننا هذا

الضمان في الغنا صلب الام لا الجمل فكل ذلك لازم له ولا يبررنا الضمان عنه بلا خلاف مسئلة اذا فسخ انسان ماله ما كان عليه من دخله في زماننا هذا فافترس
 هل يضمن ان الزرع على الله في المراج او على مالك الغنم الجمل فكل ذلك على تاج المراج بلا خلاف مسئلة اذا فسخ انسان ماله ما كان عليه من دخله في زماننا هذا فافترس
 ما الحكم في ذلك الجمل ان كان الذي في الزرع ما كان له من المخرج ما اشتبه له كان خروجه مجزئ مثل ان يكون قد افترس على
 الارض ليس بمسئله غير الشد كان عليه الضمان بغير خلاف لان خرج بفعله وان جرى بعد التحل بسبب كان منه مثل ان يكون مسئلة معنلا
 فلما حل جرى بكنهه تحف هذا الجانب فكل ما في الاخر فوقع فاندفع ما فيه كان عليه الضمان ايضا لانه بسببه ان اندفع بعد حله بفعله
 عند مثل ان يكون مسئلة معنلا في كل محلول على ما كان عليه عند ما حركه من لولة او ربح فوقع فاندفع فان السبب في حفظ حكمه لانه قد
 حصلت مباشرة وسببه برميح في حفظ حكم ذلك بغير خلاف وان كان ما فيه جامدا كالصل والتميز اللفظي كان الزرع والواو في ماله صفة
 لو كان فيه ما بهما لم يخرج وبقي ماله فذاب ما فيه اندفع بسبب ان لم يكن عليه ضمان وان كان على ضعه وكان ما فيه ما يخرج ثم ذاب بجزائه
 التمس وخرج كان عليه ضمان لان خروجه بكتاب منه لانه حل الزرع والواو ولم يحد بعد الحل بما شقن غيره وما ذاب بجزائه التمس ان لم
 يحد من جده كان خروجه بسببه مسئلة اذا دخلت سنة واسمها في قد باق في لم يكن اخراجه منها اهل يقطع واسمها ام لا الجمل ان
 كانت بدو حيا هذه الشاة عليها ذبح ولم يكمل في ذلك لان التفريط في ذلك من صاحب يجرى مباشرة هو لا دخال واسمها في ذلك
 في ذبيحة ذكرها لان التفريط منه وان لم يكن يدع عليها وكان الباقي لا مفرط مثل ان وضع العذ في الطير في فان الغنم يكسر لضمان على
 صاحب الشاة في كسر هالان التفريط وان لم يكن واحدا منها مفرط مثل ان يكون الشاة سائمة لنفسها في الطير وقد نزلت في لا في ذلك
 في ملكه ومثل الشاة بالذبح فادخلت اسمها فيها فان العذ لم يكسر لضمان على صاحب الشاة لانه لا يفسد ما له مسئلة اذا كان
 لراضان فضيل فدخل دارا وبقي فيها حتى كبر في حيا لا يمكن خروجه من باب الدار والاهلية ما الحكم في الجمل ان كان التفريط في ذلك من صاحب
 الدار مثل ان غصبه ادخله داره وبقي فيها حتى ضاكبها بجر هذا الباب اخرجته كان ضمانا له على صاحب الدار لان التفريط من جسد وان
 كان التفريط من ضمانا النصيب مثل ان يكون هو ادخله فيها فضاها هذا الباب عليه لان التفريط منه لان هذا الباب المصلحة ملكه وان لم يكن واحد
 منها مفرط طائنا ضمانا في هذا الباب على صاحب لفصيل لان هذه يكون المصلحة ملكه مسئلة اذا حصل في محرم ان كان ديارا الغنم لم يكن خرا
 الابكرهما ما الحكم الجمل ان جواب هذه المسئلة كما جواب ثمانية في التفريط وغيره سوا مسئلة اذا دخلت دارا ووجدت فيها دابة بها دابة
 فلما ذبحها ضاها دابة وبقي رهن ثم اخرجها ما حكم في القطع غير الجمل ان اخرجها دابة وبقي رهن لم يكن عليه قطع لان القطع انما يجرى بخرج
 فضاها في فم ذلك هذا الخراج ما فيه من ان لا يقطع عليها اما الباقي ففيه منه ولا يقطع ايضا بما يكون في منه مسئلة اذا غصب
 من الضمان فانزاه على شاة لنفسه ما الحكم في الولد في نفس الغنم ان لم ينفذ من ذلك جزء ام لا الجمل ان الغنم
 ذلك كان الولد لصاحب الشاة لان الولد يبيع الام ما انفصل الغنم ان لم ينفذ من ذلك على المصايب لا نعتد بغيره فاما الاخر
 فضاها لان النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الغنم مسئلة اذا غصبنا ما فانه يبيعها فحلا لنفسه ان بولد ما الحكم في ذلك الجمل ان فضل ذلك
 كان الولد لصاحب الشاة على ما قلنا قبل هذه المسئلة وان كان الغنم قد حقه بالفضل ففضل لم يكن على مالك الشاة شيء من ذلك لان حقه
 بغير نفسه ما كان كذلك فلا يصح ان يرجع به على غيره مسئلة اذا ادعى انسان دارا في يد غيره فاعترف ذلك الغنم بداره ولم يبعها وما
 قبل ان يبعها ما الحكم في ذلك الجمل ان ادعى ذلك اعترف له المالك عليه بداره وبعثه وبعثه وان يبعها بداره لو انتهى به ان الدار فادى
 امشع ولم يبين قبل المدعى بين الدار فان عاقب دارا وقال هذه هي التي ادعيتها وهي التي اقرت بها المنوي سئل الوارث عن ذلك فان جدد
 سلم الدار اليه ان لم يصدر كان القول قول الوارث مع يمينه فاذا حلف سقطت يمين المدعي في الدار التي عندها لو اراد ان يثبت
 الدار التي اقرت بها ابوك والاحسن حتى يثبت ذلك مسئلة اذا غصب غيره مملوكا ثم اعاد الى مالكه وهو عودا فاقال مالك العبد
 اصيبت عنه عند وقال المصايب عند وكان السيد بما الحكم في ذلك الجمل ان اخلفا كان كان القول قول المصايب مع يمينه لانه غارم
 وان كان مينا وقد فرغ كان القول سببه مع يمينه انه لم يكن عودا الفرق بين الوجهين انه اذا ما في ذوق الاصل الستة حتى يبعه سببه
 والقول قول سببه مع يمينه وليس كذلك اذا كان عابا لان العود حاصل مشافاة الظاهر انه لم يزل خيرا يعرف حدة عند المصايب مسئلة اذا غصب
 غيره مملوكا وكان المملوك ثم اخلفا فقال المصايب دعه حيا ومات في يد وقال سببه للفاطمة في يد واما كل واحد منها بيمينه ففان ثبت
 البنيان ما الحكم في ذلك الجمل ان ثغابا لثبات سبطا وبقيتها على الاصل هو بقاء المملوك عنده حتى يعلم انه رده الى المالك مسئلة اذا
 غصبه غيره عبدا وبقيته الفزد في يده وضابط هو الفين ثم قلنا ان اخر وهو في يد المصايب لثبات العبد الرجوع بالالفين للذين هما
 بيمه العبد على المصايب على الفان لا وعليهما او لا يرجع على احد منهما الجمل ان السيد الرجوع بيمينه العبد على من شاة فان رجع على العبد

مسائل المضائق في حرج الفقه

۱۲۸

مسائل اللفظ في الجحيم

شئ اخر اطلق هل يتبع ذلك ام لا الجحيم اذا ثبت ذلك كان صحيحا ويكون نفعه الخلام في كسبه وغيره وحسب شرطه وان اطلق كان في كسبه لان الغرض بالوقف شفاع الموقوف عليه وانما يمكن ذلك سيقا فان الوقف وعينه انما يقع باللفظ فمصلحة كانه فله شرطه في كسبه مسئلة اذا كان المملوك وفقا وجنى ما العكر في ذلك الجحيم ان اجنا هذا المملوك جناية وكان جناية عمدا بوجوب القضاء وخطا بوجوب الجاني ان كانت جناية عمدا عليه المصلحة في الاصل بطل الوقف فيه وان كانت قطعا قطع وبقي الجنا وبقا كان وان كانت جناية خطا وجب المالك غير متعلق برؤية لانها متعلق برؤية من يباع في قاتل من لا يباع فالارض لا يتعلق بها ويكون المال على يدي المالك وكوبل وهو اقوى مسئلة اذا كانت المملوكة زوجها هل يجوز تزويجها ام لا وان كان جائزا فما الذي يجعلها الجحيم في بيع هذه المملوكة جائزا لانه عقد مائة على منعها وهو يجرى مجرى غيرها فاما ما حكمها فهو والذكر وقف عليه لان ذلك من كسبه او كسبها الموقوف عليه مسئلة اذا قال نصدت بكذا اهل ينفذ لك الوقف ام لا الجحيم لا ينفذ ذلك الوقف لانه يحمل صدق القليل المطبق بها كما يحمل صدق الوقف ويحمل ايضا الصدق في المرفوعة اذا قرن بغيره نزل على الوقف حتى ذلك والغيرية يتناول وقف وهذا صريح في الوقف وحسب نصد صدقا موفقة او محبلة قبله وموقدة المحرمه او يقول صدق لا يباع ولا يورث ولا يوهب في هذه الاقفاظ كلها تنص الى الوقف مسئلة اذا وقف المسلم وفقا على كسبه وبغض هل يتبع ذلك ام لا الجحيم لا ينفذ الوقف لا يجوز غير خلاف لان هذه المواضع من اوسل كسر وسلبه نبي اعلم بالدين والمسلمين والوقف عليها وقف على مفسده ذلك ولا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا وشطرا ان يبيع مائة او اهل يبيع الوقف ام لا الجحيم لا ينفذ هذا الوقف لانه مفسد لان الوقف لا يباع وهذا في شرطه بغير ذلك لا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا او لغيره ومائة او اهل يبيع مائة هل ينفذ هذا الوقف ام لا الجحيم لا ينفذ هذا الوقف لانه مفسد لان الوقف لا يباع وهذا في شرطه بغير ذلك لا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا او لغيره ومائة او اهل يبيع مائة هل ينفذ هذا الوقف ام لا الجحيم لا ينفذ هذا الوقف لانه مفسد لان الوقف لا يباع وهذا في شرطه بغير ذلك لا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا او لغيره ومائة او اهل يبيع مائة هل ينفذ هذا الوقف ام لا الجحيم لا ينفذ هذا الوقف لانه مفسد لان الوقف لا يباع وهذا في شرطه بغير ذلك لا يجوز

مسائل الوصية جوا الفقه

[illegible]

سَائِلُ الْمَيْتِ شَجْوَاهُ طِفْفُهُ

مسئلہ اہل بیتؑ میں ربع مع بنو جرجہ، السلا کا ہے، فیہا نے نہ فوسہ ویزبہ و زلفہ و جہانما۔

مسائل الميراث من جوارح الفقد

الام مع ستة في الاب السدس لم يصح اجتماع ذلك لان الاب يتماثل في السدس مع وجوه الاولاد والكلالة لا يصح اجتماعها في الميراث مع الاولاد
 مسئلة هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين **الجواب** لا يصح ذلك لان هذه المسئلة تقول والعول باطل عندنا والواجب ان يأخذ من حصته
 النصف هو الزوج والنصف باخذ هما الاثنان او ما زاد عليهما من الاب الام ومن الاب الباقي والنصف باخذ قد يكون فرضاً فليفت فلو
 فرضت جوهها مع الاخوات الذين ذكرناهم لما صح اجتماع ذلك لان المسئلة يكون قد عاينت لان الفتاوى بالميراث من الاخوات والاخوة
 ايضاً من كل ذلك انوا مسئلة هل يصح اجتماع النصف مع الثلث **الجواب** يصح ذلك ان يجتمع اثنان او اكثر منهما من كلالة الام مع زوج
 فيكون للزوج حصته هو النصف للثلاثين او ما زاد عليهما من هذه الكلالة لفرض الثلث الباقي بردهم ذوا الزوج ومثل ان يجتمع اب
 وام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث مع عدا من يجتمع والباقي للزوجة مثل ان يجتمع اخ من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع امه
 او ما زاد عليهما من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب النصف بالنسبة للثلاثين او ما زاد عليهما
 من كلالة الام الثلث بالظهر والباقي برده على الاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب مثل ان يجتمع ام وزوج فيكون للزوج النصف للام
 والباقي برده على الام مسئلة هل يصح اجتماع النصف مع السدس **الجواب** يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف للام
 السدس مع وجوه من يجتمعها من الاخوة والاخوات والباقي للزوجة مثل ان يجتمع واحد من كلالة الام مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالنسبة
 وللزوج النصف الباقي برده على الواحد من هذه الكلالة ومثل ان يجتمع اخن الاب ام واب مع واحد من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب
 والام ومن قبل الاب النصف وللواحد من كلالة الام السدس برده الباقي على من كان من قبل الاب الام ومن قبل الاب مسئلة هل يصح اجتماع
 الزوج مع الثلثين **الجواب** يصح ذلك مثل ان يجتمع البنات او ما زاد عليهما من البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج
 الربع والباقي برده على البنات او البنات مثل ان يجتمع الاثنان او اكثر منهما من الاخوات من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع زوجة فيكون للاخت
 المذكورة الثلثان ويكون للزوجة الربع مسئلة هل يصح اجتماع الربع مع الثلث **الجواب** يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون
 للزوجة الربع وللأم الثلث الباقي للزوجة مثل ان يجتمع ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي برده على الام ومثل ان يجتمع اثنان
 او ما زاد عليهما من كلالة الام فيكون للزوجة الربع وللثلاثين او ما زاد عليهما من هذه الكلالة الثلث والباقي برده على هذه الكلالة
 مسئلة هل يصح اجتماع الربع مع السدس **الجواب** يصح ذلك مثل ان يجتمع ابوان او احدهما مع ولدا او اكثر من الاولاد وزوج فيكون لكل واحد منهما
 السدس الاخر واحد منهما كان للسدس وللزوج الربع والباقي للزوجة او ما زاد عليهما من هذه الكلالة الثلث والباقي برده على هذه الكلالة
 وللزوج الربع والباقي برده على البنات والابوين او احدهما ومثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون للام السدس مع وجوه من يجتمعها من الاخوة والاخوات
 وللزوجة الربع والباقي للزوجة مثل ان يجتمع ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث الباقي برده على الام ومثل ان يجتمع واحد من كلالة
 الام مع زوجة فيكون للزوجة الربع وللواحد المذكور السدس والباقي برده على الزوج مسئلة هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين **الجواب**
 يصح ذلك ان يجتمع البنات او اكثر منهما من البنات مع زوجة فيكون للزوجة النصف وللبنات الثلثان والباقي برده على البنات مسئلة هل يصح اجتماع
 النصف مع الثلث **الجواب** لا يصح ذلك لان النصف يتماثل في السدس مع وجوه الاولاد ومع وجوههم لا يثبت استحقاق الثلث لان فرضنا استحقاق الاولاد
 فذلك لا يكون الامع عدا الاولاد وكذلك ان فرضنا استحقاقها مع عدا من يجتمعها من الاخوة والاخوات وان فرضنا استحقاق الابن او ما زاد
 عليها من كلالة الام فذلك لا يصح الامع عدا الاولاد مسئلة هل يصح اجتماع النصف مع السدس **الجواب** يصح ذلك مثل ان يجتمع ابوان
 او احدهما مع الولد او ولد الولد زوجة فيكون لاحد الابوين السدس وللزوجة النصف والباقي للزوجة او ما زاد عليهما من الاولاد ذكورا وذكورا
 انما كان ذلك ان كان واحداً ان كان لها النصف بالنسبة للزوجة النصف ولكل واحد من الابوين السدس الباقي برده على البنات والابوين
 واحدهما مسئلة هل يصح من الارث شيء ام لا **الجواب** يصح من الارث الكفر والرق والفعل عدا بغير استحقاق مسئلة اذا مات انسان وخلف ابن بنت
 وبنت ابن ما الذي يستحقه كل واحد منهما من الميراث **الجواب** البنت يستحقه ابن البنت الثلث بنت الابن الثلثان لان كل واحد منهما باخذ سهمهم
 من ينفرد به والذكر ينفرد به ابن البنت والذكر ينفرد به بنت الابن ابوها فلذلك للام اذا اجتمع مع اخيها الذكر هو ابوها البنت الثلث له
 الثلثان مسئلة المسئلة بينهما وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف يشق الميراث **الجواب** ان يجتمع مع زوجة او زوجة كان للزوج الربع
 وللزوجة النصف وللبنت الابن ثلث الباقي لابن البنت ثلث الباقي وكذلك البنت اذا اخذت الزوجة النصف مسئلة اذا مات خلف بنت
 بنت ابن بنت كيف يستحقها الميراث **الجواب** ان خلف بنت كان لها فرضها وهو النصف الباقي بردها فان كان لها خلف بنتي
 بنت بن كان لهما فرض من ينفردان به هو الثلثان مسئلة المسئلة بينهما اذا اجتمع بنت بنت لابن بنت بنت زوج او زوجة كيف يكون الحكم فيها
 في الميراث **الجواب** ان اجتماع الزوج او الزوجة مع بنت بنت كان لفرضه الربع وان كان زوجاً والنصف ان كانت زوجة فليبت البنت النصف فرض

من جوارح الاولاد
 الثلثين

مع عدا من يجتمعها
 من الاخوات والاخوة

مِائِلًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ

[illegible]

مَسَائِلُ الْمَشْرِعِ وَالْفُقْهِ

واللعن الجواب ان كان الموقوف على المملوك بامر الموقوف فلولاء الام له باللعن وان كان عن غيره فلولاء له دون الموقوف فلولاء رسول الله صلى الله عليه وآله الاول لعن لعن والآخر بالطلاق والبيع وغير ذلك من العتق فاعطيه مسئلة اذ امانت امرأه وخلف ابنه لعن لعن زوج كنه الحكم في الميراث الجواب ان العلم للزوج النصف بالزوجية والنصف الآخر يقسم بينهما فيكون لهذا الزوج بالزوجية وبالنسبة زوج ويكون لاحد لكونه الزوج الثاني خلف ابنه عم احدهما زوجة كنه الحكم الميراث بينهما الجواب لعن لعن بالزوجية الثاني يقسم بينهما وبين بنت له اخرى فيكون لهذا الزوجة النصف الثلث وللأخرى الربع والثلث الثاني في مسئلة اذ امانت خلف بنو خاله احد هما اخ للاب كنه الحكم الميراث بينهما الجواب ان المال لابن الخالة الذي هو الاخ هو الاخ بسبب الاخ لا بسبب ابن الخالة وبسبب ابن الخالة الآخر مسئلة اذ امانت انسان رجلا كان او امرأة وخلفه وجاهدا وعتقه او جعلته من قبل امه كنه الحكم بينهما الجواب النصف للزوج والزوج للزوجة والثلث للجد والجدة والاحد من قبل الام والباقي للجد والجدة والاحد من قبل الاب مسئلة اذ امانت خلف عنه لابن خاله لام وعمه اخرى لا بختالة لا بام كنه الحكم الميراث بينهما الجواب للعتابين من قبل الاب الثلثان وللخالة من قبل الام الثلثان في هذه المسئلة انما يصح فيها بان يقسم بينهما ما بينهما من ثلثي عشرهما للعتابين من الاب الثلثان اثنا عشرهما لكل واحد منهما ستة اسهم وللخالة من قبل الام التي هي احدا العتابين من الاب سدس الثلث وهم احد فبعضها سبعة اسهم وللخالة الاخرى التي هي من الام والاب الثاني وهو خمسة اسهم مسئلة اذ كان الكافر لا يرث المسلم فما العول ان مات الكافر خلف ورثت عتبه مسلم وبعضهم كافرا ثم اسلم الكافر الجواب اذ امانت الكافر خلف ذلك اسلم من كان كافرا كان له حقه من الميراث ان كان اسلم قبل الفسخ فان اسلم بعد فسخه يكن له شيء مسئلة اذ امانت الكافر خلف اولاد اصغار واخوة من قبل الام واخوة من قبل الاب كنه الحكم في الميراث الجواب اذ امانت الكافر خلفه المذكورين فاح الى الاخوة من الام الثلث والى الاخوة من الاب الثلثان والى الخالة او الاخوة بان ينفق على الصغار بحسب ما فيكون على الاخوة من الام ثلث الثلثين وعلى الاخوة من الاب ثلث الثلثان فاذا بلغ الصغار واسلموا اذ اخرج الاخوة اليهم ما يقع بعد النفقة عليهم من المال وان لم يسلموا تصروا الاخوة ما يقع من المال في يديهم نفوسهم كنفثا ومسئلة اذ كان المملوك ما دام مملوكا لا يرث حرا قال القولي في حاشية وخلف له مملوكا او ولده او اخوه او احدا من ذوي رحمه كل ولا وارث له غير هذا المملوك فكيف يفعل بالميراث الجواب ان كان هذا المملوك خلفه في تركته مسئلة وجب ببيع المملوك من تركته ويبيع باقي المال اليه فان امتنع سببه من بيعه لم يبر على تركته بل يبيع له ما يشاء من هذا اذا كان المال يبيع على ثمن المملوك وان لم يبر عليه كان يبيع منه ما يبيع بغيره ايضا وان كان ينقص عن ثمنه ولا يبيع له الا بوجوب ثمنه وكان لبيت المال وقد كثر ببيعها وينبغي ان يباع في الباقي من عمل يذ لك لم يكن بذلك باس مسئلة اذ امانت اخو خلف او اثنين مملوكين يرث احدهما مع الآخر مثالي الوالدان او الوالدان او ما جرى مجرى ذلك من ذوي الارحام بخلاف هذا الميراث الا ما يباع به واحد هل يباع ببيع واحد واحد الباقيين ويقيم الجواب لا يجوز ذلك ولا يشترط منهم احد لان لهذا كسحي نص من القس وبكون مال البيت مال السلطنة مسئلة من يبيع لبيت المغنول الجواب لا يبيع كسحي مولا اب الام واولاد الاخوة والاخوات من يبيع لبيت المغنول من جهة الاب خاصة ولا يبيعها اخ ولا اخوة من جهة الام الا احد من ذوي رحمه او الزوج والزوج اذا لم يقتل احدهما الاخر والمطلقة طلاقا رجعيا توفت زوجها اذا اقتل من تركته ما يبيع من عتقها وكل الزوج اذا اقتل زوجة ويخلف عنه ثمنها وثلث ثمنها كما يرث من تركتها مسئلة اذ وقع على جماعة يرث بعضهم بعضا حاصطا او اذ اخرجوا واخرجوا في وقت واحد لم يعلم تقدم متوا احد على الآخر كنه الحكم في توريثهم الجواب ان كان الا على اذ كثر هذه المسئلة وجب توريث بعضهم من بعض من نفس تركته لا بما يرثه الاخر يقدم الاضعف في سخطا في الميراث ويؤخر الاقوى في ذلك مثال ما ذكرنا ما في ابن ففرض ان الانثى او لا يورث الاب منه سبعة السدس مع الولد الثاني للابن وهو ضعف منه في ميراثه وثلثه الثاني ثم يقرض الاب ما في ميراثه من ثمنه لورثته الثاني ومثلها لبقية زوج وزوجة فيقرض متوا الزوج او لا يورث الزوج من ذلك سبعة ثمانية الا سخطا فل من سبعة الزوج لان ما سخطا المرأة الربع واكثرها يبعثه الرجل النصف هو اقوى خطاها ووقع الى الزوج حقه ما من ثمنه ما يبيع ثم يقرضهما ما في ميراثه فيعطى الزوج منها حقه من نفس تركتها لا بما يورثه منه ويبيع الى ورثتها الباقي فان فرض له هذه المسئلة في الاب لك قد مر ذكره ان لو انا الان الولد المذكور او ولي منه ورضعها للولد وارثا له الا ان اباه او ولي منه فانه يرث ميراث الابن لو رثه الاب ميراث الاب لو رثه الابن مسئلة اذ امانت انسان وخلفه شخص له انسان او بيتان على خفي احد هل يورث ميراث اثنين او ميراث واحد فان لم يورث ميراث واحد قيل لكم كيف يورث ذلك البنا الذي عتق لرسالة والحفوا له عليه اللذان واحد بعد كنه الحكم انه واحد واثنان خفي يورث على ما ذكره الجواب ان هذا الشخص لا يورث ميراث اثنين ولا ميراث واحد لا بعد ان يعلم هل هو بيتا او خفي واحد فان علم انه بيتا ورث ميراث اثنين وان علم انه خفي واحد ورث ميراث خفي واحد الطبري في المحرر بما ذكرناه هولاء في هذا الشخص في بيان ثم يبيع

مسائل النكاح ج ١ الفقهاء

احدهما فان اثبت الاثنان كان حيا واحدا وورث ميراثا واحدا وان ثبت احدهما ولم يثبت الاخر كان حيا وورث ميراثا اثنين **باب ما اذا كان الزوجان**
مسألة اذا كان للمرأة ولها ان ذنت لكل واحد منهما في زرعها فافترقا فاشتم ادعى كل واحد منهما ان عطفه مفقود على عطف الاخر وانها غائبة بذلك
انكرت فادعى كل واحد منهما من العلم ولم يكن لاحد لولين يثبت على ادعاء ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان الامر على ما ذكر ادعى كل واحد منهما علمها
العلم بما ادعاه وانكرت كان القول قولها مع بينهما المنة لا تعلم ذلك لان الاصل ان لا علم لها بذلك **مسألة** المسئلة بعينها انكرت انها غائبة
بذلك وجبت عليها الهين بانهما لا تعلم ذلك ونكحت عن الهين ما الحكم في ذلك **الجواب** انكرك عن الهين ردت الهين على الوليين فان
نكحتا جميعا عن الهين او حلفا جميعا بطل العقد فان خلف لواحد من الاخر كان الحكم للزوج حلفا لا نفدا ثبت الحجة على ادعاء **مسألة** المسئلة
بعينها ادعى الوليان عليها بذلك واعترفت لكل واحد منهما بما ادعاه ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا اعترفت لكل واحد منهما بما ادعاه بطل العقد
لان الجمع بينهما لا يقع **مسألة** اذا زوج الرجل خة من رجل ما في الزوج واختلف الوارث والزوج فادعى الوارث عليها بان اخاها زوجها
بغيرها فادعى قولها مع ذلك في الميراث لان نكاحها فاسد ادعت هي ان اخاها زوجها بامرهما وانها اشترى الميراث من الزوج لان نكاحها صحيح
كيف الحكم في ذلك **الجواب** اذا اختلفا على الوجه المذكور كان القول قولها مع بينهما لان الوارث مدعى بخلاف الظاهر لان الظاهر من النكاح انه
على الصحة **مسألة** اذا كان الزوج تجنونا وادعت زوجته وعين هل يصح ضمن الاجل الغنلة ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان هذا الاجل انما
يثبت بغير ضمان تثبت الغنلة ليس تثبت لا يقول الزوج لانها ما لا تقوم البينة عليه اذا كان هكذا فتثبت عنه لا يصح وان كان كل لم يصح
ضمن هذه المدة **مسألة** اذا كان الزوج غافلا واعترفت بانه عيبن وضرب له الاجل وانتهى الاجل فوجدها هل يصح من وجدها الرجوع عليه
والمطالبة بالزهر ام لا **الجواب** لا يقبل دعواها ولا يجوز الفرقة بينهما لانها ان كانت شيئا وادعت انه لم يطأها في مدة الاجل كان القول قول
الزوج مع ثبته ومع كونه مجنونا لا يمكن التوصل الى ما عده فيما تدعيه واذ كانت بكر وانكر الزوج وادعى انها متعصفتها ولا يمكن من وطئها وكان
ان يدعى انه افقضا ورجعت عنه تها هذا مع امكانه لا يصح من المجنونا ان يكون له الرجوع اليها **مسألة** اذا كان لادنان ابنتان اسم الواحد منهما
نعم وهي الكبيرة واسم الاخرى صغيرة وهي الصغيرة فقال لمن يريد الزوج باحدهما زوجتك بينة الكبيرة صغيرة وقال زوجتك بينة الصغيرة نعم هل يصح
النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك صحيح النكاح لان الكبيرة صغيرة لانه لا اسم غير لازم وكذلك القول في الصغيرة لان الصغيرة صغيرة والاسم غير لازم
مسألة اذا كان ثبت احد وقال زوجتك بينة صغيرة واسمها نعم هل يصح ذلك النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك صحيح النكاح لان بينة صغيرة
والاسم غير لازم **مسألة** اذا قال زوجتك بينة ولست انا وقال احد ابنتي هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان العقد ينشأ من احد
منها بعينها ومن شرط صحة النكاح ان يكون له ابنتان صغيرة وكبير واسم الكبيرة واسم الصغيرة صغيرة فقال زوجتك بينة نعم
الصغيرة فقال الزوج قبلت فكان نعم ونوى الكبيرة هل يلزم النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك لزم العقد بالظاهر لانها في الاسم مكان الظاهر
نكاح الكبيرة الا انه في الباطن فاسد لان الولي وجب للصغيرة والزوج قبل نكاح الكبيرة فقد قبل عن ابنتي الاولى هذا ان صدق ان له صغيرة
فالنكاح في الظاهر لزم **مسألة** اذا تزوج الرجل امرأة وادعى انها مملوكا فدبرته ورجعت في ثبته فطلقها قبل الدخول بها ما الذي يجب له به **الجواب**
اذا كان الامر على ذلك كان له مضطرب لان الرجوع في ثبته يرجع للمملوك عين ما له **مسألة** المسئلة بعينها وطلقها قبل الدخول بها والمملوك مدبر
يرجع في ثبته ما الحكم فيه **الجواب** اذا كان كل كان له الرجوع على المرأة بصفته المملوك لانه ليس له اخذ مضطرب مع بقاء الثبته **مسألة** المسئلة بعينها
وطلقها قبل الدخول بها والمملوك مدبر لم يرجع في ثبته ولم ياخذ الرجل النصف من الثبته لان رجعت في ثبته ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان كل
كان نصف عن المملوك وقد قبل ان يكون محترما بين اخذ نصف ثبته والاول عند ائوفا لانه عين ما له **مسألة** اذا اصدقها مملوكا فبان لانه حر
كيف الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان الامر على ما ذكر كان له ثبته هذا الانسان لو كان مملوكا لانه اصدقها مملوكا قبل استحقاق ثبته لغيره وكان
لها ثبته **مسألة** اذا قال صدقك هذا الخلق فخر كيف الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان كل كان عليه ثبته فخر عند سخطه لانه مصلح الخلق فان اصر
فادعى ثبته **مسألة** اذا قال لها اصدقك هذا الخلق كيف يكون الحكم في ذلك **الجواب** اذا استحق له الخمر وعينها كان لها مهر مثل لانه مصلح ما لا يجوز
ان يكون مهر اقل من ثبته فادعى ثبته **مسألة** اذا اختلف الزوج والزوج فقال الزوج من زوجتك بالفرقة يارو وقال الزوج قبلت فوجده
بالفرقة يارو بماذا الحكم في المهر من ذلك **الجواب** اذا اختلفا في ذلك كان لاحد منهما بينة حكم بالبينة فان لم يكن لاحد منهما بينة كان القول قول الزوج مع
لانها قد انفقا على اللف ادعت الزوج عليها الزهارة على ذلك فكان عليها البينة فادعى المهر لانه كان القول قول الزوج كما ذكرنا **مسألة**
اذا شرط الزوج احياء الثلثة في النكاح هل يصح ذلك ام لا **الجواب** اذا كان شرط ذلك في اصل العقد بطل النكاح لانه عقد يلزم بقصدته والشروط يرضى
فيها فان كان ذلك في المهر لم يطل النكاح وكان العقد صحيحا والحيث ثابنا ولم يردنا القول بسواء المهر لانه عند شرطه **مسألة** اذا تزوج امرأ
على صداق عينة ثم انها فارق لا اسم نفسه حتى افضى صداقها هل يصح هذا ام لا **الجواب** اذا كان الصداق مؤجلا لم يكن لها منع نفسها من التسليم لان هذا

كتاب النكاح

بما جيل الصداق دخل على الرضا بنسبهم نفسها الى الزوج قبل قبض الصداق وكل ان كان قد دخل بها ولها ما هو
 كان لها ذلك فان كان وطئها لم يكن لها الامتناع ولها المظالم بالمرء وقد ذكرنا لنا الامتناع فلهذا هو الاقوى مسئلة اذا وطئ الرجل
 زوجة فاضاها ثم اراد جامعها بعد ذلك هل يجوز له جامعها ام لا الجواب ان كان الموضع قد اذعن له بعد الاغتصا وبركان له جامعها وليس لها منه
 وان لم يكن تدمل لم يجز لها جامعها وكان لها منعه ان تدمل وبيشرا له لو يكن من ذلك لم يمتنع على الموضع الثلث وان لم يمتنع ان كان لم يمتنع
 ويرى مسئلة المسئلة بعينها واختلفنا فقال الرجل قد ادمل الموضع ويرى لاحوت عليه ثالث المراتم بدل لم يمتنع واذا اخاف الضرب والحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلف على الوجه المذكور كان القول قولها مع يمينها فيها ذكرنا لا سيما في السبيل الى اقامة البينة عليه مسئلة هل يجوز للرجل ان يزوج
 المرأة على ان يكون صداقها عندها باها ام لا الجواب لا يجوز في ذلك اذا كان في اختيارها او يمتنع الاب عليها عقوب العقول لا ملكة بالعقد مسئلة
 اذا كانت المرأة محجوة عليها ونزولها الرجل مصادق هو ابوها وقبل لها ذلك هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان الولي لما يمتنع فيها ولو
 عليه منه منعه وهذا لا نفع لها فيه فلا يصح الصداق مسئلة اذا اصدتها الزوج امها وكان ولها ابوها وقبل ابوها ذلك هل يصح ذلك ام لا الجواب
 لا من بين هذه المسئلة وبين المتقدمة لها ان يكون الولي ابوها او غيره والقول فيها واحد مسئلة اذا اصدت الرجل المرأة انا من فانكر
 الواحد منها وطلبها قبل دخوله بها وكان للطلاق قبل الدخول منها الرجوع عليها بنصف الصداق انما في ذلك الجواب ان كان كان
 يرجع عليها بنصف فمهر المخرج ومضف فمهر المكسولان جنبها هو الصداق ولها الرجوع بنصف الصداق فوجب له ذلك مسئلة اذا تزوج الرجل
 على انها مسئلة فظهرت كاذرة كتابته او غير كتابته هل يجوز العقد ام لا الجواب ان كان لا سيما في ما ذكرنا كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عندنا
 باطل مسئلة اذا تزوج اربعة نساء فمهر واحد منهن ولم ينع عن الباقي منهن هل يكون لها اختيار في المقام معه المتعارفة له وهل يصح له اهل
 ام لا الجواب ليس له هذه خيل في ذلك لا يصح له اهل لان العقد صحيح ثابت بالانفاق ونحوها بنصف في حقته الى دليل لا دليل عليه مسئلة
 اذا تزوج الرجل امرأة منهن في السر وعقد عليها في العلانية بمهر اخر مخالف للاول ما لا يكون بينهما وانا العتيق منها الجواب العقد الصحيح المهر الثاني
 الا ان هو العقد المهر الاول الذي عقد في السر لان العقد المهر قد ثبت في الثاني ليس بقدر صحيح لطلان عقد المهر في النكاح واذا كان هذا العقد
 باطلا فالمرء المعلق على عقد المهر بنصف النكاح وان كان هذا العقد باطلا فالمرء المعلق به كل مسئلة اذا اختلف الرجل والمرأة في فضل المهر فقال الرجل
 قد افضلت صدق فالت المرأة ما قبضت بالحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا كان القول قولها مع يمينها لقول رسول الله البينة على المتقي و
 البين على المتقي عليه الزوج معترف بالمرء وقد لا بد من قبضه فغلب البينة فان لم يكن البينة كان عليها البين كما قد تناه مسئلة اذا اصدتها
 ما تزودع انما ما تترجم اختلفا فقال الزوج فلت خذها هبوا قالت هبته وقال الزوج بل فلت خذها صدقا فالحكم في ذلك الجواب اذا
 اختلفا كل كان القول قول الزوج مع يمينه ان لم يكن يمينه لانها متفقان على ان المائتة ملك الزوج واختلفا في صدق انما لها اليه ما كان للقول
 قول المالك وعلى من يدعي نفاها اليه بسبب البينة فاذا لم يكن يمينه كان القول قوله على قد تناه مسئلة اذا اصدتها مملوكا او نصف مملوك
 له المملوك او النصف المذكور وطلبها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها في ذلك ام لا الجواب اذا طلبها قبل الدخول بها كان له الرجوع
 عليها بالنصف ما اصدتها فان كان المملوك كان نصفه وان كان نصف المملوك كان نصفه وهو الصحيح لان الله اسخفه من العبد ونصفه فقد
 وصدقه فاذا اوصيه نصفه وادان كانت وابنتا فابن نصفه وطلبها قبل دخوله بها كان عليه رد ما قبضت بابن نصفه بالجمع
 مسئلة اذا اصدتها ما تزودع ما لها قبل دخوله بها فهل يفسخ جميع الصداق او نصفه الجواب اذا اختلفا في ذلك فكلما ذكرنا المسئلة سقط جميع الصداق
 على ما تتيبه وذلك ان الخلع عندنا لا يكون الا طلاقا واذا كان كذلك كان لفد طلبها قبل دخوله بها واذا كان مطلها كذلك وجب الرجوع بنصف الصداق
 وادرجع عليها بذلك سخطها النصف اذا اسخطها النصف سخطها بالخلع فلم يكن لها شيء وان ذلك سقوط الجمع مسئلة اذا اختلفا في الخلع
 في التقد والقد والجس كيف يحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا في ذلك كان القول قول الزوج مع يمينها لقول رسول الله البينة على المتقي
 والبين على المتقي عليه الزوج فيها هو المتقي لا يندعي ما تتركه الزوجة فكان عليها البينة فاذا لم يكن يمينه كان القول قول الزوج كما قد تناه
 مسئلة اذا اختلفا على الشرط مثل ان يقول الزوج ان اعطيتني كذا فانت طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان الخلع عندنا
 طلاق ولا يقع عندنا بشرط مسئلة اذا كان عنده جارية وهو حامل فقال لزوجته خالتي على عمل هذه الجارية هل يقع الخلع والطلاق ام
 الجواب لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لان العوض الذي هو الحمل محبوس والمحبوس لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق والقول به المثل وقوع الطلاق
 لا يصح لان الاصل بقاء العقد بل انه الذي هو على من يدعي خلاف ذلك الدليل ولا دليل عليه مسئلة اذا اختلف الزوج في مهرها باكثر من مهرها
 هل يصح ذلك ام لا فان صح فهل يكون ذلك من صلبها ام لا الجواب الخلع بما ذكرنا هذه المسئلة يصح لان المهر لا يطل الخلع منه المثل واكثر
 منه ويكون ذلك من صلبها لئلا لقوله سبحانه فلا جناح عليهما فيما افدت ببوهن بين حال المهر وغيره فوجب خلع على عموما الا ان يدعى قبل

كتاب النكاح
 مهنا

مسائل اطلاق زوجي المفسر

مسألة إذا قال لمرأته زوجها طلقه طلاقاً مائة فقال أنت طالق ثلاثاً ثمانية هل يقع بذلك طلاق أم لا الجواب لا قال الزوج إذا قال طلق ثلاثاً
بواحدة وكان عليها المائة لأن التلقظ بالطلاق الثلاث عندنا لا يقع منه إلا طلاقاً واحداً والزوج لم يظن به الثلاث فلا يلزم ذلك لو كان طلاقاً
بجمع وكبر هو عندنا لا يصح مسألة إذا قال طلق طلاقاً مائة فقال أنت طالق بواحدة وطلاقاً مائة فقال أنت طالق بواحدة
من ذلك هو الأول لأن العجز حصل في مقابلتها والثانية والثالثة لم يقع منها شيء لأنه طلقها بعد أن بانت لزومها الأولى وطلاق البات لم يلزم
مسألة إذا قال طلق طلاقاً مائة فقال أنت طالق وطلاقاً مائة كلف لقول في ذلك الجواب القول في ذلك أن تقول أنها طلاقاً بالمائة
فإن المائة في مقابلته الأولى كانت لمرأته بواحدة ولم يقع الثانية ولا الثالثة لثلاثاً ما ذكرناه أولاً في المسئلة المنقضة وإن قال في مقابلته
الثانية كانت الأولى جعبه ولم يقع الثانية ولا الثالثة وإن قال في مقابلته الثالثة كانت هذه الطلقة واحدة وطلقت الثانية والثالثة مسئلة
إذا قال لها طلاقاً على فاني هذا الظرف من الخلع فخرجت من الخلع أم لا قال نعم لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
في مقابلته ما يصح تمكده وبذلك في ذلك فإذا اظهر أن الخلع فإن الواجب في ذلك أن لا يخلو من الخلع مثل ما يجب في ذلك مسئلة إذا كان له
زوجتان فقالا لطفنا بمائة فطلقهما على التوثم ارتدت بعد ذلك هل يقع ذلك أم لا قال نعم لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
طلقها على ما ذكر كان الطلاق صحيحاً ووضع ما بناه والرد عيرون في ذلك لأنها حلت بعد ثبوت عقد الخلع ما ذكره في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
عندنا أن بعض من كل واحد منهما النصف من ذلك مسئلة إذا قال لزوجته طلقك بمائة وانت ضامنتك ذلك وانكرت الزوجية ما ألقى
عليها كيف تحكم في ذلك الجواب الحكم فيهن البينة صحيحة لا غير الزوج والفرار من ذلك ما ادعى على الزوجية فالحق قولها صحيح
لأنه ندعى عليها عقد مخاضة والأصل أن لا اعتد هذا إذا لم يثبت له بينة على عواها فاما أن يثبت له على ذلك بينة حكم له بها ما إذا قال
يتعلق بالطلاق مسئلة إذا قال لزوج زوجته أنت طالق لم ينفوا الفرو والبينة هل يقع الطلاق أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
البينة في تعمي من ذلك لم يقع لقول رسول الله ^{عليه السلام} الأعمال بالنيات لم يثبت مسئلة إذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
أم لا الجواب لا قال في ذلك لم يقع طلاقاً لأنه علقه بشروط وكل طلاق علق بشروط فانه عندنا لا يصح ولا يقع مسئلة إذا قال لها أنت طالق
ملاً البلاء أم لا الجواب لا قال في ذلك لم يقع طلاقاً ولا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
شيء وكذلك لو قال لها طالق طالق أو بمائة طالق لأن البنا في ذلك كله واحد مسئلة إذا قال لها أنت طالق بكلام فانت طالق فقال له
أن بئس بك بكلام فبكر هل يقع طلاق وعنف أن يذم أحدهما صاحبه أم لا الجواب لا يقع فيه طلاق ولا عنف لأنه ما جعها عندنا لا يقعان به
لأنه لا يشترط ذلك بشرط مسئلة إذا قال لها أنت طالق طلاقاً الجرح والسنة وطلاقاً الجرح والرضا فإن هل يقع طلاق أم لا الجواب لا
قوله أنت طالق طلاقاً الجرح والسنة وطلاقاً الجرح والرضا فإن هل يقع طلاق أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
حاصل لم يقع شيء فإن قال ردت بقولي لرضي فلان أن رضيت فلان كان الطلاق أيضاً غير واقع لأنه يكون بشرط والطلاق عندنا لا يقع به
كما ذكرناه في غير موضع مسئلة إذا قال لزوجته أنت طالق فقال ردت أن أقول أنت طالق فقال لها طلقك وقال ردت أقول مسكتك
منقبول لك بذلك هل يقع طلاق أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
الأعمال بالنيات وأصح اللفظ لا يكون معيباً الموضع لئلا يلفظ إلا بالبينة والفسد فإذا قال ما نوبت قبل قوله مسئلة هل يصح أن يقول
بقوله أنت طالق أكثر من طلاق واحد أم لا الجواب لا يصح أن يقول ذلك أكثر من طلاق واحد وإن نوى أكثر من طلاق واحد لا يصح
قباء العقد ونوع الواحد يصح الطلاق مع البينة بجمع عليه ما زاد على ذلك وبغير الصريح ليس عليه لعل في ذلك مسئلة هل يقع
زوجته طلاقاً رجعية وأرجعها قبل انقضاء عدتها ولم تعلم بالزوج ففقدت عدتها وزوجت رجلاً آخر ثم حضى الزوج وادعى أن رجعتها في عدتها
وثبت ذلك له ما الحكم في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
لها زوج وذلك لا يجوز أيضاً فلا خلاف أنه لو لم يدخل الثاني في لثرت على الأول وأثبت له الزوجية ثبت لزومها وبطلان النكاح الثاني كما قدنا
مسألة هل يصح الإبراء من الزوجية أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
إذا قال له رجلاً فادفنت زوجته قال نعم هل يقع طلاق أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
نعم لا فرق وبطلان تقدم بينه قبل هذه الزوجية وقصد المرأة قال لا على ما ذكره وإن كذبته كان عليه بينة لأن ذلك خبر تعدد وإن لم يكن لبينة
كان القول قوله مع يمينه مسئلة إذا كان له زوجة فقال له أخاه طلاقاً هل يقع بذلك طلاق أم لا الجواب لا يقع بذلك طلاقاً
لأنه كان مسئلة إذا قال لزوجته أنت طالق واحد في شين ما الحكم في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا قال في ذلك الجواب لا
كان عارفاً بالحق الضرب أو لا يكون عارفاً بذلك مسئلة إذا قال لها أنت طالق واحد لا يقع عليك هل يقع طلاق أم لا الجواب لا قال في ذلك الجواب لا

مَسَائِلُ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ

ذلك لم يقع طلاق لعدا لتيقنه من ذلك مسئلة اذا قال لها انت طالق لا لم يقع طلاق ام لا الجواب اذا انوى الاتباع مع هذا القول وقعت واحدة وان قال لها اودت بقولي لا اذ لم يقع قبل قوله مسئلة اذا قال لها انت طالق طلع فبها طلع هل يقع بذلك طلاق ام لا الجواب اذا قال ذلك وقعت طلع واحدة رجعت مع البينة لذلك وقوله فبها طلع عندنا القول ناشر له مسئلة اذا قال لها انت طالق نصف طلع او ربع طلع او ثلث طلع او فاشبه ذلك هل يقع بذلك طلاق ام لا الجواب لا يقع بذلك شي لان الطلقة لا تنبض لان بقوله ذلك عن غير نية الطلاق لما ذكرناه وهو من جهة شجاعتها المرضية وذهب الشيخ ابو جعفر الطوسي الى وقوع واحدة مع البينة مسئلة اذا قال لها انت طالق ثلاثا لا طلقا هل يقع بذلك طلاق ام لا الجواب لا يقع بذلك وقعت واحدة مع البينة لان الاستثناء بغير شبهة فتصح لا بدخل في الطلاق وشبهه الله نعم اذا ادخلها فيها بحل كما يحل الاقرار والايحسان والعدو مسئلة اذا قال لها انت طالق طلع لا بل طلعين ما لا يقع بذلك الجواب لا يقع بذلك كان الشتر طاحلا وصلة وقعت طلع واحدة رجعت فان قبل السوي قال لفلان على درهم لا بل درهمان لم يرددهما فما انكرتم من مثل ذلك فيما ذكره في الطلاق والا فما الفرق بينهما فلنا الفرق بين ذلك ان اتباع الطلقتين في وقت واحد عندنا لا يقع ويصح ذلك في الاقرار مسئلة رجل له زوجتان الواحدة اسمها هند والآخرى اسمها نغم فقال باهند وذلك لم يقع ليلك فقال انت طالق ما الحكم في ذلك الجواب ان كان الامر على ما ذكره في هذا الرجل من نواه فان قال قلت ان نغما اجابته الا فخر وتحت الطلاق هل يقع ذلك من نغم مطلقا او لا قلت نعم فان قال لم اعلم ان الاجابة نعم وظننت انها هند فطلقت الاجابة طائفة بانها هند وقع الطلاق على هند ولم يطلق نغم لان المدعي قصد البينة منه الى من عينه والى عينها ومضاهى نوى طلاقها هند فوقع طلاقها ومنه الاخرى بانها نغم لم يقع لان البينة من الكفار الطهارة لا الجواب لا يقع منه ذلك ولا التكفير ايضا لان الظاهر حكم شرعي لاجل احدى الشرع لا يقع ذلك منه ولا يقع منه الكفاؤه عن ذلك ايضا لانها عبادة تنفرد فيها الى نية الفرقة ولا يقع منه مع كفره والمقرب الى الله ثم واذ لم يقع الكفاؤه منهم لم يقع الظاهر منه لانهم لم يفرق بينهما احد مسئلة هل يقع الظاهر بالملوك ام لا الجواب لا يقع ذلك لقول الله تعالى وتعالى الذين مظاهرون من نسائهم ولم يفرق بين مملوكه وعبيدها مسئلة اذا قال الرجل لزوجته انت على كذا مخرجي نوى بذلك الطلاق هل يكون ذلك ظاهرا او طلاقا الجواب لا يكون ذلك ظاهرا ولا طلاقا لان الطلاق عندنا لا يقع لنية من الكفايات والظاهر ايضا لا يقع الا بالعدا لغيره من القصد لغيره مسئلة اذا كان زوج المرأة صبيا فقال لها نارا بنه هل يكون ذلك منه فانها ام لا فان لم يكن فذمها هل ان يلا اذ بلغ ام لا الجواب لا يكون ذلك فذما ولا يجزى منه حد لقول رسول الله ربح الفلم عن ثلاث نزع الفم حتى يحلم واما اللعان عند بلوغه اذ اراد به فذلك لان اللعان انما يكون لضيق الخاف وقد ثبتنا القول بان لا يذنب له مسئلة اذا اتى الملا عن طليق الحلف بدلا من لفظ الشهادة في اللعان فأتا اثم بانه واحلف بغيره هل يكون ذلك مجزيا له ام لا الجواب لا كما ما عرفنا ذلك وقفا للعان بالعبودية والعجبة لانها لفظ القرآن ولا ينفذ مع الاثبات العدل عن ذلك وان كانا لا يفرقان العتية واحدهما يحتاج ان يوفيهما من لا يفرقها بالعبودية مسئلة اذا ولد للمرأة ولدين توأمين اما في دفعه ومناه اول واحد منهما بعد الآخر هل لزوجتهما ان ينفق عليهما من احدى الامور اذا دفع احداهما لم يقع بل اذا افرجا بالواحد حلف الاخر ولم يفرج ان ينفق عن نفسه لا نهما رجل واحد الحمل الواحد لا يكون من اثنين واذ لم يكن من اثنين وافرجا بعدهما الحق الاخر وان اودن في الحمل حبل من غير قرار باحد فمادون الاخر كان ذلك جازما مسئلة اذا تزوج رجل امرأة وولد فذمها ولا عنها وبات باللعان فيه ثم طارت اليها الملك هل يجوز له وطؤها ام لا الجواب لا يجوز له وطؤها بملك البنتين لقول رسول الله المثلان عن لا يجمعان ابنا مسئلة اذا قال رجل لزوجته نارا بنه فقات له ذنبت بك فالحكم في ذلك الجواب ان قال لزوجته ما ذكره في المسئلة كان الزوج فاذا قال للزوج ان قوله نارا بنه صريح في العذف ولا يخل سوا واما قول الزوجة ونفستك فليس صريح في العذف ولا يخل فملا نارا بنه منها العذف ومناه انه اذا دوت انك ذنبت في قبل عقد النكاح على قاض ان قال نارا بنه ومنها ان يكون اثر على مضنها بالزنا من غير ذنوب لزوجها ويكون مرادها بذلك تلك وطئت وانت فان با نيز ورجلك مع عليا بانك اجبت فكنت نارا بنه وانت عترة ومنها ان لا يكون اثر على الزنا ولا ذنوبه بل اذا دوت الجود والفرقة كانتا في هذا الية قوله نارا بنه ذنبت بك قريدا فاذنبت نا ولا انت مثل ان يقر العا بالبنية فقلت فبقيت عترة ذلك فقلت معك ويقول لغيره يا شاق متبول في مضابله ذلك معك سرف ومخ احتمال القول لما ذكرنا لا يكون صريحا في العذف وعلى هذا يكون الزوج كما قد مضاه فاذا دون الزوج وجب له عليه بذلك ويرجع الى لزوجته فيها فالدان فالت اودت الوجه الاول كانت مقصودا لزمانا على مضنها وقد لان فاذنبت من الزوج حد العذف وبلغ منها باقرارها حقا لزمانا وجب عليها حد العذف للزوج بعد فملا لذلك وان فالت اودت الوجه الثاني وهو ان ذنبت نا ولم يزن لمت كانت مقصودا على نفسها بالزنا ولم يفرق زوجها فبسط عن الزوج حد الزنا باقرارها ولا يبلغ منها حد العذف لانها فاقد فملا فان ادعى زوجها انما ارادت فذمها كان القول قولها مع نفسها لانها اعلم بما اذا ادعت في نفسها فان حلفت سقطت العذف الثاني وهو ان ذنبت عترة وان تكلمت عن البين دون على لزوج فان حلفت فملا لعدو عليها وجب عليها الحد فان فالت اودت الوجه الثالث الذي هو المحذور والى فالتحد

مسائل العدد من الحساب الفقه

نہو خاتمہ لیکن مسدود ہونے سے پہلے ہی کہیں نہ ہو گا ان فلاں علیہ السلام

مسائل الأيمان ج ١ الفقه

و ادعى الامراء انها لم تفسد نفوسهم و هم يربون و يشهد بذلك

صَدَقَ الدَّارُ هَلْ يَدْرِي
اُخْتُ عَلَى ثَنَانِ اَمْ لَا الْجَوَابِ
هَذَا يَحْتَسِبُ لَانَهُ دَحْلُهُ اَسْمَا

مسائل السبوق لرحمى مجيب الفقه

مسائل الفقه
والفصل

مسائل قصاص جوی و غیر

[illegible]

مسائل في الرد على الجواب الفقه

ما حكم في الجواب المتولد في ذلك قوله مع يمينه لان الاصل برائة الدعة وعليها البيعة لان ذلك مما يتعدى راتامته فيها اذعته مسئلة
المسئلة واعترضا بالضرب والاسقاط واختلفا فقالا سقطت من ضربك وقاله هو بل كان الاسقاط من غير ذلك ما الحكم في الجواب ان كانت
اسقطت الجنتين عقيل لضرب كان المقول قولها وكان عليه لضمان لان لكان الجنتين سقطت من ضربك وكلتا لقول فيه اذا كان الاسقاط بعدا
ويثبت لها بيعة بائنا لم يكن تولى عليه متا لانه عن الضرب سقط وان لم يكن لها بذلك بيعة كان لقول قوله مع يمينه لانه يحتمل ان يكون
الاسقاط من الضرب من غير ذلك والاصل برائة الدعة مسئلة اذا سقطت لمرأة الجنتين فقالوا لوارث له الجاني من يمينك لغيره
الجاني لم تستهل فليس عليه اذعته ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلفا كما ذكرنا كان لقول قول الجاني مع يمينه لان الاصل انه ما استهلك الاصل
برائة الدعة مسئلة المسئلة واختلفا كل ثم قام الجاني البيعة على ان خرج ميتا واقامها الوارث على انه استهلك الي البينين يقدم وعلى ايها
يعول الجواب ان اختلفا كل كان المقدم والمعول عليه بيعة الوارث لانها تضمنت زيادة مخيفت على بيعة الجاني ويجري ذلك مجرى من مات
خلفه لدين واحد ما سئل والاخر مضربا فان بيعة المسلم هي المعول عليها لانها تضمنت زيادة وهي حدثت الاسلام منه مسئلة اذا اختلفا
على اخرا بانه قتل له وليا وان له بذلك شاهدان فلهما شاهدان فلهما بالعدا وشهدا اخر بانه قتل عيشة او شهدا الواحد
بانه قتل مجروح وشهدا اخر بانه قتل بغير ملية بذلك القتل لا الجواب لا يثبت بذلك القتل لان هذه الشهادة لم تكن على فعل واحد فله
بكرة غير قتل عيشة وقله بالجر غير قتل باليف مسئلة اذا كان الانسان ملغيا بكاء او اذا راوا ما جر مجروح في قتل شاهد على اخر
ضربه فقطعه مضمين ولم يشهدا في وقت ضربه لانه كان حيا ثم اختلفا فيه والجاني فقال الولي كان حيا في وقت ضربه لانه قد قتل وقال الجاني
ما كان حيا في ذلك الوقت ما الحكم في ذلك الجواب ان كان الامر في المسئلة على ما ذكرنا واختلف الولي الجاني على الوجه المذكور كان لقول
قول الجاني مع يمينه لان الاصل برائة الدعة مسئلة اذا ادعى انسان على غيره بانه جرحه قطع يده او رجله واقام المدعى شاهدا فلهما
عاه بذلك هل قبل شهادتهما في ذلك لا الجواب ان كان هذا الشاهد اشد من ذلك بعدا فمال الجرح قبلت شهادتهما وحكم للشهود
لان شهادته الاخ لا يسمي مقبولة وهذا شهادة ليس بهل يرتفع ولا دفع ضرون كانت شهادتهما قبل لا ندما لم تقبل لانها متهمان لان الحج
قد يصير خصما فيجوز الدية على القاتل يستحقها الشاهد باب مسائل في الرد على الجواب في مسائل في الرد على الجواب في مسائل في الرد على الجواب
من الشهود شهادتهم اثان ان الرجل اكرهما وشهدا ثنان بانه طامعته ملية عليهما او على احد ما حدام لا الجواب ليس على المرئى حلال
الشهادة بالزنى فجمعتهما لم يكل اما الرجل فعليه الحد لان الشهادة في حقه بالزنى قد كملت لانه في الحالين فان مسئلة اذا حضر اربعة شهود
فشهدوا بالزنى ثم ماتوا او غابوا قبل ان يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم ويقوم حدام لا الجواب لا يجوز له ذلك لان البيعة في
تجيب ان يثبت بجره فان كان ما يوجب الحد جاز له الحكم بشهادتهم واقامة الحد على الله عليه مسئلة اذا شهد اربعة على رجل الزنا ووجع منهم
واحد على غيره وعلى احد منهم حدام لا الجواب على الثلاثة الحد فقد ذكرنا عليهم الحد الاول اقوى اما الرابع فعليه الحد لانه اما ان يشهد
بثبوت اخطا وهو على الحالين جميعا فان فوجب ذلك عليه على كل حال مسئلة اذا وجد في اثنان قتل فاعلى صاحب لذارته
قتله لاجل انه وجد في بزه جته ما الحكم في ذلك الجواب ان كان مع صاحب لذارته بيعة شهدا له بما ارغاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بيعة
بذلك كان لقول قول في المقول ويقتل القاتل مسئلة اذا قبل ثنان موضع واحد ودخل الواحد منهما فاخذ السرقة ووضعها في نفس
واخذها الخارج هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما ما اخرج السرقة من كمال الخزنة فلهما
ان يضما الداخل في النقيح يجتاز مجتاز من خارج فاخذ ما به ان لا قطع على واحد منهما مسئلة اذا قبل ثنان موضع واحد ودخل اخر
اخرج مضما بهل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع عليهما لانهما لم يتكامل اخرج ذلك من الخزنة مسئلة
اذا قبل ثنان موضع واحد وضما بهل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع على احدهما لانهما لم يتكامل اخرج ذلك من الخزنة
من الخزنة وان كان بالة فلا فرق في جوب لقطع عليه بين ان يجزبه بالة او بغيره مسئلة اذا قبل ثنان موضع واحد وكان في الموضع ماله
جاء موضع القضا على الماء وجري الماء به فخرج من المكان ثم خرج هو فاخذ ماله عليه قطع ام لا الجواب لا قطع لانه موضع له على الماء
اخرجه بالة ولا فرق بين ان يجزبه بالة او بغيره مسئلة اذا دخل ثنان حردا واخذ جوهرة وابتلعها وخرج هل عليه قطع ام لا الجواب
عليه لقطع لانه بفعله ذلك كانه قد اخرجها في جيب جواب لانه لم يقصد بافعل الا اخرجها كك فكانه خرج لها بالة مسئلة اذا ما بها
حردا فوجد فيه شاة يتهار بع دينار وهو النصف التي يجب ما لقطع فذبحها فنقصت قيمتها بالذبح ثم اخرجها بعد ذلك هل عليه قطع ام لا الجواب
ليس عليه قطع لانه لا يجب لقطع عليه اخرج النصف المذكور من الحردا وانا كانت قيمة هذه الشاة قد نقصت بذهابها وبقيةها اقل
النصف بل اخرجها وقيمتها اقل من النصف وذلك مما لا يجب لقطع مسئلة اذا قبل ثنان حردا فدخله ثم اخرج منه ما قيمته ثلث مائة

مَسَائِدُ الشَّهَادَةِ وَالِدَعْوَى إِلَى الْإِسْلَامِ

[illegible]

مسألة الشبهة في جواب الفقه

الوقت بقاءها بالحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك بالقرعة لا يصح بثبوت عقدين في عين واحد في زمان واحد مسئلة شاهد شاهد بان
 مع المملوك جائز وشهد بخبره بانه ما بين في وقت واحد بالحكم في ذلك الجواب ان كان كل لم يثبت لعقد ما بين في العقد الواحد كان مع
 ان يخلف مع ما في انفا هذا اراد ويستحق المملوك مسئلة شاهد شاهد عدلان عند الحكم بشئ من الحقون ثم يتفاد الحكم بما شهد به من الحكم
 بثلث الشهادة ام لا الجواب يحكم بثلث الشهادة ولا يمنع من الحكم بما قسمتها بعد ذلك قبل حكم الحاكم بها لان المرحى في العدالة او لفق في ذلك
 لا وقت الحكم مسئلة شاهد شاهد شاهد على انسان بانه اعتق عبده زيد في مرضه هو الثالث من ماله وشهد لخران بانه اعتق عمر في مرضه هو
 الثالث من ماله كيف الحكم في ذلك الجواب ان شهد المذكورين بذلك لفق السابق وبقى لخرم ولو كان هذا قول من يقول ساق من اصحابنا بان
 اذا فلك ذلك المرض كان من الثلث وعلى قول من يقول بان ذلك من اصل المال يقول يقتان جميعا مسئلة شاهد ادعى انسان راو بفق زيد
 غيره فقال الذي في يده ليس لك خصوصية لانها ملك لزيد فقال زيد ليد لي في ذلك الجواب ان كان المدعى هذه الدار بينة سلت اليه
 ان لم يكن له بينة احتاط عليها الحاكم لصلحها فان حضر ثابتا لبيته بانها له سلمها اليه لا يجوز ان يزل في يد الدار بانه لا يزل لا بدعها
 لفنة لا يزل ايضا في يد المقر له بانها لا تملكها ولم يقبلها ودعاها ولا يجوز ان يزل في يد الدار لانه لا يملكها ولا بدعها ولا بدعها
 سلت اليه بغير بينة لكان تليها الحق الى من ادعى من غير بينة هذا ما اطل بغير بينة مسئلة المشقة بعينها واقر بان الدار لمن لا يعرف
 بالحكم في ذلك الجواب ان اقرها لمن لا يعرف لم يفتش الى اقرار بذلك قبل ان اقرت بها المعروف كانت الخصومة معها وذلك بان لم
 يفعل حلف المدعى بغير بينة هذا وان حضرها فان عاد واقرها لفنة لم يفتش الى هذا اقراره لا يرد تقدم منه فبقية عن نفسه واقراره هذا
 مسئلة اذا كان في يد انسان راو قاعاها اثنتان زيد وعمر فقال زيد لمن في يده هذه الدار التي في يدي وملك او حكمها او قال عمر
 لمن هو في يده هذه الدار التي في يدي ملكي اجر تكلموا ثبت كل واحد من زيد وعمر بينة بما ادعاهما الجواب في ذلك الجواب ان ثبت كل واحد
 من زيد وعمر بينة بما ادعاه من ذلك اقرع بينهما من ظهرن والقرعة له سلت اليه الدار مسئلة اذا كان في يد انسان راو قاعاها اثنتان زيد وعمر
 الدار في عصبته عليها فقال هذه الدار لي اقرت لي بها واشت كل واحد منهما بينة بما ادعاهما الحكم في ذلك الجواب ان ثبت الدار بينة بها
 للخصومة لا لا يفتش لثبوت له بالملك انها في يده من غير عصبية لثبوت له بالدار وشهدت باقراره بما قد ثبتا من عصبية كان
 اقراره بما هذه صفته بالدار مسئلة اذا كان في يد انسان راو قاعاها اثنتان زيد وعمر فقال زيد لمن في يده هذه الدار التي في يدي وملك او حكمها او قال عمر
 في يده منذ شهر او منذ سنة ام او من يومنا بالحكم في ذلك الجواب ان يحكم هذه البيعة لا بما تحتمل ويكون القول قول المدعى عليه في ذلك
 مع بينة هذا اذا لم تشهد البيعة وبسبب المدعى عليه فان شهد بذلك مثلاً ان قالنا انها كانت في يده وان عصبية باها او حال بينة
 بينها وجب ان يحكم بالدار للذي رعاها لان البيعة شهدت بالملك سبب المدعى عليه فوجب الحكم بما ذكرناه مسئلة ثلثة رجال كعاد
 اثنتان منهم ابنا لثالث اسم احد الابنين في مستهل الحرم واسم اخوه في مستهل سفرة سلم ابوهم اموالهم ولم يخلط في وقت سلامها بل
 لخلط في ايها فقال لثالث اسم في الحرم لاجنه ما نابو في الحرم مثل سلام ما اخي الميراث كله في وقال لآخر بل ما نابو في سفرة الميراث
 بيننا ما الجواب عن ذلك والحكم به الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه هذه المسئلة ولم يكن لاحدهما بينة بما ادعاهما كان القول قول
 من ادعى موت الاب في سفرة يكون الميراث بيننا ماضين لان اصل الجنات فلا يرجع عن ذلك الا بان يعلم او تنافعا مسئلة رجلان
 وهو سلم وخلصا بنين وتركه فقال احدهما لاجنه كتنا في الوقت الذي كانا فيه سلمنا فقال له اخوه صدقت وانا كتنا ايته في ذلك
 الوقت سلمنا فقال له لآخر بل كان اسلاما بعد موت الميراث كله في ذلك فقال لآخر بل ما نابو في الحرم مثل سلام ما اخي الميراث بيننا ما الحكم
 في ذلك الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على اسلامه لان اصلهم الكفر حتى يعلم زواله فاذا ثبت زواله
 في وقت لا بعن هذا الابن كان الميراث بينه وبين اخيه ماضين وان لم يثبت له ذلك كان القول قول المتفق على اسلامه كما ذكرناه
 مسئلة رجلان من بني قحطان فقال احدهما لاجنه كتنا لخرمير في ذلك قال لآخر صفت انا اعتقت قبل
 ابينا فالميراث بيننا ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على بيعة لانا دليل بيننا في
 الاخر ان روي حتى يثبت زواله فان ثبت غاير اخاه في الميراث وان لم يثبت كان له الامر على ما قدمناه باب في اعيان الميراث
 العريض مسئلة رجلان من بني قحطان فقال احدهما لاجنه كتنا لخرمير في ذلك قال لآخر صفت انا اعتقت قبل
 ما الجواب عن ذلك الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على بيعة لانا دليل بيننا في
 ان يكون جنبا وفتي ذلك في توصيه وصلى ثم ذكر ذلك فوجب عليه عادة ويجعل ان يكون الصلوة بعد اغتسال مسئلة رجلان من بني
 عليه وقت الصلوة فظهر لها ولم يجل بشئ من علمها واد استجاب الصلوة بثلث الشهادة فلم يصح له ذلك ما الجواب ان اختلف الاثنان فظهر

مسألة رجلان من بني قحطان فقال احدهما لاجنه كتنا لخرمير في ذلك قال لآخر صفت انا اعتقت قبل ابينا فالميراث بيننا ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على بيعة لانا دليل بيننا في الاخر ان روي حتى يثبت زواله فان ثبت غاير اخاه في الميراث وان لم يثبت كان له الامر على ما قدمناه باب في اعيان الميراث العريض مسئلة رجلان من بني قحطان فقال احدهما لاجنه كتنا لخرمير في ذلك قال لآخر صفت انا اعتقت قبل ما الجواب عن ذلك الجواب ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على بيعة لانا دليل بيننا في ان يكون جنبا وفتي ذلك في توصيه وصلى ثم ذكر ذلك فوجب عليه عادة ويجعل ان يكون الصلوة بعد اغتسال مسئلة رجلان من بني عليه وقت الصلوة فظهر لها ولم يجل بشئ من علمها واد استجاب الصلوة بثلث الشهادة فلم يصح له ذلك ما الجواب ان اختلف الاثنان فظهر

في المعيار الفقهية

بجمل ومقتود لم يعلم بذلك منه حين الظهور ثم علم وقت قيامه الصلوة فلم يجز ان يسجد الصلوة بذلك الظهارة مسئلة ثالثة سئلون
 سألون من الامراء دخل عليهم وقت الصلوة وبحضرتهم نافي وان يقال بعض منهم لبعض ظهر ما وادوا الصلوة فدخل وقتها فقال احذرو
 انتم قد جئتكم فافعلوه فاما انا فليس يجب علي لان طهارة ولا صلوة ماضورة هذه المسئلة الجواب القائل بان لم يجب عليه طهارة ولا صلوة
 لم يكن بالكاشي من الماء الذي يحضرون بل كان لهم ودونه وكان عالما منهم بانهم يمنعون من استعمال شيء منه ولا يجوبونه الى ابتاعه فكان ح
 غير قادر على الماء وجب عليه بعد ذلك الطلبه والصبر الى اخر الوقت فان تمكن منه الا كان فرضه ليقم مسئلة سئل من وجب عليه اخراج الزكاة طاله
 لسته معينة فلما اخرجها وجب عليه اخراجها منقعة اخرى السنة بعينها الجواب ميتا انسان كان في بلد لم يستغفم لاحتها الزكاة ثم بدفعتها
 فاخذها الى بلد اخر ليدفعها الى من يستحقها في ذلك البلد هلكت فكان عليه لضمان لازم لا عارها مسئلة امرأة مسلمة خطبتها رجلان
 مسئلة في وقت واحد ليس بينهما وبين احد منهما رحم ولا عبودية يمنع من ذلك التحلل لاحدهما العقد عليها ورحم ذلك على الاخر في ذلك الوقت الجواب
 التحريم عليه العقد على هذه المرة في هذا الوقت المذكور كان له اربع زوجات فلم يحل له العقد على خامسة مسئلة امرأة مسلمة صح خمس رجال
 من المسلمين ان يعقد كل واحد منهم عليها عقدا للتكاح يدخل بها ويطلقها ثم يفعل الاخر منها مثله ذلك كلام في يوم واحد الجواب هي المرأة
 كبيرة السن ابنة من الحنفية لا يشترط ان يكون عليها عدة الطلاق فيتمتعها يكملها لها من التزوج فصح من تزويج الحنفية بها ما ذكرناه وهذا على مذهب
 اصحابنا الا ما كان يتخاره السيد المرتضى من اخرا من ان على هذه المرأة العدة وعلى هذا لا تصح هذه المسئلة مسئلة من سئل سيدنا ابو
 جعفر محمد بن موسى النعماني عن اكم القاضيه بحضرة المامونا فقطع ولم يجبه عنها بشئ وهو يقول في رجل نظره امرأة اول النهار
 فحرم ذلك عليه فلما ارتفع النهار حلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما حضر وقت العشاء
 الاخر حلت له فلما انقضى الليل حرم عليه فلما كان الفجر حلت له فلما ارتفع النهار حرم عليه فلما كان الظهر حلت له الجواب هذا رجل نظره
 امرؤ من اول النهار وبخراة ثم نظره بعد شهوره فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها عن مالكها تحلت له فلما زال الشراء حرمت
 عليه فلما كان وقت العصر تزوجها تحلت له فلما كان المغرب طاهر منها فحرمت عليه فلما كان العشاء الاخره كفر عن الظهار وتحلت له فلما كان نصف
 الليل ارتفع عن الاسلام في بيت عليه فلما كان الفجر عاد له عاد الى الاسلام تحلت له اسلامه فلما ارتفع النهار حلت له من نفسه فحرمت عليه فلما كان
 الظهر جدد لها معها عقد التكاح تحلت له مسئلة امرأة عصفت الله سبحانه وتعالى فليعلمها ما يحرم عنه طاعة الله في طهرها الجواب هي المرأة كانت حرة
 ففاسدت شهرها مضافا او كانت عايبا فكف ذلك عن زوجها فوطئها وهو غير عالم بباطل حالها مسئلة امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقدا للتكا
 تحلت له ساعة من النهار بالعقد ثم حرم عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كذا ولا ما يقتضي ذلك الجواب هي امرأة كانت بنتها زوجة
 هذا الرجل فعقد عليها وهو غير عالم بانها امها تحلت له ساعة من النهار فلما ارتفع النهار لعقد ثم بعد ذلك علم صحة النسبة بينهما فحرمت عليه مسئلة
 رجلان كانا يمشيان تحت شايه فسقط الحايطة على احدهما فقتله فحرمت زوجة الاخر عليه في هذا الحال الجواب هذا رجل تزوج ابنته من ملوكه فح
 يمتان فسقط الحايطة على سيد الملوك من ميراث اللبث فحرمت بذلك عليه مسئلة امرأة اطاعت الله فقادت زوجها طاعة الجواب هذه
 المرأة وزوجها كانا مشركين فاسلموا زوجها على الترتيب فوجب مفارقتها له لذلك مسئلة رجل غاب عن امرأته ثلثة ايام فانقضت ايلته في
 قدر رجعت بعد ذلك برجل قد اجتمع اليه نفقة فانقضت ما انفقه على زوجها وجب ذلك عليه الجواب هي المرأة زوجها ابوها بعدد ووقع اليه
 ما لا واذن له في السفر التجارة بذلك سافر العبد قبل حوله بهذه المرأة فلما مضى عليه من وقت خروجه يومان مات سيد نصا العبد ميراثا
 لهذه المرأة وحرم عليه بذلك وحل للزوج في الحال فخرجت جلا وانقضت الى العبد فالدان يفقد لها من تركتها ايها ما مضى في حوله فاقول
 عليه ذلك مسئلة رجل تزوج امرأة على صدق مبلغه الف درهم فلما طلقها وجب عليها الف مائة درهم الجواب هي المرأة بقض هذا الصدا
 من زوجها ثم استشهد على نفسها بانها قد صدقت عليه به فلما علم بذلك طلقها قبل حوله بها فكان عليه الف درهم بالصدقة وخمس مائة درهم
 نصف ما فرضها من الصدا يجب له رجوعه عليها بذلك قبل الدخول بها مسئلة رجل حبس عليه في يوم واحد حداث وعشر حداث الجواب هذا
 عبيد فنفخ حرا وذاو سكر فوجب عليه للفق والسكر مائة وستون سوطا وللزنا حنونة فله ذلك حداث وعشر حداث مسئلة رجل حبس عليه
 في يوم حداث نصف حداث وعشر حداث ثم حبس عليه في يوم حداث نصف حداث وعشر حداث في يوم من شهر رمضان فزوج فيه بعد ساعة ذكوه
 امرأته فيه على الجماع ثم وطئها في وقتها فوجب عليه للزنا مائة جلدة وحرث شهر رمضان فزوج فيه بعد ساعة ذكوه
 على الجماع في هذا الشهر نصف حداث ولو طئها في شهر رمضان فوجب عليه للزنا مائة جلدة وهو زوج الحرة ولو طئها في حايض فوجب عليه حداث
 مسئلة رجل حبس عليه في يوم واحد حداث وعشر حداث ووطئها في وقتها فوجب عليه للزنا مائة جلدة وحرث شهر رمضان فزوج فيه بعد ساعة ذكوه
 وقتها فوطئها في وقتها فوجب عليه للزنا مائة جلدة وحرث شهر رمضان فزوج فيه بعد ساعة ذكوه

نصف الحداث

في الغزاة الشريفة

ثم اتون جلده ولوحى لهنه عشر من جلده ولا استناء عشر من جلده فذلك جنس ما نزل جلده وقطع يديه ورجليه للمقتضا ولقتل فام المسلمين
 القتل والحرق بالنار **مسألة** امرأة ولدت على فراش زوجها ببغداد فلو نسب به رجل بالنسبة فلم يزد من صاحب الفراش من غير ان يكون
 شاهدا لأمراه ولا عرفا ولا عقد عليها ولا وطأها حرا قارلا حلالا **الجواب** هذه المرأة تكبرنا حشما أخرى ثقبنا وقد فام في حال
 تجامعت زوجها لها منقط نظفة الرجل من التبت لي فرجها فحلت ففقه عليها نسعة شهرة فزجنته آخر الشهر التاسع ودخل زوجها بها
 فولدت لبلده خوله بها على فراشه ولدا كاملا فاكرا الزوج ذلك ففقهها على ذلك فافترق بما تقدم ذكره وارث الناعلة ايضا فالحق المولى
 بصاحب النطفة وهذه حكومة الحسن على ما ورد به الخبر في ذلك **مسألة** امرأة هلكت وخلة النجم عم لها ونزلة فاستحق احداهما من
 الميراث لنصف الزوج واستحق الاخر الزوج **الجواب** كان احدهما ينفق عليها فاخذ بميراث الزوجية النصف بغير النصف الاخر فلما فاسم خاه
 عليه كان له نصف وهو الزوج من الاصل فضلا له بذلك لنصف الزوج والاخر الزوج **مسألة** رجل هلك خلفه بجنة واخاه لابنه وامه
 فورثته زوجته واخ لها ولم يرث اخوه من ابنة وامه من الميراث شيئا على حال **الجواب** هذا رجل تزوج امرأة وزوج ابنتها فولدت لام
 لابنه ولدا ذكر اثم ماتت ابنة فورثته وفات هو بعبه فكانت ثم كنه بين زوجته واخها لانه ابنة ولا يرث اخوه شيئا منه **مسألة** رجل فات
 فورثته سبعة اخوه واختم لهم فكان الميراث بينهم لكل واحد منهم الثلث **الجواب** هذا رجل تزوج ام امرأة ابنة ثم فات الرجل وبقي يوم فولدت منه
 سبعة بنين فضلا ابناء هؤلاء اخوة امرأة ابنة ثم فات الرجل وبقي يوم فوثلت امرأة الثلث وورث بنوا ابنة الباقى كل واحد
 منهم الثلث بينهم بالتسوية فحصل لهم من المال سبعة اثمان وهو الباقي بعد حق الزوج الى اهل خنهم من قبل الام **مسألة** رجل بعبه
 بعبه حديده حلف ان لا يتزوج من فدية حتى يرضى بوزنه كيف يفعل في ذلك **الجواب** ورد الخبر بان الجواب في ذلك فضيلة امير المؤمنين
 على ابي طالب ورد الخبر في ذلك على وجهين احدهما ان رجلا فبده عبده بعبه حديده حلف ان لا يتزوج من رجله حتى يرضى بوزنه وان احدا
 لم يحسن الجواب عن ذلك غيره والوجه الاخر ان رجلين في عهد عمر بن الخطاب شتا مدي عبدا مقيدا فقال احدهما ان لم يكن في فدية كذا فامراه **مسألة**
 طالق ثلثا فقال الاخر ان كان في فدية فامراه طالق ثلثا او فدية مدي عبدا مقيدا فقال الاخر ان كان فدية فامراه طالق ثلثا
 عبد حتى يراه وقال السيد مانه طالق ثلثا فان احدهما حتى يرضى بوزنه فانفعوا الى عمر بن الخطاب ففوضوا عليه الفضة فقال مولاة حتى يرضى
 به فادهبوا فاعترلوا انكم فقالوا اذ هبوا يئلا ان يكون عنده في هذا شيء فانفعوا عليه الفضة وقال على اما امون هذا ثم امر ببيع العبد فرفع حتى خرج من الماء
 وشدا العبد بجنبه ووقف العبد في الجفنة والعبد من نسل اسفلها ثم صب الماء عليه حتى مثلث ثم امر ببيع العبد فرفع حتى خرج من الماء
 فلما خرج نعص ثم دعا بترأده الحد يد فالفيت في الماء حتى وقع وغاد الى حده الاول ثم قال او فدية هذا
 ففقه وزنا العبد هذا من احسن استخراج صلوات الله عليه على الائمة الابرار من عنده
 والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين
 الطاهرين وسلم **عليه السلام**
 كثيرا

كتاب الغيبة في فرقها لابن حجر

أما في الخبر الجهر

الكل من أصول لفظة ما كان الكلام في فرع الغيبة يبنى على أصوله وجب لا يبدأ بأصوله ثم انشأ عنها بالفرع
كان الكلام في الفرع من فروع أحكام أصله لا يشر وقد كان بعض الخالفين سال فقال إذا كنت لا تعلمون في الشبهة التي لا يتو المعصية
فأنت فتركتم إلى صواب الغيبة وكلامكم فيها كان عيباً لا فائدة فيه فقال له قد ثبت عندنا بالادلة القاهرة وقول الأحكام الشرعية على أن
الغيب سبحانه في العالم بمصالح عباده ومفاسدهم ونصه سبحانه لا يمكن العلم لأن من جهة الرسول ما بالمشاهدة إن كان حاضراً أو بالخبر إن كان
غائباً والخبر الموجب العلم ما إن يكون خبر معصون كان واحداً وخبر متوهم أو إذا كان كذلك فقول المعصية عنه السائل عندنا من أحدنا
التي يوصل بها إلى العلم بنسب الغيبة والنسب عندنا لا بالخبر إلا بالإيجاب والترتيب والخبر أو بما معناه معنى الخبر كلاً والهي إذا كان
الامر على ما ذكرناه وأمكننا من جهة الفعل العلم بأحكام خبره نعم في العموم والخصوص وغيرها وأحكام امره في الإيجاب والتدبير أو في غير ذلك
فيشخص فشا المنه عنده لا في غير ذلك من أحكامها ما سألنا التوصل بذلك إلى خبر كان العقل كافياً كقول المعصود لبيد عليه فإن قال ببيان المسو
لكم أحكام خبره نعم وامر ونهيه يكفي فأتى حاجته بكم في غير ذلك المعصية من أن لا دلالة على الشيء الواحد ليس كما أمكن عليه بل يكفي في ذلك
آخر عليه هبتاً لا فائدة فيه إلا في أن الأدلة على ثبات الغيبة نعم وتوحيده وعدله جهته كثيرة ولم يجب لأجل الاكتفاء ببعضها أن يكون الكلام
فيما عداه مطروحاً لا فائدة كذلك هبتاً على أنه إذا كان لنا من جهة الفعل العلم بأحكام الخطاب طرئاً من الحصان بل في بياننا وبكل محصيل
علمنا فينا فنعين النظر في ذلك الحال هذه علينا على أن لنا في الكلام في صواب الغيبة عرضاً أخرى سوفاً ذكرناه وهو بيان فشا كثير من فشا محالنا
فيها وكثير من طرأهم إلى يفتح ما هو صحيح منها وإن لم يكن صحيحاً أو غير ذلك عن كونهم ظانين فيفتح منها وذلك بحجهم عن العلم في فرع
الغيب لأن العلم بالفرع من دون العلم بأصله محال وهو عرض كيد عوالة المناهية صواب الغيبة ويثبت على الاشتغال بها ثم يغلب السؤال عليه
فقال له إذا كنت لا تعلمون في الأحكام الثانية بالنسب عليها إلا على قول الرسول فأتى حاجته بكم في تكلف الكلام في صواب الغيبة التي يتوهم ويجب
أن يكفي ذلك عشا الأمانة فيه فما أجابوا به عن ذلك قولوا بمثله ونحن نورد من هذه الأصول حجة موجزة مختصرة يليق بغير هذا الكتاب
الاسماء الله تعالى فقولوا صواب الغيبة عبارة عن أدلة الغيبة وكيف لا دلالة لها على الأحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبارة شاهداً في ذكر الغيبة
في كتبهم فالأدلة على الأحكام فرع الغيبة وكيف لا دلالة لها على الأحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبارة شاهداً في ذكر الغيبة
معين المناهية كان الكلام في الجملة غير الكلام في التفصيل الكلام في أصول الغيبة وير على الخطاب هو عبارة عن الكلام المفيد للعلم صوابه
فاعله الغيبة والاشتباه الفصل الأربعة جازان بكلمة التام ولم يجوز أن يخاطب بها أن يسمع كلام أحدنا اثنان ويكفي خطاباً لأحدهما دون الآخر فلهذا
هذا كل خطاب كلاماً وليس كل كلام خطاباً والخطاب على غير ما بين حقيقته ومجازاً فالحقيقة عبارة عن اللفظ الذي أراد به ما وضع لا فائدة ما في لغة
أو عرف أو شرع أو مجازاً والعكس من ذلك فاما الحقيقة عبارة عن اللفظ الذي أراد به ما وضع لا فائدة ما في لغة أو عرف أو شرع والمجاز والعكس
من ذلك فاما الحقيقة فالواجب حملها على ظاهرها ولا يميل عنها إلا بدليل لأن الحكم لا يجوز أن يوجه خطاباً إلى قوم بلغهم مجزاً له عما يقضي
العدل عن ظاهره الأول وهو يدلنا في تفصيله الواضحة فيه وما المجدى فيها العكس من ذلك لا يجب جملة على ظاهره بل على ما يقتضيه الدليل والواجب
في الحقيقة جزاءها في كل موضع ثبت فيه فائدة لها إلا أن يكون في ذلك مصلحة فيمنع السمع منه كما منع من شتمه ثم بانه فاضل ويكفي اللفظ
في الأصل موضوعاً ليقيد بقول لذر وإن دون بعض كقولهم بلى لأنهم يقولون في بلى بلى ولا يقولون قول بلى ولو لا فائدة في الحقيقة
لا مقتضى الغيبة في الواضحة فيها إلا أن لا يكون في ذلك مصلحة فيمنع السمع منه كما منع من شتمه ثم بانه فاضل ويكفي اللفظ
فان لا لوقوع الغيب منه بالنسب لا يمنع في الحقيقة أن تغلها فاضل كما لا يجوز أن يكثر استعماله فيصير كالحقيقة كقولنا غايب
فانه لا يصل سم المظان في الرض وقد ضاع عن الاشتغال كما بينه عن الحد المخصوص حتى لا يهيم من طلائع في الرض سواء وخطاب لغيبه نعم
إذا ورد ولم يكن فيه عرف ولا شرع فالواجب جملة على أصل الوضع فإن كان فيه عرف حمل عليه من أصل الوضع لأن الرض طارده وكما لنا في
لهذا أن جمع فيه وضع وعرف وشرع وجب جملة على الشرع وفي الأمر بما ذكرناه ولأن الاسماء الشرعية مجزى بحري لأحكام الشرعية في الحد
بها والميل إليها ونزلنا العدل منها والخطاب لا يجوز أن يزد باللفظة الواحدة للمعنيين المختلفين والحقيقة والمجاز لأن ذلك لو منع علم
ما أن يكون الأمر يرجع إلى العباد ولو استحال ذلك لاسم يرجع إليه لاستحال مع فعل العباد وقد علمنا خلاف ذلك ولو استحال

في الإنشاف أحكاما

لا يرجع إلى العبادة لكان إلى العلم به طريقا لتأليفها فأنما ذلك اللغة إذا حبلت للقبضة عبادة عن معنيين مختلفين صح أن يرد
 بها وإنما لم يرد باللفظة الواحدة الأمرين لأن الأمرين ينفصلان كراهة المعنى عنه ومجال أن يرد باللفظة
 كراهة له على وجه واحد كذا لا يجوز أن يرد باللفظة الواحدة إلا نقضاً على الشيء وتقدم من حيث أدى أن يكون مراداً للشيء وغير مراداً له
 وقوله نوارداً باللفظة الواحدة الحقيقة والمجاز لكان نادراً إذا استعملها في موضع وضعك والعلم بما وضعت له وذلك مثلاً فإطلاق
 المتكلم بالحقيقة والمجاز يجب أن يكون في صدد إلى ما وضعه لغو والى ما لم يضعه بل يكفي في كونه متكاملاً باللفظة أن يستعمل للقبضة في موضع
 له من غير قصد **فصل** في الأمرين أن يرد باللفظة الواحدة من قول القائلين هو دوني في الرتبة أو مع إرادته فاعلموا بذلك أنه قولنا
 أمرنا بغير مشترك بين القول والفعل حقيقة فيهما بدلالة استعمال أهل اللغة العربية لها نازلاً في القول وأخرى في الفعل لأنه يقال بغير
 في فلان من بينهم ورايت منهم امرأته الجدة والعجبة قال الله تعالى في حكاية ما رواه والنور والشمس فإنا العجبة من امرأته والمراد بذلك
 الاضمار بلا شبهة وإذا ثبت ذلك فظاهر الاستعمال دليل الحقيقة إلا أن يقوم على أنجاز دليل فإنا ذلك لأن لغة العرب من أجمعها
 استعمالهم وإذا كان استعمالهم للفظ في معنى واحد من غير دليل على أنهم متجاوزون بربوبية المقصود على أنها حقيقة فيهم فلان ذلك هو
 استعمالهم في معنيين مختلفين بين صحة فإنا أنه أن الحقيقة هي لا صلة للغة والمجاز ظاهر عليها بدلالة أن الحقيقة بين أن لا يكون
 مجازاً ويصح أن يكون مجازاً لا حقيقة له ولا يلزم على ما ذكرناه المجاز من حيث كان مستعملاً لأننا عدنا فيه عما بوجبه ظاهر الاستعمال
 ولو خيلنا والظاهر حكماً في الحقيقة وليس كذلك يقولون وتوابعه أن استعمال لفظ الأمر في الفعل على حد استعماله في القول بغير مسئلة
 لكم ذلك بل لا بد من استعماله في الفعل من غير أنه يدل على ذلك لأننا نخرج ذلك فإنا الدلالة عليه إنما هي الاستعمال ولا شبهة بينه وبين
 اختلاف الاستعمال عليه دليل على أن الواو عبادة ذلك لم يلزمنا الدلالة عليه لأن الأصل في الاستعمال أن يكون متعبراً من القرابة من حيث كان
 بينه هو الحقيقة التي لا يشترط قرينة وإذا ادعينا ذلك فإما الأصل لم يجزينا ذلك واستدل المخالف على أن الحقيقة في القول بالقرينة
 من لفظ الوصف لفاعله بانه امر وإن ذلك لا يكون إلا في الأمرين هو قول لا دلالة لهم على أنه شبهة الفعل بانه امر ليس بحقيقة وهو
 موضع الخلاف من أن لهم أن كل ما يثبت بانه امر على الحقيقة فيشقق لفاعله الوصف بانه امر ويلزمهم على ذلك اختصاص لفظه عين بما يشترطه
 عين وعينه وهو المجازة وإن لا يكون مشتركاً بينهما عندنا وبه في ذلك قولوا بامتناله وهذا يجب عن قولهم أن الأمرين مع من نحو التكويد
 أو أنه يفرق بينهما وأنه ينفصل ما موراً وما موراً به وأنه يدخل فيه الوصف لمن توجه إليه بطبعه وغايل أن كل ذلك لا يدل على أن الفعل لا يثبت على
 الحقيقة وإنما يدل على ذلك أن ينفصل ما موراً وما موراً به وأنه يدخل فيه الوصف لمن توجه إليه بطبعه وغايل أن كل ذلك لا يدل على أن الفعل لا يثبت على
 وهذا ما لا يسأل لهم إليه **فصل** في حجب الدعاية بين الأمرين ما مولانا فيقول قول الخادم من أن لا يبرح إلا بغير قول له خبرته وما لا فصل
 وليس ذلك من صفة شخصه في شملت في غير كانت مجازاً بل صفة مشتركة بين الأمرين لا باحداً ولا يعلم أحدهما مع الاطلاق لا بدليل فإنا ذلك
 من حيث كانت هذه الصفة مستعملة في الأمرين معاً قال الله تعالى يا أيها الصلوة وهو امر قال إذا حلت فاصطادوا وهو مباح وظاهر الاستعمال
 يدل على الحقيقة على ما قد مرنا فقولهم معنى الأمر هو الطلب فإما هو الحاجة إليه فلا بد أن يضعوا اللفظاً وليس لأنه الصيغة طائفة ما بين
 يضعوا اللفظاً فمن أين لهم أنه لا يكون مشتركاً على أن ما ذكرنا ينطبق بالآلة أحدهما لأن هذا المعنى موجوداً فيهما وما وضعوا اللفظاً لخصتها وقولهم
 أهل العربية إذا أمر والكلام في الأمرين بالآلة كمن يجرى في شؤم هذه اللفظة وهذا يدل على الاختصاص في نفي الاشتراك ليس في أن القولين ينفردوا
 باختصاص ولا الاشتراك بل فإنا لفظاً أصلاً امر كذا نقول وليس في ذلك ما يمنع من كونها لا باحداً بل قد ضايفها على ذلك لهذا جوف
 أيها في الآلة كما يجوز من الآلة **فصل** في هذه الصيغة إنما يكون امر إذا كان فاعله مع كونه أعلى رتبة من لما مور مراداً للمأثور
 ذلك مثلاً فإنا ذلك على أن الأمرين إنما كان فاعلهما المأمور به كراهة المعنى عنه عند الكلام في كونه مع كراهة فلا يطول بذكره ولا يجوز أن يكون
 امر لا إرادة الأمر كونه امر لأن ذلك ينفصل صفة أن بما مرادنا بما لا يبرح بل بما يكره غاية الكراهة وقد نقضنا على ذلك فينا ونسب
 صفة الأمرين بالقديم والمأخوذ وكل مستحق كما يقع الخبر من ذلك من حيث كان خبراً لا إرادة الخبر كونه خبراً وتعلق المخالف بأن أهل اللغة شرطوا
 في الأمرين بالقديم والمأخوذ لا يشرطوا انتفاء القرابة في المخالف بشرط انتفاءها أيضاً فلا خلاف في أن الأمر
 طلب للفعل في القول بأن الطلب لا يكون إلا مع الإرادة طرفة العقل لا كراهة في المعقول من معنى الطلب لا يجوز الرجوع إلى اللغة في القول
 من الأمور وقولهم قد بامر لا فإنا عبادة بما يكرهه أو أنه ينفصل صفة العبد للمشيئ أيضاً لا نسلم أن ذلك يكون مراداً
 أنه ليس يطلب منه للفعل في نفسه وإنما ذلك حكماً لفظاً الأمرين بامتهام العبد أنه طالب للفعل منه وأمر له به وقولهم قد بامرهم بامرهم
 بل بغير ابنه ولم يرد النسخ الجواب عندنا أن الأمرين قد زاده وهو مفعول ما لا يصبغ كالاصباح وأخذ المذهب والعرب في الشيء

كتاب الغيبة

باسم مقدمنا وبتشهد بذلك قولنكم وناديتهم ان يا ابراهيم قد صدق الرؤيا فاما خبره فلا نراش ان يؤمر بالذبح بعد امره بمقتد ما دلان
 العادة جارية بينك واما الغدا فيجوز ان يكون على ظن انه سيقوم من الذبح ويجوز ان يكون عن معتدات الذبح لم يكن امره جازا في على ما
 فعله فان الغيبة لا يجب ان يكون من حيل المتكدر لان حلق الرأس قد يفتك بدم ما يذبح ويجوز ان ما مودا بالذبح نفسه قد فعله لكنه كان
 اذا فرغ من عاوي في حال ملحقا فلم يطل المحيق لهذا لو ثبت ان ابراهيم راي في المنام بيغته الامر لا دليل على ذلك يقول سبحانه اضل ما تؤثر
 بمثل ما تؤثر في المستقبل **فصل** ومطلق الامر لا يقتضيه وجوب ولا ندبا وانما علم كل واحد من الامر من قبل هذا في الوضع اللغة فاما في
 عرف الشروع مع الاطلاق فشا المنهق عند وفقد اجزائه وكذا الالفاظ التي تدعى لغتها انها في وضع اللغة لا لشعره ومحمولة على ذلك بين
 الشر والليل على ذلك اجماع الامامة وسببين ان حجة فيها بعد انشاء الله تعالى وعلى هذا يتكلم على ما يتعلق به الخالفون في ذلك من الطرفين
 التمهيد لا لان صح خبرنا فيما بينه بل لانه لا دلالة في شئ منه على ذلك انما قلنا ان مطلق الامر في وضع اللغة لا يحمل على وجوب ولا
 ندبا لا دليل لانه اذا ثبت ان الامر انما كان امرا لازاده المامورية فاداه الحكم له تدل على ان له صفته وانما على حسنة وانما على
 براسخ والتواتر هذا يشترك فيه الواجب للحد وظاهر الاستعمال دليل الجففة على ما يتبناه وتعلق من ذهب الى ان مطلقه يقتضيه الوجوب
 ميم الغلاة المعيد على مخالفة امره ولاه ولولا ان مطلقه يقتضيه الاجتناب لما استحسنوا ذمنا بل لا نالنا لانتم ان كل عبد يفتي الذم على مخالفة
 امره ولاه لان العبد لو لم يكن غارفا بغير منفعة مولاة مخالفة امره او كان الفع فيما امره بخصته من سببه لما ذم احد من الغلاة وانا
 استحق الذم اذا علم بالعادة او بشا هذا الحال كانه مولاة مخالفة وانه ينصرف لما يكون ذلك هو الله لاجله استحق الذم دون مخالفة حجة
 الامر بغيره بان الامر اذا حمل الاجتناب الذم جبه على ذلك الاجتناب لاننا نعلم فائدة واحوط في الدين ظاهر لغتنا لا لا فرق بينهم وبين
 من يمكن ذلك فقال اذا حمل الامر وجب حمل على التمسك وهو الغيب لانه الاقل ما اعتبره من محو القابلية انما يكون في اللفظ المحمل الامر
 فاما اذا واحد فاما اذا كان ما يحمل كالمضاد فاما اذا واحد الاحتمال لا كادعا والاخر قولهم ان ذلك احوط للتعذر عن صحيح بل موضع الاختيار
 لا نه يجوز الى فعال فيجوزها اعتقاد وجوب الفعل منها النضر على ذاته على هذا الوجه منها اعتقاد فتح تركه واما كره هذا الترك وكل ذلك
 لان من ادم عليه يجوز محبة ليجوز كون المامورية غير واجبة الاقدام على ما لا يؤمن بتجدي لغيره كالاقدام على ما يقطع على ذلك فينبغي وتعلمهم بقوله
 ثم قل لعل الذين يحلفون على امره لا لا تعلم منه لان خلافنا في الامر مطلق وهذا قد اذن به وعبد دل على جوبه على ان المراد الخفاء من
 مخالفة الرسول ثم على جهة محبة النبي تشهد بذلك قولنكم في قول الابرار لا يجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وهذا انكار على من
 لم يلزمه الظاهر لاجل بونه وخلافه على هذا الوجه كغيره لا يشبهه على ان لا يرضى الخفاء من مخالفة فعل ما ندب له على جهة الوجوب
 مخالفة كان فعل ما اوجب على جهة التمسك مخالفة في ان الامر واجب حتى يكون من فعله على غير هذا الوجه مخالفة ثابت ان الابرار دليل
 لهم فيها على موضع الخلاف وتعلق من غلق بان عادة التسلم الخلف من لذر التمسك الى الان جازية يحمل كل مراد في قران او سنة على الوجوب
 من غير طلب قربة في نفسه من غير ما لا يسبيل الى العلم بان التسلم والخلف حكموا بوجوب الفعل الاجل مطلق الامر وان يكون ذلك للالتم
 عليه هذا هو الظاهر من حاله ووجه من جهة انه لا خلاف في تحملهم كثيرا من الاوامر الواضحة في الكتاب السنة على التسلم وحكمهم فيها بذلك
 وهذا يدل على الاشتراك وليس له ان يقول انما حكموا في صيغة الامر الوارد في الشريعة بالندب لدليل مفضل لان ذلك يمكن عكسه
 في حكمهم فيها بالوجوب وشبه الخالف لثاني هذه المسئلة كثيرة ومن لادى ان العلم يمكنه الجواب عنها الضعفا فلا يقول بذلك كما يغفل
 من ذهب الى ان مطلق الامر يقتضيه التسلم بان ذلك هو الميعن الله لا بد ان يترك الحكم من حيث كان اقل فائدة ما لا بد من مراتب الوجوب
 موافق على العلم بترك هذا الترك باطل لا نأقول لهم من اين علمتم انكم ترك الامر بوجه حتى مطلعهم على التسلم الله موافق فائدة ما لا
 فان قالوا من حيث انه لو تركه الترك ليعين ذلك فيلزم ما الفرق بينكم وبين من قال علم كراهة الترك من حيث انه لو لم يكن كراهة الترك ليعين ذلك
 فان قالوا الفرق بين الامر بين الاصل في العقل كونه ترك غير مكره فلم ينجح الى بيان ذلك في نفسه ليس كل ما تغير حاله وصار مكرها
 بل يوجب الحال منه بياضه لا من البيان لا ينافي خبر حال الخطاب قبل لم بعد زود الامر بالعبادة قد تغير حالها عما كانت عليه في
 موافق على العلم بترك هذا الترك باطل لا نأقول لهم من اين علمتم انكم ترك الامر بوجه حتى مطلعهم على التسلم الله موافق فائدة ما لا
 العقل لا بد من تغيره كما اخرجنا عن الاصل العقل فان الامر لا يصلح مثلا لم يفعل كان في العقل لو لا ورود الامر به محظورا من حيث
 كان ادخال مشغره على النفس من غير فائدة ولا بد من تغيره كما ان الله كان في العقل واجبا وتغيره ينشئ الى ان يكون مكرها فاما يكون
 العقل واجبا الا ان يكون الامر داولا مكرها فاما يكون من العقل ندبا الى ان يكون مرادا فيكون المكلف محملا بينه وبين الفعل

ووجه ما لا يجوز ان لا يكون

کتاب فیہ

[illegible]

كتاب الغنية

بلا زيادة وأخرى لتكرار تدبينا ان ظاهرا لا مستغمال يدل على الحقيقة وقول من قطع على التكرار وان الامر بالاعتدال المطلقة فغني عن غير
بل المرجح في ذلك الى دليل مستقل لهذا الخلف تكرار المأمور به فكان فيه ما يجزئ اليوم والليل خمس مرات كالصلوة وفيه ما يجزئ كل عام
مرة كالزكاة والعترة ولو كان التكرار مستغمالا من مطلق الامر لم يحصل فيه اختلاف وكذلك ما استفيد منه المرة الواحدة من امر الاعتدال
لج والعبرة عندنا بوجوبها انما علم ذلك عنه بدليل قولهم ان لا يكون بعض الاوقات وان يتناوله مطلقا لا مراءى من بعض وجبنا وله للمبلغ
يدل على التكرار بل هو دليل لواقف لان لفظ الامر لا يمكن ببعض الاوقات وفي من بعض وجبنا لا يجعل على شئ منها الا بدليل كيف يجعل
على الجميع لفظ غير متناول لدلش جازد ذلك ليجوز في الجملة على المرة الواحدة بلا زيادة وان لم يكن لفظه متناولا لذلك فيلزم ما ذكرناه
يكون قولنا حدنا لشيء جلا محولا على انه لفظ من جميع ما للرجال من الصفات لا في تشاد وان يكون من لفظها شيئا عا قلا كما فيها انما
الى غير ذلك من حيث لم يكن قوله بان يتناول من هذه الصفات وفي من بعض قد علمنا خلاف ذلك وقولهم لو لم يقتض التكرار من مطلقه
فقد يعلم بدليل من جملة الدلالة على ذلك حصول النسخ في قطع على المرة الواحدة من غير زيادة بان لفظا غير اضربا بما امر
يصير ضاربا وان كان بالمر الواحد من يكون كك لم يجز ان يعلما باطل لا نكما يصير ضاربا مرة واحدة فكذلك بالمراد المتكررة فلا بد في
القطع على انه اذا قلنا ما يستحق به الاسم لم يزد التكرار من دليل لهذا حسن استغماله عن مراده ولو كان معنوما لما حسن لا استغمالا
وحلم الامر على الايقاعات والتقليكات في انه لا يقتضي التكرار باطل لان ذلك ناعلم في جميعه بدليل فان الملك لا يصح تزايد في الشئ لا يمكن
تكراره وكلما اعتقد قولنا الزوج انت طالق ولو لا توقيتا لشارع على انه يفيد المرة الواحدة لكان محتملا لما زاد عليها ولمراعاة الدلالة التي
اختلفت في قولنا انت طالق ثلثا فانها مضمومة الى وقوع الثلث في اخرين الى وقوع واحدة واخرين الى لا يقع شئ قبلت ما قلناه ففضل
والامر بالمعقود بصفة او شرط لا يتكرر بتكرارها بل حكمه حكم الامر المطلق سواء ويدل على ذلك جميع ما قدمناه في الامر المطلق فلا وجه للاعادة
وتعلق المخالف بان ذلك لو لم يقتض التكرار لكان المكلف حتى لم يفعل مع الشرط الاول ففعل مع الثاني يكون فاصبا لا مؤديا وقد ثبت
خلافا لدلالة الامر فيه لان ذلك ناعلم بدليل مفصل ما به علما انه يكون مؤديا به علما ان الامر بشرط اريد به كل شرط مستعمل
ظاهرا لفظا ولو لا الدليل لم يقطع على ان المفعول في الاوقات المستقبلة قضاء ولا اداء سواء كان الامر مطلقا او مشروطا لاننا قد بينا انه
يقتض التكرار وان الانتصا على المرة الواحدة وسنين انه لا يقتض فورا ولا تراخيا وان كان محتملا لذلك كله وجبنا بقولنا بان
المفعول فاعا قضاء واداء على الدليل قولهم النهي المعلق بشرط اذا انتقض التكرار فظالم يجب الامر باطل لا لا نسلم ان النهي المشروط يقتض
ذلك قطعا من علم ذلك فيه بدليل مفصل **فصل** في علم ان المأمور به اذا كان موقتا بوقت معين ولم يفعل فيه اجتنب في اتيانه **فصل**
الى دليل اخر سوا الامر الاول لان الامر يتناول الوقت الاول اذا اطاع المكلف بلا خلاف فكذلك يجب ان اعصى لان المعصية لا تنير متناولا
الامر **فصل** وايضا فالعمل كما يكون مصلحة في بعض الاوقات يكون مصلحة لبعض الصفات اذا كان بما يختص بصفة لا يتناول ما ليس له تلك الصفة
فكذلك الامر بما يجتنب وقت يجب ان يتناول ما ليس في ذلك الوقت بل الى ان تغاير الوقتين بوجوب تغاير الفعلين وليس كذلك تغاير
الحسنيين وقولنا لعلنا اذا تعلق الفعل بصفة المكلف يجب ان يتراء منه لا بفعله غير معتدلا انه ناعلمنا تعلق بدمته في وقت مخصوص
ونحننا الوقت وان كان فهو غير فاد فينا عذاه على فعل ما كلفه بعينه فظالم يصح محول النسخ فيما هذا حاله وانما تدخل فينا علم تكرره
من متناولا الامر فان يجب ان يكون المفعول بعد الوقت فتنا قلنا كك يجب **فصل** في تكرار الامر كقولنا لعلنا اضرب
فتناول الثاني غير متناول الاول لانها لو كانت مفرقة لكانت على ما مؤمن متغايرين فكذلك يجب فيهما اذا اجتمع لان الاجتماع لا يغير
مقتضاها وكذا لقول فيما اذا عطف احداهما **فصل** في علم اجزاء الفعل لما مور به بامثاله وانما يعلم ذلك فيه بدليل لان
الامارة بالاجزاء الى احكام شرعية كوقوع التملك بالبيع والاستباحة بعقد النكاح والفرقة بالطلاق والصحة في الصلوة والقنوت
يجب عاداتها وان كانت هذه الاحكام غير مخلقة بالامر في لفظه لا في معناه لم يدل متناوله على ثبوته للعقد لتعلق بينهما **فصل**
ولا يعلم من مطلق الامر فورا ولا تراخ وانما يعلم احد الامرين بقرينة دالة عليه لانه قد ورد في القرآن العظيم الاستغفار اريد به تاديه
الفور واخرى لتزويظ ظاهرا لا مستغمال ما لعل الحقيقة على ما بيناه فيما مضى ايضا فمحل استغمال المأمور هل اريد به التحجيل والتأخير
على الاشتراك الاحتمال ايضا فانما نحن ان يقول احدنا لغيره فعلنا انما في الثاني او موقشت فلو كان اللفظ يرد فيهم منه لقول
او التراخي الحسن لعلنا تعلق من ذهب الى الفور بان يجوز تليخرا الواجب لمصلحة لتواف ذلك لا يجوز باطل لا نه يجب مع طخيره بدل منه فهو
الغرض على اثاره مستقبلا وذلك يميزه من التوافق فاعلم اننا هذا المدلا ناعلمنا ان الامر لموجب للفعل لم يرد الفور وانما اذا ترا
والتحجيل فلا بد من الحال هذه من بدل وان ثبت انه لا بد من بدل فبالاجماع انه الغرض لان كل من ثبت بدلا لم يثبت سواء ولا نه في القول بالبدل

اشترى من فاني الزمان
للفقير علي

آية بن هرون

[illegible]

كتاب الغنية

وانما الوجوب باول الوقت لما جاز ذلك كما لو سافر بعد خروجه غير معتدلا بالوقت واذا اشتد في تعلق الوجوب بها فمختلفا
 في ان موعده في احداهما مضيق في الاخر فكل اعتبار اخر الوقت دون اوله في الحاضر المسافر ايضا فان كيفية اداء الصلوة بتغير حال المكلف
 في وقتها وانما الاثر ان العبد فرضه في يوم الجمعة الظهر اربع ركعات ومنه اعتدوا الوقت باثني عشر ركعة كعتان ركعتان لو كان المكلف
 صحيحا في اول الوقت لزمه الصلوة على كيفية مخصوصة فان مرض قبل اخر الوقت فخرج من تلك الكيفية لزمه على اخره على حسب طبعه فغير
 صفة العبادة لتغير حال المكلف في وقتها وانما من رقى الى حريمه من صحة الى مرض فكل ذلك تغير من اقامته الى سفره ما اذا سافر بعد خروج
 الوقت انه يكون فاضيا لا مؤديا والقضاء يجب ان يكون على الصفة التي كانت عليها المقضى وتعلم بان ما بعد الزوال مده يتكرر فيها الاثنا عشر
 برصا يجب ان يكون وقت الجواز غير وقت الجواز غير وقت الجواز كذا المحول في الزكوة لا يصح الاعتماد عليه لا نفقيل من قدينا ان القيس في مثل
 هذه المسئلة لا يجوز ثم ان مدة المحول لم تنصب في الشريعة لوجوب اداء الزكوة بخلاف ما بعد الزوال فانه مضطر لوجوب اداء الصلوة فانما في
 الامر ان وايضا فان الزكوة لما كانت غير واجبة قبل تمام المحول تميز المؤد من قبل في تلك الحال من المؤد بعد تمامه بالاسم الصفة والنية بخلاف
 الصلوة في اول الوقت فانها لا يميز من المؤدات في اخره بشئ من الاحكام على انما قولنا ان الصلوة واجبة من اول الوقت الى اخره ولا نقول انها
 جازية في بعضها لان ذلك يومها فلما قبل نقول انها جازية في تلكا والعدل عنها الى بدل مالم يتفق وقتها فلما فصل بذلك وقت الجواز من
 الوجوب فصلنا الامر بالفعل لا يحسن الامع شرطه في تنقسم فيها ما يتعلق بالامر منها ما يتعلق بالامر ما ما يتعلق بالامر ان كان هو
 القديم ثم فممكنه من الفعل بالقدرة والالات والاطراف غير ذلك من وجوه التمكين وان يكون فضلا بذلك يقال لثواب المكلف
 ليكون شرطه لانه ان الغرض بالتكليف هذا وان يكون عالما بانه سيفعله به على كل حال ان كان غير القديم فكونه عالما بحسن المأمور
 به وثبوت غرضه منه لا ولغيره وان يظن تمكن المأمور من الفعل فاما التيقن فالشرط فيه كالشرط في القديم ثم العلم بايقال لثوابه
 ذلك لا يتعلق به فيكون ان يقوم الظن فيه مقام العلم فيما يرجع الى تمكن المكلف وما ما يتعلق بالمأمور فكونه متمكنا من ايقاع المأمور على
 الوجه الذي اشرنا اما ما يتعلق بالمأمور فمصلحة ايجاده من المكلف لوصفة منه على حيلة الاختيار وان ثبت بينه صفة وحسن وان يكون لصفه
 تزيد على ذلك يدخل لها في كونه واجبا او ندبا واما ما يتعلق بالامر فكونه متقدما للوقت الذي يكلف المأمور الفعل فيه بما يمكن معه من
 الاستدلال على وجوب الفعل والرغب فيه لان ذلك هو الغرض بالامر لا يتم الا بما ذكرنا فان زاد في التقديم على هذا الوقت لم يكن من
 مصلحة وغرض منه فصلنا الامر لا يدخل تحت امره لان من حق الامر ان يكون على رتبة من المأمور وهذا لا يتقدم بين الانسان ونفسه
 الرسول داخل فيما يؤيده الله سبحانه من الخطاب العام لانه وان منع من لفظه فانه يحكيه من الله ثم وهو سبحانه الامر به ودونه عليه
 فصلنا انهما مخاطبون بالشرع لان المعبر في دخول المكلف في الخطاب ليس لا بصفته وصفه الخطاب اذا كان كذلك فالكافر كما لو من
 في استثناء شرط التكليف لا يميز ان يؤمن ففهم منه العبادة وصحة تكليفه الشرعي كصحته تكليفه نفس الايمان وما وصفه الخطاب
 فانه اذا ملقا ومتوجها الى الناس دخل فيه الكافر ويتناول كدخول المؤمن وايضا فلا خلاف ان الكافر يحيد عن العمل الزا على جهة العقوبة
 ولو لم يكن من مخاطبين بالشرع لما استحقوا العقوبة على فعل البغيح منها وليس لاحد ان يقول عقابا لكافر على انه لم يجلس نفسه من الكفر
 يعرف نفع الزنا لان ذلك قول بان عقابه على كفه لا على الزنا هذا يقتضي ان يعاقب ان لم يزل وتعلق الخائف بان الكافر لا يصح منه مع
 كفره شئ من العبادات فيجب ان لا يكون مخاطبا بها كما لو كان عاجزا او موهوبا ليس شئ لان العبادة تصح بشرط ان يقدم الايمان كالحديث
 فان الصلوة لا تصح منه مع الحد وهو مخاطب بها وضع منه بشرط ان يقدم اذا لزمه الكافر بخلاف العاجز لا يتمكن من اذلة العجز وكل الشئ
 ويلزم على ما قلناه ان لا يكون القاعد مخاطبا بالصلوة ولا القائم اليها ايضا لانه لا يتمكن في الحال لتأنيده من جميع اركان الصلوة وتعلمهم
 بانه لو كان مخاطبا بالعبادات للزمه ان اسلم قضا القايث منها غير صحيح لان القضاء لا تتبع الاداء في سقوطه ولا وجوب هذا يجب بالجمعة
 ولا يجب قضاها اذا فاش لا يجب انما الصلوة على الحاية فيجب عليها قضاءه فان قبل هذا وان صح في المختصر من العبادات ما وقت لم يرفع
 الزكوة لان فعلها في الاوقات كلها اداء القضاء واحال المحول على مضايقة تلك كافر ثم اسلم ليجب فيه زكوة بالاتفاق فالجواب ان الزكوة
 وجبت عليه ثم سقطت بالاسلام لان الاسلام على ما جاء في الاثر جبر ما قبله فصلنا الكلام في النهي ليس للنهي صفة مخصوصة كما قلنا
 في الامر لان لفظه مشترك بين النهي التهديد والتوبيخ ولا يكون ههنا الا كراهة النهي عن ما قد مضى في اول الكتاب في كونه ثم كراهة
 الرتبة معتبرة فيه كما قلناه في الامر تولنا نهى لفظه تحصيل القول بخلاف لفظ الامر الذي لا يدل على احكام الفعل النهي عنه وانما يحكم كونه
 نوعه ثم بالبيع بدليل مفصل هو انه نعم لا يجوز ان ينهى الا عن البغيح والنهي كما لا مرة انه لا يقتضي مطلقا ولا مشروطا تكرارا ولا مرة
 واحدة في احتمال مع الاطلاق لكذلك وقت مستقبل ما مضى او مجتمعا في انه ليس امره بصد النهي عنه لا لفظا ولا معنى قد قدم الكلام

في كتاب الغنية
 في بيان
 في بيان

كتاب المعنى

يجب ان يكون خاصه ما المنكر فاشراكها كتابا لا لفظا مشتركا **ص** ان علم ان المراد بقوله ان القوم فصولنا المتكلم بل وادنا يصلح اللفظ دون بعضه نرا اذا طويع اللفظ كثيرا على سبيل القوم فاذل الدليل على انه اذا البعض قيل ان القوم خصوصه الفرق بين تخصيص النسخ من جهة حدتها لان حد التخصيص هو ما بيناه وهو ان الخطاب للفظ اذا بعضه يصلح لحدود بعضه حد النسخ قد بيناه في الكلام في النبوة في هذا الكتاب ايضا فالخصيص لا يصلح الا فيما يتناول اللفظ وايضا فالنسخ يقتضي ان الخطاب اذا الفعل المنسوخ في حال الخطاب لما تغير حاله في المستقبل كالتخصيص لا يقتضي فيما يتناول اللفظ ان لا يكون مراد في حال الخطاب ايضا فالنسخ يدخل على العين الواحدة والتخصيص لا يدخل الا على جملة **فصل** يجوز ان يخاطب بالعموم ويريد بالخصوص فان ذلك لنا على ان اللفظ العموم مشترك بينه وبين الخصوص فيصير ما مع ذلك لا بد من جوازنا ذكرناه لان من ادرك احد منهما ما عدل عن الحقيقة والعام يصير خاصا على المتكلم الى ذلك كذا القول بهذا ان كان عاما مستغفرا في انه لا يكون كان لا بالاعتقاد **ص** كل تخصص لعموم بالاستثناء صحيح من حق الاستثناء الموثرة في المستنسخه ان يكون مضافا بقرينة لم يكن كك لم يؤثر لان حكم كل مؤثر من شرطه وتقيده بصفة لا يقال لولا ذلك لم يثبت ظاهرا في نفسه لانه يستثنى منها وان تعلق ان فلا يكون مستغفرا وهذا الاستثناء المفضل بجملة يجوز وجوبه الى جميعها او الى ما يليه منها ولا يقطع على احد الامرين الا بدليل فلهذا لا نرجح استثنائها لا بحسن الامع الاحتمال والاشترال وتفاوت من قال بان الاستثناء يرجع الى ما يليه فقط من الحقيقة فيصير اصحابه بان ذلك اوجبه في الاستثناء ان تعلق بقرينة استغفرا لو كان مستغفرا بنفسه لا احتج الى تعلقه بغيره واذ ان كل في انما هو استغفرا تعلق بما يليه لم يكن لتعليقه بما بعده عنه معقود لو وجب مع ذلك ان دعوى بغيره لو ثبت ذلك في نفسه لم يكن لتعليقه له كان مستغفرا بنفسه غير معتد الا بالقول بموجب فلا يوجب جوع الاستثناء وقلا مستغفرا بتعلقها بما يليه ما تقدم من الجمل بل يجوز ذلك بغيره كما يجوز اختصاصه بما يليه ثم ان ما ذكره ينقضه بشرط لا نرهبه فيستغل في تعلق بعض الجمل ولا حالها نرجح تعليقه مع خصوص الاستغفرا بالجميع على ان مقتضى استدلالهم ان الوقت لا يذهب ليه لا ينفق على ان مع الاستغفرا الاستثناء وقد علق بما يليه لا يجب تعليقه بغيره وكذا نقول غير انه وان يجب ان يوجب فيهما اقتضا عليه ليل على ان هذا الجائز غير ما ان قالوا لو وجد ذلك في الجمل لو كان مستغفرا بنفسه تعليقه بغيره قلنا ما استغل بنفسه تعلق به بغيره ما يرا ولا وجبا فلهذا الجملان يتعلق بغيره والاستثناء المتعقب جمل غير مستغل بنفسه فلا بد من تعليقه بما يليه حتى يستغل الامر وان استغل بذلك من الجائز ان يتعلق بما يقدر من الاستغفرا وتعلقهم بان الواجب حمل لفظ العموم على ظاهره الا الضميمة واذ اختصاص الجمل التي يليها الاستثناء للضرورة لم يجر تخصيص غير هذا من غيره واطلا لا نالوا بغيره في لفظ العموم على ما متناه وعلى هذا لا يجب اختصاص الجمل التي يليها الاستثناء ان يقطع على ان الجمل الاخر عامه بل هي محتملة للخصوص العموم كما كانت قبل تعقب الاستثناء وما ذكره ينقض ان يتم بالشرط على ما بيناه وتعلقهم بان الاستثناء من الاستثناء اذا جمع الى ما يليه دون ما تقدمه فكل في كل استثناء لا يقع لان ذلك ما رجع فيهما لان تعليق الثاني بالجملين بصيرهما لفظا لا ياتي به لا فاستغفرا من قول القائل عند عشرة ادميين الا ثرا بقرينة قال بعد ذلك لادريها استغفرا اقاربه ببقعه فلو جعلنا قوله لادريها يرجع الى العشرة صا كانه قال عند عشرة الا ثلثة لان الادميين المستثنى من الثلاثة ثبت ثمانية وهذا هو المذهب من قوله عند عشرة ادميين واذ اسقطنا ثبوت بعوده الى الجمل الا الى جبهه على ما يليه من هذا غير حاصل فيما اختلفنا فيه وتعلق من ذهب الى ان الاستثناء اذا تعقب جملة وجب عوده الى جميعها من الشايع واصحابه بان ذلك من انكمه فكذلك يجب في الاستثناء لا كل واحد منهما لا يستغل بنفسه يقتضي كل واحد منهما من التخصيص لان الاستثناء يحصل لغيره بالشرط بخلافه الا ان قول القائل لغرضه كل ان دخل الدار وتخصيص العطية بحال معينة ولا من معناه واحدا من قوله ثم في اية القند لا الذين تابوا جاري مجرى قوله اولئك الم فاسقون ان يتوبوا الجواب عنه نالنا في ما ذكره في الشرط بل قولنا في الاستثناء سواء وليس لهم ان يقولوا هذا بخلاف من اللغة لان العرب الذين يجمع بقولهم لا يعرف لهم في الشرط والاستثناء ما يقطع في ذلك من وضع كتب النحو مستفرون اكلامهم ومستند على اغراضهم قد يسيبون وقد يخطئون واما لهم في ذلك كمال المتكلمين في اصول الفقه على انهم لم يقتصروا القول فيه كما حققه هؤلاء وفي اصحاب الجحيفة بين الاستثناء والشرط بان الشرط صدق الكلام فاذا ان متاخر لكان في اول الكلام وليس كذلك الاستثناء لان موضعه اخر الكلام ليس معتد لو قيل لهم ولما كان الشرط على ما ذكرناه وجب ان يعلق بالجميع لو تعلق على الجمل في اللفظ لان المعنى لم يجب لك فيه مجدا متعلقا وتعلقهم بان الجمل المعطوف بعضها على بعض في الحكم كالجمل الواحد لان قول القائل ايتني يدن عبد الله قد بينا في يدن محمد ما جملنا جاري مجرى قوله ايتني الذين واذ وجب عود الاستثناء الى الجمل الواحد فكذلك يجب فيهما هو في حكمنا ناظرا لا نالنا ان الجملين نصبرا بعطف كالجمل الواحد لان المستثنى من الجملين يجوز ان يصح بان الاستثناء من احدهما دون الاخر ولا يجوز

منه في كل واحد

الابن هبة

ان يصح في الجملة الواحدة بان الاستثناء غير عايد اليها وقولهم الاستثناء اذا تعقب جملا كانه مذكور تعقب كل جملة منها وانما عدوا في ذلك
 اخضا ولو قال ثم فاجلدتم ثم ثابن جلدة الا الذين تابوا ولا قبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا اولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا
 لكان اطال لفظا ثم ذكر التوبة فبطل الجمل كمالا يصح الاعتناء عليه لان العرب كما نرى الاستثناء من كل جملة فتختص بذكرها من جملة واحدة
 فلا بد من سماع الدليل حتى يحكم بالاستثناء فاما ان يحكم به ابتداء من غير ذلك فلا بد من تعللهم بان الاستثناء بمشيئة الله ثم اذا تعقب جملا
 وجع بلا خلاف انها بادها فكذلك الاستثناء بغير المشيئة باطل لان ذكره مشيئة الله ثم ليس باستثناء لفظا راء الاستثناء فيه وليس شرط
 على الحقيقة وان كان في لفظ الشرط بدلا لدخول ذلك على لما في كقولك لقيت يدا وقلت كذا امر فشاء الله ثم وانما دخلت المشيئة
 في هذه الاماكن ابقاها بحكم الكلام ونعنا من نفوذ الامر سواء ذلك انما حكينا بايقاف حكم جميع الجمل التي تعقبها المشيئة بدليل
 غير انظر وهو الاجماع من الامة على ذلك **فصل في علم ان تخصيص العموم بالشرط يصح** الا انه لا يؤثر كذا في الاستثناء في العدد وانما يؤثر في
 المشروط الا ترى ان قول احدنا غير اكرم اليوم ان دخلوا الدار لا يؤثر لشرطه نقصا عدوا وانما يخص لاكمال الحال المذكورة وذلك
 ومخصصا العموم المفضل للعلم هو كل ما ثبت كونه دليلا موجبا للعلم والذبح دخول التخصيص فيه في الحقيقة هو ما كان عاملا في
 الحقيقة وما لا يكون كذلك لا يصح دخول التخصيص فيه **فصل في غايتة لفظ العموم** الا يصح بلوغ التخصيص اليها الا ان كان لفظ جمع مثله
 والمشركون فان التخصيص بلغ الى ثلثة كان اللفظ حقيقة كما يكون فيما زار على ذلك اذا بلغ اقل من ثلاثة كان اللفظ مجازا واذا كان كلفظه
 من اثنين يفتقر ما فيما لا يعقل منه اذا بلغ الى واحد كان اللفظ حقيقة ولو كان مجازا **فصل في شرط الاستثناء** اذا تعقب عموما جاز ان يتعلق
 ببعض تناوله العموم ويكون اللفظ الاول على عمومته جازا ايضا ان يكون المخاطب له عمودا وبعض تناوله لفظه هو الذي يتعلق بالشرط ولا
 لا يقطع على احد المجوزين الا بدليل الا ترى ان لقائل لو قال لولا ضرب لرجال الامن افندت ضربك بما له او قال ان لم يفند اصربك بل لم
 لا يتأتى في جميع الرجال لان لفظ الرجال يدخل فيه المحر العبد العبد لا يملك الشرط مخصوص لا يتعلق الا بالاحرار وليس يجب لقطع على ان
 المخاطب زاد بقوله الرجال الاحرار والعبدان اخضع لشرط الاحرار وليست يجب لقطع على انه زاد باللفظ الاول الاحرار دون العبدان
 الرجوع في ذلك الى الدليل فتعلق من ذهب الى ان اللفظ الاول مجمل على عمومه ان تعلق الشرط ببعض تناوله بقوله ثم لا جناح عليكم ان
 طلقتم النساء الى قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن قد فرضتم لهن فريضة نصف ما فرضتم الا ان يعفون ويعفو الله عمن
 النكاح وان العفو لا يصح من كل مطلقة وانما يصح من البائعات الكاملات ومن بعض من تعد ذكره ومع هذا القول الاول على عمومه فلا
 لهم فيه الا انما علمنا عمولا في كل مطلق وان اخضع لشرط بدليل غير الظاهر هو الاجماع الامة على ذلك بوضع هذا ان في كل واحد منهما
 مجازا وعدا لا عن الظاهر الا ترى اننا اذ قلنا القول الاول في الآية على من يصح منها العفو كانت مجازا واذا قلنا على العموم وحلنا الشرط
 على بعض ما دخل تحته كان ذلك ايضا مجازا وعدا لا عن الظاهر من وجه آخر لان تقدير الكلام الا ان يعفو بعضهم ونظام الكلام يقتضي
 ان العفو من الجميع فثبت ان في كل واحد منهما ضربا من المجازة وان الكلام محتمل الامرين وبذلك هذا نجيب عن سؤلهم بقوله **ثم ايها الله**
 اذا طلقتم النساء انهم عام في جميع المطلقات وان يتعقب ما يقتضي اخضا من قوله ثم فاذا بلغن اجلهن فامسوهن بمعرفة وذلك لا
 يتأتى الا في الرجعية فلا مغفلة عادة **فصل في العموم** اذا خرج على سائر ما يجب فيه عليه بل مجمل على ظاهرا اما ان يكون حكم
 العموم او ابتداء بدليل انه لو اخرج عن السبيل كان هذا حكمه فكذلك يجب اذ خرج على سبيل السبيل يخرجهم عن صفته لفظا كان
 الا ترى ان اية اللعان تلت في هلال بن امية اية الظاهر تلت في قوله **فمن حلف على ما بين يديه** على كل ذم وفجته نظامه و**فصل**
 والتخصيص يصح بخوله في الاشياء كما يصح بخوله في الاراس لان معنى التخصيص هو ان يريد المخاطب بعض تناوله اللفظ وهذا المعنى عام في
 الاشياء **فصل في بناء العام على الخاص** الا ان يرد جميعا في حال واحدة لان تقدم احدهما على الآخر يقتضي الفسخ اذا كان هذا الشرط غير
 وجبا لو وقف **فصل في العموم** لا يتعدنا الا ان يكون العمل بما جعلا غير ممكن له اما لان احدهما اقتضى اثباتا ما اقتضى الاخر فيه
 او يقتضي حكما ايضا وكل ما يقتضيه الاخر لا يحصل هذا طريقه العلم من الاختلاف هناك ما يدل على العمل باحدهما او يكون لكل واحد
 بين حكمه ما لان الادلة لا يتناقض ما طريقه الظن يجوز مثله ذلك فيلان ما هذا طريقه يجوز ان يخالف تكليف ذلك تكليف غير **فصل**
 والجمل هو الخطب المذموم لا يستقل بنفسه في معرفة المراد بما الوضع اللفظ كقوله **والمثقل** كالاسما الشرعية فان المراد بالصلوة
 الزكوة في الشئ غير ما صنع في اللغة ما المقدم وذلك كل عمومي ملنا ما مر مثله انه لا يزداد به الا البعض لا دليل على قبحه كقوله **ثم**
 احلت لكم هبة الاموات وهذا ما قلناه هو المحتاج الى بيان دالينا هو الدلالة على اختلاف لفظها لان الاجماع حاصل على ان الله
 ثم قد بين جميع الاحكام لانه من حيث نصب الادلة عليها في حكم الظاهر والذال بوصف بانهم بين وهذا الوصف قد يجري مع فقد حدث

فصل في علم ان تخصيص العموم بالشرط يصح

كتاب الغنية

العلم بذلك مبطل لقول من يقول بان عبادة مع حشد العلم لا نه كان يجب ان يكون ولم يعلم الشيء ما بينه الله ثم له ولا مضيق لينا فاعلم ان
 ظاهرا بطلان والمضيق المستعمل بنفسه في معرفة المراد به وذلك ما ان يدل على المراد بلقطة كقوله ثم ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 وقوله ان الله بكل شيء عليم ولا يظلم بشيء حسا واما ان يدل على المراد بجواز كقوله ثم ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 الحكم بالاستبنا وجوب نال انهم ما كفناه الا بوجوب الحق بذلك ما يدل على المراد بقايدته كطريقة التقليل نحو قوله انهم من الطوافين عليكم
 الطوافان واكثرنا في ذلك ان يعلم منه تعليل الحكم لهذه الصفة ولا يعلم تقديمه الى كل ما كانت هذه الصفة لا اجدا لتعبد بالقياس فحصل
 وتخصيص المعنى لا يمنع من التعلق بظاهر وتحتوي القول بذلك ان كل خطاب لو تركنا وظاهرنا فكلما فعلنا ما اردنا فعلنا ما نخطئ بانهم
 الى ذلك فاما لم يرد منا فعله فيجب ان يكون المحتاج اليه في بيانه التحصيل لاصل يمكن التعلق بظاهر وكل خطاب لو تركنا مع ظاهر لما امكن تفيد
 شيء من الاحكام على وجه لا يوجب احتياج في اصله الى بيان مثال الاول قوله ثم والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الا لاوليائنا وظاهر
 لقطعنا من اريد منا قطعة لم يرد فاحتجنا الى بيان من لا يقطع ومثال الثاني قوله ثم فاقطعوا ايديهم الا لاوليائنا فاحتجنا الى بيان من لا يقطع
 مما اريد منا فدلنا فاحتجنا الى بيان ما اريد منا الا لا نستفيد من ظاهر اللفظ فحصل بيان الجمل بقطع بالافعال كما يقع بالافعال لان
 الاجماع حاصل على الرجوع الى افعال النبي في المناسك فغيرها وجعلهم ذلك بيانا لقوله ثم والله على التامير غير ذلك فاذا اجتمع
 القول والفعل او شراد فان كان البيان يقع بكلمة احدهما كما يقع بالآخر فانه يصح وصف كل واحد منهما ببيان فحصل تأخير التليغ عن وقت
 امكانه جائزا لا نه يتبع المصلحة في تقديم وتأخير من قال من التليغ ان التأخير لا يجوز تأخيرها واذا عن وقت الحاجة والمصلحة فهو صحيح وان
 اذا دانه لا يتأخر عن وقتها مكان الا بلاغ والاراء فذلك باطل لا يمتنع ان يكون وقتا مكانا لا بلاغ لا يتعلق به المصلحون فلا يلزم ثم ذلك
 يلزم فيه ثم حتى يكون متى امكنه ترفيقنا وجب لنا ما يجنبنا منه سبحانه ورسول وهذا يقتضوا لا يفتى لا لتقديم على جدد فحصل
 وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاخلاق وتأخير بيان الجمل عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة جائز يدل على ذلك انه لا يمتنع ان يكون
 بينه مصلحة دينية فيحسن لها وايضا فانما جاز تأخيرها قدر المكلف على الفعل عن حال الخطاب كذلك تأخير العلم بضمما الفعل وايضا قد علمنا
 ضرورة حسن قولك لبعض اصحابنا انك لا تلبس باللباس الذي لا يفي بحدودك فخرج اليه في الغدا وبعد شهر فاكتب لك تذكر
 بفصل ما تاينه وتذكره واسلمها اليك عند توريكها واقتضاها اليك بعد استقرارك في عملك هذا هو تأخير البيان وليس بجاء عند
 مجيء خطاب العري بالزينة على ما يدعيه المخالف ايضا فلا خلاف انه يحسن منه ثم تأخير بيان الفعل للمؤدبه والوقت الذي يفتح فيه
 وقت الخطاب مع كونه مراد بالخطاب لان الانتهاء الى الغاية المعينة من تأخيرها لا بد من كونه مراد وهذا هو تأخير البيان وقد نطق القر
 بتأخير البيان في قوله ثم ان الله امركم ان تدعوا بقرة الى قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون فامرهم ثم بذبح بقرة لها هذه الصفات المخصوصة
 كلها ولم يبين ذلك في اول الخطاب فخرج اجعوا واستمها وفيه لهم المراد بعد شيء وهذا صريح في جواز تأخير البيان وليس لهم ان يقولوا
 ما اكرمتم ان يكون هذه الصفات كلها البقرة الاولى في امره اذ يذبحها وان يكونوا امره في اول الخطاب بذبح البقرة من عرض المقبر
 ولو فعلوا لكانوا قد اقاموا الواجب فلما توفقوا واذبحوا تغيرت المصلحة وانقضت امرهم بذبح بقرة لا فادعوا بكر من غير اعتبارنا في الصفات
 فلما توفقوا تغيرت المصلحة فامرهم بذبح بقرة صفراء فلما توفقوا تغيرت المصلحة فامرهم بذبح ماله كل هذه الصفات لان الكتاب اذا تقدم ما يجوز
 ان يكون كتابه عنه وسبب جوعها اليه لم يجز ان يجعل كتابه من البيان والقصه وانما يجعل كتابه من غير ذلك بحيث يرتفع اللبس الاستدبا
 ولان انما المصلحة الشان انما يجوز اذا كان الكلام مع خلق الكتابية ما فهو ما مفيد كقولهم انه زيد منطلق وانما هذه امة فاعلموا
 الكتابية بالحال القصه لا يخرج ما بعدها من الكلام عن كونه مفيدا لان تقديره زيد منطلق وهذه امة وليس كذلك الكتابية في هذا الباب
 لاننا في جعلنا لها الحال والقصه في في الكلام ما لا يذبح في قولنا بقرة صفراء وبقرة لا فادعوا بكر من غير اعتبارنا في الصفات
 الكلام في بيان ان كان الذي بقدره ويضم الى قوله بقرة صفراء وبقرة لا فادعوا بكر من غير اعتبارنا في الصفات
 البقرة المذكورة في اول الخطاب لتلا يفتر الى حد خبر المبدأ وذك ظاهرا الكلام من غير ضرورة وتعلق من منع من جواز تأخير بيان
 الجمل بان خطاب العري بالزينة صحيح وانما في لعدنهم المراد منه نكلك يجب الخطا بالجمل باطل لا فاعلموا انما في خطاب العري بالزينة
 لعدن القايده فيه اصلا والبيان لان الخطاب لا يفصل بين كونه امر او نهي او خبر او استحباب او نهي او يمين بل يجوز ان يكون ذاك كالجواز
 كونه مدحا وليس كذلك الخطاب بالجمل لا فافصل معه بين انواع الخطاب فلم اى ضرب هو من ضرب به يفيد العلم بتفصيل ما يتعلق به على
 البيان فاذا قال ثم اقبوا الصلوة واتوا الزكوة استفدنا الامرنا بعبادة هي صلوة وذكوة ولا بدو الحال هذه من الغرض وتوطيئ النفس
 على الفعل ان تأخر بيان صفته وقت الحاجة والغرض ما يتبع طاعة الله ثم ومهل للمأمور وهذا فائدة ليست بمجاصلة الخطاب

في اركان الخطاب

منه

المصلحة

الكتاب الثاني

بالنحية فصل في العود ولو كان باقيا على أصل اللغة في أن ظاهرا محتمل الجواز يتم تأخيرها عنه في حكم الجواز ما إذا انتقل العود إلى غير
 الاستثناء بظاهره فلا يجوز ذلك بينه لأن الحكم لا يجوز ذلك الحكم لا يجوز أن يخاطب بلفظه حقيقة وهو أن يريد ما من غير أن يدل في حال
 مخاطبه على ذلك لأن الخطاب موضوع للأداة ومن سمع العود مع تجويزه أن يكون مخصوصا أو تميزه ذلك في المستقبل يكون غير مستقبل
 به شيئا في تلك الحالة يكون وجوده كعدمه ولا أن ذلك يقتضيان يكون الخطاب تدل على الشيء بخلاف ما هو من لأن لفظ العود الأول
 يقتضي كونه دائما لا دلالة فيه والثاني يقتضي أن يكون دائما على خلاف مراده لأن مراده الخصوص فكيف يدل عليه بلفظه العود فحتم
 ويجوز أن يسمع الخطاب لغام وأن لم يسمع الخاص ويكون مكررا المطلب الخاص في الأصول لا أنه لا خلاف في حسن الخطاب لله تعالى بالغام في
 أدلة العقول تخصيصه سواء استدلل المكلف بالعقل على ذلك لولم يستدل لأن التمكن من معرفة المراتب في الخطاب حاصل فكيف يميزها
 وفصل في تعليق الحكم بعمدة ليس يدل على فيه عما استنتج عنه تلك الصفة والدليل على ذلك أن اللفظ إنما يدل على ما تناوله أو على ما هو
 بان يتناوله أو لما ان يدل على ما لم يتناوله ولا هو بالتناول لادنى مجال لا أنه لو دل على ذلك لم يخصه بدلوله لأن ما لا يتناوله لا يشاء
 وليس بعمدة بان يدل عليه وعلى بعض إذا ثبت ذلك وكان قوله في سائمة الغنم زكوة لم يتناول المعلومة ولا هو يتناولها أو
 بدلالة أنه لو قال في نعلونها لما كان متناظرا لأن من شاء أن اللفظ إذا دل على حكم ما لم يتناول لفظه لكونه بان يتناول أو لى أن ينج
 من التصريح بخلافه لما تناوله قوله ثم لا تغلها أن التفرع عن التانف بلفظه وكان بان يتناول سائمة المكره أدلى لم يحسن
 بصرح بان يقول أصريهما واشتمهما لا يتناظرا فقد لم يحجز الحال هذه أن يكون في قوله في سائمة الغنم الزكوة ما يدل الزكوة ما يدل
 على حكم المعلومة وأيضاً فقد ثبت أن تعليق الحكم بالاسم اللفظ لا يدل على ما عدا محله فكيف يجب تعليقه بالصفة لا بما أخبر بان
 في الأمانة والتين بحري واحد ولو لم يكن تعليق الحكم بالاسم بخلافه كما ذكرناه لو جاز أن يكون قولنا زيد عالم وعمر جاهل بخلافه ولو لم
 بحقيقة المشاكلة زيد وعمر في العلم والجهل غيرهما ولو جاز أن لا يجمع النطق بهذه الألفاظ على حصة الحقيقة والمعلوم ضرورة خلاف ذلك
 وقلنا أن الاسم في التميز كالصفة من حيث كان ذلك هو الفرض في وضع الأسماء وليمكن الأخبار عن الغايب بعبارة كما أنكر عن المخاخر
 بالإشارة ولما بطل التميز بحصول الاشتراك في الأسماء احتاجوا إلى إدخال الصفة ليكون الاسم مع الصفة بمنزلة الاسم لو لم يحصل فيه
 الاشتراك لا ترى أنه لو لم يكن في الوجود من اسمه يدا لا واحدا لم ينج في الأخبار عنه إلى سفة ولكنا قد ذكرنا أنه يدل أيضا على أصل
 حسن الاستسما القائل لفتا شرا وجيزا به وضربت سود غلاما فيقال له هل لفتا لغامه من حبرائك وضربت البيض من غلامك لا
 ولو كان تعليق الحكم بالصفة والأعلى فسخها انتفت عنه لفتح الاستسما كما يسمع عن حكم ما يتعلق اللفظ بقوله قول المخا لصلو لم يدل تعليق الحكم
 بالسوم على ما ذكرناه لم يكن فيه فائدة ليس يعتمد لا ما نقول ما أنكر ثم أن يكون الغايبة فيه أن به علمنا وجوز الزكوة في السائمة وقبل
 لم تكن ضلوع مع ذلك يجوز أن يدل دليل على أن حكم المعلومة حكمها لأن الحكمين المتماثلين يجوز أن يدل دليلين مختلفين على
 امتضا المصلحة لذلك وهذا كما نقوله فيما عدا لا جاز من استثناء فان حكمه في ثبوت الربوبية حكمها ومع هذا علمنا ثبوت التميزها بالضر
 وكلنا فيما عدا ما إلى ليدل الخ من قنا سرعدين قال به أو غيره وقولهم تعليق الحكم بالسوم بحري مجزئ لا استثناء فكأنه قال ليس في الغنم إلا
 السائمة زكوة والمستثنى منه مخالف في الحكم للمستثنى غير معتد أيضا لأن الاستثناء لم يدل بلفظه على أن ما لم يتناوله بخلاف حكمه بل
 العود على دخول الكل فيه ظل الفرج الاستثناء بعض ما تناوله العود علمنا حكم المستثنى بلفظه الاستثناء وعلم أن ما لم يتناوله بخلافه بلفظه
 كقولهم ضربنا القوم الأذيان فان الاستثناء ظلم أنه يدعى مضرود بلفظه العود نعلم أن من عدا مضرود لا من جهة دليل الخطاب ليس هذا
 موجوبا في قوله في سائمة الغنم الزكوة لأنه ما استثنى من جملة مذكورة ولا يجزئنا ينمعي الاستثناء ثبوت حكم الاستثناء الفاظا موصو
 فإلم يدخل فيه لم يكن مستثنى من وقولهم تعليق الحكم بالشرط إذا دل على انتفاء الشرط فكذلك يجب لصفة لأن التخصيص يحصل بكل
 واحد منها ما كحصوله بالآخر لا أنه لا فرق بين أن يقول في سائمة الغنم الزكوة أو يقول فيها إذا كانت سائمة الزكوة غير لازم لا ما نقول في الشرط
 كقولنا في الصفة أنه لا يدل على أن ما عدا الشرط بخلافه لغير اللفظ بل أن علم ذلك في بعض المواضع فبدليل لأن تأثير الشرط في تعيين
 الحكم بدلا يمنع أن يخلفه شرط لغيره لا ينجح بذلك من كونه شرطاً لا فاعلم أن الشرط في العمل بقوله لا هذا لا يلزم التأهلا
 إليه بقوله ثم واستشهدوا شهيدين من رجالكم ثم علمنا أن ضم امرأتين إليه بقوم مقام التانف ثم نعلم بدليل أن ضم العيين إليه بقوم
 أيضا وظلمهم بما تكفنه عند قول قوله ثم أن شفعهم سبعين مرة ظن بغير الله لهم من قوله لا زيدن على السبعين وأنه لو لم يهم
 من جهة دليل الخطاب أن ما زاد على السبعين بخلافه لم يقل ذلك مما لا يقول على مثله في هذا الموضع لا نخرجه لحد يحصل به الفرج
 مسئلة طريقها العلم ثم قال معارضه ما يترجم في أنه قال لو علمت أن لو زدت على السبعين عمر الله لهم لفلعت يدي فمما ما لا

في قوله لا يتناولها أو لى أن ينج

كتاب الغنية

ضعفه من انه لا يغفر للكفار لان ذلك غير جائز على ان معنى الآية النهي عن الاستغفار للكفار وانك لو اكرث منه لم يغفر خبر من الاكثار ^{اسم} ولا فرق بينهما وبين ما زاد عليهما كما يقول العرب لغيره لو جئني سبعين مرة ما جئتكم المراد بذلك انك لو اكرث من الجي الى ما جئتكم اذا كان هذا معنى الآية لم يجز ان يقول عند ذلك ما زاد غنة على ان اكثر ما فيه لوصح انه فهم ما زاد على السبعين بخلافه فان من ذلك من تظهر اللفظ وما المتكران يكون لدليل سواء وقيلهم بما ذكر من ان يعلم بنسبه سال عمر فقال ما لنا نفق قدما فقال عجب مما عجب منه من انك لتتو فقال صدق الله سبحانه عليكم فاقبلوا صدقته وان فهمنا من ذلك يدل على انها من من بقليل القصر الجوفان حال اكثر بخلافه مردود بان خبر واحد لا يغير على موضع الخلاف لان فهمنا من غير معلو انه لاجل تعليق القصر الجوفان يجوز ان يكون من حيث عقلا من الايات الواردة في ايجاب الصلوة وجوب الاثام في كل حال اعتقاد المستثنى من ذلك حال الخوف فنجب هذا الوجه قلعهم بما ذكره الصحابة من قولهم الما من الما مشوخ ولا انهم فهموا من جهة دليل الخطاب فخرجوا الاعتقال بالماء غير الماء لم يقولون ذلك بضعف من حيث كان غير واحد من انه قد يلفظ اخر وهو الماء من الماء بدخوله في قوله تعالى انما يعلم ان ما عاده بخلافه على انه من انهم عقلوا ذلك من ظاهره وما المانع ان يكونوا علموا ذلك بدليل كقول اللفظ **باب لكان في النسخ** ما يتعلق من تدبيرا عند الكلام في انبؤ حد النسخ والدلالة على جواز الفرق بينه وبين البداء فلا وجوب عادة ذلك دليل النسخ بوصف فانه ناسخ لانه كاشف عن غير لا يجابى بوضو الهديم ثم ما ناسخ من حيث كان فاعلاما هو النسخ بوصف الحكم بذلك من حيث كان دليلا والمنسوخ هو الدليل الذي تغير حكمه بالدليل النسخ والحكم بوصف بانه منسوخ لانه المقصود بالدلالة ولا نال التغيير ومضى نسخ لا يدخل في حكم مستمر لان ما يستمر لا يصح ان يدخل منه معنى النسخ ولا النسخ نفسه لا بد فيه ايضا ان يكون مما يصح تغييره بعد الاستمرار لان ما يستمر على حال واحدة لا يصح النسخ وما معناه ما يجب استمراره على وجه واحد منه ما يجب استمراره بصفة هو عليها كوجوب الانصاف فيجوز الكذب منه ما يجب استمراره من حيث كونه اظفا لا يتغير كالمعرفة بالله ثم وما يجوز تغييره من الافعال كالبيع الشراي وجوه الضر لا نه قد يحسن ثابة ويقع اخرى فعنى النسخ يصح دخوله فيه فاما النسخ نفسه فاما يدخل فيما يثبت حكمه شرعا وترفع ما يملك ففصل النسخ يصح دخوله في الاختيار لانه اذا دخل في الامر واللف فادخل في انفسها وانما دخل في شتا ولها والخبر يجري في ذلك مجزأها لان مقتضاه كقضاءها اذا كان جواز النسخ في فعل المكلف ناسخ الامر يرجع الى غير حال الفعل في المصلحة لا التقي يرجع الى صفة الدليل لم يكن فرق اذا تغيرت المصلحة بين ان يدل على ذلك بالخبر والامر او التوقان قبل خول النسخ في الخبر يقتضي تجوز الكذب قبل دخوله في الامر يؤد الى البداء **فصل** يجوز نسخ الحكم دون الثلاثة كنسخ الاعتدال بالحوك تقديم الصدق امام المناجاة ويجوز نسخ الثلاثة معا ومثال ذلك انما وارد من طريق الاحاد **فصل** يجوز نسخ العبادة قبل فعلها وبعد موقوفتها لانه ثم يحسن ان يامر بالفعل من بعض كما يحسن ان يامر من يبيع وان كان لو امر من اطاع لجاز النسخ فكذلك اذا امر ببعض لان النسخ لا يتغير حسنة التابع للمصلحة بظاعة ولا معصية **فصل** لا يجوز نسخ العبادة قبل وقت فعلها لو حبين احدهما انه يقتضي البدل ان شرطه حاصلة فيه التا في انه يقتضي حاشا فترجع اليه ثم لان الفعلان كان يتحققا الامر به فجدان كان حسنا فالتمس عنه فيجوز تعليق المحالفة في هذا المسئلة بامر ثم ابرهيم مذهب جابنة ونسخ ذلك قبل وقت الفعل قد مضى الجواب عنه عند الكلام في ان الامر لما كان امرا لاداة المامود بدو قلعهم بقوله ثم يحو الله ما يشاء ويثبت لادلة لهم منه لا نه يقتضي محو او اثباتا في الحقيقة وذلك لا يليق بالنسخ ويحتمل ان يكون ثم يحو من اللوح المحفوظ ما يشاء ويثبت لمصلحة متعلق بالملائكة عليهم السلام وقولهم النسخ الاثباتا فاما ثباته في عالم يفعل الجواب عنه ان يقول ان اردتم ان يكون فيما لم يفعل قد شتا ولا امر غير مسلم وهو محل الخلاف وان اردتم ان يكون فيما لم يفعل فقد فعلت نظاير فكل ما قبل لا تفعل نظير ما كنتم من الصلوة الموقفة فلم لكن لا منفعة لكم فيه وقولهم اذا جاز ان يمنع الله ثم المكلف من الفعل بالاحترام جاز ان يمنع منه بالنهي بطل لا لا نسلم ان الله قد يجوز ان يامر بما يعلم ان الاحترام يمنع منه قلعهم بما ذكر من قوله في وصف مكة اطلت ساعة من هاروم مع هذا فلم يقع منه فقال اصلا وانما يصح التعليق به في جواز النسخ قبل ايجاد الفعل فاما قبل وقته فلا يمنع ان يباح له من قتالهم فالم يفعل وقلعهم عا دة في ليلة المعراج وان الله واجب اليوم والليله حين صلوة فراجع النبي حق ضار حشا باطل لثقتهم جوهرا من الفشا ومنها فسخ الفعل عن المكلف قبل ان يعلم انه مامور به ومنها ان المصالح الدينية يتعلق بمشور الصادق واختياره ومنها ما يتصل عليه من التشبيه انواع الا باطل ثم لو سلم من كل ذلك لكان خبر واحد لا يجوز الاعتقاد عليه في هذه المسئلة **فصل** لا يكون الزيادة على النص نسخا الا ان يكون مفسدة مؤثرة في الاعتقاد فان كانت منفصلة او متصلة غير مؤثرة لم يكن نسخا والمتصلة المؤثرة هي التي تغير حكم المريد عليه في الشرع حتى يصير لوقع في المستقبل من دون تلك الزيادة لكان متغيرا من جميع تلك الاحكام الشرعية التي كان عليها او بعضها مثلا لزيادة ركعتين على جهة الاتصال كما ذكر ان فرض الصلوة كان ركعتين فزيد في صلوة المحضون هذه

لا بزيادة

الزيادة في غير الأحكام الشرعية لأن المكلف لو فعل الوكعتين بعد الزيادة على ما كان يفعلها عليه ولا لما كان لها حكم وكان كما لم يفعلها
 وجعل عليه الاعادة لها مثال الزيادة المتصلة الغير المؤثرة بزيادة عشرين على حد التقدير زيادة النقص على حد الزيادة اليك بزيادة الزيادة
 حلالا لمصنوع مثال الزيادة المتصلة بزيادة صلاة سادسة وصوم شهر ثان وذلك ابتداء بعبادة لا يقتضي تحايلا خلافا إنما الخلاف في
 الزيادة في الحد الذي على أنها لا يقتضي تحايلا لا تؤثر في تغيير حكم شرعي معقول للمزيد عليه لأن المزيد عليه يفعل بعد التقيد بالزيادة على
 الوجه الذي كان يفعل عليه قبلها وإنما يجب في هذه الزيادة اليه من غير أن يكون الإحلال لها مؤثرا في الأول فوجب أن يكون هذه الزيادة
 ابتداء بعبادة فصل في النفس من النفس بغير زيادة في الزيادة ما كان التباين من العبادات بعد ادائها في وقت من وقتها فيكون حكمه
 يجري مجرى فعله قبل النفس فهو صحيح وان لم يكن كذلك فليس مثال الأول نقصا ركعة من جملة الصلوة لأنها لو فرض حصول ذلك لكانت
 من جملة الصلوة لأن حكمها الشرعي بعد هذا النقص قد تغير ولو فلت كما كانت يفعل عليه ولا يجوز تحايلا مفتوحة مثال الزيادة أن
 من الحنابلة فإن ذلك لا يكون فتحا لما يقرب من الحد فصل في جواز النسخ الكتاب في السنة بالسنة المقطوع بها بالاختلاف إنما
 الخلاف في فتح الكتاب بالسنة بالسنة بالكتاب الذي يدل على الأول أن النسخ إنما يبدأ بالحكم وإذا كان كذلك وكانت السنة في الدلالة
 على الأحكام كالكتاب جواز النسخ بها وأيضا فالسنة المقطوع بها بغيره في وجوب العلم والعمل بغير الكتاب كما أنه يجوز فتح الكتاب
 ببعض كتاب يجوز فتحها ما السنة التي لا قطع بها فلا يجوز النسخ بها لأنها ليست بالسنة لا وهذا الذي يدل على جواز فتح السنة بالكتاب
 بل الأولى لأن الكتاب من المزيد على السنة باليد يجب أن يتعلق من منع من فتح الكتاب بالسنة بقوله ثم ما تنسخ من آية أو منها ما تنسخ من آية
 منها وأدعاهم أنها تدل على قولهم من وجوه منها قوله الرقيم أن الله على كل شيء قدير لأن ذلك يشعر أنه إنما ينسخ من آية أو منها ما تنسخ من آية
 ومنها أنه منافية لك الحاشية السنة لا تنافي ليس حقيقة ومنها أن الآية إنما يكون خبرا من الآية إن تكون أفع منها وذلك يكون بتلاوتها
 وبما مثال حكمها يجب أن يكون ما يات به بزيادة كذا الوجهين على ما ينبغي لا يصح في السنة إلا أحدها ومنها أن ظاهر قول القائل لا أخذ منك
 كذا إلا أعطيتك خبرها يدل على أن المعطى ثانيا من جنس الأول الجواب عن قول الآية لا يدل على موضع الخلاف لأنه في حكمها الآية فيها
 وظاهرها الآية لا يدل على ما يات به بزيادة يكون ما يخافه وهو محل الخلاف لأنه ثم قال ما تنسخ من آية أو منها ما تنسخ من آية
 هو خبرها ومعنى خبرها أصلها وانفع وأزيد في الثواب هذا لا يمنع أن يكون العمل بالنسخ الذي يدل على أكثر نواها ما وقع لها
 رتب لا يترتب عليه من العمل بالنسخ وهذا لفظ الشافعية بأن السنة خبر من القرآن على أنه لا يعلق القول بأن بعض القرآن خبر من
 وأن فتح بعضه ببعض مما قالوه في ذلك قبل لهم متلفعا شغوبا بقوله ثم الرقيم أن الله على كل شيء قدير لا يدل على ما يكون به النسخ إنما
 على أنه قد دل على فتح العمل بها ما أصل منه في الدين سواء كان لنا نسخ كتابا أو سنة أو أصنافه الآية إليه ثم لا يدل على اختصاص كتاب لا منه
 والسنة إذا كانت بوجوبها كإصنافها إليه كما صنفه كلامه الاستماع بالآية وإن كان من الوجهين اللذين ذكرهما فمما يترتب عليه أن يكون
 وإن انتفع بها من وجبه أحد أصلها من الآية من الوجه الذي بيناه في معنى خبرها لأن الثواب قد يتضاعف والوجه أحد على الوجهين على السبيل
 ودون السنة أيضا نوايا بعبادة ولا تسلل أن قول القائل لا أخذ منك كذا إلا أعطيتك خبرها لا يدل على أن الثاني من جنس الأول بل
 أنه لو صرح بخلاف جنسهما لم يفتح فصل في نوى ما يعلم به النسخ والنسخ الخارج أو يكون ذلك في اللفظ إذا كان مذكورا على وجه
 التفصيل قد يكون على وجه الجملة في لفظ المنسوخ كما لو قال ثم افعلوا كذا إلى أن تضع عنكم الوثا فدلالة لكان وقت ذوالعبادة وقد
 علم باللفظ الذي تفصيلها هذا خارج عن النسخ **باب في الكلام في الاختصاص** تخبرنا احتملا أصنافا لكن بعبادة ما به العمل
 الصدوق والكتب ينتقض بالخبر الذي لا يكون الأصناف لا يجهل الكذب الخبر الذي لا يكون الأصناف لا يجهل الكذب الخبر الذي لا يكون
 الأكاذيب لا يجهل الصدوق والأخبار على ضرب من ثلثة أحدها يعلم أن خبره مطلقا لا بد أن يعلم أن خبره ليس على ما تناوله وثالثها يجوز
 خبره على ما تناوله وليس على ما تناوله الأول على ما بين على أحدهما يعلم ذلك مسخروا كخبر بأن السماء فوقنا والأرض تحتنا وما
 شاكلة لذلك الآخر يعلم بالكتاب كخبر الله ثم وجب سؤله بالخبر المؤثر وخبر الأمة ما جمعها والآية على من بين أحدهما يعلم ذلك منه
 من حاله لا يجهل بالخبر بأن السماء تحتنا والأرض فوقنا أو أشبه ذلك يعلم ما كتبه وذلك كخبر يعلم أن خبره ليس على ما تناوله بل يجهل
 الضرب لثالثها من الثمة المفترضة كل خبر يعلم كونه صدقا ولا كذا باضروا ولا احتدادا لا فصل في أصناف النسخ في علم من أحدهما
 يحصل العلم عندما لكل ما قد سمعها بلا شك كالأخذ عن البلدين والمحاور والعطاء والآخر يحصل العلم بالحسروا الاستدلال كما قد
 عن خبرنا لبق الخفي سوا القرآن وأخبار النسخ على ما مائة أمية يؤمنين وأمره الأول هو أو العلم بالحسروا سوا ذلك وقد قال أحد
 أنه كذب نحن بخبر كونه على كذا حد من الأمر ولا يقطع على أحدهما لعدم الدليل على ذلك والآخر لا يحصل العلم به شرعا

منه

الحق

كتاب الغنية

في صفة الخبرين لشرط ثلثة احدهما بلوغهم من الكثرة الى حد لا يجوز تصدق الغادة اتفاقا لكذب في قع منهم اتفاقا كما يجوز ذلك في الواحد لا تبين وثانيهما ان يعلم انهم لم يجعهم على الكذب جامع من تواطوا وما يجري مجراه لاننا لم نعلم ذلك لم يقطع على الصدوق انهما اشبه ارتفاع اللبس لنبهنا على خبرنا عنه لانها تدعو الجماعة الكثرة الى الكذب كخبرنا الخلق الكثير من المبطلين عن مداهمهم الفاسد لاجل الشبهة الداخلة عليهم وهي تقوم مقام التواطؤ في الجمع على الكذب هذا اذا كانت الجماعة تخبر عن الخبر عنه بلا واسطة فان كان هناك واسطة في اعتبار هذه الشرطية في الواسطة بينهم وبين المخبر لأم يقطع على صدقهم وان كانت هذه الشرطية في الخبر يطل كونه كذا وفي ذلك كونه صدقا لا لا واسطة بينهما فحصل خبر الواحد لا يقتضي علما وانما يقتضي غلبة الظن ان كان الخبر عدلا وقول من يدعي انه يقتضو العلم ان مرتفع عادة الناس ثم خرج امله وقد لظوا الوجوه وخروا الثياب احضر اسير الفسك الاكفان لا يعترض شك في صدقهم وان كان لا يبلغون حد التواتر باطل لان هذه الامور قد تكشف عن باطل فيقال ان المريض كان اغشى عليه ولحقته سكتة وما اشبه ذلك ولو كان العلم قد حصل لما انكشف الخيال عن باطل فحصل بحرفين جهة العقل والتبديل بالعمل بخبر الواحد ان كان الخبر به على صفة مخصوصة لا لا مرفق في العلم بخبر اثنين بيان ان يقولوا لنبى ان حرام وبين قوله ان الخبر كخبر بيان ان خبره هو وكما انه لا فرق في ذلك فلا فرق ايضا بين ان يقولوا ان خبركم عنى من هو على الصفة الغالبة بخبره فخره وان العلم بالخبر يحصل بذلك كله ولا يمنع ان يجعل الرسول قول الواحد دليلا مع جواز الغلط عليه لا نه لو قال ان الخبر كخبر عينا بوزن وحق لمحصل الثقة بذلك عند خبره وان قال ان خبركم كخبر فلان نبى فاعلموا انه صلاح لوجب العمل ان كانت الثقة مرتفعة وتصحيح الخبري بقبل الحماكم بعلمه فمحصل الثقة والتبديل بالانذار والتمهات في جواب العمل وان كانت الثقة مرتفعة منهم فحصل التبديل بالعمل بخبر الواحد لم يرد الشرح به وان ثبت ذلك لم يجرى العمل لا بد من كونه تابعا للعلم فاما ان يكون ميمنا تابعا للعلم بصدق الخبر تابعا للعلم بوجوب العمل كونه جواز الكذب اذا كان العلم بصدق الواحد مرتفعام يبقو العلم بوجوب العمل اذا كان ذلك موقوفا على الدليل الشرعي لم نجد في الشرع دليلا عليه حيث فيه وتعلق الخالف في ذلك بقوله فلو لا فمن كل فئة منهم طائفة منهم لينفعوا في الدين وليتدوا وقومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وان حث على الثقة في الدين ونداب الى النور ينمن كل فئة منهم طائفة واسم الطائفة يقع على الثلثة فضا على خبر الثلثة من قبل الاخذ لا يصح الاعتماد عليه لان اسم الطائفة لا يقع على الاحاد يقع على المتواترين وان كان مشترك بين الامرين وجب لوقف في المراد بذلك في الاية ولم يجرى القطع على احد الامرين الا بدليل وانما انصرفوا لاجل الاية دلالة الى لا غير ما خرج من كونه دليلا عليه على ان ظاهر الاية يقتضي الحث على النذارة التي هي التوبيخ من قبل النظر في الاية وذلك يحصل بخبر الواحد ان كان فاسقا بل كان لان الحث الحاصل عند توبيخ المخوف لا يقتضي العلم بصدق ولا يحتاج الى حث بالعمل بقوله الاستناد الى جوب الخبر من الشرع المشهور وليس هذا من العمل بخبر الواحد في شئ لا اعتبارا بامانه وعدا لتدريج العمل بقوله ان نبوت التبديل به تبين ذلك وقوله ثم لعلهم يحذرون والحذو مطابق للتوبيخ لو اردنا ما ظوه لقال لعلهم يعلمون والنبى وان سعى منذ راو دكار ذلوله واجبا فمن حيث كان في ابتداء دعوتهم يكون محوفا ثم استقر ليل نبوته وجب العمل بقوله فانما لا تبطل الاية والخبر جوب الخ بطل لظا ينه وانما تضمنت حصول الانذار فقد سقط التعلق بها في موضع الخلاف وعقلهم بقوله ثم يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسقا فتابوا فتابوا ان تصيبوا فوما يجمل ان تصيبوا على ما علمتم فانين لا يصح التعلق به لا نه مبني على دليل الخطاب هو باطل على ما بيناه على ان ظاهر الاية يمنع من العمل بخبر العدل لا نه سبحانه علل المنع من قول قولنا فاسقا بعلته هي فامة في خبر العدل بقوله ان تصيبوا فوما يجمل وهذه العلة ثابتة في خبر العدل لعدم العلم بحقيقة الامر فيه وان ارتفاع الثقة بصدقته فمبارك به وان شاذنا فاسقا في علة المنع وجب لوقف فمخبره كالغلق وتعلمهم بقوله ثم ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى وانهم يخطون لكتان وذلك يقتضي وجوب الاظهار ولا يجري الاظهار الا للقبول الجواب عن ان خطر لكتان وان كان لا يستعمل الا فيما يجب ظهارة فما دليهم على ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يطلق فيه خطر لكتان على ان لو سلمنا ان خبر الواحد يجب ظهارة لم يدل ذلك على وجوب القول لا نه يحتمل ان يجب ظهارة لم يصير للكلف طريقا الى العلم بالتواتر الذي يلزم العلم به ولا يمكن حصوله من دون سماع اخبار الاحاد وعقلهم بان الله ثم قدما بلا بلاغ في مواضع من الكتاب ذلك يكون بالتواتر والاطمئنان لا نه لو اخبرنا الواحد الواجب يكون العلم بفروع البينات كالعلم باصولها لا يصح التعلق به لان الله ثم لا يجوز ان يامر الله الابما هو حجة في نفسه يجب العمل به من اين ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يجمع به البلاغ وتعلمهم ان النبى كان يبحث سلة الى المبلات كما وانرا للدفا الى شريعتهم فيعملون على مجرها توالم في كونهم دسلة وفيما يودونه اليهم من الاحكام الشرعية وان هذا دليل على ان اخبار الاحاد حجة في الشرع لا يصح الاعتماد عليه لا نه في على وهو غير مسلمة وهي ان العمل كان على مجرد اقوال هؤلاء بالوسل وليس لك معلوم بل المعلوم علمهم عند ما وذلك يحتمل ان يكون بما دلاجلها ويحتمل ان يكون لما ينهم اليها من القران الموجبة للعلم وان كان محتملا اكثرنا

رَأْسُ بَابٍ

لو يكن فيما اقتضاه دليل على ما ذهبوا اليه على ان الافتاء حاصل على ان اول شئ كان مؤيداً الرسول يدعو اليه المعرفة بالله ثم بعد ذلك
 الرسول يبع ان اتوا اليه ليستحجته في ذلك انما الفائدة فيها انذار والتبينة على النظر في انبائها والرسوخ الى التواتر وما جرت مجراه في تعليم بنياد
 ايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد ثبت عندهم المحجة بالعمل باخبار هؤلاء المرسلين حتى يلزمهم العمل بها ولا يجوز ان يعلموا من جهة
 لان خبرهم لا يوجب العلم فاذا قبل سلطون ذلك بالاخبار المتواترة ينقلها الصادق والوارث قلنا فما المنكر ان يكون حكم ما حمله من التبع
 وفي طريق العلم حكم التقيد بالعمل اقول لهم ولما يجدوا في بين الامرين وغلبهم العمل الصواب على وجوب العمل من التقاء الحجتين بحبر
 اذ واج النبي عند اختلافهم في ذلك عمل في بكرة بميزات الحجة بخبر الواحد الاثني وعمل عمر في جزيرة الجوس بحبر عبد الرحمن بن عوف في
 ذلك وانهم كانوا بين عامل بذلك مسلم عن التكرار على العمل به وذلك في الرصع هذا يقتضي اجتهاد في العمل باخبارنا لا ما بعد ثبت
 انها لا تتجمع على خطأ لا يبع الا اعتماد عليه من وجوه احد ما ان ذلك في ام من حال الصواب بالتواتر في تواترنا اصلها ذكره لانه ان كان لو
 ان يعلم ضرورة دعواهم على الصواب في ذلك عن حسب يقولونه في خبر الخبر المتواتر ما يستدل عند من قال بذلك ان كان معلوما ما يستدل به
 بثبوت صفة التواتر في تافلية في فتا الامر من دليل على انه غير معلوم وان كان كل كان دارا من طريقنا في عالم بحبر القول عليه
 اثبات التقيد بالعمل لان ذلك مستلزم لا بالتقيد على فتنه لان هذه مسئلة فرض لمكلف فيها العلم والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم
 بذلك طريقا لم يكن فيه دلالة لان المعلومة علمية عند هذا الاخبار وذلك لا يخلو ان يكون لذكرهم عندنا سيما عنهم ذلك من التبع والتبينة
 انخرطهم على طريقته من الاجتهاد يقتضي اثبات الحكم وقال المحققون ان اصلنا يتحولوا عن القبلة عند جبر الواحد لا جبره لان عندنا العلم
 بذلك لا يجوز بخبر الواحد انما رجوا بدليل غير الخبر اتفق بسجوعهم بذلك لدليل عندنا المانع من متلك في عمل الصواب في
 الاخبار الوجه الثالث اننا لو سلمنا تسليم نظران علمهم كان هذا الاخبار لا جبرها لم ينفعهم ذلك فيما قدس لان من امنه في العمل بها
 بعض الصواب في فعل بعضهم ليس بحجة عندهم وتقولهم على امثالنا الباقي على التكرار غير مسلم ولو لم يكن هناك الا انكار امير المؤمنين العمل
 باخبارنا والاخذ لك في التقاد رتبة على الفتيا بمذممة النقل عن ملصحات انكاره العمل بذلك ثم لو سلم لم يكن دلالة الرصع على ما رعبه لا سيما
 وغيره من الخوف لوقوع تتبع مواعظ مما يتكرر من التبع في حال الغامض من عمل بحبر الخبر والقرينة اذا العتد رتبة وغيره لم يكن القطع
 به على الرصع على اننا لو سلمنا انه لا رتبة له في ذلك على ما قصدت لان الاجماع الذي لا ينفك عن خطأ محقق بفعل احد ما نحن فيه
 غير ذلك لان عمل من عمل بخبر الواحد غير امثال الامر عن التكرار عليه اذا اختلفت الفعلان وتغايرا الفعلان لم يتبع ان يخطى العامل في
 عملك دليل عليه بخبر المسلم عن التكرار من حيث ترك الواجب عليه لان التقاض الدليل البع هدم انما لا رتبة اسره ولا يجمع في
 في حكم واحد حصول الاثبات على خطائهم في حكمين والوجه الرابع اننا لو سلمنا ان حصول الاجماع على شئ واحد لم يكن فيه دلالة لثبوت
 على انه رتبة في نفسه هذا مما لا سبيل لهم على اصولهم الى الدلالة عليه سببين ذلك فيما بعد افتاء الله وتعلقوا بان حملوا قبول خبر
 الواحد مع جواز الخطاء عليه على قول المتفق على الثبات واخبار المعامات والجواب نالا ثم حجة على المستفاد قول المتفق
 يمكن من العلم بالفتيا وانما يبع العمل بفتيا بعد العلم بصحتها ثم لو سلمنا ذلك على ما ذكرنا انما يدل على جواز التقيد بالعمل
 الاحاد وهذا خلاف بيتنا وانما الخلاف في ثبوت ذلك فاننا سوا قبول خبر الواحد على المنفرد فقهية جامعة بينهما كان لنا ان ننقل
 قبل النظر في صحة العلة ما نحن فيه مسئلة فرضنا فيها العلم فلا يجوز التعويل فيها على ما يمتنع العقل ولهذا يجيب عن حملهم ذلك على الثبات
 واخبار المعامات على خبرين احدهما على قبول الهدايا والادب في دخول الداء الشرع قد ورد ما قرأ ذلك لا ما استباح حكمه وذلك
 لم يميز العدل بينه من الفاسق ولا السبي من البائع لان المولى في ذلك على غلبة الظن والعرب لا يجرى فيه الشرع من قبول قول الواحد
 في ظاهرة الماء ونجاسة في القبلة ودخول الوقت وهذا فرع من فروع خبر الواحد فلا الاول يجوز ان يعمل اسلا لا نزع في الثاني
 لا نزع وخرج ومعلمهم بان الضرورة تعود الى قبول الخبر الاحاد اذا حدثنا الحادثة وليس فيها حكم منصوص ليس في قول عليه لان
 الضرورة انما تعود الى ما هو حجة في نفسه فليعلم ان يدلو على ان خبر الواحد هذه الصفة وتشدنا لاحادنا الا وعلى حكمها دليل يوجب
 العلم وموقفنا عند الدليل جفتنا الى حكم العقل فليس فيها ضرورة على ما اسعوه وقولهم اذا وحج العقل العمل على قول من اتى ما
 يبع في طريق وان كان واحدا محض من الضرر في الدنيا فكذلك يجب العمل بخبرنا عن الرسول بخبرنا ما من مع امثال العمل بالسر
 في الاخرة غير معتد لان مصداق الدين يجب في حكمه الله شمع التكليف ان يعساها ويدلنا عليها العقل الذي يتحقق في رافتها
 علينا انتفاء الضرر وليس كل خبرنا من سبع الطرق لا نرجح سبب لانه على ان في الطريق سبعا فتا من مقتضاها المنفعة في سلوكه
 على ذلك يوجب ان يكون الفاسق كالعدل والكافر كالمؤمن من غير اعتبارنا في تفرقه في خبر الواحد على ان العقل يمنع من الاقدام على ما

كتاب الغنية

في كتاب الغنية
الكتاب الثاني
المعنى

يومن كونه مفسدة فلم وجب العمل بخبر الواحد بخود من المضرة ولم يجب ترك العمل به تحريما من المفسدة على ان في الاحتياط ما مضرة في ترك
العمل به كالمضرة الا باحة الخارج عن الخطر الايجاب من ابن لهم وجوب العمل على قول مدعي الواسلة لان فيه تحريما وليس هذا قول احد فان قيل
اذ كنتم لا تفعلون باجتناب الاحاد فالقاعدة فيما يرى احادكم ولا يبقو على اكم وهل هذا الا مناضة قبل القاعدة في ذاية كل واحد من محذوف
الشيء ما سمع من شيوة لنا فليس عن الائمة ان يؤد الا ما نزل في تبليغ ما سمع ليحصل برؤاينه وذاية غيره للكلف طريقا الى العلم بالثواب
وكان القاعدة في نفي كل واحد من علمنا فاديرة الا ما نزل باذاعة ما علمه ليصير فضيا وفتيا امثاله من العلماء لكل كلف سبيل من العلم بما يجوز
عليه لا لولم ير المحدث ما سمعه لا يفوق العالم بما علمه لا سند طريق العلم بالشرع وليس في ذلك خلاف في اصولنا لان الواجب في العمل لا نه في
الا ما سمعه فهو على جتين مما خبر به فان سماعه من امام او جماعة مؤثرة عن حجة فهو على يقين من امره في علمه وذاية وان كان سماعه من واحد
فهو صادق في خبره وعلمه هو فوفى على العلم والمقول فينا لا بما علمه فلا تبعه عليه في العمل به ولا ما فاه بين فتياء وعلمه فان في خبر علمه فالتبعة عليه
وكان ان كذب الخبر في خبره **باب في الكلام في الافعال** ما يتعلق بها الفعل عبادة عما وجد بعد ان كان مقدرا وينقسم الى الا
له نريد على حد ثبوت الى ما له صفة نريد على ذلك والاول كذا ثم حركاته التي لا تتعداه وهذا لا يوصف بحسن ولا قبح لثبوتها في ينقسم الى فعل
مطلوب ومحل ما يحصل مع الاجابة لا يستحق به مدح ولا ذم والمحل ينقسم ايضا الى نوع حسن الفع بعبادة عما يستحق فاعلم مع العلم بفتحة الممكن من
ذلك الذم والحسن ينقسم الى ما لا صفة له نريد على حسنة لا يستحق به مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعنى من شرط نهيمته بذلك ان يعلم على
بذلك الحسن حاله ويدل عليه الى ما له صفة نريد على حسنة لا يستحق فاعلم المدح ولا يستحق بالاحلال به الذم وهذا هو النكاح ويوصف بأنه مستحب
ومرغب فيمع الدلالة والاعلام كما قد ناه او يكون ذلك نفعا موصلا الى الغير على وجه مخصوص فيوصف بأنه تفضل واحسان ويستحق فاعلم النكاح
مضافا الى المدح ومنها لا يستحق الذم من لم يفعله ولا ما يقوم مقامه هذا يوصف بأنه واجب بخبر كالكفارات الثلاث في حث اليهم ومنها ما
يستحق بالذم من لم يفعله بعينه هذا يوصف بأنه واجب مضيق كرك الوديعة بعينها وورد عين المتكسوة وما يختص كل شخص من غير ان يتوجب
الغير به يوصف بأنه من فريض الكفريات كالصلوة على الموتي والجماد **فصل في** نفي النقي لا يجب من جهة العقل تباعدهما لان من
الجماد اخصا بعبادة ذات شرعية لا يكون لنا في التعبد بهما مصلحة ومنه يتجناه والحال هذا ادى الى ان نفعل ما ناولنا لان التعبد بالشرعنا
ينبع المصلحة ولا يتبع التسلط المكلفين في المصلحة فيختلف لاجل ذلك تعبد بها كما حالنا المقيم المسافر الى الطالحا **فصل في** نفي الشرع
الاجماع على وجوب تباعده التماسي في اننا لا نلج الا يعلم الحكم الا بها دون ما لا يكون كذلك فينقون يعلم ان التماسي بصور الفعل الموجه الذي
ينبع عليه لانه لو اخذ من انسان نصف ينار على وجه الزكاة لم يكن احدا ما مناسبة اذا اخذ من ذلك الغير نصفه ينار على وجه الفرض **فصل في**
ولا يجوز الحكم بان جميع انغالة على الوجوب لا تنقسم الى ثبات وحكم البياح حكم المسبين في وجوبه وندب وغير ذلك وان كان اشنا الخطاب فيجب
لدليل الممتثل وان كان ابتداء شرع فينقسم ايضا الى وجوب ندب اباحة ثبتنا لا امر على ما ذكرناه **فصل في** انغالة ينقسم الى ثبات وندب
وابتداء شرع يبين حقا قلناه اننا اذا كان لا بد للفعل من دليل فان يكون دليله ظاهرا مستقلا بنفسه فيكون الفعل متنا لا او يكون دليله
ظاهرا يستقل بنفسه فيكون بيانا او دليله لظهور فيكون ابتداء شرع والبيان ينقسم الى ثبات ثلثة بيان المجلد بيان التحسين بيان النسخ
ويبقى بذلك بيانا زيادة لاحقة لا بد منها وقد يكون ذلك تارة نفيها وشرع غير نفيها وبلوغ ذلك بيانا فعل محتمل لان الفعل قد بين بالفعل وقد
ايضا فيه بيانا فقول محتمل الامر من كاية الفرض ما مثال بيانا المجلد فكيف انما في الصلوة والمناسك غيرهما واما مثال بيانا تخصيص لموتك به عن
في اوامات مخصوصة خسر ذلك ففعله صلوة مخصوصة في ذلك لا وانه اما بيانا النسخ فتوما وكون قوله اذا صلى الا نام قائما فاضلوا قائما
واذا صلى جالسا فاضلوا لاجمعين فنسخ بان صلى جالسا ومن خلفه قيام في مرضه الدائم في زيادة في زيادة في الحاد
غيره ويدخل فيه زيادة السن في الظهارة واما بيانا القول المحتمل فانه من فعله على احدا المرادين واما امثال فيون يفعل ما هو
في ذلك الكتاب يصحان به من على ذلك الحد من غير ان يفعله واما امثلة ابتداء الشرع فكثيرة ينقسم قسمه اخرى ففعله وتركه وانفردا فاعلم على
فعله وينقسم قسمه اخرى منها واجب منها ندب منها مباح **فصل في** انغالة لا يقع فيها التعارض لان ذلك انما يكون بوقوع الفع في تركه في
واحدة او بوقوعه في الحال اذا احده ايضا وهذا لا يمكن فاما اذا امكن العمل بالدليلين معا فلا تعارض بينهما **فصل في** ما بعد البعث
لم يكن مستبعدا لشرع من كان قبله لان الاجماع حاصل على ان شرعة ما نسخ شرع من بقده ما قبل البعثه فيجوز ذلك عنه **باب في الكلام في**
في الاجماع اعلم ان قولنا اجماع اما ان يكون واقعا على جميع الامم او على المؤمنين منهم او على العلماء او على كل الامم امام المعصاة لله
لا يجوز على الخطاء ولا يكون قوله الاحقاد عيسدا حله فيه فقد وفتنا في الفتوى من ينهى الى ان الاجماع حجة وانما حجة في علمه كونه كذلك
في دلائله فعدنا ان العلة في كونه حجة انه يشتمل على قول المعصوم وعنده ان الله ثم علم ان هذه الامة لا تجتمع على خطأ وان جاز ذلك على

لَا بُرْهَانَ

احاد فاعند فان الدلالة على صحة الاجماع وكونه حجة في كل عصرنا لعقل قد عدل على ان الامام المعصوم لطف في التكليف العقلي وان لا يخرج منه شيء
 ومخالفنا يستدل على صحة الاجماع بطرفا معينة لا يدل شئ منها على ذلك فان قيل كيف يمكن القطع على ان قول الامام القاسم في جملة اقواله ثابتة
 مع عدم تميزه ومعرضه مع استناده وعينه قد بينا فيما مضى ان الامام عندنا موجود العين فينا وبيننا ظهرا نلقا مودعا نادانا كئلا نفره
 بعينه الا تميزه من غيره ومعنى قولنا انه غائب نهجهمول العين غير متميز الشخص لا مراد بذلك الغيبة انه بحيث لا يرى شخصه ولا يسمع كلامه
 وقامت له عندنا في حال الغيبة الامثلة كل من لا نفره بسببه من جملة الامة متبدا اذ كنا نفرنا بجماع المسلمين على المذهب الواحد فقطع عليه
 واكثرهم لا نفره ولا نلقاه ولا نشاهد ما المنكر من اجماع المسلمين فان قيل اذا كان المرجع بكون الاجماع حجة عندكم الى قول المعصوم وليس
 تاثير في ذلك كان قولكم الاجماع حجة لقولنا فائدة فيه قيل نحن لا ابتداء بالقول ان الاجماع حجة بل ان سلطانا مفيد لنا ما قولكم في اجماع
 المسلمين قلنا موقوف حجة من حيث كان قول المعصوم في اجماعهم وهذا كما لو قيل في جماعة فينا في هل قول هذه الجماعة حق حجة فانه لا بد في
 الجواب لنا ولكل سؤال غرضك من القول بان حجة وان كان لا تاثير بقول من عدل النبي في ذلك على ان قول الامام ان انا جازا ان يلبس
 اما الغيبة او غيرهما لم يكن يد من الرجوع الى اجماع الامة او علمائها ليعلم دخول قول الامام في ذلك من القول بان حجة لا شئ له على قول المعصوم
 وهذا كما يقوله المحصلون من مخالفينا ان الاجماع الذي حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا اعتبرنا
 الامة ليدخل ذلك فان قيل فلم قلتم انه ليس في الجمع ما يدل على ان الاجماع حجة على ما يدعيه فاجابكم اليه قيل لا فاقدا غيرنا فاعتمد في ذلك
 فلم نجد في شئ منه ليلاد نحن بنين ذلك فنقول احدا اعلم انه هو قوله ثم ومن يتأقوا الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
 المؤمنين يؤلهنا نولي في نضله جهنم وساءت مصيرا قالوا فوعده سبحانه على اتباع غير سبيلهم وسبيلهم هو اجابا كوا اذا وجب تباعده ثبتت حجة
 الجواب عن ذلك من وجوه اولها لان الامة تدل على جوب اتباع سبيل المؤمنين لا نه ثم نؤد على اتباع غير سبيلهم ولم يجز لسبيلهم
 ذكر من ابن يشغار حكمه من الجائزان يكون حكم سبيلهم حكم سبيل غيرهم في كون اتباعه محظورا فان قالوا لو لم يستفد حكم اتباع سبيلهم
 لم يكن في الكلام فائدة قلنا هذا قول بدليل الخطأ قد بينا فيما تقدم مناره ثم نؤسلناه تسليم بدل لكان مقتضاه ان يكون اتباع سبيلهم
 مخالفا لاتباع غير سبيلهم وقد يكون مخالفا له بان لا يكون محظورا ثم هو معرض لان يكون مباحا او ندبا او واجبا فمن اين لهم القول
 بوجوب اتباعهم قطعا فان قالوا لان لفظه غيرهم هنا فقيد الاستثناء فكانه ثم قال يتبع الا سبيل المؤمنين قلنا لفظه غير حقيقة
 في الصفة كما ان لفظه الاحقية في الاستثناء وانما استثنى بلفظه غير شيئا بلفظه الا كما وضعوا بلفظه الا شيئا بلفظه غير اذ كانا
 لفظه غير الصفة اخص منها بالاستثناء لم يجز حملها على الاستثناء الا بدليل وكذا لو كانت لفظه غير محتملة للامرين على حد واحد لا دليل
 لهم على ذلك على انه لا يجوز ان يكون في الامة بمعنى الامة ثم لو قال عقيب قوله يتبع غير سبيل المؤمنين ولا يتبع سبيلهم ثم اتباع سبيلهم
 مباح او محظورا لكان كلاما صحيحا ولو كانت بمعنى لا يرع هذا التقدير كما لا يحسن ان يقول لا يتبع سبيلا الا سبيلهم يذ لا يتبع
 سبيلهم فان قالوا من لا يتبع غير سبيلهم فلا بد ان يكون بحكم الضرورة امتعين لسبيلهم قلنا لا ضرورة في ذلك لا ضرورة ان يخطر اتباع سبيل
 كل احد لا انهم يتوهم من هذه اللفظة ان يفعل المتبع الفعل لاجل فعل المتبع وقد يجوز ان ينوع كل ذلك بوجه عليه لعلنا يابوا اليه
 الادلة على اننا قد بينا صحة الاطلاق ذلك من غير تناقض في الكلام وما لا يخجله لا يحسن وضد تقديره الوجه الثاني من الكلام على الامة
 انما لانتم ان سبيل المؤمنين هو اجماعهم لان السبيل اذا اضيق الى قوم بصفهم علميا تعلق بما بينه الصفة التي اضيق السبيل الى القوم
 بذكرها لان المفهوم من الاطلاق قول القائل لصاحبه اتبع سبيل المؤمنين واسلك مسلك الصادقين امره باتباعهم فيما به كانوا مؤمنين و
 صالحين وسائر متصنفاتهم فلي هذا كانه ثم قال من يتبع غير سبيل ما يكون به المؤمنون وذلك قائم بنفسه متميز من غيره اجاع القوم عليه
 واختلفوا فيه وانما لم يجد سبيل المؤمنين في الامة اجاعهم وكان الاستدلال بما سبينا على ذلك سقط معتمد من اصله الوجه الثالث
 انما لانتم ان الوعيد في الامة متوجه الى مشاكلة الرسول خاصة لا ناتباع غير سبيل المؤمنين ومثاقرة الرسول ليس في الامة فيفضل
 احدنا من الاخر وانما شئ واحد فكانه ثم قال من يتأقوا الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع مشاكلة الرسول غير سبيل المؤمنين لم يفتا
 نوله ما تولى الامة واذا كان الامر على ما ذكرناه حرج الامة عن كونها دليلا على موضع الخلاف على انها لو كانا امرين يفصل احدهما عن
 الاخر لكان الظاهر يقتضي توجه الوعيد الى من جمع بينهما من ان اتباع غير سبيل المؤمنين على الاقرار محظورا فان قالوا هذا يقتضي ان
 لا نعلم بظاهر الامة توجه الوعيد الى من نفر بمشاقة الرسول فلنا كل نقول وانما علمنا ذلك بدليل منفصل لوجه الرابع ان قولنا
 ان حكم اتباع سبيل المؤمنين مستفاد من ظاهر الامة وان سبيلهم هو اجماعهم وانما الوعيد متوجه على مخالفتهم لم يثبت ما قلنا لخالفة
 اليه من صواب اجماع مؤمنين كل عصر من وجوه احدها ان الامة الام في المؤمنين بجمع ان يكون للعيد فلا يستغنى اللفظ بجمع المؤمنين

جماع

مسبب محتمل

كتاب القيمة

باب في بيان
القيمة

باتفاق ثم لو كانا للجفر لم يكن للحالفة دليل على جواب الاستفراق على ما دللنا عليه فيما تقدم وانا لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل
مؤمن سقط التعلق بها في موضع الخلاف ثانياً انا لو سلمنا العمود في جميع المؤمنين باتفاق ثم لو كانا للجفر لم يكن للحالفة دليل على جواب
الاستفراق على ما دللنا عليه فيما تقدم وانا لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل مؤمن سقط التعلق بها في موضع الخلاف ثانياً انا
لو سلمنا العمود في جميع المؤمنين لا تنفي ذلك تناوله لكل مؤمن الى يوم القيمة فزناين لهم ان المراد اهل كل عصر فان حضوره بمؤنه كل
عصر رجوعا عن الظاهر لم يجد افرقا بينهم وبين من حضره بالمعصومين من المحمل عليهم بل يخصيصهم بهم اولى من وجوب احدهما ان ظاهر
لفظ المؤمنين يقتضون من هو كل من يتبع في الباطن والظاهر دون من يجوز ان يكون باطنه بخلاف ظاهره لان الكلام في الآية خارج مخبر
المدح والعظيم من حيث الامر لا من حيث النفع والاتباع وذلك لا يليق الا بمن يستحق العظم على الحقيقة دون من يجوز فيه مخالفة الباطن للظاهر
من يتبع الاستحسان والا ما نزل في ما قبل من عند الكلام في الايمان من امر الكتاب السنة الدالة على وجوب الاتباع الا انهم من الله
والاقتداء بهم لوجود ثالث من الكلام على الاستدلال انه ثم علق وجوب اتباعهم بكونهم مؤمنين فزناين لهم لا يخرجون عن الايمان على
ما هو مبني على الحق لا يخرج عنهم والكلام في ذلك والوجه الرابع ان الآية لا تجمل لانه ثم يوجب اتباع بسبيلهم في كل حال ولا في حال
مخصوصه فزناين لهم عموم الاحوال وليس فينا لفظه وليس لهم ان يقولوا له اذا اذ التخصيص ليس لان ذلك يمكن عكسه عليهم وتعلقوا
ايضا بقوله ثم وكذلك جعلناكم امة واحدة وسما لكم هذه الشهادتين اعلم ان الناس يكون الرسول عليكم شهيدا قالوا فخيرتم ان جعلهم عددا لا يشهد
على غيرهم من الامم ولم لا يكون ذلك مع جواز اجتماعهم على خطأ والجواب عن ذلك بوجوه احدها ان الاستدلال بالآية مبني على الخطأ
بما هو موجه الى جميع الامم وذلك ما لم يزل من وجوه منها انه ليس فيها من الفاظ العمود التي يمكن التعلق بها في ذلك واما هي خطاب لمواضيع
المواجبة التي هو لكان الميم ويصح ان يكون لثلاثة ازايا ومنها انه لو كان فيها شيء من ذلك لم يدل بظاهرها على الاستيعاب لا فائدة سببا
انه ليس للحالفة دليل على ان المعصومين مفرقة من حقيقة دينها ان الآية تقتضي علم الخاطئين بما يجب بغير عقلا ومعا ليجوز كونهم شهدا
على غيرهم بما يفعلون من قبيح او يخلون به من واجب هذا محض بعض العلماء وهم الغادون بالتكليفات لخطأ والتمسوا فضل الغاية والوجه
الثاني من الكلام على الآية انا لو سلمنا توجيهها الى جميع الامم لزمهم تناولها لكل مسلم الى يوم القيمة وهذا يبطل ان يكون اجماع اهل كل
عصر حجتان حضورها باهل كل عصر تركوا الظواهر لكونها لا يكونوا بذلك اولى من حضرها ببعض اهل العصر فتخرج من كونها دليلا في موضع الخلاف
الوجه الثالث ان لو سلمنا ان الآية دالة على هذا لكان الخاطب بها لان قوله ثم وسطا يحتمل سطرين ويجمل خيرا واما ما كان لم يقتض
العدالة اما الادل فيصح ان يشهد البعض من سبقهم من ام الانبياء بالانسان على بعضهم بالكفر لعلمهم بذلك من دينه وليس شهدا على من قاتل
على غير من بعد بشهادة النبي والكفر بكونه لا يملك ذلك وسطا واما الثالث فيجمل ان يكون امتا خيرا لام الفضل نبيا على سائر الانبياء
مؤمنها على كل مؤمن واعمالها على اعمال الشرايع وكل ذلك لا يقتضونهم عدولا وانقاء عدالتهم لا يمنع من شهادتهم لانها عند من يعلم
من الكاذب عدلا كان في الدنيا ام فاسقا في حال لا يقع فيها احتيا الكذب ولا غيره من القبيح بخلاف كيف يؤمن ذو فطنة ان جعلهم شهدا
هذه سببنا في الاخرة يقتضونهم عدولا في الدنيا على ان كون النبي شهيدا اذا لم يمنع عند المعترضة منهم من موافقة الصغار وعند
الباقين منهم من موافقة الكبار في المنكر من مثل ذلك في الامم وان كانوا شهداء الوجوه الرابع ان الآية لودلت على العدالة لزمهم ان يدل
على ذلك في حال الانفراد والاجتماع من حيث جعلوا الشهادة على الدلالة وهذا يقتضي عدلا لكل واحد منهم لا بفضل شهادتهم من شهاد
غيره في الاقامة وتخصيص بمائة كل واحد منهم حجة ووجب توجيهها الى امتنا لان ذلك لم يثبت ولا ادعى لو اجماع الوجه الخامس ان لو سلمنا
على العدالة على الوجه المذكور لم يمنع ذلك من اجتماعهم على خطأ لا يجوزنا بتلعيهم فيه لكونه قبيحا وثانياً ان خطأ المجتهدين فيما طرقيه
الاجتهاد والظواهر المحتملة لا يقدح في عدالتهم بخلاف بينهم واذ كان كذلك لم يمنع ان يحل كل واحد من الامم في الحكم من احد مدعي توجيه
يعدوا على خطأ وان كانوا عدلا لا دلالة ان الشهادة لهم بالعدالة لا يوجب نفيها ومقتضوا لو يمكن اجماعهم حجتا واجاز ذلك عليهم
في ذلك الحالت لو وقف فيها اجماع على حق يعلم كونهم عدولا وتعلقوا ايضا بقوله ثم كنتم خير امة اخرجت للناس راودون بالمعروف ونهون
عن المنكر قالوا هي لا يكون خيرا مع اجتماعهم على خطأ والجواب عن هذه الآية كرموع التي بانها لان الاستدلال بها مبني على الخطأ في جميع الامم
ذلك باطنا من وجوه منها انه ليس فيها شيء من الفاظ العمود منها انه لو كان لم يدل على الاستفراق على ما بينا ومنها انها صفات الخاطئين فيها بالبين
خاصا بجمعهم ويلزمهم مقامات حجة الى اجمع حول كل من كان من امتهم في الظاهر الى يوم القيمة ووصفهم بالخيرية والامر بالمعروف
انها عن المنكر لا يدل على العدالة لان المرء يكون خيرا من غيره وان كان فاسقا بان يكون ذلك كافرا او فاسقا مطلقا من الفسوق لا يشبهه
انما لا اسلام افضل من جميع الامم الخاطئين البوث كهر المخرج كون ادق المسلمين فاسقا ولو نجوا لاسلاما بالمعروف النهي عن المنكر على كل عام

لَا بُدَّ مِنْهَا

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

بما يمكن يجوز تأييدها ولا يظن معناه سواء كان عدلا أو فاسقا ولأن عدلهم لو ثبت لم يمنع إجماعهم على خطأ من الوجوه التي بناها
 ضلوا أيضا بما ذكره من قول الحق لا يجمع على خطأ قالوا وهذا نص صريح في نفي الخطأ عن كل ما اجتمع عليه الجواب عن ذلك من وجوه
 أحدها أن خبرنا واحد منه للناس على بناء العمل ما جئنا الأحاد في الفرع الفقهية فضلا عن الأصول والإجماع من أصول الشريعة فلا يجوز بناؤه نتيجة
 بخبر واحد على أي حال قولهم أنه كان من أخبار الأئمة فنعوض متأثرنا بطلان معناه لو كان متواترا لكان لفظه كذا لأن معنى الخبر لا يفصل من
 لفظه ومحال أن يكون لفظ واحد ومعناه متواترا فلا ينبغي أن يعول في ذلك على مجرد عبارة وقولهم أنه يجري مجرى الخبر عن جماعة غير متناهية
 باطلا يقر أن تسليم كون خبر واحد يمنع من دعوى مساواة الخبر بجماعة عرو وحقا حاتم لكون ذلك معلوما ضرورة لكل سامع للاجتماع وهذا يدل على
 تواتر الخبرية فكيف يحسن من منصف عو كذا والخبرين والحال هذه ودعواهم تعلق الأثر له بالقبول بعد في المتعلق مما يشكك أنهم إذا شاذ
 بذلك لجميع الأثر فالمعلومة ضرورة خلاف ذلك لوجوه الشاذ بين الأثر فينبعد أكثرها له على رواية وإن شاذوا إلى البعض فغايطون في القبا
 والمعنى جعلا بالعبادة فالأثر لفظ الأثر على بعضها وذلك فاسد كذب المعقولات الذين يدعونه بالقبول هم الذاهبون إلى كون الإجماع حجة
 المتعلقين بخبرها كون هذا الخبر ليل عليه فلا اعتناء بقولهم على أي حال على أن الشاذ في إجماع الأثر بأسرها فكيف يستدل على أنه
 حجة بفعل بعضها على أن تعلق الأثر له بالقبول لا يدل على صحة لو سلم أن الإجماع أنما يكون حجة إذا ثبت الخبر فكيف يجعل الفرع الذي هو الإجماع
 دليلا على صحة الأصل الذي هو الخبر بالإجماع لا يثبت كون حجة الأبعد صحة الخبر وهو عمل الصواب بهذه الخبر أن من غادتها أنها لا تنال بالإجماع
 عادة من برهان عليهم أن يدلو على صحة ذلك في نفسها وليس كل من عرف عنه أنه دباطلا وقبل حقا لا يجوز عليه بالشبهة أن يقبل باطلا
 برسقا وغاية ما يوجب حسن الظن بهم نفي علمهم بما يعلمونه باطلا فنحن إنهم يعلمون بما يظنون من صوابا ويصدقون صحة لقوة الشبهة فإن
 كان باطلا وأيضا فأنما يكون قولهم ونعلم حجة إذا ثبت الخبر فكيف يجعل ذلك دليلا على صحة ليس هذا يقتضيه صحة كل واحد منها وكونه دليلا
 على الآخر وهو محال على ما بيناه الوجه الثاني أننا إذا سلمنا صحة الخبر لم يكن لهم فيه دلالة من وجوها ولهذا ان لفظه خطأ ليست من الفاظ القوم
 وأنما هي لفظ نكرة مفرقة غير مقيمة لا يهيم منه الاخطأ واحدا إذا كان كل حملناه على خطأ مخصوص هو لكثرة المعلوم من دنيته وإن استلزم
 عليه أنه المحتمل أن يكون المراد بالخبر ما ذكرناه سقط التعلق بينه موضع الخلاف الوجه الثاني من قوله أنه ان حملوه على جميع المصدقين بينه
 لزمت تناوُل جميعهم إلى يوم القيمة وكذا ان حملوه على بعضهم وهم المؤمنون وجبنا وله لكل مؤمن إلى قيام الساعة وهذا يبطل أن يكون
 إجماع أهل كل عصر حجة على أنهم متى حملوه على البعض جعوا عن الظلال لفظه أنه لا يخص مؤمنا من فاسقا به لا يقتضيه من رده فخرج
 من لا يستحق المدح من جلسته ولم يكونوا بذلك فلكم غيرهم إذا حسنه ببعض مؤمن كل عصر الوجه الثالث أن قوله أنه لا يجمع على خطأ
 كما يبيع أن يكون خبرا من حالهم بجمعين يبيع أن يكون منها لم عرف ذلك من حيث كانت لفظه بجمع غير مطبوعة الأعراب فيصح أن يكون
 مجزأة للنوع أن لم يثبت التواتر ذلك إذا كان محسنا فلا يعلق لهم فيه فيحتمل أن يكون منها وان كان خبر لفظه محمول بالضم لأن محكي الخبر
 معنى النهي لا مركبة في الله ثم فلا ريب في خلافه لا جدال في الحج هو خبر محض معناه النهي قوله سبحانه ومن دخله كان آمنا وقوله
 لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وقوله العار به مؤداة والنعم فادام واحتمل الخبر في النهي ليقط التعلق به المبني على الصلح على
 كونه خبرا **هكذا** إذا كان المرجع يكون الإجماع حجة إلى قول المعصوم ككلام الله بوجوه المعصوم على العلم به فقول حجة فيه وما لا يبيع
 بوجود المعصوم قبل العلم لا يكون قول حجة فيه كالأخبار بالحديث سبحانه وبعد له حكمته على هذا يبيع أن نعلم بالإجماع أكثر مما يعلم
 مخالفا بانه على أصولهم **هكذا** لإجماع بعد الخلاف يجري في أنه حجة مجزئة للإجماع المستدل أن العللة التي كان حجة يقتضيه ذلك أنما هي
 الأمية هذه المسئلة على مخالفتها قولهم بصفة الاجتهاد لأن من فحان يكون الإجماع بعد الخلاف فاطعا للخلاف يتعمل على أن الخلاف
 يتضمن الإجماع على جوف القول بكل واحد من المذهبين مطلقا فآخر منا ذلك بالإجماع الثاني فقتنا كون الإجماع الأول حجة وإذا
 ادعى كون الأول شرطًا جاز أن يدعى مثله للثاني فيقف لكلام منها في شبهة على أصلنا لا يلزم ذلك لأننا لا نسلم أن المخالفين
 على قولين مجموع على جواز القول بكل واحد منهما لأن الاجتهاد عندنا باطل الحق مدلول عليه المكلف غير معذور في الجملة من جهة
 اختلاف الأثر على قولين فلا بد أن يكون الحق في واحد منهما وإذا كان كذلك وجب أن يكون الآخر باطلا وكذا القول فيما زاد على ذلك
باب لكل أمر في القياس يجوز من جهة العقل التمسك بالقياس الشرعي لأنه لا يمكن أن يكون طريقا إلى معرفة الأحكام الشرعية
 دليل عليها الأمر في أنه لا فرق في العلم بغيرهم التمسك بالمسكوت مثلاً بين أن ينص لما شرع على تحريم جميع المسكوت وبين أن ينص على تحريم المسكوت
 وينص على أن العللة في هذا التحريم الشدة ولا فرق بين أن ينص على العللة وبين أن يدل بغير النص على أن تحريم المسكوت إنما هو بسبب
 أمارة بغلبة الظن عندنا أن المخالفة للعللة مع إيجاب القياس علينا في هذا الوجه كلها لأن كل طريق منها يوصل إلى العلم بغيرهم التمسك

كتاب الغنية

ومن منع من جواز وجود العباد ما حدها كمن منع من جواز وجودها بالإنابة في العقليات مثال ذلك لأنه لا فرق في تجنب السلوك
 لبعض الطرق بين أن يعلم أن فيه سبعا بالمشاهدة وبين أن يعلم ذلك بخبر يوجب العلم ويجعلها لظن ولا فصل بين بيع ذلك الحكم الذي ذكرناه
 وبين أن يفسر لنا على صفة التي يحظى ويصيب بطل قوله معلق كثير من الأحكام العقلية الشيء إنما العقلية فقلنا بحسن التجارعة عند
 ثلث الرجح وفيه عند ظن المخبرين ويخرج سلوكنا الطريق الذي يظن أن فيه سبعا ما استنبطنا له أما الشرعية فكانا التوجه إلى لفظة عندنا لظن أنها
 في جهة ما والعمل بقولنا لما قد وتغيرا لتفقات وارشادنا بأن قيم المثلثات فكل من ثابت في قياس عقلا يبطل قوله أن الفعل التواتر
 لا بد من كونه على صفة ما وجب لا يمكن ما لو جازي أولى من غيره وتلك الصفة أما أن يختصه لا يتعداه كبره لو بدعوى شكر المنعم أو يكون
 لغائه بغيره على جهة اللطف الوجه لا ولا يجوز في الشرعيات أنها لو وجبت لصفة تخصها لوجب أن يعلم على تلك الصفة ويعلم وجوبها فقلنا
 ومعلوم أن السلوة فاجري مجراه فلم بالعقل سقاها وان لو جوبها فلم يبق إلا أنها وجبت لعلها بغير ما على جهة اللطف إذا ثبت ذلك
 ولم يكن في العقل دليل على وقوع بعض الأفعال من أحدنا بخلافه عند فقلنا لا العقل لا يدل على ما يتخلله الإنسان ولا يخفى
 ولم يحزن أن يدلنا أيضا على الشيء بصفة الحكم وضده كما نراه في الشرايع من اختلاف المتعفين والناسخ والمنسوخ لم يبق إلا أن يكونا الطريقين
 هو الشرع ولو لا ذلك لما ألتزم في تعريفنا المصالح الشرعية إلى عبثه إلا ببناء من القول بأن العقل يقتضي في كل مشبهين أن حكمها واعتدب
 أن يحكم في الأديان بحكم البرهان لربنا للمع برأى كل أن الاشتباه الذي يقتضيه ذلك ما يكون فيما يعلم أن الحكم فيه غير ذلك الشاهد بكونه
 في حكم الوجوب من شأننا العالم في وجود العلم في قلبه يجب كونه عالما ومن شاركه وأد الوعد في هذه الصفة كان واجبا على
 الشرع الجاهل ما وإن لا يجب بالمشاهدة في الحكم لأن العقل لا يعلم به كونه عالما ولو علم ذلك لما وجب فيما شاذ كما فيها مثل كمالها
 لأن مصالح الشرع مختلفة لعلها بالاختيار ولا يدخل للاجباب فيها ولهذا جاز أن يكون الشيء مصلحة ومصلحة مضرة وبذلك اختلاف
 والأدوات في ذلك قولهم إذا حرم الله ثم لم يرد وحدها يتبع الشدة يثبت بثبوتها وينتفى بالتقائها علما أن الشدة صفة التميز والتميز
 المع في ذلك غير صحيح لأن هذا ليس بأكثر من حصول النص على أن الشدة هي العلة في تحريم الخمر مع هذا فلا يجب كل تحريم شديد الأبعد
 التعبد بالقياس لأنه يمكن وإن وافقه في الشدة أن يحالفه في المصلحة فكل التعبد لم يره بالعل في الشريعة بالقياس فلنا ذلك لأن
 ما يقتضيه ثبوته إلى دليل فإن عدله لثباته كان في القطع على انتفاءه وكلما تقوا الكل على تحفي وجوب صلوة سادسة في اليوم والليل
 وصوتهم ثمان ورجع بيشخصا لأن ثبوت ذلك يقتضي إلى دليل فلا اعتد به لثبات قطع على التقوى إذا ثبت ذلك وكان القياس في غير
 ثبوت التعبد بالعل في الأحكام الشرعية إلى دليل شرعي كما يراد الأصول الشرعية لأن التعبد بجميع ذلك يتبع المصلحة ولا نجد في الشرع
 ما يدل لفظا على تعجب يقتضيه معلق الخالف في وجود التعبد بالعل في الشريعة ما شيا كل ما فاسده ونحن نبين ذلك ما تعلقوا به قوله
 ثم فاجزوا يا أولى الألبان لو ألامر ثم بالاعتناء والاعتبار هو المقابلة ولا نرسخنا نذكرها حل بالكفار ونسب على سببه ثم امرنا بغيرنا
 وذلك تخدير من المشاركة في السبب فلا أن المشاركة في السبب يقتضي المشاركة في الحكم لم يكن في الكلام قايده والجواب عن ذلك أن يقال لم
 لم نعم أن لفظ الاعتبار يفيد القياس ثم لا يجدون إلى كثر شيء يعول عليه سبيلا ثم أن اختلاف هذه اللفظة يفيد الاعتناء والاعتبار
 ولهذا لا يفهم من قولنا لفظا فلا كثير لا اعتبارا وقد اعتبر بكذا الأداة ذكرناه ومنه قوله ثم أن في ذلك لغيره لا إلى الاعتناء وقولنا أن لم
 في الأنعام لغيره ولا يقال لمن أكثر القياس في الأحكام أنه كثير الاعتناء ولا أن ذهب إلى ذلك هو من أهل الاعتناء إذا ثبت أن هذه اللفظة
 حقيقة فيما ذكرناه لم يجر حملها على القياس لا بدليل على أنه لو كان لفظ الاعتبار مشترك بين الأمرين لم يجر حمله في الأمرين على ما ذكرناه لأن
 كل جملة منها لفظ محتمل لمان مختلفة الولوجب حمل اللفظ المحتمل على ما صرح به لاقتضاء شيئا الكلام ومعاني الجملة المتقدمة دون ما لا يليق بالكلام
 الأول وأصح ذلك كنا علم أنه ثم لو صرح به لاقتضاء شيئا الكلام ومعاني الجملة المتقدمة دون ما لا يليق بالكلام الأول وأصح ذلك
 كنا علم أنه ثم لو صرح بعد قوله يجرىون بيوتهم يأيد المؤمنين بأن يقول فاعظوا يا أولى الألبان أن جردا لكن كلاما مفيدا لمتعلقا به
 ببعض لوقال بعد عقيب ذلك فقبسوا الفرع على الأصول في الشريعة لم يكن له معلق بالكلام الأول ولا كان في ذكره بعد قوله يجرىون
 بيوتهم يأيدهم يأيد المؤمنين فائدة مقصودة وقولهم أن الله ثم ينسج على المشاركة في السبب ذلك يقتضي المشاركة في الحكم بالمثل لا نركب
 يجب أن يحل بكل من فعل مثل فعل المذكورين كالذي حل بهم فإن قالوا كلك هو دينهم بطلان قولهم ضرورة لوجود ما من شأنه المذكور
 في المخالفات العبيدة وإن لم يصحبهم ما أصابهم وتعلقوا بغيره فاذ لما بقية النبوة إلى اليمن وقالهم يقتضيه قال بكاتب الله قل فإن لم نجد
 قال بسمه رسول الله قال قل لم نجد قال جهنم إلى فقال الحمد لله الذي قد سوله قالوا وهذا نص صريح بجهة الاجتهاد الجواب عن ذلك
 من وجوه ليعدها أنه من شأنه الأخاد وتلك على شأن العمل بها في الفرع فكيف يجوز العمل بها في الأصول وبما شرطها لعلها على

الفرق

الاعتناء على التقابل
 في حيز التقابل

لَا بُدَّ لَهُمْ

بَابُ مَا لَا بُدَّ لَهُمْ

ان القياس عندهم من اصول الشريعة وما هذا حاله لا يجوز ان يثبتوا بما يقتضيه الظن بافتقار الوجه الثاني انه منقطع الاستلان كل من داه اثنا
 الخ جامعة من اصحاب معان غير من كورين ولا معروفين واذ لم يعرف من نقل عنه لم يجز لعل به لجويز كونه فاسقا وهذا الطريق الى اعتبار
 عدالة الجاهل هي شرط عندهم في العمل بخبر الواحد لوجه الثالث انه معارض بما يبطله لا نرد ان معاذ لما قال لما النبي فان لم يجد في الكتاب
 ولا في السنة قال كتب اليك فتكتب الي فقال الحمد لله الذي وفق رسول سوله وذكراة قال سقر في ابيح وسبعين فزفة اعظمهم
 نسته على اصف قوم يفتنون الامور براهم فيجربون الحلال ويحلمون الحرام وغير ذلك من الروايات الواردة من طرف الخلفاء فاما ما يخص
 روايته فالا يصح كونه وليس لهم ان يقولوا نلفي الا انه بالقبول يدل على صحته لان ذلك غير مسلم لان كل من نقل القياس بوجه فان داه
 الامة الذاهمين الى القياس ظهر خطاؤهم في العبادت والمعنى جميعا على ما بيناه فيما مضى الوجه الرابع اننا لو سلمنا صحة الخبر لم يمكنهم القطع
 بظاهره على ما قصدوه لان قول معاذ اجتهد رائي كما يجمل ان يريد اجتهد رائي في استخراج الحكم من ادلة النصوص لان فيها ما لا يوصل
 الا بالاجتهاد واذنا احتل ما ذكرناه لم يمكن التمسك على ما قالوه الا بدليل وليس لهم ان يقولوا في الخبر ما يمنع من ذلك هو قوله فان لم
 يجد في الكتاب ولا في السنة وما ثبت بدليل الكتاب والسنة هو من جملتها وموجود فيها لا ما نقول ما انكرتم ان يكون المراد فان لم يجد
 في ظاهرهما ما تحكم به فقال اجتهد في استخراج الحكم من ادلتها وان يكون معاذ فهم ذلك من قصد ما بينا هذا الحال وتعلقوا ايضا بما
 روي من عمر في رسالته الى الجهمي لا شئ من قوله اعرفنا الاشياء والنظائر من الامور براهم هذا خبر واحد يفتن من جملتها
 فلا يجوز نقلهم به في المسئلة على انه لا يفيده لو كان مما يصح الاحتجاج به فيها لان القياس لا يفيده لادعاء اليه وهو الخافا الشئ يشبهه هذا
 قال اعرفنا الاشياء والنظائر المشابهة الموجبة للقياس حمل الشئ على نظيره انما هي في سر مخصوص به تعلق الحكم ومن عرف ذلك تسلسل
 عليه الجمع بين الاصل والفرع اذ انقصد بالقياس هذا المقدار لا ينادون فيه ولكن لا سبيل في معرفته ولو امكن ما يدعون من غلبة الظن
 لم يكن في الخبر ايضا دالة لانه ليس فيه الا سر يقتضي الفرع فاذا شارك في معنى يغلب على الظن انه علم الحكم ولمن حال فهم ان يقول ليس بين
 الامر والبرهان بين البين والتميز نحو الخبر شبه بوجوب لتساوي الحكم والخبر يتناول المساواة بين المشبهين فان قالوا فيها اشتباه فلو
 قلنا ليس في العمل على ما ظننه شبهها وانما قال اعرفنا الاشياء والنظائر ذلك يقتضي حصول العلم بالاشياء لان المعرفة هي العلم على الامر اذ
 يحصل به التباين غير من كورين في الخبر اذ اجاز ان يقال انما زاد في التباين في العلل التي تدعوها كالكيفية البرهانية في الخبر اذ ايسان
 يقال انما زاد في التباين في المعاني لانه تدعوها كالكيفية البرهانية في الخبر اذ ايسان يقال انما زاد في التباين في المعاني لانه تدعوها كالكيفية
 اللفظية يكون ذلك دعامة الى القول بجمل اللفظ على كل ما تحته الا ان يقوم دالة واحتمال الخبر على ذلك يحرج عن صحة الاعتناء عليه فاما
 مقصوده وتعلقوا ايضا بما روي من اختلاف الصحابة في مسئلة الحرام لانهم قالوا ايضا قوال منها انه في حكم التلقيات لثلاث منها يميز
 فيه كفارة ومنها انه عليها ومنها انه تظليعه واحد وجبته وقال بعضهم هي ما يبيد قال سرق ان ليس في ذلك لا تحريم لما احله الله ثم كلف
 اختلافهم في الحدود الا بلاء المشتركة ظاهرة لاداء وجملته الاقوال الا طريقة القياس والاجتهاد لان جعل الحرام طلاقا فلا فاعلم انه
 لم يرد كونه كل على الحقيقة وكل من جعله بينا ظاهرا لا يجوز الا ان يريد الا التثنية القليل ولاهم قد نقل عنهم التصريح بانهم قالوا
 ذلك قيا سالان من داهي الى الجهد بمنزلة الابيض من على انه مع هذا لا بمنزلة ابن الابن فقد لا بن حق قال ابن عباس لا ينبغي الله
 زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابلا ابلا باول لم يرجع في ذلك لان الجهد لا يضر عليه في الكتاب روي ايضا عن قال بالمقايضة
 بين الجهد والاخ شبههما بنفسى شجرة وجدول فخرقا لو اذنا ثبت ذلك وكانا بن فائل بالقياس وموصو لثا لله خبر منكر عليه انقضى ذلك
 اجتمعهم على القول به وقد ثبتنا اجماعهم حجة ثبت بذلك التقيد بالجواب من ذلك من وجوه منها ان ما روي من نوال الصحابة في هذا
 المسائل غير معلوم وانما طريقة الاحاد مثل ما قلناه عند اعتمادهم على مثل هذه الطريقة في التقيد بالعلل باخبار الاحاد وما نحن فيه
 ومن لم يكلف فيه العلم فلا يجوز التعويل في ثبته على ما احسن حاله ان يقتضى غلبة الظن والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم بذلك
 طريقا لكان الاستدلال به مبني على ان القول في تلك المسائل لا يجوز ان يكون الا للقياس عن لاسلم ذلك لان الاختلاف في المذا
 المستند الى النصوص ممكن انبها كما كانت في المستند الى النصوص ممكن انبها كما كانت في المستند الى القياس قولهم لو كانوا لو
 بذلك للنصوص لوجب قائلها وظهورها يعكس عليهم ويقال لهم لو قالوا العلفا سبوا وبنها ذلك قولهم الفرق بين الاسرين والنخب
 اتباع العالم فيه ليس كلنا القياس طلق بل انظر وجه القول به وما اثار غلبة الظن به وجب عندهم فيه الاتباع ولهذا حث سناطرة اتباع
 القياس والاجتهاد بعضهم لبعض قولهم لسانا نجد في نصوص الكتاب السنة ما يدل على المذاهبة في روي عنها في تلك المسائل يعكس عليها
 ويقال لهم ولسانا نجد لقول كل واحد منهم علمه تشفي فان قالوا انكم متجددون علمه عند ما الحكم بكل ما حكى به والامة يفتنون

كتاب الغنية

ما يمكن ان يجعله لا يعتقد لاجله انه قد قيل لهم وفككتنا نقول لكم فيما قلنا على اننا نقول لهم ما انكروا ان يكون من جهة الحرام الى الاطلاق
الثالث جعله ككتابات الاطلاق على الحقيقة ولما احكام الاطلاق عند كثير منهم غير اعتبارا لثبوتها ورجع في ذلك الى التصريح
الاطلاق فادخل في جملة ما تناوله الاسم من جعله مينا رجع الى ظاهر قوله ثم يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تنبغي مرثاة فانا
ثم قال قد فرض الله تحلة ايمانكم فمصفى تحريم باليمين والى هذا يرجع القائلون في رثا تنا هذا بان الحرام يمين ومن ذهب الى منظرها
ليزاه بجزاه في تناوله الاسم ان كان لفظه مخالفا لفظ الظاهر كما كانت كتابا ان الاطلاق مخالفا لفظه ولجريت بجزاه ومن ذهب الى انه
تظليفه كانه ذهب الى الاطلاق والى ما يقع به من ذهب الى الثلاثين ذهب الى الاكثر والاعم واما قول مسرف فلم يرجع فيه الى القيس بل
بمتان الاصل الا باحد ويكفي في المظن ان لا يخطر بخلهم المحل اما قولهم انهم جعلوه مطلقا فاقبيلها فقد بينا انه يجوز ان يكون ادخل
فيما بيننا ولا الاسم ليس في الرواية عنهم انهم قالوا فلنا بكذا في شيء اكدنا وكانهم جعلوا الحرام مطلقا فاما من ادعى جبه فعلوا ذلك فلا
على انه يشبه الشيء على جهة التقرين لا انها لم دون القيس لان من يغني القيس قد يقول المصاحفة تجري في الظاهر تجري المجامعة وان كان
جاءه احد الامور على الاخر القيس بل اصابا الى تناوله قوله ثم وسلم الساعطها وعلى هذا لو نقل عنهم التصريح بالتشبيه لم يكن بينه
ولا اذوا ركن اربعين من قوله لا ينبغي الله زيد بن ثابت لما ذكره من التشبيه بفسن شجرة جند كفر دار من طريق الاخذ الى لا يصح
عليها في هذه المسئلة على ان اكثرها في الرواية عن ابن عباس انه ذكر على زيد بن ثابت في الحديث كما حكم في ابن ابي و ليس في الرواية
ان يرجع بين الامرين جلة قياسية وجبت ذلك ظاهرا بذكره يدل على ان ظاهرا من القول واجب عند البراءة الجدي لا كما ان ظاهرا الخ
او جبر ابا ابن ابي مجرى ابن الصديق نهى زيد بن ثابت الى عقابته الشوق خوفا لله ثم ومن يعدل عن موجب القيس عند منتهى لا ينبغي
الى عقابته المتوكل ان اكثرهم يقول انه مصيب عن خطأ منهم يقول انه معذور فاما التشبيه بفسن شجرة جند كفر فليس من القيس في
وانا هو قيس في مقام وقد علمنا ان الذي ذكره من العوض والجدل لا يصح ان يكون عند احد اصولا في الشريعة بقا سعيها وثبوتها احكاما
لها على ان الوجه في ذكر ذلك لوصول الى معرفة اقرب لرجلين من المتوفى ثم المرجع في ورثته الى الدليل الموجب لثبوتها لوجه ذلك ان
من الكلام على هذه الطريقة اننا لو سلمنا ان القول في تلك المسائل كان القيس لم ينفعهم ذلك فيما مضى لان الذي وعدهم لا خلا
فيها بعض الصحابة بعد جبرهم فعمل بعضهم ليس بحجة وما يقولون عليه من مسائل الباقين عن النكير لا يصح الاعتدال عليه للجواب في
ذكرنا هاج في ذلك هذا الكلام على مثل هذه الطريقة لهم في التعبد باختيار الاخذ من النكير الوارد في ذلك لا يمنع من ادعاء ثبوتها
قولا ميراثا لو كان الدين يؤخذ فيها ما كان المسح بباطن الحق والى من ظاهره وقول من اذ ان سلبهم جهم فليقل في الحد
برايه وهذا اللفظ بينه وبين من خطابه عن عمر بن الخطاب قال يا كرو واصحاب الراي انهم اعداء السن اعيانهم الاخذ ثبوتها يحفظوا فقالوا
بالراي فضلووا اصلوا وعنده ان قال يا كرو والمكاليه فيلزم ما هو في المقايضة وعنده ان قال الجرا كرو على الحد الجرا كرو على النار وعن شرح انه قال
كتابا على من خطابه انا يومئذ من قبله اقصى ما في كتاب الله فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقص بما في سنة رسول الله فان جاءك ما ليس في
سنة رسول الله فاقص بما اتبع عليه العلم فان لم تجد فلا عليك الا تقص عن ابن عباس انه قال القايون وعنده انه يذهب في رثا كرو على
وتجذا لتاسر وشا بها لا يقنن الامور براهيم وعنده ان قال فان لم يرد بينكم بالقياس حللتهم كثيرا ما حرم الله وحرمت كثيرا ما احل الله
ثم ومن ابن عباس انه قال ان الله ثم قال لبيته وان احكم بينهم بما اوتى الله فليقل بما رايتم من ابن عباس انه قال السنة ما سنة رسول الله فليقلوا
الراي سنة المسلمين الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه دعوى دفاع النكير ليسوا بان يحملوا الخبرا النكير على تاويل يوافق ما يدعون به في
عمل الصحابة في المسائل المذكورة باولي منا اذا حملنا اختلاف الصحابة في ذلك على ما يوافق ظواهر الانكار بل يكون بذلك اولى كون اختيارنا
صريحنا في انكار القيس احتمال اخبارهم له ولغيره ولا نقفنا التعبد بالقياس الى ليل مقطوع به غير محتمل لا معارضه تعللوا ايقم بان
قالوا قد ظهر من الصحابة القول بالراي اصنافه هذا بهم الى لفظ الراي اذا اطلق لم يقيد القول بالحكم من طريق النص بل من طريق الاجتهاد
والاجتهاد وذلك نحو ما ذكره في كبر في الكلاله اقول فيها براهي وقولهم منصوص براهي وقوله هذا ما راي عمر قول ميراثا لو كان الدين يؤخذ فيها ما كان المسح بباطن الحق والى من ظاهره وقول من اذ ان سلبهم جهم فليقل في الحد
برايه وهذا اللفظ بينه وبين من خطابه عن عمر بن الخطاب قال يا كرو واصحاب الراي انهم اعداء السن اعيانهم الاخذ ثبوتها يحفظوا فقالوا
بالراي فضلووا اصلوا وعنده ان قال يا كرو والمكاليه فيلزم ما هو في المقايضة وعنده ان قال الجرا كرو على الحد الجرا كرو على النار وعن شرح انه قال
كتابا على من خطابه انا يومئذ من قبله اقصى ما في كتاب الله فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقص بما في سنة رسول الله فان جاءك ما ليس في
سنة رسول الله فاقص بما اتبع عليه العلم فان لم تجد فلا عليك الا تقص عن ابن عباس انه قال القايون وعنده انه يذهب في رثا كرو على
وتجذا لتاسر وشا بها لا يقنن الامور براهيم وعنده ان قال فان لم يرد بينكم بالقياس حللتهم كثيرا ما حرم الله وحرمت كثيرا ما احل الله
ثم ومن ابن عباس انه قال ان الله ثم قال لبيته وان احكم بينهم بما اوتى الله فليقل بما رايتم من ابن عباس انه قال السنة ما سنة رسول الله فليقلوا
الراي سنة المسلمين الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه دعوى دفاع النكير ليسوا بان يحملوا الخبرا النكير على تاويل يوافق ما يدعون به في
عمل الصحابة في المسائل المذكورة باولي منا اذا حملنا اختلاف الصحابة في ذلك على ما يوافق ظواهر الانكار بل يكون بذلك اولى كون اختيارنا
صريحنا في انكار القيس احتمال اخبارهم له ولغيره ولا نقفنا التعبد بالقياس الى ليل مقطوع به غير محتمل لا معارضه تعللوا ايقم بان
قالوا قد ظهر من الصحابة القول بالراي اصنافه هذا بهم الى لفظ الراي اذا اطلق لم يقيد القول بالحكم من طريق النص بل من طريق الاجتهاد
والاجتهاد وذلك نحو ما ذكره في كبر في الكلاله اقول فيها براهي وقولهم منصوص براهي وقوله هذا ما راي عمر قول ميراثا لو كان الدين يؤخذ فيها ما كان المسح بباطن الحق والى من ظاهره وقول من اذ ان سلبهم جهم فليقل في الحد
برايه وهذا اللفظ بينه وبين من خطابه عن عمر بن الخطاب قال يا كرو واصحاب الراي انهم اعداء السن اعيانهم الاخذ ثبوتها يحفظوا فقالوا
بالراي فضلووا اصلوا وعنده ان قال يا كرو والمكاليه فيلزم ما هو في المقايضة وعنده ان قال الجرا كرو على الحد الجرا كرو على النار وعن شرح انه قال
كتابا على من خطابه انا يومئذ من قبله اقصى ما في كتاب الله فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقص بما في سنة رسول الله فان جاءك ما ليس في
سنة رسول الله فاقص بما اتبع عليه العلم فان لم تجد فلا عليك الا تقص عن ابن عباس انه قال القايون وعنده انه يذهب في رثا كرو على
وتجذا لتاسر وشا بها لا يقنن الامور براهيم وعنده ان قال فان لم يرد بينكم بالقياس حللتهم كثيرا ما حرم الله وحرمت كثيرا ما احل الله
ثم ومن ابن عباس انه قال ان الله ثم قال لبيته وان احكم بينهم بما اوتى الله فليقل بما رايتم من ابن عباس انه قال السنة ما سنة رسول الله فليقلوا
الراي سنة المسلمين الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه دعوى دفاع النكير ليسوا بان يحملوا الخبرا النكير على تاويل يوافق ما يدعون به في
عمل الصحابة في المسائل المذكورة باولي منا اذا حملنا اختلاف الصحابة في ذلك على ما يوافق ظواهر الانكار بل يكون بذلك اولى كون اختيارنا
صريحنا في انكار القيس احتمال اخبارهم له ولغيره ولا نقفنا التعبد بالقياس الى ليل مقطوع به غير محتمل لا معارضه تعللوا ايقم بان

المسائل

لَا بِنُهَا

في مسئلة فرضنا فيها العلم الوجه الثالث في ان لفظ الراي اذا اطلق لا يختص بما قيل فيها سابل يفيد كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال
 التي يجمع بينه اعراضا لشيئا وقد اختلف فيها املا لا سلام لا نهم يقولون فلان يرى لعدل وفلان يرى لعدو وفلان يرى لارضا وفلان
 يرى لقطع على عقاب لفساق وان كان متوصلا اليه بالادلة الموجبة للعلم يقولون ابو حنيفة يرى لوضوئنا لثمره وان كان لا يرجع ذلك
 الى قياس اجتماع ادراك ذلك الشاغل لفضا بالشاهد اليقين وان كان مرجعها في ذلك الى خبر ولا قواء اليه تعتبر في العدة على الراي في
 حنيفة الحمين على الراي لثا في وعينه العلم اذ ان رآه من رجع كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال بخلاف القياس اذ اكان الامر
 على ما ذكرناه لم يكن في اضافة الصحابة او اهل الراي لهم دالة على القول بالقياس قولهم لا يبرهم من قول لثا فلان هذا من ملام الراي قال
 اهل الراي كذا الا اهل القياس ومن غيرهم وهذا يدل على ان لفظ الراي بالقياس لو كان لا دالة على ما ذكرناه لكان يقال لاهل القياس
 التمسك بالصور والصلوة وما اشبه ذلك من الامور المعلومة بالنصوص غير ذلك لان الاختلاف بين الالة لها حد في القياس فقاء قوم واثنه
 اخرون غلبت عليه شبهة الاضافة الى الراي معلوم ان هذا التعارض حادث لم يكن في زمن الصحابة فلا يجوز حمل خطابهم عليه انما يقال ان
 المسلمين يرون التمسك بالصلوة لما بيننا من ان لفظ الراي يفيد التعارف ما كان حاصل من طريق يجمع اعراضا لشيئا فيرد ذلك على من
 املا لنبلة ولا يضاف اليه من الامور المعلومة بالادلة التي لا يختلف المسلمون فيها على ان المذهب في اصنافها الى ابرهم لها يخرج النصوص
 وللمذهب اليها التعلق بغير القياس ما يجمع امها في الاولاد ومن منع من يمكن ان يكون معلق بما ذكر من قوله ابا امرأه ولد من سيد فانهم
 معتقون قول ما بيننا اولادنا برهيم اعتبارا ولدنا من احاد بيعهم يمكن خلفه يمكن تعلفه بظا من قوله ثم واحدا لله البيع وقد روى
 عن امير المؤمنين انه قال سبق كتاب الله ثم يجوز بيعهم فاضاف الجواز الى الكتاب ومن غيره فاما قول ابي بكر في الكلاله اقول بانه في فلا
 يجوز ان يكون اذا رآه القياس لان السؤال في معنى اسم والاسما لا مدخل للقياس لان السؤال وقع عن معنى اسم والاسماء لا مدخل للقياس
 فيها وانما المرجع فيها الى المواضع وتوقف هذا للسان على ان كتاب الله ثم دل على معنى الكلاله لانه ثم قال يستفوتك قل الله يعنيكم في
 الكلاله وما تولى الله تفسيره لا يدخله الراي لانه هو لاجتها روا القياس اما ابن مسعود يمكن ان يكون رجع في احتجاج لعدة والميزات الى
 عموم قوله نعم والذين يتوفون منكم ويذرون اذ واجا يتوبين ما يفهم ان اربعة اشهر عشر وقوله ولئن اربع مما تركتم لا تترك على من
 يسم لها ندجا صاذا ولما يدخل بنا ورجع في احتجاجهم لانه في قوله سبحانه فانكوه من اذن اهلين واتوا من اجورهم بالمعرف لان الله
 لا يجاوز ولا يعتبر فيه العرف اذ اكان لما اقتت به الصحابة وجه في ظاهرها لخصوص لم يجز المنع على اضافة اقولهم الى القياس قولهم لو كان
 رجوعهم في ذلك الى طرف العلم لما صح منهم الرجوع من داي الى اى فاعلم لان ذلك يجمع فيما طر به العلم لان القائل بالاجابة قد يفيد
 عند الراي القول بالعدل وعقاب بالقطع وعلى عقاب لفساق من املا لصلوة بتركه الى القول بالارضا وكلما لتوقف غير متع حصولها
 طريقه العلم كما يتوقف لنا ظروف في منايلا اصولا طلبا بالاستدلال التامل وكل تجوية كونه صوابا وخطا لان المستدل بالكتاب
 السنة قد يخطى ان يضع الاستدلال في غير موضع مثال ان يؤخر مفدا او يقدم مؤخر او يختص بما او يعم خاصا او يعمك بمقتضى العمل
 على ما هائل اولى منهم يقولون كل مجتهد مصيب لسؤال عن تجوز كونه صوابا وخطا لادم لهم فاما دعواهم الامسال عن الخطئة
 التكبر في غير مسلمة والطريق الى ان بعضهم يخطئ بعضا كما نطريق الى انهم اختلفوا في عن امير المؤمنين وقد استفاء عمر في امره وجعلها
 فالتفت ما به بظنها وقد افتاء كل من حضره من الصحابة بانه لا شيء عليه لانه مؤد بان كان هذا مجتهد اياه وقد اخطا فاهذا لغير
 بالخطئة واما مدماه من قوله من اراد ان يقتلهم جميعهم فليقتل في الحد ما يره فيهم بذلك التعارض عن ابن عباس من انه قال من شاء باهلان
 التي احصى ملغاج ملجمل الخال نصفين وثلاث من شاء باهلان الجذائب وديت المناملة عن مسعود ايضا في قصة لخرى قول ابن عباس
 الا ينبغي لله زيد ثابت وقول عمر اكره على الداء فامع فيما ذكرناه ودكان عايشة بعثت الى زيد بن ادم وقد اشترى ما بعه بافلا باع
 قبل قبض لثان لم يثبت بطل جوار له مع رسول الله وابل لابن السائب شريحا فتوفي مكانه عليه بنانا لكانا بنو الدين صاحب
 فقال خطا شريحا والاجابة بذلك كثيرة وقولهم ذر له لا تتناقض كيف يجمع كل واحد منهما الى ليل يوجب العلم مع اختلاف اقولهم بما
 لا ازم فلان مع كل واحد منهما دليل على الحقيقة وانما هذا الجوز ان يكون كل منهما معلق بغيره فالظاهر دالة النصوص اعتقدها
 وليلا ولا شبهة ان الادلة لا يقتضي الا ان يعتمد بالنسبة كونه دليل لا يجب لك فيمن قال لو توالوا في تلك المسائل بما يوجب العلم لوجب
 ان يكون الحق واحدا وان يكون مخالفا لصلاد ذلك يوجب قطع ولاية سؤا لبراهمة بان يقتض بعضهم على بعض الامكام الحق فالحال
 فيها مع التمكن من ذلك ان يقتض الواحد يعم على نفسه ما حكم به في وقت رجع عنه في نرو في العلم بخلافه المسئلة انما لها صواب ان كان
 مجتهد مصيب يبل لهم اشراك القيس في الخطاء لا يوجب من كنهنا فيما يفتي عليها فان لكفر فينا راجع في الصغير فينا راجع في الكبر

كتاب الغيبة

ذلك مع الاختلاف فيما يستحق به فلا يمتنع والحال هذا ان يكون الحق في احد ما قاله الصحابة والبراءة خطأ ولا يجزئ ان ينادوا بالخطأ الذي
يجب له ان يزول قطع لولا انه لا خلاف ان الاضطرار قبل العقد لا يبرك فداخات في قولهم منا امير منكم امير في سرفهم سعدا الخلافة فيهم
لنفس على الاثر من قولهم مع هذا لا يستحق في تلك الحال البراءة وقطع الولاية فما المنكر من مثله ذلك فيما اختلف فيه من المسائل الغريبة
فاما الزامهم ان يفيض بعضهم على بعض الواحد على نفسه فيكون لان اضرار الحكم بعد رد العادة بالامانة على نفسه لا يوجب كونه
صوابا لانا قد قلنا ان ذلك على ما مضى من تقصير في انكار ما على ائمتنا خلافتها ولا نرى شيئا منها صوابا ويجري في ذلك مجرى ابتداء البناء
... لهذا الحكم فكما يجوز ان يرد باضراره او اذ وقع وان كان خطا موثقا وان شربا في حق ابيهم احد ما اخ لا م يمدح بن مسعود فتنقض امير المؤمنين بحكمه
وقال في اي كتاب حدثنا في سنة وهذا يبطل القول بان احدا لم يفيض حكم من خالفه الكلام في نقض الواحد على نفسه بجري مجرى ما
ذكرناه ويدين على الجملة ان خلاف الصحابة لا يجوز ان يكون مستندا الى القائل ان لو كان كل مع حصول الاجماع على العمل به على ما ظنوه
لم يكن ذلك لا بعد النص من النبي على تنويع العمل وحصول العلم بذلك لكانه الصحابة وهذا يقتضي عموم العلم بذلك من دينه لكل من
لا يعلم العلم لان ما كان معلوما للجميع الصحابة وعملت به لم يتكبر منهم احد ولم يلزم التابعون وتابعوهم الى يومنا هذا يجب ان يكون معلوما
ضمومه كما يجب على ذلك في سائر المعلومات من دينه ولو كان حاصلا لا استغوا به عن اعتبار العمل الصحابة فيجوز في سائر الماهية كما يجب
ذلك في كل معلوم من دينه ضرورة كالمسألة والسياسة والمعلوم خلاف ذلك لوجه الثالث فالو سلطان قولهم في تلك المسائل كان
بالقائل لم يكن في ذلك لانه لان العالمين بذلك بعض الصحابة ومثل بعضهم ليس بمتبع ولا مسانعة عن التكبر لا يدل على الوضع لودل لم
ايضا في مصلحه على ما بيناه فيما تقدم وتعلقوا ايضا بان قالوا اذا ثبت انه لا بد في الفرع الشرعية من حكم ولم نجد نصا ولا دليل على حكمها
واجب ان تكون متعديتها بالقائل الجواب عن ذلك ان يقال لهم ما انكرتم ان يكون متعديتها في الحادثة الى لا نص على حكمها باحكام القائل
لانه لو كان حكمها من التكليف لمعنى لوجب في حكمه الله سبحانه الذي لا يجوز عليه الاخلال بالواجب ان يبينه فاذا قد بينا من جهة
قطع تخصيصه بالعقلية ويكون حكم هذا الحادث والشرع ثابت حكمه ولو لم يكن شرع في وجوب الرجوع الى احكام العقول من تخير
او تبني او اجابة اياته لعقد الفرق بين المؤمنين وتعلقوا ايضا بان قالوا اذا وجب طلب القبلة بما يمكن به الطلب عند عدم العين فكذلك
يجب طلب الحكم بما يمكن طلبه عند عدم النص الجواب عن ذلك ان التمسك بالاجتهاد في القبلة يدل على جواز التمسك بذلك في الشرعيات
ولا يدل على ثبوته لان المستدل بالقبلة لا يدين قيس عليها غير ما من حوادث الشرع والكلام اذا كان في فعل رد التمسك بالقبلة
لا يجوز ان يدل على ذلك فينبغي ان يكون استدلالا لا التمسك على نفسه لانه في القائل ان نقول بالذي يجب ان اثبت الحكم في القبلة
بالاجتهاد لو ورد النص بذلك واقف عنه ولا يجازيه وهذا كما لو ورد التمسك بالاجتهاد فانه لا يجوز ان يقيس عليها وجوب اخرى
الا بعد التمسك بالقبلة على ان الاجتهاد في القبلة اما جازنا اثبت بالنص حكم لا سبيل الى معرفته الا بالاجتهاد فيجب على المخضمان اثبت
في الفرع حكمه لا يمكن معرفته الا بالاجتهاد حتى ينادوا بالامر وهذا لا سبيل اليه على انه ليس ثبوت القبلة المتعلق بالقبلة في
اثبات حكم الفرع قيا على الاصل باولى من نافية انما يتعلق به في حمل الفرع على الاصل انه لا يثبت له هذا الحكم الا بالنص فاذا ذكرنا
في القبلة ببطلان بطلان الجواز الصريح والتفقات وادش الجنايات وما اشبه ذلك لانه انما يدل على جواز التمسك بالقبلة والاجتهاد
يدل على ثبوته على ان المرجح في تبيين ذلك الى عادة معرفة وطريقه معلومة ما على الجملة والتفصيل ليس ذلك من القياس الذي يمنع منه
شع وتعلمهم بما ذكر من قوله للغيبة اريت لو كان على ابيك من ائت فتقضيته ثالث نعم ندين الله الحقان فتقضي ومن قوله لم يرد
سأله عن القبلة الصائم اريت لو تمضضت بناء كنت شاذية لا يصح الاعتناء عليه من انه من احباده الا اذا ثبت ان تبيينه على علم الحكم
ليس اكثر من الصريح فيها ومع ذلك لا يجب القائل لا بدليل متاقت فتقضي التمسك به لان اختلاف الشيعين في المصلحة جازوا ان
انقضا في العلة وبهذا يجيب عن تعلمهم بما ذكر عن امير المؤمنين في حديثه شاذية الحزم من انه اذا شرب سكرانا سكره في اذا هلك
انزى فيجب ان يجد حدا لمقرئ لان الحد لا يؤخذ قيا سا ولا يحمل بعضها على بعض لانه لا يحمل السكر على الاثر معا غير ان حكم
احدهما حكم الاخر وذلك عند ثابت بالنص لانه ما استخرج من المفترق على سكره لسكران وقول امير المؤمنين علفي رسول الله كلف
من باب من العلم في كل باب لا ياب لا تعلق لهم بمثله لا يثبت ان تلك الابواب دلت على غير ما فن ان هذا الردود الى ذلك الا بالقياس
وما المنكر منها كما كانت جملة ضررها من العو يتضمن تفاصيل كثيرة وقد رد مثله ذلك في الشريعة لقوله يؤكل من البض والخلاف
لمناه ولا يؤكل الا استوك على طراره وقوله يؤكل من الطير ما يدن ولا يؤكل ما يصفق قوله فيما سفت الماء الشر ما اشبه ذلك في الخل
قوله ما ذكرناه لم يكن له منه لانه وقصر لا يجوز للمستفي تقليد المقلود لان التقليد ينجح ولان الطائفة مجمعة على انه لا يجوز العمل

في سائر المسائل
التي اختلف فيها الصحابة

لَا بَيْنَ فَرْقٍ

يعلم وليس احد ان يقول قيام الدليل هو اجماع الطائفة على وجوب جوع العالم الى المنقوع العمل بقوله مع جواز الخطا عليه
 يومئذ من الاقدام على فتحه ويقتضيه اسناد عمله الى علم لا لا فسلم اجماعها على العمل بقوله مع جواز الخطا عليه هو موضع الخلاف بل انما هو
 يرجع العالم الى المنقوع فقط فبالعمل بقوله تقليدا فلا فان قياما القايذة في نجوعه اليه لا لم يجز له العمل بقوله قلنا القايذة في ذلك
 ان مصير لم يفتاه وفتيا غير من علماء الامامية سبيل الى العلم باجماعهم فعمل بالحكم على يقين يبين صحة ذلك انهم اجمعوا على انه لا يجوز
 الاستفتاء من الامامي لتقليد الامام في المذهب ناظر في الاستفتاء مخالفه خوفا ان يقينه بخلاف الحق فلو كان ايجابهم الاستفتاء
 من الامامي لتقليد لم يكن فرق بينه وبين مخالفته لذلك لا توس فتياه بغير الحق لا ارتفاع عصيته لان مخالفته يجوز ان يقتضيه مظان الحق
 موافقته ثبت انهم انما امرها برجوع المستفتي الى فقهاء الامامية ليحصلوا العلم باجماعهم على الحكم بنقطع على صحته فشكل سببهم ضرورة
 ان ما فيه دفع خالص من مضره عاجلة واجلة فله صفة المباح انه يحسن الاقدام عليه كما ان العلم بان ما فيه مضر خالص من ثل نفعه فيجب
 محذور الاقدام عليه ككثرة الاعتراض على ما ذكرناه بخلافه لذا ذهب الى المحذور لانهم لم يخالفوا في الموضوع الذي ذكرناه واما
 اعتقاد ان الاقدام عليه مضره فلم يحصل العلم بالصفة التي ينبغي العلم بالاباحة وكذا من ذهب الى لوث لم يخلص له هذا العلم لان
 اعتقاد انه لا ما من المضره في العمل يبين صحته ما قلناه انه لا بد في كل قسم من احكام الافعال من اصل ضروري في العقل من وجوبه فكل
 يجب ان يكون في العقل صلا لا باحة ما كان على صفته مخصوصه من الافعال ليس يمكن ان يدكر في ذلك شي سوا ما قلناه من النفع
 وما به يعلم انتفاء المضره في العقل هو فقد لطريقا الى العلم بها والحق بها ولو لا ما ذكرناه لم ينقطع على انتفاء المضره عن كثير من افعالنا
 ونصرفنا واستدلال من ذهب الى الخطر بان المحلوفات كلها ملك لله ثم ولا يجوز في العقل النفس في ملك المالك الا باذنه فاذا فقدما
 الاذن قطعنا على الخطر لا يصح لان النفسنا احسن من الاذن المسموع فبواب يحسن بالدليل لعقل اولي قد بينا ان العقل له على
 الاباحة بوضع ذلك من وضع الماء على الطريق على وجه تدبره العادة فيه انه لا باحة واحضر لطعام واجلس لضيف على المائدة لكان
 اقوى في الاذن من قوله على ان العلة في فتح النضر في تلك الغيرة ليست ذكره وانما هي تقترب بتا بصره من ملكه بغير اذنه وهذا لا يوجد
 في ملكه ثم يبين صحة ذلك بان يحسن الاستقلال بجائز الغيرة النظر في مرأته المضوية بغير اذنه وكل ذلك مقرر في ملك الغيرة بغير
 وانما حسن الانتفاء الضروري بوجوه من اباح طعام غيره والتناول منه ملك لصاحبه الاذن له لم يؤثر في انتفاء العنة وانما حسن
 الضرر لا انتفاء المضره ولهذا لم علم المادون له ان الضرر حاصل مع الاذن لم يحل له تناول وفصل كل ناف لحكم عقلي وشرعي بل هو
 الدليل لان التا في محجر عن اعتقاده ومذهبه في انتفاء الحكم فلا بد من اقامة الدليل عليه حتى لم يكن ضروريا كما ازم مثله لك في الاثبات
 ويكفي التا في الاستدلال على نفي الحكم في الدلالة على ثبوته اذا كان مما كان يجب لو كان ثابتا ان يكون عليه دليل ليس احد ان يقول
 له وجب لفي عدم دليل الاثبات ولا في الاثبات لعد دليل النفي لا نقول انما وجب لك لا ننفق الا بالانهية لم فلو اجتزأ في كل دليل
 منفي لدليل هو اثبات لوجب ثبات له لا انتفاء هو ليس كل الاثبات لان اشياء المتبته متناهية فجاز اثباتها ما دل الاثبات متنا
 ويبين الفرق بين الامرين انا نقطع في شخص عينه وليس به لفقد الجزاء الدال على ثبوته لا يجوز قياسا على ذلك ان يثبت بوجه شخص
 اخر لعدم الدليل على انه ليس به ونقطع على انتفاء بلدين الحلة وغدا دكر من احدهما من حيث انتفاء الخبز عنه لا يجوز ان يثبت
 الخبز عنه ولا يجوز ان يثبت انتفاء الخبز بغيره مثل هذا كثير في قولنا لعلنا لتا متكر ولا يثبت على المنكر باطل من وجوه الاستدلال
 لان اول ما في هذا ان طريقة الشرع دون العقل كلامنا في مقتضية العقل ثم ان كون الشيء في يد مجرى مجرى اليقينة وكذا وجوب العمل
 عليه بقوله في بئر من المطالبة وقطع حضوره مقام اليقينة فشكل في المتعلق باستصحاب الحال يثبت الحكم عند التحقيق بغير دليل فيجب
 ذلك انهم يقولون قد ثبت بالاجماع على من شرع في الصلوة بالتيقن المصونها قبل ما هذا الماء فيجب ان يكون مع هذا الحال جدا انتفاء
 له وهذا منهم جمع بين الحالتين في حكم من غيره دليل تفصيل الجمع بينهما لان الحالتين لا شئ بينهما لان المصلحة غير اجد الماء في احداهما اذا
 في الاخرى فلا يجوز التوبة بينهما غير ذلك وادان الدليل ما يتناول الحال الاولى كانت الاخرى عايدة منه لم يجز ان يثبتها
 مثل الحكم وقولهم ان ثبت الحكم في الحال الاولى كان ذلك يقتضي استمراره الا ما عدا ذلك لما عدا استمراره الاحكام في موضع من
 المواضع باطلا لا نه لا بد في اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة وكيفية اثباته وهذا ثبت في حال واحد وعلى سبيل الاستدلال
 وهل يعلق بشرط اوله يتعلق وان كان كذلك وان احكم التا في كل واحد من الحالتين لا يثبت بشرط فقد الماء وكان الماء موجودا في الحال
 الثانية اهتف لا انه على ثبوت الحكم في الاولى احتلف في الثانية لم يكن بل من دلاله على كل واحد منهما بل لم على ما قالوه وان يقطع على
 ان زيدا في الدار اليوم اذا اتيته فيه اس من غيره دليل مستنفذ انعموا خلافت ذلك انه لا يجوز استصحاب الحال الاولى فيه وانه لا فرق

فصل اول

الزمن عمل

فی الحقیقۃ

كتاب الغنية

بين اعتقاد كونه وقد نال الرتبة وبين كون اعتقاداته يقطع كون غيره بينهما ثم الكلام في اصول لفظة نفسه نشاء الله تعالى

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام في التكليف للتمحيص

الصلوة شرعية يحتاج فيها الى العلم بحسنات افعالها وشرطها وكيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الاحكام ونحن نقدم الكلام في الشرط وننبه بالكلام في بلوغ الصلوة انشاء الله تعالى فنقول شرط الصلوة على من بين احدهما يشترك فيه الوجوب صحة الاذان والنية بخفض صوته الا اذا قاله على من بين من غلبت فيه الرجال النقاء وهو ثلثة اشياء البلوغ وكمال العقل ومخول الوقت ومخبر بالفساد وهو انقطاع دم الحيض والقائض ما يخفى صحة الاداء ثمانية اشياء الاسلام والطهارة وسرا العوزة مع الامكان وان يكون مكان الصلوة وموضع الجوف بالجملة على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان وان يكون مكان الصلوة وموضع الجوف على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان عطفاً الى ذلك وشرط لخرجه عن الجنب والعقد تذكرها فيما بعد انشاء الله

فصل في الطهارة يحتاج فيها الى العلم بحسنات افعالها وما يوجبها وما به يفعله وكيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الاحكام والظواهر على ضربين غرضها طهارة من نجاسة الطهارة من الحدث على ضربين وضوؤه وغسله فلهذا نام الشارع مقامها في استباحة ما يستباح بها بطريق عدم التمكن منها التيمم لم يرفع الحدث الا حاشاً الى وجوب كل واحد منها اذا انفرد من حدث الغسل الوضوء وما يقوم مقامه من التيمم على من كونه مكلفاً بفعله لصلوة او ما جرى مجراها مما لا يستباح الا بالطهارة وحسنات البلوغ والعاية والرجوع ودم الاستحاضة المخصوصة وما يتفقد معه التحصيل من نوم او مرض او احداث لا توجب كل واحد منها الغسل وما يقوم مقامه من التيمم ايضاً حنثاً اشياء الجنابة ودم الحيض الاستحاضة المخصوصة ودم القائض من لثة الميت من اناس بعده بريد بالموت وقبل تظهيره بالغسل ولا يوجب هذه الطهارة شئ سوا ذكرها سواء كان خارجاً من احد السيلين كالمتك والوكز والحشا والدود والحنايين من نجاسة او بما عداها من البدن كالقح ودم الفصد والوغاد ولو لم يكن خارجاً من البدن كلس المرأة والفرج والفتحة في الصلوة والاكل من لحم الجور او ما منه لئلا يدل لاجماع الا ما يتوهمه من جهة على ما بيناه في الاصول في هذا الكتاب لان برائة الذمة وشغلها بما يوجب الطهارة بغير ما ذكرناه يحتاج الى دليل ليس في الشرع ما يدل على ذلك لان اعتماد المخالف على اخبات احاد وقباس لربرد التقيد بالعمل بهما في الشريعة على ما بيناه فيما مضى من اصول لفظة في هذا الكتاب يجب على المكلف ان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في حال بول ولا عايط مع الامكان ولا يفرق في ذلك بين الصحاد والبنين بدليل لاجماع المشايخ اية طريقة الاحتياط ونجى على المخالف بما ذكره من طريقهم من قوله اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يبول ولا عايط ولا يفصل يستحب لا يستقبل الشمس لا الغروب لا يحدث في الماء الجارح الا الكثير لو اكدنا ما القليل ميثاقنا الا ما يظن يجوز ان يحدث فيها ويجب ان تقبل البول الارض لصلبته وحجرة الحيوان واستقبال الرج وبصباح لا يحدث في كل موضع ينشأ بحصول النجاسة فيه كسطوط الانهار وناظر القمار ومنه الدود وجوار الطير ويجب تقديم الرجل اليسر عند دخول الموضع الذي يتخلى فيه البصر عند الخروج والدعاء عند ذلك وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه كذلك بدليل لاجماع المشايخ اية ويجب الاستنجاء من الاحداث المتقدمة ذكرها الا ايج ومن لم يمسح ما يفقد معه التحصيل ما البول فيجب الاستبراء منه ولا ينثر الفضيلة المصح من مخرج البول الى اسه تلك مرات يخرج ما لعله بان في الجري منه لا يخرج في الاثنا عشر وجوده وكذلك بلية هذه الاحداث على التوجه لا استنجاء الا الغائط فانه يخرج منه الاجزاء مع وجود الماء او ما يقوم مقامها من الجمل الطاهر الزيل المعين سوا المطهر والعظم والروث ومن السنة ان يكون ثلثة الا ان الماء افضل والجمع بينهما افضل من الانتفاء الماء وحده هذا ما لم يتعد النجس مخرباً فان غذاه لم يخرج في ازالة الماء ويدل على جميع ذلك لاجماع المشايخ اية طريقة الاحتياط فان من استسقى على الوجه الذي ذكرناه على برئته يمين ولا يركب ان لا يستنجى او استسقى بخلاف ما ذكرناه وما التيمم فانه يخرج محدث من غير عتبا باحوال لنا بدليل لاجماع المشايخ اية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق من النوى على ما قاله المفسرون لا ياتخرج على سبيل نفسه ذلك وهذا يوجب الوضوء من النوم بلا خلاف ونجى على المخالف بما ذكره من طريقهم من قوله العيان وكاء السنة فمن نام طيئاً ولم يفصل اما الجنابة فنكون في شين احدها خروج المني في النوم والبقية في شهوة وغير شهوة وعلى كل حال والثاني بالجماع في الفرج وحده ان تيب الخشعة فيه وان لم يكن هناك قال بدليل لاجماع المشايخ اية وكذا في طريقة الاحتياط ويخرج على الجنب خول المساجد الا ما يرسيل وضع شئ فيها سوا المجد الحرام فانه لا يجوز له دخوله على حال ان احتمل في احدهما يتم في موضعه فخرج ويحرم عليه فواته الغرام الا بجمع

لَا يَنْفَرُ

في بعض الحكماء

فان وحده والجماعة باسم ربك وما عدا ما داخل تحت قوله ثم فافترقا ما ينسب من القرآن ويحرم عليه من كتابة المصحف واسم من اسماء الله
ثم اداسماء الانبياء والائمة ويكره له الاكل والشرب لا بعد الغضض والاستسنان والنوم الا بعد الوضوء والنجاسة كل ذلك بدليل
الاجماع المشار اليه اما دم الحيض فهو الحادث في زمان المعهولة والمشرع في زمان الانتساب على اى صفة كان وكذا دم الاستحاضة الا ان النفا
على دم الحيض الغلظ والحرارة والتدفق الحرة المائلة الى الاسوداد وعلى دم الاستحاضة لونة الباردة والاصفراد وقل الحيض ثلثة ايام
واكثر عشرة بدليل الاجماع المشار اليه لانه لا خلاف في ان من الثلاثة الى العشرة من الحيض ليس في الشرع ما يدل على ان ما نقص من الثلاثة
وزاد على العشرة منه اقل الظهور بين المحضين عشرة ايام مثل ما قلناه في المسئلة الاولى لاحد اكثره بلاحلاف واثبت ان اقل الظهور
اكثر الحيض ما ذكرناه كان ذلك اصلا فعلم عليه المستدرك من الشا من اخلاف عاداتها منهن فان ارا ان المبدأة الدم وانقطع الا ثلث من ثلثة
ايام فليس يحض وان استمر ثلثة كان سبعا وكذا الى تمام العشرة فان رأت بعد ذلك ما كان استحاضة الى تمام العشرة الباقية لان ذلك هو اقل
ايام الظهور فان رأت في اليوم الحادي والعشرين وما استمر بها ثلثة ايام فهو حيض لمحض اقل ايام الظهور كذا لو انقطع الدم اقل ما رآته بعد ثلثة
ايام ثم رآته اليوم الحادي عشرين وثبت ما رأت الدم الاول فانه دم الاستحاضة لانها رآته في ايام الظهور كذا الى تمام الثالث عشر فان رأت
في اليوم الرابع عشر ما كان من الحيضة المتقبلة لانها قد استوفت اقل ايام الظهور في عشرة وعلى هذا فتبين بين الحيضين اقل ايام الظهور
حكم بان الدم تراه في ايام استحاضة الى ان تستقر لها عادة فعلم عليها وترجع اليها وطريقة الاحتياط تقضي ما ذكرناه والعمل عليه عمل على اصل
معادوم ويحرم على الحائض كل ما يحرم على المحض لا يجزئها الصلوة ويجب عليها الصوة تقضيها اذا ظهرت ويجب ان يمنع زوجها وطام ما يحرم
عليه ذلك يجب عليه منته ويطهها في الثلث الاول من زمان الحيض تكفر بدنيا ويقتضيه عترة درهم جنياد وفي الثلث الاوسط ينصفه يناد
وفي الاخير ربع دينار وكل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ونجى على الخلاف بما ذكره من طرقهم من قوله من اتي امله في حائض طهنت فان
انقطع الدم عنها جاز له زوجها وطوما اذا غسلت فرجها سواء كان ذلك في اقل الحيض واكثره وان لم يغسل بدليل الاجماع المشار اليه
ثم لا فرق بين حتى يطهر من غسل جوارحه انقطاع الدم غايبة لوان خطر الوطئ فيجب جوارحه بعد ما على كل حال الا ما اخرج به الدليل من
خطر ذلك وقبله ذلك غسل الفرج وقوله ثم فاذا تطهرت فافهم من حيث امركم الله بحول على غسل الفرج فيختل ان يكون بمقهور لم يزل
فعل نجي بمعنى غسل بقا لخطيئة الطعام وطعمته المستحاضة يلزمها اذا الوشا الدم احد جانبيه الكرسف ولم يبقه ان تغيره تنوضا لكل
صلوة فان ثقبه لم يسل فعلمها مع تغييره تغسل لصلوة الفجر وتنوضا لباقي الصلوات وان ثقبه سال فليها ثلثة اغتسلات للفجر
وعسل للظهر والعصر غسل المغرب العشاء الاخرة ولا يحرم على المستحاضة ولا شي مما يحرم على الحائض منها بل حكمها حكم الغافر
اذا غفلت ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار اليه اما دم النفاس فهو الحادث عقيب الولادة واكثر عشرة ايام وكل دم تراه بعدها فهو استحاضة
وهي الحائض سواء في جميع الاحكام الا في حكم واحد هو ان النفاس ليس له حد وذلك بدليل الاجماع السالف اما من حيث تغسل
انه انما يكون حدثا بوجوب الغسل اذا كان بعد بره بالوث وقيل تطهيره بالغسل الدليل على ذلك لا خلاف بين اصحابنا في ود
الامر بالغسل من مسه ظاهره في الشرع يقتضي الوجوب ونجى على الخلاف بما ذكره من طرقهم من قوله من غسل ميتا فليغسل غسل
واما الطهارة من البغى التي هي شرط في صحة اداء الصلوة فبإزالة النجاسة عن البدن واليابس يابسين انها زوال في الشرع والجماع
في بول حرمه ما لا يؤكل لحمه ولا خلاف وما يؤكل لحمه اذا كان جلا لا بدليل الاجماع فاما ان لم يكن جلا لا فلا بأس ببوله وروثه بدليل
الاجماع ونجى على الخلاف بما ذكره من طرقهم من قوله ما اكمل لحمه فلا بأس ببوله وفي رواية اخرى فلا بأس ببوله وروثه وسلمة المحرم
بلا خلاف من يعتد به وقوله ثم انما الحيض الميسر والام لا دم رجس يدل على نجاستها وكل شراب مسكر نجس الفناء نجس بالاجماع المشار اليه
ودم الحيض الاستحاضة والنفاس نجس بلا خلاف وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا انه يجوز الصلوة في توبيا منه من رافق
او الجرح ما نقص مقداره من غسله دم الواجبة المضروب من درهم وثلث مع الاختيار ودفع المرح وان كان التره عن ذلك فافهم
ان كان عليه ان ازاله الدم خرج لكون الجرح والغرض لا ذمه له فان ازاله لا يجب عليه غسلا كان او كثيرا وهذا اجلاء دم الحيض الاستحاضة
والنفاس ان الصلوة لا يجوز في توبيا صابرة شق منها قليلا كان او كثيرا كل ذلك بدليل الاجماع فاما دم البراءة والبق والبلل فطاهر بدليل
هذا الاجماع لان النجاسة حكم شرعي ليس في الشرع ما يدل على نجاستها في هذه الدماء ويحصر دم الممل فوله ثم احل لكم سيد الجرح وطما
لانه يقتضي باحتكاك الممل بجميع اجزائه وقوله ثم فلا اجدنا والحق محرم على طام يطعمه الا ان يكون ميتة او ما سمعوا ودم الممل ليس
بمسفوح فيجب ان لا يكون محرما وذلك يقتضي طهارة والمغفر لا يجوز فيه الا غسله لحبا كان او يابسا بدليل الاجماع المذكور وقوله ثم
ويترك عليكم من النماء ما يظهر كنهه بذهب حكمه بجر الشيطان لان المرق في التفسير المراد بذلك الاختلام واذا كان كله كان في

رواية

كتاب الطهارة

والجبر واحد دلالة قوله ثم والرجز فاجتنبوا الرجس من الاوثان ذلك لا يترتب على نجاسة اية وظاهر قوله ثم ليظهر كبره بدلالة
قد نجاسة في الشرع باطلا لا يخرج على المخالف بما روي عنهم من قوله انما يبطل الثوب من البول الدم والمغز ميتة وزان لا تغفل لثابتة
نجسة بل اختلاف الامة يدل على نجاسة بعد الموت لاجتماع الطائفة واما ما لا يغفل عنه سائله كالذباب الجراد فلا يجس الماء بموته فيه بل
الاجماع ويخرج على المخالف بما روي من قوله اذا وقع الذباب في اء احدكم فامطوه ذلك عام في الحي والميت لان المقلد بوجوب الموت
سيما اذا كان مائة الا ما عدا ذلك لو كان يجزى لكان امره على الاطلاق وشعر الميتة وصورتها وعظمتها طاهر بدليل هذا الاجماع ويخرج
الشعر والصوف قوله من اصولها واربها واربها واشعارها انا ناء متاعا الى حين لا نه سبحانه ايقن علينا لمجمله لنا من النفع في ذلك لم يفسد
بين الركبة الميتة ولا يجوز الامتثال بما لا يجوز الانقاع به نجاسة وقوله ثم حرمت عليكم الميتة لا يقارض ما ذكرناه لان اسم الميتة يتناول ما
خله الحياة وهذه الاشياء لا تخلل الحياة فلا يخللها الموت فاما جلد الميتة فلا يظهر بالذباغ بدليل هذا الاجماع وظاهر قوله ثم حرمت عليكم
الميتة والمراد الانقاع بها بالكلية سيع او غيرهما من الفرو واسم الميتة يتناول الجلد قبل الذباغ وبعده ويخرج على المخالف بما روي من طريقهم
يؤلفه قبل موته ثم لا تنفع من الميتة باقيا لا يصيب قبل ان يجلد لا يعل ما با بعد الذباغ خارج عن اللغة والشرع فلا يصح
والخبر يخرج من خلاف الكلب يجس من خلافه لان ما لا يدل على نجاسة اجماع الطائفة وبطلان اء من ولوعه فيه ثلاث مرات احدا
وهي الاولى بالثوب بدليل هذا الاجماع ويخرج على المخالف بما روي من طريقهم من قوله اذا وقع الكلب في اء احدكم فليغسله ثلاث مرات في
خبره فليغسله ثلاثا او سبعا وهذا يظن امره يقتضيه وجوب ثلاث من حيث لا يجزى عليه لا يقتضي على ما ذكرناه ولا نلفظ لوانا
ان يقيد التخيير بين هذه الاعداد وتكون كلها واجبة على جهة التخيير اما ان يقيد التخيير بين الانقاع على الثالث التي هي الواجبة بين الزيادة
عليها على جهة لثة فاذا كان الاول باطلا بالاجماع لم يبق الا الثاني والثالث الا ان يثبت بخلافه بدليل الاجماع المذكور في الكافر يجس بدليله
ايتم وبقوله ثم انما المشركون نجس هذا مضمون كل من قال بذلك في المشرقة فانه يبرهن هذه من الكتاب والقرآن بين الامر من خلاف الاجماع في
المخالف المراد بذلك نجاسة الحكم غير معتد لان اطلاق لفظ النجاسة في الشريعة يقتضي كظاها نجاسة العين حقيقة وجمله على الحكم بجواز اللفظ
بالحقيقة اولى من المجاز ولا نأخذ باللفظ على الامر من جميعا لا يترتب بينهما وقد قوله لو كان نجس العين لما ظم يتجدد منه هو الاسلام وانتقا
معنى هو الكفر باطل لان التخرجه العين ويظهر يتجدد منه هو المحوصة وانتقاء منه هو الشدة ولا يعارض ما ذكرناه قوله ثم وطعام الذين
اونوا الكتاب حل لكم لان لفظ الطعام اذا اطلق اضرب في الخطه ولا يمكن للمخالف تكاد تلك لان بلحيفة والشافعي اختلافه في ذلك وكذا
على ان يباع له طعاما فقال الشافعي لا يجوز ان يباع الا الخطه فقال بوحيفة ودينها اية ذكر ذلك في الحاشية في آخر كتاب ليوسف من كتابه الاد
في الخلاف ذكره الا قطع في آخر كتابه لو كاله من شرح الفتوى وقال في الفرج والاصل في ذلك ان الطعام المطلق اسم للخطه ودينها واما
انما الوجبة التي هي المخالف في ذلك الاحالة على كتبهم تكاد من انكره من جهالهم على اننا نقول لو وقع لفظ الطعام باطلا على غير الخطه لمحلنا
عليها وعلى غيرهما من الجاهلان بدليل ما عدا ما ذكرناه من الحيوان من ذوات الاربع والطين والحشرات فظاهر المهور الا ان يكون على غير نجاسة
بدليل اجماع الطائفة وظاهر قوله ثم لم يجز ماء فنيهم وقوله وارتنا من السماء ماء طهورا وبين سبحانه ان الماء المطلق بطهره وسوء ما ذكرناه
يطلق عليه اسم الماء واما يخرج من هذا الظاهر اربعة دليل فاع وقد الحق احبنا بالحق شاعرا بالجلالة وعرفا نجاسة الاجنب من الحرام
فصل واما ما يبره بفعل الطهارة فثلاثة اشياء الماء والتراب الاحجار او ما يقوم مقامها على ما ذهبنا في الاستحباب فكل ماء استحق اطلاق هذا الاسم
عليه لم نجعل نجاسة فانه ظاهر بطهره بل اختلافه فان حاله كان دكا ليس من ميا الا بارا واداء با قليلا كانا وكثيرا لم يتغير بها احداهما
من لون او طعم او راحة فانه ظاهر بطهره بل اختلاف الامة مقتضى الكثير يدل على ذلك اية بعد اجماع الطائفة وقوله ثم وارتنا من السماء ماء
طهورا لان مخالفة النجاسة للماء الجاهل او الكثير او الكاد لا يميز احداهما لا يخرج عن استحقاق اطلاق هذا الاسم الوصف معا عليه اذا كان
كله جليل لعل انما لا بدليل فاع فان تميز احداهما من هذا الماء فهو نجس بدليل اجماع الطائفة وظاهر قوله ثم ويجز عليكم النجاسة
قوله ثم حرمت عليكم الميتة لا نه يقتضي تحريم استعمال ماء المخالفة للنجاسة ومطلقا من غير اعتبار الكثرة وتغير احد الاوصاف واما يخرج من ذلك ما
اخرجه ليل فاع هذا كثيرا ما بلغ كرا او زاد عليه جدا كره في الف ما اشار على حد ما ساحة الموضوعة ثلثة اشياء ومضف طول الامة مثلك
عرضنا مثله عقابا لاجماع ويخرج على المخالف بما روي من طريقهم من قوله انما يبلغ الماء كرا لم يجل جثا واختلف احبنا في الاطلاق فانه من قال
عرايته ومنهم من قال لم يمتد الا لظهور الروايات في الثاني يقتضي طهارة الاحتياط لان لفظ الماء اريد من العراية فاما ما اباد
فانهما يجس بكل ما يقع فيها من النجاسة قليلا كان ما كثيرا على ما ذهبنا لاجماع واما ما اختلف بين الصحابة والتابعين في ان ماء البشر
بطهره يخرج بعضه وهذا يدل على حكمهم نجاسة على كل حال من غير اختيار مقداره وان حكمه في ذلك بخلاف حكم الاواني والقدان ولا

فما جاز
في النجاسة

موضوعة

من الغنية

الحكماء
في
الدين

يحتاج ان يكون الوضوء في اختلاف حكمها ان ناء البئر ليقترن بغيره عن الايدى ولجده مع النزع وليس كذلك الاواني والقدوران ولقد
وجب غسل الاواني بعد اخراج الماء منها لما تيسر سقوط ذلك في الاواني ولما تعدد وان خفف حكم البئر بالحكم بطهارته ما لها عند نزع بعضها احتياطاً
عنها بجلان الاواني والقدور في المنكر من تغليظ حكمها من وجعلها وساقط اعتبار الكثرة في ما بها بجلان الاواني والقدوران فلهذا
يختلف حكم الاواني ما يجرى مجرىها وهو اجاب عنها ساقط في الاواني والقدوران باب التغليظ والتخفيف الواقع في البئر ما لم يتبين ان
يقترن احداهما بالماء والثاني لا يغيره ما غير احدهما وصار المعبر به اعلم الامرين من ذوال التغيير بلوغ المذهب المشروعة في سقاء الدرع سنة فان رزق الله
في بلوغ المقدار المشروح في باب ايضا استوجب كسبه وان نزع ذلك المقدار ولم يزل التغيير وجب النزع الى ان يزدون في سنة الاحتياطية
ذلك والعلة عليه عمل على يمينه ولا يغير احدا وصار الماء على ضربين احدهما يوجب نزع جميع الماء او نواح اربعة وحال من سرحه من ذلك انما
الى اخره اذا كان له مادة يتعدى منها نزع الحجج الضربة لاخر يوجب نزع بعضها فما يوجب نزع الجميع او المراد خمسة عشر حيث الخمر وكل سرح سكر الصفا
والمنقى دم الحنفية دم الاستحاضة دم الفاس مونا البعير فيه وكل نجاسة غير احدا وصار الماء ولم يزل التغيير قبل نزع الجميع كل نجاسة لم
في مقدار النزع فيها نزع ما يوجب نزع البعض على نزع سنة ما يوجب نزع كذا واحد هو مونا حد الحيل فيها او ما تلهي في مقدار النزع سنة ما يوجب
نزع سبعين ولو ابدلوا البئر الملوثة هو مونا الاثنان خاصة ومنه ما يوجب نزع خمس وهو كبر الدم الحما في الدم الثلثة المقدم ذكرها و
العدرة الوضوء في اليانبة المنقطعة ومنه ما يوجب نزع اربعين وهو مونا الشاة او الكلبا والخنزير او السوراد ما كان مثله في مقدار النزع
ولو اثنان الباقي ومنه ما يوجب نزع عشرة وهو قليل الدم الحما في الدم الثلثة العذة اليابسة غير المنقطعة وما يوجب نزع سبع وهو مونا الكلب
او الحامة او ما تلهي في مقدار النزع الفأدة اذا اتهم ببول الطفل الذي قد اكل الطعام ومنه ما يوجب نزع ثلثه هو مونا الفأدة اذا لم تنفع اوله
تنفع الحية والعقرب في الوضوء ببول الطفل الذي لم ياكل الطعام ومنه ما يوجب نزع ولو واحد وهو مونا الصغور او ما تلهي في الفضة مقدرا
الحم والدليل على جميع ذلك الاجماع السالف الماء المتغير بغير الظاهر كالأورق الزعفران يجوز الوضوء به لم يسلية لتغير اطلاق اسم الماء عليه
على ذلك جدا لاجماع قوله ثم فلم يجد ماء فتيقنوا قوله وانزل من السماء ماء طهورا وهذا يطلق عليه اسم الماء ومن ادعى ان التغيير ليس بسلية
اسم الماء فعليه الدليل لان اطلاق اسم هو الاصل في القيد احتل عليه كالتحقيق في الحجاز والماء المستعمل في الوضوء والاعتناء بالمتدبر طاهر في
الوضوء والاعتناء مرة اخرى بخلاف بين اصحابنا وبديل عليه بقاء ما تلونوا من ظواهر لفران ما المستعمل في الغسل الواجب فيه خلافتين
اصحابنا وظاهر من اجزائهم في استعماله فاطع من يقول ان الاستعمال على كل حال يجوز عن تناول اسم الماء فلا
طلاق يحتاج الى دليل وان من شرب من حلقان لا يشرب ما يبحث بخلاد وهذا يبطل قوله ولا يجوز الوضوء بغير الماء من الما بيان بين
ثم كان او ما واد غيرهما بدليل الاجماع وظاهر قوله ثم فلم يجد ماء فتيقنوا لانه يقتضون قلنا عن الماء الى لراب من غير موصلة ومن
اجار الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما واسطة ومن اجار الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما واسطة وادعى الظاهر لا يقتضيه الوضوء بالما
المختص لا يرفع الحدث ولا يبيح السلو بالاجماع وايضا فالوضوء عبادة يستحقها الثواب فان فعل بالماء المفتوح عن ذلك الى ان يكون
يستحقها العقاب فينبغي ان لا يكون مجزأ ولا نية الغربة فيمنع من ذلك بخلاف التقرب الى الله ثم بمعيته محال لا يجوز ازالة النجاسة
بغير الماء من الما بيان وهو قول اكثر من اصحابنا وبديل عليه خطر الصلوة عدم اجزائها في الثوب لئلا يصابه نجاسة معلوم من ادعى
مبعا والغسل بغير الماء فعليه الدليل ليس في الشرع ما يدل على ذلك وطريقة الاحتياط اليقين ببراءة الذمة من الصلوة بقتضيه ما ذكرناه
خلاف في براءة ذمة المكلف من الصلوة اذا غسل الثوب بالماء ليس كذلك واعلم بغيره ويحتاج على المخالفين ان يبينوا من قوله لا شأنا
في دم الحيض يصيل لثوب بغيره ثم اقرضه ثم اغسله بالماء وظاهر الامر في الشرع بقتضيه الوجوب لا يجوز التحريم في الاواني وان كانت جهة
الظاهر غلب الاجماع ولا المراد بالوجود في قوله ثم فلم يجد ماء انما التمكن من استعمال الماء الظاهر لهذا الوجود ولم يتمكن من استعماله
اما العذر او فدا له ثمن جأ التيمم ومن لا يعرف الظاهر بعيد ولا يميز من غيره غير ممكن من استعماله اما الزايف الذي يفعل به التيمم ولا
يجوز الا بتراب طاهر لا يكون بالكل ولا بالزنج ولا بغيرهما من المغادر ولا بتراب حائله من ذلك بالاجماع وقوله ثم فتيقنوا بغيره
والصعيد هو التراب الذي لا يخالطه غير ذكر ذلك ابن دريد حكاه عن علي بن عبيد وغيره من اهل اللغة الطيب في الطاهر فكل في كيفية
الطهارة اما الوضوء فيقتضيه صحة على مرضه عزرا وطما النية بالاجماع وقوله ثم فتيقنوا بالية الذين امنوا اذا قم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم لا
لا والتيمم بغيره وجوبكم للصلوة وانما أخذ ذكر الصلوة اختصارا كقولهم انما الغسل امير بالمسح بالاب وانما الغسل لغرضه سألنا
فقدار الكلام اضلال للقاء واذا امر الله ثم لهذا الاغفال للصلوة فلا بد من اليقينية لا بما يتوجب في الصلوة دون غيرها وما دل على ذلك
قوله تعفوا ايروا اليقيد والله تخلصين له الذين والاحرام لا يحصل الا بالنية والوضوء من الدين لا يوجب بدليل الاجماع

كتاب الغنية

الحال ما روي من قوله الوضوء شرط الإيمان ويخرج عليه في وجوب النيّة بما روي في من قوله الأعمال بالنيات وإنما الأمر ما تقولان
 اجناس لأعمال إذا كانت توجد من غير نيّة إن لمّا تأتوا لا تكون فبرهنة وشريعة ومجربة إلا بالنيّة ولا قوله وإنما لأنّ ما تأتوا تبدل على أن يبر
 له ما يؤول من هذا حكم لفظاً بما في اللسان العربي على ما بيناه فيما مضى من الكتاب السنّة هي أن يرد الملكة للوضوء رفع الحدث واستباحة
 صلوة أو غيرها مما يقتضي لها طهارة طاعة الله وقربة إليه اعتبرنا تعلّق الزادة برفع الحدث لأن حصوله مانع من الدخول فيما ذكرناه من العبث
 واعتبرنا تعلّقها باستباحة العبادة لأن ذلك هو الوجه الذي لا جله أمر برفع الحدث فإلّا يؤول لا يكون مثلاً للفعل على الوجه الذي مرّ لاجله
 واعتبرنا تعلّقها بالطاعة لله ثم لأن ذلك يكون الفعل عبادة واعتبرنا القربة إليه سبحانه والمراد بذلك طلب المنزلة الرفيعة عنده بنيل
 ثوابه لأنّ ما تأتوا على ما بيناه فيما مضى من الأصول لأن ذلك هو الغرض المطلوب بطاعة الذي عرضنا سبحانه بالتكليف له واعتبرنا القربة
 في النيّة عبادة في نفسه من الله ثم يرد على ضلها ووعده سبحانه عليه ثواب دليل الأمر بها قوله ثم وأجيب عن قريب قوله ثم بأنّها الذين
 آمنوا أركبوا وأجروا وأعبداً ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ولأن المعنى أن يكون فعلوا ذلك على ما جاءكم الفلاح به وما أن يكون
 افعلوا لكنّ فعلوا دليل مدسّجانه على ذلك وعد الثواب عليه قوله ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فيؤمن ما ينفع من عبادة
 الله وصلاحات رسول الله إلا أنّهم لم يسمعوا من الله في سمته فخرجوا عن طاعتهم وما يؤمن من المتقرب بالطاعة إليه مدسّجهم على ذلك وعد
 الثواب عليه لأن كانا الوضوء واجباً أن يكون وصلة إلى استباحة واجب فمن يؤمن بوجوبه على الجملة والوجه لك وجب كذا أن كان ندباً إليهم
 التواجب من السنّة ويوقع على الوجه الذي كلفه بقاءه عليه يجوز أن يؤدّ بالوضوء المنتدّ القرض من الصلوة بالاجتماع المذكور ومن حتّى
 من احتجنا غيره عند بخلافه الغرض لثلاثة الدّ يفصح عن الوضوء عليه مقدّمه أخرجه من النيّة الأولى من منه حتى يصح ما يترتب بقوله جملتها
 على جملة العبادة لأن مقاديرها على غير هذا الوجه بان يكون زمان فعل الزادة هو زمان فعل العبادة وبعضها متعدّد لاجتماع تكليفه
 اذ فيه حرج يطلعه علمناه من نفق الحرج في الدين لأن ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة ويقدر وجوده على وجوه جملة النيّة من كون عبادة حتّى
 وقع عارداً من جملة النيّة لأن ذلك هو الموتر في كون الفعل عبادة لا بعضه الغرض لثلاثة ستملّح حكم هذه النيّة إلى حين الفسخ من العبادة
 وذلك بان يكون ذكر المانع عداً لنيّة تحتها بما لا يجتمع وإذا كانت المضمضة الاستنشاق ما يفعل من الوضوء فينبغي مقدّمه النيّة
 لا بدّها تأتوا لأنها وإن كانا مسنونين فيهما من جملة العبادة مما يستحق الثواب لا يكونان كلّاً إلا بالنيّة على ما بيناه والغرض من أن يجمع غسل
 الوجه هذه من فصول غسل الرأس إلى تحاشي شعير لذن طولاً مادام عليه لا يمتّها والوضوء من الماء بالاجتماع ولا أن
 ما اعتبرناه من الوجه بلا خلاف ما زاد على ذلك لا دليل على أنه سنة الغرض الخامس أن لا يتدّ من المرفقين أطراف الأصابع متر واحدة كل
 واحدة منهما بكف من الماء وادخال المرفق في الغسل بالاجتماع المثار إليه أيضاً طريقة الاحتياط يقتضي ذلك لأنه إذا غسّلها على الوجه الذي
 ذكرناه زال حدثه بلا خلاف وليس كذلك بل من الأصابع أو لم يدخل المرفق في الغسل يخرج على الخالف بما ذكر من طرفهم من أنه من وضوء
 مرفقة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به ولا يجزئ أمان أن يكون ابتداء المرفق وانتهى إليها ولا يجوز أن يكون انتهى إليها لأن ذلك
 يوجب أن لا يقبل صلوة من ابتدأ بها وهو خلاف الاجماع ثبتنا أنه ابتداء بالمرفق فيجب أن يكون صلوة من ابتداء بالأصابع غير مقبولة
 وقوله ثم وأيديكم إلى المرافق لا ينافي ما ذكرناه لأن كما يكون للغاية يكون بمعنى بدل قوله ثم ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أيضاً
 إلى الله وشؤا من ذلك من كلام العربي ثم من أن يحتاج إلى التويليل بذكرها والدليل على أنها في الزيادة الظاهرة بمعنى مع أيها لو كانت بينهما
 الغاية لوجب ابتداء بالأصابع وهذا بخلاف الاجماع وهذا لا بدليلنا على وجوب إدخال المرفق في الغسل الغرض السادس مع مقدّم الرأس
 متر واحدة والفضل أن يكون مقدّم المسوح ثلاث أصابع مضبوطة ويحرم مقدّم أصابع واحدة بالاجماع المذكور قوله سبحانه وأصابعكم
 لا بدّ لك لهذا البناء من فائدة وألم تكن فائدة ما هي منّا فعدّها الفضل أنه متعدّد بنفسه الكلام مستفاداً بسفاهتها التي سبق أن يكون كما
 يلدّها البعض يخرج على الخالف بما ذكر من طرفهم من أنه وضوء رفع مقدّمات من أدخل يدها فمقدّمه أسهل الغرض السابع مع ظاهر
 القدمين من دوس الأصابع إلى الكعبين وهما النياتان في سطر القدم عند الشراك والفضل أن يكون ذلك بيّاطن الكعبين فيجزي
 بأصبعين منهما ويدل على ذلك صفافا إلى الاجماع المذكور قوله ثم وأصابعكم إلى الكعبين لأنّ سبحة الأمر يجمع الرأس من عطف
 عليها لا بدّ لوجوبها أن يكون لها مقتضى مطف مثل حكمها كما يجب مثل ذلك لا بدّ والوجود سواء في ذلك لثلاثة بالجملة النصيب للخرطام
 إلا العطف على الرأس من عطف جعله للجدارة فقد بعدل أن يحصل على الجارية قد نقوا الأعراب بالحدود ما صلوا ولو الأجر في حرج
 من على أن المراد حرجه مثل حرجه وحده من عند من جوزه ما ذكرنا من لا يقاس عليه فلا يجوز والحال هذا حمل كتاب الله عليه
 لوجوه في العطف في الآية التي لا يبقى معه للأعراب المجاورة حكم ولأن الأعراب بذلك أن يكون في الموضع الذي يرفع الشبهة فيه لأن العلل

في فرائض الخوف

کتاب الطہارۃ

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

من الغنية

في بيان الصلاة

فلا وجه لاعادتها كما قلناه **فصل** في القبلة القبلة هي الكعبة فمن كان مشاهدا لها وجب عليها التوجه إليها ومن شاهد المسجد الحرام ولم يشهد الكعبة وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشأ من توجه نحوه ولا خلاف قال الله ثم وجبت ما كنتم تقولوا وجوبكم شطره وفرض التوجه لعلم جهة القبلة فان تعدد العلم قام الظن مقامه ولا يجوز الافتضا على الظن مع امكان العلم ولا على الحدس مع امكان الظن فمن فعل ذلك فسلوة تامة وان اصاب توجه جهة القبلة لا قربة ما ضل التوجه على الوجهين لا يكون عيبا يخرج من توجه مع الظن ثم يتبين له ان توجهه كان الى غير القبلة اعاد الصلوة ان كان وقتها لم يعد له كان قد خرج الا ان يكون اسند برا لغير القبلة فانه بعيد على كل حال ولم يعلم جهة القبلة ولا قلنا توجه بالصلوة الى اربع جهات بالاجماع المذكور وطريقة الاحتياط **فصل** في اوقات الصلوة ما اوفان وايضا اليوم واللييلة فلكل واحد منها اول اخر واول ثلث الاوقات ثلث الشمس من زوالها مقداد الظهر حلة وقت العصر مشترك وقتها الى ان يبقى من عزه بالشمس مقداد العصر يخرج وقت الظهر يحصل هذا المقدار لعشر ثلث الشمس يخرج وقت العصر حلة وقت المغرب ادمق مقداد ثلث كذا دخل وقت عشاء الاخره واشترك الصلوات في الوقت الى ان يبقى الى انصاف الليل فكذا اداء صلوة العشاء الاخره يخرج وقت المغرب يحصل لك المقدار للعشاء الاخره ويخرج منها بمصيبة اول وقت صلوة الفجر طلوع الفجر الثاني ولخره ابتداء طلوع قرن الشمس يدل على ذلك ما ذكرناه من الاجماع المشار اليه ابق قوله ثم اتم الصلوة لدولك الشمس لحق الليل قران الفجر قران الفجر كان مشهودا لان الظاهر يقتضي ان وقت الظهر والعصر متبدل من دولك الشمس لحق الليل لا يخرج من هذه الظاهر لا ما اخرجهم ليل قاطع ودولك الشمس هو ميلها بالزوال الى ان تغيب بلا خلاف بين اهل اللغة والتفسير ذلك يقال لكك الشمس نالت ويدل على ما اخبرنا ابق قوله اتم الصلوة طرفة النهار والراد بذلك الفجر والعصر هذا يدل على ان وقت العصر متبدل الى ان يقرب الغروب لا ن طرفنا الشيء ما يقرب من هابيه وجعل لها لآخر وقت العصر صير ظل كل شيء مثليه تقريب من وسط النهار ولا يقرب من غايته وايضا فان الصلوة قبلها لا يكون مجزئة لانها غير شرعية وجواز صلوة العصر غير متعيب للظهور بالاعتناء دليل على ان ذلك هو اول وقتها ويخرج على الخلاف بما رواه ابن عباس انه جمع بين الصلوتين في الحسنة لا بعد ولا نه يدل على اشتراك الوقت وحملهم ذلك على ان يصلوا الظهر في آخرتها والعصر في اولها غير صحيح لان ذلك ليس بجمع بين الصلوتين وانما هو فعل لكل صلوة في وقتها المختص بها وفي الخبر ما يبطل هذا التاويل هو قوله لا بعد لان فعل الصلوة في وقتها المختص بها لا ينفصل الى غيره وما ذكر من قوله من ثلث صلوة العصر غير متعيب للشمس كما نادر ما مله ضاعى القوافل بالعدوب مديدل على ان ما قبل وقت الاداء وما ذكر من قوله لا يخرج وقت صلوة حتى يدخل وقت صلوة اخرى لا نه يدل على ان وقت العصر لا يدخل حتى يخرج وقت المغرب فبذلك لا يبرهن فيها صحابكم الى ان وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثليه لخر وقت المغرب غيبوبة الشفق هو الحجرة ووددت لو اذنه بذلك عن ائمتكم وهذا يقتضي خلاف ما ذكرناه فكيف نتك اجماع الامامية عليه فلنا هذا التحديد لا ينبغي ما ذكرناه لانه لا يجعل لغيره التوافق البسيط الذي اود ذلك هو الافضل فكان ذلك المقدار حدا للفضل لا للجواز اما التوافق في اوقات ليول الليله بانيها ان وقت نوافل الظهر من زوال الشمس الى ان يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما تقبل منه اربع وكذا وقت نوافل الجمعة قبل زوال وقت نوافل العصر من حين الفراغ من صلوة الظهر الى ان يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما تقبل منه اربع وكذا ما لا في يوم الجمعة فانها تقدر قبل الزوال كما قلناه في نوافل الظهر وقت نوافل الفجر من حين الفراغ منها الى ان يزيل الشفق من ناحية المغرب وقت نوافل من حين الفراغ من مزجبة العشاء الاخره وقت صلوة الليل من حين انقضاء الفجر الى قبل طلوع الفجر وقت كعبه الفجر من حين ابراع من صلوة الليل الى ابتداء طلوع الحرة من ناحية المشرق واما اوقات ما عدا فوايض اليوم واللييلة ونوافلها من الفرائض النوافل بانه ذكرها سند حجة ضمن فتولم انشاء الله ويكره الا ابتداء بالناقلة من غير سبعين طلوع الشمس حين قيامها نصف ليلها ووسط النماء الا في يوم الجمعة خاصة بعد وقت العصر وقبل غروب الشمس بعد وقت الغداة كله لك بدليل الاجماع المشار اليه **فصل** في ان مما تقدم من المروض من الصلوات الخمس ان لم يكن من شرط صحتها الاذان والا فانها واجبان على الرجال في صلوة الجماعة مسنونا فيما عدا ما ذكرناه وبنا كذا استحبابها في ذلك فيما يجزئها من الفرائض والا فانه اشد تأكيد ان لا تان ويجوز للشاء ان تؤذن وتقم من غير ان يجمع اسواهن الرجال والا فان ثمانية عشر ضابطا بالتكبير في اوله اربع مرات ثم بالنهامة لله بالوحدة مرتين ثم بالشهادتين مرتين ثم يقول حي على الصلوة مرتين ثم يقول حي على الفلاح مرتين ثم يقول حي على خير العمل مرتين ثم بالتكبير مرتين ثم بالتهليل مرتين والافاة سبعة عشر فضلا وهي تحالف الاذان ان التكبير او المامراتان والتهليل في اخرها مرة واحدة واما ان يزداد فيها بعد حي على خير العمل فذلك ما لا صلوة مرتين والتهليل واجب فيها ويستحب الاذان ان يربط كل واحد في الوقت على اخر فضوله ويجوز بغلة غير طهارة من غير استقبال القبلة وفي حال الجلوس المقتضى التكبير في خلافه على خلاف ذلك كلفه افضل الشئ الا انه جبر كل هذا وفعلها على طهارة في حال القيام واستقبال القبلة ولا يتكلم فيها

مِنْ الْغُنَى

يحيى

كتاب الصلوة

السند قال توجّه هو ان يكبر بعد الاقامة ثلاث تكبيرات يرفع مع كل واحدة منها يديه ويقول بعد من اللهم انشأ الملك لا اله الا انت سبحانك
 وبعدها عليك سوره وتلك معنى فترت عليك ثانياً ما لم يجزئ فصل على تحمداً والواضع له انه لا يغفر الذنوب الا انت يا اهل الثغور
 المغفرة ثم يكبر تكبيرتين ويقول عليك سعديك الخ كره ليدك الشريين يسوا اليك ومن بك انوكل عليك ومن برسولك ما جاء
 به من عندك فصل على حمد الله وذلك على بطولك تقبل معنى بفضلك ثم يكبر تكبيراً واحدة بنوى بعدها الدخول في الصلوة والوقوف
 بعد تكبيره الاخرام وجهته جميعاً فظن السهول والارض خيفاً مسلماً على مله ابراهيم ومن تحمداً ولا اله الا انت يا اهل الثغور من مدبرها
 وما انا من المشركين ان سلوة في ذلكي حياء ومما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين تكبيراً الركوع الحيور في
 التذرع كل تكبيره وكبيره القنوت والقنوت موضع بعد القراءة من الثانية في كل صلوة وافضلها كما في الصلوة وهي لا اله الا الله العظيم
 الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع ما بين وما بينهن ودب العرش العظيم سلام على النبي
 والحمد لله رب العالمين وان يزيد على التبيحة واحدة في الركوع والحيور الى الثالث الى الخامس الى السبع ان يدعوا في الركوع فيقول اللهم
 لك تكلمت ولك خشع ولك خضعت لك اسلمت بك ان شئت لك الخ وحى عظمى شعري وبشرى ما اقلت الارض منه وان يقول عند ذلك
 واسم من الركوع سمع الله لمن حمده وعند استوائه ثانياً الحمد لله رب العالمين اهل الكبرياء والعظمة والجود والجبروت وان يدعو في الركوع
 فيقول اللهم لك سجدت ولك خشع لك اسلمت عليك وكلت بسجدي اليك الى الغاية لوجهك الذي انا في سجدتي لوجهك
 خائف وبداه وسوره وشق سمعته بصره ثانياً الله احسن الخالقين والارغام بالانته في السجود وان يقول بين السجدين انا لله اعظم غفر
 ارحمني لجبرتي وامدد وعافني واعف عني لما اتركت في من خير فغير وان يقول بعد السجدة الثانية من تهض بحول الله وقوته قوم واضد
 وان يقول في التشهد الاول بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها الله ما طاب ظمرك في خي خالص خول الله وما خبت فاعبيرا الله وان يقول في
 التهادين ارسله بالهتكدين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وان يقول في التهاد ثانياً الخيخ والصلوات الطيبات الطاهرات
 الزاكيات الثابتات المباركات الغايات الراجحات لله ما طاب ظمرك في خي خالص ما خبت فاعبيرا الله وان يقول بعد التهادين ارسله
 بالحق بشيرا ونذيراً بين يديك يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام
 المرسلين وعلى اهل طاعتك جميعين واخصص اللهم محمد والاهل صلواتك الصلوات والتسليم السلام عليك يا ابا النبي رحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم صل على محمد والمسلمين وان يكون نظره في حال قيامه الى موضع سجوده وسجوداً في الركوع الى
 بين يديه في حال سجوده الى طرفه انفة في حال جلوسه الى حجره وان يجلس يديه في حال قيامه على فخذه في حال ركوعه في حال ركوعه
 على عيني كنية في حال السجود في حال الجلوس على الفخذين وان يلقى الارض عند الخطا الى السجود يديه في حال كنيته وان يستد
 عليها عند القيام وان يسقط ظميره ويمد عنقه في حال الركوع وان يكون متعلقاً في حال السجود في حال بعض اعشائه عن بعض ان يرد وجهه
 اليه في حال جلوسه لا يقعي بين السجدين وان يجلس في حال التهادين في حال ركوعه الا يرفع خفيه وضع ظاهره في اليقظ على
 ما بين قدمه اليسرى وان لا يصل ويذاه ما خلت يديه ولا يرفع اصابعهما ولا يثبت لا يتنح لا يتنح موضع في سجوده ولا يتناه بحرف ولا ينافع
 الاجنحين وان لا يكون في قبلته سلاح مشهور او دناس مكتوبه ونجاسة ظاهرة وان لا يكون معه سيف وسكين او شيء يهينه ولا يبط
 في لباسه ومكان ذكره ان الصلوة تتركه فيه وان يعقب تكبيره بالتسليم ثلاث مرات يرفع يديه ويقول لا اله الا الله وحده وحده صدق
 وعدا وعصر عبده واعز عبده وغلب الاخراب حده لا شريك له الملك له الحمد يجود ويميت ويميت يحيى هو حي لا يموت بیده الخبز هو على
 كل شيء قدير يروي الخ الالباب في الهاد والايمة ويسبح تسبيح الزمائم ويدعوا بما اراد وان يغفر بعد التعقيب ان يطرح بنفسه على الارض يضع يديه
 موضع سجوده ويقول اللهم اليك توجهت واليك فضلتي وبقائك خللت فجدد اليه تقرب وباهم لتشفعت بهم توسلت فضل عليهم لاجل عجل
 فرجهم واجعل فرجنا مقرباً ففرجهم ثم يضع خده الايمن موضع جبهته ويقول اللهم ارحم ذلي بين يديك تضرع اليك وحشوف من الناس
 وانى بك يا كريم يا كريم يا كريم ثم يضع خده الايسر موضع الايمن لا اله الا الله حقيقاً لا اله الا الله تعبدوا قال لا اله الا الله بما تفضل
 وصدنا اللهم ان على ضعيف فضل عفو يا كريم يا كريم يا كريم ثم تضع يديه موضع سجوده ويقول شكراً شكراً ما مرة وما تيسر له ثم يرفع راسه
 ويمسح بوجهه بيد اليمنى ويمسح بها وجهه وصدده وصلوة المرأة كصلوة الرجل لا تختلف الا بما تذكره وهي ان يستحب ان تضع يديها
 في حال القيام على يديها وفي حال الركوع على فخذيها ولا تظاها وتجلس من خزان تخفي منضمه وتجلس بين السجدين والتشهد من منضمه
 ركنيتها واضعة قدميها على الارض اذا اراد ان القيام وضعت يديها على خفيها وهضفت حالاً واحدة كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ ذكره
 وايضاً ما ذكره من دعاء وتيسر وتقيت تعفريد عليه ظواً من لا باناً المنضمه للامر بل فعل الخبز الدعا والتسبيح لذكر الله نعم والثناء

هذا هو الصلوة
 في الصلاة

مَنْ الْغَنِيِّ

عليه بطل القنوت قوله ثم رويوا أنه ثنتين والمفهوم من لفظ قنوت في الشرع هو الدعا فوجب حمل الآية عليه ومن لم يحمله في اللغة من طول القنوت وغيره ففصل في صلاة الجماعة الاجتماع في مريض اليوم الليلة على خمسة الجمعة سنة مؤكدة بدليل الاجماع المأخوذ كونه ايضا فلا صلواته الزم وشغلها بايجاب الاجتماع للصلاة يحتاج الى دليل يعارض الخ لا في ذلك بما ذكره من طرويزهم من قوله صلاة الجماعة تغفل صلاة الفرد سبع وعشرين رجة والمفارقة لا تكون الا في اشراك بين الشبان وذا واحدما على الاخرين ولو كانت صلاة الفرد غير مجزئ لم يصح المصالح بينهما وبين صلاة الجماعة ومن شرط انعقاد الصلاة جماعة الاذان والاقامة وان يكون الامام عاقلًا مؤمنًا بلا علة من علة بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط لقوله ثم ولا تركوا الى الذين ظلموا فتمسكوا بالذي لان لا تغتلبوا بالفساد كون اليك سببا وقد روي من طرية المصالح قوله الامام صام من ايضا لقوله صبر في باب الامانة على ما دل عليه سببا قوله بولكم انكم اكرهتم الى الخ لانه ان ثبت ذلك كان القنوت مضيا عظيما في الدين لم يجز تقديم الناس على العدل القنوت ان يكون طاعة لولا دة ما قد متا لان ذلك لا عندنا منطوق على من عدل الله في الباطن وان اظهر خلاف ذلك ولا يصح الا بتمام ما لا يبرهن المجتزئ والمحدود الزمن والخصي المرأة الامن كان مثلهم بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط بكونه الا بتمام بالبعد من يلزمه التقصير من يلزمه الا بتمام والتميم الامن كان مثلهم واما حضرة جماعة لهم الصفا التي ذكرنا ما لا مائة فالاولى لتقديم رب القبلة والمجدد والبيتان لم يكن قاراهم فان استوا فاضاهم فان استوا فاهلنا فيه فان استوا فاكبرهم سنا كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط فيما عدا يوم الجمعة اثنتان يغفل المؤمن منهما عن بين الامام ويلزم المؤمن ان يغتسل بالامام عرا وفضلا ولا يقر في الاولتين من كل صلاة ولا في الغداة الا ان يكون في صلاة جهر مولا يصح قراءة الامام فاما الاختلاف في ذلك الموضع فيحكم فيها حكم المنفرد ويستحب في الصف الاول للخواص من رؤساء الاحلام والهيئ جدهم العوام والاعراب بعدد البعيد بجلهم البصير وبعدهم النسا ولا يجوز ان يكون بين الامام والمؤمنين ولا بين الصفيين ما لا يتخطا مثل من سافرا وبننا ان يهر بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط من دخل المسجد لم يجز مقاما الى الصفين لانه ان يقوم بعد محاذي المقام الامام وان تغفل صلواته بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط من طرية الاحتياط بكونه داخل المسجد هو بطلت فوجد سونا لله ذاكما فرفع خلفا لصف الصف دخل في الصف فافزع رسول الله قال من اكرم خلفا لصف فقال انما قال زادنا الله حوا ولا تغفل لولم يكن صلواته انفق لاسر باعنا وحينئذ العوا يمكن ان يكون عن العوا الى اخر من الصلاة او عن محول المسجد هو بطلت لان المصل ما موربان ياتي الصلاة وعليه البينة والوقار من اوله الامام ذاكما ضللك الركعة بلا خلاف فان سبقه بركعة جعلت آية الامام له اوله واوله اذا جلس الامام للقيته جلس هو مستوفرا لم يقمده فاذا جلس الامام الى الثالثة خفض معه اليها وهي آية ثابتة فقرأ لنفسه الحمد سورة فاذا ركع الامام ركع بركعة سجدة سجدة فاذا خفض الامام الى الرابعة فجلس هو فجلس في سجدة خفياء وخفياء الامام فاذا ركع بركعة سجدة سجدة فجلس الامام للقيته لا يجزئ هو مستوفرا ولا يقمده فاذا سلم الامام خفض هو فجلس الصلاة ان سبق بركعتين فافزع الامام له اوله وان بقرا بينهما لنفسه كالمنفرد ويقع فيما يفعله الى ان يسلم فاذا سلم خفض هو فجلس الصلاة وكل حكم من سبق بثلاث ركعات ويدل على ان ما انكسر المسبوق اول صلواته لا يجزئ المأخوذ من طرية الاحتياط من قال من قال ذلك لغيره صلاته بغيره فافزع ما فانه من اوله بما ذكره من طرية الاحتياط من قوله اذا اتممت الصلاة فلا تؤمنا وانتم لتعونا شؤنا وانتم تموتون عليكم السكينة والوقار فاذا ركعتم صلواتا فافزع ما فانه حقيقه الا بتمام في اكمال ما تخلص من القول بان ذلك قضاء لما فات ترك لظاهر الخبر ففصل في الاجتماع في صلاة الجمعة فواجب خلافه لان وجوبه يقف على شرط وهو المذكرة والحركة والبلوغ وكما ان العقل زال السفر والمرض العوى والعرج الكبر الذي يمنع من الحركة وتخليته السرى حضور الامام الفاعل ومن حمله وجر مجراه وحضور سنة فمعه التمكن من الخطبتين وان يكون مكان الجمعة بين المكلفين فافزع ما فانه لا يفتقر من حضورها عن عدا ما ذكرناه فان حضرها وكان مكلفا لزمه الدخول فيها جمة ولجأته عن الظاهر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط في الجمعة في موضعين بينهما من المانعة دون ثلثة امثال يجوز انعقادها بحضور اربعة نفر مع الامام ويجوز من اربعة من المكلفين الا النساء بدليل الاجماع المأخوذ من طرية الاحتياط في يوم الجمعة كما قد مضى في الاشارة الى ان الاعمال الجمل بالبالي من سعة من المكلفين لا تملك الا ان تلو تقديم دخول المسجد في ذلك النار فاذا زالت الشمس اذن المؤذنون صعدا المنبر فخطبتين معصيتين على حمد الله سبحانه والتناء عليه الصلاة على محمد وآله الوعد والرجى يفصل بينهما بجلة يقرأ سورة تغنية من الآيات وينبغي للمؤمنين الاستئذان الى الخطبة وتترك الكلام مثله في الصلاة فاذا فرغ من الخطبة اتمت الصلاة ونزل على الناس كفتين يترتبة الاولى منهما الحمد ثم الجمعة الثانية الحمد سورة المانعة فبين ويستحب ان يصلى بهم العصر في الجمعة فافزع ما فانه غير ذاك لا يجوز السفر الى الثالث ثم في كل ذلك شرط وجوب الجمعة حتى يصلى بكرة الفري من بعد طلوع الفجر الزوال اذا كانت الجمعة في بعض احوال قبل الاذان والخطبة

والغيب بالزمنة

كتاب الصلوة

في صلواته

في صلواته

الجمعة يجزئها ودجبان يؤد ظهر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ فذكره فصل في كيفية صلوة المصطر المصطر الى ثلث النعمان
 بنا انه يجب في كيفية صلوة المصطر المصطر على حسب اختلاف حاله في الضرر وان دعو موكلفا بانها في اخر الوقت على اوصفه
 يمكن منها فالمرضى لا يقدر على القيام الا بان يعتمد على ما يطعمه صلى الله عليه وسلم في القيام كذا فان لم يقدر عليه على هذه الصفة صلى الله عليه وسلم
 يمكن من ذلك صلى الله عليه وسلم على جنبه لا يمين فان لم يتمكن صلى الله عليه وسلم على ظهره وقام تقبض عينية مقام ركوعه وسجوده وفخما مقام
 الركوع منها والمصطر الى الركوب يصلي واكبا ويؤى بالركوع ويجد على ما يمكن وكان المصطر الى المشي يصلي فاشيا ويؤى بالركوع والسجود
 يتوجه الى القبلة ان تمكنه ولا تكبيرة الاحرام والركبة في السجدة يصلي قائما ان تمكن والاجناسا ويوجه الى القبلة في جميع دائرة توجه الى
 القبلة وهذا المانع بعد السجدة فان لم يتمكن ان يستقبلها بتكبيرة فان لم يعزها لقبلة توجه الى صدر السجدة وصلى حيث توجه
 وكذا الساج والوقوف والنحو المغيث المربوط يصلون على حسب استطاعتهم ويومون بالركوع والسجود والعزبان ان كان بحيث يراه احد
 صلى جالساً ويؤى بالركوع والسجود ان كان بحيث لا يراه احد صلى قائماً وركع وسجد فان كان العزبان جاعلاً صلوا جالساً امامهم وسلمهم
 لا يتقدمهم الا بكبيرة الخائف من العدو يصلي ايضا على حسب استطاعته والخوف بانفراده موجب لفرض الصلوة سواء كان الخائف مطلقاً
 او من ان كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في كيفية صلوة المصطر المصطر ان يفرق الامام احياه فرقتين في فصلها بازاء العدة ويصلي
 بالآخر كخفة فافضل الى الثانية صلوا لانهم لا تحرك هو قائم مطول للقرأة فادخلوا تقرؤا فقاموا مقام اصحابهم وجاءت القرأة
 الاخرى فحقوا الاما قائما في الثانية فاستفتوا الصلوة وركعوا بركعة سجداً البيهقي فادخلوا للثبته قاموا صلوا الركعة الاخرى ثبت
 جالساً حق للتحصوه فادخلوا معه سلم بهم وانصرفوا بسلامة والدليل على صحة هذا الترتيب لاجماع وايضا قوله تعالى واذكروا انهم قاموا
 الصلوة الاية لا بد ظاهراً يقتضي ان الطائفة الثانية تصل مع الامام جميع صلواته وعلى هذا حنفية الخائف فيما ذكرناه يصلي معه
 فخذ خالف لظواهرهم فانما سجداً فذلك كونوا من وداكم فخذ هذا يقتضي ان يكون المراد سجود الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانه
 اصناف السجود اليهم والصلوة التي تشركت الامام والمأمورين في الامام او الى الامام والمأمورين ولا يضاف الى المأمورين ولا يفرق بين
 بعضه فافلناه ان ينقسم بين الفريتين من وجهين احدهما ان الامام يحرم بالفرقة الاولى يسلم بالثانية فيحصل الاولى فضيلة الاحرام
 والثانية فضيلة التحليل على قول الخائف بغيره بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الفرقة الاولى حين صلوا الامام حرسها
 الثانية وليست في الصلوة وعلى قولنا تحرس الاولى بغيره وليست في الصلوة في الثانية وهي في الصلوة فتشاورنا في حال الحرسة على قولنا
 تنصرف الاولى تنصرف وجه لعد ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقسا الخائف تنصرف في وجه لعد
 ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقسا قول الخائف ان الصلوة التي هي لها تشتمل على امور يطل عليها
 الصلوة من المشي الكثير استبنا والاشغال والكثرة وقد ركن طرفنا الخائف ان البقي صلى صلوة الخوف على الترتيب لذكرناه
 وذلك مما يحج عليهم فان كانت لصلوة العزب على الامام بالثانية الاولى كذا ان شاء الله وكنتين وبالثانية فابق فان خاف العدو
 بالانقضاء صلوا على ظهور خيلهم في سنانهم متوجهين الى القبلة في جميع الصلوة ان امكن والابتكيرة الاحرام ويومون بالركوع و
 يسجدون على فرايض مرجهم وان كانت الحبال خالطاً وما يفقد كل واحد منهم الصلوة بالثانية وتكبيرة الاحرام وقال مكان كل
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يشهد يسلم كل ذلك بدليل الاجماع المقدم ذكره وفصل في كيفية صلواته
 البتة واللبلة من الصلوة المفروضة فصل في كيفية صلوة العتد وما يتعلق بها صلوة العتد واجبة عند ابن تيمية وهي شرط للجمعة
 سواء بدليل الاجماع المأخوذ كطريقة الاحتياط لان من صلاها برثا منتهى يقين وليس كل من لم يصلها وهي كعتان بلا خلاف
 ماثنى عشرة تكبيرة سبع في الاولى وحسب الثانية منها تكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام وتكبيرة الركوع في رواية وفي رواية اخرى تنقو
 الى الثانية منها بغير تكبير يعارض الخائف في عدد التكبيرات بما روي من طرقهم ان النبي صلى الله عليه وسلم في الاولى سبعة والثانية حسا وبقت مئة
 كل تكبيرتين بما تذكره بدليل الاجماع المأخوذ ذكره ومن السنة ان يحجها ويحج الامام والمأمورين مثله وان يقف الامام كما في
 قليلا ويكبر حتى يبلغ المصلي فيحس حتى تنبسط الشمس في ذلك الوقت فانها تقوم والناس معه بغير انان ولا اثم بلا خلاف من يعتد به
 يقول المؤذنون الصلوة ثلث مرات ثم يدخل في الصلوة بتكبيرة الاحرام ويقرأ الحمد والشمس ويحجها فاذ فرغ من القرأة كبر وث قال
 اللهم امل لكبرياء والعظمة وامل العز والجر وث وامل القدوة والمكون وامل الجود والرحمة وامل العفو والعافية اسئلك بهذا
 اليوم الذي عظمته وشرفته وكرمه جعلته للسلين عبدك محمد كرامته وذخرها من هذا ان يصلي على محمد وآله وتغفر لنا وللمؤمنين
 والمؤمنات وتجعل لنا من كل خير تمت فيه خطا ونصيبا برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يكبر ويقول مثل ذلك حتى تكمل التكبيرات بعد القرأة

کتاب الصلوة

مكتبة
الشيخ
الشيخ

كتاب الصلاة

في صلاة العبد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

في صلاة العبد

سورة الاخلاص عشر مرات وسورة الفلق كل ذابا الكرمي كل في بيتك يصلح جماعة وان يجهر فيها بالقرآن وان يجتنب قبل الصلاة خطبة
مقصود على حد الله والثناء عليه الصلاة على محمد والود ذكر فضل هذا اليوم وثنا امر الله به فيه من النص بالإمام على أمير المؤمنين وأما صلوة
يوم السبت وهو اليوم السابع والعشرين من رجب ثلث عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد سورة كبر أو ما صلوة ليلة النصف من
من شعبان أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص خسين مرة وما صلوة الجمعة في صلاة الجبوة وصلوة النسيح أربع
ركعات يقرأ في الأولى منها بعد الحمد ذاك الركعة في الثانية والثالثة والثالثة إذا جاء مضى الله والفتح وفي الرابعة سورة الاخلاص يقول
في كل ركعة بعد الفاتحة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات ويكفي رفع الرأس منه كذا في
كل سجدة وبعد رفع الرأس منها ويسلم في كل ركعتين وذلك هو المشرع في النوافل كما ذكرناه أولا وما صلوة الزهراء في ركعتان يقرأ في الأولى
بعد الحمد سورة الفلق مائة مرة وفي الثانية سورة الاخلاص مائة مرة وما صلوة الاحرام في ركعتان يجزئ في كل ركعة ركعتان يفتتحها بالتسبيح
في الأولى بعد الحمد سورة الاخلاص في الثانية قل يا أيها الكافرون ودعها حين تريد الاحرام أي وقت كان من ليل أو نهارا فصلها فاتها
بعد صلوة الظهر أو ما صلوة الزيادة للنبأ والحد لا ثمرة تركها عند الرأس بعد الفراغ من الزيادة التثنية فان أراد الانسان الزيادة في الصلاة
وموقف في بلد قدم الصلاة ثم زاد عقبها وبصل الزيادة لا يبرأ من عقبتين ست ركعات ركعتان له وأربع لا بد من فوج لا نه مدفون عندها
وأما صلوة الاستخارة فركعتان يقول الانسان بعدهما وهو ساجد استغفر الله مائة مرة اللهم إني استخيرك بعلمك إني استهديك بعلمك
إني أعلم وأنت علام الغيوب فصل على محمد وآله وخر في كذا وكذا جماعة التي قصدت هذه الصلاة لأجلها وما صلوة الحاجة
فيسبحان يسألها الأذبح والخير الجملة وتقبل من يربد صلاتها ويلبس جل قاله من الثياب يصعد إلى سطح داه أو غيره من الأماكن
المتكشفة فيصلي ركعتين يبتهل بعدهما إلى الله تعالى في سجدة حاجته فإذا قضيت صلى ركعتين صلوة الشكر ويقول في ركعة سجودين
الحمد لله شكر الله ويقول بعد التسليم الحمد لله الذي فضي حاجتي أعطاني مسئلتني يجود ويقول هو ساجد شكر الله مائة مرة
فأما صلوة الاستغفار فركعتان كل صلاة العيد يفت بين بما يفتح من الدعاء فاذ فرغ الإمام من الصلاة صعد المنبر فخطب خطبتين
الناس منها بعد حمد الله ثم والثناء عليه الصلاة على محمد وآله على التوبة وفعل الخير يحذر الأمانة على المعاصي يعلم أن ذلك سبب الخط
فأذ فرغ من الخطب حول على متكبلة الأيمن من الرءاء إلى الأيسر ما على الأيسر إلى الأيمن ثم استقبال القبلة فكبر مائة مرة وأقامه والناس معه
ثم حول وجهه إلى الناس معه ثم حول وجهه إلى يساره فحمد الله مائة مرة والناس معه ثم حول وجهه إلى اليمين
فاستغفر الله مائة مرة والناس معه ثم حول وجهه إلى القبلة ويسأل الله ثم يعيد الفيت ويؤمن الناس على عاتقه ويستحب لهذا الصلوة
صيا ثلاثة أيام وخرج إمام الصلاة ومودينه وكافها أهل البلد معه إلى ظاهر على هيئة الخروج إلى صلوة العيد لا يصلح في مسجد إلا أن
يكون بمكة وما صلوة نية المجدد ركعتان يقدمهما داخلته نية له شرع فيها يربد من عبادة وغيرها وذلك كله الإجماع المأثور
ذكره وبنادر الخلف في صلوة الاستغفار بما ذكره من طرقهم عن أبي هريرة أن رسول الله خرج يوما يستفي في صلاة ركعتين وعين الله
ابن زيد لا مضاد أن النبوة خرج يستفي في صلاة ركعتين وحضر بالقرآن وحول داه فضلكم في قطع الصلاة ويوجب عادة ما تجب
إعادة الصلاة على من فقد ترك شيء مما يجب فعله فيها أو فعل شيء مما يجزئ كره وقد قد من ذكره بدليل الإجماع المشار إليه بطريقة
الاحتياط ويجب عادتها على من سهى في غير طهارة أو قبل دخول الوقت أو مستند بالقبلة أو فيما لا يجوز الصلاة فيه ولا عليه
النجس المقتضى بدليل ما قد مناهان لم يقدم له علم بالنجاسة والغصب في علم بذلك الوقت باق لزمته الإعادة ولم تلزمه بعد ذلك
وهكذا حكم من سهى في الصلاة أو شملها بدليل الإجماع المأثور وذكره ونلزم الإعادة لمن سهى عن التنية أو تكبيرة الاحرام
أو عن الركوع حتى سجدا ومن سجدين من ركعة وأكثر منها ولم يذكر حتى استند بالقبلة وتكلم بما لا يجوز مثله في الصلاة كان ذلك
بدليل الإجماع المشار إليه بطريقة الاحتياط وتجب الإعادة على من شك في الركعتين من كل باعية وفي صلوة المغرب الغداة وصلوة
الفرغ بدرا واحدة صلى المائتين أم ثلثا ولا غلبت في ظنه شيء من ذلك بدليل ما تقدم فصرح في تعليق بالصلوة من الأحكام
اعلم أن أكثر ذلك مظهر قد كثره فيما قلنا من الفضول لم يبق إلا أحكام السهو فيها ونحن نبين ذلك فنقول هو فيها على ضربين أحدهما
بوجوب الإعادة وثانيها بوجوب احتياطها بوجوب ثلاثين أو أربعين بوجوب الجبران بسجدة السهو وخامسها الأحكام لافاننا بوجوب الإعادة
فقد بيناه في الفصل الثاني قبل هذا الفصل أما ما بوجوب الاحتياط فهو أن يشك في الركعتين الأخيرتين من كل باعية فانه ينبغي على
الأكثرين المتفصلا بعد التسليم مثلاً أن يشك بين اثنتين وثلاثين ثلاثين وأربعين اثنتين وثلاثين وأربعين فانه ينبغي
في الصورة الأولى على الثلث ويقم الصلاة فأسلم صلى ركعة من قيام أو ركعتين جالس يقول ما مقام ركعة فان كان ما صلاه ثلثا

كان ما يجزىه ما قلناه وان كان اثنتين كان ذلك جينا فالصلوة وكلت بضع في الصلوة الثانية ويصل في الصلوة الثالثة بعد التسليم
 وكتبتين من قيام وركعتين من جلوس يدل على ذلك الاجماع المأخوذ وطريقه الاحتياط لانه اذا بنى على الاول على قولنا الحائض ما بين
 ان يكون قد صلى الاكثر فنفسه صلواته بالزيادة فيها فان قبله كذا اذا بنى على الاكثر لا يمان ان يكون قد صلى الاقل ما يفعله من الاجرة
 غير نافع لانه منفصل من الصلوة وبعد الخروج منها قلنا بتقديم السلم في غير موضعه لا يجزى في انشاء الصلوة بجريه يادة ركعة او
 ركعتين لان العلم بان الزيادة بنفس الصلوة على كل حال ليس كل علم بتقديم السلم فكان الاحتياط فيما ذهبنا اليه على ما قلناه
 واما ما يوجب التلاوة فان يسهو عن قراءة الحمد يقرأ سورة غيرها فيلزمه قبل الركوع ان يتلأ في ترتيبه لقراءة وكذا ان سهو عن
 قراءة السورة وكذا ان سهو عن تسبيح الركوع والحيود قبله فخر راسه منها وكذا ان شك في الركوع وهو قائم تلاوة فان ذكره موداع
 انه قد كان ركع او سلم نفسه الى الجود ولم يرفع راسه كذا الحكم ان شك في سجدة او سجدين فذكر ذلك قبل ان يركع او ينصت او يتكلم بما
 لا يجوز مثله في الصلوة وكذا ان شك في التشهد كله ذلك يدل الاجماع المأخوذ وطريقه الاحتياط واما ما يوجب الجهر فان
 يسهو عن سجدة واحدة فيذكرها وقد كعب فانه يلزمه مع قضائها بعد التسليم سجدة السهو وكذا الحكم في السهو في التشهد يلزم الجهر في سجدة
 السهو لمن قام في موضع جلوس وجلس في موضع قيام لمن شك بين الاربع والخمس لمن سلم في غير موضعه لمن تكلم بما لا يجوز مثله في
 الصلوة فاسا كل ذلك يدل الاجماع المأخوذ وطريقه الاحتياط ويغادر من قال من الحائضين بان كلام النساء يبطل الصلوة
 بخاروك من طرفهم من قوله رفع عن اجتهد الخطاء والنسب او ما استكرهوا عليه لان المراد رفع الحكم لا رفع الفعل نفسه ذلك غام في جميع
 الاحكام الا ما حصة الدليل لقوله فلا ينصرف حتى يجمع صوتا او يجرد يدا ولم يذكر الكلام ولو كان حدثا يقطع السيرة المذكور
 سجدة السهو بعد التسليم ليس في ما قرأه ولا ركوع بل يقول في كل واحد منهما بسم الله والله المأتم صل على محمد وال محمد ينشأ
 خفيضا ويسلم ويغادر من قال انها قبل التسليم بما ذكر من طرفهم من قوله اذا شك صدك في الصلوة فليختر الصواب ثم يسلم ثم يجرد يديه
 وفي خبر اخر من شك في صلواته فليجهد سجدة او سجدين بعد ما يسلم واما ما لا يحكم له نهوان في شك في نفل فدا تنقل الى غيره مثله ان ينل في
 تكبيرة الاحرام وهو في القراءة وفي القراءة وهو في الركوع او في الركوع وهو في السجدة وهو في حال القراءة او في التشهد وهو في حال
 او في تسبيح الركوع وفي السجدة بعد دفع راسه منها ولا يحكم للسجدة المتوالية ولا يحكم له في الثالثة ولا في جيران السهو بدليل الاجماع
 ذكره كتاب لزكوة يحتاج في الزكوة الى العلم بسبقه شيئا منها وما تحب فيه شرائط وجوبها وصحة اداها ومقدار وجوبها
 ومن السخوف مقدار ما يعطى منها ما يتعلق بذلك من الاحكام اما انما ما ضل عن بين مفرض مسنون والمفروض على ضربين زكوة
 الاموال وزكوة الرؤس فزكوة الاموال تجب في سبعة اشياء الذهب والفضة والحاج من الارض من الحنطة والتمر والزبيب في الابل
 والبقرة والغنم بلا خلاف ولا تجب فيما عدا ذلك كما يدل الاجماع المأخوذ في كل المسائل ولان اصل جماعة الذمة مشغلة بالاجتناب لزكوة
 من غير ما عداه فانه يقتصر على دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ذلك ايضا فقولهم ولا يسلمكم اموالكم يدل على ما قلناه لان المراد انما
 لا يوجب فيها حقوقا ولا يخرج من هذا الظاهر الا ما اخرج به دليل قاطع وبما دحض المخالف في وجوب الزكوة في عروض التجارة خاصة بما ذكر من
 طرفهم من قوله ليس على المسلم في عبادة ولا فيه صدقة ولم يفهم ما بين ما كان معرنا للتجارة وبين ما ليس كذلك اذا ثبت ذلك في العقد
 والفرس ثبت في غير ما لان احدا لم يفصل بين الامرين وتعلق المخالف بقوله ثم وانما لحقه يوم حصاده لا يصح لا ما نقول لم قلنا
 المراد بذلك الحق المخوف على سبيل الزكوة وما انكرت ان يكون به التقدير لغير الله يعطاه الفقير المجنا من الزرع وقت الحصاد على
 جهة التبرع وليس له ان ينكر وقوع لفظه حق على المنتد لان قدره من طريقه ان رجلا قال يا رسول الله هل علي حق في ايطي سوا الزكوة
 فقال نعم تخمل عليها ولبقى من لبتها ويشهد بحجة ما قلناه في الآية امودا بعبدة اودود الرواية بذلك عندنا وثانها قوله ثم
 ولا تفرقوا الا لان الزكوة الواجبة مقدرة والسرف لا ينهي عن مخالفة المقدرة والها ان عطاء الزكوة الواجبة في وقت الحصاد لا يصح بعد ذلك
 والتقصية من حيث كانت مقدرا ومخصوصا من الكيل فذلك لا يؤخذ لان كيلها باعها من اذ من خفية عن الحسب والجند وهو
 الخلل بالكيل ليس ذلك الا لما فيه من حرمان الفقراء والمساكين كما قلناه وقوله ثم انفقوا من طيبات ما كسبتم وما احببنا لكم من الارض
 لا يصح ايضا لتعلقه بالان انما اسم الاتفاق يقطع باطلا على الزكوة الواجبة بل يقطع بالاطلاق لا على غير الواجب لو سلمنا ذلك لخصنا
 الآية بالدليل وتعلق المخالف بقوله ثم خذ من اموالهم صدقة وان ذلك يدخل في عموم التجارة وغيرها من اموالهم فظاهر انهم
 يفترون ان تبلغ ثمة العرض مقدرا الفنا واذ عدلوا الظاهر لم يكونوا بذلك على من حالهم اذ عدل عند خصل الآية بالاختلاف
 في الجمع على وجوب الزكوة فيها وهذا نجيب عن تعليلهم بقوله ثم في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وايضا فسيان هذه الآية بدليل على انها

من الغنية

في الغنية

بلغها فيها ابنا لبون وحقة واما الواجب في البقر في كل ثلثين منها فيبيع حولي وبتبعه وهو الجذع منها وفي كل اربعين منه وفي الثانية
فضاعدا ولا شيء يناردون الثلثين منها فيبيع حولي وبتبعه وهو الجذع منها وفي كل اربعين منه وفي الثانية فضاعدا ولا شيء يناردون
الثلثين ولا ينما بين الضابين فيكبدل الاجماع المأخوذ ذكره وايضا فالاصلة براءة الذمة من الحقوق في الاموال من ادعى ان ينما بين الاذن
والثنين حقا واجبا لزمه الدليل الشرعي بخلاف مخالف بما ذكره من طرفهم من قوله لا شيء في الاذن من الوص يقع على ما بين الضابين
اما الواجب في الغنم في كل اربعين منها شاء وفي مائة واحد وعشرين شاة وفي مائة واحد وثلاثين شاة وفي مائة واحد وثلاثين شاة
فان اردت على ذلك سقط هذا الاعتبار واخرج عن كل مائة شاة ولا شيء يناردون اربعين ولا ينما بين الضابين والمأخوذ من الضان الجذع
ومن المعز الثلثة ولا يلزم موت الثني بدليل الاجماع المشار اليه وفصل ما المستحق لذلك فالاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات
للفقر والمساكين الابرار فالغنم هم الذين لهم دون كفايتهم والمساكين هم الذين لا شيء لهم بدليل الاجماع المشار اليه قد نضر على ذلك
من املا للغة والعاملون عليها هم عاملها والسعاة في جبايتها والمؤلفة قلوبهم هم الذين ينما لون الى الجهاد بلا خلاف اما الرقاب المكاتب
بلا خلاف يتبع ويجوز عندنا ان يشتري من مال الزكاة كل عبد هو في ضرورة وبتبعه بدليل الاجماع المشار اليه ايضا نظر الآية يقضيها اما
العاملون منهم الذين وكبتهم الديون في غير معصية بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط واما سبيل الله فالجهاد بلا خلاف وعندنا
ان يجوز نصرها فيما عدا ذلك مما فيه مصلحة للمسلمين كما في الجور والسيل في الحج والعزة وتكفين اموات المؤمنين وقضاء ديونهم والاعانة
المشار اليه لا نقض ظاهر الآية لان سبيل الله هو الطريق الى ثوابه واما اذا التقرب اليه اذا كان ما ذكرناه كك تجا صرنا لركوة فينما
ابن السيل فهو المنقطع بوان كان في بلد غنيا وذكرا ينفق انما الضيف الذي نزل ما لا ثمن وان كان في بلد غنيا ايمن ويجلبان يعتبرين
تدفع الزكاة اليه من الاصناف الثمانية الا المؤلفة قلوبهم والعاملين عليها الايمان والعذلة وان لا يكون من يمكنه الا كتاب له ما يكفيه
فان يكون من يجب على المرء نفقته هم الابوان والجدان والولد والزوجة والملوك وان لا يكون من بين هاتم المستحقين للتحمل للمكاتب
من اخذ بدليل الاجماع المتكرر وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة الذمة وقد ذكر من طرفنا مخالف لا تحل الصدقة لغني ولا لذي قوة
وفي رواية اخرى لا لذي قوة مكتشف ان كان مسخى المحرم غير متقن من اخذ او كان المزمع ما شيا مثل جاز دفع الزكاة اليه بدليل
الاجماع المشار اليه وفصل ما مقد المعطى منها فالمرء الفقير لواحد ما يجب في النفس الاول فان كان من الدنيا يرفع يناردون ان كان
الدوام فحتمه واما وكذا في الامتنان الباقية بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط وقد ذكرنا الاقل من ذلك ما يجب في اقل سبيل كوة ود
من الدنيا يرفع عشر مثقال من الدوام ودم واحد يجوز ان يدفع اليه منها الكثير وان كان فيه غناه بدليل الاجماع المذكور وفصل
فيما يتعلق بالزكاة من الاحكام يجبا اخرجنا على الفور فان اخرها من وجبت عليه لغني عند ضمن هلاكها ويجب حملها الى الامام لينعها
مواضعها والى من يقبضه كك فان تعد ذلك وكان من وجبت عليه عاذا لمستحها باجاء له اخرجنا اليه وان لم يكن عاذا به حملها الى القبي
المات من اهل الحق ليتولى اخرجنا ولا يجوز لاحد سوا الامام او من نصبه من يضر شيئا من مال الزكاة الى المؤلفة ولا الى العاملين ولا
في الجهاد لان تولي ذلك مخصوص بها كذا في ذلك بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ومن يجوز له اخذها من بين هاتم اولى بها من
غيرهم ومن لا يجب نفقته من الاثا وبلى من الاجاب والخيرون اولى من الاثا اهل البلد اولى من نقان غيره بدليل الاجماع المشار
اليه ومن لم يد فيها الى من علم مستحقا لها في بلد وحملها الى غيره ضمن هلاكها ولم يقين ان لم يعلم لها في بلده مستحقا وان حملها الى
الطريق بغير ان مستحقها ضمن ولا ضمان عليه مع استيذائه بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ويجوز اخرج الى اتمام المسخى في
عند نقده ويجوز اخرجنا قبله قس جوبيا على جهة القرض بدليل الاجماع المشار اليه فان دخل الوقت المعطى من اهل الاستحقاق اخرجنا
عن مخرجها وان لم يكن من اهل لم يجز عنه بدليل الاجماع المرد وطريقة الاحتياط ومن وجبت عليه سن ولم يكن عندنا فان كان عند
اقل منها بددجه احدث منه معها ثمان وعشرون درهما قال ذلك ان يجب عليه بنت مخاض على هذا الحساب يؤخذ مع ما على اود
بددجتين او ثلث بالاجماع المشار اليه فان اصحابنا لا يختلفون في جواز اخذ القيمة في الزكاة وعندنا ان بنت المخاض يساويها في القيمة
ابن لبون الذكر وفصل في زكاة الروس زكاة الفطرة واجبة على كل بالغ كامل العقل مالمالك المقدار اول نقنا تجب فيه الزكاة عنه وعن
كل من يعول من ذكره صغيره كبير وحو عبده مسلم وكافر قريب ليجب بدليل الاجماع المأخوذ ذكره وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة
الذمة وبخلاف مخالف في الزوجة والعبد الكافر الضيف بما ذكره من طرفهم عن ابن عمر قال امر رسول الله بصلة الفطرة عن الصغير
والكبير والحرة والعبد من يؤتون لان قال العبد لم يفصل بين المسلم والكافر قال من يؤتون والزوجة والضيف طول شهر نقنا
كل مقدار الواجب صاع عن كل راس من فضلة ما يقنا لا انسان به سواء كان حنظلة وشعير او تمر او زبيب او زرة او ذرا او قنطار

كتاب الزكاة

او غير ذلك وقد بينا مقلد الصاع فيما مضى يجوز اخراج قيمة الصاع بدليل الاجماع المشار اليه وقت وجوبها من طلوع الفجر من يوم
 العيد الى قبيل صلواته فان اخرجها الى بعدا لصلوة الفجر عند داخل بواجب سقط وجوبها وجرت ان اخرجها مجرى ما ينطوع به من الصدقة
 بدليل الاجماع المشار اليه فمدد من طرفنا المختار عن ابن عمر ان النبي فرض صدقة الفطرة طهرة للصائم من اللغو والرفث ولطمة للكافرين
 فمن اداها قبل لصلوة كانت له زكاة ومن اداها بعدا لصلوة كانت صدقة من الصدقات وان كان من عرفها من مالها انظارا لمسخها فان
 مجزئ عنه بدليل الاجماع المشار اليه المستحق لها هو المستحق لركوة الاموال واقلا يعطى منها الواحد ما يجب عن داس احد مثل ما قد منا
فصل في المسكن من الزكاة ففي اموال التجاره اذا طلبت داس المال اخرج في كل ما يخرج من الارض مما يكال يؤذن سواء كان
 فان الزكاة واجبة فيه في الحلل السالك من الذهب الفضة اذا لم يفر بذلك من الزكاة والمال الغائب لا يمكن ما لك من الضر فيه
 قد عي ذلك قد مضى عليه حول واحوال المال الصائم لمن ليس بكامل العقل ذا خبره الولي نظر اليهم في الاثاث من الخيل في كل عام
 من النصف دينار ومن البراذين دينار واحد شرايط الاستيحاء مثل شرايط الوجوب ويسقط في الخيل اعتبار القضا والمقدار المستخرج
 مثل المقدار الواجب في الخيل على ما بينا ويخرج اخراج الفطرة لمن لا يملك لقضا وذلك كله بدليل الاجماع المانحه ذكره **فصل في علم**
 ان مما يجب في الاموال الخمس الذي يجب فيه القنانيم الحريه والكوز ومعدن الذهب الفضة باختلاف معدن الصفر النحاس الحديد والصلبر
 الزئبق على خلاف ذلك والكحل الزنج والقبوا النفط والكبريت والموينا والزبركجدة الباقون في الفروج والبلخشي العنبر العقيق
 المستخرج بالغمس بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط والبعين براءة الذمة وقوله ثم واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله حبه
 وهذه الاشياء اذا اخذها الانسان كانت غنمه وندد من طرفنا المختار ان النبي قال في الزكاد الخمس فقال يا رسول الله وما الزكاد
 فقال الذهب الفضة اللذان خلعتما الله ثم في الارض يوم خلعتما وهذا صفة المعادن ويجب الخمس في الفاضل عن مؤنة الحول على
 الاثقال من كل مستفاد تجارة او زراعة او صناعة او غير ذلك من وجوه الاستفادة اى جبه كان بدليل الاجماع المشار اليه طريقة
 الاحتياط وفي المال الذي لم يفر جلاله من حرامه وفي الارض التي يباعها الذي بدليل الاجماع المنزود وقت وجوب الخمس حين الاستفاد
 لما يجب فيه وبعبارة الكوز بلوغ القضا التي تجب فيها الزكاة وفي الماخوذ بالخموس بلوغ قيمته ويناد فضاء بدليل الاجماع المتكرر
 الكزيب فيه الخمس يكون البائة لمن وجد اذا وجد في زار الحريم على كل حال كذا ان وجد في الاسلام في المباح الارض فيقال
 يعرف له مال من الديار الدارسة فان وجد في ذلك مسلم او ذمي يجب تفريقه من غيره وان لم يعرفه وكان عليه كذا الاسلام
 فهو بمنزلة اللقطة وان لم يكن كذلك كان بعد اخراج الخمس لمن وجد بدليل الاجماع المشار اليه الخمس يقيم على ستة اسهم ثلثه منها للامام لتمام القضا
 بعد النبي مقادير هو سهم الله وسهم رسوله وسهم القرية وهو الامام وثلثة للثاني المساكين وابن السبيل من ينسب الى امير المؤمنين
 وجعفر عتيل العباس ثم عثم لكل صنف منهم سهم يقسمه الامام بينهم على قدر كفايتهم للسنة على الاثقال ولا يدينهم من اعتبار الانبا
 او حكمه وذلك بدليل الاجماع المانحه ذكره وليس لاحد ان يقول ان ذلك مخالف لظاهر قوله ثم ولدت القرية والثاني المساكين وابن السبيل
 لا تخص تلك بالدليل هذا الا بتم خصوصه باختلاف لان ذي القرية مخصوص بقرية النبي والثاني المساكين وابن السبيل مخصوص
 من لم يصفه بخصوصه من الاسلام وغيره على ان ظاهر قوله ثم ولدت القرية معناه لا نه لفظ توحيد لو ادا الجميع قال الذي للقرية
كتاب لخصيا يحتاج في الصوم الى العلم باقتناء شرطه ما يفيد وما يتعلق بذلك من الاحكام ما اتاهه فعلى ضرب ثلثة اوجب
 مندوب ومطلوب والواجب على ضربين احدهما يجب مطلقا من غير سبب لثالثه يجب عند السبق الاول صوم شهر رمضان ونسوة على ضرب
 احدهما يشتر فيه الوجوب صحة الاداء والثالثه يختص صحة الاداء فالاول بالبلوغ وكما للعقل السلامة من المرض والكبر دخول الوفا
 والثاني في الاسلام والنية والطهارة من الجنابة على تفصيل ذكره ومن الخفض الاستحاضة المخصوصة النفاس علامه دخوله اغوا التهرؤ فيه
 الهلاك بها يعلم اقتضاه بدليل الاجماع من الامه باسرها من الشيعة وغيره فاعلم ذلك فعلم به من زمن النبي وما بعد الى ان حدث خلا
 قوم من اصحابنا فاعتبروا دون الوضوء وتركوا طواهر القرآن والمتواتر من روايات اصحابنا وعولوا على ما يجوز الاعتماد عليه من احسانا
 احاد شاذة ومن الجدول الذي صنعها الله بن معاوية بن عبيد الله بن جعفر تسبيل لصادق والخلاف الحادث لا يؤثر في دلالته
 الاجماع السابق وكما لا يؤثر حدوث خلاف الخواص في ديم الرائي الحسن في دلالته الاجماع على ذلك فكذلك حدث خلاف هؤلاء وهذا
 عبد الله بن معاوية مقلد في عدالة بما هو مشهور من سوط طريقه مطعون في جملة له بما تضمنه فتج منا فضة ولو سلم من ذلك كله لكان
 واحدا لا يجوز في الشرع العمل بما يدعى على اصل المسئلة قوله ثم يسئلونك عن الاملة قل هي واثبت للناس الحج هذا نص
 بان الاملة هي الدلالة على ابدل اليهود اية قوله سبحانه هو الذي جعل الشمس نارا والقرنورا وقد مرنا ذلك لتعلموا عدا النبي المختار

فيما يجب

كتاب النكاح

كتاب الصوم من الغنيمة

وهذا ايضا من على ان العلم بعد السنين والحساب مستفاد من زيادة الغزو نقصا من معارض الخالف بما ذكر من قوله صوموا الزينة
 واظفروا الزينة فان غم عليكم فقد واغثين وقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما معدون ان لا يدل
 على ما ظن الخالف على صحة من صير في العلم بالعدة دون الرقبة ولا على انه مضاف لا يكون الا ثلثين يوما على ما زعمه لا ينعيدان ايا ما لفتنا
 معدودة وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما به يعلم اول هذا المعنى واخره وليس في الاية ما يدل عليه على ان المراد بقوله ثم معدون
 انها قليلان كما قال ثم وشروا بغير محرم ما هم معدون وقال حكايه عن الكشاف قالوا ان يمتنا الناد الا ايا ما معدون والفايد من ذلك
 التسهيل لغير الصيام اذ ان سيجان لم يكلفا لعدا ما لا يطبقون وان كان ذلك هو المراد لم يكن لهم فيها ما لا يمتنع ان يكون
 للعد وحذان لا يجاوز اكرها ولا ينقص عن اقلها كما نقول في ايام الحيض انها معدودة محصورة وان كان لا كثرها احدا لم يزد عليه موثر
 ايام ولا قلها احدا لا ينقص عند موثقة ايام فكل ايام شهر رمضان لا يمتنع ان يبي معدودة ولها احدا اعلا ثلثون وادها ما تسعة وعشرون
 على اصل التفسير قد قالوا ان المراد بهذه الايام عشر المحرم وان كان كتب حسانها وجعل على من اظفر مع الفدية على الصوم فدينه من حلقا
 ثم نسخ ذلك بما فرضه عليه بلا فصل من صوم شهر رمضان وان كان لا يترد من موطأ لعلها على كل حال وقوله ثم ولتكموا العدة
 لا يدل على وجوب كمال مضافا ثلثين يوما على ما ظنوه لان الله سبحانه حال ان يتعبد للمكلفين بفعل الايام واكملها وانما يقيدهم باكمال العمل
 فيها وذلك بان يضا الى اخرها سواء كانت ثلثين او تسعة وعشرين كما ان كمال العدة للعدة والشهوا اذ اطلعها او مات عنها وقبحا انما هو
 باستيفاء ايام الشهور سواء كان كل واحد منهما ثلثين او تسعة وعشرين وقد قال ثم والوا الذوات يرضعن اولاد من حولين كاملين فاطلق
 عليها اسم الكمال مع جواز ان يزداد ما على الاخر يوما واحدا عند الخالف لا يترد على ان ذلك يكون ثلثين يوما اذا كانت السنة كبيرة
 نذل ذلك على ان المراد بالكمال الاستيفاء في العمل لا الزيادة في العدة على ان شيئا الكلام في الاية يدل على ان المراد كمال العدة في قضاء
 الفاش كما بنا ما كان لا يترد ثم قال من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكموا ويكون
 المراد بقوله ولتكموا الله على ما هدبكم الامر بنعيتهم ما يجب من شكر وذلك يكون بالفاظ كثيرة يجوز ان يعبر عن الامر باحد ما دام
 يكن المقصود ذلك الواحد بعينه اذ ادى الحلال قبل الزوال او بعده من الليلة المستقبلية بدليل الاجماع المترددان من خالف من اصحابنا
 في ذلك لم يوتر خلافة في ذلك الاجماع وبما روى الخالف من غيرهم بما ذكر من قوله اذا رايتم الهلال مضوا واداءوا يومه فانظروا او هذا يدل
 على ان الصوم بعد الزينة كما دل قوله ثم اقم الصلوة لدلول الشمس على ان الصلوة بعد الدلول وقوم مقام رؤية الهلال شهادة عدلين
 مع وجود العوارض من غيم او غيره ومع انتفاها شهادته حين فان فقد الاسرار وجب تكبير عدة متباعد ثلثين يوما ثم الصوم بنية التمسك
 بدليل الاجماع المتكرر ويارض الخالف في شهادة الواحد بما ذكر من طرفهم من قوله فان غم عليكم فقد واغثين فان شهد زوجا وصوم
 واظفروا واداء الدار تقضى ولا قبل في ذلك شهادة بدليل الاجماع المشار اليه بسحب صوم يوم الثلث بينة انه من شعبان اخذ الاجر
 وايضا قوله ثم وان صوموا خير لكم ولا يخرج من ذلك الا ما خرج به ليل قاطع وايضا قوله الصوم حنة من اثاره ولم يفرق وايضا قول ابي لموسى
 لان الصوم يوما من شعبان الى من ان اظفر يوما من رمضان وايضا قوله فان غم عليكم فقد واغثين ثلثين
 فحار صوم هذه البنية واداء الخالف من النبي صوم يوم الثلث اجبا لعداها ما محتمل لك على النبي عن صوم بنية انه من رمضان ومن
 غير بنية اصلا كما حمله ما دل الثاني عن النبي عن صوم سنه مما قبله لمن لم يوافق عادة له او نذر او حمله ابو حنيفة على ما اذا لم
 يوجب الطوع وحمله احمد على ما اذا كان صوم بنية السويحبان يتعلق بكراهة المعطرات التي تذكرها من حيث كانت ارادة والارادة لا تغلق
 بان لا يفعل الشيء على ما دل عليه في غير موضع وكان المرجع بالاسانك عن المعطرات الى ان لا يفعل فلا بد من فعل يتعلق بالنية بولس لا
 انكره على ما قلناه ودقت النية من اول الليل الى طلوع الفجر بدليل الاجماع الماصح ذكره وانما سقط وجوب المقادير ههنا دفعا للخرج
 يجوز لمن قام تنظيلا تجددها الى قبل الزوال بدليل الاجماع المتردد وقوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه لم يذكر مقادير النية وبقا
 الخالف بما ذكر من طرفهم من انه بقاء الى هذا السواد في يوم عاشوراء فقال من اكل مأكلا لم يمسك بنية يومه وكان صوم
 عاشوراء واجبا وما يرويه الخالف من قوله لا صيام لمن لم يربط الصيام من الليل خبر واحد بما روى عنه ووجود حمله على نية الفضيلة
 والكمال لقوله ولا صلوة تجزى المجدد الا في المجدد لا صدقة وندم محتاج فاما الصوم فلن تجوز البنية له الى ما قبل الزوال بدليل ما
 ما روى عنه من الاجماع المتكرر وايضا قوله ثم وان صوموا خير لكم لا يتردد ما قبل الزوال بعد وليس لاحد من الخالفين ان يقول
 كيف توارثت المتأخرة فيما مضى من الهاد خاليا منها لان ما مضى لم يبق في الحكم بما يابى كما بقوله لا كثر منهم من يوى التطوع قبل الزوال
 وليس لهم ان يقولوا قبل الزوال مضى قبل العبادة وليس كذلك بعد الزوال لان البنية اذا ارثت فيما مضى خاليا منها حكما فلا فرق بين اكثر

كتاب الصوم

والا تملك فليأزوا بحيفه والثاني غيرهما ان يصير لصلاة المفرد حكم الجماعة بالنية المستأنفة ولا يمين مضى ولا كثرتها ولا اقلها اكثرها
من مثل ذلك جهتها ولا يلزم جواز النية في اخر جواز النية في اخر جزء من اليؤلا بما يجب ان يكون بحيث يصح وقوع الصوم بعدها وهذا لا يتأ
في اخر جزء ونية القرية تجزى في صوم رمضان ولا يقتضي نية التعيين بدليل الاجماع الماضية ذكره وايضا لا يثبت من شهد منكم الشهر فليصمه
فاما بالامساك فيمنع من امساك مع نية القرية مثل المأثورة فيجب ان تجزى وايضا نية التعيين يقتضي اليها في زمانا لصوم الذي يجب ان يقع
الصوم فيه على وجهين كالصوم الواجب كصوم النفل فاما شهر رمضان فلا يصح ان يقع الصوم فيه الا عن الشهر فلو نوى صوم اخر من رمضان
او نفل لم يقع الا عن رمضان واذا كان كذلك لم يجز في نية التعيين فيه نية واحدة في اول شهر رمضان فكيف تجزى ما للكله
افضل بدليل الاجماع المشار اليه لان حرمة الشهر من واحدة فارت في جميعه النية الواقة في ابتداءه وما يفيد لصومه على ضربين
احدهما يوجب مع القضاء الكفارة والثاني لا يوجبها الا الاول ما يصل الى جوف الصائم مع ذكره للصوم عن عمد منه اختيارا سواء كان باكل
او شره وشتم واذا زاد الى ما لا يؤكل في العادة او حقنه لمرض لا يلحق اليها وان يحصل جنبا في فناء الصوم مع الشوط الذي ذكرناه سواء كان
ذلك بجماع او غيره سواء كان مبتدأ بذلك فيه او سقرا عليه من الليل يجزى مجزئ ذلك اذا كان الفجر لجنبنا بعد لا نبتاه مرتين وقد
الفصل من غير ضرورة وتعدا لكن على الله نعم او على رسوله واحدا لائمة وتعدا الا وناس في الماء ان كان رجلا وان كان امرأة
فجلوسها فيه الى سطحها ككذلك بدليل الاجماع الماضية ذكره وطريقة الاحتياط لليقين بمرأته الذمة ويغادر الخالق لكفارة في
غير الجماع بما ذكر من نوله من افطر في رمضان فغلبه ما على المظاهر لم يفضل بما ذكر من ان رجلا قال يا رسول الله اني نظرت
في رمضان فقال اعتق وقبضوا السؤال يصير فمرا في الجواب فكانه قال اعتق وقبضه لانك افطرت ولم يفضل بغادر الخالق في
الفطرة في البقاء على الجنابة بما ذكره عليه هدية من نوله من اصبح جنبا فلا صوم له ما انا قلته قاله محمد بن عبد الله لكتبته وحملهم ذلك على من اصبح
بجماع ترك الظاهر ونوله حكم الجنابة في النهار والكفارة تعتق وفيها وصيام شهرين متتابعين باطعام ستين مسكينا ولفظة
او التخيير حملها على معنى الواجب في الجزع يحتاج الى دليل لا دليل الخالفه الضربة لثالثه الذي يوجب القضاء وحد ذلك الفجر لمن نام
جنبنا بعد لا نبتاه من واجبه في تحته والصوم في الفجر يخرج اليها وقد اتي ببلغ ما يحصل في الصم والخلق منه اذا زعمه وصولا لما
الى الجوف ثم الغضضه الا في ساق للتبريد بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط وتناول ما يفطر مع الشك في دخول الليل لم يكن
راخلا او طلوع الفجر وكان ظاهرا او اخبارا غير بان لم يطبع بدليل الاجماع الماضية ذكره وطريقة الاحتياط وايضا قوله نعم ثم اموا
النساء الى الليل ونوله وكل ما شربوا حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر هذا لم يصح الى الليل انظر لم يثبت
له الفجر فوجب عليه القضاء وهذا حكم من اقدم على انظار رؤس غير بعد الفجر من لم يترك تناول ما يفطر مع اخبارا غير لم يطلوع
يوجب القضاء السفر الذي بيناه من وجوبه في الصلوة والمرح لا يستطاع معه الصوم ويستطاع بمشقة فظهر في الزاوية في المرض بدليل الاجماع
المشار اليه وقوله نعم فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر لا نه سبحانه علق القضاء بفصل المرض السفر من اخرجه الا في نظر
يحتاج الى دليل لا دليل عليه **فصل** في اعلان النساء الذب عن عواش لا يرجع والى يفطر بكفر عن كل يوم باطعام مديرا او مدين طعنا
ومذا حكم الشيخ الكبير اذا طاق الصوم بمشقة تدخل عليه لضرا العظم فاما اذا لم يطقه صلا فلا خلاف في انه لا صوم ولا كفارة عليه الخ
والمرضع اذا خاف على لدهما افطرا وكفرا عن كل يوم بما ذكرناه وعليهما القضاء وبوجبه على النساء خلاف خروج من الحيض والتقائ
ولا حكم لقن هذا ذكرناه انه يفطر مع النسيان للصوم والاضطرار الا ما يضطر اليه من المرض الحيض التقار بلا خلاف ويكره للصائم
الاكتحال بما يصبر وما اشبهه تغيلر لدهن في الاذن وتتم لمسك والزعفران والناحين واكد هذا الخبر السواك الرطب
المحقة بالحامد مع الامكان وليس لثوب لميلول للتبريد والمضمضة والاستنشاق كل في اخراج الدم ودخول الحمام على وجهه يصف
وطلعة الحلال من النساء بدليل الاجماع الماضية ذكره **فصل** في ما اضرب لثالثه من واجب لصيا مضى القضاء للفايت صوم كفارة من
افطروا من رمضان وصوم التذرية والعهود بلا خلاف وصوم كفارة الفطرة فيما بدليل الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وصوم
وصوم المقعة وصوم كفارة اليمين بلا خلاف وصوم كفارة يومها بقضيه من شهر رمضان وصوم كفارة ما لبرأته وصوم كفارة من المرة مضى
في مضى صوم المعوف لشاء الاخره وصوم الاعتكاف وصوم كفارة شيخ الاعتكاف بدليل الاجماع الماضية ذكره وطريقة الاحتياط واليقين بمرأته
الذمة **فصل** في ما القضاء من مثل المقضى يلزم على الفور ويقتضي الى نية التعيين ويجوز تفريقه في الاثر اشخاص من دخل عليه وصا
ثان وعليه من الاول شيء من رمضان قدم صيام الحاضر صوم الغائب بعد وان كان يتمكن من القضاء ما ان يكفر عن كل يوم قد صيا
الحاضر قضى الغائب بعده وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم باطعام مسكين ومن افطر في يوم بقضيه من شهر رمضان قبل

من كتاب
فصل في حكم
الاعتكاف

مِنَ الْغَنِيِّ

في حكمه
 في حكمه
 في حكمه

انزل قضاء عتق وجب عليه صيام ثلثة ايام او اطعام عشرة مساكين كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من ذكره وطريقة الاحتياط فاعلمنا
 من قال ان كان الانظار في قضاء موجب فطار بجب الكفارة لم فيه مثلها وقد قد منا ان صوم كفارة المفطر في شهر رمضان شهران وجب
 الاتباع فيهما وتكليفهما فلا يصح ان لا يجلد مفتا ولا شوال لاجل يوم العيد ولا ذوالقعدة لاجل يوم النحر ايام التثنية جزى الحج ومن انظر
 في حق من التهمير مضطرب على ما صامه لو كان يوما واحدا وان كان مختارا في الشهر الاول استأنف الصودان كان في الشهر الثاني ثم فجاءه
 البناء ولو كان بعد صيام يوم واحد منه بدليل الاجماع المأخوذ من قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج يدل على سقوط الاستيناف
 في الموضع الذي اجزأ منه البناء والاولى بقضائهم عن الميت على ما بيناه في قضا الصلوة فصلا ما صواتوا له والهدى فعلى جسمها وقد
 اوجبهما الله ثم يقولون فوالله لو لم يبقوا بعد الله ما كانا مائة من اهل الجنة او ما ندمه او ما ندمه عليه معناه ان كان مخصوصا لمثل
 له ككل يوم جمعة او اول جمعة من الشهر لعل في ذلك بجنة كذا ان كان له مثل كيوم جمعة ما او شهر محرم ما وان كان غير معين
 مخصوص كيوم ما او شهر ما كان محرم في الامام والشهو فان انظر فيما تعين ولا مثل لمختار فعليه ما على المفطر في يوم من رمضان انما
 والكفارة وان كان له مثل ثم وعليه القضاء فان شرط في صوم الشهر الموالاة ففرق مضطرب على ما مضى وان كان مختارا لزم الاخذ
 على كل حال ان لم يشرط الموالاة فافطر مضطرب وان كان مختارا في النصف الاول استأنف ان كان في النصف الثاني ثم وجازله
 البناء وان شرط اداء ذلك في مكان مخصوص لزمه فعله فيه مع التمكن كل ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره وطريقة الاحتياط
 ودفع الحرج في الدين بقسط الاستيناف في الموضع الذي اجزأ منه البناء وان اتفق التذمين المعين او الهدى في شهر رمضان سقط عنه
 وكذا ان اتفق في يوم محرم صوم لم يلزم كفارة ولا قضاء لق من ذلك ان التذمين او الهدى لا يدخلان على ما ذكرناه من حيث كان
 صور مقصدا واجبا قبلها وصوم الحرم معصية وقد ذكرنا من انظر فيما تعين صومه من ذلك ولا مثل له لضرورة يطبق معها الصو
 بمنته فليعلم مع القضاء ان يكفر باطعام عشرة مساكين او صيام ثلثة ايام **فصل في كفارة جزاء الصيدا** الاصل وجوب ذلك بولي
 يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد انتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذاد عدل منكم هديا بالغ الكعبة
 او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما من قتل صيدا وكان محرما في الحرم عجز عن الفداء بالمثل الاطعام وجب عليه الصو
 وهو يختلف على حسب اختلاف الصيد ففي النعامة ستون يوما من لم يقطع فمائة عشر يوما في حمار الوحش وبقرة الوحش وثوب
 يوما من لم يمكن فثلاثة ايام وفي الغزال ما اشبه ثلثة ايام وفيها الا مثله من النعم صيام يوم لكل نصف صاع ومن قتمه ان كان محرما
 في الحرم فعليه مثله ما ذكرناه من الصو والمتابعة فيه فضل من التفرق والدليل على هذا التفصيل الاجماع المتكرر وطريقة الاحتياط
 فان قيل ظاهر الآية التي تلوم ما يدل على ان هذه الكفارة مجزئة او ما قد ظن بها على الترتيب فلنا تعديل عن ظاهر لفظة الدليل
 كما عدنا كلنا عن ظاهر الواجب قوله ثم وانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع **فصل في صوم المفعة** الاصل وجوبه
 قوله ثم من تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم تلك عشرة كاملة والثلثة
 في الحج يوم السابع والثامن والثالث من ذي الحجة ومن فوق صومها عن اختيارا استأنف وان كان عرضا طرأ قد صام يومين قتل
 النحر صام الثالث بعد ايام التثنية وان صام قبله يوما واحدا صام الثلثة بعد ايام التثنية ومن لم من صومها بعد ايام التثنية
 جازله صومها في طريقة فان لم يقدر صامها مع السبعة الباقية اذا جع الى هذه التتابع واجب في السبعة ولا يجوز ان يصام
 في السفر من الصو الواجب لهذه الثلثة الايام والثلثة المتروكة صياما في السفر والخضرة جازية بمكة او صد عن بلد صام السبعة اذا
 مضى من المدة ما يصل في مثله اليه وكل هذا التفصيل بدليل الاجماع المتار الى طريقة الاحتياط **فصل في ما صو كفارة حلوا** ارس
 فثلثة ايام وكذا صو كفارة اليمين والاصل وجوبها قوله ثم من كان منكم مريضا او به اذى من راسه فدايته من صيام وقوله
 سبحانه لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان الى قوله من لم يجد فصيام ثلثة ايام ويجب لتتابع في كل
 من فرق مختارا استأنف من فرق مضطرب بدليل ما ذكرناه **فصل في الاعتكاف** ما يتعلق به من صوم وغيره من شروطها انعقاد
 الصو بدليل الاجماع المتار الى طريقة الاحتياط لان من وجب على نفسه الاعتكاف بندا وعهدا لا بد ان يتعين برائة منته منه فلا خلا
 في برائة منته اذا صام ولم يكن له اثم يصح ما يصح قوله ثم ولا نبأ منكم من اثم ما كفون في المناجاة لفظ الاعتكاف شرع له شرط
 شرعية على حسب الخلاف في ذلك على كل حال يقتضيه الى بيان اثم بينه سبحانه الكتاب احتجنا في بياننا الى الرسول واذ وجبناه
 لم يعتكف الا بصو كان فعله بياننا وفعله اذ وقع على وجه البيان كان كالموجود في لفظ الاية وبغض من الخالف بما ذكره من طرفهم من قوله
 لا اعتكاف الا بصو وقوله لم يعتكف صوم من شرط انعقاد ما يكون في مسجد صلى النبي وام عدل بعد الجمعة وذلك اذ بقية المسجد

کتابخانه

تیسواں

مِنْ الْغُنَيْنِ

فِي أَفْعَالِ الشَّيْخِ

الاستعاذة اتصفت بالبراءة على القلدة من التمكن من التفقه وغيره ما من لا يجد لعلها نفقة الى حين عوده لا يكون كك لتعلقه ونز
 نفقهم به وذا ثبت ذلك ثبت اعتبار العوا الى كفاية لان احدا من الامة لم يعرف بين الامرين وبج على ما لك بما ذكر من طرقهم ان
 سائلة لما نزلت والله على التام سراج البيا لاية فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد وراحلة وتعلقه بقوله ثم واذن في التام
 ما نزلت رجلا وعل على كل صامرا لان معنى قوله رجلا لا رجالة لاجته له بينا فاحمله على اهل مكة وحاضر بها بدليل ما قدمناه ولا نزل في
 الاية اكثر من الاخبار عن حالة من ياتيه ونحن لا نمنع ان ياتى الحاج المنطوق ماشيا واما شرط صحة الاراء فالاسلام وكما قال العقلاء الوقت
 البنية بلا خلاف والحنكة باجماع المحمدين فضلك في كيفية فعله اعلم ان افعال الحج الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف
 بالشعر الحرام ونزل حتى الرمي الذبح والحاق ونحن نذكر كيفية كل قسم من ذلك ما يتعلق به في فصل منفرد ان شاء الله تعالى
 الاحرام وكن من اركان الحج من تركه مستعدا فلا حج له بلا خلاف ولا يجوز الا في زمان مخصوص هو شوال رذا القلدة وفتح من راحة
 من احرم قبل ذلك لم ينقض احرامه بدليل الاجماع المتردد وطريقة الاحتياط وابقه قوله ثم الحج اشهر معلومات والتقدير وقت الحج
 لان الحج لا يصح ما نه اشهره توقيت العبادة في الشرع بزمان بدل على انها لا تجزى في غيره ولا تعلق للحج الف بقوله ثم يسئلونك عن
 الالهة قل هي موافق للناس في الحج لا ما يخص احرام بما ذكرناه من الشهوة بدليل ما قدمناه كما خصصنا مكنتنا ما عداها من افعال بايام مخصوصة من راحة
 الحجة ولا نال حنكته عند ان الاحرام ليس من الحج فلا يمكنه لتعلق بالاية ولا ن توقيت الفعل يقتضي جوان فعله منه من غير كراهة وعند
 حنكته ان تقديم الاحرام مكروه ولا يجوز عقدا لحرمان الابه موضع مخصوص هو لمن حج في طريق المدينة رذا الخليفة وهو مسجد النخبة
 ولن حج على طريق الشام المحففة فلن حج على طريق الطائف من المان ذلك قلنا ذلك للاجماع المكروه وطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة
 وابقه فالنق واث هذه المواثيق واذ كان معنى الميثاق في الشرع ما يتعين للفعل لا يجوز تقديمه عليه كواثيق الصلوة كان من جوز
 تقديم الاحرام على الميثاق مطلقا لهذا الاسم من تجاؤد الميثاق من غير احرام مستعدا له يتمكن من الرجوع اليه كان عليه عادة الحج من قبل
 وان كان تاسيا احرام من موضعه يجوز لمن نزل دون الميثاق الاحرام مستعدا احرامه من الميثاق فضلا ميثاق التجاؤد ميثاقا هلا بدله
 لم يتمكن من خارج الحرم ان لم يقدر من المسجد الحرام وذلك بدليل الاجماع المأخوذ بسحب ليد الاحرام ضرر ظفاره واذالة الشعر في طريقه
 وعائنه وان يقتل بلا خلاف ويجب عليه ليس توقيت احرامه بانزله باحد ما وبرهنا ما لا يجوز ان يكونا مما لا يجوز الصلوة فيه يكره
 ان يكونا مما تكره الصلوة فيه قد ذكرنا ذلك فيما تقدم بدليل الاجماع المتردد ويجزى مع الضرورة توقيت احد بلا خلاف ولا يستلزم ببطلان
 الاحرام وان يقول بعدها ان كان متمتعا اللهم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبينا فيسرك امره بلغوه بسنة واعق على
 اراء منا سكة فان عرض له عارض تجبى في حجت حبتق لقلنا الذي تقدم على اللهم ان لم يكن حجة فعمرة اللهم ان لم يكن عمر فحجة
 احرم لك المحرم حتى شترى بشري من النساء والطيب الصبي كل عمر ممن المحرمين ان يتغير ذلك فحملوا لذارا لخرة وان كان قارنا قال
 اللهم اني اريد الحج قارنا فاسلم الى هذا وعنه على واعنا سكة الى اخر الدعاء وان كان مفردا قال اللهم اني اريد الحج مفردا فاسلم الى مناسك
 واعق على اراها الى اخر الدعاء ثم يجب عليه ان ينوي نية الاحرام على الوجه الذي ذكرناه ويعقده بالتلبية الواجبة هي ليليا اللهم ليليا ليليا
 ان الحمد والمنة للملك لا شريك لك ليليا ولا ينقض الاحرام الا بهما وما يقوم مقامهما من الايمان لمن لا يقدر على الكلام ومن
 التقليد الاشهاد للقاء بدليل الاجماع المتكرر وطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة واجبة ففرض الحج بمحل في القرآن ولا خلاف
 ان النوى فعل التلبية مغللة اذا رددت بالبيان كان على الوجوب بعاد من الحائلف بما ذكر من طرقهم ان جبريلا قال النبي فقال له
 مراحمك ان ترفعوا اصواتهم بالتلبية فانهم من شعار الحج وهذا من بقوله لظننا انهم راسك وامتنطى واعتلى ودعى العرفه واهل
 بالحج والاهلال هو التلبية امره على الوجوب وليس لهم ان يقولوا المراد بالاهلال الاحرام لان الاهلال في لغة العرب في الصلوة منه
 قوله استهل لحيه اذا صاح منه صلى لاهلال ملا لا ارتفاع الاصوات عنده ذمة وبطله لك ما رددت عن اجناس من قوله انه هل
 في مصلاه وحين مرت به راحلة وحين بلغ البيداء لان الاحرام متقدم على بلوغ البيداء فان الالفاظ المسجبة في التلبية ليليا
 المغارح ليليا ليليا والاهلال الاحرام ليليا ليليا فافرا لذب ليليا ليليا قبالا لتوب ليليا كاشف لك
 العظام ليليا فاطر السموات ليليا ليليا هذا لقوى اهل المغفرة ليليا ليليا متمتعا بالعمرة الى الحج ليليا ان كان متمتعا لا يقول
 ليليا لعمرة وجهه تمامها عليه لان ذلك بعيد بظاهره يتعلق بنية الاحرام بالحج والعمرة معا وذلك لا يجوز وان كان قارنا او مفردا قال
 ليليا بحجة تمامها وبلاغها عليك ان كان تاسيا عن غيره فالليليا من فلان من فلان ليليا وافقات التلبية امارا الصلوات وحين الانتهاء
 من النوم وبلا سحر وكل على نخذ او مطعورا وداى اكبا وليست في الصلوات للرجال وان لا يفعل الا على طهر واخرونها للمتنع اذا

كتاب الحج

شاهد بيوت مكة وحدها من عقبة المذنبين الى عقبة ذي طوى القادون والمفرد اذا ذاك الشمس من يوم عرفه والعمرة مفردة اذا
 وصنع الا بل تخاف من الحرة فان كان المقتع خارجا من مكة فاذا شاهد الكعبة والمقبح اذا لم يلبس بالحي متعبا بعد طواف العمرة وسعيها قبل
 التقصير بطلت متعنه حاشا ما هو فيه حجة مفردة فان لم يلبس ناسيا لم يطل كل ذلك بدليل الاجماع المأثور ذكره وانا افضل احرام عريان عليه ان يجتمع
 اولية فهو وقبله بلا مشقة ولا مشقة بلا خلاف ان يعقد نكاحا لنفسه ولغيره او يشهد عقدا فان عقدا لعقد فاسد بدليل الاجماع المشار اليه
 وطريقة الاحتياط وبغادض المخالف بما روي من طرفهم من قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح في رواية لا يشهد وهذا من قولهم لفظه نكاح
 حقيقة في الوطى خاصة غيرهم سلم بل في العقد بدليل ظاهر لا استعمال قال الله تعالى وانكحوا الايمانى منكم وانكحوا من اهلهم وانكحوا ما طاب
 لكم من النساء ولا خلاف ان المراد بذلك العقد اذا كان لفظ النكاح مشتركا وجب حمله على الامرين وما روي من انه تزوج ميمونة وهو محرم
 بما روي من ميمونة وخبر المنكوة والى انها اعرفت بحقيقة الحال اجماع فالعرب يسمي من كان في الشهر الحرام محرما قال الشاعر قتلوا بن عصفان
 الخليفة محرما ولم يكن غافدا الا احرام بلا خلاف فيجوز جرمه على ان الزوايا اذ اذ به تزويجا وفي الشهر الحرام ويجرم عليه ان يلبس حتى يفتقر
 كالزبد مواسط وان يلبس بشرط ان لا يلبس من خفاء وغيره بلا خلاف ان تلبس المرأة الفقاذين بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط
 وبغادض المخالف بما روي من طرفهم من قوله لا تنكح المرأة في الاحرام ولا يلبس الفقاذين وهو منسوخ بجموع على الرجل نظيفة واسد على
 المرأة نظيفة وجهها بلا خلاف ويجرم عليه ان يستظل هو سائر بحيث يكون الظلال فوقه واسد كالبقة فاما اذا نزل فلا بأس بحلوسه
 تحت الظلال ان خيمته او غيرها ويجرم عليه الا تماس في الماء وذلك بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط ويجرم عليه ان يصطاد او
 يذبح صيدا او يدل على صيد او يكسر بيضه بلا خلاف وان ياكل لحمه ان صاده الحمار ولو تكن منه دابة عليه بلا خلاف من الاكثر بدليلنا
 على ذلك اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وقوله ثم حرم عليكم صيدا البراءة منهم ما لا يفتقر الى كل فعل لنا في الصيد من يقتصر
 ويجرم عليه ان تد من بياضه طبيب دابة في ذلك ان تطبيقه لمسك العنبر والعود والكاغور والزعفران بلا خلاف ويجرم عليه الغشوة
 وهو عندنا الكذب على الله تعالى وعلى سوله وعلى احد الانبياء من الحمد والجلال هو عندنا قول لا والله وبلى والله بدليل اجماع الطائفة
 وطريقة الاحتياط وقول المخالف ليس في لغة العرب ان يجادل هو اليمين ليس شيء لا نعرفه منع ان يقتضي المعنى الشرع ليس في الوضع
 اللغو كما يقول في لفظ عابط ثم الجدل اذا كان في اللغة المنازعة والخاصة وذلك يستعمل النع والدفع وكانت اليمين بفعل ذلك كافيا
 فيها معنى المنازعة ويجرم عليه ان يقطع شتاء من شجر الحرم الذي لم يغيره في ملكه وليس من شجر الغواكر والاخر وان يحن حشيشه بلا خلاف
 فاما شجر الغواكر والاخر وما عرسته الانسان في ملكه فيجوز قطعه كذا في الحشيش بدليل اجماع الطائفة وايضا فتحرى ذلك يقتضي ان يلبس
 وليس في الشرع يدل عليه يقتضي الرعي عمل المسلمين من لدن النبي بذلك والى الان من غير تكاد من النبي او احدا الصحابة واحدا العلماء
 ويجرم عليه ان يزيل شتاء من شعر او يقتصر شتاء من اظفاره وان يتجمل للزينة او يدعى جسدا بجل وغيره وان يزيل الثقل من نفسه ويبدل
 من الزينة الكريمة بلا خلاف عليه يجزى ان يلبس سلاحا او بثمرا الاضره وان يقتل شتاء من الحمار وان يزيل الثقل من نفسه ويبدل
 والبراءت فلا بأس ان يقتل في غير الحرم ولا بأس بقتل ما يجاز من الحيات والعقارب السباع في الحرم وغيره بدليل الاجماع المشار
 ذكره ويجرم عليه ان يمسك معه من صيد قبل الاحرام وان يخرج شتاء من حمام الحرم منه وان لا يبره بعد اذ اجه ان يمسك ما يذبح
 به الى الحرم من الطير بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط اي قوله ثم حرم عليكم البراءة منهم ما لا يفتقر الى كل فعل لنا في الصيد من يقتصر
 الامساك بعد الاحرام ودخول الحرم والاخراج استدانه فعليه ان يكون محرما فصولا بفعله الحرم مما بينا انه محرم عليه على ضرورة
 ثلثة احوالها بوجوب الكفارة سواء فعله ما داسا هيا والثنائي بوجوبها مع العمد دون النسيان والثلث فيمنه الاثم دون الكفارة فالاول هو
 الصيد بلا خلاف بين الجمهور فمن قتل صيدا لم يفتقر الى نية كذا في الحرام ولا العقل محل في الحرم ومحرم في الحل فغلبه فذلك بمثل من النية
 بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط واليفين لبراءة الذمة وايضا فاجزى ان الزم الحل في الحرم والمحرم في الحل حبل اجتماع الجزاين
 باجتماع الامرين الاحرام والحرم وان كان مملوكا فكفارة على ما لمكان ان كان احراما بانه وعليه ان كان بغير اذنه لمصلا ان العبد لا يملك
 شيئا بغيره مثل ذمته وان كان غير مملوكا فكفارة على ما لمكانه لان الذي دخل في الاحرام وليس بواجب عليه والدليل على ذلك اجماع الطائفة
 وتكرار الفعل بوجوب تكرار الكفارة بغير خلاف بين اصحابنا اذا كانا لثا سببا ومنهم من قال هذا حكمه ان كان متعمدا ومنهم من قال ان تعد
 القل مرة ثانية لم يلزم كفارة بل يكون ممن ينقم الله منه كما ذكره ثم والاول لحوط وكونه ممن ينقم الله منه اذا عاد لا ينافي وجوب الكفارة
 عليه المثل في النعمة بدنه بلا خلاف ان لم يجد نفيها فان لم يجد فض قيمة البدن على البرد صاع كل نصف صاع يوما بدليل اجماع
 من الطائفة وطريقة الاحتياط والمثل في خمار الوحش او بقره الوحش بقره وفي الطلحاة بلا خلاف في الارنب التغلب عند شاة وم

في كتاب الحج
 صيد

ہیں! لُغِينَا

من لم يجد ذلك حكم ما قد شئنا ويجوز أن لم يجد القند والقيمة أن يصير للقنعة ستين يوما وللقنعة ثلثين يوما وللثوب ما اشبهه ثلثين يوما
ومن صام بالقيمة مثل ما ذكرناه من المدة أجزاء وان اقتضى ذلك زيادة عليها لم يلزم أن يصوم الزيادة ومن عجز عن صوم الستين والثلثين
صام مكان كل عشرة أيام ثلثة كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه في كل جماعة من حمام الحرم وأخرج شيء أو خاسمه واستغفره فلا يرجع فيه
وفي فسخه حله في كل بيضة لها دم وفي حامة الحبل دم وفي فسخها نصف دم وفي كل بيضة لها ربع دم وفي كل بيضة من بيض النعنا
إذا كان قد تحرك فيها الفرج فضله أن لا يتحرك فادسأل الخولة الأبل على أن تأنها بعد ما كسرت ما يخرج منها كان ذلك هديا فإن لم يكن لمن ضل
ذلك بل فعليه كل بيضة ثاة فإن لم يجد فصيا ثلثة أيام وفي بيض الدراج والقيح ادسأل الخولة الغنم في أنائها بعد البيض فما يخرج فهو هدي
كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه من رمي صيدا فقبض عنه ولم يعلم حاله فعليه فداؤه بدليل الإجماع المتكرر وطريقة الاحتياط فإن رآه
بعد ذلك كبير فعليه ما بين قيمته صحيحا وكبيراً وقد عدا في كسيرة أحد عشر في الال لثلاثين يوم قيمة بينهما جميعا النصف في أحد عينية في نصف
نصف قيمته بينهما معا الكل في يديه من الحكم ما بين عينية كذا في رجلية في الجراد والزنبروك من طعام في الكثير من ذلك دم ثاة وفي
القنود والضباب ليربوع حله في نظروعي كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه في قتل الأسد ابتداء عن وجه المذابة كسرت بدليل ما قد شئنا
من الإجماع وطريقة الاحتياط وأيضا قوله ثم لا تقتلوا الصيد أنتم حرماً الابرة واسم الصيد يقع على السبع المتوحش والشارع والشارع والشارع
ولا شبهة في أن العرب كانت تضاد السباع وما كملها وثيمها صيدا ونقول سيدا صيدا الأسد ودود الخطر لا يوجب سلب الاسم
من قتل ما لا مثل له من الصيد كالصفوف وما اشبهه فعليه قيمته وأعد لها صيدا ما وحكم المشار إلى في قتل الصيد حكم المنزلة بدليل
الإجماع المأخوذ من وطريقة الاحتياط وأيضا قوله ثم ومن قتل منكم متعمداً المشار إليه قاله يجرى ذلك مجرى قوله سبحانه ومن قتل
مؤمنا خطأ فمجرم فيه مؤمنه ولا خلاف أن الجماعة إذا اشتركت في القتل كان على كل واحد كفارة وحكم من دل على صيد فقتل حكم
القاتل مثل ما قد شئنا من الإجماع وطريقة الاحتياط لأنه لا خلاف أنه منى عن الدلالة ولا يقين بيزائه ومنه إذا دل على صيد فقتل لا
بالكفارة ويخرج على الخلاف بما ذكر من طرفهم من علي بن عباس إنما جعل على محرماشارا إلى حلال بيض نعام الجوار وعن عمر بن عبد
الرحمن بن عوف إنما جعل على محرماشارا إلى قتل صيده صاحب دم ثاة ولا يخالف له وهذا دليل الإجماع على أصل الخلاف ما الضرب الثاني
المذكور لا يلزم الكفارة فيه لأع القند فاعدا الصيد مما ذكره إلا أن وقتنا بقولها مع النسيان وما استكرهوا عليه المراد دفع أفعال الكفا
ومن أحكامها لزوم الكفارة وقولهم يخص ذلك برفع الأثم يحتاج إلى دليل ثم أن رفع الأثم يحتاج إلى دليل ثم أن رفع الأثم عن الخاطي من
قوله ثم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به وحمل كرامة على فائدة زائدة على ما هو معلوم لنا إلى فن قبل فحتمه عن غير شبهة فعليه ثاة
تبليها أو لا يجها بثبوت فافيه فعليه بدنه ومن نظر الجزار هل فافيه فعليه أن كان موسرا بدنه فان لم يقد بفقرة فان لم يقد فثاة فان لم
يقد فصيا ثلثة أيام وفي الوطى في الفرج في حرام المتعة قبل طوائها أو سعيها مع ضاها بدنه بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط
بلا خلاف والوطى في الفرج في حرام الحج قبل الوقوف بعرفة ثاة بلا خلاف بلزم الضم فيه بلا خلاف لا من داود قوله ثم وأما الحج
العرفه يبطل قوله لأنه لا يفرق في الأمر بالانعام بين ما قد بين ما لم يصد فيجب عليه مع ذلك بدنه بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة
الاحتياط ويخرج على أبي حنيفة في قوله ثاة بما ذكر من طرفهم من عمر بن عباس من قولها من وطى قبل التحليل فسد حجه وعليه فاقرة ولا
خالف لها وحكم الوطى في الفرج بعد عرفة وقبل الوقوف بالمشعر عند ناحم الوطى قبل عرفة بدليل ما قد شئنا من الإجماع وطريقة
الاحتياط وأيضا فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر على ما سدد عليه أنه يوجب تمام الحج عن الوقوف بعرفة لمن لم يذكره وكل من قام
بذلك قال بفتمام الحج بالجماع تبليها فالثبوت بين الأمرين يبطلها الإجماع وبغرض الخلاف بما ذكر من طرفهم من قوله وهو بالمرنفة من
وقف معنا هذا الموقف وصلح معنا هذه الصلوة وقد كان بينك ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهارا فسد حجك فمعلق تمام الحج بالوقوف
بالموقفين وما رد من قوله من وقف بعرفة فقد تم حجك المراد أنه قد ادب التمام كما حلنا كلنا على ذلك قوله إذا دفع الإمام رأسه من
الجمعة الأخيرة فقد تمت صلواته في الوطى بعد الوقوف بالمشعر قبل التحليل بدنه ولا يبطل الحج بدليل الإجماع المشار إليه وأيضا
الحج يقتصر على دليل ليس في الشرع ما يدل عليه ما دل على المرأة في برها وأياها الغلام واليهمة فلا خلاف بين أصحابنا أن فيه بدنه
اختلاف في هل يبطل الحج إذا وقع قبل عرفة وقبل المشعر لا فمن قال يبطل دليله وطريقته الاحتياط من قال لا يبطل أن الأصل الصحيح
ومرأته الذم من القضا ونكر الوطى فوجب نكر الكفارة وهي بدنه سواء كان في مجلس أو حادام لا سواء كسرت عن الأول لا بدليل
ما قد شئنا من الإجماع وطريقة الاحتياط وليس للحالف أن يقول فافيه قد سد بالوطى الأول والثاني لا يبطل فافيه كفاة فلا يكون
سد الأول فخره فافيه بدليل وجوب المضى فيه فمعلق الكفارة بالمتألف منه من وطى ففعله أو أنه وليا يبطل الحج فخره فافيه

كتاب الحج

يجتمعان حتى يبلغ المذبح محل به دليل الاجماع المشا واليرى عارض الحالف بما ذكره عن عمر بن الخطاب من قوله اذا وطئ الرجل زوجته ففطنها
من قبال بلع الوضع الذي طمها فيه فرفق بينهما ولم يعرفه وادلفوطها وادلفوطها من اكل شئ من الصيد او بيضاؤه ثم اجدنا ذكره فلهن احبيل الطيب
اكل طعام فيه شئ من ذلك ثم شاة وكذا في تظليل المحل تظليله من الرجل وجملته مع الاختيار عن كل يوم ومثاقه مع الاضطرار
بجملته الايام دم شاة بدليل اقدمناه من الاجماع وطريقه الاحتياط وفي قص كل ظفر من ظفار يديه من طعام ما لم يكملها فان كملها فقد
شاة بدليل الاجماع المتكرر وايضا فقلناه لا خلاف في لزوم الدم وليس على لوزه فيما دونه دليل وجوب فيه هذا حكم الفقهاء وجليه
فنهما في مجلس اخر فان قص الجميع في مجلس واحد يلزمه الدم واحد وان جادل ثلث مرات فما زاد صدقا او مرة كانا بافعليه دم شاة وفي مرة
كانا بدم بقره في ثلث مرات فما زاد بدنه وفي ليس الخيط ان كان ثوبا واحدا او ثيابا ناجية في مجلس واحد دم شاة فان لم يكن في مجلس ثوبا
فعليه من الشاة بعد الثياب ينزع الثوب من قبل جليته كذا في دليل الاجماع المتردد وطريقه الاحتياط وفي حلق الواسم شاة او ا
ستمساكين وصيئا ثلثة ايام بلا خلاف في قص الشارب حلق لثانته او الاطمين دم شاة وفي حلق بطيها طعام ثلثة مساكين في شاة
شئ من شعر اسن وحبته اذا سها في غير طهارة كمن طعام وكذا في ازالة الثقل عنه او قتله في حلق الجسم حلقه من طعام وفي قلع الشجر
الكبيرة من اصلها من الشجر الذي عينا في الحرم مدم بقره في الصغرة شاة وفي قطع البعض من ذلك وقطع حشيشه فاني من الصغرة ومن
عقد هو محرم على امرأة تكاها الحرم فدخل بها كان على الثابت بدنه وذلك بدليل اقدمناه من الاجماع وطريقه الاحتياط اما الضرب
الثالث الذي فيه الاثم دون الاختارة فما عدا ما ذكرنا لزوم الكفارة وقلنا ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره ولان لزوم الكفارة بفقر الدليل
شرعي ليس في الشرع بدل لك تكراهي من الطيبا خالف الاجماع لان كراهيها ليس لك بمحظولان خطره يقتضي البذل
وليس في الشرع ما يدل عليه يكره الاكتمال بالتحضار للزينة والنظر في المرأة بدليل الاجماع المشار اليه في حلق الخالف وبقوله الحاج شفت
اغبر ذلك بنا في هذه الاشياء اما الاكتمال بما فيه طيب فمن اصحابنا من قال انه مكره والظاهر محظور والاجماع لا يترفع عن الحرم ولا
يجوز له الطيب لم يفضلوا بين ان يكون في كحل وغيره وما ورد من النهي عن الطيب عام في كل ذلك وطريقه الاحتياط نفعية فضيل
ومحرم على حاله حتى يشاء مديون مكة فيقطع التلبية ان كان متمتعاً كما قدمناه ويحتمل ان يكثر من حلا الله ثم على بلوغها فاذا
انتهى الحرم لا يستحب الفحل ان يدخله ما شيا وعليه لسكنة والوفاء وان يدخل مكة من اعلاها وان يغتسل قبل دخولها وان يدخل
اذا عاب البيت بما ذكره وان يغتسل قبل دخول المسجد ان يدخله من باب بين شجرة ان يقول قبل دخوله اسم الله وبالله وعلى مله وسلي
الله ودلابة اهل بيته صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما من بلوغ بيته الحرم السلام على رسول الله وعلى اولى العزم من الزسل وعلى اصحابنا
المرتبة وان يقول اذا دخل المسجد على النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما من بلوغ بيته الحرم الذي جعلته مثابة للناس امناء اذ كان هذا العالمين
اللهم فلي على محظرك اجر من عذابك يا جاد من جادله اجر في من عذابك اعدت من تفنك برحمتك يا ارحم الراحمين ويستحب ان يدعو
اذا انى الحجر لا سؤ فيقول الحمد لله الذي هذا فاعلمنا وما كنا لنهتكم لولا ان هدانا الله والحمد لله ولا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
ان لم يتمكن من مسجدنا فيقول ما نى اديتها وميناه في قفا قد يشهد في ما لوفاء عند الله ثم اللهم ايمانك ونقد يقا بكنائلك على
سنه نبينا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان الائمة من ذرية وندمهم حجة في ارضه
على عباده صلى الله عليه وسلم ما من الله وبكبره ورسوله وكفره بالبحث الطاغوث وبكل من يدعي من دون الله سبحانه ان لا اله الا الله
يدعيه عندك عظمت عتوق قبل اللهم اجابني واغفر لي وارحمني يا ارحم الراحمين ثم تسليم ثم يجلس ان يفضل بينه الطواف
ويطوف بدليل ذلك كماله اجماع الطائفة فضيل الطواف الطواف على ضربين مفروض مسنون فالمرحض ثلثة طواف لمنعه وطواف
الزيادة وهو طواف الحج وطواف النساء والمسنون ما عدا ما ذكرناه مما يتطوع به المكلف قد ذكرنا ان يستحب ان يطوف مائة مرة بمكة ثلثة ايام
وستين اسبوعا او ثلثة ايام وستين شوطا وكدان رسول الله كان يطوف في كل يوم وليلة عشرة اسابيع طواف المنعة فونه
للخدا من حين يدخل المنع مكة الى ان تغيب الشمس من يوم القرية وللضطر الى ان يفي من عزوبها ثم يدرك في مثله عزبة لزوتمها
فن فانه نضارا بطل حجة مقنعا وكان عليه قضاءه من قائل ان كان خروضا وصا فانه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحج بدليل اجماع الفقهاء
وطريقه الاحتياط نفعية قلناه لانه لا خلاف في لزوم دم من طاف طواف المنعة وليس على قول من يقول يجوز من ذلك طواف الحج بدليل
وايض قوله ثم وانما الحج والعمرة فامرهم باتمامها جميعا ولكل واحد منهما افعال مخصوصة فوجب بانظارها كمالها وبقاها من الحالف بما ذكره
من طرفهم من قوله من جمع الحج الى العمرة ضل طوافا وبنا دغره على ما انه طاف طوافين وسعى سعيين للحج وعره وما ليجت مع رسول الله

في الطواف

مِنْ الْغَنِيِّ

[illegible]

كتاب الحج

الله يمشي به على طلل الماء كما يمشي به على جده الا وضعت استلك بكل اسم غلظته وكتابه قلته قد سئل عن رخصته وامام احبته ومومن
 او رخصته وعمل بلندن قبل فوجته وتغفر خطيئتي فجاوبته عن ذلك وشكره سعي في رخصته وتغافل في ثوابي على طاعتك وتسوع على
 من رزقك الحلال انك على كل شيء قدير ان يقرأ انا اترناه ولا يجوز قطع الطواف الا لصلوة فريضة او لضر وتوان كان قطع الصلوة
 بين على طاف ولو كان شوطا واحدا وان قطع لضره او سهو بني على ما طاف ان كان اكثر من النصف ان كان اقل منها ساقط فريضة
 ان قطع مختارا على كل حال يستأنف ان شك موطاف فلم يدركه طاف ولا يحصل له شيء مما لو شك بين سنتين وسبعة بالاجماع المكمل
 وطريقة الاحتياط فان شك بين سبعة وثمانية قطع لا شيء عليه هذا حكمه لو ذكره هو في بعض الثامن ان طاف سبعة وان ذكره بعد
 ان تم اضافات ليستة اخرى صار له طوافان ولو لم لكل طواف كفتان وقد لنا على وجوب هاتين الركعتين في كتاب الصلوة ولا يجوز
 له الطواف اكبا الا لضره بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط فضلك ان اراد السعي استحله ان ياتي الحجر الاسود فيتلوه ان ياتي فريضة
 فيشرب من ما هما وينتقل منه ان تمكن او يصيب منه على بعض جهده وينبغي ان يكون ذلك من الدلو المقابل للحجر الاسود ان يكون يخرج
 الى السعي من الباب المقابل للحجر ايضا بدليل الاجماع المشار اليه فضلك في السعي كون من اراد ان الحج وهو على ضيق سعي المعتد
 الحج وذلك في سعي المعتد من حيث يفرغ من طوافها واول وقت سعي الحج من حين الفراغ ايته من طوافه وحكمه في جواز التقديم للضره
 حكم الطواف ويمتد كل واحد منهما في الاخلال به عن اختياره واضطراره ما ذكرناه من حكم التحلل بالطواف بدليل الاجماع المشار اليه
 في طريقة الاحتياط لانه لا خلاف في جواز ثمة المكلف اذا سعى ليس على برائة من لم يسعي المعتد اذا انصرف على سعي الحج ومن سعى الحج اذا
 في الاجابة بدليل المفروض من السوا لنية ومقاديرها واستدائها تحكها والبداءة بالصفاء والختام بالمره وان يكون سبعة شواط بدليل
 فيهما مذمنا والمسنون فيه ان يكون على طهارة وان يصعد الصفاء ويستقبل للكعبة ويكبر الله ويحمد ويهلل سبعا وسبعا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك له الحمد يحوي ميت في موحى لا يموت بيد الخبز هو على كل شيء قدير ذلك مرات ويصل على محمد وآله
 في جوارنا اترناه في ليلة القدر ويقول اللهم اني استلكت العفو والعافية واليقين في الدنيا والاخرة اللهم اغفر لي كل ذنب ذنبيته
 وان عدت فقد عصى بالمغفرة انك انتا العفو الرحيم اللهم اغفر لي بطل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم استعطف بطاعتك طاعة رسولك
 وتوفني على ملكك واحشرني في زمرة الميامين استأمن غصلك ادع علينا من رزقك بادن لنا في الاموال اللهم ارحم مسيرنا اليك
 من الحج العبيدنا ثامن لدنك سمعة يستغنى بها عن سواك اللهم صل على محمد وآله واعفوا لوالدي لجميع المؤمنين وان يقول اذا
 نزل من الصفاء وتوالى السعي بتدافيه باب العفو من امرها العفو وهو ولي بالعفو العفو العفو وان بكره ذلك وهي عفو حتى يبلغ المائة فان
 بلغها استحله ان كان رجلا ان يهرول وان كان امرأة مشى على حمالها وان يقول اللهم اهدني للفقير اقوم واعفوا لي وارحمني فحاج
 عما نعلم انك انتا لا عز الاكرم ويقول ذلك حتى يبلغ المائة الاخرى يجاوز سوقا لطارين ينقطع المره له ويمشي الى المره وهو يقول
 يا ذا المن والطول والكرم والجود صل على محمد وآله واعفوا لي ذنوبي لا يغفر الذنوب الا انت يا كريم ويكره ذلك حتى يصل الى المره
 فان يصعد يقول من التكبير التمجيد التهليل الصلوة على محمد وآله مثل ما قال على الصفاء يقول اللهم اني اسألك حسن الظن بك في
 صدق النية في التوكيل عليك اللهم صل على ما انتا امله لا تفعل في ما انتا امله فانك تفعل في ما انتا امله تغفر لي وترحمني ان تغفر
 ما انتا امله تدن بوق لم تظلموا وان اتخذ عايدا الى الصفاء فلك في كل موضع مثل ما تفعل فيما ولا من معاء وغيره ولا يزال كل حق يكمل به
 اسوله وحكم قطع السعي السهو فيه والشك حكم ذلك في الطواف لا يجوز الجلوس بين الصفاء والمره ويجوز الوقوف عند الاعياء والجلوس
 على انصاف والمره ويجوز السعي اكبا والمشي افضل دليل لك كلة الاجماع من الطائفة عليه فضلك في ارفع الممتع من سعي المعتد وجب
 عليه التقصير هو ان يقص شيئا من اظفاره واطراف شعره استحسنه ومن اخذ ذلك لعل من كل شيء احرم منه الا الصيد لكونه في الحرم
 والافضل له ان يشبه بالحرمين الى ان يحرم بالحج فان نسي المفصير حتى احرم بالحج فليحرم شاة والاحرام بالحج ينبغي ان يكون عند زوال
 الشمس من يوم التريفة في المسجد الحرام وافضل ذلك تحت الميزاب وعند المقام ويضع يده كاصنع في الاحرام الاول من الضلع ليس
 بوجبه الصلوة والدعاء والنية بالتلبية الواجبة الا انه لا يكره في الدعاء الا الحج فقط ولا يرفع صورته بالتلبية بشمخ موجه الى مكة وهو يقول
 انا اترناه في ليلة القدر فان بلغ الى الرقعة دون الرد واستشرب على الحج دفع صورته بالتلبية والتلبية والمسح به ويقول لبيك بحجة تمامها عليك
 ويدعو ويقول اللهم يا ذا الجود واليا اذعوا ببلغنا على ما صلح لي على استقبال حتى اعطى سؤلي من رضوانك واجري من عذابك فان ذلك
 من قال الحمد لله الذي قد بينها صالحا وبلغنيها في عافية اللهم هذا سعي في ما منبت به علينا فاسألك ان تمن علي فيها يا منبت به على
 اولياءك فاما تعبدك في ذنبتك حيث اطلب حنتك اقم رضوانك فاجعل حظي منها الى عزها اللهم اليك صمدا وابالاعتماد

وهو معتد

بازار

وجهك أدنا سالك ان تصلي على محمد المودود المودود في زحلت وفي هذا سجدة الخيرة غدا غدا فها من وضوءك ابعدها من
 سخطك ويلجوا الواجبة الملتزمة بما فيها مما صوت به قريشا انا اقرئنا في ليلة القدر حق في عرفات دليل هذا كله ثانيا لطائفة عليه
 فصالح الوتوف بعزة الوتوف بجواركن من اركان الحج بلا خلاف ما اوله من حين نزول التمس في اليوم التاسع بلا خلاف لا
 من احد اخر للخيار الى عزه بها والمضطر الى طواع الفجر في هذا خلاف فمن فوته فحشا وبطلان احداث وان كان مضطرا فادرك المشعر
 الحرام في وقت المضطر فحج فاض بدليل الاجماع الطائفة وايضا فقد ثبت وجوب الوتوف بالمشعر على ما سئل عليه كل من قال بذلك قال بما
 ذكرناه والضرورة بين الامر بين بطلان الاجماع والتجديس في عرفات ان يضرب حياء بفترة وهي بطن غرة وان يغتسل اذا كانت النفس
 يجمع بين الظهور والعصر بان واحد اقامتين وان يكون وقوفه في نيسرة الجبل ان يدعو بالحق حال الوتوف بدليل الاجماع المشا
 ايدوا الواجبة الوتوف البند ومقاديرها واستدراكها وان لا يكون في الجبل الا الضرورة ولا في فترة ولا في فترة ولا في الحجاز ولا
 تحت الا اذا كان يكون الى عزه بالنفس ان اضطر قبل الفرب مستمرا عالما بان ذلك لا يجوز فعليه بدنة كماله بدليل الاجماع المشا
 اليه كيفية الوتوف ان يتوجه الى القبلة فيسبح الله ثم ما ثمرة ويحج ما ثمرة ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير هو على كل شئ قدير ما ثمرة ويقرأ من اول سورة البقرة عشرا يا ذا الجلال والإكرام
 واية الكرم واخر البقرة من قوله لله ملك السموات والارض ايات الخيرة وهي في الاعراف من قوله ان ربكم الله الذي خلق السموات
 والارض في ستة ايام الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وثلاث ايات من اخر الحشر سورة الفد والاخلص المعوتين ثم يقول اللهم
 لا عبد لك فلا تجعلني من ابيث فذلك ادم مستكبرا اياك اللهم رب المشاعر الحرام كلما فات قبض من النار واملأني الجنة برحمتك واسمع
 علي من ذنبي واسمع من شرفي في الجنة والافس اللهم الى اسالك بحولك وطولك ومجديك وكوكبك وفضلك يا اسمع السامعين ويا ابر
 الناظرين ويا اسمع الخاسبين ويا ادم الراحمين ان تصلي على محمد اله وان تغفر له وترحمه تغفر له كذا وكذا وتذكر جوارحه للدينار
 الاخرة ويقرها بغيره من ذنوبه ويعترف بدينه ودينه ويتغفر الله منه ما لم يذكره يستغفره على الجملة ويرفع راسي السماء ويقول اللهم
 حاجتي التي ان اعطيتها لم يضربها مغنيتي وان مغنيتها لم يغنيها ما اعطيتني فكذلك ذنبي من النار اللهم ان عبدك ناصيتي بيدك واجل
 بعلك اسالك ان توفني لما يرضيك عني وان قتل في مناسك القادسيها خليلك ابراهيم واث علىها بينك محمد الله اللهم اجعلني من
 نصيب علمك اطلب عمر واجيت بعد المات جوة طيبة الحمد لله على نعمته التي لا يحصى بعده ولا تكافى بعل الحمد لله الذي خلقني له ان
 شيئا مذكورا وفضلني على كثير من خلقي تفضيلا والحمد لله الذي ذنبه وله ان املك شيئا الحمد لله على حله بعد علم الحمد لله على عونه
 بعد قدرته الحمد لله على رحمة التي سبقت غضبه ثم يدعو بدعاء الموقف بجهته في المسئلة والاستغفار ففعلك ان اعزبت الشمس
 افاض الى المشعر قال اللهم لا تجعل اخر العهد من هذا الموقف ادر قبته ابا ما ابقيته في اقلب اليوم مغليا انجحا مستجبا بالي مرجوما مغفورا الي
 بافضلا ينقلب احد من وفك برحمتك يا ادم الراحمين فاذا وصل الى الكعبة الاحمد وهو من بين الطريق قال اللهم صل على محمد واله
 على ادم نبي فوق في سلم في قبلي مناسك فاذا وصل الى المشعر حاد ما بين المازين الى الجحاض الى اذ يحسن قوله فضل
 في الوتوف بالمشعر الوتوف بالمشعر كن من اركان الحج ووقته للخيار من غير طلوع الفجر الى ابتداء طلوع الشمس ويمتد المضطر كله من فانه حق
 طلعت الشمس فلا يجز له بدل على ذلك الاجماع المتكبر ذكره وطريقة الاحتياط لا خلاف في صحة حج من وقف به وليس كل من لم يقف به
 قوله ثم وادكر الله عند المشعر الحرام وظاهر الامر يقضي الوجوب لا يقع الذكر فيه الا بعد الكون به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 فعلا النبي يدل على ذلك لانه لا خلاف انه وقف به وقد قال اخذوا عني مناسككم وقد دعو من طرفي الخائف انه قال من ترك المبيت بالرفقة
 فلا حج له وبعاد من الخائف بما قد شأ من ذنوبهم عنه من قوله وهو بالمرنة لغزو من وقف معناه هذا الوقت صلى معناه هذه الصلوة وقد
 كان قبل ذلك وقف بفترة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه لا يبدل على ان تمام الحج يتعلق بالموفين وقد قدما الجواب عن ذواتهم عنه
 من وقف بفترة فقد تم حجه قوله الحج عرفته الواجبة الوتوف مقاديرها واستدراكها وان لا يرتفع الوقت الى الجبل الا ضرورة
 من ضيق او غيره بدليل الاجماع المشا والادعاء بان ما يبي من المروء اعيان عند احتياطا وبطلان احتياط يقتضيه ذلك ظاهر قوله ثم وادكر
 الله عند المشعر الحرام والمستحب ان يطأ المشعران بكبر الله ثم ويحججه بحجده ويحمله ما ثمرة ويصلي على محمد اله ما ييسر يقول اللهم اهد
 من الضلالة واقتدي من الجمال لزاوج لي خير الدنيا والاخرة وخذ بناصيتي الى هذا ان تغفلني له رضاك فقد تزي مقامي بهذا
 المشعر الذي تخففك فرغته وذلك فأكبر منه فجعلته علما وجعلته علما للناس فيلحقه فيه متكا وبك جاني اللهم اني استلك بحج
 المشعر الحرام ان تحرم شعري بشركي على النار وان تبرزني جوة طيبة في طاعتك بصيرة في بك عملا بفضلك اجابا عالا وادكر

كتاب الحج

كتاب الحج

الاسلام لو نزل في الجنتين لانهما فرضتان اختلف سببهما فلا يقطر احدهما بفعل الاخر وطريقه الاحتياط واليقين لمبراة الذمة فينبغي
اختراعه ولا يجوز ان لا يجري ما يتدخل من الحد وهو الكفارات لانها عقوبات فجاز سقوط بعضها بفعل بعض ما نحن فيه مصالح وعقوبات فينبغي
ادائها الى التوبة والامر بما توفى من كان فقيرا وبذلك لا استطاعة لونه الحج لاجتماع الطائفة وقوله نعم والله على التاسيع البينة
ومن صدق واحضره من لم يستطع التوفى لاداء المناسك ان كان قادرا فقد هديته وان كان مقنعا او مفرها فقلنا يبتاع به الحسك فاذا بلغ
محله وهو يوم النحر فليحلق واستحل ان كان مصدرا اجتمع كل شيء اخر منه وان كان محسوبا مرض محلل من كل شيء الا الشا حوق يطوف
لوا من من قابل وبطاف عنه الدليل على ذلك لاجتماع المآخذ ذكره وايضا قوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الهكذ ذلك الغام في المرض القدر
سعا وليس لاحد ان يقول الآية خاصة في الاحصاء بالعد لا بما نزلت بسبب المشركين فاما الحد بينه وبين المسلمين عن البيت لا الكلا
اذا خرج على سبيل يجزى من عليه بل يجب حمله على عمومه اذ حال السبب على ما بيناه فيما مضى من اصول الفقه يؤيد ذلك في هذا الموضع
ثم لو ارد الاحصاء بالعد خاصة لمقال فان احصرتم لان اللفظ المختص بالعد عند المرض لم يقل احصرتم من الاحصاء المشترك بينهما قال الكفا
والغزالي بوعيد ونقلب كذا اصل اللفظ يقال احصر المرض لا غير حصره العد واحصره ايضا وليس لاحد ان يقول قوله نعم في شيئا الآية
فاذا امنتم من منع بالعمرة دليل على نداد الاحصاء بالعد ولان الاثر قد يكون من المرض هو ان ما من زيادة على ان لفظ الاحصاء اذا
كان حقيقة في المرض العد كان قوله نعم فاذا امنتم واجعا الى بعض ما يتناول العوم وهذا لا يمنع من دخول غيرها فعلق به التخصيص في
الخطاب لا يجوز دفع هذا الاحصاء الا حمله من البيت ومعنى الاختيار ومع الضميمة يجوز ان يحصر هو بعد ان ينتظر بل يبلغ محله
هو يوم النحر بدليل لاجتماع المآثر اية ما يقره قوله نعم ولا تخلفوا ودسكم حتى يبلغ الهكذ محله ولا شبهة في انه نعم كلف ذلك مع التمكن فانه
فقد التمكن يقطر تكليفه ويحج على من قال بان نجدة لا يجوز الا بالحرم بان النبوة زج مديرة بالحد بينه حين صد المشركون عن مكة
ومذا ما نذا تفوقا على دافئته وان لم يكن لمن ذكرنا حاله هكذا قد علم على شرا ثم يجزله الطلل يبقى الهكذ في منتهى بقى محرما الى ان يذبح
من قابل ويذبح عنه لم ينتقل الى الاطعام ولا الى لصوب دليل لاجتماع المآخذ ذكره وايضا قوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الهكذ محله
فان ذابح فاحلقوا ولم يذكر لذلك بدلا ولو كان له بدل لذكر بدل ذلك حلق الراس من الاك وهذا فسد على ان قوله فاحلقوا
حقيق لا يفوق من الهكذ في الفلح انما ندب لمكفلا في هذا القول فبدا يجزى على من ذكرنا حاله لقضاء ان كان حجا واجبا ولا قضاء عليه
كان تطوعا ولا استيجابا على الحج عن الميت المعصوم جاز بدليل لاجتماع المآثر اية ايضا فالاصح جواز الاجادة في جميع الاشياء من منع
من ذلك فبعضها فعليه لدليل بقاء مرض المخالف بما رده من قوله لا الذي سمعه يلين عن شرا ثم عن نفسك ثم عن شرا ثم عن شرا ثم عن شرا ثم عن شرا
ول على جواز التوبة ويستحق الاجرة مع الاجرة باء الحج بل خلاف من اجاز الاستحباب وكذا حكمه عندنا ان مات بقبل الاخر او دخول الحرم
بل خلاف بين اصحابنا ويسقط الحج عن المحجوج عنه بدليل لاجتماع المآثر اية يستجيز على المخالف بغير التخصيص لان ظاهره يقتضي انه يقطر
بالا لاية كما يقطر اية الدين ومعنى صدقنا شعب التوفيق بل حول الحرم وجب عليه ان يرد ما بقى عنه من نفقة الطريق ويجب عليه ايضا
قضاء الحج اذا اشد وكفارة ما يجنبه فيه من ماله بدليل لاجتماع المآخذ ذكره ويجوز ان يكون التائب صرورة اذا كان غير مخاطبا بالحج لعد
الاستقامة فاذا كان مخاطبا بذلك لم تجز له التوبة حتى يترك ما عليه يلزم الناشئ ان يتوب كل من كان ذاه نيا بتر عن فلان بن فلان طاعة
لله وفرة اليه كل ذلك بدليل لاجتماع المنكرو ومن فانه الحج بقى على احواله الى قضاء ايام الشريق ثم دخل مكة فطاف سعى وجعل حجة
عمرة ومن وكبد السنة فصد المدينة لزيادة النبي فصلا العمرة البوالة واجبة على اهل مكة وحاضرها مرة في العمر ومن سؤم
يعينه عن نبيل العمرة فمقتضاها الى الحج وقد نال الى الطوع بهاء كل شهر مرة او في كل سنة وافضل الشهور للاعتقاد رجبت يضع مرديها
في الاحرام لها والطواف السعي مثل ما قدمناه ولا يطوف بعد السعي طوافا اخر وهو طواف التالاة لانه لا بد في العمرة المفردة كاللحج
بحلق واستدبج ان كان قد شأ هديا قبالة الكعبة وينبرع بذلك نشا وقد اخل من كل شيء حرم منه حكمه ان صد بعدوا واحصر
ما ذمنا كلك ذلك بدليل لاجتماع المآثر اية يدل على وجوب العمرة اية قوله نعم وانما الحج والعمرة لله والامام لا يحصل الا بالخو
فوجب فذلك المخالف عن ابن عباس بن مسعود انما قرأوا في الحج والعمرة لله ويحج على المخالف ما ذكره من قوله لا للذسا لنعن
الاسلام هو ان يشهد ان لا اله الا الله الى قوله ويحج ويصوم وهذا نص لا بعد العمرة من فرائض الاسلام **كتاب الجهاد**
الجهاد فرض من فرائض الاسلام بلا خلاف مجمل ما يحتاج الى علمه فيه خمسة اشياء شرط وجوبه وكيف يجب من يجب جهاده وكيف
معله وما يتعلق بذلك من احكامه احكام الفنائم اما شرط وجوبه فالجيرة والذكورة والبلوغ وكما الى العقل والاستطاعة له بالجمعة
والفقه عليه على ما ينظر اليه فيه من ظهير نفقة وامر الامام العادل براد تنصية فاما او ما يقوم مقام ذلك من خوف على المسلم

من الغنيمة

كتاب الجهاد

او على الاضطرار من هذه الشروط سقط فرض الجهاد بلا خلاف اعلم مع تكاملها موقوف على لكتابتها ان
 قام به من قبل كتابة سقط عن غيره بلا خلاف اعلم مع الامن ابن المسيب على ذلك بعد الاجماع قوله ثم لا يستوفى القاعدن من المؤمنين
 غير ان الضرب لا يبرأ منه فاضل بين الجاهل والقاتل ودون كل منهم المحقق هذا يدل على ان القاتل جازي ان كان الجهاد افضل
 من دانا من يجهده فكل من خالف لا سلام من سار سائر الكفار من انهم وبوع على الامام العادل يخرج عن طاعته وفضل الى اخذ
 مال المسلم وما هو في حكمه من مال الذمى اشتهر السلاح في بلاد الجهاد وسفر وحضره خلاف فاما كيفية الجهاد وما يتعلق به الغنائم من الحكم
 فاعلم ان ينفى اخيرا لما لعدو الى ان ترد الى الشرق فصل الصلوات وان يقد قبل الحرب لا عذار ولا نداء ولا جبهة سوى في الدخا الى الحق
 وان يسكن عن الحرب بعد ذلك كله حتى يثابها العدا لثوق الحجة عليه يتقلد بذلك البغاة واعز ما للجيش عليها استحقاق الله ثم في ذلك
 ودخل اليه في النصر عبا اصحابه سفوف وجعل كل في موضعهم تحت ااية الشجر ثم ابصرهم بالحرب جعل لهم شعارا يتعارفون وقد اذنا
 امام الحاسر وفتح في القلب ليجتهد في الوصية لهم بقوى الله والاحلام في طاعته وبذل النفس في مرضاته وتذكركم ما لهم في ذلك من
 الثواب في الاجل من الفضل علوا الكلمة في الفلاح يجوز لهم الفراد يذكركم ما فيه من عاجل العاد واجل النار فاذا اذات الحملة امرت
 من اصحابها وبقي هو في فراقه ليكونوا فئة تخير اليها صفونهم فاذا تضعضع لهم العدو وحذف هو عن معصية فبيعت من امانة على
 الاخذ يغم القوم فاذا زالت صفونهم عن ما كنها حمل هوجلة واحدة ولا يجوز ان يبادر احد الا باذن الامام او من نصبه لا يجوز ان
 يفر احد من واحد الا من اثبت ويجوز من ثلثة فضا عدا ويجوز قتال العدو بكل ما يرجي به الفتح من نار ومجنوق وغيرهما وان كان
 فيما بينهم مسلون الا القاء السم فانه لا يجوز ان يلقي في ديارهم ولا يقاتل في الا شهر الحوم من يرمى طائفة من الكفار الا ان يثاب فيها
 بالقتال جميع من خالف لا سلام من الكفار يقتلون مدبرين ومقبليين يقتل سيرهم ويجاز على جريحهم وكذا حكم البغاة على الاما
 ان كان لهم فتنه يرجعون اليها وان لم يكن لهم فتنه لم يتبع مدبرهم ولم يجتهد على جريحهم ولم يقتل سيرهم واسرى من عدائهم ذكرناه من
 المحاذير على اخذ المال وان كانوا قتلوا ولم ياخذوا ما لا نفوا من الارض على الحرب والنفى من مصر كل ذلك لاجماع من الظايفة عليه من
 لا كتاب له من الكفار لا يكتف عن قتاله الا بالرجوع الى الحق وكذا من اظهر من البغاة والمحاذير ومن له كتاب لم اليهود والنصارى والمجوس
 عن قتالهم اذا بدلو الجزية ودخلوا تحت شرطها ولا يجوز اخذ الجزية من عبث الا اذا ن سوا كاتوا عجا او عربا ولا من السابقين ولا من
 غيرهم بدليل الاجماع المشا واليه ايض قوله ثم واقتلوا المشركين حيث وجدتمهم وقوله واذا لقيتم الذين كفروا فقتلوا القاتل لم يذكر
 الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين ادنوا الكتاب حتى يبطوا الجزية شرط في اخذ الجزية ان يكونوا من اهل الكتاب
 هؤلاء ليسوا كل الجزية ما يؤدونه في كل سنة مما يضعه الامام على ذمتهم وليس لها قدم معين بل ذلك راجع الى ما يراه الاما
 بدليل الاجماع المشا واليه لان تقدير ذلك يقتضي ليل شرع ليس في الشرع ما يدل عليه ما ذكره عن امير المؤمنين من انه وضع على كل واحد
 من اغنيائهم ثمانية اربعين دهما وعلى من هو من اساطم اربعة وعشرين وعلى من هو من فقرائهم اثني عشر دهما وعلى حسب رايه في
 وتنه وليس يقتضي لها كل حال لا يجوز اخذها الا من الذكور البالغين الكا على القول اذا اسلم الذمى قد جبت عليه الجزية بحول
 الحول سقط عنه بالاسلام بدليل الاجماع المشا واليه يعارض الخالف بقوله الاسلام يجب ما يندو بقوله لا جزية على مسلم والجزية
 نصرت الى نعم الاسلام خاصة على جارت به السنة من النبي وشرائط الجزية ان لا يجامروا المسلمين بكفرهم ولا يقتلوا المحرقات في شريعة
 الاسلام ولا يسوا مسلما ولا يبيعوا على اهل الاسلام ولا يتخذوا بيعته ولا كنيته ولا يبعد اما استهكم من ذلك لا تلزم نصرتهم والمنع
 ما نوا هذه الشروط وموافقا لشي منها صار ما ذم من اموالهم واهالهم فيما للمسلمين بدليل الاجماع المشا واليه فغيم من جميع
 من خالف الاسلام من الكفار ما حواه العسكر وما لم يجوه من الاموال ولا متعة والذات والارضين ولا يغيم من اهلهم الاسلام ولا ينفوا
 والمحاذير الا ما حواه العسكر من الاموال ولا متعة ليجتهد فقط من غير حجة غصب من اعداها ولا امام ان يسقط لفتنة متبالي السنة
 ما شاع من فرس وجارية ودروع وسيف وغير ذلك وما من جملة الا قال وان يثاب بد ما ينوبه من حنك في الاسلام وليس لاحد ان يجر
 عليه ان استغفر ذلك جميع الغنيمة ثم يخرج منها الخمس رباية يقيم ما بقى مما حواه العسكرين المقاتلة خاصة لكل اجل سهم ولكل فارس
 سهمان ولو كان مععدة الفرس ياخذ الملوود في دار الجهاد ومن ملك الجاهل للمعونة لهم ياخذ مثل ما ياخذ للقاتل حكم الغنيمة الجزية
 الغنيمة بين من له ومن لم يستل حكم غنيمة البر سواء كلف بدليل الاجماع المشا واليه ما لم يجوه العسكر من غنائم من خالف الاسلام
 الكفار من ارض وعقار وغيرها فجميع المسلمين المقاتلة منهم وغير المقاتلة المحاذير العاشرة هذه الارض المفتوحة بالسيك لا يجوز القس
 فيها بيع ولا وقف ولا غيرهما ولا امام ان يقبلها بما يراه وعلى المتقبل بعد اخراج حوا القباله فيما يفي في يد ما لكونه وان كانت سرطها وا

كتاب الجمل

ارض الصلح فوالد من الجزية اذا شاء الا قام ان يضمنها على الارض بل من الارض في ذي الحجة قد بينا ان ذلك يختص بهذا الكتاب هذه
 الارض صبح التصرف فيها لا رباها بنا وانواع التصرف وحكم ما يؤخذ من هذه الارض حكم جزية الرزق ليقطع بالاسلام وانا بيعنا الارض
 لم يقطع خراجها وانتقلت الجزية الى اسمايها به واما ارض النفال هي كل ارض سلمها اهلها من غير حرب وجلو عنها وكل ارض نفل
 مالكمنا ولم يخلف اوتاما القرابة ولا بولاء العقود بطون الاودية ودون الجبال والاجام وقطاع الملوك من غير جهة غضب الارض
 الموات فللا قام خاصة ونعزله التصرف فيها بما يراه من بيع او هبة او غيرها وان يقبلها بما يراه وعلى المقتبل بعد حق القبا له وتكامل
 الشرط من الزكوة ومن اخذ اسير اقبل ان يضع الحرب وذا رها وجب تسليمه ولو لم يجز للا قام استغناؤه وان اخذ بعد الفخ فالامام مخير بين
 المن عليه بالاطلاق او بالمعاماة او الاستحوا وانا غلب الكفار على شئ من اموال المسلمين وذا رهاهم ثم ظهر عليهم السلطان فخذ ذلك
 قال ذلك خادجون عن الغني واما عذام من الامتعة والرقبان وجد صاحبها قبل الغنيمة ودليل ذلك كله الاجماع المتكرر وبينه المحجة
كتاب البيع جملة ما يحتاج اليه معرفة اثنائه شرطه واشتيا الخيارات فينود مسقطا له وما يتعلق بذلك من الاحكام به فاشتيا
 فادعته بيع عين خاصة مرابة وبيع خبثا والروية في الاعيان الغائبة وبيع ما ينفذ الرضا بعضه ببعض بيع موصوفنا لذمة الى اجل معلو
 وهو السلم واما شرطه فعلى ضربين احدهما شرط صحته انعقاده والثاني شرط لزمه فالضرب الاول بثبوت الولاية في المعقود عليه
 ان يكون معلوما مقدرا على تسليمه منفعة بما هو متعلق به لا يتجانب من البائع والقول من المشتري من غير اكراه ولا اجبا
 في الاجبة موضع ويخص بغير ما ينفذ الرضا وبيع السلم بشرط زائدة على ذلك بيننا في بابها انتم اشرطنا بثبوت الولاية لحرارا من بيع من ليس
 بالبيع لاجبة حكم المالك له وهو ستة الابح المحذ وصيها والحاكم واسند الوكيل فانه لا ينعقد ان اجازة المالك بدليل الاجماع الم
 ذكره ولا نحة انفساد حكم شرعي يقتضيه ثبوته الى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ثبوته لك فيمنها وبما وضرا لخالق بما روده من
 عن بيع الانسان ما ليس عنده ومن قوله لا بيع الا فيما يملك لم يفصل بين ما اجازة المالك وما لم يجزه قد خلت فيما قلنا مجواز بيع ام الولد
 انا فان ولدنا اوكان حيا وثمنا مينا على سيدنا ولا يقد على قضائه الا ببيعها لانا مملوكة للسيد بخلاف ولهذا جاز له وطوفا
 عنهما ومكانتها واخذنا كاتبا لحيه عوضا عن ديتها ولهذا وجب على قلنا قيمتها دون الدية فالاصح جواز بيعها لانه في حكم المالك انا
 منعنا منع بقاء الولد هذه الاستدانة لغيرها والعجز عن دفعه من غير ما لدليلك هو الاجماع على ذلك يقتضينا فيما عدا هذا الموضع على
 المالك احكام الاصل وبديل على قلناه بعد لجماع الطائفة في قوله ثم واحل الله البيع وحرم الرضا لانعام في امهات الاولاد وغيره من ولا
 من هذا الظن الا انما اخرج ليل طمع وما يتعلق به الخالف في المنع من بيعهم وانا نقارضا لاختار سقط التعلق بها وقول من يقول
 منهم انا كان ولد هذه الانحر او كان كالجزة منها فخرته متعدية اليها ظاهرا لمطلان لان اول ما ينفذ ان يقال لهم كيفما عيتم ان حوزة
 ينفذ الى الام من مذمكم ان الام لا تنبع الولد في الاحكام بل الولد هو الذي يبيعها ولهذا اذا اعتقت الام عتق ما في بطنها ولا يفتق
 في اذ عتق ثم يلزمهم ان يعتق في الحال في تاخر العتق الى موت السيد ما قالوه على ان من مذمب لثان في ان تزوج امه ثم اشترا
 بعد ما اقلد ما لم يتعد الحريرة من اولادها بل هي متحق تحمل منه في ملكه فلا يبع له التعلق بذلك وقد دخلنا في ما قلناه جواز بيع
 المدبر بعد نقضه بربان كان تدبيره قتلها لانه مملوك وتدبيره يجرى بغيره لوصيته وتغيرها جائز للمدبر واما حيا وان كان تدبير
 واجبا بان يكون قضاء لثمن لم يجز بيعه لان ما هذا حاله لا يجوز نقضه لا الرجوع فيه وجواز بيع المكاتب ايضا من شرط عليه ان
 يجز عن الاداء وعن بعضه عارفا فخرنا ما اذا كوفيت من غير شرط فانه لا يجوز بيعه اذا بيع معه في صفقة واحدة ما لا يجوز بيعه لانه مملوك
 لا يبيع بغيره بغيره بل خلاف من باطله في هذه الصورة فعليه لدليلك يدل على ذلك بعد لجماع الطائفة في قوله ثم واحل الله البيع قد
 دخل بيننا جواز بيع المعقود عليه قبل قبضه من الثمن والمقن معاد سوا في ذلك المفعول غير الا ان يكون المبيع طعا ما فان بيعه قبل قبضه
 لا يجوز لجماعا وبديل على قلناه الاجماع المتكرر ودلالة الاصل في القرآن ويحج على الخالف بما روده من قوله من اتباع طعا ما فلا يبيعه
 قبل ان يستوفيه فخص الطعام بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبينه يخرج على ما اشترطه بيع العبد الجاني جنابة توجب لقصا بغيره
 الجاني الجاني عليه فانه لا يجوز بيعه لانه قد صاحقه فاما ان كانت يوجب لادش لثمن السيد فانه يجوز بيعه لانه لا وجه ينفذ ويخرج عن ذلك
 اية بيع من ليس بكامل للعقد شراؤه فانه لا ينعقد ان اجازة الولي بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي على انعقاده
 في الخالف بما روده من قوله رفع العلم عن ثلثين الصوحى يبلغ وعن لنا ثم حق ليقطع وعن المجنون حق ينفذ ويخرج عن ذلك
 شرأ الكافر عبدا مسلما بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي اية قوله ثم ولن يجهل الله الكافرين على المؤمنين
 سبيلا لانعام في جميع الاحكام ويحج على الخالف بما روده من قوله الاسلام يعلوا ولا يعلوا عليه اشرطنا ان يكون المعقود عليه معلوما
 في

من الغنية

كتاب البيهقي

لا نزل العقد على الجهول باطل بخلاف لانه بيع الغرض فلو قال بعت عبدا او ثوبا او بيا ببيع فلان سلعت له ببيع بل لا بد من علم بالشيء
وعلم مقداره واصنافه ان كان حاضرا ظاهرا او يميز الجنس تحصيل العين بالصفه والمبلغ او بهما بالقول ان كان غائبا ويدل على
جواز بيع الامتياز الغائبة اذا علمت كذا ذكرناه من الاجماع المأثور كره وظاهر قوله تعالى واحل الله البيع وقوله لا ان يكون تجارة عن تراضكم
ويجوز على الخلاف بما رده من قوله من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ويدخل فيها فلنا مجوز بيع الاعوي شرائه سواء ولد له
او عوي بعد محدوده يرجع في حقه بصفه المبيع وانتفاءه الى من يشتري به ويدخل فيه المبيع اذا استثنى منه شيء معين كالشاة الا راسها
او جلدها او دبرها والشجرة الا الشجرة القليلة لانه ما عدا المستثنى الحال هذا معلوم واعتبرا ان يكون مقدرا على تسليمه تحفظا
مما لا يمكن ذلك منه كالسنة في الماء والطير في الهواء فان ما هذا حاله لا يجوز بيعه بخلاف لانه من بيع الغرض قد سئل فيها قلناه
بيع الا بوقود ودا اصحابنا جواز بيعه اذا بيع معه الصفقة ساعة اخرى ببيع سلك الاجام مع ما فيها من القصد يدل على هذا الموضع
المشار اليه في القرآن وانما خرجنا ما هذا الموضع لدليل قاطع وبيع لما ذكرناه في هذه الصورة ليس هو لان ما ينضم في العقد اليه
يجزى عن ذلك لهذا جاز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وذلك لا يجوز فيها منفردة عن الاصول سنة واحدة بشرط التيقن اجماعا بخلاف لا يجوز
بشرط القطع في الحال لاجتماع ولا يجوز بيعها مطلقا وفي ذلك خلاف دليلا على اجماع الطائفة ويجوز عندنا خاصة ببيعها مطلقا شهير
فضاعدا لانه ان خاست سنة ذلك في اخرى ظاهرا لقران ودلالة الاصل لان على ذلك بعد اجماع الطائفة فاذا بدا صلاحها فاشت
الخاصة جاز بيعها على كل حال مطلقا بشرط القطع والتيقن بدليل ما ذكرناه في المسئلة الاولى لما ذكرناه من الشرطين وهي ان يجرى
بيع قبل الحمل وهو نتاج الشئ عن بيع الملائح وهو ما في بطون الامم وعن بيع المضامين وهو ما اصلا للجهول لان ذلك الجهول
عن مقدرة على تسليمه لذلك فهو ايضا عن بيع اللبن في الضرع الصوت على ظهره لا يملكه ولا يجرى لان فان تركا وخر احداهما صاعدا
على تسليمها لاختلافهما بما يحدث بعدهما ولينها لانه بالبيع متى عن بيع الحشوا على احد النادرين هو ان ينعقد البيع على ما يقع عليه الحشا
والحشا لانه بالثمن والاجل يتحقق عن بيعتين في بيعته نحو انه يقول بعتك كذا مدبنا الى شهرين بدنا رين الى شهرين فيقول المشتري
قد قبلت واشترطت ان يكون متغصبا به تحريما اما لا منفعة فيه كالحشوات وغيرها وقد ناكبونها بما حشوا من المنافع المرددة في ذلك
في ذلك كما يجزى لا يمكن ظهوره الا اخرجنا الدليل من بيع لكل العلم للصيد الزيت الجوز للاستسكان به تحت السماء وهو اجماع الطائفة
ويجوز على من قال من الخالفين يجوز بيع الكلاب مطلقا ببيع سرقين ما لا يؤكل لحمه ببيع الخمر بوزن كذا الذي على بيعها بما رده من قوله
ان الله اذا خسر شيئا حرم منه ويحج على من منع من جواز بيع كلب الصيد الزيت الجوز للاستسكان به بوزن كذا الذي على بيعها بما رده من قوله
ودوه عن جابر بن انس عن ثمن الكلب ان يكون للصيد كذا بوزن كذا بوزن كذا في كتابه الا وضاح من انه اذن في الاستسكان
بالزيتا الجوز هذا يدل على جواز بيعه لذلك اعتبرنا حصول الاجاب من البائع والقبول من المشتري تحريما عن القول بان عقاده لا ينعقد
من المشتري الاجاب من البائع وهو ان يقول بعتك كذا فانه لا ينعقد بذلك لالابدان يقول المشتري بعتك كذا
اشتريت وقبلت كذا فينعقد احترازا ايضا عن القول بان عقاده بالمعاينة نحو ان يدفع الى الباطل قطعة ويقول اعطيت بقتل فبطنة
ذلك ليس ببيع وانما هو امانة للتصديق على ما قلناه اجماع المشار اليه ايضا في الاعتبار بجمع على صحة العقد وليس على صحة ما عداه دليل
لما ذكرناه في حق من بيع الملامسة والمنا بدة عن بيع الحشا على التاديل الاخر ومعنى لانه يجعل للشر والشق والبذلة والقاء الحشوا
بيعا موبيا واشترطنا على الكراه لان حصوله من العقد بخلاف ما استفتنا الموضع المخصوص هو الكراه في حق نحو كراهه الحشا
على المبيع لا يبقا ما يلزم من حق لا يبيع البيع معه بخلاف نحو ان يشترط في الربط ان يصير كراويا في الحصر ان يصير عناء في الزرع
يشترط مثلا ان يلف في ريشة مثلا على ان يكون حاد ثا في المستقبلين شجر معين لان ذلك غير مقدور على تسليمه هذا قد خلا فيما
قد متناه ومنها ما هو صحيح والعقد معه كذا وهذا على ضربين احدهما لا خلاف فيه نحو ان يشترط في العقد ما يقتضيه وما للمتناهين
مصلحة فيه مثلا ان يشترط القبض جواز الانتفاء ولا جلا والخيار والرهن والكفيل الثاني فيه خلاف وهو ان يشترط ما يمكن تسليمه
نحو ان يشترط ثوبا على ان يخلطه بالبائع او يصبغه او يبيعه شاة الخزاو يبتاع منه ان يبيع يشترط على المشتري ان يلف في ريشة مثلا
كان المبيع له فان يشترط على المشتري العبد عتقه يدل على صحة العقد مع ذلك اجماع المأثور ذكره وظواهر القران ودلالة الاصل
ويجوز على الخلاف في صحة هذه الشروط بما رده من قوله التومنون عند شرطهم ومن قوله الشرط جائز بين المسلمين بالامتنع منه كذا
ولا سنو بما رده من خبر جابر ان النبي لما ابتاع منه الجعوية بشرط ان يحمل عليه الى المدينة وانه اجاز البيع الشرط ومن الشروط ما
مودة بخلاف غير مفسد للعقد في ذلك خلاف نحو ان يشترط ما فيها التيقن لعقد مثلا ان لا يقبل المبيع او لا ينفع به او يشترط ما

في البيع المأثور
في البيع المأثور
في البيع المأثور

كتاب البيع

بجاء السند بخوان يشترط بايع العبدان يكون ولاؤه اذا اعتق وبذل على صحة العقد ما قد شئنا من الاجماع وظاهر القرآن ودلالة الآية
ويجوز على المخالف بما رده من خبره يريه وان مولاها شرط على غايته حين اشتريها ان يكون ولاؤها لها اذا اعتقها فاذا انبى البيع
وقال الاول ان اعتق فاصد الشرط واعلم انه قد يخفى عن صوامر على سواخيه هو ان يبدل على المشتري قبل العقد بعد استقرار الثمن والاعتقاد
لرب البيع ونفى عن البيع على بيعه هو ان يعرض على المشتري مثلاً اشتراه بعد العقد بثلثه ونفى عن الجش في البيع هو ان يبدل الثمن من لا
وعقبه في الشراء ليخضع المشتري ويؤثر ببيع حاضر لباد وهو ان يصير مملوكاً لرب يترعى بما معه حتى يتقضى ثمنه حتى يتركه يبيع بنفسه حتى يكون
لثمن من رده وذكى ورج ونفى عن تلقى الركب ان المشتري منهم وقال فان تلقى ثمنه فخطا بالسلعة بالخيار اذا ورد السوق الا ان ذلك عندنا محدد
بما رجع مزاج فمادونهما فان زاد على ذلك كان حلياً ولم يكن ثلثياً وكل هذا المناهى لا تدل على صحة العقد لبيع اذا وقع مع ثمنها ما عرفت ذلك
افتاء الله وما شارب لربه فهو سقطان الخيارات في ذكرها ففصل في استنباط الخيار ومقتضى اذ اخرج العقد ثبت لكل واحد
من المتبايعين الخيار باجداً مؤتمناً أحدهما اجتماعهما في مجلس العقد هذا هو خيار المجلس لا يقطع الا باجداً من فرق وتخايراً لتقرر
ان يفارق كل واحد منهما صاحبه بخطوة فضاء عن ايثار والتخاير على ضربين بخاير في نفس العقد وتخاير بعده قالوا ان يقول للبايع
بعتك بشرط ان لا يثبت بيننا خيار المجلس فيقول المشتري بعتك والثاني ان يقول احدهما لصاحبه المجلس اختر فخياراً مقصداً العقد يدل على ذلك
اجماع الطائفة ويصح على المخالف بما رده من قوله المتبايع بالخيار ما لم يفترقا الا بيع الخيار فمتماهاً متبايعاً وذلك لا يجوز الا بعد جوده
البيع منها لا ان اسم مشتق من فعل كالضارب القائل ثم انبسطا الخيار قبل التفريق او قل ما يحصل به ما ذكرناه ثم استثنى بيع الخيار
وهو لا يتم بيبث فيه الخيار بما قد من حصول التخاير في خبر اخر ما لم يفترقا عن مكانهما فانما يفرقا فقد جيل لبيع وفي اخر ما لم يفترقا
يكون بيعهما عن خيار فان كان بيعهما عن خيار فقد جيل لبيع في اخر ما لم يفترقا ويقول احدهما لصاحبه خذ وحمل لفظ المتبايعين الاول
على المتساويين غير صحيح لما ذكرناه في الرد ان لا يرد لان من قال لعبدان بعتك فاشترى ثم سادهم عليه لم يقتض بلا خلاف ولو ساع ذلك
في الخبر مجازا لكان الاصل الحقيقة ولا يجوز العدل عنهما الا لدليل ما يتعلق بنفي خيار المجلس في قوله في بعض الاخبار المتبايع بالخيار
ما لم يفترقا ولا يجل له ان يفارق خشيته ان يستبيله وقوله انما ثبت الاستقالة في المجلس ذلك انما يثبت في عقد لا يرد له دلالة في رده
هو بان يكون دلالته عليهم اولى لان المراد لا يجل له ان يفارق خشيته ان يفارق خشيته ان يفارق خشيته ان يفارق خشيته ان يفارق خشيته
وقلتا ذلك لا يبرهن احدهما انه ذكر ما يفوت بالتفريق والاستقالة ليست ككلام الله يفوت بالتفريق هو الفسخ بحق خيار المجلس
والثاني انه يفوت عن المقادير حقاً من الاستقالة والاستقالة غير منهي عنها لان الاقالة غير واجبة وانما المنع عنه مقادير المجلس حقاً
من الفسخ بحق الخيار لا نه ما مور باستثناء صاحبه اعتباراً والسبب الثاني للخيار اشراط المدة ويجوز ان يكون ثلثة ايام فمادونهما بلا
خلاف ويجوز الزيادة على الثلاث ويلزم الوفاء بذلك لا يفسد به العقد بدليل اجماع الطائفة وبذل على صحة العقد بظاهر القرآن
ودلالة الاصل بجمع على المخالف فيجوز ان اشترط ما زاد على الثلث بقوله المؤتمن شرطهم وبقوله الشرط جائز بين المسلمين لم يمنع منه كذا
ولا سند وما روى من قوله الخيار ثلثة خبر واحد ثم اذا لم يمنع من الفسخ منها لم يمنع من الزيادة عليها فان شرط الخيار ولم يعين مدة استمر
بدليل الاجماع المتكرر ولا ان الثلث هي المدة المعقولة الشرعية لضرب الخيار والكلام اذا اطلق حمل على المعهود ولا ان العيوب في الحيوان
لما كانت اخص من العيوب في غيره لا يمنع في غيره ولا يمنع ان يثبت هذا الخيار من غير كذا ثبت خيار المجلس ينقطع هذا الشرط من
الخيار باجداً ثلثة استثناء بقضاء المدة المضرة له بلا خلاف والتخاير انما هما بدليل اجماع من الطائفة على ذلك والتصرف في المبيع وقال
للبيع لبيك بالثمن ومضى على البايع الصبر عليه ثلثاً ثم هو بالخيار بين فسخ العقد مطالبته هذا اذا كان المبيع مما يبيع بقاءه فان لم يكن
كذلك كالحضرة فعليه الصبر بها واحداً ثم هو بالخيار على ابينا وهذا المبيع في هذه المدة من مال المبتاع وبعد فاسد مال البايع يد
على ذلك كله اجماع الطائفة السليمة الثالث خيار الرقبة في بيع الاعيان الغائبة لانه لم يتقدم من المتبايعين او من احدهما رؤية لها وقد دللنا
على صحة هذا البيع فيما تقدم وينقطع هذا الخيار بغير حكمه باجداً من احدهما ان يرى المبيع عيناً ووصف بدليل اجماع الطائفة
فيجوز الختام ما ذكرناه يحتاج الى دليل لا دليل عليه الثاني ان يشترط ما وصف بهما الفسخ لا نه على الفقد واعلم ان ابتداء المدة للخيار
من حين التفريق بالابدان لا من حين حصول العقد لان الخيار انما يثبت بعد ثبوت العقد هو لا يثبت الا بعد التفريق فوجب ان يكون الخيار
ثابتاً من ذلك الوقت يدخل خيار المجلس في جميع ضربات البيع السلم وغيره لاجماع الطائفة على ذلك وكذا خيار الشرط لانه ما قد اعتقد
التصرف فان خيار الشرط لا يدخله بلا خلاف ولا يدخل خيار المجلس فما ليس ببيع من ساير العقود بدليل اجماع الطائفة ويصح على المخالف ما روى
من قوله المتبايع بالخيار ما لم يفترقا مالم يفترقا يحضر بذلك المتبايعين دون غيرهما من ادعى حوله ذلك فيما ليس ببيع فليد له لا مانع من دخول

في خيار الخيار
مسقطاً

مِنْ الْغَيْثِ

ختيا الشراء فيما ليس بيع وقوله المؤنون عند شرطهم يدل على ذلك من له الخيار ولو اضره بالبيع جازع لم يقتض له حصول صاحبه كذا الشيخ
 بالبيع سواء في ذلك قبل القبض بعد لان حق البيع بالخيار فهو من مالا لباع الا ان يكون المبتاع قد احدث فيه حدثا يبدل على الرضى فيكون
 هلاكه من ماله واذ لو اخطى المشتري في مدة الخيار لم يكن ما يؤا ويلحق به الولد يكون حرا ويلزم العقد من جهة على ما قد مثلك ذلك بدليل اجماع
 الطائفة ولم ينفخ ختيا البائع ولو شاهد بطلان م يتكره لانه لا يدل على ذلك فان فسخ البائع العقد لم يمتد قيمة الولد للمشتري وعشر قيمة الامه ان كان متكررا
 و نصف عشر قيمتها ان كان تبعا لا يلد الوطى بدليل اجماع المشار اليه جناب المجلس الشرط مورد بدليل اجماع الطائفة ولا نرا ان كان حقا
 للبيعت كسائر حقوقه لظا الفزان واذ اجن من له الخيار واغنى عليه انتقال الخيار الى وليه بدليل اجماع المشار اليه السبيل الرابع للخيار وهو
 عيب اذا كان في البيع قبل قبضه بلا خلاف لا ينقطع الا باحد صور خمسة احدها اشتراط البرائة من العيوب حاله العقد فانه يبرأ من كل عيب
 ظاهر كان او باطنا معلوما كان او غير معلوم حيوانا كان الباع او غيره بدليل اجماع الطائفة ويحج على المخالف بقوله المؤنون عند شرطهم
 وقوله الشرط جازي بين المسلمين مالم يمنع منه كتاب لا سنة وثانيتها تلحق لور مع العلم بالبيع كانه على الفور بلا خلاف وثالثتها الرضى بالبيع بلا
 خلاف ايضا واربعا حد عيب اخر عند المشتري وليس فيها الا الارش وهو ان يرجع على البائع من الثمن بمقدار ما نقص من قيمة البيع مجعها
 الا ان يكون البيع حليا او بنة من الذمب لفظة قد بيع بحسبه فان اخذ الارش لا يجوز ان يكون ذلك ليه من الربوا والاولى فسخ العقد و
 استنبطنا فمن ليس من قبل البيع ليس من ذلك حاسنها الشراء في البيع الذي لا يجوز مثله الا بملك الا ان الحاصل له بعد العلم بالبيع يمنع
 من الرد بق من العيوب لا يستطحق المطالبة بالارش لان الشراء لا يرد مع الباع الا بالبيع كذا حكمه ان كان قبل العلم بالبيع كان مما
 يعير البيع بزيادة فيه مثل الصنع للثوب وتقسا سكة القطع له وان لم يكن كذلك فله الرد بالبيع اعلمه مالم يكن البيع اتم فبما فان ذلك البيع
 من رد ما بقى من العيوب الا ان يجد فانما تزد به معها نصف عشر قيمتها لا يلد الوطى على ما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة واحداث السنة
 الجنون والجنون والبرائة برب بركه احد من ذلك لعيبا لانه الى مدة سنة اذ لم يمنع من الرد مانع بدليل اجماع المشار اليه يتم وزد الشفا
 المحررة ومعها صانع من تروا برعوض لبن المشتري بدليل هذا اجماع ويحج على المخالف بما رده من قوله من اشترى شاة مصرانه فهو
 بالخيار ثلثة ايام ان شامسكها وان شاء رد ما وصاعا من ثمره في رواية اخرى وبروا اذا كان العيب في بعض المبيع فله ارش و رد المبيع ليس
 له رد المبيع خاصة بدليل اجماع المشار اليه ويحج على المخالف بقوله لا ضرر ولا ضرار وفي رد المبيع خاصة ضرار بالبائع ولا يبيع من الرد بالبيع
 الزايدا منفصلة الحاصلة من البيع في ملك المشتري كالثمرة والنتاج يتردد بذلك دون البائع بدليل اجماع الباع ويحج على المخالف بقوله
 لا ضرر ولا ضرار ومن اشترى ثمانية مائات و عشرة كان غايته في السرور وبنيته عن تلفي الركبان وقوله فان تلفي متعلق بضابط المبيع
 اذ اخل السوق لانه انما جعل لاجل العين ففصل ما الربوا ثبت في كل كيل موزون سواء كان مطعوما او غير مطعوم بالضرر بعلته بدليل
 اجماع الطائفة فلا يجوز بيع بعضه ببعض اذا اتفق الجذر وكان في حكم المتقو كالحنطة والشعير عندنا الا بشرط ثلثة ايامه على ما مضى
 الحول لنا ونسبوا التماثل في المقدار والتفاضل في الفرق باليدان بلا خلاف لاس مالم قال فانه قال اذا كان احدا العرويين مستويا
 جاز بيعه باكثر من وزنه يكون الزيادة قيمة الصنع ويحج عليه بما رده من قوله لا يتبعوا الذمب لذمب الوردا لا سواء بواو موم جند
 فاما قول ابن عيسى من واقد من النجا به يجوز القياس فقد اختلفنا في حيل اجماع على خلافه فان اختلفنا في جند وكان احدهما
 ذهبيا والاخر فضة سقط اعتبار التماثل بلا خلاف عاما اعتبار الحول والتفاضل بينهما في الاحوط وبيع البيع من دونهما وان كان
 مكره ما بدليل اجماع الطائفة ويحج على المخالف بما رده من قوله فان اختلفا في جند ان يبيعو كيف شئوا وان كان احدهما ذهبيا
 فضة والاخرهما عدلها سقط اعتبار الشرط الثلاثة بلا خلاف وقد روي اصحابنا انه اذا اتفق كل واحد من العومنين في الجند فاضف
 الى احدهما ما ليس من جنسه سقط اعتبار التماثل في المقدار ومثل بيع دينار و درهم بدنانيس او بددين درهم و درهم و ثوب بالعين
 حديث على ذلك بعد اجماع المشار اليه في الفزان ودلالة الاصل في النجاس اجناس مختلفة لم لا يلبس منفردي عرايها ونجاستها ولحم البقر
 كل عرايها وجوامسها ولحم الغنم صنف واحد منها ومعرفها ولحم البقر لوح حتى مثل الثوب وحكم لبن هذه الاصناف في الاختلاف
 بدل على اجماع الطائفة وبقية هذا الحوم اجناس مختلفة بغيره كل جنس منها باسم حكمه في الزكوة فكانت تابعة لماله الاختلاف
 ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان اذا اتفق الجند بدليل اجماع اما صريح كرهه ويحج على المخالف بما رده من منه عن بيع اللحم بالحيوان فاما
 ان لم يكن من جنسه فلا بأس ببيعها لاجماع الطائفة وظاهر من ذلك ودلالة الاصل في يجوز البيع بالحيوان متماثلا ومتغاظلا سوا كذا
 صحيحا واكسيرا نقد المثل ثلثاه في المسئلة الاولى ولا يجوز هذا نسبة في الظن من روايات اصحابنا وطريقة الاحياء فنفس المنع
 منه ويحج على المخالف بما رده من قوله الحيوان بالحيوان واحدا باثنين لا بأس به فقد ولا يجوز نسبة منه عن بيع المتماثل وهو بيع

في البيع بالحيوان

كتاب البيع

السنابل التي اعتقد فيها الحجاب شدد حجب منها ومن غيره وعن بيع الزانية وهو بيع التمهر على رؤوس الخنثى تمر منه او من غيره لان ذلك لا يؤمن فيه الربو وخص في البيع الغراب وهو جيع عمره من الخنثى يكون الانسان في بشاعته اذ به ذاره ويشق عليه حوله اليها فغلبت منه بخصها مما بدليل الاجماع من الطائفة على هذا التفسير قد ضربا بوعيد العرب بما قلناه ويحجج على المخالف بما رووه من انه ينفى عن بيع التمهر التمهر وخص في الغراب ان يباع بخصها مما باكلها اهلها وطبا وهذا نص لا يجوز بيع الرطب بالتمر في غير الغراب ما تمنا فلا متنا فلا متنا بدليل الاجماع المشار اليه يحجج على المخالف بما رووه من انه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال ينقص اذا جف فقتله نعم فقال فلا ما ما عدا التمهر من الثمار فلا ينقص صحا بنبذ في المنع من بيع رطبه بيا يستوي بدل على جوازها ظاهر لقضائهم ودلالة الاصل حمله على الرطب قياس ذلك عندنا لا يجوز ولا بد عندنا بين التوالد ولد السيد عبد الزوج زوجته وسلم والحريه بدليل اجماع الظاهر وبه ينفس ظاهر لقضائهم في تحريم الربو على التتوي اذا لخص بخصه بجنس من جنس في المنكر من اختصاصا بمكلف دون مكلف فحصل واما السلم فشرطه الزايد الذي تخلفه بغيره فكل الاجل للمعلو وذكروا موضع التسليم ان يكون من المال مثامدا وان يقبض فحصل التسليم بدليل الاجماع من الطائفة ولا نه لا خلاف في صحته مع تكامل هذا الشرط ولا دليل على ذلك اذ لم تكمل ما يحجج على المخالف بما رووه من قوله لا تنبأ بعوا الى الحشا ولا الى المديان لكن الى شهر معلوم وهذا نص لا يجوز السلف فيما لا يتضبط بوصف بغيره كالجمادات والمركبات والجنز اللحم يما كان او مطبوخا ودبا الماء ولا في المعدنات كالجوز والبصل لا وفنا ويجوز السلف في الحيوان بدليل الاجماع المشار اليه يحجج على المخالف بما رووه من امره حين اذ يجتهد بعض الجوشبان ببيع البعير بالخيرين بالاصح الى حرج المسكوك لا يجوز لمن اسلم في شئ يبيع من السلم اليه لا من غيره بطل حلوله جله وقد خل في ذلك الشركة فيه والتولية له لا نهما يبيع فاذا حل جاز بيعه من السلم بمنه فله فيه باكثر من غيره بغيره من غير السلم اليه بمثل ذلك واكثر منه من جنس غيره بدليل اجماع الطائفة وظاهر لقضائهم ودلالة الاصل لان ان يكون السلم فيه طعاما فان يبعه بطل قبضه لا يجوز لجماعه على ما قلنا ولا على كل حال لانها من غير قبض يبيع ويحجج على المخالف في ذلك بما رووه من قوله من قال نادى ببيع اثم الله فله يوم القيامه وانه نفسه هو العفو والرضا فوجب ان يكون الاقالة في البيع ككذلك على هذا لا يجوز الاقالة باكثر من الثمن او باقل ولا يجزئ غيره واذ اخرج المسلم يته بما يحمله يلزم المشتري قبوله لانه لا يمنع ان يكون له في تأخير عن غير لا يظهر لغيره ولا ان اخباره على ذلك يحتاج الى دليل ويجوز التراجع على تقديم الحق من اجله بشرط القصر ومنه بدليل الاجماع المشار اليه لا نه لا مانع من ذلك يحجج على المخالف بما رووه من قوله المؤمن عند شرطه وقوله الصلح جائز بين المسلمين الا ما حرم حلالا وحلالا ما قاما تأخير الحق من اجله بشرط الزيادة فيه فلا يجوز بل خلاف لانه دبا وقصدا ما ما يتعلق بالبيع من الاحكام فقد مضى في خلال الفصول المقدمة منه ما يناسبها وبقي ما ذكر منه اللائق بغيره من الكتاب اعلم ان من حكم البيع وجوب تسليم المعقود عليه في الحال اذ لا يشترط التأجيل بل خلاف فان نشأنا وقال كل منهما لا اسلم حتى تسلم فلهما الخيار بالبيع على تسليم البيع او لا لان الثمن انما يستحق على البيع فوجب الجبار على تسليمه ليسحق الثمن فان امتنع البائع من التسليم حتى هلك البيع فلهما من ماله على كل حال يبطل العقد لتعذر تسليمه ان كان قبضه المشتري فلهما من البيع فلهما من ماله دون ماله البائع سواء كان قبضه ورضي تركه في يد البائع القبض فيها لا يكون نقله كالارضين الخلية ورفع الخطر كذا حكم ما يمكن ذلك فيه مما ينصل لها من الشئ ثمرة المقل به والبناء بما عدا ذلك لتحويل النقل كل ذلك بدليل اجماع الطائفة ويكره بيع المراجعة بالثمن كقولهم نحن هذه السلعة كذا وقد بعتموها بآ ما في ربح درهم في كل عشرة والاولى تعليق الربح بعين البيع ومن باع شاة بشئ مؤجل لم يجز ان يبيع مراجعتها حتى تجزئ ذلك فان باع ولم يجزها لاجل صح البيع بلا خلافا لان المشتري ناعلم ذلك كان بالخيار بين ان يدفع الثمن حالا وبين ان يرد بالعيب فان ذلك تدليس في الثمن ومن قال لغيره هذه السلعة على ما تم بعتموها بربح درهم في كل عشرة فقالا شريته ثم قال غلط بل شريتها بربح درهم فالبائع صحيح لانه لا دليل على فساد المشتري بالخيار بين ان ياخذها بمائة وعشرة لان العقد على ذلك وقع وبين ان ترد ماله لان ما علمه من نفسه في الثمن عياله وما ما يتيه ومن حط من الثمن بعد لزوم العقد شيئا وادار البيع بمراجعتها لم يلزم حطه بل تجزئ بما وقع العقد عليه لان الثمن قد استوفى من قال ان الخط بعد لزوم العقد يلحق به فغلبه الدليل اذ اذا كان بحسب جرة القصد مثلا والطراد في بيع المراجعة فالحال على كذا ولم يقلل شريته من باع بشرط حكم البائع والمشتري في الثمن فالبائع فاسد لما قد مضى من المصالحه بالثمن فان تراخيا باقتداء بحكم المشتري بالقيمة فما فوقها او حكم البائع بالقيمة فما دونها مضى احكاما به وان حكم البائع باكثر من المشتري باقل لم يضر قد قد مضى ان تغلب البيع بالجيلين اثنين كقولهم بعنا الى مدة كذا بكذا والى ما زاد عليها بكذا بعنا فان تراخيا ما تم كان للبائع اقل الاثنين في ابعدها بدليل اجماع الطائفة على ذلك قد قد مضى ان من جمع في صفقة واحدة بين شئيين يبيع احدهما دون الاخر فقد البائع فيما يبيع فيه فاذا ثبت ذلك

فيما يشترط في البيع

مِنْ الْغَيْبِ

فالمشترى بالخيار وبين ان يرد الجميع او يملك ما بيع فيه فاذا ثبت ذلك فالمشترى بالخيار بين ان يرد الجميع او يملك ما بيع فيه البيع فيما يخصه من العن
الذي تنفط عليه لان جميع الثمن انما كان في مقابلتها ويتنقط عليها معا فاذا بطل بيع احد ما سقط من الثمن الذي تنفط بجانبه ومن ادعى
الجميع ضحية الدليل لاخياره للبائع على المشترى في ذلك لان البيع قد ثبت من جهة من جوزه الخيارا وضحية الدليل لا يدخل في بيع التجرى عليه
من ثمر الا بالشرط وكل حكم الودع مع الارض المملوغة الحيوان وما يصاحبه من اداة وثار وما لا يكون مع العبد والامة ومن قال بعت
منه الارض بجقوتها لم يدخل فيها الشجر فان قال بعت هذه الدار بجقوتها داخل في ذلك كل شيء ثابت بثمنها البناء كالشجر والوقوف الا اذا
والاعلاف المضوية والقرى الخ من الرعي لم يثبت بل خلاف وعندنا الرجا النفا والمفتاح ايضا كلك لانها من حقوقها المشقة فما اشترى
من بحر عليه من كحة من ذلك نسب عنق عليه عقيب العقد اذا اختلف المتبايعان بعتا بغير البيع في غيبة فكذا البيعة لزم كل واحد منهما ان يحلف
على ما انكره لانه مدعى عليه فيحلف البائع انه لم يبيع ما ادعاه المشتري ويحلف المشتري انه لم يشتر ما ادعاه البائع ان اختلفا في مقدار البيع او
عينه ونفقت البيعة لزم كل واحد منهما ان يحلف على ما انكره لانه مدعى عليه فيحلف البائع انه لم يبيع ما ادعاه المشتري ويحلف المشتري انه لم يشتر ما ادعاه
ادعاه البائع مع يمينه يعتبر احدا هاتان يكون السلعة واحدة فان كانت سالمة فالقول قول البائع مع يمينه وان اختلفا في اصلا الاجل او
او الخيار او مقدار مدتهما او في وقت الحد والعيب في كون العقد افعالا على البرائة من العيوب لا يمين على من انكر منهما لانه لا خلاف ان
اليمين على انكره على ما ورد في الخبر لا يجوز الاحتكار في الاوقات مع الاوقات مع الحاجة الظاهرة اليها ولا يجوز اكره الناس على سعر مخصوص
فصل في الشفعة الشفعة في الشرع عبادة عن استحقاق الشريك لمخصوصا لمشتريه المبيع بمثل ما بذل فيه او قيمته وهي مأخوذة من الزمان
لان سهم الشريك يزيد بما ينضم اليه فكلما كان وترافضا شفعاء يحتاج منها الى العلم بالمرين شروط استحقاقها وما يتعلق بها من الاحكام
شروط استحقاقها مستزمنة ان يتقدم عقد بيع يتقدم معها للملك الى المشتري ان يكون النصف شريكا بالاختلاف في المبيع او في حصة من شرم
او طرفة وان يكون واحدا وان يكون مسلما ان كانا مشتركين وان لا يسقط حق المطالبة ولا يجوز عن الثمن شرطنا بتقدم عقد البيع لا
الشفعة لا يستحق قبله بل خلاف ولا يستحق بما ليس بيع من مته او صدقة او مهر دفعة او مسالحة او ما اشبه لك بدليل اجماع ولان اثبات
الشفعة في المهر وفي المصالحات وفي المبنة على بعض الوجوه يقتضي دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه اعتراضنا ان يتقدم للملك معلل الشتر
تخر من البيع الذي فيه الخيار للبائع او له والمشتري معا فان الشفعة لا يستحق ههنا لان الملك لم يزل عن البائع فاما ما لا خيار فيه او فيه الخيار للمشتري
وحده ففيه الشفعة لان الملك قد زال به عنه واشترطنا ان يكون شريكا للبائع تخر من القول باستحقاقها بالخيار فانها لا يستحق بذلك
عندنا بدليل الاجماع المشار اليه بوجه على المخالف بما رده من قوله الشفعة فيما لا يتم فاذا وقف الحد فلا شفعة ولا يفاد من ذلك
ردوه من قوله الجوارح بقية لان في ذلك اضرارا واذا اضرما انه احق بالخذ بالشفعة اضرما انه احق بالعدم عليه ولا نال المراء بالخيار
في الخبر الشريك لا يخرج على سبيل فحينئذ ذلك خبر عن عمر بن الشريد عن ابي القاسم حقا من ارض له فيها شربة فقال شريكه انا احق بها
فرفع ذلك الى النبي فقال الجار احق بسبقه والزوجة فحينئذ ذلك خبر عن النبي في العقد قال لا عشي يا جارية يتوق ذلك طائفة وهي ثم
بذلك عقيب العقد شئ به وان كانت بالشرق والزوج بالمغرب فليس لاحد ان يقول ما سميت بذلك لكونها قريبة من جواره فقد صا اسمها
يقع على الشريك لغزو شرعا واشترطنا ان يكون واحدا لان الشيء اذا كان مشترك بين اثنين بناع احدهم لم يستحق شريكه الشفعة
بدليل اجماع الطائفة لان حق الشفعة حكم شرعي يقتضيه ثبوتها الى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ذلك فبيننا على هذا اذا كان الشريك
واحدا ووهب بعض سهم او نقد به وباع الباقى للموئولة او المتصدق عليه لم يستحق منه الشفعة واشترطنا ان يكون مسلما انا كان الشريك
تخر من الذي لا يستحق على مسلم شفعة بدليل الاجماع المشار اليه ايضا عن قوله نعم ولن يجعل الله للكافرين سبيلا ويخرج على المخالف بما رده
من قوله لا شفعة لذي على مسلم واشترطنا ان لا يستحق المطالبة لانه انوى من قول من يان مثل ان حق الشفعة على العود ونسقط بتأخير الله
مع القدرة عليه من احبائنا وغيرهم لان ما قلناه هو الاصل في حق عقد لا شرعا ولا يخرج من هذا الا صلا لا ما اخرج به ليل قاطع كقول الرابيع
على ان حق الرد بما كان في تأخيرها بطل الجواز ان تغير ما رانا نيب حقائما فحصلت الشهادة في جوده فوجب لذلك المسارعة الى الرد وليس
كل حق الشفعة لان ما يجيبه من عقد البيع قد من ذلك فيه وما يتعلق به المخالف في ذلك اخبار احاد لا يعول على مثلها في الشرع قولهم انه
ينطلق الشفعة بتأخير الطلب على المشترى ضرورة لانه اذا علم به ذلك استنع من التصرفات في المبيع ما يحتاج اليه من غرض بناء وتغير لان النفع
يا مره باذلة ذلك اذا اخذوه من اخذه على وجهه ذلك ممنوع منه عقلا وشرعا الجواب عنه ان يقال يمكن ان يتخر من هذا الضرر بما لا يضر
الشفعة اصلا او بما لا ينطوق به النفع الى الاخذ ولا يقدد عليه من زيادة الثمن وجوه التخر من ذلك كثيرة ثم يقال لهم على سبيل المعافاة
في مقابلته المشترى ما ذكرتموه من ضرر النفع بالشركة واذا لضرره ميمنا هو المعصو المرامى ونا لضرر المشترى ولهذا يستحق الشفعة

في البيع بالشفقة

كتاب البيع

من علم بالبيع بعد النسيان المتداوله بلا خلاف وان كان حاضرا في البلد كذا حكم المسافر اذا قدم والصغير اذا بلغ ولم يبلغ ما ذكره مؤمن من المشتري
 من استحقاقها واشترطنا عند مجزئه عن الثمن لا نزل بملك لا خلافا ووقع الى المشتري ما بذل للبائع قانا فخذ عليه ذلك سقط حقه من الثمن سواء كان
 مجزئه يكونه مفسداً لكون ما وقع عليه للعقد وبعضه غير معلو القيمة وفقد عينه بلا خلاف في ذلك ورواينا ان كذا حكمه قوله في حقه
 من البلداني هو من حق مضى ثلاثا ايام ومقادعا احتكام من مصر اخر فلم يجزئه حق مضى منه يمكن فيها وصول الثمن وزيادة ثلثة ايام هذا
 ما لم يور الصبر عليه في ضره فان اراد ذلك بطلت الشفعة بدليل اجماع الطائفة وان كان الثمن مؤجلا فهو على الشفع كذا يلزم اقامة
 كيند بران لم يكن مليا وهذا لا يتفرع على مذمب من قال من اصحابنا ان حق الشفعة لا يسقط بالتأخير واذ اخط البائع من الثمن بعد ثلثة
 العقد فهو للمشتري خاصة ولم يسقط عن الشفع لانه انما ياخذ الشفع في الثمن الذي نفعه لبيع عليه ما يحيط بعد ذلك بهته مجزئه لا دليل
 على جوازها بالعقد اذا تكاملت شروط استحقاق الشفعة استحققت في كل بيع من الارضين والحيوان والعروض كان ذلك مما يحتمل القيمة
 او لم يكن وهذا هو المذهب الذي تقدم اجماع عليه من اصحابنا ويصح على المخالف بما روده من قوله الشفعة فيما لم يقم ولم يفصل بقوله
 الشفعة في كل شيء على انه يقال لهم ان اذ كنتم تذهبون الى ان الشفعة وجبت لا دخالة الضرر على الشفع كان هذا المعنى حاصل في ناس المذا
 لرونكم القول بوجوب الشفعة فيها وقولهم من صفة الضرر الذي تجب له الشفعة لان الثمن ان يكون حاصل على جهة الدوام وهذا لا يكون
 الا في الارضين ليس في الضرر المقطع يجبا بقاءه اذا لم ينفصل او شرعا كذا لزم فكيف وجبت الشفعة لانه احداهما دون الاخر على
 ان فيما عدا الارضين ما يعدم كذا ما ويدوم الضرر بالثمن فيه كذا ما كالجواهر وغيرها ومن اصحابنا من قال لا يثبت حق الشفعة
 الا فيما يحتمل القيمة شرعا من العقار والارضين ولا يثبت فيما لا يحتمل القيمة من ذلك كالحائما والارحية ولا فيما ينقل بحول الاعلى
 وجه البيع للارض كالتجر والبناء والشفعة مستحقة على المشتري دون البائع وعليه لذلك للشفع بدليل اجماع الطائفة ولا نرى قد ملك العقد
 والشفع ياخذ منه ملكه بحق الشفعة فيلزم ورواينا ان كان الشريك غير كامل العقل فلوليها انظر في امور المسلمين المطالبة بالشفعة
 بدليل اجماع المشا واليه يصح على المخالف بقوله الشفعة فيما لم يقم ولم يفصل اذا نزل الولى ذلك فلا يصغر اذا بلغ والمجنون اذا عقل
 المطالبة بدليل اجماع المتكرر ولان ذلك حق له للولى نزل الولى لاستيفائه لا يؤثر في اسقاطه اذا عزم المشتري في ثم علم الشفع
 بالشرط ومطالبة بالشفعة كان له اجباره على تلغ الغرض البناء اذا رده عليه ما نقص من ذلك بالفتح لان المشتري فضل في ملكه فلم يفسد
 فاستحق ما ينقص بالفتح ولا نرى خلافا في انه له المطالبة بالفتح لان المشتري فضل في ملكه فلم يفسد ما ينقص بالفتح ولا نرى
 خلافا في ان له المطالبة بالفتح اذا رده ما نقص من ذلك ولا دليل على وجوب المطالبة اذا لم يرد وان استتم البيع لا بفعل المشتري ومده هو قبل
 عليه بالمطالبة بالشفعة فليس للشفع الا الارض والالات وان مده بعد العلم بالمطالبة فليجده الى ما كان بدليل اجماع المشا واليه يصح
 عقد المشتري البيع على شرط البرائة من الضوابط او علم بالبيع دفعه لم يلزم الشفع ذلك بل متى علم بالبيع المشتري ان شاء وان اختلف المذا
 والشفع في مبلغ الثمن ونقد البينة فالقول قول المشتري مع يمينه بدليل اجماع المتكرر وحق الشفعة مؤثر وعند بعض اصحابنا اليوم
 الميراث وعند بعضهم لا يورث فحصل في القرض القرض جائز من كل مال للشرع فلا يجوز للولى والوصى فراضا بالطفل الا
 ان يجاز ضياعه ببعض الاستبا فخطا في حفظه ما قرأه في القرض فضل كثير وبأب جليل ويكره الميراث يستدين ما هو موقوف عنه
 مجزء عليه ذلك عليه مع عدا القدرة على قضاء موزة والضرورة اليه كلما يجوز السلم فينبجوز السلم اقراضه من المكيل الموزون و
 المذموم والحيوان وغير ذلك لان الاصل الا باحتوائه على ما يحتاج الى دليل يصح على المخالف بالاخبار الواردة في جواز القرض والحث
 على فله لا نراها غايه لا تخصيص فيها وهو مملوك بالقبض لا نرى خلافا في جواز القرض فيه بعد قبضه ولو لم يكن مملوكا لما جاز ذلك فيه ويكره
 ان يقرض غيره مالا على ان ياخذ في بلد اخر او على ان يعامله في بيع او اجارة او غيرهما بدليل اجماع الطائفة ولان الاصل الا ما جاز
 المنع يقتضيه دليل شرعي يحرم اشتراط الزيادة فيما يقبض به سواء كانت في القدر او الصفة ويجوز ان ياخذ المقرض خيرا ما كان له من
 غير شرط ولا فرق بين ذلك ان يكون عادة من المقرض ام لم يكن بدليل اجماع المشا واليه لان الاصل باحة ذلك ان كان الدين مثل
 بان يكون مكيلا او موزنا فقتضاه بمثله لا بقيته بدليل اجماع المتكرر ولا نرى ان قتضاه بمثله برئث منته بيقين وليس كذلك اذا قضا
 بقيته فاذا كان مما لا مثل له كالشباب والحيوان فقتضاه بقيته لا بجمل المطل بالدين بعدا المطالبة به لغرض يكره لصاحبه المطالبة مع
 عنه وظن حاجته من هو عليه الى لا رتقا به ويجزء عليه ذلك مع العلم بهجزءه عن الوفاء لقوله نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره ولا
 بجمله المطالبة في الحرم على حاله يكره له الرقل عليه فان نزل لم يجزئه ان يقيم اكثر من ثلثة ايام ويكره له قبول هديته لاجل الدين والاد
 بران قبلها الاحتسابها من جملة ما عداه كذا في بدليل اجماع المشا واليه لا يجوز لصاحب الدين والاولى ما قبلها الاحتسابها من جملة

والشفعة

مِنْ الْغُنَيْدِ

أُعلية كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه لا يجوز لأحد أن يمنع من موعليته من السفر ولا أن يطالبه بكفيل ولو كان
 سفره إلى الجهاد لو كانت مدة أكثر من أجل الدين لأن الأصل برأئته الذمة من الكفيل وعوضا المطالبة به يفترض له ليدل أنه لا
 يستحق عليه شيئا في الحال فلا يستحق المطالبة بأداء الكفيل وعوضا المطالبة به يفترض له ليدل أنه لا يستحق عليه شيئا في الحال
 فلا يستحق المطالبة بأداء الكفيل يكره استخلاف الغير المتكسر لأن في ذلك تضيقا للحق ونقصا لليمين الكاذبة ومقحلفا لم يتخلص
 الدين إذا ظفر بشيء من ماله أن يأخذ بمقدار حقه يجوز له ذلك إذا لم يحلف إلا أن يكون ما ظفر به وديعته عنده فإنه لا يجوز له أخذ شيء
 منها بغير إذنه على حاله بدليل الإجماع المأخوذ عنه ويحصل الوديع عموم قوله تعالى أن الله يامركم أن تؤثروا الأمانات إلى أهلها وإذا استد
 العبد بغير إذن سيده فلا ضمان عليه لا على السيد إلا أن يصدق بقرانه لو فاء ومن فاء حل ما عليه من دين مؤجل بلا خلاف لأن
 الحسن ليس له ولا لجله ماله من دين مؤجل بلا خلاف لا ما رذاه بعض أصحابنا من طريق الأحناف بصيرها لا ولا يثبت الدين في الركة إلا
 إلا ما زاد جميع الودثة أو شيئا من عدلين منهم أو من غيرهم به مع يمين المدعي فإن أقر بعضهم ولم يكن على ما ذكره له من الدين بمقدار
 حصته من الركة ولم يلزم دفعه لم يترك المقول عمدا ما يقضونه منه لم يجز ولا يثبت الفوائد إلا أن يضموا قضاءه بدليل الإجماع المتكرر
 وقيل في الرمن الرمن في الشريعة عبارة عن جعل العين وثيقة دين إذا تقدر استيفاءه من موعليته مستوفى من ثمن العين شيئا
 صحة منه حصول الإيجاب القول من جابر الثمران يكون المرهون عينا لا ديناً لا فادينا أنه وثيقة عين في دين وان يكون مما
 يجوز بيعه لأن كونه مجلفاً لك ينافي المعقود وان يكون المرهون ديناً لا عيناً مضمونة كالمقنونة مثلاً لأن الرمن أن كان على قربة
 إذا تلف لم يبيع لأن ذلك حق لم يثبت بعد أن كان على نفس الغير فكذلك استيفاء نفس العين من الرمن لا يبيع وان يكون الدين ثاقاً
 فلو قال ومثل كذا بشرط فترتيبها عند المبيع وان يكون لأننا نعوض الفرض الثمن والأجرة وثمنه المتلف وأدش الجناية ولا يجوز أخذ الرمن
 على مال الكفاية المشروطة لأن عندنا أن ذلك غير لازم على ما قد شاع وأذا تكاملت هذه الشروط صح الرمن بلا خلاف ليس على صحة
 بعضها دليل ما القبح فهو شرط في لزوم من جهة الرمن ومن الرمن ومن أصحابنا من قال يلزم بالإيجاب القبول لقوله ثم وثقوا
 بالقول قال هذا عقد يجب لو فاء به القول الأول هو الظاهر من المذهب المذكور عليه لأجماع إذا تعين الخالف من أصحابنا بأسمه
 نسبة لم يؤثر خلافه في دلالة الإجماع لأنه إنما كان حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لأجل الاجتماع وإنما ذكرناه يستدل في المسئلة
 لأجماع وان كان بينهما من بعض أصحابنا تليق ذلك أما قوله ثم وثقوا بالقول فلا يمنع ترك ظاهره للدليل استدانة القبح في الرمن
 ليست بشرط بدليل إجماع الظاهر وبذلك قوله ثم وثقوا بمقبوضة شرط القبض لم يشترط الاستدانة ويحج على الخالف بما دد من قوله
 الرمن محلوب مركوب ذلك لا يجوز بالأطلاق إلا للرهن أن يتصرف في الرمن بما يبطل حق الرهن كالباع المبتدأ والرهن عند آخره لقول
 فان تصرف كان تصرفه باطلا ولم يتفخ الرمن لأن الأصل صحة القول بفسخه يحتاج إلى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه إنما يفسخ
 الرمن إذا غفل ما يبطل به حق الرهن منه ما زنه ويجوز له الانتفاع بما عدا ذلك من سكنى الدار ودعائه الأرض خدمة العبد كونه
 الدابة وما يحصل من صوت ونجاح ولبن إذا انفق هو الرهن على ذلك فتواضيا وكذا يجوز للرهن الانتفاع بالسكنى والرافعة الخد
 والركوب والصو واللبن إذا انت له الرهن وتكفلت مؤنة الرمن والولى أن يصرف قيمة منافعة من صوت ولبن في مؤنة وما فضل من
 كان وهما مع الأصل يدل على ذلك إجماع الظاهر فان سكن الرهن الدار ودفع الأرض بغير إذن الرهن ثم ولزعه أجرة الأجر
 والدار وكان الزرع له لأنه عين ماله والرافعة حادثة في مؤنة غيره متميزة منه ولا يحل للرهن وطى الجارية المهرونة فان وطئها
 الرهن بغير إذن الرهن ثم وعليه لغيره فان حملت وانت بولد فان كان موسراً وجب عليه قيمتها يكون رهناً مكانها كحرمة الولد فان
 كان معسر بقيت رهناً مكانها وجاز بيعها في الدين بدليل الإجماع المشار إليه فان وطئها بأذن الرهن لم يفسخ الرهن حملت ولم تحل
 لأن ملكها ثابت على ما بيناه فيما مضى إذا كان ثابتاً كان الرهن على حاله فان وطئها الرهن بغير إذن الرهن فهو زان وولده
 عنفارق يادها ورهن معها فان كان الرهن على الرهن وهو عام بنجر ممره لم يلزمه مهر لأن الأصل برأئته الذمة والرافعة المهر
 يفترض له دليل شرعي فان انت بولد كان حراً لا حقاً للرهن بلا خلاف ولا يجزئ قيمة لأن الأصل برأئته الذمة وشغلها بذلك يحتاج إلى
 دليل وليس في الشرع ما يدل عليه ومن الشارع جابر كالمقنونة بدليل إجماع الظاهر وأية قوله ثم وثقوا بمقبوضة ولم يفسخ يجوز
 الرهن في بيع الرمن بدليل الإجماع المشار إليه وأية فالأصل جواز ذلك المثل يفترض له دليل شرعي على الخالف جزم الأختان لو أودعه في
 جواز التوكيل إذا كان الرمن بما يبيع اليد لقضاءه بشرط بيعه وأخيه شاره كان الرمن باطلا لأن الرهن لا ينتفع به في الحال هذا
 ان الرهن للرهن في بيع الرمن بشرط أن يكون ثمنه رهناً مكانه كان ذلك جائزاً ولم يبطل البيع بدليل قوله ثم وأحل الله البيع ويحج على

من الغنيد

بلا خلاف

كتاب التجاني

المخالف بقرينة المستوعدة شرطهم وان كان له مع الردس بشرط ان يجعل ثمنه من بيته قبل حله لا نه لا دليل على لزوم ذلك والزمنا
في بدل المرفق ان ملك من غير قنيط فهو من مال الراهن ولا يقطع هلاكه فحق من الدين بدليل الاجماع المشار اليه بيجي على المخالف عما
دوده من قوله لا يخلو الرهن من صاحب لثمة رهنه له منه وعليه عزمه لان المراد بالغرم الزيادة وما لغرم النقص والتلف فقولهم
بالغرم النقص والموتنة لا ينافي ما قلناه فيحمل اللفظ على الامرين وايضا قوله الرهن من صاحب المراد به من ضمان صاحبه من قوله لا يخلو
اي لا يملكه المرفق ويخرج عليهم بقوله الخراج والغرماء وخارجة كان للراهن بالاختلاف فجلد يكون من ضمانه ولا يغادر من ذلك ما دونه
من ان رجلا من فريسة عند ثمان فتفقض مال المرفق النبي عن ذلك فقال انه محقق لان المراد بذلك فيه حقل الثاني ان
الدين انما يقطع عند المخالف اذا كان مثل قيمة الرهن وان كان لا يقطع الزيادة منه اذا كان اكثر فلو ارادنا بحقه من الدين لاستقيم
عنه مبلغه او فصل في الجواب قولهم سقوط الحق من الوثيقة معلوم بالمشاهدة فلا فائدة في بيان غير صحيح لان تلف الرهن لا يقطع الحق
من الوثيقة على كل حال بل اذا تلف الرهن او تلفت اجزؤه فان القيمة تؤخذ وتجعل هناك فائدة ان يبين ان الرهن اذا تلف من غير
خيانة سقط الحق من الوثيقة وان ادعى المرفق هلاك الرهن كان القول قوله بيمينه سواء ادعى ذلك باظهاره او خفي بدليل اجماع الطائفتين
فقد بينا انه ما نه في يده واذا كان كذلك فالقول قوله في هلاكه واذا اختلف الرهن والمرفق في الاحتياط والتقريط وفقدان القيمة
فقال المرفق ايضا مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الرهن او مقدار قيمته فالقول قول الراهن مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الدين اخذنا
ما اظهره الراهن وحلف على ما انكره ويدل على ذلك كله اجماع المتكدر ذكره فضلكم القليل الفليس في الشرح من كسبه الديون وما لا
يقضي بغضائهما ويجب على الحاكم الحجر عليه بشرط اربعة احدها بثبوت فلاسه لانه سبيل الحجر عليه فلا يجوز قبل ثبوت والثاني ثبوت الدين
عليه لشك ذلك الثالث كونها حالة لان الموجب لا يستحق المطالبة به قبل حلول اجله والرابع مسئلة الغرماء الحجر عليه لان الحق لم يلم فلا
يجوز للحاكم الحجر به الا بعد مستلهمه فاذا حجر عليه فعلق بحكم ثلثة اهلها فعلق ديونهم بالمال الذي في يده وثانيها منع من التصرف
في ماله بما يطلحق الغرماء كالبيع والهبة والاعتان والمكاتب والوقف ولو تضمنت يمينه من ان نفوذه يبطل فائدة الحجر عليه فيجب
تصرفه فيما سواه من خلع وطلاق وعفو عن قصاص من مطالبته وشراء بهن في الذمة ولو جوف جناية به توجب الاشرار والحق عليه
الغرماء بمقداره لان ذلك حق ثبت على الفليس بغير اختيار صاحبه لو اقردين وذكر انه كان عليه قبل الحجر قبل اذ اراد وشاردا المظلة
سابرا الغرماء لان اقراره صحيح واذا كان كذلك فظن الجحيز في تهمته ماله بين عزائه يقضوا ذكرناه من خصصه فضيلة الدليل قال انها ان كل من
وجد عين ماله عن عزائه كان احق بها من غيره بدليل اجماع الطائفتين ويخرج على المخالف بما دوده من قوله انما وجل ما نال من قضائنا
المناع الحق بمشاعة واوجده بينه هذا اذا وجد العين بخلافها لم يتغير ولا يعلق بها حق لغيره ومن اذ كتابه فان تغيرت لم يجر تغيرها اما
ان يكون بزيادة او نقصان فان كان بنقصان كان بين ان يترك ويضرب بالثمن مع باقي الغرماء وبين ان ياخذ فان اخذ كان نقصان
فيقسم الثمن عليه كعدين تلفا حدهما اخذ الموجود وصار به لغرماء بهن المفضو وان كان نقصان لا ينقسم الثمن عليه كانهما عضو
من اعضائه فان كان لا ارش له لكونه بفعل المشترك او باقرارهما او بآخذ العين ناقصة من غير ان يضرب مع الغرماء بمقدار النقصان
له ارش لكونه من فعل جنس اخذ وضرب بهن ما نقص بالجنابة مع الغرماء وان كان تغير العين بزيادة لم يجر اما ان يكون متصلة او منفصلة
فان كانت متصلة لم يجل ما ان يكون بفعل المشترك او بفعل غيره فان كان بفعله كالشتم والكبر تعليم الصغار اخذ العين بالزيادة لا لا
ينع وان كانت منفصلة كالثمر والنتاج اخذ العين دون الزيادة لانها حصلت في ملك المشترك ولو كانت العين ذاتا متصلة بلجو عنه
سقط حق باقيه من عينه لانه في حكم التالف بدلالة انها ليست بموجودة مشاهدة ولا من طريق الحكم لانه ليس له ان يطالب بقيمتها ولا
يجب على الفليس مع ماله التي يسكنها ولا عبده الذي يخدمه ولا ابنته التي يجاهد عليها بدليل اجماع الطائفتين ولا نه لا دليل على وجوب بيع
ذكرناه ويلزمه بيع ما هذا ذلك فان امتنع باع الحاكم عليه قسم الثمن بين الغرماء بدليل الاجماع المشار اليه في بيجي على المخالف بما دونه
من انه حجر على معاذ وبيع ماله في دينه وظاهر ذلك انه باع بغير اختياره واذا ظهر عزمه اخر بعد لقسمه ففرض الحاكم ونظم عليه لان حقه
ثابت فيما كان في بدل الفليس ولا دليل على سقوطه منه هبته على غيره ولا مضير لادبون المؤجلة على الفليس خاله الحجر الحاكم عليه لانه لان
الاصل كونها مؤجلة وعلى من ادعى انها مضيرة حال الدليل جميع البينة على الاعضاء بدليل اجماع الطائفتين ولا نه ليست على حجر بالحق وانما
يتضمن اثبات صفة له ويجب معهما في الحال لا يفت ذلك على جسد العسر بدليل الاجماع المشار اليه اذا ثبت عساده بالبينه او صدفه
في ردع ذلك الغرماء لم يجز للحاكم حبه وجب عليه المنع من مطالبته ولاثمة الى ان يستند ما لا بدليل الاجماع المشار اليه ذكره وايضا قوله
ثم وان كان دفعه فظرة الى عسره ويخرج على المخالف بما دوده من قوله لغرماء الرجل الذي صبت ابتاعه من الثار اخذ ما وجبنا

في التفتيح

من الغنيمة

وليس لكم الا ذلك لم يذكر الملازمة وليس الغزاة مطالبون بالمعسران بوجوب غنمهم بكتيلا بغنائهم بدليل ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء بل هو اذا علم من نفسه لعدة على ذلك ارتفاع الموانع منه فعليه ان يتركها كراشها والمفسر بدليل الاجماع ليعرف فلا يعامل الا من يحرم باسقاط دعواه عليه فصل في الجحجج المحجور عليه هو الممنوع من التصرف في ماله وهو على ضربين محجور عليه في الوصية بما زاد على الثلث من التركة المحقوقة وشبهه بخلافه والمكاتب المحجور عليه فيما في يده من ثمن سيده والضرب الثاني ايقه ثلاثة العبيد والمجنون والسفيه لا يرتفع الجحجج الا بصولي الامر من البلوغ والرشد والبلوغ يكون باحد خمسة اشياء السن وظهور النية والجحجج الحلم والابنات بدليل اجماع الطائفة وحد السن في الغلام خمس عشرة سنة وفي المجاورة تسع سنين بدليل اجماع المشاء واليه يرجع على الخلاف في الغلام بما روي من قوله اذا اكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله عليه اخذت منه الحد وما روي عن ابن عمر من قوله عرضت على رسول الله عام يدروا انا ابن ثلث عشرة سنة فزجه ولم يرتفع بل عرضت عليه عام فخذوا انا ابن خمس عشرة سنة فجاز في المقابلة فتقل المحكم وهو الرود والاجازة وسببه السن الرشد يكون بثلاثين ان يكون مصلح الماله بخلافه والثاني ان يكون عدلا في دينه فان اختلف احدهما استمر الجحجج ايدا الى ان يحصل الامران بدليل اجماع المشاء واليه ايضاً قوله ثم ولا تؤنوا السفها اموالكم لتجعل الله لكم ميثا ما لا فاسق سفيه ايقه قوله ثم فان ائتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فاشترط الرشد من كان فاسقا في دينه كان موصوفا بالفسق من وصف بذلك لم يوصف بالرشد لثبات الصفتين وايضا فلا خلاف في جواز دفع المال مع اجتماع العذلة واصلاح الماله ليس على جواز دفعه اذا انفرد احد الامر من دليله اذا اجتمع الامران معا بناء على كل حال فان ارتفع الجحجج ثم صار مبددا مضيعا اعيد الجحجج عليه بدليل اجماع المشاء واليه ايضا فالسفيه سفيه وعينه شديدة بخلافه فوجب عادة الجحجج عليه لظواهر ما قد متنا من اقران وايضا قوله ثم ان المبشرين كانوا اخوانا لشيئين قد تم للتبشير بوجوب المنع منه ولا يصح ذلك الا المحجور ويحجج على الخلاف في ما روي من قوله اقبضوا على ايدي سفيهاكم ولا يصح القبض الا بالمحجور وقوله ان الله يكره لكم ثلاثا قيل قال كثرة السؤال واصاعة الماله ما يكره الله ثم يجبل المنع منه لا ان لا يكون الا محراما وان عاد الفسوق دون تبذير الماله فالا حتما يقضوا عادة الجحجج ايضا لا فاد بينا ان الفاسق سفيه اذا كان كك فهو ممنوع من دفع الماله اليه لما قد متنا من الاستدلال وبمع طلاق المحجور عليه للشفعة خالعه ولا يدفع المراه بدل الخلع اليه ويصح مطالبته بالنفا من احواله بما يوجب له ولا يصح تصرفه ماله ولا شراره يثبت في الذمة فصل في الصلح الصالح بين المسلمين مالم يود الى تحليل حرام او شرع حلال فلا يعمل ان يوحده بالصلح مالا ينجي ولا يمنع بل الخفي وهو جازع لانكاره بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله ثم لا يصح الصلح خيرا ولم يقف على الخلاف بما روي من قوله لا يصح الصلح بين المسلمين الا ما اسلحوا من حلال ولا في التواضع على الا فاحه يجوز لكل احد التصرف فيها بما لا يتضرر به المارة فان اشترع جناحا وكان عاليا لا يضر بالمجانين ترك مالم يعارض فيه احد من المسلمين فان عارضه جيب قلعه لان الطريق حق لجميعهم فاذا انكر احد لم يجز ان يقبض على حقه وابقه فلا خلاف انه لا ينفرد بملك شيء من الغنم والحواد والبناء ما تع له وايضا فلو سقط ما اشترعه على انسان فقتله او مال فقتله فلازم العنان بخلافه لو كان يملك ذلك لما روي في المسئلة اذا كانت غير نافذة فهو ملك لا رباب له ودوا الذين فيها طرقتهم فلا يجوز لبعضهم فتح باب فيها ولا اشترع جناح البرصى الباقين ضرة لك ولا يضره متاذا نواجه ذلك كان لهم الرجوع فيه لا نه اعادة ولو صاحوا نحوه على ترك الجناح يعوض لم يصح لا رزاد الهواء بالبيع باطل ولا يجوز منع من فتح كوة في حايطة لان ذلك تصرف في ملك خاص لا اعلم في ذلك كله خلافا فان تناوت لا يد في التصرف في شيء ونقلت اليه حكم بالشركة ايضا كان ذلك وارا او سقنا او عايطا او غير ذلك لان التصرف لا لانه الملك قد وجد فان كان الخياط عتقا الى احد المجانين او ينفه تصرف خاص لا حدا المتارين كوضع الخيش في الظاهر ان لم يكن العتق اليه التصرف له فيقصد دعواه ويكون القول قوله مع يمينه انما كلفناه اليه ان يكون هذا التصرف مادونا فيه او مضافا عليه الخياط ملك لهما ويحكم بالمخلف اليه معاذا لقط وهي متاذا الجحجج في العتق بدليل اجماع الطائفة ويحجج على الخلاف بما روي من طرقتهم من ان رسول الله بعث عبدا لله بن ايمان ليحكم بين قوم اخضعوا في حضرة فكم يملن اليه العتق فلما رجع اليه اخبره بذلك فقبا لصيت لعتقا اذا العتق الخياط المشترك لم يجز احد ان يركب على عمادة ولا يخاف عليه كذا القول في كل ملك مشترك وكذا لا يجزى العتق على عادته لاجل العلولان الاصل بزمه الزم من اوجب جوارده على التقفة في ذلك فعليه لدليل يحجج على الخلاف بما روي من قوله لا يعمل مال امر مسلم الا بطيب فترعنوا اذا اذ احدهما الاخره بالعمادة لم يكن للاخر منع من عمره الا ان يجده قال بناء له وله غنمه اذا شاعوا المنع لشريكه من الانتفاع وليس له سكنى الغنم ولا منع شريكه من سكناه لان ذلك انتفاع بالارض لا بالبناء ولا يجوز لاحد الشريكين في الخياط ان يدخل بينهما خشيته خيفة لا تقرب الخياط ضرا كثيرا الا باذن الاخر لان ذلك هو الاصل من حيث كان ضرا فاقفا لا يملكه على الاخراد ومن ارعى جواز ذلك لزمه الدليل من اذن لشريكه في الخياط في وضع خشيته فوضعه ثم انهدا وقلع لم يكن له ان

في اعيان
ومشركين

کتاب النجاة

ایک نیا دور

مِنْ الْغِنَةِ

حق جبرها لا واحد وان يحصل الاذن في التصرف في ذلك بدليل الجماع الطائفة على ذلك كله وايضا فلا خلاف في انعقاد الشركة بتكامل ما ذكرناه وليس على انعقادها مع عدمه واختلال بعضها ليل هذا الشركة بالقبولها الفقهاء شركة العنان وعلى ما قلناه لا يصح شركة القنا وهي ان يشتركا في كل ما لها وعليها وما لا لها يقتران ولا شركة الاذان وهي الاشتراك في ليرة العمل ولا شركة الوجود وهي ان يشتركا على ان يتصرف كل واحد منهما بما يجاهل براسه على ان يكون ما يحصل من فائدة بينهما يدبل على فائدة هذه الشركة ايضا فانه قد ينزع عن الفرد وهو حاصل فيما لان كل واحد من الشريكين لا يعلم الاكسب الاخر شيئا ام لا ولا يعلم مقدار ما يكسبه يدخل فيه شركة المفاوضة على ان يشاد كفيما يلزمه بعد ان وعقب ضمان وذلك عن عظيم واذا انعقدت الشركة اقتضت ان يكون لكل واحد من الشريكين من الربح مقدارا سوا الوعنة الوصية بحسب ذلك فان اشترطا تقاضا في الربح او الوصية مع التاكيد في راس المال وتساويا في كل ذلك مع التفصيل في راس المال لم يلزم الشرط بدليل الاجماع المشار اليه كذا ان جعل احد الشريكين للاخر فضلا في الربح ايا ما عمله لم يلزم ذلك في كان للعامل اجر مثله من الربح بجبا سائر ما لا يصح كل من ذلك بالشرطي جعل تداول الزيادة والا باعته دون عقد الشركة ويجوز الرجوع في الجاهل مع بقاء عينها بدليل الاجماع المشار اليه لان الاصل جواز ذلك المنع فتعذر الدليل ان قال الخالف اشتراط الفصل في الوصية بمنزلة ان يقول ما صنع من ما ينوع على وهذا سد قبلة ما اكثر ان يكون بمنزلة ان يقول ما صنع فهو من سالي ما لك لا ان قد وضعت ان يكون من ما في خاصه وتبرعت لك بذلك وهذا ما نفع منه يلزم بالحققة على ذلك لا يجوز اشتراط التفصيل في الربح لانه بمنزلة ان يقول ما استنيد في ما في من ذلك والتصرف في مال الشركة على حسب الشرط ان شرطا ان يكون لهما معا على الاجتماع لم يجوز احدهما ان يفرض به وان شرطا ان يكون شرطا على الاجتماع والا فانه يكون ان اشتراط التصرف لاحدهما لم يجوز للاخر الا بان يتركه في القول في صفة التصرف في المال من السفر والبيع بالنيابة التجارية في شئ معين ومن خالف احدهما ما وقع عليه الشرط كان صانعا والشركة عقد جائز من كل الطرفين يجوز فتحه لكل واحد منهما متى شأ ولا يلزم شرط التاجيل فيها وينفخ بالموث والشرايا المأذون له في التصرف مؤتمن على مال الشركة والقول قوله فان اناب به شره كسحط على قوله وان تقاسم الشريكان لم يقسم الدين بل يكون الحاصل منه بينهما والمنكر عليه ما ولو اقتناه فاستوفى احدهما ولريثوا الاخر لكان ان يقاسم شريكه على ما استوفاه ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فاباع من له التصرف في الشركة وادخل شريكه الاخر بقبض الثمن مع عوى المتشرك ذلك هو جاحد لم يبره المتشرك من شئ منه ما ما يخص البائع فلا نفع ما اعترف بتسليمه اليه لا الى من وكله على نفسه فلا يبرهنه ايا ما يحصل لذلك لم يبرهنه لا يبرهنه لا يقصد افراد شريكه البائع عليه لا يقبل لانه وكيله افراد الوكيل على الموكل بقبض الحق الذي وكله في استيفاء غير مقبول لانه لا دليل على اللزوم لاقباله لبيع ولا اذن له في التصرف ان البائع قد نزل الثمن بر الشريك من الضيق المقرب بلا خلاف في نكره شركة المسلم للكان بلا خلاف لا في الحسن الجسدية قال ان كان المسلم هو المفرد في التصرف نكره فصل في المضاربة والمضاربة المأذون عياره من معنى واحد هو ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يتصرف به على ما رزق الله فقه من وجع كان بينهما على ما يشترطانه ومن شرط صحة ان يكون راس المال فيه داهم او داهم مغير معلومة او مسلمة الى العامل لا يجوز القراض بالفلوس لا بالورق المغشوش لانه لا خلاف في جواز القراض مع حصول ما ذكرناه وليس على صحته ان لم يحصل له التصرف المضارب موقوف على اذن صاحب المال اذن له في السفر او البيع فيه جاز له ذلك ولا ضمان عليه لما يملك ويحصل من خسران وان لم ياذن له في السفر او البيع بالنيابة او في الأفراد اذن له فيه الى بلد معين او شرط ان لا يتجر الا في شئ معين ولا يواظب الا انما فاعينا فاعلنا لنعلم ان ضمان بدليل اجماع الطائفة ويجوز على الخالف في صحة القراض مع هذه الشروط بقوله الموثون عند شرطهم لانه لم يقصد اذا سافر اذن له في المال كانت نفقة السفر من الماكول والمشر والملبوس من غير سرف من مال القراض لا نفقة للمضارب منه ان خسر من احتياجا من اخطا القول ما نكره لا نفقة له حضرا ولا سفرا لان المضارب خل على ان يكون له من الربح سهم معلوم فليس له اكثر منه الا بالشرط واذا اشترى العامل من يفتق على به المال ما ذره مع الشراء عتق عليه في انفق القراض ان كان الشراء بجميع المال لا نهج من كونه ما لا وان كان يبيع للمال انفق من القراض بقدر قيمته العبد كان الشراء بغير اذنه وكان يبيع للمال فالشراء باطل لانه اشتراكا يفتق عن كونه ما لا يعقب الشراء واذا اشترى من في الذمة مع الشراء وقع الملك للعامل ولا يجوز ان يدفع الثمن من مال القراض فان ضل الضمان لانه تعذر بدفع مال غيره في ثمن لونه في ذمه واذا اشترى المضارب من يفتق عليه قوم فان زاد ثمنه على ما اشتراه انفق منه بحسب نصيبه من الربح واستوفى الباقي لو به المال وان لم يزد ثمنه على ذلك او نقص عنه فهو ورق بدليل اجماع الطائفة والمضارب عقد جائز من كل الطرفين لكل واحد منهما فحقه في شأه واذا بدا لصاحب المال من ذلك بعد ما اشترى المضارب المتاع لم يكن له غيره ويكون للمضارب اجر مثله والمضارب مؤتمن لا ضمان عليه الا بالتعذر فان شرط عليه المال ضمانا صرا الربح كله دون راس المال بقره ان يكون المضارب كافرا كان ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فصل في الوكالة لا يصح الوكالة

کتاب التباخر

الانبا يع دخول النيازة منه مع حصول الاجابة القبول من يملك عقدها بالاثنية وبصفة القصر منه فيما هو كالذينة بنفسه فلا
 تقع الوكالة في اداء الصلوة والصوم من المكلف باثنيهما لان ذلك مما لا يدخل النيازة فيه ولا يصح من محجور عليه ان يوكل فيما تمنع من
 القصر فيه ولا يصح الوكالة من العبد ان كان مادنا له في التجارة لان الاذن له في ذلك ليس بان في الوكالة وكنالوكيل لا يجوز له ان
 يوكل فيما جعل له القصر فيه الا بان في الوكالة وكنالوكيل لا يجوز له ان يوكل فيما جعل له القصر فيه الا بان في الوكالة ولا يصح ان يوكل
 المسلم على تزيج الشركة من الكافر لان يوكل الكافر على تزيج المسلم لانها لا يمكن ان يكون ذلك الا بفرضه ولا يجوز للمسلم ان يوكل
 الكافر ولا يوكل له على مسلم بدليل الاجماع من الطائفة وتصح وكالة الحاضر بلزم الخصم خاصة الوكيل ولا تعتبر ضايا الوكالة بدليل
 الاجماع المشار اليه في حجة على المخالف بعموم الاخبار الواردة في جواز الوكالة لان اصل جواز ذلك من منع منه فعليه الدليل في نص
 الوكيل موثوق على ما يقع العقد عليه ان كان مطلقا عن الوكالة كذا في الاقراء بما هو جاز او تاريا فان كان مشروطا بغيره
 الوكالة به دون ما سوا ومتى فعل الوكيل ما لم يجعل له وصح ولزمه التمسك فيه لوقار الوكيل في المختوم دون الاقرار بقبض موكله الحق
 الذي وكله في الخاصة عليه لم يان في اقراره لان الاصل برائة الذمة وعلى من الزم ذلك باقرا الوكيل الدليل فان اذن له في الاقرار عنه لزمه
 بقره لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضي اليك قوله الموثوق عند شرطه يدل عليه الوكيل موثوق لان ضمان عليه لان يتعد
 ومطلق الوكالة بالبيع يقتضي ان يبيع بقر المثل من نقد البلد خالفا فان خالف لم يبيع البيع لانه لا خلاف في صحته مع حصول ما ذكرناه
 وليس على محتما لم يحصل اليك اذا اشترى الوكيل قع الملك للموكل من غير ان يدخله في ملك الوكيل لهذا الوكيل على شراعتين
 عليه فاشتره لم يفتوا الوكيل عقد جائز من كل الطرفين يجوز لكل واحد منهما فسخه فان فسخه الوكيل عزل نفسه بفسخ سوا كان
 حاضرا او غائبا ولم يجز له بعد ذلك التصرف فيما وكل فيه ومنه اذا الموكل فسخه وعزل الوكيل ففسخ له لك الى علام ان امكن فان لم يكن
 فليس شهد به وانما فعله لك فعزل الوكيل لم ينفذ بعد شيء من ضرره وان افسخه على غيره من غير اشداد وعلى الاشداد من غير اعلام
 هو يتمكن لم ينفذ وفقد ضرره الى ان يعلم ان اختلف في الاعلام فعمل الموكل اليه به فان فقد فعل الوكيل ليعين انه ما علم بقره فان
 حلف منوطا فعلة وان نكل عن ايمين بطلت وكالاته من وقت قيام اليه بقره كلف ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في فسخ الوكالة
 بقر الموكل وعقده للعبد الذي وكل في بيعه وبيعه له قبل بيع الوكيل بلا خلاف ففسخ في الاقرار لا يصح الاقرار على كل حال لان
 مكلف غير محجور عليه لسفاد ورق فلو اقر المحجور عليه للسفد بما يوجب حقا في ماله لم يبيع وقبل اقراره فيما يوجب حقا على بقره كالتصا
 والقطع والجلد لا يقبل اقرار العبد على ماله بما يوجب حقا في ماله من قرض وارث جنابة بل يلزمه ذلك في ذمته بطلت اذا اعتق الا ان
 يكون مادنا له في التجارة فيقبل بما يتعلق بها خاصة بخوان يقر بقره ببيع او ارض عيب وما اشبه ذلك لا يقبل اقراره بما يوجب حقا على بقره
 بدليل اجماع الطائفة ولان ذلك لا فاما لا ليزم هو السيد ذلك لا يجوز ومتى صدقة السيد قبل اقراره في كل ذلك بلا خلاف في بيع
 اقرار المحجور عليه لفلس اقرار المريض للوارث وغيره بدليل الاجماع المشار اليه اي قوله نعم كونه موثوقا من بالقسط شهداء الله ولو على
 افسهكم والشهادة على النفس في الاقرار ولم يفسد على من ادعى الخصم الدليل ببيع اقرار الميهم مثله ان يقول لفلان على شيء ولا يصح
 الدعوى الميهم لانا اذا ردنا الدعوى الميهم كان للمدعى يدعوه الى بغيرها وليس كذا في الاقرار لانا اذا ردنا الدعوى الميهم لانا لا بقرنا شيئا
 والمرجع في تسمية الميهم الى المقدر بقره بغيره بالقليل الكثير لانه لا دليل على تقدير معين والاصل برائة الذمة وما يفسر به مقتضا
 عليه فوجب الرجوع اليه فيجمل ان يكون ادا به عظيم عند الله ثم من جهة المظنة وان نفى جليل عند الضرورة اليه ان كان قليل
 المقدار وانما التمسك بذلك وجب ان يرجع اليه في تفسيره لان الاصل برائة الذمة ويحج على المخالف بما رده من قوله لا لا يحل قال
 امر مسلم الا يطيب نفس منه ولا يفتقر الا يؤخذ منه اكثر مما يفسر به وانما قال له على ما لك كثير كان اقرارا بثمانين بدليل الاجماع
 ورد في تفسير قوله نعم لقد شكر الله موطن كثيرة انها كانت ثمانين موطن او اذ قال على الف درهم لزمه درهم ورجع في تفسيره لالف
 البطلانها مية والاصل برائة الذمة وقوله درهم زيادة معطوفة على الف وليست بتفسير لان الف ليس يكون نحو والعطف كذا الحكم
 لو قال الف درهمان فاما اذا قال ثلاثه درهم او الف وخمسة الف درهم وما اشبه ذلك فظاهر ان لكل درهم ما
 بعد تفسيره اذا قال له على عشرة الادرها كان اقرارا بتسعة فان قال الادهم بالرفع كان اقرارا بعشرة لان المعنى غير درهم وان قال
 على عشرة الادهم لم يكن مقرا بشئ لان المعطوفة على تسعة ولو قال ماله على عشرة الادهم كان اقرارا بدهم لان دفعه بالبدل من عشرة
 نكنا قال ماله على الادهم فان قال له على عشرة الاثنية دهما كان اقرارا بثمانية لان المراد الاثنية لا يوجب الادهم من الاثنية فيجوز ان
 الاستثناء من الاجاب فممن النفي اجاب استثناء الادهم بارجع الا ما يليه فقط ولا يجوز ان يرجع الى جميع ما فقد لفظ الفائدة على ما

جزا

من الغنية

ما بيناه في اصول الفقه اذا كان الاستثناء الثاني معطوفا على الاول كانا جعلا واجبين الى الجملة الاولى فلو قال على عشرة الاثنتي عشرة
 مدما كانا ايرادا فبئذ اذا استثنى لا يتبع معه من المستثنى منه شيء كان باطلا لا يترتب منه شيء من الوجوع عن افراد فلا يقبل ان
 استثنى به ولا القيمة كقوله على عشرة الاثنا فان ضربه به بما يتبع معه من العشرة شيء والا كان باطلا ويجوز استثناء الاكثر من الاقل
 خلافا لما بين بدسوية النسخ وان حبلك يدل على محنة قوله ثم ان عبادك عليهم سلطان الامن ابتلع من الغاوين قال
 حكاه عن ابيس بن جابر لا غويهم اجمعين الا عبادك منهم الخافين فاستثنى من عباد الغاوين مرق والمخلصين لخرى لا بد ان يكون
 احدا لغيرهم اكثر من الاخر وان كان كذلك على كذا مدم بالرفع لزمه مدم لان التقدير هو دم اي الذي اقرب منه ان قال كذا مدم لم يخسر
 لزمه مائة مدم لان ذلك قل عدل يخفضا بعد ولا يلزم ان يكون اقربا بدنه لان ذلك ما يضاف الى المدم لان ذلك ليس بعد
 صحيح وانما هو كقولان قال كذا مدم لزمه عشرين دهما لان ذلك ما يضاف بعد وان قال كذا مدم لزمه احد عشر دهما لان ذلك ما يضاف
 وكما وانقضى بعد ما وان قال كذا وكذا مدما كان اقربا باحد عشرين لان ذلك قل عدل من عطف احدهما على الاخر وانقضى لمدم بعد
 واذا اقرب من واحد استثنى عن غير فان كان مشتقا على الاول بان يكون من جنسه واذا كان عليه غير متعين لزمه من الاول كقوله
 على مدم لا بل دهما وان كان ناقضا عنه لزمه الاول والثاني كقوله على عشرة لا بل لثقة لا نه اقربا لثقة ثم رجع عن بعضها فلم يبق
 ويقادف ذلك ما اذا قال له على عشرة لا بل لثقة لا نه اقربا لثقة ثم رجع عن بعضها فلم يصب وجوهه بفارق ذلك ما اذا قال له على عشرة
 الا دهما لان عن الثقة عباد بن احدهم لفظ الثقة والاخر لفظ العشرة استثناء الواحد عن الباقي فلهذا رجع عن الثقة وان
 ما استثنى من غير على الاول كقوله على مدم لا بل دهما او غير جنسه لا بل دهم من غير لزم الاكثران معا لان ما استثنى من الاكثر
 فلا يقطع بوجوه عنه ان كان ما اقرب او لا وما استثنى من معين من الاكثر انما يغيرهما مما يقتضيان التعريف لانه ايضا الاكثران
 كانا من جنس احدا ومن جنس اخر متساويين في المقدار مختلفين لان احدهما والحال هذه لا يدخل في الاخر فلا يقيد بوجوه عما اقرب
 ولا كقوله هذا المدم لفلان لا بل هذا الدينار او هذه الجملة من الذهب بل هذه الاخر اذا قال له على ثوبين منديل لم يدخل المنديل
 في الاقرار لان من يحمل في يده في منديل لم ولا يلزم من الاقرار بالاختيار من شكوك غيره لان الاصل برائة الذمة وكذا القول في كل ما
 جاز هذا المجزئ اذا قال على الف درهم وديعة قبل منه لان لفظه على لا يجازي كما يكون الحق في ذمته فيجب عليه تسليمه باقراره فكذلك يكون
 به فيجب عليه رد ذمته تسليمه للمقر له باقراره ولو اراد على المثلث بعد الاقرار قبل لانه لم يكذب باقراره وانما اراد على ما اقرب بعد ثبوته
 باقراره بخلاف ما اذا اراد على الثلث فشا الاقرار بان يقول كان عندك انما باقية فاقرب ذلك لها وكانت تارة في ذلك الوقت فان ذلك
 لا يقبل منه لانه يكذب باقراره المتكدر من حيث كان ثلثا لو ديعه من غير قريط فقط حق الموعر واذا قال له على الف درهم ان شئت لم
 يكن الاقرار لان الاقرار اخبار عن حق واجبا بقوله وما كان كذلك لم يصب بغيره بشرط مستقبل اذا قال من ميراثي من ابني الف درهم
 لم يكن اقرارا لانه ائتمار الميراث الى نفسه ثم جعل له منه جزء لا يكون له جزء من ماله الا على وجه الحبسة ولو قال له من ميراثي ابني الف
 كان اقرارا بدنه في تركته وكذا لو قال اني هذه لفلان لم يكن اقرارا للمثل ما مدسنا ولو قال هذا الذي في يدي لفلان كان اقرارا
 لانها قد يكون في يده باجاده او غايته او غصب بيع اقرار المطلق للجملة لا يجهل ان يكون من جهة صحبة مثل ميراث او وصية لان الميراث
 يوقف له ويبيع له الوصية والظاهر من الاقرار الصحة فوجب حمله عليه من اقراره بدنه في حال الصحة ثم من فاقرب بدنه اقراره في حال مرضه
 ولا يقدر من الصحة على من المرض اذا صافى المال عن الجميع بل يقسم على نذر الدينين بدليل قوله ثم من بعد حصة بوجهها او دين
 من غير ضل ولا ان الاصل خشاها في الاستيفاء من حيث نشاوا في الاستيفاء وعلى من ادعى تقديم احداهما على الاخر الدليل فصل
 في القادبة العارية على ضربين مضمونة وغير مضمونة العارية المضمونة العارية المضمونة العارية المضمونة العارية المضمونة
 فاما ما ذكرناه بدليل اجماع الطائفة المحقة واذا اختلف المالك المستعير في التقصير والتكليف فذلك البينة فعل المستعير اذا اختلفا
 في مبلغ القادبة او قيمتها احدهما اقرب المستعير كان القول قول المالك مع يمينه فيما زاد على ذلك بدليل اجماع المشايخ والجمهور
 مالك للذات وادبها فقال المالك لغيركما او غصبها وقال المالك بل اعترفتها قال قول المالك مع يمينه على المالك البينة لان الاصل
 برائة الذمة والمالك مدعى الغصب والاجرا لغيره البينة وكذا الحكم اذا اختلف المالك والارض فدعها واذا استعان بغيره
 ليجعل عليها او ناعيا فحمل اكثر منه اوليها الى مكان متناه كان مقدريا ولزمه الضمان ولو دفعها الى مكان المعين بلا خلاف واذا اختلف
 مالك والارض للمستعير في الغرض او البناء فخرج عمار لان ضرر الزرع اخف من ضرر ما اذن له فيه ولا يجوز له الغرض والبناء واذا اختلف في
 الزرع لان ضرر ذلك اكثر من الاذن في الغرض لا يكون اذنا في الاكثر وكذا يجوز له ان يزرع الغرض والذمة فان له في منع المحقة

في ميراثها

كتاب القيمة

حرمه ذلك كثر ويجوز له ان يزرع الشجر لان حرمه اقل مما اذا استعمل الارض للغرس والبناء قلعه كان له ذلك لان عين ماله وان لم
 ينفذ طالبه المعير بذلك بشرط ان يضمن له ارض لنقص هو ما بين قيمته قائما ومقلوعا اجبر المستعير على ذلك لان حرمه عليه فليس
 للمستعير ان يطالب بالقيمة طال بشرط ان يضمن اجرة الارض فان طالبه المعير بالفلح من غير ان يضمن ارض لنقص لم يجبر عليه لان ذلك دليل
 على ذلك ويحجج على الخالف فيه بما رده من قوله من يبيع في باع قوم باذنه فله قيمته فاما ان ادن له الى مدة معلومة ثم رجع قبل فضاء
 وطالب بالفلح فان ذلك لا يلزمه الا بعد ان يضمن الارض بلا خلاف وانما غار شيئا بشرط الضمان فحرمه المستعير ليه والى ذلك بروى في
 ضمانه ولا يبرأ اذا رده الى ملكه مثل ان يكون دابة فيشدها في اصطبل صاحبها لان الاصل شغلها منه هيمناء ومن ادعى ان ذلك
 ببرائة فعلية لدليل فصل في الغصب غصباً له مثل هو ما تشاؤ في قيمته اجزائه كالجواب والادماء والتمود وما اشبه ذلك فحجب عليه رده
 بعينه فان تلف فعليه مثله بدليل قوله نعم فمن اعتد عليك فاعتق عليه بمثل ما اعتد عليك ولا نال مثل يعرف مثاهمه والقيمة يرجع فيها
 الى الاجتهاد والمعلوم مقدم على المجتهد فيمدح لا نال اخذ المثل اخذ حق حقه واد القيمة بما زاد ذلك ونقصه نال اعوز المثل اخذ القيمة
 فان لم يقبض بعد الا عوار حتى مضت مدة اختلفت القيمة فيها كان له المطالبة بالقيمة حين القبض لا حين الاعواز وان كان قد حكم بها الحاكم
 حين الاعواز لان ذلك ثبت في زمنه المثل بدليل من نال الاعواز قبل القبض طوالت بالمثل حكم الحاكم بالقيمة لا ينقل المثل اليها وانما
 كان الواجب للمثل اعتبر به لثله حين قبض البديل ولم ينظر الى اختلاف القيمة بعد الاعواز ولا قبله وان غصب لا مثل له ومثلاً
 يتساوى قيمة اجزائه كالثياب الرقيق والخشب الحطب الحديد الرصاص العقار وغير ذلك من الاواني وغيرها واجب يقوده بعينه فان
 تعد ذلك بتلفه فحجب قيمته لان لا يمكن الرجوع فيه الى المثل لان ساداه في القدر حاله في التلف ان ساداه بينهما خالفه من جهة اخرى
 وهو القيمة فان تعدد ثلثية كان الاعتبار بالقيمة ويحجج على الخالف بما رده من قوله من اعتق ثقتان من عبد قوم عليه فوجب عليه
 القيمة دون المثل يضمن الغاصب بموت من زيادة قيمة المقتضى بموت او زيادة الحادثة فيه لا بفعله كالمن والولد تعلم الصنعة
 والقران سواء ردية المقتضى او نال في يده لان ذلك حادث في ملك المقتضى منه لا نال بزل الغصب اذا كان كك فهو مضمون على الغاصب
 حال بينه وبينه فاما زيادة القيمة لا ارتفاع السوق فيغيره مضمون مع الرد لان الاصل براءة الذمة وشغلها يقتضي الجلب ان لم يرد حتى
 هلكا لعين لونه ضمان بينهما ما كثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف لا اذا ادعى لك برئته منه بيقين وتكلمت ان لم يرد وانما
 صنع الغاصب لثوب بصنع يملكه فزاد في ذلك قيمته كان شريكاً فيه بمقدار الزيادة فينقله قلع الصنع لان عين ماله بشرط ان يضمن
 ما ينقص من قيمة الثوب لان ذلك يحصل بجناية ولو ضرب الثمرة واهم والتراب لبناء ونج الغزل فوبا وطحن الحنطة وخز الدقيق
 فزاد ثلث القيمة بذلك لم يكن له شيء لان هذا اذا اذاعه لبيت باعيان اموال ولا يدخل المقتضى ثوب من هذه الاعمال في ملك الغاصب
 ولا يجبر صاحب على اخذ قيمته لان الاصل بثوب ملك المقتضى منه ولا دليل على ذلك بعد التغيير ويحجج على الخالف بقوله على اليدما
 تبقت حتى يورث وتولد لاجل مال امرء مسلم الا يطيق من ماله ومن غصب يتاخطأ باجود منه فالغاصب الجاني ان يعطيه من ذلك
 يلزم المقتضى منه بقوله لان قطع له بخير من ريشه وبين ان يعطيه مثله من غيره لان حصاره بالخلط كالمستهلك ولو خلطه بركب من لونه ان
 يعطى من غيره ذلك مثلاً لريته لثمة لا يجوز ان يعطيه منه بقيمة ريشه لثمة غصبه لان ذلك باوان خلطه بمثله فالمقتضى منه شريك
 فيه بملك مطالبته بقيمته ومن غصبها فزاد صوابه فاحضها فزرع والفرج لصاحبها دون الغاصب فاقدر بينا ان المقتضى لا يخل
 في ملك الغاصب بخير وانما كان ما يتا على ملك صاحبها فاقول منه ينبغي ان يكون له دون الغاصب من صاحبنا من اخذنا القول بان الزرع
 والفرج للغاصب عليه القيمة لان عين الغصب لفته والمذهب هو الاول ومن غصبها جنة فادخلها في بناء لونه ردها وان كان في ذلك
 قلع ما بناه في تلك المثل ما قد ساء من الدليل في مسئلة ضرب الثمرة وطحن الحنطة وكذا لو غصب لوحاً فادخله في سفينة ولم يكن في
 رده هلاكه ما لحرمة وعلى الغاصب اجرة مثل ذلك من حين الغصب الى حين الرد لان الخشب يستاجر للاستفاد به وكل منفعة تملك بعقد
 الاجارة كنافع الدار والدابة والعباد غير ذلك فانها يضمن بالقيمة بدليل قوله نعم فمن اعتدى عليك فاعطه ما عليه بمثل ما اعتد عليك
 والمثل يكون من حيث الصوة ومن حيث القيمة وان لم يكن للمنافع مثلاً من حيث الصوة وجب القيمة وان غصبك من اقربها يملك من
 ماله وغيره كالك فالزرع والشجر لانه عين ماله عما تغيرت من قيمته بالزيادة والنماء وعليه اجرة الارض لان حرمه قد شفع بها بين حق فضاء غاصبها
 للمنفعة ويلزم ضمانه وعليه ارضه فضاءها ان حصل لها نقص لان ذلك حصل بفعله من قلع الشجر فعليه قسوة الارض وكذا لو حفر في
 اجبر على طمها وللغاصب لك وان كره ماله لانه لا يرضى في تركه من الضرر عليه ضمان ما يترك فيها من احد دابة فشرها وفتح فضاءها
 ما يترك لونه الضمان سواء كان ذلك عقيب الحول القبح او بعد ان وقع لان ذلك كالسبي الذي مات له لولا ما امكن ولم يحدث سبي غير

مِنْ لُغْنَةٍ

موجب عليه الضمان سواء كان ولا خلاف انه لو حله اسرا لن يخرج تائيداً وهو مطرح لا يملك ما بينه وبين الشد من الضمان ولو كان الزد
 فائماً استندوا بغيره لا حتى حدث عليه سقطة من ربح او خسارة او غيرهما فاندفع ما بينه وبينه من الضمان بلا خلاف لانه قد حصل ههنا
 مباشرة وسبب من غيره ومن غضب عبداً قابلاً وبعيراً فزبه فغلبه قيمته فافادها صاحب العبد ملكها بلا خلاف ولا يملك لخاصة العبد
 فان عاداً انسخ الملك عن القيمة وجب عليه رد ما واخذاً عبداً لا ناخذاً القيمة انما كان لتعديداً هذا العبد المجلولة بين مالكه وبينه لم يكن
 عيناً عنه على وجه البيع لا ناقد بيننا ان ملك القيمة يتجمل ههنا وملك القيمة بدلاً عن العين القابلة ما لا يبيع على وجه البيع لا لا يبيع
 فاسد عندنا وعند الخالف في هذه المسئلة يكون موقوفاً فان عاد العبد سلمه لشركاء لم يرد البايع الفرض ولما ملكك القيمة ههنا
 والعبد انما لم يخرج الى جوع فباع تغذوا الوصول الى الصيد ثبت ان ذلك ليس على وجه البيع وما يلزم بالجناية على الحيوان سند كرقضيه
 في كتاب الجنايات **فصل في الودعة** المر بغيره في قبول الودعة والامتناع من ذلك هو اولى ما لم فيه ضرر على المودع يجب عليه
 حفظها بعد القبول كما يحفظ مالوهي ما لا يلزم صنفها الا بالتعدي فان تصرف فيها او بجزء منها ضمنها وما لم يجرى وكذا ان فلت ختمها
 او سلبها او نقلها من حوزاها هو دونه كان متعدياً ويلزمه الضمان بدليل الاجماع الطائفة وكذا ان لم يكن هناك ضرورة من خوف
 وهيب او عرف او غيرهما فسنأخرها او ادعيها اميناً او صانعها حاضراً وخالف مرصوصاً جهاً في كيفية حفظها وكذا لو اقر بها الظاهر
 اخذها من دون ان يخاف القتل او سلبها اليه بيده او يامره وان خاف ذلك يجوز له ان يحلف انه ليس عنده ووجهه اذا طوب بذلك
 ويؤكد في بيته بما يطمئن من الكذب بدليل الاجماع المشار اليه لا ضمان عليه ان هم الظالم فاخذ الودعة فزاد لو نقد المودع ثم زال
 النقد مثلاً ان يرد ما الى المحرم بعد اخراجها لم يزل الضمان لانه لا خلاف ان كان له قبل الرد وسادى سقوطه عنه بعد ضلوعه
 الدليل لو ابرأ صاحبها من الضمان بعد النقد وقال قد جعلتها وديعة عندك من لان يرى لان ذلك قوله فله النص فيه بالادلة
 والاسقاط ويزول الضمان بردها الى صاحبها او وكيله سواء اودعها ما مرة ثانية ام لا بلا خلاف اذا علم المودع ان المودع لا يملك الودعة
 لم يجز له رد ما اليه مع الاختيار بل يلزمه ذلك في سخطه ان عزمه بعينه فان لم يعين له حملها الى الامام العادل فان لم يتمكن لزم الحفظ
 بنفسه فحيوته ومن يثقل اليه في ذلك بعد فاته الى حين التمكن من المستحق ومن اصحابنا من قال تكون والحال هذه في الحكم كاللفظة
 والاولى لحوط وان كان الودعة من حلال حرام لا يميز احد ما من الاخر لزم رد جميعها الى المودع متى طلبها بدليل الاجماع المشار اليه
 في ادعى صاحب الودعة فزبطا ضلوعه لبيته فان فقدت قال قول قول المودع مع يمينه وكذا انه لا يمين عليه ان كان ثقة غير مزبته بل
 ثبتاً للقرينة فاختلفاً في قيمة الودعة ولا بينه فالقول قول صاحبها مع يمينه من اصحابنا من قال باخذ ما انتفاع عليه بحلف المودع على
 ما اكره من الزيادة **فصل في الاجارة** كل شيء يشترط بالعار يستباح بعقد الاجارة بلا خلاف من يعتد به يقتصر صحتها الى ثروطنها
 بثوث ولاية المتأجرة فلا يبيع ان يوجر الانسان ما لا يملك لتصرف فيه لعقد ملك اذن او بثوث هجره من واجارة متقدمة او غير ذلك
 ومنها ان يكون المعقود عليه من الجانبين معلوماً فلو قال اجرتك احد فائين الذارين او بمثل ما يوجر به فلان زاده لم يسمع ومنها ان يكون
 مقدره على تسليمه حاسوباً ولو اجار عبداً ابقا او جلا ثاردا لا يتمكن من تسليمه وما لا يملك لتصرف فيه لم يسمع ومنها ان يكون متقفاً
 فلو اجار من الزاغة في فقت يعقود بجزء من الماء واقف عليها لا يزول في ذلك الوقت لم يسمع لتعديلات التنازع ومنها ان يكون المتقفر
 مباحة فلو اجار مسكناً او دابة او عمار في محطوره لم يجز فان كان المستاجر مسكناً اخرج مع ما تقدم من الشروط الى تعيين المدة وان كان ذلك
 انتفرا في ذلك الى تعيين المدة كذلك بدليل الاجماع الطائفة المحقة ولا خلاف في صحة العقد مع تكامل ما ذكرناه وليس على
 صحته مع اغتلال بعضه دليل اذا صح العقد استحق الاجرة عاجلاً الا ان يشترط التاجيل بدليل الاجماع المشار اليه ايتم قوله فقل
 فان ارضعن لكم فاموهن من الاجرة فان بذلن لكم الرضاع بدليل قوله في اخر الاية وان تقاسرن فترضع له اخره والتعارف ان
 لا يخرج من اجرة مثلها وملك المجر الاجرة والمستاجر المتقفر بنفسه العقد حق لو استاجر دابة ليكيتها الى مكان بعينه فسلمها اليه فامسكها متى
 يمكنه السير فيها فلم يفعل استقرت الاجرة عليه بدليل الاجماع المأجور ذكره ولا نعقله على منفعة ومكنه منها فلم يستوفها وضع حقيقة ذلك
 فيقطع حق المجر وانما قال اجرتك هذه الذالك شهر كذا صح العقد فان لم يعين اخر المدة لان الاصل الجواز والتمنع يحتاج الى دليل
 يستحق الاجرة للزمان المذكور بالدخول فيه ويجوز الفسخ بجزء مما لم يدخل في الثالث ومن اصحابنا من قال لا يجوز ان يوجر دابة قبل دخول
 استاذها لا انتفاعاً صحة الاجارة الى التسليم ومنهم من اختار القول بجواز ذلك هو اولى لقوله او فوا بالعقود وقوله الموصوفه وطهم
 واما التسليم فهو مقدم عليه حين استحقاق المستاجر له وتقدمه قبل ذلك لا ينافي صحة الاجارة لا يجوز ان يوجر ما اكرهما استاجر من
 جنة سواء كان المستاجر هو المجر او غيره الا ان يجد فيما استاجر محدثاً يصلح بدليل الاجماع المشار اليه لانه لا خلاف في جواز ذلك عند

کتاب النجاشی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الغنية

التي ترفع الماء او شرط على المال ما يجبر على التعامل وبعضه كالنابير والتلفيق قطع ما يصلح الخيل من جريد حشيشه اصلاح السواقير
 فيه الماء او اداة اليد لا يحفظ التمر و جذاه ونقله الى القصر مع ذلك لانه الاصل في الخبز لو ساقاه بعد طيبوا الثمرة صاعا وكان
 قد بقي من العمل شيء وان قل لانه الاصل لان الانبياء عاينوا جواز المساقاة من غير ضل ما الزكوة فانها تجب على مالك البذر والخيل
 كان ذلك للمالك الا اذا زكوة عليه لان المستقام من ملكه ومن حيث كان من الماء اصله ما باخذ المزارع والمخيل كالاجرة من عمله لا خلا
 ان الاجرة لا يجبرها الزكوة وكذا ان كان البذر للمزارع لان ما باخذ مالك الارض كالاجرة عن ارضه فان كان البذر منها فالزكوة على
 كل واحد منهما اذا بلغ مقبلا رسمه لتقسطا وعقد المزارعة والمساقاة قسمة عقد الاجارة من حيث كان لا رنا وانظر الى تعيين المدة في شبه
 الفراض من حيث كان سهم العامل ما عاين المستقاة والمزارعة والمساقاة اذا كانت على ارض خراجية يخرجها على المالك الا ان يشترط على
 العامل مواعيد المستقبل الا ان يشترط على المالك اذا اختلف صاحب الشجر والعامل فقال صاحبه شرحت لك ثلثت وقال العامل
 لا بل نصفه فقلت لبينة فالقول قول صاحب الشجر مع يمينه لان جميع الثمرة لصاحب الشجر لا يملكها اصله وانما يثبت للعامل من ذلك شيء
 بالشرط فاذا ادعى شرطها كان عليه لبينة فاعدها كان القول قول صاحب الشجر مع يمينه وان كان مع كل واحد منهما بينة فثبت
 بينة العامل لان المدعى لقوله البينة على المدعى اليمين على المدعى عليه صاحب الشجر مدعى عليه فعليه قصص كماله الموات قد
 فيما مضى ان الموات من الارض للمالك القائم مقام النبي خاصة انه من جملة الاقاليم يجوز له التصرف فيها باذن ولا يجوز لاحد
 يتصرف فيها الا باذنه ويدل على ذلك اجماع الطائفة ويحج على المخالف بما روي من قوله ليس لاحد كرا الا ما طاب به نفسا ما من اجدنا
 باذن مالكها او سبق الى التحيز عليها كان الحق بالتصرف فيها من غير دليل لا للاحد ما منه الا ان لا يقوم بغاوتها ولا يقبل عليها ما
 يقبل غيره بالاجماع المشار اليه يحج على المخالف بما روي من قوله من اجب احصايتة فهو له وقوله من احاط حاطا على ارض فهو له المالك
 بذلك ما ذكرناه من كونه الحق بالتصرف لانه لا يملك قبلة الارض الا اذن في احصايتها ولا يجوز لاحد ان يغير ما جاءه النبي من الكلال لان
 ضلحة حجة في الشرع يجب لاقتداء به كقوله تعالى ان ذلك لمصلحة المسلمين وما قطع على انه مفعول لمصلحةهم لم يحسن بقصد الامام ابيهم
 ان يحسن من الكلال لنفسه ليجعلها متدا ونعم الصدوق والخزعة والصلوات ما يكون في الفاضل عنه كفاية لواءه المسلمين ليس لاحد ان يغير
 عليه لا نقض فاعلم لانه عندنا يجري في وجوب الاقتداء به بحري لرسول ولا نأخذ بينا ان الموات ملك وصانها حمايتها بلا خلاف فلو
 المخالفان النبي قال لا حول الا لله ولا قوة الا بالله ولا يجوز للمسلمين ولا يجوز للامام ان يقطع شيئا من الشوارع والطرق وروما الجوامع لان هذه
 المواضع لا يملكها واحد بعينه الناس فيها مشركون فلا يجوز له والحال هذه اقطاعها ومن اجاز ذلك فعليه لدليل الماء المباح بملك
 بالحيازة سواء كان في ناء او ساقاة الى ملكه في فتر وقناة او غلب بالزيادة فدخل الى ارضه هو الحق بما البئر اليه ملك للتصرف فيها باجماع
 واذا كانت في البادية فعليه بذلك الفاضل عن حاجته لنفسه فاشية ليمكن من دعي ما جاز البئر من الكلال المشترك وليس عليه ان
 لزعة لا بد له الاستفتاء وندرك المخالفون انه قال فمن منع فضل مائه لم ينع به الكلال منعه الله ففنا حسمه يوم القيمة ولم يجز
 البئر من حيثها ما يحتاج اليه في الاستقاء من الزرع وطرح الطين ورواياتنا ان حادها بين بئر المعطن اربعون ذراعا وما بين بئر
 الناضح الى بئر الناضح ستون ذراعا وما بين بئر العين الى بئر العين في الارض الصلبة حسمه اربعون ذراع وفي الرخوة الف ذراع وعلى
 هذا لو ادعى بئر حفر بئر الى جانب بئر ليس بينهما الماء لم يكن له ذلك بلا خلاف لا يجوز له الحفر الا ان يكون بينهما الحد الذي ذكرناه فاما من
 حفر بئر في داره او في ارضه لم يملكه فانه لا يجوز له منع جاره من حفر بئر اخرى في ملكه ولو كانت بئر بالوقفة يصيرها بلا خلاف بينه وبين
 الامرين ان الموات يملكه المتصرف فيه بالاحياء في سبوا حفر البئر ما الحق بحفره وليس كالحفر في الملك لان ملك كل واحد منهما متصرف
 ثابت فجاز له ان يفعل فيه ما شاء ومن ذري الى لواء الحق بالماء المجمع بينه من السيل من بعد عنده فعقد سبوا الله ان لا يقرب الى لواء
 بحفر الماء للتحال الى ان يبلغ في ارضه الى لواء الساق والزرع الى ان يبلغ الى الشرا ثم يرسله الى من يليه ثم مكننا بضع التليل مع جبا
 ولو كان دوع الاسفل يملك الى ان يصل الى الماء لم يجز على من وقته ان يرسله الى حفره يكتون باخذ منة الفداء الذي ذكرناه ففضل في
 الوقت يقتصر صحة الوقت الى شرط منها ان يكون الوقت مختارا مالا للتبرع فلو وقف هو محجوب عليه لغيره لم ينع منها ان يكون متعلقا
 بصريحه فاصلا للغير بوجه الى الله تعالى والعيرج من العاقله وقت حبس سبيلنا فاقوله تصدق فانه يحمل الوقت غيره وكان حرمته ابد
 مع انه لم يره بما عرف شرع فلا يحمل على الوقت لا بدليل من اصحابنا من اخذ القول بان لا يصح في الوقت لا قوله وقت ولو قال تصدق
 وتو به الوقت مع فيما بينه وبين الله ثم لا يصح في الحكم لما ذكرناه من الاحتمال منها ان يكون الموقوف معلوما مقدرا على ان يبيع الموقوف
 به مع بقاء عينه يد الموقوف عليه سواء في ذلك لمفعول غيره والمشاغ الموقوف بدليل اجماع الطائفة ويحج على المخالف في ذلك لمفعول غيره

لا يخرج المالك

له من ملك

لله بئر المعين

فمنه يرفع

في الوفاء للهبة

١٠ مقتل فانها ثالث بارئ لله ان باع مغل جلا فاحق في سبيل الله وانما اراد بالبيع فاركية فقال ان اركبه فان لم يجر من سبيل الله وفيه وفاء المشا بقوله لم يجر بها خبر جليس لاصل سبيل الثمرة والشيء ما كانت مشاعا لان الشيء ما قسم خبره انما على السهارة يجوز وقف دارهم والد فانها راضا من حيث بولان الموقوف عليه لا ينفع بها مع بقاء عيها في بدو منها ان يكون الموقوف عليه غير الوفاء فلو وقف على نفسه لا يصح وفي ذلك خلا فاما اذا وقف مشا على المسلمين عامة فانه يجوز له الانتفاع به بلا خلاف لانه يجوز الى اصل الا باضا فيكون هو غير بغيره سواء ومنها ان يكون معرف فاعلمه نظرب الى الله تعالى بالوقف عليه هو من يملك المنفعة خاله الوفاء فلا يبيع ان يفت على شيء من مباداهل الضلال ولا على خالف مال الاسلام ومقتا الحق لان يكون من راح له ولا على ولا ولد له ولا على الحمل قبل ان يفت ولا على عبد بلا خلاف ولو وقف على ولاده وفيهم هو جوع ودخل في الوفاء من سبيل له على وجه البيع لان لا عيبا بانفس الوفاء انما هو من اصل الملك يبيع الوفاء على ما جدد الشايطر غيرهما لان المقصود بذلك مصالح المسلمين وهم يملكون الانتفاع ومنها ان يكون الوفاء مؤبدا غير منقطع فلو قال وقف كذا سنة لم يفت فاما فاضل الموقوف عليه ومن فهو مقفلة ذلك فشرط في الوفاء وبدا على حظه ما اعتبرناه من الشرط بعد اجماع الطائفة انه لا خلاف في صحة الوفاء لزوما اذا تكاملت هذه الشترط وليس على حدة ولو زاد لم يتكامل دليل اذا تكاملت هذه الشترط زال ملك الوفاء لم يجر له الرجوع في الوفاء ولا يغير عن جوهه لاسبلا الاعلى وحينئذ كره بدليل الاجماع المشا الذي لا خلاف في انقطاع النضر منه وفيه منافع هذا هو فائدة الملك وتعلق الخالف بالبيع من يبيع على انتفاء الملك لان الزايف ممنوع عن بيع الرضا وان كان مال كاله والتسديد ممنوع من بيع ام الولد في حال عذما وعندهم في كمال وهو مال الخالف على انه يجوز عندنا بيع الوفاء الموقوف عليه ذاتا بحيث لا يبيع فغا وحيف خرايا وكما تباريا به طائفة من بدو وعندهم الضرورة الى بيعه بدليل اجماع الطائفة ولا نغرض في الوفاء انتفاع الموقوف عليه فاذا لم يتقبله منفعه الامر الرجوع الفقد ذكرناه جاز ويصح في الوفاء ما يشترط الوفاء من ترتيبه لا على الاولي واشتركا كما ونفضل في المنافع او مساواة فيها الى غير ذلك بلا خلاف واذا على ولاده واو لاده دخل فيهم او لاد البنات بدليل اجماع المشا الذي لان اسم الولد يقع عليهم لغز وشرا ولقد اجمع المسلمون على ان عبيته من ولاده وهو ولد ابنته وقد قال في الحسن الحسبي ابناءى هذا ان اما مان فاما او قعدا واذا وقف على نسل او عقيبه ووزنه وهو ينسب اليه من الام وان وقف على غيره فم وزنه بدليل اجماع المشا الذي قد نص على ذلك تغلب بالاعراب من اهل اللغة واذا وقف على غيره او على قومه ولم يبينهم بصفة عمل جرف قومه في ذلك الاطلاق ورواية اذا وقف على غيره كان ذلك على الخاص من قومه لانهم اقرب لنا من غيرهم اذ اوقف على قومه كان ذلك على جميع اهل القوم من الذكور والانات واذا وقف على جليته ولم يبينهم كان ذلك على من يليه من جميع الجيئات الى ريعان ذراعا بدليل اجماع الطائفة وفيه بطل اسم المصلحة البلى الوفاء عليها وان نرضى ربا بها جعل ذلك في وجوب البرر وكذا انه يرجع الى ورثة الوفاء والاول حوط فصل في الهبة بغير صحة الهبة الى الاجازة والقبول وهي ضربان احدهما لا يجوز له الرجوع فيه على حال والثاني يجوز فالاول ان تكفر الهبة منه ملكه او قد نفوس عنها او يكره لذي سم ويقبضها هو او ليه سواء قصد بها وجه الله تعالى او لم يقبض قد قصد بها وجه الله تعالى ويكون الرجوع له من يبيع القربى الى الله تعالى لصلته والنضر لثاني فاعدا ما ذكرناه و قول الخالف يجوز الرجوع في الهبة بينا في القول بانها تملك بالقبض بطل بالبيع في هذه الهبة فانه يجوز الرجوع فيه وان ملك بالعهدة فيما اعتدوا بعين ذلك قبلها بمثلها وسلفهم بما برروا من قوله الى اجمع في هبة كان اجمع في قبته لا يصح لانه خبرا حدهم هو متعاض باختياره وارده من طرفهم في جواز الرجوع على ان اللفظ للام ان كانتا للغير خل الكلب بينهما ريبا باللفظ وان كانتا للعهدة فالمراد خاصة لانه بعد الرجوع في اللفظ وعلى الوجهين لا يجوز ان يكون المشتقا بالخبر الخبر لان الكلب لا يجره عليه بل يكون المراد الاستعداد والاستصحاب وقد روي عن ابي ابي في هبة كان كلبه يجره في قبته وذلك يصح فاما قلناه على انه لو دل على الخبر لم يخصها بالوضع التي يذهب اليها بالدليل الهبة في مرض المتعاض باليمن محبوس من اصل المال لا يملك بدليل اجماع المشا الهبة ولا يجوز الهبة بغير الوفاء لان حكم الهبة يخرج في حال الجبر وحال الوفاء لا يعلل بالمال في ذلك الحال وحكم الوفاء موقوف الى بعد الوفاء وعلى يعلق بالمال في ذلك لو ففت فكانت محبوسا لثالث وهبة المتعاض جاز به بدليل اجماع المشا الذي لان الاصل الجواز والمنع يقتضيه دليل ويصح على الخالف بالاختيار الواردة في جواز الهبة لانه لا فصل فيها بين المتعاض وغيره ولو قبض الهبة من غير ان الوفاء لا يصح وزنه ولا خلاف في صحة ذلك مع الاذن وليس على حدة من وزنه دليل اذا وهب لم يحق في ذلك ان كان ذاك براء بلفظ الهبة وبغير قبول من عليه الحق لانه في براء منه هبة عليه ولا يجر على قبول المنع ومن مضى غيره فانه او يقرب او شاء له ينفع بليها مائة معلومة لونه الوفاء بذلك اذا قصد جبه الله تعالى ولو كان ذلك الغير يبيع القربى الى الله تعالى بوجه وبغير هلاك النحر ونقصانها بالعهدة وكذا لا يجوز الرجوع في الهبة والرجوع في الهبة اذا كانت مدتها محسنة وقصد بها وجه الله تعالى والبر والرجوع سواء وما يفتلغان في الشبهة فالرجوع في قبول ارفيك هذه الدارمة حينئذ والرجوع في الهبة ان يقول عرفت كذا مائة عرفت عرفت فاعلموا ان ذلك يجوز رجلا في رتبة فاما فان ثالث لساكن قبله فلورثة لساكن الى ان يمتح المالك ان ستم يتو تساك رجح الهبة وامات فان ثالث لساكن قبله فله السكة ان هو ورضي لم يعلو ذلك بمدة كان لما اخر اجبى شاء ولا يجوز ان يكره ذلك من جعل له من عدا والده واهله الا باذن لساكن ومن شرط صحة ذلك كانه ان يجازي وان يجر على ما ذمناه ومنه لينة الاهل وقبول الهبة اذا عرفت من جوا الفتح في قصد بها وجه الله تعالى وقبلت لم يجر له الرجوع فيها ولا يجوز قبض عنها واذا قصد بها السكة لانه

في الجواب

کُنَّا اَعْمٰیةً

الرخا.

مكتبة الغبطة

[illegible]

في حكايتها

في الفريضة وبكرها لو جهن جمع خرج فرا جرح من حجب الرد عليهم فبين في أصل الفريضة وبكرها لم يجمع فغيره لا يورث والبنات مثلها فان اصلها من مثلها لا يورث
الثالث والبنات المصنف بغير سهم ينكحوا الرءوس عليهم فخرج الثلث من ثلثه وخرج النصف من ثمنه وذلك من ثمنه فبين في أصل الفريضة وبكرها لم يجمع فغيره لا يورث
عشر والبنات خمسة عشر الفريضة من الابوين من النكاح وهو خمسة منها والبنات ثلثه والرد على هذا يجري المحتاج في جميع الفرائض فبينما من الوجهة يصحح لنا نسخ ذلك
ان يصحح مسئلة الميت الاول ثم تصحح مسئلة الميت الثاني ونقسم ثلثها بين الميت الثاني من مسئلة الاول على سهمها مسئلة الثاني فان ثلثها قد جفت المسئلة فان
صحت مسئلة الميت الاول كن مات وعطف ابوين بين فاصلها من ثمنه لا يورث منها ولكل واحد الابنين سهمها فان مات احد الابنين وعطف ابين
كان لكل واحد منهما سهم من ثلثها السهمين فقد صحت المسئلة في المسئلة الاولى وان لم ينقسم لثانيتها في الاول وجبنا سهمها المسئلة الثانية فغير ثباتها
سهمها المسئلة الاولى مثال ان يختلف احد الابنين في المسئلة التي قد تناهها ابنا وبنات فان سهمها هو اثنتان من ثمنه ينكحها فبينما من سهمها الابن وهو اثنتان
وسهم الميت وهو واحد اصل فريضة من مسئلة الاول وهو ثمنه فبينما ثلثه عشر لا يورث السدس ثلثه ولكل واحد الابنين سهمه فبينما من ثمنه فبينما من ثمنه فبينما من ثمنه
خلفها للذكر مثل حظ الانثيين من غير نكاح وكذا الحكم لو مات ثالث رابع فاردافا فاصبح مسئلة كل ميت ينقسم له من ماله من مات ثلثه من المسئلة على سهمها
فان انقسمت فقد صحت لنا المسائل كلها وان لم يجمع فبينما جتمع مسئلة فبينما صحت من ماله من مات ثلثه فاجتمع صحت من ثمنه المسائل كلها انتم فبينما
النكاح يحتاج اولا ان يبين من يجمع نكاحه ثمن بين اقسام النكاح المباح وشروطه ولا سيما الموجهة للرجل والى بعد صحة العقد فابعد ذلك كل من لا يحكم
فبقوله من يجمعها العقد عليها من على ضربين احدهما يجمع على كل حال والثاني في حال دون حال فالصحيح الاول المحرم بالثبوت في سنة الام وان علق والبنات
وان تزك والاخت وبنات الاخ والاخت وان تزكها والعم والخالة وان علقا بلا خلاف والموثقات بالرضاع وهي مثله كالموثة بالثبوت ان الواضع من لبن
المرأة يجمع عليه كل من يرضع له بعلمها بالولادة والرضاع ولا يجمع عليه من ينسب لها بالولادة كذا الرضاع ولا يفيض الخمر الرضاع الا بشروط منها ان يكون
من لبن الرضعة والرضع من لبنه وان تحول بين يديها اجماع الطائفة واطبقوا قوله نعم والوا لا ذات برضعت ولا دهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة لان الراد
اثبات الرضاع الشرعي الذي يتعلق به الحرص على دليل لا يتعدا الى يجوز ان يزيد الرضاع اللغوي لا ينفصل عن ما يحصل بعد التحول ولا يربطه في جوارحه دونها
او بعد هذا لان ذلك خارج بلا خلاف ولا في الكتاب يثبت بها لان الكتاب يثبت بها لما يحصل بل يثبتها فلم يثبت الا ما قلناه ومن شرط ما يخرج الرضاع ان يكون
لبن لولادة لا يدرى دليل اجماع الطائفة ومنها ان يكون مما يثبت اللحم ويشد العظم بان يكون معها ولبنه او عشرة اشغافا متواليات عند بعض اصحابنا ولا يثبت
بقول الرضعة بل يفتقر بثبوته الى بينة عادلة ومن هذا الصنف من المحرمات المفقود عليها دليل اجماع الطائفة واطبقوا قوله نعم وامهات ذناكم ولم يشرط
الدخول وانتم وقد ذكرنا في المحل الذي قلنا انكم اسرته ثم ماتت قبل الدخول فبينما لم يزل له ام هذا من هذا الصنف اتممت المذنبات المذنبات وزوجها
جمع ويخرج على المخالف بما روي من حديث سهل سعد فانه قال زوجتها بما روي الله فقال زوجها بها ما جعل من لفران ولم يامر بعد ذلك بالقبول
لولا ان امر زوجها فقال زوجها بها ما روي الله فقال زوجها بها ما جعل من لفران ولم يامر بعد ذلك بالقبول
وهو منقسم اليه فكان معناه فليكن هذا الزوج بلا شبهة من شرط ذلك ان يكون يلفظ النكاح او الزوج او الاستنعا في الموطن عندنا مع الفقه
الكلام ولا يصح العقد بلفظ الاباحة ولا الخليل ولا التملك لا البيع ولا الاجارة ولا الهبة ولا العارية بدليل اجماع الطائفة ولان ما اعتبرناه
نكاح الزمان يجمع على انعقاده وليس في انعقاده بما عدا دليل من شرطه ان يكون صادرا ممن له الولادة والولادة التي يجوز معها تزويج الصغيرة غير البالغ
سواء كانت بكر او قد نكحت بكارها تزويج او غيره ولا يكون لها بعد البلوغ خطبا بلا خلاف بين اصحابنا وزوج البكر البالغ من غير ان يخلو على خلاف بينهم
ان ذلك من خصه بابها وجدها له في جوفه فان لم يكن الاب حيا فلا ولاية له للجد من خياره والجد اولى من خياره الاب ليس لاحد ما فيه العقد الله سبحانه
الاخر الذين كان بغيره نزل الاولى للاب سببا للجد بدليل اجماع الطائفة ويخرج على المخالفين ان لا ولاية للصغيرة الا للاب الجد بما روي من قوله تعالى
ينظر لولده لانه لا يورث بعد العلم على ما روي في الخبر وعلى الاب الجد سببا لان الجد يورثها فان عقد بغيرها فانكحها بعد العلم عندنا
من اصحابنا الجاهل على النكاح وعندنا فانهم لم يخلوا في نكاحها فطريقنا لا يثبتها في غير رضاها في صحة العقد لانه لا خلاف في صحة اذا ثبت لم يثبت
اذا لم يرض هذا النكاح يفتق على الاجادة سواء كانت من الزوج او الولد والتمسك ويخرج على المخالفين في ذلك بما روي من ان امرأة بكر انكحت فقال ان ابني
واما كاد من غير هذا البنية وهذا لا يثبت على النكاح يفتق على النكاح والاجارة ولا يثبت على غيرها فبينما فان عقدنا وانما العقد الصحيح ان يكون عقدنا معا
من الزوج بالا كذا عقدنا لا يفتق بدليل اجماع الطائفة ولا ولاية لغير الاب الجد على البكر ولا يورثها ولا لغيرها على الغير البالغ لان نكاحها لا يثبت على غيرها
البكر ودام يكن لها اهل كان الاول لها تامة الى غير الصالح من الاقارب ولا الجانب بدليل اجماع المشايخ واليه تواتر في طاعتها فلا يخلو من تعدد زوجات
زوجها غير متضاف عقد النكاح اليها وهذا يفتق بظاهرنا المثولية لصداها وشروطها فانها من نكاحها فانها من نكاحها فانها من نكاحها فانها من نكاحها فانها من نكاحها
فكان يفتق من بينها فتكسها باطل غير متفكك لا يفتق بغيره وبما روي من خبره احد من اصحابنا من قوله الامام حق بغيرها من بينها والامام في الزوجات
وهذا عام وقوله ليس لولي مع التبايع لو سلم من ملك التبايع على الامثلة من تزوجت بغيره من مولا ما قولنا لفتق الجناح يجمع من ذلك وهو قوله فان دخلها
احوط كل هذه

كُنَّا النَّجَاحَ وَمَا

[illegible]

كتاب الأبدان

بسم الله الرحمن الرحيم

تورث ولا يدين بالطلاق ولا يلحقها حكم الإبداء والظن ولا يثبت بينهما وبين زوجها ولا يلحق الولد بزوجها ولا ينفذ الاصل لمولاه اذا كانت من كنفه
الحرام من الزواج ولا يخل للطلاق ثلثا العتلى الزوجه ولا يوجبها النكاح ولا ينفذ لغيره ولا ينفذ له لان الاحكام الشرعية ما ثبت بالادلة الشرعية ولا يثبت
لغيره على ما يثبت فيها من صحة في اصول الفقه فاذا ثبت ذلك وكان الدليل الشرعي قد قرئ هذه الاحكام في المنع منها وجب لقولها ولم يجر فيها سماعا على غيرها
الزوج على ان ما ذكره من المبادئ ينقض بالثالث لزوجها فانها لا تراث ولا زوجة اذا كانت ذميمة وامر قاتلها لا توارث بينهما وبين زوجها واما الطلاق فقد
قام مقامه في امة غيره في كثير من الزوجات كما لما اعتمد المذهب والامة المبيحة والمالك لزوجها ما انكروا ان يكون انقضاء الاجل يقوم في لزومه مقام الطلاق ولا
يجوز له ان يكون له حدان يقول ما لا يقع الطلاق قبل انقضاءه لان كل انكاح النكاح الى اجل من قوع الطلاق قبل فاقول باحد الامرين وفي الاخرين يطله
الاجل ولو ما الإبداء فان الله عز وجل لم يراجع ولا يكفر بالطلاق ولا يقع بالمنع منها طلاق فلا يلحقها حكم الإبداء مع ان قد يكون المنع اخل من الاجل
المعنى في الإبداء وهو رتبة اشر فكيف يصح في هذا النكاح الإبداء واما اللعان فعندنا في حصة ان الشرطي وقوعه بين الزوجين ان يكون حزينين مسلمين
عنده ان الاخر لا يصح لانه لا ينافي له التعلق في نفي وجبة المنع بها بائنا اللعان واما الثلث فمع بالمنع منها عندنا طلاق الولد بائنا هذا النكاح بخلاف
ما ظنوا واما العدة انما انقضت اجلا فاضدان وقد ثبت بخلافه ان عده الامكان وان كانت زوجة اذ التوفى زوجها قبل انقضاء الاجل عندنا اربعة اشهر
عشر ايام كعدل المفقود عليها بعد ذلك لم وما يتعلق بها الحالف في طهر المتعذر من الاختيار فاختار الاحاد ولو سلمت من الفرج في رؤيتها والمعاينة لها لم يجر العمل في الشرع
فكيف قد طعن أصحاب الحديث في رؤيتها وضعفوه بما سطور وما رخصوا اختيارا كبره في اباؤه المذموم واستمر العمل بما ظهر من طهر عن عدها ما نقله الرواة وقوله منعتان
كانتا على عهد النبي حلالا انا اخرهما واعاد عليهما منعه لئلا يشعرا في طهر عتلى الحالف ان النبي هو الذي حرمتا لانه عتري بهما كانت حلالا في عهد واما
الذي اخرجهم الى نفسان قبل كيف يصح بغير ما احل النبي ولا يثبت ذلك عليه فلما ارتفع النكاح لم يكن له منعه ويحتمل ان يكون لشبهه وهو عتفا والعلف
والشديد اضافة النكاح الى ان كان النبي هو الذي حرمتا او عتفا وجوابه ان بعض الامم تبا باحد لسانها استغنى في الاستمرار عليه من حرمة الدين وهذا الوجه
الذي جعل الفقهاني من منعه الحج عليه ان المنع لا يستحق حد من دم ولا غيره بائنا وقد قال عمر لا وقي باحد زوج من منعه الاربع بالجماعة وما انكر
احد لك عليه ما اعتد به من ذلك كان عذرا في نفي النكاح لغير المنع **فصل** في ما ملك له من يكون باحد سببا الغنك واذا انفلت الى الملك باحد سببا
لم يجر عليها حتى ينسب بغيره ويحتمل ان يكونا من كان من لا ينجس الا ان يكونا بائنا لئلا ينسبها من البيع هو من يوثق بائنا فانه لا يوجب المنع
والحال هذه استبرأها واما ما قيل في ذلك فان كانت حاملا لم يجر وطئها في الفرج حتى يفضي لها اربعة اشهر الا بشرط على الماء فان لم يجر لم يجر لم يجر لم يجر الولد لا
ان نزل به الدليل يجعل له فسطا من ماله لانه غداه ينقضه بدليل الجماع الطائفة ولا يجر له الجماع الطائفة ولا يجر على الاشارة ان بعضا من بعضا
يلكون للملك البعض عند نهاية الزمان بمعدا ما يملك منها ولها من نفسها بمعدا ما هو منها وقد روي ان يجوز بيعها في يومها عتفا لئلا يفسد ما هو واما
كانت مشتركة بين شركيين لم يجر اخذها وطئها الا ان جعله شر كمن ذلك على ما رواه احصا بنا ولا بد من عتبا لفظ الطليل بان يقول طليلك من طئها او جعلك
منه في حل كذا لو كانت خاصة في الملك فانه يجوز وطئها لغيرها لك بغيرها فان وطئها احد الشريكين من غير جعل انم ووجبتا دية فان كانت بولد الحق
مروى من شركيه من فستفان واما ما جعلا ائما وادبا فان كانت بولد الحق من خرج اسماء بالفرع ودفع الى شركيه مقلد اضيق من فستفان ويجوز شراء التجار ابر
وطئها وان سبها الظالم لو كانت مستغفلة لئلا ان لم يفرق منها التمس لغيرها مستغفلة منهم اياها خاصة من ذلك لطلبها باليهام ويجوز وطئها وان لم تملك اذا
كانت كائنا من ملك لم من يجر عليه من كنفها لغيرها لئلا يفرق منها التمس لغيرها مستغفلة منهم اياها خاصة من ذلك لطلبها باليهام ويجوز وطئها وان لم تملك اذا
بئها على ما يثبت في كتابنا لبيع كل ذلك لئلا يفرق منها التمس لغيرها مستغفلة منهم اياها خاصة من ذلك لطلبها باليهام ويجوز وطئها وان لم تملك اذا
دون الوطى على ما دللنا عليه في صحة وعلى الحل بل في النكاح في لغيره غير مخطوب بدليل الاجماع المتشابه ايضا قوله فانه ذكر كمن حركت لكم فانوا حركتم ان شئتم وقته
ان شئتم من بن شئتم وكيف شئتم في قول العلماء بالنسبة للغة وحل ذلك على الوطى وان يكون المعنى في شئتم على ما حكى عن الفخا كخطاء عند جميعهم وقول الخالف
اذا متى اشتهت الفساحا وجب يكون الوطى حيث يكون لئلا يفرق منها التمس لغيرها مستغفلة منهم اياها خاصة من ذلك لطلبها باليهام ويجوز وطئها وان لم تملك اذا
في جواز وطئها فيما عدا الفلح الذي لا يراه لومع بان قال فاقول لكم ان شئتم من ماله في جسد ما خلا ما يكره اليه ويختص بالفساحا من غير دليل لومع تروى الاية على هذا السبب
ولم يصح ومن يقول ان المراه بائنا لا يجر وطئها في المراه في فليها من جسد ما خلا ما يكره اليه ويختص بالفساحا من غير دليل لومع تروى الاية على هذا السبب
اكثر من مطالعتها فاما من بعدتها الى غيرهما بغضه فاهربا فلا يجب فيه حتى الطاري عن المشافهة قال ما حق من النبي في يجره ذلك ولا يجلل الحق و
القبض منه منع وحكي عن مالك انه قال ما ادركت فستكوفي بهي بشك في ان وعلى المراه في غيرها حل ولا يجره ذلك عن نافع بن عمر اما ما ينفذ
فيهم الحلال من النكاح فليس بين احدنا صاحب ما ينفذ لغيره من النكاح والثاني في وجوب نفقة الاول الدخول في الاحرام والقوا والوجوب حد من عدم الخص في السبا
والابلاء والظن والثاني في الطلاق واللعان والارث اذ على ما يثبت **فصل** في الإبداء بغير الإبداء الشرعي للثالث بالزام الزوج بالعدا والطلاق بغيره
الزوج بذلك شرط منها ان يكون الخالف بالغا كامل العقل ومنها ان يكون الزوج قبل من وطئ او ضا على ذلك كله الجماع الطائفة وانه فان وقع الإبداء
وقتلوا الاحكام بغيره في الشرع ولا خلا في شئ من ذلك مع كل ما ذكرناه وليس على شئ من ذلك خلا في شئ من ذلك مع كل ما ذكرناه وليس على شئ من ذلك خلا في شئ من ذلك مع كل ما ذكرناه

فِي حُكْمِ الْإِطْلَافِ

والله اعلم

في الطلاق والمعتل

والنقطة الأولى الطلاق البائن بدليل الإجماع المتأخر لأن الأصل في مثل ذلك تنفيقه دليل من طلق ثلثا بلفظ واحد كما
مبدعاً في قوله ثلثا ودفعت واحدة إذا تكاملت لشرط على الصحيح من المذهب نداء اللفظ بالطلاق مع تكامل الشرط المسخوطة وجب وقوعه ما لم
امنع فيه من قوله ثلثا لأحكام الشرع لأنه لا ينافي في فساد ما قد تكاملت شروطه التثنية من الطلاق ولا فرق بين أن يقع
الطلاق بقوله ثلثا وبين أن يشهد بثم المراه وكما أن ذلك وإن كان جازاً في السنة غير مانع من وقوع الطلاق فكذلك فاعين فيه وبدل على قوله
بدليل إجماع الطائفة قوله الطلاق مرتان والمراد بذلك الأمر لو كان خيراً لكان كذا فكانه قال طلقوا مرتين بمجسود واحدة بعد أخرى كما
أن من أخطأ درهمين دفعة واحدة لم يوصف بأنه مضطرب ولا يكون كذلك خفة بقوله لا يعطى لها في وقتين فكذلك المطلق وليس أن يقولوا العتد
في الآية المذكورة عقيب اسم المقتضى التثنية كما إذا قال له على عشرة مرتين وإنما يقتضيه ذكره عقيب فعل كما إذا قال أعطه
مرتين أو أدخل الدار مرتين لأننا قد بينا أن معنى قوله تتم الطلاق مرتان الأمر في الحال هذه في الآية المذكورة عقيب فعل فإن قبله لم ينفذ كقول
أكثر من وجوب التثنية فلم نعلم أنه لا بد أن يكون في كل مرة مع فعل المراجعة فلنا إجماع الطائفة على ذلك لأنه إذا ثبت وجوب التثنية فكل من أوجبه
قال بما ذكرناه والقول بأحد الأمرين دون الآخر خروج عن إجماع الأمة ويخرج على المخالفين ذلك أيضاً بما روي عن ابن عمر من قوله طلق زوجي
وعني خاتمي فقال لي النبي ما هكذا أمرت ربك إنما التثنية تستعمل بها الظاهر فطلقها في كل مرة ويخرج عنهم في أن التلطف بالثنية بعد مرة
واقع ثلثا بما روي من قوله في حديث ابن عمر أنه عصبته بك حين قال للذات لو طلقها ثلثا بما روي عن رجل أخطأ في مجلس واحد
عليها من ناشد بأنا لا نبي كيف طلقها قال طلقها ثلثا في مجلس واحد فقال إنما تلك واحدة فاجبها والاحتياط في ذلك كثر في أن الصحيح يخرج
إلى وقوع التلطف واحد وإن كان بعدة بما روي في حديث ابن عمر من قوله إذا عصبته بك ثلث مراتك غيرة حوله على مثله لأن أوامراً
أمره أحدهم هو معارض بغيره فمحل أن يكون أراد بقوله بابت منك مراتك أن تخرج من لعدا لأعدتينا أن يقع بذلك واحدة على أن قول ابن
عمر وأبى بن طلقها ثلاثاً فمحل أن يكون أراد في ثلثها طلقها المراجعة ومحل أن كرا العصبته على هذا الأمرين أحدهما أن يخرج الزوج نفسه عن المكان
من مراحله لمراعاة نكح زوجاً غير ذكره لأنه لا بد كيف يغلب عليه رجاءه بالعصبته والثاني أن النبي لا يمنع أن يكون عالماً من زوج ابن عمر
ضرباً بوجوب العصبته بغيرها ومع ما ذكرناه في الخبر من الاحتمال بسقطه الاستدلال فصل في تفرقة اللعان بين الزوجين على أمور منها أن يكونا
مكلفين سواء كانا أحدهما من أهل الشهادة أو الحرين أم لا ومنها أن يكون النكاح زامناً أو موقتاً ولا يكونا أحدهما من أهل الطلقة طلاقاً أو حبساً
أو كانا في العدة كانت منها أن لا يكون صماء ولا حائضاً منها أن يقع فيها الزوج برضا بغيره لا مشقة أو بغيره لا مشقة أو بغيره لا مشقة
بينهما لعان أو تبرأهما أو يحد ولدها ولا يقع أو يحد من الشبهة بما قد فيها أن يكون منكراً لذلك بدل على هذا كله إجماع الطائفة وإيضاح خلاف
في صحة اللعان مع كمال ما ذكرناه وليس على محتمل اختلاف بعضه بل بعضه اللعان أن مجلساً كما بينهما مسنداً للقبل وبوضعهما بين يدي المرأة عن
بين الرجل وموجهاً إلى القبلة ويقول للرجل قل أشهد بالله في هذا ذكر من هذه المرأة من القبول المضادتين فإذا قال فذلك امرأة أن بعدة تمام أربع
فأشهاد لا أشهد قال له الحاكم أن الله عز وجل أعلم أن لعنه الله عليه وعذابه الم فإن كان حاكم على ما قلنا غيره أو غيرها فليجأ الزوجان عقاباً للشبهة
أهون عقاباً لأن رجوعه عن قوله جل جلاله المشرقي وإن أصح ما اتفاه قال له قل أن لعنت الله على أن كنت من الكاذبين فإذا قالها أدبل على المراه
قال لها ما تقولين فيما رماك به فإن اعترفت بهما وإن أمنت على الإنكار قال لها قل أشهد بالله أني لم أجد ما رماي به من لكاذبين فإذا قالها ما رماي به
شهادتان كما فاشهد الزابرة وعظها كما عظم الرجل فإن اعترفت بهما وإن أصح ما اتفاه قال له قل أن لعنت الله على أن كنت من الكاذبين فإذا
قال لك من الحاكم بينهما ولم يحد لهما على ما قلناه في كتاب لفظ الشهادة وعمل الشهادات والزيادات جنى اللعان فلو قال أحلف بالله وأقسم
أو نفض شهادتيك وبذلك الحاكم بالمرأه ولا يثبت باللعان ولم يفسد الفردان حكم الحاكم بذلك لأن ما قلناه يجمع على صحته وليس على صحته ما قلناه لعل ذلك
علماً ما ذكرناه مخالف لظاهر القرآن لأنه لم يذكر لفظ الشهادة والعقوبات والزيادات من حيث أخبارنا ولا يرضى عنها العقاب بلعانها والمراد بالعقاب عندنا الحد
وعند أبي حنيفة الحبس لا يثبت أحدهما إلا بعد لعان الزوج فصح ما قلناه ففضل في الزدة منها المرأة الكفرا بربه ولو أوجب الحد بما به فرضه العلم
من بنية كونهما الصالح أو الزكوة أو ما سري مجرى ذلك بعداً عنها الضد بكون مرتد وهو على ضربين أحدهما أن يكون مولوداً على فطرة الإسلام
الثاني أن يكون مسلماً بعد كفره فالأول يبين زوجته منته الحال ويقيم له بين ورثته ويجب قتله من غير أن يشأ بإجماع الطائفة ويخرج على
المخالف بما روي من قوله من يدينه فافلق وقوله لا تجلدم أدري مسلم إلا بأحد ثلث كفر جبايمان لو ردنا بعد كفا أو قل نفس بغير نفس لم يشأ إلا
فمن أشرطها في هذا الموضع ضلله المذهب الثاني وهو المذهب عن الإسلام حصل بعد كفر هذا يشأ بان رجوعه إلى الإسلام كان العتد ثمانية أشهر
فإن أسلم ثم أريد ثابته فله من غير أن يشأ بان رجوعه إلى الإسلام بالمرأة المخرج عن غلبتها كان أهلك بها من غيره ولا تقتل المرأة بل
حتى أسلم أو تولى الحبس بدليل إجماع الطائفة ويخرج على المخالف بما روي من نهى عن قتل المرأة ونهى عن قتل النساء والولدان ولم يفضل زكوة احتق
بماض هذا الإبهام الملقبات بغيره بغيره ثلثه وقوله لأن البوضع المحل عامة في المطلقة وغيرها فاستعملنا ثلثها ما خلا من وبين ذلك قوله

يكون الطلاق البائن بدليل الإجماع المتأخر لأن الأصل في مثل ذلك تنفيقه دليل من طلق ثلثا بلفظ واحد كما
مبدعاً في قوله ثلثا ودفعت واحدة إذا تكاملت لشرط على الصحيح من المذهب نداء اللفظ بالطلاق مع تكامل الشرط المسخوطة وجب وقوعه ما لم
امنع فيه من قوله ثلثا لأحكام الشرع لأنه لا ينافي في فساد ما قد تكاملت شروطه التثنية من الطلاق ولا فرق بين أن يقع
الطلاق بقوله ثلثا وبين أن يشهد بثم المراه وكما أن ذلك وإن كان جازاً في السنة غير مانع من وقوع الطلاق فكذلك فاعين فيه وبدل على قوله
بدليل إجماع الطائفة قوله الطلاق مرتان والمراد بذلك الأمر لو كان خيراً لكان كذا فكانه قال طلقوا مرتين بمجسود واحدة بعد أخرى كما
أن من أخطأ درهمين دفعة واحدة لم يوصف بأنه مضطرب ولا يكون كذلك خفة بقوله لا يعطى لها في وقتين فكذلك المطلق وليس أن يقولوا العتد
في الآية المذكورة عقيب اسم المقتضى التثنية كما إذا قال له على عشرة مرتين وإنما يقتضيه ذكره عقيب فعل كما إذا قال أعطه
مرتين أو أدخل الدار مرتين لأننا قد بينا أن معنى قوله تتم الطلاق مرتان الأمر في الحال هذه في الآية المذكورة عقيب فعل فإن قبله لم ينفذ كقول
أكثر من وجوب التثنية فلم نعلم أنه لا بد أن يكون في كل مرة مع فعل المراجعة فلنا إجماع الطائفة على ذلك لأنه إذا ثبت وجوب التثنية فكل من أوجبه
قال بما ذكرناه والقول بأحد الأمرين دون الآخر خروج عن إجماع الأمة ويخرج على المخالفين ذلك أيضاً بما روي عن ابن عمر من قوله طلق زوجي
وعني خاتمي فقال لي النبي ما هكذا أمرت ربك إنما التثنية تستعمل بها الظاهر فطلقها في كل مرة ويخرج عنهم في أن التلطف بالثنية بعد مرة
واقع ثلثا بما روي من قوله في حديث ابن عمر أنه عصبته بك حين قال للذات لو طلقها ثلثا بما روي عن رجل أخطأ في مجلس واحد
عليها من ناشد بأنا لا نبي كيف طلقها قال طلقها ثلثا في مجلس واحد فقال إنما تلك واحدة فاجبها والاحتياط في ذلك كثر في أن الصحيح يخرج
إلى وقوع التلطف واحد وإن كان بعدة بما روي في حديث ابن عمر من قوله إذا عصبته بك ثلث مراتك غيرة حوله على مثله لأن أوامراً
أمره أحدهم هو معارض بغيره فمحل أن يكون أراد بقوله بابت منك مراتك أن تخرج من لعدا لأعدتينا أن يقع بذلك واحدة على أن قول ابن
عمر وأبى بن طلقها ثلاثاً فمحل أن يكون أراد في ثلثها طلقها المراجعة ومحل أن كرا العصبته على هذا الأمرين أحدهما أن يخرج الزوج نفسه عن المكان
من مراحله لمراعاة نكح زوجاً غير ذكره لأنه لا بد كيف يغلب عليه رجاءه بالعصبته والثاني أن النبي لا يمنع أن يكون عالماً من زوج ابن عمر
ضرباً بوجوب العصبته بغيرها ومع ما ذكرناه في الخبر من الاحتمال بسقطه الاستدلال فصل في تفرقة اللعان بين الزوجين على أمور منها أن يكونا
مكلفين سواء كانا أحدهما من أهل الشهادة أو الحرين أم لا ومنها أن يكون النكاح زامناً أو موقتاً ولا يكونا أحدهما من أهل الطلقة طلاقاً أو حبساً
أو كانا في العدة كانت منها أن لا يكون صماء ولا حائضاً منها أن يقع فيها الزوج برضا بغيره لا مشقة أو بغيره لا مشقة أو بغيره لا مشقة
بينهما لعان أو تبرأهما أو يحد ولدها ولا يقع أو يحد من الشبهة بما قد فيها أن يكون منكراً لذلك بدل على هذا كله إجماع الطائفة وإيضاح خلاف
في صحة اللعان مع كمال ما ذكرناه وليس على محتمل اختلاف بعضه بل بعضه اللعان أن مجلساً كما بينهما مسنداً للقبل وبوضعهما بين يدي المرأة عن
بين الرجل وموجهاً إلى القبلة ويقول للرجل قل أشهد بالله في هذا ذكر من هذه المرأة من القبول المضادتين فإذا قال فذلك امرأة أن بعدة تمام أربع
فأشهاد لا أشهد قال له الحاكم أن الله عز وجل أعلم أن لعنه الله عليه وعذابه الم فإن كان حاكم على ما قلنا غيره أو غيرها فليجأ الزوجان عقاباً للشبهة
أهون عقاباً لأن رجوعه عن قوله جل جلاله المشرقي وإن أصح ما اتفاه قال له قل أن لعنت الله على أن كنت من الكاذبين فإذا قالها أدبل على المراه
قال لها ما تقولين فيما رماك به فإن اعترفت بهما وإن أمنت على الإنكار قال لها قل أشهد بالله أني لم أجد ما رماي به من لكاذبين فإذا قالها ما رماي به
شهادتان كما فاشهد الزابرة وعظها كما عظم الرجل فإن اعترفت بهما وإن أصح ما اتفاه قال له قل أن لعنت الله على أن كنت من الكاذبين فإذا
قال لك من الحاكم بينهما ولم يحد لهما على ما قلناه في كتاب لفظ الشهادة وعمل الشهادات والزيادات جنى اللعان فلو قال أحلف بالله وأقسم
أو نفض شهادتيك وبذلك الحاكم بالمرأه ولا يثبت باللعان ولم يفسد الفردان حكم الحاكم بذلك لأن ما قلناه يجمع على صحته وليس على صحته ما قلناه لعل ذلك
علماً ما ذكرناه مخالف لظاهر القرآن لأنه لم يذكر لفظ الشهادة والعقوبات والزيادات من حيث أخبارنا ولا يرضى عنها العقاب بلعانها والمراد بالعقاب عندنا الحد
وعند أبي حنيفة الحبس لا يثبت أحدهما إلا بعد لعان الزوج فصح ما قلناه ففضل في الزدة منها المرأة الكفرا بربه ولو أوجب الحد بما به فرضه العلم
من بنية كونهما الصالح أو الزكوة أو ما سري مجرى ذلك بعداً عنها الضد بكون مرتد وهو على ضربين أحدهما أن يكون مولوداً على فطرة الإسلام
الثاني أن يكون مسلماً بعد كفره فالأول يبين زوجته منته الحال ويقيم له بين ورثته ويجب قتله من غير أن يشأ بإجماع الطائفة ويخرج على
المخالف بما روي من قوله من يدينه فافلق وقوله لا تجلدم أدري مسلم إلا بأحد ثلث كفر جبايمان لو ردنا بعد كفا أو قل نفس بغير نفس لم يشأ إلا
فمن أشرطها في هذا الموضع ضلله المذهب الثاني وهو المذهب عن الإسلام حصل بعد كفر هذا يشأ بان رجوعه إلى الإسلام كان العتد ثمانية أشهر
فإن أسلم ثم أريد ثابته فله من غير أن يشأ بان رجوعه إلى الإسلام بالمرأة المخرج عن غلبتها كان أهلك بها من غيره ولا تقتل المرأة بل
حتى أسلم أو تولى الحبس بدليل إجماع الطائفة ويخرج على المخالف بما روي من نهى عن قتل المرأة ونهى عن قتل النساء والولدان ولم يفضل زكوة احتق
بماض هذا الإبهام الملقبات بغيره بغيره ثلثه وقوله لأن البوضع المحل عامة في المطلقة وغيرها فاستعملنا ثلثها ما خلا من وبين ذلك قوله

۱۰ اطلاق و انعقاد

[illegible]

مع القدر

بِذُنُوبِكُمْ وَلِإِغْوَاكِ الْكَافِرَ

[illegible]

بُوخْد
مَجِيزِ لَاصَرَاتِ

۲
فہرستہ
کتابیں
میں
میں

عليه

كتاب الحدود

وما اشبه ذلك مما ينبغي ان لا يفتقر الى التاكد من معنى القبح ومن قال لغيره نبت بغير ان يعرفوا ذنبا بشئ وعلمها حاد او كذا لو لم يثبت من اجل ان ذلك واحد منهم بلفظ سواء
جاءه ابر على الاجتماع والافتراق ولو قد فهم بلفظ واحد جاء كل واحد منهم على الافتراق فان جاءوا بمجمعين حد بجمعهم هذا واحدا وهذا لفظان موقوف
بشر كل من يثبت ثلثا من ذنوب لا تشاء في الاستبنا واد اطاق له اقليم بالحد فافهم له بسط حواشيا فبين واذ اعرف عنهم كان كمن لا يفي بالمطالبة باستيفاء الحد
اذ لم يكن للفتن الموقفي له اخذ بمقتضى سلطان الاسلام ولم يجر له القفولة بسط هذا الفتن بالثبوت على حال انما بسط بقوله الموقفي او وليه من ذنوب
الاقتضا خاصة وبفضل الفتاوى في امر الراجحة اذ احدهما فيها من المرات وبفضل سبب لينة وهذه الاثبات اخطا لا يمتنع وليس على منعه منبوا في فتنه من
استيفاء صاحب اليمين بسبب كل ذلك بطلان اجتماع الطائفة **فصل في نكاح شرب قنبر** فليل المسكر وكثيره وان اختلف اجناسه اذا كان في شارب كامل العقل اركان اربعة
رجلا وامراه مسلما كلن او كافرا منظارا بينك بين المسلمين غنائم حلية بدليل اجتماع الطائفة وقد روي عن طريق الخلفاء ان النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر عاقب
جلده وودوا على امره ان لا يشرب الخمر اذ اشرب مسكرا واد اسكر وضوا دافعا فخرى فيجوز بحد القنبر ولا خلاف في ذلك من الخطاب في ذلك وبفضل الفتاوى
بشرب المسكر الثالثة وقد حدها بدليل اجتماع الطائفة وحكم شارب الخمر بدليل هذا الاجتماع اخص فقد ثبت بحد شرب الخمر بما قد مضاه
فيما مضى وكل من قال بذلك في جليله حكم القنبر القول باحد الامر دون الاخر مخرج عن الاجتماع وحكم الثاني من ذلك بطلان ثبوت اربعة حكم الثاني من ان
وعنه ما هو بحد الله نعم ولا يفتقر الى حق لا يرد في مقدمه وبطلان الزجر على ظنهم وكثيره وهو عريان والمرأة في ثيابها فصل في حد الشرب
القطع على شرب كونهما لا يشرب منها ان يكون مكلفا ومنها ان لا يكون في الدائم له وان كان غنيا من ماله ولا عيالا من سببه بل اخلاق ومنها ان لا يكون
مقدرا للمعروف ربع دينار فضا عدا او فته ذلك ما لم يرد عاده من شربا سواء كان محرما من شربا هو الله اذا تركه لم يمسكك لثبات الحبب النابذ اولم يكن كك
كافوا له والحق وسواء كان اصله الا باحد كالتحشيش لفضب الطين وما جعل من الاواني وما يخبز من المعادن اولم يكن كك كالتحشيش لثبات ومنها ان
يكون المشرى لا حظ ولا شبهة للشاق فيه ومنها ان يكون عريان من تركه اخصا بان الحزب لكان هو الله لا يكون لعنه الله او ماله كالتحشيش لثبات ومنها ان
وبطل على ذلك اجتماع الطائفة والشاق هو الاصل على جهة الاستحفا والفرع على هذا ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
خلافا لاجل دليل الاجتماع المشا اليه فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع بغيره على جوبه بما خالفه عند دليل بجمع على الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
نصر ايضا فالاصل في امره لا يرد من وجب القطع فيما مضى عما ذكرنا احتاج الى دليل بجمع على اني جفت في سقاط القطع لغيره ليس بغيره فافهم
اصلة الا باحد سوال الذهب الفضة والياقوت الفروخ فائلم بسط القطع بغيره بقوله نعم والشاق والثبات فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان
صريح من ذلك الا ما اخرجه ليل فاطع ولقوله القطع في البسر بل اخلاق لا يرد من اني بغيره في ثيابها فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان
ان النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر عاقب جلده وودوا على امره ان لا يشرب الخمر اذ اشرب مسكرا واد اسكر وضوا دافعا فخرى فيجوز بحد القنبر ولا خلاف في ذلك من الخطاب في ذلك وبفضل الفتاوى
بشرب المسكر الثالثة وقد حدها بدليل اجتماع الطائفة وحكم شارب الخمر بدليل هذا الاجتماع اخص فقد ثبت بحد شرب الخمر بما قد مضاه
فيما مضى وكل من قال بذلك في جليله حكم القنبر القول باحد الامر دون الاخر مخرج عن الاجتماع وحكم الثاني من ذلك بطلان ثبوت اربعة حكم الثاني من ان
وعنه ما هو بحد الله نعم ولا يفتقر الى حق لا يرد في مقدمه وبطلان الزجر على ظنهم وكثيره وهو عريان والمرأة في ثيابها فصل في حد الشرب
القطع على شرب كونهما لا يشرب منها ان يكون مكلفا ومنها ان لا يكون في الدائم له وان كان غنيا من ماله ولا عيالا من سببه بل اخلاق ومنها ان لا يكون
مقدرا للمعروف ربع دينار فضا عدا او فته ذلك ما لم يرد عاده من شربا سواء كان محرما من شربا هو الله اذا تركه لم يمسكك لثبات الحبب النابذ اولم يكن كك
كافوا له والحق وسواء كان اصله الا باحد كالتحشيش لفضب الطين وما جعل من الاواني وما يخبز من المعادن اولم يكن كك كالتحشيش لثبات ومنها ان
يكون المشرى لا حظ ولا شبهة للشاق فيه ومنها ان يكون عريان من تركه اخصا بان الحزب لكان هو الله لا يكون لعنه الله او ماله كالتحشيش لثبات ومنها ان
وبطل على ذلك اجتماع الطائفة والشاق هو الاصل على جهة الاستحفا والفرع على هذا ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
خلافا لاجل دليل الاجتماع المشا اليه فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع بغيره على جوبه بما خالفه عند دليل بجمع على الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
نصر ايضا فالاصل في امره لا يرد من وجب القطع فيما مضى عما ذكرنا احتاج الى دليل بجمع على اني جفت في سقاط القطع لغيره ليس بغيره فافهم
اصلة الا باحد سوال الذهب الفضة والياقوت الفروخ فائلم بسط القطع بغيره بقوله نعم والشاق والثبات فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان
صريح من ذلك الا ما اخرجه ليل فاطع ولقوله القطع في البسر بل اخلاق لا يرد من اني بغيره في ثيابها فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان

ولا يفتقر الى حق لا يرد في مقدمه وبطلان الزجر على ظنهم وكثيره وهو عريان والمرأة في ثيابها فصل في حد الشرب
القطع على شرب كونهما لا يشرب منها ان يكون مكلفا ومنها ان لا يكون في الدائم له وان كان غنيا من ماله ولا عيالا من سببه بل اخلاق ومنها ان لا يكون
مقدرا للمعروف ربع دينار فضا عدا او فته ذلك ما لم يرد عاده من شربا سواء كان محرما من شربا هو الله اذا تركه لم يمسكك لثبات الحبب النابذ اولم يكن كك
كافوا له والحق وسواء كان اصله الا باحد كالتحشيش لفضب الطين وما جعل من الاواني وما يخبز من المعادن اولم يكن كك كالتحشيش لثبات ومنها ان
يكون المشرى لا حظ ولا شبهة للشاق فيه ومنها ان يكون عريان من تركه اخصا بان الحزب لكان هو الله لا يكون لعنه الله او ماله كالتحشيش لثبات ومنها ان
وبطل على ذلك اجتماع الطائفة والشاق هو الاصل على جهة الاستحفا والفرع على هذا ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
خلافا لاجل دليل الاجتماع المشا اليه فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع بغيره على جوبه بما خالفه عند دليل بجمع على الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
ليس على المنهبة لخصا في الثانيين في الثانيين وفيه ربه عار ويطع
نصر ايضا فالاصل في امره لا يرد من وجب القطع فيما مضى عما ذكرنا احتاج الى دليل بجمع على اني جفت في سقاط القطع لغيره ليس بغيره فافهم
اصلة الا باحد سوال الذهب الفضة والياقوت الفروخ فائلم بسط القطع بغيره بقوله نعم والشاق والثبات فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان
صريح من ذلك الا ما اخرجه ليل فاطع ولقوله القطع في البسر بل اخلاق لا يرد من اني بغيره في ثيابها فافهم الله انهم بفضل ولا يجوز ان

في الوعد والفيضان

من هذا وان غاد ثابته ادب مجل صانحة الارض حتى يدي فان غاد ثابته فطنت لطرف انا مله الاربع من الفصل الاول فان غاد ثابته فطنت من الفصل الثاني
فان غاد خامسة فطنت من اصولها وركبها لا تطلع على من سرف طعنا ما به عام مجا عذوق قد يتبين في كتاب الجها هذا لمحاب فلا جبر لا غاد ثابته فصل واعلم
ان التفرير يجب بفعل البنيج والاخلال بالواجب لله لم يدر الشارح بتوظيفه عليه وورد بذلك فيه ولم يتكامل شروطا اقامته فغيره على فطنت
ان ناولوا طوا من النوم في اوا واحد الصم والقبيل في غيره ذلك على حسب ما يراه اولى الامر من عشرة اسواط الى عشرة وسبعين سوطا وغيره من رطبهم
او اسفله سبعة وغيره العبد اذ اسرف من مال سببه والوالد اذ اسرف من مال ولده ومن سرف اقل من ربع دينار ومن سرفه او اكثر من ربع دينار وغيره من رطبهم
وهو حر مسلم ولدا لدا وعبد لدا وغيره ذميا او صغيرا او مجنونا وغيره العبد لدا واهل الذمة اذ غادوا ذوا ومن فذن غيره بما هو مشهور به مغفلة
من سائر الغنايل لم يسحق حد ولا غيره بل وبغير المسلم اذ اغتصبها بغيره او عجز او جفرا او جدام او حب فان كان كافرا فلا شيء عليه غيره بل باستثناء
الغذ من غير غيره بل لا يقيد زنا ولا لواط والنزول للغايب من ثلثة اسواط الى عشرة وتسعين سوطا واذا غاد ذوا اثنا بما هو واجب الحد
عنهما وجب غيره بها كل ذلك بدليل جامع الطائفة وكذا انه متى غاد المرأة اربعة سنين فان اصر غاد الى ما هو واجب للغيره من عنفه فصل في
العصا وما يتعلق به يجب في المولى للفيضان يكون علما بالحق اية فتولية الما لم يفرده فيجوز عقلا ولا يجوز فعلها وايضا فانما خيرة الحكم غان الله
نعم ونافعه لسوا الله ولا شيء في ذلك من من العلم وايضا قوله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن حكم بالانفس لم يقطع على
الحكم بما انزل الله نعم ويخرج على الخالف بما روي في خبره فيهم الفيضان ورجل فخره بين الناس على حمل هو في الناس ومن فخره بالانفس فخره على حمل
ويجب فيه ان يكون عدا لا بلا خلاف الا ان لا يتم وخلافه غير عدا في يفتي ان يكون كمال العقل حسن الراي ذا علم وورع وقوة على القيام بما فرض
الله ويجوز للحاكم ان يحكم بغيره في جميع الاشياء الا احوال الحدود والعصا من غير ذلك سواء في ذلك علمه في حال لولا بد او قبلها بدليل جامع لفظ
وايضا قوله نعم فان حكمت فحكم بيتهم بالنسب وقوله نعم فاودا فاجعلنا كفي الارض فحكم بين الناس بالحق ومن حكم بغيره فقد حكم بالحق والعد وايضا
قوله نعم الزانية والزاني فاجلوا كل واحد منهما ما نه خلدته وقوله نعم والناسي وان شاة فاقطعوا ايديهما ومن علمه لا قام او الحاكم زانبا او سارقا
وجب عليه من ثل الامر اذا ثبت ذلك في الحد ثبتي الاموال لان احدا لم يفرق بين الامر واية فاقطعوا ايديهم لم يفرق لادى ما له فسفر من حيث
الحق الله يعلم واعطاء ما يعلم استحقاقا وما الى هذا في الحكم والاول يفتي في غير ذلك سواء في حال لولا بد او قبلها بدليل جامع لفظ
فانما يفتي في الدين في بعض الاشياء لان العلم يقتضي اكد من عليه الظن فاذا وجب الحكم مع ظن ذلك فلا بد من جميع العلم به او في امر
ولله اية على ما قلناه امضا وسوا الله الحكم له بالثبوت على الاعلى عز بل لو مؤمنين ومن خذبه من تابعي سما لذلك في الشهادة بين من حيث علما
صدقه بالخبر وقول بل لو مؤمنين لشهر ما طال لينة بالثبوت على ما ادعاه في دوع طلبة وحجنا فاعلمنا لينة عام المسلمين بينه وبينه وهو مؤمن
على اكثر من هذا يدل على ما قلناه لانه اضاف الحكم بالعلم على من لا يشهد من الصغار والناسي فلم يكر ذلك منهم احد ليرى حدان يفتي من الحكم بالعلم من حيث
ان ذلك بما افترضه الحاكم لان ذلك سخطا محض لا يجوز العدل برعا افشاء الدليل بل لم على ذلك ان لا يجوز في المستقبل بالثبوت والاقراء المشتبه
من حيث مسند هذا الحكم العلم الشاهد بها على ان شروط المزاغة في الحكم كما يفتي حسن الظن به وتمنع من ثبوت في الحكم بغيره كما تمنع من ذلك في قول اقر
عقل بكذا واذا ما لينة بكذا وادوجب عليه الحكم بما تبينه عنه باقراره بيبته وان لم يحضر تلك احدى سواء وحرم عليه الامتناع من حكم لاجل الله فكل
ما يخرجه ويفضيه بينهما المسلمين بشرط الحرية والذكور والبلوغ وكما لعقل العدل في جميع الاشياء بلا خلاف فغيره لا يقبل في الزنا الاشياء او بعد زنا
مما بينه الفرق في لفرج مع اتحاد اللفظ والوقت فينا خلفوا في الزنوبة وانقص عددهم اولم باقوا بها في وقت واحد حد واحد الا فرام بلا خلاف او شتبا
ثلثة رجال وامرأين وكذا حكم اللواط والحق بدليل جامع الطائفة ويقبل فيما عد ذلك بشهادة عدلين ويعبر في حقها النفاق في الحق ومطابقا لله
دون الوقت بلا خلاف ولا يقبل شهادة الشاة فيما يوجب حدا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عندنا على ما قلناه ولا تقبل شهادتها
على كل حال في الطلاق ولا في رؤية الهلال بدليل الاجماع الطائفة ويقبل شهادتهم على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه
لا يطاع عليها الرجال كالرؤية لافشاء بلا خلاف فيقبل شهادته القابل وحده اذا كانت مأمونة في الولادة والاستهلال ويعلم لاجلها بربع الذنبة
والمرات ويقبل شهادتهم فيما عدا ما ذكرناه مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويخرج الخالف بما روي من كبره غير النبي من ان يفضي باليهن مع الشاهد
وعلى المسئلة اجماع الصواب فيقبل شهادته كل واحد من اولاد الوالد الذنبة والزوجين فلا حرج فيقبل شهادته كل واحد من اولاد الوالد الذنبة والزوجين فلا حرج
ويقبل شهادته العبد لكل واحد عليه لانه موضع تذكره كل ذلك باجماع الطائفة وظن الفران لانه على جموعه الا ما اخرج به بل فاطع ويقبل شهادته
الاخ لاجنه بلا خلاف الا في ردا على من قال في الشب يقبل شهادته الصديق لصديقه وان كان بينهما ملا طعة ومهاداة بلا خلاف الا من
مالك فانه قال لا يقبل بينهما اذا كان بينهما ملا طعة ويقبل شهادته الاعني فيما لا يباح فيه الى شاة وليس الخالف ان يقول انما الاعني لا يباح فيه
له الى صفة المشهور عليه لا شاة الا صوات لان مثل ذلك يلزم في الصير لا شاة الا تخاف ان اذا كانت حاسنة البصر طر بها الى العلم مع جوا الاشياء

كُنَّا الْفَضَائِلَا

ثوباً لم يفتح لغيرها له وإذا احتج الدعوى قبل الحاكم على الخصم فقال ما نقول فيما ادعاه فان اظهر وكان ممن يقبل اقراره للتحريم والبيع وكما انشغل
والايتان للاقرار والتمسح الى خصمه منه فان ابي امر به لا منعه فان ابرضا صاحب الحق حله وان اثباتا ستمه ونهوان الحكم ايتان كان غارفا
بجانب المرفا ستمه فسيبر واما من البينة القادلة له عنده بذلك وان انكر ما ادعى عليه قال للمدعي فداكر دعواك فان قال لي بيننا امر باحضارها
فان ادعى انها غائبة ضريها ايجلا في الاحضار وفي بنية بين خصمه له ان يطلب كقبلا باحضاره اذا حضر بينه وبين البينة من الضمان اذا انشغل
المدعي ولم يحضرها فان احضرها وكانت مرضية حكم بها والاردها وان احضرها هدا واحدا او امر بهن قال له الحاكم تخلف مع ذلك على دعواك فان
حلف لزم خصمه ما ادعاه وان ابي اشغامها وان لم يكن له بينة قال فامره بان امسك اقامتها وان قال لا ريد منها قال ان تخلف فان قال نعم خوفا لله
نعم من غائبة البينة الفاجرة في الدنيا والاخرة فان امر بها ادعاه عليه لزم به ان اصبر على البينة عرض عليها الصلح فان اجابا امر بعض امنا وان
ابنوسط ذلك بينهما ولم يجز ان يلهو ذلك بنفسه لا منصوص لثبت الحكم والزام العقوبتين في الاصلاح ما يجرى على الحاكم فله وان لم يجز
فلم ان المدعي ان استحل ان خصمه يسطح دعواه ويمنع من مطالع بينة ما عليه فان تولى عن استخلاذ اقامتها وان يقول واستخلفه سسطح
دعواه وان نكل المدعي عليه من البينة الزم له خروج الى خصمه ما ادعاه وان قال تخلف باخذ ما ادعاه قال له الحاكم تخلف فان قال لا اقامتها وان قال
نعم فوقف الله نعم فان رجع عن البينة اقامتها وان حلف اسحق ما ادعاه واكثر من هذا الاخلان بينه وبين البينة فله ان يفتد من الدلالة عليه فاعرف
فذلك فشاء الله نعم وادد وبنينا بما اشترطناه على انفسنا في صدق الكتاب فنجس فاطعون للكلام حامد من الله سبحانه على نعمته الدوام

والاثر العام حمدنا بكور حقه فضاء ولشكره اداء مستغفرون له نعم من بعض عن واجبنا بعد ناه وعدل عن
حق فيما سطرناه به ثون اله سبحانه من كل ما خالنا القواب جانبنا وضأ وياتيه متولوا

اله باكر الوساثل لدثرت توفيه خطانا ان على كل شئ فله بهر وهو حبا

ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الطاهرين وسلم عليهم اجمعين

بانت الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين

هَذَا كِتَابُ الْمُرَاسِمِ

بُسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

عليه الطائب
ما محمد بن الحسن

ممنوعه

کتاب الطهارة والصلوة

الترتيب في

وعليها

طالکس منک فیضی اللہ عزوجل

الاف باهم المعاصره
للحيض :-

کتاب نظرہ الاموال

وَمَنْ

کتاب الصلوات من الزمان

سبب الاخر ما لا سبب لوجوبه فالاول للصلوة لان ايات الصلوة على الموتى والاخر ما بقي من الواجب هو ينقسم فمنهم احد فمما يجب شرط والاخر
يجب على كل حال فالاول للصلوة الجمعة والعيدين سبقت على شرطها ثم وما يجب بلا شرط وهو البقاء وينقسم الصلوة الخمس خاصة الى منهي
معضون ونامة فالمعضون ينقسم الى منهيين صلوة نحرًا وصلوة مضطربة وصلوة المنحاة وصلوة السفر خاصة وصلوة المضطربة ينقسم الى سبعة
انقسام صلوة الناحية صلوة المرحل وصلوة السفينة وصلوة العريف وصلوة المطاردة وصلوة المريض وصلوة العريان وصلوة من هذا
هو لا نام واعلم ان احكام الصلوة على ثلثة اضرب بثمانية عشر ضربا فيما ذكر من هذه الصلوة وهو على
منهين واجب ندب فلو اوجب الوضوء ومعرفة القبلة والوقت وما يصلي فيه وما يصلي عليه الندب لاذان والا فانه فاما الوضوء فقد ثبت
في معرفة القبلة وهي لكعبة لا اهل المسجد والمجد بل للذي نأى عنه والناس يتوجهون الى الاركان فالركن العربي لاهل المغرب الشرقي
لاهل المشرق واليمنى لاهل اليمن والشامي لاهل الشام ونحوه الجميع انما هو من هذه البلاد الى الحرم وهو من يمين الكعبة او يمينه انما هو من يمينه
ثمانية اميال فلهذا لا يسمي لاهل العراق والجزيرة وفارس وخراسان والحبشة واثنا عشر من عرفان قلبه توجه اليها وان شغلت عليه فليجعل اهل
المشرق المغرب عن يمينهم والمشرق عن شمالهم وقت المغرب الشرقي وقت الزوال يجعلون الشمس على جانبهم الا يمي في الليل بعد على سبيل
الايمن ان لم يكن لهم علامة ولا امان يغلبها الظن فليقبل المصلي صلوة اربع مرات الى اربع جهات ومن صلى صلوة الى جهة واحدة ثم ظهر
اخطا في القبلة فان كان الوقت بابا اعاد على كل حال ان كان الوقت قد خرج وظهر له انه استند بها اعادة وانه لم يكن استند بها فلا تكرار
الوقت فلا يعيد **في** الاوقات اعلم ان الصلوة على ضربين احدهما له وقت بعينه والآخر يمكن اذا تيسر كل ذلك فانه وقت
على ضرب ثلثة احدهما له وقت بعينه وموجب الاخر وقت ثلثة ايام فقط والاخر وقت ما حين لم يركب كل يوم او يوم مخصوص فالاول للصلوة
للادان والثاني للصلوة على الموتى والثالث للصلوة الخمس وصلوة العيدين وكل فعل موصوف بذكر اوقات الصلوة الخمس فعلها
فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر وقت العصر عند الفرج من الظهر وقت المغرب عند غروب الشمس وقت العشاء الاخرة اذا غاب الشفق
الاحمر وقت صلوة الفجر اطلع الفجر الثاني وانتهى في وقت من الغروب وقت الصلوة الفجر وقت العصر بعد الى اربعين الى مائة فليس شمس مقدرا وانما
وكانت خفان فان مضى منه مقدرا اربع ركعات فخلص الوقت للعصر خاصة واما العشاء الاولى فمبند فانه الى ان يبقى لغير الشفق الاخر
مقدرا واذاء ثلث ركعات واما العشاء الاخرة فمبند فانه الى ان يبقى لا ينقص من نصف الليل مقدرا واذاء اربع ركعات ونبال ذلك ثلث الليل مبند فانه
الفجر طلوع الشمس ينصب الوقت فابقي طلوعها مقدرا وكعبين وقد دوى جواز ناخبة المغرب المسافر فاذا جاز السبيل ربع الليل لا يجوز
تقديم شيء من الصلوة على فيها الا عشاء الاخرة فزوى انه يجوز للمبند وتبانيهما على عنبوبة الشفق الاحمر فان غلب طان ان الوقت فلهذا
ثم علم انه لم يدخل الوقت فان كان دخل الوقت وهو في الصلوة لم يعد وان كان قد خرج من الصلوة اعاد ووقت فافله الزوال اذا زالت الشمس
وانا فله العصر فليما وانا فله المغرب بعد هذا وانا فله الصلوة الليل بعد انصافه **في** احكام ما يصلي فيه هو على ضربين بليل ومكان فاما
الليل فعلى ثلثة اضرب منه فاجوز الصلوة فيه ومنه فانكره الصلوة فيه منه ما يحرم الصلوة فيه فالاول ثياب لظن الكنان وما يخرج بمقام
الابرار حتى لم يلبس اطلاقا الاسم واخر ثياب الصلوة المعشوس برب الارباب والغالب لا الا برسم الحنفى جلود كل ما يؤكل لحمه وصوفه وشعره و
افاذن مذكي واما الثاني فهو ما ذكره الصلوة فيه هو الثياب السو لا العباء منه منصف الصلوة في سواد العباء وتكره الصلوة فيه برب مشدود وفوق ثيابا
وفي ثوبه متوازن كان ناجزا للصلوة فيه والافضل البياض وتكره الصلوة فيه ثياب مشدود او ثياب او شعر مغطى واما الثالث فكل ما عدا ذلك
الا انه وردت رخصته فاجوز الصلوة في الثوب والنفذ والسيحان الحرام من رخصت للنساء فاجوز الصلوة في الابرار من كل شيء من الخياط
ان يصير عليه رابطة او ربة والمصلي على ثيابها ذكر وانما في الذكر يجوز ان يصلي مؤثرا بما يستر عورته وما قبله وربه ويسحب ثيابه على كنفه شيئا
ولو كان حنظلا الا انما شغل على ثيابها ذكر وانما في الذكر يجوز ان يصلي مؤثرا بما يستر عورته وما قبله وربه ويسحب ثيابه على كنفه شيئا
غير ثيابها والجميع يلزمها افضل لا صلوة في ثوبه نجاسة سواء تكون من لينة الدم بلع قد ادره البغلة مثلام الصناد وما شاكله لا
الحنظل النعاس لا يلبس بالصلوة في الحنفى الجوفين النعل اعبر فاما العمل بالسبك والشك فلا صلوة فيها الا الصلوة على الخش
خاصة **في** احكام المكان لا يمكن على اربعة اضرب مكان للصلوة فيه بعبه ثوابا ومكان لا يصح فيه الصلوة ومكان لا يصح فيها
فيه ومكان لا يجوز الصلوة فيه بل يعيد فالاول لمسجد النبي في ثمار والمساكن المقدسة وبيوت العبادات والثاني في ثياب على ارض طاهرة
غير معصونة ولا يميز عن الصلوة فيها والثالث كنعج النكاحين وجوارط ومعاشن الابل والارض السبخة والثاني في ثياب على ارض طاهرة
واما الرابع فبيوت الجور وبيوت السراة وبيوت الجور والموضع المتعجب من ثمار لا يصلي في اخوار الا اذا كان بينه وبين النكاحين ولو
قد ولنته وروى جواز الصلوة الى غير الامام خاصة اذا كان في قبلة ولا صلوة في مكان يكون في ثيابه ثيابا وربعه او ثيابا وربعه او ثيابا

کتاب الصلوات الخمس

قد مات الصلوة مع

كيفية الصانع:

الشيخ العلي
في سيرة من اضع

كتاب الصوم

بما نأينده وهو لم يزل بطل الشهد حتى يصلوا الثانية وتجلسوا معه فسلم بهم وفي المغرب صلى بالقرعة الاولى وكثر ويهون هم بتمام الصلوة وهو
 بطل الغنام ثم تاتي القرعة الاخرى فيصلي ثم يثني بطل الشهد حتى يمشوا ويطولوا معه مسافرا ثم يخاض هذا السلم في الثنية لا يبيع الامام
 الا بينهما الا صلوة المغرب خاصة فانه يبعث الكل لا يضر فيها فاما الخاضع خلف المسافر فقد بينا انه يمكن ان ياتيهم بها وفعل فيبعثه اثني عشر
 ثم يبعث نفسه لا يرى لها فضلا في كل ما يلزمه الغرض من الصلوة وهو على خمسة ضربات عادة وجبران وفلا في سجدة التوبة فضا فاما بطل الاول
 به على ضربين متعدد ومتغير وغير المتعدان بشهد يفتن الطهارة والكلام في الصلوة والتمهيد والافتناء في ذلك وكل فعل كثيرا باجتهاد فيقبله
 في الصلوة وكل فعل لم يجر قبله ولا كثير فيها والثاني في كل صلاة في الاولين من الزمان في الغذاء والمغرب المجمع للامام وصلوة التسوية في تكبيره
 الافتتاح لا يذكرها حتى يركع او عن الركوع ولا يذكره حتى يسجد التسوية في سجدة من كثر ثم لا يذكرها حتى يركع في الثانية وان يركع عند الصلوة
 وان لا يحصل له ما يصلح وان يصلح الى غير القبلة وفي مكان مغصوب او ثوب مغصوب وثوب يفسد الثاني من الغنم الاولى وهو باوجود الجحش ان
 وهو التوبة عن سجدة من سجدة ثم لا يذكر الا بعد الركوع في الثانية فيجوز ان يفضي السجدة بعد التسليم ويسجد سجدة التوبة وان يسهو عن الشهد
 الاول ثم يذكر بعد الركوع في الثانية فيجوز ان يفضي بعد التسليم ويضعي السجدة بعد التسليم ويسجد سجدة التوبة وان يسهو عن الشهد الاول
 ثم يذكر بعد الركوع في الثانية فيجوز ان يفضي بعد التسليم ويسجد سجدة التوبة وان يسهو عن الشهد الاول والثاني والثالث والرابع
 الاثني عشر والرابع والاثني عشر والثالث والرابع فاما الواجب لبقاء على الاكثر والصلوة لما اخل فواته بعد التسليم اما واحدا او اثنين او اكثر
 وواحدة اما الثالث من الغنم وهو ما يوجب الثلاث في فاته من سمي على ما ذكره في الاخرى قطع وفي الغنم من شئ كثير في ذلك
 حتى فتر كبرها ثم فتر وان سمي عن الركوع وذكره وهو فاهم وكع وكل كان ذكر ان ترك سجدة وهو فاهم سجدة ان ذكر ان لم يشهد في الاول فقام جلس
 وشهد ومن سلم قبل الشهادتين واحدا وهو جالس شهد واما الرابع وهو ما يوجب سجدة التسليم وهو كل من تكلم ساهيا او غدا فاحدا في
 او فاهم في حال غود فعله سجدة التسليم ما احدث ذلك كاستهوا ذلك لا يندون والسهو في السجدة فانه لا يثبت فيه سجدة التسليم يكونان بعد
 التسليم بغير ركوع ولا فترانه يقول في كل منهما بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وال محمد ثم يركع التسليم الخاضع احكامه كل صلوة فانه يركع
 ان يكون فاته سجدة او يضرط او يسهو في الركعة الثانية فيجوز فيها الغنم في الركعة الثالثة على ضربين احدهما بانه يركعها بجملة ثم لا يجزئها
 وثالثا لذكره ما لم يكن اخر وقت فريضته حاضرا والثاني ان يسهو سوا بوجبه عادة كما بيناه وهذا ايضا يجزئ بفضي على الفور والصلوة في
 المثلثة على ثلثة اضرب من غير متعين وفرض غير متعين ونقلها لاول يجب فثانته على ما فاته الثاني على ضربين احدهما بانه يركعها
 فانه في انام لا بد وحدثها والثاني بغيره لانه صلوة واحدة ولا يعلم احواله هي لاول يجزئ بغيره ان يصلي مع كل صلوة حتى يقبل
 في طهره فانه في الثاني يجزئ بغيره ان يصلي اثني عشر ثلاثا واربعاء واما النقل فله ضربان مؤثرون وغير مؤثرون والمؤثرون بغيره فانه
 من تحفه غاضرة في اول وقت صلوة او زال عنه طهره في اخر وقت صلوة فعلى من اضرب من بلغ الحلم ومن سلم ومن طهره من جنس واخضر ومن
 اغشى عليه لمرض او غيره مما لا يكون هو السبب فيه ومثل ذلك سكران فالثلاثة الاول يجزئ بغيره الغنم في كل وقت حتى يلحقهم الغنم كان
 يدخل الوقت فبقي وقت الرابع لا يجزئ بغيره فانه لا يثبت في وقت صلوة وفترته اذا فاته في اقل من اربعين وقت صلوة ذلك اليوم وان فاته
 احوال بغيره فانه لا يثبت في وقت صلوة وفترته اذا فاته في اقل من اربعين وقت صلوة ذلك اليوم وان فاته

ذكر انما الصوم

في يوم من الايام من كل سنة
 عشرة من كل شهر من كل سنة
 عشرة من كل شهر من كل سنة
 عشرة من كل شهر من كل سنة

كتاب الحج من المصنف

ومعنا ما يعرف به فخره وهو ذو النحل واللالا انظارا وشهدا في اوله واحده عدل في اخره ان عدلان فان تعددت رؤيته الاهله فالتعد
والنيه بنه العزير ونه واحدة كاتنه في صيام الشهر كله والكف عن كل ما بعد الصيام ومعه في دخول النهار والليل الله رسم ان يمكث ويغفر
بمنه وهو من طلوع الفجر الثاني في افوا الاقليم الى سقوط فطر الشمس منه واجتذابا لمحد وفيه فاما التذيق ففضل لطف من الحارم واشتغال اللسان
بالذكر والقران والصلوة على النبي وعلى آلِهِ والسمع والهدى والحق والسمو وفيه فاما التذيق ففضل لطف من الحارم واشتغال اللسان
في صنع ليل منه وهي اول ليلة منه وليلة النصف ليلة سبعة عشر وهي ليلة القدران وليلة تسع عشرة منه وليلة احدى وعشرين منه ليلة ثلثين
منه وليلة القدران يومه في ليلة ثلث وعشرين منه انا انزلناه في ليلة القدر والفتره وسورة الضحك في الوهم واما الصوم التذوق وما بعد ذلك
في ابوابه في كل احكامه فطاعة واجب لصوم وهو على ضربين نيتا وعدا للشك اعني في نية العبد فعلى ضربين باضطراب وبغير اضطراب
لمضطرب على ثلاثة اقسام اخص بالحد ما يجلبه من كل يوم مدم من الطعام وهو الشيخ اهرم الذي يطبو الصوم بمشقة عظيمة والحال ما لم يضع اللسان بجافا
على لدغها والثابت والعطاش لا يغفر من غير كفان وهو الشيخ الهرم الذي لا يطبو الصوم وذو العطاش الذي لا يجرى به والناث من يجلبه
الغضا وهو كل من فطر لغيره ما ذكرنا من فطر لغيره وسقط طاعة ومباح يكون حصة اكثر من سفره ولا يصوم المسافر طوعا ولا نفعا الا
صيام الثلثة الا نام لدم المغفرة وصوم الثلثة اذا علمه بوقت حصره السفر صوم الثلثة الا نام للحاجة ربهما وجعل جمعهم وقد وجوا وضو
الطوع في السفر فكن اعني عليه قبل استهلاك الشهر ومضى له الايام ثم افاق فعليه لغيره وضو الايام للحاجة ربهما وجعل جمعهم وقد وجوا وضو
الغضا ومن سأل عنه عن الفجر فخير بانه ما طلع فاقى فطره ثم ظهر انه كان طلع لونه الغضا ومن اجنب ليل شهر رمضان فاما ناول الغضا في ليل ثم
ابنه وقد طلع الفجر فعليه الغضا ومن كان في ليل شهر رمضان باكل او شرب وبجامع فخير بطلوع الفجر فلم يكف لظنه انه ترك وكان قد طلع فعليه الغضا
ومن غلب ان الشمس قد غابت فافطر ثم ظهر لها انما لم تكن غابت فعليه الغضا ومن تخلف واستنشق لغير الوضوء فوصل الماء الى خفه فعليه الغضا وانما
تعدت النساء في الماء الى اساطين فوصل الماء الى اجوامهن فعليه الغضا ومن نظر الى من يجرم عليه فمضى فعليه الغضا فاما العبد بغير اضطراب وقد
هو من كل او شرب وجامع واترلا وشعطا وبغدا لبقاء على الجنابة من الليل الى النهار وابنه من ان فلم يغسل ثم امسح جنبا كل ذلك بالعمل فعليه
مع الغضا الكفارة وهي المذكورة في كتاب الكفارات في كل الاعتكاف والاعتكاف ليلت محض من موضع مخصوص ومعهم فيه فاما اللبث فاقاة
ثلثة ايام وله شرط فيها الصوم وترك الجماع في الليل والنهار وانه من خرج من موضع للتبضع جنابة او عبادة من غير ان يرضى فلا يغسل تحت
سقف حتى يهودا ما الموضع المخصوص فهو احد اربع مواضع لا يجوز الاعتكاف الا فيها المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد البصرة
من اخطى في ايام الاعتكاف وجامع منها او ليله فعليه كفان اعطاء يوم من شهر رمضان كتاب الحج واجب على كل بالغ مستطيع ليل ليل
وهو على ثلاثة اقسام يمتنع بالعمرة الى الحج وفرك واقرافا لغيره فمضى على كل ما عن المسجد الحرام لا يجزيه مع غيره وصفته ان يجرم الحاج من المقات بالعمرة فاذا
دغامت كطاف سعى ثم قصر واحل من كل شئ احرم منه فاذا كان يوم التروية عند ذوال شهر احرم بالحج من المسجد عليه طوافان بالبيت صلات
فانت الى الاذان سعي اخيرين الضفا والمروة وعليه واجب ما الفران فهو ان يمل الحاج المبعثان الله هو لا هلك بقرن الى احرامه سباما تلبس
من الهدى ولا بد من سبانه من المبعثان طوافا لم يكن فارنا وعليه طوافان بالبيت وسعي فاحد بخد بد التلبية عند كل طوافا فاما الاذان فهذان قبل
الحاج من المبعثان بالحج مفرد ذلك من سبانه هتفه وعرفه بين مناسك القار والمفرد ما التمتع فعد بلبا انه يحل من حواجه بعد الطواف
السعي الاول ثم يحرم بالحج على طاب من اعلم ان اسمه الحج شوال وذو القعدة وعشرين ذى الحجة من عقد الاحرام بالحج فهذه الاكاف لغيره فلا وف
لها مخصوص افضل الاذان فمضى هادجت روى انه لا يكون بين العزيرين اقل من عشرة ايام وقد لا يكون لامة واحدة والحج على الفور **وذكر**
مراسم الحج مجلدة وهي على خمسة بنى فاعل الفعل التنية والذما المرسوم عند الحج من الملبس وركوبه لراحلة والمسبة الاحرام من المبعثان
التلبية او الاستعاذ او التلبيد وليس ثابا للاحرام والقض من اشارات الاطفا وتنظيف لا يطهر في صلوة سنت ركعات والدعاء بعدها
بالمرسوم والغسل عند الاحرام وعند خول تكة والبيت الطواف السعة والتمتع والجر واستلام اوكن ابا في نزول في الصلوة فمباوا القدم الى عقاب
والا فاض من عرفان ونزول المروة لغلة والذبح والحلق وذبات الميت والوجه الى موى لجرى الجمار والنفر من موى وحول الكعبة والوداع والصلوة
وفتمام ابرهيم وهذه الافعال على ضربين واجب تدبها واجب التنية والمسبة الاحرام وليس ثابا بالطواف والسعي والتلبية وشيئا الهة
لحان والمتمتع والتمتع والجر واستلام اوكن ابا في النزول المروة لغلة والذبح والحلق والوجه الى موى لجرى الجمار وفاعا ذلك
فهو ذلك بنظم الواجب في خمسة كرى غير ذكرى فلو كنى الاحرام والتلبية او ما بقوم مناهما من الاستعاذ والتلبية الوضوء بالموقفين والتمتع
والسعي وما عدا ذلك فليس بركى في كل الكف وهو على ضربين احدهما نفسا الحج وبوجب كفان والآخره بقصد بل بوجب كفان لاف كنى
عن الجماع قبل الوقوف الثاني لقطع على النساء والنظر اليهن بشهوة في ذلك مما يجرى عدلان من حلول الرأس والبطالة منقولة لغير

في كل شهر

کتاب الحج والعمرة

لم يخط والجذال ضافا وكذا ذابا وصيدا البر والكل الاسود والدهن الطيب ليرحم ويفطنه الراس والحاجه وتقليم الاظفار والتظليل من غير ضرر
 معك الجمل حتى يذهب ورك ما ينقطع عنه شعره واخر الحنم وكل منبذ صاده وحمل وعمرم والكله ليرحم الصبي فلهذا كله واجبة لتدليل جنابه
 كل ما ينقص ثواب الحج **فكر** المواظبة على خمسة ميعقات اهل العراف بطن العصفور والبر المسجل واسطر غمر واخره ذات عرق من احم من اوله
 منواكل ومن واسطر دونه في الفضل ومن اخره دونه ومن ينشأ الاحرام من الميعقات حتى جاوزه رجع البره اخره منبذناه كمنه والاحرام من حيث ذكر ميعقات
 اهل المدينة ذوال الحليفة وهو مسجد الشجرة وميعقات اهل الشام الجفنة وميعقات اهل اليمن بطن وميعقات اهل الطائف ذوال المنازل من كان منزله في
 الميعقات فاحرامه منه وكل من حج على طريق ميعقاته ميعقاتهم لا ميعقات اهل اقليمه والحرم على هذا صريح من اهل الحرم ومحم من غير اهل الحرم
 من اهل الحرم ومن حج بالحج اوردته احرامه من يديه ومن ليس من اهل الحرم على صريح من الحج خاصة وعمره من الحج خاصة من غير منع بان لا ياول الحج
 الا من الميعقات والثاني يحرم من حيث المنزلة ما العمة فلا ينقض الاحرام هذا الامر الميعقات على كل حال اعلم انه لا يبقى بعد شرح ما ذكرنا من الجمل
 الا ذكر الكفان عن الخطا عزاها في معنا سنن المضعفين والاكافد كونا في ذلك كتاب الكفان فلهذا ذكر في كتاب الحج ثم فؤ الى فضيلته واجلنا
 شهابنا الله **شرح كيفية الاحرام** الاحرام على من بين احرام عن يده واحرام عن يده فاما كان عن يده فانه يجب حلقه ولو
 نذره من بعد من بعد الميعقات فانه يخلو عن الميعقات المعروفة فلهذا يجب احراما واما ما هو عن يده فلا يجوز ان يعقد الا من الميعقات او حيا
 حركه الميعقات فمن اذا الاحرام اغسل واذا شعره يطير من شارب واطفان ولا يمس ما وفر من شعره واسره ولا من شعره يديه وباتوا بجلده
 احرامه ويوشع بالاحرام ويرزى به ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز المستوفى فيه وافضل الثياب لفظوا لكان ثم فصله سنن كفا في اقل الاحرام فذكر
 وكفان ثم بعد احرامه اما بالليلين كان مقصودا ولا شعاعا والتقليد ان كان فادنا ثم يقول اللهم اني اريد ما اريد من الدنيا والآخرة من غير ان يوجب
 على كفاك سنة نبيك ان عزم في غرض ما يجنبه فانه حيث جئته لعدتك لك فقلت على الله ان لم تكن حجة ضمرا حرم لك جسدك وبشرى
 وسعي من البش والطيبا لثياب بغيره بذلك وجعل الله والاد الاخرة لبيتك اللهم لبيتك لبيتك لبيتك ان الحمد التمتع لك والملك
 لا شريك لك لبيتك ان كان به هذا القرآن قال اللهم اريد الحج فادنا فليسرك وسلم الى هدبي واعني على مناسكي احرم لك في اخر الكلام فان زاد الحج
 مفر فاذكر ولينك من التلبية كلما صعد علوا وهبط وادبا وتزلزل بعمره اوركبه وعندنا ثيابا من سنام وبالا سنا وفادنا هابن بيوت مكة فظلم
 التلبية وحديث مكة عقيقة المدينين ثم باخنة التكبير الملبس ان عضد هامي طريق العراف قطع التلبية اذا بلغ عقيقة ذي طوى **فكر** دخول
 مكة من منى كذا السنن الاغتسال قبل دخول الحرم فان شغل عنه اغسل قبل دخول مكة فان لم يمكن قبل دخول المسجد ولبدخل مكة من علاها ان
 دخل من طريق المدينة وليس عليه ذلك اذا دخلها من غير ذلك الطريق فاذا نظر البيت فليست قبله وليدع بالدعاء المرسوم او بما يشاء اذا زاد نحو
 مكة فليدخل من بابي يمينه **فكر** الطواف اذ انما يفتح الطواف من الحجر الاسود فليست قبله ويحجبه ويلبغ المرسوم ثم يقبله فان غادر
 ذلك فليست قبله ثم يقبله فان لم يمكن او ما اليه ثم يقول ما بنى ادم بها وميثا في نجاهه لنتهك عندك بالموافاة الى اخره يوم الفول فاذا بلغ باب
 الكعبة دعا بما رسم واذا استقبل الميزاب فليدع ايقم بالمرسوم وبدعو ايقم بين الركن الغرة والحنية وكل من استقبل الحجر قال الله اكبر السلام على
 رسولا الله وقبله بكل شوط ويدعو عند باب البيت وليستسلم الركن اليماني فان يمينه بابا من ابواب الجنة فاذا كان في الشوط السابع فليدع على الحجر
 وهو وان ركن اليماني وليصوب برضه وهذه وليقل ان الله اتم بيتك يا عبد الجبار مكانا لعايدك ان انا ولفعلك باسنادا لكعبة و
 يدعو بما يحب زافر من طوافه وهو سبعة اشواط فليقبل مقام ابراهيم وكفى الطواف اوله الحمد الاخلاص في الثانية الحمد والكاثر من
فكر السعي ثم يمشي الى الصفا من الباب المقابل للحجر الاسود باحش يقطع الوادي فاستعا وليصعد على الصفا وليستقبل
 ثم يكر الله ويحج سبعا سبعا ويدعو بالمرسوم او بما يسبح ثم يلبس الى مرة فاذا بلغ حد السعي الاول هو المنارة هروك يقول رب اغفر لي ورحم
 بخا وزعمنا انك انما الاخر الاجل الاكرم فاذا بلغ حد السعي الثاني هو ذوال الطوار فليقطع المروكز وليمش على سكة حتى يصعد الى مرة
 وليستقبل البيت ويحج ويدعو ما رسم ثم يمش سبعا سبعا بالصفا ويحج بالمرة فاذا فرغ من السبع حضر فليدع من كل شئ احرم منه ثم يحج
 يوم ذكره ان كان من منى عا ولا يمشي حجر **فكر** زول منى فاذا جاءها فليقل الحمد لله الذي افاض علينا من نعمه وبلغنا هذا المكان
 في غافرة اللهم هذه منى مما مننت بها علينا من المناسك فاستدك ان من على منى يا مننت بر علي وليا نك فاما انا عبدك وفي هجنتك
 وليصل بينا الظهر والعصر والمغرب العشا الاخرة والحج يوم غرة فان خاف فوان ذلك عرفا فاجاز ان يرحل عن منى قبل الغرة فان لم يصفه
 يجوز ذلك مع الاحتياط **فكر** الغدا الى عرفات فاذا دخل جديا من منى مضى الى عرفات فليدع بما رسم وليدع هو عا فاذا جاءها
 نزل بمنى فربما من المسجد ان مكثوا باومر فليطعن غرة فاذا نزل الشمس فليقلع التلبية وليكبر من التلبية والتكبير فليقبل
 الظهر والعصر فاذا نزل واحد او فامسح بربا الموضع فليصبر الوضوء من منى الجبل ثم ليستقبل الكعبة فحمد الله وبشئ عليه فليدع ما نزل به

کتاب الزکوٰۃ

ما عدا ذلك وفيه الاستغفار وكفاؤه من طهر لا اهل به في شؤه فامنى او مذون من كثر سبيلاً من مذهبنا ومن جاد لثمة او من بين صاندا ومن لم يقد
 على شئ من الابدان لكن ليس يؤيد الا لاجل له البسنا سبها ومن جامع اهل قبل طواف النساء جاهلا بنحوه وكلما بفسله ناسبا ومن غيرهما فليست
 الله منه ومن كل علم سالف وانف فاما فضل السباع والذباب الطوام وكل وذفان كان على حبه الدفع على المبحى فلا شئ عليه ان كان على خلا
 فلا نصبة لثمة فليست بفسله فم منه **ذكر النسيئة** ان قال الحج من طواف لم يحصل ما طاف بغيره لا عادة فان قطع على السبعة
 وشائخ انهم على لا اعادة عليه فلا حرج فان طاف غير موقوف سبها ثم ذكر فان كانا الطواف طواف الفرض يؤيد اعادة وان كان نفل فلا اعادة
 عليه وروى من يوقضا ويصل كعبين فان قطع الطواف قبل اتمامه ناسيا او نسيها فان لم يأت به ان يكون جاوز النصف او لم يبلغ النصف فان جاوز
 ثم من حيث قطع وان لم يبلغه اسنان طوافه وكل لو اتي مرة الحوض في الطواف لكان حكمه حكم الفاطح ولو افرسوا الا ان اتمه بفسله كل
 الناسك وهي حايض الا لصاوة الطواف فلا تغير بها حتى يظهر فاما المسحاضة فاما تطوف بصل على بابنا الا في ايام حنفها المصاد غيرنا
 لا ندخل الكعبة بوجهه ومن جدد نفسه عند طهره نفسا السبع على الصفا فالحج ان يقوى فظن ما بدأ او لا يقوى فان يقوى في ظن ان هذا
 بالصفا سعى سبعا اخر ثم استوعا على مرة الغلط وان لم يقطع والاقوى في ظن ما بدأ فان وجد نفسه الشوط الثامن على المروة اعادة لا تبرك
 فبدأ بالمروة وان كان في الشوط الثامن اعادة لا تبرك فبدأ وان كان في الشوط التاسع لم يجد حكم قطع السبع حكم قطع الطواف في اعتبارنا
 بجاذفة النصف في البناء وان لم يجد اسنان فم من يذاري جزم العشرة ثم الوسط ثم العظمى اسنان فم من الجزة الوسطى ثم العشرة وقد بينا ان من
 سعى الاحرام حتى جاوز الميثاق يوجب اليه محرم من ان كان خاف فوان الحج او غيره ذلك احرام من مكانه لا ذكر منه ومن قضى عمره ونسب النسيئة
 حتى حج فالحج فلا حرج عليه ليشغف الله ولا يلزم بالسعي والجا وكذا الطواف **كتاب الزكاة** الزكاة على صريه وابية نبيك
 لواجب على صريه في زكاة الاموال زكاة الابدان فزكاة الاموال لما يجب في النعم والذهب والفضة والنم والخلعة والنعم الابل والبقر الغلة
 الحنطة والسبع ما زكاة الابدان فزكاة العظمى ابوابا زكاة لا تغد طامسا ما ثمانية وانها ما تجب في الزكاة وثانها من ثب عليها زكاة
 وثالثها وقت وجوب زكاة ورابعها المبلغ الذي يجب في الزكاة وخامسها الصفة التي يحصونها بها تجب في الزكاة وستاسها ما تجب في النعمت
 سابعها من يخرج اليه زكاة وثامنها اهل ما يخرج الى الفطر من زكاة فاما الاول فقد بينا ان الاشياء السبعة وان لم لا تجب في غيرها زكاة فاما
 تجب عليه زكاة وهم الاحرار العتق والابناء العتق المالكون للعتق فان حتم الزكاة في اموال الاطفال حملنا هذا على الحديث ما لا يثبت
 الذي يجب في زكاة وفيه صريه بان احد ما سؤل باق على صواب ثابت في الملة والاخو وقت الحصاد فاما راس الحول فيعني النعم والذهب والفضة
 فانه اذا في الحول على صواب في ذلك يجب في زكاة فاما ما بعث فيه الحصاد والجدا فالجمل للعتق والعتق الحقة والمعتقين عند
 قد ثبت قد وعدا لم يجوز ان يعلم الزكاة عند حصو المستحق فاما اذا دخل في الوجوب لم يحضر المستحق فم عنهما من مالان يحضر مستحقها
 وان غلب في ظن ان لا يحضر او جبال الى بلد اخر يعلم ان فيه ان هلك في الطريق فلا شئ عليه او خرجا مع حصو فذلك فعليه لقائه فاما
 للمبلغ الذي يجب في زكاة فهو النصف حتى كل ما يجب في ثلثة وعشرون ضا باق في ابل ثلثة عشر ضا بام من الحاشة الخمسة عشر حتى
 خمس وعشرين الى ست وعشرين الى سبع وعشرين الى ثمان وعشرين الى تسعة وعشرين الى عشرة وعشرين الى مائة وعشرين
 البقر مضانان ولها ثلثون والاربعة في النعم او ثمانية وعشرين الى مائة وعشرين الى ثمان وعشرين الى تسعة وعشرين الى مائة وعشرين
 الذهب مضانان من عشرين الى اربعة وعشرين وفي الفضة مضانان من مائة الى ثمان وعشرين وفي النسيئة كل سنة واحد وهو
 اوساف والوسوسون صاعا **ذكر الصفة** اذا حصلت وجبت الزكاة وهي على ثلثة اشتر باحدها السوم والثاني لثايب
 وكما هما بعين في النعم ولا يجب في المعلومة زكاة ولا في كوة بالعامة بل في ثمة الثالث فاما بعين في الذهب والفضة وهي ان تكون وثايب مشقة
 ودنايب ويكون في البعد غير من ولا جان ولا يجب لاشد عليه **كتاب** وهذا ما يجب في الزكاة في النسيئة وله في ثبينا نصب على بلية
 الاول هو خمس شاة وفي الثاني وهو عشرين ثان وفي الثالث ثلث شاة وفي الرابع اربع شاة وفي الخامس خمس شاة ثم ينقل فم زيادة واحدة
 الى بيت خاص في السادس وينقل فم زيادة عشرة في السابع الى ثلث لبون وينقل فم زيادة عشرة في الثامن الى ثلث لبون وينقل فم زيادة عشرة في التاسع
 الى جعة ثم ينقل فم زيادة خمسة في العاشرة الى ثلث لبون ثم ينقل فم زيادة عشرة في الحادية عشر الى خمسة ثم ينقل فم زيادة ثلث في الثانية
 عشر من هذا الاعتبار الى اخرج من كل اثنين حقة ومن كل اربعين بنت لبون وكل من جعله من علي ليس عندا اعطى ما يجب في النصاب الذي
 بلة ولو خذ عشرين ثان او عشرين رهما وان اعطى ما في النصاب الذي بعدا فلا فصل اخذ عشرين ثان او عشرين رهما كان يجب عليه بنت فحاضر
 بنية بنت لبون فانه باخذ عشرين ثان او عشرين رهما الا في وضع واحد وهو وجب عليه بنت فحاضر بنتا ابن لبون ذكره ثم يوقض منه
 هارح على بلا فصل في **كتاب** واجبة البشارة الا في اول ثلثون ببيع حولى او يبعث ثم ينقل فم زيادة عشرة في الثاني الى مائة وعشرين

والتمن والطلب

كتاب الزكاة من الميزان

هذا المختار ايدنا بالغنا ما بلغت حكم الجواهر حكم البقر في وجبة الغنم في الاول وهو يعوض شاة ثم ينقل زيادة احد وثلاثين في الثاني الى ثمانين ثم ينقل زيادة ثمانين في الثالث الى ثلث مائة ثم ينقل زيادة مائة الى ان يخرج من كل مائة شاة **ذكر** وجبة في الثاني في الاول الثاني جعاز ربع العشر من عشرين نصف دينار ومن او بعد ثمانين قيراطان وعلى هذا المختار بالغنا ما بلغت **ذكر** وجبة الدراهم في النصابين كلهما اربع العشر فالباقى خمسة دراهم وفي اربعين درهما درهم **ذكر** وجبة في الفسنة وهو على ضربين احدهما اشعي بقاء السماء والسيح وبث العشر بعد اخراج المؤن والاخر سفي بقاء الدوا والنواضح والقرب منه نصف العشر **ذكر** يجوز اخراج الزكاة البقرة بدعوى من يخرج البقرة الزكاة من اوصاف وهي على ضربين احدهما اعم من الاخر فالاعم من القطر وهو المختار الجاهل الذين لا يسألون عما يكون المختارون لسانهم ولعلهم علموا وهو السعاة في جباية الزكاة والمولقة فلورهم وهم الذين يتماثلون نصرة الابن في الثياب وهم المكاتبون من غنى لا يجرى ان يتماثل المكاتب في فك رقبته ويشترى العبد فيعتق من مال الزكاة والغارمون هم من علمين ولا وجهه نصيبه منه وفي سبيل الله وهو لحياد وادب السبيل هم المقتطع لهم وبطل هم الاضباب اما الاخص من وجع اربع سمات ولها ان يكون معتقدا للمخير وان يكون على صفة منعه من الاخرات وعدم مغلبته وان يكون غير هاشمي لان الزكاة الواجبة لغيره من يد غيره هاشمي محجور على من هاشمي وعوضا منها بالتحسين فان منعوا المحسن حلت لهم فاما زكاة بني هاشم فهي حلالا لمانا لهم وان سقطوا في المحسن فك نذب الزكاة ومنها ان يكون المحجور البقرة يجب على المحجور التقطع عليه كاجبة او في ثمانية عشر ارباع الام والولد والزوج والجد والجدة والمملوك لان هؤلاء يجب ان ينفق عليهم اما الولدان والولدات فينفق عليهم اولادهم واما زكاة عند الحاجة واما الزكاة والمملوك فينفق عليهم الزرع والسيد على كل حال **ذكر** اقل ما يجزى اخراجه الزكاة اقله ما يجب في قضايته في احتياينا من مال فله نصف دينار او خمسة دراهم فممنهم من مال ثلثة قيراطان ودرهم قالوا بوجوب النصاب الاول الاخوان قالوا بالثاني والاثني بالاول في كل سنة فاجبة الزكاة فاما اكثر ما يبطي فلا حمله ويجوز ان يبطي الفقير غناه وبطل ذلك الا انه يبطي ضربه واحد لانه اذا استغنى لم يجز من الزكاة الواجبة اليه **ذكر** الثاني من وجبة الزكاة وهو القطرة وهذا الضرب يبطي على سبعة اقسام اولها من يجب عليه لقطرة وثانيها من يخرج عنه وثالثها ما يشرتها وما منها ما يملكها وتساها اقل ما يجب اخراجه وسابعا من يجوز اخراجه اليه **ذكر** من يجب عليه وهو كل من يجب عليه اخراج زكاة المال فاما من يخرج عنه فاما يخرجها الا انشا عن نفسه عن جميع من يحول من عرو عبد وزمي مسلم واجبة عليه ذلك فاما وقت هذه الزكاة فهو بعد الفطر من عيد الفجر الى صلاة العيد هذا وقت الوجوه فقد روي يؤخذ نقد بها في طول شهر رمضان ومن اخبرها عامدا ناك كان كافيا واما ما يخرج في الفطرة فمقتضاه ان اهل البلاد من اهل البيت والخطبة والشعر والاند والاشط والدين لا اند ان اشق ان يكون في بلدة بعض هذه الاشياء على سبعة وهو موجو فاجزاه فضل ما لم يحجب روي ان لما فضل على كل ما كانا مبلغة الفضل وهو رقبته واما المد ما نسا درهم وثمان ولسعور درهم ونصف بوزن بغداد وهو سنة اوطال بالمدينه وسنة اوطال بالشرا فاما اقل ما يجزى اخراجه في فقير فاحد فصاع ولا حله اكثر وقد روي ان يملكه درهم والاول بثلث فاما ما يخرج اليه فهو كل مكان على صفة منسحق زكاة الاموال فلا وجبة غا وشره لاحتاجهم على من عنده مؤن سنة وان جمع الاوصاف **ذكر** الضرب الثاني من صل الفسنة وهو ان يملك من الزكاة وهو على ضربين مطلق ومعين فالاول كل صدقة وضد بها وبها الله فاما المعين فادبغة اشياء في الخيل والحيوانات امثلة الخنازير والاربع وراسها اربعة فم بعد الفطرة ممن لم يملك غنا باقا ما الخيل لا شرط فيه نسوم وراس الخوة ثمان نباحها وكوهنا انا ثا كما ذكرنا في النعم وهو على ضربين عتاق وبوا في العتاق وبنها وان ندبا وفي البرق وبنها واحد اما الجوز في شرطه شرط الخطبة والشعر العشر في اسف السماء والسيح ونصفه فيما شعرها لغير والدوا والنواضح في كل ما ينقل في الفقير من زرة ودخرا وادعوس وسمه وغير ذلك والنصاب الوقت مثل ما ذكرناه في الوجبة الزكاة فاما امثلة الخنازير وادعوا حال علمها حول طلبت منه براس المال والبرج فلم ينع طلب الزيادة ففيها الزكاة ندبا بنظر عنه ويخرج منه على قدر ما فيه من النصف الفطرة والاضحها من لا يملك النصاب فيها فضل كثيرا اذا كان له ما يخرج فاما من له اخذ زكاة الفطرة وليس له ما يخرج الا ان ياخذ ويخرج فان اخذ واجب فلم يوجب له سبعة **ذكر** ما يحوزها شايه من الزكاة وهو الخبز وهو يشمل على ثلثة اضر بغيرها في الخبز من الخبز وكيف يعطى الخبز في الاول بانه في الاول في لما توري عن ال الوشولة انه واجب لكل ما عظم الخبز غيرهما من الاموال السلاخ والروث والمعادن والكوز والعوض والغنم فاصل ارباع الخنازير والوزاغات والعتاغات عن المؤنة وكفا بئر طول غامر اذا اقتصد فاما من له الخبز فم الله رسولته وقل بئر رسولته والبتا من منهم ومساكينهم وابنا سبيلهم خاصة واما بيتا الفسنة فوان يعطى لاهام سنة اسنهم منها ثلثة لاهامان وراثة عن رسول الله وسنهم حفر وثلثة اسنهم سم لا يتايمهم وسنهم لاهام سبيلهم وسنهم لا يتا سبيلهم ويعطى على قدر كفايتهم في السنة فاما فضل اخذ الاقامه وما نقص منه من خفه والمأخوذ منه من الخبز كان مأخوذا بالسبعة وبعدها سبعة من فائل عليه فان اخذ الاقامه قبل الفسنة شيئا من لغيره كانا ما كان مأخوذا لا نفلا له بقية وهي كل ارض فخت من خيران يوجب علمها بجلد لا وكتاب الا بيل لوان ومبنا في الحجة والاجاه والمفاوز والمغان والقطع فلكل احد

كتاب النكاح

بها قال لها ويرجع بر علي من لسانها فان كانت هي المصلحة فلا يملكها وان دخل بها فلا طلاق في قولها فان علم وامسكها بعد العلم فلا تحب اليه بعد ذلك
 وبه العبا والبرصا والجذوة والرتقا والمقصاة والعرج والمخلوذة في البهوان فيمنع من ذلك فلا تحب اليه بعد وادى جعل كان عبدا قد انفسه
 بان حرد مجنون قد لسان نفسه بالغا فل في حبه عجز به بر فضروا مساكرا فان لسان عيني بنفسه نظير سنه فان جامع فيها ولو مرة واحدة في ماله لها
 وان لم يقد على ذلك في بالحنان بين غرضه وامساكرا فان عتدا الصنة بفرط الجناح عليه فمنا ما لا يصح العقل مع حله من الشرط فاما ما يصح النكاح مع
 علة فالاستحسان والدعاء المرسوم والاعلان في نكاح الدوام خاصة والاشهاد والخطبة والولاة وجميع الاحوال على الطعام ويجل لوجل عتدا
 باهله من ليطيب ان يكون ليلة ينفذ بها الاكسوف فيها في يومه ولا زلزلة ولا ابر حوفة كالرياح السوداء والرياح اليبق واجتبا بالجماع من طوع
 الفجر الطلوع الشمس من غروبها الى غيب لشفق وان لا يجتمع اول ليلة من الشهر ولا في اول ليلة من الشهر فصلا خاصة وهو مندوب
 البتة ذلك الليل ويكره له ان لا يحل ان يطا امره حتى يغسل فاما ان يجمع من بعد من يجازيه من غير غسل بين ذلك ان لا يجتمع في حبه ولو فوجبه
 اخرى زاده وصبي صغير ذلك الاماء جاز بان لا يغسل عن الحرة والا بان يغسل لان يغسل عن الاماء من غير اغسل ويكره ان يغسل ليلة ينفذ فيها
 او في غيبتها او في ليلة التي يترجم فيها **ذكر** ما يلزم بالعقد هو على اربعة اشياء اما المهر والعقد والنفقة والحول والاول **ذكر**
 المهر المهر المهر بالعقد فاحل بها استوجبه كله وان فاد بها قبل الدخول فيا قلنا نصفه وهو على ضربين مستحق وغير مستحق فالمستحق على ضربين احدهما
 مستحق وهو من ثمنها ومن ثمنها احسنه وبنار الاخر من ثمنه وهو ما نقص عن ذلك وما زاد عليه فانه يجوز ان يعقد على درهم او على مائة دينار
 وغير المستحق ما يلزم منه من المثل في الشرف والجمال ان دخل بها وقبل عطاها قبل الدخول شيئا ما كان ذلك مرفها لان يمكنها ان ترضى به من الا ان
 توافق على ان المهر فتمت فان فاد بها قبل الدخول لم يترجم فاما ما قلنا المنفعة على حدة زمانا لموسم مع بالشوب الخ او في الدنانير المتوسطة من سنة
 ونايفه اكثر وهو اقل اخطا للورث المستحق للدم والخاتم وما شاكلها والمهر على ضربين من ذهب فضة وما له فيه فالذهب لنفسه لا يشبهه في
 كونها ماله وما له فيه على ضربين احدهما له فيه في شهر عينا والاخر له فيه في غير شهر عينا والاول على ضربين من ماله من كالثبات لا المنفعة وما عليه
 وعوض هو على ضربين من ماله عوض سانية في الشهرين وماله عوض غيرهم موسم في الشهرين فالاول تعليم الصانع والعلوم والقران وكل هذا
 ينقضي بالنكاح ويكون لها المهر الذي فيها من هاهنا ما لا يقدر له في الشهرين كالحجر والحجر من المعنوية وماله عوض لم تنوعه الشهرين كعظيم المظور ونكاح اشجار
 وهوان يزوج الرجل فيه على ان يزوج جرة بلسا واخيه من غير مهر في صاحبنا من قال ان من عقد على الاقنية له في شهر عينا بعد عقد بل كان عليه مهر
 وفيهم من قال بفسد **ذكر** العتمة المنكوحة على ضربين حرارة فاد من كان عنده زوجات حرارة فلا يجز ان يكون عندها
 او اثنتان او ثلث او اربع فان كانت عنده واحدة لو نزلت يثبت عندها في كل من اربع لئلا ليلة واحدة وان كانت عنده اثنتان كان لكل واحدة
 منها ليلة من اربع لئلا فان شاء ان يثبت عندها ليلتين ثلثا فله وان كن ثلثا لكل واحدة منها ليلة وله ليلة يثبت فيها عنده من شاء منهن وان
 كن اربع فلكل واحدة منهن ليلة لا يجوز له غير الا ان يظفر واحدة منهن من ليلتها والاضل العدل بين الثلثين في الثلث فاما الاماء فيلزم من ان كن
 زوجا فيحكم حكم الحرة في العتمة وان كن ملك بين فليس لهن منه ولا حق في ذلك **ذكر** النفقات النفقة واجبة الاطعام والكسوة و
 المسكن على قدر الزوجية وحال الزوج بالعدل والاعدام على ان الواجب النفقة كجسد الحلة ونازاد قد يلام ببلغ حد الاسراف فاما ما يجلب النفقة اذا
 امكنت المرأة من نفسها فان منعت فلا نفقة لها ومن ذلك لولا دة والنفقة ويجب ببقولها عند الولادة وعلى لهها فاذا جازا الحاض لم يؤول مرها
 الا للتمامع الا مكان فاذا وضعت جنكها لفا بله بالاماء والقران وان كانا مالا معا لا حلاطة بالعدل ويشي من التبرير ثم يوزن في اذنه ويقيم في الاخرى
 ويوم السابع يثقبك نر ويجل في اسر يصدق بوزن ذهب او فضة ويخرج السابج ويعق عنه شاة يعطى منها العا بله الرجل والورث ويصدق
 بالباقي او يطلع ويدعي عليه حرم من المؤمنين فانه فضل يعق عن الذكر وعلى لا نثي انتي واعلم انه يجب ان ينفق الاعلى له ومن يرهب وقد سم
 ان كل مولود على فراهة لبنة شهر منده يوم دخل بها مولود وان اخل شي من ذلك فليس بولد وان اخل في ثمان الحمل او بشي يودي الى نفق
 الولد لا عنها وان افره عنها رابع لثلال الشرط يحق به واول الحمل ستة اشهر والا كثر ستة اشهر قبل ستة اشهر لاقرب بين ان يغزل عنها ابولا
 يغزل في نحو الاولا دبرها ولا طاعة لاهقون بابائهم **ذكر** نكاح المشعة وهو الموكل بالمشعة لصين الاجرا والجل وكل شرط
 نكاح الدوام شرط طر الا انما بين منه بالاجاد بان يجوز نكاح الكتابان منه وبلفظ في العقد بالمشعة بان يقول منعق بنفسك وكل ما يجر
 في النكاح الدائم من الاعلان والاشهاد لم يسن هذا **ذكر** النكاح مملك البهيم كاصرة اعلا والاماء ولا اعتبا بالامان فمن يزوج
 ان يطا الكتابان منه من الجوسيا والاصابة والوتينة فانه يجوز وطمن ولا يخل سريرة الابن ولا سريرة الابن ولا يجرم على كل واحد
 الشريك على امره في ملكهما ومن يزوج امره وطلعتا تطلبه بين للعة ثم ملكها من يعلم نخل له وطمنها حتى تنكح زوجها غيره ومن شري امره حلالا لم يجر
 لان يطاها حتى يتم لها وبعدها شرة وطمنها قبلها فان وطمنها قبل اربعة اشهر لم يجر سبع ولدها ويبتغي ان يغزل لمن يشرط

کتاب الغزاف

[illegible]

كتاب المصالح

والاكمل غامان فاذا مضى فلا يخفى ان يكون ذكر او لا في الذكر لا يخفى بكنها من الام والاني الام اخى بكنها حتى يبلغ تسع سنين فلام ينج
الام بغيرها فيكون الاب حيا والممنوع بها بلونها بغيرها مثله ذلك وبلون المطلق بغيره لا يخرج المطلق من بلونه حتى يفنى عنها ذكر ما يلزم
المرة المفارقة على ضربين منوف عنها زوجها وغيره منوف عنها زوجها فالمشوق عنها زوجها على ضربين حرة وامرأة بعد الحرة واربعة اشهر وعشرة ايام
دخل بها ولم يدخل بها وعده الام نصف علمها وهي شهران وعشرة ايام وكل حكم الممنوع منها فان وفى عنها زوجها وهو فاضل من زمانه عند
يبلغها الحرة ولو بلغها بعد وفاءه بفسنة او قل واكثر وعلمها الحرة وهو ترك الرقبة الطيب لها ان ثبت حيث شاءت للبنت كالمطلق لا يشترط
الا في بيتها الذي طلقت منه ثم المشوق عنها زوجها على ضربين خالط وغير خالط فالخالط علمها بعد الاجل ان مضت دون اربعة اشهر وعشرة ايام
اربعة اشهر وعشرة ايام وشهرين وعشمان كانا امه ومنه معاها فان مضت بعد ذلك غدت بالوكالة وتلحق بذلك من غاب عنها زوجها ولم يزل لها
فانما تفرغ امرها الى الحاكم لطلبه بغير سنين فان لم يعرف خبرها فاما عند هذه المشوق عنها زوجها فان تجاوزها وهي العدة فهو املك بها وان
جاءه فخرجت من العدة فلا يسئل له عليها واما اذا غاب لم يعلمها نفقة فهو املك بها ولو بقي في السفر ابدان ما عثر المشوق عنها زوجها حتى يخرج
احدهما يجب علمها عدا من لا يجب علمها عدا من لم يبلغ الجبض ليست سن من مجبض غير المدخول بها والباقي سنة من الجبض ليست سن من مجبض
قد عدت في الشهرين والبنط من سنون سنة وفي غيرها خمسة ايام من مجبض علمها العدة فعلى ضربين حرة وامرأة على ضربين احدهما عند الاقرار
والاخر عند بالشهر ومن عند بالامر الحرة فعدها ثلثة حبسات وعده الام والممنوع منها حبستان واما من بعد بالشهر فاما المدخول بها فاما
وهي من سن من مجبض وهو تسع سنين من وقع حبسها ومثلها من مجبض فان كانت حرة فعندها ثلثة اشهر وان كانت امه ومنه معاها فان مضت من ذلك
فاما الحرة او من المطلقان فعدهن وضع الحمل ولو بعد الطلاق بساعة عدا عنها زوجها فان بلغها ذلك فله من حقها من الجبض والا فلام
وان كانت من لا مجبض فلام العدة او يكون قد مضت فلا تغلب من العدة وان كان قد مضت بعض الايام احسب له ونمتا اثنا فلاحدا وعلى المطلقة من
طوق فلا يملك من الرجوع واما العدة على المختار المطلقة او كانت في بطنها وعند ذلك فلا يجوز له حتى يخرج من العدة وفي الطلاق البائن فاجاز
المكاتب على خمسة اضراب اجب نديك مكره ومباح ومحظوقا ما الواجب في كل حال ابعدها والاحرف بها ان كان لا يميز
للاذك سواه واما التذية فهو ما يكسبه على عبدا له ما يوسع به عليهم واما المكره فان يكسبه عنكر او له عنه غنى بمجبر مشقة واما المباح فان
يكسبه لا بغيره ذكر ولا يهيم بآوده بل له عنه واما المحظوقان يكسبنا لا لنفق في الفضا او يحرق بالحرم والمعاشر على ثلثة اضراب مباح ومحظوق
ومكره والمباح النجاسات والضايع التي ليست محض كالتجارة في الثياب الاطعمة والاسلحة لا يقصد بها فسادا وغيره فان طام المكره فهو الكسب
بالنوعه على اهل الدين بالحق وكسب الحرام والاجرة على الفقهاء والناس والاجرة على قول الفقهاء الاجرة على عقد النكاح بالخطبة اما المحرم متبع
كل غصب ثلثة اشهر جاعه كيف يمكن وان كان المغصا وصانعه فيها او غرس فيها او ذرع فلما انقضى ذلك كله يرجع المشرى على البائع بما تقوى
وبيع المنكران مالا شربه والنفاع وعمل الملاهي النجاسة فيها وعمل الاصنام والصلبا وكل الذي يقرب الكفر انها الذبيحة لهم والذبا بطل
المجبر والشطرنج والني وما اشبه ذلك من الان اللعب لغمار بعده وابتناءه وعمل الاطعمة والادوية المحرقة بالحر والحقرة في البنية والحرم
المتنزه وشجر الداء والعدس والابوال يبيع غيره حرام الا بال لا يخاصه ببيع السلاح لاعداء الله وعلمهم ببيع الغنم والسناعات والنواحي بالية
ولير فضيل الاموات ودفنهم وعلمهم والاجرة على كذب الكفر الان بزيادة النفق الاجرة على الجاهل المؤمنين ببيع الفضة والسباع والعبدة والديانة
وبيع الكلاب لا السلوق وكل ما اشبهه والزرع وبيع ما لا يجوز اكله من السمك وبيع الضفادع والسلاحف والوفان وكل محرم الاكل في الحرم والحق
وكسب عوزة الظالمين على ما نهي الله عنهم وجوز خوف المساجد من يقيمها ونفقة المصاحف كسب علمها خطره الله كل ذلك حرام النكسبة والنجاسة
فما يخر من منتهى ما يباع منه واجماله اجرة من فاما كسب المواشي اذا لم تقتض كسبها بلز ونحوه الا بال والبقر والغنم والجر والحمل المعانة
للشاة وكسب المصاحف النعوم فحلال طلق **ذكر** البيوع البيوع له اعداد وشروط واحكام واعداده ينقسم بانقسام البيوع وهو على
انقسام سبعة بيع المانع من الثبات عبرها وبيع المحرم وبيع الخمر وبيع الزرع والوطنة وبيع الواحد بالاشين فاما بيع الشئ بالثمن
وبيع الارزاق والديون واما شرطه فعلى ضربين عام وخاص فالعام ان يكون المبيع ملكا للبائع او ملكا له او يكون ابا للمالك يكون هو
صغيرا فانه يبيع عليه بلاد وشمس لشمس الايجاب العتوق المقر بالايذان عام ايضا واما الخاص فعلى ضربين احدهما خاص في المبيع ولا يختص
في المبيع والمبيع فاما الاول فالنظر الى المبيع خاص فيما حصره والحيث شرط خاص في الثابت المبيع بالوصف خاص في المبيع بالصفة وبيع المتعين
وعبر البيا وبيع الماخر واما الثاني فالخاص في المبيع والمبيع وهي شرطه وبيع المحرم والثمار والخضران وبيع الواحد بالاشين وبيع المحرم
والشمس وبيع ما يخرى بالاختيار وبيع الملباه وبيع الديون والارزاق **ذكر** الا ولا يخفى بيع الا في ملك البائع او ليس للبائع
ان يبيع غيره المبيع على ضربين خاص وشمس لشمس في قبض المبيع شرط في غيره المبيع فان جعل المثل يقدّم البيع وان اخوه وشرك المبيع عند البائع

ولا يخرج المبيع عن العدة

كتاب المبيعات

بعضه وبأى بالتمتع بهذا ينظر به ثلثة أيام فان جازيتها يومه والاك ان البائع بالخيار فبيع المبيع ان شاء طالبه فيقبل التمتع وان هلك في الثلثة الا انما
 فهو من مال المبتاع وان هلك بعد هذا فهو من مال البائع دون ثلثها فبعضا بالمال والثلثة ولم يغيرها بالان كان البيع موقوف ومن لم يسم فمنا بطل بغيره
 او شره فان هلك المبيع بغيره من المبتاع ولم يسم التمتع كان عليه قيمته يوم اخذه وان كان بافلا فللبائع اخذه وان كان قد احدث فيه حدا فلا يخرج ان ينقص قيمته
 به او يزيد فان نقصت فللبائع يوم شرطه وان نقصت وان زادت فالارش للمبتاع واما الثاني فالنظر للمبيع وقد بينا ان شرطه في الحاضر فانه دون
 الغائب فلو علم هذا الشرط في الحاضر لعقد البيع واما شرط الخيار فنه قسم قسمين احدهما يلزم بالتمتع في هذه المسألة مما كانت والاخر يلزم وان لم
 يسم في ثمان مخصوص بلزمه بالنسبة ما جازوه فالاول يلزم في كل المبيعات التي ليست بجواز فان لم يرضى بان يكون له الخيار ثلثا وعشر او
 اكثر فلا يخرج وان هلك المبيع في هذه شرط الخيار فهو من مال البائع ما لم يحدث فيه المبتاع حدثا يؤذن بالرضا وان مان للمبتاع في هذه المدة قام
 رثته مقامه الشرط والثاني في الجواز فانه يلزم الخيار للمشتري ثلثة ايام وان لم بشرط فان شرط ما زاد من قوله ونفقة الاضرة فانه استبرأ لها فهو مال
 البائع فان هلك في هذه المدة فهو من مال البائع **ذكر** البيع الصنفه البيع بالوصف على ضربين احدهما بيع الاصول ببيعها فاما الاول
 ان ينعى المبتاع شيئا غير شأه هو موجودا كان في الوقت او غير موجود فبينا عر بالوصف فالبيع شرعي فان وجد على الوصف في الاكان لردده
 فاما الثاني فيكون بوصفان يكون من الخطئه الى من رضى كذا والتمتع من ثلثة ايام او الثوب من غزل كذا فلا يبيع ولا ضمان على البائع في قيمته بل ان قال
 خطئه صيره بغيره وقفبه من يسمه وفانه رطل من التمتع فلا يبيح عدم الوصف غير المشاهدة وتعين اصله مع الصنفه يبطل البيع **ذكر**
 البيع بالنسبة البيع بالنسبة جائز كما يجوز البيع بالنقد وهو على ضربين معلق باجل وغير معلق فاما معلق باجل وهو باطل وما علق باجل وهو على
 ضربين معلق باجل معلوم ومعلق باجل غير معلوم فالمعلق باجل معلوم على ضربين معلق باجل معلق باجل معلوم على باجل غير معين كقولك
 وفردم الغنم باطل وما علق باجل هو ان يقول بعثك هذه السلعة الى عشرة ايام بلدهم والى شهرين بلدهم هو باطل ايضا لان عقد ماضى باجل
 واحد صحيح وبهزم الشرط الذي بشرطه المبتاع شيئا بالنسبة حتى ان يكون ضمان المال مائة الاجل على المبتاع وان باعه مناعا غير حاضر له اجل فالضمان
 على البائع ولكل واحد منهما اذا جاء صاحبه بما ثبت له في دفتره قبل حلول الاجل ان لا يأخذه فان هلك كان محض ما من هو عليه لا من هو له فاما بعد
 الاجل فمما به يعلم باخذه فذلك كان من مال من هو له لانه من مال من هو عليه فان باع ما ابتاعه الى اجل قبل حلول الاجل بغيره باطل وان باعه بعد ذلك
 لم يوف بمثله خاز ذلك **ذكر** البيع بالبراء من العيوب غير البراءة البيع بالبراء من العيوب صحيح لا يلزم منه رد سواء عين العيب لم يعينه
 والافضل يعينه وان باع على الصحة فظهر عيبا لمشتري بالخيار وان شاء رده بالعيب ان شاء اخذ الارش لا يردده وخياره للبائع ويرجع الى
 اهل الخبرة في الارش فان خضعوا عمل على الاوسط من قولهم وان كان الماشع مجله وظهريه بغيره بغيره فالبائع والكل واخذ الارش وليس له رد
 المبيع حدا فان كان قد احدث في المبيع حدا قبل له الورد عا لم الارش سواء علم بالعيب قبل الاحداثا وبعد او يتاخر او ياخذ الارش مما
 يحدث من العيوب قبل عقد البيع وعلى هذا لو ابتاع امر فوجد بها عيبا بعد ان وطئها فله الارش دون الورد الا ان تكون جلي بغيره فاعلى كل حال لا يرد
 معه نصف قيمته **ذكر** المراجعة وهو ان يقول ببعك هذا بربع العشرة واحدا واكثر بالنسبة وهذا لا يبيح فاما ان قال ثمنه كذا وربع
 منه كذا فهو جائز **ذكر** الشرط الخاص في البيع والمبيع فالشرط هو كل جواب بيع فالشرط فيه ثلثة ايام على ما ذكرنا ولا بالوسم الشرعي
 شرط ولم بشرطه ولبينا ان من هلك في هذه المدة فهو من مال البائع الا ان يكون المبتاع احدث فيه حدا يؤذن بالرضا ونقول ان ما يباع من المالك
 لا يخرج ان يكون دارهم من المبتاع او اجنبيا فان كان دارهم فلا يخرج ان يكون احدا بغيره وولده واخوته وعمته او خالته وعينها فان كان احدا من هؤلاء
 في بيعه بشرطه فعليه ان يوافق من لا يرضى من الارش من الرضا عنه الاجانب فيثبت ملكه وداوشره لعبد الابن لا يبيع الا ان يضم
 اليه البيع غيره والخامس من الاما ان يبيع فلا يخرج ان بشرطه المشتري للولدا ولا بشرطه فان شرطه في عقد البيع فهو له وان لم بشرطه فهو للبائع
 والبيع العبد الذي لم يمهال باقل مما معهم جائز يجوز شراء كل الجوابين لشركاء فان وجد عيب فليس للشركاء ان يتخلعوا فزيد بعضهم الارش
 وبعضهم الورد عهده في الا باق للظاهر بعد العقد فاما الجوانم والجدام والبن من بيزر العبد بعد سنه لا اكثر الا ان يجد المبتاع فيه حدا يدل
 على الرضا بعد علمه بالعيب وغاء العبد المحبته في سوق الاسماء لا يقبل الا ببينة ولا يعرف بين الاطفال واما ما يرمم بالبيع حتى يشغق الاطفال
 عمن وشراء سبي الظلمة في بلاد الاسلام جاز **ذكر** بيع الثمار والخضرة وهو على ضربين مكروه وغير مكروه فمكروه بيع ما لم يبد
 صلاحه في الثمر والخضرة وان ستم فاصلا او جملا بعد حمله في الثمار والبناء في الخضر والبيع بالخيار وما اشبه ذلك وغير المكروه ان يبيع ما با صلا
 من الثمار سنه واحدا والجملا واخرج من الخضرة وان يبيع ما لم يبد صلاحه سنين او اكثر وبيع الرزق بقسطه على المبتاع واجبه قبل ان يسئل
 فان اخذ قطعه فالبائع بالخيار ان شاء قطعه عليه ان شاء تركه على المبتاع اخرجته بيع الوطئة الخمر والخمر بين القطعة والقطعة بين يديه خاف
 الشر المبتاع قبل بدو صلاحه فالبائع بالخيار ما علقه وان ما ادفعه عليه من بيع الثمر لا يستثنى ذلك جازي الا ان كان المالك قبل لم يوافق الشراء

مكان

في الأيمان والكفر واليهود

بالثلاث والرابع والثالث في استثنائه ذلك والى ان استثنى فله امتعنا اجازة فانه لم يثنى التمازج بانه كان في المستثنى بحسب ما اصابه من الممازج فله امتعنا
وهي ان يبيع النمر في وزن النخل بالخل والوزن بالخطئة بجلا وجزافا وكل شرط مشروط بالبيع على المبتاع من راسه فيجوز بيعها وقلدها او بيعها بالوزن
وشرط بعض المبطل والمزورع جاز مشروط المبتاع على التبايع ما يهل بحث فله جاز بانه كان بقص التبايع المبتاع ويضع شيئا ما يتباعه في غير ذلك
بيع الواحد بالاثنتين واكثر المبيع على ثلثة اضراب احدها يدخل الميزان والمكبال وما بعد الاخر لا يدخل فيه ذلك فله جاز بانه كان على ضربين مشغوق
فالمشغوق لا يجوز بيعه واحدا بالاثنتين من جنسه فلا يجوز بيع فقير من خطئة بفقير منها ولا اكن من فقيرين وكذا الحكم في الشعيير لا يبيعه فاما ما يبيع فقيرين
من الخطئة بفقيرين من الذرة او ازاد وحق او سمسهم فجاز هذا بقدر الاستنباط يجوز بيع الذناب من الذنابهم متفاضلا فله الاستنباط فاما اللوز
غير الذهب الغضنة فلهما حكمهما فلا يباع وطلح من لحم الغنم الا برطاضه ولا وطلح من خبز جبنه فلهما حكمهما البصر الغنم والجوا من الاصل
فجاز بيع الواحد بالاثنتين منه اذا اختلف النوع كان يباع وطلح من غنم يطلح من بقره ما يباع عدد الخبز حكم المبطل والمزورع واذ يبيع شي
في موضع بالبكل والوزن وفي موضع اخر جوا فانه حكم المبطل والمزورع واعلم ان ما لا يجوز بيعه الا واحد واحد وما يجوز بيعه واحد بالاثنتين
كل ذلك مما يجوز بالنقد واما بالنسيئة فلا يجوز بيع الغنم بالليم لا يجرى قول فاهما لا يدخل جلا ولا يميز تافيع الواحد بالاثنتين منه جاز ولا يجوز
نسيئة هذا في الثياب الجبوا فاما في الجوز والفتاء والبطيخ فقد بينا حكمه **ذكر** بيع الاحلال الحرف منه والجرب المشددة فلا يجوز بيعها
الا بالوصف للالتوان والمقادير والجوزة فاذا كان كذلك كان البيع مراعى ان يكون على الوصف الا بطل فاما ما يخبر بالصدق والشم فلهما من
احدهما لا يقصد الا خبائث الاخر بقصد فلهما لا يبيعه اذا بيع من غير اختيار لم يبعه ببيع واما ما يقصد كالبيض البطيخ والفتاء وما شاكل ذلك
فيجوز شراءه بشرط الصحة فان خرج غير صحيح فله اشره لارده اللهم الا ان يشترطه عمن فانه يكون له ان يشره لارده **ذكر** بيع الشيطان وكل البيا
لا يجوز لاحد المنع من ذلك سواء باع ما هو مملوك له في الاصل وما اخذ من مباح ومن غير ذلك ارض طاب فاحباها بما انه فله بيع فاضله وان جرى الماء
الى ارض فله ملكا فلهما فالسلطان اخبره وان سناجت الارض فلهما بالسلطان **ذكر** بيع الارزاق والديون لا يجوز بيع الرزق
الا بعد قبضه ويجوز بيع الدين قبل قبضه فيبيع الذهب الفضة واعلم ان لبيع كل ما يجوز بالنسيئة فلهما لا يباين ان يباع شيئا بشرط
ان يقرضه شيئا او يسلقه من مبيع اخر او يسلقه منه او بشرط في صحة البيع والسلف فلهما صنفان مختلفان كالخطئة والارزاق والوزن والريز
والحرف اذ عين المسلف عنه صفه وفيه جاز ومن عقد ببيع بصفه واحدة في خلافه حوام بيع البيع في الخلاف وبطل في الحرام واما اجر الوزان والناقد
والكبال والدلال فان الوزان وزن المال فاجوز واجره الناقد على المشي وان وزن المباع فاجوز واجره ما يكال منه على التبايع فاذا اجوز بيع الا
على التبايع واجزه من يشترى على المبتاع وفيه اختلاف صاحب المباع والواسطه فيما امر ان يبيع به المباع او في النقد وعدم استنباطه فلهما من قول صاحب
المباع مع قبضه والواسطه بضم ما يهلك من المباع بغير شرط ولا يضمن ما يهلك من حرق وركن الجوزة في المباع او المال على المبتاع بغير الواسطه
ذكر الشركة والمضاربة لا شركة الا بالاموال دون الايدان فان مالها مساو او اربع بغيرها مساو والخسران وان نقص مال احد لها كان
الربح والخسران بينهما بحسب ما بلغ مال كل واحد منهما فاما المداخلة لصاحب المال بالبدن والعمل معه فانه ما يجوز المثل لا الشركة وموت الشريك بطل الشركة
والمضاربة ان يشارك رجل بالمال فله اجرة مثله ولا حصة عليه زالم بعد ما رسم له صاحب المال فلهما من ذلك في السلف والاحتكار والشفقة وتلحق
كل ما يجلب من جنس او غيره مكره وحده التلحق او بغيره فانه قد ادون وما زاد على ذلك فليس بمكره فاما الحكرة فانه ما يجلب من جنس لا الحزمة مع ضيق
الامر فيها وهي مكرهه فاما مع جود الكفاية للناس في الملبس ذلك بمكرهه وللسلطان ان يبيع المحدث على احوال الغلة ويسعها بما يراه ما لم يجز
احكام الشفعة ما ينقل من الاملاك على ثلثة اضراب احدها يكون مالكم واحدا والاخران يكون مالكم اثنين والاخران يكون مالكم اكثر من اثنين
فما كان مالكم زائدا على اثنين لا شفعة فيه كل ما كان مالكم واحدا وما كان مالكم اثنين فلهما من ذلك في البيع والاشترى بغير المبيع فلهما
انقل بالبيع على ضربين مفسوم ومشرك وما انقل بغير المبيع والمفسوم الذي لا شركة فيه من جيرة لا شفعة فيها والمشرك على ضربين احدهما بيع كفته
قبته الا ان لا يبيع منه فلهما لا يبيع فلهما لا شفعة فيه وما يبيع منه على ضربين احدهما مفسوم مشرك الشرب والطريق الخاص الاخر غير مفسوم
الدان وفيهما جميعا الشفعة فلهما ان لا شفعة في مفسوم بكل حقوقه ولا شفعة في مسم ولا في شبهة ولا في صدقة ولا في امره فلهما من بيعها فلهما
وقد بينا جملته ولا شفعة لمن يجرى من مبيع العتيق فاذا اختلف المبتاع المبيع الشبيع المبتاع فلهما من قول المبتاع مع قبضه **ذكر** الايمان
والندرة والعهود احكام الايمان والندرة والعهود على ضربين احدهما ما يتقصد به والاخر ما يلزم به الايمان على ضربين الايمان بالله
فلهما واسما له والاخر بغير ذلك فالاول على ضربين احدهما ما يلزم بالحنث منه الكفارة والاخر لا يلزم به الكفارة ان يفسد ان لا يفعل مباحا
وان يفعل طاعة او مباحا فحنث ما عدا ذلك فلا يلزم بالحنث منه الكفارة وهو على ثلثة اضراب احدها ما يلزم باليهن والاخر وجود الثالث لا ياتى ولا
يوجد فاما ان يحنث بغير الله فلهما لا يفعل شيئا من الجوزان يقطع راسه او يخلق على ذلك او يحنث على امره مع وجها او عبدا مع سبيل او يحنث

استثنى في غير هذا

سورة البقرة من المصحف
في الايمان والكفر

كتاب العتق والتبني والمكاتب

على المغاضى ويحلفان بجان السلطان الجائر وما يوجب اليقين فيمن ان يحلف في تخلف بل لو من بن نفوسهم واموالهم وان كان بحسب النور يذروها
 باتم بولا بوجع اللغو وهو ان يحلف من غير شبهة او يكون عجزا لكلامه وانما اليقين بغير الله ثم يحلف من بين احدهما يلزم بالحنث فيه كفارة طهارة وهي ان يبر
 بالبراءة من الله ثم او سؤله او الائمة والاخر لا يلزم فيه كفارة الا ان ياتم فيه زاحش ويبلغ ان يجنب الحلف ضايق وكاذبا ومن ادى ان يتركه
 خبر من افعاء منها في يده ودينه فعله ذلك وكذا كفارة عليه **ذكر** الندوة والعلم ولا ندروا عمنه معصيته والندوة على من ينادي
 علوا بالله ثم وندد مطلقا لا وان يقول الله كذا وكذا ان كان كذا وكذا وهذا واجب الوفاء به واذا وقع ثلثه فيمنه فان لم ينف به فغلبه كفارة وطهارة
 ان يقول على كذا وكذا فهو حجة ان شاء وفيه وان شاء لم يفعل لان الوفاء به افضل والمندوة من غير على من يبر من معصية غير معصية والمعين يجزيه بغيره
 وما ليس معصية ان شاء صام فيه وان شاء صدق او فعل شيئا من الغيب فان كان سمي غير معصية من اللفظ كان يقول ان كان كل صمت حثنا
 او زمانا مضيا لم يحن منه اشهر او زمانا حشره شهر على ما رسم وان قال صدق بما لك كشر صدق بثمانين درهما وانما العتق اذا عتقنا عتقك متعا
 الله ثم ثم في ذلك وجب عليه كفارة محالة والعتق لندفان مخالفا لعمدة لا نه خيل في ذنبه فوينا من الوفاء به فلا يخرج ولا كفارة له **ذكر**
 الكفارة وكفارة اليقين اذا حثت فيها في قبة او كوة عشرة مساكن لكل منهم ثوبان واطعام لكل منهم شعيرة يومه فلا يكون من صبر ولا شئ
 كبير لا من صبر فادى ما يطعم كل واحد منهم مدينا ثلث من الادم اعلاه اللحم وادناه الملح ولا يطعم الا من سطرنا يطعم اهله فان لم يجد ذلك كله صام ثلثة
 ايام مشايك وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يقدر فاطعام سبعمائة مسكنا فان صام شهرا واحدا من كل مائة في
 صيام شهرين متتابعين ثم اظفر غير عتق اسنانف ان كان لعدي يدي فاما ان اظفر فدم صام من الباقي يوما قالينا وكفارة خلفا لندفان كفارة الظهار
 وكفارة من اظفر يوما من شهر رمضان متعديا عتق رقبة واطعام سبعمائة مسكنا او صيام شهرين متتابعين فضاء ذلك اليوم هذه الكفارة محذرة
 ومثلها في المبلغ والتجبر كفارة مثل الخطا فاما كفارة الظهار فمؤنة وكفارة مثل العمدان يجمع بين ما هو محذرة كذا في مثل الخطا فان عتق كفرة بولا
 منها من عتق موم فضاء يوما من شهر رمضان فاطر قبل نوال فلا يثنى عليه فان اظفر بعد عليه كفارة يمين قد بينا كفارة الخلع في الحبس المحرر
 فاما الاخر فثلثة ايام ومن طعام وكفارة النيام عن صلوة العشاء الاخرى حتى جاوز نصف الليل ان اصبح صائما وكفارة من عتق مؤمنة وولد
 او ذبحته كفارة يمين وكفارة في شجرة ثوبا بغيره وكفارة من لم يظفر وجهه الاستعداد فان حدثت فكفارة يمين وفي جمل المستعرة كفارة في مثل
 وضمة هذا الباب ان يقال ان الكفارة على من يمين منها ما فيه عتق وقبلة الثاني لا عتق فيه والاول على ثلثة اصن باحدها عوض الوفاء كوة عشرة
 مساكن وعوض لكوة اطعامهم والاخر عوض الوفاء صيام شهرين متتابعين مع عوض الصيام اطعام سبعمائة مسكنا واما الثاني في عتق يمين
 احدها كفارة استغفاره والاخر فعل في غير غيره وهي على من يمين احدها صيام يوم والاخر صدقة وبناد وثلثة ايام والآخر يجمع فيه العتق وصيام
 الشهرين واطعام سبعمائة مسكنا ولا يخرج عن ذلك شيء من باب المكافاة **كتاب** العتق والتبني والمكاتب العتق انما يكون لو حلف
 ولا يبق الا بعد ظاهرا الاسلام ولا يسلط بالعتق كافر على امة اهل الدين ومناصلي الله ومن عتق كفارة او واجبه مؤساة لا ولا يبر عليه انما
 الوه بنية المبشر بعنته ويجوز ان يجعل عتقا لامة صفا منها في الترخي ومن عتق بعض عبده هو مال لكونه قد سعى له عتقه بانه وان كان له في شركه هذ
 سهم ثم جبر على ابتياع الباقي فعتق عليه ان لم يكن له مال استسعى العتق باقى ثمنه فاما التبيين في يمين لا يبيع الا في الفرض هو ان يقول لعبدك انت
 حر بعد وفائي ولان يرجع في ذلك في حال جونه لانه لو صبه فان مات مولاه ولم يرجع فليبر عتق واما المكاتب فانه في اوقاف عبده على مال مكسبه
 ويؤدبه اليه بكتبهم كبا وهو على من يمين مشروط وغير مشروط فالشرط ان يشترط عليه ان يبر عتقه في الوق والآخر ان لا يشترط العتق في الوق مع
 التجبر بل يفتق منه بقية ما ادقن وهب له ما يفي عليه فله ثواب جزيل الا اخذ من يمين المالك تجلدة الزنا لجسب الحرة منه جلد الحر الباقي
 جلد العبد ويجوز ان مات وله ولد يبيع فاشتره منه يمين **ذكر** احكام الدين والعرض افضل من الصدقة وهو يفتقر الى ايجاب قبول
 ويلزم المقترض ان يبرم على الاذاة اذا شهل فان ادى مثلها اسند جان وان ادى فبشر مع الزايف فجاز ولا يفتقر لمدين ان يطل بالمقترض الا لا
 تظن ظانية خال الجدة لم يحرم **ذكر** احكام الوهون لا يبيع الا بالقبض والاهن المدين ممنوعان من القس في الوهون وهن وارا
 غير مسكون او ارضا غير مزر وعه فليس احدهما ان يبرم ذلك الا بان يرضاهما ويبيع الواهن الوهون واعقده ان كان عبدا او اواستغفاره او اراد
 وطهارة كانت له لم يجز له شئ من ذلك وهو باطل هلاك الوهون من غير يظفر من المدين لا ضمان عليه فيه بالتبني بل يبره الضمان فان خلفا فيهما
 الوهون عدما البينة فالقوله قول صاحب الوهون مع يمينه وبعثه يوم هلك ووهن الحاط من الاماء والبنات او الحرة او غيرها الا ان يرضى عنه فاما
 يحصل منه غير فاحل الوهون من ههنا يملك بعضه استسقى الوهون ملكه فاحصه وانما مات الواهن عليه يمين لانه قال من يبتوي المدين فان عتق
 مثنى الوهون عن ماله وكان للواهن مال غيره ساهم المدين العتق فيه **ذكر** احكام الوهون او يبعه او يبعه ثمنه الى مبيع قبول فان هلك في يد
 المودع من غير تبني فلا ضمان عليه بالعتق بغيره فان تضرع المودع بمال الوهون يبعه مغلط بغير المودع والوهر امانة لا يبر الضمان بغيره

في العائدين المنة والمنافات

انما لوديعه عصبك بغير ما لكما بغيره فعلته قهرا المالك دون المودع الا ان على نفسه ان لم يغيرنا دينا جعل خسرنا الفقراء اهل البيت في البنا في نقرا
 المؤمنين فان كان حلالا لا حراما محتاطا ودعا على المودع اذ لم يمتدح اذ امان المودع فلا يسلو الوبعة الا الى من يرضع بانه يستحقها من وثقهم كلهم ولو
 من يرضع به الكل **ذكر** حكم العائدين وهي على من يرضع به عيب وورق غيره ذلك فالعيب الورق مضمون على كل حال ما عدا ذلك على من يرضع
 مضمون غير مضمون فالمنع يلزم ضمانه على كل حال عالم بضمير لا يلزم ذلك منه الا بالبرهان فاما ضمانه فان اختلفا في شيء من ذلك فالقول قول المعبر عنه
 عدا البينة **ذكر** احكام المزارعة والمنافات يجوز بالربع والثلث والصف لا يبدل المزارعة من اجل مبيع فاذا اقر
 عليه ذرع شيء بغيره فليس له بعد به وان شرط نزع ما شاء جاز فان غرق لا رضى بل ان بغيرها فلا اجارة وان غرق بعضها فالمرارع تحجب عن فتح الاجارة
 في جميعها ومن فتحها فمأخوذ ويلزم المناجور مال الاجارة وان تلفنا العنق باثر سوا او بغيره الا ان يمنع صاحب الارض منها فلا يلزم مال الاجارة
 ويكوه ان يوافق الارض باكثر مما اسماجها به اذا اختلف لتو فان كان يسناجها بغيره فبغيره ويوجبها بحظ او شعير لم يجرى عمل والموتنة على المشا
 لادب البينة وان ساقى غيره في شجر او غل له وشرط من البينة شيئا معلوما والا فلا منافات في كونه ان يشترط مع ذلك شيئا من حيث فسخه وعنه مما لا يجرى
 وخارج القرض على بل لا رضى الا ان يشترطه على المناجور في العقد **ذكر** حكم الاجازات وحكمها على ثلثة اضر بنا به يتعقد وما يلزم بها
 بسطها فانها يتعقد الاجل المعلوم والمال المعين والايجاب للقبول وما يلزم لها العمل الاجر الا ان يشترط ناهج ولا فرق في صحة الاجارة بين المفسر
 والمشايع وان لا يوجد المناجور اسماجوه من غيره باكثر مما اسماجوه او قد يكون فلا حد فيه وصلى وصا يشترط فيها يلزم كان يشترط عليه لا يمكن
 الدار غيره ولا يركب لثا بغيره ويلزم المالك بناء ما استلزم من العنق والموجر الا ان يكون بغيره من المناجور فيجوز عليه فان شرط المالك في الاجارة
 سقط عنه مال الاجارة في المدة ولا يبطل الاجارة الا الموت فان منع من المورج ما ينع بطل العنق فاما بعد القبض فمال الاجارة يلزم وان منع ظلم
 من التفت منه ولم يفتقر هو فيه لم يلزمه ذكره في المقتض الفضا والخطا والصباغ واشباههم ضامنون لما يجوزونه في السلع الا ما هلك بغيره
 وكان الملاح والمحال الكاري ضامنون للامنته اذا فطرها فيها واذا اختلف صاحب المصانع والصنابع في فطرها وشرط على صاحب المصانع المبتدئة وعلى الصانع
 البين واعلم ان الواجد البعير لثا او العبد الاجان وجدا في المصير بئرا فبغيره عشر ناهج فسخه وان وجد في غيره صرا او جرة فبغيره فسخه ويجوز دهرها فاما
 غير البعير العبد فليس فيها شيء موقوف لثا او على غيره العنق **ذكر** الصلح جائز بين المسلمين في الاقارب والاشقاء لا يجوز الرجوع فيها اذا
 انعقد الا ان يشترط ان معنى فكل فالف الدعوى **ذكر** احكام الوفوف الصدقات الوفوف صدقات لا يجوز الرجوع فيها مع اطلاق الوفوف
 وفيها الموقوف عليهم على ما لا يمنع الشرع من معونه من به وهي على من يرضع به مشروط وغير مشروط فالمشروط يلزم منه كل ما شرطه الواقف ولا يجوز ان يشترط
 رجوعه منه بغيره فكل ذلك اذا افترض لا يوجب الحالة في الوفوف الموقوف عليهم من ان يفيق بغيره على الحال التي وقف عليها او تنعير الحال ان لم ينعير الحال
 فلا يجوز بيع الموقوف عليهم الوفوف ولا هبته ولا غيره شيء من احواله ولا غيره الحال في الوفوف حتى لا ينعير به على اي وجه كان والحق بالموقوف عليهم ما حازه
 شديدا خا زبيعه وصرف ثمنه فيما هو نفع ثم لا يوجب الوافقان يمينان بالتفصيل في الموقوف عليهم بعضهم على بعض ولا يمينان فان لم يلزم ذلك فان لم يمين
 قلما كرم مثل خط الانبياء من وقف على جرة ولم يسم كان يلى ذره الى اربعين ذراعا من اربع جوانبها ولا يوجب ان يفض الموقوف على من هو مشدود على
 او يوقف كافر على كافر فوفوف المومن على المومن الكافر على الكافر فاما فوفوف المومن على الكافر فباطل وقد روي ان كان الكافر احدا بوي
 الوافق ومن يرضع به كان جائزا ولا يوثق بالثب والوافق لا يوجب ان يمين من وقف عليه ولا فان عين امضوا عين عليه ان لم يمين وقال على وجوه كبر
 كان للفقراء والمساكين ومصالح المسلمين ان قال المعلنون كان لولد على ابي بطلان وان قال للطالبين كان لولد ابي بطلان ما وان قال للمساكين بطلان
 لولد فاشتم وان وقفه على المسلمين كان جميع من قبل الى البطلان وان قال على المؤمنين من خطا ما بطلان وان قال للشيعة كان للامامة فبولس قال بانه
 الاثنى عشر وان قال على قوم كان بخا عه اهل لغة وان قال لعشيرته كان لمن هو اهل البيت نسب وان اطلق ولم يذكر فاصنع فيه بعدا فخر من وقف عليه
 كان اذا انقضوا من اثاره لا فري للناس لهم ولا يجوز الوفوف على من لم يوجد الا بعد علمه بالوجوه ولانسان ان يصدق بسبكي واره مدحنا المنفذ
 عليه فاذا مات نجعت اليه المالك وان جعل في نفسه حبسا في سبب الله وقلنا في حلة البيت الحرام وبعضهم جعلها بغير الحاج في نفسه فضل كبير ولا يجوز
 شيء من ذلك فاما ما دام حيا صحح **ذكر** احكام الهبة الهبة على من يرضع به هبة لذى رحم وهبه للاجنبي هبة وذوي الارحام على من يرضع به
 وهبه مضمونة فالمقبوض لا يجوز الرجوع فيها وهي على من يرضع به مقبوض بيد الموهوب له ومقبوض بيد وليه اذا كان صغيرا وكلاهما لا يجوز الرجوع بغيره
 المقبوض يجوز الرجوع فيه الهبة للاجنبي على من يرضع به هبة ما يستملك به غير فاما كان فاما يستملك كالمواكك فاما استملك فلا رجوع فيه وما لم يكن كذلك
 فضا من يرضع به معوض عنه وغيره من عنه فاعوض عنه لا يجوز الرجوع فيه مالم يعوض عنه الرجوع وان كان مكرها **ذكر** احكام الصناعات
 فالكفا لان الحوالات الوكالان الصناعات على من يرضع به مولى غيره على من يرضع به حقتا له ملبيا فليس له الرجوع على المضمون عنه وغيره الملى على من يرضع
 احدهما لم يضمن ذلك من حاله المضمون الاخر علم حاله من كان غيره ملى لم يعلم ذلك من حاله المضمون جاز له الرجوع على المضمون وان علم حاله فليس له الرجوع

والجواز في من يرضع به
 وان قال لا يرضع به

فِي الْوَصِيَّةِ وَالْفَتْوَى وَالْإِسْلَامِ

وضمان المجمل بغيره كضمان المعلوم وهو ان يقول قد عتقت علي بن ابي طالب فثبت ضمانه على ما بقوم به بحجة لا ما ثبت في دفتره وحاشا والضمنا بغيره
 الى ايجابات بنوك اما الكفاية فغلبة ضرب بن كفاية اقتصارها عقد كفاية فاما الذي بالعقد فان تكفل رجل بوجهه لرجل آخر وفان جازا
 ولم ياب به حبله ليجي به او يخرج فاعلمته اما اليه بالغض فغلبة ضرب بن احداهما ان يخلي غريمه من يد مطالبة وفان لا من يد او ثايم الدم فان كان غريمه باحكم المحل
 له حكم الكفيل المتبرع واذ كان فان لا وجب على من خلا الدية او تسليم العائلا واما الحول فغلبة ضرب بن احداهما ان يكون فدا خال المحل بعضهما والاخوان يكون
 لم باخذ فان اخذ لم يجز له الرجوع وان لم باخذ فله الرجوع فاما الشرط فغلبة في العنان من ان يوجب يكون المحال عليه ملتبا والعقد واجب فاما الوكالات
 فانها عقد بغيره الى ايجابات قبول وهي على ضربين مشروطة ومطلقة فالشرطية يلزم فيها ما شرط ولا يجوز تعدده والمطلقة بقوم فيها الوكيل مقام
 الموكل على العموم كان للعامل ان يوكل على نفسه لئلا يترك الموكل على التقييد الوكلاء على ضربين مسلم وذمي فالمسلم بنوكل المسلم ولذمي على الذمي
 فاما الذمي فلا بنوكل اهل الذمة على اهل الذمة ولذمي على الذمي لا بد له الوكيل من ان يكون فاما مونا عارفا بلحكم
 فيها وكل من وبالفظة اليه مخاطب بها **ذكر** الافراز في المرض من كان خافلا بملاك امره فاما في ودية فافرازه في مرضه كافراده في مرضه و
 تكاثر المرض جاز فاما العطلا في المرض فمكره جدا فان طلق ورثته المطلقة ان مات في مرضه اليك طلق فيه ما بينه وبين سنه فطقتان تخرج ثم مرض
 ومات او مرضت لمره لم تره **ذكر** احكام الوصية وهي عقد يحتاج الى ايجابات قبول وهي فائدية وتطلب في الاوصياء العدالة والعقل والحي
 فان لم يوجد من هذه صفته فليوص الى التقييد والقاسق لا يوصى الى العبد الا من كان فهمام مكاتب او متهرب ويحوز ان يوصى الى اثنين على الاجتماع والافراز
 فان وصى الى رجل وصبي فالرجل ان ينفذ الوصية قبل بلوغ الصبي وليس للصبي ان يبلغ التقييد من ونا لرجل لا يجوز ان يوصى مسلم الى ذمي بدني ان ينفذ
 على الوصية ورجل بن عبد بن مسلم بن واكثر فان كان مسافرا ولم يجد مسلما يشهد فليشهد رجلين من اهل الذمة ما موثوق به من اهل دينهما فان علم الرجل
 ولم يجهل الا امرأة ما موثوق به فليشهدها ذمها في بيع ما شهدت به واعلم ان ما يدخل تحت هذا الباب فاشاء مما يشاء وله ان ينفذ الوصية وانما يشاء من
 اليه واثالثها من ينفذ وصية واذ بعثنا المبلغ اليك بقبول الوصية فيه وقامسها من يجوز ان يوصى له وسادسها هل يجوز الرجوع في الوصية و
 سابعها هل يجوز ان يوصى له غيره واما ما حكم من وصى له بشي فان قبل الموصل فاما الاول ان نفذ ذكرا فاما من قبله صفة فيضرب
 تابع فالبالغ وغيره بالغ على ضربين سبقة عاقل لا سبقة لا يقبل صيدا الا في وجه البر والمعرفة وخاصة العاقل فغلبة وصية اذا كانت على الشرط
 الشرعي غير ذلك وشبهة الشرع والعتبة الغير البالغ على ضربين احدهما فبلغ عشر سنين والاخر ما قبلها من بلغها جازت وصية بغيره والي
 والمعرفة وخاصة ولا مضي ولا وقعة وكل السبقة فاما المبلغ فاكثره فاما الثلث فهو الربع اولى وبالجملة اولى من ربع فان مضى الوصية في نحو
 الوصى ما اذا علم الثلث جاز له الرجوع بعد الوفاة فان مضى بعد الوفاة فلا رجوع فاما من يوصى له فانه على ضربين وارث وغير وارث فالوارث
 يجوز ان يوصى له وغير الوارث على ضربين من حيث جنى الغير فيجب ان يوصى له بشي ما لا يترحم في امان في الاجنب فضل عن الدين وغيره فافضل
 له ان يوصى له الوصية وقد خلا وهو الا يثبت بغير الصل على ضربين عبد الموصل وغيره فافضل على ضربين مكاتب غير مكاتب فافضل
 يجوز فاما وصي محبنا فنحن من رجع الباقي الى الوصية فان كان غيرهما ينظر فيمنه فان كانا فله من الثلث اعطى فافضل وان كان
 اكثر بمقدار الربع والثلث من الثلث بحسب منه بمقدار الثلث فافضل في الثلث فان كان له عينا جماعة فوصى بغير ثلثهم من غير تعيين اعطى بالقرعة
 واما غير المكاتب يجوز الوصية له بالمبلغ لم يوم فاما الرجوع عن الوصية فله وصي ان يرجع عنها وبغيرها كيف شاء وبغير الاوصياء والوصي بغير
 بعد اخرى فان سكن العمل بها والاعمال بالثابتة واما الوصى يوصى الى غيره فليس له ذلك الا ان يكون الموصل شرط له ذلك فان مات الموصل بولي
 الناظر امر المسلمين بغيره الوصية فان لم يتمكن بولي ذلك الفقهاء اذا تمكوا فاما اذا مات الموصل لم يقبل الموصل فانه ينفذ له ورثته وانما ينظر
 ذلك الموصل اعلم ان الوصية على ضربين بلفظ يدل على فدا معلوم ولفظ لا يدل على ذلك فنادى على عمل به وما لم يدل بنفسه فان كان بغيره من ماله
 كان بالتبع وان كان بسهم كان بالثمن وان كان بشي من ماله كان السند من ماله **ذكر** القسم الثاني من القسم الثانية في الاول
 وهي الاحكام وهي على ضربين حكم في غير جنسية وحكم في جنسية فالحكم في غير جنسية لا يدخل فيه اللغو والبطلان والذبايح والاطعمة والاشربة والوارد
 والقضاء **ذكر** اللفظة اللفظة على ضربين جبر او غير جبر فالجبر على ضربين ادعى به بيمينه فالادعى اذا وجد منه غير ملوك بل ينفذ عليه
 السلطان من حيث المال فان لم يوجد السلطان استعان ببعض المسلمين فان لم يجدوا فاقض هو عليه رجوع به عليه ذابح وايسر ان يصدق به منه
 اولى للبني بغيره اذا بلغ من شاء والجبر على ضربين ما ذكره صاحب من جبره وفان ذكره صاحب من جبره فافضل فان ذكره من جبره فافضل
 ذكره وكلاء وفاء وهذا ليس له حداخذ والاخر ذكره فافضل لانسان اخذ وعلمه كاساما كان وفان ذكره من جبره فافضل فان لا ينجح ان يكون
 بعدا وغيره فان كان بعينه فلا باخذنه وغيره بغيره وبغيره فافضل فان كان لا يبلغ فغلبة الكثر من درهم والاخر بغيره على
 الدرهم فالاول باخذنه وينفع به بلا عريف الا ان يكون اداؤا او محظوظا باخذنه بل يتركها والاخر على ضربين احدهما طام بوجده القضا فافضل

کتاب الموائیہ

والحمور

كتاب المواريث من الميراث

من مال انه اذا ماتنا من لم يخلع غيره وجها فاما كل له بالثمنه والود فاما الزوجه فلا ورثنا بل ما بقض من ستمها لبيت المال وروى
انه من علمها كالميراث على الترتيب ميراث الاخوة والاخوة الا لايج ان يكون ثلاث الام او ثلاث حله او ثلاث حله فان ترك واحد منهم لم ير
غيره فاما كل له وان كان معه غيره فلا يج ان يكونوا مثلهم النسب خوفه واخوات منكونا في حكمه وانما القين له والمخالفين له على من بين اخ و
اخت والاخوة منها والاخ والاخت للذان من الاب لاخواتها مع الاخ من الاب الام والاخ والاخت من الام لكل واحد منها الثلث وان فاقوا اكثر من
واحد من الاخوة والاخوات من الام فلما الثلث ما يرثونه بينهم بالتسوية الذكر والانثى فيه سواء والاخوة والاخوات من جهة الاب الام للذكر مثل
حظ الانثى من ولا يرث مع الاخوة او لا وهم ولا احد سوى الترتيب والزوجه والجدة والجدة واما اولاد الاخوة والاخوات من جهة الام فاما انهم اذا فقد
انابهم ولا حظ لابن اخ مع الاخ ميراث العمومة والعمات والحول والمخالات واولادهم ميراث العمومة والعمات كبريات الاخوة والاخوات من جهة الام
او من الاب ميراث الحول والمخالات كبريات الاخوة والاخوات من الام الا في موضع واحد وهو ان ميراث الام حق بالميراث من العم ثلاث للباس كل
الاخوة الا ان ابن الاخ ثلاث الام مع الاخ ثلاث خطله وانما التركة للأخ من الام ميراث الموالى الموالى على من بين مولى بالبيع فغيره فاجب مولى
صحيح جبرته ولا يرثون الا ان لم يكن لهم وريث لانني من كان مولى او مولى من مولى نسب من ميراث بيتنا المال ميراث من لا ورث له ميراثنا من
بعضه حيث يرى كان من الميراثين يعطى ميراث من لا ورث له فراء اهل بيته وضعف جبرته **ذكر** ميراث الجوز اى موسى ذكر امير
ومرثية واحدة من ميراثه فانما ورث من الوحيين الحق والزوجه الثمن مع الولد والربع مع عدم الولد والستدس مع الولد والثلث مع عدمه فان
للزوجة منهم سببا يحجب واحد منهما عن ميراث تركته والاخوة ورث من جهة واحدة وهو ان يكون ابنة اخيه ورث من جهة التتوة دون الاخوة الا
لا ميراث للاخت مع البنت على كل من ناله **ذكر** ميراث الخبثى من له ولسان وبذنان على حق واحد الخبثى من له ميراث الرجال والنساء
فلا يج ان يولد من احد هاذون لا ترا ومنه وان نال من احد هاذون عليه ان نال من احد هاذون فله ميراثها انقطع اخا ورث
عليه ان قطع فيها جميعا ورث النصف من ميراث النساء والنصف من ميراث الرجال ان لم يكن له ميراث الرجال ولا ميراث النساء ورث بالفرقة وهو ان يكتب
على سهم عبد الله وعلى سهم امه الله فان لم ير لسان او بذنان فانما قام بغيره وان ابنته واحدة منها ورث سهم اثنين ان ابنتها جميعا مولا
ذكر ميراث الفرقة من انهم عليهم ومن ميراثه وفن واحد اذا هلك جماعة بينهم فميراثه في وفن واحد لم يعلم انهم مات قبله صا حة فانه
يورث بعضهم من بعض بان يقدم اضعفهم سها ويؤخر اوفرهم سها مماثل ان هذا لا يج ان يورث الاب سدسا مع الولد والستدس ثمان مع الزوجه
ثم يفرض ان لا يخط وورث الابن ويرث كل ماله وما ورثه من ماله من ذلك من ماله في وفن واحد لانه لا يورث بعضهم من بعض بل يرثهم
ورثهم واعلم ان من لم يرث من الورثة فالميراث بينهم بسببين اول من المقترب بسبب احد النساء والى الذبحه والفرقة **ذكر** حصة ميراث
من حصة الفرقة في العولان الفرقة من ميراثها على الفرقة من حصة اعدا خرج النصف من اثنين وخرج الثلث من ثلاثة وخرج الربع من اربعة
وخرج السدس من ستة وخرج الثمن من ثمانية ثم يدخل على هذه السهام سها اخر فيقسم ميراثها على الفرقة لثلاثة اقسام اذا كان مع النصف ثلث
او سدس من فاصلها من ستة وان كان من اربع ثلث او سدس فاصلها من ثمانية عشر فان كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة
وعشرين ثم اذا زاد الورثة على الواحد فيقسم ميراثها على حصة السهام على هذه الخراج على حصة فاصل الميراث وان انكسر ميراثه على ثلثة اقسام
منها ان يفرق على حصة اصل الفرقة مثلا لربوان وحسن بنات الابوين الستدس سها من ستة ويبقى اربعة اسهم لانقسم على حصة يفرق على البنا
وهو حصة اصل الفرقة وهي ستة فيكون ثلثان لكل واحد من الابوين خمسة اسهم ولكل واحد من البنات اربعة اسهم والاخران يبقى بعد الفرقة
اكثر من واحد ولا ينفى العشرة بغير كسرة يفرق حله من لم يبق في الاصل الفرقة مثلا لربوان وبنات الزوج وبنات الزوج والابوين الستدس
مخرج هذه الفرقة من اثني عشر يبقى بعد الفرقة خمسة اسهم لانقسم على البنات على حصة يفرق على البنات هو اثنان في اثني عشر فيكون اربعة
وهشرون لكل واحد من الابوين اربعة اسهم وللزوج ستة اسهم ولكل واحدة من البنات خمسة اسهم والاخران يبقى بعد الفرقة ما يوجب على الزيادة
الفرقة على وعلى بعضهم بعد الفرقة ولا ينفى العشرة على حصة يخرج من ميراثهم ويطبق في اصل الفرقة مثلا لربوان وبنات الزوج وبنات
زوج وسدس نصف ميراثها من اثني عشر لربان وبنات ستة وبنات ستة في اثني عشر فلا يخرج على حصة على الام والبنات ميراثها وما هو ميراثها
والستدس ينظر اقل حله له سدس صحيح ونصف صحيح فيكون ستة فيبذل البنت منها ثلثة ويصير لأم واحد فبقوا لباغرة في اصل الفرقة وهي اثني
عشرة فيكون ثمانية واربعين فيجعل للبنت النصف اربعة وعشرين سها واولاد الستة ثمانية وللزوج الربع اثني عشر فيبقى اربعة ميراث على البنت
ثلثة ميراثها من الاصل على الام السهام الاربعة ميراثها وهو الستدس وعلى هذا كانتا ما كان ولا يرث على الام مع الاب الاخوة من الاب الام
او الاب بل يحجبونها الزانية كما يحجبونها عن الاصل **ذكر** ان يقال العول لا يجوز ان يجعل الله ميراثا لالا يفرق ميراثه ثم فاذا اجتمع
في ميراثه من له سها ولم ير مال فان السهام ثمانية اجتمعت بالذكور والحكم جعلها بان يبدل من له سهم مذكور فخط من له ميراث في فرض

فِي حُكْمِ الْفَضَائِلِ الْمَرْمُومَةِ

وَالْمُحْسِنِينَ

في الجنائز

النساء فكلوا الاثام الرجال كالعدوه وعيوب النساء النفاس والحض والاستحاضه والولاذه والاستملاك الرضاع وقيل منه مرة واحدة
 اذا كانت ما مؤثر وفده من شهادته اهل الذمة لا يجوز مع جوار المسلمين انما مع علمهم يجوز في الوصية للمسلمين لا علمهم **ذكر**
 ابتاع الشهادة فلا يشهد الا اذا سئل لا يجوز له ان يكتم اذا سئل الا ان يكون شهاده من ينظر في حاله فيما بينه وبين الله عز وجل لا يجوز له ان يكتم
 من تحمل الشهادة الا ان يضرب الدين او باحد من المؤمنين فان شئ الشهادة او شك فلا يعيها واذا حضرها كما باهت خطبه فلا يشهد الا مع الذكر اللهم
 الا ان يفهم معه عدل اخر الشهادة يجوز له ان يشهد معه الشهادة على شهاده العدول حسب كل شهاده بين بواحدة وليعين ان يشهد على شهاده
 غيره واما كقبضات سماع البينات بفرد الحاكم بين الشهود وسمع قول كل منهم على افراده فله ان يكذب ويظن كذبته لا يعطل ثم يقيم الشاهد الا لو
 ويجوز الباقى في فعله مثل ذلك يكذب الدعوى ثم يقابل بين الدعوى شهاده الشهود فان تغلبت الدعوى والشهادة انقل الحاكم وان اختلفا
 ابطال الشهادة وبنى على التعميم الشاهد وينصنع فلا يبدد من الحاكم ولا يلفظه فان استقامت شهاده والا بطلها ولا يحكم بها الا بعد التصديق واذا قلنا
 البينات فان كان احدهما راجح حكم بهما والاشك البين من فامت لهما البينات فان كانا المذمومين فاحدا المذمومين مع مخالفة البينة حكم بهما
 بل خارجة منها دون المشتبه واي بينة فامت على الانكشاف البين على من بين احدهما ان يكون شرط الحال فان يجوز عنه المذمومين كل دعوى فارق
 ذلك فلا حكم لهذا البينة والاخرى بقوم على ما حلف من غير شرط فبطلت الحاكم منى فامت لبينة **ذكر** احكام الجنائز في القضاة و
 ضمه بين بان وحدودا لبيان على من بين احدهما في مثل التصديق الاخر فادونه والنظر على من بين نفس ادوى نفس لهما في نفس الادوى على نشة
 اضيق ما في العدم وما في الخطا شبه العدم وما في الخطا المحض ما في ذوق النفس على من بين جنابة في الاعضاء وجراح وعين بين كان ذلك يقول الله
 سنة الاول مثل العدم وهو القتل بكل ما جرت العادة ان يقتل به كالسيوف الحجر الخشب ما شاكل ذلك فاما الخطا شبه العدم وهو كل ادب بعد
 مضيق غير قتل فانا وعلاج الاطباء بما جرت العادة فيتميم موت واما الخطا المحض فكانت برى كافر منسب ومنا والاول على من بين احدهما
 ان يكون القاتل فاحد الاخران يكون اكثر من واحد فان كان واحدا فخط من بين احدهما ان يكون قتل من مسلم والاخران يكون قتل غيره وقتل الحر
 المسلم على ثلثة اضر بقتل رجل وجلا وقتل رجل مرة فنى قتل رجل بجلد او مسلي لونه العودان اختار اولياء المقتول والدية ويجوز ان يعفو عنها
 فاذا اودوا العود فلا مؤد الا بالاسم لا الاله ان يكون القاتل ابي المقتول فان لا يلا ينادى بانه بل يؤخذ منه دية ولا يجوز ثمنها ومجانا فاما
 الام فيغار بالاب وان اودوا الدية وبذلها القاتل من نفسه جاز وان بدل نفسه فليس لهم غيرها والدية فنى من الابل ان كان القاتل من اهل الابل
 مائة منه وان كان من اهل البقر مائة منها بقره وان كان من اهل النعم فالف اسد وان كان من اهل الخيل مائة حلة وان كان من اهل العين فالف
 دينار وان كان من اهل الورق فالف دينار واكثر من ذلك اذا ما ستمه ويؤخذ من مالهم ان كان قتل في الحرم وفي شهر الحرم فخطبه ثلثة الا ان من
 وجب عليه العود فخطا الى الحرم او شهد من مشاهدا لا يترضى عليه يخرج فبقا ومنه ويقتل من قتل في الحرم فان قتل رجل مرة عمدا واختار اولياءه
 قتل او الدية ورثته نصفه بئر وان اختاروا الدية فلم نصف دية الرجل واذا قتل امرأة وجلا فاختار اولياء المقتول فليس لهم الا قتلها
 وان اودوا الدية وبذلها فموتها فامت به كامله فامع النساء في النساء فاما قتل غير المسلم الحر فخط من بين قتل عبده فخط فم لا يجز ان يكون
 فاما قتل الحر او مسلي او مسلي لم يقتل بها او ما يؤخذ منه بئر الذي كان رجلا ثمان مائة درهم وان كانت امرأة او عاتمة ودرهم
 ومثل العبد لم يجزوا الدية الكاملة فان تجاوزت ذلك دنا البئر بما بين على ذلك ولا يؤخذ منه لان يكون معناه العبد اهل الذمة فيقتل به
 يؤخذ الغاضل ان كان قاتل العبد مولا اعز الامام فيه بعد العفو عنه ومقتد ومن كان مثيلا فله حكمها فان اودى العود منه فادى الدية
 اخذت فان قتل نجي او العبد المسلم رجلا مسليا وامرأة عمدا فالذي سواه قتل رجلا وامرأة يدفع منه وماله وولد الصغار الى اولياء الدم فان اختاروا
 قتل او اختاروا اسره وان قتل العبد المسلم رجلا وامرأة مسلمين فغير مولا الى اولياء الدم فان شاءوا قتلوه وان شاءوا اسروه وان يذ
 مولا الدية واختاروا الاولياء فدية كاملة للرجل والنصف للمرأة فان كان العبد مبرا او مكاتب فقتل العبد منه كالحر فانما في قتل
 الخطا فبذل المدبر من حله الدية فان لم يزن عنده وكان له ان يسره فله ان يسره وان لم يزن عنده فله ان يسره فان سطر عليه مولا انه متى تجتمع
 في الوفاء حكم المدبر ان لم يشرط فله الامام ان يزن عنه بقله ما عتق منه ويسبغ في البقية واما الكشي فان قتل رجلا وله حكم الرجل المشبه
 به وان كان له حكم النساء فموتها وان كانا لهما مثل بئر فموتها فموتها وان قتل رجلا وله حكم الرجل المشبه
 به الرجل ونصفه بئر فان كانا لهما مثل بئر فموتها فموتها وان قتل رجلا وله حكم الرجل المشبه
 مثل اثنان مسلمين والثالثان يكون رجلا ونسبا وصبيانا ومجانا ومحييها مشركين في القتل الاولان والاولياء العود فله ان يسفوا
 الكل يؤدوا الى ثمنهم ما فضل من بئر او رجل فان اودوا الدية فلم يذ احد على الكل يخرج من مولى لهم باعداهم وحكم النساء هذا الا ان دينهم
 على النصف من بئر الرجل فان كانا لهما الا ونسبا عطلا وادوا له وقاتلوا وادنا فقتل عن بئر رجل واحد وان كان المقتول مراهرا

فإن جنائنا بك عظيم

ما فصل عن غيره من شادهم الحجاب في الصبيحة في الغسل فلا يؤذوا وإنما يؤخذ الدبر عن عافله لم لان العدم منهم كالخفافان شادكم حتى
له حكم الرجال والنساء فلا لرسوان كاطله حكمها بان يقول من الموضعين يقطع منها فغسل اعطى ورثته بسبب من من بخله الغائلين مضطرب نصفهم
رجله نصفهم امرة ولا بقا بيم غافل عجبون بل عليه الدبر كاطله فان اشترى كوفي فله ان يذبحه فكل واحد منهم بما له عادة جازية بان يكون مع بل بان
تقبله منهم يوم وينظر لهم اخرون ويمسكهم اخرون فكل من قبل من قبله وادى فاضل بينهم وخلد مسكة الحبس حتى يموت وسملت عين من نظر لهم فان ازالها
بقبله عمدا واخاف بقبله خطا فليس اولى الدم الى المطالبين لاحدهما دون الاثنين فان كانا ولياءا للمضول عمدا وادى على واحد فاضلوا فغسل
بعضهم العود وقال الاخر الدبر فلقبله من اثر قبله من الاولياء وبويهم من لم يؤثر قبله الدبر من ماله فان عفى احمه عنه واثر الباؤون قبله فلو
من ماله قبله الاولياء المعاد منه فلو سبهم من عفى عن الدبر والام يكن لهم قبله وقد بينا ان من علم البينة فاحبس حتى يجلد فانه فان نقص من
جناحه ولم يكن له يوم فليتهم اولى بما نابهم بها حبسنا وبجلد حبسنا بمسألة في مقام الرجال ومن الاشراك ان يترفع جماعة عن عفو كقبح منهم واحد
فثبتت بالذي هو من قبله وسبقوا الاخر بما يكون كلهم فعلى الاول ثلثا الدبر وعلى الثاني ثلثا الدبر وعلى الثالث ثلثا الدبر وعلى
اخراج نصف الدبر الكاطله فان كان الغسل خطا شبه العمد فلا يؤخذ عليه منه الدبر مائة من الابل منها ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون جذعة
واربع وثلثون ثنية كلها طرق في الغل والغنم على هذا الانسان والبقرة كاستان وابل في ثل العمد واطا ثل الخطا المحض فلا مؤذيه بيم وفيه الدية
لمن كان من اهل الابل ثلثون حقة وثلثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بكر وبنينها فخر اخوه هون دبر الغنم المحض شاد
في ثلث سنين ودبر شبه العمد تسنين ودبر الخطا رجع العاقلة بها على الاغائل اعلم ان ما يلحق بقبل الخطا على من قبل لا يعرف فانه
وهو على من قبل الزحام والغنم الموجه بين الفرس ومن بعد مقولا في ارض فعلى او بعد من يمينه من يكون بين الفرس وهو الى
او في يمينه عليهم ما ومنهم من يكون بين الفرس فله عتقها او في يمينه عليهم ما ومنهم من يؤخذ في قبله او في روم فله عتقها ومنهم من يكتفي
مقطعا كل قطعة فشره موضع فله عتقها على من جدد عتقه فله عتقها لان يمينه غيرهم فهو عتق من بعد ما بسببه اعلم ان ثل الخطا ان لم يكن له عتق
فكان له مال احدث قبله من ماله فان لم يكن له مال اذاه عتق لسلطان من بيت المال وهذا خاص قبل الخطا فان العمد فليس له الا العود او
الدبر من ماله ان كان له مال والعصا والعود ان لم يكن له مال من قبل عتقه خطا فعليه الكفارة سبب هذا كله من كان المضول ظلم او في حكمه كظلم
فاضطر ليس هذا حكمه فله طالع كمن هم على في روم فبعثوه حتى يخرج فلم يخرجه ففرض يوه بمو لخرجه فمات ومن اطلع بسنن عن ان روم في روم
ويجوز له ان يخرج ويؤذيه بالتشاب وغيره فقتل او من سبب من علو على غيره فقتله كن اعشيه وابنه انسانا فاذا الانسان دفنما عنه فمضرت
نوميه فقتله فلا بد له من المثل بل ان القوم في كروصان الفرس من حجج غيره من يمينه فموتت من له حتى يرجع فان لم يرجع
فلا يخرج فان لم يعرف له جرم لم يعرف فان لم يعرف له جرم فقتله بان لم يثبت انه قتل فان وجدته فموتت فلا يخرج ان يدعي صاحبه قبله على غيره او يدعي عتق
او يدعي طوبى بل خطا او فاضله البينة عليه فان فعل ذلك فلا يخرج ان لم يفعل فعليه بيمه وان لم يدع ذلك فلا يخرج ان يدعي انه مات فقتله
انفع اوله يدعي شيئا فان ادعى انه مات فقتله البينة وان لم يدع شيئا فاولياء المضول بالجنابين فقتله هو او بين اخذ الدبر منهم ومن جامع
فوجده ولها دون تسع سنين فافضها لزم يمينها والقيام بتفقيها حتى يموت احدهما ومن امن ظن اوله فقتله له غيره فاهل يعرف له خبر فعليه
البينة وان لم يثبت اليقين الى جانبها فاقبلت عليه فقتله فعليه الدية واذا اعتق الرجل بالبرية فماتت فعليه الدية او اوتش وكذا الوصية هي فقتله
فعليه الدية واي اكر ثلث وابنه او قتل بيدها فعليه الدية واذا رش الجنابة فان قتل برجلها من غير ان يضر بها فقتله عتقه ان كان من ماله
فعليه الضمان بمسألة حتى فان هجمت على دبره روم في ماله فماتت فعليه الدية وان هجمت دبره روم فعليه الضمان ومن احدث في ماله
المسلمين فليس له ضمان ما يلحق به من جنابة عليه الا ضمان عليه بما جملته ماله احدثه واعلم ان الحاط اذا قتل محلهما فقتله من احدهما يكون
محلهما انا كاطله فقتله محلهما والاخر ان لا يكون كل فقتله النام كاطله عليه ما دبره فان كان ذكرا او ان كان انثى فان مات في جوفها
ولم يعلم ما هو فله بيمه عليها نصفين نصف بيمه الزنا والامات واذا فله بيمه فقتله فعليه عتق دينا او ان الف حقة
فعليه ديعون دينا او ان الف مضعة فتشون دينا او ان الف عظاما فتشون دينا او ان الف جنينا فقتل ان يلج الروح منه فانه
دينار وفي قطع جوارحه حساب بيمه وفي قطع داس الميت مائة دينار وفي قطع جوارحه حساب فان شربها مرة فله فالف جنينا لو فها
مات ذكراه فان الف ما يلج فيه الروح فعليه ما دبره كاطله ومن اوقع رجلا بها مع زوجته فقتله عنها فعليه عتق دنانير في جنين الا انه اذا الف
عشر فتمتها وكل جنين البينة وبسبب ذلك فالبقاء من اللفظة والعلة والمضعة والعظم **ذكر** الجنابة على البينة على
بينة لا تدخل تحت ملك المسلم وهو الشتر والدي الفرس وبينة فاجل محض الملك وهو ما عدا ما ذكرناه وهذا الفرس على من بين احدهما
لا يقع عليه كاه وهو ما لا يحل اكله والاخر يقع عليه كاه فان ثلثا ثلثا بيمه ما يقع عليه كاه فاذ بالذكاة فاما الكاه ان يعطيه بابه

الخطأ

761

في الجنائز من المذموم

منه قبحه خبا ولان باخذار شذوحت ان اهلكه بالغل لا بالذكاة فعلية فبقية جبا فاما لا يرفع عليه كاه مثل جوارح الطير والسباع والكلاب
 التي يرفع بها اضلها ذان لثغرة قبحه جوارح وقد طفت ذيرة الكلب لمعلم او بقود وها في كلب ثمانية والاربعون وها الا ان مالاملكه المسلم
 اذا كان ملكا الذي كل الحيز في ثلثة فغلبه فبقية له عند اهل غلبته فاما الجنائز في اعضائها فحسب قبحها **ذكر** احكام الجنائز على ما هو في كافر
 من الاعضاء الاعضاء على ضربين احدهما في الانسان منه واحد فقط والاخر منه اكثر من واحد فالواحد الشا والذكور وعن الاعو خالفه والفتل والفتل
 وما كان مثل ذلك وفي الجنائز في هذا على ضربين جنائز باسبب صاله وجنائز بغير اسبب صاله فاذا استوصل بنفسه فبقية له كاملة والانف فبقية له
 كاملة وفي ذائره الانف خمسة اربعة منها فان فقدت ذيرة فاذ لا تستد فبقية ثلث الذيرة فان عولجت بوث واستد فبقية ما نحو ذيرة الانف ما نشا
 ذيرة الا ان لسان الاخر من ذيرة ثلث الذيرة وما يد فبقية هذا الاعضاء بعضها بالجنائز بحسب ما في اللسان الصحيح فبقية الجرح ثمانية عشر
 حونا وبقية ما بقا من اعضائها من الذيرة بكل جرح من والاخر من يؤخذ قد وما منه من لسانه بل مثل وكذا الذكر فاما عن الاعو اذا كان قد اخذها
 او تلفت في فضا من فبقية نصف الذيرة فاما من لا يبصر شيئا وعينه فاقمة فاذ هبنا فبقية ربيع ذيرة العينين الصحيحتين في كل واحد نصف ذيرة فاما
 ما به يد على الواحد من ذيرة ثلثان فبقية ما الذيرة كاملة اذا استوصلت كالعينين واليدين والعقائد والذراعين والساقين والخذنين والشفين
 والرجلين والانشبين لان في الشفة السفلى ثلثي الذيرة وفي العليا الثلث وفي البينة اليسرى ثلثي الذيرة وفي اليمنى الثلث في شفا الشفة اليمنى
 بيد والاسنان ولا يثن ثلث الذيرة فان برئت فحسب للذيرة فاما الحاجبا اذا اصيبا فلم يثبت شعرهما فبقية ما نحو ذيرة وفي احدهما ثلثان وفي
 ذيرة واذا احبى على انك مضاد وقلة او بقاء ذيرة فان لم يبق ذلك على المشي فله ثلثان فانه ذيرة ذيرة وفي البينة ثلث ذيرة الصحيح فاما
 ما في الانسان من واحد ليس بعضو كاللحية وشعر الراس فحقا به خيلا يثبت الذيرة الكاملة واذا ذهب الحاجبة فبقية ربيع الذيرة وقد وثق
 ان فبقية الذيرة لم يثبت ما ذيرة وما في الانسان من ربيع اشبا كالشفار العين فحقا به ثلث ذيرة العين في الاسفل نصف ذيرة ما بها
 لوسم البعوى العكوى ومن ادعى فابصره ولم يظهر له امره يقوم مواجها العين الشمس فان طبخها فقد كذب ان لم يطبخها فقد صدق فان ادعى ذيرة
 بعض ضوونها او ضواها فانه يؤخذ خيط وينظر غاها ما يبصرها من هو في سنه ثم ينظر غاها ما يبصره وهو بحسب النقصا فبؤخذ من الذيرة بحسب ما كان
 في احد عينيه فلبس في عينه الاخرى بعين من ربيع ججائز فان شاولى مؤله صدق وان اختلف لم يثبت ولا بعين ذيرة في يوم عيهم وعين السمح با
 لصوب بدل الخط على نحو ما ذكرناه في العين يكون في يوم ساكن الوبح ولو كسر بك ثم جبر من غير عثم الارش فاما في الانسان من عشرة
 عضوا فالاصابع في اليد اصول عشرة وفي الرجل كذلك وفي اصابع اليد من الذيرة وفي كل واحد عشر الذيرة فاما الؤا والؤا
 ففي كل واحد عشر الذيرة ثلث ذيرة الاصبع طاله حكم العضو لسر في الانسان منها اصول ثمانية وعشرون منها مقادير اثني عشر و ما خمسة عشر وفي
 كل واحد من المقادير خمسة عشر ذيرة وفي كل من المورخات خمسة وعشرون ذيرة فاذ تلك الف ذيرة في الكل فان ضرب بسن فاستو ولم يبق فبقية ثلثا
 ذيرة فاما الزوا تد قبل ان في كل واحد ثلث ذيرة الاضلى قبل ليس به شيء موظف لما ينظر من سقط سنه كم فبقية لو كان عبدا معها وكم ينقص بسن
 واعلم ان كل من فعل بالانسان جنائز فان منها من ربيها او لم يرض فغلبه فعود وان لم يرض فالجنائز على ضربين جنائز حافان بقض منها من ثلثة فبقية
 المقتض منه في الاعلى جنائز ليس هذا احكامها فالاول لا فضا من ذيرة وما ذيرة والاني صاحب الجنائز بحسب ما بين لفضا من الذيرة ولا فضا
 فبا بين ويصلح وانما ذيرة الارش الفضاض فيما لا بين ومن داس بطان سائر حتى يحد داس بطنه او يحد من نفسه ثلث الذيرة واعلم ان المؤمن ذيرة
 الرجل ذيرة ذيرة الاعضاء والجراح حتى يبلغ ثلث الذيرة فاذا بلغها وجبنا الى النصف من ذيرة الرجل فاذا ذيرة الاعضاء اهل الذمة فحسب ذيرة ذيرة
 اعضا العبيد على حسب قيمتهم ولا فضا من بين المسلم والذمعي العبد انما الفضاض مع الشا في الجرح والدين **ذكر** احكام الجراح
 والشجاج وما يندفع ذلك الشجاج على ثمانية اضربا حارضة وهي الحدش الذي يشق الجلد فيها بعير الدابة وهي التي يسيل منها الدم وفيها جعيرة
 والباصعة وهي التي تقطع اللحم وفيها ثلث ابعرة والتمحان وهي التي تقطع اللحم حتى يبلغ الى الجذوة الرفيعة التي على العظم وفيها اربعة ابعرة والمو
 وهي التي توضع العظم وتفسر الجلد عن ربيها حارة بعرة والهاشنة وهي التي تفسر العظم وفيها عشرة ابعرة والناقلة وهي التي تكسر العظم كسر الشجاج
 معه الى نقله من مكانه فبقية ثمانية عشر بعيرة والمماومة وهي التي تبلغ الى ام الدماغ وبقية ثلث الذيرة فاما الجائز فاما هي التي يصل الى الجوز فبقية
 ثلث الذيرة ابعرة ولا فضا من الا في سبع من ذيرة ما عدا المماومة والجائز فبقية ثلثة ذيرة فاما ما ينفذ بالفتل لا فضا من منها وفي كسر عظم من عضو من ذيرة كضو
 وفي فوضه ربيع ذيرة كسر فان جبر على غير عثم فبقية ربيع احماس كسره وفي ضمة ثلث ذيرة كضو فان فك عظم من عضو فغسل العضو بذلك فبقية ثلثا
 ذيرة العضو فان جبر على فبقية ربيع احماس ذيرة فكه وفي نقل عظام الاعضاء مثل ما في نقل عظام الراس بحسب ذيرة العضو وفي لطة الوجه ذيرة
 ذيرة ذيرة ونصف فان خصر او ساق فبقية ثلثة ذيرة ذيرة ذيرة في البدن على النصف من ذلك واعلم ان النسان في الاعضاء والجراح على قدر مبلغه
 من الذيرة من الرجال ان وجبة نصف ذيرة خمسة وعشرون رجلا وان وجبة ذيرة خمس ذيرة **ذكر** احكام الجنائز من الجرح والاذان على الجرح

كتاب المحرمات من النساء

على من بين حد منه القتل وحده دون قاتله بالقتل هو حد الزنا المحصن المحصنة وحدها اللواط اذا كان ما يقابله من حد من غضبه على نفسه او
تكررها المساحة فقتل من حد شرب الخمر مرتين وعاد في ثلثه قتل بالحجر بالسلاح في ارض الاسلام والساعي فيها فساد ان شاء الامام فله
وان شاء صلبه ان شاء قطع عده ورجله من خلاف وان شاء نفاه من الا رض ونقل من ارض السوم ونقل عن المحصن اذا عامه الزانية اذا
كان قد اثم عليه الحد ثلث ان لم يغم عليه الحد فلا يقتل بل يحبس يقتل الذمي اذا نفي عسكره على كل حال وحده اذا كانت غير محصنة وكل من وطئ حد
المحرمان قتل اذا كان قد علم بالخبر سوا كان بعدا وغيره فالا حد الزنا فنقول ان الزانية على من بين محصن وغير محصن فالحصن على من بين
غافل ومجنون فالجنون يدر عن الحد وما العاقل المحصن فانه اذا شهد عليه وبغيره بالحد بانه وطئ غير مرتين قطبها في القتل والذبح وكان
لا يثبت عليه وبين وطئ زوجته وكان نكاحا للمدوام فان لم يمت له الا المحصن فاما ملك اليمن فقتل من محصن ويجلد الزاني او اجماعه جلد ثم يرحم
حتى يموت فان لم يمت على نفسه رجع مرت حيا ابنة ومحصن جعفره ويقام فيها المصدة ثم يرحم والمرءه تقام الى سبطها وان كان بالشهادة حد بغير
الشهود او لم يمت بهم وان كان بالاشهاد وجبه من بامر الامام بذلك فان ومن الجعفره وفدا فلا يرد وان كان قد اثم عليه الشهادة ودون
حتى يموت والا فام محرم حد اللواط بين القتل بالسيف ويبرأ من برحي عليه خافا او بره من موضع عال بره بالحد وكل قد والزناعا على
اختلاف ولا يثبت الا بشهادة اربعة رجال على الوجه الذي كرهناه في مجلس واحد الا اربعة رجال من اللواط والصحفي بابنه فيها مثل القبيح
في الزنا الا ان الحد الاخصاوعا لا يثبت الا بغيره اذا كان اللواط باثبات ما هو دون القتل فقطع وجلد وجلد على من بين ما هو جلد
ولما دون ذلك ولما نجلد حد الزاني غير المحصن حد اللواط ان لا يثبت عليه وحده السحق الذي لم يتكرر الا ان من زنى فهو محمل بل يجلد برجه
بجلد ثمانية وثمانين ناصبه وعرب من مصر سنه ولا يغرب على مرة ولا يجرى بجلد الرجل في الزنى فاما وان وجد عيايا في حال الزنا جلد عيايا
ويشتر عورته فاما المرءه فلا تجلد الا بشهادتها وهي جالس حتى لا يبدو عورتها ومن زنى بجارية ابنة جلد الحد فان زنى الاب بجارية الابن
والغير يثبت من سوط الى سبعة وسبعين لا يبيع به الحد ولا يام حد ارض العدة في زنى شديدا ولا في حد الحاطة فقتل وحده
العبد عشر حده في الزنا فان حدها سبع مرات وعاد في ثلثه فلو اورد من في شهر متصفا كان في ثمانية فغلبه حده العفو وبه الكفارة
وان زنى في ليلة فغلبه الحد البعير وكل من في زنى وقت شريف او في موضع شريف ينفك حد البعير ولا يام حد الحرم الاعلى من انتمك حرمه
ويجلد لسكران اذا زنى والاعمى فان دعي انه ليس عليه طاعة بوجه لم يثبت ذلك منه وجلد العفو والناصة مكر الحدود ومن كان سقما او زنى
وهو غير محصن جلد بشي واحد منه فاضيق كان يحاق على نفسه من غير ذلك وجب عليه التجرع ولا يجلد الصبي في الزنا ولا غيره اذ لم يبلغوا الحلم
فان واحد او اما المكاتب فانه يجلد بغيره جلد الاخر والباقي جلد العبد واعلم ان من اثم بجلد ان يصوم عليه البتة وده عنه الحد وان اثم بجلد
حد وعنه ومن زنى ببتة وعليه ما يجب على من زنى ببتة فانما من في اهل اللغة فالامام مخير بين ان يقيم عليه الحد بما يقتضيه شرعنا او شرعهم ومن
لا طمهم عسل قتل وان زنى بمثلة مثل ابنة فاما قودن لما نثر البعير كله فابغ فابنه وحده القذف شاربا لخم والحديث القبادة وما يجب عليه
البعير فان برى ليرسل مع لمة الى البيت فخل لمة ازار واحدا والرجل مع القصة او الرجل مع الرجل عرا بانه ازار واحدا والصبي اذا زنى بهم ولا
ولبطهم والاولا زنى بجارية بغير عود وكل من زنى في وقت شريف وموضع شريف عرف مع الحدود من اثنى جارية باصبعه عن من ثلثين سوطا الى اربعة
والزوم حد ما ناكح البتة بغيره والامام على من بين ما يقع عليه لذكاة وما لا يقع عليه لذكاة اذا نكحها وصحة او وقت مما لا يقع
عليه كاه يخرج من البلد وان كانت البتة لعبر لعل الزوم فتمها ومن اشتهر ببدا عليه البعير ومن قذف عبدا او ذميا عرف ومن قذف الاما الزنا
عنه ومن قذف صبياعا او اذا نكحها العبد والاماء فعليه البعير وبغيره كل الجرمي والمدار ما في صنوع السمك وكل حرم من طهر او فاذ
حتى يثوب فاما الحية القذفة فانا نقول انه ينقسم على ارض بستان برمي المسلم الحر لانه مثل كل لقتل ومنه ان برمي العبد ومنه ان برمي
اهل الذمة ومنه ان برمي اهل الذمة المسلم الحر والمسلم العبد منهن برمي الصبي منهم او الرجل المسلم او الصبي او اهل الذمة ومنه ان برمي الذمي
الصبي ومنه ان برمي العبد منهم او الاخر اهل الذمة والرمي لا ينج ان يكون بالزنا فانه وعنه هو وكلمة ونسب لكرهه وقدما اوله بالزنا فزنى
بالزنا وشهد بذلك عدلان وكان الزاني حراما مسلما او عبدا والرمي حراما مسلما فعليه جلد عيايا سوطا وان كان الزاني حراما
المسلم فمبا فله حد وما حد ذلك لا يجب منه الحد بل البعير فعلى هذا اذا نال نائبا في ذنبه وان قال يا ابن الزانية او الزاني او قال يا ام الزانية
او يا ابني الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية او يا ابنة الزانية
مخاين كان لو قال ومن يرمي بالعدو ومن لا يبرح فغرة اللهم لان برود من لا يظلم عليه عن الزنا بين اهل تلك اللغة ويكون حاد في عقباته
كان يقول يا زنا او يا زانية فانه يجلد عيايا ينج السب والرمي بالفضل او يمتحن بلاء الله اجنبت بلبق جالا كالموا او صلبا ناولا ونساء ووجب
البعير والشامة يمين فله جماعة بلقطة واحد كان يقول يا زنا او يا زانية فانه يجلد عيايا ينج السب والرمي بالفضل او يمتحن بلاء الله اجنبت بلبق جالا كالموا او صلبا ناولا ونساء ووجب

الحد

لاجل

في الامور المعروفة والمنكر

وان جازا به من غير من حد كل واحد منهم حدا وكل فيما بوجوب الجوارح وبجوازها ولا يقبل شهادة من حتى يوجب كل من شهد بالزور او شهد وكذا
 اوسع اخوامع اثنين بالزنا او نفرت شهادهم او اختلفوا في الزنا به لذلك فاعلمهم جلد ثمانين **ذكر** حد شرب المسكر والغشاع حد من شرب
 قليلا لغشاع المسكر او كثره فاعاقب جلد اربعة اشهر عليه بذلك علان ومن اكل طعاما صنع بيش من المسكر جلد ثمانين بيش فاقاض باج المسكر فانه
 يشنابقان ثاب الاقل جلد اهل الذمة يشرب المسكر كحد المسلم ولا يحمل الشرب على المسكر ويجلد من عاده على ظنهم وكونهم **ذكر** ما هو
 دون الثمانين هو حد الغشاع وحسنه وسبعين سوطا ثم هو على ضربين جلد اربعة اشهر او جلد اربعة اشهر مع الحد وشهد والمرة تجلد حسب لايح
 اما ان يعودوا ولا يعودوا فان عادوا ونفوا عن المص بعد ما فعلوا استحقوه **ذكر** حد السرقة السرقة على ضربين من حد وغير حد فاسرق
 من حرز من حرز على مئة بين ما يبلغ النقصا وما لا يبلغه فاما السرقة فاعاقب من حرز بالغ غافل وغيره فالحزب البالغ الغافل اذا سرق من حرز ما قلده ربع دينار
 قطع وجلد كانا وامرة اذا سرق من مال غير اربعة اشهر فالا بد اسرق من مال ابنه فلا يقطع خاصا هذا في العبد اذا سرق مال سيد فانه لا يقطع بل يورد
 وفي السيد اذا سرق ما لا يقدره وفي المسلم اذا سرق من مال الغنمة واعلم ان هذا الفصل يشتمل على اقسام وهي ذكر من يقطع ولا يقطع ومبلغ النقصا وكيفية
 القطع وما يجرى وما حكم العود وقد بينا الاول فالحرز من سرق منه يقطع ومن سرق من غير لم يقطع فليد ان لا يقطع بسرقة النصارى وان اخرج
 فطعوا ولا يقطع من سرق من الحمامات والحانات والمساجد الا ان يخرج بقتل او غلو فيقطع ولا يقطع من سرق من خيل النصارى او كره من الغنم من القطر بالغير
 وان كان الغنم باطنا قطع والغنم عندنا حرز وهذا يقطع البنات اذا سرق النصاب فان ادمن ذلك وثاب للسلطان ثلث ثمان فان اخذت فثله فثله
 وان اخذت فطعته فطعته وعاقبه واما كيفية القطع فانه يقبله بد البينة من اصل الاصابع وبذلك له الرخصة والارهاق ويؤخذ ما سرقه وان لم يأخذ اعزم
 عقوبة فان سرق ثابته قطع وجلد للبر من اصل الساق وتزك لانه لقدم فان سرق ثابته خلد الحبل الى الموت او يرد الى الامم منه ثوبه وصالحا
 فجلده فان سرق في الحبس من حرز فاضا با ضربت عنقه والبينة شاهان عدلان وكل ما فيه بينة شاهدين من الحدود فالا فانه يشترط ولا يقبل
 اقرار العبد على نفسه بالسرق بل يقطع بالبينة فاما الذي يخفى حكم المسلم سوا وشاق الجوارح اكرهه اذا بلغ عقوبة النصاب فالحامان على اموال
 الناس والمدرسة السلع فانه يعزى ويغايى بشهر **يا** ذكر الامور المعروفة والمنكر وقامه الحدود والجوارح الذين كل من امكنه انكاره منك
 وجب عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلو اجب كل امر واجب النكاح كل امر يندب في جليله نكاح المنكر والامر بالمعروف فانه يقسم الى ثلث فتن
 من يمكنه بيده ومن يمكنه بلسانه ومن يمكنه بقلبه هو مرتب بالهدا ولا فان لم يمكنه فباللسان ولم يمكنه فبالقلب يجعليه يقان بفعله على الوجه الذي يعلم
 او يظن انه لا ينجى على الوجه المضيقان رفعا وفقا وان عسفا فعسفا وما به بسقط الوجوب يقسم فتنه فالتبديك لي يخلد ومنه ما ندب لي يجلد كل ما
 فنام يندب لي يجلد كل ما ثاب على النضر وما يخرج بحري النفس ويؤمن وما من مؤمن ما ندب لي يجلد مثل السب في ذهاب بعض ماله فالنار يعطى المشقة
 ولا يتكلم منكر بمنكر ولا يامر بمعروف ولا يعصا فاما الفضل والجراح في الانكاد والى السلطان ومن يامر السلطان فان تعدد الامر ما يغف عنه
 الى الفقهاء اقامه الحدود والاحكام بين الناس بعد ان لا يقدر ولا يجاوزوا واحدا واما حاشا الشبهة بمجاوزة الفقهاء على ذلك فاستغنا
 على الطريقة ولم يجسدوا فان اضطررهم فقتلوا واجبا الا في الدنيا خاصة فلا تقبل فينا وعدوى الانسان يقسم على الله وعقيدته الحما والى
 كان فيها ولم يفت من ذلك على نفسه الاول اثبت ومن تولى من قبل ظالم وكان قصدا اقامه الحد واضطر الى التولى فليست تقيد الحق ما استطاع بعض
 حق الاحوان ولفقهاء الطائفة ان يصابوا بالاساءة والاعتداء والاستغناء واما الجح فالا واما السلطان ومن يامر السلطان او يامر الا
 ان يفتي المؤمنين العدة فليدفعوا عن نفوسهم واموالهم واهلهم وهم في ذلك مشايرون فانهم ومفوضهم جازهم وجرحهم فليدفعوا عن نفوسهم واموالهم
 به فليمنك المنفعة كون ليس يفتيوا بالله على العمل وليس يفتيوا من اوتوا ليجزوه على ما منح من الاسلام وهدى له من الايمان فلهذا الحمد الذي
 وفقنا للمسلم ولطف لنا بالامور وجعلنا على لا يتعطلوا ولا يفتي جوارا فليدفعوا هذا الكتاب على كمال التقدير والاختصاص وجعلنا الاما
 والاكثار وجعلناه مذكرة للعالمين واما ما للدواوين ومقتضى اللطالبيين وحسنه للعالمين مع فله حجة وصحة جسدنا والعلماء ان يفتي
 للشعيات لا يقوتها الا القليل والامر جيع البصر عن نظره وهو كليل فهو ملجئ المني عزز المعاني ولم تولغه لعضو الكتب المستشقة عما فيه
 بل كان اصحابنا ومن اذا اخصوا اثنوا العبادات ولم يذكروا المعاطلات ولا تولى على طائفة من الفتن غير الوفاة وملية غير حرة فلهذا الحمد الذي
 الاقرن ووجب بفضله الاقرار والادعان ونقسم على ناليه وذا سره فامه ان يترجم علينا ما استغنا وان يجعل ذلك كالمعنا ويعدنا

بالدعاء والشكر والثناء وبسب ما استغنا منه اليه ويطوى شفقته عليه الله سبحانه

بوغفنا وانكم للصالحات ويجعل غافلتنا اجيبين الى الجنات انه

جواد كبريم يا حبيب كنبه العبد

المذنب الزاني ابن ميرزا عبد الله

محمد رضا ١٢٥٤

كتاب نكتة النيران

سبعين حيلة كتابك النسيم كما آتينا انجيلك والذين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم لا يمتد زمانه لوجوده لكرمه لا يستغنى عن جوده والصلاة على سيدنا المبعوث لفضله الحق ورفع عموه وفهنا يا الله
وقع جنوده وعلى الدلائل الخافين لحدوده الفاضلين بنشر بنه ولشيدته ولجده فان جاءه من ذوق الفطنة والهداية استشكل كل منهم
مسائل من كتاب النسيم بالانها بالقول المختصر الدليل المختصر فاجبهم الى ذلك بعد الجمع ما شره وقرب ما بعد وضار
بابا بعد ان كان معتبدا وادام كما بما بعد ان كان معتبدا وهذا حين ابدى كذا السؤال والجواب مستدام من الله الهداية الى الصواب والكفاة
في جميع الاشياء **قول** رحمه الله الطهارة اسم لا يشباح به الدخول في الصلوة وهذا ينقض طهرا وعكسا اما الطهارة انزال النجاسات
عن الثوب لا بد من شياح بها الدخول في الصلوة وهذا ينقض طهرا وعكسا اما الطهارة انزال النجاسات عن الثوب لا بد من شياح بها
الدخول في الصلوة وان كان هود قال لا يسهل طهارة واما العكس فوضوحا لا ينزع اوسها ولا يستتبع به الدخول في الصلوة وهو
لما **قول** رحمه الله وهو ينقض طهرا وضوء وتيمم هذا ليس خاصا بل الى غير ذلك من غير ذلك وتيمم والراوندى عتذر له بان الوضوء
في اللغة التحسين واذا كان كذلك فيكون افعالا على الغسل والوضوء ما شرعى **قول** رحمه الله اربعة اشياء احدها وجوب طهارة
وثانيها ما يكون الطهارة وثالثها كفاية الطهارة فاما الد من يجب عليه ومنه يجب **قول** رحمه الله اما القسم الرابع وهو ما ينقض
الطهارة من اوبى على ضربين احدهما ينقض الطهارة الصغرى ولا يوجب الكبرى والثاني ينقضها ويوجب الطهارة الكبرى وهذا فيه
لاننا نقض الطهارة على ثلثة اضرب لا اولها يوجب الصغرى الثاني يوجب الكبرى الثالث توجهها معا **قول** رحمه الله ينقض الطهارة
الصغرى عتده الطهارة بالصغرى لاننا نقض الصغرى فانقض الكبرى وكان اقل من حق والمرا ينقض الطهارة ويوجب الصغرى الجواز
هذا لئلا لا يربح قد ذكرنا الجواب عنها في المسائل المصرفة فطلب هناك **قول** رحمه الله ولا يجوز فيها الغدوان بولوج الشياح اليها بام
المحار وسائر الجواهر الا الكلب الحزير فانه نجس بان كان زابدا عليه فليس به باس ثم قال في باب تطهير الثياب من
النجاسات واذا اصاب ثوبا لسان كلب ونحوه او رينا وشلب وزغرة وكان رطبا وجب غسله ثوبا فان كان ما ذكره ههنا نجسا فانه
يجزى القدر البصر وان لم يكن نجسا فلم يجز عليه غسل الثوب الجواز **قول** رحمه الله في الاول على زابدة في لباسه لفضل قال سالت ابا عبد الله ع
سؤالا في السيل والوحش فلم اترك شيئا الا سالت عنه فقال لا باس حتى انتهت الى الكلب الحزير فقال لا يجزى عن غسله ولا صلب ذلك
الماء وفي الثاني على دواب فما اخص منها بالكلب الحزير من وجوب الغسل فالعمل عليه النفع على الاحتياط واشاره ذلك في المسائل المطهرة
وما اخصر بالفارة والوزغرة والشلب الاربع منى اخبار شاذة فان لم ار من الغسل من طهر ثوبه بالرش لكن الشيخ وضع الشيخ
المفيدة في المغفرة وفضلها في الاخبار وعند التحقيق يقول ما ذكرنا ولست استبعد تنجسها على الاحتياط **قول** رحمه الله وغسل الثوب لا يجوز
استعمالها فيه على حال لم يقبل ان لم تكن ظاهرة الجواب انما اخصر الشيخ بقوله على المغفرة الغدوان فان الجمع من الحمام لا يبعث النجاسة
الا نادر وبطل على ذلك الرواية في سند هذه الفتوى هي مائة وخمسة من الحسن ولا تغسل من البثرة التي يجمع فيها ماء الحمام فانه يشبه
ما يغسل به الجنب وبلانها والناسيب **قول** رحمه الله اذا وقع الفارة والحبة في لا يشوش ثيابها ثم خرجت منها لم يكن به باس قال في باب تطهير
التياب اذا اصاب ثوب لسان كلب ونحوه او رينا وشلب او زغرة وكان رطبا وجب غسل الثوب كله الجواز **قول** رحمه الله في
وه في الاول على ما رواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن النطق والحبة الوزغ يقع في الماء فلا يتوضأ للصلاة فقال لا
باس على رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا باس ببول الفارة اذا شرب في الاناء ان يشرب منه ويتوضأ وعلى الثاني بما رواه
جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن الفارة تمشي على الثياب غسلها رابعا من اثرها واما ثوبه فانفضها بالماء وقد رواه عن بعض اصحابه
عن ابي عبد الله ع هل يجوز ان يمس الثوب الا يدا شيئا اقتباع جاتا او شيئا قال لا يضره ولكن يغسل يدك فالشيخ يبيع الاثار وقد سبقه
الشيخ المفيد على هذه الاخبار في المغفرة الظاهر من هذا الحكم لا ريب في ان كلب الحزير ينجس الغسل لا النفع فانه مسح الخبز غير لازم لظهور
والشلب الاربع بل هو مسح لو قبل فلم يجمع بينها والحكم مختلف لئلا يكون اباننا للتشابة صوت الحكم يسوغ معاملة وان اختلفا في
اللزوم وعدمه **قول** رحمه الله واذا كان مع الانسان اناء من اثاره علمها ووقع في واحد منها نجسا استبرأ ولم يعلمه بعينه وجب عليه هرق جميعه
التي لم تلوه اذ لم يقبل على غير من ابياء الظاهرة اعتد لغسله وجب عليه هرق جميعه لا يجزى تيمم وجوب الماء الظاهر الجواب

في مصاد

باب طهارتها

الاختذار غير واضح لان المنع من استعمال الماء في حكم العكس لو وجد ومنعه من استعماله مرض لنا وجب عليه اهتدائه وضعه في
 اقوى الموانع لكن قولنا راقها كتابه عن الحكم بالنجاسة كما قال ذوالقلم الكلبي لانه عليه قه ولم يرد وجوبه لادائه بل يرد الاخبار
 عن النجاسة حسب الشيخ ^{عليه السلام} او رد لفظ الحديث وهو رواه سماعه وعمار بن موسى عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} هو قوله فان وقع في بئر خمر او
 شراب سكر او قناع او دم حبض او غير ذلك فيه وجب ترشح الماء كله فيعلم اخذ بهم الاستحاضة والنفس الجواب لم اتفق على
 حديث ذال على وجوب ترشح الماء كله من الحبض ولا من نفاس ولا الاستحاضة وما للشيخ ذكر ذلك تغليظا لحال هذه الدماء وقد
 استلحق الاستحاضة في المتوسط قوله وهذه المياه التي ذكرناها في حكمها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل
 معا ولا في غسل الثوب لانه النجاسة ولا في الشرب من استعمالها في الوضوء والغسل والغسل الثوب ثم صلى بذلك
 وفي تلك الاشياء جعليه عادة الوضوء والغسل وغسل الثوب بما ظهر في عادة الصلوة سواء كان عالما في حال استعماله
 لها او لم يكن اذا كان قد سبق له علم بحصول النجاسة فيها فان لم يتيقن حصول نجاسته قبل استعماله لها لم يجب اعادة الصلوة و
 عليه ترك استعمالها في المستقبل اللهم الا ان يكونا لوقت باقيا فانما يجب عليه غسل الثوب اعادة الوضوء واعادة الصلوة
 وان كان الوقت قد مضى لم يجب عليه اعادة الصلوة وقال في باب تطهير الثياب متى صلى الانسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم
 بذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان علم بحصول النجاسة في الثوب فلم يزله ونسى ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه
 اعادة الصلوة فان لم يعلم حصولها في الثوب وصلى ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يلزمه اعادة الصلوة الجواب عن موضع اختلاف
 بين الروايات فاختلف فتواه في مجسها والذي استقر عليه هذه هي ان سبق العلم بالنجاسة اعادة وان نسي في حال الصلوة وان
 لم سبق العلم بها ولم يخرج الوقت وعندنا هذا الحكم يخص زالة النجاسة عن الثوب البدن اما الوضوء به حدثا ثم علم بالنجاسة
 فقد ثبت بطلان الطهارة ويلزم اعادة الصلوة على التقديرين **باب ما لا يحد وكيف الطهارة هو قوله** اذا اردنا ان نبين كيفية
 الطهارة فالتواجب ان نبين اذا ما يتقدمها من الاحداث ثم يتبعها بذكر كيفية ترتيبها واحكامها من ان يكون هذا واجبا لازما
الجواب يريد بذلك لو جوب للعوى لك هو للزوم فان لم يصنفين بلزمونا الاول وبمؤنه لازما واجبا بهذا المعنى ولا يرد
 الوجوب الذي يستحق مع الاخلال بالذم **هو قوله** وليس على الانسان استنجاء من شئ من الاحداث الا من لبول والغائط حسب اذا بال
 فليس عليه الا غسل مخرج البول وليس عليه استنجاء ان كانا لا استنجاء لا يكون الا غسل مخرج الغائط فكيف قال الا من لبول وان كان
 غسل مخرج البول يستنجاء فلم قال وليس عليه استنجاء **الجواب** كما هو عليه استنجاء وانما قال ثانيا وليس عليه استنجاء يريد من الغائط
 ودل على المحذوف ذكر البول وهو احد الاستنجائين فغيبنا لاطلاقا **هو قوله** اللهم الا ان يكون على بدنه نجاسة فيغسل ذلك
 الماء الا ان يزيد على الكفر فلا يجل شيئا من النجاسة قال لان يزيد على الكفر ولو قال كرا كان احسن **الجواب** لان مع احوالها تعلقوا
 لها اجزاء من الماء فيغسل خروج اول جزء عنها ينقص الماء عن كره فيقتدر ان يكون كراهيا اذا كان زائدا بغيره بعد ذلك يكون
 كراهيا يخرج ما يقع على البدن الماء **هو قوله** ولا يمان بصله الانسان بوضوء واحد صلى الليل والنهار ما لم يحدث او يفعل ما يجبه
 اعادة الوضوء قوله او يفعل ما يجبه اعادة الوضوء هو شئ غير قوله ما لم يحدث وليس يجب من اعادة الوضوء غير الحدث **الجواب**
 اكثر الجمع يقولون اليوم مظنة للحدث وليس حدثا في نفسه فلعله داعي قولهم ونحن نوجب الوضوء بالسكر وشرب المرقدا لمن لم يلق العقل ليس
 هو حدثا منصوبا عليه بل مجرأ مجرأ الحدث في اعادة الوضوء **هو قوله** لست اقدمناه من التسمية على حال الوضوء والدعاء عند غسل الاعضاء
 فندركه عند غسل الاعضاء **هو قوله** **الجواب** يحتل ان يريد بالدعاء ما ذكره عند اخمضه والاستنشاق وان ذلك من اجزاء الطهارة
 وان كان ندبا ويحتل ان يكون لفظ الدعاء دفعا لا عطفاء على التسمية ويكون اللام فيه للعهد لانه على المعروف لا احالة على ما
 سبق في الكتاب **باب من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا او شك فيها او في شئ منها ثم صلى قوله** ومن شك في الوضوء والحدث
 وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة كيف هذه المسئلة **الجواب** هذا قد عجزنا النسب الى ما من معين مثل ان يقول لا ادر احدث
 في هذا اليوم ام لا ولا ادر يظهر تمام لا ولا ما ذكره وجب لا عادة والذي يلقون بغيره ما قبل ذلك الزمان فان كان فيه حدث
 ينجس على الحدث وان كان متظاهرا على الطهارة لانه شاك في لانه **هو قوله** وان اضرب من حال الوضوء وقد شك في شئ من ذلك لم ينجس
 اليه وميمه على يقينه كيف يشك ويكون له يقين فلو يتيقن شيئا مما جاز له ان يعمل على غيره **الجواب** يريد ان يضرب متيقنا طهارتها
 لم يؤثر ما يرض له من شك بعد ذلك فيكون اليقين سابقا ثم يتجدد الشك وقتا آخر **باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه**
هو قوله ينقض الطهارة اليوم الغالب على السمع لمرض المانع من الذكر والبول والغائط والريح والنجاسة والحبض والاحتضا

من تكاليفها

والنفاخ من الموت بعد بردهم بالموت وقبل ظهورهم بالغسل وليس ينقض الظهارة شيء سوى ما ذكرناه هذا خلل لان وجوب الماء مع التمكن من استعماله لئلا ينقض الظهارة لان الظهارة تنقسم الى مشورتهم كما تقدم ذلك الجواب ليس هذا خلل لانه عقب النفي بقوله من مذي أو وذي فكان السلب صريحا في ما ذكره لا في غيره **قول** ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب الغسل وهو حمله استثناء الجنابة والحض والاسحاض والنفاخ من الموت كان ينبغي ان يقول الاستحاضة لكثرة الدم المتوسطة الجواب **س** كانت الاستحاضة في الأكثر كل صريحا للفظ الاكثر هم ابا الفايظ لما كان الموجب للغسل منها متما كانا أكثرها موجبا للغسل ضليكة أكثره أو يكون اللفظ واللام في الاستحاضة للميتان لم يسبق لها ذكر لمكان تحقق ذلك في المذهب بالجانب **قول** ومنه حصل الاستحاضة باحد هذه الأشياء **س** قال في اول الباب الجنابة يكون بشيئين ويمكن ان يفي هذا بل خطا لا نعلم فالجنابة يكون بشيئين مانع ان يكون بشيئين الجواب اصل الموجب شيان وهما الجماع والانزال لكن لما تعدت وجوبها صار كل قسم قسما فجاز ان تعتبر نارة بالنقشة ونارة بالجمع كقوله نعم وان طاب ثوبان من المؤمنين اقتتلوا وليس هذا من دليل الخطاب شيء **قول** وان ارعيت في الماء اربما ستة واحدا جزءه يكون ذلك في الماء الحار أو في الماء البارد لا يكون من اوقاف ولا يكون ذلك فيما اقل منه لم لا يجوز فيما اقل من الكرف في اوقاف الجواب **ع** عن ان ما غسل الجنابة لا يجوز به الظهارة ثانيا واذا كان كرافضا عدل في ثبوتها للاغتسال منعافه في الأكثرية لئلا يتعلق بالقبيل منع الاستحاضة في الظهارة **قول** ويكره للصائم الجنابة بما قبل الاغتسال فان اراد ذلك فوضا واما الى وقت الاغتسال فذلك ان ذكر الخبز يقع فلما اذكر الحنم او ليس كل عظم جنبا كما قدمه الجواب لما ذكرنا لخص لاجل تاكيد الكراهية في طرفة ذكر الامم بعد علم ان الحكم عام في الجنابة مطلقا ما كان في الحنم **قول** بعد ذلك بلا فضل فاذا اراد الغسل من الجنابة فليست بنفسه يقول الجواب **ه** هذا الامر لا يثبت حتما المؤكد لان فيه احباطا للمنظر ليا من وجوب الاعادة ان راي بلا فقي **س** مفدا ثلاث كف مثاله من تلك الجواب **ل** الكفوة لا بدكر لا ينافيها في الجارية قال الشاعر كف ما تلحق بها يوما واخرى يبطها السيف الدماء ولا يفتقن لك بقوله كف فخطب بمعنى مفعول فسقط الناء منه كقولهم لمحبة رهين ومن كبل في قايين فبيل بمعنى مفعول وبنيته بمعنى فاعل **قول** فان قدم مؤخر او اخر مقدما وجب عليه تقديم المؤخر وناجزا المقدم كان قوله قدم مؤخر ايجز عن قوله واخر مقدما وهذا هو من قدم اخر ليس كذلك فان من قدم مؤخر فانه يؤخر المقدم ضرورة ثم ولو قال وجب عليه نأجزا المقدم وتقدم المؤخر كان احسن للتصنيف لاجل ما تقدم من تفسير الجواب **س** لا يلزم من تقديم المؤخر بالغسل نأجزا المقدم منه لانه قد يغسل به او لا فهو قبل غسل وجهه فيكون مقدما للمؤخر وان لم يكن مؤخر القصد غسل واخره فيهما فاما كان التدارك كيف شاء مما ذكر في الكتاب بما اعترض به المعترض بل ما ذكره في النهاية والى لانه لا يجب عليه ولا من مطابق لما بدعه به **س** حكم الخائض **قول** فان ظهرت في وقت صلوة واخذت في تأهبها للغسل فخرج وقتا للصلوة لم يجب عليها القضاء وقال كذا ان ظهرت بعد مغيب الشمس نصف الليل انما قضاء صلوة المغرب عشاء الاخره هل هذا من مقتضى التقدم موافقة هل يلزم من هذا القول ان عشاء المغرب تمتد الى نصف الليل الجواب **س** ليس هذا من مقتضى بل الاول يقتضي لهذا الاجمال لانه قرأها اذا ظهرت في وقتا للصلوة ولم يتسع للقضاء والصلوة فلا قضاء وان اتسع ادت ومع التقريب تقضى شيئين حال المغرب العشاء حاله في القبول على الاول وعند وقت العشاء الى انصاف الليل وهذا اللفظ يدل عليه بطريق التام **قول** فان رأت الله فقد شح على القطنه وجب عليه الغسل لصلوة الغداة والوضوء لكل صلوة ما عدا هذا وهذا يدل على ان الصبح لا يجزئ الوضوء وقد تقدم في باب غسل الجنابة وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغتسال فانه يجب تقديم الظهارة عليه وتاخرها عنه الجواب **س** في القبله الوضوء لكل صلوة صار هذا الحكم كالمستلغف فاجاب لغسل في الصبح لا هنا في ما ذكره من وجوب الوضوء لكل صلوة وقوله الوضوء لكل صلوة فيما عداها به بداهة يجب الوضوء دون الغسل فيما عداها لانه به اسقاط الوضوء في الصبح **س** التيمم **قول** وان اراد التيمم فليضع يديه جعلا مفرجا ايضا بعد على التراب بنفضهما ثم مسح احداهما على الاخرى مسح بها وجهه ولو قال وينفضها بان مسح باحداهما على الاخرى كان أولى كقوله احديهما وهو مفعول الجواب **س** قد يمكن النقص لاني مسح احداهما بالاشي لكن هذا ليس بسبب بل المنع منها كيف كانا ما الجمع بين الامرين فلا عرفة ولا يرد لازم للشع واما احكامه فتصوفا في نصب الرفع والحض على حال واحدة قال الله تعالى وان اتيتهم احدا من قضاة **قول** كذا لا باس ان يوم التيمم المتيممين وان باهم بهم على كل حال لقوله وان باهم بهم عادة لا ريب ان يوم التيمم المتيممين هو عينة الجواب **س** ليس هذا باعادة بل محبة مجزئة ان يقول لا باس بابا التيمم مثله وكذا لا باس بايتيم التيمم مثله فانه لا يلزم من رفع الكراهية في الامانة رفع الكراهية في الابهام **س** بقطعيه الميثاق من الجاسات والبعد والاولى **قول** وان اذا اصاب ثوبا الانسان كلب او خنزير او ثعلب او دابة او فارة او ورغة وكان رطبا وجب غسله في موضع الاصابة فان لم يتبين الموضع وجب غسل الثوب كله وان كان

كتاب الصلوة

بابا وجبت برش الموضع بعينه فان لم يتعين رش الثوب كل واحد كان بأسا وجب ان يرش الموضع بعينه فان لم يتعين رش الثوب كل واحد
 في ثيابها وأحكامها وما يجوز الطهارة بيدها واذا وقت الغارة والحجة في الابنية وشربها منها ثم خرجنا لم يكن بأسا ولا افضل من ان يتناول
 على كل حال الحق قد قلنا في هذا اما اغتنى عن الاعادة **كتاب الصلوة** قوله العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم
 بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم
 الفرائض علم الصلوة **الجواب** اسم الصلوة يقع بالاشتراك على الفرائض بانفرادها وعليها مع السنن فلا يقال لجمع بين الافعال الواجبة
 والمندوبة فعل الصلوة وغيرها بل يسمى المجمع صلوة فكان يراد بالعلم بالصلوة العلم بالصلوة النامة علم بالفرائض والسنن **فوق** وهو قسم
 منه من قسم يتقدم حال الصلوة وقسم يقارنها فاما الذي يتقدم حال الصلوة فمخترع شيئا او بعينه ما يشتمل على الموضع من السنن والخاص
 مستولس بموضع من الاول العلم بالطهارة واحكامها والثاني العلم باعداد الصلوة والثالث العلم باوقات الصلوة والرابع العلم بالقبلة و
 احكامها والخامس العلم معرفة الاذان والاقامة واحكامها فقولنا رابعة يشتمل على الموضع من السنن وقوله والخامس سنن السنن
 فتدعى في باب الاذان والاقامة والتي يتبعها في الاذان وايضا فانما واجبا عند في صلوة الجمعة **الجواب** اما قوله يشتمل على الموضع
 والسنن فان ظاهرنا لا يستقبلان يكون واجبا كالاستقبال في فرائض الصلوة والذبا حرة وقد يكون مندوبا كالاستقبال
 تقبيل الميث وتكفينه واقامة المصوبين بهذا الحاکم والاستقبال في نوافل الصلوة وعين ذلك فكذلك كل قسم فانما ان ينقسم في نفسه الى
 الواجب والمندوب اما ان يكون في بابها هو واجب ما هو واجب ما الاذان فسنن كل في الصلوة كلها والترتيب منه ليس بواجب في غير
 الاخلال به في وجب واحرام وانما المراد انه شرط في وقوعه واما الجماعه فيها قول ضعيف مستند الى انه ضعيف ولو صح كان نادرا
 يقدح في قيم القول فان الاطلاق براديه الاغلب **باب اعداد الصلوة** قوله ينقسم قسمين مفروض مستو وكل واحد منهما ينقسم
 فرائض احضر وسنن فرائض السفر وسنن كيف هذا **الجواب** مفوضا للشيخ كل واحد منهما ينقسم الى ما يختص بالسفر وما يختص بالمحضر
 ولما كان كل واحد له قسمان يشترك بينهما ويؤتى كل قسم الى صاحبه فكان يقول كل قسم منهما ينقسم قسمين قسم للمحضر وقسم للمسافر
 من قسم السفر فرائضه وسنن المحضر **باب اوقات الصلوة** قوله اعلم ان لكل صلوة من الصلوات المفروضة وقتين ولا خلاف ان الوقت
 وقت من لا عد له والثاني وقت من له عدد ثم قال واعلم ان وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ثم قال بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه
 وقت من لا عد له فان كان له عدد فوفقه اذا زالت الشمس فهو في وقت الصلوة فما كيف هذا وقد قدم ان الوقت الاول وقت من لا عد
 له والثاني وقت من له عدد ثم قال بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا عد له فلم قال فان كان له عدد فوفقه اذا زالت الشمس **الجواب**
 الوقت الاول الذي لا عد له وله نهاية وقت المعذور بشارك من لا عد له ويختص صاحب العدد بالزيادة للاحق الوقت ولم يرد بالشيخ ان وقت المعذور
 منصرف لا تشارك فيه صاحب العذر **فوق** وقت النوافل زوال الشمس الى ان يصير في على قدمين واذا صار ركع ولم يكن قد صلى من النوافل
 شيئا بدا بالفريضة ولا يؤخر النوافل ثم قال بعد ذلك يمكن بصل نوافل العصر ما بين الفريضة من الظهيرة الى ان يصير في على اربعة اقدام فان
 كان ولم يكن قد صلى شيئا منها بدا بالعصر فقد جعل من زوال الشمس الى ان يصير في على اربعة اقدام بصل منه نوافل الظهر والظهر ونوافل
 العصر **الجواب** نوافل الظهر قد بان فاذا لم بصل النوافل منها صلي الظهر في نوافل العصر حتى يصير في على اربعة اقدام بصلها صلي العصر
 وان وقع بعدها وبطل على ذلك ما رواه زرارة عن ابي جعفر قال كان حابطا بسجدة رسول الله فامره فاذا مضى من فريضة راع صلي الظهر فاذا
 مضى ذراعا من صلي العصر ثم قال ان تذكر لم تجعل الذراع والذراع ان قال لكان النافلة لان تنقل من زوال الشمس الى ان يصير في ذراعا
 فاذا صار ذراعا عبادات بالفريضة وترك النافلة **فوق** قوله فاذا كان يوم الجمعة يجب عليه عند زوال الشمس الفريضة ولا يجوز الاشتغال بال
 نافلة ويجب عليه ما تقدم بها قبل الزوال وانما خبرها الى بعد الفريضة من فريضة العصر كيف قال يجب عليه ما تقدم بها او فاجبها **الجواب**
 استعمال الوجه هنا الشاع في تأكيد الاستحباب ويمكن ايضاً ان يكون لما حرم من اجرة الفريضة بالنوافل وكان الوقت متعباً للفريضة حرم
 فعل النافلة منه فاذا حرم الفعل لم يترك في لوازم الترتيب ارادة الفعل تقدمها او فاجبها **فوق** قوله فمن صلى الفريضة قبل دخول الوقت
 غامدا او ناسيا ثم علم بذلك يجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد اجزأت عنه هذا الذي علم ان من
 دخل في الصلوة قبل دخول الوقت غامدا ثم دخل وقتها فقد اجزأت عنه **الجواب** يلزم من ذلك ما مر هذا لكن الحق ان الغامد انما يسمى غامدا
 ولو دخل الوقت في الصلوة ولا يقع مع دخول الوقت الا من شرع ظانا دخولا لوقت عمدا بالارادة وخالف فيه علم الهدى **باب القبلي**
فوق مرفوعا لعلنا واجبة للتوجه اليها في الصلوة ولا استقبالها عند الذبيحة وعند احتضن الاموات ودفنهم وقال في باب تقبيل الموات
 اذا اردنا ان نبين هل الاموات فالوايدين بنين ما يتقدم ذلك من السنن والارباب اذا حضروا لافاء يستقبلونهم بوجه القبلة ويجعل

مِنْكَ لَتَهَيَاةِ

باطل قد ينزلها **الجواب** للشيخ في هذه قولان وقد صرح في مسائل الخلاف بأن استقبال الميت عند الاحتضار مندوب الذي هو
عند الوجوب هو اختيار ابن بابويه والشيخ المفيد يدل عليهما رواية ابن غمار قال سألت أبا عبد الله ع عن الميت قال لا يستقبل بها من
قديم القبلة وعن سليمان بن خالد عنه ع إذا مات أحدكم ميت فاجعلوا القبلة وركبوا عنه ع يستقبل بوجه القبلة ويجعل قدمه على
القبلة **باب الأذان والإقامة** قوله ع وإذا قال قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على الخاضع من ذلك **الجواب** هذه صورة لفظ
الرواية والمراد تغليظ الكراهية قوله ع وينبغي أن يفصح فيها بالحرمة والنجاسة في الشهادة بين والحرمة كان حسن الجواب عن غيره مما رآه
إلا الأذان والإقامة فكانا يقول ينبغي أن يفصح في الأذان والإقامة بالحرمة وبها الشهادة بثبوتها لقول في الشهادة بالنعو والمخصوص
باب كيفية الصلوة قوله ع ويكون سجودك على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين واليمنى والرجلين وقال في باب تغسل الأيدي
وبعد إلى الكافور فيحضر بيده وتضعه على ساجده على جبهته وباطن كفيه يجمع بهما حنيفة أصابعها ويضع على عيني كفيه وظاهر
أصابع قدميه فتدجيل في هذا الباب أصابع القدمين من السجدة في الباب المتقدم الهامى أصابع الرجلين **الجواب** لما كانت الشاة
لا يفتل أن يجامعها في السجدة فها مسح عليه ولم يكن السجدة على رجليه مسحا لا اتفاق السجدة عليها لا وجوبه قوله ع ولا بأس
متربعا ويقع بين السجدة وبين ولا يجوز ذلك حال الشهد لم قال لا يجوز وهو يدل على التحريم **الجواب** صرح في غير هذا الموضع أن الإقفا
مكروه فجعل هذا المنع على الكراهية **باب القراءة** قوله ع وإذا كان في سجدة واحدة وسورة مع واحدة
ولا يجوز الزيادة عليه إلا النقص أو من سجدة واحدة ركعتين صلاتها من سجدة واحدة لم يجز عليه عاداتها كيف هذا
الواجب الصلوة ترك بطلت الصلوة **الجواب** الشيخ في الأول على ما روي لكل ركعة سورة لا يجوز الزيادة عليها ولا النقص
منها في الثاني على ما روي عن ابن عباس ع قال سمعته يقول أن فاتحة الكتاب حدها يخرج في الفريضة فالشيخ أورد
الروايتين ولا يبعد أن يكون الشيء واجبا ولا ينظر الصلوة بتركه تبعاً للنقل على أن الشرح في كتبه وأدعى عليه لإجماع الخلاف
أن التسليم المند فاجبة إذا كانت الصلوة فريضة وكان المصلح مختاراً فادعى العلم **باب الوقوف** قوله ع ومن صلى إلى غير القبلة متعمداً وجب عليه
الاعادة فإن صلاها ناسياً لم يثبت ذلك فإن كان الوقت باقياً أعاد وان كان خارجاً فقام بك عليه سجدتين وقال مثل هذا في باب القبلة
ومن صلى إلى غير القبلة وكان الوقت باقياً وجبت عليه الاعادة فإن صلاها ناسياً أو نسيته ثم ثبت أنه صلى إلى غير القبلة وكان
الوقت باقياً وجب عليه اعادة الصلوة فإن كان قد خرج لم يجز عليه اعادة أدت رواية أنه إذا صلى إلى غير القبلة ثم علم بعد
الوقت وجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الأصل وهو عليه العمل إذا كان عليه العلم لا عليه فيما بعد **الجواب** يحتمل أن يكون ذلك
حكم من صلى إليها القبلة أو يشارها واضرب حكم من صلى إلى غير القبلة حاله على ما روي أو لا على أن الذي يثبت في حقيقته من حكمها
وهو بين المشرق والمغرب ثلاثاً فالصلوة ما ضربه وان صلى مشرقاً أو مغرباً أعاد في الوقت وكذا لو كان مسنداً وهو اختيار علم الهدى
الشهران في هذا بعيد وان خرج الوقت وعول الشيخ في ذلك على رواية غمار بن موسى عن أبي عبد الله ع وسند هذه الرواية ضعيف فظهر
غير ذلك على خروج الوقت بل محتمل فاذن لا فرق بين الاستدبار والصلوة إلى المشرق والمغرب فمرئيات الوقت **باب السهو** قوله ع من
في الصلوة ما ينقض الطهارة متعمداً كان أو ناسياً أعاد الصلوة فإن كان حدثه في الشهد بعد الشهادة لم يجب عليه اعادة الصلوة
وان كان قبلها وجبت عليه الاعادة كيف هذا والصلوة على النبي ص من الصلوة وهي قبل واجب **الجواب** هذه رواية زرارة عن أبي عبد
الله ع قال وان كان الحدث بعد الشهادة لم يفسد صلاته وهذه رواية مطلقة فيفسد بها بالأحاديث الدالة على وجوب الصلوة
أو لا الصلوة تدخل في ضمن الشهادة وبين ويكون قد اجتمع عن الجملة ببعضها لانهما **باب ما يجوز** الصلوة فيه قوله ع ولا يجوز الصلوة
في الغلس والنكس إذا علم من وبر الأذان قال في باب تطهير الشايات إذا أصاب غفل الإنسان أو جوبه أو نكس أو قلنسوة أو ما لا يتم فيه
هتف من شيء من النجاسات فإنه لا بأس بالصلوة فيه فهذا ناقض لما تقدمه **الجواب** الشيخ لا يمنع من الصلوة في الغسل إلا ما عساه كونهما
حسين بل باعتبار كونهما لا يؤكل لحمه فلا يجوز الصلوة في وبرهما وجلدهما ولو كانت مذكاة ولو كان قلنسوة أو نكس **باب الخوض**
قوله ع الاجتماع في صلوة الجمعة فريضة إذا حصلت شرائطه ومن شرطه أن يكون هناك امام عادل ومنهية الامام للصلوة بالناس وسيف
عنه من يجلس بهم سبعة نفران كافوا فلان ذلك لم يجب عليهم الجمعة وسحب لم يجمعوا إذا كانوا خمسة نفر مع حضور هذه الشرائط
فقد ذكر الشرائط أولاً وثانياً والمراد بها شرائط وكيف هذا اجمع **الجواب** أصل اللفظ الأول فاما خد منه لان الجمعة شرائط من جعلها
ما ذكره في قوله ومن شرطه يدل على أن هنا شرائطاً وهو حق وما قوله ومع حضور هذه الشرائط يحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره أولاً
من قوله إذا حصلت شرائطه لئلا يتوهم أن يجمع تحتها ما ليس من شرائطه عجز بعد قوله لئلا يجمع الكلام على من يجمع الخطة يجب عليه لا

ملفوف في حجره فيصنع
بالمد والشد في شدة

وعن أبي حمزة عن أبيه
الكاتب وحدهما
في الفريضة
فأصل الصلوة

الصلوة في غير وقتها
لا تكون حلالاً

کتاب کسلو

وفي القراءة

۲۰ نیکو گفتار لکته‌هایند

ذكر الثلثين يوما بل هو الخاق قولهم ولا بأس بجمع الناس بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء الاخرة في حال السفر وكل الاشياء بجميع
بينهما في الحضر لانه اذا جمع بينهما لا يجعل بينهما شيئا من النوافل **الجواب** مع الجمع بصلية العصر في وقت الظهر هو قبل ان يصير كل
شيء مثله فاذا جمع بينهما في وقت الاول لا يصل بينهما نافلة واذا صلى النافلة صلى العصر وقتها لا في الظهر **قولهم** وعليه نوافل الليل
كلها حسب ما قدمناه كيف هذا وقا في باب عند الصلوة ما صلوة الحضر سبع عشرة ركعة ونوافل الليل كلها ثمانية عشرة ركعة في وقت
الصلاة واذكر ان سنن السفر سبع عشرة ركعة لانه يسقط من نوافل الليل الوتر وهو ركعتان بقوله قيام ركعة قوله عليه نوافل الليل حسب
ثمنه ووقته انما الوتر لا يقتضي سبع عشرة ركعة كما ذكر في باب قضاء ما فات من الصلوة **قولهم** من فاتته صلاة في رتبة فليقضها حين
ياكرها اي وقت كان مالم يكن وقت صلاة فرضه خاصة قد سبق وقتها فان حضرفت صلاة فرضه عند بيته الى ما فات من الصلوة
ثم استأنف الخاصة مما لا ذلك لانه اذا فاتته صلاة الظهر فانه يصلها ما دام بقي من ثمنها رقبدا رقبدا بصلية من ثمنها والعصر يبدأ بالظهر فيبقى
بالعصر فان لم يبق من النهار الا مقدار ما يصل فيه العصر يبدأ بركعة الظهر فان كان قد دخل في العصر ما بين وبين الوقت الذي ذكرناه فليبدأ
بنية في العصر ثم يصل العصر بعد ذلك ويجوز في هذا المثل ان يكون الظهر في وقت غير ذلك اليوم فان كانت تلك اليوم فلا يبقى فائتة
بعد ان بقي من النهار مقدار ما يصل فيه العصر ان كان ظهر ذلك اليوم فكيف قال ان لم يبق من النهار الا مقدار ما يصل فيه العصر
ثم قال الظهر كان ينبغي ان يقول الظهر لان ظهر اليوم وظهر العشاء كان دخل في العصر ما بين وبين الوقت الذي ذكرناه فليبدأ
بنية في العصر ثم يصل العصر بعد ذلك ينبغي ان يقول العصر بعد الظهر **الجواب** مع الجمع بصلية العصر في وقت الظهر هو قبل ان يصير كل
ما حده معين ما على قوله بان وقت الظهر المختار من الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله فتعقب الفوات وعلى القول الآخر يكون اطلاق
الفوات لغو لا فضل **قولهم** اذا دخل وقت العشاء الاخرة ثم يصل الفات وقا في باب وقا في الصلوة اول وقت العشاء الاخرة سقوط
العشاء الاخرة فان انقص الليل بدأ بالعشاء الاخرة ثم يصل الفات وقال في باب وقا في الصلوة اول وقت العشاء الاخرة سقوط
الشعق واخرها الى ثلث الليل ولا يجوز تلخيص الى اخر الوقت الا بعد رحبنا فدمناه وقد روت رواه ان اخر وقت العشاء الاخرة
منه الى نصف الليل والاحوط ما فات منه فقد جعل ان الاحوط ان اخره الى ثلث الليل وفي القول المتقدم جعل اخره بعد نصف الليل لاجل
الرواية ايم **الجواب** في ثلثي الليل او ردهما الشيخ وقوله ان هذا الروايتين احوط ليس من باعداهما بل رتبنا اذا التمسك بالاحوط
اولا لا يخفى لزوم وقوعه في الاول فان انقص الليل بدأ بالعشاء فجعل احوط في المقارنات لما قرأ ان وقت العشاء ما لم يتبين
الحاضرة كان قوله ههنا وان انقص الليل جازيا على الانتفاء بمقدار النسي وتدبر عن بلوغ الشيء بما ينفرد اخره لقوله نعم
اجله كما قال الساعدي من انشاء احوط **باب** في صلاة الكسوف **قولهم** ان كان في صلاة الكسوف وقت في فرضه بدأ بالفريضة ثم يصلها
على انها فان بدا صلاة الكسوف ودخل عليه وقت الفريضة ثم رجع فتم صلاته هل ينقض هذا القول ما قال في باب وقا في الصلوة ويصل
ركعتي الاجرام وكيفية الطلوع والعشاء على جنازة صلاة الكسوف في جميع الاحوال مالم يكن وقتها في فرضه فليفتقر وقتها **الجواب** لا يتأخر
بين النسيين لان المراد بان يصل في كل الاوقات التي ذكر فيها النوافل لانه فرضه خاصة فانك تبدأ بالحائز ويكون هذا بالخصيص منه
وبدل عليه ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما قال لما نحن بمكة الكسوف في وقت الفريضة فقال بدأ بالفريضة على ان الذي ينبغي عليه جواز صلاة
الكسوف في وقت الفريضة لانها في وقت الفريضة بدل على ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ربا تليها بالكسوف فان صلينا الكسوف
خسبنا ان يقول الفريضة قال لا حسب ذلك فاطع صلواتك واقتض فريضتك ثم عدتها ومثل ذلك ما رواه محمد بن عثمان عن ابي عبد الله ع **باب** في صلاة
قولهم والصورة على ضربين مفرد وضرب مستوفى ذكر الانعام المتعلقة بالفرض ولم يذكر المستوفى اضبط في ضمنه وذكرنا ما حله القدر
والقلم الثاني ما عندنا لك لا يتاخر وقتها في باب منفرد ترجمته بالصوم والظهور وما يكون ضاحية بالخيار **باب** في صلاة شهر رمضان
وهو كذلك ان كان في موضع لا يطرق الا لعلها انما هو في وقتها فاضاه فوافق ذلك شهره ما اذا كان بعد فقد اجراه عزله حين انكشف
لانه قد نام قبل شهر رمضان عليه استنبأ الصور وقضاؤه **قولهم** لو كان بعد فقد اجراه كيف هو ان يكون محببا وقد جاءه ذلك يوم
قوله وخبر عليه استنبأ الصور وقضاؤه والاستنبأ هو العشاء والتسليم لا يستنبأ **الجواب** في العمول في ذلك على الرواية التي يعقب
عزاه عن ابي عبد الله ع الى عبد الله ع الى عبد الله ع رجلا من الروم ولم يسم شيئا من رمضان ولم يذكره هو قال يقولون
متوجبا فان كان قبل رمضان مجزوا وان كان بعد اجراه **قولهم** قد يدخل في ذلك العهد **الجواب** لا يتقدم ذلك لا يجزى يوم العيد وسقط بدله
لان تحقيق الصوم لذلك اليوم حسب ما **قولهم** لا يستنبأ هو العشاء فليجوز لانه لم يستنبأه بيته العشاء ههنا وان يمكن ان يكون
الواو بمعنى او اي حسنا فان انكشف له قبله وهو باق وبغضه ان انكشف له قبله وهو باق وبغضه ان انكشف له قبله وهو باق **باب** في صلاة النصاب

اوظهر ذلك اليوم،

والرواية الى مصنف
الليل

تفويض الادارة

الجواب

كتاب الصوم

اجتنب قولهم لما الله بهذا الصوم ما يجب من القضاء والكفارة فالأكل والشرب إذا زاد كل شيء بقصد إفساد الصوم والجماع
 إلا ما على جميع الوجوه إذا كان عند الاعتذار مستورا ولم يكن هناك جماع ولكن على الله وعلى رسوله وعلى الأنبياء عليهم السلام
 متعديا مع الاعتقاد لكونه كمن باوهم الواجبة لقلبته التي تصل إلى الحاق والارتقاء في الماء والمقام على الجنبية والاحتلام بالليل
 إلى طلوع الفجر ما لا يعدل لك ما الذي عند الصيام ما يجب من القضاء والكفارة فمن اجنب في أول الليل فنام ثم انقبه ولم يغسل في
 يومه النوم إلى طلوع الفجر ومن تمضمض للتبريد في الطهارة فدخل الماء فحلقه وجعل عليه القضاء وكل من تقيا متعديا من كل أمر شرع عند
 الفجر من غير أن يصد ثم تبين من بعده لك أنه كان طالما كان عليه قضاء وان رصده ولم يتبينه لم يكن عليه شيء فان بدا بالأكلا فقبل
 له قد طلع الفجر فلم يتبع ثم تبين من بعده لك أنه كان طالما أوجب عليه لقضاء ومن قلد عجز في أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه كان طالما أوجب
 عليه لقضاء ومن شك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بدخول الليل ولا غلب على ظنه ذلك فاعطى ثم تبين بعد ذلك
 أنه كان نهائيا كان عليه لقضاء وقال في بابه ما هيته الصوم وما الذي يجب لا مسانك عنه ما يبطل الصوم بفعله فهو لا كل والشرب الجماع
 والارتقاء في الماء والكنز على الله وعلى رسوله وأزدد كل شيء بقصد إفساد الصوم والتحقيق في كل طريق العمل بينهما تناقض قد عد
 في هذا الباب لتنجيب المسانك عنه ما يبطل الصوم قوله في هذا الاستبنا كلها بقصد الصوم ويجب منها القضاء والكفارة وهي عقوبة
 أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ونحو ذلك اليوم أي في ذلك فعل فذاجر لما الحاجة إلى قوله وقضه ذلك اليوم وهو
 تكوينا الجواب لا يلزم من تعدد بعض المفضل زيادة علمها في أخرى المناقض على أنه ذكر في ما هيته الصوم ما يتحقق به ما هيته
 الباب لاخر ما بقصد به وان كان حقيقة تثبت من رونه وما قوله ما الحاجة المذكور القضاة أيما فلا نذكر الكفارة والقضاء جملتهم
 فضلا لكثرة فاقضه إعادة ذكر القضاء مثلا يقوم ودخوله في جملة صيا الشهرين أو حكمه في سفره معناه في شهر رمضان حتى إلى
 السفر كان سفره ما يجب فيه التقصير في الصلاة وجب عليه الأضحية وكل من لا يجوز له التقصير في الصلاة لم يجزها التقصير في الصلاة وفيما
 الصلاة في السفر وان كان صيدا للجماعة وجب عليه التمام في الصلاة والتقصير في الصوم كيف يقول وكل سفر لا يجوز له التقصير في الصلاة
 لم يجزها التقصير في الصوم يكون هذا مستثنى من ذلك لا إطلاقا من صح فان عندنا فيه وقفا بل لا شيء عندنا أنه كغيره من الأساق في
 رة وإذا خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر في وقت كان من النهار وكان قد بيت ينسب من الليل للسفر وجب عليه الأضحية قال بعد كلام
 وقته بيت ينسب للسفر من الليل ولم يتفقد الخرج إلا بعد الزوال كان عليه أن يمكث بقية النهار وكان عليه القضاء هل بين موضع
 تناقض أم لا الجواب ليس بينهما تناقض بل يتفاوتان في العام والخاص قوله في ما يجب عليه القضاء ما فاتهما من الأيام في
 شهر رمضان كانت مستحاضة في شهر رمضان صامت إلا الأيام التي كانت غادتها فيها إلى المحضر كيف يستثنى من المستحاضة بقوله
 الأيام التي كانت غادتها فيها المحضر تلك حاضرة فلا يجوز أن يستثنى من المستحاضة الجواب المستحاضة المشار إليها هي التي يستوفى الله
 ويجوز أكثر أيام المحضر فتسمى مستحاضة من الزيادة على الحاضر فيكون أيام حاضرها في جملتها فيكون يومه تقصير أيام أو ما إذا كانت زكاة لها أو
 وقيل ما عدا أريد قبل ما يلزم المستحاضة بما ما يجب بحججه شهر رمضان فقول له الذي يحججه بحججه شهر رمضان مستحاضة من متابعين
 فهو قتل خطاء إذا لم يجد لتقوى كفارة قتل الخطاء عند محبة لكن كان ينبغي أن يقول إذا لم يتقوى كفارة قتل الخطاء مرتبة عند ولم
 ذاهبا إلى التحصير كفارة قتل الخطاء لا سلا روايته فادرة والباقون على خلافه بما يجب بحججه زكاة قوله وهم يتقوى فتعبد
 قسم إذا لم يخرجوا ما يجب عليهم من الزكاة كان ثابتا في ذمتهم وهم جميع من كان على ظاهر الإسلام والباقون هم الذين منته لم يخرجوا ما يجب عليهم
 من الزكاة لم يلزمهم قضاءه وهم جميع من خالف الإسلام فان الزكاة وإن كانت واجبة عليهم بشرط الإسلام ولم يخرجوا لكفرهم فمضى سلا
 لم يلزمهم إعادة قوله فاجبة عليهم بشرط الإسلام فان الشيء لا يجب ما لم يحصل الشرط فكيف قالوا الباقيون هم الذين منته لم يخرجوا
 ما يجب عليهم وقد جعلوا الجواب قوله لم يلزمهم إعادة كيف بقا إعادة لشيء ما قبل ما جواب الشرط الأول الجواب العبارات الشر
 عندنا لا بد لك أن ترى محضها عما مشروطها لا سلام قوله لا يجب لشيء ما لم يحصل شرطه هذا حق إذا كان شرطا في الوجوب ما إذا
 كان شرطا في الإلزام أو ما جوابا لشرط الأول فالشرط الثاني وجوابا برسد الجواب الأول ما عدا ما عدا لا أن الزكاة
 لما لم يكن لوجوبها وقت بعوت وكان لوقتها بداية بانان بعير لا شأن بينهما بعد الإخلال ثارة بالقضاء لا نهلك في الغاش ونازلة بها
 لإعادة لأنها ليست معقولة بعد خروج وقتها بما الجواب الثاني يجب فيها الزكاة قوله فان كان الذي يجب عليه زكاة إلا بالبر
 ما يجب عليه من الزكاة يؤخذ منه بقره فان لم يكن مع له لقره وكان مع من جزا الذي يجب عليه من الزكاة يؤخذ منه فان كان دون
 ما يستحق عليه أخذ منه مع ذلك ما يكون غاما للذي يجب عليه وان كان فوق الذي يجب عليه أخذ منه مرة عليه ما فضل له مثال

ہر ایک کتاب کے ہائیڈ

ذلك انه اذا وجب عليه نيت محض لم يستعند عند وعند ابن مومن اخذ منه ذلك وليس عليه شيء ولا له الشئ هذا المثال لم يوافق قسما
لانه قال فاذا كان دوما يستحق عليه اخذ منه مع ذلك فما يكون **الجواب** الشيخ ر ذكروا ثمانية اولا قوله وكان معه خبر السر
الذي وجب عليه جازان يؤخذ منه فهذا ينصرتنا الى المسألة عند عدم الواجب بذليل ذكر القسامين الاخرين الى هذا النقص فلما اشيع
في المثال بدلا لاول **باب الوقت** الذي يجب فيه الزكاة فقولنا ولا يجوز تقديم الزكاة قبل حلول وقتها فان حضر مستحقها قبل وجوب
الزكاة جاز ان يعطى شيئا ويجعل رضاء عليه فاذا جاء الوقت وهو على تلك الصفة من الاستحقاق احتسب من الزكاة وان كان قد
او بغير من صفة لانه يستحقها الزكاة لم يجز ذلك عن الزكاة وكان على صاحب المال ان يخرجها من الراس لم يقدر بقوله استغنى من
غيرها مال الزكاة والا يلزم انه وان استغنى من مال الزكاة لم يجز **عنه الجواب** ليشهده تتبع ذلك في ذلك لفظ الحديث فان ردد
مطلقا في ذلك لوجوبه لا حول عن ابي عبد الله عن رجل جعل زكاة ماله ثم اسير المعطى قبل راس المعطى قبل راس المستقر قبل بعد المعطى
الزكاة وما ذكره في السؤال حسن لكن هو متفرع وتخرج وليس منسوقا للحديث فلماذا اضر بالشيخ عن القيد المذكور **باب** يستحق
الزكاة فقولنا واذ لم تجد مستحقا للزكاة وجبت له ملكا ببيع جاز ذلك ان نشره ويتقن من الزكاة فان اصاب بعد ذلك فالأثم
ولا وارث له كان مبرأه لا ربابا الزكاة لم لا يكون الامام المسلمين **الجواب** الشيخ رة عول في ذلك على رواية عبيد زرار عن ابي عبد الله
عن رجل خرج زكاة ماله فلم يجد موضعاً يدفع ذلك اليه فاشترى بها مملوكا واعتقه فلما اعتق مضار حرا اخترف واصابها لا وليس وارث
فمن يرث فقال له يرثه الفقير الذي يستحق الزكاة لانه انما اشترى بها ماله لكن هذه الرواية ضعف فان من جملة رجالها ابن فضال وبن بكير
وهما ظنيهما في قوله واخذ ما يعطى الفقير من الزكاة خمسة دراهم اوصفت به روه واول ما يجزى النص الاول فاما ما زاد على ذلك فلا يال
ان يعطى لكل واحد ما يجزى في نصاب نصا وهو درهم ان كان من الدراهم او عشرة ديناران كان من الدينارين وليس لكثرة حدنا تفسير هذه المسألة
وقوله ما زاد على ذلك اشارة الى اى شئ وقوله في نصاب الزكاة **الجواب** قوله اكثر الاصح واشهر لا خاديتانه لا يعطى الفقير قبل
يجزى النص الاول هو ان ما فرض الله من الزكاة في اموال المسلمين وهي ذابرة ابي ولا رومعوتة بن غمار عن ابي عبد الله اما هذا
فيقول ما يجزى النص الاول لا يعطى الا الفقير واحد ويجوز ان يعطى بعد ذلك ما يجزى النص الثاني لو احدهما لا يجزى كل نصاب
النص الاول الارهم درهم او قيراطا وقوله ليس لكثرة حد معناه لا حد لا كثره انه طينة وقوله في نصاب نصا بالحقق فيها **باب**
فقولنا وكل ارض يوجب عليها جند ولا ركابا وبلو لها من غير قتال كيف يكون الارض الى مسلمين فانس غير فقال الامام المسلمين
وقد تقدم ان ارض من سلم اهلها عليها طوعا لا ربابها **الجواب** لو هو ادم يسلموا عليها فهي لا اناهم وان اسلموا عليها فهي لهم وايضا في
ابدهم وليس في هذا استيفاء قوله وما يستحقونه من الاغراس في الكنوز وغيرها في خال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس
نفس معين الا ان كل واحد منهم قال لا يقتضيه الاحتياط ثم قال بعد ذلك فلوانا سانا استعمال الاحتياط وعلى احد الاقول القدر
ذكرها من الذين والوصاء لم يكن ما ثوما فاما ما تقدمه القول الاول فهو ضد الاحتياط فكيف قال ان كل واحد منهم قال فلا يقتضيه
الاحتياط ثم قال بعد ذلك ان القول الاول ضد الاحتياط **الجواب** كان لما استعمل كاد المجيبين لم يقدم في الجملة اشارة بقوله الا
كل منهم قال فلا يقتضيه الاحتياط الى الفالين با احتياط خاصة لعدم اعتداده بالفرق المبيع له واما قوله ولوانا سانا استعمال الاحتياط
هو غير الاول لانه اراد بالثاني الاحتياط في حنط الجميع بخلاف من ذهب الى احتياج النصف فكل منهم ذهب الى الاحتياط في حنطه لا
خاصة والشيخ عمل بالاحتياط ابق في حنطه الباقين من رباب الحسن كما انه يقول ان من حفظ مال الانام احتياطاً فحفظ الباقية احتياطاً
ايضا لان توزع على الانام **باب** جواب الحج فقولنا ومن لم يملك لنا الاستطاعة وكان له ولد اسما لوجبه عليها فباخذ من مال امه قد
يجب على الانتفا ويح فان لم يكن وعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من ثمن الطريق وجب عليه ايضاً الحج كيف يجب المسئلة الاول وقد تقدم
في هذا الباب الحج على كل من كان مكلف مستطيع وكيف يجب المسئلة الثانية اذا عزم عليه بعض اخوانه وليست المؤنة واجبة على المخرج
ان يرجع عنها في بعض المطبق ومنه نذر الرجل ان يخرج ١٠٠ درهم وجب عليه الوفاء ببقا حج الذي نذر ولم يكن حج حجة الاسلام فقد اجازت
عن حجة الاسلام وان حج بعد النذر يبيته حجة الاسلام لم يجوز بعض الحجج التي مدتها وكانت في ذمته كيف يقولان حج الله نذر ولم يكن
قد حج حجة الاسلام فقد اجازت عن حج فان كان قد وجب عليه حجة الاسلام فقد علق بدعته حجتان وان لم يكن
فكيف يسقط ويلزم من قوله انه اذا حج بغير النذر فقد اجازت عن الحجة فان حج بغير حجة الاسلام لم يجز عنها **الجواب** هذا
بما من وجبه عليه الحج ثم فقد الاستطاعة فانه يباخذ من مال له فرضا عليه ومن عرض عليه بعض اخوانه فقد حار وجدا للاستطاعة
قوله ان اذا لا يجب عليه قد يرجع صحيح لكن لا يجب اعتبار ذلك فانما الراس له الملوكة قد عرفت وقد ذهب لواء ذلك في سقوط الحج

كتاب الحج

لما وجبت واما من نذر الحج فلم يشعروا فقل ان احدهما اذا حج بنية النذر اجزأه عن حجة الاسلام بقوله على الرواية والثاني لا يجزئها
عن الآخر وهو ان يقول فقد اجزأت عن الحجتين فكذلك يرد بالشيخ ولا يحتاج الى هذا الصريح لان اللفظ
والعليه قوله ومن نذر ان يحج ما شأنا ثم عجز عنه فليس يقدره ولو لم يكن عليه شيء ثم قال في باب ما نذر من نذر ان يحج
ما شأنا او يذبح احد ما شهد كان فخر عن المشركين لا كفارة عليه نهل بين الموضوعين خلافا للجواب السابق البنية لكفارة
لان الكفارة ترتب على الجناية ولا جناة هنا والعقل يسبب البنية لئن عجز عن المشركين روايتان أحدهما انه لا يجب بآب انواع الحج
قوله واما التمتع فهو من الله نعم على جميع المكلفين من ليس من اهل مكة وخاصة بها وهو من يكون بمكة او يكون بينه وبينها
ثمانية واربعين ميلا فما زاد ذلك كان اجزوا ولا يزوم من هذا ان لا يكون بمكة ويكون بينه وبينها ثمانية واربعين ميلا ثم يخرج
من هذا القول الجواب كرا الشيخ في المنسوان خاصة مكة من كان بينه وبين مكة اثني عشر ميلا واما الرواية المروية عن زارة عن
جعفر قال لسا لنر عن قوله رقم ذلك لم يكن اهل مكة خاصة دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق وعسفا وكما بدور حول مكة
وكل من كان اهله ورا ذلك فعليه الشفعة ويؤيد هذا الرواية ان من كان على ثمانية واربعين ميلا فقد دخل في حد الشافعي اتفاقا
فكيف يكون حاضر المسجد اعلم ولا يحتاج ان يقول فادون لان ما ذكره حد لاكثر فلا يحتاج الى بيان الاقل بما لا يجب على
اجنابهم وما لا يجب على من اذا اعتقد الحرام حراما بالتلبس او الاشياء او التقليد حرم عليه لبس الثياب المخططة والنساء والطيب الصند
ولم يصح له لاجل شيء من ذلك وقال في باب كيفية الاحرام فلا بأس ان يأكل الانسان لحم الصبيد منها لالنساء وبشم الطيب بعد
الاحرام ما لم يلبس الجوارب الصند من عقد الصبيد هو يحصل البنية والعقد الشرع هو النحر في الاحرام وذلك بالتلبس او ما يقوم مقامها
والثاني يدخل الانسان به في كونه محرما ويجرم عليه ما يحرم على الحرم والا فلا يصح عقدا لكن جهرة محرما يقتصرع البنية الى التلبس
فيسمى كل منهما عقدا لكن بمعنيين مختلفين فقولنا وكل ثوب يجوز الصلوة فيه فانه يجوز فيه الاحرام واما ما لا يجوز الا صلوة فيه فلا
يجوز فيه الاحرام وهذا منقوض ما شأنا من جلته الثياب المخططة الجواب هذا فيه حذف مقتضاه كل ثوب يجوز الصلوة فيه
يكون هذا اللفظ عاما ما يقتد بما تقر من ان المخططة حرم على الحرم والالفاظ العامة قد تطرف اليها التخصيص لا يتوجه بها ماخذ
بما لا يجب على الحرم من الكفارة قوله ولا يجوز ان يحج شيئا من جام الحرم من الحرم من اخرج شيئا منه كان عليه ده فان ما كان
عليه قية ثم قال بعد ذلك ومن ادخل طبر الحرم كان عليه تحل بته وليس له ان يحج به منه فان اخرج به كان عليه دم شاة فكيف جعل في
الاقبال بقية وفي الاخير دم شاة الجواب لا بأس ان يصحوا المسئلة من مختلفا فيجوز ايضا الحكم في كل مسألة الصور وما وسمئلة
الى رواية على جعفر عن ابيه موسى جعفر عليه السلام عن رجل اخرج خاتمة من جام الحرم قال عليه ان يبديها فان ماتت فليصلي ثمانية اشد
به وبسنة الثمانية الى رواية بولس بن يعقوب قال ارسلنا الى ابي الحسن ع خاتمة اخرجها من المدينة الى مكة ثم اخرجتها من مكة الى الكوفة
قال قال له بن ج مكان كل طهر شاة قوله ومن ذبح صيدا في الحرم وهو على كان عليه دم لا غير كيف يكون على المحل دم والمحل عليه
الهيئة الجواب ينقض هذا الحكم هذه الصورة ما رواه يوسف الطاطري قال قلت لابي عبد الله ع قوم محرموا اكلوا صيدا قال عليهم شاة
وليس على الذي نذح الاشاة قوله والمحل اذا قتل صيد الحرم كان عليه فذ كيف يكون على المحل العذة الجواب هي اقنية اوردته الشيخ
المبندرة في المقعة والشيخ في النهاية وكانها قضية مسلمة عندها وهو في الحمام روم وفي عجز مجتبه ثم وقد نفي القية فذته هي قوله
واذا كثر الحرم قرنا لزال كان عليه نصف قيمته ثم قال بعد ذلك فان قتل لم يكن عليه لا قية واحدة فكيف يكون على الحرم لقيمة الجواب
هذه رواية عن ابي جليل عن سماحة بن مهزيان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع وابو جليل ضعيف في سماعه بن مهزيان واقفي والشيخ قد نقلها بصورتها
وانا لا اعلم بها الضعف سندها وشذوذها وجودها وحدث مشهور منافرة لاكثر احكامها هي قوله فاذا اصاب الحرم بعض القطاة
او الفج فعليه ان يعتبر حال البيض فان كان قد تحرك فيها فخرج كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم فان لم يكن تحرك فيها شيء كان عليه ان
يحول الغنم في انماها بعدا البيض فانه كان هدا لبيت الله عز وجل فان لم يقدر كان حكمه حكم بعض الغنم سواء كيف يقول انه اذا طرقت
فيها فخرج كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم واعظم لحوال البيض ان يكون مثل الاما ازيد فلا وقد قدم ان في القطاة وشبهها حمل
تفطم ورعى الشجر قوله فان لم يقدر كان حكمه حكم بعض الغنم وقد ذكر ان بعض الغنم اذا لم يقدر كاسر على الارض لكان عليه عن كل
بيضة شاة ومن المعلوم ان البيضة اذا لم تحرك فيها الفرج كانت كفارة وتو كفا رة اذا تحرك الجواب ان قوله اذا تحرك فيها الفرج فعليه
مخاض فهو شيء انفرج بالشيخ وحدث على ذلك ثاويل رواية رواها سليمان بن خالد قال سالت عن رجل وطى بعض قطاة فذبحه قال يرد
الهل في عذ البيض من الابل ومن اصاب بيضة فعليه مخاض من الغنم فاضطر في الثاويل ونزل على ما اذا تحرك فيها الفرج وفي الثاويل

وقال في بيوتها ثمانية واربعين ميلا

القول

كتاب الحج

الاجرة وتقربها بغيرها **باب السعي في مكة** ثم يحد إلى المروة ما شأنا ان تمكن منه فان لم يتمكن جاز لان يركب فاذا انتهت إلى اول رواق
عن يمينه بعد ان يتجاوز الوادي إلى المروة سعى فاذا انتهى إلى المروة كف عن السعي ومنه سبأ كيف جعله روقا وعن يمينه يبدأ السعي
قوله فاذا انتهى إلى المروة سعى هو انتهاءه وفيها اشكال **الجواب** في هذا الكلام اخلا لا ببعض الحديث المروي وهو رواية
سماقة قال سالت عن السعي بين الصفا والمروة قال اذا انتهيت إلى الذراثة عن يمينك عند اول الرواق سعى حتى ينتهي إلى اول رواق
عن يمينك بعد ما تجاوز الوادي إلى المروة فاذا انتهت إلى المروة كف عن السعي ومنه سبأ واذا جئت من عند المروة فابدا من عند الرواق
الذي في صفتك فاذا انتهت إلى الباب الذي قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي فاكف عن السعي ومنه سبأ هذا الحديث بعينه احد
سبعين فاضطررنا للفظ **قوله** ولا ينبغي للمتبع بالحق من مكة قبل ان يقضى مناسكه كلها الا الضرورة فان اضطر
إلى الخروج خرج من حيث لا يقدر عليه الحج فان امكنه الرجوع إلى مكة مضى وإلا رجع إلى عرفات فان خرج بغير اتمام فان دخل في غير الشهر الذي
خرج فيه دخلها محرم بالحج ويكون عمره لا يجزئ له الحج حتى يمتنع بها إلى الحج قوله قبل ان يقضى مناسكه كلها هل هو إشارة إلى مناسك
الحج فان كان إلى مناسك الحج فكيف يجوز ذلك وقد تقدم ان لا يجوز ذلك للنساء والمرحومين لا يتمكن من العودة إلى مكة وان كان شأنا
إلى العرة فكيف قال ويخرج محرم بالحج وبطل عمره **الجواب** المتع اذا دخل عمره إلى مكة صار متبعا بالحج فلا يجوز الخروج الا بعد اتمام مناسك
العمرة والاحرام بالحج وهذا القدر هو مناسكه بمكة للبر الطواف ولا السعي بالحج فان خرج بعد الايمان بمناسك العمرة ولم يجر بها الحج فان عاد
في شهر جاز له الايمان بالحج والاجزائه متبعة الا في وارء دخل في غير الشهر سالت عن عمره يدخلها إلى مكة ويجعل الاجزء متبعة
لا اولى لان العرة المتع بها تدخل في الحج لا يبرئ بينهما **باب الاحرام بالحج** **قوله** ومنه دخل الاثنى عشر يوم التروية إلى مكة طواف وسعى
واحد فعقد الاحرام بالحج فان لم يلحق مكة الا ليلة عرفة جاز ان يفعل ذلك يومه فان دخلها يوم عرفة جاز لان يجلئها فابينة وبين ذلك
التمسك اذ لم يلحق عرفات **الجواب** هذا التقدير تقرير ضابطه اذا دخل مكة معترفان غلب على ظن ان ذلك بمناسك العمرة واستأنف
الحج امكنه اذ رآه عرفات جاز له ذلك وان علم ان ذلك لا يفي بتمام مناسك الحج ومضى في عرفات وهذا يختلف بحسب المكلف
والارمان في طول الايام وقصرها **باب زيارة البيت والرجوع إلى مكة** **قوله** ويقول في التكبير لله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر على ما هدانا وللحمد على ما هدانا ورزقنا من هبة الانعام وقال في باب صلوة العبد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
الحمد لله على ما هدانا والشكر على ما اولانا ورزقنا من هبة الانعام فدل بهذا الاختلاف وردت الاخبار بانها ما وردت بالحج فانها
الجواب الرتبة مختلفة وليس فيها شيء على التصو التي ذكرها الشيخ وهذا ما رواه حماد عن حمزة عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من هبة الانعام لكن لا يكون الا لفاطمة عترة اخلاق
وهو المراد حاصله على ذلك وانه عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سالت عن التكبير في يوم التستوي ثم شئت ان يسمع صوتي يا من حج عن غيره
قوله وان امر ان يحج عن غيره مضى او قارنا جاز له ان يحج متعيا لانه على ما هو افضل وقال في باب انواع الحج واما الافراد والفرق
منوف من خاتمة مكة وخاضعها وهم الذين قدمنا ذكرهم ولا يجوز لهم المتع وايضا فان خالف ما امر به **الجواب** هذه رواية ابي بصير عن احمد
في رجل اعطى دراهم يحج عنه حجة مضرة بجوز له ان يقتنع بالعمرة إلى الحج قال نعم ما خالف إلى الفضل والخبر هذه محمل على من اسوح بالطواف
وعرف ان قصد المساجير يحصل الاجر والفضل وعلى ما ذكره الشيخ في التهذيب لا يحمل على ان المساجير وجب عليه المتع فلو لم يبالوا بالعمرة
جاز له العقد إلى المتع لانه من فضل الحج عنده وان كان مساجير مبالا لافراد وبما روى هذا الرواية من رواتبنا عن ابي بصير اعطى
غيره دراهم يحج بها حجة مضرة قال ليس له ان يقتنع بالعمرة إلى الحج لانه خاف ضلالتهم وهذا الخبر وان كان مقطوعا فانه مطابق للاصل
باب النفقة في مكة ولا يجوز ان يصل الاثنى عشر يومه خوف الكعبة مع الاختيار وقال في باب ما يخرج من الصلوة من الساب المكا
وبكره صلوة الفريضة في خوف الكعبة وفيها ما لا يخفى **الجواب** هذا لا يعمول على الكراهية **باب الزنارات** **قوله** يحج
للإمام ان يذمهم من المشركين ويجوز ان يذمهم من المسلمين **قوله** لا يذمهم الا بالذنوب فان كانوا اجماعا من المسلمين في ذنوبهم
فاذم واحد منهم لم يشرك كانت ذمته مناصبة على الكل ولم يجز لاحد منهم المخلاف وان كان اذمهم في الشرف حل كانا وعبدوا وقال من اذم
مشركا او غير مشرك ثم حضره ويقتضيه ما كان عادوا انما كيف قال في المسئلة الاولى ولا يجوز لاحد ان يذم عليه الا بالذنوب وفذل الجانق
هاتين المسلتين ذلك **الجواب** انتهى **قوله** يذم الواحد لوقوم فهذا لا يجوز في الذم على الامام اما اذا اذم الواحد مضى ذمته على الكل
لقوله لا يذمهم الا بذنوبهم وانما اذم الواحد لوقوم يذمهم لان ذمهم ماض للواحد على غيره وعلى نفسه **باب كراهية الذنوب**
قوله وقد روي جواز الاستدانة اذا صرف ذلك إلى الحج ونفقته وذلك محمول على انما اذا كان له ما يرجع اليه فاما اذا لم يكن له ذلك فلم يكن

كف والغار
فالمضى لا يجوز
لم المتع

مِنْكُمْ أَلْتَهَائِهِ

يُجِبُّ الْمَرْحَلَةَ:

كتاب الوكالة

هذا فيه اضماء وتشهير اذا قال انا اضمن فان ثبت لك عليه حجب عليه ما قامت به البينة وشك في اقرار الجيد اشتار العرب كذا قال الله تعالى
 كان مرفعا او بلادي من راسه فصد به فمعا خلق فليكن قد بيا **الوكالات** قوله فان اختلف الوكيل الموكل فقال الموكل قد علمته العزل في
 انك ذلك لو كمل كان على الموكل البينة بان علمه ذلك ولم يكن اقامه البينة على انه غير موكل لم يمكنه اقامه البينة على ذلك كان على الوكيل البينة انه
 ما علم غيره من الوكالات فان جلت كانت كالتشهير حيث قد ساء وان اشنع من اليقين بذلك كالتشهير بالمانع ان يكون هو الوكيل قد تولى
 على غيرها الجوارح بطلان الوكالة فبناء على الفضاة بكون المنكر والمواد بهذا الحكم اذا كان المتنازع بين الوكيل والموكل اما اذا تنازع
 بالوكالة لغير الوكيل فلا يقطع حق ذلك الاجبة بجل الوكيل ولا باشتاء غيره وهو المختص بين الموكل ومناجيه الحق اذا ادعى الوكالة
 دون الوكيل **باب في اللفظ** قوله فاما في المحرم بل من غير ضرورة الموافقة والموافقان خاصا صاحبها عليه ان لم يحجب حشا بعد التمسك
 تصديق به ليس عليه شيء فان اصابه صاحبها بعد ذلك لم يلزمه شيء وان اذ ان يحجره بغير ان يغرم له ويكون الاجر له وانما اذا كان صاحب المال
 فعل ليس له ان يجال عليه في اقله بالآخر من فذلح ومن وجد شيئا في المحرم فلا يجوز له اخذه فان اخذه فليعتبر فيه من حيث ان صاحبها
 ولا تصدق به ولا ضمانا اذا جاء صاحبها لم يرض بفعله الحق **باب في الاول** فوجهه لان الاصل عدم الفضاة ولا اللفظة بعد التمسك
 يكون امانه فاذا حكم الشارع بالصدق بها كان ذمعا مشروعا فلا يضمن وجعلنا في ما رواه على بن محمد عن موسى قال سالت عن رجل وجد ثوبا
 في المحرم فاخذه قال ليس باصنع ما كان له اخذه قلت ان تعرفه من غير سند فلم يجد له ما يغني فقال يرجع الى بلدك فيصعد به فان جازا لم يجره فلو
 كان على غيره حصة واقتضى فادعى اولى قوله ومن وجد شيئا مما يحتاج الى التفتق عليه فينبغي ان يرفع خبره الى السلطان لينفق عليه من ينش
 المال فان لم يجد فانفق هو عليه كان له الرجوع الى صاحبها انفق عليه ان كان ما انفق عليه قد انتفع بشيء من جهته ما وجد منه او روى
 وان كان ذلك بازاء ما انفق عليه لم يكن له الرجوع الى صاحبها كفي كان ذلك بازاء ما انفق عليه قد يكون ازيد او نقصا **الحج** قوله
 ما انفق عليه يحمل على اخذ بازاء التفتق لكن لو كانت التفتق ازيد من جمع بالفاضل ونقصا وهو الفاضل هذا الذي في البينة
 الاصل وان كان كلام الشيخ يقتضيه ظاهر جملة بان التفتق كفي كان وليس بمنصبة بما يقتضيه التمسك ولا باس شهادة الوصية على من
 هو وصي له وله غيرها ان يشهد به عليه يحتاج ان يكون مع غيرا من اهل العدالة ثم يختلف المحض على ما يدعيه وما يشهد للورثة من غير
 من اهل العدالة لم يجز مع ذلك ما بين ما الفرق بين الوصية وغيره بقوله غيرات ما يشهد به عليه **الحج** قوله ان الوصية وان شهد معه
 غيره يقتصر المشهود في ثبات الحكم الى اليقين لا بالشهادة على ميت وكذا لو شهد للورثة على حي مع شاهدا اخر فانه يحكم للمدعي شهادهما
 من غير ما بين هذا اذا لم يكن للوصية فيما شهد به ولا يرد ولو كان له في ذلك لا يرد لقبيل شهادته وانفرد الوصية مع الشاهد الاخر الى ما بين
 وعلى ذلك يحمل رواية القضاة قال كنيث الى ابي محمد هل يقبل شهادة الوصية بثلثه على رجل مع شاهدا اخر عدل فوقع اذا شهد
 مع اخر عدل على المدعي ما بين قوله ولا باس شهاده الاعيان اذا ثبتت تركن الشهادة فيما يحتاج فيه الى وثبة فيبكره هذا قوله لعلها
 فيما يغيب الوصية ولا فرق في الموضعين وقوله اذا ثبت ما معه اثبت ما الفرق بين الاعيان وغير الاعيان في ذلك حتى يقول اذا ثبت **الحج** قوله
 يكون فعلا كالقتل والبيع والفضيلة لا يصح ان يشهد به الا البصير كما الاقوال والتلفظ لا ينعقد فاذا قال الاعيان شهدانه قتل او
 حج لم يثبت ما اذا شهد ذلك مبطل او قام الشهادة بعد عاقل لم يرد اخصا القبول بما يغيبه لا يرد بل ما قبله فيما يغيبه كان قوله فيما لا
 لا يغيبه يرد في هذا اقتصار على ما يغيبه لا لثمة على الاخرين واما قوله ولا باس شهاده الاعيان اذا ثبتت هو اما ان يحمل على معنى حق ويقتضيه
 التاكيد خاصة موضع اثباته او يشهد بالاثبات بالحق وان كان ذلك غير الاعيان كما نقل الحنفية في قولنا **الحج** قوله انما يشهد به
 شهاده قال نعم اذا ثبت بالاشهاد ان لورثه قوله وكذا ان شهد على رجل بدينه ثم رجعا الى ما بمقتضى ما شهد به فان رجع احدهما ازم بمقتضى نصيبه هو النصيب
 لو لا يرجع على من اخذ المال بما اخذ **الحج** قوله انما يشهد به رجعا بعد الحكم ورجوع الشهود بعد الحكم يقتضيه يرجع على الشاهد لان شهادهما على الغير
 اثباتا له فمما اشترع بالاثبات الفضاة كمنه وان قال المدعي انك من اخصا ما حصل قد اذنان مختصة بغيره ويكفي بجملة من هذا الحكم انما هو
 هو الغويم غير وما معه هذا المسئلة **الحج** قوله انما يشهد به رجعا اذا ادعى عليه البينة حبل مع قوله من اذما يكون مع هذا يتجمل ويكفي بجملة من هذا المسئلة
 تشهير ويكفي بجملة من اخصا البينة لا يخرج المكلف من الحكم انما يشهد به رجعا اذا ادعى عليه البينة حبل مع قوله من اذما يكون مع هذا يتجمل ويكفي بجملة من هذا المسئلة
 غايها انما لا يتجمل انما اظهرها من اظهرها وكان لهم مع شهادتها والاثبات بغير احد فمما اشترع بالاثبات الفضاة كمنه وان قال المدعي انك من اخصا ما حصل قد اذنان مختصة بغيره ويكفي بجملة من هذا الحكم انما هو
 على اولئك اخذت كذا قال يرجع عليه لانه ان كان تزلزل بعض المال كان يقول ان رجعا بمانحصة الشاهد وان كان في غير علمه يرجع على اولئك ثم ان اولئك اخذوا
 اولهم ومن اخذنا له كذا في هذا **الحج** قوله انما يشهد به رجعا اذا ادعى عليه البينة حبل مع قوله من اذما يكون مع هذا يتجمل ويكفي بجملة من هذا المسئلة
 عن رجل بدينه عليه من اظهرها من اظهرها وكان لهم مع شهادتها والاثبات بغير احد فمما اشترع بالاثبات الفضاة كمنه وان قال المدعي انك من اخصا ما حصل قد اذنان مختصة بغيره ويكفي بجملة من هذا الحكم انما هو

هذا فيه اضماء وتشهير اذا قال انا اضمن فان ثبت لك عليه حجب عليه ما قامت به البينة وشك في اقرار الجيد اشتار العرب كذا قال الله تعالى

كان مرفعا او بلادي من راسه فصد به فمعا خلق فليكن قد بيا

انك ذلك لو كمل كان على الموكل البينة بان علمه ذلك ولم يكن اقامه البينة على انه غير موكل لم يمكنه اقامه البينة على ذلك كان على الوكيل البينة انه

کتاب النجاشی

بكله اخرج المحسن مع جهالة قديح الحرام وجهالة اربابيه وان عرف في الجملة انه اكثر من المحسن والا لوجب الاخراج حتى يحصل اليقين وذلك ترك نظر
الرواية مستند ذلك الحكم المحسن زنا وعن عبد الله بن مسعود قال ان رجلا في امير المؤمنين قال يا امير المؤمنين اني اصبحت غالا لا امر من حلاله من حرامه فقال له
اخرج المحسن من ذلك فان عن رجل قد ضاع من المال بالمحسن اجنبيا كان صاحبه رجل وهذه الرواية مقبولة بين الاصحاب **قولهم** ولا يكون الربوا لانهما يكالان
يوزن فاما ما اذا اهللوا ربا فيه رطل او اما بالاكبال ولا يوزن فلا بأس بالتفاضل فيه والحق احد عقدا ولا يجوز نسبة **الجواب** المتع هنا عندنا على الكيفية
قوله في الارباب في المعقولات ويجوز بيع بعضها بتمامها ومتفاضلا فقد ونسبة ولو لم يكن ما يمنع الشرع من النسبة فهو لا يلزم ان يكون ربوا فان
يبيع الفضل بالذهب لا يولد منه ومع هذا لا يبيع عند النسبة وانما نزلنا ذلك على الكراهية للامية لانها تجارة مبينة على التفاضل فكانت محللة وبشئ لا خصا
الربوا لكيل والموزون ما رفته زيادة وعبد الله بن عمر بن عبد الله قال لا يكون الربوا لانهما يكالان ولا يوزن والرواية مقبولة بين الاصحاب **قولهم** ولا
يجوز بيع الرطب بالتمر مثله لانه اذا جف نقص فيه لم يجوز بيعه مماثل فان لم يجز لم يكن حاجتنا الى قوله مثله بل ولم يراع هذا الحكم في لعب والزبيب
لان الجفاف والنقص علمه في بطلان البيع **الجواب** انما يتبدل بالمثل لان غير التفاضل فهو معلوم بالاجماع والخلاف وقع في بيعه مماثل فان في بطلان
ليكون ذلك على موضع الخلاف بالمطابقة لا على القسم لاختلاف الالتزام لانه اذا منع المساواة لمجوزا نقصا المتوقف على النقص الواقع اولى وانما يبيع ذلك في
البر لا خصا المتع في الرواية بجميع رطب بالتمر لم يبعد الحكم عن موضع النقل وقد صح بذلك في مسايل الخلاف ولم يلزم من النص على العلة في موضع النص
قولهم وانما اختلف الجناح فلا بأس بالتفاضل فيها ما تقدر ونسبة الا الدراهم والدنانير والحظيرة والشعير قال بعد ذلك والتمنا اذا اختلف اجناسها
جازا للتفاضل فيها فنقلوا ويجوز نسبة البشائر الخان ايقض مع الدراهم والدنانير مع ان اجازة التفاضل في الدراهم والدنانير بقدا فصاحم الجاه حكم
الدراهم والدنانير في النقود والنسبة ومثل هذا المعنى بالزيت والتمر بالزبيب **الجواب** التماس اذا اختلف سقط اعتبارا التسوية في بيعها والنسبة
انما منع منها لكونها لا تنضب طبا لوصف مخالفت حكم بالنسبة في بيع الدراهم بالذهب والحظيرة بالشعير لان المتع من الصنف انما هو لا شرا القصد في الحظيرة
والشعير يكونانما كالجمل الواحد فالفرقة لا خلاف في سبيل الحكم **قولهم** وان كان الشيء يباع في بلد جانا وفي بلد اخر كالكلا او ذنا خكه حكم المكمل
الموزون في تحريم التفاضل فيه هل زاد في البلد الذي يباع فيه ككلا او ذنا ثم يوزن في بلد اخر يباع فيها جانا **الجواب** الظاهر انما زاد في البلد
في الموصفين لانه وصفه بان له حكم المكمل والموزون ولا يبق في المكمل والموزون ان له حكم المكمل والموزون ان له حكم المكمل والموزون وبعض
المتأخرين يقولون اذا اختلفا البلدان فيه اختلفا في طرحة النادر وهو جدي ولم اتفق بما ذكره الشيخة على حجة ويمكن ان يحتج به انما اذا صد عليه
انه مكمل وموزون في بلد صحيح ان يطلق عليه اسم الكيل والوزن فيقتضيه الحكم لتعلقه على التسمية المطلقة لئلا يصدق ولو بان جاز **قولهم** وانما يباع
الانسان ودرهم بالدنانير لم يجز له ان ياخذ بالدنانير ودرهم مثلها الا بعد ان يقبض الدنانير في شتره جازهم قوله مثلها هل زاد في الصنف او في
الوزن واذا كان الانسان على صير درهم او ذنا يبيع فيقول له حولا الدنانير الى الدراهم والدراهم الى الدنانير وساعة كان ذلك جازا **الجواب** قد تقر
في مدعيه ان الصنف مشروط بالتفاضل واذا باع الدنانير بالدراهم لم يملك البائع الدنانير حتى يقبضها فاذا اشترى البائع شيئا بملك الدنانير قبل
قبضها لم يبيع البائع الثاني لانه اشترى بغير مملوك لان الثاني فرع على صحة البيع الاول وهو موقوف على القبض وانما قاله مثلها ما لا غنى في المتع
من العقد الثاني لتبين ان المتع ليس محسورا بوفى العقد الثاني بل لعدم القبض في الاول لانه لو كان المتع لاجل الربو لمع العقد مع الثاني كما قيل
فما النسبة اذا حل القرض وليس عند البائع فانه ياخذ منه مثل متاعه من غير زيادة وانما ذكرنا الغنى في المتع وان لم يزد عن مثل الدراهم الاولى وزنا وصفا
فيكون قد دل على المتع مع التساوي مطابقة وعلى المتع مع التفاوت التزاما وبين هذه والتي قبلها نرى لان الاولى كانت ثابتة في نية الصير فجاء
نقلها وهذه لم يثبت في نية المتع الا بعد لتقاضي فلم يبيع بحقوقها وتدل على جواز الاول ما رواه الحسن بن محبوب اسحق بن عمار قلت لابي عبد الله
يكون للرجل عندنا درهم فيقول كيف سعر اليوم فاقول كذا وكذا فيقول ليس عندك كذا وكذا درهم وضحا فاضل ثم فيقول حوطني الى الدنانير
هذا السعر واثبتها عندك فما ترى في هذا فقال اذا كنت قد استقصيتا السعر فمذا فلا بأس فقلت اني لم اوزنه ولم اناقه وانما كان كلام
ومنه فقال ليس الدرهم من عندك والدنانير من عندك قلت بلى قال لا بأس بالرواية مشهور الاصول وقيل بها في قوله ومن اقترض من غيره درهم
ثم سقطت تلك الدراهم وجازت غيره لم يكن عليه الا الدراهم التي اقترضها اياه او سعرها بقيمة الوقت الذي اقترضها منه المتأخر في ذلك الى المقرض
او الى المستقر **الجواب** الظاهر ان المتأخر في ذلك المقرض لانه اذا كان كل واحد منهما مدين للمقرض فانه عليه الحق في دفعها ما شاء والذي زاد البور
للمقرض الا الدراهم الاولى لانها يضمن بالمثل فاذا اعتذر له من البور وهو القيمة في وقت الاعذار وذكرناه هو رطل يروى عن ابي رضاء كتب اليه رجل
كان له عليه درهم منقطة هل الاولى والى الثانية اجازها السلطان فكتب له الدراهم الاولى ومثل ذلك درهمان مرسل **قولهم** ولا بأس ببيع
الانسان الف درهم ودينارا بدينار او درهم من ذلك الجوز او من غيره من الدراهم وان كان الدينار لا يسوق الف درهم في الحال فكذلك لا بأس ببيع
بدينار ودينارا وشيئا من الثياب وجزءا من المتاع او غير ذلك لخصائصه من الربو ويكون ذلك نقدا ولا يجوز نسبة فلو تقامضا بالدراهم دعي

مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُهُ الْهُدَىٰ

من الثوبان تبغى هل كان يصح المعدل الجواب نعم نعم لان الثوبان تبغى عند شرط في القرض حسب فلا يلزم اشتراطهما فاما الثوب فقولنا
 انه ولا يجوز بيع ثوب لثوب آخر فان بيع كان مثله لثوب آخر والمساكين يتصدق به عليهم لان ذلك لا يبايه الدين لا بتميزه ورفاهه فاما ما جاز بيعه ما
 بجل الجواب معنى قوله لا يجوز تبغى لثوب لثوب آخر لان بيعه للمساكين لا يبايه الدين لا بتميزه ورفاهه فاما ما جاز بيعه ما
 لا يتخيرون وهذا لا يمنع من بيعه للمساكين وانما يمنع بيعه للمساكين لانه لا يبايه الدين لا بتميزه ورفاهه فاما ما جاز بيعه ما
 الصواعين فقال بجه وصندوق به اما لك اما لاهله فان كان فاقرا تخرج حجاج صلح قاله والمهر صبيح لكن العمل بمعناه لانه مطابق للعدل
قوله والادوية المصاغة من الذهب الفضة معان يمكن تخليص كل واحد منهما من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب وان كانا لثالب منها
 الفضل ببيع الا بالذهب ان لشاوبا النعنان بيع بالذهب لعضه معاوان جعل معايشي من المتاع كان اولي واطول ما العابد في جعل شئ امر
 معها **الجواب** لا ارى لجعل شئ معها فائدة لكن كما نه يقول انما بيعت بهما ولم يحصل العلم بما فيها انكران يكون الجواهر بهما فيها فاما جعل
 معها شئ كان في مقابلة الزيادة اشوقه وهذا ليس بلام لانها اذا بيعت يجلسين صرف كل واحد من الثمن الى غير جنبه من المتاع ولا يثبت
 الربو قوله ولا يجوز بيع شئ من الفضة اذا كان معايشي من المصارف والذخائر غير ذلك الا بالذهب ان كانا لثالب منها
 فان كان الثالب للذهب الفضة قل لا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب لم يحصل العلم بمقدار كل واحد منهما على الحقيقة فان تحقق
 ذلك جاز بيع كل واحد منهما بحسبه مثلا مثل من غير تقاض لم لا يجوز بيعها الا بالذهب وان لم يتباع بالفضة ربيع لمثل المثل جابر الجواب
 اذا علم بمقدار ما فيها من لعضه ربيع بمثله وزيادته في مقابلة المس او لوصاص جاد لكن التقدير امر معلوم فلا يتحقق المساواة والمسترطه
 في لعضه معدل الى الحبس لافل البسلم من الربو لانه يمكن ان يجعل الثمن ان يبيع من ذلك الا فلا ولا ان الاقل يهودى حكمه على الجلس لان حكم الجبس
 الاعلى **قوله** وجوه الفضة لا يجوز بيعه الا بالذهب وحسن قبل لعضه لانه لا يجوز بيعه بالفضة **الجواب** يريد نحو هذا لعضه ربيع
 المثل الذي يؤخذ منه الفضة فان كثر ما فيه غير معلوم معدل الى جنبه غير البسلم من الربو قوله ومنى لم يعلم بمقدار ما فيها وادان على
 بالفضة ولا يتباع الا بالذهب ان كانت محلا للذهب لبيع الا بالفضة او ليس سوى الحبس من السلع والمتاع ومنى كانت محلا
 بالفضة وارادوا بيعها بالفضة وليس لهم طريق الى معرفه مقدار ما فيها فجعل معايشي احو ربيع بالفضة اذا كان اكثر من مائة مبرها
 ولم يكن يرباس ما الغاية بقوله فجعل معايشي احو ربيع بالفضة اذا كان اكثر من مائة مبرها **الجواب** قد ذكرنا اننا نبي هذا وقتنا ما يصلح جوابا
 غير ان هذه مخاصه فيها واكثر البيع كان يعلقها وهي رذانه عند الذين يحتاجون الى سائله عن السهو في الحلاه فيها الفضة ببيعها
 بداهم بنقله قال كان في يقول يكون معرفه من احالى وقالوا ان كانوا يبيعون ذلك ولا يرباس والا فانهم يجعلون معدل العوض حبالى
 والمكحول في المنجر محمول كاتره فلا احتياج به بصيغته الاقرب انهاء غايه الى التمر والفايد المخلص من شبهة الربو لاحتمال ان يكون
 الثمن اقل من الحليه اما لو علم ان الزيد الذى متى لم يبيع الى النسيجه لان الزيادة تكون في معايله الفضل والخمس **قوله** واذا
 ناع فلا ينفذ لبيع الا بعد نعرف المنايا بالاكيدان فان لم يفرقا فان كان لكل واحد منهما صاع البيع والحبس الجناز هو في الفضة
 صار ادبا لقطع هنا وكان قوله الجناز كما **الجواب** المراد ببيع الا بعد عدم اللزوم وتدين ذلك في تقدير الاحكام
 فان قال في ما وبل جبر الذي يقتضيه هذا الحزن البيع من غير امر ان سبب لاسباحه الملك لانه مسترطبان بعضه ولا لفسق لعضه
 ببيع العقد وما قول الشيخ كان لكل منهما صاع البيع والجناز فانه اراد ان يبا الجناز في الفضة بمعنى ان الفضة ليس بمختم بل لان بيع
 وان سعى على العقد **قوله** ومن شرط المتبايع على المتبايع مدة من الزمان كان ذلك جازرا كما سألنا كان فان هلك المتبايع في تلك المدة من
 غير شرط من المتبايع كان من مال البايع دون المتبايع وان كان بتمرط كان من مال دون المتبايع هل يلزم ان يكون المدة معلومة ام لا تخفى لو
 المتبايع مما اردت من الزمان كان ذلك صحيحا ام لا اوله لان مال غير بتمرط ولا تصرف لانه لا يبعد ان المتبايع اذا حدث حدث في ربا
 سة بالمتبايع هلكت كان من ماله هلا فته هنا بالقرض كما قد بتمرط **الجواب** لا بد ان يكون المدة معلومة ليستمر ههنا
 شرطه المشترطه وينقطع المنازعة بين المتبايعين وقول الشيخ كما بنا ما كان ههنا لان شرطه لا يمحصر مدة دون مدة
 بل مما شرط من المدة المحصورة بخلافه ولا يعنى اطلاقا المستثنى في اشتراط المدة ان لم يمحصر وقت لان المستثنى عند
 ان المدة المشترطه يجب ان يكون محروسة من الزيادة والنقصان وانما افتر على المبرط لانه سببا لضمان اما القرض فمطل
 معدل لغيره اذا طلق كان التلف من مال المشتري لا باعتبار القرض بل باعتبار انه تلف في ملكه **قوله** فان هلك بعد التلث
 ايام كان من مال البايع على كل حال لان المتبادر بعد انقضاء التلثة ايام هلك مع القرض ومع عدمه القرض

كتاب التجار

سبب ما رآه بعد ذلك فان هلك المبيع في ماله قبل ان يثبت البيع فيه حدثا كان من ماله البايع دون ماله المشتاع وكما
 يلحق ان يكون هلكه من ماله المشتاع لان له التجار دون البايع الجواب التبعول عليه هذه المسئلة ما رواه عبد الرحمن بن
 الحجاج عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عن ابي جعفر المبيع فلا يقتضيه صاحبه لا يقبض المثلث قال لا اجل بينهما ثلثة ايام
 فان قبض بغيره ولا يبيع له هذا القدر هو الموقوف في معنى ذواته ابي بكر بن عباس ما ايجز في المتلف فشيء ذكره الشيخ المفسدة
 في المتلفه ولا عرض المستند واما الذي ذكره في النهاية من ان المتلف قبل القبض من ماله البايع فهو حق ويدخل فيه تلف في الثلث وبعدها
 اذا كان في ماله البايع وقوله وان كان قبضه هذا في الثلث فهو من ماله المشتاع فحق اية الا ان يكون حيا وانا وقوله وان هلك بعد الثلث
 فهو من ماله البايع لان له التجار الا وجه له لان القبض لم يطل التجار البايع واما يتحقق التجار اذا لم يقبض المبيع ولا الثمن فاذا قبض احدهما
 بطل هذا الحكم ولم يثبت للبايع خيارا لو صح ان هلك قبل قبضه فهو من ماله البايع في الثلثة وبعدها وان هلك بعد القبض لم يكن
 جوازا فهو من ماله المشتاع لانه لا خيار مع القبض غير الجواز لا خيار للمجلى الشرط فحق له ان اذا اشترى الانسان ارضا او عقارا بشرط البايع
 ان يبره المشتاع الثمن الذي اتبعه بوقت بعينه كان يبيع صحا وان لم يبره عليه في ذلك الوقت التجار ههنا فكيف قال ان لم يبره وبان
 من هذا ان المشتاع لم يبره البايع على ردا الثمن الجواب الهاء في لزوم عابدة المشتاع والمناقص رده عابدة الى العقار او الارض وانما كان
 عنهما بالهاء الدالة على الافادة لانهما يبيع وكان يقول ولزم المشتاع رد المبيع في ذلك الوقت ثم قد عرض ان البايع مخير في رد المثلث
 وذا المبيع مع طلب الرد يجب على المشتاع الاجابة فحق له من اشترى شاة وحبسها ثلثة ايام ثم اراد ردها فان كان شرب بينها في هذه
 الثلثة ايام لم يبره ان يبره معها ثلثة امداد من طعام وان لم يكن لها لبن لم يكن عليه شيء كيف يجوز ان يتصرف ثم يدها ولا تقاها
 لانها قال وان لم يكن لها لبن والمصلح لا ينقسم الى ما لها لبن وما ليس لها لبن ثم الرحل بعد ثلثة ايام وكيف يجوز ذلك ثم الامداد قد
 يكون ان يبره من قيمة اللبن وانقص فلم لا يضمن ههنا بالثلثة الجواب هذا الابد كل جديد يمكن هذه الرواية ورواها احمد بن محمد بن عيسى
 عن علي بن حاتم عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن من ردها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان تلك الايام شرب لبنها
 معها ثلثة امداد فان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء وعلى من ردها بضعف جدا لا يعتد بها كتحقق به مع كونه رواية واحدة مخالفة للاصالة
 فهي من ساقطة واما الرد مع النصف فانه غير جائز ويمكن حمل لفظ الرواية اما على المصرة ولا ينافي قوله فان لم يكن لها لبن لا يبره
 هذا كقوله وان لم تكن مصرة ويكون الرد في الاخرة لعيبه غير المصرة او على ان الرد معطوف على المصرة ويكون التقدير من اشترى
 شاة ثم ردها واسكها ثلثة ايام كقوله نعم الامن تاج امن وعمل ما تحاشم ههنا واما اللفظ النهاية فالظاهر منه صد لفظ الرواية وعبر
 الرد بارادة تجار الان مع الارادة يقع الفعل غالبا وبذلك على انه اراد الرد ولا الاضافة قوله لم يبره ان يبره معها ثلثة امداد ولا يلزم له لا مدا
 مع اضافة الرد وانما يلزم مع الرد ثم بعد ثلثة امداد والوجه في الرواية لضعف سندهما وخالفهما للاصول لكن اذا ردا المسئلة اما بشرط
 او ليسا لثقتهم لبنها او مشاع فقل او قيمته مع تقدير المثلث ما ذكره الشيخ في تقدير لبن المصرة لم يثبت فحق له في الاختلاف البيهقي في
 المبيع وكان الشق قائما بعينه كما انما لقوله قول البايع مع يمينه بان الله لم كانت هذه المسئلة مخالفة لقوله في البيهقي المدعى واليمين على
 المدعى عليه ثم ما الغاية في كون المبيع قائما بعينه ثم ان دعوى البايع والمشتاع قد جئنا امان فثاوة تدعى لبايع الزيادة في الثمن اذا كان
 وتارة لا يقتصر اذا كان غاروا وكذا المشتاع فلهما ذكره وجار في الاحوال كلها ام في موضع وفي موضع الجواب اعتمد الشيخ في هذه المسئلة
 على ما رواه عمر بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص اذا انا جلد قايورك لها ما فاذا كذا باوخا انما يبارك لها وها
 ما لم يفرقا فالقول قول رب السلعة او يبتنا وكاوهي من المشاهير بين الاصحاب وقد ادرى في الخلاف ان الاجماع عليها واما اشتراط بقاء
 في رواية محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص اذا انا جلد قايورك لها ما فاذا كذا باوخا انما يبارك لها وها
 مدعى عليه فالقول قول ولا يلزمنا ذلك مع بقاء السلعة لاننا لو خيلنا وظاهرنا بقلنا بذلك لكن رجحنا امتناعا عليهم السلام انهم قالوا
 قول البايع فخلنا على ما اذا كان مع بقاء السلعة واما ما فائدة الفرق بين بقائها وتلفها فلان مع وجودها يبره المشتاع في انقضاءها من
 البايع او غيره من استعادتها ولا كذا مع تلفها لانه لا قابلية الا المنازعة على فاني ذكره للمشتاع فيكون القول قوله وهذا الحكم جار في
 اختلاف المتبايعين في الثمن في كل حال وقال ابو الصالح اذا اختلفا في مقدار المبيع او الثمن وفقدت البيهني لزم كل منهما ما اقر به وحاف
 على ما انكره وقال ابن الجبند اذا كانت السلعة في ماله البايع فالقول قوله والمشتري بالثمن ان شاء اخذ وان شاء تنازكا وان كانت في
 يده لمشتريه فالقول قوله قلت والاصواب مع بقاء السلعة فالقول قوله البايع او يبتنا وكاوهي من المشاهير بين الاصحاب وقد ادرى في الخلاف ان الاجماع عليها واما اشتراط بقاء
 عملا بالرواية المتفق على نقلها فحق له من اشترى جارية وعدها بعتنا انما يستبرأ رحمها كانتا لتفقر في ذلك لا يستبرأ على بابها دون

من الجليل

ومن الجليل
 في رواية محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص اذا انا جلد قايورك لها ما فاذا كذا باوخا انما يبارك لها وها
 ما لم يفرقا فالقول قول رب السلعة او يبتنا وكاوهي من المشاهير بين الاصحاب وقد ادرى في الخلاف ان الاجماع عليها واما اشتراط بقاء

مِنْكَ لَنَهَيِّدَ

المبيع مالم يحد فيها أحد فكيف يكون نفعها وهذا كما من مال البائع وهو ملك المبتاع ونجى المبتاع أهل من جملته خال لا يستبرأه بعد ذلك
 الجواب إنما وجبت الثقة على البائع لمنع المشتري من الانتفاع بها وشغلها بالاستبراء المحض هو بشرته وأما ضمانها فلا لأن المشتري لم
 يقضها وتلف المبيع قبل قبضه من مال البائع إما لو دفعها إلى المشتري فقبضها أو وكل العدل في قبضها من البائع فقبضها لم كان الضمان
 على المشتري وأما نجى المبتاع فهو من وقت العقد إلى ثلث أيام وتلفها في هذه الثلثة من البائع مالم يحد فيها المشتري حدًا وبعد هذا من البائع
 لم يكن قبضت ولو كان المشتري قبضها أو كان العدل وكله في قبضها فقبضها لم كان التلف منه فلو لم يحد من المشتري شيئًا يحكم بنفسه لم يذكر الغرض
 بعينه كان البيع باطلاً فان هلك في هذا المبتاع كان عليه ثمنه يوم ابتاعه لأن الحكم على نفسه بأكثر من ذلك فلهذا لم يحكم بدو القصة
 كان البيع باطلاً فغنى هلك المبيع تثبت القصة في ذمة المشتري فالحكم بزيادة على القصة كيف ينقل إلى البائع فيم استحقاقاً لزيد الجواب
 المحقق أن الثابت في الذمة هو المبيع لا القصة لكن لما تقدّم مثله وجع إلى القصة بدلا عما في الذمة هو المبيع لا القصة لكن قد رجع إلى القصة رجع إلى القصة
 بالقصة يكون ما يدفعه بجلته حوضاً عما في الذمة لأن الزيادة عليه مضمرة فلو لم يحد من بضاع شيئاً بدلاً لهم ودنا من ذلك فقد بعينه كان له
 من القصة ما شرطه فان لم يحد كقصد بعينه كان له ما يجوز بين الناس فان كان الذي يجوز بين الناس مختلفاً الجواب إن كان مختلفاً فلا
 بد من تعيين أحد التفرد وان لم يكن بعين والحق هذه كان البيع باطلاً فلو لم يحد من بضاع شيئاً بدلاً لهم ودنا من ذلك فقد بعينه كان له
 هذا المبتاع كذا عاجلاً وكذا اجلاً ثم مضى البيع كان له مثل الثمنين وابتعد الاجلين كيف كان الثمن القليل مع الاجل القريب فان لم يحد ما
 كان مقرر زمانه كان بغير اجل ثم قلنا بعد الاجلين وتمثله كذا عاجلاً وكذا اجلاً فهل يتبعه العاجل أم لا وفي التمثيل اجل واحد فكيف
 ساء اجلين الجواب ما سميته الاجل فلا بد من الاجل وقت حلول الشيء لا زمان الناحية فهو يقع على المجل والمؤجل ويعمل أن يكون
 ساء اجلا قلبها كما يقال الثمن والاشترى وهذه القصة رويت بطريقين أحدهما عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن أبيه
 في رجل باع سبعا واشترط شرطين بالتقدي كذا وبالنسبة كذا فقال هو ياكل الثمنين وابتعد الاجلين يقول ليس له الاكل التقدي
 إلى الاجل لأن اجله نسبه والآخر رواه محمد بن عيسى عن جعفر قال قال أمير المؤمنين ع من باع سلعاً وقال ثمنها كذا بهاء شيئاً
 كذا نظره فخذها بأى من ثمنين واجعل صفقتها واحدة فليس إلا ثمنها وان كانت نظره والسكوني ضعيف محمد بن عيسى محتمل ان يكون
 أما احمد لا يستدفع إلا النجاشي في كتابها لو حال ما محمد بن قيس لا يستدفع أبو احمد ضعيف روى عن جعفر ع ومع هذا الاحتمال لا يبقى وثوق
 بالرواية مع انها مخالفة للاصول ولا يقتضيه النظر فلا بد من الحكم ببطلان العقد وقداوماً في المبسوط إلى هذا فلو لم يحد من بضاع الشيء
 باجل ثم حضر الاجل ولم يكن مع المشتري ما يعطيه بهاء جازان باخذ منه فبا كان باعاً بهاء من جهة نقصان مثله فان احده ينقصاً ما با
 لم يكن ذلك صحيحاً ولزمه مثله الذي أعطاه فان اخذ من المبتاع مائة من بضاعته في الحال لم يكن بذلك باس فلم قال بعد ذلك ولا باس في بيع
 مائة حاضر الاجل ثم يتباعد منه في الحال ويهدى الثمن بزيادة مما باعه ويقتضاه ان اشتراه منه شيئاً كان باعاً بهاء جازان الفرق بين المبتاعين
 الجواب أما الاول فيجوز منه روايات منها روى محمد بن قيس عن جعفر ع قال قال أمير المؤمنين ع من اشترى طعاماً او علفاً إلى اجل فلم
 يجد صاحبه فلا باخذ الاطعام او علفه فان لم يجد شرطه فلا باخذ الا راسه لا يخلون ولا يظلمون وأما الثاني فانه اذا باعه إلى اجل
 ثم اشتراه خالاً او موثراً مؤجلاً لم يكن الا ببيع عوضه ولو لا باعاً بهاء جازان روى عن جعفر ع قال قال أمير المؤمنين ع من اشترى طعاماً او علفاً إلى اجل فلم
 بالزيادة والنقصان وبه ما روى عن أبي عبد الله ع في رجل يبيع مائة من بضاعته فقال لا باس قلت اشترى مائة من بضاعته لم يبيع مائة من بضاعته
 وكل شيء يجوز بيعه قبل قبضه من بضاعته في الشركة في الجواب كل الاشياء عندنا يجوز بيعها قبل القبض لكن يكره في المجل والمؤجل والشيخ
 ذلك في الطعام خاصة ذكره في المبسوط ومعناه كل ما يحضر به قبل قبضه من بضاعته فلو لم يحد من بضاعته شيئاً بنسبة فبا يبيع ما يحد فان باع
 كان المبتاع من الاجل مثل ما اذا علم انه نسبه ولا يبيع الا بعد المانع من ذلك الجواب هذا محتمل على ما اذا لم يعلم منها للشيخ
 أحدهما ما ذكره في الثابت وهو يقول على رواية هشام بن الحكم عن أبي عبد الله ع في رجل يبيع مائة من بضاعته فقال لا باس قلت اشترى مائة من بضاعته لم يبيع مائة من بضاعته
 للثمن من الاجل مثل ذلك والثاني ما ذكره في الخلاف والمبسوط ان المشتري بالجنار يبيع المبيع لمكان الغرض ولا التزام بما وقع عليه
 خالاً وهذا أقوى عند قول لا باس في البيع لأن ما عاين ما يشترط في الحال بنسبة اذا كان المبتاع من هذا المرفق فان لم يكن كذلك
 البيع مردام ذلك الجواب يصح كونه مردوداً أي غير لازم لأن المشتري له التصرف والحق هذه لمكان الثمن فلو لم يحد من بضاعته شيئاً بنسبة فبا يبيع ما يحد فان باع
 والمشتري في السبب فذكر البائع ان هذا البيع عند المبتاع ولم يكن في المانع وقت بيعه بهاء فقال المبتاع بل باعته معيباً ولم يحد
 عند غيره عيب لم يكن لا حماً بنسبة على دعواه كان على البائع البعير باهية انه باعه صحيحاً لا عيب فيه لم ساءها مدعين والمالك هو المبتاع
 لأن شوباً لغيره نقد لم يزد على شوبه لأن في الأصل لا عيب في ادعى نقد من قبله لينة ثم كيف يكون للبائع بينة غايته ما في البينة

كتاب التجار

انما حصل بغيرها الشهادة ببيع صحيحا وهذا الشهادة لا تبره لان يشهد بان لا عيب فيه وهي شهادة على النقص فكيف ينصور للبائع بغير
ثم لما سألنا ما دعوى لم قال على البائع البين وهو المبيع **الجواب** انما بينهما ما عيّن لان البائع يثبت عند العيب عند المشتري انما
فكار العيب عند دعواه بغيره بعد دفعه الى المشتري والمشتري يدعى المقدم واما كيف يكون للبائع بغيره فقد يتصور ان يكونا المنة
في عيب كل واحد وكسر فيشهد والتمهم شامدا بغيره عند المشتري ما وجد له عيب بين البائع فلان مقتضى العقد للزوم والفتح يتوقف
على ثبوت الوجوب بطرق الى العقد بخلافه مع لتساوي الاحتمالين يكون الاصل بقاء الزوم فكان البائع يدعى اخطاه في المشتري خلافا
فيكون القول قول المدعى الظاهر بغيره **قول** قد يرد الباعث من احد السنه مثل الجزم والجنون والبرص ما بين وقت الشراء وبين السنه
هل هذا مع التصرف ام مع عدمه **الجواب** ان مقتضى ما صوته فان وطى المبيع الا ترفى مالا السنه لم يجر له ردها وكان
لها بين قمتها صحيحا وسبقته وهذا حسن فيبصر الى العمل باطلا لا لالفاظ الدلالة على ان احدا المحدث يمنع الرد **قول** قد يرد من اشترى شيئا
ولم يقبضه ثم حدث فيه عيب كان له رده وان ارد اخذ واخذ لا رث كان له ذلك وان قبض بعضه لم يقبض البعض الاخر كان الحكم فيها
لم يخذله اذا حدث فيه حادث ما قد ساء ومضى هلك المبيع كله كان من مال البائع **قول** قد كان له رده كيف يرد عالم يقبض وقوله اذا قبض
بعضه ولم يقبض البعض الاخر كان الحكم فيها لم يخذله اذا حدث فيه حادث ما قد ساء ومضى هلك المبيع كله كان من مال البائع **قول** قد كان له رده كيف يرد عالم يقبض وقوله اذا قبض
وهل قوله ما قد ساء اشار الى اول هذه المسئلة ام الى اول الباب هو قوله فان كان المبيع جله وظاهره في البعض كان للمبتاع ارضى
في البعض لا في جديده وان ساء رد الجميع استرجع ارضى وليس رد البعض من ساءوا وهل بين المسئلتين اختلاف وقوله ومضى هلك
المبيع كان من مال البائع هل هو يرجع الى هذه المسئلة ام كلام مبتدأ وهل اذا قبض بعض المبيع ولم يقبض البعض الاخر لم يخذله هلك من مال
البائع ام لا **الجواب** ان يرد بالباطل العقد فان رد العقد وفيه تقديره فضا كان رد العقد المبيع وقوله اذا حدث في بعضه
قبل قبضه كان الحكم ما قد ساء بغيره براءه الجميع واخذ لا رث بقوى عندنا لا رث في المسئلتين بل المراد حسب الى ذلك يذهب
الخلافا وقوله متى هلك المبيع قبل القبض كان من مال البائع كلام مسانف لا يتعلق بالاول ولو قبض البعض تلف الباقي تبعضت
الصيغة **قول** قد يرد من اشترى شيئا بعد قبضه لم يرد ما كان له ردها وكان لا رث العيبان وجد العيب بعد تدبيرها وهبتها كان جاز
بين الروايات العيبان ما اخذ كان له ذلك لان التدبير والهبة لهما رجع فيها كالمقتضى لانه لا يجوز الرجوع فيه على حال وقال في
باب الشرط في الصفقة والشرط في المبيع كله الدعا والخبر البين وغيرهما في الاناسي من العيبان بغيره ثلثة ايام شرط ذلك في حال العقد
بشرط يكون التجار للمبتاع خاص في هذه المدة ما لم يحدث فيه حادثا فان حدث فيه حادثا بان يركب يتركه يستعمل خمارا او يقتل جارية او
يلا مسها او يمتتها او يديرها او يكتبها او غير ذلك من انواع التصرف لم يرد المبيع ولم يكن له بقية ذلك لا ردها على حية على كل حال **الجواب**
الوجه الاول ان العيب سبب لتقصا المبيع فغ ظهروا بقاء المبيع بخاله يكون للمشتري الرضا على حاله اذا ردها او وهبها ولم يقبض
فالمبيع باق بعينه فلا ردها اذا حدث ثابته بقضيه عين المبيع او صفته فلا ردها كالتقصي والبيع والوطى يؤيده ما روي عن احمد في الرجل
يشترى ثوبا والمنازع فيجده فيه عيبا قال ان كان قائما بعينه رده وان كان قطعاه وصغيره رجع بنقصا العيب والوجه الثاني ان بين التجار
جعل للاحتياط عن حال المبيع فيحدث فيه حادثا لم يرد المبيع بل ردها على عارضه عن الفحص بعينه بغيره فلا ردها ويشهد بذلك عاروا على بن عيسى في
عبد الله قال الشرط في المبيع ثلثة ايام للمشتري اشتراط او بشرط فان حدث المشتري حادثا قبل ثلثة ايام فذلك ضمانه قبل والحدثا قال ان
من وقبله ونظر منها ما كان يحرم عليه قبل الشراء **قول** قد ان حضر لاجل وقال البائع خذني بغيره لان جاز لان ما خذته في الحال فام يرد
ثمنه على ما كان اعطاه ما به فان زاد على ذلك لم يرد بغيره **الجواب** وهذا اذا باعه بمثل ما كان اشتراه من المقدم لا يجوز ذلك وهذا ليس من ارباب
اذا ربا بيع المثل بالمثل وزيادته عليه ما كان او يوزن المتقبل في منع ذلك على الروايات المشهورة ومنها رواية سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله
عن الرجل يهلف في الغنم قال لا بأس ان يهدر على الجميع اخذ نصفها او ثلثها او باخذها من مال باقى دلهام ولا ياخذ فوق شرطه وعن
يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله قال لا بأس اذا اخذ من لورق كما اعطاه وعن محمد بن عيسى عن ابي جعفر قال لا ياخذ الا راسا له لا
ولا يظلمون والذي يظهر له الجواز وتعمل هذه الروايات على ان كراهية التجار قال المحدثون في البيع في الخلاف ان ذلك ما ذهب بعض اصحابنا
وبما روي ذلك روايات وان كانت ضعيفة لان الدلالة المطلقة بالجواز تؤيدها وهو مطابقة للاصل ولعل الجواز ان ذلك للمبتاع
فجاز بغيره والتمس عن بيع ما لم يقبضه عندنا على الكراهية **قول** قد لا بأس بالسلعة مستوانا انما عيّن الغنم وشوهها بالجلود ولم يجر ذلك
بجمله لا يقدم وان لم يبيع مضمون في الذمة وهذا ما شاهد فكيف مناسدا **قول** قد يرد المبيع ذلك بجمله لا يرد بالجزء الذي عيّن من المشا
ام عنها **الجواب** انما سألته ذلك سألنا في استعاره لما فيه من تسليم الثمن وان لم يكن مضمونا في الذمة واراد الجمل فام يتبين ولم

في الفحص

وَمِنْكُمْ أَتَمَّهَا مِنْهُ

ودرمانا کان معتد الشیخ ره علی روایتی بر سبناطی عن ابی عبد الله ^ع قال سأل رجل فقال فی بیع التمسک قبل ان ذبح
 فقال البیوع یبایع لکن الشیخ ما غنم من کذا وعن حدیثین حکیم قلت لابی عبد الله ^ع رجل اشترى الجلود من الغصاب یعطیه کل یوم شیئا معلوما
 فقال لا بأس الا قرب عتقا المتع من ذلک لکان الجمانه وهذا قال فی المبسوط والروایتی طریقها ابن سبناط وهو فضلی الثابتی فلیقیها حدیث
 انما غنم قال ابی جهم ^ع هو غیر مرضی عن یان و یان هذا لا بأس انان هو متوفی جهنا الجمانه والاعتماد علی الاصل اولی والروایتی و انما
 علی سبناط بیع مظان او هو ^ع ان ما شرط فی النہایة فقولی ولا يجوز ان یباع اللب من الضرع فمن اراد بیع ذلک حلب من الغنم شیئا من اللب
 واشترای مع باقی ما فی ضرره الخ مال اوده من الزمان وان جعل معروضاً اخر کان سوط کبف يجوز ذلک والمقن مجبول ثم قوله اوده
 الزمان هل یكون ذلک سلماً لا لا ذاکان سلماً کبف يجوز ان یعین من غنم بعینها وقد بین ان لا يجوز فی السلم بیع الثمره من ررض بعینها ولا
 محله بعینها وقوله کان احوط ما اراد بالاحوط هنا **الجواب** الاصل ان ذلک عن لکان الجمانه لانه اذا ضم لیه ما جلب لم یرتفع الجمانه ودرمانا
 بکون بقول الشیخ ره علی روایتی عن سماعه عن ابی عبد الله ^ع عن اللب بشری هو فی الضرع قال الا ان یحلب شیء سکر حبه فقول
 اشتری منک هذا الذی فی السکر حبه وما فی ضررها یبش من شیء فان لم یکن فی الضرع شیء کان فی السکر حبه ودرمانا و سماعه واقفان فلا
 یعمل بما یفران به خصوصاً وهو مناف لا یصل واما بیع مده من الزمان فما یكون التعلیل فی غیر علی روایتی عن الفاسم قال سالت ابی
 عبد الله ^ع عن رجل له غنم بیع لبناتها بغير کبف قال نعم حتی یقطع او شیء منها وهذا البعد العمل لانه الموجد فی الضرع لم یخرج بغير حبه
 منها ویضیف لیه فکف بیع اللب مده من غیر وزن وهو مجبول اصفه مجبول الوزن منصرف عن الصفتی وواجاز ما لیشیخ بکون سلماً
 لانه لیس بمضمون وقوله وان جعل معروضاً کان احوط من بدیه المتابعین فی دفع الجمانه ولا ان الجمانه ترتفع فقولی لا بأس ان یطبی
 الانشأ الغنم والبقر بالضره مده من الزمان من الدرهم والدنانیر والتمن واعطاء ذلک بالذهب لفضله جود فی الاحصاء هل
 الوجع لاحد مما قبل استكمال المده وهل يجوز بعینها لذهب الفضه والتمن من اللب والصوف والعلله او غیر ذلک وقوله اجوز فی الاحصاء
 لم کان جود والاحصاء ما المراد به هنا **الجواب** الظان ذلک علی سبیل المجاوز لا للزوم لانه سماعه علی ما لیس بمملوک والنقل من
 المجاوز وضع الباس لا بان من رفع الباس لانه احصاء به لزوم له وهذه الروایتی الحسن مجتوب عن عبد الله بن عثمان عن ابی عبد الله ^ع عن رجل
 دفع غنمه لرجل یمن ودرهم معلوم لکل شاء کذا وکذا فی کل شهر قال لا بأس بالدرهم فاما التمن فلا احب الا ان یكون حواشی فلا بأس
 وعن الحلجی عن ابی عبد الله ^ع فی الرجل یكون له الغنم یحلبها بضره سماعه معلوم من کل شاء کذا وکذا قال لا بأس بالدرهم ولست احب
 بكون بالتمن فقولی لا يجوز ان یبیع الانسان صوافاً غنم وشرفها علی ظهورها فان اراد بیعها جعل معها شیء اخر لم یضیع بیعها وهل
 شرط بیع صوافاً الغنم علی ظهورها الوزن وهل اذا باع السبل قبل ان یجسد یجوز ان یبیع غیره الوزن **الجواب** الصوف مجبول
 والضرع یعلق یوزن اذا بیع منفرد او المشاهد لا یطی الکبیر فحقق الغرض وقال المتبذره بالجواز وکانه مصر الیه ان الصوف لا یعتبر
 منه الوزن لما لم یجز ویکفیه منه المشاهده وهذا احسن لو قبل به واما الصفتی فلا اثر لها هنا لانها لا ترتفع الجمانه باضافتها الیها واما
 السبل فبیم جاز فی صوف ولا حصید ولا اعتبار بالوزن فی غیره لا بالاحادیث المقبوله الدالیه علی جواز بیع الزرع من ذلک روایتی عن
 الفضل عن ابی عبد الله ^ع سألت عن بیع حصان بالخطه والشیء سبناط الحصاب فقال حلل فلیجعلن شاء والحلیه عنده قال لا بأس ان
 یشری الزرع اخر ثم یترک ان شاء حتی یسبل ثم یفقد فقولی لا بأس ان یشری الانشأ تبین الیحد لکل کون الطعام تبین شیء معلوم
 وان لم یحل بعد الطعام کف صورة هذا المسئله هل یقدر بها بعین لکل کر تبینه ویکون الا کر معلوم او غیر ذلک **الجواب** هذا الزرع
 اوردها جماعه من الاحصاء منهم الحشین سعید عن صفوان عن جابر عن زرار عن ابی جعفر ^ع وصورها ان یقول بعین تبین هذا الیحد تبین کل
 کر بدیهه امثالاً وان لم یعلم کبته الا کر وهذه الروایتی صحیحه ^{السنه} فی ما مر فی النقل فعمل الجواز لیس لامع التحق لان التبن لا یعتبر فی کل ولا وزن
 وللقن وان لم یکن فی وقتا تقدم معلوما لکنه یعلم بالاعتبار ولبس کب بیع الصبره ولا المتاع قبل ان یوزن او یکال لان الجمانه هنا من
 الطرین وهاجمانه التمن والتمن به ممکن ولا یبعد ان یخص هذا الموضع بالجواز لانه الزایه وقبولها وظهورها بین الاحصاء فقولی وانا
 اشتری انساناً من غیره شیئاً من العصب ضامراً معروضاً لم یسبلها غیراً نه شاهدتها منک لقص قبل ان یقبض کان من مال البایع و
 المتاع لان الذی اشتری منه من ذلک هل اراد بقوله لان الذی اشتری منه من ذلک ان یبیع الذی اشتری منه من ذلک وان کان بیعاً فی الذلک لم
 یسبل الیه المتاع فضا ثم کبف یجوز ان یكون المتاع فی الذلک ویکون اشیء مشاهد **الجواب** معنی قولی فی الذلک ای مضموناً علیه لا سلماً
 مضموناً الذلک لانه لقص لا یجوز بیعه سلماً الخ انما یباع شراره الطنا انما غیره صفتی اذا كانت مشا ویرقی الشد والوصف والاحتیاط
 بیع بعضنا الامشاد والبودل علی حجاز بیع بعضها مع الشا کما رواه الحسن مجتوب عن علی بن عیثاب عن یزید بن معاویه عن ابی

کتاب لکھنا

في الباب الثاني من هذا القسم من الفقه

في رجل اشترى من رجل عشرة اذنين فقال المشتري قبلك واشتريت ورضيت واعطاك من ثمنه الف درهم فاحرق منه عشرة دينارين
عشرة آلاف فقال العشرة الاذن المشتري والعشرون من مال البائع هذا القدر هو المرد ذكره الشيخ في التهذيب كما سبقت له في قوله لا يجوز
بيع ما في الاجام من السمك لان ذلك مجهول وان كان فيها شئ من القصب فشراء واستر به معه ما فيها من السمك لم يكن برباها من السمك انما
منفعة جلا ليجملها له وعلى طلائعها بالجملة وهو اذا احتج بالقصبة لم ينقل الجملة منه فكيف اذا زاد ذلك الجواب الوجه الثاني للشيخ
يصح لكن المذكور هنا مستند للمعارضة المحتج بمحمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عوف بن عبد الله عن ابن جندب قال لا بأس بان يشترى الاجزاء
اذا كان فيها قصب عن ابن سماعة عن بعض اصحابنا عن ذكر باعن رجل في شراء الاجزاء ليس فيها قصب قال يصيب كفا من سمك ويقول
اشترى منك هذا السمك وباني هذه الاجزاء بكذا وكذا ومثل هذا وذكر عن سهل بن زياد واحمد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا عن ابن جندب
والاحتج بمحمد بن سماعة واقعة معاندة الوقف ومحمد بن زياد واقفة بهذا وذكر ذلك البخاري وسهل بن زياد الادعي ضعيف ورأيت رسالة وكذا
رواية ابن ابي مضر فان هذا الطريق ضعيف ومضمون مخالف للاصل فالواجب اطراحها فقول ومن وجد عند سرقة كان غار ما لها الى ان
يأتي بيته انه اشراؤها اما الغايمة يقول الى ان ياتي بيته انه اشترىها هو غام لها سواء بينية او لم يات والجملة الاخيرة وهي قوله الى
ان ياتي وما بعدها لم يظهر لها فائدة الجواب والغائمة انها لو تلفت في يد غيره انما كان ياتي ببينة انه اشترىها او قبل ان يبيعها على
التقدير لكن مع قيام البينة يرجع بالشئ على البائع وبكل ما عداه المالك فلما يحصل له في مقابلته رفع وقبل اذ لم يكن عالما باب القصب
كان الدرك على البائع وهو حسن كن غضب طعاما واظعم غير ذلك فظهر الغايمة ظمورا بينما على هذا التقدير فقول ومن
غضب غيره متاعا وباعه من غيره ثم وجده صاحب المتاع عند المشتري كان له انزاعه من يده فان لم يجد حصة هلاك في يد المتاع رجع على
الغاصب بتمتع يوم غضبه اهله الا ان يكون المشتري علم انه مغضوب اشتراه فلزم قيمته فصاحب المتاع لا ردك على الغاصب فيما عدا بضائع
المتاع فان اختلف قيمة المتاع كان القول قول صاحبه مع يمينه بالله نعم ومتامضي المقصود منه ليعلم ان يمكن له بعد ذلك ردك على البائع
وكان له الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن كيف كان القول قول صاحبه مع يمينه وهو المدعى بهذه الصيغة خلافا للتعاقد وقوله
امضى المقصود منه ليعلم ان يمكن له بعد ذلك ردك على المتاع لم لا يكون له عليه الثمن قوله كان له الرجوع على الغاصب بما قبضه من الثمن
لم لا يكون له الرجوع بقيمة فانه لا يلزم من امضاء البيع ان يكون ذلك رضا بالثمن لا نفاق في باب اجرة السمسارة قال الربيع بن
برزاهم معلوم فباعها فابعد ذلك كان مخافة ذلك بين امضا البيع فنسخه فان امضا البيع كالرعاية الواسطة بتالم المال فدل
على ان امضا البيع غير الرضا بالثمن الجواب انما كان القول قول المالك لان ثابت في الذمة هو الشيء المقصود فاذا ادعى الغاصب القدر
المدفع هو قيمته وانكر المالك كان القول قوله لان الغاصب يدعي خلاصته مما هو ثابت فيها باعتبار المدفع وان القدر
هو قيمة ما في الذمة وعلى هذا الترخيص لا يكون هذه الصورة خارجة عن الاصل واما انما اذا مضى البيع لم يرجع بزيادة عن الثمن فلا بد
امضا البيع وصفي بمعنى من ثمن وغيره ولا يتحقق صحة البيع من دوا الرضا بالثمن الذي ذكره الشيخ وفي باب التسليم يلزم فيه ما لازم
هنا فقول لا بأس ببيع الجوارح من الطير والسباع والوحوش وقال في باب المكاسب بيع انواع السباع والمصرف فيها والتكسب بها محلو
الا فهو وخاصة فهل بين القولين اختلاف الجواب المذكور هنا هو المعنوي عليه ون ما ذكره في ابواب المكاسب ويجعلنا
بنافق هذا على تعليل الكراهية لان الاصل المحل فقول لا يشتري الانسان الجلود الا لمن يثق من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان
اشتراها ممن لا يثق من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشتراتها ممن لا يثق به فلا يجوز لربيعها على انها ذكبة بل يبيعها كما اشتراتها
من غير ضمانا لذی لا يثق به اذا اشترى منه جلدا فاما ان يحكم بانه ميتة او لا فان حكم فلا يجوز بيعه ولا شرائه وان احكم بذلك
جاد بيعه على انه ذكي فما معنى هذا القول الجواب منع المشتري من لا يثق من جهته على الكراهية لا التحريم واذا كان البائع مسلما جاز الاتيان
منه كونه باعها لا يشتريه على نفسه نهيا ذكبة لانه اشترانا لا يعلم بل يبيعها على ما اشترتها وهذا عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد
الله عن الصادق عن رجل الذي لعلى لا اثنى به فيبيع على انها ذكبة يبيعها على ذلك فقال اذا كنت لا توثق فلا تبعها على انها ذكبة
الا ان تقول قد قبلت انها ذكبة فقول لا من غضبه عنه ما لا دا شك به جارية كان الفرج حلالا وعليه زواله ولا يجوز له ان
يجع برفان حج بمرجه عن حجة الاسلام كيف يصح ان يتغلبل بالفرج ولا يكون نفقة الحج من الركوب الا كل وجيز لك وهو تمام
لا يفسد الحج به وهل اراد بقوله ولا يجوز له ان حج برفان حج لم يجزه عن حجة الاسلام ان الوجوب به حصل ام كان الحج قد وجب عليه بشئ
المال وادى ما وجب عليه الجواب هذا محل على ما اذا اشترى المجاورة بما لا في الذمة ثم نقد بالحرم ولو اشترىها بعين المال لم يبع العقد ولم يحمل
الوطء بل على ذلك ما كتبه محمد بن الحسن الصفار في رجل اشترى ضيفا وعادا ما لا اخذ من قطع الطريق او من سرقة هل حمل

مِنْ كَيْفِ لَتْنِهَا يَزِيدُ

لما يدخل عليه من الضيقة ويجعل له ان يطأ هذا الصرح الذي اشتراه من سرقته وقطع طريقه فوقع لاجنه في شئ صله حرام ولا يصل استقاماً فاذا عرف هذا جمعنا بين الراديتين بالتفصيل الذي اشتراه النبي وابنه ذهب ابن الجند والشيخ ابو جهمرة في المسائل المحامرية وما قولنا لا يخرج به فان حججه من حجة الاسلام فحول على ما اذالم يكن له ما يوجب عليه الحج اما لو وجب عليه لاجل المال ثم حج به جزاً الاثني في الاحرام المتفق له فاما يمكن اخباره الا باضاده واهلاكه كالبيض والبيع والفتا والابا ذبحان واشباه ذلك فابتناسه خابن على شرطه فحقه او البرائة من القوفان وجد منه فاسد كالمبتاع ما قيمته صحيحاً ومعيها وان شاء والجميع واسترجع الثمن وليس رد المبيع وما سوا كيف يكون الرد وقد ذكرناه انه لا يمكن لقتبائه الا باضاده واهلاكه وفيما سلفه كان الثمن يمنع الرد بالمبيع اضاده من قوله الثمن فانما لا يجوز ان يكون هذا المخرج البين لمسوقه بغيره صلاح يكون محجراً في رد البعض الذي اختاره مع الباقي اذا التقدر بان المكسور لا يثبت له فلا يمنع كسره من الرد لكن اشترطه طرفين خلافاً لانا احدهما خرافان له ان يرد الا من خرج من الجميع والآخر لا يخرجها وكذا ما ليس بجهة البعض الفاسد لا يبقا ولا البيع وهذا النابذ وان كان ممكناً لكن لفظ البيع مطلق فيبقى المؤاخذة على الاطالة الحكم لان لفظه يتناول ما لمكسور بجهة وفلا يثبت له والذكاء انه لا رد مع كسره بل يتعين الارش فحق له ان يتبع الانسار ضا فينه فيها او غير من انفق عليها فاستحقا عليه انساخر كان المستحق قلع البناء والغرس يرجع المبتاع على البائع بقيمة ما ذهب منه فان كان ما غرسه قد انثر كان ذلك لرب الارض وعليه للغرس هذا انفق وجازة مثله في عمله قوله فان كان ما غرسه قد انثر كان ذلك لرب الارض بما اذا استحق رب الارض ذلك قوله وعليه للغرس ما انفق وجازة مثله في عمله ذلك وهو متبرع ولم يرجع على المبتاع كما لو لم ينثر الجوز اربح كان ذلك لان الغرس بعد ثماره كما ينبغي لقوله كثر يرفع فنكون ابقاؤه لصاحب الارض من قلعه ثم لا يضار الغارس بسقاط ما انفق وعمل بل يعطى العوض وهذا يكون صلحاً للدفع من كل واحد من المالك والغارس بتقدير انشاها احدهما لا يجبر العمل على ما رواه عقبة بن خالد قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل في ارض رجل فزرعها بغير اذنه حتى اذ بلغ الزرع جاء صاحب الارض فقال زرعت بغير اذني فزراعتي وعلمي فقال المزارع زرعه لصاحب الارض كراء ارضه وبذره لك انتم رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع عن رجل اكرز داراً ومهنا بيتاً فزرع نخلاً واشجاراً وغير ذلك فقال ع ^{الكراء} ويقوم صاحب الارض بالزرع والغرس يعطيه الغارس ان كان اسما في ذلك فعليه لكره او الغرس والزرع يعلقه بذهب به حيث شاء **فحق له** فان قال له بهما شبهة بدواهم معلومة فيها عما نقدا بدوا كان محجراً في دنانير امضاء البيع وضميمة فان امضاء البيع كان له مطالبته الوسيط بتمام المال من ابن بلزم الوسيط بتمام المال اذا رضيا بذلك **الجواب** لا وجه لذلك مع الاجازة **فحق له** اذا اختلف الواسطة وصاحب المئاع فقال الواسطة قلت له به بكنا وكنا وقال صاحب المئاع بل قلت به بكنا اكثر من الذي قال ولم يكن لاحدهما بينة على دعوا كان القول قول صاحب المئاع مع يمينه بالله كيف سما الواسطة مدعيها وانما المدعى المئاع ثم كيف يكون على صاحب المئاع يمين وهو ملا في الاصل في الدعوى قوله وله ان ياحد المئاع ان وجد به يمينه لم ذلك اختلفا صاحب المئاع والواسطة لا يقدح في بطلان البيع واسقاط حق المشتري منه ثم لا اختلاف انما حصل في زيادة الثمن ونقصانه وهما متفقان على الاذن في البيع والبيع وقع ثم على هذا القول يلزم ان صاحب المئاع اذا حلف فاسلف با به على ما كره فكيف قال وان كان قدامه فيه ما ينقصه واستهلك عنده من الواسطة من الثمن حلف عليه حصة المئاع وكان يلزم ان يقضى الواسطة بجهة ^{هنا} **الجواب** انما سمي الواسطة مدعيها لان بجهة موقوف على ان المالك اذا قال اذنت يبيعه بدون ما ذكره المالك كان مدعيها لا في عقده بكنه المالك لان العف بالمعيار غير العقد بعشرة ذرايط وكان القول قول المالك عدم الاذن في اعتدالني بدعيه الواسطة والقدر لا يخرج هذه الصوة عن غيرها من مورد الدعاء واما ان اخذ المئاع فان المالك ينكر الاذن في البيع لله بدعيه المشتري ^{فحق له} ان يحلف الحاكم بحكم بطلان البيع فليزم من ذلك جواز انشاء من المشتري ويقضى الواسطة لدفعه العين الى المشتري بغير اذن المالك واما كونه باخذها حلف عليه فحقه لا إشكال واعتقالات الرجاء البيع ان امكن فان نقد والمثل والقيمة وان نقد المثل او لم يكن ذلك **فحق له** ان يتبع اثنان عبد ائمة ووجده عبيداً واراد احدهما الا يرد بل يكن لهما الا واحد من الاثنان بحسب ما بينهما من علم هل هذا حمل على المشتري الواحد اذا وجد بعينه المئاع عبيداً ام لا وهل فرق بينهما وبين ما اذا اشترى الانسان نصد وعنده وجده عبيداً هل يرد به فاذا جاز له ربه فما الفرق اذا اشترى النصف لاجنه لم لا يجوز له ربه **الجواب** ليس هذا حاملاً على المشتري الواحد لان المشتري في قوة عقد بين اذ كل واحد منهما يملك العقد نصفه في هذا المثل قولنا احدهما جاز ان يرد احدهما بالرد ذكره في كتابي الفروع والآخر ما ذكره في النهاية وانما منع هذا التورده احدهما التورده بعينه لشركة والعيب يمنع من الرد والفرق بين هذه وبين ما اذا اشترى نصفه في صفقة ثم اشترى اخرها لتصف لاجنه اذا اشترى به فحقه فقد خرج البائع من ملكه عن صفقه فلو رادها ما نصيبه وما

كتاب النجاشي

لرده معيبا بالشركة والرد بشرط غير عادة المبيع على صفته ولا كذا فأنواع نصفه صفقة ثم باع النصف النصف الآخر قولا ولا بأس ان
 يشتري الاثنان ما يسيبه لظالمون اذا كانوا مستحقين للمبيع لا بأس بوطي من هذه صفته وان كان فيه الخسار كما قال في الخسار
 هو كله للامام لانه قال في باب لا نغال واذا قاتل قوم اهل حرم من غير امر الامام فغنموا كانت غنيمتهم للامام خاصه وغيره الجواب
 ما يسيبه لظالمين ليس بمسلم وليس بمشرك من قد يكون بالسرقه وقد يكون بالقرصه لا يبيع سرقه وقد يكون بسرقه لم يؤذن لها لا يخطئ الامام
 الا بما تقتضيه السرقه وما كان كل واحد من الاقسام ممكنا اخذ البشعره اقل مرتبه وهي الخس النصف اللغه الاسترقاق ولا يلزم من قوله يسيبه الظالمون
 ان يكون عن سرقه ودل على هذا الاحتمال ما ذكره زكريا بن ادم عن الرضا عليه السلام قال قال النبي عن سبي الديلم بسرقه بعضهم من بعض وغيره السكوة
 عليهم بلا امام ايجل شرؤهم قال اذا اقروا لهم بالعبودية فلا بأس بشرائهم فقول المملوك اذا كانا مالا ذوبين فاشترى كل واحد منهما صاحبا
 من مولاة فكل من سبق منهما بالبيع كان البيع له وكان الاخر مملوكا فان اتفقان يكون العقدان في حالة واحدة اقرع بينهما فمن خرج اسمه
 كان البيع له ويكون الاخر مملوكا وقد روي انهما اذا اتفقا العقد في حالة واحدة كانا باطلين والاحوط ما قدمناه القرعة انما تكون في المجهول
 انما على تقدير يكون العقد في حالة واحدة فالقرعة لما ذاهم قول الشيخ ورواه الاحوط ما قدمناه لم كان اخوط الجواب لو جاز انما العقد
 في حالة واحدة بطل العقد اما القرعة فمخواتها لا تستعمل الا في موضع الاشياء على ما ذكرناه من كلام الشيخ وفي التهذيب في بيعه في حديثه
 عن ابي عبد الله في كل مملوك من مفضولهما يخرج كل منهما بعد الى مولاة الاخر وهما في لقوة سواء فاشترى كل واحد منهما صاحبا من مولاة
 وتشت كل واحد منهما بصاحبه قال انت عتقتك بيمينها بدينع الطريق من حيث افترقا فاهما كان اقرب فمولاة يسوق وان كانا شواتهما
 رد على موليتهما لانها جاء أسواء افترقا سواء الا ان يكون احدهما سبق صاحبه فالسابق ان شاء مبيع وان شاء امسك قال الشيخ وفي
 رواية اخرى اذا كانت المسافة سواء بقرع بينهما فاهما وقع القرعة بيمينها كان عتقا وبذلك على القرعة انما يكون في موضع الاحتمال لان
 الشا والمساواة لا يلد على الشا ويقبنا والرواية والقرعة من سلة وغيره الزعم على ما ذكره الشيخ في النهاية وانما كان عنده العمل بالقرعة لحوط
 لان المستلفان كل شكل في القرعة وقد بين ذلك في الاستبصار ولما كان مع وقوع العقد في الحالة الواحدة يمكن ترجيح احدهما
 فنظر الشارع استدلال القرعة لخرج القرعة ما لم يعلم يكون مراد قولنا لا اشترى نفسا في شراء بطل او بقرع وغنم وورنا المال فقال
 ان الى الراس الجلد على من الثمن كان ذلك بما طلا وجهه البطلان فاهو الجواب انما كان باطلا لان صحة الشرط يقتضي الاضرار بتجمل دبا
 ذلك الجواز فيقتضيه بطلان الشرط فدعا للضرر اما القضاء بكونه شرطا بنسبة ما دفع من المال فاذا بطل الشرط صح العقد والمبيع في مقابلة
 الثمن كان لكل واحد منهما بالنسبة اذ من المال وقوله ذلك رواه تهر بن حمزة القتيبي عن ابي عبد الله في رجل اشترى عبدا بدينار ببيع واشترى
 رجل بدينار واشترى بدينار اخر بدينار بالراس الجلد فبشر البعير بدينار ثمانية ونا ينز فقال لصاحب الدينارين حينما بلغه وان قال
 او يد الراس الجلد فليس ذلك هذا الضرر وقد اعطى حقه والاعطى الخس فقول من اشترى الاثنان جوا فاهما في ذلك في مدة الثلثة كان صاحبه
 ان يحصله بالاسمانه ما كان احدهما حديثا كيف وجبه عليه اليمن هنادي المدعي على غير يقين من دعوى الجوا حق ان الدعوى لا تصح الا
 جازمة واليمين لا يوجب الا كل الامع التوهم والشيخ ربما يكون تعويله على رواة محمد بن احمد بن يحيى ابي اسحق عن الحسن بن الحسن بن ابي عبد
 الحسن بن زيد بن الحسن بن الحسن بن جعفر بن محمد قال قال رسول الله في رجل اشترى عبدا بشرط ثلثة ايام فمات العبد في الشرط
 وقال لا يتخلف بالاسمانه منه ثم هو يرى من الضمان في طريق هذه الرواية ضعف ثم لو سلمنا امكان ان يكون الضمان مشروطا باليمين او
 اقتصرنا فيها على ما دل على ذلك عليه الرواية وهو مغاير لما ذكره الشيخ في النهاية فانه علم لقول قولنا لا باع الاثنان بغير او بقرع او غنما
 واستثنى الراس الجلد كان شرطا للبائع بمقدار الراس الجلد لم يكون للرأس الجلد المقدار المذكور البشعره ما هو وهل يكون الشركة
 بمقدار الراس الجلد سارية في جميع البعير الجوا صح هذا ان يقول البائع بعتك هذا البعير الا الراس الجلد والمراد من بقوم البعير بقوم
 في راسه وجلد له ويكون البائع شرطا في اصل البعير بقدر رقبته الراس الجلد من اصل بقية البعير هذا الرواية رواها التوفيق من السكوني عن
 ابي عبد الله في رجل اشترى احد من اثنين من البعير واشترى الاثنان بالراس الجلد ثم بدا للشركان ببيع
 فقال المشتري هو شرطك في البعير على قدر الراس الجلد السكوني غاي لا يعمل بما ينز به ولو سلمت لا خفت بصورتها والفرق بينهما وبين
 من يشارك المشتري ببيع الثمن على ان له الراس الجلد هنادي ابطال الشرط ويحتمل في مقابلة الثمن فيجعل للشركان ببيعتهما اياه وهما اذا
 باع واستثنى الراس الجلد لم يبيع الا شتعا وبلا خلاف ولما فيه من ضرر بالمبايعين فبطل البيع ببقاء البطلان الشرط اذ لا يمكن ان يملك المشتري
 البعير فقولنا اذا اشترى الانسان ثلث جوار مثالا كل واحد بشئ معلوم ثم جلهن في البيع وقال له ربع هؤلاء ولك نصف الربح فباع
 منهن بفضله واحبل هو الاثنان لزم ان يعطيه نصف الربح فيما باع وليس عليه فيما اجلت من الربح كيف هو الاثنان لزم ان يعطيه نصف الربح

مِنْ كِتَابِ التَّهْنِائِدِ

تدبیرها الجواب هذا بما ظهر من خارج والزيادة عن ذلك المارح وان لم يتبع والرواية رواها الصغار عن محمد بن عبد الله عن أبي
 علي بن شاذان عن محمد بن عبد الله عن أبي جعفر في كتاب الرجال والمسؤول بحول في اذن ساقطة والوجه
 ان البيع حرة المثل فيها مخرج لانها مضاربة فاسدة والوجه باجمع للمالك في قول من اشترى من رجل عبدا وكان عند البائع عبدا
 فقال للبائع اذهب بما اخبرك اليها شئت ورواها عن ابي جعفر في كتاب المسئلة فابو احمد هاهنا من عندنا فلهذا الذي عندنا وما يقتضيه
 مضاعفة ثمن مما اعطى وبذلك طلب للعلم فان وجده اخراجها ما شاء ورواها عن ابي جعفر في كتاب المسئلة فابو احمد هاهنا من عندنا فلهذا الذي عندنا وما يقتضيه
الجواب هذه الرواية رواها علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم
 عن ثوبان عن السكوني عن محمد بن ابي جعفر في كتاب المسئلة فابو احمد هاهنا من عندنا فلهذا الذي عندنا وما يقتضيه
 اخراجهما الثالثان في بيع عبد الله بن سلمة ثم يدفع اليه عبد بن يونس فيقول اخراجهما اما الفرض الاول فليس فيه قول ان احدهما يبيع
 ببيع عبد من عبد ذكره في موضع من الخلاف فقال في كتابنا جواز بيع عبد من عبد بن يونس وقال في موضع اخر من لا يبيع ببيع عبد من عبد بن
 قال في موضع اخر من لا يبيع ببيع عبد من عبد بن يونس وقال في موضع اخر من لا يبيع ببيع عبد من عبد بن يونس وقال في موضع اخر من لا يبيع ببيع عبد من عبد بن
 فقد ثبت له عبد في الجملة ولا يتعين الا بالاختيار فاذا تلف احدهما قبل التبيين تلف من البائع وبقي الاخر مشركا ورجع بنصف الثمن
 فيخرج الحديث على هذا التقدير وعلى الثاني لا يخرج الحديث وكل اعطى التقديرا لثالث والذي رآه شذوذ الرواية فلا يقع حجة وبيع
 عبد من عبد بن باطل فاذن لا وجه للرواية في قول من يفتقر جارية كانت سرقه من ارض الصلح كان له رد هاهنا من اشتراها منه فخرج
 منها وان كان قائما ففعله ورشته وان لم يخلف وارثا استسغيت الجارية في ثمنها كيف هذه المسئلة ومن ابن بلزم ان تسعة واذا
 استسغيت في ثمنها من بغيره هل تترك وتذهب حيث شاءت **الجواب** هذه رواية مسكين السمان عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم
 رجل اشترى جارية سرقه من ارض الصلح قال فله رد هاهنا من اشتراها منه ولا يقر بها ان قدر عليه ففعله فذلك فان قاما
 عقبه قال فليست معها فان اعتمد على الرواية في التسعة والافلا وجبه له والذي يقتضيه جوابا غادتها على اربابها لا على البائع وسقط التسعة
 لانه حكم بالرواية المنقولة عن الحجة مع منافاتها للمصروف في قول من اعطى مملوك غيره ما ذواله في الجارية ما لا يفتقر عنه تسعة ويحتمل
 المملوك اياه واعتقه واعطاه بقبلة المال ليج عن صاحب المال ثم اختلف مولى المملوك وورثه لاربع موطا لال كذا اشتراه منهم
 واحد منهم قال ان المملوك اشترى بالمال كان المحكم ان يرد المقتضى على مولاه الله كان عند ويكرن رقا كما كان ثم اى له بقبلة منها ما اقام
 البينة بانه اشترى بماله لم يكن له رد هاهنا **الجواب** هذه رواية ابن ابي عمير وهو ضعيف
 فلا عمل على روايته فيكون القول قول المادد في قول من يفتقر باع الانسان غدا وفدا برونج كان ثمنه للبائع دون المبتاع الا ان يثبت
 الثمرة فان شرط كان له على ما شرط وكل المحكم بقاعدة النقل من شجرة العوكة شجرة العوكة لا يلقح ولا ثوبه فكيف شبهها بالنخل وقوله وكل المحكم في
 العوكة ماله رد المحكم اذا كانت لا ثوبه لا تلغ **الجواب** لما كان للبائع شجرة الطلع واصلاح الثمرة بما يستعمله في موضع
 حصل فيه ثمرة الا باروان لم يورثه قال الشاعر تبارى يا خيرا العنبل ارضن اهل النخل بالنعول وقال ثم وارسلنا الزواج لوانج ثم طرد
 وه في ذلك في الشجر وان لم يورثه لم يورثه فقال في المبسوط قلن هذا بيعت اصوله بعد ان شق جوزة فالثمرة للبائع وقوله المشتري
 وما لا يثبت له ذلك فيه كالعنبلان يبيع مع الاصول وفيه وروده قبل انعقاد ثمره فيقول المشتري وبعد لا انعقاد للبائع وما يقتضيه بورده
 بفتح فهو للبائع والجوز يجري مجرى ثمره الكرم لان ثمره لا يزل يلبس والذي يقتضيه عند اختصاص هذا الحكم بالنخل وما لا يثبت له ذلك فيه كالعنبلان يبيع مع الاصول
 في البيع لا بالشرط ويمكن ان يبق فيها ذكره في النهاية انه لما ذكر ثمر النخل المؤبد لم يرد حكمه مع عدم عطف النخل على الحكم المذكور
 دون مقابله في قول من لا يجوز بيع الزرع بالخط من تلك الارض لا كمال ولا جزا فاهي الحاقلة فان باع بمحطة من حيز تلك الارض لم يرد
 بغيره من هل يعتبر في ذلك التماثل في المقدار لا يعتبر في الزرع الكيل والوزن وهذا يؤدي الى بيع المثل بالمثل وزيادة **الجواب** هذه
 الحاقلة هي بيع الزرع بالخط سواء كانت تلك الارض وعينها وهو اخشا الشيوخ في المبسوط والشيخ المقتضى في المقنن وبذلك عليه ما روى
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم
 ولا بأس ان يبيع الانسان الثمرة ويستثنى منها اوطا لعلو او كمال معلو او استثناء الربيع والثالث والصفاحوط لم كان ذلك
 ثم اذا استثنى اوطا لعلو او كمال معلو او استثناء الربيع والثالث والصفاحوط لم كان ذلك
 وان لم يكن خصصنا الحكم بغير **الجواب** هذه الاحياء لا يفسد من الثمرة ما يقابل العنبل ولو استثنى الارطال لم يكن لا يحصل الا القدر المستثنى
 واذا خاصنا الثمرة سقط من الثمن ما يجازي خصل الاصل ولو لم يفسد من الثمرة ما يقابل العنبل ولو استثنى الارطال لم يكن لا يحصل الا القدر المستثنى

قال في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

کتاب التَّجَانُّشِ

[illegible]

من كتاب التمهيد

من العلوج والاكواد اذا نزلوا الى الارض فقال بشرط علمهم ذلك فما اشترط عليهم من الدراهم والشجر وما سوا ذلك فيجوز ذلك ليس كذلك
 فماخذ منهم شيئا حتى تتادهم وان كان كالمستغن عن من ترك تلك الارض او الفير من اخذ منه ذلك هل يكون البخره معينه او اى
 وقت نشاء سخرهم وهل الفير من ملك للتسخرام لا وهل غير العلوج والاكواد كك ولو حق هؤلاء الجواب سؤال الشائل لا يستل بل هو بيان
 عما اتفق له ولا يبدان يكون القرينه ملكا للشرط او لا يبدل كذا فيكون المزارع الذي يزرع عليه يكون ملكا له هليته الى اشرط عليهم اذ
 لو كان الموضع غير مملوك لم يكن الا اشرط ولا يلزم ان يكون مقيما الا ان يكون مشرطه عقد جاره او مزارعه او غير ذلك من العقود
 فيعتين تغذي به البخره الجمله قولي فان اشرط اذ ارضنا ثم علم بعدا تركان صاحبها قد اخذ شيئا من الطريق فيها لم يكن عليه
 شيء اذ لم يميز له الطريق فاذا تميز له وجب عليه رده اليها وكان له الرجوع على البائع بالدرك اذا لم يعلم لم لا يكون له الرجوع على
 البائع لان الثمن قد حصل بغيره مقابله ما لا يملكه البائع فيجب رده ثم المشتري اذا ادخله من ماله لا يكون في داره شيء من الطريق
 كقول السائل في ذلك هل يجوز مضاعف الخاكر عليه شيء ام لا الجواب الوجه الفرقان مع عدم الاثبات لا يتحقق قدر المالك او غيره
 والفضا يتوقف على العلم بكيته ما يقتضيه بروجع الاثبات فيتحقق له القدر الذي يرجع به ليحقق القدر المستحق وليس في الروايات هذا التفصيل
 الذي ذكره الشيخ رده ووجهه من علم عن احدهما قال سألته عن رجل اشترى دارا فيها زباده من الطريق قال ان كان ذلك فيما اشترى فلا
 بأس هذا الروايات فيها منافاه لما ذكره الشيخ والاولى ترك العلم باطلاقتها والرجوع الى التفصيل الذي ذكره الشيخ رده لان المنع مع عدم
 الاثبات اضرار والتخلص منه عن طريق المالك والمخلص سهل لو انما رجع مع الاثبات لا يجب في الخارج الى التسليم الى الحاكم والاولى
 مضاعفه قولي واذا كان في يد الاذن اذا وارض ودر عن ابنه عن جده غير ان يعلم انها لم يكن ملكا لهم وانما كانت ملكا للغير ولا
 يعرف المالك لم يجز له بيعها بل يبيع ان يتركها لها فاذا اراد بيعها فليبعه بتعريف فيها ولا يبيع اصلها على حال كيف يجوز تركها في يده
 ويبيع تصرف فيها ولم لا يترك في يدها كرا او يصدق بها عن صاحبها الجواب هذه رواها الحسن بن سنان عن ابي بصير عن
 عبد صالح قال قال سألته عن رجل يده دار ليكن له ولورثته في يده ودارا ثمة وقد علموا انها ليدت لهم ولا يدرون لمن في دارها
 احب ان يبيع فليس له فليتنسكها فيبيع سكاها فيقول لصاحبها يبيع سكاها فيكون في يد كاهن يد قال نعم يبيعها هكذا والحسن بن سنان
 واقفي معانده والمثول مجهول وليس صفير يكون صالحا موجبا لتقليد في قياتها لولا انه ساطفه وبمكن ان يحمل هذه على ارض تملك مع
 مواثها مثل ارض من اسلم عليها اهلها او ارض الجزيره فاذا تركها المالك واجبا لها غيره فواجبها وعليها جرتها ومع جهتها المالك
 يمنع من الانتفاع بها ويجوز بيع تصرف فيها على هذا التقدير قولي واذا كان الانسان رجلا على غيرها لغيره واذا صاحبها ان يقول انما
 في نهرا الى القرينه لم يكن له ذلك الا بمرضا صاحب لرحا ومواضعه هل هذا مطلق ام يكون لو خاف تركه مستحقا فان كان مطلعا
 لزم ان من اعاد غير ان ترك الرحا او لجر موضع الرحا الى مده الا يكون تصرفه الجواب لا بد من اشرط الاستحقاق ولو وضعت ضمنا غير
 مستحق لم يثبت هذا الحكم وهذه روايه عن محمد بن محبوب قال كتب جلي الى الفقيه في رجل كان له رجلا على غيرها فاذا وصا الفير ان يبيع
 الماء في غير هذا التمر يعطل الرحا لذلك قال ينفق الله ولا ينفق اخاه المؤمن قولي ومثله اذا المجهول ارض من هذا الجنس الذي ذكره
 ان يبيع شيئا منها لم يكن له ان يبيع وقبه الارض جاز لان يبيع ماله من الميراث منها فله ان كان قد ارضها لها ويلم للائاما
 او غيره على ما تقدم هل يكون حكم المشتري حكم المجهول في ان ليس للمالك ان يزرعها اوله ذلك الجواب هذا الحكم ثابت فيما يجز من الارض المباحه
 المأخوذه عنه وفي الارض المملوكة كارض الامام ومن اسلم عليها قولي لم يضمن باع غلا واشتد من غله مقيمه في سطلها كان للمير
 اليها والمخرج منها ولم يجر ايدها من الارض فلا ذافطه وانما تشتد في الارض ام لا الجواب لا يصح في هذه روايه السكوني في
 عند الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى له بالمدخل اليها والمخرج منها كما يرد لها وكذا روى عنه من خاله مرسلا الى النبي وظاهر هذا انه يستحق
 الارض بالشفقة قولي ولا شفقة فيما لا يقع قسمة مثل الحمام والاربعه ما اشتملها و قد في قول الباب كل شيء يبيع يبيع من مبيعات
 او غنما او حيوانا او مئاع ثم باع احدها فليس له ان يبيع الباقي بالشفقة في الفرض الجواب في هذه روايه اولها على ما رواه ابو نصر
 عن بعض جباله عن عبد الله قال سألته عن رجل اشترى شقة وكيفية في كل شيء من حيوان او
 ارض او مئاع اذا كان شيء بين شريكين لا يغيرها فان زاد او اقل شيئا فلا شفقة لاحدهما والروايات من سلة في غلط الاجماع بها و
 اما في غير ما لا يقع قسمة فكانت لا تخد من روايه السكوني عن ابي عبد الله قال قال رسول الله لا شفقة في شقة ولا في غنم ولا
 في طريق وهذه الروايات ضعيفة السند في ساقطها فاشترى الشقة من لورينين والدينه اياه ما ذهب اليه في غنم
 ان الشقة لا يثبت فيما يملك كالتابا لحيوانا او شقة لان الشقة انزع لما لا يفر في شقة بالليل فيل يلباني موضع الاجماع

كتاب التجار

وروي عن عبد الله بن خالد عن أبي عبد الله ع قال قضى رسول الله ص بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكين وقال لا ضرر ولا اضرار
وما روي عن خالد بن عبد الله ع قال ليس الجواز شفعة ولا يقضى بخلاف ذلك بالجواز واحد ورايت من يدعي الاجماع
على الشفعة في كل شيء وهو مكابر حق لم يمتنع عن البايع الشئ على صاحب الشفعة بشئ معلوم ولم يره وباعه من غيره بذلك
او زاد عليه لم يكن لصاحب الشفعة المطالبة بها الا يكون للمطالبة بها والشفيع انما يستحق بعد البيع فقوله قبل البيع لا يؤثر وهو
غير مستحق الجواز استدلك كثير من ذهب الى ذلك بما روي عن النبي ص انه قال لا يجعل للان يبيع حتى يساذن شريكه فان باع ولم يؤذنه
منه احق به وجعل الاستدلال ان علق الاستحقاق على عدم الاستيذان فلا يثبت معه لان الشفعة لمصلحة الشريك وبيع الضرر عنه
لم يره دل على عدم الضرر فلا يثبت الشفعة لانفاء السبيل من ذلك من باب لا سقطا في توقف على تحقق الاستحقاق كالابن الذي
واعلم ان الرواية المذكورة عن النبي ص لم يجد لها سند من طريق الاختصاص بل هي من صحيح احاديث الجمهور ولكن النظر في هذا
اختلاف الثابت والشفيع في مثل الملك كان القول قول المبيع مع ميمنه يامعهم لم كان القول قولهم مع ميمنه وهو مدع ثم قوله
المتباين والشفيع ما الغاية في ذكر البايع هذه الصواع الجواز انما ذكر الشفع البايع لان مع اختلاف المتباينين بقضوية قول
البايع مع ميمنه في كونه لغيره فلا بد على البايع ثمنه والمشتري ثمنه وانكر الشفعين وادعى انه اقل فاننا نقول قول البايع فحق المشتري لان
باق بعينه ويكون القول قول المشتري في حق الشفعين مع ميمنه وانما كان القول قولهم مع ميمنه وانما كان القول قولهم مع ميمنه لقوله
من احق بهما بالتمسك والشفيع بهما انتزاع من هذا المشتري بذلك لثمة والمشتري ينكر استحقاق الانتزاع فيكون القول قولهم
والبينة على الشفعين لان المشتري يدعي الظاهر وهو استحقاق الملك انكار ما به يستحق الانتزاع باب الشفعة في اضافة قولهم فان
احدهما ان اخذ راس المال ويرى لا يبيع والتقضاء والتفقد والنسبة ورضي صاحبها بذلك كان ذلك جائزا فان ترضى على ذلك ثم
لم يحصل الشريك مال النسبة هل الرجوع على شريكه بما اخذ في هذه الصواع الجواز ليس له الرجوع بما اخذ لانه مستند على عقد
الصالح وهو لازم للمطلعين ويؤيد ذلك رواية داود والبراري عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل اشترى في مال ورجا منه
من المال بين وعين فقال احدهما صاحبه عطفه راس المال وذلك لرجوعه عليك التوفيق لا باس اذا اشتريه فان كان شرطها
كتاب الله والى كتاب الله قوله ومثله اشرك بنفسه في عمل شئ من الاشياء صانعة وغيرها لم ينفق بينهما الشركة وكان لكل واحد منهما
اجرا بجملة كيف قسم ما حصل لهما في هذه الصواع اذا انضبط ما عمل كل واحد منهما لا بمقدار ولا اجرة وحصل بينهما في هذا الحال
الجواز هذه يعرض على وجهين احدهما ان يساجران صانعتين فزاد باجرة واحدة ولم يقد لهما اجرة معينة فبسط في مقدار
اجرة كل واحد منهما وينسب بعضهما من بعض ثم ببسط الاجرة ويطع كل واحد منهما بنسبة عمله الثاني ان يعمل كل واحد منهما باجرة
منفردة بينهما باجرتهما على وجه الشركة فلكل واحد اجرة عمله وانما بينهما اجرة احداهما عن الاخر فبسط بينهما بالصلح قولهم في الشركة
نفسا او اكثر منها بما احدث شركتهما فان كان راس مالهما سواء كان الرجوع بينهما بالتقوى وان كان راس مالهما مختلفا كان الرجوع بينهما
بمقدار ما يصيب كل واحد منهما من راس المال وذلك ان خسران الخسران بينهما من اجل المال بالتقوى فان كان راس مالهما مختلفا
اشترط ان يكون الرجوع بينهما مائسا وباد الخسران كان هل يبيع ذلك بلزم المراطم لا الجواز لا يلزم ذلك قولهم في الشركة بالتقوى
باعتلها من الشركة بالتقوى من ان يكون باطلا الجواز معناه ان بشرط في الشركة انما جيل فلا يلزم الاجل وبطلان بطلان
عقد الشركة وان كان للمال ان يمتنع من قولهم اعطى الانسان غيره ثوبا او مائة او مائة يبيع فان ربح كان بينهما وان
نقص عنه فما اشتراه لم يلزمه شئ ثم باع فخره لم يكن عليه شئ وكان للرجل المثل وان ربح كان صاحب المثل بائعا بالخيار بين ان يعطيه
الذي وافقه عليه بين ان يعطيه اجرة المثلما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي في باب البيع بالنقد والشفعة وهي اقول
التاجر مفاعلا على اواسطه شئ معلوم وقال له بغيره فاد على راس المال فطوك وهذا راسا تقدم الجواز الفرقان ههنا جيل
الثوب لاسل المضاربة وهي لا تقسم الا بالذهب الفضل وهناك قوم عليه ليكون ربحه باجعة عوضا عن عمله فالصوتان منفردتا
والذي اراه بطلان المتماثلين وثبوت الاجرة فيها اذا لم يضمن الثمن ولو ضمنه الثمن فملكه الثوب كان بيعا وضاد الرجوع للواسطة قوله
وضامبا للمال يمتنع او اذا نال من مضاربة كان ذلك له ولم يكن للمضاربة الامتناع عليه من ذلك وكان للرجل المثل في الوقتين
بين هذا ولم لا يكون شريكا له فالرجوع والخسران الجواز ان كان نظره ربح كان له من الرجوع بنسبة ما شرط له والرجوع لم يظهر ربحه
ومما شتره المضارب لم يملكه او كانا باه او ولداه فانه يقوم عليه فان زاد ثمنه ما اشتراه كان معقوبا منه مجبا بايصبيه من الرجوع بنسبة
ثمنه يبقى من المال لصاحب المال فان نقص عنه او كان على راس المال بقية كما كان فان كان قد اشترى به بعض المال فانه باه عليه تقدم

وَمِنْكُمْ أَكْثَرُ النَّهَّائِينَ

الضمان

كتاب النجاشي

ضعيف والرواية بسنة فلا عمل على الرواية بل ثبت بجلف الراهن فادع به من مال الدكان ذلك حكما اخر وما البينة
 فيمكن ان يشهدا لو دعيته ويبقى الرهانة على اقراره على الرهانة فقول له اذا كان الراهن ما له غلة مثل ان يكون ايضا او ايا كانت الغلة
 لصاحب الراهن وعلى المرهق ان يقاسمه بذلك مما عليه قوله وعلى المرهق هل هو على الوجوه لا وهل غلة الراهن رهنا ام لا الجواب ان
 كان النما لصاحب الراهن لا نه ثمة ما له ولقوله الراهن من صاحبه الذي هناء غلة عليه عنده وما روى اسحق بن عمار قلت ان دهن دارها
 غلة من الغلة قال لصاحب الدار وانما قال وعلى المرهق ان يقاسمه معناه ان وصل اليه من غلها شئ لونه لمقاصته ما با عادة او وضع من
 دينه ان كان مثله او على وجه الرضاه وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه لغلة ان غلة لصاحب الراهن بحسبه
 مما عليه وغلة الراهن ليست رهنا لان العقد لم يبنوا بها وهو ملك الراهن فبنوا بقية الاصل واختلف لا حقا فيما يدخل منها في الراهن فقار
 المفيد يدخل الاول حمل الشجر اذا كان بعد الارتها وقال ابو الصالح الحلي يدخل نبات الارض انهم وقال ابن الجبند النجاشي اللين والصوف
 للمالك هو ممنوع منه الى ان يخرج من الراهن قال الشيخ في النهاية يدخل الحمل والتمر في الارتها اذا كان بعد الراهن وقال في الخلاف
 يدخل شئ من ذلك في الراهن وهذا اشبه عند العلماء لانها السالفه واحتج بعض المتأخرين على دخول الاول وحمل الشجر باجماع هذه
 ونحوه لا نسلم ما ادعاه كيف في الخلاف وجوبه ودليل ما ادعاه مفقود فقول له اذا كان عند لا تشاركه بشئ مخصوصات الراهن وعليه
 دينه لغلة من الرضا لم يكن لاحد من الرضا ان يطالبه بالرهن الا بعد ان يستوفي المرهق ما له عن الراهن فان فضل بعد ذلك شئ رده
 على الورثة وكان ذلك لباقي الرضا وقد روي ان يكون مع غيره من الدنان سواء يتجاوز بالرهن والا ولا حوط هل راد بقوله الحوط
 في الحكم ام احوط بين الرضا واهلها كان فلم كان حوط الجواب ان ذلك الاحتياط في الحكم لان الراهن وثيقته للمرهق فله حق الخصام
 باستيفاء الحق وما روي ما ينافي ذلك فهو مسقط لحق ثابت فالاحوط البقاء على الاصل السابق كما لو كان الراهن جارا وقد روي
 الرضا في الراهن رواية محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عن الحكم عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه عن عيسى بن عبيد عن سليمان
 حفص المروزي قال كتبت الى ابي الحسن في رجل رهن دهنه عن ابي عبد الله عن الحكم عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه عن عيسى بن عبيد عن سليمان
 جميع الدنان في ذلك سواء تزعمونه بينهم بالحصول او ببيان ضعيفان قال النجاشي محمد بن الحسن بين بين يروى عن الصنفاء واما
 الشيخ الطوسي في محمد بن الحسن في رجل رهن دهنه عن ابي عبد الله عن الحكم عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه عن عيسى بن عبيد عن سليمان
 الا بعد حلول اجله لاهل الراهن رهن وهذا محل الاجل يتصرف في الشئ من غيره من دهنه وقول الشيخ مشعره لك وكيف يجوز له
 فيه من غيره من دهنه وهو محرم في حجة القضاء الجواب ان يدخل ثمن الراهن في الارض ان لا يشتري المرهق بقاء الشئ على الراهن ولا
 يتصرف المرهق في المال عند حلول الاجل الا باذن المالك لان المدين محرم في جهات القضاء لم يحل الاجل وامتنع الراهن من اذله
 ولم ياذن في اخذه وكان الشئ من جنس الدين جاز للمرهق اخذ به منه وان لم ياذن الراهن فقول له اذا اختلف ففسان فقال احل
 عندك درهمين وقال الاخرى ودعيته كان لقول قول صاحب المال مع يمينه كانت هذه خلافا للغار في كونها يمين على الله
 الجواب ان ليس هذه مخالفة لغتها من الدعا لان استقلال الانسان بماله الغريم تلفظ فيه مقتضى الضمان لم يتحقق الاذن من
 كان المال في يده يدعى لا بداع والمالك منكره فالحق قول المالك مع يمينه فاذا اتفق الاستمان تحقق الضمان كما لو انكر اصل الادب
 في القبض لان انكار القبض الذي يدعيه القابض انكار لا يسقط الضمان وهذه اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال سألته عن رجل اسودع
 رجلا الف درهم فضاغت فقال الرجل كانت عندك دعيته وقال الاخرى ان كانت فضاغ قال المالك لان له الا ان يقيم البينة انها كانت
 ودعيته فقول له اذا كان عندنا دهن ولا يدرك من هو صير الى ان يجي صاحبه ان لم يجي باعته اخذنا له وتصدق عنه بالباقي فقل له يا
 هل يبيع هو والحكم الجواب ان اصل النجاشي انما هو قوله المرهق باذن الحاكم اذا لم يكن له ولا يتر في بيعه على الراهن ولو تعدد
 دفعا لنصره فقول له ان حمل دهنه في حاله لا يملكها مع ان يملكها رهنه هل ذلك سواء كان له اجلها السيدا وغيره والعبرة
 كان زوجها وكان في حال العقد شرط الاول هل يدخلون في الراهن وكان قد عقد الزوج قبل الرهن الجواب ان اجلها غير
 ولو كان الزوج حرا او شرط طهر الاول رهنه المالك لم يدخل الاول في الراهن وان حمل بعد الرهن لان المولى يملك ولا يصح بيعه
 فقول له اذا كان الراهن ذابره وركبها المرهق كانت خفتها عليه وكان كانه شاة وشرب لبنها كانت عليه نفقتها وان كان عندنا
 دابة او جوارها كان نفقتها على الراهن هو المرهق فانفق المرهق عليها كان له ركوها والانتفاع بها والرجوع على الراهن انفق
 من ابن هانان المستلثان لكن ان نصير المرهق كان عليه عوض ما نصيرها وانفق كان متبرعا ولا يلزم الراهن شئ الجواب ان
 اتفق لا عن ابي جعفر عن رجل باع الدابة والبعر رهنه الرن بكبر فقال ان كان يعلمها فله ان يركبها فالشيخ عول على معنى هذه

مِنْكَ الْكُتُبُهَايْ

هذه الرأية وليست عندك في قوة ان يكون اصلاً **قولنا** ان اختلف في قيمة الرهن كان القول قول صاحب الرهن مع مبيته بالله تعالى
بعض قيمته يوم هلك دون يوم رهنه فان قال صاحب الرهن اننا لا اعلم قيمته يوم هلك لكن يوم رهنه ما حكم في ذلك **الجواب**
هذا القول لا يعتد به في الميسر واوجب ما ذكره في المبسوط من ان القول قول المرفوع مع مبيته لانه منكر لما يدعيه الرهن فيؤخذ منه ما اقر به ويجوز
على ما انكره **باب الوعد** والعدالة **قولنا** متى قال لا احفظ هذه الوديعة وجب عليه حفظها كما يحفظ مال نفسه فان فقد ماله نقله معه
فان هلكه خال النقلة والخال ما وصفناه لم يكن عليه شيء اذا هلك بتفريط ضمن سواء كان في خال النقلة او غيرها فان هلك من
غير تفريط لا ضمان سواء كان في خال النقلة او غيرها فان هلك بتفريط لا ضمان سواء كان في خال النقلة او غيرها فان هلك من
ماله كان ضامناً لها ما الفاء في جعلها مع ماله والفرق من حفظها فليس يمكن تقديره مال الشخص بحيث لو كان مال الوديعة فيه ضمينه
الجواب لا يردنا لحفظ المطلق بنصره الى لحفظ المعنوي والعدالة اهتام الا بالمال وحفظها بما جرت العادة بحفظها به فكانت
اخال على العادة وقوله اذا نقلها لم يضمن انما ذكره لان موضع الاستثناء في انه هل يضمن بحجر النقل ام لا لا يردنا لولم ينقله وتلف من غير تفريط كما
استفاء انما عن ظاهرها وانما يردنا لانه لو نقله فلف فقد بدكر النقلة بانها ما يحصل لا شتبا فيه وربما لم يثبت به وقوله وسعى لحفظها
كحفظه ماله كان ضامناً الما يردنا من اننا لم يحفظها كما يحفظ امثالها وان عبر عن ذلك بحفظ ماله لما قلناه من اخذنا الرجل بحفظ
ماله في الاصل مثله ان يقول انهم كاهتمامك بامورك وقد يوجد من لا يهتم بامور نفسه بل يهتم بالمال الاجنبي ما لا مرية على العادة الثالثة
الناس **قولنا** اذا اختلف المودع والمودع في قيمة الوديعة كان القول قول صاحبه مع مبيته هذا ايضا خلاف لدعوى فيكون اليه على يد
الجواب في مثل هذه في النص قلنا ان مع تلف الشيء يكون الثابت في الذمة تلك الثابتة لقيمة المدفوعة انما هي لتقدر مثلاً فاذا
ادعى الغارم ان ذلك هو قيمته وانكر المالك ما القول قوله مع مبيته فلا يكون ذلك خارجاً عن اقراره بالمدعى وهذا وجهه في ما ذكرنا
والاولى ان يكون القول في القيمة قول الغارم مع مبيته **قولنا** ومختصراً للمودع لو دفعه كان ضامناً لها حسب ما قد مضى فان دفع كان
الرجوع لصاحب الوديعة بعينه وان خسر كان المودع اذا ضمن انقل الماله للذمة ومع انتقاله الى الذمة كيف يكون الرجوع للمودع وان لم ينقل الى ذمة
ماله بقوله الضمان **الجواب** المالك بالضم اشتغال الذمة بهت المالك بمعنى ان تلف قبل وصوله الى المالك او من يجره لغيره فانه لا يردنا
ولا يلزم من اشتغال الذمة على هذا التفسير انتقال ملك الضامن كما في النص لان الضمان بقاء الملك على المالك مع بقاء المالك على ملكه
يكون الفائد له ويحقق ما ذكره انما اشترط بالعين كان الرجوع للمالك ان اجاز والا كان لاستعادة ماله الا ان به تذلل كما يتبين
البيانات المتقدمة بالفتح ولو كان اتياع في الذمة ونقد العين المودعة كان الرجوع له دون المالك **قولنا** ومنه ما من المودع وجب الرجوع
الى ورشته فان كان واحداً سلمها اليه وان كانوا جماعة لم يسلمها الا لاجتماعهم او الى واحد يتفقون على تسليمها اليه يعطى كل ذي حق حقه
كيف يجوز ان يضمنها لهم والقيمة يحتاج فيها الى رضا المالك **الجواب** هذا يجعل على احد من المالكين ان يرد له في اقل ذلك وقيمة
الى استبقاء كل واحد منهم حقه بما نزل وما على مال كل واحد منهم ان يرد له في اقل ذلك وقيمة المودع الى اكل او يتفق
عليه قضتها او يكون متممة فيعطى كل حق حقه **قولنا** يلحق بذلك من استغار من غيره شيئاً لا يملكه فانه يكون ضامناً له وان لم يشترط
للمعبر ويكون المعبر ضامناً لصاحب الشيء هل ذلك اذا علم المستعير ان ملكه للغير او لم يعلم ولم كان عليه الضمان للمعبر الا كان للمالك
كانت العين يا حذر وعلم المستعير ان المعبر بل هو غيره هل كان عليه تسليمها الى المالك ام لا **الجواب** الضمان بان التقدير
لان منافع المالك لا يقطع ضامناً باحتمالها لكن ان كان المستعير يعلم فلا رجوع له على المعبر وان لم يعلم رجع اليه بما دفعه عن العين المستعارة
وفي الخالص يكون الضمان للمالك لا للمعبر فيكون الا ادم من قول المعبر متعلقة بقوله بشرط لا يضمن كانه يقول فانه يكون ضامناً للمالك وان
بشرط للمعبر الضمان وقوله يكون المعبر ضامناً لصاحب الشيء ليس يقتضي لا يكون المستعير ضامناً ايضاً بل للمالك التزامها سواء **قولنا** اختلف
المستعير المعبر في قيمة العارية كان القول قول صاحبه مع مبيته وهذه ايضا خلاف العادة في كون المعبر على المدعى **الجواب** قد خُشِ
البحث في مثل هذه في النص لوديعة وماخذ الكلا واحد لم اتفرعوا بتدريج على ما ذكره الشيخ في المسائل الاربع النصيب لوديعة
والعارية لكن جماعة من الاصحاب اجازوا ما ذكره ولم يذكروا الوجه **قولنا** من استغاث بشيء من هذه كان صاحبه ان يأخذه من المرفوع ولم يكن
له منعه منه وكان لمن رجع على الرهن بما له عليه من المال كيف اطلق القول ولها قال اذا كان له من خال لا لانه لو كان مؤجراً لم يكن له
اخذ الاخذ الاجل ثم قوله كان لمن رجع سواء اخذ الرهن او لم يؤخذ الرجوع **الجواب** هذا جعل على ان تأجل المالك امره بالرجوع
اخذ الرهن يبطل الاجل ويكون الرجوع حياً من ان المالك لا يبطل باخذ الرهن فكانت بقوله المطالبة بما له عليه اطلاق الرجوع ولا
على التعجيل ولا على التأجيل **باب المزاد** **قولنا** لا بأس بالمزاد عترة بالثلاث والرجوع او اقل اكثر ويكون بزارع الانسان يا حنظله

كتاب التجار

والشجر والتمر والزبيب ليس لك بخلوباً إذا كانت المزارعة بذلك مكرهة في ذلك والريج من ثي شئ يكون الجو ليس بملك لا بائناً ولا غيره
محسنة بما يخرج من الأرض بكرة بالخط والشمير كلاً أو دوناً بملك على ذلك ما رواه الحلي عن أبي عبد الله ع قال لا تقبل الأرض بخلوباً
ولكن بالثلاث والنصف والريج وقال الشيخ في الاستبصار وإنما بكرة ذلك الجرحا عظيمة منها ما ذكره عن أبي جعفر وأبي عبد الله ع في الجارة
الأرض بالمعام فقال إن كان من طعامها فلا يخرج منها وبقي عندك من الجارة بذلك الملة إلا أن يحصل ذلك الملة لا بما يخرج منها
فوق لفران زارع ثوب من ذلك فيجعل من غيره ما يخرج من تلك الأرض ما يخرج من غيره المستقبل بل يجعل ذلك في ذمة الزارع قوله فما يخرج
هل يتقوى يجعل أم يخرج ثم بل عن أبي شئ ضرب بها وقوله فيجعل من غيره ما يخرج من تلك الأرض وأكثر العلماء ذكره وإن المزارعة عقد على الأرض
ببعض ما يخرج من غيرها فكيف يقول من غيرها ما يخرج من تلك الأرض الجوى ومعناه إذا استأجرها للزراعة فيجعل الأجرة من غيرها يخرج من تلك
الأرض ليكون معبئاً ومضموناً في الذمة ولا يتحقق كونها ملكاً وهي ما يخرج من تلك الأرض وقوله ما يخرج من غيرها المسقبل بيان لقوله من غيرها
يخرج من تلك الأرض بل اضرب عن الإطلاق في قوله من غيرها ما يخرج لا نعلم ما يجعل في الذمة فكانه اضرب عن الإطلاق وإبان وجوب جعله
الذمة استندوا كما للإطلاق بالتقيد وإنما سمي هذا مزارعة عنوان كان مضموناً لأن القصد بها الزرع فنهاها بما أضرب فوق لفران من
استأجر أرضاً بالنصف والثلاث والريج جاز لأن بوجوبها بأكثر من ذلك وأقل كيف يقع هذه الأجرة ويجوز أن يخرج الأرض شيئاً الجوى
قد ذكره أن المزارعة بالنصف والريج والثلاث جائزة وهي تقتصر على الأجر والقبول والمدة المعينة فإذن لا فرق على هذا التقدير بين المزارعة
والأجرة إلا باللفظ إذا كان المنفعة واحداً فكما يقع في لفظ المزارعة بالثلاث كما يقع في لفظ الأجرة بلفظ الأجرة أو لا بغيره باختلاف اللفظ فلو كان
هذا التقدير الجاهل لم يفسد للأجرة لزم أن يكون مفسداً للمزارعة لأن المصنف في الصوتين واحد ولا ينافي في هذه المسئلة ما ذكره في المسئلة
الأولى من إيجاب جعله في الذمة لأن الغرض هناك أن الأجرة بكل معلوم ووزن معلوم فاقترع في ضمانه في الذمة أو يخصص الأرض بعينه
معلوم فوق لفران استأجرها بالذمة أو الدنا بغيره يخرج لفران بوجوبها بأكثر من ذلك إلا أن يحدث فيها حدثاً المنع من ذلك ما إذا كان
من الرأب ليس من الرأب الجوى المنع هنا إنما يتبعه في قوله لا يملكه الجوى قال في قوله لا يملكه الجوى من قبل الله ع انقبل الأرض بالثلاث والريج فاقبلها بالثلاث
قال لا بأس بقلها بالثلاث فاقبلها بالثلاث قال لا بأس بقلها بالثلاث قال لا بأس بقلها بالثلاث قال لا بأس بقلها بالثلاث
استحق غاراً وما جاز ذلك مع احداثه فلو رآه استقبل الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج
بذاته ثم أخرجها قطعاً فيكون له الفضل قال إذا استأجر أرضاً فانقضى فيها شيئاً أو رعت فلا بأس بذكره ثم الوجه عند أبي
أن ذلك على الكراهية لا الخطر بل عليه رواية أبي ربيع السامعي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج
بأكثر مما يتقبل لها ويقوم منها بجزء السلطان قال لا بأس به أن الأرض يستعمل للأجرة لا مثل البيت ولا الأجر حرام ومثله وهو هشام
المحقق عن أبي عبد الله ع ولا نملك المنفعة كذلك لعين فكما يصح لها وضرة على الاحتياط بزيادة المنفعة فإذا ترك العمل بهذا في بعض
المواضع يجعل في البناء في قول لفران كان شرط المزارع أن يأخذ بذرة قبل القسمة كان له ذلك وإن لم يكن شرط كان البذر عليه على شرط
كيف قال وإن لم يشترط كان على ما شرط وقد قسم إلى أن كان شرط كان له ذلك وإن لم يشترط كان له ذلك وكان القسمة فيها خلل الجوى
معناه إذا شرط المفاضة بالنصف مثلاً فان شرط مع ذلك أخرج البذر قبل المفاضة صح وإن لم يشترط أخرج قبل القسمة كان البذر
على الزارع على ما شرط في المفاضة ولا من غيرها أخرج البذر في قول لفران لا يصح المزارعة والأجرة إلا ما جعل معلوم فتقيد بذكرها إلا جرد
كانت باطله فإن كان قد تصرف فيها المساجر وافق فيها كان له ما اتفق وأصل ذلك أرض ما يخرج منها والمزارع أجره المثل إذا لم يكن
ذكر الأجل ولم يكن أكثر من ذلك قوله ولصاحب الأرض ما يخرج منها البذر على صاحب الأرض ما كان على المزارع فان كان على المزارع فلم قال ذلك
وإن كان لصاحب الأرض كيف قال وإن كان تصرف فيها المساجر وافق فيها كان له ما اتفق وللجوى الملة وهذا أن البذر
من حصا الأرض قوله إن كان قد تصرف فيها المساجر وافق فيها كان له ما اتفق وللجوى الملة وهذا أن البذر
ذلك ما إذا كان المالك فيكون لا زماناً وقوله لصاحب الأرض ما يخرج منها يخرج من المزارعة لا من غيرها بين الأجرة والمزارعة فاعطى كل قسم
حكمه وللزارع الأجرة لا من عمل بادن المالك هذا ظاهر فوق لفران من أخذ رطاباً منها فاجباها كانت له وهو أنه بالتصرف فيها إذا لم يخرج
لها ربة كان للسلطان طسوق الأرض فان عرف لها ربة كان له خراج الأرض وطسوقها للسوق وقوله فان عرف لها ربة كان له خراج الأرض
وطسوقها هل زادها أم واحد منها أم هما اسماً لثي واحد الجوى الطسوق لو طسوق على المزارع وهو فارسي وعرب وهو كما للأجرة
بالخراج والطسوق هنا شيئاً واحداً فوق لفران تمام المسئلة في قبله فان شرط على صاحب الأرض أن يخرجها أو يكون ارتفاعها لوقت
من الزمان ثم يسلمها إليه كان ذلك جائزاً وكذلك ان شرط أن يكون على صاحب الأرض مؤثراً على السلطان كان ذلك جائزاً ولصاحب

فضل البيت

مَنْ يَكُنْ أَكْثَرُهَا يَذَرُ

الأرضان باخذها من غير شيء سواء **الجواب** بعد ذلك فما زاد على هذا القابل **قول** في باب بيع المباء والمركب ومن أجهه ارضاً متبته كان
 املاً بغيرها من غيره فان كانتا لارضاً فان كان عليهما بيعاً صاحب لارض طسقا لارض ليس للمالك ان يترعاها من بعده ما دام
 هو راعياً فيها هل بينهما اختلاف في قول الأول لصاحب الأرض ان باخذها من غير شيء سواء وقوله لاخر فليس للمالك ان يترعاها من
 ما دام راعياً فيها **الجواب** ليس كذلك لأن الأول لا يحلها باذنه للمالك وقد قرر لمدة فلم يترعها من غير شيء قبل المدة وكان بعد
 وهذه اجابها بغير إذن المالك فليكن يؤولد لغيره طسقا ويكون الحق فيها من غيره لأن اجابها ما دون فيه شرعاً لما كان اجابها ولم
 يقر بمدة بقتن جواز ترعها من بعد انقضاء **قول** من استاجر ارضاً فباع صاحبها لارض رضى به لم يطل بذلك الجار ترعون
 كان لبيع محضاً المستاجر يكون البيع صحيحاً غير أنه يلزم المشتري ان يبصر له وقت انقضاء المدة الاجارة هل اذا علم المشتري او اذا لم يعلم
 وهذا اذا لم يعلم يكون ذلك عيباً أم لا **الجواب** البيع صحيح علم او لم يعلم لكن اذا علم الاجارة له وله الخيار لو لم يعلم ويعلق حق المشتري
 فيما عيب ببيع المشتري الفسخ باعتباره مع عدم العلم **قول** من ذارع ارضاً على ثلث وربع وبلغت الغلة جاز لصاحب الأرض ان
 يجر صر عليه الغلة ثمرة كانتا وغيرهما فان رضى المزارع بما حرص عليها وكان عليه حصته صاحبها لارض سواء بقصر الحرص زاد وكان
 الباقي فان هلك الغلة بعد الحرص فانه سماه ولم يكن عليه للمزارع شيء كان الأول ان يقول لم يكن عليه لصاحب لارض شيء **الجواب**
 لما كان كل واحد من المزارعين العاقل لم يزرع ما عيبه من هذه اللقطة عن كل واحد منهما فان المزارع مفاعل عن الزرع **قول** وكذا
 من اشترى مراعياً جاز له ان يبيع شيئاً منها باكثر من ثلثه ويرعى هو الباقي فابقيتها وليس ان يبيع بمثلها اشترى او اكثر منه ويرعى معهم
 الا ان يجد شيئاً فيها حدثاً ويكون ذلك اقل من ثلثها صاحب لارض فان لم يجره يبيع من سواء لم يجره ذلك وانما يكون له ان يجره ثلثه من غير
 قوله ما يبيع ولم لا يجوز بيعها وان لم يجره صاحب لارض ليست هذه المزايا قد صارت ملك المشتري **الجواب** معنى قوله ما يبيع اي ما
 من الميراث بعد ما باعها اما اشترط رضى الميراثي فهو صحيح لو اذنته سماعه قال سألته عن رجل اشترى مراعياً جاز له ان يبيع ما اقل واكثر
 فاراد ان يخله من شيء بغير رضى الميراثي فقال لا يرعى معهم الا ان يكون قد عمل في الميراثي عملاً او تعينه فيه رضى الميراثي فلا بأس ان
 يبيع ما اكثر مما اشتراه لانه قد عمل فيه عملاً فذلك حلاله والخبر ضعيف السند مرسل فلا عمل عليه والجواز هو الاصل عمل غيره ولم يعمل
 ولا يشترط رضى اصحابه لكن لو شرطوا رعيه بنفسه لزم الشرط **باب الاجارة** **قول** لا يقع الاجارة الا باجل معلوم مستند
 ما هو **الجواب** يمكن الاستدلال على ذلك بما رواه ابو الربيع الشافعي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل اراد ان يبيع مراعياً فاني
 القابل اهل قال تقبل لارض من ارادها بشيء معلوم الى سنين معلومة وعن الحلبي قال القابل ان تاتي الارض لحرية فقبلها من ههنا
 عشرين سنة او اقل واكثر قال لا بأس لانها عقد لازم فيقدر بالاجل وفي الضرر بالزوم خبر المرق لا يقد بتقديره يحتاج اليه
 ذلك الزرع لانا نقول ذلك لثبوت احتمال الزيادة والنقصان فيقدر الزيادة يكون غير مقومة للمالك ويقد بر النقصان لا يكون مقومة
 للمزارع وفي كل منهما عقد لا يندفع مع الاطلاق **قول** في الملك اذا كان مشتركاً بين نفسه وبين غيره ما زاد عليه لم يكن لأحدهما ان يستبد
 دون صاحبه ما لا ينافي بوجوب **الجواب** لا يردى لشيء من غير اجارة حقه بل رده المنع من اجارة كله ويدل على ذلك قوله قبل هذا
 اجارة المشاع جائزة مثل اجارة المفسوق **قول** ان اكثرها مطلقاً جاز له ان يركبها ان شاء او يركبها غيره كيف يشاء ذلك وقد يكون
 بين الرابكتين الاتفاق لا يردى بغير التكرار **الجواب** لا يردى لان اطلاق لسانها مطلقاً لا يردى لركبها او يركبها غيره كيف يشاء ذلك وقد يكون
 كأنها استأجرها بغير ثمن لا بد من ذلك رواية **الجواب** من استأجرها بغير ثمن قال مالك عن رجل استأجره بغير ثمن فاعطاهما غيره فشفعت
 عليه قال ان كان اشترط الا بركمها بغير ثمن فافترسها وان لم يسم فليس عليه شيء **قول** من يمتد هلك الدابة والحال ما وصفتا كان ثمنها
 لها وضمنه قيمتها يوم تبيح فانا خالفنا في الثمن كان على صاحبها البينة فان لم يكن بغيره كان القول قول من يمتد كيف يعلم صاحبها
 قيمتها يوم التصدق غايته ان يعلم قيمتها يوم سلمها ثم بعد التسليم يجوز ان يتغير عما كانت عليه ثم كيف يخاف على العلم والعلم مع تحيز
 الغير لا ينعى ثم لم كانت اليه عليه وهو يدعى **الجواب** انما كانت اليه عليه لانه بعد اخذها فاذا تلفت استقر بغيرها وادفع
 الاختلاف في قيمتها كان القول قول المالك لانه يكر ما يدعى الصامن من كونه قيمته لها كما قلنا في باب اوديعته والغارية والرهين
 الشيخ اصح هنا بما رواه ابو داود عن ابي عبد الله ع قال ما ان يحلف على القيمة فيلزمك او يركبها فليس عليك وباني صاحبها بشيئين قيمة
 البعل حين اشترى كما فيلزمك والرواية صحيحة مشهورة اما كيف يحلف فلا يجوز ان يحلف لاسع العلم بقيمتها يوم تملكها فان جعل
 لم يجره الحلف **قول** وينبغي ان لا يسأجر احد الا بعد ان يقاطعه على ان يترافق ان يفعل ذلك ترك الاحتياط كيف هذا وقد قدم في باب
 الباب فان لم يذكر مال الاجارة لم ينعقد الاجارة وقالهنا ترك الاحتياط **الجواب** الشيخ واستعملنا اللفظ الاستحباب لا عن الاستحباب

کتاب النکاح

جیس

كتاب النكاح

بالمواهب

واحدة كان عقد الكبر في ثم كيف يجمع بين قولنا دخل العقد له الصغير كان العقد ما ضا وبين قوله اذا دخل العقد له الصغير فانما نزل الى الاول الجواب الشيخة بين اذا عقدا لا نحو في حالة واحدة كان عقدا كبيرا وفي بدل على ذلك قوله وان سبق التكبير ودخل الذي عقد له الصغير ودنا الى الاول وبذلك يفسر على انه اراد وقوع العقد بين في حالة واحدة ما ذكره في هذا باب الاحكام فانما قال اذا جعلت لهما رتبة امرها الى اخوها فان اتفق العقد في حالة واحدة كان الذي عقد الاكبر اولي ما لم يدخل العقد له الصغير وحي لا ينافيه قوله فيما بعد ان سبق الاكبر ودخل العقد له الصغير نزل الى الاول واعلم ان الذي ذكره الشيخة نافي حديث ذكره في الهندية ليس حجة الحق ما ذكره وله بدعي الاسقاط قال سئل ابو عبد الله وانا عنده عن جارية لها اخو زوجها اخوها الاكبر بالكوفرة والاخر من اخي قال الاول وفي هذا الا ان يكون الاخر دخل بها فان دخل بها في امرته ونكاحه جائز وليس فيها نكاحك لامرأتهما لان العقد معان حالة واحدة ولكن الشيخة ناو له بما ذكرناه عنه في الهندية لوجه عند ان الاخر لا ولا يتلها فاذا بادرا بالعقد من غير ان فلها الحب في اجازة ابهاما شاءت والا وفي بها اجازة عقدا لا كبر ولو دخل الاكبر في هذا قبل اجازة هذا احد هما كان عقد ما ضا لان دخولها به اجازة ورضا سوا كان عقدا في حالة واحدة واخا لنزول ما لو الاخر لهما منفرد من سبق وهو حق بالعقد تر الى السابق كودخلت بالآخر ولو اوقعه في حالة واحدة لم يصح لعقدان لكن لما اجمعا شاءت لان ذلك يجرى مجرى عقدين لم يؤذن فيها والا وفي ان تجزى عقد الاكبر ولو دخلت بالآخر قبل اجازة عقدا لا كبر صح لان النكاح رصا بالعقد واجازة حق الزوجان كان لرجل عدة بنات ففقد لرجل على واحدة منهن ولم يبعها لزوج ولا للزوج ولا للزوج فان كان الزوج قد رهن كلين كان القول قول الاب على الابن يسلم الله نوى العقد عليها عند عقد النكاح وان كان الزوج لم يهن كلين كان العقد باطلا كيف يصح ذلك وقد قبل من شرط صحة العقد تمتز المعقود عليها الجواب الشيخة اعتمد في ذلك على رتبة ابني عن ابي جعفر قال سألته عن رجل كل له ثلث بنات فزوج احداهن رجلا ولم يبعها للزوج ولا للزوج فبلغ الزوج هذا الكبر فقال انما نزلت من الصغير فقال ابو جعفر ان كان الزوج رهن ولم يبع له واحدة منهن فالتقول في ذلك قول الاب على الابن فيما بينه وبين الله ان يزوج النوى ان يزوجها اباه عند العقد ان كان الزوج لم يهن كلين ولم يبع له واحدة عند العقد فالتكاح باطل ويكفي في نفي الفتنى ورد النفل مع ان موضع الاشكال هو صحة العقد وان لم يبع الزوجية اذا كان الزوج رهن وهذا الاشكال يندفع بان مع مشاهدته يكون الزوج قد اسند الامر في العقد الى الاب لا زاد في العقد خلاف مراد الاب من الزوجية حين العقد وتركه تعين بدل على الرضا باختياره لا بظاهرها في له صحة عقدا لا بان على ولد بها قبل ان يبعها ثم ما نانا فانما يتوارثان ترث الجارية الصقوا اليها جارية ثم قاله بعد ذلك ومضى عقد الرجل لا ينز على جارية وهو غير بالغ كان له الجارية اذا بلغ فهل هذا خلافا لاوله ام لا الجواب عول في الاخير على ما ذكرناه من العمل على الاول مع انه لو سلمت الرواية المشارة لهما لما كانت متقنة لان ثبوت الجارية بعد البلوغ لا ينافي الميراث لو حصل الموت قبل البلوغ فحق له ان يبا للمهر وما يعتقد به النكاح وما لا ينعقد به ثبوت الميراث وهذا يلزم من ان يكون المهر مغايرا لما يعتقد به نكاح ولا ينعقد به اخرى الجواب لما كان ما يسميه مهر راقده عند النكاح كالاشياء المملوكة المحللة وقد لا ينعقد كالشغل ذكر المهر مطلقا وبين ان الباب يشتمل على بيان ما يصح معه انعقاد النكاح وما لا يصح وعنده اذا تزوجها المسلم على خير بطل النكاح ويقول في كتابي لزوج لا يبطل النكاح وان كان مهر فاسدا وما تعارض حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايده على النكاح وان كان مهر فاسدا وما تعارض حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايده على لفظ المهر كما يقول وما ينعقد به النكاح منها وما لا ينعقد به حق لم يجوز العقد على تعليم ابنة من القران وشئ من الحكم والاذا لم يكن كل ذلك له جرح معينه وفيه مقدرة ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان يعقد الرجل امرأة على ان يعمل لها او لولدها ايا ما معلومة او سنين معينة ما الفرق بين المسئلين وقد يكون للابا الم معلومة والسنين اجرة معينة ثم يستتبع في المسئلة الاولى قيمة مقدرة كيف سماها ثم قال بعد ذلك فان كان المهر مما له جرح مثل تعليم ابنة من القران وصناعة معينة فله هذا الكلام هنا قض ما تقدم من انه لا يجوز العقد على اجارة الجواب يمكن الفرق بين العقد على التعليم وبين استجارة مدية بان استجارة تقتضي ملك الزوجية منافع في تلك المدية وهو بقاء الاستمتاع الذي هو ثمرة العقد فيحصل الشك في بين المهر وثمرته اتفق من حيث يراد بالعقد الاستمتاع العجل وبلا استتباع المهر تسلط المراق على المنع من رعاها يكون الشيخة استند في المنع من العقد على الاجارة مدة معينة على ما رواه احمد بن محمد بن الحسن قال سألته الرجل يزوج المرأة ويشترط اجارة شهرها فقال لا يوسى علم انتم لم شرطه وكيف لهذا العلم ان يبقى حتى يفي فاذا مضت الرواية هذا العقد كان الباقي داخلا تحت عموم قوله المهر ما ترانه عليه الزوجان والذي اذاه جواز ذلك وصحة المهر والرواية غير النسخة البطلان بل

كتاب النكاح

قوله

النكاح عقد مفاوضة فيكون العوض مفاوضا على صاحبه يسلم له الاخر فاذا تزوج النكاح على النكاح
كان معينا لهذا الطرف او في الدماء او في الاموال او في غيرها من القدرين اذا اسلم احدهما لم ينعقد له فتنكح
في حق من يزوج بقصد الزوج بد ما ذكرناه ما راعى عيبه وادارة قال قلت لابي عبد الله ع الشرع في تزوج النكاح على النكاح
وما خيرا او ثلثين خيرا ثم اسلم بعد ذلك ولم يدخل بها قال ينظر كم قيمة النكاح في نفسه هل يساويها او لا
وتمت لم يقم لرجل بنفقة زوجته ويكسوها وكان معك من ذلك الزم الامام الفقهاء والطلاق فان لم يكن معك انظر حتى يوسع
عليه كيف هذا وقوله لا ضرر ولا ضرار وقوله نعم وما جعل عليكم في الدين من حرج الجواب اما انك بالانفاق والطلاق مع العباد
فلان النفقة واجبة على الزوجية فبالامتناع يحرم عليها الا ان يتخللها الطلاق ومن طلق الزوجة ما روى حماد بن عثمان وخلف بن حماد
ربما وقبل بها جميعا عن ابي عبد الله ع قال انفق عليها ما يقيم عليها من كسوة ولا فرق بينهما وما انما يجلي النظر مع العسر
نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا نراة استعدي على زوجها عند علي ع وذكرنا ان لا ينفق عليها فان كان مع
العسر لير او اما قوله يلزم من لا ضرر ولا ضرار في نفقة بغير كل ضرر بمعنى الامع سلامة من
التخلل وقد بينا ذلك بالاية والرواية فقولنا ان ما تارة قبل الدخول بها كان لا ينفق عليها نصف المهر كيف هذه المسئلة الجواب
يصح اذا لم يكن لها ولد لان المستقر في المذهب هو اصح الروايتين ان المهر يملكه المرأة بنصف العقد ولو ما كان المهر ثابتا باجعة فاذا
ما تورت الزوج نصفه كان الباقي لباقي ووثقها لكن لا فضل الا باخذها الا نصفه وحقه الزوج في النصف مضمون وقوله في تزوج
بامرة عطاها بغير فوجدها ثيبا كان لان ينقص من مهرها شيئا كيف هذا وقد قدم في ثيبا لقبول الموجهة للرد ومن اشترى جارته
انها بغير فوجدها ثيبا لم يكن لردوها ولا الرجوع على البايع بشئ من الارش لان ذلك قد ذهب من لعنة والنزعة فان قبل ليس هذه
كذلك لان تلك ما تورتها على انها بكر وان كانت بكر فكان يجب لا يشترط البكارة قلنا قد يجوز ان تزوجها وهي بكر الى قبل النكاح بان
البكارة بما ذكره من لعنة والنزعة الجواب هذا فنحن علم ثبت انها كانت ثيبا قبل العقد في الاتم لم يعلم حالها ان يكون ذهبا
بكرها قبض المشتري لها بالخطوة والتموه على ان الزوجة هنا قاضية يجوز الانتفاص بفعل على ظاهرها كيف كان ذلك عن ابي
الحسن ع رجل تزوج بكرة فوجدها ثيبا هل يجليها الصداق وانما ينقص قال ينقص قولنا في باب العقد على الامانة وصحة عقد
باذن سيد هاشم رفق منها اولاد كانوا احرار الاجابين بغير لا سبيل لاحد عليهم اللهم لان بشرط المولى استرقا ق اولاد في شرط ذلك
كانوا قالا لا سبيل لا يهيم عليهم لو قبل لا يخلو اما ان بشرط ما هو ق او ما هو حر الاول لا فائدة فيه ولا يبيح فائدة بشرط
والثاني لا يجوز ان يصير الحر عبدا فما الجواب عن الجواب القصة غير خاضرة لان هنا متماثلان وهو شرط ما لو لا الشرط لا يفقد
حاشم قولنا عند في هذا الشرط توقف لان المتفق عليه عندنا ان ولد الحر من لامة حر وكذلك قبل بكره ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
واسحق بن عمار كل واحد بانقره عن ابي عبد الله ع بالفاظ مختلفة يرجع معناها الى انه اذا تزوج العبد الحر فاولاد احرار وان تزوج
الحر لامة فولد احرار واما ان الرقبة يلزم بالشرط فنذكر المشاورة وقال الشيخ ع في التمهيد لابي عبد الله ع ان شرط ان يكون
رقا كان كك ما روى الصغار عن ابي هاشم ع ان ابي جعفر ع ابي سعيد ع ابي بصير ع ابي عبد الله ع قال لو ان رجلا تزوج بكرة
منه مدين كما لو ان رجلا تزوج ابنته ملكهم كان ما ولد لهم ما يملك قال له هذا غير وان لم يكن فيه ذكر الشرط صرحنا
فلم انه مراد بالامة ما قدمناه من الاجابة وان الولد لا يحق بالحرية فلا يجعل هذا الخبر الا الشرط والذكر انه هذا الاستدلال ضعيف
احدهما ان الخبر ضعيف لان طريقه ابو جعفر وهو مجهول وابو سعيد هو ضعيف لثاني ما ذكره الشيخ ع فاويل كما يبيع ان يكون مرادنا
ان يكون غيره مرادنا ان لا يتبعين اولادته بالخبر لا مع ولا نزل على الثاويل الذي ذكره الثالث كما يحتمل ان يكون الزوج حرا محتمل
ان يكون عبدا واولادها بالعباد فرب من ما ولد بها لشرط فان الشرط اضارنا لم يدل عليه اللفظ وتنزيله على المملوك تنزيله على بعض
محتملة بما ثبت ان الولد لا يكون رفا الا اذا كان لا لبوان ولم يثبت الى لان ولد الحر الا بشرط رقبته صحيح لا بشرط ثم الشيخ ع ذكر
في الاستنباط انا وبطلان خبره وعبدا الرحمن عبد الله ع عن ابي عبد الله ع في الرجل تزوج جارته رجلا وبشرط ان كل ولد تله فهو حر
ثم تزوجها اخر فولدت قال ان شاء الله وان شاء الله ع في الرجل تزوج عاتقها بغير ثيبا ان يكون الزوج عبدا وعن بعض اصحابنا
احتمل هذا الثاويل هنا احتمال ان يكون الحاله ان كان لا فرق بين ظاهر الزايمين في قولنا نعتقها مولاها كانت نجرة بين
بالعقد وبين منصرفه سواء كان زوجها لحر او عبدا من اين ذلك مع كون العقد ثابتا الجواب اما خبرها اذا كان عبدا عليه الاجماع
عليه بغير نجرة فانه متفق عليه واما خبرها اذا كان حرا فالشيخ ع قال ان احدهما لها الخنا ذكره في النهاية وثابت لهما لا تخلون

النكاح عقد مفاوضة فيكون العوض مفاوضا على صاحبه يسلم له الاخر فاذا تزوج النكاح على النكاح
كان معينا لهذا الطرف او في الدماء او في الاموال او في غيرها من القدرين اذا اسلم احدهما لم ينعقد له فتنكح
في حق من يزوج بقصد الزوج بد ما ذكرناه ما راعى عيبه وادارة قال قلت لابي عبد الله ع الشرع في تزوج النكاح على النكاح
وما خيرا او ثلثين خيرا ثم اسلم بعد ذلك ولم يدخل بها قال ينظر كم قيمة النكاح في نفسه هل يساويها او لا
وتمت لم يقم لرجل بنفقة زوجته ويكسوها وكان معك من ذلك الزم الامام الفقهاء والطلاق فان لم يكن معك انظر حتى يوسع
عليه كيف هذا وقوله لا ضرر ولا ضرار وقوله نعم وما جعل عليكم في الدين من حرج الجواب اما انك بالانفاق والطلاق مع العباد
فلان النفقة واجبة على الزوجية فبالامتناع يحرم عليها الا ان يتخللها الطلاق ومن طلق الزوجة ما روى حماد بن عثمان وخلف بن حماد
ربما وقبل بها جميعا عن ابي عبد الله ع قال انفق عليها ما يقيم عليها من كسوة ولا فرق بينهما وما انما يجلي النظر مع العسر
نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا نراة استعدي على زوجها عند علي ع وذكرنا ان لا ينفق عليها فان كان مع
العسر لير او اما قوله يلزم من لا ضرر ولا ضرار في نفقة بغير كل ضرر بمعنى الامع سلامة من
التخلل وقد بينا ذلك بالاية والرواية فقولنا ان ما تارة قبل الدخول بها كان لا ينفق عليها نصف المهر كيف هذه المسئلة الجواب
يصح اذا لم يكن لها ولد لان المستقر في المذهب هو اصح الروايتين ان المهر يملكه المرأة بنصف العقد ولو ما كان المهر ثابتا باجعة فاذا
ما تورت الزوج نصفه كان الباقي لباقي ووثقها لكن لا فضل الا باخذها الا نصفه وحقه الزوج في النصف مضمون وقوله في تزوج
بامرة عطاها بغير فوجدها ثيبا كان لان ينقص من مهرها شيئا كيف هذا وقد قدم في ثيبا لقبول الموجهة للرد ومن اشترى جارته
انها بغير فوجدها ثيبا لم يكن لردوها ولا الرجوع على البايع بشئ من الارش لان ذلك قد ذهب من لعنة والنزعة فان قبل ليس هذه
كذلك لان تلك ما تورتها على انها بكر وان كانت بكر فكان يجب لا يشترط البكارة قلنا قد يجوز ان تزوجها وهي بكر الى قبل النكاح بان
البكارة بما ذكره من لعنة والنزعة الجواب هذا فنحن علم ثبت انها كانت ثيبا قبل العقد في الاتم لم يعلم حالها ان يكون ذهبا
بكرها قبض المشتري لها بالخطوة والتموه على ان الزوجة هنا قاضية يجوز الانتفاص بفعل على ظاهرها كيف كان ذلك عن ابي
الحسن ع رجل تزوج بكرة فوجدها ثيبا هل يجليها الصداق وانما ينقص قال ينقص قولنا في باب العقد على الامانة وصحة عقد
باذن سيد هاشم رفق منها اولاد كانوا احرار الاجابين بغير لا سبيل لاحد عليهم اللهم لان بشرط المولى استرقا ق اولاد في شرط ذلك
كانوا قالا لا سبيل لا يهيم عليهم لو قبل لا يخلو اما ان بشرط ما هو ق او ما هو حر الاول لا فائدة فيه ولا يبيح فائدة بشرط
والثاني لا يجوز ان يصير الحر عبدا فما الجواب عن الجواب القصة غير خاضرة لان هنا متماثلان وهو شرط ما لو لا الشرط لا يفقد
حاشم قولنا عند في هذا الشرط توقف لان المتفق عليه عندنا ان ولد الحر من لامة حر وكذلك قبل بكره ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
واسحق بن عمار كل واحد بانقره عن ابي عبد الله ع بالفاظ مختلفة يرجع معناها الى انه اذا تزوج العبد الحر فاولاد احرار وان تزوج
الحر لامة فولد احرار واما ان الرقبة يلزم بالشرط فنذكر المشاورة وقال الشيخ ع في التمهيد لابي عبد الله ع ان شرط ان يكون
رقا كان كك ما روى الصغار عن ابي هاشم ع ان ابي جعفر ع ابي سعيد ع ابي بصير ع ابي عبد الله ع قال لو ان رجلا تزوج بكرة
منه مدين كما لو ان رجلا تزوج ابنته ملكهم كان ما ولد لهم ما يملك قال له هذا غير وان لم يكن فيه ذكر الشرط صرحنا
فلم انه مراد بالامة ما قدمناه من الاجابة وان الولد لا يحق بالحرية فلا يجعل هذا الخبر الا الشرط والذكر انه هذا الاستدلال ضعيف
احدهما ان الخبر ضعيف لان طريقه ابو جعفر وهو مجهول وابو سعيد هو ضعيف لثاني ما ذكره الشيخ ع فاويل كما يبيع ان يكون مرادنا
ان يكون غيره مرادنا ان لا يتبعين اولادته بالخبر لا مع ولا نزل على الثاويل الذي ذكره الثالث كما يحتمل ان يكون الزوج حرا محتمل
ان يكون عبدا واولادها بالعباد فرب من ما ولد بها لشرط فان الشرط اضارنا لم يدل عليه اللفظ وتنزيله على المملوك تنزيله على بعض
محتملة بما ثبت ان الولد لا يكون رفا الا اذا كان لا لبوان ولم يثبت الى لان ولد الحر الا بشرط رقبته صحيح لا بشرط ثم الشيخ ع ذكر
في الاستنباط انا وبطلان خبره وعبدا الرحمن عبد الله ع عن ابي عبد الله ع في الرجل تزوج جارته رجلا وبشرط ان كل ولد تله فهو حر
ثم تزوجها اخر فولدت قال ان شاء الله وان شاء الله ع في الرجل تزوج عاتقها بغير ثيبا ان يكون الزوج عبدا وعن بعض اصحابنا
احتمل هذا الثاويل هنا احتمال ان يكون الحاله ان كان لا فرق بين ظاهر الزايمين في قولنا نعتقها مولاها كانت نجرة بين
بالعقد وبين منصرفه سواء كان زوجها لحر او عبدا من اين ذلك مع كون العقد ثابتا الجواب اما خبرها اذا كان عبدا عليه الاجماع
عليه بغير نجرة فانه متفق عليه واما خبرها اذا كان حرا فالشيخ ع قال ان احدهما لها الخنا ذكره في النهاية وثابت لهما لا تخلون

مِنْ كِتَابِ التَّهْمَانِيَّةِ

ضعف أبو جعفر عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اعتقت لامرأته ولها زوج فخير بها أن كانت عند عبد أو حر ورع وعبدك
 يكن عن بعض أهلنا رجل نكح مملوكة ثم اعتقت قال هي حق بيضها ورع محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام قال إذا اعتقت لامرأته ولها زوج فخير بها
 كانت عند عبد أو حر وفي رواية في الصلح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اعتقت فامرأته فخير بها أن شاءت أو شاءت معه وإن شاء
 فارتدت وهذا يدل على أن عقد النكاح لا يفسد بالاعتق ولا يفسد بالطلاق ولا يفسد بالعتق ولا يفسد بالطلاق ولا يفسد بالطلاق ولا يفسد بالطلاق
 لزوم العقد فترك العمل بالمقتضى في موضع الإجماع ولا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالعتق ولا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالطلاق
 ابن بكير فطحي عن أسامة بن زيد عن محمد بن آدم بن أنس عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالعتق ولا يفسد العقد بالطلاق
 المختص بقوله ومعه عقد على غيره بغير إذن مولاهما كان العقد باطلاً فإن كان المولى بذلك كان رضاه به كالعقد المفسد كيف يصير
 الباطل صحيحاً وتكرار مثل هذا في كلام الشيخ ثم يصير بعد الإجازة صحيحاً **الجواب** يريد الشيخ بالطلاق هنا عدم الإفادة للملك للبضع
 يريد سقوط حكم عبارة العقد بل العبارة قابلة للإجازة فإذا أجاز المولى حصل له انعقاد وتحقيق ملك البضع ولا استبعاد مع هذا
 التقدير بما يكون الشيخ ربه تبع في ذلك لفظ بعض الأحاديث فقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان لثمة زوجاً من غير
 مولاهما فالنكاح فاسد ثم أجازنا أن أجاز المولى لعقد المفضول ما ضمنه في النكاح قوله إن عقد عليها على ظاهر المخالفة ولم يتم عند
 بينه بغيرها ثم تبين أنها كانت كأن أولادها فالمولود لها وما يجب عليه أن يعطيه أباه بالقيمة وعلى الأب أن يعطيه قيمته فإن لم يكن له مال
 في قيمته وإن كان في ذلك كان على الإمام أن يعطى مولى الجارية قيمته من سهم الرقاب مع أنه جعل سهم الرقاب مختصاً بالمكاتبين والعبيد
 تحت الشدة وقوله ولا يفسد العقد ولا يفسد العقد من قولهم كان لولدها مولاها **الجواب** أما إطلاق اسم الرق على الأولاد فاتباعاً
 لرواية محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال فقه على امرأة أنت قوماً فخير لهم أن يباعوا فترد جباة أحدهم ثم جاء سهمها قال يرد ولدها عينا والوجه
 عندنا أنهم ينفقون وأحراراً ولا يطلق عليهم اسم الرق ويدل على ذلك رواية لولدها فخيرهم عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت بغير إذن مولاهما
 قال النكاح فاسد قلت فإن جاء ثبوت ذلك قال ولا دهان من حر أو أمة أو ما وجب فكلم بالقيمة فلان الأبناء المولى ويبس رقبته وهم نساء
 للمملوك فلم يرقبتهن يوم سقوطهم إحساناً وما وجب فكلم على الإمام فسنده في رواية سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام وبعض الرواية أنه من المصالح
 فإذا انصرف في ذلك وأما اختصاص سهم الرقاب بالمكاتبين والعبيد في الشدة فممنوع هذا الاختصاص ثم يقول نحن لا ندعي أن ذلك من سهم
 الرقاب بل من المصالح فإن الرواية تتضمن أنه من سهم الرقاب بل الشيخ ذكره في النهاية ويمكن أن يكون لما كان المدعى المولى عوضاً عن
 رقبته من شأنها أن يقوم ويفك عن المولى يمكن دخولها تحت الآية قوله فإن باعته كان الذي يشتر به بالخيار بين الأثر على العقد
 من غير أن قبل العقد لم يكن له بعد ذلك خيار ذكر بعض المتأخرين أن شخصاً قد سلب الله روحه رجع عن ذلك وغار عنه في ميسرته بقوله
 كان للعبد زوجة فباعه مولاه فالنكاح باق بالإجماع والذي ذكره المتأخر ليس بصواب ما في النهاية لا إزاله مناهما في المبسوط
 انقضاء النكاح لا ينافي بثبوت الخيار للمشتري **الجواب** ما ذكره في المبسوط صحيح في أنه لا خيار له في العبد لأنه قال في المبسوط صريحاً
 أنه لا خيار له في العبد لأنه قال في المبسوط ما صورته وإذا باع الرجل مملوكاً وكان يبيعها طلاقاً وقال لعتقها فالنكاح باق فإنه
 قال وإن كان للعبد زوجة فباعه مولاه فالنكاح باق بالإجماع وهذا يصح بثبوت الخيار في بيع الأم دون ع العبد فمما ذكره المتأخر
 حق ثم الذي يظهر أن بيع الأم لا يفسد العقد على ما يفسد العقد قطعاً أما العبد فإن كان زوجاً لم يكن للمشتري خيار
 طان كانت زوجته لم يثبت له الخيار أما إذا كانت حرة فلا لأن مقتضى الدليل بقاء العقد لزومه فثبت الخيار في موضع الدلالة والتفريق
 في الباقي وأما إذا كانت أمراً فإزاء محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد قال طلاقاً لا يفسد العقد ولا يفسد العقد لا يفسد العقد لا يفسد العقد
 في السلب على من العقد بموضع الإجماع من أن لا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالعتق ولا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالطلاق
 للمحررة عليها خيار لأنها رخصت به وهو عندنا خاصاً حراً كان أو لاً بالرضا به بما أحصلت لا ولو تهرق بكون العبد بغير المولى رخصت
 منه أعظم من كونه حراً **الجواب** لما كان الوجه في خيار الأم إذا اعتقت أنها ملكت نفسها أو أن العبد ليس كغيرها من الأم مع رضاها بغيره الشيخ
 هنا بأنه لا خيار للمحررة إذا اعتقت زوجها لا تنفاه ما وجب الخيار فإنه لم يفسد العقد مع حقيقته ما يقتضيه الأخبار ولا يفسد العقد لنفسها في الخيار
 ولا أن الرخصة بالعبد رخصته بالحر أو ما كونه قد رخصت به عبداً أم لا كان مولاه أو غيرها لك من أسباب الرغبة فليس وجهاً بغيره في عفا
 ولا يفسد قبله في نفسه فلهذا لم يكن معتبراً على أن الشيخ ربه يمكن أن يكون اعتمد في ذلك على رواية علي بن حنظل عن أبي عبد الله عليه السلام رجل
 أم ولد من عبده ثم اعتقه بعد ما دخل بها يكون له الخيار قال لا قدر رعت بغيره أو رخصت بغيره أو إذا صار حراً الحق أن يرضى به
 والرواية متفق عليها بين الأصحاب والأصل يشهد لها قولنا زوج الرجل عبداً رخصت به فليس له بيعها شيئاً من ماله محلها وقا

ولا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالعتق ولا يفسد العقد بالطلاق ولا يفسد العقد بالطلاق

كتاب النكاح

الفرق بينهما ببدنه وليس للزوج طلاق على حال فتنه من شاء المولى ان يفرق بينهما امره باعترافها وأنها باعترافه ويقول قد فرقتكما
هذه هي هذات زوجا واباحته وجعل عطاء السيد شيئا من ناله على جهة الوجوب لا وبعض المشايخين ذكر ان الفرق المذكور طلاق بخلاف
الشيخ رحمه الله لم يمه طلاقا حتى يرد عليه ما قاله الجواب نعم يصح تزويجا لا اباحته وهذا من ذهب لا صحا ويؤيد رواية خازن الحلي عن أبي
الله قلت الرجل كيف يملك عبده امته قال يقول قد انكحك فلا تفر ويطلبها ما شاء من قبله وقبل مولاه ولو مد من طعام لا يقال لو كان نكاحا
سب لا فقر الى القول وليس في الخبر لك لا نأقول قد ثبت ان المولى اجبارا العبد على النكاح فلا يفتقر ذلك الى قول العقد وكيف يقول
لا ان يبره ولا يبره في العقد ويدل على انه ليس اباحته رواية على بن يقطين عن ابي الحسن المملوك بجل له ان بطاء الامة من غير تزويج اذا احل له
مولاه قال لا لجل له ولما اعطاه الامة فليس لاجبار على المولى بل هو مستحب لا تنق لا صحا على انه اذا كان العقد بين عبد المولى وامته كان الفرق
بيد المولى ولا يفتقر الى لفظ الطلاق وكيف ان يقول فرقت بينكما والاخبار صريحة بذلك وعليها العمل ولا يبره ذلك خلافا في وقت
اعتقها جميعا كانت المرأة بالخيار بين الرضا بالعقد الاول وبين اباحته كيف اذا كانت امته فاعتقها ثبت لها الخيار واذا كانت حرة فثبت
لا تثبت لها الخيار الجواب انما يثبت لها الخيار اذا كانت امته فاعتقها لانها تملك نفسها فخير حيث لم يكن لها اختيار في العقد
ابقاعه واما الحق فقد رضى به وهو عبد فلا معنى لخيرها عند حرية على ان الامة هنالك يتجر باعتبار عرق العبد بل باعتبار عرقها
ويؤيد ما ذكره الشيخ رحمه الله رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يملك عبدا امته ثم اعتقا يتخير فيه ام لا فقال نعم يتخير
ومثله روى فضالة عن ابي عبد الله سلم عن ابي عبد الله قال في رجل تزوج الرجل جارية بين شركيين ثم اشترى نصيبا
حر من عبده لا ان يشترى النصف الاخر او يهرجه فمالك نصفها بالعقد فيكون ذلك عقدا مسانفا قوله او يهرجه فمالك نصفها بالعقد
هل هو إشارة الى تجديد عقد الرضا بما تقدم من العقد الاول فان كان الاخر فلم لا قال فيكون ذلك حكمه حكم عقد مسانف ثم
بعض المشايخين منع من ذلك قال لا الفرج لا يتبعض اجاز ذلك بالاباحته وذلك يقتضي التبعيض لان بعضه بالاباحه وبعضه
بالملكية فقد يتبعض الجواب لا يصح ان يرد الرضا بعقد النكاح الذي كان قبل الابتاع ولا الرضا بعقد البيع للنصف الذي اشترى لان
بطل بابتعاؤه لنصفه والابتاع المذكور لا اثر لرضا الشريك فيه بل ينبغي ان يجعل كلام الشيخ على ايقاع البيع على النصف الثاني
فكانه يقول لا ان يشترى النصف الاخر من البائع ويرضى مالك ذلك لنصفها بالعقد فيكون الاجازة كما لعقد المسانف
يكونا لا الفسخ من لسانه ويكون بمعنى التوافق والادام في بعض المشايخين ان الفرج لا يتبعض فخير لقوله نعم والذين بينهم لفرجهم فلو
لا على ارضاءهم وانما ملكك ايمانهم فانهم غير ملومين فمن اشترى من ذلك فذلك لهم العادون والتفصيل يقطع الشركة فلا جعل
الفرج بها واما الاباحه وهي التي يخصها الشيخ باسم التخليل فقوله قريب ليشهد له رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في جارية بين رجلين
دبرها جميعا ثم احل احدهما فزنا الصاحبة لعله حلال وقوله يلزم منه التبعيض يمكن ان يجاب بان التبعيض بالعقد المملك لا يصح التقيد
الاباحه والمنع اما الاباحه فانها ليست زوجية بل تملك للمنفعة فكان في التحقيق وطى عبد الملك الذي يقوى عند المنع من ذلك قوله
وبكره للرجل ان ياتي النساء في احشاشهن بعض الاحصاء يذكر كراهية ذلك ويستدل بالاباحه وهو قوله نعم فانما نحن نكحتم فكتبت
يكون ذلك مكرها على هذا التقدير وهو ما دون فيه بالاباحه فالكراهية من الجواب اما الكراهية فنشأها اختلاف
الاحاديث بالاذن والمنع صريح بينهما بالاذن والكراهية واما الاباحه فلا يحمل على الوجوب ولا التدب بل يجعل على الاباحه فان لفظ الفعل
ادبره لا باحته كقوله واذا احل لكم فاصطادوا والاجماع على ان وطى المرأة ذمها غير واجب واذا جازى وقت فليس مراد الاباحه ذلك الوقت ولا
تكون ذل لعل الكراهية ونما بسند بنها على ان المراد بالخبر المتضمن للتحريم مشقة الكراهية لاستحالة ان يستدل بالخبر على نفى ما دل عليه القرائن
لانه كان يلزم منه النسخ في نظر اهل الكتاب مشعورهن لا باس به لانهن بمنزلة الاماء كيف يصح ان يكون النظر اليهن
جائزا لتعليق لانهن بمنزلة الاماء وقد عدم انه لا يجوز النظر اليهن الا اذا ارادوا شرا من ذالم به لا لابتعاها لم يجد ذلك تحقيقا كونهن بمنزلة
الاماء غير ممكن الا اذا ارادوا شرا من ثم نساء اهل الكتاب قد يكن مسلمات على ما قاله الروايات من انهن اذا اسلمت ولم يسلم الرجل وكان بشرط الذمة
فانه يملك عقدها الجواب اما التعليل فحين لا يبرهن بغيره لانه لا انسان المروجة فانه يجوز لولاها ان ينظر الى شعرها وجهها
على الكراهية ولا ينظر الى عورتها وقوله قد يكون طرفة الذي مسلمة قلنا قد بينا ان ذلك لا يصح ولو صح على رواية الشيخ واخبارنا في النهاء
كان نادرا ولا لفظا فحمل على الغالب على ان ادرك في حكم اليهودية والضر بنبره اذا كانتا زوجتين حكم الاماء على السواء هل زاد
يقول الاماء الزوجات والاماء ملكا ليهن الجواب اراد به ان كان زوجها كان حكمهن حكم الاماء الزوجات والخبر ان الاماء معهن
والحره لئلا تان وكذا الذمير مع المسلمة الحره هو الذي اعتقد الرجل على امراته على انها حرة فوجد ما امره كان له ردها فان كان قد دخل

كتاب النكاح

من ان شاء فان كان العمل بهذه فثبت لها الفسخ كيف كان بعين طلاقها لانها لو ابرته عن هذه الوأية ضعيفة فان المقسم
 محمد وعلي بن جعفر واقبلان لكن الجنون الذي لا يعقل معاوقات الصلوة سبب في منع الاستمتاع وبه يضر به المرأة فيشرع لها الفسخ
 للضرر الناشئ من نوات ثمر العقد في لوان يصل اليها اصلا كانت محقرة بين المقام معيه بين مفارقة فان رخصت لم يكن لها
 بعد ذلك خنار وان اخذت فراقه كان لها نصف الصدا سقوطا نصف الاخر من الصدا بما اذا علم والمهر ثابت بالعقد ولا يعلم
 سقوط نصفه الا بالطلاق لا بغيره مسألة المصنف بعد ذلك وجب عليه المهر اذا خلا بها فكون لاحدهما المهر ولا يخفى نصف المهر ولا خلاف
 بينهما **الجواب** اما تنصيف المهر في طرفي العندين فلما روا الحسن بن محبوب عن علي بن ثابت عن ابي حنيفة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا
 تزوجها وهي بكر فزعمت ان لم يصل اليها فاذا ذكر النساء انها عذراء فبطل الامام ان يوجب له سنة فان وصل اليها والاخر في بينهما ما عطي
 نصف الصدا وقد اتفق بينهما وانا على العمل بهذه اما المصنف فان الشئ قد استدل في ذلك الى رواية الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابن مسكان قال
 بعث مسند مع ابن ابي عمير قلت سله عن خمر لم يفسد امرأة فدخل فوجدته خصبا قال يفرق بينهما ويوجب مهر ويكون لها المهر
 عليها وعندى ان هذه الرواية ضعيفة لا رسالها ولا يعلم المسؤل من هو ووجه ان المحقق في اللغة المثل للخصيتين ولا يستبعد مع
 سئل خبيثه يزيد ذكره فيمكن من الوطى فيجب المهر بالوطى لا بالخلوة فان اتفق لا يجب عليه المهر بالخلوة فكيف لم ينع وتيقن ان يعلم ان ابا
 لا يجب له مهر وكذا مع الجهالة وقال الشيخ في مسائل الخلاف اذا كان الرجل مسلولاً لكنه يقدر على الجماع غير انه لا يبرأ لو كان خفي قد حكم له
 بالرجل لم يبرأ بالقبول وقد روى الجبار بن عبد الله بن بكير عن ابيه عن ابي جهم عن ابي عبد الله وابن مسكان في الرواية التي تلوها
 لكن عبد الله بن بكير في طريقه ورواه عنهما ورواه ابن مسكان من سنة قول رواه العنفل في صحيح المدة فادعى الزوج انه فحلها وانكرت
 المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجد كما كانت لم يكن لادعاء الرجل ثابرا وان لم يوجد كانت لم يكن
 لا كذا والمرأة ثابرة كيف هذا وقد علم ان ذلك قد تنزه بالعلمة والفرقة **الجواب** يريد ان يكون لقولها ثابرة في ابطال دعواه بل يكون القبول
 قوله مع يمينه يمكن ان يكون مع دعواها بقاءها فحق له متى عقد الرجلان على امراتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى
 على الاخرى لم يعم بذلك فان لم يكونا دخلا بهما ردت كل واحدة منهما على زوجها وان كانا قد دخلا بهما كان لكل واحدة منهما الصدا
 فان كان الولي قبل ذلك غرم الصدا ولا يقرب كل واحد منهما امراته حتى ينقض عدهما فاذا انقضت صارت كل واحدة منهما الى زوجها
 بالعقد الاول فان ماتا قبل انقضائها فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في العدة
 فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى حسب قدمناه قوله فان لكل واحدة منهما الصدا الشارة الى ما لا يبرأ منها صدا مسمى برجع العدة
 المثل لم يذكره وما الدليل على ايجاب العدة على كل واحدة منهما وهل المدة الطلاق وعدة الاستبراء وقوله صارت الى زوجها بالقبول
 الاول كيف سماه او لا وليس هنا ثابرة وقوله فان ماتا قبل انقضائها العدة فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا وهو انما يكون مع الطلاق
 وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى بقدم موت الرجلين بكونهما في العدة فان لم يبرأ لهما سواء كانا
 في العدة او لم تكونا وقوله ولهما المهر دل على انها لم تقبضاه فيصير قوله ولهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا انما هو اشارة مما اعطاهما بما حصل
 من فريضة **الجواب** لا يعلم من هذا الا قولنا الذي ذكره صورة مسألة سالها بعض اصحاب ابي عبد الله ع فوقع الجواب
 بوجوبه ونقلنا الشيخ على صورته وخرز كذا الرواية ثم الجواب عن كل صورة من صور السؤال وكهذه الرواية الكلبيني استل الى جبل
 صالح عن بعض اصحاب ابي عبد الله ع في اخبرني احدى بنات الاخوين في بلدة فادخلت امرأة هذا على هذا واسرة هذا على هذا قال كل منهما
 الصدا فقبضان وان كان ولهما بعد ذلك غرم الصدا ولا يقرب احد منهما امراته حتى ينقض عدها ثم يصير كل واحدة الى زوجها بالنكاح
 الاول قبل ان ماتا قبل انقضائها العدة قال يرجع الى الزوجات نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في
 قال يبرأ منهما ولهما نصف المهر المسمى وعليهما العدة بعد انقضاء من العدة الاولى هذا الرواية وبوجهها او رواه الشيخ قوله لكل واحدة منهما الصدا
 فانه اراد الخليل الذي يجمع منه ارادة هو مثل فينزل عليه لا يبرأ على وجوبه بالقبول وهو الذي يجب بالوطى والمسمى عندنا بجهنم اما العدة
 فلا نرى وطوء مشتهرة ووطوء المشتهرة يجب عدة الطلاق في الحرة الاستبراء وهو اجماع وانما قال بالعدة الاولى ليعلم انما لا يقتصر الى عقد
 الاخر بل العقد الذي وقع كاف وقد يتبع الكلام بمثل ذلك وقوله فان ماتا فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا بربط الصدا المدفوع
 من كل واحد منهما او الصدا الذي وقع عليه العقدان كان دفع اذ لم يكن لهما ولد وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانه يتبع في ذلك
 لفظ الرواية وهو على وفاء فراح السائل فلا يقول سال كذا وكانا سائلان عن ان تعلقتا بعقد الزوج اثر في منع الارث او في
 ذلك فاذا رآه اللبس عن وقوله ولهما المهر الشارة الى الذي تضمنه العقد عنه لانه لا ينصف بالموت وانما تكلفنا هذه الثواب

من ان شاء فان كان العمل بهذه فثبت لها الفسخ كيف كان بعين طلاقها لانها لو ابرته عن هذه الوأية ضعيفة فان المقسم محمد وعلي بن جعفر واقبلان لكن الجنون الذي لا يعقل معاوقات الصلوة سبب في منع الاستمتاع وبه يضر به المرأة فيشرع لها الفسخ للضرر الناشئ من نوات ثمر العقد في لوان يصل اليها اصلا كانت محقرة بين المقام معيه بين مفارقة فان رخصت لم يكن لها بعد ذلك خنار وان اخذت فراقه كان لها نصف الصدا سقوطا نصف الاخر من الصدا بما اذا علم والمهر ثابت بالعقد ولا يعلم سقوط نصفه الا بالطلاق لا بغيره مسألة المصنف بعد ذلك وجب عليه المهر اذا خلا بها فكون لاحدهما المهر ولا يخفى نصف المهر ولا خلاف بينهما الجواب اما تنصيف المهر في طرفي العندين فلما روا الحسن بن محبوب عن علي بن ثابت عن ابي حنيفة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا تزوجها وهي بكر فزعمت ان لم يصل اليها فاذا ذكر النساء انها عذراء فبطل الامام ان يوجب له سنة فان وصل اليها والاخر في بينهما ما عطي نصف الصدا وقد اتفق بينهما وانا على العمل بهذه اما المصنف فان الشئ قد استدل في ذلك الى رواية الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابن مسكان قال بعث مسند مع ابن ابي عمير قلت سله عن خمر لم يفسد امرأة فدخل فوجدته خصبا قال يفرق بينهما ويوجب مهر ويكون لها المهر عليها وعندى ان هذه الرواية ضعيفة لا رسالها ولا يعلم المسؤل من هو ووجه ان المحقق في اللغة المثل للخصيتين ولا يستبعد مع سئل خبيثه يزيد ذكره فيمكن من الوطى فيجب المهر بالوطى لا بالخلوة فان اتفق لا يجب عليه المهر بالخلوة فكيف لم ينع وتيقن ان يعلم ان ابا لا يجب له مهر وكذا مع الجهالة وقال الشيخ في مسائل الخلاف اذا كان الرجل مسلولاً لكنه يقدر على الجماع غير انه لا يبرأ لو كان خفي قد حكم له بالرجل لم يبرأ بالقبول وقد روى الجبار بن عبد الله بن بكير عن ابيه عن ابي جهم عن ابي عبد الله وابن مسكان في الرواية التي تلوها لكن عبد الله بن بكير في طريقه ورواه عنهما ورواه ابن مسكان من سنة قول رواه العنفل في صحيح المدة فادعى الزوج انه فحلها وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجد كما كانت لم يكن لادعاء الرجل ثابرا وان لم يوجد كانت لم يكن لا كذا والمرأة ثابرة كيف هذا وقد علم ان ذلك قد تنزه بالعلمة والفرقة الجواب يريد ان يكون لقولها ثابرة في ابطال دعواه بل يكون القبول قوله مع يمينه يمكن ان يكون مع دعواها بقاءها فحق له متى عقد الرجلان على امراتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى على الاخرى لم يعم بذلك فان لم يكونا دخلا بهما ردت كل واحدة منهما على زوجها وان كانا قد دخلا بهما كان لكل واحدة منهما الصدا فان كان الولي قبل ذلك غرم الصدا ولا يقرب كل واحد منهما امراته حتى ينقض عدهما فاذا انقضت صارت كل واحدة منهما الى زوجها بالعقد الاول فان ماتا قبل انقضائها فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في العدة فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى حسب قدمناه قوله فان لكل واحدة منهما الصدا الشارة الى ما لا يبرأ منها صدا مسمى برجع العدة المثل لم يذكره وما الدليل على ايجاب العدة على كل واحدة منهما وهل المدة الطلاق وعدة الاستبراء وقوله صارت الى زوجها بالقبول الاول كيف سماه او لا وليس هنا ثابرة وقوله فان ماتا قبل انقضائها العدة فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا وهو انما يكون مع الطلاق وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى بقدم موت الرجلين بكونهما في العدة فان لم يبرأ لهما سواء كانا في العدة او لم تكونا وقوله ولهما المهر دل على انها لم تقبضاه فيصير قوله ولهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا انما هو اشارة مما اعطاهما بما حصل من فريضة الجواب لا يعلم من هذا الا قولنا الذي ذكره صورة مسألة سالها بعض اصحاب ابي عبد الله ع فوقع الجواب بوجوبه ونقلنا الشيخ على صورته وخرز كذا الرواية ثم الجواب عن كل صورة من صور السؤال وكهذه الرواية الكلبيني استل الى جبل صالح عن بعض اصحاب ابي عبد الله ع في اخبرني احدى بنات الاخوين في بلدة فادخلت امرأة هذا على هذا واسرة هذا على هذا قال كل منهما الصدا فقبضان وان كان ولهما بعد ذلك غرم الصدا ولا يقرب احد منهما امراته حتى ينقض عدها ثم يصير كل واحدة الى زوجها بالنكاح الاول قبل ان ماتا قبل انقضائها العدة قال يرجع الى الزوجات نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في قال يبرأ منهما ولهما نصف المهر المسمى وعليهما العدة بعد انقضاء من العدة الاولى هذا الرواية وبوجهها او رواه الشيخ قوله لكل واحدة منهما الصدا فانه اراد الخليل الذي يجمع منه ارادة هو مثل فينزل عليه لا يبرأ على وجوبه بالقبول وهو الذي يجب بالوطى والمسمى عندنا بجهنم اما العدة فلا نرى وطوء مشتهرة ووطوء المشتهرة يجب عدة الطلاق في الحرة الاستبراء وهو اجماع وانما قال بالعدة الاولى ليعلم انما لا يقتصر الى عقد الاخر بل العقد الذي وقع كاف وقد يتبع الكلام بمثل ذلك وقوله فان ماتا فلهما الرجوع الى الزوجات نصف الصدا بربط الصدا المدفوع من كل واحد منهما او الصدا الذي وقع عليه العقدان كان دفع اذ لم يكن لهما ولد وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانه يتبع في ذلك لفظ الرواية وهو على وفاء فراح السائل فلا يقول سال كذا وكانا سائلان عن ان تعلقتا بعقد الزوج اثر في منع الارث او في ذلك فاذا رآه اللبس عن وقوله ولهما المهر الشارة الى الذي تضمنه العقد عنه لانه لا ينصف بالموت وانما تكلفنا هذه الثواب

مَنْ كُنِيَ لَهَا يَنْدُ

لان الرواية خبر واحد ضعيف فلا يضر ان يكون حجة مالم يعضدها الدلالة وانما ذكرنا على هذا التأويل عضدها الاصل وانما يمكن الصلح
 بما فوقه متى اقام الرجل بينة انه تزوج امرأة وعقد عليها عقد صحيحا واقامت لختها على هذا الرجل بينة بان عقد عليها فان البينة
 بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة اللهم لان يقيم البينة بان عقد عليها قبل عقد على اخنها فاذا كان لا مركك فقلت بقتها وبطلت
 بينة الرجل كل واحد منهما مدع فلم رجحت بينة الرجل ولم لا يعتبر في ذلك ما يعتبر في تقابل البينات **الجواب** انما يقضي بينة الرجل لا
 كل واحد من الزوج والزوجة مدع ما يبطل دعوى الآخر ولا يمكن القضاء لهما الحق التعارض الزوج له بدعي وزوجة مقرة له بالزوجية
 فيفقو له ببينة لان معها ترجحا وهو ثبت لا حجة بنكاحه فحجه بحجه ما لو ادعى كل واحد منهما انه تزوجها واقامت بينة بين فصد
 هو واحد فان يكون الترجيح لهما بينهما والاشارة اعتمدت في ذلك على رواية سليمان بن داود والمفتر عن عيسى بن يونس عن الاوزاعي
 عن الزهري عن علي بن الحسين عن رجل ادعى على امرأة انه تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك وانما اختلف هذه المرأة على هذا
 الرجل البينة انما تزوجها بولي وشهود ولم يوقتوا ان البينة بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لان الزوج قد اسحق بضع هذه
 وتريد اخضا فاما النكاح فلا يفسد ولا تقبل بينة الا بوقت قبل وقتها او دخول بها ورؤية الرواية ايضا الصغار عن علي بن محمد
 عن القسم محمد بن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبد الله بن وهبان الرواية بان الاصل فيهما سليمان بن
 داود وهو ضعيف قال النجاشي سليمان بن داود لم يسمع له بساكنة في المحقق عندنا غير انه روى عن جماعة من اصحابنا وعيسى بن يونس مجبولوا الاوزاعي
 والزهري غامبان والقسم محمد بن داود فاشتهر ان سافطيان والاعتماد على ما ذكرناه فقولنا ان عقد عليها متعذر ولم يذكر الاجل كان التوقيع
 دائما وزم ما يلزم في نكاح البينة نكاح المتعة هو المنقطع ونكاح الدائم غير منقطع كيف يكون قصدا للعقد والمقصود عليها
 الانقطاع ويقع دائما **الجواب** الوجه في ذلك ان الاجابة القبول في عقد النكاح سبب للاعتقاد ولا يؤثر فيه الشرط ولا المقادير
 المتضمنة اذا كانت فاسدة وقد اجمعنا على انه لو تزوج بشرط شرط وطأنا بطلن من النكاح وبطلت الشروط وذلك بدعي على انما لقصد
 في العقد فاذا جرح الاجابة القبول عن الاصل صار دافعا وان قصد المنقطع لان لقصد لا اثر له مع وقوع الاجابة القبول العيصين
 ويؤيد ذلك ان نقل الصريح من طرق عدة عن الصادق ع منها رواية امان بن تغلب قدس الله عن المتعة فقال ان استحي ان اذكر شرط
 الايام فقال ذلك لغرض عليك انك اذا لم تشترط كان تزوج مقام بلزك تنقته في العدة وكانت دارا وقال بعض المشايخ لا يصح
 العقد لذي لم يلق المتعة وليس بشئ فان الشرع يبيح المتعة باشتراك بين المتعة والمنقطع وغيره ولا ان لقصد المتعة لولم يبعد طلب البضع
 دائما لما افاده منقطعاً **قولنا** اما ما عدا هذا من الشرطين مستحق كره دون ان يكون ذلك من الشرط الواجبة منها ان يذكر الشرط
 معا كيف دخل الشرطين في اقسام الشرط المستحق مع ان المستحب يفرق الواجب فكيف ينفص في الشيء الواحد ان يكون واجبا مندوبا
الجواب قد عرفت ان الواجب يقتضي الجمع فقولنا منها ان يذكر الشرطين معا ويذكر ان لا ينفصلها ولا يبرأ بحجة بحجة قوله ان يجمع بين
 الشرطين وذكر ان لا ينفصلها ولا يبرأ فكذلك هو الجمع بين الشرطين الواجبين وغيرهما من المستحب لا يضر الشرطين فان الجمع بين
 الشيء وغيره مغاير لنفس الشيء **قولنا** اذا اراد المتع فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة معتقة للعقد هذا تكره لان المتع هو المتعقد
للخ الجواب قد يرد بالايان صلاح الاعمال فيكون الاعتناء للمتع وغيره ويمكن ان يرد به لان التاكيد كما اكد في قوله من حيث خرجت
 قول وجهك شطر المسجد الحرام **قولنا** وانما ما جرحه من المثل من ان من سكر وكف من طعام هل يحتاج الى وزن لا **الجواب** لا يحتاج
 الى وزن وبكيفية الشاهدة له وان قبل هو محمول قلنا المجبول قد لا يهتبه وذلك لا يتقدح في جعله مهر العقول في المهر ما تراض به عليه
 الزوجان **قولنا** وان كانت الفاء بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين العشر جاز لا لعقد عليها من غير ان ايها قولنا بالقاء وبلغت
 البلوغ اما فتان او قسم واحد وقوله وهو تسع سنين العشر ما لفائدة في هذه الغاية فاما ان يكون التسع هي اول البلوغ والعشر
 وانما كان لم يبق لذكر الاخر فائدة **الجواب** الصبيبة تدبغ بالسن فتدبغ بغيره كالاحلام والحفص فقولنا كانت بالقاء نعم
 البلوغ بالسن ثم عقبه بالحد الذي هو النفاة وهو السن وانما قوله تسع الى عشر فقد وفي بعض الاخبار تسع وفي بعضها عشر فارد
 الجمع بين الرى **قولنا** اذا كانت الامة لامرأة جاز المتع بها من غير ان ينفصلها ذلك وهو مقصر في مال العن بغيره من ثم
 على قول من يميز ذلك لاجل بطلان الجارية لم الى المال الكرام لتسحق المالكه العشر ونصف العشر اذا اتت بولد على قول من يكون **الجواب**
 الصحيح ان لا ذلك يجوز والشيخ عول في جواره على رواية ميبق عن الصادق ع نارة بغيره اسطة ونارة بواسطه وقد ذكر القصد
 ان هذه شاذة لا عمل عليها وبالمجمل في خبر واحد محض للعلوم المقطوع به فخطاها وبقتدر الصفة فالمرء للمولاه ويتقدير
 البطلان مع الوطى يكون لمولاهما العشران كانت بكرة ونصف العشران كانت ثلثا هذا اذا لم تجز فان اجازته فلها المهر ولو اتت

كتاب النكاح

بولدكان حرام الاجازة ورقا ولم تجز مع العلم بالحق ومع الشهرة حرا وبك ما القبة **قول** وان كان قد سلك الشهر بعينه كما
 له شهره الذي عينه قبل مجيئها ان يعقد لنفسها غيره بعد عقد وقبل مجيئ شهر بمقدار اجل وعقد لا وما المانع من ذلك
 جان فواجبه الجواب لا يجوز ذلك لانها مع العقد ذات بعلمها اذ لم يكن لاحد عليها عقد جاز ان يعقد عليها شهر متصلا بالعقد
 ومناخره من العقد اذا كان معينا وفي كلام التمهات ما يابى على انرا اطلاق الشهر ولم يعينه يكون العقد باطلا وهو هو والصواب
 جوازها متى اطلق ولم يعين الشهر صحيح ويكون متصلا بالعقد كالاجازة المطلقة والشيخ واستدل في التمهات بربو بكار عن ابي
 عبد الله في رجل يلقى المرأة زوجتي نفسك شهرا لا يسمى الشهر بعينه ثم يمضي فلقاها بعد سنين فقال الشهر ان كان سماوان لم
 يكن سماه فلا سبيل عليها لقوله فلا سبيل عليها الا يدل على بطلان العقد بعنا ان مع الاطلاق يتناول الشهر الذي يلحق العقد وبعد
 انقضاء السنين يكون قد انقضت لك الشهر فلم يملك ان يكون له عليها سبيل ثم ان لم يكن هذا الشاغل معلوما فانه محفل فلا يبقى للشيخ
 حجة **قول** وعقد المتعذر انقضى اجلها او وهب لها زوجها اياها حصة او خسر واربعو يوما كيف قال حضا وقال بعد ذلك
 باب بعد ما تمتع بها اذ انقضت اجلها فعدتها قران ولا يجوز ان يهدى بها الحصة القرين لان قاله في باب بعد الاقراء الاطهار
الجواب الذي استقر المذهب عليه لا الاقراء هي الاطهار وان عدة المسقعة بهام انقضاء الاطهار عدة الاثني عشر في الاثني عشر
 قران والاقراء هي الاطهار وقوله حصة معنا انها لا يخرج من عدة حتى تدخل في الحصة الثانية فكانها معتبرة في العقد وبذلك على
 هذا الشاغل ما ذكره في الاستبصار فانه روي عن محمد بن فضل عن ابي الحسن قال غلط لا من طلقان وعدتها
 حصة قال المراد بذا دخل في الحصة الثانية فيكون قد نكح **قول** وكل شرط يشترطه الرجل على المرأة انما يكون له نكاح بعد ذكر العقد
 فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كانتا للشرط وذكر بعدها العقد كانتا للشرط الذي قدم ذكرها فاطلقة لا نكاحا وان كان
 بعد العقد ثبت على ما شرط ما الفرق بين قبل العقد وبعد لان بعد العقد لكل منهما ان لا يقبلها ولكن لو قال في العقد بعد
 وقبل القبول كان حسنا **الجواب** في هذا المعنى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله يقول في الرجل يتزوج المتعة انما يتوالتان اذ لم
 بشرط وانما الشرط بعد النكاح والذي يقر بان مراده بعد النكاح اي بعد الايجاب بطل القبول في الشرط المتأخر تجربة
 العقد فلا يلزم والمناخز واقعة بعد لزوم فلا يلحق ويؤيد ما ذكرناه وظاهره بكار عن ابي عبد الله قال لا ابو عبد الله اذا اشترطت
 المرأة شروطا المتعة فضايتها واجبت التزويج فارود عليها شرطك لا قبل فان جازت جازت وان لم تجز لم يجز عليها ما كان من الشرط
 قبل النكاح فقوله فاذا رضيت واوجبت فارود عليها شرطك يعني بعد الايجاب بدل على ذلك قولنا فان جازت جازت يعني في
قول وليس نكاح المتعة توارث شرط نفق المهر اذ لم بشرط اللهم الا ان بشرط بينهما التوارث فان شرط ذلك ثبتت بينهما التوارث
 لا جناح نفق المهر توارثا ونكاح لا جناح نفق المهر **الجواب** في هذا الموضع الى ان المتعة ثبتت فيها التوارث وبسقط بشرط السقوط
 الشيخ يقول لا ثبت التوارث الا مع اشتراطها وعليه لا اكثر **قول** علم الحكم ان ثبت الاصول تحول لغيره شرطا فان شرط بينهما
 التوارث هل ثبت ما دام اياه او اذا تمت عتباتها او شرطها **الجواب** ثبت التوارث مع الشرط ما دامت المدة باقية فان
 المدة انقطعت التوارث وان ما نكحها في العقد لانها باين **قول** وموقع عقد عليها شهر ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها شهر
 طابها يعني ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد سلك الشهر بعينه كان له الشهر الذي عينه فلو عقد عليها مثلاً في
 رمضان عن شهر ذي القعدة هل كان ذلك صحيحاً **الجواب** نعم صحيح ذلك على ما في هذا القول وهو رواية بكار عن ابي عبد الله في الرجل
 يلقى المرأة فيقول زوجتي نفسك شهرا ولا يسمى الشهر بعينه ثم يلقاها بعد سنين فقال له شهره وان كان سماه وان لم يكن سماه فلا سبيل
 عليها **قول** لم يابى السر بملك الا بان هل هذا مترد فان او متباين وهل بينهما عموم وخصوص **الجواب** السر يجمع سرته وهي
 اخ من الملوكة لانها مأخوذة من السر الذي هو النكاح او من السر المضاد للعلن وليس كل ملوكة سرية ولما كان هذا الباب يشتد
 بعض احكام السر والاحكام من احكام المملوكات المتردجا والمحللات افتقر الى ذكر اللقن في قوله يستباح وطوى الا نابلث اشياء
 احدها العقد عليهن وهذا ليس من باو طي ملك الايمان فكيف ذكره هنا **الجواب** او اذا الشيخ ان يبين ما يستباح به وطوى الاماء مطلقا
 سواء كان الواطى المولى او غيره ولا ريبان مع ارادة ذلك بقية الى هذا الاقسام **قول** لم يمتد شهره جازة خالما لم يجز له وطوها الا
 بعد منها المحل او بمضى عليها اربعة اشهر وعشرة ايام لم يجز ذلك عليه **الجواب** القول بطلان من ذلك على النقل المستفيض عن
 البيت عليهم السلام روي ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر عن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع وما اباحه ذلك بعد مضي اربعة اشهر وعشرة
 ايام فزوايته فاعتر بن موسى الخراساني عن الحسن بن علي قال قال لك منها ما دون الفرج حتى يبلغ حملها اربعة اشهر

كتاب النكاح

فان في بطنها مع كسبها مع تسليم هذا النفل لا يبقى للاولاد شيء بل لا بد من ثلثيها من استثناء هذا الحكم من جميع الاصل انما فيه لعلة غير متقوى
 لكن عندى ان هذا خبر واحد لم يعضد ولعل قال جوع الى الاصل اوله وهو بقاء الشئ في ذمة المولى وامضاء العتق والحكم بحرية
 الولد قولى واذا اذن الرجل لعبد في التزويج فزوج ثم ابق لم يكن له ان يملك مولاه نفقة وقد بان من الزوج سقوط النفقة من ابن وابنة
 بينهما من **ابن الجوار** وبما يكون الشيخ قد اعتمد على ما رواه غار الساباط عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل اذن لعبد تزويج
 اسره ثم ابق قال ليس على مولاه نفقة وقد بان من سائر ما بان ان اسره بمنزلة من كان له من الاسلام قلت فان رجع الى مواليه هل يرجع
 اليه امره قال ان كانت قد انقضت عدتها من تزويجه فلا يسبل له عليها وان لم يتزوج ولم تنقض العددة في امره على النكاح الاول
 وغار فطحي وانا اوقف فيما يفرض به خصوصا اذا اورد من ابا للاصل لكن الشيخ يقول على روايته لما ثبت عند من نفقة قولى واذا
 اشترى الرجل جارية ومضى عليه ستة اشهر لم يفتقر فيها ولم يكن مالا كان له رزها لانه عيب هو جيب له مالم يفتقر ذلك بكونه كان
 عند **ابن الجوار** الشيخ وبما يكون تبع في ذلك لفظ الرواية التي رواها الحسن بن محبوب عن مالك بن عطيبة داود بن زريق قال سالت
 ابا عبد الله ع عن رجل اشترى جارية مدركة فلم يفتقر عنده حتى مضى ستة اشهر وليس لها حمل قال ان كان مثلها يفتقر لم يكن له
 من كبر في نكاحه يرد به منه قول مع هذا فالواجب تقييد ذلك بكونه عند البائع ولعله اقنع في اشتراط ذلك بما هو مستلف من
 ان العتق المجردة في هذا المشرع لا يوجب الراد الا بوجوب الراد الا بوجوب الراد الا بوجوب الراد الا بوجوب الراد الا بوجوب الراد
 باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى مضاعفة المهر لم اجزى البيع بحرية المطلق **الجواب** وبهذا الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حمزة عن
 ابي الحسن ع في رجل تزوج ملوكا امرأة حرقة مائة درهم ثم ناعه قبل ان يدخل عليها قال يعطها سبعا من دينه مضاعفا من رزها
 هو بمنزلة من استدان بامر سبعا وعلي بن ابي حمزة واقول لا اعتمد على روايته ولم يثبت ان بيع العبد طلاقه ولا ان المشرى يثبت له
 المهر في منعه عتقه والاصل ان المهر ثابت في ذمة المولى الاول وقبل يتقوى بقرينة العبد وبيع فيه والاول اشبه بالمذهب **قولى**
 وان عاق حقة ما يموت زوجها ثم مات الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة المتوفى عنها زوجها العتق بشرط لا يجوز والتدبير
 انما يكون بعد موت السيد **الجواب** قول العتق بشرط لا يجوز قلنا اذا كان العتق معلقا على الشرط لا مشروطا مع العتق المجزى وقوله
 التدبير لا يكون الا بعد موت السيد فلو لم يعلم الامن وهم بعض المناخر بن اما مشايخنا فلم يفتقر لهم على بعض الفرق والاحاديث
 صريحة بجواز النظر بغيره وكذا كل دليل دل على جواز التدبير اختصاصا بذلك بموت السيد منافذنا لا لطلاق وبهذا ذكرنا
 ما رواه محمد بن حكيم قال سالت ابا الحسن موسى بن جعفر ع عن رجل تزوج امته من رجل اخر فقال لها اذا مات الزوج فهي حرة فان
 فقال اذا مات الزوج فهي حرة وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولا ميراث لها من ائمتنا صارت حرة بعد موت الزوج **قولى** فان
 اعتق الرجل ام ولد فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلا ذميا ورزقت منه ولدا كانا ولداها من الذي دعا لذي اختها فان
 لم يكن حيا كما انفارقا لا ولادة ويعرض عليها الاسلام فان رجعت ولا وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الاسلام **الجواب** هذه
 رواية محمد بن عمار عن ابي جعفر ع تصوف في ولادة كانت نصرانية فاسلمت عند رجل فولدت لسيد غلاما فاصابها عتاق
 فكنت رجلا نصرانيا وتضرعت ثم ولدت ولدين وحمل باخر فتضمنت بغير علمها الاسلام فابت فقال اما ما ولدت من ولد فانه
 لابن مولاهما الاول واجبها حتى تضع ما في بطنها فاذا ولدت فاذنلتها فنقول هذه وردت في كتب الحسن فصال وهو فطحي و
 محمد بن قيس يحتمل ان يكونا با احدا لا سدا وقال النخاشي في كتاب الرجال هو ضعيف واذ احتمل ذلك لم يكن حجة وهي منافقة لاسل
 من وجوه ثلثة احدها استرقاق الاولاد وقد اعتقدوا احدا والثاني قتلها والمرأة لا تقتل بالارتداد والثالث تمتك الاولاد
 اولاد مولاهما الاول ومع منافقنا الاصل لا يعل بها ويرى ما قبل ارتدادها دليل على فساد اسلامها ولا يصح عتق من ليس بمسلم
 فغدا الى الرق هي واولادها فنقول هذا ضعيفا والحق ان المؤمن يصح ان يكفر ويحقق ذلك في الاصول مع ان الجماعة يفتنون ان
 المسلم اذا ظهر ثم ارتد واسلم لم يعد طهارته لاعتدائه من الجاهل وذلك مبدل على ان لولوا الاسلام يتعلق به باقيها ركعة
 الاسلام فقولى واذا اهل الرجل جارية لا يجنبها ولا زوجها احل له منها ما احل له ما لكم ان احل له وطاها احل له كل
 شئ منها وان احل له ما دون اوطى فليرى الا ما جعله منه في حل ان احل له خدتها لم يكن شئ من المحذرة شئ وان احل له مباشرتها
 او تعيلها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها هل راد به بقوله ان احل له وطؤها حل له كل شئ منها يعني المحذرة وغيرها ومغلطات الوط
 مثل التقييد واشباهه **الجواب** ليس المحذرة هنا داخل دائما اراد من ربه الاستمتاع والتلذذ بحسب قول من وجعته حل من
 وطئها وانت بولد كان مولاهما وعلا به من يشترى بها لان كان له مال ولا يفتقر شئ من شأنه فان منع سيدا لجارته في بيع الولد هل

ان سبها ما
 س

سُنَّكُمُ الْكُنْهَائِ

بالعقد

والاكان يستلزم
بعضه بعضا اخره

كتاب الطلاق

اختلاف في مدة الحمل اما لو اتفقا في المدة لم يكن لغاى قولن واذا انفى الرجل امرته واخبرت بطلاق زوجها لها فاعتدت وتزوجت وورثت
 لولا وانما جاء زوجها الاول وانكر الطلاق وعلم ان شهادته من شهادتها كانت شهادته زور ففرق بينهما وبين الزوج الا خبرتم
 فتقدم من ابن عليهما عدة واحدة لا تكون الا للزوج وهذا البسوخ وجب ثم العسوة الثالثة هي العدة لا يدخل فيها هذه الجوارح سبق
 ان العدة تنجب من الوطى الصحيح وهو جامع لا يحتاج الى بادة استدلال ولا نوطى بلحق فيها لولد فوجب عدة صومنا للعدة عن الاستنا
 ويؤيد ذلك رواية في بصير عن ابي عبد الله في امرأة شهد عندها شاهدان زوجها مات فاعتدت وتزوجت ثم جاز زوجها فها
 لها المهر بما استحل من فرجها ويضرب بالشهادتين هذا الحد بضمنا المهر بما غلر الرجل ثم تعتد وتزوج له زوجها الاول ولما في الطلاق في رواية
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في امرأة شهدت على غائب بطلاق زوجها فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها فأنكر الطلاق واكتت
 بنفسه حد الشاهد فقال يؤخذ من الشاهد درجة ويفرق بينهما وتعتد من الاخير ولا يقرها الاول حتى تنقضي عدتها في قول
 واذا اشترى الرجل جارية جيلة فوطئها قبل ان يضمن عليها اربعة اشهر وعشرة فلا بيع ذلك الولد لا نه غداه بنطفته وعليه ان يبيع له
 من ماله شيئا ويعتقه وان كان ووطئها بعد انقضاء اربعة اشهر وعشرة ايام جاز له بيع الولد على كل حال اذا كان لا تعتد بها لنطفته
 بين كوفها بعد الاربعة والعشرة وقبلها وقوله فلا بيع ذلك الولد اما ان يكون قد انتقض عليه فلا يجوز بيعه ولا فيكون مملوكا وقوله
 عليه ان يبيع له من ماله شيئا كيف يحب ذلك وقوله ويعتقه يلزم منه ان يملك الجوارح ويدت الاجناس مطعنة في المنع من بيع الولد وفي
 الغزل له رؤس فيمن غيره عن اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية حاملا استبأ حملها فوطئها قال بئس ما صنع وقال
 كان عنك عنها فانتق الله ولا يبدان لم يكن عنك فلا بيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن يعتقه ويجعل له شيئا من ماله فانه غداه بنطفته وورث
 السكوني عن ابي عبد الله عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مجلسا وولده عظمته البطل فقالوا اشتريها وبها هذا الجبل قال نعم قال فاق
 بطنها قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما استحق العتق قال لا نطفته غدت معه وبصره ولحمه ودمه وروثها بن ابراهيم عن ابي عبد الله
 من جامع امته جيلة من غيره فغلبه بن يثوق ولدها ولا يسترق لان شريكها في نام الولد واذا عرفت هذا فالبيع له لما نزل الاذن في ووطئها
 مضاربعة اشهر وعشرة ايام حمل هذه على ما قبل ذلك واما المنع من البيع استحبنا العتق والغزل ففسد هذه الاحاديث لكن الاحاديث المذكورة
 ضعيفة لان في اسحق طعنا بطريقه انه كان واقفا والسكوني غاي غناث يرمى فلا حجة فيها واذا نزل على الاستحباب كان حسنا
الطلاق قول الطلاق على ضربين السنه وطلاق العدة وهو ينقسم قسمين طلاق التام يدخل بها والنكاح يدخل بها ولم يتبع
 المحض في سنه من محض المسخاض والمستقيمة المحض الحامل المستبين حملها والا بستر من المحض في سنه من محض طلاق الغائب
 عند زوجها وطلاق الغلام والسبب في هذا التقسيم ما راى الشيخ رحمه الله تقسيم الطلاق وقدر عدة المطلقات وقوله ينقسم قسمين اما ان يكون
 واجعا الى الطلاق الذي ينقسم الى طلاق السنه وطلاق العدة او واجعا الى احد الصنهيين والاول يقتضيان يكون كل واحد من الاقسام
 التي ذكرها يصح فيه طلاق السنه وطلاق العدة وهو غير جائز لان التام يدخل بها والنكاح لم يتبع المحض من شاكلتها لا يبيع يقع الطلاق
 عليها والشافعي يلزم منه ان كل قسم مما ذكر لا يبيع بطلاق طلاق العدة والثالث يلزم منه ان التام يدخل بها ونكاحها من لا يكون
 عليها عدة ان يبيع طلاقا طلاقا عدة وهو بخلاف طلاق العدة **الجوارح** اربعة اشهر او ستة اشهر او ثمانية اشهر الى طلاق السنه وطلاق
 العدة ومرة الى الاقسام الاخر والصغير يرجع الى الطلاق لا الى احد قسميه ولا اليها فانه لما كان لكل واحدة من المطلقات حكم بعد
 الطلاق بغير تلك المراتب او صادرا طلاقا أصنافا بمجمل تلك العوارض ولا يلزم من مجموع الصنهيين الطلاق اجتماع السنه والعدة في كل قسم
 منه بل يكون كل واحد منهما محاصلا لبعض ومن بعض كما تقول الانسان ينقسم الى لاسو والابيض وكل واحد من الانسان ما تركى او
 جثثه فلا يلزم اجتماع السواد والابيض لكل واحد منهما عدة امتام الطلاق بذكر المطلقات لان اختلافها واختلاف احوال المطلقات كما
 يقول الراية ما راى حجة المسك وراية كذا فيغده بالنسبة الى ذى الراجحة **قولن وما يلحقها الطلاق** وان لم يكن طلاقا في الحقيقة على ضرب
 ضرب منه يوجب ليهو يثبت الطلاق لوقا لثب بعض الطلاق كان حسنا لان الطلاق لا يوجب ليهو يثبت والالزم ذلك في كماله الجواب
 الطلاق مصلح بان يراد به المحض الموجود في كل واحد من انواعه في كل مكان فقولن يوجب ليهو يثبت الطلاق يراد به البابين ويصح بهما
 بالالف واللام المرادة للهد فانه لما احتل الطلاق الى البابين وغيره عرف هنا ان المراد بتبشيرها بالطلاق البابين تعويلا على المعنوم السابق
قولن ويصط طلق ولم يشهد ثم شهد بعد ذلك بايام كان الطلاق واقعا من الوقت الذي شهد وكان على المرأة العدة من ذلك اليوم وقت
 الاشهاد اما وقع فيه الطلاق او لا فانه وقع وجب ان يقول دفع الطلاق في الوقت الذي طلق فيه ثم شهد وان لم يقع طلاق فلا تأثير في
 الاشهاد **الجواب** هذا لا يرد صحيح لكن ما ذكره الشيخ رواه الصغار عن يعقوب بن يزيد عن احمد بن محمد قال سالت عن الطلاق فقال على

من كتاب التمهيد

وكان مما لا يكون طلاقا بالاشهاد فقبل له فان طلقها ولم يشهد ثم اشهد بعد ذلك بانها لم تنكح فقد قال من اليوم التمسك بغيره الى
الطلاق وهذه رسالة لا تمسك بها حجة لكن الوعاين ان يقرروا طلقا ولم يشهد ثم طلقوا واشهد كان الطلاق واقعا في الوقت الذي
اشهد فيه فاما ان يجعل لا منها وقع او لا طلاقا فلا فرق له فان جعل للرجل هل علق فلا يشترط ان كان الطلاق واقعا هل يكون
واقعا بقوله نعم ام بقوله لا فان كان بالاول فقد انزله لا يوجب الاقلام طالق وان كان بالثاني وجب بدونه الجواب
هذه روايتان رواها السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي في الرجل يقول له اطلقنا منك فيقول نعم قال تطلقها طلاقا والسكوني غاي لا
اعمل بما يفرد به لكن يمكن ان يعضد بان نعم يقتضي عادة السؤال فكان نعم طلقا اراى ويكون ذلك اقرا بالاشهاد وقال في
بعض الطلاق فان كان صادقا لازمه باطحا وظاهرا وان كان كاذبا لزم في الحكم وهذا راسل على ان الشيخ رحمه الله قرأ بالطلاق لا ان
يقول له تطلقها طلاقا بمعنى انه بالسبب الموجب للحكم عليه بالطلاق اما لو قصد بذلك الاشهاد لم يقع الطلاق بهذا اللفظ المعبر
وذكر محمد بن ابي نصر في كتابه الجامع مع محمد بن سنان عن ابي جعفر عن رجل قال لامرأتى حرام او بائنا وبنته وبنته وبنته فقال النبي
بشيء انما الطلاق ان يقول لها في قبل عدتها قبل ان يجامعها انت طالق ويشهد على ذلك رجلين عدلين فقول من كتب بيده
انه طلق امرأته وهو حاضر ليس بظاهر بل يقع الطلاق وان كان غائبا وكتب بخطه ان فلانة طالق وقع الطلاق هل يقع الطلاق بمجرد
الكاتب من غير خط ام مع نطق فان كان الاول يقع خلاص كان او غائبا وان كان الثاني وقع غائبا وحاضر الجواب المختار خلاص
ان الكاتب لا يؤثر في طلاقه الا مع تضرع النطق واما الغائب فمضى الشيخ بطلانه بالكاتب بيده والاشهاد مستند هذا الحكم ما رواه
الحسن بن محبوب في حقه الثمالي قال سالت ابا جعفر عن رجل قال لرجل اكتب يا فلان الى امرأتى بطلاقها او اكتب الى عبدتي بعتقها يكون
ذلك طلاقا او عتقا قال لا يكون طلاقا ولا عتقا حتى ينطق بلسانه او يظهر بيده وهو يد بيد الطلاق والعقد يكون ذلك منه بالامانة
والشهور ويكون غائبا عن اهله ويقع طلاقه على ما لم يلفظ به واما الكتابة اعماما البها مع تضرع النطق كالاشارة والرواية
المذكورة لا يبلغ ان يكون حجة وقال الشيخ رحمه الله في المبسوط اكتب نوى ولم يلفظ به لم يقع به شيء اذا كان قادرا على التلفظ فان لم يكن قادرا
وقع به واحدة اذا نواها الاكثر من احوالنا اذا كان مع الغيبه فانه يقع بهذا من روايتنا ان الطلاق ازاله لفسده
ثبت شرعا فيكون انقضا وانما هو فاقا على دلالة ولا ان الكتابان اللغظية لا تؤثر في العقد النكاح فالكتابة لو لم يوقد ذلك ما رواه
زرارة قال قلت لابي جعفر عن رجل كتب بطلاق امرأته وبعق غلامه ثم بدله فما قال ليس لك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به لا يقال هذه
مطلقة وتلك مفصلة فالترجيح للمفصلة لا نأول لو كانت الكتابة باليد طلاقا لكانت في الخالص السفر لا ينفذ في معتق ولا يفسد
بها النكاح مع نساء الداهيين في الظهور والعقد وروايتنا ايضا الاصل في هذا النظر هي اسم في النقل فيكون العمل بما اولى قول
ومنه اذا عمل بالوكيل فليعلمه فان لم يمكنه فليشهد شاهد على غيره هل زاد غيره وكان قادرا على اعلانه ووقع الطلاق بعد العمل
بصحة لا فرق له اصح ان لو كمل لا ينفذ الا مع اعلانه الغرض شوا كان حتمكا او لم يكن والاشهاد به من دون الاعلام لا اثر له في بطلان
الوكالة وكل ما يفعله من طلاق وغيره فهو ماض على الموكل وما قلناه اخذنا في الخلاف وعليه ان الروايات منها رواية هشام بن سالم
عن ابي عبد الله قال ان لو كمل زاد وكل وقام من الجلب فله ما مضى ابداء الوكالة ثابتة حتى يبايع الغرض عن الوكالة فيبقى متاعا ومساومة
بالغرض عن الوكالة وهو يد الرواية وجوب العمل بالاولى والنواهي الشرعية حتى يعلم الفسخ قول من وكل رجلين على الطلاق لم يجز لاحدا
ان يطلق فان طلق لم يقع طلاقا لبرضا الاخر فاذا اجتمع عليهما وقع الطلاق فان لم يكن في هذا من ان كل واحد منهما بالطلاق واجبا
او يطلق احدهما ويخص الاخر والاول قد اطلعه الثاني مما لا يتحقق والثالث يقتضي ان يكون لو كمل هو المطلق والاربع ليس بها اذا لو كمل
على الطلاق من وقع منه الطلاق الجواب المبرر من وكالات الرجلين اشراكهما في الوكالة على الطلاق لا في النطق بلفظ الطلاق في انقضا
على اختياره ووقع احدهما برضا الاخر صحيح لغير المراد ان يلفظا جميعا به ولا ان ينفرد احدهما باختياره فان زادة النطق منهما ليس بمعتق
ولا مراد بل ارادته بعيدا فيسقط اعشارها وقد نكحها الرواية وروايتان احدهما عن اسكوني عن ابي عبد الله عن الاخر عن
زباد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن عبد الرحمن عن محمد بن ابي عبد الله عن السكوني عن كذا سهل وابن شعوب عن كذا عبد الله بن عبد الرحمن
فلا عمل بالرواية الا الاصل بطل على معصومها فلهذا علمه قول من اراد الطلاق فيقول فلانة طالق او يشهد للمراة ببند
ان يكون قد سبق العلم بها من الشهود فان كانا لعلم بها من اربعة الطلاق ما الحكم فيه ولو قال لشيء المرأة وبغيرها لم يزوجها
حسنا الجواب القصد من الاشهاد في الطلاق بحيث يوجب العمل بها عينا وكيفية حيث يحوز ذلك كقوله وكذا قصد الشيخ رحمه الله في قوله وما يزوج
منها بقوله انت طالق اي لسان كان فانه يحصل به لغة فان كان بحسن العربية وقال لسان غيرهما لم يوجب من اربعة طلاقا هل يكون طلاقا

عن محمد بن مسلم

باب في بيان ما لا يوجب الطلاق

كتاب الطلاق

باب إتمام الطلاق

أما إذا كان ذلك من لا يحسن الجواب من حيث الشريعة أن النكاح يفسد بلفظ الطلاق شرطي وقوعه فلا يخرج به بغير الإيعاز عدم التمكن من التيقن قول
 وإذا أراد أن يطلق امرأته وهي حية مستبين حملها فليطلقها له وقت شاء قاذفًا لها واحدة كان أملاك برجعتها لم يضع ما في يدها
 فإذا رجعها وأراد إطلاقها للسنة لم يجر ذلك حتى يضع ما في يدها لا يجوز أن يطلقها طلاق السنة الجواب هذا وإن لم يجمع الشيخ بين
 الاختيار فإنه روي الكافي وأبو بصير اسمعيل الجعفي والحلي جميعا عن أبي عبد الله ع بطريق مختلف طلاق الحلي الجلي واحدة وهو الصحيح
 عمار ويزيد وغيرهما عن أبي عبد الله ع باللفظ مختلف أن الحلي يطلق الطلاق الذي لا يجل له حتى تنكح زوجا غيره يطلقها واحدة واحدة
 ويرجعها فإذا نسها ثم أراد إطلاقها ما نسها طلقها ثم أراد إطلاقها ما نسها طلقها الثالثة فليطلقها واحدة واحدة
 السنة والثانية على طلاق العدة وهذا وإن لم يجمع جواز الطلاق للسنة والعدة لأن الطلاق واحد وإنما يصير للسنة ترك الرجعة
 ترك المواقعة وللعدة بالمواقعة بعد الرجعة ولا يبيح أن يطلقها طلقا كان له مراجعتها ومواقعتها وله طلاقها من دون المواقعة على طلاق العدة
 في الطلاق قبل العدة والله أعلم **قولنا** كذا الشيخ طلاق السنة وطلاق العدة وقرئ بينهما بأن طلاق السنة لا يرجعها حتى يخرج من العدة
 وطلاق العدة أن يرجعها في العدة وبطاعتها ويلزم من هذا ألا يبرأ إلا بعد خروج العدة وقرئ اختيار طلاق العدة بقرئ الكو
 بعد الرجعة من الطلاق الأول وكذا إذا أراد إطلاقها ثانيا لا لشكال بقض خاويل وهو أنه لا ينفصل أحدهما عن الآخر إلا بعد
 العدة وقولنا الشيخ وبواقعتها فإن لم يواقع وطلق ما يكون حكم هذا الطلاق مع القدر على الوطى وهل يخرج عن كونه طلاق العدة الجواب
 تقسم طلاق العدة والسنة شيئا ذكره علي بن أبي بصير القمي الشيخ رحمه الله وعن فلا تعرف في مقابلته طلاق السنة الاطلاق البتة
 ويعني بطلاق السنة ما كان مازدا فإنه شرعا والبدعة ما لم يكن مازدا وإنما كطلاق الحاضر زوجها المدخول بها الحابل
 وكذا الطلاق في طهر قد قبلها منه وكذا الطلاق ثلاثا من غير مراجعتها تحملها لكن لا نبيها اختلاف بين هذا الشيخ فإشارة إلى الوطى
 في الطلاق الثاني وثارة إذا نكح من غير وطى فزلا الشيخ ما تضمن الوطى على طلاق العدة وما لم يتضمنه على طلاق السنة وهو اضطرب
 بالانفصال إلى الجواز لا حقا وتكلف الجمع بينهما والوجه لا اعتراض عنها والمصير في ما دل عليه لقول من جواز الطلاق الثاني حصل معه
 وطيا أو لم يحصل إذ ليس شرط الوطى ما يشهد له حجة عقلية ولا شرعية والتعويل فيه على اختيار أحاد استناد إلى خبره وإطراح الحجج
 القطعية أفاضل الجواز وهو غلط فليكن السعي عبارة عن المادون فيه والبتة في مقابلته نعم يقسم الطلاق إلى ما بين والى مجموع قول
 المسائل لا يبين ذلك في أول الأمر ليس بطائل لا نالتم ذلك فاعذوه **قولنا** ومعه وقتها وارفع حضنها وأراد إطلاقها استبرأ
 أشهر ثم يطلقها بعد ذلك كيف يعرف بعد الوطى ارتفاع الحضيض من غير مضمة وإن كان المرد بلوغها سن الإياس فقد سقط الاستبراء
 قال بعد ذلك أن حكم البتة ومثلها لا تخفى حكمه لم تبلغ في أن يطلقها له وقت شاء وحد ذلك خمس سنين فضاء الجواب
 يمكن أن يكون قوله وارفع حضنها في موضع الحال أي مرتقا حضنها فانه يستبرأ بثلاثة أشهر لأنها في سن من تحيض يكون
 بمعية أنما رتب بمادة لم تحض فالحواهم عادة من الحضيض ارتقا ويمكن أن يبرأ بالارتقاء ان وقوع الحضيض زمانه فلم تحض
 ولم تحض بعد ذلك فانه يتوقع بثلاثة أشهر ويكون معنى ارتفع حضنها لم يقبل حضنها بعد المواقعة أيام عادتها ولا بعد ذلك
 وهذا يمكن **قولنا** إذا أراد طلاق زوجته وهو غايب عنها فخرج إلى السفر وقد كانت ظاهرة طهر لم يبرأ فانه يجامع جازله
 أن يطلقها أي وقت شاء ومعه كانت ظاهرة طهر فانه يجامع فلا يطلقها حتى يمضي ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر ثم يطلقها
 ذلك أي وقت شاء أما أن يكون الاعتبار بشهر فلا حاجة إلى ذكر الثلاثة أو بالثلاثة فلا حاجة إلى ذكر الشهر وقوله حتى يمضي ما بين شهرين
 ثلاثة أشهر هل هذا من غير فترتها أم من حين لادته الطلاق الجواب الاعتبار عند ربه بما يعلم من عادة الزوجة فان علم أنها لا تحض
 إلا مرة في كل شهر جاز أن يطلقها بعد نقضائه وان علم أنها تحض في ثلاثة أشهر مرة لم يجز أن يطلقها إلا بعد مضى هذه المدة كذا ذكر
 ربه في الثالث من الاستبصار وهو صحيح بخلاف عما عرفت عن أبي عبد الله ع قال الغائب إذا يطلقها تركها شهرا أو ركعتين عن أبي عبد الله ع
 ليس لأن يطلق حتى يمضي ثلاثة أشهر فجمع ربه بين الروايتين بالناسا بل المذكور وقد روي عن ابن عباس خمسة أشهر ونزل في الاستبصار على
 الناسا بل المذكور وبه وهذه المدة ابتداء من حين سفره لا من حين إرادة الطلاق وكذا في النهاية قال على ذلك لا يقتصر إلى البتة
قولنا ومعه إذا إطلاقها فليطلقها تطليقا واحدة ويكون هو أملاك برجعتها ما لم يمضي ثلاثة أشهر وهي عتبتها إذا كانت من ذوات الحضيض
 كيف يكون عدتها ثلاثة أشهر إذا كانت من ذوات الحضيض وإنما عدتها ثلاثة أشهر وإن لم يكن من ذوات الحضيض ثلاثة أشهر الجواب هذا
 إلى رتبة الغائبية منها من حالها أنها تحض في كل شهر مرة فإذا طلقها في الغيبة لم يكن له طريق إلى استعمال الأثر فيبقى على الأشهر
 لأن المعتاد كالتسليم ومعه قوله إذا كانت من ذوات الحضيض لم يحض في كل شهر **قولنا** ومعه كان عند الرجل أربع نساء وهو غاي

مِنْ نِكَاحِ النِّهَائِيَّةِ

عنهم وطلق واحدة منهم لم يجز له ان يعقد على اخرى الا بعد ان يمضي تسعة اشهر لان في ذلك مدة الاجل من نكاح المحض وضع الحمل كما ينبغي ان يقولوا لا بعد ان يمضي تسعة اشهر من نكاح المحض ولا بعد من نكاح المحض هذه المدة ثم لم يبعد ذلك ما اطلقته والثانية لان النكاحين من الجواهر لا يحتاج الى ذلك لان بلوغ تلك العدة ليس لان زواجا لعدم قبل الثالث على اليقين هذا على رأي الشيخ وفي النهاية وهو ما يدل رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع اما هذه فالتقدير ان لا يعلم خالها فلا يحتاج الى زيادة عن تسعة اشهر لانه هو الامر الثاني الثالث لا يحتاج ايضا الى تعقيب الطلقة بالاولى والثانية لانه استسلفان الثانية جاز معها نكاح لغت المطلقة وانما المنع في الرجعية فانها ما استسلف عن اعادة طلاق الشبهة وذكر رواية عثمان عن ابي عبد الله ع بينهما ما يقتضيه ذلك تتبع افعالها فقولنا في الطلاق الرجل امرته وهو من غير فانهما يتوارثان ما ذامتا العدة فان نقصت عدتها وشر ما بينهما وبين سنة ما تزوج فان تزوجت فلا ميراث لها وان زاد على السنة ولو زوج واحد لم يكن لها ميراث ولا نفقة في جميع هذا لا بين ان يكونا للطلقة هي الاولى والثانية والثالثة وسواها كان له عليها رجعة اولم يكن فان الموارثة ثابتة بينهما على ما قدمناه هذا اذا كان الموضع يستمر الى ان ينفق فان صح من مرضه ذلك ثم مات لم يكن لها منه ميراث الا اذا كان طلاقا بملك فبهر رجعتها فانه ترثره ما لم يخرج من العدة كيف هذا والطلاق البائن لا يرث فيه الزوج فلم قال فان الموارثة ثابتة بينهما وهي مفاعلة لا تحقق الا منها الجواهر لا يربى فان هذا الكلام خيلا لكن لو جبرته انه يرثها ما ذامت في العدة الرجعية ولا يرثها طلع خرجها ولا في البائنة اما هي فترث في الرجعية البائنة وبعد العدتين الى سنة ما لم يبرأ ولم تزوج هي اما توارثها في الرجعية فعليه الاجماع والروايات صريحة بذلك واما في البائن فلان العدة تقطع بينهما فلا يصح عليه ان يزوج ويحي ترثر بالروايات المتفق عليها منها رواية مالان بن عبيدة ابي ولا عن ابي جعفر ع قال اذا طلق الموضع في مرضه ثم مكثت حتى انقضت العدة فانها ترثره ما لم تزوج في رواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال ترثر اذا مات في مرضه قلت وما حكمها قال لا يرث الا من يصاحبه موت وان طال ذلك الى سنة وقال الشيخ ع في الخلاف المربع اذا طلقها طلقة لا يملك رجعتها ثم ماتت لم يرثها الا خلاف وان مات هو من ذلك الموضع وشر ما بينهما وبين سنة ما لم يزوج وهذا صريح بما قلنا في نكاح الشبهة في النهاية على هذا التقيد فوق لم يمتى كان الرجل زوجة معه البلد عزابه لا يصل بينهما فبميراث الغائب عن زوجته فان زار طلاقها فليصير لان يمضي ما بين شهر الى ثلاثة اشهر بطلتها ان شاء كيف يقاس هذا على الغائب الجواهر لا يعسر بل يسهل على الغائب بل استند ذلك الى رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا الحسن ع رجل تزوج امرأة من اهلها وهي من اهلها واراد ان يطلها وهو لا يصل اليها فمك طمسها ولا يعلم غيرها فقال هذا مثل الغائب قلنا رايك لو كان يصل اليها الاجتناب والاجتناب لا يصل فقال لا اضعفها سألنا لا يصل اليها فيه فليطلها اذا نظر الى عزاء الشهر الاخر يشهد فوق لم يرد ان ما يكون بل الرجعة ان ينكر طلاقها كيف يكون انكار الطلاق رجعة وهو كذلك ينبغي شهد بالطلاق ثم ان المطلق كانه يقول لو وقع في الطلاق لما زاجعتها فانكار الطلاق غير رجعة لان حقيقة الرجعة ان يتقدمها طلاق هذا فقد جحد الجواهر قد استسلف ان الرجعية زوجة ما ذامت في العدة ضرورة تحقيق احكام الرجعية من غير الاستسراع ووجوب التقية لها والتوارث بينهما واولاد الرجعية للمنع من زوال الملك مع عروج العدة فكل ما دل على المنع من زوال الملك كان رجعة لانه اتلف وتدارك واستيعاد لحق من النكاح ولهذا ساء اسمها كما في قوله فامسكوهن بغير دفع جعل تركها حتى يخرج من العدة طلاقا بقول او فارقه من بغير دفع واذا انكر الطلاق فقد انكر ما يبرئ الملك عند انقضائه العدة ودل به على انكاره لان نكاح الطلاق يبلغ من الرجعة اذ من الرجعة دفع حكم الطلاق وانكار الطلاق دفع اصله فكان ابلغ ويؤيد ما ذكرناه من رواة محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن محمد عن احمد بن محمد بن الشيخ ع في التهذيب بسند عن ابي ولا عن ابي عبد الله ع قال ان انكر طلاق قبل انقضاء العدة فان انكاره للطلاق رجعتها وقوله هو انكار ما لم يمتدح قلنا انكاره مع علمه بوقوعه اذ لا يابطال حكمه ولا يقال يلزم ان يكون انكاره كل عقد بغير ابطال لانه لا ينفق بان الرجعية هنا هي المنع من زوال الملك الثابت بكل ما دل على ذلك كان رجعة ولا كل غير الطلاق من النكاح لانه سقاء للملك هو لا يثبت بالانكار فوق لم يرد ان كانت خالفا لباشرين فانهما يتبين من الرجل عند وضعها للاول ولا تحمل للزوج حتى تضع ما في بطنها اما ان يكون بوضعها للاول خرجت من العدة او لا يلزم من الاول ان تحمل للزوج من الثاني لا يتبين من الجواهر الشيخ ع في هذا على رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله البجلي عن ابي عبد الله ع قال سالته عن رجل طلق امرته وهي حبلى فوضعت واحدا بقي واحد فقال يتبين من الاول ولا تحمل للزوج حتى تضع ما في بطنها وقال في الخلاف لا تنقض عدتها حتى تضع الثاني وقد ذكرنا اصلها انها يتبين بوضع الاول ولا تحمل للزوج حتى تضع الثاني والتمتد الاول وما ذكره في الخلاف هو الذي اعتمد له قوله نعم واولاتنا لاجل ان بعض حمل من الحمل اذا اصبغ اليها افتقرا لكل فالا يتبين باحدهما والرواية التي ذكرناها في طريقها حجة في براءة المختص سماعه وجعفر بن سماعه وهم راويان

كتاب الطلاق

مع انهما من امة له لولا الامة فوق لهما الغلام اذا طلق وكان من محسن الطلاق عقداً في عليه عشر سنين مضاعداً جاز طلاقه وكان عتق وصية
 ووصية وصية كان سنة اقل من ذلك ولا يكون من محسن الطلاق فانه لا يجوز طلاقه ولا يجوز لوليها ان يطلقه الا ان يكون قد بلغ والعقل فانه لا يجوز ان يزوجها جاز طلاقاً لوليها عنه كيف يجوز طلاقه في المبلغ وقد قدم ان من شرط الطلاق العقل وما الفرق في كونه لا يجوز
 لوليها ان يطلق عنه في المبلغ وعمره اذا بلغ فاسد العقل ولم يبل بطلن عن السلطان الجواب انما صحت النسخة في جواز ذلك الى ان يزوجها
 منها رواية ابن بكير عن ابي عبد الله قال لا يجوز طلاق الصبي في المبلغ عشر سنين ومنها رواية عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن
 طلاق الغلام ولم يعلم قال اذا طلق السنه ووضع العقد في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز وعنه ابن بكير عن ابي عبد الله قال لا يجوز
 طلاق الغلام اذا عقل ووصيته وصدقته وان لم يحتمل والفرق بين ما اذا بلغ فاسد العقل وما قبل البلوغ ان مع الصبي بلوغه
 رجاء معناه انه لو كان متيقن ومع بلوغه ومصادره عقده لا يتحقق ذلك بخلافه لولي الطلاق عنه دفعا للفرع عن ابن جبر وعنه ابن الملقه
 وانما لم يبل بطلاق السلطان لان لفظ الولي اعم من السلطان فيدخل فيه السلطان والتمسك اذ انه لا يصح طلاق الصبي ولو اباة الاد
 طرقتها ابن بكير وهو نظري وعنه عثمان بن عيسى وهو واقفي وكذا سماعه مع انهما من امة له لولا ان اصله في المبلغ من طلقها واحدة ثم اعتقت بقيت مع على
 نطقه واحدة فان تزوجها بعد ذلك وطلقها الثانية لم يخل له حتى تنكح تزوجا غير لوتزوجت بزوج بعد العتق ثم تزوجها الا ان يخل
 معمر على واحدة ام على ثلثا ما اكونها يبقى على واحدة فلا ينفك اذا طلقها مرة بقيت معه على واحدة فاذا اعتقت استقبل لخال لا لوليها
 روى بذلك روايات منها رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن والديه وهشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام الاحتياط اما السؤال عن هذا الخلق
 بالزوج فالذي يقيس به نظرنا ان قلنا بالهدم المحرم فكذلك يلزم في الامة لان رواية رفاقة الله عليها القول في الهدم تنبئ على ذلك لانه عليه
 السلام قال لا يوافقه كيف اذا طلقها ثلثا ثم تزوجها ثانياً استقبل لخال الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت وهذا صريح في الانكار على الفقيه
 بان الزوج يهدم الثالث ولا يهدم الواحدة باب اللعان في امر فان رجعه عن قول جلد حد لمقره ثابته جلد هاء ذلك لقد نهى الله
 وهذا اذا سقط عنه بسقط الجواب ثم يجلد لقذفها باها ولو عفت عن اخذ سقط لانها حد لمقره محض فيسقط باسقاطها فوق
 وان اعترفت بالزور رجها هل يحتاج في اعترافها الى اربع مرات ام يكفي مرة واحدة وهل يعتبر كونه محضاً وهل اذا كانت بشبهة يجلد مع
 الزوج الجواب لا يشترط اعترافها اربعاً اذا كان بعد لعان الرجل لان لعان الرجل اثبت في حقها الزوج وجرت شهادته بحجبه الشهادة لا بغيره
 في اثبات دعواه ولا بد من اعتبار شرط الاحصاء في جميعها واخبره ولو كانت اتم لم ترم وعندها نصف الحد على القول بثبوت اللعان بين
 الحر والامة فلو كان عليه الحد على ما روي في بعض الروايات والظاهر ما ذكرناه والا انه لا حد عليه بعد مضي اللعان ما لم يرد بالظاهر
 من ادبهم كان اظهر من القول الاخر الجواب باب الجحد بالظاهر لا جلي والابن وانما كان اظهر لان اللعان امسقط عنه الحد ولا كذا في القذف
 مستانفاً لم يثبت الحد وجب فلو اذا طلق الرجل امرته قبل الدخول بها وادعت عليه انها حامل منه فان اقامت بينة انه انجس حرام
 بهائم انكر الولد لعنتها ثمانت منه فليهدم كذا وان لم يبق بذلك بينة كان عليه نكاحها ووجوب عليها ما نكحها سوط بعد ان يجلد بالامة
 نكاحها كيف يجب عليها ما سوط ويجوز ان يكون الولد بمن زنا وبالجمل او عاوها الحمل منه لا يلزم منه الزنا ان يجوز ان يكون ضارداً
 ثم من الحكم يكون الحمل ليس منه لا يثبت كونه من امة الجواب انما انتم مع اقامة البينة بائناً للستر بلا عن وبثبات امره فان خلوة الصبي مظنة
 الوطى قد عسر بغير الظاهر فيكون القول في لها فيه فاذا انكر لم ينفك الولد الا باللعان لانها ضارته فمما شاع المهر يجب لمكان
 بالحق الولد المستلزم للوطى فالحكم وبقي بذلك ما رواه علي بن جعفر عن اخيه الحسن قال سألته عن رجل طلق امرته قبل ان يدخلها
 فادعت انها حامل منه قال ان اقامت بينة انه انجس حرام انكر الولد لا عنها ثم بانث منه وعليه المهر كلاً ولما قلنا ان لم يبق بينة كان عليه
 المهر ووجوب عليها ما سوط بعد ان يجلد انما دخل بها فاجاب اليه بن و نصف المهر حق وانما الجحد في ذكره في النسخة ولم يبين
 مستند ولا اي له وجهاً فوق لولا ان قد فرأته فراضا الى الخاكم فامتناعاً قبل ان يتلاعنا فان قام وجل من اهلها مقامها ولا عنه
 فلا ميراث له وان ابى احد من اوليائها ان يقوم مقامها اخذ الزوج الميراث وكان عليه الحد ثم ادين سوطان كانت هذه الاعا
 ايماناً فالناتبة في اليقين غير جائزة وان كانت شهادتان فالشهادة على النسخة غير مقبولة ثم قول الولي امسك الله انك لا بد بين فمما روي
 به متى لم يكن عالماً بصحة من ان يقول فليهدم ولا عنه رجل من اهلها الجواب الاميان والشهادتان ليست هنا ثابتة لان الولي يستقبل
 حداً لقذف من الزوج ودفعه عن الميراث فهو المحض في هذه الصق وما يخبر به الشيخ رة البيوتية وسقوط الحد عن الزوج بثلث بلعان
 الرجل فمما روي في الزامه بالحد هو يرد دفعه عن نفسه بلعان اما الولي فلا يحتاج الى اللعان لان لعان المرأة انما يرد به دفع العقد
 عنها واذا كان التعذر بها مبنية فلا حد في بكفي بلعان الزوج ولا يوجب الا عراض المذكر وقد روي هذه الرواية عن ابي بصير

في كونه

الجواب

مَنْكِهَ النِّهَائِيَّةِ

ابي عبد الله قال اذا قام رجل من اهلها مغلها فلا عنه فلا ميراث له وان ابا احد من ابائها ان يقوم مغلها اخذ الميراث زوجها
 ورؤاها ابي الحسين بن علوان بسند عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل قذف امرأته ثم جاء وقد توفيت فقال خبرني عن
 اكدب نفسك فقام فبكى الحد وبعط الميراث وان شئت لا عننا وفي قريتها ولا ميراث لك والرواية عن ابي بصير مقطوعة السند
 والاخرى في جنازة الزانية فلا عنها ولا ميراث لها عند الوفاة سقوط الميراث والارث والحديث في جواز اصقاط الحد بها عنه منفردا عند
 توقف قول وان كان الميراث من اهلها عن كثر من اهلها استيقن غاير الى الاسلام كان لعقدنا بنا بينه وبين امرأته وان لم يرجع كان
 عليه القتل بمثل ما في هذا المرتبة بالحرب ثم يرجع الى الاسلام قبل انقضائها لعده وهي ثلثة اشهر كان اطلاقها لم يقيد ذلك بان يقول
 ان كانت من ذوات العدم ولم يعتبر العدة بالاقراء والشهور يستعد حين ارتداد ام اذا لم يرد الحرب التكم يلحق بها بالحرب وتبقى
 يستأينها ولم يتمكن من قتله ما الحكم فيه **الجواب** لا حاجة الى التيقن بالعد لان اشتراط الرجوع قبل انقضائها العدة يسلمون كونها ذوات
 ولا حاجة اليه اليه التيقن للاقراء او الشهور لان الزنى ههنا بان كرم مطلقا وانما ذكر الشهور لانها اغلث انقضائها العدة ان كان من ذوات
 الاقراء ومن ذوات الشهور وتعد مدة الميراث من حين ارتداده لم يرد الحرب ولم يلحق بقتل اديب قولنا ما يبيح اهلها القتل انقسم
 فيه ما يوجبها لكفارة قبل الواقعة ومنه لا يجب الجدل الواقعة فالاول هو اننا نألفظ بالظهار على ما قد ساء ولا يعلفه بشرط ان لا يعلف
 الكفارة قبل الواقعة فان واقعتها قبل ان يكفر كان عليه كفارة اخرى ما لا يوجب الكفارة الا بعد ان يفعله بشرط ان لا يفعله
 او واقعها كان عليه كفارة واحدة فان كفره قبل ان يواقع ثم واقع لم يجز ذلك عن الكفارة الواجبة بعد الواقعة وكان عليه غايرتها ومثل
 فاذا ذكر ان لا يفعله وجبت عليه الكفارة ايتم قبل الواقعة فان واقعتها بعد ذلك كان عليه كفارة اخرى اذا فعل ذلك بعد ان ساء
 يكن عليه اكثر من كفارة واحدة قوله لا بعد ان يفعله او واقعها ما في هذا الكلام وفي القسم الثاني متى يكون مظاهرها وهل
 اذا لم يفعل ما شرط ان لا يفعله يجوز وطءها قبل ان يقع الشرط وهل اذا طء ما ساء لم يكن له حكم في القسمين ام في القسم الاخر والسئلة مضطربة
 والمقبوضة هما **الجواب** صورة المطلق ان يقول انث كطهر ابي فهذا يجب عليه الكفارة لاجل ان طوى ولم يكفر بالمرء كفارة ان
 وصورة المشرط ان يقول انث كطهر ابي ففعلت كذا فهذا لا حكم له حتى يفعله فاذا فعل منار كالمطابق وتعلقت به الكفارة ولو واقعها قبل
 ان يفعله ما شرط ان لا يفعله لم يجز الوطء ولم يتعلق به الكفارة وهذا قال في الخلاف وقال في التهذيب قد لا على ان الظهار اذا كان
 بشرط لا يجب الكفارة منه لا بعد وجوب الشرط فاما قوله في النهاية لا بعد ان يفعله ما شرط ان لا يفعله او واقعها فانه يعمل على ان اذا كان الشرط
 هو الواقعة وقد روي عن الحسن المجاشعي عن ابي عبد الله قال الظهار على ما بينا من الكفارة فانه قبل الواقعة والاخرى ساء
 بكفر قبل ان يواقع هو الذي يقول انث كطهر ابي لا يقول ان فلان كذا والذي يكفر بعد الواقعة هو الذي يقول انث كطهر ابي ان قرنا
 ولا يجوز ان يعمل قوله او واقع على ان اذا كان الشرط غير الواقعة لان الحكم المعلق على الشرط مستغنى عنه فانه لا يتحقق الظهار بقاء ولا يجب
 الكفارة بالوطء ساء في حد ما في قوله فان طلق المظاهر اربعة قبل الكفارة سقطت عنه الكفارة فان راجعها قبل ان يخرج من العقد
 له وطؤها حتى تكفر وجب الكفارة الظهار فاذا طلق سقطت فاذا راجع لم يحصل ما وجب الكفارة ثم اما ان يكون سقوط الكفارة بالطلاق
 او بخروج العدة فان كان بالاول لم يؤثر الرجعة وان كان بخروج العدة بطل قوله فان طلق سقطت الكفارة **الجواب** قد عرفنا ان
 المطلق لا يار جعها هي حكم الزوجية لان العصمة تنقطع بملك البضع ثابت فحكم الظهار اذا ثبتت معايب الزوجية واما
 سقوطها بالطلاق فالا ان الكفارة يورث المخلع عن الوطء فاذا طلق فقد شاع في اسقاط موجب للكفارة فغير من ذلك بالسقوط فاذا
 راجعها كان حكم الظهار باقيا اما لو خرجت من العدة فقد انقطع العصمة وبطل ما عند الذي تاق به حكم الظهار فيبطل حكم الظهار وتوابعه
 ذلك ما رآه الحسن مجتهد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي جعفر في الرجل اذا طاهر من امرأته ثم طلقها طائعة قال اذا طلقها بطل
 قلنا فان راجعها قال نعم هي اربعة فان راجعها وجب عليها ما يجب على المظاهر من قبل ان يتما ساءت فان تركها حتى يطلها ثم
 تزوجها بغيرها الظهار قال لا قد بان منه وملكك نفسها وفي رواية عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الاول كان عليه الكفارة ولا على هذه الرواية واكثرنا على الاول قولنا ان كثره لا يلزم طلاقها اذا كان متمكنا من الكفارة
 فان لم يكن متمكنا منها يلزم الطلاق كيف يسقط حقها من النكاح وهو في كل اربعة اشهر مرة واحدة لا بعد الا ان بالطلاق اذ لم يفعله
 على الكفارة وهو قوله فاما ان يعجز عن الرجوع باحسان **الجواب** قلنا ان العاقر عن المتق والاطفاء وانعسا يجوزها لاستعفاءها
 لا يتحقق العجز عن التكفير وان قلنا لا يجوز الا التكفير بثلث الخصال الثلث على المترتب بلزوم الطلاق لتحقيق العدة وبسقوطها من
 الاستعفاء العجز عن التكفير مع الشرح ويكون هذا امساكا بعرف من مذهبنا في حق المشرع في قولنا طاهر الرجل من امرأته من

کتاب الخلاق

مع القديسة

وقد بانف منه
واجماعات وامينه
وبين الخمسة عشر
نصل

مِنْ كُنْ لِنَهَائِهِ

الاشهر التي لم يتقدم على الاقربة فلا عيب بها لاحتمال الحمل لكن اكثر الحمل عند بعض سنة وعند بعضهم تسعة أشهر فلهذا لما كثر زمان
 الحمل في الاعتدال لم يقصر بها حمل اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر بعد العلم بحلوها من الحمل وكان الزمان الاول لاستبراء الرحم من الحمل
 والثلاثة بقية للاعتدال ويقوى عندنا السنة كافي في العدة وبما روى في رواية عمار بن ربيعة بن كعب بن عبد الله عن قال اذا فارت
 صبرت تسعة أشهر لاحتمال ان يكون حاملا فلا مضى اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر ورواية سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة
 فلا حاجة الى اثباته بعد ما قلنا قد بينا ان التسعة انما هي لازمة لربطه فيكون الثلاثة هي العقد ويمكن ان يكون الاحتياج اليها التزول
 البتة لان في الروايات ما يدل على ان اقصى الحمل سنة وقد اخذوا المصنف كتاب الاعلام وادعى عليه الاجماع ورواه ابن حكيم عن ابن ابي عمير
 في المطلقة بطلانها وجهاً نقول انما جيل فيمك سنة فقال ان جاء ثبوت اكثر من سنة لم تصد ولو بساعة واحدة وبما روى في رواية
 ابن الحجاج عن ابى الحسن في قال اذا طلق امرأته فادعت الحمل انطهرها تسعة اشهر فان ولدت والا انطهرها ثلثة اشهر وقد بانست سنة ومثله
 في محمد بن حكيم **قوله** ومن كان امرأته لها عادة بالحيض في حال الاستقامة فاضطر بها بانها فاضارت مثلاً بعد ان كانت تحيض كل شهر
 لا تحيض الا في شهرين او ثلثة او ما زاد عليه فلتعتد بالاقراء على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد بانست اذا صاد ذلك عادة
 لم يرجع الى العادة الاولى وهي قادرة على الاعتدال بالاقراء ثم لا يكون معتد بالاقراء لانها لم تزل تحيض في ثلثة طهار ولم قال فلتعتد
 بالاقراء وانما يعتد بمثل وطال الاقراء في حال الاستقامة **الجواب** هذه رواية محمد بن الفضل عن ابى العباس عن ابى عبد الله سأل
 عن التي تحيض في ثلثة اشهر مرة كيف يعتد قال تنظر مثل هذا الذي كانت تحيض فيه في زمانا الاستقامة فلتعتد بثلثة قرو ثم تبت
 ان شاءت ومحمد بن الفضل ضعيف ورواية هذه شاذة فليست حجة يمكن حملها على امرأة كان لها عادة مستقرة ثم اضلها حبسها ولم ينسها
 لها عادة مستقرة ثم رأت الدم شتم سنناً فانما تعتد بما عرفت ولا لان ذلك لم يسبق عادة ثانية فاعتد بها انما لا بد من هذا
 التقدير لا بمثل اوقات الاقراء **قوله** واذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلتعتد
 بثلثة اشهر قد بانست منه ليس عليها اكثر من ذلك لا تعتد بالاقراء ههنا وحيثما استقرت عادتها في معاونة **الجواب** لا يجوز ان يعتد
 هذه بالاقراء لانه كان يلزم ان يكون عند استقرت سنة ولم يبدى له مثل احد من فقهاء الاسلام على ما ذكره الشيخ في قوله
 عليهم السلام متفق عليه في وزارة قال سالنا باعد الله عن ذلك لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قال فلتعتد بثلثة اشهر ثم تبت
 ان شاءت **قوله** وان كانت حاملا لا تنفق عليها من غيب لها الذي ينظرها الحمل ليس له مال فكيف ينفق من نصيبه لا بما هو عليه من لا
 يجب نفقة على الولد ثم قد يمكن ان يخرج منها مكوناً لانفاقاً لورث **الجواب** الحمل ينزل بنصيب من كونه المبيت اجتماعاً فاضافة الصبي
 اليها ضافة محضه هو بديك ملكاً مشتملاً بوضع حياً وانما احتجاب لانفاقاً عليها هو بنصيب الولد فانه محل فيه على ما روى عن محمد بن
 فضيل عن ابى العباس الكاظمي عن ابى عبد الله ثم قال الجبل الموقوف عنهما وجهاً ينفق عليهما من مال ولدهما الذي بينهما والشيخ روى
 يدعى على ذلك الاجماع والكاظمي انه لا نفقة لها لما روى في الخبر عن ابى عبد الله ثم وزارة بن اعين وابولساعة عن ابى الحسن في الحامل المتوفى
 عنها زوجها هل لها نفقة فقال لا والرواية التي يستدل بها الشيخ روى رواية محمد بن الفضل وهو ضعيف وقد روى في خلاف ذلك وروى
 بما اخذاه الشيخ روى رواية اخرى طريقة السكوني وهو حاق قال لا على العمل بالروايات المسقطه لفقده لسلامة ما بينهما وموافقتها
قوله واذا طلق الرجل زوجته الحق ثم مات عنها فان كان طلاقاً فيملك من الرعيه فعدتها اربع اشهر وعشرة ايام وقد يكون
 عدتها الطلاق اكثر من ذلك كما ذكر في المسئلة والمطلقة اذا دعت الحمل **الجواب** لما كان الاغتال المطلقة لا عدتها بالاقراء والاشهر
 يزيد ذلك من ثلثة اشهر فادانات وهي في العداخذت في عدة ابوية وهي بعد من عدة الطلاق لاكثر من ثمانية اشهر لا حبلين
 بناء على الاخبار ولما ذكر الله سبحانه العدة بالاشهر كعدة الطلاق بقوله لا ريتتم فعدتهن ثلثة اشهر وعدة الوفاة بقوله عز
 بانفسهن اربعة اشهر وعشر ايام بعد كونهن ذلك اسناد الشيخ في ذلك الى ابى عبد الله لا حبلين المذكورين في الكتاب العزيز **قوله** واذا طلق الرجل
 عن زوجته لا يعرف خبره فالامر لها ان صبرت كان لها وان لم تصبر رقت خبرها الى الامام كان عليه ان يلزم وليه النفقة عليها فان نفق
 لم يكن لها بعد لان خبار وجوب عليها الصبر اذا لم يكن له ولي ويكون خبره لا يكون في يد ما للعالم على الامام ان يبعث من
 خبره في الامام وتصبر اربع سنين فان وجده خبره لم يكن لها سبيل الى التزوج وكان على الامام ان ينفق عليها من بيت المال فان لم يضر
 خبره بعد اربع سنين من يوم وضعت امرها الى الامام اعتدت من الزوج عدة الموفى منها روجها ثم ليتزوج ان شئت فان شاء زوجها كان
 لها ما يخرج من العدة او تكون قد خرجت ملكها لم تكن تزوجت فان كانت زوجة بعد ان نفقت عدتها فلا سبيل للملاول عليها وكانت تنس
 الثاني فاحكم عليها بالعدة واعتد وقد حكم موت زوجها بما يحل اذ جاء في العدة لا يكون له عليها سبيل ولو قبل اذ جاء حاله حكم لها

كتاب الطلاق

كان باطلا قلنا يلزم ذلك فيما اذا تزوجت ودخلت بالزوج الثاني انتهت الى الثاني الاول بالوجه الذي ذكره الجواب الامري اعتبارا
 ليس حكما بالوفاة ان يعلم انه من الجواب بقاء الزوج لكن لا مبرا لا اعتداد مستقار من الشرع وقد دعي بذلك دوايات عدة لكننا مختلفه
 فالذي يراه بن يدين معاوية انه قيل اولى بعد التبرع ربيع سنين وبعد تعدد الاغفار عليها ان يطلقها طلقه فان جاء وهي في
 العدة وبدا للزوجين معاوية ان يتردوا وان نقضت لعدة قبل ان يحج ويبرج فقد حلت للزوج ولا سبيل له عليها وفي رواية زرعة عن
 معاوية قال سالت عن المفقودة قال ينظر اربع سنين ويطلب الا اذا لم يجرى حتى يمضى اربع سنين امرها ان تقتار برة
 اشهر وعشر ثم صلل للزوج فان قدم زوجها بعد ما ينقض عدتها فليس عليها رجعة وان قدم وهي في عدتها فهو ملك
 برجعها والرواية الاولى دالة على الطلاق ارجح من غيرها لفرق بينهما ما اذا قدم بعدها والرواية الثانية رواية زرعة عن معاوية
 واقفان والرواية من مسند لا يعلم المسئول فيها من هو لكن قد روي عن هذا الطريق ذكرها جماعة منهم ابن نظدة في كتاب الجامع
 قال لعلك يأتبع هذا القول ويفرق بين الحالين بما دلل عليه لرواية علي بن الفرق بين عوده وهي في العدة وعوده وهي من وجبة
 لان عوده وهي في العدة عودا ينقض عن الزوجية لان العدة لم ينقطع بالكلية اذا العدة استأنبتا على الزوجية وكذا لو تزوجت لاش
 الشرع هناك اذا العدة بحيث لا علة ولهذا صح لها تزوج وكذا لو خرجت من العدة ولم تزوج فانه لا سبيل له عليها على اصح القولين
فول ما المبادات منى منى من الخلع كيف جعلها منى من الخلع ولا يكون كشي من جهة المرأة والمبادات من جهة المرأة والوجه
الجواب في اللفظ استعمالها المتقدمة في المقننة واستعارها منه لشيء في النهاية وكانها انظر انها صنف تحت نوع هو العدة
 ويمتاز المبادات مع مشاركة الخلع في القرينة بالعد بكون الكراهية منها وذلك لا يقدح كونها ضعفين تحت نوع يكون ضمنا منه
 باعتبار ان القرينة في طرف المباداة فلهذا ان كان الصلح القريني بينهما لم يفرق بينهما بساذا فاذا استأذنا ما ورد ضبا بالطلاق فربما بينها
 كيف ينبغي للفرق بينهما وهو من كان من قبل التبرع ثم كان على سبيل الوكالة في الطلاق لا يصح المحاضر الجواب وبسبب المحاضر على
 سبيل التحكيم لا التوكيد لما كان حكم كل واحد منهما لا يمتنع الامع اتفاق الاخر صحضا فانه لما لم يصرح جواز الوكالة في الطلاق
 للمحاضر والغائب في الشريعة انما فرق بين الحالين لصناد الاخبار وورد بها بالجواز والمنع فخر الجواز على الغائب المنع على المحاضر
 وليس جواز رواية المنع ورواها الحسن فقال وحديث زناد عن الحسن سماعة وجعفر بن سماعة عن حماد بن عثمان عن زرارة عن ابي
 عبد الله قال لا يجوز الوكالة في الطلاق وابن فضال فطحي وحديث زناد والحسن سماعة وجعفر بن سماعة قالوا انما تالذلة
 جواز الوكالة في الطلاق مطلقا اذهه الروايات لا يتصور على تعبد تلك الاطلاق **فول** وان لم يكن منى منى ما لم يكن عليها منى
 على قدر حاله ان كان موصل بخاربه او ثوب بتمتة خمسة حراما في باب المهور ومنه طلقها قبل الدخول بها ولم يكن قد سخط
 كان عليها منى منها ان كان موصل بدارية او مملوكة او ما اشبهها وان كان متوسطا بوث وما اشبهه فقد جعل الموثب بابا للمحل للموكل
 في باب المهور المتوسط **الجواب** لا تقدير في المقننة في الشرع على الغيبين وانما هو توقيفي وتعيينه الى نظر الحاكم بالنسبة الى حال الرجل وحال
 المرأة ومراعاة لغيره مختلفة كما ان مراتب الفقر مختلفة فجاء ان يختلف الفاظ الشريعة في تقدير المقننة بحسب فقره بالزيادة والنقصان ليس
 ذلك لتعيين لازم على اللفظ التوقيفي باب المهور مطلق فخل على ما اذا كانت بتمتة دون خمسة دنائير **فول** فاذا اراد الدم من المحضة
 الثالثة ملكك نفسها ولم يكن له عليها سبيل لانه لا يجوز لها ان تزوج الا بعد ان تظهر من حضاها وتغسل فلو عقدت على نفسها قبل
 الغسل فانا العقد ماض غير انها يكون ناذرة فضلا كيف قال لا يجوز وهي بقية التحريم ثم قال بعد ذلك ناذرة فضلا لم يكون رغبة
 الدم لا يتحقق كونه حضا الا اذا اكمل ثلثة ايام فلهذا يجوز ان يترك العقد المتحقق بقاؤها بالامر **الجواب** ان ارد بالدمى تعلق الكراهية
 لا التحريم وبين ذلك قوله في تهذيب الاحكام اذا رات الدم من المحضة الثالثة حلت للزوج والامتنان ترك التزويج حتى يغسل
 وهي رواية محمد بن مسلم عن جعفر قال اذا طلع من المحضة لثاثة تملك نفسها قلت فلما ان تزوج تلك الحال قال نعم ولكن يمكن
 من نفسها حتى تظهر من الدم وانما حكم بجزءها من العدة برؤية الدم لان العادة كالمتيقن ولا نذر من كونه حضا ومع ذلك انما
 يلزم الحكم بجزءها من العدة **فول** واذا خاضت المرأة حصة واحدة ثم ارتفع حضاها وعلمت انها لا تحيض ثم هل تعتد بالشهرين من
 بعد المحضة بعد العلم **الجواب** طريق العلم ان تبلغ سن الباس بعد المحضة فيعلم انه لا يحض ومن الباس فيها روايتان احدهما خضون
 سنة وهي اشهر الروايتين والاخرى ستون سنة وهي اشهر الروايتين والاخرى ستون سنة وهي مجوزة على القرشية في نصف
 الى تلك المحضة شهرين بتليها بالعدة وقد روي هذه المعنى هرون بن حمزة القنوي عن ابي عبد الله في امرأة طعنت في السخاقت
 حصة واحدة ثم ارتفع حضاها فالاعتد بالمحضة وشهرين مستقبليين فانها قد ثبتت من المحض وقد صرح بذلك الشيخ في النهاية

في القعدة اذا
 قدم بعدها

مقتضى ان
 الوكالة

كيف يعلم انها لا
 تحيض

كتاب الطلاق

الصبي على عبد الله قال لما وقع بینه على الواحد فخيرت ثم تلبسته فاعترف هذا فقولا انما قصدتوا الواحد قولهم
يجعل فيهم اول قلنا معنى الاول ان لم يتقدم عليه قوله غيره ولهذا لو ملك واحد اوجب عقبة ولا يفرق ملك من بعد واذ كان كذا
فالاوليه متحققة في كل واحد منهم واما القرعة فخط الاستجاب كانها اعذار الى المالك وكرامية تعتقد انما بعضهم على بعض وقد
بين الشيخ في التهذيب ذلك ليس واجبا فقالوا اننا نأخذ احدهما فاعتقم بكن خطا قولنا ان شرط عليه ان يرضى خالفه في
فعل من الافعال كان رد في الرق مخالفا كان له رد كيف يجوز ان يصير الحر عبد وان لم يكن مخفوقا وقت عقبة فهو رقيق في الحالين
الجواب ان يكون مستند هذه الفتوى ما رواه حسين بن محمد بن عمر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال لما سالت عن الرجل
يعتق مملوكه ويزوج بنته بشرط عليه ان هو غاها وان برده في الرق قال بشرطه والرواية شاذة وفي ابن حبان رخصه بغيره وهو ميت
للأصول فيبني على اطر احكام القول بطلان العتق الموقوف على الشرط **قولنا** اذا كان العبد له مال فاعتقه صاحبه فان كان غلاما
له مال الا كانا للعبد كيف يملك العبد بالعتق ما لا يسد وقتا له والعبد لا يملك شيئا من الاموال **الجواب** انما يكون مستند
هذه ما رواه اذارة قال سالت ابا عبد الله عن رجل اعتق عبدا له وللعبد مال من المال فقال ان كان يعلم ان له مالا لا يتقر ماله
والاموال ومثل ذلك روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله وروى عن ابي الحسن عن رجل قال المملوك انك حر ولو مالك قال لا تبدأ
بالحرية قبل العتق تقول له مالك وانت حر برضا المملوك وروى عن ابي عبد الله عن رجل قال سالت ابا عبد الله عن رجل اذ ان يعتق مملوكا وقد كان
مولا به باخذ صريضة عليها كل سنة وروى عن ابي عبد الله عن رجل قال سالت ابا عبد الله عن رجل اذ ان يعتق مملوكا وقد كان
لا يملك لان المنع من الملك مع بقاء الرقبة لا يستلزم المنع في حال الحرية فاذا ملكه التصرف فيه ثم اعتقه مكن ان يملك في تلك الحال
ما رواه اهل البيت الملك فاستقر له الملك بالتمليك الاول **قولنا** اذا كان للرجل جارية فتدرا نه متى وطئها كانت معتقة فان وطئها
ان يخرجهما من ملكه انتفت فان اخرجها ثم اشترىها بعد ذلك ووطئها لم يقع بها عتق كيف يجوز هذا العتق وهو بشرط ثم
اذ اقلع النذير بها مطلقا كيف يسقط بخرجهما من الملك **الجواب** هذا رواه الحسن بن سعيد صفوان وفضلنا لزمنا عن ابي عبد الله محمد بن
محمد عن احمد بن محمد قال سالت عن الرجل يكون له مائة يقول يوم بائتها فخره ثم يبيعها من رجل ثم يبيعها بعد ذلك قال لا بأس ان بائتها
خرجت عن ملكه ووجبه ذلك ان الوطأ الذي هو شرط النذر يستتبع الملك فاذا خرجت عن ملكه فقد اخل النذر لهذا الشرط الذي
باعتباره يتحقق النذر فاذا عاد الملك لم يعد النذر بعد ذلك والرواية صحيحة الشرط وهذا لا يفسد عتق بل هو نذر للعتق والنذر رتبة
الشرط **قولنا** اذا زوج الرجل جارية بشرط ان اول ما تلد يكون حرا فولدت قوما كانا جميعا معتقين اذ ولدت الاول صد عليه من
اول ما تلد فلا يدخل الثاني في العتق وهو ليس باول ما تلد فاما لو خرجا معا ولا يكون احدهما قبل الاخر صح اذا قصد المثل اما اذا قصد اللدنية
بنوع غير معتقة **الجواب** الشيخ قال في المبطلات قال اول من يدخل الدوم يبيح حردخل اثنان لم يعتق احدهما لان الاول منهما قال
وي في اخاديش ان الاثنان يعتقان ثمانهم روي انه اذا قال اول ما تلد الجارية فخره فولدت قواين انهما يعتقان فكل من في الثمان
هو مآذ كرا نمر وفي التهذيب روي هذه الرواية عن عبد الله بن الفضل في رجل كح ولدت رجل اعتق بها اول ولدت ثمانا
اعتق كلاهما وهذه الرواية مرسله لكن لها وخبر الاستدلال وهي ان اول ولد الاثنان يطلق عليها اسم الولد ثم سأل فقال ولدت قواين
كما تقول ولدت واحدا فاذا اضيف الى ما يصلح للواحد فما زادهم ولد اثنان يعلق بها النذر لا يرفع عليها لفظ الولد والذى ينبغي
اعتماده مع سقوط هذه الرواية انها خرجها دفعة عتقا وان تقابا اعتق الاول **قولنا** اذا اعتق الرجل مملوكه عند موته وعليه
دين فان كان ثمن العبد ضعف ما عليه من الدين مضى العتق واستمتع العبد بفضاء دين مولا فان كان ثمنه اقل من ضعف الدين كان
العتق باطلا ما فقه هذه المسئلة وهل العتق في هذه الصور صحيح ام لا فان كان صحيحا لم يكن لقله فائدة في كون من ضعف الدين او اقل
وان لم يكن صحيحا لا يجوز استعانة بل يكون للدين لان لا وصية لا بعد قضاء الدين **الجواب** العتق في هذه الصور صحيح ويجوز ان المراد
من الثلث وما رده اذا لم يكن المبت مال غير المقت فان يفتق من الثلث ما يفضل عن الدين ثكن القصيد الذي ذكره يستند فيه الى
رواية الحسن بن سعيد بن ابي عمير عن جميل بن ذاج عن اذارة عن ابي عبد الله عن رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال ان
كان قيمة العبد مثل الدين الذي عليه ومثله جازعتة والام يجوز وقاية عن ابي عمير يقول عن عبد الرحمن بن محمد قال قلت لابي عبد الله
عبد الله لم يترك غيره فاعتقه عند الموت وقيمة ستمائة ودينه خمسمائة قال يباع وبأخذ الفراء خمسمائة وللورثة الباقي وكذا لو كانت
ستمائة ودينه ربعا فلو كانت قيمته ستمائة ودينه ثلثمائة قال قال اذا استوفى مال الغرما ومالا للورثة لو كان مال الورثة اكثر
من مال الغرما لم يتركهم الرجل على وصية واجهت على وجهها فان كان يكون نصفه للغرما وثلثه للورثة ويكون للسدس فقد جاز

ابو عبد الله

مَنْ يَكُنْ لِنَهَائِهِ

افرق بين الخالين **قولك** اذا اعتق الرجل ثلث عبده ولم يعيد جماعته استخرج ثلثهم بالقرعة فمن خرج اسمه كان مقتاهل المراد باثلاث
 تلك القيمة وثلث الاشخاص هذا اذا كانا ثلث واحد منهم فخير وكيف تقدره والقرعة على الرؤس وعلى الاثمان وما صور القرعة
 هنا **الجواب** روى هذا الحسن بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل يكون له المالك فوصى بثلثهم
 قال كان على كلهم بينهم ومحمد بن رمان عن ابي عبد الله ع قال في ترك استين مملوكا فاقترعت بينهم فخرجت ثلثهم فاعتقهم او
 عندك في القرعة لا يستجاب في اللوارثان بعين للعتق ثلث كما كان للمالك والروايات حكاية خال لا يقتضيه العموم ولا الوجوه
 واما كيفية القرعة فانما كان للتوبة عند ما وقته خزيها ثم اثارها وكتبنا ثم كل ثلث في موضع ويخرج على الحرية ويخرج بالبرقة ولو اقرعنا
 على الرقبة اقرعنا مرتين وكذا لو اختلفت قيمتهم وامكن تقديرهم عدة اوقية وان لم يكن القدر عندنا او امكن ولم يمكن مع ذلك فتمت نظر
 في ثلث قيمتهم وافرعنا على واحد واحد حتى يستوفي الثلث ولو جاز من عبدا واما رحمة القيمة لان المال المشترك اذا لم يمكن قسمته على
 بالقيمة كالاولى والشايع هنا لا يترتب للرقبة نصيب ليمتد بالاجزاء فيقسمه في القيمة تقصبا من حين احد الطرفين **قولك**
 ومن قد ران يترقبه مؤمنه جازان يترقب صببا لم يبلغ الحكم كيف يحجز والتبوق لا يسمي مؤنسا **الجواب** روى هذا محمد بن يحيى عن
 عن الفضل المبارك البصري عن ابي عبد الله ع قلت جعلت فداك الرجل يبيع عبده رقبة مؤمنة فلا يجد لها كيف يصنع قال عليكم بالاطقان
 فاعتقوهم فان خرجت فذلك والام يكن عليكم شئ وجبه ذلك ان ولد المؤمن يحكم عليه بحكم المؤمن وان لم يكن مؤنسا حتى ان يزوج
 بنصبه اليه في الحجته كما قال الله ع والذين امنوا واتبعهم ذريةهم بايمان الحنابلة من ذريةهم وما التناهم من علمهم من شئ اي ما نقصناهم
 من جزاء اعمالهم وذلك يدل على انشاؤهم حكم الايمان **قولك** فان لم يخلع عنها وكان ثمنها ربا على مولاها قومت على ولدها
 بتركها الى ان يبلغ ما ذاب على ابر على ثمنها قال قبل ذلك واذا اشترى رجل جارية ولم ينفذ ثمنها فاعتقها وتزوجها ثم مات بعد ذلك
 علف عنها وكان ثمنها ربا على مولاها قومت على ولدها وبتركها الى ان يبلغ ابر على ثمنها وقال قبل ذلك واذا استرى رجل جارية ولم ينفذ
 ثمنها سوي فان عتقه نكاحه باطل ويبر في الدين السرق لولاها الاول فان كانت قد ملك كاد ولا دهرا فليكنها فقد خاف من المستكبر
 ثم العتق صحيح خلف عنها اولم يخلع وعودا لحره وقال يجوز ثم الزام لولدها لثمن اذا باع من ابن وتاجرا لانه كيف يجوز **الجواب**
 الفرق انما نشأ من اختلاف الروايات اما كونها يقيم على ولدها وتطالب به اذا كبر فزواجه يثبت حفص عن ابي عبد الله ع و
 وهيب حفص واقفي فلا يعمل بما ينفرد به واما كونها يتابع في ثمنها اذا كان ربا على مولاها فليكنها على الاصح لا يتخلفون فيه ورواه
 يزيد عن ابي ابراهيم ع قال بما رجل اشترى جارية فاولدها ثم لم يوفد ثمنها ولم يبيع من المال ما قوى عنه اخذ ولدها منها وبعث فادى
 عنها قلت فيشئ فيما سوك ذلك من دين قال لا واما اذا اعتقها وتزوجها ثم مات ولم يترك عنها فان عتقه ونكاحه باطل فقد بينا
 وجه ضعفه وان كان قد داه هاشم بن سالم عن ابي عبد الله ع واما جوازنا خير الدين فلان البيع تسلط على المقدرات التابعة
 للملك فاذا اعتق بعد عتقه وصارت كالتالف فمع تقدير الثمن يترتب به اليها كالدين كما **قولك** واذا كان انسان لا وارث له ولا اثنين
 جريته فان بولي الى انسان يضمن جريته فان بولي الى انسان يضمن جريته كان ولاؤه وثمان جريته عليه فان لم يفعل كان ما يترك
 لبيت المال كيف يقول كان ما يترك لبيت المال وهو مباح من لا وارث له وهو لادم **الجواب** يجعل قوله على اذادة بيت مال الامام لا
 المعلوم من مذهبه لك قد ذكرنا في النهاية الحسن بن سعيد عن شعيب بن ابي بصير عن ابي عبد الله ع انه اذا مسك خنثى يموت ولم يترك احدا
 قال يجعل ما له في بيت مال المسلمين ومثله روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع لكن يجازى من ذلك روايات اخر ان مبلثه لا امام المسلمين
 منها روايت عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع ومنها روايت عماد بن الاحوص عن ابي جعفر ع ان ولائه للامام لان خنثاه على الامام ومبلثه
 له وعلى هذا عمل الاصح **قولك** وليس للولي ان ينقض تدبيره الا ولا دوايما له نقض تدبير الام فحسبنا اذا دبر الام دخل تدبير الولي لا يجوز
 له نقض تدبير الاولاد والتدبير وصية كبقية ما يشاء **الجواب** انا دوايما له في التدبير اذا حلت له بعد التدبير فيفق عليه وقد
 ذكره روايات منها روايت ابيان بن تغلب عن ابي عبد الله ع ورواية يزيد بن بشير عن ابي عبد الله ع قال الشيخ في الخلاف اذا دبر امته ثم حملت غلوك
 من غير بعد التدبير كان الولد بعد برامته لا ينعقون بموت السيد قال وهو اصح قول الشافعي وقول ابي حنيفة ومالك والحمد واسند
 باجماع افرقه واما انه يصح الرجوع في تدبير الام دون الاولاد فروايت ابيان بن تغلب يضمن ذلك ولا تدبيرهم لم يكن منه اختيارا
 واما اتفاق به حكم التدبير ثم عا فلا يكون للمولى ان ينقض التدبير على ذلك في الخلاف باجماع افرقه واختاره **قولك** فان دبر
 في خان السلافة ثم حصل عليه بن ومات لم يكن للمدعي ان ينقض التدبير ولا وصيته ولا بعد قضاء الدين **الجواب**
 هذا رواه وهيب حفص عن ابي عبد الله ع ان كان دبره في حقته من ولاة فلا يسبيل للدنيا عليه ومثل ذلك في الحسن بن يقطين عن ابي جعفر

كتاب الغنى

قال اذا كان دبره في حوزة من وسلافة فلا سبيل للذهاب عليه في حوزة من وسلافة الا في حوزة من وسلافة لان التدبير وصيته والوصية بعد الدين فاذن لا يجوز العمل بها وتعارضها بوجه التدبير على بن ابي حمزة عن ابي الحسن ع أن ابي هاشم وترك جارية قد برها وعليه بن قال رضي الله عن ابيك قضاء دبره خبره ولحقنا ان يطعن في هذه الرواية لان الحسن ع على بن ابي حمزة واقفي لكانت قوله بالجملة التدبير وصيته بالاجماع والاختصاص والدين قبل الوصية بالنقل والاجماع فالدين اذن قبل التدبير **قول** واذا جعل الانسان خدمته عبداً لغیره وقال حتى مات من جعل له تلك الخدمة يكون حراً كان ذلك صحيحاً فخصومات المجهول ذلك جارية حرة فان ابا عبد الله يرجع الا بعد موت من جعل له خدمته لم يكن لاحد عليه سبيل وصار حراً وقال قبل ذلك واذا ابق المديبر بطل تدبيره فقد خالف بين القولين **الجواب** في الشبهة بين المسائل مستند الى الروايات فقال اذا كان التدبير معلقاً بموت المولى بطل التدبير وذكر ذلك محمد بن الحسن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع عن جارية مديرة اباقت من سيدتها ثم جاءت بعد مائات فقال ابقني خاصة وبطل الا بما قال التدبير واذا معلقاً بموت من جعل له لم يطل التدبير وذلك يعقوب شعيب ابي عبد الله ع عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لغلامي فمات ما عاشت فماتت مني حرة فابق فقال اذا مات الرجل فقد عتقت **قول** ولا يصح ان يعقوب الانسان ما لا يملكه فان قال كل عبيد مملوك في المستقبل فهو لا يقع بيعه عتق ولان مملوك في المستقبل الا ان يجعل ذلك نذراً على نفسه هل اذا نذر كما قال يقع العتق حين الملك من غير ان يتلفظ بالعتق ام لا بد ان لا يذبحه بلفظ غير الاول الذي كان وقت النذر وان لم يمتح في لفظ ثان فقد عتق في غير ملك وان احتج الى لفظ ثان في غير المسئلة التي استثناهما به بقوله لان يجعل ذلك عند **الجواب** لا ينعق بغير النذر ولا بد من ايقاع لفظ العتق ويصح ذلك للفظ محرم ان يقول الله على ان عتقته وقوله في السؤال ان احتج الى لفظ ثان كان غير المسئلة بغير بلازم لانه جعل اللفظ الاول لغوا اذا قصد العتق واذا قصد النذر لم يزل له لوفاء به وان لم ينعق بغير لوفاء به يكون الاستثناء لاجراء المسئلة من كونه لغوا وخرجه وجوب ان ينعق بخلاف الاول ويبدل على هذا الثاني بل قوله في تهذيب الاحكام العتق لا يصح قبل الملك والوجه في الاخبار هو ان يجعل الرجل ذلك نذراً على نفسه فلا كان كذا وجب عليه لوفاء به ولو لم يكن نذراً لم يكن كلامه ثابتاً وما لزم لوفاء به **قول** اذا شرط عليه خدمته سنين او اكثر من ذلك فان مات العتق كانت خدمته لو رثته فان ابق العبد لم يوجد الا بعد انقضاء المدة التي شرط عليه العتق لم يكن للورثة عليه سبيل الخدمة مستحقه عليه وقد فاش وقاها في جميع حله بآخرة مثلها **الجواب** المار في السبيل في الخدمة ولا يلزم من ذلك نفى السبيل في زمان الاجرة ونحوه بل في قيمة الخدمة وفي الحديث ما يشهد لذلك وقد لان زمان الخدمة قد انقضى والخدمة لا يضمن المثل فلزم القهقهة وهو حرة مثل تلك الخدمة **قول** واذا اعتق الرجل مملوكاً سنة كان العتق فاضالاً لا يحد ذلك بكونه صغيراً وقد عوم المملوك على نفسه **الجواب** هذه الرواية رواها محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن ابي الجوزاء عن الحسن بن علوان عن زبدي بن علي ع قال في النية رجل قال ان ابي اعنق مملوكي كهيئة المصرة فقال انت وما لك من هبة الله لا يملكك جازت عتامة ابيك وسندها ضعيف فان بالجواز والحسن علوان بن زبديان ولا يعمل بما ينفردان به فاذا نالنا من لنا ها على الصغر بعد التقويم او على الكبير مع الاذن واصل ذلك انما بالسنة **قول** واذا اعتق الرجل جارية حرة من غيره ضابط ما في بطنها حراً كهيئة وان استثنى من الحرية لم يثبت رقة مع نفوذ الحرية في امره لا يجوز استثنائه ومن ابن انه اذا اعتقها انفق عليها ثم لا يجال ما ان يكون حكمه المفضل عنها او حكم بعضها فان كان الاول لم يعقوبت امره لان للقطب العتق لم يتناوله وان كان الثاني كيف قال في مسئلة البيع انه يكون للبايع **الجواب** هذه رواها السكوني عن جعفر عن ابيه في رجل اعتق امرأته وهي حرة واستثنى ما في بطنها حراً لان ما في بطنها منها ولا عمل بما يخص به السكوني لكن الشيخ ع يستعمل احاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته والاصل انه لا يدخل في العتق **قول** واذا ائتم على الغلام عشر سنين جاز عتقه وصداقته اذا كان على جهة المعرفة كيف يجوز ذلك والعتق لا يصح من غير كمال **الجواب** ذهب بعض اصحاب الحديث ان بلوغ الغلام بعشر فقط هذا المذهب بطله تقريب المسئلة ما لا اكثر من فانكروا ذلك وقد روي عن زرارة مثله لفظاً لها به وقال اذا ائتم على الغلام عشر سنين جاز له في مالها العتق او يصدق او اوصه على وجه المعروف وفي طريق هذه الرواية ضعف والثبوت موقوف على زرارة غير مستند الى الامام والاولى ترك العمل بها والرجوع الى الاصل المتفق عليه في منع الصبي عن التصرف في امواله حتى يبلغ النكاح وسببها عملاً بالآية وصحح الاحاديث **قول** ولا يجوز للانسان ان ياخذ من مملوك لغيره ما لا يشترط من غير حكم مولا ولا قدم قبل ذلك اذا اشترى مملوكاً ما عتقه كان العتق ماضياً الا ان يكون سائبة ما الفرق بين ان يعطى المشتري ما لا يشترط من غير علم مولا ولا يشترط ان يعق من ماله عبداً وكلاهما اخراج للمال **الجواب** الفرق بين الصور ان هناك باذن المولى في الابتاع بالمال يكون تصرفاً مالا لغيره غير ان لا يصح ابتعا عبداً به لانه ابتعا ماله بما له اما الصورة المتقدمة فهي صورة التي يملك العبد فيها بالتصرف باذن المالك

لم قد لم يكن للورثة عليه سبيل

قال لا مرة وما في بطنها صح

مَنْ كُنْتُ لَكُمْ نَهَائِدُ

وهو قاضى الضرر فيه فكما يجوز ان يزوج منه يجوز ان يعق منه لا يضره ما دون فيه **فول** شيخ ارا والمكسبة من عمران ينقص
 لم يجز الا ان يعلم المبتاع ان بيعه خدسه وانته فانت هو كان حلالا لاسبيل له عليه كيف يصح هذا البيع وهل اذ بيع بيع الخدمه
 هذه الصورة يصح بيعها في صورة عبد غير مدبر اذا قال مثلاً بعتك خدمته عدي هذا سنه او مدحياً ثم اذا مات المدبر هل يعتبر في
 تركه ان يخرج من الثلث ام لا وهل يصح للبايع ان يرجع فيه واذا رجع ما حكمه واذا زاد منه ما حكمه واذا مات المدبر من ورثه **الجواب**
 اما جواز بيع خدمته فرواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب باع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع رقبته وروى عامر بن
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال العبد الامنة قد رجعت ما يبيع يقول على مثال هذا الاختار واذا اعتد هذا الاصل فيقرض عليه بركة
 يصح بيع خدمته المدبر ومن غيره لانه حكم بثلث على خلاف الاصل فيتحقق موضع الورود ويعقب رقبته المدبر من ثلث المولى بعد وفاته لان رقبته
 باقية عليه واذا مات المدبر قبل المولى فالمرء له وان مات بعده ولا فهو حر يرث من ورثته السابقة اذ لم يبق له احد ولا يصح للبايع ان يرجع
 في بيع خدمته هذا كله على تقدير القول بجواز بيع خدمته والحق عندنا ان بيع رقبته المدبر جائز لانها منقصة بمحولة والاخبار التي اوردناها
 وامثالها ليست حجة وبارئنا ما بينا فيها منها روايته محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال هو مملوك ان شاء باعه وان شاء لعقته **كتاب الاستئذان**
 وقولنا لا يملكه من قولنا لا يملكه هذا الكلام كانه غير مملوك له مدخل في العتق لان عاقبة الاختار انه يملك وان لم يملك
 هو الخيرة المستبد بالاختار **الجواب** من قولنا لا يملكه هذا الكلام كانه غير مملوك له مدخل في العتق لان عاقبة الاختار انه يملك وان لم يملك
 الجاهلية فقد اجاز له ليس من الاقوال الشيعية وهو ان يملكه كونه ليس مملوكا له **فول** ومثله استثنى الانسان في بيعه ثم خالفتم
 عليه سني لانهم يمين موقوفة كيف يكون يميناً موقوفة هل يبايع الاستثناء منكم في كل **الجواب** الاستثناء في الاصطلاح الفقهاء
 هو ان يقول ان شاء الله ومثله ذلك لم يجز لوفاء باليمين وهو معنى الوقف ولا يرد بالاستثناء ان يخرج شيئاً معينا ما حلف
 عليه **فول** وان كان المال للثقة يرد به ووجهه ان يرد على الجواز **الجواب** هذا ليجل على الكراهية الشديدة لا على التحريم وقد
 روي الجواز جماعة عن ابي عبد الله عليه السلام ووجهه الثاني في الشيخ جوز ذلك في الاستثناء فقال بعد رواية الاخبار المختلفة والوجه هذين
 الخبرين ضرب من الكراهية لان من حلف على العتق او رده بعد ذلك كره ان يباحه مكان ماله وليس ذلك بمحذور **فول** ومنه وجب الاحتياط
 شيئا ثم مات الواهب فطالبه لورثته لئلا يخلو عن كراهية كان اشترى واعطى مثمنه ولم يملك عليه كفارة ولا ثم كيف يخلو اذا اذن له
 وادعى تسليم الثمن ثم اخل المسئلة من ذهب لراحد والى يركب كيف يخلو اذا اقر بالشراء وادعى تسليم الثمن ثم اخل المسئلة من ذهب لراحد
 كيف يخلو على الشراء **الجواب** في كلام الشيخ حذف تعدد من ذهب لراحد والى يركب كيف يخلو اذا اقر بالشراء وادعى تسليم الثمن ثم اخل المسئلة من ذهب لراحد
 ثم مات الواهب يشهد بهذا التقدير ما رواه محمد بن ابي الصلاح قال قلت لابي الحسن ان ابي قد دفع على نصيبها في دار فقلت لانا انفسا
 لا يجوزون هذا ولكن اكتبه الشراء فقال الصنع من ذلك ما بدا لك وكما ترى ان يسوغ لك فوقيت فاذا رجع الورد ان يستقلقه
 ان يقدتها الثمن ولم يقدتها ثانياً فاحلف له وفقر ذلك انه اذا وهب قد ملكه فاذا ادعى الشراء ويذكر حجة يقضي الثمن فقد ثبت ما
 ارغاه فاذا ادعى المحض ان ذلك على وجه الحيلة وان لم يكن هناك يقضي الثمن فيها للفقهاء قولان احدهما لا يوجب عليه ليمين لانها عام
 بيمينه بدعواه فلم يكن في طرفه من لانها محضه بالملك والامر عليه ليمين لان المحض لم يدع ما شهد به الشهود من اقرار المالك بالبيع والبعض
 بل يدعى ما باطنه لا يعلمه الشاهد ويدعى بيمينه العلم به فله ليمين لكن المدعى غير محقق وهو الاستحقاق والمشهور على خلافه
 بخار ان يحلف مع التوبة فيما يخبر به عن الكذب **فول** ومن حلف الاشراب من لبن عنرا ولا ياكل من لبنها ولا يشرب من لبنها ولا ياكل
 شرب لبنها ولا يشرب ولا ياكل الجوز من لبنها انما وقع على الام فخر ولا من عمران يقع عليه يمين بما اذا **الجواب**
 ان اليمين تعلقت بلبن الشاة ولحمها ولحمها ليس لها وارثا كان الشجرة معولا في ذلك على رواية عبد الله بن الحكم عن علي بن
 عطية قال قلت لابي جعفر اني ايسر الاشراب من لبن عنبي ولا اكل من لبنها فبعثها عند من ولادها فقال لا تشرب من لبنها ولا تاكل
 من لبنها فانها منها وكان يظن في هذا ان ولد الشاة مولى من لبنها فخرجت ان يحلف لا اكل من لحم شاة معينة فقلت ان باردة ومحمومة
 لم يمتا ولها اليمين لانها منسوبة الى الشاة التي حلف عليها وقد روي عن بعض الامنة انه قد روي في راحة وقال هذا لم يمتا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عبد الله بن الحكم ضعيفة فانما الجاشي كران عبد الله بن الحكم ضعيف ما ذكرناه من الوجه ليس يعق لان الزبادة السمن ينسب الى الشاة والحم
 عليها اما لحم ولدها فلا ومارك من قوله هذا لم يمتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن الجواز والاستعارة **فول** من سقى بذر لانه يزرع حتى يزرع حتى يزرع
 الجوز وجب عليه لوفاء بالندوة سواء كان حجة حجة الاسلام او حجة الطوائف لانه عدل عن طاعة المبتاع كيف فقه هذه المسئلة وحسن
 قبل ان يجمع فله كذا وبطل على هذا الثوابيل رواية اخوة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال انتم توجب قبل

هذا الخبر لا يثبت

كتاب الاستئذان

لانهم ان كان الخبر
عن قولنا لا يملك
من قولنا لا يملك

هذا الخبر لا يثبت

منه يترك الوفاء بالندوة
المحتمل معناه ان يمتد
لعله لا يزوج حتى يخرج
كان يزوج

منك كل ليلة

اد اضعام
ستين مسكنا او
لينا ثم هرقنا بعين ونا
قبل ذلك وكنارة قبل
المخطا عتق رقبة
مع

کتاب التَّحْقِیْقِ

وما لم يمت فيه

فقرها مات

طبقاً للمادة

مَنْ كَيْتَ لِنَهَائِنِ

الوقت فليدخل السوق ويشتري منها ودين بصره من الغنم الصغيرة ولم يجز له ذكر ذلك لأنه المني عليه فحق له ان جعل فيها من الدم وكان
 فليلا ثم غلجاها ناكلها فيها لان النار بجعل الدم اكل النار الدم بعد الشجر كذا في الجواب وما كذا اللحم لا يجلو من الدم سقط اعتبار القلب
 في ما وجبته اخرى في نظري ما يبق في القدر والخاله النار له ويؤيد هذا رواية كذا من ادم قال سالنا ابا الحسن عن قطره خرافة فيد قطرة
 في قدر فيه لحم ومرفق كثير قال اجزا الرب او يطعم اهل الذمة او الكذب اللحم غسله وكله قلت وان قطره الدم قال لا الدم تاكله النار انش فحق له
 وبكره ان يدعوا لاشان واحد من الكفار في طعامه فياكل معهم فان دعاه فليأمره بغسل يديه ثم ياكل معه لاشاء ما لا يابىء الغسل وهو
 يظهر به الجواب الكفار لا يبقون عن كثير من النجاسات فاذا غسل يديه فقد زالت تلك النجاسة وهذا يعمل على حال الضرورة
 او على ما كان عليه ابا بن غسل اليد والالاستغناء النفس الذي يمرض من لافات نجاسة العفة وان لم يفد طهارة اليد في الصبح
 في الغنم قال سالنا ابا عبد الله عن من شرب من كلب اليهودي والنصراني فقال لا بأس اذا كان من طعامك وسالته عن شرب كلب الجوس فقال اذا تواضعا
 فلا بأس بالمني بالتوضي هنا غسل اليد **قول** نبيذ كانا نقيعا او مزا من ماء شئ يعمل كل واحد من هذه الاشياء الجواب روى
 عبد الرحمن الحجج عن ابي عبد الله قال قال رسول الله الخمر من خمسة العصير الكرم والنقيع من الزبيب انبع من العسل والتمر من الشراب ونبيذ
 من النمر **قول** لا يجوز ان يؤتى على طبع العصير ليخل شره على الخمر من الثلث وان ذكرنا على الثلث ويعمل من الاثني عشر لا على الثلث اذا
 ذكرنا على الثلث ويعمل من الاثني عشر لا على الثلث اذا ذكرنا على الثلث وان كان على اقله يكون ذلك رتبة هذا كلام مضطرب فهل يمكن تحريم
 على الصفة الجواب لا يمنع للثواب هنا واظهر الشيخ والذان يكتب كثر فكيف موضعه قل يبدل على هذا رواية معوية بن عمار قال سالت
 ابا عبد الله عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يا بني ما يخرج ويقول قد طلع على الثلث وانا اعرف انه يشربه على النصف فقال خمر لا يشربه قلت فقل
 من قبل اهل المعرفة من لا يشربه على الثلث ولا يستعمله النصف يخرجنا ان عندنا نجي على الثلث يشربه قال نعم **قول** ما كان من صفوة
 او جرد حصر او خرف جاز استعملها اذا غسلت بالماء ثلث مرات حسب ما قدمنا ان قدم ذلك ثم قال في باب يظهر للشباب ان صابها
 او شئ من الشرب المسكر وجب غسلها سبع مرات ثم تلتها **الجواب** اشارت الى ما ذكره في باب الماء من قوله فكذلك كل ما وقع
 فيه نجاسة وجب امران ما منه من الماء وغسله ثلث مرات والمنا السبع المذكور هنا في باب يظهر للشباب عنده على الاحتياط ويدل عليه قوله
 في هذا بيان الاحكام وقد اوردوا رواية صورها الذي يكون فيه الخمر يخفف ثم جعل فيه الخل قال المراد بغسل ثلث مرات نحو باب او شرب
 استحبابا **قول** لا يوضع الخمر في الخل يحرم استعماله لانه ان يغير ذلك الخمر خلا كيف هذا والاشارة في ذلك الى الخمر الواقعة والخمر الذي
 هو في الظن ثم اذا وقع الخمر في الخل ما نجسا فكيف يظهر **الجواب** التمييز استعماله ليعايد له الخل وقوله ذلك الخمر لاشارة الى الخمر الذي في
 الخل الذي وقع منه شئ من حرمه في ظرف الخل فعندنا اذا صار من حرمه ذلك الخل خلا فقد علم صبره وذلك الخمر الواقعة في الخل خلا لا يبر
 باقيا في ظرف الخمر لا تغلب معه فجاز استعماله في الخل ويبدل على هذا التاويل ما ذكره في التهذيب نادى رواية في بصيرة قال مثل القليل
 بطرح على كثير من الخل ومع ذلك فلا يجوز استعماله به من تلك الخمر فيترك منفردا الى ان يغير خلا فافا اذا صار خل خلا حرام ذلك
 الخل ولما اشار بهما ذكره الشيخ بل الوجه ان ذلك لا يعمل **قول** لا يوضع الخمر في الخل اذا كان من جنس ما جعل اكلها ولم يستعمل
 حبة **الجواب** ركنها روايتان ضعيفتان احدهما عن السكوني والاخرى مسندة وكلتا روايتي ابي عبد الله فلا تمسك بهما لكن من غير
 الرواية ان تقول الاصل بقاء النجاسة حتى يستألبا لغيره فيكون مذكاة بتعا المصيدة ولما لم يتحقق موطن في الماء كان الاصل الخل
 وفيه توقف **قول** لا يوضع الخمر في الخل اذا كان من جنس ما جعل اكلها وان لم يدكها كانت تركها والنجاسة
 اكلها اهل اذابها لادراكها عندنا ام بالنظر في كيف تخل مع اقلان كانت مقصودة **الجواب** اراد الشيخ لسانها بالهدا
 الا انه وهذا اختياره في كثير من كتب قال في التهذيبين ما ثبت قبل ان يدكها لم يجل اكلها وروى ذلك على جملة عن حبة موسى جعفر
 قال سالته عن سمكة وثبت من نهر فوقع على الجرد فانتاجل اكلها فقال ان اخذتها قبل ان تموت ثم ماتت فكلها وان ماتت قبل ان تأكلها
 فكلها **الجواب** يفتى عندنا في تركها خارج الماء بكيفية فعلها لا في حرمانها هو ما يوثق في الماء ويؤيدنا قلنا ما رواه سلمة بن ابي
 عن ابي عبد الله ان عليا كان يقول في السمكة الصبابة او كذا هو يقتطرب فيضرب بذيها فيقطع بعضها في ذكائها **قول** لم
 ولا بأس باكل لحم النخلة والنخلة لها لفظان مراد فان ام متبانيان **الجواب** الغزال هو الشاة حين تجرد والطحى لك في خاتما **الجواب**
 ما بين الصغير والكبير **قول** اذا اخذ الكلب اللحم صيدا وادركه صاحبه جبان يابىء فان لم يكن معه ما يذكيه به فليطهه حتى يتأله
 ثم ياكل ان شاء كيف يجوز اكله وقتل الكلب ليعلم المرع اذا كانا ان يكون تركبه واما ان لا يكون فان كانا لا اول بشرط علم ما يذكيه ان
 كان لسان لم ياكله في الحالين **الجواب** لا يبعد ان يكون قتل الكلب متكررا مع عدم ما يذكيه به لانه كما لا يجوز ان يذكي بغير الحديد

کتاب الصيد للذیبا

عند شاه

مَنْكَتُ النِّهَايَةِ

مَنْكَتُ النِّهَايَةِ
الْحَقِيقَةُ

قد تغير الى حال آخر سلف في الذكر وما ذكره الشيخ وهدى على انه معين فكيف يحسن يكون سلفا **الجواب** استعمال لفظ الاستسلام
هنا ليس على معهود السلف بل مراده الوضع للغوي هو ان يقبض الا على عصر معين قبل تسليمه سلفا فاستعمله في اخذ الثمن
قبل تسليم الثمن المتباعدة عنه سببه بالسلم من حيث شاركه في تقديم الثمن وانما انقبض وقبض المصنف بابلغ من ذلك في عباد
قول في يجوز ان يعمل الانسان لنفسه الاشهر من الثمن والزيادة اصل وعنده ذلك وبها أخذ عليها الاجرة ويسلمها اليه قبل بغيرها
لم يقدح في تسليم قبل التمتع بها لانها من مال صاحبه وانما المتناهي **الجواب** انما لو قبضت عنده لصارت خيرا ولا يجوز للمسلم التصرف
في الخمر فحان البيع على تسليمها بغير ذلك بغيره فبما لا اجل للمسلم التصرف منه **كتاب الوقوف المسماة قول** فان
وقف على ولد الموجودين وكانوا صغار ثم رزق بعد ذلك ولا داجا ان يدخلهم معهم فيه كيف يجوز له ذلك والوقف قد خرج
عن ملكه **الجواب** هذا الابرار صحيح لكن الشيخ روى عول في ذلك على رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع في الرجل يجعل الوقف
بشأنه وصغار ثم يبذلها فيجعل معهم غيره من ولده قال لا بأس بالوجه عندنا انه لا يجوز ذلك ولا رواية المذكورة مغارضة برواية
تجعل قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يصدق على ولد بصدقة وهم صغار والدين يرجع فيها قال لا الصدقة عن رجل على ان الرواية الاولى
لا تضمن كهيئة الجعل فله جعل غير لازم فلا يعارض الاصل المتفق عليه **قول** ان وقف على الشيعة ولم يميز بينهم فوماد وقوم كان
ذلك ما ضا في الامامية والجماعة من الزيدية ودون التبرية ويدخل معهم سائر فرق الامامية من الكيسانية والناووسية والقطبية
والواقفية الاثني عشرية كيف يقع هذا لان الوقف لا يبدل من يكون واحدا من هؤلاء او من غيرهم ولا يكون هذا الفرق كلها في شخص
واحد واذا كان كذلك فلو كان الشخص قد وقف على غير مذهب لم يوافق على خلافه ولم يعتبر مذهب الوقف منقوض بقوله ربه وادوقف الكافر
على القبر ام كان ذلك الوقف ما ضا في فقراء اهل المذنبون غيرهم من سائر اصناف الفقراء ثم لا يدخل السيرة في الوصف **الجواب**
الشيعة اسم لمن قال بامامة علي ع بعد النبوة بلا فصل وهم الامامية والحارونية من الزيدية ما الله بهم فلا بد لحولن في الشيعة
لانهم يقولون بلعامة لم يكره وعمر ع ثم بامامة علي ع اذ كان مسلما مع ان بعض علي المسلمين وان دخل فيه من ليس من مذهبهم
الاسلام مله واحدة لان له اهل البيت والوفاء والتصدق والبر والافتقار لمن ليس من اهل المحرابين والتقرب الى الله تعالى بالصلاة والصدقة
حسن جاز فلهذا اذ وقف على الزيدية جاز ولو لم يكن منهم وكذا لو وقف على الشيعة اما اطلاق القسراء فانهم ينفصلون عن الطائفة الواقفية
اذا كان مسلما انصرفوا الى فقراء المسلمين ولا كذا من ينسب الى مذهب ابي **قول** ان وقف على الزيدية كان على الخليلين بامانة زيدا
على امانة كل من خرج بالشيعة من ولد طائفة عليها السلام هل تعتبر امانة زيد خا من امانة ربه واما كل من خرج بالسيف هل كان
يسحق هذا شيئا **الجواب** كل من قال بامانة زيدا بالامانة من سبها الصلوات المستطرفة في الامانة عندهم اذا خرج بالسيف ودعا الى كفره فان
قتل محضو القربة عنهم فوضعت في الواقع ولو احدثها قاتلا كان حادقا لا يجمع على ان الشيخ روى في الواقع لا المتوقع **قول** ان وقف
على قوم ولم يميز كان ذلك على جماعة اهل السنة من المذكورين لاننا فان وقف على عيشة فان على الخاص من جهة الذم لم يرد
في نسبهم يعتبر في القوم النسب لا وفي وقتها هذا ما لا يرد بالقوم وفيه روى في المسئلة الثانية ان العشرة من القوم وهم نسب
هل فرق بين العشرة والقرعة ام لا وقوله الذين هم اقرب الناس لا يحقق الاقرب لا واحد لان من بعد عنه لا يقرب ومن ياتوا من
في النسب الوقف **الجواب** انما لا يبعد السبب القوم بل هو دليل على هداية ما بلغه اهل السائر اقول ان حصن ام نساء فقول
ومنهم من خال جماعة اهل السنة كروا واما نادوا سدا بغيره وما ارسلنا من رسول الا بشأن قومنا او اذننا له فلهذا
برجاله كما لو وقف على جماعة واما العشرة فاحسن من القبيلة وهي عبيد الله لغز وهذا الرجل لا يورث في نسبته هذا اختص العشرة
وليس الاقرب واحد بل قد يكون اكثر من ذلك في كافر في العشرة **قول** ومن وقف لاسان شيئا في وجه الوقف او يورثه في نفسه
ولم يميز بعد بغيره عود على شيء يبعث في الله من انما لو وقف على الوقف على ردة الواسي وقد خرج عن ملكه ولا يكون
لورثة الوقف عليهم فان لم يكونوا كانا لما لم لا يورث **الجواب** عند سيرة ان ذلك وان كان بلفظ الوقف وهو جليل
امارة على حاله بموجب الجس فاذا انقض من وقف عليه رجع الى ردة الوقف فان لم يخرج عن ملك الوقف ومن سبب السبب
للانسان وعقبه وسلفه فانه عندنا اذا انقض صواب جمع في ردة المسلمين وقادهم لم يعد له لان ذلك لا يكون لورثة الوقف
عليه فهو انه رقيق صحيح وانه ينفصل الى الوقف عليه فيكون لوارثه بعد انقضه وليس لك عندنا ما احتج الشيخ بما رواه الشيخ
عن علي بن عمار عن جعفر بن حبان عن ابي عبد الله ع عن رجل وقف على ابنة وارثه لرجل وعقبه من تلك الغلة ثلثا دينار
فقال ليس لقرينة ان ياخذ من الغلة شيئا حتى يوفي الموت لثالثا وان مات فان ذلك لورثه فاذا لم يوفى له وارث ودوا الى

هذا هو الوجه في الوقف على غير مذهب

...
...

كتاب الوقف والهباء

يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا بقبلة الغلة قلنا لو ورثه من ثمة المبتان يدفعوا الارض اذا احتاجوا ولم يقسمها
يخرج من الغلة قال نعم اذ ارضوا كلهم وكانا البيع جزاءهم باعوا والخير ضعيف لان جعفر واقف عبدان مفعلة والرواية صواب **قول**
واذا وقف سكا جاز يقعد فيه من وقفة عليه وليس له ان يسكن غيره فيه كيقعد بجوز هذا وقد خرج عن ملكه قبل مراد الشيخ ان المنكر
الموقوف يصح ان يكون الواقف من جملة الموقوف عليهم فيه ان لا يصح ان يكون من جملتهم وهل المراد بقوله جاز ان يقعد معهم فيه
الصواب لا بد انهم يملكوا اذ وقف على المفعلة عملا وابناء السبيل وكان منهم جاز له المشاركة اذا انفق له الوصف لان الوقف
ليس له على المصلحة الخاصة ان لا يقتضيه اختصاصا بل يشتمل من حصل له ذلك الوصف ما لو وقف على قوم وشروط ان يكون في جملتهم
بيع وكذا الوقف على قوم باعيا منهم لم يصح كمشا ذكره الابدانهم وابعانهم **قول** اما الذي ليس فيه رجوع فهو كل هبة وهبها الانسان
لذي رحمه ولما كانا وغيره اذ كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا جاز له الرجوع فيه **قول** وان مات كان ميراثا كيف يكون الموت
رجوعا والهبة لا يبطل الا بالرجوع ولم يحصل لها لو كانت الهبة لا يقع الامع القبض كان هذا صحيحا **الجواب** الهبة منفردة عن القبض
لا ينتقل عن ملك الوهاب عند الموت ينتقل عنه الى الوارث وقوله فان لم يكن مقبوضا جاز له الرجوع فيه يعني الرجوع اذ لم يحكم
الهبة الذي من شأنه نقل الملك فضا لا القبض هو بعد ما ذكره روايات منها رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله قال الهبة للهبة
ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هي ميراث **قول** وما نصد الانسان به لوجه الله فلا يجوز ان يعود اليه بالهبة والبيع والصدقة
لم لا يجوز ذلك **الجواب** الهبة على سبيل الكراهية والحكمة فيمنع النفس عن مباينة ما يضر في القربى يقع الصدقة من معاينة ^{الميراث}
فيكون المنع عن استعادة فضا الى غير صاحب الشرع ويؤيد ما ذكرناه رواية منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله ع اذا نصد
الرجل بصدقة لم يحمل له ان يشترها ولا يستوفيها الا في ميراث **قول** فان وقف على المؤمنين كان خاصا بميتي الكبار من اهل القبلة
بالامانة دون غيرهم واولم يكن للفاسق منهم معهم شيء على حال كيف هذا والقاسق مؤمن **الجواب** عند كثير من فقهاء شافيا لان الامانة اسم
للاعتقاد والعمل وان من تكلم بالكفر فاسق لا يقع عليه اسم الامانة وهو مذهب ابو عبيد بن رافع فعلى هذا لا يحل وما على اخيارنا من ان
الامانة اسم للاعتقاد الصحيح فاذا اطلقوا فاد المؤمن المطلق ولا يتناول للفاسق الامع قد يقول مؤمن فاسق لان الامانة في العلم لا في
بهرتية مطلقا لان اسم ليس بفاسق وان كان الفاسق يطلق عليه اسم المؤمن مع التقيد فكان الشئ رجوعا على هذا التفسير لما لو
اما الشيخ المتفكر فان من مذهبنا جنة الكثرة لا يسهل مؤثنا **قول** واذا وقف المسلم سبعا على مصلحة فبطل رسمها جعل في وجهه تبرؤ
قبل هذا ومثله وقف لا تشاء على وجه من الوجوه او على قوم باعيا منهم ولم يشتر بعد ان فاضل عوده على شيء جبهة فحق ان يضر
ارباب الوقف رجع الوقف على ورثة الواقف هل بين الكلايين لخلاف **الجواب** اما الوقف على المصلحة فمثل القطار واصلاح
الشوارع ومساكن القوافل وما شاكلها والوقف في التحقيق على المسلمين المستفيدين فوال تلك المصلحة لا يخرج جبر عن الوقف الا في
فلهذا يصرف في وجوه البر اما الوقف على قوم باعيا منهم او وجه من الوجوه غير الوجه المقتضى بالمصالح العامة للمسلمين فانه حبر
صريح يرجع الى ورثة الواقف عند انقضاء القوم وان كان في هذه قولان احدهما اختيار المفردة انه ينتقل للورثة الموقوف عليهم ^{الار}
اختاره الشيخ انه ينتقل الى ورثة الواقف وهو الحق لانه جبر صريح منقذ فيه للوراث لقوله ع فضا على يد الجلس اطلاق الوارث
قول ومن سكنه مد عمره كان ذلك ما ضا مقدا زمان جوتة فاذا مات كان لورثته نقل الساكن عن الساكن وان مات الساكن
ورثته كان لورثته ذلك ان يضره وما جوة المسكن لم لا يكون له اخرج لورثته والسكنه انما كانت للاب فكيف يجمعها الورثة **الجواب** لا
منفعة ما به تملك بالتمليك فاذا جعل لها ابدانها الجعول فوجب ينتقل الى وارثه كما يملكها المورث لو كان باقيا ولا يقال
ملكها المجاز لاجارتهما لاننا منع ذلك لانه يتضمن اضرار المالك بالسلط على ملكه على ان الذي يرجع في ذهني انه لا يكون لعقبه السكن
الا اذا جعلها له ولعقبه ولو جعل السكن له مدة جاز المالك ولم يتلفظ بجعلها لعقبه بعيد وفات الجعول بطول السكن لانه ليس بملك
بل هو شبه بالاباحة وان كان لا زما فلا تعقل الجعول وما ذكره في النهاية نطال به بدلا **قول** واذا جعل الانسان خدمه عند اواسه
لغيره مدة من الزمان ثم هجر بعد ذلك كان جازرا وكان على المملوك الخدمة في تلك المدة فاذا مضت المدة صار حرا فان بقى بعد هذه ^{المد}
ثم ظفر به من جعل له خدمته لم يكن له بعد انقضاء تلك المدة عليه سبيل وان كان صاحب الغلام او الجارية جعل خدمته لنفسه ثم هجرها
ثم هجر بعد ذلك وابق المملوك انتقض ذلك سبيلها فان وجد بعد ذلك كان مملوكا يعل به ناسا عما انفرد بين المالك والاصبي
وقوله انتقض ذلك التدبير كيف يتدبر التدبير عتق بعد موت المولى **الجواب** اذا جعل له خدمته مدة ثم هجره فموت جعفر لا يضر
على مذهبا اما اذا جعل خدمته مدة جوة ثم هجره بعد موته فانه يبيع لان الاصل ان التدبير عتق بعد الوفاة فلو اوفاه علفه بوفاه

كتاب الوصية

يبلغ الثلث ذلك بدئ بالرجل لا نه فريضة من فريضة الله وما فضل بعد ذلك جعل طائفة في العتق وطائفة في الصدقات ان يكون الرجاء او مندوبا فان كان واجبا خرج من أصل المال ويكون الصدق والعتق من الثلث وان لم يكن واجبا لم يقع فريضة وبنائه هو الصدق والعتق في الثلث **الجواب** هذا جعل على ما اذا كان الرجاء واجبا والعتق والصدقة غير واجبين فيجب اخراج الرجاء والعتق وان كان واجبا الاصل لكن اذا اوصى بجعله من الثلث مع غيره صح لا نه يكون كاشرا لا يخرج الوصية الا من فاضل الرجاء مما يحتمل الثلث في مبدأ الرجاء لا نه فريضة وما فضل عنه يكون وصية في الوجهين الاخرين وهذه رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** واذا اوصى بعتق مملوك ولشيء لقرابته ولم يبلغ الثلث ذلك بعتق المملوك وما فضل بعد ذلك كان من اوصى له لم يبدأ بعتق المملوك وهذا اعتبر بالنقد منها والمناخر وهو رد قدم ان اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى لم يمكن العمل على الاخرى **الجواب** لا بد من اعتبار التقدم واذا كان للوصية مجرى وعليه فيما زاد على الثلث تمام مجرى الورثة فان اوصى بشيء يستوعب الثلث ثم زاد فداووه ولا تصرف له في الزيادة بطل واقا قوله اذا لم يمكن العمل بالوصيتين عمل بالاحقة في قول على ما اذا انقضت الثانية ما بدل على الرجوع عن الاولى كما اذا اوصى لانيان بعين ثم اوصى بها لغيره **قوله** وان اعتق ثلث عبده استسعى فيما بقي للورثة اذا لم يكن له مال غيره فان كان له مال غيره اعتق الباقي من الثلث يفتق الباقي وقد قال في ماب لعتق واذا كان للانسان مملوك فاعتق بعضه فعتق الكل ولم يكن له عليه سبيل فاذا كان عتق البعض يبركه في الكل لم يكن فرق بين ان يقول لاعتقك بعتقك فبقي من اصل التركة فبقي قوله اعتق الباقي من ثلثه غير واضح **الجواب** عتق البعض شقصاص من عبده بوجوب راتبه لعتق غيره وعتق البعض من ثلث التركة كالوصية فهو يبركه فان اعتق ثلث عبده عند موته ادى من الموت ولا يملك غيره صح العتق في ثلثه ولا يبركه في الباقي لا نه لا يملك المصروف فيه بالانفاق وهذا بناء على ان يخرج المصروف من الثلث فلهذا اذا اعتق ثلثه من الموت فداستوعب ما لم يتصرف فيه فلا يفتق الزيادة لا نه انفاق على الوارث والمريض يجوز فيما زاد عن ثلثه فان كان له من العبد من ثلثه صح عتقه منه وهذا يخرج على المذهب كما ترى **قوله** واذا المر الموصى ان يصرف في تركته لورثته ويجزى لهم بها وباخذ بها نصف الرجاء كان ذلك جائزا وحلالا لم يضر الرجاء الوصية انما يضر من ثلث ما تركه حال الموت والرجاء بعد الموت فكيف يخرج فقه هذا للسئلة **الجواب** هذا جعل على ما اذا كان الورثة اطفالا فان الوصية في ذلك ما ضربه عليهم كالمال ان يدفع ما لهم الى المضاربة ويصرفها الوصى انما هو عن الاب كاجاز ذلك للوصى فلا بد بوصية اولى ويؤيد ذلك رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله **قوله** ان امرئ مثل عن رجل اوصى الى رجل بولد وبمال لهم واذا ن له عند الوصية ان يعمل المال ويكون الرجاء بعينه وبينهم ففلا لا بأس به من اجل ان اباه قد اذن له في ذلك وهو حق فضا لا يكره في وصية بولد لغيره بالمال اخوته الصغار واقعة مع ابن ابي بليل على ذلك بقية **قوله** واذا كان الموصى على الميت عالم يجزى ان ياخذ ما لا ما يقوم له به البينة ما اللانح من اخذ ما له ثم يبركه راتبه الميت وهو من المعروف **الجواب** اذا كان في يده مال ظاهر لم يجز ان يؤذن له في استبقائه بغير دعواه ولو اخذه استبقاه من غير الظاهر اما لو اخذ من لم يمنع كما بينا في مواضع انه من كان له على غيره مال ووقع له في يده مال اجاز ان يقا صه فاما في يده ويؤيد ذلك رواية بن معوية عن ابي عبد الله **قوله** قلت رجل اوصى الى وشرك معه اخر وكران له قبل الذي شركه في الوصية ما وحبس درهما ورجلها جازا من فضة فلما هلك الرجل ادعى له عليه كرا من حنطة فقال ان اقام البينة والا فلا شيء له قلت اجعل ان اخذ ما في يده شبا قال لا يجزى له قلت لو ان رجلا عد عليه فاخذ منه ماله فقد ران ياخذ من ماله واخذ كان له ذلك كما قال ان هذا ليس ظم عليه ثم لم يبركه لغيره من ثلثه لورثته واراد بشي بغير نصية جاز له ذلك اذا اخذ ما لقيمة اعدا من غنقىا كيف يجوز ان يكون موجبا قبالا ومستند ذلك هو **الجواب** لو بينا الى ان عندك حبة منع من قول بغيره فاعقد ومع انشاء ما يتعين الجواز ويؤيد ذلك رواية محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن ابراهيم الهذلي قال كتب محمد بن يحيى هل للوصى ان يشترى شيئا من المال ذابيع فيمن زاد به يهد وباخذ لنفسه فقال يجوز اذا اشترى شيئا **قوله** فان اوصى بالكثر من الثلث ورضى به الورثة لم يكن لهم بعد ذلك اشتع من انفاذها في حال حيوته ولا بعد وفاته كيف يلزمهم الاجازة وهو رضا بما لا يستحقونه والاستحقاق انما حصل بعد الموت **الجواب** منه الوصية عن الوصية بما زاد عن الثلث انما هو لصلح الورث فان رضى فقد سقط اعتبار الضرر في طرفه ولا ان استحقا المال ذا عشرين الموصى والوارث ومع رضاها يلزم الاجازة لا نه حق لها وقد ركد ذلك عدة من اصحابنا منهم على بن ابراهيم عن ابيه حماد عن حمزة بن محمد بن محمد وابو على الاشعر عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم جميعا عن ابي عبد الله **قوله** في رجل اوصى بوصية ورثته شيئا فاجاز ذلك فلما مات نقصوا الوصية هل لهم ان يردوا ما اقر به قال ليس لهم ذلك الوصية جازية عليهم ان اقروا بما في حيوته ورثته ورثته ورثته هذا الطريق عن ابي عبد الله **قوله** في رجل اوصى بوصية اكثر من الثلث فاجاز ورثته ذلك قال جاز و

مَنْ بَكَى لِمَنْ هَامَتْ

ذكر الشيخ هذه المسئلة في الخلاف واستدل باجماع الفقهاء في الوصية لولا انما اعطيت من الوصية ما اوصى
 ولها ما اعطيت ما اوصى لها كيف يقدم المهر على الوصية الجوا اذا كانت الوصية بعين فان الوارث يملك ما عدا تلك العن
 من حين الوفاة ملكا عن غيرها عن الوصية فانقر هذا فاذا اوصى لام الولد بما يخرج من الثلث ويبي بعد الوصية ما يكون
 اما لولد بمقدار نصيب له فاما منه فانه لم يمتحق في تلك الحال عتقا عن غيرها عن الوصية وملك الوصية لانها اهلية الملك لا المهر
 في مذهبنان وصية الانسا لهذا ما مضى فان كانت وقا فكت من الوصية واعطى الفاضل وصية في الناقص هذه قد صادف استحقاقا
 الوصية عتقا من نصيب الولد فستحق الوصية ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ في التذقيت اخذ محمد بن ابي جعفر عن جابر عن ابي عبد الله
 عن ابي الحسن في رجل اوصى لام ولد له درهم فقال يفتق من ثلث الميت ويعطى ما اوصى له وما ذكره عن العباس بن عبد المطلب
قول واذا اوصى بثلث ما له لقرابة ولم يسم احدا كان ذلك في جميع ذوى النسب الراغبين الى الخراب وام في الاسلام ويكون ذلك
 بين الجماعة بالسوية ما مضى **قول** الراغبين الى الخراب ام في الاسلام ومن لم يسم لهم وهل القرابة كما ذكره او غير ذلك **الجواب** هذا
 ذكره المفيد والشيخ في بعضه باخر ابي ام الايوبين للذين يسميهم رهنط ذلك الميت فان لكل جماعة ابا لهم في الجماعة فان
 جامعهم باب كان قبل الاسلام لم يعتد به لقوله قطع لاسلام ارحام الجماعة اهلية وقال في المبسوط يعطى كل من كان في العادة من قات
 يرو من اصحابنا من قال يعطى قرابته لاجل ابي ام في الاسلام ولم اجدهم شاهدا ولا نضادا ولا يسمي جاهد كلاله في المبسوط
 وما ذكره في المبسوط هو الذي ينبغي العمل به لان اطلاق اللفاظ يحمل على المعتاد مع عدم الوضع الشرعي **قول** واذا قال اوصى
 اعطى انسانا كل سنة شيئا معلوما فان الوصية له كان ما اوصى به لورثته لان يرجع منه الوصية فان رجع منه كان ذلك له سواء رجع
 قبل موت الموصي او بعد موته فان لم يرجع في وصيته حتى يموت ولم يخلف الوصية له احد رجعت الوصية على ورثة الموصي كيف فعل له
 الوصية وقوله كل سنة شيئا معلوما هل تقف عند قوله ولا يعطى الوصية له في كل سنة الاما عين فكم مدة ما يعطى وهل يحسب الثلث
 حال الموت ويجزئ الثلث عليهم اذ امان من وصي له قبل الوصية كيف يكون ذلك لورثة الموصي له وقوله ولم يخلف الوصية له احد رجعت
 الوصية الى ورثة الوصية اما ان يكون حال موت الموصي تنقل الوصية الى الموصي له او الى ورثته اذا كان ميتا على ما قالوا ويقف على
 ملكه فان كان الاول وجب له ان يكون للامام وان كان الثاني ففي ملك الوصية سواء كان وارثا او لم يكن **الجواب** الوصية
 اجراء الوصية على وجهها ولا يتجاوزها العطفة الثلث اذ لم يجر الورثة ولا اعمل على رواية صفوان بن يحيى عن ابي الحسن قال سالت عن رجل
 يوقف ثلث الميت بسبب الاجراء فكتب ينفذ ثلثه ولا يوقف لانها اجزاء واحدة من موقوفته فم يملك بعد ما سمعنا ثلثه على ان
 يبدلونه والتعجيل مع اشراط الاجراء بتبدل الوصية وبحسب الثلث من اصل التركة ويجزئ عليه حتى يستوفى الثلث اذ لم يبق ذلك ربا
 يكون الاجراء منه اقل من الثلث واما اذا مات الموصي قبل الوصية فقتال بعض الاحباب ينقل الوصية الى ورثة الوصية له ما لم يرجع
 الوصية في وصيته وذلك بحسب ما مضى عن ابي جعفر قال قضاهم الموصي في رجل اوصى وقوف الوصية له قبل الوصية الوصية لوارث
 الوصية له لان يرجع وصيته قبل موته وروى عن عبد الله بن ابي عن محمد بن السائب في رجل اوصى الى امرته ان اعطى عامه في كل
 شيئان التمس وكسب اعطى ورثة وشي الخياط قال سالت عن رجل اوصى له بوصية فان قبل ان يقبضها ولم يترك عتقا فقال الملك
 وارثا فان لم يجد علم الله ملكا لم يجد فصد بها وقبض حاله ميتة وعمر بن سعيد فظي رواية شعبة لا يعلم المسئول فيها على انها البتة
 صريحة في موضع النزاع لاحتمال ان يكون موته بعد موت الوصية فاذن الروايات سافطة وبما روينا ما رواه الحسن بن سعيد عن
 عن شعبان بن ابي بصير عن فضالة عن العلاء عن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله عن رجل اوصى لرجل قبل الوصية قال ليس بشي وهذا نسب
 بالاصول لانا الوصية له لا يملك لا بعد موت الوصية اجماعا فلا ينقل الى وارثه ما لا يملكه فينبغي ان يكون العمل لهذا **قول** واذا اوصى
 بقرينة مؤمنة ولم يوجد كك جاز ان يفتق من ثلث الناس من لا يبرن نصيب لا عداقة فان وجدته في ثلث لم يجزها فما اما ان يكون
 مشروطا في التقى ولا يكون فان كان في ابن ادم يوجد يجرى غيرها وان لم يكن مشروطا فاما قال فان وجدته لم يجزها **الجواب** الط
 ان الشيخ عول على رواية علي بن ابراهيم عن ابي عن ابي جعفر عن علي بن ابراهيم قال سالت ابا الحسن عن رجل اوصى بثلثين دينار
 بقرينة رجل من اصحابنا فم يوجد للفقير يستره من الناس يفتق وعلى بن ابراهيم واقفي ولا يعلم وقت نقل الرواية منه لكون الوصية
 اذ لم يوجد من يعلم ان مؤمن جاز ان يفتق من يجهل حاله لانا لا اصل الايمان في كل مسلم يقال فلان من ثلث الناس لا يعلم من موقوف
 واذا اوصى الانسان ان يحج عنه كل سنة من انفع ضيعة بعينها لم يرتفع كل سنة مقدار ما يحج به عنه جاز ان يجعل انفع سنين وثلاثة
 لسنة واحدة وحج به عنه هل يحج الضيعة من ثلث يكون محجوسا على الحج ولا يبغي للورثة فيها شي لم يحج من انفعها مقدار

وفي كتاب العباس
 يفتق من ثلث ما اوصى
 ويعطى من ثلث ما اوصى
 لها به

فليس هو الذي
 يملك

كتاب الوصية

ثلاث تركه ويخرج الضبعة الى الورثة اذا اشترى منها الثلث الجواب الوكيلان يقوم التركة ويخرج عنه بقدر نصف التركة الموصية
 ليكون ما يخرج في الحج بقدر الثلث التركة منضا الى ما يخرج في الحج لان النفقة المتقدمة في حكم ملكا لميت قبل تجدها ضرورة جواز
 اجارها والوصية بها قال الشيخ في المبسوط اذا وصى بمجدة من عبد او بعتا زاده او بعتا بستان على الشاهد قال نعم التركة من ثلث
 التركة وتقوم النفقة فان خرجت من الثلث كان له وان لم يخرج كان له فيها بقدر الثلث قلت وهذا مثل ما قلناه وفي رواية الحسن بن محبوب
 عن خالد بن نافع الجلي عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكنه زاده لرجل حيا ثم بعت صاحب الدار فان اراد الورثة ان يخرجوه قال لا يخرجون
 الدار بعتهم عادلة وينظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحيط بشئ من الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بشئ من الدار
 فلم يخرجوه وفي هذه الرواية اضطراب لان الراوي من الرواية وهي غير مطابقة للفقوى الاصل ما ذكرناه وفي رواية اخرى
 وصية بنظر الميت ولم يكن استند عليها ولا اقرها كان الورثة بالخيار بين العمل بما وبين تركها وانما الهان عملوا بشئ منها الزعم العمل
 بجبهتها من ان اذاعوا ببعضها الزعم العمل بجبهتها الجواب ان يكون للشيخ في قوله فان كان في ثلثه ما يحيط بشئ من الدار في
 قال كسبتا لرجل كسبت كتابا بغيره ما اراد ان يوصيه به هل يخرج الورثة الغنم بما في الكتاب بخطه ولم يأمروهم بذلك فكذلك ان كان
 بغيره كل شئ يجردون في كتابا بغيره وجه البر وغيره واقول هذا الرواية مكاتبة لا تتحقق حالها والمستول فيها يحمل وليس في الجاهل
 الورثة شيئا الوصية وجب جازة الباقي لان للشيخ الخيرة فيما يخرجه اذ ليس لجازة اقراره في الحج لوصيحه انما وصيحه بالبعض فان العمل بها
 منجف مع ان لفظها لا يبطى ما ذكره الشيخ في باب الاقرار في الموضع قوله من اقرن عليه زكاة سنين كثيرة ولم يخرجهما عند
 ان يخرج من جميع المال لا بمنزلة الدين وما بقى بعد ذلك يكون ميراثا فان كان عليه شئ من الزكاة وكان قد وجب عليه حجة الاسلام
 فخر بها وخلف زكاة ما يقضى به الحج والزكاة حج عنه من اقر بها الموضع ويجعل ما بقي في ارباب الزكاة قوله زكاة سنين كثيرة هل
 مقدار الزكاة ام لا فان عين فلا حاجة الى ذكر السن وان لم يكن قد عين مقدار فكيف يخرج على هذه الصورة ثم في المسئلة الثانية اذا
 دون ما يقضى به الحج والزكاة لم يبدى بالحج ويكون التقصا على الزكاة وهذا افضل لباقي على الحج والزكاة وقسم بينهما ولو كانا فادتين الحج
 هذه المسئلة مجموع من الروايتين احدهما عن عباد بن صهيب ابي عبد الله عن رجل فرط في اخراج زكوة في حوته فلما حضرته الوفاة
 جمع ما كان فرط فيه ثم وان يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة الدين قبل ان كان وصي بحججه الاسلام قال لجازة يخرج عنه من جميع
 المال وعباد بن صهيب هذا ما لا يعمل بما يقتضيه وايتروا الاخرى عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل مات وترك ثلثا من
 درهم وعليه من الزكاة سبعة دراهم واوصى ان يخرج عنه قال يخرج عنه من اقر بها الموضع ويجعل ما بقي من الزكاة فالشيخ وانما قال سنين
 كثيرة لقوله راوي في الرواية الاولى فخر في اخراج الزكاة في حيوته وفي الرواية الاخرى سبعة دراهم وقوله اما ان يكون معينه قلنا
 زكوة معينه والفقهاء افر من لا يعين لم يكون فخره غاصر في صورة التقين وانما يبدى بالحج لانه اقصر على ما يمكن مع ارتفاع الحج وهو اقرب
 الاما كان فلو نقص عن ذلك لم يكن الحج ممكنا اما الزكاة فيمكن اخراج القليل والكثير فيكون زكوة ولما كان لا بد من الجمع بين الامرين
 الجمع لا يمكن الا على هذا الوجه اعتمد عليه وهذه الرواية طريقها الحسن فضا عن ابن ابي عمير عن معوية عن ابي عبد الله عن ابي رزينا
 واكان فخرها لكنه نفق نفقها وتظفر بها قوله ومنه ان الانسان بشئ وقال الوصية سلمة لفرانه وطالب الورثة الوصي بذلك فان
 كان المقر من وصي الله لوصي جاز له ان ينكره ويخلف عليه بسم الشئ الى من اقر له به وان لم يكن من ضيالم يكن ذلك له وعليه ان يظهر
 المقر له البينة بان له فان لم يكن ذلك وعليه ان يظهر وعلى المقر له البينة بان له فان لم يكن معه بينة كان صبرا للورثة وقال قبل ذلك فان
 لم يكن موثوقا به وكان متما طولا لمقر له بالبينة فان كانت معه بينة اعطى من اصل المال وان لم يكن معه بينة اعطى من الثلث ثم لا قال في
 المسئلة الاولى كان على الوصي ان يطهر لثلاث وما الفرق بين الموضعين حتى كان حكم احدهما غير حكم الاخر الجواب ما ذكره قبل
 هذه جعل على صدق الورثة الوصي في اقرار الميت في مرضه في جعل العمل بمقتضى الاقرار في المرض وهو ان كان ما مونا نصف الاقرار من الاخذ
 وان كان متما طولا لمقر له بالبينة على استحقات ما اقر به لميت فان لم يكن له بينة كان له ما يحقه الثلث ويجعل هذه المسئلة على ما
 اذا ادعى الوصي الاقرار ولا بينة له وانكر الورثة فان كان من مرضه فقد صح الاقرار ولم يكن له الوصي اظهاره للورثة لانه ليس الا لهم رضا
 ان ينكر المال ويخلف ويوصل الى المقر له وان كان متما في ان اقر المقر له بالبينة بالدين والاحكام بما للمل للورثة ولا يقبل قول الوصي على
 الورثة فيما في يده ولا ينكره ولا يخلفه بميت المقر له وعليه ان يظهر في ظاهر الحكم والدارا التسوية بين صورتين في ان يمتنع في الثلث
 يجوزنا نكار العقد والذي يحكم بنفوذ الوصية فيه وان يخلف عليه بوصول المقر له بالبينة لان المقر له ان يكون عنه معلوم وقوله كان ميراثا
 للورثة يعني في ظاهر الحكم وقال الراوندى في بين المسائلين بالقص عند وليس في مرضه شيئا قوله واذا قال الغلان وعلان لاحدا

من ثلثه وهو نصف عندهم وهو الاقرار عندك وعلما بالثمة

من كتاب التمهيد

الف درهم فن قام البينة منها كان الخول فان لم يكن له مع احد منهما بينة كانا لا فبينهما نصفين لا استعمل المقر في هذا الصوة
وقد قال في الجزء الاول وكل امرشك بمجربته الحكم فيه فينبغي ان يستعمل فيه لقرعة الجواب ركه هذه السكون من جعفر عن علي
في رجل اقر عند موت رجلان وفلان كاحدهما اعتكاف درهم ثم ماتت علي تلك الحال فقال علي انهما اتاهم البينة فله المان فان لم يتم
احدهما بينة فاما البينة فانصفتان والسكون عا في لكن الشيخ ركه يستعمل الحاد يشك في المكان فقتله وبقيا قال ان اصحابنا يقولون على رتبة
السكون فلما نزلنا على البينة فانصفتان والسكون عا في لكن الشيخ ركه يستعمل الحاد يشك في المكان فقتله وبقيا قال ان اصحابنا يقولون على رتبة
عليه ولم يبناز عنها فيه منافع فبعضهم فيها الاستوفاء في الدعوى فان الرواية تطابق هذا الاصل فلا بأس بالعمل بما فوقه لروايتهم من الورثة
بدون علم البينة بخلافه على نفسه ولزمه مقدار ما يجسر من الميراث لا اكثر من ذلك فان اقر شيان بالدين وكان من صبي قبلت شهادتهما
واجيزت على باقي الورثة لم يثبت المقر الواحد هل هو عدل او غير عدل يكره ان كان لا يخلف معه صاحب الدين الجواب لا يجب
على المصدق كرامة المسئلة ولا استيفاء من دعيا بل يجوز ان يقصر على صورتها او بعض شعبها وليس قوله هذا مانعا من اثباتها
بدعيه العزم بشهادة الواحد منضمه في بینه فقولنا قتل الانسان عليه بن وجب على اوليائه ان يقضوا دينه من بته سواء كان قد
قتل عدوا او خطاء فان كان قد قتل عدوا او ارباؤه القود والعقود لم يكن لهم ذلك الا بعد ان يرضوا اصحاب الدين ولا يتم ان شاء
وابعد ذلك قتلوه وان شاءوا اغتوا عنه وان شاءوا قبلوا الدين او كان قتل عدما من ان يتعلق به هذا الحكم فالورثة لا يستحقوا العقوبة
قوله ان شاءوا وقبلوا الدين من ان لم يجز في بلد الدين القاتل الجواب لما كان القود مستحقا لارث وكذا الدين وكذا الارث
عن قضاء الدين صح المنع من استيعاء القضا والعقود لا بعد اداء الدين وتباعد هذا بما ركه من بعضه قال سالنا ابا عبد الله عن رجل يقتل
وعليه دين وليس له مال فهل اوليائه ان يهودم من لقائله وعليه بن فقال ان اصحاب الدين هم المقتضون للقاتل فان وهب له ما دمه للقاتل
الدين للغضاء والا فلا وما قتلوه وان شاءوا وقبلوا الدين فلا بد له ان لا يتخير ان القبول فيستدعيه لا فكاكه يقولون ان شاءوا واصلوا
ما بذل لهم فالقبول لا يستدعي اجارا لما خفي منه ولو قبل لو كان لا يباي بالدين منع اولى من القتل لسلط سلطان سلطانه وهو با لا ينفذ الا
بسقط السلطان مع تسلط اولى على الدين والقول كما لا ينفذ سلطان لو اشترك انسان في قتله ومات احدهما ولا لاهلها فان
الولى لا يمكن من قتل الموجود حتى يدفع اليه نصف الدين والذي اقول ان من جملة طرق هذه الرواية محمد اسم أصل هذه الرواية وان كثر
يجب ان توقف في قولنا للميراث شيئا من ذلك فمنا هذا حق لكن الدين متعلق بالاموال والقصاص متعلق بما لا يتعلق بالدين بغيره ولو
عن القصاص بغيره متعلق بحق الدين لا نه مال موووث وذا تقرر هذا فالواجب تسلط اولى على القصاص والعقود ان حصل التراضي بالدين
كان حكمها حكم ما ذكرنا من الاموال فقولنا قال الموصى لوصيه اقض عني ديني وجب عليه ان يبداه قبل الميراث فان تمكن من قضاء
ولم يقضه هلك المالك تمامه وليس على الورثة لصاحب الدين سبيل وان كان قد عدل من اصل المان ولم يتمكن من اعطائه اصحاب الدين
وهلك من غير تقرب من جهة كان لصاحب الدين وكان ضمانا للورثة الجواب انما ضمن الوصي لوصيه لانه يمكن من اداء المال ولم يوفه وذلك يقتضي
من الوصي شخص هو ضمان المالك المكانا يقتضي ويكون ما يفي للورثة ولا كذلك لو تلف من غير تقرب ولا ناجر لتسلم مع التمكن من التسليم لانه
به امانة فيختلف من الورثة وقبول ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي ان قال سالنا ابا عبد الله عن رجل اوصى الى رجل ان عليه
دينان لا يقض الرجل ما عليه من دينه ويضم ما يفي من الورثة قلنا فسر ما من الوصي به من الدين من مؤخذ قال لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي
ضامن لما فوقه لانه الهبة في حال المرض صححة اقبضها ولم يكن للورثة الرجوع فيها ما لم يقضها ومات كائما وهبت جبال الميراث وكذا
ما نصده في حال حيوة وقال في باب الهبة وما هبته لاسنان لوجه الله فالصور للرجوع فيه على حال فهل بين القولين اختلاف ثم
لم لا يكون للورثة الرجوع فيها كما كان لذلك الجواب ليس بين القولين تباين لان الثاني يحمل على الهبة الموضوعة اما قال في الاول يكون
ميراثا لان الهبة لا ينقل عن الواهب اليها القصد وكذا القصد وقوله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله لا يجوز الرجوع فيه لانه يكون صدقة
والصدقة تملك بالقبض ليس للصدقة الرجوع فيها لانها معوض عنها بالثواب ثابت عند الله وتم ولا تكن الهبة لغيره لانه لا يجوز الرجوع
فيها مع القبض الا كمن لا يجزم ولم يعوض عنها واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة بعد القبض لم يكن للوارث الرجوع فيها لان الوارث لا يرث الا ما كان ملكا
للبيت والهبة مع الاقباض يخرج عن ملك الواهبين كان له الرجوع في بعض الموضع فلا يرثها الوارث واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله
وطا في المريض عن جابر فان طلق ورثة المرأة ما يهبتها وسنة كيف يكون غير جائز وذا اطلق وقع وتجرع به من ابن الجواب ليس مراد
الشيخ التحريم بل مراده لكونه هبة لان ذلك يقتضي ان يرد منها من الارث كتاب المواريث قوله فان خلفت امه وخو وخو
لم يجز لام عن ذلك الى السيد انما يجزها عن الثلث وجود الابطور عليه ما يمنع هي هذا بلزم من ان الذي يمنع منه يتوقف بغيره

عن فضالة عن ابي ان قال سالنا ابا عبد الله عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دينان لا يقض الرجل ما عليه من دينه ويضم ما يفي من الورثة قلنا فسر ما من الوصي به من الدين من مؤخذ قال لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن لما فوقه لانه الهبة في حال المرض صححة اقبضها ولم يكن للورثة الرجوع فيها ما لم يقضها ومات كائما وهبت جبال الميراث وكذا ما نصده في حال حيوة وقال في باب الهبة وما هبته لاسنان لوجه الله فالصور للرجوع فيه على حال فهل بين القولين اختلاف ثم لم لا يكون للورثة الرجوع فيها كما كان لذلك الجواب ليس بين القولين تباين لان الثاني يحمل على الهبة الموضوعة اما قال في الاول يكون ميراثا لان الهبة لا ينقل عن الواهب اليها القصد وكذا القصد وقوله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله لا يجوز الرجوع فيه لانه يكون صدقة والصدقة تملك بالقبض ليس للصدقة الرجوع فيها لانها معوض عنها بالثواب ثابت عند الله وتم ولا تكن الهبة لغيره لانه لا يجوز الرجوع فيها مع القبض الا كمن لا يجزم ولم يعوض عنها واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة بعد القبض لم يكن للوارث الرجوع فيها لان الوارث لا يرث الا ما كان ملكا للبيت والهبة مع الاقباض يخرج عن ملك الواهبين كان له الرجوع في بعض الموضع فلا يرثها الوارث واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله وطا في المريض عن جابر فان طلق ورثة المرأة ما يهبتها وسنة كيف يكون غير جائز وذا اطلق وقع وتجرع به من ابن الجواب ليس مراد الشيخ التحريم بل مراده لكونه هبة لان ذلك يقتضي ان يرد منها من الارث كتاب المواريث قوله فان خلفت امه وخو وخو لم يجز لام عن ذلك الى السيد انما يجزها عن الثلث وجود الابطور عليه ما يمنع هي هذا بلزم من ان الذي يمنع منه يتوقف بغيره

م طالب الورثة بالدين
من الدين بعد... ما انفرد
بهما الوصيين حتى جعل
في القسم الاول ان الورثة
ليس عليهم سبيل وكيف
يكون من قبلهما
الدين ومن بين الوصي
يكون ضمانا لصاحب
الدين

عن فضالة عن ابي ان قال سالنا ابا عبد الله عن رجل اوصى الى رجل ان عليه دينان لا يقض الرجل ما عليه من دينه ويضم ما يفي من الورثة قلنا فسر ما من الوصي به من الدين من مؤخذ قال لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن لما فوقه لانه الهبة في حال المرض صححة اقبضها ولم يكن للورثة الرجوع فيها ما لم يقضها ومات كائما وهبت جبال الميراث وكذا ما نصده في حال حيوة وقال في باب الهبة وما هبته لاسنان لوجه الله فالصور للرجوع فيه على حال فهل بين القولين اختلاف ثم لم لا يكون للورثة الرجوع فيها كما كان لذلك الجواب ليس بين القولين تباين لان الثاني يحمل على الهبة الموضوعة اما قال في الاول يكون ميراثا لان الهبة لا ينقل عن الواهب اليها القصد وكذا القصد وقوله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله لا يجوز الرجوع فيه لانه يكون صدقة والصدقة تملك بالقبض ليس للصدقة الرجوع فيها لانها معوض عنها بالثواب ثابت عند الله وتم ولا تكن الهبة لغيره لانه لا يجوز الرجوع فيها مع القبض الا كمن لا يجزم ولم يعوض عنها واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة بعد القبض لم يكن للوارث الرجوع فيها لان الوارث لا يرث الا ما كان ملكا للبيت والهبة مع الاقباض يخرج عن ملك الواهبين كان له الرجوع في بعض الموضع فلا يرثها الوارث واما ما رواه ابي عبد الله في باب الهبة ما هبته لاسنان لوجه الله وطا في المريض عن جابر فان طلق ورثة المرأة ما يهبتها وسنة كيف يكون غير جائز وذا اطلق وقع وتجرع به من ابن الجواب ليس مراد الشيخ التحريم بل مراده لكونه هبة لان ذلك يقتضي ان يرد منها من الارث كتاب المواريث قوله فان خلفت امه وخو وخو لم يجز لام عن ذلك الى السيد انما يجزها عن الثلث وجود الابطور عليه ما يمنع هي هذا بلزم من ان الذي يمنع منه يتوقف بغيره

كتاب الوصية

الميت وجدة من قبل ابيه وجدايه وجدة من قبل امه وجدا من قبل ابها وجدا وجدة من قبل امها كان لاجلها الارب
 الثلثان منها ثلثا الثلثين للجد الجدة من قبل ابيه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والباقي وهو ثلث الثلثين للخاله وخاله من قبل
 بينهما بالسوية لم يجعل ميراث خاله الاب خاله من قبل امه بينهما بالسوية وجعل للجد الجدة من قبل امه الميت للذكر مثل حظ الانثيين
 والقرية في الموصعين بالاب **الجواب** وقد قلنا ان للفقيرين بالاب نصيبا لاب ثم يقيم نصيبه بينهم كما يقسم تركته لعمه عتبه الثلثان للذكر
 مثل حظ الانثيين وللخاله وخاله الثلث بالسوية اما الاجدان فان نصيبا للميت يقسم بين ابوي ابيه وابوي امه ثلاثا وبصيرتها امه الى
 ابويها اثلاثا كما لو ماتت ام الاب وتركها ابوها فان لهما الثلث ولا ينها الثلثان فلذلك يقسم نصيب جدها لثلاثة وجدة لثلاثة
 دون الاخوال ولا يلزم مثل ذلك في اجداد ام الميت للاتفاق على ان قرابة الميت من امه ميراث ذكرهم واشاهم بالسوية لقول الاخوان
 اجداد **قول** واذا خلف المراه زوجها وابوها وجدها من قبل ابها وجدها من قبل امها كان للمراة نصف
 لدم الثلث وللأب السدس يؤخذ من الام سدس اصل المال الذي هو في الميراث او سدس اصل التركة انفق في بعض الصوان يكون
 اكثر من الميراث يتقدر ان يكون الطعة اكثر من الميراث يتقدر ان يكون الميت قد خلف بنتا وابوين واجدا والاب لدم فانه يكون لكل واحد
 من الابوين ستة فاذا اخذنا الاجداد سدس اصل المال يبقى مع كل واحد من الابوين سهم واحد فانما يكون لهما السدس من اصل
 المال اذا حصل لدم الثلث قلنا ان نقول ان فلان خسر في حال لا يستحق منها كل واحد من الابوين اكثر من السدس لم يكن لها طعة انما يكون
 الطعة اذا دخلها على السدس فذكر ان من حصلنا الزيادة كان لها طعة **الجواب** انما اراد الشيخ رده سدس اصل التركة ولا يستحق
 احدا الاجداد الطعة الا اذا كان نصيب من يتقرب به الثلث فذا بدأ يكون للسدس قضاء عدل للجد سدس وقوله في موضع اخر وانما
 يكون الطعة اذا دخلها على السدس لا يرد مجرد الزيادة بل الزيادة التي مثلها في الاب نارة وفي الام **قول** وما سببا لولاء
 فطلة اخر لاء العتق ويكون ذلك مقصودا للعتق ومن يتقرب به على ما يستحقونه والثاني لواء بعضهم الجيرة وذلك مقصودا على
 ضمان الجيرة خاصة ولا يتعد ذلك الى غير ذلك حال الثالث ولواء الامام ويكون ذلك ضمن لا وارث له من ذى نسب وسبب قد في
 ولواء الامام بقوله فمن الارث له من ذى نسب سبب قال في ميراث الازواج واذا خلف الرجل زوجته ولم يخلف غيرها من ذى دم
 قرينة بعيد كان لها الربع بنصف القران والباقي للامام فقد ورثا الامام مع وجود سبب الشيخ رده نقان يرث مع وجود سبب **الجواب**
 لما كان المقتول يرث مع الزوجة والزوج وكذلك من الجيرة وكان الامام لا يرث مع الزوج اجماعا وفي ثبوت ميراثه مع الزوجة خلاف صح
 ان يطلق الشيخ ذلك هنا موثلا على التفصيل المذكور في ميراث الازواج فقد يطلق اللفظ نارة ويعتد اخرى لا يكون الفاعل منافقا
 كما جاز ذلك في الكتاب الجيز والابن والنسب **قول** واذا خلف الكافر لاء واصفا ولخوه واخوات من قبل
 الام مسلمين كان للخوة والاخوات من قبل الام الثلث للاخوة والاخوة من قبل الاب الثلثان وينفق الاخوة من الام على الاولاد
 بحسب حقهم ثلث المنفعة والاخوة والاخوة من الاب بحسب حقهم ثلثي المنفعة فاذا بلغ الاولاد فاسلموا سلموا للاخوة اليهم ما بقى من الميراث
 وان اخذوا والكفر بغيره في باقي التركة ولم يعطوا الاولاد منها شيئا العودا الدالة على ان الاولاد يرثون والى هذا الموضع على اتم
 يستحقون الميراث وخالف استحقاق الامان يمنع منهم لانهم لا يصعد عليهم الكفر فوجب له مع ما ذا **الجواب** انما استعوا من الارث لان ولد
 الكافر حكمه حكم ابيه ولانه لا يسم مسلما فيكون الوارث المسلم لعق من ليس بمسلم على انه لو ورث لكونه ليس بكافر ولم يورث لانه
 من امه المسلمين في ميراثهم المسلم والاجماع على خلافه فقطع الدليل ان يكون الميراث لابن الاخ وابن الاخ لا يورث المسلمين فلا يورث
 التركة واخذوا عن الحسن مجوع عن هشام بن سالم عن ابن النضر عن ابن جعفر قال قال الله عن نضر بن ماس بن اخ مسلم
 اخ المسلم ثلث ماله ان لم يكن له ولد صغير وان كان له ولد صغير وان كان له ولد صغير فان على الوارث ان ينقصا على القضا
 ما ورثا من لهما من مخرج وارثا الثلثين ثلثي المنفعة والآخر ثلث المنفعة فاذا اردوا قطعنا المنفعة عنهم فان اسلموا وهم صغار دفع ماله اليهم
 الى الامام حتى يكبروا فان بقوا على الاسلام دفع الامام ميراثهم اليهم وان لم يتقوا اذ ادركوا دفع الامام الميراث الى اخيه وابن اخيه المسلمين
 والرواية مشهورة ويؤيدها ان الطفل كما لا يحكم باسلامه لا يحكم بكفره لكن حكم الاب بلحقه ولما كان الكافر من ماله اذ اسلم قبل القيمة استحق
 وكان جدها لصغير يسلم في صغره وبوقت القيمة حتى يبلغ الصبي الحد الذي يحكم به بغيره اسلامه او كفره ويعق عنه ان لا يعطى ولد الكافر
 مع وجود وارث مسلم ولو بعد لان استحقاق المال وقبضه سابقة على اسلام الطفل ثم لو بقى الماله لا يقسم حتى اسلم الطفل استحق الارث
 هو لثلاث مائة شاة احداهم خلف شاة والاخر خلف فاذا خلفه من الارث ورثه دون ورثه الذي خلفه فان قبل
 مائة معلوم ويكون الذي خلفه شاة لوارث معلوم وناخر موتا الذي خلفه عن الذي خلفه مظهون فكيف يترك العلوم بالمفنون

فان كان سدر من اصل المال كان سدر من اصل المال

جد الميت وجدة
 سوية

انما يورث الكافر
 من امه المسلمين

مِنْكُمْ أَلَمْ تَهْتَابُوا

فادانغ

عليه ما اتقوا

البرية في - بحسب خبره فخرى لهم لعل الخافه دار حق زنة في اليها : هذه الحق فانها

11

مَنْكَحُ النِّسَاءِ

والجنون والمعوق والمعتوه فقال المرأة انما توفي الرجل يان وانما يان اذا عقل كيف يان ولما قال الحد والزوج بقا الصورة الرواية بقوا
عندنا من احد على الجنون لما ذكرنا عن الاصم ان عمر بن الخطاب قد قتل على امر واحد ورجل اخر وضرب بالآخر نصف الحد عن عمر بن الخطاب
وقال انه مجنون مغلوب على عقله وهذه وان كانت صورة واقعة لكن التعديل فيها يؤذن بسقوط الحد لعله احدا شبهته في طر الحيز
لاحتمال ان يكون ذلك هو الحكم منه **قول** في المرأة اذا نكحت فحملت من الزنا فترت دواء فاسقطت اثم عليها الحد للزنا وعبرها الامام على جاز
بسقوط الحمل حسبنا به هلا كان عليها دية الحمل وان كانت من بطنها فاسقطت اثم عليها الحد للزنا وعبرها الامام على جاز
بل دية الجنين لا نكحها بما قرره في غير هذا الموضع ويكون الدية للامام على ما قرناه من موارث ولد الزنا **قول** في الاصل اذا نكح
عليها الحد كما يجب على البصر لم يسقط عن الحد لعله فلان ادعى ان اشتبهت عليه الامر فترت ان له وطئها زوجته وامته لم يسقط اثم عليها الحد
لظنهما نكاحا وزوجته وذلك شبهته وكذا القول في الزنا به عن امه المؤمنين عن امرأة لبست لرجل بجارية به واضطربت على مفرقة لبلدا
فطئها جارية به فوطئها من غير محرور وضع خبره اليه فامر بانامة الحد على الرجل سوا وافتلر الحد على المرأة حيوات في هذا الخبر شيان كل واحد
منهما بوجوب البتة وهما نكحتا لثالثا نكحتا جارية به ثم اذ حكم عليه بانه زنا لم حد سوا **الجواب** اما الاصل فالواجب عليه
الاستظهار بعد الحاشية فلا يجوز له الاقدام على الوطئ لم يستظهر فلا يقبل اعتذاره بالاستتباء لانه لا يقتدر بما لا يسوغ له الاقدام عليه
الرواية المتضمنة فانه الحد على الرجل سر في نكاحه بغيره بشر عن ابي نوح ان عمر بن الخطاب قال في رجل ضرب المرأة حد في العدا
والرجل حد في السر كرها البتة في النكاح لروايات مجهولة ومنها من بعض فقهاء ثمانية ثم اراد بانها نكحتا لمرافاة الحد على
الرجل لم يبق عليه الحد استصحابا وحسب المادة لئلا يتخذ الجاهل البتة حد را وهذا يمكن **قول** في لا حد من ادعى زوجه الا ان
البتة بخلاف دعواه كيف يمكن ان يقوم البتة بذلك وهي شهادة عاتقة وعدم الزوجية لا يعلم **الجواب** انما لا حد لان دعواه بمكس
فمنهض شبهة في سقوط الحد اما امكن قيام البتة بخلاف دعواه فلا يمكن ان يدعى زوجة امرأة وزوجيتها بعينه معلومة والشك
بمرون علمه بزوجه لانه علمه بالعدالة والبر عن دهر ثلث في تلك الالة فقيام البتة بذلك وامته لا يمكن **قول** في من افتر جارية بكونها
باصبعه فترتها ووجد من ثلثين سوطا القدر وسبعين سوطا عقوبة لما احبوا ان كانت الجارية حرة عزم عقوبتها وهو مثل نسائها بلدا
نقصا وان كان قد بلغا فذهب بعينها لم يكن لها عقوبة حال هلا كان عليه في الجارية الاربعين قوله حد من ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين
هل يجوز ان يجلد من الثلثين ام لا وقوله الى تسعة وسبعين اراد ان لا يبلغ الى ثمانين وهو حد وقد نفي خمسة وسبعين وهو حد
وقوله وان نكح بها فذهب بعينها لم يكن لها عقوبة فترتها من زنا الرجل من دون زنا المرأة لا يفسد العهر لم يفسد بكونها مطاوعة
اما الاثر في رواية طلحة بن عبيد بن جعفر عن ابيه عن علي قال اذا غضبتا فافضت ففعلت عتق بينهما وان كان حرة ففعلت عتقا وهذا
وان كان دابها ضعيفا فلها ثمانية ارباب من الماروكان الالة اذا نكحت بعينها مولاهما كان له الاصل من العقد والعشر ففعلت
كانت بكون نصف العشر ان كانت عتقا ومارواه ابو داود ويكرهنا عمن عن ابي عبد الله في جارية من شركاء بن عتقا واحدة فاضت منها
قوتها لآخر علمها فاقضتها قال يجلد عشرين ويخرج عنه عتق عشرين منها وبغير عتقها لموافقة باها ويستع في الباقي وهو المأ
تدفعها وبها عتق وبها لكارة عشر قيمتها واما الحرة فقد نكحتا بن سنان عن ابي عبد الله في امرأة فاضت جارية بها فاضت عتقا
واما شرط المطاوعة فلا بد منه واما التعريف الذي ذكره فالأخبار اختلفت قاله القدر بمسألة براه الامام اورد وقال في الخلاف لا
يلغ القدر جدا كما ملوا في الحد الاخر ثمانون والتميز بينهم تسعة وتسعون واحدا العتق والتميز في عتق جدا وانما هو
ثلثة ارباع حد الزاني وليس بمجد حقيق **قول** في من نكح عتقا بها واحدا فاضت العتق والعتق مع الاخذ فيه الكثرة لا يؤخذ
بالاحوط وهو لاكثر ليقين البرائة وقوله من محض واحد فاضت اصبهم ولا بد كقوله فاضت من فائدة **الجواب** الطائفة العتقة
من اشترى وقد اختلف الناس في الالة فقال قوم واحد وهو الماروك عن ابي ابراهيم وابن عباس قال قوم اثنان وهو الماروك عن
عكرمة وقال بعض هذا التفسير ثلثة ذكره القدر في تفسيره وقال اخرون اربعة وهو الحق عن الشافعي وقال استخارة عتق ذكر ذلك
في الخلاف ويمر قال الحسن بن بشر لو حذرنا الطائفة هي لقطع من القدر او واحد قطع من المؤمنين فجاز الاقتصار عليه اما الاحتياط
فيغري لازم لان البتة اذا صد على الواحد لم يعلم الالة ما زاد فوقيق الحد عليه لازم بما لا يعلم لزوم فاجب الحد هو عند الاحتياط
واما قولنا لشبهة واحد فاضت اصبهم فادعى الواحد على سبيل اللزوم بل كان يقول اقل ما يحجب واحد وكذا ما زاد لا يشترط
حصوله بارة على الواحد **قول** في لا ينبغي ان يحضر الحد على الزنا الاخبار الناس قال يجلد ذلك واذا اراد الوالد ضربا لوالده
بنحو ان يشتر الناس بالحضور ثم يجلدها بمحض منهم بغير حرا عن واقعة مثله اذا كان امرا والزوج فحسبوا الاشرار في الوجه الماروك **الجواب**

فَالْحَدُودُ

[illegible]

في الحاد

مَوْفِقُ الْمَرْفُوعِ

كتاب الشما

اذا كذب نفسه ثابته بقبل شهادته بظهر من العمل الصالح صادقاً وكان له في القتل او لا قاتل ان الغل المستفيض عن الامانة
واما ثانياً فلان القية والاذكار عملان فاهما قية والاخر صلاح ويكفي الغاوان فيقول ما ضلته حرام ولا شاكله وليس ذلك
مير المقذوف عنده من سمع قد فعل الواجب كان كاذباً ان يصريح بالكذب ان كان صادقا في القذف ان يكذب نفسه ظاهراً وبه
ما خرج عن الكذب ارفاء للمقذوف وانما اعتبره الكذب نفسه الملا الذي قد فتره بانظره للمقذوف وعن سماع قد فتره وسماع
قول من قد فتره كان متباضب محسناً ما عتق منه جلد له وهو غير بالبا في الذي كان رقاً المكاتب ليس يخرج في جزاء المالك ولا
الشبهة يحصل في قذفه الجواب لا يري ان المحرم شرط في الحد لكن من فتره بعضه فقد كاذب في المحرم ذلك البعض فيستحق من حد المحرم
بنسبة حريمته والشبهة في كونه مستحقاً للحد ليس بشبهة مقتضية لسقوط الحد بل الشبهة المسقط للحد المحسب بالمراد من اللفظ اما جهلان كون
المقذوف مستحقاً بقذفه الحد كما طوا والتعريف معرفة بموضع اللفظة وتحريراً في قول الله قال لا رجل لامرته يا ذانته انا زنت بك كان
عليه حد الغاوان لقذفه اياها ولم يكن عليه الا ضافة الزنا الى نفسه شيء الا ان يفرار بعينه كيف يقول له لم يكن الا ضافة الزنا الى نفسه
والتعريف شيء وقد قال اذا اقر اقل من اربع مرات كان عليه التعزير الجواب لما ذكره ان عليه الحد لقذفه اياها اذ اراد ان يبين انه لا حد له
في الاختصاص نفسه فكيف عن الحد لفظه شيء كان قال وليس عليه في ضافة الزنا الى نفسه حد وبذلك على ان هذا مراده ورواية محمد بن مسلم
اي جعفر في رجل قال لامرته يا ذانته انا زنت بك قال عليه حد واحد لقذفه وقولنا ان زنت بك لا حد فيه الا ان تشهد على نفسه
شهادتان بالزنا عند الامام **قول** فان ضربت ساجداً بما هو حد كان عليه بنسبة كفارة لفعلة من ابن جعفر عن ائمة الجواب
الوجه في جعل هذا اللفظ على الاستحسان ليكون قد انعم عليه في مقابلة اذ بتره باي طيب نفسه في الزنا وما وجب عقرة فلا لان الناس لم يسلطوا
على اموالهم **كما الدنا في قول** ان كان قاصداً بذلك القتل او يكون فعله ما جرت العادة بحصول الموت عنده حل كان واعد
مسلكاً كان وكافراً كان اذ في وجب العقود وفيه والدين لم عطف باقي قوله او يكون ضله ما جرت العادة بالموت عنده ولا عطف
بالو او قوله يصح من العقود والدين كيف هذا وقتل الحد لا يجزئ الحد بل العقود حسب الجواب عنده ان القصد الى القتل موجب
للقصاص سواء ضل ما جرت العادة بالموت معلوم بفعله كما اوضح به بحسب قاصداً قتلها وان بفعله ما جرت العادة بحصول الموت مع
بالجراح او السيف الفاظ فاذن لا بد من العطف ما وليد على ان كل واحد منهما سبب وجو القصاص يدل على الاول ورواية سليمان
خالد قال ما لنا يا عبد الله عن رجل ضرب رجلاً بجلاد بعضاه لم يرض عنه حتى قتل يدفع الى اوليا المقول قال نعم ولكن لا يترك بيعته
ولكن يجاز عليه على الشان ورواية العباس بن عبد الله عن قتادة بن ربعي قال لا يقتل مثل هذا الخطاء والحد هو الذي
يضر به الشيء الذي يقتل به ولا في كل واحد من الخالين هو قاتل فاذا قصده فقد صدقته وما قوله ويجزئ من العقود والدين ما
لا يهدى منها التجزئ بل كثر اما استعمالها للتفصيل فهو بهذا والدين مع التراض معتمد في الحدوف على ما مر من البيان **قول** ومنه كان القاتل
عنه بالغ وحده عشرين فضا عدا اهل تحديق بعشرين من ناهية كونه غير بالغ فاذا اراد ذلك نقص قوله ان بلوغ الصبي خمس عشرة سنة
او ما بين ثلث عشرة الى اربع عشرة **الجواب** تحديق بعشرين من تحديق البلوغ والماء في حد ذابغة الى البالغ المحذوف كان يقول
وحد البالغ او البلوغ عشرين فاذا زاده وهوره بخار وجوز القصاص عند بلوغ هذه السن وان كان البلوغ بيا طيرة لكل كيف
بالشعبات من اهل عداها وهو في ذلك يبيع الاختلافها مختلفه مضطربة وطرها على شيء واحد يحصل والذي عتد عليه في
احمد محمد بن محبوب بن عبد العزيز العبد عن جرحه قال سالت ابا جعفر عن شيء يجب على العلام ان يؤخذ منه الحد والناث قال اذا
خرج عن الميم قلت لذلك حد في عشرة سنه او اشترى اذ نبت قبل ذلك فقتل عليه الحد قلت فالتجديرة قال اذا تزوجت ودخل بها
لها تسع سنين وعن الكافي عن ابي جعفر مثله ما ركدون ذلك فوجار مختلفه مضطربة الاسانيد منافية للاصل وهذه بعضها
العمل ولا في الاصل **قول** والخطأ المحض هو ان يحسب على العلام ان يؤخذ منه الحد والناث قال اذا
اراد ان يفر من الخطأ لا من ضله **الجواب** هذا شرط الخطأ لان ابن عمر في فاول المصد فكانه يقول الخطأ هو ان انسان شيئاً
وليس المرعى لها واصاب غير المقتضى بالرى قتل الخطأ والرى سبب للاصابة فاستعمل في موضع الجنح لها وجعل خلوها عن القصد
كالخاصة **قول** واذا اختلف اوليا المقتول فبعض يطلب القود وبعض يطلب الدية وانما له اذا طلب القود ان يقتل القاتل اذا
على ان طلب الدية ماله منها من ابن جعفر ذلك طلب القود على الخطأ الدية وانما له اذا طلب القود ان يقتل القاتل لا على من طلب الدية
لانه لا يستحق دية الا بضر القاتل **الجواب** هذه مسئلة اتفق عليها الاصحاً ودونهاها ابو ولا عن ابي جعفر عن رجل قتل له
ابا وام ابن فقال لابن انا اقتل قاتل ابي وقال لابنا انا اعنو وقال لام انا اخذ الدية قال فقال غلبت الابن ام المقتول المومن في الدية

بشيء من الدنيا

او يبلغ اذا احل

كتاب التبا

ويعطى ورثة الغائل السدس من الدية حق الاب لا عفا وبقتله وفقه هذا ان القصاص مشترك فاذا عفا الاب بعد ملك الجاني من القصاص
 فاذا عفا الاب الدية بغير عفا من القصاص حتى يرضى بالنعوض فحق الولد من القصاص انما فلا يفسد ويحرم الجاني هنا جرح مشترك في القتل
 اذ ارد عليهم الولي فاصل صحيح استيفاء القصاص قولك ان اختلفوا فبعض عفا عن القاتل وبعض طلب العقود والدية فان التطلب لغو يجب عليه
 ان يبرء على اولياء القاتل سهم من عفا عنه ثم يقتله وان طلبا العقود والدية فان التطلب لغو يجب عليه ان يبرء على اولياء القاتل سهم
 من عفا عنه ثم يقتله وان طلب الدية وجب على القاتل ان يعطيه مائة ما يصيبه من الدية كيف يحبان يبرء على اولياء القاتل قبل قتل ولا يجوز
 اولياءه ماله الا بعد قتل وقوله ان طلب الدية وجب على القاتل ان يعطيه مائة ما يصيبه قد تقدم انه ليس لهم الانفسه عقب بان قال
 يكون للجمع المطالبة بالعقود ولم المطالبة بالدية وكذا قوله في مسألة الاولاد والكبار والصغار فاذا بلغ الصغار كان لهم مطالبة القاتل
 بفسطهم من الدية والمطالبة بالعقود الجحوى لا ريب ان الدية يجب ان يكون على القاتل ليست استيفاء نفسه بالرد لكن لما كان قتلهم مع الرد
 اولا يبدل الرد وقد حصلت الدعاى لاستيفاء القصاص كان الرد والى هذه في المنع على الورثة والشيخ تتبع في ذلك اللفظ المقول
 وروى جيل عن بعض اصحابه بغيره الى مبلو منهن في رجل قتل ولدا فباعا احدهما والى الاخران يعقوبان ان ازالا ولم يعف
 ان يقتل قتل ودر نصف الدية على ولدا المقول المقاد منه وانما وجب على القاتل ان يدفع الى التكم يعف نصيبه من الدية وان كان عاذا
 لان عفو بعض الورثة يجمع الاخر من العقود الابار ورماعه رفقوا في العجز الولي عن استيفاء حقه من القصاص فليست الزاير فلا بد من
 العدل الى الدية لئلا يبطل الدم ويسقط الزاير وتشهد لذلك رواه ابن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في رجل قتل رجلا
 عدا قال اذا عفا احد اولياء الرجلين يقتل الذي لم يعف ان يحبوا ان باخه او قوته ويكون لهم المطالبة بالدية بغير الاولياء الذين لم يعفوا
 ولا يبرء من عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلو لم تسع المطالبة منه من الناس من الدية لاد
 احتمال سقوط العقود بغير عجزهم عن الرد وبوبه ذلك من القتل ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عن رجل قتل اولاد وصغارا كبار
 فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويحوز عفو الكبار في حصصهم فلا يلزم الصغار ان يلزموا حصصهم في الدية **قول** في عفا
 عمدا ولم يقتل عليه ان اخذت الدية من ماله فان لم يكن له مال اخذت من الاقرب الاقرب من اولياء الدية يثون دية ولا يجوز لولد
 بهما مع وجود القاتل كيف يجب اخذها من مال الاقرب الاقرب على هذا القول هل اقربيه دار مال بهما وارشاهم هم لا يقبل
 الاقرب لثابته ما فانهما **الجواب** اذا عفا واستيفاء العفا وجب استيفاء الدية لانه لا يلزم المذنب لو دفعه او دخل ولا
 محل للقصاص اخذت الدية وبوبه ذلك رواه ابن محبوب عن ابي بصير في رجل قتل رجلا عاذا ثم قتل بعد عليه ثم مات قال ان كان له مال احد
 الدية منه والاخذت من الاقرب لا يقرب ولا يبطل دم امرئ وم قال في المبسو اذا قاتل القاتل بقتل ان يستفاد منه سقط القصاص الى الدية
 ثم ردة في الخلاف فقال بموجب الزاير لان مال له لو بطلناه واستقطنا القصاص الى بدل كقول في حقه لكان عفا بالان الدية لا
 عندنا الا بالثابتة ومن يوافق الشيخ على استيفاء القصاص حيث يمكن الاستيفاء اما اذا قاتل عاذا من الدية وهرى بالشيخ بالاقرب
 فالاقرب من العشرة في النسب المبت ويرى بالاقرب لثابته الترتيب القسط اي بيا بنفسه الدية على الاقرب المستحق
 ثم الى من يليه هكذا حتى يستوفى الدية وان بالفاء بذلك الى العقب ان على **قول** وقال بعض اصحابنا ان العاقل يرجع بها على القاتل
 ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا شيء للعاقل عليه يستد الداهية ذلك الى ما ومنه **الجواب** لان شيخنا القصاص
 ولم يرد كلف مستندا فاحكمه لعلمه اى ذلك ثم يارزم العاقله نسبة فكان له الرجوع عليه هو ضعيف لان تجايله لم يوجب عليه رد كالمجي
 عليه في الا بوجبه للعاقله **قول** ومعه كان للعاقل له لم يكن للعاقله الزم في ماله خاصة الدية من ابن جيب عليه وكف بغيره من العاقل
 الى ماله **الجواب** يمكن ان يكون ايجاب الدية في ماله لانه لا يمس الا اذا كان له ماله الاصل لكن تنال ما الدية الى العاقله او بيا
 لعدم قصده الى القتل فاذا كان التقدير الاغافله لا ماله او قد بعد استيفاء بدل العنق فلو سقط عن ماله بطل الدم لان الجاني اولياء
 من بيت المال لان نسبة الخلاف وضمان الدية لا يتوقف على قصد الجناية **قول** ومعه لم يكن للعاقل خطا غافله ولا من مصلح حجة
 والا ماله عاقله لم يكن على بيت مال المسلمين **الجواب** بدخيت العادة بنسبة المفاضة من حجة وقد خسر ذلك الشيخ يقول
 مولى نعمة او مولى ضامن جبره ولا يتناول ذلك الاثام بالقول لظهور مراده هنا بيت مال المسلمين بيت مال الامام وبطلان
 رواه ابن ابي رواد عن ابي عبد الله في رجل قتل ولدا من امراء بني امية قتل وان شاة قتل وان شاة اخذت الدية فجعلها في بيت مال المسلمين
 جنابة المفقو كانت على الامام وكذلك يكون دية لانا المسلمين **قول** وانما قتل الخطاء شبه المهدفان انما ان القاتل نفسه مال
 خاصة فان لم يكن له مال استعفى فيها او يكون في ذمته الى ان يوسع الله عليه فان مات او هربا خذا لثا من له بها من شدة وبتره قال

من ماله او مولى
 من ماله او مولى
 من ماله او مولى
 من ماله او مولى
 من ماله او مولى

كتاب الحديث

بكن لحد واحد من بيت المال من ابن تقي على العاقلة وهي لا تضمن الا الخطأ والخض الجوا فصلنا من لا يجوز ان يطلد المسمم واذا لم يكن
 في قتل الخطأ شبهة لعدم ثبوت الدية فالظن يمكن استيفاءها من مال الخزانة وجب استيفاءها من العاقلة لان مقتدر على بيت المال
 في القولا فان لم يكن عاقلة من بيت المال لا يجوز للمصالح وهذا التذكير الشيخ وظاهره من الاحتياط في الجواب الدية على العاقلة توفيق
 اما الجملتها في بيت المال على هذا التقدير وهو موت العاقلة وقد استيفاءها من مال الخزانة لا يجوز للمصالح وعلى المقتدر في الدماء من
 اهم المصالح **فقول** من شهدا ثمان على رجل القتل وشهدا ثمان على شخص بانه قتل ذلك المقتول بطل ما هنا الحق وان كان عددا
 وكنتا الدية على المشهور بغيرها واحدهما غير قاتل وكانه ابلع بشي من الشهادات في الجواب الدية عليها حكم بغيره ولا اقرار ثم الشهاد
 ليست بانها اشتركا **الجواب الوجه الاول** اما البطلان على القتل على احدهما او يقولوا لا نفعل فانه ادعوهما على اقله فليعلم البينة
 بالدعوى وهذا البينة الاخرى فلا يكون لهم على الاخر سبيل وان قالوا لا نفعل فالبينة متعارضان على الانفراد لانهما لا يجرى القتل
 القتل من احدهما ولا يتعين واقفا يتوقف على تعيين العاقلة فيسقط وجوب الدية لانه ليس بنية القتل الى احدهما او الى من نسبته اليه
 الاخر **فقول** ان فاما البينة على رجل بانه قتل رجلا عددا واقر رجل اخر انه قتل ذلك المقتول بعينه عددا كانا وليا المقتول مخير
 بين ان يقتلوا اياهما شاؤا فان قتلوا المشهود عليه فليس لهم على الكافر سبيل ورجع اولياء الذين شهدوا عليه على الذي اقر نصف الدية
 وان اخاروا قتل الكافر فقتلوه وليس لهم على الاخر سبيل وليس لاولياء المقر على نفسه على الذي قامت عليه البينة سبيل وان ارد
 اولياء المقتول قتلها جميعا قتلوهما وردوا على اولياء المشهود عليه نصف الدية ليس لهم اكثر من ذلك فان طلبوا الدية كانت عليها
 نصفين على الذي اقر على الذي شهد عليه كيف يكونوا مخيرين في قتل اياهما شاؤوا ولم يتحققوا العاقلة ولم اذا قتلوا المشهود عليه مع
 اولياءه على المقر نصف الدية لانها اشتركا وجبا رجوع وان انفردا احدهما فهو الذي يقتل وانا الاخر ولم اذا قتلوهما وردوا على
 عليه نصف الدية ولم يهرد وادية كاملة عليها **الجواب** هذه رواية اخذت من الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن زرارة عن ابي
 في رجل شهد عليه بانه قتل رجلا عددا واقر اخر انه قتل عددا وان المشهود عليه بانه قتل ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا سبيل لهم
 على الاخر ولا لورثة الكافر سبيل على الكافر شهد عليه وان اردوا قتلوا الذي شهد عليه ثم ثوب الذي اقر الى اولياء المشهود عليه نصف
 الدية قتلنا ارادوا ان يقتلوهما جميعا قال ذلك لهم وعليهم ان يهردوا الى اولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحب
 ثم يقتلوهما بغير قتل فان اردوا ان ياخذوا الدية فقال الدية عليها نصفان فكل نصف جعل لاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر
 نصف الدية حين قتل ولم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي شهد عليه لم يقر فقال لان الذي شهد عليه لم يبرأ صاحبه والاخر ابراء
 صاحبه الاشكال في هذه في ثلثة مواضع احدها ان يقول لاولياء الجواب كان احدهما تقتل بالبينة والاخر لا فارقا المقر
 انما بنفسه باقراره بالانفراد الثاني ان يقول وجبا لورثتهما لان مقتول احدهما لا يقتل اثنان بواحد لامع الشركة ومع الشركة
 فاضل الدية وهو دية كاملة لكن المقر اسقط حق من الردي على المشهود عليه لثالثان يقول اذا قتل المقر وحده لانه المشهود عليه
 لم يقر فيه رجوع على ورثة المقر نصف الدية لاخرها القتل وان كانا المشهود عليه هذا كله يتقيد بان يقولوا لورثة لا نفعل العاقلة اما لو ادعوا
 على احدهما سقط الاخر **فقول** من شهدا ثمان على رجل بانه قتل رجلا عددا واقر اخر انه قتل عددا وان المشهود عليه بانه قتل ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا سبيل لهم
 عليها القود والدية ونصف الدية الى اولياء المقتول من بيت المال يسقط القود والدية عنهما من ابن وجوب الدية ودفعت الدية الى
 اولياء المقتول من بيت المال يسقط القود والدية عنهما من ابن وجوب الدية في بيت المال بما اذا وهلا كانا واولياءهم مخيرين في
 قتل اياهما شاؤا او قتلها كما ذكرناه في المسئلة السالفة **الجواب** هذه الرواية منسوبة الى الحسن بن محبوب في جوابه ابية عليها لم يرد
 في هذا الرواية سقوط القود والدية بقوله ان كان هذا زوج هذا فقد اجمعه هذا ومن احبها فكماعا احبا الناس جميعا فسقط القود
 عن ذلك الرجوع وقيل الامارة القوية بقصد بقره وكون لورثته لا يعلمونه قاتلا فبعض من ذلك شبهة بقصد سقوط القود ويسقط
 الاخر لعلنا لم نقتضها الرواية واسقطا القود عنها فسقط الدية لان الاول مارة صدقة لا تحة والثاني عاملا لا يقتل عليه
 الدية وتؤخذ من بيت المال لانه المصالح **فقول** من شهدا ثمان على رجل بانه قتل رجلا عددا واقر اخر انه قتل عددا وان المشهود عليه بانه قتل ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا سبيل لهم
 سبيل من ابن يوجب جرمه دعوى غير **الجواب** هذه رواية السكوني عن ابي عبد الله كان يجلس في ثمة الدم ستر اباهم فان جاء
 المقتول بينة والاخر سبيل والسكوني ضعيف وفي العمل بما يفرح به بقره فكل من يمكن ان يكون الشيخ ورد ذلك لان فيه احكاما على
 الدم **فقول** من قتل رجلا ثم ادعى انه وجد مع امرأته او فداءه قتل بقره البينة على ما قال اذا قام البينة ما الحكم فهو كما نرى لو جاز ان
 يقتل به والاشكال في جواز قتل الموجود في داره في ابن يجوز له قتله ثم هل يحتاج ان يشاهد بقره او يكفي وجوده معها **الجواب**

نصفين كيف يجب
 الدية عليها

واذا قتل الشهود عليهم بغير علة او بغير دية لا تقبلوا المقر حقة من الردي والشهود

فالدنيا

لا بد من علمه من دنيا وقصد لثنا ولا اعتبارا بكونه محضاً او غير محض من قيام البينة بذلك لا يكون على قاتله قصاص ولا دية وثبت
 في ذلك على النعل المشهور من ذلك رواية سعد ومنا وعنه عن علي بن ابي رباح قتل رجلاً واخذ عاتره مع امرأته فقال له لا تقول الا ان بان
 بينه ومنا وعنه عن علي بن الحسين قتل رجل دخل دار غيره ليلتمس دابة فظلم صاحب الدار فقال من دخل دار غيره فقتلها دابة لا يجزى عليه
 شيء **قولنا** قتل رجل امرأة رجل كان لا ولياً للمقتول قتلها ما جبا ويؤدون الى ولياء الرجل نصف دية حرة الا في درهم
 فان اخاروا قتل المرأة كان لهم قتلها وباخذوا من الرجل خمسة الاف ثم اخاروا قتل الرجل كان لهم قتلها وثبوت المرأة الا ولياء الرجل
 الا فان اخاروا قتل الرجل نصف ديتها الفين وخمسمائة درهم فان زاد ولياء المقتول للدية كان نصفها على الرجل ونصفها على
 المرأة لم اذا الرمث بالدية كان عليها خمسة الاف درهم واذا ادت الى ولياء الرجل ادت نصف بنتها **الجواب** لربان هذا
 والقوا ان لا ولياء اذا قتلوا الرجل ادت نصف بنته وخمسمائة دينار لان ذلك هو دية رجائيتها **قولنا** قتل رجل حر ومملوك
 رجلاً على العمد كان ولياً للمقتول مجزئ بين ان يقتلوهما ويؤدوا الى سيد العبد ثم يقتلوا الحر ويؤدوا سيد العبد الى دية رثنه
 الاف درهم او يسلم العبد لهم فيكون وقالم يقتلوا العبد صاحبهم خاصة فذلك لهم وليس لسيد العبد على الحر سيد قوله يرد
 سيد العبد ثمة كيف يرد على سيد العبد ولا يرد على الحر ثم لم يرد على سيد العبد ثم اجمع وقوله وليس لسيد العبد على الحر سيد قوله اذا فق
 ثمة عن خمسة الاف درهم ام اذا دية بنته عليها وكان ينبغي ان يفضل ذلك **الجواب** روى محمد بن احمد بن محمد عن بعض اصحابه عن يونس
 المبارك عن عبد الله بن جهم عن ابي جهم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع في عتد حر قتل رجلاً حرًا فان شاء
 قتل العتد فان اخاروا قتل الحر حتى يجوا العبد لم اتف برأية في هذا الخبر فائدة على ما ذكره عبد الله بن جهم واقفه وابو جهم
 جدا فلا عمل على هذه على انما يتضمن من الخبر من قتلها وهو غير مختلف بين وليي الخبر في القتل لئلا على عدم الرد وكذا البين
 العبد لئلا على انه لا يرد على الحر شيء وقد اختلفت في الاصح في هذه الصور وما ذكره في انها به من مخرجان احدهما قوله ان شاء
 ردوا على سيد العبد محكم ما زاد من ثمة من خمسمائة دينار وان كانت بعد ذلك اقل فلا رد والثاني قوله يقتل العبد خاصة
 سيد العبد على الحر سيد القوا انه يرد على مولاة ما فضل عن جنائته ان كانت ثمة من دية جنائته وقال ابو القاسم الحلبي
 قتلها رد ثمة العبد على سيد وورثه الحر فانه نظر الى ان لا يلزم الاولياء ان يردوا الا ما فضل عن دية صاحبهم وهو وجه
 الرد عليها هو ثم لست برة فان كان هذا مرده فهو خطأ بل الواجب بر دية العبد على الحر لان يفضل فيها العبد عن جسمه ثم قال
 اخاروا قتل الحر فغلب سيد العبد نصف بنته لورثته وكما ينبغي ان يقتل ذلك تجزئ لولي بين قد بنته نصف الدية والسياسة ان كان
 نصف الدية لولي ثم قال فان اخاروا قتل العبد قتلته ويؤدوا الحر الى سيد نصف قيمته وهو خطأ بل يؤدوا ما فضل عن دية
 ان كانت ثمة فائدة والا فلا رد وقال بعض المناظرين في كتابه عند ايراد كلام ابي القاسم في هذا هو الذي يقتضيه صول مذهبا ولست
 اى صلا قصه عند **قولنا** اذا قتل الذمي مسلماً بعد دفع بر من وجه ما يملك الى ولياء المقتول فان لم يقاتله كان لهم ذلك وهو
 عنهم السلطان وان ارادوا الشفعة كان رقالم فان سلم بعد النسل فليس عليه الا العتد او المظالم بالدية كما يكون على المسلم سواء وان كان
 قتلته خطأ كانت الدية عليه في ماله خاصة ان كان له مال فان لم يكن له مال كانت دية على امام المسلمين لانهم ما بان لهم يؤدون الجزية اليه
 كما يؤد العتد الضريبة الى سيد وليس لهم قاتله غير الامام كيف يدفعه من جميع ما يملك في قتل الخطاء كيف يكون الدية في مال ودية الخطاء
 على العاقلة وكيف يكون على الامام **الجواب** مع دفع بر من ماله على العتد واصل ان رجلاً دفع به الجبل فيقتل عتار مته والراجل
 ثم جعل ذلك كساعة عن كل من دفع شيئاً بجملته وانما دفع بر مته لانه يخرج بذلك الذمة فصية ياله فيما يخص به المنة عليه لان من دفع
 القاتل عن العمد وقد رثه هذه الرواية ضرب من الكساة عن ابي جعفر ع وصلى الله سناً عن ابي عبد الله ع في قتل مسلماً قاتلاً انداس
 قال قاتله به قتل فان لم يسلم قال يدفع الى ولياء المقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واسترقوا فان كان معه عين مال
 دفع الى ولياء المقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واقتلوا وان شاء فوفا كان معه عين مال الى ولياء المقتول هو مال
 ذلك على الاصح ما يكون دية الخطاء في مال الذي على عاقلة فهو فوقي لا صحا ورد ذلك احمد بن محمد بن ابي نوح عن ابي ولاه
 عبد الله ع قال ليس بين اهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل او جرحه فاما تؤخذ ذلك من مالهم فان لم يكن لهم مال رجعت الجنابة على امام المسلمين
 لانهم يؤدون الجزية كما يؤدى العتد الضريبة الى سيد قال وهم ما لبك للقاء فاسلم منهم فهو حر **قولنا** اذا قتل مدبر حرًا كانت الدية
 على ماله الذي يره ان شاء او يسلم بر مته الى ولياء المقتول فان شاء واقتلوا وان كان قتل صاحبهم وان شاء واسترقوه وان كان
 خطاء استرقوه وليس لهم قتلها فاذا مات الكافر كان يره استرقى في دية المقتول عوضا عن كيف يعطى للمدبر حكم مع انها مارة لا

كتاب الدنيا

المقتول وقد انتقل ملك المديرة هل يرى من ان يخرج من التلثم لانه هل يعتبر ان يكون التدبير واجباً او غير واجب؟ ثم اذا كان قتل
خطاء اذا مات الذي دبره يستحق الدية ولا يستحق لو كان عمداً واخيراً الاولياء استرقاؤه ثم في الخطاء ان يكون التدبير على
العاقل ولا يستحق فيها الجوارح عند الشيخ انه لا تدبير ولا بطل الا ان يرجع من المولى ولو وصى له فاما بقتل بذلك
ففي هذا التقدير يكون للمولى خدمته الى ان يموت مولاة ثم يصير حراً وهي ذرية جليل وصحح جبران عن ابي عبد الله ان المديرة اذا
قتل خطاء يدفع الى الاولياء المقتول يجزئهم حتى يموت الذي دبره ثم يرجع حراً لا سبيل عليه واما اختياره من ثلث المولى فلا بد منه فان
خرج من الثلث وسع فيما بقي عليه منه واما السعي في دية الخطاء وذا العهد فلان الاصل عدم وجوب السعي فتدريج الدليل مع
قتل الخطاء فيسقط مع العهد كعشام بن احمر قال سالنا بالحق عن مديرة قتل رجلاً خطاء قال اي شيء يوتي في هذا قلت دونها عن ابي
عبد الله ان من يتل برقبته الى اولياء المقتول واذا مات الذي دبره اعتق قال بخان الله فبطل دم امرء مسلم قلت هكذا دونها قال غلط
على الذي يتل برقبته الى اولياء المقتول اذا مات الذي دبره واستسعى في قيمته والشيخ ذكر في النهاية وفي تهذيب الاحكام انه يستحق
دية المقتول واسند في النهاية بيهذه الرواية فان لم يكن حجة سواء هي غير النسخة التي في الدية والذي يقوى عندي انه يملك
اذا استقر اولياء المقتول وبطل التدبير لان التدبير منه بطل فما بطل به الوصية ولا التدبير لا يخرج لوقته عن ملك المديرة بل لا يخرج
مجاناً واذا كانت لوقته باقية على ملك المديرة فيقتل الى اولياء المقتول ويؤبد ذلك رواية الحسن بن محبوب عن هشام بن عمار عن
ابي بصير قال سالنا بالجعفر عن مديرة قتل رجلاً خطاء قال بطله وان قتل خطاء قال بطله الى اولياء المقتول فيكون رقابهم فان شأنا
استرقوه واسبغهم ان يقتلوه ثم قال ابا عبد الله ان المديرة مملوك في الرقبة فقتل عبد حر من اكثر منها او حر من امة جارية يحيط بمقتل واحد
كانت عبد الاولياء الاخر لا نه اذا قتل واحد من الاولياء فاقاقتل الثاني انتقل منهم الى اولياء الثاني ثم هكذا بالغاما بلغ كقوله
الى الجرح الثاني ولهم المشية في استرقاقه والمشتهى لم يحصل ولو لم يعلم به الرواية يكون العبد بين اولياء المقتولين ام لهما سابق كان له قتله
الجوارح وهذه الرواية اخذ الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة عن ابي عبد الله وقد قال بخلاف ذلك في الاستبصار فانه شرط
في انتقاله الى اولياء المقتول الثاني انه يحكم به للدلالة فان جاز ذلك فانه يكون بين اولياء الجرح استدل بما رواه الحسن بن محبوب عن ابي
ريثاب عن زاذرة عن ابي جعفر عن عبد جرح رجلين قال هو بينهما ان كانت جنايتهما يحيط بقيمته فقتله فان جرح رجلاً في اولياءها
وجرح في اخرها فقتل هو بينهما فاما حكم المولى في الجرح الاول قال فان جرحه بعد ذلك جنايته فان جنايته على الاخر وما ذكره هنا
ليجود والرواية التي ذكرها في النهاية من روايتها فليمان وهذه سلمية مطابقة للاصول فكانت اولى في قولنا واذا قتل عبد خطاء
فاعتقه مولاة جاز اعتقه ولو مديرة المقتول لانه عاقلته كيف يجوز عتقه وقد علق به حق الغيرة انما يسقط حقه منه لو ادعى مولاة
الدية اما قبل الاذ فلا الجوارح هذه رواية عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر قال قضى اهل الموئين عن في عبيد قتل رجلاً خطاء فقتل
قتله اعتقه مولاة فاجاز اعتقه وضمنه لدية ويقوى هذه الرواية ان المولى مخير بين دية وفنكاك فاذ اعتقه فقد خوت نفسه
احداً من موئين بلزيم لاخرى واما قوله بعلق به حق الغيرة قلنا لان هذا لان الحق المتعلق به الاسترقاق والبيع الجنائية وكلاهما المولى
اذا التمس قد ناله بالالتزام الدية قوله انما يسقط حق الغيرة اذا ادعى المولى قلنا لان لم يكن له الحق في دفعه وبطل لقيمة فاذا اعتقه
فقد التزم احداً من الذين شرع الله واعلم ان عمرو بن شمر ضعيف جداً لا يعول عليه خصوصاً ما رواه عن جابر ان جماعة من اصحاب الجهاد
يذكرون انه يضل لمحدث عنه وذكر الخليل ان اربعة من علمهم هذا عمر بن شمر كتابا عن جابر فلما قيل ان يقطع الرواية بهذا التقدير
من الغوغاء لم يسبقوا لابي المولى عثمان القيمة في قولنا وعبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله قال سالته عن رجل دخل على امرأة ليسر منها
فلما جمع الثوبان اعتبر نفسه فكابرها على نفسها فوافقتا ففكرتا بينهما فقام فقتله بفاس كان معه فلما فرغ حمل الثوبان ذهب للخروج
فحملت عليه بالفاس فقتله فجاء اهله يطلبون به من المديرة فقال ابو عبد الله نعم اقتض على هذا كما وصفت لك فوق بعض من اولياء الله
طلبوا به دم الغلام وبلغهم السارق فماتوا اربعة الاف درهم فكابرها على فرجها انه زان وهو في الغيرة وليس عليها في قتلها اربعة الاف
لان سارقاً لم يضمن للمولى ثم الغلام وقتل العبد ليس منه ضمان على المولى لان محل القصاص سقط وقوله بلزيم السارق في مال اربعة الاف
درهم والشيخ في العقر من المثل وقوله وليس عليها في قتلها اربعة الاف شيء لان سارقاً يقتل لكونه سارقاً فاما النهاية اكثرها اختياراً
فلم حض بعض المواضع بذلك لا سيما بدون بعض الجوارح انما الزم الى اولياء دم الغلام بناء على ان الثاقل اذ مات قبل القصاص وجبت
في ماله فان لم يكن في الاثر الاقرب قد ذهب الى ذلك جماعة من فقهاء ثمانية منهم ابن الجهم فانه قال اذا قتل جماعة قتلاً لاوياً وكان لكل
واحد من الباقيين دية وما لا امة اربعة اربعة الى فذلك عوض بعضها وهو المثل ولا يقال لا يتجاوز المثل خصوصاً ان لا يمتنع ذلك

حق فان بعض
منه الثالث

کتاب الدینا

لا تبت إلا مع الحق
القل وبناشرة
عما وإذا كان القديرا
ان غير ذلك معلو
لم يجب الحق

والبلوغ

كتاب النسيء

والبلوغ عنه اما بالاصلام الاول بان يبلغ عشر وخمسة اشبارا لتكاليف خمسة عشر سنة ويقول في الاشبار على رواية السكوني عن
عبد الله وفي العشر على رواية عدة افقت وتوجد الاحكام عليهم بلوغ عشر وقد نبينا ما عندنا في ان لو جرح طاح هذه الرواية اما لضعفها
او شذوذها والعمل في التكليف بموضع الاجتماع والاحاديث المطابقة لقول اكثرين **قول** فان احدث في الطريق ما له احد لم يكن
عليه شيء لئلا يخذل في شيء **قول** اما الطريق المنفرد به فأي شيء احدث فيه لا ينعى عليه اما المشترك الخاص كاللذبة المرفوعة فما احدث
فيه باذن اربابه لم يكن عليه ضمان والطريق المسلول فاحذر الرشد والاجتهاد لعلته الى الاقرار بالثبوت جازر فلا ضمان فيما يبتلى بها
على اصح القولين وفي الضمان بالميازيب تردد واستدل باجماع الامة فانهم لم يخالفت فيه الا ابا نورة فيما ذكره ما شكا ان كان المصدرة
لا يضمن به ومن البعد ان يترك خلاف الاجماع ولو استدل بالرواية على الصلابة في الجواب بان القول رواية السكوني ولا حمل على ما يقتضيه
بما كان هناك عن هذه الرواية فحينئذ طالب بانها **قول** ومن روى دار عينا رافا حرق وما فيها كان ضامنا فجميع ما ينفق
النار من النفوس الاثاث والامعة وغير ذلك ثم يحجب عليه بعد ذلك القتل عليه قودام عزوف فان كان قودا فكيف يقول كان ضامنا
لما ينفق النار من النفوس ان كان ينفق فيجب عليه القتل **قول** يقتل قودا لاحدا ولا يلزم من قوله ثم يحجب عليه بعد ذلك القتل ان يكون
ضمان النفوس شيئا غير ذلك قد روى السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل اقبل بنا رافا سعالا في دار قوم فاحرق ما حرق
مناعهم قال لهم قيمة الدار وما فيها ثم يقتلها الشيخ وقد هذه الرواية ضعيفة فلا يمكن التسليم بظاهرها والوجه ان يقتل
الانفس لم يكن طريقا للفرار وجب لانفس القصاص وفي المال الضمان والدار يلزم قيمتها تلف من النما وارش ما نفق من طوبىها و
ارضها والنما ولا يجب مع سلامة الانفس القتل لكن ان اعاد ذلك فقد القصاص وراى الامام قلا حيا القصاص استبعد **قول** ومن نكس
او يبطر فلهاخذ البراءة من وليه والامه وضامن ثم اخذ من وليه مع كونه بالغا عا فلا ثم اخذ البراءة اما ما يتعد فيه وما لا يتعد و
الصلابة لا يصح فيها البراءة **الجواب** البراءة الى باخذها ما لا يؤمن ان يحدثة العلاج وهو شيء لم يحصل المدافعة والبراءة منه على
خلاف الاصل لكن شرعية الضرورة المحاجة فانه لا يخفى عن العلاج واذا عرف البطار والاطبيب انه لا يخلص من الضمان توقف في العلاج مع الضرر
اليه فوجب ابراء دفع الضرر والحاجة وقد روى ذلك السكوني عن جعفر قال قال ابي ابراهيم من من تطيبك يبطر فلهاخذ البراءة من
والامه وضامن وانما عدل الى التولي هو المطالب على تقدير التلف فلا شرع الا برأه قبل الاستبراء كان الضرورة صرفا الى من يتولى المطالبة
بتقدير وقوع ما يبرأ منه ولا استبعاد البراءة من المبرئين فانه يكون فعلا ما دون اية وجه عليه والاذن في الجزاء بسقط ضامنا كما كان
في المباح المأذون في فعله **قول** وروى ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وكان في هذا الكتاب عند التوقف في المسئلة يجعله رواية **الجواب** هذه رواية الصفاق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاكثر بان لا اكثر من بطرحون ما ينفرد به السكوني غير اننا لا نحققه على ان الطبيب يضمن ما يجنيه بعلاجه فكان علمهم على ذلك الاول
لا على هذه الرواية فاجاب الشيخ ان يدل على ان هذا بعينه من رواة كانا لا نعلم الا على هذا من الممكن ولذا ذكر الروايات في كتب القصاص
استبانتها ما ذكر في السؤال وهو ان يكون متوقفا على العمل بها وتجب ضبطها بالعدل ان يثبت على المستدبر هل هو جرح في نفسه
او غير جرح وعنده ذلك من لوجوه **قول** فقام ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فانت فقتل ان ديتها نصفين بين الناحية والخوذة الخمس كان مصير القاصصة فلا ضمان عليها لانها جرح بخنارة وهو على المعاقلة
وان لم يكن مضطرا لها فالدية عليها فكيف قال عليها **الجواب** هذه القضية رواية حماد بن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله
مروان بن عمرو بن عثمان عن ابي جبريل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ما ينفرد به فان كانت الرواية من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وجمع الروايات فيقول الشيخ بان الاكثر ان كانت صغيرة مكرهة فالدية نصفان وان كانت بالغة فالدية ثلاث وقال اخر ان كان
ملحبا فالدية على الناحية وان كان غير ملحى فالدية على القاصصة هذا المصطلح اقول لا يخفى اما كون الدية على المعاقلة فالوجه لان القاص
بها فهو يثاب لان وهو موقوف ان يقصد به الاثام فخرجت بحرية الطبيب الموقب عند النسيء ثم لا وجه ما ذكره الا حقا ما ذكره
المصدرة لان الاثام حصل بالنسيء فكانت الدية ثمانية الضمان **قول** فقام ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
على بعض السلاح فقتلوا قتلا اثنان ورحا اثنان فامر بالجرم من ضرب كل واحد منهما ثمانية جلدية وقد دية المقولين على الجرح
وامر ان يقاس جراحة الجرح من فخذ من الدية فان مات واحد من الجرحين فليس على احد من اولياءه المقول شيء احكم بان الجرح
قتلا المقولين هذا القادها بهما وكيف حكم بان جرحه الجرح من فخذها الدية والعدينه القصاص مع الحكم بان جرحه الجرح من فخذها

او بلوغ خمس عشرة سنة
لذكر الجواب قد بينا
فما سلفه من رواية يرى
القصاص بنات

ذكر في الخلاف انه
يلزم ضمان ما
سلف بسبب
المنازيب

فَالدِّينُ

[illegible]

قتل صاحبہ بل بعد ان قصہ کو کہہ کر حضرت الفضل علی نقیؑ نے فرمایا کہ لا تم یقعدو۔

والعلم القديم كالعلم العيني العوداء

في الموصفين

في الدنيا

[illegible]

رَوَدَ لِلنَّاقِصِينَ
الْعَبْدُ عَنْ أَبِيهِمْ
عَنْ أَبِيهِ لَمَّا سَأَلُوا
ثَلَاثَ وَتَمَامًا

فَاللَّهُمَّ

قال القاضي علي

کتاب گدبان

اصابعه وجاء اخرها طاركة وهي لا يحتمل التقصير لانها على صورة واحدة **قول** في كسر عظم من عضو جنس بتر ذلك العضو قال ابيد
 تلك العظم اذا رخص كان فيه ثلث بتر العضو الذي هو فيه فان صلح على غير عيب فبتره اربعة اقسام بتر رضه وهذا يلزم من ان العظم اذا رخص
 كانت دبرته اكثر من اذ كسر لم يصلح **الجواب** لان رخص العظم نكاح من الكسر لان رخصه هو الدق فخره عسر فلا يبعد ان يكون دبرته مع
 جزء اعظم من دبرته ان كسر ان لم يجرها يحصل من انكسارها السابقة وبقاها على اربعة اقسام انما تبين المسئلة في ذكرها الشخا وبقاها المتخرون
 ولم يشر الى المستند **قول** فان فك عظم من عضو فقطع بتر العضو فبتره ثلثا بتر العضو فان جبر فوصلح والنام فبتره اربعة اقسام
 دبرته ففكره وفي نقل عظام الاعضاء انفسا دبرتها مثل ما في نقل عظام المراض بحسب بتر العضو وهذا يلزم منه اذا فك عظم فجره وصلح كانت
 دبرته اذ اسد واحناج الى ان ينقل لا نر لو كان دبرته عضو ما نر دبرتها فقطع عظمه ثم جبر وصلح كانت دبرته ثلثة وحسين دبرتها واستر
 قرار بطا وحسنا واذا ضربها فاحناج النقل العظم لها ده كانت دبرته دون ذلك **الجواب** النقل لا يلزم منه تقطيل العضو التقطيل
 اشبه بالشلل لعدم الانتفاع بالعضو فاذا برأ فقد كان معزاه لعدم الانتفاع فيكون الضمان في مقابلته ما لا يحظر ولا كك فقد
 العظم لانه لا يحصل بها تقطيل ولا فوات منفعة العضو **قول** الحنين او اما يكون نطقة وبنه عشر من دبرتها وفيما بين ذلك بحسب
 ما المراد بقوله وفيما بينهما بحسب ذلك هل الاعتبار بالا يام التي بين النطقة والعلقام بعينه ذلك ثم الذي يقص هل هو الاربعون
 او عشرون **الجواب** الذي يتقيد به المهر الا يام بل بهدفا راء هو بنه الشيا قال قلت لابي عبد الله ع فان خرجت في النطقة
 دم قال لقطعة عشر الدبر فيها اثنان وعشرون دبرتها وفي القطر منها اربعة عشر من دبرتها وفي ثلث ستة وعشرون دبرتها
 وفي الاربع ثمانية وعشرون دبرتها وفي الخمس ثلثون دبرتها وما زاد على النصف فخرج لك حق يصير علقه فاذا صار علقه ففنها
 اربعون دبرتها فقال له ابو سبل فان العلقه صار فيها شبر لمرق من لحم فقال اشبهن واربعين دبرتها والعشر قلت ان عشر اربعين
 اربعة قال انما هو عشر المضغ وكما اذا دت زيد حتى يبلغ الستين قلت فان رابت في المضغ شبر لعقد عظم باس قال فيه اربعة دبرتها
 فان زاد فزاد اربعة اربعة حتى يتم الثمانين وهذا القدر هو المشر والمقول وبعض المسخرين قسم في كتابه ما لا يعلم اصله بان ضم النقا
 على الايام وزعم ان بين النطقة والعلقه عشر شبر بها وبين العلقه والمضغ عشرين يوما فكلف ما لم يطق به ولا لولا اشارتي دعواه
 الى مستند وقد نقل عن علماء اهل البيت ع ان بين كل حاله من هذه الحال التي يتد بها اربعين يوما **قول** واذا قتلت المرأة وهي حامل
 متم وماتت لولده في بطنها ولم يعلم اذكر هو ام انى حكم فيها بديتها كالملة وفي ولدها نصف دبره الويل ونصف بتر المرأة لا يتخير لك
 بشع جوف المرأة فانه حال ضره ولو ترك ذلك لم يستعمل القرع لانه هو من الشك في العادة فاضته ان الحمل ما ذكر واما انى حكم
 بالنصف من كل واحد خلافا لما عاوم من اطلاق العوايد ثم لا يتصرف على دبره لاني فان لم يقن ثم اذا اخذ نصف بتره الويل والمرأة احتسب
 من الجائز ان يكون الحمل زكرا او انثى فلم لا يحاط لذلك **الجواب** فاذا ذكره من الامتالات كلها يمكن لكن الشك في ما شاع الاحتمالات
 عنده وكان العمل بكل واحد منها عملا بالظن رجح العمل بالروايات فانها اقوى من الاحتمالات المذكورة وهي وانه على بترهم
 محمد بن عيسى عبيد عن يونس عن عبد الله مسكا عن ابي عبد الله ع قلت قلت للحيلة فلم يدرك ان في بطنها او انى كالملة ومثله روى
 يونس وابن فضال جميعا قال عرضنا كتابا لفرابي عن امير المؤمنين ع على العن قال هو صحيح وكان ما فيه وان قتلت امرأة وهي حيلة
 منهم فلم يسقط ولدها ولم يعلم اذكر هو ام انى ولم يعلم ابعدها مات قبلها فدبرته نصف دبره لان في دبره المرأة كالملة اما سق جوفها فلا يجوز
 لقوله ع جنبو موتاكم ما يجنبون اجناكم ولقوله ع حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا ولا نراعاة جانبها بترهم من مراعات ضمان
 المال للمجانة في مواضع التعارض واما القرع فلا يجوز استعمالها هنا لانه عدول من جهة حاصل لجنبها ولا يلتفت الى من يقول
 هذا الخبر صحيح عليه فان ذلك حجة المكابر **قول** دبره لاني متيقنوا اريد شكوك فيه قلنا الشك ينزل على النقل السليم من المعارض
 اما لو منع الروايات ما يمكن العمل بهذا الطريقة وانما اخذ نصف كل واحد منهما لانا لئلا يما ذكر واما انى ولما كان الامر متساويا بين
 في الاحتمال اخذ نصف كل واحد منهما فوسط بين الاحتمالين **قول** وجنبنا لانه اذا كانت حاملا لم يلوك عشر فبترها لم كان لا اعتبارا
 بامر في الحر والذى يابسه وهل يفرق في جنبين الامة بين كونه من مملوك ليس به زوج لها او كونه مملوكا وزوجا وهل اذا كان الجنين حرا وكان
 مملوكا يكون الامر ك **الجواب** الشيخ ذكره فتابين المسئلة في مسائل الخلاف فالدبره جنبين اليهود والنصارى والمجوس عشر
 دبرته وهي ثمانون دبرتها واستند باجماع الفرقة واخبارهم وكذا قال في جنبين الامة عشر فبترها ذكر كان وانثى واستند باجماع الفرقة
 واخبارهم وانت تقر بان التقدير الشرعي لا يتقيا بالانطاد لعقله ولا مستخر اجان المعكوبة وانما استند بالنقل والتوقف واذا
 كان عند الاجماع والاجناد على هاتين المسئلة فذلك هو المحر وهو دليل الفرقة والدخول بعد ذلك في فصل الحكمة الفارقة كلفة

فَالِدَةٌ أَلَدَتْ خَصْفَيْنِ يَصُفُّانِ بِهَذَا كَرِهَ وَصْفُ الْإِنْتِ وَبِهَا

مضاف به الذکر

يكون لهم ذلك
 ام لا وان لم يكن
 لهم ذلك هل انما
 يخلف عن الدين
 بقضى دينه

لا ضرورة اليها وليس هو الملوكة اذا كان من مملوك زوجها كان او غيره واذا كان المجنب حرا وابواه مملوكين فدينه دين الحر ان بعدد الفرض
 هو **الوجوه** المجنب والميتان دين المجنب يستحقها ورثته ودين الميت لا يستحقها احد من ورثته بل يكون له خاصة بقصد وجبا
 هذا ارادوا ان كان عليه دين وقالوا لو رثه لا نقض في دينه منها ام لا واذا اوصى بوصية هل يثبت دينه من جملته ام لا **الجواب** لا يقضى دينه
 من ذلك ولو لم يترك ما لا لان الدين انما يقضى فيما كان مالا له بل يرضى الى احد الوحيين وكذا لا يقضى الوصية ولا بعض هذه الوصية
 يقضيه الاصل ولو قيل يقضى دينه اذا كان عليه دين كان حسنا لان الاخبار ذلك على ان ذلك له وان ذلك شيء صار اليه بعد وفاته
 حكم ان له ولم يخلف ما يقضى به دينه كان حرمه في قضاء الدين حسنا لان قضاء الدين يحصل عبرة للميت والوصية يحصل بها
 الاجرة ابراء الذي رثه وقال بعض فقهاء ان يكون دين الميت للميت وقد اخبرنا ذلك علم الهند في بعض كتبه وبقره على هذا ان يقضى لها الله
 لان الامام باخذها على رؤسها ولو لا موالد بن مقدم على الاول وما ذكرناه اول قول له ومن تلف جوارحه ما لا يقع عليه الزكاة
 كان عليه قيمته يوم التلف وذلك مثل الفهد كيف مثل بالفهد والعهد يقع عليه الزكاة لان زكاة قال في بيان الجمل من الميتة والفرد
 الاخر يجوز استعماله اذا ذكي ودينه غير له لا يجوز ان يصاوة فيه وفي جلود السباع كلها مثل التمر والذئب الفهد فقد اجاز في هذا
 الموضع ذكاة الفهد في الاول قال لا يقع عليه الزكاة **الجواب** لا يقع عليه الزكاة المبيحة لا كما كان يقول من تلف
 جوارحه لا يجلل كله لذبا حرمه قيمته والزكاة في اللغة تمام الشيء وتبقى شيء ذكي اي تمام وانسان ذكي اذا كان ماء تغلب اصل
 الزكاة بلوغ الشيء منتهاه وسمي الطهارة ذكوة ومنه كل باس في ذكاة قال لا يقع عليه الزكاة اي لا يكون ذكاة فانه اي محله لا
 ويمكن ان يقال ان الشئ لا يرى طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه مجزئ الذبا حرمه بل لا يحصل طهارة وجواز استعماله الا بالذبا حرمه فيكون
 معنى قوله لا يقع عليه الزكاة اي لا يطرأ الزكاة فاذا تلف لم يكن له قيمة بعد ان تلف على هذا التقدير لتخاستر عينه قبل ان يمتنع من التلف لذلك
 الجوارحه حيا والوجه عندنا ان السباع يقع عليها الزكاة فيكون على تلفها الارش كاللحمة **قولنا** في جرح البهايم وقطع
 اعضائها يجب ما بينا ان كان الحيوان مملوكا فغيره شئ ما بين قيمته ومعبا وان كان مالا يملك لحكم جرحه كسرمه حكم التلف في نفسه
 ما القابضة في هذا المصم وهل مراده ان لا يملك اذا كان ذكيا مثلا وجرحه انسان لا يكون عليه قيمته ويكون مراده ان اذا كان
 لا شئ عليه اذا كان ذكيا فليس عليه كافي التلف في نفسه لكن ان كان اراد هذا القول الاخر لم يكن القيمة حكمة اذ قصد ان يبين ما يكون في الجرح
 والاعضاء فان كان هذا الارش ايضا كان الصما واحدا **الجواب** مراده ما لا يملك من الحيوان اصلا الا ضمان في جرحه وكسره كالاضمان في
 التلف في نفسه وهذا المصم وان لم يجره ذكر فانه لا يجوز ان يقع عليه لفظ الاحالة على ما سلف لان يدخل حكمه حكم ما سلف **قولنا** في
 امهات المؤمنين في بيع بئر ياربعة نفر عقل اقدم بينهم يد تخط الى بئر فوقع فيها فانفقوا على البئر كما اثلثة ان يرموا له الربع من قيمته
 لا نه حفظ وصية عليه لما قوت بترك عقالم اياه كيف يخرج فقه هذه القضية ولو قيل ان الذي عقل كان سببا فلا فانه كان اقرب فكيف
 قال لا نه حفظ **الجواب** هذه رواية محمد بن قيس عن الجعفي قال يقضى على ان يرموا له خطه من اجل ان اثنى خطه فذهب
 حظه من خطه فان صح هذه الرواية فهي حكاية في واقعة ولا عموم للوقائع فلعلة عليه السلم عرف فيها ما يقضى
 الحكم بذلك مثل ان عقله وسلمه اليهم فنهطوا في الاحتفاظ به او غير ذلك من الوجوه

المتقضية للضمان اما ان يطرأ الحكم على ظاهر الواقعة فلا ثم انما بعد ذلك
 شمل الله على التوفيق لاصح التحقيق ونسأله ان يجرنا على ما
 كفاه وان يغفر لنا عند لقاء انشاء الله تعالى
 تم كتاب نكت النهاية بمواسم حسن
 توفيقه في يد اقل الكتابين
 المرحوم المغفور لا على
 محمد بن الحسن
 غفر الله له
 ولوالديه
 وجميع
 عائلته

کتاب المظہار

هذا
مع عدم أصابتها بالجناس
لا سلم لفقته أو سلم لما
مقصود بالكتابة واللا
حرم في
الآثار المستلزمة له
ط

والنقل
عشرون شبا
ج

مِنْ أَوْلَادِهِ

واعد ما قلته من عليه في اربع من صلى صلوته وقدمه في الوضوء لكل صلوته من غير شك ثم ذكر ان ترك غسل عضو واحد اعاد الصلوة الا ان
 وان ترك في اثنين اعاد الصلوتين وعلى من ادق من صلى في غير طهارة تطهروا واعد الصلوة **فصل** في بيان فواضل الطهارة وتأقضها اربعة
 اضربا احدها بنقضها وبوجوب النقص من الطهارة وهو ستة اشياء خروج البول والغائط من اللان وحروج شئ ملوث بالغائط من مجرى
 والنجس والنوم الغالب على السمع والبصر كل ما يزيل العقل والتمييز من الالقاء والنجس وغيرها من سائر الامراض ثانياها بوجوب الطهارة الكبر
 فحجب هو الجنابة وثالثها بوجوب النقص من وكليهما الاخرى هو الاستحاضة ورابعها بوجوبها معا وهو ثلثة اشياء المحض والنفاس ومثلث
 من الناس وقطعة ابنت من حي ومت منهم في اعظم بعد البر بالموث وقبل التطهر بالفضل لا ينقض الطهارة غيرها ذكرناه **فصل**
 في بيان الطهارة الكبرى هي من بان ما يجب بقاءها على المكلف في نفسه وفي غيره وذلك بان احدهما غسل المولود بعد ولادته وكذا
 غسل الميت من الناس الاول من بان احدهما يومه بالفضل لا فاته لحد عليه والثاني اربعة اضرب في ضرب واجب فيختلف في يومه ومنه والجميع
 وثلثون غسلا في الغرض واحد وهو غسل الجنابة والواجب ثلث غسل المحض والاستحاضة والنفاس يختلف فيه ثلاثة غسل من لا موث
 وغسل فاض صلوته الكسوة اذا تركها متعمدا وقد حرقها لغيره كلة وغسل من سعى في مصلوته عامدا بعد ثلثة ايام والمندوب ثمانية و
 عشر من غسل يوم الجمعة وركبته واجبة وغسل ليلة النصف من رجب يوم السابع والعشرين من ليلة النصف من شعبان واول
 ليلة من شهر رمضان ليلة النصف من ليلة سبع عشرة وتسع عشرة واحدا وعشرين من ثلث عشر وليلة الفطر ويوم كعطرو ويوم
 الاضحية وغسل الاحرام ودخول مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومكة لغيره عليه السلام وعند
 ذهابه وعند بارة لائمة عليهم السلام وغسل يوم المباشلة ويوم كغدير ويوم المولد وغسل التوبة وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة
 فاما الجنابة فهي لا تزال الماء الذي منه لو ادم وعادته الذي سوا كان معه شهوة او لم تكن وان وجد شهوة من غيره حق وكما يجب على كل
 وان كان صحيحا لم يكن ذلك منها ان لم يكن معه فوقي وبعبارة مختلفة في مرجع ادعى حتى ومت قبله ووبرر وجعل الغسل عليها معا وادرا
 جنب الى ثلثة ابعاد ذكرناه احرم عليه ستة استاقرا في الغرض ودخول المساجد لغير سبيل لا المباح اجرام وسبيل لغيره عليه السلام وبيع
 شئ فيها وسركت اربعة المصحف من كل كتابة معظمة من انما الله تعالى او اسما الانبياء وائمة عليهم السلام والتوضأ للجنابة وذكره بلسغة
 الاكل والشرب لا بعد الخفضة والاستنسا والنوم لا بعد الوضوء والخصاء ومن المصحف ما على الكتاب وقراءة ما عدا العاشر من حق من
 اية والارثاس في الماء والاكرا وكان كثيرا ما الغسل فيه لغرض في التكا فالغرض مقدم عليه مقدار في الغسل ثلثة اشياء الاستحمام
 وكيفية وهو ان يستبرئ بالبول وكان رجلا في لم يثبات له اتهم واذال المقي عن من الاحكام عن جميع جسد ان احاط به في الممارات
 من وكيفية فالغسل لغيره وغسل جميع البدن والكيفية اربعة اشياء مقاربة لغيره حال الغسل واستدراكها الى عند الفراغ وايضا الى اربع
 اصول لشعره لترتيب هوان يبدل بغسل لاس ثم باليأس ثم باليأس ولان في ضل الماء بعد الفراغ على جميع لبدن كان فصل في التكا
 استباح غسل التكا قبل دخالها الا اناء ثلث مرات والمخفضة والاستنسا ثلثا ثلثا والغسل بصاع من الماء فاراد والدعاء عند الغسل والتكا
 اذا سلم وقد اجب كل من لزمه الغسل من الجنابة والمخالفة اذا استبرأ من فرائضه بلزمه الاعداء وان لم يبقها اعدا وان اجتمع عليه غش كثيرة كغسل
 الجنابة عن الجميع لم يكف عنه غيره وسائر الاغسل لا بد منه من تقديم الوضوء عليه وتاجره عنه بسوى في الغسل الوضوء معارفها الحديث واستباح
 للصلوة ان كان الغسل واجبا وكليهما سوى غسل من سعى استصوا بعد ثلثة ايام وان كان الغسل نفلا ارتفع كحدث بالوضوء لا بمسئونة
 الغسل من الجنابة على ما اخبرناه اغسل من الجنابة فضا قريبا الى الله تبارك وتعالى **فصل** في بيان احكام المحض المحض هو الدم لا
 الغليظ الخارج عن المرأة بحجارة وحرقة على وجهه لدفع وتعلق به احكام من بلوغ المرأة ونفقتا العدة وعين ثلاث لا تحض المرأة لها
 ثلث سنين ولا من فادستها على سنين سنة من القرشية والنخلة وعلى حين سنة من غيرها ولما حضت تلك الحوائط ما لم يلد لها قلبا
 وهو ثلثة ايام متواليات وركب مقاد ثلثة ايام من عشرة او كثيرا وهو عشرة ايام او متوسطا وهو ما بين ثلثة الى عشرة فاذ بلغت المرأة
 ثلث سنين فصاعد ودان ما لم يحل من ثلثة احوال ما عرفت بقية ان دم حض او غيره واشتعلها فان عرفت بقية اعمت عليه وان اشتبه
 ما بدم الاستحاضة فهو حض وان اشتبه بدم العدة اعتبرت بقطعه فاذا انقضت فحوض من تطوف فهو دم عذرة وان اشتبه بدم
 القرح وكان خارجا من الجانب الايمن فهو دم فرج وان كان خارجا من الجانب الايسر فهو دم حض لصفه والكردة في ايام المحض وفيها
 يمكن ان يكون حضاضا في ايام الطهر طهر فاذا دلت الدم بعد انقضات سنين لم يشبه عليها واشبه كان محكوما عليه بالحض كمن
 الصلوة والصوم لها اربعة احوال احدها ان تزيه ثلثة ايام متواليات ثم ينقطع ولا تراه بعد ذلك في انقضات عشرة ايام ولان ان ينقطع
 الدم ثم يعود قبل انقضات عشرة ايام والثالث ان تراه يوما او يومين ثم ينقطع عنها ولا يعود الى اربع ان ينقطع عنها بعد يوم او يومين ثم

كتاب الطهارة

يعود قبل عشر أيام بمقدار ما ينبت به ثلثة أيام فلا قول يكونها ان تعمل عمل المحيض في الايام التي رأت فيها الدم ثم يغتسل والثاني كان للدم
معاد الطهارة المتخلل بينهما حضاً والثالث يكون دم فت وجب عليها قضاء الصلوة والصوم والرابع يكون جميع عشر الايام بحكم الحيض
في احدى الروايتين واذا رأت الدم في شهرين متواليين على حد واحد جعلت ذلك عادة ترجح اليها وتعمل عليها ويتعلق بالحض في جميع
احكام ينقسم الى رتبة اقسام واجب ندب كلاهما فصل وترك الفعل الواجب لثلثة احدثا الموضع بالكسفة لا تستفاد في الزوج
من الوطئ وترك الواجب في الصلوة والقبض والاعتكاف والوقوف دخول مساجد وضع شئ فيها ومس كتابة بالمصحف لاشياء المعظمة وقراءة
الغزائم وسجدة التلاوة والفعل المنذور اليه شيان الوضوء على وجهه في حديث في ثلث صلوة وجاوسها في المصلى اكره الله نعم بمقتضى
صلواتها والترك المنذور اربعة قراءة ماعدا الغزائم ومن المصحف محله وكحفا وما يتعلق برؤسها اربعة لا يصح منظرها حاضر بعد
الدخول بها وبحكم عليه طاهراً ويجعلها كفارة ان وضعتها في قول المحض يدب في وسطه بنصف بيتا وفي اخره ربع بيتا وان وطئ امته
حاضيا كفر بثلثة امداد من الطعام ويلزمه لتغيره فاذا ظهر من عادتها اقل من عشر ايام استبرأت بقطنة من خرجت نقية فوطئها من
خرجت ملونة صبغت في النقاء وان شئت عليها استظهرت يوم او يومين ثم اغتسلت فكانت عادتها عشر ايام لم يكن عليها استبراء ولا استبراء
بل اغتسلت اذا حاضت بحسب ما يطل صومها من حاضت بعد دخول وقت الصلوة وطهرت وتوانت في الاغتسال والصلوة وجعلها قضاء
لكل الصلوة وان لم يمكنها ذلك لم يجز عليها القضاء بل يستحب لا يجز عليها قضاء الصلوة الفاتية في ايام حضها ويجز عليها قضاء الصوم
فصل في بيان احكام المستحاضة من سفر فتقول بارود وقرأ المرأة عقب ايام الحيض واكثر ايام التقاسم المستحاضة مبتدأة وغير
مبتدأة فالمبتدأة لها اربعة احوال اذا سقمها الدم اراها ان يمتثل لها بالصفة وتعرف دم الحيض من دم الاستحاضة فيجب عملها على
الاستمرار اذا سقمها اقل ايام الحيض هو ثلثة ايام واقل ايام الطهر هو عشرة ايام فاذا رأت الدم ثلثة ايام متواليين عرفت بقبحها ان
حضر اذا استمر الى تمام عشر ايام وجب عليها ان تعمل عمل الحيض فاذا رأت على عشر ايام ثلثة عرفت بقبحها ان دم الاستحاضة زاد لم ينقطع حرم
ان ذلك دم حيض لا ينقض ايام الشهر اقل ايام الحيض جواز ذلك فلو كان يمتثل لها بالصفة علمت عليها وان يمتثل
رجعت الى عادة نساها من اهلها وعملت عليها وان لم يكن لها نساها من اهلها رجعت الى عادتها من اهل بلدتها وعملت عليها وان لم يكن
لها شئ من ذلك تركت له الموت والنفوس في شهر الاقل ايام الحيض في الثاني اكثر ايام الحيض وترك الصلوة والنفوس في كل شهر سبع ايام
وتعمل عمل المستحاضة في الباقية وان لم تكن مبتدأة كان لها ايضا اربعة احوال احدها ان يكون لها عادة بلا تميز في الثاني ان يكون لها عادة
عادة وتميز في الثاني ان يكون لها تميز في عادة والرابع ان لا يكون لها عادة ولا تميز فلا قول يلزمها العمل عليها مثل المرأة كانت عادتها بخمسة
ايام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام وما وعشرة طهر ثم حصد ما وتصل الدم في الدم الثاني ما تعمل المستحاضة والثاني يجوز لها ان
تعمل على العادة والتميز بخمسة ايام في كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام بصفة دم الحيض في شهر ثم فصل الدم او رأت
ثلثة ايام بصفة دم الحيض في الباقية ما لم يمتثل لها بالصفة وان شئت عملت على العادة وان شئت عملت على التميز في مثال ذلك كل وقت
يجب عليها ان تعمل على التميز ان لم يمكن ان يكون دم حيض مثاله امرأة كانت لها عادة فنبئت واخطت عليها ولها تميز في ثلثة ايام بصفة
دم الحيض فوجب عليها عمل الحيض فان رأت بعد ذلك خمسة بصفة دم الاستحاضة وان فصل كان ثلثة الايام حضاً والباقي استحاضة وان انقطع
الدم لحضها والرابع ان يمتثل لها ثلثة اوجه ما كانت اكره لا ايام الحيض لعداها ثلثة اوقات وذاكرة للوقت ستة للعداها ثلثة اوقات
لزمها عمل الحيض عدة ايام عادتها في وقت يكون لدم فيه شبهة دم الحيض عمل المستحاضة فباقي من الايام والثاني ترك الصلوة والنفوس لثلاثة
ايام في اول شهر ثم عمل عمل المستحاضة في الباقية والثالث ان يكون وجهان احدهما ترك الصلوة في كل شهر سبعة ايام والثاني ان تعمل ثلثة ايام من
اول كل شهر عمل المستحاضة وتعتزل الحيض بعد ذلك لكل صلوة وتصل في كل شهر من صلاتها ولا يطأ وماز وجها ولا يصح طلاقها
وللمستحاضة ثلثة احوال احدها ان ترى لدم غير اربع على الفطنة وعليها ان تنوض لكل صلوة وتصل بعد الوضوء بلا فصل بعد تميز
الفطنة والحكمة والثاني ان تراه واشتد على هائل عليها الاغتسال الصلوة الغدا والوضوء لكل صلوة فربما مع تغير لقطنة وكثرة بعد الوضوء
بلا فصل في الثالث ان تراه واشتد سائلا وعليها ثلثة اغتسال في اليوم التلثة غسل المغرب لغشا الاخرة وغسل الصلوة للبل والغدا ان
اعتادت صلوة الليل والصلوة الغدا وغسل الظهر لعصر تجمع بين كل صلوتين في وقت ففعلت ما فعلت المستحاضة لم يجز عليها شئ مما يجز
المحيض لا دخول لكعبة فصل في بيان حكم النفاس وما النفس في المرأة التي ترى لدم عقبها لادة وحكمها بحكم الحيض في جميع ما
والكراهة ما اكثر الايام وبفارقها في ذلك انه ليس لقبل النفاس حد وان ولدت لدين وراى لدم بعد وضع كل واحد ابتداء حكمها
من وضع اول وحكم الايام من وضع لثاني فصل في بيان احكام المون وكيفية غسلها وتكفيها ودفعها الفصل في غسل على

كتاب الطهارة

وفرض الاذابة ونشر شيء من الذبيرة عليه وفرض القصر فوق الاذابة وان يكفى على الجرة والاذابة والقصر في العامة والجره بدت في الشهادة
والاقرار بالائمة عليهم السلام بالترتيب او بالاصبع ان لم توجد وان بدت شيء من الذبيرة على القطر ووضع على خفيه قبله وذبوره وبخشي القطر
في ذبوره ثلثا يخرج منه شيء وان تكون الحفرة في طول ثلاثة اذرع ونصف عرض شبرين اكثر او اقل وشدة حقوبه ودكبه في ثخن به شدته
واخراج داسه من تحت جلده الى الجانب اليمن وغمره في الموضع الذي لف فيه الحفرة وكون الاذابة في عرض ما يبلغ من صدك الى الساقين في اذبه
به ويصح الكافور باليد ووضع على مساجده التسعة ومحمها بذلك ود القصر عليه بعدة والصلوات احد الجهدتين بجلده من الجانب الايمن
الى الذبيرة ووضع الاخرى من الجانب الايسر بين القصر والاذابة وان يكون قدر كل واحدة منهما مقدار عظم الذراع وان يتم بعد ذلك في
وسطها على يسرة يتم بالتدوير ويحسب بطرح طرفها على صدق ثم يلف في اللقافة ثم في الحفرة طافا والجانب الايسر من كلهما على اليمن
ثم جانب الايمن على اليسر في بقدر طرفه بعد ما وضع في الكفن ماسكة من شعرم والمخطوثة ثلثة اشياء اكل الطيب الكافور والتكفين
بالخبر المحض واما الكافور جلد الحرم والمكرمة خمسة عشر شيئا الزبادة في الكفن على ما ذكرنا والتكفين في المزوج بالابنم مختارا
ونجا لكاف كاذب ان يجعل القصر كما بدأ وقطع الكفن بالحد يد وبجل المحط بالزبق ويجعل الكفن بالطيب كتابة الشهادة بين بالسواد
على الكفن والتكفين في الثياب المصبوغة وجعل القصر في هذه الاذابة حفر حرج شئ منه وجعل الكافور في سمعة بصره وفيه يحق الجهد
او غيره وتعميمه الاعراب من غير ذلك فاذا صلى عليه حل الى القبر يتعلق بذلك اربعة احكام من الواجب المندوب والمكروه
فالواجب شئ واحد وهو دفنه والتدبير حشره واربعون شيئا اعلام اهل الايمان لو تم لبعضه الصلوة عليه وحمله على الجنازة والشيء خلفها
او من احد جانبيها مختارا او ربيعها وهو ان يتد باليمن من مقدم التبر ويدار به دورا او رها حتى يرجع الى المقدم من الجانب الايسر ولذا
بالماثورا وانظر اليها ووضع الرأ البصاحب المصيبة ولبل القصر تعرف فيغري وتغريه المصاب اتخاذ الطعام له لندوى قلبه وجبرته
ووضع الجنازة عند جمل القبر بقدر ذراع للرجل وحمله الى القبر ثلث فئات وقدم القبر كانت المرأة ونزل الولي الى القبر من ياره
الى القبر الاول حافيا وجانب الرجل في القبر في جوار الصالحين من افضل بقاع ذلك البلد وحفر قدرة ما والى التربة طويلا في
سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس وان يؤخذ الرجل من جانب اسره من قبل جمل القبر المرأة بالعرض الزوج اوليها من غيرها وان يؤخذ
من قبل كفتها ويدخل اخبره تحت حقوبها وان يكفى اسره من ينزل الى القبر يحل اذ داه ويصل الميقل الى القبر سلا ويدعو حين يتر
القبر بقلها واليبت تصفح اليبت على الجانب الايمن واستقبل باليبت لعل الا ان تكون المرأة ومبرجلى من مسلم فانها تستدبر بها
القبلة ويجعل عقدا لكفن ووضع حده على الشرايك نكاد اليبت محرم اعطى وجهه ثوب يجعل معه شئ من التربة ونشر عليه اللبن
يدعوا الله تعالى من ينشر قبل النسيج بالتلفين المرسوم وان يهيل التربة عليه من حضن حوى الاقرب يظهر هو الكفهم بالاصابع
يدعوه ويخرج من القبر من قبل الرجل ويظلم القبر ويرفع من الارض مقدار اربع اصابع مفرجات ويسوي ربيع ويجعل عند راسه و
لبنه ويصل الى على القبر من اربع جوانبه يبدء بالصين عند الراس يصب ما فضل من الماء على وسط القبر ويترك شئ من كحلى على القبر
توضع ليد عليه مفرجة الاصابع وتغفره بعد ما نضح بالماء والدعاء لليبت تاخر الولي لتدفينه المروي في ذلك بعد ان كان قد
ودفع صوت والتلفين ان لم يكن موضع تقية والترحم عليه المخطوثة ثمانية اشياء اللطم والحذر في الشجرة لساحة وتحرق في الثياب الالاب
والاغ وارسال الاذابة على الراس والرسا طرقت العامة الالهسا ووضع الرءاء في مصيبة القبر ودى ان ذلك مكروه والمكرمة تسعة عشر حل
سنتين على جنازة واحدة ونقله الى بلد اخر الا الى بعض مشاهد الائمة عليهم السلام فانه يستحب في المشي ما من الجنازة الا بعد وضوء شين في قبر
ومعه الى القبر مرة واحدة ونزل فيها الخفين لا تقية والنزول في قبره في القربة الا القربة اليبت ونشر اللبن عليه هيل الشرايك
القرب والمجالوس في المقابر قبل ان يدفن وتحويله الى قبر اخر والمجالوس للثغرة يومين واكثر وتغريه السابلا لا الحار وما غسل الخائف مختارا
وفرض القبر في الساج والاصفاح ان لم يكن ندبا وتجسص القبر في التخليل عليه المقام عنده وتجده بعد ذلك من ان كان اليبت في
السفينة وتعدد دفن في الشرايك في طرح في الجهد المفرغ من تجهيزه فصل في بيان ليقم القبر في مكان المضطربة لا يرتفع به كذا
وانما احتياج بالدخول في الصلوة اذا اجتمع فيه ثلثة شرط وهي فذل الماء وحكمه وتضييق وقت الصلوة وطلب قبل التضييق
والاستعداد رتبة في حزن الارض رمتين في سهلها وما هو حكم فذل الماء اتفق عشر شيئا انتفاء انه التوصل اليه وعدم ثمنه وحكمه
من الاجماع والخوف على النفس من استلما وخوف الزيادة في علة كانت وخوف التشو بالخلة وتغير الصلوة الا اذا تعذر الجنازة وما يحول
به من بين الماء من عدا ووسع والحاجة اليه لسائر وقت مجتلا ليع للجهارة والحديث بعد يتم بدل على مفرضه يكون
ما بمقدار ما يكفي الوضوء واما غسل وجع ببعض اعضا الطهارة بحيث لا يمكن غسلها ونحو المال ويستحب التيمم في اربعة مواضع

كتاب الطب

تغذاهن ما يوجب خروج كبر من الماء وخرج سبعين لواء وحينئذ يورثون وبعدها وبعدها وبعدها وبعدها
 موت الدابة والجماد والبقرة وما في قدر جسمها وصغارها في حكم كبرها واثنان شيء واحد وهو موت الانسان فيه واثنان شيء واحد
 الرقبة والدم الكثير سوى ما ذكرناه مما يوجب خروج جميع ما في ربيع عشر اشيا كل بخاسم برزنج الماء لها من موت الكلب الخنزير والنعاب
 الارنب السور والشاء والغزال وكل حيوان يكون في قدر جسم احدها وبول الخيل والخاص اشيا بالعددة الثابت والدم القليل
 السور سبعة اشيا وقوع كلبه من غير موت وموت الفلعة من اذ تقصيرها وانفخت وشحام والدجاج وما كان في قدر جسمها وبول
 الصبغ وما من مجنب ولا يهرمج من ذلك السبع شيء واحد وهو ذوق الدجاج والثامن اربعة اشيا موت تحتة والورقة والفاذ
 منه اذ لم تنفخ ولم يفتح وبول الصبغ اذ اكل الطعام ثلثة ايام والتاسع ثلثة اشيا موت لعصفور وما كان في قدر جسمه وبول الصبغ اذ لم
 يطم وما يوجب الخروج بعد اخرج النجاسة من مالم تستحل والدولوا لعادة وماء الاخر يخرج من سقط او رث منها شيء في البشر يوجب
 حكما وان حفر بئر يقرب بالوعة جعل بينهما سبع اذرع فصاعدا ان كانت لبشر تحت بالوعة وكان في روض مهلة وحفر ريع فصاعدا ان كانت
 البئر فوق بالوعة وكانت الارض صلبة ولم تكن فوقها واما الماء المصفاة ثلثة اشيا اما استخرج من جرم مثل ما الورد والخلان لم تكن
 قوتها والاس اشياها وان كان منها او وقع فيه شيء فالاول لثان لا يجوز استعمالها في ازالة النجاسة ولا في دفع الاحدا ويجوز فيها سوى ذلك
 الثالث سلبه طلاق اسم الماء لم يجز استعمالها في الامرين في جافها سواها وان لم يسلب جاز على كل حال مالم يجز اما الماء الكحلي فلا يجوز استعماله
 بحال لا ابقاء على النقص لانه انصرف فانه يكون شربا ويجوز دفع حكم النجاسة عنه بالتطهير على ما ذكرناه واما الاسار فثلثة اشيا مباح
 ومختل ومجرب ومكروه فكل شيء ظاهره كالم يكن في منجاسته وسؤر كل شيء يجز مجز وسؤر كل شيء يكره لمجركه استعماله وسؤر السباع
 عن الكلب الخنزير وسؤر الحياض الممتدة والذوق في الاناء حنة وورقة وخرج حنة كره استعمال ذلك الماء واذا اجتمع الماء لخمسة حتى صارت
 كثر لم يرتفع حكم النجاسة وكذا اجتمع لبشر الظاهر وتقع الاول بمجنون ولا يجوز امثال ذلك مع وجود المياه المتبقية لها فانها فصل في بيان
 احكام النجاسات ودجواتها عن الشايب البدين النجاسة بدم وعزيم فالدلم ثلثة اشيا اما يجز ان له قليله كان وكثيرا او تحتان
 يجز اذ كثر او تسحب ان القليل فالاول حنة اضرب لم يحضر لا ستحاضة والنفاس والكلب الخنزير والشاء في اربعة اشيا من دم كقوع
 البرص في الثوب لحيه للآدم والفرج الذائبة واثنان سوى ما ذكرناه من سائر الدماء فانه يجز اذ دالة ما يبلغ مقدار درهم فصاعدا في موضع
 واحد وفي موضع متفرقة وهو الكبر والتحتان لانه منقوص عن ذلك وهو لقليل وعزيم بدم ضرابان اما يجز ان له قليله وكثيرا او تحتان في اربع
 اذ له قليله وكثيرا اربعة اشيا من احد ما يجز على ما سطرنا وطيبين وكان احدهما طبيا واثنان بابا يجز في موضع الذي سطرنا طبيا
 ان كان ثوبا واثنان يجز على ما سطرنا وطيبين وكان احدهما طبيا واثنان بابا يجز في موضع الذي سطرنا طبيا
 اشيا الكلب الخنزير والنعاب الارنب الفارة والورقة وجسد الميت في الكافر والتاصف في موضع الذي سطرنا طبيا بالماء
 ثوبا كان او بدنا او بشر بالماء ان مثل الثوب بابين مسح بالتراب من لبدن بابين في اربع اشيا من ثوبا او لبدن في غاطة في موضع
 جميع حيوانات وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع حيوانات وورقة وورقة وذوق الدجاج والخنزير وكل شراب مسكروا لرفعها ولعاب الكافر والشاء
 والكلب الخنزير والمسوخ وجسد الميت من الناس بعد ابلر بالموت وقبل التطهير بالفضل وكل قطعة ميتة وكل ما بين من لحمي وجسد الميت
 من غير لادى الا ما يلبس نفس سائلة سوى الورق والعقير وعرق النجس من الحرام على احد القلوب لبن الصبغة النجاسة مرشية وعزيم مرشية
 يجز ان لها ولو كانت مقدار داس ابرة وعزيم مرشية اذ علم او غلب على الظن فكان وما تحتان لثان في ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين
 الخنزير ودوى جود ذلك اذ رثها وذوق غير جلال من الدجاج على دابة وبول كل ما يؤكل لحمه وعرق النجس من غير حرام وعرق النجس من لادى والورق
 وطبن الطريق بعد ثلثة ايام مالم يغلب النجاسة عليه لفي مالم ياكل شيئا نجسا وبول الصبغ قبل ان يطم وما تحتان في موضع الذي سطرنا طبيا بالماء
 غسله مستحب فصل في اشيا حكم التطهير لغيره ما يلزم تطهير المكلف حنة اشيا بدنه وثوبه خض وسلاخه فاما تطهير لبدن من النجاسة
 اذا وجد الماء وكانت النجاسة المرشية ان يغسله ويدلك بالموضع الذي صابته حتى يزيل العين والاشربة لم يجد الماء ان ينقع اثرها حتى يزيل
 عنها بالخرق او بالاجار ولم تكن مرشية وكان من مسحيات النجاسة في موضع الذي سطرنا طبيا بالماء وعزيمها الى المواضع التي صابتها وانما
 بابت مسحها بالتراب ان اشبه عليه موضع من جميع لبدن غسل الجميع اذ وجب لغسل مسح بالتراب اذ لم يسح وان كان من غير من ما ذكرناه
 وعلم الموضع الذي صابته غسله وذلك لان اشبه عليه موضع من احد جانبيه غسل جميع ذلك الجانبة وان اشبه عليه من جميع لبدن غسل جميع
 واما الثوب فيجب غسله بالماء وانما كانت النجاسة مرشية حتى تزيل العين والاشربة لم يجد الماء ان يغسله ويدلك بالموضع الذي سطرنا طبيا بالماء
 والنفاس يمنع موضع لاشرب بعض الاصابع ولزم عصره اذا غسله وانما كانت غير مرشية غسله وعصره وان اشبه عليه موضع كان حكة ما ذكرناه في

البدن وان لم يجد الماء ترك حتى يجده وصلى عابدا على ما سجد كراشا والله تعالى ان مستحجونا التي ذكرناها باقية رذل الوضع بالما
فان اشبهه لموضع كان حكمه على ما ذكرناه واما الخفف فان كانت الحاجة صابت حله فكان الحكم فيه مثل حكم البدن وان صابت خارجه
جان فيه مصحح بالتراب حتى تزيل عنها وان علم ما كان اضلا ما السطح فحكمه حكم الخفف اما ما يجلس عليه فمكان فترشا وكان الحاجة
بابية بحيث يتعدك اليه بكن بالوقوف عليه باس والشره افضل وان كانت طين لم يجز لوقوف عليه حتى يغسل مثل التوبان كان حصرا
وكانت الحاجة رطبة وجب غسله بصلابة عليه ولكنه حتى يزيل وان كانت باقية جازا لوقوف عليه على ما ذكرناه اذ اكانت رطبة دون
التجود وان كانت قساية الحاجة مائعة وكانت طينة عليه ان كانت باقية وحققها الشمس جازا لوقوف عليه التجود اذ اكانت جبهة رطبة
وان خففها ما عدا الشمس جازا لوقوف عليه والتجود كان رضاء وان كانت الحاجة رطبة لم يجز لوقوف عليه حتى يزل وان كانت باقية
فحكمه على ما ذكرناه وان كانت الحاجة مائعة رطبة كانت و باقية بالشمس وبغيرها فحكمه على ما ذكرناه واما الاناء فان مستحجونا ان
التي ذكرناها بالبين بثر الماء وان وقع فيه شيء من الجوانات ومات وفيه الماء او وقع فيه وقع فيه نجاسة بجزء الماء ووجب امره
وغسله الا من هو مت ما ليس بنفس سائله سوى لورغ والعقرب سبع مرات وثلاثا احدا من بالتراب وثلاثا من غيرا عينا التراب برفق
واحدة فلا قل يلزم من شين ووقع عليه وهو النار فيه والثاني من شين واحد هو ولورغ الكلب فيه فانه يجب غسلها ثلاث مرات احدا
بالتراب وروي سطا من وجب غسله ثلاث مرات من وقوع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان على ما ذكرناه والاربع يجب من مباشرة نجاسة
اشياء دون ولورغ ما بينه وهي الجوانات التي ذكرناها فحصل في بيان عند الصلوة الصلوة المفردة صلا في اليوم والليل خسر في كل
والفرد ان عدد الشفها فضع في كل حال الحضر وصلوة الحضر سبع عشرة ركعة وصالوة السفر احدى عشرة ركعة والظهر اربع ركعات
بشهادة تسليمة والعصر العشاء الاخرى كانت المغرب ثلاث ركعات بشهادة وتسليمة والغداة ركعتان بشهادة تسليمة وظهر السفر ركعتان
بشهادة تسليمة والعصر العشاء الاخرى كانت المغرب الغداة في السفر والحضر وروا في الحضر اربعة وثلاثون ركعة ثمان بعد الزوال قبل
المغربتين وثمان بعد ما وتسقطان في السفر وروا في المغرب اربع ركعات في الحضر في السفر ثمان ركعات في الاخرة ركعتان من جلوس بعد
بركعة في الحضر وروا في السفر اثني الوتره وروا في الليل احدى عشرة ركعة في الحضر معها وروا في الغداة ركعتان في الحضر كل ركعتين من
الجميع بشهادة تسليمة وعلى هذا يكون نوافل السفر سبع عشرة ركعة فحصل في بيان وقت الصلوة لكل صلاة وفيه وقت فصل
فيها وله اول واخر فالاول وقت من لا عد له والاخر وقت من لا عدد ووقائع الصلوة في وقتها اداء سواء كان في اول الوقت واخره
ان الوقت لم يضل بعد خروج الوقت يكون قضا ولا يجوز ايقاعها بطل حوال الوقت ثم الصلوة فربان ما يكون له وقت فهو رضاء
بفواته ولا يكون له ذلك ان كان لم يخل ما يلزم قضاؤها او لا يلزم قضاؤها فمضى صلوة العهد الصلوة على المود وما يلزم قضاؤها
ضربان احدهما يكون القضا مثل العهد او يكون زائدا عليه مثل صلوة الجمعة فتم ركعتان فاذت لزم قضاؤها ما ربح ركعات
ما يكون القضا مثل المقضى ضربان احدهما يجب القضاء مع فعل مثل صلوة الكسوف اذا احرق القمر من كله وتركها ما لمعها متعديا ولا
لا يجب مع قضاء الفسل وهو ضربان احدهما يجب عند سبب مثل صلوة الايات والاخر يجب بغير سبب هو ضربان احدهما يكون مقصودا
مثل صلوة النفس والخوف والاخر ضربان وهو ما يكون بدلا من التسيب مثل صلوة الطارئة والاخر لا يكون بدلا وهو ما عدا ما
ذكرناه ووقعت الصلوة المفردة صلاته ثلثة اقسام اما يكون الوقت وفقا للعمل مثل صلوة الكسوف والمخوف فانه يجب ببدنه
ما الصلوة اذا ابتدأ الاخرى بالقرص ويستحب ان يوقف بينهما حتى يبتدىء في الاخرى واما ما يكون الوقت فاضلا عنه مثل الصلوة للحرق
ما يكون ناقضا عنه وهو الصلوة الزايع التو والزل فانه يجب ببيتك بالصلوة اذا ظهر السبب ربما يضل قبل الفراغ منها فاذ
الجليل قبل الفراغ اتم صلوة ركعتا راء فان لم يبتدىء بالصلوة حال الظهور والجليل قبل الشروع فيها كانت الصلوة قضا واما الاعدا
التي يجوز لها تاخير الصلوة الى اخر الوقت اربعة اشرف المظهر شعاع كبر بغيره وانه وديناه فاما اول وقت الظهور فزوال
الشمس واخره للغار ان يصير كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولصاحب لعدا ان يبقى الى عزوب الشمس مقدما ما يصل فيه ثمان ركعات
وروي ان وقت الحناء ايضا ممتد مثل وقت صاحب لعدا وقل وقت العصر عند ما مضى من الزوال مقدما ما يصل فيه وقل الظهور
ثم هو وقت الصلوة بين الا ان الظهور مقدم على العصر لان مقتضى وقت الظهور للمخاتم ماض لوقت العصر لان يصير كل شيء مثله
ولصاحب لعدا ان يبقى من انهار مقدما ما يصل فيه العصر وقت المغرب ذهب الشمس علامته واول الحرة من صلاة المشرك
المعزوب الشفق للغار والى ربع الليل لصاحب لعدا واول وقت العشاء الاخر بعد الفراغ من فضيلة المغرب وروي بعد عبادة
الشفق واخره ثلث الليل للغار ووسطه لصاحب لعدا واول وقت صلوة الجهر صلوة الجهر الثاني واخره للغار وهو الجهر من ناحية

كتاب الصلاة

ولصاحب الغنى ان تبقى الى طلوع الشمس مقبلاً ما يصلي فيه ركعتان وروى ان وقت الخنار وصاحب العبد واحد في جميع الصلوات
 ووقت نوافل الظهر غير يوم الجمعة بعدد والشمس ان يصلي في وقت نوافل العصر بعد الفراغ من فريضة الظهر
 ان يصلي في وقت نوافل المغرب بعد الفراغ من فريضة الشفق ووقت نوافل العشاء من فريضة العشاء
 لم يرد ان يصلي بعد ما صلوة فان اراد ان يصلي بعد ما صلوة اخرها الى ان يفرغ منها ثم يركعها الصلوة ووقت نوافل الليل بعد
 انقضاء الليل الى طلوع الفجر وكما قال رب الفجر كان افضل ووقت ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلوة الليل الى ان يفرغ من صلاة الفجر
 وترتيب نوافل الظهر والعصر يوم الجمعة بخلاف ترتيبها في سائر الايام يستحب ان يصلي يوم الجمعة ست ركعات عند نكاش الشمس ستاعداً
 او تغليها وستاخرها من الزوال وكعتي الزوال وان صلى التلاتين في الظهر والعصر والاربع من العصر جاز وما
 قضاء الفريضة لم ينعمة وقت لا عند تضيق وقت الصلوة الفريضة لحاضر وقتها وهو ضريان اما فانه ينهانا او تركها قضاء واعتماداً
 فانه ينهانا وذكر ما فوقها حين يذكرها الا عند تضيق وقت الفريضة فان ذكرها وهو في صلوة فريضة عدل بينهما الى لقضاء ما
 لم يتضيق وقت الحاضرة وان قد تركها قضاء جاز لا الاشتغال بالقضاء الى اخر وقت الحاضرة وان قد مضى وقتها على القضاء كان افضل
 لم يشغلها القضاء واخر الاداء الى اخر الوقت كان مخطئاً واذا دخل المصلي خول وقت صلوة فدخل بها فحضر وقتها مصلياً اجران فان فرغ منها قبل
 دخول وقتها اعد وجاز لا يبرء بالظهر قبله في بلد شديد الحر لم يرد ان يصلي جماعة خمس صلوات فصل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة
 حاضرة ولم يتضيق وقتها او لها صلوة الاحرام وثانيتها ركعتا الطواف ثالثتها صلوة الكسوف هذه الثلاث يجوز الشروع فيها او يجزى ما لم يدخل
 فريضة حاضرة ودفعها قضاء الفريضة قد ذكرنا حكمها وخامسها صلوة الجنازة في كل يوم من صلواتها ما لم يتضيق وقت الحاضرة وما قضا
 النوافل مستحب ما لم يكن وقت فريضة ويستحب قضاء ما فات ليلها بالليل ويجوز ان تقضى عدة او تار بليل واحد فان عجز
 عن قضاء النوافل فقد رد على الكفارة تصديق عن كل صلوة نافلة بمدة من طعام فان لم يقدر ضمن نوافل كل يوم والاقوات التي يكره استدائها
 فيها اختار بعد فريضة العشاء ان تطلع الشمس عند طلوعها وعند قيامها نصف النهار الا يوم الجمعة صلوة ركعتي الزوال وبعد فريضة العصر
 وعند عزومها فصل في بيان القبلة القبلة ضريان قبله الخنار وقبله مضطر فقبله الخنار الكعبة لمن هو المسجد الحرام مشاهد الهاد
 حكم المشاهدة لمن لا يلبس عليهما وان كان خارجاً من المسجد الحرام من موطن هذا الحرم ومشاهده او كان في حكم المشاهدة لم ينافي عن
 الحرم والناس يوجهون الى القبلة من اربع جهات لو كن العرة لا ملل العراق والشام الى اهل الشام والعراق الى اهل العراق الى اهل اليمن الى اهل
 العراق خاصة النساء سر قبله او المصلي ضريان حاضر الحرم غائبة فالحاضر يركع القبلة بالمشاهدة والغائب يركع القبلة بالخير او يركع
 بان ينصب النبي صلى الله عليه واله واحد من الائمة عليهم السلام قبله ويان يصلي اليها او بالعلامات المعروفة لها فعلامات اهل العراق اربع الشمس
 والشفق والجدي والفجر اذا كان الشمس عند الزوال على الجانبة اليمن والشفق بجدة المنكب اليمن والجدي خلف المنكب اليمن والفجر المنكب
 الا بصر حصل التوجه الى القبلة وعلامات اهل الشام ست بنات الفجر والجدي موضع مضرب سهل طلوعه الصبا والشمس اذا كانت تتب
 نضج ان غيبوتها خلفت لادن اليمن والجدي خلف المنكب اليسرى والطلع موضع مضرب سهل على المعين اليمنى طلوعه بين المعين والصبا
 على الجانبة اليسرى الشمال على المنكب اليمنى كان مستقبل القبلة وعلامات اهل المغرب ثلاث لثريا والعقرب والجدي اذا كان لثريا على اليمنى
 على شماله والجدي على صمته خلف اليمنى الا بصر مستقبل القبلة وعلامات اهل اليمن ثلاث الجدي وسهل الجدي اذا كان الجدي في قعر
 بين عينيه سهل حين ينصب بين كتفيه الجدي على صمته كنفه اليمنى فقد توجه الى القبلة والمضطر ضريان ما اشته عليه القبلة فقد علاماً
 اولم يمكن التوجه اليها الحصول في سفينة تدور به وعلى حلة في السفر لم يمكن النزول عنده في مطاردة ولا يمكن الثبوت فيها فالاول يصلي
 اربع جهات مع الاختيار والجمعة غلبت على غنم في حال الضرورة والثاني ان مكث ان يدور مع كسبه دار وان لم يمكن استقبال القبلة بتكبير
 الاحرام وصلى الى صدر السفينة والثالث لا يجوز للمضطر مخاراً ويجوز حال الضرورة فان امكنه الاستقبال في جميع الاحوال لم يركع وان لم يمكنه
 استقبال بتكبير الاحرام ثم صلى كيف مكن ويجوز للمضطر مخاراً والتوجه الى القبلة في جميع الاحوال افضل اذا مكن وان استقبال بتكبير الاحرام مخاراً
 وصلى الى اربع جهات توجهت الى الامة جاز والاربع يصلي كيف شاء وان استقبال بتكبير الاحرام كان افضل فصل في بيان ما يجوز فيه الصلوة
 اللباس لثلاثة اضرب ما يجوز فيه الصلوة او تكبره او لا يجوز فيه الاول عشرة اشياء القطع والكنان كلها بنيت من الارض من انواع الخشب والساد
 جلود ما يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه وشعره وبره اذا لم يكن متوفراً من حي وميت والحوصل الحوارد في الخبز الخالص ما كان
 غلو طام من ذلك لا يفرق ولا يركع الصلوة في ذلك بشرطه جواز التصرف فيها ما بالملك والاباحة وكونه طامراً من الجنابة والثاني
 احد عشر شيئاً الثياب التوسيلة والنجاء وما يكون فوق جلد الثعلب الارنب وتحتها بين لحمه والخض للثياب العلى

من التوبة

ان لم يكن لها حنك مثلاً لا زار فوق القبر القبر المكفون بالحجر المحض الشايب المنقوش بالتمثيل وروى حظه ذلك الاشكال الصاوي
هو ان يلتفت بالاذن ويدخل فيه تحت يد واحدة ويظهرهما على منكب واحد فذلك اليهود والثالث عشرة ثوباً لمفتوحاً على العلم
مختاراً والثوب الخامس والحجر المحض الزجاجي لا في حال الحرب الصلوة والشعر والوبر اذا ينبت من الحصى والميت كانت مما يؤكل لحمه وجعلوا الميتة
وان كانت مدبوغة وجعلوا السباع وان كانت مدكاه وشعورها والفتك في الجوارح الا حالة الاضطراب والنزاع في الغشوش بوبر الاربع في الغلب
والثوب الخلو ببدن ذلك القبل الشدة لا في حال الحرب للثام في موضع تقبوا ذلك اذا منع القراءة واما ما لا تتم الصلوة فيه من غير انفسه
احدها نكس من الصلوة وهو سبعة اشياء التكة والجورب القلنسوة التخذ من شعره لعلك لا تربك التمشك لنقل السند والتكة
الجورب اذا حقتما نجاسة ودك ان الصلوة محظورة في النقل السندية والتمشك لا لانه من الصلوة وهو خسة شيا الخفاف
الجهوة ان كان لها ساق والتكة والقلنسوة والجورب من غير ما ذكرناه **فصل** في بيان عورة الرجل من الشرة الى الركبة ويجب منهن ما ستر
السوتين ويستحب ما بين الركبة داخلية فيها وعورة النساء جميع البدن ويجب عليهن ما ستره الا موضع النجاسة كانت حرة بالقبة والصفية وكلاهما
وام الولد والمديرة والمكانية المشرفة يجب عليهن ستر ما سوى الرأس ويستحب لهن جيل الصلوة في ازارصفوق رداء او
مبتصر رداء والمرأة ان تصلي في ثلثة اواب مقنعة ومبتصر دمع **فصل** في بيان ما يجوز الصلوة عليه من المكان يجوز الصلوة في كل
الوقوف فيه لها ما لم يمنع مانع من صحة الصلوة ولم يعرض ما ذكره من الصلوة له مما يمنع مانع من صحة الصلوة ثلثة اشياء اكونه مضروباً او نجسا
يجب تنكس اليه ليجنسه ويجنبه وقدمه يصلي امرأة والاكمة التي تكر الصلوة فيها تسعة وعشرين بوثاً لغاط ولا الارض لوجهه وحاض الماء
وتكون منهما بالاهاء اذا اضطر الى الصلوة فيها وبوث لغيره وبوث الجورب اختياراً وان اضطر لذلك من الموضع ولا بالماء والحمام ومغسل
الابل وقري النمل وبطن الوالد والارض لونه والسيح لا يمكن التيمم عليها وبوث الجورب وجواز الطرق دون القوامر كل موضع بين يديه جود
وتماثل غير مغطاة اوانه في محرة او قندبل معلو وسلاح شهره بخار او امره جالسه ومصحف مفتوح لتبغل المصلي بالنظر فيه وحاشا نثر
قبلة من الوعة ببال فيها ومرتبط الدواب **فصل** في بيان ما يجب في الصلوة من النية والنية في الصلوة هي النية في فعلها
المقابلة اذا كان بين القبر وبين المصلي عن قدامه بمسيرة شاة عشر ذراعاً او عنده بوجه الامة عليهم السلام فانه يستحب الصلوة فيها ما لم يكن في
القبور والضرية في جوف الكعبة دون ثمانية فانه يستحب **فصل** في بيان ما يجوز التيمم عليه الارض كلها مسجد يجوز التيمم عليها وعلى
ما يثبت منها مما لا يؤكل ولا يلبس الا الحصى المعصولة بالسيح الطاهر اذا اجتمع فيه شرطان الملك وحكمه وكونها لها من النجاسة وما
يجعل عليه ربة اقسام اما يستحب ان يحرم او يكره ويكون التيمم عليه مطلقاً لا اول شيئاً لا لواح من لترته وخشب متودد الامة عليه السلام
ان وجد ولم يتبق والثاني ما سوا الارض ما يثبت منها مما ذكرناه مختاراً والثالث ما سوا الارض من كبره وفرفه في الغراس المكتوب
ابصره وحسن القراءة والاربع الارض والحجر والحصى ما يثبت منها مما ذكرناه **فصل** في بيان اذان ولائته الفصل يحتاج الى بيان الصاوي
التي فيها الاذان والاقامة والصلوة التي لا اذان لها ولا اقامة ومن عليها من يؤذن بقولهم صلوة وكيفية الاذان والاقامة ومن له ان يؤذن للثلاث
وشرائطها لا قول الصلوة المحض تمام صدق اليها الزمان واشد مما تاكيد ما يجوز فيها بالقراءة وهما اكد في صلوة الغداة والمغرب منها في غيرها
واجاب في صلوة الجماعة والثاني ما عدا الصلوة المحض الثالث والثالث لرجال وثلاثاً وثماناً عليهم ان تشهد هذا تشهداً وبين
ان اذن واقرن والخص كان في ذلك فضل في اربع تكبيرات في اول الاذان سبع تكبيرات ويقول شهادتان لا اله الا الله متين وشاهدين محمد وآل
الله فعبث يبدعوا الى الصلوة فعبثين والى الفلاح متين والى جزاء الصلوة متين ويكبر متين ويهلل متين والاقامة مثلاً لا انه ينقص
من اهل التكبير متين ومن اخرها التهلل دفعة ويقرأ بقل التكبير اخر ما تقرأ مثلاً لصلوة دفعتين فجميع فصولها خمسة ثلثة فصل
وقد روي اكثر من ذلك العمل على ما ذكرناه والخامس ينبغي ان يكون المؤذن قد اجتمع فيه ست خصال العدالة والامانة والمعرفة بالوقت واللائح
بالعمل وجهارة الصوت وحسن سجايا وحيوان يؤذن ويقيم الصلوة بكونه يؤذن الاعلى الا ان يترك غيره في التدارس ليشتمل على الواجب
الصدوق والمخطوطة الواجب شيء واحد هو الترتيب للندوة في الاذان ثمانية كونه منزهاً والقيام واستقبال القبلة والتهليل وترك اعقاب
اخر الفصول ولا فصاح بالحرف من رفع الصوت على الشدة وفي البيت النحوي لا مقام عنه في الاقامة كذا لان استقبال القبلة فيها واجب
والحد من صدق بذلك لشرطه والمخطوطة ثلثة التوبيخ قول الصلوة خبر من النوم في اذان الغداة الا اذا اورد نفسه يقوم والكلام وخلال الاقامة
بعد قوله قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بالصلوة من تقديم الامام والتوبة الصاوي المذكور في محله الا ما ذكرناه وان
يؤذن او يقيم ما شيا او ركبا ولا التواء بالبدن عن القبلة في حال الاذان والناظر في الصومعة ومن شرط صحته ما دخل الوقت الى
في صلوة الغداة فانه يجوز تقديم الاذان فيها على الوقت يستحب اذ عارته بعد دخول الوقت يستحب الفضل بين الاذان والاقامة ويجوز

كتاب الصلوة

وجلسه وخطوة وإتمام ما نقص المؤذن من فصولها في النقص عجزاً لا نقصاً على مرة واحدة في كل مرة
فصل في بيان ما يقارن حال الصلوة والصلوة تشمل على أفعال وكيفية وتروك الفعل على واجب مندوب الكيفية كل ذلك
 على المحذور على ما يقطع الصلوة في كل حال وفي حال ونحو الفعل الواجب ثلثة أصناف ركن وعين ركن ومختلف فيه فالركن ستة أشياء هي
 مع القعدة واستقبال القبلة بخلاف أو النية وتكبيرة الاحرام والركوع والتجويع وعين الركن المنفق على وجوبه تسعة أشياء هي الحمد وسورة معها
 في الفرض مع القعدة والاختيار والتسبيحة في الركوع ورفع الرأس منه والهوى إلى التجويع وتبسمه ورفع الرأس منه لعود إلى السجدة الثانية
 وتبسمه فيها ورفع الرأس منها والمختلف في اثني عشر شيئاً دفع البدن بتكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الاولى
 ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الثانية ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الثالثة ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الرابعة ورفع اليدين بها
 الكيفية ستة عشر شيئاً مقارنته النية للتجوية واستدائها تحكيها إلى عند الفراغ والتلفظ بالله اكبر والتسبيحة في أول الفاتحة وفي كل سورة
 يقرأ معها ووضع كعبه في موضعها مع لا مكان في القراءة والجمهر بالقرآن فيها يجهز فيه والخافعة فيها يخاف فيه ولا تبدأ بالحمد ثم بالسورة والنية
 في الصلوة والطائفة في الركوع وفي الانصات من في السجدة الاولى وفي الانصات منها وفي السجدة الثانية والتجويع على سبعة أعظم الجبهه
 واليدين وكبش الأصابع وجليل استقبال القبلة بأصابع الرجلين المندب ضربان فعل وكيفية والفعل أربعة وثلاثون لا قبل الصلوة
 والتخوش والاختصاص والدعاء بالماثور بعد الاقامة والتوجه بسبع تكبيرات واحدة منها تكبيرة الاحرام وثلاثة اربعة بينها والاستغفار قبل
 الحمد والشرطي في القراءة والفضل بين التوحيين بسبعة خفيفة وبين السورة والركوع وقول ما زاد على التسبيحة واحدة في الركوع من التسبيح
 الدعاء وقول بسم الله الحمد عند رفع الرأس منه والدعاء بعد وقول ما زاد على تسبيحة واحدة في السجدة الاولى من التسبيح الدعاء ومثل
 ذلك الاعظام بالانف فيها والدعاء بينهما والنظر في حال القيام إلى موضع السجود وفي حال الركوع إلى ما بين رجليه فغاض عينه في السجود إلى
 طرفه ونظره في حجره ووضع يديه على فخذه سجدة وعين وكبته في حال الركوع وعلى ركبتيه في حال الركوع ويجزأ عنه على الأرض في حال
 السجود وعلى فخذه في حال الجلوس تلقى الأرض باليد إذا هوى إلى التجويع والالتكاف على يديه حانة التهوض والدعاء في حال القيام والكيفية
 شأنا دفع اليدين إلى حذاء شحته إذا نزع كل تكبيرة وتقرب حذاء القدمين من الأرض بحيث يكون بينهما أربع أصابع مفرجة إلى شبر للرجل والمراة
 تفرج بين قدميها وتضع في حال القيام يديها على يديها وان هملاء الكفين من الركبتين مفرجة الأصابع ويد وكبته في خلف يديه ثم يده
 عنقه والثاني في القراءة والدعاء والتسبيح وقول بسم الله من حذاء إذا تمكن من القيام وقعداً لا عرج الجهر بسم الله الرحمن الرحيم فيها
 بالقراءة في الموضعين والتخوي إذا استرسل السجود وبك الكفين مضموق الأصابع حال الوجوه بين يدي الركبتين في السجود ورفع الأعضاء
 بعضه عن بعض في السجود وكشف الثوب عن الكفين للرجل والمرأة تضع لأعضاء بعضها البعض في السجود ولا ترفع عجزها ولا تكشف عن شيء من
 أعضائها سوى الجبهة والجلوس على الفخذ الا بغير وضع ظاهر يقدم اليمنى على باطن اليسرى بين السجدين وان قدم رجلها لرجلها لا تفرج بين
 قدميها وتضم يديها إلى الصدر وتضع يديها فوق ركبتيهما على فخذيها في الركوع فإذا جلست فغلى يديها وإذا أردت السجود فعدا أو لا ثم سجدت
 لأطبت بالأرض إذا نهكت حمت فخذها ورضت كبته من الأرض إذا أردت التهوض إلى الركعة الأخرى قامت على قدميها ما أتا الركعة الثانية
 فتسقط فيها من الواجب خمسة أشياء النية والمقارنة فيها والتجوية وكيفية واجلسه الاستراحة ومن الفعل عشرة أشياء التكبيرات الستة الاستراحة
 والاستعادة ويزيد فيها من الواجب ثمانية أشياء الجلوس للشهد الثمانية منها والشهادتان والصلوة على النبي والصلوة على آل عليهم السلام
 والترتيب في ذلك على ما ذكرنا والتسليم مكانك للصلوة ثمانية وثلاثون من الفعل بضام ثمانية أشياء القنوت بالدعاء والمدكور الماثور ورفع اليدين
 وحمل يدي الركوع وبعد القراءة والتوكل في الشهد على الفخذ الا بغير وضع اليدين على الفخذ مضموق الأصابع والنظر في الحجر والإيماء بالتسليم
 تجاه القبلة إلى الجاية إلى يمين الإمام والمنفرد بها وبالحج من الصلوة والإيماء به إلى يمين الإمام وإلى اليسار أيضاً مكان على يسار غيره
 وقبل بعض الأصحاب أن التسليم ستة والتسليم ما ذكرناه وكان في الصلوة ثلاثاً وبالعقبة سلم بعد الشهد الا حرفاً ما الركعة الثانية فسقط
 منها ما سبق من الثانية وقراءة ما زاد على الحجر لا يزيد فيها شيء كان في الصلوة وبالعقبة مكانت ثلاثاً زاد فيها ما يزيد في الثانية سوى
 القنوت وكان في الصلوة وبالعقبة سقط منها ما لم يسقط من الثانية وزاد فيها ما يزيد في الثانية سوى القنوت والقنوت في الصلوة
 في كل حال ثمانية أشياء البول والغائط والخنابة والريح والنوم ومن لم يمت من الناس على ما ذكرناه والسجود على كور العانة وعلى موضع ارتفاع
 عن موضع القيام بأكثر من خم الخفة لم يقم على السجود على الأرض ما يقطع في حال ونحو حال فتسعة أشياء العمل لكثير ما ليس من أفعال الصلوة
 وكف اليدين وقول آمين في آخر الحمد والافتات في ما واده والقهقهة والبكاء لأمم يوتى لا يمين يجره والافتاف يجره والتكلم بما ليس
 من الصلوة فان حصل جميع ذلك سهواً أو دنياً أو نية لم يفسد ما قطع من الصلوة وان حصل عدا قطعها والمكره تسعة عشر شيئاً تدل على رأس في

كتاب الصلوة

حالة الركوع او بعد اولى الركوع من احد حالتي التجو او بعد اولى التجو منها وقد قام او في التشهد الاول قال ثانيا او في الثاني قد سلم او
سهو ثلث مرات متواليات وفي سهو والاربع اربعة مواضع من ثلث بين الاثنتين والثلاث والاربع وبين الثلاث والاربع وبين الثلاث والاربع
الاربع او بين اثنتين والثلاث والاربع فالاول والثالث يبنى على الاكثر ويتم الصلوة فاذا سلم صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس والاربع
يبنى ايضا على الاكثر ويسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بالحد وحدها والاربع كان في البناء اذا سلم قام وصلى ركعتين من قيام وسلم ثم صلى
وركعتين من جلوس والخامس سجد ثانيا من تكلم في الصلوة ناسيا من قام وكان من حقه لقعود او قعد من حقه القيام او شئت بين الاربع و
الحسن من ذكر بعد الركوع انه ترك التشهد الاول وقضى بعد التسليم ومن نسي سجدة واحدة وذكر بعد الركوع وقضى بعد التسليم وسجد بين من
الاخرتين وقضاهما على ذلك جميع ذلك ليجزئ اليهود ومن سهر عنهما قضاها ادا ذكر ان كان حال الزمان وان سهو في صلاة واحدة بما هو
المجرب بسجد الشهور اكثر من مرة واحدة سجدة لكل مرة واذا وقع سهو في صلاة الجماعة بما هو واجب لله ولا امام ولا اماموم بسجد واجبا بسجد لله تعالى
وان سهو احدهما ونكر الاخر لم يجز ان سهو في الامام دون الاماموم ولم يذكر وجب التجديتان على الامام ولزم للماموم متابعتا لهما في جميع الاحكام
التسوية على اختلافها في اثنين وسبعين موضعا **فصل في ثبوت الصلوة للجمعة المكلف في صلاة الجمعة اربعة اشياء اما يجب عليه لا يصح تركها**
منه لا يجب عليه وتقع به ومنه لا يجب عليه وتقع منه فالاول من اجتمع بين جنس خالص الاسلام والذكورة والبلوغ والحرة وكما لا العقل وال
منه ست المرض والعمى والعرج والشيخوخة بحيث لا توان معها والتفريط لوجوب التكليف البعد عن الموضع الذي تقام فيه الجمعة بمقدار ما يحسن قضاء
والثاني الكفر والاثالث اربعة لمريض لا يعجز ولا عجز ومن كان على اس فرسخين فصاعدا والاربع خلت المرأة والعبد المسافر والصبي المجنون
ويحتاج في الانعقاد الى اربعة شرط حضور السلطان لاعداد ومن نفسه مكان وحضور سبعة نفر حق يجزئ وختمه حق لا يجزئ من تجزئ عليهم
تصح بهم ولم يتكون بين ركعتين ثلاثة ايام فصاعدا او تحطت خطيبا اشتمل ان على اربعة صناديق الله تعالى والصلوة على النبي والاعلم ان السلام
وعطا الناس قرأ سورة خفيفة من القرآن ويجزئ برأى الامام الذي يخطب اربعة اشياء ان يخطب ثلثا منها واوان يكون على غير الخطبة
خطبتين يفصل بينهما بجملة خفيفة ويحجب من لغة شرط الا انما والبلوغ وكما لا العقل والعدالة وصدق للجمعة في الولادة من الحلال والامة
الفرايض في اولا الوقت في لغة من الجنود والخدم والبرص يستحب ان يكون حاويا الاربع خطبا الفضا في الخطبة والبركة من الحسن والتعم شائبا
وقايتا والتردى برءى بموضع يخطب اربعة اشياء المجلوسون والذخيرة العليا للاستراحة والصعود بسكينة وقراءة الاعتماد في الصعود على سبيل
او عكازة او قوس ترك لا لغات عن يمين شمال ويجزئ لانه اشياء صغرى المبطل الزوال بمقدار اما اذا خطب التلثم وان يخطب قبل
الزوال ويصلي بعد ركعتين فاذا صعد دنا المؤمن مرة واحدة وازادة عليها بدعة ويستحب في الخطبة ستة اشياء الاقتصا وان يرد على
على الفريضة والترتيب لترتيب الدعاء للائمة عليهم السلام وللمؤمنين ويحرم عليه على من خطب الكلام بين الخطبتين خلا لها ويجزئ على من خطب
الاقتصا اليهما ويستحب في الصلوة خطب شيا ان يقرء في الاولى سورة الجمعة في الثانية سورة المنافقين وان بقيت قوتين احداهما في الاولى
الركوع والثاني في الثانية بعدة وان ذبح بينهما وبين العصر باذان واحد اما متين **فصل في بيان احكام الجماعة** الجماعة لا تصح الا في الصلوة
المفترضا وانما كان في الاصل فريضة الصلوة الاستسقاء خاصة وهي ضربا اما يجزئ الجماعة وهي في صلاة الجمعة خاصة ويستحب في قيامها
من المفترضا وفي صلاة الاستسقاء اذا استسقاء اذا استسقاء شوطها واكد ما في الصلوة الحنفى الشرط التي تصح لاجلها ثلاثة انواع احدها جرح
الامام والثاني في الامام والثالث لهما فارجع الى الامام ثلاثة اشياء الايمان والعدالة وكونه قرا القوم وينبغي ان يقتضى عنه حكم
حضلة الكفر والنصب خلاف الحق في اصل الدين الفسق بخلاف لولادة وعقود لوالدين قطعة لرحم والغلف لارق والخوة لاثرة
وجاد للثلاثة الاخير ان تؤم باثلاثا اذا كانت هلا لها وللعبدان يؤم بمولا خاصة اذا كان اهلا لذلك وشرط اامة الصلوة ستعا
الترتيب لقراءة ثم الفقه ثم الشرف ثم الهجرة ثم السن ثم الحيتان لتساو ولا في القراءة قدم لافقه فان تساو وانعدم لا شرفا اذا كان مساويا لهم
في القراءة والفقه وعلى هذا الترتيب قدم هجرة ثم السن ثم الاصبح صجها مع لتساو فيها تقدم وما يرجع الى الاماموم شيئا التكليف لاؤلا
وما يرجع اليها حضور عاقلين مسلمين فصاعدا وتكرام امة ثلاثة عشر نفرا الا باثلاثا لم يتهم المسافر والمفكر القاعد من لم يقد على
اصلاح لسانه ومن عجز عن ادا حركته وابدل حرفا من حرفه وارتج عليه لاول كلامه ولم يات بالحروف على لغة الواجب والحد والمفوض و
المجدوم والابرص صاحب المجدول بالامانة اذا كان اهلا لها ولها شيئا اذا اجتمع فيه شرطها وما يتعلق بالجماعة خسة من واجب
مندوب ومحذور ومكره وجايزه لواجب بعة اشياء نية الاقتدا والوقوف خلفا وعن احد جانبية لاقتضا لقراءة اذا سمع ومتابعة في اتمام
الصلوة والمستحب ثلث عشرة شيئا الاجتماع في المكان المسكوكا لو قف خلف الامام اتخا واجاعة فهم بجال وعن يمينه ثلثا اثنين عن يمينه شمال
قعود اتخا فواعدا وقاما انكثرتا وتسوية الصف تقارب بعضهم من بعض سد فرجة ان تكون سعة ما بين المصنفين مقدار بعض

مِنْ كَوَسْبِهَا

المصالح

غنى عن بيع الامام المؤتم الشهادتين - انظار الامام اذا كان مالم بقى الوقت والفضل قطع كل صلاة للاقتداء بالامام العذر
 قطع المناقلة والاقضاء على تركه من لفرضه لا اقتداء بعدد اعانة الصلوة مرة اخرى اذا صلى منفردا وجلس الامام في التعقيب حتى
 يتم الصلوة من لم يدرك مع جميع تركعت والمخوف تسع اشياء وقوف الامام على الخلع او موضع مرتفع اذا كان المأموم اسفل منه ووقوف
 المأموم امام الامام او خلفه ما قبل بينهما او بينه وبين الصلوة المتصل بالامام الا للتشاور والتقدم على الامام الى الركوع والى السجود والى
 الانشغال منها ومفاصلة الامام لغير عدد والكلام بعد قول المؤتم قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بها وتنقل اذا لم يلفرضه مع
 وجود من يصح الاقتداء به وبالاختصاص في المناقلة الا فيما ذكرناه والمكره سبعة اشياء وقوف الامام في الحرب للدخول وقوف عن سائر
 ولو قوف منفردا اذا كان بالصف جهة والاجتماع مرتين في صلوة ومجدد احد اصالة الصلوة انظار اللغير تاخر الصلوة انظارا
 فكثرة الجماعة وان لم يبلغ المأموم الامام كجائز سبعة عشر شيئا للاقتداء في فرضية باخرى في الاداء بالقضاء وعلى العكس لا اقتداء المفترض
 بالمنفرد والمنفرد المفترض ترك الجماعة بعد عام ثلثة اشياء التحول الى غير المكان او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره
 على المنقصر والمال والدين المرض والتمريض غلبة النوم وفراق الرفقة والاكل مع شدة الشهوة وحضور الطعام وهذا لا يطعم
 الاستطعام ووقوف المأموم على موضع الامام مع امه على من موضع الامام مع استواء المكان ووقوف الامام بين الاساخير وقوف المأموم
 بين الاساخير وعلى موضع عال وخارج المجدد مع مشاهدة الامام او حكمه وان يلحق بالصف في الصلوة اذا ادرك الامام في الركوع قل
 اليه ان يقف منفردا حتى من يقف معه والاجتماع في الصف المشد وبعضها الى بعض في غير المشد وما لم يخل بينهما احاد ولا مائة ولا عشرين
 اذا سدد وقدم غير الامام المجدد لا يخف فوات الوقت والفضل ومفاصلة الامام بعدد واخالة الركوع للامام اذا احس بدخول ركوع
 انه مستحب في استخراجه من يتم الصلوة بالناس ان سبقه شك والاقضاء على تكبيره لا افتتاح اذا ادرك الامام الركوع وخاف الفوات وامتنع
 وقوف الامام والمأموم فضر بان احدهما يقف لما موع عن جانب الامام والاخر يقف خلفه فالاول اذا صلى بجماعة وقف المأموم على
 الامام او صلى بجماعة او من صلى واجهه اجلسوا والامام وسكن في تقدم المرأة امامهم بركبة في ركع وسجد بالانما والمأموم يكون يسجد
 او صلت للجماعة وقفت على قوم بين وسطهم وعزبان اذا صلى بجماعة وقف المرأة خلفه وصلى بجماعة وقفوا خلف الامام
 او صلى بجماعة ولنا وخشي وعبد صبيبا وعمره وقفا لرجال ولا خلف الامام ثم العبد ثم الصبيبات ثم العرات جلوسا ثم الكهنة اذا شغل
 امرها ثم النساء وان وقف لرجال بغير الامام جاز فصل في بيان احكام صلوة التقصير في كل ما منعه من سباح وقاعة والتغير
 اذا كان معصرا لم يجز في التقصير في الصلوة كمال ولا انقطاع الصلوة كمالا مباحا وطاعة لم يخل ما بلغ حد التقصير بغير ثمانية فرائض ولم يبلغ
 فان لم يبلغ لم يخل ما كان اربعة فرائض فصاعدا او لم يكن فان لم يكن لم يقصر بجماعة وان كان لم يخل ما اربعة فرائض من يومه او من غد او لم يجر
 الرجوع كان فان زاد الرجوع من يومه قصر وان زاد الرجوع من غد كان بغيره في التقصير لا التمام في الصلوة دون الصلوة وان لم يجر الرجوع تم
 على كل حال هذا ان لم يكن سفر في حكم الحضر فكان يخل اما ان له دارا او لم يكن فكان له دارا او لم يكن فكان له دارا او لم يكن فكان له دارا
 مقام عشرة ايام كان حكمه حكم غيره من المسافرين فكان له فيها مقاصد ايام فقه ما يجرى في داره او لم يكن له دارا او لم يكن له دارا او لم يكن له دارا
 والذي يكون سفر في حكم الحضر ثمانية وهذا كالحكم والملاح والراعي والبذر والبريد والذبيدة والامارة واجبات وبخارة من
 الى سوق وان بلغ سفر مسافة التقصير بجماعة من ثلثة اوجاسا نوى السفر لم يخرج او خرج ولم ينو او نوى خرج فالاول يكون حاضرا
 والثاني يكون في حكم الحاضر وان قطع منازل مثل من فلت له دابة او بقى لعبد او مريض عنهم لم يخرج في طلبه الثالث لم يخل من
 اوجه اما وقف في الطريق وعدل عنه الى صيدا ومريضه فله ومضوعه معرج او نوى قامة عشرة المقصد لم ينو ثم نوى اذا بلغ المقصد
 او نوى الاقامة ان راى فلانا او نوى السفر الى احد الاحرام الاربعة فلا وان نوى قامة عشرة ايام وان لم ينو قصر في ثلثة اقسام اما على
 الصيد لم يخل ولا يجوز التقصير في الطلب القوي وبلزله التقصير في المجاورة وبلزله التقصير في الصلوة دون الصلوة والثالث ان كان له فيها مسكن
 نزل به ستة اشهر فصاعدا لم يكن قصر الا اذا نوى ان يقيم في الاربع كان فرضه التقصير في الصلوة والصلوة والخامس من جهة التقصير في الصلوة
 في المقصد فان بدا له والتاد من جهة التقصير في الطريق وان بلغ المقصد لم يبدل في الاقامة اتم ان بدا له لم يخل ما اتم صلوة واحدة وبلزله لا كما
 او بدا له قبل ان يصل وبلزله التقصير لم يواصله بقصره وبين شهرين اتم شهرين اتم بعد ثلثة لوصلة واحدة والتابع ان راى فلانا اتم ولو
 بدا له او اقام يوما واحدا بعد دونه وقصر لم يواظف عليه ما بين شهرين اتم شهرين اتم بعد ثلثة لوصلة واحدة والتابع ان راى فلانا اتم ولو
 له التقصير واذا رجع الى بلدة من لم ينو السفر فكان المسافة قد تقصير قصر كعاصي في السفر في كل ما عدا ذلك قطع الطريق والسا
 فساد او القصد في مجرور التابع لساكنها بغير مجازاة فاعله والبلدة بقى لها بد من الغنم وهو يبدل على فضل من غير اجماع وكذا

حاشية فان لم يكن
 له مسكن وكان مسكنه المدة
 المقدرة ثم زال المسكن عنه
 ببيع او هبة وسافر نحو مكة
 غيره اذا عاد الى البلد فليس عليه
 في القواعد

كتاب الصلوة

من الزجر وهي غير متروكة في دار الكفر من حيث الصلوة وافصل في بيان صلوة الخوف ضربان صلوة الخوف وصلوة شدة الخوف
صلوة الخوف لحدوث قتل قاتل أو جبا أو صبا أو من كان في حكم من قاتل مباحا مثل الذافع عن النفس والمال ما دى موادا فلهذا ولما
يجوز ذلك بثلاثة شروط كون العبد في خلاف جهة القبلة وخوف العدو ولا يكبر عنهم عليهم السلام فكانت ركعتين ومعاودة كل ركعة منها العبد
مقصودة سفر حضرا فإذا زاد ذلك فترقا فركعتين ووقفنا حدا ما بازاء العدو والآخرى مع الإمام عليه السلام وصلى الإمام بركعة وقام العبد
ووقفها حق ركعتين ركعت ناوية للمفارقة على إمام وأتمت الصلوة وجعلت مكان الأخرى وجاءت هي فركعت بالإمام وصلى الثانية مفارقة
حلب للإمام وللشهادة متعذرا وبه المفارقة للإمام وإتت ركعتين وحدهم وشهدت مسلم بهم الإمام فكانت الصلوة ثلاث ركعات صلى الإمام بالركعة الأولى
ركعة ووقف في الثانية حتى أتمت وجعلت في ركعتين وحدهم وشهدت مسلم بهم الإمام فكانت الصلوة ثلاث ركعات صلى الإمام بالركعة الأولى
وسلم بها وأما صلوة شدة الخوف فعلى حسب ما يمكن تأملا وإكبا وإسبا وساجدا على قلوب من استرجع وموئبا مستقبل القبلة وغير مستقبلها

ان لم يمكن إلا بركعة سجدة الله الحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر الخاف من السبل والسبع والعدو بصلوة شدة الخوف

فصل في بيان صلوة العبد شرط وجوب صلوة الجمعة ويجوز على من يجز عليه ينقطع عن شقطة عن الألق صلوة

العبد إذا سقط وجوبها لم ينقطع استحبابها وإذا فاتت لا يلزم قضاءها إلا إذا وصل إلى الخطبة وجلس سماعا إليها وإذا لم تصل إلى الجماعة

استحب أن يصلي على الأقدام وينبغي أن يقام مع الاحتيا في التحريم لا يمكنه فانه فصل في المسجد الحرام ولا يجوز صلوة الأمانة قبلها ولا بعد

مثل الزوال إلا بالمدنية فانه يستحب أن يصلي فيها ركعتان في مسجد النبي صلى الله عليه وآله قبل الخروج إلى المصلح وقتها من عند نبت الشجر

إلى وقت الزوال وكيفية ركعتان باثنتي عشرة تكبيرة وسبع الأولى حسن في الثانية زيادة تسع تكبيرات على التكبيرات المعتادة في صلوة يوم

الجمعة بغير في ولاهما بعد الحمد سورة الأعلى في الأخرى سورة الشمس يفصل بين كل تكبيرتين بقية ويركع بعد التسابعة في الأولى بعد

في الثانية ويكبر بالتكبير المعروف بعد أربع صلوة من شتا في عيد الفطر بعد المغرب لعشاء والغداة وصلوة العبد بعد خمس عشرة صلوة

في عيد الأضحي إذا كان عينا وبعد عشر صلوة إذا لم يكن به ابتداء من بعد صلوة الظهر يوم العبد أن يستوي والخطبة يوم كعبته بعد الصلوة ويقرأ

الإمام على منبر معلوم من المئين ويخطب مثل خطبة الجمعة ويعلم الناس الفطرة والاضحية في يومها فصل في بيان صلوة الكسوف

يخرج عند هذا أربع آيات كسوف الشمس وخسوف القمر والزوال والزواج السود والمظلمة فإذا انكسفت الشمس وخسف القمر جعلا وقت الصلوة

عند انقضاء قبل أن تركها غير متعدي بغير غسل ولا حرق بعض الفروض ترك متعديا حتى يغسل وان ترك سهوا لم يقض وقتها إذا ابتداء

في الأخرى وأخره إذا ابتداء في الأضحية وأول وقت الصلوة الزوال والزواج التواول فهو وما وليس لأخره وقت معين وكان وقتها وقت

موظفة ابتداء بالموظفة وان كان وقتها قربا من وقت الموظفة ودخل فيها ثم دخل وقت الموظفة أتمها لم يخف فوات الموظفة فان خاف فوها

قطعها وصلى الموظفة وخففها إذا تمكن وهي عشر ركعات أربع سجدة أو ركعتان بعشر ركعات ويستحب أن يقرأ فيها التواطع وان تعاد

فزع منها قبل الأضحية وكيفية ان يفتح ويتوجه بقر الحمد سورة طوبى مثل الأنبياء والكهف فإذا فرغ ركع وطول زمان الركوع مثل

القرآن ورفع دسائر التكبير وقرأ الحمد وسورة دعاء إلى الركوع هكذا خاضا وقال زاد رفع دسائر الركوع الحامس مع الله الحمد وسجد بعد

وقام وفعل مثل ما فعل وقت إذا أراد الركوع كما شران فركعتين عند كل ركوعين كان فضلا وان قرع بعض التواتع جافان إذا قام

في الركوع الآخر بقر الحمد وان أراد قراءة الأخرى قرأ الحمد فصل في بيان صلوة الاستسقاء وهي مثل صلوة العقيقة ومهيئة وترتيبها في الركوع

إلى المصلح إلا انه لم يتكلم فيها في قراءة سورة معينة ويستحب أن يحدث ليلاد وقت المطار ونضبت العيون والأبصار فإذا أراد الناس للصدق

الإمام اللهم بصوتك اللهم السبب لحدوثك لا شين ثم خرج بهم يوم الاثنين إلى الصخر لا يمكنه وتنفذ الناس هو على أزمم بسكنة وقاد وصلى

بهم فإذا فرغ من الصلوة قام وهو مستقبل القبلة والناس معه كبر الله تكبيرا مائة تكبيرة ورفعوا بها الأصواتم التقوا عن إيمانهم وسجوا

تعالى مائة تسبيحة ثم التقوا عن ثمانينهم وصلوا مائة قبلته ثم استقبل الإمام الناس حمدوا الله تكملة مائة تسبيحة بوضوء أصواتهم جميع

ذلك ثم خطب الإمام بخطبة الاستسقاء المرفوعة عن أمير المؤمنين عليه السلام فان لم يعلم أقصر الدعاء فان لم يبقوا أعادوا ثانيا وثالثا إذا سقوا

صلوا شكر الله تعالى وتماخضوا الاستسقاء كسجدة الكفا والصبية الصفا والجوار من الشا واليهابهم ويكبره احتضا أهل الذمة فصل

في بيان صلوة المريض للمريض للمريض ثمانية ركعات قد على الصلوة فاما معتمدا على حائط أو عكانه صلى فاما معتمدا عليه ان لم يمكنه القيام فجلس

فصل في بيان صلواته لا اله الا الله لم يتم للركوع وسجد على الأرض ان كانه في مكانه فقام بركعة دفع سجدة وسجد عليها وان لم يمكنه قعدا وركعة مضجعا

فان لم يمكنه استلقى على قفاه وأوى غرضه بينة الزاد الركوع وفهمها إذا أراد رفع الرأس منه غرضها السجود وأكثر من ركوع في فهمها إذا أراد

رفع الرأس منه وإذا كان مبطونا وحشا به ما ينقض الصلوة قطع ظهره من مكانه كان بدسائر الركعات إذا استبرأ وجعل عليه بلفظ خرفة على

تأما صلواته عدا وقام للركوع وان لم يمكنه

كتاب الزكاة

عبدًا ورجلاً حرًا وعبدًا وامرأة وخنثى وصبيًا وصبيته وامة فالاول قدم لثاني سنا الى جهة القبلة والثاني كل ثلث قدم من المدة
والرابع قدم الصبوح والخامس قدم الصبيرة والتاسع قدم المدة اذا كان الصبي من يحج عليه الصلوة والتابع قدم الخنثى والثامن
العبد التاسع قدمت الصبيرة ثم الامة ثم المرأة ثم الخنثى ثم الحر وان كان الصبي من لا يحج عليه الصلوة قدم على المرأة ومن قبل على الميت
سبعة اصنافا اما كان رجلا وامرأة او امرأتين او رجلا جماعة او امرأة او نساء او رجلا او نساء وخنثى وصبيته وعبدًا فالاول يقف
الماموم خلف الامام والثاني كل والثالث تقف لموته خلفها والرابع يقف المامومون خلف الامام والخامس يقف الامام وسطحه ثم الصبي
على سواتهم والتاسع يقف الامام والباقيات عن يمينها وبادها وان كان منهن حائض خرجت من الصف وقفت باردة من الصف لتسبح
يقف الامام ثم الرجال ثم الصبي ثم الخنثى ثم النساء اما اول الناس بالصلوة على الميت ولا هم في الميراث الا اذا حضر الاب
والابن معان والاب احق من الابن والزوجة احق بالصلوة على المرأة فان حضر مام عدل فوافق بالصلوة وليس لاحد ان يتقدمه من حضر
صالح كان صلاحه لا بامة قدمه لولئ سجدوا بالصلوة في الموضع المخصوص بها افضل ويجوز في المساجد افضل الصلوة الاخرى اذا توفرت
للصلوة ورفع يديه بالتكبير وشهد الشهادتين بعده ثم كبر لثانيته ووصل بعد ما على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر لثانيته ثم دعا للمؤمنين
كبر الرابعة ودعا على الميت فكان ناصبا وختم الصلوة بها ودعا له ان كان مؤمنا وان كان مستضعفا دعا له بدعائه وان كان ممن لا يعرفه
سال الله تعالى ان يحشره مع من كان يتوكله وان كان طفلا سال الله تعالى ان يجعله ولا يورثه فرائض كبر لثامته وقال ثلث مرات عفوكم
وليس الظهارة من شرط صحة هذه الصلوة وانما هي من شرط فضلها ولا قرينة فيها ولا يرفع اليد بالتكبير الا في الاول ويكرر رفع يديه
الجميع وان سبق المامون الامام بتكبيره اعادها معه ان فاتته واحدة كبر عليه بعد فزع الامام وان دفع وان فاتته الصلوة صلى على القبر
الى نقصنا يوم وليلة واذا صلى عليه لم يبرح من مكانه حتى يسمع الجعالة على يد الرجل **كتاب الزكاة** هذا الفصل يشتمل على بيان
زكاة الاموال وزكاة الرؤوس وزكاة الاموال يحتاج الى معرفة ستة عشر شيئا معرفة وجوبها ومن تجب عليه وتصح منه واؤها ومن تجب عليه
ولا تصح منه واؤها ومن لا تجب عليه تلزم في مالها ومن ضمن المال يؤد ومن لم يضمن ومن سقط عنه واؤها وما تجب فيه الزكاة من الاموال وما
وما ليس فيه من الزكاة من الاموال والقدر الذي يجزئ والقدر الذي يجب اخراجه منه الى المستحق والوقت الذي يجزئ ومن المستحق لها ومن
صرفها الى المستحق ومن اذا خرج الزكاة وجب عليه اعادها ما اتاها الاول فاعلم ضرورة من ينبتنا محمد صلى الله عليه واله والثاني كل
مكلف مسلم والثالث لكافرا والرابع الصبي الخامس كل من يتمكن من اخراجها من المال واصحابها الى المستحق والسادس من اليه التفرقة على المستحق
ولم يؤد ولم يتمكن ولم يعزل قد لا يفرضه على المال اذا وجب لتداس من لم يتمكن وقد عجز عن الزكاة عن مالها ولم يفرغ منه والتابع لكافرا اذا
اسلم فانه يفتك عنه الزكاة التي كانت واجبة عليه كافر والثامن تتعشرا شيئا الذهب الفضة والحلقة والشعر والتمز والزيدي لا يبلد البقر
الغنم والتاسع ستة اشياء المحل للتائمة الاناث ومال التجارة اذا طلبت لبر المال وبالكسب فطلب باقل ما يلزم وقيل قوم من اصحابنا يجزئ
في قبضة الزكاة ومن قال بالاستحسان فالبعضهم تكون فيه زكاة سنة وان مر عليه سنون وقال اخرون يلزم كل سنة وسبائك الذهب والفضة
مالم يفرغ من الزكاة فان فتره وجب له حل الحرم لبسه مثل حل الرجال المتأد وحل النساء للرجال مالم يفرغ من الزكاة وكل ما يخرج من الارض
ما يتكامل ويورث سوى الاجناس المتشقة اذ يبلغ النضج وكل مال غاب عن صاحبه سنين ثم يتمكن منه خرج الزكاة لسنة واحدة استحبابا ولغاها
ستة عشر شيئا العامة من الجن والانس والتائمة من الغنم والحمر والبغال والمولدة بين الغنم والظباء على قول وغيره الا على من الجنان اذ املا
وتافس وكل مال سوى ما ذكرناه مما تجزئ الزكاة ويستحب فيه من الدواب والساكن والطيور والعقار والاناة والحل على المباح الاستعانة
ومال لطفل الجنون من الذهب والفضة وكل مال يتمكن منه صاحبه فله ان كان او غير فله من الخضر والفاكهة والحل على الزكاة اذا بلغ
اذ بلغ مقدار انصاب فصاعدا والثاني عشر قد لا يفرضه والثالث عشر مضى لسنة على النضج ان كان مال مما يمتد به حول الحول
هو خمسة اشياء الذهب والفضة والابل والبقر والغنم من المال الذي تجزئ الزكاة وخمسة اشياء مما تجزئ الزكاة وهي ما سوى ما يخرج من
الارض مما يتكامل ويورث فاذا مر على المال احد عشر شهرا واستعمل الشهر لثاني عشر فقد وجبت الزكاة وبدد الصلح في الغلة والتمز في ثوب
من الزكاة والمستحب في ذلك غير ذلك لاداء وقت الوجوه والاداء واحد فما سواه والرابع عشر الذي يرفع كرم الله تعالى به
القران بقوله انما الصدقات للفقراء الالة وهم ثمانية نفر والخامس عشر لانه نظر الامام اذا حضره طلب حتى يقسم ثم صالح الى ان كان علة
بدل ثم من اذن له الامام في ذلك من ثوبه والفقهاء الامثالا والتاسع عشر ستة نفر اخرها من ادى زكاة المال ولم يتو او دفع الى غير المستحق
لها علة بذلك ودفعه فله ان يستحق ثم ظهر له غير مستحق ودفعها معجلة ثم تقبضها المدفوع اليه بغير حول ولا جمل ثم حال الحول ونحو
على الفسق ولم يمكن الاجتماع منه ودفع الى وكيل له لئلا يهتك من خلفه ودفع الى غير المستحق ففصل في بيان زكاة الابل وما تجب في زكاتها

من الوسائل

بأربعة شرط الملك النصاب والحوال التوهم للذو والملك النصاب الذي يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه الزكاة هي شعاكان غنة
نصابا ولم يكن وما يؤخذ منها لغيره وبهية وفيها ثلث عشر نصابا خسة وفيها ثمة عشر ثم خسة عشر ثم خسة
عشرون وثمانية مختلفة ستة وعشرون وستة وثلاثون ستة وأربعون سبعة وسبعون مائة وأحد عشر ثم ثمة
ذلك الحكم وصا النصاب بعين وحسن والاشان كل لأن تحت كل نصابا شفا الا في ستة وعشرين فيها اثني عشرة وبهية خسة منها
وهي كل ما يجب في كل ما يجب في كل خسة الا خسة وعشرين هو جمع من النصابا وثني من المعز من غنم ذلك لبلد لو لا يجوز لباني مختلفة
وهي بنت خاص ابن لبون ذكر في ستة وعشرين ولبون في ستة وثلاثين حقة في ستة وأربعين جنة في حدة وستين بنت لبون في ستة
وسبعين حقة في حدة في ثلث بنات لبون في مائة وأحد عشر وبنات لبون حقة في مائة وثلث على ذلك فان لم يكن له ما يجب
وكان معه ما يجب فيادونه من النصابا او فوقه دفع واستر شاتين وعشرين درهما ان كان فوقه دفع معه ما ذكرناه ان كان دونه مثل من و
عليه بنت لبون ومعه بنت خاص وما هو في حكمها من ابن لبون وحقة في حدة من النصابا ينقسم على اربعة وخسة مثل ما بين
فانها تنقسم على اربعة وخسة كان مخبر ان شاء دفع اربع حقات وان شاء خمس بنات لبون والحقة فضل ان كان لا بل حقا
او مرضى وساما وما كان بل لم يجرى الا دون ولم يلزم الا على بل يلزم لو لم وان تبرع بالجو فضل حتى لا يجمع بها بين المنفرد ولا يفرق
بين المجتمع **فصل** في بيان زكاة البقر شرط زكاة البقر مثل شرط زكاة الابل من الملك النصاب والحوال التوهم ما يتعلق به الزكاة
نصاب وما لم يتعلق به فضل للمخوذ منه فبهية فالنصابا فيها اثنان وهما ثلثون وربعون لو قص اثنان وهما ما تحتها والفضية اثنان
تبيع وتبقة ومنه فان انقسم مال على اربعة وعشرين مثل مائة وعشرين وكان المال صحيحا ومعبا او جديا او دها او سمينا وهن
كان حكمه على ما ذكرناه في الابل البقر الجوامس جنس الزكاة **فصل** في بيان زكاة الغنم شرط وجوب زكاة الغنم مثل شرطها الابل كغيرها
وما يتعلق به النصابا وما مثل البهية وما لا يتعلق به يسمي عفاها فالنصابا فيها اربعة والعفوك والف بهية جنس احد هو كل نصابا
واحد من بهية باختلاف الغنم بالبلد لا يغير الحكم والنصابا الاول اربعون والثاني مائة واحد عشر والثالث مائة والرابع ثلثمائة
واحد فاذا زاد على ذلك تغير هذا الحكم وكان في كل مائة شاة ولا يتغير لردى لا يلزم الا فضل حكم القوي والمريض والتمتع في كل
ولم يجد لردى على ما ذكرناه والنحال الحكم حول نفسها وكل حكم ولدا لابل البقر والنصابا المعز جنس اقل الاشان التي يجرى الجدي
النصابا ومات له ستة من المعز اذ حال الحول باع او وهب النصابا يفتقر البهية ولن ضلت حدة من النصابا قبل الحول عادت لم
الزكاة وان لم تعد سقطت **فصل** في بيان زكاة الذهب لعدة شرط زكاة الذهب النصابا اربعة المئات النصابا اربعة
كونها مضر وبين منقوشين او في حكم المضر والمنقوش في كل واحد نصابا من شعفوان وناحية منها لغيره في بهية البهية في اربعة
فالنصابا الاول في الذهب عشرون دينارا او منه نصف دينار وفي الفضة مائة درهم وفيها خسة درهم والنصابا الثاني في الذهب اربعون
دينارا وفيها عشرون دينارا وفي الفضة اربعون درهم وفيها درهم على هذا بالغنا مبالغ والعفوك اول في الذهب قدر ما نقص عن البهية
في الفضة ما نقص عن المائتين والعفوك الثاني في الذهب ما نقص عن الاربعين وفي الفضة ما نقص عن اربعة وعشرين على ذلك ابدان
نكان الذهب لعدة مضر وبان غير الصبر اعتبار الحال ان تم النصابا في السنة دون وسطها او في احد طرفيها لم يجب الزكاة وان
كان ما لا غبا عنه ولم يتمكن منه ودية ولم يصل اليه وقرضه على حدة لم يرد عليه ودينار قد نسي ولم يتمكن منه او غير بهية ولا
منقوش ولم يغيره من الزكاة لم يجب الزكاة فيه وان تمكن منها او من غير المنقوش لم يضر ومن الزكاة ولا باحدا من المنقوش مائة
وجبة الزكاة **فصل** في بيان زكاة الغلات انما انما يجب الزكاة في جميع اشياء الملكة والنصابا والنصابا فيها واحد والعفوك احد
فالنصابا اثنان والوسق ستون صاعا والنصابا اثنان والاعراب والعفوك ما نقص عن ذلك لم يجز في ذلك من ثلث او ثمة
سقى سجاه او عدل او سقى القرب والدوالي وما يلزم عليه لثمة او سقى طبيا معاف لا يلزم فيه العشر والثاني نصف
والثالث على ثمة الا ضربا ما كان لعلبا يلزم معه نصف العشر وكان معافا وانه لا يلزم فيه العشر والثاني نصف العشر والثالث
يلزم في نصفه العشر في نصفه نصف العشر لقرضه بان ما اختلف ملان دركها في السنة ارجل نحوها كل سنة مرتين فالاول ضم بعضها
الى بعض الثاني لا يضم فيكون لكل حمل حكم نفسه انواع التمر والتمرة في حكم جنس ليلزم الا على الا اذا تبيع به لا يجرى لردى وان لم يقبل
الحقبات بعض التمر غير الحسا **فصل** في بيان زكاة المسحق الزكاة ثمانية اشياء ثمانية اشياء الفقراء والمساكين العالمون عليها
المؤلفة قلوبهم وفي سبل الله وابن السبل الفقير من الاشياء والمساكين من المقدار من المال ولا يثبت العالم لسا في جمع المال
قد سقط سهم اليوم والمؤلفة قلوبهم الذين يسمون من الكفار استعانة بهم على قتال غيرهم من مشايهم فبنا العيون وسقط سهمهم ايضا

کتاب التوبہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ أَلْوَسِبِلَةٍ

[illegible]

كتاب الصوم

وخص الله به يومان من محضين وحكمه من يكون على صفة مخصوصة عن اشياء مخصوصة من مان مخصوص اذا قدرنا لنية فعل او كما
وهو من ان متعين بزمان مخصوص غير متعين بالمتعين ضربان اما متعين من جهة الله تعالى او من المكلف نفسه فالاول هو شهر رمضان
الثاني صوم كذا المتعين بزمان او يومين ايام وصوم شهر رمضان بنية الفريضة ونية المتعين افضل ويجوز ان تكون نية الفريضة متقدمة
غير متصلا بها لا بنية المتعين بالمقدار نه والاصح صائما في شهر رمضان بنية الفريضة او بنية التمتع او بنية التمتع على نية الفريضة
او بنية التمتع او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
والكفارة وان افطرنا سببا لونه لقضاء وصدة والثالث بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
وقضى يومه ما بدله والاربع بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
وان نسيها في صومنا فله جنة ايضا بعد ان قال ان يبقى من الشهر مقدار ما يكون اصنام فيه مسكنا ومن صوم رمضان بنية التمتع على نية الفريضة
الاول والثاني فان تيقن صام على البقية وان شئت فقل نوى شهر رمضان بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
غير رمضان او صور رمضان السكون منه صوم غير ان لم يكن اجزاء **فصل** في بيان قسام الصوم لثلاثة اقسام بنية التمتع ونية الفريضة ونية التمتع
الفريضة مطلق ومسبوق لمطلق صوم شهر رمضان بنية التمتع او بنية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
والفريضة والاقامة وحكمها وانما خاصة للثلاثة اقسامها وشرائطها الفريضة والاقامة وحكمها وانما خاصة للثلاثة اقسامها وشرائطها الفريضة والاقامة
ولمحض من دخل شهر رمضان بنية التمتع او بنية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
يوم من هلال رجب رتبة هلال رمضان بنية التمتع او بنية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة او بنية التمتع على نية الفريضة
عدا او فطره فالاول ان رآه حقيقة لونه لصوم وعده وقال بوعلي بالرم كفاية والثاني لم يخل ما يرى ونية شائعة او غير شائعة فالاول ان رآه
الصبا الكافة والثاني ان رآه اثنان واكثر وكان بالشاعلة وجب لصوم وهو القسم الثالث لاربع لا يثبت الا بشهادة اثنين نفر من المسلمين
والسادس مثل الثاني والثالث روى قتادة عن ابن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال يا رسول الله اني اريد ان اصوم
الهلال بالتمسك بالبلدة مستقبلة ولا اعتداد بصغر الهلال وكبره وادري في بلد لم يرد في اخره فان كانا متقاربين لزم الصوم اهله بها
وان كانا متباعدين مثل بغداد ومصر او بلاد اخرى لم يرد في اخره وان كانا متقاربين لزم الصوم اهله بها
الا فطار واحد ولا ابتداء بالصلاة افضل الا اذا حصل احد ثلثة اشياء شدة الجوع العطش ونظارة قوم على مائدة فاذا غابت الشمس فطر
من غير افطار وجاز له تناول الفطرات الى طلوع الفجر الثاني والاجماع فانه يجوز له ان لا يمسك لاني بالفضل قبل طلوع الفجر وما يجزى لثلاثة
ضربان واجب مستحب فالاول على خمسة اقسام احدها بغير وجب القضاء والكفارة لاجماع بين الطائفة والثاني بغيره عند بعض ولا يفتقر
عند بعض الثالث بغير وجب القضاء والكفارة ان قصد بلاكفارة وان لم يقصد بلاكفارة وجب القضاء والكفارة عند قوم
من اصحابنا وكلهم ما عند اخرين والاربع بوجوب القضاء والكفارة والخامس لا يفطرون وجب لاجتماعهم في الاول ثمانية اشياء الاكل والشرب
للطعام والشراب اكل غير المتعاد مثل التراب الخ وشرع غير المعتاد والجماع في احد الفريضة ان لم يتزكوا في الشهر عدا وان كان بالمدعية والمداومة
والمقام على الجنبية عدا من ينزح حتى يطالع الفجر معاودة التوم بعد انقباضه من طلوع الفجر والثاني ربيعة اشياء تعمد الكذب على الله
تعالى وعلى سوله عليه السلام وعلى الائمة عليهم السلام والاربع في الماء والثالث ثلثة اشياء ايضا الغيبة والاربعة الغيبة والاربعة الغيبة
وارتداد ما لا يؤكل مثل الخنزيرة والجوهر والفضة والاربع عشرة شيئا الاقدام على الاكل والشرب من غير ان يصدق دابة وهو نطق الله لم يطعم
وقد طلع والاقدام على الجماع وهو نطق الله لم يمكن من غير ان يصدق الفجر والاقدام على الاكل والشرب هو شاك طلع
الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر في دخول الليل هو يقد على اعادة والاقدام على الافطار وتقبل الفجر في ان الفجر لم يطعم مع كفاية على
مراعاة والاقدام على ما يفطر من غير مراعاة وتركه لقولهم ان الفجر ليس الاقدام على ما يفطر والاقدام على الافطار من غير مراعاة تغلب
على الظن لعاد في السماء فتابادخول الليل لم يدخل وتعد لحي ابتداء ما ذرعه منه معاودة التوم وهو جيب بعد انقباضه واحدة الى طلوع
الفجر وصول الماء من غير قصد الى خلق من يترقب به والمحققة بالمايع تقبل المايح في الاحليل بحيث يبلغ الى الجوف واجتماع الخلافة حامدا مع
الفجر خروج المني عند النظر والاصفا الى ما يحرم عليه وحديثه في ابتداء ما استجلب من التوبق وله طعم ابتداء ما حصل من الفم من التوبق
الخامس سبعة اشياء التكلم بالفواحش النظر الى المحرمات والاستماع الى المنهيات والسعي في المحظورات والافطار على الطعام الغصب تناول الحرام
وارتكاب المنهيات المستحبة ثلثة عشر شيئا ملاعبة النساء ومما ستم في الشهوة والعبادة تلكا واعمال الدم اذا دعى الى الضعف استحال التمسك
المجادة وتقبل له من الاذن والاستغفار في الماء والثلثا وابل التوب على الجسد المتبريد وشتم المسك وما يجري مجراه وشتم الرباين والافس

مِنْ أَلْوَسِبَانِ

اشكر الله والتعوذ الى المبلغ الى المخلق فان بلغ فطره ولم يقض او قال بوجوبه في الكفارة ايضا والاكتفاء بما فيه من صلبه وسلكه
الحمام اذا دوى الى الضعف الصوم المسبب بان يندرو عنه نذر في معصيته ونذر عن معصيته في طاعة ومعصيته
معتد بحال التعذر معتد به نذر يوم لا ينقصد فطره الصوم فلا يندرو عنه لازم والثاني يلزم فان كان يدور على الفطر كان ضلوا وان حلا يلزم
تأخير الكفارة حتى يموت وان افطره شرع فيه لم يلزم الكفارة والثالث حكمه حكم الصوم شهر مضى في وجوبه فطره في التعذر
قضاء يوم بدله والى اربع لا يجوز افطاره مسافرا والحاصل لا ينقصد بحال مثل صيام ايام التبرق بموت يوم بعد ان نذر يومه
ووافق ذلك اليوم يوم كعبه التبرق فطره قضو حكم التذلل للمعتمر حكم صور مضى في جميع الاحكام لا في التذلل على ما ذكرنا وفي يوم القضاء
والكفارة او القضاء وغير ذلك غير النذر بان كفارة وعنه كفارة فالكفارة تسعة اجناس كفارة قتل الخطاء وكفارة الظهار وكفارة
افطره ما من صبا الاعتكاف وكفارة من افطره ما من شهر مضى بعد وكفارة من افطره ما يقضيه من شهر مضى بعد وكفارة
كفارة من افطره ما من صبا التذلل للمعتمر كفارة اليمين كفارة حلق الرأس كفارة جلاء الصبغ كفارة ثلاثه اشهر قضاء وكفارة
ذلك مثل صوم دم المتعة وشرطه العادة مثل صبا الاعتكاف ينقسم الجميع الى ما لا بد له فالاول تسعة اجناس هي
الكفارات والثاني ثلاثة اجناس هي ما سوى ذلك ينقسم ثلاثة اقسام اخر مضى بحجره مرتبة لمضى رابعة صوم التذلل وقضاء ما يتو
من شهر مضى وقضاء التذلل للمعتمر صوم الاعتكاف والخمسة صوم كفارة ادى حلق الرأس صوم كفارة من افطره ما من شهر مضى
او افطره قضا شهر مضى بعد ولو لم يمتد او صو جزاء الصبغ المرتبة رابعة صوم كفارة اليمين كفارة قتل الخطاء وكفارة الظهار
صوم دم المتعة وينقسم ثلثة اقسام احزابا راعى فيها التتابع على جميع الاحوال وفي بعض الاحوال ولا راعى فيها التتابع فالاول ثلاثة اشهر قضاء
اليمين وصوم الاعتكاف وصوم كفارة من افطره ما يقضيه من شهر مضى بعد ولو لم يمتد او صو جزاء الصبغ المرتبة رابعة صوم كفارة اليمين
كفارة قتل الخطاء والظهار وافطره يوم من شهر مضى غير نذر او من التذلل للمعتمر وافطره صوم الاعتكاف ويوم من حلة شهر نذر
متابعا او من حلة شهر نذر وصوم متابعا بنذر شهرين في الموضعين وفي فطره يوم من حلة شهر نذر المملوك من كفارة الظهار وقل
الخطاء والظهار وجب عليه صبا ثلاثة ايام لدم المتعة وجميع ذلك لم يخل ما افطره بعد ولو لم يمتد ولا اول بني عليه على كل حال ما لم يكن
العذر مسافرا وان افطره غير نذر او حجة السر لم يخل ما صام الصبغ ذلك من الثاني نذر او لم يمتد بان كان صام بغير ان يصلم سابع
الثالث رابعة صوم التذلل واذ لم يشره التتابع صو جزاء الصبغ التسعة ايام لدم المتعة وصوم قضا شهر مضى من صبا ثلاثة اشهر ما به او
متواليات وغرة الاحزان افضل ينقسم قسمين احزابا ما يتعلق بافطاره قضا وكفارة ما لا يتعلق به ذلك الاول رابعة اجناس صوم
ومضى والتذلل للمعتمر صوم قضا شهر مضى على ما ذكرناه وصوم الاعتكاف ثلثان ما سوى ذلك ان باشر شيئا من المفطرات سهوا او
سبها لم يفسد الصوم بحال والكفارة احد ثلثة اشياء على قبة او حيا شهرين متتابعين او الخفام سبب مسكنا وان افطره شهر مضى
الحزبات وجب عليه ثلث كفارات ان اكرهه روجه على الجماع وجب عليه كفارتان وضمن جنس موطا والتكوير في يوم واحد لا تنكروا الكفارة
اكثر تكريرا عن كفارات ثلث مكنه صبا ثمانية عشر يوما صاوان لم يمسكها ستغفره لم يمسكها عن كفارة التذلل عن صبا شهرين
وعنه بدله وعن ثمانية عشر يوما صام ثلاثة ايام فان عجزا ستغفره كفارة من افطره ما يقضيه من شهر مضى بعد ولو لم يمتد او صو جزاء الصبغ
به مثل كفارة من افطره ما من شهر مضى وان افطره غير ذلك كفارة سبب ايام او اطعام غنة مائة نحر لم يلزم شئ وما مضى
الكفارات فستذكرها في مواضعها ان شاء الله ما صوم كفارة رابعة صوم كفارة صوم الكفارة وصبا الطوع فلا قول لك منه المام
تطوعا ولعبدا لضيف ينبغي ان يكون يادون الروح النبيل المصنف لثان حنة الم ذابا في اهل قضا في الطهر والصفاء
نصف لهما وقد فطره المريض ذابا والكافرا اسدا واحدا في اهلهم بملام بياضه الهارتاد باءا بفضول الضيق لم يفطره بلغ صا
واجبا ومسافرا اقدم اهل قبل الزوال ولم يفطره عليه الصوم بقضوا انالك صوم كفارة من ناء عن صلوة العشاء استعاضوا عن صوم
بفتح ليد بصوم ذلك اليوم ودوا انه يجب لاربع صاحب كذا لا اعتكاف واما التبرق واما ما لم يمتد او صو جزاء الصبغ
الاربعة اجناس من الايام البصر الاربعة الايام من الشهر يوم بول النبي عليه السلام ويوم المبعث ويوم دحية الارض ويوم كفارة وصوم
اول يوم من ذي الحجة ويوم عرفة اذ لم يضعف عن الدنيا ورجله او حنة عشر يوما او ثمانية اربعة او يومين من اول او ايام البصر
اقلة اليوم الاول وشبها كذا فما القوم المحفوظ عشرة صوم نذر والمعصية ويوم كذا ثلثة رابعة وصوم الصمت لول او يوم كذا
واما التبرق لمن كان بمكة لا لقائل في الاستمرار يوم وصو الدماء لعل العتد والتبرق فيه فكم لا يتو في التبرق فيه
معصية وغير معصية فالاول لا يجوز فيه الافطار والثاني ما يكون التبرق في حكم المحض لا يجوز فيه الافطار ولا يكون ذلك نجس لا فطره ولا فطره

کتاب المصوب

[illegible]

.. مِنَ الْوَسِيلَةِ

بها في ميوتهاء والحد بعشر شاة البول والغائط وحضوا الجنادة وعبادة المؤمن تسبيح كاح في الله وادامة الشهادة ونحوها
 اذا تعبنا عليه المرض الحوق على النفس والمال والخراج من جهة المرض والخوف وقدمى بوملعار اليه زال في الوقت الذي خرج فيه
 وبني عليه ان لم تمض بوشا ومضيا وخرج لغيرة استاف في الثاني عشر ربيع والثري جميع ما يحرم على الحرم **كتاب الحج** الفصد
 اللغة وخص في الشرع بالقصد ببيت الله الحرام لا داء مناسك مخصوصة على وجه مخصوص في وقت مخصوص والتمتع والزيارة
 اللغة وخص في الشهادة بزيارة البيت الحرام لا داء مناسك مخصوصة على وجه مخصوص وكلاهما ضربا مقصودا لغية فالاول
 ضربا فرض فقل في الفرض ثلاثة اصل مطلق ونذر وقصا والثاني ثلثة اضطر لازم بالاحرة او الوضبة والآلة فالطلاق الاسلام وعمره
 وكان في العمر مرة باجماع لغة شرط والحيل والمرأة فيها سواء على البلوغ وكان لعقل والصحة والحرة وجواز الزار والرحلة وتخلية السر
 من الموانع ومكان لسير الرجوع الى كفايته من المال والصحة والحرة وتنقسم لتسعة ثلثة اقسام بعضها يؤخر في الوجود والوجود
 البعض في الصحة دون الوجود والبعض فيهما معا فالاول سبعة البلوغ والحرة والصحة وجواز الزار والاحلة وتخلية السر امكن المهر
 والثاني يؤخر في الصحة وهو الاسلام والثالث كمال العقل لان المجنون والصبي لا يجب عليهما والكاظم لا يفتح منه ولو وجب عليه واذا سقط
 الوجود اخلل احد هذه الاوضاع لا يقطر الاستحباب الا بعدد ولا يخرج عن الواجب عند رماح لا يصح من اربعة الكاظم والصبي المجنون
 الاباد من مولاة ويصح من غيره ومن يصح منه لم يخل ما دونه في الحج الاسلام ولم يلزم سواها او نذر مطلقا ولو لم يكن كذلك فانه نذر مطلقا
 بسنة معينة لزمه فان فات له بعد ذلك لم يلزمه لقضا وان فات له بعد ذلك لم يلزمه لقضا وكفارة النذر وان فات ما شاء وقد لم يؤخر اكبادا ولم يقد
 وركب ساق بدنه اجزاء والقضا يلزم لكل مرة مرارا اشد الحج وسند كرم ما يفسد الحج انشاء الله واما النقل فمسألة على كل سنة ثمانية
 واما ما يلزم بالاجرة فان كان من ستور حرة وجب عليه الحج لم يصح غيبه بان لم يكن حرة او كان والمجب عليه الحج صح عنه وهو يلزم
 الحج لنفسه بفتح الج لغيرة اذا لم يكن حرة على ما ذكرنا والضرورة ان لا يلزم الحج ان حج عنه لم يخرج عنه ولا عن نفسه لم يستحب الاجرة
 حج عن نفسه جزء عن حرة الاسلام ولا الحج لدلال لغيرة ان لم يصح بان يؤمن به من يملكه لان وجب الحج على الموصى به في سنة فاما يملك
 المال ولزم ذلك من دونه واصل فان لم يصح لثالث الحج من موضع يبيع انما في الحج ما لو كان له ليجل ما زل ما لا يبيع ماله ماله عليه
 او لم يترك ماله او كان قد وجب عليه الحج فالاول يلزم لو ان حج عن نفسه بالاجرة من متقاه اهل ذمة من دونه اهل ذمة او مسلم او كافر
 ان الحج عنه من موضع يبيع له والثالث كان بين المدين الحج على القدر والوان يستحب لو ان حج عنه اذ قد والعمة وهو ما يشر له به من ماله
 معز والمفتر اربعة اضطر لازم بالنذر اما له بعد حجة القربا والافراد وغير المفتر ما يتبع به من العدة الى الحج والثالث يجوز في حاله من
 كل عشرة ايام الا قلا فاضل وقاها واجب على الحج في الفضل بحسب الحج على النفوقا ان خاتم ومن حج بحال فاقام سبعة ايام بان له بخلاف من
 اركان الحج اعاد استحبابا وان اخل فيه وجب عليه الاعادة والبيع ثلاثة اقسام تمنع بالعمر الحج وقرن وافراد فالاول فحرم من اهل من حاضرا لمجد
 الاحرام والحاضر من كان بين منزله وبين المسجد الحرام اثني عشر ميلا فزاد على تلك المسافة لم يكن من حاضرا والقرن والاول فحرم حاضرا
 من كان فضله القران والافراد لم يصح منه لمتنع روى ان يصح ولا يلزم من المتعة ان كان من اهل مكة وان كان قد لمتنع في القران ولا الامر
 الا مضطرا ومن تمتع بالقرن الحج وجب عليه الاحرام من متقاه اهل ذمة وان وجب عليه القران والافراد احرام من بيت ان كان مكافا ولم يكن مكافا
 من دونه اهل ذمة واشهر الحج ثلثة اشوال والفقدة ودوا الحج الى قبيل لغير من بلد الف والحاج بالغ وصلى البان حرا وعبدا ومدوا وحكا
 اواة او حرة او مدبرة او مكنته ويكون كل واحد منهم مطلقا او محصرا او مصدرا ونفصل لك تفصيلا انشاء الله واما الحج فنهتم
 على اربعة اقسام افعوا واجبة ومنعوبة وتروك محظورة ومكروهة والواجبة على كل من غير كراهية ذلك على ما ينسج ويوجب لفساد
 الكفارة والقضاء ونها على ما لا يفسد الحج ويوجب الكفارة ولا هو جاز كان المتنع في القران لمتنع بها اربعة اقسام والاحرام من المتقاه
 وفيه وقدر وطواف القرع والسعي او في الحج ستة اقسام والاحرام له من جهة مكة والوقوف بالموقفين عنهما في المشعر طواف الزبارة والسعي والوقوف
 على ذلك لان حج المفتر مقدم على القرع والقارن مثل المفتر ويهتجر من ريف مكة وعمره في ثمانية اثلثة الا ربع مع كراهية ما هو
 مقامها مع كبر من الالباء للاخر والاشاء والتغلب وكنا طواف القرع والتغلب على ثلثة الاعاء ما الحج او ما بقية مفاد الحجة او
 يقوم من الصواد اعجز وكنا طواف القرع والاشاء وكنا طوافها ومن حج معها سقط عنه الحجة وما يوجب كفاية الحجة
 ويبدأ الحج شيان الجماع في الفجر قبل ان كان اودرا قبل الوقوف بالموقفين لاجل ما لم يبق شوا والاستحباب بالذمة حكم الجماع ومن فخل
 ذلك في القرابة او في القضاء والكفارة وبطلها وما ينسج ولا يوجب القضاء والكفارة شيان الاحرام متمم بحال بعد الفداء عن
 المتقاه في ذلك فلو ان ثلثة بعد الفداء والشي للقرع قبل التفصيل لمتنع وما يوجب الكفارة ولا يجل الحج فتاب وثلثون ومالا

كتاب الحج

وجب الكفارة الاستماع الى من يجامع من غير رتبة حتى متى واستمع لكل الامم المتشاقق متى لمكرهه سبعة عشر شيئا وسيشرح ذلك
 انشاء الله **فصل** في بيان احكام الاحرام ومقدمة الاحرام احكام كان الحج فمن تركه عامدا او تركه عن المقتضى ولم يرجع اليه بطل الحج حجة
 وان تركه ناسيا ولم يذكره وان تركه بعد ما جاز المقات لم يخل من ثلثة اوجه ما ذكر قبل من دخول مكة او بعد ذلك
 وامكنه الخروج الى خارج الحرم ولم يمكنه الا قول بحرم من موضعه الثاني يخرج اليه بحرم منه الثالث يحرم من حيث انتهى اليه ومن احرم لم يخل
 حاد من ثلثة اشياء ما قدم الاحرام على المقتضى واخر عنه واحرم منه الاول لا ينعقد الا لشئ واحد من ذلك وتقدم الاحرام على المقتضى والثاني
 من يردن بغيره في وجب بخلاف ان لم يحرم قبل الوصول اليه فنقل الشئ الثاني لم يخل من ثلثة اوجه ما تركه عن عمد من غير عذر او نسيانا او
 ذكرنا حكمها او تركه بعد روجها ان يحرم من حيث انتهى اليه والثالث فرضه ذلك لما قربت منه بطريق العقوق وهو اصل الفرق ومن يخرج على
 طريقهم وله ثلثة محارم اولها انقضائها المسح وثانيها عقر وثالثها ذات عرق ولا تجاوز ذات عرق الا بعد ذلك والثاني مقتضى اصل المدينة ولم
 مقتضات دواخلها والمجتمعة والثالث مقتضى اصل الشام وهو المحفة ونتمى المصحة والرابع مقتضى اصل اليمن هو يلم والمخاض مقتضى اصل
 الطائف هو قرن الكنازل ومن حج لم يخل ما كان منزله دون المقتضى او فوقه فالاول يحرم من منزله والثاني يحرم من المقتضى ومن عجز عن الحرم
 لمرض او حرم عنه ولغيره وجب عليه الاجتناب عنه وقدم احرامه والاحرام تشمل على افعال وتروك والافعال على واجبات ومنذ بات قالوا
 ستة اشياء الاحرام من المقتضى في شهر الحج والمنية واستدانة حكمها حتى يفرغ وليس ثوبه بائنا وباحدهما وتوشيح بالازوا والتلبس الادب مع
 الامكان والاباء للاخرى الاشياء والتقليد حكم التلبس والمنية وضربان مقدم عليه مقارن له فالقدم فتعق اشياء وفرض شعر الرأس
 للمتنع من اول ذي القعدة والنظف اذا اراد الاحرام وقصر الاطفال واخذ الشارب ذالة الشعر عن العانة وعن الابطين والفصل والاحرام
 عقب صلوة الظهر وعقب غير من الصلوة المفترضة ان لم يكن وقتها فان لم يكن وقت فريضة صلى تسعة كعات للاحرام واحرم بعد ذلك
 بعد فريضة صلى تسعة كعات له واحرم بعد ما وان صلى ستا كان افضل ان لم يتمكن من صلوة التات لكعات ذالم يكن وقت فريضة اقصر
 على كعتين ان يكون ثوبا احرامه من بياض لمقطن ويجوز الاحرام في كل ثوب يجوز فريضة الصلوة للرجال والافضل ما ذكرناه ثم لكان المقادير
 احد عشر شيئا الدعاء للاحرام وقبيل الحج الذي يحرم له والشرط على ربه ولجهر بالتلبس للرجال دون النساء والاكثار في التلبسات والزيادة على
 الفرض الاكثر من قول لبسك الدعاء المحرم لبيتك الا فتمت على التلبس للمتنع حتى يرى بؤت مكة ان حج على طريق اصل الفرق والى يوم عرفة
 ان حج قارنا او مفردا وحق تضع لابل اخفاها في الحرم ناعمة وحق يرى لكعتين اخرج من مكة معتمرا ومن حج على طريق المدينة ابتداء التلبس
 اذا علت به وحلته لبدا ومن حج على غير طريقها الى بعد ما يمشي خطا بعد الفراغ من الصلوة استكان ما شيا وحسن حتى يفضى به بعين النخاع
 واكبا والاشياء والتقليد الاشياء يكون للتلبس للغنم والبقر ذانوى لم يلبس ولو لم يلبس ان نوى الاحرام مطلقا في شهر
 الحج او علق باحرام رجل اخر وهو غير محرم كان الحجار بين ان يجعله الحج والعمرة وان كان في غير شهر الحج يقبيل للعمرة والمفروض من التلبس
 لبسك اللهم لبسك لبسك ان يجد النعمة لك الملك لا شريك لك لبسك اذا تمتع بالعمرة وادلبسك بعمرة الى الحج لبسك اذا تمتع وقضى
 مناسك العمرة وليقبل التقصير ناسيا لم يرد شئ وان لبى عامدا بطلت متعته صلات حجة مفردة وان اهل حجة مفردة وقضى مناسكها
 بمكة ولم يلبس الطواف وادان بجعلها عمرة جاز له ذلك لا يجوز بالتلبس للمتنع حالة الطواف ولا في مسجد عرفة والشرط على بانه
 اذا عرض له عارض يجتنبه لعمرة ان لم تكن حجة وكان له ان يتحلل بالشرط لا يسلط الاقضاء من قبل في اسقاط الدم وادان
فصل في بيان موجبات الكفارة مما يحصل من الحاج في حال احرامه وهي ثمانية وثلاثون صيدا البرية ومن حج فريضة وكل لحم والذلة عليه
 الاشارة اليه وكسريضة والوطوء بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء والاشياء وما شاكلها من اشياء هوة والعقد عليها من نساء وغير ذلك
 عليه تقبيل من ومباشر من بشهوة وليس له من الشباب فخطبة لراس الرجل والمحل والارتماس في الماء واكمل ما يوجب الحج اذا استعمال المسك
 والكا فور والعبير والعود والزعفران والنورس والادوية الطيبة كانت وغير طيبة والتم للزينة ولبس لتلاوح مخار او لبس ما يستره من القدم و
 الفسوق المجادل والتقصير على الانف من التوايح الكسرية وحقص الحفا والشعر لقاء القمل واللبس وقطع شجر الحرم الاشجرة الفاكة
 والحشيش الا اذا خرجوا الى الحرم لبس السراويل والغلالة تحت الثياب ان لبس الرجل يخطا ناسيا عن مضطره من سفوف وان لم يجد ثوبا
 لبس مقلوبا ولم يدخل به في كره وان لبس طيبا لانه ذلم يزد وحش للثياب لبس القمص سدا لتوث ومن الثياب فخطبة لراس الرجل
 ولبس ما اعتاده من المحل ما لم يقصد به الزينة ولم يظهر له وجهه ولا تجوز الاحرام في الثوب الخضر لاني الثياب لتسويلا في المصنوعة بما حقت
 مع بقاء ما يجتمعها وان غطي الرجل راسه ناسيا التي القناع وحل التلبس ولم يلبس شئ ويجوز للحرم ثلاثون شيئا فخطبة لوجه حبس لاس
 والشي تحت الظلال والعمرة في البيت في الحجاب والتظليل على اسر حاله الاضطرار والادهان مضطرا بالاهلية ومما زاد في الحجة

من اكو سيلة

[illegible]

کتاب الحج

[illegible]

من الوَسِيلَة

من

ورمى وانما بعد ما احل من الاحرام من الحجج وهم ويجوز ان يرعى الابل والتوائم سواء في نيت الحرم وحديث لا يجوز قلعة علفه
 اياها الا اذ حرة نتجود جز موقلة من وقع في راسه لعل يجعل منه شيئا قبلها ان لم يقد به وما يلزم الحرم من جزاء الصيد وقبته في احرام
 الحج والعمرة المقتضيهما من الذبح والنحر والاعطام منعهما بمنزلة ان يرمى في احرام العمرة المبثورة لزم ذلك بمكة وذبح ومخرجة كقوله لا بد من الحرة
 وان كان ما لزم في العمرة من جزاء الصيد جاز نحره وذبحه بمواضعه وان نذر وما وعى الموضع اراق به وان لم يعين لم يرم به بالحرفه فحصل
 في بيان دخول مكة والطواف فذا اراد الحرم دخول مكة للطواف استحباب ان ياتي بمكة عشر شيئا قبل الدخول في الشروع فيه لئلا يدخل
 الحرم فان غاب عن مكة او دخله من غير مكة او من الفجوة تطيب الغنم بموضع الادب ودخول مكة من اهلها اذ ارجع على طريق المدينة والفضل عند
 دخول مكة ودخولها ما شاعا فاعلى سكة ووقار والفضل عند دخول المسجد ودخول منه من باب بني شيبان فاعلى الصلوة على النبي
 واله والقتل عليهم عليهم السلام عند الباب لا استقباله لئلا يكفرا وانظر لها والدعاء بالمرى عند الدخول وعند ما نظرت الى الكعبة
 يتعلق بالطواف افعال مفروضة وسنونة ومحظورة ومكرهة ومبطله واحكام فالفروضة سبعة اشياء النية والابتداء والطواف بالبركة
 والحكم به وان يطوف سبعة اشواط وان يطوف بين المقام والبيت فان يطوف ستم مرورات كعتا الطواف في المقام وخلفه تجزئة المكان
 في المقام والسنونة ستة عشر شيئا استلام الحجر في كل شوط والتقبل والاهاء اليه بذلك رفع اليك عند بالدعاء وعند عقد الطواف و
 الصلوة على النبي وعلى اهل بيته عليهم السلام واستلام الاركان كلها باليمين خاصة الزن البان والدعاء عند كل ركن والدعاء في الطواف والدعاء عند
 باب الكعبة والدخول من البيت الطواف والزم ثلثة الاشواط الاقل للدنيا والعليل والصبوح من يطوف بها والمشي في الاربعة وعشرون
 في طواف البارة والاضطباع والمشي بين السراة والاباء والدعاء تحت الميزاب القرام المستجار في السراة والسابع والدعاء عند المحظورة
 سبعة اشياء التجاوز في الطواف عن المقام واستدبار الكعبة وان يطوف بالعكس يجعل اليك الى المقام والمشي على سائر البيت والحجر
 على حائط الحجر والمكرهة اربعة اشياء الطواف في ثوب مجنس اذا اصاب بدن نجاسة والحكم خلا لا بد كذا الله تعالى انشا الله لمبطله
 ثلثة عشر شيئا الزيادة عدا في طواف الفريضة وقطع الطواف قبل ان يطوف اربعة اشواط وكونه غير متطهر فيحدث لنا فضل للظاهرة قبل ان
 يطوف اربعة اشواط والرجوع عند غير عند قبل الا تمام والثلث من غير يحصل عدد والمحظورة السبع الاحكام بعضها يتعلق بالطواف
 المندوب واليه وموجبه اشياء ان يطوف بعد كل يوم من الستة طوافان فان لم يقدر شوطا وان يفي فيه على الاقل ان لم يحصل العدد يهتم به
 ان زاد على سبعة اشواط والفضل في الاضطرار على الوتران يعني ان رجع عند عند قبل اربعة اشواط والا جاز اذا اطاق على غير وضوء
 بلزمه التوضؤ للصلوة وغير المتعلق بالمندوب اشياء ان طاف اربعة اشواط وقطع عند او نوى ذكر بعد بني عليه اتمه وان زاد في الفريضة
 ناسبا وكره في الشوط الا من قبل ان يصل الى الزيادة وان ذكر بعد ان يصل الى الزيادة ان كان متم اسبوعين ان شئت بعد الرجوع منه
 لم يلفقت فيه ان رجع الى هذه وكره ان ترك بعض الطواف وطواف النساء استباح من يهتم عنه يطوف من تقدم السعي على الطواف لم
 يكن لسعيكم ولا يجوز تاجير السعي بعد الطواف في غد ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف والسعي على الوقوف بالموقفين لا يجوز للمقتض
 الا بعد المزمع خوف كفض المرأة والعجز عن الرجوع اليه من الحرم والخوف على المنقر والمال وتقديم طواف النساء بالاضطرار دون الخشاش
 قدم عدا على السعي عدا وناسبا لم يعد بلزم لكل طواف ركعتان فان طاف اسبوعين ناسبا الفريضة فسا بين ركعتي كل واحد منهما يعب
 وان كان في ثالثة صلى ركعتين وقت صلوة الطواف بعد الفريضة من نوى صلوة حتى خرج من مكة عادا اليها وصل في مكة في ذلك يمكن صلى
 مكان فان مات مضوعه في ذلك غلبت بجوده الطواف بالبيت لم يضر بان ما امكنه سالك الظهارة ولم يمكنه الاقل طاف به وله ان
 لفض طوافه في الثاني انظر له به يوسا او يمين فان بره طاف وان لم يبره من يطوف عنه صلى هو بنفسه ان يبره خلال الطواف ولم
 يمكنه الا تمام تحكما لا لظنار على ما ذكرنا في فصل في نيت السعي وحكامه ما يتعلق به ونيت التقصير غير ذلك من ترك السعي بعد بطل حجة
 تركه ناسبا وذكره بمكة سعي وان ذكر بعد الحج من ناسبا او امكنه الرجوع اليها ورجع وسعى وان لم يمكنه امر من يسوع في ناسبا مع ما مندوبها
 سبعة استلام الحجر الزاد الحج اية اية ان دمر من الشرب من ملته والصلب بدنه من اللؤلؤ الحادي الحج والرجوع الى الباب المقابل للحجر
 قطع الوادي بخشوع حتى يصعد لصفاء ويشتمل على مفرد مشا وسنونا فلفظ حنا اربع النية والبدنة بالصفاء وختم بالمروة والسعي فيها
 سبع مرات والمندوبات ثمانية عشر شيئا الصعود على الصفا والحالة الوقوف عليه ان مكن وانظر الى البيت استقبال ركن اليمين وحديثه
 ثم والثناء عليه وذكر الاله ومعاضع اليه من حرس بلائه على قدر وسعة التكبير سبع مرات والتهليل سبع مرات وقوله لا اله الا الله وحده لا
 شريك له الملك الحمد يحيي ويميت هو على كل شيء قدير تلك مرات والصلوة على النبي والصلوة على اهل بيته عليهم السلام والدعاء بالمروة
 والمشي في التوازي امكنه والسعي للرجال من عند المنارة الاعلى الثانية في السعي اصابا وجاوان يجمع القهقهة في نجاوان وعبرها

كتاب الحج

مبتدأ الحج وبيع وان كان واكبا حول دابة في المسعى وان يكن عن السعي اذا انتهى المحل المسعى والتعا عند المروة والصعود عليها والتوجه على
 حنك أصرب ثلث منها توجه إلى عادة وهي لا تبدأ بالمروة والزبادة فيعدل والثالث في عدده وهو لم يحصل على عدد واثنان لا يوجباها
 هي الزبادة فيزنا سباني زادنا سباني طريق الزبادة وتمام سباني التفتضا منها سباني في نفي ذكر رجوعنا ثم ويجوز له قطع السعي بعد
 من قضاء الحقوق وإقامة الصلوة وغيرها والجلوس خلال السعي للاستراحة من غير استئذان ولا يجوز له تقديمه على الطواف ولا أخرجه إلى غد
 بعد الطواف والتقصير وإنه ان يقص شيئا من شعر رأسه ويقص طفاؤه ولا يصلح باخذ من شعر الحجة والشاوبل ويقص الطفاؤه فاذا قص
 احد مما احرم منه الا من الصبغة لا نه في اللحم وجاز له اكل لحمي ويستحب له ان يشبه بالحرم في ترك لبس الخيط واذا دخل الممتع مكة وعلم بمكة من الحج احل
 اذا قص المناسك نشأ الاحرام ثانيا بالتحج في وقته وان علم انه لا يمكن منه قام على احرامه فجعل حجة مفردة فان حلق رأسه بعد تقبله دم ولا
 يجوز له الخروج من مكة قبل قضاء المناسك بها الا مضطرا **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول معنى فاذا فرغ من المناسك للعمرة لم يحل
 اما امكته الاحلال من الاحرام والاحرام بالحج والوقوف بالموقفين ولم يمكن فان لم يمكن وهو ذوال القعدة من يوم عرفة ولم يفرغ من مناسك
 العمرة لم يقبل التحليل وان كان قبل ذلك جاز له التحلل وهو وقت لا مكان فانما مكنته لم يحل ما تنصق الوقت ويلزمه الاحرام في الحال وان تنصق
 ويلزمه الاحرام يوم الترتيب فان كان ما او صاحب من العكس والهم احرم قبل الزوال والخروج الى من قبل ان يصلي الظهر والعصر بمكة
 ان لم يكن اما ما او صاحب عن دفا لافضل ان يحرم بعد الزوال واصلى الفريضة وشركا للاحرام على ما ذكرنا الا انه يحرم لان الحج المقدم
 يذكره لك في التلبية وكان قد احرم قبل التمتع بالعمرة الى الحج وذكرنا لك في احرامه فان نوى العمرة في الاحرام وان بافعال الحج ونشأ الاحرام حتى
 الى عرفات ونشأ الاحرام اصلا وكان في غزوة الاحرام اجزء وصح حجه فاذا احرم لم يجز له ان يهوى بالبيت من طواف ناسبا بحد الاحرام بالتلبية و
 يجوز له الاحرام من داخل مكة والافضل ان يحرم من عند المقام ثم من المسجد الحرام واذا دخل المسجد الاحرام دخل حائبا بكنة ووقفا هذا
 احرم لمي من موضع لصلوة النكاح ما شيا وحسن خفضه بغير ان كان واكبا ورفع بها صوتا اذا شرف على الابطح من الزد **فصل** في بيان الفاتحة
 من معنى لعرفات واذا اذاد الخروج من معنى لعرفات وكان ما لم يخرج منه الا بعد طلوع الشمس غير الامام يخرج بعد طلع كعبه الى طلوع الشمس
 ولا يعبر ادى محشر الا بعد طلوع الشمس نكاح مختار وان كان مضطرا جاز له الخروج قبل طلوع الفجر ويصلي في الطريق فاذا توجه الى عرفات
 دعا بالماثور وجدة والتلبية الى عند الزوال **فصل** في بيان نزول عرفات وكيفية الوقوف بها والاضافة منها الى المشعر والوقوف بعرف
 ركن من اركان الحج والوقوف بالمشعر كل بل هو اكد ولم يحل من ثلثة اوجبا ما ادرك الحاج الموقفين ولم يدركها معا او ادرك احدهما
 فان ادركها معا تم حجة وان لم يدركها فتم الحج ولزمه المقام على الاحرام الى انقضاء ايام التشريق وودد مكة وجعلها عمرة والتحليل
 يخرج بدنه والحج من قبل ان كان ما فاتته فزنا والدخول في مثل ما خرج منه اذا قضى الا اذا كان مضطرا او قدنا ولم يكن من حاصص المسجد
 فانه يجوز له التمتع وان كان الحج تطوعا لم يلزمه قضاء ادم واذا فاتته سقط عنه قوا بعة الا المقام بمعنى فانه يستحب له ان ادرك احد الموقفين
 وترك الاخر مختارا وبطل حجه والباقي على ما ذكرنا وان تركه ضررته لم يحل ما فاتته لموقف الاول والثاني فان فاتته الاول لانه وصل اليه
 ليل ولم يمكنه الوقوف به وادرك الثاني صح حجه وان ادرك الاول قبل طلوع الفجر صح وان دنا المشعر ليل ولم يقف بعرفات وعلم او ظن انه
 ان مضوا اليها ادركها قبل طلوع الفجر لزمه ذلك ان علم او ظن خلاف ذلك لم يلزمه المضوا اليه وكفاه الوقوف بالمشعر وان فاتته الثاني لا حياء
 في الطريق بعد الزوال وقف به قبل ان يمشي الى منى من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم نحر اجزاء ذلك يتعلق بالوقوف
 بعرفات احكام تنقسم الى واجب مندوب ولواجب حشدا انما النزول بها والاقامة فيها الى غروب الشمس وقطع التلبية عند الزوال التمتع
 والوقوف بالموقف على التمثل مختارا والا فاضا منها الى المشعر بعد غروب الشمس فان اضطر منها قبل غروب الشمس لم يحل من ثلثة احوال
 اما رجوع اليها قبل غروب الشمس بعد غروبها ولم يرجع اليها فالاول لا يلزمه شيء لثاني لم يحل ما افاض عبد اوسه وان افاض عبد الزه
 بدنه يخرجها بمضى في عجز صام ثمانية عشر يوما وان افاض سهوا لم يلزمه شيء والثالث لم يحل ما امكته لرجوع اليها ولم يمكنه فانه لم يمكنه يقص
 عمدا لزمه بدنه اذا لم يرجع وان لم يمكنه وقد افاض عبد الزه وفاض سهوا لم يلزمه شيء ولشدك احد عشر شيئا ان يضع وحده بمنزلة
 ويقتل عند ذوال الشمس يصلي الظهر والعصر معا بينهما باذان واقفين يقف في منبر الجبل ولا يصعد مختارا او يسد
 الثلم والحلل بنفسه وحده ولا يقف تحت الاراك والدعاء بالمأثور والاجتهاد فيه والمبالغة والدعاء لاخوانه واذا وقف بالمشعر جيب
 عليه شيئا ونذا الى شيئا فلو اجاب ربعة النزول به الوقوف في نفس المشعر لا قامة به الى ان تطلع الشمس للامام والى قرب طلوعها الغيرة
 ويجوز التأخير الى طلوعها وجاز ثلثة نفر المضطرا للعليل والثناء والخروج منه قبل الفجر الا انه لا يعبر ادى محشر الا بعد طلوع الشمس

من الوَسِيلَة

ثلاث

مكتبة

والخروج منه الى مئة وثلاثة عشر شيا الدعاء اذا خرج اليه من عزيمته لقصدا التبرع بجاهه ثانيا الى المشرك لجمع بينهما باذنه
 الفاتحين وان امتدلت ثلث الليل الدعاء عند كسب الحروف الطريق والصق على قريح ووطوء بالرجل للصبر وقود كراهته تعالى
 عنده والوقوف للدعاء قريبا من جبل او في سنة التقرب لله والثاء عليه بقدر نعمة اباد به الصلوة على نبيه وعلى العلم لمسلم
فصل في بيان نزول من ثابوا قضا الناس لها فاذ خرج من الشعر في وادي عسركان ما شيا وحرك وابته تكان والكا واخذ
 على الطريق لوسط الى الحجرة العطوف نزل من مني بجيشاء والناس عجز صربان حدهما في يوم الفري والثاني في ايام التشريق فلهذا
 يوم الفري لثمة التي تم الحزيم الحلق وتعلق بالزوى فقاوت وركت الفعل صربان حدهما يرجع الى ما يرى والثاني الى الزوى فلا ولا ولا
 اشياء عدده وهو سبعة والموضع الذي يرى له وهو جرة العقبة وان يرى بالحجر وان يكون من حصي الحرم دون حصي المسجد وان تكون
 ملتقطة منقطة كجذبة صابرة شاطرة في مكة قد راعلة والثاني عشرة شيا الظهور والحدوث في التي لثمة مع رويها حصنا وبقاءها
 الحجرة ولا استدبار في هذه الحجرة وان يكون بين الحجرة وبينه نحو من عشرة اذع الى خمسة عشر ذاعا والى واجب عند اب يعلى مندوبه
 الشيخ ابو جعفر والحديث واجبه عند السيد رضي الله عنه والتزك سبعة التي بالمكورة وبغير المحصى وبحصى الجمار وبحصى غيره الحرم
 بالعت وبجصى المسجد الحرام والمسجد النبوي وهو مسجد الخيف اما الذبح والخضار فبغير شيا هدي للقتل والقادر والكفارة ولا يفتي
 المتنع ما يجيد الهدي ثم لا ويجيد الفم بون الهدي وان لثمة لا زل يلزمه لا يجزي واحد عن واحد حالة الاختار
 يجزي حالا الاضطرار عن ختمه وعن سبعة وعن سبعين الثاني ان قام بمكة طول الحجة ووجد الهدي ابتلاء فيج والى لم يقم اوقافه ولم
 يجد خلفا لثمة عند ثمة فيج عن القابلة عند هذا الثالث يلزمه صوم عشرة ايام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى هله ويصوم
 ثلثة ايام في الحج وهي يوم التروية ويوم قبله ويوم بعده فان فات اليوم قبل التروية صام بدله يوما بعد انقضاء ايام التشريق فان
 صوم يوم التروية واليوم قبله واليوم بعده صام بعد انقضاء ايام التشريق وان صام يوم التروية وهو ما قبله واذ كان صام يوم
 غيره من غير ذلك فافطر صام بدله بعد انقضاء ايام التشريق واذ فات يوم ثلثة الايام صام بعد ايام التشريق ثلثة ايام لم يصم في
 الحجة لم يحل الصوم واستقر الحكم في ذلك ان يجد ويجزئ له ان يصوم سبعة الايام متفرقات ان لم يصوم لم يعد وجب على المان
 يقضي عنه ثلثة الايام وان السبعة فثمة ثلثة ايام على حدة انواع ما يجزي به وما لا يجزي به بانه كسب الذبح والخضرة فلهذا لا
 يثمة على ثلثة الحنظل لثمة ولا يثمة لثمة الا بالذبح والغنم والمضغ والتمش تمام الحنظل والتبريق في نجره سواها
 في سواد وبشم في سواد والفضيلة في لثمة في البقر وادونها الغنم ولا يجزي من الابل البقر في لثمة وذوات الاربعة منها افضل
 الفضل في الغنم ان يكون خلا من الشاة ان لم يجد فبسا من المعز والجمع لثمة يجزي لثاة اذ لم يجد سواها والثاني ثمانية اجزاء
 العجا البين عرجها والعورا البين عورها والجداء والخرما والجفا والغضبا والخصوا واجد غير هذه لثمة اذا اشتراها على لثمة
 سبعة اصنافا اشقوق الادن والشتوب والصبيح داخل القرن والنباع على اليمن فخرج من بلاد او على الفراء فخرج سبعة اصنافا من الجذبة
 والمخوف ان سرق الهدي فوضع حصن اجزاء والابل افضل ان خيف هذا قبل بلوغ الحمل فيج وتصديق المستحقان وجد
 لم يوجد غير فعل بالدم وضرب بصخرة ساء او كتاب ووضع عليه يعلم من يذبحه انه هدي ان ملكه فتم بدله وان نكس الهدي لثمة
 الى المخير فخرجوا او ثلثة ايام يوم الفري ايام التشريق ويجزئ من هذا المتنع طول ذبيحة الحج والربع مكان الهدي من الابل فخرها
 بعد ما ركب بدنها ما بين الخف الى الركبة وقام من جانب يمينه وطعن في لثمة قولي لثمة نفسه لا مكنه فان لم يحسن جعله به مع بدل الذبح
 ان لم يفعل كفاء المحضو ويستحب ان يقرأ جهتها في موضع واما من لثمة من ثم يقول اللهم مناك اللهم لله والله اكبر اللهم تقبل
 واذ احضر الهدي الواجب هذا المتنع بدما الواجب سجاها والا ستقبانا بالذباة شرط الاجزاء والتمية شرط الاستبابة والدعاء مستحب
 واما الذبح للبقر والغنم وهو من اسفل جماع المحبين هو قطع الحلقوم المرعى والودجين من اذان الخ بقدر يذبحه وجلبه الحلق ذبيرة
 ان اراد ذبح الغنم عقل يذبحه وجلبه واخذ في الاخرى اسك على حوته وشعره ونا عضلة الى ان يبر وان نوى الهدي عن صاحبه
 وذكر غيره وهو اجزاء بالنية واما الخامس فليست بثلث باكل من هديه هذا ثلثة هي الى الاخوان ثلثة وبطل لقناع والمتر ثلثة ولا
 يعطى لجزء منه شيا ويعطى لاجرة من خاصة ما له وضد بجلد او بشعره او واد ويجوز ان يفرق اللحم بنفسه ياصبه هدي لقدر حكمه
 هدي للمتنع الا في شئ واحد هو اقترانه بحال الاحرام واما الكفارة فان عين ما لم يذبح ملكه فان بلغ المخير فخره فقد وفي
 ان عطيت الطريق فيج دمه حتى يكفر وان لم يعين كغيرها لزمه وعزاه وبيع بموا وبمكة على ما ذكرناه وما يلزمه بان يذبحه من ان ملكه
 عنه وان مر سورا الى المخير فخره فاننا فقد ان بما وجب عليه وان عطيت الطريق لغيره فخره ففدا جزاء وادركه الذكاة تصديق لوجه

كتاب الحج

المساكين فان لم يجد لهم اكله لم يجر حاله وان شج كان لولد مديا واما الاضحية فتجزي عن غيره من الامساك واما ما يجر في اربعة وعشرين هائلة فان كان بمنى وساق الاضحية مع الاحرام واشترى قدامه بغير بيع ولا مئنة ولا ابدال منه وان لم يشترى لم يقد جاز ذلك فان مات في الطريق لم يلزمه ابدال فان ساق في الحج فجزى عنى وان ساق في العمرة فجزى عنه ولا يجوز ان ياكل من الهدي ولو اكل اذ احتاج اليه ومصدق بقرته وما يذبح في الاضحية ضربان مجزى عن غيره في الحجى مطلق ومكروه ولا تضل من الاضحية الثمن من الابل والبقر والمعز والجذع من الغنم والاشوا من الاغنام والباض ثم العفرة ثم التواد والمستحب من الغنم كبش ابلع اغلب بغير فدية سواد وبيلنق سواد ويوقع في سواد والمكروه ستة الجملاء والفضماو الخرقا والشرقا والمقابلة والمدبرة وعبر المجزى ثلثة عشر صنفا الحصى وجد غيره والجذع من المعز والعودا والبيضة العودا والعصا البيضة العرج والمرضة البيضة المرضة العجفاء عن المنقبة والكبر لذي لا يبقى في الشور والجمل عني والمصفرة والنخا والمستاصلة والمشتعلة من الخول والعصران وبكره التضحية كبش ذبا به بنفسه الهدي مجزى عن الاضحية والجمع بينهما افضل واما الحلق فوقعه بعد الفراغ من الحج وبعد حصول الهدي في مكة منزله وان لم يذبح والحلق للمرجال واما النساء فلهما التقصير بعد اتمامة والتقصير اذا تلبد شعره لم يجز به غير الحلق وان لم يتلبد شعره غير الضرورة اجزاه التقصير فان زاد البيه قبل الحلق اعادة الطواف بعده وان تركه عمدا لم يردم شاة وان خرج من منى ولم يحلق ولم يمكنه الرجوع اليها فحلق مكانه وبعد ثلثي شعرها اليها ليدفن بها وان لم يمكنه ذلك لم يلزمه شئ ولذا مكنت الرجوع اليها عدا اليها وحلق بها ويستحب الحج الحلق لثا شيئا ابتداء بالناسبة من القرن الايمن والاشها بالعظمين خلفه والدعاء بالماثور فان لم يكن على اسر شعرا لموسى على راسه لم يقطع ثلث تحلان فاذا حلق احل من كل شئ احرى منه الا من الطيب لثا فاذا طاف لثا للزبان حله الطيب اذا طاف طواف لثا حلت النساء ايضا ويستحب ان لا يلبس الخيط الا بعد طواف الزيادة ولا يمس الطيب الا بعد طواف النساء وللمقارن والمفرد تحلان ويجوز ان يعد الحلق من كل شئ الا من لثا وبعد طواف لثا من النساء فاذا فرغ المتمتع من المناسك بها توجه الى مكة لزيارة البيت لم يؤخر الغد لغيره من راي بعد غدا بعد وعبر المتمتع يجوز له التاخير والتقديم افضل واذا اراد دخول مكة يستحب لبس بعة شيئا الغسل والتنظيف وتقليم الاظفار والاخذ من الشارب ان اغتسل بماء بارد وان احتل بعد الغسل اعادة استحبابا فاذا دخل مكة فضل مثل ضلعة اول يوم ودخل على نوا من الطواف وركعتي الحجز الى الصفا والتيمم بين المروة فاذا فرغ من السعي عاد الى البيت لطواف لثا فاذا طاف وصلى ركعتي فقد تم حجه وعمرته ان كان مقفعا او كان غير مقفعا تم حجه وبقيت عمرته يفعلها مبتولا من الحج فاذا فرغ من ذلك اراد ان يبيت بمكة للعبادة والطواف جاز فان بات بها او بعزها لغير العبادة ولم يعد الى منى لبيت بها لان من كل ليلة من الليالي لا يبين من ليالى التشريق دم ويستحب ان يام الخطة في اربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع منه ويوم عرفة ويوم كثر ويوم النفر الاول ويعلم الناس ما يجب عليهم من المناسك اما الناس في ايام التشريق فان يبيت بها ولا يخرج لها الى التشريق منها الا بعد نصف الليل على كراهية واذا خرج بعد نصف الليل منها لم يدخل مكة الا بعد طلوع كثر ويستحب ان يبيت في ايام التشريق ويوم كل يوم من ايام التشريق ثلث حركات بالحد وعشرين حصاة يتعلو به فروع وندى والفرش ثلثة اشياء ان يرمى كل حجرة سبع حصيات يبدأ بالعظمى يرميها حذفا والثلثة عشرة شيئا ان يرمى من بين المسيل وعن يمينه ويكره كل حصاة يدعو بالمرى في ذلك ثم يقوم عن يمين الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى بثق عليه يصلى على النبي وعلى عليهما وسلم ثم يتقدم قليلا ويدعو ويسئل الله تعالى ان يقبل منه فاذا اراد ان يرمى الحجرة الثانية تقدم ودعاها ودعاي فيه ما ذكرنا فاذا فرغ منها الى حجرة العقبة ودعاها على ما ذكرنا الا انه لا يقف عندها كما وقف عند الحجرين الاولين ووقت لرمي طول النهار والفضل في الرمي عند الزوال فاذا رمى اليوم الاول والثاني والثالث على ما ذكرنا فان اراد الرجوع في النفر الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق وقد اصاب لثا او العبد حالة الاحرام لم يجزه ذلك ان لم يصيب لثا الرجوع بثلثة شروط احدها ان يغير عيدا لوال والثاني ان يغير قبل عنوة الشمس الثالث ان يذبح صلى اليوم الثالث فان نضر بعد عزوب لثا لم يردم وان نضر في النفر الثالث هو اليوم الثالث جاز له ذلك بل الزيادة والتهنؤن على خضه واما ما يجر في جميع ايام اودى لبعض وترك روى بعض الحصى او تركا لشره بالان لا يقاع على الحجزة الا قل لم يخل ما ذكره بمكة او اذا رجع الى اهلته فان ذكر بمكة وامكنه الرجوع الى منى جاز ان وامر رجع اليها ودعاها وان لم يمكنه استئذان ذكر بعد ما خرج من مكة فعلى المقابلة ان حج واستئذان لم يحج والثاني لم يخل ما ذكر من الغد وهو بمنى او بمكة واذا خرج من مكة فان ذكر من الغد ضيق قدم الغابت ورمى بكرة ورمى ما يكون له يومه عند الزوال ولم يجز روى الغابت بالليل الا لاحد ربيعة العليل والخائف العليل الزهاة وان غادر يومه وما حاجبها يوم النفر الثاني وان ذكر بمكة او بعد ما خرج منها كان حكمه من ذلك لرمي كل ما ذكر بمكة او بعد ما خرج منها حكمه والثالث لم يخل من ثلثة اوجه اما علم عدد ما رمى وكان اكثر من نصفه او قل ولم يعلم فلا قل ان لم يرمى الثاني والثالث اعدا لرمي عليهما على الحجزة المتربة عليهما والاربع ان دعاها معكوت ورمى الحجزة الاولى جاز ما عدا على الحجزة الوسطى وحجرة العقبة والرجل المراه قد ذكروا والحج

من الوسائل

١٧١

يلزم به بقاء المحصول على الجرة باي وجه ممكن من لم يقع روي بدله ويجوز الرجوع عن ثلثة عن العبد لا لصبي ولا لغيره عليه بادنه ان كان عقلا ثابتا
 وليست بان يوضع المحصول في كنفه ثم يؤخذ منه روي عند التكبير في غير محلها صلوة واجبة لها صلوة الظهر من يوم الاخر في غير محلها من كنفها
 عقب غير صلوة ولم يكبر قبل يوم الاخر في التوارع وعقب التوارع هو الله اكبر الله اكبر لا الله الله الله اكبر الله اكبر والله الحمد لله على ما هذا
 ولا الشكر على ما اوله وادودت من حيث لا تصافا فافزع من المناسك ما كان له ان يقم بها انكسارها امرها الا لا مام في نه ينفى ان يصلى في
 التفر الثاني لظهور كفة فان اراد الرجوع من مولى الى هله وقد فزع من مناسك الحج بمكته ان كان لا رجوع الى مكة افضل لو راع كبد
 وطواف لوداع وليست بان يصلى في مسجد الحنيفة في مسجد النبوة عليه السلام وهو من عند المنارة الى ثنتين ذراعين من جانب القبلة ومن بين
 والبنات كعات واذا بلغ مسجد الحنيفة دخل واستلقى على قفاه قليلا واسراج ولا يترك الضرورة دخول الكعبة بخلافه او غير الضرورة
 ويجوز له تركه والا فضل خولها واذا دخلها استقبل ست عشرة شرا ان يدخل جامعا على سكرته وقاد ويدعو بالموسم يصلى ركعتين على
 الرخاء المحرمين الا سطوانتين بقية في الاول لفاحة يوم الجمعة وفي الثانية الحمد وبعدا باتها من القرآن ثم يصلى في روبا البيت
 يدعو بالموسم ثم يقوم بين الركن اليماني والقرن ويستقبل القبلة ويلتصق به ويرفع يديه عليه يدعو ثم يقول اني ارجع الى القرية و
 يفعل مثل ذلك بكثرة من التوافل فيها فاذا خرج من الكعبة دعا بالموسم واذا نزل من الدرجة فعل سبعة اشياء استجابا باصلي عن منية كعبته
 والصوخة وطعن بالبيت بين الحجر بابل لكعبة وهذا الذي تمام الحج وصلى ركعتين بازا وكل ركن وبدا بالركن الثاني فخم بالركن
 الذي منه الحجر واذا اراد الخروج من مكة استقبل خمسة عشر شرا وهي ان يطوف طواف لوداع ويستلم في الحجر والركن اليماني ان مكة وبها من الحج
 في الشوط لتابع ويدعو بما اراد ويستلم الحجر ويدعو الاستسلام ويدعو بالموسم وبان في منزم ويشرب منها ويخرج من المسجد من باب الحنطين
 ويدعو بما اراد ويخرجها على باب المسجد يقوم مستقبل القبلة ويقول اللهم اني انقلب على الاقدام الله ويكره الخروج من الحرم بعد طلوع
 الشمس حتى يصلى الظهر والعصر فيها واذا اراد الرجوع الى هله شترى بدوهم ثم انصدق به **فصل** في بيان مناسك التمسك المنة
 ذات روج وعينون روج فذات روج ثلثة اصن ما ازوها حجة الاسلام او ما وجبت عليها بالانكاد اواردت التلويح برفق الاول يلزم من وجها
 بادن لها فان لم يادن لها جاز لها خلافة بل يجب ان اعتد لها وجها واحدا محله ما لم يكن لها ان يخرج وندره يستقيم ذلك ان لم يسألها
 احد محبت وفام والثاني ان نذرت قبل التزويج او بعده بادنه فهو في حكم حجة الاسلام وان نذرت بعد نذر رها والثلث لا يخرج
 لها ذلك لآبوا الرزق والمعتدة اذا كانت لزوجها عليها رجة في حكم ذات روج وعينون روج في الحج المذخور والمنقطع به من غير ان يرضى عنها
 واحرامها كاحرام التحليل والحائض ينعى احرامها دون صلواته فان ركة ثلثا منها بانه لا ينعى منها وبخلاف ذلك لثباتها فان مكنتها الرجوع لها اجبت
 واحرمت منها فان لم يمكنها الحرم من موضع فاذا دخلت مكة ومكنتها الخروج في خارج الحج حرمت حرمته فان لم يمكنها الحرم منها فان مكنتها
 طاهر الطائف سعت قصر واحلف اذا كا يوم الزوية احرم ما يحج وقصت مناسكها على ما ذكرنا فان حاضت خلال الطواف قد طافت
 اربعة اشواط واكثر قطع وبقي عليه حرجت من المسجد سعت قصر واحلف ثم احرم ما يحج يوم الزوية وحرجت الى مائة منهن فاذا رجعت الى مكة
 لغضا المناسك بها قصت مناسك الحج ثم امتك الطواف وصليت كعبته ان حاضت قبل ان تطوف اربعة اشواط بطلت معها ولزمها التمسك
 على احرامها والمخرج الى مائة منهن والمشرقة قد صدقته ما مفرة فاذا فزع منها قصت العرة مبتولة وان دخلت مكة حاضا فكما مثل
 من تجبض قبل ان تطوف اربعة اشواط فان لم تجبض امتك العرة واحرم ما يحج يوم الزوية يا يحج وخاف الحج حراما لها فقلد لها الطوافين طواف الحج
 طواف النساء والتعني حاضت خلال طواف النساء او قد طافت اربعة اشواط لم يجزها الرجوع جانها الرجوع الى هله قبل ان تامة فان حاضت
 قبل ان يطوف اربعة اشواط لم يجزها الرجوع حتى تطوف فاذا ارادت لوداع حاضا وعت من ان باب الحج بان يخرج عن الطواف طافا
 واستلمت ركان فان لم يمكنها اشارت ان لم يمكن الطواف بطواف عنها ولها وان لم تقبل الاحرام احرم عنها ولها وخبرها ما يجب الاجتناب
 عنه ونقص عنها ما يلزم التحليل اربعة اشياء كفت لارس رفع الصوت بالتلبية والحلق بدخول البيت بجملتها ما جاء في علي التحليل شأنه
 الحنطة والتخليل بالحمل ويجوز التحلل دخول المسجد لقضاء المناسك كلها الا دخول الكعبة **فصل** في بيان احكام المحلل المصدق بالتحلل
 بالمرض فاذا مرض الحاج بعد ما حرم ولم يقدر على الفؤالي مكد لم يحل ما ساق الطهارة ولم يبق فان ساق بعثه الى المحلل ففعل المحلل لم يان
 يبلغ الحد محله ثم يحل ما حرم من مرضه ولم يخفف من خوفه ان لم ينفق فان ذلك لم يقبل واحدهما فقد حج وان لم يدر في جبال مكة
 عرفة فان كان قد حرم بمرضه لم يقض من قبل فرضه وان حرم ببطوع كان لقضاء طوعا واذا قصص خل في مثل ما خرج منه وان لم يخفف
 احل ان يبلغ الحد محله والحل ما يوم الحج بكان حاجا وخبره وبغنا الكعبة بكان معتبرا وبهوى اذا احل وحل كل ما حرم عنه
 حتى يحج من قبل بكان الحج ذبيحة بطوف طواف النساء ويستيب من بطون عنه ان كان يحج بطوعا ولم يحج او بعمره في الشهر لم يدخل في سنة

الوقوف

كتاب الحج

طواف النساء ان كان معتمرا ولم يسبق له حدى بعث بشتمه مع صحابه و قد ابدى فيه ثم احل بعد ذلك الصدا بالعد ولم يحل ما صدرت علما
او غيره ظلم لا قول بطلان ذلك الم يكن له مشكوك سواه وقد شرط على به بنون لا تحلل ويجعل عليه القضا ان كان ضرورة وهو ما يجاز ان كان متطوعا
وفي سقوط الدم اذا شرط قولان واثنان ان كانا مكنة لتفوت بعد ذلك فقد نذر ذلك احد الموقفين فقد حج وان صد عن بعض الناس قد دل
الموقفين فقد حج واستثنى قضا باقى المناسك ان لم يمكنه لتفوت وكان له طريق مسلوكة سواه يجب ان ينقذ نذره بعد ان بشرط على تيمم
بطلان وان صد عن الموقفين فقد حجته وحكمه ما ذكرنا **فصل في بيان الحج المكاتب والعبد المدبر والصبي المكاتب مشروط ومطلق**
فالشرط في حكم العبد ذلك المطلق ان ادعى بعض الالكاتبه وكان لا اقام بينهما ما يراه صحيحا في اياه يغير من سبيله والعبد لم يحل تأجيل
بذنه سبيله او يغيره فان احرما بانزله ولم يرجع عن ذلك صح حجته فان لم ينال الكفارة كان فرضه الصوم دون الحج فان عتق قبل اوقاف المشركه
عن حجة الاسلام ولن يرجع الاذن ولم يعلمه واعلم وقد تلبس بالاحرام لم يكن لوجوه تأجيل وان رجع واعلم قبل تلبسه بالاحرام ولم يان له فيه
احرام لم ينقذ حرامه وكان سبيله منعه من ذلك حكم المدبر كالتصبيح بالحق به ولته وقد عطل الاحرام لمرم بالاوام والاحتجاب على الحج
الاحتجاب عنه وهما مرق بقضا المناسك ان بلغ قبل اوقاف الموقفين وباحدهما اجز حجة الاسلام وان لم تبلغ لم يجز غيرها وعليه حجة الاسلام
ان بلغ مستطاعا او وجد الاستطاعة بعد ذلك ان لم يعقل الاحرام عنه ولته وجبته المحرمات وطاف به سحران مكنة وعنده ان لم يمكنه وكل حكم
بقية المناسك **فصل في بيان العمرة العرة** هي من تلبية بالحق وعمرته تلبية بالحق وتلبية به ضريبان اما فقدت عليه وتاخرت عنه فالتقدمة
هي العمرة المتع بها الى الحج والمناخلة هي عمرة القارن والافرام فان تمتع بهما لم يحل ما احرم في شهر الحج وعمرته ما لا قول لا يجوز ان يجعلها منفردة
انا نوى ذلك ان لم يوافق المتع والثاني لا يصح واذا اتممت حجة القارن والافرام ان شاء احرم ببلد نقضا ايام التشريق وان شاء اخر الى سبيلها
المحرم فان زاد ما خرج الى التشيع واحرم منها وشرط على ما ذكرنا في الحج ونوى العمرة للحج ولو نذر داخل الحرم قطع لتلبية وطاف طواف النحر
وسعى بين الصفا والمروة وقصر وحلق والحلق افضل طواف النساء فكان الحج واجبا او نذر باكانت للعمرة بكل عهدها تلبية بالحق
ضريان واجبة بالنذر او مندوا لهما فواجبة بلزما الا انها على ما نذر والمندوا لهما يصح الا انها بها في كل شهر ودى في كل عشرة ايام و
افضل وقتها شهر رجب ارجحته الى الحج في الفضل تارم طواف النساء في كل عمرة الا في المتع بها **فصل في بيان هامة النبوة عليه السلام**
واذا اراد الرجل الحج وكان على طريق العراق فالاول ان يبدأ من بادية النبوة عليه السلام وان اخرج وبعده بالحج رجوع الى طريق المدينة ونذره فاذا
المعبر من خلد على كل حال وصلى فيه ركعتين فان جان فاسبارج وصلى فيه واضطجعت صلى ايضا في مسجد الغدير وكعتين اذا بلغه واعلم ان
لمدينة حرم ما مثل مكة وحده ما بين لبيتها من طول عابرا الى غير ذلك وكل صيد ما بين الحجرتين ولا بعض شجرها ولا يحل خلاها ويستحب الفضل الى
المدينة ولدخول المسجد الدخول من باب جبريل والقيام عند الاسطوانة المقدسة والزيارة على ما هي مروية فاذا فرغ من الزيارة فخرج الى المنبر وسبح وحمده
عشرين مائة وثلاثين وقام عند حامد الله تعالى مثبا عليه صلى ركعتين بين القبر والمنبر فان نذر وضته من دبابض الحجة ثم ان مقام النبوة عليه السلام
صلى فيه ما بدا له ثم ان مقام جبريل عليه السلام ودعا بدعاء الدم فقد دوى ان حاضرا به مستقبل القبلة لظهور ثم ذات سبيله انكسار
عليها السلام ودوى ان قبرها في بيتها ودعى ان بين القبر والمنبر دوى ان في البقيع الا ان تزار في المواضع الثلاثة والمجاورة مستحبة بالثقة
واذا الصلوة في المسجد ان عرض له مقام ثلثة ايام بها صاها واعتكف عند الاسطوانة التي عليها صلى عليه لثوبه ليله الاربعاء وقعد عندها
يومها وصلى ليله الخميس عند الاسطوانة التي عليها صلى عليه لثوبه ليله الجمعة وقعد عندها وصلى ليله ليله الجمعة وقعد عندها
النبوة عليه السلام وصلى عندها ليله ولا يتكلم هذه الايام ان استطاع الا بالابد منه ولا ينام ليله ولا هذا الاغراب ولا يخرج من المسجد الا في
ولا ينام فيه ثم نهى والا ثمه عليهم السلام ويخرج الى احد بن وحرقة عليه السلام وبان مسجد قبا ومسجد الخراب تحبذ لفضله ومشرقا ثم ابرهم
وتطوع بما استطاع من الصلوة واذا غزم على التوجع ان موضع راس النبوة عليه السلام وصلى عليه دعا وان المنبر مثل ما ذكرنا ورجع الى القبر
الزق المنكب يسر وصلى ست ركعات قريبا من الاسطوانة التي خلف الاسطوانة الخلفه ثم استقبل النبوة عليه السلام ودعته ثم رجع كتاب
الحجها الى الجهات فرض من فريض الاسلام وهو فرض على الكفاية واذا قام به من يكفي سقط عن الباقي وانما يجب ثلثة شروط احدها حضور
امام عدل ومن ضبط الامام للجهاد والثاني ان يدعو اليه واثالث اجتماع سبع خصال في المدعو ابروهي الحرية والبلوغ والذكورة وكال العقل
والصحة والديانة اذا اخراج اليه المعرفة به وبسقط عن عشرة نفر النساء والصبيان والمجانين والشيخ الفتيه والمرضى والعرج والمجانين
اذا لم يقدر على الحرب فادسا ومن ليس من اصل العربيه ومن لم يات بها لوالدان ودرجما يصير للجهاد فرض عين بل حد شين احدهما استنهاض
الامام اياه والثاني يكون في حضور الامام وغيبته منزلة وهو ان يدهم امر يخشون بسبب على الاسلام ومن على مسلم في نفسه وماله فاصلا
شرط حضوره وقد رتب على دفع ذلك وجوب معاون ان احتاج اليه ولا يجوز لجهاد غير الامام ولا مع ائمة الجور **فصل في بيان اقسام**

من الوَسْبِلَةِ

الكفار ومن يجوز قتاله ونبأ القتل الكفار ضربان فقتل مجنون اقراؤه على غيره ولم يهتدوا لنصائهم والمجوس بشرهم بقولهم الجحيم والشرام اخرا
 احكام الاسلام عليهم وهي حرمة اقطارها بالجهنم وجبها ثمانية عشر شيئا الاشياء النافعة للامان من القتال مع اهل الاسلام وما يكون في
 حكم النافعة من سب الله وقته وسب نبيه واصابة المسلمة بانتكاح والزنابها والا عانز على المسلمين ما باطلاع اهل الحرب على احوال المسلمين
 مكنتا بلهم بانجاء اهل الاسلام وبما يؤمنون منهم او باقتنائهم مسلم عن غيره وبدا لته على احدين المسلمين وقطع طريق عليه اقطارها منكسرة
 دار الاسلام من شرب الخمر وتكاح الحرامات ودخال الخنازير في بلادهم وقصوا لنا قوسا واحدة لكنيسة والبيعة والحالة انبثا فاذا التزموا ترك
 جميع ذلك هو الصغار جان عقد الدمة طمغ في خالفوا شيئا من ذلك خرجوا من الدمة والقصور الاخر لا يجوز اقراؤه على غيره وهو مر بعد هؤلاء
 من الكفار ولا يقبل منهم غير الاسلام فان لم يقبلوا قوتلوا ولم يرجع عنهم لا بعد ان يسلموا او يقتلوا عن اخرهم والضرع الاول ان يلزموا القضا
 قوتلوا حتى يسلموا او يلزموا الجحيم والضرع او يقتلوا عن اخرهم واذا قتلوا لم يبدأوا بالقتال لا بعد ان يدعووا الى الاسلام من اهلها الشبهة
 والا قرا بوجوب الله سبحانه وعدله والشرع بالشريعة باشرها فان بوالجميع وبعضه حل قتالهم ووجب لهم حال اهل الاسلام اما كان لهم
 شوكة وقوة او كان بهم ضعف قل او توطى حالهم فالاول يلزم قتالهم على الفور ويبدأ بالاقرب فالاقرب بالمكان الا مقام بالابعد وكذا
 ولا يجوز قتالهم الا اذا راى الامام في لناخره مصلحة ولا يصالحهم الا امام فوق ربيعة شهر اذاه صلاحا وبقالهم الامام كيف شاء بنشأه
 شاء الا بالقتال التمس في بلادهم من تحضروا قوتلوا بكل وجه يكون صلاحا واذا القم قتالهم ونسروا بالانذار وبالمسلمين ان سرهم جازيهم
 اذا قصدوا كافتهم ان اصابوا لطفلا او مسلما بلحقه ثم ولزم الكفارة في قتل مسلم ويجوز بينهم بالليل تجزئ الجناح والقتال عاها وقطع
 الاشجار وان قضت لمصلحة وكرم لم يخرج اليه يجوز بذل الجمل من على مصلحة المسلمين لنقل اذا كان بالمسلمين ضعف بحيث لا يذا
 اذا الجحيم ولا يجوز قتال لشا ما لم تقابل المسلمين ولم تعاون عليهم ولثان يجوز للامام تاجرتا لهم وموادعتهم في عشر سنين لا يجوز له
 ان يقا تلهم اذا لم يستطعوا بالرجال والسلاح وما يحتاج اليه في قتالهم حتى يستطعوا بدفعهم بما يرى صلاحا ولثالث مكان مكان كل اثنين
 الكفار واحد من المسلمين وجب عليه التفتت لهما ولا يجوز له الفرار منهما ومن فرغ غير محرف لقتال ومتجرا في قتله فداءه بغضبت الله وعلى
 الامام ان يقا تلهم ويصالحهم على حسب ما يراه سوا با واما الامام فلم يجز ما كان محرفا سيرا او متعنا جان للامام عقدا ما ان لعامة الكفار
 وللنصوص من جهة ان يعقد في صلح ولا حاد المسلمين ان يعقد والواحد عشرة وليس لاحد ان يذم على الامام ويدخل المال بتعا للنفس فليعقد
 وانا استد موالي المسلمين لم يذم مومم وتوهوا من لفظهم الامام فاقومهم بغير الترضي لهم وردوا الى ما منهم ليكونوا خرافا من سلم الحرب في
 واد الحركي اذا سلمه حنفا له ولولده الضعفا من التوب كان حملا وسببته ولما د من الاخذ مما يمكن نقله الى الاسلام ولا يجوز الفداء
 بمن عقده الدمة فان احسن منهم بعدد ريند اليهم عهدهم وردوا الى ما منهم بعد استيفاء كل حق لله تعالى للمسلمين منهم **فصل**
 بيان حكم ابله اذا فتح كل رض ففتح على المسلمين لم يجز من ربيعة واجبة فاضحة عنوة واصلح او يغلبون الامام او يسلمون من غير قتال فالاول
 كان المحرف اهل ولا با في الجميع المسلمين كان حكمها على ما شرط ولا يقع ذلك لا بعد ان يقبلوا احكام الدمة ولثالث رابع من الانفاك اثنا
فصل في بيان احكام الاسارى الا سائر الا سائر ثلثة اصن رجال ونسا وذراريهم لو خلعوا بلبا ما اسرقتل نفضا القتال وبعده فالاول ان لم يسلم
 كان الامام يجزئ من بشرين قتل وقطع يديه بعلة ترك حتى يفرق ولثاني ضربان ما يجوز له عقد الدمة ولا يجوز له الاول يكون الامام
 بين ثلثة اشياء اخذ الفداء والاسترقاق والمن ولثاني يكون له ثلثة اشياء بين شلثين المن والفداء والنفقة فملك بغض لئلا يتكاثر معهما اريد
 بلغ سبع سنين جاز الفري بينهما في البيع والذم يبلغ المجرى ما الذم رضى ان اشكل لهما اعتبر حالها بالانبات فان انبتت في حكمها
 وان لم تنبت في حكمها **فصل** في بيان الفري والغنيمة ومن استحقها وكيفية قسمتها الفري في الشريعة ما حصل في ايدي المسلمين من غير قتال
 وهو من الانفال والغنيمة ما استنقا بغيره من المال وينقسم قسمين ما استنقا من لكونه والمعادن وقد ذكرنا حكمها في كتاب الجهاد
 يستفاد بالغلبة من دار الحرب هو ايضا قسمان اما امكن نقله ولم يمكن فالاول ضربان موال وسبا باقا لا يحل خرج منها الصفا با بالاما
 قبل لقسمته وهي لا انظر له من الفري الفداء والثوب المرتفع والحجارة المحشاة وغير ذلك ثم يخرج منها المئون وهي ثمانية اصناف العرة انافا
 الحارط والنقل والجبابيل والرضعة للعبيد النساء ومن عاونهم من المؤلفة والاعراب على حسب ما يراه الامام ثم يخرج الجحش من الباقي
 ثم يقسم الباقي بين من قتل من هو في حكمه بالتوبة للرجال سهم وللنساء سهمان اذا لم يكن فيهم مسروق ولا منصوصا ومن كان له افرس
 جاعة اعطى سهم فرسين لا اكثر ويستحق الغنيمة ثلاثة اصناف المرصد للقتال المطوعة والاعانة والصقة الحاضرة وكان غرضهم الجهاد او
 قاتلوا ولم يكن غرضهم الجهاد والصلب الحضور ومن ولد قبل لقسمته ومن فصل لهم المدة قبل لقسمته وانفك من مسلمين ومن قتل
 الغنيمة وما يؤخذ من الغنائم في المراكب كان حكمه كحكم من قتل من غلب الجهاد واستحق لقتلهم والجرة والستيا هي الدار والستيا وقد

كتاب الجهاد

ذكرها حكمها فان كان منهم من اسرا الكفار من اولاد المسلمين اسرقوه اطلقوا لوليتهم بشرط عرفت وانما تلبسوا بالثاني يخرج من تحتها لباقي المسلمين
فأطعن وامر الى الامام وما يحصل من غلته بغيره في مصالح المسلمين **فصل في بيان احكام الجزية هذا الفصل يحتاج الى بيان** احكامه اشياء من
يجوز عقدا لغيره ومن يوضع عليه الجزية ومن لا يوضع وقد للجزية ومن يستحقها لاقلا لهم وود التصاوت والمجوس قد ذكرناهم والثاني
من اجتمع فيه جنس خاصا الجزية والذكورية والبلوغ وكما للعقل والنفاء والتفكير بانفسه واولاد الثالث سنة فخر المرأة والعبد المجنون
والصبي الابله والستية لفسد الواجب ما يكون به لذي صانع او قد عتق موكل الى داي الامام ويجوز له ان ياديه فيه والذ فضل عنه من شرط
عليهم لعتا ورضوا انما بعد استغفار الجزية بشرط احدهما ان لا يبلغ تعدا ين يد على اقل ما يجب عليهم من الجزية والثاني ان تكون معلومة مقدار
في اربعة اشياء الامام وهذا المائة بهم من الرجال والنساء وقد العيون من الجزية والادام وقد علف لذاب مضع على الواسل وعلى اديانهم
لا يجمع بينهما والخامس من يقوم مقام المهاجرين في نصرة الاسلام **فصل في بيان احكام البغاة** وكيفية قتالهم لباقي كل من خرج على امام
عادل في قتالهم على ثلثة اضراب يجب جازر ومخطوفا لاول ما اجتمع به اربعة شرط كونهم في منعلا يمكن تفريق جميعهم لا بالقتال وخرجه
عن قبضة الامام منفرد بن عنه في بلد او غيره ومباينتهم بتاويل سايع عندهم فان ما بنوا ابتاويل غير سايع كاقوا محاربين ولست بها من الامام بان
للقاتل والثاني ما يكون دفعا عن النفس لثالث اذا كانوا في قبضة الامام غير متعين واذا قوتوا لم يرجع عنهم حتى يقولوا الى الطاعة وتقبلوا
عن اخرهم فان اضرهوا وكان لهم فقه رجوع اليها جاد الاجابة على جرحهم والنتج لم يدبرهم وقتل سبهم وان لم يكن لهم فقه لم يجره ذلك طحا
العسكر من المال فهو غنمة ومال المجوه فلا يملك ولا يجوز سبي رايهم مجال **فصل في بيان احكام المحارب** المحارب كل من اظهر السلاح على اهل
والدنيا في قتال وادى موضع يكون ولم يخل حاله من ثلاثة اوجبه ما يتوب قبل ان يظفر او يظفره قبل ان يتوب ولا يتوب الا بظفره فالاول
لم يخل ما لم يجر اجنى بما لا يوجب لغود في غير الجارية وحقه لعفوه وحق جناية توجب القود في غير الجارية ويجوز لعفوه حق الله تعالى
القود في حق الناس لان يعفون له الحق والثاني لم يخل ما جنى جناية ولم يجرى فان جنى جناية لم يخل ما جنى في الجارية او يجره فان جنى في الجارية
لم يخل لعفوه ولا الضلع على مال وان جنى في غير الجارية جاز فيه ذلك ان لم يجرى واخاف فحق عن البلد وعلى هذا حتى يوثق ان جنى جرح افض منه
انما نفي عن البلد فان اخذ المال قطع يده ورجله من خلاف ونفي ان قتل عرضة في الظاهر والسر لا يخل من القتل كان والى الدم بخبر بين القود العفو والدية
ان كان غرضه المال كان قتل حقا واصلب القتل ان قطع اليد ولم ياخذ المال قطع ونفي ان جرح وقتل اقتص منه ثم قتل صلبا ويخرج
من قطع واخذ المال جرح وقطع للقصاص ولا امكن قطع اليد كسر ثم قطع يده اليمنى لاخذ المال ولم يوال بين القطعين امكن قطع اليمنى قطع
اليمنى قصاصا ورجله اليسرى لاخذ المال لثالث يطلب حتى يظفره ويقام عليه الحد **فصل في بيان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر** هذا
من فروع الدين بالحق باحق حقه شرط ان يعرف المعروف والمنكر منكره ويضم استقرار ذلك من مرتبة ويجوز تأخير امره وهبته لا يؤد
الى اكثر منه ولا يكون فيه مضرة من الخوف على النفس والمال او غيره والامر بالمعروف يقتضيه المعروف في الوجوه والندب التي تقع على المنكر بين المنكر
فان كان المنكر مخطوفا كان النهي عنه واجبا وان كان مكرها كان النهي عنه مندوبا ويجبان باليد واللسان والتقدم باللسان ويبطئه ويجوز
ان يجرى ويوجه ودمما يقوم الفضل في ذلك مقام لقول من الاعراض عنه وترك التعظيم له والازداء به والهجر عنه فان نجح والازدء فان لم ينجح ردة
من كان مكرها لم ينجح وشدد عليه وتفع الى النادى في نادى الى اللطف تكان ما ذنبا من جهة من له ذلك فان لم يقدر على شيء من ذلك وتعامفد
منه اقتصروا على القلب رجا بعض ما يصلح له فيجوز ذلك اذا بال الى مضرة واد اكره احد على ترك المعروف وارتكاب المنكر ما لم يكن قتل
نفس محررة وقطع عضو منها الزم **كتاب القضاء** في بيان احكامه في قضاء ما بين الناس من اديانهم وقضا ما بين الناس من اديانهم وقضا ما بين
نفسهم وقضا على الكفاية ومختوب مكره ومخطوفا لاول واحد وهو ثقة من اهل العلم انما يجب الامام سواء والثاني لمن يطلع به برعية الامام
ويجوز غيره والثالث لا يكون له كفاية وقد شهره الفضل وان كان هلاله والخامس لمن ينفذ لعالم براء امكن غير ثقة وهما اهل بان كان ثقة ولا
ينفذ الا بثلثة شرط العلم والعدالة والكمال فالعلم يتم بالوقوف على الكتاب الاطلاع على السنة والنوطة في الاختلاف والوقوف على الاجل
والثبوت على اللسان والعدالة تحصل اربعة اشياء الورع والامانة والوثوق والتفويض لكمال يثبت بثلثة اشياء بالتمام في الخلقة وفي
والاضطلاع بالامر الاخلاق في العبدية ولا يجوز القيام بذلك من جهة ليس له ذلك الا مكرها اذا اوى اليها من جهة من له ذلك كان اهدا
له وحكم بالحق في عرض حكومة للمؤمنين في حال نقباض هذا الامام منى الى فقهها وشعبهم فاذا تغلغل القضاء من له ذلك جهده في انما يلقى
وعمل كتاب الله تعالى وسنة النبوة على الاسلام والاجماع لا غير فان شبه عليهم توقف حتى يتخلى له فان حكم بخلاف الحق فهو اخطا ثم بان له
ومقتضى ما ذكر به فاذا اراد المجلس للقضاء اخذ مجلسا بارزا واسعا يصل اليه من له له حاجته ووسطا للبلد اضل من الطرفين والار
بغير شرط غير شرط عليه بمقتضى له وهبته وقوضا ولبس خشن ثيابا نظمه ما وزع نفسه للقضاء على كل ما يشغله ويفتقر عنه من الغضب واليخ

من الوسائل

والعشر والخون الحزن وكل فكر يضر بشئ من ذلك يرد على من يمتددة ودخل مجلس حكمه وصلو كفت بن مكان في المسجد سلم
على كل من سبقه اليه وجلس مستديرا ليعلمه وينبغي ان يجتاز ثلثة فترقة يقوم على اسر لترتيب الخصوم او لا فاقلا وكاتبه اعدا فقيها
عنفيا عن الطمع ومجلسه بين يديه ليكتب ما يحتاج اليه بنظره وقساما عا فثقة بقسم بين الناس موافق ومجلسه لثمة ليقول ما لم يخفوا
بنيته في الحج والحاضر والسجدة ويجلس العلماء ليشاورهم فيما يحتاج اليه بنظره وعلى وجه التصويم باخذ من الحكم من الحاكم الذي كان قبله
ينظر في حال المجوسين مع خصوصهم فان حبسوا بحق تركهم وان حبسوا باطلا والحق وينظر في الحقوق وحال الثمة والذين حكم بشهادتهم
وفي امر الاوصياء وبقر الثقات ويقوى الضعيف بعزل القاطق ويترك من الضوال ويتفرغ لامل العامة فان ظهر من احد الخصمين لاداء
عنتا وسفه نفا فان عاد صاحبه واغلظ في التوقن عاد مجزى المصلحة في الاداء في العفو وهو الجاني في تتبع حكم الحاكم الاول الا ان
يستعد الحكم عليه فانه يتبع وكان قد حكم بالحق ورضاه وان حكم بانباخل نفاه وان اشتبه عليه لسان المدعى والمدعى عليه والبيته
الى ان يتضح له وان شهد له شاهد لم يخل حالها من ثلثة اوجه ماعرف حالها بالعدالة او الفسق واشتبه عليه فالاول يحكم له من غير
والثاني لا يحكم به اصل والثالث توقف حتى تعرف حالها فان حكم على ظاهرا لا سلام ثم بان ثمة ما ينقض الحكم ولم يخل البيته من وجهين
لهما سداد وضبط وحرمة وجوده فحصل الحق في التفرق والوعظ والبعث بدنه ان لم تكن هذه الصفة فزها وسان كل واحد على مدته عن كلبته
والوقت المكان وغير ذلك من الوجوه فان نفقت اشهادا تبحر عن العدالة وعظمهم فان ثبتوا وقعدوا لولعكم وان جرحوا وجروا
بالوعظ واختلفت اشهادا تاسقطها واختلفت لجلين موسمين يتبع خصا بالصفة ووقود العقل الامانة والوثوق والبرائة
من الشئ والحق والميل والكيد الحاج وصاها باكتام ذلك المدعى المدعى عليه الشئ واقل ما يجزى في ذلك ان يكتب كالمدعى
المدعى عليه انتهى ومقتضى الحق لسان صاحب السبالة اصل مسجد وسوقها وجيران دكانها وبوتها سر في رقتين وقع كل واحدة منهما
الى واحد بحيث لا يطلع عليه الاخر ولا يقبل التعديل في الجرح الا من اشين ويعتبر فيه لفظ الشهادة ويقبل التعديل غير مفسر الجرح لا يقبل
الا مفسر وليس لي الحاكم ولم يخل ما رجع معا بالتعديل والجرح او رجع احدهما بالتعديل والاخر بالجرح فان رجعا بالتعديل مضي الحكم
ان رجعا بالجرح توقف عنه وان اختلفا ضم مع كل واحد وجلا اخر وامرهم بالتوائ البحتان رجعا بتمام بيته الجرح والتعديل حكم عليه ان
رجعا بتمام البيتين اخذ بقول بيته الجرح ولا يرتب الحاكم شهودا لا يسمع من غيرهم وان رتبها وسمع منها ومن غيرها جازا واذا حضر جماعة فثمة
اقرع بينهم فمن خرجت فرقة ابتداء بر في الحكم وان علم من جاء او لا بداء به وان اشتبه كتب سامهم ثم اقرع وخلطها وجعلها تحت ما يجلس عليه
واخرج واحدة فمن خرجت فرقة ابتداء بالاحض خصا للثمة لم يخل حالها من اربعة اوجه ماعرف المدعى او ادعى كلا مما انه قد احضر
للدعوى وادعى كل واحد منهما على الاخر دفعة او بدلا احدهما بالادعوى وادعى الاخر انه حضر له دعوى عليه فالاول يسمع دعواه ويحكم على مقدمه
الشرع بينهما وان كان مكان احدهما بيته حكم عليها وان لم يكن اقرع بينهما والثالث يسمع ممن يكون على بين الخصم لايحسم ممن يدعى بالثمة
اذ لم يكن الاخر بيته على ما ادعاه ولم يخل المدعى عليه من ثلثة اوجه ما يكون اخر لسكن عن الجواب او اجاب لا اقل توصل الحاكم الى
الهامنة معرفة ما عنده وحكم على ما اشار به من الاقرار والامكار والثاني مجزى بقر بقر ينكر الا ان ينفو خصم الثاني لم يخل من ثلثة اوجه
اما اقرعها ادعاه او يقرها او ينكرها فان اقرعها ادعاه وكان عينا فثمة ان يدعى انزعجها وان كان حقا في مقلته ربه الا يقا فان ادعى البعثا من غير
زها بال قبل مثلا لان يقيم خصمه بين يديه على ياره وان ادعى هابطا لم يقبل منه الا بيته من اصل الخيرة لبا طنة فاذا ثبت اعطى سبيله ان لم
يكن ذا حرفة يكتبها وامر بالتجمل وان كان ذا حرفة فعله اليه ليستعمله فافضل عن قوته وقوت عينا بالعرف واخذ بمجته وان قرع غيره ولم يكن
مالا لم يقبل منه وان كان مالا وكان منهما الزم بيانه فان بين وكان موافقا لدعواه فالحكم به ماد كثره وامكان مخالفا له او اقر مفسر مخالفا
له من غير جنس ما ادعاه ودعى المدعى ان ذلك ايضا يلزم له الزم الجرح مما اقرع الادعوى بجائها وان اقرعته بقل مما ادعى له ما اقرعه
وحكم بما في مجاله وان لم يصدقه المدعى فيها اقرعه كان دعواه بجائها والزم الجواب فان اقرعته كما ذكرنا وان انكر قبل المدعى لك بيته فان
الهم وكانت حاضرة اقامها وان لم تكن حاضرة قبله احضرها واقامها ونظر في امره بها فاذا احضرها سمع شهادتها وان نفقت وافقت
دعواه ارضها وان خالفها اسقطها وان ادعى عيبه بيته اخذ منه كقبل حتى يحصل البيته ما لم يزل المدعى على ثلثة ايام فان زاد ولم يزل لم يقبل
فان احضرها قبل انقضاء المدة فلا تولى لم يحضرها برئ من ثمة وان قال ليس بيته قبل له فاقرب فان سكنا فيهما وان قال تاخذ الحق بحق
قال للمدعى عليه تخلف فان اقم قال للمدعى عليه فان قال لا اقامها وان قال نعم فقط وخوفه وعرفه عاقبة اليه في الكادبة فان اقرعها
وان اصر حلفه فاذا حلف سقم دعواه ولان هذا اليه كان لم يدلك فاذا حلف ثبت ما ادعاه وان نكل بطل حقه فاذا حلف المدعى عليه شرط
في اليه ان اذ احلف لم يكن له رجوع عليه بعد ذلك وجب لزم الشرط وان لم بشر وادعى بعد ذلك عليه اقم بيته قبل منة لان لا يثبت المال

كتاب القضاء

على غير مصرح طال به برفق اعدوا القس صاحب الحق حبس الحاكم حتى يبرأ اليه من حقه واذا اقر المدعى عليه بالمال وكان له مقر باعاقدا مع الغير
 يجوز عليه ان يحكم اقراره وان كان غير عاقل ولا بالغ لم يصح اقراره وان كان عبدا وصداقة سببه وكان بحق في النفل قس منه لان يفتك
 سببه فان بلغ الفداء بقتنه كان سببا محض بين الفداء وتسلم العبد ان كان في الدين وكان كادونا في الاستدانة لم مولاه وان كان مودونا
 في التجارة وظن لمدين كونه مودونا في الدين مستوجب وان لم يكن مودونا كان في دينه فاذا عتق لمولى له وان كان محجوا عليه كان على كل واحد
 اوجه اما ان يبيع المحجوا او بما يكون محجوا عليه وبما لا يكون محجوا عليه فلا قبل بقتنه والثاني لا يصح اقراره والثالث يصح اقراره بقتنه
 ثبت الحق باقرار من يبيع اقراره وطلب المدعي من الحاكم اثبات اقراره فان كان الحاكم من غير المقر بقتنه اشبا باسمه بغيره بانه وكل عقل البينة
 ان لم يعرفه توقف عنه لان البينة عارضة فان التمس بعد ثبوت المحال محظور وسجلا وكان مع المدعي كتاب بحقه وثبت ما به بالبينة علم في اول النفا
 وكتب تحت كل شهادة شاهد متك في مجلس حكمي قضاي او كتب له محض او موثوق الحق وان ثبت الحق بالبينة من شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين او شاهدتين كره ذلك المحض وان القى نقاما به ولم يحكم به فهو سجيل ولا يجوز الحاكم ان يقبل كتاب حاكم اخر ويحكم به الا بالبينة
 فان شهد بالبينة على التفضل حكم به ولم يخل ما ادعى المدعي على حاضر صبر عن نفسه وعلى غايك ميت وحاضر لا يعبر عن نفسه مثل المولى عليه
 فلا قبل قد ذكرنا حكمه والثاني يحكم له بشرطه فانما بينة عارضة وبما لا خلاف لم يخل ما يكون المدعي به عينا فامة او دين في دينه فلا
 باخذ ما الحاكم ويسلم من المدعي الثاني ان كان المدعي عليه مال من بعض حقه قضى حقه منه وان كان من غير حقه باع عليه قضى الحق من ثلث
 القس صاحب الا ان يكون الدعي على ميتة يجوز لو دنت ان يقضوا الحق من وجه جز دون ثمن ما يباع عليه ان لم يكن له مال اصله حقه
 في الدين الا ان يكتب الفايدي المولى عليه بعد ذلك مالا وان سأل الحق على الفايدي لم يكن له بعض الحاكم مال بعد ثبوت ان يكتب لثالث
 الى حاكم اخر ويحكم له به اجابة اليها والمثاق القس والعبدة في ذلك سواء فاذا ثبت عند الحاكم الاخر احضر المحكوم عليه عنده ولم يخل حاله من
 ستة اوجه ما اقره وانكر او ادعى قضاء او ادعى بينة او جرح بالشهوة او التمس اليه من ادعى انه غير المكتوب عليه فلا قبل بلزمه حكم اقراره وكذا
 بغيره بالحكم عليه والثالث لا يقبل منه الا ببينة والراعي يؤجل ثلثة ايام فان في بها والا لم يبق والحاصل لا يلزم له لانه قد حله بمره والثاني
 لم يخل ما لم يقره واستاء فلا قبل منه والثاني لم يخل ما يوجد من معاه ولا يوجد ويكون قد مات فان وجد وكان للمحكوم له بينة
 بان الحاضر هو المحكوم عليه لم يصح من المدعي عليه لتعلقه ان لم تكن له بينة واحضر اشعاك عنده فان اقرت وجه الحق وان انكر ولم يكتف
 لا لتفرقه بينهما فان فرق حكم به وان عجز التمس من الحاكم الكتاب طلب من ثمة فان بين حكم به وان لم يبين توقف عنه وان لم يوجد لم يحكم به
 عليه ان مات وامكن ان يكون له ماله بينهما فلا شك ان محاله وان لم يكن يقين الحكم على الحق فان التمس من الحاكم الثاني كتابا الى حاكم اخر كان
 له نفل الشهادة دون الحكم والمسافة معتبرة في ذلك قد رما يجوز فيه قبول الشهادة على الشهادة وهو مستبر يوم للذات والحق مع حقا فاذا
 قضى الحق من له رد الكتاب كان الحق دينا ولم يلزمه ان كان عينا **فصل** في بيان سماع البينات وكيفية الحكم بها المتأخران على ثلاثة فروع
 اما يكونان مسلمين وكافرين ويكون احدهما مسلما والاخر كافرا فلا قبل والثاني يلزم التوبة بين الخصمين الثالث يرفع المسلم عليه
 ولا يجوز الحاكم ثمانية اشياء ان يصح بلعدها في غير موضع تلحق احد الخصمين ما يضر بالاخر ولا اشارة على احدهما بترك ما صدره من الاقرار
 او اليمين وغير ذلك الا فيما يتعلق بحقوق الله تعالى فانه يجوز ان يثبت على ما يستحق الحق وتضمنه لثامه بالمدخل في شهادته وتوبته
 اذا شفع وعكس احدهما من جهة فافراد احدهما بالخطاب شيئا ويلزم منه اشياء التوبة بينهما في المجلس والنظر والخطاب مع شاوليهما في
 الدين يمكن من تكون له حجة من اودها والتوكيل على من لا يفتك لانه تجتهد وتفرض لشهوده ان لم يكن لها سبب وضبط والتوقف عن الحكم
 اشبه بحكم الحادثة والشهود اذا جلس الخصمان بهدوء وسكنا فالسكالم المدعى متكما واذا فصل بين خصمين يتحول عنهما الى غيرهما وان كانا
 لجماعة دعوى حقوق من جنس واحد على واحد وكلوا باجمعهم وكبلا واحدا او ادعى عليهم وتوجه اليهم جارا لا فصلا على احدهما لكل واحد
 لكل واحد واحدة ولا يجوز سماع الدعوى غير محترمة الا في الوصية وما يتجرأ الدعوى في الدين بثلثة اشياء على الحق وبسته اشياء على البت
 فالثلة قد ائتمن والمجنون النوع وربما احتاج الى وصية ابع اذا اختلف النوع مثل من ادعى مائة درهم فلا بد وكان بين الخصمين والفضل بقتنه
 ولم يثبت ذلك ما ائتمن في الثلثة النوع وكذا وبنا مودة واثبات تركه على التعيين بدل المدعى عليه يخرج في العين ببيت الصلوات او كان
 ضبطها وبالبينة اذا لم يكن وان كان عينا لا يخل من ثلثة اوجه ما تكون من ذوات الامثال ومن ذوات البينة او محلة بالذات بغير
 فلا قبل بغيره بالوصف الثاني بالبينة والثالث ان كان محلة بجماعة قوم بما باتها شاء وان كانت محلة باحدهما قوم بما يجر بغيره فاذا
 حررتا لدعوى على التمس الجواب طال به الحاكم فان سكت بغيره جيبا اذا ثبت الحق لم يحكم به الا بالتماس صاحبه الحكم ان يقول حكمت و
 علمت بذلك واخرج مما ثبت عليك والى من مثل ان امكره كان موضع معين عرف المدعى كان الحاكم محتررا بين لبتك وبين ان يقول

من كوسبيل

الملك

الملك بينة وان لم يعرف قال الملك بينة واذا عدل الشهود قال للمدعي عليه الملك جرح فان نعم مهله ثلثه وتكفل به ان لا يقرضه ان قال لا جرح
لم يحكم عليه الا بالاناس من له الحق وان جرح البينة قال رضى في الشهود وهو رد الشهادة وان لم يحرج الشهود والتمس اليهم لم يكن له ذلك
واذا غابت بينة غيبة بعينة او عجز عنها لم يكن له طلب لكفيل وكان له اليهم والتمس وعرفه الحاكم ذلك ان طالب في دين مؤجل لم يحل اجله
تكفيل لم يكن له ذلك ايضا ولا يستخلف بغير الناس من المدعي فان التمس عرض عليه فان حلف استقط دعواه على ما ذكرنا وان مكل له ثلثان
حلف في الاجل ملكا كان حلفه ذلك وان رد ففقد كونا حكمة وان اصر رد على خصمه فاحلف ثبت حقه ولحقوق ثلثه فان كان منه لم
يحكم به على الغائب ثلثا للناس حكم على ما ذكرنا وتكانت الله تعالى من وجه للناس من وجه حكم على الغائب بحق الناس ذلك مثل
السرقه وتجوز للحاكم المأمون بحكم بطلان حقوق الناس في جميع الحقوق ولما لم يحل ما يخرج بحكمه او ينفذ ما جرحه قال حكمت لفلان بكذا
او اقرعتك بكذا او شهد له شاهدان بكذا فحكمت له قبل قوله حال ولا يشترط ان يقرها لهما او معز ولا وقال حكمت بكذا او حكم بها لم يقبل
قوله ولم يكن في حكم شاهدان قال اقرعتك بكذا كان شاهدا فصل في بيان احكام البينة وكيفيتها البينة على المدعي واليمين على من
انكر البينة على المال وعلى ما يكون لغرض كمال احدى رتبة اشياء شاهدان شاهدان يمين شاهدان مائة مائة فان اقام شاهدان
مخبرين ان يقيم احدا ويقيم اخرين او يحلفان تدعى ثلثان عينا فثم لم يحل من رتبة ضرب ما كانت في ايديهما معا او في ايديهما اوفيد
عنهما ولم يكن في يدهما احد فالاول رتبة اصر اما يكون لكل واحد منهما يمين على سواء او تخالف احدهما الاخرى بوجه ولا بينة لاحدهما او تكون
لاحداهما بينة فان تساوى البينة كان المدعي بينهما نصفين وان اختلفا لم يحل من ثلثة اوجه ما تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة والحكم
للمقيدة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او تكون احدهما
مع التاويل في العادلة والحكم لاكثرهما عدد وان لم تكن لاحدهما بينة وتخالفا كان بينهما نصفان وتكانت بينة لاحدهما كان لعين والى
لم يحل ما يترك ملكها ولا يشترط ان تكرر ملكها مثل الاول المصغر من الدمشق لفضة والناس اشياها وكان لكل واحد منهما بينة على سواء
هي لصاحب اليد وتكانت لبينة لاحدهما هي له وان لم تكن لواحد منهما بينة لم توجه المدعي على صاحب اليد غير يمين امكانت لعين ما لا يتكرر ملكها
لم يحل من سبعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة مطلقة او مقيدة بالنازع او تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة او كانت مقيدة
بالاضافة الى ابتاع او هب او معاوضة من واحد من خصم او تكون لبينة لاحدهما ولا تكون لاحدهما بينة فالاول يحكم للبينة الحاضرة والى الثاني
السابق والى الثالث لبينة المقيدة والرابع لصاحب اليد والخامس ان كان الملك قال انتقال من انتقل منه الى صاحب اليد حكم له وان كان لمن
منه الى البينة الحاضرة كان له السادس يكون لصاحب البينة والسابع لا يلزم لصاحب اليد غير يمين الثالث من القسمة الاول لم يحل من خمسة اوجه
اما ادعاهما صاحب اليد او لم يدعها وكان لكل واحد منهما بينة على سواء او خالف احدهما الاخر كان لاحدهما بينة ولم تكن لاحدهما بينة فان
ادعاهما صاحب اليد لم يكن لتدعيهما فائدة الا بعدد وقال تعلق صاحب اليد ولم يدعها وكان لكل واحد منهما بينة على سواء وتعاوضا وان اختلفا
بالنازع كان الحكم للسابق وان اختلفنا بالتسديد الاطلاق كان الحكم للمقيدة وان اختلفنا بالانتقال فحكمه ما ذكرنا وان انتقل اليهما من واحد
بعده من انتقل منه واما كل واحد منهما بينة موزعة على سواء اقرع بينهما ولا يشر لاقر بالبايع في ذلك كانت كل واحدة منهما
موزعة وكان كل واحد منهما موزعة والاخرى غير موزعة وان قبضها واحد لا تاريخ للبينة واتفق لنا ديان حكم لصاحب اليد وان تفاوت
التاريخ كان الحكم للسابق وان لم تكن لاحدهما بينة لم يحل من اربعة اوجه اما اقرص صاحب اليد لهما معا او لاحدهما ولم يقر لاحدهما وقل لا ادري
هو اقر لواحد ثم قل لا بل للاخر فالاول تخالفنا وبقية ما سبقين والثاني يكون لمن قبله اذا حلف الثاني ان لم يدعها عجز بها تخالفنا وبقية ما سبقين
والرابع حكم لمن اقر وعزم قيمته للاخر والرابع من قسمة الاصل على اربعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء او على خلاف وتكون
البينة لاحدهما او لا تكون لواحد منهما بينة فالاول يحكم منه بالقرعة من خرجت فاجت وعلف هي له ولا تصنع من يمين حلف لاخرى هي له والى
امتناعا ما كانت بينهما نصفين الثاني يكون الحكم للعادلة فان تساوى في الحكم لاكثرهما عدد اذا اختلف صاحبها وجعل وزنا
مبذلة وحل في الثالث يكون لمن قبله بينة فان كان خصمه ممن لا يعبر عن نفسه حلف بضامع لبينة والرابع تخالفنا وبقية ما سبقين اذا لم يكن مستغنى
والتاقيمتان نصفين لا ادعى كل واحد لكل فان ادعى احدهما الكل والاخر النصف كل لصاحب النصف لربع وعلى هذا وان تنازعا ملكا او عزم
احدهما شره من يده والاخر من عمره لم يحل ما كان الملك له يده وقت البيع او عمره ولهما فالاول والثاني يكون لمن ابتاع من مالكو والثالث
يكون لكل واحد من المتباعين الجوار بين الفسخ لتقتل نصفه ويترك النصف الاوان سبق بيع احدهما تكون له الشفعة ولا نأه البينة اليد بينة
الملك لا لبينة الارث مع بينة سيج المورث والاصل او الهبة والتسلم من جاز الادعى انما على غيره بما لم يعين فقال المدعى فسيبناك
فصبتك منها كذا كان ذلك اقرا بالكل وله بان يقيم بينة ان لم يعرف به المدعى فلم يكن بينة كان له تخلفه وان قال قضيتك كذا ولم

كتاب القضاء

فصل

سها لم يكن اعترافا بالكل وكان اعترافا بما ادعى قضاءه **فصل** في بيان احوال البينة وعجزها البينة ستة انواع احدها شهادة خبير بجلاد
وذلك في موضعين وفي بطلان مع فقد علة في التماسه لبله شهره مشتاقا في احوال الزاوية القضا وثانيها شهادة رابعة وذلك في ثلثة
مواضع الزنا والوطا والتحقيق وثالثها شهادة رجلين وذلك في اربعة مواضع في المحرم وسوى ما ذكرناه والطلاق والنكاح ودعوة الهلال
او كان في ثلثة علة واربعا شهادة رجلين ورجل وامرأتين وذلك في موضعين في المال وما كان وصلة البينة خامس
شهادة اربع نوة وذلك في ستة مواضع في زنا والولادة والعدو والبعض في الفاس عتوا نفسا التي تكون تحت لباب مثل البصر
والرق والقرن وسادسها شهادة اربع نوة او ثلثة امرأتين او واحدة وذلك في موضعين في الوصية واستهلال لصونان شهدا ورجل
وصية واستهلال بصي قبلت حكم بها وان شهد ثلث قبلت في ثلثة اربعاء وان شهدا ثلثان قبلت في النصف ان شهدا واحدة قبلت
في الربع عند عدم الرجال وتقبل شهادة النشأ في اربعة مواضع وقد ذكرنا موضعين في النشأ قبلت شهادة من مع رجال ومع كهيمن في الميز
رجال وهي في موضعين في المال وفيما كان وصلة اليه واربعا تقبل شهادة من مع الرجال ومع كهيمن في الميز رجال وهي في موضعين في الميز
في كهيمن مقام شامد ذلك في ثلثة مواضع ان شهدا امرأتان مع رجل بالنقل فيجب في ذلك للثبوت دون القو والاعتراف الزنا والتحقيق في شهدا في
وامرأتان باحدهما ازم ازم على المحصل ان شهد رجلان واربعة نوة على المحصل ازم المجلد وذا ازم وما تقبل فيه شهادة النشأ مع الرجال فقد
ذكرناه ولا تقبل شهادة النساء مع رجال في اربعة مواضع في المحرم وسوى ما ذكرناه ودعوة الهلال والنكاح والطلاق **فصل** في بيان احوال
البينة وحكم القرعة كل امرئ شكل فبيلة القرعة وتعارض البينة في شكل او تناقضت او اذا شهد احدهما على البينة بشهادة اخرى غير
ترجيح لاحدهما فاذا اكد في ثلثة اثار من غير اختلاف المجلد في اربعة اوجه ما اختلف في ذلك المثل والدار والدة او حبل اجرة او قد هان لالو
اذا قال صاحبها اكثر منه سنة منها البينة لثلاثة عشرة وقال المكش في جميع الدواقم كل واحد منهما ببينة مودعة في محل من ستة اوجه ما انتكو
البينة من جميع اوجه او سبق تاريخ بينة صاحبها او تاريخ بينة المكش ولا يكون لاحدهما بينة وكان عقبة العقد وكان في ثلثة اوجه العقد كان لا
بينة فلاول تعارضت بينتهما واثان بلزم المكش عشرة واثان ثلثان لكل عشرة واربعة تعارضت الحكم بينهما العقد في اربعة اوجه
تعارفا وبنفس العقد الباقي وحكم باجرة المثل فيهما مضبوط كان بغير قضاء المدة تعارفا وبنفس العقد سقط المتع لزم باجرة والتاس
يكون الحكم لصاحب البينة واثان ان ادعى صاحب لذار شهره في المكش شهرين لم يخل من اربعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة على واء
سبق تاريخ احد البينتين او عريتا من التاريخ ولم يكن هناك بينة فلاول تعارضت في البينة والحكم في البينة في ثلثة اوجه ما يكون الحكم للتاريخ
التاريخ واثان تعارفا بغير حكم باجرة المثل واربعة حكمه كل واثان في اربع من القسمة الاول يكون فيهما البينة على المدعى البينة على
من انكر في اقام كل واحد منهما بينة على ثلثة تعارضت والحكم في البينة وبالي الاحكام على ما ذكرناه وان ادعى كل واحد منهما ملكية عين في الحال
واقام بينة على سواء تعارضت او اذا كان عينا في يدانك وادعى شخصنا عليهما بانه اشتراهما في بكذا وادعى كل واحد منهما بينة على سواء تعارضت
وكل موضع تعارضت فيه البينتان فلا بد من القرعة فمن خرجت عنه وحلف كان الحكم له فان منعه وقت على صاحبه فان حلفا اخذ وان منع
كان المدعى به بينهما على ما ذكرنا قبل **فصل** في بيان دعوى الميراث اذا مات اثنان وخلف ارضا حرة واخر مملوكا فحق المملوك بعد فاته لم
يخل ما كان الوارث احر واحد او اكثر فان كان واحدا لم يرث مع تعلق الميراث وكان اكثر من واحد اقدم الميراث فكان وان علق قبل القسمة
ورث معها وان خلف ارضا مسلما واخر كافرا لم يرث مع مسلم الكافر سواء كان المورث مسلما او كافرا وان ادعى الكافر كراهة المورث لم يكن له
فائدة وان طاف وخلف ارضين وادعى احدهما انه كان مسلما واخر احرال وفات المورث وصدة الاخر وادعى عواضا لنفسه لكان له حصته
صاحبه فان اقام بينة على ما ادعاه والا كان الميراث للفقير على سلافة ان التمس بينة كان له ذلك ان ادعى احدا الوارثين تقدم موت المورث
الاخر فاحسنه كان القول قول من ادعى التنازع اذا لم تكن بينة على التقديم وادعى ان انة وارث فلان وقدم مات واقام بينة على انة وارث
لم تشهد على ان لا وارث له سواء فان كان المدعى فرض على البقين مثل الاب والام والزوجة والزوج حتى يتضح الامر البقين اقل منهما ميراث
فان ظهر له وارث سواء وكان من يحجهم من اهلهم لا اهلهم فقد اخذوا حقهم واخذ ما بقى الوارث الباقي وان لم يحجهم في علمهم
حقهم واعطى ما بقى من يستحقهم وان لم يظهر لهم وارث سواء اعطوا تمام حقهم حقوقهم وان لم يكن المدعى فرض لم يعط شيئا حتى يتضح الامر وان
شهدا لبينة الكاملة بان لا وارث له سواء اعطى جميع التركة وادعى انه وارثه ولا غايبا ولا وارث له سواء اقام بينة على ذلك اعطى نصف
الميراث فان حضر الغايب دعا اعطى النصف الاخر وان لم يدعه في بيت المال وجد بيت المورث حتى يتضح الامر وان وجد في يد غيره وعليه
ان اعطى من هوية وجبها شيئا لم يعط الا بكفيل ومن ادعى ميراثا حده وخفى امره ورثه واستبى اقام بينة على انه وارثه فقط او مع غيره ما
كان او غايبا وكاننا البينة كاملة واستحق اخذ شيء في الحال لم يعط الا بكفيل **فصل** في بيان دعوى ثلثة ادعى الاثنا انساب المجلد

المثل

مِنْ الْوَسِيلَةِ

والزوجة، محب

كتاب القضاء

والمرأة والحمل في الدية والاعتناء بالمرأة من تركها النفس
فقد المبالاة وفي علم البلوغ وبكال العقل لا يقدح في قبول الشهادة أحد عشر شيئا من الصغار والبدوة والاقامة بالقرية في العدة إذا
كانت عتقا من الطعن في التا من كان تدينا والنفصا في الخلقة والعوان اثبت صلحها لم يخرج في الاثبات إلى لزومية وان تحملها بصبر عظم
في حجابات شهادة في كل شيء اذا اثبت الصمم يؤخذ بأول قول صلحها الضمنا والعبودية لا على سبده والولادة من الزنا اذا كان المشهور
تأشبا قبله لا يقبل شهادة من يجر منفعته بشهادته إلى نفسه مثل العزيم اذا شهد المفلس المحجور عليه السبدا اذا شهد العبد والمادون
له في التجارة والوصي اذا شهد الموصي بما هو وصيه مادام البهر امر الوصية ولو كحل اذا شهد لوكله بما هو وكله منه والاجر اذا شهد له
مادام معه ويجوز شهادتهم في غير ما ذكرناه اذا كانوا بصفة من تقبل شهادته وتقبل شهادته اربعة نفر لا بعة ولا تقبل عليهم شهادة تقي
للقادف والعدو لعدوه ومن يرى باختر دم غيره ومن قطع ظهره لمن ادعى عليه القطع والمساوكة اذا كان بصفة العدالة تقبل شهادته
على حد شهادته الحرة الا على سبده والمدبر في حكم العبد المكاتب تقبل شهادته على سبده بقدر ما تحترق منه وتقبل شهادتهم لساداتهم
والولد تقبل شهادته لا بغير ولا تقبل عليه اذا شهد معه عدل خذوا ولد تقبل شهادته ولولده وعليه ومع عدل خذوا ولد تقبل
حكم الزوجين على ذلك الصبي ان كان مراهقا وهو اذا بلغ عشر سنين فصادق تقبل شهادته في القضا والشجاج لا غير يؤخذ بأول كلامه
وان كان غير مراهق لم تقبل شهادته بحال فان تحملها صبيها وبلغ وذكر تقبل اذا كان اهلا لها وكل الفاسق والكاذب اذا تحملها ما وكل الفاسق
والكاذب ثم ناب الفاسق واسلم الكاذب المرأة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل ذلك شهادته ولد الزنا **فصل في شهادته الفاسق** الفاسق من ارب
قارن وغير قارن في القادف ضربان اما قارن به وجهه وحقوق باربعة شهود والاعلم يصدق وان لم يصدق وان لم يصدق وان لم يصدق
منق وان قارن غير وجهه وحقوق لم يصدق ولا فسق بالقتل تقبل شهادته حتى يوجب والوبة فيه سرية وحكمة فالسيرة فيما بينه وبين
الله تعالى وهي اندم على ما فطره الله والعزم على ترك المعادة الى مثله والحكمة لم يخل ما كان صادقا فيما بينه وبين الله تعالى وكذا بان
كان صادقا قال لكن جريم ولا اعود الى مثل ما قلنا في العمل بالصدمة قال وان كان كاذبا قال كذبته فها خلقت واصح العمل بعشر **فصل في**
ضربان اما ان تكسب صفة الله تعالى وتعلق باننا مراد تكسب صفة عظم غيره فالاول توبة ترفع عنه واصح العمل بصدقه مع كذب على ما
والعزم على ترك مثله المستقبل والثاني قربة لرفع عنه وداء مظنة فان قتل ظلما سلم نفسه من داء لدم فان غصب لا رد واستحل من
صاحب له صالح وان قدنا استحل منه وان ضحك او حرج او من نفسه ان تلف ما لا عزم واصح العمل بالصد في الجميع راعى جميع ما ذكرناه
فصل في بيان تحمل الشهادة لا يجوز انما الشهادة لاحد لا بعد ان يتحملها وهو عالم بها والعلم يحصل في ذلك ما حدثت له اشياء بالاشياء
وحدها وبالسمع والشهادة معا وبالسمع والاستفاضة فاشياء يتعلق بالافعال كالفضل والشر والحق والباطل والشر والحق والباطل
واشياء ما اذا شاهد شيئا من ذلك علم حقيقة فقد تحمل شهادته وجاز له انما الشهادة على حسب ما شاهد قد يجتنب منها اذا كان
الامتناع منها الى ضياع حق من حقوق المسلمين ولم يؤد اذا واما الى ضرر غير مستحق على الشاهد قد يخطر اذا أدى الى شيء من ذلك قد يكون
اذ علم او ظن انه يهد شهادته وعلى هذا لو راى احدا من بعض الملائكة دارا وضيفة او غيرها من غير منافع ولا مانع جاز له ان يشهد على
ملكه والسمع والشهادة معا يتعلق بالعقود مثل البيع والصرف والتلف والصلح والاجارة والشركة وغيرها فان شاهد المتعاقدين
وسمع كلام العقد منها وعرضها بالمشاهدة بعينها لجاز له ان يشهد بذلك لخصر ويقول شهادته ببيع هذا الشيء الفلاني من هذا
بكذا وان غابا او غاب احدهما لم يجز له ان يشهد على الغائب الا بعد حصول العلم بثبوت الاشياء بالعين والاسم والتسبب فاعلم ذلك وكان
الحال وكان معه عدل خذوا ذكره ان لم يكن ذاكر جاز له انما الشهادة على ما ذكرنا والسمع والاستفاضة يتعلقان بسبعة اشياء بالنسبة
والموت والعتق والوقف الملك المطلق والنكاح والولاء ويجوز له ان يشهد بذلك مطلقا من غير ان يقر على احد بشرطين سماعة مع عدل
فضاء وشهادة واستفاضة في الناس انما تحمل شهادة لم يخل ما يتحمل على اقرار وعلى شهادة فان تحمل على اقرار لم يخل ما يتحمل على رجل وامرأة
فان تحمل على رجل لم يخل الا بعد المعرفة بنبذة الاشياء بعين حق يمكنه الا انه عليه حاضر واسم ونسبه حتى يمكنه الا انه عليه غائبا ويكونه باعفا
عاقلا جازلا لا قارفا لم يعلم بعض ذلك عرض عدل جاز ولم يتم شهادة الا على الوجه الذي يتحمل ان يتحمل على امرأة فكل وان اسفر للمراة وشهد
ابها العدالة ليعرف ما كان حوط وان تحملها على الشهادة جاز في غير حق الله تعالى ما لم يتجاوز درجة واحدة ولم يكن المتحمل امرأة باحد ثلثة اشياء
بالاستعلاء والسمع من شاهد الاصل وهو يشهد بالحق عند الحاكم او يشهد به وبغيره الى سبب جوبه وتجنب يشهد بشهادة كل واحد
فان شهدا شتان على شهادة لا تسمع لشهادة من ارفع مع حضور الاصل فاذا غاب الاصل وكان في حكم الغائب جاز وهو اذا كان
مرضا او ممنوعا او تعدد عليه الخصم ولذا شهد ارفع ثم حضر الاصل لم يخل من وجهين اما حكم الحاكم بشهادة ارفع ولم يحكم فان حكم وحده

مِنْ أَوْسِيَاءَ

الأصل وكان عدل لا ينفذ حكمه وان كذب لنا وافي لعدالة نفرض الحكم وان تفاوتنا اخذ بقول عدلها وان لم يحكم بقوله من الأصل حكم به
 ان لم يحضر الأصل وتغير حاله بفسق لم يحكم له لم يحكم بها وان حكم بفسق وان تغيرت غير الضيق حكم بشهادة الفرع
فصل في بيان حكم الرجوع عن الشهادة اذا رجع لشهادته لم يحل من ثلاثة اوجه قارح كلهم وبعضهم قبل الحكم او بعده قبل
 الحق او بعده فان رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم وان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق بفسق الحكم حكمه وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان
 الحق ما لا وقد بقي وعلى صاحبه ان تلف عزم الشهود وان رجعوا كلهم عزموا بالنصب مرة على النصف من التحمل وان كان رجوع بعضهم
 عزم بعضهم ان كان الحق جدا انحصار هذه الحدود والمقتضى من لم يحل انما كانت لبسته خطأ او اتعدنا ولم نعرفنا نه يقبل ولم يقدوا
 المحمدين الاول لزم الدية مخففة والثاني تغلط الدية والثالث محجب عليهم القودان قال بعضهم اخطانا وبعضهم اخطانا وبعضهم تعدنا
 لزم المخطئ الدية بالحساب لتعد القود على ما سنده في كتاب القضاء انشاء الله تعالى مع حكم الجراح والاروش فان شهد على انسان بالسرقة
 فبطل ثم جاء باخروقه لا قد وهنا والشارق هذا غير مادية بل المقطوع ولم يقبل شهادتهما على الثاني وان شهدا بالطلاق فاعتقد المرأة وورثها
 احز ودخل بها ثم رجعا عنها وعزمها المهر الثاني ودجعت المرأة الى الاول بعد الاعتقاد من الثاني **فصل في بيان المحجور والتفليس المحجور**
 صاحب المال عن التصرف فيه وانما يكون احد محجبن ما يكون نظرا لصاحبه ولغيره الاول ثلاثة الصبي المجنون والتفليس الثاني ايضا ثلاثة
 المهرض والمكاتب المعلن الممنوع صريحا اما يصير محجورا عليه بحكم الحاكم وهو ثلثان التفليس والمفسر ويكون محجورا بغير حكم وهو الباقي فذا
 بلغ الصبي شهدا وادى مكاتبه ما له وصلى التفليس بغير المهرض هو محجور عليه فاذ ادعى ثلثا له وقضوا لذين للمفسر فان المجنون تغلط
 المحجور والمفسر من ركبته لذين وماله لا يفي بها واذ ادعى العراء افلاسة طلبوا من الحاكم المحجور عليه جابها لم يثلاثة شدة وطبوت الذين
 حلول اجله وقضوا ما عرقضاه الذين ويلزم من المحجور ثلاثة احكام فخطر قصر في ما لا وتعلق الذين بغير ما في يده من المال جعل الحكم
 من بعد متاعه بغيره عند الحق من غيره وان ادعى العراء عليه لبا بغيره كان القول قوله مع اليمين وان وجد مال في يده وقال هو
 لعدو وكان حاضرا وصدة قبل منه وان كذب لم يقبل منه وان ادعى العراء عليه لم يقبل منه ان حل اجل بعض الذين في يده دون غيره اذ لم يكن
 في المال وفاء **فصل في بيان بيع حقه** البيع حقيقة البيع عقد على نقل عين مما وكد وما هو أحد من شخص
 الى غيره بعوض مقدّر على جهة المراضة يحتاج في صحته الى تعايشا كون المبيع ملكا للبايع او يملكه فان يكون للبايع وكبار المال كالأول
 ويحتاج الى المال في الثاني كون المتبايعين نافذين للتصرف في مالهما والثالث كون المبيع مشاهدا او في حكمه والرابع كون الثمن كله في الخامس
 بعين مقدّر الثمن والسادس انيجاب المتبايع القبول والثامن تعدد الاجاب على القبول والتاسع ان يكون بالايجاب القبول بلفظه لما ضوح
 ان كان البيع لبيع لينة حاج الى شرط اخر وهو تعيين اجل الثمن فكان البيع سلفا احتاج الى ستة شدة بل اخر وهي كون المبيع مبيع وان لا مثال
 اجله لتسلم الثمن قبل التفريق وكون المصلحة موحودا عند حلول الاجل عام الوجود وتعيين موضع التسليم مكان لنقل اجرة وان لا يكون
 منسوبا الى ما يحصل منه وان كان البيع من جهة احتاج الى شدة من اثنين لا لاجل المال بل ما يطلب عليه من لوي غير منسوبا الى اصل المال بل
 البيع من جهة احتاج الى شرط ثلثة وهي ان ينفذ الثمن قبض قبل التفريق ولتأكد البدل في العقد اذا كانا من جنس واحد اختلفت لتفاوت
 حكم سائر ما يدخله الرب في لتأكد البدل مع اتحاد الجدة وحكمه كانت يدخل البيوع ثمان جنار وخنار الجارة وخنار العنبر وخنار العنبر
 خنار بفضل الصنفه وسند كرا حكاها ابوابا خنار الجارة انه متى ما جره من غيره ولم يعرف المتبايع بذلك فاعرف كان خنار من البيوع
 وبينه لا مضى ويلزم لصبي ان يفضا مدة الجارة وخنار العنبر ان يبيع شيئا او يبتاع وهو غير عالم بالقيمة وبغيره عن ان يتبايع بملكه في
 ينفذ فاذ علم كان له الخنار وخنار العنبر ببتاع شيئا معيلا لم يعرف به فاذ عرف كان له الخنار على ما سنده وخنار بفضل الصنفه ان يبتا
 يتبايع سجنو بعضه فاذ علم كان محجرا من اوصاء بقدر ما للبايع وبين منج البيع وخنار المدة وخنار المحل وخنار الرتبة وخنار الشرط وخنار
 المدة يبيع في بيع الجنوا والمواك والمتبايع في الجنوا الخنار ثلاثة ايام مالم يوجب البيع على نفسه ولم يتصرف فيه ولم يعقل البيع على انتفاء الجنوا
 ولم يوجبه ما وجب العنبر ان لا يبيع في يوم ولم يقبض المتبايع كان للبايع الخنار وخنار المحل للبايعين مع ما لم يتفرقا وتنفذ
 باحد من شيئا بالتفريق ولو بخلوة واحدة وبايجاب لبيع منهما او من احدهما ورضا الاخرين بابطال الجنوا وبالعقد على شرط انتفاء الجنوا
 جبارا لرتبة المتبايع وقد يقع للبايع ايضا ويختص بالاختيار غير مربعة او بما هو حكمها فان باع البايع شيئا ولم يره المتبايع اذ به قبل لم يره
 حال البيع وكان المبيع على ما وصفت وراه قبل بفسق البيع وان لم يكن كان المتبايع بالخيار بين كسفه ولا مضى وينقطع باحد ثلاثة اشياء يكون
 المبيع على ما وصفت بالوصاية لم يكن على ما وصفت بتأخير الفسخ مع الامكان لان الخنار محجب على القود وخنار الشرط يكون من شرطه
 اما للمتبايعين ولا جديهما او لغيرهما فان شرط لاحدهما مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة وان شرط لهما واجتمعا على فسخ

کتاب الیوم

وامضا فذل ان لم يجتمع باطل وان شرطت لعرضها ورضي هذا البيع وان لم يرضى كان المتبايع بالثمن بائنا بغيره ولا مضطرا وان ادا دفع الحثا
كان لهما وان شرطها مدة مجهولة او مطلقة لم يصح والبيع ينقسم عشرين قسماعا بيع الاعيان المرشدة وبيع حثا الرقبة وبيع لينة وبيع لتلف
بيع المراجعة وبيع التصرف وبيع بخلاف وبيع لغرض وبيع بتعطل الصفقة وبيع بحوان وبيع الفضول وبيع لاقالة وبيع الثمار وبيع لمشا وبيع
وبيع الثمار لادناق وبيع مالم يقبض الا ذاق وبيع مالم يقبض بيع ماباع حلا بعد حلا وجرة بعد جرة وبيع بدخلة ارضا وبيع لفساد
واحكام ارضا بالعين **فصل** في بيان بيع الاعيان المرشدة بيع الاعيان المرشدة ضربان مطلق ومشروط فمطلق بحيث ينشأ لعقد يستقر بالتفرق
او بما هو في حكمه من العقد على شفا الحثا او ايجاب البيع او ابطال الخبر المجلس فان كان الثمن شاهدا وخرج مصبا انفع البيع وان خرج احد البدين
مستحقا وكلاهما ولم يجز المستحق بطل البيع وان كان الثمن موصوفا وتبايعا او احدهما صح البيع وان خرج الثمن مصبا او مستحقا وان اشتقا
ولا احدهما كان المتبايع اولى به الى ثلاثة ايام فان وفي الثمن وقبض المبيع ستر البيع فان لم يفعل كان المبيع بعد ثلاثة ايام مختارا بين فسخ البيع
امضاة وان تلف المبيع قبل التسليم كان من ضمان المتبايع وان كان بغير شرط منه الا ان عرض للتسليم ولم يتسلم المتبايع فان تلف بغيره كان
من ضمانه على كل حال والمشرط ضربان مشروط بنفس العقد مثل شرط انشفا الحثا وقد يتناحكه ومشرط لا ينفسل العقد هو ايضا ضربان
احدهما يكون الشرط غير مقتد وبغضد البيع والثاني يكون ايضا ضربان احدهما يكون من احكام المبيع وهو ضمان الحثا او الفواكه على ما ذكرنا
والثاني ايضا ضربان احدهما يقبضه العقد وان شرط كان تاكيدا وهو ثلاثة اشياء الحثا المجلس ضمان الذرك وفقدان البذر والغالب من النقود
ان كان ما يتعامل به اهل البلد اكثر من واحد من النقود ولم يكن احدهما غالبا ولم يعين بطل العقد الثاني لا يقبضه العقد هو ايضا ضربان
احدهما يكون مصلحة للمعاينة وهو لغة اشياء اجل الة وحقا المدة والاقالة والزم بالثمن في الاثر من الاصلاح والاستلاف في
بيع اخر والاضا من المعينة والاشهاد والثاني ضربان احدهما قد وعينه الشرع ولزم مثل شرط الاعناق في بيع المملوك والاخر قد منع منه الشرع
وكان باطلا مثل الشرط بطل التصرف في المبيع كما يقبضه العقد ان كان المبيع لبيانا او رضاهما ثوبا او شجرا وزرع او معدا وغير ذلك فلا يعتد
هذه الاثر كان البيع واقعا على الارض ون ما فيها وان قال بعتك ما فيها فدخل جميع ما فيها في البيع مكن نقله ولم يمكن وان قال بعتك ما تجتمع
دخل فيها كل ما كان ثابتا فيها ودنا لتفرد فساكن فيها عجز مجرى ما و ما لم تدخل فيه وان لم يدخل فيه **فصل** في بيان بيع حثا الرقبة يكون
بإع موصوفا غير مرئي ولا مؤجل فهو مشروط بحثا الرقبة فان كان على ما كان البيع ماضيا وان لم يكن كان المتبايع بالثمن بائنا على الفور بين الفسخ
الا مضيا واحتاج بثلثة شرط ثوبا او مضيا التي نقلت لثمن لاجلها وتعين جنس الثمن ومقداره وان اشترى البائع باعدا لم يحرمه وجب
مشدودة فيها متاع ومعها كتابتها وضما فباعها عليها فاذا فسخ كانت ونا لوصف كان المتبايع الحثا وان كان فوقه فالحثا للبايع **فصل**
في بيان البيع بالنسيئة انما يقع ذلك بثلاثة شرط فبطل البيع ووصفه بئنا مقدما الثمن ونسيئة تعين اجل الثمن بالثمن هو او يوم وسهوه
وان باع بثمنين متفاوتين في الجلبين مختلفين لم يصح وقبل لزوم اقل الثمنين في ابعدا الجلبين الاول هو لصحة **فصل** في بيان بيع لتلف
انما يقع ذلك في ذات الاشياء دون ديوات القيمة اذا اشتمل على تحرق شرط وصف المبيع وبيان النوع والمقدار بالشيء المعلوم وبيان الامل
وان يؤمن لفظا المثلث في عند محله عام الوجود وتعين موضع التسليم ان كان لنقله ليرة ومشاهدة راس المال ووصفه وتعيين
وقبضه قبل التفرق فان سلف في الجوب مع بنية شرط في النسيئة البطل المحول منه اللون والهيئة والجودة او الزادة ولهداة والعقاة
وان سلف في الحيوان وصف بنية وضما النسيئة السن واللون والذكورة والاؤنثة والجودة او الزادة والتناج ان كان له وان اختلف كتاب
احتاج الى بيان نوع اخر والتمن بوصف منها بنية وضما النوع والبلد واللون والكبر والصغر والجودة او الزادة ولهداة والعقاة
او اكبر وحكم الفواكه كك وبوصف المملوك باللون والنوع والسق الفدا الذكورة والاؤنثة والجودة او الزادة وان كان النوع او لمع
بالبلد واللون جمع ذلك الى ماد كراهه وتوصف لامة بالحلية ما دخل ماد كراهه وبوصف الثوب بثمانية وضما بالجنس والبلد والطول كع
واللبين والخشونة والرقبة والغلظ والجودة او الزادة والصفقا او كونه شافا والقطن بوصف بنية اشياء بالجنس والبلد واللون والنوعية
الخشونة والجودة او الزادة وطول العطاب قصير وكك حكم جميع ما سلف في في صفة تفاوت الثمن لاجلها ولا يجوز ان تلف منها الا
يحدد بالوصف في الاشياء المختلطة ولا الامتعة المتخذة من جنس فصاعدا ولا في المنسوجة شئ مخصوص لان اذ كان يبيع سلفا
فيه من المستلف عند حلول الاجل وقبله بجنس ما ابتاعه اكثر من الثمن الذي ابتاعه لم يجز وان بلغ بجنس غير ذلك جاز ويجوز للمستلف
توكيل المستلف في ابتاع المستلف فيما له وقبضه عوضا عنه ويجوز الاستدانة بجنس اذ ادعى منه شرط كسلف **فصل** في
بيان بيع المراجعة انما يصح ذلك بشرطين تعين راس المال وبيان مقداره الربح وتعين راس المال باحد اربعة الفاظ اشترت بكذا او راس
ما لي منه كذا او قوم على كذا او هو علي كذا وتعين مقداره الربح باحد وجهين ابعت بكذا او ارجع عليك كذا وان اختلف في المبيع صفقة

مِنْ أَلْوَسْبِلِنَا

[illegible]

کتاب الیوم

تعارف و معرفت سلسلہ اور جامع

من الأصول

بوم فصل في بيان بيع الدهون والارزاق الدهن سلف غير سلف في اسلف فيه لا يجوز بيعه بل القبض لا من السلف اليه
 بمثل الثمن الذي ابتاعه منه او باقل منه ان باع بجنس الباع بجنس الباع وان باع بجنس ما ابتاع جاز ان يبيع منه بما هو اكثر قيمة من ذلك غير
 السلف انما لا يخل ما كان ثمنه او غير ثمنه ان كان ثمنه لم يجز بيعه لثمنه وان كان بعرض وان كان بعرضه جاز ان يبيع به بالعروض من جنس جنسه
 لا يجوز بيع الدهن بالدهن ولا يبيع الارزاق الا بعد القبض لان ذلك غير مضمون **فصل** في بيان بيع ما لم يقبض به بنا حكم القبض
 كل حق يكون لاحد على غيره ضمان سلف غير سلف غير سلف صريحا طعام وغير طعام في اسلف لا يجوز بيعه قبل القبض الا من
 السلف اليه على ما ذكرناه والطعام لا يجوز ايضا بيعه قبل القبض ولو كان سبعا او قرضا فان باع القرض من الطعام من المستقرض
 طعاما مثله كان قضا الدهن وان باع بطعام من غير جنسه قبض في المجلس او باع بعرض طعام وعين في المجلس صح وان لم يقبض وعرض الطعام
 جاز بيعه قبل القبض على كل حال والقبض يختلف باختلاف البيع فقبض ما يمكن تناوله باليد تناولا قبض الجوز الاستيا الى مكان اخر
 وقبض المائنة في منها في موضع خر وقبض الكحل في الوزن والوزن والمعدو والعدد وما بيع جزافا فانه نقل قبض الا في
 والعقارات الخفية بين المتابع وبينها **فصل** في بيان بيع ما يباع عملا بعد حمل وجزء بعد جرة وكل ما يحتاج التحمل بعد الحمل من الثمر مثل
 النين ومن الخضر مثل الفتا والبطيخ والبادنجان واشباهها فانه يجوز بيعه بحاصل من الحمل اذا بدا صلاحه دون ما لم يحصل جاز ان
 يبيع بحاصل وغيره فان باع بالحاصل جنى فذلك وان لم يجز حتى يحصل حمل اخر فان عتقر استقراره فيما باع وان اخلط ولم يقبض ولم يلمس
 حقه فخرج العقد بينهما ويجوز ايضا بيع لوطية وامثالها الحزرة الاولى والثانية والثالثة او جميعا وكل بيع ودقالتون والحشا والاس
 خرطة او خرطين فان باع الفصيل على ان يقطع في الحال فذلك كان للبايع ان يقطع وسب ان عليه جرة الارض خرطها
فصل في بيان التباين فيما يباع ويجوز مع اتحاد الجنس وحكمه ولا يجوز بيع ما يباع او يورث بجنه متفاضلا نقدا ولا نسيئة ولا
 تماثلا ونسيئة والداهب لفضة حنثا ويجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا والمخطة والشعر حنثا في الزكوة وحنث في البيع ولم
 يحد من نسيئة او جرة ما يباع بمكحل من جنس واحد ومن غير جنسه ويجوز بيع ما هو في حكم جنسه ويجوز بيع من غير الجنس لغيره ويجوز بيعه
 معدوقا بعد ودق لا يجوز بيعه بمثله نقدا ولا غير انواع التمريض وكل في التمريض الحنطة والشعر ليس البقر وليس الغنم ولا يبل ولا تجوز
 بيع التمر بالوطيئة لا يبيع لو يبيع لعين تماثلا ولا متفاضلا فان اردت ذلك بيع بداهة فضة وبيع الاخر به والمخطة ودققتها وسوقها
 وجزءها وكل الشعر في حكم الجنس الواحد الثاني يجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا ونسيئة على كراهية والثالث لا يجوز بيعهما
 الا بمود واما نقدا تماثلا مثل المخطة وخبرها والربع يجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا ونسيئة مثل المخطة والشعر بالتمريض
 ان يبيع وبالعكس مثل الداهب الفضة بالمخطة والشعر لتمرزوا لا يبيع عن ذلك وبالعكس الخاسر يجوز الاتباع منه نقدا ونسيئة
 وعلى كل حال مثل بيع الثياب بالمود ونات والمكحل او مثل بيع الحيوانات بذلك بالعكس السادس يجوز الاتباع فيه تماثلا ومتفاضلا
 نقدا ولا نسيئة اذا كان من جنس واحد مثل بيع بفضة بفضة من جرة يجوز بين محلة محلة من ان خلف الجنه جاز التفاضل فيه نقدا
 ونسيئة مثل جنه يجوز بين وعده بغير غنم بدجاجة انواع الغنم الا هي جنس كل لوشى انواع البقر الجاموس من جنس انواع الابل
 حنث لا يجوز بيع لحم الضال لمع متفاضلا ويجوز تماثلا نقدا وكل حكم جميع ما ذكرناه في جنه يجوز بيع لحم الغنم بلحم البقر والخنزير والابل
 تماثلا ومتفاضلا نقدا ولا يجوز بيع الغنم بلحمه بحال ويجوز بيعه بلحم البقر عكس على ما ذكرناه ولا يبيع الولد والدة ولا يبيع العبد
 سيده ولا يبيع الرجل دونه ولا يبيع المسلم ولا يبيع في **فصل** في بيان بيع الفاسد لبيع لفساد ينقسم على بضعة عشر فاما بيع اللحم وهو كبيع
 منفردا وبيع الخبز فيما يباع مكحلا او مودونا وبيع بدخله او يبيع لا يجوز تملكه في شريعة الاسلام الاسلام الا يبيع من اسلم بعد الكفر وعليه
 وله حرم وخبر فان جاز له ان يملكه او يبيع عليه ذلك بقضى دينه وبيع ملكه لعنه ان لم يجز المالك بيع اللقطة مما يجب فيها التقير
 مبدل وبيع اذا اختلف احد شرطه صحته وبيع المحجور عليه بيع من لم ينفذ مقتضى ملكه والبيع اذا اختلف الثمن ونقدا لبلد اكثر من واحد لم
 يغلب احد القود والبيع بما لا يجوز ان يكون ثمنه وبيع ما لم يحدد بالصفة اذا كان غير مشاهد ببيع كحصاة والمناذرة والملازمة والمجوز
 ذلك في بيع الحاقلة والمراينة فاذا باع احد سباعا سدا ونقعه به المتابع ولم يعلم انفسا ثم عثر واسترا دهن ما انتفع
 به واسترا الولد ان حلت له عنده وولدت لانه لو تملك كان من ماله والخراج بالثمانين غصبا ان او سرق مال غيره او امة غيره او
 جوار غيره وبيع من حر ثم سخر ماله من يده شرعا وكان المتابع عارفا بالحال لم يكن الرجوع على البائع وان لم يكن عارفا كان الرجوع عليه
 بالتمريض بغيره للمالك **فصل** في بيان الحكم الذي يباع بالثمن شيئا لم يخل ما يباع على البرة من القبول او باع مطلقا فان باع
 على البرة وعين العيب لم يبيع صح بيع ولم يخله وده بالعبث وان كان بصيرا او عوى ان باع مطلقا وطهره بعبث كان عند البائع لم يخل

كتاب البيع

اما حدث عند المتابع عيب اخر ولم يحدث فان حدث لم يكن له الرد وكان للارث الا ان يقبل البايع لم يبيع بما حدث عنده من العيب لم يحدث
 عنده عيب اخر لم يخل اما ظهر بعض لم يبيع عيب بالكل فان ظهر بالكل فسد كركه وان ظهر على البعض لم يكن له رد العيب من غيره فان
 شأه الجميع فاستمر الثمن وان شاء اخذ الارش على ذلك لو ابتاع جماعة متاعا بالشركة وظهر به عيب واحد بعضهم الرد وبعضهم لا ارش لم يكن
 لهم ذلك حتى يتفقوا على ارش او رد فان كان عيب قد عرفت المتابع حال البيع لعيب لم يكن له رد وان عرفت بعد ذلك رضى به وعرفا ثم عيب لم يكن
 له الرد وان لم يعرفا ثم عيب عرفت كان له الرد ولا ظهر له عيب كان مخرجا من ثلاثة اشياء الرد والارش والرضا به سبق الرد باحد الثلاثة اشياء
 بالرضا وبطل الرد بعد العلم به اذا عرفت الرد ومجدد عيب عنده والعيب يكون عيبا عند اهل الخبرة والمعرفة بها والعيب المتأخر
 عشر الحجون والخدام والبرص هي من احدثا لستة ان ظهر بالملوك قبل ستة من يوم البيع كان الرد ما لم يحدث عنده عيب اخر لم يكن
 ان حدث لم يكن له الرد وكان للارث فان زاد يوم على الستة لم يكن له الرد والحب نقصان الاعضاء ودهانتها وكونها خشا او ساقا او اقباقا
 كافر اذا شرط كونه مسلما والامة والعبد ذلك سواء وبين يديها خشا شعرا وان لا يتغير في مدة ستة اشهر ان كان مثلها يتغير في اقل من
 الامة ثم علم بها عيب لم يكن له رد اذا كان العيب على وكان عرقا فانه وجب عليه رد ما ورد معها نصف عشر قيمتها وان كان الحمل يملوكا لم يجب
 ذلك اذا اختلف المتابعان في العيب لم يخل من ثلاثة احوال ما امكن حدثا العيب على كل واحد منهما ولم يمكن لا عند احد منهما فان لم
 يمكن لا عند احد منهما لم يخل في بقية وانما يمكن ان يكون عند كل واحد منهما وكان هناك بينة حكم عليها فان تعارضت بينتان اقرع بينهما
 وان لم يكن لاحدهما بينة كان العيب على البايع وان اختلفا في البراءة من العيب كانت البينة على البايع وان علم بالعيب نقص في الرد والارش
 لا الارش قال الشيخ ابو جعفر رضي الله عنه في ثمانية كان للارث لان نقصه ليس بموجب ضا **فصل** في بيان اشياء تتعلق بالباب
 من كان له حق على غيره مؤجلا واناء به قبل حلول اجله لم يلزم قبضه واناء به بعد حلول اجله فخر موضع التسليم فكان اناء به في موضع
 التسليم وكان من غير قبضه ونوعه فكان واناء به من قبضه موضع التسليم وكان مثله ان لم يقبض من لم يقبض تملك من ماله وان
 اناء به في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله
 وان في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يقوله
 ولا نقض او من استصنع شيئا قبل وفعل الصانع كان مخرجا من التسليم والمنع والمستصنع من القبول والرد ولا يجوز بيع واحد من جماعة
 واذا باع ثوبا بدينار على ان يحوله كذا فردا كان للبايع ان يفسخ ولا مضاد يكون شريكا له بقوله في ايداعه وان نقص ذراع كان
 له الخيار والمتابع ان شاء رضى وان شاء رد وعلى هذا حكم الارض اذا باع او رضى ان يكون كذا جريا فخر من ايداعه ونقصت **باب الشفعة**
 الشفعة تجب لاحد الشريكين عند انتقال نصيبه بغيره بغيره بشرط احد ما ان ينقل عنه بالبيع والثاني ان يباع به وان لا يملك
 من الثمن والثالث ان لا يخلط في نفس المبيع او في حققة من الطريق والفرق في التاقية ان لم يقسم بالملكية والبيع ان يقبل المبيع لقيمة اذا كان
 او عقارا او حاصل ان يكون المبيع بين اثنين التادس ان يكون الشفع مسما اذا كان المتابع مسلما والمتابع المطالبة بها على الفور ونقط
 بشدة عشر شيئا بانقال لملك بغير البيع وبدون القيمة وبين ايداعه الشريك على اثنين ويتخير مخرج الحقوق وباشرا بباب المبيع في موضع
 اخر اذا وجبت الشفعة بالاشراك في الطريق وبان يكون الشريك كافرا او المتابع مسلما وبقيمة التاقية بالملكية وشريك الشفع على
 المتابعين وعلى احدهما وبان يشهد على البيع ان يكت عن طلب الشفعة بخلافه او بباية عن الايتباع اذا عرض عليه بغيره من بيع ما كثر منه
 او بمثل او اذا عرض عليه بالبيع من فلان وبيع منه ببيع نصيبه بعد ما علم بثبوت الشفعة قبل المطالبة بها ويجوز الشفع عن الثمن بالمدفعة
 بالثمن وانما تجب الشفعة على المتابع ويلزم له الثمن على حد ما يلزم المتابع ويلزم للغائب لطفلا لوقفه اذا كان غبطة وللشفيع ان يمنع
 من الاقل والرد بالعيب بفسخ البيع اذا باع ما ابتاعه او اعلم به وهو مخرجا من ابطال البيع الشفعة على المتابع الاول والرضا بالبيع وشفعة
 على المتابع الثاني والشفعة تورث كالا موال **باب الاحتكاك والتلف** الاحتكاك يدخل في ستة اشياء الخنطة والشفعة والتمزق
 التزبيد التزبيد التمزق الملح والاحتكاك مع فقد الحاجة واداست الحاجة فيها خمسة ثلاثة ايام في الغلاء واربعون يوما في الرخص وان
 احتسب لقوته وقوت عياله لم يكن ذلك احتكاكا واذا احتسب للبيع وسئل الحاجة اليه من الناس لم يجز جبر على البيع دون السعر الا اذا اقتد
 وان خالف احد التوق بزيادة او نقصان لم يغير عليه التلفي استحقا للتاجر والمتابع الى خارج البلد واربعة فرائخ وهو مكره في البيع
 الخبار على الفور مع الامكان فان اخر لعنه عن رطل خبازه فان كان واجبا من موضع وداى جليا وابتاع شيئا جان وللمتسا ان يبيع متاعا
 البدوى في الحضر ويستقصي بغيره ليس ان يبيع لباد في البدو **باب استحقاق النكاح** النكاح لو كان في النكاح ولو
 لو كان ما بينه الثمن واجره على المتابع والمتابع واجره على البايع فالتاقد والذلال على المتابع واجره المتادى النكاح على البايع ولو لم يكن

مِنْ اِلٰكُوْسِيْلَهٗ

ان نصيبه للبيع فاجرة على الباع وان نصيبه للشراء فاجرة على المتاع وان نصيبه للامرين فاجرة على من عمل له وان اعطاء المتاع كذا
 و واجبه لبيع كان اصل المال للمتاجر والرجع للواسطة ولو ضيق عليه ان لم يواجه لبيع به لم يعلم بكن له خلافة فان خالف لم ينقذ بغيره
 باع وتلف عزم وان لم يبين له ثبوت البيع لم ينقذ بغيره المثل بنقد البلد فان خالف ورضى المتاجر صح وان لم يرض لم يصح البيع فان وثق
 ضمن تمام القيمة نقدا فان اشترى به متاعا اخر وكان قد ضمن المتاجر كان المتاع له دون المتاجر وان لم يضمن المتاجر ثمنه فباع المتاجر في
 البيع ولا يبيع كان المتاع للمتاجر وان لم يبيع كان المتاع للواسطة عليه قيمة متاع المتاجر **فصل** في ثبوت العقود العتق وتضم
 ثلثة اقسام اما يكون للعقد لان ما من الطرفين مثل بيع الاجارة والمسافات والمزاولة وجازا من الطرفين مثل الشركة والمضاربة والمجاعة
 اعلان ما من طرف وجازا من اخر مثل الزمن فانه لازم من جهة الراعي جاز من جهة المضمن **فصل** في بيان عقد الشركة الشركة اربعة اشهر
 شركة الاعيان وشركة الحقوق وشركة المنافع وشركة الاعيان والمنافع وهي التي اوردناها هنا وتمايجه من ذلك شركة العتق وشركة المضاربة
 والوجوه والابدان شركة العتاق بربعة شرط يكون لشركتين نافذ في التصرف في مالهما واتفاق المالكين في الجنب نصفه بحيث لو
 اختلفا لم يمتدحدهما من الاخر خلط احدهما بالآخر والعقد عليهما من غير تعيين مدة لهما فاذا فاعلا ذلك في كل واحد منهما اخصا
 في التصرف كان له ذلك على كل حال فان خالف تلف ضمنه او الرجوع ولو ضيق عليه في قدر المالين فان شرط اتفاق الرجوع ولو ضيق مع
 تفاوت المالين والتفاوت مع تساوي المالين صح على قول بعض اصحاب بطل على قول اخرين فان تصرف في ثلثي المال كان الرجوع ولو ضيق
 على قدر المالين والثلثي اجرة المثل وما شركة الابدان فباطلة ولكل واحد من الشركاء اجرة عمله فان شابه تصاحبا ومساواة والمقاسمة
 احدهما او كلاهما كان له ذلك فتمت النقد العزم ليس لاحدهما مطالبة الاخر بانقضاء البيع لمتاع له بل باخذ كل واحد نصيبه ما كان
 على الناس لشيء لا يبيع فتمت فان قسموا اكل واحد نصيبه قبض احدهما اما احال كان عليه ان يقاسم شريكه وما بقى على الثاني كان بينهما
 حصل وتلف وان رضى احدهما براس ماله وترك الباقي لشريكه صح ان رضى لشريكه **فصل** في اشراكه لغيره من القرض وهو المضاربة وهو
 ان يدفع ائنا الى غيره مالا ليجعله على ان يدره الله تعالى عليه من الغاية يكون بينهما على مقدار معلوم فان دفع احد في غير مالا ليجعله
 به كان ودبعة وان دفع اليه ليرى عليه مثله يكون قرضا وان دفع اليه ليجعله به من غير اجرة كان جعلا وان دفع اليه ليرى عليه مثله ببلد اخر
 سفينة وان دفع اليه ليجعله به وكان للعامل في التجارة به منفعة يكون قرضا ومضاربة فان دفع اليه قال تجره ولم يعين مقداره كان له
 اجرة المثل في الرجوع لصاحب المال والمخسر عليه وان عين مقداره ماله من ثلثه والرجوع واقل واكثره ان رجح كان له ما عين وان خسره يكن له شيء
 وكان المخسر على صاحب المال وهو عقد جاز من الطرفين هو من ارباب جميع فاسد الصحيح ما يجمع فيه شرط ثلثة العقد على الاثمان من لثباتها
 والتمسهم غير المشغور ولا خلاف في المدة من غير تعيينها الا في البيع والقبض مقدار المال فاذا عقد على ذلك لم يخل ما ضمنه المصداق
 اعم يضمنه فان ضمنه كان الرجوع له والمخسر عليه ان لم يضمنه واختلف لزوم منه ثلثة اشياء البيع بالنقد بقيمة المثل بنقد البلد كانت الشري
 فان خالف ذلك لم يصح وان عين له جهة التصرف لم يكن له خلافة فان خالف رجح كان الرجوع على ما شرط وان خسره تلف عزم والقرض القابل
 يجوز للعامل التصرف منه من جهة الادن ولزم له اجرة المثل دون المسمى لم يخل القرض ما اطلق رب المال وشرط له العمل فاطلق لم يلزمه من
 العمل الا ما يعمل بنفسه صاحب المال ان شرط له لزم له العمل بنفسه ان لم يعمل كان اجرة العمل في ماله فان فتح احدهما او كلاهما لم يخل للعامل التصرف
 منه الا بالبيع وتحصيل المال من غيره لم يخل من ثلثة اوجه ما كان لمال ناضا او عرضا او على الناس ان كان ناضا اخذ صاحب المال الا قد
 حق العامل وان كان عرضا ثمان مخبرين ان ياخذ بالقيمة ويدفع الى العامل ما يصبه من الرجوع وبين ان ياء العامل ببيعة ثمان على انسا
 لزم العامل مخضله وما التبعة فان كانت متروكة كان على شرطه واذا اختلفت كان للاتفاق بالمعروف منه في التقزم والبلد الذي
 كان به صاحب المال **فصل** في اشراكه من الزمن يتابع شرطه بالايجاب والقبول والقبض برضا الرهن الا اذا شرط في العقد والقر
 بمال لم في الذمة او حصل سبب له من غير ان يجره عليه وعبد ماذون في التجارة ويجوز من المشاء والقوم والو من مطلق وشرط
 فاطلق لا يكون ببيعة الا باذن الراعي لم يادن وغاب باحد الحاكم وقضى المدين من ثمنه فاذا باع الراعي منه الانقاع بالمهر من محال لا يجر
 المجازاة اسكان موهنة والمشرط ضرابا احدهما يفضل للعقد والاخر لا يفضل الاول تاكيد للعقد مثل تسليم الرهن ببيعة الدبر
 منافع الراعي ودخول ثمانية في الرهن اذا حصل عقد الرهن واثنان ثلثة اخر احدهما ياتى الرهن بطل الشرط ودون الرهن من ان
 بشرط ان لا يسلم الرهن ولا يبيع في المدين محال والا باجضاه الراعي وفلان واثنان يكون مصلحة للرهن يجوز ذلك مثل التوكيل في
 بيع الرهن مال للرهن وغيره ودخول الحاكم في الرهن فان شرط التوكيل في فضل العقد لم يكن له عذر وجاز بيعه بخضره الراعي وغيره وان شرط
 بعد العقد كان له رهنه واثنان بشرط النماء لنفسه هو على ثلثة اخر بلعهما ان يكون ذلك في ذمة الرهن ويصل الرهن مبطل الشرط

کتاب النجاة

والثاني ان يكون ذلك في فرض مستأنف لا يقع الفرض الا ان من سبعا ولا الشرط والثالث ان يكون ذلك في بيع وهو ضربان احدهما
 يكون لتمام البيع ولا يقع الشرط والثاني يكون معلوما ويصح ذلك اذا ثبت ان من لم يبيع من مال كذا انصرف فربما يبيع والعقود التي
 والجهة وغير ذلك من المرفق فان يقع بغيره من جهة فان المرفق له في التصرف صح وان هلك المرفق بغيره بغيره لم يضر ان هلك
 بغيره من ضمن وان اختلف المرفق لم يضر ان يخل من ربيعة او ما اختلفا فقد اما على المرفق وفي قيمة المرفق بعد التلف وفيما يتفرع من
 مدة الاجل ولم يكن لاحدهما بئذ فالاول كان القول قول الراهن مع اليقين الثاني كان والثالث كان القول قول المرفق مع يمينه والرابع
 كان فان ادعى صاحب المتاع كونه ودينه عند غرضه وان غرضه بالدين كان القول قول خصمه وان لم يقرب بالدين كان
 القول قول صاحب المتاع مع اليقين وان رهن جوانا كان نفقة على الراهن فان نفق عليه المرفق كان له الرجوع على صاحب المرفق بنفقة بغيره فان نفق
 به ولم ينفق وقد ما ينفق به **باب في بيع الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بعوض ولا يقع فيه يقين الاجل والعمل معا فان غشنا
 بطل والاجرة منقصة وبشرط ان المنفعة للمحضر بالعمل لو احدى وبيع استيجاره بشرطين يقين الاجل ان كان العمل محمولا ويقين الاجرة وبغير
 العمل والاجرة ان كان العمل معلوما والمشاركة بعين عمله واجرة دون المدة وكل واحد منهما ضامن لجنايته بارسال نقصنا والتلفه بالنظر
 من غير تقدير يوم الثالث المتلف تبعه اكرث قيمة من يوم التلف ان تلف من غير تقدير منه لم يضر وفيه بطل الاجارة لبسته اشياء
 كلها وبموت احدهما وبهلا المتاجر قبل التسليم وبمنعه قبل القبض من التصرف ويجوز لاجرة مستحقة اذا كانت مشاهدة وبان بشرط
 في عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد اتمام من وقت العقد ونفقة الاجرة بالنفقة الموجرة ولا تنقضي المنفعة باستيفاء الاجارة
 ولهذا على ان الاجرة ولد ذلك على هذا المنفعة فان هدم المسكن المتاجر بغيره من المتاجر لم يضر في الاجارة الى مثل ما كان عليه فوهم
 وان اهدم بغيره من المرفق من احداهما سقطت الاجرة الا ان بعد الى حال العانة واذ لم يمكن المتاجر الانشغال بما استاجر
 من غير سبب سقط عنه مال الاجارة حتى يعود الى حال بيع الانشغال به ولا يخلل الاجارة بالبيع فان علم المتاجر بالاجارة لم يضر بالتسليم
 مدة الاجارة وان لم يعلم كان له الخيار بين فسخ البيع والتصرف في الاجارة بدخلها اجارة ان خيارا او فسخه اذا استاجر موصوفا وخيارا للشرط ولزم ما
 شرط الموجر فان شرط ان يكون المتاجر مسكنا بغيره لم يكن له ان يغيره ولا ان يجر من غيره وان استاجر مطلقا جاز له ان يغيره
 والمحدد وان وضع هذا المتاع الا ما يضر به مثل تسقيين وان دنا من غيره في تسقيين وان يجر من غيره بمثل ما استاجر به ويخرج بعضه
 من مال الاجارة فان احدث فيه حدا يضره بسبب الاجرة جاز ان يجر البعض بثل مال الاجارة وبأكثر والكل بأكثر منه ومنفعة غيره ان يجر
 كونها مقدرة ومنفعة غيره ان تكون مقدرة وغير مقدرة فان استاجر به بثل من ثلثة اوجدها ما استاجر للركوب وللحمل والعمل
 فان استاجر للركوب عن اربعة اشياء اركب الطريق والمنزل والركوب بالحمل والركوب بالركوب والركوب بالركوب بعدد رتبة ذلك مع القها فان غير ذلك
 وغيره ونفق بثل الاجارة فبأنه وان استاجر في الدمة وصفه للركوب باربعة اشياء بالجنس والنوع والجرى وكل ما يختلف لاجرة بسبب
 وتلف وغاب عنه وان استاجر للحمل بركب سبعة اشياء المحبس والقدار والوضع والمحول منه والحمل به وحكم التبرؤ والمحل وان استاجر
 للعمل احتاج الى ربيعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه ويقين المدة او العمل تقدير لاجرة ومشاهدة ما يعمل فيه وحكمه وان استاجر
 حرة او امة للوضع احتاج الى خمسة شروط مشاهدة التصديق يقين اليقين الذي ترصده فيه تقدير الزمان والاجرة وكون العمل محمولا
 فان اطلق الاجارة لزم الاجرة حاله وان قيد لزم على الشرط وان عين الاجل لزم العمل على حسب المهرود بين الناس **باب في بيع وعمر**
 المزارعة والمخارة واحدة وهي عقد على ارض بجرض ما يخرج من مائها وهي ثلثة اقسام صحيحة وهي ما يجمع فيه شرطان يقين العمل ويقين
 ما يبيع العمل بالثمن مشاعا منقوبا الى الكل مكرهة وهي العقد على كذا ما اوقفه او ما شابه ذلك من غيرها يخرج منها وفاسدة
 وهي ما سوى ما ذكرناه واذ كانت المزارعة فاسدة لزم اجرة المثل سقنا لمسحا مكان بالنصف والثلث ومثل ذلك لزم ان كان
 بالامساك والقفز والمزارعة الصحيحة ضربان مشروطة ومطلقة في مشروطة لم يخل من ربيعة اما شرطان يعمل فيه بنفسه وشرطان يزرع شيئا
 معينا او شرط على العامل مؤنة الارض وعلى المزارع ولزم الشرط الا ان يجرى للعامل ان ياخذ شريكا يعمل معه مكانا مؤنة معلومة
 ثم زاد لزم العامل قد المعلومة دون الزيادة وان شرط على العامل شيئا يؤدى الى صاحب الارض جاز على كراهية ولزم وان استاجر
 الارض للمزارعة او الغرس عن ما يزرع وبغيره **باب في المساقاة** المساقاة عبارة عن فتح الاثنا الى غيره نخلا او شجر الفواكه
 او كرم على ارضه بالعمارة على ان ما زرعه الله فقه منها كان بينهما ما اعل على قدر معلوم وتصح بحسنه شروط يقين المدة وقدر نصيب
 العامل ونقدته في الفرض وبقاء العمل بعد نموه يستزاد به المزارع ان لا يشترط مع عمل صاحب النخل فلا له ثمره شجران بعينه او اذ توقع
 الفواكه وانما خرجنا العقد على البعض بل بغيره وعلى البعض مائة او قل واكثر والشرط سايع ما لم يؤد الى سقوط العمل عن العامل وانفق

مِنْ أُولَئِكَ

الحق عن صاحبك رضا في المساق وان شرط على العامل شيئا يؤدى الى صاحب الفحل لم الا اذا تلف الثمرة في سماءه وتوالمو نزع على صاحب الفحل
وكل ما يعوق بالاستزادة في الثمرة فهو على العامل وكل ما منه حفظ الاصل فهو على صاحبه ان تخلصا وقبل احدهما ضياع الاخر صح ولم يلف
او ينقص وان تلف لم يكن لاحدهما على الاخر شيئا الا اذا تلفت بغريبه **فصل** في ثبوت الجعالة وهي عقد جاز من الطرفين يتحقق بشرطين تعين
العمل والاجرة فمن ضل له عبدا وغرما وابق هذا وفقد ذلك لم يخل لم وافق واحدا على شيء معين على الاطلاق ووافق على انه يحجب به
بر من موضع كذا او قال من جاء به فله كذا او قال لو اعدان حيث به فلك حسنة ولا خزان حيث به فلك خيبة
عشر فالاول يلزم منه ما سمي في الثاني ان جاء به من الموضع المسمى لزم المعتبر ان جاء به من نصف الطرفين لزم نصف الاجرة وعلى هذا وكذا
لزم المسمى ان جاء به واحد كان او اكثر في اربع ان جاء به واحد لزم له ما سماه وان جاء به اثنان لزم لكل واحد نصف ما سمي له وان جاء به ثلثة
لزم لكل واحد ثلث ما سمي له وان ابق من واحد بغريبه عزم بقية وان ابق من غير غريبه لم يلزمه شيء **فصل** في ثبوت القرض القرض كل
مال لزم في الذمة بعقد عوضا عن مثله وهو ضربان مطلق ومشرط فالمطلق لا بدخوله الوفاقا واخذ قرضا على ان يرد مثله ملكه
ينبض القرض صامثا مثل سائر امواله وجزاء الا وهذان فان ردوا جود منه رد اياه عليه في التوقيع والقضاء او بالعكس منه صح اذا ترابضا وكل
ان اخذ خطه وردد شعيرا او شعيرا وردد خطه وان رد من غير غيبة ترابضا به من غير تقوم صح وان لم يترابضا ولم يقوم في الحال ثم تغير
كان ذلك بقيمة يوم الدفع والمشرط ضربان صحيح وقاسدا فصحيح مثل شرط ان يكون على احدهما ورد القرض ببلد اخر والصحيح عن العلة
التي من الضمان ومثاله ما لو قاسدا ما يؤدى الى الترابضا مثل شرط ان يكون في الصفة والقضاء ابله ما على الوفاء فان كان كل لم يملكه
بنفس القرض وبقى ما ترقى به ولا يصح الاضمان به وان لم بشرط الانتفاع بالرقن وسوءه المقتضى صح **فصل** في ثبوت الدين الدين كل مال
لزم في الذمة عوضا عن مثله وينقسم قسمين حال ومؤجل فالحال يلزم قضاؤه في الحال به صاحب مع فداء الغد والغد لا يعتا وهو
وقت الصلوة حتى يفرغ من ادائها وغيبة المان عنه وقدره عليه في الحال بسبب شرعي المستدين ينقسم ثمانية قسام حتى حاضر وغائب
موسر ومسر من استدان هو ينضله واستدان عليه وجته او مملوكه وميتة كان استدان حاضرا وموسرا والمال له كذا وقد عدل داؤه
ولم يكن له عند ذمة لا يفاء فان كان له عند اهل حتى يزل فان لم يكن له عند امر القضا فان لم يقض حله الحاكم ان التمس من له الدين فان لم
في الحبس عن هذا الذي لم يزل من المان وكان له مال ظاهر من غيبة حذ عنه قرض يدينه ان كان من غير حبيبه بيع عليه بقدره وقضى به دينه ما
لم يكن المان له الذي لم يكن له او لعبد الذي يخدمه وان كان غائبا واقام من له الدين بينة حلف الحاكم انه يستحق عليه يوم جميع هذا المان
حلف كان له مال من غيبة وغير حبيبه كان حكمة على ما ذكرنا غيرة لا بدفع اليه المان لا يكفيل وان كان المستدين ميسرا عليه من له الدين حتى
يخفف كان مكتبا امره بالاكفيل والا فلتا بالمعروف على نفسه عياله وصرفه لفاضل في وجته به وان كان غير مكسب طلع سبيله حتى يخدم
على الوجهين ان قضى من سهم الغار بين جازا لم ينفع ما استدان في معصية الله تعالى ولا استدان عليه وجته كان حكمة بشرطين يجازيا
الى التفقة وهو غايب يترك لها نفقة بقدر المعروف والمساوات اذا استدان لم يخل من ثلثة اوجه مادون في الاستدانة او في القارة
يرون الاستدانة او غير مادون فالاول كان حكم ديني حكم دين مولا والثاني ضربان فان علم المدين انه غير مادون فيها بقي دينه وان
يعتق فان لم يعلم استغنى فيه اذا تلف المان الثالث يكون ضامبا الا اذا بقى المان في يد او كان قد دفع الى سبيل والميت ضامبان ما خلف
وفاء ولم يخلف فان خلف لم يخل ما كان له بينة او لم تكن فان كانت قامها وحلف لزم ماله وان لم تكن له بينة لم يخل ما اعترف به لورثته
او لم تعترف فان اعترف لزم وذا اعترف بعض الورثة وكان رجلين عدلين فكل من ان لم يكونا عدلين واعترفوا لبعض لزم وبضيبهما او
بضيب احد ما يخصهما او بخصه وان لم يعترف به احد لزمها البين على نفي العلم ولزم لم يخلف فاضاع حقه وان قضى احد من الورثة للموت
من سهم الغار بين جاز وجان به فضلا والمؤجل يلزم داؤه عند حلول اجله واطول به فان وضع من له الدين شيئا عنه على ان يقضي حالا
جان وان زاد من عليه لدين شيئا البينة في الاجل لم تقع وان مات من عليه لدين حل امله بموته وان مات من له الدين لم يخل اجماعا ان لم يبر
ورثة من له الدين به واداد من عليه لدين مصالحهم جاز اذا علمهم بمقدار المان **فصل** في بيان الودعة كل مال وشئ جعل في يد
الحفظ واما جميع صفا الناس في الاموال المقتضية بثلاثة شروط اعراف غصبا ولم يخلط بماله على وجه لا يثبت له ملكه لا بدفع اليه
هي عقد جاز من الطرفين وتصح بشرطين بالقبض والتسليم ولم يثبت الا بثلاثة شروط بالانفرد والخص به وحكم المصنف وترك لورث
اذا طوي به لغيره وفاد صا صامنا وتلف له به قيمة يوم تلفت بخلاف في القيمة ولم يكن هناك بينة كان القول قول المورد مع كسبه
وان لم يتلف لم يزل الضمان الا بالرد واستانف الودعة اثنا واذ ادعى من عنده الودعة ماله كما قبل قوله بغيره من ماله بغيره من جازية
فان ادعى عليه التفريط من غير بينة لزمه البين ان لم يبر **فصل** في ثبوت العارية العارية عقد على عين مملوكه للغير لينفع به غير

کتابِ اُجنا

[illegible]

مِيقَاتُ بَيْعِ الْمَالِ

ضربان ضمان مال وضمان عهد فضمان مالان ضربان ضمان معلوم وضمان مجهول وكلاهما ضربان ضمانا متبرعا وضمانا متبرعا وعلى الوجه
ضربان ضمان ملى وضمانا ملى وينقسم قسمين أحدهما بيع بغير شرط يتبعين أجل المال لا الضمان بنقل المال
ثمة الضمان ولهذا يقطع عن المضمون عند استيفاء الضمان رضا المضمون له والمضمون عشرة لزوم المال وكونه بائنا إلى لزوم وكونه
معلوم المقدار على أحد القولين فالمعلوم بيع ضمانه بلا خلاف فالمجهول بيع على قول من يجوز ذلك إذا ضمن ماله عليه قام بغيره على البيع
وضمان المتبرع صحيح إذا لم ياب للمضمون عنه وضمان غير المتبرع صحيح على كل حال والملى بيع ضمانه وغير الملى أن علم المضمون له من ذلك حال الضمان
أو لم يعلم ورضى به بعد دفعه وإن لم يرض به بطل وانفساد ما يتجاوز عن الوجه التوقيف كما ما فان ضمن ملبا ثم عسر لم يطل إذا أدى المال
للا رجوع بمثل على المضمون عند الاستيفاء بالضمان وإن لم يؤد لم يكن له الرجوع وإذا سقط المضمون للمال على الضمان من سقط عن المضمون
عنه وإذا سقط عنه لم يقطع عن الضمان وإن أدى المال للمضمون عنه ومنه وينقسم قسمين أحدهما انفراد وضمانا اشتراك فضا الانفراد
ضمان جماعة واحد ويكون للمضمون له الخيار في مطالبة المال من إياهم شاء على الانفراد وعلى الجماعة وضمانا الاشتراك بالعكس من ذلك
ضمان العهد لم يخل من أربعة أوجه ما ضمن قبل حصول التمتع لم يبيع وإن خضع فيه ما يجد شرط في البيع قد شرط ذلك العقد لم يبيع وبطل
البيع وإن ضمن بغير البيع لم يبيع وإن ضمن بعد البيع لم يبيع وإن ضمن قبله لم يبيع قد شرط ذلك العقد لم يبيع وبطل
حشره وهي الإيجاب القبول ورضا المكفول له والمكفول به وقسمين هذه الكفالة وكفالة ضربان كفالة بالكفالة تلتزم بغير عقد
فلا ولي ضربان مشروط ومطلقة فالمطلقة لم يلزم فيها الكفيل غير رضا المكفول به المشروط هي أن تقيد بتأدية المال وهو ضربان فاقيد
ضمان المال على الكفالة ويجوز التسليم للمالك وإن قدم الكفالة على ضمان المال من حيث هو والمالك التسليم مطلق ومقتضى هذا المطلق
لزم التسليم في دار الحاكم وفي موضع لا يقدر على الامتناع وإن قيد بموضع مخصوص لزم التسليم في ذلك الموضع ويجوز التكفل بالكفيل بالأكبر
من واحد تكفل جماعة لواحد وإذا سلمه أحد الكفلاء لم يترد ثمة الباقين بطل الكفالة بموت الكفيل أو المكفول به وإما ما هو في حكم الكفالة
فما يلزم بغير عقد فمخيلة لقائل من يدعى لدم وتخلية المسد من يدعى له الدين يلزم التسليم لهما أو الدين والدين فصل في بيان
الحالة الحوالة تنقل حق ثمة في ثمة وتقع بعشر شروط بالاجابة القبول ورضا المحيل والمحال عليه على الصحيح وكون المحال
به من ذات الاشياء والتفريق المحقق في الجنس النوع والصفة وكونه مما يجوز منه هذا البديل قبل القبض وإذا قبل الحوالة وأبرر ثمة المحيل يكره
للا رجوع عليه بحال إذا كان ملبا أو مصر أو علمه حال الحوالة وإن لم يعلم أعباءه ولم يبرر ثمة كان له الرجوع عليه إذا لم يؤد المال فصل
في بيان الوكالة الوكالة تفويض الأمر إلى الغير على وجه ونفع بغير شرط بالأيجاب والقبول ويكون الموكل من يبيع منه مباشرة الأمر الذي وكل
فيه ويكون الأمر الموكل منه من حقوق الناس يكون الوكيل عاقلا بصيرا لا لأمر الموكل منه عارضا باللغة لقوم يحتاج إليها في الحادثة من أن يتوكل من
موثقه في الدين على من هو مثله ودونه والوكالة ضربان مطلقة ومشروطة فالمطلقة يقوم فيها الوكيل مقام الموكل على الإطلاق إلا أنها
تقتضي الاقرار من أحد الأدب الاقرار بالشرط لم يكن فيها التعبد عارضا له إلا غير من تجاور كان ضمانا ولم ينفذ عليه ثمة انقضى الوكالة
باليد أو باعتراف الموكل عند الحاكم وبيع أن يوكل الحاضر والغائب ثبت قبول الوكالة بالكف أو بالتصريح في الأمر موافقا لما بين يدي
وإذا عذر لم ينعزل إلا بالاعلام أو بالاشهاد إذا لم يمكن إلا بالاعلام فان خلفا في ذلك كان لقول قول الوكيل مع إيمان فصل في بيان التصحیح
التصحیح قطع الخصومة بين المتداعيين يجوز على اقراره انكار ما لم يعد تحصيل حرام أو تحريم حلال مثل صلح المتداعيين على التنازل والتنازل
أو التبارى وشئ آخر مثل صلح الشريك في المال والمقارضين على أمر معلوم فإذا تم التصالح لم يكن لاحد ما رجوع على الآخر بعد ذلك
فصل في بيان الاقرار الاقرار اجتنابا بحق على نفسه بغير شرط وهي كالعقل ونفا التصالح فيها اقراره وجوب العقل ونفسه بقاء
ان كان ممن يعبر عن نفسه ان يصح أن يكون المقر بغير حق المقر وان لا يوثق الاقرار وإن يكون اقراره على الغير لا يادونه وإذا اقره على ما اطلق
او قيد فان اطلق لزم حكم اقراره وحكم بعضه ان قيد قال ثبت هذا منه وعادست هذا مع هذا ان لم يلزم حكم اقراره الا بعد التسليم في
الهيئة والنيابض في المعاوضة واقرار المقر إذا كان صحيح العقل مثل اقرار الصبي لا في حق بعض لو وثق لشئ إذا كان متبعا ذا عقل ولم يكن
له بنية على صحة ما اقر به كان في حكم الوصية وسند كرم بعد ذلك حكم الاقرار بوارث باب آخر ان شاء الله تعالى كذا النفاق
وبيان ما يتعلق بها تحت النفقة باحد ثلثة اشياء بالزوجية وبالقرابة وبملك اليمين فان زوجة يجب فيها النفقة في ثمة لا مكان الاستئنا
بينهما معا ولا تمكينا كاملا من جهتها والزوج ثلثة انواع حر ومكاتب عبد الحر ثلثة انواع موصوف ومعتق والزوجة ثلثة انواع حرة
شريفة وغير شريفة وائمة فالوصف اقرار بوجوب نفقة وبشرطه وجبت النفقة عليه لزمه من الاطعام والادام على حدة البذل الكسوة للشاؤ
الصنف على حياؤه وقد المراء من الاربع والكثان وغيرها ولزمه الاضام وما يحتاج اليه للزينة ولزمه زوج بوجوب نفقة لزمه جميع ذلك

کتاب النکاح

على قدر ما دون الاقدام وان تزوج بانه لزمه لانفاق عليها بما المعروف دون الاقدام وان كانت حبيبة والموتى تلزمه النفقة على قدر ما
 وقد رآه من الشرف والوطى والاموة وبلزلة الاقدام للشبهة وان خدام بنصف حان والمعسر لا تلزمه النفقة ولا يكون للمرأة اخبار عليها
 الحق بخلافه اذا اوبى عن عاتقها على قدر ما وقد رآه بذاتها ولا تلزم النفقة بالنكاح لفساد بوجه لا المهر لا نفقة العدة اذا تزوج بينهما
 لا اذا كانت حاملا وان فسخ النكاح الصحيح بسبب تلزم نفقة العدة بحال اذا طلق المرأة بانها لم تلزمه النفقة وان طلقها رجعا لم تلزمه ما قبل
 فتنفقه نفقة المعسر ان تزوج بغير من مولاة ولم يرض به لم يصح العقد وان تزوج بانه ووجه حرة او ترة ولم يكن العبد مكتسبا لم يكن
 النفقة وان كان العبد مكتسبا كان سببه مخيرا ان شاء وجعل النفقة في كسبه ان شاء انفق من خاص ماله والمد برحمة حكم العبد انفق من شئ
 وكان مكتسبا وحصل له من الكسب مال لزمه انفاق المولى بغير ما يخرج منه انفاق المعسر بقدر ما بقي عيدا وان لم يكن له مال كان معسرا وانما
 على الاقرب فواجبة ومن دونه فالواجبة بما تجب على الوالد بن ولده او على الولد وان سفلوا او تجب لغيره من ابنا احدهما وعلى الآخر
 ان حصل رجل معسر بن والد ولد موسر وجب عليهما الانفاق بالمعروف عليه بالنوبة وان كان للموسر ولد وولد معسر وجب عليهما الانفاق عليهما
 معا وان كان له اب جد وولد معسر وجب عليه الانفاق عليهم وجب ان لم يمكنه فالاقربا ولى من لا بعد وان ايسر الام واعل الاب لزمته نفقة
 الموسر وان كان لرجل ولدان معسر بن وولد واحد الوالد بن وولد لم يقدر من نفقة الا على ما يكفي احدهما قسم بينهما وانما الانفاق
 البه مفعلى كل من له حظ من الميراث ويجوز غير من اصل الارث مثل الاخوة والاخوات والعصوة والعمات والمخولة والحالات وانما النفقة فاما تجب
 على المعسر الا ترة والدابة على كل حال من الاطعام والكسوة ولم تجل العبد الا ترة من ان يكون مكتسبا او غير مكتسب ان كان مكتسبا لم تجل اما
 اما اراد سببه ان يجعل نفقة في كسبه ولم يرد فان لم تجل من ثلثة اوجه اما كان كسبه فقا نفقة ولزمت له الكفاة بل وفاضلها وانما الفاضل
 لسببه وانما قصاصها والائتمام على سببه وان لم يجعل نفقة في كسبه جت عليه نفقة وغير المكتسب يلزم السبب لانفاق عليه الا ترة خادمة و
 سيرة فاحادته حكمها حكم العبد لتزونه بفضلها على العلة واما الذبابة والطير فيجب لهما الانفاق عليهما ولم تجل حال كل واحدة منهما
 اما كانت مأكولة اللحم وغير مأكولة فان كل مجها ولم ينفق عليها امر البيع والذبح والانفاق وان لم يملك مجها امر البيع والانفاق عليها هذا
 في البلد وان كان في البلد وثمن من الكلال والماء ما يكفيها ارساها في الصحراء فاذا اعتلف عملها ما شاء وان لم يكن ثم كلاء ولا ماء او كان
 ولم يكفها انفق عليه فان لم ينفق كان الحكم في البلد مثله في الحضر وان كانت له بهيمة ذاك لبن ولم يكن لها ولد او كان واستغنى عنه كان اللبن
 جبهما الصالحا وان لم يستغن الولد عن اللبن كان لفاضل عن اللبن لصاحبه **فصل** في بيان من له حظ في الحضنة ومن هو اولى بها الولد
 يبلغ رشدا سقط حق الحضنة وان لم يبلغ لم تجل ما كان بين ابوين او كان له احدهما او ليس له احدهما فان كان بين ابوين فالام اولى بالابن
 بضم وبالبنت حتى تبلغ سبع سنين اذا تفرقا بغير اوتداد مالم تفرج او لم تنفق فان تزوجت او فسقت سقط حقها عن الحضنة فان
 زوجها بالطلاق وغيره دون الارداد وتابت جمع حقها منها فاذا فطم الابن اسبعت البنت تزوجت لام او فسقت كان الاب غير فاق
 كان اولى بالحضنة وان كان له احد ابويه فهو بحضنة على كل حال ان لم يكن له احد ابوين لم تجل حال قاربه من ثلاثة احوال اما كانت حبا لا بلدا
 او نسا بلدا رجالا ورجالا ونساء فان كانت حبا لا فالا فامهم بغيره وان كانت نسا فامك وان كانت حبا لا ونساء فالنسا اولى فان كانت
 اقرب من الرجال وكانت في درجتها واذ انفق الاولى سقط حقها منها الى من هو اقرب اليه بعد والمساول ان كان له ابوين لم يكن له حظ فيها مع
 المحر وان كان الولد مملوكا ترك مع لأم استحبا **كتاب النكاح** النكاح عبارة عن عقد الزوجية بين رجل والمرأة وقد يتعمد او
 وهو ثلاثة اصناف تكاح الغبطة وهو النكاح المستدام ونكاح المتعة وهو المؤجل ونكاح مبدل اليهن ويشتمل الكتاب على ثمانية عشر فصلا
 فيا كيفة العقد ومن يجوز العقد عليها ومن لا يجوز وما يعقد عليه من المهور ومن اليه العقد وما يؤثر في فسخ العقد وما يلزم بالعقد
 احكام الاملاك والوفاء وما يتعلق بجميع ذلك **فصل** في مقدمة الكتاب وكيفية العقد للرجل والمرأة لا يجزى حالها من اربعة
 اما يشترط كل واحد النكاح ويقعد عليه ولا يشترط لا يقعد عليه ولا يشترط لا يقعد عليه ولا يشترط لا يقعد عليه ولا يشترط لا يقعد عليه ولا يشترط لا يقعد عليه
 بكرة له ذلك الثالث الرابع لا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط ولا يشترط
 على كفاة ولا كفاة على مؤمنة ولا ناصب يجوز لو ثبت ان يقع بالمهودية والتصانبة والناسبة بخار او عقد نكاح الغبطة مضطر ولا يشترط
 للرجل ان يجلب للزوج امرأة فيها ست عشرة فضلة الدين والابوة والاصل والكرم وكونها ودودا ولودا سمرا وعجرا ومروعة طيبة الرخ
 والكلام موافقة عامة بالمعروف والنفاق وامساك عجزه في اصلها ذليلة مع بعلاها متبرجة مع زوجها بخار حسانا مع غيره ومباحنة
 الشرة طيبة اللبنة وبكرها تزوج بثان عشرة محشا من منبت لسوء التهيئة والخلق والتلطيظ والفتحية والولاية المحترمة والعقيم والذليلة
 في اصلها العنزة مع بعلاها والمحق وغيره المتبرجة اذا غاب عنها زوجها المحشاة مع غيرها المحشاة في الاعتقاد وغيره المتبرجة الى

مِنْ أَلْوَسَيْلِنَا

[illegible]

كتاب النكاح

ذلك ان كل من يزوج بمهر عقدان وقع بعد العقد بطله واذا امرت المرأة عند رجوعها على الزوج النكاح نكاحا على قول بعض الأصحاب
 يجوز التزوج بالخطبة نكاحا ومثلا فان ثبت يكون رجله ابن فترجى بامرأة لها بنت فاولدها ثم تزوج ابنته فاولدها فاولدها فاولدها
 ان يكون لرجل من الام وقد رخصت امرأة لها بنت ضمت معه فصارت اخا له من الرضاع ويصح للراعي ان يزوجها بعد العقد على الخطبة
 واذا نازل رجل بجارية غيره لم يزوج بمهرها بل يزوج بمهرها بملك لغيره فيكون كمن يزوج بمهرها بملك لغيره فيكون كمن يزوج بمهرها بملك لغيره
 ملك لغيره ووطي احداهما لم يزوج بمهرها ووطي الاخرى حتى يخرج الموطوءة من ملكه اذا كان عالما بذلك فان وطئ الاخرى بعد ما علم بالانكاح
 حرمت عليه الا ان يزوجها بالانكاح لا للمهر لانها فان اخرجها من ملكه للعدو لهما لم يحل له ان يزوجها وان لم يكن عالما
 بالانكاح جاز له ان يزوجها بالانكاح على اربع حواجر ويجمع بينهما دفعة لا اكثر ويجمع بين متين بالعقد بين حرة وبين متين
 ولا يجوز الجمع بين اكثر من متين في العقد وحكم الصبي مع الحر حكم الحر مع الاماء وبكره وطئ المجوس بملك لغيره عقد لمتعة عليها
فصل في بيان ما يجوز عقدا للنكاح عليه من المهر الفصل يحتاج الى بيان سبعة اشياء ما يصح ان يكون مهر من الاجناس ومقتدا ما يقع
 وتركه ذكره في عقد النكاح والمشرط بان لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما لا يصح تملكه في الشريعة وتقبض المهر من نكاح الشغار
 فالاول كل ما يقع تملكه في الاسلام بماله قيمة وما يصح ان يكون مثنى المبيع وليرة اكثر من ثلثي ثمنه لا يملك لغيره ولا يملك لغيره
 التصانيع المباحة سوى الاجارة والثاني موكول في داي الخابط من سبعة عقود النكاح فاما ان يصح ان يكون صحيحا فكل ما كان كثر وكل ما
 كان اخف كان اكثر بركة والسنن خمسمائة درهم والنقصة اعزها والزيادة عليه فيها روايتان والثالث لا يقدح في صحة العقد ذكره
 من شرط الفضيلة وانا لمتعة ويلزم مهر المثل يعتبر نكاحا اصلها من كلا الطرفين الا قرب فالقرب بكل ما يختلف لمهر لاجله من المهر
 والمهر والجمال والمان واللباس والعتا والبكارة والثبوتية وصلة لثبوت النكاح ولا يتجاوز بذلك مهر لغيره ولو لم يبدع عقدا للنكاح
 المطالبة بالفرق الرابع لا يقدح ايضا في صحة العقد يلزم مهر المثل على ما ذكرناه فان ما كان احداهما قبل الفرض في المثلين سقط مهر المثل
 ولزم المهر وان طلقها قبل الفرض لزم المهر للموسر ميبولا وداية وما اشبهها والموت في ثوب وما قبلته خشفه وانا بغير فضاء للمهر
 فها هم وما اشبهه ان دخل بها قبل القبض بعث لهما قبل الدخول بشئ واخذت فان ردت عليه وابتنى قبلها من جهة المهر لم يهر مهر المثل
 ان لم تزد وقا لتلزم بعد ذلك فها هدية والرجل يقول لهما مهر كل ان يقول قول التبرع مع اليمين فان حلف سقط دعواها وان نكل
 لزم لها مهر المثل وان ردت اليمين كان له ذلك ان دخل بها قبل ان يبعث لهما بشئ لزم مهر المثل لخاصة لا يزوج اما يكون العاقد مسلما او يزوج
 فان كان مسلما سقط المهر لزم مهر المثل من عقد على حرة وخبر او ما لا يهر تملكه في الاسلام وان كان من ميثاقهم المستحق فانا سلمنا
 القبض لزم قيمته عند مستحله فان سلمنا بعد القبض برئت ومثله اذا تدارس في مجال ما كان مفوضا الى احدهما او الى كليهما فان كان مفوضا
 الى الزوج لزم ما حكم به قدام كثره فان حكم باكثر من مهر لغيره كان الزايد تبرعا فان طلقها قبل الدخول لزم نصف ما يحكم به وان كان مفوضا الى الزوجة
 لزم ما يحكم به ما لم يزد على مهر لغيره لان يبتزج بقبوله وان ما كان احداهما قبل الدخول سقط المهر ثبت المهر وان لم يمتد لمتعة والتابع المثل
 اما جعل بضع كل واحدة منها مهر الاخرى وشروط في تزويج احدهما تزويج الاخرى فالاول فاسدا الثاني صحيح عن مقتضى المهر ولم يبعث
 حين لزم المسوق ان لم يبعث لزم مهر المثل وان جعل بضع احدهما مهر الاخرى لم يجعل بضع الاخرى مهر الاصح نكاح من لم يجعل البضع مهر لهما
 دون صاحبتها ويلزم مهر لغيره بغير العقد ويستقر باخذ ثلثه اشياء بالدخول والموت وارتداد الزوج وبسقط مفارقة من جهة الزوجية
 مثلا لدخول باحد اربعة اشياء بغير العقد لعيب يجب ذلك باسلامها عن الكفر بائنا واما الفراق فكانت اربعة
 العقود وجميعا بغير بضع بالطلاق والشرط في العقد ثلثة اشياء ضرب شرط بقبضه لعقد شرط لا بقبضه بخلاف الكتاب لغيره وشرط
 لا يضافها فالاول يكون تاكيدا لمثل فجعل المهر الثاني بطل الشرط وثالثا لعقد هو ثلثة اشياء اشياء عليها لا يزوج عليها في جواز
 او بعد عنها ولا يهر ولا تلزمها طاعته ولا يجامعها الا في نكاح لمتعة وبان بالمهر في وقت كذا فان لم يأت به كان لعقد باطلا
 ويطي اياها واحدا قديما ما لا من غير المهر او بشرط الرجل عليها ان لا يكون لها نفقة الا في نكاح لمتعة ولا تزوج بعد موته وبغير جهالة
 بل ولا لكفره والثالث يصح ذلك بغيره وهو ثلاثة اشياء مثل ان بشرط يجعل بضع المهر تاجرا لباقي ويقع ذلك بشرطين تعين مقدار
 الفاجل وتبين متى لاجل فافاسم الفاجل لزمه تسليم نفسها او ثلثيها لغيره لا يخرجها من ليلتها وبشرط المهر ان لا يخرجها او يخرجها
 ان لم يخرجها ما لم يزد اخرجها الى ان لا كفرا وان اراد لزم وفي المهر من دون المهر في عقد عيب شرط عليها حال عقدها ان يزوج جارية مشركا
 ان لا يزوج عليها ولا يهر لزم والمهر من ثلث الرجل قبل القبض من ثلثها بعد ولنا سقوط المهر من ثلثها قبل الدخول ثم طلقها لزم
 له عليها ان تهر نصفه لكان باقيا ومثله لكان تالفا وكان من وثا لاشمال ونصف قيمته لكان من ذوات القيمة ومثل نصف لغيره ان

مِنْ أَلْوَسِيلِنَا

كان شيا له اجرة وكلان وصيت منه قبل الدخول وعلمته وان كان المهر شيئا له فمما لا يجوز او المهر كان لغيره او كان لغيره
والارض مزودة حال الاصل استحق النصف مع نصف الثمن وان حملت وانما وزعت عند هالم بالحق عليها شيئا من الثمن وان عقد
عليها على عبد بقر مفرط العقد دون الصداق ولزم مهر مثل ما كان مع ثمن الزوج لصلح العقد ايضا وان ابرأت المفترضة من مهر المهر
مبيع وان عقد تكلماف سدا وعن مهر وارث من مهر وارث ما استحق عليه مهر وان تزوجها على كتاب الله تعالى سنة
نبتة عليه السلام ولم يسم مهر الزم مهر البنت وبجنان لا يدخل الرجل بالمرأة الا بعد تقديم شيء من المهر لها وان قدم جميعه فانضد
واذا تنازعوا في قباض المهر كان البينة على المدعي في كل حال وان اختلفا في قدر المهر فالبينة على المرأة واذا دخلها وارثا لست عليها
واذ عي الرجل لم يواقعها وامكنة فانه البينة واقا بها قبلت منه وان لم يمكنه كان لان يتخلفها فان يتخلفها والا لزمه توفية المهر من
وكل رجلا في العقد على امرأة ثم مات الموكل وعقد الوكيل لم يخل ما عقد قبل موته ويصح العقد بثلث مهر المهرثا وبعد موته
ويقبل العقد فان تكررت لودته توكله ولم يكن الموكل ببنية عن المهر من تزوج امرأة على ثمانية فوجب له مهرها وان ينقص شيئا من
مهرها دون دفع النكاح والمرأة لا تمنع من الدخول بها وان افضى اليها كرها حتى تشوف المهرثا مكنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك
الامتناع فان امتنع ثلث وسقط نفقها **فصل** في شيئا من اية العقد على النكاح الذي يبدى عقد النكاح اربعة اية اذا
كانت بالغة وشبهة وعلى قول بعض الاصحاب اربعة اية والثبوتية والاب الجدة مع وجود الاب اذا كانت طفلا وبالفقه غير شدة ويجوز لها
المعونة بعض مهر واكل المرأة اذا كانت مالكة امرها وبالعقد عليها لمرأة وامرأة بالغة وطفلا وبالفقه غير شدة ويجوز شدة فاذا
بلغت المرأة وشبهة ملكك جميع حقوقك وذلك لولا بغيرها على قول الرضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كانت بكر على قول الشيخ ابو جعفر رضي الله
عنه ومن وافقه ولا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الاب الجدة في حياة الاب بغير رضا العقد للدوام الا بشرطين عتبه الولي فيهما او عضلهما من
الزوج من الاكفاء غير انه يستحب للولي ان لا يعقد عليها الا برضاها وبشروطها ان لا تزوج الا برضا الولي على القول لا قبل وان كانت ثيبا
حازا للعقد من غير راجعة الولي والمرجعة اليه مستحبة والتزويج لا ينفذ على الاجازة الا في ستة مواضع وهي عقد البكر الرشيقة مع حضور
الولي على نفسها وعقد الاب على بنته لصغيره وعقد الام عليه وعقد الجدة مع عدم الاب وعقد الاخ والام والعتم على صبيته وتزويج الرجل بعد
غيره بغير رضائه وتزويج العبد بغير رضائه بغيره فان اجماعا الولي المعقولة او عليه وشدة مع ولا تنسخ ويجوز للبكر الا ان لا يجوز للرجل ان
في الفرج والبكر ان كانت بين ابي جد على القول الثاني كان لكل واحد منهما العقد عليها مستبدا فان عقد كل واحد منهما عليها ارجل
رفقة مع عقد الجدة دون الاب ان سبق احد العقد مع السابق وان كانت لها جدة بغير سقط لانه وبشروطها ان لا تقل عن ابي
غيره فان لم يكن لها جدة وكان له اخ فكان وان وكل اخوين لها على المطلق ودونها كل واحد منهما من جلد رفقة مع عقد الاخ الكبير
ان سبق احدهما مع العقد السابق واذا استأمر الاخ اختا البكر الرشيقة في تزويجها كان سكوها رضاها واذا عقدت ابوا على صبيها
كان عقد الصبي موثوقا على اجازة اذا بلغ ودان صبيته فاذا بلغ الصبي وصيها استقر وان في النسخ ولزم العاقد مهرها اذا عتقها
احد ما قبل البلوغ توارثا وان عقد عليها غير ابوين ممن يكون عقد موقوف على الاجازة ومات احد ما قبل ان يبلغا لم يتوارثا فان
بلغ احد ما وصيها ومات قبل بلوغ الآخر عزل عن تركته نصيب ميراث الطفل حتى يبلغ فاذا بلغ وصيها وحلف على الوفاء بالنسخ في
الميراث سلم منه وان مكمل عن الميراث لم يرز به سقط سهمه ان مات من لم يبلغ لم يرز الباقي الا رضوخا بلغا وصيا مع العقد لزم المهر
وان لم يرزها وعين المهر لزم العاقد وان لم يعين سقط بلوغ المرأة بغيره بالتحضيل وبلوغها فاعني سنين فصاعدا ورشد ما يتوهمها
الا شيئا مواضعها مما يتعلق بالامانة **فصل** في ان احكام الرضا انما يثبت للرضاع حكم باجتماع ثلاثة اشياء احدها ان يرتفع الحجة
مصارا لثدي الثاني ان يكون للصبي الرضا دون سنين الثالث ان يكون الرضا في مدة السنين من وقت الولادة ويتعلق
بالرضاع من احكام التبني الا انهم حرروا لهم والعقود يحصل ذلك بعد ثلثة اشياء بالرضاع الصبي مما ولبه رعتا متواليات
من غير رضاي بلين مرة اخرى وبلد رضاع عشرة رعتا متواليات باو عشرة رعتا متواليات وباعلى القول الاخرى بالارض رضاع على حد
بنت اللحم وبشدة لعظم فاذا وطئ الرجل امرأة ولها بالحق التبني بسبب وحصل منه ولدان ولداهما معا فانزل للثمن كان لبن اللحم
ولبن المرأة يتعاهلها فان رضعت امرأة صبيها غيرها الرضا لمرأة فبشرط الحرة من جهة ابيها ومن جهة ابيها الرضا على كل من
يحرم عليه ولا الفحل لنبأ ورضاعا وعلى الفحل وعلى جميع اولاده نسا ورضاعا ويحرم على الصبي كل من يحرم على الصبي عليه يحرم او يخل
على اب الصبي في اخوة التبني في ابيه نسا ورضاعا ويحرم اولاد ولد الصبي على الفحل واولاد نسا ورضاعا من ولد الصبي ومن غيره
على الفحل وعلى جميع اولاده نسا ورضاعا ويحرم الصبي على جميع اولاد الرضا من جهة اولاده وجميع اولاد ما من الرضا من لبن من

کتاب التبیان

[illegible]

مِنْ لُوسِيْلَهٗ

انتم لها فان راع العبد من غمها كل ان لست انا انما بين فني العقد والامضاء

كتاب النكاح

بعد ذلك الصلوة ونحو خلقه شيئا للعبادة وانساب في قبلة معينة واب بعضه قد بان بخلاف ذلك فاما يكون لكل واحد منهما
 جنبا الفسخ باجماع اربعة شروط وهو فساد العلم قبل العقد بذلك لا متناع من الدخول فاعلم بعد العقد وفقد الرضا ونقيد
 الفسخ لا بعد رويته المهر الفسخ قبل الدخول وبعد ان كان الفسخ المرأة وان كان الرجل لم يملكها بل رجوع به على المدعى مساوي ذلك
 لا يؤثر في الفسخ والزيادة في الحب بعد الرضا غير مؤثرة واذ عقد عليها على انها بكر فوجد ما ثبتا فنقص شيئا من مهرها ان شاء
 في شيئا ما يلزم بالعقد بما يلزم بالعقد المهر في الدخول بعد العقد والعكس في النام منه النفقة وقد ذكرناهما والمعاشر بالمعنى والقسم
 اذا كانت زوجتان واكثر فان تزوج باربعة وكن حريات عند كل واحدة ليلة اذا قسم وهما لها تابع لها وليست الجامعة والتوبة
 فيها شرط وان سوى كان افضل وان كان بعض نسائه مملوكة او كنا بشيء عند من اجاز ذلك كان للسنة للثلاث والمملوكة والتوبة ليلة
 ولاحظ في القسم للموطوعة بملل اليمين ان وهبت بعض نسائه لبيتها منتهى ضعتها حيث شاء وان وهبت من بعض من هذا صنفها لبيتها
 وان رجعت فبها وهبت فجاء اذ اراد ان يقسم من غير من خرجت فخرجها بدا بها اذ اراد ان يباخر ببعضهن فخرج ايضا من خرجت عنها
 سافر بها ولم يلزم له القضاء في حق غيرها وان سافر بغير من خرجت فخرجها في حق البقيات وان بات بعض ليلة عند البعض
 قضى في حقها **فصل** في نكاح الحكم الزفاف والادب والخلوة وحكم الاحصاء واتحاد الولية والزفاف يستحب فيها اثني عشر شيئا ان يكون نكاحا
 وتقدم جميع المهر وبعضه او شيئا ان يحجر وان يكونا على زيادة ويصلها وكعتين من قبل الزوج بنية تبارك وتعالى في رضاهما وانه
 بناصيتهما اذا دخل عليها وليقبلها القبلة ويدعو بالمرسوم ويخرج خفيها ويغسل جملها اذا جئت من الحيض في ثوبين لئلا
 من الباب في اقصاها ويغني عن الحجب وجهه في الاسبوع من اربعة اشياء الدين والخل والكزبرة والتفاح الحامض والخلوة لم يحل ما كان
 الزوجة لتسع سنين مضاعدا ولا في منها فان كانت لا قبل منها لم تجتمع في الفرج فان جاسعها وافضاها حرم عليه غيرها ابدا ويجب عليه
 شيئا ان لا يرش الا معاق عليها مادة حيوتها وان كانت لتسع سنين مضاعدا وكانت حاضرا حرم عليه غيرها في الفرج وان لم تكن حاضرا كره
 له وطهرها في وقت وعلى صبيته في مواضع استحباب المصنوعة في وقت وحرم عليه غيرها في الحاشي الاول سبعة وثلاثون ليلة لئلا يلد
 الهدل لئلا يلد هلال رمضان وليلة النصف من شهر رجب الى الحاق وليلة الحشو وبوم الكون ليلة التي قدم من الشهر فلهما
 والليل التي يهرج صبيتهما التفرج اول ساعة من الليل وما بين طلوع الفجر والشمس ما بين غروب الشمس مغيب الشفق وبعد
 الظهيرة وليلا صبحي ليلة النصف من شعبان وبين كاذان والاقامة وعند الزوال وعند الرياح التو واللغو والشمس في شمسك
 الجامعة عزبان وقتا ومستقبل القبلة ومستند بها وفي وجه الشمس لان برحمن سرا وعلى شهوة غيرها من النساء وبعد الاحتلام
 قبل غسل الوضوء وان تجامع وتراه امرأة اخرى ان ينام بين حرتين الثالث اربعة مواضع ثبتت لذى غيرها وسقوط البتة
 وتحت الشجرة المثمرة والسفينة والرابع سبعة اوقات وليلة الاثنين والثلاثاء والخميس الجمعة بعد العشاء
 يوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر فاذ جامع حرم عليه شيئا وكره له شيئا واستحب له شيئا فالحرم ثلثة اشياء اقراهم
 النظر في فريج المرأة حالة الجماع والغزل لا يابان المرأة وعن سبع لامة والمتمتع بها والمرضة والعقيم والمستنة والبدنة والتلطيطة والكره
 شيء واحد هو الكلام لا بدكر الله تعالى في المسحبات بقوله تعالى ان يشاء ان يردك ولدان كرا سواك بغل
 او الوضوء بعد الجماع قبل ان يجامع اخرى فاذ اراد ان يملك امرأة جاز له ان ينظر الى محاسنها ومشيها وجسد فوق الثياب الى محاسن لامة
 وشعرها لا للتلذذ اذا اراد شرها والكتابة بمنزلة الاماء واحصا الرجل ان يملك منها بعدوا اليه ونزوح من غير منع والمتعة لا تحسن
 واحصا المرأة ان يكون لها زوج بعدوا اليها وزوج من غير منع والولية مستحبة وهي جميع الناس في السر على الطعام والنجاسة تكون
 بالنهار والاجابة اليها مستحبة الا اذا كان فيها شيء من المناكير ولم يقدر على ازالته لم يتركه لاجل **فصل** في نكاح الحكم الولادة والادماء
 والعقيقة والحاق الولد وما يتبعها المرأة اذا اضربها الطلق بل امرها على ان تباين ففدت ولما رها الزوج واحد محارمها واولد
 ولديها استحباب له شيئا ونحوه وكره له شيئا وخطره عليه شيء واحد فاستحب شيئا ان يؤذن في اذنه اليمين ويقسم في اليمين بعد
 ما غسل ويحسب له الاسم واخذن الاسماء الانثى واسماء الائمة عليهم السلام وافضلها محمد علي والحسن والحسين للبنات فاقمة وانما
 بنات النبي والائمة عليهم السلام ويجوز في الحال عبا الفرات ربيعة الحسين عليه السلام ويلف في خرقه بضيء فان كان الماء على عاتق
 من الصل والتمس ما على العنق فلهنيسة كوالده بالمرسوم المكروه شيئا فتمتبه بالاسماء الموحشة مثل الكلب والفرس بالاسماء المنيعة
 مثل حكم وحكيم وخالد وحارث ومالك المحظور شيء واحد وهو جميع بنات التميمية من محمد والتكيتة بالالقسم واما الا رضاع فاعلم
 الا لبار للولد لبن امه وان يخل حال الام من ثلثة اوجه اما ان النكاح باقيا بينه وبين ابيلو لودا وان لا او كانت جارية فلا والله

من الوَسِيلَةِ

أرضى به الأب سهرجرة ولها الامتناع منه وإن ما ردها إلا في الثاني ولها بضعاً ودخول الأب بها ولو لم يرض بها جرة المثل فإن طلبت جرة زائدة على ما يرضى بعينها كان للأب انتزاعها من مزدها والثالث يكون للأب جبارها على الإرضاع وإن استرضع للولد طلبت مرة منها أو جرة واحدة والجرعة أفضل من الامتناع والاسلام والعفة والعقل والوضأة ولجنتك بها الحفظ والنفساء والكافة حالة الاختيار والى ولدت من زوجها الأم مضطراً وإن أراد أن يسلمه من قبله رتد صبيته إلى نزلها لم يجز إلا برضا الأم إذا كانت طاهرة مسلمة ولاولى أن يكون انصهرت معه من قبله تمام الرضاع في مدة حولين كاملين وأقله أحد عشر شهراً وإن تبدل على حولين مقدار شهرين جاز ولا يتعلق به حكم الرضاع ولا سجنها الاجرة وما العقيقة عبادة في الشرع عن دمج شاة عند الولادة للاطعام وبعق يوم السابع عن الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى فإن فات قضى الوالد والولد عن نفسه بعد البلوغ إن وجد هي مستحبة في الأصل والأفضل فيها الشاة ثم الحمل لكن بشرط ما يخرج من الأضحية كقصة غيره مجزئة ولا تكسر عظامها ولا تقابل لم يحل من ثلثه أجرة ما تكون أم الوالد ومن منعه بانه أو غيره ما أو دبه ولم تكن له قابلاً فلا لم يعط شيئاً من العقيقة والثاني أعطيت الرجل بالورد ودور ربعها والثالث أعطيت ثمن أربع دونه وإن لم تكن قابلاً أعطيت ربعها وبصدق به ولا تاكله ويجوز تغريق اللحم على المؤمنين أن يطبخ بالماء والمخ وجميع عليه قوم من المؤمنين كان أفضل وكلنا كانوا أكثر كان الثواب وعنه يستحب يوم السابع مع العقيقة أن يحلق رأسه شهادته بورد شعرة ذهباً أو فضة ويحلق ما الحاق بالولد فاما يلحق الولد بابيه فيشبه بالفرش وبما هو في حكمه وهو ثلثه أشباؤه على السلوك بملك له من شبهة لعقد شبهة لو طوى بالفرش شيئاً العقد والوطى وشبهه العقدان بعقد على مرة حرمت عليه وهو غير عارف بذلك فوطئها وعقدت منه ثم بان له الأمر وعقد على مرة وساق له ولها غيرها فوطئها غير عارف بالحال فعقدت شبهة الوطئ أن يجزى الرجل على مرة أو جارية فقطها امرأة أو جارية فوطئها فعقدت إذا ولدت مرة على فرش الرجل أكثر من ستة أشهر مضاعداً لغيره قوله وإن ولدت لأقل من ذلك جاسوتاً وجبت الأنثاء منه وإن اقتره قبله ولم يسعه بعد ذلك الأنثاء منه والمخلوقة من ماء الرجل عن غير عقد صحيح وإن سلم يعلم العاقبة بقاء وتحريره أو شبهة عقداً أو طوى بلحق ببنها ويجوز ثلثها دون الزوج بها والزوج من بينها وتزويجها بأه سبأها وأزواجها من جرة ظهر ثم وجد ذلك لظهور جلاطها لم يكن له بد من ذلك في الولد فكانت مكان الزوج جارية فكانت غلبت على ثلثه أنه ليس منه لم يقبل ولم ينصف ولم يورثه ميراثاً لولد وعزل له من ماله شيئاً من وطئ الرجل جارية وباعها في الحال ووطئها المتابع في ذلك لظهور ثم باعها ووطئها المتابع الثاني في ذلك لظهور جراته بولد كان لاحقاً بمنعته الجارية للفرش وإن وطئها أو لم يتبعها أو وطئ وجبه وطلقها أو مات عنها وجأت بولد أكثر من مدة الحمل ووطئها وغاب عنها وجأت كل واحدة منهما بولد أكثر من مدة الحمل من وقت لغبت لم يلحق بالنتب وأكثر مدة الحمل فيه ثلثه وأبانت لثقة شهر عشرة سنة وجاز له ثلثه لولد كان من جاريته وإذا وطئ الرجل زوجته وطلقها اعتدت المرأة فترزجت ووطئها الزوج وجأت بولد مخلوق لأقل من ستة أشهر من وطئ الثاني لم يلحق به إلا في الأول ما لم تنزله مدة الفرق على مدة أكثر أيام الحمل فإن زاد لم يلحق به أيضاً وكلت الحكم في الجارية إن وطئها وباعها من آخر ووطئها وباعها المتابع وتزوج لاحد نفي من ولد على فراشها لظن وإذا افرغ من لا يلحق ببنه شرعاً ثم انتفى منه لم يقبل منه لأنثاء **كتاب الطلاق** فصل في ثلث أقسام الطلاق اطلاق أربعة أصناف واجب مندوب إلهي محض ومكره فالأول طلاق المولى بعد انقطاع مدة النضر إذا لم يفرغ ثلث طلاق الرجل زوجته حالة الشقاق والحال بينهما غير عامرة ولا بقول كل واحد منهما بحق صاحبة الثالث طلاق الرجل في أحد موضعين مثلاً الخاضع المدخول بها ولم ينصف عنها زوجها والتي خرجت من المحض وأقيم الزوج في ذلك لظهور قبل أن يستبين حملها والزواج والطلاق زوجة والحال عامرة بينهما يتوهم كل واحد منهما بحق صاحبة المطلق ثلثه برأيه وغيره بالغ وعبد والمطقة ضربان مدخول بها وغير مدخول بها المدخول بها ثمانية أصنافها بطلان الطلاق وغيره بطلان المحض ولم تبلغ المحض أو لم تبلغ ومثلها المحض التي لم تبلغ ومثلها لا تحض والحامل والمستترية والتي است من المحض ومثلها المحض والابنة ومثلها لا تحض إذا طلق زوجته وقال حكم الزوجية لم يخل أما مكن الرجوع أو لم يمكن فإن مكن كان باحد ثلثه أوجهاً ما بالرجعة أو تجدد العقد أو باستئناف العقد بعد تزوج الغير بها أو طلقها بعد الدخول واعتادها منه وإن لم يمكن رجوع الرجل إليها فقد حرم عليه لعقد عليها أبداً وذلك إذا تزوج الرجل المرأة وطلقها نسعاً طلبت طلاقاً لعدة وتزوجت بين كل ثلث وجهاً بالغا غير مجازاً ثم أصحها ودخل بها وأنشأ ضرباً أن ما يكون ثلثاً سنة وبعده وهي التي اجتمع فيها ثلثة أشيا كونها من ذوات الأقران حادثة غير غائبة عنها زوجها شهر مضاعداً أو لا يكون طلاقاً سنة وبعده وهي خمسة أصناف لم تبلغ المحض والابنة من المحض والحامل وغير المدخول بها والغائب عنها زوجها شهر مضاعداً وما نال سنة إذا كان طاهر لم يفرجها زوجها وبها لا بدعة إذا كانت حائضاً أو طاهرها وقهرها الزوج منه والطلاق ضربان

کتاب اللہ

ضربان طلاق السنة وطلاق العدة وكلاهما يحتاج في صحته إلى اربعة عشر شرطاً ثمانية منها خرج الى المطلق وهي كونه عاقلًا مبرأً ما لكان امره غير
 حره ولا غيباً ولا سكران على وجه لا يعرف ما ياتي وما يندرج صدق باللفظ في البينونة واولها واثنان يرجعان الى المطلقة وهما كونها
 طاهرة ولم يقر بها زوجاً من جماع في الفرج وثلاثة منها ترجع الى اللفظ وهي ان لا ينفذ في الفرج والقول ان ملكة وما يقوم مقامه لم يمكنه وان يكون
 غير مكاتبته ولا مشروطاً واحدهما يرجع الى الغير وهو حشواً شامدين عدلين في مجلس واحد وبغير ارق طلاق العدة طلاق السنة بوجهين
 احدهما ان طلاق العدة انما يصح بالرجعة قبل نفضا العدة بغير عقد ومهر جديد فاذا واجعا في سنة الواقعة في حال لمهرها وطلقتها اذا طهرت
 بعد ان تحيض انشاء وطلاق السنة انما يصح اذا واجعا بعقد بعد نفضا عدها على مهر جديد من غير حاجة الى الواقعة في صحته طلاق السنة
 والاخر هو ان طلاق العدة اذا طلقتها اشع تطلتها وتزوجت بعد كل ثلث زوجاً صحيحاً لبعولته بنكاح دائم ودخل بها لم تحل له ابدان
 طلاق السنة اذا طلقتها اكثر من ذلك تزوج بها بعد البينونة اكثر من الرجال جائز له ان واجعا ابداناً او ابايت من الزوج واعتقد فاذا طلقتها
 واحدة للسنة وعزبت من العدة وطلقتها اثنتين ملكت نفسها وزوجها خاطب من الخطاب انشاء وان لم يخرج من العدة كان ملكاً حلالاً
 فان تزوجها بعد واحدة او اثنتين قبل بالغ بنكاح دائم صحيح ودخل بها اهدم ما تقدم من الطلاق ويقال له طلاق الهدم وقال بعض
 الاصحاب لا يهدم وانما يهدم الثلث الاول صحيح يجوز له ان يستبأ العقد عليها بمهر جديد بعد انفضاع عدها وان لم يتزوج ولا يجوز
 ذلك بعد الثلث لا بعد ان تنكح وزوجاً غيره وتدخل في مثل ما خرجت منه ثم يخرج منه وان ارتفع حضيضها بعد الرجعة والواقع في
 طلاق العدة استبرأ ما بثلاثة اشهر ثم طلقتها وان لم ترتفع حضيضها وواقعها صحيح ان يطلقها الاخرى على ما ذكرنا وان عجز عن وقوع طلقها
 للسنة لان طلاق العدة لا يصح بغير قوع وطلاقاً لبدعة ضربان بدعة في الزمان وهو طلاقها حاضياً او طاهر وقدر واقعها في طهرها
 وبدعة في القول وهو الطلاق المعلق بشرط وابقاع الطلاق ثلثاً بلفظة واحدة ولا يقع كلاهما وقال بعض اصحابنا تقع واحدة من
 ثلث الاول مولا صحيح وان واقع من وجبه واراد طلاقها ولم تبلغ المحيض بلغت مثلها في السن صبر بعد لو واقع ثلثة اشهر ثم طلقتها وان
 لم تبلغ هي ولا مثلها طلقتها متى شاء وان كانت ايسة من المحيض مثلها لا يحض تحكمها حكم من لم تبلغ المحيض بلغت مثلها وان كانت مثلها
 لا يحض هي حكم من لم تبلغ المحيض لا مثلها والحامل اذا استباحها طلقتها متى شاء فان اراد طلاقها للسنة صبر بعد الطلاق حتى تضع
 الحمل ثم عقد عليها ثانياً وان اراد طلاقها للعدة ثم واجعا وواقعها ثم طلقتها متى شاء وحتى يسكن ثلثاً فاذا استوى لم تحل له حتى تنكح زوجاً
 غيره على ما ذكرنا ولا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فان كانت حاملاً باثنتين فاراد في الزوج الاول بوضع الولد وحلت للزوج بوضع
 الثاني والمستبرأ تحكمها في الطلاق حكم من لم تبلغ المحيض مثلها بلغت حكمها في العدة صحيح انشاء وانفق بابها ولا يحض حتى لها دون ثلث
 سنين والفق لها فوق سنين ستة من غير اقرشبة والنفقة وفوق سنين سنتها والمستحقة التي استمرها الدم وقد دخل بها ضربان الحامل
 ولها ما يجوز له طلاقها في الوقت الذي يحمل فيه ولها ما لا يحل له ولها ثلثة اشياء لا طباق لدم عليها ولدسها العدة والوقت لا يجوز
 له طلاقها احتياطاً ووليها تترك لصاوة والصوم في كل شهر سبعة ايام ويضلى ونصوم اباق وعلى هذا يصح صومها واصلوها و
 طلاقها فيما عد سبعة ايام والغائب عنها زوجها مدة شهر فصاعداً حكمها حكم غير المدخول بها في صحته طلاقها على كل حال وان كان الزوج
 غير مدخول بها طلقتها متى شاء فاذا طلقتها ملكت نفسها في الحال ولم تلزمها العدة ومن لم تبلغ ضربان ما لم تبلغ عشر سنين فصاعداً ولا يصح
 منه لطلاق ولا من ولية له او بلغ وكان مبرأً وجتمع طلاقه وعقده وصدقته وصيته والمعروف ان كان سفيهاً فاسد لعقد يطلق عنه ولية
 او الامام او بامر الامام وطلاق الحرة ثلث تحت حر كانت وعبد طلاق في الامة اثنتان تحت عبد كانت وحر فان عتقت لامة قبل الطلاق
 صا طلاقها ثلاثاً وان عتقت بعد واحد كان طلاقها اثنتين وحكم طلاق العبد قد ذكرنا في فصل عقد العبد الاماء والغائب
 الرجعة ما لم تمض ثلاثة اشهر من وقت الطلاق والحاضر اذا لم يمكنه الوصول اليها في حكم الغائب اذا طلق غير المدخول بها ثم استأنف
 العقد طلق قبل الدخول ثم عقد ثانياً وطلق قبل الدخول ثم عقد ثانياً وطلق قبل الدخول لم تحل له العقد عليها رابعا الا بعد ان
 تنكح وزوجاً غيره ولا يصح التوكيل في الطلاق الا للغائب في وكل وفادقه الوكيل واراد عزله اعلمه فان لم يمكنه شهد على عزله فان لم يشهد
 وطلق الوكيل فنقد طلاقه وما يكون في حكم الطلاق اربعة اشياء الكتابية من الاخرى من الغائب اربعة شرط ان يكتب بخطه وبشهادته
 وبسلم من الشاهد ولا يفادقهما حتى يقبها الشهادة ويعمل المطلقة والاماء من الاخرى على وجه يفهم منه الطلاق والقاء مقبقة على
 واسها مع اتفق عنها واذا اراد الرجعة كشف مقتبقة عن واسها والثالث قوله نعم اذا قبله طلقت فلا تارة والاربع تطبيقها بما يفيد مقنا
 العربية من اللغات والطلاق الامة مرتين لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره وبواقعة سبها اباها وابتاعها لم تحلل ولا بين المرأة من الزوج
 بخالف السنة من الطلاق الا اذا كانت مؤمنة والزوجة مخالفة للمفقون وحملوا لم يجد ما تنفق من ماله ولا وليا ينفق عليها ولم مرض في

من الوسيلة

الحال إلى الحاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وطلب مع سنين في الاتفاق فأوجد خبراً بأنه لزماً الصبران وجد الخبر بموته اعتقدت ملكتها
وان لم يجد له جزاً بموت ولا جوة امر الحاكم بعد نقض الأربع سنين إلى الغائب بتطبيقها فان لم يكن له ولي طلقها الحاكم فإذ طلقها اعتدت
عند وفاة فان رجعت قبل نقض العدة كان ملك بها وان رجعت بعد نقضها لم يكن له عليها سبيل لا يصح اطلاق قبل العقد
وإذا طلق المريض وجترها بنا أو رجعتا وما كان أحدهما وهي في العدة توارثا فان خرجت من العدة لم يرثها الرجل وإن رثته في موقوفته
كاملة ما لم تنزح قبل نقضها **فصل** في بقاء العدة واحكامها العدة ضربان عدة طلاق أو ما هو في حكمه وعدة وفاة فعدة الطلاق
توزم المدخول بها ولا عدة على غير المدخول وهي ضربان عدة الحرة وعدة الأمة في الحرة ثمانية أشهر حامل وحامل مستقيمة المحض التي لم تبلغ
المحض ومثلها المحض والأيسة من المحض ومثلها المحض المسترية والتي تزوجها في عدةها رجل مدخل بها وفارق بينهما ومضطرة المحض
ومستحاضة فالحامل عدتها اقرب لأجله معنى ذلك أن الحمل إذا طلق امرأة حاملاً وضعت حملها عقب الطلاق بلحظة بانتهى من بوي
الاول ولم يجر لها ان تنزح الا بعد صنع جميع ما في بطنها والتقط وعبر النقط وكان علقته في ذلك سواء وان مضت على ذلك ثلثة
اشهر ولم تضع حمل بانتهى منه ولم يجر لها النزوح الا بعد الحمل والحامل المستقيمة المحض كانت تحض في كل ثلثة سنين مرة اعتد بالثمن ووا
حاض لا قل من ذلك اعتد بالاقراء وقل ما تنقضي به العدة ستة وعشرون يوماً ومخضان وهي امرأة عادية في الاقراء اقل بام
المحض وقل بام الاقراء فإذ طلقها حاضاً فحاضت عقب الطلاق بلحظة ثلثة أشهر وعشرة وحاضت ثلثة أشهر وعشرة ثم حاضت فإذ
وان من لدم اول قطرة بانتهى حلت لادواج ان لم تقدم عاداتها فان تقدمت لم تحل الا بعد نقضاً ثلثة أشهر من حاضها وقل ما تنقضي
به عدة الحامل ربعون يوماً لان في هذه المدة تصير لنطفة علقته والتي لم تبلغ المحض لا مثلها والأيسة من المحض مثلها لا تحض
عليها وقال المتضي عليها العدة مثل عدة من لم تبلغ المحض مثلها المحض والأيسة من المحض مثلها لا تحض عليها
عدتها ثلثة اشهر واسترته عدتها اربعة انواع احدها ثلثة اشهر وهي إذا مرت بها ثلثة اشهر مضى لم ترينها وما وثابنها خمسة عشر شهراً
وهي إذا مرت بها ثلثة اشهر مضى وان قبل نقضاً ثلثة اشهر ولو يوم وما لزماً الاعتداد بالاقراء فاحتبس لدم الثاني لعدة
صبرت إلى تمام ثلثة اشهر من حال الطلاق وان داته واحتبس لثالث صبرت تمام السنة واعتد بعد هائلثة اشهر وان ما حدث
قبل نقض المدة توارثا وثالثها خمسة اشهر وهي إذا مرت بها ثلثة اشهر فذلك لدم قبل نقضها واحتبس لدم الثاني لعنوعان وصبرت
بعد هائلتها وقد بانتهى منه واربعة اشهر وهي إذا مرت بها ثلثة اشهر مضى وان لدم قبل نقضها واحتبس لثالث بعد صبرت
تمام ثلثة اشهر من لم يرد ما اعتد بعد ذلك بثلثة اشهر والتي تزوجها رجل في عدة للخلق له عليها رجعة ومثلها ثلثة اشهر اما على
الخبرم وجهه او علم حدما جعل الاخران علماً معافدة بنا وزم من ذلك من لهما الحد الخبرم ابداً ونجهله معافصل الخبرم ابداً
ولزم للرجل ثلثة اشهر الفرض في العدة والحقوق لو ولد للمرأة عليه شيئاً المهر والنفقة وسقط الحد والاثم وان علم احد هاد وقيل
سقط حق العالم ولزمه الحد ولم يبق حق الحاصل سقط الحد والخبرم لانم ولزوجة الاول عنها رجعة ولم يجل ما جاشت بولدام
لم يجز فان جاشت بولداً فنقضت عدة الاول بوضع الحمل فاسانفت لعدة عن الثاني وللمجي بولداً ثلثة لعدة الاول فاستانفت
لثاني واما المضطرة المحض فعدةها بالاقراء اذا رأت بين لذين نساء وهي إذا نفعت عاداتها وراث لدم في كل شهر بنا وثلاثة بعد
ما كانت ترضى في كل شهر او بانعكس من ذلك ان لم تر بين لذين نفاه في مستحاضة وهي على ثلثة اشهر ما عرفت بام حاضها وتعند
بالاقراء ولم تعرف بمهرها لدم فتكلم ولم يبق لها لدم ويلزمها الاعتداد بالاقراء على عادة ثلثة اشهر او على عادة اثني اشهر ان لم يكن
من اصلها ثلثان فنقضت اعتد بالثمن والغائب عنها زوجها وان كانت من ذوات الاقراء كان عليها مثل عدة الشهور من يوم طلقها
ما لم تثنه فان اشبهت اعتد من يوم وصول الخبر إليها والأمة ولدت عن صافم لولد ان تزوجها غير سبها ثم طلقها بعد المدخول بها و
عتقت في عدة فعدةها عدة الحرة وان لم يكن له عليها رجعة ولم تقو في العدة كان حكمها حكم الاماء وغيرهم الولدان كانت من ذوات
الشهور فعدةها خمسة واربعون يوماً وان كانت من ذوات الاقراء فعدةها ثمانون يوماً وكذا بقية عدة السنة والتمتع بها عاداتها
مثل عدة الاماء وما هو في حكم الطلاق ثمانية اشهر الفسخ والبيوتة باللقا وارتد الزوج واختار الحرة الفاق اذا تزوج عليها امة
زوجها واختار العمة او الخالة الفراق اذا تزوج زوجها بغير رضی منه بثلث جنهما واختمها والمراق من النكاح الفاسد وشبهه لو طلق طلقته
من الطلاق باين وغير باين والباين حامل وغير حامل الحامل يلزم لها النفقة والسكنى لكان الحمل معها الحامل لا يجلي ذلك غير ليا
من زوجها تلزم لها النفقة والسكنى في البیت الذي طلقته في العدة ولا يجوز لها الخروج منها الا بحجج الا سلام وقضايق
وخرجت بعد نقض البیت رجعت له قبل الصبح لم يخل ما تكون معها احا وما في بطنها ولا تكون فان كانت حائضاً

کتاب الفوائد

مبينه واقامها ان تؤدى صل الرجل لرجلها عنده في غيره وان بدت عليها احوالها الزمها الا تنقل عنها دونها
ان كانت في بيت منفرد لم يلزم الا نفاق عنده وان وجب عليها المحدث خادجة ودونها لم ينعقد الوفاة قبل المداخل بها وغير
الدخول بها والحرمة والامتناع بها والكتابة بتمام الولد لا لمن عقد عليها عقد افساد او انفسخ نكاحها او فسخ فعدة عنها المداخل
من الحار او اربعة اشهر وعشر عدة المدخول بها كانت اذا كانت حاملا ويلزم الاعتدال من يوم الوفاة اذا مات حاضر او من يوم وصول
الحجران مات غائبا والاعتدال بها شهر والاعتدال بها اربعة اشهر من وضع الحمل وانفضا اربعة اشهر وعشر والامتناع
عندها على النصف من عدة الحر وان كانت حاملا فعدة بها ايضا اربعة اشهر من ان مات الزوج وقد طلقها وهي في عدة له عليها فعدة
لزمها عدة الوفاة وكل حكم الامة اذا كانت عند سيدها ومات عنها او زوجها من غير ومات عنها وهي في عدة له عليها فعدة اربعة
كان عدةها عدة الحر او بالمدة اذا مات عنها سيدها وقد وطئها بمثل لغيره واعقبتها قبل وفاته فعدةها عدة الحر وان كانت
حامل فعدة بها اربعة اشهر من ان لم يطأها فلا عدة عليها وان لم يدبر ما فعدة بها عدة الامة والامتناع بها عدة الحر في
عدة الوفاة ويلزم الحد لكل زوجة تفتقر الوفاة وهو الامتناع عن كل ما تنوق اليه النفس من المطعوم والملبوس من
المتنوع والمضغ به والكحل وما يصفى اللون ويجس موضع الاعتدال فلاولى ان يكون الموضع الذي كانت مقبته فيه ويجوز للحر
الى غيره ولا يلزم لها النفقة الا اذا كانت حاملا فتنفق عليها من يضيء لها **فصل** في بيان احكام الرجعة بتامتع الرجعة للرجل
على امراته بشرطين احدهما ان تكون المطلقة مدخولا بها والثاني ان يكون الطلاق باينا والباين سبعة اضراب طلاق من لم يدخل بها وطلاق
من لم تبلغ المحيض ولا مثلهما والاول من المحض من مثلهما وطلاق المختلعة وطلاق بعد المباداة والطلاق الثالث للحرمة والثاني للامتناع
الحقيقي كل طلاق لا يكون للرجوع المرجعة فيه لا بعد جدد مهر مستأنف وبعدها تنكح زوجها من كل طلاق يكون للرجعة
بغير تجديد عقد حتى فاذا طلق الرجل زوجته باشاؤه واحدة او اثنتين لم يخرج من لعدة كان له الرجوع فيها من غير تجديد عقد ومهر
ان خرجت من لعدة كان بابنا ولم يكن له الرجوع فيها الا بعد تجديد عقد وان طلقها ثلاثا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد ان تنكح زوجها
الشروط المعتبرة وحكم التطبيقين مع الامة حكم الثالث مع الحر والحامل كان له الرجعة عليها ما لم تضع ما في بطنها ولم يطلقها ثلاثا وانفضا
العدة لذات الاقراء بثلاث حتى لذات الشهور ثمانية اشهر للحرمة وبانقطاع الدم الاول للامة ان كانت من ذوات الاقراء وبخمس ذوات
بومالذات الشهور فان اختلفا في تقديم الطلاق واخبر من غير يتيه كان لقول قول من ادعى الناحر الا في نفقة الرجعة ويلزمها
الاعتدال من لوقت الذي تدعى الرجعة من قول وفعل لقول حديثه الفاخر واجبة وان تجت ردوت وامسكت في ترويق
وتكف ولا فعل اربعة ايام في القبل والمهر الشهوة وانكاح الطلاق ويزداد الاخر من احد هو كشف المنفعة عن راسها ولا شهادتها
فصل في بيان النكاح المحلل للرجوع الاقل ان تزوج الرجل المطلقة ثلاثا طلاقا لسته ولم يشترط طلاقا ولا ارتفاع بينهما ولا ان العقد
اذا اباها للاول ودخل بها وكان النكاح دائما صحيحا احد الاول محسوس لربطها وان تزوج بها نكاحا شرعيا صحيحا ما بنا بعد ما خرجت
من لعدة وثانيها ان تزوجها بعد ما اعتدلت عدة كاملة وثالثها ان تكون ممن يقع منه الدخول ويدون كل واحد منهما بالعسلة الاخذ
وابوها ان تبين منه ببنوته شرعية وخامسها ان تعتد منه عدة واقية فان اخلت شي من ذلك لم يخل للاول وان جامعها في غير الموضع
المعهود لم يخل **فصل** في بيان الخلع الخلع بذلك الامة ما لا زوج ما فدية لنفسها الكراهية ولا تجوز ذلك الا مع اضطراب الحال بينهما او
الفصل يشتمل على ثمانية اشياء او ثمانية اشياء الخلع وقد ذكرنا وبيان ما يوجب الخلع وكيفية فدية الفدية وجبها والشرط الذي
يحتاج في صحته لها وما يوجب الخلع اربعة اشياء اولها من المراهة وحكمها ان لقولنا لا اطيع لك امر ولا اقيم لك جدا ولا اغسل
لك من جنبته ولا يغيب فراشك من تكرهه لحكم ان يعرف ذلك من جانيها وكيفية يحصل اجتماع ثلاثة شروط ان يبتدأ احدهما
بلفظة الخلع ويقرن فدية الفدية ويجب لغيره بان يقول لرجل خالعتك على ما تدره بنا وتقول لمرأة خالعتك بنحو منك على ما
ذكرنا فاجابة لغيره ما قد فدية فقولك لغيره اقل ام اكثر ان زاد على المهر ما حبسها محجبات يكون مما يقع ملكها شرعا والشرط
يحتاج في صحته لغيره ثمانية اشياء ان يجتمع باللفظ الصريح دون الكتابة وبإحدى شروط صحة الطلاق فيه وان تكون المرأة طاهرة لم يفسد
فيه بجاء اذا كانت المرأة لطلأها سنة وبدعة ومعين قد والعوض خمسة نفقة وعمر من الشرط والوصف وبطلقها واحدة على
الصريح من لقول فان خالف شيئا من ذلك بطل الخلع ولم يخل ما اطلقا او قبلت المرأة بالرجوع فيها افتد الرجل بالرجوع في بعضها
وكلاهما جائز فان اطلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بحال الا بضره الاخر وان قبل لم يخل ما لزمها الامة او لم تلزم فان لم تقمها بالرجوع
سالم يخرج من لعدة فان خرجت منها او لم تلزم الامة لم يكن لها الرجوع بحال الا بعد جدد مهر مستأنف يجوز شرط بغير الفدية

باب ما يقع من النكاح
في النكاح والطلاق

من الوسائل

فصل في المباداة والنشوء المباداة ان يتأكد من جهة الزوجين معا فاما التمسك جدهما من الاخر وقال انكرت المقام معد
وانت كرهته معي فبارئني على كذا لتعطي المرأة زوجها او بنته لها شيئا من مهرها واجابة الاخر ان يصرح بشرطين يكون النكاح فانه من المهر
تخلطها واحدة ويجوز رجوعها فيما بين ذلك بشرطين الرجوع قبل انعقاد العدة واداة الزوج الرجوع في البضع اما النشوء فقد يكون
من جهة الرجل ومن جهة المرأة ايضا فاما يكون من جهة الرجل هو ان يكره المقام معها وتكره هي فراقه وامارتة عن خافته لئلا يهاحقها من
النكاح والفسم غير ذلك ان طيب نفسه لفعل الجهد والقول للصفاء وترك حقوقها او بعضها له واعطائه شيئا من مالها قبل
فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما ان اصررتا اها لياخذ منها شيئا او يترك له حقها او يخالعها كان عضلا فان بدلت لذلك خلعت
لم يملكه وكان لها فيه الرجوع ولها الرجوع في البضع ما لم يخرج من العدة وهذا الطلاق رجعي ولم يحكم ان يامر بها بالمعاشرة بالمعروف
وما يكون من جهة المرأة بظنه تارة بالقول وتارة بالفعل والقول في التلبس اذ ادعا والخطاب بخلاف ما عوته من القول والقول الجدل
بعد خضوعها له منه والفعل ترك طاعته والاصرار على عصيان وترك المباداة الى امره والاجابة له في الامور بتكره ودمعة فاذا كان ذلك
امرها بتقوى الله وعرفها عاقبة ترك طاعة الزوج واحسن بضعها وعظما فان اصررت فها في المضيق فشاء فان اصررت فها بضرها
وفيها وان ادعى كلاهما النشوء اسكنهما الحاكم بحيث يطعم عليهما ثقل البعير حالهما فاذا عرفت اجزاء الحاكم به يحكم بالواجب **فصل**
في بينا الشقاق اذ وقع بين الزوجين نشوء لم يجل ما ترقى الى ما لا يجل من قول وفعل لم يترق فان ترقى بعث الحاكم حكما من اهله
وحكما من اهلها ليدبر الامر ان جعلوا اليهما الاصلاح والطلاق فقد امارا به صلاحا من غير رجعة وان اطلقا لهما القول فضرر كلا
الزوجين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقله ورايها الاصلاح اصح من غير رجعة وان رايها التفريق بينهما بطلاق وخلع لم يعضا
الا بعد الرجعة فان رضاء فذلك رايها الحاكم القيام بالواجب ان راي الحاكم ان يبعث الحكمين من غير اهلهما جاد وان كان احد
الزوجين غايبا لم يفصل بينهما وان كان مغلوبا على عقده بطل حكم الشقاق وان لم يترقا لا يبرئهما الى ما يجل ما يمكن الاصلاح اصح
الحاكم بينهما وان لم يكن كان في حكم ما ترقى **فصل في بينا الظهار** في الشريعة عبارة عن قول الرجل لزوجته انت علي كظهر امي او
بنيتي واحدة من المحرمات لسا او رضاعا او عضو من اعضائها وسمى او بعضك سمي عين لعضوا ولم يعين على كظهر امي واحدة
المحرمات واذ اظاهه بظلمة احرمت عليه ظننا بنسب الظهار والكنافة بالعلم على الرجوع واذ اثاره في طهر حرم الوطى وتوقع الشرع ولو
الكفارة بالواقع وبالعلم على الرجوع بعد وقوع الشرع فان تكرر منه لفعل الظهار لم يجل ما تكرر منه متواليا او متفرقا لا يجل ما
اراد به التاكيد والظهار فان اراد التاكيد لم يلزم غيره واحدا ان اراد الظهار كان لجميع طهارا والثاني ان يكون لجميع طهارا وان اظاهه من
جميع اوجه بلفظ واحدة وقال ننت على كظهر امي كان مظاهرا من الجميع انما يكون الظهار شرعا باجتماع عشر شرط منها اثنان مما
يتعلق بالمرأة وهما كون المرأة غير مدخول بها وكونها طاهرة لم يواقعها فيه والباقي يتعلق بالزوج ختمتها الرجوع الى الاثبات
التلفظ بالصريح دون الكتابة والنية والقصد بهما الى الخيم وان يكون باشار واختار ويشهد عدلين حرين وثلاثة ترجع الى النفي
وهي نفي الفضيحة والسكر والغصن الى الاضرار فان اظاهه بظلمة احرمت على الرجوع لزمته كفارة فان اظاهه بعد اقبل ان يكفر لزمته
تقارنان وان اظاهه فانا سبالم تلزمه غير واحدة وان تكرر منه لوطي قبل التكفير عن الاول لم يلزمه غير واحدة وان كثر لوطي الاول لزمته
عن الثانية وعلى هذا والمشروط اذ وقع الشرط كان في حكم الطلاق ويقال انما ترقى الطلاق الرجوع ون البان فان راجع لزم حكم الظهار
وان خرجت من العدة واستأنف عليها العقد لم يلزم وان اظاهه طلق باينا وجدا امقدا قبل الرجوع من العدة لزم الحكم وبعد الرجوع
لم يلزم وان دفعت المرأة المال الى الحاكم بعد الظهار وفقد عزم العود وانظر الحاكم ثلثة اشهر من عادوا لا الزم الطلاق اذا لم يكن عاجزا
فان انما بعد الظهار وقبل التكفير به حكمان متعاكسا حكم الالباء وحكم الظهار فان كثر الحكم الظهار وان جامع لزمته تلك الكفارة
وان طلق وفقد وفي حكم الالباء وبقي حكم الظهار مادام متكا العدة والظهار يقع بام الولد المذنب وبالا اما اذا كانت زوجة **فصل**
في بينا الالباء بالاباء في الشرع ميم الرجل على ان لا يطار وجهه وانما يبعث باجتماع ثلثة من اهله رجوع الى الموضع هي ان يكون ثلثة
وتلفظ باليمين بقرنها النية ويريد بها الاضرار ويقع على يد زوجة على اربعة اشهر ولا يعلقها بشرط ومنها ما يتعلق بالمرأة شيان
ان يكون مدخولا بها طاهرة لم يواقعها فيه ويتعلق منها شيان بغيرها وموان يولى بالله نعمه وباسائه الحسنى وانما يقع الالباء بان
ترجها سباحا لغيره حره كانت او مة دون غيرها وان حلف لصلته لم يكن مولىا واذا ان كانت المرأة مخبرة بين الصبر ولا استعداد فان
استعدت ضرب الحاكم مدة اربعة اشهر لم يبعث ويطلق فانها وجب مع لزمته كفارة اليمين ان طلق فقد وفي عليها باحقها وان امتنع
عنها حسم الحاكم في خطبه من نصب لغيره ويطلق وان سوف حتى تنقض مدة الحلف عليها باليمين سقطت مدة الكفارة وان لم يكن

كتاب الطلاق

فإن قبل نفضا المدة فعلا حسن أن طالته بالفترة قبل نفضاها لم يسمها وقتا لقادرا لجماع وقتها ناعاجزا لمرض والحبس وعين ذلك
 وهي الاعتذار والوعد بذلك إذا زال المانع فإذا زال فأنقضت القادرا وطلق فان ستمهل المهل والامتناع كانت وجهه كانت حكم
 المحرقة في الأولاد ولا حق لبيد ما فيه **فصل** في أحكام اللعان للتعان عبارة عن إيمان مخصوصين بوجه مخصوص بحملها أو
 بعدد قد فداها ما زاد في الرجل زوجته لم يخل ما يمكن استقا الحد باللعان كما يمكن استقاها بالبينة ولا يمكن أن يكون كان بالجماع
 سبعة شرط أن يكون كل واحد من الزوجين باللعان قتل ويكون التكاح دائما ولمرة مدخولا بها غير شرا ولا صما والرجل بصيرا
 في الانشاء عن الولد وإن لم يمكن سقا الحد باللعان كان في ستة مواضع أن تكون المرأة غير مدخول بها أو تكون صماء أو حرا أو
 لا يدعى الرجل المشاهدة بمثل المثل في المكحلة إذا قد فداها بالزنا وبينة أو يكون يعني قد فداها بالزنا عن نفي الولد صح من اللعان
 أو قد فداها بالزنا في عدة من وكان الطلاق بائنا ولم يكن هناك ولد فان قام بعينه فلا كان موجبا للحد لا إذا عقب المرأة فإذا قد
 روجته وقد دخل بها وهي حرة أو في عدة رجبتها منه ودعى المشاهدة وكان بصيرا ولمرة غير صماء ولا حرا سواء وقد ختمت بها
 شرطها سقا الحد باللعان كان بصيرا نشاء سقط الحد بالبينة وإنشاء سقط باللعان فان قام ببينة رجبت المرأة وورثها وإن ثبثا
 انفضح التكاح بينهما وحرمت عليه بد وسقط الحد وان تلاحنا على نفي الولد لم يلحق بالنسب لابل كانت المرأة صماء أو حرا وقد
 وان قام ببينة رجبت مثل السبعة البصرة وإن لم يتم ببينة انفضح التكاح بينهما بغير طلاق وحرمت عليه بد وإن لم يحد ولا يحل للرجل اللعان
 إلا بعد أن رأى عيانا وقد دخل المثل في المكحلة ولا نفي الولد إلا بعد أن رأى جلدها ووجهه ظهر لم يوافقها فيه ودعى ذلك جأ
 بولد لمدة الحمل وطلق زوجته اعتدت زوجته وحاشا بولد لا قبل من ستة أشهر من يوم الطلاق وغاب عنها غيبة وجائت بولد
 لا كثر من مدة الحمل من وقت غيبته عنها أو دخل بها ولم يجزا معها في الفرج ولم يسبق ماؤه إليها وظهر به الحمل فإذا خلا الأمر من أحد هذه
 هذه الوجوه لا دبعة لم يجز له نفي الولد فإذا نفي الولد وقد فداها في جبالته في عدة التي لها عليها رجعة وعجز عن الرجعة فان تلاحنا
 سقط الحد وانفضح التكاح ولم يلحق الولد فان لم يجز الرجل لرجل واجابت المرأة لزمه حد القذف فثبت التكاح والحق الولد وإن اجاب
 الرجل دون المرأة لزمها الرجل قبل اللعان بطل حكمه ولزم لها المهرث وعليها عدة وإن ما نكح المرأة قبلها وقام ولها مقامها إن
 اجاب له ولا عن سقط الحد عنه والمهرث عنها وإن لم يجز له ولم يكن لها ولي يقوم مقامها فيه لزمه الحد وثبت المهرث وإن كان للمرأة
 حاملا واجابا إلى اللعان نشاء تلاحنا وإنشاء تركا حتى تضع حملها فان وجبت ذلك عليها حاد خالي وضع الحمل واللعان يصح عند الحكم
 وخلفته ومن يرضى به الزوجان فان أراد الحاكم أن يدا عن بينهما وكانت المرأة محذرة استوفى المهر من الرجل في مجلس الحكم وبغسلها
 من يستوفى المهر عليها في منزلها بأربعة شهود وأقلها واحد وكانت بركة الحضرها وجلس الحاكم مستدبرا للقبلة وأقامها بين يدي
 سجاء القبلة والمرأة على منبج محض من العدل وقال للرجل قل شهادتي بالحق لا تصادق في ما يمتنع به من الزنا وإن كان نفي الولد
 قال مكان من الزنا وإن هذا الولد من الزنا وليس معنى ذكره عليه أربع مرات فإذا بلغ في الكلمة اللفظة غلط عليه مرة ودام على اليمين لمكانة
 وعقده وزجره وعرفه وباللعاقبة وقال له قل ان لعنة الله على من كذب من كان بين فان مترجما اليمين امر من يصنع على فيه وليكنه
 فهو بلا ليمين فان رجع حده والزوجة بها لها وان مترجما قال الحاكم للمرأة ما تقولين في ما لا تدعيه فان اعترفت صحت وإن كبرت قال
 لها قولي شهادتي بالحق لا تصادق في ما قد تترقبه وكرد عليها الربعاء وعظنها وزجرها وخوفها كما فعل بالرجل فان مرت فيها امر من
 يضع يده على فيها وليكنها كما فعل بالرجل فان لم ترتدع قال لها قولي ان غضب الله على من كان من الصائبة أرماني برفا ففعل ذلك الحاكم
 فخرج من اللعان فقد حصل موجبه من انشاء الولد إن كان انفضاخ التكاح وتحريم الكتاب وسقوط التوارث ولا يصح اللعان بمثل لقنا
 القرآن وما بعد مفاد ما إذا لم يهرث لعنة **فصل** في بيان انفضاخ التكاح بالزنا إذا ارتد أحداهما أو كلاهما لم يجزا لهما ما نكح
 أو جازا ولدا على فطرة الاسلام أو أسلما عن الكفر ولدا حدهما على الفطرة وأسلم الا حرة الكفر ولدا معا على الفطرة وأرتدا أحدهما
 انفضخ التكاح بينهما بنفصل لا بد أن توثب لا تقبل وإذا نظره قتل وصار ماله لورثة المسلمين إن ارتد كلاهما صار ماله لهما ولو رثنا
 المسلمين وليتأهل إن لم يكن لهما وارث مسلم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل في انفضاخ التكاح إذا ارتد أحدهما وإن ولدا أحدهما
 على فطرة الاسلام دون الآخر ارتدوا لولد على فطرة الاسلام استنخ التكاح بنفصل لردة وإن ارتد الآخر لم يخل ما دخل بها الزوج أو لم
 فان دخل بها وكان الزوج هو المرتد انظر به انفضا عدة فان رجع قبل نفضاها كان حق بها وإن رجع بعد نفضاها فقد ملك
 نفسها وإن ارتدت المرأة رجعت قبل نفضا عدة فمواحق بها وإن رجعت بعد نفضاها فقد بانت منه إن أسلم معا كره وإذا
 أحدهما ولم يدخل بها الزوج بطل التكاح في الحال وإن دخل بها كان الأمر موقوف على ما ذكرنا على الرجوع **كتاب العلق والنفقة**

مِنْ الْوَسْبِلَةِ

[illegible]

کتاب الہیہ و سائنس

المواريث والولاء للعقود ما دام جازلا كان وامرأه فإما مات وكان جازلا كان ذلك لولده الذكور دون الإناث والابن يبايعه على واية
ولدا لولد يقوم مقام أبيه في مقاسمة والام لا غنى لولا على الصحيح والاخر من قبل الابن الا ان الابن جازل دون الاخ من قبل الأم
على ترتيب سابق للمواريث ان كان الموقوف امرأة وماتت كان ولاعتيقها لعصبته ما دون ولدها **فصل في بيان الكتابة** الكتابة
عقد من شخص على مملوك له على مال مقدّم يؤدّيه لرب في مجرم مخصوص او نجم مخصوص ليعتق باءا والمال له لكتابة اذا التمسها احدهما
او كلاهما مستحقة بمحنة شرطه وهذا ان العبد مكتسبا اذا امانه عن طفل لا يجوز ولم يغلب بمحنة وهي ثلث لبيع من وجهين يعين
الاجل والعوض بفارقها البيع من وجه وهو شرط الجوار وهو تخالف لبيع من وجهين امتداد حيا والعبد احتاجها الى الاجل وتصح
بأربعة شروط بالنسبة ويعين لاجل واحد كان واكثر وصف للعوض ثلثا كان او غير ثلثا مقدّم ما يؤدّي في كل يوم والمكاتب
حر من وجهه موصحة نصرة في خمسة اشياء البيع والشراء والاستدانة طلب الشفعة والهبة من سيده وعبد من وجهه موجب التصرف
عليه في ثلاثة عشر شيئا الهبة من غير سيده والامراض وبديل العوض على الاختلاع ان كان مكاتب مئة والزوجة والحياة في الماشاوات
والعتق والكتابة والبيع من يعفو عليه التكفير بغير التصديق والبيع الثمن لسيده ولا سائر العتق والقرض والوقف بثمان مائة مائة مائة
ضربان مشروطة ومطلقة فالمشروطة ان يشترط في المقدّم الى لوق ان يخرج عن اداء الثمن المطلق ان لا يشترط ذلك فاذا عجز كان له في
الى لوق سوا عجز عن اداء الجميع او عن اداء بعضه فاذا داه الى لوق كان له ما اخذ وهو عقد جازل من الطرفين والمطلقة عقد لازم من جهة
جانب من جهة المكاتب فاذا ادعى شيئا من مال الكتابة عتق بقدر ذلك فان شرط في العقد ان المكاتب اذا داه من ثمنه ما يخص الجاهل
عتق فاذا داه عتق وكان الباقي ديناً في دونه وان عجز عتق على ان يؤدّي كل يوم عند محله صح وبرت هذا المكاتب يستحق ما اوصى به لرب
الحديجاب ما اختر منه ولم يهرث ولم يستحق ما اوصى به له بحساب لوق والحديب يفتق بحساب ما اختر منه حد الحر بحساب ما اقره له لرب
وان عجز نفسه معاً الى لوق وكان له ولد من امة له كان عبد السيد ويستحق السيد لا يتا وهو ان يعطيه شيئا من سهم لوق بل يعطيه على
رفته **فصل في بيان التدبير** التدبير عتق يعلق بموت الموقوف او بموت من جعل سيده خدمته مدة حياته وشروط صحة شروط
صحة العتق وله شبهة بالوصية من وجهين جواز الرجوع فيه واعتباره وجه من ثلث المال وصورتان يقولان حر بعد وفاتي او ما بعد
فايدته وهو ضربان مطلق ومقيد فالمطلق ما ذكرناه والمقيد ان يقول ان مات في سنتي هذا او في سفرى هذا او ما اشبه ذلك
حر الرجوع فيه يكون بالقول اذا امكنه وبالنسبة معا ولا يلل التصرف فيه بالبيع والشراء الهبة وغير ذلك جواز اداء ذلك جزم ثم باع وفل
ما شاء واذا بر مملوكا فزاد من دين عليه لم يبع وان لم يكن فزاد اتم واذا مات المدبر وخرج المدبر من ثلث المال عتق وان لم يخرج عتق بقدر
الثلث المستحق في بقية الثمن فاذا ابتاع المدبر جازلة ياد من مولاة فاولدها ورجع في التدبير حتى في التدبير دون ولده وكان لولده ايضا
ما بر السراية التدبير من ابيه ليه ان يبق المدبر بطل لئلا يبرهان رزق بعد الا باق مالا ولا ولا كان المحيى لولده فان مات المولى كان الجميع لورثته
ان دبره وجعل خدمته مدة حياته نفسه لغرضه وابق المدبر ولم يرجع لا بعد وفاته سيده لم يكن عليه سبيل لاحد ان دبره حاملا وعرف ذلك ان
الولد مدبرا ايضا وان لم يعرف لم يكن الولد مدبرا ويصح تدبير احد ما دون الاخرين بترجاة دفعة ولم يخرجوا من اثلثت قدم الاول فالاول
فان اثنى اخرج الثلث بالقرعة **كتاب ما ولد من** فصل في بيان اقسام اليمين لا يدين في اليمين من ثلاثة اشياء احدا
ومحلفون عليه محلفون به والمحال في ما حلف عن غير قصد ولا نيته ويكون ذلك لغوا لا يلزم به بحث ولا كفارة وحلف عن قصد ونية
ذلك مضاضا بان ما حلف على امر قد مضى لا تلزم به لكفارة بحال ويلزم به البحث ان كذب ما حلف على امر مستقبل وذلك ينقسم
عشر قسم ما حلف على انه لا يرتكب معصية ولا يترك واجبا او لا يفعل مكره ما لا يفعل يترك واجبا ولا يرتكب معصية ولا يترك واجبا او يفعل
بالسند وبات او يواطىء على المكره او يها او يفعل مباحا او يترك ويجلف من تلقاء نفسه ولا يفتق عنه فالاول يستحق به الثواب بالا امة عليه
يلزمه بحله خمسة اشياء الاثم والعتاب والبحث والكفارة والتوبة والثاني حكمه كان في الثالث الرابع يكون ما جوب باليمين والا امة عليه فاذا
بحله لخالفة اليمين دون ارتكاب المكره وترك المندوب ويلزمه البحث والكفارة والتوبة عن حمل اليمين للمنقذة والخالفة ما يمين بالا امة
عليه ويستحق الثواب بحله ويجب عليه حله ولا يلزمه به بحث ولا كفارة بل يكون بذلك محسنا مطمعا والتادير كات والسابع والثامن يستحق
حلهما وتركهما ولا يستحق بذلك ما نأى ولا يلزم به به بحث ولا كفارة والناصح والعاشر لم يخل ما يكون فعلها وتركها في باب لمصالح دينها
او دنائها ويلزمه لقيام عليه فان حله اثم وحش ولو منتهى الكفارة وان كان لاحد ما من يترك في باب لمصالح حله ولم يلزمه اثم ولا حش ولا كفارة
دوى لزوم الكفارة وهو لا يحوط والحادي عشر تكون اليمين على نية الحالف في الثاني عشر ثلث المستحل نظاما باستحالة تركه بخلاف الثاني
كان اليمين على نيته ولا يمين للزوج مع زوجها ولا للولد مع والده ولا للمملوك مع سيده ما لم يؤد الى فعل فيجوز تركه واجب من حلف له

[illegible]

كتاب الكفارات

افضل الطعام الحنظل والتمر والخل والزيت اذ ناه الحنظل والحل ولا يطعم واحدا نصبت شين لاقى يوم واحد ولا في يومين الا اذ لم يجد المسكين وان احضر لصبيته اعد مكانا واحدا شين ومقدار الاطعام ما يشبع فان لم يشبع او شلت فيه اعد ولنا اطعمهم دون ما يكفيهم ثم وان زاد على الكفاية فهو باحتيا من استردا الفاضل وتركه لحم وان عظام الطعام لو لم يكل مسكين مدان حال الشدة والاحتيا وهذا الاضطرار واذا عجز من مرضه صيام شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان عجز استغفر لله ولم يجد فقد جمع الكفارات ثلث على واحد وهو اقل مؤنا متعذرا واسلم نفسه من داء الدم فعفا عنه واخذ منه لذة به وان كان قلة من ذلك لدم فحفظه عنه في الاشهر الحرم من صيا شهرين متتابعين من الاشهر الحرم وان دخل منه الاضحية في ايام التشريق وما يكون بدل العتق هذا طعام عشرة مساكين كونهم فاذا عجز لهم صيا ثلثة ايام اربعة مواضع كفارة اليهين والابلاء وشق الثوب وموت لولد والزوجة وخدش المرأة وجهها في مضالحكم العبد قد كرها وحكم الاطعام ايضا واعطى الطعام يكون من حديثه اشيا الحب لذيق والحنظل على ما ذكرنا ولا يجزى القنطرة ذلك اي في الكفارات والكسوة اذ اوردوا من الثياب الجذبة فان لم يجد جازا لفصل اذا بقيت منافعة والصوفية لا يجزى عن متتابع ومن يترك امرأة في عتقها كفارة صوم من ديق ومن نام عن صلوة العشاء حتى مضى نصف الليل قضاهما واصبح صائما كفارة له وقلة حكم الفصل الكفارة في التي بعد ثلثة ايام في مصا لبراه وفي ترك صلوة الكسوة عمدا وقد احترا لقرص كنه **كتاب المباح** فصل في ثبات احكام الصيد لغيره ان صيد الجور صيد البر فصيد الجور من طير وعنه والطير حكم طير البر وسند كرا حكام الجور وعنه الطير سلك غير سلك فالتك ضربان داء فليس فداك فليس جلالا اذا كانت مدكاة ودكاها وصيدها وهو اخراجها من لما حوتها والسمية مستحبة منه وعنه انك فليس حرام على كل حال ومما مات في الماء حرام وان كان ذاك فليس طائفا او كان غير طائف وان اتبس مامان في الماء بما لم يمت لم يكل منها شئ وان وجدت سمكة على شاطئ الماء ولم يعلم حالها القبيح في الماء فان طفت على الظاهر لم يمت به وان طفت على الوجه قد كنه وبضها محل الخشن منها وحرم الماس ما صيد لبر فوحش طير فلو وحش محل منها ستة انواع الطبا والكبان والحيات والجموح والاولع والجموح والوحشية والبقر الوحشي وما سوا ذلك فحرام اكله من جميع اجناس الجوارنا لوحشته والحيث والاهول والموديات والسنانير ولم يكل ما يكل لحم من غير بيا ما يكون مقدورا على نجه ومنه جوة مستقرة او غير مقدور عليه فالاول لا بد من دبحه حتى يكل الكلبة الثانية لم يكل ما يصطاد بالجوارح او يغيرها فما يصطاد بالجوارح لم يكل ما يصطاد بالكلاب لم يكل او يغيرها ما يكل كلب بشرط ان لا يقتل بشئ من سبلها ويكون مسلما وانما يكون الكلب مسلما باجتماع ثلثة شرط استرساله اذا دسل وان جاره اذا جروا مساكه على صاحبه مرة بعد اخرى وان قتله الكلب اكل منه نادا حل وان اكل معتاد لم يكل لانه غير معلوم وان جعله في حكم المذبوح كان مجزئا لاشاء دبحه والذبح اولى وان شاوره حتى يزد وان صاد الكلب ادركه صاحبه لم يكل ما ادركه ومنه جوة مستقرة او غير مستقرة او ادركه مستغافا لا وان تبع الزئمان الذئب لم يكل الا بعد لدكاة ويعرف ذلك بان تحرك ذنبه او ركض جملته وتطرف عنه ولم يبع الزمان لدن مجده حل من غير دكاة والثاني ان يمتنع الى لدكاة واللدكاة افضل والثالث ان اخذه ذبحا من ضرب عدوا واخذ بعد واخلفه فان وقع في جوة مستقرة او غير مستقرة فحكه على ما ذكرنا وان رسل شخص كلبين لم يكل ما كان كلاهما مسلما وكافريا وكان احدهما مسلما والاخر كافرا لم يكل الكلبان اما كانا مسلما او غير مسلما وكان احدهما مسلما والاخر غير معلوم فان كانا مسلما وكان الكلبان مسلما في سبها وقتله معا او احدهما حل ولم يصبها كان الكلبان غير معلومين وسبها وقتله حرم وان سبها في سبها وقتله معلوم حل وان قتله غير المعلوم حرم سبها وقتله معلوم حل وان قتله الكلبين معا حرم ايضا وقتله الكلبين معا حرم وان كانا كافريا وكان احدهما كافرا ولا مسلما وسبها وقتله معا حرم على كل حال وان قتله كلبا مسلما وكان معلوما وسبها حل وكل موضع يحرم لصداد اقله الكلبان ادرك ومنه جوة مستقرة ودكر حل وما يصطاد بغير الكلاب لم يكل من الجوارح فلما ادرك في جوة مستقرة ولم يكن في حكم المذبوح ودكر حل وان خالفه للحرم وان صيد بغير الجوارح من السم والفتاب المعروض والرح والسيف والحرية والتهجدية او جوار خشك ن قتله بالفتل ولا يكره من الصيد حرم وان سبها وقتله بالحدة لم يكل ما قطعه نصفين ولم يقطعه ن قطعه نصفين وكانا سواء وخرج منهما الدم حل وان لم يخرج حرم وان كان احدا لشقين اكره مع لاس حل ذلك لثق وان تحرك احدهما حل المتحرك وانما بان بعض حرم ذلك البعض ان كان لبا في متعاد وماء ثانيا فقتله حل وان كان غير متعاد وادركه ومنه جوة مستقرة فدبحه او تركه اذ لم يتبع الزمان الذئب حويبره او من جوة غير مستقرة وتركه حل من غير دكاة واذا رمى شتان بسمين مسلما كانا او كافرين وسبها وقتله او سبها وقتله احداهما دون الاخر كانا الحكم في ذلك مثل الحكم في ثنين رسل كلبين فاذا دخل صيده ودخل واودعه فتوحل فيهما لم يملك بالذئب وانما يملكه بالحرية فان دخل عليه غيره وحان ملكه وان كان مع غيره فخرجه وعقره واما الاحولية فاذا وقع فيها صيده وادرك

من الكوسيلة

وكاتر حل وان بان منه بها عضو حرم العضوف ذكرا لبا في حل واما القطر فبأن اهل وحش لا اهل سندا كحكمه في فصل احوال
الله والوحش طهر الجرد طهر البر وهي ثلثة اضرب حلال كله وحرام ومكروه فالحلال ما يكون وفيه في الطهر اكثر من صفيفه ويك من غير
والحرام ما يصف من غير صفيفه متساويا وفيه واكثر المكروه لا يهتبر بالصفيفه ولا يهتبر بالاشياء وهو مثل الضرر و
الصنوم والقنابر والهداير والجباري والشرقي وعزبان الكرم ويهتبر بالحلال من الحرام باحد ثلثة اشياء بالقاضية والحوصلة والقبضه
فما لا يحد هذه حل وما يحد بها ثلثة اشياء بالثبات في جوارح الطهر والرمي فما صيد بالثبات في جوارح اذا ادركه ذكرا وحل
وان لم تدرك حرم وما صيد بالرمي فاذا ادرك ذكرا وحل وان لم تدرك ايضا بثلثة شرطان يكون الرمي مسلما ويسمي اذ رمي برمي
بهم فيه حديدته ويقبله نافذا او مقرضا او من غير حديدته وهو حاد ويقبله ويجزى وان رمي بغير ذلك قتل بالنقل او قتل ولم يجزى
ولم ينفذ حرم وان لم يبلل وادرك ذكرا وحل وان رماه انسان وكانا مسلمين وسمي او لم يسمي احد هادون اخر او كانا كافرين او كانا
احدهما مسلما والاخر كافرا فحكمه على ما ذكرنا في ارسال الكلبين والرمي بهن على صيد الوحش والرمي بهن وسقي صاب طهر ونفذ منه
الى اخرنا مضى قتلها حلالا معا وان كان الاخر غيرنا مضى حرم لانه مقدر عليه نزع المقدر وعليه في الحلق واللبه انتبا كان كالنعم او في حكمه كالنعم
من الصيد وحشا فانزله غير المقدر عليه ذكرا وعقره في اي موضع قد وعليه وحشا كان او في حكمه مثل حيوان تردى في بئر او غيره
ولم يقدر على الحلق واللبه وانتبا فوحش ما البض فحكمه حكم الباض في التجرم والتحليل والكرهية فان شئنا لاعتبارنا نظرنا به
فان استوى طرفه حرم وان اختلفا حل **فصل** في بيان احكام جنس الحيض والنفس بان نعم وطهر لنتم ثلثة ابل وبقرو غنم
والطير ايضا ثلثة دجاج وحمائم وطيور جميع ذلك ضربان احدهما عرضي شئ محرم لحمه فيسبى ويكره والاخر لم يعرض لاولك ضربان ما
يمكن ذابا لا يستبرأ ولا يمكن فما يمكن والآخر ان يكون جميع غداثة عدته الاثنا فتن كان ابل او رطله ربعين يوما وعلفه لعلف لظاهر
وان كان بقرا رطله عشرين يوما وان كان غنما ورطله عشرين يوما وان كان بطا ورطله عشرة ايام وان كان دجاجا او حماما ورطله ثلاثة ايام
ما ذكرنا في احكام الحمل والجنين فجميعا وان كان الحلال رطبا سقاء مكان العلف للبلن لظاهر وان كان بعض غداثة عدته وارضع
من لبن المارة وان كثر لبن الخنزيرة مرة او مرتين كره لحمه ويمكن ذابا الكراهية بما ذكرنا وما لا يمكن ذابا لا يستبرأ شئان احدهما ان
يشرب لبن الخنزيرة حتى يشبع عليه لحمه والثاني ان يلهاء رمي فاذا حصل احد هذين لم يمكن ذابا لحمه وحرم لحمه ولحم جميع ما يكون من نسائه
ان شرب شئ من هذه الحيوانات حملا او مسكرا وذبح حل لحمه بعد الفسل دون احشا بطنه وان شرب لبول حل لحمه وحشا وبعدها يفسل
فصل في بيان احكام الذبابة والابل والمخروط هذه في اعلى الصند والذبح لغير ابل والذبح من صل الجبين يتعلق بالذبح احدى عشرة حكما ثلثة
منها يرجع الى النقي والباقي الى الاشياء النقي لا يجعل الذبح مكان الذبح ولا يقع وهو بانه الراس قبل ان يرد ولا يسلح قبل ان يرد فان نجح هذا
او سهوا ولم يجرى الدم حرم وان جري الدم وفعل سهوا او سبقه لتكبير لم يجرم وان سلح قبل ان يرد حرم والاشياء شدا خفاضا الى باطن
اطلاق وجعله وغزاة لتكبير او الحية في لومدة وقطع كلفه والرمي في الودجين واستقبال القبلة به التسمية وان كان الذبح للبقرة عقل يديه
ورجله معا واطلق ذنبه وابدا الذبح من اسفل الجبين ان اراد ذبح النعم او مثل عقل يديه وفرد رجله طلق الاخرى مك على صوفه
دون اعضاءه الى ان يبرم وباقي الاحكام على ما ذكرنا في الذبح وان اراد ذبح طير اخذه باليد من غير عقل واستقبل بالقبلة وذبحه ورسله
انقلب فهو في حكم الصيد وان كان الذبح حاملا لم يجل الجبين من ثلثة احوال اما اشعر لم يجل لروح واشعر لم يجل لروح او لم يتم خلقه لاول
يحصل ذكاته بدكاة امه والثاني يلزم تدكته والثالث تجريم اكله والذبح بحبل مومن او في حكمه عالما بالذباة وان يدها فية متدين كان
افضل والذبح بحبل يكون حالة الاختيار بالحديد ويجوز حالة الضرورة بما يغري لا وادج من اللبنة والمروءة والحشبة والحديدية وقد
الكاف والناسب حرام والمستضعف بكسر ذبحه **فصل** في بيان ما يجرم من الذبح ويجزى من الميتة وحكم الجلود والبض محرم من
الذبح وبعدها ثلثة ايام والظالم والمشيبة والغزاة والمروءة والقضيب لا يثبان والذبح ظاهر وباطن والعاشا والنفسد والنفخ و
دوات الاشاجع والمخدق والخزفة وتكره الكلبان ويجزى من الميتة احدى عشرة شئ الصنوف والشرع والوبر والوبر الجوزان والعظم والفتا
والظلف والقرن والبنجران اكشأ الجلود الغزاة ولا نفخ واللبنة الحاد على ما ذكرنا في بعض اقلع من الميتة وان اختلف في الميتة
بالمذكور ولم يهتبر به في كل بيع على مستحله وان اشتبهت ذكرا بالميتة طرح على النار فان نقيش فهو ذكرا وان نقيش فهو ميتة وان جعل
سمكة مما يؤكل مع اخرى مما لا تؤكل في سفود مما يؤكل فوق ما لا يؤكل حل وان كان نحر لم يجل وحكم اللحم والظالم كان وان جعل
الظالم مشقويا جواز حرم وغير مشقوب لم يجرم وروى عن حكم اللحم والظالم كان واما الجلود فثلاثة اضراب جلود الميتة ولا يجوز
استعمالها ولا التصرف فيها وجلود المدكاة مما يجل كله ويجوز استعمالها والصلوة فيها والنصب بالبيع الشرعي وجلود المدكاة

کتاب الطاهر والاکثر

[illegible]

مِنْ أَلْوَسِيلِهِ

[illegible]

کتاب الوصیہ

[illegible]

ہیں! کوسپیلن

[illegible]

کتاب المصاب

اوانبنا نعضا عدا تبسبها بالفرض

مِنْ أَلْوَسِيلِهِ

[illegible]

کتاب التوحید

[illegible]

من اَوْ سَيِّلَنِي

[illegible]

کتاب الفہرست

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢

بعضه ولا حظ للسلوك في حجب الام ولا في المنع من التهام الا على الاولادون **فصل** في بيان الميراث بالاولاد الاولاد على ثلاثة اصناف الاولاد
عقود وضما جيرة وامانة مولاة والعقود يحصل بان يعقود انسانا عبدا تطوعا او جله لله تعالى ولا يبرء من جبره وتوحيما المدبر ومن عتق عليه ذام ملكه
ومن اعتقه عن غيره بغيره من ذكاته والعقود رجل وامرأة فان كان رجلا وله ولا على عتق وامات للعقود ولم يكن له وارث من جهة النسب
لا زوج كان ميراثه لمولاة فان مات مولاة كان ميراثه لولده الذكور دون الاناث ولوالديه والاخوة من قبل الاب والام بقاسم الجدة من قبل
الاب الاخوة للاب يقوم مقام الاخوة كالاب الام على ترتيب ميراث الوارث للام ولا لمن يتقر بها في الميراث الا ان تصدق ان كان للعقود وارثا نسبيا
كان الميراث له دون المولى وان كان له زوج اخذ نصيبه ما بقي لمولاة واذا ماتت العتق وله عتق ولم يكن لاحدهما وارث من النسب كان ميراثه
اذا مات المولى للمولى فان لم يكن مولى للمولى جيا او مات بعده كان ميراثه لعصبته وان كان لمعتق امراة كان ولاؤه لها فان ماتت كان ولاؤه

العقيق لعصبته ما دون ولد ما واذن وجب رجل مته من عبد غيره ثم اعتقه ما لم يخل ما كانت حاملا عند اعتقه وعنه حامل فمكثت
حاملًا واعتقه ما ولد ما بعد الولادة ثم اعتق العبد مولا لم يخرجه ولا الولد في مولى العبد ان لم تكن حاملا ثم حملت بعد فاعتق انشا
جدا لولد من قبل الابل بالخراب ولاؤه فان اعتق اياه مولا به انخرابه ولاؤه والولا لا يباع ولا يوهب ما ولا ضمان المخرجه فيحصل بعد
اربعة اشياء بان يسلّم رجل على يد غيره فواله وبان يلقطه فواله وبان يلقطه يكون عتقا سائره فواله وبان يكون انشا
مجهول النسب فواله احد على ان يضمن جريته فاذا مات المولى لم يخلّف ارثا ترها او يعبد او زوجا كان مملوكا مولا فان كان ذو
قرابة كان مملوكا وان كان لم ينجح ^{اعلنا} ولما في المولا اذا لم يكن له وارث يجهل النسب هذا الولاء يسري الى ولد الصغار دون الكبار فان
اراد المولى ابطال الولاء كان له ان يواد المولى شيئا من جنائته فان مات من له الولاء لم يرثه وارثه ولا يجوز المولاة بين المسلم والكافر

بحال لا لادعى انه يجوز له ان يوالى مسلما واما ولا الامانة فخوان بموتنا نشاء ولا وارث له بوجه من الوجوه فان ميراثه للامام **فصل**
في ثبوت ميراث الاسب والحميل والمفقو والمجنن لاسب في بلاد الشرك من المسلمين فان عمن جوتة ومات له مورد حنفية بحقه من الميراث
حين ترجع مناخذة وموت فودث ارثه ان كان له وارثا وينقل الى بيت المال ان لم يكن له وارثا ويقسم على فقراء المسلمين ان لم يكن
ايضا الى الامام وان لم يعثر موته ولا جوتة وففقو والحميل الجلوب في بلاد الشرك فاد تعاد نفقاتهم واكثر بنسب وجب التواد
واعتراف بن ذلك لم يشتر بغير ذلك التبع بل منهما بلا بدنية واذا امر انسان بوارث ذي حم يرث بنفسه مثل ثولد والوالدين فان كان
الولد صغيرا قبل منة فله ان يكون الصغير محجج والالتسيع غير مناع في نسبة ان كان كبيرا قبل منة باربعة اشواط وثلاثا مكارا ولدا له وتصدق
في نفسه محجج والالتسيع محجج قبل منة بياض صح ذلك تصد بقراباه وان لم يرث بغيره وكان له ورثة مشهورة بالنسب

لم يقبل منه يغفر بنية وان لم يكن له بنية ولا ورثة وكان المقرض طفلا قبل منة وورثة الطفل وهو لم يرث الطفل بجان وان اقر به بالغاً
صدقه قبل منة وتوارثا وان اقر على ارض بوارث اخر صدقه ولم يكن معه وارث سواء وكان المقرض مثله تقاسما وان كان اولى به دفع
جميع المال اليه وان اقر باكثر بواحد صدقه ودفعته فكل وان اقر بواحد بعد احدى هذه اولى بالمرث ودفع اليه كل ثم اقر باخر
وقال هذا اولى مني والعزم للثاني ما يستحقه باقراره وعلو لك بالغاً ما بلغ سواء اقر به في قرابة او احدان او جبين وان كان
معه وارث سواء صدقه في ذلك كما فاعدلين وكان المقرض غير مشهود بنسب اخر صدقهما قبل منهما على جميع الورثة والحق بنسبه ان لم
يكونا عدلين لم يلحق بنسبهما ولزمهما ^{ان} اديهما مضطربة اما الجبين فاذا سقط حيا وورث منة علوة كونه جبا الاستمهان اذا كان
رجل خلف ولدا وامراة جلي عز سهم ذكرين لكل قسم وقسم بقية المال على خمسة الوتره فان ذكرين قوامين فذلك وان عدلت والحل واحد
اعطى مضطربة وقسم الباقي على قد الاستمهان اما المتفقون فهو من غاب عن وطنه ولم يعلم بجوته ولا موته ولا خبره فاذا كان مكان لم

مِنْ لَوْ سِيلًا

فان خلفهم

کتاب الحیات

[illegible]

مِنْ لَوْ سَبَّاهُ

وقد ذكرنا حكمها والحجابه على العرض نقدت والكلمة المودبة والحجابه التي لا يتعلق بالعرض بان شرب شي من المحظورة وعلى الحجابات
 فلا شربة ثلثة لمخز وكذا البكر والغفاح والحجابات وبعده الزنا واللواط والحق والقيادة **فصل** في بيان ما ثبت به
 وما يلزم بسبب اقسام الزنا الموجب للحد وعلى الرجل البالغ الكامل امرأة في زناها حراما من غير عقد وشبهة عقدا وشبهة نكاح
 وفي لوطي في ذنبا المرأة قولان احدهما ان يكون زنا وهو لا يثبت الا ان يكون لواطا وشبهة العقد هي العقد على امرأة ممن يحرم عليه
 بالصحف والزنا على امرأة ثلاث درجات مع فساد لعلم بالحال وان لم يعلم التحريم وعلى امرأة في عدة زوج لها وسواء كان عدة وفاة او
 عدة طلاق باين اورد حتى وعقد على امرأة محرما او يكون المرأة محرمة او يكون كلاهما محرمين وعلى امرأة تلوط بابها او يخطها او ينفذها
 فان عقد على احد هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها انداعه الحد وان كانت محرمة عليه نكاحا كان ذنبا وشبهة النكاح هي ان ينجس
 الرجل امرأة على فراشه فظنهما زوجا وصرف فوطئها فان علم احدهما او كلاهما كان العالم ذنبا وانما يثبت باحد شيئين بالقبلة وبقراءة الفاتحة
 على نفسه البينة اربعة رجال من العدل وقيل ثلثة رجال امارتان او رجلان واربع نكوة ويلزم بشهادة رجلين اربع نكوة الحد
 دون الزعم وانما يقتل البينة مع ثبوت اعدائه فستره شرط قيامها في مجلس احد واعيان الشاهدة مثل المثل في المكحلة واتفاق
 معان الشهادات في الزنوبة والحد والوقت والتعبد بالوطئ في الفرج الحرام فان اختلف الشهادات في شيء سوى التعبد لم يثبت الزنا
 وتوجه الحد على الشهود وان اختلف في التعبد لم يثبت الزنا ولم توجه الحد على الشهود ان شهدوا على اجتماعهما في عدة مع الملازمة
 النكاح البشرة وجب التعزير دون الحد وينددى الحد عنهما او عن المرأة باحد حصة اثبات بان زاد بعض الشهود ولا كرمها الرجل وان رجم
 بدلالة المرأة دون الرجل وبادعاء الزوجة اذ لم يكن لها زوج ظاهر بارعائها اثنان بكون قد شهد لها اربع نكوة من الاعتماد ولم يلزم
 الشهود حد التعزير وتوبتها قبل قيام البينة وبرجوع الشهود عن الشهادة او بعضهم قبل اقامة الحد وان كان زوجها احد الشهود البينة
 ولم يقدفها جان فان تدفها لم يجرم لزم الحد ثلثة واسقط الحد الزوج باللعان اثناء واما بوثرة باقرار الفاعل فيصح بابعه شرط باقرار
 الفاعل اربع مرات في مجلس متفرقت وكونه عاقل كمالا بخلافه وان رجع قبل ان يتم اربع اسقط ويستحب للحاكم التقرير للمبر بالرجوع وان
 رجع بعد الا اربع لم يبق مكان موجب الحد سقط مكان موجب القتل بخلافه امام امامة الحد اذا شامد من غير قيام ببينة واقرار من لفاعل
 ان كان يتعلق بحقوق الناس لم يجره ذلك لا بعد مطالبة صاحب الحق باستيفاء حقه واما الزنا فضر بان احدهما يستوفيه الا حصان وفقد
 والاخر لا يستويان فاستويان فيكون موجب القتل وهو خمسة مواضع الزنا بزوجات الاب بجمادته التي وطئها وقدر المرأة على فزها وسقط
 عنها الحد وانا الذي بالسلم وطوكل ان يحرم مع العلم بانها ذات محرم بعقد كان او بابتاع على اختلاف احوال الواطئ ما لا يستويان
 فيه اربعة اضرب احدهما موجبة الحد ثم الزعم وهو الزنا الشيخ والشيخ بعد الا حصان واثانها موجبة الزعم دون الحد هون ناكل محسن واما
 وثانها موجبة الحد ثم اتقى بعد جز الناصبة وهو من زنا بعد ان عقد على امرأة عقدا شرعا دائما ولم يدخل بها وادبها موجبة الحد
 فحد وهو ناعز محسن ولا مملك ليس على النساء جز الناصبة ولا النفي هو التعزير ستة عن البلد الذي هو به واذ انكر الزنا ولم يحد
 بعد كل مرة لم يلزم غيره واحد فان جلد بعد كل مرة قتل في الرابعة وحد المملوك على النصف من حد الحر يقتل في الثامنة وقيل
 في التاسعة محسنا وغير محسن المذنب والكاتب المشروط عليه حكمة والكاتب المطلق يحد حد الحر بقدر ما غفر منه وحد العبد بقدر
 ما راق وان دنا في مكان شريف عزم مع الحد وان ذق في وقت شريف غلط عليه لعقوبة ومن انقض بكرة باصبعه لم يحد بل عزم
 من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين ان افضل من غيره بالاصبع لم يحد عقوبتها والتعزير وحكم وطئ المرأة في الذنوب مثل وطئها في القبل اثم
 في الزنا على خمسة اثنان قتل وزعم وجلد ثم زعم وجلد وتفرق من وجب عليه لقتل امرأته بالاعتكاف والتكف وقيل بالسيف ان دعى امام الق
 جان واذ قتل صلى عليه دفن وان وجب عليه الزعم باعذاره وكان في زمان معتكاف في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحفر له حفرة
 وزعم وتغبر في الزعم اربعة اشياء الزعم بصفا الاحجار والرمي من خلفه وان لا يقص على راسه لا على وجهه فان فرجها ما مسته كحجر لم يحد
 وجب عليه الحد بالبينة حفرة حفرة دفن فيها الى حقوبه ان كان رجلا والى صدرها ان كانت امرأة وزعم في حال الحر البرقة فحد على كل
 حال ويعتبر في ذلك اربعة اشياء احصاها ثمانية الناس ان لا يهر من كان الله تعالى في جنبه حد مثل وان يرميه لا امام ولا
 ان ثبت بالاعذار والشهود ان ثبت بالبينة ولا يجوز اقامة الحد على المرأة حتى تضع ما في بطنها ومن يجب عليه الحد سبعة نفر جل صح
 قوي ضعيف فضاو الخلق ومرض ثقل مرضه وخفيف لمرض امرأة حامل وحامل مستحاضة وغير مستحاضة فان وجب عليه القتل والرم
 اقيم عليه على كل حال الا في رض العدة او في الحر من ذلجاء الى احدهما بعد ما فعل فان فعل في الحرم اقيم عليه الحد فيه وان وجب عليه
 الحد لم يقيم عليه في شدد ولا يبر شدد بل اقيم عليه الزمان المعتد فان كان صحيحا قويا اقيم عليه الحد كما وجد على شبهة عادية كما

كتاب الجمل

او كاسيا وان كان نضوا لخلو ضعيفا معصوبا بجلد بعد ق فيه مائة شمس مرة واحدة او بضعف فيه مائة من الخشب والبنان
وان كان شبل المرص فكان وان كان خفيفا لمرص اخر حتى تبرأ والحامل اذا وضعت حملها وكان حدها الرجم تركت حتى توضع ولدها
كاملين وان كان حدها الجلد كانت ضعيفة خزن حتى توبت ان كانت قوتها بجلد منقوسة وان كانت مستحاضة اخر الحد الى ان يطهر
وعبر المستحاضة لا تؤخر ولا تضرب بحجر يكون شدا لضرب للقوى بفرق على جميع جسد دون راسه وجهه وفرجة ثم للرجل و
جائنة المرأة موطا عليها شابها لئلا تترك في يديها ان كانت محدودة واذا وجب الجلد والرجم بدى بالجلد ان وجب لقطع معهما بدى
بالجلد ثم لقطع ثم الرجم ولا يولى بين الحد اذا اجتمعت فاذا اقيم واحد وترك حتى تبرأ ثم اقيم الاخر ولا يسقط الحد باخلط العقل بعد الوجوه
وبلزم الناديب بتبديل الاجنبى لا بضم الحد وان هلك الجلود الا بالتفريق وحدها لسلوك بغيره على النصف من حد الحرة وبغيره

فصل في بيان احكام اللواط الجنون بالذكور وان لم يخل ما تلوط بغيره على الاكرام او مخارفا لا ولا بغيره لغيره وان كان
لم يخل ما تلوط بغيره او قبل ولم يوقب فان او قب كان عاقلا لو لم يحد كما ملأ سواء تلوط بعد قتل المجنون وصبي او مملوك له وبغيره
ان تلوط مجنون مكنت وان تلوط صبي اذ ان تلوط عبد بغيره او بغيره حذا بضا وبحد لباغ لما اذا كان فاعلا والمفعول به اذا لم يكن
مجنونا ولا صبيا فان لصبى المجنون يؤذيان اذا كانا مفعولا بهما وبحد المجنون ويؤذيان لصبى فاعلين والعبد اذا تلوط به مولا ودعى الاكرا
درجته عن الحد وان لم يوقب لم يخل من ثلاثة اوجه ما كان معاصيا وبغيره محصن وان كان احدهما محصنا والاخر غير محصن فان كانا محصنين
رجاوان لم يكونا محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة وان كان احدهما محصنا والاخر غير محصن بدم المحصن جلد غير المحصن وان تلوطها
بسل اقيم عليها الحد الاسلام وان تلوط كافرا بكافرا مسلم بكافرا اقيم على المسلم حد الاسلام والحاكم بالحق في الكافر ان شاء اقام عليه حد الاسلام
وان شاء دفعه الى اهل بيته ليحكم فيه بحكمهم وان نام وجلان او رجل وغلاد هما مجنونان في ازار واحد من غير فعل عزرا الرجل وادب لفلان
فان عاد ثلثا وعزرا بعد كل مرة قتل في الرابعة والحرة والعبد المحصن غير المحصن العاقل المجنون اذا كان فاعلا او قبوا سواء في استحقاق
الحد واللواط مثبت بمثل ما ثبتت به لثان من البينة والافتراد على الوجوه المذكورة على سواء وحدها لمفعول به اذا كان عاقلا مثل حد
الفاعل ومن قبل غلاما عذرة وان كان الغلام محرما غلظ التعزير **فصل** في بيان احكام التحق بما ثبت التحق بالبينة والافتراد على

حديث ثور لثان واللواط بهما والحد منه مثل الحد في الزنا وبغيره لخاصة وفقد على حد اعتبارهما في الزنا وحكم اختلاف المتماثلين
من العقد الجنون والبلوغ والطفولة والحرة والاموة على حد خلاف من تلوط بغيره في الزنا والحد والناديب **فصل** في بيان احكام
العبادة القنطرة الجمع بين الفاجر بين الجنون والحد فيها ثلثة ارباع حد الزنا وان كان لهما مع بينهما رجلان يدينه حلق الزنا والاشهاد الى بليل
فان عاد ثانيا بغيره اعيد الحد عليه نفى من بلده الى اخر وليس على النساء حلق ولا نفى ولا اشهاد وبثبثا او باقراره وفي الزنا حيا
التعزير بمادون الحد في الحرية **فصل** في بيان الحد على الميت ليهيمه والاستمنا بالكد الموطوء منها امرأة رغلام والمرة اجنبية ومخ
غير اجنبية فان وطى الرجل ميتة اجنبية لم يحد الزنا مغلظا لانها كحرمة الاموات وبغيره اجنبية اذا كانت فحشا ومترزم بغير تعزير
حد العبد على النصف من حد الحر والحرة والامرة والمسلمة والذمية سواء وان وطى غلاما ميتا كان بمنزلة اللواط وبثبثا او باقراره وبثبثا
الفاعل مرتين وان وطى بهيمة لم يحد الزنا حيا حيا اخرجت من بلده الى اخر وسبعت فيها وتصدق بثمنها وان كانت لغيره فكان لا ان تمنها
لما لكها وان كانت ما كولة اللحم فقد كرها حكمها في كتاب المباهات ولا يقبل شهادة الشافى في ذلك ولم يحد لغيره ان كان عاقلا و

الناديب ان كان صبيا او مجنونا ومن ستمنى ببدن عتق بمادون التعزير في الجنون وتضرب يده بالذرة حتى تحترق او اعزرو في ذلك
مرات قتل في الرابعة **فصل** في بيان الحد على شرب الخمر سائر المسكرات وشرب لفقاع وبغيره ذلك من الاشربة المحظورة كلها سكر كثير
وكثير حرام والمسكر غير خمر الخمر الخمر من عصير العنب بغيره كانت او مطبوخة وبغيره الخمر جميع انواع النبيذ وكل طعام فيه خمر حرام و
يلزم باكله الحد على حد شرب الخمر شاربا بغيره بان مسلم وكافر مسلم ضربان اما بشربها مستحلا لها او غير مستحلا فان شربها مستحلا لها
فقد ارتد وجب قتله الا ان يتوب على الامام ان يستتبعه فان شربها غير مستحلا كان عليه الحد ثاخن جلدة والحرة والعبد الرجل والمرأة منها
سواء فان تكررت منه شربا اكثر في الحد اذا حد لكل مرة وان لم يحد لم يلزم بغيره واحد وان ادعى شربها ففقد العلم بوجوبه وكان ممن يجمع منه
نودي عليه فان شهد احد عليه بان شرب الخمر بغيره اقيم عليه الحد وبثبثا في ذلك شهادة عدلين او باقراره مرتين وان شهد احد بشرب الخمر بغيره
بانه قاتلها او مكن ان يكون القاتل منها او شهدا بانه قاتلها او باقراره سكران او اخذ سكران قبلت شهادتهما ويلزم على شاربا في ثلثة
القتل واحد مرتين وقتل في الرابعة واناب من شربها كان حكمها التوبة من لثان في سقوط الحد وبغيره والتعزير منه بمادون الثاينين
والصبى المجنون يلزم بهما الناديب اذا حد عاربا مستودة العورة ان كان رجلا وافرقت لجلدها على ظهره وكفنه وان كان الحد وادامه

من لو سبكه

اما كانت حاملا او حاملا فان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها ونظرة من النقصان كانت حاملا وغير مريضه حتى ينكشفه ونلزم انما
الحقة على لبدان وان شرفها كافر فظهر شره للمسلمين حدث ان لم يظهر لم يجد غير الحزن من المسكرات فان شرب مستحلا لم يرتد وعثر على استخلا
وحدث لشرب بعد استنابة الحاكم اياه فان لم يقبل في حكم المرتد وان شرب غير مستحل لزم له الحد والتصريح في المسكرات بالمشاوات وعللها
والتحذاه ما اوتوا الادوية المعجونة بها لم يحل ما تصف فيه مستحلا او غير مستحل الا في السباب فان تاب الاقل والثاني فهو عن غير
والا ادين عاد وادب ثلاث مرات قل في الواجبة والفقاع في حكم الخمر في التحريم والنجاسة وجوب الحد والتعزير والتاديب على شره
ومن يستحل شيئا من الخمرات وهو مولود على فطرة الاسلام فدللته ولزم قتله فان شربا وكل غير مستحل عثره فان عاد غلطه عليه العقوبة
فان تكره منه قتل غيره **فصل** في سبائك السيرة واحكامها وبنائها امانة لحد عليها التاديب من اخذ مال الغير من حرد مثله مستحفا
وامتا يجب فيها القطع بتسعة شروط تكون كمال لعة غير شبيهة عليه بوجه ان يخرج المال من حرد مثله وان كان ان يكون مقدرا لبيع
فضا عدا او في قدر قيمته وان يخرج دفعة واحدة وان ياخذ مستحفا وان لا يكون للمال له ولا في حكمه وان لا يكون ضيقا وار من المال
الا اذا كان لبيت الذي فيه المال محرزا والتاديب اربعة ضربا بغير عاقلة عبد كك وصبي محزون فالحال بالغ العاقل اذا كان سرق
من حرد مثله ما قيمته وعينه ربع دينار واخرج دفعة واحدة مستحفا الا اذا كان طعاما عام الجماعة ولم يشبه عليه لم تكن السيرة غير ماله
ولا في حكمه ولم يسرق من مال من هو في بيته ضيقا بادن من بيت محرز وشهد عليه عدلان واقتر على نفسه بذلك طاعا مرتين فوجب عليه
القطع والعبد لا يتوجه عليه السيرة الا بالبيته دون اقله فاذا ثبت عليه وجب عليه لقطع والصبي والمجنون اذا سرق بلزله لاديب قاتا
الصبي فله حمله حوال فاذا سرق اول مرة عفى عنه فان عاد ثانيا بنا ادين فان عاد ثالثا حكتا صابغة حتى تدعى فان عاد رابعا قطع تامله
فان عاد خامسا قطع واقرا الصبي والمجنون فلا يثبت به شيء وان نبش في فراخا فخذ من الميت كان قيمته نصابا لزم لقطع وان دفن فيه مالا
وسرق لم يلزم به لقطع لان التعزير من الكفر ونال المال وان كف من الميت لم يجوز لتكفيره وبما زاد على الميت وسرق لزيد لم يلزم به لقطع والحز
كل موضع لا يجوز لغير مال الكفر يخرج الدخول فيه والتصرف فيه بغيره من وكان مغلفا او مقفلا وان سرق دفعة ما قيمته اقل من ربع دينار حال
السيرة لم يلزم لقطع وان توالى منه وان نقب موضعا واخذ المشاع ولقعه ووضع داخل المحرز على قبلة النقب مدغ غير هذا اليه لم يلزم لقطع
ان سرق عام الجماعة من المحرز ما قيمته فصلا او اكثر من الطعام ومن غير لم يلزم لقطع وان غصبه حد مالا ووضع محرز فدخل المقتصو منه حرد
مستحفا واخرج عين ماله لم يلزم به شيء وان سرق الرجل مال ولده وولد ولده لم يلزم به شيء لان مال ولده في حكم ماله وان اخذ مالا غير مستحق
كان سائبا او غاصبا ولم يكن سارقا وان طر حبيب ليقبض لداخل ذهبت مال كان سارقا وان طر حبيب القبيص الخارج واخذ المال من لكم الخراج
ولم يكن صاحب القبيص اضطرر لم يكن سارقا وان اضطرر كان سارقا وان اخذ الثمرة من دار النجوة لم يكن سارقا وان قطعت وضعت
لارض فحزرت محرز مثله سرقها كان سارقا وان توالى مثل السيرة وشهدت البيته عليه بالجميع فقد لم يجز عليه غير قطع اليدان شهيد
بليته بسيرة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهد عليه باخرى قطع ثانيا فان تاب قبل قيام البيته عليه وبعد تحكيمه في لقطع على ما ذكرنا في
ابن زنا في الحد فاما المال بلزله دة على كل حال قطع ولم يقطع السيرة حق الله تعالى من وجه وهو ان الناس من جهة وجبره ثبت من جهة لقطع
شاهد او اقراة مرتين من جهة الرد بشاهد يمين واقراة مرة ون سرقا ثلثان معانضا قطعان كان كل واحد منهما تفرق بشيء
القطع اذ لم يسرق مقدرا نصا او لقطع على شدة اصر احداهما ان يكونا لتاديب سحجة وقطع من اصول صابغة من اليد اليمنى ثانيا
ان يكون يده شلاء ويقول هل العلم بالطب فها تنديل بعد لقطع وحكمها حكم اليد اليسرى وثالثها ان يكون يمينه شلاء وان قطعت
بقيت فواء المجته منفحة وينقل لقطع الى الرجل اليسرى رابعها ان تكون يمينه مقطوعة فان قطعت قصا صا قطع يداها وان
في السيرة قطع وجله اليسرى خامسها ان يكون يمينه سارقا فذمت بعد ذلك يافته وبسطة لقطع سادسها ان يعثر السارق
وليسر بعد ان قطع يمينه ويلزم قطع جلله اليسرى من ثلث في ظهره لقدم ويزل العقبان عاد لسارقا ثلثا لحد في السجن فان سرق في
السجن قتل سنة لقطع ان تعلق يده المقطوعة ساعة في عنقه لاعتقانا وان سرق لقطع الى النفس يلزم شيء **فصل** في سبائك الحد في
العزيرة وما يوجب التعزير من قدف غير لم يحل امداد كرك قدف زوجة وقد ذكرنا ذلك في اللعان وقدف غيرها والذبي قدف غير زوجة
حرم مسلم بالغ وعبد صبي ومجنون وكافر في الحرام المسلم البالغ العاقل لم يخل من حشنة وجهه ما قدف مثله او قدف عبدا او صبيا او مجنونا
او كافرا فان قدف مثله لم يخل من ثمانية ضربا ما قدف بها هو مقتدر وبه او غيره او قدف جماعة بلفظة واحدة او قدف واحدا بلفظة
واحدة او قدف منه باكثر من واحد وتكر منه لفظا او قدف على التوالى وتكر منه لفظا على التراخي او قدف منه منسوبيا الى الغير فان قدف
بلفظة القذف عدا فيها وبموضوعها وقادتها وكان مقتدر بها من خاطبة يكون محصنا لزم له الحد وكان للمقتدر المطالبة به

کتابخانه

والعفو عنه وان لم يطالب به ولم يعفو عنه لم يقسم عليه وبقي عليه قتل وقدره المحض من اجتمع فيه جنس خصا البلوغ والعقل والحرة والكرام
والعفة وان كان غير محصن عترة ولم يجد وان قذف بما المقدوف به غيره لم يجله ايا كان العترة او متبعا فان كان حيا كان له المطالبة و
والعفو وان كان متبعا كان له المطالبة وله وحده والمقدوف قد كان محصنا حال حياته كان له المطالبة به العفو وان لم يكن محصنا كان
له المطالبة بالتعزير والعفو عنه وان كان معه غيره كان لكل واحد المطالبة والعفو فان شئى واحد سقط حق الاخر وان عفا واحدا سقط
حق الاخر من الاستبراء وان كان المقدوف واحد لزم جبهته لم يكن للاخر في الطلب للعفو عنه وان قذف جماعة بلفظة واحدة وطالبوه
واحدة بعد ائمة البينة لزمه حد واحد للجميع وان طال به واحد بعد واحد لم يحد لكل واحد حد وان قذف باكثر من قذف واحد لزمه حد
لكل قذف وان قذف واحدا مرة بعد اخرى متواليا او مترجعا لم يلزمه غير حد واحد في المحرم للمسايق وان قذفه منسوب الى غيره لزم عليه
حد المقتضى وحد المشتوا اليه ان كان كلهم محصنا وان لم يكونا محصنين لزم لكل واحد تعزير وان قذف عبدا او صبي او مجنون او
الا سلام عزير وان قذف كافرا وكان متباعرا وان كان حيا لم يلزمه شيء وان قذف مكابها مطلقا حد من قذف حرا بالحياء وعزير
بجنايا الرق واما العبد فان قذف محصنا حد من قذف غير محصن او صبي او مجنون او قذف صبي او مجنون عترة واما
تقادم التبعات والمجاين والاعبد عترة وان قذف كافرا مسلما قتل وان قذف مثله كان للمحاكم الجهاد بين قاتله والاسلام عليه بين
رده الى اهل بيته لحي كمواعيله والتقادم شخص اعترفا وان قذف بالضيح واضحا او غصبا لزمه الحد في حكم الكتاب والمفيدة كل اذا
كان عارفا بها وبغايدها وان عرض بالقذف لزمه التعزير ولا يختلف الحكم باختلاف اللغات ومن دعى غيره بكلام موحش لم يجل من القذف
او جرمه ما لم يجله لقتل الواحد والتعزير ولا يلزمه شيء فالاول من يثبت لنبى عليه السلام السلام واحدا من الائمة عليهم السلام والكاثر في
مسما والاثاني كل مسلم بالغ عاقل قذف محصنا والاثالث سبعة نفر من قذف التبعات والمجاين واهل الذمة وغير المحصن لصبي اذا قذف
واحدا من المسلمين ومن هو في حكم المجنون والاربع من قذف متظاهرا بالنسوة وكافرا ومن قال كلمة مؤذنة غير مفيدة للمقتل المسلم او غيره
ملقب بكفره واعتباره وكان محصنا عترة كان غير محصن لم يلزمه شيء وان دماء مواجها بكلمة يحتمل التبع غير او غيره بشيء من بداء
الله واظمهم عليه ما هو مستور وامن بداء الله عزير وشرح ذلك كثيرا بحمله كتابنا والحد في القذف ثمانون وبالوقية والتعزير ما بين
العشر الى العشرين ومجلد من فوق ثمانية وهو اهلون من المجلد الثاني عشر في شرحه الخ **فصل** في بيان احكام المختلس والبنات والمجانين
والمفسد والخناق والمبغ المختلس من يسلب ثوبا من ثيابها فانه من السلب هو محارب وان لم يلمسها لم يستحق العقوبة او ادعت دون القتل **القطع**
والبنات من يشق الثوب او يفتور من بشر قتل ولم يخذ شيا عترة اخرج الكفر ولم يخرج فان اخرج من القبر ما قيمته نصاب قطع فان فعل ثلث مرات
وقتلا فاطفره بعد الثلث كان الا امام نهيا نجسا بين العقوبة والقطع وان عذر ثلث مرات قتل في اربعة والمحال من يذهب مال مول
الناس مكر او خلا عاقر او قرو او شهادة بالزور وبالرسالة المكاذبة بلزوم الناديب العقوبة او ادعت والتعزير وان يذهبها العقوبة والمقتل
في السلب ولا موانع في حكمه والمفسد المحارب الطوار وقد ذكرنا حكمها ومن سرق الحر فباعه وجب عليه لقطع والخناق من يخذ بالخنق
او يجلد وعزير او يضع محدة على فم غيره لم يجل من اربعة اوجه اما يموت المخنوق في الحال وبعده اولا يموت ويذهب المال فان مات المخنوق
في الحال قبل منتهى ان يذهب المال من جوفه فبها قطع ثم قتل فان اشهر السلب هو محارب ان لم يذهب السلب ولم يمت في الحال ثم مات
بعد مدة يموت فيها غالبا اتهم من وان لم يمت فيها غالبا لزم دية عمدا لخطاء وان دسله قبل ان يموت ثم مات قبل ان يبرأ وجب القصاص
وان برئ ثم مات عترة والمبغ من يسف على غيره شيئا ما يذهب العقل فهو ضامن المجنونة به بده من نفقت العقل والحواس والجسم بلزوم
التعزير وان اخذ شيئا من الحر مقدار نصاب فبها قطع بعد ما استرد منه **فصل** في بيان احكام المرتد والساخر وغيرهما المرتد عن
الاسلام ضار بان مولود على فطرة الاسلام وعزير مولود عليها فالاول لا يقبل منه الاسلام ويقتل اذا طفر به ويتبين منه وجبه بنفسه لا يثقل
وتلزمه لعدة ان دخلت بصيرا له مبرئا لو دثر المسلمة والاثاني تقبل منه التوبة ويحب استنابته فان تاب قبل منه وتبين منه
ووجبه لقي لم يدخل بها في الحال والى يدخل بها كان نكاحه موقوفا فان تاب قبل نفضا العدة هو احق بها وان لم يتبين منه
العدة واما ماله فمراعى حتى يتوب ويقتل او يلحق بداء الحرب فان تاب فهو له وان قتل ولحق بداء الحرب فهو له وشئ يتعلق بها
نفقة من يحجب عليه نفقة قبل ان يصير لود شرا وان قتل لثان قبل المخنوق بداء الحرب عترة واما ولد مخنوق في حكم المسلمين فان بلغ ولم
يتم له ان كان مولودا على الفطرة فانما منع قتل وان هلكت امرته مسلمة في حال كفره مكنت وان كانت كافرة كان ولد كافرا واما المرتد
او الزندقة فلم يلزمها القتل بل حبس حتى يتوب ضربت في وقت كل صلوة فان لم تحض بداء الحرب فطفرها سبب سرق ما
التاجر فان كان مسلما واما من عليه به بغير قتل وان كان كافرا عوقب عليه ومن يتباحل به ومن شاك بغيره فصدق بالنبى عليه

[illegible]

كتاب الحدود

صدا وغيره فاصاب لنا فاضلنا وما شابه ذلك موجب للدية على عاقلة وعمد الخطاء ان يجمع فيه أربعة شروط ان يكون القاتل بالغاً كامل العقل عاقل في الفعل مخطئاً في قصد صورته ان يعقل ان تاديب الغنم تعلمه وذبحه بالية لا يقتل غالياً او يبالغ الطيب على قدر جرت العادة بحصول النفع عنده وموجب للدية مغلطة في مال القاتل والثاني ضريان قتل بالاشتقاق وقتل الدفع الضر فامول الاشتقاق قتل بسبب الحداد بتاديب الحداد به وقتل بغير الحد فامول بالحد مثل بجم الزنا وقتل ناكح دون الحداد ومو المتلوط والتاحر المسلم وغير ذلك مما ذكرناه وما يحصل بتاديب الحداد به فهو مثل من قطع في لثمة او جلد او عرو في مروج جرح من غير قصد فتلغف بسببه وما القتل المستحق لغير الحد فثلثة قتل الكافر المرتد والباقي اذا لم يفر ما هو لدفع الضر وضريان احداً يكون القصد في قتل المدفوع بتداء وما هو لا يمكن الدفع الا بالقتل والاخر لا يكون للقصد في القتل ابتداء بل قصد في الدفع بالمقال ثم بالنعان فان ترامي في القتل بغير فصل بين احكام قتل عمد القاتل عمد ضريان كامل فاقصص القاتل الكامل من فيه خصلتان محمية والاسلام وحكمه والناقص من بهل احد سرين لكفر وحكمه والرق والكمال ضريان احدهما يجرى بينهما القود على كل حال والثاني يجرى القود من وجبه ولا يجرى من اخرى فلاول هو ان يقتل مسلم حر بالغ كامل العقل عمد احراً مسلماً او صبياً من اهل الاسلام ولم يكن ولده ولا ولد له او حرة مسلمة بالغة عاقلة مثلاً او وجلاً حراً مسلماً كامل العقل وصبيتهما والثاني ضريان احدهما يبيع القود اذا رد في القتل على في القاتل فضل ما بين ديهما وهو اذا قتل حر مسلم عاقل حرة مسلمة وطالب في الدية انقصا منه في ذلك اذا رد ما ذكرناه والاخر ضريان احدهما صاحبه قتل به والثاني اذا قتله صاحبه لم يقتل به الا في الاول اذا قتل نسلاً باه او صبيته من اهل الاسلام قتل به والثاني اذا قتل انسان ولده او ولد له لم يقتل به ولو لم يلد به في ماله ولداً قتل صبي عاقل لم يقتل به وتكون الدية على عاقلة ويقتل الكامل بالكمال والثاني ناقصاً لانا قتل انا ناقصاً من وجه احد ولنا قصر بالكمال ولا يقتل الكامل بالناقص الا اذا اعتاد قتل اهل الدية والعبيد فيقاد به بعد ما يؤخذ من ديه فضل ما بين الديتين والدية وهمته واذا قتل حر مسلم بغير من لثمة ضرب ما قتل مثله واحداً او اكثر او حرة مسلمة او اكثر او كافراً او عبداً او اكثر او مجنوناً او صبياً او اكثر فان قتل واحداً مثله وكان المقنول محقوناً ومزوماً القود لم تثبت لدية الا بالتراضي لم يجل الحال من مجنب ما كان وفي الدية وحل وكان بله لعفووا القصاص والصلى او كان لولى اكثر من واحد وهو على ضريان ما انفقوا على الاقتصا او اختلفوا فان تفقوا وبارد احد هم وقتله صح وان تفقوا على العفو واخذ الدية ورضى القاتل بالدية صح وان اختلفوا لم يجل ما طلب القود بعضهم وعلى الآخر او اخذ الدية وعفى لبعض طلب الدية لبعض فان عفى احداً واخذ الدية فلم يسقط حق القصاص في حق من يطلبه كان لولى ذلك اذا اود على في المقص من من دية بقتل حق من عفى عنه واخذ الدية وان عفى احد طالب الاخر الدية كان ذلك ان قتل اكثر من واحد لم يكن لاولياء الدية غير القصاص ناقص في احد من قتلهم سقط حق الباقي في ان يجمع ولباء الدية عند الحاكم وطلبوا جميعاً القصاص قتل من قتل اولاً وسقط حق الباقي فان طلبوا جميعاً الدية ورضي به ورضي به ورضي به لقاتل جاز وان لم يرض لم يكن لهم ذلك ان يذل القاتل لو احد اكثر من دية واحدة ورضي به وفي الدية صح وان قتل حرة مسلمة كان لوليتها القصاص اذا ديفض الدية او لعفوان طلب الدية لم يكن لها الا برضا القاتل فان قتل حرتين كان لاوليائهما القصاص من غير دية في العفوف عفى على احد الدية كان للاخر القصاص اذا رد ما ذكرناه وان قتل حر بغير محكمه على ما ذكرناه وان قتل كافراً لم يجل ما كان لكافراً حراً او ذمياً الا الاول لم يلزمه بقصاص لا دية والثاني ضريان ما اعتاد قتل اهل الدية ولم يعتاد وطالب في الدية القصاص جاز للامام ان يقتص اذا اخذ منه فضل ما بين ديهما وان لم يطلب القصاص جاز للامام ان ياخذ الحرة بترابعة الف درهم والحرة خصفها وان لم يعتد كان عليه الدية ودون القصاص وان قتل عبداً لم يجل ما قتل عبداً مسلمة وعبداً غير من قتل عبداً نفسه عاقبة السلطان واخذ منه قيمته تصدق بها على المسلمين وان قتل عبداً غير لزم منه قيمته مالم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت دية الحر لم يجل ما كان لولى الدية لزم منه قيمته مالم يتجاوز دية الحر والمدبرة والمكاتب المشروط عليه حكم العبد المدبرة وام الولي يحكم الامة والمكاتب المطلق لادى بعض مال الكفاية لزمه دية الحر بقتل ما حرته وقيمته بقتل الرق وان قتل مجنوناً بحكم الاسلام لم يلزم القصاص كان عليه بترابعة الف درهم قتل عدا او عدا خطاء وعلى عاقلة ان قتله خطاء وان قتل صبيتهما بحكم الاسلام كان حكمه حكم البالغ وان قتل حرتين مسلمان واحداً مثلاً كان لولى الدية قلها معا اذا واحد لثمة وقتل احدهما ودلاخر على دية نصف الدية وان قضا الحرة على بترابعة الف درهم كان على كل واحد منهما نصفها وان قتل حرة مسلمة كان لوليتها القصاص منها وبر دية كاملة ونصف دية على دية ثمة وعلى ذلك حكم الجماعة وان قتل حرة مسلمة مثلاً لزم القصاص ان قتل حرتين وحر او كان حكمها حكم حر قتل حرتين واحداً وان قتل حر مسلماً كان لوليه القصاص والعفوفان بذلك الدية ورضي بها وفي الدية لزم دية الحر

من الوَسِيلَةِ

وان قتل احدا فعلى ما ذكرنا وان قتل كافر او عبدا او امة او مجنونا او مجنونة لم يلزم القصاص وان قتل دابة على ما ذكرنا والاصح
 القسبة بمنزلة الرجل والمرأة في القصاص والدابة في القصاص والذئبة تجاز العفو وان قتل مولا قتل مولا قتل مولا قتل
 غير مولا واراد على لدم القصاص لم يكن له غيره ذلك ان اراد الدابة لدم مولا وهو بالخيار بين قتلها وتسليم العبد من ولئ لدم
 فان قتلها وان سلم العبد كان ولئ لدم مخير بين سرقته وبين قتلها فان قتلها لم يكن له الا بارئ لا مام وان شترت جماعة من
 على قتل حر لم يخل ما كانوا المولى واحدا ولو ان قتل لدم مخير بين العفو ولا قصاص اخذ الدابة فان عفا فلا يلزم رد
 الا قصاص لم يخل قيمتهم من ثلاثة اوجه ما تكون وفقا لدبته ويكون له قتلهم جميعا من غير رد او بين بدقيتهم على دبره وكان مخيرا
 انشاء قتلهم جميعا ودفع مولا هم فاضل القيمة وتنقص قيمتهم عن دبره وليس له في ذلك غير القصاص ان اراد الدابة كان مولا
 مخيرا بين الدابة وتسليم العبد بقدر الدابة وبثا الموال جماعة فالحكم فيه على ما ذكرنا وان قتل كافر مسلما او كافرا مسلما
 مبال القصاص الا قصاص كان حكمهم حكم المسلمين ان لم يسلوا فغوا برمتهم مع اولادهم وجميع ما يملكون في قتل لدم انشاء قتل
 القاتل واسترق الاولاد وملك الاموال ان شاء واسترق العاقل ايضا وان قتل حر كافر عبدا مسلما قتلهم وان قتل عبد مسلم دميما
 لم يقتل بروزم الدابة مولا وليس له تسليمه من ولئ لدم لان الكافر لا يملك المسلم وان قتل عبد لزم العفو مع تناوب القهتين
 من غير رد فان كان السيد بن واقص سيدا لمقتول جاز وان عفا فلا يلزم طلب الدابة كان مولا بالخيار بين الدابة وتسليمه فان قتل
 لزمته القيمة وان سلم للبيع لم يخل من ثلاثة اوجه ما يتبع بمثل قيمة المقتول وما اكثر اوقافه الاول يكون ثمنه باسره لست المقتول وانما
 انما يمكن ان يباع منه بقدر قيمة المقتول ببيع والثاني رد السيد وان لم يمكن بيع باسره ودفع على سيد ما فضل من ثمنه على قيمة المقتول
 وان نقص لم يكن له غيره ذلك ان قتل صبي ومجنون واحدا او اكثر من الحر المسلم او الحرمة او العبد والامة والكافر ابرم القصاص بوجه
 كان الدابة على عاقلة وان قتل حر كان قتل احدهما عدا والاخر خطأ او قتل عاقل وصبي ومجنون حر لم يلزم القصاص ولزم الدابة
 وكان ما يصيب من الدابة لغير العاقل العاملا ماله مغلظا ونصيب الخبي والاصح والمجنون على عاقلته بما يمكن من عدا المجنونة بها واراد
 عقله بغير فعله فان زال بفعله كان حكمه حكم العاقل فان شترت جماعة على قتل واحد لم يخل من ثلاثة اوجه ما ضرب به دفعة واحدة وجوز
 القصاص على ما ذكرنا او ضرب به واحد بعد واحد ولم يخل ما جعله الاول بحكم المدبوح وبلغه القصاص واحدا ولم يجعله من
 جميع الضربات ولزمهم القصاص او مسكه واحد قتل اخر وبها لثالث يلزم القصاص على العاقل القليل في الحبس على المسك
 وتتمل العينين على الرائي وجملة الامر في ذلك على حشره وجماعه هي ان الكامل لا يقتل الا ناقصا يقتل الكامل الا ما استثناه من
 الاب والجدة ويقتل الناقص على كامله ويجزاه اذا كان الناقص المقتول مسلما ولا يقتل اذا كان كافرا ويقتل الناقص انما
 يدفع اليه ما لا ناقص ولما برمت اذا كان القصاص الكفر يقتل العاقل بالاصح لا يقتل المجنون ولا المجنونة بوجه الاصح يقتل الوالد
 بالجماعة من امثاله والجماعة بواحد من امثاله اذا وقتل بافضل من دياتهم على دبره والحق بالحق والحق بالحق على ما ذكرنا **فصل**
 بيان مثل الخطأ المحض موجب للخطأ المحض الدابة ولم يخل هذا القتل ما ثبت لعائل بالقبلة فان ثبت بالاعتراف و
 بالمصاحبة لزمته الدابة القاتل فان ثبت بالقبلة لزمته العاقلة والعاقلة من بعض الدابة والعاقلة اربعة عاقلات الحر والاموال
 احد ورثة كانت له والامام ان لم يكن له ورثة وعاقلة السلوك والمعتق ذالم يكن سائبة ولم يكن وارث مولا وعاقلة الذمي من
 لا وارث له الامام وعاقلة من والي في غير ماله الاولاد ولا يلزم عاقلة القاتل عدل شيء من الدابة الا اذا هرب القاتل ولم يقتل على حق
 مات ولم يخلف ماله والدابة صر بان دبره نضر دبره جراحة فدية النفس لتوفي ثلث سنين دبره جراحة صر بان ماله يبلغ ارش الوضعة
 يلزم في مال الجاني وبلغت تكون على العاقلة فان بلغت مقدرا الثلث من دبره النفس لتوفي في مدة سنة بعد ان بلغته
 مقدار ثلثي دبره النفس لتوفي الثلث لباقي بعد انقضت السنة الثانية وان زاد شيء لم يجر الا ابد على الثلثين بعد انقضت السنة
 الثالثة والقتل ضربان مجزئ ما يحصل لغيره لا قبل بحد الحول من وقت لقتل الثاني من وقت الموت اية تحول الحاج من
 وقت لا يندمان والعاقلة ثلثة اخص بعنف متوسطة وفقر لا اعتبار بوقت الاداء والوجوب لغفر لا يلزم شيء وان مات الغني
 قبل الاداء لزم في ماله ومن له سبب احد يقدم عليه من سببا ويقدم الا ضرب لا ضرب القريب لبعيد الخاصة والاعقاب بواء ادا
 من اهل الاداء ولا يلزم المولى مع العصبية شيء وانما تلزم المولى من على اخذ العصبية والعاقلة من برث الدابة سوى الوالد
 الولد والزوج والزوجين والدابة ولا يهرث حق القصاص والذمي لا قتل مسلما خطأ وعمدا لخطأ يدفع برمة وماعدا لخطأ انكر
 منه الدابة في ماله مغلظا وسببها بعد ذلك بيا انشاء الله تعالى واذا اراد ان يقتل غير المولى لم يخل ما امره الا وعبدا ان امره لم يخل

کتاب الدریا

[illegible]

وَأَن كَانَ مِنَ أَهْلِ الدِّينِ فَهُمْ فَخْرٌ لَّأَنْفِ دِينِهِمْ

من الوَسِيلَانِ

الذات وما يتعلق بذلك القصاص فيها دون النقص في شئ من جرح مشقوق وعضو مقطوع وكل عضو لا يكون منه انقطع
 وينتهي في مفصل يدخله القصاص وقد يكون الاعتبار فيها بالمساحة طولاً وعرضاً لا بالمقادير من الصغير والكبير النخامة واليمن وكل
 شخصين تجري بينهما القصاص في النقص يجري في الأطراف والشرائح حدتها اسم مثل اليمن اليسار اذا كان لعضو الا
 ما يستثنى منه والاخر ثانياً في الصحة القصاص لا يخصص فيها يكون التلف غالباً مثل الماموت والحجافته وما لا يتلف الا في بعض
 والاهتمام به بالتكافؤ في ثلاث اشياء الحرية والسلام والعبودية ويلزم الاقصاص بين الكاملين الناقصين بقص من ناقص لكل
 دون العكس تلزم دية النقص ملة في احد سبعة وثلاثين عضواً العقل اذا ذهب ولم يرجع وشعر الرأس الخيل والمرة اذا ذهب
 لم يثبت في دهايب التمتع كلمة من كل قلادتين في قطعها صحين من الاصل في دهايب لصرايس من كلتي العينين في العينين
 وفي الاصل جميعاً اذا ذهب لم يثبت على ما يراه في الانف واجب جدها وفي الشتم والتفني في اللعين في الاستحالة ما
 اد دهايب الكلام باسره وفي اللسان وفي دهايب لذوق وفي اللحية اذا ذهب لم يثبت في لعنق وامرله صور وفي الشرة انا كسر
 الخبز على غم وفي الصدر اكره والخبر على ثمن فيه وفي الكتفين معا وفي قطع الحلبين من ثدي المرأة وفي الظهر اكره والخبر على غم ولم
 يمكنه القتل واحد وبه ذهب بصل من غير شلل في الذكر واصابة سلس البول ودام الى الليل في الاثنين اذا قطعها الى العظم
 وفي اللول اذا كسر بعصب او عجان ولم يمد البول والغائط وفي الذكر اذا اوجع بالقطع او قطع جميع كحشفه فقطع مع بعض القصة وفي
 وفي قطع الاسكبه في قطع الشفرين وقطع اصابع اليدين وقطع اصابع الرجلين قطع الرجلين كلها يكون في الانف في ثمان
 واحد فغير دية كاملة ان كان من الرجل فغير دية الرجل وان كان من المرأة فغير دية المرأة مثل اللسان والحية والذكر وكل ما يكون من الثمن
 فغيره ما دية كاملة وفي احدهما نصف الدية الا الشفة والخصيتين فان في الشفة النصف في ثمان اشخاص لدية وفي العليا خمسة اربعة في الحية
 اليسرى ثلث الدية وفي اليمنى ثلثها وما ليس فيه دية كاملة فبها شجرة الله تعالى ما العقل فان دية لبطية الادوية الحية ايضاً
 شئاً على اسر حيا لها دية دعدو ذهب عظمه لم يخل من جثته وجرما ان لم يعقله او مات قبل ان يوثق ولم يذهب عظمه باسره في
 به وقتادون وقت ولم ينفذ به اصلاً وانفع به غير مقتله لا في غير مقتله الادوية الحية ولم يلزم شيء من غير مقتله او ارش الجنابة
 مع التعزير في القتل والثنائي لدية كاملة والثالث في الدية على تدك لافاة والجون اذا كان مقدداً والرابع في الدية ايضا والخامس في
 موكله الى داهي الامام فاما شعر الرأس فلا قصاص فيه فان كان رجلاً ولم يثبت فغيره لدية وان بنت بعثه وكله فغيره لارش على ما رواه الامام
 وان كانت امرأة ولم يثبت فغيره لدية فان عاد عرسها او ما الى اسر فغيره لدية لارش وفي القصاص وفي البعض لدية لارش وفي ثمان
 اولها الحارصة ثم الباضعة ثم المتلاحمة ثم الشقاق ثم الموضحة ثم الهاشمة ثم المنقلة ثم الماموتة فالحارصة لدية وهي التي توثق لمجدد وفيهم
 وفيها القصاص والارش هو يعبر في الذكر والانثى من سواء والدية في العمد الخطاء في مال الجاني وارش المسلول على قدر قيمته وارش
 الذي على تدود بتر وارش الحرة سواء الى ان تبلغ ثلث الدية فاذا بلغ كان ارش الحرة على النصف من ارش الحر والباضعة هي التي يقطع
 العلم وفيها القصاص والدية بعين التي تنفذ في العلم وفيها القصاص والارش ثلثة ابعرة والحقاق ما يبلغ العشرة بين العظم
 العلم وفيه القصاص والدية اربعة ابعرة والموضحة ما يوضع العظم وفيه لدية بعرة والقصاص ان كان عمداً وان كان خطأ فالدية على العمد
 طين كان عمداً الخطاء فالدية في مال الجاني ولا قصاص بينهما وان سري الى ما فوقه ضمن والهاشمة ما تظم العظم ولا يحتاج الى النعل فيها
 القصاص ان كان عمداً والدية وهي عشرة ابعرة وحكم الخطاء وعندها فيها وضاعفها على ما ذكرنا في الموضحة والمنقلة ما تكثر العظم ويحتاج الى
 من موضع وديتها عشرة ابعرة وفي عمدها القصاص والدية والماموتة ما يبلغ نام الدماغ ويقال لها الدامغة ايضا وفيها الدية تد
 القصاص ديتها على ثلث من دية النفس مغالطة في العمد مخففة في الخطاء وبين بين في عمد الخطاء لوجه الجنابة على الوجه يكون يابج
 وبالعلم فالجرح على متراضين اما جرح ولم يوضع ثم يبرئ وفي الحد بين ثروتي عشرة دنانير او سقط منه قرصه لم يجمع مع ما ذكرنا وفيه ثلاثون دنانيراً
 دنانيراً او حصل منه صدع وفيه ثلاثون دنانيراً او وضع العظم ولم ينفذ الى الموت منه جسون دنانيراً او ان برئ الجوف دون الظاهر فغيره
 مائة دنانير وحكم الجبهة والجبين مثل حكم الرأس في الموضحة وغيرها اما اللطمة فاثنا عشر ابعرة بستر دنانير وان اخضر فغيره نصفها
 ان اخضر فغيره ربعها واما الحاجب فمخمس مائة شعرها نصف الدية وفي اعمدها ربع الدية وفي البعض بالحسن اما التمتع فان ذهب
 كله من الادنين فغيره دية كاملة وان ذهب من واحدة فغيره نصف الدية وان ذهب البعض من كليهما او واحدة فغيره نصف الدية لارش
 ثم عاد لم يلزم رده وان ذهب الجميع من احد الادنين لسبب من الله تعالى ففي الاخر لدية كاملة وان ذهب لسبب من الناس لم يغير حكمه
 الادنين والجنابة عليها باحد ثلاث اشياء بالقطع والحرق وعجز ذلك القطع به القصاص مع المساواة في الصحة والدية فان سناصلها

كتاب النسخ

كان منها الذب كالملة وفي واحدة نصف الذب وتقطع الكبيرة والخبرة والتمنية وعزله بقوة باضدادها ولا يقطع نصيحة بالمقطوع بعضها ولا بالخبرة ولا بالثلاث في ثلاثه ثلث في بعضها وفي المقطوع بعضها كان منها الارش بالحساب في شئ الاذن انقصا من ثلث الذب وفي قطع بعضها حكمت ونحزم دية ثلث في الاذن اذ لم يكن ولم يلزم فيه انقصا من الاذن لم يتصل فان اتصل سقطا انقصا من غير حكومة وان سري الى التمتع لم يدخل الارش الجنازة في رشره وعزله لقطع والحزم وهو ثلث في حكومة البصر في ن هاب من نصيبين كمال الذب من احدها نصفها او انقصا من مع التناهي ونفصا من الحنفى عليه خلقه وفي نفصا الفتوى بالحسب وفي قطع واحدة من بعد ما بال نص ثلث في العين العين لا نكح لم يتصل من ستة اوجه ما كانت عيناً صحيحة او غشا وان كان اعو خلقه او عوقب ثم العين فاذا جنى على عينه وكان الحاق مثله كان فيه الارش والقصا ان مكن والصغر والكبر والامانة والقباحة بمنزله ودية النصيحة بين النص في الغشا وثلث دية النص في دية الاعو خلقه دية النص في دية النصيحة على النصف دية العتيا ثمة ان قلها او خشف بها ثلث في النصيحة فان ذهب الجنازة كان فيه الذب في نصف عياني ثمة بعد ما بال البصر كان فيه ثلث الذب وان نجحها فادفعه كان فيه دية واحدة فان سمل صحت عينه صحت الاعو خلقه كان الحنفى عليه بالحاق بين اخذنا لدية وبين ان يسهل احد عينيه باخذ نصف لدية وان سمل الاعو خلقه حكمت على البصر او الاعو خلقه قلعه وان شئت جماعة في شمل غير الاعو خلقه خلقه وقطع اذن وانفك وعزله ثلث بمنزلة كل واحد منهم من فعل الارش لم يلزم فيه انقصا من كل واحد ارش جنازة وان لم يمتز كان الحنفى عليه بالحاق بين الاعو خلقه وثلث لدية ولا انقصا من واحد واربعا عليه بالنصيب بين الاقصا من الجميع ودية الفاضل عليهم بالحساب الحنفى وفي الحنفى الاعلى من كل عين ثلث فيهما وفي الاسفل نصف الذب وفي كل فدية ثلث في الحنفى وفيه انقصا ان فدية سري الى الضوم لم يلزم شيء الا ان فدية هو مالان من المخيرين ولما جاز الى دية من لدية كالملة او انقصا من جند مع المارن شيئا من القصة من المالح الذي نخلة الى الشفة كان في المارن دية وفي القصة والالح حكومة وفي دية الاثنا لدية او نصف لدية وفي بعضها بالحسب وفي ثلث دية كالملة وفي قطع احد المخيرين انقصا او نصف لدية وان كسر ولم ينجر فيه دية وان انجر على غيرهم ولا عين فيه مائة دينار وان عوج فيه ايضا حكومة وان جعل شل فيه ثلث لدية وان شق ما بين المخيرين فيه خسون دينار وان بقي من غير ما فيه دية حكومة وان شق الاثنا كان حكم الحكم الدائمة والموضحة في الراس الشفة وفيها انقصا او لدية وقد ذكرنا مقدرا لدية وان قطع بعضها كان الاعيا بالمساحة في الارش انقصا وان شقها حتى بدت الاستا ولم تلتما كان فيها ثلث دية لنقصان الثامتا كان فيها خسا لدية وان الثامتا احدها با الحسب ان الحسب وفيها انقصا او لدية كالملة وفي احدها انقصا او نصف لدية وان قطع وكان مع لثا وجاب شل لثن ايضا وفي ضمها ثلث لدية وفي كسرها ارش لها شمة والنقل ان احتاج الى نقل فان انجر على غيرهم ولا عين فيه اربعة اقسام في كسرها لا ستم تحل ما كانت دائمة واصليته فان كانت ايدة والجان مثلاً ففيها انقصا او لدية ودية ثلث في الاصلية وان لم يكن مثلاً ففيها لارش وان كانت صليته وكانت من صغير وجب لكل من بعث ان قطع من كبير كان فيها انقصا او لارش فان اقتضى رجع كلاهما او لم يرجع لم يكن احدهما على الاخر سبل وان رجع من الجاني كان الحنفى عليه قلعه وان رجع من الحنفى عليه لم يكن للجاني عليه سبل ولا قلعه الحكماء باننا فدية من كسر بعض لثن ففيه لدية بالحسب وفي سوداها وانصلت عما ثلث ديتها وفي قطع التواء والنصدة ثلث فيهما وفي صفرها ما خضرها ما حكومة وان نقصت الجنازة اصل الجنازة سقط على كل حال ففيه الارش في الحال واذا قطع جميع لثا ففيها انقصا او دية النفس ما يقسم عليه لثنته ثمانية وعشرون وما زاد عليه ابد وفي كل واحدة من مقاديرم الاثنا وهي ثلثا عشرة ونصف عشر لدية وفي كل واحدة من المؤخر هي ستة عشر وربع عشر وان نقص منها شيء نقص من الارش وان زاد عليها شيء كان للزائد ثلث في ما يجبر لثا والجنازة عليه باحد شيئين بالقطع او دها بالارام والقطع ثلاثة اضر في قطع لسان من بلغ النطق ولسان لم يبلغه ولسان الاخر من بلغ النطق لم يتصل ما تكلم وناخرة ثمة فان تكلم لم يتصل ما قطع من الاصل او قطع بعضها فان قطع من الاصل ففيه لدية بالنقصا ان قطع بعضها من الحروف ولزم من لدية بمقدار ما ذهب من الحروف بمقدار الثلث ففقد استحقاقه وان ذهب كثر من ذلك فعليه الا تمام وان ذهب اقل من ذلك زاد ومن لم يبلغ النطق وهو يحرك لسانه للبقاء او غيره مما يعبر به باللسان فحكم الناطق وفي قطع لسان الاخر ثلث لدية ومن ضرب ضربه على باس غيره فدينه جميع كلامه فعليه دية كالملة وفي قطع بعد ذلك ثلث لدية وان ذهب بعض من فدهم بالحساب من لدية فان دعي ذهاب كلامه عن لسانه بالابرة فان خرج منه دم او صدق وان خرج دم اخر كذب الذن في حكم الوجبة الخدش والضع والابضاع والكسر عينا لغو فان جنى عليه وجعله اصود ففيه لدية وان جعله يحكي بقدر على تبارع التوق وعلى الاداء ولم يمت ففيه حكومة وان مات ففيه لقود الشرقة فان

مِنْ أَوْسَيْلِنَا

والجبر على غم فنية بئر النفس وان الجبر على غم فنية بكون دينار او في صدعها اربعة اخماس بئر الكسرة وان وضع فنية خسة وعشرون
دينارا وان كسرها واحتاجت الى النقل فنية ستون دينار الصدق فان بضع لحسة فنية نصف بئر البانصة في الارسقان وخمسة فنية
خسة وعشرون دينار وان رضى وتثنى كل شقة فنية نصف الدية وفي الواحد بع الدية واذا ثلث الصدق والكفنان معا فنية الدية
كاملة وان لم يحضر صود لم يمكنه مع الالغاث فنية نصف الدية وفي جاب فنية ثلث الدية وفي قطع حلة الرجل عن الدية وفي قطع حلة
من ثدي المرأة دية وفي قطع ثديها بعدد للحكومة البطن جاب فنية ثلث الدية وفي باضعة واما فنية نصف ما في الرأس في دية
حتى يحد ثلث القصاص وثلث الدية الصلح في كسر واحد من جانب القلب خسة وعشرون دينار وفي صدع نصف ثلث دية ومخية
ونقير ربع دية كسره وفي كسر واحد مما يلي العصد من عشرة دينار وفي صدع سبعة دنانير وفي موضع ربع ما في كسره وفي فنية دينار
ونصف في فنية من الجانبين برصبة وطعنة اربعة عشر وثلثة وثلاثون دينار وثلث دينار الظاهر في كسر الجبر على غم دية كاملة وعلى
غم حبل الدية وان لم يمكنه القعود واحد دينار واربعة عشر اصد من غير شلل الرجل وانقطع مخاعه واصابة سائر البول ودام الى
الشلل او دهب جماعة من غير شلل في الذكر فنية بضاد دية وان دام سائر البول الى الظاهر فنية ثلث الدية وان دام الى الخوة فنية ثلث
الدية وان دهب مشيرة لا على كانه ببدية فنية حكومة الالبنة في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كلية ما دية كاملة وفي لبعض الحنا
الورد في كسره اذا الجبر على غم عيبا ثلث دينار وفي صدع مائة وستون دينار وفي موضع خسة وعشرون دينار وفي نافلة مائة وخسة
وسبعون دينار وقله ثلثون دينار وفي رضى فنية ثلث الدية وفي كسر موضوعة عجانة وملك البول والغايط حكومة ولم يملك البول
البول والغايط دية كاملة لذكر فنية القصاص والدية لا يقطع الصحيح بما به شلل وعنه والباقي يقطع هذا بان مع اختلاف
ويقطع ذكر الفحل بدن كسر السلوك الخصبة يقطع ما به عنز وشلل بالصلح دية اذا قطع الجميع الخسة يارسها والخسة مع بعض القصة
دفعته بئر النفس ان قطع بعضه طولا وبعض الخسة فنية الدية بالحنا وان جعله مثل فنية ثلث الدية وان ظهر به مجانبته وملأ بئر
برص وجراح فنية حكومة الالبنة وفيها دية كاملة والقصاص كاش الفحل او لمن لا ذكر له وفي البسري ثلث الدية وفي البسري ثلثها ولا
يقطع احدهما بالآخر في الادرة حنا الدية وان صالحت بحيث لا يقد على الشاة لا ينفع به فنية اربعة اخماس الدية العانة اذا خرق
صفاها فصاها اربعة اخماس الدية ومنع النشاة تكون الجنازة عليه باحد سنة اشياء بالقطع والافضا والشلل ارتفاع الجبر
وان هاب العدة وخرق لثانها فاذا قطعك مرة من اخرى سكتها واشترى بها فنية القصاص والدية وهي دية نفسها وفي واحد
نصف الدية وفي قطع لوك حكومة وفي افضاها اذا كانت في ثلث سنين دية سواء كان ذواها او غير ذواها اذا جامعها لثبته نكاحا
او عقد في شلل سكتها ثلث الدية وفي ارتفاع حنجرها بعد الاستقامة اذا لم يرجع بعد سنة ثلث دية وفي اذ هاب العدة بالاصبع
لثانها وفي خرق لثانها اذا لم يملك البول ثلث دية والخقوق لم تقل من اربعة اوجه ما بان كونه ذكرا او انثى ومثلا امره ولم يرجع
بين فان بان ذكرا وقطع مثله ذكره وانثى كان منه القصاص وحي على فنية فنية حكومة وان بان انثى قطع سكتها واشترى بها او كسرها
لزم فنية الدية على ما ذكرنا قبل وان قطع ذكرها او خصبها فنية حكومة وان بنت عليها امرأة على الالف كان فيها القصاص والدية و
ان اشكل امره كان في الجنازة عليه لدية ووال القصاص وان لم يكن امره صريح بان يحكم فنية على ما ذكرنا ان لم يصر على الدية على البقير
بان على ما صالح عليه فنان وان بان بخلافه استوى الباقي البديع الجنازة عليه باحد سنة اشياء بالقطع والشلل كسر لوصد الجحج
والصن والقطع يكون من مفصل من غير مفصل في القطع من المفصل القصاص والدية وفي قطع الالهام القصاص ونصف
دية ها ودية ثلث دية في اليد في قطع الالهة من سوائد دية اليدان قطع اليد من اصول الاصبع ومع بعض الكفاين
المكوع فنية القصاص ودية النفس في احدهما نصف الدية وان قطعها من عظم الذراع او من عظم المرفق كان دية ودية
الشم والشم فيها بمنزلة ولا ترفع لكاملة بالناقصة بالكمال ما لم يخف مثله لثالث لا يقطع اليمن باليسار ولا اليسار
اليمن الا اذا لم يكن له مثل ما قطع في قطع يمينها قطع يمينه فان لم يكن له يمين فبصاره فان لم يكن له يمين فبصاره فان لم يكن له رجل
القصاص واما الفل فانها كفا وتعطلت فنية ثلث الدية في اليد فان صلحت لثامث فنية اربعة اخماس دية الفل في فل
الالهة الا هاب عشرة دنانير وفي فل المفصل الثاني منها نصف بئر الفل في فل كل مفصل من غير الالهة ثلثة دنانير
وثلث في فل العضا والمرفق والمنكب ثلثون دينار وان تعطل العضا بالفل فنية ثلث الدية الجبر وانام فنية اربعة
اخماس دية الفل واما الكسر فان كسر العضا والمنكب المرفق وقبلة ساعد واحد او ثديين والكفنين فنية خسة بئر اليد وفي
كسر الالهة الاولى من الالهة ثلث دية كسر الكف في ثلث دية نصف بئر كسر الكف في كسر المفصل الثاني من الاصابع سوى الالهة

كتاب النكاح

احد عشر مائة وثلاث في كسر اول نصفه في صدع العضو اربعة الخاسر به الكسر ما الرض فان رضى احد من الغضا المنكح والعضو
لرفوف والوسع والكفت الخبر على عثم ففنه ثلث به البه فان الخبر على غير عثم ففنه مائة وثمانون ومائة وثلثون ومائة وثلث
واما الحج فدهنه على النصف من به امثالها في الراس وما الضرب فان ضربها حتى اسود واخضر واحمر ففنه نصف في امثالها في الوجه
واما الظهر فلم يجل ما عاوا ولم يهد فان عاوا بيض ففي كل واحد عشرة دنانير اقل
حكمها حكم البه في وجوب لفصا من كية الدية في الضحية والقلع من المفصل وغير المفصل وقطع اصابها وانا ملها و
الفك في الكسر الرض والحج والقتل وغير ذلك حكم الحرة سواء ما لم يبلغ ثلث الدية فما بلغ عاوا وش الحرة الى النصف من
ارش الحرة وسقط لاقتضا الا بعدد دالفاضل **فصل** في بيان ضمان النفوس والاشراك في الجنايات وغيرها من دعا غير ليلها
واخرجه من منزله ولم يرد له ولا رجع هو ولم يعثر خبره جبا او وجد ميتا او قتل ولم يبق الداعي به على تمة مات حقا فغدا وقتل غير
ضمن دية في الموت ولم يل لفصا في القتل اذ لم يدع البرائة من قتله وان اسلم ولد من طبر وانا منه يمينها فان غلبت عليه فان وقد طلب الموت
للغير لزمتهما الدية وان طلبها للغير لزمتهما قلتهما واذا امر رجل بقتل امرأتين او قاتل وبين الغرض في صابه سهم وقد حذره في امي لم يضمن وان
لم يحدده وكان في ملكه وقد دخل عليه بغيره من قتل وان دخل عليه باو كان في غير ملكه ولم يحدده كانت به على عاقلة وقضى على
عليه السلام في اربعة نفر شرهوا ضكروا واخذوا والتماع ما قتلوا وقتل منهم اثنا ورجع اثنان بان دية القتلين على المحرمين وضع
جراهما عن الدية وان مات احد المحرمين لم يكن له على وليه والمقتولين شيء وعدل المحرمين حد المحرم وقضى عليه السلام في اربعة نفر
اطلوعا على بنية الاسد فخر احداهم فاستمسك بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالاربع بان لا اقل من ثلثة الاسد عزم اهل ثلث
الدية للثان واهل الثان للثالث ثلثي الدية واهل الثالث للاربع تمام الدية ومن عتد على المعتد عليه بضمير وسئل ابو عبد الله
عليه السلام عن سارق دخل على امرأة لبرق متاعها فلما جاع الثابت بعت نفسه فكا برها على نفسها فوقعها فخر ابنها فقام فقتله
بقا سركان معه فلما منزع حمل المشابك ذهب لخرج حملت عليه بالفارس فقتلها فاجا اهلها يطلبون بدمه فقال عليه السلام ام اقضى هذا كما
وصفت لك بضمنه واليه الذين يطلبون بدمه دم الغلام وضمنه السارق فماتت اربعة الف درهم كابرها على ديةها انزلت
موتها عن امره وليس عليها شيء في قتلها اباء لانه سارق ومن ضرب بغيره على اس غير ضاكت عينا وضربه لضرب فقتله فان ضربه
دا ضام بلز منه شيء وله الرجوع على تركه المقتول بدنه بغيره فان ضربه مقتضاهم بلز له القود لانه لم يكن دية المقتول على عاقلة الا على
دبه بغيره لا على تركه الضاربين لم يكن له عاقلة تقاضا **فصل** في بيان دية الجنبين والميت اذا ضرب انسان بطن حامل الفل
الولد لم يجل من سبعة اوجرة ما الفل جبا ومات في الحال ومات بمدة بعد ذلك والقتل ميتا مخلقة ولم يلج الرجوع او غير مخلقة وطهر
بنه العظم او مضغه مثل قطع لحم فيها مثل لعمرو فاعلفه شيئا من اللحم من الدم ونظفها فلاول يجنبه دية كاملة ودية متعلق بدن ذلك ودية احكام
الدية والكفارة وانفصلا اربعة وان قصب الام ولد والثاني لم يجل من وجهين اما امكن موته فببب الجناية او لم يمكن فان امكن وكما
للأمة بغيره اذ الولد لم يزل متمسكا بمات قبل موته وان لم تكن لها بنية كان لقول قول الجاني وان لم يمكن موته بسبب ذلك لم يكن على الجاني
شيء والثالث يلزم منه عشر الدية والاربع منه ثمانون دينار وثمانين الخلقه وغيرها بالحبس والخامس منه ستون دينار وثمانين الخلقه
والعظم بالحساب السادس ففيله ويعون دينار وثمانين الخلقه والمضغة بالحساب يتعلق بكل واحد ثلثة احكام الدية وانفصا
العدة وصبردة الام ولد والتابع منه عشرون دينار وثمانين الخلقه والعلة بالحساب ولا يتعلق بالنطفة حكم سوى لزمه دية الحرة
من حية الام ونصف بتره ونصف من حية الولد وان انفصل جبا ومات وكان ذكره او متة دية حرة او كانت اثنى عشر
دية حرة او ثنتين في عزله الرجوع من اربعة الحرة بغيره لها عشرة دنانير لها وفي اربعة في حال الجماع حتى يعزل عشرة دنانير ايضا واذا ضرب بطن حامل
متم فالقتل جنبنا من حية مستقرة وقتله اخر وجب عليه القود وان كانت من حية غير مستقرة كانت لدية على الضارب على القاتل
القتل وان ضرب بطنها والقتل بدل لم يجل من خمسة اوجرة ما بقيت ضمنه حتى الفل الجنب جبا ومات او عاش او القنه ميتا او برئت
من الضرب ثم الفل ولم ينقطع الجنب وماتت فلاول تلزم منه دية بان والثاني يلزم منه نصف به والثالث تلزم منه دية الجنبين
تلزم منه دية بدل الجنبين والخامس تلزم منه دية الام ودية الجنبين معا وعلى ذلك حكم جميع اعضاء الجنبين واما الامه فلم يجل ما يكون لها
حو او دقا فان كان حيا او تخكه على ما ذكرنا وحكم الام تجرم على القيمة وان كان دقا فالاعتبا فيه ايضا بالقيمة وان ضرب بطن الدية
والقتل ولدها فالاعتبا في ذلك بالحساب الى به اصل الدية وهي ثمان مائة درهم الحرة او جماعة الحرة ودية الميت مثل دية
الجنب مائة دينار في قطع راسه في الاعضاء بحساب ذلك يتصدق بدية **فصل** في بيان احكام الشهادة على الجنايات و

مَرَاكُوسِيلَه

الحكام القسامة اذا ادعى انشا على غيره بانه حتى على ان لم يخل من ضرر بين ما تكون معه بينة ولا تكون فان كانت معه بينة حكم له بها وان لم تكن له بينة لم يخل من وجهين ما اعترف به المدعى عليه ولم يعترف فان اعترف واجتمع فيه ثلاثه اشرف له وهي كمال العقل والحزم والظن وقبيل من قبل منه وبحكم المدعى به وان لم يعترف لم يخل من وجهين ما يكون معه لوث ولا يكون فان كان معه لوث واقام القسامة حكم له به وان لم يقم القسامة ولم يكن معه لوث كان حكمه سائر المدعى انما يثبت القتل والجرح والتجراح باحد ثلثة اشياء بالاقراء وقد ذكرنا حكمه بالبينة وبالقسامة ما البينة فتشهادة عدلين فيما يوجب القصاص احدى ثلثة اشياء فيها يوجب المال وهي شهادة عدلين وشهادة عدلين وامر ائمة وشهادة عدلين وقبيل شهادة الصديق المتبرين على وجه التجراح وقد ذكرنا ذلك في باب احكام الشهادات واذا ثبت البينة على القتل لم يخل انما شهدا على الاطلاق وعلى التقيد فان شهدا على الاطلاق وانفقوا قالان هذا قتل فلانا وقاتل فلانا ابن فلان ثبت القتل بحسب كذبهما الشهود وعليهم بقتل من وزم بانه فاذا بين لم يخل ما بين بما يوجب القصاص او بما يوجب القصاص قبل منه صدقة وكذب به وان بين بما يوجب الجاني وصدقة لولي فذلك ولزم في ماله الذب به كان القتل خطأ محض او عمدا لخطاؤا كذب به كان عليه القسامة وان شهدا على التقيد لم يخل ما اتفقا في الشهادة في خمسة اشياء او اخلفا فان اتفقا في بيان نوع القتل من العمد وعمدا لخطاؤا والوقت والمكان والوقاية والالة التي قتل بها وحكم مقتضى الشهادة وان اخلفا لم يخل ما اخلفا في نوع القتل او في غيره فان اخلفا في نوع القتل وشهدا احدهما بما يوجب القصاص والاخر بما يوجب المال لم يخل ما اخذوا ولي الدم ما يوجب القصاص او ما يوجب المال فان اخذوا ما يوجب القصاص فام القسامة لا تاتى شاهد الواحد لوث وان اخذوا ما يوجب المال كان له ان يقم امرتين لشهد له او يحلف فاذا اقام وحلف ثبت له ما ادعاه ولزم الذب في ماله القاتل ان كان القتل خطأ محض او على لغا فقل ان كان عمدا لخطاؤا وان اخلفا في غيره ثبت من الوجوه الباقية كان على لولي القسامة وان شهد له شاهد احد بالعمد المحض كان ذلك لوثا وثبت ما اقتضا وان شهد بالخطاؤا المحض او بعد الخطاؤا كان محتربا بين قاتله امرتين واليهين على ما ذكرنا واما القسامة فهي عبادة عن كثرة اليقين او عن تقلب اليقين بالعدد ولا يكون لها حكم الا مع اللوث للوث احدى ثلثة اشياء وهي لشاهد الواحد او وجدان قاتل في قاتله او محلتهم ام بلدتهم الصغيرة وحلتهم التي لا يخلط بهم فيها غيرهم وان خلط بهم غيرهم ليل او هذا وكان لوثا في الوقت الذي لا يخلط بهم غيرهم هذا اذا كان بينهم وبين القاتل واهله عدوة او جلاء قوم في ندوة او دعوة او مشورة عن قاتل ان لم يكن بينهم عدوة او جلاء او قاتل في برية والدم جاد وبالقرية منه رجل في يد سكين عليه ادم وعلى القاتل ولا يكون عنده سبع ولا رجل عن ولي القاتل يده سكين والدم ترشش في غير طرقة او وجدان قاتل بين طائفة وقائلها طائفة اخرى وقاديتها او ثمانا بحيث يصلهم احدى الى الاخرى شهادة جماعة كثيرة لا يصح عليهم التواطؤ مما لا يقبل شهادتهم في القتل للوث ما يقوى الظن بصدقه والمدعى بوضعه في القاتل فان كان معه لوث وادعى جنابة توجب القصاص اقام القسامة ما ادعاه فان كانت الجنابة على النفس عدا محضا كانت القسامة حنين مبنيا وان كان معه شاهد واحد كانا القسامة خمسة وعشرين مبنيا وان كانت الجنابة على الطرف اوجبته التمسك فيها ثمانا وان اوجب نصف الذب فيها ثلثة اشياء وان اوجب سدس الذب فيها مائة واحدة فاذا اوجب حنين مبنيا وكان لولي الدم خون رجلا يحلفون بالله بقتل المبتدعي عليه وعليهم قتل صاحبهم وان كان له اقل من حنين رجلا كره عليهم الايمان بالحسن ان لم يكن له من يحلف كره عليه خون مبنيا وان كان من يحلف ثلثة حلف كل واحد سبعة عشر مبنيا لان الحنين لا يتقسم الرجل المرأة في اليقين سواء فاذا حلفوا ثبت لهم القود وان رد لولي اليقين كان له وجوب المدعى عليه فانه القسامة على ما ذكرنا فان اقام اسقط دعواه وان نكل له ما ادعى عليه المدعى ان كان المدعى بما يوجب المال وكان لوث غير شاهد اقام قسامة خمسة وعشرين مبنيا ثبت ما ادعاه وان كان للوث شاهد واحد فثبت ذكرنا حكمه ولا نضع المدعى في ذلك الا بحجة واما القسامة في الاطراف على ما ذكرنا وفي الكثرة على حد اقتضا في النفس والتميم بقتل الجاني ما انكره اقره فان اكره ثلثة اشياء فان قام عليه بينة والاخلى سبيله لم تقم واعترف طوعا لنزهاه وجاء اخر واقرباؤه هو الذي قتل دون المتهم المقر لم يخل ما رجع الاول على الاقرار وثبت عليه فالاول سقط القود عنهما والذبة معا وكاث الذب في بيت المال والثاني كان الولي مخيرا بين قتلها معا وبين قتل احدهما وبين لعفونان قتلها مذبة واحدة وعلى وديتها وان قتل واحد رد الاخر على ورثة المقتول نصف بتره فاذا مات بينة على رجل بانه قتل اخر عمدا وجاء اخر بانه قتل كان الحكم منه على ما ذكرنا الا في شيء واحد مما انكره القاتل لم يرد المشهود عليه شيئا على ورثة هذا ان الكتاب لله الموفق للصواب سقام الله عليه خمسة فضا الجميع ثلثين منها للبيت خمسة عشر لكل واحد من الابوين خمسة لبقية حنة منها للبيت ثلثة على قدر رضيتها لكل واحد من الابوين واحد فان لم يستحق الام والوكوفا محجوبة رد الاثنان على الاب فان كان مع النصف سدس كل لفرقة ايضا من ستة وهما ستم ثبتت مع سقام احد الابوين او سقام الا

كتاب النكاح

الابن ام والاب مع سهم واحد من كلالة الام او سهم لم تزوج مع سهم واحد من كلالة الام فان انقسم عليهم بالافرض والزوج على من يستحق الزوجه وكل
 ذي سهم سهم من استحق الزوج ما بقي مثله زوج واحد كلالة الام فانه باخذ الزوج ثلاثة بالافرض والكلالة ثلاثة واحد بالافرض واشبه
 بالزوج وان كانت كلالة الاب كلالة الام خمسة ثلاثة بالافرض واشبه بالزوج وكلالة الام واحد بالافرض لان كلالة الام لا تستحق
 الزوج مع كلالة الاب ان كانت في المسئلة بنيت احدا لا بغيره استحقاق الزوج معا ولم ينقسم ما بقي عن الفرضين على الصفة ضربت
 مخرج الفرضية في عدد هما ويصح من المسئلة فاذا ضربت الستة في اثنين حصل مائة ثمانين عشر منها للبنت ستة ولا حد لا بغيره انما
 بقي اربعة منها للبنت ثلثة ولا حد لا بغيره واحد وان اجتمع مع النصف ثمن وهما سهم البنت مع سهم الزوج والزوجة كان من
 بمثابة منها للزوجة واحد بالافرض للبنت سبعة منها اربعة بالافرض ثلثة بالزوج وان كان مكان زوجة واحدة اثنتان او ثلاثا او
 اربع ضرب اصل المسئلة في عدد هن فاحصل منها انقسم على صفة وان اجتمع مع النصف ربع وهما سهم البنت مع سهم الزوج صحت
 المسئلة من اربعة بالافرض الزوج وان اجتمع ثلثان وثلث هما سهم البنتين فصاعدا الابن ام والاب مع لا بغيره وسهم كل البنتين لا
 فصاعدا مع كل البنتين لا بغيره منها عدل كان اصل المسئلة من ستة وتنقسم على صفة ان لم ترد الكلالة على اثنين وكان لكل واحد من الابوين
 او كلالة الام واحد وكل واحدة من البنتين او كلالة الاب ثلثان فان زاد الكلالة من احدا لغيره وكليهما على اثنين ضربت مخرج الفرضية
 في عدد الكلالة وحصل المقصود مثاله ثلث اخوات من قبل الاب ثلث من قبل الام ضربت الستة في ثلث مخرج من ثمانية عشر منها
 كلالة الام لكل واحد ثلثان واثنا عشر لكل الاب لكل واحدة اربعة فان كان عدد الكلالة من جلبت اكثر ولم ينقسم على الصفة ضربت
 المبلغ المحاصل من الصفة الاول في عدد الكلالة من الطرف الاخر وقد تم لك مرادك مثاله جنس اخوات الاب ربع لا بغيره ضربت ثلثة لوق
 هي مخرج ثلث في خمسة لوق هي عدد الاخوات للاب فحصل من خمسة عشر منها عشرة للاخوات من قبل الاب لكل واحدة اثنان فبقي خمسة لأم
 على اربعة على الصفة ضربت خمسة عشر في اربع فحصل منها ستون منها للاخوات من الاب اربعون لكل واحدة ثمانية وللأخوات والاخوة
 من الام عشرون لكل واحد خمسة وان اجتمع ثلثان وثلث كان مخرج الثمن من ثمانية وعشرين في ثلثة ضربت هذا في اربع فحصل منه
 اربعة وعشرون منها للبنتين فصاعدا ستة عشر للزوجة ثلثة فبقي خمسة لا تنقسم على اثنين ولا على ثلثة ولا على اربعة على الصفة تنقسم
 على خمسة ولكن لا تنقسم ستة عشر على خمسة فلزم ان تضرب اربعة وعشرين في عدد من لا تنقسم عليه فحصل لك مرادك مثاله جنس بنات مع
 الزوجة واذا ضربت اربعة وعشرين في خمسة حصل منه مائة وعشرون منها ثمانون للبنات بالافرض لكل واحدة ستة عشر للزوجة خمسة عشر
 بالافرض فبقي خمسة وعشرون لكل واحدة خمسة بالزوجة وان كانت مع الزوجة ثلث بنات ضربت اربعة وعشرين في ثلث فحصل منه ثمانون وسبعون
 منها للزوجة لثمة بغيره ثلثة للبنات بمثابة اربعون بغيره ثلثين لكل واحدة ستة عشر فبقي خمسة عشر لكل واحدة من البنات خمسة بالزوج
 اجتمع في الفرضية ثمن وسدس هما فرض احدا لو ادين وفرض الزوجة مع وجود الابن كان ذلك بضامن اربعة وعشرين لهما اقل عدلهما
 ثمن وسدس فكان منها للاب والام اربعة وللزوجة ثلثة وما بقي فللابن فان كان الابن اكثر من واحد انقسم عليهم ضربت المبلغ في عددهم
 وقد تم ما تريد وان اجتمع مع ثلث في الفرضية وهما سهم الزوج مع الام ومع الكلالتين فصاعدا من قبلها ضربت مخرج الزوج في مخرج الثلث فحصل
 منه اثنان عشر منها للزوجة ثلثة بغيره الزوج وللكلالتين فصاعدا اربعة وللأم فان كانت مع الزوج ام اخذت للزوجة ثلثة والام اربعة وربع
 على الام وان كان مع الزوج كلالة الام ولم ينقسم لما على الصفة ضربت المبلغ في عدد من ينقسم عليه وحرج ما رزق على الصفة مثاله زوجة
 وثلثة من كلالة الام فان للزوجة ثلثة وكلالة الام اربعة فبقي خمسة وتنقسم على ثلثة فبقي ثلثة فحصل منه ستة وثلثون منها
 للزوجة لثمة بالافرض لكل واحد من كلالة الام اربعة بالافرض فبقي خمسة عشر لكل واحد من كلالة الام خمسة بالزوج وان اجتمع في الفرضية ربع وسدس
 وهما سهم الزوج مع احدا لا بغيره اذا كان معهما ابن وسهم الزوج مع احدا كلالة او ثلثة فخرج من اثنان عشر لهما اقل عدلهما لستين الزوج
 يكون فيها الزوج ثلثة ولا حد لا بغيره ثلثان وللزوجة ثلثة ولا حد كلالة الام اثنتان والابن والبنتين وكلالة الام بالزوج والكلالة
 الابن كانت معهما فان نكح احد علي البنتين ضربت المبلغ في عددهم وانقسم عليهم وان اجتمع في الفرضية مع الزوج ثلثان وهما سهم الزوج
 مع البنتين فصاعدا وسهم الزوج مع الاختين لا بغيره ضربت مخرج هذا في اربع فحصل منها اثنان عشر منها للبنتين والاختين للاب ثمانية
 وللزوج وللزوجة ثلثة فبقي واحد لزم رده على البنتين والاختين لم ينقسم فبقي المبلغ في عدد من ينقسم عليه قد انقسم ومائل الصفة
 كثير لا يحتملها كذا بنا هذا وقد قصصنا على طرف منها فمن قائل فيه تنبيه على الكثير **فصل** في بيان ما يتعلق بذلك من استخراج
 المنا سحات لنا سحان مهورا لسان وبترك ما لا وودثة ومهور واحد من مودثة قبل قسمة المهرات واذا مات من وودثة لم يترك واحد
 قبل قسمة المهرات وكان وودثة الثاني بعينها هي وودثة الاول على حد واحد من غير ان يدخل عليهم وارث اخر من جهة ما لم يعتد بموت الثاني

من الوسيطة

ينقسم لما بينهما مثال رجل مات وخلف بنتين وبنتين وبنات لام واحد ثم مات بعد ذلك أحد البنين والبنات كانا لما بينهما
لذلك كمثل خط الأنثيين كانا البنت الثاني لم يكن معهما مستحق الميراث وكان بعض ورثة الأول يرث الثاني دون بعض فخرجت فرضية الثاني
عن فرضية الأول فذلك وان لم يخرج ضربا حكا لفرضيتين في الأخرى فخرجت منه لفرضتان مثال رجل مات وخلف ثلاث بنين لام
بنتين لأخرى كان فرضيتهن من ثمانية لكل واحد من البنين ثمان ولكل واحدة من البنات واحد البنتين كانا
من جهة الأم هو ثمان واحد لأخيه وأسد للأخوة فرض البنت هو واحد للأخوة لأن كل واحدة لا يرث مع الكلاله لأب وأم وبنتا
الثاني رجل مات وخلف بنتين ثلاث بنات لام وبنتا أخرى لا غير هاتين ماتت من البنات ثلاث كان فرضيتهن أيضا من ثمانية ف
ماتت أحد البنات لم تنقسم فرضيتهما وهي واحد على أخيه المستحق ضربت في فرضيتهن وهي ستة الأولى هي ثمانية لكل واحد من
الابنتين ثمان عشرة لكل واحدة من البنات ستة فذلك لما كانت بنتا كان فرضها وهو ستة ينقسم على أخوها وأختها لكل واحد من الأخوين
اثنتان ولكل واحدة من الأختين واحد ان كانت ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الأول وصح مسئله ورثة الثاني من مسئله الأول فذلك
مثال رجل مات وخلف بابا وابنتين بنتان ثم مات أحد الابنتين فبقيت لفرضية بنتين وبنتين فأنه يكون لفرضية من ستة منها لأب واحد
وللبنت واحد لكل واحد من الابنتين ثمان فذلك ما إذا مات واحد ما وخلف قال الشيخ الامام الكبير السعيد عماد الدين في كتابه للاسلام محمد بن علي بن
حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس الله روحه ونور مضجعه في كتاب الواسطة **فصل** في ذكر بيان جهل يعرف بها استخراج سهام المواريث
التي هي الممتدة في كتاب الله تعالى ستة النصف نصف النصف الثانيان ونصف ونصف ونصف ونصف هذه الستة خمسة فخرج
الثلثان والثلثان والثلث ثلثه ومخرج النصف ثان ومخرج الربع أربعة ومخرج السدس ستة ومخرج الثمن ثمانية فان اجتمع في الفرضية
نصف ونصف هما سهمان مع الأخذ لأب وأم وأب فاجعل من البنين ان اجتمع مع النصف ثلث هو سهمان لزوج ومع كل الذي لا أم أو
أكثر أو سهمان الأخذ لأب وأم وأب مع سهمان البنت مع سهمان الوالد بن حرج من ستة فان تقسم عليهم على الفرض اعطى كل ذي حق حقه و
الباقي على من يستحق فان لم ينقسم لم ير ود على المستحق ضرب مخرج فرضية الأصل في مخرج سهام المستحق في ذلك وقد صححت المسئلة مثال ذلك
أنهم ملكت خلفت وجاء ابن من كلاله الأم كان للزوج ثمانية من ستة وكل الذي لا أم اثنتان فبقي واحد ينقسم على اثنين على صحة ضربت الستة
الاثنتين فصار اثني عشر منها للزوج ستة وللوالدين اثنتان فبقي ثلث لكل واحد منهما واحد فان لم ينقسم لهما على بن مستحق ضرب مخرج الفرضية
في عدد من لا ينقسم عليه صح مثال المسئلة المذكورة إذا كان مكان الابنتين من الكلاله ثلث فأنه لا ينقسم ثمان على ثلثة على الصورة ضربت الستة
في الثلثة فحصل من ثمانية عشر فخذ منها الزوج ثلثة وللوالدين اثنتان فبقي ثلثة وربع عليهم بالسوية وكان مكان الزوج
لأب ستين هي الرتبة وهما يخرج إلى ذلك مكان لزوج والأخت لأب كلاله الأم بنتا بان استحق كل واحد منهما لرتبة وضرب مخرج
الفرضية في مخرج ابنتين فان نصيبهما لكل واحد واحد وان لم يقع من مسئله الأول مسئله الثاني ضربت مخرج أحد الفرضيتين في الأخرى
وصح منه مسئلتين مثال المسئلة التي ذكرناها إلا ان الميت الثاني خلف مع الابنتين بنتا ولم ينقسم ثمان على ابنتين بنتا فخرجت
من خمسة فضربت خمسة في ستة فخرج منه ثلثون فيكون منها للأب خمسة وللبنات خمسة ولكل واحد من الابنتين عشرة فذلك ما إذا مات أحد البنين خلف
ابنتين بنتا كان نصيب كل واحد من ابنتين ثمان فذلك البنت قبل الستة كان نصيبها لأخيه لكل واحد واحد وان خلفت كافها
أخوين أو أختين فكان وان مات الأخ مكان الأخ فخرجت خلف بنتين وبنتين وأبنا وبنتين خرج فرضية ثلث من فرضية الأول وان لم ير
ولذا وخلف أخاه وأختهم تقسم أربعة عليهم ومخرج فرضيتهما ثلثة فخرجت ثمان في ثلثين صحح منها المسائل كان للأب منها خمسة عشر وللبنات
كل واحد واحد من الابنتين ثلثون فذلك ما إذا مات أحد البنين خلف أخاه وأخته كان لأخيه منها عشرة ولأخته عشرة فان خلفت معهما أحد أو
ثلاثة قبل الأم كان لها من ثلثين عشرة لكل واحد منها خمسة فخرج عشرة ولم تقسم على الأخ والأخت فضربت المبلغ في مخرج فرضيتهما وهو
ثلثة فخرج من ذلك مائتان وسبعون يكون منها للأب خمسة وأربعون للبنت ثمان ولكل واحد من الابنتين ستون فذلك ما إذا مات واحد
وخلف أخاه وأخته وجدًا وجدة من قبل الأم كانت فرضيتهما لكل واحد خمسة عشر فخرج ستون منها للأخ وأربعون وللأخت عشرة و
شرح جميع ذلك بقول فذكرنا بهذا منه لفرضية الميت على الباقي شاء الله تعالى **فصل** في بيان الأشياء المتعلقة بالكتاب إذا كان الميت
رجلا وامرأة لأن زوج لها كان لكفن في ماله ويد في ماله ثم بدنه ثم بوجهاه ثم بالميراث فان كان ورثة الميت حضورا وجب عليهم تكفينه
بالمعروف واستحب لهم الاتمام بالمستحب من الكفن إن تساوى ذلك لم يجز المنع عليه ان كان بعض الورثة غائبا وكفنه كحضره ولو
لم يكن الغائب عليه عرض وان كفنه بالواجب المستحب واجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن أحد من ورثة حاضرا وكفنه اجنوبا بالمعروف
مضى وان كفنه بالواجب المستحب لم يجزه الورثة عزم الزاد على الواجب ان كفنه باجود من كفن مثله فكان مكان المرأة زوج كان كفنهما

